مرويات الإمام الزهري المعلة

في كتاب العلل للدارقطني

تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها

تأليف

الدكتور/ عبد الله بن محمد حسن دمفو

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية
والدراسات الإسلامية - كلية التربية بالمدينة المنورة
جامعة الملك عبد العزيز

المجلد الأول

مكتبة الرشد

الرياض

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢

تلكس ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي ٤٥٧٣٣٨١

فرع القصيم بريده حي الصفراء - طريق المدينة

ص ب ٢٣٧٦ هاتف ٣٢٤٢٢١٤ـ فاكس ملي ٣٢٤١٣٥٨

فرع المدينة المنورة - شارع ابي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

فرع مكة المكرمة - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦

فرع أبها - شارع الملك فيصل

فرع الدمام - شارع ابن خلدون - مقابل الإستاد الرياضي

مرويات الإمام الزهري المعلة

في كتاب العلل للدارقطني

تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها



© مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

دمفو، عبدالله محمد حسن

مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني. - الرياض.

..ص؛ ..سم

ردمك ٤ - ٠٨٦ - ٠١ - ٩٩٦٠

١ - الحديث - علل ٢ - الدارقطني، علي بن عمر، ت٣٨٥هـ أ- العنوان

ديوي ٢٣١,٣ ١٨/١١٢٩

رقم الإيداع: ١٨/١١٢٩

ردمك: ٤ - ٠٨٦ - ٠١ - ٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

« وبعد »

من واجب مؤلف هذا الكتاب أخي الفاضل الكريم الدكتور عبد الله بن محمد حسن دمفو ، أن يسجد لله عز وجل شكراً عى فضله عليه في إنجاز ونشر هذا الجهد العلمي الكبير والدقيق ، لينتفع به أهل العلم وطلابه .

ومن حقه أيضاً أن يسر ويغتبط بذلك .

مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (١) .

ومصداقاً لما ثبت في السُّنَّة المطهرة من فضل ما يقدمه المسلم للناس من علم ينتفع به .

وما قدمه المؤلف في هذه الرسالة التي أصبحت الآن كتاباً منشوراً متداولاً ، يعتبر حصيلة بحث دؤوب عميق ، خلال أكثر من أربع سنوات متواصلة ، أسهد فيها ليله ، وأحيا نهاره ، واستسهل الصعب ، وأمعن النظر في تقليب آلاف الأوراق ، المخطوطة والمطبوعة ، مستخرجاً من خبايا زواياها ما قد يخفى على غيره ، مما يقيم صرح هذا البحث الشامخ ، من صروح أدق أنواع الصناعة الحديثية ، وهو نوع علل الحديث التي وجدت فيما ظاهره السلامة منها .

وليس من المبالغة أن أقول : إنه لا يعلم أحد مثلي مقدار ما عاناه المؤلف من

---

(١) سورة يونس : ٥٨ .

مصاعب هذا العمل ، حتى في ترتيب مادته العلمية وتنسيق صياغتها بحيث تلتقي مع مناهج الأئمة المعتبرين في بحث أحوال الرواة المختلف في أحوالهم ، وطرق الإختلاف على الرواة ، واستخلاص نتائج ذلك ، على ضوء قواعد واصطلاحات بعضها مصرح به ، وبعضها يفهم من صنيع جهابذة الرواية والدراية .

وكان من فضل الله عليَّ أن كلفت بالإشراف على هذا البحث ، فقرأته جميعه، ومن مباحثه ما قرأته أكثر من مرة ، للتأمل والمراجعة ، وكنت مستفيداً أكثر من كوني موجهاً ، وناصحاً ، ولم يحصل أني أشرت على المؤلف بأي مطلب علمي يحتاجه البحث في نظري ، وتوانى في بحثه واستكماله ، على الوجه اللائق أو تململ من إنجازه ، فجزاه الله كل خير ، وأكثر من أمثاله .

وهذا البحث له أكثر من اعتبار ، فهو - حسب علمي - يعتبر من أوائل البحوث المجازة من لجنة جامعية عليا بقسم السُّنَّة وعلومها في موضوع علل الحديث ، وذلك على مستوى جامعات المملكة العربية السعودية .

وبهذه البحوث تحققت - ولله الحمد - ريادة قسم السُّنَّة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض في هذا الجانب الحساس من علوم السُّنَّة ، ومواكبته للنهضة الحديثية المباركة التي عمت أرجاء جامعات المملكة .

ونعم قد سبقت بعض الجامعات خارج المملكة بالإسهام في هذا المضمار مثل كلية أصول الدين بالقاهرة بجامعة الأزهر ، فقدمت فيها رسالة دكتوراه للأخ الفاضل / الدكتور همام عبد الرحمن سعيد في دراسة وتحقيق شرح كتاب العلل من جامع الترمذي ، وقد طبعت الرسالة بالأردن : مكتبة الزرقاء ، عام ١٤٠٧هـ ، ومثل دار الحديث الحسنية في المملكة المغربية حيث قدمت فيها رسالة دكتوراه أيضاً في « علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام . . . » لابن الحسن بن القطان الفاسي إعداد الدكتور / إبراهيم بن الصديق الغماري ، وقد طبعت الرسالة بعناية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة ١٤١٥هـ .

بذلك جاءت رسالة الدكتور عبد الله هذه في وقتها وفي موضعها ، لتمثل التجاوب العلمي ، والإسهام العملي اللائق المطلوب من مدرسة الحديث الناهضة في الجامعات السعودية ، مع مدارس الحديث في باقي ربوع العالم الإسلامي .

ومن باب تقرير الحقائق أقول : إنه بعد طبع هذه الرسالة وتداولها ستذلل أمام الباحثين كثير من صعاب البحث في موضوعها ، وهو الإختلاف على الرواة وتأثيره في إعلال الأحاديث .

بل إن الاستفادة من هذه الرسالة بدأت وهي ما تزال في مرحلة الإعداد ، فكان من أساتذة قسم السُّنَّة بالكلية من يستعير من المؤلف بعض الأحاديث التي تم إنجازها وعرضها عليَّ وأصبحت في صورتها النهائية للإفادة منها في معرفة كيفية صياغة وترتيب طرق الأحاديث المختلفة وفي تحرير أحوال الرواة ، والنظر في الخلاف على الرواة .

ثم يعيدها إلى المؤلف مشمولة بالإعجاب والثناء ، ولله الحمد .

ثم كانت النظرات العلمية الفاحصة والتقويمية من الأخوين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وهما الأستاذ الدكتور / مسفر بن غرم الله الدميني والأستاذ الدكتور / محمود أحمد ميرة والتي كُللت بمنحها مرتبة الشرف الأولى ولله الحمد ، ثم قام الأخ المؤلف - حفظه الله - بتلبية ملحوظات اللجنة على الرسالة من تصويب وتسديد ، وقام كذلك بتلافي ما بدا له هو أن يتلافاه .

وهذا غاية ما يُرجى من مؤلف وباحث أن يعتني به في إخراج بحثه للنشر والتداول . ومع هذا فإنه لا سبيل إلى دعوى سلامة العمل مما هو من لوازم البشر من خطأ أو نسيان ، أو قصور في نظر الآخرين ، والكمال لله وحده والعصمة لأنبيائه ورسله .

ولكني أقرر بكل اطمئنان أني أسجد لله شكراً أن أتاح لي رؤية هذا العمل منشوراً متداولاً للإفادة وانظر بين طلاب علوم السُّنَّة عموماً ، وعلم علل الحديث خصوصاً ، وأحمد الله تعالى حق حمده أن من عليَّ بمشاركة المؤلف فرحته واغتباطه بعمله ، كما منَّ عليَّ بمتابعته التفصيلية حتى استوى على سوقه ، وخرج

إلى حيز الوجود ، فالحمد لله أولاً وآخراً ودعاءً خالصاً مني للمؤلف بكل توفيق وتسديد في مستقبل حياته كلها ، وشكراً وتهنئة لازمين عليَّ أقدمهما باسمي ونيابةً عن طلاب علوم السُّنَّة إلى مكتبة الرشد بالرياض ، التي حازت قصب السبق في إخراج هذا الكتاب إلى عالم المطبوعات ، وأعطته أولوية خاصة على غيره من مطبوعاتها ، فجزى الله كل العاملين في تلك الدار على جهودهم كل خير ، وفي مقدمتهم الأخ الفاضل أبو فهد / أحمد بن فهد الحمدان ، صاحب المكتبة وساعده الأيمن الأخ الفاضل / أبو أيمن فيصل بن مريشد .

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله

محمدٍ صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وأصحابه أجمعين

وكتبه فقير رحمة ربه

أحمد معبد عبد الكريم

* * *

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ، أرسله بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ، ولو كره الكافرون .

أما بعد :

فإن علوم السنة النبوية ، من أجلِّ العلوم وأشرفها ، لتعلقها بالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، وتكمن أهميتها في كونها تبين لنا ما هو مُحْتَج به من حديث رسول الله ﷺ فيؤخذ به ، ويُعمل بموجبه ، وما هو غير ذلك فيُتْرَك ، ويُطْرَح .

وإن من أدقِّ هذه العلوم وأصعبِها ، علمُ « علل الحديث » ، ذلك لأن ميدانَه الواسع ، أحاديثُ الثقات التي جمعت شروط الصحة من حيث الظاهر ، والأصل فيها أنها مُعلَّة ، من جهة أن الصحيح فيها وقفُ المرفوع ، أو إرسالُ الموصول ، أو نقصانُ الزيادة ، أو العكس ، أو إبدال الإسناد ، أو الصحابي ، أو الراوي ، إلى غير ذلك من أنواع العلل الخفية التي تطرأ على الحديث في سنده أو متنه ، أو فيهما معاً ، فتنزل به من درجة الاحتجاج إلى التي دونها ، ولذلك لم يَخُضْ فيه إلا جهابذة العلماء ، الذين رزقهم الله حفظا واسعا ، وفهما ثاقبا ، وجَلَداً على التلقي وطلب السماع ، بل إن هناك من وصفه بأنه كهانة أو إلهام .

ولما أردت تسجيل رسالة الدكتوراه ، نظرت إلى حصيلتي من هذا العلم ، فوجدتها عدماً ، وإلى المتخصصين فيه والمشتغلين به ، فوجدتهم قلة أقرب ما تكون إلى الندرة ، وإلى الكتب المؤلفة حوله ، فوجدتها يسيرة لا تشفي الغليل ، فعزمت على خوض غماره ، والغوص في أعماقه ، والنهل من معينه ، وذلك بالتتلمذ على عالم من أشهر علمائه - إن لم يكن أشهرهم - اعتُبر من المقدَّمين فيه ، والخبيرين به ، ذلكم هو الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطني ، الذي قال فيه الخطيب البغدادي : انتهى إليه علم الأثر ، والمعرفة بعلل الحديث[1] . وقال فيه الذهبي : انتهى إليه الحفظ ، ومعرفة علل الحديث [2] ،

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤) . (٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٠) .

وذلك من خلال كتابه الفَذّ « العلل الواردة في الأحاديث النبوية » ، الذي وصفه ابن كثير بقوله : وهو أجلُّ كتاب ، بل أجلّ ما رأيناه وُضِع في هذا الفن ، لم يُسبق إلى مثله ، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده [1] .

ثم اخترت مرويات الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، التي أوردها الدارقطني في كتابه ، ميداناً لهذه الدراسة ، وذلك لما للإمام الزهري من مكانة مرموقة بين الأئمة من حملة هذا العلم ، ولا عجب في هذا ، فهو الذي انبرى لحفظ السنة وتدوينها تدويناً رسمياً في أوائل القرن الثاني الهجري ، وهو الذي وُصِف بسعة السماع . وكثرة الشيوخ والتلاميذ ، وهو الذي وُصِفت أحاديثه بأنها أحسن الأحاديث ، وأسانيده بأنها من أصح الأسانيد .

وقد كانت دراستي محصورة في الأحاديث التي أوردها الدارقطني ، وصرّح فيها بالاختلاف على الزهري ، دون التي كان الاختلاف فيها على من دونه ، أو التي ذُكر فيها الزهري على سبيل الوهم ، أو التي لم يصرح فيها الدارقطني بالاختلاف على الزهري ، كما لم تشمل الدراسة جميع هذه الأحاديث التي بلغت ما يقرب من ستين ومئتي حديث ، لكون دراستها تحتاج إلى جهد ووقت مضاعَفَيْن لا تتحملهما هذه المرحلة ، وإنما اقتصرت على خمسين ومائة حديث ، راعيت أن تكون شاملة لجميع أنواع العلل التي طرأت على مرويات الزهري في كتاب الدارقطني ، إضافة إلى حديثين آخرين نُسب فيهما الوهم إلى الزهري ، ألحقتهما بالدراسة ، لمعرفة وجه الحق فيما نسب إليه .

● خطة الدراسة ، ومنهجي فيها :

اشتملت الخطة على مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة أبواب ، وخاتمة ، وفهارس .

١ - المقدمة :

وفيها بيَّنتُ أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، وخطة الدراسة ، ومنهجي فيها .

٢ - التمهيد : وفيه أربعة مباحث :

(أ) المبحث الأول : التعريف بالإمام الزهري .

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٥٤ .

(ب) المبحث الثاني : التعريف بالإمام الدارقطني .

(جـ) المبحث الثالث : التعريف بالعلّة .

(د) المبحث الرابع : التعريف بكتاب العلل للدارقطني .

وكان منهجي في هذه المباحث الإيجاز والاختصار ، حتى لا أكرر عمل مَنْ قبلي ، مع التركيز على الإضافات التي توصلت إليها في الدراسة ، والاستدراكات والتعقُّبات عليهم - إن وُجِدت - .

٣- الباب الأول :

الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف على الزهري وقفاً ورفعاً . وفيه فصلان :

(أ) الفصل الأول : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الوقف والرفع فقط .

(ب) الفصل الثاني : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الوقف والرفع ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف .

٤- الباب الثاني :

الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف على الزهري وصلاً وإرسالاً . وفيه فصلان :

(أ) الفصل الأول : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الوصل والإرسال فقط .

(ب) الفصل الثاني : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الوصل والإرسال ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف .

٥ - الباب الثالث :

الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف على الزهري زيادة ونقصاً ، وفيه فصلان :

(أ) الفصل الأول : الأحاديث المُعَلّة بالاختلاف في الزيادة والنقصان فقط .

(ب) الفصل الثاني : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الزيادة والنقصان ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف .

٦- الباب الرابع :

الأحاديث المعلّة بالاختلاف على الزهري في إبدال رَاوٍ أو أكثر بغيره ، وفيه ثلاثة فصول :

(أ) الفصل الأول : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في إبدال الإسناد ، دون الصحابي .

(ب) الفصل الثاني : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في إبدال الإسناد كاملاً فوق الزهري .

(جـ) الفصل الثالث : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في إبدال الإسناد ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف .

٧- الباب الخامس :

الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف على الزهري في غير الصور السابقة .

وقد كان منهجي في هذه الأبواب ما يلي :

(أ) أوردتُ كلام الدارقطني من كتابه « العلل » ، الأجزاء المطبوعة ، وما بقي من المخطوط ، مقتصراً فيه على الاختلاف الذي حصل على الزهري ، وتركت الروايات الأخرى التي يوردها من غير طريق الزهري ، إلا إن كان لها تعلّق بنتيجة الاختلاف ، أو الحكم على الحديث ، فإني أُثْبِتُها .

(ب) الدارقطني قد يتكلم على الحديث في أكثر من مسند ، فإن كان الارتباط بين هذه المواضع وثيقاً ، فإني أضمُّ ما تفرق من كلامه في موضع واحد ، وإلا فلا .

(جـ) لخَّصتُ الأوجه المختلف فيها على الزهري ، التي ذكرها الدارقطني في بداية التخريج ، وقد الْحق وجهاً لم يذكره لأن الاختلاف يقتضيه .

(د) خرّجتُ الحديث من المصادر التي توفرت لديّ ، المخطوط منها والمطبوع ، مستوعباً للطرق والروايات التي أوردها الدارقطني لكل وجه ، أو التي استدركتها عليه ، لما لها من أهمية في نتيجة الاختلاف .

(هـ) راعيتُ في تخريج الأوجه ، والطرق التي تتعلق بها ، الترتيبَ الذي أورده في كلامه عن الاختلاف .

(و) بعد تخريج الحديث ، نظرتُ في الاختلاف ، وذلك عن طريق دراسة أحوال رواة كل وجه ، خاصة فيما يتعلق بطبقة تلاميذه ، أما من دونهم فلا أدرس إلا من له تعلق بنتيجة الاختلاف .

(ب) المبحث الثاني : التعريف بالإمام الدارقطني .

(جـ) المبحث الثالث : التعريف بالعلّة .

(د) المبحث الرابع : التعريف بكتاب العلل للدارقطني .

وكان منهجي في هذه المباحث الإيجاز والاختصار ، حتى لا أكرر عمل مَنْ قبلي ، مع التركيز على الإضافات التي توصلت إليها في الدراسة ، والاستدراكات والتعقُّبات عليهم - إن وُجِدت - .

٣- الباب الأول :

الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف على الزهري وقفاً ورفعاً . وفيه فصلان :

(أ) الفصل الأول : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الوقف والرفع فقط .

(ب) الفصل الثاني : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الوقف والرفع ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف .

٤- الباب الثاني :

الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف على الزهري وصلاً وإرسالاً . وفيه فصلان :

(أ) الفصل الأول : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الوصل والإرسال فقط .

(ب) الفصل الثاني : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الوصل والإرسال ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف .

٥ - الباب الثالث :

الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف على الزهري زيادة ونقصاً ، وفيه فصلان :

(أ) الفصل الأول : الأحاديث المُعَلّة بالاختلاف في الزيادة والنقصان فقط .

(ب) الفصل الثاني : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في الزيادة والنقصان ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف .

٦- الباب الرابع :

الأحاديث المعلّة بالاختلاف على الزهري في إبدال رَاوٍ أو أكثر بغيره ، وفيه ثلاثة فصول :

(أ) الفصل الأول : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في إبدال الإسناد ، دون الصحابي .

(ب) الفصل الثاني : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في إبدال الإسناد كاملاً فوق الزهري .

(جـ) الفصل الثالث : الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف في إبدال الإسناد ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف .

٧- الباب الخامس :

الأحاديث المُعلَّة بالاختلاف على الزهري في غير الصور السابقة .

وقد كان منهجي في هذه الأبواب ما يلي :

(أ) أوردتُ كلام الدارقطني من كتابه « العلل » ، الأجزاء المطبوعة ، وما بقي من المخطوط ، مقتصراً فيه على الاختلاف الذي حصل على الزهري ، وتركت الروايات الأخرى التي يوردها من غير طريق الزهري ، إلا إن كان لها تعلّق بنتيجة الاختلاف ، أو الحكم على الحديث ، فإني أُثْبِتُها .

(ب) الدارقطني قد يتكلم على الحديث في أكثر من مسند ، فإن كان الارتباط بين هذه المواضع وثيقاً ، فإني أضمُّ ما تفرق من كلامه في موضع واحد ، وإلا فلا .

(جـ) لخَّصتُ الأوجه المختلف فيها على الزهري ، التي ذكرها الدارقطني في بداية التخريج ، وقد الْحق وجهاً لم يذكره لأن الاختلاف يقتضيه .

(د) خرّجتُ الحديث من المصادر التي توفرت لديّ ، المخطوط منها والمطبوع ، مستوعباً للطرق والروايات التي أوردها الدارقطني لكل وجه ، أو التي استدركتها عليه ، لما لها من أهمية في نتيجة الاختلاف .

(هـ) راعيتُ في تخريج الأوجه ، والطرق التي تتعلق بها ، الترتيبَ الذي أورده في كلامه عن الاختلاف .

(و) بعد تخريج الحديث ، نظرتُ في الاختلاف ، وذلك عن طريق دراسة أحوال رواة كل وجه ، خاصة فيما يتعلق بطبقة تلاميذه ، أما من دونهم فلا أدرس إلا من له تعلق بنتيجة الاختلاف .

(ز) درستُ تلاميذ الزهري بتوسع ، لأن نتيجة الاختلاف غالباً ما تدور عليهم ، وأما مَنْ دونهم ، فأقتصر على تقريب التهذيب ، والتهذيب لابن حجر ، إن كان من رجال الستة ، أو غيرهما من المصادر إن لم يكن كذلك ، وقد اقتصر على مصدر أو اثنين إذا كان ذلك يوفي بالمطلوب .

(حـ) ذكرتُ خلاصة لما توصلت إليه في النظر في الاختلاف ، مركِّزاً فيها على موقفي من حكم الدارقطني على الاختلاف - إن كان قد حكم - ، من حيث الموافقة وعدمها ، مع بيان أدلَّتي في كلٍّ ذلك .

(ط) حكمتُ على الحديث من أوجهه الراجحة ، فإن كان في الصحيحين اكتفيت بذلك ، وإلا درستُ الإسناد ، واستعنتُ بالشواهد التي تقوِّي الحديث إن كان ضعيفاً ، ويمكن تقويته .

(ى) اصطلحتُ في تعريف المرسل على الحديث الذي سقط منه الصحابي ، أما إن كان السقط دونه ، أدخلته في باب الاختلاف في الزيادة والنقص .

(ك) ما بين معقوفين [ ] دلالة على تصحيف أو تحريف ، وما بين قوسين ( ) زيادة من عندي .

٨- ثم ختمت الدراسة بخاتمة بيَّنتْ فيها النتائج التي توصلت إليها .

٩- ذيَّلتُ الدراسة بفهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث والآثار على الأطراف ، والأعلام والرواة المترجم لهم ، ومواضع ترجمتهم ، ثم مصادر الدراسة ، ثم فهرساً عاماً لموضوعات الرسالة .

وفي الختام أحمد الله حمداً كثيراً على أن يسّر لي إتمام هذه الرسالة ، ثم أتوجه بالشكر الجزيل ، والدعاء الوافر لصاحب الفضل في هذا العمل ، شيخي الفاضل فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم ، المشرف عليه ، بأن يمدّ الله في عمره ، ويبارك له فيه ، وفي علمه وعمله ، ووقته ، ويديم عليه الصحة والعافية ، ويجزيه أحسن الجزاء وأكرمه في الدارين ، لما لقيته منه من كريم خلق ، وسعة صدر ، وغزارة علم .

كما أشكر فضيلتي الأستاذين الدكتورين ، عضوي لجنة المناقشة ، على تحمُّلِهما عبء قراءة الرسالة ، وتقويمها . وهما الأستاذ الدكتور/ مسفر بن عزم الله الدميني ، والدكتور/ محمد بن أحمد ميرة حفظهما الله تعالى .

ثم الشكر موصول إلى جامعة الملك عبد العزيز التي أوفدتني لإكمال دراستي ، وإلى جامعة الإمام التي أكرمت وفادتي ، وخاصة المسؤولين في كلية أصول الدين ، وفي قسم السنة وعلومها ، وفي قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية ، وإلى كافة مشايخي ، وزملائي الأفاضل ، لما قدموه لي من مساعدة أو توجيه .

وقبل ذلك وبعده أتقدم بالدعاء لوالديّ الكريمين بأن يغفر لهما ، ويرحمهما ، ويرزقني برَّهما . وبالعرفان والتقدير إلى عائلتي ، وأهل بيتي ، وأقاربي ، الذين وجدت منهم كل عون وتشجيع .

سبحانك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا وسيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

التمهـــيد

« ترجمة موجزة للإمام الزهري » (*)

المطلب الأول : حياته الشخصية :
(اسمه ، نسبه ، لقبه ، كنيته ، مولده ، صفاته ، وفاته)

هو : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن

(*) لشهرة الإمام الزهري وإمامته ، ترجم له كثيرون ممن ألف في هذا الفن ، فمن المتقدمين: ابن سعد في كتابه الطبقات (القسم المتمم ص ١٥٧ وما بعدها) ، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٦٢٠ وما بعدها) ، وأبي نعيم في حلية الأولياء (٣/ ٣٦٠ وما بعدها) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق - وقد أفردها بالطبع شكر الله قوجاني - والمزي في تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩ ، وما بعدها) ، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٦ ومابعدها) وفي بعض كتبه .

كما ترجم له من المُحْدَثين : الدكتور حارث سليمان الضاري ، في رسالته التي حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ١٩٧٨ م بعنوان « الإمام الزهري وأثره في السنة » ، وطبعت بمطابع جامعة الموصل عام ١٤٠٥ هـ ، وسليمان عبيد الحازمي في رسالته التي حصل بها على الماجستير من جامعة أم القرى عام ١٤٠٠ هـ ، بعنوان « الإمام الزهري المحدِّث » ، ومحمد محمد شراب في سلسلة أعلام المسلمين رقم (٤٤) بعنوان « الإمام الزهري ، عالم الحجاز والشام » ، وقد طبعته دار القلم ١٤١٣ هـ .

كما ترجم له باحثون درسوا جوانب متعددة من شخصيته ، وحصلوا بها على درجات علمية ، وفيما يلي أسماء من وقفت عليهم :

(أ) الباحث آدم سنكري ، في رسالته التي حصل بها على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٩ هـ ، بعنوان « الإمام الزهري ، وفقهه في العبادات، والجهاد ، والأيمان ، والنذور ، والأطعمة » .

(ب) الباحث فاروق بن يوسف البحريني ، في رسالته التي حصل بها على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية ، بعنوان « طبقات الرواة عن الإمام الزهري ، ممن له رواية في الكتب الستة » عام ١٤١١ هـ .

(جـ) الباحث رياض المسيميري ، في رسالته التي حصل بها على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٤ هـ ، بعنوان « تفسير ابن شهاب الزهري ، جمعاً ودراسة ، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الإسراء » . =

الحارث بن زُهْرَة بن كِلاب بن مُرَّه ، وينتهي نسبه إلى عدنان ، من ولد إسماعيل عليه السلام (١) .

ويلتقي نسبه مع النسب النبوي الشريف من جهة أبيه . ومن جهة أمه .

فأما من جهة أبيه ، فلأن الجدَّ السابع للإمام الزهري « كلاب بن مُرَّة » هو الجدُّ الخامس للنبي ﷺ ، فهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مُرَّة (٢) .

وأما من جهة أُمِّه ، فلأن الجدَّ السادس له « زُهْرة بن كلاب » ، هو الجدُّ الثالث للنبي ﷺ ، فأمه آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زُهْرَة بن كلاب (٣) .

وبزُهْرة هذا لُقِّب الإمام « الزهري » ، وإليه يرجع هذا البطن من بطون قريش ، وانتسب إليه غير واحد من الصحابة رضوان الله عليهم ، من أشهرهم اثنان من العشرة المبشرين بالجنة ، وهما : عبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، الزُّهريان (٤) . غير أن الإمام الزهري اشتهر بهذا اللقب ، كما اشتهر أيضاً بـ « ابن شهاب » ، نسبة إلى جدٍّ جدِّه شهاب بن عبد الله ، فأصبحا لا ينصرفان عند الإطلاق إلا إليه (٥) .

= (د) الباحث محمد فوزان العُمَر ، في رسالته التي حصل بها على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٤ هـ ، بعنوان « تفسير ابن شهاب الزهري ، جمعاً ودراسة ، من أول سورة الكهف إلى سورة الناس » .

فعلى هذه المراجع أحيل من أراد الاستزادة من ترجمته .

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد - القسم المتمم - ص ١٥٧ ، وانظر جمهرة النسب للكلبي ص ٧٩ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٣٠ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ١/ ٢٧) ، وانظر جمهرة النسب للكلبي ص ٢٩ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٤ ، ١٥ .

(٣) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ١/ ٣١) ، وجمهرة النسب للكلبي ص ٢٩ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٧ .

(٤) انظر جمهرة النسب للكلبي ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٥) الإمام الزهري وأثره في السنة ص ٢١ .

وأما كنيته ، فأبو بكر ، بلا خلاف في ذلك [1] .

● **مولده :**

اختلف العلماء في سنة ولادته .

- فذهب دُحَيْم [2] ، وأحمد بن صالح المصري [3] ، وابن ناصر الدين [4] ، إلى أنها كانت سنة خمسين .

- وذهب خليفة بن خياط [5] ، وابن عبد البر [6] ، إلى أنها كانت سنة إحدي وخمسين .

- وذهب يحيى بن بكير إلى أنها كانت سنة ست وخمسين [7] .

- وذهب الواقدي - من رواية ابن سعد عنه - [8] ، وابن الجوزي [9] ، وابن كثير [10] إلى أنها كانت سنة ثمان وخمسين .

والذي يظهر أن القول الثاني لا يعارض القول الأول ، إذ يمكن الجمع بينهما بأن ولادته كانت في أواخر سنة خمسين ، أو أوائل سنة إحدى وخمسين ، فمنهم

---

(١) انظر الأسامي والكنى لأحمد ص ٧٨ ، والكنى والأسماء لمسلم ص ٨٧ ، وللدولابي (١/ ١٢٢) ، وكتاب التاريخ وأسماء المحدثين وكُناهم للمُقدَّمي ص ١٢٩ ، والمقتنى في سرد الكنى للذهبي (١/ ١١٤) .

(٢) هو عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ، وانظر قوله في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٦١٣) ، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر ، ص ٦١ .

(٣) عن ترجمة الزهري من تاريخ ابن عساكر ص ٣٧ .

(٤) التبيان لبديعة الزمان لابن ناصر الدين ق ٢٠ أ (كما في حاشية الإمام الزهري وأثره في السنة ص ٢٥) .

(٥) تاريخ خليفة ص ٢١٨ .

(٦) التمهيد (٦/ ١١٣) .

(٧) عن المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٤٣٢) ، ومن طريقه ابن عساكر في ترجمة الزهري ص ٣٦ ، وقد علّق المحقق بقوله : لم أجد النص في تاريخه - يعني الفسوي ، في ترجمته للزهري ، وقد نقل ابن حجر بعض هذا النص عن يعقوب أيضاً . . .

(٨) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ١٨٥ .

(٩) المنتظم (٧/ ٢٣١) .

(١٠) البداية والنهاية (٩/ ٣٥٥) .

من اعتبر أواخر السنة ، فأدخلها فيها ، ومنهم من لم يعتبرها ، فجعلها في السنة التي تليها .

وأما القول الثالث ، فلم أجد من قاله غير يحيى بن بكير ، ولا يُعْتدُّ بقوله هذا ، وذلك لأن ابن بكير نفسه علّق على قول قتادة : كان آخر أصحاب رسول الله ﷺ موتاً بمكة : عبد الله بن عمر . فقال : والزهري يومئذ ابن ست عشر سنة [١] ، ومعلوم أن ابن عمر توفي في أواخر سنة ثلاث وسبعين [٢] ، وعلى هذا تكون ولادة الزهري سنة ثمان وخمسين ، كما ذهب إليه أصحاب القول الرابع .

وعليه ، فالتعارض بين أصحاب هذا القول ، وبين من قال إنها كانت سنة خمسين أو إحدى وخمسين .

والذي يظهر أن هذا هو الراجح ، لأنه يتوافق مع ما ذهب إليه المحدثون والمؤرخون من أن الزهري توفي سنة أربع وعشرين ومائة [٣] ، وكان عمره آنذاك أربعة وسبعين عاماً ، أو أقل قليلاً [٤] .

وأما ما ذهب إليه الأستاذ محمد شراب من ترجيح القول الرابع ففيه نظر . وذلك لأنه استدل بعدة أدلة ، وهي :

١- كون الزهري لم يرو عن جلّة الصحابة الذين عاشوا في العقد الثامن من القرن الأول ، مع كثرة الأحاديث التي رويت عنهم .

٢- تضعيف رواية عنبسة ، عن يونس ، عن ابن شهاب أنه قال : وفدت إلى مروان وأنا محتلم - التي تؤيد القول الراجح الذي ذكرته آنفاً - لأن مروان تولّى الخلافة سنة أربع وستين ، فتكون وفادة الزهري عليه وعمره أربعة عشر عاماً (سن

---

(١) ترجمة الزهري ص ٥١ .

(٢) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٣٢) .

(٣) انظر طبقات ابن سعد - القسم المتمم - ص ١٨٥ ، والعلل لابن المديني ص ٣٦ ، وتاريخ خليفة ص ٣٥٦ ، وتاريخ مولد العلماء لابن زَبْر ص ١١٩ ، والتمهيد (٦/ ١١٣) ، وترجمة الزهري ص ٤٧ ومواضع أخري ، والبداية والنهاية (٩/ ٣٥٨) .

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ١٢١ - ١٤٠) ص ٢٤٩ .

مات ، وأوصي أن يُدفن على قارعة الطريق - أي طريق الحج والتجارة - ، وذلك ليدعو له المارون [1] ، فنُفّذت وصيته ، ودفن في أسفل وادي أدَاماً المعروف الآن باسم « دامة » ، رحمه الله رحمة واسعة .

المطلب الثاني : حياته العلمية :
(طلبه العلم ومنهجه فيه ، رحلاته ، شيوخه ، تلاميذه ، آثاره)

لم تحدد المصادر وقت بداية طلبه العلم ، لكن يظهر أنها بداية مبكرة تقريباً ، حيث قال عن نفسه : نشأت وأنا غلام لا مال لي ، مُقطَعاً من الديوان ، وكنت أتعلم نسب قومي من عبد الله بن ثعلبة بن صعير العدوي ، وكان عالماً بنسب قومي [2] .

كما يظهر أن حفظه القرآن وتعلمه لم يستغرق معه فترة طويلة ، إذ يحكي ابن أخيه محمد بن عبد الله بن مسلم أنه جمعه في ثمانين ليلة [3] ، ثم اتجه بعد ذلك إلى تعلّم الأنساب كما يدل عليه كلامه السابق ، وبعد أن أخذ منه بحظ وافر ، رغب في تعلم الفقه ، ومعرفة الحلال من الحرام ، فجالس أشهر فقهاء المدينة ، قال الزهري وهو يصف هذه المرحلة : فانطلقت إلى سعيد بن المسيب ، وتركت ابن ثعلبة ، وجالست عروة ، وعبيد الله ، وأبا بكر بن عبد الرحمن ، حتي فقهت [4] .

= وبَدَا : وادٍ قرب أيْلة من ساحل البحر ، وقيل بوادي القرى ، وقيل بوادي عُذْرة قرب الشام . (المرجع السابق ٨/ ٣٥٦) .
وقد بحث الشيخ حمد الجاسر مكان وفاته ، وقبره ، وخَلُص إلى أنه مات في قريته « شَغْب » ، وهي موقع معروف قرب مدينة « ضِبَا » ، وليس في وادي « بَدَا»، ولكن لقربهما يُقرنان ببعضهما ، ثم قُبِر في أسفل وادي « دامة » تنفيذاً لوصيته . (مجلة العرب العدد ٥ ، ٦ عام ١٣٩٩) ص ٣٧٥ .

(١) طبقات ابن سعد ص ١٨٥ .
(٢) المرجع السابق ص ١٥٧ .
(٣) المعرفة والتاريخ (١/ ٦٣٣) .
(٤) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ص ١٥٨ ، وفيها قصة تحوله من علم الأنساب إلى علم الفقه .

ويظهر أن بداياته مع تعلم الحديث ، وحفظ السنن ، كانت في هذه المرحلة ، خاصة وأن شيوخه هؤلاء كانوا فقهاء ومحدِّثين ، فكان يأخذ منهم الأحكام الفقهية وأدلتها ، ثم لما انتقل من هذه المرحلة إلى مرحلة جمع السنة ، وسماعها ، كان ذلك في آخر عهد الصحابة - كما تقدم - ، فلم يسمع معظم مروياته بعلو ، وإنما بواسطة التابعين ، وكان يمكن أن يعلو في أسانيده لو بكّر في سماع الحديث .

ومما يدل على تأخره في السماع ، قوله في قصة لقائه بعبد الملك بن مروان : « وجعل عبد الملك فيما يسائلني يقول : من لقيت ؟ فجعلت أُسَمّى له وأخبره بمن لقيت من قريش لا أعدوهم ، فقال عبد الملك : فأين أنت من الأنصار ، فإنك واجد عندهم علماً ، أين أنت عن ابن سيِّدهم ، خارجة بن زيد بن ثابت ، أين أنت عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، قال : فسمَّى رجالاً منهم ، قال : فقدمت المدينة ، فسألتهم ، وسمعت منهم - يعني الأنصار - ، ووجدت عندهم علماً كثيراً [1] .

فهذه القصة تدل على أنه وقت لقائه بعبد الملك ، وسنّهُ قد جاوزت الثانية والثلاثين ، لم يسمع من جميع علماء المدينة ، بل القرشيين منهم - غالباً - كسعيد بن المسيب ، الذي قال فيه : جالست سعيد بن المسيب عشر سنين ، وعروة بن الزبير ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام » [2] والشيء المشترك بينهم كونهم فقهاء، إضافة إلى كونهم محدِّثين.

وأما عن منهجه في طلب العلم ، فألخصه فيما يلي فى نقاط أهمها :

١- حرصه على كتابة كل ما يسمع :

قال أبو الزناد : كنا نكتب الحلال والحرام ، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع ، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس [3] .

٢- حرصه على استذكار ما كتب ، وما سمع :

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٥ .

(٣) الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٨٨) .

قال يعقوب بن عبد الرحمن : إن الزهري كان يبتغي العلم من عروة وغيره ، فيأتي جارية له وهي نائمة ، فيوقظها ، يقول لها : حدثني فلان بكذا ، وحدثني فلان بكذا ، فتقول : مالي ولهذا ؟ فيقول : قد علمت أنك لا تنتفعي به ، ولكن سمعته الآن فأردت أن أستذكره [١] .

٣- سؤاله عن كل ما يريد السؤال عنه :

فقد كان يقول : إنما هذا العلم خزائن ، وتفتحها المسألة [٢] .

وقال إبراهيم بن سعد : ما سبقنا ابن شهاب من العلم بشيء ، إلا أنه كان يشد ثوبه عند صدره ، ويسأل عما يريد ، وكنا تمنعنا الحداثة [٣] .

٤- ملازمة من استطاع من مشايخه :

فقد تقدم أنه لازم سعيد بن المسيب عشر سنين ، وقد قال هو عن نفسه : كنت أخدم عبيد الله بن عبد الله (بن عتبة بن مسعود) ، حتي إنى كنت أستقي له الماء المالح ، وكان يقول لجاريته : من بالباب ؟ فتقول : غلامك الأعمش [٤] .

فوصفته بأنه غلامه لكثرة ملازمته له .

● **رحلاته :**

نشأ الإمام الزهري بالمدينة المنورة ، وبها ابتدأ في طلب العلم ، لكنه لم يقبع بها ويقنع بمشايخها ، بل ارتحل إلى بعض الأقطار وسمع من مشايخها ، غير أنه لم يكن واسع الرحلة ، إلى جهات متعددة ، إذ ذكرت المصادر أنه ارتحل إلى ثلاثة أقطار فقط هي الشام ، ومصر ، ومكة ، ويظهر أنه رأى الاقتصار عليها ، لكونه يلتقي بها بمعظم العلماء خاصة في مكة في مواسم الحج ، وفي الشام لكونها مقر الخلافة ، فكانت الحياة العلمية فيها مزدهرة .

أما عن رحلته إلى الشام ، ففي فترات متقطعة ، بدأت إبان خلافة مروان بن الحكم . وهو في سن الاحتلام ، ثم وفادته على عبد الملك بن مروان ، وهو قد

---

(١) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع (٢/ ٢٦٨) .
(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٦٣٤) .
(٣) المرجع السابق (١/ ٦٣٨) .
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٢) .

جاوز الثانية والثلاثين من عمره كما تقدم ، ثم استيطانه الشام آخر حياته ، وملازمته لعمر بن عبد العزيز ، وهشام ويزيد ابني عبد الملك فترة خلافتهم [١] .

وقد جاء عنه أنه قال : مكثت خمساً وأربعين سنة ، أختلف من الحجاز إلى الشام ، ومن الشام إلى الحجاز ، فما كنت أسمع حديثاً أستطرفه [٢] .

وأما رحلته إلى مصر ، فقد كانت في ولاية عبد العزيز بن مروان ، ولعلها كانت قبل رحلته إلى الشام عام ٨٢ هـ [٣] ، وسمع من بعض مشايخها . وتتلمذ عليه غير واحد من أهلها [٤] ، وقد حكى عن رحلته هذه ، فيما رواه عقيل بن خالد عنه . أنه قال : قدمت مصر على عبد العزيز بن مروان ، وأنا أحدِّث عن سعيد بن المسيب ، قال : فقال لي إبراهيم بن عبد الله بن قارظ : ما أسمعك تحدِّث إلا عن سعيد بن المسيب ؟ فقلت : أجل . فقال : لقد تركت رجلين من قومك لا أعلم أحداً أكثر حديثاً منهما : عروة بن الزبير ، وأبا سلمة ابن عبد الرحمن . قال : فلما رجعت إلى المدينة وجدت عروة بئراً لا تُكدِّره الدلاء [٥] .

وأما رحلته إلى مكة ، فقد كانت في أوقات متفرقة ، في مواسم الحج وفي غيرها ، إذ كان يراها فرصة لملاقاة كثير من العلماء الذين يقدمون لنفس الغرض [٦] .

---

(١) بويع عمر بن عبد العزيز بالخلافة سنة تسع وتسعين ، ثم تولى بعده يزيد بن عبد الملك، وبعده هشام بن عبد الملك الذي مات سنة خمس وعشرين ومائة . (انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٣١ ، ٢٤٨) .

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٦٣٦) .

(٣) يرى الدكتور حارث الضاري أنها كانت بعد رحلته إلى الشام ووفادته على عبد الملك ابن مروان (انظر الزهري وأثره في السنة ص ٢٥٨) وما قاله فيه نظر ، لأنه لم يكن قد جالس عروة بن الزبير قبل رحلته إلى مصر ، كما يدل عليه النص المذكور ، وقد تقدم قريباً أنه قد جالس القرشيين - ومنهم عروة - قبل وفادته على عبد الملك ، ولذلك أشار عليه بمجالسة علماء الأنصار .

(٤) ترجمة الزهري ص ٤٦ .

(٥) المعرفة والتاريخ (١/ ٥٥١) .

(٦) انظر الإمام الزهري وأثره في السنة ص ٢٥٨ وما بعدها .

وأيضاً ، فقد صحب بعض الأمراء في حجّهم ، كهشام بن عبد الملك ، الذي حجّ معه سنة ست ومائة ، كما جاء أنه شهد ابن عمر مع الحجاج بعرفات [١] .

● **شيوخه :**

تلقى الإمام الزهري العلم على مشايخ كثيرين ، لقيهم ، وأخذ عنهم ، وكل من ترجم له يذكر عدداً كبيراً ممن روى عنهم ، ولا يستغرق ، فيذيل شيوخه بالقول : « . . . . . وخلق كثير سواهم » [٢] .

وقد ذكر المزي في ترجمته خمسة وستين شيخاً ومائة شيخ ، ممن له رواية عنهم ، ومن ضمنهم أبو هريرة ، وجابر بن عبد الله ، ورافع بن خديج رضي الله عنهم الذين ذكر أن روايته عنهم مرسلة [٣] .

واستدرك الدكتور حارث الضاري على ، ثلاثة وثلاثين شيخاً [٤] .

كما استدرك الدكتور آدم سنكري عليهما ، اثني عشر شيخاً [٥] .

وقد وقفت أثناء الدراسة على رواة آخرين روى عنهم الزهري ، أو له روايات عنهم ، ولم يذكرهم من تقدموا ، ويمكن تصنيفهم إلى ثلاثة أصناف :

الأول : رواة روى عنهم الزهري ، وروايته عنهم محفوظة ، وهم :

١- ابن أخي أبي رهُمْ الغفاري : مجهول [٦] .

٢- الوليد بن سويد : مجهول [٧] .

٣- محمد بن مسلم بن تدرس ، أبو الزبير : صدوق [٨] .

٤- سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة : ثقة [٩] .

---

(١) ترجمة الزهري ص ٧٢ ، ص ٥٠ .
(٢) الإمام الزهري ، عالم الحجاز والشام ص ١٦٥ .
(٣) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٢٠ وما بعدها) .
(٤) الإمام الزهري وأثره في السنة ص ٩٣ وما بعدها .
(٥) الإمام الزهري وفقهه (١/ ٦٤ وما بعدها) .
(٦) انظر دراسة الحديث رقم (٦٤) .
(٧) انظر دراسة الحديث رقم (٨٨) .
(٨) انظر دراسة الحديث رقم (٦١) .
(٩) انظر دراسة الحديث رقم (٩٢) .

ولم يذكر المزي في ترجمة الزهري ، هذين الراويين الأخيرين ضمن شيوخه ، مع أنه حين ترجم لمحمد بن مسلم بن تدرس ، عدَّ الزهري ممن روى عنه ، وقال : وهو من أقرانه [1] .

وكذلك فعل حين ترجم لسعد بن إسحاق ، وقال : هو - أي الزهري - أكبر منه [2] .

الثاني : رواة للزهري رواية عنهم ، لكن روايته غير محفوظة عنهم [3] ، وهم :

١- ثعلبة بن أبي صعير : مختلف في صحبته [4] .

٢- عبيد الله بن عدي بن الخيار : له رؤية ، وقد وثقه غير واحد [5] .

٣- أبو عروة الدِّيلي ، موسى بن ميسرة : ثقة [6] .

٤- سويد بن يزيد السلمي : مجهول ، لم أقف على من ترجم له غير ابن حبان في الثقات [7] . وكان يمكن أن يوثّق لو كانت رواية الزهري عنه محفوظة.

٥- مالك بن أنس : ثقة ثبت [8] ، وقد ذكر المزي في ترجمته ، أن الزهري روى عنه ، ثم قال : وهو من شيوخه [9] .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٥) .

(٢) تهذيب الكمال (١٠/ ٢٤٩) .

(٣) اقتديت في هذا بالحافظ المزي ، فقد ذكر من شيوخ الزهري « عبد الله وعبد الملك ، ابني أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام » ، ورواية الزهري عن عبد الملك غير محفوظة عنه . انظر دراسة الحديث رقم (١٢٤) .

(٤) التقريب ص ١٣٤ ، (٨٤٢) ، وانظر التهذيب (٢/ ٢١) ، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (١٥) .

(٥) التقريب ص ٣٧٣ ، (٤٣٢٠) ، وانظر التهذيب (٧/ ٣٢) ، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (٣٩) .

(٦) التقريب ص ٥٥٤ ، (٧٠١٦) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٣٣٣) ، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (٨٨) .

(٧) الثقات (٤/ ٣٢٣) ، وانظر رواية الزهري عنه في الحديث رقم (٨٨) .

(٨) انظر ص ٥٨ ، وانظر تهذيب الكمال (٢٧/ ١٠٩) ، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (٩٢) .

(٩) انظر ص٥٨ ، انظر تهذيب الكمال (٢٧/ ١٠٩)، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (٩٢).

٦- ربيعة بن دراج ، وقيل حرام وحزام : مجهول ، لم أجد من روى عنه غير عبد الله بن محيريز ، ورواية الزهري عنه غير محفوظة [١] .

٧- حمزة بن المغيرة بن شعبة : ثقة [٢] .

٨- عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله : ثقة ، لم يصب ابن سعد في تضعيفه [٣] .

٩- عبيد بن عمير الأصبحي ، أبو عثمان : مقبول [٤] .

١٠- ذكوان مولى عائشة : ثقة [٥] .

١١- عبد الرحمن التيمي : لم أقف عليه [٦] .

١٢- أبو سفيان بن العلاء بن جارية : لم أقف عليه ، وجاء في الرواية أنه حليف بني زهرة [٧] ، وقال محقق العلل : يبحث عن ترجمته [٨] .

١٣- حكيم بن بشير : مجهول ، لم أجد من ترجم له غير ابن حبان ، وقال : روى عنه الزهري ،لكن روايته عنه غير محفوظة [٩] .

١٤- حمران مولى عثمان : ثقة [١٠] .

---

(١) انظر دراسة الحديث رقم (٩٦) .

(٢) التقريب ص ١٨٠ ، (١٥٣٣) ، والتهذيب (٣/ ٢٩) ، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (٩٧) .

(٣) التقريب ص ٣٣٧ ، (٣٨٢٥) ، والتهذيب (٦/ ١٣٩) ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (١٠٥) .

(٤) التقريب ص ٣٧٧ ، (٤٣٨٧) ، والتهذيب (٧/ ٦٦) ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (١٠٦) .

(٥) التقريب ص ٢٠٣ ، (١٨٤٢) ، والتهذيب (٣/ ١٩٠) ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (١٠٩) .

(٦) انظر رواية الزهري عنه في الحديث رقم (١٢٦) .

(٧) انظر رواية الزهري عنه في الحديث رقم (١٢٧) .

(٨) حاشية العلل للدارقطني (٨/ ٥٧) .

(٩) الثقات لابن حبان (٤/ ١٦٢) ، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (١٣٨) .

(١٠) التقريب ص ١٧٩ ، (١٥١٣) ، والتهذيب (٣/ ٢١) ، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (٨٧) .

الثالث : رواة من الصحابة رضي الله عنهم ، أرسل عنهم الزهري أحاديث ولم يدركهم ، وروايته عنهم غير محفوظة ، ولم يذكروا عند الحافظ المزي ، والدكتور حارث الضاري ، والدكتور آدم سنكري ، وهم :

١- عمر بن الخطاب [١] .

٢- سعد بن أبي وقاص [٢] .

٣- الطفيل بن الحارث ، هو ابن سَخبرة ، أخو عائشة لأمها ، وقد ذكر المزي في ترجمته أن الزهري له رواية عنه [٣] .

٤- سعيد بن زيد [٤] .

٥- عائشة بنت أبي بكر ، أم المؤمنين [٥] .

٦- أم قيس بنت محصن [٦] .

رضوان الله عليهم وعلى بقية الصحابة أجمعين .

ثم إن الزهري رحمه الله قد تفرد بالرواية عن بعض الشيوخ ، لم يرو عنهم أحد غيره ، مما يدل على أنه واسع الرواية ، وقد ذكر الإمام مسلم في كتابه « المنفردات والوحدان » خمسين شيخا منهم [٧] ، واستدرك عليه الدكتور حارث الضاري ثلاثة شيوخ ، أحدهم وقف عليه في كتاب النسائي [٨] ، والآخران في ميزان الاعتدال للذهبي [٩] [١٠] .

قلت : ويمكن أن يضاف إليهم راويان آخران هما : ابن أخي أبي - هم

---

(١) انظر الحديث رقم (١٠٦) .
(٢) انظر الحديث رقم (١٠٣) .
(٣) انظر تهذيب الكمال (١٣/ ١٩٠) ، ورواية الزهري عنه في الحديث رقم (١٢٨) .
(٤) انظر الحديث رقم (٥٢) .
(٥) انظر الحديث رقم (١٢) .
(٦) انظر الحديث رقم (٣٦) .
(٧) المنفردات والوحدان ص ١٢١ وما بعدها .
(٨) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد - المطبوع مع مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي - ص ٥٩ .
(٩) انظر ميزان الاعتدال (١/ ٢٦٢ ، ٢٩٢) .
(١٠) الإمام الزهري وأثره في السنة ص ٣٥١ .

الغفاري ، والوليد بن سويد ، إذ رواية الزهري عنهما محفوظة كما تقدم ، والله أعلم .

● **تلاميـــذه :**

حظي الإمام الزهري رحمه الله بمكانة عالية في العلم ، مما جعل طلبة العلم يلتفون حوله ، ويرتحلون إليه ، وكان العلماء يحثونهم على ملازمته ، والنهل من علمه ، والسماع منه ، كعمر بن عبد العزيز الذي قال لمن عنده : عليكم بابن شهاب هذا ، فإنكم لا تلقون أحدا أعلم بالسُّنَّة الماضية منه [(١)] .

وبنحوه قال قتادة ، ومكحول ، وابن عيينة [(٢)] .

بل إن الإمام الحازمي حينما أراد أن يذكر مثالا على أن مذهب من يُخْرِج الصحيح ، اعتبار حال الراوي العدل في مشايخه ، وفيمن روى عنهم ، لم يجد أمامه غير الزهري في كثرة الرواة عنه ، فقال : ... وهذا باب فيه غموض ، وطريقه معرفة طبقات [(٣)] الرواة عن راوي الأصل ، ومراتب مداركهم ، ولنوضح ذلك بمثال :

وهو أن نعلم مثلا أن أصحاب الزهري على طبقات خمس ، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها ... » [(٤)] .

---

(١) ترجمة الزهري من تاريخ ابن عساكر ص ١١٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ .

(٣) الطبقة في الاصطلاح : عبارة عن جماعة من الناس تشترك في أمر واحد ، (توضيح الأفكار للصنعاني ٢/٥٠٣) .

(٤) شروط الأئمة الخمسة ص ٥٦ وما بعدها . وهذه الطبقات الخمس باختصار هي :

(أ) الطبقة الأولى : التي جمعت بين العدالة والحفظ والإتقان ، وبين طول الملازمة.

(ب) الطبقة الثانية : التي كانت متصفة بالعدالة والحفظ والإتقان ، وانتفى فيها طول الملازمة .

(جـ) الطبقة الثالثة : التي كانت متصفة بطول الملازمة ، لكنها لم تسلم من غوائل الجرح .

(د) الطبقة الرابعة : التي لم تسلم من الجرح ، وانتفى فيها طول الملازمة . =

ولهذا كان الآخذون عن الإمام الزهري خلقاً كثيراً يصعب حصرهم .

وقد أورد المزي في ترجمة الزهري ، ستة وخمسين ومائة راوٍ [1] ، ممن روى عنه .

واستدرك الباحث فاروق البحريني عليه ، أربعة وستين راوياً ، - ممن لهم رواية في الكتب الستة - ذكر المزي في ترجمة كل واحد منهم ، أنه روى عن الزهري [2] .

وزاد الدكتور آدم سنكري ، ثلاثة عشر راوياً من غير رجال الكتب الستة [3] .

واستدرك الدكتور حارث الضاري عليه ، تسعة عشر راوياً ، على شرطه [4] .

وقد وقفت أثناء الدراسة على آخرين ، لم يذكرهم من تقدموا ، ويمكن تصنيفهم إلى ستة أصناف :

الأول : رواة في مرتبة الاحتجاج :

= (هـ) الطبقة الخامسة : نفر من الضعفاء والمجهولين .

ولم يكن الحازمي أول من صنف الرواة عن الزهري على الطبقات ، بل سبقه في ذلك غير واحد من العلماء ، مع اختلاف بينهم في عدد الطبقات . وهم :

- محمد بن يحيى الذهلي ، حيث نقل العقيلي في الضعفاء ، في ترجمة ابن أخي الزهري (٤/ ٨٩) أن الذهلي جعله في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري .
- أحمد بن شعيب النسائي ، حيث نقل ابن حجر في التهذيب ، في ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار (٩/ ٣٩) أن النسائي ذكره في الطبقة الخامسة من أصحاب الزهري .
- ابن حبان البستي ، الذي قال في ترجمة محمد بن الوليد الزبيدي ، في كتابه الثقات (٧/ ٣٧٣) : وهو في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري .

(وانظر طبقات الرواة عن الإمام الزهري للباحث فاروق البحريني ١/ ١٤٥ ، وما بعدها) .

(١) ذكر الباحث فاروق ، في المرجع السابق (١/ ٢٢) أنهم ثلاثة وخمسون ومائة راوٍ . فأسقط ثلاثة رواة ، ولعله ناشيء من كونه استقرأ المخطوط ، إذ لم يطبع الكتاب كاملاً آنذاك .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الإمام الزهري وفقهه (١/ ٩٥ وما بعدها) .

(٤) الإمام الزهري وأثره في السنة ص ١٢٣ وما بعدها .

١- زكريا بن إسحاق المكي : ثقة [١] .

٢- عبد ربه بن سعيد الأنصاري - أخو يحيى بن سعيد - : ثقة [٢] .

٣- عبد الله بن العلاء بن زَبر : ثقة [٣] .

٤- عون ، مولى أم حكيم : ثقة [٤] .

٥- نافع بن عمر الجمحى : ثقة ثبت [٥] .

٦- يحيى بن عتيق الطفاوي : ثقة [٦] .

٧- يحيى بن يحيى بن قيس الغساني : ثقة [٧] .

٨- يعقوب بن زيد التيمي : ثقة [٨] .

٩- عبد الله بن أبي لبيد : ثقة ، قد يخالف [٩] .

١٠- عطاء بن السائب : ثقة في حديثه القديم ، لأنه اختلط [١٠] .

١١- نصر ، مولى الزهري : عزيز الحديث [١١] .

١٢- محمد بن عمرو بن علقمة الليثي : صدوق له أوهام [١٢] .

١٣- يحيى بن جَرْجة : صدوق له أخطاء [١٣] .

الثاني : رواة في مرتبة الاستشهاد والاعتبار :

١٤- إبراهيم بن زياد القرشي : ضعيف [١٤] .

---

(١) انظر ترجمته ص ٨٨٩ .
(٢) انظر ترجمته ص ١٧٣٤ .
(٣) انظر ترجمته ص ٨٠٥ .
(٤) انظر ترجمته ص ٧٧٩ .
(٥) انظر ترجمته ص ٩٣٨ .
(٦) انظر ترجمته ص ٢٠٣٠ .
(٧) انظر ترجمته ص ١٠٣٩ .
(٨) انظر ترجمته ص ٨٨٩ .
(٩) انظر ترجمته ص ٢٠٧٦ .
(١٠) انظر ترجمته ص ٩١٨ . ويظهر أن روايته عن الزهري قديماً ، لأن أهل العلم احتجوا برواية الأكابر عنه ، كالثوري ، وشعبة ، والحمادين ، وابن عيينة (انظر الكواكب النيرات ص ٣٢٣) ، والزهري في طبقة هؤلاء إن لم يكن أعلى منهم طبقة .
(١١) انظر ترجمته ص ١٩١٥ .
(١٢) انظر ترجمته ص ٩٣٥ .
(١٣) انظر ترجمته ص ٤٠٠ .
(١٤) انظر ترجمته ص ٥٦٥ .

١٥- زكريا بن عيسى الشعبي : ضعيف [١] .

١٦- سليمان بن أبي داود الحراني : ضعيف [٢] .

١٧- عبد العزيز بن الحصين الترجمان : ضعيف [٣] .

١٨- عيسى بن عبد المطلب المدني : ضعيف [٤] .

١٩- محمد بن أبي حميد المدني : ضعيف [٥] .

٢٠- محمد بن عبد الرحمن بن مجبر : ضعيف [٦] .

٢١- ياسين بن معاذ الزيات : ضعيف [٧] .

الثالث : رواة في مرتبة الترك :

٢٢- عبد الرزاق بن عمر الدمشقي : متروك في الزهري : ليّن في غيره [٨] .

٢٣- عمار بن عطية : متهم بالكذب [٩] .

الرابع : رواة مجاهيل :

٢٤- معمر بن أبان بن حمران [١٠] .

٢٥- هبّار بن عقيل [١١] .

الخامس : رواة لم أقف على تراجمهم :

٢٦- إبراهيم التيمي [١٢] .

٢٧- أبو سعيد الخلدي [١٣] .

كما وقفت على راويين ، لهما رواية عن الزهري ، لكنها مرسلة ، وهما :

---

(١) انظر ترجمته ص ١٧٦٢ .
(٢) انظر ترجمته ص ١٧٦٣ .
(٣) انظر ترجمته ص ٨٧٨ .
(٤) انظر ترجمته ص ١٣٧٨ .
(٥) انظر ترجمته ص ١٤٢٦ .
(٦) انظر ترجمته ص ١٦٨٨ .
(٧) انظر ترجمته ص ٧٠٩ .
(٨) انظر ترجمته ص١٢٧٥ .
(٩) انظر ترجمته ص ٢١٤٤ .
(١٠) انظر ترجمته ص ٤٧٠ .
(١١) انظر ترجمته ص ٢٢٠٤ .
(١٢) انظر ترجمته ص ٩٧٨ .
(١٣) انظر ترجمته ص ٩٣٢ .

١- أبو زرعة ، حيوة بن شريح [١] .

٢- منصور بن زاذان [٢] .

● **أما آثـــاره :**

فقد ذكرت بعض المصادر عدداً من الآثار ، بلغت سبعة ، وهي :

المغازي ، نسب قريش ، أسنان الخلفاء ، الناسخ والمنسوخ ، أحاديث الزهري ، تنزيل القرآن ، مشاهد النبي ﷺ [٣] .

لكن نسبة معظم هذه الآثار إليه ، فيها نظر ، ذلك أني لم أقف على نص يؤيد تأليفه لها في حياته ، باستثناء كتاب « نسب قريش » ، الذي وصفه - تلميذه - قُرَّة بن عبد الرحمن [٤] بقوله : لم يكن للزهري كتاب ، إلا كتاب في نسب قومه [٥] . وهو كما قال ، وقد اعتمد أبو عبد الله مصعب الزبيري عليه في كتاب « نسب قريش » ، كما يظهر في أول صفحة منه [٦] .

وأما باقي الكتب الأخرى ، فهي بين أمرين :

(أ) مالا تصح نسبته إليه جزماً :

وهو الخامس حسب ترتيب فؤاد سزكين ، حيث نسب إليه « أحاديث » ، وقال : رواها أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن الجوهري المتوفى سنة ٤٥٤ هـ ، ويوجد مخطوطاً في ليبزج ٢/٣٢٠ (من ٤١ أ - ١٢٣ ب) ، ومنه مختارات في الظاهرية ، مجموع ٨٣/ ١٠ . ا.هـ [٧] .

وتبعه في هذا الدكتور حارث الضاري [٨] .

---

(١) انظر ترجمته ص ٩٣٦ .

(٢) انظر ترجمته ص ٢١٨٠ .

(٣) تاريخ التراث العربي لسزكين (١/ ٢/ ٧٧ وما بعدها) ، وانظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١/ ٢٥٤) ، ومعجم المؤلفين لكحالة (٣/ ٧١٥) ، حيث ذكرت بعضها .

(٤) انظر ترجمته ص ٨٨٣ .

(٥) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٣) .

(٦) نسب قريش لأبي عبد الله الزبيري ص ٣ .

(٧) تاريخ التراث العربي (١/ ٢/ ٧٨) .

(٨) الزهري وأثره في السنة ص ١٤٥ .

وما ذهبا إليه غير مسلم ، وذلك لأن هذه الأحاديث لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري ، من ولد عبد الرحمن بن عوف الزهري رضي الله عنه ، المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، وتوجد مصورتها بمكتبة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ورقمها (٢٦٩٩ ف) ، وعندي نسخة منها [١] .

والذي أوقعهما في هذا ، ما كتب على غلاف المخطوط « الجزء الأول من حديث الزهري ، برواية الشيخ أبي محمد الحسن بن علي الجوهري » ، فظنا أنه لابن شهاب الزهري .

وأما هذه المختارات التي في الظاهرية ، فهي منتقى من « الزهريات » للذهلي ، كما سيأتي بيانه .

(ب) ما كانت نسبته إليه مشكوكاً فيها :

وهي بقية الكتب الأخرى ، وعددها خمسة :

١ - المغازي :

ذكره حاجي خليفة ، ونسبه له [٢] ، وكانت عبارة إسماعيل باشا أصرح ، حيث قال : صنف كتاب المغازي [٣] ، وتبعهما في ذلك من جاء بعدهما كسزكين ، الذي أراد أن يؤيد هذه النسبة فنقل نصاً للسخاوي قال فيه : ثم إنه قد روى ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة بن الزبير « المغازي » ، وكذا الزهري عن عروة بن الزبير ، عن أبيه ، وحجاج بن أبي منيع ، عن الزهري ، وروى يونس بن يزيد ، مشاهد النبي ، عن الزهري . . . » [٤] .

ثم ظهر بعد ذلك كتاب عنوانه « المغازي النبوية ، تصنيف الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري » ، بتحقيق الدكتور سهيل زكّار ، وهو عنوان يوهم أنه الكتاب المشار إليه ، لكن بعد قراءة المقدمة اتضح أنه مُسْتَل من مصنف

---

(١) حُقِّقَ الكتاب للحصول على درجة الماجستير بجامعة أم القرى ، كما أفادني بذلك فضيلة الدكتور / محمد بن عبد الكريم بن عبيد ، أحد أعضاء لجنة المناقشة .

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٧٤٧) .

(٣) هدية العارفين (٦/ ٧) .

(٤) الإعلان بالتوبيخ ، ص ١٠٦ .

عبد الرزاق [1] ، وقد أشار المحقق إلى ذلك ، مع تأكيده بأن الزهري صنف كتاباً بهذا الاسم ، فقال :

« وكنت من قبل أدرك مكانة هذا الإمام ، وأعرف أنه صنف كتاباً في المغازي ، هو بحكم المفقود ، وعبثاً فتشت في عديد من مكتبات العالم عن هذا الكتاب . . . وصدف أثناء عودتي إلى كتاب المصنف للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، أن وجدت هذا الإمام يفرد قسماً كبيراً من كتابه للمغازي ، ولدى تفحصي لهذا القسم ، تبين أنه يحوي كتاب الزهري في المغازي ، مع زيادات طفيفة ، وقد روى الإمام عبد الرزاق هذا القسم عن الإمام معمر بن راشد ، تلميذ الزهري وراوية علمه » [2] .

لكنه ذكر في موضع آخر ، ما يفيد التردد ، وعدم الجزم بنسبة هذا الكتاب للزهري ، حيث قال : « إن هذا الكتاب - المغازي - هو عبارة عن مجموع يحوي عدة فتاوى « نوازل » تاريخية ، حيث إن الزهري كان يتلقي أسئلة تستفتيه في جملة من المواضيع التاريخية المترابطة بسبب ما ، فكان يقوم بتقديم إجابته لهذه الأسئلة ، ومجموع أجوبته قام هو ، أو أحد تلاميذه بتصنيفها ، وإخراجها للناس ، وأرجِّح أن معمر بن راشد هو الذي قام بهذا الإنجاز ، لذلك أضاف بعض الأحيان بعض المواد الإخبارية ، التي رواها من غير طريق الزهري ، بغية تدعيم روايات الزهري ، أو الإشارة إلى وجهة نظر أخرى . . » [3] .

وبعد : فكما ترى من سياق ما ذكرت . وَهْنَ ما استدل به على عدِّ هذا الكتاب من آثار الزهري ، بل هي تدل على عكس ذلك ، وأنها روايات تتعلق بالمغازي تحمّلها الزهري من شيوخه ، وحدّث بها ، فنقلها تلاميذه عنه كما سمعوها ، فمنهم من ألف كتاباً حولها ، كمحمد بن إسحاق في كتابه « السير والمغازي » [4] وموسى بن عقبة [5] في كتابه « المغازي » ، ومنهم من حدّث بها كما سمعها كمعمر بن راشد ، الذي اعتمد عبد الرزاق كثيراً من رواياته

---

(١) أفادني بذلك فضيلة الدكتور أحمد معبد أولاً ، قبل اقتنائي الكتاب والقراءة فيه .
(٢) المغازي النبوية ص ٢٢ .
(٣) المرجع السابق ص ٣٢ .
(٤) طبعت القطعة الموجودة من هذا الكتاب عدة طبعات ، منها طبعة دار الفكر ١٣٩٨ هـ بتحقيق الدكتور سهيل زكار .
(٥) لم أقف على كتابه هذا - فيما تيسر لي من مصادر - ، وقد طبعت أحاديث منتخبة منه، جمعها ابن قاضي شهبة ت ٧٩٠ هـ) ، وقدّم لها وعلّق عليها مشهور حسن سلمان .

كتاب المغازي الذي هو أحد كتب « مصنَّفه » ، وهو الذي أفرده الدكتور سهيل زكّار بالطبع ، وليس كما قال أنه من تأليف الزهري ، أو معمر بن راشد ، والدليل على هذا أنك تجد روايات ضمن هذا الكتاب ، يرويها عبد الرزاق عن شيوخ غير معمر [١] . والله أعلم .

٢- مشاهد النبي ﷺ :

الذي يظهر أنها روايات للزهري رواها عنه يونس بن يزيد ، ولم أجد لها ذكراً إلا في كلام السخاوي الذي نقلته قريباً ، وتبعه في ذلك سزكين ، فما قيل في كتاب المغازي ، يقال أيضاً في هذا الكتاب .

٣- تنزيل القرآن بمكة والمدينة :

أورده فؤاد سزكين في آثاره [٢] .

وقد نشره صلاح الدين المنجّد سنة ١٩٦٣ ، ثم طبع طبعة ثانية سنة ١٩٨٠ م ، كما حققه أيضاً الدكتور حاتم الضامن ، ونشره مع كتاب الناسخ والمنسوخ سنة ١٤٠٨ هـ .

وكلا الكتابين من رواية أبي عبد الرحمن محمد بن حسين السلمي ، عن إبراهيم بن الحسين الهمذاني ، عن أبي يزيد عبد الله بن محمد الهذلي ، عن الوليد الموقري ، عن الزهري .

والوليد الموقري ضعيف جداً باتفاق العلماء ، كما سيأتي في ترجمته [٣] ، وفي السند علة أخري ، هي الانقطاع بين السلمي والهمذاني ، فالأول ولد سنة ٣٣٠ هـ ، والآخر توفي سنة ٢٨١ هـ ، [٤] وقد استشعر الدكتور صلاح المنجّد هذه العلّة الثانية ، فقال في ص ٢٠ : لكن يخيل إلينا أيضاً أن السند ناقص ، إذ

---

(١) انظر الصفحات : ٢٨٩ ، ٣٢٠ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(٢) تاريخ التراث العربي (١/ ٢/ ٧٨) . (٣) انظر ص ٦٦ .

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات سنة ٤١٢) ص ٣٠٥ ، ولسان الميزان (١/ ٤٨) ، وانظر رسالة الباحث محمد فوزان العمر ص ٤٣ . لكن ذكر أن السلمي هو عبد الله بن حبيب المتوفي سنة ٨٥ هـ ، وقد سبقه إلى هذا الوهم الدكتور رودلف ماخ كما جاء في مقدمة الدكتور المنجّد ص ٢٢ .

لا يمكن أن يكون بين السلمي المتوفي سنة ٤١٢ هـ ، والوليد الموقري المتوفى سنة ١٨٢ هـ رجلان فقط .

ولمَا تقدم ، شكَّك الدكتور حاتم في نسبته إليه فقال : ويبقى الشك في نسبة الكتابَ إلى الزهري قائماً [١] .

ووافقه الدكتور حارث الضاري ، فقال : . . . بل قد نُسب إليه التأليف في عدد السور المكية والمدنية ، وتسميتها ، وترتيبها [٢] .

قلت : ومما يؤيد الشك في نسبته إليه ، أنك لا تجد نقولاً عنه في أشهر كتب علوم القرآن ، مع وجود اختلاف وتباين في ترتيب نزول السور ، بين ما ذكره الزهري في هذا الكتاب ، وما اعتمده أصحاب هذه الكتب [٣] .

٤- الناسخ والمنسوخ : [٤]

أورده فؤاد سزكين في آثاره .

وقد نشره الدكتور حاتم الضامن مع الكتاب السابق ، كما تقدم ، وما قيل في سابقه ، يقال فيه من الشك في نسبته إليه ، ولذلك نجد نصوصاً عديدة ذكرها الزهري في كتابه هذا ، ولم ينقلها عنه من ألف في الناسخ والمنسوخ بعده ، كأبي عبيد القاسم بن سلام [٥] .

٥- أسنان الخلفاء :

ذكره سزكين ، وقال : هو سجل زمني ، احتفظ الطبري لنا في تاريخه بقطعتين [٦] منه ، وهاتان القطعتان هما :

---

(١) انظر المقدمة ص ٩ . (٢) الزهري وأثره في علوم الحديث ص ١٧٠ .

(٣) انظر المقارنة التي عقدها صلاح الدين المنجد بين هذا الكتاب ، وكتاب البرهان للزركشي حول هذا المبحث . ص ٢١ ، وانظر البرهان (١/ ١٩٣) ، والإتقان للسيوطي (١/ ٣٣ ، وما بعدها) .

(٤) تاريخ التراث العربي (١/ ٢/ ٧٨) .

(٥) انظر مثلاً آيات النسخ في سورة الذاريات ، والأحقاف ، والشعراء ، والإسراء ، والنحل . . . . وغيرها .

(٦) تاريخ التراث العربي (١/ ٢/ ٧٨) .

ما رواه هشام بن الوليد المخزومي [1] قال : قال ابن شهاب : سألني الوليد عن أعمار الخلفاء ، فأخبرته أن معاوية مات وهو ابن خمس وسبعين سنة ، فقال : بخٍ بخٍ ، إن هذا لَعُمْر [2] .

وما رواه هشام المذكور ، أن الزهري كتب لجدّه أسنان الخلفاء ، فكان فيما كتب من ذلك : ومات يزيد بن معاوية وهو ابن تسع وثلاثين ، وكانت ولايته ثلاث سنين وستة أشهر في قول بعضهم ، ويقال : ثمانية أشهر [3] .

قلت : وفي عدِّ هذا الأثر للزهري نظر ، إذ لا تتجاوز صفحاته الواحدة أو الاثنتين ، لأن الخلفاء الذين عاصرهم الزهري أو كانوا قبله ، لا يتجاوزون خمسة عشر خليفة [4] ، وربما استثني منهم الخلفاء الراشدين لشهرة أعمارهم .

ثم إن الأمر في حقيقته لا يعدو أن يكون سؤالاً وجَّهه الوليد المخزومي ، فكتب إليه الزهري الجواب على ما سأل عنه ، ووقع هذا الجواب في يد هشام المخزومي ، لأنه من ولد الوليد ، ولعله لم يكن إلا عند هشام فقط ، والله أعلم .

المطلب الثالث :

(رواياته ، والمؤلفات حولها ، والانتقادات التي وُجهِّت إليها)

تقدمت الإشارة في المطلب السابق إلى أن معظم المؤلفات التي نسبت للزهري لا تصح نسبتها إليه ، غير أنه أثّر فيمن أتى بعده تأثيراً واضحاً من خلال الروايات التي تناقلها عنه التلاميذ ، وحرصوا على سماعها منه ، وأدّوها لمن بعدهم ، فمنهم من ضمنها كتبه كأصحاب المصنفات ، والجوامع ، والمسانيد ، وغيرها من كتب السنة ، ومنهم من أفردها بتأليف مستقل كما سيأتي بيانه .

---

(١) هو هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة المخزومي ، نُسب لجدِّه ، وَلِيَ المدينة في عهد عبد الملك بن مروان . . . (التبيين في أنساب القرشيين لابن قدامة ص ٣٥١) .

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري (٣/ ٣٦٢) .

(٣) تاريخ الأمم والملوك للطبري (٣/ ٣٦٢) .

(٤) انظر الجوهر الثمين (فهرس الموضوعات ص ٥٥٣ وما بعدها) .

وما كان هذا الاهتمام برواياته إلا لكونها اتصفت بالجودة ، وفي هذا يقول الإمام أحمد : الزهري أحسن حديثاً ، وأجود الناس إسناداً [١] .

وقال أحمد بن الفرت : ليس فيهم أجود مسنداً من الزهري [٢] .

بل إن العلماء ذكروا بعض أسانيده ضمن أصح الأسانيد التي روت حديث الرسول ﷺ ، فهذا النسائي يقول : أحسن أسانيد تروى عن رسول الله ﷺ أربعة ، وذكر منها : الزهري عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي ، والزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن عمر [٣] .

وهذان الإمامان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه يقولان : أصح الأسانيد مطلقاً ، الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر [٤] .

كما كان من أسباب اهتمام العلماء برواياته ، كونها غزيرة المادة ، شاملة ، فالزهري كان واسع الرواية ، كثير الشيوخ كما تقدم ، ولذلك تميز عن أقرانه برواية أحاديث لا يرويها غيره ولا تُروى إلا من طريقه ، وفي هذا قال الإمام مسلم : للزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ ، لا يشاركه فيه أحد ، بأسانيد جياد [٥] .

وقال الذهبي : وقد انفرد الزهري بسنن كثيرة ، وبرجال عدة ، لم يرو عنهم غيره ، سماهم مسلم ، وعدتهم بضع وأربعون نفسا [٦] .

ثم إن الدكتور حارث الضاري ، حاول أن يجمع هذه الأحاديث التي تفرد الزهري بروايتها [٧] ، معتمداً في أغلبها على أطراف الأفراد والغرائب لابن القيسراني ، فذكر ستة وسبعين حديثاً ، لكن كثيراً منها لا تُسلَّم له ، لأن

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٥) .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٩١) .

(٣) مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي ص ٦٧ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - ص ١١ .

(٥) صحيح مسلم (٣/ ١٢٦٨) .

(٦) تاريخ الإسلام (وفيات ١٢١ - ١٤٠) ص ٢٤٧ .

(٧) انظر الزهري وأثره في السنة من ص ٣٦٢ إلى ص ٣٧٥ .

الزهري لم يتفرد بروايتها ، وإنما شاركه فيها غيره ، وهو إنما تفرد برواية بعض طرقها .

والذي يظهر أن هذه الأحاديث ترتبط بالرواة الذين تفرد هو بالرواية عنهم . والوقوف عليها يحتاج إلى معرفة الروايات التي رواها عن هؤلاء الشيوخ ، فهذه التي يمكن أن يقال أنه تفرد بروايتها ، ولم يشاركه فيها أحد ، ولعل منها حديث النهي عن القراءة خلف الإمام الذي رواه عن أبي أكيمة الليثي : إذ سيأتي في دراسته ، أن روايته عنه محفوظة ، وأنه لم يروه عنه غير الزهري [١] .

أما عن عدد الأحاديث التي رواها الزهري ، وحدّث بها ، ورواها الناس عنه ، فهي نحو ألفي حديث تقريباً ، كما نص عليه غير واحد من العلماء .

كابن المديني الذي قال : له نحو ألفي حديث [٢] .

وأبي مسعود بن الفُرات حيث قال : عنده ألفا حديث [٣] .

وقال أبو داود : . . . وحديث الزهري كله ألفا حديث ومائتا حديث ، النصف منها مسند ، وقدر مائتين عن غير الثقات [٤] .

لكن الذي يظهر أن هذا العدد ينصرف إلى المتون ، ولو كان الإحصاء للطرق لزاد على هذا بكثير ، فما كان يحفظه في الواقع أكثر ، بدليل أن هناك أحاديث لم يحدِّث بها لأنه لم يُسأل عنها ، كالأحاديث الثلاثين التي في الخلع ، والتي قال عنها : إن عندي فيه ثلاثين حديثاً ، ما سألني عنها أحد قط [٥] .

وهناك أحاديث حدث بها ، لكن لم يحدث بها من أخذها عنه - ربما للسبب المذكور - فهذا مالك بن أنس يقول : سمعت من ابن شهاب أحاديث كثيرة ما حدَّثت بها قط [٦] .

---

(١) انظر دراسة الحديث رقم (١٤٣) ، وتهذيب الكمال (٢١/ ٢٢٨) .
(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٩١) .
(٣) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٣١) .
(٤) المرجع السابق .
(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ١٢١ - ١٤٠) ص ٢٣٩ .
(٦) تذكر الحفاظ للذهبي (١/ ٢٠٩) .

● المؤلفات التي أُلفت حولها :

اهتم غير واحد من العلماء بالتأليف حول أحاديث الزهري ، وجمعها في مصنفات ، بل إن منهم من ألف حول علل أحاديثه أو غرائبه أيضاً ، وسأذكر ما وقفت عليه من هذه المؤلفات .

١ - الزهريات ، أو حديث الزهري :

لمحمد بن يحيى الذهلي (٢٥٨ هـ) ، قال فيه الإمام أحمد : ما رأيت أحداً أعلم بحديث الزهري منه ، ولا أصح كتاباً منه [١] .

وقال له علي بن المديني : أنت وارث علم الزهري [٢] .

وعندما سئل ابن معين : لم لا تجمع حديث الزهري ؟ قال : كفانا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري [٣] .

ومما يدل على صحة نسبة هذا الكتاب إليه ، أقوال غير واحد من العلماء :

كالخطيب الذي قال : صنّف حديث الزهري وجودّه [٤] .

وقال السمعاني : لُقّب بالزهري لجمعه « الزهريات » ، وهي أحاديث محمد ابن مسلم بن شهاب الزهري [٥] .

وقال الذهبي : ألّف محمد بن يحيى الذهلي حديث الزهري ، فأتقن واستوعب ، في مجلدين [٦] ، كما ذكر في كتابه « السير » ، أنه من مسموعات غير واحد من العلماء [٧] .

كما ذكره الروداني وقال : كتاب الزهريات ، وهي جمع حديث الزهري ، تأليف أبي عبد الله محمد بن يحيى الذهلي [٨] .

والكتاني ، وذكر أنه في مجلدين [٩] .

---

(١) تاريخ بغداد (٣/ ٤١٧) .
(٢) المرجع السابق .
(٣) تهذيب الكمال (٢٦/ ٦٢٥) .
(٤) تاريخ بغداد (٣/ ٤١٥) .
(٥) الأنساب (٣/ ١٨١) .
(٦) تاريخ الإسلام (وفيات ١٢١ - ١٤٠) ص ٢٤٧ .
(٧) انظر (١٤/ ٢٥) ترجمة صالح جزرة ، (٢٠/ ١١٠) ترجمة وجيه بن طاهر الشحامي ، (٢٢/ ١١٠) ترجمة ابن الصفار ، (٢٣/ ٢٤٣) ترجمة عبد الخالق بن الأنجب .
(٨) صلة الخلف بموصول السلف ص ٢٥٩ .
(٩) الرسالة المستطرفة ص ١١٠ .

وهذا الكتاب كان عند الحافظ ابن حجر ، وأفاد منه في كتابيه فتح الباري [1] ، وتغليق التعليق [2] ، مما يعني أنه تجاوز الأحداث المؤلمة التي أودت بكثير من تراثنا الإسلامي . كحريق بغداد ، وفتنة التتار ، لكن للأسف لا نجد له ذكراً في فهارس مكتبات العالم التي بين أيدينا .

ولم أقف له على أثر ، إلا ما وجُد في دار الكتب الظاهرية ، من أحاديث منتقاة ضمن مجموع رقم (٨٣) ، (ق ١٣٩ أ - ١٤٨ ب) ، ويقع في ثمان صفحات تقريباً ، وعلى غلاف المخطوط كُتب « المنتقى من حديث الزهري للذهلي » والمُنتقـي : هو شمس الدين أبو عَبد الله محمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسي ، المشهور بابن الكمال المقدسي (٦٨٨ هـ) [3] ، كما تفيده السماعات الموجودة آخر الجزء ، خاصة وأنه كتب في إحداها : سمع جميع هذا الجزء على جامعه الشيخ الإمام شمس الدين . . . . [4] .

وقد أفادني فضيلة الدكتور صالح الرفاعي أن محمد الخمليشي حققه في بحث قدّمه في السنة الرابعة بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية عام ١٤٠٣ هـ ، لكنه لم يطبعه ، شأنه في ذلك شأن كثير من نظائره التي حققت ، ولم تر النور بعد ، فحرمنا بذلك من خير كثير .

كما أفادني فضيلة الدكتور موفق عبد القادر ، أن أحد طلبة الماجستير بجامعة أم القرى يعمل على تحقيقه .

٢- حديث الزهري :

لأبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي (٢٥٨ هـ) ، إذ نقل الذهبي عن الحاكم قوله : صنف أبو علي حديث الزهري ، فزاد على محمد بن يحيى الذهلي ، ثم وصفه بأنه جمع حديث الزهري جمعاً لم يسبقه أحد ، وكان يحفظه مثل الماء [5] .

---

(١) انظر معجم المصنفات الواردة في فتح الباري لمشهور سلمان ورائد صبري ص ٢٠٩ .

(٢) انظر مثلاً (٢/ ٣٤٠) .

(٣) له ترجمة في معجم شيوخ الذهبي (٢/ ٢١٤) ، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٣٢٠)، وذيل التقييد لابن فهد (١/ ١٥٥)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥/ ٤٠٥).

(٤) انظر (ق ١٤٧ ب) .

(٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٥٦) .

وبنحوه قال الكتاني [1] .

٣- مسند حديث الزهري ، بعلله والكلام عليه :

لأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ) ، ذكره ابن خير الأشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه وذكر إسناده إليه [2] .

٤- الزهريات :

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني الصفار (٣٣٩ هـ) ، إذ ذكر الذهبي في ترجمته أنه جمع وصنّف في الزهريات [3] .

٥- علل حديث الزهري :

لمحمد بن يحيى الذهلي - المتقدم ذكره - ، وقد وصفه الدارقطني بقوله : من أحب أن ينظر قصور علمه عن علم السلف ، فلينظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى [4] .

وذكره ابن خير في فهرسة مروياته عن شيوخه ، وأورد إسناده إليه [5] .

وهو كتاب غير كتابه « الزهريات » المتقدم .

وقد وهم محقق ترجمة الزهري من تاريخ ابن عساكر ، إذ جعلهما كتاباً واحداً ، فقال : « الزهريات ، أو علل حديث الزهري » [6] . وتبعه في ذلك الباحث فاروق البحريني في رسالته عن طبقات الرواة عن الزهري ، حيث قال في ترجمة الذهلي : قلت : ويطلق على كتابه « الزهريات » و « علل حديث الزهري » ، والكتاب مفقود [7] . ا.هـ .

قلت : وفِعْلُ ابن حجر في تغليق التعليق يوهم أنهما كتاب واحد أيضاً ، حيث ذكر في آخر كتابه فصلاً في سياق أسانيده في الكتب الكبار ، التي خرج منها الأحاديث ، ومن ضمنها كتاب « علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي » ، ثم قال : سقت إسنادي إليه في أول الكتاب [8] .

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١١١ .
(٢) انظر ص ٣١٦ .
(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٣٧) .
(٤) المرجع السابق (١٢/ ٥٨٤) .
(٥) انظر ص ٣٩١ .
(٦) انظر ص ٣٤ .
(٧) طبقات الرواة عن الزهري (١/ ١٣) .
(٨) تغليق التعليق (٥/ ٤٦٣) .

وبالرجوع إلى الموضع الذي أحال إليه ، وجدته قال : . . وأما متابعة هلال ابن رداد ، فقال أبو عبد الله محمد بن يحيى الذهلي في جمعه لحديث الزهري ، ثم ساق إسناده إليه [١] .

وكنت في شك من جعلهما كتابين ، حتي وقفت على نص للجياني قطع به الشك باليقين ، حيث قال في « التنبيه على الأوهام » : وأنا إن شاء الله أذكر طرف هذا الحديث . . . . على حسب ما ذكره محمد بن يحيى في كتاب « العلل لحديث الزهري » ، وعلى ما ذكره في كتابه الثاني ، الذي جمعه في حديث الزهري مجرداً من العلل . . . [٢] ا.هـ .

بل إني وقفت على نص للذهلي نفسه يؤيد ما ذكرت ، وذلك فيما نقله الخليلي عنه ، أنه قال : لما جمعت حديث الزهري ، عرضته على على بن المديني ، فنظر فيه فقال : « أنت وارث الزهري » ، فبلغ ذلك أحمد بن صالح المصري ، فلما دخلت مصر قال لي أحمد بن صالح - وذاكرته في أحاديث الزهري - : أنت الذي سمّاك على بن المديني وارث حديث الزهري ؟ قلت : نعم ، قال : بل أنت فاضح الزهري !! قلت : لِمَ ؟ قال : لأنك أدخلت في جمعك أحاديث الضعفاء عن الزهري ، فلما تبحّرت في العلم ، ضربتُ على الأحاديث التي أشار إليها ، وبيَّنتُ عللها [٣] ا.هـ يعني : لكتابه الآخر « علل أحاديث الزهري » .

٦- علل حديث الزهري :

لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤ هـ) ، حيث قال في مقدمة كتاب المجروحين : قد ذكرنا مناقب الزهري ، وأخباره ، وشمائله في كتاب العلل [٤] .

وكانت عبارة الخطيب البغدادي أكثر تصريحاً باسمه ، حيث ذكر مصنفات ابن حبان نقلاً عن أبي مسعود السجزي ، وذكر من ضمنها « كتاب علل حديث الزهري ، عشرون جزءاً » [٥] .

---

(١) تغليق التعليق (٢/ ١٧) .

(٢) التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين - قسم البخاري - ص ٢٤٣ .

(٣) الإرشاد (١/ ٤١٠) .

(٤) المجروحين (١/ ٤٠) .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٣٠٢) .

ونقل ياقوت الحموي كلام الخطيب كاملاً في معجم البلدان ، وفيه عبارته السابقة [١] .

وكذلك الذهبي في السير ، لكن جاء فيه « علل مناقب الزهري » [٢] وهو تصحيف .

٧- غرائب حديث الزهري :

لمحمد بن المظفر بن موسى البغدادي (٣٧٩ هـ) ذكره محمد بن أحمد المالكي في « تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق » ، والذي نشره ورتّبه على الحروف الهجائية يوسف العش [٣] ، كما نشره دون ترتيب الدكتور محمود الطحان [٤] في كتابيهما عن الخطيب البغدادي .

وبعد : فهذه المصنفات التي وقفت عليها حول روايات الزهري ، كما وقفت في تراجم بعض العلماء ما يفيد اهتمامهم بحديث الزهري ، وجمعه ، وحفظه ، لكن دون تصريح بأن لهم مؤلفات في هذا الجانب ، وسأذكرهم باختصار ، وهم :

١- أحمد بن صالح المصري (٢٤٨هـ) :

وقد تقدمت قصته مع الذهلي ، كما أن الخطيب البغدادي ، نقل قصة حكاها ابن زنجويه حصلت بين أحمد بن حنبل ، وبينه ، وفيها أن الإمام أحمد قال له : إنك جمعت حديث الزهري ، فتعال نتذاكر ، فجعلا يتذاكران ، لا يُغرب أحدهما على الآخر حتى فرغا [٥] .

٢- علي بن الحسين بن الجنيد (٢٩١ هـ) :

قال الذهبي : كان يحفظ أحاديث الزهري [٦] .

٣- محمد بن إسماعيل الإسماعيلي (٢٩٥ هـ) :

قال الحاكم : جمع حديث الزهري وجودّه [٧] .

---

(١) معجم البلدان (١/ ٤١٧) . (٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٥) .
(٣) الخطيب البغدادي ، مؤرخ بغداد ومحدثها . ص ٩٦ ، رقم (٩١) .
(٤) الحافظ الخطيب البغدادي ، وأثره في علوم الحديث ص ٣٠١ ، رقم (٤٧٤) .
(٥) تاريخ بغداد (٤/ ١٩٧) .
(٦) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٧٢) .
(٧) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٢) ، وانظر الرسالة المستطرفة ص ١١١ .

● الانتقادات التي وجهّت إلى الزهري من جهة رواياته [1] :

لم يسلم الإمام الزهري - مع إمامته وجلالته ، ومع ما تميزت به رواياته من المزايا السابقة ، من انتقادات ، شأنه في ذلك شأن أي واحد من بني البشر ، ويمكن إجمالها فيما يلي : (الإرسال ، التدليس ، الوهم والاضطراب) .

أما الإرسال :

فقد وصفه به غير واحد من العلماء ، وسأذكر أقوالهم ، ثم أناقشها للوقوف على مدى صحة هذا النقد ، وهل هو مكثر من الإرسال ؟ ومدى تأثيره على رواياته ؟

فقال يحيى بن سعيد القطان : مرسل الزهري شر من مرسل غيره ، لأنه حافظ ، وكلما قدر أن يسمّي سمّى ، وإنما يترك من لا يستجيز ، أو يستحي أن يسميه [2] .

وقال الشافعي : إرسال الزهري عندنا ليس بشيء ، وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم .

وقال يحيى بن معين : مرسل الزهري ليس بشيء [3] .

وسئل ابن المديني عن حديث النذر [4] ؟ فقال : إنما سمعه الزهري من سليمان بن أرقم [5] ثم قال : ومن ثَمَّ قلت : إن مرسلات الزهري رديَّة [6] .

فهذه أقوال المتقدمين ، وتابعهم في هذا من المتأخرين ، الذهبي [7] ، والعلائي [8] .

---

(١) لم أتعرض للانتقادات التي وجِّهت إلى أمور تتعلق بالجانب الشخصي للزهري ، مثل صحبته الملوك ، ومحاباتهم كما زعموا ، فقد استوفى الرد عليها غير واحد ، كالدكتور مصطفى السباعي في كتابه « السنة ومكانتها في التشريع » ص ٢١٣ وما بعدها .

(٢) ترجمة الزهري ص ١٥٧ .

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٨٦ .

(٤) ترجمة الزهري ص ١٥٩ .

(٥) يعني : « **لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين** » وهو من الأحاديث التي درستها، ورقمه (٩٨) .

(٦) ترجمة الزهري ص ١٥٩ .

(٧) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٩) .

(٨) جامع التحصيل ص ٩١ .

قلت : والذي يظهر أن إطلاق هذه العبارات على مرسلات الزهري فيه بعض القسوة ، فالزهري مثله مثل غيره من العلماء الأكابر الذين سبقوه ، أو عاصروه ، وقع الإرسال في رواياتهم ، ولم يوصفوا بمثل هذه العبارات ، ولعل من أسباب الإرسال عندهم أن يكونوا سمعوا ذلك الحديث من جماعة ثقات ، وصح عندهم ، ووقر في أنفسهم ، فأرسلوه مع علمهم بصحته ، كما قال العلائي [١] .

ولذلك نجد الإمام مالك ارتضى إخراج ثلاثة عشر حديثاً من مراسيل ابن شهاب في موطئه ، برواية يحيى بن يحيى ، ومعروف أن مالكاً يحتج بالمرسل ، فكأن مراسيل الزهري حجة عنده ، وقد بيّن ابن عبد البر أنها اتصلت من طرق عدة [٢] .

بل إني وقفت أثناء الدراسة ، على ثلاثة أحاديث ، فيها اختلاف عن الزهري وصلاً وإرسالاً وقد أخرج البخاري الوجه المرسل ، كما أخرج الوجه الموصول ، وقد أيد البحث رجحان الوجهين في حديثين من هذه الثلاثة [٣] ، والثالث إنما أورده ولم يجعله أصلاً في الباب ، وإنما أخرج الحديث قبله بسند موصول ، وكأنه أراد الإشارة إلى أن ورود هذا الحديث مرسلاً ، لا يعكّر على صحة الحديث المتصل [٤] . وربما كان هذا سبباً آخر من أسباب رواية المرسل ، غير ما تقدم .

ومن جانب آخر ، فإني قد تتبعت الأحاديث التي درستها في باب الوصل والإرسال ، والتي بلغ مجموعها أربعين حديثاً ، فتحصلت لي الإحصائية التالية :

أولاً : الأحاديث التي رجح فيها الوجه الموصول على المرسل :

وقد بلغت عشرين حديثاً ، وأرقامها كالتالي : (١٧) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢٢) ، (٢٥) ، (٢٨) ، (٣٠) ، (٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) ، (٣٩) ، (٤١) ، (٤٣) ، (٤٥) ، (٤٦) ، (٥١) ، (٥٢) ، (٥٣) ، (٥٥) ، (٥٦) .

ثانياً : الأحاديث التي رجح فيها الوجه الموصول ، وكذلك الوجه المرسل ، أي أنه صح موصولاً ومرسلاً ، وبالتالي لا يُنتقد بمثلها على الزهري .

---

(١) جامع التحصيل ص ٨٨ بتصرف .
(٢) انظر التمهيد (١٢/٧ إلى ١٤١) .
(٣) انظر الحديثين رقم (٢٤) ، (٤٠) .
(٤) انظر الحديث رقم (٥٦) .

وقد بلغت ثمانية أحاديث ، وأرقامها كالتالي : (٢٠) ، (٢٣) ، (٢٤) ، (٣١) ، (٣٧) ، (٣٨) ، (٤٠) ، (٤٨) .

ثالثاً : الأحاديث التي رجّح فيها الوجه المرسل على الموصول ، وهي التي يمكن أن يُنتقد بها على الزهري ، فالحمل فيها عليه ، لثقة الرواة من دونه ، وكونهم أكثر ممن روى الوجه الموصول .

وقد بلغت اثني عشر حديثاً ، وأرقامها كالتالي : (٢١) ، (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٩) ، (٣٢) ، (٣٣) ، (٤٢) ، (٤٤) ، (٤٧) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٥٤) .

لكن معظم هذه الأحاديث لم تظل على ضعفها ، وإنما ارتقت إلى درجة أقوى كما سيأتي بيانه كل في موضعه ، وإليك خلاصة بها .

(أ) ما ارتقى منها إلى الصحيح لغيره : الأحاديث (٢٩) ، (٣٢) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٥٤) .

(ب) ما ارتقى منها إلى الحسن لغيره : الأحاديث (٢١) ، (٣٣) ، (٤٢) ، (٤٤) ، (٤٧) .

(جـ) ما ظل على ضعفه لعلة الإرسال : وهما الحديث (٢٦) ، (٢٧) .

وكما ترى ، فهما لا يمثلان شيئاً بالنسبة لمجموع الأحاديث المعلة بالوصل والإرسال عن الزهري .

تبقى بعد ذلك الإجابة على السؤال التالي : لماذا وصف العلماء الذين تقدمت أقوالهم مراسيل الزهري ، بالعبارات التي تقدم بيانها ؟

الذي يظهر أنهم قالوا ما قالوا ، بسبب حديث « النذر » [1] الذي رواه الزهري ، واختُلف عنه من عدة أوجه منها :

- روايته له عن أبي سلمة - بلا واسطة - ، عن عائشة .

- وروايته له عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

---

(١) استوفيت تخريجه من أوجهه المختلف فيها عن الزهري ، ودراسة الاختلاف في الحديث رقم (٩٨) ، فانظره .

فذهب غير واحد من العلماء إلى إعلال الوجه الأول ، وحمل العلة على الزهري ، وأنه أسقط سليمان بن أرقم - وهو متروك الحديث - ، ويحيى بن أبي كثير ، ورواه عن أبي سلمة مباشرة بصيغة العنعنة . فمن أجل هذا الحديث وصُفَ الزهري بما وُصِفَ ، ومَنْ تأمل قولي الشافعي ، وابن المديني السابقين ، يتضح له ما أردت بيانه ، ويظهر أن يحيى بن سعيد القطان اعتبر هذا الحديث أيضاً ، وإن كان لم يصرِّح بذلك ، وكذلك من تابعهم في ذلك .

قلت : وكان يمكن التسليم لهم بذلك ، لو ثبت عدم سماع الزهري الحديث من أبي سلمة مباشرة ، لكن أثبت البحث إمكان سماعه منه ، وأنه سمع الحديث مرتين ، عن أبي سلمة مباشرة ، وعنه بواسطة سليمان بن أرقم ، ويحيى بن أبي كثير ، فسقط بذلك دليلهم الذي اعتمدوا عليه .

ثم إني تتبعت الأحاديث التي رواها الزهري عن سليمان بن أرقم ، سوى هذا الحديث ، لمعرفة هل تشترك معه في كون الزهري أسقط سليمانَ أيضاً ، ورواها مرسلة ، فوقفت - حسب ما تيسر لي - على ثلاثة أحاديث هي :

١- ما رواه ابن عدي ، والبيهقي ، من طريق سليمان بن بلال ، عن محمد ابن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن - البصري - أن النبي ﷺ قال : « **طلاق التي لم يُدْخل بها واحدة** »[1] .

وقال البيهقي : هذا مرسل ، وراويه سليمان بن أرقم ، وهو ضعيف .

٢- ما رواه ابن عدي ، من طريق الربيع ، أنا الشافعي ، أنا عبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن ، أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين [2] .

٣- ما رواه الشافعي في الرسالة ، عن الثقة ، عن ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ، أن رسول الله ﷺ « **أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة** » .

---

(١) الكامل لابن عدي (٣/ ١١٠٣) ، والسنن الكبري للبيهقي (٧/ ٣٥٥) .
(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ١١٠٣) .

ثم قال : ثم أخبرنا الثقة ، عن معمر ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ بهذا الحديث [1] .

ورواه الدارقطني في سننه من طريق ابن أخي الزهري ، ومن طريق الواقدي قال : قرأت في صحيفة عند آل أبي عتيق ، ومن طريق ابن وهب عن يونس ، ثلاثتهم عن ابن شهاب ، عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن ، أن النبي ﷺ . . فذكره [2] .

فأما الحديث الأول : فالأمر فيه ميسور ، إذ لم أقف على رواية للزهري ، لهذا الحديث مرسلاً ، بإسقاط سليمان ، والحمل فيه على سليمان ، ولذلك أورده ابن عدي في مناكيره ، وأعله البيهقي به كما تقدم .

وأما الحديث الثاني : فلم أقف على من أورده من رواية الزهري عن سليمان ابن أرقم ، غير ابن عدي ، وأخشى أن يكون حصل غلط في ذكر « سليمان بن أرقم » ، لأن الربيع إما أن يرويه عن الشافعي ، عن الثقة ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن النبي ﷺ .

وإما أن يرويه عن الشافعي ، عن مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب عن رجل بباب عبد الملك بن مروان ، أو من جلسائه [3] .

بل إن الدارقطني أطال النفس في ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث ، في كتابه « العلل » ، ولم يذكر أن الزهري رواه عن سليمان بن أرقم [4] .

وأما الحديث الثالث : فكان يمكن أن يكون مؤيداً لما ذكره العلماء في حديث النذر من أن الزهري قد يسقط « سليمان بن أرقم » ويروي الحديث مرسلاً بدونه ، لولا أنه يشكل على هذا أمران :

١- أنه لا يصح عن الحسن مرسلاً ، وإنما هو من رواية أبي العالية مرسلاً ، ولذلك قال الدارقطني : . . . فهذه أقاويل أربعة عن الحسن [5] ، كلها باطلة ،

---

(١) الرسالة ص ٤٦٩ .
(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٦٥ ، ١٦٦) .
(٣) مسند الشافعي - بترتيب السندي - (١/ ٢٦٦) ، وانظر معرفة السنن والآثار للبيهقي (٦/ ٣٤١ وما بعدها) .
(٤) العلل للدارقطني (٥/ ق ١٢٠ وما بعدها) .
(٥) سنن الدارقطني (١/ ١٦٥) .

لأن الحسن إنما سمع هذا الحديث من حفص بن سليمان المنقري ، عن حفصة بنت سيرين ، عن أبي العالية الرياحي مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

وقال ابن عدي : روى هذا الحديث الحسن البصري ، وقتادة ، وإبراهيم النخعي ، والزهري ، يحكون هذه القصة عن أنفسهم مرسلاً ، وقد اختلف عن كل واحد منهم موصولاً ومرسلاً ، ومدار هؤلاء كلهم مرجعهم لأبي العالية ، والحديث حديثه (١) .

وقال في موضع آخر : . . وكل من رواه غيره - يعني : أبا العالية - ، فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية ، والحديث له ، وبه يُعرف ، ومن أجل هذا الحديث تكلموا فيه ، وسائر أحاديثه مستقيمة (٢) .

٢- أن الإمام الزهري كان يفتي بخلاف هذا الحديث ، وذلك فيما أخرج عبد الرزاق ، عن معمر ، قال : سألت الزهري عن ذلك ؟ قال : ليس في الضحك وضوء (٣) .

وفي هذا قال الدارقطني : فلو كان ما رواه الزهري عن الحسن ، عن النبي ﷺ صحيحاً عند الزهري لما أفتى بخلافه وضدِّه (٤) .

وبعد : فلم يبق بعد ذلك إلا حديث النذر ، فهو الذي من أجله تكلم العلماء في مراسيل الزهري ، ووصفوه بما وصفوا ، وقد تقدم الجواب عن هذا بما يغني عن الإعادة .

وبالتالي فإن مراسيله يمكن قبولها ، فليست هي من شر المراسيل ، ولا من أشدها ضعفاً خاصة وأنه لا يرسلها إلا لسبب ظهر لنا - كما تقدم - أو خفي علينا ، كيف لا ، والإمام الزهري معروف بحرصه وحثه على رواية الأحاديث بأسانيدها ، وهو الذي كان يقول لإسحاق بن أبي فروة : قاتلك الله يا ابن أبي فروة ، ما أجرأك على الله ، ألا تسند حديثك ؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطْم ولا أزِمّة (٥) .

---

(١) الكامل لابن عدي (٣/ ١٠٢٦) .
(٢) المرجع السابق (٣/ ١٠٣٠) .
(٣) مصنف عبد الرزاق (٢/ ٣٧٧) .
(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٦٧) .
(٥) معرفة علوم الحديث ص ٦ .

وعندما قال له ابن عيينة : هاته - أي الحديث - بلا إسناد ، قال : أترقي السطح بلا سُلَّم [1] .

وقال لأهل الشام - عموماً - : مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزِمَّة ولا خُطُم [2] .

ثم إن الإمام أحمد بن صالح المصري - وهو العالم بحديث الزهري كما تقدم - ، تعقب يحيى بن سعيد القطان عندما سمع مقولته السابقة « إن مرسل الزهري شر من مرسل غيره . . فقال : وما ليحيى ومعرفة علم الزهري ، ليس كما قال يحيى [3] .

ومما يؤيد ما ذهب إليه من أن الزهري قد يُحْجِم عن ذكر شيخه ، لا لكونه يستحي ، أو لا يستجيز أن يسمِّيه ، كما قال ابن القطان ، لكن لعلمه بكونه ثقة ، أو لكون الحديث جاء موصولاً من طريق الثقات - كما تقدم - ، أو لسبب آخر ، أقول : ومما يؤيد ذلك : ما رُوي عن مالك بن أنس أنه قال : كنا نجلس إلى الزهري فيقول : قال ابن عمر كذا وكذا ، فإن كان بَعْد ذلك جلسنا إليه ، فقلت : الذي ذكرت عن ابن عمر ، من أخبرك به ؟ قال : ابنه سالم [4] .

أما التدليس :

فأول من وقفت عليه ممن وصفه بذلك ، الإمام الشافعي ، والدارقطني [5] ، كما نقله ابن حجر في تعريف أهل التقديس ، ثم تبعهما في ذلك المتأخرون :

فقد ذكره الذهبي في منظومته التي أورد فيها الرواة المدلِّسين [6] ، وقال في الميزان : كان يدلس في النادر [7] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٤٧) .
(٢) ترجمة الزهري ص ٩١ .
(٣) ترجمة الزهري ص ١٥٧ .
(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد - القسم المتمم - ص ١٧٩ .
(٥) ذكر ابن حجر في تعريف أهل التقديس ص ٦٥ ، أنه صنّف كتاباً في أسماء المدلّسين ، ولم أقف له على أثر فيما تيسر لي من مصادر .
(٦) طبعت مع شرحها « التأنيس » لمحققها عبد العزيز الغماري . وانظر ذكر « الزهري » فيها ، في ص ١٥ .
(٧) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٠) .

وذكره العلائي عند كلامه عن المدلِّسين وطبقاتهم ، فقال في وصف الطبقة الثانية : من احتمل الأئمة تدليسه ، وخرجوا له في الصحيح ، وإن لم يصرح بالسماع ، وذلك لإمامته ، أو لقلّة تدليسه في جنب ما روى ، أو لأنه لا يدلّس إلا عن ثقة ، وذلك كالزهري . . . [١] .

كما ذكره الحافظ أبو محمود المقدسي في قصيدته في المدلسين [٢] .

وبرهان الدين الحلبي في التبيين ، وقال : مشهور به ، وقد قبل الأئمة قوله « عن » [٣] .

والسيوطي في « أسماء المدلسين » وقال : مشهور بالتدليس [٤] .

وكذلك من ألّف في التدليس والمدلسين من المعاصرين [٥] .

وكما ترى في أقوال من سبق - خاصة الذهبي ، والعلائي ، والحلبي ، أن العلماء قبلوا تدليسه ، ولم يعتبروه قادحاً في روايته ، ولعل ذلك للأسباب الثلاثة التي أشار إليها العلائي .

ولم أقف على من خالفهم غير ابن حجر ، حيث صنّفه في الطبقة الثالثة [٦] ، التي وصفها بقوله : من أكثر من التدليس ، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم من رد حديثهم ، ومنهم من قَبِلَهم كأبي الزبير المكي [٧] .

وما ذهب إليه فيه نظر ، وذلك لأني لم أر من وافقه في ذلك ، بل إني وقفت أثناء الدراسة على نص له ، يناقض قوله هذا ، حيث صرح في الفتح أن الزهري قليل التدليس [٨] ، فلعل اجتهاده تغير بعد ذلك .

---

(١) جامع التحصيل ص ١١٣ .
(٢) انظر القصيدة ص ٣٧ ، تقديم وتحقيق وشرح الدكتور عاصم القريوتي .
(٣) التبيين في أسماء المدلسين ص ٥٠ .
(٤) أسماء المدلسين المطبوع مع طبقات المدلسين لابن حجر ، تحقيق الدكتور / محمد زينهم عزب ص ١٠٢ .
(٥) كفضيلة الشيخ حماد الأنصاري في إتحاف ذوي الرسوخ ص ٤٧ ، وفضيلة الدكتور مسفر الدميني في كتابه التدليس في الحديث ص ٣٤١ .
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٥٢ .
(٧) المرجع السابق ص ٦٣ .
(٨) فتح الباري (١/ ٤٢٧) ، وانظر دراسة الحديث (٤٥) ، ص ٧٩٦ .

ومما يؤيد ما ذكرت من قبول العلماء تدليسه ، - في الغالب - أن بعض الأحاديث التي نُسبَ إليه التدليس فيها ، وحُمِّل الزهري تَبِعَتها ، لا تُسلَّم ، ولو أخذت أحاديث الدراسة مثالاً ، لوجدت أن الأحاديث التي نسب التدليس فيها إلى الزهري خمسة ، وهو في معظمها خارج من عهدتها ، وإليك تفصيل ذلك :

(أ) الأحاديث التي نسب إلى الزهري تدليسه فيها ، وقد أيد البحث ذلك . وهما حديثان :

- حديث أنس : « **يطلع عليكم رجل من هذا الفج** » (١) .

- حديث عائشة : « **ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر** » (٢) .

(ب) الأحاديث التي نُسب إلى الزهري تدليسه فيها ، وقد أثبت البحث أنه خارج من عهدتها ، وهي ثلاثة أحاديث :

الأول : حديث عائشة : « **ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما** » .

إذ قال أبو حاتم : إن الزهري دلّسه ، والصحيح أن المدلّس هشام بن عروة ، وليس الزهري (٣) .

الثاني : حديث الفريعة بنت مالك « لا ، حتى يبلغ الكتاب أجله » .

إذ ذكر الدارقطني أن الزهري لم يسمعه من سعد بن إسحاق بن عجرة ، اعتماداً على أن راوي هذا الوجه عن الزهري ، الجراح بن منهال ، وهو متروك ، وأنه جاءت روايات أخرى فيها إثبات الواسطة بينهما ، لكن ظهر من التخريج أن غير واحد من أصحاب الزهري ، وفيهم الثقات ، قد تابعوا الجراح في روايته هذه ، وفي رواياتهم التصريح بسماع الزهري من سعد بن إسحاق .

والدارقطني رحمه الله معذور في حكمه السابق ، حيث لم يقف على رواية هؤلاء ، وإلا لذكرهم في كلامه عن الاختلاف (٤) .

الثالث : حديث عائشة « **لا نذر في معصية الله** » .

حيث ذكر بعض العلماء أن الزهري دلّسه ، وقد تقدم توجيه ذلك في مبحث

---

(١) انظر دراسة الحديث رقم (٧٩) .
(٢) انظر دراسة الحديث رقم (٩٣) .
(٣) انظر دراسة الحديث رقم (٧٨) .
(٤) انظر دراسة الحديث رقم (٩٢) .

« إرسال الزهري » ، وسيأتي بيان أن الزهري خارج أيضاً من عهدته في الدراسة ، وأنه سمع الرواية المرفوعة - التي اتهم فيها بالتدليس - ، وهو إنما لم يسمع الرواية الموقوفة (١) .

أما الوهم والاضطراب :

فإن الإمام الزهري مع إمامته وجلالته ، وحفظه وإتقانه ، لا يخرج عن كونه واحداً من بني البَشر الذين يطرأ عليهم الوهم والنسيان والاضطراب بحكم هذه البشرية ، فما من معصوم إلا من عصمه الله وهم الأنبياء والمرسلون ، وقد مر معي أثناء الدراسة بعض الأحاديث التي أُعلَّت من جهة الزهري ، كما إني ألحقت بها - بناء على توجيه من فضيلة المشرف - حديثين من خارج أحاديث الدراسة ، نسب فيهما الاضطراب أو الوهم للزهري ، وذلك لإعطاء تصور شامل لمرويات الزهري المعلولة ، ولم أقف على غيرهما - فيما تيسر لي - ، وقد رغبت في بحث هذا الجانب ، لمعرفة وجه الحق في هذه المسألة ، وهل يتحمل الزهري علتها أولا ؟

ويمكن تقسيم هذه الأحاديث إلى قسمين :

أولاً : الأحاديث التي أعلّت من جهة الزهري ، والحمل فيها عليه :

وهما حديثان :

- حديث أبي هريرة في نزع النبي ﷺ من قليب ، ثم نزع أبو بكر وعمر :

حيث اختُلف عن الزهري فيه وصلاً وإرسالاً ، والراجح الوصل ، ويتحمل الزهري الوجه المُعَلّ - المرسل - إذ سيأتي أن ثلاثة من ثقات أصحابه ، رووه عنه هكذا ، وفيهم سفيان بن عيينة ، الذي قال في روايته : سمعت الزهري يحدِّث هذه الأربعة أحاديث (٢) ، وأن الزهري قال : حفظتها كما تسمع ، ولم أحفظ إسنادها ، قال : قال رسول الله ﷺ . . . . (٣) .

---

(١) انظر دراسة الحديث رقم (٩٨) .

(٢) لم يمر معي في أحاديث الدراسة غير حديث واحد فقط من هذه الأربعة وهو حديث القليب ، ولذلك اقتصرت عليه ، وإن كان يتحمل علة الثلاثة الأحاديث الأخرى أيضاً كما تفيده الرواية .

(٣) انظر دراسة الحديث رقم (٢٢) .

- حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين :

وهو حديث اختُلف فيه عن الزهري في إسناده ومتنه ، فأما إسناده فقد أعلّ بأن الزهري اضطرب فيه اضطراباً شديداً ، وأما متنه ، فقد أعلَّ بأن الزهري وهم فيه من جهتين :

* في ذكر « ذي الشمالين » مخالفاً الثقات الذين رووه بذكر « ذي اليدين » .

* في ذكره أن رسول الله ﷺ لم يسجد سجدتي السهو ، مع أن رواية الثقات تفيد أنه سجدهما .

وسيأتي في دراسة هذا الحديث أن الذي يسلم لهم من هذه العلل الثلاث ، ذكره « ذا الشمالين » مخالفاً الثقات الذين ذكروا « ذا اليدين » ، فقد أيدت الدراسة وهمه فيه .

وأما علة الإسناد ، وعلة المتن الأخرى فغير مسلَّمتين ، إذ أمكن دفعهما (١) .

ثانياً : الأحاديث التي أعلت من جهة الزهري ، ولا يسلم كون الحمل فيها عليه :

وهي خمسة أحاديث :

- حديث ابن عباس ، عن ميمونة ، أن النبي ﷺ ، مَرَّ بشاة ميتة فقال : « **ألا أخذوا إهابها فدبغوه** » .

حيث اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، فمرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، ومرة لا يذكر ميمونة ، ومرة لا يذكر ميمونة ولا ابن عباس ، وقد روى سفيان بن عيينة ، عن الزهري الوجه الأول ، كما وافق الأكثرين من أصحاب الزهري في رواية الوجه الثاني عن الزهري .

وسيأتي في دراسة هذا الحديث أن من العلماء من حمل الاضطراب فيه على ابن عيينة ، وذهب ابن عبد البر إلى أن الحمل فيه على الزهري ، لكن ما ذهب إليه الفريقان غير مسلَّم ، إذ دعوى الاضطراب منتفية ، وأن القول بتصحيح

---

(١) انظر دراسة هذا الحديث في ص ٢٢٧٣ وما بعدها .

ـوايتي سفيان بن عيينة وتعدد سماع ابن عباس له مرة من النبي ﷺ ، ومرة من خالته ميمونة ، ممكن جداً ، وبه قال غير واحد من العلماء [1] .

- حديث جابر بن عبد الله في قتلى أحُد :

حيث اختُلف عن الزهري فيه من ثلاثة أوجه ، وقد أعله الدارقطني بالاضطراب في كتابه « التتبع » ، ونقل ابن حجر أن الدارقطني حمل الاضطراب على الزهري ، وأنه ناشيء منه وهو أمر غير مسلَّم له ، إذ تعقبه ابن حجر في الفتح في كلام طويل ، سيأتي ذكره بتمامه في دراسة هذا الحديث ، توصل ابن حجر فيه إلى إمكان نفي الاضطراب عن الحديث .

قلت : وقد أيّدت الدراسة ما ذهب إليه ابن حجر ، خاصة وأن دعوى الاضطراب لا تسلَّم إلا إذا تساوت الأوجه في القوة ، وتعذر الجمع أو الترجيح ، وسيأتي في الدراسة أن وجهين من هذه الأوجه السبعة أقوى من غيرهما فهما راجحان ، كما أمكن الجمع أيضاً بين الوجهين الراجحين ، والقول بتعدد سماع الزهري الحديث ، خاصة وأنه صرح في كليهما بالسماع من شيخيه في كلا الوجهين [2] .

- حديث أبي هريرة « **لا تنكح المرأة إلا بولي** » .

إذ سيأتي في تخريج الحديث أن إسماعيل بن علية ، رواه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، فذكره ثم قال ابن جريج عقب الحديث : فلقيت الزهري ، فسألته عن هذا الحديث ، فلم يعرفه ، (يعني : أنه نسيه) .

ولهذا ضعف بعض العلماء هذا الحديث ، وأعلوه بالانقطاع ، والحمل فيه على الزهري طبعاً ، لأنه الذي نسي الحديث .

لكن جمهور المحدثين خالفوهم ، وذهبوا إلى القول باتصال الحديث ، وذلك لأن معظم أصحاب ابن جريج رووا الحديث عنه بدون هذه الزيادة ، ثم إن

---

(١) انظر دراسة الحديث رقم (٣٤) . (٢) انظر دراسة الحديث رقم (١٠٥) .

العلماء يوردون هذا الحديث مثالاً للحافظ المتقن الذي يحدِّث بالحديث ثم ينساه ، وأنه لا يضعف روايته تلك [1] .

- حديث أنس في طرح النبي ﷺ خاتم فضة :

إذ سيأتي في دراسة هذا الحديث ، أن بعض العلماء أعلّه من جهة متنه ، وحمل العلة على الزهري ، لأنه تفرد بذكر طرح النبي ﷺ خاتم فضة ، والأكثرون يروونه بذكر « خاتم ذهب » . ونقله الثقات من أصحابه عنه هكذا .

لكن سيأتي أيضاً أن غير واحد من العلماء لم ير نسبة الوهم فيه للزهري ، وارتضوا طريق الجمع بين الأحاديث ، ودفع التعارض الظاهري بعدة أجوبة ، هي في حقيقة الحال لا تخلو من وجاهة .

قلت : وقد أيّدت الدراسة ما ذهب إليه الفريق الثاني ، خاصة وأن الشيخين أخرجا رواية الزهري هذه بذكر خاتم الفضة ، كما أن روايته هذه لا تدخل في باب الاختلاف عن الزهري ، ولذلك لم يتعرض لها الدارقطني وابن أبي حاتم ، وغيرهما ممن صنف في العلل [2] .

- ويمكن أن يضاف إلى هذه الأحاديث السابقة ، حديث ذي اليدين بالنسبة لمن أعلّه بالاضطراب في الإسناد ، أو الوهم في متنه بعدم ذكر سجود النبي ﷺ سجدتي السهو ، فقد تقدم أنهما علتان غير مسلَّمتين لمن قال بهما .

ثم إني وقفت أثناء الدراسة على من وَهَّمَ الزهري في جوانب أخرى غير الرواية ، وذلك في تسمية بعض شيوخه ، وذلك في موضعين :

الأول : في حديث أبي هريرة ، في الوضوء مما مست النار ، وأنه مرة يرويه عن شيخه « عبد الله بن إبراهيم بن قارظ » ، ومرة يقول : « إبراهيم بن عبد الله ابن قارظ » . ولذلك قال ابن معين : كان الزهري يغلط فيه .

وسيأتي في الدراسة أن ما قاله فيه نظر ، لأنهما شخصان مختلفان ، وأن هذا ثابت بثلاثة أدلة لا يمكن إغفالها [3] .

---

(١) انظر دراسة الحديث رقم (١٤٠) .

(٢) انظر دراسة هذا الحديث ص ٢٢٦٨ وما بعدها .

(٣) انظر دراسة الحديث رقم (١٤٥) .

الثاني : في حديث أبي هريرة « إذا دخل رمضان صُفّدت الشياطين . . . » ، وأنه مرة يرويه عن ابن أبي أنس ، ومرة عن ابن أبي أنيس . . ، ولذلك قال الطبري بعد أن أخرج الرواية بذكر « ابن أبي أنيس ، عن أبيه » : هكذا قال الزهري ، وَهِمَ في اسمه واسم أبيه . . . .

وسيأتي في الدراسة أن هذا الوهم في الرواية مسلَّم به ، لكن الذي يتحمّله ليس الزهري ، وإنما من دونه في الإسناد ، عبد الرزاق الصنعاني في رواية معمر ، وهانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة في رواية عمِّه إبراهيم بن أبي عبلة [1] .

وبعد : فهذه الأحاديث التي وقفت عليها مما يمكن أن ينسب الوهم أو الاضطراب فيها إلى الزهري ، وهي وإن سُلِّم ذلك في بعضها ، لكنها لا تنقص من قيمة ومكانة هذا الإمام الجليل ، إذ لا تُعدُّ شيئاً في عداد مروياته الكثيرة ، والتي جاوزت ألفي حديث كما تقدم ، والله تعالى أعلم .

* * *

(١) انظر دراسة الحديث رقم (١٤٦) .

المبحث الثاني

التعريف بالإمام الدارقطني

« ترجمة موجزة للإمام الدارقطني » (*)

المطلب الأول : حياته الشخصية

(اسمه – نسبه – لقبه – كنيته – ولادته – صفاته – وفاته)

هو الإمام الحافظ : على بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار بن عبد الله البغدادي (١) .

ويلقب بالدارقطني ، نسبة غير قياسية ، إلى دار القطن » محلة كانت ببغداد ، وذكر الحموي أنها تقع بين « الكرخ » و « نهر عيسى بن علي » (٢) ، كما ذكر السمعاني أنها في وقته أصبحت خراباً (٣) .

ويكنى بأبي الحسن ، بلا خلاف بين العلماء (٤) .

لكن وقع الخلاف في سنة مولده ، فالأكثرون على أنها سنة ست وثلاثمائة ،

(*) اعتنى غير واحد من الباحثين بترجمة الدارقطني ، منهم : الدكتور عبد الله الرحيلي في رسالته التي حصل بها على الدكتوراه من جامعة الإمام ، وعنوانها « الإمام الدارقطني ، وكتابه السنن » ، وكذلك الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، في مقدمة تحقيقه لكتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني – وقد أفدت منها كثيراً – ، وسأختصر ترجمته في البحث ، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى هذين المرجعين ، والمراجع الأصيلة المذكورة في الحاشية الآتية .

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤ وما بعدها) ، وطبقات الشافعية لابن الصلاح (٢/ ٦١٦ وما بعدها) ، ولابن السبكي (٣/ ٤٦٢ وما بعدها) ، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٣/ ١٨٣ وما بعدها) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٤٤٩ وما بعدها) ، وغيرها .

(٢) معجم البلدان (٢/ ٤٢٢) .

(٣) الأنساب (٢/ ٤٣٨) .

(٤) لم أقف على من ترجم له ممن صنف في الكنى ممن جاء بعده ، كابن عبد البر في الاستغناء ، ومحمد بن إسحاق بن مندة في فتح الباب في الكنى والألقاب ، والذهبي في المقتنى ، وربما ذلك لاشتهاره بنسبته وهي « الدارقطني » أكثر .

وقيل : سنة خمس وثلاثمائة [1] ، وهذا الأخير قول مرجوح ، لأن الدارقطني نفسه نص على أن ولادته كانت في سنة ست وثلاثمائة ، وذلك فيما حكاه السلمي عنه أنه قال : مات أبو العباس أحمد بن محمد بن سريج القاضي الفقيه ، سنة ست وثلاثمائة ، وولدتُ في هذه السنة [2] .

وأما عن صفاته الخَلْقية ، فلم أقف على نصوص في هذا ، سوى نص أورده ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد قال فيه : وكان - أي الدارقطني - طوالاً ، أبيض - أي اللون [3] .

وأما عن صفاته الخُلُقية ، فقد حاز منها الشيء الكثير ، وهو أمر ليس غريباً ، فإن ماضمه في صدره من العلم الوافر ، كان لابد وأن يؤثر في خُلُقه وسلوكه ، فكيف إن كان جُلّ هذا العلم ، علم حديث رسول الله ﷺ بما فيه من شمولية لكل ما يتعلق بالدين والدنيا ، ولذلك نجد الخطيب البغدادي يصفه بالصدق ، والأمانة ، والعدالة ، وقبول الشهادة ، وصحة الاعتقاد ، وسلامة المذهب [4] .

كما وصفه الحاكم بقوله : صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ ، والفهم ، والورع [5] .

وقد جمع الدارقطني إلى ما تقدم : فصاحة في اللسان ، إذ حكى الخطيب أنه عندما دخل مصر ، اجتمع إليه من كان فيها من أهل العلم والأدب والفضل ، فحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لَحْنة ، أو يظفروا منه بسقطة ، فلم يقدروا على ذلك [6] .

ووصف كذلك بشدة الذكاء ، وفي هذا يقول الأزهري : كان الدارقطني ذكياً ، إذا ذوكر شيئاً من العلم ، أي نوع ، كان وجُد عنده منه نصيب وافر [7] .

ووصف كذلك بقوة الحافظة ، فقد حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصفار ، فجلس ينسخ جزءاً كان معه ، وإسماعيل يملي ، فقال له بعض الحاضرين :

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠) .
(٢) سؤالات السلمي ص ١١٧ ، ترجمة (٤٢) .
(٣) أطراف الأفراد والغرائب (ق ٩ أ) .
(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤) .
(٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ٩٩١) .
(٦) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٥) .
(٧) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦) .

لا يصح سماعك وأنت تنسخ ، فقال له الدارقطني : فهمي للإملاء خلاف فهمك ، ثم قال : تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن ؟ فقال : لا . فقال الدارقطني : أملى ثمانية عشر حديثاً ، فعُدَّت الأحاديث ، فوُجدت كما قال .

ثم قال أبو الحسن : الحديث الأول منها ، عن فلان ، عن فلان ، ومتنه كذا ، والحديث الثاني عن فلان ، عن فلان ، ومتنه كذا ، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ، ومتونها ، على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها ، فتعجب الناس منه [١] .

كما يدل على سعة حفظه ، كتاب العلل الذي هو موضوع الدراسة ، إذ حدَّث به من حفظه كما سيأتي بيانه في المبحث الرابع .

كما كان الدارقطني جيِّد الخط ، وقد أكثر الخطيب من النقل عنه ، إذ ذكر في كتابه في مواضع عدة أنه قرأ بخط الدارقطني نصوصاً ضمنَّها كتابه [٢] ، ومن الكتب التي كتبها بخطه ونقلت إلينا ، كتاب الكُنى والأسماء للإمام مسلم [٣] .

● **وفاته :**

وبعد حياة حافلة بالعلم ، توفي الدارقطني يوم الأربعاء الثاني من ذي القعدة ، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة [٤] ، وعمره آنذاك تسعة وسبعون عاماً ، ودفن في مقبرة باب الدير ، قريباً من قبر معروف الكرخي [٥] ، رحمه الله رحمة واسعة .

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦) .

(٢) انظر المرجع السابق (٤/ ١٢٢) ، (٥/ ٧٤) .

(٣) انظر مقدمة محقق كتاب الكني والأسماء (١/ ٣١) حيث ذكر أن نسخة شهيد علي بتركيا ، ورقمها ١٩٣٢ ، بخط الإمام الدارقطني ، كما صرح به الحافظ ابن حجر في حاشية الورقة ٥٢ من النسخة نفسها .

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠) .

(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠) .

المطلب الثاني : حياته العلمية

(طلبه للعلم - رحلاته - شيوخه - تلاميذه - آثاره)

● طلبه للعلم :

نشأ الدارقطني في بيت علم ، وكان والده من أهل العلم ، إذ ذكر الخطيب في ترجمة والد الدارقطني ، أنه حدث عن جعفر الفريابي ، وإبراهيم بن شريك ، وعبد الله بن ناجية ، ومحمد بن محمد الباغندي - صاحب مسند عمر ابن عبد العزيز - وغيرهم . كما ذكر أن ابنه أبا الحسن الدارقطني روى عنه ، ثم قال الخطيب : كان ثقة [١] .

ويظهر أنه كان يحرص على تعليم ولده وهو صغير ، وقد بدأ الكتابة وهو في سن التاسعة ، حيث يقول عن نفسه : « كتبت في أول سنة خمس عشرة وثلاثمائة » [٢] ، كما يظهر أنه حفظ القرآن كذلك وهو في هذه المرحلة ، وكان صوته جميلاً ، ولذلك كان يقول : كنت أنا والكتاني نسمع الحديث ، فكانوا يقولون : يخرج الكتاني [٣] محدّث البلد ، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد - يعني : لِحُسْنِ صوته - ، فخرجت أنا محدِّثاً ، والكتاني مقرئا [٤] .

كما كان رحمه الله ممن بكّر في حضور مجالس العلماء ، والسماع منهم ، فسمع من أبي القاسم البغوي ، ويحيى بن صاعد ، وأبي بكر بن داود ، وغيرهم وهو صبي كما قال الذهبي [٥] .

وذكر ابن عساكر أن يوسف القواس قال : كنا نمر إلى ابن منيع ، والدارقطني

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٢٣٩) .

(٢) سؤالات البرقاني ، نسخة دار الكتب (ق ٢ أ) ، كما في حاشية المؤتلف والمختلف (١/ ١٠) ، ولم أقف على هذا النص في السؤالات المطبوعة عن نسخة أحمد الثالث ووقفت عليه مؤخرًا فى طبعة أخرى بتحقيق مجدى السيد إبراهيم نشرته مكتبة القرآن .

(٣) هو أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتاني المقرئ (انظر معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ٣٥٦) .

(٤) المنتظم لابن الجوزي (١٤/ ٣٨٠) .

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٩) .

صبى خلفنا ، بيده رغيف عليه كامخ [1] ، فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه فقعد على الباب يبكي [2] .

● **رحلاته :**

بعد أن سمع الإمام الدارقطني من شيوخ بلدته « بغداد » ، وجد أنه لم يرتو بَعْدُ من طلب العلم ، ولم يُشْبِع هؤلاء الشيوخ طموحاته ، فتطلع إلى السماع من شيوخ عصره ، المقيمين في أصقاع الدولة الإسلامية آنذاك ، فعزم على الرحلة في طلب العلم ، ويظهر أنه بدأ بالمدن المجاورة .

فرحل إلى البصرة في حدود العشرين وثلاثمائة [3] ، وسمع بها من شيوخ عديدين ، كمحمد بن سليمان المالكي [4] ، وأحمد بن محمد العطار [5] ، وعلي بن عبد الله الديباجي [6] ، ويعقوب بن يوسف الخلال [7] .

ودخل الكوفة ، وممن سمع منه بها ، محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي السوداني [8] .

وواسط ، وسمع بها من أحمد بن عمرو بن عثمان المعدل [9] ، وأحمد بن محمد بن سعدان [10] ، ومحمد بن محمود بن محمد [11] ، والحسين بن إبراهيم الخلال [12] ، وغيرهم .

---

(١) الكَمَخْ : نوع من الأدْمِ . (لسان العرب مادة كَمَخَ ٥/ ٣٩٢٨) .
(٢) تاريخ دمشق (١٢/ ٤٧٩) .
(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٢) .
(٤) انظر العلل للدارقطني (٦/ ١٩٣) ، والسنن (١/ ١٧٨) ، والصفات ص ١١٢ .
(٥) انظر العلل للدارقطني (٦/ ١٩٣) .
(٦) انظر العلل للدارقطني (١/ ١٧٥) .
(٧) انظر العلل للدارقطني (٢/ ٣٢) .
(٨) انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٣٧) ، والسنن (١/ ٢٢٣) ، والرؤية ص ٢٠٤ ، (٨٢) .
(٩) انظر العلل (٧/ ٣٠١) ، والسنن (١/ ١٣٣) ، والنزول ص ٣٠ .
(١٠) انظر العلل (٤/ ١٨٢) ، (٥/ ٢٠) .
(١١) انظر العلل (٤/ ١٨٤) ، (٩/ ١٢٤) .
(١٢) انظر النزول ص ٩٥ .

ثم ارتحل إلى الحجاز للحج ، [1] وسمع بمكة من الحسن بن الخضر المعدِّل [2] .

ويظهر أن رحلته إلى الشام ومصر ، كانت متأخرة نوعاً ما ، حيث قال الحاكم إنه دخلهما وهو كبير السن [3] .

كما يحكي ابن عساكر أن دخوله الشام ، كان اجتيازاً ، وهو في طريقه إلى مصر [4] ، لكن هذا لم يمنع من سماعه عن بعض مشايخها ، إذ مر على بعض مدنها ، كالرَّمْلة ، التي سمع بها من أبي العباس عبيد الله بن محمد الشافعي [5] ، ومحمد بن عمر البزاز [6] .

ودخل طبرية ، وكتب بها تاريخ محمد خُزَزْ الطبراني ، كما صرح هو نفسه بذلك [7] .

وأما رحلته إلى مصر ، فكانت سنة سبع وخمسين وثلاثمائة [8] ولعلها من أبرز رحلاته ، حيث أقام بها مدة ليست بالقصيرة ، وسمع بعض مشايخها كمحمد بن عبد الله النيسابوري [9] ، وعبد الله بن محمد بن الناصح [10] ، وعبد الرحمن بن إسماعيل العَرُوضي [11] ، وقد أفاد منه ، وانتفع به أهل مصر كثيراً ، ومن أشهر تلاميذه بها ، الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي ، صاحب المصنفات المشهورة [12] ، ويحكي منصور بن علي الطرسوسي أن الدارقطني لما أراد مغادرة مصر ، خرجوا يودعونه وهم يبكون لفراقه ، فقال لهم : تبكون وعندكم عبد الغني بن سعيد ، وفيه الخلف ؟ [13] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧) .
(٢) انظر السنن (١/ ١٢٠ ، ٣٩٧) .
(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧) .
(٤) تاريخ دمشق (١٢/ ٤٧٧) .
(٥) انظر الرؤية ص ٤٤ ، (٣٣) .
(٦) انظر الرؤية ص ١٥٦ ، (٤٣) ، والسنن (١/ ٩٧) .
(٧) المؤتلف والمختلف (٢/ ٧٢٣) .
(٨) سؤالات السهمي ص ٢١٧ .
(٩) انظر السنن (١/ ٩٨) ، والنزول ص ٢٨ .
(١٠) انظر العلل (١/ ٢٠٠) ، والسنن (١/ ١٠٦) .
(١١) انظر العلل (٤/ ١١٦) .
(١٢) مثل : المؤتلف والمختلف ، ومشتبه النسبة ، والأوهام التي في المدخل للحاكم ، والرباعي في الحديث ، والمتوارين الذين اختفوا خوفاً من الحجاج ، وجميعها مطبوعة بحمد الله .
(١٣) تكملة الإكمال لابن نقطة (١/ ٩٧) .

كما كانت رحلته هذه إلى مصر سبباً في اتهامه بالتقرب والتزلف إلى الأمراء ، وسيأتي ذكر ذلك قريباً .

وذكر ابن نقطة أنه ارتحل أيضاً إلى الأهواز [١] ، وخوزستان [٢] ، للسماع من شيوخهما .

ولم تكن رحلاته لسماع العلم وطلبه ، قاصرة على المدن الكبرى ، بل نجده إذا علم بوجود عالم ما في قرية من القرى ، أو جزيرة من الجزر ، قصده وسمع منه .

فها هو ذا يحكي عن سماعه من شيخه إسحاق بن إدريس المباركي بقريته « المبارك » [٣] ومن شيخه محمد بن الحسن بن أبي الشوارب ، بقريته « المَفْتَح » [٤] وكذلك سمع بها من شيخه الحسين بن علي بن قوهي كما ذكر ياقوت الحموي [٥] .

وها هو ذا يرتحل إلى جزيرة « تنِّيس » بمصر ، ليسمع من شيخه محمد بن علي بن الحسين النقاش ، ويحدِّث عنه [٦] .

وقد أثَّرت هذه الرحلات في ثقافة الدارقطني ، ومعارفه ، فأصبح عالماً لا في الحديث ومعرفة الرجال فقط ، بل وفي القراءات ، والفقه ، والتاريخ ، والسير والأنساب ، والأدب ، والشعر ، واللغة ، والنحو [٧] .

قلت : وإن أكبر برهان على سعة علمه خاصة في جانب السماع والرواية ،

---

(١) التقييد (١/ ٢٠١) . (٢) تكملة الإكمال (١/ ٩٩) .

(٣) انظر العلل (١/ ٢٥٦) ، والمبارك : قرية بين واسط وفم الصلح (معجم البلدان ٥/ ٥١).

(٤) انظر الرؤية ص ٣٢٦ ، (٢٤١) ، وص ٣٢٩ ، (٢٤٤) ، والمَفْتَح : قرية بين البصرة وواسط (معجم البلدان ٥/ ١٦٣) .

(٥) معجم البلدان (٥/ ١٦٣) .

(٦) انظر العلل (٥/ ١٥٠) ، وانظر وصفاً دقيقاً لجزيرة تنيس في معجم البلدان (٢/ ٥١ وما بعدها) .

(٧) انظر مبحث « ثقافة الدارقطني » في مقدمة محقق المؤتلف والمختلف (١/ ١٩ وما بعدها).

تأليفه لكتابي « العلل » و « الأفراد والغرائب » ، فهذان المبحثان اللذان يعتبران من أدقِّ مباحث علوم الحديث ، لا يستطيع التأليف فيهما إلا من أوتي جَلَداً على سعة السماع ، وحرصاً على الإحاطة ، وصبراً على طلب العلم ، والارتحال إلى الشيوخ المنتشرين في بقاع الدولة الإسلامية ، والتلقي والسماع منهم كإمامنا الدارقطني .

ومما يؤيد ما ذكرت ، أنني أثناء تخريج نصوص كتابه « العلل » ، من خلال أحاديث الدراسة ، أجده يورد أوجهاً من أوجه الاختلاف ، أو روايات لبعض رواتها ولا أقف عليها إلا في مرجع أو مرجعين ، وقد يضيق عليَّ المخرج ، فلا أجد من رواها غير الدارقطني نفسه ، بل لا يكاد يخلو نص من هذه النصوص ، من وجه ، أو رواية لم أقف عليهما أبداً ، مع حرصي على متابعة ما يُطبع من الكتب التي تروي بالأسانيد ، واعتمادي كذلك على ما تيسر لي من الكتب المخطوطة .

● **فمن أمثلة النوع الأول :**

- رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر للوجه الثالث ، في الحديث رقم (٣٥) ، لم أقف عليها إلا في الزيادات على مختصر المزني ، لأبي بكر النيسابوري - شيخ الدارقطني - ، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق .

- ورواية محمد بن أبي حفصة للوجه الثاني ، في الحديث رقم (٦٧) ، لم أقف عليها إلا في مسند البزار ، وقد ذكر ابن حجر أن أبا الشيخ أخرجه ، ولم أقف عليها فيما طبع من كتبه .

- ورواية معمر للوجه الأول ، في الحديث رقم (١٣٥) ، لم أقف عليها إلا عند الخطيب البغدادي في تاريخه .

- ورواية أبي كُرْز للوجه الأول ، في الحديث رقم (١٣٦) ، لم أقف عليها إلا عند الأزدي في تاريخ الموصل ، وابن حبان في المجروحين .

- ورواية إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع للوجه الثالث ، في الحديث رقم (١٤١) ، لم أقف عليها إلا عند البزار في مسنده .

- وكذلك رواية الزبيدي للوجه الرابع في الحديث نفسه ، لم أقف عليها إلا عند الخلال في الأمالي .

- ورواية عمار بن عطية ، للوجه الأول ، في الحديث رقم (١٤٢) ، لم أقف عليها إلا عند أبي نعيم في أخبار أصبهان .

● **ومن أمثلة النوع الثاني :**

- رواية الأوزاعي للوجه الثاني ، في الحديث رقم (٦٨) ، لم أقف عليها إلا عند الدارقطني في العلل .

- ورواية يزيد بن أبي حبيب للوجه الأول ، في الحديث رقم (٧٣) ، لم أقف عليها إلا عند الدارقطني في العلل كذلك .

- ورواية أسامة بن زيد الليثي للوجه الأول ، في الحديث رقم (٨٢) ، لَمْ أقف عليها إلا عند الدارقطني في الأفراد .

- ورواية عقيل بن خالد ، للوجه الثاني في الحديث رقم (١٣٤) ، لم أقف عليها إلا عند الدارقطني في الأفراد أيضاً .

● **ومن أمثلة النوع الثالث :**

- رواية الموقري للوجه الأول ، في الحديث رقم (٢) .

- وروايتا إسحاق بن راشد ، وابن عيينة ، للوجه الثاني ، في الحديث رقم (١١) .

- ورواية سفيان بن حسين للوجه الرابع ، ورواية محمد بن إسحاق للوجه الخامس ، ورواية عطاء بن السائب للوجه السادس . وذلك في الحديث رقم (٥٢) .

- ورواية شعيب بن أبي حمزة للوجه الخامس وروايته كذلك للوجه السادس ، ورواية الموقري للوجه السابع وذلك في الحديث رقم (٥٧) .

بل إني لم أقف على تخريج الحديث رقم (٨٦) ، بأوجهه المختلفة التي أشار إليها الدارقطني ، ولم يتكرر معي هذا في غير هذا الحديث ، وإنما أثبتُّه للدلالة على مدى سعة الروايات التي تلقاها الدارقطني رحمه الله .

● **شيوخه :**

تقدمت الإشارة إلى أنه كان واسع الرحلة ، كثير السماع ، وهذا لم يصل إليه إلا عن طريق التلقي من الكثرة الكاثرة من شيوخه .

وقد أورد له الخطيب البغدادي في تاريخه تسعة عشر شيخاً ، وأجمل الآخرين بقوله : وخلقاً كثيراً من هذه الطبقة ومن بعدهم (١) .

وكذلك فعل الذهبي في سير أعلام النبلاء ، لكنه زاد عليهم ثمانية عشر راوياً (٢) .

أما الدكتور موفق عبد القادر ، فأورد الشيوخ الذين ذكرهم الخطيب ، ثم علق في الحاشية بقوله : في كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني ترجمت لأربعين شيخاً من شيوخه ، ولعشرة من تلاميذه ، ثم قال : ولدي قائمة بأسماء شيوخه الذين روى عنهم « في السنن » ، و « المؤتلف » ، و « العلل » ، أو ذكرهم الخطيب في تاريخ بغداد ، مرتبة على حروف المعجم ، وفي النية إخراجها في « مشيخة الدارقطني » إن شاء الله تعالي . أ . هـ (٣) .

وأسأل الله أن ييسر له ذلك ، فيعجل بإخراجها ليُنتفع بها ، إذ مر ما يقرب من عشر سنين على كتابته الأسطر السابقة .

قلت : وقد أحسن الدكتور / محفوظ الرحمن السلفي ، فأحصى شيوخ الدارقطني الذين روى عنهم في كتاب العلل ، ووضع فهرساً لهم ، مع ذكر عدد النصوص التي رواها عن كل منهم (٤) ، وأرقام الأسئلة ، أو الأجزاء

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤) . (٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٠) .

(٣) انظر مقدمته في تحقيق المؤتلف والمختلف (١/ ١٤ ، ١٥) .

(٤) تعقبت الدكتور الفاضل في أمرين :

(أ) أنه قد تفوته بعض المواضع - وربما كان ذلك لأنه كان يقرأ في المخطوط - ، فمثلاً في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى المكي رقم (٣٨) ، ذكر أن الدارقطني روى عنه في موضع واحد (في المجلد الخامس ق ٢٣/ ٢) ، مع أنه روى عنه قبل هذا الموضع في (٩/ ٨٩) ، وترجم له المحقق في الحاشية .

وكذلك مع علي بن يحيى السواق ، الضرير رقم (١٣٩) ، روى عنه في (٩/ ٣٤٢) ، ولم يذكر له هذا الموضع . =

والأوراق ، وبلغ عددهم ثلاثة عشر ، ومائتي راوٍ ، وجعل هذا الفهرس في آخر رسالته للدكتوراه [1] ، لكنه عندما طبع الكتاب ، لم يرفقه به ، وربما انتظر حتى يكمل تحقيقه كاملاً ، يسر الله له ذلك .

ولأن سرد أسماء هؤلاء الشيوخ ، فيه إطالة غير محمودة في هذا المقام ، فسأقتصر على ذكر الشيوخ الذين روى عنهم الدارقطني بعض أحاديث الدراسة ، ولم يَرِد ذكرهم في تاريخ بغداد ، ولا في سير أعلام النبلاء ، وهم :

- أبو سهل ، أحمد بن محمد بن عبد الله القطان :

روى عنه الحديث رقم (١٤٥) [2] ، وقد وثقه الدارقطني ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٥/ ٤٥) .

- أبو بكر ، أحمد بن محمد بن عيسى المكي :

تقدم ذكره قريباً ، وقد قال فيه الدارقطني : لا بأس به ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٥/ ٦٤) .

- أحمد بن نصر بن سندويه :

روى عنه الحديث رقم (٥٨) [3] ، وقال فيه : صدوق ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٥/ ١٨٢) .

- عبد الله بن أحمد بن عتاب :

روى عنه الحديث رقم (٥٠) [4] ، ثقة ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٢) .

- عبد الله الصمد بن علي الطستي :

= (ب) أنه قد يروى عن شيخ ، ولا يترجم له ، مع أنه من رجال الكتب الستة ، كعمران بن بكار الكلاعي رقم (١٤٠) حيث ذكر أنه لم يرو عنه إلا في موضع واحد (٩/ ٣٩٩) ، وقد قال فيه ابن حجر : ثقة ، (التقريب ص ٤٢٩) .

(١) انظر ص ١٩٤٨ من الرسالة ، وما بعدها .

(٢) انظر العلل (٨/ ٣٠٥) .

(٣) انظر العلل (٨/ ٧٨) .

(٤) انظر العلل (٨/ ٩١) .

روى عنه الحديث رقم (١٤٦) [١] ، ثقة ، له ترجمة في تاريخ بغداد (١١/ ٤١) .

- على بن محمد بن يحيى السواق ، الضرير :

تقدم ذكره قريباً ، وهو ثقة ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (١٢/ ٧١) .

- عمران بن بكار الكلاعي .

تقدم ذكره قريباً ، وأنه ثقة .

- محمد بن جعفر الفريابي :

روى عنه الحديث رقم (١٤٥) [٢] ، وهو ثقة ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٢/ ١٤١) .

- محمد بن علي بن إسماعيل الأيلي :

روى عنه الحديث رقم (١٤٦) [٣] ، وهو ثقة ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٣/ ٧٧) .

- محمد بن محمود بن محمد الواسطي المعدل :

روى عنه الحديث رقم (٥٠) [٤] ، وقد وثقه الدارقطني [٥] .

- محمد بن المعلّى بن الحسن بن طالب :

روى عنه الحديث رقم (٥٠) [٦] ، وهو ثقة ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٣/ ٣٠٩) .

● **أما تلاميذه :**

فهم خلق كثير لا يحصون ، وقد أورد الخطيب اثني عشر راويا [٧] ، وزاد

---

(١) انظر العلل (٣/ ق ١٣٧ ب) .
(٢) انظر العلل (٨/ ٣٠٥) .
(٣) انظر العلل (٣/ ق ١٣٧ ب) .
(٤) انظر العلل (٩/ ١٢٤) .
(٥) سؤالات السهمي ص ٢٥٢ .
(٦) انظر العلل (٨/ ٩٠) .
(٧) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤) .

الذهبي عليهم عشرة آخرين ، ثم قال : . . . وخلق سواهم من البغادِدَة ، والدَّماشِقة ، والمصريين ، والرحالين [1] .

قلت : ومن أشهرهم من أصحاب المصنفات : الحاكم النيسابوري ، وعبد الغني بن سعيد ، وتمام الرازي ، وأبي نعيم الأصبهاني ، وأبي بكر البرقاني - رواي العلل ، وصاحب السؤالات عنه ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وحمزة ابن يوسف السهمي وكلاهما من أصحاب السؤالات عنه أيضاً .

المطلب الثالث : (الانتقادات على الدارقطني) [2]

لم أقف على ما نُقد به الدارقطني سوى أمرين :

١- نسبته للتشيع .

٢- تقربه للوزير ابن حِنْزابة ، وتزلّفه إليه .

أما نسبته للتشيع :

فكان ذلك لأنه كان يحفظ ديوان السيد الحِمْيَري في جملة ما يحفظ من الشعر ، كما نقل الخطيب عن حمزة بن محمد الدقاق [3] .

وكما ترى فإن هذا دليل متهافت ، لأنه لا يُحكم لشخص بالتشيع لمجرد أنه حفظ شعر شاعر متشيع ، والمعول في الحكم عليه بمثل هذا في أقواله ، وأفعاله ، ولو رجعنا إلى أقوال الدارقطني في أكثر من موضع ، لتبين أنه سُنِّي المذهب ، منتقد لكل من خرج عليه ، ومنها :

- قوله في السيد الحِمْيَري هذا ، حيث ترجم له في المؤتلف والمختلف ، وقال : السيّد الحميري ، الشاعر ، اسمه إسماعيل بن محمد بن يزيد ، كان غالياً ، يسبّ السلف في شعره ويمدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب [4] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥١) .

(٢) أفدت كثيراً في هذا المطلب من مقدمة المؤتلف والمختلف للدكتور / موفق عبد القادر حفظه الله .

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٠) .

(٤) المؤتلف والمختلف (٣/ ١٣٠٨) .

- قوله في القوم الذين اختلفوا : عثمان أفضل أو علي ؟ فتحاكموا إلى الدارقطني فسألوه ، فأمسك ، وقال : الإمساك عنه خير ، ثم قال : ثم لم أُرِدْ السكوت وقلت : دعهم يقولون فيما أحبوا ، فدعوت الذي جاءني مستفتياً ، وقلت : ارجع إليهم ، وقل : أبو الحسن - يعني نفسه - الذي يقول : عثمان أفضل باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ ، هذا قول أهل السنة ، وهو أول عقد يحل في الرفض [١] .

- جَرْحه عدداً من الرواة لكونهم كانوا غالين في التشيع ، كالحارث بن حصيرة ، وعمارة بن جوين [٢] .

ثم إن الدافع لحفظ الدارقطني شعر الحميري ، ليس لأنه يوافقه في مذهبه ، وإنما لأن الحميري كان من أشعر المحدثين ، وكان شعره منتشراً ببغداد ، وقد تقدم أن الدارقطني كان عالماً بالقراءات واللغة والأدب .

وكما ترى فإن نسبة التشيع للدارقطني غير مسلمة ، ولذلك قال الذهبي في ترجمته : هو برئ من التشيع [٣] .

كما نفاها عنه السيوطي وقال : وما أبعده منه [٤] .

وقد تقدم وصف الخطيب له بأنه كان صحيح الاعتقاد ، سليم المذهب .

● **وأما تقرّبه للوزير ابن حنزابة [٥] :**

فقد انتقد بهذا ، لأن الوزير أراد أن يصنف مسنداً ، فخرج إليه أبو الحسن - يعنى : إلى مصر - ، وأقام عنده مدة يصنِّف له المسند ، وحصل له من جهته مال كثير . كما قال الخطيب [٦] .

ولذلك انتقده اليافعي في مرآة الجنان [٧] ، فقال : فلست أرى مثل هذا

---

(١) سؤالات السلمي ص ٢٤٠ ، ترجمة (٢٣٨) .
(٢) انظر الضعفاء والمتروكين له ص ١٧٩ و ص ٢٩٩ .
(٣) معرفة القراء الكبار (١/ ٣٥١) .
(٤) طبقات الحفاظ ص ٣٩٤ .
(٥) هو جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمد بن الفرات ، نزل مصر ، وتقلد الوزارة لأميرها كافور (تاريخ بغداد ٧/ ٢٣٤) .
(٦) المرجع السابق .
(٧) انظر مرآة الجنان (٢/ ٤٢٦) .

[لائقاً] بأهل العلم ، ولا بأهل الدين ، نعم لو [كانت] مثل [هذه] المساعدة [من] بعض أهل العلم والدين ، ولا [تشوبها] شيء من أمور الدنيا ، كان حسناً منه وفضلاً ، وحرصاً على نشر العلم ، والمساعدة في الخير .

وقوله هذا فيه بعض التحامل عليه ، لأن رحلته إلى ابن حنزابة لم تكن بقصد المال فقط ، وإنما لأن فيها نشراً للعلم الذي يحمله في صدره أيضاً ، خاصة وأنه رأى أنه يمكن أن يستفيد منه أهل العلم بمصر - ، وقد كان ذلك ، إذ تقدم وصف الطرسوسي لوداع الدارقطني حين أراد الخروج من مصر ، وأنهم كانوا يبكون لفراقه ، وما ذاك إلا عرفاناً له بالفضل ، والعلم الذي نشره بينهم .

ثم إن ابن حنزابة لم يكن وزيراً ، وصاحب سلطان وجاه فقط ، وإنما كان يقرِّب العلماء ، وقد وصفه الذهبي بأنه كان لا يختار على العلم وصحبة أهله شيئاً (١) .

وربما كان لهذا أثر كبير في قبول الدارقطني زيارته ، ومساعدته في تصنيف المسند ، كما كان له أثر أيضاً في عدم تحرُّجه من قبول صلته التي وصله بها . والله أعلم .

● **أما آثاره :**

فقد خلّف لنا الدارقطني مصنفات عديدة ، وعَظُم الانتفاع بها ، حتى قال ابن الصلاح : « سبع من الحفاظ أحسنوا التصنيف ، وعَظُم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا . . . » وذكر في مقدمتهم الدارقطني (٢) .

ومن أوفى ما كُتب حول مصنفاته ، بحث الدكتور موفق عبد القادر ، في مقدمة تحقيقه لكتاب المؤتلف والمختلف ، حيث أورد له اثنين وثمانين من مصنفاته (٣) ، بين تأليف وانتخاب ، وحتى لا يكون عملي تكراراً لما سطره ، فإني أركِّز بحثي عن مصنفاته في ثلاثة أقسام :

١- مصنفات للدارقطني تُستدرك على الدكتور موفق ، فلم يوردها .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٨٥) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - ص ٣٨٨ .

(٣) انظر مقدمة المؤتلف والمختلف (١/ ٤١ وما بعدها) .

٢- مصنفات ذكر أنها مخطوطة ، وقد طبعت بعد ذلك .

٣- مصنفات مخطوطة ، أوردها ، ولي عليها بعض التعليقات .

القسم الأول : المصنفات المستدركة عليه :

١- الاتفاق والأفراد :

(وهو ما اتفق عليه البخاري ومسلم من الروايات ، وما تفرد به كل واحد منهما عن الآخر) .

وتوجد مصورة عنه بالجامعة الإسلامية برقم (٦٥٠٢) ، وبجامعة الإمام برقم (٣٤٧٣) ، وقد اطلعت عليه ، فوجدته مرتباً على المسانيد ، والموجود قطعة منه تبدأ بمسند عبد الله بن عباس ، وتنتهي بمسند أبي سعيد الخدري ، وجاء في آخرها : آخر ما في الصحيحين ، من مسند أبي سعيد الخدري ، وعدد أوراقها ١٧٧ ق .

والظاهر أن هذا الكتاب غير ما ذكره سزكين ، وتبعه الدكتور موفق بعنوان « رسالة في ذكر روايات الصحيحين » [(١)] فهي ليست رسالة ولكن كتاب ضخم ، كما يتضح من وصفه السابق .

٢- الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله ابن نصر الذهلي القاضي ، انتقاء الدارقطني .

وقد حققه وخرج أحاديثه حمدي السلفي ، معتمداً على النسخة الوحيدة الموجودة في مكتبة الأوقاف ببغداد ، ونشرته دار الخلفاء بالكويت عام ١٤٠٦ هـ .

٣- صلاة التسبيح :

لم أقف عليه ، وقد اعتمده الحافظان ابن ناصر الدين في كتابه « الترجيح لحديث صلاة التسبيح » [(٢)] ، وابن حجر في نتائج الأفكار [(٣)] ، مرجعاً لهما .

٤- فوائد أبي علي حامد بن محمد الهروي ، انتخاب الدارقطني :

---

(١) تاريخ التراث العربي (١/ ٤٢١) ، ومقدمة المؤتلف (١/ ٤٦) برقم (٣٢) .

(٢) انظر الترجيح ص ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٩ .

(٣) القطعة المطبوعة منه بعنوان : مجالس من أمالي الأذكار في صلاة التسبيح ، ص ٤٦ .

وهو مخطوط في الظاهرية في ٢٥ ورقة (٥ أ - ٣٠ أ) ضمن مجموع رقم (٤٥) ، ولدي مصورة منه ، واعتمدته في بحثي وقد كُتِب على غلافه أنه بانتخاب الدارقطني ، وإنما غفل عنه من قبلي ، لأنه لم يذكر في الفهارس أنه بانتخابه [١] .

القسم الثاني : المصنفات التي ذكر الدكتور موفق أنها مخطوطة ، ثم طبعت بعد ذلك ، وهي :

١- ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء :

وقد طبع الكتاب بعنوان « سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره » لأبي الحسن الدارقطني ، دراسة وتحقيق علي حسن علي عبد الحميد ، ونشرته دار عمان بالأردن عام ١٤٠٨ هـ .

٢- الأخوة والأخوات :

حققه الدكتور الفاضل / باسم فيصل الجوابرة ، ونشرته دار الراية بالرياض عام ١٤١٣ هـ .

والكتاب ناقص ، إذ لم يقف المحقق إلا على الجزء الأول فقط .

ويظهر أنه هو نفسه كتاب « تسمية من روي عنه من أولاد العشرة » ، فموضوعهما واحد .

٣- رؤية الله تعالى :

طبع الكتاب بتحقيق إبراهيم محمد العلي ، وأحمد فخري الرفاعي ، ونشرته مكتبة المنار بالأردن عام ١٤١١ هـ .

كما طبع أيضاً بتحقيق إسماعيل مبروك ، ونشرته مكتبة القرآن بمصر ، والطبعة الأولى أجود .

كما حققه سليم سعد الأحمدي رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية ١٤٠٥ هـ .

---

(١) انظر المنتخب من مخطوطات الحديث بالمكتبة الظاهرية للألباني ص ١٠٨٢ ، برقم ٦٥٣ .

٤- فوائد أبي علي محمد الصواف ، انتقاء الدارقطني ، برواية أبي نعيم الأصبهاني :

خرجه أبو عبد الله الحداد ، ونشرته دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٨ هـ .

٥- المستجاد من فعلات الأجواد :

حققته أم عبد الله بنت محروس العسلي ، ونشرته دار سعد بالرياض عام ١٤١٣ هـ ، ويسمّي « الأسخياء والأجواد » ، كما هو واضح في غلاف النسخ الخطية ص ١٣ وما بعدها .

قلت : وقد ذكر الدكتور موفق كتاباً آخر برقم (٧٦) عنوانه « المستجاد من الحديث » ، نقلاً عن كشف الظنون (٢/١٤٥٨ ، ١٦٧١) ، والراجح أنه نفس الكتاب الذي معنا .

القسم الثالث : مصنفات أوردها ، ولي عليها بعض التعليقات :

١- « رباعيات الإمام محمد بن إدريس الشافعي - هكذا - تخريج أبي الحسن الدارقطني ، وهي الجزء الرابع والثامن من فوائد أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي ، وهو جزء ضخم وقد يكون في جزئين » .

وأحال الدكتور موفق على صلة الخلف للروداني ص ٢٥٣ ، وذكر أنها في الظاهرية ، مجموع (٢/٨٥) ، تحت عنوان الأحاديث الرباعيات [١] .

وفي هذا الكلام نظر من عدة وجوه :

أولاً : في ذكره أنها رباعيات الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، وهو وهم ، فقد تصفَّحت المخطوط ، فلم أقف فيه على ذكر أنها تمتُّ بِصِلَة إلى الإمام الشافعي ، وإنما صِلَتُها بأبي بكر الشافعي ، فهي من حديثه .

ثانياً : في قوله : الرابع والثامن ، وما هو مثبت على غلاف المخطوط « الجزء الأول من الجزء الرابع والثمانين ، من الفوائد المنتقاة لأبي بكر الشافعي ، انتقاء أبي الحسن الدارقطني من الأسانيد الرباعيات ، رواية المحاملي عنه » .

---

(١) مقدمة المؤتلف والمختلف (١/٤٦) رقم (٣٠) .

ثالثاً : في الإحالة على الظاهرية بهذا الرقم المذكور ، فرقم الجزء الأول في الظاهرية : حديث ٣٥٩ (ق ٩٢ - ١٠٨) ، كما في المنتخب للألباني ص ١٣٧ ، وكما مدوَّن في صفحات المخطوط .

وهذا الرقم الذي ذكره إنما هو للجزء الثاني من هذا الكتاب ، وأرقام الصفحات داخل المجموع من (ق ١٧ - ٢٧) كما في المنتخب للألباني ص ١٣٨ ، وكما هو مدوَّن في صفحات المخطوط .

٢- حديث أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري عن شيوخه ، تخريج الدارقطني .

وأحال الدكتور موفق على فهرسة ابن خير ص ١٧٣ ، ثم قال : وانظر رقم ٦٧ [١] .

وجاء في هذه الإحالة بهذا الرقم قوله : الفوائد المنتخبة العوالي عن الشيوخ الثقات ، انتقاء الدارقطني .

ثم علَّق عليه بقوله : دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٤١ تيمورية ، وذكره ابن خير . . ، ثم قال : وبعد اطلاعي على هذا الكتاب وجدت فيه . . . يروي فوائد هذا الجزء إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي ، إلا شيئاً قليلاً في نهاية الكتاب ، هو من رواية أحمد بن جعفر القطيعي [٢] .

وفي كلامه نظر من وجهين :

- أن تخريج الدارقطني وانتقاءه من حديث المزكي يقع في جزئين ، وأصله وقف بالمدرسة الضيائية بجبل قاسيون ، وتوجد مصورة منه بمكتبة جامعة الإمام برقم (٤٩٠٩ ف) ، وقد كُتِب على غلاف الجزئين « الفوائد المنتخبة العوالي ، انتقاء أبي الحسن الدارقطني ، رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المزكي » وعدد أوراقه ٢٩ ورقة ، وقد اطلعت عليه .

- أن ما وقف عليه في دار الكتب المصرية ، إنما هو جزء منتقى من الكتاب

---

(١) مقدمة المؤتلف والمختلف (١/ ٤٥) رقم (٢٥) .

(٢) مقدمة المؤتلف والمختلف (١/ ٥٢) رقم (٦٧) .

السابق ، وتوجد له نسخة أخرى في الظاهرية ، ومصورتها بمكتبة جامعة الإمام برقم (٢٠٧٦ ف) وقد اطلعت عليها ، فوجدت عنوانها - كما في الغلاف - ما يلي : « منتقى من الفوائد المنتقاة الغرائب العوالي ، انتقاء أبي الحسن الدارقطني من حديث أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المزكي ، ومن حديث أبي بكر أحمد ابن جعفر القطيعي » ويقع في (١١ ورقة) .

فالدارقطني رحمه الله انتقى من حديث المزكي ، والقطيعي ، وجعلهما في هذا المنتقى .

ويمكن أن يكون هذا كتاباً خامساً - إضافة إلى ما سبق - ، يُستدرك به على ما ذكره الدكتور موفق في مصنفات الدارقطني ، حيث لم يذكر أنه انتقى من حديث القطيعي شيئاً .

٣- ذكر الدكتور موفق من مصنفات الدارقطني « الأفراد والغرائب » وعلَّق عليه بقوله : وقد رتب الأفراد على الأطراف ابن القيسراني المقدسي ، وسماه « أطراف الغرائب والأفراد » . . . يحقق الآن رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود [١] .

قلت : وما حُقّق منه ليس كامل الكتاب ، وإنما أجزاءٌ منه ، وعمل عليه أربعة من الباحثين الأفاضل وحصلوا على درجة الدكتوراه ، و إليك أسماءهم ، وأرقام الصفحات التي حققت منه :

- الدكتور محمد نور المراغي : وقد حقق من أول الكتاب إلى لوحة ٩٦ أ .

- الدكتور خليل حسن حمادة : وقد ابتدأ من حيث انتهى سابقه ، إلى لوحة ١٣٥ ب .

- الدكتور عبد الله الشقاري : وقد حقق من لوحة ١٨٦ ب إلى ٢٢٣ أ .

- الدكتور محمد شريف العلي : وقد حقق من لوحة ٢٨٠ أ إلى ٣١٦ ب .

وأسأل الله أن يقيِّض له من يكمله ، وينشره كاملاً حتى يستفاد منه .

---

(١) مقدمة المؤتلف والمختلف ص ٤٤ ، رقم (١٦) .

٤- ذكر الدكتور موفق أن سؤالات السلمي ، قد حُقِّق رسالة ماجستير من قِبَل الدكتور خليل حسن حمادة [١] .

ولم أر عمله مطبوعاً ، وقد طبع الكتاب بعد ذلك بتحقيق الدكتور سليمان آتش ، ونشرته دار العلوم بالرياض عام ١٤٠٨ ، وهي طبعة تنقصها فهرسة للرواة ، حتى يمكن الإفادة من الكتاب بسهولة .

٥- ذكر الدكتور موفق من مصنفاته « الغيلانيات » (وهي الفوائد الغرائب العوالي) لابن غيلان ، وهو أبو طالب محمد بن غيلان البزار (ت ٣٤٣ هـ) ، قال ابن الأثير : وهو راوي الأحاديث المعروفة بالغيلانيات ، التي خرَّجها الدارقطني له ، وهي من أعلى الحديث وأحسنه ، وتوجد منه نسخة في الظاهرية ق ٨ من مجموع ٧٣ [٢] .

قلت : وما ذكره فيه نظر ، وذلك لأن « الغيلانيات » إنما هي كتاب الفوائد لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي [٣] ، والدارقطني لم يخرِّجها ، وإنما خرج الأسانيد الرباعيات من فوائد أبي بكر الشافعي - المتقدم ذكره برقم (١) - ومن هنا حصل الوهم ، وهي من رواية المحاملي ، لا ابن غيلان .

ويؤيد ما ذكرت :

- أنك لا تجد في سماعات نسخ « الغيلانيات » ذكراً للدارقطني [٤] .

- أن الإحالة بالرقم المذكور ليست على « الغيلانيات » ، وإنما على « المنتقى من الفوائد المنتقاه الغرائب ، من حديث المزكي ، والقطيعي - المتقدم برقم (٢) - فهذا المنتقى من رواية ابن غيلان ، عنهما ، كما يظهر من غلاف المخطوط [٥] ،

---

(١) مقدمة المؤتلف والمختلف ص ٤٧ ، رقم (٣٨) .

(٢) مقدمة المؤتلف والمختلف (١/ ٥٠) رقم (٥٣) .

(٣) حقق الكتاب الباحث / حلمي كامل أسعد ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القري عام ١٤٠٣ هـ .

(٤) الغيلانيات ص ٣٤ وما بعدها .

(٥) انظر المنتخب من مخطوطات الحديث للألباني ص ١٣١ ، حيث ذكر أنها نسخة ثانية للمنتقى - غير ما تقدم ذكرها قريباً - ويقع في مجموع رقم ٧٣ (ق ١٠٨ - ١١٥) .

فهذا هو الذي خرَّجه الدارقطني كما تقدم ، والوهم إنما حصل من وقوع « ابن غيلان » في إسناد هذا المنتقى ، فظُنَّ أن الدارقطني إنما خرج « الغيلانيات » ، وليس كذلك .

- أنه لا يمكن « للغيلانيات » أن تكون في ثمانية ورقات ، إذ هي تتكون من أحد عشر جزءاً كما ذكر ابن خير الأشبيلي [١] وعدد أحاديثها (١١٤٢ حديثاً) [٢] .

ويعمل في تحقيقها الآن ، الأستاذ الدكتور فاروق عبد العليم مرسي ، أستاذ مشارك بالمعهد العالي للقضاء بالرياض ، كما أفادني بذلك فضيلة المشرف .

* * *

(١) فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ١٧٣ .

(٢) الغيلانيات ص ٧٦٨ .

المبحث الثالث

التعريف بالعلَّة

« تعريف العلة » (*)

● العلة في اللغة :

ذكر ابن فارس [1] أن لكلمة « علّ » أصولاً ثلاثة صحيحة :

أحدها : التكرر أو التكرير .

الآخر : أنه العائق الذي يعوق .

والثالث : أنه الضعف في الشيء .

أما الأول فهو « العَلَلْ » المراد به : الشَّرْبة الثانية ، ويقال : عَلَل بعد نَهَل . يعني : أن النَّهَل : الشربة الأولى .

وعلى هذا ، تكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ، أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة [2] .

وأما الأصل الآخر : فهو العائق الذي يعوق ، فيكون المراد بالعلة : أنها حَدَث يشغل صاحبه عن وجهه . ويقال : أعلّه عن كذا أي : أعاقه وشغله وألهاه .

وعلى هذا يكون معنى الحديث المعلّل : هو الحديث الذي عاقته العلّة ، وشغلته ، فلم يعد صالحا للعمل به [3] .

وأما الأصل الثالث : فالمراد به « المرض » ، يقال : عَلّ المريض ، يَعِلُّ ، عِلَّة، فهو عليل ، وأعلّه الله تعالى فهو مُعَلّ .

(*) ألف غير واحد من العلماء حول العلة في الحديث ، وما يتعلق بها » كفضيلة الدكتور / همام سعيد ، وفضيلة الدكتور / خليل ملا خاطر ، ولذلك سوف يكون تعريفي بها مختصراً ، إلا في المواضع التي أرى فيها زيادة على ما ذكرا .

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ١٢ ، ١٣) .

(٢) انظر العلل في الحديث للدكتور همام عبد الرحيم سعيد ص ١٦ .

(٣) انظر العلل في الحديث للدكتور همام عبد الرحيم سعيد ص ١٧ .

ووجه مناسبته للمعنى الاصطلاحي واضحٌ ، فالعلّة إذا طرأت على الحديث الذي ظاهره الصحة أعلّته ونزلت به من الصحة إلى الضعف .

والذي يظهر أن أقرب هذه الأصول اللغوية لمبحث « العلّة » عند المحدثين ، هو الأصل الثالث .

ثم إن القياس في الحديث الذي طرأت عليه العلّة أن يسمي « المُعَلّ » لأنه اسم المفعول من الفعل « أعلّ » [1] ، ووقع الخلاف بين العلماء في تسميته بـ « المعلول » ، وهل هو جائز أم لا ؟ .

فأنكر بعضهم ذلك ، كابن الصلاح الذي قال : والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة [2] .

وتبعه النووي فقال : إنه لحن [3] .

لكن الأكثرين على الجواز ، وفي هذا يقول الحافظ العراقي [4] : والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث . وذكر منهم الترمذي [5] ، والدارقطني [6] ، وابن عدي والحاكم [7] ، والخليلي [8] ، ثم ذكر أنه ورد أيضا في قصة سؤال مسلم ، البخاري ، عن حديث كفارة المجلس [9] ، وأن البخاري قال فيه : ..... إلا أنه معلول .... .

---

(١) انظر لسان العرب (٤/ ٣٠١٨) مادة « علل » .
(٢) مقدمة في علوم الحديث - المطبوعة مع التقييد والإيضاح - ص ٩٦ .
(٣) التقريب والتيسير ص ٣٦ .
(٤) قوله هذا في التقييد والإيضاح ص ٩٧ ، نقلته بتصرف .
(٥) جامع الترمذي (١/ ١٦٣) حديث (٩٧) .
(٦) التتبع ص ١٢٠ .
(٧) معرفة علوم الحديث ص ١١٩ .
(٨) الإرشاد (١/ ١٥٧) .
(٩) أخرجه الترمذي في جامعه (٥/ ٤٩٤) كتاب الدعوات ، باب ما يقول إذا قام من المجلس (٣٤٣٣) وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه ... لكن بدون قصة سؤال مسلم ، البخاري ، وقد أخرجها الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١١٣ وما بعدها .
وقد نقد العراقي هذه القصة فقال : والغالب على الظن عدم صحتها (التقييد ص ٩٧) ، لكن تعقبه ابن حجر في النكت (٢/ ٧١٥) وذكر أنها صحيحة ، وأطال النفس في تأييد ما ذهب إليه .

قلت : وقد استعمل هذا التعبير أيضا - غير من تقدم - ، ابن عبد البر [1] ، والبيهقي [2] ، وابن حجر في مواضع عدة من كتابه « النكت » [3] ، بل وسمى كتابه « الزهر المطلول في الخبر المعلول » [4] ، والسخاوي [5] .

وأما التعبير « بالمعلل » ، فلم يُختلف فيه بمثل ما اختلف على سابقه ، والظاهر جوازه ، خاصة وأن له وجها من اللغة كما تقدم في بيان الأصل الثاني في كلام ابن فارس . وقد ارتضاه العراقي ، فقال في ألفيته :

وسـمّ ما بعلّة مشـمول ومعللاً ولا تقل معلول [6]

كما صوّبه البلقيني إذا كان من « أُعِلَّ » [7] .

ولعل تصويبه في مقابل التعبير بـ « المعلول » فهو الذي وقع فيه الخلاف ، لا مقابل التعبير بـ « المُعَلّ » إذ هو القياس والأصل . والله أعلم .

● تعريف العلّة في اصطلاح المحدثين :

عرفها ابن الصلاح بأنها : عبارة عن أسباب خفية ، غامضة ، قادحة في صحة الحديث . فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطّلع فيه على علة تقدح في صحته ، مع أن الظاهر السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر [8] .

لكن تعريفه هذا لم يدخل العلل التي قد تطرأ على متن الحديث ، دون إسناده ، ولذلك فالأولى أن يقال في تعريفه : إنه خبر ظاهره السلامة ، أُطّلع فيه بعد التفتيش على قادح [9] .

---

(١) التمهيد (١٢/ ٥٨) . (٢) السنن الكبرى (١٠/ ٢٥٧) .
(٣) انظر النكت (٢/ ٧١٠ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٧١) .
(٤) فتح المغيث (١/ ٢٦٠) . وقد بحثت عن هذا الكتاب فيما تيسر لي من فهارس المكتبات، فلم أظفر به .
(٥) فتح المغيث (١/ ٢٦١) .
(٦) المرجع السابق (١/ ٢٥٨) .
(٧) محاسن الاصطلاح المطبوع بهامش مقدمة ابن الصلاح تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن ص ١٩٤ .
(٨) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - ص ٩٦ .
(٩) فتح المغيث (١/ ٢٦١) .

ثم إن من العلماء من أطلق « العلة » على غير هذا المعنى الاصطلاحي ، فوسع دائرتها لتشمل العلل الظاهرة كضعف الراوي من جهة ضبطه مثلا ، كما ذكر ابن الصلاح [١] ، وما ليس بقادح من وجوه الخلاف ، كالخليلي ، الذي ذكر من أقسام الصحيح : صحيح معلول ، وصحيح شاذ [٢] ، والنسخ ، حيث سماه الترمذي علة من علل الحديث [٣] .

وقد أغرب ابن خُشَيْش [٤] حيث قيّد الحديث المعل في كتابه علوم الحديث ، بالانقطاع في الإسناد ، فقال في تعريفه : أن يروي عمّن لم يجتمع به ، إما بطريق التاريخ ، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه ، وإما بطريق الجهة ، بأن يروى الخراساني عن المغربي ، ولم ينقل أن الخراساني انتقل من خراسان ، ولا أن المغربي انتقل من المغرب [٥] .

وقد تعقبه ابن حجر فقال : وهو تعريف ظاهر الفساد ، لأن هذا لاخفاء فيه ، وهو بتعريف مُدْرَك السقوط في الإسناد أولى [٦] يعني بذلك الحديث المنقطع .

قلت : وقد تتبعت الأحاديث التي ذكر فيها « الزهري » في كتاب العلل للدارقطني ، فوجدتها على أنواع :

١- أحاديث فيها اختلاف على الزهري - وهي موضوع البحث - .

٢- أحاديث فيها اختلاف على من فوق الزهري .

٣- أحاديث فيها اختلاف على من دون الزهري .

٤- أحاديث فيها اختلاف على الراوي ، وجاء ذكر الزهري في الأوجه المحفوظة .

---

(١) المقدمة في علوم الحديث ص ٩٧ . (٢) الإرشاد (١/ ١٥٧) .

(٣) عن المقدمة لابن الصلاح ص ١٠٢ .

(٤) هو الشيخ الصالح المعمر الصدوق أبو سعد محمد بن عبد الكريم بن خُشَيْش البغدادي المتوفي سنة (٥٠٢ هـ) (انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١٩/ ٢٤٠) وقد تصحف في النكت لابن الصلاح إلى « ابن حُبَيْش » ، وعلق المحقق بقوله : ولم أقف على ترجمة بهذا اللفظ أو ذاك .. يعني : خُبَيْش بالمعجمة الفوقية . (انظر النكت ٢/ ٧٤٦) .

(٥) المقنع لابن الملقن (١/ ٢١٣) .

(٦) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧٤٦) .

٥- أحاديث فيها اختلاف على الراوي ، وجاء ذكر الزهري في الأوجه غير المحفوظة ، أو ذكر في الإسناد على سبيل الوهم .

فأنت ترى أنها لم تخرج عن علة الاختلاف على الراوي ، إما وقفا ورفعا ، أو وصلا وإرسالا ، أو زيادة ونقصا . . . إلخ . وهذا هو الميدان الواسع الذي يدور فيه مبحث العلة الخفية ، مما يؤيد التعريف المتقدم الذي وصفته بأنه أولي التعريفات ، ويخرج ما عداها ، والله أعلم .

● أجناس العلة :

أول من وقفت عليه ممن تحدث عن أجناس العلة ، الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث ، حيث ذكر عشرة أجناس ، لكنه لم يصرح بها ، بل ساق لكل جنس مثالا يدل عليه ، ثم عقب كلامه فقال : وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم [١] .

ثم جاء بعده البلقيني ، والسيوطي [٢] فنقلاها عنه ، واستنبطا ماهية كل جنس من الأمثلة التي ذكرها ، مع التوضيح والبيان لها ، ثم جاء الأمير الصنعاني ، فلخص ما ذكراه في كتاب توضيح الأفكار [٣] .

وسوف أذكر هذه الأجناس مختصرة ، مع ذكر الأمثلة لها من أحاديث الدراسة - إن أمكن - ، وإلا نقلت المثال ممن تقدم ، ثم أعقبها بذكر بعض الأجناس التي وقعت في أحاديث الدراسة ، والتي أجملها الحاكم ، ولم يفصح عنها في كلامه السابق .

١- فأما الأول : أن يكون السند ظاهره الصحة ، وفيه من لا يعرف بين أهل الحديث بالسماع عمن روى عنه .

مثاله : الحديث رقم (٦١) إذ رواه الزهري ، عن جابر بن عبد الله ، عن

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ١١٣ وما بعدها .

(٢) انظر محاسن الاصطلاح للبلقيني ص ١٩٨ وما بعدها ، وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٥٨ وما بعدها) .

(٣) توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢٩) .

عمر بن الخطاب . والزهري لم يسمع من جابر ، وإنما رواه عن أبي الزبير بن تدرس ، عن جابر ، عن عمر [1] .

٢- الثاني : أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويسند من وجه ظاهره الصحة .

ومثاله : الحديث رقم (٢٦) الذي رواه الثقات الحفاظ من أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

ورواه عبد الله بن عمر العمري ، وهو صدوق له أوهام ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب مرفوعا [2] .

٣- الثالث : أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ، ويروى عن غيره ، لاختلاف بلاد راويه .

ومثاله : الحديث رقم (١٣٠) الذي رواه عمرو بن فائد الأسواري البصري عن معمر بن راشد الصنعاني ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني وغيره ، عن معمر ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أمه أم كلثوم .

فعلة الوجه الأول أنه من رواية عمرو بن فائد البصري ، عن معمر ، ومعمر مُضَعَّف في رواية البصريين عنه ، إضافة إلى علل أخرى سيأتي بيانها في دراسة هذا الحديث [3] .

٤- الرابع : أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ، ويروى عن تابعي ، يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته :

ولم يمر معي في أحاديث الدراسة ما يصلح أن يكون مثالاً لهذا الجنس ، وقد ذكر له الحاكم مثالا هو : ما أخرجه بإسناده من طريق زهير بن محمد ، عن عثمان بن سليمان ، عن أبيه ، أنه سمع النبي ﷺ .

---

(١) انظر دراسة هذا الحديث ص ١٠٨٣ وما بعدها ، في باب الاختلاف بالزيادة والنقص .

(٢) انظر دراسة هذا الحديث ص ٥٤٣ وما بعدها في باب الوصل والإرسال .

(٣) انظر دراسة هذا الحديث في باب الابدال ص ٢٠١٩ .

والصحيح ، أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير ، عن أبيه ، وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ ، ولم يره [1] .

٥- الخامس : أن يكون السند مرويا بالعنعنة ، وسقط منه رجل دلّ عليه طريق آخر محفوظ .

ومثاله الحديث رقم (٧٩) ، الذي رواه معمر ، وإبراهيم بن زياد القرشي ، كلاهما عن الزهري ، عن أنس .

ورواه أربعة من أصحاب الزهري ، فيهم شعيب بن أبي حمزة ، وعقيل بن خالد - وهما من أثبت أصحابه - عن الزهري أنه قال : حدثني من لا أتهم ، عن أنس [2] .

٦- السادس : أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد . هكذا هو في محاسن الاصطلاح ، وتوضيح الأفكار ، ويظهر أن المراد منه ، أن يروى الحديث مسندا ، متصلا ، مصرحا فيه بذكر الوسائط ، لكن المحفوظ عدم ذكر الوسائط .

وقد أورد الحاكم مثالا لهذا الجنس ، ما رواه حامد السكري ، عن علي بن الحسين بن واقد ، قال : حدثني أبي ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب . . . الحديث .

ورواه علي بن خشرم ، عن على بن الحسين بن واقد ، قال : بلغني أن عمر ابن الخطاب قال . . .

ويمكن أن يكون نظيره ، الأحاديث التي اختلف فيها عن الزهري وصلا وإرسالا ، ورجح الوجه المرسل ، كالحديث رقم (٢١) ، الذي رواه هشام بن سعد - وهو صدوق سيء الحفظ - ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، ورواه عبد الله بن محرر ، ومحمد بن عبد الملك الأنصاري - وهما متروكان - عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة [3] .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٥ .

(٢) انظر دراسة هذا الحديث ص ١٣١١ وما بعدها في باب الزيادة والنقص .

(٣) انظر دراسة هذا الحديث ص ٤٩٤ وما بعدها في باب الوصل والإرسال .

٧- السابع : أن يختلف على رجل في تسمية شيخه ، أو تجهيله [١] .

فمثال النوع الأول ، الحديث رقم (١٤٦) ، إذ رواه تسعة من أصحاب الزهري ، عنه ، وقالوا : عن ابن أبي أنس نافع بن مالك بن أبي عامر .

ورواه معمر ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، عنه ، فقالا : عن ابن أبي أنيس ، - بالتصغير -

ورواه عبد الرزاق بن عمر ، وصالح بن أبي الأخضر ، عنه ، عن أنس مولى التيميين .

ورواه أبو أويس ، عنه ، عن عمران بن أبي أنس .

ورواه محمد بن إسحاق ، عنه ، عن أويس بن مالك بن أبي عامر [٢] .

ومثال الثاني ، الحديث رقم (٥٣) ، إذ رواه غير واحد من أصحاب الزهري ، عنه ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب .

ورواه إبراهيم بن سعد ، عنه ، عن رجل ، عن أبي أيوب .

ورواه أيوب السختياني ، عنه ، عن رجلين ، لم يسمهما ، عن أبي أيوب [٣].

٨- الثامن : أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإن رواها عنه بلا واسطة ، فعلتُّها أنه لم يسمعها منه .

ويمكن أن يكون مثاله الحديث الذي مر قريبا في الجنس الخامس .

٩- التاسع : أن يكون ثَمّ طريق معروفة ، ويروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق ، فيقع الراوي عنه في الوهم ، فيرويه من الطريق المعروفة .

ومثل له الحاكم بحديث المنذر بن عبد الله الحزامي ، الذي رواه عن عبد العزيز الماجشون ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر . . . ، والصحيح أن هذا الحديث من رواية عبد العزيز : حدثنا عبد الله بن الفضل ، عن الأعرج ،

---

(١) يعني : إبهامه ، أو يقال : تجهيله بإبهام ونحوه . كما سيأتي في المثال .

(٢) انظر دراسة هذا الحديث ص ٢٢١٣ باب الابدال .

(٣) انظر دراسة هذا الحديث ص ٩٢١ ، باب الوصل والإرسال .

عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن على ، ولكن المنذر رواه عن عبد العزيز على الجادة ، والطريق التي يعرف عبد العزيز بالرواية منها [١] .

١٠- العاشر : أن يروى الحديث مرفوعا من وجه ، وموقوفا من وجه .

وهذا الجنس أمثلته ضمن باب الاختلاف على الزهري رفعا ، ووقفا ، فانظره [٢] .

ومما يمكن أن يضاف إلى هذه الأجناس ما يلي ، ويمكن اعتبارها أيضا أسباباً أدت إلى وقوع العلة :

١- أن يكون الراوي مشهورا بالرواية عن شيخ ، ومكثرا عنه ، فيقع الوهم في كونه روى عنه حديثا ما ، والأصل أنه لم يحدثه به .

وأمثلة هذا النوع كثيرة في بابي الزيادة ، والإبدال .

فمثال النوع الأول ، الحديث (٧٢) الذي رواه الثقات من أصحاب الزهري ، عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فيأتي زمعة بن صالح ، - وهو ضعيف - ، وعمر بن قيس المكي - وهو متروك - فيرويانه عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فزيادة « أبي سلمة » في الوجه الثاني لا تصح ، وإنما وقع الوهم لهما في الزيادة ، لكون الزهري مشهورا بالرواية عن أبي سلمة ، كما كان مشهورا بالرواية عن سعيد بن المسيب [٣] .

ومثال النوع الثاني ، الحديث (١١٠) الذي رواه الثقات من أصحاب الزهري ، وفيهم سفيان بن عيينة من رواية أكثر وأوثق أصحابه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فيأتي عباس البحراني ، وهو صدوق يخطئ ، فيرويه عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة [٤] .

وما قيل في المثال السابق يقال هنا .

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث ص ١١٨ .

(٢) انظر مثلا الأحاديث (١) ، (٢) ، (٣) .

(٣) انظر دراسة هذا الحديث ص ١٢٢٢ وما بعدها باب الزيادة والنقص .

(٤) انظر دراسة هذا الحديث ص ١٨٠٤ باب الإبدال .

٢- أن يشهد الراوي مجلس السماع ، فيقع الوهم في أنه ممن روى الحديث ، والأصل أنه لم يحدث به ، وإنما الذي حدث به غيره .

ومثاله الحديث (١٠٩) الذي رواه الثقات من أصحاب الزهري ، عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن معاوية بن أبي سفيان ، ورواه النعمان بن راشد ، - وهو ضعيف - فرواه عن الزهري ، عن ذكوان مولى عائشة ، عن معاوية . وإنما وقع الوهم من النعمان في إبدال القاسم بذكوان ، لأن ذكوان كان حاضرا القصة ، كما دلت عليه روايات أخرى ، فظُنَّ أنه الراوي عن معاوية ، وليس كذلك [١] .

٣- أن يروي الراوي الحديث من مسندين ، غير أن متن كل مسند يختلف عن الآخر ، فيقع الوهم منه ، فيجعل متن حديث لآخر .

ومثاله الحديث (١٤٩) الذي رواه الثقات من أصحاب الزهري ، عنه ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً « **الوزغ ، الفويسق** » .

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق - عباد - وهو صدوق ، فرواه عن الزهري ، عن عروة عن عائشة مرفوعاً « **اقتلوا الفويسق** » .

فعبّاد ، وهم في متن هذه الرواية ، لأنه لا يصح هذا المتن في مسند عائشة ، والذي أوقعه في هذا أنه روى الحديث بهذا المتن ، لكن في مسند سعد بن أبي وقاص ، فخلط بين متني المسندين [٢] .

٤- أن يُروى الحديث من مسند صحابي ، فيُظَنُّ أنه من مسند صحابي آخر ، لسقط حصل في كنيته .

(أ) ومثاله الحديث (٨١) الذي رواه يونس بن يزيد ، من رواية أكثر وأوثق أصحابه عنه ، وعقيل بن خالد ، كلاهما عن الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن أبي ذر الغفاري .

ورواه أبو ضمرة أنس بن عياض ، وهو ثقة ربما يخطئ ، ومحمد بن العلاء الأيلي ، وهو مجهول ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن

---

(١) انظر دراسة هذا الحديث ص ١٧٩٩ باب الإبدال .

(٢) انظر دراسة هذا الحديث ص ٢٢٥٥ باب علل متفرقة .

أُبيّ (يعني ابن كعب) فوهما فيه ، ومنشأ الوهم ، سقوط كلمة « ذر » من كنية « أبي ذر » فظَنَّا أنه من مسند « أبي بن كعب » وليس كذلك [1] .

(ب) وقريب من السابق السقط الذي قد يحصل في اسم راو من السند ، فيظن أنه راوٍ آخر غيره .

ومثاله الحديث (١٢٣) الذي رواه الأكثر والأوثق من أصحاب الزهري ، عنه ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبي سعيد الخدري .

ورواه عبد الرزاق بن همام ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن عمر بن سعد ، عن أبي سعيد .

والوهم في إسقاط ألف « عامر » من عبد الرزاق ، لأنها رواية غير محفوظة عنه كما سيأتي [2] .

● أقسام العلة :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح ، وقد لا تقدح ، وإذا قدحت فقد تخصه ، وقد تستلزم القدح في المتن ، وكذا القول في المتن سواء ، فالأقسام على هذا ستة ... [3] . ثم شرع يفصِّل هذه الأقسام ، ويمثل لها ، وهي :

١- ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقا .

٢- ما وقعت العلة في الإسناد ، وقدحت فيه دون المتن .

٣- ما وقعت العلة في الإسناد ، وقدحت فيه ، وفي المتن - وهذا القسم أدرج في المطبوع ضمن القسم السابق - .

٤- ما وقعت العلة في المتن ، دون الإسناد ، ولا تقدح فيهما .

٥- ما وقعت العلة في المتن ، واستلزمت القدح في الإسناد .

---

(١) انظر دراسة هذا الحديث ص ١٣٣٤ ، باب الزيادة والنقص .

(٢) انظر دراسة هذا الحديث ص ١٩٢٨ باب الإبدال .

(٣) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧٤٦ وما بعدها) .

٦- أما السادس فذكر أنه : ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد . [هكذا] ، وذكر مثالا يمكن أن يكون للقسم الرابع الذي ذكره [١] .

والذي أراه - والله أعلم - أن التنصيص على أن الأقسام ستة ، وهم من الحافظ رحمه الله ، لأن العلة التي تقع في الإسناد لا تخلو من ثلاثة أحوال .

١- إما أن تقدح في الإسناد ، ولا تقدح في المتن ، كمجيء المتن من طرق غير معلولة .

٢- وإما أن تقدح في الإسناد وفي المتن ، كأن يتفرد راوٍ بزيادة منكرة في المتن .

٣- وإما أن لا تقدح لا في الإسناد ، ولا في المتن ، كأن يختلف على الراوي من وجهين ، بإبدال شيخ ، أو زيادة شيخ ، ويمكن الجمع .

وأما علة المتن ، فلا تخلو من حالين :

١- إما أن لا تقدح في المتن ولا في الإسناد لاختلاف ألفاظ المتن ، إن أمكن رد الجميع إلى معنى واحد ، وهذا موجود في الصحيحين بكثرة كما قال ابن حجر .

٢- وإما أن تقع العلة في المتن ، ويستلزم منها القدح في الإسناد ، لأن منشأ علة المتن لا يأتي إلا من راوٍ في الإسناد .

أما القسم السادس على ما يفهم من قول ابن حجر « . . . . وكذا القول في المتن » ، فينبغي أن يكون : أن تقع العلة في المتن ، ولا يستلزم منها القدح في الإسناد ، وهذا غير موجود ، لأنه ما من علة تقع في المتن إلا ويكون سببها من أحد رواة الإسناد كما أسلفت .

ويؤيد ما ذهبت إليه ، أن ابن حجر نفسه لم يصرح بالقسم السادس ، وكذلك من أتى بعده ممن ألف في المصطلح ، واعتمد كتابه ، كالسخاوي في فتح

---

(١) انظر قوله في (٢/ ٧٥٢) : إن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن ا.هـ . يعني : إن علة الاختلاف في المتن غير قادحة لا في الإسناد ولا في المتن ، وهو متفق مع القسم الرابع الذي ذكره .

المغيث [1] ، والسيوطي في تدريب الراوي [2] ، وابن الوزير في تنقيح الأنظار [3] .

وأما ما فعله فضيلة الدكتور / خليل ملا خاطر من إيراده ستة أقسام ، في كتابه « الحديث المعلل » ، فلأنه جعل إبدال الراوي الضعيف براو ثقة قسماً مستقلاً [4] ، وابن حجر إنما أورده ضمنا في القسم الثاني الذي هو إبدال الراوي الثقة براو ثقة .

● المؤلفات في العلل :

المؤلفات في هذا الفن كثيرة ، وتتنوع في الحجم ، وفي الترتيب ، بحسب المقصد الذي قصده مؤلفه ، فمنها ما هو مرتب على المسانيد ككتاب الدارقطني ، ومنها ما هو مرتب على الأبواب كعلل ابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) ، ومنها ما هو على الرواة والرجال كعلل أحمد ، ومنها ما هو في علل راو معين ، كعلل الزهري للذهلي (٢٥٨ هـ) ، ومنها ما هو في علل مصنف معين كعلل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم لابن عمار الشهيد (٣١٧ هـ) ومنها ما هو في علل حديث معين ، كعلة الحديث المسلسل بيوم العيد لعبد الله بن يوسف الجرجاني (٤٨٩ هـ) . . . . إلخ .

وقد أورد المحقق الفاضل د/ محفوظ خمسين كتابا في هذا الفن مما اشتركت في تسميتها في مادة « العلة » بين مطبوع ومخطوط وموجود ومفقود . وأحال إلى كتب أخري هي مظنة وجود العلة ، كالسنن الكبرى للنسائي (٣٠٣ هـ) ، وتهذيب الآثار للطبري (٣١٠ هـ) ، والضعفاء للعقيلي (٣٢٢ هـ) ، والكامل لابن عدي (٣٦٥ هـ) ، والحلية لأبي نعيم (٤٣٠ هـ) ، والفوائد المنتخبة للخطيب (٤٦٣ هـ) ، والفوائد لأبي بكر النقور (٥٦٥ هـ) ، ثم قال : . . . وغير ذلك من الكتب [5] .

---

(١) انظر فتح المغيث (١/ ٢٦٣ وما بعدها). (٢) انظر تدريب الراوي (١/ ٢٥٤) .

(٣) انظر تنقيح الأنظار ، المطبوع مع شرحه توضيح الأفكار للأمير الصنعاني (٢/ ٣١ وما بعدها) .

(٤) الحديث المعلل ص ٣٥ . (٥) مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني (١/ ٤٧ - ٥٦) .

واستدرك عليه الدكتور الفاضل / عبد الله بن عبد المحسن التويجري سبعة كتب هي :

١- العلل لابن عدي الجرجاني صاحب الكامل .

٢، ٣ ، ٤- تواريخ البخاري الثلاثة ، الكبير ، والأوسط ، والصغير .

٥- التتبع للدارقطني .

٦- معرفة المتصل من الحديث والمرسل ، والمقطوع ، وبيان الطرق الصحيحة لأحمد هارون البرديجي (٣١٠ هـ) .

٧- جزء فيه تاج الحلية ، وسراج البغية ، في تعليل جميع آثار الموطآت ، لعبد الله بن سعيد الشنتريني (٥٢٢ هـ) .

ثم قال : ومع هذا الاستدراك اليسير الذي جمعته في عجالة من أمري . . . فأنا على يقين أنه سيأتي بعدي من يزيد ، خصوصاً من تصدى وتحرى ، وأطال النظر وأوسع البحث ، إذ لو راجعت بنفسي كرة أخرى لاستخرجت المزيد [١] .

قلت : وقد استدركت على من تقدم سبعة كتب أيضاً ، هي :

١- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج ، تأليف أبي الفضل ابن عمار الشهيد ، المتوفى سنة (٣١٧ هـ) .

وقد طبع الكتاب في دار الهجرة بالثقبة ، سنة ١٤١٢ هـ ، بتحقيق علي بن حسن الحلبي .

٢- حديث الستة من التابعين ، وذكر طرقه ، واختلاف وجوهه ، للخطيب البغدادي (٤٦٢ هـ) . وهو في بيان علل وطرق حديث فضل سورة الإخلاص .

وقد طبع الكتاب في دار فواز بالإحساء ، سنة ١٤١٢ هـ بتحقيق محمد رزق طرهوني .

٣- مسند حديث الزهري بعلله والكلام عليه ، للنسائي (٣٠٣ هـ) .

وقد تقدم الكلام عليه في ترجمة الزهري [٢] .

---

(١) مقدمة تحقيقه القسم الأول من علل الحديث للرازي (١/ ٦٥) .

(٢) انظر ص ٤٥ .

٤- العلل ، لأبي علي عبد الله بن محمد البَلْخي (٢٩٤ هـ) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء [١] ، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه [٢] .

٥- الأحاديث المعللات لعلي بن المديني [٣] .

ذكره الباحث إكرام الله إمداد الحق ، وقال : يبدو أن هذا الكتاب كبير ذو أجزاء متعددة وتوجد الورقة الأولى من الجزء الأول من كتابه هذا في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، ضمن مجموع ٦٢ (ق ١٧٣) [٤] .

٦- علل الحديث لعلي بن المديني :

وهو غير علل الحديث ومعرفة الرجال ، الذي طبع القطعة الموجودة منه الدكتور الأعظمي ، لأن الخطيب وصف هذا الكتاب بأنه كتاب صغير [٥] ، كما قال في ترجمة إسماعيل بن الصلت : « سمع علي بن المديني ، وعنده عنه كتاب صغير في علل الحديث » [٦] .

٧- العلل الكبير لعلي بن المديني :

ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب [٧] ، وقال الباحث إكرام الله : وهو أحد كتب ابن المديني الكثيرة في العلل ، ولعله الكتاب الذي عنى به محمد ابن يحيي - الذهلي - حين قال : « رأيت لعلي بن المديني كتاباً على ظهره مكتوب : المائة والنيف والستون من علل الحديث » [٨] .

ثم إن من الكتب التي هى مظان الأحاديث المعلولة ، والتي أفدت من بعضها في الدراسة في تخريج الأوجه المعلة :

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٩) . (٢) توضيح المشتبه (٣/ ٥٥) .

(٣) أورد محقق العلل في مقدمته (١/ ٤٨) خمسة كتب ألفها لابن المديني في فن العلل ، وقد استدرك عليه الباحث إكرام الله ثلاثة كتب أوردتها بعاليه .

(٤) الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال ، ص ٢٦٨ . وانظر المنتخب من مخطوطات الظاهرية للألباني ص ٣٦٤ ، رقم (١٣٦٦) .

(٥) تاريخ بغداد (٦/ ٢٨٠) .

(٦) المرجع السابق .

(٧) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤ ترجمة طلحة بن نافع القرشي) .

(٨) الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال ص ٢٧٥ وانظر الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/ ٢٩٧) .

(أ) كتب الأفراد والغرائب :

ومن أشهرها كتاب الدارقطني ، الذي وصلت إلينا أطرافه لابن القيسراني [١] وكذلك كتاب المعجم الأوسط للطبراني [٢] .

(ب) كتب تواريخ البلدان :

ومن أشهرها كتاب تاريخ بغداد للخطيب [٣] ، وتاريخ دمشق لابن عساكر [٤]، وأخبار أصبهان لأبي نعيم [٥] .

(حـ) كتب الأمالي [٦] ، والفوائد [٧] ، والأجزاء الحديثية [٨] ونحوها .

ففي هذه الكتب وفي غيرها أحاديث معلّلة كثيرة ، والباحث الذي يشتغل في علم العلل ، ولا يضعها نصب عينيه ، تفوته فوائد كثيرة .

* * *

---

(١) انظر مثلاً الوجه الأول - المعل - في الحديث (٨٢) ، حيث لم قف على من أخرجه إلا الدارقطني في كتاب الأفراد .

(٢) انظر مثلاً الوجه السابع - المعل - في الحديث (١٤٦) ، لم أجده إلا عند الطبراني في الأوسط .

(٣) انظر مثلاً الوجه الأول - المعلّ - في الحديث (١٣٥) ، حيث لم أجده إلا عند الخطيب في تاريخه .

(٤) انظر مثلاً الوجه الثالث - المعلّ - في الحديث (٣٥) ، حيث لم أجده إلا في مرجعين، أحدهما تاريخ ابن عساكر .

(٥) انظر مثلاً الوجه الأول - المعل - في الحديث (١٤٢) ، حيث لم أجده إلا عند أبي نعيم في أخبار أصبهان .

(٦) انظر مثلاً الوجه الرابع - المعلّ - في الحديث (١٤١) حيث لم أجده إلا عند الخلال في الأمالي .

(٧) انظر مثلاً الوجه الرابع - المعلّ - في الحديث (٩٥) حيث لم أجده إلا عند أبي بكر الشافعي في فوائده .

(٨) انظر مثلاً الوجه الثالث - المعلّ - في الحديث (١٤٣) ، حيث لم أجده إلا عند البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام .

المبحث الرابع

التعريف بكتاب العلل للدارقطني

« التعريف بكتاب العلل للدارقطني » (*)

● وصف الكتاب :

للكتاب عدة نسخ خطية ، متفرقة في بعض المكتبات ، وقد اعتمد محققه الفاضل الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، على عشر نسخ خطية كما أفاد بذلك في مقدمة تحقيقه (١) ، لكن معظم نسخه الخطية غير كاملة ، فبعضها ينقص مجلداً ، وبعضها ينقص أكثر ، وقد يكون المجلد نفسه ناقصاً من أوله أو أثنائه أو آخره ، وأكمل هذه النسخ ، نسخة دار الكتب المصرية ، التي تقع في خمس مجلدات ، لكنها لم تسلم أيضاً من النقص ، أو الاضطراب في ترتيبها - كما سيأتي - .

فأما المجلدان الأول ، والثاني ، والثالث فقد دخلت فيما طبع من الكتاب ، وأما المجلد الرابع فقد طبع بعضه ، وذكر المحقق أنه اكتفى فيه بالمقابلة على نسختين فقط مما سبق ، وهما نسخة دار الكتب المصرية ، ونسخة خدا بخش بتنة القديمة (٢) ، لأن بقية النسخ إما منقولة عنهما (٣) ، أو لأن النقص كان بعد المجلدين الأول والثاني ، وأما المجلد الرابع من النسخة المصرية ، فلا يقابله إلا نسخة المكتبة الناصرية بلكنو (٤) ، وأما المجلد الخامس ، فتتفرد به النسخة المصرية، كما أفادني فضيلة المحقق بذلك .

(*) كتب المحقق جزاه الله خيراً دراسة وافية عن الكتاب ، ومعظم الجوانب المتعلقة به ، وستكون دراستي موجزة في بعض الجوانب التي تطرق لها ، واسعة - نوعاً ما - في الجوانب التي توصلت إليها من خلال البحث ، خاصة ما يتعلق بمنهج الدارقطني في كتابه ، والأوجه والروايات التي ساقها ، وكذلك الأحكام التي توصل إليها .

(١) انظر مقدمة المحقق (١/ ١٣٩ وما بعدها) .

(٢) انظر حاشية العلل (٨/ ٧٥) .

(٣) المرجع السابق ، وقد اعتمدت في بحثي في القسم المخطوط ، على النسخة المصرية ، وصورتها من مكتبة شيخي الفاضل الدكتور عمر فلاته ، وعلى النسخة الهندية المنقولة عنها ، ولا يوجد منها إلا المجلدين الثالث والخامس ، وصورتهما من مكتبة فضيلة الدكتور عبد الصمد عابد . . . جزاهما الله خيراً .

(٤) وهي نسخة بالية ، مرقعة ، وكثير من الأوراق لا تقرأ ، (انظر وصفها في مقدمة المحقق ١/ ١٤٨) .

وقد طبع من الكتاب ما يزيد على نصفه تقريباً ، بدار طيبة بالرياض ، وظهر منه إلى الآن أحد عشر جزءاً ، وكانت الأجزاء الثلاثة الأولى ، هي موضوع رسالة المحقق التي حصل بها على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . بإشراف شيخي الفاضل الدكتور / محمود ميرة ، ويتوقع أن يخرج الكتاب في ستة عشر جزءاً ، كما أفادني محققه بذلك .

وقد بذل - جزاه الله خيراً - جهداً كبيراً في إخراج النص ، وتخريج الروايات التي أوردها الدارقطني ، ولو لم يكن له إلا هاتان المنقبتان لكفتا ، لكن وقعت له بعض الهنات - بحكم صفة البشرية التي تجمعني وإياه ، وبقية البشر ، إلا من عصمه الله - تعقبته فيها في حواشي البحث ، ومنها :

- عزوه رواية للطوسي في مختصر الأحكام ، وذكر أنه حكم على الحديث بقوله : هذا حديث حسن صحيح [1] .

والصحيح أن هذا الحكم للترمذي وليس للطوسي ، وهو إنما نقل حكم الترمذي لأن كتابه مستخرج على جامعه [2] .

- زاد في نص الدارقطني زيادة وصفها بأنها لابد منها ، والكلام مستقيم بدون هذه الزيادة ،غاية ما فيه أنه حصل تصحيف في المخطوط أوقعه في ذلك [3] .

- زاد « واو » العطف بين اسم راوٍ واسم أبيه ، فأوهم زيادة راوٍ لوجه من الأوجه والأصل حذف الواو [4] .

- لم يقف على ترجمة بعض الرواة ، إما لتصحيف حصل في اسمه ، كبرد ابن سنان الذي تصحف إلى زيد بن شيبان [5] ، أو لكونه لم يقف عليه ، وقد وقفت عليه ، كعبد الله بن عبد الملك الجمحي [6] .

---

(١) انظر ص ١٧٥٢ .

(٢) حقق الدكتور / أنيس محمد طاهر بعض كتاب الطوسي ، وحصل به على درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية ، وأفادني فضيلته أن عمله قيد الطبع . وقد طبع بعد ذلك في ٤ مجلدات .

(٣) انظر ص ١٢١٤ . (٤) انظر ص ١٣٦٧ . (٥) انظر ص ٢١٩٣ .

(٦) انظر ص ١٨١٣ وانظر بعض الاستدراكات عليه في الصفحات : ١٤٣١ ، ١٤٧١ ، ٢٢٢١ .

● **قيمته العلمية :**

يعتبر كتاب العلل للدارقطني ، أجمع الكتب التي ألفت في هذا الفن الدقيق من فنون علوم الحديث ، ذلك أن مؤلفه تميز بقوة الحافظة ، وسعة الاطلاع ، وكثرة الارتحال لسماع الحديث وتحمله ، وليس أدل على هذا من تلك الروايات العديدة التي لم أجد لها ذكراً إلا في كتابه هذا [1] ، مما يؤيد أن الدارقطني لم يستفد من المصنفات والكتب المؤلفة فقط ، بل و أفاد كثيراً من عدد كبير من شيوخه الذين تلقى العلم منهم شفاهة ، وحفظ لنا رواياتهم في هذا الكتاب .

ولذلك تلقى العلماء كتابه بالقبول ، بل والإشادة والثناء عليه ، ورحم الله الحافظ ابن كثير الذي وصفه - بعد أن ذكر المؤلفات في العلل قبله - فقال : وقد جمع أزِمَّة ما ذكرناه كله ، الحافظ الكبير ، أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك ، وهو أجلُّ كتاب ، بل أجلُّ ما رأيناه وضع في هذا الفن ، لم يُسبق إلى مثله ، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده ، فرحمه الله وأكرم مثواه [2] .

● **سبب تأليفه :**

نقل الخطيب البغدادي في ترجمة إبراهيم بن الحسن بن حكمان الصيرفي ، المعروف بابن الكرخي [3] ، أنه كان قد أكثر الكتاب ، وأراد أن يصنف مسنداً معلّلاً ، فكان الدارقطني - وهو من تلامذته - يحضر عنده في كل أسبوع يوماً ، ويعلّم على الأحاديث في أصوله ، وينقلها أبو بكر البُرقاني [4] - وكان وراق

---

(١) تقدمت الإشارة إلى بعضها في ترجمة الدارقطني ص ٥٧ .

(٢) اختصار علوم الحديث - المطبوع مع الباعث الحثيث - ص ٥٤ .

(٣) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٦/ ٥٩) ، وقد ذكر محقق العلل أنه لم يجد له ترجمة في غير هذا الكتاب (مقدمة المحقق ١/ ٣١) .
قلت : وقد ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات ٣٨١ - ٤٠٠) ص ٢١٩ ، لكنه اختصر كلام الخطيب ، ولم يأت بجديد .

(٤) هو أحمد بن محمد الخوارزمي ، المعروف بالبُرقاني ، المتوفي سنة ٤١٥ هـ . (تاريخ بغداد ٤/ ٣٧٦) له سؤالات البرقاني للدارقطني ، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحيم قشقري ، والمسند ، والتخريج لصحيح الحديث وغيرها . (انظر مقدمة محقق سؤالات البرقاني ص ٩) .

ابن الكرخي - ، وأملى عليه الدارقطني علل الأحاديث ، حتى خرج من ذلك شيئاً كثيراً ، وتوفي ابن الكرخي قبل استتمامه .

قال الخطيب : فنقل البُرقاني كلام الدارقطني ، ورتبه على المسند ، وقرأه على أبي الحسن - الدارقطني - ، وسمعه الناس بقراءته ، فهو كتاب العلل الذي دونّه الناس عن الدارقطني [1] .

فهذا النص من الخطيب صريح وواضح حول أصل مادة هذا الكتاب ، وهو نص موثوق به ، لا يتطرق إليه الشك ، لأن الخطيب إنما يرويه عن شيخه البُرقاني ، الذي عايش تكوين مادة الكتاب ، بل ودونه بخطه ، لكونه كان وراق ابن الكرخي كما تقدم .

ويمكن استخراج عدة نتائج من هذا النص ، وهي :

أولاً : أن الدارقطني لم يقصد تأليف كتاب العلل ابتداءً ، وهذا لا يعكر على صحة نسبته إليه ، لأن أصل مادته من عنده .

ثانياً : أن السؤالات التي صُدِّرت بها نصوص الكتاب من وضع البُرقاني ، فابن الكرخي دفع أصول أحاديثه إلى الدارقطني ليعلم على الأحاديث المعللة ، وكان الدارقطني ينظر فيها ، ثم جاءت بعد ذلك مرحلة إملائه طرق كل حديث ورواياته - من حفظه - على البُرقاني ، الذي قيد كل حديث منها في رقعة مفردة ، وليس الأمر كما يتبادر إلى الذهن من عبارة « السؤالات » من أن الدارقطني كان يجلس في درسه ، أو في مجلس إملائه العام ، أو في أي مكان آخر ، ثم يُسأل بعد ذلك من أشخاص مختلفين ، عن أحاديث مختلفة ، وعن عللها ، فيجيب عليها في أوقات متفرقة وفي أماكن مختلفة .

إلا أن أحاديث الكتاب ليست جميعها من أصول أحاديث ابن الكرخي ، فالبعض منها مما سأله عنها البرقاني ، ومن ذلك حديث الرضراض بن أسعد [2] ،

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٥٩) .وتاريخ الإسلام للذهبى ص ٢١٩ بتصرف .

(٢) ترجم له البخاري ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان ، وسكتوا عنه (انظر التاريخ الكبير ٣/ ٣٤٠ ، والجرح والتعديل ٣/ ٥٢١ ، والثقات ٦/ ٣١٣) ، وترجم له ابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٠٣) . لكن قال فيه : أبا الرضراض ، وكذلك هو في مسند أحمد =

عن ابن مسعود ، إذ حكى البرقاني قصة سؤاله الدارقطني عنه ، فيما نقله الخطيب عنه في تاريخه أنه قال : كنت أكْثِر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبي مسلم بن مهران الحافظ [1] ، فقال لي أبو مسلم : أراك تفرط في وصفه بالحفظ ، فتسأله عن حديث الرضراض ، عن ابن مسعود ؟ فجئت إلى أبي الحسن وسألته عنه ، فقال : ليس هذا من مسائلك . . .

لكن الذي يظهر أن مثل هذه الأحاديث قليلة جداً في كتابه ، والغالبية كانت من الأحاديث التي في أصول شيخه ابن الكرخي .

ثالثاً : أن الحافظ الدارقطني كان يملي مادة العلل من حفظه ، - وستأتي الأدلة على ذلك - ، لكن الذي يظهر أنه كان يتثبت من معلوماته ومحفوظاته بالمراجعة والمذاكرة في المدة بين المجلس والآخر ، إذ تقدم أنها كانت مجالس أسبوعية ، عند شيخه ابن الكرخي ، وربما كان لذلك ينظر في الأحاديث قبل الإملاء ، ليستحضر ما حفظه ، وفي هذا يقول البُرقاني : كنت أقول له : لمَ تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث ؟ فقال : أتذكر ما في حفظي بنظري [2] .

قلت : ومما يؤيد ما ذكرت من إملائه مادة الكتاب من حفظه أمور :

١- أن الخطيب البغدادي سأل البُرقاني : هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه ؟ فقال : نعم [3] .

٢- وقفت أثناء الدراسة على ثلاثة نصوص في كتاب العلل ، تفيد أنه كان يمليه من حفظه وهي :

= (١/ ٤٠٩ ، ٤١٥) وانظر حديثه في هذا الموضع من المسند ، وفي العلل (٥/ ٢٣٥) وذكر الحسيني أنهما شخص واحد (الإكمال ص ١٤٤) ، وتابعه ابن حجر (تعجيل المنفعة ص ١٣٠) لكنه أحال على الكنى ، وليست ترجمته في المطبوع في قسم الكنى. والذي عندي أنهما شخصان ، وأن الذي يروي عن ابن مسعود هو الرضراض وليس أبا الرضراض ، إذ لم يترجم في كتب الكنى لمن اسمه أبي الرضراض يروي عن ابن مسعود ، والذي وجدته عندهم : أبو الرضراض ، مجهول يروي عن أبي سعيد الخدري (انظر الاستغناء ٢/ ١١٩٥ ، والمقتنى (١/ ٢٣٧) . ويؤيد ما ذكرت أن الدارقطني ذكر الرضراض في الحديث ست مرات ، ولم يقل في واحدة « أبا الرضراض » .

(١) اسمه : عبد الرحمن بن محمد البغدادي : له ترجمة في تاريخ بغداد (١٠/ ٢٩٩) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٧) . (٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٧) .

(أ) أورد حديثاً فيه اختلاف عن الزهري ، ثم ساق وجهاً من أوجه الاختلاف، من رواية اثنين من أصحابه عنه ، وأعقبه بقوله : وقال غيرهما ما لا يحضرني ذكره [١] .

وقد وقفت في الدراسة على هذا الوجه الذي أبهمه [٢] .

(ب) أورد حديثاً فيه اختلاف عن الزهري ، وبعد أن ساق أوجه الاختلاف ، روى بعض الروايات بأسانيده ، وقال في إحداها : حدثنا شيخ لم يحضرني ذكره [٣] .

(حـ) أورد حديث بسرة في الوضوء من مس الذكر ، وأطال النَّفَس في ذكر الاختلاف الذي حصل عن بعض رواته ، ثم قال في أثنائه : وروى عمر بن يونس اليمامي حديثاً بإسناد متصل لا أحفظه الساعة [٤] .

٣- وقفت على استدراكات عليه في بعض الجوانب ، وأوهام وقع فيها ، وسبب ذلك - غالباً - ما ذكرت من إملائه الكتاب من حفظه ، وسيأتي بيان هذه الاستدراكات والأوهام في مواضعها تفصيلاً .

رابعا : أن الذي رتب مادة الكتاب ، وصنفه على المسانيد هو البُرقاني ، وقد ارتضى الدارقطني ذلك حين عرضه عليه بعد الفراغ منه ، ويؤيد هذا نص آخر نقله الخطيب البغدادي عن البُرقاني وأنه قال : . . ثم مات أبو منصور - الكرخي - ، والعلل في الرقاع ، فقلت لأبي الحسن - الدارقطني- بعد سنين من موته : إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء ، وأرتبها على المسند ، فأذن لي في ذلك ، وقرأتها عليه من كتابي ، ونقلها الناس من نسختي [٥] .

خامساً : إذا تبين هذا يمكن القول بأن الدارقطني خارج من عهدتي النقص ، والاضطراب اللذين وقعا في نسخة دار الكتب المصرية ، ولعلهما من البرقاني نفسه، أو من النساخ عنه .

---

(١) العلل (٧/ ١٤٠) . (٢) انظر دراسة الحديث (٦٥) .

(٣) العلل (٨/ ٧٨) وعبارته التي أثبتها من المخطوط ، وجاء في المطبوع : حدثنا شيخ لم يحضرني بذكره .

(٤) العلل (٥/ق ١٩٩ ب) . (٥) انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٣٨) .

ومما يدل على نقص مادة الكتاب التي بين أيدينا ما يلي :

(أ) سقوط بعض مسانيد الصحابة منه ، وكان يمكن الاعتذار بأنهم لم يرووا أحاديث معللة ، حتى يفرد لهم مسانيد خاصة بهم ، لكن يعكِّر عليه نصان وقفت عليهما في البحث وهما :

- ما جاء في نص الحديث (٢٤) من قوله : . . . وقد قدّمنا الخلاف فيه في حديث ابن عباس ، وليس في المخطوط مسند ابن عباس .

- ما جاء في نص الحديث (٥٩) من قوله : . . وحديث أبي بن كعب يجيء في مسنده إن شاء الله ، ولا يوجد فيه مسند لأبي .

(ب) سقوط بعض النصوص أثناء كلامه عن الاختلاف ، وقد تبين الساقط من تخريج الروايات التي أشار إليها ، كما جاء في الأحاديث (٢٤) ، (٣٣) ، (٦٠) .

(حـ) قد يلحق حديثاً بآخر ، بدون فصل بينهما بالسؤال المعتاد ، وقد مر معي مثال واحد لهذا ، في الحديث (٢٣) .

ومما يدل على الاضطراب في النسخة المصرية :

اختلاط المسانيد بعضها ببعض ، فمثلاً جاء في (٤/ق ١٢٢ ب) حديث لجابر ابن عبد الله ، ثم أعقبه بحديث لأبي مالك الأشعري ، ثم حديث لمعمر بن كعب بن مالك . كل ذلك في لوحة واحدة ، ثم في اللوحة التي تليها (٤/ق١٢٣ أ) حديث لأم سلمة ، ثم حديث لأبي هريرة ، وتكملته في (٤/ق١٢٣ ب) ، ثم حديث لأبي الدرداء ، وتكملته في (٤/ق١٢٤ أ) ثم حديث مالك بن صعصعة ، والكلام في كل ما سبق متصل .

● منهجه في الكتاب :

أفرد المحقق الفاضل مبحثاً في مقدمة تحقيقه ، بعنوان « منهج الدارقطني » ، ثم أورد تحته تسع عشرة فقرة رأى أنها تمثل منهجه في الكتاب ، وسأقتصر على ذكر عبارته التي صدر بها كل فقرة ، طلباً للاختصار :

١- غالباً يذكر الراوي الذي يقع اختلاف الإسناد عنه ، ثم يذكر أوجه الخلاف فيه .

٢- أحياناً يقول : هو حديث صحيح من حديث فلان ، رواه عنه جماعة من الثقات الحفاظ ، فاتفقوا على إسناده ، منهم فلان وفلان ، ثم يذكر من رواه عنه ، وخالف فيه الثقات .

٣- أحياناً يذكر الاضطراب فيه من شخص واحد .

٤- [١] أحياناً يذكر الراوي الذي يختلف الإسناد عنه ، فيذكر عدد الرواة عنه ، ثم يذكر الاختلاف أيضاً عن هؤلاء الرواة ، ويفصّل في ذكرها .

٥- أحياناً يذكر أكثر من راو ، ثم يذكر الاختلاف عنهم .

٦- وأحيانا يقول : حدث به فلان عن فلان ووهم ، والصواب كذا .

٧- وأحياناً يسرد عدداً من الرواة ثم يفصل ، ويذكر الاختلاف في بعضهم .

٨- وأحياناً يقول : تفرد به فلان ، وغيره يرويه كذا ، وهو الصواب .

٩- وأحياناً يذكر الخلاف على راوٍ ، وبعد ما ينتهي من الكلام عليه يقول : وروى هذا الحديث فلان ، واختلف عنه ، ثم يذكر الخلاف عن هذا الراوى .

١٠- وأحياناً (وهذا نادر) لا يذكر أسماء الرواة الذين اختلفوا في الحديث أو سنده ، بل يقول : من روى هذا الحديث فقد وهم ، وقال ما لم يقله أحد من أهل العلم .

١١- غالباً يذكر الدارقطني العلل الموجودة في إسناد الحديث من الاتصال والإرسال ، أو الانقطاع والاضطراب ، أو إبدال راو براو ، وغيرها ، وأحياناً يذكر في متن الحديث أيضاً .

١٢- في غالب الأحاديث لا يذكر السند من عنده ، بل يكتفي بذكر ما فيه علة ، وأحياناً يسرد الأحاديث بإسناده .

١٣- الأحاديث المسندة - غالباً - يختم بها الجواب ، مع متونها كاملة ، وأحياناً يذكرها أثناء ذكر الخلاف .

١٤- أحياناً يكتفي بذكر طريق أو طريقين من الأحاديث المسندة ، أحياناً يطوّل ، فيذكرها من عدة طرق .

---

(١) هذه الفقرة لم تأخذ رقماً عنده ، فاختلف الترقيم عما هنا .

١٥- غالباً لا يذكر من أخرج الحديث ، وأحياناً يعزو إلى من أخرجه .

١٦- أحياناً يتكلم في الراوي جرحاً وتعديلاً ، كما أنه يذكر أحياناً أن فلاناً لقي فلاناً ، أو لم يسمع منه شيئاً ، وأحياناً يذكر اسم الراوي أو كنيته ، وإذا كان فيه خلاف ، فيبين وجه الصواب .

١٧- غالباً بعد ما ينتهى من ذكر الطرق ، والاختلاف في السند يحكم عليه ، وأحياناً يحكم على الحديث أثناء ذكر العلل ، وأحياناً يحكم في أول الجواب .

١٨- وأحياناً لا يحكم .

١٩- أحياناً يذكر حديثًا آخر غير حديث الباب ، للتعريف برجل ، أو لسبب آخر يقتضيه المقام [١] .

فهذه هي الفقرات التي أوردها ، وكما ترى فإنها لا تخرج عن كونها تعريفاً وصفياً لما فعله الدارقطني في بيان علة الحديث ، وهذا التعريف بالمنهج فيه قصور من جانبين :

(أ) تركه بعض الفقرات التي لها صلة بالتعريف الوصفي .

(ب) اقتصاره على التحقيق والتخريج جعله لا يتعرض لتقويم عمل الدارقطني هذا في جميع جزئياته ، وهو جانب مهم له تعلق وثيق بنتيجة الاختلاف ، الذي هو ثمرة الكتاب ، والمقصد منه ، ولا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الدراسة المتأنية لكل حديث .

وسأتعرض لهذين الجانبين بالبيان من خلال النصوص التي درستها .

● **أما الجانب الأول :**

فمما يستدرك عليه فيه أمور :

١- أن الدارقطني قد يتكلم على علة حديث ما ، في غير موضع - أحياناً - ، وفي هذه الحالة لا يخلو ، إما أن يتحد المخرج أو يختلف ، فإن اتحد المخرج بأن يكون من مسند صحابي واحد ، فذلك تبعاً للاختلاف الذي حصل على من دون

---

(١) انظر مقدمة المحقق (١/ ٨٩ وما بعدها) .

هذا الصحابي ، من رفع ووقف ، أو زيادة ونقص ، أو إبدال ، أو اختلاف في المتن [١] .

أما إن اختلف المخرج فذلك تبعاً لاختلاف المسانيد - وهو الأكثر [٢] - ، أو لزيادة فائدة ، كأن يورد طريقاً آخر للحديث غير طريق الزهري ، ليضعف أحد الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري [٣] ، أو لكونه توقف في بيان الراجح في أحد الموضعين ورجح في الموضع الآخر [٤] ، أو لكونه صرح في أحد الموضعين بالاختلاف عن الزهري ، ولم يصرح في الموضع الآخر [٥] ، أو ليبين أنه حصل اختلاف في المتن في أحد المسانيد وهو اختلاف لا تعلق له بالمسند الآخر [٦] .

٢- الدارقطني قد يجمل ذكر بعض الرواة بعبارة من العبارات التي تدل على الإجمال ، كأن يذكر بعض رواة وجه ما ، ثم يعقِّب بقوله « وغيرهم » [٧] ، أو « وآخرين » [٨] ، أو يقول « وخالفه جماعة من أصحاب الزهري منهم فلان » [٩] ، وربما أجمل رواة وجه بكامله كأن يقول « وخالفه أصحاب الزهري ، فرووه عنه . . . . » [١٠] .

ثم إنه يتضح من التخريج الموسع ، من أجملهم - غالباً - ، وقد تكون رواياتهم عند البخاري [١١] ، أو مسلم [١٢] ، أو بقية أصحاب الكتب الستة [١٣] ، أو عند الدارقطني نفسه في العلل [١٤] ، أو في الأفراد والغرائب [١٥] .

وقد لا أقف على بعض من أجملهم ، لعدم وقوفي على رواياتهم [١٦] .

---

(١) انظر الحديث (١٣) وأوجه الاختلاف فيه عن الزهري .
(٢) انظر مثلاً الأحاديث : (٤٣) ، (٤٩) ، (٥٦) .
(٣) انظر الحديث (٨١) .
(٤) انظر الحديث (١٠٦) .
(٥) انظر الحديث (١٣٠) .
(٦) انظر الحديث (١٣٩) .
(٧) انظر الأحاديث (٤) ، (٢٧) ، (٧٥) .
(٨) انظر الحديثين (٨٤) ، (١٢٢) .
(٩) انظر الحديث (٦٤) .
(١٠) انظر الحديث (١١٠) .
(١١) انظر رواية معمر في الحديث (٦٢) .
(١٢) انظر رواية ابن عيينة في الحديث (١١٠) .
(١٣) انظر روايتي معمر ، وزياد بن سعد في الحديث (٥) .
(١٤) انظر رواية يونس في الحديث (١٠٤) .
(١٥) انظر رواية يحيى بن سعيد في الحديث (٦٢) .
(١٦) انظر الحديثين (٨٤) ، (١٢٢) .

٣- الدارقطني قد يعبر ببعض العبارات الاصطلاحية التي لها معنى مشهور عند العلماء ، لكنه لا يريد هذا المعنى .

- فتجده مثلاً يعبر بالأصحية ، ولا يريد بها الصحة الاصطلاحية ، بل الدلالة على أن هذا الوجه أقل ضعفاً من غيره (١) ، أو يريد ثبوت هذا الوجه من طريق الثقات (٢) ، أو يريد ترجيح قول في نسب راوٍ مختلف فيه (٣) .

- وتجده مثلاً يستخدم مصطلح « موقوف » ويريد به أن الحديث غير موصول (٤) .

- وتجده مثلاً يستخدم مصطلح « معروف » ولا يريد به الرجحان (٥) .

- وتجده مثلاً يقول : ورواه فلان عن الزهري مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، وهو لا يريد الإعضال ، بل الاختصار في ذكر السند (٦) .

٤- الدارقطني يقتصر في ذكر رواة الأوجه على طبقة تلاميذ الزهري ، أو الطبقة التي دونها ، إذ العلة لا تخرج عنهما - غالباً - ، ولكنه أحياناً ينزل في الإسناد إلى دون هاتين الطبقتين ، لبيان أن الحمل على راوٍ فيها (٧) .

٥- الدارقطني قد يورد حديثا ، ويسوق الاختلاف الذي حصل في إسناده ، والحديث في أساسه لا يعتد به لأن متنه منكر ، فلا فائدة من معرفة نتيجة الاختلاف الذي حصل في الإسناد (٨) .

٦- من عادة الدارقطني أن يصدر كلامه ببيان المدار الذي اختلف عنه ، ويصرح بالاختلاف عنه ، لكنه قد يدخل أحياناً في عرض أوجه الاختلاف دون التصريح بذلك (٩) .

٧- الدارقطني قد يصرح بأن المدار الذي اختلف عنه في الحديث هو من دون الزهري ، والأصل أن المدار هو الزهري كما نص عليه غيره من العلماء ، وكما يدل عليه عرضه لأوجه الاختلاف (١٠) .

---

(١) انظر الحديث (٢١) .
(٢) انظر الحديث (٥٤) .
(٣) انظر الحديث (١١٩) .
(٤) انظر الحديث (٧٨) وعبارته فى هذا الموضع « غير مرفوع » .
(٥) انظر الحديث (٥٦) .
(٦) انظر الحديث (١) .
(٧) انظر الحديثين (١٣١) ، (١٤٩) .
(٨) انظر الحديث (٧١) .
(٩) انظر الحديث (١٣٩) .
(١٠) انظر حديث ذي اليدين ص ٢٢٧٨ .

● **أما الجانب الثاني :**

الاستدراك على عمل الدارقطني ، وتقويمه :

فقد تقدمت الإشارة إلى رفعة قدر الإمام الدارقطني في العلم ، وعلو منزلته ، وسعة اطلاعه ، وإلى أهمية كتابه « العلل » ، وأنه من أجمع وأكثر كتب العلل فائدة ، ولكن تبين لي من خلال التخريج الموسّع ، وجمع الطرق ، ودراسة الأوجه ، أن هناك أموراً يمكن أن تستدرك عليه ، وأوهاماً وقع فيها - رحمه الله - ، وما ذلك إلا لكون الخطأ والنسيان لم يسلم منهما أحد من بني البشر إلا من عصمه الله ، خاصة وأنه كان يملي العلل من حفظه كما تقدم .

ويمكن إجمال النقاط المستدركة عليه فيما يلي :

١- عدم استيفائه الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري .

٢- عدم استيعابه الرواة الذين رووا هذه الأوجه .

٣- مجانبته الصواب في بعض النتائج التي توصل إليها فيما يتعلق بالجمع أو الترجيح .

٤- ثم الأوهام التي وقع فيها .

فهذا هو الإجمال ، وإليك التفصيل .

أولاً : عدم استيفائه الأوجه المختلف فيها عن الزهري .

كان الإمام الدارقطني طويل النَّفس في عرضه الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، فبلغت أوجه الاختلاف في بعض الأحاديث ثلاثة عشر وجهاً [١] ، لكن مع هذا تبين لي من خلال البحث أنه ترك أوجهاً يمكن أن تستدرك عليه ، ولم يكن منهجي حصر الأوجه التي فاتته ؛ لأن هذا خارج نطاق البحث ، إذ هو مقيّد بكتابه العلل ، لكن عرضت لي هذه الأوجه أثناء تخريجي نصوص كتابه ، فتوقَّفت عندها ، ونبَّهت عليها ، بل إني أدخلت في الدراسة أوجهاً لها صلة بالبحث ، كالوجه الرابع في الحديث (٤٠) الذي رواه معمر وغيره عن الزهري

---

(١) انظر مثلاً الحديث (١٦) .

حيث لم يذكره الدارقطني في عرضه للاختلاف ، لكنه وهم - رحمه الله - فعد معمراً فيمن روى الوجه الثاني ، وهو إنما روى وجهاً آخر لم يشر إليه ، فأدخلته في الدراسة لهذا السبب [١] .

كما أدخلت أيضاً الوجه الأول في الحديث (١٠٠) ، الذي فيه جعل الإرسال بين الزهري وأبي هريرة ، حيث ذكره الدارقطني في كلامه عن الاختلاف على سبيل الخطأ ، وإنما كان مراده جعل الإرسال بين سعيد بن المسيب وأبي هريرة في هذا الحديث لأنه لم يسمعه منه ، فأدخلت هذا الوجه لتوضيح الخطأ الذي وقع فيه الدارقطني ، وبيان أنه لم يكن يقصده [٢] .

ثم إن هذه الأوجه المستدركة عليه منثورة في ثنايا الرسالة ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أوجه ذكرها أو أشار إليها الدارقطني نفسه في كتاب العلل ، أو في كتاب آخر من كتبه .

فمن النوع الأول :

الوجه الذي رواه شعيب بن أبي حمزة ، في الحديث (١٣٤) ، حيث لم يذكره في كلامه عن الاختلاف ، وإنما ذكره ضمن الروايات التي رواها بسنده عقب كلامه عن الاختلاف [٣] .

ومن النوع الثاني :

الوجه الذي رواه شعيب بن أبي حمزة في الحديث (٤٣) ، والوجه الذي رواه معمر في الحديث (٩٠) ، والوجه الذي رواه سليمان بن كثير في الحديث (١٠٥) ، وجميعها قد أشار إليها في كتابه التتبع [٤] .

والوجه الذي رواه سفيان بن حسين في الحديث (١٠٢) ، وهو في كتابه الأفراد والغرائب [٥] .

---

(١) انظر ص ٧١٨ . (٢) انظر ص ١٦٢٢ . (٣) انظر ص ٢٠٦٤ .
(٤) انظر الصفحات على الترتيب ٧٦٢ ، ١٤٥٠ ، ١٧٤٠ .
(٥) انظر ص ١٦٦٢ .

والوجه الذي رواه عقيل بن خالد في الحديث (٤٧) ، وهو في فوائد أبي علي الهروى بانتخاب الدارقطني [١] .

القسم الثاني : أوجه لم يذكرها ، وقد أخرجها أصحاب الكتب الستة ، خاصة الشيخين .

كالوجه الذي رواه ابن جريج ، والوجه الذي رواه الليث بن سعد في الحديث (١٢٣) . وكلا الوجهين أخرجهما البخاري في صحيحه [٢] .

والوجه الذي رواه ابن جريج في الحديث (٩٧) ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه [٣] .

القسم الثالث : أوجه لا يشملها القسمان السابقان ، وهي بقية الأوجه المستدركة ، وتمثل الأكثر نسبة [٤] .

لكن الملاحظ في معظم أوجه هذا القسم ، أنها أوجه ضعيفة ، أو غير محفوظة عن الراوي لها ، وبالتالي فإيرادها ضمن أوجه الاختلاف وعدمها سواء .

ثانياً : عدم استيعابه لرواة الأوجه عن الزهري :

تقدمت الإشارة في التعريف بالدارقطني ، إلى أنه كان واسع السماع والرواية ، وذكرت الدليل على هذا من خلال الروايات التي أوردها ، ولم أقف عليها [٥] ، إلا أني في المقابل وقفت على رواة لأوجه أوردها ، ولم يذكرهم - رحمه الله - فيمن روى هذه الأوجه .

ويمكن تقسيم هؤلاء الرواة إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الرواة الذين استدركتهم عليه ، وهم في طبقة تلاميذه :

وكان لهذا القسم النصيب الأوفر من الاستدراكات ، فقلما يخلو حديث منه ، ويمكن تفريع هذا القسم إلى ما يلي :

---

(١) انظر ص ٨١٤ . (٢) انظر ص ١٩٣٠ ، وص ١٩٣٩ .

(٣) انظر ص ١٥٦١ .

(٤) انظر مثلاً الصفحات : ٢٧٧ ، ٣٦٤ ، ٤٤٧ ، ٥١٢ ، ٥٧٥ .

(٥) انظر ص ٢١١ .

١- الروايات التي أخرجها الدارقطني نفسه في كتاب غير العلل :

(أ) الروايات التي أخرجها في كتاب الأفراد والغرائب :

- روايات عبيد الله بن عمر في الحديث (١٣) ، وفي الحديث (٣٦) ، وفي الحديث (٥١) ، وفي الحديث (٥٢) ، وفي الحديث (١٤٩) [١] .

- رواية عبد الله بن العلاء بن زَبْر في الحديث (٤٦) [٢] .

- رواية عبد الله بن أبي بكر في الحديث (٥١) [٣] .

- رواية صفوان بن سليم في الحديث (٥٢) [٤] .

- رواية بكر بن وائل في الحديث (٥٥) [٥] .

- رواية حميد بن قيس في الحديث (١٤٤) [٦] .

(ب) الروايات التي أخرجها في كتاب السنن :

- روايات جعفر بن برقان ، والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الملك بن جريج ، وعقيل بن خالد ، جميعها في الحديث (٩٩) [٧] .

- رواية شعيب بن أبي حمزة في الحديث (١٣٢) [٨] .

(حـ) الروايات التي أخرجها في كتاب الأحاديث التي خولف فيها مالك .

- رواية حفص بن غيلان في الحديث (٣٠) [٩] .

- رواية عقيل بن خالد في الحديث (١١٩) [١٠] .

(د) الروايات التي أخرجها في كتب أخرى غير ما تقدم :

- رواية موسى بن عقبة في الحديث (٤٣) ، وقد أخرجها في كتاب التتبع [١١] .

---

(١) انظر الصفحات على الترتيب : ٣٢٩ ، ٦٧١ ، ٨٦٥ ، ٩٠٠ .
(٢) انظر ص ٨٠٤ . (٣) انظر ص ٨٦٤ . (٤) انظر ص ٩٠٧ .
(٥) انظر ص ٩٦٤ . (٦) انظر ص ٢١٧٨ .
(٧) انظر الصفحات على الترتيب : ١٦٠٤ ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ .
(٨) انظر ص ٢٠٥٠ . (٩) انظر ص ٥٩٥ .
(١٠) انظر ص ١٨٨٢ . (١١) انظر ص ٧٦٢ .

- رواية مالك في الحديث (٦٠) ، وقد أخرجها في كتاب غرائب مالك [١] .

- رواية عقيل بن خالد في الحديث (٨٠) ، وقد أخرجها في كتاب المؤتلف والمختلف [٢] .

- رواية يزيد بن عياض في الحديث (١٢٣) ، وقد أخرجها في انتخابه من فوائد أبي علي الهروى [٣] .

(هـ) ويمكن أن تندرج تحت هذا الفرع ، الروايات التي لم يذكرها الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، لكنه أخرجها بإسناده عَقِبَه ، وهما روايتان :

- روايتا صالح بن كيسان ، وابن أبي ذئب ، في الحديث (١٤٥) [٤] .

٢- الروايات التي لم يذكرها الدارقطني ، وقد أخرجها الشيخان أو أحدهما :

(أ) الروايات التي أخرجها الشيخان :

- رواية عقيل بن خالد في الحديث (٢٢) [٥] .

- رواية صالح بن كيسان في الحديث (٣٤) [٦] .

- رواية مالك في الحديث (٧٢) [٧] .

- رواية الليث في الحديث (٨٢) ، وفي الحديث (٩٩) [٨] .

- روايتا ابن عيينة في الحديث (١٠٠) ، وفي الحديث (١١٤) [٩] .

- رواية يونس في الحديث (١٠١) [١٠] .

- رواية شعيب في الحديث (١١٧) [١١] .

- رواية إبراهيم بن سعد في الحديث (١٢٢) [١٢] .

(ب) الروايات التي أخرجها البخاري وحده :

---

(١) انظر ص ١٠٩٩ .
(٢) انظر ص ١٣٢٥ .
(٣) انظر ص ١٩٣١ .
(٤) انظر ص ٢١٩٧ ، وص ٢٢٠١ .
(٥) انظر ص ٥٠٣ .
(٦) انظر ص ٦٣٥ .
(٧) انظر ص ١٢٢٥ .
(٨) انظر ص ١٣٥٢ ، ص ١٦٠٤ .
(٩) انظر ص ١٦٢٦ ، وص ١٨٤٢ .
(١٠) انظر ص ١٦٤٣ .
(١١) انظر ص ١٨٦٢ .
(١٢) انظر ص ١٩٢٢ .

- رواية إبراهيم بن سعد في الحديث (٢٢) [١] .

- روايتا مالك ، وإسحاق بن راشد في الحديث (٣٦) [٢] .

- روايات شعيب بن أبي حمزة في الحديث (٣٦) ، وفي الحديث (٩٤) ، وفي الحديث (١٠٧) ، وفي الحديث (١٣٢) [٣] .

- روايتا ابن أبي عتيق في الحديث (٦٣) ، وفي الحديث (١٠٠) [٤] .

- رواية معمر في الحديث (١١٤) [٥] .

- روايتا ابن أبي ذئب في الحديث (١٢٠) ، وفي الحديث (١٢٥) [٦] .

(حـ) الروايات التي أخرجها مسلم وحده :

- روايتا عقيل بن خالد في الحديث (١٢) ، وفي الحديث (١٢٢) [٧] .

- رواية معقل بن عبيد الله في الحديث (٢٨) [٨] .

- روايات سفيان بن عيينة في الحديث (٣٤) ، وفي الحديث (٩٥) ، وفي الحديث (٩٩) ، وفي الحديث (١٠١) [٩] .

- روايتا الليث بن سعد في الحديث (٣٦) ، وفي الحديث (١٢٠) [١٠] .

- روايات معمر في الحديث (٦٨) ، وفي الحديث (٧٢) ، وفي الحديث (٧٧) ، وفي الحديث (١٠٠) [١١] .

- روايات يونس في الحديث (٨٢) ، وفي الحديث (٩٤) ، وفي الحديث (١٢١) [١٢] .

---

(١) انظر ص ٥٠٤ .
(٢) انظر ص ٦٦٧ ، وص ٦٦٨ .
(٣) انظر الصفحات على الترتيب : ٦٦٩ ، ١٥٠٢ ، ١٧٩٢ ، ٢٠٥٠ .
(٤) انظر ص ١١٤٩ ، وص ١٦٢٤ .
(٥) انظر ص ١٨٤١ .
(٦) انظر ص ١٨٩٢ ، وص ١٩٥٨ .
(٧) انظر ص ٣١٠ ، وص ١٩٢٣ .
(٨) انظر ص ٥٧٥ .
(٩) انظر الصفحات على الترتيب : ٦٣٥ ، ١٥١٧ ، ١٦٠٤ ، ١٦٤٤ .
(١٠) انظر ص ٦٦٩ ، وص ١٨٩٣ .
(١١) انظر الصفحات على الترتيب : ١١٩٣ ، ١٢٢٦ ، ١٢٨٣ .
(١٢) انظر الصفحات على الترتيب : ١٣٥٢ ، ١٥١٠ ، ١٩١٠ .

- رواية مالك في الحديث (١٢٠) [١] .

٣- الروايات التي لم يخرجها الدارقطني ، ولا الشيخان أو أحدهما :

وهي باقي الروايات التي تندرج تحت هذا الفرع [٢] .

القسم الثاني : رواة استدركتهم عليه في طبقة دون طبقة تلاميذ الزهري :

وهذا القسم قليل بالنسبة لما قبله ، مما يدل على أن المعول في الترجيح بين الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، هو النظر في الاختلاف الذي وقع بين تلاميذه فيكون ترجيح الأوجه بينهم بالأوثق ، أو الأكثر ، أو الأكثر ملازمة ، كما سيتضح من خلال نصوص الدراسة .

ويمكن تفريع هذا القسم إلى فرعين :

١- الروايات التي أخرج رواياتهم الشيخان أو أحدهما :

- كرواية عبد الله بن المبارك في الحديث (٤٥) التي أخرجها الشيخان [٣] .

- ورواية عبد الله المسندي في الحديث (١٣) التي أخرجها البخاري [٤] .

- ورواية علي بن المديني في الحديث (٥١) التي أخرجها البخاري [٥] .

- وروايات الليث بن سعد ، وعبد الله بن المبارك ، وعنبسة بن خالد ، في الحديث (٨١) ، وقد أخرج البخاري جميع هذه الروايات في صحيحه [٦] .

٢- الروايات التي لم يذكرها الدارقطني ، ولم يخرجها الشيخان أو أحدهما :

وهم بقية هذا القسم [٧] .

القسم الثالث : رواة دون الزهري ، اختُلف عنهم في رواية بعض الأحاديث واقتصر الدارقطني على رواية واحدة لهم فقط ، ولم يذكر الرواية الأخرى لهم .

ويمكن تفريع هذا القسم إلى :

١- رواة أشار الدارقطني نفسه إلى روايتهم الأخرى في إحدى كتبه :

---

(١) انظر ص ١٨٩٢ .

(٢) انظر مثلاً ص ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٢١٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، وغيرها .

(٣) انظر ص ٧٨٦ . (٤) انظر ص ٣٢٣ . (٥) انظر ص ٨٦٨ .

(٦) انظر الصفحات على الترتيب : ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ .

(٧) انظر مثلاً الصفحات : ١٤٩ ، ٢١٣ ، ٢٦٣ ، ٣٢٣ وغيرها .

- كرواية محمد بن إسحاق ، في الحديث (١) ، وقد أخرجها في السنن [١] .

- ورواية الزبيدي في الحديث (٣٧) ، وقد أخرجها في السنن [٢] .

٢- رواة لم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وقد أخرجها الشيخان أو أحدهما :

- كرواية شعيب في الحديث (٣٦) ، وقد أخرجها البخاري [٣] .

- ورواية معمر في الحديث (١١٨) ، وقد أخرجها البخاري [٤] .

- وروايتي يونس في الحديث (١٧) ، وفي الحديث (٩٧) ، وقد أخرجهما مسلم [٥] .

- ورواية ابن عيينة في الحديث (١١٠) وقد أخرجها مسلم [٦] .

٣- رواة لم يشملهم الفرعان السابقان ، وليس هذا الفرع كسابقيه في الأهمية ، ولذلك لم أثقل المقام بحصرهم ، وذكرهم .

وبعد : فهذه أقسام الروايات المستدركة عليه ، وقد ذكرت أهمها ، وسوف يأتي قريباً مدى أهمية هذه الاستدراكات ، وتأثيرها في نتيجة الاختلاف .

ثالثاً : مجانبته الصواب - رحمه الله - في بعض الأحكام التي توصل إليها .

من أهم العوامل التي تساعد على كشف علة الحديث ، التوسع في التخريج وجمع الطرق ، وفي هذا يقول ابن المديني : الباب إذا لم تجمع طُرقُه ، لم يتبين خطؤه [٧] .

والإمام الدارقطني وهو العالم بهذا العلم ، كان يعي هذه المسألة جيداً ، ولذلك كان كتابه جامعاً لطرق وروايات الحديث الذي أورده ، وبالتالي جاءت معظم أحكامه فيما يتعلق بنتيجة الاختلاف موافقة للصواب ، خاصة فيما يتعلق بالجمع أو الترجيح .

لكني وقفت معه أمام بعض الأحاديث التي جمع فيها والترجيح أقرب ، أو رجح فيها والجمع ممكن ، أو رجح وجهاً ، وأمكن رجحان وجه آخر ، أو توقف فيها وأمكن الجمع أو الترجيح .

---

(١) انظر ص ١٥٢ .
(٢) انظر ص ٦٨٥ .
(٣) انظر ص ٦٦٩ .
(٤) انظر ص ١٨٧٣ .
(٥) انظر ص ٤٥٣ ، ص ١٥٦٠ .
(٦) انظر ص ١٨٠٥ .
(٧) مقدمة في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٧ .

وقد حاكمته في هذا إلى قواعد الترجيح التي قررها العلماء - ومنهم الدارقطني نفسه [1] - كالترجيح بالأوثق ، أو الأكثر ، أو الأكثر ملازمة . . . إلخ ، وإلى قرائن استأنست بها فخالفته فيما ذهب إليه ، كأن يعل وجهاً أخرجه الشيخان أو أحدهما ، أو يخالف فيما ذهب إليه غيره من العلماء .

وأحب أن أشير إلى أن للاستدراكات التي تقدم ذكرها دوراً كبيراً في مخالفتي له في بعض الأحكام ، وربما لو وقف على الروايات التي استدركتها عليه . أو استحضرها وهو يملي مادة العلل على البرقاني ، لما كانت المخالفة .

ويمكن تقسيم هذه الأحاديث إلى أقسام :

القسم الأول : أحاديث جمع فيها بين أوجه الاختلاف [2] ، والترجيح أولي :

- كالحديث (٨٢) الذي اختُلف فيه عن الزهري من ثلاثة أوجه ، وذكر الدارقطني راوياً واحداً لكل من الوجهين الأول والثالث ، وراويين للوجه الثاني ، ثم قال : ويشبه أن يصح جميعها .

وحكمه هذا فيه نظر ، لأن التخريج بيَّن متابعة ستة من أصحاب الزهري ، لراويي الوجه الثاني ، وفيهم سفيان بن عيينة ، الذي أخرج روايته مسلم ، ومتابعة أربعة رواة ، لراوي الوجه الثالث ، فيهم الليث بن سعد الذي أخرج روايته الشيخان ، ويونس بن يزيد الذي أخرج روايته مسلم ، فرجح بهذه المتابعات كلا الوجهين على الوجه الأول الذي رواه راو واحد فقط ، وقد تفرد به كما نص على ذلك الدارقطني في الأفراد والغرائب [3] .

- والحديث (١٠٨) الذي اختلف فيه عن الزهري من وجهين ، وروى معمر ابن راشد الوجه الأول عنه ، وعقيل بن خالد الوجه الثاني عنه ، فحكم

---

(١) انظر قوله في الحديث (٣٢) : ويشبه أن يكون قول من قال عن أبي هريرة محفوظاً، لأنهم زادوا ، وهم ثقات ، وترجيحه بإخراج الشيخين في الحديث (٧٥) .

(٢) وقفت على حديث واحد . جمع فيه الدارقطني بين أوجه الاختلاف في كتابه العلل ، وقال في الأحاديث التي خولف فيها مالك : والله أعلم بالصواب ، فتوقف ولم يجمع . (انظر الحديث ١٢١) .

(٣) انظر ص ١٣٥٠ وما بعدها .

الدارقطني عليهما بالرجحان ، وحكمه هذا فيه نظر ، لأن التخريج بين أن شعيب ابن أبي حمزة تابع عقيلاً في رواية الوجه الثاني ، فرجحه على الوجه الأول [1] .

- والحديث (٧٥) الذي اختلف فيه عن الزهري من ثلاثة أوجه ، ثم قال الدارقطني ، وكلها صحاح محفوظة عن الزهري ، أخرجه البخاري ومسلم من حديث هؤلاء النفر على اختلافهم ، عن الزهري .

وحكمه فيه نظر ، إذ تبين من الدراسة أن الراجح الوجهان الأول والثاني فقط ، وأنهما اللذان أخرجاهما الشيخان ، أما الثالث فلا ، وإن كان يمكن حمل كلام الدارقطني على هذا ، وأنه لا يقصد ترجيح الوجه الثالث ، لكنه توجيه فيه تكلف [2] .

القسم الثاني : أحاديث رجح فيها الدارقطني وجهاً من أوجه الاختلاف ، صراحة أو عن طريق الإشارة ، والجمع ممكن :

- كالحديث (١) الذي اختلف فيه عن الزهري من وجهين ، وقفاً ورفعاً والذين وقفوه أكثر ممن رفعه ، إذ بلغوا أربعة وفيهم معمر بن راشد ، الذي قال الدارقطني : والذين وقفوه عن معمر أكثر ممن رفعه ، ففُهِم من هذا أنه يرجح رواية الوقف ، موافقاً في ذلك غير واحد من العلماء .

لكن الذين رووا عنه رواية الرفع ثلاثة من الثقات ، ولذلك جمع الحاكم ، وتلميذه البيهقي بين الوجهين ، وما ذهبا إليه وجيه ، ويمكن اعتباره [3] .

- والحديث (٢٠) الذي اختلف فيه عن الزهري من وجهين ، وصلاً وإرسالاً ، وقد رجح الدارقطني الوجه المرسل ، لأن ثلاثة من ثقات أصحاب الزهري رووه عنه ، فيهم مالك بن أنس .

لكن الذين رووا الوجه الموصول عنه ، سبعة ، فيهم ثلاثة من الثقات ، ومن بينهم يونس بن يزيد الذي أخرج روايته مسلم في صحيحه ، ولذلك رجحه أبو زرعة الرازي والبيهقي .

فكل هذه قرائن تجعل الجمع بين الوجهين أولى [4] .

---

(١) انظر ص ١٩١٩ وما بعدها .
(٢) انظر ص ١٢٦٧ وما بعدها .
(٣) انظر ص ١٧٩ .
(٤) انظر ص ٤٩٩ .

- الحديث (٢٤) الذي اختُلف عن الزهري من وجهين وصلاً وإرسالاً ، وقد رجح الدارقطني الوجه الموصول لرواية ثمانية من أصحاب الزهري له عنه ، ثلاثة فيهم من الثقات .

لكن الوجه المرسل وإن كان الرواة له عنه ثلاثة ، لكنهم ثقات ، فتعادلوا مع الثقات الذين رووا الوجه الأول ، إضافة إلى أن البخاري أخرج رواية هؤلاء الثلاثة في صحيحه ، فكأنه حمل الوجه المرسل على الموصول ، فلم يجعله علة له ، وبالتالي يكون الوجه المرسل راجحاً أيضاً (١) .

- والحديث (١١٧) الذي اختُلف فيه عن الزهري بإبدال شيخه من وجهين ، وذكر الدارقطني أن معمر بن راشد روى وحده الوجه الأول ، وروى أربعة من أصحاب الزهري الوجه الثاني ، وزاد التخريج اثنين آخرين ، فرجحه على الوجه الأول ، وحكم على رواية معمر بالشذوذ في كتابيه « العلل » و « التتبع»، وهو ما تقتضيه قواعد الترجيح .

لكن احتفت برواية معمر قرائن تجعل الوجه الأول راجحاً أيضاً ، ذلك أن روايته أخرجها الشيخان في صحيحيهما ، وحكم العلائي وابن حجر بأنها محفوظة ، وهو الأولى ، لأن القول بعدم رجحانه يجعلنا نحكم على أحاديث أخرجها الشيخان بالشذوذ (٢) .

- والحديث (١١٤) الذي اختلف فيه عن الزهري بإبدال شيخه من وجهين ، وذكر الدارقطني أن الأوزاعي روى الوجه الأول عنه ، ويحيى بن سعيد الأنصاري الوجه الثاني عنه ، ثم رجح رواية الأوزاعي ، ووصفها بأنها « أثبت » .

لكن بيّن التخريج أن معمر بن راشد ، وقرة بن عبد الرحمن ، تابعا الأوزاعي، كما تابع ابن عيينة يحيى بن سعيد في رواية الوجه الثاني ، وقد أخرج رواية ابن عيينة الشيخان في صحيحيهما ، فأمكن بذلك الجمع بين الوجهين(٣).

- والحديث (١٢٢) الذي اختلف فيه عن الزهري بإبدال شيخه من ثلاثة أوجه، وذكر الدارقطني أن الزبيدي ، وشعيباً ، وغيرهما ، رووا عنه الوجه الأول ،

---

(١) انظر ص ١٣٥٠ . (٢) انظر ص ١٧٩٦ . (٣) انظر ص ١٢٦٧ .

وروى صالح بن أبي الأخضر الوجه الثاني عنه ، وروى عثمان بن عمر الوجه الثالث عنه ، ثم رجح الوجه الأول على الوجهين الآخرين اعتماداً على الكثرة ، وثقة الرواة .

لكن تبين من التخريج أن الأوزاعي ، ومعمراً تابعا صالح بن أبي الأخضر في رواية الوجه الثاني ، كما تابع إبراهيم بن سعد ، وعقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد ، وشعيب - على الرواية الثانية عنه - عثمان بن عمر في رواية الوجه الثالث ، مما يرجحهما أيضاً إلى جانب الوجه الأول ، وقد رجحها كلها ابن عبدالبر في التمهيد [1] .

القسم الثالث : أحاديث رجح فيها وجهاً ، وأيد البحث رجحان غيره :

- كالحديث (٣٢) الذي اختُلف فيه عن الزهري من ثلاثة أوجه ، وصلاً وإرسالاً ، وذكر الدارقطني أن عمرو بن الحارث ، وإسحاق بن راشد ، ومحمد ابن أبي حفصة ، رووا عنه الوجه الموصول ، وأن شعيباً ، ويونس ، وابن جريج، رووا عنه الوجه المرسل الأول ، وأن الليث بن سعد وحده ، روى عنه الوجه المرسل الثاني : ثم قال : ويشبه أن يكون قول من قال عن أبي هريرة (يعني الوجه الموصول) محفوظاً ، لأنهم زادوا ، وهم ثقات .

وحكمه فيه نظر ، لأن رواة الوجه الموصول بين ضعيف ، وثقة في غير الزهري ، وثقة له مناكير ، وقد خالفوا من هم أوثق منهم وهم رواة الوجه الثاني ، فقواعد الترجيح تقتضي رجحان هذا الوجه الثاني ، ولعل الدارقطني طبّق قاعدة الحكم لمن وصل على من أرسل ، كما تفيد عبارته ، لكن قواعد الترجيح لا تساعده .

وأما الوجه الثالث فمرجوح ، حيث لم يروه إلا الليث ، وقد خالف الأكثر ، والأوثق [2] .

- والحديث (٣٥) الذي اختلف فيه عن الزهري من ثلاثة أوجه ، فرواه معمر عن الزهري ، عن عروة ، عن أم حبيبة ، ورواه عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، ومعمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، ورواه عبد الرحمن

---

(١) انظر ص ١٩٢٦ . (٢) انظر ص ٦١٦ .

ابن خالد بن مسافر ، عن الزهري عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، ثم قال الدارقطني : والمرسل أشبهها بالصواب .

وهو ترجيح فيه نظر ، لأن الدراسة بيَّنت أن رواية ابن مسافر للوجه المرسل غير محفوظة عنه ، كما بينت أن رواية معمر للوجه الثاني غير محفوظة عنه ، فيكون الترجيح بين رواية معمر للوجه الأول ، وابن مسافر للوجه الثاني ، ومعمر يرجح على ابن مسافر بالقوة ، وبكونه أكثر ملازمة للزهري ، فيرجح بذلك الوجه الأول على كلا الوجهين الآخرين (١) .

- والحديث (٧٠) الذي اختلف فيه عن الزهري ، من وجهين زيادة ونقصاً وذكر الدارقطني أن الزبيدي روى الوجه الأول عن الزهري ، وأن يونس بن يزيد روى عنه الوجه الثاني ، ثم قال : ويشبه أن يكون الزبيدي حفظ إسناده ، يريد بذلك ترجيح الوجه الأول .

وهو ترجيح فيه نظر ، لأني وقفت في التخريج على متابعة شعيب ليونس على رواية الوجه الثاني ، فرجحت كفته على كفة الوجه الأول بالأكثرية (٢) .

- والحديث (١٠٩) الذي اختلف فيه عن الزهري بإبدال شيخه من وجهين ، وذكر الدارقطني أن معمراً روى عنه الوجه الأول ، وأن النعمان بن راشد روى عنه الوجه الثاني ، ثم وصف هذا الأخير بأنه الصواب .

لكن حكمه هذا فيه نظر ، لأن التخريج بيَّن أن معمراً لم يتفرد برواية الوجه الأول ، بل تابعه صالح بن كيسان ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعثمان بن عمر ، فرجحوا بذلك روايته على رواية النعمان ، إضافة إلى أن النعمان ضعيف ، فلا يقوى على معارضة معمر لو كان لوحده ، فكيف ومعه من تابعه (٣) .

القسم الرابع : أحاديث رجح فيها وجهاً ، ورجح معه غيره :

وهذا القسم أمثلته غير قليلة ، وسأقتصر على ذكر الأحاديث التي رجح الدارقطني فيها وجهاً ، ورجح معه وجه آخر أخرجه الشيخان أو أحدهما .

- كالحديث (١٦) الذي اختلف فيه عن الزهري من ثلاثة عشر وجهاً ، وقد

---

(١) انظر ص ٦٥٨ . (٢) انظر ص ١٢١٠ ، ٢١٢ . (٣) انظر ص ١٩٢٥ .

رجّح الدارقطني الوجه الأول فقط ، وأيد البحث رجحان وجهين آخرين معه ، أحدهما السادس الذي أخرجه الشيخان [١] .

- والحديث (٤٠) الذي اختلف فيه عن الزهري من أربعة أوجه ، ورجّح الدارقطني الوجه الثالث فقط ، وأيد البحث رجحان الثاني الذي أخرجه الشيخان ، والوجه الرابع الذي أخرجه البخاري وحده [٢] .

- والحديث (٤٦) الذي اختلف فيه عن الزهري من أربعة أوجه ، وقد رجح الدارقطني الوجه الأول وأيد البحث رجحان الوجه الثالث أيضاً الذي أخرجه الشيخان [٣] .

- والحديث (٩٤) الذي اختلف فيه عن الزهري من أربعة أوجه ، ورجح الدارقطني الوجه الثالث فقط ، وأيد البحث رجحان الوجه الأول أيضاً الذي أخرجه الشيخان [٤] .

- والحديث (٥١) الذي اختلف فيه عن الزهري من خمسة أوجه ، ورجح الدارقطني الوجه الأول ، وأيّد البحث رجحان الوجه الثالث أيضاً الذي أخرجه البخاري [٥] .

- والحديث (٢٠) الذي اختلف فيه عن الزهري من وجهين ، ورجح الدارقطني الوجه الثاني ، وأيّد البحث رجحان الوجه الأول أيضاً الذي أخرجه مسلم في صحيحه [٦] .

- والحديث (٥٨) الذي اختلف فيه عن الزهري من سبعة أوجه ، ورجح الدارقطني الوجه الأول ، وأيّد البحث رجحان الوجهين الثاني والثالث ، اللذين أخرجهما مسلم في صحيحه [٧] .

القسم الخامس : أحاديث توقف فيها الدارقطني ، وهي على نوعين :

(أ) أحاديث توقف فيها في موضع ، ورجح في موضع آخر .

---

(١) انظر ص ٤٤٣ وما بعدها .
(٢) انظر ص ٧١٨ ، ٧٤٤ .
(٣) انظر ص ٧٩٧ ، ٨٠٨ .
(٤) انظر ص ١٤٩٨ .
(٥) انظر ص ٨٥٧ ، ٨٩٢ .
(٦) انظر ص ٤٩٢ .
(٧) انظر ص ١٠٣٤ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ .

(ب) أحاديث توقف فيها في موضع ، ولم يرجح في موضع آخر .

أما النوع الأول :

فقد وقفت على حديث واحد ، توقف فيه الدارقطني في كتابه العلل ، ورجح في كتابه السنن ، وهو الحديث (٣٧) [١] .

وبقية أحاديث هذا النوع أربعة هي : الأحاديث (١٣) ، (٤٣) ، (٥٦) ، (١٠٦) إذ أوردها في غير موضع من كتاب العلل ، فتوقف في إحداها ، ورجّح في الموضع الأخر ، ومع ذلك فترجيحه في بعضها فيه نظر ، إذ أيد البحث رجحان أوجه أخرى غير التي رجحها [٢] .

وأما النوع الثاني :

فأقتصر منها على الأحاديث التي توقف فيها الدارقطني ، وأيد البحث رجحان أحد الأوجه ، وقد أخرج الشيخان أو أحدهما هذا الوجه الراجح .

- كالحديث (٣٠) الذي اختلف فيه عن الزهري من ثلاثة أوجه ، وأيّد البحث رجحان الوجهين الأول والثاني ، اللذين أخرجهما الشيخان في صحيحيهما [٣] .

- والحديث (٣٤) الذي اختلف فيه عن الزهري من ثلاثة أوجه ، وأيّد البحث رجحان الوجه الثاني الذي أخرجه الشيخان ، والأول الذي أخرجه مسلم وحده [٤] .

- والحديث (١٠١) الذي اختلف فيه عن الزهري من خمسة أوجه ، وأيّد البحث رجحان الوجه الرابع الذي أخرجه الشيخان ، والوجه الثالث الذي أخرجه مسلم [٥] .

- والحديث (١٥٠) الذي اختلف فيه عن الزهري من وجهين ، وأيّد البحث رجحان الوجه الأول الذي أخرجه الشيخان [٦] .

---

(١) انظر ص ٦٨٢ ، ٦٨٣ .
(٢) انظر ص ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ص ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ص ٩٨٠ ، ٩٨٢ ، ص ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ .
(٣) انظر ص ٥٩٢ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ .
(٤) انظر ص ٦٢٩ ، ٦٤٩ .
(٥) انظر ص ١٦٣٨ ، ١٦٥٢ .
(٦) انظر ص ٢٢٦٥ ، ٢٢٦٩ ، ٢٢٧٠ .

- والحديث (٩١) الذي اختلف فيه عن الزهري من أربعة أوجه ، وأيد البحث رجحان الوجهين الأول والثالث اللذين أخرجهما مسلم [١] .

القسم السادس : أحاديث أعلها بالاضطراب ، ولا يسلم له ذلك :

ولم أقف له إلا على مثال واحد في الحديث (٨٨) ، حيث ذكر أوجه الاختلاف ، ثم ضعفها ، حيث وصف الحديث بأنه مضطرب ، لكن البحث أيد رجحان أحد الأوجه ، واعتضد هذا بترجيح غير واحد من العلماء [٢] .

رابعاً : الأوهام التي وقع فيها الدارقطني - رحمه الله - .

لم يسلم الدارقطني مع ما تميز به من قوة الحافظة ، من أوهام وقع فيها ، وهي أوهام يسيرة لا تنقص من مكانته ، ولا من مكانة كتابه الذي تلقاه العلماء بالقبول ، وقد تقدم في الاستدراكات السابقة بعض ما يمكن أن تكون أوهاماً ، وهناك أوهام أخرى رأيت أن أفردها في هذا المبحث وهي :

١- قد يذكر الدارقطني راوياً لوجه ما ، وهذا الراوي لم يروه ، وإنما روى وجهاً آخر لم يشر إليه الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

- كروايتي إبراهيم بن طهمان ، ومعمر ، في الحديث (١٤٩) [٣] .

٢- وقد يذكر راوياً ضمن رواة وجه مرسل ، وهو إنما روى الوجه الموصول ، كرواية ابن أبي عتيق في الحديث (٤٨) [٤] .

أو يفعل العكس ، كرواية أبي مطرف في الحديث (٥٤) [٥] .

٣- وقد يذكر راوياً لوجه ما ، والصحيح أنه راوٍ آخر غيره ، كرواية عقيل بن خالد في الحديث (١٤٦) [٦] .

٤- وقد يعد راوياً في وجه لمتن ما ، وهو لم يرو هذا المتن وإنما روى متناً آخر غيره ، كرواية عبد الله الجمحي في الحديث (١١١) [٧] .

---

(١) انظر ص ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٦ .
(٢) انظر ص ١٤١٧ ، ١٤٢٨ .
(٣) انظر ص ٢٢٥٥ ، ٢٢٥٨ .
(٤) انظر ص ٨٢١ ، ٨٢٥ .
(٥) انظر ص ٩٤١ ، ٩٤٨ .
(٦) انظر ص ٢٢١٥ .
(٧) انظر ص ١٩٣٦ .

وقد يذكر راوياً روى وجها من الأوجه في حديث ما ، ثم يخرج رواية هذا الراوي في حديث آخر بعيد عن الحديث السابق ، كرواية برد بن سنان في الحديث (١٢) [١] .

٦- وقد يرجح وجهاً لم يسبق أن ذكره في كلامه عن الاختلاف ، كرواية ابن المبارك عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي هريرة مرسلاً فى الحديث (١٤٦) [٢] .

* * *

(١) انظر ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢) انظر ص ٢٢١٣ .

أحاديث الدراسة

الباب الأول

الأحاديث المعلَّة بالاختلاف على الزهري

رفعاً ووقفا

الفصل الأول

الأحاديث المعلَّة بالاختلاف في الرفع والوقف فقط

الحديث (١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، قال رسول الله ﷺ : « **الوتر حق على كل مسلم ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث ، أو بواحدة ، فليفعل** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه في رفعه :

فرواه بكر بن وائل ، والأوزاعي ، والزبيدي ، ومحمد بن أبي حفصة ، وسفيان بن حسين ، ومحمد بن إسحاق [١] ، عن الزهري[٢]، مرفوعاً إلى النبى ﷺ .

ورواه أشعث بن سوار ، عن الزهري ، فشكَّ في رفعه [٣] .

واختُلف عن يونس :

فرواه حرملة ، عن ابن وهب ، عن يونس ، مرفوعاً [٤] .

وخالفه ابن أخي ابن وهب [٥] ، عن عمِّه ، عن يونس . فوقفه[٦].

وتابعه [٧] عثمان بن عمر ، عن يونس .

---

(١) اختلف عن محمد بن إسحاق في هذا الحديث كما صرح الدارقطني نفسه في السنن (٢/ ٢٣) غير أنه لم يشر إلى روايته الأخرى هنا .

(٢) يعني : الزهري ، عن عطاء ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ .

(٣) رواية أشعث ، فيها الجزم بالرفع كما سيأتي في التخريج .

(٤) يعني : الزهري ، عن عطاء ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ .

(٥) هو أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، بَحْشَل (نزهة الألباب لابن حجر ١/ ١١٣) .

(٦) يعني : يونس ، عن الزهري ، عن عطاء ، عن أبى أيوب من قوله .

(٧) يعني : تابع عبد الله بن وهب من رواية ابن أخيه عنه .

واختُلف عن معمر :

فرفعه عدي بن الفضل ، عن معمر .

ووقفه حماد بن زيد ، وابن عُلَيَّة، وعبد الأعلى، وعبد الرزاق، عنه.

واختُلف عن ابن عيينة :

فرفعه محمد بن حسان الأزرق ، عنه .

ووقفه الحميدي ، وقتيبة ، وسعيد بن منصور .

والذين وقفوه عن معمر ، أثبت ممن رفعه [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب . موقوفاً عليه .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً)

(أ) فرواه أبو داود في سننه (٢/ ١٣٢) كتاب الصلاة ، باب : كم الوتر ؟ (١٤٢٢) عن عبد الرحمن بن المبارك ، حدثني قريش بن حيان العجلي ، حدثنا بكر بن وائل ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي أيوب الأنصاري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **الوتر حق على كل مسلم ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة ، فليفعل** » .

ومن طريق أبي داود ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٣) كتاب الصلاة ، باب الوتر بركعة واحدة .

وابن عبد البر في التمهيد (١٣/ ٢٥٨) .

---

(١) العلل للدارقطني (٦/ ٩٨ وما بعدها) .

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط [1] (٥/٨٨) كتاب الوتر ، باب الفصل بين الشفع والوتر حديث (٢٦٦٦) .

وأبو الشيخ في جزء من أحاديثه ، انتقاء ابن مَرْدَويه ص ١٥٤ ، (٧٦) .

والحاكم في المستدرك (١/٣٠٣) كتاب الوتر ، باب الوتر حق ، ثلاثتهم من طريق عبد الرحمن بن المبارك ، به ، بنحوه ، وقال الحاكم :

لست أشك أن الشيخين تركا هذا الحديث لتوقيف بعض أصحاب الزهري إياه (و) هذا مما لا يعلَّل مثل هذا الحديث .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٢٣) كتاب الصلاة ، باب الوتر بركعة واحدة . عن الحاكم النيسابوري ، به ، بدون كلامه على الحديث .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤/١٤٧) ، (٣٩٦٢) من طريق عبد الرحمن بن المبارك المتقدم ذكره .

ومن طريق الطبراني ، أخرجه المزي في تهذيب الكمال (٢٣/٥٩١) ترجمة قريش بن حيان .

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/٦٢) كتاب الصلاة ، باب الوتر ، (٥٤٧٦) من طريق محمد بن أيوب عن عبد الرحمن بن المبارك ، به ، بنحوه .

(ب) وتابع الأوزاعيُ ، بكر بن وائل في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (١/٤٤٠) كتاب الوتر ، باب ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي أيوب ، عن العباس بن الوليد بن مزيد ، عن أبيه ، عن الأوزاعي عن الزهري، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ ، بنحوه.

وفي المجتبى (٣/١٩٦) . كتاب قيام الليل .

ومن طريق النسائي ، أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٣/٢٥٩) ثم قال :

ورواه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد (عن أبي أيوب) ، موقوفاً من قوله .

وذهب النسائي إلى أن الصحيح عنده موقوف [2] .

وخرجه أبو داود مرفوعاً ، كما ذكرنا عنه [3] ، وهو أولى إن شاء الله .

---

(١) تصحفت « قريش بن حيان » فى المطبوع إلى « يونس بن حبان » .

(٢) سيأتي كلام النسائي هذا في رواية سفيان بن عيينة ، في الوجه الثاني .

(٣) يعني من طريق بكر بن وائل ، وقد تقدم .

وعبد الحق الأشبيلي في الأحكام الكبرى (كما في الوهم والإيهام لابن القطان ٢/ ١٦٢ ب) .

وقال : وقد رواه [١] موقوفاً على أبي أيوب ، وهو أولى بالصواب .

وتعقبه ابن القطان ، فقال :

وهذا أيضاً ، هو كما ذكر ، مُختلف فيه ، رفعه قوم عن الزهري ، عن عطاء ابن يزيد ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ ، وكلهم ثقة ، فينبغي أن يكون القول فيه : قول من رفعه ، لأنه حفظ ما لم يحفظ واقفه .

ثم ذكر من رفعه عن النبي ﷺ .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٦٢) كتاب الصلاة ، باب الوتر (٢٤٠٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٤) كتاب الصلاة ، باب الوتر بركعة واحدة .

كلاهما من طريق العباس بن الوليد ، عن أبيه ، عن الأوزاعي ، به .

وأخرجها الدارمي في سننه (١/ ٤٤٩) كتاب الصلاة ، باب : كم الوتر ؟ (١٥٨٣) . عن محمد بن يوسف الفريابي ، عن الأوزاعي ، به بنحوه .

وأخرجها المروزي كما في مختصر قيام الليل للمقريزي ص ٢٩٣ ، باب تخيير الموتر بين الواحدة والثلاث والخمس .

والدارقطني في سننه (٢/ ٢٢) ، كتاب الوتر ، باب الوتر بخمس أو بثلاث (٢) .

وابن ماجه في سننه (١/ ٣٧٦) كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الوتر بثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، (١١٩٠) .

والحاكم في المستدرك (١/ ٣٠٢) كتاب الوتر ، باب الوتر حق . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

---

(١) يعني : النسائي ، كما سيأتي في تخريج الوجه الثاني .

أربعتهم من طريق محمد الفريابي .

وأخرج ابن أبي حاتم الحديث في العلل (١/ ١٧١) . فقال :

سألت أبي عن حديث رواه [الفريابي] عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ قال : « **الوتر حق ، فمن شاء أوتر بثلاث ، ومن شاء أوتر بخمس** » .

ورواه عمر بن عبد الواحد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن النبي ﷺ . مرسل ، ولم يذكر أبا أيوب .

قلت لأبي : أيهما أصح ، مرسل ، أو متصل ؟

قال : لا هذا ، ولا هذا ، هو من كلام أبي أيوب .

قال أبو محمد - ابن أبي حاتم - : أخبرنا العباس بن الوليد بن [مزيد] ، عن أبيه ، عن الأوزاعي (١) ، فقال : عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ .

وروى بكر بن وائل ، والزبيدي ، ومحمد بن أبي [حفصة] ، وسفيان بن حسين ، ووهيب ، عن معمر ، فقالوا كلهم : عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ .

وأما من وقفه فابن عيينة (٢) ، ومعمر من رواية عبد الرزاق ، [وشعيب] بن أبي حمزة .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٩١) .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٧) ، (٣٩٦١) .

كلاهما من طريق يحيى بن عبد الله الضحاك البابُلتّي ، عن الأوزاعي ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، بكرَ بن وائل ، والأوزاعي فى رواية هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) يعني : عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب .

(٢) يعني : من رواية بعض أصحابه عنه ، لأن البعض الآخر رواه عنه مرفوعاً كما سيأتي .

وأخرج روايته الدارقطني في سننه (٢/ ٢٣) كتاب الوتر ، باب الوتر بخمس أو بثلاث (٣) .

والحاكم في المستدرك (١/ ٣٠٢) كتاب الوتر ، باب الوتر حق .

والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ٣٠٧) ترجمة خالد بن مرداس .

وفي (١٤/ ٣٣٣) ترجمة يزيد بن يوسف .

ثلاثتهم من طريق يزيد بن يوسف ، عن محمد بن الوليد الزبيدي ، عن الزهري ، به بنحوه .

(د) وتابع محمد بن أبي حفصة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير [١] ، (٤/ ١٤٨) ، (٣٩٦٧) من طريق إبراهيم بن طهمان .

وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢٦٥) ترجمة محمد بن أبي حفصة . من طريق سعيد بن يحيى .

وقال : وهذا إنما رفعه سفيان بن حسين ، ومن حديث الأوزاعي عن الزهري ، ورُوي عن الأوزاعي ، عن الزهري ، مرفوعاً ، ورواه وهيب ، عن معمر ، والنعمان بن راشد عن الزهري ، مرفوعاً أيضاً .

والباقي [٢] يوقفونه .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٤) كتاب الصلاة ، باب الوتر بركعة واحدة . من طريق شعبة .

وقال : اتفق هؤلاء (يعني بكر بن وائل ، والأوزاعي ، وسفيان بن حسين ، ومحمد بن أبي حفصة) على رفع الحديث عن الزهري ، وتابعهم على ذلك معمر بن راشد من رواية وهيب عنه .

---

(١) في روايته : عن محمد بن أبي حفصة ، عن أبي حفصة ، عن الزهري . ويظهر أن زيادة « أبي حفصة » خطأ لأن محمد بن أبي حفصة هو تلميذ الزهري. لا أبا حفصة.

(٢) هذا التعميم غير مسلم ، لأنه فاته كثير ممن رفع الحديث كما يظهر من التخريج .

ثلاثتهم عن محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(هـ) وتابع سفيان بن حسين ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٥/ ٤١٨) .

والدارمي في سننه (١/ ٤٤٨) كتاب الصلاة ، باب : كم الوتر ؟ (١٥٨٢).

وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٩١) كتاب الصلاة ، باب من كان يوتر بثلاث أو أكثر (٦٨٤٥) .

وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٨١ (٥٩٣) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٩١) .

والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (٣/ ٦٢) ، (١١١١) .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٧) ، (٣٩٦٣) .

والدارقطني في سننه (٢/ ٢٣) كتاب الوتر ، باب الوتر بخمس أو بثلاث . (٥) ، (٦) .

والحاكم في المستدرك (١/ ٣٠٣) كتاب الوتر ، باب الوتر حق .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٤) كتاب الصلاة ، باب الوتر بركعة واحدة .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم عشرة ، رووه من طريق سفيان بن حسين ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(و) وتابع أشعث بن سوار ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٧) ، (٣٩٦٤) من طريق محمد بن خازم ، ثنا أشعث بن سوار ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي أيوب الأنصاري رفعه . قال : « **الوتر واجب على كل مسلم** ... » وذكره بنحوه .

(ز) وتابع يونس بن يزيد - من رواية حرملة ، عن ابن وهب ، عنه - ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٦٣) كتاب الصلاة ، باب الوتر ، (٢٤٠٣) ، عن محمد بن الحسن بن قتيبة ، قال : حدثنا حرملة بن يحيى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرنا يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(ح) وتابع معمر بن راشد - من رواية بعض أصحابه عنه - من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في سننه (٢/ ٢٣) كتاب الوتر ، باب الوتر بخمس أو بثلاث . (٧) .

ثم قال : هكذا رواه عدي بن الفضل مسنداً ، ووقفه عبد الرزاق ، عن معمر .

ووقفه أيضاً سفيان بن عيينة ، واختُلف عنه هو ومحمد بن إسحاق ، عن الزهري .

والحاكم في المستدرك (١/ ٣٠٣) كتاب الوتر ، باب الوتر .

كلاهما من طريق يحيى بن الورد ، عن أبيه ، عن عدي بن الفضل ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال الذهبي في تلخيص المستدرك (حاشية المرجع السابق) متعقباً الحاكم في إخراج الحديث من هذا الطريق : قلت : عدي ، تركوه .

وانظر مختصر استدراك الذهبي . لابن الملقن (١/ ٢٥١) .

ثم إني وقفت على متابع لعدي بن الفضل في روايته عن معمر ، وهو وهيب ابن خالد ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

أخرجها الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٩٣) . عن المعلى بن أسد .

ومن طريق الفسوي ، أخرجها البيهقي في السنن الصغرى (١/ ٢٨٤) كتاب الصلاة ، باب من أوتر بسبع أو بتسع . (٧٧٩) . وقال :

رفعه جماعة ، ووقفه آخرون عن الزهري .

وفي السنن الكبرى (٣/ ٢٤) كتاب الصلاة ، باب الوتر بركعة واحدة . بدون كلامه على الحديث [١]

وأخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٩١) . من طريق سهل ابن بكار .

كلاهما عن وهيب بن خالد ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(طـ) وتابع سفيان بن عيينة - من رواية بعض أصحابه ، عنه - من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في سننه (٢/ ٢٢) كتاب الوتر ، باب الوتر بخمس أو بثلاث . عن إسماعيل بن العباس الوراق ، حدثنا محمد بن حسان الأزرق ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، ولفظه : « **الوتر حق واجب ، فمن شاء أوتر بثلاث ...** » .

ثم قال : قوله « واجب » ليس بمحفوظ ، ولا أعلم تابع ابن حسان عليه أحد [٢] .

والحاكم في مستدركه (١/ ٣٠٣) كتاب الوتر باب الوتر حق ، من طريق شيخ الدارقطني المذكور « إسماعيل بن العباس » .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٨) ، (٣٩٦٦) من طريق إبراهيم ابن محمد عن سفيان به ، بنحوه .

ولم يشر الدارقطني إلى رواية إبراهيم هذه .

---

(١) في المطبوع من سنن البيهقي : عن أبي أيوب قال : الوتر حق ... موقوفاً ، والظاهر أن ذكر « النبي ﷺ » ساقط ، لأن الفسوي إنما يرويه مرفوعاً ، والبيهقي إنما دخل من طريقه ، وقد رواه في الصغرى مرفوعاً كما تقدم .

(٢) على كلام الدارقطني المذكور ، تنبيهان :

(أ) أن الحاكم الذي أخرج الحديث من طريق شيخ الدارقطني لم يذكر فيه لفظة « واجب » .

(ب) أنه تقدم قريباً في رواية أشعث بن سوار موافقتها لرواية ابن حسان حيث قال: « الوتر واجب » .

(ى) وتابع محمد بن إسحاق : من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه ، عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى ذلك ، حيث عَدَّه فيمن روى الوجه المرفوع ، عن الزهري . ولم أقف على روايته هذه ، وإنما على روايته الوجه الموقوف كما سيأتي قريباً .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، من أصحابه ، وقد أشار الدارقطني إلى رواياتهم في كلامه عن الاختلاف .

(ك) ثم إني وقفت على متابع آخر لمن تقدم ذكرهم . هو دُوَيْد بن نافع .

وأخرج روايته النسائي في المجتبى [1] (٣/١٩٦) كتاب قيام الليل ، باب ذكر الاختلاف على الزهري ، في حديث أبي أيوب .

والدارقطني في سننه (٢/٢٣) كتاب الوتر بخمس أو بثلاث (٤) .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/١٤٧) ، (٣٩٦٥) .

وابن عدي في الكامل (٤/١٤٢٣) ترجمة ضبارة بن أبي السُّليك . وقال :

وهذا ، ما أقل من رفعه عن الزهري [2] ، وإنما يرفعه سفيان بن حسين ، وبعض رواة الأوزاعي ، عن الأوزاعي ، ومن رواية ضبارة هذا ، عن دُوَيْد ، عن الزهري .

ورواه وهيب ، عن معمر ، والنعمان بن راشد ، عن الزهري مرفوعاً أيضاً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، موقوفاً من قوله) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

---

(١) ألحق محقق السنن الكبرى للنسائي (١/ ٤٤٠) هذا الحديث ، به ، وذكر أنه لم يخرجه النسائي في الكبرى ، وإنما زاده المحقق من المجتبى ، ولو أشار إلى زيادة المجتبى على الكبرى في الهامش لكان أفضل بدلاً من الزيادة في نص السنن الكبرى .

(٢) يعني من الثقات من أصحابه ، كما سيأتي في الخلاصة النهائية .

(أ) يونس بن يزيد الأيلي - من رواية بعض أصحابه عنه - :

حيث ذكر الدارقطني أن عبد الله بن وهب رواه عن الزهري ، من رواية ابن أخيه عنه ، وأن عثمان بن عمر ، تابع عبد الله بن وهب ، على روايته هذه .

ولم أقف على أيٍّ من روايتيهما .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، يونس في روايته هذا الوجه عن الزهري :

وأخرج روايته : عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ١٩) باب : كم الوتر ؟ (٤٦٣٣) . عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي أيوب الأنصاري قال : « **الوتر حق على كل مسلم ، فمن أحب أن يوتر بخمس ركعات فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة ، فليفعل ، ومن لم يستطع إلا أن يوميء إيماءً فليفعل** » .

ومن طريق عبد الرزاق أخرجها ابن المنذر في الأوسط (٥/ ١٨٢) كتاب الوتر ، باب ذكر إباحة الوتر بسبع ركعات (أثر ٢٦٥٤) .

وذكر الدارقطني أن حماد بن زيد ، وابن عُلَيَّة ، وعبد الأعلى ، تابعوا عبد الرزاق على روايته هذه ، عن معمر .

ولم أقف على رواياتهم .

(جـ) وتابع سفيان بن عيينة - من رواية بعض أصحابه عنه - يونس ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٩١) كتاب الصلاة ، باب من كان يوتر بثلاث أو أكثر (٦٨٤٦) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٩١) عن يونس بن عبد الأعلى .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٤٤١) كتاب الوتر ، باب ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي أيوب (٢/ ١٤٠٢/ ٣) وقال :

الموقوف أولى بالصواب .

وفي المجتبى (٣/ ١٩٧) كتاب قيام الليل ، عن الحارث بن مسكين ، بدون كلامه على الحديث .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وذكر الدارقطني أن الحميدي ، وقتيبة ، وسعيد بن منصور ، تابعوهم في رواية هذا الوجه عن سفيان ، عن الزهري .

ولم أقف على أيٍّ من رواياتهم .

(د) وتابع محمد بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الحاكم النيسابورى في المستدرك (١/ ٣٠٣) كتاب الوتر ، باب الوتر حق . من طريق أحمد بن خالد الوهبي . ثم قال : فذكره موقوفاً على أبي أيوب .

والدارقطني في سننه (٢/ ٢٤) كتاب الوتر بخمس أو بثلاث . (٨) . من طريق يزيد بن هارون .

كلاهما عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

ثم إني وقفت على رواة آخرين تابعوا من سبق ، فى روايتهم هذا الوجه عن الزهري ، ولم يذكرهم الدارقطني ، وهم :

(هـ) أبو معيد ، حفص بن غيلان :

وأخرج روايته النسائي في المجتبى (٣/ ١٩٧) كتاب قيام الليل ، باب ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي أيوب . من طريق الهيثم بن حُميد . عن أبي معيد ، به ، بنحوه .

(و) عبد الله بن بُدَيْل الخزاعي :

وأخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٨١ ، (٥٩٣) ، عن عبد الله ابن بُدَيْل . عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ز) شعيب بن أبي حمزة :

وقد أشار ابن أبي حاتم إلى روايته كما تقدم ، ولم أقف على من أخرجها .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لكل منهما من حيث

الرواة عنه ، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً ، وأقوال العلماء حول كل منهما ، للوصول إلى النتيجة النهائية للاختلاف بإذن الله .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ) .

فرواه غير واحد من أصحابه ، عنه ، وهم :

١- بكر بن وائل الكوفي :

قال الدارقطني : ثقة ، ثقة [١] .

وقال الخليلي : عزيز الحديث . . . . وهو ثقة ، غير مخرج في الصحيحين [٢] ، [٣] .

وقال الحاكم : وائل وابنه ثقتان [٤] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٥] .

أما النسائي فقال : ليس به بأس [٦] .

وقال الذهبي [٧] وابن حجر [٨] : صدوق .

وضعفه عبد الحق الأشبيلي [٩] .

وقال أبو حاتم : صالح [١٠] .

وخلاصة حاله أنه ثقة .

أما تضعيف عبد الحق له ، فتعقبه ابن القطان بقوله : لم يذكره أحد ممن صنف في الضعفاء ، ولا قال فيه أحد أنه ضعيف [١١] . وقول النسائي وأبي حاتم فيه ، مما عُرف عنهما من التشدد .

---

(١) سؤالات البرقاني ص ١٩ .

(٢) بل أخرج له مسلم (رجال مسلم لابن منجويه ١/ ٩٢) .

(٣) الإرشاد (١/ ١٩٥ ، ١٩٦) .

(٤) عن تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٨) .

(٥) الثقات (٦/ ١٠٣) .

(٦) عن تهذيب الكمال (٤/ ٢٣١) .

(٧) الكاشف (١/ ١٦٣) .

(٨) تقريب التهذيب ص ١٢٧ ، (٧٥٢) .

(٩) عن تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٨) .

(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٣٩٣) .

(١١) انظر التهذيب (١/ ٤٢٨) ولم أتمكن من الوقوف على كلامه هذا في الوهم والإيهام .

وأما من نزل به إلى مرتبة الحسن ، فلم أقف على سبب مفسر لذلك ، خاصة وأن الأكثرين على توثيقه ، بل إن الدارقطني وصفه بعبارة التوثيق المؤكد .

٢- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي :

أحد الأئمة الأعلام ، غير أنه بعض العلماء تكلموا في روايته عن الزهري .

وقد وثقه جمع ، منهم :

ابن سعد ، الذي وصفه بقوله : كان ثقة ، مأموناً ، صدوقاً ، فاضلاً ، خَيِّرًا ، كثير الحديث والعلم والفقه ، حجة [١] .

وابن حبان الذي قال : أحد أئمة الدنيا فقهاً ، وعلماً وورعاً ، وحفظاً ، وفضلاً . وعبادة وضبطاً ، مع زهادة [٢] .

وذهب آخرون إلى إنزال روايته عن غيره من الثقات ، منهم :

يعقوب بن شيبة ، الذي وصفه بأنه ثقة ، ثم قال : في روايته عن الزهري خاصة شيء [٣] .

وابن المديني ، حيث ذكر أثبت الناس في الزهري ، ثم قال : الأوزاعي مقارب الحديث [٤] يعني في الزهري .

وقال الذهبي : إمام ، ثقة ، وليس هو في الزهري كمالك وعقيل [٥] .

وقال الجوزجاني : ربما يَهِم في الزهري [٦] .

أما الفلاس فقال : ثبت ، بما سمع [٧] .

وقال أبو حاتم : فقيه مُتَّبَعٌ ، لما سمع [٨] .

وكأنهما يفسران ضعفه في الزهري ، وذلك لأنه قال عن نفسه : دفع - أي الزهري - إلي صحيفة فقال : اروها عني [٩] .

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢/ ١٨٥) .
(٢) مشاهير علماء الامصار ص ١٨٠ .
(٣) مسند عمر بن الخطاب ص ٦٦ .
(٤) عن المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٣٨) .
(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٠) .
(٦) عن شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٧٤) .
(٧) عن الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٧) .
(٨) تقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٨٦) .
(٩) عن تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٢٦٥) .

واختلفت الروايات عن ابن معين : فمرة عده في أثبت من روى عن الزهري . ثم قال : وكل هؤلاء ثقات [١] ومرة قال : ثقة [٢] ، ومرة قال : الأوزاعي في الزهري ليس بذاك ، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي [٣] .

وكذلك اختلفت الروايات عن أحمد ، فمرة وثقه [٤] ، ومرة سأله إبراهيم الحربي : ما تقول في مالك ؟ قال : حديث صحيح ورأي ضعيف ، قلت : فالأوزاعي ؟ قال : حديث ضعيف ، ورأي ضعيف ، قلت : فالشافعي ؟ قال : حديث صحيح ، ورأي صحيح . قلت : ففلان ؟ قال : لا رأي ولا حديث [٥] .

وذكره الحازمي [٦] ، وابن رجب [٧] في الطبقة الثانية ، في أصحاب الزهري .

والذي يظهر أن الراجح في حاله أنه ثقة ، في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قُدِّم غيره من الثقات عليه .

أما الأقوال المطلقة التي أفادت ضعفه في الزهري ، فقد فسرها غير واحد من الأئمة بأنه كان يحدِّث عن الزهري من كتاب أخذه من الزبيدي أي أنه لم يسمع منه ، أو من كتاب تحمله من الزهري مناولة ، ولذلك قيد أبو حاتم والفلاس توثيقه فيما إذا سمع .

وهذا الذي ذكروه يرده ما نص عليه البعض من كونه لم يعتمد على الكتاب ، أو المناولة ، بل إنه سمع من الزهري حقيقة . إذ نقل الدوري عن ابن معين إثبات السماع [٨] .

أما ما روي عن الإمام أحمد من تضعيفه حديث الأوزاعي ، ورأيه ، فقد حمله البيهقي على ما كان يفعله من الاحتجاج بالمقاطيع ، والمراسيل في بعض المسائل ، ثم يقيس عليها [٩] ، أي إن مراده تضعيفه في الاستدلال على آرائه

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ص ٢٢٤ .
(٢) تاريخ الدارمي ص ٤٥ ، وأبي مرثد الطبراني ص ٤١ .
(٣) مسند عمر ، ليعقوب بن شيبة ص ٧٠ .
(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٧) .
(٥) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ١٦٦) .
(٦) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ .
(٧) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .
(٨) التاريخ (٢/ ٣٥٣) وانظر الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٧) .
(٩) مناقب الشافعي (١/ ١٦٦) .

الفقهية التي يذهب إليها . لا أنه ضعيف في نفسه كما قال الذهبي ، [1] والله أعلم .

٣- محمد بن الوليد الزبيدي :

صنّفه ابن حبان فى الطبقة الأولى من أصحاب الزهري ، فقال : كان من الحفاظ المتقنين ، والفقهاء في الدين ، أقام مع الزهري عشر سنين ، حتى احتوى على أكثر علمه ، وهو من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري [2] .

وقال هو عن نفسه : أقمت مع الزهري عشر سنين بالرصافة [3] .

ونص الجوزجاني كذلك على طول ملازمته له ، فقال : الزبيدي ، وشعيب (ابن أبي حمزة) لزماه ، لزوماً طويلاً ، إذ كانوا معه في الشام قديم الدهر [4] ، وقال في موضع قريب : من السابعة ، إذا صحت الرواية عن الزبيدي ، فهو من أثبت الناس فيه [5] .

ووصفه أبو حاتم بأنه أثبت من معمر في الزهري خاصة ، لأنه سمع منه مرتين [6] .

وفضّله الأوزاعي على جميع من سمع الزهري [7] . وعده ابن معين [8] والدارقطني في أثبت أصحابه [9] .

وقال محمد بن عوف الطائي : الزبيدي من ثقات المسلمين ، وإذا جاءك الزبيدي عن الزهري فاستمسك به [10] .

وقد وصفه ابن المديني بتأكيد التوثيق فقال : كان عندنا ثقة ثبتاً [11] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٤) .
(٢) الثقات (٧/ ٣٧٣) .
(٣) عن التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٥٤) .
(٤) عن شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٧٤) .
(٥) عن شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٧٤) .
(٦) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٥) .
(٧) عن العلل لأحمد برواية ابنه عبد الله (١/ ١٦٩) .
(٨) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٠٨ .
(٩) سؤالات ابن بكير ص ٤٩ .
(١٠) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٩٠) .
(١١) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٢٢ .

كما وثقه ابن سعد [١] ، وأبو زرعة الرازي [٢] ، والنسائي [٣] ، والخليلي ، لكنه زاد :

روى عنه الكبار ، وهو حجة إذا كان الراوي عنه ثقة ، وإذا كان غير قوي مثل بقية ، وأقرانه فلا يتفق عليه [٤] .

وقال أبو داود : ليس في حديثه خطأ [٥] .

ووصفه الذهبي بأنه أنبل أصحاب الزهري وأثبتهم [٦] .

وقال ابن حجر : ثقة ثبت ، من كبار أصحاب الزهري [٧] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري وقد صُنِّف في الطبقة الأولى الذين تميزوا بالإتقان وطول الملازمة .

٤- محمد بن أبي حفصة - واسم أبي حفصة : ميسرة - :

اختلف العلماء فيه :

فقال أبو داود : ثقة غير أن يحيى بن سعيد لم يكن فيه رأى [٨] .

ووثقه ابن معين في رواية الدوري ، لكنه قال في موضع آخر : أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر [٩] وصالح ضعيف - كما سيأتي في ترجمته - [١٠] وتفضيل ابن معين محمداً عليه لا يرقى إلى التوثيق .

واعتمد ابن شاهين توثيق يحيى له فأورده في الثقات [١١] .

وذكره ابن حبان في ثقاته ، ووصفه بأنه يخطيء [١٢] .

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٦٩) .
(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١١٢) .
(٣) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٨٩) .
(٤) الإرشاد (١/ ٢٠٠) .
(٥) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٩٠) .
(٦) تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٢) .
(٧) تقريب التهذيب ص ٥١١ ، (٦٣٧٢) .
(٨) سؤالات الآجرى (٥/ق ١١) كما في الجامع في الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٠) .
(٩) تاريخ الدوري (٢/ ٥١١) .
(١٠) انظر ص ٢١٤ .
(١١) تاريخ الثقات ص ٦٨٢ .
(١٢) الثقات (٧/ ٤٠٧) .

ثم إنه وردت عبارة أخرى عن ابن معين تفيد تعديله حيث قال : ليس به بأس [١] .

وبمثل عبارته قال ابن المديني [٢] .

أما ابن حجر فوصفه بأنه : صدوق يخطيء [٣] .

ونجد في مقابل هؤلاء الذين عدلوه ، من وصفه بأدنى درجات التعديل ، كما أن هناك من جرّحه ، وتفاوتت ألفاظهم في بيان حاله .

فالدارقطني قال فيه : صالح ، يُعتبر به [٤] ، ومرة قال : ليس بقوي [٥] .

ووصفه أحمد بقوله : صالح الحديث [٦] .

كما وصفه ابن معين - في رواية الدارمي - بأنه صُويلح ، ليس بالقوي [٧] .

وكانت عبارة الفسوي ، والذهبي أشد ، إذ وصفاه بأنه ليِّن [٨] .

وزاد الذهبي في السير : بالجهد أنه يُعد حديثه حسناً [٩] .

وذهب النسائي [١٠] ، وابن بكير [١١] ، وابن معين - [١٢] في رواية ابن الجنيد - إلى أبعد من ذلك ، فقالوا : ضعيف الحديث .

وسلك ابن عدي مسلكهم ، فقال : وابن أبي حفصة هذا له حديث كثير ، وخاصة عن الزهري ، وروى (عنه) إبراهيم بن طهمان ، عن الزهري نسخة طويلة قدر مائة حديث . . . . وروى عنه الثقات من الناس ، وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم [١٣] .

---

(١) تاريخ الدارمي ص ٢١٣ .
(٢) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٤٢) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٤٧٤ . (٥٨٢٦) .
(٤) سؤالات البرقاني ص ٥٩ .
(٥) سؤالات ابن بكير ص ٣٨ .
(٦) عن ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٥٢٥) .
(٧) تاريخ الدارمي ص ٤٤ .
(٨) المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٥١) ، وذِكْر من تُكلم فيه وهو موثق للذهبي ص ١٧١ .
(٩) سير أعلام النبلاء (٧/ ٥٩) (١٠) الضعفاء والمتروكين ص ٢٢٣ .
(١١) سؤالات ابن بكير ص ٣٧ . (١٢) سؤالات ابن الجنيد ص ٢١٣ .
(١٣) الكامل (٦/ ٢٢٦٦) .

وقال يحيى بن سعيد : كتبت حديثه كله ، ثم رميت به بعد ، وهو نحو صالح ابن أبي الأخضر [1] .

أما ابن شاهين ، فاختلف أمره فيه بين توثيق وتضعيف [2] . تبعاً لابن معين كما تقدم .

وهو من رجال البخاري - كما سيأتي - .

والذي يظهر أن الراجح في حاله ، تضعيفه من جهة ضبطه - كما أشار إليه ابن حبان - ، ويُحمل توثيق من وثقه على جانب العدالة .

أما توثيق ابن معين ، فقد جاء عنه ما يعكر عليه ، وهو مفاضلته بصالح بن أبي الأخضر - وهو ضعيف - وابن شاهين إنما اعتمد في توثيقه قول ابن معين .

أما توثيق أبي داود فيُحمل على العدالة .

ثم إن البخاري إنما أخرج له حديثين من روايته عن الزهري متابعة لا احتجاجاً ، وعلق له غيرهما [3] .

قلت :

وأحد هذين الحديثين ما رواه عن يحيى بن بكير ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة .

وأعقبه بإسناد آخر قال فيه : حدثني محمد بن مقاتل ، قال : أخبرني عبد الله هو ابن المبارك ، قال : أخبرنا محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة . قالت : كانوا يصومون عاشورا . . . وذَكَرَتْ الحديث [4] .

فهو - كما ترى - أخرجه متابعة لعقيل ، الذي تقدم بأنه من أوثق أصحاب الزهري أما بالنسبة لحاله في الزهري ، فهو ضعيف فيه كذلك ، يدل عليه قول

---

(١) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٤٢) .

(٢) تاريخ أسماء الضعفاء ص ١٦٤ .

(٣) انظر هدي الساري ص ٤٣٨ .

(٤) صحيح البخاري - مع الفتح - (٣/ ٤٥٤) كتاب الحج ، باب قوله تعالى : جعل الله الكعبة . (١٥٩٢) .

ابن معين في ترجمته : محمد بن أبي حفصة ، ليس بذاك القوي ، مثل النعمان ابن راشد - في الزهري [١] .

٥- سفيان بن حسين الواسطي :

اختلف العلماء فيه :

فمنهم من وثقه ، ومنهم من نزل به إلى مرتبة الحسن ، ومنهم من ضعفه :

فمن الفريق الأول : ابن حبان الذي قال : وأما روايته عن الزهري ، فإن فيها تخاليط ، يجب أن يُجانب ، وهو ثقة في غير حديث الزهري ، يجب أن يُمحى اسمه من كتاب المجروحين [٢] .

أما نصه في المجروحين : يروي عن الزهري المقلوبات ، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات ، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه ، فكان يأتي بها على التوهم ، فالإنصاف في أمره تنكُّب ما روى عن الزهري ، والاحتجاج بما روى عن غيره [٣] .

وابن معين ، إذ وصفه مرة بأنه ثقة ، وهو ضعيف الحديث عن الزهري [٤] .

وقال في موضع آخر : ليس به بأس [٥] . وليس هو من أكابر أصحاب الزهري [٦] .

وابن حجر حيث قال : ثقة ، في غير الزهري باتفاقهم [٧] .

ويدخل مع هؤلاء الأئمة الذين وثقوه مطلقاً : العجلي [٨] ، وابن شاهين حيث ذكراه في الثقات [٩] .

---

(١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين ، للدقاق ص ٦٧ . ومما يدل على أنه يريد تضعيفه في الزهري ، أن النعمان بن راشد ضعيف مطلقاً ، في الزهري وفي غيره ، كما نَصَّ على ذلك ابن معين نفسه - وسيأتي كلامه في ترجمته - .

(٢) الثقات (٧/ ٤٠٤) . وفي كلامه دليل على أنه ألفه بعد كتاب « المجروحين » .

(٣) المجروحين (١/ ٣٥٨) .

(٤) انظر التاريخ للدارمي ص ٤٥ .

(٥) انظر التاريخ للدوري (٢/ ٢١٠) .

(٦) انظر التاريخ للدوري (٢/ ٢١٠) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٢٤٤ ، (٢٤٣٧) .

(٨) ترتيب الثقات ، ص ١٨٩ ..

(٩) الثقات ، ص ١٥٥ .

أو الذين وثقوه ، وقرنوا توثيقه بعلة .

كابن سعد الذي قال : كان ثقة ، يخطيء في حديثه كثيراً [١] .

وعثمان بن أبي شيبة الذي وصفه بأنه ثقة ، إلا أنه كان مضطرباً في الحديث قليلاً [٢] .

أو بعض من تردد فيه :

كيعقوب بن أبي شيبة الذي قال فيه : صدوق ، ثقة ، وفي حديثه ضعف [٣] .

وابن خراش الذي قال مرة : ثقة ، وقال في أخرى : ليِّن الحديث [٤] .

أما الفريق الثاني الذي نزل بحديثه إلى مرتبة الحسن فهم :

النسائي : إذ ذكر ابن حجر أنه قال في « التمييز » ليس به بأس إلا في الزهري ، فإنه ليس بالقوي فيه [٥] .

والذهبي ، الذي وصفه بأنه صدوق ، له أوهام عن الزهري ، ثم ذكر أن الحاكم قال : استشهد به الشيخان من غير حديث الزهري ، وكان قد اشتبه عليه بعض حديث الزهري ، فانقلب بلا قصد منه [٦] .

أما الفريق الثالث الذي ضعفه فهم :

أبو حاتم ، الذي وصفه بأنه صالح الحديث ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به [٧] .

وابن عدي ، حيث يقول . . . وهو فى غير الزهري صالح الحديث ، كما قال (أبو حاتم) (وفي) الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ، ومن الأسانيد [٨] .

وأحمد ، حيث قال : ليس هو بذاك ، في حديثه عن الزهري شيء [٩] .

ثم إن الحازمي وابن رجب ، صنَّفَاهُ في الطبقة الثالثة [١٠] .

---

(١) الطبقات (٧/ ٢/ ٦٠) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (٤/ ٩٦) .
(٣) عن تهذيب التهذيب (٤/ ٩٦) .
(٤) عن تهذيب التهذيب (٤/ ٩٦) .
(٥) عن تهذيب التهذيب (٤/ ٩٦) .
(٦) ذكر من تكلّم فيه وهو موثق . ص ٨٩ .
(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٨) .
(٨) الكامل (٣/ ١٢٥١) .
(٩) علل أحمد برواية المروذي ص ٥٠ .
(١٠) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ . وشرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .

ويلاحظ مما تقدم أن أكثر الأقوال على توثيقه مطلقاً ، أو مقيداً بروايته عن غير الزهري ، فيمكن الجمع بحمل المطلق على المقيَّد ، كما يُحمل تضعيفه المطلق على من قيده بالزهري .

فيكون الراجح من حاله أنه ثقة إلا في روايته عن الزهري ، فهو ضعيف فيها ، وهذا يلتقي مع ما حرره الحافظ ابن حجر بقوله : ثقة في غير الزهري باتفاقهم ، والله أعلم .

٦- أشعث بن سوار الكندي :

ضعفه ابن سعد [١] . وأحمد في أكثر من موضع [٢] . وقال مرة : هو أمثل من محمد بن سالم ، ولكنه (أي الأشعث) على ذاك ضعيف [٣] .

وذكره ابن شاهين في الضعفاء ، ونقل كلام أحمد الأخير [٤] .

كما ضعفه مطلقاً : أبو داود ، [٥] والنسائي [٦] ، والفسوي [٧] ، وابن حجر [٨] .

أما الدارقطني فقال في موضع : ضعيف [٩] ، وفي آخر : يُعتبر به [١٠] ، ووصفه العجلي بقوله : ضعيف ، يُكتب حديثه [١١] ، وقال مرة : لا بأس به ، وليس بالقوي [١٢] .

ووصفه البيهقي بأنه ضعيف [١٣] ، وقال مرة : ليس بالقوي [١٤] .

وقال أبو زرعة : ليِّن [١٥] .

ووصفه ابن حبان بأنه فاحش الخطأ ، كثير الوهم [١٦] .

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٤٩) .
(٢) العلل برواية عبد الله (١/ ٤٩٤) ، (٣/ ٨٤) .
(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٤١٥) .
(٤) تاريخ الضعفاء ص ٥٦ .
(٥) سؤالات الآجري ص ١٢٠ .
(٦) الضعفاء والمتروكين ص ٥٦ .
(٧) المعرفة والتاريخ (٢/ ١١٣) .
(٨) تقريب التهذيب ص ١١٣ ، (٥٢٤) .
(٩) الضعفاء والمتروكون ص ١٥٥ .
(١٠) سؤالات البرقاني ص ١٧ .
(١١) ترتيب الثقات ص ٦٩ .
(١٢) عن تهذيب التهذيب (١/ ١٠٩) .
(١٣) السنن الكبرى (٧/ ٤٥٧) .
(١٤) السنن الكبرى (٧/ ٩) .
(١٥) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٢) .
(١٦) المجروحين (١/ ١٧١) .

أما ابن عدي فقال : لم أجد لأشعث فيما يرويه متناً منكراً ، إنما في الأحايين يخلط في الإسناد ويخالف [١] .

وقال البخاري فيه : صدوق ، إلا أنه يغلط [٢] .

وذكره العقيلي في ضعفائه [٣] . وقال بندار (محمد بن بشار) : ليس بثقة [٤] .

أما ابن معين فاختلفت أقواله فيه ، إذ نقل الدوري عنه مرة القول بأنه ثقة ، وفي أخرى القول بأنه ضعيف [٥] .

أما عبد الله الدورقي فذكر أن ابن معين قال فيه : ثقة [٦] .

وقال في رواية الدقاق : ضعيف الحديث [٧] ، وفي رواية ابن محرز : ضعيف [٨] .

وتعددت أقوال الذهبي فيه : فمرة حكم عليه بأنه حسن الحديث [٩] . وقال مرة : صالح الحديث [١٠] ، وفي ثالثة : هو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعة [١١] وقال في السِّير : كان أحد العلماء ، على لين فيه [١٢] .

وذكر ابن شاهين أن عثمان بن أبي شيبة قال فيه : ثقة ، صدوق ، قيل : هو حجة ؟ قال : أما حجة فلا . وقال : أشعث بن سوار وأشعث بن عبد الملك ثقتان [١٣] .

ولم أقف على من وصفه بأنه ثقة غيره ، وابن معين في رواية عنه كما تقدم .

وهو من رجال مسلم [١٤] ، الذين روى لهم متابعة .

---

(١) الكامل (١/ ٣٦٥) .
(٢) عن ترتيب علل الترمذي (٢/ ٩٦٩) .
(٣) الضعفاء الكبير (١/ ٣١) .
(٤) عن تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٩) .
(٥) التاريخ (٢/ ٤٠) .
(٦) عن تهذيب الكمال (١/ ١١٥) .
(٧) من كلام أبي زكريا ، ص ٤٧ .
(٨) معرفة الرجال (١/ ٦٨ ، ١١٣) .
(٩) ذكر من تُكلِّم فيه وهو موثق ص ٤٨ .
(١٠) ديوان الضعفاء ص ٣٩ .
(١١) المغني في الضعفاء (١/ ٩١) .
(١٢) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٦) .
(١٣) تاريخ الثقات ص ٦٤ .
(١٤) رجال مسلم لابن منجويه (١/ ٧٨) .

هذه أقوال العلماء فيه ، ولعل الراجح فيه أنه ضعيف . إذ الأكثرون على وضعه في هذه الدرجة .

أما توثيق ابن معين ، فغير مسلم ، وذلك لأن أكثر أصحابه رووا عنه الحكم بضعف أشعث . ويمكن حمله هو وتوثيق ابن أبي شيبة على العدالة ، ويشير إليه قول البخاري السابق : صدوق إلا أنه يغلط .

أما حكم الذهبي بأنه حسن الحديث ، فتعكر عليه أقواله الأخرى التي تفيد الضعف . ولعله يريد الحسن غير الاصطلاحي ، والله أعلم .

أما كونه من رجال مسلم ، فتقدم قول الذهبي بأنه لم يرو له إلا متابعة [١] .

٧- يونس بن يزيد الأيلي :

من أصحاب الزهري الملازمين له ، وكان المزّي دقيقاً في تحديد صحبته له حيث قال : صحب الزهري ثنتي عشرة سنة ، وقيل : أربع عشرة سنة [٢] .

وبمثله قال الذهبي ، وزاد : - وأكثر عنه ، وهو من رُفعاء أصحابه [٣] .

وقال ابن معين : كان الزهري إذا قدم أيْلة نزل على يونس ، وإذا سار إلى المدينة ، زامله يونس [٤] .

ولذلك عده الدارقطني من أثبت أصحابه [٥] وصنّفه الحازمي ، وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحابه [٦] .

وقد جاءت عبارة أخرى عن ابن معين فيها التصريح بتوثيقه ، حيث سئل عن أثبت من روى عن الزهري ؟ فقال : مالك ، ثم معمر ، ثم عقيل ، ثم يونس ، ثم شعيب ، والأوزاعي ، والزبيدي ، وسفيان بن عيينة ، وكل هؤلاء ثقات [٧] .

---

(١) انظر روايته في صحيح مسلم (٢/ ١١١٧) كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثاً (٤٢- ١٤٨٠).
(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٣) .
(٣) السير (٦/ ٢٩٨) .
(٤) تاريخ الدارمي ص ٤٦ .
(٥) سؤالات ابن بكير ص ٥٠ .
(٦) شروط الأئمة الخمسة ص ٦٠ ، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦١٣) .
(٧) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٠٨ .

كما وثقه النسائي [١] والعجلي [٢] أيضاً .

غير أن بعض العلماء نسبوا إليه بعض الوهم ، كأحمد بن حنبل ، الذي سئل عن أثبت أصحاب الزهري ؟ فقال : معمر ، قيل له : فيونس ؟ قال : روى أحاديث منكرات .

وقال مرة أخرى : يونس كثير الخطأ ، وعقيل أقل منه [٣] .

وابن حجر الذي وثقه ، ثم قال : إلا أن في روايته عن الزهري وَهْما قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ [٤] .

وكان وكيع أكثر تصريحاً بتضعيفه حيث وصفه بأنه سيء الحفظ ، وساق حكاية جرت بينهما قال فيها : لقيت يونس بن يزيد ، وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة ، وجهدتُ أن يقيم لي حديثاً فما أقامه [٥] .

والظاهر أن من وثقه في الزهري مطلقاً ، اعتمد على روايته من كتابه ، فأحمد ابن حنبل - الذي وصفه بكثرة الخطأ - قال : ما أحد أعلم بحديثه - يعني الزهري - من معمر ، إلا ما كان من يونس ، فإنه كتب كل شيء هناك [٦] . وبمثله قال ابن المبارك [٧] . ووافقه عبد الرحمن بن مهدي حيث نقل قولاً لابن المبارك : أن كتابه صحيح ، ثم قال : وأنا أقول : كتابه صحيح [٨] .

وقيَّد ابن المديني كونه أثبت الناس عن الزهري بما إذا حدث من كتابه [٩] .

فخلاصةحاله أنه ثقة ، وقُيّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فقد يهم فيه .

وقد اختُلف عن يونس في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ .

---

(١) عن تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٧) . (٢) ترتيب الثقات ص ٤٨٨ .
(٣) عن تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٥) . (٤) تقريب التهذيب ص ٦١٤ ، (٧٩١٩) .
(٥) عن الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨) . (٦) عن تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٤) .
(٧) كلام ابن المبارك أورده عبد الله بن أحمد في العلل (١/ ١٧٢) .
(٨) عن الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨) .
(٩) عن المعرفة والتاريخ للفسوي . (٢/ ١٣٨) .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، موقوفاً عليه .

فأما روايته الأولى : فرواها عنه - عبد الله بن وهب - من رواية حرملة بن يحيى عنه . وعبد الله بن وهب : ثقة حافظ [١] ، أما حرملة بن يحيى ، فخلاصة حاله أنه صدوق ، وعده العلماء من أعلم الناس بحديث عبد الله بن وهب [٢] .

أما روايته الثانية : فرواها عنه عبد الله بن وهب - من رواية ابن أخيه أحمد بن عبد الرحمن ، عنه - وهو صدوق ، تغير بآخرة ، وقد روى عن عمِّه مناكير [٣] .

وتابع عبد الله بن وهب على هذه الرواية : عثمان بن عمر بن فارس : وهو ثقة [٤] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن يونس ، هي روايته الثانية التي رواها عن الزهري ، عن عطاء ، عن أبي أيوب موقوفاً عليه ، وذلك لأنها أرجح الروايتين عن ابن وهب .

وقد توبع عليها من ثقة كما تقدم .

٨- معمر بن راشد الأزدي :

صنّفَه ابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري [٥] .

وقال فيه ابن معين : معمر ويونس عالمان بالزهري ، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة [٦] .

وسئل أحمد : أي أصحاب الزهري أحب إليك ؟ قال : مالك أحبُّهم إلي في قلة روايته ، وبعده معمر ، وما يُضمَّن إلى معمر أحد ، إلا أصبت معمراً يفوقه ، وأطلب منه للحديث [٧] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٢٨ ، (٣٦٩٤) ، وانظر التهذيب (٦/ ٦٥) .
(٢) تقريب التهذيب ص ١٥٦ ، (١١٧٥) ، وانظر التهذيب (٢/ ٢٠١) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٨٢ ، (٦٧) ، وانظر التهذيب (١/ ٤٧) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٣٨٥ ، (٤٥٠٤) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٢٩) .
(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٣) .
(٦) عن الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٧) .
(٧) مسائل ابن هانيء النيسابوري للإمام أحمد (٢/ ٢٠٧) .

وقد وثقه النسائي [1] ويعقوب بن شيبة وزاد : صالح التثبت عن الزهري [2] .

وعندما سأل عبد الله بن أحمد أباه عن أثبت أصحاب الزهري ؟ قال : لكل واحد منهم علة ، إلا أن يونس وعقيلاً يؤديان الألفاظ ، وشعيب بن أبي حمزة ، وليسوا هم مثل معمر ، معمر يقاربهم في الإسناد [3] .

وما ألمح إليه أحمد ، صرح به الجوزجاني إذْ قال عند ذكره أثبت أصحاب الزهري : . . . ومعمر ، إلا أنه يَهِم في أحاديث [4] .

وكان ابن حجر أكثر تحديداً لهذا الوهم حيث قال فيه : ثقة ، ثبت ، فاضل إلا أن في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث بالبصرة [5] .

فخلاصة حاله أنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذا فيما حدث بالبصرة .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، موقوفاً عليه .

أما روايته الأولى : فرواها عنه اثنان من أصحابه ، هما :

- عدي بن الفضل : متروك [6] .

- وهيب بن خالد : ثقة ، ثبت ، لكنه تغير بآخرة ، ولم يُجمع على كونه أثبت من إسماعيل بن عُلَيَّة [7] .

---

(١) السنن الكبرى (١/ ٢٢٧) .
(٢) عن تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٩) .
(٣) علل أحمد (٢/ ٣٤٨) .
(٤) عن شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٤) .
(٥) تقريب التهذيب ص ٥٤١ ، (٦٨٠٩) .
(٦) تقريب التهذيب ص ٣٨٨ ، (٤٥٤٥) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٥٣) .
(٧) تقريب التهذيب ص ٥٨٦ ، (٧٤٨٧) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٤٦) .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- عبد الرزاق بن همام : ثقة حافظ ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، وإنما تُكلِّم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، وتغيره آخر عمره لأنه عمي ، فكان يُلقّن ، فيحدث بما ليس في كتبه (١) .

- عبد الأعلى بن عبد الأعلى : ثقة (٢) .

- حماد بن زيد : ثقة ثبت (٣) .

- إسماعيل بن عُلَيَّة : ثقة حافظ (٤) .

وكما ترى ، فإن أرجح الروايتين عن معمر ، هي الثانية ، التي رُويت عن أبي أيوب موقوفاً عليه ، لكثرة رواتها عنه ، وكونهم ثقات ، وفيهم من عُدّ من أوثق أصحابه .

في حين أنه لم يرو الرواية الأولى عنه غير اثنين من أصحابه ، وأحدهما متروك ، ولهذا قال الدارقطني : والذي وقفوه عن معمر ، أثبت ممن رفعه .

٩- سفيان بن عيينة :

أحد الثقات الأثبات ، وخاصة في الزهري ، ولذلك عُدَّ في الطبقة الأولى من أصحابه (٥) .

فممن وصفه أنه من أثبت أصحاب الزهري :

أبو حاتم الذي قال : إمام ، ثقة ، وأثبت أصحاب الزهري مالك ، وابن عيينة (٦) .

والعجلي حيث قال : ثقة ، ثبت في الحديث ، وكان بعض أهل الحديث يقول : هو أثبت الناس في حديث الزهري (٧) .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٥٤ ، (٤٠٦٤) ، وانظر التهذيب (٦/ ٢٧٨) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٣٣١ ، (٣٧٣٤) ، وانظر التهذيب (٦/ ٨٨) .
(٣) تقريب التهذيب ص ١٧٨ ، (١٤٩٨) ، وانظر التهذيب (٣/ ٩) .
(٤) تقريب التهذيب ص ١٠٥ ، (٤١٦) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٤١) .
(٥) انظر شروط الأئمة الخمسة ص ٦٠ ، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦١٣) .
(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧) .
(٧) ترتيب الثقات ص ١٩٤ .

وابن معين ، إذ قال : أثبت الناس في الزهري : مالك بن أنس ، ومعمر ، ويونس ، وعقيل ، وشعيب بن أبي حمزة ، وسفيان بن عيينة [١] .

كما عدَّه الدارقطني من أثبت أصحابه [٢] .

غير أنه مع إمامته ، لم يسلم من أمرين انتُقِدَ بهما :

أولاً : التدليس .

ثانياً : الاختلاط .

وفي هذا يقول ابن حجر في ترجمته : ثقة ، حافظ ، فقيه ، إمام ، حجة ، إلا أنه تغير حفظه بآخرة ، وكان ربما دلس ، لكن عن الثقات [٣] .

أما تدليسه ، فغير مؤثر في مكانته ، وذلك لأنه لا يدلِّس إلا عن ثقة ، إذ يذكر سبط ابن العجمي أن ابن عبد البرحكى عن أئمة الحديث أنهم قالوا : يُقبل تدليس ابن عيينة ، لأنه إذا وُقِّف أحال على ابن جريج ، ومعمر ، ونظرائهما .

وهذا ما رجحه ابن حبان وقال : هذا ليس في الدنيا إلا لابن عيينة ، فإنه كان يدلِّس ، ولا يدلِّس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بيَّن سماعه عن ثقة مثل ثقته . . . . .

ثم قال سبط ابن العجمي : وقد سبق ابن عبد البر أبو بكر البزار ، وأبو الفتح الأزدي [٤] .

ولذلك صنفه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهي التي احتمل الأئمة تدليسهم [٥] .

وأما اختلاطه ، فاعتماداً على ما نقله ابن الصلاح من أن محمد بن عبد الله ابن عمار سمع يحيى بن سعيد القطان قال : أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء [٦] .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٣/ ١١٦) .

(٢) سؤالات ابن بكير ص ٤٩ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٤٥ ، (٢٤٥١) .

(٤) التبيين لأسماء المدلسين ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٥) تعريف أهل التقديس ص ١١٤ .

(٦) علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٤٠٦ .

وقد دارت مناقشات بين العلماء حول هذه المسألة وما تعلق بها من تاريخ وفاته ، وكم بقي بعد الاختلاط ؟ ومن سمع منه في مدة اختلاطه ؟ وخلاصتها : أنه بقي بعد اختلاطه سنة واحدة ، لأن الراجح في وفاته أنها كانت سنة ثمان وتسعين ، ولم يلقه فيها أحد . أما في سنة سبع وتسعين - التي اختلط فيها - فلم أقف على سماع أحد منه . إلا ما كان من محمد بن عاصم صاحب الجزء العالي ، الذي أرخ فيه سماعه من ابن عيينة في هذه السنة (١) .

قال الذهبي : ويغلب على الظن أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع (٢) .

قلت : فإذا أمكن الرد على هاتين التُّهْمَتَيْن ، تبقى بعد ذلك العلة التي لم يسلم منها أحد من البشر إلا من عصمه الله وهي علَّة « الخطأ » ، وحول خطئه في أحاديث الزهري ، يقول عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول :

كنت أنا وعلي بن المديني ، فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري ، فقال علي : سفيان بن عيينة ، وقلت أنا : مالك بن أنس . وقلت : مالك أقل خطأ عن الزهري ، وابن عيينة يخطيء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري ، في حديث كذا وكذا ، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً ، وقلت : هات ما أخطأ فيه مالك ، فجاء بحديثين أو ثلاثة ، فرجعت ، فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة ، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً (٣) .

إلا أن هذه الأحاديث التي أخطأ فيها مقارنة بالكثرة من مجموع مروياته (٤) . لا تعدُّ شيئاً ، وبالتالي فإنها لا تنزله عن المكانة التي وضعه العلماء فيها من التوثيق والإمامة ، وكفى بالمرء نبلاً أن تُعَدَّ معايبه ، ولكن ما عُرِف خطؤه فيه فيُردّ بخصوصه .

---

(١) انظر كلامهم في الميزان للذهبي (٢/ ١٧١) ، والتقييد والإيضاح للعراقي ص ٤٠٧ ، والكواكب النيرات لابن الكيال ص ٢٢٩ وما بعدها ، والاغتباط لسبط ابن العجمي ص ٦٤ .

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ١٧١) .

(٣) علل أحمد برواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٤٩) .

(٤) نقل الذهبي عن أحمد أن ما عند ابن عيينة من أحاديث الزهري فقط نحو الثلثمائة (الميزان ٢/ ١٧٠) .

وقد اختُلف عن سفيان في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب مرفوعاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب موقوفاً .

أما روايته الأولى : فرواها عنه :

- محمد بن حسان الأزرق : ثقة [١] .

- إبراهيم بن محمد الشافعي : ثقة [٢] .

أما روايته الثانية : فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة حافظ [٣] .

- يونس بن عبد الأعلى : ثقة [٤] .

- الحارث بن مسكين : ثقة [٥] .

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، ومن أجل أصحاب ابن عيينة [٦] .

- قتيبة بن سعيد : ثقة [٧] .

- سعيد بن منصور : ثقة ، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به [٨] .

ويظهر جلياً مما تقدم ، أن رواية سفيان بن عيينة الثانية ، أرجح من الأولى ، فرواتها عنه أكثر ، وأوثق ، وفيهم من عُدّ أنه من أثبت أصحابه .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٤٧٣ ، (٥٨٠٩) ، وانظر التهذيب (٩/ ٩٨) .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (١/ ١٣٤) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٢٠ ، (٣٥٧٥) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٦١٣ ، (٧٩٠٧) ، وانظر التهذيب (١١/ ٣٨٧) .

(٥) تقريب التهذيب ص ١٤٨ ، (١٠٤٩) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٣٦) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٠٣ ، (٣٣٢٠) ، وانظر التهذيب (٥/ ١٨٩) .

(٧) انظر تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢١) .

(٨) تقريب التهذيب ص ٢٤١ ، (٢٣٩٩) وانظر التهذيب (٤/ ٧٨) .

١٠- محمد بن إسحاق :

اختلف العلماء فيه ، وتبعاً لهذا الاختلاف اختُلف في أي طبقة يُصنَّف ؟ فنقل العقيلي عن الذهلي أنه في الطبقة الثانية [١] ، وذكره ابن رجب في الطبقة الثالثة [٢] ، ونقل ابن حجر أن النسائي ذكره في الطبقة الخامسة [٣] .

فممن وثقه : البوشنجي [٤] ، والخليلي [٥] ، وابن سعد [٦] ، والعجلي [٧] ، وابن حبان غير أنه علق توثيقه على تصريحه بالسماع [٨] . وكأنه رأى أن علته التدليس .

وممن ضعفه : مالك ، وهشام بن عروة ، وتابعهما يحيى القطان ، ووهيب بن خالد ، وكذبه سليمان التيمي [٩] .

وممن تعدد قوله : ابن معين الذي قال مرة : ثقة ، ولكن ليس بحجة [١٠] . وقال في موضع آخر : ليس بقوي في الحديث [١١] وقال : ليس به بأس ، وهو ضعيف الحديث عن الزهري [١٢] .

وأحمد : حيث قال : صالح الحديث - واحتج به - [١٣] وقال مرة : هو حسن الحديث ، ولكن إذا جمع بين رجلين يحمل حديث أحدهما على الآخر .

وسئل مرة عنه وعن ابن أخي الزهري في حديث الزهري ؟ فقال : ما أدري ؟ وحرك يده كأنه ضعفهما [١٤] . وقال في موضع آخر : يكتب عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا « وضم يديه » [١٥] .

---

(١) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٨٨) .
(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .
(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩) .
(٤) عن تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠) .
(٥) الإرشاد (١/ ٢٨٨) .
(٦) الطبقات (٧/ ٢/ ٦٧) .
(٧) ترتيب الثقات ص ٤٠٠ .
(٨) الثقات (٧/ ٣٨٤) .
(٩) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩) .
(١٠) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٥٠٤) .
(١١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٥٠٤) .
(١٢) تاريخ الدارمي عن ابن معين ص ٤٤ .
(١٣) مسائل ابن هانيء (٢/ ٢٤٢) .
(١٤) العلل برواية المروذي ص ٥٥ ، ٣٠٢ .
(١٥) التاريخ لابن معين برواية الدوري (٢/ ٥٠٥) .

وشعبة : الذي وصُف بأنه أمير المؤمنين في الحديث ، وقرنه في موضع آخر مع جابر الجعفي ، وقال : إنهما صدوقان [١] .

وابن المديني الذي قال : حديثه عندي صحيح ، وقال في موضع آخر : صدوق [٢] .

والنسائي : الذي قال فيه : ليس بالقوي ، ونقل الذهبي أنه قال : ثقة ، وليس بحجة [٣] .

والدارقطني ، الذي قال : اختلف الأئمة ، وأعرفهم به مالك [٤] ، فكأنه وافق مالكاً في رأيه . ثم حسن حديث جابر في استقبال القبلة ، وأدنى رجاله توثيقاً : ابن إسحاق [٥] .

ومنهم من توسط فيه فنزل حديثه عن الصحة إلى درجة الحسن لذاته ، إلا أنّ من ذهب هذا المذهب منهم من حسن حديثه نظراً للاختلاف في حاله كابن القطان ، [٦] والمنذري [٧] .

ومنهم من حسَّن حديثه جمعاً بين الأقوال المختلفة - بعد رد الأقوال غير المقبولة فيه - كابن عدي الذي قال : وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف ، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء ، كما يخطيء غيره ، ولم يتخلَّف عنه في الرواية الثقات والأئمة ، وهو لا بأس به [٨] .

والذهبي الذي قال : فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال ، صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ، فإن في حفظه شيئاً ، وقد احتج به أئمة [٩] .

وابن حجر الذي قال فيه : حسن الحديث إلا أنه لا يحتج به إذا خولف [١٠] .

---

(١) عن الكامل لابن عدي (٦/ ٢١٢١) .
(٢) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٨٩ ، ومعرفة الرجال لابن محرز (٢/ ٢٠٠) .
(٣) الضعفاء والمتروكين ص ٢١١ .
(٤) سؤالات السلمي ص ٢٨٥ .
(٥) عيون الأثر لابن سيد الناس (١/ ٦٢) .
(٦) عن المرجع السابق (٢/ ٧٨١) .
(٧) الترغيب والترهيب (٤/ ٢٩٠) .
(٨) الكامل لابن عدي (٦/ ٢١٢٥) .
(٩) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٩) .
(١٠) فتح الباري (٤/ ٣٢) .

وقد سبقهم إلى هذا المذهب من المتقدمين :

محمد بن عبد الله بن نمير الذي قال : إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق [١] .

والذهلي حيث قال : هو حسن الحديث ، عنده غرائب ، وروى عن الزهري فأحسن الرواية [٢] .

فهذه مجمل الأقوال في ابن إسحاق ، وقد أطال شيخنا الدكتور أحمد معبد النَّفَس في دراسة حاله ، مستوعباً أقوال العلماء فيه ، مناقشاً لها [٣] ، وخلُص إلى أن الراجح في حاله أنه حسن الحديث في غير ما شذّ به أو دلسه [٤] .

وهذا الرأي الذي رجحه ينطبق على جميع أحاديثه سواءً أكانت عن الزهري أم عن غيره . وهو الذي يجمع الأقوال المتناقضة فيه ، والذي تقدم ذكر بعضها .

ثم إنه قد اختُلف عن محمد بن إسحاق في هذا الحديث ، كما صرح الدارقطني في السنن (٢/ ٢٣) ، لكنه لم يشر في كلامه عن الاختلاف إلا إلى روايته التي رواها عن الزهري ، عن عطاء ، عن أبي أيوب مرفوعاً ، حيث عده فيمن روى هذا الوجه .

وتقدم في التخريج أني لم أقف على روايته هذه ، وبالتالي فلا أعرف من روى عنه هذه الرواية .

أما روايته الثانية التي رواها عن الزهري ، عن عطاء ، عن أبي أيوب موقوفاً . فقد وقفت على راويين ، رويا هذا الوجه عنه ، وهما :

- أحمد بن خالد الوهبي : صدوق [٥] .
- يزيد بن هارون : ثقة . متقن [٦] .

ولا يمكن الجزم برجحان أي من روايتيه حتى أقف على من أخرج روايته الأولى .

---

(١) عن تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠) .
(٣) انظر تعليق شيخي على النفح الشذي لابن سيد الناس (٢/ ٦٩٨ - ٧٩٢) .
(٤) المرجع السابق (٢/ ٧٩١) .
(٥) تقريب التهذيب ص ٧٩ ، (٣٠) ، وانظر التهذيب (١/ ٢١) .
(٦) تقريب التهذيب ص ٦٠٦ ، (٧٧٨٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ٣٢١) .

١١- دُويد بن نافع الأموي :

قال أبو حاتم : شيخ [١] .

وقال ابن حبان : مستقيم الحديث ، إذا كان دونه ثقة [٢] ، [٣] .

ووثقه الذهلي ، والعجلي [٤] .

وقال الذهبي : مستقيم الحديث [٥] .

وقال ابن حجر : مقبول ، وكان يرسل [٦] .

وخلاصة حاله أنه في مرتبة من يُحسن حديثه .

ويحمل توثيق من وثقه على العدالة ، أما قول أبي حاتم : شيخ ، فهو مما عُرِف عنه من تشدده .

وأما قول ابن حجر : مقبول ، فغير مسلم ، لوصف الأكثرين له بما يقتضي الاحتجاج به . والله أعلم .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وبالنظر في أحوالهم ، وفي رواياتهم يتضح أنه لا يعتد إلا برواية سبعة منهم ، فيهم ثلاثة من الثقات ، وثلاثة ضعفاء وواحد صدوق .

أما الباقون فقد اختُلف عنهم في هذا الحديث ، وروايات ثلاثة منهم لهذا الوجه غير محفوظة عنهم كما تقدم ، والرابع متوقف في روايته لعدم وقوفي على مَنْ روى هذا الوجه عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب موقوفاً عليه) .

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٤٣٨) .

(٢) تعقب ابن حجر من اشترط مثل هذا الشرط في الراوي بأنه فيه نظر ، لأنه ينطبق على جميع الرواة (انظر ترجمة عمرو بن شعيب في التهذيب ٨/ ٤٦) .

(٣) الثقات (٦/ ٢٩٢) .

(٤) عن تهذيب التهذيب (٣/ ١٨٥) .

(٥) الكاشف (١/ ٢٩٥) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٢٠١ ، (١٨٣٢) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه وهم :

١- يونس بن يزيد :

تقدم أنه اختُلف عنه في هذا الحديث ، وأن روايته هذا الوجه محفوظة عنه .

٢- معمر بن راشد :

تقدم أنه اختُلف عنه في هذا الحديث ، وأن روايته هذا الوجه محفوظة عنه .

٣- سفيان بن عيينة :

تقدم أنه اختُلف عنه في هذا الحديث ، وأن روايته هذا الوجه محفوظة عنه .

٤- محمد بن إسحاق :

تقدم أنه اختُلف عنه في هذا الحديث ، وأنه لا يمكن الجزم بأي الروايتين محفوظة عنه ، لعدم وقوفي على من روى عنه الوجه السابق .

٥- حفص بن غيلان ، أبو مُعَيْد :

مختلف فيه :

فوثقه ابن معين مرة [١] . وقال مرة : ليس به بأس [٢] .

ووثقه محمد بن المبارك [٣] ، ودحيم [٤] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٥] ، وقال في المشاهير : من متقني أهل الشام ، وصالحيهم ، وكان قليل الحديث ، مستقيم الأمر فيه [٦] .

وقال الحاكم : من ثقات الشاميين الذين يُجمع حديثهم [٧] .

وقال الذهبي : ثقة [٨] .

أما ابن عدي فقال - بعد أن ذكر بعض مناكيره - : لا بأس به ، صدوق [٩] .

---

(١) تاريخ الدارمي ص ٩٢ .
(٢) تاريخ أبي سعيد الطبراني ص ٢٥ .
(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٢٧) .
(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٩٤) .
(٥) الثقات (٦/ ١٩٨) .
(٦) مشاهير علماء الأمصار ص ١٧٩ .
(٧) عن تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦٠) .
(٨) ديوان الضعفاء ص ٩٥ .
(٩) الكامل (٢/ ٨٠٢) .

وقال أبو زرعة : صدوق [١] .

وقال ابن حجر : صدوق ، رمُي بالقدر [٢] .

أما أبو حاتم فقال : يكتب حديثه ولا يحتج به [٣] .

وقال أبو داود : كان يرى القدر ليس بذاك [٤] .

وقال النسائي : صالح الحديث [٥] .

وقال أحمد : صالح [٦] .

وقال ابن عساكر : بلغني عن إسحاق بن سيَّار النصيبي أنه قال : أبو معيد ، ضعيف الحديث [٧] .

وقال عبد الله بن سليمان بن الأشعث ، حفص بن غيلان : ضعيف [٨] .

وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام ، ويُحمل تضعيف من ضعَّفه تضعيفاً مجملاً على ما اتُّهم به من القول بالقدر ، كما يُحمل توثيق من وثقه على العدالة ، كما يفهم من كلام ابن حبان . جمعاً بين الأقوال .

٦- عبد الله بن بُديل المكي :

ذكره ابن حبان في الثقات [٩] .

وقال ابن معين : صالح [١٠] .

وذكر ابن عدي بعض مناكيره ، ثم قال : له غير ما ذكرت مما ينكر عليه من الزيادة في المتن والإسناد ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره [١١] .

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٦) .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٧٤ ، (١٤٣٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٦) .

(٤) سؤالات الآجري (٥/ ق١٩) كما في الجامع في الجرح والتعديل (١/ ١٨٤) .

(٥) عن الجامع في الجرح والتعديل (١/ ١٨٤) ، والمستخرج من مصنفات النسائي ص ٤٥ ، وأحالا إلى السنن الكبرى ولم أقف عليه في المطبوع من السنن .

(٦) مسائل ابن هانيء النيسابوري (٢/ ٢٢٠) .

(٧) تاريخ دمشق (٥/ ق١٨٧) .

(٨) عن تهذيب الكمال (٧/ ٧٢) .

(٩) الثقات (٧/ ٢١) .

(١٠) عن الجرح والتعديل (٥/ ١٥) .

(١١) الكامل (٤/ ١٥٣٠) .

وقال الدارقطني : ضعيف الحديث [1] .

وذكر البيهقي أن أبا بكر النيسابوري - عبد الله بن محمد بن زياد - قال فيه مثل قول الدارقطني [2] .

وقال الذهبي : صويلح الحديث ، له ما يُنكَر [3] .

وقال ابن حجر : صدوق يخطيء [4] .

وخلاصة حاله أنه ضعيف من جهة ضبطه كما يُفهم من كلام ابن عدي ، ويؤيده وصف الدارقطني وأبي بكر النيسابوري له بالضعف ، والله أعلم .

٧- شعيب بن أبي حمزة :

عده الحازمي [5] وابن رجب [6] في الطبقة الأولى ، ونص الجوزجاني على طول ملازمته له كما تقدم في ترجمة الزبيدي ، ويفسر طول هذه الملازمة كونه كان كاتباً للزهري ، وفي هذا قال ابن معين : شعيب بن أبي حمزة من أثبت الناس في الزهري ، كان كاتباً له [7] .

وقال الخليلي أيضاً : يقال إنه كاتب الزهري ، ثقة متفق عليه ، حافظ ، أخرج البخاري نسخته كلها عن الزهري [8] .

كما عده الدارقطني في أثبت أصحابه [9] .

ووثقه دُحَيم بتأكيد التوثيق حيث قال فيه : ثقة ثبت ، يشبه حديثه حديث عقيل ، والزبيدي فوقه [10] .

وقال أبو داود : كان أصح حديثاً عن الزهري بعد الزبيدي [11] .

وقال أحمد : رأيت كتب شعيب فرأيتها كتباً مضبوطة ، مقيدة ، ورفع من

---

(١) سنن الدارقطني (٢/ ٢٠١) .
(٢) السنن الكبرى (٤/ ٣١٧) .
(٣) الكاشف (٢/ ٧٤) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٢٩٦ ، (٣٢٢٤) .
(٥) شروط الأئمة الخمسة ص ٦٠ .
(٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٣) .
(٧) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٩٤ .
(٨) الإرشاد (١/ ١٩٩) .
(٩) سؤالات ابن بكير ص ٤٩ .
(١٠) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٣٦) واسم دُحيم : عبد الرحمن بن إبراهيم .
(١١) عن تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٨) .

ذكره ، فسأله أبو زرعة الدمشقي ، فأين هو من يونس بن يزيد ؟ قال : فوقه . قلت : فأين هو من عقيل بن خالد ؟ قال : فوقه ، قلت : فأين هو من الزبيدي ؟ قال : مثله [1] .

كما وثقه أبو حاتم [2] ، وابن حجر [3] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري فيهم أربعة من الثقات ، وصدوق له مناكير ، وضعيف . والسابع متوقف في روايته لأنه لم يتضح مدى رجحانها .

(الخلاصة)

بناء على ما تقدم في النظر في الاختلاف ، وأحوال رواة كل وجه فإن قواعد الترجيح تقتضي أن الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، موقوفاً من قوله ، أرجح من الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب عن النبي ﷺ

وذلك لأن الرواة عنه من الثقات أكثر ، فقد رواه يونس بن يزيد ، ومعمر بن راشد ، وسفيان بن عيينة ، على حسب الرواية المحفوظة عنهم ، وشعيب بن أبي حمزة .

في حين أن ثلاثة فقط من الثقات - الذين لم يُختلف عنهم - رووا الوجه الأول عنه ، وهم بكر بن وائل ، والأوزاعي ، والزبيدي ، وهم أقل ممن روى الوجه الثاني من الثقات .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني مع ما ذهب إليه النسائي ، وأبو حاتم ، وعبد الحق الأشبيلي من أنه الصحيح ، كما تقدم .

ويفهم من قول الدارقطني : « والذين وقفوه عن معمر ، أثبت ممن رفعه » أنه يوافقهم في ذلك .

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٣٣) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٥) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٦٧ ، (٢٧٩٨) .

وذهب البعض الآخر إلى أن الصحيح الوجه المرفوع ، وإليه ذهب ابن عبد البر ، وابن القطان كما تقدم .

غير أن التخريج ، وبيان أحوال الرواة ، كذلك قواعد الترجيح ، لا يعضد ما ذهبا إليه .

أما البيهقي فذهب إلى الجمع بين الوجهين حيث قال في معرفة السنن والآثار (٤/ ٦٢ ، ٦٣) :

هذا حديث رفعه بكر بن وائل ، وتابعه على رفعه الأوزاعي - وهو إمام - وسفيان بن حسين ، ومحمد بن أبي حفصة ، وكذلك رواه [وهيب] بن خالد ، عن معمر ، عن الزهري .

ورواه جماعة عن الزهري ، فوقفوه على أبي أيوب .

فيحتمل أن يكون يرويه من فُتْياه مرة ، ومن روايته مرة أخرى ، ا ، هـ .

ولعلّ البيهقي تابع شيخه الحاكم في هذا ، الذي علق على الحديث بكلام يفهم منه صحة الوجهين (المرفوع والموقوف) فقال :

لست أشك أن الشيخين تركا هذا الحديث لتوقيف بعض أصحاب الزهري إياه ، وهذا مما لا يعلل مثل هذا الحديث .

والظاهر أن ما يفهم من كلام الحاكم ، وما صرح به البيهقي من الجمع بين الوجهين يمكن قبوله واعتباره ، وهو أولى من ترجيح أحدهما على الآخر ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه المرفوع رجاله ثقات ، خاصة من رواية الأوزاعي التي أخرجها الدارمي في مسنده عن محمد بن يوسف الفريابي وهو ثقة فاضل ، يُقال أخطأ في شيء من حديث الثوري ، وهو مقدم فيه مع ذلك على عبد الرزاق [1] ،

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥١٥ ، (٦٤١٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ٤٧٢) .

عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي - وهو ثقة - [1] عن أبي أيوب مرفوعاً .

وهو كذلك من وجهه الموقوف رجاله ثقات أيضاً ، خاصة من رواية عبد الرزاق التي أخرجها في مصنفه .

ولا يعكّر هذا الاختلاف على صحة الحديث ، لأنه قد صح مرفوعاً وموقوفاً ، وأمكن الجمع بينهما بوجه معتبر .

ثم إنّ للحديث شواهد صحيحة ، أمثلها ما رواه الشيخان من طريق عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً « **اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً** » [2] .

* * *

(١) تقريب التهذيب ص ٣٩٢ ، (٤٦٠٤) ، وانظر التهذيب (٧/ ١٩٤) .

(٢) صحيح البخاري - مع الفتح - (٢/ ٤٨٨) كتاب الوتر ، باب : ليجعل آخر الليل وتراً (٩٨٨) . وصحيح مسلم (١/ ٥١٧) كتاب صلاة المسافرين ، باب صلاة الليل مثنى مثنى (٧٥١ - ١٥١) .

الحديث (٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيِّب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **ضرس الكافر يوم القيامة ، أعظم من أحُد** » [١] .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرفعه المُوقَّري ، عن الزهري [٢] .

ورواه يونس ، وعقيل ، عن الزهري موقوفاً [٣] .

وهو الصحيح [٤] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة موقوفاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فقد ذكر الدارقطني أن الوليد بن محمد الموقِّري ، رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه - بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة موقوفاً)

(أ) فرواه نعيم بن حماد في زياداته على ما رواه المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد ص ٨٧ ، (٣٠٣) قال : أنا يونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن

---

(١) يعني جبل أحُد بالمدينة المنورة .

(٢) يعني : عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

(٣) يعني : عن سعيد ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

(٤) العلل للدارقطني (٩/ ١٧٧) .

المسيب ، عن أبي هريرة قال : « **ضرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد ، يُعظَّمون لتمتليء منهم ، وليذوقوا العذاب** » .

وأخرجه البغوي في شرح السنة (١٥/ ٢٥٠) كتاب الفتن ، باب صفة النار . (٤٤١٣) . من طريق عبد الله بن المبارك ، عن يونس بن يزيد ، به ، بمثله وزاد : لتمتلي منهم النار .

(ب) وتابع عُقَيْلُ بن خالد ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري . كما أشار إلى ذلك الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف على من أخرج رواية عُقَيل هذه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهما من حيث الرواة عنه ، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً ، وأقوال العلماء حول كل وجه للوصول إلى النتيجة النهائية للاختلاف بإذن الله تعالى .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير الوليد بن محمد الموقِّري ، وهو من الرواة الذين اتفق على ضعفهم ، بل نسبه بعضهم للكذب ، كابن معين في رواية الهسنجاني [١] وابن حبان الذي وصفه بأنه لا يبالي ، ما دفُع إليه قرأه ، روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يحدِّث بها الزهري قط ، وكان يرفع المراسيل ، ويسند الموقوف ، لا يجوز الاحتجاج به بحال [٢] .

ولم يترجم له البرهان الحلبي ضمن من رُمي بالوضع ، مع أنه على شرطه .

وأما النسائي فقال : متروك الحديث [٣] . وبنحوه وصفه ابن حجر [٤] .

ووصفه أبو نعيم بأنه كثير المناكير [٥] .

وقال البخاري : في حديثه مناكير ، وذكر أن علي بن حُجر قال فيه : كثير الغلط ، وكان لا يقرأ من كتاب ، فإذا دُفع إليه قرأه [٦] .

---

(١) عن الجرح والتعديل (٩/ ١٥) .
(٢) المجروحين (٣/ ٧٧) .
(٣) الضعفاء والمتروكين ص ٢٤٠ .
(٤) تقريب التهذيب ص ٥٨٣ ، (٧٤٥٣) .
(٥) الضعفاء ص ١٥٦ .
(٦) الضعفاء الصغير ص ٢٤٣ .

وقال الخليلي : ليس بالقوي ، ويتفرد بأحاديث أنكروها [١] .

وصرّح الجوزجاني بأنه غير ثقة ، يروي عن الزهري عدة أحاديث ليس لها أصول [٢] . ووافقه العقيلي [٣] .

أما ابن عدي فذكر أن أحاديثه كلها غير محفوظة [٤] .

وقال ابن معين : ليس بشيء . . . [٥] .

وقال ابن المديني : ضعيف ، ليس بشيء ، ولا نروي عنه شيئاً [٦] .

وكذلك ضعفه الدارقطني [٧] .

أما أحمد فوصفه مرة بأنه يجيء عن الزهري بالعجائب، وقال : ليس ذاك بشيء [٨] .

وقال مرة : ما أظنُّه ، أي بثقة [٩] .

وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث، أما أبو زرعة فوصفه بأنه لين الحديث [١٠] .

وعدَّه الفسوي فيمن لا ينبغي أن يُشتغل بحديثهم [١١] .

وذكره ابن شاهين في الضعفاء [١٢] .

وخلاصة القول فيه أنه ضعيف جداً ، وقد اتفق على ضعفه .

---

(١) الإرشاد (١/ ٤٥٥) .

(٢) أحوال الرجال ص ١٦١ .

(٣) الضعفاء الكبير (٤/ ٣١٨) .

(٤) الكامل (٧/ ٢٥٣٦) .

(٥) ابن الجنيد ص ٢٤٥ ، والدارمي ٢٢٢ ، وابن محرز (١/ ٥٢) .

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٢٣ .

(٧) الضعفاء والمتروكين ص ٣٨٤ .

(٨) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٩) .

(٩) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٨٦) .

(١٠) الجرح والتعديل (٩/ ١٥) .

(١١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٤٩) .

(١٢) تاريخ أسماء الضعفاء ص ١٨٨ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة موقوفاً)

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١- يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢- عُقَيل بن خالد الأيلي :

وهو من أثبت أصحاب الزهري وأكثرهم ملازمة له ، ولذلك عدّه الحازمي وابن رجب في الطبقة الأولى من طبقات أصحابه [٢] .

وعندما سئل أبو حاتم عن عُقَيل ومعمر أيهما أثبت ؟ قال : عُقَيل أثبت ، كان صاحب كتاب ، وكان الزهري يكون بأيْلَة ، وللزهري هناك ضيعة [٣] . كان يكتب عنه [٤] .

وقد صرّح بملازمته له ، يونس بن يزيد حيث قال : كان عُقَيْل يصحب الزهري في سفره وحضره [٥] .

وقال ابن معين : أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس ، ومعمر ، ويونس ، وعقيل ، وشعيب بن أبي حمزة ، وابن عيينة [٦] .

وقال الذهبي : حدث عن ابن شهاب فأكثر وجود [٧] .

كما وصفه ابن حجر بتأكيد التوثيق فقال : ثقة ثبت [٨] .

فالخلاصة أنه ثقة ثبت وعُدَّ من أثبت أصحابه .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) شروط الأئمة الخمسة ص ٦٠ ، وانظر شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٣) .

(٣) ضيعة الرجل : ما يكون منها معاشه كالصنعة والتجارة ، والزراعة (النهاية ٣/ ١٠٨) والمراد بها هنا البستان .

(٤) عن الجرح والتعديل (٧/ ٤٣) .

(٥) عن الجرح والتعديل (٧/ ٤٣) .

(٦) التاريخ برواية الدوري (٣/ ١١٦) .

(٧) السير (٦/ ٣٠١) .

(٨) تقريب التهذيب ص ٣٩٦ ، (٤٦٦٥) .

وأما ما نُقل عن يحيى بن سعيد من تضعيفه له ، فقد كفانا الإمام أحمد مؤنته حيث قال : ذكرنا عند يحيى بن سعيد ، عُقَيْل بن خالد ، وإبراهيم بن سعد ، فيجعل كأنه يضعفهما فجعل يقول : عقيل وإبراهيم بن سعد ، عقيل وإبراهيم ، كأنه يضعفهما .

قال أحمد : وإيش ينفع يحيى من هذا ؟ هؤلاء ثقات لم يُخْبِرهما يحيى [1] .

(الخلاصة)

فبناءً على ما تقدم في النظر في الاختلاف ، وأحوال الرواة ، يمكن القول برجحان الوجه الثاني ، على الوجه الأول ، وذلك لثقة الراويين له عن الزهري .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول عنه ، غير الوليد الموقِّري ، وهو ضعيف ، مجمع على ضعفه ، ولم أجد من تابعه على روايته هذه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع حكم الدارقطني عليه بأنه المحفوظ عن الزهري .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح - الموقوف - صحيح الإسناد ، فرجاله ثقات .

ولا يصح رفعه من طريق الزهري ، كما تقدم .

وقد جاء الحديث موصولاً من طرق أخرى ، لكن من غير طريق الزهري ، وأمثل هذه الطرق ، ما أخرجه مسلم في صحيحه ، عن سُرَيج بن يونس ، حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن الحسن بن صالح ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **ضرس الكافر ، أو ناب الكافر ، مثل أُحُد ، وغِلَظُ جِلْدِه مسيرة ثلاث** » [2] .

* * *

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٣٣) .

(٢) صحيح مسلم (٤/ ٢١٨٩) كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون (٤٥ - ٢٨٥١) .

الحديث (٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، أنه نهى عن « **الملاقيح ، والمضامين ، وحَبَل الحَبَلة**[١] **، ولا ربا في الحيوان** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه عمر بن قيس ، وصالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

[وخالفهما] معمر ، ومالك :

فأما معمر فقال : عن الزهري ، عن ابن المسيب : نُهي عن بيع الملاقيح .

غير مرفوع ، من قول سعيد ، غير متصل [٢] .

وكذلك قال الزبيدي والأوزاعي ، عن الزهري [٣] ، [٤] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، موقوفاً .

---

(١) سيأتي تعريف هذه الكلمات في التخريج .

(٢) هكذا اقتصر الدارقطني على ذكر رواية معمر ، ولم يأت برواية مالك مع ذكره لها ، وسيأتي في التخريج أنها بنحو رواية معمر .

(٣) يعني : عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه .

(٤) العلل للدارقطني (٩/ ١٨٣) .

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

(أ) فرواه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢١١) ، (٤٨٦) عن محمد بن المثنى ، قال : نا سعيد بن سفيان ، عن صالح ابن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، « **أن النبي ﷺ نهى عن الملاقيح ، والمضامين ، وحبل الحبلة** » .

وقال : وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، إلا صالح بن أبي الأخضر ، ولم يكن بالحافظ .

وانظر كشف الأستار للهيثمي (٢/ ٨٢) ، (١٢٦٧) .

ومختصر الزوائد لابن حجر (١/ ٥١٧) ، (٨٧٧) .

وأخرجه محمد بن نصر المروزي ، في كتاب السنة ص ٦١ ، (٢١٠) من طريق النضر بن شميل ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به ، بمثله مع تقديم وتأخير في متنه .

(ب) وتابع عمرُ بن قيس المكي ، صالح بن أبي الأخضر ، في روايته هذا الوجه عن الزهري . كما أشار إلى ذلك الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، موقوفاً)

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٢٠) كتاب البيوع ، باب بيع الحيوان بالحيوان . (١٤١٣٧) عن معمر ، عن الزهري ، سألته عن الحيوان بالحيوان نسيئة ، فقال : سئل ابن المسيب عنه فقال : لا ربا في الحيوان ، وقد نُهي عن المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحبلة .

والمضامين : ما في أصلاب الإبل ، والملاقيح : ما في بطونها ، وحبل الحبلة : ولد ولد هذه الناقة .

وأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب السُّنَّة ص ٦١ ، (٢١١) من طريق عبد الرزاق .

(ب) وتابع مالك بن أنس ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته في الموطأ - برواية يحيى بن يحيى - (٢/ ٦٥٤) كتاب البيوع ، باب ما لا يجوز من بيع الحيوان (٦٣) .

وبرواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٢٧٥ ، باب بيع الغرر (٧٧٦) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٢٦٠) (٢٦١٠) عن ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب ، بنحو رواية معمر ، ولم يذكر في روايتي يحيى بن يحيى ، ومحمد ابن الحسن ، المراد بحبل الحبلة .

وأخرجها الشافعي في الأم (١/ ٣١) باب في بيع العروض .

وفي (٧/ ٢٣٨) باب في بيع الحيوان .

وفي (١/ ١٠٤) باب في بيع الحيوان ، عن مالك بن أنس ، به ، ولم يذكر في الموضعين الأولين تفسير الملاقيح والمضامين وحبل الحبلة .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٨٧) كتاب البيوع ، باب : لا ربا فيما خرج من المأكول .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ٤٩) كتاب البيوع ، باب إسلاف العرض في العرض (١١٠٧٩) من طريق الشافعي ، بدون الكلمات المذكورة .

(جـ) وتابع الأوزاعي ، معمراً ومالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته محمد بن نصر المروزى في كتاب السُّنَّة ص ٦٠ ، (٢٠٦) .

وفي ص ٦١ ، (٢١٢) بنحوه بدون تفسير الكلمات المذكورة .

(د) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهما من حيث الرواة عنه ، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً ، وأقوال العلماء حول كلا الوجهين ، للوصول إلى النتيجة النهائية للاختلاف بإذن الله تعالى .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فرواه عنه راويان هما :

١- صالح بن أبي الأخضر اليمامي :

قال ابن معين فيه : ليس بشيء [١] ، وزاد في موضع آخر : في الزهري [٢] ، وضعَّفه في موضع ثالث [٣] .

وترجم له ابن شاهين في الضعفاء ، وحكى قول ابن معين الأول [٤] .

أما البخاري ، فذكر أنه عن الزهري ليّن [٥] .

وقد فُسِّر ضعفه في الزهري بأن حديثه عنه عرض ، وكتاب ، وسماع ، فاختلطت عليه ، فلم يعد يميِّز بينها [٦] .

كما ضعفه النسائي [٧] ، وابن حجر وزاد : يعتبر به [٨] .

وذكره الفسوي فيمن ضُعِّفوا وليسوا بمتروكين، ولا يقوم حديثهم مقام الحجة [٩] .

وقال أبو حاتم : لين الحديث [١٠] .

وذكر المروذي أن أحمد لم يرضه لأنه حدث بأحاديث، ثم قال: لم أسمعها [١١] .

وقال العجلي : يُكتب حديثه ، وليس بالقوي [١٢] .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٢٦٢) .
(٢) تاريخ الدارمي ص ٤٤ .
(٣) سؤالات ابن الجنيد ص ١٤٢ .
(٤) تاريخ أسماء الضعفاء ص ١١٠ .
(٥) الضعفاء الصغير ص ١١٩ .
(٦) انظر سؤالات البرقاني ص ٣٧ ، والمجروحين (١/ ٣٦٩) ، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢/ ٣٢) ، وضعفاء العقيلي (٢/ ١٩٩) .
(٧) الضعفاء والمتروكين ص ١٣٧ .
(٨) تقريب التهذيب ص ٢٧١ ، (٢٨٤٤) .
(٩) المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٢) .
(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٥) .
(١١) العلل ص ٨٩ .
(١٢) ترتيب الثقات ص ٢٢٥ .

ووصفه ابن عدي بأن في بعض حديثه ما ينكر عليه ، وأنه من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم [١] .

وكان الجوزجاني أشد من تكلم فيه حيث قال : اتُّهم في أحاديثه [٢] ، وفسر البرهان الحلبي كلامه بقوله : أي يكذب فيها ، أو بوضعها يحتمل ، ثم قال : ولهذا الاحتمال ذكرته فيهم [٣] - أي فيمن رمي بالوضع .

وقد عده ابن رجب في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري [٤] .

فخلاصة حاله أنه ضعيف في الزهري وفي غيره ، إلا أن ضعفه ينجبر إن توبع بمثله أو بمن هو أعلى منه ، والذي يظهر أن العلماء ضعفوه في الزهري اعتماداً على سبر رواياته ، ومخالفته في عدد غير قليل منها للثقات من أصحاب الزهري ، كالحديث الذي معنا كما سيأتي بيانه [٥] . لأن ما ذكر من كونه اختلطت عليه طرق التحمل من الزهري لا تقتضي تضعيفه .

وأما عن اتهام الجوزجاني له بالكذب فلا يعتد به ، لأنه من المتعنتين كما قال الذهبي [٦] ، خاصة وأنه تفرد بذلك ، والله أعلم .

٢- عمر بن قيس المكي :

قال فيه ابن عدي : لم يشك أحد فيه (يعني : في ضعفه) [٧] .

وقال أبو حاتم [٨] ، والنسائي [٩] ، وابن حجر : [١٠] متروك الحديث .

وذكره العقيلي [١١] ، وابن شاهين [١٢] ، والدارقطني [١٣] ، في ضعفائهم .

---

(١) الكامل (٤/ ١٣٨٣) .
(٢) أحوال الرجال ص ١١٣ .
(٣) الكشف الحثيث ص ٢٠٨ .
(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .
(٥) وانظر الأحاديث ٤٩ ص ٨٣٩ ، ٥١ ص ٨٧٢ ، ٨٨ ص ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ٨٩ ص ١٤٣٩ ، ١٠٦ ص ١٧٧٨ ، ٢٩ ص ٥٨٧ ، [٥٠ ص ٨٥٠ ، ٥٥ ص ٩٧٨ ، ٩٥ ص ١٥٣٤ ، ٩٦ ص ١٥٤٩ ، ١٤٦ ص ٢٢٣٠] .
(٦) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل المطبوع مع عدة رسائل ص ١٥٩ .
(٧) الكامل (٥/ ١٦٦٩) .
(٨) الجرح والتعديل (٦/ ١٣٠) .
(٩) الضعفاء والمتروكين ص ١٨٨ .
(١٠) تقريب التهذيب ص ٤١٦ ، (٤٩٥٩) .
(١١) الضعفاء الكبير (٣/ ١٨٦) .
(١٢) تاريخ أسماء الضعفاء ص ١٢١ .
(١٣) الضعفاء والمتروكين ص ٢٩٨ .

وقال أبو زرعة الدمشقي : هو ضعيف الحديث [١] .

أما أبو زرعة الرازي فوصفه بأنه : لين الحديث [٢] .

وقال الخليلي : لا يحتج به لأنهم ضعفوه [٣] .

وقال ابن سعد : كان فيه بذاءة ، وتسرع إلى الناس ، فأمسكوا عن حديثه ، وألقوه ، وهو ضعيف في حديثه ، ليس بشيء [٤] .

ووصفه البخاري بأنه منكر الحديث [٥] .

وقال أحمد : ليس يسوى حديثه شيئاً ، أحاديثه بواطيل [٦] .

وقال الفسوي : لا يُكتب حديثه [٧] .

أما ابن حبان ، فوصفه بقوله : كان فيه دعابة ، يقلب الأسانيد ، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات [٨] .

وقال علي بن المديني : كان ضعيفاً ضعيفاً ، ليس بشيء [٩] . وقال في موضع آخر : ضعيف ، لا يُكتب حديثه [١٠] .

وقال البيهقي : ضعيف لا يحتج به ، ووصفه في موضع آخر بأنه ليس بالقوي [١١] .

أما ابن معين فتعددت أقواله فيه ، وكلها تدل على ضعفه ، فقال مرة : ضعيف [١٢] .

وقال مرة : ليس بشيء [١٣] وقال في أخرى : كذاب [١٤] .

ووصفه الجوزجاني بأنه ساقط [١٥] .

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٥١٣) .
(٢) الجرح والتعديل (٦/ ١٣٠) .
(٣) الإرشاد (١/ ٣٣١) .
(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٥٨) .
(٥) الضعفاء الصغير ص ١٦٣ .
(٦) العلل برواية عبد الله (١/ ٥٦٤) .
(٧) المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٤) .
(٨) المجروحين (٢/ ٨٥) .
(٩) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١١٤ .
(١٠) عن الضعفاء لأبي نعيم ص ١١٠ .
(١١) السنن الكبرى (٦/ ٩١) ، (٥/ ١٦٤) .
(١٢) تاريخ الدوري (٢/ ٤٣٣) .
(١٣) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٨١ .
(١٤) من كلام أبي زكريا الدقاق ص ٦٩ .
(١٥) أحوال الرجال ص ١٤٩ .

ويتبين من هذه الأقوال أنه : متروك .

وبعد :

فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما تلحظ فإنهما لم يرقيا إلى مرتبة الاحتجاج بهما ، وقد تقدم أن البزار علق على رواية صالح بن أبي الأخضر بأنه لم يكن بالحافظ ، مما يفيد أنه يرى عدم رجحان روايته .

وبناءً عليه يمكن القول إن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، موقوفاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذا فيما حدّث بالبصرة [١] .

٢- مالك بن أنس :

وهو أجلُّ من أن نسوق الأقوال ، والدلائل ، على ثقته ، وسأكتفي بذكر قولي معن بن عيسى ، وابن حجر ، لأنهما أكثر دلالة على مكانته ، ثم أعقِّب بذكر أقوال العلماء في روايته عن الزهري ، فهذا ما يهمنا في هذه الدراسة ، خاصة عند الترجيح بين الأقوال .

فقد نقل ابن سعد في طبقاته : أن معن بن عيسي قال فيه : كان مالك ثقة ، مأموناً ، ثبتاً ، ورعاً ، فقيهاً ، عالماً ، حجة [٢] .

أما ابن حجر فوصفه بقوله : رأس المتقنين ، وكبير المتثبتين [٣] .

وأما عن روايته عن الزهري ، فهو من أثبت الناس فيه إن لم يكن أثبتهم [٤] وسأنقل بعض أقوال الأئمة التي تدل على ذلك :

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) القسم المتمم ص ٤٤٤ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥١٦ ، (٦٤٢٥) .

(٤) انظر شروط الأئمة الخمسة ص ٦٠ ، وشرح العلل لابن رجب (٢/ ٦١٣) .

فابن معين حين سئل عن أثبت من روى عن الزهري ؟ قال : مالك بن أنس ، ثم معمر ، ثم عقيل ، ثم يونس ، ثم شعيب ، والأوزاعي ، والزبيدي ، وسفيان بن عيينة ، ثم قال : وكل هؤلاء ثقات [١] .

وقال في موضع آخر : ذاك - أي مالك - من أرفعهم [٢] .

أما أبو حاتم فقال : هو أثبت أصحاب الزهري ، وابن عيينة ، وإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حُكم لمالك ، ومالك نقي الرجال ، نقي الحديث ، وهو أنقى حديثاً من الثوري ، والأوزاعي ، وأقوى في الزهري من ابن عيينة ، وأقل خطأ منه ، وأقوى من معمر ، وابن أبي ذئب [٣] .

وسئل الدارقطني عن أثبت أصحاب الزهري ؟

فقال : مالك ، وشعيب بن أبي حمزة ، وابن عيينة ، ويونس بن يزيد ، وعُقيل ، والزبيدي [٤] .

وقال عمرو بن علي - يعني الفلاس - : أثبت من روى عن الزهري ، مالك ممن لا يُختلف فيه [٥] .

وتقدم في ترجمة سفيان بن عيينة ، المناظرة التي وقعت بين ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، حول المفاضلة بينه ، وبين مالك ، وأن مالكاً أخطأ في ثلاثة أحاديث عن الزهري ، وسفيان أخطأ في نحو عشرين حديثاً [٦] .

وذكر مسلم في التمييز - المطبوع منه - ثلاثة أحاديث وهم مالك فيها ، واحدة منها رواها عن الزهري [٧] .

إلا أن هذه الأحاديث لا تقدح في تقديمه في الجملة ، وإن كانت تُردّ بخصوصها ، وهي كما ترى قليلة جداً في بحر مروياته .

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ص ٢٢٤ .
(٢) سؤالات ابن الجنيد ص ٢٢٤ .
(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٠٦) .
(٤) سؤالات ابن بكير ص ٤٩ .
(٥) عن تهذيب التهذيب (١٠/٧) .
(٦) انظر ص ١٦٨ .
(٧) التمييز - المطبوع مع منهج النقد عند المحدثين - للأعظمي . الصفحات (٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠) .

٣- عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قُدّم غيره من الثقات عليه [١] .

٤- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحابه [٢] .

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه أرجح من سابقه ، لكثرة الرواة له ، وجميعهم من الثقات ، والثقات الأثبات .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الثاني ، الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب موقوفاً ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، وجميعهم من الثقات ، والثقات الأثبات .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول عنه غير صالح بن أبي الأخضر ، وهو ضعيف ، وعمر بن قيس المكي ، وهو متروك .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ، وهو الموقوف على سعيد بن المسيب ، صحيح الإسناد ، لكن لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ

ويشهد لأصله ، ولا سيما قوله « نُهي عن حبل الحبلة » الأحاديث التي فيها النهي عن بيوع الغرر ، ومنها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من طريق نافع ، عن ابن عمر - واللفظ للبخاري - أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلة ، وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التي في بطنها [٣] .

---

(١) انظر ص ١٥٦ .

(٢) انظر ص ١٥٧ .

(٣) صحيح البخاري - مع الفتح - (٤/٣٥٦) كتاب البيوع ، باب بيع الغرر وحبل الحبلة =

وأما قوله « ولا ربا في الحيوان » ، فلم أجد ما يشهد له ، بل إن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة [1] .

وبذلك يرتقي أول الحديث الموقوف الذي معنا إلى الصحيح لغيره ، ويظل الجزء الأخير منه على ضعفه .

* * *

= (٢١٤٣) ، وصحيح مسلم (٣/ ١١٥٤) كتاب البيوع ، باب تحريم بيع حبل الحبلة (٦-١٥١٤) .

(١) سنن أبي داود (٣/ ٦٥٢) كتاب البيوع ، باب في الحيوان بالحيوان نسيئة ، (٣٣٥٦) .

الفصل الثاني

الأحاديث المعلّة بالاختلاف في الرفع والوقف ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف

الحديث (٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن عثمان ، أن النبي ﷺ قال : « **اجتنبوا أم الخبائث ، فإنه كان رجل فيمن كان قبلكم ....** » الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، واختلف عنه [١] :

فأسنده عمر بن سعيد بن سريج ، عن الزهري [٢] .

ووقفه يونس ، ومعمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، وغيرهم ، عن الزهري [٣] .

والموقوف هو الصواب .

ورُوى هذا الحديث عن عمر بن قيس الملائى ، عن الحسن بن عمارة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

ووهم فيه الحسن في موضعين : في رفعه ، وفي روايته إياه عن سعيد ابن المسيب .

والذي قبله أصح [٤] ، [٥] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه .

١- فمرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان ، عن النبي ﷺ ، مرفوعاً .

---

(١) يعني اختُلف عن الزهري .

(٢) يعني عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبيه ، عن عثمان ، عن النبي ﷺ مرفوعاً .

(٣) يعني عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، عن عثمان، موقوفاً من قوله .

(٤) يعني الرواية الموقوفة .

(٥) العلل للدارقطني (٣/ ٤١) .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان ، موقوفاً عليه .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، عن النبي ﷺ مرفوعاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان ، عن النبي ﷺ) .

فرواه ابن أبي الدنيا في ذم المسكر ص ٤٩ ، (١) ، عن محمد بن عبد الله بن بزيع المصري ، قال : حدثنا الفضيل بن سليمان النميري ، قال : حدثنا عمر بن سعيد (يعني ابن سريج) عن الزهري ، قال : أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث ، عن أبيه عبد الرحمن ، قال : سمعت عثمان رضي الله عنه خطيباً ، فقال : سمعت النبي ﷺ يقول : « **اجتنبوا أُم الخبائث ، فإنه كان رجل فيمن كان قبلكم يتعبد ، ويعتزل الناس ، فَعَلَقَته امرأة غاوية ، فأرسلت إليه خادمها ، فقالت : إن ندعوك لشهادة . فدخل ، فطفقت كلما دخل باباً أغلقته دونه ، حتى أفضى إلى امرأة وضيئة ، جالسة ، وعندها غلام ، وباطية [1] فيها خمر ، فقالت : إنا لم ندعُك لشهادة ، ولكن دعوتك لتقتل هذا الغلام ، أو تقع علي ، أو تشرب كأساً من هذا الخمر ، فإن أبيت ، صحت وفضحتك ، فلما رأى أنه لابد له من ذلك قال : اسقيني كأساً من هذا الخمر ، فسقته كأساً من الخمرة قال : زيديني ، فلم يَرْمِ حتى وقع عليها ، وقتل النفس .**

فاجتنبوا الخمر ، فإنه والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر في صدر رجل أبداً ، ليوشكن أحدهما أن يخرج صاحبه » .

وأخرجه من طريق ابن أبي الدنيا :

البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ١٠) ، باب في المطاعم والمشارب (٥٥٨٦) .

---

(١) الباطية : إناء واسع الأعلى ، ضيق الأسفل ، وهي فارسية (يعني الكلمة) ، (المجموع المغيث لأبي موسى المديني ١/ ١٧٠) .

وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٦٨٤) ، باب في ذم المسكر (١١٢٢) ، وقال :

هذا الحديث قد أسنده عمر بن سعيد بن سريج ، عن الزهري : كما ذكرنا ، وقد وقفه يونس ، ومعمر ، وشعيب ، وغيرهم ، عن الزهري ، قال الدارقطني : والموقوف هو الصواب . قال : وقد رُوي عن الحسن بن عمارة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، عن النبي ﷺ ، ووهم فيه الحسن في موضعين : في رفعه ، وفي روايته إياه عن سعيد ، والذي قبله أصح .

والضياء المقدسي في المختارة (١/ ٥٠٢) ، (٣٧١) .

ونقل كلام الدارقطني المتقدم إلى قوله : والموقوف هو الصواب .

كما أورده الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٢٩٧) معزواً إلى ابن أبي الدنيا ، وذكره بإسناده ومتنه . ثم قال :

وهذا الحديث رواه البيهقي في سننه موقوفاً على عثمان ، وهو أصح .

كما أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٣٦٧) كتاب الأشربة ، فصل في الأشربة ، (٥٣٢٤) عن عمر بن محمد الهمذاني ، عن محمد بن عبدالله بن بزيع به ، بمثله ، وقال :

عمر بن سعيد بن سريج هذا هو من ثقات أهل المدينة ، روى عنه عبد الرحمن بن إسحاق المدني .

والضياء المقدسي في المختارة (١/ ٥٠١) ، (٣٧٠) من طريق إسماعيل بن مسعود الجحدري ، ومحمد بن عبد الله بن بزيع ، به مختصراً .

ولم أقف على من تابع عمر بن سعيد بن سريج على روايته مرفوعاً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي بكر بن الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان موقوفاً)

(أ) فرواه النسائي في المجتبى (٨/ ٢٨٢) كتاب الأشربة ، باب ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر ، من طريق عبد الله بن المبارك .

وأخرجه عبد الله بن وهب في الجامع (ق ١٠ أ) .

ومن طريقه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٦٣ .

والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٨٧) كتاب الأشربة ، باب ما جاء في تحريم الخمر .

وفي الشعب (٥/ ١٠) باب في المطاعم والمشارب (٥٥٨٧) .

كلاهما عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، الحديث بطوله في سنن النسائي الكبرى .

وقال البيهقي بعد أن أخرجه في الشعب : . . . موقوفاً على عثمان ، وهو المحفوظ .

كما أخرج الحديث (من روايته الموقوفة) ابن كثير في تفسيره (٢/ ٩٧) سورة المائدة ، تعليقاً مجزوماً إلى الزهري وقال :

رواه البيهقي ، وهذا إسناده صحيح (يعني الموقوف) .

وقد رواه أبو بكر بن أبي الدنيا في كتابه « ذم المسكر » عن محمد بن عبد الله ابن بزيع ، عن الفضل بن سليمان النميري ، عن عمر بن سعيد ، عن الزهري ، به مرفوعاً .

والموقوف أصح .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، يونسَ بن يزيد في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٢٣٦) كتاب الأشربة ، باب ما يُقال في الشراب ، (١٧٠٦٠) .

والنسائي في المجتبى (٨/ ٢٨٢) كتاب الأشربة ، باب ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر . من طريق عبد الله بن المبارك .

كلاهما عن معمر ، به ، بمثله .

وقد سئل أبو زرعة (العلل لابن أبي حاتم ٢/ ٣٥) (١٥٨٦) ، عن حديث رواه أبو خالد الأحمر ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان يخطب وهو يقول : يا أيها الناس إياكم والخمر . . .

قال أبو زرعة : رواه إبراهيم بن سعد ، ومعمر ، ويونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبيه ، عن عثمان موقوفاً ، وهو الصحيح .

(جـ) وذكر الدارقطني أن شعيب بن أبي حمزة تابع يونس ومعمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته إلا ما تقدم من ذكر ابن الجوزي لها تعليقاً في العلل المتناهية .

ثم إن الدارقطني ذكر أن رواة آخرين تابعوا هؤلاء الثلاثة في رواية هذا الوجه عن الزهري لكنه أجملهم بقوله « وغيرهم » ، وقد وقفت على راويين هما :

(د) إبراهيم بن سعد الزهري :

وقد أخرج روايته ابن أبي حاتم في العلل تعليقاً . كما تقدم .

(هـ) جعفر بن برقان :

وقد أخرج روايته السمرقندي في تنبيه الغافلين (١/١٥٧) باب الزجر عن شرب الخمر . من طريق كثير بن هشام ، عن جعفر بن برقان ، عن الزهري .

لكن بدون ذكر « أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه » ويظهر أنهما سقطا منه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان مرفوعاً)

فقد ذكر الدارقطني أن الحسن بن عمارة روى هذا الوجه عن الزهري ، ونقل ابن الجوزي كلامه في العلل المتناهية كما تقدم قريباً .

ولم أقف على رواية الحسن بن عمارة هذا ، كما لم أقف على من تابعه في رواية هذا الوجه عن الزهري .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير عمر بن سعيد بن سُرَيْج التنوخي. ويقال: ابن سُرْحة بالمهملة ، قال ابن حجر : والتحقيق في ضبط جده أنه بالجيم في سُرَيْج وسُرْجة (١) .

أما عن حاله :

فقال أبو حاتم : مضطرب الحديث ، ليس بقوي ، يروي عن الزهري ويُنكَر (٢) .

وقال العقيلي : في حديثه خطأ واضطراب (٣) .

ووصف ابن عدي أحاديثه بأنها ليست مستقيمة .... ثم قال : ولعمر بن سعيد من الحديث غير ما ذكرت شيء يسير ، وفي بعض رواياته يخالف الثقات (٤).

وقال ابن حبان : يعتبر بحديثه من غير الضعفاء عنه (٥) وقال في موضع آخر : من ثقات أهل المدينة (٦) .

وضعفه الدارقطني (٧) .

ووصفه الذهبي بقوله : ليِّنٌ (٨) .

فخلاصة حاله أنه ضعيف ، ويحمل قول ابن حبان الذي يفيد التوثيق على جانب العدالة جمعاً بين الأقوال .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان ، موقوفاً)

---

(١) لسان الميزان (٤/ ٣١٠) .
(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١١١) .
(٣) الضعفاء الكبير (٣/ ١٦٣) .
(٤) الكامل (٥/ ١٧١٧) .
(٥) المجروحين (٧/ ١٧٥) .
(٦) صحيح ابن حبان (الإحسان ٧/ ٣٦٧) .
(٧) العلل (١/ ١٧١) .
(٨) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٠٠) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة، وقُيّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه[١] .

٢- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة . وكذا فيما حدّث بالبصرة [٢] .

٣- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وقد تقدم تصويب غير واحد من العلماء له ، واعتباره المحفوظ ، كالدارقطني ، ووافقه ابن الجوزي ، والضياء المقدسي اللذان نقلا تصويبه وسكتا عنه مما يفيد موافقتهما له . كما صوبه كذلك أبو زرعة الرازي ، والزيلعي ، وابن كثير كما تقدم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه غير الحسن بن عُمارة ، وقد تكلم العلماء فيه :

فقال الساجي : أجمع أهل الحديث على ترك حديثه [٤] .

وقد وصفه بأنه متروك الحديث كل من : مسلم [٥] ، والنسائي [٦] ، وأبو حاتم [٧] ، وأحمد [٨] ، ويعقوب بن شيبة [٩] ، والذهبي [١٠] ، وابن حجر [١١] .

---

(١) انظر ص ١٦٥ .
(٢) انظر ص ٦٦ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) عن تهذيب الكمال (٦/ ٢٧٢) .
(٥) الكنى والأسماء ص ١٧٣ .
(٦) الضعفاء والمتروكين ص ٨٧ .
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٢٨) .
(٨) العلل برواية المروذي ص ١٠٦ ، ١٤٧ .
(٩) عن تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٦) .
(١٠) المغني في الضعفاء (١/ ١٦٥) .
(١١) تقريب التهذيب ص ١٦٢ ، (١٢٦٤) .

وقال ابن المبارك : جَرَحه عندي سفيان الثوري ، وشعبة ، فبقولهما تركت حديثه [١] .

وقال ابن عيينة : كنت إذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري جعلت أصبعي في أذني [٢] .

وقال ابن سعد : كان ضعيفاً في الحديث ، ومنهم من لا يكتب حديثه [٣] .

وقال الجوزجاني : ساقط [٤] .

وقال ابن عدي : هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق [٥] .

وفسَّر ابن حبان جرحه بقوله : كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلِّس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء ، كان يسمع من موسى بن مطير ، وأبي العطوف ، وأبان بن أبي عياش وأضرابهم ، ثم يسقط أسماءهم ، ويرويها عن مشايخهم الثقات ، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات ، أنكرها عليه ، وأطلق عليه الجرح ، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين ، فكان الحسن بن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسهم عن هؤلاء ، وإسقاطهم من الأخبار حتى التزق الموضوعات به [٦] .

وخلاصة حاله : أنه متروك ، لا يحتج به .

وقد تقدم في كلام الدارقطني ، تضعيفه لرواية الحسن بن عمارة هذا الوجه ، ونسب الوهم إليه من جهتين : جهة رفعه ، وجهة ذكره سعيد بن المسيب بدل عبد الرحمن بن الحارث ، يعني أن الصحيح وقفه ، وأن الزهري إنما يرويه عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان موقوفاً لا عن سعيد ابن المسيب عن عثمان .

---

(١) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢٣٨) .
(٢) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢٣٩) .
(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٥٦) .
(٤) أحوال الرجال ص ٥٢ .
(٥) الكامل (٢/ ٧٠٩) .
(٦) المجروحين (١/ ٢٢٩) .

(الخلاصة)

بعد دراسة الأوجه التي اختُلف فيها عن الزهري ، وأحوال الرواة عنه ، يمكن القول بأن الراجح هو الوجه الثاني (الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان موقوفاً) وذلك لكثرة الرواة عنه من أصحابه الثقات ، وفيهم من عُدَّ من أثبت أصحابه .

أما الوجه الأول (الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن عثمان مرفوعاً) . فغير محفوظ حيث لم يروه عنه غير عمر بن سعيد ابن سريج ، وهو ضعيف .

وأما الوجه الثالث (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان مرفوعاً) فغير محفوظ كذلك ، لأنه من رواية الحسن بن عمارة عنه ، وهو متروك .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني مع ما ذكره الدارقطني من أن الموقوف هو الصواب . وموافقة غير واحد من الأئمة له كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

إسناد الحديث من وجهه الراجح صحيح ، فرجاله ثقات ، عند عبد الرزاق في مصنّفه ، والنسائي في المجتبى ، ولم أقف له على علة .

* * *

الحديث (٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي، في القراءة خلف الإمام في الصلاة ، أنه أمر بذلك .

فقال : هو حديث يرفعه الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، واختُلف عن الزهري :

فرواه إسحاق بن راشد [واختُلف] عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي :

فرفعه محمد بن إسحاق ، عن إسحاق بن راشد ، إلى النبي ﷺ ، من رواية حفص بن عبد الرحمن ، عن ابن إسحاق .

وخالفه عبيد الله بن عمرو ، فرواه عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، موقوفاً (١) .

وهو الصواب .

وكذلك رواه معمر بن راشد ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، وسفيان ابن حسين ، واختُلف عنه :

فقال أبو داود : عن شعبة ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن ابن أبي رافع ، عن علي .

وخالفه حفص بن راشد ، أبو عمر ، وعبد الصمد بن النعمان ، وعلي بن حفص ، فقالوا : عن شعبة ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن ابن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي (٢) .

---

(١) يعني : على علي رضي الله عنه .

(٢) يعني : موقوفاً مع ذكر واسطة بين ابن أبي رافع ، وبين علي .

والصواب : قول من قال : عن ابن أبي رافع ، عن علي، موقوفاً [1] ، [2] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه ،عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً ، بالقراءة مطلقاً ، دون تقييد بكونها خلف الإمام ، والمعروف أن صلاته ﷺ مأموماً كانت بعض المرات المعدودة [3] .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب ، موقوفاً ، مقيداً بكونها خلف الإمام .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً أيضاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً) .

فقد ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، أن إسحاق بن راشد ، رواه عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً ، من رواية حفص بن عبد الرحمن ، عن محمد بن إسحاق ، عن إسحاق بن راشد ، به .

ولم أقف على رواية إسحاق هذه .

غير أني وقفت على رواية مرفوعة إلى النبي ﷺ .

أخرجها الطحاوى في شرح معاني الآثار (١/٢٠٦) من طريق جعفر بن

---

(١) يعني : بدون واسطة بين ابن أبي رافع ، وبين علي .

(٢) العلل للدارقطني (٤/١٨ وما بعدها) .

(٣) سيأتي في حديث المغيرة في المسح على الخفين أنه ﷺ صَلَّى خلف عبد الرحمن مأموماً. (انظر الحديث رقم ٩٧) .
وقد جاء في حديث عائشة في مرضه ﷺ أنه صلى خلف أبي بكر مأموماً . (انظر البخاري مع الفتح حديث ٧١٢) . وكلا الحديثين من غير طريق علي بن أبي طالب .

محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، عن الزهري ، عن عبيد الله ابن أبي رافع ، عن علي رضي الله عنه أنه كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بأم القرآن ، وقرآن ، وفي العصر مثل ذلك ، وفي الأخريين منهما بأم القرآن ، وفي المغرب في الأوليين بأم القرآن ، وقرآن ، وفي الثالثة بأم القرآن .

قال عبيد الله : وأراه قد رفعه إلى النبي ﷺ .

ويلاحظ أنها غير مقيَّدة بكونها خلف الإمام كما قدمت .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب ، موقوفاً) .

(أ) فرواه عبد الرزاق فى مصنفه (٢/ ١٠٠) كتاب الصلاة ، باب كيف يقرأ في الصلاة (٢٦٥٦) . عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع قال : كان - يعني علياً - يقرأ في الأوليين من الظهر والعصر بأم القرآن وسورة ، ولا يقرأ في الأخريين .

وهي كما ترى رواية مطلقة غير مقيده بكونها خلف الإمام .

أما الرواية المقيدة بكونها خلف الإمام :

فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٣٢٨) كتاب الصلاة ، باب من رخص في القراءة خلف الإمام (٣٧٥٣) عن عبد الأعلى السامي ، عن معمر ، به ، وفيه أن علياً كان يقول: اقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام، في كل ركعة بأم الكتاب وسورة.

ومن طريق ابن أبي شيبة، أخرجها البيهقي في القراءة خلف الإمام ص ٩٣ (١٩٦) .

وأخرجها ابن المنذر في الأوسط (٣/ ١٠٢) كتاب صفة الصلاة ، باب فضل قراءة فاتحة الكتاب (أثر ١٣١٢) من طريق ابن أبي شيبة أيضاً ، ولكن بلفظ : أن علياً كان يقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في كل ركعة بأم القرآن وسورة .

وهذا كما ترى حكاية فعل علي رضي الله عنه ، لا أمره .

كما أخرجها الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤١٩) عن المعلى بن أسد عن يزيد بن زريع، عن معمر، به ، وفيه: أن علياً كان يأمر ويحب أن يقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين فاتحة الكتاب، وسورة سورة، وفي الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب .

ومن طريق الفسوي أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٦٨) كتاب الصلاة ، باب من قال : لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق . ثم قال :

وكذلك رواه عبد الأعلى [السامي] عن معمر ، وهو أصح من رواية شعبة حيث قال : عن أبيه ، عن علي (يعني الوجه الثالث) .

والحافظ العراقي في أماليه (المستخرج على المستدرك) ص ١١٢ ، وليس فيه « ويحب » .

كما أخرجها البيهقي في القراءة خلف الإمام ص ٩٣، (١٩٧) من طريق الفسوي، عن المعلى عن يزيد بن زريع ، عن معمر ، ثم أحال سنده ومتنه على رواية عبدالأعلى السامي عن معمر - المتقدمة - بقوله : فذكره بإسناده نحوه ، دون ذكر أبيه.

وقوله « نحوه » إشارة إلى اختلاف لفظ تلك الرواية عن لفظ رواية عبد الأعلى .

وأخرجها الدارقطني في سننه (١/ ٣٢٢) كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة (٢٤) من طريق قتيبة بن سعيد ، ثم قال :

وهذا إسناد صحيح .

والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص ١٩٣ ، (٤٢٥) من طريق عمرو بن علي .

وقال : وهذا الإسناد من أصح الأسانيد في الدنيا .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة ، تابعوا عبد الرزاق في رواية هذا الوجه عن معمر ، عن الزهري ، به ، غير أن روايتهم تخالف روايته في كونها مقيدة بكونها خلف الإمام . كما تقدم .

(ب) وتابع إسحاق بن راشد - من رواية عبيد الله بن عمرو ، عنه - معمراً في روايته - المقيدة خلف الإمام - عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في جزء القراءة خلف الإمام ص ٧ ، حديث (١) ، عن عثمان بن سعيد ، عن عبيد الله بن عمرو ، به .

(جـ) وتابع سفيان بن حسين - من رواية أبي داود الطيالسي ، عن شعبة ، عنه - من تقدم ذكرهما في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايته هذه في المطبوع من مسند الطيالسي ، في مظانه .

وقد وقفت على روايته من طريق آخر ، أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٦٨) كتاب الصلاة ، باب من قال : لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق .

وفي جزء القراءة خلف الإمام ص ١٠٠ ، (٢٢٥) ، (٢٢٦) من طريقي يزيد

ابن هارون وسويد بن عبد العزيز ، كلاهما عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي موقوفاً .

(د) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى روايته ، ولم أقف عليها .

(هـ) ثم إني وقفت على متابع خامس لمن تقدم ذكرهم ، لم يشر الدارقطني إلى روايته ، وهو : معقل بن عبيد الله .

وأخرج روايته البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام ص ١٢٤ ، (٢٩٨) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه أبي رافع ، عن علي ، موقوفاً) .

فلم يروه عنه غير سفيان بن حسين - من رواية غير واحد من أصحاب شعبة ، عن شعبة ، عن سفيان - .

وقد أشار الدارقطني في حديثه عن الاختلاف ، إلى رواية ثلاثة من أصحاب شعبة ، رووا عنه ، عن سفيان بن حسين ، هذا الوجه وهم :

حفص بن راشد ، وعبد الصمد بن النعمان ، وعلي بن حفص .

١- أما رواية عبد الصمد بن النعمان :

فأخرجها الحاكم في مستدركه (١/ ٢٣٩) كتاب الصلاة ، باب : كان علي يأمر أن يُقرأ خلف الإمام ، من طريق محمد بن غالب ، وقال الحاكم : وقد صحت الرواية عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وأنهما كانا يأمران بالقراءة خلف الإمام .

وقال الذهبي : صحيح .

وعن الحاكم ، أخرجها البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام ص ٩٣، (١٩٥).

ثم قال البيهقي : ورواه يزيد بن هاون ، عن سفيان (يعني ابن حسين) دون ذكر أبيه ، وهو أصح .

وأخرجها الدارقطني في سننه (١/ ٣٢٢) كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة . . . (٢١) من طريق عباس بن محمد .

كلاهما عن عبد الصمد بن النعمان ، عن شعبة ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي موقوفاً ، بنحوه .

٢ ، ٣- وأما روايتا حفص بن راشد ، وعلي بن حفص ، عن شعبة ، فلم أقف عليهما .

ثم إني وقفت على رواة آخرين من أصحاب شعبة ، تابعوا هؤلاء الثلاثة الذين تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن شعبة ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري به . وهم :

٤- آدم بن أبي إياس :

وأخرج روايته الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤١٩) .

ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٦٨) كتاب الصلاة ، باب من قال : لا يقرأ خلف الإمام .

والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام ص ٣٤ ، (٥٤) تعليقاً مجزوماً [١] .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٠٩) كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر والعصر عن بكر بن إدريس .

ثلاثتهم عن آدم بن أبي إياس ، عن شعبة ، عن سفيان بن حسين به .

٥- الأسود بن عامر (شاذان) :

وأخرج روايته الحاكم في مستدركه (١/ ٢٣٩) . كتاب الصلاة ، باب : كان علي يأمر أن يُقرأ خلف الإمام ، وقال :

قد صحت الرواية عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وأنهما كانا يأمران بالقراءة خلف الإمام .

وقال الذهبي في التلخيص : صحيح .

وأخرجها عن الحاكم : البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام ص ٩٢، (١٩٤).

وقال : ورواه يزيد بن هارون ، عن سفيان (يعني ابن حسين) دون ذكر أبيه ، وهو أصح .

كما أخرجها الدارقطني في سننه (١/ ٣٢٢) كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة . . . . (٢٢) .

---

(١) سقط من المطبوع : عن أبي رافع ، والصحيح إثباته ، كما رواه من تقدم ذكرهم .

جميعهم من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني ، عن الأسود بن عامر ، عن شعبة ، عن سفيان بن حسين ، به .

٦- الحكم بن أسلم :

وأخرج روايته الدارقطني في سننه ، في الموضع السابق ، حديث (٢٣) . من طريق أحمد بن الحجاج ، عن الحكم بن أسلم ، عن شعبة ، عن سفيان بن حسين ، به ، بنحوه .

٧- عبد الرحمن بن زياد :

وأخرج روايته ابن المنذر في الأوسط (٣/ ١١٣) كتاب صفة الصلاة ، باب اختلاف أهل العلم فيما يُقرأ به في الركعتين الأخريين من صلاة الظهر أو العصر . (أثر ١٣٣١) .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً) .

فرواه عنه راويان هما :

١- إسحاق بن راشد الجزري :

اختُلف فيه بين موثِّق ومضعِّف :

فممن وثقه الإمام أحمد [١] ، والمفضل بن غسان الغلابي [٢] ، والعجلي [٣]، وابن حجر ، غير أنه زاد : في حديثه عن الزهري بعض الوهم [٤] .

ونزل به الذهبي إلى درجة الحسن فقال : صدوق [٥] .

---

(١) العلل برواية المروذي ص ١١٠ .
(٢) عن تهذيب الكمال (١/ ٨٣) .
(٣) عن تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٢) .
(٤) تقريب التهذيب ص ١٠٠ ، (٣٥٠) .
(٥) انظر ميزان الاعتدال (١/ ١٩٠) ، ومن تُكلم فيه وهو موثق ص ٤٢ .

أما أبو حاتم فقال : شيخ [١] .

وضعفه ابن خزيمة مطلقاً حيث وصفه بقوله : لا يحتج بحديثه [٢] .

وقيد الذهلي تضعيفه فقال : والنعمان ، وإسحاق ، ابنا راشد الجزريان ، أشد اضطراباً [٣] يعني في الزهري .

واختلفت بعض أقوال العلماء فيه :

فابن معين قال فيه مرة : ثقة [٤] ، وذكره ابن شاهين في الثقات ناقلاً قوله [٥] وقال ابن معين مرة : صالح الحديث [٦] ، وقال في مرة ثالثة : ليس هما (يعني هو والنعمان بن راشد) في الزهري بذاك ، قال ابن الجنيد : قلت (يعني ليحيى ابن معين) ففي غير الزهري ؟ قال : ليس بإسحاق بأس [٧] .

ووثقه النسائي مرة ، وقال في رواية أخرى : ليس بقوي [٨] .

أما الفسوي فقال مرة : صالح الحديث ، وقال في أخرى : حسن الحديث [٩] .

وقال الدارقطني : تكلموا في سماعه من الزهري ، وقالوا إنه وجده في كتاب ، والقول عندي قول مسلم بن الحجاج فيه [١٠] ، يعني في حكمه بسماعه بناء على المعاصرة ، دون وجود نافٍ معتبر .

وقد حكى الحاكم القصة التي رواها أبو الوليد الطيالسي ، قال : حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أشرس [١١] ، قال : قدم علينا محمد بن إسحاق ، وكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد ، فقدم علينا إسحاق بن راشد ، فجعل يقول : حدثنا الزهري حدثنا الزهري ، قال : فقلت له : أين لقيت الزهري ؟ قال : لم ألقه ، مررت ببيت المقدس ، فوجدت كتاباً له ثمَّ [١٢] .

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٠) .
(٢) عن تهذيب الكمال (١/ ٨٣) .
(٣) انظر قوله في ترجمة النعمان بن راشد ص ٣٤١ .
(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٢٤) .
(٥) تاريخ الثقات ص ٦٢ .
(٦) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٢٤) .
(٧) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٥٥ .
(٨) عن هدي الساري ص ٣٨٩ .
(٩) المعرفة والتاريخ (١/ ٣٤٥) ، (١/ ٤٣٤) .
(١٠) سؤالات الحاكم ص ١٨٤ .
(١١) لم أقف على المراد به .
(١٢) عن تهذيب الكمال (١/ ٨٣) .

وهو من رجال البخاري [1] إذ أخرج له متابعة كما سيأتي .

هذه أقوال العلماء فيه ويظهر أن الراجح في حاله أنه ثقة في غير الزهري ، أما في الزهري فهو ضعيف فيه ، وتُحمل الأقوال التى أنزلته عن مرتبة الثقة ، والتي ضعَّفته على هذا ، باعتبار تفاوت نظر النقاد في مدى قدحها ، فمن رآها تقدح في أصل ضبطه ضعفه مطلقاً ، ومن رآها تقدح في تمام ضبطه حسن حديثه ، ومن رآها تقدح في روايته عن الزهري فقط ، قيد ضعفه بذلك كما تقدم .

ثم إن منشأ هذا الضعف ، الأوهام والاضطراب اللذان يعتريان رواياته عن الزهري ، كما أشار إلى ذلك الذهلي - وهو أعلم الناس بحديثه - .

أما ما ضعفه به بعض العلماء من أنه لم يسمع من الزهري ، فإن الراجح ثبوت سماعه منه إذ قال الحافظ ابن حجر : وروى ابن أبي خيثمة بإسناد جيد ، عن إسحاق ، أنه لقي الزهري [2] وقال في موضع آخر : وهذا يدل على أنه لقي الزهري [3] .

ويفهم من قوله « بإسناد جيد » توهين رواية أبي الوليد الطيالسي التى دلت على أنه لم يلقه .

أما كونه من رجال البخاري ، فقال ابن حجر : غالب ما أخرج له البخاري (مما) شاركه فيه غيره عن الزهري ، وهي مواضع يسيرة [4] .

على أنه اختُلف على إسحاق بن راشد في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً .

والذي يظهر أن رواية إسحاق الأولى (المرفوعة) مما وهم فيها ، وذلك لأن الراوي عنه : محمد بن إسحاق بن يسار ، تقدمت ترجمته ، وأنه حسن

---

(١) رجال البخاري للكلاباذي (١/ ٧٤) .
(٢) هدي الساري ص ٣٨٩ .
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٢) .
(٤) هدي الساري ص ٣٨٩ . وانظر مثالاً لما أخرج له البخاري متابعة الحديث رقم ١٨ .

الحديث لذاته ، في غير ما شذ به أو دلّسه [1] ، ولم أقف على من صرَّح بنسبة الوهم إلى ابن إسحاق في هذا الحديث ، فلم يبق إلا إسحاق بن راشد ، وهو ضعيف في الزهري كما تقدم ، لأنه يهم ويضطرب في روايته عنه .

وإسحاق وإن توبع في رواية هذا الوجه ، غير أن هذه المتابعة لا تنفعه كما سيأتي قريباً .

أما رواية إسحاق بن راشد الأخرى (الموقوفة) ، فهي محفوظة عنه ، وذلك لأنها متابعة برواية الثقات من أصحاب الزهري ، كما سيأتي في دراسة الوجه الثاني ، فارتفعت بذلك علة الوهم عنه .

ثم إن راوي هذا الوجه عنه : عبيد الله بن عمرو الرقي ، الجزري ، وصفه الذهبي بقوله : كان ثقة ، حجة ، صاحب حديث [2] .

وهو وإن وصفه بعض العلماء كابن سعد [3] ، وابن حجر [4] بأنه ربما يخطئ أو يهم ، إلا أن هذا لا ينطبق على الحديث الذي معنا ، لأنه رواه عن إسحاق ابن راشد ، وهو جزري مثله ، ومعلوم أن الراوي إذا روى عنه بلديه ، فهو ثقة فيه ، مالم تكن علّته من غير جهة الوهم ، والضبط ، والله أعلم .

٢- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : المشهور بالصادق :

وثقه ابن معين [5] ، وزاد في موضع آخر : مأمون ، صدوق [6] .

كما وثقه الشافعي [7] ، والنسائى [8] .

وقال أبو حاتم : ثقة ، لا يُسأل عن مثله [9] .

وقال ابن عدي : هو من ثقات الناس [10] .

---

(١) انظر ص ١٧٢ .
(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣١٠) .
(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٨٢) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٣٧٣ ، (٤٣٢٧) .
(٥) تاريخ الدارمي ص ٨٤ ، وبرواية الدوري (٢/ ٨٧) .
(٦) رواية ابن محرز (١/ ١١٠) .
(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٤٨٧) .
(٨) عن تهذيب التهذيب (٢/ ٨٩) .
(٩) الجرح والتعديل (٢/ ٤٨٧) .
(١٠) الكامل (٢/ ٥٥٨) .

وذكره العجلي في الثقات [1] .

وقيد بعضهم توثيقه ، برواية الثقات عنه : [2] .

فذكره ابن شاهين في ثقاته ، وذكر أن عثمان بن أبي شيبة قال : هو ثقة إذا روى عنه الثقات [3] .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : - يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه ، لأنه في حديث ولده عنه مناكير كثيرة ، وإنما مرض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده ، وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه ، مثل ابن جريج والثوري ، ومالك ، وشعبة ، وابن عيينة ، ووهب ابن خالد ، ودونهم ، فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات ، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه ولا من حديث أبيه ، ولا من حديث جدِّه ، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره [4] .

وقال الساجي : كان صدوقاً ، مأموناً ، إذا حدَّث عنه الثقات فحديثه مستقيم [5] .

وقال الذهبي : جعفر ، ثقة ، صدوق ، ما هو في الثبت كشعبة ، وهو أوثق من سهيل ، وابن إسحاق ، وهو في وأن ابن أبي ذئب ونحوه [6] .

ووصفه ابن حجر بأنه : صدوق [7] .

وتكلم فيه بعض الأئمة .

فقال أحمد قد روى عنه يحيى (يعني القطان) وليَّنه [8] .

وقال في موضع آخر : ضعيف الحديث ، مضطرب [9] .

---

(١) ترتيب الثقات ص ٩٨ .

(٢) هذا الشرط فيه نظر ، لأنه معتبر في جميع الرواة كما قال ابن حجر . (انظر ترجمة عمرو بن شعيب في التهذيب ٨/ ٤٦) .

(٣) تاريخ أسماء الثقات ص ٨٥ .

(٤) الثقات (٦/ ١٣١) .

(٥) عن تهذيب التهذيب (٢/ ٨٩) .

(٦) سير أعلام النبلاء (١/ ٢٥٧) .

(٧) تقريب التهذيب ص ١٤١ ، (٩٥٠) .

(٨) العلل برواية المروذي ص ٦٨ .

(٩) العلل برواية المروذي ص ٢٠١ .

وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، ولا يحتج به ، ويُستضعف [1] .

ويقصد الإمام أحمد بتليين يحيى القطان له ، ما ذكره ابن عدي ، من أن ابن المديني قال : سئل يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد ، فقال : في نفسي منه شيء قلت : فمجالد [2] ؟ قال : مجالد أحبّ إلي منه [3] .

وقد ذكر البخاري أن يحيى القطان كان يضعِّف مجالداً هذا [4] .

وخلاصة حاله : أنه ثقة ، غير أنه لا يرقى إلى درجة الأثبات كشعبة ومن هم مثله .

أما تقييد توثيقه برواية الثقات عنه ، فتقدم جواب ابن حجر عنه .

أما حكم ابن حجر عليه بأنه صدوق ، فلم أجد من قال به ممن قبله من علماء الجرح والتعديل .

أما قول يحيى القطان فيه ، فقد تعقبه الذهبي بقوله : هذه من زلقات يحيى القطان ، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفراً أوثق من مجالد [5] .

وبعد :

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، ويظهر أنه وجه مرجوح ، وذلك لأن إسحاق بن راشد ضعيف في الزهري ، وجعفر الصادق وإن كان ثقة ، إلا أن روايته عارضت رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الثاني - كما سيأتي - .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب ، موقوفاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

---

(١) عن تهذيب التهذيب (٢/ ٨٩) .

(٢) هو مجالد بن سعيد الهمذاني ، ليس بالقوي تغير بآخرة ، (تقريب ص ٥٢٠) .

(٣) الكامل (٢/ ٥٥٥) .

(٤) الضعفاء الصغير ص ٢٣٢ .

(٥) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥٧) .

١- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

غير أن أصحابه اختلفوا في روايتهم متن الحديث .

فعبد الرزاق ذكر في روايته عنه ، أن علياً كان يقرأ في الصلاة . . . دون تقييد بكون هذه القراءة خلف الإمام .

وأكثر أصحابه كعبد الأعلى السامي [٢] ، وقتيبة بن سعيد [٣] ، وعمر بن علي الفلاس [٤] - وهم ثقات - ذكروا في روايتهم التقييد بكونها خلف الإمام .

فترجح روايتهم على روايته . خاصة وأن رواية معمر من طريقهم توافق في متنها متن رواية الثقات من أصحاب الزهري كما سيأتي .

٢- إسحاق بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة له ، كما تقدم أن الدارقطني وصفها بأنها الصواب .

٣- سفيان بن حسين الواسطي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٥] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث ، وسيأتي الكلام على هذا الاختلاف في دراسة الوجه الثالث .

٤- عبد الرحمن بن إسحاق (عبّاد) :

اختلف العلماء فيه :

فوثقه ابن شاهين [٦] ، وأبو داود [٧] .

أما ابن حبان فذكره في الثقات ، ووصفه بأنه : متقن جداً [٨] .

---

(١) انظر ص ١٦٧ .
(٢) انظر ص ١٦٧ .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) تقريب التهذيب ص ٤٢٤ ، (٥٠٨١) ، وانظر التهذيب (٨/ ٧٠) .
(٥) انظر ص ١٦٠ .
(٦) تاريخ الثقات ص ٢١٣ .
(٧) عن تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٦) وليس في المطبوع من سؤالات الآجري قوله إنه ثقة ، انظر ص ٢٧٥ .
(٨) الثقات (٧/ ٨٦) .

ونزل به البعض إلى درجة الحسن :

كالنسائي ، وابن خزيمة [١] ، والفسوي [٢] ، إذْ وصفوه بأنه : لا بأس به .

ووصفه الساجي [٣] ، وابن حجر [٤] بأنه صدوق .

وذهب الأكثرون إلى تضعيفه :

فقال الدارقطني : ضعيف الحديث [٥] .

وأورده ابن شاهين في ضعفائه ، وذكر أن يحيى بن سعيد القطان قال : سألت عنه بالمدينة ، فلم أرهم يحمدونه [٦] .

كما ذكره العقيلي في ضعفائه [٧] ، وذكر بعض مناكيره ، ولكن ليس فيها حديثنا هذا .

وقال العجلي : يُكتب حديثه ، ولا يحتج به [٨] .

وبمثل قول العجلي وصفه أبو حاتم ، وزاد : هو قريب من محمد بن إسحاق ، وهو حسن الحديث ، وليس بثبت ولا قوي ، وهو أصلح من عبدالرحمن بن إسحاق ، أبي شيبة [٩] .

أما أحمد فقال : صالح الحديث [١٠] .

وقال ابن عدي : في حديثه بعض ما يُنكر ، ولا يُتابع عليه ، والأكثر منه صحاح ، وهو صالح الحديث كما قال ابن حنبل [١١] .

وقال ابن المديني : هو عندنا صالح وسط ، وكان يحيى بن سعيد يضعفه [١٢] .

وكذلك وصفه يعقوب بن شيبة بأنه صالح [١٣] .

---

(١) عن تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٦) .
(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٩) .
(٣) عن تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٦) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٣٣٦ ، (٣٨٠٠) .
(٥) الضعفاء والمتروكين ص ٢٧٦ .
(٦) تاريخ الضعفاء ص ١٢٧ .
(٧) الضعفاء الكبير (٢/ ٣٢١) .
(٨) ترتيب الثقات ص ٢٨٧ .
(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٢١٣) .
(١٠) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٥٣) .
(١١) الكامل (٤/ ١٦١٢) .
(١٢) سؤالات ابن أبي شيبة ، ص ١١١ .
(١٣) عن تهذيب التهذيب (٦/ ١٢٧) .

واختلفت أقوال ابن معين فيه : فمرة وثقه ، ومرة قال : صالح الحديث [1] وقال في ثالثة : هو أحب إلي في الزهري من صالح بن أبي الأخضر [2] .

هذه أقوال العلماء فيه ، ويظهر أن الراجح في حاله أنه صدوق له مناكير ، وتُحمل الأقوال التي وثقته على جانب العدالة ، أما الأقوال التي ضعفته فتنصرف إلى المناكير التي رواها ، وقد ذكر ابن عدي أنها قليلة في جانب الروايات التي وافق فيها رواية الثقات ، أو توبعت ، والله أعلم .

٥- معقل بن عبيد الله الجزري :

قال ابن المديني : كان ثقة عند أصحابه [3] .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يخطيء ، لم يفحش خطؤه فيستحق الترك ، وإنما كان ذلك منه على حسب ما لا ينفك منه البشر ، ولو تُرك حديث من أخطأ من غير أن يفحش ذلك منه ، لوجب ترك حديث كل محدِّث في الدنيا ، لأنهم كانوا يخطئون ، لم يكونوا بمعصومين ، بل يُحتج بخبر من يخطئ ما لم يفحش ذلك منه ، فإذا فحش حتى غلب على صوابه تُرك حينئذ ، ومتى عُلم الخطأ بعينه وأنه خالف فيه الثقات ، تُرك ذلك الحديث بعينه واحتُجَّ بما سواه ، هذا حكم المحدثين الذين كانوا يخطئون ولم يفحش ذلك منهم [4] .

كما ذكره في مشاهير علماء الأمصار ، وقال : ربما وهم [5] .

أما ابن عدي فقال : حسن الحديث ، ولم أجد في أحاديثه حديثاً منكراً فأنكره ، إلا حسب ما وجدت في حديث غيره ، ممن يصدق في غلط حديث أو حديثين [6] .

واختُلف قول ابن معين ، فمرة قال : ثقة [7] ، ومرة قال : ليس به بأس ، ثقة ثقة [8] ، ومرة قال : ليس به بأس [9] ، ونقل العقيلي والحاكم أنه قال مرة : ضعيف [10] .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٤٤) .
(٢) سؤالات ابن الجنيد ص ١٦٠ .
(٣) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٧٣ .
(٤) الثقات (٧/ ٤٩٢) .
(٥) مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٦ .
(٦) الكامل (٦/ ٢٤٤٦) .
(٧) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٦٤ .
(٨) رواية ابن محرز (١/ ١٠٩) .
(٩) تاريخ الدارمي ص ٢٠٣ .
(١٠) انظر الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٢١) والمدخل إلى الصحيحين للحاكم (٢/ ٦١٣).

وكذلك بالنسبة لأحمد ، حيث وثقه في أكثر من موضع [١] ، ونقل العقيلي أنه قال مرة : صالح الحديث [٢] .

ووثقه أبو حاتم مرة ، وقال في أخرى : صالح الحديث [٣] .

وقال النسائي : ليس به بأس [٤] ، وقال في موضع آخر : ليس بذاك القوي [٥] .

وقال الذهبي مرة : ما عرفت له حديثاً منكراً فأذكره ، وحديثه لا ينزل عن رتبة الحسن [٦] ، وقال مرة : صالح الحديث [٧] .

ووصفه الخليلي بأنه : صالح [٨] .

ووصفه ابن حجر بأنه : صدوق يخطيء [٩] .

وخلاصة حاله أنه : صدوق ربما يخطيء ، كما في عبارتى ابن عدي وابن حبان .

ويُحمل توثيق من وثقه على جانب العدالة ، أما من ضعفه ، فللأحاديث التى أخطأ فيها ، على قِلّتها .

وقد تقدم أن الدارقطني ، والبيهقي صوبا هذا الوجه عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ، موقوفاً) .

فلم يروه غير سفيان بن حسين ، من رواية عدد من أصحاب شعبة ، عن شعبة ، عن سفيان .

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٨٥) ، (٣/ ٢٥) . وبرواية المروذي ص ٧٠ .
(٢) الضعفاء الكبير (٤/ ٢٢١) .
(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٨٦) .
(٤) عن تهذيب التهذيب (١٠/ ٢١١) .
(٥) السنن الكبرى (١/ ٣٢٧) في الصلاة ، باب جامع ما جاء في القرآن .
(٦) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣١٩) .
(٧) ذكر من تُكلم فيه وهو موثق ص ١٧٧ .
(٨) الإرشاد (١/ ٣٣٤) .
(٩) تقريب التهذيب ص ٥٤٠ ، (٦٧٩٧) .

وقد تقدم في دراسة الوجه السابق أنه اختُلف على سفيان بن حسين في رواية هذا الحديث ، وصرح الدارقطني بالاختلاف عليه كما تقدم .

(أ) فمرة يرويه عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي موقوفاً .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي موقوفاً .

أما الرواية الأولى :

فرواها عنه ثلاثة من أصحابه هم :

- يزيد بن هارون السلمي : ثقة ، متقن [1] .

- سويد بن عبد العزيز السلمي : ضعيف [2] .

- شعبة بن الحجاج : وهو ثقة ، حافظ ، متقن ، وهو أمير المؤمنين في الحديث [3] .

غير أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

فمرة يُروى عنه هكذا موافقاً ليزيد وسويد : عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي موقوفاً .

ومرة يُروى عنه ، عن سفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي موقوفاً .

أما رواية شعبة الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير أبي داود الطيالسي ، وهو : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث [4] .

أما روايته الثانية : فرواها عنه عدد من أصحابه هم :

- آدم بن أبي إياس : ثقة عابد [5] .

---

(١) انظر ص ١٧٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٦٠ ، (٢٦٩٢) ، وانظر التهذيب (٤/ ٢٤٢) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٦٦ ، (٢٧٩٠) ، وانظر التهذيب (٤/ ٣٠١) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٥٠ ، (٢٥٥٠) ، وانظر التهذيب (٤/ ١٦٠) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٨٦ ، (١٣٢) ، وانظر التهذيب (١/ ١٧١) .

- الأسود بن عامر - شاذان - : ثقة [١] .

- علي بن حفص المدائني : ثقة [٢] .

- عبد الصمد بن النعمان : صالح الحديث ، صدوق [٣] .

- حفص بن راشد : لعله الجعفي ، ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً [٤] .

- الحكم بن أسلم ، أبو مروان : صدوق [٥] .

- عبد الرحمن بن زياد الرهاصي : صدوق [٦] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن شعبة هي روايته الأولى التي وافق فيها يزيد بن هارون ، وسويد بن عبد العزيز ، وذلك لأنه لم يتفرد بها ، ولأن الراوي عنه : أبو داود الطيالسي ، وهو ثقة حافظ ، وهو من أعلم الناس بحديث شعبة ، وأكثرهم رواية عنه [٧] .

أما روايته الثانية فهي وإن كانت من رواية أكثر أصحابه عنه ، إلا أني لم أجد من تابع شعبة عليها ، ثم إن أصحابه وإن كان فيهم من هو ثقة ، غير أن أبا داود الطيالسي يرجح عليهم لما ذكرته .

هذا بالنسبة للاختلاف الذي حصل عن شعبة .

أما عن الرواية الثانية عن سفيان بن حسين ، والتي رواها عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ، موقوفاً :

فتقدم أني لم أجد من رواها عن سفيان غير شعبة ، وتقدم أن رواية شعبة هذه مرجوحة للأسباب التي تقدم ذكرها .

وعليه فإن هذه الرواية غير محفوظة عن سفيان بن حسين ، وأن أرجح

---

(١) تقريب التهذيب ص ١١١ ، (٥١٣) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٩٧) .
(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٧٢) .
(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٥٢) .
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٧٢) .
(٥) الجرح والتعديل (٣/ ١١٤) .
(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٥) .
(٧) تاريخ الدارمي ص ٦٤ ، ٦٥ .

الروايتين عنه هي روايته الأولى التى رواها عن الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب موقوفاً ، بدون ذكر « أبيه » .

ويلتقي هذا الترجيح مع تصويب البيهقي لها حيث قال : ورواه يزيد بن هارون ، عن سفيان ، دون ذكر أبيه (يعني أبا رافع) وهو أصح .

وإذا تبين هذا أمكن القول بأن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، غير محفوظ عنه ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، أن الراجح من الأوجه الثلاثة التي اختُلف فيها عن الزهري ، الوجه الثاني (الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي موقوفاً) ، لأن رواته أكثر عدداً ، وفيهم معمر ابن راشد الذي عُدَّ من أثبت أصحاب الزهري ، وتابعه إسحاق بن راشد ، وسفيان بن حسين ، على الرواية الراجحة عنهما .

أما الوجه الأول (الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي مرفوعاً) فمرجوح ، ذلك لأنه من رواية إسحاق بن راشد - على الرواية غير المحفوظة عنه - وقد وهم في روايته هذه .

ومتابعة جعفر الصادق لا تنفعه لأنها معارضة برواية الثقات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الوجه الثاني عنه ، فهم أكثر ، وأوثق .

أما الوجه الثالث (الزهري ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي ، موقوفاً) فمرجوح أيضاً ، لأنه من رواية سفيان بن حسين ، على الرواية غير المحفوظة عنه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني مع تصويب الدارقطني له حيث قال : والصواب قول من قال : عن ابن أبي رافع ، عن علي ، موقوفاً .

وموافقة البيهقي له ، حيث صحَّح روايتي معمر ، وسفيان بن حسين للوجه الراجح كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

إسناد الحديث من الوجه الراجح صحيح، وقد صححه الحاكم، والدارقطني، والبيهقي كما تقدم ، غير أنه موقوف على علي بن أبي طالب، ولا يصح رفعه .

* * *

الحديث (٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ « **قاتل اللهُ اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرُوي عن حبان بن علي ، عن عُقَيْل ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة [١] .

وخالفه [٢] الليث بن سعد ، وسلامة بن روح ، فروياه عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد - وحده - عن أبي هريرة [٣] .

ورواه ابن جريج ، واختلف عنه في رفعه :

فرواه أبو عاصم ، ومحمد بن بكر البرساني ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

واختُلف عن عبد الرزاق :

فرفعه ابن زنجويه ، عنه .

ووقفه أبو الأزهر ، عنه .

وتابعه [٤] حجاج بن محمد عن ابن جريج ، فوقفه .

ورَفْعُه صحيح، لأن مالكاً ، والأوزاعي، ويونس، وعقيلاً : رفعوه.

ثم اختُلف عن مالك [٥] :

---

(١) يعني : مرفوعاً .

(٢) يعني : خالف حبان بن علي .

(٣) يعني : مرفوعاً .

(٤) يعني : تابع عبد الرزاق .

(٥) يعني : في متن الحديث ، لا في سنده .

فرواه ابن وهب ، ومحمد بن الحسن ، وعثمان بن عمر ، والقعنبي، ويحيى ابن مالك بن أنس ، فرووه عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، بهذا اللفظ [1] .

وزاد عليهم عثمان بن عمر ، فقال فيه : « **قاتل الله اليهود ، والنصارى** » [2] .

وكذلك قال ابن جريج ، عن الزهري .

وكذلك قال القَرْقساني ، عن الأوزاعي ، عن الزهري .

ورواه إسحاق الحُنيني ، عن مالك ، فزاد فيه ألفاظاً لم يذكرها غيره، وهي قوله : « **لا يجتمع دينان في جزيرة العرب** » .

واتفق الأوزاعي ، ويزيد بن الهاد ، ويونس ، وأبو أويس ، وفليح، والزبيدي ، فرووه عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، ولم يزيدوا على قوله : « **قبور أنبيائهم مساجد** » .

وروى هذا الحديث قتادة ، عن سعيد مرسلاً .

والصحيح : ما قاله يونس ، والأوزاعي ، ومن تابعهما [3] ، [4] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه في سنده من ثلاثة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب - وحده - ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب - وحده - ، عن أبي هريرة موقوفاً .

---

(١) يعني : بدون ذكر « النصارى » .

(٢) يعني : بذكر « النصارى » .

(٣) يعني : بدون زيادة « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» سواءٌ ذكروا « النصارى » أو لم يذكروا.

(٤) العلل للدارقطني (٧/ ٢٩٦ وما بعدها) .

كما اختلف عنه في متنه أيضاً ، كما سيأتى بيانه في التخريج .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فقد ذكر الدارقطني أن عُقَيْل بن خالد ، رواه عن ابن شهاب ، من رواية حِبَّان ابن علي (هو العنزي) عن عُقَيْل .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

(أ) فرواه أحمد فى مسنده (٢/ ٢٥٤) عن حجاج (هو ابن محمد المصيصي) . ثنا ليث بن سعد ، حدثني عُقَيل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « **قاتل الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** » .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٤٠٠) عن يوسف بن مسلم ، عن حجاج المصيصي المتقدم ذكره . وقال : « **لعنة الله على اليهود والنصارى** » .

والدارقطني في العلل (٧/ ٢٩٨) من طريق عبد الله بن وهب ، عن الليث ، به ، غير أنه لم يقل : « **والنصارى** » .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٧) ، (٤٠٢) من طريق عبد الله بن صالح ، عن الليث ، به ، محالاً على متن حديث قبله بلفظ « **لعن الله قوماً** » .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٧/ ٢٩٨) من طريق محمد بن عزيز ، حدثني سلامة (هو ابن روح) عن عُقيل ، عن ابن شهاب ، به ، ولم يقل « والنصارى » .

(ب) وتابع عبد الملك بن جريج ، عُقيلاً ، فى رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٧) ، (٤٠١) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٤٠٠) كلاهما من طريق أبي عاصم الضحاك ابن مخلد ، عن ابن جريج قال : أخبرني ابن شهاب ، وأحالا متنه على متن قبله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٥) عن محمد بن بكر هو البُرساني ، عن ابن جريج ، أخبرني ابن شهاب ، به ، بلفظ « **قاتل الله اليهود والنصارى** » .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٧/ ٢٩٨) من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه ، عن عبد الرزاق بن همام ، عن ابن جريج ، به ، بدون لفظة « **والنصارى** » .

(جـ) وتابع مالكُ بن أنس ، ابنَ جريج ، وعقيلاً فى رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته في الموطأ برواية محمد بن الحسن ص ١١٣ ، باب القبر يُتخذ مسجداً (٣٢١) عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً « **قاتل الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** » .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٥٣٢) كتاب الصلاة ، باب رقم (٥٥) حديث (٤٣٧) .

وأبو داود في سننه (٣/ ٥٥٣) كتاب الجنائز ، باب في البناء على القبر (٣٢٢٧) ، كلاهما عن عبد الله بن مسلمة القعنبي .

وعن البخاري ، أخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٩٩) .

وأخرجها من طريق أبي داود ، البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٨٠) كتاب الجنائز . باب النهي عن أن يُبنى على القبر مسجداً .

وأخرجها في (٤/ ٨٠) أيضاً .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ٣٥٦) كتاب الجنائز ، باب بناء المساجد على القبور ، (٧٨١٩) ، (٧٨٢٠) من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي ، عن القعنبي ،عن مالك ، به ، بمثل رواية الموطأ .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١/ ٣٧٦) كتاب المساجد ، باب النهي عن بناء المساجد على القبور (٢٠ - ٥٣٠) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٢٥٧) . كتاب الوفاة ، باب ذكر ما كان يفعله رسول الله ﷺ في مرضه ووجعه (٧٠٩٢) .

وانظر كتاب الوفاة المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى ص ٣٥ ، (١٦) .

كلاهما من طريق عبد الله بن وهب ، عن مالك ، به ، بمثله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٥١٨) عن عثمان بن عمر ، عن مالك ، به ، وقال : لعن الله اليهود والنصارى . . . .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٧) ، (٤٠٠) عن محمد بن المثني ، عن عثمان بن عمر ، ولفظه « **لعن الله قوماً** » .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٩٩) بمثل رواية الموطأ .

وابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٦٦) من طريق مالك بن عيسى ، بلفظ ، لعن رسول الله ﷺ الذين اتخذو . . . .

كلاهما عن سليمان بن سيف ، عن عثمان بن عمر ، به .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٣٥) كتاب الصلاة ، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره ، (٢٣٢٠) من طريق أحمد بن أبي بكر ، أبي مصعب الزهري [١] ، عن مالك ، به ، بمثل رواية الموطأ .

وأخرجها الفاكهي فى أخبار مكة (٣/ ٤٤) باب دخول أهل الذمة الحرم ، (١٧٦٢) من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني ، عن مالك ، به ، بمثله ، إلا أنه ذكر زيادة لم يذكرها أحد ممن روى الحديث من مسند أبي هريرة ، وهي « **لا يجتمع دينان في جزيرة العرب** » وسيأتي الحديث عنها قريباً .

(د) وتابع الأوزاعي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٥) من طريق أبي إسحاق الفزاري .

والدارقطني في العلل (٧/ ٢٩٩) من طريق عمرو بن أبي سلمة .

وابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٦٦) من طريق عبد الحميد بن حبيب .

---

(١) لم أقف عليها في المطبوع من الموطأ برواية أبي مصعب الزهري .

والسراج في حديثه (٥/ق ٧٧ أ) من طريق الوليد هو ابن مسلم .

أربعتهم عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية الموطأ ، عن ابن عبد البر . وأحال الدارقطني على متن قبله ، لفظه مثل لفظ الموطأ ، بقوله « بمثله » أما أحمد فقال : « **لُعن الذين اتخذوا** » وقال السراج : « **لعن الله قوماً ..** » .

وأخرجها ابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٨١) كتاب طهارات الأبدان . . . ، باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد (حديث ٧٥٧) ، من طريق بشر بن بكر ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، إلا أنه قال : « **قاتل الله اليهود والنصارى** » .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٤٠٠) من طريق أيوب بن سويد ، ومحمد بن مصعب ، هو القَرْقساني ، عن الأوزاعي ، به ، وأحالا على متن قبله لفظه « **لعنة الله على اليهود والنصارى** » .

(هـ) وتابع يزيد بن الهاد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٣٦٦) ، عن أبي سلمة الخزاعي .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٦٥٨) كتاب الجنائز ، باب اتخاذ القبور مساجد (٢/ ٢١٧٤) .

وفى المجتبى (٤/ ٧٨) من طريق أبي سلمة الخزاعي .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٤٠٠) من طريق منصور بن سلمة .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٧) ، (٤٠٣) من طريق يونس بن محمد .

والطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٥٧ ب) من طريق عبدالله بن صالح .

أربعتهم عن الليث بن سعد ، عن يزيد بن الهاد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية الموطأ . إلا أن النسائي في المجتبى والطبراني زادا « **والنصارى** » .

(و) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٣٧٦) كتاب المساجد ، باب النهي عن بناء المساجد على القبور (٢٠ - ٥٣٠) .

(ز) وتابع أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله ، من تقدم ذكرهم فى رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٣٩٦) عن إبراهيم بن أبي العباس ، قال : حدثنا أبو أويس ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية الموطأ .

(ح) وتابع فُلَيح بن سليمان ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٢١) ، (٥٨٤٤) عن أبي الربيع الزهراني .

والإسماعيلي في المعجم (١/ ٤٨٧) ، (١٣٦) ، من طريق أبي الربيع الزهراني .

وعن الإسماعيلي ، أخرجها السهمي في تاريخ جرجان ص ٣٩١ ، (٦٤٩) .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٧/ ٢٩٩) من طريق سعد بن عبد الحميد .

كلاهما عن فليح بن سليمان ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية الموطأ ، وأحال الدارقطني على متن حديث قبله بقوله « مثله » .

(ط) وذكر الدارقطني أن محمد بن الوليد الزبيدي ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايته هذه .

ثم إنى وقفت على رواة آخرين تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى رواياتهم ، وهم :

(ى) معمر بن راشد :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٤) عن إبراهيم بن خالد ، ثنا رباح هو ابن يزيد ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ك) صالح بن أبي الأخضر :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٥١٨) عن سكن بن نافع ، عن صالح ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ل) عبيد الله بن عمر :

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه عبد الرحمن الشريف - ص ٥٠٩) (٢٢٥) وقال :

تفرد به قاسم العمري ، عن عبيد الله ، عن الزهري ، ولفظه « **لعن الله اليهود** » .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، موقوفاً) .

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٠٦) كتاب الصلاة ، باب الصلاة على القبور ، (١٥٨٩) عن ابن جريج ، قال : أخبرني ابن شهاب قال : حدثني ابن المسيب ، أنه سمع أبا هريرة يقول : « **قاتل الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** » .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٥) عن عبد الرزاق .

وذكر الدارقطني أن أبا الأزهر ، واسمه أحمد ، رواه عن عبد الرزاق ، هكذا موقوفاً .

ولم أقف على روايته .

كما ذكر الدارقطني أن حجاج بن محمد ، يعني المصيصي ، تابع عبد الرزاق في روايته هذه ، فرواها عن ابن جريج ، موقوفاً من قول أبي هريرة .

ولم أقف على روايته هذه .

وإذا صح ذلك ، فإن حجاجاً يروي الحديث على الوجهين ، مرة هكذا ، ومرة عن الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، كما تقدم .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في إسناد هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، كما اختُلف عنه في متنه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير عُقيل بن خالد ، من رواية حبان بن علي العنزي ، عنه . وقد تقدمت ترجمة عُقَيل ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري (١) .

غير أنه اختُلف عنه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه : حَبان بن علي العنزي ، وهو ضعيف (٢) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- الليث بن سعد : ستأتي ترجمته وأنه ثقة ، ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك ونحوه (٣) .

- سلامة بن روح : صدوق له أوهام ، وقيل لم يسمع من عمِّه عقيل ، وإنما يحدث من كتبه (٤) .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن عقيل ، هي الثانية ، لكون راوياها عنه ، أقوى مرتبة ممن روى الرواية الأولى عنه ، وأحدهما ثقة ، ثبت كما تقدم .

وينضاف إلى هذين المرجحين ، مرجح ثالث ، هو موافقة رواية عقيل الثانية لرواية الثقات من أصحاب الزهري ، كما تقدم في التخريج ، وكما سيأتى في دراسة الوجه الثاني ، أن روايته الأولى لم يُتابَع عليها ، والحمل فيها على الراوي عنه لضعفه وهو حبان بن علي ، وتقدم بيان ضعفه .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٤٩ ، (١٠٧٦) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٥١) .

(٣) انظر ص ٦١٤ .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٦١ ، (٢٧١٣) ، وانظر التهذيب (٤/ ٢٥٤) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً) .

فرواه عنه غير واحد أصحابه ، وهم :

١- عُقيل بن خالد - من رواية بعض أصحابه عنه - :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها أرجح الروايتين عنه .

٢- عبد الملك بن جريج :

وسيأتي بيان حاله والكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الثالث .

٣- مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري [١] .

٤- عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قدم غيره من الثقات عليه [٢] .

٥- يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد :

وثقه ابن سعد ، وزاد : كثير الحديث [٣] ، وابن معين [٤] ، والنسائي [٥] ، والترمذي [٦] ، والعجلي [٧] ، وابن حجر [٨] .

وقال أبو حاتم : هو ثقة في نفسه [٩] .

وقال الفسوي : ثقة ، حسن الحديث [١٠] .

وذكره ابن حبان في الثقات [١١] ، وقال في المشاهير : من متقني أهل المدينة وصالحيهم [١٢] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .
(٢) انظر ص ١٥٤ .
(٣) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٢٧٧ .
(٤) عن الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥) .
(٥) عن تهذيب الكمال (٣٢/ ١٧١) .
(٦) جامع الترمذي (٤/ ٤١١) ، (١٥٤١) .
(٧) ترتيب الثقات ص ٤٧٩ .
(٨) تقريب التهذيب ص ٦٠٢ ، (٧٧٣٧) .
(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥) .
(١٠) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٨٧) .
(١١) الثقات (٧/ ٦١٧) .
(١٢) مشاهير علماء الأمصار ص ١٣٤ .

وقال أحمد : لا أعلم به بأساً [١] .

ولم أقف على من أورد فيه جرحاً .

فخلاصة حاله أنه : ثقة ، متفق على توثيقه .

٦- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] .

٧- أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

اختلف العلماء فيه ، والأكثرون على تضعيفه :

فممن ضعفه : علي بن المديني [٣] وقال في موضع آخر : كان عند أصحابنا ضعيفاً [٤] .

وقال أبو زرعة الرازي : ضعيف الحديث [٥] ، وقال في موضع آخر : صالح ، صدوق كأنه لين [٦] .

ووصفه النسائي بأنه ليس بالقوي [٧] .

وقال الفلاس : فيه ضعف ، وهو عندهم من أهل الصدق [٨] .

ووصفه أبو حاتم بقوله : يُكتب حديثه ، ولا يُحتج به ، وليس بالقوي [٩] .

وقال ابن عدي : هو ممن يكتب حديثه [١٠] .

وقال ابن حبان : كان ممن يخطيء كثيراً ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك ، ولا هو ممن سلك سنن الثقات فيسلك مسلكهم ، والذي أرى في أمره تنكُّب ما خالف الثقات من أخبار ، والاحتجاج بما وافق الأثبات منها [١١] .

---

(١) عن تهذيب الكمال (٣٢/ ١٧١) .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) عن تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ٧) .
(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٣٥ .
(٥) سؤالات البرذعي (٢/ ٣٦٧) .
(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٩٢) .
(٧) الضعفاء والمتروكين ص ٢٦٤ .
(٨) عن تاريخ بغداد (١/ ٧) .
(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٩٢) .
(١٠) الكامل (٤/ ١٥٠٠) .
(١١) المجروحين (٢/ ٢٤) .

ووصفه يعقوب بن شيبة بقوله : هو صدوق ، وصالح الحديث ، وإلى الضعف ما هو [١] .

وقال أبو أحمد الحاكم : يخالف في بعض حديثه [٢] .

وقال ابن عبد البر : لا يُحكى عن أحد جَرَّحه في دينه وأمانته ، وإنما عابوه بسوء حفظه [٣] .

أما أبو عبد الله الحاكم فقال : قد نُسب إلى كثرة الوهم ، ومحله عند الأئمة محل من يُحتمل عنه الوهم ، ويُذكر عنه الصحيح [٤] .

وقال ابن حجر : صدوق يَهِم [٥] ، وقال مرة : فيه لين [٦] .

وقال الخليلي : منهم من رضي حفظه ، ومنهم من يضعفه ، وهو مقاربُ الأمر [٧] .

أما البخاري فوصفه بقوله : ما روى من أصل كتابه فهو أصح [٨] . وكأنه يشير بهذا إلى ضعفه من جهة الحفظ .

وقال أبو داود : صالح الحديث [٩] .

أما الإمام أحمد ، وابن معين ، فتعددت أقوالهما فيه :

فقال أحمد - في رواية أبي طالب - : لا بأس به [١٠] ، وفي رواية أبي داود ليس به بأس - أوقال : ثقة [١١] ، وقال في رواية حنبل : صالح [١٢] ، وقال في رواية أحمد بن أبي يحيى : ضعيف الحديث [١٣] .

أما ابن معين ، فنقل الدوري عنه ثلاثة أقوال : مرة قال : ثقة ، ومرة قال : صدوق ، وليس بحجة ، ومرة قال : في حديثه ضعف [١٤] .

---

(١) عن تاريخ بغداد (١٠/٨) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (٥/٢٤٦) .
(٣) عن تهذيب التهذيب (٥/٢٤٦) .
(٤) عن تهذيب التهذيب (٥/٢٤٧) .
(٥) تقريب التهذيب ص ٣٠٩ ، (٣٤١٢) .
(٦) فتح الباري (١١/٨٩) .
(٧) الإرشاد (١/٢٨٧) .
(٨) التاريخ الكبير (٥/١٢٧) .
(٩) عن تاريخ بغداد (١٠/٨) .
(١٠) عن الكامل لابن عدي (٤/١٤٩٩) .
(١١) عن تاريخ بغداد (٧/ ١٠) .
(١٢) عن تاريخ بغداد (٧/ ١٠) .
(١٣) عن الكامل لابن عدي (٤/١٤٩٩) .
(١٤) التاريخ (٢/٣١٧ ، ٣١٨) .

ونقل الدارمي قوله فيه : كان ثقة [١] ، وقال في موضع آخر : ضعيف الحديث [٢] . وكذلك روى ابن الجنيد قوله بالتضعيف [٣] .

وذكر الخطيب البغدادي لابن معين أقوالاً أخرى غير التي تقدمت ، فمرة قال : صالح ولكن حديثه ليس بذلك الجائز ، ومرة قال : ليس بشيء ، ومرة قال : ليس به بأس [٤] .

وتابع ابنُ شاهين ابن معين في كتابه الثقات [٥] ، ناقلاً قوله بأنه ثقة ، وفي الضعفاء ناقلاً قوله بأنه ضعيف [٦] .

أما الدارقطني فتكلم على روايته عن الزهري ، ووصفها بقوله : في بعضها شيء [٧] .

ولم أر من وثقه قولاً واحداً غير الجوزجاني حين سئل عن أثبت أصحاب الزهري ؟ فقال : مالك من أثبت الناس ، وكذلك أبو أويس ، وكان سماعهما من الزهري قريباً من السواء ، إذ كانا يختلفان إليه جميعاً [٨] .

وعده الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري ، ووصف رجالها بأنهم من رجال الضعف والاضطراب [٩] .

وهو من رجال مسلم [١٠] وروايته عنه مع قلتها استشهاداً ، كما سيأتي .

هذه أقوال العلماء في حاله ، ويظهر أن الراجح فيه أنه ضعيف من جهة ضبطه ، لأن وصفه بالوهم جاء نتيجة سوء حفظه ، وعلى هذا تُحمل الأقوال التى أفادت ضعفه مطلقاً .

أما الأقوال التي أفادت توثيقه فتُحمل على جانب العدالة ، كما أفادته عبارة ابن عبد البر ، فهي أوضح ، ولم يذكر عنه ما يعكر عليه .

---

(١) تاريخ الدارمي ص ١٩٠ .
(٢) تاريخ الدارمي ص ٢٣٩ .
(٣) سؤالات ابن الجنيد ص ١٥١ .
(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٧) .
(٥) تاريخ الثقات ص ١٨٥ .
(٦) تاريخ الضعفاء ص ١٢٠ .
(٧) سؤالات البرقاني ص ٧٣ ، وانظر شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٧٦) .
(٨) عن شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٧٤) .
(٩) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٨٨) في ترجمة ابن أخي الزهري .
(١٠) رجال مسلم لابن منجويه (١/ ٣٧٤) .

وعبارة ابن معين حين قال : صالح ، لكن حديثه ليس بذلك الجائز ، فيها جمع لأقواله التي يفيد ظاهرها التناقض .

أما كلام الجوزجاني ، وقرنه بمالك ، فلا يفيد التوثيق ، وإنما أراد بقوله « أثبت » أي أكثر ملازمة للزهري كمالك ، لا أنه مثل مالك في الحفظ والإتقان ، بدليل بقية كلامه : وكان سماعهما من الزهري قريباً من السواء إذ كانا يختلفان إليه جميعاً .

وإنما كان أبو أويس من الملازمين للزهري لأن مالكاً كان يصطحبه معه إلى مجلس الزهري لصلة القرابة بينهما ، فهو صهر مالك وقريبه . كما قال ابن حجر [1] .

وأما كونه من رجال مسلم ، فقد ذكر ابن منجويه أنه لم يخرج له إلا في موضعين : عن الزهري في الإيمان ، وعن العلاء (بن عبد الرحمن) في الصلاة [2] .

وكلتا روايتيه استشهاداً لا احتجاجاً .

٨- فليح بن سليمان الخزاعي :

اختلف العلماء فيه :

فقال ابن حبان : من متقني أهل المدينة وحفاظهم [3] .

ووثقه الدارقطني [4] ، وقال مرة : مختلفون فيه ، ليس به بأس [5] .

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له حديثين من مناكيره : ولفليح أحاديث صالحة يرويها ؛ يروي عن نافع ، عن ابن عمر نسخة ، ويروي عن هلال بن علي ، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة ، عن أبي هريرة أحاديث ، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث ، مستقيمة وغرائب ، وقد اعتمده

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٠٩ .

(٢) انظر صحيح مسلم (١/ ١٣٤) كتاب الإيمان ، باب زيادة طمأنينة القلب ، (٢٣٨ - ١٥١) ، و(١/ ٢٩٧) كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١/ ٣٩٥).

(٣) مشاهير علماء الأمصار ص ١٤١ .

(٤) الضعفاء والمتروكين ص ٢٨٢ .

(٥) سؤالات ابن بكير ص ٣٦ .

البخاري في صحيحه ، وروى عنه الكثير ، وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة ، وهو عندي : لا بأس به [١] .

وقال الساجي : هو من أهل الصدق ، ويهم [٢] .

وقال الحاكم : احتجا [٣] به جميعاً (يعني الشيخان) ، وإجماعهما عليه في الأصول يؤكد أمره ، ويسكن القلب فيه إلى تعديله [٤] .

أما ابن حجر فتعددت أقواله فيه ، فوصفه مرة بأنه صدوق [٥] ومرة بأنه صدوق ، كثير الخطأ [٦] وقال مرة ثالثة : مضعف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ، ووثقه آخرون ، فحديثه من قبيل الحسن [٧] .

وذهب فريق إلى تضعيفه : فوصفه أبو حاتم [٨] ، والنسائي [٩] بأنه : ليس بالقوي .

وقال أبو زرعة الرازي : ضعيف الحديث [١٠] ، وقال في موضع آخر : واهي الحديث ، هو وابنه محمد [١١] .

وقال ابن المديني : ضعيف [١٢] .

وذكره أحمد فيمن يُتَّقى حديثه [١٣] .

وذكر العقيلي أن الذهلي جعله في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري ، وهم في رجال الضعف والاضطراب [١٤] .

---

(١) الكامل (٦/ ٢٠٥٦) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٣) .
(٣) ذكر ابن حجر في الهدي ص ٤٣٥ ، أن مسلماً لم يخرج له إلا حديثاً واحداً ، هو حديث الإفك، وذكر محقق المدخل إلى الصحيحين أن روايته هذه متابعة لا احتجاجاً .
قلت : يُشْكل عليهما ما ذكره ابن منجويه في رجال مسلم (٢/ ١٣٦) أنه أخرج له في الوضوء ، وفي الصلاة في موضعين ، وفي الفضائل .
(٤) المدخل إلى الصحيحين (٢/ ٦٠١) .
(٥) فتح الباري (١/ ١٤٢) .
(٦) تقريب التهذيب ص ٤٤٨ ، (٥٤٤٣) .
(٧) فتح الباري (٢/ ٤٧٢) .
(٨) الجرح والتعديل (٧/ ٨٥) .
(٩) الضعفاء والمتروكين ص ١٩٧ .
(١٠) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٦٦) .
(١١) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٤٢٥) .
(١٢) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١١٧ .
(١٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٩٦) .
(١٤) الضعفاء الكبير (٤/ ٨٨) .

وقال أبو داود : ليس بشيء [1] .

ووصفه الذهبي بأنه ليس بالمتين [2] .

أما ابن معين ، فاختلف قوله فيه : إذ نقل ابن شاهين عنه أنه وثقه [3] .

وقال مرة : ضعيف الحديث [4] .

وذكره مرة في الذين لا يحتج بحديثهم [5] .

وبعد :

هذه أقوال العلماء فيه ، ويظهر أن الراجح في حاله أنه صدوق له أوهام ، ويُحمل توثيق من وثقه على العدالة ، وتضعيف من ضعفه على الغرائب التى يرويها ، لأنه أُتِيَ من جهة ضبطه ، أما ما وصفه ابن حجر بكثرة الخطأ ، فلم أجد ما يؤيدها .

وأما إخراج البخاري له في صحيحه ، فقال ابن حجر : لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك ، وابن عيينة ، وأضرابهما ، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق [6] .

وأما الأحاديث التي أخرجها له في الأحكام ، فقد ذكر ابن حجر أنه لم يخرج له من هذا النوع إلا ما توبع عليه [7] ، والله أعلم .

٩- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [8] .

١٠- معمر بن راشد :

---

(١) عن تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٣) . (٢) ذكر من تُكلّم فيه وهو موثق ص ١٥٢ .

(٣) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٢٦٦ .

(٤) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٧٢، وتاريخ الدارمي ص ١٩٠، ورواية ابن محرز (١/ ٦٩) .

(٥) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٤٧٨) .

(٦) هدي الساري ص ٤٣٥ .

(٧) فتح الباري (١/ ١٤٢) ، وانظر مثالاً لذلك حديثه في هذا الموضع .

(٨) انظر ص ١٥٦ .

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذا فيما حدث بالبصرة [١] .

١١- صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٢] .

١٢- عبيد الله بن عمر العمري :

وصفه ابن سعد بقوله : كان ثقة كثير الحديث حجة [٣] .

وقال ابن حبان: كان من سادات أهل المدينة ، وأشراف قريش فضلاً ، وعلماً ، وعبادة ، وشرفاً ، وحفظاً ، وإتقاناً [٤] .

ووصفه أحمد بن صالح بأنه : ثقة ، ثبت ، ومأمون ليس أحد أثبت في حديث نافع منه [٥] .

وقال الخليلي : حافظ ، متقن ، ثقة ، متفق عليه [٦] .

وقال النسائي [٧] والعجلي [٨] : ثقة ثبت .

وقال ابن معين : ثقة حافظ ، متفق عليه [٩] ، وقال مرة : ابن عجلان ثقة ، وعبيد الله أثبت منه [١٠] .

ووصفه الذهبي بأنه إمام حافظ مجود [١١] .

وقال ابن حجر : ثقة ثبت [١٢] ، وقال في موضع آخر : حافظ حجة [١٣] .

كما وثقه أبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان [١٤] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ثبت .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ١٩٠ .
(٣) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٣٦٦ .
(٤) الثقات (٧/ ١٤٩) .
(٥) عن تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦) .
(٦) الإرشاد (١/ ٢٩٣) .
(٧) عن تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦) .
(٨) ترتيب الثقات ص ٣١٨ .
(٩) عن تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦) .
(١٠) رواية ابن محرز (١/ ١٠٥ ، ١١٦) .
(١١) السير (٦/ ٣٠٤) .
(١٢) تقريب التهذيب ص ٣٧٣ (٤٣٢٤) .
(١٣) فتح الباري (٢/ ٢٥٨) .
(١٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٧) .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثر ، وأغلبهم من الثقات ، والثقات الأثبات ، مما يرجح كون هذا الوجه أرجح الأوجه المختلف فيها عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة موقوفاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الملك بن جريج :

وهو أحد الأعلام الثقات :

قال فيه ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث جداً (١) .

وقال ابن حبان : كان من فقهاء أهل الحجاز وقُرَّائهم ومتقنيهم ، وكان يدلس (٢) .

ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال : مالك وابن جريج حافظان ، ثم قال : هما مُسْتَثْبِتان (٣) .

وقال العجلي : ثقة (٤) .

ونقل ابن شاهين عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال : ابن جريج ثقة ، ليس حجة (٥) .

وقال الذهبي : أحد الأعلام الثقات ، يدلِّس ، وهو في نفسه مجمع على ثقته (٦) .

وقال ابن حجر : ثقة ، فقيه ، فاضل ، وكان يدلِّس ويرسل (٧) .

وسئل أبو زرعة الرازي عنه ؟ فقال : بخ ، من الأئمة (٨) .

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٦٢) . (٢) الثقات (٧/ ٩٣) .
(٣) العلل برواية عبد الله (٣/ ٢٥٨) . (٤) ترتيب الثقات ص ٣١٠ .
(٥) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٣٠ . (٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٥٩) .
(٧) تقريب التهذيب ص ٣٦٣ . (٤١٩٣) .
(٨) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٨) .

أما أبو حاتم فقال : هو صالح الحديث [١] .

وقال ابن معين : ليس بشيء في الزهري [٢] .

ثم إن ابن جريج من المشهورين بالتدليس والإرسال ، كما تقدم في كلام الأئمة ، وقد سئل الدارقطني عن تدليسه ؟ فقال : يتجنب تدليسه ، فإنه وحش التدليس ، لا يدلِّس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى ، وموسى بن عبيدة وغيرهما [٣] .

ولهذا نجد بعض العلماء ذهبوا إلى التفصيل في حاله :

فقال يحيى بن سعيد (القطان) : كان ابن جريج صدوقاً ، فإذا قال « حدثني » ، فهو سماع ، وإذا قال « أخبرنا » أو « أخبرني » فهو قراءة ، وإذا قال « قال » فهو شبه الريح [٤] .

وقال أحمد بن حنبل من رواية الأثرم عنه : إذا قال ابن جريج : قال فلان، وقال فلان ، وأخبرت جاء بمناكير ، فإذا قال : « أخبرني، وسمعت » فحسبك به [٥] .

وقال أحمد بن صالح : ابن جريج إذا أخبر الخبر فهو جيد ، وإذا لم يُخبر ، فلا يعبأ به [٦] .

ونقل ابن حجر أن الذهلي قال فيه : وابن جريج إذا قال : « حدثني » و « سمعت » فهو محتج بحديثه ، داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري [٧] .

ثم إن بعض العلماء نفى سماعه من لفظ الزهري كابن المديني الذي قال : ابن جريج لم يسمع من ابن شهاب شيئاً إنما عُرض له عليه [٨] .

وقال أبو زرعة : أخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس ، عن ابن جريج

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٨) .
(٢) تاريخ الدارمي ص ٤٤ .
(٣) سؤالات الحاكم ص ١٧٤ .
(٤) عن تهذيب الكمال للمزي (١٨/ ٣٥١) .
(٥) عن تهذيب الكمال للمزي (١٨/ ٣٤٨) .
(٦) عن تاريخ الدارمي ص ٤٣ .
(٧) عن تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٦٠) .
(٨) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٣٩) .

قال : ما سمعت من الزهري شيئاً ، إنما أعطاني الزهري جزءاً فكتبته ، وأجازه لي [1] .

وما ذهبوا إليه من عدم سماعه من الزهري فيه نظر لأمور :

١- أن الفسوي ذكر بعد أن نقل كلام ابن المديني المتقدم ، أن يحيى (القطان) قال : قال لي سفيان بن حبيب : بلى ، قد سمع منه كذا وكذا ، يعني من الزهري .

قال : فأتيته فسألته عنه ؟ فقال : يعني ابن جريج : ما أدري سمعته أو قرأته [2] ، مما يدل على أنه سمع منه .

٢- أن البخاري ومسلماً أخرجا له أحاديث صرح فيها ابن جريج بسماعه من الزهري [3] .

وكذلك الحديث الذي معنا مما صرح فيه بسماعه عن الزهري ، عند كل من أخرجه كما تقدم في التخريج .

٣- أن الرواية التي ساقها أبو زرعة بنفي سماعه ، في إسنادها مبهم ، فلا يعتد بها [4] .

٤- أن الذهلي - وهو أعلم بحديث الزهري - علّق الاحتجاج بحديثه على وجود سماع له منه .

وخلاصة القول في حاله : أنه ثقة إذا صرّح بما يدل على الاتصال وما في حكمه ، ضعيف فيما عداه ، لأنه من المشهورين بالتدليس .

ويستوي في هذا ما إذا حدث عن الزهري أو غيره ، والله أعلم .

ثم إنه قد اختُلف عن ابن جريج في رواية هذا الحديث :

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٧) .

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٣٩) .

(٣) انظر صحيح البخاري مع الفتح (٦/ ٥٦٥) حديث (٣٥٥٥) ، وصحيح مسلم (٣/ ١٥٦٨) حديث (١٩٧٩) .

(٤) انظر طبقات الرواة عن الزهري - رسالة ماجستير للباحث فاروق بن يوسف ، (١/ ٢٠١) .

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة موقوفاً .

أما روايته الأولى : فرواها عنه .

- أبو عاصم ، الضحاك بن مخلد : ثقة ، ثبت [١] .

- محمد بن بكر البُرساني : ثقة [٢] .

- عبد الرزاق بن همام - من رواية محمد بن عبد الملك بن زنجويه - :

وعبد الرزاق : ثقة حافظ ، وعُدّ من أثبت أصحاب معمر ، وتُكلم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [٣] .

وقد اختلف عن عبد الرزاق في رواية هذا الحديث أيضاً ، فروي عنه كلا الوجهين عن ابن جريج :

أما روايته هذه (يعني عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً) فرواها عنه محمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وهو : ثقة [٤] .

وأما روايته الثانية (يعني عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موقوفاً) فرواها عنه كل من :

- إسحاق بن إبراهيم الدبري : وصفه بعض العلماء بأنه لم يكن من رجال الحديث ، وترجم له ابن عدي وذكر له مناكير ، لكن ابن حجر ذكر أن هذه المناكير التي عنده في غير التصانيف ، وأن التي وقعت في حديث عبد الرزاق فلا تلحق إسحاق فيه تَبِعة [٥] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٨٠ (٢٩٧٧) ، وانظر التهذيب (٤/ ٣٩٦) .

(٢) انظر التهذيب (٩/ ٦٧) .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٩٤ ، (٦٠٩٧) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٨٠) .

(٥) انظر سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٠٥ ، والكامل (١/ ٣٣٨) ، وميزان الإعتدال (١/ ١٨١) ، واللسان (١/ ٣٥٠) .

- أحمد بن حنبل : الإمام الثقة ، الثبت ، وسماعه من عبد الرزاق قبل الاختلاط [1] .

- أبو الأزهر ، أحمد بن الأزهر بن منيع : صدوق ، كان يحفظ ، ثم كبر ، فصار كتابه من حفظه [2] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن عبد الرزاق ، هي الرواية الثانية - الموقوفة - وذلك لكثرة رواتها عنه ، خاصة وفيهم أحمد بن حنبل ، وهو ثقة ثبت وروايته عن عبد الرزاق قبل اختلاطه كما قدمت ، وعليه فلا تعارضها رواية محمد ابن عبد الله بن زنجويه مع ثقته .

وبذلك تكون رواية عبد الرزاق للوجه - المرفوع - غير محفوظة عنه ، وبناء عليه فالمعتمد من رواية هذا الوجه عن ابن جريج ، ما رواه أبو عاصم ، والبرساني ، دون ما رواه عبد الرزاق .

ثم نعود بعد ذلك إلى الاختلاف عن ابن جريج ، فنجد أن الرواية الثانية ، رواها عنه :

- عبد الرزاق بن همام : وقد تقدم الكلام على حاله ، وعلى روايته هذه ، وأنها أرجح الروايتين عنه .

- حجاج بن محمد المصيصي : ثقة ثبت ، لكنه اختلط آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته [3] ، وقد اختُلف عنه أيضاً في هذا الحديث :

فمرة يروى عنه ، عن الليث بن سعد ، عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومرة يُروى عنه هكذا ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة موقوفاً .

أما روايته الأولى : فرواها عنه :

---

(١) الكواكب النيرات ص ٢٧٦ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٧٧ ، (٥) ، وانظر التهذيب (١/ ١٠) .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٥٣ ، (١١٣٥) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٨٠) .

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

- يوسف بن مسلم ، شيخ أبي عوانة ، ولم أقف على ترجمته .

أما رواية حجاج الثانية : فلم أتبين من رواها عنه ، لعدم وقوفي على من أخرج روايته هذه .

وعليه فلا يمكن الجزم بأي روايتيه أرجح ، وإن كانت الأولى أقرب ، لكون أحمد بن حنبل من رواتها عنه ، وعليه تكون روايته لهذا الوجه الثاني عن ابن جريج محفوظة عن حجاج ، والله أعلم .

ونخلص مما تقدم أن المعتمد في الرواية الأولى عن ابن جريج : ما رواه : أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، ومحمد بن بكر البرساني ، وكلاهما ثقتان .

وفي الرواية الثانية : عنه راو واحد فقط هو عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة أيضاً .

إلا أن الرواية الأولى أرجح ، وذلك لأن رواتها الثقات أكثر كما تقدم .

وعليه يمكن القول إن هذا الوجه عن الزهري (يعني : عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة موقوفاً) غير محفوظ عنه ، والله أعلم .

علة المتن :

أشار الدارقطني في كلامه عن الاختلاف أنه اختُلف عن الزهري في متن هذا الحديث ، وملخص ما ذكره في ثلاثة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه ، بلفظ : « **قاتل اللهُ اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** » .

٢- ومرة يُروى عنه بلفظ : « **قاتل الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** » .

٣- ومرة يُروى عنه بلفظ « **قاتل الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** » وزاد « **ولا يجتمع دينان في جزيرة العرب** » .

والذي يظهر أن متن الحديث باللفظين الأول والثاني ، محفوظ من رواية الزهري ، وذلك لما تقدم في التخريج من أن عقيل بن خالد ، وابن جريج ،

ومالك بن أنس ، والأوزاعي ، ويزيد بن الهاد ، وكلهم ثقات ، رووه بكلا اللفظين ، فمرة يقتصرون على ذكر « **اليهود** » ومرة يذكرون « النصارى » ، بل إن عقيلاً ، ومالكاً ، والأوزاعي يُعبِّرون عنهما بلفظ « **قاتل الله قوماً** ... » وهو أعم من اللفظين السابقين ، فيشملهما ولا يعارضهما ، والمراد ذم من اتخذ قبور الأنبياء مساجد ، وهو وصف منطبق على اليهود والنصارى ، وبالتالي فإن هذا الاختلاف ليس علَّة تقدح في متن الحديث .

أما بالنسبة لمتن الحديث بزيادة « ولا يجتمع دينان في جزيرة العرب » فلم أجد من ذكرها مع بقية المتن ، غير مالك بن أنس ، من رواية إسحاق بن إبراهيم الحُنَيني عنه ، وهو ضعيف [1] . في حين أن الثقات من أصحاب مالك رووه عنه بدون هذه الزيادة ، كما تقدم في التخريج ، ثم إن مالكاً إنما يروي هذه الزيادة « **لا يجتمع دينان في جزيرة العرب** » عن الزهري مرسلاً [2] ، فهي لا تصح من مسند أبي هريرة ، وبذلك لا تقدح أيضاً في الرواية السابقة الخالية من الزيادة ، والتي رواها أكثر وأوثق أصحاب مالك ، بدونها .

(الخلاصة)

مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، يتضح أن أرجح الأوجه التي اختُلف فيها عن الزهري . الوجه الثاني الذي رواه عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وذلك لكثرة رواته ، وفيهم الثقات .

في حين لم أجد من روى الوجه الأول عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، غير عقيل بن خالد ، وهي رواية غير محفوظة عنه كما تقدم .

أما الوجه الثالث الذي رواه عن سعيد عن أبي هريرة موقوفاً ، فلم أجد من رواه عنه غير عبد الملك بن جريج ، وهي رواية غير محفوظة عنه أيضاً .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٩٩ (٣٣٧) ، وانظر التهذيب (١/ ١٩٤) .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ٨٩٢) كتاب الجامع ، باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة (١٨) .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني مع ما ذكره الدارقطني من أن الرفع - من رواية سعيد بن المسيب وحده - هو الصحيح .

أما بالنسبة للاختلاف في متن الحديث ، فتقدم في الدراسة أن ذكر « اليهود فقط » أو ذكر « اليهود والنصارى » معاً محفوظان من حديث الزهري ، وأنه لا تعارض بينهما .

أما زيادة « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » فغير محفوظة ، حيث لم أجد من رواها غير مالك من رواية الحنيني عنه ، والحنيني ضعيف ، خالف الثقات من أصحاب مالك الذين رووه بدون هذه الزيادة فهي زيادة منكرة لا يُلتفت إليها .

ولذلك قال الدارقطني : والصحيح ما قاله يونس ، والأوزاعي ، ومن تابعهما ، يعني في رواية الحديث بدون هذه الزيادة ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد تقدم إخراج الشيخين له في صحيحيهما .

* * *

الحديث (٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث حُميد ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع ، عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة .

وخالفه ابن أخي الزهري ، فرواه عن الزهري ، عن حميد ، عن [أمِّه] أم كلثوم .

ورواه مالك ، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن ، من قوله.

وقول مالك أشبه بالصواب [١] .

وسئل - الدارقطني في موضع آخر - عن حديث حميد بن عبدالرحمن ، عن أمِّه أم كلثوم ، قال رسول الله ﷺ : « **قل هو الله أحد ، تعدل ثلث القرآن** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن حميد ، عن أمِّه .

وخالفه مالك، فقال: عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن من قوله.

وقول مالك أشبه [٢] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

---

(١) العلل للدارقطني (٣/ق ١٧١ ب) . (٢) العلل للدارقطني (٥/ ق ٢١٠ ب) .

١- فمرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أمه أم كلثوم بنت عقبة ، مرفوعاً .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، موقوفاً عليه .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً) .

فرواه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٥٧ ب) عن محمد ابن الحصين ، قال : ثنا عبيد بن يعيش ، قال : ثنا يونس بن بكير ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **قل هو الله أحد تَعْدِل ثلث القرآن**» .

قال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة ، إلا إبراهيم بن إسماعيل ، ولا عن إبراهيم إلا يونس ابن بكير ، تفرد به عبيد بن يعيش .

ورواه ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن حميد ، عن أمه أم كلثوم .

وأخرجه الدارمي في سننه (٢/ ٥٥٢) كتاب فضائل القرآن ، باب في فضل قل هو الله أحد ، (٣٤٣٢) عن أبي نعيم (الفضل بن دكين) ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع قال : أخبرني ابن شهاب ، أن حميد بن عبد الرحمن حدَّثه ، أن أبا هريرة كان يقول : « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » .

هكذا في المطبوع من سنن الدارمي ، موقوفاً على أبي هريرة ، والظاهر أنه سقط ذكر « النبي ﷺ » من الإسناد ، كما دلّ عليه كلام الدارقطني ورواية الطبراني .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أمِّه أم كلثوم ، مرفوعاً) .

فرواه أحمد في مسنده (٦/ ٤٠٤) عن أمية بن خالد ، قال : ثنا محمد بن مسلم ، ابن أخي الزهري ، عن عمِّه الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أمِّه ، أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: « **قل هو الله أحد ، تعدل ثلث القرآن** » .

ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الثاني / ق ٣٨٦ أ) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٧٥) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب

ما يستحب للإنسان أن يقرأ كل ليلة (١٠٥٣١/٢٣) ، من طريق أمية بن خالد ، شيخ أحمد .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن، ص ٢١٢، (٧٠٠) [١] .

وأخرجه ابن الضرِّيس في فضائل القرآن ، ص ١٧٩ ، باب في فضل قل هو الله أحد ، (٢٤٢) .

والفاكهي في حديثه عن أبي يحيى بن مسرة عن شيوخه (٢/ق ٤٦ أ) .

والدارمي في سننه (٢/٥٥٣) كتاب فضائل القرآن ، باب في فضل قل هو الله أحد ، (٣٤٣٦) .

ثلاثتهم عن عبد الله بن مسلمة القعنبي ، عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٨٢) [٢] .

والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٥٠٧) باب في تعظيم القرآن ، فصل في فضائل السور (٢٥٤٥) .

وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٥٢ ، ٢٥٣) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٤) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٤١ ب) .

وقال في الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، إلا ابن أخيه .

وعن الطبراني ، أبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الثاني / ق ٣٨٦ أ) .

أربعتهم من طريق القعنبي .

وأخرجه الخلال في فضائل سورة الإخلاص ص ٤٥ ، (٨) من طريق معن بن عيسى ، عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، موقوفاً) .

---

(١) سقط من كلا الموضعين من كتاب النسائي « عن الزهري » ، والأصل إثباته كما في رواية أحمد ، وكما هو مثبت في تحفة الأشراف (١١/ ١٤١) ، (١٣/ ١٠٣) .

(١) تصحفت كلمة « عن أمِّه » في المطبوع من سنن الدارمي ، ومن مشكل الآثار للطحاوي، إلى « عن أبيه » .

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (١/ ٢٠٩) كتاب القرآن ، باب ما جاء في قراءة قل هو الله أحد .... (١٩) ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه أخبره ، أن قل هو الله أحد ، تعدل ثلث القرآن ، وأن تبارك الذي بيده الملك تجادل عن صاحبها .

وأخرجه الفريابي في فضائل القرآن ص ١٤٠ ، باب الملك ، (٣٠) عن قتيبة ابن سعيد .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٧٥) كتاب عمل اليوم والليلة ،باب ما يستحب للإنسان أن يقرأ كل ليلة (١٠٥٣٣/ ٢٥) من طريق عبد الرحمن بن القاسم [١] .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٢١٢ ، (٧٠٢) .

كلاهما عن مالك، عن ابن شهاب، به، بمثله، ولم يذكر النسائي فضل سورة الملك.

(ب) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٣٧١) كتاب فضائل القرآن ، باب تعليم القرآن وفضله (٦٠٤) عن معمر ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن قال : قل هو الله أحد ، تعدل ثلث القرآن .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع :

قال فيه البخاري : كثير الوهم ، يُكتب حديثه [٢] ، وبنحوه قال ابن عدي [٣] ، وأبو حاتم [٤] .

وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل [٥] .

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من الموطأ برواية ابن القاسم ، تلخيص القابسي ، لأن القابسي أورد في تلخيصه الأحاديث المرفوعة فقط ، كما بين ذلك في مقدمته ص ٣٧ .

(٢) الضعفاء الصغير ص ٢٥ . (٣) الكامل (١/ ٢٣٤) .

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٨٤) . (٥) المجروحين (١/ ١٠٣) .

وقال الفضل بن دكين : لا يسوي حديثه فِلْسيْن [1] .

وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالمتين [2] .

وضعفه ابن معين [3] ، والنسائي [4] ، وأبو داود وزاد : متروك الحديث [5] ، والبيهقي [6] ، والمنذري [7] ، والذهبي [8] .

وترجم له ابن شاهين في الضعفاء ، ونقل كلاماً لابن معين بيَّن فيه سبب ضعفه ، وهو أن إبراهيم كان شديد الصَّمَمْ ، وكان يجلس إلى الزهري فلا يكاد يسمع إلا بعد كدٍّ [9] .

وهذا يفسّر روايته المناكير ، وقلبه الأسانيد .

فخلاصة حاله أنه ضعيف كما قال الأكثرون ، لكنه لا يصل إلى حد الترك ، وذلك استشهد به البخاري في تعليقاته [10] .

ثم إن إبراهيم قد تفرد برواية هذا الوجه كما صرَّح بذلك الطبراني مخالفاً فيه الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الثالث كما سيأتي توضيحه .

وعليه فهو وجه مرجوح ، لما أسلفت .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير ابن أخيه ، محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري :

وقد اختلف العلماء في حاله :

فممن وثقه : أبو داود وقال : سمعت أحمد يثني عليه ، وأخبرني عباس بن يحيى : الثناء عليه [11] .

---

(١) عن تهذيب الكمال (٢/ ٤٦) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (١/ ٩١) .
(٣) رواية ابن محرز (١/ ٦٩) .
(٤) الضعفاء والمتروكين ص ٣٩ .
(٥) عن تهذيب التهذيب (١/ ٩١) .
(٦) السنن الكبرى (٦/ ١٨١) .
(٧) الترغيب والترهيب (٣/ ٣٢) .
(٨) ديوان الضعفاء ص ١٣ .
(٩) تاريخ الضعفاء ص ٤٧ .
(١٠) البخاري مع الفتح (٦/ ٣٤٧) .
(١١) عن تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٥٨) .

كما وثقه الذهبي في السِّيَر [١] وقال مرة : صدوق ، صالح الحديث [٢] .

ونزل به البعض إلى مرتبة الحسن : كالساجي الذي قال : صدوق ، تفرد عن عمِّه بأحاديث لم يتابَع عليه [٣] .

وابن حجر حيث قال : صدوق له أوهام [٤] .

وقيّد ابن عدي الحكم بكونه لا بأس بحديثه ، فيما إذا روى عنه ثقة [٥] ، ثم قال : لم أر له حديثاً منكراً فأذكره [٦] .

وقال أحمد - في رواية أبي طالب - : لا بأس به [٧] .

وذهب الأكثرون إلى تضعيفه :

فقال ابن المديني : ضعيف ، ليس بالقوي ، ونحن نكتب حديثه [٨] .

وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، يكتب حديثه [٩] .

ووصفه ابن سعد : بأنه كان كثير الحديث ، صالحاً [١٠] ، (يعني غير حجة) .

أما ابن حبان فقال : كان رديء الحفظ ، كثير الوهم ، يخطيء عن عمِّه في الروايات ، ويخالف فيما يروي عن الأثبات ، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد [١١] .

واختلفت الأقوال عن ابن معين ، فمرة قال : ضعيف [١٢] ، وقال في موضع آخر : ليس بذلك القوي ، وقال مرة : صالح [١٣] وذكر الدوري أنه قال : أحبُّ إليّ في الزهري من محمد بن إسحاق [١٤] .

---

(١) السير (٧/ ١٩٧) .
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٩٢) .
(٣) عن تهذيب التهذيب (٩/ ٢٤٩) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٤٩٠ ، (٦٠٤٩) .
(٥) تقدم تعقب ابن حجر لهذا القيد بأنه يشمل الكل ، فلا يخص راو دون آخر .
(٦) الكامل (٦/ ٢١٧٦) .
(٧) عن الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٤) .
(٨) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٢٣ .
(٩) الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٤) .
(١٠) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٤٥٤ .
(١١) المجروحين (٢/ ٢٤٩) .
(١٢) تاريخ الدارمي ص ٤٨ .
(١٣) عن الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٤) .
(١٤) تاريخ الدوري (٢/ ٥٢٤) .

كما تعددت أقوال أحمد فيه : فهو إلى كونه عدله في رواية - تقدمت - ، جرحه في عدة مواضع بألفاظ مختلفة ، فمرة قال : صالح الحديث إن شاء الله [١] وقال في أخرى : كذا وكذا [٢] ، [٣] ، وسئل عنه مرة ، فقال : ما أدري ؟ وحرك يده كأنه ضعفه [٤] ، وقال أيضاً : يُحتمل [٥] .

أما العقيلي ، فذكره في ضعفائه ، وذكر أن محمد بن يحيى النيسابوري (الذهلي) جعله في الطبقة الثانية [٦] من أصحاب الزهري ، مع أسامة بن زيد ، ومحمد بن إسحاق ، وأبي أويس [٧] ، وفليح [٨] ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، وهؤلاء كلهم في رجال الضعف والاضطراب .

وقال محمد بن يحيى : إذا اختلف أصحاب الطبقة الثانية ، كان المفزع إلى أصحاب الطبقة الأولى في اختلافهم ، فإن لم يوجد عندهم بيان ، ففيما روى هؤلاء - يعني أصحاب الطبقة الثانية - وفيما روى هؤلاء - يعني أصحاب الطبقة الثالثة - يُعرف بالشواهد والدلائل ، وقد روى ابن أخي الزهري ثلاثة أحاديث لم نجد لها أصلاً عند الطبقة الأولى ، ولا الثانية ، ولا الثالثة ، وذكرها [٩] .

وهو من رجال الكتب الستة .

هذه أقوال العلماء فيه ، ويظهر أن الراجح في حاله ما وصفه به ابن حجر ، من أنه صدوق ، له أوهام ، ويَقْرُبُ منه قول الذهبي : صدوق صالح الحديث ، فيكون حديثه حسناً في غير ما عُرف وهمه فيه .

أما توثيق أبي داود ، والذهبي في الرواية الأخرى ، فيُحمل على العدالة ،

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/٤٨٩) ، (٣٢٢) .

(٢) قال الذهبي : هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرا فيما يجيبه به والده ، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين ، (الميزان ٤/٤٨٣) .

(٣) العلل برواية المروذي ص ١١٨ .

(٤) المرجع السابق ص ١٧١ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(٦) الظاهر أن له اصطلاحاً في الطبقة غير الذي ذكرناه للحازمي ص ١٧ م .

(٧) هو عبد الله بن عبد الله بن أويس ص انظر ٢٣٧ .

(٨) هو فليح بن سليمان الخزاعي ، انظر ص ٢٤٠ .

(٩) الضعفاء الكبير (٤/٨٨) .

وذلك لأن أبا داود اعتمد على ثناء أحمد وابن معين فيه ، وهما ممن أنزلاه عن درجة الثقة .

كما تحمل الأقوال التي ضعفته مطلقاً على الأحاديث التي وهم فيها ، والتي بيّنها العلماء في كتبهم ، لذلك قال ابن حجر : الذهلي أعرف بحديث الزهري ، وقد بين ما أنكر عليه ، فالظاهر أن تضعيف من ضعفه ، بسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها [١] .

أما عن كونه من رجال الصحيحين :

فإن أحاديثه في البخاري قليلة ، وقد توبع عليها - كما قال ابن حجر - ثم ساقها [٢] .

أما التي في مسلم ، فإنما هي في الشواهد كما قال الحاكم [٣] .

ثم إن ابن أخي الزهري قد تفرد برواية هذا الوجه ، كما صرح بذلك الطبراني ، مخالفاً فيها الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الثالث كما سيأتي ، ولعل روايته هذه مما وهم فيها .

وعليه يمكن القول إنه وجه مرجوح أيضاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، موقوفاً) .

١- مالك بن أنس :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدّه الجمهور أوثق أصحاب الزهري [٤] .

٢- معمر بن راشد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [٥] .

---

(١) هدي الساري لابن حجر ص ٤٤٠ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المدخل إلى معرفة الصحيحين (٢/٦٠٦) ، وانظر مثالاً لها في صحيح مسلم (١/ ١٢٠) كتاب الإيمان ، باب بيان الوسوسة .... (٢١٤ - ١٣٤) .
(٤) انظر ص ١٩٣ .
(٥) انظر ص ١٦٦ .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم ، رجحان الوجه الثالث ، الذي رواه الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن موقوفاً ، وذلك لرواية راويين له من أصحابه ، وكلاهما ثقتان ، وعُدَّ أحدهما أوثق أصحابه على الإطلاق .

في حين لم أجد من روى الوجه الأول عن الزهري ، غير إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، وهو ضعيف ، ولم أجد أيضاً من روى الوجه الثاني عنه ، غير ابن أخيه محمد بن عبد الله الزهري وهو صدوق وقد وهم في روايته هذه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثالث ، مع حكم الدارقطني عليه بأنه أشبه بالصواب ، كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : رجاله ثقات ، لكنه موقوف على حميد بن عبد الرحمن ، وقد جاء مرفوعاً من طرق أخرى صحيحة منها :

ما أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٥٨) كتاب فضائل القرآن ، باب فضل قل هو الله أحد (٥٠١٣) عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً « والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن » .

ومسلم في صحيحه (١/ ٥٥٦) كتاب صلاة المسافرين ، باب فضل قراءة قل هو الله أحد (٢٥٩ - ٨١١) عن أبي الدرداء مرفوعاً « **أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن ؟** » قالوا : وكيف يقرأ ثلث القرآن ؟ . قال : « **قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن** » .

* * *

الحديث (٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: « **يوشك أن يكون أقصى مَسَالح [١] المسلمين، أن يكون عند خير** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه سعيد بن يحيى المعروف بسعدان اللخمي، عن يونس، عن الزهري [٢] ، عن قبيصة وأبي سلمة، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . ووهم فيه [٣] .

وخالفه القاسم بن مبرور ، فرواه عن يونس ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

وقال فيه [٤] : قال الزهري : حدثني سعيد بن خالد ، عن قبيصة ابن ذؤيب ، عن أبي هريرة موقوفاً أيضاً .

وهو الصواب [٥] ، [٦] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه، عن قبيصة بن ذؤيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبي هريرة موقوفاً .

---

(١) من المَسْلحة : وهم القوم الذين يحفظون الثغور من العدو ، لأنه يكون ذوي سلاح ، (النهاية ٢/ ٣٨٨).

(٢) في المخطوط : « عن سالم بن عبد الله ، عن قبيصة » ، ولعله سبق قلم ، لأن طريق سالم ، غير طريق قبيصة ، كما سيأتي في التخريج .

(٣) يعني : يونس بن يزيد كما سيأتي في كلام ابن أبي حاتم الإشارة إلى ذلك .

(٤) يعني : القاسم بن مبرور .

(٥) يعني : بالنسبة لروايتي قبيصة ، أو يريد تصويب الوجهين الموقوفين عموماً كما سيتضح من النظر في الاختلاف .

(٦) العلل للدارقطني (٣/ ق ٢١٥ ب) .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن خالد ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فرواه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ١٣١ ب) عن محمد ابن أبي زرعة .

وفي المعجم الصغير (كما في الروض الداني ١/ ٣٨٥)، (٦٤٤) عن عبد الله ابن عقاب الدمشقي ، كلاهما عن هشام بن عمار ، حدثنا سعيد بن يحيى اللخمي ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب الخزاعي ، وأبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **يوشك أقصى مسالح المسلمين أن يكون بسَلاح** » .

وسلاح عند خيبر (١) ،

قال الطبراني في الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس ، ولا عن يونس إلا سعيد بن يحيى ، تفرد به هشام بن عمار .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣١٧) فقال :

سألت أبي، عن حديث رواه سعدان، عن يونس ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال : « **يوشك أقصى مسالح المسلمين بسلاح** » .

قال أبي : ورواه الزهري عن سالم ، سمع أبا هريرة ، موقوف .

قال أبي : الموقوف أشبه .

قلت : وما تُنكر أن يكون سمع (يعني : الزهري) منهما ؟

قال : أُنكر ، فإنه لا يحتمل أن يكون هذا من حديث قبيصة ، وسعدان ، أرى أنه سمع من يونس بمكة أو المدينة ، ويونس لم يكن معه كتبه ، قال وكيع : رأيت يونس بن يزيد بمكة ، فجهدت أن يقيم لي إسناد حديث ، [فلم] يُقِمه ،

---

(١) هذه العبارة مدرجة من كلام الزهري ، بدليل أن أبا داود قال في سننه - بعد أن أخرج الحديث من طريق ابن وهب، عن جرير بن حازم، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً - : حدثنا أحمد بن صالح، عن عنبسة ، عن يونس ، عن الزهري . قال : وسلاح : قريب من خيبر (السنن ٤/ ٤٥٠) كتاب الفتن ، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٥١) .

فنرى أن سعدان سمع منه بمكة ، لأن حديثه وحديث أبي ضمرة ، وسليمان بن بلال ، وطلحة بن يحيى ، مقارب [1] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبي هريرة ، موقوفاً)

فذكر الدارقطني أن القاسم بن مبرور ، رواه عن يونس ، عن الزهري ، هكذا .

ولم أقف على رواية القاسم هذه .

وقد وقفت على متابع له ، هو عبد الله بن وهب .

وأخرج روايته الحاكم في مستدركه (٤/ ٥١١) كتاب الفتن والملاحم ، باب الشام صفوة الله من بلاده ، عن أبي العباس محمد بن يعقوب ، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، أنبأ ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن الزهري ، عن سالم أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : يوشك أن يكون أقصى مسالح المسلمين ، سَلاح » .

وسلاح قريب من خيبر .

ثم أخرج الحاكم الحديث من طريق ابن وهب ، عن جرير بن حازم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

حديث ابن وهب ، عن جرير ، صحيح على شرط مسلم .

ووافقه الذهبي .

وكأن الحاكم رحمه الله أراد أن يشير إلى أن للوجه الموقوف أصلاً صحيحاً من طريق مرفوع .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن خالد (هو ابن عمرو بن عثمان بن عفان) عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي هريرة موقوفاً) .

---

(١) يعني : في حصول الخلل في روايتهم عن يونس ، أو سمعوا منه في الوقت الذي لم يكن معه كتبه .

فقد أفاد كلام الدارقطني عن الاختلاف ، أن القاسم بن مبرور روى هذا الوجه أيضاً ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن قبيصة وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [1] .

وقد اختُلف عن يونس في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبي هريرة موقوفاً .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن خالد ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي هريرة موقوفاً أيضاً .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير سعدان اللخمي ، وهو صدوق [2] .

وأما روايته الثانية فرواها عنه :

- القاسم بن مبرور : صدوق أثنى عليه مالك [3] .
- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [4] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٤٢ ، (٢٤١٦) ، وانظر التهذيب (٤/ ٨٧) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٤٥١ ، (٥٤٨٨) ، وانظر التهذيب (٨/ ٢٩٩) .

(٤) انظر ص ١٦٦ .

وأما روايته الثالثة : فلم أجد من رواها عنه غير القاسم بن مبرور ، وقد تقدم حاله .

والذى يظهر أن روايته الثانية أرجح من الرواية الأولى ، لرواية اثنين لها عن يونس وأحدهما ثقة حافظ .

في حين لم أجد من روى الرواية الأولى غير سعدان اللخمي ، وهو أدْوَن حالاً كما تقدم .

ثم إنه يُفهم من كلام أبي حاتم - الذي سقته في التخريج - حمل العلة فيها على يونس ، وأنه إنما حدث سعدان اللخمي من حفظه ، فوهم فيه ، لأنه حدَّثه بمكة أو بالمدينة ولم تكن كتبه معه .

وأما بالنسبة لروايته الثالثة ، فيظهر أنها راجحة أيضاً ، وأن القاسم بن مبرور ، روى هذه الرواية ، عن يونس ، كما روى الرواية الثانية أيضاً عنه ، بدليل تصويب الدارقطني لروايتيه كما تقدم .

وبناء على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه الذي معنا غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبي هريرة موقوفاً) .

والوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن خالد ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي هريرة موقوفاً) .

فلم أجد من رواهما عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدم الكلام عليهما ، وأنهما محفوظان عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، رجحان الوجهين ، الثاني ؛ الذي رواه الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبي هريرة موقوفاً .

والثالث : الذي رواه الزهري عن سعيد بن خالد ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي هريرة موقوفاً .

لكونهما الروايتين المحفوظتين عن يونس بن يزيد ، كما تقدم .

وأما الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، فغير راجح ، حيث وَهِم يونس بن يزيد فيه ، إذ حدث به من حفظه .

وقد تقدم حكم الدارقطني ، بوهم يونس فيه ، وإشارة وكيع ، والرازي إليه.

(الحكم على الحديث)

الحديث من الوجه الثاني - من الطريق الذي رواه الحاكم - رجاله ثقات [1] ، غير أنه موقوف .

وأما من الوجه الثالث ، فلم أتمكن من الحكم عليه ، لعدم وقوفي على إسناده كاملاً ، وقد تقدم أنه موقوف أيضاً .

وقد جاء مرفوعاً من غير طريق الزهري ، إذ تقدم إخراج أبي داود والحاكم له من طريق ابن وهب ، عن جرير بن حازم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وحكم الحاكم عليه بأنه صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

وعليه يمكن القول بأن الحديث الذي معنا صحيح لغيره .

* * *

(١) انظر ترجمة أبي العباس محمد بن يعقوب - شيخ الحاكم - في تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ٨٦٠) ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم في تقريب التهذيب ص ٤٨٨ ، (٦٠٥٨) ، والتهذيب (٩/ ٢٣٢) ، وسالم بن عبد الله بن عمر في تقريب التهذيب ص ٢٢٦ ، (٢١٧٦) ، والتهذيب (٣/ ٣٧٨) .

الحديث (٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « **لتُنتَقُنَّ كما يُنتقى التمر من حُثالة** » [١] .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عبد الحميد بن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن الزهري، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

قاله [جنادة] بن محمد بن أبي يحيى المزني ، عنه [٢] .

وتابعه [٣] هشام بن خالد الأزرق ، عن الوليد ، عن الأوزاعي .

ووَهَما [٤] فيه .

ورواه إسماعيل بن عبد الله بن سماعة ، وعمر بن عبد الواحد ، عن الأوزاعي ، عن يونس بن يزيد [٥] ، عن الزهري ، عن أبي هريرة ، مرسلاً [٦] ، موقوفاً .

ورواه طلحة بن يحيى الأنصاري ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي حميد ، عن أبي هريرة .

قال ذلك عثمان بن أبي شيبة ، عن طلحة بن يحيى .

سئل الشيخ [٧] عن أبي [حميد] هذا ؟

---

(١) الحُثالة : الرديء من كل شيء ، (النهاية ١/ ٣٣٩) .

(٢) يعني : عن ابن أبي العشرين .

(٣) يعني : تابع جنادة ، وعليه فهي متابعة قاصرة .

(٤) يعني : عبد الحميد بن أبي العشرين ، والوليد بن مسلم .

(٥) هكذا في المطبوع والسياق يقتضي حذف جملة « عن يونس بن يزيد »، ولم يعلق المحقق عليه .

(٦) يعني : بدون واسطة بين الزهري وأبي هريرة ، وجعله من قول أبي هريرة .

(٧) يعني : الدارقطني .

فقال : هو عبد الرحمن بن سعد المُقْعَد، عن الزهري، عنه، أحاديث ، ويقال له : الأعرج ، وهو الذي روى عنه الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة : سجد رسول الله ﷺ في ﴿ **إذا السماء انشقت** ﴾ (١) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن أبي هريرة ، مرسلاً ، موقوفاً على أبي هريرة .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن أبي حميد ، عبد الرحمن بن سعد المُقْعَد ، الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فرواه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٢٣)، (٥٠٢) عن يحيى بن المعلى بن منصور، قال : نا جنادة بن محمد الدمشقي، قال : نا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **لتُنتقُنّ كما يُنتقى التمر من الحُثالة ، وليُذهبنّ بخياركم ، وليبقينّ شراركم ، فموتوا إن استطعتم** » .

ثم قال : وهذا الحديث لا نعلم روي عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ، وعبد الحميد : لا بأس به .

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٨٧ ب) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٣٠٠) كتاب التاريخ ، باب إخباره عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٦٨١٢) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ٧٥٩) ترجمة إسحاق بن سيار النصيبي .

ثلاثتهم من طريق جُنادة المزني ، الدمشقي .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٨/ كتاب الكنى ، ص ٢٥) ترجمة أبي حميد مولى مسافع ، تعليقاً مجزوماً عن جنادة بن محمد المزني ، لكن قال : ولم يرفعه .

---

(١) العلل للدارقطني (٩/ ١٥٧) .

وقد تكلم الدارقطني على الاختلاف الذي حصل في حديث السجود ، في سورة الانشقاق ، في العلل (٨/ ٢٢٤) . فانظره .

وكل من أخرج الحديث من طريق جنادة ، رفعه كما تقدم .

وتابع الوليد بن مسلم الدمشقي ، عبد الحميد بن أبي العشرين في روايته هذه عن الأوزاعي .

وقد أخرج هذه المتابعة ، الداني في السنن الواردة في الفتن (١/ ٥٤٠) باب ما جاء في فناء خيار هذه الأمة (٢٥٨) ، من طريق هشام بن خالد الأزرق ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه ، العلي - ص ٤٦٩) (٢٠٧) .

وقال : غريب من حديث الزهري ، عنه (يعني عن سعيد ، عن أبي هريرة) تفرد به الأوزاعي ، عنه ، وهو غريب من حديث الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، تفرد به هشام بن خالد الأزرق ، عنه .

وكذلك رواه جنادة بن محمد ، عن عبد الحميد بن أبي العشرين ، عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي هريرة ، مرسلاً ، موقوفاً على أبي هريرة) .

فذكر الدارقطني أن إسماعيل بن عبد الله بن سماعة ، وعمر بن عبد الواحد ، روياه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما هذه عن الأوزاعي .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي حميد الأعرج ، مولى مسافع ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فرواه ابن ماجة في سننه (٢/ ١٣٤٠) كتاب الفتن ، باب شدة الزمان ، (٤٠٣٨) عن عثمان بن أبي شيبة ، ثنا طلحة بن يحيى ، عن يونس (هو ابن يزيد) ، عن الزهري ، عن أبي حميد ، يعني مولى مسافع ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **لتنتقون كما ينتقى التمر من أغفاله ، فليذهبنّ خياركم ، وليبقين شراركم ، فموتوا إن استطعتم** » .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/ ٢٥١) ، (١٤٢٤ - ٤٠٣٨) :

هذا إسناد فيه مقال ، أبو حميد لم أر من جرحه ولا من وثقه ، ويونس هو ابن يزيد الأيلي ، وباقي الرجال ثقات ا . هـ .

قلت : وما ذكره من جهالة حال أبي حميد فيه نظر ، وذلك لأن النسائي وثقه [١] .

وقال الدارقطني : صالح [٢] .

وأما ابن معين فقال : لا أعرفه [٣] ، لكن توثيق النسائي مقدم على قوله ، لأنه عرفه ووثقه مع كونه من المتشددين في الجرح ، وأما قول الدارقطني : صالح ، فلعله يريد به جانب العدالة ، ولو افترض أنه أراد تضعيفه ، فهو جرح مطلق ، فلا يقدم على توثيق النسائي والله أعلم .

وأخرجه أبو الشيخ في الأمثال [٤] ، ص ٣٤٤ ، (٢٩٣) .

والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٣٤) كتاب الفتن ، باب إخبار النبي ﷺ بفتنة عثمان ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي .

كلاهما من طريق طلحة بن يحيى الزرقي .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٨/ كتاب الكنى ص ٢٥) تعليقاً مجزوماً عن عثمان بن أبي شيبة .

وتابع سليمان بن بلال ، طلحة بن يحيى ، في روايته هذه عن يونس ، ولم يشر الدارقطني إلى متابعة سليمان .

وقد أخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٨/ كتاب الكنى ص ٢٥) عن إسماعيل بن أبي أويس .

---

(١) عن تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٧) .

(٢) سؤالات البرقاني ص ٤٤ .

(٣) تاريخ الدارمي ص ١٦٣ .

(٤) في المطبوع من الأمثال : « عن حميد بن عبد الرحمن » بدل « أبي حميد » ، وعلق المحقق بقوله : كذا جاء في الأصل ، وفي المصادر التى أخرجت الحديث : أبو حميد مولى مسافع . ا . هـ .
ويظهر أنه خطأ من الناسخ ، نشأ من شهرة الزهري بالرواية عن حميد بن عبدالرحمن، والصحيح ذكر « أبي حميد » كما في التخريج .

وأخرجها أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٤/١٣٦٩) ترجمة أبي حميد مولى مسافع (١٨٠٦) .

والحاكم النيسابوري في المستدرك (٤/٤٣٤) ، كتاب الفتن ، باب إخباره بفتنة عثمان .

وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي .

كلاهما من طريق ابن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي حميد ، أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره بنحوه .

وأخرجها الحاكم أيضاً في المستدرك (٤/٣١٦) من الطريق السابق نفسه ، لكنه قال فيه : عن أبي جميل ، بدل « أبي حميد » .

ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وأبو جميل ، هو الطائي .

ووافقه الذهبي في تصحيح الحديث فقط .

ولم أقف على من ذكر أن الزهري روى الحديث عن أبي جميل الطائي هذا ، وإلا لكان وجهاً رابعاً من أوجه الاختلاف عليه .

والذي يظهر أن الصحيح « أبو حميد » كما أخرجه الحاكم نفسه في الموضع الآخر ، وأنها تصحفت إلى « أبي جميل » ، خاصة وأنه احتمال وارد لتقارب رسم كل من الكنيتين ، والله أعلم .

وقد أورد الذهبي هذا الحديث في السير (٥/٣٤٥) وقال : قال محمد بن يحيى الذهلي : أبو حميد مولى مسافع ، عن أبي هريرة ، روى عنه الزهري حديث « لتنتقن كما يُنتقى التمر » .

رواه يونس بن يزيد عنه (يعني عن الزهري) .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن الأوزاعي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدّم غيره من الثقات عليه [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي هريرة ، مرسلاً ، موقوفاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه اثنان من أصحابه ، وهما :

- عبد الحميد بن أبي العشرين : وهو صدوق ، ربما أخطأ [٢] .

- الوليد بن مسلم الدمشقي : وهو ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية [٣] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه اثنان من أصحابه أيضاً ، وهما :

- إسماعيل بن عبد الله بن سماعة : وهو ثقة ، ومن أجلّ أصحاب الأوزاعي [٤] .

- عمر بن عبد الواحد الدمشقي : ثقة ، وعُدَّ من أصح أصحاب الأوزاعي حديثاً عنه [٥] .

وكما هو واضح ، فإن أرجح الروايتين عن الأوزاعي هذه الرواية الثانية ، لحال راوييها ، فهما ثقتان ، وعُدَّا من أثبت أصحاب الأوزاعي ، في حين أن راويي الرواية الأولى أدنى حالاً منهما .

إضافة إلى أن الدارقطني وصف روايتي عبد الحميد بن أبي العشرين ، والوليد ابن مسلم ، بالوهم من جهتهما .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٣٣ ، (٣٧٥٧) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٠٢) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٨٤ ، (٧٤٥٦) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٣٣) .

(٤) تقريب التهذيب ص ١٠٨ ، (٤٥٨) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٧٠) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٤١٥ ، (٤٩٤٣) ، وانظر التهذيب (٧/ ٤٢١) .

وبناء عليه يمكن القول بأن هذا الوجه الذي معنا غير محفوظ عن الأوزاعي ، وبالتالي فهو غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي هريرة ، مرسلاً ، موقوفاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، وقد تقدم الكلام على حاله ، وروايته هذه وأنها المحفوظة عنه .

أما عن مدى رجحان هذا الوجه ضمن الاختلاف العام عن الزهري ، فسيأتي الكلام عليه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي حميد مولى مسافع ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [1] .

وسيأتي الكلام عن مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف عدم رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وذلك لأنها رواية غير محفوظة عن الأوزاعي ، الراوي له عن الزهري ، والوهم فيها من الراويين عن الأوزاعي كما تقدم .

يبقي بعد ذلك الوجهان : الثاني ، الذي رواه الزهري عن أبي هريرة ، مرسلاً موقوفاً ، إذ تقدم أنه من رواية الأوزاعي المحفوظة عنه ، وهو ثقة .

والثالث ، الذي رواه الزهري عن أبي حميد ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، حيث رواه يونس بن يزيد ، وقد تقدم أنه ثقة ، ومع أن توثيقه في الزهري مقيد بما إذا حدث عنه من كتابه ، غير أن الظاهر ، أن روايته هذه من كتابه ، حيث أخرجها الحاكم في مستدركه ، وصحح إسنادها ، ووافقه الذهبي كما تقدم .

فهذان الوجهان استويا في كونهما لم يرو كل منهما عن الزهري غير راوٍ واحد ، وكلاهما ثقتان .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

غير أن هناك ما يرجح رواية يونس للوجه الثالث ، على رواية الأوزاعي للوجه الثاني عن الزهري ، ذلك أن العلماء قدموا يونس بن يزيد ، على الأوزاعي ، في الزهري ، فقد تقدم في ترجمة يونس ، أن ابن معين عندما سئل عن أثبت أصحاب الزهري ، قدَّم يونسَ على الأوزاعي .

وهناك مرجح آخر ، وهو أن الحازمي ، وابن رجب ، صنَّفا يونس بن يزيد ، في الطبقة الأولى في أصحاب الزهري التي امتازت بالحفظ والإتقان مع طول الملازمة ، كما تقدم في ترجمته ، في حين أنهما صنفا الأوزاعي في الطبقة الثانية التي لم تجمع إلى الحفظ والإتقان طول الملازمة كما تقدم في ترجمته .

وعليه يمكن القول برجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن أبي حميد ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : حسن .

وذلك لأن في إسناد روايتي البخاري ، والحاكم ، إسماعيل بن أبي أويس ، وهو صدوق ، أخطأ في أحاديث من حفظه [1] وليس هذا منها .

وقد تابعه طلحة بن يحيى الأنصارى كما في رواية كل من ابن ماجة ، وأبى الشيخ ، والحاكم وطلحة هذا : صدوق يهم [2] .

وللحديث شاهد ، أخرجه الحاكم نفسه من طريق بكر بن سوادة ، أن سحيماً حدثه ، عن رويفع بن ثابت ، بنحوه ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه [3] ، ووافقه الذهبي .

ولعل الحاكم صحح الحديث بمجموع طرقه .

لكن هذا الشاهد ، لا يصلح لتقوية حديث أبي هريرة الذي معنا إلى مرتبة الصحيح لغيره ، وذلك لأن في إسناده سحيماً هذا ، ترجم له ابن أبي حاتم وقال : روى عن رويفع بن ثابت الأنصاري ، روى عنه بكر بن سوادة ، سمعت أبي يقول ذلك [4] ، ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أقف على من وثقه ولا جرحه . والله أعلم .

* * *

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٨ ، (٤٦٠) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٧١) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٢٨٣ ، (٣٠٣٧) ، وانظر التهذيب (٥/ ٢٦) .
(٣) المستدرك (٤/ ٤٣٤) .
(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٠٣) .

الحديث (١٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة، عن عبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ : « **الصائم في السفر، كالمفطر في الحضر** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه يونس بن يزيد - من رواية القاسم بن مبرور عنه - ، وأسامة ابن زيد الليثي ، وعُقيل بن خالد - من رواية سلامة [١] عنه - ، ويزيد ابن عياض ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه، عن النبي ﷺ .

وكذلك قال داود بن عبد الرحمن العطار ، عن معمر ، عن الزهري .

ورواه ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه معن بن عيسي ، وأبو أحمد الزبيري ، وحماد بن خالد الخياط، وغيرهم عن ابن أبي ذئب عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه ، موقوفاً .

وخالفهم أبو معاوية الضرير ، رواه عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، موقوفاً .

وقال يونس - من رواية ابن لهيعة عنه - : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .

والصحيح : عن أبي سلمة ، عن أبيه ، موقوفاً [٢] .

---

(١) هو ابن روح .

(٢) العلل للدارقطني (٤/ ٢٨١) وما بعدها .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، موقوفاً .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، موقوفاً .

٤- ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، مرفوعاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، مرفوعاً)

(أ) فرواه ابن ماجه في سننه (١/ ٥٣٢) كتاب الصيام ، باب ما جاء في الإفطار في السفر ، (١٦٦٦) عن إبراهيم بن المنذر الحزامي ، ثنا عبد الله بن موسى التيمي ، عن أسامة بن زيد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف قال : قال رسول الله ﷺ : «**صائم رمضان في السفر ، كمفطره في الحضر** » .

قال أبو إسحاق : [1] هذا الحديث ليس بشيء .

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ٨) :

هذا إسناد ضعيف ، ومنقطع ، رواه أسامة بن زيد : هو ابن أسامة : ضعيف .

وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله ابن معين ، والبخاري .

ثم ذكر روايات الحديث التي أخرجها النسائي - وستأتي - ثم قال : وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس .

---

(١) هو إبراهيم بن المنذر ، كنيته أبو إسحاق . (تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٧) .

وأخرجه الهيثم بن كليب في مسنده (١/ ٢٧٤ وما بعدها) ، (٢٤٢) ، (٢٤٣) ، (٢٤٤) .

والمقدسي في المختارة (٣/ ١١١) ، (٩١٢) .

وابن حزم في المحلى (٦/ ٢٥٨) مسألة (٨٦٢) وقال :

وأما نحن فلا نحتج بأسامة بن زيد الليثي ولا نراه حجة لنا ولا علينا .

والطبري في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس ١/ ١٢٣) ، (١٧٣) .

وفي جامع البيان (٢/ ١٥٢) سورة البقرة ، آية (١٨٥) .

أربعتهم من طريق عبد الله بن موسى التيمي ، به ، بنحوه .

وأخرجه أيضاً ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٩ ، (٣٢) ، تعليقاً مجزوماً عن عبد الله بن موسى .

وابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٢٨) ، فقال :

سألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن موسى التيمي ، عن أسامة بن زيد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال : « **الصائم في السفر ، كالمفطر في الحضر** » .

قال أبو زرعة : رواه أبو أحمد الزبيري ، ومعن بن عيسى ، وحماد بن خالد الخياط ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه قوله : الصائم في السفر .

ورواه عنبسة بن خالد ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

ورواه ابن لهيعة ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .

ورواه بقية ، عن آخر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ (١) .

---

(١) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه ، وقد أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١/ ٢٥٤) من طريق يزيد بن عياض ، عن الزهري به .

قال أبو زرعة : الصحيح : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه ، موقوف .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (٣/٢٣٦) ، (١٠٢٥) من طريق عبدالله بن عيسى المدني ، قال : نا أسامة بن زيد ، به ، بنحوه ، ثم قال :

وهذا الحديث أسنده أسامة بن زيد ، وتابعه على إسناده يونس .

وقد رواه ابن أبي ذئب وغيره ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه ، موقوفاً من قول عبد الرحمن .

ولو ثبت مرفوعاً ، كان خروج النبي ﷺ حيث خرج فصام حتى بلغ الكديد [١] ، ثم أفطر وأمرنا بالفطر ، دليلاً على نسخ هذا الحديث لو ثبت ، لأنه يؤخذ بالآخر ، فالآخر من فعل رسول الله ﷺ .

(ب) وتابع يزيد بن عياض ، أسامة بن زيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري :

وأخرج روايته ابن الأعرابي في معجمه (ق ٣٢ ب) .

وانظر القسم المطبوع منه (١/ ٣٥٤) ، (٣٢٠) .

والطبرى في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس ١/ ١٢٤) ، (١٧٤) .

وفي جامع البيان (٢/ ١٥٢) سورة البقرة ، آية (١٨٥) .

وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٧٢٠) ترجمة يزيد بن عياض ، ثم قال :

وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري ، غير يزيد بن عياض ، و [عقيل] - من رواية [سلامة] بن روح ، عنه - ، ويونس بن يزيد - من رواية القاسم بن مبرور عنه - وأسامة بن زيد - من رواية عبد الله بن موسى التيمي - .

والباقون من أصحاب الزهري [٢] رووه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه ، من قوله .

---

(١) الكديد : موضع على اثنين وأربعين ميلاً من مكة ، (معجم البلدان ٤/ ٤٤٢) .

(٢) لم أقف على من روى هذا الوجه عن الزهري ، غير ابن أبي ذئب ، كما تقدم في كلام الدارقطني ، وكما سيأتي في تخريجه .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد - من رواية القاسم بن مبرور ، عنه - أسامة بن زيد ، ويزيد بن عياض ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايته هذه إلا في كلام الدارقطني ، كما تقدم .

وعند ابن عدي في الموضع السابق - تعليقاً - .

وقد ذكر أبو زرعة أن عنبسة بن خالد ، روى هذا الوجه عن يونس ، عن أبي سلمة ، عن أبيه مرفوعاً .

وهذا يعني أن عنبسة تابع القاسم بن مبرور في روايته عن يونس .

(د) وتابع عُقيل بن خالد - من رواية سلامة بن روح - من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايته إلا في كلام الدارقطني ، وابن عدي ، كما تقدم .

(هـ) وتابع معمر بن راشد - من رواية داود العطار - ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ولم أقف على روايته إلا في كلام الدارقطني ، كما تقدم .

(و) ثم إني وقفت على متابع آخر ، لمن تقدم ذكرهم ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته :

حيث أخرج الخطيب البغدادى في تاريخ بغداد (١١/ ٣٨٣) الحديث من طريق علي بن الحسن الحراني ، عن عبد الرحمن بن يحيى الحراني ، عن أبي قتادة : عبد الله بن واقد الحراني ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ ، بمثله .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً) .

فرواه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٠٦) كتاب الصيام ، باب ذكر قوله ﷺ : « **الصائم في السفر كالمفطر في الحضر** » (٢٥٩٣/ ١) .

وفي المجتبى (٤/ ١٥٤) ، عن محمد بن أبان البلخي ، قال : حدثنا معن (هو ابن عيسى) .

وأخرجه ابن حزم في المحلى (٦/ ٢٥٧) مسألة (٧٦٢) تعليقاً مجزوماً عن معن ، ثم قال : هذا إسناد صحيح ، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه .

كما أخرجه النسائي أيضاً في الموضعين السابقين ، عن محمد بن يحيى بن أيوب قال : حدثنا حماد بن الخياط ، وأبو عامر (هو العقدي) .

وأخرجه الفريابي في الصيام ص ١٠٥ ، باب من كان يكره الصوم في السفر (١٤٠) .

والضياء المقدسي في المختارة (٣/ ١١٠) ، (٩١١) كلاهما من طريق أبي أحمد الزبيري .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٢٧٩) كتاب الصيام ، باب من كره صيام رمضان في السفر (٨٩٦٢) عن خالد بن مخلد .

خمستهم عن محمد بن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبدالرحمن بن عوف قال : « **الصائم في السفر كالمفطر في الحضر** » .

وقد تقدم أن أبا زرعة ، والبزار ، وابن عدي ، أشاروا إلى رواية الزهري لهذا الوجه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً) .

فرواه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٠٦) كتاب الصيام ، باب ذكر قوله ﷺ « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » (٢/ ٢٥٩٤) .

وفي المجتبى (٤/ ١٥٤) ، عن محمد بن يحيى بن أيوب ، عن أبي معاوية الضرير .

وأخرجه ابن حزم في المحلى (٦/ ٢٥٧) ، مسألة (٧٦٢) تعليقاً مجزومًا عن أبي معاوية الضرير .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ)

فرواه الطبري في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس ١/ ١٢٣) ، (١٧٢) عن يحيى بن عثمان بن صالح السهمي ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، قال : حدثني يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً ، بنحوه .

وقد تقدم أن أبا زرعة أشار إلى روايته هذه

(النظر في الاختلاف)

على ضوء ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، يتضح أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فرواه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - أسامة بن زيد الليثي :

اختلف العلماء فيه بين موثق ومضعف :

فممن وثقه :

العجلي [١] .

وابن المديني ، الذي قال فيه : ذاك كان عندنا ثقة [٢] .

والفسوي حيث قال : - وهو عند أهل المدينة وأصحابنا ثقة مأمون [٣] .

أما ابن عدي ، فنزل به إلى مرتبة الحسن ، وفي هذا يقول : وهو حسن الحديث ، وأرجو أنه لا بأس به [٤] .

وتابعه السخاوي في تحسين حديثه [٥] .

---

(١) ترتيب الثقات ص ٦٠ .
(٢) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٩٨ .
(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ٤٣) .
(٤) الكامل (١/ ٣٨٦) .
(٥) التحفة اللطيفة (١/ ٢٨٧) .

أما الذين ضعفوه فهم :

النسائي ، حيث قال : ليس بثقة [١] .

وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ، ولا يحتج به [٢] .

وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، يُستَضْعفُ [٣] .

وذكر الدارقطني أن يحيى القطان حدَّث عنه ، ثم تركه ، وقال : إنه حدَّث عن عطاء ، عن جابر أن النبي ﷺ قال : « **منى كلها منحر** » ، فقال يحيى : اشهدوا عليّ أني تركت حديثه [٤] .

وذكره ابن حبان في الثقات إلا أنه قال فيه : يخطيء [٥] .

كما ترجم له ابن شاهين في الضعفاء ، وذكر أن محمد بن عمار قال : أسامة ابن زيد بن أسلم ضعيف ، وأسامة بن زيد الليثي أقوى منه [٦] .

كما ذكره العقيلي في ضعفائه [٧] .

ووصفه ابن حجر بأنه صدوق يهم [٨] ، وقال في موضع آخر : سيء الحفظ [٩] .

وقال أحمد : روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير [١٠] ، فقال له عبد الله : إن أسامة حسن الحديث ؟ قال : إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيه [١١] .

وقال أبو داود : صالح ، إلا أن يحيى بن سعيد أمسك عنه بآخرة [١٢] .

أما البخاري ، فنقل الحاكم أنه قال فيه : ممن يُحتمل [١٣] ، ثم ذكر الحاكم أن مسلماً روى له كتاباً عن عبد الله بن وهب [١٤] .

---

(١) الضعفاء والمتروكين ص ٥٤ .
(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٥) .
(٣) الطبقات الكبرى ، القسم المتمم ص ٣٩٨ .
(٤) سؤالات الحاكم ص ١٨٧ .
(٥) الثقات (٦/ ٧٤) .
(٦) تاريخ الضعفاء ص ٥٤ .
(٧) الضعفاء الكبير (١/ ١٧) .
(٨) تقريب التهذيب ص ٩٨ ، (٣١٧) .
(٩) فتح الباري (٣/ ٢١٠) .
(١٠) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٠٢) .
(١١) عن الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤) .
(١٢) عن تهذيب التهذيب (١/ ١٨٤) .
(١٣) المدخل إلى الصحيحين (٢/ ٥٦٦) .
(١٤) المدخل إلى الصحيحين (٢/ ٥٦٦) .

وتعدَّدَت أقوال ابن معين ، والذهبي فيه .

فقال ابن معين مرة : ثقة [١] ، وقال مرة : ليس به بأس [٢] ، وقال في موضع ثالث : صالح ، ليس بذلك [٣] .

وذكره ابن شاهين في ثقاته ، ونقل قول ابن معين فيه : صالح [٤] .

أما الذهبي فوصفه مرة بأنه : صدوق ، قوي الحديث ، أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب عنه ، ولكن أكثرها شواهد ومتابعات ، والظاهر أنه ثقة [٥] .

وقال في موضع آخر : صدوق يَهِم [٦] ، وفي موضع ثالث : صدوق فيه لين ، يُستر [٧] .

وهو من رجال مسلم ، وأخرج له البخاري تعليقا [٨] .

أما ابن خلفون ، ففصل الكلام فيه ، حيث قال : هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين ، وهو حجة في بعض شيوخه ، وضعيف في بعضهم ، ومن تدبر حديثه عرف ذلك [٩] .

ويظهر أن الرجح في حاله أنه ثقة إذا حدث من كتابه ، ضعيف إذا حدث من حفظه .

أما كونه من رجال مسلم ، فتقدم أنه ثقة في كتابه ، وقد نص الحاكم على أن مسلماً روى لأسامة بن يزيد كتاباً لعبد الله بن وهب ، ثم قال الحاكم : والذي استدللت به في كثرة روايته ، أنه عنده صحيح الحديث ، على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها ، أو مقرون في الإسناد بغيره [١٠] .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٢٢) .
(٢) تاريخ الدارمي ص ٦٦ .
(٣) سؤالات ابن الجنيد ص ٧٤ .
(٤) تاريخ الثقات ص ٦٦ .
(٥) من تُكلّم فيه وهو موثق ص ٤١ .
(٦) المغني في الضعفاء (١/ ٦٦) .
(٧) ديوان الضعفاء ص ٢٥ .
(٨) عن تهذيب الكمال (١/ ٧٧) .
(٩) عن شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٧٦) .
(١٠) المدخل إلى الصحيحين (٢/ ٥٦٦) .

قلت : قد روى مسلم له عن نافع ، عن ابن عمر ، فقط أربعة عشر حديثاً ، (انظر تحفة الأشراف ٦/ ٥٤ وما بعدها) .

٢- يزيد بن عياض الليثي :

اتهمه مالك بالكذب [١] .

وقال أحمد بن صالح : أظن يزيد بن عياض كان يضع للناس - يعني الحديث - [٢] .

وقال ابن معين : كان يكذب [٣] ، وقال مرة : ضعيف ، ليس بشيء [٤] .

وقال النسائي : متروك الحديث [٥] .

وقال الدارقطني : ضعيف ، متروك [٦] .

وقال الذهبي : تُرك [٧] .

وقال البخاري [٨] ، ومسلم : [٩] منكر الحديث .

وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث [١٠] .

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث [١١] .

وقال ابن المديني : ضعيف ، ضعيف ، ليس بشيء [١٢] .

وقال الترمذي : ضعيف عند أهل الحديث [١٣] .

وقال ابن حبان : كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، والمقلوبات عن الثقات ، فلما كثر ذلك في روايته ، صار ساقط الاحتجاج به [١٤] .

---

(١) عن المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٦٩٩) .
(٢) عن الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٣) .
(٣) رواية الدقاق (عن تاريخ بغداد ١٤/ ٣٣٠) وليست ترجمته في المطبوع من رواية الدقاق.
(٤) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٧١ .
(٥) الضعفاء والمتروكين ص ٢٥٥ .
(٦) سنن الدارقطني (٣/ ٩٠) .
(٧) الكاشف (٣/ ٢٨٤) .
(٨) الضعفاء الصغير ص ٢٥٥ .
(٩) الكنى والأسماء ص ٢٧ ، ترجمة أبي الحكم .
(١٠) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٣) .
(١١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٣) .
(١٢) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٢٨ .
(١٣) جامع الترمذي (٣/ ٣٨) حديث (٦٤٥) .
(١٤) المجروحين (٣/ ١٠٨) .

وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ [1] .

وخلاصة حاله أنه : متروك الحديث .

أما اتهامه بالكذب ، فيفسره قول ابن معين فيه : أفسدوه ههنا ببغداد ، جعلوا يُدخلون له الأحاديث ، فيقرأها ، فأفسدوه بهذا ، كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع [2] .

٣- عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [3] .

وسلامة بن روح - ابن أخيه - وإن كانت له أوهام إلا أنه روى عن عمِّه عقيل كتاب الزهري ، وقد وصف إسحاق بن إسحاق بن إسماعيل الأيلي كتابه : بأنه صحيح [4] .

٤- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن الأعمش ، وهشام بن عروة ، وثابت ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [5] .

وداود بن عبد الرحمن العطار الذي روى الحديث عن معمر : فأكثر العلماء على توثيقه [6] .

٥- يونس بن يزيد - من رواية القاسم بن مبرور ، عنه - :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [7] .

وقد اختُلف عن يونس في رواية هذا الحديث ، وروايته هذه محفوظة عنه ، كما سيأتي بيانه في دراسة الوجه الرابع .

٦- محمد بن أبي ذئب :

---

(١) الكامل (٧/ ٢٧٢٠) . (٢) عن تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٠) . (٣) انظر ص ١٨٥ .
(٤) تهذيب الكمال للمزي (١٢/ ٣٠٤ ، ٣٠٥) ، وانظر ص ٢٣٥ .
(٥) انظر ص ١٦٦ . (٦) تهذيب التهذيب (٣/ ١٦٦) . (٧) انظر ص ١٦٤ .

وثقه جمع من العلماء ، وتكلّم بعضهم - مع توثيقهم له - في روايته عن الزهري .

فممن وثقه توثيقاً مطلقاً :

ابن سعد الذي وصفه بقوله : كان عالمًا ، ثقة ، فقيهاً ، ورعاً ، عابداً ، فاضلاً وكان يُرمى بالقدر [١] .

ووثقه أبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان [٢] .

أما الخليلي فقال : ثقة ، أثنى عليه مالك ، إذا روى عن الثقات فشيوخه شيوخ مالك ، وقد يروي عن الضعفاء [٣] .

وذكره ابن شاهين في ثقاته ، وقال : كان قليل الحديث [٤] .

وترجم له ابن حبان في الثقات [٥] .

وقال ابن حجر : ثقة ، فقيه ، فاضل [٦] .

وذهب آخرون إلى توثيقه ، ولكن تكلموا في حديثه عن الزهري .

فيقول ابن المديني : كان عندنا ثقة ، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري [٧] .

وسئل أحمد عنه ؟ فقال : ثقة ، ثم سئل عنه في الزهري ؟ فقال : كذا وكذا [٨] .

وذكر الذهبي أن الجوزجاني سأل أحمد : ابن أبي ذئب ، سماعه من الزهري أعَرْض [٩] هو ؟ قال : لا يبالي كيف كان .

---

(١) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٤٢٠ .
(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٤) .
(٣) الإرشاد (١/ ٣٨٥) .
(٤) تاريخ الثقات ص ٢٧٨ .
(٥) الثقات (٧/ ٣٩٠).
(٦) تقريب التهذيب ص ٤٩٣ ، (٦٠٨٢) .
(٧) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١١٥ .
(٨) العلل برواية المروذي ص ٦٣ ، وتقدم أن المراد بها : فيه لين .
(٩) المراد بالعرض في كل المواضع التي ورد فيها : عرض المناولة لا عرض القراءة (انظر الصفحة الآتية) .

قلت - أي الذهبي - : كان يليِّنه في الزهري بهذه المقالة ، فإنه ليس بالمجوِّد في الزهري [١] .

وذكر ابن معين أن يحيى بن سعيد القطان كان لا يوثقه في الزهري [٢] .

أما يعقوب بن شيبة ، فوصفه بأنه ثقة ، صدوق ، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلَّم فيها بعضهم بالاضطراب [٣] .

ونقل الذهبي عنه قوله : أخْذُه عن الزهري عرض ، والعرض عند جميع من أدركنا صحيح [٤] .

وتعدد قول ابن معين فيه ، فمرة يوثقه في الزهري [٥] ، ومرة يضعفه فيه [٦] .

وقد حكى الباجي القصة التى من أجلها ضُعِّف في الزهري ، فذكر أن ابن أخي الزهري قال : جاء ابن أبي ذئب إلى عمي ، فقال : رجل طلق امرأته ثم ارتجعها ، ثم طلقها ، ثم طلّقها قبل أن يمسَّها ؟ فقال ابن شهاب : تبتدئ العدَّة ، فقال : ما هكذا قلت لي ، قال : بلى ، قال : لا ، قال : بلى ، قال ابن شهاب : كذبت ، قال ابن أبي ذئب : كذبت أنت ، فحَصَبه [٧] ابن شهاب وطرده ، وحلف لا يحدِّثه حديثاً أبداً ، (فندم) ابن أبي ذئب ، فكتب إلى ابن شهاب بتسمية أحاديث أن أكتبها لي ، فكتب له ، أو أمر من يكتب له ، فأخذها عنه ، وكانت أكثر أحاديثه على هذا [٨] .

وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة [٩] .

هذه أقوال العلماء فيه ، ويتضح منها اتفاقهم على كونه ثقة في غير الزهري .

أما في الزهري ، فاختلفوا فيه ، فمنهم من وثقه فيه ، ومنهم من ضعفه ، لأن أكثر حديثه عنه عرضاً .

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٥) .
(٢) رواية ابن محرز (١/ ١٢٦) .
(٣) عن تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧١) .
(٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٧) .
(٥) تاريخ الدارمي ص ٤٨ .
(٦) عن العلل لأحمد برواية عبد الله (٣/ ٢٢) .
(٧) أي رماه بالحصباء ، وهي الحجارة الصغيرة (النهاية ١/ ٣٩٣) .
(٨) التعديل والتجريح (٢/ ٦٦١) .
(٩) تقريب التهذيب ص ٤٩٣ .

ويظهر أن هذا الاختلاف نشأ من اختلافهم في هذا النوع من التحمل « عرض المناولة » هل هو مثل السماع ؟ أو أدْون منه ؟ أما النوع الثاني « عرض القراءة » فالجمهور على أنه مثل السماع [١] .

فمن رأى أن « عرض المناولة » مثل السماع ، وثقه في الزهري ، ومن لم ير ذلك لم يوثقه .

ويظهر أن الراجح كونه أدون من السماع ، وإلا أشبه « عرض القراءة » في الحكم ، وهو يختلف عنه في طريقة التحمل ، وهذا الذي رجحته هو ما عناه ابن الصلاح بقوله :

والصحيح أن ذلك غير حالٍّ محل السماع ، وأنه منحطّ عن درجة التحديث لفظاً ، والإخبار قراءة [٢] .

على أن هذا الذي ذكر في طريقة تحمّله لا يُعتبر جرحاً في واقع الأمر ، لأن المناولة نوع من أنواع التحمل قَبِله العلماء ، وابن أبي ذئب وإن كان يحدّث أحياناً عن الزهري بصيغة تدل على السماع [٣] ، فلعله كان موافقاً لشيخه الزهري في جواز ذلك [٤] .

وغاية ما تفيد معرفة طريقة تحمله ، ترجيح رواية من سمع الزهري حقيقة ، على رواية ابن أبي ذئب عنه عند التعارض .

ولذلك نجد أن خلاصة القول فيه ما ذكره ابن حجر ، والذهبي من كونه ثقة مطلقاً [٥] .

---

(١) انظر أقوال العلماء حول هذه المسألة في مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٠ .

(٣) انظر صحيح البخاري - مع الفتح - (٥/ ٣٠١) كتاب الصلح ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور (٢٦٩٥) (٢٦٩٦) .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٣ .

(٥) التقريب لابن حجر ص ٤٩٣ ، والكاشف للذهبي (٣/ ٦٩) .

وقد احتج به الجماعة ، وإنما كانت روايته عن الزهري عند البخاري متابعة [1] ، للكلام الذي تقدم حول طريقة تحمله ، والله أعلم .

أما عن روايته التي معنا فسيأتي الكلام عليها في دراسة الوجه الآتي .

وبعد :

فهؤلاء رواة الوجه الأول عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من وصف بأنه من أثبت أصحابه وعليه فإن قواعد الترجيح ، تقتضي رجحانه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن أبي ذئب ، وقد تقدم حاله .

وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث عموماً من ثلاث روايات ، هي :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً .

أما روايته الأولى :

فلم أجد من رواها عن ابن أبي ذئب غير عبد الله بن واقد الحراني ، وخلاصة حاله أنه : ضعيف من جهة ضبطه [2] .

أما روايته الثانية :

فرواها عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

- معن بن عيسى : ثقة ، ثبت [3] .

---

(١) هدي الساري ص ٤٤٠ .

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٦١) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٤٢ ، (٦٨٢٠) ، وانظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٦) .

- محمد بن عبد الله ، أبو أحمد الزبيري ، ثقة ، قد يخطيء في حديث الثوري [1] .

- حماد بن خالد الخياط : ثقة [2] .

- عبد الملك بن عمرو القيسي ، أبو عامر العقدي : ثقة [3] .

- خالد بن مخلد القطواني : صدوق ، له أفراد [4] .

أما رواية ابن أبي ذئب الثالثة :

فلم أجد من رواها عنه غير أبي معاوية الضرير ، واسمه محمد بن خازم ، وخلاصة حاله أنه : ثقة في الأعمش ، وقد يَهِم في حديث غيره [5] .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن ابن أبي ذئب ، هي الثانية ، التي رواها عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الرحمن بن عوف موقوفاً ، وذلك لكثرة رواتها عنه ، ومعظمهم من الثقات .

في حين أن الروايتين الأخريين ، مرجوحتان من جهة الراويين عن ابن أبي ذئب ، حيث تُكلِّم في ضبطهما ، كما أسلفت .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً) .

فلم أجد من رواه عنه ،غير ابن أبي ذئب ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه السابق ، وأنها غير محفوظة عنه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً) .

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٧) .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٧٨ (١٤٩٦) ، وانظر التهذيب (٣/ ٧) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٦٤ ، (٤١٩٩) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٦٣) .

(٤) تقريب التهذيب ص ١٩٠ ، (١٦٧٧) ، وانظر التهذيب (٣/ ١٠١) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٤٧٥ ، (٥٨٤١) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٢٠) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير يونس بن يزيد ، من رواية عبد الله بن لهيعة عنه .

وقد تقدمت الإشارة إلى أنه اختُلف عن يونس في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه القاسم بن مبرور : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : صدوق فقيه ، أثنى عليه مالك [1] .

أما روايته الثانية :

فرواها عنه عبد الله بن لهيعة ، وقد اختلف العلماء حوله ، فمنهم من ضعفه مطلقاً ، ومنهم من ربط تضعيفه بما رواه بعد اختلاطه ، واحتراق كتبه ، ومنهم مَنْ جود رواية العبادلة عنه .

ولشيخنا الدكتور أحمد معبد دراسة وافية حوله ، ناقش فيها أقوال العلماء فيه ، وتوصل إلى أن الراجح في حاله : الضعف مطلقاً ، وإن كان ضعفه أكثر بعد اختلاط كتبه في أواخر عمره ، لكنه عموماً ينجبر بغيره [2] .

وكما هو واضح فإن رواية يونس الأولى أرجح من روايته الثانية ، خاصة وأني لم أجد من تابعه على روايته الثانية ، في حين أنه توبع على روايته الأولى كما تقدم .

(الخلاصة)

فعلى ضوء ما تقدم في النظر في الاختلاف ، فإن الصناعة الحديثية تقتضي ترجيح الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن

---

(١) انظر ص ٢٦٤ .

(٢) حاشية النفح الشذي (٢/من ص ٧٩٢ إلى ص ٨٦٣) وانظر الخلاصة في الموضع الأخير .

عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً ، وذلك لكثرة رواته ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من عُدَّ أنه أوثق أصحابه .

إلا أن له علّة تتعلق بمتنه ، وهي : معارضته ما صح من فعل رسول الله ﷺ ، حيث خرج فصام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر ، وأمر أصحابه بالفطر (١) .

ومعارضته كذلك ، الأحاديث الصحيحة التى حثت على الأخذ برخصة الفطر في السفر ، كحديث جابر مرفوعاً « **ليس من البر الصيام في السفر** » (٢) .

ثم إن القول بأن هذه الأحاديث ناسخة للحديث الذي معنا - دفعاً للتعارض- فيه نظر ، وذلك لأمرين :

١- أن دعوى النسخ قائمة على ثبوت حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً ، وهذا لم يتحقق لإعلال متنه كما تقدم ، بل إن ابن عبد البر شكك في ثبوته حيث قال : ولو ثبت مرفوعاً ، كان خروج النبي ﷺ ، دليلاً على نسخ هذا الحديث ، لو ثبت .

٢- ترجيح غير واحد من العلماء الرواية الموقوفة على عبد الرحمن بن عوف ، ولو صح عندهم القول بالنسخ لذهبوا إليه وجمعوا به بين الروايتين المرفوعة والموقوفة ، خاصة وأن الصناعة الحديثية تقتضي ترجيح الرواية المرفوعة كما تقدم .

وعليه فإن جعل هذا الحديث الذي معنا من قول عبد الرحمن بن عوف ، أرجح .

وبه قال الدارقطني ، وأبو زرعة ، وابن عدي - كما يفهم من كلامه - وقد تقدمت أقوالهم والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث مرفوعاً وموقوفاً ، في سنده : أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد اختلف في صحة سماعه من أبيه :

---

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (٤/ ١٨٠) كتاب الصوم ، باب إذا صام أيامًا من رمضان ثم سافر ، (١٩٤٤) من حديث ابن عباس .

(٢) المرجع السابق (٤/ ١٨٣) كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه (١٩٤٦).

فذهب بعض العلماء إلى أنه لم يسمع من أبيه ، وهو قول البخاري ، وابن معين كما تقدم .

وذهب آخرون إلى صحة سماعه من أبيه ، كابن حزم ، وقد تقدم كلامه ، والذهبي الذي قال : حدَّث عن أبيه بشيء قليل [١] .

والذي يظهر أن الراجح هو ما ذهب إليه الفريق الثاني من صحة سماعه من أبيه ، وذلك لأمرين :

١- أن عبد الرحمن بن عوف توفي سنة اثنتين وثلاثين [٢] ، وتوفي أبو سلمة سنة أربع وتسعين [٣] وعمره اثنتان وسبعون سنة [٤] ، أي أنه أدرك أباه عشر سنين ، وهو زمن كافٍ ليسمع منه .

٢- أن أبا سلمة قد روى عن أبيه أحاديث كما ذكر ابن سعد ، والمزي [٥] ، والذهبي .

فإذا تبيّن هذا ، أمكن القول بأن إسناد الحديث من وجهه الراجح - الموقوف - : صحيح . والله أعلم .

* * *

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٨٣) .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١١٦ ، ١١٧) .

(٣) هذا هو الراجح في تاريخ وفاته ، يدل عليه قول ابن سعد في المرجع السابق : وهذا أثبت من قال إنه توفي سنة أربع ومائة ، انتهى .
ومما يؤيد كلامه أننا لو سلمنا بأنه توفي سنة أربع ومائة ، فعلى هذا يكون أبو سلمة قد وُلد سنة وفاة أبيه ، وهذا لم يقل به أحد .

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١١٦ ، ١١٧) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧١) .

الحديث (١١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ : « **صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، ومعمر ، وإسماعيل بن أمية ، وسليمان بن كثير ، والموقِّري ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

ورواه إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قاله عروة الجرار ، عن موسى بن أعين ، عنه [١] .

ورواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، والأغر ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

وقال في آخره إن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أسنده عن أبي هريرة [٢] .

ورواه عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عن الزهري ، عن الأغر وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وقال ابن المسور الزهري : عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

والمحفوظ عن ابن عيينة: عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة.

وقول الزبيدي محفوظ أيضاً [٣] ، لأن محمد بن عمرو ، قد روى هذا الحديث عن أبي سلمة ، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة [٤] ، [٥].

---

(١) يعني : عن إسحاق بن راشد .
(٢) يعني : من غير طريق الزهري كما سيأتي في التخريج .
(٣) يعني : عن الزهري ، عن أبي سلمة والأغر ، عن أبي هريرة موقوفاً .
(٤) يعني : مرفوعاً ، كما أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٤٧٣) .
(٥) العلل للدارقطني (٩/ ٣٩٥) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، والأغر ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٤- ومرة يُروى عنه ، عن الأغر وحده ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٩) .

وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٢١) كتاب الحج ، باب فضل الصلاة في الحرم ، (٩١٣٢) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤١٩) ، (٩٤٠) - واللفظ له - .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد ، إلا المسجد الحرام** » .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٤٥) .

وفي شرح معاني الآثار (٣/ ١٢٦) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٦٥ ب) باب في فضل الصلاة في مسجد المدينة .

كلاهما من طريق الحميدي .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١٠١٢) كتاب الحج ، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ، (٥٠٥ - ١٣٩٤) عن عمرو الناقد ، وزهير بن حرب .

وابن ماجه في سننه (١/ ٤٥٠) كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ (١٤٠٤) ، عن هشام بن عمار .

والدارمي في سننه (١/ ٣٨٨) كتاب الصلاة ، باب فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ (١٤٢٠) [١] ، عن الحجاج بن منهال .

---

(١) سقط من المطبوع ذكر « الزهري » .

والفاكهي في أخبار مكة (٢/ ٩٥) باب فضل الصلاة في المسجد الحرام (١١٩٦) . عن محمد بن أبي عمر .

وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣١) . من طريقي حامد بن يحيى ، وأحمد بن سلمة الضحاك .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٧٨) ، (٥٨٧٥) ، عن عمرو الناقد .

ومن طريق أبي يعلى ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ، (ق ٢٦٥ ب) باب في فضل الصلاة في مسجد المدينة .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، رووه عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٥٤) تعليقاً مجزوماً عن ابن عيينة .

(ب) وتابع معمرُ بن راشد ، سفيان بن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٢١) كتاب الحج ، باب فضل الصلاة في الحرم ، (٩١٣٢) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية سفيان [١] .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٧٧) عن عبد الرزاق .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٢/ ١٠١٢) .

والجندي في فضائل المدينة ص ٣٤ ، باب ذكر مسجد النبي ﷺ ، (٤١) .

وابن المنذر في الأوسط (٥/ ١٣٨) ، كتاب فضائل المساجد ، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام (حديث ٢٥٤٦) .

والدارقطني في العلل (٩/ ٤٠٠) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٦٥ ب) باب في فضل الصلاة في مسجد المدينة .

خمستهم من طريق عبد الرزاق .

(جـ) وتابع سليمان بن كثير ، سفيان بن عيينة ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) سقط في المطبوع ، ذكر « الزهري » .

وأخرج روايته الفاكهي في أخبار مكة (٢/ ٩٥) باب فضل الصلاة في المسجد الحرام (١١٩٧) من طريق محمد بن كثير ، عن سليمان بن كثير ، عن الزهري ، به ، بنحوه وذكر زيادة ألفاظ في متنه .

(د) (هـ) وتابع إسماعيل بن أمية ، والوليد الموقري ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً)

(أ) (ب) فذكره الدارقطني أن إسحاق بن راشد - من رواية عروة الجَرار ، عن موسى بن أعين ، عنه - وسفيان بن عيينة - من رواية ابن المسور عبد الله بن محمد الزهري ، عنه - ، روياه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، موقوفاً) .

فرواه مسلم في صحيحه (٢/ ١٠١٣) كتاب الحج ، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ، (٥٠٧ - ١٣٩٤) من طريق محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي عبد الله الأغر مولى الجهنيين - وكان من أصحاب أبي هريرة - أنهما سمعا أبا هريرة يقول: صلاة في مسجد رسول الله ﷺ أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، فإن رسول الله ﷺ آخر الأنبياء ، وإن مسجده آخر المساجد .

ثم قال أبو سلمة وأبو عبد الله : لم نشك أن أبا هريرة كان يقول عن حديث رسول الله ﷺ ، فمنعنا ذلك أن نستثبت أبا هريرة عن ذلك الحديث ، حتى إذا توفي أبو هريرة تذاكرنا ذلك وتلاومنا أن لا نكون كلمنا أبا هريرة في ذلك حتى يسنده إلى رسول الله ﷺ إن كان سمعه منه .

فبينا نحن على ذلك جالسنا عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، فذكرنا ذلك

الحديث ، والذي فرطنا فيه من نصٍّ أبي هريرة عنه ، فقال لنا عبد الله بن إبراهيم : أشهد أني سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « **فإني آخر الأنبياء ، وإن مسجدي آخر المساجد** » .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٢٥٧) كتاب المساجد ، باب فضل مسجد النبي ﷺ (٧٧٣/ ١) .

وفي المجتبى (٢/ ٢٩) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٧٢) كتاب الصلاة ، باب المساجد (١٦١٩) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٦٥ ب) باب في فضل الصلاة في مسجد المدينة .

والدارقطني في العلل (٩/ ٣٩٩) .

أربعتهم من طريق محمد بن حرب .

وأخرجه الدارقطني في الموضع السابق ، من طريق عبد الله بن سالم .

كلاهما عن محمد بن الوليد الزبيدي ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٥٤) تعليقاً مجزوماً عن عبد الله بن سالم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن الأغر وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فأخرجه الدارقطني في العلل (٩/ ٤٠٠) من طريق عبد الله بن صالح ، حدثني الليث ، حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عن ابن شهاب ، عن أبي عبد الله الأغر مولى الجهنيين ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « **صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في المساجد إلا المسجد الحرام ، فإني آخر الأنبياء، وإنه آخر المساجد** » [1] .

---

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٥٥) عن عبد الله بن صالح ، به ، لكنه ذكر « أبا هريرة » ، ولعله وجه آخر لم يشر إليه الدارقطني .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، أقتصر على ذكر الثقات منهم ، وهم :

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

- عبد الرزاق بن همام : ثقة ، تُكلم فيه من جانبين ، وهما ليسا منطبقين في روايته هذه [٢] .

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجلُّ أصحاب ابن عيينة [٣] .

- عمرو الناقد : ثقة حافظ ، وَهِم في حديث ، غير الذي معنا [٤] .

- زهير بن حرب : ثقة ، ثبت [٥] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٧١ .

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٢٦ ، (٥١٠٦) ، وانظر التهذيب (٨/ ٨٥) . والحديث الذي وهم فيه ذكره ابن حجر وهو ما رواه ابن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أبي معمر ، عن ابن مسعود أن ثقفياً وقرشياً وأنصارياً عند أستار الكعبة .

(٥) تقريب التهذيب ص ٢١٧ ، (٢٠٤٢) ، وانظر التهذيب (٣/ ٢٩٦) .

- الحجاج بن المنهال : ثقة [1] .

- حامد بن يحيى البلخي : ثقة حافظ ، ومن أعلم الناس بابن عيينة [2] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير ابن المسور الزهري ، واسمه عبد الله بن محمد ، من ولد المسور بن مخرمة الزهري ، وهو ثقة ، قليل الخطأ [3] .

ويظهر أن أرجح الروايتين عن سفيان ، هي روايته الأولى ، وذلك لكثرة الرواة لها ومعظمهم من الثقات ، في حين أني لم أجد من روى عنه الرواية الثانية غير عبد الله بن محمد الزهري ، وهو مع ثقته موصوف بقلة الخطأ ، ولعل هذا الحديث مما أخطأ فيه ، خاصة وأني لم أجد من تابعه عليها .

ويلتقي هذا الترجيح لرواية ابن عيينة الأولى ، مع حكم الدارقطني بأنها المحفوظة عنه ، كما تقدم .

٢- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [4] .

٣- سليمان بن كثير العبدي الواسطي :

أعله العلماء بالضعف في روايته عن الزهري .

فممن نصَّ على ذلك النسائي ، حيث قال : ليس به بأس ، إلا في الزهري ، فإنه يخطيء عليه [5] .

وبمثل قوله قال ابن حجر [6] .

أما العقيلي فقال فيه : مضطرب الحديث ، وذكر قول الذهلي : ما روى عن

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥١٣ ، (١١٣٧) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٨٢) .
(٢) تقريب التهذيب ص ١٤٩ ، (١٠٦٨) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٤٨) .
(٣) انظر التهذيب (٦/ ١١) ، والجامع في الجرح والتعديل (٢/ ٢٢) .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) عن تهذيب الكمال (١٢/ ٥٨) .
(٦) تقريب التهذيب ص ٢٥٤ ، (٢٦٠٢) .

الزهري ، فإنه قد اضطرب في أشياء منها ، وهو في غير حديث الزهري أثبت [1] .

والظاهر أن المراد بقوله « أثبت » يعني : أقل ضعفا .

وممن ضعفه في الزهري كذلك : الجوزجاني ، حيث نقل ابن رجب قوله : سفيان بن حسين ، وصالح بن أبي الأخضر ، وسليمان بن كثير متقاربون في الزهري ، يعني في الضعف [2] .

وعزا ابن حبان سبب ضعفه في الزهري إلى اختلاط صحيفته ، حيث قال : كان يخطيء كثيراً أما روايته عن الزهري فقد (اختلطت) عليه صحيفته ، فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات ، ويُعتبر بما وافق الأثبات في الروايات [3] .

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا بأس به مطلقاً ، دون الإشارة إلى تخصيصه بالضعف في الزهري : كابن عدي [4] ، والعجلي [5] ، والذهبي الذي قال فيه : صدوق [6] .

وابن معين في إحدى روايتيه [7] .

وذهب بعضهم إلى تضعيفه :

كأبي حاتم فقال فيه : يكتب حديثه [8] . وابن شاهين [9] ، وابن معين في الرواية الأخرى [10] .

ثم إن سليمان من رجال الكتب الستة ، إذ قال ابن حجر ، روى البخاري حديثه عن حصين ، وعلق له عن الزهري متابعة ، وروى له مسلم والباقون [11] .

ولعل الراجح في حاله أنه ضعيف في الزهري ، لا بأس به في غير الزهري ، وحديثه حسن .

---

(١) الضعفاء (٢/ ١٣٧) .
(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٤) .
(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٣٠) .
(٤) الكامل (٣/ ١١٣٦) .
(٥) عن تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٩) .
(٦) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٩٤ .
(٧) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٦٢ ، ومعرفة الرجال لابن محرز (١/ ٨٤) .
(٨) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٨) .
(٩) تاريخ الضعفاء ص ٩٧ .
(١٠) عن تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٩) .
(١١) هدي الساري ص ٤٠٨ .

وأما عن كونه من رجال البخاري ، فروايته عن الزهري تعليقاً ، ومعلوم أن ما علقه ، ليس من شرط كتابه ، وروايته عن حصين متابعة ، إذ ذكر الخزرجي بأن حديثه عند مسلم احتجاجاً ، وفي البخاري متابعة [١] .

قلت : قد أخرج البخاري عن محمد بن كثير ، أخبرنا سليمان ، عن حصين ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن أم رومان - أم عائشة - أنها قالت : لما رُميت عائشة خرت مغشياً عليها » [٢] ، وهو طرف من حديثها في قصة الإفك ، أخرجه البخاري في عدة مواضع من طريق أبي عوانة (الوضاح اليشكري) [٣] ، ومحمد بن فضيل [٤] . كلاهما عن حصين ، به ، الحديث بتمامه ، وأبو عوانة هذا قال فيه ابن حجر : ثقة ثبت [٥] .

ثم إن سليمان ، واسطي كما صرح العقيلي ، وحصين بن عبد الرحمن واسطي أيضاً ، ومعلوم أن الراوي أعلم بحديث بلدِيه ، ولعل هذه قرينة استأنس بها البخاري ، - إضافة إلى الدافع المتقدم - فأخرج الحديث .

ولا يضر كلام العلماء حول حصين بأنه وهم في هذا الحديث ، لأن مسروقاً رواه عن ابن مسعود ، عن أم رومان ، إذ ذكر ابن حجر أنه من المزيد في متصل الأسانيد ، ورد على من أعلَّ الحديث بما يكفي ويشفي ، فانظره [٦] .

أما إخـراج مسـلم له في الصحيح ، ففي موضعين ، في الحدود ، وفي الرؤيا [٧] ، لكن متابعة لا احتجاجاً [٨] . كما قال الخزرجي .

---

(١) الخلاصة (١/ ٤١٨) .

(٢) صحيح البخاري - مع الفتح - (٨/ ٤٨٢) ، كتاب التفسير ، باب : ولولا فضل الله ورحمته . (٤٧٥١) .

(٣) صحيح البخاري - مع الفتح - (٧/ ٤٣٥) كتاب المغازي ، باب حديث الإفك ، (٤١٤٣) .

(٤) صحيح البخاري - مع الفتح - (٦/ ٤١٨) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قوله تعالى : ﴿لقد كان في يوسف وإخوته ... الآية﴾ (٣٣٨٨) .

(٥) تقريب التهذيب ، ص ٥٨٠ ، (٧٤٠٧) .

(٦) فتح الباري (٧/ ٤٣٨) .

(٧) رجال مسلم لابن منجويه (١/ ٢٧٤) .

(٨) انظر صحيح مسلم (٣/ ١٣١٢) كتاب الحدود ، باب حد السرقة ونصابها ، (١/ ١٦٨٤)، (٤/ ١٧٧٨) ، كتاب الرؤيا ، باب في تأويل الرؤيا ، (١٧-٢٢٦٩) .

٤- إسماعيل بن أمية بن العاص :

قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث [١] .

ووثقه ابن معين [٢] ، وأبو زرعة [٣] ، وأبو حاتم الرازيان ، والنسائي [٤] ، والعجلي [٥] ، والذهبي [٦] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٧] ، وقال في المشاهير : كان ثبتاً [٨] .

وقال ابن حجر : ثقة ثبت [٩] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، متفق على توثيقه .

٥- الوليد بن محمد الموقِّري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف جداً [١٠] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، معظمهم من الثقات ، حيث بلغوا ثلاثة ، من مجموع الرواة وعددهم خمسة ، مما يجعله من أرجح الأوجه التي اختُلف فيها عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه :

١- إسحاق بن راشد الجزري :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يَهِم فيه [١١] .

٢- سفيان بن عيينة :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، موقوفاً)

---

(١) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٢١٧ .

(٢) عن الجرح والتعديل (٢/ ١٥٩) . (٣) عن الجرح والتعديل (٢/ ١٥٩) .

(٤) عن تهذيب الكمال (٣/ ٤٨) . (٥) ترتيب الثقات ص ٦٤ .

(٦) الكاشف (١/ ١٢٠) . (٧) الثقات (٦/ ٢٩) .

(٨) مشاهير علماء الأمصار ص ١٤٥ . (٩) تقريب التهذيب ص ١٠٦ ، (٤٢٥) .

(١٠) انظر ص ١٨٣ . (١١) انظر ص ٢١٤ .

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن الوليد الزبيدي ، وهو ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [١] .

وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن الأغر وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

وقد ذكره الحازمي [٢] ، وابن رجب [٣] في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري الذين كانوا دون الأولى في الحفظ والإتقان ، ولم يلازموه طويلاً .

وقال ابن حجر : قرنه النسائي في طبقات أصحاب الزهري بابن أبى ذئب [٤] .

ولم يختلف العلماء في تعديله ، لكن اختلفوا في أي درجاته هو ؟

فقال الدارقطني : ثقة حجة [٥] .

وقال الذهلي ، وأبو سعيد بن يونس : ثبت [٦] .

ووثقه العجلي [٧] ، والجوزجاني [٨] .

وقال أبو حاتم : صالح [٩] .

وقال الساجي : هو عندهم من أهل الصدق ، وله مناكير [١٠] .

ووافقه ابن حجر في كونه صدوقاً [١١] ، وذكر أن الجماعة احتجوا به إلا الترمذي [١٢] .

وخلاصة حاله أنه ثقة ، وإنما نزلت مرتبته عند بعض العلماء لأنه له مناكير ، ولعل من وثقه رأى أن مناكيره قليلة في عداد مروياته ، خاصة وأنه لم يسلم أحد من الرواة من علة طرأت عليه كما صرح الإمام أحمد - في ترجمة معمر - ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ١٥٦ .
(٢) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ .
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .
(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥١) .
(٥) سؤالات الحاكم ص ٢٣٤ .
(٦) عن تهذيب التهذيب (٦/ ١٥١) .
(٧) ترتيب الثقات ص ٢٩٢ .
(٨) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٤) .
(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٩) .
(١٠) عن تهذيب التهذيب (٦/ ١٥١) .
(١١) تقريب التهذيب ص ٣٣٩ ، (٣٨٤٩) .
(١٢) هدي الساري ص ٤١٧ .

ثم إنه في روايته هذه قد خالف الثقات من أصحاب الزهري، فلعلها من مناكيره .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، والنظر في الاختلاف وفي أحوال الرواة ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وذلك لكثرة الرواة له من أصحابه ، ومعظمهم من الثقات .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة موقوفاً عليه ، وذلك لكون الراوي له عن الزهري ، ثقة ثبت وعُدَّ من أثبت أصحابه .

ويضاف إلى ذلك حكم الدارقطني عليه بأنه محفوظ ، لأن أبا سلمة ، وأبا عبد الله الأغر ، سمعاه من عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

فكأنما لأبي سلمة ، وأبي عبد الله روايتان ، إحداهما عن أبي هريرة مباشرة ، بدون واسطة - وهي الرواية الموقوفة - ، والأخرى عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

لكن لم يثبت أن روى الزهري عنهما إلا الرواية الموقوفة فقط .

وأما الوجه الثاني : الذي رواه الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، فغير راجح ، لضعف أحد الروايتين له عن الزهري ، وكون رواية الآخر غير محفوظة عنه، خاصة وقد تبين أن الزهري إنما يرويه عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً وعن أبي سلمة ، عن أبي هريرة موقوفاً ، كما تقدم .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الرابع الذي رواه الزهري عن أبي عبد الله الأغر ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، فهو غير راجح ، حيث لم أجد من رواه عن الزهري غير عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وهو مع ثقته غير أن له مناكير ، وقد تقدمت الإشارة إلى أن هذا الحديث قد يكون من مناكيره ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، حيث أخرجهما مسلم في صحيحه ، فكلاهما ثابتان عن الزهري ، ولا يؤثر كون الوجه الثالث ، موقوفاً ، لأنه ربما نشط مرة فرفعه ، وقَصَّر فيه مرة فوقفه .

* * *

الحديث (١٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ : « **توضئوا مما مست النار** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه بُرد بن سنان ، ومعقل بن عبيد الله ، عن الزهري ، عن عروة، عن عائشة [١] .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة [٢] .

ورواه يونس ، والزبيدي ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبد الرحمن ابن يزيد بن تميم ، عن الزهري ، عن سعيد بن [خالد] بن عمرو بن عثمان ، عن عروة ، عن عائشة [٣] .

وأرسله ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عائشة ، ووقفه [٤] .

وقول يونس بن يزيد ، ومن تابعه ، أشبه [٥] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً .

---

(١) يعني : مرفوعاً .

(٢) رواية معمر هذه في مسند عائشة ، موقوفة ، كما سيأتي في التخريج ، ولمعمر روايات عدة في حديث الوضوء مما مست النار - مرفوعة ، لكنها ليست في مسند عائشة .

(٣) يعني : مرفوعاً .

(٤) عبارة « ووقفه » ليست في النسخة الهندية .

(٥) العلل للدارقطني (٥/ق ٢٤ ب) .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة موقوفاً .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً .

٤- ومرة يُروى عنه ، عن عائشة موقوفاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً)

(أ) فرواه الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٢٠٧) ، (٣٦٦) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٣) [١] .

كلاهما من طريق يوسف بن واضح ، ثنا قدامة بن شهاب ، عن [بُرد بن سنان] ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « **توضئوا مما مست النار** » .

(ب) وتابع معقل بن عبيد الله الجزري ، بُرْدَ بن سنان ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٤٤٥) ترجمة معقل هذا .

والطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٣١) ، (١٠٥١) [٢] .

كلاهما عن أحمد (بن عبد الرحمن الحراني) ، قال : حدثنا أبو جعفر (النفيلي) ، قال : قرأت على معقل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال لها : « **توضيء مما مست النار** » .

---

(١) أخرج الدارقطني رواية بُرد هذه في مسند أبي هريرة من كتاب العلل (٨/ ٣٠٣) ، والأولى وضعها هنا في مسند عائشة ، لأنه أشار إلى رواية برد في كلامه عن الاختلاف .

ثم إنه قد وقع في العلل المطبوع ، في ذلك الموضع « زيد بن شيبان » وعلق المحقق فقال: يُبحث عن ترجمته ، والصحيح أنه بُرد بن سنان ، بدليل الرواية التي أخرجها الطبراني .

(٢) سقط في المطبوع ذكر « عروة » والأصل إثباته كما في رواية ابن عدي .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد ، بُرُداً ، ومعقلاً ؛ في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها ابن ماجة في سننه (١/ ١٦٤) كتاب الطهارة ، باب الوضوء مما غيرت النار ، (٤٨٦) ، عن حرملة بن يحيى ، ثنا ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة موقوفاً)

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ١٧٤) كتاب الطهارة ، باب ما جاء فيما مست النار من الشِّدة (٦٧٣) ، (٦٧٤) عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أنها كانت تتوضأ مما مست النار [١] .

وقد أورد ابن عبد البر في التمهيد (٣/ ٣٣٦) رواية عبد الرزاق تعليقاً ، فقال : وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أنها كانت تتوضأ مما مست النار .

وتابع إسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيَّة ، عبد الرزاق ، في روايته هذه عن معمر .

وقد أخرجها ابن المنذر في الأوسط (١/ ٢١٤) ، باب الوضوء مما مست النار (الأثر رقم ١٠٨) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً)

---

(١) في المطبوع من المصنف هكذا : « عبد الرزاق ، عن الزهري ، عن [سالم ، عن ابن عمر ، أنه كان يتوضأ مما مست النار] ، عروة ، عن عائشة ، أنها كانت تتوضأ مما مست النار » . وقد علق المحقق بقوله : سقط من الإسناد اسم شيخ عبد الرزاق ، وظهر الآن أن ما بين المربعين مزيد خطأ ، وأن ما تحت رقم (٦٧٤) جزء من رقم (٦٧٣). ا . هـ.

قلت : والصحيح ما ذكرته في التخري ، كما أفادته رواية ابن عبد البر ، وكما في متابعة إسماعيل بن علية لعبد الرزاق الآتية .

(أ) فذكر الدارقطني أن يونس بن يزيد ، رواه عن الزهري هكذا .

وقد أخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٠٩) ترجمة عمران بن أوس تعليقاً فقال : وقال الليث : حدثني عقيل [و] [١] يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن خالد ، سمع عروة ، سمع عائشة رضي الله عنها ، عن النبي ﷺ : « **توضؤوا مما مست النار** » .

كما أخرجها تعليقاً كذلك ، الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٢٣٥) ترجمة عمران المذكور ، وزاد في روايته أن الراوي عن الليث هو عبد الله بن صالح .

كما أشار إلى رواية يونس هذه ، ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٢٢٦) ترجمة سعيد بن خالد .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، يونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن عساكر في الموضع السابق ، من طريق محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(جـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، يونس ، والزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٨٩) عن أبي اليمان ، قال : أنا شعيب ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وأخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٢٢٥) ترجمة سعيد بن خالد ، من طريق أبي اليمان .

وأخرجها ابن عساكر أيضاً في الموضع السابق .

والمزي في تهذيب الكمال (١٠/ ٤١٠) ترجمة سعيد بن خالد .

كلاهما من طريق عثمان بن سعيد الحمصي ، عن شعيب ، به .

(د) وتابع عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) وقع في المطبوع « عقيل ، عن يونس » ، والتصحيح من ميزان الاعتدال .

وقد أخرج روايته ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٢٢٦) من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(هـ) وتابع عُقَيْل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها مسلم في صحيحه (١/ ٢٧٣) كتاب الحيض ، باب الوضوء مما مست النار ، (٣٥٣) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٦٢) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٦٦ ب) باب الوضوء مما مست النار .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥٥) كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مست النار .

وابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر (٢/ ٢٧١) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة ، رووه من طريق الليث بن سعد ، عن عقيل بن خالد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عائشة موقوفاً)

فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٥٤) كتاب الطهارة ، باب من كان يرى الوضوء مما غيّرت النار ، (٥٦٠) عن ابن عيينة ، عن الزهري ، أن عائشة كانت تتوضأ مما مست النار .

(النظر في الاختلاف)

تقدم فيما سبق ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم .

١- برد بن سنان :

وقد وثقه ابن معين [١] وقال في موضع آخر ، ليس به بأس [٢] .

وقال يزيد بن زريع : ما رأيت شاميا أوثق من برد ، وفي رواية : خيرًا من برد [٣] .

وذكر المزي أن دحيمًا ، وعبد الرحمن بن خراش وثقاه ، وأن النسائي وثقه مرة . وقال في موضع آخر : ليس به بأس [٤] .

وقال أبو حاتم : كان صدوقا ، وكان قدريا [٥] .

وقال أبو زرعة : لا بأس به [٦] .

وكذلك وصفه ابن حجر بأنه صدوق [٧] .

أما علي بن المديني فضعفه [٨] .

وقال أحمد : صالح الحديث [٩] .

وذكره ابن حبان في الثقات [١٠] ، وقال في المشاهير : ردئ الحفظ [١١] .

وعده الجوزجاني فيمن روى عن الزهري أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزهري أنها غير محفوظة [١٢] .

وخلاصة حاله أنه : صدوق له أوهام .

ويحمل توثيق من وثقه على جانب العدالة خاصة وأنه توثيق مطلق، وتضعيف من ضعفه على رداءة الحفظ ، لما يقع منه مما ليس محفوظًا ، جمعًا بين الأقوال.

٢- معقل بن عبيد الله الجزري :

---

(١) تاريخ الدارمي ص ٧٩ .
(٢) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٣٦ .
(٣) عن تهذيب الكمال (٤/ ٤٤٥) .
(٤) عن تهذيب الكمال (٤/ ٤٤٦) .
(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٢) .
(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٢) .
(٧) تقريب التهذيب ص ١٢١ ، (٦٥٣) .
(٨) عن تهذيب الكمال (٤/ ٤٦) .
(٩) العلل برواية عبد الله (١/ ٤٢٠) .
(١٠) الثقات (٤/ ١١٤) .
(١١) مشاهير علماء الأمصار ص ١٥٦ .
(١٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٤) .

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق ربما يخطئ [1] .

٣- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [2] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن خالد ، عن عروة ، عن عائشة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ [3] .

وأما روايته الثانية : فرواها عنه الليث بن سعد ، وستأتي ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل إلى مرتبة المتقنين من أصحابه كمالك ، وابن عيينة [4] .

والذي يظهر أن الحمل في هذا الاختلاف على يونس نفسه ، وليس على من روى الوجهين عنه ، كما يظهر أن روايته الثانية أقوى ، حيث وافقت رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، في حين أن من تابعاه على روايته الأولى لم يسلما من الوصف بالوهم كما تقدم ، والله أعلم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، ويتبين من بيان حالهم ، أنهم لا يقوون على معارضة الثقات الذين رووا الوجه الثالث .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ،عن عروة ، عن عائشة ، موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ،

---

(١) انظر ص ٢٢٢ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ٦١٤ .

إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [1] .

ويظهر أن روايته هذه شاذة ، خالف فيها الثقات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الحديث مرفوعا إلى النبي ﷺ.

وعليه فإن هذا الوجه مثل سابقه ، غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- يونس بن يزيد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها المحفوظة له .

٢- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [2] .

٣- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [3] .

٤- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم :

متفق على ضعفه ، لكن منهم من ضعفه فقط ، ومنهم من ضعفه جدا ، بل إن منهم من نسبه إلى الكذب .

فمن الفريق الأول :

أبو زرعة : حيث قال : ضعيف الحديث [4] .

وابن حجر الذي وصفه بأنه ضعيف ، ثم ذكر أن النسائي أخرج له حديثا واحدًا فقط [5] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ١٥٦ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٠١) .
(٥) تقريب التهذيب ص ٣٥٣ (٤٠٤٠) .

ووصفه ابن حبان بأنه ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات من كثرة الوهم والخطأ [١] .

أما ابن عدي فقال فيه : وهو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء [٢] .

وذكر البخاري أن له مناكير ، رواها عنه الوليد بن مسلم [٣] .

وترجم له العقيلي [٤] ، وابن شاهين [٥] ، في ضعفائهما .

وبين أحمد سبب ضعفه بقوله : قلب أحاديث شهر بن حوشب ، وصيرها حديث الزهري ، وجعل يضعفه [٦] .

وضعفه ابن معين في الزهري وغيره [٧] .

أما دحيم (عبد الرحمن بن إبراهيم) فضعفه في حديث الزهري خاصة : إذ نقل الفسوي قوله : وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم منكر الحديث عن الزهري . ثم قال : وكان عند أبيه كتاب ، عن الزهري ، فلم ينظر فيه [٨] .

ومن الفريق الثاني الذي ضعفه جدا :

النسائي ، الذي وصفه بقوله : متروك الحديث [٩] .

وتعقبه الذهبي فقال : هذا عجيب . إذ يروي له ويقول : متروك [١٠] .

قلت : لكن تقدم تصريح ابن حجر بأنه لم يرو عنه إلا حديثا واحدا ، ولعله أخرجه لبيان محل الضعف في الحديث ، أو لدافع آخر خفي علينا .

كما وصفه بهذا اللفظ « متروك » الدارقطني [١١] ، وأبو داود [١٢] .

---

(١) المجروحين (٢/ ٥٥) .
(٢) الكامل (٤/ ١٦٠٣) .
(٣) الضعفاء الصغير ص ١٤٤ .
(٤) الضعفاء الكبير (٣/ ٣٥٠) .
(٥) تاريخ الضعفاء ص ١٢٨ .
(٦) العلل برواية عبد الله (٣/ ١٠٢) .
(٧) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٦١) .
(٨) المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٥٣) .
(٩) الضعفاء والمتروكين ص ١٥٨ .
(١٠) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٩٨) .
(١١) عن المرجع السابق ، وذكره الدارقطني في الضعفاء ولم ينص على أنه متروك ص ٢٧٣ .
(١٢) عن ديوان الضعفاء للذهبي ص ٢٤٧ ، وفيه تصحيف « تميم » إلى « غنم » .

أما ابن رجب فقال فيه : ضعيف الحديث جدا [1] .

أما الذين نسبوه للكذب :

فقد أورد النسائي ما يدل على أن الوليد بن مسلم نسبه للكذب ، وعبارته هي : - متروك الحديث ، شامي ، روى عنه أبو أسامة ، وقال الوليد بن مسلم هو كذاب [2] .

كما نقل البخاري أنه قال : لا تروووا عنه ، فإنه كذاب [3] .

وذكره البرهان الحلبي فيمن رمي بالوضع ، ونقل عبارة الإمام أحمد - التي تقدمت ولم يورد كلام الوليد بن مسلم ، مع أنه موضوع كتابه ، والرجل شامي مثله [4] .

هذه أقوال علماء الجرح والتعديل في عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، ولعل الراجح في حاله أنه ضعيف .

أما الأقوال التي يفهم منها ، الضعف الشديد . فتنصرف إلى المناكير التي رواها والتي وضحها الإمام أحمد حين وصفه بأنه يقلب حديث الراوي ، ويجعله لآخر ، فليست كل أحاديثه مناكير ، بدليل الحديث الذي معنا ، إذ وافق فيه الثقات من أصحاب الزهري .

أما نسبته للكذب :

فتفرد به الوليد بن مسلم ، حيث لم أقف على من وافقه ، ولعله وقف على قلبه أحاديث شهر بن حوشب ، فاعتبر هذا وضعا ، فصرح به ، بينما تورَّع الإمام أحمد فقال ما سقته قبل ، والله أعلم .

٥- عقيل بن خالد الأيلي :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحابه [5] . وقد أخرج مسلم روايته في صحيحه .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٢٣) .
(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥٨ .
(٣) الضعفاء الصغير ص ١٤٤ .
(٤) الكشف الحثيث ص ٢٦١ .
(٥) انظر ص ١٨٥ .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثْر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحاب الزهري ، إضافة إلى إخراج مسلم له في صحيحه ، مما يجعله أرجح الأوجه المختلف فيها عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عائشة موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة ، وهو ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحابه كما تقدم في ترجمته [1] .

غير أنه خالف في روايته هذه الثقات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الوجه السابق عنه ، مما يجعلها شاذة ، لا تقوى على معارضة روايتهم .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم جليا ، رجحان الوجه الثالث ، الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن خالد ، عن عروة ، عن عائشة . وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه .

وأما بقية الأوجه الأخرى ، فجميعها مرجوحة ، كما تقدم بيانه تفصيلا .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثالث ، مع حكم الدارقطني عليه ، بأنه أشبه بالصواب ، بل إنه صرح في غير موضع بأنه من الأسانيد المحفوظة عن الزهري ، في حديث الوضوء مما مست النار [2] والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه مسلم كما تقدم .

* * *

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر العلل (٦/ ١٤) ، (٨/ ٣٠٢) .

الحديث (١٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **تفضل صلاة الجميع على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة ، وتجتمع ملائكة الليل ، والنهار في الفجر** » .

قال أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم : ﴿ **وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً** ﴾ (١) .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فقال شعيب : عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، المَتْنَيْنْ (٢) جميعًا ، عن النبي ﷺ .

وقال النعمان بن راشد : وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، والزبيدي : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ كلهم في فضل صلاة الجماعة .

وفي حديث الزبيدي زيادة المتن الآخر (٣) .

واختلف عن يونس :

فقال ابن المبارك ، وابن وهب ، والليث بن سعد ، ووهب بن راشد، وأيوب بن سويد الرملي : عن يونس ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

---

(١) سورة الإسراء ، آية (٧٨) .

(٢) يعني فضل صلاة الجماعة ، واجتماع الملائكة .

(٣) يعني اجتماع الملائكة .

وخالفهم القاسم بن مبرور : فرواه عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

وكلهم لم يذكروا عن يونس إلا فضل الجماعة ، فقط .

واختلف عن ابن عيينة :

فقال الحميدي : عن سفيان ، عن الزهري ، أخبرني من سمع أبا هريرة ، عن النبي ﷺ في فضل الجماعة .

وتابعه [1] ابن أبي [عمر] ، وأبو عبيد الله المخزومي ، وإبراهيم ابن بشار ، وعبد الجبار بن العلاء .

وقال سعيد بن منصور : عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي هريرة موقوفا [2] في فضل الجماعة فقط .

وقال مسدد من رواية معاذ بن المثنى عنه : عن ابن عيينة، عن الزهري، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في فضل الجماعة فقط .

وكذلك قال علي بن مسلم الطوسي : عن ابن عيينة .

وقال إسماعيل بن إسحاق : عن مسدد، عن ابن عيينة، عن الزهري، عمن سمع أبا هريرة يحدِّث عن النبي ﷺ في فضل الجماعة فقط .

وقال محمد بن إسحاق : عن الزهري ، عن سلمان الأغر ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ المتن الثاني ، دون الأول [3] .

---

(١) يعني تابع الحميدي .

(٢) لعله يريد : الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة موقوفا ، فتكون رواية ابن عيينة هذه موافقة لروايته التي سبقتها من طريق الحميدي ، وغيره ، غير أنها خالفتها في كونها موقوفة على أبي هريرة .

(٣) يعني تابع الحميدي .

وقال ابن جريج : عن الزهري ، أخبرني رجل من أهل العلم ، أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكر المَتْنَيْنْ .

وتابعه [1] على ذلك إسحاق بن راشد ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، عن الزهري في المتنين .

وقال إسحاق بن يحيى : حدثنا الزهري قال : أخبرني رجال من أهل العلم أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكر المتنين جميعاً .

وقال معمر : عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

وقال عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان : عن أبيه ، عن الزهري ، ومكحول ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ في فضل الجماعة فقط [2] .

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال : « **تفضل صلاة الجماعة أحدكم وحده بخمسة وعشرين درجة** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه .

فرواه مالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، وإبراهيم بن سعد ، وأبو أويس ، والنعمان بن راشد ، والزبيدي ، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

---

(١) يعني تابع ابن جريج .
(٢) العلل للدارقطني (٨/ ٥٢ وما بعدها) .

واختلف عن ابن يزيد [1] :

فرواه ابن المبارك ، وابن وهب ، وأبو زرعة وهب الله بن راشد ، وشبيب بن سعيد ، وليث بن سعد ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وقال القاسم بن مبرور : عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة وكذلك قال شعيب بن أبي حمزة : عن الزهري .

واختلف عن ابن عيينة :

فقال مسدد : عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وقال الحميدي : عن ابن عيينة، عن الزهري عمن سمع أبا هريرة .

وكذلك قال القاضي [2] : عن مسدد ، عن ابن عيينة .

واختلف عن معمر بن راشد :

فقال عبد الواحد بن زياد ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى : عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال حجاج بن الشاعر ، والجرجاني ، ومحمد بن يحيى : عن عبد الرزاق ، عن معمر .

وقال أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيى أيضاً: عن عبد الرزاق ثنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة .

وقال زهير بن محمد ، ومحمد بن إسحاق ، شبويه : عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري عنهما ، عن أبي هريرة .

---

(١) هو يونس بن يزيد الأيلي .

(٢) هو إسماعيل بن إسحاق القاضي ، كما صرح بذلك الدارقطني في الموضع الآخر .

وقال ثابت بن ثوبان : عن الزهري ، ومكحول : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقال شعيب بن أبي حمزة : عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة، عن أبي هريرة . وزاد فيه ، وقال : « وتجمع ملائكة الليل ، وملائكة النهار عند صلاة الفجر » .

وروى الزبيدي هذا الحديث عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

وقال ابن عيينة فيه : عن الزهري، عمن سمع أبا هريرة، سعيد أو غيره . وهو [محفوظ] من حديث سعيد (١) ، (٢) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من سبعة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٤- ومرة يُروى عنه ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٥- ومرة يُروى عنه ، عن سلمان الأغر ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٦- ومرة يُروى عنه ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة موقوفاً .

٧- ومرة يُروى عنه ، عن رجل من أهل العلم ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

كما اختلف عنه في متن الحديث . فمنهم من يذكر المتنين المذكورين معا ، ومنهم من يقتصر على أحدهما ، ومنهم من يذكر قول أبي هريرة ، ومنهم من لا يذكره .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

---

(١) يعني : وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

(٢) العلل (٩/ ١٤٠) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٢/ ١٣٧) كتاب الأذان ، باب فضل صلاة الفجر في جماعة ، (٦٤٨) عن أبي اليمان ، قال : أخبرنا شعيب ، عن الزهري ، قال : أخبرني سعيد بن المسيب ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **تفضل صلاةُ الجميع صلاةَ أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً ، وتجتمع ملائكة الليل ، وملائكة النهار في صلاة الفجر** » .

ثم يقول أبو هريرة : فاقرؤوا إن شئتم ﴿ **إن قرآن الفجر كان مشهودا** ﴾ .

ومن طريق البخاري أخرجه البغوي في معالم التنزيل (٣/ ٥١٥) سورة الإسراء آية (٧٨) .

وأخرجه من طريق أبي اليمان :

مسلم في صحيحه (١/ ٤٥٠) كتاب المساجد ، باب فضل صلاة الجماعة (٢٤٦ - ٢٤٩) .

وأبو علي الهروي في فوائده - انتخاب الدارقطني - (٢/ ٢/ ق ٢٤ أ) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٧٧) ، كتاب الصلاة ، باب ثواب المحافظة على صلاة الفجر ، والعصر .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٠٣ ب) ، باب فضل الصلاة في جماعة .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٥٩) كتاب الصلاة ، باب أول فرض الصلاة .

وفي معرفة السنن والاثار (٢/ ٣٠٧) كتاب الصلاة ، باب صلاة الوسطى (٢٨٤٥) .

وفي جزء القراءة خلف الإمام ص ١٢ ، باب الدليل على أن قراءة القرآن ركن (٢) .

والحنائي في فوائده (الجزء السادس ، حديث رقم ٨) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ، كتاب الملائكة [١] . (كما في تحفة الأشراف ١٠/ ١٨) من طريقي عثمان بن سعيد ، وبقية بن الوليد .

---

(١) لم أقف على هذا الكتاب في المطبوع من السنن الكبرى ، كما لم يشر المحقق في المقدمة أنه مما تميزت به الكبرى عن المجتبى كما فعل مع كتب أُخرى .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٠٣ ب) باب فضل الصلاة في الجماعة من طريق عثمان بن سعيد المتقدم ذكره .

والطبري في جامع البيان (١٥/ ١٤١) سورة الإسراء ، آية (٧٨) من طريق بشر بن شعيب ثلاثتهم تابعوا أبا اليمان في روايته عن شعيب بن أبي حمزة ، به ، بمثله ، ولم يذكر الطبري فضل صلاة الجماعة .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، شعيبا ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد ذكر الدارقطني أن زهير بن محمد ، ومحمد بن إسحاق ، شبويه روياه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، بهذا الوجه .

أما رواية زهير بن محمد : فأخرجها الدارقطني في العلل (٨/ ٥٥) به ، بمثله ، غير أنه لم يذكر قول أبي هريرة .

وأما رواية محمد بن إسحاق ، شبويه : فلم أقف على من أخرجها .

وقد وقفت على راويين آخرين تابعاهما في رواية هذا الوجه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، ولم يشر الدارقطني إليهما ، وهما .

- عبد الله بن محمد المسندي : وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/ ٣٩٩) ، كتاب التفسير ، باب ﴿ **إن قرآن الفجر كان مشهوداً** ﴾ (٤٧١٧) ، الحديث بتمامه .

ومن طريق البخاري ، أخرجها الرافعي في التدوين (٣/ ١٠٧) .

- الحسين بن مهدي : وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه اللحياني - (١/ ١٥١) ، (٣٤٠) مقتصرا فيه على فضل صلاة الجماعة .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد من رواية القاسم بن مبرور ، عنه ، شعيبا ، ومعمرا في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر ذلك الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً) .

(أ) فرواه مالك بن أنس في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى الليثي (١/ ١٢٩)

كتاب صلاة الجماعة ، باب فضل صلاة الجماعة (٢) ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « **صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً** » .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٦) (٣٢٣) .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٤٨) كتاب الصلاة ، باب الإمامة والجماعة (٢٠٥١) .

وأخرجه الشافعي في سننه (١/ ١٩٤) ، (٨٢) عن مالك ، به بمثله .

ومن طريق الشافعي أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢) أول كتاب الصلاة .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ١٠٨) كتاب الصلاة ، باب فضل صلاة الجماعة . (٥٦١٤) .

وفي بيان خطأ من أخطأ على الشافعي [١] ص ١٧٢ .

وأخرجه السراج في حديثه (٤/ق ٦٣ أ) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٢٩٤) كتاب الإمامة ، باب فضل الجماعة (٢/ ٩١٢) .

وفي المجتبى (٢/ ٨٠) .

كلاهما عن قتيبة بن سعيد ، عن مالك ، به ، بمثله .

ومن طريق السراج ، أخرجه البغوي في شرح السنة ، (٣/ ٣٤٠) كتاب الصلاة ، باب فضل الجماعة (٧٨٦) .

---

(١) إنما أخرجه البيهقي في هذا الكتاب ، لأن الربيع بن سليمان رواه عن الشافعي ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة ، مُخَالفًا المزني ، وحرملة ، والزعفراني ، الذين رووا رواية الشافعي عن مالك ، عن ابن شهاب ، فمن العلماء من وهم رواية الربيع ، ومنهم من ذهب إلى أن مالكا روى في الموطأ عدة أحاديث ، ورواها خارج الموطأ بغير تلك الأسانيد ، وهذا من جملتها ، ولعل هذا الرأي الأخير أولى ، إذ لا مانع من تعدد الرواية عن مالك (انظر السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ٦٠)، و(بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ١٧١ وما بعدها) ، و(توالي التأسيس لابن حجر ص ٢٦١ وما بعدها) .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه اللحياني - (١/ ١٨٠) ، (٤١٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٦٠) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٤٧) ، (١٤٠ - ١٣) .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٠٩) ترجمة أبي العباس البرتي .

أربعتهم من طريق القعنبي ، عن مالك ، به ، بمثله .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢) أول كتاب الصلاة .

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٢٩) .

والغافقي في الموضع السابق .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن مالك ، به ، بمثله .

كما أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٤٨٦) ، عن عبد الرحمن بن مهدي .

ومسلم في صحيحه (١/ ٤٤٩) كتاب المساجد ، باب فضل صلاة الجماعة (٢٤٥ - ٢٤٩) عن يحيى بن يحيى النيسابوري .

والترمذي في جامعه (١/ ٤٢١) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فضل الجماعة ، (٢١٦) من طريق معن هو ابن عيسى . وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وابن الجارود في المنتقى ص ١١٢ ، باب الجماعة والإمامة ، (٣٠٣) من طريق يحيى بن سعيد .

والسراج في حديثه (٤/ ق ٦٣ أ) من طريقي روح بن عبادة ، وبشر بن عمر .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٠٣ ب) ، باب فضل الصلاة في الجماعة ، من طريق عبد الله بن يوسف .

سبعتهم ، تابعوا من تقدم ذكرهم في الرواية عن مالك ، به ، بمثله .

(ب) وتابع يحيى بن سعيد الأنصاري ، مالكا في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته السراج في حديثه (٣/ ق ٤٤ أ) من طريق سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله ، بنحو رواية مالك .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب ، (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه ، العلي - ص ٥١٧ ، (٢٢٩) .

وقال : تفرد به نوح بن أبي مريم ، عن يحيى بن سعيد ، وعبيد الله بن عمر ، عن الزهري .

ولعل الدارقطني يقصد تفرد نوح بالرواية عن عبيد الله بن عمر وحده لهذا الحديث ، إذ تقدم أن سليمان بن بلال تابع نوحا ، في الرواية عن يحيى بن سعيد .

(جـ) وتابع إبراهيم بن سعد ، مالكاً ويحيى بن سعيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن ماجة في سننه (١/ ٢٥٨) كتاب المساجد ، باب فضل الصلاة في جماعة (٧٨٧) ، عن أبي مروان ، محمد بن عثمان العثماني ، عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب به ، بمثل رواية مالك .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢) أول كتاب الصلاة ، من طريق أبي أيوب .

والسراج في حديثه (٤/ ق ٦٣ أ) من طريق يحيى بن آدم . كلاهما تابعا أبا مروان في الرواية عن إبراهيم بن سعد .

(د) وتابع أبو أويس ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٣٩٦) عن إبراهيم بن أبي العباس ، عن أبي أويس ، عن الزهري ، به بمثل رواية مالك .

(هـ) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (١/ ١٧٦) كتاب الصلاة ، باب فضل صلاة الفجر (١/ ٤٦١) .

وفي المجتبى (١٩٤/١) عن كثير بن عبيد، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، به بنحو رواية مالك، وزاد: ويجتمع ملائكة الليل والنهار في صلاة الفجر «اقرؤوا إن شئتم (وقرآن الفجر، إن قرآن الفجر كان مشهودا)

(و) تابع معمر بن راشد، من رواية بعض أصحابه عنه ـ من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٣٣٣/٢).

وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٢٦/٢) كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة (٨٣٩١).

كلاهما عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، به، بالمتنين معاً وكلام أبي هريرة عند أحمد، واقتصر ابن أبي شيبة على فضل صلاة الجماعة.

وأخرجها مسلم في صحيحه (٤٥٠/١) كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، (٢٤٦ ـ ٦٤٩) عن أبي بكر بن أبي شيبة.

كما أخرجها من طريق ابن أبي شيبة: أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٠٣ ب) باب فضل الصلاة في الجماعة.

والبيهقي في السنن الكبرى (٦٠/٣) كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة.

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٣٠٩/١٦) ترجمة عبد الودود بن أحمد، جميعهم الحديث بتمامه، بمثل رواية أحمد..

وأخرجها البزار في مسنده البحر الزخار ـ رسالة دكتواه، اللحياني (١٨٩/١)، (٤٣٢).

والبيهقي في السنن الكبرى (٦٠/٣) كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل الجماعة، من طريق إسماعيل القاضي، كلاهما من طريق نصر بن علي، عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، به بالمتنين، بدون كلام أبي هريرة.

وتابع عبد الرزاق ، عبد الأعلى بن عبد الأعلى في رواية هذا الوجه عن معمر ، عن الزهري .

وأخرج روايته السراج في حديثه (٤/ ق ٦٣ أ) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٥٥) عن أبي بكر النيسابوري ، كلاهما عن محمد ابن يحيى هو الذهلي ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

وذكر الدارقطني أن حجاجا الشاعر ، والجرجاني [1] ، تابعا الذهلي ، في روايتهما هذا الوجه عن عبد الرزاق ، ولم أقف على روايتهما .

كما ذكر الدارقطني أن عبد الواحد بن زياد ، تابع عبد الأعلى ، وعبد الرزاق ، في رواية هذا الوجه عن معمر ، عن الزهري .

ولم أقف على روايته .

(ز) وتابع يونس بن يزيد - من رواية بعض أصحابه عنه ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

حيث ذكر الدارقطني أن عبد الله بن المبارك ، وابن وهب ، والليث بن سعد ، ووهب الله بن راشد ، وأيوب بن سويد الرملي ، وشبيب بن سعيد ، رووه عن يونس ، عن الزهري بهذا الوجه .

ولم أقف على من أخرج رواياتهم .

(حـ) وتابع سفيان بن عيينة - من رواية بعض أصحابه عنه - ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

حيث ذكر الدارقطني أن مسددا ، - من رواية معاذ بن المثنى عنه - ، وكذا علي بن مسلم الطوسي ، روياه عن ابن عيينة هكذا .

---

(١) إما أن يكون أحمد بن علي ، أو الحسن بن أبي الربيع ، فكلاهما جرجانيان ، ولهما رواية عن عبد الرزاق ، ولم أتمكن من الجزم بأيهما المراد ، لعدم وقوفي على روايته ، انظر تهذيب الكمال (١٨/ ٥٤ ، ٥٥) ، لكن الثاني منهما هو المعدود من المشتهرين بنسبة « الجرجاني » دون الأول ، فلعل هذا يرجح كونه الثاني ، (انظر الأنساب ٢/ ٤٠) .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

(ط) ، (ي) وتابع النعمان بن راشد ، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

(ك) ثم إني وقفت على متابع آخر ، لمن تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري . ولم يشر الدارقطني إلى روايته في العلل في كلا الموضعين ، مع أنه أشار إلى روايته في الأفراد . وهو عبيد الله بن عمر ، حيث قرنه بيحيى بن سعيد الأنصاري ، كما تقدم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة مرفوعا)

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، رووه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ولم أقف على من أخرج روايتهم ، بل وقفت على راويين آخرين تابعاهم في رواية هذا الوجه عن عبد الرزاق ، وهما :

١- إسحاق بن إبراهيم الدبري ، راوي المصنف عن عبد الرزاق :

حيث أخرج عبد الرزاق هذه الرواية في المصنف (١/ ٥٢٢) كتاب الصلاة ، باب فضل الصلاة في جماعة ، (٢٠٠١) عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « **فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة ، وتجتمع ملائكة الليل ، وملائكة النهار في صلاة الصبح** » .

يقول أبو هريرة : واقرؤوا إن شئتم : ﴿ **وقرآن الفجر ، إن قرآن الفجر كان مشهوداً** ﴾ .

وأخرجها ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٣٢٣) كتاب المواقيت ، باب مواقيت الصلوات الخمس (حديث ٩٤٢) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٠٣ ب) باب فضل الصلاة في جماعة ، عن سليمان بن أحمد (هو الطبراني) .

كلاهما عن إسحاق الدبري ، عن عبد الرزاق ، به ، ولم يذكر ابن المنذر فضل صلاة الجماعة .

٢- ابن أبي السري ، واسمه محمد بن المتوكل :

وأخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٢٤٨) كتاب الصلاة ، باب الإمامة والجماعة (٢٠٤٩) عن محمد بن الحسن بن قتيبة عن ابن أبي السري ، عن عبد الرزاق به ، مقتصرا فيه على فضل صلاة الجماعة فقط .

(ب) وتابع ثابت بن ثوبان ، معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، غير أنه قرنه بمكحول ، كما تقدم في كلام الدارقطني .

وأخرج روايته الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٨٥) ، (١١٧) من طريق عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن أبيه ، عن الزهري ، ومكحول ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . واقتصر فيه على فضل صلاة الجماعة فقط .

(جـ) وتابع مالك بن أنس - من رواية بعض أصحابه - من تقدم ذكرهما في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣١٦) تعليقاً مجزوماً ، حيث قال بعد أن ذكر رواية الموطأ التي تقدمت : ورواه عبد الملك بن زياد النصيبي ، ويحيى بن محمد بن عباد ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ،عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، وأحال بمتنه على متن حديث الموطأ بقوله « مثله » .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة ، مرفوعا)

فقد ذكر الدارقطني أن سفيان بن عيينة ، رواه هكذا عن الزهري ، من رواية بعض أصحابه عنه ، وهم : الحميدي ، وابن أبي عمر ، وأبو عبيد الله المخزومي ، وإبراهيم بن بشار ، وعبد الجبار بن العلاء ، ومسدد - من رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي عنه - .

أما رواية الحميدي ، فأخرجها في مسنده (٢/ ٤٩٩) ، (١١٨٠) عن سفيان ، عن الزهري قال : أخبرني من سمع أبا هريرة ، يقول : قال رسول الله ﷺ : « **صلاة الفجر يحضرها ملائكة الليل وملائكة النهار** » [١] واقرؤوا إن شئتم ﴿ **وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً** ﴾ .

أما رواية الباقين ، فلم أقف عليها .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سلمان الأغر ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً)

فأخرجه الدارقطني في العلل (٨/ ٥٥) عن ابن صاعد (هو يحيى) ، ثنا عبيد الله (هو ابن يوسف الجبيري) ثنا عثمان ، ثنا أبي ، عن ابن إسحاق (هو محمد) ، قال : ذكر محمد بن مسلم الزهري ، عن سلمان الأغر مولى جهينة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . . . . فذكر الحديث بنحوه ، غير أنه لم يذكر فضل صلاة الجماعة .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة موقوفاً)

فقد ذكر الدارقطني أن ابن عيينة ، رواه عن الزهري ، من رواية سعيد بن منصور عنه ، ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن رجل من أهل العلم ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً)

(أ) (ب) (جـ) (د) فذكر الدارقطني أن ابن جريج ، وإسحاق بن راشد ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، وإسحاق بن يحيى ، رووه عن الزهري ، هكذا ، غير أن إسحاق بن يحيى قال : « رجال من أهل العلم » .

ولم أقف على من أخرج رواية أيٍّ منهم .

---

(١) تفيد رواية الحميدي رفع هذا الجزء من الحديث ، لكن الروايات الأخرى وضحت أنه من كلام أبي هريرة كما تقدم فتحمل رواية الحميدي عليها .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من سبعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعا) .

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، خاصة في الزهري [(١)] .

٢- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [(٢)] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة ، وعد من أوثق أصحاب معمر ، وقد تكلم فيه لأمرين : روايته أحاديث في فضائل آل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [(٣)] غير أنه اختلف عن عبد الرزاق أيضاً ، بمثل ما اختلف على معمر ، حيث رويت عنه الروايات الثلاث التي تقدمت :

أما الرواية الأولى : فرواها عنه :

---

(١) انظر ص ١٧٨ . (٢) انظر ص ١٦٦ . (٣) انظر ص ١٦٨ .

- زهير بن محمد المروزي : ثقة [1] .

- محمد بن إسحاق ، شبويه : صدوق [2] .

- عبد الله بن محمد المسندي : ثقة حافظ [3] .

- الحسين بن مهدي : صدوق [4] .

أما الرواية الثانية : فرواها عنه :

- محمد بن يحيى الذهلي : ثقة حافظ [5] .

- حجاج بن الشاعر : ثقة ، حافظ [6] .

- الحسن بن أبي الربيع الجرجاني : صدوق [7] .

أما الرواية الثالثة : فرواها عنه :

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

- إسحاق بن راهويه : ثقة ، حافظ ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بخمسة أشهر [8] .

- محمد بن يحيى الذهلي : تقدم أنه ثقة ، حافظ .

- إسحاق بن إبراهيم الدبري : لم يكن صاحب حديث وله مناكير [9] .

- محمد بن المتوكل بن أبي السري : صدوق ، له أوهام كثيرة [10] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢١٧ . (٢٠٤٨) ، وانظر التهذيب (٣/ ٣٠٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٦) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٢١ ، (٣٥٨٥) ، وانظر التهذيب (٦/ ٩) .

(٤) تقريب التهذيب ص ١٦٩ ، (١٣٥٦) ، وانظر التهذيب (٢/ ٣٢٠) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٥١٢ ، (٦٣٨٧) ، وانظر التهذيب (٩/ ٤٥٢) .

(٦) تقريب التهذيب ص ١٥٣ ، (١١٤٠) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٨٤) .

(٧) تقريب التهذيب ص ١٦٤ ، (١٢٩٠) ، وانظر التهذيب (٢/ ٢٨٠) .

(٨) تقريب التهذيب ص ٩٩ ، (٣٣٢) ، وانظر التهذيب (١/ ١٩٠) .

(٩) انظر ص ٢٤٧ .

(١٠) تقريب التهذيب ص ٥٠٤ ، (٦٢٦٣) ، وانظر التهذيب (٩/ ٣٧٦) .

والذي يظهر من رواة كل وجه عنه ، وأحوالهم ، أن الروايات الثلاث تعتبر محفوظة عن عبد الرزاق ، حيث لم تخل رواية منها من أكثر من ثقة ، إضافة إلى ذلك ، فإن لكل رواية ما يجعلها محفوظة عنه .

فالرواية الأولى أخرجها البخاري في صحيحه ، والثانية أخرجها مسلم ، والثالثة من رواية أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وروايتهما عنه قبل الاختلاط ، ولذلك أخرج الشيخان روايتيهما عن عبد الرزاق في صحيحيهما كما ذكر ابن الكيال [١] .

ومما يؤيد كون الروايتين الثانية والثالثة محفوظتين عنه أيضا ، رواية الذهلي لهما ، وهو ثقة حافظ كما تقدم . والله أعلم .

نعود بعد ذلك إلى الاختلاف عن معمر ، بعد أن تبين أنه لم يرو الرواية الأولى عنه غير عبد الرزاق ، فنجد أن روايته الثانية رواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- عبد الرزاق بن همام : وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

- عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي : وهو ثقة [٢] .

- عبد الواحد بن زياد : وهو ثقة ، وفي حديثه عن الأعمش وحده مقال [٣]

أما رواية معمر الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وقد تقدم الكلام على روايته ، وأنها محفوظة عنه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذه الروايات التي اختلف فيها عن معمر ، وكما ترى فإن تطبيق قواعد الترجيح يقتضي رجحان روايته الثانية التي رواها معمر عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة رواتها عن معمر ، وجميعهم من الثقات .

---

(١) الكواكب النيرات ص ٢٧٦ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٣٦٧ ، (٤٢٤٠) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٨٥) .

في حين لم أجد من روى الرواية الأولى التي رواها معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، والرواية الثالثة التي رواها معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، غير عبد الرزاق .

غير أنه يمكن القول برجحان رواية معمر الأولى أيضا ، ذلك لأن البخاري أخرجها في صحيحه كما تقدم ، وهو مرجح قوي لا يمكن إغفاله .

وعليه تبقى روايته الثالثة على عدم رجحانها ، حيث لم أجد مرجحاً مقبولاً لها . والله أعلم .

٣- يونس بن يزيد :

وهو ثالث الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، إضافة إلى شعيب ، ومعمر ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] ، غير أنه اختلف عنه أيضا في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير القاسم بن مبرور ، وخلاصة حاله أنه : صدوق [٢] .

أما روايته الثانية ، رواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- عبد الله بن المبارك : ثقة ، ثبت ، وعده الدارقطني من أثبت أصحاب معمر [٣] .

- عبد الله بن وهب : ثقة ، حافظ [٤] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ٢٦٤ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٢٠ ، (٣٥٧٠) ، وانظر التهذيب (٥/ ٣٣٤) ، وانظر سؤالات ابن بكير ص ٥٤ .

(٤) انظر ص ١٦٦ .

- الليث بن سعد : سيأتي أنه ثقة ، ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك ، وابن عيينة [1] .

- وهب الله بن راشد : صدوق يخطىء [2] .

- أيوب بن سويد الرملي : صدوق يخطىء ، وكان ابن عدي دقيقا في وصفه حيث قال : ولأيوب بن سويد حديث صالح عن شيوخ معروفين ، ويقع في حديثه ما لا يوافق الثقات عليه ، ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه ، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء [3] .

- شبيب بن سعيد : لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب [4] .

وكما ترى فإن روايته الثانية أرجح من الأولى ، لكون رواتها أكثر ، وأوثق ، في حين لم أجد من روى الرواية الأولى عنه غير القاسم بن مبرور ، وهو صدوق كما تقدم ، وعليه يمكن القول إن رواية يونس لهذا الوجه عن الزهري غير محفوظة عنه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثلاثة : شعيب بن أبي حمزة ، ومعمر بن راشد - على إحدى الروايتين المحفوظتين عنه - ، ويونس بن يزيد ، غير أن رواية هذا الأخير غير محفوظة عنه لما تقدم فلا يعتد بها .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب - وحده - ، عن أبي هريرة ، مرفوعا)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ،وهم :

١ - مالك بن أنس :

---

(١) انظر ص ٦١٤ .

(٢) لسان الميزان (٦/ ٢٣٥) .

(٣) تقريب التهذيب ص ١١٨ ، (٦١٥) ، والتهذيب (١/ ٣٥٤) ، وانظر الكامل (١/ ٣٥٤) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٦٣ ، (٢٧٣٩) ، وانظر التهذيب (٤/ ٢٦٩) .

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور ، أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم .

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق ، له أوهام [٢] .

- أحمد بن أبي بكر ، أبو مصعب الزهري : صدوق [٣] .

- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .

- قتيبة بن سعيد ، ثقة [٤] .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدًا [٥] .

- عبد الله بن وهب : تقدم أنه ثقة حافظ .

- معن بن عيسى : ثقة ، ثبت ، وهو أثبت أصحاب مالك [٦] .

- يحيى بن سعيد الأنصاري : ستأتي ترجمته قريبًا ، وأنه ثقة ، ثبت .

- روح بن عبادة : ثقة [٧] .

- بشر بن عمر الزهراني : ثقة [٨] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٩٨ ، (٧٦٦٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٦٢) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٧٨ ، (١٧) ، انظر التهذيب (١/ ١٧) .

(٤) انظر ص ١٧١ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٣٢٣ ، (٣٦٢٠) ، وانظر التهذيب (٦/ ٢٨) .

(٦) انظر ص ٢٨٩ .

(٧) تقريب التهذيب ص ٢١١ ، (١٩٦٢) ، وانظر التهذيب (٣/ ٢٥٣) .

(٨) تقريب التهذيب ص ١٢٣ ، (٦٩٨) ، وانظر التهذيب (١/ ٣٩٩) .

- عبد الله بن يوسف التنيسي : ثقة متقن ، ومن أثبت الناس في الموطأ [١] .

وأما رواية مالك الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير اثنين من أصحابه وهما :

- عبد الملك بن زياد النصيبي : ليس بثقة ، ويغرب عن مالك [٢] .

- يحيى بن محمد بن عباد : ضعيف الحديث ، وكان ضريرا يتلقن [٣] .

وكما هو واضح ، فإن رواية مالك الأولى أرجح ، لكثرة الرواة لها عنه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم من عد أنه من أوثق أصحابه ، في حين أن روايته الثانية لم يروها غير اثنين ، ولم يرقيا إلى مرتبة الثقات .

٢- يحيى بن سعيد الأنصاري :

قال فيه ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث حجة ، ثبتاً [٤] .

ووصفه النسائي [٥] ، وابن حجر [٦] ، بأنه ثقة ثبت .

وقال الذهبي : حافظ ، فقيه ، حجة [٧] .

ووصفه أحمد بأنه أثبت الناس [٨] ، وجعله مساويا للزهري [٩] .

كما وثقه ابن معين [١٠] ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان [١١] .

وقال العجلي : ثقة ، نَقِيُّ الحديث ، وكان لا يحدث إلا عن ثقة [١٢] .

وقال ابن المديني : أصحاب صحة الحديث وثقاته ، ومن ليس في النفس من حديثهم شيء . . . . ، فذكر يحيى بن سعيد منهم [١٣] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٣٠ ، (٣٧٢١) ، وانظر التهذيب (٦/ ٧٩) .
(٢) لسان الميزان (٤/ ٦٣) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٥٩٦ ، (٣٦٣٧) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٣٩) .
(٤) الطبقات الكبرى ، القسم المتمم ص ٣٣٧ .
(٥) عن تهذيب الكمال (٣١/ ٣٥٦) .
(٦) تقريب التهذيب ص ٥٩١ ، (٧٥٥٩) .
(٧) الكاشف (٣/ ٢٥٧) .
(٨) عن تهذيب الكمال (٢١/ ٣٥٦) .
(٩) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٩٥) .
(١٠) تاريخ الدارمي ص ٤٤ .
(١١) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٩) .
(١٢) ترتيب الثقات ص ٤٧٢ .
(١٣) عن تهذيب الكمال (٢١/ ٣٥٥) .

وقال أبو زرعة الدمشقي : حديث يحيى بن سعيد من نبيل الحديث [1] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ثبت .

وقد تقدم أنه روى هذا الوجه أيضا بواسطة مالك ، وهذا يعني أنه رواه مرة عن الزهري مباشرة ، ومرة بواسطة مالك .

٣- إبراهيم بن سعد الزهري :

وثقه أكثر العلماء :

كأحمد [2]، والنسائي [3]، وأبي حاتم [4] ، والعجلي [5]، وابن شاهين [6].

وذكره ابن حبان في الثقات [7] ، وقال في موضع آخر : من متقني أهل المدينة، وساداتهم [8] .

وقال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث [9] ، وزاد في موضع آخر : ربما أخطأ في الحديث [10] .

وقال ابن عدي : ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة ، عن الزهري ، وعن غيره ، ولم يتخلف أحد عن الكتابة عنه بالكوفة ، والبصرة ، وبغداد ، وهو من ثقات المسلمين [11] .

ووصفه الذهبي بأنه : أحد الأعلام الثقات [12] ، وقال في موضع آخر : ثقة، سمع من الزهري ، والكبار ، ينفرد بأحاديث تحتمل له ، ولكن ليس هو في الزهري بذاك الثبت [13] .

وقال ابن رجب : أحد الأعيان الثقات ، المتفق على تخريج حديثهم ، ثم

---

(١) تاريخ أبي زرعة (١/ ٥١٠) .
(٢) عن سؤالات الآجري لأبي داود ص ١٣٥ .
(٣) عن تحفة الأشراف (٩/ ٤٦٤) .
(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٢) .
(٥) ترتيب الثقات ص ٥٢ .
(٦) تاريخ أسماء الثقات ص ٥٧ .
(٧) الثقات (٦/ ٧) .
(٨) مشاهير علماء الأمصار ص ١٤١ ..
(٩) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٤٥٧ .
(١٠) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٦٨) .
(١١) الكامل (١/ ٢٤٩) .
(١٢) ميزان الاعتدال (١/ ٣٣) .
(١٣) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣١ .

ذكر أن أحمد بن حنبل قال فيه : كان يحدث من حفظه فيخطئ ، وفي كتابه الصواب .

وقد تكلم فيه يحيى القطان ، روى من حفظه أحاديث أنكرت عليه [١] .

وقال ابن حجر : ثقة ، حجة ، تكلم فيه بلا قادح [٢] ، ووصفه في موضع آخر بأنه : من الحفاظ [٣] .

أما ابن معين فوثقه مرة [٤] ، ومرة وصفه بأنه : ليس به بأس [٥] .

وقد اختلف العلماء في صحة سماعه من الزهري :

فقال صالح بن محمد المعروف بجَزَرة : إبراهيم بن سعد ، سماعه من الزهري ليس بذاك ، لأنه كان صغيرا حين سمع من الزهري [٦] .

وتقدم قول الذهبي فيه بأنه ليس هو في الزهري بذاك الثبت .

ونقل ابن رجب عن الجوزجاني أنه قال : إبراهيم بن سعد صحيح الرواية عن الزهري [٧] .

وخلاصة القول فيه أنه ثقة ، حجة ، خاصة إذا حدث من كتابه ، أما إذا حدث من حفظه فربما أخطأ ، وعليه يحمل ما ذكر له من مناكير ، سواء عن الزهري أو عن غيره ، دون أن يقدح ذلك في عموم توثيقه .

٤- أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٨] .

٥- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أوثق أصحاب الزهري [٩] .

٦- معمر بن راشد - من رواية بعض أصحابه - عنه :

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٣) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٨٩ ، (١٧٧) .
(٣) فتح الباري (٤/ ٢٤٣) .
(٤) تاريخ الدارمي ص ٤٣ .
(٥) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٩) .
(٦) عن تاريخ بغداد للخطيب (٦/ ٨٢) .
(٧) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٤) .
(٨) انظر ص ٢٣٧ .
(٩) انظر ص ١٥٦ .

تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه في هذا الحديث ، وأن هذا الوجه محفوظ عنه .

٧- يونس بن يزيد - من رواية بعض أصحابه عنه - :

تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه في هذا الحديث ، وأن هذا الوجه محفوظ عنه .

٨- سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أوثق أصحابه [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث ، وستأتي دراسة هذا الاختلاف عند الحديث عن الوجه الرابع . وأن روايته هذه محفوظة عنه .

٩- النعمان بن راشد الجزري :

ذكره الحازمي [٢] ، وابن رجب [٣] في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري .

وفيه نظر ، لأن العلماء تكلموا في حفظه ، خاصة فيما روى عن الزهري .

فيذكر ابن الجنيد أن ابن معين قال فيه : ضعيف ، فسأله : ضعيف فيما روى عن الزهري وحده ؟ قال : عن الزهري ، وغير الزهري ، هو ضعيف الحديث [٤] .

ومرة قال : ليس بشيء ، ومرة قال : محمد بن أبي حفصة ليس بذاك القوي ، مثل النعمان بن راشد في الزهري : غير أنه قال فيه مرة أخرى : ثقة [٥] .

وضعفه أحمد بأكثر من صيغة ، في أكثر من موضع . فمرة قال : ليس بذاك ، ومرة قال : روى أحاديث مناكير ، ومضطرب الحديث . وليس بقوي في الحديث . تعرف فيه الضعف [٦] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ .

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .

(٤) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٤١ .

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٦٠٨) ، انظر: من كلام أبي زكريا رواية الدقاق ص ٦٧ .

(٦) علل أحمد برواية المروذي ص ٨٢ ، وبرواية عبد الله (٢/ ٤٩٣) .

وقال البخاري [1] ، وأبو حاتم [2] ، في حديثه وهم كثير ، وهو صدوق في الأصل .

وضعفه أبو داود [3] .

وذكره النسائي فى المتروكين وقال : كثير الغلط [4] .

وليَّنه الفسوي في موضع ، وقال في الآخر : لا بأس به [5] .

ونقل ابن حجر عن الذهلي قوله : صالح بن أبي الأخضر ، وزمعة بن صالح ، ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب ، والنعمان ، وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطرابا [6] .

وذكره العقيلي في ضعفائه ، ونقل تضعيف يحيى بن سعيد له [7] .

أما ابن عدي فقال : قد احتمله الناس ، روى عنه الثقات ، وله نسخة عن الزهري ، ولا بأس به [8] .

وذكره ابن حبان في الثقات [9] .

ووصفه ابن حجر بأنه صدوق ، سيء الحفظ [10] .

أما ابن شاهين فذكره في الثقات [11]، وفي الضعفاء وقال : ليس بشيء [12].

ويتضح مما سبق ، أنه إلى الضعف أقرب ، حيث لم يوثقه أحد ممن يعتمد على كلامه في التوثيق ، أما ابن حبان فذكره في الثقات ولم يصرح بتوثيقه ، وأما ابن معين ، وابن شاهين ، فنقل عنهما الحكمين معا .

---

(١) الضعفاء الصغير ص ٢٣٥ .
(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١٤٤٩) .
(٣) نقلا عن تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٤٨) .
(٤) المتروكين للنسائي ص ٢٣٤ .
(٥) المعرفة (١/ ٣٤٥) ، (٢/ ٤٥٣) .
(٦) عن تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٢) ترجمة إسحاق بن راشد .
(٧) الضعفاء (٤/ ٢٦٨) .
(٨) الكامل (٧/ ٢٤٨٠) .
(٩) الثقات (٧/ ٥٣٢) .
(١٠) تقريب التهذيب ص ٥٦٤ ، (٧١٥٤) .
(١١) الثقات ص ٣٢٣ .
(١٢) تاريخ أسماء الضعفاء ص ١٨٥ - وعلل المحقق فعله هذا بأن التردد في تعديله وتجريحه هو الدافع لذلك .

ولذلك فإن تصنيفه في الطبقة الثانية من طبقات أصحاب الزهري فيه نظر .

١٠- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

١١- عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٢] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثْر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وقد تقدم أن الدارقطني وصفه بأنه محفوظ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً)

فرواه عنه :

١- معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه في هذا الحديث ، وأن هذا الوجه غير محفوظ عنه .

٢- ثابت بن ثوبان :

وثقه أبو حاتم [٣] ، وابن معين [٤] . وزاد في رواية أخرى : لا بأس به [٥] .

كما وثقه الذهبي [٦] ، وابن حجر [٧] .

وقال أحمد [٨] ، والعجلي [٩] : لا بأس به .

وذكره ابن حبان في الثقات [١٠] ، وأخرج له هو [١١] ، والحاكم في الصحيح [١٢] .

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .
(٢) انظر ص ٢٤٣ .
(٣) عن تهذيب الكمال (٤/ ٣٥٠) .
(٤) تاريخ الدارمي ص ١٤٦ .
(٥) عن تهذيب الكمال (٤/ ٣٥٠) .
(٦) الكاشف (١/ ١٧٠) .
(٧) تقريب التهذيب ص ١٣٢ ، (٨١١) .
(٨) العلل برواية عبد الله (٣/ ٩٧) .
(٩) ترتيب الثقات ص ٨٩ .
(١٠) الثقات (٦/ ١٢٥) .
(١١) الإحسان (٢/ ٢١٨) ، (٢١٤) .
(١٢) عن التهذيب (٢/ ٥) .

فخلاصة حاله أنه ثقة .

وقد تقدم في التخريج أنه روى الحديث عن الزهري ، مقرونا بمكحول ، ولم أجد من تابعه على ذلك .

والذي يظهر أن الآفة ليست منه ، ولكن من الراوي عنه ، ابنه عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان : صدوق يخطئ ، وقد تغير بآخرة [1] ، وقد ذكر صالح جزرة أن العلماء أنكروا عليه أحاديث يرويها عن أبيه ، عن مكحول [2] .

ولعل هذا الحديث مما أنكر عليه .

٣- مالك بن أنس من رواية بعض أصحابه عنه :

وقد تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه في هذا الحديث ، وأن روايته هذه غير محفوظة عنه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فإن رواياتهم لم تسلم من علة . وعليه يمكن القول بأنه وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة مرفوعا) .

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة ، وقد تقدم أنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري ،

غير أنه اختلف عنه في هذا الحديث من ثلاث روايات :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة موقوفاً .

---

(١) انظر تقريب التهذيب ص ٣٣٧ ، (٣٨٢٠) ، والتهذيب (٦/ ١٣٦) .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٩/ ٨٩٣) .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- مسـدد بن مسـرهد ، من رواية معاذ بن المثنى عنه - ومسدد : ثقة ، حافظ [1] .

على أنه اختلف عنه أيضا في هذا الحديث ، فمعاذ بن المثنى يرويه عن مسدد ، عن ابن عيينة ، بهذه الرواية (يعني عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

وإسماعيل بن إسحاق القاضي ، يرويه عن مسدد ، عن ابن عيينة بالرواية الثانية (يعني عن الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة) .

والذي يظهر أن كلا الروايتين عن مسدد ، محفوظتان عنه ، فمعاذ بن المثنى : ثقة ، متقن [2] ، وكذلك إسماعيل بن إسحاق القاضي ، حيث قال الخطيب فيه : كان فاضلا عالما متقناً فقيها [3] .

- علي بن مسلم الطوسي : ثقة [4] .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجلُّ أصحاب ابن عيينة [5] .

- ابن أبي عمر ، وهو محمد بن يحيى العدني : صدوق ، لازم ابن عيينة ، قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة [6] .

- أبو عبيد الله المخزومي ، واسمه سعيد بن عبد الرحمن : ثقة ، خاصة في ابن عيينة [7] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٢٨ ، (٦٥٩٨) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٩٨) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٣٦ ، (٦٧٤٠) ، وانظر التهذيب (١٠/ ١٧٦) .

(٣) تاريخ بغداد (٦/ ٢٨٤) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٠٥ ، (٤٧٩٩) ، وانظر التهذيب (٧/ ٣٣٥) .

(٥) انظر ص ١٧١ .

(٦) تقريب التهذيب ص ٥١٣ ، (٦٣٩١) ، وانظر التهذيب (٩/ ٤٥٨) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٢٣٨ ، (٢٣٤٨) ، وانظر التهذيب (٤/ ٤٩) .

- إبراهيم بن بشار الرمادي : صدوق له أوهام [1] .
- عبد الجبار بن العلاء العطار : لا بأس به [2] .
- ومسدد بن مسرهد - من رواية إسماعيل القاضي عنه كما تقدم .

أما روايته الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير سعيد بن منصور ، وهو ثقة ، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به [3] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا الروايات التي اختلف فيها عن ابن عيينة ، من أصحابه ، وبتطبيق قواعد الترجيح ، فإن الرواية الثانية التى رواها عن الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة ، أرجح لكون رواتها عنه أكثر ، وفيهم من عد من أوثق أصحابه ، في حين لم أجد من روى الرواية الأولى عنه ، عن الزهري ،عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، غير اثنين والرواية الثالثة عنه عن الزهري ، عن أبي هريرة موقوفا ، وجدت لها راويا واحدا . ومع كونهم ثقات ، إلا أنهم أقل ممن روى الرواية الثانية عنه وأدنى توثيقا .

إلا أن الذي يظهر أنه يمكن الجمع بين الروايتين الأولى ، والثانية ، وذلك بحمل من أبهم في الرواية الثانية على من سُمِّي في الرواية الأولى ، ويؤيد هذا : أن مسدد بن مسرهد هو ثقة حافظ ، روى كلتا الروايتين عنه ، وهما محفوظتان عن مسدد كما تقدم .

أما الرواية الثالثة - الموقوفة - فمرجوحة ، حيث لم أجد من تابع ابن عيينة عليها وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه الذي معنا محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سلمان الأغر ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن إسحاق ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث لذاته ، في غير ما شَذّ به أو دلسه [4] .

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (١/ ٩٤) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٣٣٢ ، (٣٧٤٣) ، وانظر التهذيب (٦/ ٩٤) .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر ص ١٧٢ .

وقد خالف في روايته هذه الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الأوجه الراجحة عنه كما تقدم .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن من سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة ، من رواية سعيد بن منصور عنه ، وقد تقدم بيان حاله ، والاختلاف الذي حصل عنه ، وأن هذه الرواية غير محفوظة عنه .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن رجل من أهل العلم ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فرواه عنه غير ، واحد من أصحابه ، وهم :

١- عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك لأنه من المشهورين بالتدليس [١] .

ولم أقف على كيفية تحمله هذه الرواية عن الزهري ، لعدم وقوفي على من أخرجها .

٢- إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يَهِم في روايته عنه [٢] .

٣- إبراهيم بن أبي عبلة :

وثقه ابن معين [٣] ، وابن المديني [٤] ، والنسائي [٥] ، والفسوي [٦] ، ودحيم [٧] ، وابن عبد البر [٨] ، وابن حجر [٩] .

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .
(٢) انظر ص ٢١٤ .
(٣) التاريخ برواية الدوري (٢/ ١١) .
(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٥١ .
(٥) عن تهذيب الكمال للمزي (٢/ ١٤٣) .
(٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٥٦) .
(٧) عن تهذيب الكمال للمزي (٢/ ١٤٣) .
(٨) التمهيد (١/ ١١٥) .
(٩) تقريب التهذيب ص ٩٢ (٢١٣) .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وفي المشاهير [١] .

وقال أبو حاتم : صدوق ، ثقة [٢] .

وقال الدارقطني : الطرقات إليه ليس تصفو ، وهو بنفسه ثقة ، لا يخالف الثقات ، إذا روى عنه ثقة [٣] .

فخلاصة حاله أنه ثقة .

٤- إسحاق بن يحيى العوصي :

قال الدارقطني : أحاديثه صالحة ، والبخاري يستشهده ولا يعتمده في الأصول [٤] .

وقال الخليلي : روى عن الزهري ، سمع منه يحيى بن صالح الوحاظي ، يحتج به البخاري في المتابعة [٥] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٦] .

وقال ابن حجر : صدوق [٧] .

أما ابن معين فقال فيه : لا أعرفه [٨] .

وقال الذهبي : لا يُعرف [٩] .

وقال المزي : ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري ، وقال : مجهول .

لم أعلم له راوية غير يحيى بن صالح الوحاظي ، فإنه أخرج إلى أجزاء من حديث الزهري ، فوجدتها مقاربة ، فلم أكتب منها إلا شيئاً يسيرا [١٠] .

وذكره الحازمي [١١] ، وابن رجب [١٢] ، في الطبقة الرابعة في أصحاب الزهري .

---

(١) الثقات (٤/ ١١) ، والمشاهير ص ١١٧ .
(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٥) .
(٣) سؤالات الحاكم ص ١٨١ .
(٤) المرجع السابق ص ١٨٥ .
(٥) الإرشاد ص (١/ ١٩٩) .
(٦) الثقات (٦/ ٤٩) .
(٧) تقريب التهذيب ص ١٠٣ ، (٣٩١) .
(٨) سؤالات ابن الجنيد ص ٢٨٠ .
(٩) الكاشف (١/ ١١٤) .
(١٠) تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٣) .
(١١) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ .
(١٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .

وخلاصة حاله أنه صدوق كما قال ابن حجر ، ويؤيده قول الدارقطني : إن أحاديثه صالحة .

أما من وصفه بالجهالة ، فلعل ذلك راجع إلى تفرد يحيى بن صالح بالرواية عنه ، والعبرة بمن عرفه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وليس فيهم من هو ثقة مطلق ، غير إبراهيم بن أبي عبلة ، فلا تقوى روايتهم على معارضة رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا عنه الأوجه الراجحة ، ثم إن الدارقطني قد وصف إبراهيم بن أبي عبلة بأن الطرقات إليه ليس تصفو ، يعني : من راو نزل عن درجة الثقات ، فلعل العلة ممن دونه في الإسناد ، ولم أتمكن من تحديده لعدم وقوفي على من أخرج روايته .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

هذا ما يتعلق بالاختلاف في الإسناد ، أما ما يتعلق بالاختلاف في المتن ، فقد تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أن بعض الروايات تذكر الحديث بتمامه ، وبعضها تقتصر على جزء منه .

والذي يظهر أنه اختلاف لا يؤثر ، فغاية ما فيه أن بعض الرواة ينشطون فيروون الحديث بتمامه ، وبعضهم يقتصر على جزء منه لفائدة يراها ، أو لغرض يقتضي الاقتصار ، بل إن بعض الرواة الثقات من أصحاب الزهري رووا الحديث بالأمرين معا ، كشعيب بن أبي حمزة ، ومعمر بن راشد ، وسفيان بن عيينة كما تقدم .

وكذلك بالنسبة لذكر بعض الروايات قول أبي هريرة ، وعدم ذكره في بعض الروايات ، فهو اختلاف غير مؤثر ، وذلك لأن بعض الرواة قد يقتصر على الجزء المرفوع فقط من الحديث ، أو أن من لم يذكره لم يقع له .

وأما بالنسبة لرواية الحميدي التي أفادت رفع هذا القول للنبي ﷺ ، فقد تقدم الكلام عليها في التخريج [1] .

---

(١) انظر ص ٣٣٠ .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث كما تقدم بيانه ، ومن خلال دراسة رواة كل وجه ، وبيان حالهم جرحا وتعديلا ، يمكن القول برجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب - وحده - عن أبي هريرة مرفوعا ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه ، ولذلك حكم الدارقطني عليه بأنه المحفوظ .

وكذلك الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعا ، فهو راجح أيضا ، حيث رواه عنه شعيب بن أبي حمزة ، ومعمر بن راشد في إحدى الروايتين المحفوظتين عنه ، وهما ثقتان ، وعدا من أثبت أصحابه ، ويؤيد رجحانه إخراج البخاري له في صحيحه كما تقدم .

ويظهر أن الوجه الرابع الذي رواه الزهري عمن سمع أبا هريرة ، عن أبي هريرة مرفوعا ، يشترك مع سابقيه في الرجحان ، فهو وإن لم يروه غير سفيان بن عيينة ، إلا أنه غاية في التوثيق ، ومن أثبت أصحاب الزهري : خاصة وأن روايته له لا تعارض الوجهين الراجحين ، إذ يمكن الجمع بينهما كما تقدم في دراسة هذا الوجه .

وأما بقية الوجوه الأخرى فمرجوحة ، كما تقدم بيانه في الدراسة .

وأما ما يتعلق بعلة المتن ، فقد تقدم الكلام عليها قريبا ، وأنها غير مؤثرة في صحة الحديث .

(الحكم على الحديث)

الحديث من أوجهه الراجحة : صحيح ، إذ تقدم إخراج الشيخين الوجه الأول ، ومسلم الوجه الثاني .

وأما الوجه الرابع : فهو وإن أبهمت فيه الواسطة بين الزهري ، وأبي هريرة ، غير أنه صُرِّح بها في الوجهين الراجحين ، والله أعلم .

* * *

الحديث (١٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، والأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **بئس الطعام ، طعام الوليمة ، يطعمه الأغنياء ، ويُمنعه المساكين ، ومن لم يجب الدعوة ، فقد عصى الله ورسوله** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه أيوب السختياني ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة، قوله .

وتابعه النعمان بن راشد ، من رواية جرير بن حازم عنه .

وخالفه [١] حماد بن زيد : رواه عن النعمان ، عن الزهري ، مرسلا ، عن أبي هريرة ، قوله أيضا .

ورواه الأوزاعي ، واختُلف عنه :

فرواه بشر بن بكر ، والفريابي ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قوله .

ورواه إسماعيل بن عياش ، عن الأوزاعي بهذا الإسناد [٢] أيضا ، وقال فيه : قال رسول الله ﷺ .

وقد اختلف عن [ابن عيينة] :

---

(١) يعني : خالف جرير بن حازم .

(٢) يعني الإسناد الأول : الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، لكنه رفعه كما سيأتي في التخريج .

فرواه الحميدي [1] ، ومحمد بن هشام ، عن ابن عيينة ، عن الزهري، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعا .

وخالفهما علي بن عمرو الأنصاري : رواه عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ووهم فيه على ابن عيينة .

ورواه يونس الأيلي ، وعمرو بن الحارث ، ومالك بن أنس ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفا .

ورفعه إسماعيل بن مسلمة القعنبي ، عن مالك ، ووهم في رفعه .

[وروي] عن ورقاء ، عن مالك ، بإسناد آخر ، عن سُمَيّ ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة موقوفا ، ولا يصح عن « سُمَيّ » .

واختُلف عن ابن جريج : فرواه هشام بن سليمان المخزومي ، وحجاج الأعور ، عن ابن جريج ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

وخالفه [2] همام ، وعبد الوارث ، روياه عن ابن جريج ، عن الزهري مثل ذلك ، إلا أنهما أسقطا ، « صالح بن أبي الأخضر » .

وحدث به يوسف بن سعيد بن مسلم من حفظه [3] ، عن حجاج ،

---

(١) هذا على إحدى الروايتين عنه ، لأنه روى عن سفيان ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفا كما سيأتي في التخريج ، ولم تُذكر رواية سفيان هذه الموقوفة ، في كلام الدارقطني ، ولعلها سقطت من النسخ الخطية .

(٢) يعني هشام بن سليمان المخزومي .

(٣) يعني : أن يوسف بن سعيد ، قد حدث به تارة من حفظه ، وتارة على الجادة من كتابه، عن حجاج ، عن ابن جريج ، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري ، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعا . كما سيأتي في التخريج ، فتابع بذلك هشام بن سليمان المخزومي .

عن ابن جريج ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

واختُلف عن معمر بن راشد : فرواه وهيب ، عن معمر [والنعمان ابن راشد] [1] . عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفا .

وخالفه [2] عبد الأعلى : رواه عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

[وقال] عبد الرزاق : عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، والأعرج، عن أبي هريرة موقوفا .

وقال حماد بن سلمة : عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، مرسلاً عن النبي ﷺ .

وقال راشد بن عمرو : عن معمر ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، وعن قتادة ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

ولا يصح القولان جميعا عن معمر .

والصحيح [3] : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، والأعرج ، عن أبي هريرة موقوفا [4] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثمانية أوجه ، كما ذكر الدارقطني :

---

(١) هكذا في المطبوع ، وسيأتي في التخريج أن رواية وهيب ، عن النعمان بن راشد للوجه الأول لا لهذا الوجه .

(٢) لم أقف على مرجع الضمير ، لعدم وقوفي على من أخرج رواية معمر السابقة .

(٣) لعله يريد : بالنسبة للاختلاف عن معمر ، لا بالنسبة للاختلاف العام عن الزهري .

(٤) العلل للدارقطني (٩/ ١١٦) .

١- فمرة يروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، موقوفا .

٢- ومرة يروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعا .

٣- ومرة يروى عنه ، عن أبي هريرة ، مرسلا ، موقوفا .

٤- ومرة يروى عنه ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، موقوفا .

٥- ومرة يروى عنه ،عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، مرفوعا .

٦- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة موقوفا .

٧- ومرة يروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، والأعرج ، عن أبي هريرة موقوفا .

٨- ومرة يروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، مرسلا ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، موقوفا)

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٤١) كتاب الوليمة ، باب طعام العرس (١/ ٦٦١٢) عن يعقوب بن إبراهيم (هو الدورقي) ، قال : ثنا الطفاوي (هو محمد بن عبد الرحمن) ، عن أيوب (هو السختياني) ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة قال : لا خير في طعام العرس ، يُدعى إليه الأغنياء ، ويترك الفقراء ، ومن لم يجب ، فقد عصى الله ورسوله .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٩٥) ، (٥٨٩١) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٤) ، (٣٩٣) وقال : وغير أيوب [يرويه] عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٣٥٣) كتاب الأطعمة ، باب آداب الأكل (٥٢٨١) .

والدارقطني في العلل (٩/ ١١٩) من طريقين .

والخطيب البغدادي في الفَصْل للوصل المدرج في النقل (٢/ ٦٢٩) .

خمستهم من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ، عن أيوب ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢٠١) ترجمة محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ، من طريق الطفاوي نفسه ، لكنه رفع الحديث ، وكل من أخرجه من طريق الطفاوي يرويه موقوفا كما تقدم ، ولعله سبق قلم من الناسخ .

ثم قال ابن عدي : وهذا عن أيوب ، عن الزهري ،عن سعيد ، لا يرويه غير الطفاوي ، عن أيوب ، وقوله : « عن سعيد بن المسيب » خطأ .

إنما رواه الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة [1] .

(ب) وتابع النعمانُ بن راشدَ ، أيوب السختياني ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٩/ ١٢٠) ، من طريق وهب بن جرير ، ثنا أبي ، سمعت النعمان بن راشد ، يحدث عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، فذكره موقوفا ، بنحوه .

وتابع وهيبُ بن خالد ، جرير بن حازم ، في روايته عن النعمان بن راشد ، ولم يشر الدارقطني إلى رواية وهيب .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٤٠٥) .

(جـ) وتابع معمرُ بن راشد ، أيوب السختياني ، والنعمان بن راشد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

فقد ذكر الدارقطني أن عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، رواه عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة موقوفا .

ولم أقف على من أخرجها .

(د) وأخرج الطيالسي الحديث من هذا الوجه في مسنده ص ٣٠٤ ، (٢٣٠٣) عن زمعة بن صالح ، عن الزهري لكن قال : عن سعيد أو غيره ، - بالشك -

---

(١) يعني موقوفاً ، إذ سيأتي أنه الوجه الراجح .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعا)

فأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٦٢٦) ، (١٠٣٢) ، من طريق الدارقطني ، أنه قال : روى إسماعيل بن عياش ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ،عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **شر الطعام طعام الوليمة** » . الحديث .

ثم ذكر أن الدارقطني قال : وقد رواه جماعة مرفوعاً ، وجماعة موقوفاً ، والصحيح : الموقوف [١] .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي هريرة ، مرسلاً ، موقوفاً)

فقد ذكر الدارقطني أن حماد بن زيد ، رواه عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، هكذا .

ولم أقف على من أخرج هذه الرواية .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً)

(أ) فرواه الخطيب البغدادي في الفَصْل (٢/ ٦٢٧) ، من طريق محمد بن يحيى الذهلي ، نا محمد بن يوسف الفريابي ، أنا الأوزاعي ، أخبرني ابن شهاب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أنه كان يقول : بئس الطعام طعام الوليمة ، يُدعى إليها الأغنياء ويُترك المساكين ، من ترك الدعوة ، فقد عصى الله ورسوله .

وذكر الدارقطني أن بشر بن بكر ، تابع الفريابي في روايته عن الأوزاعي .

ولم أقف على رواية بشر ، لكن وقفت على راويين آخرين ، تابعاهما على هذه الرواية ، وهما :

---

(١) يعني : من رواية الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، لا من رواية الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، فهو مرجوح كما سيأتي .

- عبد القدوس بن الحجاج ، أبو المغيرة الخولاني :

وأخرج روايته الدارمي في سننه (٢/ ١٤٣) كتاب الأطعمة ، باب في الوليمة ، (٢٠٦٦) عن المغيرة ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

- الوليد بن مسلم الدمشقي :

وأخرج روايته الخطيب البغدادي في الموضع السابق ، من طريق محمد بن الصباح ، عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ب) وتابع سفيانُ بن عيينة ، الأوزاعي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٤١) .

وسعيد بن منصور في سننه (٣/ ١/ ١٧٤) باب الوليمة ، (٥٢٤) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤٩٣) ، (١١٧١) ، واللفظ له .

ثلاثتهم عن سفيان ، عن الزهري ، قال : أخبرني عبد الرحمن الأعرج ، أنه سمع أبا هريرة يقول : شر الطعام طعام الوليمة . الحديث بنحوه .

ومن طريق الحميدي ، أخرجها أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٧٧ ب) باب ما جاء في إجابة الدعوة .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٢/ ١٠٥٥) كتاب النكاح ، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة (١٠٨ - ١٤٣٢) ، عن ابن أبي عمر ، عن سفيان ، وأورد قصة سماع ابن عيينة الحديث من الزهري ، فقال : قلت للزهري : يا أبا بكر ، كيف هذا الحديث « شر الطعام طعام الأغنياء » ؟ فضحك ، فقال : ليس هو شر الطعام طعام الأغنياء .

قال سفيان : وكان أبي غنياً ، فأفزعني هذا الحديث حين سمعت به ، فسألت عنه الزهري ، فقال : حدثني عبد الرحمن الأعرج ، أنه سمع أبا هريرة يقول : شر الطعام طعام الوليمة .

وأخرجها أبو نعيم في الموضع السابق .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦٢) كتاب الصداق ، باب إتيان دعوة الوليمة حق . كلاهما من طريق ابن أبي عمر شيخ مسلم .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٤١) كتاب الوليمة ، باب التشديد في ترك الإجابة (٦٦١٣/ ١) عن قتيبة بن سعيد .

وابن ماجه في سننه (١/ ٦١٦) كتاب النكاح ، باب إجابة الداعي (١٩١٣) عن علي بن محمد [١] .

وأبو يعلى في مسنده (١١/ ١٢٣) ، (٦٢٥٠) عن زهير (هو ابن خيثمة) .

والخطيب البغدادي في الفَصْل (٢/ ٦٢٧) من طريق أبي قدامة عبيد الله ابن سعيد .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٧٧ ب) باب في إجابة الدعوة ، من طريقي إبراهيم بن عبد الله الرمادي ، ومحمد بن الصباح (الدولابي) .

ستتهم عن ابن عيينة ، عن الزهري ، به

(جـ) وتابع مالكُ بن أنس ، الأوزاعي ، وابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى الليثي (٢/ ٥٤٦) كتاب النكاح ، باب ما جاء في الوليمة (٥٠) ، عن ابن شهاب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أنه كان يقول : شر الطعام ، الحديث بنحوه .

وبرواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٣١٦ ، باب فضل إجابة الدعوة (٨٨٧) .

وبرواية ابن القاسم - بتلخيص القابسي - ص ١٣٦ ، (٨٣) .

ومن طريق ابن القاسم ، أخرجها الخطيب في الفَصْل (٢/ ٦٢٦) .

وأخرجها البخاري في صحيحه [٢] - مع الفتح - (٩/ ٢٤٤) كتاب النكاح ،

---

(١) إما أن يكون الطنافسي ، أو القرشي ، فكلاهما شيخ ابن ماجة ، ويرويان عن ابن عيينة (انظر التهذيب ٧/ ٣٣١ ، ٣٣٢) .

(٢) إنما أخرجه البخاري في صحيحه مع كونه موقوفا ، لما جاء في آخر الحديث : ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وهو يقتضي رفع هذا الجزء الأخير منه . (انظر فتح الباري ٩/ ٢٤٤) .

باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ، (٥١٧٧) عن عبد الله بن يوسف (هو التنيِّسي) .

ومسلم في صحيحه (٢/ ١٠٥٤) كتاب النكاح ، باب الأمر بإجابة الداعي إلى الدعوة ، (١٠٧ - ١٤٣٢) ، عن يحيى بن يحيى النيسابوري .

ومن طريق يحيى بن يحيى هذا ، أخرجها الخطيب في الفَصْل (٢/ ٦٢٦) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦١) كتاب الصداق ، باب إتيان دعوة الوليمة حق .

وأخرجها أبو داود في سننه (٤/ ١٢٥) كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في إجابة الدعوة (٣٧٤٢) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي .

ومن طريق القعنبي ، أخرجها الخطيب في الموضع السابق .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٧٧ ب) ، باب في إجابة الدعوة .

وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٤٣) من طريق ابن وهب .

والبغوي في شرح السنة (٩/ ١٣٩) كتاب النكاح ، باب الإجابة إلى الوليمة إذا دُعي إليها ، (٢٣١٥) من طريق أبي مصعب الزهري [١] .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثمانية ، رووه عن مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(د) (هـ) (و) وتابع يونس بن يزيد ، ومعمر بن راشد ، وعمرو بن الحارث ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف على من أخرج روايتهم .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعا)

(أ) فرواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٣٧) عن أبي بكر الحميدي ، قال :

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من الموطأ برواية أبي مصعب .

قال سفيان : قلت للزهري : يا أبا بكر ، كيف حديثك « **شر الطعام طعام الأغنياء؟** » .

فضحك ، وقال : إنما هو شر الطعام طعام الوليمة .

قال سفيان : وكان أبي غنياً ، فأفزعني هذا الحديث حين سمعت به ، فسألت الزهري ؟ فقال : حدثني الأعرج ، قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « **شر الطعام طعام الوليمة ، يُدعى إليها الأغنياء ، ويمنعها المساكين ، ومَنْ لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله** » .

(قال الحميدي) : وكان سفيان ربما رفع هذا الحديث ، وربما لم يرفعه إلا في آخره .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦١) كتاب الصداق ، باب إتيان دعوة الوليمة حق . من طريق الفسوي .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار [١] (٤/ ١٤٣) من طريق الحميدي ، بدون ذكر القصة .

وتابع محمد بن هشام ، أبا بكر الحميدي ، في روايته عن سفيان .

وقد أخرج هذه المتابعة ، الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع (١/ ٢١٤) ، (٣٩٧) ، من طريق أحمد بن علي الأبار ، نا محمد بن هشام ، قال : قال ابن عيينة : وذكر الحديث ، وقصة سماعه له من الزهري .

ثم قال في آخره : فهذا أول شيء سمعت من الزهري .

(ب) وتابع مالكُ بن أنس ، ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ١٧٦) من طريق علي بن عمر [٢] (هو الدارقطني) ، حدثنا أبو بكر النيسابوري ، حدثنا مالك بن سيف التجيبى ، حدثنا إسماعيل بن مسلمة ، حدثنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، به ، مقتصراً فيه على الجزء المرفوع ، بنحوه .

---

(١) سقط في المطبوع ذكر « سفيان » ، والحميدي إنما يرويه عنه .

(٢) أخرج الدارقطني هذا الحديث في « غرائب مالك » كما في فتح الباري (٩/ ٢٤٤) ، ولم أقف عليه في القطعة الموجودة من الغرائب .

قال أبو الحسن (يعني الدارقطني) : قال لنا أبو بكر النيسابوري : هذا عند جمهور رواة الموطأ من كلام أبي هريرة .

وتابع روح بن القاسم ، إسماعيل بن مسلمة ، في روايته عن مالك ، ولم يشر الدارقطني إلى رواية روح .

وقد أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ١٧٦) من طريق عبد الله بن [بزيع]، عن روح بن القاسم ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع صالحُ بن أبي الأخضر ، ابن عيينة ، ومالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الفاكهي في حديثه عن أبي يحيى بن مسرَّة عن شيوخه (٢/ ق ٤٣ أ) .

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/ ١٣٦) ترجمة الحسن بن محمد الداركي (٩٠٣) .

كلاهما من طريق هشام بن سليمان المخزومي ، عن ابن جريج ، أخبرني صالح ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وتابع حجاجُ بن محمد المصيصي ، هشام بن سليمان ، في روايته عن ابن جريج .

وأخرج روايته ابن عدي في الكامل (٤/ ١٣٨٣) ترجمة صالح بن أبي الأخضر ، عن عبد الرحمن بن سعيد البلدي ، ثنا يوسف بن سعيد ، ثنا حجاج ، عن ابن جريج ، أخبرني صالح بن أبي الأخضر ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٢٩٩ أ) فقال : حديث : بئس الطعام . الحديث .

هكذا رواه يوسف بن سعيد بن مسلم ، عن حجاج ، عن ابن جريج ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن ابن شهاب ، عن الأعرج (يعني عن أبي هريرة مرفوعا) .

قال أبو بكر النيسابوري : هكذا حدثني به يوسف في كتاب الجامع .

وسمعته يحدث به من حفظه قال : ثنا حجاج ، عن ابن جريج ، عن زياد ابن سعد ، عن الزهري ، عن الأعرج .

قال الدارقطني : غريب من حديث زياد بن سعد ، عن الزهري .

تفرد به يوسف ، عن حجاج ، عن ابن جريج عنه ، إن كان حفظه .

وحديث صالح بن أبي الأخضر هو المحفوظ .

(د) وذكر الدارقطني أن زياد بن سعد روى هذا الوجه أيضاً عن الزهري .

وقد أخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب ، كما تقدم قريبا . وتقدم قريبا كلامه حول رواية زياد بن سعد هذه .

(هـ) وذكر الدارقطني أن ابن جريج روى هذا الوجه أيضا عن الزهري ، من رواية همام (هو ابن يحيى) وعبد الوارث (هو العنبري) عنه .

فأما رواية عبد الوارث ، فأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ١٧٧) من طريق أبي معمر (المقعد) عن عبد الوارث ، قال : حدثنا عبد الملك بن جريج ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

ولم أقف على من أخرج رواية همام .

(ز) ثم إني وقفت على متابع آخر لمن تقدم ذكرهم ، روى هذا الوجه أيضاً عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، وهو محمد بن أبي حفصة .

وأخرج روايته ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢٦٥) ترجمة محمد بن أبي حفصة ، من طريق سعيد بن يحيى ، ثنا محمد بن أبي حفصة البصري ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال ابن عدي : وهذا أقل من يقول فيه : عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة موقوفا)

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن سفيان بن عيينة ، رواه عن الزهري هكذا ، من رواية علي بن عمرو الأنصاري عنه .

ووصفها بأنها وهم .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

(ب) وتابع إسماعيلُ بن مسلم ، ابن عيينة ، في روايته هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ١٤٣ ب) من طريق هارون بن المغيرة ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن الزهري ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ، قال : بئس الطعام [طعام الوليمة] يُدعى إليه الأغنياء ، ويمنعه الفقراء ، ومن دُعيَ إليها فلم يجب ، فقد عصى الله ورسوله .

ثم قال [١] : أما والله ما أنا أقوله .

ورواه الناس عن الزهري ، عن الأعرج [٢] .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ، موقوفا) .

فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤٤٧) كتاب الجامع ، باب الوليمة (١٩٦٦٢) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، والأعرج ، عن أبي هريرة قال : شر الطعام طعام الوليمة ، يُدعى إليه الغني ، ويُترك المسكين ، وهي حق ، من تركها فقد عصى .

وكان معمر ربما قال : ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٧) عن عبد الرزاق .

وأخرجه من طريق عبد الرزاق أيضا :

مسلم في صحيحه (٢/ ١٠٥٥) كتاب النكاح ، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة . (١٠٩ - ١٤٣٢) .

والدارقطني في العلل (٩/ ١٢٠) .

---

(١) لعل القائل : أبو هريرة .

(٢) يعني : عن أبي هريرة موقوفاً .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦٢) كتاب الصداق ، باب إتيان دعوة الوليمة حق .

وفي الآداب ص ١١٠ ، باب إجابة الرجل أخاه المسلم إلى طعامه (٣٢٨) .

وأخرجه الخطيب البغدادي في الفَصْل (٢/ ٦٢٨ ، ٦٢٩) من طرق عدة عن عبد الرزاق ، منها طريق جعفر الفريابي ، نا إسحاق بن راهويه ، أنا عبد الرزاق ، ثم ذكر أن الفريابي قال : زاد معمر ، سعيد بن المسيب ، خلاف الناس .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٣٥٣) كتاب الأطعمة ، باب آداب الأكل ، (٥٢٨٠) ، عن محمد بن الحسن بن قتيبة قال : حدثنا ابن أبي السري ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، به فذكره ، موقوفا .

ثم قال ابن حبان : قال لنا ابن قتيبة : عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ . وأنا قصرت به ، لأن أصحاب الزهري كلهم كذا قالوا : موقوفا [١] ، والمسند هو آخر الحديث « ومن لم يجب الدعوة » .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، مرسلاً ، عن النبي ﷺ)

فقد ذكر الدارقطني أن حماد بن سلمة ، رواه عن معمر ، عن الزهري ، هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته [٢] .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثمانية أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) يعني : من رواية عبد الرزاق عن معمر فقط ، لأن من أصحاب الزهري من رواه مرفوعا ، كما تقدم .

(٢) وقفت على رواية أخرجها سعيد بن منصور في سننه (٣/ ١/ ١٧٤) ، (٥٢٩) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن النبي ﷺ مباشرة ولم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١- أيوب بن أبي تميمة السختياني :

قال ابن سعد : كان أيوب ثقة ، ثبتاً في الحديث ، جامعاً ، عدلاً ، ورعاً ، كثير العلم ، حجة [١] .

وقال النسائي : هو ثقة ثبت [٢] .

وقال أبو حاتم : هو ثقة ، لا يُسأل عن مثله [٣] .

وقال ابن عيينة : كان أوثق من رأينا في زمانه [٤] .

وقال الدارقطني : من الحفاظ الأثبات [٥] .

وقال الذهبي : إليه المنتهى في الإتقان [٦] .

وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، حجة [٧] .

وكما ترى ، فهو ثقة ثبت ، وقد اتُّفق على توثيقه ، بل وصُف بأعلى درجات التوثيق ، لكن روايته هذه معلولة من جهة الراوي عنه ، محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ، وخلاصة حاله أنه صدوق يهم [٨] .

ويُعدُّ هذا الحديث مما وهم فيه ، ولذلك أورده ابن عدي في مناكيره كما تقدم في التخريج .

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٤) .

(٢) عن تهذيب الكمال (٣/ ٤٦٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٥) .

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢/ ٦٨٠) .

(٥) عن تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٩) .

(٦) السير (٦/ ٢٠) .

(٧) تقريب التهذيب ص ١١٧ ، (٦٠٥) .

(٨) تقريب التهذيب ص ٤٩٣ ، (٦٠٨٧) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٧٤) .

٢- النعمان بن راشد الجزري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي هريرة مرسلاً موقوفاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- جرير بن حازم : ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدَّث من حفظه ، وقد اختلط ، لكن لم يحدِّث حال اختلاطه [٢] .

- وهيب بن خالد : ثقة ثبت ، لكنه تغيّر بآخرة [٣] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير حماد بن زيد ، وهو ثقة ثبت [٤] .

والذي يظهر أن كلا الروايتين غير محفوظتين للنعمان بن راشد ، وأن العلّة يتحملها النعمان نفسه ، فالرواة عنه ثقات كما ترى ، وراويا الرواية الأولى عنه ، وإن كانا قد وصُفا بالاختلاط ، غير أن روايتيهما تعضدان بعضهما بعضاً .

٣- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [٥] .

غير أنه اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٣٨ ، (٩١١) ، وانظر التهذيب (٢/ ٦١) .

(٣) انظر ص ١٦٧ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

(٥) انظر ص ١٦٦ .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن ابن المسيب والأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً .

(د) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي ، وهو ثقة [١] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه وهيب بن خالد وقد تقدم أنه ثقة ثبت لكنه تغير بآخرة .

وأما روايته الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة حافظ ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، وقد تُكلِّم فيه من جانبين كما سبق [٢] ، وهذان الجانبان غير منطبق أياً منهما على روايته هذه .

وأما روايته الرابعة ، فلم أجد من رواها عنه غير حماد بن سلمة ، وهو ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بآخرة [٣] .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن معمر ، هي روايته الثالثة التي رواها عنه عبد الرزاق بن همام ، وذلك لكونه يرجح على بقية رواة الأوجه الأخرى ، بوصفه من أثبت الناس في معمر .

ولذلك أخرجها مسلم في صحيحه ، ورجحها الدارقطني كما تقدم ، والله أعلم .

٤- زمعة بن صالح :

قال فيه البخاري : ذاهب الحديث ، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه ، أنا لا أروي عنه ، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه [٤] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٧٨ ، (١٤٩٩) ، وانظر التهذيب (٣/ ١١) .

(٤) ترتيب علل الترمذي (٢/ ٩٦٧) .

وقال في موضع آخر : يخالف في حديثه ، تركه ابن مهدي أخيراً [١] .

وضعفه ابن معين مرة [٢] ، وقال مرة : صويلح الحديث [٣] ، وقال في موضع آخر : لم يكن بالقوي ، وهو أصلح حديثاً من صالح بن أبي الأخضر [٤] .

وضعفه أحمد بن حنبل [٥] ، وأبو حاتم [٦] .

وقال أبو زرعة : لين ، واهي الحديث ، حديثه عن الزهري ، كأنه يقول : مناكير [٧] .

وقال النسائي : ليس بالقوي ، كثير الغلط عن الزهري [٨] .

وقال أبو داود : صالح (يعني ابن أبي الأخضر) أحب إليَّ من زمعة ، أنا لا أخرج حديث زمعة [٩] .

وقال الترمذي : قد ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه [١٠] .

وقال ابن عدي : حديثه كله كأنه [فرائد] وربما يهم في بعض ما يرويه ، وأرجو أن حديثه صالح ، لا بأس به [١١] .

وقال ابن حبان : كان رجلاً صالحاً ، يَهِمُ ولا يعلم ، ويخطيء ولا يفهم ، حتى غلب على حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير [١٢] .

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٤٥١) .
(٢) التاريخ برواية الدوري (٢/ ١٧٤) .
(٣) التاريخ برواية الدوري (٢/ ١٧٤) .
(٤) المرجع السابق (٢/ ١٧٥) .
(٥) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٣١) .
(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٤) .
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٤) .
(٨) الضعفاء والمتروكين ص ١١٢ .
(٩) سؤالات الآجري ص ٢٩٠ .
(١٠) جامع الترمذي (٥/ ٦٦٢) ، (٣٧٨٤) .
(١١) الكامل (٣/ ١٠٨٧) .
(١٢) المجروحين (١/ ٣٠٨) .

وقال الفلاس : فيه ضعف في الحديث . . . وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه [١] .

وقال الجوزجاني : متماسك [٢] .

وقال الذهبي : صالح الحديث [٣] .

وقال ابن حجر : ضعيف [٤] .

وصنفه الحازمي [٥] ، وابن رجب [٦] ، في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري .

فخلاصة حاله : أنه ضعيف من جهة ضبطه .

ثم إن زمعة شك في رواية هذا الوجه ، فلم يجزم بأن الزهري قد رواه عن سعيد بن المسيب ، كما تقدم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا أربعة ، وهم بين ثقة روايته غير محفوظة عنه ، وبين ضعيف .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن الأوزاعي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره لكن إذا خولف في الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [٧] .

---

(١) عن الكامل (٣/ ١٠٨٤) .

(٢) أحوال الرجال ص ١٤٦ .

(٣) المغني (١/ ٢٤٠) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢١٧ ، (٢٠٣٥) .

(٥) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ .

(٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .

(٧) انظر ص ١٥٤ .

غير أنه اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عن الأوزاعي ، غير إسماعيل بن عياش الحمصي ، وهو لا بأس به في روايته عن الشاميين ، مخلِّط في غيرهم [1] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- محمد بن يوسف الفريابي : ثقــة ، يقال أخطأ في شيء من حديث الثوري ، ومع ذلك فهو مقدَّم فيه على عبد الرزاق [2] .

- بشر بن بكر : ثقة يُغْرب [3] .

- عبد القدوس الخولاني : ثقة [4] .

- الوليد بن مسلم الدمشقي : ثقة ، كثير التدليس والتسوية [5] .

وكما ترى فإن أرجح الروايتين عن الأوزاعي ، هي الثانية ، لكون رواتها عنه ، أكثر ، وأوثق .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي هريرة ، مرسلاً ، موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه غير النعمان بن راشد ، من رواية حماد بن زيد عنه ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة ، لضعف النعمان ابن راشد .

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٩ ، (٤٧٣) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٨٠) .

(٢) انظر ص ١٨٠ .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٢٢ ، (٦٧٧) ، وانظر التهذيب (١/٣٨٨) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٣٦٠ ، (٤١٤٥) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٣٠) .

(٥) انظر ص ٢٧٢ .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- عبد الرحمن الأوزاعي :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢- سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [١] .

غير أنه اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعا .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه وسأقتصر على ذكر الثقات منهم ، وهم :

- أحمد بن حنبل ، وهو من هو .
- سعيد بن منصور : ثقة ، وكان لا يرجع عما في كتابه ، لشدة وثوقه به [٢] .
- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة ، حافظ ، أجل أصحاب ابن عيينة [٣] .
- قتيبة بن سعيد : ثقة [٤] .
- زهير بن حرب : ثقة ، ثبت [٥] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر ص ١٧١ .
(٥) انظر ص ٣٣٣ .

- عبيد الله بن سعيد السرخسي ، أبو قدامة : ثقة مأمون [1] .

- محمد بن الصباح الدولابي : ثقة مأمون [2] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه راويان من أصحابه ، هما :

- عبد الله بن الزبير الحميدي : تقدم بيان حاله .

- محمد بن هشام السَّدوسي : ثقة [3] .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه :

- علي بن عمرو الأنصاري : صدوق له أوهام [4] .

ويتضح مما تقدم عدم رجحان رواية ابن عيينة الثالثة ، لحال راويه عنه ، وقد صرح الدارقطني بأنه وهم في ذكر « أبي سلمة » كما تقدم .

أما بالنسبة للروايتين الأولى والثانية عن ابن عيينة ، فقواعد الترجيح وإن كانت ترجِّح الرواية الأولى لكثرة الرواة لها عنه ، غير أن الظاهر أنهما مسموعتان عن ابن عيينة ، وقد تقدم في تخريج الوجه الخامس ، ما يفيد أن الحميدي الذي روى كلتا الروايتين عنه ، قال : وكان سفيان ربما رفع هذا الحديث ، وربما لم يرفعه إلا في آخره .

٣- مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري [5] .

وقد اختُلف عنه أيضاً في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٧١ ، (٤٢٩٦) ، وانظر التهذيب (٧/ ١٦) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٨٤ ، (٥٩٦٦) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٠٤) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥١١ ، (٦٣٦٣) ، وانظر التهذيب (٩/ ٤٣٨) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٠٤ ، (٤٧٧٦) ، وانظر التهذيب (٧/ ٣٢١) .

(٥) انظر ص ١٩٣ .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه أكثر أصحابه ، ومنهم رواة الموطأ ، وسأقتصر على ذكر الثقات منهم ، ومن وُثِّق فيه ، وهم :

- محمد بن الحسن الشيباني : ليَّنه النسائي من قبل حفظه ، وكان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [١] .

- عبد الرحمن بن القاسم : ثقة [٢] .

- عبد الله بن يوسف التنيسي : ثقة ، متقن ، من أثبت الناس في الموطأ [٣] .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة ، عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدِّمان عليه في الموطأ أحداً [٤] .

- يحيى بن يحيى النيسابوري : ثقة ، ثبت ، إمام [٥] .

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٦] .

وأما رواية مالك الثانية ، فرواها عنه :

- إسماعيل بن مسلمة القعنبي : صدوق يخطىء [٧] .

- رَوْح بن القاسم : ثقة [٨] .

وكما هو واضح ، فإن رواية مالك الأولى أرجح من روايته الثانية ، وذلك لكثرة الرواة لها ، ومعظمهم من الثقات الأثبات .

وقد تقدم أن الدارقطني أعلّ رواية إسماعيل بن مسلمة القعنبي بأنه وهم في رفع الحديث ، وكذلك تابع الذهبيُ ، الدارقطني في نسبة الوهم إلى إسماعيل .

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٥١٣) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٤٨ ، (٣٩٨٠) ، وانظر التهذيب (٦/ ٢٢٧) .

(٣) انظر ص ٣٣٨ .

(٤) انظر ص ٣٣٧ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٩٨ ، (٧٦٦٨) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٥٩) .

(٦) انظر ص ١٦٦ .

(٧) تقريب التهذيب ص ١١٠ ، (٤٩١) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٩٢) .

(٨) انظر التهذيب (٣/ ٢٥٧) .

ولعل هذا الحكم يسري أيضاً على رواية روح بن القاسم ، فهو مع كونه ثقة ، إلا أنه خالف الأكثر ، والأوثق من أصحاب مالك كما أسلفت ولعل الحمل فيها على تلميذه عبد الله بن بزيع .

٤- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

٥- معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على الاختلاف الذي حصل عنه ، وأني لم أتمكن من الوقوف على من روى عنه هذا الوجه .

كما تقدم أن الدارقطني رجّح روايته للوجه السابع الذي رواه عن الزهري ، عن سعيد والأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً .

وبناءً عليه فإن هذه الرواية غير محفوظة عن معمر .

٦- عمرو بن الحارث المصري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة له مناكير [٢] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا أربعة ، جميعهم بين ثقة ، أو ثقة ثبت ، وفيهم مالك بن أنس الذي عُدَّ أثبت أصحابه على الإطلاق .

وأما خامسهم ، معمر بن راشد ، فتقدم أن روايته غير محفوظة عنه ، فلا يُعوَّل عليها .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ عن الزهري ، وقد تقدم في التخريج ترجيح ابن عدي ، والدارقطني ، والطبراني له . كما وافقهم المزِّي حيث قال : - بعد أن أورد رواية الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة موقوفاً :

والمحفوظ : حديث الزهري عن الأعرج ، عن أبي هريرة [٣] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ٤٥٥ .

(٣) تحفة الأشراف (٩/١٠) .

أما الوجه الخامس :

(الزهريَ ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- سفيان بن عيينة :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢- مالك بن أنس :

تقدم بيان حاله ، والكلام عن روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٣- عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك . لأنه من المشهورين بالتدليس (١) .

غير أنه اختُلف عن ابن جريج في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه هكذا ، عن الزهري مباشرة ، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(ب) ومرة يرويه عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

(جـ) ومرة يرويه عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عن ابن جريج :

- عبد الوارث بن سعيد العنبري : ثقة ، ثبت ، رمي بالقدر ، ولم يثبت عنه (٢) .

- همام بن يحيى : ثقة ، ربما وهم (٣) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- هشام بن سليمان المخزومي : الراجح فيه أنه صدوق (٤) .

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٦٧ ، (٤٢٥١) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٩١) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٧٤ ، (٧٣١٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ٦٠) .

(٤) انظر الكاشف للذهبي (٣/ ٢٢٢) ، والتهذيب لابن حجر (١١/ ٣٩) .

- حجاج بن محمد المصيصي : ثقة ثبت ، لكنه اختلط آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته [1] .

وقد ذكر الخلال أن أحاديثه صحاح ، إلا من رواية سعيد المصيصي عنه لأنه حدث عنه بعد الاختلاط [2] .

وأما روايته الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير حجاج المصيصي ، المذكور .

وقد تقدم في تخريج الحديث ، أن يوسف بن سعيد بن مسلم روى كلتا الروايتين عن حجاج بن محمد المصيصي ، كما تقدم أن أبا بكر النيسابوري - شيخ الدارقطني - ذكر أن يوسف بن سعيد روى هذه الرواية عن حجاج من حفظه ، وروى الرواية السابقة عن حجاج من كتابه ، وكأنه أراد تضعيف رواية حجاج هذه ، وحَمْل العلة على يوسف بن سعيد .

ولذلك وصفها الدارقطني بالغرابة ، وقال : تفرد به يوسف ، عن حجاج ، عن ابن جريج ، عنه ، (يعني زياد بن سعد) إن كان حفظه . ا . هـ .

فيُفهم من كلام الدارقطني أنه يوافق شيخه أبا بكر النيسابوري فيما ذهب إليه من حمل العلّة على يوسف .

والذي يظهر أن ما ذهبا إليه فيه نظر ، وذلك لأن يوسف بن سعيد ثقة حافظ [3] ، فلا يتحمّل علة هذه الرواية .

والحق أن منشأ الاختلاف الذي حصل في روايات ابن جريج ، من ابن جريج نفسه ، وأن الرواة لها عنه ، خارجون من عهدة هذا الاختلاف ، فمعظمهم ثقات ، إضافة إلى ما تقدم في بيان حال ابن جريج من أنه ثقة إذا صرّح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، ومِنْ تأمُّل صيغ التحمل لرواياته الثلاث ، يتضح أنه لم يصرّح بالتحديث ، إلا في روايته الثانية التي رواها عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، في حين أنه روى الروايتين الأخريين بالعنعنة .

---

(١) انظر ص ٢٤٨ .

(٢) انظر التهذيب (٤/ ٢١٤) في ترجمة سعيد المصيصي .

(٣) تقريب التهذيب ص ٦١١ ، (٧٨٦٦) ، وانظر التهذيب (١١/ ٣٦٤) .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذه الرواية المذكورة أرجح الروايات لابن جريج ، وأن روايته هذا الوجه عن الزهري مباشرة ، أو بواسطة زياد بن سعد ، غير محفوظتين له .

وإذا كان ذلك ، فإن روايته هذه التي معنا لا يعتد بها . والله أعلم .

٤- صالح بن أبي الأخضر :

تقدم بيان حاله ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [١] ، وأن روايته هذه معتبرة ، لكونها أرجح الروايات عن ابن جريج ، الراوي لها عنه .

٥- زياد بن سعد الخراساني :

متفق على توثيقه ، ووُصِف بأنه من أوثق أصحاب الزهري .

فقال ابن المديني : أثبت الناس في الزهري سفيان بن عيينة ، ثم زياد ابن سعد [٢] .

وقال في موضع آخر : ثقة ثبت [٣] .

وقال ابن عيينة : كان زياد بن سعد أثبت أصحاب الزهري [٤] .

وسئل ابن معين : زياد بن سعد ، أي شيء حاله في الزهري ؟ فقال : ثقة [٥] ، ووثقه في موضع آخر توثيقاً مطلقاً [٦] .

وقال الذهبي : ثقة ثبت في الزهري [٧] .

ووصفه ابن حبان بأنه من الحفاظ المتقنين [٨] .

وقال الدارقطني : زياد ، من الحفاظ الأثبات [٩] .

وقال النسائي [١٠] ، وابن حجر [١١] : ثقة ثبت .

---

(١) انظر ص ١٩٠ .
(٢) عن المعرفة والتاريخ (٢/ ١٣٨) .
(٣) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٢٤ .
(٤) عن تهذيب الكمال (٩/ ٤٧٦) .
(٥) تاريخ الدارمي ص ٤٦ ، ١١٢ .
(٦) التاريخ برواية الدوري (٢/ ١٧٨) .
(٧) الكاشف (١/ ٣٣١) .
(٨) الثقات (٦/ ٣١٩) .
(٩) السنن (٣/ ٣٢) .
(١٠) عن تهذيب الكمال (٩/ ٤٧٦) .
(١١) تقريب التهذيب ص ٢١٩ ، (٢١٨٠) .

ووصفه الخليلي بأنه كبير ، ثقة يحتج به [١] .

كما وثقه أحمد [٢] ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان [٣] ، والعجلي [٤] .

وقال ابن خلفون : هو عندهم ثقة [٥] .

لكن روايته هذه معلولة ، من جهة الراوي لها عنه : عبد الملك بن جريج ، إذ تقدم أنها غير محفوظة لابن جريج .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا خمسة ، لا يصفو منها إلا رواية سفيان بن عيينة فقط ، كما تقدم .

وكان يمكن القول برجحان هذا الوجه أيضاً ، كسابقه ، لكون ابن عيينة رواهما جميعاً عن الزهري ، وهو ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه ، لكن يشكل على القول بالجمع ، ترجيح غير واحد من العلماء للوجه السابق على ما عداه .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، ولعلّه من الأحاديث العشرين [٦] التي رواها سفيان عن الزهري ، وأخطأ فيها ، والله أعلم .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة موقوفاً)

فرواه عن الزهري ، كل من :

١ - سفيان بن عيينة :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، من جهة الراوي عنه : علي بن عمرو الأنصاري ، الذي وهم فيها .

٢ - إسماعيل بن مسلم المكي :

قال ابن معين : ليس بشيء [٧] .

---

(١) الإرشاد (١/ ٣٨٣) .
(٢) العلل برواية عبد الله (١/ ٤١٤) .
(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٤) .
(٤) ترتيب الثقات ص ١٦٨ .
(٥) أسماء شيوخ مالك ص ٩٦ .
(٦) انظر مناظرة ابن المديني وأحمد بن حنبل ، حول الأحاديث التي أخطأ فيها ابن عيينة ومالك في الزهري ، في ترجمة سفيان بن عيينة ص ٢٤ .
(٧) تاريخ الدارمي ص ٦٧ .

وقال البخاري : تركه ابن المبارك ، وربما روى عنه [1] .

وقال ابن المديني : لا يُكتب حديثه [2] ، وقال في موضع آخر : أجمع أصحابنا على ترك حديثه [3] .

وقال أحمد : منكر الحديث [4] .

وضعفه أبو حاتم ، وزاد : ليس بمتروك ، يكتب حديثه [5] .

كما ضعفه أبو زرعة [6] ، وأبو داود [7] ، والفسوي [8] ، وابن حبان [9] ، والبزار [10] . وابن حجر [11] .

وقال النسائي : متروك الحديث [12] ، وكذلك قال الدارقطني [13] ، وضعفه في موضع آخر [14] .

وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة ، إلا أنه ممن يكتب حديثه [15] .

وقال الجوزجاني : واهي الحديث [16] .

فخلاصة حاله أنه ضعيف الحديث .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً)

---

(١) الضعفاء الصغير ص ٣٤ .
(٢) العلل لابن المديني ص ٦٤ .
(٣) عن أحوال الرجال للجوزجاني ص ١٤٩ .
(٤) عن الجرح والتعديل (٢/ ١٩٨ ، ١٩٩) .
(٥) عن الجرح والتعديل (٢/ ١٩٨ ، ١٩٩) .
(٦) عن الجرح والتعديل (٢/ ١٩٨ ، ١٩٩) .
(٧) سؤالات الآجري ص ١٢٠ .
(٨) المعرفة والتاريخ (٢/ ١١٤) .
(٩) المجروحين (١/ ١٢٠) .
(١٠) كشف الأستار (٣/ ٣٨٢) .
(١١) تقريب التهذيب ص ١١٠ ، (٤٨٤) .
(١٢) الضعفاء والمتروكين ص ٥٠ .
(١٣) سؤالات البرقاني ص ١٤ .
(١٤) العلل (٤/ ٤٦٠) .
(١٥) الكامل (١/ ٢٨٢) .
(١٦) أحوال الرجال ص ١٤٩ .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، من رواية عبد الرزاق بن همام عنه ، وقد تقدم بيان حال معمر ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عن معمر .

غير أن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، لأن معمراً قد خالف الأكثر والأوثق من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث من وجهه الراجح ، بذكر عبد الرحمن الأعرج وحده ، عن أبي هريرة موقوفاً .

ولذلك قال الفريابي : زاد معمر « سعيد بن المسيب » خلاف الناس ، كما تقدم في التخريج .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً ، عن النبي ﷺ)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

وبالتالي فهي غير محفوظة عن الزهري ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة ، رجحان الوجه الرابع ، الذي رواه الزهري عن الأعرج وحده ، عن أبي هريرة موقوفاً ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، وكلهم ثقات ، وفيهم مالك بن أنس - على الرواية المحفوظة عنه - الذي عدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق .

وقد تقدم ترجيح غير واحد من العلماء ، لهذا الوجه على غيره من الأوجه .

أما الوجه الأول ، الذي رواه الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة موقوفاً ، فغير محفوظ ، لأن رواته عن الزهري ، إما ثقة لكن روايته غير محفوظة عنه ، أو ضعيف .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الثاني : الذي رواه الزهري عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، فهو غير محفوظ ، لأنه من الرواية غير المحفوظة عن الأوزاعي ، الراوي له عن الزهري .

وأما الوجه الثالث : الذي رواه الزهري عن أبي هريرة مرسلاً موقوفاً ، فغير محفوظ كذلك ، لضعف النعمان بن راشد ، الذي رواه عن الزهري ، ولم أجد من تابعه .

وأما الوجه الخامس : الذي رواه الزهري عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، فقد تقدم أنه لا يصفو من رواته عن الزهري ، إلا سفيان بن عيينة ، وأنه لم يتابع عليه . ويظهر أنه أخطأ في هذا الحديث .

وأما الوجه السادس : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة موقوفاً ، فغير محفوظ عن الزهري أيضاً ، لأنه من الرواية غير المحفوظة عن ابن عيينة ، ولضعف من تابعه على رواية هذا الوجه .

وأما الوجه السابع : الذي رواه الزهري عن سعيد والأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً ، فمع كونه من الرواية المحفوظة عن معمر ، غير أنه خالف الثقات من أصحاب الزهري فزاد في الإسناد سعيد بن المسيب ، وعليه ، فهذا الوجه غير محفوظ عن الزهري أيضاً .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الثامن : الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبدالله مرسلاً ، عن النبي ﷺ ، فهو غير محفوظ أيضاً ، لكونه رواية غير محفوظة عن راويه عن الزهري ، معمر بن راشد ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ، صحيح الإسناد ، حيث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما كما تقدم .

إلا أن الجزء الأول من الحديث موقوف على أبي هريرة ، وهما إنما أخرجاه لأن الجزء الأخير منه في قوله ﷺ : « **فقد عصى الله ورسوله** » في حكم المرفوع ، كما تقدم .

وقد جاء الحديث مرفوعاً بكامل متنه ، من مسند أبي هريرة ، لكن من غير طريق الزهري ، حيث أخرجه مسلم في صحيحه من طريق زياد بن سعد ، قال : سمعت ثابتاً الأعرج ، (هو ابن عياض) ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « شر الطعام طعام الوليمة يُمنعها من يأتيها ، ويُدعى إليها من يأباها ، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » [1] .

* * *

(١) صحيح مسلم (٢/١٠٥٥) كتاب النكاح ، باب الأمر بإجابة الدعوة (١١٠ - ١٤٣٢) .

الحديث (١٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي صُعَيْر [١] ، قال رسول الله ﷺ في صدقة الفطر : « **أدُّوا صاع قمح ، عن الصغير والكبير ، والحر والمملوك ، والذكر والأنثى ، والغني والفقير** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فقال النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ثعلبة بن [أبي] صُعَيْر ، عن أبيه .

وقال بكر بن وائل : عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر [٢] .

وقيل : عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن ابن أبي صُعَيْر [٣] ، عن أبي هريرة .

وقيل : عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة .

وقيل : عن عقيل ، ويونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً [٤] .

---

(١) هو ثعلبة بن صعير ، ويُقال : ابن أبي صعير العذري ، وابنه عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، لهما جميعاً صحبة ورواية ، عن النبي ﷺ (المؤتلف والمختلف للدارقطني ١/ ٥٣٥ ، ٣/ ١٤٣٩) ، (الإصابة لابن حجر ٢/ ٢٢ ، ٦/ ٣٠) .

(٢) يعني عن أبيه ، كما سيأتي في التخريج .

(٣) يعني : ثعلبة .

(٤) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر الصحابي .

وقال معمر : عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة [1] .

وقال سليمان بن أرقم : عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن زيد بن ثابت .

واختلفوا أيضاً في متنه :

في حديث سفيان بن حسين ، عن الزهري ، صاعاً من قمح [2] .

وكذلك قال النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صُعَير ، عن أبيه : صاع من قمح عن كل إنسان [3] .

وفي حديث الآخرين : نصف صاع قمح .

وأصحُّها : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً [4]، [5].

وسئل - الدارقطني في موضع آخر - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ حضَّ على صدقة رمضان ، فقال : «**على كل إنسان صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو صاع من قمح**» .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه سفيان بن حسين ، واختُلف عنه في إسناده وفي لفظه :

فرواه بكر بن الأسود ، عن عباد بن العوّام ، عن سفيان بن حسين، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ،عن النبي ﷺ .

---

(١) يعني : موقوفاً عليه من قوله ، كما سيأتي في التخريج .

(٢) يعني : حديث سفيان بن حسين من رواية بكر بن الأسود ، لأنه اختُلف عنه في هذا الحديث ، فرويت عنه رواية أخرى وافق فيها الأكثرين في أنه يخرج نصف صاع من بُرّ ، كما سيأتي في التخريج .

(٣) سيأتي في التخريج أن النعمان اضطرب في متن هذا الحديث ، فمرة يرويه هكذا ، ومرة يرويه « نصف صاع من بُرٍّ » .

(٤) يعني : عن النبي ﷺ .

(٥) العلل للدارقطني (٧/ ٣٩ وما بعدها) .

ووَهِم [1] في إسناده ، وفي لفظه .

وخالفه [2] إسحاق بن إسرائيل : فرواه عن عباد بن العوام ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً [3] ، وهو الصواب .

أما في لفظه : فإن بكر بن الأسود ذكر في صدقة الفطر : أمر بصاع من [قمح] [4] .

وخالفه إسحاق ، فقال : على كل نفس مُدان من قمح .

وهو المحفوظ عن الزهري [5] .

وكذلك قال عُقَيْل ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، ومحمد بن [أبي] حفصة ، عن الزهري ،عن ابن المسيب مرسلاً [6] .

وكذلك رواه زهرة بن معبد ، ويزيد بن قسيط ، عن ابن المسيب ، مرسلا [7] .

وعند الزهري فيه أقاويل غير هذا :

فرواه معمر ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة [8] .

وقيل : عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي هريرة [9] .

---

(١) يعني : بكر بن الأسود .
(٢) يعني : بكر بن الأسود .
(٣) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر أبي هريرة .
(٤) بياض في المخطوط ، وما أثبته من التخريج .
(٥) يعني : ذكر « مُدَّين من قمح » كما سيأتي في الوجه السادس .
(٦) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر أبي هريرة .
(٧) لم ألتفت إلى هذا الوجه في الدراسة لأنه من غير طريق الزهري .
(٨) يعني : موقوفاً عليه ، كما سيأتي في التخريج .
(٩) يعني : مرفوعاً ، كما سيأتي في التخريج .

وقال النعمان بن راشد : عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صُعَيْر ، عن أبيه .

وقال يحيى بن جُرْجة : عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة [١] .

وقيل : عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة .

والمحفوظ : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً [٢] .

وقيل : عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد ابن ثابت ، عن النبي ﷺ .

وسليمان بن [أرقم] متروك [٣] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من تسعة أوجه :

١- فمرة يُروى عنه ، عن ثعلبة بن أبي صُعَيْر ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن النبي ﷺ .

٤- ومرة يُروى عنه ، عن ابن أبي صعير - غير مقيَّد - عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

٥- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

٦- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ - مرسلاً - .

---

(١) يعني : مرفوعاً ، كما سيأتي في التخريج .

(٢) يعني عن النبي ﷺ .

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ١٠٥) .

٧- ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ، موقوفاً من قوله .

٨- ومرة يُروى عنه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

٩- ومرة يُروى عنه ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن زيد بن ثابت ، عن النبي ﷺ .

كما اختُلف عن الزهري في متن هذا الحديث ، وسيأتي بيانه في تخريج الحديث .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صُعَيْر ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ)

فرواه أبو داود في سننه (٢/ ٢٧٠) كتاب الزكاة ، باب من روى : نصف صاع من قمح ، (١٦١٩) ، عن مسدد ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن النعمان ابن راشد ، عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صعير ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « **صاع من بُرٍّ أو قمح على كل اثنين ، صغير أو كبير ، حر أو عبد ، ذكر أو أنثى ، أما غنيُّكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيردّ الله عليه أكثر مما أعطى** » .

ومن طريق أبي داود ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٦٧) كتاب الزكاة ، باب من قال : يُخرج من الحنطة . . . . . .

وابن الأثير في أسد الغابة (١/ ٢٨٩) .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٦) ترجمة عبد الله بن ثعلبة ، عن مسدَّد ، مختصراً .

ومن طريق مسدد : أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٥) .

وفي مشكل الآثار (٤/ ٣٤٢) .

والدارقطني في سننه (٢/ ١٤٨) . كتاب زكاة الفطر (٤١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٦٧) .

وابن حزم في المحلّى (٦/ ١٢١) ، مسألة (٧٠٤) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٤٣٢) عن عفان بن مُسْلِمٍ ، عن حماد بن زيد ، به ، وقال فيه : أدّوا زكاة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، أو نصف صاع من بر أو قمح . . . . الحديث .

ومن طريق عفان ، أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٥) .

وفي مشكل الآثار (٤/ ٣٤٢) .

وابن قانع في معجمه (ق ٢٠ أ) .

وأخرجه أبو الفرج بن الجوزي في التحقيق (كما في تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ٢/ ١٤٤٨) .

والدارقطني في سننه (٢/ ١٤٨) كتاب زكاة الفطر ، (٣٩) .

كلاهما من طريق سليمان بن حرب ، عن حماد بن زيد ، به ، ولكن قال فيه : صاعاً من قمح أو بُرٍّ . . ولم يقل : نصف صاع .

وأخرجه ابن قانع في معجمه (ق ٢٠ أ) ترجمة ثعلبة بن صعير .

والدارقطني في الموضع السابق ، حديث (٤٠) .

كلاهما من طريق خالد بن خداش ، عن حماد بن زيد ، به ، وأحالا متنه على حديث قبله .

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٥٣) عن أبي النعمان ، محمد بن الفضل - عارم - عن حماد بن زيد ، به ، بنحو رواية سليمان بن حرب ، يعني بذكر « **صاع من قمح أو بُرٍّ على كل إنسان** » .

ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٦٣) كتاب الزكاة ، باب من قال بوجوبها على الغني والفقير .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة ، رووه عن حماد بن زيد ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صعير ، عن أبيه ، الحديث ، وزاد عفّان وسليمان بن حرب في روايتيهما : « غني أو فقير » .

كما أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ٢٧٠) كتاب الزكاة ، باب : من روى نصف صاع (١٦١٩) ، عن سليمان بن داود العتكي ، عن حماد بن زيد ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، لكن قال فيه : عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر ، أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير (هكذا بالشك [1]) عن أبيه ، . . . . الحديث، وذكر فيه : صاعاً قمح أو بُرٍّ على كل إنسان .

ومن طريق أبي داود ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٦٧) كتاب الزكاة ، باب من قال يخرج من الحنطة . . . . .

وابن الأثير في أسد الغابة (١/ ٢٨٩) .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ٤٥١) ، (٦٢٨) .

وفي (٥/ ٦٦) ، (٢٦٠٣) ، وقال : وهو عبد الله بن ثعلبة ، عن أبيه ، صحيح هكذا ، رواه عارم عن حماد .

وابن حزم في المحلّى (٦/ ١٢١) ، مسألة (٧٠٤) .

كلاهما من طريق سليمان بن داود العتكي به .

وأخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ١٤٧) كتاب زكاة الفطر ، (٣٧) ، (٣٨) ، من طريقي إسحاق بن أبي إسرائيل ، ويزيد بن هارون ، كلاهما عن حماد بن زيد ، بمثل رواية سليمان بن داود العتكي ، بالشك ، إلا أن رواية إسحاق قال فيها : نصف صاع من بر .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ) .

(أ) فرواه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٦) ترجمة عبد الله بن ثعلبة ، وقال : قال موسى بن إسماعيل - أبو سلمة - : عن همام ، عن بكر الكوفي ، هو ابن وائل - ، سمع الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ في صدقة الفطر : « **صاع تمر أو صاع شعير** » .

---

(١) لم أفرد رواية الشك بوجه مستقل ، وذلك لأن الدارقطني لم يشر إليها ، وكأنه اعتبر الراجح من رواية النعمان بن راشد ، ما رواه بصيغة الجزم .

ومن طريق موسى بن إسماعيل ، أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ٢٧١) كتاب الزكاة ، باب : من روى نصف صاع . . . (١٦٢٠) .

وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٨٧) كتاب الزكاة ، باب إخراج التمر والشعير في صدقة الفطر ، (٢٤١٠) .

والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٧٩) كتاب معرفة الصحابة ، مناقب ثعلبة بن صعير ، وقال : هذا حديث رواه أكثر أصحاب الزهري عنه [١] ، عن عبد الله ابن ثعلبة ، عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا أباه .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٣٤٣) ، وقال :

ما خالف بكر بن وائل ، النعمان بن راشد ، ولكنه قصر عنه ، ومن زاد شيئاً كان أولى ممن قصر عنه ، فثبت بذلك ما رواه النعمان .

والدارقطني في سننه (٢/ ١٤٨) كتاب زكاة الفطر (٤٢) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/ ٢٦٦) ترجمة ثعلبة بن صعير . . (١٣٦٧).

وابن حزم في المحلّى (٦/ ١٢٢) مسألة (٧٠٤) . ووصفه بأنه أحسن حديث في هذا الباب ، ثم قال : لكننا لا نحتج به ، لأن عبد الله بن ثعلبة : مجهول .

وابن الجوزي في « التحقيق » (كما في التنقيح لابن عبد الهادي ٢/ ١٤٤٨).

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة ، رووه من طريق موسى بن إسماعيل ، عن همام ، عن بكر بن وائل ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن أبيه ، الحديث بنحوه ، غير أن الحاكم زاد في حديثه : أو مُدين من قمح « يعني : نصف صاع . . . . . » .

وأخرجه أبو داود في سننه (٢/ ٢٧١) كتاب الزكاة ، باب : من روى نصف صاع (١٦٢٠) من طريق عبد الله بن يزيد ، عن همام ، عن الزهري ، لكن قال فيه : عن ثعلبة بن عبد الله ، أو قال عبد الله بن ثعلبة - هكذا بالشك - عن النبي ﷺ ولم يذكر : عن أبيه [٢] .

---

(١) سيأتي في تخريج الوجه الثالث أني لم أجد غير راويين رويا هذا الوجه الذي أشار إليه.

(٢) لم أفرد رواية الشك هذه بوجه مستقل ، لأن الدارقطني لم يشر إليها ، وكأنه اعتبر الراجح من رواية أبي بكر بن وائل الليثي رواها بصيغة الجزم .

كما أخرج ابن حزم هذا الوجه برواية الشك في المحلى (٦/ ١٢١) مسألة (٧٠٤) ، ووصفه بأنه مرسل .

ثم إن عمرو بن عاصم ، تابع موسى بن إسماعيل ، في رواية هذا الوجه عن همام ، عن بكر بن وائل ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة - برواية الجزم - عن أبيه ، الحديث مرفوعاً . وذكر فيه : . . . أو صاع قمح بين اثنين .

وأخرج روايته أبو بكر بن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ٤٥٢) ، (٦٢٩) . وفي (٥/ ٦٥) ، (٢٦٠٢) .

ومن طريق ابن أبي عاصم ، أخرجها ابن الأثير في أسد الغابة (١/ ٢٨٨) .

وأخرجها من طريق عمرو بن عاصم أيضاً :

الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٨٧) ترجمة ثعلبة بن صعير ، (١٣٨٩) .

وابن جُمَيْع الصيداوي في معجم الشيوخ ص ٢٨٦ ، (٢٤٧) .

والدارقطني في سننه (٢/ ١٤٨) كتاب زكاة الفطر ، (٤٣) .

وابن قانع في معجمه (ق ٢٠ أ) .

غير أن في رواية ابن قانع « **فأمر بصدقة الفطر صاعاً من بر عن كل واحد** » .

(ب) وتابع بحرُ السقاء ، بكرَ بن وائل في رواية هذا الوجه ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن أبيه ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/ ٢٦٧) ترجمة ثعلبة بن صعير (١٣٦٧) وأحال متنه على رواية بكر بن وائل التي رُويت عنه بصيغة الجزم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه الدارقطني في سننه (٢/ ١٤٨) كتاب زكاة الفطر ، (٤٥) من طريق علي بن صالح ، عن يحيى بن جُرْجَة ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ابن أبي صعير ، أن رسول الله ﷺ خطب قبل العيد بيومين ، فقال : « **إن صدقة الفطر مُدّان من بُرّ على كل إنسان ، أو صاع مما سواه من الطعام** » .

وابن الأعرابي في معجمه (ق ١١١ ب) .

وانظر القسم المطبوع منه (٢/ ٣٤٧) ، (١١٥٢) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الأول / ق ٣٤٥) .

كلاهما من طريق علي بن صالح ، عن يحيى بن جُرجة ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ب) وتابع عبد الملك بن جريج ، يحيى بن جُرجة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٣١٨) كتاب صلاة العيدين ، باب زكاة الفطر ، (٥٧٨٥) عن ابن جريج ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأحمد في مسنده (٥/ ٤٣٢) عن عبد الرزاق .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٦) ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

وأبو داود في سننه (٢/ ٢٧١) كتاب الزكاة ، باب : من روى نصف صاع من قمح (١٦٢١) .

والدارقطني في سننه (٢/ ١٥٠) كتاب زكاة الفطر (٥٢) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الأول / ق ٣٤٥) .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن ابن أبي صعير ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ)

فرواه الدارقطني في سننه (٢/ ١٤٨) كتاب زكاة الفطر (٤٤) من طريق نعيم ، عن سفيان - ابن عيينة - ، عن الزهري ، عن ابن أبي صعير ، عن أبي هريرة رواية ، أنه قال : « **زكاة الفطر على الغنى والفقير** » .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه الدارقطني في سننه (٢/ ١٤٤) كتاب زكاة الفطر (٢٤) من طريق بكر

ابن الأسود ، ثنا عباد بن العوام ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، به ، بنحوه ، غير أنه قال : أو صاع من قمح - يعني على كل إنسان - .

ثم قال الدارقطني : بكر بن الأسود ليس بالقوي .

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٤١٠) كتاب الزكاة ، باب إن صدقة الفطر حق واجب ، من طريق بكر بن الأسود به .

ثم قال : هذا حديث صحيح .

وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله : بكر ، ليس بحجة .

(ب) وتابع سليمانُ بن أرقم ، سفيان بن حسين في رواية هذا الوجه ، كما ذكر الدارقطني .

ولم أقف على روايته هذه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

(أ) فرواه الشافعي في سننه (٢/ ٣٨) ، (٣٧٦) عن يحيى بن حسان ، عن الليث بن سعد ، عن عُقَيْل بن خالد القرشي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر مُدّين من حنطة .

قال الشافعي : خطأ ، حديث المُدَّين [1] .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٦٩) كتاب الزكاة ، باب من قال : يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع .

ثم قال البيهقي - معلقاً على كلام الشافعي - : هو كما قال ، فالأخبار الثابتة ، تدل على أن التعديل بمدّين كان بعد رسول الله ﷺ .

---

(١) يعني في متنه ، لأن ذكر الحنطة لا يصح مرفوعاً ، إذ لم تكن متوفرة في العهد النبوي بكثرة وكذلك فإن التقدير « بمُدّين » كان بعد هذا العهد . (انظر مزيد كلام على هذه المسألة في فتح الباري ٣/ ٣٧٢ وما بعدها، وكذلك حاشية سنن الشافعي في الموضع المذكور) .

وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ١٣٧ ، (١٢١) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٥) .

وفي مشكل الآثار (٤/ ٣٤٤) .

والبخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٧) ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

وابن حزم في المحلى (٦/ ١٢٢) ، (٧٠٤) وقال : وهذا مرسل .

وحميد بن زنجويه في الأموال (٣/ ١٢٤٢) ، (٢٣٧٠) .

ستّتُهم من طريق الليث بن سعد .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٦) .

وفي مشكل الآثار (٤/ ٣٤٤) .

وحميد بن زنجويه في الأموال (٣/ ١٢٤٢) ، (٢٣٧١) .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن لهيعة .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٦) .

وفي مشكل الآثار (٤/ ٣٤٤) ، من طريق حيوة بن شريح .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٣٤٤) ، من طريق يحيى بن أيوب .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة ، عن عُقَيل بن خالد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ .

إلا أنه في غير رواية الليث بن سعد ، جمع الزهري أكثر من شيخ مع سعيد ابن المسيب .

(ب) وتابع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عقيل بن خالد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الشافعي في سننه (٢/ ٣٨) ، (٣٧٦) .

ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٦٩) .

وأخرجها أبو داود في المراسيل ص ١٣٧ ، (١٢٠) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٥) .

وفي مشكل الآثار (٤/ ٣٤٤) .

والبخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٧) .

وابن حزم في المحلى (٦/ ١٢٢) ، (٧٠٤) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ستة من طريق الليث بن سعد ، عن عبدالرحمن بن خالد بن مسافر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ بنحوه .

(جـ) وتابع سفيان بن حسين ، عقيلاً وعبد الرحمن بن خالد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٣٩٦) كتاب الزكاة ، باب في صدقة الفطر ، (١٠٣٣٧) عن هشيم ، عن سفيان بن حسين ، به ، غير أنه لم يقل « **مُدّين من حنطة** » بل « **نصف صاع من بُرّ** » .

وأبو داود في المراسيل ص ١٣٧ ، (٢٢١) ، من طريق هشيم ، به ، بنحوه ، غير أن هشيماً قال : إن لم أكن سمعته من الزهري ، فأخبرني به سفيان ابن حسين .

(د) وتابع محمد بن أبي حفصة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه ، عن الزهري .

وأخرج روايته أبو داود في المراسيل ص ١٣٧ ، (١٢٣) .

وقد أشار إليها الدارقطني كما تقدم .

(هـ) وتابع إبراهيم - لعله ابن سعد - جميع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٧) ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ، موقوفاً) .

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٣١١) كتاب العيدين ، باب زكاة الفطر (٥٧٦١) .

وفي (٣/ ٣٢٥) كتاب صلاة العيدين ، باب هل يؤديها المحتاج (٥٨١٧) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن - الأعرج - عن أبي هريرة قال : زكاة الفطر على كل حر وعبد ، ذكر وأنثى ، صغير وكبير ، غنى وفقير ، صاع من تمر ، أو نصف صاع من قمح .

قال معمر : وبلغني أن الزهري كان يرفعه إلى النبي ﷺ (١) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٧) . عن عبد الرزاق .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٧) ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٥) .

والدارقطني في سننه (٢/ ١٤٩) كتاب زكاة الفطر (٥٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٦٤) كتاب الزكاة ، باب من قال بوجوبها على الغني والفقير .

أربعتهم من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، به .

وأخرجه ابن حزم في المحلّى (٦/ ١٢٩) مسألة (٧٠٤) من طريق معمر ، به .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ)

فأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٧) عن عبد الرزاق ، أنا معمر ، عن الزهري ، ثم قال - عبد الرزاق - : وكان معمر يقول : عن أبي هريرة ، ثم قال بعد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة في زكاة الفطر .

قال معمر : وبلغني أن الزهري كان يرويه إلى النبي ﷺ .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٧) من طريق عبد الله - هو ابن المبارك - قال : [أنا] معمر ، عن الزهري ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أظنه أن النبي ﷺ . . . وأحال على متن حديث قبله .

---

(١) لعله يقصد بهذا : الوجه الثامن الذي يرويه الزهري ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ، كما سيأتي في رواية البخاري .

أما الوجه التاسع :

(الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن زيد بن ثابت ، عن النبي ﷺ) .

فرواه الحاكم في المستدرك (١/ ٤١١) كتاب الزكاة ، باب : إن صدقة الفطر حق واجب .

وقال في هذا الإسناد ، بأنه يُخرَّج مثله في الشواهد .

والدارقطني في سننه (٢/ ١٥٠) كتاب زكاة الفطر ، (٥١) .

كلاهما من طريق عباد بن زكريا ، ثنا سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن زيد ابن ثابت ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : **« من كان عنده فليتصدق بنصف صاع من بر ، أو صاع من شعير ، أو صاع من تمر، أو صاع من دقيق ، أو صاع من زبيب ، أو صاع من سُلت »** (١) .

ثم قال الدارقطني : لم يروه بهذا الإسناد ، وهذه الألفاظ غير سليمان بن أرقم ، وهو متروك الحديث .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني وفي تخريج الحديث ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من تسعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صعير ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ)

فلم أجد من رواه عنه غير النعمان بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف (٢) ، وقد اضطرب في هذا الحديث سنداً ومتناً :

أما سنداً : فلأن مسدّد بن مسرهد ، وعفّان بن مسلم ، وسليمان بن حرب ، ومحمد بن الفضل - عارم - رووه عن حماد بن زيد ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي صعير ، عن أبيه مرفوعاً .

---

(١) السُّلت : ضرب من الشعير ، أبيض ، لا قشر له ، (النهاية ٢/ ٣٨٨) .

(٢) انظر ص ٣٤١ .

ورواه سليمان بن داود ، وإسحاق بن أبي إسرائيل ، ويزيد بن هارون عن حماد بن زيد ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ثعلبة بن عبد الله بن صعير ، أو عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن أبيه مرفوعاً .

ويظهر أن الاضطراب من النعمان بن راشد ، لأن حماد بن زيد : ثقة ثبت (١) ، ومن رواة الرواية الأولى عنه : مسدد بن مسرهد (٢) ، وعفان بن مسلم (٣) ، وسليمان بن حرب (٤) ، وكلهم ثقات ، أثبات .

وكذلك رواة الرواية الثانية عن حماد بن زيد : سليمان بن داود العتكي (٥) ، وإسحاق بن أبي إسرائيل (٦) ، ويزيد بن هارون (٧) ، وكلهم ثقات أيضاً .

أما متناً : فلأن البعض رووه « **صاع من بُرٍّ عن كل اثنين** » كمسدد ، وعفان ، وإسحاق بن أبي إسرائيل .

ورواه البعض الآخر « **صاع من بُرٍّ عن كل إنسان** » كسليمان بن حرب ، وسليمان بن داود ، ويزيد بن هارون .

ويظهر ، أن اضطراب المتن أيضاً من النعمان بن راشد ، لما تقدم من حاله ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن أبيه عن النبي ﷺ) .

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١- بكر بن وائل :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة (٨) .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ٣٤٥ .
(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٣٩٣ ، (٤٦٢٥) ، والتهذيب (٧/ ٢٠٥) .
(٤) انظر تقريب التهذيب ص ٢٥٠ ، (٢٥٤٥) ، والتهذيب ص (٤/ ١٥٧) .
(٥) تقريب التهذيب ص ٢٥١ ، (٢٥٥٦) ، والتهذيب ص (٤/ ١٦٦) .
(٦) انظر تهذيب التهذيب (١/ ١٩٥) .
(٧) انظر ص ١٧٤ .
(٨) انظر ص ١٥٣ .

وقد تقدم في تخريج الحديث أن موسى بن إسماعيل ، وعمرو بن عاصم الكلابي ، روياه عن همام بن يحيى ، عنه هكذا .

وخالفهما عبد الله بن يزيد المقري ، فرواه عن همام بن يحيى ، عن بكر بن وائل بالشك فقال : عن الزهري ، عن ثعلبة بن عبد الله ، أو قال عبد الله بن ثعلبة ، ولم يقل : عن أبيه .

والذي يظهر أن الاختلاف في إسناد هذا الوجه من همام بن يحيى ، لأنه مع كونه ثقة إلا أنه ربما يَهِم (١) .

وممن روى الرواية الجازمة ، عنه مرفوعاً : موسى بن إسماعيل ، وهو ثقة ثبت ، ولا التفات لقول ابن خراش : تكلم الناس فيه (٢) .

أما راوي رواية الشك عنه ، موقوفا : عبد الله بن يزيد المقري ، وهو ثقة أيضاً (٣) .

ثم إن أصح الروايتين عن بكر بن وائل ، الجازمة ، المرفوعة ، وقد صححها ابن الجوزي مستدلاً لذلك بقوله : لأن ثعلبة هو الصحابي ، لا صُعَيْر (٤) .

وصححها كذلك الذهلي ، فقال : إنما هو عبد الله بن ثعلبة . . . . . هكذا رواية بكر بن وائل ، ولم يُقِم هذا الحديث غيره ، قد أصاب الإسناد والمتن (٥) .

وتقدم أن ابن أبي عاصم وافقهما في ذلك .

وسيأتي الكلام على أن هذه الرواية وإن كانت محفوظة عن بكر بن وائل ، غير أنها ليست محفوظة عن الزهري .

---

(١) انظر ص ٤٧٥ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٤٩ ، (٦٩٤٣) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٢٩٦) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٣٠ ، (٣٧١٣) ، وانظر التهذيب (٦/ ٧٥) .

(٤) عن تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٢/ ١٤٤٨) .

(٥) عن السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ١٦٨) .

٢- بحر بن كنيز السقاء :

ضعفه ابن سعد [١] ، وأبو حاتم [٢] ، وابن حجر [٣] .

وتركه النسائي [٤] ، والدارقطني [٥] .

وقال الذهبي : متفق على تركه [٦] .

وقال البخاري [٧] ، والساجي : [٨] ليس بالقوي .

وقال ابن عدي : كل رواياته مضطربة ، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها ، والضعف على حديثه بيِّن [٩] .

وقال ابن حبان : كان ممن فحش خطؤه ، وكثر وهمه ، حتى استحق الترك [١٠] .

وقال ابن معين : ليس بشيء [١١] .

وقال الجوزجاني : ساقط [١٢] .

فخلاصة حاله أنه متروك .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن النبي ﷺ) .

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٤٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤١٨) .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٢٠ ، (٧٣٦) .

(٤) الضعفاء والمتروكين ص ٦٤ .

(٥) الضعفاء والمتروكون ص ١٦٢ .

(٦) ديوان الضعفاء ص ٤٤ .

(٧) التاريخ الكبير (٢/ ١٢٨) .

(٨) عن تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٧) .

(٩) الكامل (٢/ ٤٨٧) .

(١٠) المجروحين (١/ ١٩٢) .

(١١) سؤالات ابن الجنيد ص ٤٨٨ .

(١٢) أحوال الرجال ص ٩٨ .

فرواه عنه راويان من أصحابه ، وهما :

١- يحيى بن جُرجة :

قال فيه ابن عدي - بعد أن أورد له حديثين ، ولم يعلق عليهما - : حدَّث عنه ابن جريج وجماعة ، وأرجو أنه لا بأس بحديثه (١) .

وقال أبو حاتم : شيخ (٢) .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما خالف (٣) .

أما الذهبي فقال : لا يُعرف ، حدث عنه الزهري بحديث معروف . . . ما حدّث عنه غير ابن جريج (٤) .

وخلاصة حاله أنه : صدوق له أخطاء .

أما قول الذهبي بأنه لا يعرف ، فاعتماداً على أنه لم يرو عنه غير ابن جريج كما ذكر هو بنفسه .

والحق أن ما قاله غير مسلم ، لأن الدارقطني (٥) ، وابن ماكولا (٦) ، وابن أبي حاتم (٧) ، ذكروا بأن قزعة بن سويد روى عنه أيضاً ، وتقدم أن ابن عدي قال : حدث عنه ابن جريج وجماعة .

٢- عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس (٨) .

ولم يصرح في الحديث الذي معنا بسماعه من الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن ابن أبي صعير ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ) .

---

(١) الكامل (٧/ ٢٦٨٥) .
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٣) .
(٣) الثقات (٧/ ٥٩٩) .
(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٦٧) .
(٥) المؤتلف والمختلف (١/ ٥١٣) .
(٦) الإكمال (٢/ ٦٩) .
(٧) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٣) .
(٨) انظر ص ٢٤٤ .

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [1] .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ) .

فرواه عنه ، راويان من أصحابه هما :

١ - سفيان بن حسين ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [2] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

وقد روى الرواية الأولى : بكر بن الأسود ، عن عباد بن العوام ، عن سفيان ابن حسين ، وقد تقدم في التخريج أن الدارقطني أعل هذه الرواية من جهة بكر ابن الأسود ، فوصفه بأنه ليس بالقوي ، وأن الذهبي تعقب تصحيح الحاكم لها، بأن بكراً ليس بحجة .

أما رواية سفيان بن حسين الثانية : فرواها عنه هشيم بن بشير : وهو ثقة ثبت ، كثير التدليس والإرسال الخفي [3] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن سفيان بن حسين ، هي الثانية ، وهشيم ابن بشير ، وإن كان موصوفاً بالتدليس والإرسال الخفي ، غير أنه صرح بالسماع في هذا الحديث كما تقدم في التخريج .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٦٠ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٧٤ ، (٧٣١٢) ، وانظر التهذيب (١١/ ٥٣) .

٢- سليمان بن أرقم :

وسيأتي الحديث عنه ، وعن روايته هذه في دراسة الوجه التاسع .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١- عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحابه (١) .

٢- عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير (٢) .

٣- سفيان بن حسين :

تقدم الكلام عليه ، وعلى روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه في دراسة الوجه السابق .

غير أنه خالف في متنه رواة هذا الوجه عن الزهري ، فقال : نصف صاع من بُرٍّ ، بدل : مُدَّيْن من حنطة .

٤- محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه (٣) .

٥- إبراهيم غير منسوب - ولعله ابن سعد - :

فإن كان هو ، فقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، إذا حدث من كتابه ، أما إن حدَّث من حفظه فربما أخطأ (٤) .

وبعد ، فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بعضهم ثقات ، وفيهم من عُدّ من أوثق أصحابه .

وقد تقدم أن الدارقطني رجح هذا الوجه على بقية الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري.

---

(١) انظر ص ١٨٥ .
(٢) انظر ص ٣٠٤ .
(٣) انظر ص ١٦٠ .
(٤) انظر ص ٣٣٩ .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة ، موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [1] .

وقد اختلف عن معمر في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

والذي يظهر أن الاختلاف عن معمر ، ظاهري لا حقيقي ، وذلك لأمرين :

١- أن عبد الرزاق بن همام ، روى كلتا الروايتين عنه ، وقد تقدم في ترجمته أنه ثقة ، ومن أثبت أصحاب معمر [2] .

٢- أن أحمد أخرج الحديث في مسنده ، وذكر فيه ، أن عبد الرزاق قال : وكان معمر يقول : عن أبي هريرة ، ثم قال بعد : عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وهذا يعني أن المُعتدَّ بها من رواية معمر ، هي التي معنا أما الأخرى فقد كان يقول بها ، ثم تركها .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، وقد تقدم الكلام عليه ، وعلى روايته هذه في دراسة الوجه السابق .

أما الوجه التاسع :

(الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن زيد بن ثابت ، عن النبي ﷺ) .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

فلم أجد من رواه عنه ، غير سليمان بن أرقم :

قال فيه البخاري : تركوه [١] ، وقال في موضع آخر : متروك الحديث ، ذاهب الحديث [٢] .

وقال أبو حاتم [٣] ، وأبو داود [٤] ، والنسائي [٥] : متروك الحديث ، وزاد النسائي : ضعيف .

وكذلك وصفه الدارقطني [٦] ، والبيهقي [٧] ، والذهبي [٨] بأنه متروك .

وقال ابن معين : ليس بشيء ، ليس يسوى فلساً [٩] .

وقال أحمد : لا يسوى شيئاً ، لا يُروى عنه الحديث [١٠] .

وقال مسلم : منكر الحديث [١١] .

وضعفه أبو زرعة [١٢] ، والترمذي [١٣] ، وابن حجر [١٤] .

وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه [١٥] .

وقال ابن حبان : كان ممّن يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات الموضوعات [١٦] .

ووصفه الجوزجاني بأنه : ساقط [١٧] .

وقال البزار : ليّن الحديث [١٨] .

وخلاصة حاله : أنه متروك الحديث .

---

(١) الضعفاء الصغير ص ١٠٧ .
(٢) ترتيب علل الترمذي (٢/ ٦٥٢) .
(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٠١) .
(٤) سؤالات الآجري (٥/ ١٧ ق) ، كما في الجامع في الجرح والتعديل (١/ ٣٣١) .
(٥) الضعفاء والمتروكين ص ١١٩ .
(٦) انظر ص ٣٨٥ .
(٧) السنن الكبرى (١/ ١٨٥) .
(٨) الكاشف (١/ ٣٩٠) .
(٩) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٢٢٨) .
(١٠) العلل برواية عبد الله (٢/ ٦٧) .
(١١) الكنى والأسماء ص ١٠٣ .
(١٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٠١) .
(١٣) جامع الترمذي (١/ ٧٥) ، (٥٣) .
(١٤) تقريب التهذيب ص ٢٥٠ ، (٢٥٣٢) .
(١٥) الكامل (٣/ ١١٠٥) .
(١٦) المجروحين (١/ ٣٢٤) .
(١٧) أحوال الرجال ص ١٠٤ .
(١٨) كشف الأستار (٣/ ٣٨٨) .

ثم إنه روى الحديث من روايتين :

(أ) فمرة يرويه هكذا ، عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب ، عن زيد بن ثابت ، عن النبي ﷺ .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

أما روايته الأولى فرواها عنه : عبّاد بن زكريا الصُّرَيْمي ، لم أقف على ترجمته .

أما روايته الثانية فلم أقف على من رواها عنه ، غير أن الدارقطني صَدَّر ذكره لهذه الرواية بصيغة التضعيف (قيل) مما يفيد أنها رواية غير محفوظة عن سليمان ابن أرقم .

ثم إنه تقدم في التخريج أن الدارقطني أعل الحديث في سنده ومتنه ، حيث لم يروه بهذا الإسناد إلا سليمان بن أرقم ، وزاد في متنه ألفاظاً ليست في روايات الآخرين وهي ذكره : صاع من دقيق أو صاع من زبيب أو صاع من سُلْت .

(الخلاصة)

مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف يمكن القول بأن الصناعة الحديثية تقتضي ترجيح الوجه السادس الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وذلك لكثرة رواته عنه ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من عُدّ بأنه أوثق أصحابه ، «عقيل ابن خالد » .

ولذلك رجحه الدارقطني على بقية الأوجه الأخرى .

أما الوجه الأول فغير محفوظ عن الزهري ، وذلك لأنه من رواية النعمان بن راشد ، وهو ضعيف ، وقد اضطرب فيه سنداً ومتناً كما تقدم .

أما الوجه الثاني فمع كون راويه بكر بن وائل ثقة ، غير أنه لا يُقدَّم على الأكثرين الذين رووا الوجه السادس عنه ، ومتابعة بحر بن كنيز السقاء لا تفيده لأنه متروك .

أما الوجه الثالث : فأقوى راوييه عبد الملك بن جريج ، ومع أنه ثقة غير أن هذا التوثيق مقيد بما إذا صرّح بالسماع ، ولم يصرح في روايته هذه .

ويحيى بن جُرجة ، وإن كان قد تابعه ، غير أنه لم يصل إلى مرتبة الثقة .

أما الوجه الرابع : فمع كونه من رواية سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، وهو ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه ، غير أن رواية الأكثرين الذين رووا الوجه السادس مقدمة على روايته هذه حيث لم أجد من تابعه .

أما الوجه الخامس : فغير محفوظ عن الزهري ، لأنه من الرواية غير المحفوظة عن سفيان بن حسين ، وسليمان بن أرقم ، إضافة إلى كون أحدهما ضعيف في الزهري ، والآخر متروك .

أما الوجهان السابع والثامن : فقد رواهما معمر بن راشد عن الزهري ، وقد تقدم أنهما غير متعارضين ، لأن معمراً كان يُحدّث أولاً بالوجه الثامن (يعني : عن الزهري ، عن أبي هريرة مرفوعاً) ، ثم صار يُحدِّث بعد بالوجه السابع ، (يعني : عن الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة موقوفاً) .

ومع أن معمراً ثقة ، غير أن روايته هذه غير محفوظة عن الزهري ، لأنها موقوفة على أبي هريرة ، ولم يقل أحد ممن روى الحديث بهذا .

إضافة إلى أني لم أجد من تابعه على ذلك .

أما الوجه التاسع : فهو من الرواية المحفوظة عن سليمان بن أرقم ، وهو متروك ، وقد زاد ألفاظاً في الحديث لم يُتابع عليها ، وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ضعيف ، وذلك من وجهين :

الأول : إرساله .

الثاني : أنه لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ ، لأن التقدير بُمدَّين من حنطة لم يكن في عهد رسول الله ﷺ ، وإنما أمر حدث بعده ، يدل عليه حديث أبي سعيد الذي أخرجه الشيخان ، ولفظه عند البخاري : كُنَّا نعطيها في زمان

النبي ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من زبيب ، فلما جاء معاوية ، وجاءت السمراء (يعني الحنطة) قال : أرى مُدا من هذا يعد لمُدّين [1] .

ثم إن الحديث يدل على أن الحنطة لم تكن متوفرة في العهد النبوي ، وإنما كثرت بعده ولذلك قال ابن المنذر : لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يُعتمد عليه [2] .

والمسألة فيها خلاف مشهور بين الفقهاء [3] ، والله أعلم .

* * *

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (٣/ ٣٧٢) كتاب الزكاة ، باب صاع من زبيب (١٥٠٨)، وصحيح مسلم (٢/ ٦٧٩) كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين (١٧ - ٩٨٥) .

(٢) عن فتح الباري (٣/ ٣٧٤) .

(٣) انظر المرجع السابق .

الحديث (١٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ في الطاعون ؟

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

[فرواه] مالك ، ومعمر ، عن الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب ، عن عبد الله بن [عبد الله [1] بن] الحارث بن نوفل ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف .

وقال ابن أبي الوزير : عن مالك ، عن الزهري ، عن عبد الحميد ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن أبيه ، عن ابن عباس .

ورواه ابن وهب ، عن مالك ، ويونس بن زيد - جمع بينهما - عن الزهري ، عن عبد الحميد ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن ابن عوف .

وتابعه عُقَيل بن خالد ، ومحمد بن إسحاق .

وخالفهم محمد بن أبي حفصة ، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن ابن عوف .

ورواه عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عبد الرحمن بن عوف .

---

(١) أصحاب مالك ومعمر إنما يروونه عنه بذكر « عبد الله » ويزيد عليهم ابن أبي الوزير - من أصحاب مالك - بذكر « عن أبيه » كما هو مذكور ، وكما سيأتي في التخريج .

ورواه مالك أيضاً - بإسناد آخر - عن الزهري ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن عوف .

وقال بشر بن عمر : عن مالك ، عن الزهري ، عن سالم وعبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، وساق الحديث .

وكذلك قال ابن وهب ، عن يونس .

وأصحاب - مالك غير من تقدموا - يروونه خلاف ما رواه بشر بن عمر .

يروونه : عن مالك ، عن الزهري ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ .

وعن مالك ، عن الزهري ، عن سالم ، أن عمر رجع بالناس ، عن حديث عبد الرحمن بن عوف حَسْبُ ، ولم يرفعه .

وروى هذا الحديث ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله ابن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ .

وكذلك قال ابن إسحاق ، عن الزهري .

وروى هذا الحديث هشام بن سعد ، واختلف عنه :

فرواه سليمان بن بلال ، وابن وهب ، وحسن بن سوار ، وغيرهم، عن هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه .

وخالفهم عبد الله بن نافع الصائغ ، فرواه عن هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه .

ورواه مُجاعة بن الزبير ، أبو عبيدة ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف .

ورواه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، مرسلاً ، عن النبي ﷺ (١) .

وأصحُّها : حديث الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف (٢) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه وعمن دونه من ثلاثة عشر وجهاً :

١- فمرة يُروى عنه ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن ابن عباس ، عن عبدالرحمن ابن عوف مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبدالله بن الحارث ، عن أبيه عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبدالرحمن بن عوف مرفوعاً .

٣- ومرة يُروى عنه ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً .

٤- ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً .

٥- ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر ، عن عبدالرحمن ابن عوف ، مرفوعاً .

٦- ومرة يُروى عنه ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ،عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً .

٧- ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، وعبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً .

---

(١) يعني بدون ذكر عبد الرحمن بن عوف .

(٢) العلل للدارقطني (٤/ ٢٥٣ وما بعدها) .

٨- ومرة يُروى عنه عن سالم ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً .

٩- ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، أن عمر رجع بالناس ، عن حديث عبد الرحمن بن عوف ، هكذا موقوفاً ، ولم يرفعه .

١٠- ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً .

١١- ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن ابن عوف مرفوعاً .

١٢- ومرة يُروى عنه ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً .

١٣- ومرة يُروى عنه ، عن عامر بن سعد ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٨٩٤) كتاب الجامع ، باب ما جاء في الطاعون ، (٢٢) ، عن ابن شهاب ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن عبد الله بن عباس ، أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بسرغ [١] ، لقيه أمراء الأجناد ، أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه ، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام . . . . ثم ذكر قصة مشاورته المهاجرين والأنصار ، ومناقشة أبي عبيدة في قرار عمر بالرجوع . . . . ثم قال :

فجاء عبد الرحمن بن عوف ، وكان غائباً في بعض حاجته ، فقال : إن

---

(١) هي قرية بوادي تبوك ، من منازل حاج الشام (معجم البلدان لياقوت الحموي ٣/ ٢١٢).

عندي من هذا علماً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه** » .

قال : فحمد الله عمر ، ثم انصرف .

وبرواية عبد الرحمن بن القاسم - تلخيص القابسي - ص ١١٨ (٦٣) .

ومن طريق ابن القاسم ، أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٣٦٢) كتاب الطب ، باب الخروج من الأرض التي لا تلائمه ، (٣/٧٥٢٢) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٦٥) باب ما جاء في الطاعون (١٨٦٧) .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٢٦٥) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصبر (٢٩٤٢) ، غير أنه قال : عن عبد الله بن الحارث ، وأبو مصعب إنما يرويه « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث » .

كما أخرج الحديث من رواية مالك هذه :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ١٧٩) كتاب الطب ، باب ما يذكر في الطاعون (٥٧٢٩) عن عبد الله بن يوسف (التنيّسي) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٠) كتاب السلام ، باب الطاعون ، (٩٨ - ٢٢١٩) عن يحيى بن يحيى التميمي .

وأخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٤٧٨) كتاب الجنائز ، باب الخروج من الطاعون (٣١٠٣) .

والبرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف (ق ١٧٦ ب) [1] .

والهيثم بن كليب في مسنده (١/ ٢٦٩) ، (٢٣٧) ، عن إسحاق بن إبراهيم .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٨٨) ، (٤٨٤) من طريق محمد بن غالب .

ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٥/ ١٧٥) .

---

(١) دخل حديث في آخر في المخطوط ، حيث ذكر الحديث الذي معنا بإسناده إلى قصة مجيء عبد الرحمن بن عوف ، وكان غائباً ، غير أنه قال : خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً ، فقال بيده : هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وكذلك جاء في المطبوع ولم يتنبه له المحقق .

والبيهقي في القدر - رسالة ماجستير - (١/ ١٥٤) باب أن ما كُتب على ابن آدم وجرى به القلم ، أدركه لا محالة (٢١٥) .

وفي معرفة السنن والآثار (١/ ١٢٣) المقدمة ، باب الحجة في تثبيت خبر الواحد ، (٩٠) من طريق عثمان الدارمي .

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٦٥٦) (١١٩٠) (١١٩١) من طريق عمرو بن علي ، ويعقوب بن شيبة . سبعتهم عن عبد الله بن مسلمة القعنبي .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٣٠) ، (٢٦٩) من طريق القعنبي ، وجاء فيه : عن عبد الله بن الحارث ، ولعله سقط « عبد الله » من المطبوع لأن كل من دخل من طريق القعنبي يقول : عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث .

وأخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٩٤) .

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٦٥٦) ، (١١٩٢) من طريق يعقوب ابن شيبة ، كلاهما عن إسحاق بن عيسى .

وأخرجه الهيثم بن كليب (١/ ٢٦٧) ، (٢٣٥) .

واللالكائي في الموضع السابق ، حديث (١١٩٠) .

كلاهما من طريق مصعب بن عبد الله الزبيري .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ١٧٦) ، (٢٢٣) من طريق داود بن عبد الله بن أبي الكرام [1] .

والبزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ٢٠٣) ، (٩٨٩) من طريق روح بن عبادة ، وذكر أن هذا الإسناد أصح من إسناد إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع (وسيأتي في الوجه الرابع) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٠٣) كتاب الكراهية ، باب الرجل يكون به الداء ، عن يونس بن عبد الأعلى ، عن عبد الله بن وهب .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أحد عشر راوياً ، عن مالك ، عن ابن

---

(١) يقصد بأبي الكرام : محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ، (تقريب التهذيب ص ١٩٩) .

شهاب ، عن عبد الحميد ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، به ، بمثله ، وبعضهم يذكره مختصراً .

كما أخرج رواية مالك هذه ، ابن حزم في المحلى (٥/ ١٧٣) مسألة (٦١٣) تعليقاً مجزوماً عن مالك .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج الحديث من روايته ، عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٤٧) كتاب الجامع ، باب الوباء والطاعون (٢٠١٥٩) ، عن معمر ، عن ابن شهاب ، عن عبد الحميد ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، بنحوه .

وأخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٩٤) ، عن عبد الرزاق .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤١) كتاب السلام ، باب الطاعون (٩٩ - ٢٢١٩) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ١٧٦) ، (٢٢٤) .

والطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٣٠) ، (٢٦٨) .

ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق ، وجاء في رواية الطبراني « عن عبد الله بن الحارث » ولعله سقط منه « عن عبد الله » لأنه كل من وجدته دخل من طريق عبد الرزاق يقول « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث » .

وقد أخرج روايتي مالك ومعمر ، العقيلي في الضعفاء (٤/ ٤٠٢) تعليقاً مجزوماً إليهما . وصححه من هذا الوجه .

وأخرجهما ابن خزيمة (كما في فتح الباري ١٠/ ١٨٤) وقال : قول مالك ومن تابعه أصح (يعني من قول يونس) .

كما ذكرهما الدارقطني في التتبع ص ٢٩٢ ، (١٤٤) ، غير أنه قال :

وأخرج مسلم حديث الطاعون من حديث معمر ، ويونس ، ومالك ، عن الزهري ، وقد اختلفوا فيه :

فقال مالك : عبد الله بن عبد الله بن الحارث .

وقال معمر [1] ويونس : عبد الله بن الحارث ، خلاف قول مالك ، والبخاري أخرجه من حديث مالك وحده ، والحديث صحيح على اختلافهم في إسناده . ا . هـ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس ، من رواية إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير عنه .

وقد أخرج روايته الدارقطني في اختلاف الموطآت [2] وفي « الغرائب » (كما في بذل الماعون لابن حجر ص ٢٤٥) .

ولم أقف عليه في أطراف الغرائب لابن القيسراني .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ١٨٩) تعليقاً مجزوماً ، فقال :

ورواه ابن أبي الوزير ، عن مالك ، فخالف أصحاب مالك فيه ، فقال : [عن ابن شهاب] عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، (يعني عن عبد الرحمن بن عوف) .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٣٦١) تعليقاً مجزوماً فقال :

ورواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، (يعني عن ابن عوف) .
ثم قال : وليس في الموطأ : « عن أبيه » .

---

(١) يظهر أن الدارقطني - رحمه الله - وَهَمَ في قَرْن معمر بيونس ، والأصل اقترانه بمالك، حيث تابعه في ذكر « عبد الله بن عبد الله بن الحارث » كما تقدم في كلام الدارقطني نفسه. ومسلم إنما رواه من طريق مالك ومعمر هكذا ، كما تقدم ، ومن طريق يونس بذكر « عبد الله بن الحارث » كما (سيأتي) .

(٢) في المطبوع من اختلاف الموطآت : عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن ابن نوفل ، عن ابن عباس ، عن ابن عوف في الطاعون ، (انظر ص ١٠) هكذا دون تمييز ، هل هو عبد الله بن عبد الله ، أو عبد الله بن نوفل .

كما أشار ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ١٨٤) إلى رواية ابن الوزير ، ووصفها بأنها : خطأ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٢) كتاب السلام ، باب الطاعون (٩٩ - ٢٢١٩) عن أبي الطاهر ، وحرملة بن يحيى ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس (هو ابن يزيد) . عن ابن شهاب وأحال بباقي السند والمتن على حديث مالك - الوجه الأول - بقوله : بهذا الإسناد ، غير أنه (يعني يونس) قال : إن عبد الله بن الحارث حدثه ، ولم يقل عبد الله بن عبد الله .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢١٦) كتاب النكاح ، باب لا يورد مُمرض على مُصِحّ . من طريق بحر بن نصر ، عن ابن وهب ، عن يونس ، به .

والطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٣١) ، (٢٧١) من طريق الليث عن يونس، به .

(ب) وتابع مالك بن أنس ، يونس في روايته هذا الوجه عن الزهري .

إذ تقدم في كلام الدارقطني عن الاختلاف ، أن ابن وهب روى الحديث عن مالك ويونس ، جمع بينهما ، عن الزهري ، بهذا الإسناد .

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٣٦٢) : ورواه ابن وهب ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، [عن] عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن ابن عباس ، ولم يقل « عن عبد الله بن عبد الله » ، والذي في الموطأ : « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث » .

ثم قال : ورواية يونس ، عن ابن شهاب كما قال ابن وهب ، وأظنه ، دخل عليه (يعني ابن وهب) لفظ أحدهما في الآخر .

ثم إن ابن حجر نقل في فتح الباري (١٠/ ١٨٤) كلاماً للدارقطني يفيد توهين رواية ابن وهب هذه ، التي فيها : عبد الله بن الحارث ، فقال :

قال الدارقطني : تابع يونسُ ، صالحَ بن نصر ، عن مالك .

وقد رواه ابن وهب ، عن مالك ، ويونس جميعاً ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن الحارث .

والصواب الأول ، (يعني رواية مالك وحده) ، بذكر « عبد الله بن عبد الله ابن الحارث » .

ثم قال : وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس . أ . هـ .

ولم أقف على من أخرج رواية ابن وهب ، عن مالك ، بهذا الإسناد ، وقد تقدم في تخريج الوجه الأول أن الطحاوي رواها عن ابن وهب على الجادة .

كما لم أقف على رواية صالح بن نصر ، عن مالك ، التى أشار إليها الدارقطني ، وصوَّبها .

ولكن أخرج أبو يعلى في مسنده (٢/ ١٤٩) الحديث من طريق معن بن عيسى .

والطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٣٠) ، (٢٦٩) من طريق عبد الله بن عبد الحكم .

كلاهما عن مالك عن ابن شهاب ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن الحارث (هكذا) ، عن عبد الله بن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف .

وأخشى أن يكون في روايتيهما خطأ وقع من الناسخ ، وأنهما لا يرويانه هكذا ، وإنما يوافقان أصحاب مالك في روايته على الجادة ، حيث لم أقف على من نسب إليهما رواية هذا الوجه عن مالك بذكر « عبد الله بن الحارث » .

(جـ) وتابع محمد بن إسحاق ، يونس ومالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٣١) ، (٢٧٠) .

(د) وتابع عُقَيْل بن خالد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه ، عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى متابعته ، في كلامه عن الاختلاف ، ولم أقف على من أخرجها .

غير أن العقيلي ذكر أن عُقيلاً ، تابع مالكاً ، وإبراهيم بن سعد ، في رواية الوجه السابع ، (الضعفاء الكبير ٤/ ٤٠٣) . ولعلها رواية أخرى عن عُقَيل .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن ابن عوف مرفوعاً) .

(أ) فرواه أحمد في مسنده (١/ ١٩٢) عن روح (هو ابن عبادة) ، عن محمد ابن أبي حفصة ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

وأخرجه من طريق أحمد ، أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٨٩) ، (٤٨٥) .

(ب) وتابع إبراهيمُ بن إسماعيل بن مجمّع ، محمد بن أبي حفصة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ، الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٣١) ، (٢٧٢) .

وعن الطبراني ، أخرجها أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٩٠) ، (٤٧٦) .

وأخرجها كذلك البزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ٢٠٤) ، (٩٩٠) ، بعد أن أخرج الحديث من طريق روح بن عبادة ، عن مالك ، يعني من الوجه الأول ، ثم قال البزار ، وأصح الإسنادين ، حديث مالك بن أنس .

كلاهما من طريق أبي نعيم ، الفضل بن دكين ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

كما أخرج العقيلي (الضعفاء الكبير ٤/ ٤٠٢) روايتي ابن أبي حفصة ، وإبراهيم بن إسماعيل ، تعليقاً مجزوماً إليهما ، ووصف روايتيهما لهذا الوجه ، بأنهما وهم وغلط .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

(أ) فرواه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٢٩) ، (٢٦٦) عن أحمد بن عبدالوهاب ، وأحمد بن يزيد الحوطي، كلاهما عن أبي المغيرة، عن عبد الرحمن

ابن يزيد بن تميم ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مختصراً .

وعن الطبراني ، أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٩١) ، (٤٨٨) .

(ب) وقد وقفت على متابع لعبد الرحمن بن يزيد ، في روايته هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليه .

حيث أخرج أبو نعيم الحديث في معرفة الصحابة (١/ ٣٩٠) ، (٤٨٧) من طريق محمد بن يزيد ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، به .

كما أخرج العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٤٠٢) روايتي عبد الرحمن بن يزيد ابن تميم ، وسفيان بن حسين ، تعليقاً مجزوماً إليهما ، ووصفهما بأنهما وهم وغلط .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه غير مالك بن أنس .

حيث أخرجه في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى الليثي (٢/ ٨٩٦) كتاب الجامع ، باب ما جاء في الطاعون (٢٤) ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ، فلما جاء سَرْغَ ، بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سمعتم ، به بأرض ، فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها ، فلا تخرجوا فراراً منه » .

فرجع عمر بن الخطاب من سرغ .

وبرواية عبد الرحمن بن القاسم - تلخيص القابسي ص ٦٢ ، (٩) .

ومن طريق ابن القاسم ، أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٣٦٢) كتاب الطب ، باب الخروج من الأرض التى لا تلائمه (٢/ ٧٥٢١) .

وأبو عمر الداني في السنن الواردة في الفتن (١/ ٦٨٦) باب ما جاء في الطاعون (٣٥٦) .

وأخرجه مالك كذلك في الموطأ ، برواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٦٧) باب ما جاء في الطاعون ، (١٨٦٩) .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه البغوي في معالم التنزيل (١/ ٣٣٥) سورة البقرة ، آية (٢٤٣) .

كما أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٣٤٤) كتاب الحيل ، باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون (٦٩٧٣) .

وأخرجه الغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٣٧) ، (٣٣/ ٨) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٢٢) المقدمة ، باب الحجة في تثبيت خبر الواحد (٨٨) ، (٨٩) . من طريق محمد بن غالب .

كلاهما عن عبد الله بن مسلمة القعنبي .

وأخرجه البخاري كذلك في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ١٧٩) كتاب الطب ، باب ما يُذكر في الطاعون (٥٧٣٠) عن عبد الله بن يوسف (التنيسي) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٢) كتاب السلام ، باب الطاعون (١٠٠ - ٢٢١٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٧٦) كتاب الجنائز ، باب الوباء يقع بأرض فلا يخرج فراراً منه من طريق موسى بن محمد الذهلي .

كلاهما عن يحيى بن يحيى التميمي .

وأحمد في مسنده (١/ ١٩٤) عن إسحاق بن عيسى .

والهيثم بن كليب في مسنده (١/ ٢٦٨) ، (٢٣٦) من طريق مصعب الزبيري .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٠٤) كتاب الكراهية ، باب الرجل يكون به الداء ، عن يونس ، عن ابن وهب .

جميع مَنْ تقدم ذكرهم وعددهم تسعة عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبدالله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف .

كما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٢١٠) تعليقاً مجزوماً إلى مالك .

وصححه في التمهيد أيضاً (١٠/ ٦٧) .

أما الوجه السابع :

(الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

(أ) فذكر الدارقطني أن بشر بن عمر ، رواه عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم وعبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف .

ولم أقف على رواية بشر هذه ، غير أن ابن عبد البر ذكر حديث مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، أن عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس عن حديث عبدالرحمن بن عوف ثم قال :

وهكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة عن مالك ، عن الزهري ، عن سالم بهذا اللفظ ، إلا بشر بن عمر ، فإنه قال فيه : عن مالك ، عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، أخبراه أن عمر بن الخطاب حين خرج إلى الشام إنما رجع بالناس من سرغ ، عن حديث عبد الرحمن بن عوف ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « **إذا سمعتم به فى أرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه** » .

فجمع بشْرُ عن مالك الحديثين جميعاً ، ورفعهما ، وليس حديث سالم مصرحاً بما وقع في شيء من الموطآت ، (التمهيد ١٠/ ٦٥) .

وعزاه ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ١٨٦) إلى الغرائب للدارقطني ، ولم أقف عليه في أطرافه ، وربما قصد غرائب مالك له .

وقد أشار العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٤٠٢) إلى رواية مالك هذه ووصفها بأنها صحيحة .

كما أشار إليها أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٩٢) .

(ب) وتابع يونسُ بن يزيد مالكاً في رواية هذا الوجه عن ابن شهاب .

وقد أشار الدارقطني إلى روايته ، حيث قال – بعد أن ذكر رواية بشر المتقدمة – : كذلك قال ابن وهب عن يونس .

وأخرج البيهقي رواية يونس ، في معرفة السنن والآثار (١/ ١٢٣) المقدمة ، باب الحجة في تثبيت خبر الواحد (٩١) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ٦٦) كلاهما تعليقاً مجزوماً إلى يونس .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا مالكاً ، ويونس ، في روايتهما هذا الوجه عن الزهري ، وهم :

(جـ) إسحاق بن راشد الجزري :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٠٤) ، (١٢٠١) .

(د) محمد بن إسحاق :

وأخرج روايته البرتي ، في مسند عبد الرحمن بن عوف (ق ١٧٧ ب) .

(هـ) (و) عقيل بن خالد ، وإبراهيم بن سعد :

وقد أشار العقيلي إلى روايتيهما في الضعفاء الكبير (٤/ ٤٠٢) ، وذكر ما يفيد أن هذا الوجه صحيح عن الزهري .

ولم أقف على أيٍّ من روايتيهما .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه ، إلا ابن أبي ذئب .

وأخرج روايته : أحمد في مسنده (١/ ١٩٣) عن حجاج ، ويزيد .

والطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٣٠) ، (٢٦٧) من طريق عاصم بن علي .

ثلاثتهم عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به بنحوه .

وأخرجها من طريق الطبراني ، أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٩١) ، (٤٨٩) .

وابن حجر في بذل الماعون ص ٧٧ .

كما أخرج رواية ابن أبي ذئب ، العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٤٠٢) تعليقاً مجزوماً ، ووصفها بأنها وهم وغلط .

وابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ٦٦) حيث قال :

وقد وهم في هذا الحديث ، ابن أبي ذئب ، فرواه عن ابن شهاب ، عن سالم [عن] عبد الله بن ربيعة ، ولم يتابع عليه ، وإنما هو عن ابن شهاب ، عن سالم ، وعبد الله بن عامر جميعاً ، لأن سالماً رواه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة .

وقول ابن أبي ذئب ذلك وهم وغلط ، إن صح ذلك عن ابن أبي ذئب ، وقد جود مالك لفظ حديثي ابن شهاب جميعاً عن سالم ، وعن عبد الله بن عامر .

وابن حجر في فتح الباري (١٠/ ١٨٦) ثم قال :

فإن كان محفوظاً (يعني عن ابن أبي ذئب) ، فيكون ابن شهاب سمع أصل الحديث من عبد الله بن عامر ، وبعضه من سالم ، واختصر مالك الواسطة بين سالم ، وعبد الرحمن .

أما الوجه التاسع :

(الزهري ، عن سالم ، أن عمر رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه إلا مالك بن أنس :

وأخرجه في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى ، (٢/ ٨٩٧) كتاب الجامع ، باب ما جاء في الطاعون ، (٢٥) ، عن ابن شهاب ، عن سالم . . . . فذكره .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٦٨) باب ما جاء في الطاعون (١٨٧٠) .

كما أخرجه الشافعي في مسنده - بترتيب السندي - (٢/ ١٧٦) كتاب الطب ، (٦١٩) .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٢٢) المقدمة ، باب الحجة في تثبيت خبر الواحد ، (٨٦) .

وأخرجه البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف (ق ١٧٧ ب) عن القعنبي .

كلاهما عن مالك ، به .

كما أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٣٤٤) كتاب الحيل ، باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون (٦٩٧٣) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٢) كتاب السلام ، باب الطاعون (١٠٠ - ٢٢١٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٧٦) كتاب الجنائز ، باب الوباء يقع بأرض فلا يخرج فراراً منه .

ثلاثتهم تعليقاً مجزوماً [١] عن ابن شهاب .

أما الوجه العاشر :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً)

فرواه عنه هشام بن سعد ، فيما وقفت عليه - :

وأخرج روايته ، أحمد في مسنده (١/ ١٩٤) عن الحسن بن سوار .

ومن طريق أحمد أخرجها أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٩٢) (٤٩٠) وقال :

رواه الليث بن سعد ، وجعفر بن عوف ، وأبو عامر العقدي ، عن هشام بن سعد ، مثله .

وأخرجها الداني في الفتن (١/ ٦٨٥) باب ما جاء في الطاعون (٣٥٥) من طريق الحسن بن سوار .

وأخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٠٤) عن يونس بن عبدالأعلى عن ابن وهب .

وذكر الدارقطني أن سليمان بن بلال ، تابع الحسن بن سوار ، وابن وهب على هذه الرواية .

ثلاثتهم عن هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه مرفوعاً .

---

(١) صورته في هذه المواضع الثلاثة صورة التعليق ، ويحتمل أن يكون معطوفًا على الإسناد المتصل قبله ، ويظهر أن ابن حجر اعتبر الاحتمال الثاني ، فلم يصل رواية البخاري لا في الفتح ولا في التغليق .

ولم أقف على رواية سليمان .

أما روايتا الليث بن سعد ، وجعفر بن عون :

فأخرجهما ، الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٣٣) ، (٢٧٨) .

والبرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف ، (ق ١٨٠) من طريق جعفر بن عون وحده .

كما أورد لهم أبو نعيم في الموضع السابق ، متابعاً آخر هو أبو عامر العقدي .

وقد ذكر ابن حجر في بذل الماعون ص ٢٤٥ ، رواية هشام هذه فقال :

وقد خالف الجميع ، هشام بن سعد ، فقال : عن ابن شهاب ، عن حميد ابن عبد الرحمن ، أن عمر حين أراد الرجوع من سرغ استشار الناس ، فذكر الحديث مختصراً ثم أعقبه بقوله :

وهشام بن سعد ، صدوق في حفظه شيء ، فإن كان حَفِظَه ، احتمل أن يكون لابن شهاب فيه شيخ آخر .

كما ذكرها العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٤٠٢) تعليقاً مجزوماً ، إلى الليث ابن سعد وجعفر بن عون ، ووصفها بأنها وهم وغلط .

أما الوجه الحادي عشر :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً)

فرواه عنه ، هشام بن سعد ، من رواية عبد الله بن نافع الصائغ ، عنه .

وأخرج روايته أبو يعلى في مسنده (٢/ ١٥٨) ، (٨٤٨) ، عن محمد بن إسحاق المسيبي ، عن عبد الله بن نافع ، عن هشام بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبيه ، بنحوه .

وابن خزيمة ، (كما في بذل الماعون لابن حجر ص ٢٤٦) حيث قال : أخرج ابن خزيمة حديث الطاعون من وجه آخر ، عن هشام بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبيه فذكره ، وقال في آخره : فرجع عمر عن حديث عبد الرحمن .

ثم عقَّب عليه ابن حجر فقال : وقد شذَّ هشام بن سعد فيه ، والمحفوظ أن أول هذا من رواية ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف وعمر ، وآخره من قول سالم ، (يعني إن هشاماً جمع بين متني الوجه الثامن ، والتاسع) .

وبذلك جعل الحمل على هشام بن سعد .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ١/ ٣٢٣) (٥٥٠) رسالة المراغي - فقال :

غريب من حديث أبي سلمة ، عن أبيه .

وغريب من حديث الزهري عنه .

تفرد به عبد الله بن نافع الصائغ ، عن هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وغيره [1] يرويه عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف .

فجعل الحمل فيه على عبد الله بن نافع .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٤٠٢) تعليقاً مجزوماً فقال : وقال هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، فيما رواه عبد الله بن نافع عنه .

ثم وصف هذا الوجه بأنه وهم ، وغلط .

ويفهم من تعليقه للرواية عن هشام ، دون ذكر من دونه ، حمل الوهم عليه .

وذكرها كذلك، أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٩٢) فقال : وخالفهم (يعني الحسن ابن سوار ، والليث ، وجعفر بن عون ، وأبا عامر العقدي) عبد الله بن نافع الصائغ ، عن هشام بن سعد (يعني عن الزهري) فقال : عن أبي سلمة ، عن أبيه .

فجعل الحمل على ابن نافع .

أما الوجه الثاني عشر :

(الزهري ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن ابن عوف مرفوعاً) .

---

(١) أي : غير عبد الله بن نافع الصائغ .

فقد ذكر الدارقطني ، أن مُجَّاعة بن الزبير ، أبا عبيدة ، رواه عن معمر ، عن الزهري ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف .

ولم أقف على روايته هذه بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الثالث عشر :

(الزهري ، عن عامر بن سعد ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، مرسلاً عن النبي ﷺ) .

فقد ذكر الدارقطني أن إبراهيم بن سعد ، رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه ، غير أن أبا نعيم ذكرها في معرفة الصحابة (١/ ٣٩٤) تعليقاً فقال : ورواه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، وعبد الله بن ربيعة مرسلاً .

ثم أورد ما يفيد تضعيف هذا الوجه إذ قال : وأصح الأقاويل ما رواه صالح ويونس عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أسامة بن زيد .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث ، أنه اختُلف عن الزهري فَمَن دونه في رواية هذا الحديث من ثلاثة عشر وجهاً ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ،عن عبدالله ابن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

فرواه عنه اثنان من أصحابه ، هما :

١- مالك بن أنس :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعَدّه الجمهور أثبت أصحابه على الإطلاق [١] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

كما تقدم في كلام الدارقطني عن الاختلاف ، أن لمالك إسنادين في هذا الحديث ، واختُلف عنه في كلا الإسنادين .

وسأتحدث أولاً عن الاختلاف الذي حصل عنه في إسناد هذا الوجه أولاً ، ثم أتعرض للاختلاف الذي في الإسناد الآخر ، في دراسة الوجه السادس .

أما الاختلاف الذي حصل عنه في إسناد هذا الوجه ، فمن ثلاثة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن ابن عباس ، عن عبدالرحمن بن عوف .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن أبيه عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف .

أما رواية مالك الأولى :

فرواها عنه أكثر أصحابه ، من بينهم بعض رواة الموطأ ، وهم :

- عبد الله بن يوسف التنيسي : ثقة ، متقن ، ومن أثبت الناس في الموطأ [1] .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة ، عابد ، كان ابن معين وابن المديني ، لا يقدِّمان عليه في الموطأ أحداً [2] .

- عبد الله بن وهب المصري : ثقة حافظ [3] ، وقد اختلف عليه في رواية هذا الحديث ، وهذه أرجح الروايتين عنه كما سيأتي بعد قليل .

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق ، قليل الحديث ، وله أوهام [4] .

- أحمد بن أبي بكر ، أبو مصعب الزهري : صدوق [5] .

---

(١) انظر ص ٣٣٨ .
(٢) انظر ص ٣٣٧ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ٣٣٧ .

- إسحاق بن عيسى الطباع : صدوق [1] .

- يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري : ثقة ، ثبت ، إمام [2] .

- عبد الرحمن بن القاسم : ثقة [3] .

- روح بن عبادة : ثقة فاضل [4] .

- مصعب الزبيري : ثقة [5] .

- داود بن عبد الله بن أبي الكرام : صدوق ، ربما أخطأ [6] .

أما رواية مالك الثانية :

فلم أجد من رواها عنه ، غير إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير .

وإبراهيم هذا قال فيه الدارقطني : ثقة ، وليس في حديثه ما يخالف الثقات [7] .

ووثقه الترمذي [8] .

وذكره ابن حبان في الثقات [9] .

وقال أبو حاتم : ليس به بأس به [10] .

وقال النسائي : لا بأس به [11] .

وقال ابن حجر : صدوق [12] .

ويظهر أن الراجح في حاله أنه ثقة ربما وهم .

ويُحمل توثيق من وثقه مطلقاً على العدالة ، أو عدم وقوفه له على ما يقدح

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٢ ، (٣٧٥) ، وانظر التهذيب (١/ ٢١٤) .

(٢) انظر ص ٣٣٧ .

(٣) انظر ص ٣٧٣ .

(٤) انظر ص ٣٧٣ .

(٥) انظر التهذيب (١٠/ ١٤٨) .

(٦) التقريب ص ١٩٩ ، (١٧٩٥) ، والتهذيب (٣/ ١٦٥) .

(٧) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ١٧٩ .

(٨) عن تهذيب التهذيب (١/ ١٢٨) .

(٩) الثقات (٨/ ٦٥) .

(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ١١٤) .

(١١) عن تهذيب الكمال (٢/ ١٥٨) .

(١٢) تقريب التهذيب ص ٩٢ (٢٢٢) .

في ذلك ، ويُتعقّب الدارقطني في قوله : وليس في حديثه . . . بما هنا ، حيث خالف في روايته هذه الثقات من أصحاب مالك كما ترى ، وقد وصفها ابن حجر بأنها : خطأ ، كما تقدم .

أما قولا أبي حاتم والنسائي ، فلعله من تشددهما .

أما رواية مالك الثالثة :

فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- عبد الله بن وهب ، وتقدم أنه ثقة حافظ ، غير أنه ورد عن العلماء ما يفيد توهين روايته هذه ، ونسبة الوهم إليه ، كابن عبد البر الذي قال : وأظنه دخل عليه لفظ أحدهما في الآخر ، وابن حجر الذي قال : وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس [1] وعليه فهي رواية مرجوحة عنه .

- معن بن عيسى القزاز : - ثقة ، ثبت ، قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك [2] .

- عبد الله بن عبد الحكم : ثقة ، أنكر عليه ابن معين شيئاً [3] .

وذلك في حال سلامة رواية هذين الأخيرين من السقط أو الخطأ ، كما تقدم .

والذي يظهر أن أرجح الروايات الثلاث عن مالك ، هي الرواية الأولى التي رواها عن الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله ابن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف .

وذلك لما تقدم من أن الكثرة من أصحاب مالك رووها عنه هكذا ، وأغلبهم من الثقات ، وفيهم من عُدَّ أنه أثبت الناس في مالك ، كالقعنبي ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وعبد الله بن وهب على أرجح الروايتين عنه .

في حين أنه لم يرو الرواية الثانية عنه إلا إبراهيم بن أبي الوزير ، وهو مع كونه ثقة ، غير أن روايته هذه شاذة ، خالف فيها الثقات من أصحاب مالك .

أما الرواية الثالثة : فهي رواية غير محفوظة ، لعبد الله بن وهب ، حيث حمل رواية مالك ، على رواية يونس بن يزيد التي ستأتي في الوجه الثالث ،

---

(١) انظر قولهما ص ٤١٦ .
(٢) انظر ص ٢٨٩ .
(٣) انظر التهذيب (٥/٢٥٣) .

ووهم في ذلك ، كما تقدم توضيحه . ومتابعة معن بن عيسى ، وعبد الله بن عبد الحكم ، لو سُلِّم أنها ثابتة عنهما ، فهي معارضة برواية الأكثرين الذين رووا الوجه الأول عن مالك ، والله أعلم .

٢- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [١] .

على أنه اختُلف عنه في رواية هذا الحديث . وسيأتي الحديث عن هذا الاختلاف في دراسة الوجه الثاني عشر .

وبعد :

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وهما من أثبت أصحابه ، بل إن مالكاً أثبتهم على الإطلاق .

وتقدم أن غير واحد من العلماء صحّح هذا الوجه ، كالدارقطني ، وابن خزيمة ، والعقيلي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير مالك بن أنس ، من رواية إبراهيم بن أبي الوزير ، عنه .

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها مرجوحة عنه ، لأن إبراهيم ، خالف فيها الثقات من أصحاب مالك ، ولذلك وصفها ابن حجر بأنها خطأ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه وهم :

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

١- يونس بن يزيد الأيلي :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّدَ توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

٢- عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٢] .

٣- محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلّسه [٣] .

٤- مالك بن أنس :

وهذه الرواية هي الثالثة عنه ، وقد تقدم الكلام عليها في دراسة الوجه الأول ، وأنها غير محفوظة عنه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، أقواهم عُقَيْل بن خالد ، ولم أقف على روايته ، لمعرفة حال الراوي عنه ، وعلى فرض أنه ثقة ، وأن رواية عُقَيْل هذه سالمة من العلّة ، فهي لا تقوى على معارضة رواية مالك للوجه الأول ، لأنه مقدم عليه عند التعارض ، فمالك أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق ، عند أكثر العلماء ، كما تقدم في ترجمته ، كما أنه توبع من معمر كما تقدم .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

وسيأتي في دراسة الوجه السابع أن لعقيل ، ويونس ، ومحمد بن إسحاق ، إسناداً آخر في هذا الحديث .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً)

فلم أجد غير اثنين من أصحابه ، روياه عنه ، وهما :

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٧٢ .

١- محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

٢- إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف أيضا [٢] .

وكما ترى فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، لأنه من رواية راويَيْن ضعيفيْن عنه ، فلا تقوى على معارضة الوجه الأول الذي رواه الثقات من أصحاب الزهري .

ثم إنه تقدم في التخريج ، أن البزار ، والعقيلي ضعفا هذه الرواية ، وأنها وهم وغلط .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فلم أجد غير اثنين من أصحابه رواياه عنه ، هما :

١- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٣] .

٢- سفيان بن حسين الواسطي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٤] .

وكما ترى ، فإن هذا الوجه غير محفوظ أيضاً عن الزهري ، لأنه من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وهو ضعيف ، ثم إن متابعة سفيان بن حسين لا تنفعه ، وذلك لأنه قد ضُعِّف في الزهري .

وقد تقدم في التخريج أن العقيلي وصف هذا الوجه بأنه وهم وغلط .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن عوف، مرفوعاً).

---

(١) انظر ص ١٥٧ .
(٢) انظر ص ٢٦٠ .
(٣) انظر ص ٣١٣ .
(٤) انظر ص ١٦٠ .

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس .

وهذا الإسناد لمالك ، هو الثاني ، إذ تقدم في دراسة الوجه الأول أن الدارقطني ذكر في كلامه عن الاختلاف أن لمالك إسنادين ، وتقدم الإشارة أيضاً إلى أنه اختُلف عن مالك في كلا الإسنادين .

أما الإسناد الأول ، فقد بيَّنت الاختلاف فيه ، ودرستُه عند الكلام عن الوجه الأول .

أما الإسناد الثاني ، فهو هذا ، وقد اختُلف فيه عن مالك من ثلاثة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكـــذا ، عن الزهـــري ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، وعبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، أن عمر رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً عليه .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه أكثر أصحابه ، وفيهم بعض رواة الموطأ ، وهم :

- يحيى بن يحيى الليثي .
- عبد الرحمن بن القاسم .
- أبو مصعب الزهري .
- عبد الله بن مسلمة القعنبي .
- عبد الله بن يوسف التنيسي .
- يحيى بن يحيى النيسابوري .
- إسحاق بن عيسى الطباع .
- مصعب الزبيري .
- عبد الله بن وهب .

وقد تقدم بيان حالهم في دراسة الوجه الأول ، وفيهم أربعة « ثقات أثبات » ، وثقتان ، والباقي « صدوق » .

أما رواية مالك الثانية (يعني : عن ابن شهاب ، عن سالم ، وعبد الله بن عامر ، جميعاً عن عبد الرحمن بن عوف) :

فلم أجد من رواها عنه ، غير بشر بن عمر الزهراني ، وهو ثقة [1] .

وتقدم أن ابن عبد البر قال : فجمع بشر عن مالك الحديثين جميعاً ، ورفعهما ، وليس حديث سالم مصرِّحاً بما وقع في شيء من الموطآت .

ويفهم من كلامه توهين رواية بشر ، لأن عبد الله بن عامر إنما يرويه عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً ، أما سالم ، فيرويه موقوفاً على عبد الرحمن كما سيأتي .

وخالفه العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٤٠٢) فصحح روايته لهذا الوجه .

أما رواية مالك الثالثة ، التي رواها عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن عبد الرحمن بن عوف موقوفاً :

فرواها عنه بعض أصحابه وهم :

- يحيى بن يحيى الليثي .
- أبو مصعب الزهري .
- عبد الله بن مسلمة القعنبي .
- الإمام الشافعي .

وقد تقدمت ترجمة الليثي ، وأبي مصعب ، وأنهما صدوقان ، وعبد الله القعنبي ثقة ثبت ، أما الشافعي فهو من هو ، ويُعتبر من أجلِّ من روى عن مالك ، ووصف العلماء رواية أحمد عنه ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر بسلسلة الذهب ، لجلالتهم [2] .

والذي يظهر أن رواية مالك الأولى ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً .

---

(١) انظر ص ٣٣٧ .

(٢) انظر تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٩٧) .

وروايته الثالثة ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن عبد الرحمن بن عوف موقوفاً .

أرجح الروايات عنه ، وذلك لكثرة رواتهما ، وفيهم الثقات الأثبات من أصحاب مالك .

أما رواية مالك الثانية ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عامر ، وسالم ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً ، فغير محفوظة عنه ، لأن بشر بن عمر جمع الشيوخ على ابن شهاب . وهو أمر لا يقبل إلا من حافظ ، متقن لحديثه ، كما قال ابن رجب [1] وبشر بن عمر لم يصل إلى هذه المرتبة ، فهو وإن كان الراجح في حاله : التوثيق ، غير أنه تُكلِّم فيه كما تقدم .

ولذلك قال ابن عبد البر : وقد جود مالك حديثي ابن شهاب جميعاً ، عن سالم (يعني وحده ، موقوفاً) وعن عبد الله بن عامر [2] (يعني وحده مرفوعاً) .

أما تصحيح العقيلي لرواية مالك هذا الوجه ، فلعله نظر إلى الرواة الذين وافقوا مالكاً في رواية هذا الوجه ، حيث ذكر أن عقيل بن خالد ، وإبراهيم بن سعد رويا الحديث ، عن ابن شهاب بهذا الوجه ، فالرواية صحيحة - في نظره - من روايتيهما ، لا من رواية مالك التي معنا .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سالم ، وعبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه :

١ - مالك بن أنس :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وتوثيقه في الزهري مقيَّد بما إذا حدّث من كتابه [3] .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨١٦) .
(٢) التمهيد (١٠/٦٦) .
(٣) انظر ص ١٦٤ .

٣- عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

٤- محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث ، في غير ما شذ به أو دلسه [٢] .

والذي يظهر أن لكل من هؤلاء الثلاثة الذين تقدم ذكرهم ، إسنادين في هذا الحديث ، كما لمالك ، إذ تقدم أنهم وافقوا مالكاً في رواية الوجه الثالث .

٥- إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدَّث من حفظه ربما أخطأ [٣] .

وقد اختلف عليه في رواية هذا الحديث ، كما سيأتي في الوجه الثالث عشر .

٦- إسحاق بن راشد الجزري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في الزهري ، فإنه يَهِم فيه [٤] .

وبعد ، فهؤلاء رواة هذا الوجه عن الزهري ، أقواهم عُقَيْل بن خالد ، غير أن روايته هذه مُعارضة برواية مالك الراجحة عنه ، التي رواها عن الزهري ، عن عبد الله بن عامر وحده ، عن عبد الرحمن بن عوف ، وإذا تعارضت الروايات عن أصحاب الزهري ، فإن مالكاً مقدم عليهم ، لأنه أثبتهم على الإطلاق عند الجمهور .

أما متابعتا يونس ، وإبراهيم بن سعد ، فلا تفيدان في تقوية رواية عقيل ، لأن توثيقهما مقيد بما إذا حدثا من كتابيهما ، ويظهر أن روايتيهما هذه من حفظهما ، فالوهم في هذا الوجه (يعني بزيادة سالم) محتمل جداً ، والله أعلم .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .
(٢) انظر ص ١٧٢ .
(٣) انظر ص ٣٣٩ .
(٤) انظر ص ٢١٤ .

فلم أجد من رواه عنه ، إلا محمد بن أبي ذئب ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه تُكُلِّم في سماعه من الزهري [1] ولم يصرِّح في روايته هذه بالسماع ، ولذلك وصفها العقيلي ، وابن عبد البر بأنها وهم وغلط ، ولم يجزم ابن حجر بأن هذه الرواية محفوظة عن ابن أبي ذئب ، كما تقدم .

أما الوجه التاسع :

(الزهري ، عن سالم ، عن عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً)

فلم أجد من رواه عنه ، إلا مالك بن أنس .

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

أما الوجه العاشر :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير هشام بن سعد المدني :

قال ابن سعد : كان كثير الحديث يُستَضعفُ [2] .

وقال ابن معين : فيه ضعف [3] ، وقال مرة : ليس هو بذاك القوي ، [4] وقال في موضع آخر : هو صالح ، ليس بمتروك الحديث [5] .

وقال أحمد : كذا وكذا [6] ، وكان يحيى (بن سعيد) لا يروي عنه [7] .

وقال النسائي : ضعيف [8] .

وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ولا يُحتج به ، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد [9] .

وقال أبو زرعة : شيخ ، محله الصدق ، وكذلك محمد بن إسحاق ، هو هكذا عندي ، وهشام أحب إلي من محمد بن إسحاق [10] .

---

(١) انظر ص ٢٨٥ .

(٢) الطبقات الكبرى ، القسم المتمم ص ٤٤٦ .

(٣) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٦١٧) .

(٤) رواية ابن محرز (١/ ٧٠) .

(٥) عن الجرح والتعديل (٩/ ٦١) .

(٦) يعني : فيه لين (الميزان ٤/ ٤٨٣) .

(٧) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٠٧) .

(٨) الضعفاء والمتروكين ص ٢٤٢ .

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٦١) .

(١٠) الجرح والتعديل (٩/ ٦٢) .

ثم إن البرذعي ، سأل أبا زرعة عنه ، فقال : واهي الحديث .

قال البرذعي : وهشام عند غير أبي زرعة أجلُّ من هذا الوزن ، فتفكّرت فيما قال أبو زرعة : فوجدت في حديثه وهما كبيراً [١] .

وقال ابن المديني : هو صالح ، ولم يكن بالقوي [٢] .

وقال ابن عدي : مع ضعفه يُكتب حديثه [٣] .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم ويُسند الموقوفات من حيث لا يعلم ، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات ، بطل الاحتجاج به ، وإن اعتُبر بما وافق الثقات من حديثه ، فلا ضير [٤] .

أما العجلي فقال : جائز الحديث ، وهو حسن الحديث [٥] .

وقال الذهبي : حسن الحديث [٦] .

وقال ابن حجر : صدوق ، له أوهام [٧] وقال في موضع آخر : صدوق سيء الحفظ [٨] ، وقال في موضع آخر : صدوق في حفظه شيء [٩] .

وخلاصة القول فيه ما قال ابن حجر بأنه صدوق سيء الحفظ ، وما في كلام ابن حبان من وصفه بكثرة الخطأ ، لعله من تشدده في الجرح .

ثم إنه اختلف عليه في رواية هذا الحديث :

فمرة يرويه هكذا عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه .

ومرة يرويه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه .

أما روايته الأولى .

فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

(أ) الحسن بن سوار : صدوق [١٠] .

---

(١) سؤالات البرذعي (٢/ ٣٩١) .
(٢) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٠٢ .
(٣) الكامل (٧/ ٢٥٦٨) .
(٤) المجروحين (٣/ ٨٩) .
(٥) ترتيب الثقات ص ٤٥٧ .
(٦) الكاشف (٣/ ٢٢٢) .
(٧) تقريب التهذيب ص ٥٧٢ ، (٧٢٩٤) .
(٨) فتح الباري (١٠/ ١٨٤) .
(٩) بذل الماعون ص ٢٤٦ .
(١٠) تقريب التهذيب ص ١٦١ ، (١٢٤٧) ، وانظر التهذيب (٢/ ٢٤٥) .

(ب) جعفر بن عون : ثقة [1] .

(جـ) الليث بن سعد : ثقة ، ثبت [2] .

(د) عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [3] .

(هـ) سليمان بن بلال : ثقة [4] .

(و) أبو عامر العقدي : عبد الملك بن عمرو : ثقة [5] .

أما روايته الثانية :

فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الله بن الصائغ ، وهو : ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين وهو ثبت في مالك [6] .

وعلى ضوء قواعد الترجيح ، تترجح الرواية الأولى على الثانية ، فيكون الحديث محفوظاً عن هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبيه ، وذلك لكثرة الرواة عن هشام ، ومعظمهم من الثقات .

في حين أني لم أجد من روى الرواية الأخرى عنه ، غير عبد الله بن نافع الصائغ ، وهو ليّن الحفظ كما تقدم . على أن هذا الوجه مع كونه محفوظاً من رواية هشام بن سعد ، إلا أنه غير محفوظ من رواية الزهري ، وذلك لأن هشاماً خالف الثقات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الوجهين الأول ، والسادس عنه .

ولذلك وصفها العقيلي بأنها وهم وخطأ .

أما الوجه الحادي عشر :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير هشام بن سعد ، من روايته الثانية عنه ، إذ تقدم أنه روى الوجه السابق عن الزهري كما تقدم أن هذه الرواية غير محفوظة عن هشام ،

---

(١) انظر التهذيب (٢/ ٨٦) .

(٢) انظر ص ٦١٤ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) التقريب ص ٢٥٠ ، (٢٥٤٩) ، وانظر التهذيب (٤/ ١٥٤) .

(٥) انظر ص ٢٩٠ .

(٦) التقريب ص ٣٢٦ ، (٣٦٥٩) ، والتهذيب (٦/ ٤٧) .

وبالتالي فإنها غير محفوظة كذلك من رواية الزهري . وقد وصفها العقيلي بأنها وهم وغلط ، وأعلها الدارقطني بالغرابة من حديث أبي سلمة ومن حديث الزهري عنه كما تقدم .

ثم إنه اختُلف في إعلال هذا الوجه بهشام ، أو بمن دونه :

فالدارقطني ، وأبو نُعَيم ، والعقيلي - كما يفهم من كلامه [1] - يرون أن الحمل على عبد الله بن نافع الصائغ الذي روى الحديث عن هشام .

أما ابن حجر ، فرأى أن الحمل على هشام بن سعد [2] .

على أنه يمكن الجمع بين أقوالهم بالحمل على هشام ومن دونه ، فهشام موصوف بسوء الحفظ كما تقدم . والله أعلم .

أما الوجه الثاني عشر :

(الزهري ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن ابن عوف ، مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، من رواية مُجَّاعة بن الزبير عنه ، وقد تقدمت الإشارة في دراسة الوجه الأول ، إلى أنه اختلف عن معمر في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف .

(ب) ومرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حافظ ، وقد تُكلِّم فيه من جانبين ، روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، وأنه كان يُلقَّن آخر عمره ، وكلاهما غير منطبقين في هذه الرواية .

---

(١) انظر أقوالهم في التخريج ص ٤٢٥ ، ص ٤٢٦ .

(٢) انظر التخريج ص ٤٢٥ .

ثم إن العلماء عدُّوه من أثبت أصحاب معمر [1] .

أما روايته الثانية :

فرواها عنه مُجَّاعة بن الزبير ، أبو عبيدة :

ومُجاعة هذا : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : مستقيم الحديث عن الثقات [2] .

وقال أحمد : لم يكن به بأس في نفسه [3] .

وضعّفه الدارقطني [4] .

قال ابن عدي : هو ممن يُحتمل ، ويُكتب حديثه [5] .

وقال ابن خراش : ليس مما يُعتبر به [6] .

وخلاصة حاله أنه ضعيف الحديث .

وعليه فإن رواية معمر الأولى أرجح من روايته هذا الوجه ، والحمل فيها على مجّاعة بن الزبير ، كما تقدم ، ولم أقف على من تابعه .

وبالتالي ، فإن هذا الوجه عن الزهري ،غير محفوظ أيضاً .

أما الوجه الثالث عشر :

(الزهري ، عن عامر بن سعد ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

فتقدم في كلام الدارقطني عن الاختلاف ، أنه من رواية إبراهيم بن سعد ، عن الزهري .

ويظهر أنه اختُلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن الزهري ،عن سالم ، وعبد الله بن عامر ، عن عبدالرحمن بن عوف مرفوعاً ، كما تقدم في الوجه السابع .

---

(١) انظر ص١٦٨ .

(٢) الثقات (٧/ ٧١٥) .

(٣) عن ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٤٣٧) .

(٤) عن ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٤٣٧) .

(٥) الكامل (٦/ ٢٤٢٠) .

(٦) عن لسان الميزان لابن حجر (٥/ ١٦) .

(ب) ومرة يرويه هكذا ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، وعبد الله بن عامر ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

ولم أقف على أيٍّ من روايتيه ، مما تعذر دراسة هذا الاختلاف ، على أنه قد تقدم في ترجمته أنه مع كونه ثقة في كتابه ، لكن إذا حدث من حفظه فربما يخطيء .

وقد ذكر أبو نعيم ما يفيد خطأ إبراهيم في رواية هذا الوجه ، وذلك أنه بعد أن ذكر روايته قال : وأصح الأقاويل ، ما رواه صالح ويونس ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أسامة بن زيد .

إذ يفهم منه أن المحفوظ من رواية عامر بن سعد ، عن أسامة بن زيد متصلاً ، مرفوعاً ، لا عن النبي ﷺ مرسلاً كما في هذا الوجه .

كما يُفهم من دراسة الوجه السادس - الذي تقدم - أن المحفوظ من رواية عبدالله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف متصلاً ، مرفوعاً ، لا عن النبي ﷺ مرسلاً ، كما في هذا الوجه .

وعليه فإن هذا الوجه عن الزهري ، غير محفوظ أيضاً لما تقدم ، والله أعلم .

(الخلاصة)

على ضوء ما سبق في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، يتضح رجحان ثلاثة من الأوجه السابقة ، وهي :

١- الوجه الأول : الذي رواه الزهري عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً ، لأنه الرواية الراجحة عن مالك ، ومعمر ، وهما من أثبت أصحاب الزهري ، ومالك أثبتهم على الإطلاق عند جمهور العلماء .

وقد أخرجه البخاري ومسلم ، وغيرهما كما تقدم في التخريج ، ورجحه غير واحد من الأئمة .

٢- الوجه السادس : الذي رواه الزهري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً .

وهو إسناد آخر لمالك ، غير الذي تقدم ، ولم أجد من رواه غير مالك ، وقد أخرجه البخاري ومسلم ، وغيرهما كما تقدم في التخريج .

٣- الوجه التاسع : الذي رواه الزهري ، عن سالم ، عن عبد الرحمن بن عوف موقوفاً .

وهو إسناد ثالث لمالك ، غير اللذين تقدما ، لأن سالماً لا يرويه إلا موقوفاً . وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما تعليقاً .

وقد رجح ابن عبد البر هذا الوجه والذي قبله كما تقدم .

أما بقية الأوجه ، فجميعها غير محفوظة عن الزهري .

١- أما الوجه الثاني (الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبدالله بن عبد الله بن الحارث ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن ابن عوف مرفوعاً) .

فهو رواية غير محفوظة عن مالك ، حيث تفرد إبراهيم بن أبي الوزير بزيادة « عن أبيه » مخالفاً في ذلك الكثرة من أصحاب مالك الثقات ، الذين رووا الحديث عنه بهذا الإسناد ، بدون هذه الزيادة .

وقد وصفه ابن حجر بأنه خطأ كما تقدم .

٢- أما الوجه الثالث : (الزهري ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فهو رواية غير محفوظة عن مالك ، لأن ابن وهب حمل حديثه على حديث يونس . ومتابعتا عُقَيْل ، ويونس ، لا تقويان على معارضة الرواية المحفوظة عن مالك ومعمر ، التي أفادت أن الرواية عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ، لا عن عبد الله بن الحارث .

٣- أما الوجه الرابع : (الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً)

فلأنه من روايتي محمد بن أبي حفصة ، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، عن الزهري : وهما ضعيفان ، وقد ضعفه البزار ووصفه العقيلي بأنه وهم وخطأ .

٤- أما الوجه الخامس : (الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

فلأنه من روايتي عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وسفيان بن حسين ، عنه ، وهما ضعيفان أيضاً في الزهري وقد وصفه العقيلي بأنه وهم وخطأ .

٥- أما الوجه السابع : (الزهري ، عن سالم وعبد الله بن عامر ، عن عبدالرحمن بن عوف ، مرفوعاً) .

فلأنه رواية غير محفوظة عن مالك بهذا الإسناد ، حيث لم يروها عنه ، غير بشر الزهراني ، مخالفاً الكثرة من أصحاب مالك الثقات ، الذين رووا هذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد من وجهين :

(الزهري ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، مرفوعاً).

و (الزهري ، عن سالم ، عن عبد الرحمن بن عوف ، موقوفاً) .

وقد تقدم أن جمع الشيوخ لا يُقبل إلا من حافظ متقن ، وبشر ، دون هذه المرتبة ، ولذلك قال ابن عبد البر : وقد جود مالك حديثي ابن شهاب جميعا ، عن سالم (يعني وحده ، موقوفاً) وعن عبد الله بن عامر (يعني وحده مرفوعاً) .

ثم إن متابعة عقيل ، وإبراهيم بن سعد ، وغيرهما ، مالكاً على هذه الرواية ، لا تقوى على معارضة روايتي مالك المحفوظتين ، فهو أثبت أصحاب الزهري ، على الإطلاق عند جمهور العلماء .

٦- أما الوجه الثامن (الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

فغير محفوظ عن الزهري أيضاً ، لأنه من رواية ابن أبي ذئب ، ولم يصرح فيها بالسماع ، ولم يُتابَع على هذه الرواية ، والعلماء إنما تكلموا فيه من جهة سماعه عن الزهري ، وأنها غير ثابتة .

ووصفه العقيلي ، وابن عبد البر ، بأنه وهم وغلط .

٧- أما الوجه العاشر (الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، مرفوعاً) .

٨- والوجه الحادي عشر (الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، مرفوعاً) .

فغير محفوظين ، لأنهما من رواية هشام بن سعد ، وهو موصوف بسوء الحفظ ، ولم يُتابَع على كلتا روايتيه .

وقد وصفهما العقيلي ، بأنهما وهم وغلط .

٩- أما الوجه الثاني عشر (الزهري ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً) .

فلأنه من رواية معمر بن راشد ، غير المحفوظة عنه ، حيث لم أجد من رواها عنه غير مُجَّاعة بن الزبير ، وهو موصوف بالضعف .

١٠- أما الوجه الثالث عشر (الزهري ، عن عامر بن سعد ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

فلأن إبراهيم بن سعد ، جمع بين إسنادين ، وكلاهما غير محفوظين ، فالمحفوظ عن عامر بن سعد ، روايته عن أسامة بن زيد ، مرفوعاً ، كما سيأتى تخريجه .

وعن عبد الله بن عامر ، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً كما في الوجه السادس .

ولم يُتابع إبراهيم بن سعد على روايته هذه .

بقي أن نقول : إن الدارقطني رجح في كلامه عن الاختلاف الوجه الأول فقط ، دون الوجهين السادس ، والتاسع ، مع كونهما راجحين كما تقدم .

ولعله أراد بيان الوجه الراجح من أوجه الإسناد الأول ، الذي رواه الزهري عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، عن ولد الحارث بن نوفل ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، لا الأسانيد الأخرى التى أصحها : الزهري ، عن عبد الله بن عامر ، عن ابن عوف مرفوعاً .

والزهري ، عن سالم ، عن ابن عوف موقوفاً ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من الوجهين الأول ، والسادس ، صحيح ، حيث أخرجه الشيخان من كلا الوجهين ، وصححه غير واحد من الأئمة .

أما من الوجه التاسع ، فهو ضعيف ، لكونه موقوفاً .

فيكون الحديث قد صح مرفوعاً وموقوفاً من الأوجه المذكورة .

ثم إن الشيخين أخرجا الحديث من مسند أسامة بن زيد [1] .

* * *

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٣٤٤) كتاب الحيل ، باب ما يكره من الاحتيال (٦٩٧٤) من طريق شعيب بن أبي حمزة .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٣٩) كتاب السلام ، باب الطاعون (٩٦ - ٢٢١٨) من طريقي معمر بن راشد ، ويونس بن يزيد .

ثلاثتهم عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أسامة بن زيد .

ثم إن الاختلاف على الزهري في هذا الحديث أكثر مما ذكره الدارقطني ، وفي هذا قال أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٨٩) : وهذا حديث اختُلف فيه على الزهري على ثلاثة عشر قولاً : من رواية عبد الرحمن بن عوف ، على ثمانية أقاويل (هكذا قال)، ومن رواية سعد بن أبى وقاص وزيد بن ثابت على خمسة أقاويل أ . هـ .

ولم أدرس بقية الأوجه لأن الدارقطني لم يتعرض لها .

الباب الثاني

الأحاديث المعلَّة بالاختلاف على الزهري وصلاً وإرسالاً

الفصل الأول

الأحاديث المعلَّة بالاختلاف في الوصل والإرسال فقط

الحديث (١٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر، عن النبي ﷺ في تقبيل الحجر الأسود .

فقال : يرويه الزهري واختلف عنه :

فرواه عمرو بن الحارث ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه [١] .

ورواه يونس [٢] ، عن الزهري مرسلاً [٣] ، [٤] .

(تخريج الحديث)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن عمر .

٢- ومرة يُروى عنه ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر)

(أ) (ب) فرواه ابن وهب في موطئه (كما في التمهيد لابن عبد البر ٢٢/٢٥٦) عن يونس - هو ابن يزيد الأيلي - ، وعمرو بن الحارث ، كلاهما عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه أنه حدثه قال : قبَّلَ عمر الحجر ، ثم قال : أما والله لقد علمت أنك حجر ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبّلك ما قبّلتك .

---

(١) يعني : عن عمر ، فالحديث على هذا الوجه من مسند عمر ، ولذلك أورده الدارقطني في مسند عمر . وكذلك المزي في التحفة (٨/ ٥٧) .

(٢) هكذا عده الدارقطني فيمن روى هذا الوجه ، وسيأتي في التخريج أن يونس تابع عمرو ابن الحارث في رواية الوجه الآخر ، فلعله اختُلف فيه عن يونس أيضاً .

(٣) لم أقف على مراده بالإرسال ، لعدم وقوفي على من أخرج هذا الوجه كما سيأتي .

(٤) العلل للدارقطني (٢/ ٥٥) .

ثم قال ابن عبد البر : أفضلها وأثبتها ، وإن كانت كلها ثابتة ، حديث الزهري ، عن سالم ، عن أبيه (يعني : عن عمر) .

كما أخرجه من طريق ابن وهب - بذكر يونس وعمرو بن الحارث معاً - :

مسلم في صحيحه (٢/ ٩٢٥) ، كتاب الحج ، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف (٢٤٨ - ١٢٧٠) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٤٠٠) كتاب الحج ، باب تقبيل الحجر (٢/ ٢٩١٩) .

وابن الجارود في المنتقى ص ١٥٩ ، (٤٥٢) .

وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ١٢١) كتاب الحج ، باب تقبيل الحجر الأسود (٢٧١١) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٣٨ ب) كتاب الحج ، باب في استلام الحجر والركنين .

كما أخرجه من طريق ابن وهب - بذكر عمرو بن الحارث - وحده - :

مسلم ، وأبو نعيم في الموضعين السابقين .

والفاكهي في أخبار مكة (١/ ١٠٥) باب ما يقال عند استلام الركن الأسود (٥٤) .

وأخرجه من طريق ابن وهب ، بذكر يونس بن يزيد - وحده - :

ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٦/ ٤٩) كتاب الحج ، باب دخول مكة (٣٨١٠) .

وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٢٦) .

وقال : متفق عليه [1] من حديث الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، مرسلاً) .

---

(١) لعل مراده الاتفاق على صحته من طريق الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر ، لا ما اصطُلح عليه من أن الشيخين اتفقا على إخراجه .

فقد ذكر الدارقطني أن يونس رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر) .

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١- عمرو بن الحارث المصري :

وثقه ابن سعد (١) ، وابن معين (٢) ، وأبو زرعة (٣) ، والنسائي (٤) ، والخليلي (٥) ، والخطيب (٦) ، والعجلي (٧) ، والدارقطني (٨) ، وابن عبد البر (٩) .

وقال أبو حاتم (١٠) : كان أحفظ الناس في زمانه .

وقال ابن حبان : كان من الحفاظ المتقنين (١١) .

ووصفه الذهبي (١٢) ، وابن حجر (١٣) بالحافظ الثبت .

أما الإمام أحمد ، فقال : ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد ، لا عمرو بن الحارث ولا أحد ، وقد كان عمرو بن الحارث عندي (يعني : أثبت) ثم رأيت له أشياء مناكير (١٤) .

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٢٠٣) .
(٢) رواية ابن محرز (١/ ١٠٧) .
(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٥) .
(٤) عن تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٣) .
(٥) الإرشاد (١/ ٤٠٣) .
(٦) عن تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٦) .
(٧) ترتيب الثقات ص ٣٦٢ .
(٨) التتبع ص ٢٢٦ .
(٩) تجريد التمهيد ص ١١٠ .
(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٥) .
(١١) الثقات (٧/ ٢٢٩) .
(١٢) السير (٦/ ٣٤٩) .
(١٣) تقريب التهذيب ص ٤١٩ ، (٥٠٠٤) .
(١٤) عن تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٣) .

ثم فسّر هذا الجرح فقال : يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطيء [1] .

وقد ضعفه الخليلي في روايته عن دراج ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد الخدري [2] .

فخلاصة حاله : أنه ثقة ، له مناكير .

٢- يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيِّد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدَّث من كتابه ، لأنه يهم فيه [3] .

ويظهر أنه اختُلف عنه في هذا الحديث ، إذ تقدم في التخريج أنه روى كلا الوجهين المختُلف فيهما عن الزهري ، غير أني لم أتمكن من دراسة هذا الاختلاف عن يونس لعدم وقوفي على من أخرج روايته الوجه الآخر .

لكن يمكن القول بأن روايته لهذا الوجه الذي معنا أرجح ، وذلك لعدة أمور:

أولاً : متابعة عمرو بن الحارث - وهو ثقة كما تقدم - له في رواية هذا الوجه .

ثانياً : إخراج مسلم لها في صحيحه ، وكذلك ابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن الجارود .

ثالثاً : ما تقدم من كلام بعض العلماء ، الذي يفيد ثبوت هذا الوجه عن الزهري ، كابن عبد البر ، وأبي نعيم في الحلية .

رابعاً : أن أبا نعيم عندما أراد أن يستخرج على الإمام مسلم روايته لهذا الحديث ضاق عليه المخرج ، فلم يروه إلا بهذا الوجه ، دون الوجه الآخر .

فكل هذه الأسباب تجعلنا نستأنس بها ، ونحكم على رواية يونس هذه بأنها أرجح من روايته الوجه الآخر . والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، مرسلاً)

---

(١) عن تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٣) .

(٢) الإرشاد (١/ ٤٠٥) .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، كما أفاده كلام الدارقطني ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، وربما كان الحمل في علة هذا الوجه على يونس نفسه ، إذ ربما حدث به من حفظه فوهم فيه ، والله أعلم .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح جلياً مما تقدم ، رجحان الوجه الأول - الموصول - على الوجه الثاني - المرسل - ، لرواية اثنين من ثقات أصحابه عنه ، في حين أنه لم يرو عنه الوجه الثاني غير يونس بن يزيد ، وقد تقدم أنها رواية غير محفوظة له .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم .

* * *

الحديث (١٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث الحسين بن علي ، عن علي ، أن النبي ﷺ طَرَقه وفاطمة ليلاً ، فقال : « **ألا تُصلُّون ؟ قلت : يا رسول الله ! إنما أنفسنا بيد الله** » .

فانصرف ، فسمعته يقول : « **وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً** » (١) .

فقال : هو حديث يرويه الزهري ، عن علي بن الحسين ، واختُلف عنه :

فرواه الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن علي بن الحسن ، عن الحسن ابن علي ، عن علي .

قال ذلك أبو صالح كاتب الليث ، وقتيبة بن سعيد ، وحُجَيْن بن المثنى ، عن الليث .

ويُقال : إنه هكذا كان في كتاب الليث ، فقيل له : إن الصواب : عن الحسين ابن علي ، فرجع إلى الصواب .

وكذلك رواه ابن لهيعة ، عن عُقَيل ، عن الزهري ، على الصواب.

وكذلك رواه يحيى بن بكير ، وغير واحد ، عن الليث .

وكذلك رواه شعيب بن أبي حمزة ، وحكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف ، وصالح بن كيسان ، وإسحاق بن راشد ، ويونس بن يزيد ، ومحمد بن أبي عتيق ، وزيد بن أبي أنيسة ، ومعمر بن أبان بن حمران، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي .

---

(١) سورة الكهف ، آية ٥٤ .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرسلاً [1] .

وكذلك رواه مسعر ، عن عتبة بن قيس ، عن علي بن حسين مرسلاً أيضاً .

والصواب ما رواه صالح بن كيسان ، وحكيم بن حكيم ، ومن تابعهما ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه، عن علي [2].

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين رئيسين :

١- فمرة يُروى عنه ،عن علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ (متصلاً) .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ (مرسلاً) .

وقد أشار الدارقطني إلى اختلاف آخر حصل على من دون الزهري وهو الليث بن سعد ، حيث رواه مرة عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن علي ابن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

ورواه مرة أخرى ، عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن الحسن بن علي ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

ولم أجعل هذا وجهاً ثالثاً ، لأنه ليس اختلافاً عن الزهري - فالاختلاف عنه دائر بين الوصل والإرسال - وسيكون تخريجه ، ودراسته ، مندرجاً تحت الوجه الأول ، عند الكلام عن طريق عقيل بن خالد ، تلميذ الزهري .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً متصلاً) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/ ٤٠٧) كتاب التفسير ، باب

---

(١) يعني عن النبي ﷺ .

(٢) العلل للدارقطني (٢/ ٩٨ وما بعدها) .

﴿ **وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً** ﴾ (٤٧٢٤) ، عن علي بن عبد الله، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي ، عن صالح (هو ابن كيسان) ، عن ابن شهاب قال :أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره ، عن علي رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة ، قال : « **ألا تصليان ..** » مختصراً .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ١١٨) كتاب الصلاة ، فصل في قيام الليل (٢٥٥٧) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢٩٢) كتاب الصلاة ، باب الدليل على إيجاب القيام بالليل .

وأحمد في مسنده (١/ ١١٢) .

ثلاثتهم من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، به ، الحديث بتمامه عند ابن حبان ، وأبي عوانة .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، صالحاً في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ١٠) كتاب التهجد ، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل (١١٢٧) .

وفي (١٣/ ٣١٣) كتاب الاعتصام ، باب ﴿ **وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً** ﴾ (٧٣٤٧) .

وفي (١٣/ ٤٤٦) كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة (٧٤٦٥) .

ومن طريقه البغوي في تفسيره (٣/ ٥٧٨) سورة الكهف ، آية (٥٤) .

كما أخرجها أحمد في مسنده (١/ ١١٢) .

والبزار في مسنده البحر الزخار (٢/ ١٤٢) عن عمر بن الخطاب السجستاني .

وأخرجها أبو علي الهروي في فوائده (٢/ ٢/ ق ٢٤ أ) عن علي بن محمد الهروي .

كما أخرجها من طريق علي بن محمد الهروي وغيره ، أبو إسماعيل عبد الله ابن محمد الهروي في ذم الكلام (١/ ١٤٦) (١١٩) .

وأخرجها المروزي كما في مختصر قيام الليل ص ١٠٠ ، باب إيقاظ الرجل أهله ، عن محمد بن يحيى .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢٩٢) كتاب الصلاة ، باب الدليل على إيجاب القيام بالليل ، عن أبي الجماهر الحمصي ، والصغاني ، وأبي أمية .

وابن المنذر في الأوسط (١/ ١٤٨) ، كتاب صلاة التطوع بالليل ، (حديث ٢٥٦١) من طريق عيسى الكيساني .

وابن منده في التوحيد (١/ ٢٨٦) ، (٤ - ١٣٦) .

والأصبهاني في الحُجّة (١/ ٣٨٥) ، (٢٢٦) ، (٢/ ٤٦١) ، (٤٨٠) .

كلاهما من طريق أبي زرعة ، عبد الرحمن بن عمرو .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٠٠) كتاب الصلاة ، باب الترغيب في قيام الليل ، من طريق عبد الكريم بن الهيثم .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم أحد عشر ، عن أبي اليمان الحكم بن نافع ، عن شعيب بن أبي حمزة ، به ، بعضهم يذكره بتمامه ، وبعضهم يختصره .

(جـ) وتابع محمد بن أبي عتيق ، صالحاً ، وشعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٤٤٦) كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة (٧٤٦٥) .

وأبو نعيم في الحلية (٣/ ١٤٥) .

ومن طريق أبي نعيم أخرجها أبو موسى المديني في اللطائف (ق١٣٨ب).

كلاهما من طريق سليمان بن بلال ، عن محمد بن أبي عتيق ، به ، الحديث بتمامه .

(د) وتابع إسحاق بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٣١٣) كتاب الاعتصام ، باب « وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً » (٧٣٤٧) .

وأبو بكر القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة للإمام أحمد (انظر الفضائل ٢/ ٦١٤) (١٠٥٠) .

كلاهما من طريق عتاب بن بشير ، عن إسحاق بن راشد ، به ، الحديث بتمامه .

(هـ) وتابع حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٧٨) كتاب الصلاة ، باب استحباب إيقاظ المرء لصلاة الليل (١١٣٩) .

والنسائي في المجتبى (٣/ ١٦٧) كتاب قيام الليل ، باب الترغيب في قيام الليل .

وأحمد في مسنده (١/ ٩١) .

وأبو يعلى في مسنده (١/ ٣٠١) ، (٣٦٦) .

والبزار في مسنده البحر الزخار (٢/ ١٤٣) ، (٥٠٤) .

خمستهم من طريق إبراهيم بن سعد ، عن محمد بن إسحاق ، عن حكيم بن حكيم ، به الحديث بتمامه ، وهو عند البزار مختصراً .

(و) وتابع زيد بن أبي أنيسة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢٩٣) كتاب الصلاة ، باب الدليل على إيجاب القيام بالليل .

وابن الأعرابي في معجمه (ق ٢٤١ ب) .

وعبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أحمد (١/ ٧٧) .

وعلى فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٦٩٤) ، (١١٨٦) .

وأخرجها من طريق عبد الله بن أحمد ، أبو نعيم في الحلية (١/ ٦٨) .

ثلاثتهم من طريق محمد بن سلمة ، عن أبي عبد الرحيم ، عن زيد بن أبي أنيسة ، به ، الحديث بتمامه .

(ز) (حـ) وتابع يونس بن يزيد ، ومعمر بن أبان بن حمران ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى روايتيهما ، في حديثه عن الاختلاف ، كما تقدم ، ولم أقف على أيّ من روايتيهما .

(ط) أما عُقَيْل بن خالد فتقدمت الإشارة إلى أنه روُيت عنه روايتان :

إحداهما : تابع فيها من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته هذه مسلم [1] في صحيحه (١/ ٥٣٧) كتاب صلاة المسافرين ، باب ما رُوي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح (٢٠٦ - ٧٧٥) .

ومن طريقه ابن حجر في عوالي مسلم ، ص ١٦٢ ، (٣٨) .

كما أخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/ ٤١٣) كتاب قيام الليل ، باب ثواب من استيقظ وأيقظ امرأته فصليا ، (١٣١١/ ٢) .

وفي المجتبى (٣/ ١٦٧) كتاب قيام الليل ، باب الترغيب في قيام الليل .

وأخرجها أيضاً في السنن الكبرى (٦/ ٣٨٦) كتاب التفسير ، باب قوله تعالى : ﴿ وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ﴾ (١١٣٠٥/ ١) .

وانظر تفسير النسائي ، المطبوع مستقلاً عن السنن (٢/ ٧) سورة الكهف ، باب قوله تعالى : ﴿ وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ﴾ (٣٢٥) .

---

(١) ذكر الدارقطني في التتبع ص ٢٨١ ، أن مسلماً روى الحديث من هذا الطريق وقال : (عن الحسن بن علي) وتعقبه النووي ، وأبو مسعود الدمشقي بأن مسلماً إنما رواه بذكر (الحسين بن علي) ، (انظر مسلم للنووي ٦/ ٦٤) وحاشية التتبع ص ٢٨٢ .

وعبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أحمد (١/ ٧٧) .

وعلى فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٦٩٣) ، (١١٨٤) .

ومن طريق عبد الله بن أحمد : الخطيب البغدادي في الكفاية ، ص ٣٤١ ، باب ذكر النوع الثالث من أنواع الإجازة .

ثلاثتهم عن قتيبة بن سعيد ، وقال عبد الله بن أحمد ، كتب إلى قتيبة ، عن الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن الحسين ابن علي ، عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً ، الحديث بتمامه .

كما أخرج رواية عقيل :

البخاري في الأدب المفرد ص ٢٠٥ ، باب ضرب الرجل يده على فخذه . . . (٩٨٣) عن يحيى بن بكير .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢٩٢) كتاب الصلاة ، باب الدليل على إيجاب القيام بالليل ، عن أبي أمية ، ثنا الوليد بن صالح ، وحنيفة بن مرزوق .

ثلاثتهم تابعوا قتيبة بن سعيد في روايته عن الليث بن سعد ، عن عقيل ، به .

كما ذكر الدارقطني أن ابن لهيعة ، تابع الليث بن سعد في رواية هذا الوجه عن عقيل ، ولم أقف على روايته .

ثانيتهما : أما الرواية الثانية لعقيل ، فرواها عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن الحسن بن علي ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٧٩) كتاب الصلاة ، باب استحباب إيقاظ المرء لصلاة الليل ، (١١٤٠) ، عن محمد بن رافع ، عن حُجَين بن المثنى .

وأبو نعيم في الحلية (٣/ ١٤٥) من طريق الحسن بن سفيان ، ثنا قتيبة بن سعيد .

وقال : صحيح ، متفق عليه من حديث الزهري .

ومن طريق أبي نعيم ، أخرجها أبو موسى المديني في اللطائف (ق ١٣٨ ب) .

كلاهما عن الليث بن سعد ، عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن علي ابن الحسين ، عن الحسن بن علي ، عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً ، الحديث بتمامه .

وذكر الدارقطني أن أبا صالح كاتب الليث تابعهما على هذه الرواية ، ولم أقف عليها .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن علي بن حسين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٥٩٠) كتاب الصلاة ، باب من نسي صلاة أو نام عنها ، (٢٢٤٤) .

كما أخرجها في التفسير (١/ ٢/ ٤٠٤) سورة الكهف ، عن معمر ، عن الزهري ، عن علي بن حسين قال : دخل رسول الله ﷺ على عليٍّ وفاطمة . . . الحديث مختصراً .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق : الأصبهاني في الحُجَّة (١/ ٣٨٥)، (٢/ ٤٦١) .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من وجهين رئيسين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً ، متصلاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- صالح بن كيسان :

وهو متفق على توثقه ، وعدَّه بعض العلماء من أثبت أصحاب الزهري .

فممن وثقه بتأكيد التوثيق :

يعقوب بن شيبة [١] ، وابن حجر [٢] ، حيث وصفاه بأنه ثقة ثبت .

---

(١) عن تهذيب التهذيب (٤/ ٣٥١) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٨٣ ، (٢٨٨٤) .

وقال ابن عبد البر : كان كثير الحديث ، ثقة ، حجة [١] .

وقال الخليلي : كان حافظاً إماماً [٢] .

وممن أطلق توثيقه :

النسائي ، وابن خراش [٣] .

وابن سعد الذي قال : كان ثقة ، كثير الحديث [٤] .

وقال العجلي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات [٥] .

ووثقه أبو حاتم ، بعد أن ذكر أنه أحب إليه من عُقيل بن خالد [٦] ، وفي كلامه إشارة إلى أنه من أثبت أصحاب الزهري ، لأن عقيلاً من أثبت أصحابه [٧] .

أما ابن معين فتعددت أقواله فيه .

فقال في رواية أحمد بن العباس : ليس في أصحاب الزهري ، أثبت من مالك ، ثم صالح بن كيسان ، ثم معمر ، ثم يونس [٨] .

وقال في رواية الدارمي : معمر أحب إلي - يعني من صالح - وصالح ثقة [٩] .

وقال في رواية إسحاق بن منصور : ثقة [١٠] .

وقال في رواية الدوري : ليس به بأس في الزهري [١١] .

أما أحمد ، فقال فيه : بخ بخ [١٢] .

وهو من رجال الكتب الستة [١٣] .

---

(١) التمهيد (١٦/ ٢٧٩) .

(٢) الإرشاد (١/ ٢٩٦) .

(٣) عن تهذيب الكمال (١٣/ ٨٢) .

(٤) الطبقات (القسم المتمم ص ٣٢٩) .

(٥) ترتيب ثقات العجلي ص ٢٢٦ ، والثقات لابن حبان (٦/ ٤٥٤) .

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٤١١) .

(٧) انظر ترجمته ص ١٨٥ .

(٨) عن تهذيب الكمال (١٣/ ٨٢) .

(٩) تاريخ الدارمي ص ٤٣ .

(١٠) عن تهذيب الكمال (١٣/ ٨١) .

(١١) التاريخ (٢/ ٢٦٤) .

(١٢) رواية حرب بن إسماعيل انظر تهذيب الكمال (١٣/ ٨١) .

(١٣) انظر تقريب التهذيب ص ٢٧٣ .

ومن هذه الأقوال نصل إلى كونه ثقة حجة ، بل ومن الثقات المتقنين .

أما روايته عن الزهري ، فتعتبر من أوثق الروايات ، لما وصفه البعض من كونه من أثبت الناس فيه ، خاصة وأنه زميله في الطلب ، وقصتهما مشهورة في اعترافه للزهري بالإمامة حيث لم يكتف بتلقي المرفوعات عن النبي ﷺ ، إذ جمع إليهما أقوال الصحابة والتابعين ، ولم يَحْذُ صالح حذوه ، مما جعل الزهري يتميز عليه [1] .

وأما ما نقل عن ابن معين من قوله : ليس به بأس في الزهري ، فيعكّر عليه ما رواه أحمد بن العباس عنه من جعله بعد مالك في الأثبات من أصحاب الزهري ، وأيضاً توثيقه له عقب تفضيل معمر عليه .

٢- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [2] .

٣- محمد بن عبد الله التيمي (ابن أبي عتيق) :

ذكره ابن حبان في الثقات [3] .

ووثقه السخاوي [4] .

وقرنه الذهلي بابن أبي ذئب في الرواية عن الزهري [5] ، ثم قال : وهو حسن الحديث عن الزهري ، كثير الرواية ، مقارب الحديث ، لولا أن سليمان ابن بلال قام بحديثه لذهب حديثه [6] .

وقال ابن حجر : مقبول [7] .

وخلاصة حاله أنه صدوق ، إذ لم أقف على من ضعفه ، ثم إن كلام الذهلي معتبر ، فهو من أخبر الناس بحديث الزهري ، إضافة إلى أن البخاري أخرج لابن أبي عتيق في الصحيح ، ولكن حديثه عنده مقرون كما قال المزي وابن

---

(١) انظر ترجمة الزهري لابن عساكر - المطبوعة مستقلاً عن التاريخ ص ٦٢ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

(٣) الثقات (٧/ ٣٦٤) .

(٤) التحفة اللطيفة (٣/ ٦٠٨) .

(٥) انظر ترجمة ابن أبي ذئب ص ٢٨٥ .

(٦) عن تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٥٠) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٤٩٠ ، (٦٠٤٧) .

حجر [1] ، ولا يشكل على ذلك ما ذكره الباجي من أن سليمان بن بلال روى عنه في الاستقراض ، وفي شهود الملائكة بدراً ، منفرداً [2] .

وذلك لأن روايتيه في الموضعين السابقين متابعة لا استقلالاً [3] .

٤- إسحاق بن راشد الجزري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، في غير الزهري، إذ يَهِم ويضطرب في حديثه عنه [4].

٥- يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وتوثيقه في الزهري مقيَّد بما إذا حدث من كتابه [5] .

٦- حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف :

قال العجلي : ثقة [6] .

وذكره ابن حبان في الثقات [7] ، وقال في المشاهير : من جِلّة أهل المدينة [8] .

ووثقه ابن خلفون [9] .

وذكر ابن حجر أن الترمذي ، وابن خزيمة ، وغيرهما ، صححوا حديثه [10] .

واختلف قول الذهبي فيه ، فمرة وثقه [11] ، ومرة قال : حسن الحديث [12] .

وقال ابن حجر : صدوق [13] .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٥١) ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٤٧) .
(٢) التعديل والتجريح (٢/ ٦٥٦) .
(٣) البخاري مع الفتح (٥/ ٦٠) ، (٢٣٩٧) ، (٧/ ٣١٥) ، (٢/ ٤٠٠) .
(٤) انظر ص٢١٤.
(٥) انظر ١٦٤ .
(٦) ترتيب الثقات ص ١٢٩ .
(٧) الثقات (٦/ ٢١٤) .
(٨) مشاهير علماء الأمصار ص ١٢٩ .
(٩) عن محقق تهذيب الكمال (٧/ ١٩٣) .
(١٠) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨٥) .
(١١) المغني في الضعفاء (١/ ١٨٦) .
(١٢) الكاشف (١/ ٢٤٨) .
(١٣) تقريب التهذيب ص ١٧٦ ، (١٤٧١) .

أما ابن سعد فقال : كان قليل الحديث ، لا يحتجون بحديثه [1] ، وبمثله قال ابن أبي حاتم [2] .

وقال ابن القطان : لا يُعرف حاله [3] .

وخلاصة حاله أنه : ثقة ، لتعدد من وثقه ، ومن صحح حديثه .

أما تضعيف ابن سعد ، وابن أبي حاتم ، فهو مجمل ، لا يُقدَّم على تعديل من عدله .

أما قول ابن القطان بأنه : لا يُعرف حاله ، فهو بالنسبة له ، لا إلى غيره الذين عرفوه .

٧- زيد بن أبي أنيسة :

وثقه ابن معين [4] ، وابن شاهين تبعاً له [5] ، وأبو داود [6] ، ويعقوب بن سفيان [7] ، وجعفر بن بُرقان [8] ، وابن حبان [9] والعجلي [10] .

وذكر ابن خلفون أن محمد بن يحيى ، وابن نمير ، والبرقي ، وثقوه [11] .

وقال ابن سعد [12] ، وابن عبد البر [13] : كان ثقة ، كثير الحديث ، راوية للعلم .

وقال الخليلي : زيد في نفسه ثقة [14] .

---

(١) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - (ص ٢٩٨) .
(٢) عن المغني للذهبي (١/ ١٧٦) .
(٣) عن تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨٥) .
(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ١٨٢)، وبرواية الدارمي ص ١١٢، وبرواية ابن محرز (١/ ٩٩) .
(٥) تاريخ أسماء الثقات ص ١٣٤ .
(٦) عن تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٣) .
(٧) عن تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٣) .
(٨) عن تهذيب الكمال (١٠/ ٢١) .
(٩) الثقات (٦/ ٣١٥) .
(١٠) ترتيب الثقات ص ١٧٠ .
(١١) أسماء شيوخ مالك ص ٩٣ وفيه : أن يحيى ، وابن صالح ، والتعديل من تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٣) .
(١٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٨٠) .
(١٣) التمهيد (٦/ ١) .
(١٤) الإرشاد (١/ ٢٨١) .

وقال الفسوي : ثقة ، حسن الحديث [١] .

وقال الذهبي : حافظ ، إمام ، ثقة [٢] .

وقال ابن حجر : ثقة ، له أفراد [٣] .

أما النسائي فقال : لا بأس به [٤] .

وسئل أحمد عنه كيف هو ؟ فحرك يده ، وقال : صالح ، وليس بذاك [٥] .

وقال في موضع آخر : إن حديثه لحسن مقارب ، وإن فيها لبعض النكارة ، وهو على ذلك حسن الحديث [٦] .

وخلاصة حاله أنه ثقة ، كما هو قول الأكثرين .

٨- مَعْمَر بن أبان بن حمران :

لم أقف على من تكلَّم فيه بجرح أو تعديل .

وقد ترجم له البخاري وقال : روى عن راشد ، والزهري ، روى عنه هشيم [٧] .

وقال في موضع آخر : روى عنه عبد العزيز بن أبان [٨] .

وترجم له ابن أبي حاتم ، وفي ترجمته سقط من أصل المخطوط [٩] .

كما ذكره العسكري في تصحيفات المحدثين وقال : مُعَمَّر بن أبان ، كوفي ، ذكره أبو حاتم [١٠] .

وذكره الدارقطني [١١] ، وابن ماكولا [١٢] ، وقالا : يروي عن الزهري ، روى عنه أبو خالد القرشي ، وعبد العزيز بن أبان ، وقيل : معمَّر .

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٥٢) .
(٢) الكاشف (١/ ٣٣٦) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٢٢٢ ، (٢١١٨) .
(٤) عن تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٣) .
(٥) العلل برواية المروذي وغيره ص ٨٥ .
(٦) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٧٤) .
(٧) التاريخ الكبير (٧/ ٣٧٩) .
(٨) التاريخ الكبير (٨/ ٤٨) .
(٩) الجرح والتعديل (٨/ ٣٧٤) .
(١٠) تصحيفات المحدثين (٢/ ١٠١٧) .
(١١) المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٠٢٧) .
(١٢) الإكمال (٧/ ٢٧٠) .

وذكره الذهبي وقال : معمَّر بن أبان ، روى عن الزهري [1] .

وابن حجر ، وقال : معمر بن أبان ، عن الزهري ، وقيل كالجادة [2] ، (يعني : مَعْمَر) .

ويتحصل مما سبق ارتفاع جهالة عينه ، لرواية هشيم ، وعبد العزيز بن أبان ، عنه ، وتبقى بعد ذلك جهالة حاله تحتاج إلى مَنْ يُجلِّيها ، ولذلك فإن خلاصة حاله أنه : مجهول .

٩- عُقَيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [3] .

كما تقدم أنه وردت عنه روايتان في هذا الحديث ، فمرة يرويه عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن علي بن أبي طالب .

ومرة يرويه عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن عمِّه الحسن بن علي ، عن علي .

وقد اتضح من كلام الدارقطني عن الاختلاف ، ومن تخريج الحديث ، أن الاختلاف ليس على عُقَيْل بن خالد ، وإنما على من دونه، وهو الليث بن سعد، تلميذه .

ورواية الحسين بن علي ، قد رواها ، عن الليث أربعة من أصحابه هم :

(أ) قتيبة بن سعيد الثقفي : ثقة ، ثبت [4] .

(ب) يحيى بن عبد الله بن بكير : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك [5] .

(جـ) الوليد بن صالح النخاس : ثقة [6] .

(د) حنيفة بن مرزوق : ثقة ، كما قال أبو عوانة [7] .

---

(١) المشتبه (٢/٦٠٣) .
(٢) تبصير المتنبه (٤/١٣٠٣) .
(٣) انظر ص ١٨٥ .
(٤) انظر ص ١٧١ .
(٥) تقريب التهذيب ص ٥٩٢ ، (٧٥٨٠) ، وانظر التهذيب (١١/٢٠٨) .
(٦) تقريب التهذيب ص ٥٨٢ ، (٧٤٢٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٢٠) .
(٧) مستخرج أبي عوانة (٢/ ٢٩٢) .

أما رواية (الحسن بن علي) : فرواها عن الليث ، ثلاثة من أصحابه ، هم :

(أ) قتيبة بن سعيد : وقد تقدم أنه روى رواية (الحسين بن علي) أيضاً .

(ب) أبو صالح ، عبد الله بن صالح ، كاتب الليث : صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة [1] .

(جـ) حُجَين بن المثنى : ثقة [2] .

وبتطبيق قواعد الترجيح على كلا الروايتين ، يتضح أن الراجح منهما ، هى الرواية الأولى التي ذكرت (الحسين بن علي) ، فالرواة عنه - بعد استبعاد قتيبة ابن سعيد الذي روى الوجهين - أكثر عدداً ، حيث بلغوا ثلاثة رواة ، وكلهم ثقات .

في حين أن من روى الرواية الأخرى التي ذكرت (الحسن بن علي) اثنان ، أحدهما : ثقة ، والآخر : روايته صحيحة إذا حدث من كتابه ، ولكن لم يتبيّن هنا كونه حدّث من كتابه .

ثم إن هناك مرجِّحاً آخر ، وهو متابعة ابن لهيعة ، الليث بن سعد على رواية (الحسين بن علي) ، في حين لم أجد له متابعاً على رواية (الحسن بن علي) بعد البحث والتتبع .

على أن في كلام الدارقطني ما يفيد إمكان الجمع بين الروايتين ، ودفع التعارض ، حيث قال : ويُقال : إنه هكذا كان في كتاب الليث ، فقيل له : إن الصواب (عن الحسين بن علي) فرجع إلى الصواب .

فتُحمل رواية (الحسن بن علي) على ما حدَّث به الليث قبل رجوعه إلى الصواب .

وتحمل رواية (الحسين بن علي) على ما حدَّث به الليث بعد رجوعه إلى الصواب .

والجمع بوجه معتبر ، أولى .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٠٨ ، (٣٣٨٨) ، وانظر التهذيب (٥/ ٢٢٥) .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٥٤ ، (١١٥٤) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٩٠) .

ومما يؤيد هذا الجمع : أن قتيبة بن سعيد - وهو ثقة ثبت - روى الروايتين عن الليث ، والله أعلم .

وبعد : فهؤلاء رواة الوجه الأول من أوجه الاختلاف عن الزهري ، (يعني : عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً ، موصولاً) ، بلغوا تسعة رواة ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من عُدَّ من أثبت أصحابه .

وقد تقدم أن الدارقطني صوبه فقال : والصواب ما رواه صالح بن كيسان ، وحكيم بن حكيم ، ومن تابعهما ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فقد تقدم في التخريج أنه لم يروه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث به في البصرة [1] .

وليست روايته هذه مما ضُعِّف فيها ، لأنها من رواية عبد الرزاق بن همام الصنعاني عنه ، لكن لم أجد من تابعه عليها ، مع مخالفة الجمهور له .

وعليه تكون هذه الرواية ضعيفة ، ولذلك صوب الدارقطني الوجه الأول .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في النظر في الاختلاف ، إمكان الجمع بين رواية من روى الحديث بذكر « الحسن بن علي » ورواية من ذكر « الحسين بن علي » ، وذلك بأن الليث بن سعد كان يحدِّث أولاً برواية الحسن بن علي ، فلما أُخبر أن الصواب « الحسين بن علي » رجع إلى الصواب ، وصار يحدِّث به .

كما يتضح أيضاً رجحان الوجه الأول (الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي ﷺ) ، وذلك لكثرة رواته من أصحاب الزهري ، ومعظمهم ثقات ، وفيهم من عُدَّ من أثبت أصحابه كصالح بن كيسان ، وشعيب بن أبي حمزة .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الثاني (الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً) غير معمر بن راشد ، وهو مع ثقته ، خالف الجمهور الذين رووا الوجه الأول كما قدمت .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول ، مع تصويب الدارقطني له ، حيث قال : والصواب ما رواه صالح بن كيسان ، وحكيم بن حكيم ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح صحيح ، حيث أخرجه الشيخان في صحيحيهما .

ثم إن إسناده عُدَّ من أصح الأسانيد ، وفي هذا يقول ابن الصلاح : وروِّينا عن أبي بكر بن أبي شيبة قال : أصح الأسانيد كلها : الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي [1] ، وتبعه في ذلك عبد الرزاق ، كما حكاه العراقي [2] .

* * *

(١) علوم الحديث لابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح ص ١١ .

(٢) عن تدريب الراوي للسيوطي (١/٩٦) .

الحديث (١٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال : « **مثل المؤمن ، مثل الزرع ، لا تزال الريح تميله ، ولا يزال المؤمن يصيبه بلاء ، ومثل المنافق مثل شجرة الأرز** [١] **، لا يهتز حتى تُحصَدْ** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة [٢] .

وأرسله يونس ، عن الزهري ، عن سعيد [٣] ، [٤] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين .

١- فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) .

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/١٩٦) كتاب الجامع ، باب المرض ، وما

---

(١) بسكون الراء وفتحها : هي شجرة الأرز ، وهو خشب معروف ، وقيل : هو الصنوبر (النهاية ١/٣٨) .

(٢) يعني : مرفوعاً ، كما سيأتي في التخريج .

(٣) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر « أبي هريرة » ، كما يُفهم من السياق ، حيث لم أقف على تخريج هذا الوجه .

(٤) العلل للدارقطني (٧/ ٢٧١) .

(يصيب الرجل (٢٣٠٧) عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **مثل المؤمن كمثل الزرع ، لا تزال الريح تفيئه ، ولا يزال المؤمن يصيبه بلاؤه ، ومثل المنافق كمثل شجرة الأرزة تقيم حتى تتحصَّد** » .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٣) عن عبد الرزاق ، بنحوه .

ومن طريق عبد الرزاق : أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢١٦٣) كتاب صفات المنافقين ، باب : مثل المؤمن كالزرع (٥٨ - ٢٨٠٩) .

والترمذي في جامعه (٥/ ١٥٠) كتاب الأمثال ، باب ما جاء في مثل المؤمن . . . (٢٨٦٦) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٢٥١) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصبر (٢٩٠٤) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٤٣) باب في الصبر على المصائب (٩٧٧٨) .

وفي الآداب ص ٢٩٤ ، باب : المؤمن قلَّ ما يخلو من البلاء . . (٨٩٣) .

والبغوي في شرح السنة (٥/ ٢٤٦) كتاب الجنائز ، باب شدة المرض (١٤٣٧) .

وفي معالم التنزيل (١/ ١٨٤) سورة البقرة ، آية (١٥٧) .

وألفاظهم متقاربة .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٦٢) كتاب الإيمان والرؤيا ، باب رقم (٥) ، حديث (٣٠٣٤٤) عن عبد الأعلى (يعني : ابن عبد الأعلى) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢١٦٣) كتاب صفات المنافقين ، باب : مثل المؤمن كالزرع (٥٨ - ٢٨٠٩) .

وأبو نعيم في الطب النبوي (ق ١١١ أ) من طريق الحسن بن سفيان .

وانظر الشفا في الطب للتيفاشي ص ١٨٢ ، الذي أورد الحديث بإسناد أبي نعيم .

كلاهما عن ابن أبي شيبة ، به .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٨١) ، (٤١٤) .

وقال : وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا معمر ، ويونس ، عن الزهري ، عن سعيد [١] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فيفهم من كلام الدارقطني أن يونس بن يزيد رواه عن الزهري هكذا ، ولم أقف على من أخرجها .

وقد تقدمت إشارة البزار إلى رواية يونس ، دون أن يخرجها .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [٢] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير يونس بن يزيد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [٣] .

---

(١) لكن يُفهم من كلام الدارقطني السابق ، ومن تخريج البزار للحديث ، أن رواية معمر بذكر « أبي هريرة » ، ورواية يونس : بدون ذكر أبي هريرة ولم يسق البزار رواية يونس هذه .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

(الخلاصة)

فعلى ضوء ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف يتضح أن كلا الوجهين متعادلان من حيث إني لم أجد لكل وجه غير راوٍ واحد ، وكل منهما ثقة .

غير أن هناك بعض الحيثيات التي يمكن أن ترجِّح كفَّة الوجه الأول - المتصل - وهي :

١- أن غير واحد من العلماء قدَّم معمر بن راشد - راوي الوجه الأول عن الزهري - على يونس بن يزيد - راوي الوجه الثاني عنه - ، من جهة أنه أوثق وأثبت في الزهري .

٢- أن في رواية يونس بن يزيد عن الزهري ، وهما قليلاً ، ولذلك قُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه .

في حين أن معمر بن راشد إنما تُكلِّم فيه ، من روايته عن غير الزهري كما تقدم قريباً .

٣- أن عطاء بن يسار ، تابع سعيد بن المسيب في الرواية عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، موصولاً ، وروايته هذه أخرجها البخاري في صحيحه بلفظ « مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع ، من حيث أتتها الريح كفأتها .... » (٢) .

وعليه يمكن القول بأن أرجح الوجهين عن الزهري ، هو الوجه الأول .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح - المتصل - صحيح ، حيث أخرجه مسلم في صحيحه ، كما قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، كما تقدم .

وقد تقدمت الإشارة إلى أن البخاري أخرج له متابعاً في صحيحه .

ويشهد له أيضاً حديث كعب بن مالك الذي اتفق الشيخان على إخراجه (٢) .

* * *

---

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (١٠/١٠٣) كتاب المرضى ، باب ما اء في كفارة المرض (٥٦٤٤) .

(٢) صحيح البخاري - مع الفح - (١٠/١٠٣) كتاب المرضى ، باب ما جاء في كفارة المرض (٥٦٤٣) ، وصحيح مسلم (٤/٢١٦٤) كتاب المنافقين ، باب ، مثل المؤمن كالزرع ، (٦١ - ٢٨٠٩) .

الحديث (٢٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة: قفل رسول الله ﷺ من غزوة خيبر ، فأدركهم الليل ، وقال لبلال : « **اكْلأ لنا [١] الليل ....** » الحديث .

وفي آخره : « **من نسى صلاة ، فَلْيُصَلِّهَا إذا ذكرها** » .

وقرأ رسول الله ﷺ : ﴿ **أقم الصلاة لِذِكْرِي** ﴾ [٢] .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه .

فرواه يونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وتابعه صالح بن أبي الأخضر ، والأوزاعي ، من رواية هشام بن خالد ، عن الوليد بن مسلم ، عنه .

واختُلف عن معمر :

فرواه أبان العطار ، وخَلَف بن أيوب ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

[وخالفهما] ابن أبي عروبة ، وعبد الرزاق ، وابن زريع ، فرووه عن معمر ، ولم يذكروا أبا هريرة .

واختُلف عن ابن عيينة :

---

(١) من الكِلاءَة : وهي الحفظ والحراسة ، والمراد : احرسنا الليلة ، (النهاية ٤/ ١٩٤) .

(٢) سورة طه ، آية (١٤) .

فرواه عبد الجبار بن العلاء ، عن ابن عيينة [١] ، وقال فيه [٢] : قال مرة [٣] : عن أبي هريرة .

وخالفه الحميدي [٤] ، وسعيد بن منصور ، وأبو عبيد الله المخزومي ، رووه عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً [٥] .

واختُلف عن مالك :

فرواه القُدامي ، عن مالك ، [عن ابن شهاب] [٦] ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال ابن أخي وهب ، عن عمِّه [٧] ، عن مالك .

وأما القعنبي ، ومعن ، وابن القاسم ، والشافعي ، وابن وهب ، وجويرية ، وغيرهم، فرووه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، مرسلاً [٨] .

والمحفوظ : هو المرسل [٩] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

---

(١) يعني : عن الزهري .

(٢) يعني : عبد الجبار .

(٣) أي : ابن عيينة .

(٤) يعني : خالف عبد الجبار .

(٥) يعني : بدون ذكر « أبي هريرة » .

(٦) هذه الجملة ساقطة من المطبوع من العلل ، والسياق يقتضيها ، وتؤيدها رواية ابن أخي ابن وهب التي ستأتي في تخريج الوجه الثاني .

(٧) هو : عبد الله بن وهب .

(٨) بدون ذكر « أبي هريرة » .

(٩) العلل للدارقطني (٧/ ٢٧٨ وما بعدها) .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، بدون ذكر « أبي هريرة » .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ) .

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (١/ ٤٧١) كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، (٣٠٩ - ٦٨٠) عن حرملة بن يحيى التجيبى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ حين قفل من غزوة خيبر ، سار ليلة حتى إذا أدركه الكَرى [١] ، عرَّس [٢] ، وقال لبلال : « **اكلأ لنا الليل** » ، فصلى بلال ما قُدِّر له ، ونام رسول الله ﷺ ، وأصحابه ، فلما تقارب الفجر ، استند بلال إلى راحلته مُوَاجه الفجر [٣] ، فغلبت بلالاً عيناه ، وهو مستند إلى راحلته ، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ، ولا بلال ، ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس ، فكان رسول الله ﷺ أوَّلهم استيقاظاً ، ففزع رسول الله ﷺ ، فقال : « **أيْ بلال** » فقال بلال : أخذ بنفسي الذي أخذ (بأبي أنت وأمي يا رسول الله) بنفسك ، قال : « **اقتادوا** » فاقتادوا رواحلهم شيئاً ، ثم توضأ رسول الله ﷺ ، وأمر بلالاً فأقام الصلاة ، فصلى بهم الصبح ، فلما قضى الصلاة قال : « **من نسي الصلاة فليصلِّها إذا ذكرها ، فإن الله قال : ﴿ أقم الصلاة لذكري ﴾** » .

قال يونس : وكان ابن شهاب يقرؤها « للذِّكرى » .

وأخرجه ابن ماجة في سننه (١/ ٢٢٧) كتاب الصلاة ، باب من نام عن صلاة أو نسيها (٦٩٧) . عن حرملة ، به ، بمثله .

وأخرجه ابن منده في التوحيد (١/ ٢٨٦) ، (٥ - ١٣٧) .

---

(١) الكرى : النوم ، (النهاية ٤/ ١٧٠) ، وسيأتي في رواية أبي داود تفسير أحمد بن صالح لها بالنعاس .

(٢) التعريس : نزول المسافر آخر الليل نزله للنوم والاستراحة ، (النهاية ٣/ ٢٠٦) .

(٣) الوجه : مُسْتَقْبل كل شيء (النهاية ٥/ ١٥٩) ، والمراد : مستقبل الجهة التي يطلع منها الفجر ، وهي المشرق .

والأصبهاني في الحُجَّة في بيان المحجَّة (١/ ٣٨٥) ، (٢٢٧) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢١٧) كتاب الصلاة ، باب لا تفريط على من نام عن صلاة أو نسيها .

وفي دلائل النبوة (٤/ ٢٧٢) .

ثلاثتهم من طريق حرملة بن يحيى ، به ، بمثله ، غير أن ابن مندة والأصبهاني ذكراه مختصراً .

وأخرجه أبو داود في سننه (١/ ٣٠٢) كتاب الصلاة ، باب في من نام عن الصلاة أو نسيها ، (٤٣٥) عن أحمد بن صالح ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وفي آخره : قال أحمد : الكرى : النعاس .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢٥٣) عن أبي داود .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣١٧) كتاب الصلاة ، باب : لا تفريط على من نام عن صلاة أو نسيها .

وفي دلائل النبوة (٤/ ٢٧٢) .

وابن حزم في المحلى (١/ ٥) مسألة (٥) .

كلاهما من طريق أبي داود .

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ٤٢١) كتاب الصلاة ، باب ما يُستدل به على اختصاص هذا النهي ببعض الصلوات (٥١٥٨) ، (٥١٥٩) ، من طريق يوسف بن موسى ، عن أحمد بن صالح - شيخ أبي داود .

وأخرجه النسائي في المجتبى (١/ ٢٣٨) كتاب الصلاة ، باب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها من الغد ، عن عمرو بن سواد .

والطبري في جامع البيان (١٦/ ١٤٨) سورة طه ، آية (١٤) ، عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب .

ثلاثتهم عن عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به ، مختصراً .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٩٧) ، (٤٥٣) . من طريق أيوب بن سويد ، عن يونس ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٨٧) تعليقاً مجزوماً عن يونس .

(ب) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الترمذي في جامعه (٥/ ٣١٩) كتاب التفسير ، باب : ومن سورة طه (٣١٦٣) من طريق النضر بن شميل ، وقال :

هذا حديث غير محفوظ ، رواه غير واحد من الحفاظ عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه « أبي هريرة » ، وصالح بن أبي الأخضر يُضعَّف في الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٩٧) ، (٤٥٣) ، من طريق سعيد بن سفيان .

كلاهما عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع الأوزاعي ، صالحاً ، ويونس ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب كما في الأطراف - رسالة دكتوراه ، العلي - ص ٥٠٧ ، (٢٢٤) ، وقال :

غريب من حديث الأوزاعي ، عن الزهري ، تفرد به الوليد بن مسلم عنه .

(د) وتابع معمر بن راشد - من رواية بعض أصحابه عنه - من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو داود في سننه (١/ ٣٠٣) كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، (٤٣٦) ، عن موسى بن إسماعيل ، حدثنا أبان (هو ابن يزيد العطار) ، حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، مختصراً ولفظه : فقال رسول الله ﷺ : « **تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة** » ، قال : « **فأمر بلالاً فأذّن ، وأقام ، وصلى** » .

قال أبو داود : رواه مالك ، وسفيان بن عيينة ، والأوزاعي ، وعبد الرزاق عن معمر ، وابن إسحاق ، ولم يذكر أحد منهم « الأذان » في حديث الزهري هذا ، ولم يسنده منهم أحد [1] إلا الأوزاعي ، وأبان العطار عن معمر .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢٥٣) عن أبي داود ، وأبي أمية .

وقال : قال أبو داود : لم يقل « الأذان » إلا الأوزاعي ، وأبان عن معمر ، والباقون كلهم ذكروا « الإقامة » .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢١٨) كتاب الصلاة ، باب : لا تفريط على من نام عن صلاة أو نسيها ، من طريق أبي داود .

وقال : وهذا الخبر رواه مالك بن أنس ، وجماعة ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

ورواه مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن النبي ﷺ منقطعاً .

ومن وصله ثقة ، وقد ثبت من وجه آخر عن أبي هريرة مختصراً .

وأخرجها ابن منده في التوحيد (١/ ٢٨٧) ، (٦ - ١٣٨) .

والأصبهاني في الحُجّة (٢/ ٤٦٢) ، (٤٨١) .

كلاهما من طريق محمد بن إبراهيم بن مسلم ، عن موسى بن إسماعيل ، عن أبان بن يزيد العطار عن معمر بن راشد ، به ، بنحوه .

وقد أشار ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٠٩) إلى رواية أبان هذه ، وأن أبا زرعة صحح هذا الوجه ، كما سيأتي في تخريج الوجه الثاني .

وقد ذكر الدارقطني أن خلف بن أيوب ، تابع أبان بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن معمر ، ولم أقف على روايته .

ولكن وقفت على متابع آخر لهما ، لم يشر إليه الدارقطني ، وهو عبد الله ابن المبارك .

---

(١) يعني : بذكر « الأذان » كما وضحته رواية أبي عوانة ، وهو توجيه متعيِّن ، وذلك لأن أبا داود نفسه أخرج الحديث بهذا الوجه المُسْنَد من رواية يونس كما تقدم ، وهذه الزيادة لا تُعِل الحديث لأنها من ثقة .

وأخرج روايته النسائي في المجتبى (١/ ٢٣٩) كتاب الصلاة ، باب إعادة من نام عن الصلاة ، عن سويد بن نصر ، قال : حدثنا عبد الله - هو ابن المبارك - عن معمر ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

(هـ) وتابع سفيان بن عيينة من رواية عبد الجبار بن العلاء - ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف - رسالة دكتوراه ، العلي - ص ٥٠٢) ، (٢٢٢) .

وقال : غريب من حديث ابن عيينة عنه ، (يعني : عن الزهري) .

تفرد به عبد الجبار بن العلاء ، عنه ، متصلاً .

ورواه جماعة عن ابن عيينة ، لم يذكروا فيه أبا هريرة .

(و) وتابع مالك بن أنس - من رواية بعض أصحابه عنه - ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن ابن شهاب .

إذ ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف أن القدامي (عبد الله بن ربيعة) ، وعبد الله بن وهب - من رواية ابن أخيه عنه - رويا هذه الرواية عن مالك .

أما رواية القُدَامي ، فلم أقف عليها .

وأما رواية ابن وهب ، فأخرجها الطبري في جامع البيان (١٦/ ١٤٨) سورة طه ، آية (١٤) عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، قال : ثني عمي عبد الله ابن وهب ، قال : ثني مالك ، عن ابن شهاب ، به ، وذكره مختصراً .

(ز) ثم إني وقفت على راوٍ آخر ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته وهو « محمد بن إسحاق » .

وأخرج روايته النسائي في المجتبى (١/ ٢٣٨) كتاب الصلاة ، باب إعادة من نام عن الصلاة .

وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٨٦) .

كلاهما من طريق يعلى (هو ابن عبيد) ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، وهو عند النسائي مختصراً .

وقد تقدم قريباً أن أبا داود أشار إلى رواية محمد بن إسحاق هذه .

كما أشار إلى روايته ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٨٦) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٥٨٨) كتاب الصلاة ، باب من نسي صلاة أو نام عنها ، (٢٢٣٧) عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب قال : لما قفل رسول الله ﷺ من خيبر . . . فذكر الحديث بتمامه ، بنحو حديث يونس المتقدم .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٤٠١) .

وقد ذكر الدارقطني أن سعيد بن أبي عروبة ، ويزيد بن زريع ، تابعا عبدالرزاق في رواية هذا الوجه عن معمر .

ولم أقف على روايتيهما .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة ، من رواية بعض أصحابه عنه ، معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني ، إلى أن الحميدي ، وسعيد بن منصور ، وأبا عبيد الله المخزومي ، رووه هكذا عن ابن عيينة .

ولم أقف على روايتهم .

وقد أشار ابن عبد البر إلى متابعة سفيان هذه في التمهيد (٦/ ٣٨٦) دون أن يذكر من رواها عنه .

(جـ) وتابع مالك بن أنس - من رواية بعض أصحابه عنه ، معمراً ، وابن عيينة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وروايته هذه ، رواها في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (١/ ١٣) كتاب وقوت الصلاة ، باب النوم عن الصلاة (٢٥) .

وبرواية محمد بن الحسن ص ٧٨ ، باب الرجل ينسى الصلاة (١٨٤) .

وبرواية القعنبي ص ٣٩ ، باب النوم عن الصلاة ، عن ابن شهاب ، عن

سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر . . . . وذكر الحديث بتمامه ، بنحو رواية يونس .

وأخرجها الشافعي في الأم (١/ ١٣٠) باب الساعات التي تكره فيها الصلاة .

وفي السنن (١/ ١٨٩) ، (٧٤) .

وفي المسند - بترتيب السندى - (١/ ٥٥) ، (١٦٢) .

وفي اختلاف الحديث ، ص ٨٠ .

عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، به ، مختصراً إلا في السنن فإنه ذكره بتمامه .

ومن طريق الشافعي ، أخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ٤٢٠) كتاب الصلاة ، باب ما يُستدل به على اختصاص هذا النهي ببعض الصلوات (٥١٥٧) ، مختصراً .

وأخرجها ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٠٩) فقال :

سمعت أبا زرعة ، وذكر حديث رواه مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر . . . فذكر الحديث ، ثم قال :

وروى هذا الحديث أبان بن يزيد العطار ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

فقال أبو زرعة : الصحيح ، هذا الحديث : عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

ثم إن الدارقطني ذكر أن معن بن عيسى ، وعبد الله بن وهب ، وجويرية بن أسماء ، رووا هذا الوجه عن مالك ، ولم أقف على روايتهم .

(النظر في الاختلاف)

مما تقدم ، يتضح أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

٢- صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٢] .

٣- عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدِّم غيره من الثقات عليه [٣] .

٤- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدِّث بالبصرة [٤] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه هكذا ، عن الزهري، عن سعيد ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن سعيد ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما روايته الأولى : فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- أبان بن يزيد العطار : ثقة ، له أفراد [٥] .

- خلف بن أيوب ، ضعيف ، ضعفه ابن معين ، ورمي بالإرجاء [٦] .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ، ثبت ، وعُد من أوثق أصحاب معمر [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ١٩٠ .
(٣) انظر ص ١٥٤ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) تقريب التهذيب ص ٨٧ ، (١٤٣) ، وانظر التهذيب (١/ ٨٧) .
(٦) تقريب التهذيب ١٩٤ ، (١٧٢٦) ، وانظر التهذيب (٣/ ١٢٧) .
(٧) انظر ص ٣٣٥ .

أما روايته الثانية : فرواها عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

- عبد الرزاق بن همام : ثقة حافظ تُكلِّم فيه من جانبين : روايته أحاديث في أهل البيت مع نسبته إلى التشيع ، وتغيره آخر عمره ، وليسا منطبقين هنا ، وقد عُدَّ من أوثق أصحاب معمر (١) .

- سعيد بن أبي عروبة : ثقة ، حافظ ، كثير التدليس ، واختلط ، ولكنه من أثبت الناس في قتادة (٢) .

- يزيد بن زريع : ثقة ، ثبت (٣) .

وعند استعراض حال رواة كل وجه ، نجد أن روايتي ابن المبارك ، وعبد الرزاق تعادلتا ، فكلاهما ثقة ثبت ، وعُدا من أثبت أصحاب معمر .

وأما بالنسبة لرواية خلف بن أيوب ، الرواية الأولى فلا يُعوَّل عليها لضعفه ، وكذلك لا يعوَّل على رواية سعيد بن أبي عروبة ، لأنه مع ثقته ، غير أنه موصوف بكثرة التدليس . وقد اختلط ، ولم أستطع تحديد روايته هذه من حيث القبول والرد ، لعدم وقوفي عليها ، فيتُوقّف في الحكم عليها .

تبقى بعد ذلك رواية أبان بن يزيد العطار الرواية الأولى ، وهو ثقة له أفراد ، ورواية يزيد بن زريع الرواية الثانية ، وهو ثقة ثبت .

والذي يظهر أن كلتا الروايتين محفوظتان عن معمر ، حيث استويتا في عدد الرواة ، وقد روى الرواية الأولى عنه عبد الله بن المبارك ، وهو ثقة ثبت وعُدَّ من أثبت أصحابه ، وكذلك الحال بالنسبة لعبد الرزاق الذي روى الرواية الثانية عنه .

وأما ما ذكره ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٨٦) من ترجيح الرواية الثانية أيضاً ، حيث قال : « وعبد الرزاق ، أثبت من أبان العطار » ، فغير مسلم لأنه بنى ترجيحه على رواية عبد الرزاق ، وقد تقدم أن رواية ابن المبارك عادلتها في المقابل ، وأن المعتمد في الجمع ، على روايتيهما .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٣٩ ، (٢٣٦٥) ، وانظر التهذيب (٤/ ٥٦) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٦٠١ ، (٧٧١٣) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٨٤) .

٥- سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث بمثل ما اختُلف عن معمر ، وصلاً وإرسالاً .

أما روايته الأولى - الموصولة - فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الجبار بن العلاء ، وهو : لا بأس به [٢] .

وأما روايته الثانية - المرسلة - ، فرواها عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجلُّ أصحاب ابن عيينة [٣] .

- سعيد بن منصور : ثقة ، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به [٤] .

- أبو عبيد الله المخزومي ، واسمه : سعيد بن عبد الرحمن : ثقة ، خاصة في ابن عيينة [٥] .

وكما ترى ، فإن أرجح الروايتين عن ابن عيينة هي الثانية ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، وكونهم أوثق ، وفيهم من اعتبر من أوثق أصحابه ، في حين أني لم أجد من روى الرواية الأولى عنه ، غير عبد الجبار بن العلاء ، وهو لا بأس به .

٦- مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، واعتُبر أوثق أصحاب الزهري عند الجمهور [٦] .

وقد اختلف عنه ، بمثل ما اختُلف عن معمر ، وابن عيينة ، وصلاً وإرسالاً :

أما روايته الأولى - الموصولة - : فرواها عنه اثنان من أصحابه هما :

- عبد الله بن ربيعة القدامي : ضعيف خاصة في مالك [٧] .

- عبد الله بن وهب : تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حافظ [٨] ، غير أن

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ٣٤٦ .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر ص ١٧١ .
(٥) انظر ص ٣٤٥ .
(٦) انظر ص ١٩٣ .
(٧) انظر المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٩) ، ولسان الميزان لابن حجر (٣/ ٣٣٥) .
(٨) انظر ص ١٦٦ .

روايته هذه ، رواها عنه ابن أخيه أحمد بن عبد الرحمن : وهو صدوق تغير بآخرة ، وقد روى عن عمه مناكير [1] .

ثم إن الدارقطني عده أيضاً فيمن روى الرواية الثانية عن مالك ، ولم أقف على من أخرج روايته الثانية ، وهذا يعني أنه اختُلف عنه في رواية هذا الحديث ، والذي يظهر أن روايته الثانية أرجح من روايته هذه ، وذلك لموافقته فيها جمهور رواة الموطأ كما سيأتي .

أما رواية مالك الثانية - المرسلة - : فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق ، قليل الحديث ، وله أوهام [2] .

- محمد بن الحسن الشيباني ، ليَّنه النسائي وغيره من قبل حفظه ، كان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [3] .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة ، كان ابن معين وابن المديني لا يُقدِّمان عليه في الموطأ أحداً [4] .

- عبد الله بن وهب : تقدم أنه ثقة حافظ ، وروايته هذه أرجح الروايتين عنه كما تقدم .

- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .

- معن بن عيسى : ثقة ثبت ، وعُدَّ أثبت أصحاب مالك [5] .

- عبد الرحمن بن القاسم : ثقة [6] .

- جويرية بن أسماء : صدوق [7] .

وكما ترى ، فإن أرجح الروايتين عن مالك هي الثانية ، لكثرة رواتها عنه ، وكون معظمهم أوثق ممن روى الرواية الأولى عنه .

٧- محمد بن إسحاق بن يسار :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث ، في غير ما شذ به أو دلسه [8] .

---

(١) انظر ص ١٤١ . (٢) انظر ص ٣٣٧ . (٣) انظر ص ٣٧٣ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ . (٥) انظر ص ٢٨٩ . (٦) انظر ص ٣٧٣ .
(٧) تقريب التهذيب ، ص ١٤٣ ، (٩٨٨) ، وانظر التهذيب (٢/١٠٧) .
(٨) انظر ص ١٧٢ .

وبعد :

فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، لا يصفو منهم غير رواية ثلاثة من الثقات ، وصدوق ، وضعيف ، وأما الراويان الآخران ، فروايتهما هذا الوجه غير محفوظة عنهما ، وسيأتي الحديث عن مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، وأن هذا الوجه محفوظ عنه .

٢- سفيان بن عيينة :

تقدم بيان حاله ، وأن هذا الوجه محفوظ عنه .

٣- مالك بن أنس :

تقدم بيان حاله ، وأن هذا الوجه محفوظ عنه .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم أن قواعد الترجيح تقتضي رجحان الوجه الثاني المرسل ، وذلك لرواية ثلاثة من الثقات له ، فيهم مالك بن أنس على الرواية المحفوظة عنه وقد عُدَّ أوثق أصحاب الزهري على الإطلاق ، ولذلك صوبه الدارقطني والترمذي كما تقدم .

إلا أنه يمكن اعتبار الوجه الأول الموصول راجحاً أيضاً ، والقول بأن كلا الوجهين محفوظان عن الزهري ، وذلك لأن غير واحد من أصحابه رووه عنه ، وفيهم ثلاثة من الثقات ، رواياتهم سالمة من العلة ، ومن بينهم يونس بن يزيد الذي أخرج روايته مسلم في صحيحه كما تقدم ، ولذلك رجحه أبو زرعة ، وما يُفهم من كلام البيهقي ، كما تقدم .

ومما يؤيد الجمع أيضاً رواية معمر بن راشد كلا الوجهين ، وروايته لهما محفوظتان عنه كما أسلفت في الدراسة .

وطالما أمكن الجمع بوجوه معتبرة ، فهو أولى من الترجيح ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من الوجه الأول الموصول ، صحيح ، حيث أخرجه مسلم في صحيحه كما مر ، وأما من الوجه الثاني المرسل ، فضعيف لانقطاعه .

على أن للحديث شواهد في الصحيحين [1] ، وأقربها للفظه ما رواه الشيخان من طريق قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « **من نسي صلاة فليصلِّ إذا ذكرها . لا كفارة لها إلا ذلك** » ﴿ **وأقم الصلاة لذكري** ﴾ .

وعليه يرتقي الحديث من وجهه المرسل إلى مرتبة الصحيح لغيره .

* * *

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (٣/ ٧٠) كتاب مواقيت الصلاة ، باب من نسي صلاة ... (٥٩٧) ، وصحيح مسلم (١/ ٤٧٧) كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الفائتة (٣١٤ - ٦٨٤) .

الحديث (٢١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **فضل العالم على العابد سبعون درجة ، ما بين كل درجتين ، مسيرة حُضْر جواد** [١] **، مائة عام** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه هشام بن سعد ، عن الزهري ، مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

وقال مبشِّر بن إسماعيل : عن عبد الله بن محرر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

والمرسل أصح [٢] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين .

١- فمرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

فقد ذكر الدارقطني أن هشام بن سعد ، رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته .

---

(١) الحُضر : العَدْو ، والمراد : عَدْو جواد . (النهاية ١/ ٣٩٨) .

(٢) العلل للدارقطني (٩/ ٢٦٧) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (ق ٢٩٠ أ) باب فضل العلم ، عن عبد الله بن سليمان بن الأشعث ، ثنا موسى بن عبد الرحمن ، ثنا مبشر بن إسماعيل ، عن عبد الله بن محرر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **بين العالم والعابد سبعين درجة ، بين كل درجتين مسيرة مائة عام ، حُضر الفرس السريع** » .

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ١٤٥٣) ترجمة عبد الله بن محرر .

وقال : وهو بهذا الإسناد منكر ، لا أعلم يرويه عن الزهري ، إلا ابن محرر ، ومحمد بن عبد الملك ، وهما جميعاً ، ضعيفان .

وأخرجه الخطيب البغدادي في منتخب الفوائد الصحاح العوالي (٢/ق ٥ ب) .

وقال : هذا حديث غريب من حديث ابن شهاب الزهري ، عن أبي سلمة ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، عن أبي هريرة ، تفرد بروايته عبدالله بن المحرَّر الجزري ، عن ابن شهاب ، لم نكتبه إلا من حديث علي بن ثابت الرقي ، عن عبد الله بن المحرر .

كلاهما من طريق علي بن ثابت .

وأخرجه ابن عدي في الموضع السابق .

وأورده ابن حجر في زهر الفردوس (كما في حاشية فردوس الأخبار للديلمي ٣/ ١٢٨) .

كلاهما من طريق بقية بن الوليد .

وأخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ١٥٠) ترجمة غياث بن إبراهيم التيمي ، من طريق غياث المذكور .

ثلاثتهم ، تابعوا مبشِّر بن إسماعيل في روايته عن عبد الله بن محرَّر ، به ، بنحوه .

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٣) تعليقاً مجزوماً عن عبد الله بن محرّر .

(ب) وتابع محمد بن عبد الملك الأنصاري ، عبد الله بن محرَّر ، في روايته عن الزهري ، كما أشار إلى ذلك ابن عدي في كلامه الذي تقدم .

ولم أقف على من أخرج روايته ، غير ابن عدي .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير هشام بن سعد المدني ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق سيء الحفظ [(١)] ، ولم أجد من تابعه على هذه الرواية .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ) .

فرواه عنه كل من :

١ - عبد الله بن محرَّر الجزري :

قال فيه ابن سعد : كان ضعيفاً ، ليس بذاك [(٢)] .

وضعفه ابن معين ، وقال مرة : ليس بثقة [(٣)] .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن عبد الله بن محرَّر ، فقال : ضعيف الحديث ، وامتنع من قراءة حديثه ، وضربنا عليه [(٤)] .

وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، ترك حديثه عبد الله بن المبارك [(٥)] .

---

(١) انظر ص ٤٣٨ .

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٨١) .

(٣) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣١٠) .

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٧٦) .

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٧٦) .

وقال الفسوي : متروك ، ضعيف [1] .

وتركه النسائي [2] ، والفلاس [3] ، والدارقطني [4] ، وابن حجر [5] .

وقال البخاري : منكر الحديث [6] .

وكذلك قال هلال بن العلاء الرقّي ، وزاد : حدث عن الزهري ، وقتادة ، ويزيد بن الأصم ، بأحاديث مناكير [7] .

وقال أبو نعيم : يروي عن قتادة المناكير [8] .

وقال ابن عدي : رواياته غير محفوظة [9] .

ووصفه ابن حبان : بأنه من خيار عباد الله ، ممن يكذب ولا يعلم ، ويقلب الأخبار ولا يفهم [10] .

وضعّفه البزار جداً ، وقال : إنما يُكتب عنه ما لا يوجد عند غيره [11]

فخلاصة حاله أنه متروك الحديث .

٢- محمد بن عبد الملك الأنصاري الضرير :

قال ابن معين : كذاب [12] .

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٤١) .

(٢) الضعفاء والمتروكين ص ١٤٨ .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٧٦) .

(٤) السنن (١/ ١٠٢) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٣٢٠ ، (٣٥٧٣) .

(٦) الضعفاء الصغير ص ١٣٧ .

(٧) عن تهذيب التهذيب (٥/ ٣٤٠) .

(٨) الضعفاء ص ١٠١ .

(٩) الكامل (٤/ ١٤٥٣) .

(١٠) المجروحين (٢/ ٢٣) .

(١١) كشف الأستار (٢/ ٧٤) .

(١٢) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٥٢٨) .

وقال أحمد : كان يضع الحديث ، ويكذب [1] .

وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث جداً كذاب ، كان يضع الحديث [2] .

وضعّفه أبو زرعة [3] .

وقال البخاري [4] ، ومسلم [5] : منكر الحديث .

وقال النسائي : متروك الحديث .

وذكر ابن عدي : أن كل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه ، وأنه ضعيف جداً [6] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه ، ولا الرواية عنه ، إلا على سبيل الاعتبار [7] .

وترجم له الدارقطني في الضعفاء والمتروكين [8] .

وقال البزار : حدّث بأحاديث لا يتابع عليها [9] .

فخلاصة حاله أنه متروك ، متهم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في أحوال الرواة ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وذلك لكون الراوي له عن الزهري أحسن حالاً ممن روى الوجه الثاني عنه ، فهو مع كونه صدوقاً سيء الحفظ ، إلا

---

(١) العلل برواية عبد الله (٣/ ٢١٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤) .

(٤) الضعفاء الصغير ص ٢١٤ .

(٥) الكنى والأسماء ص ١٣٩ .

(٦) الكامل (٦/ ٢١٧٠) .

(٧) المجروحين (٢/ ٢٦٩) .

(٨) انظر ص ٣٣٧ .

(٩) كشف الأستار (١/ ٨٣) .

أنه يرجح على عبد الله بن محرّر ، ومحمد بن عبد الملك الأنصاري ، اللذين وصفا بالترك ، وأحدهما متهم بالوضع .

ولهذا ذهب الدارقطني إلى ترجيح الوجه الأول المرسل ، والقول بأنه أصح من الوجه الموصول ، يعني : أقل ضعفاً منه ، فهو لا يريد الصحة الاصطلاحية .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ، ضعيف ، وذلك لإرساله .

وقد جاء الحديث موصولاً من طريق آخر ، حيث ذكر ابن عبد البر في جامع بيان العلم ص ٥٤ ، أن ابن عون رواه عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، بلفظ : « بين العالم والعابد مائة درجة ، بين كل درجتين حضر الجواد المضمر سبعين سنة » .

لكن علَّق ابن عبد البر عليه بقوله : ومَنْ دون ابن عون ، لا يحتج به .

وأخرجه الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٨٦٧) من طريق خارجة بن مصعب ، عن زيد بن أسلم ، عن عبد الرحمن (هو ابن وعلة) ، عن عبد الله ابن عمر مرفوعاً ، بلفظ : « فضل العالم على العابد سبعون درجة ، بين كل درجتين حضر الفرس سبعين عاماً ، وذلك لأن الشيطان يضع البدع للناس ، فيبصرها العالم ، فينهى عنها ، والعابد مقبل على عبادة ربه ، لا يتوجه لها ولا يعرفها » .

لكن فيه علتان :

١- خارجة بن مصعب السرخسي : متروك ، وكان يدلّس عن الكذابين [١] .

٢- أن هذه الزيادة في متنه لا تصح ، ولذلك قال المنذري : وعجز الحديث يشبه المُدْرَج [٢] .

وقد روى الزهري حديثاً آخر في فضل العالم على العابد ، أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/ ١٦٣) ، (٨٥٦) من طريق الخليل بن مرة ، عن مبشر (هو ابن

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٨٦ ، (١٦١٢) ، وانظر التهذيب (٣/ ٦٧) .
(٢) الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٦٠) .

عبيد) ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه مرفوعاً ، بلفظ « فضل العالم على العابد سبعين درجة ، ما بين درجتين كما بين السماء والأرض » .

ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٣/ ٩٣٠) ترجمة الخليل بن مُرة ، حيث عدَّ روايته هذه من مناكيره .

وقد أخرج أبو داود في سننه (٤/ ٥٧) ، كتاب العلم ، باب الحث على طلب العلم ، (٣٦٤١) .

وابن ماجه (١/ ٨١) المقدمة ، باب فضل العلماء (٢٢٣) ، حديثاً من طريق عاصم بن رجاء بن حيوة ، عن داود بن جميل ، عن كثير بن قيس ، عن أبي الدرداء حديثاً مرفوعاً جاء في متنه « **وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب** ..... » .

وهو وإن كان ضعيفاً من جهة داود بن جميل [١] ، وكثير بن قيس [٢] ، إلا أنه يمكن أن يرتقي بالحديث المرسل الذي معنا إلى مرتبة الحسن لغيره ، والله أعلم .

* * *

(١) تقريب التهذيب ص ١٩٨ ، (١٧٧٨) ، وانظر التهذيب (٣/ ١٥٦) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٦٠ ، (٥٦٢٤) ، وانظر التهذيب (٨/ ٣٨١) .

الحديث (٢٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال النبي ﷺ : « **رأيتني على قليب** [١] ، **فنزَعْتُ** [٢] **منها ما شاء الله ، ثم نزع ابن أبي قحافة** .... » الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه يونس ، وإبراهيم بن مُرَّة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ورواه عبيد الله بن أبي زياد ، عن الزهري ، مرسلاً ، عن الزهري[٣] ، عن أبي هريرة .

وهو محفوظ عن سعيد [٤] [٥] .

---

(١) القليب : البئر التي لم تُطْوَ ، (النهاية ٤/ ٩٨) .

(٢) أصل النزع ، الجذب والقلع ، ونزع على القليب ، أي استقى منه الماء بيده . (النهاية ٥/ ٤١) .

(٣) هكذا في نسختي العلل « المصرية ، والهندية » وهو يحتمل أمرين :

(أ) أن تكون جملة « عن الزهري » الثانية ، زائدة ، فيكون المراد بالإرسال عدم ذكر الواسطة بين الزهري وبين أبي هريرة ، ولم يؤيد التخريج هذا الاحتمال .

(ب) أن تكون جملة « عن الزهري ، عن أبي هريرة » زائدة ، فيكون المراد بالإرسال عدم ذكر الصحابي ومن روى عنه .

وقد أيده التخريج ، وعلى هذا الاحتمال سأسير في دراسة علة هذا الحديث .

ثم إن محقق كتاب العلل سار على الاحتمال الأول ، وقد تقدم أن التخريج لا يؤيده .

(٤) يعني : عن أبي هريرة مرفوعاً .

(٥) العلل للدارقطني (٩/ ١٢٨) ، وانظر النسخة المصرية (٣/ ق ٧٠ أ) ، والهندية (٣/ ق ٧٤ أ) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٧/ ١٨) كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبي ﷺ « **لو كنت متخذاً خليلاً ...** » (٣٦٦٤) ، عن عبدان (هو عبد الله بن عثمان بن جبلة) ، أخبرنا عبد الله (هو ابن المبارك) ، عن يونس ، عن الزهري ، قال : أخبرني ابن المسيب ، سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : « **بينا أنا نائم ، رأيتني على قليب عليها دلو ، فنزعت منها ما شاء الله ، ثم أخذها ابن أبي قحافة ، فنزع بها ذَنوباً** [١] **أو ذَنوبين ، وفي نَزعه ضعف ، والله يغفر له ضعفه ، ثم استحالت غرباً** [٢] **، فأخذها ابن الخطاب ، فلم أر عبقرياً** [٣] **من الناس ينزع نزع عمر ، حتى جعل الناس بعَطَن** » [٤] .

ومن طريق البخاري ، أخرجه ابن بلبان في تحفة الصديق ، ص ٢١١ ، (٣٧) .

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٣٤٤) باب ما جاء في إخباره عن رؤياه .

والبغوي في شرح السنة (١٤/ ٨٨) كتاب فضائل الصحابة ، باب في فضائل عمر بن الخطاب (٣٨٨١) كلاهما من طريق عبد الله بن المبارك .

---

(١) الذنوب : الدلو العظيمة ، وقيل : لا تُسمى ذنوباً إلا إذا كان فيها ماء (النهاية ٢/ ١٧١) .

(٢) الغَرْب : الدلو العظيمة التي تُتَّخذ من جلد ثور ، (النهاية ٣/ ٣٤٩) ، والمعنى : أنه بعد ترك أبي بكر الدلو ، عَظُمَ ، فأخذه عمر ، فبقى عظيماً في يده .

(٣) عبقريٌّ القوم : سيدهم وكبيرهم وقويُّهم . (النهاية ٣/ ١٧٣) .

(٤) العَطَن : مَبْرَك الإبل حول الماء (النهاية ٣/ ٢٥٨) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٦٠) ، كتاب فضائل الصحابة ، باب : من فضائل عمر (١٧ - ٢٣٩٢) .

والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٣٤٤) ، باب ما جاء في إخباره عن رؤياه .

وفي الاعتقاد والهداية ص ٢٢٠ .

كلاهما من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، بنحو رواية ابن المبارك .

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٣٦٩) ، (٦٤٠) من طريق صدقة ابن عبد الله ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، بنحوه .

(ب) وتابع إبراهيم بن مُرَّة ، يونسَ بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في الموضع السابق ، من طريق صدقة بن عبد الله ، عن إبراهيم بن مُرّة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع عُقَيْل بن خالد ، يونس ، وإبراهيم بن مُرَّة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٤١٤) كتاب التعبير، باب نزع الذنوب والذَّنوبين .... (٧٠٢١) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٨٦١) كتاب فضائل الصحابة ، باب : من فضائل عمر (١٧ - ٢٣٩٢) .

والبزار في مسنده - البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٠٧) ، (٤٧٨) .

ثلاثتهم من طريق الليث بن سعد ، عن عُقَيْل بن خالد ، عن الزهري ، بنحو رواية يونس .

(د) وتابع صالح بن كيسان ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٦١) كتاب فضائل الصحابة ، باب : من فضائل عمر (١٧ - ٢٣٩٢) .

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ٣٠٧) ، (٢٤٨٠) .

كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد .

وأخرجها ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٦٢٥) ، (١٤٥٩) عن ابن كاسب .

وأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٥٨ أ) من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد .

وقال : لم يروه عن يزيد بن الهاد ، عن إبراهيم بن سعد ، إلا الليث ابن سعد .

ومن طريق الطبراني ، أخرجها أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٩٨ أ) .

وقال : هذا حديث صحيح .

وأخرجها من طريق ابن الهاد المذكور ، الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٤٢) ترجمة الليث بن سعد .

وفي (٨/ ٣٠٨) ترجمة إبراهيم بن سعد .

وقال في الموضع الثاني : اتفق عليه البخاري ومسلم ، من طريق يونس ، وعقيل ، عن ابن شهاب . وروايتنا هذه غريبة معلَّلة ، فإن البخاري أخرجه عن يسرة بن صفوان ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، نفسه .

وأخرجه مسلم ، عن الثقة ، عن يعقوب بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صالح ، كروايتنا .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ، ثلاثة ، رووه عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية يونس .

(هـ) وتابع إبراهيم بن سعد [1] ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

---

(١) اختلف العلماء في رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري ، مباشرة بلا واسطة :

(أ) فذهب الإسماعيلي إلى إعلالها فقال : إنما يُعرف عن إبراهيم ، عن صالح ، عن الزهري ، ثم ساقه من رواية جماعة عن إبراهيم بن سعد كذلك ، وقال : يبعد تواطؤهم على الغلط (انظر فتح الباري ١٣/ ٤٥٢) . =

- وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/٤٤٧) كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة (٧٤٧٥) ، قال : حدثنا يسرة بن صفوان بن جميل اللخمي ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به بنحو رواية يونس .

(و) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/٣٩) كتاب المناقب ، باب فضل أبي بكر وعمر ، (٦/٨١١٦) .

وانظر كتاب فضائل الصحابة ، المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٦١ ، (١٥) .

وابن أبي عاصم في السُّنة (٢/٦٢٥) ، (١٤٥٨) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/٢٣) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة ، (٦٨٥٩) .

ثلاثتهم من طريق محمد حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية يونس .

= ووافقه أبو مسعود الدمشقي ، كما أشار إلى ذلك الجياني (التنبيه على الأوهام ص ٣٥٩) .

(ب) وخالفهما الذهبي الذي تقدم كلامه قريباً ، فذهب إلى تصحيح رواية إبراهيم عن الزهري مباشرة ، لكون البخاري أخرجها في صحيحه ، وأعل رواية إبراهيم ، عن صالح ، عن الزهري ، ووصفها بالغرابة .

والذي يظهر أن أصحاب الفريق الأول اعتمدوا فيما ذهبوا إليه ، على كثرة الرواة لهذا الوجه عن إبراهيم بن سعد ، إذ بلغوا ثلاثة كما تقدم في التخريج ، في حين لم يرو الوجه الآخر عن إبراهيم غير يسرة بن صفوان .

وهذا الذي ذهبوا إليه ، وإن كانت قواعد الترجيح تقتضيه ، إلا أنه يمكن الجمع بين الوجهين ، والقول بأنهما محفوظان لإبراهيم بن سعد ، خاصة وأن يسرة بن صفوان ثقة (انظر التقريب ص ٦٠٧ ، والتهذيب ١/٣٣١) وإبراهيم بن سعد غير موصوف بالتدليس ، ولعل هذا ما جعل البخاري يخرج روايته هذه .

وقد سرت في الدراسة على هذا الاحتمال الذي رجحته ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن عبيد الله بن أبي زياد ، رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، عبيد الله بن أبي زياد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٣٧) كتاب الجامع ، باب : لا طاعة في معصية ، (٢٠٧٠٣) عن معمر ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ قال : بينا أنا نائم . . . فذكره بنحو رواية يونس .

(جـ) وتابع سفيان بن عيينة ، عبيد الله بن أبي زياد ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته عبد الله بن أحمد في زياداته على كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد (١/ ٢٧٥) باب فضائل أمير المؤمنين عمر . . . . (٣٦٣) . فقال : قثنا محمد بن عباد المكي ، قثنا سفيان ، قال : سمعت الزهري يحدّث هذه الأربعة أحاديث [١] ، حفظتها كما تسمع ، ولم أحفظ إسنادها .

قال : قال رسول الله ﷺ - وذكر منها قوله ﷺ : « **ورأيت كأني وَرَدْتُ بئراً ، فورد ابن أبي قحافة ، فنزع ذنوباً أو ذنوبين ، ونزعه فيه ضعف ، والله يغفر له** ... » الحديث بنحو رواية يونس .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) هكذا في المطبوع ، والأولى زيادة كلمة « قال » في هذا الموضع ، لئلا يتوهم أن ما بعده من قول ابن عيينة ، فالقائل هو الزهري .

ثم إنه لا تعارض بين ما جاء هنا ، وبين قول الزهري : ما استعدت حديثاً قط ، ولا شككت في حديث إلا حديثاً واحداً ، فسألت صاحبي ، فإذا هو كما حفظت (طبقات ابن سعد القسم المتمم ، ص ١٦٦) إذ يحمل قوله هذا على أنه كان قبل أن يحدِّث بهذا الحديث الذي معنا .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢- إبراهيم بن مُرّة :

ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : شيخ [٢] .

وذكر ابن حجر أن النسائي قال فيه : ليس به بأس ، وأن الهيثم بن خارجة ضعفه وأقره الوليد بن مسلم على ذلك [٣] .

ثم لخص حاله في التقريب بقوله : صدوق [٤] .

وهو كما قال ، أما تضعيف الهيثم والوليد ، فهو جرح مجمل غير مفسر ، فيرجح عليه تعديل من عدله .

٣- عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٥] .

٤- صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه حجة ، ومن أوثق الناس في الزهري [٦] .

٥- إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدَّث من كتابه ، أما إن حدَّث من حفظه فربما أخطأ [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) الثقات (٦/ ٢٦) .
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٤٢) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٩٤ ، (٢٤٩) .
(٥) انظر ص ١٨٥ .
(٦) انظر ص ٤٦٥ .
(٧) انظر ص ٣٣٩ .

وتقدم أن روايته هذا الوجه عن الزهري مباشرة ، وبالواسطة ، كلاهما محفوظتان .

٦- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ستة ، خمسة منهم بين ثقات وثقات أثبات ، والسادس صدوق ، وقد أخرجه الشيخان من عدة طرق .

ورجحه الدارقطني .

وبناءً عليه يكون أرجح الوجهين عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- عبيد الله بن أبي زياد :

ساواه الدارقطني بشعيب بن أبي حمزة ، وعقيل بن خالد - وهما من أوثق أصحاب الزهري كما تقدم في ترجمتهما - فقال : شعيب بن أبي حمزة ، وعقيل بن خالد ، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي من الثقات [٢] .

ونقل المزي ، عن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال - بعد أن تحدث عن إسحاق العوصي - : وعبيد الله بن أبي زياد ، من أهل الرصافة ، رصافة الشام ، ولم أعلم له راوية غير ابن ابنه ، يقال له الحجاج بن أبي منيع ، أخرج إليَّ جزءاً من أحاديث الزهري ، فنظرت فيها ، فوجدتها صحاحاً ، فلم أكتب منها إلا يسيراً .

قال الذهلي : فهذان (يعني عبيد الله بن أبي زياد وإسحاق العوصي) مجهولان

---

(١) انظر ص ١٥٦ .

(٢) عن تهذيب الكمال (١٩/ ٤١) .

من أصحاب الزهري ، مقاربا الحديث ، يلحقان بهذه الطبقة الثانية ، وإن كان هؤلاء أشهر منهما في حديث الزهري ، فإنهما أقوم بحديث الزهري منهم .

قال المزي معلقاً : وأشار بقوله « هؤلاء » إلى أسامة بن زيد الليثي ، وابن أخي الزهري ، وابن إسحاق ، وعبد العزيز بن الماجشون ، وأبي أوَيْس ، وفُلَيحْ ابن سليمان ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، وغيرهم . انتهى [١] .

وقد صرح ابن سعد في ترجمة حفيده الحجاج بن أبي منيع ، أن عبيد الله بن أبي زياد لازم الزهري ، وسمع علمه وكتبه [٢] .

ولذلك تجد الخليلي يصفه بأنه : سمع الزهري بالرصافة ، وأنه صحيح الكتاب ، غير أن نسخته غير مشهورة [٣] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٤] .

وقال الذهبي : وثُق [٥] .

أما ابن حجر فوصفه بأنه : صدوق [٦] .

ويظهر أن الراجح في حاله أنه : ثقة ، وكتابه الذي يرويه عن الزهري صحيح كما تقدم في كلام الذهلي ، والخليلي .

أما قول الذهلي بأنه : مجهول ، فذلك لأنه لم يعرف له إلا راوٍ واحد ، وليس يعني جهالة حاله ، بدليل قوله : إنه مقارب الحديث ، وهي من ألفاظ التعديل ، وذلك لأن ابن سعد ذكر أن ابنه يوسف بن عبيد الله سمع منه كتبه ، وأن حفيده الحجاج بن منيع قال : أنا كنت أحمل الكتب إليه فيقرأها على

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٧٥) .

(٣) الإرشاد (١/ ٢٠٠) .

(٤) الثقات (٧/ ١٤٥) .

(٥) الكاشف (٢/ ٢٢٦) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٧١ ، (٤٢٩١) .

الناس [1] ، ثم إن البخاري ترجم له في التاريخ الكبير وقال : روى عنه يزيد [2] ، وهو وإن أهمل يزيد هذا ، إلا أن فيه دلالة على أن غير حفيده الحجاج بن منيع سمع منه ، وروى عنه ، والله أعلم .

٢- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذا فيما حدث بالبصرة [3] .

٣- سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب الزهري [4] .

وبعد : فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثلاثة ، فيهم ثقتان ، والثالث ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحابه .

ويفهم من ترجيح الدارقطني للوجه السابق أنه يرى إعلال هذا الوجه .

والذي يظهر أن الرواة عن الزهري لا يتحملون علة هذا الوجه ، وأنها من جهة الزهري نفسه كما جاء في رواية سفيان بن عيينة عنه ، وأنه لم يحفظ إسنادها ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، وأنه محفوظ للزهري ، لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات .

أما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن النبي ﷺ ، فغير محفوظ له ، وأن العلة لا يتحملها الرواة عنه ، فهم ثقات ، وإنما يتحملها الزهري نفسه ، كما أسلفت .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان من عدة طرق كما تقدم .

* * *

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٧٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٣٨٢) .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

الحديث (٢٣)

وسئل الدارقطني عن حديث عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **ما نَفَعني مال ، ما نفعني مال أبي بكر** » [١] .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، واختُلف عن ابن عيينة أيضاً :

فقال يحيى بن معين: عن ابن عيينة ، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

قال : فقيل لابن عيينة : سمعته من الزهري ؟

فقال : حدثني وائل [٢] .

وخالفه الحميدي ، فقال : عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة، عن عائشة .

قال الحميدي : فقيل لابن عيينة : كان معمر يقوله : عن سعيد .

فقال : ما سمعنا الزهري إلا : عن عروة ، عن عائشة .

وقال عمرو الناقد ، ومحمد بن الصباح ، وغيرهما كذلك : عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

---

(١) ما بين القوسين زيادة غير موجودة في المخطوطة حيث ألحق هذا الحديث ، بحديث آخر قبله ، بدون أن يفصل بينهما بالسؤال المعتاد الموجه للدارقطني .

(٢) يعني أن سفيان سمعه من وائل بن داود ، عن الزهري ، وسيأتي الكلام على روايته هذه ، وأنها معلولة ، لأن وائلاً هو الآخر لم يسمع الزهري ، وإنما سمعها من ابنه بكر بن وائل . ولم يشر الدارقطني إلى ذلك .

وقال معمر : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسل [1] .

وكلاهما محفوظان عن الزهري ، والله أعلم [2] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً)

(أ) فرواه إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/٢٥٨) (٢١٨ - ٧٦١) ، قال : أخبرنا سفيان (الثوري) [3] ، عن الزهري ، عن عروة - إن شاء الله - [4] عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **ما نفعنا مال ، ما نفعنا مال أبي بكر** » .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٨/٣٠٨) ، (٤٩٠٥) .

وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، في زوائده على فضائل الصحابة لأحمد (١/١٨٩) ، (٢٠١) .

---

(١) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر الصحابي .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ق ٢٧ ب) .

(٣) علق محقق الكتاب ، فقال : هكذا جاء في الأصل ، وهو خطأ بدون شك ، وإنما هو ابن عيينة بلا تردد ، وزيادة « الثوري » يبدو أنه تصرف من الناسخ ، والله أعلم ، لأن المؤلف ولد سنة وفاة الثوري (يعني عام ١٦١ هـ) فلا يعقل أن يخبره بشيء .

(٤) هكذا في رواية إسحاق ، وبقية الروايات الأخرى ، بدون هذه العبارة ، ويظهر أن عدم الجزم في الرواية ناشيء من أنه وردت رواية عن الزهري قال فيها : إن شاء الله ، عن عروة ، أو عمرة ، قال رسول الله ﷺ ، يعني مرسلاً ، (انظر فضائل الصحابة لأحمد ١/٦٤) ، (٢٤) .

ولم يشر الدارقطني إلى هذه الرواية كما أني لم أقف على من زاد « عمرة » في روايات الحديث ، فالجادة ذكر عروة وحده عن عائشة مرفوعاً .

كلاهما عن عمرو بن محمد الناقد .

وأخرجه أبو يعلى في موضع آخر من مسنده (٧/ ٣٩١) ، (٤٤١٨) ، عن إسحاق بن أبي إسرائيل .

وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٥٧٧) (١٢٣٠) عن حامد بن يحيى [١] .

وعبد الله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة لأحمد (١/ ٦٧) ، (٢٩) عن محمد بن عباد المكي .

أربعتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بمثله ولم يقولوا في رواياتهم : إن شاء الله .

وقال محمد بن عباد المكي في روايته : قثنا سفيان ، قال : حفظت من الزهري . . . .

وأخرجه الحميدي في مسنده (١/ ١٢١) ، (٢٥٠) عن سفيان ، عن الزهري ، به ، بمثله ، وزاد في آخره :

فقيل لسفيان : فإن معمراً يقوله : عن سعيد .

فقال : ما سمعنا من الزهري إلا : عن عروة ، عن عائشة .

ومن طريق الحميدي ، أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة (١/ ٦٨) ، (٣٠) .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٢١ ، ٧٢٢) .

وذكر طريقاً آخر غير طريق الحميدي ، قال فيه : سمعت أبا الوليد هشام بن عبد الملك ، قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، قيل له : عن عروة ؟ قال : أحسب ، قيل له : عن عائشة ؟ قال : أظن ، ثم قال : سمعته يقول : عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً ، فذكره .

(ب) وروى وائل بن داود ، عن ابنه بكر بن وائل ، هذا الوجه عن الزهري .

حيث أخرج عبد الله بن أحمد ، الحديث ، في زوائده على فضائل الصحابة (١/ ٦٧) ، (٢٨) ، فقال : حدثني يحيى بن معين ، قثنا سفيان ، عن الزهري ،

---

(١) في المطبوع تكرار في السند ، وتصحيف في اسم حامد بن يحيى .

عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ قال : « **ما نفعني مال ، ما نفعني مال أبي بكر** » .

قال يحيى : فقال رجل لسفيان : سمعته من الزهري ؟

فقال : حدثني وائل .

ومن طريق يحيى بن معين ، أخرجه خيثمة بن سليمان في فضائل أبي بكر الصديق - المطبوع مع عدة أجزاء - ص ١٣٠ .

وزاد : قال يحيى : وائل بن داود لم يسمع من الزهري ، وإنما سمع من ابنه بكر بن وائل ، وبكر قد رأى الزهري .

والخليلي في الإرشاد (١/ ٣٧١) ، (٨١) ، وذكر كلام يحيى بن معين المتقدم ، وزاد أيضاً : فصار الحديث معلولاً [١] .

ووافق الإمامُ أحمد ، ابن معين فيما ذهب إليه من إعلال الحديث ، حيث نقل ابنه عبد الله ، في العلل ، (٢/ ٣٤٥) ، (٢٥٣٢) ، وفي فضائل الصحابة (١/ ٧٢) ، (٣٤) . أنه قال - بعد أن أورد كلام ابن معين - نرى [وائلاً] لم يسمع من الزهري ، وإنما روى وائل عن ابنه .

قال عبد الله : وأنكره أبي أشد الإنكار ، وقال : هذا خطأ .

كما أورد الخليلي في الإرشاد (١/ ٣٧٠) ، (٨١) كلام أحمد ، وعلق عليه بقوله :

مثل هذا يحمل على خطأ الشيوخ : إن وائلاً أخطأ فيه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

---

(١) يعني : رواية سفيان ، عن وائل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً . والمحفوظ رواية سفيان ، عن وائل ، عن ابنه بكر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً . كما تقدم في كلام الإمامين ابن معين ، وأحمد ، وتبعهما في ذلك الخليلي .
وعلى هذه الرواية المحفوظة سأسير في دراسة الاختلاف عن الزهري .

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٢٨) كتاب الجامع ، باب أصحاب النبي ﷺ (٢٠٣٩٧) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب قال : قال رسول الله ﷺ : « **ما مال رجل من المسلمين أنفع لي من مال أبي بكر** » .

قال : وكان رسول الله ﷺ يقضي في مال أبي بكر ، كما يقضي في مال نفسه .

وأخرجه الإمام أحمد في العلل - برواية عبد الله - (٢/ ٣٤٥) ، (٢٥٣٢) .

وفي فضائل الصحابة (١/ ٧٢) ، (٣٥) ، مختصراً ، عن عبد الرزاق .

وأخرجه خيثمة بن سليمان في فضائل أبي بكر الصديق ، ص ١٣٠ .

والخليلي في الإرشاد (١/ ٣٧٠) ، (٨١) .

كلاهما من طريق عبد الرزاق به .

(ب) وتابع إسحاق بن راشد ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها عبد الله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة (١/ ٧٢) ، (٣٦) . من طريق موسى بن أعين ، قثنا إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، به بمثله وزاد : ومنه ، أعتق بلالاً .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً) .

فرواه عنه راويان ، هما :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحابه [١] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

غير أنه اختُلف عنه في هذا الحديث ، كما نص على ذلك الدارقطني :

(أ) فمرة يُروى عنه ، هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن وائل بن داود ، عن بكر بن وائل ، عن الزهري، عن عروة ، عن عائشة .

أما روايته الأولى ، فرواها عن سفيان ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

- إسحاق بن راهويه : ثقة حافظ ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير [١] .
- عمرو الناقد : ثقة ، حافظ ، وَهم في حديث غير هذا الذي معنا [٢] .
- إسحاق بن أبي إسرائيل : ثقة ، تُكلِّم فيه لوقفه في القرآن [٣] .
- حامد بن يحيى : ثقة ، حافظ ، ومن أعلم الناس بابن عيينة [٤] .
- محمد بن عباد المكي : صدوق له أوهام [٥] .
- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجلُّ أصحاب ابن عيينة [٦] .
- هشام بن عبد الملك ، أبو الوليد الطيالسي : ثقة ثبت [٧] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير يحيى بن معين : وهو ثقة ، حافظ ، مشهور ، إمام الجرح والتعديل [٨] .

وقد تقدم في التخريج أنه أخرج الرواية هذه ، ليبين أنها المحفوظة ، مقابل رواية من اقتصر على وائل بن داود ، بدون ابنه بكر .

والذي يظهر أن كلتا الروايتين مسموعتان عن ابن عيينة ، وأنه حدَّث بالحديث مرة عن الزهري مباشرة ، بلا واسطة ، ومرة بواسطة وائل بن داود ، عن بكر

---

(١) انظر ص ٣٣٣ .
(٢) انظر ص ٢٩٩ .
(٣) انظر ص ٣٩٧ .
(٤) انظر ص ٣٠٠ .
(٥) تقريب التهذيب ، (٥٩٩٣) ، وانظر التهذيب (٩/٢١٦) .
(٦) انظر ص ١٧١ .
(٧) تقريب التهذيب ص ٥٧٣ ، (٧٣٠١) ، وانظر التهذيب (١١/٤٢) .
(٨) تقريب التهذيب ص ٥٩٧ ، (٧٦٥١) ، وانظر التهذيب (١١/٢٤٦) .

ابن وائل ، عن الزهري ، لأن ابن عيينة صرح في بعض الروايات المروية عنه من طريق الثقات أنه حفظه من الزهري ، يعني : بدون واسطة ، فيكون من باب المزيد في متصل الأسانيد .

٢- بكر بن وائل :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [١] .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري أحدهما ثقة ، ثبت ، والآخر ثقة ، وقد تقدم حكم الدارقطني عليه بأنه محفوظ من رواية ابن عيينة عن الزهري مباشرة ، وما تقدم من إثبات رجحان رواية ابن عيينة الأخرى بالواسطة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً) .

فرواه عنه راويان ، هما :

١- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [٢] .

٢- إسحاق بن راشد الجزري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يَهِم فيه [٣] ، غير أنه توبع على روايته هذه من ثقة في الزهري ، وهو معمر كما تقدم .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، ثقتان ، وتقدم حكم الدارقطني عليه بأنه محفوظ عن الزهري ، مع كونه مرسلاً .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في أحوال الرواة ، رجحان كلا الوجهين عن الزهري ، وأنهما محفوظان عنه ، حيث استويا في عدد الرواة لهما ، عنه ، وكونهم من الثقات .

---

(١) انظر ص ١٥٣ . (٢) انظر ص ١٦٦ . (٣) انظر ص ٢١٤ .

أما ما تقدم من الاختلاف الذي حصل عن ابن عيينة ، فهو اختلاف ظاهري ، غير مؤثر في رجحان الوجه الأول ، إذ تقدم أنه يروي الحديث مرة عن الزهري مباشرة ، ومرة بواسطة وائل بن داود ، عن بكر بن وائل ، عن الزهري .

ولذلك حكم الدارقطني على كلا الوجهين بأنهما محفوظان ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الأول : صحيح الإسناد ، خاصة من رواية سفيان بن عيينة التي رواها مباشرة عن الزهري .

أما من وجهه الثاني ، فهو ضعيف لإرساله .

غير أن له شاهداً موصولاً من حديث أبي هريرة ، أخرجه أحمد في مسنده (٢/٢٥٣) ، قال : ثنا أبو معاوية ، ثنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **ما نفعني مال قط ، ما نفعني مال أبي بكر** » .

فبكى أبو بكر ، وقال : هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله ؟

ومن طريق أبي معاوية أخرجه النسائي في الكبرى (٥/٣٧) ، (٩/٨١١٠) .

وابن ماجه في المقدمة (١/٣٦) ، (٩٤) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/ ٤) ، (٦٨١٩) .

ورجال أحمد ثقات [١] ، وعنعنة الأعمش غير قادحة ، فيكون بهذا الإسناد صحيحاً .

وعليه يمكن القول بأن الحديث من وجهه الثاني صحيح لغيره والله أعلم .

* * *

(١) انظر ترجمة أبي معاوية الضرير ، والأعمش ، وأبي صالح ، على هذا الترتيب في تهذيب التهذيب (٩/ ١٢٠) ، (٤/ ١٩٥) ، (٣/ ١٨٩) .

الحديث (٢٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، أنها [١] أتت النبي ﷺ تزوره ليلاً وهو معتكف ، فتحدثت عنده ، ثم قامت لتنقلب [٢] ، فقام النبي ﷺ معها ، فلما بلغت باب حجرة أم سلمة ، مرّ به رجلان [٣] من الأنصار ، فسلّما عليه ، فقال : « **على رِسْلِكما ، إنها صفية بنت حيي ...** » الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه معمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، والجراح ابن منهال [٤] ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، مرسلاً [٥] .

والمتصل [٦] أصح [٧] .

---

(١) الضمير يعود على أم المؤمنين صفية بنت حيي ، كما في متن الحديث .

(٢) الانقلاب : الرجوع مطلقاً ، والمعنى : لترجع إلى بيتها (النهاية ٤/٩٦) .

(٣) قال ابن حجر في هدي الساري ص ٢٧٨ : وقع في شرح العمدة لابن العطار أنهما : أسيد بن حضير ، وعباد بن بشر .

(٤) هكذا في المخطوط ، ويظهر أنه حصل سقط ، لأن هؤلاء الأربعة يروونه عن الزهري، عن علي بن الحسين ، عن ميمونة ، موصولاً .

(٥) هذا هو الوجه الآخر من أوجه الاختلاف عن الزهري ، وهو روايته عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ ، مرسلاً ، بدون ذكر « صفية » .

(٦) يعني بذكر ميمونة .

(٧) العلل للدارقطني (٥/ق ١٨٩ أ) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن علي بن الحسين ، عن صفية بنت حيي مرفوعاً .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن صفية بنت حيي ، مرفوعاً)

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٣٦٠) ، كتاب الصيام باب خروج النبي ﷺ في اعتكافه (٨٠٦٥) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن صفية ابنة حيي ، قالت : كان رسول الله ﷺ معتكفاً ، فأتيته ليلاً ، فحدثته ، ثم قمت ، فقام معي ليقلبني ، وكان مسكنها في حجرة أسامة بن زيد ، فمرّ برجلين من الأنصار ، فلما رأيا النبي ﷺ أسرعا ، فقال النبي ﷺ : « **على رِسْلكما ، إنها صفية بنت حيي** » .

قالا : سبحان الله يا رسول الله ﷺ .

قال : « **إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً - أو قال : شراً** » .

وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٣٣٧) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٤٤٩) ، (١٥٥٦) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق أيضاً .

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٣٣٦) كتاب بدء الخلق ، باب صفة إبليس وجنوده ، (٣٢٨١) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧١٢) كتاب السلام ، باب بيان أنه يستحب لمن رؤي خالياً بامرأة وكانت زوجته أو محرماً له أن يقول : هذه فلانة . . . (٢٤ - ٢١٧٥) .

وأبو داود في سننه (٣/ ٨٣٤) كتاب الصوم ، باب المعتكف يدخل البيت لحاجته (٢٤٧٠) .

وفي (٥/ ٢٦٧) كتاب الآداب ، باب في حسن الظن (٤٩٩٣) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٦٣) ، كتاب الاعتكاف ، باب تشييع زائر المعتكف . . . (١/ ٣٣٥٧) .

وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٣٤٩) كتاب الصيام ، باب الرخصة في زيارة المرأة زوجها في اعتكافه (٣٢٣٣) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٥/ ٢٧٠) كتاب الصوم ، باب الاعتكاف (٣٦٦٣).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤٤٤) ، (٣١١٩) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٩) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٥١٨) ، باب ما يستحب للحاكم أن يرفع عن نفسه سوء الظن (٥٣٤ - ٣٩٧) .

وابن بطة في الإبانة ، كتاب القدر - رسالة دكتوراه - (٢/ ١٦٧) ، (١٩٤) .

والسمرقندي في تنبيه الغافلين (٢/ ٦٥٨) باب عداوة الشيطان .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٧١) ، (١٨٩) .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ١٤٥) .

وقال : . . . . وهو من صحاح حديث الزهري ، متفق عليه .

وابن الجوزي في تلبيس إبليس ص ٤٦ ، باب بيان أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم .

والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٢٢) باب في تحريم أعراض الناس ، فصل فيمن أبعد نفسه عن مواضع التهم (٦٨٠٠) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٥٧) أول كتاب الاعتكاف (١/ ٣٣٣٤) من طريق موسى بن أعين .

وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٣٣٧) عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤٤٤) ، (٣١١٨) . من طريق عبد الأعلى .

كلاهما عن معمر ، عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن صفية مرفوعاً ، بمثل رواية عبد الرزاق ، وهي عند النسائي مختصراً .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٢٧٨) كتاب الاعتكاف ، باب : هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد (٢٠٣٥) .

وفي (١٠/ ٥٩٨) كتاب الأدب ، باب التكبير والتسبيح عند التعجب (٦٢١٩) .

والدارمي في سننه (٢/ ٤٣) كتاب الصوم ، باب اعتكاف النبي ﷺ (١٧٨٠) .

كلاهما عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية معمر ، وهو عند الدارمي باختصار .

كما أخرجها من طريق أبي اليمان :

مسلم في صحيحه (٤/ ١٧١٢) كتاب السلام ، باب بيان أنه يستحب لمن رؤي خالياً بامرأة . . . أن يقول : هذه فلانة (٢٥ - ٢١٧٥) .

وأبو داود في سننه (٣/ ٨٣٥) كتاب الصوم ، باب المعتكف يدخل البيت لحاجته (٢٤٧١) .

وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٣٤٩) كتاب الصيام ، باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما بلغ مع صفية حين أراد قلبها إلى منزلها باب المسجد . (٢٢٣٤) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٨) .

والبغوي في شرح السنة (١٤/ ٤٠٤) كتاب الرقاق ، باب فتنة الشيطان ، (٤٢٠٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٢٤) كتاب الصيام ، باب المرأة تزور زوجها في اعتكافه .

وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني ص ٦٣٥) .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٦٢) كتاب الاعتكاف ، باب : هل يُزار المعتكف (٣٣٥٩/ ١) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤٤٥) ، (٣١٢١) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٧٣) . (١٩٣) .

ثلاثتهم من طريق بشر بن شعيب ، عن أبيه ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) ، معمراً ، وشعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو يعلى في مسنده (١٣/ ٣٨) ، (٧١٢١) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤٤٣) ، (٣١١٧) .

كلاهما عن وهب بن بقية ، عن خالد (بن عبد الله) ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية معمر .

كما أخرجها من طريق وهب بن بقية أيضاً :

ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ١٣) كتاب السير (٤٤٧٩) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٧٢) ، (١٩٠) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الثاني / ق ٣٢٩ ب) ترجمة صفية أم المؤمنين .

(د) وذكر الدارقطني أن الجراح بن منهال ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

ثم إني وقفت على رواة آخرين من أصحاب الزهري ، تابعوا من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يَرِدْ ذكرهم في كلام الدارقطني المتقدم ، ولعلهم ذكروا في الجزء الذي سقط من كلامه ، وهم :

(هـ) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٢١٠) كتاب فرض الخمس ، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ (٣١٠١) .

وفي (٤/ ٢٨١) كتاب الاعتكاف ، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه (٢٠٣٨) . عن سعيد بن عفير ، قال : حدثني الليث ، قال : حدثني عبدالرحمن بن خالد ، عن ابن شهاب ، به ، بنحو رواية معمر .

كما أخرجها من طريق الليث أيضاً :

الخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٥١٩) باب ما يستحب للحاكم أن يرفع عن نفسه سوء الظن (٥٣٥ - ٣٩٨) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ١٣) ، كتاب السِّيَر (٤٤٨٠) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٧٢) ، (١٩١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٢١) كتاب الصيام ، باب المعتكف يخرج إلى باب المسجد .

(و) محمد بن أبي عتيق :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٢٨٢) كتاب الاعتكاف ، باب : هل يدرأ المعتكف عن نفسه ؟ (٢٠٣٩) .

وفي (١٠/ ٥٩٨) كتاب الأدب ، باب التكبير والتسبيح عند التعجب ، (٦٢١٩) ، عن إسماعيل (هو ابن أبي أويس) ، حدثني أخي (هو عبد الحميد ابن أبي أويس) ، عن سليمان (هو ابن بلال) ، عن محمد بن أبي عتيق ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية معمر .

كما أخرجها من طريق إسماعيل بن أبي أويس :

ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤٤٤) ، (٣١٢٠) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٧٣) ، (١٩٢) .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ١٤٥) .

(ز) عثمان بن عمر التيمي :

وأخرج روايته ابن ماجه في سننه (١/ ٥٦٦) كتاب الصيام ، باب في المعتكف يزوره أهله في المسجد (٧٧٩) ، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي ، ثنا عمر بن عثمان بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر ، عن أبيه ، عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية معمر .

(جـ) إسحاق بن يحيى العوصي :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/١٥٨) كتاب الأحكام ، باب الشهادة تكون عند الحاكم (٧١٧١) تعليقاً مجزوماً .

وقد وصل روايته الذهلي في - الزهريات - (كما في تغليق التعليق ٥/ ٣٠٢) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٢٨٢) كتاب الاعتكاف ، باب : هل يدرأ المعتكف عن نفسه ؟ (٢٠٣٩) عن علي بن عبد الله ، حدثنا سفيان (بن عيينة) ، قال : سمعت الزهري يخبر عن علي بن حسين ، أن صفية رضي الله عنها أتت النبي ﷺ وهو معتكف ، فلما رجعت مشى معها ، فأبصره رجل [1] من الأنصار ، فلما أبصره دعاه ، فقال : تعال ، هي صفية - وربما قال سفيان : « هذه صفية - ، فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » .

قلت لسفيان : أتَتْه ليلاً ؟ قال : وهل هو إلا ليلاً ؟

ومن طريق البخاري : أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني / ص ٦٣٤) .

---

(١) هكذا في رواية سفيان « بالإفراد » وفي بقية الروايات ، رجلان « بالتثنية » وقد ذكر ابن التين أن رواية الإفراد : وهم ، ثم قال : ويحتمل تعدد القصة .
وتعقبه ابن حجر ، بأن الأصل عدم التعدد ، وهو محمول على أن أحدهما كان تبعاً للآخر ، أو خُص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ، ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه ، فيقول تارة : رجل ، وتارة : رجلان ، فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم ، عن الزهري : لقيه رجل أو رجلان بالشك، وليس لقوله « رجل» مفهوم.
ثم قال ابن حجر : نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالإفراد ، ووجه ما قدمته من أن أحدهما كان تبعاً للآخر ، فحيث أفرد ذكر الأصل ، وحيث ثني ذكر الصورة ، (انظر فتح الباري ٤/ ٢٧٩) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٦٣) كتاب الاعتكاف ، باب تشييع زائر المعتكف . . . (٢/ ٣٣٥٨) من طريق عبد الله (هو ابن المبارك) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٦/ ٤٠٤) كتاب الصيام ، باب المرأة تزور زوجها في اعتكافه (٩١١٨) . من طريق عبد الجبار بن العلاء .

وابن بشكوال في الموضع السابق ص ٦٣٥ ، من طريق محمد بن يزيد .

ثلاثتهم ، تابعوا علي بن عبد الله ، شيخ البخاري ، في روايته عن ابن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه . وأخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص ٦٨ ، ص ١٤٧ .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩/ ٩٢) .

والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٣٠١) ، (٢/ ٢٤١) .

وفي معرفة السنن والآثار (٤/ ٤٠٤) كتاب الصيام ، باب المرأة تزور زوجها في اعتكافه (٩١١٩) .

ثلاثتهم من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه وذكروا فيه قصة في فضل الشافعي ، وهي أن ابن عيينة سأل الشافعي - وكان حاضراً المجلس - : ما فقْه هذا الحديث ؟

فقال الشافعي : إن كان القوم اتهموا النبي ﷺ ، كانوا بتُهْمَتهم إياه كُفّاراً ، لكن النبي ﷺ أدب من بعده فقال : إذا كنتم هكذا ، فافعلوا هكَذا ، كيلا يُظَنُّ بكم ظن السوء .

فقال ابن عيينة : جزاك الله خيراً ، ما يجيئنا منك إلا ما نحب .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٤٨١) كتاب الاعتكاف ، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه (٢٠٣٨) من طريق هشام بن يوسف .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٦٣) كتاب الاعتكاف ، باب تشييع زائر المعتكف (٣/ ٣٣٥٩) ، من طريق عبد الله (هو ابن المبارك) .

كلاهما عن معمر ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، مرفوعاً ، مرسلاً ، بنحو رواية ابن عيينة .

(جـ) وتابع إبراهيم بن سعد ، ابن عيينة ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/١٥٨) كتاب الأحكام ، باب الشهادة تكون عند الحاكم .... (٧١٧١) ، عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسي ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن علي بن حسين ، أن النبي ﷺ ..... فذكره مختصراً .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن صفية مرفوعاً) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- معمر بن راشد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، موصولاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الرزاق بن همام : وهو ثقة ، حافظ ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، وقد تُكلِّم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، وتغيِّره آخر عمره [٢] ، وهما غير منطبقين هنا .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

- موسى بن أعْيَن : وهو ثقة عابد [1] .

- عبد الأعلى السامي : وهو ثقة [2] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- هشام بن يوسف الصنعاني : وهو ثقة [3] .

- عبد الله بن المبارك : وهو ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر [4] .

وكما ترى في بيان أحوال رواة كل رواية عن معمر ، أنهم كلهم ثقات ، وقواعد الترجيح تقتضي ترجيح روايته الأولى ، لكثرة الرواة لها حيث بلغوا ثلاثة ، في حين لم يرو الرواية الثانية عنه غير راويين .

إلا أن الظاهر أن كلتا الروايتين مسموعتان عن معمر ، ومحفوظتان عنه ، بدليل إخراج البخاري لهما في صحيحه كما تقدم .

ولذلك قال ابن حجر في الفتح (٤/٢٧٨) : واعتمد المصنف - البخاري - الطريق الموصولة ، وحمل الطريق المرسلة على أنها عند علي (يعني : ابن الحسين) ، عن صفية ، فلم يجعلها علة للموصول ، والله أعلم .

٢- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [5] .

٣- عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [6] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٤٩ ، (٦٩٤٤) ، وانظر التهذيب (١٠/٢٩٨) .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٧٣ ، (٧٣٠٩) ، وانظر التهذيب (١١/٥١) .

(٤) انظر ص ٣٣٥ .

(٥) انظر ص ١٧٨ .

(٦) انظر ص ٢٢٠ .

٤- الجراح بن منهال :

قال ابن معين : ليس حديثه بشيء [١] ، وقال مرة أخرى : ليس بثقة [٢] .

وقال أبو داود : ليس بشيء [٣] .

وقال البخاري [٤] ، ومسلم [٥] : منكر الحديث .

وقال الدارقطني : متروك [٦] ، وزاد النسائي : . . . الحديث [٧] ، وزاد أبو حاتم : ذاهب الحديث ، لا يكتب حديثه [٨] .

وقال ابن عدي : الضعف على روايته بيِّن ، وذلك لأن له أحاديث عن الزهري ، والحكم ، وأبي الزبير ، وغيرهم ، ويبين ضعفه إذا روى عن هؤلاء الثقات ، فإنه يروي عنهم ما لا يتابعه أحد عليه [٩] .

وقال ابن حبان : رجل سوء ، يشرب الخمر ، ويكذب في الحديث [١٠] .

وقال الجوزجاني : قد سُكت عن حديثه [١١] .

وقال أبو نعيم : روى عن الزهري ، والحكم بالمناكير والأوهام [١٢] .

وخلاصة حاله : أنه متروك الحديث من جهة ضبطه ، كما أشار إلى ذلك ابن عدي ، وأبو نعيم .

أما نسبة الكذب ، وشرب الخمر ، فلم أجد مَنْ تابع ابن حبان عليه .

٥- عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة له مناكير [١٣] .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٧٨) .

(٢) رواية الدقاق ص ٣٧ .

(٣) سؤالات الآجري (٥/ ق ٣٠) كما في الجامع في الجرح والتعديل (١/ ١٢٥) .

(٤) الضعفاء الصغير ص ٥٤ .

(٥) الكنى والأسماء ص ٨٨ .

(٦) الضعفاء والمتروكين ص ١٧٤ .

(٧) الضعفاء والمتروكين ص ٧٣ .

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٥٢٣) .

(٩) الكامل (٢/ ٥٨٢) .

(١٠) المجروحين (١/ ٢١٨) .

(١١) أحوال الرجال ص ١٧٦ .

(١٢) الضعفاء ص ٧٠ .

(١٣) انظر ص ٣٠٤ .

٦- محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

٧- عثمان بن عمر بن موسى التيمي :

ذكره ابن حبان في الثقات [٢] .

وقال محمد بن خلف (وكيع) : كان عثمان بن عمر من رُفَعاء الناس وجلتهم [٣] .

وذكر المزي أن أبا محمد بن يربوع الأشبيلي [٤] قال : . . . وأما الدارقطني فذكره في العلل كثيراً ، وقال فيه : عثمان بن عمر بن موسى ، عن الزهري ، لا يكاد يمر للزهري حديث مشهور يتوسع في الرواة إلا كان هذا من جملتهم ، قال : ورأيته قد رجح كلامه في بعض المواضع [٥] .

وقال السخاوي : كان صدوقا [٦] .

وقال ابن حجر : مقبول [٧] .

أما ابن معين ، فقد سأله الدارمي عن عمر بن عثمان الذي يروي عن أبيه ، عن ابن شهاب ؟ فقال : لا أعرفهما [٨] .

وقال ابن عدي : وقول يحيى في عمر بن عثمان هذا ووالده ، أنه لا يعرفهما ، فهو كما قال ، إنما حدث عنه من أهل المدينة : إبراهيم بن المنذر ، وابن أبي أويس ، بالشيء اليسير [٩] .

---

(١) انظر ص ٤٦٧ .
(٢) الثقات (٧/ ٢٠٠) .
(٣) أخبار القضاة (١/ ١٨٠) .
(٤) هو الحافظ عبد الله بن أحمد الشَّنْتَريني ، عالم بالعلل ، ورجال الحديث ، والجرح والتعديل (السير ١٩/ ٥٧٨) .
(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٦) .
(٦) التحفة اللطيفة (٣/ ١٦٦) .
(٧) تقريب التهذيب ص ٣٨٦ ، (٦٥٠٥) .
(٨) تاريخ الدارمي ص ٤٧ .
(٩) انظر حاشية المرجع السابق ، ولم أقف على هذه الترجمة في المطبوع من كتاب الكامل، كما لم يذكرها مؤلف « التراجم الساقطة من الكامل » .

وتعقّب ابن حجر ، ابن معين وابن عدي ، بقوله : عجيب ، فقد عرفهما غيرهما حق المعرفة [1] .

وتعقُّبه هذا مُسلّم به من حيث إن غير ابن معين قد عرف الرجل حق المعرفة كما تقدم .

أما من حيث تفسيره لقول ابن معين « لا أعرفه » وأنه يقصد جهالة العين ، فغير مسلم له ، وذلك لأن ابن معين لا يريد بقوله « لا أعرفه » جهالة العين ، فالمعرفة عنده تعتمد على دراسة مرويات الراوي ، ومعارضتها ، وفحصها ، وفي هذا يقول ابن عدي : قول يحيى بن معين في الراوي : لا أعرفه « كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول : « لا أعرفه » [2] .

فخلاصة حال عثمان بن عمر ، أنه صدوق كما ذكر السخاوي ، وأما قول ابن معين ، فقد تقدم توجيهه .

٨- إسحاق بن يحيى العوصي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [3] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثمانية ، واحد ثقة ثبت ، والآخر ثقة له مناكير ، وثالث ثقة ، وأربعة في مرتبة « صدوق » ، والثامن متروك لا يُعتد بروايته .

وسيأتي الكلام على مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه ، غير واحد من أصسحابه ، وهم :

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ١٣١) .

(٢) الكامل (٢/ ٥٨٤) وانظر مقدمة محقق التاريخ برواية الدوري (١/ ١١٩) .

(٣) انظر ص ٣٤٨ .

١- سفيان بن عيينة :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب الزهري [١] .

٢- معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٣- إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدَّث من حفظه فربما أخطأ [٢] ، وقد توبع على روايته هذه من ثقتين .

وبعد فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم ثقات ، وأحدهم ثقة « ثبت » .

وسيأتي الكلام على مدى رجحان هذا الوجه قريباً .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة أن قواعد الترجيح تقتضي رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن علي بن الحسين ، عن صفية موصولاً ، حيث رواه غير واحد من أصحاب الزهري ، عنه ، فيهم ثقة ثبت ، وثقة له مناكير قد توبع على روايته ، وأربعة آخرون في مرتبة « صدوق . . . ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

ولهذا حكم الدارقطني عليه بأنه الصحيح ، وهذا يعني أنه يرى إعلال الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن علي بن الحسين مرسلاً بدون ذكر صفية ، وكأن الدارقطني طبق قاعدة الترجيح بالأكثر من الثقات ، ويؤيده ما تقدم من قول أبي نعيم عن الوجه الموصول : إنه من صحيح حديث الزهري .

لكن الذي يظهر أن الوجه الثاني المرسل ، الذي أعلّه الدارقطني يمكن أن يكون راجحاً أيضاً ، ويكون كلا الوجهين محفوظين عن الزهري .

وذلك لأن رواة الوجه المرسل ، وإن كانوا أقل ممن روى الوجه المتصل ، إلا

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ٣٣٩ .

أنهم من حيث الثقة متعادلون حيث تقدم أنهم ثلاثة ، أحدهم ثقة ثبت ، والآخران ثقتان ، ولا اعتبار لمن زاد من رواة الوجه المتصل ، لأنهم لم يرتقوا إلى مرتبة الثقة كما تقدم .

ومما يؤيد إمكان الجمع أمران :

١- أن معمر بن راشد وهو من ثقات أصحاب الزهري روى كلا الوجهين عنه .

٢- إخراج البخاري الوجه المرسل أيضاً ، كما تقدم ، وأنه حمل الطريق المرسلة على أنها عند علي بن الحسين عن صفية ، فلم يجعلها علة للموصول .

وطالما أمكن الجمع بوجه معتبر ، فهو أولى من الترجيح ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه : صحيح ، حيث أخرجهما البخاري في صحيحه كما تقدم .

وانفرد مسلم بإخراج الوجه الأول فقط ، ولكن البخاري مُقدَّم ، والجمع أولى من الترجيح .

* * *

الحديث (٢٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة ، سئل النبي ﷺ : أي الرقاب أفضل ؟ قال : « **أغلاها ثمناً ، وأنفَسَها عند أهلها** » .

فقال : يرويه هشام بن عروة ، واختُلف عنه [١] :

ثم قال في آخره :

وروى هذا الحديث الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه معمر ، عن الزهري [٢] ، عن عروة ، عن أبي مراوح ، عن أبي ذر .

وخالفه مالك ، [فرواه] عن الزهري [٣] ، عن عروة مرسلاً [٤] ، [٥] .

---

(١) ذكر الدارقطني أوجه الاختلاف عن هشام ، وأن مالك بن أنس رواه مرة عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، ومرة عن هشام ، عن أبيه ، عن أبي مراوح الغفاري ، عن أبي ذر، ومرة عن هشام ، عن أبيه عروة ، مرسلاً .

ثم قال الدارقطني : والصحيح حديث أبي مراوح ، عن أبي ذر .

ثم أورد بعد ذلك كلامه عن الاختلاف عن الزهري كما سقته بعاليه ، ولم يرجح أي من الوجهين ، ولعله أراد أن رواية الزهري ، عن حبيب ، عن عروة ، عن أبي مراوح ، عن أبي ذر ، راجحة أيضاً مثل ما هي راجحة في الاختلاف الذي حصل عن هشام .

(٢) ، (٣) سقط من كلا الوجهين ذكر « حبيب مولى عروة » ، والزهري إنما يرويهما عن عروة بواسطته كما سيأتي في التخريج .

(٤) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر « أبي مراوح وأبي ذر » .

(٥) العلل للدارقطني (٥/ ق ٤١ ب) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري وغيره ، واختُلف عن الزهري من وجهين :

١- فمرة يُروى عنه ، عن حبيب الأعور مولى عروة ، عن عروة بن الزبير ، عن أبي مراوح الغفاري ، عن أبي ذر .

٢- ومرة يُروى عنه ، عن حبيب الأعور مولى عروة ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حبيب مولى عروة ، عن عروة ، عن أبي مراوح الغفاري ، عن أبي ذر) .

فرواه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ١٩١) كتاب الجامع ، باب أي الأعمال أفضل : (٢٠٢٩٨) عن معمر ، عن الزهري ، عن حبيب مولى عروة ، عن عروة ، [عن] أبي مراوح الغفاري ، عن أبي ذر . قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله فقال : يا رسول الله أي الأعمال أفضل ؟ قال : « **إيمان بالله ، وجهاد في سبيله** » ، قال : فأي العتاقة أفضل ؟ قال : « **أنفَسُها** » ، قال : أفرأيت إن لم يجد [١] ؟ قال : « **فيعين** [٢] **الصانع ، ويصنع** [٣] **للأخرق** » قال : أفرأيت إن لم أستطع ؟ قال : « **فدع الناس من شرِّك ، فإنها صدقة تصدَّق بها على نفسك** » .

يعني أخرق : أحمق .

وأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٦٣) .

وابن الكمال المقدسي في المنتقى من حديث الزهري للذهلي (ق ١٤٣ ب) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

---

(١) (٢) (٣) هكذا في المطبوع ، وكل من روى الحديث من طريق عبد الرزاق ذكره بلفظ المتكلم : أفرأيت إن لم أجد ، قال : « فتعين الصانع وتصنع للأخرق » ، وهو الراجح لأن السياق يقتضيه .

ومن طريق أحمد ، أخرجه المزي في تهذيب الكمال (٥/ ٤١٠) ترجمة حبيب مولى عروة .

ومن طريق الذهلي ، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ١٩٢) ترجمة حبيب مولى عروة .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق :

مسلم في صحيحه (١/ ٨٩) كتاب الإيمان ، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الإيمان (١٣٦ - ٨٤) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٦٣) .

وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (ق ١٧) باب : أي الأعمال أفضل ؟ .

والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٧) باب في الجهاد (٤٢٠٨) ، (٤٢٠٩) لكن أثبت المحقق في الأصل « عبد الله بن الزبير » ، وعلّق في الحاشية أنه جاء في إحدى النسخ « عروة بن الزبير » ، وهذا الأخير هو الصحيح .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حبيب مولى عروة ، عن النبي ﷺ) .

(أ) فرواه ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ١٥٧) تعليقاً حيث قال :

وعند ابن وهب وحده ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن حبيب مولى عروة ، عن عروة أنه سمعه يقول : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أي الأعمال أفضل ؟ . . . . فذكر الحديث بمثل رواية معمر .

ثم قال ابن عبد البر :

هكذا رواه يونس بن عبد الأعلى ، والحارث بن مسكين ، وجماعة أصحاب ابن وهب ، عن ابن وهب ، عن مالك ، عن ابن شهاب .

وتابعه البرمكي ، عن معن ، عن مالك .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ١٩٢) ترجمة حبيب مولى عروة ، تعليقاً .

فقال : ورواه هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن الزهري ، عن حبيب ، عن عروة قال : سئل النبي ﷺ . . . . مرسلاً ، ورفع الحديث .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حبيب مولى عروة ، عن عروة ، عن أبي مراوح الغفاري ، عن أبي ذر) .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [(١)] .

وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه ، هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن حبيب مولى عروة ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، تُكلّم فيه من جانبين ، روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره ، وهما غير منطبقين في الحديث الذي معنا - وقد عدَّه الجمهور من أثبت أصحاب معمر [(٢)] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير هشام بن يوسف الصنعاني ، وهو ثقة [1] .

والذي يظهر رجحان رواية معمر الأولى ، وذلك لأن الراوي لها عنه وهو عبد الرزاق ، تميز على راوي الرواية الثانية - هشام بن يوسف - مع ثقته ، بأنه عُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، ولذلك أخرج مسلم رواية عبد الرزاق في صحيحه .

وسيأتي الكلام على مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حبيب مولى عروة ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

فرواه عنه راويان هما :

١- مالك بن أنس :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [2] .

لكن روايته هذه معلولة ، وذلك لأنه اختُلف عن مالك في هذا الحديث ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وأرجح الروايات عنه هي الرواية التي رواها الأكثرون من أصحابه عنه ، عن هشام بن عروة ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً [3] .

وكان يمكن لروايته هذه أن تقوي رواية الإرسال التي معنا من طريق الزهري ، لولا أن مالكاً خالف الأكثرين من أصحاب هشام بن عروة ، الذين رووا الحديث

---

(١) انظر ص ١٩ .

(٢) انظر ص ٥٢٨ .

(٣) انظر العلل للدارقطني (٥/ق ٤١ ب) والتمهيد لابن عبد البر (٢٢/١٥٧) ، وقد ذكر الدارقطني أن رواية الموطأ هكذا مرسلة (انظر رواية أبي مصعب ٢/٤٠٨) لكنها في رواية يحيى بن يحيى (٢/ ٧٧٩) متصلة بذكر عائشة ، وقد ذكر ابن عبد البر أن طائفة من أهل العلم زعموا أن الحديث كان أصله عند مالك بذكر عائشة ، فلما بلغه أن غيره من أصحاب هشام يخالفونه في الإسناد جعله عن هشام عن أبيه مرسلاً . (التمهيد ٢٢/١٥٧) .

عن هشام ، عن أبيه ، عن أبي مراوح الغفاري ، عن أبي ذر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، كعبيد الله بن موسى ، وروايته عند البخاري [1] ، وحماد بن زيد ، وروايته عند مسلم [2] ، وسفيان الثوري ، ويحيى بن سعيد القطان ، وابن عيينة ، وروايتهم عند ابن عبد البر [3] ، وغيرهم .

بل إن ابن حجر ، نقل عن الإسماعيلي أن عدداً كثيراً نحو العشرين نفساً رووه عن هشام ، عن أبيه ، عن أبي مراوح ، عن أبي ذر [4] .

ولذلك قال الدارقطني : الرواية المرسلة عن مالك أصح ، والمحفوظ عن هشام كما قال الجماعة [5] .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن هذه الرواية التى معنا لمالك غير محفوظة عنه .

٢- معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، أنها غير محفوظة عنه .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وهما مع ثقتهما ، غير أن روايتيهما غير محفوظتين عنهما مما يجعل هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري أيضاً .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن حبيب مولى عروة ، عن عروة ، عن أبي مراوح الغفاري ، عن أبي ذر ، وذلك لعدة أسباب :

١- أنها الرواية المحفوظة عن معمر ، في حين أن روايته للوجه الثاني غير محفوظة عنه ، ومتابعة مالك له عليها لا تفيده ، لأنها رواية غير محفوظة عن مالك .

---

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (١٤٨/٥) ، (٢٥١٨) .
(٢) صحيح مسلم (٨٩/١) ، (١٣٦ - ٨٤) .
(٣) التمهيد (١٥٩/٢٢ وما بعدها) .
(٤) فتح الباري (١٤٨/٤) .
(٥) فتح الباري (١٤٨/٥) .

٢- إخراج مسلم لهذا الوجه في صحيحه .

٣- متابعة هشام بن عروة - على الرواية المحفوظة عنه - لحبيب مولى عروة ، في روايته لهذا الوجه عن عروة ، وقد أخرج الشيخان رواية هشام هذه كما تقدم .

٤- ترجيح الدارقطني له على النحو الذي بينته في تعليقي على كلامه السابق عن الاختلاف .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه مسلم في صحيحه كما أسلفت .

* * *

مرويات الإمام الزهري المعلة

في كتاب العلل للدارقطني

تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها

تأليف

الدكتور/ عبد الله بن محمد حسن دمفو

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية
والدراسات الإسلامية - كلية التربية بالمدينة المنورة
جامعة الملك عبد العزيز

المجلد الثاني

مكتبة الرشد

الرياض

الفصل الثاني

الأحاديث المعلّة بالاختلاف

في الوصل والإرسال ، ووجه

آخر من أوجه الاختلاف

الحديث (٢٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث الحسين بن علي ، عن علي ، عن النبي ﷺ : « **من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه** » .

فقال : هو حديث يرويه الزهري ، عن علي بن الحسين ، واختُلف عنه :

فرواه أبو همام الدلال ، محمد بن محبَّب ، عن عبد الله بن عمر العمري ، فقال : عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي ، عن النبي ﷺ .

وخالفه موسى بن داود [١] ، فقال : عن العمري ، عن الزهري ، عن علي ابن الحسين ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

وغيره [٢] يرويه عن العمري ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرسلاً [٣] .

ورواه قزعة بن سويد ، عن عبيد الله بن عمر العمري ، عن الزهري، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

وكذلك قيل عن عدي بن الفضل ، عن عبيد الله ، ولا يصح [٤] .

---

(١) يعني : وخالف أبا همام محمد بن محبِّب .

(٢) يعني : وغير موسى بن داود .

(٣) يعني : عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ .

(٤) يعني : ولا يصح ذكر « عبيد الله » بدل « عبد الله » .

وغيره [1] يرويه عن عبد الله [2] ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرسلاً [3] .

واختُلف عن مالك :

فرواه خالد بن عبد الرحمن الخراساني ، عن مالك ، عن الزهري، عن علي بن الحسين ، عن أبيه .

وخالفه أصحاب مالك ، فرووه عن الزهري ، عن علي بن الحسين، مرسلاً [4] .

وكذلك رواه أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرسلاً [5] .

والصحيح : قول من أرسله ؛ عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ [6] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث - من مسند علي بن أبي طالب - مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يروى عنه ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي ﷺ ، موصولاً .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن النبي ﷺ موصولاً .

---

(١) يعني : وغير قزعة بن سويد .
(٢) في الأصل « عن عبيد الله » والصحيح « عن عبد الله » كما يقتضيه السياق والتخريج يعني على الجادة .
(٣) يعني : عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ .
(٤) يعني : عن النبي ﷺ .
(٥) يعني : عن النبي ﷺ .
(٦) العلل للدارقطني (٣/١٠٨ وما بعدها) .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب ، عن النبي ﷺ)

فرواه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤١٦) باب في الإعراض عن اللغو (١٠٨٠٥) عن أبي عبد الله الحافظ - في التاريخ [١] - أنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ ، نا أبو عمرو أحمد بن محمد الجرشي ، نا محمد بن مسلم بن وارة الرازي ، حدثني أبو همام محمد بن [محبَّب] ، نا عبد الله بن عمر العمري ، عن ابن شهاب ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي ، أن رسول الله ﷺ قال : « **من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه** » .

ثم قال البيهقي :

هكذا رواه أبو همام ، عن العُمري ، والصحيح : عن مالك ، والعُمري [٢] .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٩) ترجمة خالد بن عبد الرحمن الخراساني ، تعليقاً مجزوماً إلى أبي همام .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه أحمد في مسنده (١/ ٢٠١) .

وفي جزء مسند أهل البيت من المسند ص ٥٧ ، (٢٠) .

ومن طريقه ، الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ١٢٨) ، (٢٨٨٦) .

كما أخرجه تمام الرازي في فوائده (١/ ٢٠٤) ، (٤٧٧ ، ٤٧٨) . من طريقي محمد بن أحمد الأنطاكي ، وفهد بن سليمان .

وأخرجه إسماعيل الصفار في جزء من حديثه (ق ٢ أ) .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٩) ترجمة خالد بن عبد الرحمن الخراساني .

---

(١) يعني : شيخه الحاكم النيسابوري في كتابه تاريخ نيسابور .

(٢) يعني : عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً ، كما سيأتي في التخريج .

كلاهما عن محمد بن أحمد بن الأنطاكي .

وابن بطّة في الإبانة (١/ ٤١١) باب ترك السؤال عما لا يعني (٣٢٤) . من طريق يوسف بن سعيد بن مسلم .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ١٩٦ ، ١٩٧) . من طريقي خالد بن عبد الرحمن الخراساني ، وإبراهيم بن محمد بن مروان بن كنانة .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ستة ، عن موسى بن داود ، عن عبد الله - مكبَّراً - بن عمر العُمَري ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، مرفوعاً ، بمثله .

(ب) كما روى الحديث من هذا الوجه ، عدد من الأئمة ، ولكن قالوا : « عبيد الله - مصغّراً - بن عمر العمري » .

وقد أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق٢٣٠ب) .

وفي المعجم الصغير - كما في الروض الداني - (٢/ ٢٣١) (١٠٨٠) وقال : لم يروه عن عبيد الله بن عمر إلا قزعة .

وابن المقري في معجمه (٣/ ١١٢١) ، (٨٣٣) وقال : رأيت هذا الحديث عن عبد الواحد ، عند غيره عن علي بن الحسين ، بلا أبيه ، مرسل .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الأول/ ١٤٧١أ) ترجمة الحسين بن علي.

وقال : اختُلف على الزهري فيه من أقاويل ، وصوابه مرسل .

وتمام الرازي في فوائده (١/ ٢٠٣) ، (٤٧٦) .

والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٤٤) ، (١٩٤) .

وابن العديم ، في بغية الطلب (٦/ ٢٥٦٣) .

ستتهم ، من طريق عبد الواحد بن غيّاث ، عن قزعة بن سويد الباهلي ، عن عبيد الله بن عمر العُمري ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه مرفوعاً بمثله .

وأورده الدارقطني في الأفراد كما في أطراف الأفراد والغرائب لابن القيسراني (٣/ ١٤٣٣) (٥٩٥) رسالة دكتوراه - خليل حمادة . .

وأشار إليه أيضاً في معرض كلامه عن الاختلاف - كما تقدم - ، وذكر أن عدي بن الفضل تابع قزعة بن سويد في ذكر « عبيد الله » .

ثم قال الدارقطني : ولا يصح ، (يعني ذكر عبيد الله) .

(ح) وتابع مالك بن أنس ، عبد الله بن عُمر العُمَري ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدولابي في الذرية الطاهرة ص ٨٧ ، (١٥٢) .

وابن عدي في الكامل (٣/٩٠٧) ترجمة خالد بن عبد الرحمن ، وقال : وهذا قال فيه خالد الخراساني : عن مالك ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، وهو في الموطأ : عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن النبي ﷺ ، ليس فيه : عن أبيه .

والصيداوي في معجم الشيوخ ، ص٢١٦ ، ترجمة إبراهيم الأسدي (١٧٥) .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/٩) ترجمة خالد بن عبد الرحمن الخراساني .

وتمام الرازي في فوائده - (١/٢٠٣) ، (٤٧٤) ، (٤٧٥) .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ١٩٥ ، ١٩٦) .

وابن العديم في بغية الطلب (٥/٢٥٠٧) .

والمزي في تهذيب الكمال (٤/ ١٩) .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم ثمانية ، من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن أبيه مرفوعاً ، بمثله .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

(أ) فرواه مالك بن أنس في الموطأ - برواية يحيى بن يحيى - (٢/٩٠٣) كتاب حسن الخلق . باب ما جاء في حسن الخلق (٣) عن ابن شهاب ، عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله ﷺ قال : « **من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه** » .

ومن طريق يحيى بن يحيى ، أخرجه البيهقي في الأربعين الصغرى ص ٤٩ ، باب ترك ما يشغل عن ذكر الله . . (١٨) .

كما رواه مالك بن أنس في الموطأ - برواية أبي مصعب الزهري - (٢/ ٧٤) باب ما جاء في حسن الخلق (١٨٨٣) .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه البغوي في شرح السنة (١٤/ ٣٢١) كتاب الرقاق ، باب ترك الإنسان ما لا يعنيه ، (٤١٣٣) .

وكذلك في الموطأ - برواية محمد بن الحسن الشيباني - ص٣٣٤ ، باب فضل الحياء . (٩٤٩) .

كما رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٦٠) .

والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٩) عن علي بن عبد العزيز ، وصحّحه .

والبيهقي في الموضع السابق .

وفي شعب الإيمان (٧/ ٤١٦) باب في الإعراض عن اللغو (١٠٨٠٦) من طريق عثمان الدارمي ثلاثتهم عن عبد الله بن مسلمة القعنبي .

وأخرجه عبد الله بن وهب في الجامع (١/ ٤٨ ، ٧٠) كتاب الصمت ، باب في الكلام لما لا ينبغي .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجه ابن بطة في الإبانة (١/ ٤١٢) باب ترك السؤال عما لا يعني ، (٣٢٥) .

والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٤٤) ، (١٩٣) .

وأخرجه علي بن الجعد في مسنده (٢/ ١٠٤٨) ، (٣٠٣٣) .

وابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان ص ٢٥٩ ، باب النهي عن الكلام فيما لا يعنيك (١٠٧) .

والخطابي في العزلة ، ص ٦٦ ، كتاب جامع في ترك ما لا يعني . . . (١٥٥) من طريق عبد الله بن أيوب .

كلاهما عن علي بن الجعد .

وأخرجه وكيع في الزهد (٢/ ٦٤٥) باب البراءة من الكبر والهم في الدنيا ، (٣٦٤) .

وهناد بن السري في الزهد (٢/ ٥٣٩) باب من قال : لا أتكلم إلا بخير ، (١١٧) عن وكيع .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٢٠)ترجمة شعيب بن خالد، وقال: قال لنا ابن يوسف (وهو عبد الله التنيسي) .

ثم قال البخاري : وهذا أصح بانقطاعه [١] .

وأخرجه الترمذي في جامعه (٤/ ٥٥٨) كتاب الزهد ، باب رقم (١١) ، حديث (٢٣١٨) ، عن قتيبة بن سعيد ، ثم قال :

وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن النبي ﷺ نحو حديث مالك مرسلاً ، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وعلي بن حسين لم يدرك علي بن أبي طالب .

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٦٠) عن ابن بكير (هو يحيى) .

وأخرجه الرامهرمزي في المحدّث الفاصل ص ٢٠٦ ، فقرة (٩٠) من طريق إسحاق بن عيسى الطباع .

وأخرجه البيهقي في الأربعين الصغرى ص ٤٩ ، باب في ترك ما يشغل عن ذكر الله تعالى ، (١٨) من طريقي أبي نعيم (هو الفضل بن دكين) ، وابن أبي أويس (هو إسماعيل) .

جميع من تقدم ، وعددهم اثنا عشر راوياً ، تابعوا يحيى بن يحيى في الرواية عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن علي بن الحسين مرفوعاً بمثله .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٠٧) باب ترك المرء ما لا يعنيه (٢٠٦١٧) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٥٤) باب في حفظ اللسان ، فصل في فضل السكوت عما لا يعنيه . (٤٩٨٦) .

---

(١) يريد تصحيح الرواية المرسلة التي رواها علي بن الحسين عن النبي ﷺ .

وفي الأربعين الصغرى ص ٤٨ ، باب في ترك ما يشغل عن ذكر الله تعالى . (١٨) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١/٤٣٦) باب حفظ اللسان ، (٤٣٩ - ٣٤٢) .

كلاهما من طريق عبد الرزاق المتقدم .

وأخرجها كذلك الخرائطي في مكارم الأخلاق (١/٤٣٧) باب حفظ اللسان ، فصل في فضل السكوت . (٤٩٨٦) من طريق وهيب .

وقال : هذا مرسل .

ثلاثتهم عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرفوعاً ، بمثله .

(حـ) وتابع زياد بن سعد ، مالكاً ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته محمد بن يحيى العدني في الإيمان ، ص١١١ ، باب كف اللسان في الفتنة . (٤٥) .

وابن أبي عاصم في الزهد ص ٥٥ ، (١٠٣) عن محمد العدني .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/١٩٧ ، ١٩٨) من طريقي محمد بن عبد الله المقريء ، وابن المبارك .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرفوعاً ، بمثله .

(د) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

فرواه عن يونس ، عبد الله بن وهب في الجامع (١/٤٨) كتاب الصمت ، باب في الكلام لما لا ينبغي ولا يحسن .

وأخرجه من طريق ابن وهب ، القضاعي في مسند الشهاب (١/١٤٤) ، (١٩٣) ، به ، بمثله .

(هـ) وتابع عبد الله بن عمر العُمري ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

فرواه عن العمري ، عبد الله بن وهب في الجامع (١/ ٧٠) كتاب الصمت ، باب في الكلام لما لا ينبغي ولا يحسن .

وأخرجه من طريق ابن وهب ، ابن بطة في الإبانة (١/ ٤١٢) باب ترك السؤال عما لا يعني (٣٢٥) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤١٦) باب في الإعراض عن اللغو (١٠٨٠٦) ، به ، بمثله .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير : عبد الله بن عمر العُمَري .

ويتبين من كلام الدارقطني ، ومن تخريج الحديث ، أنه اختُلف على العُمري في رواية هذا الحديث ، فرُويت عنه ثلاث روايات ، وسأتعرض لها بالدراسة ، لمعرفة الراجح منها والمرجوح ومدى تأثير هذه الرويات على موضوعنا الرئيسي ، وهو الاختلاف على الزهري في روايته هذا الحديث .

(أ) أما روايته الأولى ، فهي الوجه الذي معنا ، (عبد الله العمري ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً) .

فلم أجد من رواها عنه غير أبي همام الدلال ، محمد بن محبَّب : وخلاصة حاله أنه ثقة [1] .

غير أن البيهقي ضعّف روايته هذه ، إذ قال بعد أن أخرج الحديث : هكذا رواه أبو همام ، عن العُمري ، والصحيح ، عن مالك ، والعمري (يعني عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرفوعاً مرسلاً) .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٠٥ ، (٦٢٦٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ٣٧٩) .

(ب) أما روايته الثانية (عبد الله العُمري ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين، عن أبيه مرفوعاً) .

فلم أجد من رواها عنه ، غير موسى بن داود الضبِّي ، قاضي طرسوس : وخلاصة حاله : أنه ثقة ، غير أن بعض العلماء نسب إليه بعض الأوهام [1] .

وقد تقدم في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث أن قزعة بن سويد الباهلي روى هذه الرواية ، غير أنه قال : « عن عبيد الله بن عمر العمري » بالتصغير ، بدل « عبد الله العمري » بالتكبير . وشتّان بينهما ، فعبيد الله : ثقة ثبت كما تقدم في ترجمته [2] . أما عبد الله فهو ضعيف كما سيأتي .

ثم إن قزعة بن سويد : ضعيف [3] ، ولا تنفعه متابعة عدي بن الفضل - التي أشار إليها الدارقطني - لأن عدياً متروك [4] .

وبالتالي فإن روايته هذه منكرة ، ولذلك وصفها الدارقطني بقوله : ولا يصح ، (يعني ذكر عبيد الله) .

(ح) أما روايته الثالثة (عبد الله العُمَري ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرفوعاً ، مرسلاً) :

فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الله بن وهب المصري ، ولم يصرِّح الدارقطني - بعد ذكر رواية العُمري الثانية - باسمه ، وإنما قال : وغيره يرويه .. إلخ .

وعبد الله بن وهب : ثقة حافظ [5] .

ويظهر أن الراجح من روايات عبد الله العُمَري الثلاث ، هي الرواية الثالثة التي رواها عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرفوعاً مرسلاً ، أما الروايتان الأخريان عنه فغير محفوظتين وذلك لأمور :

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٠٥) .

(٢) انظر ص ٢٤٣ .

(٣) تقريب التهذيب ص٤٥٥ ، (٥٥٤٦) ، وانظر التهذيب (٨/ ٣٣٦) .

(٤) انظر ص ١٦٧ .

(٥) انظر ١٦٦ .

- أن من روى الرواية الثالثة عنه ، عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ ، وأوثق من أبي همام الدلال ، ومن موسي بن داود ، اللذين رويا الروايتين الأخريين عنه ، بل إن ابن عدي قال : أروى من رأيت عنه : يعني عبد الله بن وهب ووكيع . . . كما سيأتي في ترجمته .

- أن البيهقي صحَّح الرواية الثالثة - الراجحة - وضعَّف الرواية الأولى ، وضعَّف الدارقطني الرواية الثانية .

- أن الرواية الراجحة لعبد الله العُمَري ، تُوبع عليها من الثقات من أصحاب الزهري . - كما سيأتي في دراسة الوجه الثالث - ، في حين أني لم أجد من تابعه في روايته الأولى .

أما روايته الثانية ، فهو وإن توبع عليها ، إلا أنها متابعات لم تسلم من العلّة - كما سيأتي في دراسة الوجه الثاني - .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه من أوجه الاختلاف على الزهري (يعني عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب) غير محفوظ عن الزهري ، وتُحمل العلَّة فيه على عبد الله بن عمر العُمَري نفسه .

فقد قال ابن سعد : كان كثير الحديث ، يُستَضعف [1] .

وذكره البخاري في ضعفائه [2] ، وقال في موضع آخر : ذاهب ، لا أروي عنه [3] .

وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ، ولا يحتج به [4] .

وضعفه النسائي [5] ، وقال في موضع آخر : ليس بالقوي [6] .

---

(١) الطبقات الكبرى - القسم المتمم ص٣٦٨ .

(٢) الضعفاء الصغير ص ١٣٣ .

(٣) ترتيب علل الترمذي الكبير (٢/ ٩٦٨) .

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١١٠) .

(٥) الطبقات المطبوع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث ص ٥٣ .

(٦) الضعفاء والمتروكين ص ١٤٦ .

وقال أحمد : ليّن الحديث [١] ، وسئل في موضع آخر ، فقال : كذا وكذا [٢] .

وقال ابن المديني : ضعيف [٣] .

وقال صالح بن محمد (جزرة) : يُلَيَّن ، مختلط الحديث [٤] .

وقال ابن حبان : كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة ، حتى غفل عن ضبط الأخبار ، وجودة الحفظ والآثار ، فرفع المناكير في روايته ، فلما فحش خطؤه استحق الترك [٥] .

وضعفه الدارقطني ، حيث قال : وأما عاصم - يعني أخو عبد الله بن العمري - فضعيف ، قريب من عبد الله [٦] .

وذكره العقيلي في ضعفائه [٧] .

ووصفه البيهقي بأنه : كثير الوهم [٨] .

وقال ابن رجب : ليس بالحافظ [٩] .

وقال السخاوي : كان صالحاً ، عالماً ، خيِّراً ، صالح الحديث [١٠] .

وقال ابن حجر : ضعيف ، عابد [١١] .

---

(١) العلل برواية المروذي ص ٨٨ .
(٢) العلل برواية عبد الله (٢/٥٠٧) .
(٣) عن تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ٢٠) .
(٤) عن تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ٢٠) .
(٥) المجروحين (٢/ ٧) .
(٦) سؤالات البرقاني ص ٧٥ .
(٧) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٨٠) .
(٨) السنن الكبرى (٦/ ٣٢٥) .
(٩) جامع العلوم والحكم ص ١١٧ ، الحديث (١٢) .
(١٠) التحفة اللطيفة (٢/ ٣٦٦) .
(١١) تقريب التهذيب ص ٣١٤ ، (٣٤٨٩) .

أما يعقوب بن شيبة فقال : ثقة ، صدوق ، في حديثه اضطراب [١] .

وقال الخليلي : ثقة ، غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه : ولم يخرّج لذلك في الصحيحين [٢] .

وقال الحاكم : هو من جملة من غلب عليه الزهد ، فشغلته العبادة عن الاشتغال بحفظ الحديث وضبطه [٣] .

أما ابن معين فقال : ليس به بأس ، وزاد في موضع آخر : صالح [٤] .

وذكره ابن شاهين في الثقات ، ناقلاً كلام ابن معين المتقدم [٥] .

وقال ابن عدي : ولعبد الله بن عمر حديث صالح ، وأروى من رأيت عنه ابن وهب ، ووكيع ، وغيرهما من ثقات المسلمين ، وهو لا بأس به في رواياته ، وإنما قالوا به لا يلحق أخاه عبيد الله ، وإلا فهو في نفسه صدوق ، لا بأس به [٦] .

وذكره العجلي في الثقات ، وقال : لا بأس به [٧] .

أما الذهبي ، فقال مرة : صدوق ، حسن الحديث [٨] ، وقال مرة : صدوق، في حفظه شيء [٩] ، وقال في موضع آخر : وحديثه يتردد فيه الناقد ، أما إن تابعه شيخ في روايته فذلك حسن قوي إن شاء الله [١٠] .

ويظهر على ضوء ما تقدم أنه : صدوق ، له أوهام .

ويحمل تضعيف من ضعفه مطلقاً على المناكير التي رواها ، كما يُحمل توثيق من وثقه علي جانب العدالة كما تقدم وصفه بذلك .

---

(١) عن تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ٢٠) .
(٢) الإرشاد (١/ ١٩٣) .
(٣) المدخل إلى الصحيحين (٢/ ٥٩٤) .
(٤) رواية الدقاق ص ٦٣ و ص ٥٦ .
(٥) تاريخ أسماء الثقات ص ١٨٦ .
(٦) الكامل (٤/ ١٤٦١) .
(٧) ترتيب الثقات ص ٢٦٩ .
(٨) المغني في الضعفاء (١/ ٣٤٨) .
(٩) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٥) .
(١٠) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٤١) .

ويظهر أن روايته هذا الوجه عن الزهري ، مما وهم فيه . . .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي مرفوعاً) .

فرواه عنه راويان :

١ - عبد الله بن عمر العُمَري ، من رواية موسى بن داود عنه .

وقد تقدم الكلام عليها ، وأنها غير محفوظة عن العُمَري ، ولعل الوهم من العُمَري ، أو من الراوي عنه : موسى بن داود ، فهو مع ثقته ، له أوهام ، وقد تكون روايته هذه مما وهم فيها .

ثم إنه تقدم في كلام الدارقطني ، وفي التخريج ، أن بعض الأئمة رووا الحديث ، ولكن قالوا فيه : « عن عبيد الله بن عمر العمري » بدل « عبد الله بن عمر العمري » .

وقد ذكرت في دراسة الوجه الأول أنها رواية منكرة ، وقال الدارقطني : بأن ذكر « عبيد الله » لا يصح .

٢ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، حجة ، ووصفه الجمهور بأنه أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [١] .

على أنه اختُلف ، عنه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه مرفوعاً .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرفوعاً ، مرسلاً .

أ - أما الرواية الأولى فلم أجد من رواها عن مالك، إلا خالد بن عبد الرحمن الخراساني كما تقدم :

وخالد هذا : وثقه ابن معين ، وبحر بن نصر ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم [٢] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) عن تهذيب الكمال (٨/١٢٢) .

وتقدم أن الدارقطني وصفه بقوله : ليس بالقوي .

وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان : ليس به بأس [١] .

وقال ابن عدي - بعد أن أورد بعض مناكيره - : أرجو أن ما يُنكر من حديثه إنما هو وهم منه ، أو خطأ [٢] .

وقال العقيلي : في حفظه شيء ، وذكر أوجه الاختلاف في هذا الحديث [٣] .

وقال الذهبي - بعد أن نقل قول العقيلي - : ذكر له حديثاً معللاً روي على وجوه . ولعل الخطأ من غيره [٤] ، وقال في موضع آخر : ضعيف ، ووثقه جماعة [٥] .

أما ابن حجر فقال : صدوق له أوهام [٦] .

ويظهر أن الراجح في حاله ما قاله ابن حجر من أنه : صدوق له أوهام لما فيه من الجمع بين الأقوال ويُحمل توثيق من وثَّقه على جانب العدالة .

ب - أما الرواية الثانية عن مالك بن أنس ، (يعني عن الزهري ، عن علي ابن الحسين مرسلاً) .

فرواها عنه جماعة من أصحابه ، كما تقدم في التخريج وهم :

- **يحيى بن يحيى الليثي** : صدوق ، فقيه ، قليل الحديث ، وله أوهام [٧] .

- **محمد بن الحسن الشيباني** : قال الذهبي : ليَّنه النسائي وغيره من قبل حفظه ، كان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [٨] .

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٣٤٢).

(٢) الكامل (٣/٩٠٩) .

(٣) الضعفاء الكبير (٢/٩) .

(٤) ميزان الاعتدال (١/٥١٣).

(٥) المغني في الضعفاء (١/٢٠٤) .

(٦) تقريب التهذيب ص ١٨٩ ، (١٦٥١) .

(٧) انظر ص ٣٣٧ .

(٨) انظر ص ٣٧٣ .

- **عبد الله بن مسلمة القعنبي** : ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يُقدِّمان عليه في الموطأ أحداً [١] .

- **عبد الله بن وهب المصري** : تقدم أنه ثقة حافظ [٢] .

- **عبد الله بن يوسف التنيسي** : ثقة متقن ، من أثبت الناس في الموطأ [٣] .

- **يحيى بن بكير المصري** : ثقة في الليث ، وتكلموا على سماعه من مالك [٤] .

- **أبو مصعب ، أحمد بن أبي بكر الزهري** : صدوق [٥] .

وهؤلاء كلهم ممن له رواية مشهورة لموطأ مالك ، رووها عنه .

وتابعهم كذلك :

- **علي بن الجعد** : ثقة ، ثبت رُمي بالتشيُّع [٦] .

- **وكيع بن الجراح** : ثقة ، حافظ [٧] .

- **قتيبة بن سعيد** : ثقة [٨] .

- **أبو نعيم الفضل بن دكين** : ثقة ، ثبت [٩] .

- **إسحاق بن عيسى الطباع** : صدوق [١٠] .

- **إسماعيل بن أبي أويس** : صدوق ، أخطأ في أحاديث من حفظه [١١] .

وكما هو واضح فإن أرجح الروايتين عن مالك بن أنس ، هي الثانية ، وذلك

---

(١) انظر ص ٣٣٧ .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ٣٣٨ .
(٤) انظر ص ٤٧١ .
(٥) انظر ص ٣٣٧ .
(٦) التقريب ص ٣٩٨ ، (٤٦٩٨) ، والتهذيب (٧/ ٣٥٦) .
(٧) التقريب ص ٥٨١ ، (٧٤١٤) ، والتهذيب (١١/ ١٠٩) .
(٨) انظر ص ١٧١ .
(٩) تقريب التهذيب ص ٤٤٦ ، (٥٤٠١) ، وانظر التهذيب (٨/ ٢٤٣) .
(١٠) انظر ص ٤٢٩ .
(١١) انظر ص ٢٧٤ .

لكثرة الرواة لها عنه ، وأغلبهم ثقات ، بل إن من بينهم من عُدَّ أنه أثبت أصحابه كالقعنبي ، وعبد الله بن وهب .

في حين أنه لم يرو عنه الرواية الأولى غير خالد بن عبد الرحمن الخراساني ، ويظهر أنه وهم في هذا الحديث ، ومما يؤيد ذلك أن ابن عدي ، والعقيلي ، ذكرا هذا الحديث في مناكيره .

ثم إن الخطيب البغدادي ذهب إلى هذا الترجيح حيث قال : الصحيح عن مالك ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرسلاً (١) .

أما قول الذهبي : ولعل الخطأ من غيره ، ففيه نظر ، لما تقدم ، خاصة وأن عبارته غير جازمة .

وعليه فإنه يمكن القول بأن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، (يعني عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، مرفوعاً) مرجوح ، فروايتا العُمَري ، ومالك ابن أنس له ، غير محفوظتين عنهما كما تقدم ، والله أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً) .

فرواه غير واحد من أصحاب الزهري ، عنه وهم :

١ - مالك بن أنس :

وقد تقدم الكلام على روايته في دراسة الوجه الثاني ، وأن روايته هذا الوجه أرجح الروايتين عنه .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة (٢) .

٣ - زياد بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ومن أثبت أصحاب الزهري (٣) .

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٦٤) .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٣٧٧ .

٤ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

٥ - عبد الله بن عمر العُمري :

تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الأول ، وأنها أرجح الروايات عنه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فأغلبهم ثقات ، وفيهم من عُدَّ من أثبت أصحابه ، وأن روايتي مالك بن أنس ، وعبد الله العُمَري له ، أرجح الروايات عنهما .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه أرجح الأوجه التي اختُلف فيها عن الزهري ، لكثرة الرواة لها عنه ، وكون أغلبهم ثقات ، وفيهم مالك بن أنس - على الرواية الراجحة عنه - وقد اعتبره الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق كما تقدم في ترجمته .

ولذلك رجَّح الدارقطني هذا الوجه في كلامه على الحديث في موضعين ، في مسند علي بن أبي طالب ، وكذلك في مسند أبي هريرة كما سيأتي [٢] .

ووافقه غير واحد من العلماء كالبخاري ، والترمذي ، وأبي نعيم ، والعقيلي ، والخطيب البغدادي ، والبيهقي كما تقدم .

وكذلك رجَّحه ابن رجب ، ونقل عن أحمد ترجيحه [٣] .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الثالث (الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ مرسلاً) ، كما قدّمته .

أما الوجه الأول (الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر دراسة حديث أبي هريرة رقم (٧٦) .

(٣) جامع العلوم والحكم ص ١١٧ ، الحديث (١٢) .

أبي طالب مرفوعاً) فغير محفوظ عنه ، حيث لم يروه غير عبد الله العمري ، وروايته هذه مرجوحة كما تقدم في النظر في الاختلاف .

أما الوجه الثاني (الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه مرفوعاً) فغير محفوظ عنه أيضاً ، لأن رواية مالك والعمري عنه غير محفوظتين عنهما كما تقدم .

ثم إنه تقدم أن بعض الأئمة رووا هذا الوجه عن الزهري ، لكن قالوا : « عن عبيد الله بن عمر العُمري » وذِكْرُهم « عبيد الله » لا يصح ، لأن المحفوظ « عن عبد الله » بالتكبير ، كما تقدم .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثالث مع تصحيح الدارقطني له ، وموافقة غير واحد من الأئمة له كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ضعيف ، وذلك لإرساله .

وقد ورد الحديث من عدة روايات مسندة ، غير أنها لم تسلم من العلَّة . وبالتالي يظل الحديث على ضعفه ، والله أعلم [1] .

* * *

(١) انظر دراسة حديث أبي هريرة رقم (٧٦) .
وحاشية الرسالة المغنية لابن البناء ص ٤٩ وما بعدها .

الحديث : (٢٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي الطُّفَيل عامر بن واثلة ، عن النبي ﷺ ، في حديث طويل ، فيه فضل من اقتصر على أداء الفرائض دون النوافل .

فقال : هو حديث اختُلف فيه على الزهري :

فرواه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي الطفيل .

وخالفه إبراهيم بن زياد القرشي - من أهل الجزيرة - : فرواه عن الزهري ، عن أنس بن مالك .

وخالفهما معمر وغيره ، فرووه عن الزهري مرسلاً [١] .

وهو المحفوظ .

قال - يعني الدارقطني - : أبو الطفيل رأى النبي ﷺ ، وصَحِبَهُ ، فأما السماع، فالله أعلم [٢] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي الطُّفيل .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك .

٣ - ومرة يُروى عنه عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

---

(١) يعني : بدون ذكر أبي الطفيل ، ولا أنس .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ٤١) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي الطُّفيل ، عن النبي ﷺ)

فرواه أحمد في مسنده (٥/ ٤٥٥) ، عن أبي كامل ، مظفَّر بن مُدْرِك ، ثنا إبراهيم بن سعد ، ثنا ابن شهاب ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة أن رجلاً مرّ على قوم فسلّم عليهم . فردوا عليه السلام ، فلما جاوزهم قال رجل منهم : والله إني لأبغض هذا في الله ، فقال أهل المجلس : بئس والله ما قلت ، أما والله لننبئنّه ، قم يا فلان - رجلاً منهم - فأخبره . قال : فأدركه رسولهم ، فأخبره بما قال : فانصرف الرجل حتى أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، مررت بمجلس من المسلمين ، فيهم فلان ، فسلّمت عليهم ، فردوا السلام ، فلما جاوزتهم ، أدركني رجل ، فأخبرني أن فلاناً قال : والله إني لأبغض هذا الرجل في الله ، فادعه ، فسَلْه [علام] يبغضني ؟

فدعاه رسول الله ﷺ ، فسأله عما أخبره الرجل ، فاعترف بذلك وقال : قد قلت له ذلك يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : « **فلمَ تُبغضه ؟** » . قال : أنا جاره ، وأنا به خابر ، والله ما رأيته يصلّي صلاة قط إلا هذه الصلاة المكتوبة التي يصليها البَرُّ والفاجر . قال الرجل : سله يا رسول الله ، هل رآني قط أخّرتها عن وقتها ، أو أسأت الوضوء لها ، أو أسأت الركوع والسجود فيها ؟ فسأله رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال : لا .

ثم قال : والله ما رأيته يصوم قط ، إلا في هذا الشهر الذي يصومه البرُ والفاجر ، قال : فسَلْه يا رسول الله ، هل رآني قط أفطرت فيه ، أو انتقصت من حقه شيئاً ؟ فسأله رسول الله ﷺ ، فقال : لا .

ثم قال : والله ما رأيته يعطي سائلاً قط ، ولا رأيته ينفق من ماله شيئاً في شيء من سبيل الله بخير ، إلا هذه الصدقة التي يؤديها البَرُّ والفاجر ، قال : فسَلْه يا رسول الله ! هل كتمت من الزكاة شيئاً قط ، أو ما كَسْتُ فيها طالبها ؟ قال : فسأله رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال : لا ؟ .

فقال له رسول الله ﷺ : « **قم ، إن أدري لعلَّه خير منك** » .

وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٨/ ٢٣١) ، (٢٧٥ ، ٢٧٦) من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري ، عن إبراهيم بن سعد ، به .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أنس بن مالك)

فقد ذكر الدارقطني أن إبراهيم بن زياد القرشي ، من أهل الجزيرة - رواه عن الزهري .

ولم أقف على روايته هذه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٩٣) كتاب الجامع ، باب المفروض من الأعمال والنوافل (٢٠٣٠٢) عن معمر ، عن الزهري ، قال مرّ رجل بقوم . . . فذكر الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

ومن طريقه أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٨/ ٢٣٣) ، (٢٧٧) .

(ب) وتابع إبراهيم بن سعد - من رواية ابنه يعقوب - عنه - معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٥/ ٤٥٦) عن يعقوب ثنا أبي ، عن ابن شهاب به . . .

قال عبد الله - يعني ابن أحمد بن حنبل - : بلغني أن إبراهيم بن سعد ، حدَّث بهذا الحديث من حفظه ، فقال : عن أبي الطُّفيل .

وحدَّث به ابنه يعقوب ، عن أبيه ، فلم يذكر « أبا الطفيل » ، فأحسبه (يعني إبراهيم) وَهِمَ ، والصحيح : رواية يعقوب ، والله أعلم .

كما أخرجها الضياء المقدسي في المختارة (٨/ ٢٣٣) تعليقاً مجزوماً عن أحمد ابن حنبل .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي الطفيل ، عن النبي ﷺ)

فلم أجد من رواه عنه ، غير إبراهيم بن سعد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه : ثقة حجة إذا حدّث من كتابه ، أما إن حدّث من حفظه فربما أخطأ [1] .

وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن أبي الطفيل ، عن النبي ﷺ .

(ب) ومرة يُروى عنه ،عن الزهري ، عن النبي ﷺ .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه : أبو كامل ، مظفَّر بن مدرك ، وهو ثقة ، متقن [2] .

وإبراهيم بن حمزة الزبيري ، وهو : صدوق [3] .

أما روايته الثانية :

فرواها عنه : ابنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، وهو ثقة [4] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عنه هي الثانية ، وذلك لما ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل من أن إبراهيم بن سعد ، روى الرواية الأولى بذكر أبي الطفيل - من حفظه ، فوهم فيه كما تقدم .

ويؤيده متابعة معمر بن راشد لروايته الثانية - الراجحة - في حين أني لم أجد من تابعه على روايته الأولى .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أنس ، عن النبي ﷺ)

فلم أجد من رواه عنه غير إبراهيم بن زياد القرشي :

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٣٥ (٦٧٢٢) ، وانظر التهذيب (١٠/١٦٦) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٨٩ (١٦٨) ، وانظر التهذيب (١/١٠١) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٦٠٧ (٧٨١١) ، وانظر التهذيب (١١/٣٣٣) .

قال ابن معين : لا أعرفه [١] .

وقال الذهبي : لا يُعرف من ذا [٢] .

أما البخاري فقال : لم يصح إسناده [٣] .

وقال الخطيب البغدادي : في حديثه نكرة [٤] .

وقال العقيلي : هذا شيخ يحدِّث عن الزهري ، وعن هشام بن عروة ، فيحمل حديث الزهري عن هشام بن عروة ، وحديث هشام بن عروة عن الزهري ويأتي أيضاً مع هذا عنهما بما لا يُحفظ [٥] .

وخلاصة حاله أنه ضعيف .

أما قول ابن معين والذهبي ، فلعله بالنسبة إليهما ، فلم يعرفاه ، وقد عرفه غيرهما كما تقدم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

١ - معمر بن راشد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٦] .

٢ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، والكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الأول ، وأنها محفوظة عنه .

---

(١) رواية الدقاق ص ١٠٠ .

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٣٢) .

(٣) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (١/٥٣) ولم أقف على ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري .

(٤) تاريخ بغداد (٦/ ٧٦) .

(٥) الضعفاء الكبير (١/ ٥٣) .

(٦) انظر ص ١٦٦ .

ثم إنه تقدم ترجيح الدارقطني لهذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً ، وذلك لكثرة رواته من الثقات ، ولذلك رجحه الدارقطني .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول غير إبراهيم بن سعد ، وروايته هذه غير محفوظة عنه . ولم أجد من روى الوجه الثاني غير إبراهيم بن زياد القرشي ، وهو ضعيف .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف ، وذلك لإرساله .

* * *

الحديث : (٢٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة: « **أُتيَ رسول الله ﷺ بقدحَيْن من خمر ولبن ، فنظر إليهما ، فأخذ اللبن ، فقال له جبريل : الحمد لله الذي هداك للفطرة ، لو أخذت الخمر ، لَغَوَتْ أُمَّتُكَ** » (١) .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه يونس ، والزبيدي ، ومعمر ، وعبد الوهاب بن رفيع (٢) ، وشعيب بن أبي حمزة ، وابن الهاد (٣) ، وصالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

وكذلك رواه القُدامي ، واسمه : عبد الله بن محمد بن ربيعة ، عن مالك ، عن الزهري (٤) .

ورواه بحر السقاء ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً (٥) .

والصحيح : قول من قال : عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة (٦) .

---

(١) وقعت هذه القصة في حديث الإسراء الطويل ، وهذا المتن جزء منه. انظر الحديث بطوله من مسند مالك بن صعصعة في صحيح البخاري مع الفتح (٧/ ٢٠١)، (٣٨٨٧) .

(٢) هو : ابن بكر ، كما سيأتي في ترجمته في النظر في الاختلاف .

(٣) هو : يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، وستأتي ترجمته .

(٤) يعني : عن سعيد ، عن أبي هريرة .

(٥) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر « أبي هريرة » كما سيأتي في التخريج .

(٦) العلل للدارقطني (٧/ ٢٧٣) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٦٩) ، كتاب الأشربة ، باب شرب اللبن ، (٥٦٠٣) عن عبدان ، أخبرنا عبد الله (ابن المبارك) ، أخبرنا يونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « **أُتِيَ رسول الله ﷺ ليلة أسري به ، بقدح لبن ، وقدح خمر** » .

وأخرجه كذلك في (٨/ ٣٩١) كتاب التفسير ، باب « أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام » (٤٧٠٩) وزاد : قال جبريل : الحمد لله الذي هداك للفطرة ، لو أخذت الخمرة ، غوت أمتك .

وأخرجه الحربي في غريب الحديث (١/ ٢٢٤) .

والنسائي في المجتبى (٨/ ٢٨٠) كتاب الأشربة ، باب منزلة الخمر .

والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٣٥٧) .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن المبارك .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/ ٣٩١) كتاب التفسير ، باب « أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام » (٤٧٠٩) من طريق عنبسة (هو ابن خالد ، ابن أخي يونس بن يزيد) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٩٢) كتاب الأشربة ، باب جواز شرب اللبن (٩٢ - ١٦٨) .

والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٣٥٧) .

كلاهما من طريق أبي صفوان ، عبد الله بن سعيد الأموي .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به . بهذا المتن كاملاً .

وأخرجه الذهبي في تاريخ الإسلام (جزء السير النبوية) ص ٢٤٤ ، تعليقاً مجزوماً عن يونس .

(ب) وتابع محمدُ بن الوليد الزبيدي ، يونسَ بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/٣٨٨) كتاب التعبير ، باب الخمر ، (١/٧٦٤٣) .

والطبراني في مسند الشاميين [١] (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٥/١٤) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١٣٥) كتاب الإسراء ، (٥٢) .

ومن طريق ابن حبان أخرجها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ١٤) .

ثلاثتهم من طريق محمد بن حرب ، عن محمد بن الوليد الزبيدي ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ح) وتابع معمر بن راشد ، يونس ، والزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق بن همام في مصنفه (٥/ ٣٢٩) كتاب المغازي ، باب ما جاء في حفر زمزم . . (ملحق بحديث ٩٧١٩) ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، وزاد فيه وصف عيسى وموسى وإبراهيم عليهم السلام .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٨٢) عن عبد الرزاق .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٤٧٦) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالي : ﴿ **واذكر في الكتاب مريم** ﴾ (٣٤٣٧) .

والبغوي في معالم التنزيل (٣/ ٤٦٤) أول سورة الإسراء، من طريق البخاري المتقدم .

---

(١) ذكر المحقق أنه برقم (١٧٢٤) و (٣٠١٨) كما في حاشية فوائد تمام (٢/ ٢٧٥) . ولم يطبع هذا الجزء بعد .

وأخرجها كذلك مسلم في صحيحه (١/ ١٥٤) كتاب الإيمان ، باب الإسراء (٢٧٢ - ١٦٨) .

والترمذي في جامعه (٥/ ٣٠٠) كتاب تفسير القرآن ، باب : ومن سورة بني إسرائيل . (٣١٣٠) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١٣٤) كتاب الإسراء ، (٥١) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - ، (١/ ١٨٧) . مختصراً .

وقال : وهذا الحديث ، لا نعلم أحداً رواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أشهر من معمر ، وقد خولف في إسناده .

وابن منده في الإيمان (٢/ ٧٤٠) ، (١٧ - ٧٢٨) .

والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٣٨٦) .

كما أخرجها الحربي في غريب الحديث (٢/ ٥٢٤) .

والطبري في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس ١/ ٤١٣) ، (٧١٧) ، من طريق عبد الرزاق به ، واقتصرا فيه على وصف الأنبياء فقط .

وتابع هشامُ بن يوسف، عبدَ الرزاق، في رواية الحديث، بمثل ما في المصنف.

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٤٢٨) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ **وهل أتاك حديث موسى** ﴾ (٣٣٩٤) .

(د) وتابع عبد الوهاب بن أبي بكر ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٣٨٦) كتاب التعبير ، باب اللبن ، (١/ ٧٦٣٩) .

والطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٥٧ ب) .

كلاهما من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عن عبد الوهاب بن أبي بكر ، عن ابن شهاب ، به ، بنحو رواية يونس .

وقال الطبراني : لم يروه عن عبد الوهاب إلا يزيد بن الهاد .

وأخرجها أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٦٦ أ) .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ١٣) .

كلاهما من طريق الطبراني .

(هـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٣٠) كتاب الأشربة ، باب قول الله تعالى : ﴿ **إنما الخمر والميسر** ﴾ (٥٥٧٦) .

ومن طريق البخاري ، أخرجها البغوي في شرح السنة (١٣/ ٣٥٢) كتاب الفضائل ، باب المعراج ، (٣٧٦١) .

وأخرجها الدارمي في سننه(٢/ ١٥١)كتاب الأشربة، باب ما جاء في الخمر. (٢٠٨٨) .

كلاهما عن الحكم بن نافع، عن شعيب، عن الزهري، به، بنحو رواية يونس.

وأخرجها أبو علي الهروي في فوائده ، انتخاب الدارقطني (٢/ ٢/ ق ٢٤ أ) .

وابن الأبّار في معجم أصحاب الصّدفي ص ٢٦٥ ، ترجمة عبد الجليل بن عبد الملك (٢٤٣) .

كلاهما من طريق الحكم بن نافع المتقدم ذكره .

(و) وتابع يزيد بن عبد الله بن الهاد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٣٠) كتاب الأشربة ، باب قول الله تعالى : ﴿ **إنما الخمر والميسر** ﴾ (٥٥٧٩) تعليقاً مجزوماً ، فقال - بعد أن أخرج الحديث من رواية شعيب التي تقدمت - : تابعه معمر ، وابن الهاد ، وعثمان بن عمر ، عن الزهري .

ثم إن الحاكم علّق على كلام البخاري فقال : أراد - يعني البخاري - حديث ابن الهاد ، عن عبد الوهاب بن بخت ، عن الزهري .

وحديث عثمان بن عمر ، عن يونس ، عن الزهري [1] ، انتهى ، – وسيأتي الكلام علي حديث عثمان قريباً .

وتابع ابنُ حجر الحاكم في هذا فقال : ومتابعة ابن الهاد وصلها النسائي ، وأبو عوانة في صحيحه والطبراني في الأوسط ، وهو عندهم من رواية ابن الهاد ، عن عبد الوهاب بن بخت [2] ، عن الزهري ، وبهذا جزم الحاكم ، فلعل ذكر « عبد الوهاب » سقط سهواً [3] ، (يعني : من كلام البخاري المتقدم ، والأصل فيه : تابعه معمر ، وابن الهاد عن عبد الوهاب ، وعثمان بن عمر) .

ولذلك فإنه وصل رواية ابن الهاد في التغليق ، فرواها من طريق الطبراني في المعجم الأوسط [4] .

لكن يشكل عليهما ما ذكره الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، من أن عبد الوهاب روى الحديث عن الزهري ، كما رواه كذلك يزيد بن الهاد .

وعلى هذا ، فإن يزيد روى الحديث مرتين ، مرة عن الزهري ، مباشرة ، ومرة بواسطة عبد الوهاب ، وهو احتمال وارد ، ولعلّ القول به أولى من افتراض السقط في كلام البخاري خاصة وأن ابن حجر نفسه قال : على أن ابن الهاد قد روى عن الزهري أحاديث بغير واسطة ، منها ما تقدم في تفسير المائدة ، قال البخاري فيه : وقال يزيد بن الهاد عن الزهري ، فذكره ، ووصله أحمد وغيره من طريق ابن الهاد عن الزهري بغير واسطة [5] .

---

(١) عن تحفة الأشراف للمزي (١٠/ ٢١ ، ٢٢) .

(٢) هكذا قال ، مع أن روايتهم عن عبد الوهاب بن أبي بكر ، وهما شخصان مختلفان كما سيأتي .

(٣) هدي الساري ص ٥٩ ، وانظر فتح الباري (١٠/ ٣٣) .

(٤) تغليق التعليق (٥/ ١٣) .

(٥) فتح الباري (١٠/ ٣٣) .

وانظر كلام البخاري المذكور في صحيحه - مع الفتح - (٨/ ٢٨٣) كتاب التفسير ، باب « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة (٤٦٢٣) . في تعليقه على حديث الزهري ، عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً : رأيت عمرو بن عامر الخزاعي ، ويجر قصبه في النار . . » ومسند أحمد (٢/ ٣٦٦) في وصله الطريق الذي علّقه البخاري .

(ز) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ، أحمد في مسنده (٢/ ٥١٢) عن روح بن عبادة ، عن صالح ابن أبي الأخضر ، عن ابن شهاب ، به ، بنحو رواية يونس .

(ح) وتابع مالك بن أنس ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى روايته في كلامه عن الاختلاف ، وأن عبد الله بن محمد بن ربيعة القُدامي رواها عنه .

ولم أقف على روايته هذه .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري . ولم يشر الدارقطني إلى رواياتهم ، وهم :

(ط) عثمان بن عمر التيمي :

وأخرج روايته البخاري في صحيح البخاري - مع الفتح - (١٠/ ٣٠) كتاب الأشربة ، باب قول الله تعالى : ﴿ **إنما الخمر والميسر ...** ﴾ (٥٥٧٩) تعليقاً مجزوماً .

ووصل تمام الرازي روايته في فوائده (٢/ ٢٧٥) ، (١٧٣١) فقال : أخبرنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الأذرعي ، نا أبو الأصبغ محمد بن عبد الرحمن القرقساني ، نا إبراهيم بن المنذر الحزامي ، قال : أخبرني عمر بن عثمان ، عن أبيه ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

ومن طريق تمام ، أخرجها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ١٤) .

وقد تقدَّم قريباً أن الحاكم ذكر أن عثمان بن عمر لم يرو الحديث عن الزهري مباشرة ، وإنما بواسطة يونس بن يزيد بينهما .

وتابعه المزِّي في هذا ، فقال : وقال البخاري في الأشربة أيضاً عقيب حديث شعيب بن أبي حمزة : تابعه عثمان بن عمر ، يعني عن يونس [1] .

---

(١) تحفة الأشراف (١٠/ ٦٣) .

وكأنهما رأيا سقطاً في كلام البخاري ، وأن الأصل في متابعة عثمان بن عمر ، من روايته عن يونس .

إلا أن ابن حجر تعقبهما في تغليق التعليق (٥/ ١٤) فقال : وظنّ الحاكم أبو عبد الله أن البخاري أراد بهذا التعليق حديث عثمان بن عمر بن فارس [١] ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، فقال : سقط ذكر يونس » من هذا الموضع ، وليس كما ظنّ ، وإنما هو عن عثمان بن عمر التيمي .

وقد حكى المزي في الأطراف كلام الحاكم . وأقرَّه ، وليس بجيِّد [٢] .

ومستند ابن حجر فى تعقبه هذا ، ما صرَّح به فى الفتح ، من أن عثمان بن عمر بن فارس ليس له ابن اسمه « عمر » [٣] وبالتالي يتعيّن أن المراد هنا ، هو التيمي .

ويؤيد ما ذهب إليه ابن حجر : تخريج الحديث ، حيث لم أجد لكل من عثمان بن عمر التيمي ، وعثمان بن عمر بن فارس ، رواية للحديث عن يونس ، عن الزهري . وكل ما وقفت عليه هو الاحتمال الذي افترضه الحاكم ، والمزي .

(ي) مَعْقِل بن عبيد الله الجزري :

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٩٢) كتاب الأشربة ، باب جواز شرب اللبن ، (٩٢ - ١٦٨) من طريق الحسن بن أعين ، عن معقل ، عن الزهري ، به . وأحال متنه على الحديث من رواية يونس ، بقوله : بمثله .

(ك) مرزوق بن أبي الهذيل :

وأخرج روايته ابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع من ترجمة عبادة بن أوفي - عبد الله بن ثوب) ص ٢١٠ ، ترجمة العباس بن عثمان ، من طريقه ، عن الوليد بن مسلم ، عن مرزوق بن أبي الهذيل ، عن ابن شهاب الزهري ، به ، بنحو رواية يونس .

---

(١) هو العبدي الحافظ ، وُلد بعد العشرين ومائة ، مات سنة تسع ومئتين ، (سير الأعلام النبلاء للذهبي ٩/ ٥٥٧) .

(٢) تغليق التعليق (٥/ ١٤) ، وانظر هدي الساري ص ٥٩ ، وفتح الباري ١٠/ ٣٤) .

(٣) فتح الباري (١٠/ ٣٤) .

(ل) محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري :

وأخرج روايته البلاذري في أنساب الأشراف (١/ ٨٥٦) ، (٥٨٩) من طريق محمد بن عمر الواقدي ، عن محمد بن عبد الله ، عن عمه ، به ، بنحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فذكر الدارقطني أن بحر السقاء ، رواه عن الزهري هكذا ، ولم أقف على روايته [١] .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) (ب) فذكر الدارقطني أن إبراهيم بن سعد ، رواه عن الزهري ، هكذا ، ولم أقف على روايته هذه .

لكن أخرج البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٣٥٩) هذا الوجه من طريق يعقوب ابن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن ابن شهاب قال : سمعت ابن المسيب يقول : إن رسول الله ﷺ حين انتهى إلى بيت المقدس . . . فذكر الحديث ، بزيادة وصف الأنبياء الذين لقيهم .

ولعل سقطاً حصل في العلل للدارقطني ، أو يكون إبراهيم بن سعد ، قد روى الحديث مرة عن الزهري مباشرة ، ومرة بواسطة صالح بن كيسان .

(ح) وتابع إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع الأنصاري ، صالح بن كيسان ، وإبراهيم بن سعد - على فرض التسليم بعدم حصول السقط في كلام الدارقطني - ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته يونس بن بكير ، في زياداته على السير والمغازي لابن إسحاق (كما في القطعة المطبوعة منه ص٢٩٥) ، عن إبراهيم بن إسماعيل ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية صالح بن كيسان .

---

(١) لكن وقفت على رواية أخرى رواها الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة، عن النبي ﷺ مرسلاً بدون ذكر أبي هريرة، أخرجها الطبري في تهذيب الآثار (مسند ابن عباس ١/ ٤١٢). وفي جامع البيان (١٥/ ٥) أول سورة الإسراء، ولم يشر الدارقطني إليها.

(النظر في الاختلاف)

مما سبق يتضح أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه (١) .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه (٢) .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة (٣) .

٤ - عبد الوهاب بن رفيع ، ابن أبي بكر المدني :

قال أبو حاتم : ثقة ، ما به بأس ، هو من قدماء أصحاب الزهري ، صحيح الحديث ، كان وكيلاً عن الزهري ببداء شَغَبْ (٤) ، (٥) .

ووثقه النسائي (٦) ، وابن حجر (٧) .

وذكره ابن حبان في الثقات (٨) .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) هي ضيعة خلف وادي القري كانت للزهري وبها قبره كما تقدم في مبحث وفاة الزهري.

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٧١) .

(٦) انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٤) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٣٦٨ ، (٤٢٥٥) .

(٨) الثقات (٧/ ١٣٢) .

وخلاصة حاله : أنه ثقة .

ثم إن العلماء اختلفوا فيه ، هل هو عبد الوهاب بن بُخت ، أو هما شخصان مختلفان ؟

فذهب أبو داود إلى أنه ابن بُخْت [١] ووافقه ابن حبان [٢] .

وخالفهما الأكثرون ، كالبخاري [٣] ، وابن معين [٤] ، وأبي حاتم [٥] ، والنسائي [٦] ، والمزي [٧] ، والذهبي [٨] ، والسخاوي [٩] ، كما يُفهم من تفريقهم بينهما في الترجمة .

والذي يظهر أنهما شخصان مختلفان ، كما ذهب إليه الأكثرون ، بل إن ابن حجر نقل عن الدارقطني قوله : من زعم أنه عبد الوهاب بن بخت، فقد أخطأ [١٠] .

ويؤيده أن عبد الوهاب بن بُخت سكن الشام ، وترجم له ابن عساكر في تاريخه ، ولم يشر من قريب أو بعيد إلى أنه عبد الوهاب بن أبي بكر [١١] ، ومعلوم أن الشخص أعلم بأهل بلده من غيره .

ويضاف إلى ذلك ، أن عبد الوهاب بن بخت مكثر من الرواية ، وعن عدد من الرواة ، في حين أن من ترجم لعبد الوهاب بن رفيع ، ذكروا أنه ليست له رواية إلا عن الزهري ، وابن أخي الزهري فقط [١٢] .

---

(١) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٤) .
(٢) المجروحين (٢/ ١٤٦) ولم يصرح بذلك في الثقات في الموضع السابق .
(٣) التاريخ الكبير (٦/ ٩٦) .
(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٧٨) .
(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٦٩) .
(٦) انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٤) .
(٧) تهذيب الكمال (١٨/ ٤٨٨ ، ٤٩١) .
(٨) الكاشف (٢/ ٢٢٠) .
(٩) التحفة اللطيفة (٣/ ١٠٦ ، ١٠٧) .
(١٠) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٥) .
(١١) تاريخ دمشق (١٠/ ٥٩٢ وما بعدها) .
(١٢) انظر تهذيب الكمال (١٨/ ٤٨٨ وما بعده و ٤٩٢) .

٥ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، خاصة في الزهري [١] .

٦ - يزيد بن عبد الله ، ابن الهاد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، متفق على توثيقه [٢] .

٧ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٣] .

٨ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وأوثق أصحابه عند الجمهور [٤] .

والراوي عنه : عبد الله بن ربيعة القُدامي ، وإن كان قد ضعِّف فيه [٥] ، إلا أن روايته هذه عن مالك . وافقت رواية الثقات من أصحاب الزهري .

٩ - عثمان بن عمر التيمي :

تقدمت ترجمته ، وأنه : صدوق [٦] .

١٠ - معْقِل بن عبيد الله الجزري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق ، ربما يخطيء [٧] .

١١ - مرزوق بن أبي الهذيل :

ذكره العقيلي في الضعفاء ، ونقل عن البخاري قوله فيه : يُعرف ويُنكر [٨] .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .
(٢) انظر ص ٢٣٦ .
(٣) انظر ص ١٩٠ .
(٤) انظر ص ١٩٣ .
(٥) انظر ص ٤٩٠ .
(٦) انظر ص ٥٣٠ .
(٧) انظر ص ٢٢٢ .
(٨) الضعفاء الكبير (٤/٢٠٩) .

وقال ابن عدي : أحاديثه يَحْمل بعضها بعضاً ويُكتب حديثه [١] .

ووصفه ابن حجر بأنه لين الحديث [٢] .

أما أبو حاتم فقال : حديثه صالح ، ونقل عن دحيم قوله : صحيح الحديث عن الزهري ، وما أعلم أحداً روى عنه غير الوليد [٣] .

وذكر الذهبي أن ابن خزيمة وثقه [٤] .

والظاهر أن خلاصة القول فيه ما قاله ابن حبان : ينفرد عن الزهري بالمناكير التي لا أصول لها من حديث الزهري ، كان الغالب عليه سوء الحفظ فكثر وهمه ، فهو فيما انفرد به من الأخبار ساقط الاحتجاج به ، وفيما وافق الثقات حجة إن شاء الله [٥] .

١٢ - محمد بن عبد الله ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٦] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فإن فيهم الثقات الأثبات الذين عُدُّوا أثبت أصحابه ، فهو بذلك أقرب الأوجه إلى الرجحان ، كما سيأتي في الخلاصة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير بحر بن كنيز السقاء ، وقد تقدمت ترجمته وأنه متروك [٧] ، وعليه يمكن القول بأنه وجه مرجوح عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

---

(١) الكامل (٦/٢٤٣٨) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٥٢٠ ، (٦٥٥٤) .
(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٥) .
(٤) ميزان الاعتدال (٤/٨٨) .
(٥) المجروحين (٣/ ٣٨) .
(٦) انظر ص ٢٦٠ .
(٧) انظر ص ٣٩٩ .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه :

١ - إبراهيم بن سعد - على فرض التسليم بأن روايته عن الزهري مباشرة ، محفوظة - :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدّث من كتابه ، أما إن حدَّث من حفظه فربما أخطأ [١] .

٢ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق الناس فيه [٢] .

٣ - إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٣] .

وبعدُ :

فهؤلاء رواة هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثلاثة ، أقواهم صالح بن كيسان ، وهو ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه .

إلا أن رواياتهم لا تقف أمام رواة الوجه الأول ، فهم أكثر وأوثق كما تقدم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة وذلك لكثرة الرواة عنه ، وفيهم الثقات الأثبات الذين عُدُّوا من أوثق أصحابه .

في حين لم أجد من روى الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة غير بحر بن كنيز السقاء ، وهو ضعيف ، ولم أجد من تابعه .

أما رواة الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن النبي

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .

(٢) انظر ص ٤٦٥ .

(٣) انظر ص ٢٦٠ .

ﷺ مرسلاً ، فهم وإن كانوا ثلاثة ، وفيهم من عُدَّ من أوثق أصحابه ، إلا أن رواة الوجه الأول أكثر ، إذ تقدم أنهم بلغو أحد عشر راوياً ، وفيهم الثقات الأثبات الذين عدوا من أوثق أصحابه ، بل إن من بينهم مالك بن أنس الذي عدَّه الجمهور أثبت أصحابه على الإطلاق .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول ، مع قول الدارقطني : والصحيح : قول من قال : عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، والله أعلم .

(الحكم علي الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

* * *

الحديث : (٢٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ لما فتح خيبر دعا اليهود فقال : «**نعطيكم نصف التمر على أن تعملوها** » ، وكان يبعث ابن رواحة فيخرصها [١] عليهم ، ثم يخبرهم ، فشكى اليهود ابنَ رواحة ، فقال عبد الله [٢] : يا رسول الله ، هم بالخيار . . . الحديث .

وفيه : فلما انتهى ذلك إلى عمر قال : إن رسول الله ﷺ عاملكم . وذكره .

وفيه : فأجلاهم عنها .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه صالح بن أبي الأخضر ، واختُلف عنه :

فرواه المعافى [٣] ، عن صالح ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفه النضر بن شميل ، وسعيد بن سفيان الجحدري ، فروياه عن صالح ، ولم يذكرا « أبا سلمة » [٤] .

وأرسله مالك ، ومعمر ، وعقيل ، وإبراهيم بن سعد ، وابن أخي الزهري [٥] ، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ .

---

(١) من الخرْص وهو الحَزْر ، والمعنى : أنه بعثه ليحزر ما على النخل من رطب وتمر ، وما على الشجر من ثمر ، ويُقدِّرها بالظن ، فيقسم ما لهم وما عليهم (النهاية ٢/ ٢٢) .

(٢) يعني : ابن رواحة .

(٣) هو : المعافى بن عمران .

(٤) يعني : عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

(٥) يعني : عن الزهري .

وهذا أصح [1] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فقد ذكر الدارقطني أن صالح بن أبي الأخضر رواه عن الزهري ، من رواية المعافى بن عمران ، عنه .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فرواه الدارقطني في العلل (٧/ ٢٩٠) عن يحيى بن محمد بن صاعد ، قال : ثنا خلاد بن أسلم ، وأحمد بن منصور بن راشد المروزي ، أبو صالح ، واللفظ لخلاد ، قالا : حدثنا النضر بن شميل ، ثنا صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لما فتح خيبر دعا اليهود فقال : « **نعطيكم نصف التمر على أن تعملوها ، أقرُّكم ما أقرّكم الله** » .

وكان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة [فيخرصها] عليهم ، ثم يخيّرهم ، يأخذون [بخرصها] أم يتركون ، وأن يهود أتوا رسول الله ﷺ في بعض ذلك ، فاشتكوا خرص عبد الله بن رواحة ، فدعا رسول الله ﷺ عبد الله ابن رواحة ، فذكر له ما ذكروا له ، فقال عبد الله : يا رسول الله ، هم بالخيار ،

---

(١) العلل للدارقطني (٧/ ٢٨٩) .

إن شاؤا أخذوها ، إن شاؤا تركوها فأخذناها ، فرضيت اليهود ، وقالوا : بذا قامت السموات والأرض .

ثم إن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي توفي فيه : « **لا يجتمع دينان في جزيرة العرب** » فلما انتهى ذلك إلى عمر بن الخطاب أرسل إليهم ، فقال : إن رسول الله ﷺ عاملكم على هذه الأموال واشترط عليكم أن يقرَّكم ما أقرَّكم الله ، وإن الله قد أذن بإجلائكم حين عهد فيكم رسول الله ﷺ ما عهد ، فأجلى عمر كل يهودي أو نصراني كان في أرض الحجاز ، ثم قسمها بين أهل الحديبية .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢١٢) ، (٤٨٧) من طريق سعيد بن سفيان ، قال : نا صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة ، إلا صالح بن أبي الأخضر .

وانظر كشف الأستار للهيثمي (٢/ ٩٤) ، (١٢٨٦) .

ومختصر زوائد البزار لابن حجر (١/ ٥٢٢) ، (٩٠٩) .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١١٥) كتاب المساقاة ، باب المعاملة على النخل ، من طريق سعيد بن سفيان المتقدم .

كما أخرجه في معرفة السنن والآثار (٨/ ٣٣٠) كتاب الصلح ، باب المساقاة ، (١٢٠٨٩) .

وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٤٤٤) .

كلاهما تعليقاً مجزوماً عن صالح بن أبي الأخضر .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن رسول الله ﷺ مرسلاً)

(أ) فرواه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٧٠٣) كتاب المساقاة ، باب ما جاء في المساقاة (١) .

وبرواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٢٩٤ ، كتاب الصرف ، باب المعاملة والمزارعة . (٨٣١) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٢٧٧) ، (٢٣٩٧) عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال ليهود خيبر يوم افتتح خيبر : « **أقرُّكم فيها ما أقرَّكم الله عز وجل ...** » فذكره مختصراً .

وأخرجه الشافعي في الأم (٧/ ٢١٠) باب المسح علي الخفين .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٢٤٢) كتاب الزكاة (٦٦٠) .

وفي (٢/ ١٣٥) كتاب المزارعة (٤٤٤) و (٤٤٥) عن مالك ، به .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٢٢) كتاب الزكاة ، باب خرص التمر .

وفي معرفة السنن والآثار (٦/ ١٠٩) كتاب الزكاة ، باب كيف يؤخذ زكاة النخل والعنب (٨١٧٢) .

وفي (٨/ ٣٢٩) كتاب الصلح ، باب المساقاة (١٢٠٨٧) .

وأخرجه حميد بن زنجويه في الأموال (٣/ ١٠٦٨) باب خرص الثمار للصدقة (١٩٨١) .

وابن شبّة في تاريخ المدينة (١/ ١٧٧) .

كلاهما من طريق مالك بن أنس ، به .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٣٧٢) باب وقعة خيبر (٩٧٣٨) عن معمر ، عن الزهري قال : أخبرني سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ دعا يهود خيبر . . . فذكره مختصراً وفيه زيادة على رواية مالك .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجها الدارقطني في العلل (٧/ ٢٩٠) .

(ج) وتابع إبراهيم بن سعد ، مالكاً ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن شبة في تاريخ المدينة (١/ ١٨٣ ، ١٨٤) . باختصار .

(د) (هـ) وذكر الدارقطني أن عقيل بن خالد ، وابن أخي الزهري ، تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايتيهما .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عن صالح بن أبي الأخضر من رواية المعافى بن عمران، عنه.

وصالح ، تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [1] ، وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير المعافى بن عمران الموصلي : وهو ثقة ، عابد [2] .

أما روايته الثانية : فرواها عنه :

- النضر بن شميل : وهو ثقة ، ثبت [3] .

- سعيد بن سفيان الجحدري : وهو صدوق يخطيء [4] .

ولعل أرجح الروايتين عن صالح ، هي الرواية الثانية ، حيث رواها اثنان من أصحابه . وأخرجها غير واحد من أصحاب الكتب الحديثية ، كما تقدم في التخريج .

أما الرواية الأولى ، فلم أقف على راوٍ لها عنه ، غير المعافى بن عمران ، بل

---

(١) انظر ص ١٩٠ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٣٧ ، (٦٧٤٥) ، وانظر التهذيب (١٠/ ١٨٠) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٦٢ ، (٧١٣٥) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٣٩٠) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٣٦ ، (٢٣٢٣) ، وانظر التهذيب (٤/ ٣٦) .

إني لم أقف لها على مصدر بعد البحث والتقصي ، مما يدل على أنها رواية غير مشهورة عنه ، والحمل فيها على صالح نفسه إذ تقدم أنه ضعيف الحديث .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ ، من أوجه الاختلاف عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن أبي الأخضر من روايتي النضر بن شميل ، وسعيد بن أبي سفيان عنه .

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها أرجح الروايتين عن صالح .

غير أنه وجه غير محفوظ أيضاً ضمن الأوجه التي اختُلف فيها عن الزهري . وذلك لضعف صالح ، ولم أجد من تابعه عليه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن رسول الله ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدَّه الجمهور أوثق أصحاب الزهري [١] .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٢] .

٣ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، إذا حدّث من كتابه ، أما إن حدّث من حفظه فربما أخطأ [٣] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٣٣٩ .

٤ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

٥ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٢] .

وكما ترى فإن هذا الوجه تميز عن سابقيه بكثرة رواته عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، مما يجعله أرجح الأوجه المختلف فيها عن الزهري .

وقد تقدم ترجيح الدارقطني له ، كما رجحه في موضع آخر ، في مسند عائشة [٣] ، ووافقه أبو حاتم حيث قال : « . . . الصحيح عندي ، والله أعلم : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب قال : كان يخرص العنب » [٤] يعني مرسلاً .

(الخلاصة)

مما سبق يتضح رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً ، وذلك لما تقدم من كثرة الرواة له ومعظمهم من الثقات ، وترجيح الدارقطني وأبي حاتم له .

في حين أن الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً لم أجد من رواه غير صالح بن أبي الأخضر ، وهو ضعيف ، إضافة إلى أنها رواية مرجوحة له .

أما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، فمع كونه رواية راجحة لصالح بن أبي الأخضر ، إلا أنها أدني من رواية الثقات من أصحابه الذين رووا الوجه الثالث - الراجح - .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف لإرساله .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ٢٦٠ .

(٣) العلل للدارقطني (المجلد الخامس /ق ٢٦ أ) ، وذكر فيه اختلافاً على من دون الزهري.

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢١٣) .

وللحديث شاهد أخرجه الشيخان من طريق نافع ، عن عبد الله بن عمر قال : أعطى رسول الله ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولهم شطر ما يخرج منها (١) .

وعليه يمكن الحكم على الحديث الذي معنا بأنه : صحيح لغيره .

ثم إن للزهري أسانيد أخرى في مسألة خرص التمر ، لكنها لم تسلم من العلَّة (٢) .

* * *

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (٤/٤٦٢) كتاب الإجارة ، باب إذا استأجر أرضاً . . . (٢٢٨٥) . وصحيح مسلم (٣/١١٨٦) كتاب المساقاة ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر . (١/١٥٥١) .

(٢) انظر العلل للدارقطني (المجلد الخامس / ق ٢٦ أ) . وفيه إسنادان : الزهري ، عن عروة عن عائشة ، والزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وقد ضعفهما الدارقطني .
وانظر سنن أبي داود (٢/٢٥٧) كتاب الزكاة ، باب في خرص العنب (١٦٠٣) ، من طريق الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد قال : أمر رسول الله ﷺ أن يُخرص العنب كما يخرص النخل . . .
قال أبو داود : وسعيد لم يسمع من عتاب شيئاً .

الحديث : (٣٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **نحن أحق بالشك من إبراهيم، إذ قال : ﴿ربِّ أرني كيف تحي الموتى ، قال أو لم تؤمن قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي ﴾** [١] **، ويرحم الله لوطاً ، لقد كان يأوى إلى ركن شديد** [٢] **، ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف ، لأجبت الداعي .**

فقال : حدثناه أبو بكر النيسابوري ، ثنا يونس بن عبد الأعلى ، ثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « **نحن أحق بالشك من إبراهيم** » [٣] . . ، به.

وهذا حديث يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه يونس بن يزيد ، وعُقَيْل بن خالد ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهما مالك بن أنس ، وأبو أويس .

رواه مالك عن الزهري، عن ابن المسيب، وأبي عبيد[٤]، عن أبي هريرة.

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٦٠) .

(٢) أراد به : أنه أوى إلى الله تعالى الذي هو أشد الأركان وأقواها، (النهاية ٢/ ٢٦٠).

(٣) أحياناً يسوق الدارقطني أحاديث بإسناده، قبل عرض الاختلاف عن الزهري، كما هنا.

(٤) هو سعد بن عبيد ، مولى ابن أزهر .

ورواه أبو أويس ، عن الزهري ، عن ابن المسيب [1] ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

ورواه ابن إسحاق [2] ، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري[3] .

وقال أيضاً [4] : عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ.

قال [5] : أحسبه [6] ، أراد به : عن الزهري مرسلاً [7] .

وعن أبي إسحاق ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة [8] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد ، وأبي عبيد ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٤١٠) كتاب أحاديث

---

(١) هكذا في المطبوع ، ويظهر أن ذكر « أبي عبيد » سقط من هذا الموضع ، لأن أبا أويس تابع مالكاً في روايته بذكر « ابن المسيب وأبي عبيد » ، كما ذكر الدارقطني نفسه في الأحاديث التي خولف فيها مالك ، وقد أيّده التخريج .

(٢) هو محمد بن إسحاق .

(٣) يعني : مرسلاً ، كما ستأتي إشارة الدارقطني لذلك .

(٤) يعني : ابن إسحاق .

(٥) يظهر أن القائل هو الدارقطني .

(٦) يعني : ابن إسحاق .

(٧) لم أقف على مراده من الإرسال ، لعدم وقوفي على من أخرج روايته .

(٨) العلل للدارقطني (٨/ ٦٩ ، ٧٠) .

الأنبياء ، باب قول الله عز وجل : ﴿ **ونبئهم عن ضَيْف إبراهيم ...** ﴾ [1] ، (٣٣٧٢) ، عن أحمد بن صالح ، حدثنا ابن وهب ، قَال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « **نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال : ﴿ رب أرني كيف تحي الموتى ، قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي﴾، ورحم الله لوطاً ، لقد كان يأوي إلى ركن شديد ، ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي** » .

وأخرجه أيضاً في (٨/ ٢٠١) كتاب التفسير ، باب : ﴿ **وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحي الموتى** ﴾ ، (٤٥٣٧) بإسناده ، مقتصراً فيه على قصة إبراهيم فقط .

ومن طريق البخاري ، أخرجه البغوي في شرح السنة (١/ ١١٤) كتاب الإيمان، باب رد الوسوسة . (٦٣) .

وفي معالم التنزيل (١/ ٣٧٥) سورة البقرة ، آية (٢٦٠) .

كما أخرجه من طريق ابن وهب :

مسلم في صحيحه (١/ ١٣٣) كتاب الإيمان ، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة . (٢٣٨ - ١٥١) .

وفي (٤/ ١٨٣٩) كتاب الفضائل ، باب : من فضائل إبراهيم الخليل (١٥٢ - ١٥١) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٣٣٥) كتاب الفتن ، باب العقوبات (٤٠٢٠) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٧٩) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٣٤) .

والطبري في جامع البيان (٣/ ٥٠) سورة البقرة ، آية (٢٦٠) بقصة إبراهيم .

وفي (١٢/ ٨٨) سورة هود ، آية (٨٠) بقصة لوط .

وفي (١٢/ ٢٣٥) سورة يوسف ، آية (٥٠) بقصة يوسف .

---

(١) سورة الحجر ، آية (٥١) .

وابن منده في الإيمان (١/ ٤٨٥) باب ذكر درجات الأنبياء في الوساوس مع اليقين (١ - ٣٦٨) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦٩) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٣٠) كتاب التاريخ ، باب بدء الخلق (٦١٧٥) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٨ أ) باب قوله : نحن أحق بالشك من إبراهيم .

وابن حجر في عوالي مسلم ص ١٤٦ ، (٣٣) .

وتابع عمرو بن الحارث ، ابنَ وهب ، في روايته عن يونس ، عن الزهري ، بهذا الوجه :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/ ٣٦٦) كتاب التفسير ، باب : فلما جاءه الرسول . . . (٤٦٩٤) عن سعيد بن تليد ، حدثنا عبد الرحمن ابن القاسم ، عن بكر بن مضر ، عن عمرو بن الحارث ، عن يونس ، ابن يزيد ، عن الزهري ، به ، بمثله مع تقديم وتأخير في المتن .

ومن طريق البخاري أخرجها الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩/ ١٢٤) ترجمة عبد الرحمن بن القاسم .

وأخرجهما من طريق عمرو بن الحارث المتقدم ذكره :

أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٨٠) .

والطبري في جامع البيان (٢/ ٤٩) سورة البقرة ، آية (٢٦٠) بقصة إبراهيم .

وفي (١٢/ ٨٨) سورة هود ، آية (٨٠) بقصة لوط .

وفي (١٢/ ٢٣٥) يوسف ، آية (٥٠) ، بقصة يوسف .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٣٤) ، الحديث بتمامه ، بنحوه .

وابن منده في الإيمان (١/ ٤٨٥) باب ذكر درجات الأنبياء في الوساوس مع اليقين . (٢ - ٣٦٩) .

والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٧٥) باب إعادة الخلق .

والدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق٢٩٤ب) وقال : غريب من حديث عمرو بن الحارث عن يونس ، عنه (يعني عن الزهري) .

تفرد به بكر بن مضر عنه (يعني عن عمرو) ، ولم يروه عنه (يعني : عن بكر) غير عبد الرحمن بن القاسم ، تفرد به عنه سعيد بن عيسى بن تليد .

وتابع جرير بن حازم ، ابن وهب وعمرو بن الحارث في روايتهما عن يونس .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٣٢٦) .

والبزار في مسنده البحر الزخار (١/ ١٥٧) ، (٣٥٨) ، وقال :

وهذا الحديث قد رواه أبو أويس عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وأبي عبيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

كلاهما من طريق وهب بن جرير ، عن أبيه ، عن يونس ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية ابن وهب .

(ب) وتابع عقيل بن خالد يونس بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج راويته ، غير أن الدارقطني أشار إليها في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٢٥٨أ) ، ضمن من روى هذا الوجه عن الزهري .

(حـ) وتابع حفص بن غيلان [1] ، عقيلاً ويونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته في كلامه عن الاختلاف ، مع أنه نفسه أشار إليها في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٢٥٨ أ) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي عبيد ، عن أبي هريرة)

---

(١) في المخطوط : حفص بن غياث ، ويظهر أنه تصحيف ، إذ لم أقف على من ذكر له رواية عن الزهري ، خاصة وأنه ولد بالكوفة سنة ١١٧ هـ والزهري توفي سنة ١٢٤هـ، (تهذيب الكمال ٧/ ٦٩) .

(أ) فراوه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٤١٨) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ **لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين** ﴾ ، (٣٣٨٧) ، عن عبد الله بن محمد بن أسماء، ابن أخي جويرية، حدثنا جويرية ابن أسماء، عن مالك، عن الزهري، أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، بدون قصة إبراهيم.

وأخرجه أيضاً في (١٢/ ٣٨١) كتاب التعبير ، باب رؤيا أهل السجود . . . (٦٩٩٢) بإسناده ، مقتصراً فيه على قصة يوسف فقط .

وأخرجه من طريق جويرية :

مسلم في صحيحه (١/ ١٣٣) كتاب الإيمان ، باب زيادة طمأنينة القلب ، (٢٣٨ - ١٥١) بمثل حديث يونس ، بزيادة : ثم قرأ هذه الآية حتى جازها .

وفي (٤/ ١٨٤٠) كتاب الفضائل ، باب : من فضائل إبراهيم الخليل ، (١٥٢ - ١٥١) . بدون هذه الزيادة .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٣٠٥) كتاب التفسير ، سورة البقرة ، آية ٢٦٠ ، (١١٠٥٠/ ١) .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (١/ ٢٧٧) ، (٧٠) .

وفي (٦/ ٣٦٨) كتاب التفسير ، سورة يوسف ، آية ٥٠ ، (١١٢٥٣/ ١) .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (١/ ٦٠٣) ، (٢٧٣) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٨٠) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ١٣٤) .

وابن منده في الإيمان (١/ ٤٨٦) باب ذكر درجات الأنبياء في الوساوس مع اليقين (٣ - ٣٧٠) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٩ أ) باب قوله : نحن أحق بالشك من إبرهيم .

وتابع سعيد بن داود بن أبي زَنْبر ، جويرية بن أسماء ، في روايته عن مالك : أخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ١٣٤) .

وأبو عوانة [1] في مستخرجه (١/ ٨٠) كلاهما عن محمد بن علي بن داود ، حدثنا سعيد بن داود بن أبي زنبر الزنبري ، حدثنا مالك ، عن الزهري ، به ، بمثله .

كما أخرج الداقطني رواية مالك في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق٢٥٨أ) فقال :

روى مالك ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي عبيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **نحن أحق بالشك من إبراهيم** » .

وتابعه أبو أويس .

وخالفهما يونس بن يزيد ، وعُقَيْل ، وحفص بن غيلان ، فرووه عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة . والله أعلم .

(ب) وتابع أبو أويس ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ١٣٤) كتاب الإيمان ، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة . (٢٣٨ - ١٥١) عن عبد بن حميد ، قال : حدثني يعقوب - يعني : ابن إبراهيم بن سعد - ، حدثنا أبو أويس عن الزهري ، كرواية مالك بإسناده ، وقال : ثم قرأ هذه الآية حتى أنجزها .

كما أخرجها من طريق يعقوب بن إبراهيم :

ابن منده في الإيمان (١/ ٤٨٦) باب ذكر درجات الأنبياء . . (٤ - ٣٧١) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٨٠) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٨أ) باب قوله : نحن أحق بالشك من إبراهيم .

وأخرجها ابن منده ، وأبو عوانة ، وأبو نعيم في المواضع السابقة من طريق ابن أبي أويس ، واسمه إسماعيل .

---

(١) سقط من المطبوع ذكر « سعيد بن داود » والصحيح إثباته كما في رواية الطحاوي ، وكما ذكر ذلك ابن حجر في الفتح (٦/ ٤١١) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه اللحياني - (١/١٥٨) ، (٣٥٩) من طريق يونس بن محمد .

كلاهما تابعا يعقوب بن إبراهيم بن سعد في روايته عن أبي أويس .

كما تقدم قريباً إخراج الدارقطني رواية أبي أويس في الأحاديث التي خولف فيها مالك . تعليقاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، مرسلاً)

فقد ذكر الدارقطني أن محمد بن إسحاق ، رواه عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(النظر في الاختلاف)

مما تقدم ، يتضح أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

٢ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [٢] .

٣ - حفص بن غيلان ، أبو مُعَيْد :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٣] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٧٦ .

وبعد فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ثقة ثبت وآخر ثقة . وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، مما يجعله أحد الوجهين الراجحين .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي عبيد ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه كل من :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [١] .

٢ - أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] ، وقد توبع على روايته هذه .

ولم أقف على من أخرج هذا الوجه عن الزهري غيرهما ، وقد تقدم إخراج الشيخين له من رواية مالك عنه ، مما يجعله أحد الوجهين الراجحين .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، كما تقدم في كلام الدارقطني ، ولم أقف على روايته ، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم .

وثقه ابن سعد ، وزاد : كثير الحديث ، عالماً [٣] .

وقال النسائي : ثقة ثبت [٤] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ٢٣٧ .

(٣) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٢٨٣ .

(٤) عن تهذيب الكمال (١٤/ ٣٥١) .

كما وثقه ابن معين [١] ، وأبو حاتم [٢] ، والعجلي [٣] ، والدارقطني [٤] ، وابن حجر [٥] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٦] ، وقال في المشاهير : من سادات الناس وفضلائهم [٧] .

وقال ابن عبد البر : كان من أهل العلم ، ثقة فقيهاً ، محدثاً ، مأموناً ، حافظاً . . . وهو حجة فيما نقل وحمل [٨] .

ووصفه الذهبي بأنه حجة [٩] .

فخلاصة حاله أنه ثقة حجة .

لكن يظهر أن روايته هذه معلولة من جهة الراوي عنه : محمد بن إسحاق ، فهو حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلَّسه [١٠] ، وقد خالف في روايته هذه الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجهين السابقين عنه .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في تخريج الحديث والنظر في الاختلاف ، رجحان كل من الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة عنه ، وفيهم الثقات ، ومن عُدَّ أنه من أوثق أصحابه .

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٨٢ .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٧) .

(٣) عن تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٤) .

(٤) السنن (٢/ ١٧٢) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٢٩٧ ، (٣٢٣٩) .

(٦) الثقات (٧/ ١٠) .

(٧) مشاهير علماء الأمصار ص ٦٨ .

(٨) التمهيد (١٧/ ١٥٥) .

(٩) الكاشف (٢/ ٧٦) .

(١٠) انظر ص ١٧٢ .

وكذلك الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي عبيد عن أبي هريرة ، فحكمه حكم سابقه من حيث الرجحان ، فقد رواه عنه مالك بن أنس ، الذي عدَّه الجمهور أثبت أصحابه على الإطلاق .

ويؤيد ما ذكرت إخراج الشيخين كلا الوجهين في صحيحيهما .

أما الوجه الثالث ، فمرجوح ، وذلك من جهة محمد بن إسحاق ، الذي رواه عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن الزهري كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، وقد أخرجهما الشيخان في صحيحيهما كما تقدم . والله أعلم .

* * *

الحديث : (٣١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **من أكل من هذه الشجرة** [١] ، **فلا يؤذينا في مسجدنا** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه إبراهيم بن سعد ، ومعمر ، وصالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وخالفهم مالك [٢] : رواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال .

وقال الأوزاعي : عن الزهري ، عن سعيد مرسلاً .

ورفعه صحيح [٣] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، أنه بلغه عن النبي ﷺ .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

---

(١) يعني : شجرة الثوم كما سيأتي في التخريج .

(٢) سوف يأتي في التخريج أن مالكاً إنما يرويه عن الزهري ، عن سعيد ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، ويظهر أنه حصل تقديم وتأخير، وأن الذي يروي هذا الوجه هو الأوزاعي.

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ١٩٣) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٤) عن أبي كامل (مظفر بن مدرك) ، ويعقوب (هو ابن إبراهيم بن سعد) ، كلاهما عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن أبا هريرة أخبره ، أن رسول الله ﷺ قال : « **من أكل من هذه الشجرة فلا يؤذينا بها في مسجدنا هذا** » .

قال يعقوب : يعني الثوم .

كما أخرجه من طريق إبراهيم بن سعد :

ابن ماجه في سننه (١/ ٣٢٤) كتاب إقامة الصلاة ، باب من أكل الثوم ، فلا يقربن المسجد (١٠١٥) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٤١١) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٨٨أ) باب كراهية أكل الثوم .

والدارقطني في العلل (٩/ ١٩٤) .

وابن عبد البر في التمهيد [١] . (٦/ ٤١٢) .

(ب) وتابع معمر بن راشد، إبراهيم بن سعد، في روايته هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٤٥) كتاب الصلاة ، باب أكل الثوم (١٧٣٨) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية إبراهيم .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٦) عن عبد الرزاق .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق :

مسلم في صحيحه (١/ ٣٩٤) كتاب المساجد ، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً . . . (٧١ - ٥٦٣) .

---

(١) جميع من تقدم ذكرهم، الذين رووا الحديث من طريق إبراهيم بن سعد، يذكرون سعيد بن المسيب وحده. وأخرج أبو عوانة في مستخرجه(١/ ٤١١) رواية أخرى لإبراهيم، بزيادة أبي سلمة مع ابن المسيب. وهي زيادة منكرة، كما قال أبو زرعة الرازي في تاريخه (٢/ ٧١١). وربما كان هذا، هو السبب في ترك الدارقطني هذا الوجه من الاختلاف .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٩) ، (٤٠٧) .

وابن المنذر في الأوسط (٤/ ١٤٣) كتاب الإمامة ، باب النهي عن إتيان الجماعة لآكل الثوم . (حديث ١٩١٨) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٨٠) ، كتاب الصلاة ، باب المساجد (١٦٤٣) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٨٨ أ) باب كراهية أكل الثوم وإتيان المساجد .

والبغوي في شرح السنة (٢/ ٣٨٦) كتاب الصلاة ، باب من أكل الثوم . . . (٤٩٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٧٦) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في منع من أكل ثوماً . . .

وفي معرفة السنن والآثار (٤/ ١٣٠) كتاب الصلاة ، باب من أكل ثوماً أو بصلاً ، (٥٦٦٣) و (٥٦٦٤) .

(ح) وتابع صالحُ بن الأخضر ، إبراهيم بن سعد ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٨) ، (٤٠٦) من طريق روْح بن عبادة ، قال : نا مالك ، وصالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(د) وتابع مالك بن أنس ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري . ولم يشر الدارقطني إلى روايته هذه .

وقد أخرجها البزار في الموضع السابق كما تقدم ، مقروناً بصالح بن أبي الأخضر .

وقال البزار : ولا نعلم رواه عن مالك ، إلا رَوْح فجمع بين مالك وصالح ، وأحسبه حمل حديث مالك ، على حديث صالح .

وإنما يُعرف من حديث مالك ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً .

وقد أشار ابن عبد البر إلى روايتي صالح ومالك في التمهيد (٦/ ٤١٢) فقال - بعد أن أخرج رواية مالك في الموطأ ، وستأتي - :

هكذا هو في الموطأ عند جميعهم مرسل ، إلا ما رواه محمد بن معمر ، عن روح بن عبادة ، عن صالح بن أبي الأخضر ، ومالك بن أنس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة موصولاً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أنه بلغه عن النبي ﷺ)

فقد ذكر الدارقطني أن الأوزاعي رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن رسول الله ﷺ ، مرسلاً)

فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (١/ ١٧) كتاب وقوت الصلاة ، باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم (٣٠) .

وبرواية محمد بن الحسن ص ٣٢٥ ، باب ما يكره من أكل الثوم ، (٩٢٠) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٩) ، (٤١) ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال : « **من أكل من هذه الشجرة ، فلا يقرب مساجدنا ، يؤذينا بريح الثوم** » .

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ١٣٠) كتاب الصلاة ، باب من أكل ثوماً أو بصلاً ، (٥٦٦١) . من طريقي القعنبي ، ويحيى بن بكير ، كلاهما عن مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، إذا حدَّث من كتابه ، أما إن حدَّث من حفظه فربما أخطأ [١] .

ويظهر أن روايته هذه من كتابه ، لموافقته معمر بن راشد في روايته هذا الوجه كما تقدم .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [٢] .

٣ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٣] .

٤ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعَدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري [٤] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه ، غير رَوْح بن عبادة ، وهو ثقة [٥] .

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ١٩٠ .
(٤) انظر ص ١٩٣ .
(٥) انظر ص ٣٣٧ .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه أكثر أصحابه - ومنهم رواة الموطأ - مثل :

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق له أوهام [١] .

- محمد بن الحسن الشيباني : ليَّنه النسائي من قبل حفظه ، كان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [٢] .

- أبو مصعب الزهري : صدوق [٣] .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة ، عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدِّمان عليه في الموطأ أحداً [٤] .

- يحيى بن بكير : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك [٥] .

والذي يظهر أن كلتا الروايتين مسموعتان لمالك ، وأنه حدَّث بالحديث مرة موصولاً ، ومرة مرسلاً ، فرواة الرواية الثانية ، وإن كانوا أكثر ممن روى الرواية الأولى عن مالك ، غير أنه ليس فيهم ثقة يعتد بروايته عن مالك ، إلا القعنبي ، وقد استوت روايته مع رواية روح بن عبادة - وهو ثقة - الذي روى الرواية الأولى عن مالك ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أنه بلغه عن النبي ﷺ)

فلم أجد من رواه ، عنه غير الأوزاعي ، وهو ثقة في الزهري وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قدِّم غيره من الثقات عليه [٦] .

لكن الذي يظهر أن روايته لا تقوى على معارضة رواية من روى الوجه الأول من ثقات أصحاب الزهري ، كما لا تقوى على معارضة رواية مالك للوجه الثالث ، فمالك أوثق منه وأثبت .

---

(١) انظر ص ٣٣٧ .
(٢) انظر ص ٣٧٣ .
(٣) انظر ص ٣٣٧ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ٤٧١ .
(٦) انظر ص ١٥٤ .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ عن الزهري ، وأن الزهري مرة يرويه موصولاً . ومرة يرويه مرسلاً ، وقد روى مالك الوجهين عنه .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الأول لرواية غير واحد من أصحاب الزهري له عنه ، ومعظمهم من الثقات ، وكذلك الوجه الثالث المرسل ، فهو راجح أيضاً ، لكون الراوي له عنه ، مالك بن أنس ، وهو أوثق أصحابه عند الجمهور ، وروايته هذه محفوظة عنه .

وأما الوجه الثاني فغير راجح ، حيث لم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، وهو لا يقوى على معارضة من روى الوجهين الراجحين عن الزهري .

وأما قول الدارقطني - بعد عرض الاختلاف - : ورفعه صحيح ، فلا يلزم منه ترجيح الوجه الأول فقط ، دون الوجه الثالث ، وإنما هو راجح أيضاً كما أسلفت .

(الحكم على الحديث)

يتضح مما تقدم صحة الحديث ، حيث أخرج مسلم الوجه الأول الموصول ، ولا يعكِّر الوجه الثالث المرسل على صحته ، لأن الحديث ثبت موصولاً ، ومرسلاً عن الزهري ، ويظهر أنه كان ينشط فيوصله مرة ، ويرسله مرة أخرى ، والله أعلم .

* * *

الحديث : (٣٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ سمع قراءة أبي موسى [١] ، فقال: **« لقد أوتي مزماراً من مزامير آل داود »** .

فقال يرويه محمد بن عمرو ، واختلف عنه :

ثم قال : ورواه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه عمرو بن الحارث ، وإسحاق بن راشد ، ومحمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهم شعيب بن أبي حمزة ، ويونس بن يزيد ، وابن جريج ، رووه عن الزهري ، عن أبي سلمة مرسلاً [٢] .

وخالفهم الليث بن سعد ، فرواه عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك مرسلاً [٣] .

ويشبه أن يكون قول من قال : « عن أبي هريرة » محفوظاً ، لأنهم زادوا [٤] ، وهم ثقات [٥] .

---

(١) يعني : الأشعري ، واسمه عبد الله بن قيس . (الإصابة ٦/ ١٩٤) .

(٢) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر أبي هريرة .

(٣) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر أبي هريرة .

(٤) يعني : فذكروا « أبا هريرة » .

وكأن الدارقطني رحمه الله ، أراد أن يرجح هنا بقاعدة « الحكم لمن وصل على من أرسل إذا كان ثقة . وسيأتي الكلام على مدى وجاهة ترجيحه هذا في الدراسة » .

(٥) العلل للدارقطني (٩/ ٢٨٧) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث من الوجه المذكور ، مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٣ - ومرة يُروى عنه، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً)

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٤٨) كتاب صفة الصلاة ، باب تزيين القرآن بالصوت (٥/ ١٠٩٢) .

وفي المجتبى (٢/ ١٤٠) كتاب الافتتاح ، باب تزيين القرآن بالصوت ، عن سليمان بن داود ، عن ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، أن ابن شهاب أخبره ، أن أبا سلمة أخبره ، أن أبا هريرة حدثه ، أن رسول الله ﷺ سمع قراءة أبي موسى ، فقال : « **لقد أوتي مزماراً من مزامير داود عليه السلام** » .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٥٨) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/ ١٦٢) . كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة (٧١٥٢) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (ترجمة عبد الله بن قيس ، ضمن الجزء المخطوط الذي نشره مجمع اللغة العربية بدمشق من ترجمة عبد الله بن عمران إلى ترجمة عبد الله بن قيس) ص٤٧٧ ، ٤٧٨ .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب ، المتقدم ذكره .

(ب) وتابع إسحاق بن راشد ، عمرو بن الحارث ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٣٢٨) ، (٢٧٠٠) من طريق عبيد الله بن عمرو ، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، بنحوه .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن إسحاق إلا عبيد الله .

(ح) وتابع محمد بن أبي حفصة ، عمرو بن الحارث ، وإسحاق بن راشد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٣٦٩) عن روح (بن عبادة) ، عن محمد ابن أبي حفصة . قال : حدثنا الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها البزار فى مسنده البحر الزخار (١/ ٢٧٢) ، (٦٠٨) من طريق روح ابن عبادة .

وقال : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، إلا محمد بن أبي حفصة [١] .

وانظر كشف الأستار للهيثمي . (٣/ ٢٧٠) . (٢٧٢٨) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

(أ) فرواه الدارمي في سننه (٢/ ٥٦٣) كتاب فضائل القرآن ، باب التغنّي بالقرآن ، (٣٤٩٢) عن عبد الله بن صالح ، حدثني الليث ، حدثني يونس (هو ابن يزيد) ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن رسول الله ﷺ كان يقول لأبي موسى - وكان حسن الصوت بالقرآن - : « **لقد أوتي مزماراً من مزامير آل داود** » .

وقد أشار ابن حجر إلى رواية الدارمي هذه في فتح الباري (٩/ ٩٣) .

ثم قال : . . . وقد اختُلف فيه على الزهري :

فقال معمر وسفيان : عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وقال الليث : عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب مرسلاً [٢] .

---

(١) هذا ما وقف عليه البزار، وإلا فقد تابعه عمرو بن الحارث، وإسحاق بن راشد كما تقدم.

(٢) هكذا اقتصر ابن حجر على هذين الوجهين : غير أن ذكر إسناد عائشة ، وضمّه مع إسناد عبد الرحمن بن كعب تحت اختلاف واحد ، فيه نظر ، لأن الاختلاف في مسند عائشة ، غير الاختلاف الذي في مسند أبي هريرة ، ولذلك أورد الدارقطني الحديث =

(ب) (ج) وذكر الدارقطني أن شعيب بن أبي حمزة ، وعبد الملك بن جريج، تابعا يونس بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ٨٠) ترجمة أبي موسى الأشعري ، عن أبي الوليد الطيالسي .

وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٨) كتاب فضائل القرآن ، باب في حسن الصوت بالقرآن (٢٩٩٣٩) عن شبابة .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ، نرجمة عبد الله بن قيس الأشعري ص٤٨٤ ، من طريق قتيبة بن سعيد .

ثلاثتهم عن الليث بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك ، أن رسول الله ﷺ ، فذكره بنحوه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

= في مسند عائشة (العلل ٥/ ق ٢٥ ب) .

فقال : وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة ، سمع النبي ﷺ قراءة أبي موسي . فقال : « لقد أوتي من مزامر آل داود » .

فقال - يعني الدارقطني - : رواه ابن عيينة عن الزهري ، يشك فيه (يعني هل هو عن عروة أو عمرة ؟) ، ثم ثبت على أنه عن عروة . ا ، هـ .

وقد أخرج رواية سفيان هذه أحمد في مسنده (٦/ ٣٧) ، والحميدي (١/ ١٣٥) ، (٢٨٢) عن سفيان عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً ، به .

وقال الحميدي : وكان سفيان ربما شك فيه فقال : عن عمرة ، أو عروة ، لا يذكر فيه الخبر ، ثم ثبت على عروة وذكر الخبر فيه غير مرة ، وترك الشك .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عمرو بن الحارث المصري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة له مناكير [١] .

٢ - إسحاق بن راشد الجزري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري لأنه يهم فيه [٢] .

٣ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٣] .

وبعد فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وسيأتي الكلام عن مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف بإذن الله تعالى .

أما الوجه الثاني :

.(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [٤] .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٥] .

---

(١) انظر ص ٤٥٥ .

(٢) انظر ص ٢١٤ .

(٣) انظر ص ١٥٧ .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

(٥) انظر ص ١٧٨ .

٣ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرّح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس (١) .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه ، حتى أتمكن من الحكم عليها ، هل صرّح فيها بالسماع أو لا ؟

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثلاثة ، فيهم ثقة ، وثقة ثبت ، والثالث متوقَّف في روايته .

وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير الليث بن سعد المصري :

قال فيه ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث ، صحيحه (٢) .

وسئل ابن معين : إبراهيم بن سعد أحب إليك أو ليث ؟ فقال : كلاهما ثقتان (٣) .

وقال في موضع آخر : ثقة ، وزاد في موضع ثالث : صدوق (٤) .

وقال أحمد : هو ثبت في حديثه جداً (٥) .

وقال : ابن حبان : كان من سادات أهل زمانه فقهاً ، وعلماً ، وورعاً ، وفضلاً ، وسخاءً (٦) .

وقال الخليلي : إمام وقته بلا مدافع . . . ومن حُسن ديانته أنه مع إكثاره عن

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .

(٢) الطبقات الكبري (٧/ ٢/ ٢٠٤) .

(٣) تاريخ الدارمي ص ٤٣ .

(٤) رواية الدقاق ص ٩٧ ، ٥١١ .

(٥) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٥٠) .

(٦) الثقات (٧/ ٣٦١) .

الزهري سماعاً ، يروي ما فاته عن يونس بن يزيد ، وعُقَيْل ، وغيرهما ، عن الزهري [١] .

وقال ابن المديني : ثقة ، ثبت [٢] .

وكذلك قال ابن حجر [٣] .

ووثقه العجلي [٤] ، والنسائي [٥] .

وقال الذهبي : أحد الأعلام ، والأئمة الأثبات ، ثقة ، حجة ، بلا منازع [٦] .

أما يعقوب بن شيبة فقال : الليث ثقة ، وهو دونهم في الزهري ، يعني : دون مالك ، ومعمر ، وابن عيينة . . . قال : وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب [٧] .

ووصفه أبو زرعة بأنه صدوق ، وعندما سأله ابن أبي حاتم : يحتج بحديثه ؟ فقال : أي لعمري [٨] .

وقال عمرو بن علي : صدوق [٩] .

وقال ابن خراش : صدوق ، صحيح الحديث [١٠] .

وخلاصة حاله أنه : ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه إلى مكانة مالك ، ومعمر ، وابن عيينة ، فلا يُقدّم على أحدهم عند مخالفته في

---

(١) الإرشاد (١/ ٢٠٢) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٤) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٤٦٤ ، (٥٦٨٤) .
(٤) ترتيب الثقات ص ٣٩٩ .
(٥) عن تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٦٣) .
(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٢٣) .
(٧) عن تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٦٤) .
(٨) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٠) .
(٩) عن تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٤) .
(١٠) عن تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٤) .

الرواية عن الزهري ، ولذلك جعله الحازمي [1] ، وابن رجب [2] في الطبقة الثانية .

أما من وصفه بأنه صدوق ، فأكثرهم قد قرنها بما يصرفها إلى درجة التوثيق الكامل ، وهو كونه يُحتج به ، وصحيح الحديث كما تقدم .

والذي يظهر أن الليث بن سعد روى هذا الحديث مرتين ، مرة هكذا عن الزهري بلا واسطة ومرة بواسطة يونس بن يزيد ، كما تقدم في الوجه السابق ، فهو مشهور بالرواية عن الزهري ، ولم أجد من صرّح بأنه اختُلف عليه في هذا الحديث .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، عدم رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وذلك لأني لم أجد من رواه عنه غير الليث بن سعد ، وهو مع ثقته ، غير أنه لا يصل في إتقانه في الزهري مرتبة من خالفه هنا من ثقات أصحاب الزهري ، وهو شعيب بن أبي حمزة ، فلا يُقدَّم عليه .

يبقي بعد ذلك الوجهان : الأول : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

والثاني : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وقد مال الدارقطني إلى ترجيح الوجه الأول « الموصول » ، على الوجه الثاني « المرسل » ، معتمداً في ذلك على أمرين :

١ - أن الوجه الأول فيه زيادة لم تَرِدْ في الوجه الثاني .

٢ - كون الرواة الذين رووا الوجه الأول ثقات في نظره .

وما قاله فيه نظر ، فبالنسبة لثقة الرواة ، فهي غير متحققة ، إذ تقدم في دراسة أحوال رواة هذا الوجه الموصول ، أنهم بين ضعيف ، وثقة في غير الزهري لأنه يهم فيه ، وثالثهم : ثقة له مناكير .

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٤) .

ثم إنهم خالفوا رواة الوجه الثاني المرسل ، وهم ثقات مطلقاً ، بل إن منهم شعيب بن أبي حمزة ، وهو يرجح على رواة الوجه الموصول ، بكونه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري .

وبناءً عليه ، فإن ترجيح الوجه الموصول على الوجه المرسل ، غير مسلَّم به ، لأن أحوال الرواة لا تساعد في تطبيق قاعدة الحكم لمن وصل على من أرسل كما أسلفت ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات ، لكنه ضعيف ، وذلك لإرساله .

وقد تقدمت الإشارة إلى أن للزهري في هذا الحديث إسناداً آخر ، موصولاً .

رواه أحمد في مسنده (٦/ ٣٧) ، والحميدي في مسنده (١/ ٢٣٥) ، (٢٨٢) وعبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٤٨٥) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً .

ومن طريق سفيان أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٤٩) ، (٦/ ١٠٩٣) .

وفي المجتبى (٢/ ١٤٠)

والسراج في حديثه (٣/ ق ٤٨ أ) .

والدارمي في سننه (١/ ٤١٦) (١٤٨٩) .

والجورقاني في الأباطيل (٢/ ٣١٢) ، (٧٢٥) وقال : هذا حديث صحيح .

والمروزي في قيام الليل (كما في المختصر للمقريزي ص ١٣٧) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/ ١٦٢) ، (٧١٥١) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٥٨) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ، ترجمة عبد الله بن قيس الأشعري ، ص٤٨٣ .

وتابع معمر بن راشد ، ابن عيينة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٤٨٥) عن معمر .

وأخرجها أحمد في مسنده (٦/ ١٦٧) .

وعبد بن حميد في مسنده ص ٤٢٩ ، (١٤٧٦) .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/١٣٨) ، (٨١ - ٦٢٤) .

ثلاثتهم عن عبد الرزاق .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/٣٤٩) ، (٧/١٠٩٤) .

وفي المجتبى (٢/١٤١) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/٥٨) .

والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (٢/٢٦٦) ، (٨٢٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ، ترجمة عبد الله بن قيس الأشعري ص٤٨٣ .

وفي تبيين كذب المفتري ص٧٧ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

أربعتهم من طريق عبد الرزاق .

ورجال روايتي سفيان بن عيينة ، ومعمر بن راشد ، ثقات ، وقد صحح الجورقاني رواية سفيان ، وحكم ابن عساكر على رواية معمر بأنها حسن صحيح ، كما تقدم قريباً .

أما الاختلاف الذي حصل في إسناد رواية عائشة ، من أن سفيان مرة يقول : عروة ، ومرة يقول : عمرة ، فتقدم أنه ثبت في آخر أمره على رواية « عروة » ، وتابعه على هذه الرواية معمر بن راشد ، فيزول بذلك تأثير شك سفيان .

كما يشهد للحديث ما أخرجه الشيخان [1] من طريق أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال له : « **يا أبا موسى ، لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود** » وهذا لفظ البخاري .

وبناءً على ما تقدم ، فإن الحديث الذي معنا من وجهه الراجح - المرسل - يرتقي إلى مرتبة الصحيح لغيره ، والله أعلم .

* * *

---

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (٩/٩٢) كتاب فضائل القرآن ، باب حُسْن الصوت بالقراءة للقرآن ، (٥٠٤٨) . وصحيح مسلم (١/٥٤٦) كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن . (٢٣٦ - ٧٩٣) .

الحديث : (٣٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة : كان أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ الحلو البارد .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة [١] ، عن النبي ﷺ لم يُذكر عروة [٢] .

والمرسل أشبه بالصواب .

قال الشيخ [٣] : ولم يُتابَع ابن عيينة على ذلك [٤] . [٥] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه ، كما تحصَّل لي من البحث عن الحديث ، وتخريج رواياته الآتية بعد :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة ، مرفوعاً .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً (بدون ذكر عروة ، ولا عائشة).

---

(١) (٢) هكذا في المخطوط ، ومن الظاهر حصول سقط :

أولاً: ذكر «عائشة» بعد كلمة «عروة» الأولى، لأن رواية ابن عيينة جاءت هكذا موصولة، كما سيأتي في التخريج، وقد قابلها المؤلف بالرواية المرسلة، في بقية كلامه الآتي.

ثانياً : قبل جملة « لم يُذكر عروة » وبعدها ، وتقدير الساقط فيما يبدو هكذا : « ورواه غير واحد مرسلاً . لم يُذكر عروة ولا عائشة » ويؤيده ما سيأتي في التخريج .

وقد تحصل لي من التخريج وجهاً ثالثاً من أوجه الاختلاف عنه ، وقد سرت في الدراسة على اعتبار هذه الأوجه الثلاث .

(٣) يعني : الدارقطني .

(٤) يعني : على الوجه الموصول ، من ثقة ، كما سيأتي .

(٥) العلل للدارقطني (٥/ق ٢٨ أ) .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً)

(أ) فرواه الحميدي في مسنده (١/ ١٢٥) ، (٢٧٥) ، واللفظ له .

وأحمد في مسنده (٦/ ٣٨) و (٦/ ٤٠) .

كلاهما عن سفيان (هو ابن عيينة) ، قال : ثنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : كان أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ : الحلو البارد .

ومن طريق الحميدي أخرجه :

ابن المنذر في الإقناع (٢/ ٦٥١) كتاب الأشربة ، باب استحباب البارد الحلو من الأشربة ، (٢٢٠) .

وأبو بكر الشافعي في فوائده (الغيلانيات) ، (٢/ ٦٥٩) ، (٩٩١) .

وأبو نعيم في الطب النبوي (ق ١٣٠ ب) باب في قوي الأشربة .

وأخرجه من طريق أحمد أيضاً أبو بكر الشافعي في المرجع السابق ، حديث رقم (٩٩٣) .

وأخرجه الترمذي في جامعه (٤/ ٣٠٧) كتاب الأشربة ، باب ما جاء أي الشراب كان أحب إلى رسول الله ﷺ (١٨٩٥) ، من طريق سفيان بن عيينة .

وقال : هكذا روى غير واحد عن ابن عيينة ، مثل هذا ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

والصحيح : ما روي عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

وفي الشمائل ص ١٧٣ ، باب ما جاء في صفة شراب رسول الله ﷺ ، (١٩٥) بدون كلامه على الحديث .

ومن طريق الترمذي ، أخرجه البغوي في شرح السنة (١١/ ٣٦٤) كتاب الأشربة ، باب أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ (٣٠٢٦) .

ونقل كلام أبي عيسى بمعناه وزاد عليه ، فقال :

وقال أبو عيسى : إنما أسنده ابن عيينة من بين الناس [1] .

ورواه عبد الله بن المبارك ، وعبد الرزاق ، وغير واحد : عن معمر ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وهكذا روى يونس ، وغير واحد ، عن الزهري مرسلاً .

كما أخرجه من طريق سفيان بن عيينة أيضاً :

النسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٩٠) كتاب الأشربة ، باب ذكر الأشربة المباحة (١/٦٨٤٤) .

وأبو يعلى في مسنده (٨/ ١٤) ، (٤٥١٦) .

وأبو بكر الشافعي في فوائده (الغيلانيات) ، (٢/ ٦٩٢) (١٠٣٨) من طريق آخر عن سفيان .

وابن حبان في الثقات (٨/ ٣٩) ترجمة أحمد بن داود .

وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ ص٢٤٧ ، باب ما ذكر أنه يُستَعْذب له الماء ﷺ ، (٧١٥) ، (٧١٦) ، من طريقين مختلفين عن سفيان .

والبغوي في شرح السنة (١١/ ٣٦٤) كتاب الأشربة ، باب أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ (٣٠٢٦) .

وفي الأنوار (٢/ ٦٤٨) باب في ذكر شرابه ﷺ (١٠٠٨) من طريق آخر عن سفيان ، غير طريق الترمذي .

والحاكم في المستدرك (٤/ ١٣٧) كتاب الأشربة .

وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، فإنه ليس عند اليمانيين عن معمر .

ووافقه الذهبي ، وقال : ولم يروه معمر باليمن [2] .

---

(١) مراده بالناس هنا مما يظهر « الثقات » حيث ستأتي متابعة روح بن غطيف له ، وهو ضعيف كما سيأتي .

(٢) كأنهما يريدان القول بأن سبب التصحيح ، كونه رُوي موصولاً ، لأنه حدَّث به باليمن فأرسله . كما تدل عليه رواية عبد الرزاق الصنعاني عنه ، وستأتي .

وعن الحاكم ، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٩٧) باب في المطاعم والمشارب ، فصل في أطيب الشراب ، والحلو البارد ، (٥٠٢٨) .

وقال : وكذلك رواه جماعة عن ابن عيينة ، والأول أصح (يعني المرسل ، وسيأتي) .

وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق آخر عن سفيان ، غير طريق الحاكم ، في معرفة السنن والآثار (١٠/ ٢٦٢) كتاب النكاح ، باب السنة في الأكل والشرب (١٤٤٤٨) و (١٤٤٤٩) .

وأخرج ابن أبي حاتم ، رواية سفيان هذه في العلل (٢/ ٣٦) .

فقال : سئل أبو زرعة ، عن حديث رواه ابن عيينة ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : كان أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ الحلو البارد .

وروى هشام بن يوسف ، وابن ثور (محمد) ، عن معمر ، عن الزهري قال : قال رسول الله ﷺ : « **أطيب الشراب الحلو البارد** » ؟

فقال أبو زرعة : المرسل أشبه .

(ب) وتابع رَوْحُ بن غُطَيْف الجزري ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو نعيم في الطب النبوي (ق١٣١ أ) باب في قوي الأشربة ، من طريق القاسم بن مالك ، ثنا روح بن غطيف ، عن الزهري ، عن عروة قال : سألت عائشة ، أي الشراب كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟

قالت : الحلو البارد .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤٢٦) كتاب الجامع ، باب : أي الشراب أطيب ؟ ، (١٥٨٣) عن معمر ، عن الزهري قال : سئل رسول الله ﷺ : أي الشراب أطيب ؟ قال : « الحلو البارد » .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١/ ٢٧٧)، (٢١٢).

والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٩٧) باب في المطاعم والمشارب ، باب أطيب الشراب الحلو البارد ، (٥٩٢٧) .

وقال : هذا مرسل .

وكذلك رواه ابن المبارك ، عن معمر ، ويونس ، عن الزهري مرسلاً .

وأخرجه في معرفة السنن والآثار (١٠/ ٢٦٢) كتاب النكاح ، باب السنة في الأكل والشرب . (١٤٤٥٠) تعليقاً مجزوماً عن عبد الرزاق وابن المبارك .

وقال : هكذا منقطعاً ، وهو أصح (يعني من الموصول) .

وتابع عبدُ الله بن المبارك ، عبد الرزاق ، في روايته هذه عن معمر .

وقد أخرجها الترمذي في جامعه (٤/ ٣٠٨) كتاب الأشربة ، باب ما جاء أي الشراب كان أحب ؟ (١٨٩٦) عن أحمد بن محمد ، أخبرنا عبد الله بن المبارك ، أخبرنا معمر ، به بمثله .

قال أبو عيسى : وهكذا روى عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وهذا أصح من حديث ابن عيينة رحمه الله .

وقد تقدم قريباً أن البيهقي أخرج رواية ابن المبارك في شعب الإيمان ، وفي المعرفة ، تعليقاً مجزوماً عنه .

وتابع هشامُ بن يوسف ، ومحمدُ بن ثور ، عبد الرزاق ، وابن المبارك ، في روايتيهما هذه عن معمر .

وقد تقدمت الإشارة إلى روايتي هشام ، وابن ثور في كلام ابن أبي حاتم في العلل .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الترمذي في جامعه (٤/ ٣٠٨) كتاب الأشربة ، باب ما جاء أي الشراب كان أطيب ؟ (١٨٩٦) من طريق ابن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/١٠٩) كتاب الأشربة ، باب ما يستحب من الأشربة (٢٤١٩٧) عن وكيع .

كلاهما عن يونس ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقد أخرج البيهقي رواية ابن المبارك تعليقاً ، في شعب الإيمان ، كما تقدم .

ثم إن الدارقطني أورد في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٣٤٣ ب) رواية وكيع هذه ، وذكر متابعاً آخر له ، غير ابن المبارك ، فقال :

حديث : كان أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ الحلو البارد .

تفرد به أبو سعيد يحيى بن سليم [عن] وكيع ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عنه (١) .

ورواه عيسى بن يونس ، عن يونس ، عن الزهري ، قال : كان أحب الشراب إلى . . . مثله سواء .

ورواه معمر ، عن الزهري مرسلاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير زمعة بن صالح .

وقد أخرج روايته البيهقي في شعب الإيمان (٥/٩٧) باب في المطاعم والمشارب ، فصل في أطيب الشراب الحلو البارد ، (٥٩٢٨) تعليقاً .

ثم قال : وليس بمحفوظ .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) أورد ابن القيسراني هذا الحديث في باب الزهري عن عروة ، عن عائشة ، وهو يوهم أن يونس تابع ابن عيينة في وصل الحديث . وهذا غير صحيح ، إذ إن وكيعاً يرويه عن يونس عن الزهري ، مرسلاً ، كما دلّت عليه رواية ابن أبي شيبة .
ولعل الجزء الذي فيه ذكر من روى الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة موصولاً ، قد سقط من مخطوطة الأطراف . والله أعلم .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، مرفوعاً)

فرواه عنه راويان هما :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير سفيان بن عيينة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٢] .

غير أن من العلماء من أعلّ روايته هذه ، وأنه لا يصح رفعها ، كأبي زرعة الرازي ، والترمذي ، والدارقطني ، وقد تقدمت أقوالهم .

ويظهر أن الحمل فيها على ابن عيينة نفسه ، لا على الرواة عنه ، لأن فيهم من اعتبر من أجلِّ أصحابه كالحميدي [٣] .

كما يظهر أن هذا الحديث من الأحاديث العشرين التي رواها ابن عيينة ، فأخطأ فيها [٤] ، خاصة وأني لم أجد من تابعه عليها .

وأما رواية معمر الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- عبد الرزاق بن همام : ثقة ، حافظ ، وعُدَّ من أوثق أصحاب معمر ، وقد

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٧١ .

(٤) انظر مناظرة ابن المديني وأحمد حول هذه الأحاديث في ترجمة سفيان ص ١٧٠ .

تكلم عليه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت ، مع نسبته للتشيع، وتغيِّره آخر عمره [١] ، وهما غير منطبقين في هذا الحديث .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر [٢] .

- هشام بن يوسف الصنعاني : ثقة [٣] .

- محمد بن ثور الصنعاني : ثقة [٤] .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول برجحان الرواية الثانية عن معمر ، لكثرة الرواة لها عنه ، وفيهم اثنان عُدَّا من أوثق أصحابه .

في حين لم أجد من روى الرواية الأولى عنه ، غير سفيان بن عيينة ، وهو مع كونه ثقة ثبت ، غير أنه لم يتابع عليها . ولذلك ضعّف العلماء روايته هذه ، والله أعلم .

٢ - رَوْح بن غُطَيْف الجزري :

قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، منكر الحديث جداً [٥] .

وقال البخاري : منكر الحديث [٦] .

وتركه النسائي [٧] ، والدارقطني [٨] .

وقال ابن عدي : وروح بن غطيف قليل الرواية . . . ومقدار ما يرويه من الحديث ليس بمحفوظ [٩] .

وقال ابن حبان : كان يروي الموضوعات عن الثقات ، لا تحلّ كتابة حديثه ، ولا الرواية عنه [١٠] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ٣٣٥ .
(٣) انظر ص ٥٢٨ .
(٤) تقريب التهذيب ص ٤٧١ ، (٥٧٧٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ٧٦) .
(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٥) .
(٦) الضعفاء الصغير ص ٩٣ .
(٧) الضعفاء والمتروكين ص ١٠٣ .
(٨) السنن (١/ ٤٠١) وسؤالات البرقاني ص٢٩.
(٩) الكامل (٣/ ٩٩٨) .
(١٠) المجروحين (١/ ٢٩٤) .

وترجم له العقيلي في ضعفائه [1] .

فخلاصة حاله أنه متروك الحديث .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، وقد أعلَّه غير واحد من العلماء كما تقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه اثنان من أصحابه ، هما :

١ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [2] .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما ثقتان ، وقد رجحه غير واحد من العلماء ، على بقية الأوجه الأخرى .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه أرجح الأوجه التي اختُلف فيها عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير زمعة بن صالح ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [3] .

وقد تقدم حكم البيهقي عليه بأنه غير محفوظ .

وهو كما قال .

---

(١) الضعفاء الكبير (٢/٥٦) .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ٣٦٧ .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وذلك لرواية ثقتين لها عن الزهري ، وأحدهما قد اختُلف عنه ، لكن روايته هذا الوجه هي المحفوظة عنه .

وأما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً ، فمرجوح ، لأنه من الرواية غير المحفوظة عن معمر بن راشد ، والحمل فيها على من دونه ، وهو ابن عيينة حيث لم أجد له متابعاً عليها ، وقد أعلَّها العلماء من جهته كما تقدم .

وكذلك الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

فهو مرجوح أيضاً ، حيث لم أجد من رواه ، غير زمعة بن صالح وهو ضعيف كما تقدم .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني مع حكم غير واحد من العلماء بأنه المحفوظ كما تقدم في التخريج .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف ، وذلك لإرساله .

وقد جاء الحديث موصولاً من غير رواية الزهري ، حيث أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/١٣٧) . وسكت عنه ، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص٢٤٧ ، (٧١٧) . كلاهما من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة ، عن هشام ابن عروة ، عن عائشة ، مرفوعاً .

لكن تعقَّب الذهبي الحاكم ، في التلخيص ، فقال : عبد الله (يعني : ابن محمد بن يحيى) : هالك .

وله شاهد أخرجه أحمد في مسنده (١/٣٣٨) من طريق إسماعيل بن أُمية ، عن رجل ، عن ابن عباس ، بنحوه .

وهو ضعيف ، من جهة هذا الرجل المبهم .

ولكن يمكن أن ينجبر به الطريق المرسل ، لكون مخرج الحديث مختلفاً وهو ابن عباس ، فيرتقي بمجموع الطريقين إلى الحسن لغيره .

الحديث : (٣٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن عباس ، عن ميمونة ، أن النبي ﷺ مرّ بشاة لمولاة لها ، قد أُعْطَيَتْها من الصدقة ، فقال : « **ألا أخذوا إهابها** [١] **فدبغوه ، فانتفعوا به ؟** » .

فقالوا : يا رسول الله ، إنها ميتة .

قال : « **إنما حُرِّم أكلها** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه ابن عيينة [٢] ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس، عن ميمونة .

وخالفه يونس ، وعُقَيْل ، والزبيدي ، وسليمان بن كثير ، فرووه عن الزهري ، عن عبيد الله ، مرسلاً [٣] .

وقد قدّمنا الخلاف فيه في حديث [٤] ابن عباس [٥] .

---

(١) الأهُب : جمع إهاب ، وهو الجلد ، وقيل : إنما يقال : للجلد ، إهاب ، قبل الدبغ، فأما بعده فلا ، (النهاية ١/ ٨٣) .

(٢) هذا على إحدى الروايتين عنه، إذ سيأتي في التخريج، أنه يرويه تارة بدون ذكر «ميمونة».

(٣) يظهر أن المراد بالإرسال هنا ، عدم ذكر « ميمونة » ، كما سيأتي في تخريج رواية يونس، ومن تابعه. ويحتمل أن يكون المراد : عدم ذكر ابن عباس ، وميمونة جميعاً، فيتحصل بذلك وجه ثالث من أوجه الاختلاف عن الزهري، وقد أيّده التخريج.
وعلى هذا الاحتمال الأخير ، فإن سقطاً حصل في كلام الدارقطني ، وهو وارد جداً .

(٤) هكذا أحال الدارقطني على مسند ابن عباس في كتاب العلل . وليس في النسخ الموجودة بين أيدينا أثرٌ لمسند ابن عباس ، مما يدل على سقوط بعض المسانيد منها .
« انظر فهرس مسانيد العلل المطبوع بالآلة الكاتبة للدكتور محفوظ الرحمن ، في آخر رسالة للدكتوراه ، والفهرس الذي وضعه الدكتور أحمد نور سيف » .

(٥) العلل للدارقطني (٥/ ١٨١أ) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه كما تحصل لي من التخريج .

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، مرفوعاً .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، مرفوعاً)

فرواه أحمد في مسنده (٦/ ٣٢٩) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ١٦٢) كتاب العقيقة ، باب في الفراء من جلود الميتة إذا دبغت (٢٤٧٧٣) .

والحميدي في مسنده (١/ ١٥٠) ، (٣١٥) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، ثنا الزهري ، قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، أن النبي ﷺ مر بشاة لمولاة ميمونة ، قد أعطيتها من الصدقة ميتةً ، فقال : « **ما على أهل هذه لو أخذوا إهابها فدبغوه . فانتفعوا به ؟** » ، فقالوا : يا رسول الله ، إنها ميتة .

فقال : « **إنما حُرِّم أكلها** » .

زاد الحميدي في روايته : فقيل لسفيان ، فإن معمراً لا يقول فيه : « فدبغوه » ، ويقول : كان الزهري ينكر الدباغ .

فقال سفيان : لكني قد حفظته ، وإنما أردنا منه هذه الكلمة التي لم يقلها غيره : « **إنما حُرِّم أكلها** » .

وكان سفيان ربما لم يذكر فيه « ميمونة » ، فإذا وُقِّفَ عليه ، قال فيه : « ميمونة » .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٧٦) كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ . (١٠٠ - ٣٦٣) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١١٩٣) كتاب اللباس ، باب لبس جلود الميتة إذا دبغ ، (٣٦١٠) .

كلاهما عن ابن أبي شيبة .

كما أخرجه من طريق ابن أبي شيبة : الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ١٦) ، (٢٩) .

وابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر (١/ ٤٨٩) .

وأخرجه من طريق الحميدي :

الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٢٧) ، (١٠٣٦) .

وابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٦٠) كتاب الدباغ ، (حديث ٨٣٤) .

وفي الإقناع (٢/ ٥٣٤) كتاب الدباغ ، (١٨١) .

وابن حجر في موافقة الخُبْر الخبر (١/ ٤٨٩) .

وأورد الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٢٧) تعليق الحميدي على الحديث فقط .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٦) من طريق الفسوي .

وأخرج الحديث أيضاً ، مسلم في صحيحه (١/ ٢٧٦) كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، (١٠٠ - ٣٦٣) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٨٩) كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة (١٢٨٢) عن عبد الله بن بحر البزار .

كلاهما عن ابن أبي عمر العدني .

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٣٦٥) كتاب اللباس ، باب في أهُب الميتة (٤١٢٠) عن مسدد ، ووهب بن بيان .

وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ٥٠٧) ، (٧٠٧٩) عن أبي خيثمة ، زهير بن حرب.

وفي (١٣/ ١٦) ، (٧١٠٠) عن إسحاق (هو ابن أبي إسرائيل » .

وعن أبي يعلى في الموضع الأول ، أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٩١) كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة ، (١٢٨٦) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٨٢) كتاب الفرع والعتيرة ، باب جلود الميتة ، (٤٥٦٠/ ١) .

وفي المجتبى (٧/ ١٥١) عن قتيبة بن سعيد .

وأبو عوانة في المستخرج (١/ ٢٠٩) ، عن شعيب بن عمرو الدمشقي .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٢٧) ، (١٠٣٧) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥) من طريق سعدان بن نصر .

وابن حجر في موافقة الخُبْر الخبر (١/ ٤٩٠) من طريق عبيد الله بن سعيد .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم عشرة ، تابعوا أحمد ، وابن أبي شيبة ، والحميدي في روايتهم هذا الوجه عن سفيان ، عن الزهري به ، بنحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، مرفوعاً ، بدون ذكر « ميمونة »)

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٣٥٥) كتاب الزكاة ، باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ (١٤٩٢) ، عن سعيد بن عفير ، حدثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، حدثني عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : وجد النبي ﷺ شاة ميتة ، أعْطِيَتْها مولاة لميمونة من الصدقة ، قال النبي ﷺ : « **هلا انتفعم بجلدها ؟** » قالوا : إنها ميتة .

قال : « **إنما حُرِّم أكلها** » .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٧٦) كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، (١٠١ - ٣٦٣) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢١٠) و (١/ ٢١١) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٧٢) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٨٩) كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة، (١٢٨١) .

وتابع يحيى بن أيوب ، ابن وهب ، في روايته هذه عن يونس .

وقد أخرج هذه المتابعة : أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢١٠) .

وأبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني . (١/ق ١٢٦ ب) .

والدارقطني في سننه (١/ ٤١ ، ٤٢) باب الدباغ (١) و (٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٠) كتاب الطهارة ، باب وقوع الدباغ بالقرظ [١] .

أربعتهم من طريق عمرو بن الربيع بن طارق ، عن يحيى بن أيوب ، عن يونس ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ب) وتابع عُقَيْل بن خالد ، يونس في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ، أبو عوانة ، وأبو بكر النيسابوري ، والدارقطني ، والبيهقي ، في المواضع السابقة ، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق ، عن يحيى بن أيوب ، عن عُقَيْل بن خالد ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وزاد عُقَيْل في روايته قول رسول الله ﷺ : « **أو ليس في الماء والقرظ ما يطهرها والدباغ** » .

(ح) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، يونس بن يزيد ، وعقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبري في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس ٢/ ٨٠٥) ، (١١٨٠) عن أحمد بن الفرج الحمصي (أبي عتبة) (نا بقية بن الوليد) [٢] ، نا الزبيدي ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، بلفظ : مر (النبي ﷺ) [٣] بشاة داجن لبعض أهله قد نفقت ، فقال : « **ألا استمتعتم**

---

(١) القرظ : هو ورق السّلمْ ، ويستخدم في دباغ الجلود . (النهاية ٤/ ٤٣) .

(٢) (٣) سقطت هاتان الجملتان من المطبوع من تهذيب الآثار ، وهما مثبتتان في رواية الدارقطني ، الذي دخل من طريق شيخ الطبري .

بجلدها ؟ » ، قالوا : يا رسول الله ، إنها ميتة . قال : « **إن دباغه ذكاته** » .

وأخرجها الدارقطني في سننه (١/ ٤٢) ، باب الدباغ ، (٤) من طريق أبي عتبة الحمصي .

كما أخرجها ابن جماعة في مشيخته (١/ ٣٣٧) من طريقي عمرو بن عثمان ، وكثير بن عبيد ، كلاهما عن بقية بن الوليد ، به ، بمثله .

(د) وتابع سليمان بن كثير [١] ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في سننه (١/ ٤٣) كتاب الدباغ (٥) من طريقي محمد ابن كثير العبدي ، وأبي سلمة المنقري ، كلاهما عن سليمان بن كثير ، عن الزهري ، به ، وأحال متنه على متن رواية الزبيدي ، لكن قال في آخره : « **إنما حُرِّم لحمها ، ودباغ إهابها طهورها** » .

وبعد فهؤلاء الرواة الأربعة الذين ورد ذكرهم في كلام الدارقطني ، فيمن روى هذا الوجه عن الزهري ، وقد وقفت على رواة آخرين تابعوهم على هذه الرواية ، وهم :

(هـ) مالك بن أنس :

وأخرج روايته في الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي (٢/ ٤٩٨) ، كتاب الصيد ، باب ما جاء في جلود الميتة (١٦) .

وبرواية ابن زياد ، ص ١٦١ ، (٧٧) .

وبرواية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ١٠٦ ، (٥٢) .

ومن طريق ابن القاسم ، أخرجها النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٨٢) كتاب الفرع والعتيرة ، باب جلود الميتة (٢/ ٤٥٦١) .

---

(١) هكذا ذكر الدارقطني ، سليمان بن كثير فيمن روى هذا الوجه . وقد قال ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٤٩) - بعد أن أورد روايتي ابن عيينة - : وكذلك رواه سليمان بن كثير. عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، وكلامه يفيد أنه تابع ابن عيينة، بذكر «ميمونة»، ولم أقف على من وافقه في ذلك، كما لم يؤيده التخريج.

وفي المجتبى (٧/ ١٥٢) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢١٩) ، (٢٢٤/ ٦٩) .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢١٠) .

والحازمي في الاعتبار ص٨٩ ، باب ما جاء في جلود الميتة .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٢٤٢) كتاب الطهارة، باب الآنية، (٥٢٩).

ثلاثتهم من طريق الشافعي .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة ، رووه عن مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية يونس بن يزيد .

وذكر ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٤٩) أن عبد الله بن وهب ، تابعهم أيضاً على هذه الرواية عن مالك بن أنس .

(و) صالح بن كيسان :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ٢٦١) عن يعقوب (هو ابن إبراهيم بن سعد)، ثنا أبي، عن صالح، حدثني الزهري ، به ، بمثل رواية يونس بن يزيد.

ومن طريق يعقوب بن إبراهيم ، أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٤١٣) كتاب البيوع ، باب جلود الميتة قبل أن تدبغ ، (٢٢٢١) .

وفي (٩/ ٦٥٨) كتاب الذبائح ، باب جلود الميتة ، (٥٥٣١) .

ومسلم في صحيحه (١/ ٢٧٦) كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، (١٠١ - ٣٦٣) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢١٠) .

(ز) سفيان بن عيينة ، - على الرواية الثانية عنه - :

وأخرج روايته مسلم في الموضع السابق ، عن يحيى بن يحيى الحنظلي ، - واللفظ له - ، وعمرو الناقد .

وأبو داود في سننه (٤/ ٣٦٥) كتاب اللباس ، باب في أهُب الميتة ، (٤١٢٠) عن عثمان بن أبي شيبة ، وابن أبي خلف .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٩) .

والبغوي في شرح السنة (٢/ ٩٨) كتاب الطهارة ، باب الدباغ ، (٣٠٤) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٢٤٣) كتاب الطهارة ، باب الآنية ، (٥٣٠) .

ثلاثتهم من طريق الشافعي .

وأخرجها الدارمي في سننه (٢/ ١١٨) كتاب الأضاحي ، باب الاستمتاع بجلود الميتة (١٩٨٨) عن يحيى بن حسان .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٩) من طريق علي بن المديني .

وقال علي : وقال سفيان غير مرة : عن ابن عباس ، عن ميمونة .

وأخرجها الطبري في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس ٢/ ٨٠٣ ، ٨٠٤) ، (١١٧٦) ، (١١٧٧) ، (١١٧٨) عن أبي كريب محمد بن العلاء عن يحيى بن آدم ، وعن سفيان بن وكيع ، وعن محمد بن عيسى الدامغاني .

وأخرجها الدارقطني في سننه (١/ ٤٢) باب الدباغ، (٣) من طريقي عبد الجبار ابن العلاء ، ومحمد بن أبي عبد الرحمن المقري .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥) كتاب الطهارة ، باب طهارة جلد الميتة بالدبغ .

وفي السنن الصغرى (١/ ٨٨) كتاب الطهارة ، باب الآنية ، (٢٠١) .

وابن الأبار في معجم أصحاب الصدفي ص ٣٧، ترجمة أحمد بن عبد الرحمن، (٣٤) .

كلاهما من طريق الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني .

وأخرجها ابن جماعة في مشيخته (١/ ٣٣٨) ، (٣٦) من طريق علي بن حرب الطائي .

وابن حجر في موافقة الخُبْر الخبر (١/ ٤٩٠) من طريقي عبد الرحيم بن شبيب ، ومحمد بن الصباح .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ستة عشر راوياً ، رووه عن سفيان بن عيينة ،

عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس قال : تُصدِّق على مولاة لميمونة بشاة فماتت ، فمر بها رسول الله ﷺ ، فقال : « **هلا أخذتم إهابها ، فدبغتموه ، فانتفعتم به ؟** » فقالوا : إنها ميتة .

فقال : « **إنما حُرِّم أكلها** » .

(ح) معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٦٢) كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة إذا دبغت ، (١٨٤) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية سفيان السابقة ، ولم يقل : « فدبغتموه » .

قال معمر : وكان الزهري ينكر الدباغ ، ويقول : يُستمتع به على كل حال .

وأخرجها أحمد في مسنده (١/ ٣٦٥) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص٢١٨) ، (٦٥١) .

كلاهما عن عبد الرزاق :

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق .

أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢١٠) وفي (١/ ٢١١) .

وابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٥٩) كتاب الدباغ ، (حديث ٨٣٢) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٢٨) ، (١٠٣٨) .

وابن حجر في موافقة الخُبر الخَبر (١/ ٤٩٠) .

وأخرجها أبو داود في سننه (٤/ ٣٦٥) كتاب اللباس ، باب في أهُب الميتة . (٤١٢١) من طريق يزيد .

والطبري في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس (٢/ ٨٠٥) ، (١١٧٩) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى .

كلاهما تابعا عبد الرزاق ، في روايته عن معمر ، به ، بنحوه ، بدون كلامه الأخير .

(ط) حفص بن الوليد :

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٨٢) كتاب الفرع والعتيرة ، باب جلود الميتة ، (٤٥٦٢/ ٣) .

وفي المجتبى (٧/ ١٥٢) من طريق الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن حفص بن الوليد ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية معمر .

ومن طريق النسائي أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/ ١٩٢) ترجمة حفص بن الوليد .

(ي) صالح بن أبي الأخضر :

وأخرج روايته أبو علي الهروي في فوائده ، انتخاب الدارقطني (٢/ ١/ ق ١٩ ب) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٢٨) ، (١٠٤١) .

كلاهما من طريق مسلم بن إبراهيم ، ثنا صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به ، بنحوه مختصراً .

(ك) إسحاق بن راشد :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٢٨) ، (١٠٤٠) من طريق عبيد الله بن عمرو ، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، به ، بنحوه مختصراً .

(ل) عبد الرحمن الأوزاعي :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ٣٢٩) عن محمد بن مصعب (هو القرقساني) [١] .

---

(١) روى محمد بن مصعب الحديث مرة أخرى عن الأوزاعي ، لكن خالف فيه في متنه ، أصحاب الزهري الذين تقدم ذكرهم ، بل إنه خالف روايته السابقة التي روراها على الجادة . حيث أخرج ابن أبي حاتم روايته هذه في العلل (٢/ ١٣٥) فقال :

سألت أبي، وأبا زرعة ، عن حديث رواه محمد بن مصعب القرقساني ، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ مر بشاة ميتة، قد ألقاها أهلها، فقال: «**لزوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها**». =

وأبو يعلى في مسنده (٤/٣٠٨) ، (٢٤١٩) من طريق هقل بن زياد .

وابن الأعرابي في معجمه (ق ٢٢٥ ب) من طريق عقبة بن علقمة .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٤٢٨) ، (١٠٣٩) ، من طريق شعيب بن إسحاق .

وأخرجها الطبري في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس ٢/٨٠٥) ، (١١٨١) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/٢٨٨) كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة (١٢٧٩) .

كلاهما من طريق الوليد بن مسلم .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة ، رووه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية معمر السابقة .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

= فقالا : هذا خطأ ، إنما هو أن النبي ﷺ مر بشاة ميتة ، فقال : « **ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها** » .

فقلت لهما : الوهم ممن ؟

قالا : من القرقساني . ا . هـ .

وروايته هذه ، أخرجها أحمد في مسنده (١/٣٢٩) ، وأبو يعلى في مسنده (٤/٤٦٣)، (٢٥٩٣) . والبزار (كما في كشف الأستار ٤/٢٦٩) ، (٣٩١) وقال : لا نعلمه يُروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه . ولا نعلم رواه عن الأوزاعي إلا محمد بن مصعب ، ولا نعلم أحداً تابعه . ا . هـ .

ويظهر أن هذه الرواية هي التي أخرجها الدارقطني في الأفراد (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ١٥٣ أ) .

وقال فيه : تفرد به الأوزاعي ، عن الزهري ، عنه (يعني عن عبيد الله ، عن ابن عباس) . ا . هـ .

ولضعف رواية الأوزاعي هذه ، لم أتعرض لها بالدراسة ، خاصة وأن القرقساني ، روى عنه الرواية التي على الجادة .

فرواه مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٣٤٢ ، (٩٨٧) .

وبرواية أبي مصعب الزهري [١] (٢/٢٠٣) ، (٢١٧٩) عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه قال : مر رسول الله ﷺ بشاة ميتة . . . فذكره بنحوه .

وذكر ابن عبد البر في التمهيد (٩/٤٩) أن القعنبي ، وابن بكير ، وجويرية ، رووه أيضاً عن مالك هكذا .

ثم قال ابن عبد البر : والصحيح فيه اتصاله وإسناده .

وكذلك رواه معمر ، ويونس ، والزبيدي ، وعقيل ، كلهم عن ابن شهاب .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير سفيان بن عيينة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [٢] .

غير أنه اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً ، بدون ذكر ميمونة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، اقتصر على ذكر الثقات منهم ، وهم :

---

(١) علَّق محقق الكتاب بقوله : هكذا ورد هذا الإسناد في النسخة الخطية مرسلاً ، ولعله سهو من الناسخ . . .

وما قاله فيه نظر ، إذ رواية الإرسال ثابتة لمالك كما تقدم .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .
- أبو بكر الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجلُّ أصحاب ابن عيينة [١] .
- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة حافظ [٢] .
- مسدد بن مسرهد : ثقة حافظ [٣] .
- وهب بن بيان : ثقة [٤] .
- زهير بن حرب ، أبو خيثمة : ثقة ثبت [٥] .
- إسحاق بن أبي إسرائيل : ثقة ، تُكلِّم فيه لوقفه في خلق القرآن [٦] .
- قتيبة بن سعيد : ثقة [٧] .
- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة ، عابد [٨] .
- عبيد الله بن سعيد السرخسي : ثقة مأمون [٩] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، والثقات منهم :

- يحيى بن يحيى الحنظلي : ثقة ، ثبت ، إمام [١٠] .
- عمرو الناقد : ثقة حافظ ، وَهِمَ في حديث ، غير الذي معنا [١١] .
- عثمان بن أبي شيبة : ثقة ، حافظ ، وله أوهام [١٢] .

---

(١) انظر ص ١٧١ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ٣٤٥ .
(٤) تقريب التهذيب ص ٥٨٤ ، (٧٤٧٠) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٤١) .
(٥) انظر ص ٢٩٩ .
(٦) انظر ص ٣٩٧ .
(٧) انظر ص ١٧١ .
(٨) انظر ص ٣٣٧ .
(٩) انظر ص ٣٧٢ .
(١٠) انظر ص ٣٧٣ .
(١١) انظر ص ٢٩٩ .
(١٢) تقريب التهذيب ص ٣٨٦ ، (٤٥١٣) . وانظر التهذيب (٧/ ١٣٥) .

- محمد بن أحمد ، ابن أبي خلف : ثقة ، ربما أخطأ [١] .

- الإمام الشافعي : وهو من هو .

- يحيى بن حسان التنّيسي : ثقة [٢] .

- علي بن المديني : وهو من هو .

- محمد بن عبد الله المقريء : ثقة [٣] .

- الحسن بن محمد الزعفراني : ثقة [٤] .

- يحيى بن آدم : ثقة حافظ [٥] .

وبعد فهؤلاء الذين رووا كلا الوجهين عن سفيان بن عيينة من الثقات ، بلغوا عشرة ، لكل وجه ، والذي يظهر أن كلتا الروايتين مسموعتان عن ابن عيينة ، وأن الاختلاف ناشيء منه ، لا من الرواة عنه .

ولذلك أعلَّ محمد بن يحيى النيسابوري رواية ابن عيينة بأنها مضطربة ، فقال : لست أعتمد في هذا الحديث على ابن عيينة ، لاضطرابه فيه [٦] .

أما ابن عبد البر ، فلم يحمل الاضطراب ، ابن عيينة وحده ، بل أشرك معه الزهري ، حيث قال : والقول الذي قاله النيسابوري عن ابن عيينة ، من اضطرابه في الزهري ، في هذا الحديث ، قد قاله غيره عن ابن شهاب ، واضطراب ابن شهاب في هذا الحديث وفي حديث ذي اليدين كثير جداً ، وهذا الحديث من رواية ابن شهاب أصح [٧] . ا . هـ

قلت : ولم أقف على من حمل الاضطراب فيه على الزهري ، غير ابن عبد البر .

---

(١) انظر التهذيب (٩/ ٢٠) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٨٩ ، (٧٥٢٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٧٣) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٤٩٠ ، (٦٠٥٤) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٥٢) .

(٤) تقريب التهذيب ص ١٦٣ ، (١٢٨١) ، وانظر التهذيب (٢/ ٢٧٤) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٨٧ ، (٧٤٩٦) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٥٤) .

(٦) عن التمهيد (٩/ ٥٠) .

(٧) التمهيد (٩/ ٥١) .

وثمة علّة أخرى في روايتي سفيان ، غير ما تقدم ، وهي أنه زاد في متن الحديث ذكر الدباغ ، وخالف معظم الثقات من أصحاب الزهري الذين رووه بدون هذه الزيادة - كما تقدم -

وإنما كانت هذه الزيادة « علّة » لأن الزهري كان لا يرى الدباغ شرطاً في طهارة جلد الميتة ، فأباح الانتفاع بها ، حتى ولو لم تدبغ .

وفي هذا يقول النيسابوري : وأما ذكر الدباغ فلا يوجد إلا من رواية يحيى بن أيوب عن عقيل ، ومن رواية بقية عن الزبيدي ، ويحيى وبقية ليسا بالقويين ، ولم يذكر مالك ، ولا معمر ، ولا يونس « الدباغ » وهو الصحيح في حديث الزهري ، وبه كان يفتي .

وأما من غير رواية الزهري فذلك محفوظ ، صحيح عن ابن عباس [(١)] .

وقد خالف النيسابوري في إعلاله روايتي سفيان ، آخرون ، فذهبوا إلى تصحيح كلتا الروايتين عن سفيان .

وأجابوا عن علّة الإسناد ، بتعدد السماع ، فمرة سمعه ابن عباس عن النبي ﷺ مباشرة ، ومرة بواسطة ميمونة .

وفي هذا يقول الترمذي : وسمعت محمداً (البخاري) يصحح حديث ابن عباس عن النبي ﷺ ، وحديث ابن عباس عن ميمونة ، وقال : احتُمل أن يكون روى ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، وروى ابن عباس عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه ميمونة [(٢)] .

كما أجابوا عن علة المتن ، بأن سفيان بن عيينة حفظ فيه ذكر « الدباغ » ، فقال عندما سئل عن ذلك - كما في رواية الحميدي - : لكنى قد حفظته (يعني: بذكر الدباغ) وبهذا ينتفي احتمال وهمه فيها وقد تابعه على ذلك عقيل بن خالد، وسليمان بن كثير ، والزبيدي والأوزاعي ، فيما روي عنهم [(٣)] .

---

(١) عن التمهيد (٩/ ٥٠) .

(٢) جامع الترمذي (٤/ ٢٢١) ، (١٧٢٨ تعليقاً) .

(٣) انظر السنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٦) ، والتمهيد لابن عبد البر (٤/ ١٥٥) .

والذي يظهر أن ما ذهب إليه هذا الفريق من الجمع بين روايتي سفيان ، والقول بتعدد السماع لابن عباس ، هو الراجح ، خاصة وأن ميمونة خالته ، وقد سمع منها عدة أحاديث [1] . بل إن مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق عطاء (بن أبي رباح) قال : أخبرني ابن عباس ، أن ميمونة أخبرته . . . فذكره [2] ، وفيه تصريح ابن عباس بسماعه الحديث من خالته ميمونة .

وأما ما تقدم من إعلال أبي بكر النيسابوري روايتي عقيل ، والزبيدي ، بأن الرواية الأولى من رواية يحيى بن أيوب الغافقي ، عن عقيل ، والأخرى من رواية بقية بن الوليد ، عن الزبيدي ، وكل من يحيى وبقية ليسا بالقويين ، ففيه نظر .

ذلك لأن الراجح في حال يحيى بن أيوب أنه صدوق ربما أخطأ [3] ، وفي حال بقية أنه صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء [4] ، وما وُصفا به من جرح ، يمكن أن ينجبر بتعدد الطرق ، وقد تقدم متابعة غير واحد لروايتي عقيل ، والزبيدي .

وبناءًا على ما تقدم ، يمكن القول بأن الاختلاف الذي حصل لابن عيينة غير مؤثر في صحة الحديث ، وأن كلتا الروايتين محفوظتان عنه ، ولذلك أخرجهما مسلم في صحيحه .

ثم إن النسائي قال : أصح ما في هذا الباب في جلود الميتة إذا دبغت : حديث الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة [5] .

فيفهم من عبارته أنه يرى صحة روايتي ابن عيينة ، حيث جمع النسائي في عبارته بين لفظة الدباغ في المتن ، وزيادة ميمونة في الإسناد .

وإذا تبيَّن هذا ، أمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

---

(١) انظر تحفة الأشراف (١٢/ ٤٨٨ وما بعدها) .

(٢) صحيح مسلم (١/ ٢٧٧) كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ-(١٠٣-٣٦٤).

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٨٨ ، (٧٥١١) وانظر التهذيب (١١/ ١٦٤) .

(٤) تقريب التهذيب ص ١٢٦ ، (٧٣٤) وانظر التهذيب (١/ ٤١٦) .

(٥) انظر المجتبى (٧/ ١٥٥) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، مرفوعاً)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

٢ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [٢] .

ثم إنه لا يعكِّر على روايته كون الراوي عنه يحيى بن أيوب الغافقي ، لأن الراجح في حاله أنه صدوق ربما أخطأ ، كما تقدم ، وقد توبع على روايته هذه متابعة قاصرة .

كما لا يعكِّر عليها ذكره « الدباغ » في المتن ، إذ تقدم أنها زيادة مقبولة .

٣ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [٣] .

ولا يعكِّر على روايته ، كون الراوي عنه بقية بن الوليد ، لأنه صدوق ، وهو وإن كان كثير التدليس عن الضعفاء ، كما تقدم ، إلا أنه توبع على روايته هذه أيضاً متابعة قاصرة . فما قيل في زيادة لفظة « الدباغ » في رواية عقيل - يقال أيضاً في رواية الزبيدي .

٤ - سليمان بن كثير :

تقدمت ترجمته وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في غيره [٤] .

وقد زاد في متن روايته ذكر « الدباغ » ، وقد تقدم أنها زيادة مقبولة من رواية غيره من الثقات .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٥٦ .

(٤) انظر ص ٣٠٠ .

٥ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدَّه الجمهور أوثق أصحاب الزهري [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق له أوهام [٢] .

- علي بن زياد العبسي : ثقة [٣] .

- عبد الرحمن بن القاسم ، ثقة [٤] .

- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .

- عبد الله بن وهب : ثقة ، حافظ [٥] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- محمد بن الحسن الشيباني : ليّنه النسائي من قبل حفظه ، وكان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [٦] .

- أبو مصعب الزهري : صدوق [٧] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .
(٢) انظر ص ٣٣٧ .
(٣) تاريخ الإسلام (الجزء الذي فيه وفيات ١٨١ - ١٩٠) ص ٣٠٤ .
(٤) انظر ص ٣٧٣ .
(٥) انظر ص ١٦٦ .
(٦) انظر ص ٣٧٣ .
(٧) انظر ص ٣٣٧ .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً [1] .

- يحيى بن بكير : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك [2] .

- جويرية بن أسماء : صدوق [3] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن مالك ، هي روايته الأولى ، وذلك لأن معظم الرواة لها عن مالك من الثقات ، حيث بلغوا أربعة ، وفيهم الشافعي ، وهو من هو .

في حين لم أجد من رواة الرواية الثانية عنه ، من هو ثقة في مالك غير القعنبي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، فلا تُعِلُّ روايتاهما ، رواية الأكثرين من الثقات الذين رووا الرواية الأولى عن مالك .

وثمَّة مرجح آخر لروايته الأولى ، وهو كونها الموافقة لرواية الثقات من أصحاب الزهري ، كما تقدم في حين أني لم أجد من تابع مالكاً على روايته الثانية - المرسلة - .

ولذلك قال ابن عبد البر في التمهيد (٩/٤٩) : والصحيح فيه : اتصاله وإسناده ، وكذلك رواه معمر ، ويونس ، والزبيدي ، وعقيل ، كلهم عن ابن شهاب .

٦ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس في الزهري [4] .

٧ - سفيان بن عيينة :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه سنداً ومتناً ، وأنها محفوظة عنه .

---

(١) انظر ص ٣٣٧ .

(٢) انظر ص ٤٧١ .

(٣) انظر ص ٤٩١ .

(٤) انظر ص ٤٦٥ .

٨ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [١] .

٩ - حفص بن الوليد الحضرمي ، أمير مصر :

ذكره ابن حبان في الثقات [٢] .

وقال ابن حجر : صدوق [٣] .

وذكر الذهبي أنه مُقِلٌ في الرواية [٤] .

وترجم له البخاري في التاريخ الكبير ، وسكت عنه [٥] .

ويظهر أنه في مرتبة صدوق ، حيث لم أقف على من ذكر فيه جرحاً .

ثم إن أبا سعيد بن يونس قال : لم يسند حفص بن الوليد غير هذا الحديث [٦] .

وذهب أبو حاتم إلى أن حديثه عن الزهري مرسل [٧] .

لكن صرَّح الذهبي بأنه سمع من الزهري [٨] .

ولو سُلِّم بكلام أبي حاتم ، فإن علة الإرسال تنجبر بالطرق العديدة التي جاء منها الحديث ، والله أعلم .

١٠ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٩] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) الثقات (٦/ ١٩٩) .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٧٤ ، (١٤٣٥) .

(٤) تاريخ الإسلام (الجزء الذي فيه وفيات ١٢١ - ١٤٠) ص ٧٨ .

(٥) التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٩) .

(٦) تاريخ ابن عساكر (٥/ ١٩٢) وتهذيب الكمال (٧/ ٨٠) .

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٨) .

(٨) الكاشف (١/ ٢٤٤) .

(٩) انظر ص ١٩٠ .

١١ - إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يهم فيه [١] .

١٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في رواية عن الزهري قدِّم غيره من الثقات عليه [٢] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثْر ، ومعظمهم من الثقات ، مما يجعله وجهاً محفوظاً عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس ، من رواية بعض أصحابه عنه ، وقد تقدم الكلام على هذه الرواية ، وأنها غير محفوظة عن مالك .

وعليه فهذا الوجه غير محفوظ عن الزهري

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، ودراسة أحوال الرواة ، رجحان كل من : الوجه الأول : الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة مرفوعاً ، لأنه رواية محفوظة لابن عيينة ، الراوي له عن الزهري ، وأن ذكر « ميمونة » في الإسناد محفوظ أيضاً . وكذلك ذكر الدباغ في متن الحديث ، لما أسلفت في دراسة هذا الوجه .

والوجه الثاني : الذي رواه الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً ، لكثرة الرواة له من أصحاب الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم مالك بن أنس - على الرواية المحفوظة عنه - وهو أوثق أصحابه عند الجمهور .

وأما الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، فغير راجح ، وذلك لأنه رواية غير محفوظة عن مالك كما تقدم .

---

(١) انظر ص ٢١٤ .

(٢) انظر ص ١٥٤ .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح .

حيث أخرج الشيخان الوجه الثاني كما تقدم ، وانفرد مسلم عن البخاري بإخراج الوجه الأول في صحيحه ، والله أعلم .

* * *

الحديث : (٣٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة بن الزبير ، عن أم حبيبة[١] ، أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش [٢] ، وكان رحل إلى النجاشي[٣] ، فمات ، وأن رسول الله ﷺ تزوج أم حبيبة ، وأنها بأرض الحبشة ، زوّجها إياه النجاشي ، ومهرها أربعة آلاف درهم ، ولم يرسل إليها رسول الله ﷺ [٤] أربع مائة درهم » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن أم حبيبة .

وخالفه عبد الرحمن بن خالد بن مسافر [٥] ، فرواه عن الزهري ، عن عروة مرسلاً [٦] .

---

(١) هي بنت أبي سفيان ، واسمها رملة ، وقيل : هند ، والأول أصح ، (الإصابة ١٢/ ٢٦٠) .

(٢) هو أخو عبد الله بن جحش الصحابي الجليل ، الذي استشهد في غزوة أحد ودفن هو وحمزة في قبر واحد ، أما عبيد الله هذا ، فقد هاجر إلى الحبشة وتنصّر هناك (انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٨/ ٦٨) .

(٣) هو ملك الحبشة ، واسمه أصْحَمَة بن أبجر ، واسمه بالعربية : عطية ، (الإصابة ١/ ١٧٧) .

(٤) هكذا في المخطوط ، ويظهر سقوط جملة في هذا الموضع هي : « . . بشيء ، وكان مهر نسائه . . . » كما في بعض الروايات التي ستأتي في التخريج .

(٥) يعني : على إحدى الروايتين عنه ، إذ سيأتي في التخريج ، أنه روى الحديث مرة أخرى عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، فيكون بذلك وجهاً ثالثاً من أوجه الاختلاف عن الزهري .
ويظهر أن ذكر هذا الوجه سقط من المخطوط ، أو سهو من الناسخ ، بدليل قوله : «أشبهها بالصواب » ، ولم يقل : « أشبههما » .

(٦) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر أم حبيبة ، ولا عائشة .

والمرسل أشبههما بالصواب [1] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره علي الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن أم حبيبة مرفوعاً .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة مرفوعاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن أم حبيبة مرفوعاً)

فرواه أبو داود في سننه (٣/ ٥٨٣) كتاب النكاح ، باب الصداق ، (٢١٠٧) - واللفظ له - عن حجاج بن يعقوب الثقفي .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٣٩) كتاب النكاح ، باب لا يكون الكافر وليّاً لمسلمة ، من طريق محمد بن شاذان .

كلاهما عن معلّى بن منصور ، حدثنا ابن المبارك ، حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن أم حبيبة ، أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش ، فمات بأرض الحبشة ، فزوجها النجاشي النبي ﷺ ، وأمهرها عنه أربعة آلاف ، وبعث بها إلى رسول الله ﷺ مع شرحبيل بن حسنة [2] .

ومن طريق البيهقي ، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (تراجم النساء - المطبوع -) ص ٧٨ ، ترجمة رملة بنت أبي سفيان .

---

(١) العلل للدارقطني (٥/ ق ١٨٦) .

(٢) حسنة : اسم أمه ، واسم أبيه عبد الله المطاع بن عبد الله بن الغطريف ، مات في طاعون عمواس . وهو ابن سبع وستين (الإصابة ٥/ ٦٠) .
أما الذي ولي نكاحها فقيل : خالد بن سعيد بن العاص ، وقيل : عثمان بن عفان ، وكلاهما من أبناء عمومتها ولذلك قال البيهقي : وأيهما زوجها فالولاية قائمة (السنن الكبرى ٧/ ١٤٠) .
وأما ما قيل من أن أبا سفيان هو الذي زوجها ، فقول مرجوح (انظر المرجع السابق).

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٣١٥) كتاب النكاح ، باب التزويج على أربع مائة درهم ، (٥٥١٢/ ١) .

وفي المجتبى (٦/ ٩٧) كتاب النكاح ، باب القسط في الأصدقة .

وابن الجارود في المنتقى ص٢٣٩ ، كتاب النكاح (٧١٣ ب) .

كلاهما من طريق علي بن الحسن بن شقيق .

وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٤٢٧) عن إبراهيم بن إسحاق ، وعلي بن إسحاق .

ومن طريق أحمد ، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (تراجم النساء - المطبوع) ص ٧٨ .

وأخرجه أبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ ق ١٦٣ ب) عن نعيم بن حماد .

ومن طريق نعيم ، أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق ص ٧٩ .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤١٧) ، (٣٠٦٧) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٢١٩) ، (٤٠٢) [١] .

كلاهما من طريق يعمر بن بشر .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٣٢) كتاب الصداق ، باب : لا وقت في الصداق .

وابن عساكر في الموضع السابق ص ٧٩ .

كلاهما من طريق عبد الله بن عثمان .

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٤٦٠) من طريق يحيى بن عبد الحميد .

---

(١) في المطبوع من المعجم الكبير « أنها كانت تحت عبد الله (هكذا بالتكبير) بن جحش » وهو وهم شنيع . كما قال ابن عساكر ، لأن عبد الله بن جحش من أفاضل الصحابة، واستشهد مع رسول الله ﷺ يوم أحد ، والذي تنصّر ، أخوه عبيد الله بغير شك . (انظر تاريخ دمشق ص ٨٠) ، وترجمة عبد الله بن جحش في الإصابة (٦/ ٣٤) .

وابن عساكر في الموضع السابق ، من طريق عبد الله بن سنان الخراساني .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثمانية ، تابعوا معلّى بن منصور ، في روايته عن عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن أم حبيبة ، به ، بنحوه ، وزادوا كلهم في آخر الحديث : ولم يبعث إليها رسول الله ﷺ بشيء ، وكان مهر نسائه مائة درهم .

وتابع عبد الرزاق بن همام [1] ، عبد الله بن المبارك ، في روايته عن معمر .

وقد أخرجها ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤١٧) ، (٣٠٦٨) .

وأبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ ق ١٦٣ ب) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (تراجم النساء - المطبوع -) ص ٧٩ .

ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً)

(أ) فأخرجه أبو بكر النيسابوري ، في زياداته على مختصر المزني (٢/ق ١٦٣ ب) عن محمد بن يحيى ، قال : نا سعيد بن كثير بن عفير ، حدثني الليث ، عن ابن مسافر ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : . . . فذكره بنحو رواية معمر .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (تراجم النساء - المطبوع -) ص ٨٠ ، من طريقي محمد بن يحيى المذكور ، وعبيد بن عبد الواحد - فرقهما - ، كلاهما عن سعيد بن كثير بن عفير .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، ابن مسافر ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٣٤) كتاب الصداق ، باب ما يستحب من القصد في الصداق ، من طريق موسي بن إسماعيل ، عن ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

قال البيهقي : كذا قال : عن عائشة .

---

(١) لم أقف عليه في مظانه من المطبوع من مصنفاته .

ورواه غيره [1] عن ابن المبارك ، فقال : عن أم حبيبة .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

فأخرجه أبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ق ١٦٣ ب) عن محمد بن يحيى ، نا أبو صالح ، حدثني الليث ، حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عن الزهري ، عن عروة ، مرسلاً .

ومن طريق محمد بن يحيى ، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (تراجم النساء المطبوع) ص ٨٠ .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن أم حبيبة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، من رواية عبد الله بن المبارك عنه ، وقد تقدمت ترجمة معمر ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [2] .

وأما عبد الله بن المبارك ، فهو ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر [3] .

غير أنه اختُلف عن ابن المبارك في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً .

---

(١) يعني : موسى بن إسماعيل .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٣٣٥ .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، حيث بلغوا تسعة ، وأقتصر على ذكر الثقات منهم ، ومن اشتهر بصحبة ابن المبارك ، وهم :

- معلّى بن منصور الرازي : ثقة سُنّي ، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب [١] .

- علي بن الحسن بن شقيق : ثقة ، ومن أعلم الناس بابن المبارك [٢] .

- علي بن إسحاق المروزي : ثقة ، وكان معروفاً بصحبة ابن المبارك [٣] .

- عبد الله بن عثمان (عبدان) : ثقة حافظ [٤] .

وأما رواية ابن المبارك الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير موسى بن إسماعيل المِنْقَري ، وهو ثقة ثبت ، ولا التفات إلى قول ابن خراش : تكلم الناس فيه [٥] .

وكما هو واضح من أحوال الرواة ، فإن رواية ابن المبارك الأولى أرجح من الثانية ، وذلك لكون الرواة لها أكثر ، وموسى بن إسماعيل وإن كان ثقة ثبتاً ، إلا أن بعض رواة الرواية الأولى يرجحون عليه في هذا الحديث ، لكونهم معروفين بملازمة ابن المبارك وصحبته كعلي بن الحسن بن شقيق ، وعلي بن إسحاق المروزي .

وثمَّةَ مرجح آخر غير ما تقدم ، وهو أن رواية ابن المبارك الأولى تابعه عليها عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة ، ومن أثبت الناس في معمر ، في حين أني لم أجد من تابع ابن المبارك على روايته الثانية ، والله أعلم .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذه الرواية ، هي أرجح الروايتين عن معمر ، تلميذ الزهري ، وسيأتي الكلام عن مدى رجحان هذا الوجه ضمن الاختلاف العام عن الزهري .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٤١ ، (٦٨٠٦) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٢٥١) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٣٩٩ ، (٤٧٠٦) ، وانظر التهذيب (٧/ ٢٦٣) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٣٩٨ ، (٤٦٨٧) ، وانظر التهذيب (٧/ ٢٤٩) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٣١٣ ، (٣٤٦٥) ، وانظر التهذيب (٥/ ٢٧٤) .
(٥) انظر ص ٣٩٨ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً)

فرواه عنه كل من :

١ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير [١] .

وقد اختُلف عن الليث بن سعد - الراوي عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن ، عن الزهري عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما رواية الليث الأولى ، فلم أجد من رواها عنه ، غير سعيد بن كثير بن عفير ، وهو صدوق ، ولم يصب السعدي في تضعيفه [٢] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير أبي صالح ، عبد الله بن صالح ، كاتبه وهو صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة [٣] ولم أجد من ذكر أن روايته هذه من كتابه ، كما لم أجد من تابعه عليها .

والذي يظهر أن رواية الليث الأولى أرجح من روايته الثانية ، وذلك لأن الراوي لها عنه « سعيد بن كثير » أقوى من أبي صالح كاتب الليث ، الذي روى الرواية الثانية عنه ، فأبو صالح - كما تقدم - موصوف بكثرة الغلط ، والغفلة ، ولم يتابع على روايته .

في حين أن سعيداً ، سلم من هذين الوصفين .

وبناءً عليه يمكن القول بأن رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر التي معنا ، هي أرجح الروايتين عنه ، لكونها الرواية الراجحة عن الليث بن سعد ، الراوي لها عنه .

---

(١) انظر ص ٣٠٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٤٠ ، (٢٣٨٢) ، وانظر التهذيب (٤/٦٦) .

(٣) انظر ص ٤٧٢ .

٢ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

وبعد : فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، أحدهما ثقة له مناكير ، والآخر ثقة ، وروايته عنه غير محفوظة عنه .

وسيأتي الكلام على مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على الاختلاف الذي حصل عن الليث بن سعد ، الراوي عنه ، وأن روايته هذه غير محفوظة عنه .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة :

عدم رجحان الوجه الثالث المرسل ، وذلك لأنه رواية غير محفوظة عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، الراوي له عن الزهري .

يبقى بعد ذلك الوجهان : الأول الذي رواه الزهري عن عروة ، عن أم حبيبة ، والثاني : الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة .

وقد تقدم أن الوجه الأول رواه عن الزهري معمر بن راشد - على الرواية المحفوظة عنه - ، وهو ثقة كما تقدم .

في حين روى الوجه الثاني عنه راويان : عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، على الرواية المحفوظة عنه ، ومعمر بن راشد ، إلا أن رواية معمر لا يعتد بها لكونها غير محفوظة عنه ، فلا تسلم إلا رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر .

والذي يظهر أن معمر بن راشد - راوي الوجه الأول-يرجح على عبد الرحمن ابن مسافر لأمرين :

١ - أن عبد الرحمن أدنى مرتبة من معمر ، حيث وصف - مع ثقته - بأن له مناكير ، في حين لم يوصف معمر ، بمثل هذا الوصف .

٢ - أن العلماء عدوا معمر بن راشد في الطبقة الأولى في أصحاب الزهري الذين جمعوا إلى الحفظ والإتقان ، طول الملازمة له ، وعَدّوا عبد الرحمن بن خالد بن مسافر في الطبقة الثانية في أصحاب الزهري ، الذين لم تحصل لهم طول الملازمة له ، مع كونهم ممن تميزوا بالحفظ والإتقان .

وبناءً عليه يمكن القول بأن أرجح الأوجه عن الزهري ، هو الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن عروة ، عن أم حبيبة .

وإذا تبيّن هذا ، فإن ما ذهب إليه الدارقطني من ترجيح الوجه المرسل فيه نظر ، لأن قواعد الترجيح لا تساعده ، كما أسلفت ، والله أعلم

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ، صحيح الإسناد ، خاصة من الطريق التي رواها أبو داود في سننه ، فشيخه : حجاج بن أبي يعقوب الثقفي ، وهو ثقة حافظ [١] ، وقد تقدم أن باقي رواة الإسناد ثقات ، وعروة بن الزبير توثيقه لا يحتاج إلى بيان .

* * *

(١) تقريب التهذيب ص ١٥٣ ، (١١٤٠) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٨٤) .

الحديث : (٣٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أم قيس [١] بنت محصن الأسدية، قالت : دخلت علي رسول الله ﷺ بابن لي قد أُعْلَقْتُ [٢] عليه من العُذْرَة[٣]، فقال: « علام تَدْغَرن [٤] أولادكن بهذا الإعلاق؟» الحديث.

وفيه : أنه بال في حجر النبي ﷺ ، فدعا بماءٍ فرشَّه عليه [٥] .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه شعيب بن أبي حمزة[٦]، عن الزهري، عن أم قيس مرسلاً[٧].

وخالفه ابن عيينة ، وابن جريج، ومعمر، وزايد بن سعد، ويونس ابن يزيد، رووه عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أم قيس.

وهو أصح .

---

(١) هي أخت عكاشة بن محصن ، وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن رسول الله ﷺ . كما جاء في بعض الروايات ، وقد اشتهرت بكنيتها ، ويقال : إن اسمها أمية، (الإصابة ١٣/ ٢٦٩) .

(٢) من الإعلاق: وهو معالجة عُذْرة الصبي بالأصبع، بأن تدفعها أو تكبسها. (النهاية ٣/ ٢٨٨).

(٣) العُذْرة : وجع في الحلق يهيج من الدم ، وقيل : هي قرحة تخرج في الخَرم الذي بين الأنف والحلق . تعرض للصبيان عند طلوع العُذْرة ، وهي خمسة كواكب تطلع في وسط الحر . (النهاية ٣/ ١٩٨) .

(٤) الدغر : غمز الحلق بالأصبع ، لدفع العذرة أو كبسها ، (النهاية ٢/ ١٢٣) .

(٥) هذا متن آخر ، غير الذي قبله ، ولكون القصتين حدثتا في وقت واحد ، جمعهما بعض الرواة في إسناد واحد ، وفرقهما آخرون ، كما سيأتي في التخريج .

(٦) هكذا عدَّ الدارقطني شعيباً فيمن روى هذا الوجه ، وقد روى شعيبٌ الحديث أيضاً موصولاً كما سيأتي في التخريج ولعله اختُلف عنه أيضاً .

(٧) يعني : بدون ذكر « عبيد الله بن عبد الله » .

وفي حديث معمر : عن الزهري ، عن عبيد الله ، أن أم قيس أتت النبي ﷺ ، فيكون مرسلاً [1] .

والمتصل أصح [2] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أم قيس ، مرسلاً ، بلا واسطة بينهما .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس ، مرفوعاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، مرسلاً ، مرفوعاً ، دون ذكر كون الرواية عن أم قيس .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أم قيس مرفوعاً)

فقد ذكر الدارقطني أن شعيب بن أبي حمزة رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس مرفوعاً)

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٣٧٩) كتاب الطهارة ، باب بول الصبي (١٤٨٥) .

وفي (١١/ ١٥١) كتاب الجامع ، باب ما وُصف من الدواء ، (٢٠١٦٨) - وهذا لفظه - عن معمر [3] ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أم قيس ابنة محصن الأسدية أخت عكاشة بن محصن الأسدية ، قالت :

---

(١) سوف يأتي في التخريج أن بعض الرواة رووه عن معمر هكذا ، ورواه آخرون عنه متصلاً ، وهو الوجه السابق على هذا .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ق ٢٢٧ أ) .

(٣) قدَّمت تخريج الحديث من طريق معمر أولا ، لكونه ممن جمع بين المتنين ، وأتى به على وجهه بتمامه .

جاءت بابن لها إلى رسول الله ﷺ ، قد أُعْلَقَتْ عليه من العُذْرَة ، فقال النبي ﷺ : « **علام تدغرن أولادكن بهذا العلق ، عليكم بهذا العود الهندي - يعني : القُسط** [1] **- فإن فيه سبعة أشفية ، منها ذات الجنب** » .

ثم أخذ النبي ﷺ صبيَّها ، فوضعه في حجره ، فبال عليه ، فدعا بماء فنضحه ، ولم يكن الصبي بلغ أن يأكل الطعام .

قال الزهري : فمضت السنة بذلك [2] .

قال الزهري : فيُسعَّطُ [3] للعذرة ، ويُلَدُّ [4] لذات [5] الجَنْب [6] .

وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٣٥٦) عن عبد الرزاق .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق ، أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٣) باب تطهير الثوب الذي يصلى فيه من بول المولود .

وابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٤٤) كتاب طهارات الأبدان ، باب تطهير الثياب من بول الغلام قبل أن يُطعَم (حديث ٧٠١) .

---

(١) القُسط : عقَار معروف في الأدوية ، طيب الريح ، تُبخَّر به النفساء ، والأطفال ، (النهاية ٤/ ٦٠) .

(٢) يعني : بأن يُرشُّ بول الصبي ، ويُغسل بول الجارية ، كما جاء مصرحاً به في بعض الروايات .

(٣) السَّعوط : ما يُجعل من الدواء في الأنف . (النهاية ٢/ ٣٦٨) .

(٤) اللّدود : ما يُسقاه المريض في أحد شقي الفم ، ولَدِيدا الفم : جانباه . (النهاية ٤/ ٢٤٥) .

(٥) ذات الجَنْب : هي الدُّبيلة ، والدُّمل الكبيرة التي تظهر في باطن الجنب وتنفجر إلى داخل ، وقلّما يسلم صاحبها (النهاية ١/ ٣٠٣) .

(٦) رواية معمر أفادت أن هذه الجملة من كلام الزهري ، وفي رواية الحميدي الآتية ، ما يفيد أنها من كلام عبيد الله ، وفي روايات أخرى ، أدرجت في كلام النبي ﷺ .
وفي كلام ابن حجر ما يفيد أنها احتمالات واردة ، حيث قال في الفتح (١٠/ ١٤٨) : كذا وقع الاقتصار في الحديث من السبعة على اثنين فإما أن يكون ذَكَر السبعة فاختصره الراوي ، أو اقتصر على الاثنين لوجودهما حينئذ دون غيرهما . . . ثم رجَّح الاحتمال الثاني ، مما يفيد رفع هذه الجملة إلى النبي ﷺ .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٧٧) ، (٤٣٥) به ، بنحوه ، واقتصر أبو عوانة وابن المنذر على ذكر بول الغلام فقط .

وتابع محمد بن جعفر ، عبد الرزاق في روايته عن معمر .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٦/ ٣٥٦) مختصراً .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٣٥٥) .

وعبد الرزاق في مصنفه (١/ ٣٨٠) كتاب الطهارة ، باب بول الصبي ، (١٤٨٦) .

كلاهما عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أم قيس قالت : دخلت بابن لي على رسول الله ﷺ ، فذكره بالقصتين معاً .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٧٧) ، (٤٣٥) .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٣٤) كتاب السلام ، باب التداوي بالعود الهندي (٨٦ - ٢٢١٤) . من طريق سفيان بالقصتين معاً .

وأخرجها الحميدي في مسنده (١/ ١٦٥) ، (٣٤٤) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٣) كتاب الطب ، باب ما رخص فيه من الأدوية (٢٣٤٣٦) .

كلاهما عن ابن عيينة ، عن الزهري ، به ، بقصة إعلاق الصبي من العذرة فقط ، وزاد الحميدي : قال الزهري : فسّر لنا عبيد الله اثنين ، ولم يفسّر لنا خمسة .

كما أخرجها من طريق سفيان ، بهذه القصة فقط :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ١٦٦) كتاب الطب ، باب اللّدود ، (٥٧١٣) .

وأبو داود في سننه (٤/ ٢٠٨) كتاب الطب ، باب في العلاق (٣٨٧٧) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٣٧٤) كتاب الطب ، باب الدواء بالقسط (١/٧٥٨٣) ، وابن ماجه في سننه (٢/ ١١٤٦) كتاب الطب ، باب دواء العذرة (٣٤٦٢) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ٥٢) ، (٣٢٥٦) .

والحربي في غريب الحديث (١/ ٢٦٦) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٣٨٣) .

وفي شرح معاني الآثار (١/ ٩٢) .

وابن أبي الدنيا في العيال (٢/ ٨٥٩) باب العوذة تُعلّق على الصبيان (٦٥٥) .

وأبو نعيم في الطب النبوي (ق ٧١ ب) باب الشوصة وذات الجنب .

والبغوي في شرح السنة (١٢/ ١٥٤) كتاب الطب ، باب المداواة بالعود الهندي (٣٢٣٨) .

وأخرجه بقصة بول الصبي في حجره ﷺ :

أحمد في مسنده (٦/ ٣٥٥) .

والحميدي في مسنده (١/ ١٦٥) ، (٣٤٣) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ١١٣) كتاب الطهارات ، باب في بول الصبي الصغير (١٢٨٧) .

ثلاثتهم عن سفيان .

وأخرجها من طريق سفيان بهذه القصة فقط :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ١٤٨) كتاب الطب ، باب السَّعوط بالقسط الهندي (٥٦٩٣) .

ومسلم في صحيحه (١/ ٢٣٨) كتاب الطهارة ، باب حكم بول الطفل الرضيع ، (١٠٣ - ٢٨٧) .

والترمذي في جامعه (١/ ١٠٤) كتاب الطهارة ، باب ما جاء في نضح بول الغلام . . . (٧١) - ولم يحكم عليه - .

وابن ماجه في سننه (١/ ١٧٤) كتاب الطهارة ، باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (٥٢٤) .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٤٤) كتاب الطهارة ، باب نضخ بول الغلام . . . (٢٨٥) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٣٢٨) كتاب الطهارة ، باب النجاسة وتطهيرها ، (١٣٧٠) .

وابن الجارود في المنتقى ص ٥٥ ، باب التنزه في الأبدان والثياب عن النجاسات . (١٣٩) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٢) باب تطهير الثوب الذي يصلي فيه من بول المولود .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ٥١) ، (٣٢٥٣) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٧٨) ، (٤٣٦)

وأبو نعيم الأصبهاني في تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين ص ٣٩ ، (١٣) .

وفي المستخرج على صحيح مسلم (ق ٦٠ ب) باب ما ذُكر أن النبي ﷺ أتي بصبي رضيع .

وفي معرفة الصحابة (المجلد الثاني / ق ٣٨٥ ب) .

والبغوي في شرح السنة (٢/ ٨٥) كتاب الطهارة ، باب بول الصبي الذي لم يطعم ، (٢٩٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤١٤) كتاب الصلاة ، باب الرش على بول الصبي .

وفي السنن الصغرى (١/ ٨٤) كتاب الطهارة ، باب الرش على بول الصبي (٩٠ أ) .

وابن الأثير في أسد الغابة (٧/ ٣٧٩) ترجمة أم قيس .

(ح) وتابع عبد الملك بن جريج ، معمراً ، وابن عيينة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٣٨٠) كتاب الطهارة ، باب بول الصبي ، (١٤٨٦) ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، به ، بالقصتين معاً .

ومن طريقه ، أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٧٧) ، (٢٣٥) .

(د) وتابع يونس بن يزيد، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٣٥) كتاب السلام ، باب التداوي بالعود الهندي (٨٧ - ٢٢١٤) عن حرملة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به ، بالقصتين معاً .

وفي (١/ ٢٣٨) كتاب الطهارة ، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله (١٠٤ - ٢٨٧) ، لكنه اختصر قصة العُذرة .

وأخرجها أبو نعيم في المستخرج علي صحيح مسلم (ق / ٦٠ ب) باب ما ذكر أن النبي ﷺ أتي بصبي رضيع فبال في حجره ، من طريق ابن وهب ، به ، بالقصتين معاً .

وأخرجها من طريق ابن وهب أيضاً ، لكن بقصة العُذرة فقط .

النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٣٧٥) كتاب الطب ، باب اللّدود من ذات الجنب (٧٥٨٧/ ١) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٦٢٣) كتاب الطب ، (٦٠٣٨) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١١٤٦) كتاب الطب ، باب دواء العذرة (٣٤٦٢) .

كما أخرجها من طريق ابن وهب أيضاً ، لكن بقصة بول الغلام في حجر النبي ﷺ :

ابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٤٤) كتاب الطهارة ، باب نضح بول الغلام . . . (٢٨٦) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٩٢) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٢) باب تطهير الثوب الذي يصلى فيه من بول المولود .

وابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٤٢) كتاب طهارات الأبدان والثياب ، باب تطهير الثياب من بول الغلام . . . (حديث ٦٩٧) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٧٩/٢٥) ، (٤٣٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤١٤/٢) كتاب الصلاة ، باب الرش على بول الصبي .

وأخرجها أحمد في مسنده (٣٥٦/٦) .

والدارمي في سننه (٢٠٦/١) كتاب الطهارة ، باب بول الغلام الذي لم يطعم (٧٤١) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥٢/٦) ، (٣٢٥٥) عن محمد بن المثنى .

ثلاثتهم عن عثمان بن عمر ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، وذكر أحمد وابن أبي عاصم قصة العذرة ، في حين أن الدارمي ذكر قصة بول الغلام .

وأخرجها ابن أبي عاصم في الموضع السابق (٥١/٦) . (٣٢٥٤) من طريق أنس بن عياض ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بقصة بول الغلام .

(هـ) وذكر الدارقطني أن زياد بن سعد ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

ثم إني وقفت على رواة آخرين رووا الحديث من هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى رواياتهم ، وهم :

(و) مالك بن أنس :

وأخرج روايته في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (٦٤/١) كتاب الطهارة ، باب ما جاء في بول الصبي ، (١١٠) .

وبرواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٤١ ، باب ترك الغسل من بول الصبي (٤٠) .

وبرواية القعنبي ص ٩٨ ، باب ما جاء في بول الصبي .

وبرواية ابن القاسم ، تلخيص القابسي ، ص ١١٠ ، (٥٦) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١٩٩/١) ، (٥١٣) ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس مرفوعاً ، بقصة بول الصبي فقط .

وأخرجها من طريق مالك ، بهذه القصة أيضاً :

البخاري في صحيحه- مع الفتح-(١/٣٢٦) كتاب الوضوء، باب الصبيان (٢٢٣).

وأبو داود في سننه (١/ ٢٦١) كتاب الطهارة ، باب بول الصبي يصيب الثوب، (٣٧٤) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ١٢٩) كتاب الطهارة ، باب بول الصبي الذي لم يأكل الطعام (١/٢٩١) .

وفي المجتبى (١/ ١٢٨) .

والدارمي في سننه(١/ ٢٠٦) كتاب الطهارة ، باب بول الغلام الذي لم يطعم، (٧٤١) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٧٨) ، (٤٣٧) .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٤٤) كتاب الطهارة ، باب نضح بول الغلام (٢٨٦) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٢) باب تطهير الثوب الذي يصلى فيه من بول المولود .

وابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٤٢) كتاب طهارات الأبدان والثياب ، باب تطهير الثياب من بول الغلام (حديث ٦٩٧) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٩٢) .

والبغوي في شرح السنة (٢/ ٨٤) كتاب الطهارة ، باب بول الصبي الذي لم يطعم ، (٢٩٣) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤١٤) كتاب الصلاة ، باب الرش على بول الصبي .

(ز) **إسحاق بن راشد** :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ١٧١) كتاب الطب ، باب ذات الجنب ، (٥٧١٨) من طريق عتاب بن بشير .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٨٠) ، (٤٤٢) من طريق موسى بن أعين .

كلاهما عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، به ، بقصة العُذْرة فقط .

(ح) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ١٦٧) كتاب الطب ، باب العُذْرة ، (٥٧١٥) عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله ، أن أم قيس بنت محصن . . . أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ بابن لها ، قد أعلقت عليه من العذرة . . . فذكره بدون قصة بول الغلام في حجر النبي ﷺ .

ومن طريق البخاري ، أخرجها ابن الأثير في أسد الغابة (٧/ ٣٨٠) ترجمة أم قيس ، وسقط من المطبوع كلمة « أخبرته » .

(ط) الليث بن سعد :

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٢٣٨) كتاب الطهارة ، باب حكم بول الطفل الرضيع ، وكيفية غسله ، (١٠٢ - ٢٨٧) عن محمد بن رمح بن المهاجر ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب به ، بقصة بول الغلام فقط .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٢) باب تطهير الثوب الذي يصلى فيه من بول المولود .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٤٤) كتاب الطهارة ، باب نضح بول الغلام . . . (٢٨٦) .

وابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٤٢) كتاب طهارات الأبدان ، باب تطهير الثياب - (حديث ٦٩٧) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٩٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤١٤) كتاب الصلاة ، باب الرش على بول الصبي .

خمستهم من طريق عبد الله بن وهب .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٧٩) . (٤٣٩) ، من طريقي شعيب بن يحيى ، وعبد الله بن صالح .

ثلاثتهم تابعوا محمد بن رمح في روايته عن الليث ، عن الزهري ، به .

(ي) عمرو بن الحارث :

وأخرج روايته أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٢) باب تطهير الثوب الذي يصلى فيه من بول المولود .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٤٤) كتاب الطهارة ، باب نضح بول الغلام . . (٢٨٦) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٩٢) .

ثلاثتهم عن يونس بن عبد الأعلى ، قال : أنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن الزهري ، به ، بقصة بول الغلام فقط .

ومن طريق ابن وهب بهذه القصة فقط أخرجها ابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٤٢) كتاب طهارات الأبدان والثياب ، باب تطهير الثياب من بول الغلام قبل أن يطعم (حديث ٦٩٧) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٣٢٨) كتاب الطهارة ، باب النجاسة وتطهيرها ، (١٣٧١) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٧٩) ، (٤٣٨) .

(ك) صالح بن كيسان :

وأخرج روايته ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨/ ١٧٦) ترجمة أم قيس :

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٠٣) باب تطهير الثوب الذي يصلى فيه من بول المولود .

كلاهما من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب ، به ، بقصة بول الغلام فقط .

(ل) عبد الرحمن الأوزاعي :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٨٠) ، (٤٤١) من طريق الهقل بن زياد .

والحنائي في فوائده (الجزء السابع ، حديث رقم ١٦) ، من طريق الوليد بن مسلم .

كلاهما عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بقصة بول الغلام فقط .

(م) عبد الله بن زياد ، ابن سمعان :

وأخرج روايته ابن المنذر في الأوسط (١٤٢/٢) كتاب طهارات الأبدان والثياب ، باب تطهير الثياب من بول الغلام . . . (حديث ٦٩٧) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٧٩/٢٥) ، (٤٣٨) .

كلاهما من طريق ابن وهب ، عن ابن سمعان ، عن ابن شهاب ، به ، بقصة بول الغلام فقط .

(ن) عبيد الله بن عمر العمري :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٨٠) ، (٤٤٣) .

وفي المعجم الأوسط (١٢٥/٣) ، (٢٢٥٨) من طريق عبيد الله بن سعيد بن عفير ، عن أبيه ، عن المغيرة بن الحسن الهاشمي ، عن يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن ابن شهاب ، به ، بقصة بول الغلام فقط .

وقال في الأوسط : لم يُروَ عن عبيد الله بن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبيد الله بن سعيد بن عفير .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٣٣٣ أ) وقال : تفرد به يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله عنها (يعني أم قيس) .

(س) زمعة بن صالح :

وأخرج روايته الطيالسي في مسنده ص ٢٢٧ ، (١٦٣٦) عن زمعة بن صالح ، عن الزهري ، به ، بقصة بول الغلام فقط .

وستأتي لزمعة رواية أخري يرويها عن الزهري بواسطة يعقوب بن عطاء .

(ع) يعقوب بن عطاء بن أبي رباح :

وأخرج روايته الطبراني في الكبير (١٨١/٢٥) ، (٤٤٤) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٩٠أ) من طريق أبي قرّة ، قال :

ذكر زمعة بن صالح ، عن يعقوب بن عطاء عن الزهري ، به ، بقصة بول الغلام فقط .

وقال في الأوسط : لم يروه عن يعقوب بن عطاء إلا زمعة ، تفرد به أبو قُرَّة .

(ف) سليمان بن كثير :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (١٧٩/٢٥) ، (٤٤٠) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي ، ثنا سليمان بن كثير ، عن الزهري ، به ، وذكر الحديث بتمامه بقصتي العُذْرَة ، وبول الغلام .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله مرفوعاً ، مرسلاً)

(أ) فرواه أبو نعيم في الطب النبوي (ق ٥٩ ب) باب أدوية العُذْرة ، من طريق عفان بن مسلم ، ثنا يزيد (هو ابن زريع) ، ثنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله أن أم قيس بنت محصن جاءت بابن لها إلى رسول الله ﷺ . . . فذكر الحديث بقصة العُذْرة ، وقصة بول الغلام مختصرة .

(ب) وتابع الليث بن سعد ، معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٦٠ب) من طريق أحمد بن يونس ، ثنا الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، أن أم قيس ، بنت محصن أتت رسول الله ﷺ بابن لها . . . الحديث بقصة الغلام فقط .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أم قيس مرفوعاً ، مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير شعيب بن أبي حمزة ، كما تقدم في كلام الدارقطني .

ويظهر أنه اختُلف عن شعيب في هذا الحديث ، إذ تقدم في التخريج أنه روى الوجه الثاني ، الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس مرفوعاً متصلاً .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن شعيب هي روايته الموصولة ، وذلك لأمرين :

١ - إخراج البخاري لها في صحيحه كما تقدم .

٢ - موافقتها لرواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه المتصل كما تقدم .

وبناءً عليه يمكن الحكم على هذا الوجه بأنه غير محفوظ عن الزهري ، لما أسلفت ، ويظهر أن علّة هذا الوجه ممن دون شعيب ، إذ تقدمت ترجمة شعيب ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [١] .

ولم أتمكن من تحديد هذا الراوي ، لعدم تمكني من الوقوف على من أخرج هذه الرواية .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس مرفوعاً)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٢] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، مرفوعاً مرسلاً .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

فأما روايته الأولى ، فرواه عنه :

- عبد الرزاق بن همام : وهو ثقة حافظ ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، وقد تُكلِّم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [١] وهما غير منطبقين هنا .

- محمد بن جعفر (غندر) : ثقة ، صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة [٢] ، وقد توبع على روايته كما ترى .

وأما رواية معمر الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير يزيد بن زريع البصري ، وهو ثقة ثبت [٣] .

والذي يظهر أن هذه الرواية غير محفوظة عن معمر ، وذلك لأن راويها مع كونه ثقة ثبتاً إلا أنه بصري ، ومعمر مضعّف في حديثه بالبصرة ، خاصة وأن يزيد لم يتابع على روايته هذه .

فترجح الرواية الأولى عليها بالكثرة ، وكون أحد راوييها عبد الرزاق ، وهو صنعاني ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، والله أعلم .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [٤] .

٣ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرّح السماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [٥] .

ولم يصرّح في روايته هذه بالسماع ، كما تقدم في التخريج ، غير أنه توبع من أكثر من ثقة كما تقدم .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٧٢ ، (٥٧٨٧) ، وانظر التهذيب (٩/ ٨٤) .

(٣) انظر ص ٤٨٩ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

(٥) انظر ص ٢٤٤ .

٤ - **يونس بن يزيد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه[١] .

٥ - **زياد بن سعد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحابه [٢] .

٦ - **مالك بن أنس** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [٣] .

٧ - **إسحاق بن راشد الجزري** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يَهِم فيه [٤] ، وقد توبع على روايته من أكثر من ثقة .

٨ - **شعيب بن أبي حمزة** :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٩ - **الليث بن سعد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل إلى مكانة مالك ومعمر وابن عيينة في الإتقان ، فلا يُقدَّم عليهم [٥] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس مرفوعاً .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ٣٧٧ .
(٣) انظر ص ١٩٣ .
(٤) انظر ص ٢١٤ .
(٥) انظر ص ٦١٤ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، مرفوعاً مرسلاً ، بدون ذكر الرواية عن أم قيس .

فأما روايته الأولى فرواها عنه ، كل من :

- محمد بن رمح بن المهاجر : ثقة ثبت [١] .

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٢] .

- شعيب بن يحيى المصري : صدوق عابد [٣] .

- عبد الله بن صالح : صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة [٤] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه ، أحمد بن يونس ، وهو ثقة حافظ [٥] . ولكنه خالف الأكثرين من أصحاب الليث - وفيهم ثقتان ثبتان - الذين رووا الحديث عنه متصلاً ، خاصة وأن رواية الليث الموصولة ، وافقت رواية الأكثرين من أصحاب الزهري ومعظمهم من الثقات الذين رووا الحديث عنه هكذا .

وبناءً عليه يمكن القول بأن الرواية الأولى عن الليث - الموصولة - هي أرجح من الرواية الثانية - المرسلة - لما أسلفت .

١٠ - عمرو بن الحارث المصري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، له مناكير [٦] .

١١ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس في الزهري [٧] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٤٧٨ ، (٥٨٨١) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٤٤) .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) تقريب التهذيب ص ٢٦٧ ، (٢٨٠٨) ، وانظر التهذيب (٤/ ٣١٢) .
(٤) انظر ص ٤٧٢ .
(٥) تقريب التهذيب ص ٨١ ، (٦٣) ، وانظر التهذيب (١/ ٤٤) .
(٦) انظر ص ٤٥٥ .
(٧) انظر ص ٤٦٥ .

١٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قُدِّم غيره من الثقات عليه [١] .

١٣ - عبد الله بن زياد ، ابن سمعان المخزومي :

تركه النسائي [٢] ، والدارقطني [٣] ، وأحمد [٤] ، وقال في موضع آخر : إنما كان يُعرف ابن سمعان بالمدينة بالصلاة ، ولم يكن يُعرف بالحديث ، والشاميون أروى الناس عنه [٥] .

وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، سبيله سبيل الترك [٦] ، وقال أبو زرعة : هو لا شيء [٧] .

وقال ابن المديني : ذاك عندنا ضعيف ، ضعيف [٨] .

وقال البخاري : سكتوا عنه [٩] .

وقال ابن عدي : أروى الناس عنه عبد الله بن وهب ، والضعف على حديثه ورواياته بيِّن [١٠] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي عمن لم يره ، ويحدِّث بما لم يسمع [١١] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .
(٢) الضعفاء والمتروكين ص ١٥١ .
(٣) الضعفاء والمتروكين ص ٢٥٧ ، وانظر العلل (٨/ ١٦٠) .
(٤) العلل برواية المروذي ص ٨٤ .
(٥) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٥٣) .
(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٦٢) .
(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٦٢) .
(٨) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٣٢ .
(٩) الضعفاء الصغير ١٣١ .
(١٠) الكامل (٤/ ١٤٤٦) .
(١١) المجروحين (٢/ ٧) .

ووصفه الجوزجاني بأنه : ذاهب [١] .

ووصفه مالك بن أنس بأنه : كذاب [٢] .

وذكر أحمد ، أن إبراهيم بن سعد كان يرميه بالكذب ، وذكر أن ابن أخي الزهري صرَّح بأنه لم يره في مجلس عمِّه الزهري [٣] .

وكذلك وصفه أبو داود [٤] .

وقال أحمد بن صالح المصري : أظن ابن سمعان كان يضع للناس ، يعني الحديث [٥] .

وتعدد قول ابن معين فيه : فمرة ضعّفه [٦] ، ومرة قال : ليس حديثه بشيء[٧] ، وقال مرة : كذاب [٨] .

ووصفه الذهبي بأنه مجمع على ضعفه وتركه [٩] .

وخلاصة حاله أنه متروك الحديث ، متهم بالكذب .

١٤ - عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [١٠] .

١٥ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته وأنه ضعيف من جهة ضبطه [١١] .

---

(١) أحوال الرجال ص ١٤٢ .

(٢) انظر تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٧٩) ، والمعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٧٠١) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٥٢ ، ٣٥٣) .

(٤) عن تهذيب الكمال (١٤/ ٥٣١) .

(٥) عن الجرح والتعديل (٥/ ٦١) .

(٦) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٠٨) .

(٧) عن تهذيب الكمال (١٤/ ٥٢٩) .

(٨) المرجع السابق .

(٩) ديوان الضعفاء ص ٢١٦ .

(١٠) انظر ص ٢٤٣ .

(١١) انظر ص ٣٦٧ .

وقد تقدم في التخريج أنه روى الحديث مرة عن الزهري ، مباشرة ، ومرة بواسطة يعقوب بن عطاء ، غير أنه توبع من أكثر من ثقة على روايته هذه التي رواها عن الزهري مباشرة .

ولم أقف على من تابعه على روايته التي رواها عن الزهري بواسطة يعقوب بن عطاء ، بل إن الطبراني صرَّح بتفرده بهذه الرواية ، فتكون علتها من جهته ، لأنه ضعيف من جهة ضبطه ، مع تفردها ، وعليه تكون تلك رواية مرجوحة لزمعة ، كما أن لرواية زمعة هذه علّة أخرى ، ستأتى في ترجمة يعقوب بن عطاء .

١٦ - يعقوب بن عطاء بن أبي رباح :

ضعّفه ابن معين (١) ، وقال في موضع آخر : ليس بمتروك (٢) .

وضعفه أحمد (٣) ، وقال في موضع آخر : منكر الحديث (٤) .

وضعفه أيضاً أبو زرعة الرازي (٥) ، والنسائي (٦) ، والذهبي (٧) ، وابن حجر (٨) .

وقال أبو حاتم : ليس عندي بالمتين ، يُكتب حديثه (٩) .

وترجم له ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ ،يُعتبر حديثه من غير رواية زمعة (ابن صالح) . فإن المُعتَبِر إذا اعتبر حديثه الذي بيَّن السماع فيه ، ولم يرو عنه إلا ثقة ، [لم] يجد إلا الاستقامة (١٠) .

أما ابن عدي فقال : وليعقوب بن عطاء أحاديث صالحة ، وهو ممن يُكتب

---

(١) عن الكامل لابن عدي (٧/ ٢٦٠١) .
(٢) عن الكامل لابن عدي (٧/ ٢٦٠١) .
(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٩٧) .
(٤) عن الجرح والتعديل (٩/ ٢١١) .
(٥) عن الجرح والتعديل (٩/ ٢١١) .
(٦) عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى ص ٦٢ ، حديث (١٤١) .
(٧) الكاشف (٣/ ٢٩٣) .
(٨) تقريب التهذيب ص ٦٠٨ ، (٧٨٢٦) .
(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٢١١) .
(١٠) الثقات (٧/ ٦٤٠) .

حديثه ، وعنده غرائب وخاصة إذا روى عنه : أبو إسماعيل المؤدّب ، وزمعة بن صالح ، وعن زمعة أبو قُرَّة [1] .

فخلاصة حاله أنه ضعيف الحديث ، يُعتبر بحديثه من غير روايتي أبي إسماعيل المؤدب ، وزمعة بن صالح ، فروايته عنهما منكرة ، كما في الحديث الذي معنا .

وأما ما يفيده كلام ابن حبان ، من أنه قد يصل إلى مرتبة « مستقيم الحديث » إذا بيَّن السماع ، ولم يرو عنه إلا ثقة ، وبالتالي يحتج به ، فقد خالف فيه الجمهور الذين تقدمت أقوالهم في تضعيفه مطلقاً ، وأن ضعفه يشتد إذا روى عنه زمعة أو أبو إسماعيل المؤدب .

وإذا تأملنا روايته التي معنا ، نجدها من رواية أبي قرة ، عن زمعة ، عنه ، فتكون شديدة الضعف فلا يعوَّل عليها .

١٧ - سليمان بن كثير :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في غيره [2] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، من أصحابه ، وكما ترى فهم كُثْر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، الذين عليهم المعتمد في ترجيح هذا الوجه عنه .

وقد تقدم ترجيح الدارقطني لهذا الوجه في كلامه عن الاختلاف .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، مرفوعاً مرسلاً)

فرواه عنه اثنان من أصحابه ، هما :

١ - معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

---

(١) الكامل (٧/ ٢٦٠٢) .

(٢) انظر ص ٣٠٠ .

٢ - الليث بن سعد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

فبناءً على ما تقدم في النظر في الاختلاف ، وفي أحوال الرواة ، يمكن القول بأن أرجح الأوجه التي اختُلف فيها عن الزهري ، هو الوجه الثاني ، الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس مرفوعاً ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم مالك بن أنس الذي عُدَّ أثبت أصحابه على الإطلاق .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول عن الزهري ، عن أم قيس ، بلا واسطة بينهما ، غير شعيب بن أبي حمزة ، وهو مع كونه ثقة ثبتاً ، ومن أثبت أصحاب الزهري ، غير أن روايته غير محفوظة عنه ، لأنه قد روى الوجه الثاني أيضاً موافقاً لرواية الثقات من أصحاب الزهري ، وقد أخرج البخاري روايته الوجه الثاني في صحيحه كما تقدم .

كما أني لم أجد من روى الوجه الثالث عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً ، بدون ذكر أم قيس على سبيل الرواية عنها ، غير معمر بن راشد، والليث بن سعد ، وهما مع ثقتهما ، إلا أن روايتيهما غير محفوظتين عنهما .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني مع حكم الدارقطني عليه في كلامه على الاختلاف ، بأن المتصل أصح ، كما رجحه أيضاً في المؤتلف والمختلف فقال بعد أن ذكر الحديث : حدث به مالك في الموطأ عن الزهري ، وهو محفوظ عن الزهري [١] .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح صحيح ، إذ أخرجه الشيخان في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم .

---

(١) المؤتلف والمختلف (٢/ ٧٢٩) في ترجمة أم قيس بنت محصن بن حرثان .

الحديث (٣٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث همام بن يحيى بن العاص بن هشام المخزومي ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **أيما رجل وجد متاعه بعينه عند مفلس فهو أحق به** » .

فقال : يرويه عمرو بن دينار ، واختُلف عنه : - ثم ذكر الاختلاف عن عمرو ، وقال عقبه : -

وروى هذا الحديث عن أبي بكر بن عبد الرحمن : الزهريُ ، وعمرُ ابن عبد العزيز .

فأما الزهري فاختُلف عليه فيه :

فرواه موسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة .

[وقاله] عبد الرحمن بن بشر ، وعباس البحراني ، عن عبد الرزاق(١) .

[وعن عباس البحراني ، عن عبد الرزاق ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة (٢)] .

---

(١) يعنى : عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، كما سيأتي في التخريج وهذه هي الرواية الأولى لعبد الرزاق .

(٢) هكذا في النسختين المصرية ، والهندية ، وليس لمالك رواية لهذا الحديث بذكر « أبي سلمة » ، وعبد الرزاق إنما يرويه مرة عن مالك مرسلاً ، ومرة عن مالك بذكر أبي بكر ، وكما سيأتي في التخريج . ولذلك لم أعتبر مالكاً ممن روى الحديث بذكر «أبي سلمة » .

ولا يصح هذا القول [1] .

ورواه ابن وهب ، والشافعي ، وأبو مصعب ، ومحمد بن الحسن ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلاً .

وكذلك قال محمد بن يحيى عن عبد الرزاق [2] .

ورواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه يونس ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلاً ، عن النبي ﷺ [3] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن ، مداره على الزهري وغيره ، وقد اختُلف فيه على الزهري من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرمن ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه ابن ماجه في سننه (٢/ ٧٩٠) كتاب الأحكام ، باب من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس (٢٣٥٩) : عن هشام بن عمار ، ثنا إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « **أيما رجل باع سلعة**

---

(١) يعني : رواية الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

(٢) يعني : عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلاً ، وهي الرواية الثانية لعبد الرزاق .

(٣) العلل للدارقطني (٣/ ق ٢١٩ ب) .

فأدرك سلعته بعينها عند رجل ، وقد أفلس ، ولم يكن قبض من ثمنها شيئاً فهي له ، وإن كان قبض من ثمنها شيئاً فهو أسوة للغرماء » .

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى ص ٢١٤ ، أبواب القضاء في البيوع ، (٦٣٣) ، عن محمد بن يحيى ، قال : ثنا هشام بن عمار ، به ، مختصراً ، وقال :

قال ابن يحيى : رواه مالك ، وصالح بن كيسان ، ويونس ، عن الزهري ، عن أبي بكر - مطلق - عن رسول الله ﷺ ، وهم أولى بالحديث - يعني : من طريق الزهري - .

كما أخرجه من طريق هشام بن عمار ، الدارقطني في سننه (٤/ ٢٣٠) ، (٩٣) .

وفي (٣/ ٢٩) ، (١٠٩) .

وقال في هذا الموضع : إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث ، ولا يثبت هذا عن الزهري مسنداً ، وإنما هو مرسل .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع من ترجمة أحمد بن عتبة إلى أحمد بن محمد بن المؤمَّل ص ٩٣٢٩ ترجمة أحمد بن محمد بن عامر .

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى ص ٢١٣ ، أبواب القضاء في البيوع (٦٣١) .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ٨٩) ترجمة إسماعيل بن عياش الحمصي .

وقال : رواه مالك ، ويونس ، [وصالح بن كيسان] ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ نحوه مرسلاً .

والدارقطني في الموضعين السابقين .

والبيهقي في السنن الكبير (٦/ ٤٧) كتاب التفليس ، باب المشتري يموت مفلساً بالثمن .

أربعتهم من طريق عبد الله بن عبد الجبار الخبائري ، عن إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة ، به ، بمثله .

وتابع شعبة بن الحجاج ، إسماعيل بن عياش ، في روايته هذه عن موسى بن عقبة .

وأخرج روايته ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٧/١٩٨) ترجمة عثمان بن أحمد المقرىء ، من طريق آدم بن أبي إياس ، ثنا شعبة ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ب) **وتابع مالك بن أنس ، موسى بن عقبة** ، في رواية هذا الوجه عن الزهري من رواية عبد الرزاق بن همام ، عن مالك ، به .

وقد ذكر الدارقطني أن عبد الرحمن بن بشر ، وعباس البحراني ، روياه عن عبد الرزاق هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

لكن وقفت على رواية أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٨/٤٠٦) من طريق عبد الله بن بركة الصنعاني، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، به، بنحوه.

ثم قال ابن عبد البر :

وكذلك رواه محمد بن علي ، وإسحاق بن إبراهيم ، الصنعانيان ، عن عبد الرزاق ، عن مالك ، بهذا الإسناد، مسنداً عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

(ح) **وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، موسى بن عقبة ، ومالكاً** ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، وإنما إلى روايته للوجه الآتي كما تقدم في كلامه .

وقد أخرج روايته أبو داود في سننه (٣/ ٧٩٢) كتاب البيوع ، باب في الرجل يفلس ، (٣٥٢٢) .

وابن الجارود في المنتقى ص ٢١٤ ، أبواب القضاء في البيوع (٦٣٢) .

كلاهما عن محمد بن عوف الطائي حدثنا عبد الله بن عبد الجبار الخبائري ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال أبو داود : حديث مالك ، أصلح [1] .

---

(١) يعني عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلاً .

كما أخرجها من طريق الخبائري :

الدارقطني في سننه (٣/ ٣٠) ، (١١٠) وفي (٤/ ٢٣٠) ، (٩٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٤٧) كتاب التفليس ، باب المشتري يموت مفلساً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه ابن ماجه في سننه (٢/ ٧٩١) كتاب الأحكام ، باب من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس (٢٣٦١) عن عمرو بن عثمان بن سعيد الحمصي ، ثنا اليمان ابن عدي ، حدثني الزبيدي محمد بن عبد الرحمن [١] ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره بنحوه مختصراً .

وأخرجه من طريق عمرو بن عثمان الحمصي :

الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٢١ ب) وقال :

لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي سلمة ، إلا الزبيدي ، ولا عن الزبيدي إلا اليمان بن عدي ، تفرد به عمرو بن عثمان .

والدارقطني في سننه (٣/ ٣٠) ، (١١١) .

وقال : اليمان بن عدي ضعيف الحديث .

وفي (٤/ ٢٣٠) ، (٩٢) .

وقال : خالفه إسماعيل بن عياش ، عن الزبيدي ، وموسى بن عقبة [٢] .

واليمان بن عدي وإسماعيل بن عياش ضعيفان [٣] .

---

(١) هكذا في نسختي محمد فؤاد عبد الباقي ، والأعظمي، والصحيح أنه محمد بن الوليد.

(٢) يعني فروياه عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة كما تقدم .

(٣) يريد الدارقطني بهذا : تضعيف هذا الوجه ، والوجه الذي قبله ، والحكم على الرواية المرسلة أنها الراجحة ، وقد سكت عن ترجيحه هذا في العلل كما تقدم .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٤٠٩) .

وقال : وهو خطأ ، وإنما يُحفظ : الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، لا عن أبي سلمة .

والبيهقي في السنن الكبرى(٦/ ٤٨)كتاب التفليس، باب المشتري يموت مفلساً.

وقال : وهو - يعني : اليمان بن عدي - ضعيف .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٨٣) وقال :

سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار ، عن اليمان بن عدي الحضرمي ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فذكره ؟

قال : هذا خطأ ، إنما هو : الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، أن النبي ﷺ ، واليمان هذا شيخ ضعيف الحديث .

وأخرجه أيضاً في موضع آخر من العلل (١/ ٣٨٨) وقال :

سألت أبي وأبا زرعة ، عن حديث رواه اليمان بن عدي ، عن [الزبيدي] ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . . . فذكره ؟

قالا : هذا خطأ .

قال أبو زرعة : رواه إسماعيل بن عياش ، عن الزبيدي وموسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

قلت : فإن بقية يحدِّث عن الزبيدي ؟

فقال : ما هذا من حديث بقية أصلاً ، من روى هذا الحديث عن بقية ؟ .

قلت : نعيم بن حماد .

قال : روى نعيم بن حماد عن بقية أحاديث ليست من حديث بقية أصلاً ، ما أعلم روى هذا الحديث غير إسماعيل بن عياش .

قال أبي : روى نعيم بن حماد هذا الحديث عن بقية ، فقال فيه : عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : ولم يُتابع نعيم عليه [١] .

---

(١) لم أورد رواية بقية هذه ضمن تخريج الوجه السابق لكونها غير محفوظة عنه كما أشار إلى ذلك أبو حاتم وأبو زرعة .

وقالا : الصحيح عندنا : من حديث الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٦٧٨) كتاب البيوع ، باب ما جاء في إفلاس الغريم (٨٧) .

وبرواية محمد بن الحسن ص ٢٧٨ ، باب الرجل يبيع المتاع نسيئة ، (٧٨٧) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٣٨٧) ، (٢٦٨٦) ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، أن رسول الله ﷺ قال ، فذكره بنحوه .

وأخرجه الشافعي في الأم (٣/ ١٩١) باب ما جاء في الخلاف في التفليس .

وعبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٢٦٤) كتاب البيوع ، باب الرجل يفلس فيجد سلعته بعينها (١٥١٥٨) .

كلاهما عن مالك به .

ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٤٦) كتاب التفليس ، باب المشتري يموت مفلساً بالثمن .

وأخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٧٩١) كتاب البيوع ، باب في الرجل يفلس (٣٥٢٠) عن القعنبي .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٦٦) من طريق ابن وهب .

كلاهما عن مالك ، به .

(ب) **وتابع يونس بن يزيد ، مالكاً** ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته أبو داود في سننه (٣/ ٧٩٢) كتاب البيوع ، باب في الرجل يفلس . . . (٣٥٢١) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٦٥) .

كلاهما من طريق ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(ح) **وتابع صالح بن كيسان ، مالكاً ، ويونس** ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أوردها ابن الجارود في المنتقى ، والعقيلي في الضعفاء الكبير تعليقاً كما تقدم في تخريج الوجه الأول .

وكذلك أوردها ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٤٠٧) تعليقاً .

(د) **وتابع معمر بن راشد** ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أورد روايته ابن عبد البر في الموضع السابق تعليقاً .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١ - موسى بن عقبة الأسدي :

قال فيه ابن المديني : ثقة ثبت [١] .

وقال أحمد : ثقة [٢] .

كما وثقه مالك [٣] ، وابن سعد [٤] ، وابن معين [٥] ، وأبو حاتم [٦] ، والنسائي [٧] ، والعجلي [٨] .

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٩٤ .
(٢) العلل برواية المروذي ص ١١٦ .
(٣) عن الجرح والتعديل (٨/ ١٥٤) .
(٤) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٣٤٠ .
(٥) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٠٩ .
(٦) الجرح والتعديل (٨/ ١٥٤) .
(٧) عن تهذيب الكمال (٢٩/ ١٢٠) .
(٨) ترتيب الثقات ص ٤٤٤ .

وقال ابن حجر : ثقة فقيه ، إمام في المغازي ، لم يصح أن ابن معين ليّنه [١] .

غير أنه وردت أقوال لبعض العلماء ، تفيد أنه لم يسمع من الزهري :

إذ نقل ابن رجب قول أحمد فيه : موسى بن عقبة ما أراه سمع ابن شهاب ، إنما هو كتاب نظر فيه [٢] .

وقال الإسماعيلي : يُقال : لم يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئاً [٣] .

لكن ما ذكراه فيه نظر ، لعدة أمور :

الأول : أنه من رجال البخاري ، وقد روى له عن الزهري في كتابه العتق [٤] ، وروايته وإن كانت معنعنة ، إلا أن شرط البخاري في الحديث المعنعن : المعاصرة واللقاء ، كما هو معلوم عند أهل الحديث . وفي هذا يقول العلائي - بعد أن ساق كلام الإسماعيلي المتقدم - : . . وذلك بعيد ، لأن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء ، ولم أر من ذكر موسى بالتدليس [٥] .

الثاني : أن موسى بن عقبة معدود في أهل المدينة ، في الوقت الذي كان الزهري يحدِّث بها ، وموسى مشهور بالطلب ، ومن غير المعقول أن يعاصره في مكان واحد ، ولا يأخذ عنه .

الثالث : أن الإسماعيلي صدّر قوله بصيغة التضعيف وهي « يُقال » وأما قول أحمد : ما أراه سمع من ابن شهاب ، فلم أر من وافقه على ذلك غير الإسماعيلي الذي سبق الجواب عليه .

فخلاصة حاله أنه ثقة عند جمهور العلماء .

وقد أعلَّ الدارقطني في السنن ، روايته هذه ، بكون الراوي عنه إسماعيل بن عياش الحمصي ، وهو مضطرب الحديث .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٥٢ ، (٦٩٩٢) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٦٧٥) .

(٣) عن جامع التحصيل للعلائي ص ١١٠ .

(٤) صحيح البخاري -مع الفتح-(٥/١٦٧) كتاب العتق، باب إذا أُسِرَ أخو الرجل (٢٥٣٧).

(٥) جامع التحصيل ص ١١٠ .

قلت : وخلاصة حال إسماعيل هذا أنه صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلِّط في غيرهم [١] ، وموسى بن عقبة قرشي ، لكن ابن عياش ، روى الحديث عنه وعن محمد بن الوليد الزبيدي كما تقدم في التخريج ، والزبيدي شامي مثله ، مما يدل على أن ابن عياش حفظ الحديث بهذا الوجه ، ولم يخلّط فيه .

ثم إنه لم ينفرد بهذه الرواية عن موسى بن عقبة ، بل تابعه عليها شعبة بن الحجاج كما تقدم ، وهو من هو .

٢ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [٢] .

وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وهو ثقة حافظ تُكلِّم فيه من جانبين ، روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، وتغيره آخر عمره [٣] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق له أوهام [٤] .

- محمد بن الحسن الشيباني : ليَّنه النسائي من قِبَل حفظه ، كان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [٥] .

---

(١) انظر ص ٣٧٠ .
(٢) انظر ص ١٩٣ .
(٣) انظر ص ١٦٨ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ٣٧٣ .

- أبو مصعب الزهري : صدوق [1] .

- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .

- عبد الرزاق بن همام : تقدم بيان حاله .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً [2] .

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [3] .

وكما ترى فإن روايته الثانية أرجح من روايته الأولى ، وذلك لكثرة الرواة لها عن مالك ومعظمهم من الثقات .

وأما روايته الأولى فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وقد اختُلف على عبد الرزاق أيضاً ، فروى كلتا الروايتين عن مالك . فيؤخذ من روايتيه ما وافق فيها الثقات من أصحاب الزهري وهي روايته الثانية ، خاصة وأن من رواتها عنه محمد بن يحيى الذهلي ، وهو ثقة حافظ [4] .

٣ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [5] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير إسماعيل بن عياش الحمصي، وقد تقدم بيان حاله .

---

(١) انظر ص ٣٣٧ .

(٢) انظر ص ٣٣٧ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) انظر ص ٣٣٣ .

(٥) انظر ص ١٥٦ .

وأما روايته الثانية : فلم أجد من رواها عنه غير اليمان بن عدي ، وهو ضعيف الحديث كما تقدم في قول غير واحد من أئمة الجرح والتعديل [1] .

وكما هو واضح ، فإن أرجح الروايتين عن الزبيدي هي روايته الأولى ، وراويها عنه وإن كان قد اتهم بالاختلاط ، غير أن روايته عن أهل بلده مستقيمة ، والزبيدي شامي مثله .

وأما الرواية الثانية عنه فهي مرجوحة ، لضعف اليمان بن عدي ، وقد ضعفها غير واحد من العلماء وحمل العلة فيها على اليمان هذا .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم ثلاثة وجميعهم من الثقات ، لكن لا يصفوا منها إلا روايتا موسى بن عقبة ، والزبيدي ، وأما رواية مالك فغير محفوظة عنه كما تقدم .

وسيأتي الكلام على مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير الزبيدي ، من رواية اليمان بن عدي عنه ، وقد تقدم الكلام على رواية الزبيدي لهذا الوجه ، وأنها غير محفوظة عنه ، والحمل فيها على اليمان بن عدي هذا .

وعليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

---

(١) انظر ص ٦٨٦ .

٢ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

٣ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، حجة ، ومن أوثق الناس فيه [٢] .

٤ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٣] .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فإن جميعهم من الثقات ، وفيهم مالك بن أنس الذي عُدَّ أوثق أصحابه عند الجمهور ، مما يجعله أرجح الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، وقد تقدم ترجيح غير واحد من العلماء له .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق عدم رجحان الوجه الثاني ، الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لأنه غير محفوظ عن الزبيدي ، الراوي له عن الزهري ، والحمل فيه على من دونه في الإسناد ، وهو اليمان بن عدي كما تقدم .

وأما بالنسبة للوجه الثالث ، الذي رواه الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، فهو راجح وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، وجميعهم من الثقات ، وفيهم مالك بن أنس الذي عُدَّ أوثق أصحابه .

يبقى بعد ذلك الوجه الأول ، الذي رواه الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، وقد تقدم أنه قد رواه عنه ثلاثة من الثقات ، ولا تصفو من رواياتهم إلا روايتا موسى بن عقبة ، والزبيدي ، وبالتالي فهما أقل

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ٤٦٥ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

ممن روى الوجه الراجح - المرسل - عن الزهري ، وعليه فقواعد الترجيح تقتضي عدّ هذا الوجه - الأول - غير محفوظ عن الزهري .

لكن يلاحظ أنه وُجد متابع للزهري ، عليه ، بسند صحيح ، وذلك فيما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من طريق يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، « **من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس ، فهو أحق به من غيره** » (١) .

وعليه يمكن القول بالجمع بين الوجهين الثالث ، والأول ، ويكونان مسموعين عن الزهري ، وإلى هذا مال ابن عبد البر حيث قال : وقد تكون رواية من أسنده عن الزهري ، عن أبي بكر ، عن أبي هريرة ، صحيحة . . . (٢) .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح الموصول ، في إسناده إسماعيل بن عياش ، وهو لا ينزل عن مرتبة الحسن خاصة إذا حدّث عن بلديّه كما في هذا الوجه .

وأما من وجهه الآخر المرسل ، فهو ضعيف لهذا الإرسال .

غير أن الشيخين أخرجاه من غير طريق الزهري كما تقدم ، وعليه يمكن القول بأن الحديث من وجهيه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره ، والله أعلم .

* * *

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (٥/ ٦٢) كتاب الاستقراض ، باب إذا وجد ماله عند مفلس (٢٤٠٢) .

وصحيح مسلم (٣/ ١١٩٣) كتاب المساقاة، باب من أدرك ما باعه عند المشتري (٢٢-١٥٥٩).

(٢) التمهيد (٨/ ٤١٠) .

الحديث (٣٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث حميد ، عن أبي هريرة ، أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : أخبرني بكلمات أعيش بهن ، ولا تكثر فأنسى ، قال : « **لا تغضب** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه أبو سَبْرة عبد الرحمن بن محمد ، عن مطرّف ، عن مالك ، عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة .

ورواه أصحاب الموطأ ، عن مالك ، عن الزهري ، عن حميد ، مرسلاً (١) .

وكذلك رواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن حميد ، مرسلاً (٢) .

ورواه ابن عيينة ، ويونس ، والليث ، عن الزهري ، عن حميد قال: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ .

قيل للشيخ - أبي الحسن - : أي ذلك أشبه ؟

قال : المرسل (٣) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

---

(١) يعني : عن النبي ﷺ بإسقاط الصحابي .

(٢) يعني : عن النبي ﷺ بإسقاط الصحابي .

(٣) العلل للدارقطني (١٠/ ٢٥١) .

١ - فمرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

فرواه الإسماعيلي في معجم الشيوخ (١/ ٣٣٨) ترجمة أبي بكر أحمد بن محمد بن عبد الخالق ، (٢٠) ، عن أبي بكر هذا ، قال : حدثنا أبو سبْرة بن محمد المدني القرشي ، عن مطرِّف بن عبد الله ، عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، علمني كلمات أعيش بهن ، ولا تكثر عليّ فأنسى ، فقال رسول الله ﷺ : « **لا تغضب** » .

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٣٤) .

وقال : غريب من حديث مالك ، عن الزهري ، تفرد به أبو سبرة عن مطرف .

وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة [١] (المجلد الأول ص ١٢١) خبر رقم (٢٢) .

كلاهما من طريق أبي سبرة .

وأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٥٤) تعليقاً ، بعد أن أورد رواية الموطأ . فقال :

هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك في الموطأ مرسلاً ، وهو الصحيح فيه عن مالك .

وقد رواه أبو سبرة المدني ، عن مطرِّف ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

---

(١) ذكر ابن بشكوال الاختلاف في اسم السائل ، فقيل جارية بن قدامة ، وقيل : أبو الدرداء ، وقيل : عبد الله بن عمر .

ورواه إسحاق بن بشير الكاهلي ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد ابن عبد الرحمن ، عن أبيه [1] .

وكلاهما خطأ ، والصواب فيه : عن مالك ، مرسل ، كما في الموطأ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٩٠٥) كتاب حسن الخلق ، باب ما جاء في الغضب . (١١) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٧٧) ، (١٨٩١) ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أن رجلاً أتى إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، علمني كلمات أعيش بهن . . . الحديث بمثله .

وأخرجه ابن وهب في الجامع (١/ ٦٥) عن مالك بن أنس ، به .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، مالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ)

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٥/ ٤٠٨) - واللفظ له - .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢١٧) كتاب الأدب ، باب ما ذكر في الغضب (٢٥٣٨٦) كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال للنبي ﷺ : أخبرني بكلمات أعيش بهن ولا تكثر عليّ فأنسى . قال : « **اجتنب الغضب** » ، ثم أعاد عليه ، فقال : « **اجتنب الغضب** » .

---

(١) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه في كلامه على الاختلاف ، وهو وجه غير محفوظ عن مالك . كما ذكر ابن عبد البر ، فلا يعكر على الرواية المحفوظة عنه - المرسلة -، ولذلك أغفلته في الدراسة .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٢٥٤) تعليقاً .

(ب) (ح) وذكر الدارقطني أن يونس بن يزيد ، والليث بن سعد ، تابعاً ابن عيينة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

نعم وقفت على راوٍ آخر ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، وهو :

(د) معمر بن راشد :

وقد أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٨٧) كتاب الجامع ، باب الغضب والغيظ ، (٢٠٢٨٦) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، وزاد : قال الرجل : ففكرت حين قال رسول الله ﷺ ما قال ، فإذا الغضب يجمع الشر كله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٣٧٣) عن عبد الرزاق .

وأخرجها الخرائطي في مساويء الأخلاق ص ١٣٠ ، باب في ذم الغضب (٣٢٧) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٠٥) كتاب آداب القاضي ، باب : لا يقضي وهو غضبان .

كلاهما عن طريق عبد الرزاق .

وذكر السيوطي في الجامع الصغير (المطبوع مع شرحه فيض القدير ١/ ١٥٢) أن ابن أبي الدنيا رواه في كتاب ذم الغضب ، وابن عساكر في تاريخه ، بهذا الوجه ، وتبعه في ذلك المناوي .

ولم أقف عليه في تاريخ ابن عساكر في مظانه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه ، غير مالك بن أنس ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث من وجهين :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فرواها أبو سبرة عبد الرحمن بن محمد المدني ، عن مطرف بن عبد الله ، عنه .

ومطرف بن عبد الله : ثقة ، لم يُصبْ ابن عدي في تضعيفه [٢] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق له أوهام [٣] .
- أبو مصعب الزهري : صدوق [٤] .
- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٥] .

والذي يظهر أن رواية مالك الثانية أرجح ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، وفيهم اثنان من رواة الموطأ عنه ، ويؤيده متابعة الزبيدي في رواية هذا الوجه عن الزهري .

في حين أن رواية مالك الأولى ، لم أجد من رواها عنه غير مطرف بن عبد الله ، وقد تفرد بها ، إضافة إلى أن روايته هذه معلولة من جهة الراوي عنه: أبي سبرة ، عبد الرحمن بن محمد المدني ، إذ وصفه أبو أحمد الحاكم بأن له

---

(١) انظر ص ١٩٣ .
(٢) تقريب التهذيب ص ٥٣٤ ، (٦٧٠٧) ، وانظر التهذيب (١٠/١٥٨) .
(٣) انظر ص ٣٣٧ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ١٦٦ .

مناكير ، وذكر له حديثاً آخر غير الذي معنا ، رواه أبو سبرة عن مطرف ، عن مالك ، ثم قال : ولأبي سبرة من هذا الضرب أحاديث كتبناها بالكوفة [١] .

وقد تقدم تضعيف الدارقطني، وابن عبد البر لرواية مالك لهذا الوجه الذي معنا.

وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

فرواه عنه راويان :

١ - مالك بن أنس :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها المحفوظة عنه .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أوثق أصحابه [٢] .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وهما ثقتان ثبتان ، وأحدهما عُدَّ أنه أوثق أصحاب الزهري على الإطلاق ، مما يجعله أرجح الأوجه عن الزهري ، وقد رجحه الدارقطني وابن عبد البر .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [٣] .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [٤] .

---

(١) انظر لسان الميزان (٣/ ٤٣١) .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

٣ - الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل مكانة المتقنين من أصحابه كمالك وابن عيينة [١] .

٤ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٢] .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فجميعهم من الثقات ، وفيهم من وصف بأنه من أثبت أصحابه ، مما يرجّح كونه محفوظاً عن الزهري أيضاً ، وإن كان الوجه السابق يتميز عليه بكون مالك بن أنس من الرواة له عن الزهري ، وهو أوثق أصحابه ، فإن هذا الوجه الذي معنا يتميز عليه بكثرة الرواة له من أصحابه ، وجميعهم من الثقات . وفيهم من عُدَّ أنه من أثبت أصحابه ، فلا أقل من أن يكون الوجهان متعادلين .

وعليه فإن حكم الدارقطني برجحان الوجه السابق - المرسل - فيه نظر .

وأما ترجيح ابن عبد البر فلا يشكل على ما ذكرت ، لأنه أراد الترجيح بالنسبة للاختلاف عن مالك فقط ، لا بالنسبة للاختلاف العام عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم رجحان الوجهين الثاني ، الذي رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن مرسلاً .

والثالث الذي رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

للأسباب التي تقدم ذكرها قريباً .

وأما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، فمرجوح ، لأنه وجه غير محفوظ عن مالك ، والحمل فيه على من دون الزهري في الإسناد ، وهو أبو سبرة عبد الرحمن بن محمد المدني .

---

(١) انظر ص ٦١٤ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الثاني - الراجح - ضعيف ، لإرساله .

وأما من وجهه الثالث - الراجح أيضاً - فإسناده صحيح خاصة من روايتي سفيان ، ومعمر .

وقد صححه الألباني ، فقال : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، رجال الشيخين ، وجهالة الصحابي لا تضر كما هو معلوم [١] .

قلت : وقد تقدم أن ابن بشكوال ذكر ثلاثة أقوال في تقييد هذا الصحابي ، وأنه إما جارية بن قدامة أو أبو الدرداء ، أو عبد الله بن عمر [٢] .

أما روايته عن عبد الله بن عمر فثابتة ، وقد أخرجها الشيخان عن ابن عمر .

وأما روايته عن جارية بن قدامة ، وأبي الدرداء ، فلا يمكن الجزم باتصالها ، وذلك لأن الأول قتل في خلافة علي ، والآخر في آخر خلافة عثمان ، وحميد ابن عبد الرحمن توفي سنة ١٠٥ هـ على قول الأكثرين ، وهو ابن (٧٣) سنة [٣] ، فتكون ولادته سنة ٣٢ في آخر خلافة عثمان ، ولذلك ذكر ابن حجر أنه على هذا القول ، فروايته عن عمر وعثمان منقطعة ، ونقل قول أبي زرعة أن روايته عن علي أيضاً مرسلة [٤] .

وقد جاء الحديث من مسند أبى هريرة من غير طريق الزهري ، وذلك فيما أخرجه البخاري في صحيحه (١٠/٥١٩) كتاب الأدب ، باب الحذر من الغضب ، (٦١١٦) من طريق أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه رجلاً قال للنبي ﷺ : أوصني ، قال : « **لا تغضب** » فردّد مراراً ، قال : « **لا تغضب** » .

وعليه فإن أقل ما يمكن أَنْ يقال في الحديث الذي معنا بوجهيه الراجحين أنه صحيح لغيره ، والله أعلم .

* * *

---

(١) السلسلة الصحيحة (٢/ ٥٧٣) .
(٢) انظر تهذيب الكمال (٧/ ٣٧٩) .
(٣) التهذيب (٣/ ٤٠) .
(٤) التهذيب (٣/ ٤١) .

الحديث (٣٩)

وسئل عن حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار ، عن عثمان ، قَوْلَه: الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإن أحسنوا فأحسن ، وإن أساؤا فاجتنب إساءتهم .

فقال : هو حديث يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه الأوزاعي ، عن الزهري ، وتابعه النعمان بن راشد ، والزبيدي، وأبو أيوب الأفريقي ، فقالوا : عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي .

وخالفهم شعيب بن أبي حمزة ، وإسحاق بن راشد ، وعبيد [الله] ابن أبي زياد ، فرووه عن الزهري، عن عروة، عن عبيد الله بن عدي.

وكذلك قال عبد الواحد بن زياد ، وغندر ، عن معمر [١] .

وقال محمد بن ثور : عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عدي ، لم يذكر بينهما أحداً .

وأرسله حماد بن زيد عن معمر ، عن الزهري [٢] .

وتابعه جعفر بن برقان عن الزهري .

وحديث حميد بن عبد الرحمن هو المحفوظ .

ولا يدفع حديث عروة أن يكون الزهري حفظ عنهما جميعاً [٣] .

---

(١) يعني عن الزهري ، عن عروة ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان .
(٢) لم أقف على مراده من الإرسال ، لعدم وقوفي على من أخرج هذه الرواية .
(٣) العلل للدارقطني (٣/ ٣٩) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان .

٢ - ومرة يُروى عنه، عن عروة بن الزبير، عن عبيد الله بن عدي، عن عثمان.

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان .

٤ - ومرة يُروى عنه ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٢/١٨٨) كتاب الأذان ، باب إمامة المفتون والمبتدع ، (٦٩٥) تعليقاً مجزوماً فقال : قال لنا محمد بن يوسف ، حدثنا الأوزاعي ، حدثنا الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله ابن عدي بن خيار ، أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور ، فقال : إنك إمام عامة ، ونزل بك ما نرى ، ويُصلّي لنا إمام فتنة ، ونتحرج .

فقال : الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم .

وقد ذكر ابن حجر في فتح الباري (٢/١٨٨) أن الإسماعيلي وصله من رواية محمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن يوسف الفريابي ، يعني به .

وأخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني ص٨٦٢) من طريق البخاري المتقدم ، وقال : الرجل المشار إليه في الحديث هو عبد الرحمن ابن عُديس البلوي .

كما أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٤/١٢١٦) باب من صلى بالناس وعثمان رضي الله عنه محصور ، عن محمد بن مصعب ، وعن عارم قال : حدثنا عبد الله بن المبارك، وعن سعيد بن سليمان، عن مبشر بن إسماعيل الحلبي.

ثلاثتهم عن الأوزاعي به .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٧٠٥) ترجمة عبيد الله بن عدي ، من طريق الوليد ، عن أبي عمرو ، (هو الأوزاعي) به .

وابن المنذر في الأوسط (٤/ ١١٤) كتاب الجمعة ، باب وجوب حضور الجمعة (أثر رقم ١٨٦١) من طريق سفيان (هو الثوري) ، عن الأوزاعي به [١] .

(ب) (ج) (د) وقد ذكر الدارقطني في معرض حديثه عن الاختلاف ، أن النعمان بن راشد ، والزبيدي ، وأبا أيوب الإفريقي ، تابعوا الأوزاعي في رواية هذا الوجه عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان .

ولم أقف على روايتهم بعد البحث والتقصي .

(هـ) ثم إني وقفت على متابع رابع للأوزاعي في رواية هذا الوجه ، ولم يشر إليه الدارقطني ، وهو ياسين بن معاذ الزيات .

وقد أخرج روايته محمد بن يحيى المالقي في التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان ص ١٢١ ، باب ذكر الصلاة خلف المصريين ، تعليقاً مجزوماً إلى ياسين االبن معاذ الزيات به ، بنحوه ، غير أنه قال : إن كنانة بن بشر [٢] هو الذي كان يصلي بالناس .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

(أ) فرواه معمر بن راشد ، من رواية عبد الواحد بن زياد ، وغندر (محمد ابن جعفر) كما ذكر الدارقطني .

أما رواية محمد بن جعفر ، عنه ، فأخرجها ابن شبة في تاريخ المدينة (٤/ ١٢١٥) عن محمد بن جعفر ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبيد الله بن عدي عن عثمان ، بنحوه ، غير أنه ذكر أن الذي كان يصلي بالناس هو علي بن أبي طالب [٣] .

---

(١) سقط من المطبوع « حميد بن عبد الرحمن » والأوزاعي إنما يروى الحديث بإثبات حميد، كما هو عند من أخرجه من طريقه .

(٢) (٣) يمكن الجمع بين الروايتين ، أن كنانة بن بشر صلّى بالناس مرة، وعلياً مرة أخرى.

أما رواية عبد الواحد بن زياد ، عن معمر به ، فلم أقف عليها .

ثم إني وقفت على راوٍ ثالث ، تابع محمد بن جعفر ، وعبد الواحد بن زياد ، في رواية هذا الوجه عن معمر ، عن الزهري، وهو عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

وروايته في مصنف عبد الرزاق (١/ ٥٢٠) كتاب الصلاة ، باب شهود الجماعة ، (١٩٩١) .

وأخرجها من طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٢٤) كتاب الصلاة ، باب الصلاة بغير أمر الوالي .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٧٠٥) ترجمة عبيد الله بن عدي .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٢٤) كتاب الجمعة ، باب من تكون خلفه الجمعة .

(ج) (د) وقد ذكر الدارقطني أن إسحاق بن راشد ، وعبيد الله بن أبي زياد تابعاً معمراً وشعيباً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايتيهما بعد البحث .

وأخرج الذهبي هذا الوجه في سير أعلام النبلاء (٣/ ٥١٥) ترجمة عبيد الله ابن عدي ، غير أنه علّقه تعليقاً مجزوماً إلى عروة .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

فقد ذكر الدارقطني أن معمر بن راشد رواه عن الزهري ، من رواية محمد بن ثور ، عنه .

ولم أقف على روايته هذه .

وتعتبر هذه الرواية هي الثانية لمعمر بن راشد، إذ تقدم أنه روى الوجه الثاني أيضاً.

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، مرسلاً)

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن معمر بن راشد رواه عن الزهري ، من رواية حماد بن زيد عنه .

ولم أقف على روايته هذه .

وتعتبر هذه الرواية هي الثالثة لمعمر بن راشد ، إذ تقدم أنه روى الوجهين الثاني والثالث .

(ب) كما ذكر الدارقطني أن جعفر بن برقان تابع معمراً في روايته هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على رواية جعفر هذه أيضاً .

(النظر في الاختلاف)

هذه هي الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري في هذا الحديث . وبلغت أربعة أوجه كما تقدم ، وسأتعرض لدراسة كل وجه من حيث عدد الرواة ، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً ، وكلام العلماء حولها ، للوصول إلى النتيجة النهائية للاختلاف بإذن الله تعالى .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

فرواه غير واحد من أصحابه هم :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدّم غيره من الثقات عليه [١] .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [٢] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

٣ - النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

٤ - عبد الله بن علي الأزرق ، أبو أيوب الأفريقي :

ذكره ابن حبان في الثقات [٢] .

وسأل الدوريُّ ابن معين عن اسمه ؟ فقال : لا أدرى . قلت ليحيى : فهو ثقة ؟ قال : نعم ليس به بأس [٣] .

وقال ابن حجر : صدوق يخطىء [٤] .

أما أبو زرعة الرازي فقال : ليس بالمتين ، في حديثه إنكار ، هو ليِّن [٥] .

أما أبو حاتم فقال : هذا رجل مجهول [٦] .

وخلاصة حاله أنه : صدوق يخطىء كما قال ابن حجر .

٥ - ياسين بن معاذ الزيات :

تكلم العلماء فيه :

فقال ابن معين : ضعيف [٧] ، وقال في موضع آخر : ليس بشيء [٨] .

وقال النسائي : متروك الحديث [٩] .

وقال البخاري : منكر الحديث [١٠] .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

(٢) الثقات (٧/ ٢٨) .

(٣) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٢٠) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٣١٤ ، (٣٤٨٧) .

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١١٦) .

(٦) علل الحديث (١/ ٣٥٨) .

(٧) التاريخ برواية الدروي (٢/ ٦٣٩) .

(٨) المرجع السابق ، وانظر سؤالات ابن الجنيد ص ٢٥٠ ، وتاريخ الدارمي ص ٢٣٥ .

(٩) الضعفاء والمتروكين ص ٢٥٦ .

(١٠) الضعفاء الصغير ص ٢٥٩.

وذكره أبو نعيم في الضعفاء ، ناقلاً كلام البخاري المتقدم [١] .

وقال أبو حاتم : كان رجلاً صالحاً ، لا يعقل ما يحدث به ، ليس بقوي ، منكر الحديث .

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث [٢] .

وقال الخليلي : ضعيف جداً [٣] .

وذكر ابن عدي بعض مناكيره ، ثم قال : وكل رواياته أو عامتها ، غير محفوظة [٤] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات ، ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال [٥] .

وقال الجوزجاني : لم يقنع الناس بحديثه [٦] .

وذكره الدارقطني [٧] ، والعقيلي في ضعفائهما [٨] .

وخلاصة حاله أنه ضعيف .

وبعد : فهؤلاء الرواة الذين رووا الوجه الأول عن الزهري ، عددهم خمسة فيهم اثنان ثقتان ، وأحدهما من أثبت أصحاب الزهري ، والآخر روى البخاري الحديث من طريقه .

وتقدم أن الدارقطني وصف هذا الوجه بأنه المحفوظ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

---

(١) الضعفاء ص ١٦٧ .
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٣١٢) .
(٣) الإرشاد (١/ ٣٥٣) .
(٤) الكامل (٧/ ٢٦٤٢) .
(٥) المجروحين (٣/ ١٤٢) .
(٦) أحوال الرجال ص ١٥٠ .
(٧) الضعفاء والمتروكين ص ٤٠٦ .
(٨) الضعفاء الكبير (٤/ ٤٦٤) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه .

١ - معمر بن راشد :

ويتضح من كلام الدارقطني ، وما تقدم في تخريج الحديث ، أنه اختُلف عن معمر في رواية هذا الحديث ، وهذه هي الرواية الأولى له .

وسيأتي الحديث عن هذا الاختلاف ، في دراسة الوجه الثالث .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، خاصة في الزهري [١] .

٣ - إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، إذ وُصف بأنه يهم في حديثه عن الزهري [٢] .

٤ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٣] .

وبعد : فهؤلاء رواة الوجه الثاني عن الزهري ، عددهم أربعة أغلبهم ثقات ، وفيهم شعيب بن أبي حمزة ، ومعمر بن راشد - في أولى الروايات عنه - وُصِفا بكثرة ملازمتهما للزهري ، وكذلك عبيد الله بن أبي زياد الذي له نسخة صحيحة عنه .

أما رابعهم فهو إسحاق بن راشد ، وهو وإن ضُعِّف في الزهري، إلا أن ذلك من جهة أنه يهم فيه ، وهي علَّة تنجبر بمتابعة الثقات .

ثم إن الدارقطني قال في معرض حديثه عن الاختلاف : ولا يدفع حديث عروة (يعني هذا الوجه) أن يكون الزهري حفظ عنهما جميعاً .

وقد نحا ابن حجر منحى الدارقطني ، حيث أشار في فتح الباري (٢/ ١٨٨)

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ٢١٤ .

(٣) انظر ص ٥٠٨ .

إلى رواية الزهري عن كلٍ من حميد بن عبد الرحمن ، وعروة بن الزبير ، ثم عقَّب عليهما قائلاً : ويحتمل أن يكون للزهري فيه شيخان .

وكأنهما أرادا الجمع بين الوجهين (الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان ، و (الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان) والقول بأنهما غير معلولين ، بل محفوظان عنه ، وهذا ما تؤيده أحوال رواتهما من الثقات ، كما تقدم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، من رواية محمد بن ثور عنه ، وهذه هي الرواية الثانية لمعمر ، إذ تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عنه في هذا الحديث فروى الوجه السابق (الزهري ، عن عروة ابن الزبير ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان) .

وقد تقدم في كلام الدارقطني أنه روى كذلك الوجه الرابع (الزهري ، مرسلاً) فيتحصل بذلك ثلاثة من الأوجه التي اختُلف فيها .

وسأتعرض لهذه الأوجه بالدراسة ، من خلال الرواة الذين رووها عنه ، للوصول إلى النتيجة النهائية للاختلاف على معمر إن شاء الله .

١ - أما روايته الأولى (معمر عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان) .

فتقدم في التخريج أنه رواها عن معمر ثلاثة من أصحابه .

- عبد الرزاق بن همام : تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حافظ ، تُكلّم عليه من جانبين لا ينطبقان على هذا الحديث ، وقد عدَّ من أثبت أصحاب معمر [(١)] .

- محمد بن جعفر (غُندر) : خلاصة القول فيه : أنه ثقة ، صحيح الكتاب ، إلا أن فيه غفلة ، كما قال ابن حجر [(٢)] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ٦٧٤ .

- عبد الواحد بن زياد : خلاصة القول فيه أنه : ثقة ، في حديثه عن الأعمش وحده مقال ، كما قال ابن حجر [1] .

٢ - أما روايته الثانية (يعني معمراً ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

فلم أقف على من رواها عنه ، غير محمد بن ثور الصنعاني عنه : وخلاصة حاله أنه ثقة [2] .

غير أنه لم يُتابع على روايته هذه .

٣ - أما روايته الثالثة (يعني معمراً ، عن الزهري ، مرسلاً)

فلم أقف على من رواها عنه ، غير حماد بن زيد البصرى : وخلاصة حاله أنه ثقة ، ثبت [3] .

غير أنه لم يتابع على روايته هذه .

ويظهر - والله أعلم - أن أرجح الروايات عن معمر ، هي الرواية الأولى (يعنى عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان) وذلك لأن الرواة لها عن معمر أكثر ممن روى عنه الروايتين الأخريين ، وكلهم ثقات ، وروايتهم عن معمر مستقيمة .

ثم إن فيهم عبد الرزاق بن همام ، الذي عُدَّ من أثبت أصحاب معمر .

وبالتالي فإن روايتهم ترجح على روايتي محمد بن ثور الذي روى الرواية الثانية ، وحماد بن زيد الذي روى الرواية الثالثة مع كونهما ثقتين .

وينضاف إلى ما تقدم سبب آخر هو موافقة رواية معمر الراجحة لرواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا عنه هذا الوجه كشعيب بن أبي حمزة .

في حين أن روايتي معمر الأخريان ، إحداهما لم يتابع عليه ، وثانيتهما لم يتابع عليها من ثقة ، كما سيأتي في الوجه الرابع .

وإذ تبيّن ذلك، يمكن الحكم على هذا الوجه الذي معنا (الزهري، عن عبيدالله

---

(١) انظر ص ٣٣٤ .

(٢) انظر ص ٦٢٦ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

ابن عدي ، عن عثمان) بأنه مرجوح ، لا يقوى على معارضة الوجهين الأول ، والثاني يعني بإثبات الواسطة بين الزهري ، وبين عبيد الله بن عدي .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، مرسلاً)

فرواه عنه اثنان من أصحابه ، وهما :

١ - جعفر بن برقان :

ذكره الحازمي في الطبقة الثالثة في أصحاب الزهري [١] .

وقد ضعّف العلماء حديثه عن الزهري .

وممن نص على ذلك ابن معين في رواية الدارمي [٢] ، وقال في رواية الدوري : ليس هو بشيء في الزهري ، وكان رجل صدق [٣] ، وقوله عند ابن الجنيد أكثر دقة ، حيث حكم عليه حكماً شاملاً فقال : جعفر بن برقان ثقة فيما روى عن غير الزهري ، أما ما روى عن الزهري فهو ضعيف ، وكان أمياً لا يكتب ، فليس هو مستقيم الحديث عن الزهري ، وهو في غير الزهري أصح حديثاً [٤] .

وذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال : ضعيف في روايته عن الزهري [٥] .

ووافق أحمدُ ، ابنَ معين في تضعيفه في الزهري ، وأما توثيقه ، فمرّة قيده في بعض شيوخه ، ومرة أطلقه ، وبيان ذلك أنه قال في رواية المروذي : ثقة ، ضابط لحديث ميمون ، وحديث يزيد الأصم ، وهو في حديث الزهري يضطرب ، ويختلف فيه [٦] .

ونقل ابنه عبد الله عنه قوله : إذا حدّث عن غير الزهري فلا بأس ، وفي حديثه عن الزهري يخطيء [٧] .

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ .
(٢) ص ٤٤ .
(٣) التاريخ (٢/ ٨٤) .
(٤) سؤالات ابن الجنيد ص ١٢٩ .
(٥) الضعفاء (١/ ١٨٤) .
(٦) علل أحمد برواية المروذي ص ٢٢٠ .
(٧) علل أحمد برواية عبد الله (٣/ ١٠٣) .

وكأن الإمام أحمد يرى أنه ثقة في ميمون ، ويزيد ، ضعيف في الزهري ، لا بأس به فيما عداهم .

ومع أن النسائي يرى أنه ليس بالقوي في الزهري ، إلا أنه قال : وفي غيره لا بأس به [١] ، فلم يفصِّل الكلام فيه مثل أحمد .

أما ابن نمير ، فيرى أنه ثقة ، أما أحاديثه عن الزهري ، فمضطربة [٢] .

وذهب ابن عدي إلى ما ذهب إليه أحمد في تفصيله ، فبعد أن وصفه بأنه من الثقات . قال : وله نسخ [٣] يرويها عن ميمون بن مهران ، والزهري ، وغيرهما ، وهو ضعيف في الزهري خاصة ، ويقيم روايته عن غير الزهري ، وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره ، وأحاديثه مستقيمة حسنة .

ثم علّل ابن عدي ضعف جعفر في الزهري بقوله : وإنما قيل ضعيف في الزهري ، لأن غيره عن الزهري أثبت منه ، أصحاب الزهري المعروفين : مالك ، وابن عيينة ، ويونس ، وشعيب ، وعقيل ، ومعمر ، فإنما أرادوا أن هؤلاء أخص بالزهري ، وهم أثبت من جعفر ، لأن جعفر ضعيف في الزهري (لا غير) [٤] .

أما البخاري فوثّقه ، ثم قال : ربما يخطيء في الشيء [٥] ، ولعلّ مراده بالشيء : روايته عن الزهري .

وقال ابن سعد : كان ثقة ، صدوقاً ، له رواية ، وفقه ، وفتوى في دهره ، وكان كثير الخطأ في حديثه [٦] .

ثم إن من العلماء من وثّق جعفر توثيقاً مطلقاً :

إذ نقل الفسوي عن أبي نعيم توثيقه له ، ووصفه بأنه كان أمِّياً لا يقرأ ولا يكتب [٧] .

---

(١) عن تهذيب التهذيب (٢/ ٧٣) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (٢/ ٧٣) .
(٣) الظاهر أنه تحملها حفظاً ، وأداها كذلك ، إذ تقدم أنه أمي .
(٤) الكامل لابن عدي (٢/ ٥٦٤) ، وتصحيح عبارة (لا غير) من تهذيب الكمال (٥/ ١٧).
(٥) عن ترتيب علل الترمذي الكبير (١/ ٣٥٢) .
(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٨١) .
(٧) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٥٥) .

ووثقه العجلي أيضاً [١] .

وذكره ابن حبان [٢] ، وابن شاهين [٣] ، في ثقاتيهما .

ومن العلماء من أنزله إلى مرتبة الحسن - في غير الزهري طبعاً - :

كالذهبي الذي وصفه بأنه صدوق [٤] .

ووافقه ابن حجر ، وزاد : يهم في حديث الزهري [٥] .

وبعد : فهذه أقوال علماء الجرح والتعديل فيه ، قد اتفقوا على ضعفه في الزهري إذا خالف أو تفرد ، وتحمل الأقوال المجملة - توثيقاً - له .

وأما بالنسبة لحاله في غير الزهري ، فقد اختلف العلماء فيه :

فمنهم من وثقه كابن معين ، وابن نمير ، وأبي نعيم ، والعجلي ، وابن حبان ، وابن شاهين .

ومنهم من رأى أنه صدوق كالذهبي ، وابن حجر .

ومنهم من فصّل ، كالإمام أحمد ، وابن عدي ، فهما إلى جانب تضعيفهما روايته عن الزهري وثقاه في رواة مخصوصين كميمون بن مهران ، ويزيد بن الأصم ، وحسّنا حديثه فيمن عداهم ، وعليه يحمل كلام ابن سعد ، والبخاري .

ولعل هذا الرأي الأخير هو الراجح ، لما فيه من إعمال مختلف الأقوال ، والجمع بينها .

٢ - معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها مرجوحة عنه .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بعدم رجحان هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) ترتيب الثقات ص ٩٦ .

(٢) الثقات (٦/ ١٣٦) .

(٣) تاريخ الثقات ص ٨٦ .

(٤) ذكر من تُكلّم فيه وهو موثق ، ص ٥٩ .

(٥) تقريب التهذيب ص ١٤٠ ، (٩٣٢) .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، وحال الرواة ، رجحان الوجه الأول (الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

وكذلك الوجه الثاني (الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان)

وذلك لكثرة الرواة عنه في كل منهما ، وفيهم الثقات ، الذين وُصف بعضهم بأنهم من أثبت أصحاب الزهري .

أما الوجه الثالث (الزهري ، عن عبيد الله بن عدي ، عن عثمان) بدون إثبات الواسطة ، فمرجوح ، حيث لم يروه إلا معمر بن راشد من رواية محمد ابن ثور عنه ، وقد تقدم الكلام على رواية معمر هذه ، وأنها مرجوحة ، وأن أرجح الروايات عنه روايته الوجه الأول التي وافق فيها الثقات من أصحاب الزهري .

أما الوجه الرابع (الزهري ، مرسلاً) فحكمه حكم سابقه في عدم رجحانه ، حيث رواه عنه جعفر بن برقان ، وهو ضعيف في الزهري ، ومعمر بن راشد من رواية حماد بن زيد عنه ، وهي رواية مرجوحة أيضاً عنه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجهين الأول والثاني مع ما ذكره الدارقطني ، وابن حجر من أنهما مسموعان ومحفوظان للزهري .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين ، صحيح ، حيث أخرج البخاري الوجه الأول في صحيحه .

أما بالنسبة للوجه الثاني فإنه صحيح أيضاً وقد تقدم في الدراسة أن اختلاف شيخ الزهري هل هو حميد بن عبد الرحمن ، أو عروة بن الزبير ، لا يؤثر في صحة الحديث لأن كلا الوجهين محفوظان ، لا يُعلُّ أحدهما بالآخر . والله تعالى أعلم .

* * *

الحديث (٤٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، أن رجلاً [١] خـــاصمه في شراج الحرَّة [٢] ، فنزلت ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون...** ﴾ الآية [٣] .

فقال : هو حديث يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عبد الله بن الزبير [٤] .

قال ذلك ضرار بن صُرَد ، عن الدراوردي، عن ابن أخي الزهري.

وكذلك قال ابن وهب ، عن يونس ، والليث بن سعد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن ابن الزبير [٥] ، عن الزبير .

وقال غيره [٦] : عن الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن ابن الزبير ، أن رجلاً خاصم الزبير عند النبي ﷺ [٧] .

ورواه شعيب بن أبي حمزة ، ومحمد بن أبي عتيق ، وابن جريج ،

---

(١) اختلف في تسمية هذا الرجل على أقوال ، أشهرها : أنه حاطب بن أبي بلتعة ، (انظر فتح الباري ٥/ ٣٥) و (موافقة الخبر ٢/ ٣٤٧) وكلاهما لابن حجر .

(٢) الشَّرْجة : مسيل الماء من الحرَّة إلى السهل ، وجمعها شِراج (النهاية ٢/ ٤٥٦) .

(٣) من آية ٦٥ ، النساء .

(٤) يعني : عن أبيه الزبير بن العوام .

(٥) هو عبد الله بن الزبير .

(٦) يعني : غير ابن وهب .

(٧) يعني : بدون ذكر « أبيه » .

ومعمر [1] ، وعمر بن سعيد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن الزبير، ولم يذكروا فيه « عبد الله بن الزبير » .

وكذلك قال شبيب بن سعيد ، عن يونس .

وتابعه أحمد بن صالح ، وحرملة ، عن ابن وهب ، عن يونس .

وهو المحفوظ ، والله أعلم [2] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن أخيه عبد الله بن الزبير ، عن أبيهما الزبير بن العوام عن النبي ﷺ .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن أخيه عبد الله بن الزبير ، عن النبي ﷺ .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن أبيه الزبير بن العوام - مباشرة ، بدون ذكر « عبد الله » - عن النبي ﷺ .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير ، عن أبيهما الزبير ابن العوام)

(أ) فرواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٦٤) كتاب معرفة الصحابة ، عن علي

---

(١) لم أجد من عدَّ معمر بن راشد ممن روى هذا الوجه عن الزهري ، لأنه إنما رواه عن الزهري ، عن عروة بن الزبير مرسلاً ، بدون ذكر الزبير ، وكذلك هو أحد الروايتين عن ابن جريج ، ولم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري، وقد اعتبرته وجهاً رابعاً ، بناءً على ما هو موجود فعلاً في روايات الحديث ، كما سيأتي في التخريج .

(٢) العلل للدارقطني (٤/ ٢٢٧) .

ابن حمشاذ العدل ، ثنا العباس بن الفضل الأسفاطي ، أنا أبو نعيم ضرار بن صُرد ، ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، ثنا محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري ، عن عمّه ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير ، عن الزبير ابن العوام قال : استعدى عليّ رجلٌ من الأنصار ، رسولَ الله ﷺ في شَراج الحرة ، فقال : « **يا زبير ، أسق ، ثم أرسل الماء إلى جارك** » .

فقال الأنصاري : يا رسول الله ، أن كان ابن عمتك ؟ فتلوّن وجه رسول الله ﷺ وقال : « **يا زبير ، أسق ، ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر ، ثم أرسل إلى جارك** » . فاستوعب رسول الله ﷺ للزبير حقه (١) .

فقال الزبير : إني لأحسب هذه الآية نزلت في خصومتي ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم** ... ﴾ الآية .

قال الحاكم :

هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرّجاه ، فإني لا أعلم أحداً أقام هذا الإسناد عن الزهري ، بذكر « عبد الله بن الزبير ، عن [أبيه] » وهو عنه ضيّق .

وقد أشار ابن حجر إلى رواية الحاكم هذه ، غير أنه نقل عنه عبارة أخرى هي : لا أعلم أحداً جوّده عن الزهري ، إلا ابن أخيه .

ثم تعقب ابن حجر الحاكمَ ، بأنه وهم في موضعين :

أحدهما : الحصر ، لرواية ابن عبد الحكم ومن تابعه (٢) .

الثاني : لاستدراكه على البخاري ، وهو في البخاري (٣) ، مع أن في السند الذي ساقه من ليس من شرط الصحيح (٤) .

---

(١) هذه العبارة من قوله : « فاستوعب » مدرجة من كلام الزهري ، (انظر موافقة الخبر لابن حجر ٢/ ٣٤٦) .

(٢) يعني بذلك رواية محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن ابن وهب ، عن يونس ابن يزيد ، والليث بن سعد ، عن الزهري به بذكر عبد الله بن الزبير ، عن أبيه، ومتابعة يونس بن عبد الأعلى، والحارث بن مسكين لابن عبد الحكم، كما ستأتي قريباً.

(٣) لم يخرج البخاري الحديث بهذا الوجه، وإنما بالأوجه الثلاثة الأخرى-كما سيأتي-.
وإذا كان ابن حجر يقصد إخراج البخاري هذه الأوجه الثلاثة ، فتعقّبه الحاكم غير مسلم.

(٤) يقصد بذلك ضرار بن صرد ، حيث لم يخرج له البخاري في الصحيح ، وإنما في خلق أفعال العباد .
(انظر تهذيب الكمال للمزي ١٣/ ٣٠٤ ، وتقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٨٠) .

(انظر موافقة الخُبر لابن حجر ٢/ ٣٤٦) .

(ب) (ج) وتابع يونس بن يزيد ، والليث بن سعد ، ابنَ أخي الزهري ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايتيهما : النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٤٧٥) كتاب القضاء ، باب التسهيل للحاكم المأمون أن يحكم وهو غضبان ، (٥٩٦٣/ ١) .

والمجتبى (٨/ ٢٠٩) كتاب آداب القضاء ، باب الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان .

قال أبو عبد الرحمن (النسائي) : خالفه قتيبة بن سعيد [١] .

وأخرجهما الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٦١) .

والطبري في جامع البيان (١/ ١٥٨) سورة النساء ، آية (٦٥) .

وابن أبي حاتم في تفسيره (كما في تفسير ابن كثير ١/ ٥٢٠) .

وفي العلل (٢/ ٩٣) .

أربعتهم عن يونس بن عبد الأعلى ، وزاد النسائي : والحارث بن مسكين .

وأخرجهما ابن الجارود في المنتقى ص٣٣٩، باب ما جاء فى الأحكام، (١٠٢١).

وابن منده في الإيمان (١/ ٤٠٧) عن محمد بن يعقوب .

ومن طريق ابن منده ، أخرجها ابن حجر في موافقة الخُبر (٢/ ٣٤٦) .

كلاهما ، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة ، عن عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، والليث بن سعد عن الزهري ، به ، بنحوه .

كما ذكرهما ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٩٥) فقال :

سمعت أبي ، وذكر حديثاً رواه ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، والليث بن سعد ، عن الزهري ، به . . . - وذكر الحديث - ثم قال :

---

(١) يعني خالف ابنَ وهب ، فرواه عن الليث ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عبد الله ابن الزبير ، كما سيأتي في الوجه الثاني .

فسمعت أبي يقول : أخطأ ابن وهب في هذا الحديث ، الليث لا يقول : عن الزبير .

قال أبو محمد (ابن أبي حاتم) : إنما يقول الليث : عن الزهري ، عن عروة ، أن عبد الله بن الزبير حدثه ، أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير .

وأبو بشر ، عن الزهري ، عن عروة ، أن الزبير كان يحدّث أنه خاصم رجلاً من الأنصار .

وأخرج البزار رواية يونس وحده في مسنده البحر الزخار (٣/ ١٨٤) ، تعليقاً مجزوماً ، ثم قال :

ولا نعلم يُروى هذا الكلام عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، (يعني بدون ذكر عبد الله بن الزبير) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً)

فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٥/ ٣٤) كتاب المساقاة ، باب سكر الأنهار ، (٢٣٥٩) (٢٣٦٠) ، عن عبد الله بن يوسف التنيسي ، ثم قال :

ليس أحد يذكر : عروة ، عن عبد الله ، إلا الليث فقط .

وأخرجه من طريقه ابن حجر ، في موافقة الخبر (٢/ ٣٤٤) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٢٩) كتاب الفضائل ، باب وجوب اتباعه ﷺ . (١٢٩ - ٢٣٥٧) .

والترمذي في جامعه (٣/ ٦٤٤) كتاب الأحكام ، باب ما جاء في الرَّجُلين . . (١٣٦٣) ، وقال :

هذا حديث حسن صحيح .

وروى شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن الزبير ، ولم يذكر فيه : عن عبد الله بن الزبير .

ورواه عبد الله بن وهب ، عن الليث ، ويونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عبد الله بن الزبير ، نحو الحديث الأول .

وأخرجه أيضاً في (٥/٢٣٨) كتاب التفسير ، سورة النساء ، (٣٠٢٧) ، وذكر نحو ما قال في الموضع الأول .

وفي العلل الكبير - بترتيب أبي طالب - (١/٥٥٩) ، باب (٢٢٤) ، وقال :

فسألت محمداً فقال : رواه شعيب ، وغيره ، عن الزهري ، عن عروة مرسلاً ، ولا يذكرون فيه عبد الله بن الزبير . وكأنّ حديث يونس عن الزهري مدرج [1] ، وكل شيء عن ابن وهب مدرج ، فليس بصحيح .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٣/٤٧٦) كتاب القضاء باب التسهيل للحاكم المأمون أن يحكم وهو غضبان ، (٢/٥٩٦٤) .

وفي (٣/٤٧٩) كتاب القضاء ، باب إشارة الحاكم بالرفق ، (١/٥٩٧٧) .

وفي المجتبى (٨/٢١٥) كتاب آداب القضاة ، باب إشارة الحاكم بالرفق .

كما أخرجه في السنن الكبرى (٦/٣٢٤) كتاب التفسير ، سورة النساء ، (١/١١١١٠) .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى (١/٣٩١) ، (١٣٠) .

ومن طريق النسائي أخرجه ابن منده في الإيمان (١/٤٠٦) ، (٢٥٢) .

وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني ص ٥٧٢) خبر رقم (١٩٣) .

ثلاثتهم ، عن قتيبة بن سعيد .

كما رواه مسلم في صحيحه (٤/١٨٢٩) كتاب الفضائل ، باب وجوب اتباعه ﷺ ، (١٢٩ - ٢٣٥٧) .

وابن ماجه في سننه (١/٧) في المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ... (١٥) .

وفي (٢/٨٢٩) كتاب الرهون ، باب الشرب من الأدوية ، (٢٤٨٠) .

---

(١) الظاهر أنه يعني بالإدراج : ذكر الليث مع يونس في رواية الوجه الأول ، ولا يصح ذكر الليث فيه كما سيأتي في دراسة الوجه الثاني .

وأخرجه أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٦٣ ب) .

وابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر (٢/ ٣٤٤) .

كلاهما من طريق محمد بن زبَّان بن حبيب .

ثلاثتهم عن محمد بن رمح التجيبي .

كما رواه أبو داود في سننه (٤/ ٥١) كتاب الأقضية ، باب من القضاء ، (٣٦٣٧) .

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٠٦) في المقدمة ، باب حجية السنة (٣٦) .

وابن حزم في المحلّى (٨/ ٢٣٩) مسألة (١٣٥٢) .

ورواه عبد بن حميد في مسنده - كما في المنتخب - ص ١٨٥ ، (٥١٩) .

ومن طريق عبد بن حميد ، أخرجه ابن حجر في موافقة الخُبر الخبر (٢/ ٣٤٤) .

ورواه البزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ١٨٤) ، (٩٦٩) عن محمد بن المثنى .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١١٤) باب الاعتصام بالسنة ، (٢٤) ، عن أبي خليفة .

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٥٤) ، (٧٠٦) ، عن إسحاق بن راهويه .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٠٦) كتاب آداب القاضي ، باب القاضي يقضي في حال غضبه فوافق الحق ، عن عباس بن الفضل ، وعثمان بن عمر .

سبعتهم عن أبي الوليد الطيالسي .

كما رواه أحمد في مسنده (٤/ ٤) .

وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ١٨٩) ، (٦٨١٤) ، عن زهير بن حرب .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حجر في موافقة الخُبْر الخبر (٢/ ٣٤٤) .

كلاهما عن هاشم بن القاسم .

كما رواه الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٦١) .

والحاكم النيسابوري في المدخل إلى الصحيحين (١/٣) .

وانظر الجزء المطبوع منه ص ٨٢ .

كلاهما من طريق عبد الله بن صالح ، أبي صالح .

كما رواه الحاكم النيسابوري في الموضع السابق .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٠٦) كتاب آداب القاضي ، باب القاضي يقضي في حال غضبه فوافق الحق .

كلاهما من طريق يحيى بن بكير .

كما رواه الحاكم النيسابوري في الموضع السابق ، من طريق أحمد بن يونس .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٥٣) كتاب إحياء الموات ، باب ترتيب سقي الزرع .

وفي السنن الصغرى (٢/٣٣٢) كتاب البيوع ، باب الترتيب في السقي (٢٢٠٨) ، من طريق بشر بن عمر الزهراني .

وابن منده في الإيمان (١/٤٠٦) ، (٢٥٢) من طريق يحيى بن إسحاق .

وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ٦٣ ب) من طريق يزيد بن خالد الرملي وقال : هذا حديث صحيح .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أحد عشر راوياً ، رووه عن الليث بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً ، الحديث بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن أبيه الزبير بن العوام مرفوعاً).

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٥/٣٠٩) كتاب الصلح ، باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى (٢٧٠٨) .

ومن طريق البخاري أخرجه البغوي في شرح السنة (٨/٢٨٣) كتاب البيوع ، باب ترتيب سقي الأراضي بين الشركاء ، (٢١٩٤) .

وفي معالم التنزيل (٢/ ١٠٠) سورة النساء آية ٦٥ .

ورواه أحمد في مسنده (١/ ١٦٥) .

ومن طريق أحمد أخرجه الواحدي في أسباب النزول ، ص ١٩٤ ، (٦٥) سورة النساء .

كما رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٥٥) ، (٧٠٧) ، عن محمد ابن يحيى .

والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (١/ ١٠٦) ، (٤٧) عن عبد الكريم بن الهيثم .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة ، عن أبي اليمان ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، قال : أخبرني عروة بن الزبير ، عن أبيه أنه كان يحدّث . . . بنحوه .

(ب) وتابع عبد الملك بن جريج - من رواية حجاج بن محمد الأعور عنه - شعيباً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٥٤) كتاب إحياء الموات ، باب ترتيب سقي الزرع والأشجار ، عن أبي عمرو الأديب ،أنبأ أبو بكر الإسماعيلي . أخبرني عبد الله بن محمد بن مسلم ، ثنا يوسف بن سعيد ، ثنا حجاج ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، فذكره .

وأشار إلى روايته ابن حجر في موافقة الخُبْر (٢/ ٣٤٥) حيث قال : ومنهم من جعله عن عروة ، عن الزبير ، بغير واسطة عبد الله ، وهذه رواية شعيب ، وهي عند أحمد والبخاري ، أخرجاها جميعاً عن اليمان عنه .

ووافقه ابن أبي عتيق ، وعمر بن سعيد ، فيما ذكره الدارقطني في العلل .

وهكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية ابن جريج ، عن الزهري .

وبنحو كلامه هذا ، ذكره في فتح الباري (٥/ ٣٥) .

(ج) (د) (هـ) كما أشار الدارقطني في كلامه عن الاختلاف إلى أن محمد ابن أبي عتيق ، وعمر بن سعيد ، ويونس بن يزيد - من رواية شبيب ، ومن رواية أحمد بن صالح ، وحرملة ، عن ابن وهب ، كلاهما عن يونس - .

ثلاثتهم تابعوا شعيباً وابن جريج - في روايته السابقة - في رواية هذا الوجه عن الزهري .

كما أشار ابن حجر في كلامه السابق إلى روايتي ابن أبي عتيق ، وعمر بن سعيد .

ولم أقف على روايتهم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، مرسلاً - بدون ذكر عبد الله بن الزبير ، ولا الزبير)

(أ) فقد أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٥/٣٨) كتاب المساقاة ، باب شرب الأعلى قبل الأسفل ، (٢٣٦١) ، عن عبدان .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٠٦) كتاب آداب القاضي ، باب القاضي يقضي في حال غضبه فيوافق الحق ، من طريق حبان .

وفي السنن الصغرى (٢/٣٣٣) كتاب البيوع ، باب الترتيب في السقي ، (٢٢٠٩) . تعليقاً مجزوماً .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/٢٦٢) من طريق نعيم بن حماد .

ثلاثتهم عن عبد الله بن المبارك .

كما أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/٢٥٤) كتاب التفسير ، باب ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون ...** ﴾ الآية (٤٥٨٥) عن علي بن عبد الله ، عن محمد بن جعفر (غندر) .

كما أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٦٥٣) ، (٧٠٥) .

وابن منده في الإيمان (١/٤٠٨) ، (٢٥٤) .

كلاهما من طريق عبد الرزاق بن همام .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة ، عن معمر بن راشد [1] ، عن

---

(١) سقط من المطبوع من مشكل الآثار ذكر « معمر » والأصل إثباته موافقاً لمن روى - الحديث - من طريق ابن المبارك .

الزهري ، عن عروة بن الزبير قال : خاصم الزبير رجلاً من الأنصار في شراج الحرة ، فقال النبي ﷺ . . . فذكر الحديث مرسلاً ، بنحوه .

(ب) وتابع عبد الملك بن جريج - من رواية مخلد بن يزيد الحراني ، عنه - معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

أخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٥/ ٣٩) كتاب المساقاة ، باب شرب الأعلى إلى الكعبين ، (٢٣٦٢) ، عن محمد (هو ابن سلام) ، أخبرنا مخلد بن يزيد الحراني ، أخبرني ابن جريج ، قال : حدثني ابن شهاب ، به بنحوه .

(ج) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، معمراً ، وابن جريج في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته يحيى بن آدم في الخراج، ص ١٠٢، باب العيون والأنهار، (٣٣٧).

والطبري في جامع البيان (٥/ ١٥٩) سورة النساء ، آية (٦٥) ، عن يعقوب ، كلاهما عن إسماعيل بن إبراهيم ، ابن علية ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، به بنحوه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلى :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير ، عن أبيهما الزبير ابن العوام)

فرواه عنه ثلاثة من أصحابه ، وهم :

١ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [١] .

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .

٢ - الليث بن سعد المصري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مرتبة مالك وابن عيينة ، ونحوهما ، فلاً يقدّم على أحدهم عند المخالفة [١] .

ثم إنه قد اختُلف عن الليث بن سعد في رواية هذا الحديث .

وسيأتي الكلام عن هذا الاختلاف في دراسة الوجه الثاني .

٣ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، وقُيّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [٢] .

على أنه اختلف عليه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير ، عن الزبير .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن الزبير ، بدون عبد الله .

أما الرواية الأولى فرواها عنه عبد الله بن وهب ، من رواية ثلاثة من أصحابه ، هم :

- يونس بن عبد الأعلى : ثقة [٣] .
- الحارث بن مسكين : ثقة [٤] .
- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : ثقة [٥] .

أما الرواية الثانية فرواها عنه عبد الله بن وهب أيضاً من رواية اثنين من أصحابه هما :

- أحمد بن صالح المصري : ثقة حافظ ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام قليلة ،

---

(١) انظر ص ٦١٤ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر ص ١٧١ .
(٥) انظر ص ٢٦٦ .

وكان يذاكر حديث الزهري ويحفظه ، ونقل عن ابن معين تكذيبه ، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي ، فظن النسائي أنه عنى أحمد ابن صالح المصري [١] .

حرملة بن يحيى التجيبي : صدوق [٢] .

وتابع شبيب بن سعيد ، عبد الله بن وهب ، في روايته الثانية عن يونس .

وشبيب بن سعيد قال فيه ابن حجر : لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب عنه [٣] .

وقال ابن عدي : ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده ، عن يونس ، عن الزهري ، وهي أحاديث مستقيمة [٤] .

وهذه الرواية عن يونس مرجوحة ، كما سيأتي توضيحه في دراسة الوجه الثالث .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، ويظهر أن روايتهم له غير محفوظة ، فهي رواية غير راجحة لليث بن سعد ، ويونس بن يزيد .

أما متابعة ابن أخي الزهري ، فلا تفيدهما ، لأنه صدوق له أوهام كما تقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً)

فلم يروه عنه غير الليث بن سعد ، من رواية عدد من أصحابه ، وقد تقدم أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير ، عن الزبير بن العوام .

---

(١) تقريب التهذيب ٨٠ ، (٤٨) ، وانظر التهذيب (١/ ٣٤) .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٣٣٦ .

(٤) الكامل (٤/ ١٣٤٧) .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً .

أما الرواية الأولى ، فرواها يونس بن عبد الأعلى ، والحارث بن مسكين ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، ثلاثتهم ، عن عبد الله بن وهب ، عن الليث بن سعد ، به .

وقد تقدم الكلام على حال هؤلاء الرواة ، وأنهم ثقات ، ويزيد عليهم عبد الله بن وهب في كونه ، ثقة حافظ .

أما الرواية الثانية : فرواها عن الليث عدد من أصحابه هم :

- عبد الله بن يوسف التنيسي : ثقة متقن [١] .
- قتيبة بن سعيد : ثقة ثبت [٢] .
- محمد بن رمح التجيبي : ثقة ، ثبت [٣] .
- أبو الوليد الطيالسي : ثقة ، حافظ ، غلط في أحاديث [٤] .
- هاشم بن القاسم أبو النضر : ثقة [٥] .
- عبد الله بن صالح ، كاتب الليث : صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة [٦] .
- يحيى بن بكير : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك [٧] .
- أحمد بن يونس : هو أحمد بن عبد الله بن يونس ، نسب إلى جده ، ثقة حافظ [٨] .

---

(١) انظر ص ٣٣٨ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ٦٧٦ .
(٤) انظر ص ٥١٦ .
(٥) انظر التهذيب (١١/١٨) .
(٦) انظر ص ٤٧٢ .
(٧) انظر ص ٤٧١ .
(٨) انظر تقريب التهذيب ص ٨١ ، (٦٣) ، وانظر التهذيب (١/ ٤٤) .

- بشر بن عمر الزهراني : ثقة [1] .

- يحيى بن إسحاق هو السَّيْلَحِيني : صدوق [2] .

- يزيد بن خالد الرملي : ثقة ، عابد [3] .

والذي يظهر أن الرواية الثانية عن الليث هي أرجح الروايتين ، حيث رواها عنه ، عدد من أصحابه ، معظمهم من الثقات الأثبات .

في حين لم يرو الرواية الأولى عنه ، غير عبد الله بن وهب ، وهو وإن كان ثقة حافظاً ، إلا أن العلماء خطأوا روايته للوجه الأول ، كأبي حاتم حيث قال : أخطأ ابن وهب في هذا الحديث ، الليث لا يقول : عن الزبير [4] .

ووافق البخاري أبا حاتم فيما ذهب إليه كما تقدم [5] .

ومرجع خطأ ابن وهب ، حمله رواية الليث بن سعد ، على رواية يونس بن يزيد ، والليث إنما يرويه بدون ذكر « الزبير » في حين أن يونس إنما يرويه بذكر « الزبير » . والله أعلم .

أما عن مدى رجحان هذا الوجه عن الزهري ، بالنسبة لبقية الوجوه المخالفة :

فيظهر أنه من الأوجه المحفوظة ، فالليث بن سعد ثقة ثبت ، وقد أخرج روايته الشيخان ، وابن حبان ، والحاكم ، وحكم عليه الترمذي بأنه حسن صحيح .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن أبيه الزبير بن العوام مرفوعاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، خاصة في الزهري [6] .

---

(١) انظر ص ٣٣٧ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٨٧ ، (٧٤٩٩) ، وانظر التهذيب (١١/١٥٦) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٦٠٠ ، (٧٧٠٨) ، وانظر التهذيب (١١/٢٨٢) .

(٤) انظر ص ٧٢٢ .

(٥) انظر ص ٧٢٢ .

(٦) انظر ص ١٧٨ .

٢ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

٣ - عمر بن سعيد بن سريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٢] .

٤ - يونس بن يزيد الأيلي :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الأول ، حيث اختلف عليه في رواية هذا الحديث .

والذي يظهر أنَّ روايته هذا الوجه ، أرجح الروايتين عنه ، وأن الوهم في تلك الرواية من يونس نفسه ، لأن عبد الله بن وهب - وهو ثقة حافظ - روى كلتا الروايتين عنه ، وقد تابعه في رواية تلك الرواية عن يونس ، رواة ثقات ، كما تابعه في روايته هذه الرواية عن يونس : أحمد بن صالح المصري ، وهو ثقة حافظ ، كما تقدم .

وإنما كانت رواية يونس هذا الوجه هي الراجحة ، لأنها من رواية شبيب بن سعيد عنه ، وهو إنما يروي عن يونس بن يزيد من كتابه ، وقد تقدم في ترجمة يونس أنه : ثقة ، لكن توثيقه في الزهري مقيد بما إذا حدث من كتابه .

وهذا القيد ينطبق على هذه الرواية ، دون تلك ، والله أعلم .

٥ - عبد الملك بن جريج : من رواية حجاج بن محمد الأعور عنه :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك [٣] . على أنه اختلف عليه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يرويه عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن الزبير مرفوعاً .

(ب) ومرة قال : حدثني ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، مرسلاً .

---

(١) انظر ص ٤٦٧ .

(٢) انظر ص ٢٠٤ .

(٣) انظر ص ٢٤٤ .

أما الرواية الأولى ، فرواها عنه ، الحجاج بن محمد المصيصي الأعور : وهو ثقة ثبت ، لكنه اختلط آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته [1] .

أما الرواية الثانية ، فرواها عنه : مخلد بن يزيد الحراني : وهو صدوق له أوهام [2] .

والذي يظهر أن أصح الروايتين عن ابن جريج ، هي الثانية ، وراويها عنه ، وإن كان دون راوي الأولى عنه ، إلا أن ابن جريج قد صرح فيها بسماعه من الزهري ، وقد تقدم في ترجمته أن توثيقه مقيد بما إذا صرح بالسماع في حين أنه عنعن الرواية الأولى .

وينضاف إلى ما تقدم مرجح آخر ، هو إخراج البخاري لروايته الثانية في صحيحه في حين أنه لم يرو الرواية الأولى - فيما وقفت عليه - إلا البيهقي ، كما تقدم .

وبعد :

فهؤلاء رواة هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ثقتان ، أحدهما وصف بأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحابه والآخر ، وإن كان قد اختلف عليه ، إلا أن روايته هذه هي الراجحة عنه .

تم إن الدارقطني وصف هذا الوجه بأنه المحفوظ عن الزهري . كما تقدم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه هم :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة ، وعده بعض العلماء من أثبت أصحابه [3] .

---

(١) انظر ص ٢٤٨ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٢٤ ، (٦٥٤٠) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٧٠) .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

٢ - عبد الرحمن بن إسحاق ، المعروف بعباد :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

٣ - عبد الملك بن جريج ، من رواية مخلد بن يزيد ، عنه :

وقد تقدم الكلام عليها في دراسة الوجه الثالث ، وأنه اختلف على ابن جريج في رواية هذا الحديث ، وأن روايته هذه هي أرجح الروايتين عنه . وأن البخاري أخرجها في صحيحه .

وبعد : فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ثقتان ، أحدهما اعتبره العلماء من أثبت أصحاب الزهري ، والآخر وإن كان قد اختلف عليه ، إلا أن روايته هذه هي الراجحة عنه ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، أن الوجه الأول (الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن الزبير ، عن أبيهما الزبير) غير محفوظ ، لأنه من روايتي الليث بن سعد ، ويونس بن يزيد المرجوحتين عنهما ، وثالثهم ابن أخي الزهري ، صدوق له أوهام ، ويظهر أن روايته هذه مما وهم فيها .

ولذلك أعلها بعض العلماء كما تقدم .

أما بقية الأوجه الأخرى :

فيرى الدارقطني أن الراجح منها الوجه الثالث (يعني الزهري ، عن عروة ، عن أبيه الزبير) فحكم عليه بأنه محفوظ . ولعل ذلك لأنه من رواية شعيب بن أبي حمزة عنه ، وهو ثقة ، ثبت خاصة في الزهري ، وكذلك متابعة يونس بن يزيد - على الرواية الراجحة عنه - .

ولم يوافقه ابن حجر فيما ذهب إليه من قصر الرجحان على الوجه الثالث ، حيث يرى أن الوجه الثاني (يعني : الزهري ، عن عروة ، عن عبد الله بن الزبير) أيضاً محفوظ ، لإمكان الجمع ، حيث أخرجه البخاري في صحيحه كما أخرج الوجه الثالث الذي رجحه الدارقطني .

---

(١) انظر ص ٢٢٠ .

وفي هذا يقول ابن حجر : وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف ، اعتماداً على صحة سماع عروة من أبيه ، وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير ، من النبي - ﷺ - فكيفما دار ، فهو على ثقة .

ثم ذكر مرجحاً آخر فقال : ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير ، فداعية ولده متوفرة على ضبطه [1] .

قلت : ويندرج الوجه الرابع (يعني الزهري ، عن عروة بن الزبير مرسلاً) ، تحت ما ذكره ابن حجر ، ويعتبر كذلك وجهاً راجحاً ، فكلا المرجحين اللذين ذكرهما منطبقان عليه ، حيث أخرجه البخاري في صحيحه ، وهو من رواية ولد الزبير عنه .

أما عن كون صورته صورة المنقطع ، فقد ذكر ابن حجر أن هذا لا يعل الحديث ، لأنه قد رواه ثقة غير مدلس ، قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيِّناً ، فانتفى بذلك القول بالانقطاع .

ولو سلم بأن الانقطاع ظاهر ، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد ، أو ما حفَّته قرينة في الجملة تقويه ، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع [2] .

وطالما أمكن الجمع بين الأوجه الباقية بوجوه معتبرة ، فالقول به أولى من الترجيح الذي ذهب إليه الدارقطني ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من الأوجه الراجحة " صحيح ، وقد أخرجها البخاري في صحيحه كما تقدم .

وأخرجه كذلك من الوجه الثاني ، مسلم في صحيحه ، وابن حبان ، وابن الجارود ، والترمذي وقال : حسن صحيح .

* * *

---

(١) فتح الباري (٥/ ٣٥) .

(٢) انظر هدي الساري ص ٣٤٧ بتصرف .

الحديث (٤١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة[١]، أن النبي ﷺ رأى في يده خاتماً من ذهب ، فقرعه بقضيب ، فلما غفل النبي ﷺ ألقاه ، فنظر النبي ﷺ ، فلم يره ، فقال : « **ما أرانا إلا قد أوجعناك وأغرمناك** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة .

ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة العمري ، وبشر بن الوليد ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن أنس .

ووَهِما [٢] فيه .

وغيرهما : يرويه عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، مرسلاً [٣].

ورواه الحفاظ من أصحاب الزهري ، عنه ، عن أبي إدريس الخولاني، أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ لبس خاتماً .

وهو الصحيح [٤] .

---

(١) هو أبو ثعلبة الخشني ، واسمه جرهم بن ناشم ، ويقال : جرثوم . (الكنى والأسماء لمسلم ص ١٨) .

(٢) يعني : عبد العزيز العمري ، وبشر ، في ذكرهما أنس بدل أبي ثعلبة .

(٣) يعني : عن النبي ﷺ ، كما سيأتي في التخريج .

(٤) العلل للدارقطني (٦/ ٣١٩) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة الخشني .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي إدريس الخولاني .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة الخشني)

فرواه أحمد في مسنده (٤/ ١٩٥) عن عفان بن مسلم ، ثنا وهيب ، قال : ثنا النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي ثعلبة الخشني ، أن رسول الله ﷺ رأى في يدي خاتماً من ذهب ، فجعل يقرع يده بعود معه ، فغفل النبي ﷺ عنه ، فأخذ الخاتم فرمى به ، فنظر النبي ﷺ ، فلم يره في إصبعه ، فقال : « **ما أرانا إلا قد أوجعناك وأغرمناك** » .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٣٤) ترجمة أبي ثعلبة الخشني .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٢١٦) ، (٥٧٨) عن علي بن عبد العزيز .

وكذلك في الأوسط (المجلد الأول / ق ٢١٨ ب) وقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا النعمان بن راشد ، ولا يُروى عن أبي ثعلبة ، إلا بهذا الإسناد .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤٤٨) ، كتاب الزينة ، باب ذكر حديث عمران بن حصين في خاتم الذهب (٣/ ٩٥٠٣/ ٤) .

وفي المجتبى (٨/ ١٤٩) كتاب الزينة ، باب خاتم الذهب ، عن عمرو بن منصور .

وقال : خالفه يونس ، رواه عن الزهري ، عن أبي إدريس ، مرسلاً .

ثلاثتهم تابعوا أحمد في الرواية عن عفان بن مسلم ، به .

وأخرجه أحمد أيضاً في مسنده (٤/ ١٩٥) .

والمحاملي في أماليه ص ٤٢٥ ، (٥٠١) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٢١٧) ، (٥٧٩) .

وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٢٠٠) ترجمة إبراهيم بن محمد بن الخطيب .

أربعتهم من طريق جرير بن حازم ، عن النعمان [١] بن راشد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

كما أخرجه من هذا الوجه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٨٣) فقال :

سألت أبي عن حديث رواه النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة الخشني قال : جلس رجل إلى النبي ﷺ فذكره .

قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو كما رواه يونس ، عن الزهري ، عن أبي إدريس ، عن رجل [٢] من أصحاب رسول الله ﷺ ، عن النبي ﷺ .

وأخرجه عبد الحق الأشبيلي في أحكامه (كما في الوهم والإيهام لابن القطان ١/ق ١٢٢ ب) ثم قال : هكذا رواه النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن عطاء ، ورواه الحفاظ من أصحاب الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني ، أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ لبس خاتماً . وهو الصحيح .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أنس بن مالك)

فرواه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤٩٩) كتاب الزينة ، باب ذكر حديث عمران بن حصين . . . (٧/ ٩٥٠٦) .

---

(١) في الأمالي للمحاملي : « عن عبد الرحمن بن راشد » وعلق عليه محققه فقال : هكذا في الأصل ، والصواب « النعمان بن راشد » كما هي في رواية أحمد . . .

(٢) هكذا عند ابن أبي حاتم ، في هذا الموضع ، وفي موضع آخر ، سيأتي ، ولعل الصحيح أنه من مسند أبي إدريس الخولاني ، كما في كلام الدارقطني ، وكما في تخريج الوجه الرابع .

وفي المجتبى (٨/ ١٥٠) كتاب الزينة، باب خاتم الذهب ،من طريق عبد العزيز ابن أبي سلمة العمري ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن أنس [١] ، الحديث بنحوه .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ٢/ ٥٥١) ، (١١٧٨) - رسالة المراغي - ثم قال :

تفرد به إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، وهو معروف برواية عبد العزيز العمري ، عنه ، وتابعه بشر بن الوليد .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٨٥) وقال :

سألت أبي وأبا زرعة ، عن حديث رواه عبد العزيز بن أبي سلمة ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن أنس . . . فذكره .

قال : هكذا رواه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ .

قال : والخطأ من عبد العزيز بن أبي سلمة العمري ، والصحيح حديث الزهري ، عن أبي إدريس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

أما متابعة بشر بن الوليد :

فأخرجها أبو يعلى في مسنده (٦/ ٢٦٢) ، (٣٥٦٥) .

والذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٧) ترجمة بشر بن الوليد ، وقال :

هذا حديث صالح الإسناد ، غريب .

وفي سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٤٨) .

وفي تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣٩) من طريق أبي القاسم البغوي .

كلاهما عن بشر بن الوليد ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن أنس ، وجمع معه متن حديث آخر .

---

(١) في المجتبى : عن « أبي إدريس » بدل « أنس » والصحيح ما في السنن الكبرى ، لأن عبد العزيز العمري يرويه بذكر « أنس » كما في كلام الدارقطني . وكما سيأتي في التخريج .

وعليه فما ذكره المزي من أن العكس هو الصحيح ، فيكون من مسند أبي إدريس (تحفة الأشراف ٩/ ١٣٣) ، غير مسلم له .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤٤٩) كتاب الزينة ، باب ذكر حديث عمران بن حصين في خاتم الذهب (٧/ ٩٥٠٨) .

وفي المجتبى (٨/ ١٥٠) كتاب الزينة ، باب خاتم الذهب ، من طريق محمد ابن جعفر الوركاني .

ثم قال : وهذا المرسل ، أشبه بالصواب [١] (واللفظ من الكبرى)

وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٤٨) .

وفي تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣٩) من طريق منصور بن أبي مزاحم .

كلاهما عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ رأى في يد رجل . . . فذكره بنحوه .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، إبراهيم بن سعد في روايته هذا الوجه عن الزهري ، ولم يُشر الدارقطني إليها .

وأخرجها عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٣٩٦) كتاب الجامع ، باب ما يكره من الخواتيم ، (١٩٤٧٧) .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني)

(أ) فرواه ابن وهب في الجامع (١/ ٩٩) عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني أبو إدريس الخولاني ، أن رجلاً ممن أدرك رسول الله ﷺ لبس خاتماً من ذهب ، فرآه رسول الله ﷺ في يده ، فقرع رسول الله ﷺ بعصاً في يده . . . الحديث بتمامه .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجه النسائي في الكبرى (٥/ ٤٤٨) كتاب الزينة ، باب ذكر حديث عمران بن حصين في خاتم الذهب (٥/ ٩٥٠٤) .

---

(١) يعني بالنسبة لرواية إبراهيم بن سعد ، لا بالنسبة للاختلاف العام عن الزهري ، كما سيأتي بيانه .

وفي المجتبى (٨/ ١٤٩) كتاب الزينة ، باب خاتم الذهب .

ثم قال في هذا الموضع : وحديث يونس أولى بالصواب من حديث النعمان (يعني بذكر أبي ثعلبة الخُشني كما مر) .

(ب) وتابع الأوزاعي ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٤٤٩) كتاب الزينة ، باب ذكر حديث عمران بن حصين في خاتم الذهب (٥٠٩٥/ ٦) .

وفي المجتبى (٨/ ١٤٩) كتاب الزينة ، باب خاتم الذهب .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة الخُشني)

فلم أجد من رواه عنه ، غير النعمان بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

ثم إن بعض العلماء وصف روايته هذه بأنها خطأ ، كما تقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أنس بن مالك)

فلم أجد من رواه عنه ، غير إبراهيم بن سعد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدَّث من كتابه ، أما إذا حدّث من حفظه ، فربما أخطأ [٢] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث عموماً من وجهين :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

(٢) انظر ص ٣٣٩ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه اثنان من أصحابه هما :

- عبد العزيز بن أبي سلمة العمري : لا بأس به [(١)] .

- بشر بن الوليد الكندي صاحب أبي يوسف القاضي : ثقة ، لكنه تغير آخر عمره [(٢)] .

أما رواية إبراهيم بن سعد الثانية ، فرواها عنه أيضاً اثنان من أصحابه ، هما :

- محمد بن جعفر الوركاني : ثقة [(٣)] .

- منصور بن أبي مزاحم : ثقة [(٤)] .

والذي يظهر أن أرجح روايتيه ، هي الثانية التي رواها عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، وذلك لعدة أمور :

(أ) أن راويي هذه الرواية عنه أوثق من راويي الرواية الأولى ، كما تقدم .

(ب) إعلال الدارقطني الرواية الأولى ، بأن عبد العزيز العمري ، وبشر بن الوليد ، وَهِما فيه ، (يعني في وصلها) .

(ج) ترجيح النسائي رواية إبراهيم بن سعد المرسلة كما تقدم .

(د) أني لم أجد من تابع إبراهيم بن سعد في روايته المتصلة ، في حين أنه توبع على رواية الإرسال كما سيأتي .

فإذا تبين عدم رجحان رواية إبراهيم بن سعد المتصلة ، أمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٥٧ ، (٤٠٩٨) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٠٣) .

(٢) انظر لسان الميزان لابن حجر (٢/ ٣٥) ، والكواكب النيرات لابن الكيال ص ١٠٩

(٣) تقريب التهذيب ص ٤٧١ ، (٥٧٨٣) ، وانظر التهذيب (٩/ ٨٢) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٥٤٧ ، (٦٩٠٧) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٢٧٧) .

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١ - إبراهيم بن سعد :

وقد تقدم الكلام على حاله ، وعلى روايته هذه ، وأنها المحفوظة عنه .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [١] .

وسيأتي الكلام عن مدى قوّة هذا الوجه في الخلاصة النهائية .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني)

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [٢] .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدِّم غيره من الثقات عليه [٣] .

وقد تقدم أن غير واحد من العلماء رجّحوا رواية الزهري هذا الوجه كما تقدم .

(الخلاصة)

فعلى ضوء ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف وأحوال رواته ، يتضح عدم رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة الخشني ، لأنه من رواية النعمان ابن راشد ، عنه ، وهو ضعيف ، ولم أجد من تابعه .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ١٥٤ .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الثاني الذي رواه الزهري عن أنس بن مالك وذلك لأنها رواية غير محفوظة عن الراوي عن الزهري ، إبراهيم بن سعد ، ولم أجد من تابعه .

يبقى بعد ذلك ، الوجهان : الثالث : الذي رواه الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً ، والرابع : الذي رواه الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني .

وهذان الوجهان وإن كانا متفقين في عدد رواتهما عن الزهري ، وجميعهم ثقات ، إلا أن الوجه الرابع يرجح على الوجه الثالث بترجيح غير واحد من العلماء له ، كالنسائي ، وأبي حاتم ، والدارقطني ، وعبد الحق الأشبيلي كما تقدم ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح الإسناد من الطريق الذي أخرجه ابن وهب في جامعه .

ويشهد له حديث ابن عباس الذي أخرجه مسلم في صحيحه ، أن رسول الله ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فنزعه ، فطرحه ، وقال : « يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده . . . » الحديث [1] .

* * *

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٦٥٥) كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال. . . (٥٢ - ٢٠٩٠) .

الحديث (٤٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن عبد الله ابن حذافة صلّى فجهر في صلاته ، فقال له رسول الله ﷺ : « **يا ابن حذافة ، لا تسمعني ، وأسمع ربك** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه النعمان بن راشد ، والزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة [١] .

ورواه جعفر بن ربيعة عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الله ابن حذافة [٢] .

ورواه يونس بن يزيد ، وعُقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة [٣] أن عبد الله بن حذافة .

ورواه ابن عيينة ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري مرسلاً أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن حذافة .

والقول : قول عُقيل ويونس .

ورواه إسماعيل بن بُكير ، وهو ضعيف ، عن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . ولا يصح [٤] .

---

(١) يعني : مرفوعاً .

(٢) يعني : مرفوعاً ، فجعله من مسند عبد الله بن حذافة .

(٣) يعني : عن النبي ﷺ مرسلاً ، بدون ذكر الصحابي .

(٤) العلل للدارقطني (٨/ ٢٤) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن عبد الله بن حذافة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، أن عبد الله بن حذافة ، مرسلاً ، بدون ذكر الصحابي .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً [١] .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٣٢٦) عن وهب بن جرير ، عن أبيه جرير بن حازم قال : سمعت النعمان (هو ابن راشد) يحدّث عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن عبد الله بن حذافة السهمي قام يصلي ، فجهر بصلاته ، فقال النبي ﷺ : « **يا ابن حذافة ، لا تُسْمِعني ، وأسمِع ربك عز وجل** » .

وأخرجه من طريق وهب بن جرير : البزار في مسنده (كما في كشف الأستار ١/ ٣٤٩) ، (٧٢٧) .

والمروزي في قيام الليل (كما في المختصر للمقريزي ص ١٣٤) ، باب الجهر بالقراءة في صلاة الليل .

وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٤/ ١٤١٥) ترجمة أبي حذافة عبد الله ابن حذافة (١٨٤١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٦٢) كتاب الصلاة ، باب من قال : لا يقرأ خلف الإمام .

---

(١) قصّر الدارقطني في ذكر الأوجه المختلف فيها عن الزهري في هذا الحديث ، إذْ أورد ابن حجر في الإصابة (٦/ ٥٧) أربعة أوجه أخرى غير التي معنا ، ثم قال : [والاختلاف] فيه كثير جداً .

وفي جزء القراءة خلف الإمام ، ص ٨٢ ، باب يُستدل به على أن النبي ﷺ إنما نهى المأموم عن الجهر بالقراءة . . . (١٨٤) .

وفي ص ١٦٧ ، باب ذكر أخبار يحتج بها من زعم أن لا قراءة خلف الإمام بحال . (٣٦٦) .

وأخرجه كذلك ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ١٣) .

وقال : هذا حديث حسن ، . . . والنعمان صدوق ، وفي حديثه عن الزهري مقال .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، النعمان بن راشد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن منده في التوحيد (٣/ ٤٩) ، (٤١٣) من طريق عبد الله ابن سالم ، عن الزبيدي ، عن الزهري به ، بمثله .

ثم قال : روي عن النعمان بن راشد ، وجعفر بن ربيعة ، عن الزهري نحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الله بن حذافة ، مرفوعاً)

فقد ذكر الدارقطني أن جعفر بن ربيعة رواه عن الزهري هكذا .

وقد أخرج روايته ابن منده في الموضع السابق تعليقاً ، لكنه عطف روايته على روايتي النعمان والزبيدي ، وهذا العطف فيه نظر ، كما ترى .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فرواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ١٤٠) ترجمة عبد الله بن حذافة ، عن عثمان بن عمر البصري ، قال : أخبرنا يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أن عبد الله بن حذافة قام يصلي ، فجهر بالقراءة ، فقال له النبي ﷺ : **« لا يا أبا حذافة ، لا تُسمِعني ، وأسمِّع الله »** .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع من ترجمة عبد الله بن

جابر - إلى عبد الله بن زيد ص ١٣٠) ترجمة عبد الله بن حذافة ، من طريق ابن سعد المتقدم .

كما أخرجه كذلك في نفس الموضع من طريق ابن وهب ، عن يونس ، به . وقال : « **يا ابن حذافة** » .

وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/ ١٢) ترجمة عبد الله بن حذافة ، تعليقاً مجزوماً عن يونس .

(ب) وذكر الدارقطني أن عقيل بن خالد ، تابع يونس في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن زياد بن سعد ، روى هذا الوجه عن الزهري من رواية سفيان بن عيينة ، عن زياد .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(ب) ووقفت على راوٍ آخر تابع زياد بن سعد في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وهو معمر بن راشد ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٤٩٤) كتاب الصلاة ، باب ترديد الآية في الصلاة (٤٢٠٧) عن معمر ، عن الزهري ، قال : مرَّ رسول الله ﷺ بعبد الله بن حذافة وهو يصلي ، فجهر بصوته ، فقال له النبي ﷺ : « **لا تسمعني يا [ابن حذافة] وأسمع الله تعالى** » .

كما أخرج هذا الحديث تعليقاً مجزوماً عن الزهري :

ابن عبد البر في الاستيعاب - بهامش الإصابة - (٦/ ١٥٥) ترجمة عبد الله بن حذافة .

وابن حجر في فتح الباري (١١/ ٣٣٧) وحكم على إسناده بأنه حسن .

وذكره الديلمي في فردوس الآثار (٥/ ٤١٧) ، (٨٦٠٥) .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

١ - النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف الحديث [١] .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٢] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الله بن حذافة)

فلم أجد من رواه عنه غير جعفر بن ربيعة الكندي :

وثّقه ابن سعد[٣]، وأحمد[٤]، والنسائي[٥]، والعجلي[٦]، وابن عبد البر[٧]، وابن حجر [٨] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٩] ، وقال في المشاهير : من خيار أهل مصر ومتقنيهم [١٠] .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٢٠٢) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٨٢) .

(٥) عن تهذيب الكمال (٥/ ٣١) .

(٦) ترتيب الثقات ص ٩٧ .

(٧) التمهيد (١٩/ ٨٦) .

(٨) تقريب التهذيب ص ١٤٠ ، (٩٣٨) .

(٩) الثقات (٦/ ١٣٢) .

(١٠) انظر المشاهير (١٨٧) .

وقال أبو زرعة : صدوق [1] .

أما أبو داود فقال : جعفر لم يسمع من الزهري ، كتب إليه [2] .

ولذلك ذكر المزي أن روايته عن الزهري كتابة [3] .

وخلاصة حاله أنه ثقة ، غير أنه يروي عن الزهري كتابة ، فلم يسمع منه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [4] .

٢ - عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحابه [5] .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

١ - زياد بن سعد الخراساني :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ومن أثبت أصحابه [6] .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [7] .

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٨) .
(٢) سنن أبي داود (٢/ ٥٦٨) ، (٢٠٨٤) .
(٣) تهذيب الكمال (٥/ ٣٠) .
(٤) انظر ص ١٦٤ .
(٥) انظر ص ١٨٥ .
(٦) انظر ص ٣٧٧ .
(٧) انظر ص ١٦٦ .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة ما يلي :

١ - عدم رجحان الوجه الأول ، الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لأن أحد راوييه عنه ضعيف ، وهو النعمان بن راشد ، فتبقى رواية الزبيدي ، ومع كونه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري ، إلا أن هناك وجهين ، يرجحان على هذا الوجه بالكثرة كما سيأتي بيانه .

ثم إن الدارقطني أشار إلى أن إبراهيم بن سعد تابع الزهري في رواية هذا الوجه ، لكنه وصفها بأنها لا تصح ، وذلك لضعف أحد رواتها ، وهو إسماعيل بن بكير ، وبالتالي فلا تعضد رواية الزهري لهذا الوجه .

٢ - عدم رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن عبد الله بن حذافة ، وذلك لأن الراوي عن الزهري جعفر بن ربيعة مع كونه ثقة ، إلا أن روايته عنه كتابة لا سماعاً ، ولم أجد من تابعه عليها ، فلا تقوى على معارضة رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين صرحوا بالسماع .

ثم إن في إسناد هذا الوجه علّة أخرى ، وهي أن المزي أشار إلى إرسال رواية أبي سلمة عن حذافة حيث قال : يُقال : إن روايته عنه مرسلة [١] .

٣ - يبقى بعد ذلك الوجهان : الثالث : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ .

٤ - والرابع : الذي رواه الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً .

وبالنظر إلى أحوال رواتهما عن الزهري ، يتضح أنهما تعادلا من حيث عدد الرواة عنه . وكذلك من حيث التوثيق كما تقدم .

وعليه يمكن القول بأن كلا الوجهين محفوظان عن الزهري ، وأنه مرة يرويه عن أبي سلمة مرسلاً ، ومرة يرويه عن النبي ﷺ مرسلاً كذلك ، وعلى كلا الوجهين لا يصح وصل الحديث إلى النبي ﷺ من طريق الزهري .

وأما ما تقدم من ترجيح الدارقطني الوجه الثالث فقط ، فلا يتعارض مع ما

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/ ٤١٢) .

ذكرت من كون الوجه الرابع محفوظ ، وذلك لأنه لم يشر إلى متابعة معمر بن راشد لزياد بن سعد في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولعله لم يقف عليها ، فرجح الوجه الثالث بالكثرة ، في حين أن كلا الوجهين متعادلان كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : ضعيف ، وذلك لانقطاع إسناده فلا يصح وصله إلى النبي ﷺ من طريق الزهري .

ويشهد له ما أخرجه أبو داود في سننه [1] ، عن الحسن بن علي ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « **ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذينّ بعضكم بعضاً ، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة أو قال : في الصلاة** » .

وإسناده صحيح ، فالحسن بن علي هو الحلواني ، ثقة حافظ [2] ، وكذلك إسماعيل بن أمية [3] ، وباقي رجال الإسناد تقدم أنهم ثقات .

وبناءً عليه ، يرتقي الحديث الذي معنا إلى درجة الحسن لغيره ، ويظهر أن ابن حجر عندما حسّن الحديث ، أراد أنه حسن لغيره - والله أعلم .

* * *

---

(١) سنن أبي داود (٢/ ٨٣) كتاب الصلاة ، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل . (١٣٣٢) .

(٢) انظر التقريب ص ١٦٢ ، (١٢٦٢) ، والتهذيب (٢/ ٢٦٣) .

(٣) انظر ص ٣٠٣ .

الحديث (٤٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **ما من نبي ولا ولي إلا وله بطانتان ، بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر ، وبطانة لا تألوه خبالاً** [١] **، من وُقي شرّها فقد وُقي** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه الأوزاعي ، ومعاوية بن سلام ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

واختُلف عن بُرد بن سنان :

فرواه مؤمّل بن إسماعيل ، عن حماد بن سلمة ، عن برد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه غيره [٢] ، عن حماد بن سلمة ، عن أبي العلاء - وهو بُرد - عن الزهري ، مرسلاً [٣] .

وكذلك رواه الثوري ، عن أبي العلاء عن الزهري مرسلاً .

ورواه مفضل بن يونس ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

ورواه محمد بن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري [٤] .

---

(١) أي : لا تقصّر في إفساد حاله ، (النهاية ١/٦٣) .

(٢) يعني : غير مؤمل .

(٣) لم أقف على مراده بالإرسال ، لعدم وقوفي على من أخرجه .

(٤) العلل للدارقطني (٨/٥٧ ، ٥٨) . =

(تخريج الحديث)

يتضح من كلام الدارقطني في مسند أبي هريرة أن مدار الحديث على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه مرسلاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

= ثم إن الدارقطني أورد الحديث في مسند أبي سعيد الخدري (المجلد الرابع/ ق ٦ ب) وقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فقال يحيى بن سعيد ، ويونس [عن الزهري] ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري .

وقال محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقال صفوان بن سليم ، عن أبي سلمة ، عن أبي أيوب الأنصاري .

ولا يدفع هذه الأقاويل * . ا . هـ .

هذا ما ذكره في هذا الموضع ، وكما ترى ، فإن سقطاً في المخطوط قد حصل * ، حيث لم يذكر إلا وجهاً واحداً من أوجه الاختلاف عن الزهري .

ولهذا فإن الدراسة ستبني على كلامه في مسند أبي هريرة بالنسبة لاختلاف الأوجه .

ثم إن الدارقطني أورد الحديث أيضاً في مسند أبي أيوب (العلل ٦/ ١١٧) وذكر أن الاختلاف عن أبي سلمة ، فقال :

يرويه صفوان بن سليم ، عن أبي سلمة ، عن أبي أيوب واختلف عن أبي سلمة فيه: فرواه الزهري عن أبي سلمة ، فخالف صفوان ، ورواه عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري .

وقيل : عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقيل : عن أبي سلمة مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

ولا يدفع حديث صفوان ، لجواز أن يكون أبو سلمة حفظه عن أبي أيوب ، وعن أبي سعيد ، وعن أبي هريرة ، والله أعلم ، ا . هـ .

** يظهر أن الدارقطني رحمه الله أراد الجمع بين الأوجه الثلاثة التي ذكرها ، كما يدل عليه كلامه المذكور في مسند أبي أيوب ، فيكون تقدير الساقط: . . .ولا تدفع هذه الأقاويل، لجواز أن يكون أبو سلمة حفظه عن أبي أيوب، وعن أبي سعيد، وعن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه عبد الله بن المبارك في مسنده ١٦٦ ، (٢٧٢) عن الأوزاعي ، أنا الزهري ، أنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **ما من وال ولا أمير إلا له بطانتان ، بطانة تأمره بالمعروف ، وتنهى عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالاً ، فمن وُقي شرَّها فقد وُقي ، وهو الذي يغلب منهما**» .

ومن طريق ابن المبارك أخرجه أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٣٠٧) ، (٥٩٠١) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٧) عن الوليد ، هو ابن مِزْيد البيروتي عن الأوزاعي ، به ، بنحوه .

ومن طريق أحمد ، أخرجه ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣١١) .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٥) كتاب التاريخ ، باب بدء الخلق ، (٦١٥٨) .

والبيهقى في السنن الكبرى (١٠/ ١١١) كتاب آداب القاضي ، باب : من يشاور .

كلاهما من طريق الوليد بن مزيد .

وذكر ابن حجر في الموضع السابق ، أن الإسماعيلي رواه في مستخرجه عن الحسن بن سفيان عن دُحيم ، عن الوليد .

وأخرجه الطحاوى في مشكل الآثار (٣/ ٢٣) .

والبيهقى في الموضع السابق .

وفي شعب الإيمان (٦/ ٢٧) . باب في طاعة أولي الأمر ، فصل في نصيحة الولاة . (٧٤٠٣) .

كلاهما من طريق بشر بن بكر ، عن الأوزاعي ، به ، بنحوه .

وذكر ابن حجر في الموضع السابق أن الحاكم رواه من حديث بشر بن بكر ، وغيره عن الأوزاعي .

ولم أقف عليه في مستدركه من هذا الطريق ، بل من طريق عبد الملك بن عمير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، في حديث طويل ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه (يعني من الطريق الذي ذكره) ووافقه الذهبي . (انظر المستدرك ٤/ ١٣١) .

وأخرج ابن أبي حاتم رواية الأوزاعي في العلل (٢/ ٤٢٧) فقال :

سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « ما من وال إلا له بطانتان . . . » فذكره .

قال أبي : رواه يونس عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ .

قال أبي : هو بأبي هريرة أشبه ، لأن محمد بن عمرو يرويه عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

كما أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ١٩٠) تعليقاً مجزوماً عن الأوزاعي .

وقد تقدم بيان من وصل روايته .

(ب) وتابع معاوية بن سلام ، الأوزاعي في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤٣٣) كتاب البيعة ، باب بطانة الإمام (٧٨٢٤/ ١) .

وفي (٥/ ٢٣٠) كتاب السير ، باب بطانة الإمام (٨٧٥٦/ ٢) .

وفي المجتبى (٧/ ١٤١) كتاب البيعة ، باب بطانة الإمام . عن محمد بن يحيى ابن عبد الله . (هو الذهلي) ، قال : حدثنا مُعَمَّر بن يَعْمَر ، قال : حدثني معاوية بن سلام . قال : حدثني الزهري ، به ، بنحو رواية الأوزاعي .

ومن طريق النسائي أخرجها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣١٢) .

وأخرجها من طريق محمد بن يحيى بن الذهلي : الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٠٢٦) .

وفي الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٣١٥ أ) وقال :

غريب من حديث معاوية بن أبي سلام ، عن الزهري ، عنه (يعني أبا سلمة ، عن أبي هريرة) تفرد به مُعَمَّر بن يعمر عنه ، وعنه محمد بن يحيى الذهلي .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/ ٢٦) ترجمة معمر بن يعمر .

وذكر ابن حجر في تغليق التعليق أن الإسماعيلي رواها في مستخرجه عن القاسم ، عن فياض بن زهير ، عن مُعَمَّر بن يعمر .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ١٩٠) تعليقاً مجزوماً عن معاوية بن سلام .

وقد تقدم من وصل روايته هذه .

كما ذكر ابن القطان رواية معاوية هذه في الوهم والإيهام (٢/ ٥ ب وما بعدها) وقال : وذكر (يعني عبد الحق الأشبيلي) من طريق النسائي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **ما من وال إلا وله بطانتان الحديث** » وسكت عنه .

ثم قال - بعد أن ذكر إسناد النسائي المتقدم - : ومُعَمَّر بن يعمر هذا لم أجد له ذكراً في كتب الجرح والتعديل ، ولكنه ذكره أصحاب المؤتلف والمختلف بضبط اسمه ، بضم الميم الأولى ، وفتح العين وتشديد الميم الثانية ، وكنوه أبا عامر ، ونسبوه ليثيا ، وقالوا : روى عنه محمد بن يحيى وغيره ، وإذ حاله مجهولة ، فالحديث من أجله لا يصح ، فاعلم ذلك .

(ح) وتابع برد بن سنان ، الأوزاعي ، ومعاوية في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٩) عن مؤمل بن إسماعيل ، ثنا حماد ابن سلمة ، ثنا برد بن سنان ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية الأوزاعي .

ومن طريق أحمد أخرجها الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٢٠٧) ، (٣٦٧) .

وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٢) . من طريق مؤمل بن إسماعيل .

والدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ق ٣١٥ أ) وقال : غريب من حديث برد بن سنان ، عن الزهري .

تفرد به حماد بن سلمة ، وتفرد عنه المؤمل بن إسماعيل بهذا الإسناد .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، مرسلاً)

فقد ذكر الدارقطني أن غير المؤمل بن إسماعيل ، من أصحاب حماد بن سلمة ، رواه عن حماد ، عن أبي العلاء - برد بن سنان - عن الزهري . هكذا .

وتابع سفيان الثوري ، حماداً ، في رواية هذا الوجه عن برد بن سنان .

ولم أقف على أي من الروايتين السابقتين .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

فقد ذكر الدارقطني أن مفضل بن يونس ، رواه عن الأوزاعي ، عن الزهري هكذا .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٤٦٣) ، (٢٩٩١) عن إسماعيل (هو السراج) قال : حدثنا إسحاق بن راهويه قال : أخبرنا موسى القاريء ، قال : حدثنا المفضل بن يونس ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية الأوزاعي الوجه الأول .

ثم قال الطبراني : لم يروه عن الأوزاعي إلا المفضل ، ولا رواه عن المفضل إلا موسى ، وهو حديث إسحاق .

وابن حجر فى تغليق التعليق (٥/ ٣١١) تعليقاً مجزوماً عن إسحاق بن راهويه .

وذكر أنه اختلف فيه عن الأوزاعي ، وأن المحفوظ عنه روايته عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري)

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ١٨٩) كتاب الأحكام ، باب بطانة الإمام وأهل مشورته ، (٧١٩٨) عن أصبغ ، أخبرنا ابن وهب ،

أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال : « **ما بعث الله من نبي ، ولا استخلف من خليفة ، إلا كانت له بطانتان ، بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ، فالمعصوم من عصم الله تعالى** » .

كما أخرجه من طريق ابن وهب : النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤٣٣) كتاب البيعة ، باب بطانة الإمام . (٧٨٢٥/ ٢) .

وفي (٥/ ٢٣٠) كتاب السير ، باب بطانة الإمام (٨٧٥٥/ ١) .

وفي المجتبى (٧/ ١٤١) كتاب البيعة ، باب بطانة الإمام .

والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٢) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٥) كتاب التاريخ ، باب بدء الخلق (٦١٥٩) .

والبغوي في شرح السنة (١٠/ ٧٤) كتاب الإمارة ، باب الوزير الصالح (٢٤٨٣) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١١) كتاب آداب القاضي ، باب : من يشاور ؟ .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٥٠١) كتاب القدر ، باب المعصوم من عصم الله تعالى (٦٦١١) .

وأحمد في مسنده (٣/ ٨٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١١) كتاب آداب القاضي ، باب : من يشاور ؟ . ثلاثتهم من طريق عبد الله بن المبارك ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٣٩) .

وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٤٢٨) ، (١٢٢٨) .

كلاهما من طريق جرير بن حازم ، عن يونس ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ب) وتابع يحيى بن سعيد الأنصاري ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٢) .

وحماد بن إسحاق في تركة النبي ﷺ ص ٦٧ .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١١) كتاب آداب القاضي ، باب : من يشاور ؟ .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣١٠) .

أربعتهم من طريق أيوب بن سليمان بن بلال ، عن أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال [1] ، قال : قال يحيى بن سعيد : أخبرني ابن شهاب ، به ، بمثل حديث يونس ، وأحال الطحاوي متنه على متن حديث يونس بقوله : فذكر مثله .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ١٨٩) ، (٧١٩٨) ، تعليقاً مجزوماً عن سليمان بن بلال .

(ج) وتابع محمد بن أبي عتيق ، يونس بن يزيد ، ويحيى بن سعيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٢) .

والطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٨٢ أ) .

وقال : لم يروه عن ابن أبي عتيق وموسى بن عقبة إلا سليمان بن بلال ، تفرد به أبو بكر بن أبي أويس .

والبيهقي في القدر (١/ ٢٣٠) باب أن المعصوم من معاصي الله من عصمه الله . (٣٤٨) .

---

(١) سقط من المطبوع من مشكل الآثار: «عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان ابن بلال» والأرجح أنه خطأ من الناسخ حيث سبق بصره إلى أيوب بن سليمان بن بلال، فاشتبه عليه بسليمان بن بلال، وكل من روى الحديث يرويه بذكر أبي بكر، وسليمان.

وفي شعب الإيمان (٥/ ٢٧) باب في طاعة أولي الأمر ، فصل في نصيحة الولاة (٧٤٠٤) .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣١٠) .

خمستهم من طريق أيوب بن سليمان بن بلال [١] ، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن محمد بن أبي عتيق، عن الزهري، به، بمثله.

كما أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ١٨٩) ، (٧١٩٨) تعليقاً مجزوماً عن محمد بن أبي عتيق .

(د) وتابع موسى بن عقبة، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري.

ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، مع أنه ذكرها في التتبع ص ١٩٦ ، (٦٦) حين نقل إخراج البخاري لها معلقة .

وقد أخرج رواية موسى هذه ، جميع من أخرج رواية محمد بن أبي عتيق ، وذلك لأنهم قرنوا رواية ابن أبي عتيق برواية موسى ، حتى إن الطبراني علق عليهما تعليقاً واحداً كما تقدم .

(هـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة [٢] ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) سقط من مخطوطة المعجم الأوسط ذكر «أيوب بن سليمان»، وكل من روى الحديث يذكره.

(٢) الظاهر أنه اختلف عن شعيب في هذا الحديث ، حيث أخرج البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ١٩٠) روايته تعليقاً مجزوماً فقال : قال شعيب : عن الزهري ، حدثني أبو سلمة ، عن أبي سعيد . . . قوله ، فذكر أنها موقوفة على أبي سعيد ، وتابعه الدارقطني في التتبع ص ١٩٦ ، وقال : ووقفه شعيب ، وقد ذكر ابن حجر في الفتح (١٣/ ١٩١) أن الذهلي وصل هذه الرواية الموقوفة في جمعه حديث الزهري ، وأن الإسماعيلي قال : لم تقع بيدي ، ويظهر أنها لم تقع لابن حجر كذلك ، فلم يخرجها في التغليق ، كما أخرج الرواية المرفوعة .

والذي يظهر أن الرواية المرفوعة أرجح ، لموافقتها رواية الثقات من أصحاب الزهري كما تقدم ، خاصة وأنها من رواية أبي اليمان ، عن شعيب ، وهو معروف بالرواية عنه ، بل إن له نسخة يرويها عنه (الإرشاد للخليلي ١/ ٤٥٢) .

أما ابن حجر ، فذهب إلى أن الاختلاف في الوقف والرفع لا يؤثر ، لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد ، فالرواية الموقوفة لفظاً تعتبر مرفوعة حكماً . (الفتح (١٣/ ١٩٢).

ولم يشر إليها الدارقطني .

وأخرج روايته علي بن محمد الجكّاني في فوائده (كما في تغليق التعليق ٣١١/٥) عن أبي اليمان ، أنا شعيب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، به (يعني بمثل حديث ابن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة) مرفوعاً .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواها عنه :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قدِّم غيره من الثقات عليه [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى فرواها عنه :

- عبد الله بن المبارك : ثقة ، ثبت [٢] .
- الوليد بن مزيد : ثقة ، ثبت ، وعد من أثبت أصحاب الأوزاعي [٣] .
- بشر بن بكر : ثقة يغرب [٤] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .
(٢) انظر ص ٣٣٥ .
(٣) تقريب التهذيب ص ٥٨٣ ، (٧٤٥٤) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٣٢) .
(٤) انظر ص ٣٧٠ .

أما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير مفضل بن يونس ، وقد تفرد بها عن الأوزاعي كما صرح بذلك الطبراني ، والمفضل : ثقة ، ربما أخطأ [١] .

وكما هو واضح ، فإن رواية الأوزاعي الأولى أرجح ، لكثرة الرواة عنه ، وكلهم ثقات ، وفيهم من عد أنه من أثبت أصحابه ، في حين أنه لم يرو الرواية الثانية عنه غير المفضل بن يونس ، وهو مع كونه ثقة ، إلا أنه ربما أخطأ ، ولعل هذا الحديث مما أخطأ فيه .

وقد تقدم أن ابن حجر حكم على روايته الأولى أنها المحفوظة عنه .

٢ - معاوية بن سلام :

وثقه ابن معين [٢] ، وقال في موضع آخر : أُعُدُّه محدث أهل الشام ، ومن لم يكتب حديث معاوية بن سلام ، مسنده ومنقطعه حتى يعرفه ، فليس هو صاحب حديث [٣] .

كما وثقه أحمد [٤] ، والنسائي [٥] ، وأبو زرعة الدمشقي [٦] ، والذهبي [٧] ، وابن حجر [٨] ، وقال دحيم : جيد الحديث ، ثقة [٩] .

وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ، صدوق [١٠] .

وذكره ابن حبان في الثقات [١١] ، وقال في المشاهير : من ثقات الشاميين ومتقنيهم ، دخل مصر ، فكتب عنه أهلها ، ومات على تيقُّظ فيه [١٢] .

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٧) .
(٢) تاريخ الدارمي ص ٢١٢ .
(٣) عن الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣) .
(٤) عن تهذيب الكمال للمزي (٢٨/ ١٨٥) .
(٥) المصدر السابق .
(٦) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٧٣) .
(٧) الكاشف (٣/ ١٥٧) .
(٨) تقريب التهذيب ص ٥٣٨ ، (٦٧٦١) .
(٩) عن تهذيب الكمال للمزي (٢٨/ ١٨٦) .
(١٠) المصدر السابق .
(١١) الثقات (٧/ ٤٦٩) .
(١٢) مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٤ .

أما أبو حاتم ، فقال : لا بأس بحديثه [1] .

فخلاصة حاله أنه ثقة .

على أن ابن القطان أعل روايته بجهالة الراوي عنه ، مُعَمَّر بن يعمر ، فضعف الحديث من أجله .

وما ذهب إليه فيه نظر ، لأن ابن حبان ذكره في الثقات ، وقال : يُغْرب [2] .

وقال الذهبي : محله الصدق [3] .

وعليه فإنه لا ينزل عن مرتبة « صدوق » ، وحديثه لا ينزل عن درجة الحسن .

وبناء عليه فإن رواية معاوية هذه سالمة من العلة ، خصوصاً وأنها وافقت رواية بعض الثقات من أصحاب الزهري كالأوزاعي على الرواية المحفوظة عنه .

٣ - بُرْد بن سنان :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [4] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، مرسلاً .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير حماد بن سلمة ، من رواية المؤمل بن إسماعيل عنه وقد تفرد بها حماد ، وتفرد عنه المؤمل ، كما نص على ذلك الدارقطني .

والمؤمّل : صدوق سيء الحفظ [5] .

وحماد بن سلمة : ثقة ، عابد ، من أثبت الناس في ثابت ، لكنه تغير حفظه بآخرة [6] .

---

(١) عن تهذيب الكمال للمزي (١٨٦/٢٨) .

(٢) الثقات (١٩٢/٩) .

(٣) تاريخ الإسلام (وفيات ٢١١ - ٢٢٠) ص ٤١٥ .

(٤) انظر ص ٣١١ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٥٥ ، (٧٠٢٩) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٣٤٠) .

(٦) انظر ص ٣٦٧ .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه : حماد بن سلمة ، من رواية بعض أصحابه ، ولم أتمكن من معرفتهم لعدم وقوفي على من أخرج روايته هذه .

- سفيان الثوري : ثقة ، حافظ ، إمام ، حجة [1] .

ويتضح مما تقدم أن رواية حماد الثانية ، أرجح من الأولى ، حيث تابعه عليها الثوري ، وهو في الدرجة العليا من التوثيق .

في حين أن روايته الأولى ، تفرد بروايتها عنه ، المؤمل بن إسماعيل ، وهو موصوف بسوء الحفظ ، ولعل حماداً حدث بها بعد اختلاطه ، فيشترك معه في تحمل العلة .

وعليه يمكن القول بأن رواية برد بن سنان لهذا الوجه ، غير محفوظة عنه ، والله أعلم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، لا يصفو منها إلا روايتا الأوزاعي ، ومعاوية بن سلام ، أما رواية برد فلا يعتد بها ، لأنها غير محفوظة عنه .

أما عن مدى رجحان هذا الوجه عن الزهري ، فسيأتي الحديث عنه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير برد بن سنان ، من رواية المؤمل بن إسماعيل ، عن حماد بن سلمة ، عن برد .

وقد تقدم الكلام على رواية برد هذه ، والاختلاف عنه في هذا الحديث ، وأن هذا الوجه محفوظ عنه .

إلا أنه غير محفوظ من رواية الزهري ، لأن برداً خالف الثقات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الأوجه الراجحة عنه كما سيأتي ، وهو أدْوَن حالاً منهم .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٤٤ ، (٢٤٤٥) ، وانظر التهذيب (٤/ ٩٩) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه ، غير الأوزاعي ، من رواية المفضل بن يونس عنه ، وقد تقدم بيان حالهما والكلام على الاختلاف الذي حصل عن الأوزاعي في هذا الحديث ، وأن هذا الوجه غير محفوظ عنه ، كما صرح بذلك ابن حجر .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري)

فرواه عنه :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢ - يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٢] .

٣ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٣] .

٤ - موسى بن عقبة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٤] .

٥ - شعيب بن أبي حمزة - على الرواية المحفوظة عنه - :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، خاصة في الزهري [٥] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فإنهم بين ثقة

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ٣٣٨ .

(٣) انظر ص ٤٦٧ .

(٤) انظر ص ٦٨٩ .

(٥) انظر ص ١٧٨ .

ثبت ، وثقة ما عدا ابن أبي عتيق ، فهو صدوق ، مما يجعل احتمال رجحانه ممكن جداً ، وسيأتي الحديث عنه تفصيلاً في الخلاصة النهائية .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم عدم رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري مرسلاً ، لأني لم أجد من رواه عنه غير برد بن سنان ، على الرواية المحفوظة عنه ، وهو صدوق له أوهام وقد خالف الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الأوجه الراجحة عنه .

وكذلك الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، فحكمه حكم سابقه في عدم الرجحان ، لأنه من الرواية غير المحفوظة عن الأوزاعي ، كما نص على ذلك ابن حجر ، ولم أجد من تابع الأوزاعي عليه .

يبقى بعد ذلك الوجهان : الأول : الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

والرابع : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد الخدري .

وقد اختلف العلماء في الراجح منها :

١ - فذهب ابن حجر إلى أن الراجح ، الوجه الرابع ، مستدلاً لذلك بكثرة الرواة له من أصحاب الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، كما دل عليه التخريج ، وبيان أحوال الرواة ، ولذلك أخرجه البخاري على شرط كتابه ، وعلق الأوجه الأخرى .

وفي هذا قال ابن حجر في الهدي ص ٣٨١ : حكى البخاري هذه الأوجه كلها ، وكأنه ترجح عنده طريق أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، فإن أكثر أصحاب الزهري ، رووه كذلك .

ثم قال في الفتح (١٣/ ١٩٢) : فمن ثم يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد ، فلذلك ساقها موصولة ، وأورد الباقي بصيغة التعليق إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث ، إما على الطريقة التي بينتها من الترجيح ، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلمة

على الأوجه الثلاثة [1] ، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح ، ثم ساق ابن حجر دليلاً آخر ، فقال : ويرجح كونه عن أبي سعيد ، موافقة ابن أبي حسين ، وسعيد بن زياد [2] ، لمن قال : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد .

٢ - وذهب أبو حاتم إلى ترجيح الوجه الأول ، فبعد أن ساق رواية أبي سعيد ، قال : هو بأبي هريرة أشبه ، لأن محمد بن عمرو يرويه عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ [3] ، وقد تقدم كلامه هذا في التخريج .

٣ - أما الدارقطني فذهب إلى الجمع بين الروايتين ، والقول بأنهما محفوظتان عن الزهري ، إذ تقدم أنه قال في مسند أبي أيوب بجواز أن يكون أبو سلمة حفظه عن أبي أيوب ، وعن أبي سعيد ، وعن أبي هريرة .

والذي يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الدارقطني من كونهما محفوظتين عن الزهري ، ومما يؤيد كون الوجه الرابع محفوظاً إخراج البخاري له في صحيحه ، ولكثرة رواته الثقات من أصحاب الزهري عنه ، فهذان المرجحان المعول عليهما .

وما ذكره ابن حجر من موافقة ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، فمع كونهما موقوفتين ، فلهما حكم الرفع .

ومما يؤيد كون الوجه الأول محفوظاً أيضاً ، متابعة محمد بن عمرو ، الزهريَ في ذكر أبي هريرة ، كما ذكر أبو حاتم بل إن ابن حجر نفسه ذكر دليلاً آخر غير هذا حيث قال في الفتح (١٣/ ١٩٢) : ووجدت في الأدب المفرد للبخاري ما يترجح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، فإنه أخرجه من طريق عبد الملك بن عمير ، عن أبي سلمة كذلك في آخر حديث طويل [4] .

---

(١) يقصد بالوجه الثالث: الزهري عن ابي سلمة، عن أبي أيوب الذي أشار إليه الدارقطني في مسند أبي أيوب، كما تقدم ، ولم أتعرض له بالدراسة، لأنه لم يسقه في هذا الموضع من مسند أبي هريرة، وقد أخرج هذه الرواية الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢١).

(٢) أخرج البخاري روايتيهما تعليقاً مجزوماً في صحيحه مع الفتح (١٣/ ١٩٠)، وأنهما موقوفان على أبي سعيد، وقد ذكر ابن حجر في الهدي ص ٦٩، بأنه لم ير روايتيهما.

(٣) أخرجها البزار في مسنده تعليقاً (كما في حاشية العلل للدارقطني ٨/ ٥٨) .

(٤) الأدب المفرد للبخاري ص ٦٤ ، باب المستشار مؤتمن ، (٢٥٧) .

قلت : وقد تقدم في تخريج الوجه الأول ، أن الحاكم أخرجه أيضاً ، وحكم عليه بأنه صحيح الإسناد على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

والذي يظهر أن ابن حجر لم يقف على رواية محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة - التي اعتمد عليها أبو حاتم ، في ترجيح الوجه الأول - حيث لم يشر إليها في كلامه عن الاختلاف . ولعله لو وقف عليها لاقتصر على القول بالجمع بين الوجهين .

وطالما أمكن الجمع بوجه معتبر ، فهو أولى من الترجيح ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، إذ تقدم إخراج البخاري الوجه الرابع بذكر أبي سعيد ، كما أن إسناد الوجه الأول بذكر أبي هريرة صحيح ، خاصة من رواية عبد الله بن المبارك التي أخرجها في مسنده والله أعلم .

* * *

الحديث (٤٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **من احتجم يوم السبت ويوم الأربعاء فلا يلومن إلا نفسه** » .

فقال : اختلف فيه على الزهري :

فرواه داود بن عطاء عن ابن أبي ذئب ، وابن سمعان ، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه سليمان بن أرقم ، واختلف عنه :

فرواه إسماعيل بن عياش ، عن سليمان بن أرقم ، وابن سمعان ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أو سعيد بالشك [١] .

وخالفه حمّاد بن سلمة ، وداود بن الزبرقان [٢] ؛ روياه عن سليمان، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

ورواه عون مولى أم حكيم ، عن الزهري ، مرسلاً ، عن النبي ﷺ وهو أشبهها بالصواب [٣] .

(تخريج الحديث)

ها الحديث مداره على الزهري ، واختلف فيه عليه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

---

(١) يعني : عن أبي هريرة .

(٢) يعني : خالفا إسماعيل بن عياش .

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ٣٨١) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة أو سعيد - بالشك - ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه عن سعيد - وحده - عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه أبو نعيم في الطب النبوي (ق ٢٨٩ ب) من طريق إسماعيل بن محمد الطلحي ، ثنا داود بن عطاء ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري [١] ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **من احتجم يوم السبت ، ويوم الأربعاء ، فلا يلومن إلا نفسه** » .

(ب) وتابع عبد الله بن زياد بن سمعان ، ابن أبي ذئب في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن عدي في الكامل (٤/ ١٤٤٦) ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان من طريق الوليد بن مسلم ، عن ابن سمعان ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فذكره بزيادة « **فأصابه بَرَص** » .

وقال ابن عدي :

وهذه الأحاديث التي أمليتها بأسانيدها ، غير محفوظة .

وأخرجها من طريق الوليد بن مسلم أيضاً ، أبو نعيم في الطب النبوي (ق ٢٨٩ ب [٢]) وقال في متنه : « فأصابه بياض » .

---

(١) سقط في المخطوط ذكر « الزهري » ، وقد أورد محقق كتاب « فيما ورد عن شفيع الخلق يوم القيامة أنه احتجم وأمر بالحجامة ، للبوصيري » ص ٤٧١ إسناد أبي نعيم، وليس فيه ذكر « الزهري » أيضاً والأصل إثباته كما يدل عليه كلام الدارقطني ، ثم إن الاختلاف على الزهري كما تقدم ، مما يؤيد ما ذكرت .

(٢) سقط من المخطوط ذكر « سعيد بن المسيب » ، وكذلك في حاشية كتاب البوصيري المتقدم ذكره ، والصحيح إثباته كما في كلام الدارقطني ، ورواية ابن عدي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، أو سعيد - بالشك - عن أبي هريرة)

(أ) (ب) فرواه ابن عدي في الكامل (٣/ ١١٠١) ترجمة سليمان بن أرقم عن القاسم بن بحر بن نصر المخرمي ، ثنا يحيى بن عثمان ، ثنا إسماعيل بن عياش ، عن سليمان بن أرقم ، وابن سمعان ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة [أو [1]] سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فذكره ، بمثله .

وقال ابن عدي :

وهذه الأحاديث عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، يرويها عنه سليمان بن أرقم ، فإن روى بعض هذه الأحاديث غيره عن الزهري ، فيكون أشد منه . . . وحديث « **من احتجم** » جمع إسماعيل بن عياش بينه وبين ابن سمعان ، عن الزهري .

وأخرجه من طريق ابن عدي ، ابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٢١١) كتاب الطب ، باب النهي عن الحجامة يوم السبت ويوم الأربعاء .

وعلّق عليه فقال :

إسماعيل بن عياش ضعيف ، وسليمان بن أرقم ، وعبد الله بن زياد بن سمعان ، كذابان .

وأورده البوصيري في كتابه عن الحجامة ص ٧١ و ص ٨١ ، تعليقاً إلى ابن الجوزي وجاء في كلا الموضعين « عن أبي سَلمة أو سعيد بن المسيب » .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب - وحده - عن أبي هريرة)

فرواه أبو مسلم الكجي في سننه (كما في اللآليء المصنوعة للسيوطي ٢/ ٤٠٩) عن حجاج بن منهال ، حدثنا حماد (بن سلمة) ، عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فذكره بمثله .

---

(١) في الكامل والموضوعات : « عن » والصحيح ما أثبته ، ويدل عليه كلام الدارقطني المتقدم ، وسيأتي أن البوصيري أورده في كتابه على الجادة .

وأخرجه من طريق أبي مسلم :

الحاكم في المستدرك [1] (٤/ ٤٠٩) كتاب الطب ، باب الوقت المحمود للحجامة ، وسكت عنه .

وتعقبه الذهبي في التلخيص فقال : سليمان ، متروك .

وانظر مختصر الاستدراك لابن الملقن (٧/ ٣٢٢٧) .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٤٠) كتاب الضحايا ، باب ما جاء في وقت الحجامة وقال :

سليمان بن أرقم ضعيف .

وروي عن ابن سمعان ، وسليمان بن [أرقم] عن الزهري كذلك أيضاً موصولاً ، وهو ضعيف [2] .

وروي عن الحسن بن الصلت عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً . وهو أيضاً ضعيف .

والمحفوظ : عن الزهري ، عن النبي ﷺ منقطعاً .

وأورده البوصيري في كتابه عن الحجامة ص ٦٢ تعليقاً عن البيهقي .

وأخرجه من طريق حماد بن سلمة أيضاً :

البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٢٢) ، (٥٠١) . وقال :

وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، وسليمان بن أرقم ليّن الحديث ، وإنما أُتي منه .

وأعاده بسنده ومتنه في (١/ ٢٢٦) ، (٥٠٨) .

لكنه قال عقبه :

---

(١) في المطبوع من المستدرك ، وفي حاشية كتاب مختصر الاستدراك لابن الملقن «السدي» ، وهي مصحَّفة عن « الزهري » وليس للسدي ذكر في الحديث .

(٢) يعني : الوجه الثاني ، بذكر سعيد أو أبي سلمة .

وهذا الحديث ، رواه غير سليمان ، عن الزهري ، مرسلاً ، وسليمان ليّن الحديث [1] .

وانظر كشف الأستار للهيثمي (٢/ ٣٨٨) ، (٣٠٢٢) .

وأورده البوصيري في كتابه عن الحجامة ص ٧ ، تعليقاً عن البزار .

وتابع داود بن الزبرقان الرقاشي حماد بن سلمة ، في روايته عن سليمان بن أرقم .

وقد أخرج روايته أبو نعيم في الطب النبوي [2] (ق ٨٩ ب) باب الاحتراس من البرص . ثم قال عقبه :

رواه حماد بن سلمة ، عن سليمان بن أرقم ، مثله ، عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

(أ) فرواه ابن الجعد في مسنده (٢/ ١٠٤١) ، (٣٠١٨) عن عبد العزيز بن عبد الله (الماجشون) عن عون مولى أم حكيم ، عن الزهري ، قال : قال رسول الله ﷺ « **من احتجم أو اطّلا** [3] **يوم السبت أو الأربعاء ، فلا يلومن إلا نفسه من الوَضَح** » [4] .

وأخرجه أبو مسلم الكجي في سننه (كما في اللآليء المصنوعة للسيوطي ٢/ ٤٠٩) .

---

(١) يُفهم من كلامه هذا أنه يرجح الوجه المرسل .

(٢) في المخطوط « ثنا داود بن الزبير ، عن سليمان الرقاشي عن ابن شهاب » ، ويظهر أنه حصل تقديم وتأخير ، وتصحيف في اسم والد داود ، والصحيح « ثنا داود بن الزبرقان الرقاشي ، عن سليمان ، عن ابن شهاب » .

وجاء في حاشية كتاب البوصيري ص ٧٠ « حدثنا داود بن الزبرقان الرقاشي ، عن ابن شهاب » بدون ذكر سليمان ، والصحيح إثباته .

(٣) من الطلاء، وهو الدهان، ولعل المراد النهي عن الاطلاء بالنورة ونحوها في هذين اليومين.

(٤) الوَضَح : هو البرص كما جاء في بعض الروايات .

والدارقطني في العلل (٩/ ق ٣٨٣) .

كلاهما من طريق عبد العزيز الماجشون ، به .

وأورده البغوي في شرح السنة (١٢/ ١٥١) كتاب الطب ، باب الحجامة (٣٢٣٥) تعليقاً .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، عوناً مولى أم حكيم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٩) كتاب الجامع ، باب الحجامة ، (١٩٨١٦) ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بدون ذكر « الطّلي » .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق ، أبو داود في المراسيل ص ٣١٩ ، (٤٥١) وقال :

وقد أُسْند هذا ، ولم يصح .

وأوردها البغوي في شرح السنة (١٢/ ١٥١) كتاب الطب ، باب الحجامة (٣٢٣٥) تعليقاً .

كما أوردها البوصيري في كتابه عن الحجامة ص٧٧ تعليقاً .

ونقل كلام أبي داود السابق .

وقد وهّم محققُ الكتاب ، الحافظَ البوصيري فقال : لم أجده في سنن أبي داود ، والظاهر أنه وهم من الحافظ .

وكلامه هذا فيه نظر ، لأن الحافظ لم يقيّده بالسنن ، وهو في المراسيل كما تقدم .

ثم إن المنذري أورد الحديث في الترغيب والترهيب (٣/ ١٦١) باب الترغيب في الحجامة . وفيه : عن معمر عن النبي ﷺ .

ويظهر أنه سقط من المطبوع ذكر « الزهري » .

(النظر في الاختلاف)

تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١ - محمد بن أبي ذئب :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلّم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرّح بالسماع على روايته عند التعارض [١] .

لكن روايته معلولة من جهة الراوي عنه وهو داود بن عطاء المزني لأنه ضعيف الحديث [٢] .

٢ - عبد الله بن زياد بن سمعان :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث ، متهم [٣] .

وقد اختلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

لكن الذي يظهر أن كلا روايتيه لا يعتد بهما لكونه متهماً بالكذب ، فالمعوّل في هذا الوجه الآتي ، على من رواهما غير ابن سمعان هذا .

وعند تأمل من روى هذا الوجه الذي معنا - غير ابن سمعان - يتبين أنه ابن أبي ذئب ، لكن تقدم أن روايته معلولة من جهة الراوي عنه .

وعليه فلا يكون هذا الوجه محفوظاً عن الزهري ضمن الأوجه المختلف فيها عليه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة أو سعيد بن المسيب - بالشك - عن أبي هريرة)

---

(١) انظر ص ٢٨٥ .

(٢) تقريب التهذيب (١٩٩) ، (١٨٠١) ، وانظر التهذيب (١٦٨/٣) .

(٣) انظر ص ٦٧٧ .

فرواه عنه راويان أيضاً :

١ - سليمان بن أرقم :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد - وحده - ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير إسماعيل بن عياش ، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلّط في غيرهم [٢] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- حماد بن سلمة : وهو ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بآخرة [٣] .

- داود بن الزبرقان الرقاشي : ضعيف الحديث [٤] .

ويظهر أن الراجح روايته الثانية ، وذلك لرواية راويين لها عنه ، أحدهما ثقة ، في حين أن روايته الأولى لم يروها عنه غير إسماعيل بن عياش ، وروايته معلولة ، لأنها عن غير الشاميين ، فسليمان بن أرقم بصري ، وابن سمعان مدني .

٢ - عبد الله بن زياد بن سمعان :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها معلولة ، لكونه متهماً بالكذب ، وقد تقدم أن رواية سليمان بن أرقم - مع كونها قد سلمت من تهمة الوضع - غير محفوظة عنه .

---

(١) انظر ص ٣٨٥ .

(٢) انظر ص ٣٧٠ .

(٣) انظر ص ٣٦٧ .

(٤) انظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٦٠) .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب - وحده - ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه ، غير سليمان بن أرقم ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها المحفوظة عنه .

لكن هذا الوجه غير راجح ، ضمن الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، وذلك لأن رواية سليمان هذه منكرة ، وقد خالف فيها الثقات من أصحاب الزهري الذين رووه مرسلاً وقد تقدم قول غير واحد من العلماء : إن الحديث لا يصح موصولاً .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه :

١ - عون مولى أم حكيم :

ولم أقف على نسبه كاملاً ، وإنما يُعرف بكونه مولى لأم حكيم ، وقد ترجم له البخاري [١] ، وابن أبي حاتم [٢] ، وابن حبان [٣] ، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

لكن نقل البرقاني عن الدارقطني أنه قال فيه : ثقة [٤] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، وأما ما ذهب إليه الألباني من الحكم عليه بالجهالة [٥] ، فلعله لم يقف على توثيق الدارقطني السابق .

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ١٦) .
(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٨٢) .
(٣) الثقات (٧/ ٢٨١) .
(٤) سؤالات البرقاني ص ٥٤ .
(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤/ ١٦٨) .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [١] .

وبعد : فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري، وكما ترى فهما ثقتان، مما يرجح روايتيهما على رواية الذين رووا الأوجه السابقة عن الزهري، ولذلك رجحه غير واحد من العلماء، كأبي داود، والبزار، والدارقطني، والبيهقي.

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم ، رجحان الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً ، وذلك لثقة الراويين له عن الزهري ، وقد رجحه غير واحد من العلماء ، كما أسلفت .

وأما بقية الأوجه التي جاء الحديث فيها موصولاً ، فمرجوحة ، وذلك لأن أسانيدها - دون الزهري - لم تَخْلُ من ضعيف ، أو متهم بالكذب ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف ، لإرساله .

وله شاهد موصول ، أخرجه ابن ماجه في سننه [٢] من طريقين عن نافع عن ابن عمر ، أمثلهما ما رواه عن محمد بن المصفّى الحمصي ، ثنا عثمان بن عبد الرحمن ، ثنا عبد الله بن عصمة عن سعيد بن ميمون ، عن نافع ، قال : قال ابن عمر : . . . سمعت رسول الله ﷺ يقول : - فذكر الحديث وفيه - **«واجتنبوا الحجامة يوم الجمعة ، ويوم السبت ، ويوم الأحد ، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء أو ليلة الأربعاء »** .

قال البوصيري في الزوائد « هذا إسناد فيه مقال ، قال المزي ، والذهبي ، في ترجمة عبد الله بن عصمة ، عن سعيد بن ميمون : مجهول » [٣] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ١١٥٤) كتاب الطب ، باب في أي الأيام يحتجم ، (٣٢٨٨) .

(٣) هكذا في المطبوع والذي وقفت عليه هو حكم المزي على عبد الله بن عصمة وحده بالجهالة ، وسكت عن سعيد بن ميمون ، كما سكت الذهبي عن كلا الراويين ، (تهذيب الكمال ١١/ ٨٤ و ١٥/ ٣١١) ، (الكاشف ١/ ٣٧٢ و ٢/ ١١٠) .

قلت - أي البوصيري [1] - : لم ينفرد ابن ماجه بإخراجه من هذا الوجه ، فقد رواه الحاكم في المستدرك بهذا اللفظ ، عن أبي النضر الفقيه ، وأبي الحسن العنزي (قالا : ثنا عثمان بن سعيد الدارمي) عن عبد الله بن صالح المصري ، عن عطّاف بن خالد المخزومي ، عن نافع ، به [2] . ا . هـ .

وعطّاف بن خالد هذا الراجح في حاله أنه صدوق يهم [3] .

وبناءً على ما تقدم يمكن أن يرتقي الحديث الذي معنا بمجموع شواهده إلى الحسن لغيره . ولا يعكّر على هذا الحكم ما قاله ابن مهدي : ما صح عن النبي ﷺ فيها شيء إلا أنه أمر بها [4] .

إذ تحمل الأصحية هنا على الاصطلاح المعروف ، وهو اتصال السند بنقل العدل الضابط عن مثله ، وخلا من الشذوذ والعلّة القادحة .

وأما ما قاله العقيلي : وليس في هذا الباب ، في اختيار يوم الحجامة شيء يثبت [5] .

ففيه نظر ، لما تقدم ، أو يراد بالثبوت الصحة .

كما أنه لا يعكر على ما ذكرت ، إيراد غير واحد لهذا الحديث في الموضوعات ، لأنه إنما ذكر فيها بأسانيد فيها متهم بالوضع ، - من طريق الزهري - موصولاً ، وقد تقدم أنها أوجه مرجوحة عنه ، والله أعلم .

* * *

(١) مصباح الزجاجة (٣/ ١٢٩) .

(٢) المستدرك للحاكم (٤/ ٢١١) وسكت عنه ، وكذلك الذهبي .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٩٣ ، (٤٦١٢) ، وانظر التهذيب (٧/ ١٩٨) .

(٤) عن جنة المرتاب للموصلي ص ٥١٧ .

(٥) الضعفاء الكبير (١/ ١٥٠) ترجمة بكار بن عبد العزيز .

الحديث (٤٥)

وسئل - الدارقطني-عن حديث عروة، عن عائشة، أنها أعطت لسائلة تمرة، فشقتها بين ابنتيها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «**من ابتُلي بشيء من البنات أو الأخوات فأحسن صحبتهنّ، كنّ له ستراً من النار**».

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه الزبيدي ، ويونس ، ومالك [١] ، ومحمد بن المنكدر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

واختُلف عن معمر :

فرواه عبد الأعلى [٢] ، وعبد المجيد ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة [٣] .

واختلف عن عبد الرزاق :

فرواه عبد الرحمن بن بشر بن الحكم ، عن عبد الرزاق ، عن معمر [٤] .

وكذلك روي عن سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة [٥] .

---

(١) هكذا في المخطوط ، ويظهر أنه تصحيف من « صالح » يعني : ابن أبي الأخصر ، فهو الذي تابعهم على هذا الوجه كما سيأتي .

(٢) يظهر أنه سقط من هذا الموضع ذكر «عبد الرزاق»، والسياق يقتضيه، ويؤيده التخريج.

(٣) يعني : عن عائشة .

(٤) يعني : عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، عن عائشة .

(٥) يعني : عن عائشة .

وقيل : عن سليمان بن بلال ، عن [ابن أبي عتيق] ، عن الزهري، عن أبي عبد الله بن أبي بكر .

وقول من قال : عن الزهري ، عن أبي عبد الله [1] بن أبي بكر ، أصح .

وروي عن بشر بن شعيب [بن] أبي حمزة ، عن أبيه ، عن الزهري ، عن أبي بكر [2] بن حزم عن عروة .

وقال ابن علية : عن معمر ، عن الزهري ، مرسلاً [3] .

والصحيح : عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، عن عائشة [4] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، عن عائشة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، عن عائشة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، مرسلاً .

---

(١) هكذا في المخطوط ، ويظهر أنه أراد « عن عبد الله بن أبي بكر » ، كما يدل عليه كلامه في مواضع أخرى ستأتي .

(٢) هكذا في المخطوط ، وبشر إنما يرويه على الجادة ، يعني : عن عبد الله بن أبي بكر ابن حزم ، أو يكون المراد بأبي بكر هنا هو عبد الله نفسه ، فهو يكنى « أبا بكر » أيضاً كما سيأتي .

(٣) لم أتمكن من تحديد المراد بالإرسال ، لعدم وقوفي على روايته هذه ، لكن الأرجح أنه يريد أنه رواها عن النبي ﷺ مباشرة .

(٤) العلل للدارقطني (٥/ ق ٢٨ ب) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة)

(أ) فرواه ابن عدي في الكامل (٢/ ٥٨٣) ترجمة الجراح بن مليح ، عن ابن قتيبة ، ثنا هشام بن عمار ، ثنا الجراح بن مليح ، قال : حدثني الزبيدي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : دخلت امرأة تسأل معها ابنتان لها ، فلم يكن عندي شيء أعطيها إلا تمرة ، فأعطيتها إياها ، فشقت التمرة بين ابنتيها نصفين فأعطت كل واحدة منهما شقّاً ، فلما جاء النبي ﷺ ذكرت أمرها ، فقال النبي ﷺ : « **من ابتُلي شيئاً من البنات أو الأخوات فأحسن صحبتهن ، كنّ له ستراً من النار** » .

وأشار ابن عدي إلى أن هذا الحديث من نسخة للزبيدي .

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ١٣٩ أ) من طريق الجراح بن مليح . به مختصراً . وقال :

لم يرو هذا الحديث عن الزبيدي إلا الجراح بن مليح .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، الزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٢٥٩) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصبر ، (٢٩٢٨) من طريق ابن وهب ، قال : حدثنا يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(ج) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، الزبيدي ، ويونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٣/ ٩٧٧) ، (١١٥٤ - ١٦٩٦) عن النضر ، نا صالح بن أبي الأخضر عن الزهري ، به ، مختصراً .

(د) وتابع محمد بن المنكدر ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٧٤ ب) و (ق ١٥٧ أ)

من طريق هشام بن عروة ، عن محمد بن المنكدر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال : قال الدارقطني : محفوظ من الزهري باختلاف عنه . وقيل : عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، - وزاد في الموضع الأول - : وهو الصحيح .

(هـ) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري :

وقد أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤٥٧) كتاب الجامع ، باب نفقة الرجل على أهله ، (١٩٦٩٣) ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٦/ ١٦٦) .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٣/ ٩٧٦) ، (١١٥٣ - ١٦٩٦) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٤٢٩) ، (١٤٧٣) .

ثلاثتهم عن عبد الرزق :

وأخرجها من طريق عبد الرزاق : الخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٦٥) باب العطف على البنات ، (٦٩٧ - ٤٩٢) .

والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣١١) ، (٥٢٢) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٤٠٤) باب في حقوق الأولاد والأهلين ، (٨٦٧٥) .

وقال : هكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر .

ورواه عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عروة ، وهو الصحيح ، وكذلك رواه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري .

وتابع عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عبد الرزاق ، في روايته هذه عن معمر .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٦/ ٣٣) عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري به مختصراً .

وتابع عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد ، عبد الرزاق ، وعبد الأعلى في روايتيهما عن معمر .

وقد أخرجها الترمذي في جامعه (٤/ ٣١٩) كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في النفقة على البنات والأخوات ، (١٩١٣) ، عن العلاء بن مسلمة ، حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

وقال : هذا حديث حسن .

كما أورد ابن حجر رواية عبد المجيد ، تعليقاً في النكت الظراف - بحاشية التحفة - (١٢/ ٩) .

فقال : رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، وكأنه سلك الجادة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عروة ، عن عائشة)

(أ) فذكر الدارقطني أن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم ، رواه هكذا عن عبد الرزاق ، عن معمر - يعني : عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، عن عائشة - .

ولم أقف على رواية عبد الرحمن بن بشر .

نعم وقفت على رواية أخرجها أحمد في مسنده (٦/ ١٦٦) قال فيها :

قال عبد الرزاق : وكان - يعني : معمراً - يذكره عن عبد الله بن أبي بكر ، وكذا كان في كتابه ، يعني : عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، أن عائشة قالت : . . . فذكره بنحوه .

وتابع عبد الله بن المبارك ، عبد الرزاق ، في روايته هذه عن معمر ، ولم يشر الدارقطني إليها ، وقد أخرجها عبد الله بن المبارك في البر والصلة - المطبوع مع المسند - (١٥٢) ، باب بر الوالدين ، (١٤٩) عن معمر ، عن الزهري ، به .

ومن طريق ابن المبارك ، أخرجها :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٢٨٣) كتاب الزكاة ، باب : اتقوا النار ولو بشق تمرة (١٤١٨) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٢٧) كتاب البر والصلة ، باب فضل الإحسان إلى البنات (١٤٧ - ٢٦٢٩) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٣١٩) كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في النفقة على البنات والأخوات (١٩١٥) . وقال : صحيح .

وابن أبي الدنيا في العيال (١/ ٣٢٦) باب في الإحسان إلى البنات (٩٠) .

والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣١١) ، (٥٢٣) .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، حيث ذكر الدارقطني أن بشر بن شعيب ، روى عن أبيه هذه الرواية .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٦/ ٨٧) عن بشر بن شعيب ، قال : حدثني أبي ، عن الزهري ، قال : حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، أن عروة أخبره ، أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : . . . فذكره بنحوه .

ومن طريق أحمد ، أخرجها ابن الجوزي في البر والصلة (١٤٢) . باب في ثواب النفقة على البنات والأخوات (١/ ٢٠٨) .

وتابع أبو اليمان الحكم بن نافع ، بشر بن شعيب ، في روايته هذه عن شعيب ، ولم يشر إليها الدارقطني .

وقد أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٤٢٦) كتاب الأدب ، باب رحمة الولد وتقبيله (٥٩٩٥) .

وفي الأدب المفرد ص ٤٠ ، باب فضل من يعول يتيماً ، (١٣٢) .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٧٩) .

كلاهما عن أبي اليمان ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

كما أخرجها من طريق أبي اليمان :

الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٩٢) باب الترغيب في الإحسان ، فصل في الإحسان إلى البنات (١٤٦) .

والبغوي في شرح السنة (٦/ ١٨٧) كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة على الأولاد والأقارب (١٦٨١) .

وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ١٥٧ أ) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٧٨) كتاب النفقات ، باب النفقة على الأولاد.

وفي الآداب ص ١١ ، باب في رحمة الأولاد وتقبيلهم . . . (١٧) .

(ج) وتابع ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعة الرأي) ، معمراً ، وشعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما تقدم في كلام الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

نعم ، وقفت على رواة آخرين ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(د) عبيد الله بن أبي زياد :

وأخرج روايته الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٧٩) .

والمروزي في زياداته على كتاب البر والصلة لابن المبارك ص ١٥٣ ، (١٥٠) .

كلاهما عن الحجاج بن أبي منيع ، عن جدِّه - عبيد الله بن أبي زياد - ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(هـ) محمد بن أبي حفصة :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٢٤٣) عن روح (بن عبادة) ، قال محمد ابن أبي حفصة عن ابن شهاب ، به ، مختصراً ، وقال في إسناده : (عن ابن حزم) ، ولم يذكر اسمه كاملاً .

(و) يعقوب بن عطاء :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٨٩ ب) من

طريق علي بن زياد أبي قرة ، قال : ذكر زمعة (بن صالح) عن يعقوب بن عطاء ، عن الزهري ، به مختصراً ، وقال في إسناده : « أخبرني أبو بكر بن حزم » ذكره بكنيته [1] ولم يسمِّه .

وقال الطبراني :

لم يروه عن يعقوب بن عطاء إلا زمعة ، تفرد به أبو قرة .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عروة ، عن عائشة)

فقد ذكر الدارقطني أن سليمان بن بلال رواه عن محمد بن أبي عتيق ، عن الزهري ، به .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فقد ذكر الدارقطني أن ابن عليّة رواه هكذا عن معمر ، عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم ، وقفت على رواية موقوفة على الزهري ، أخرجها ابن أبي الدنيا في العيال (١/ ٢٣٩) باب الإحسان إلى البنات (٩٣) عن إسحاق بن إسماعيل ، حدثنا جرير ، عن ليث - بن سعد - عن الزهري قال : « **من ابتلي بابنة فأحسن إليها أدخلته الجنة ، ومن ابتلي باثنتين فاحتسب فيهما الخير سترتاه من النار ، ومن ابتلي بثلاث فإنهم كانوا لا يرون عليه جهاداً ولا صدقة** » .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) عبد الله بن أبي بكر بن حزم يكنى : أبا عبد الله ، وأبا محمد (تهذيب الكمال ١٤/ ٣٤٩) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

والراوي عنه ، هو الجراح بن مليح الحمصي ، صدوق يهم [٢] ، لكنه توبع متابعة قاصرة ، كما تقدم في التخريج .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [٣] .

٣ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٤] .

٤ - محمد بن المنكدر :

وثّقه ابن سعد [٥] ، وابن معين [٦] ، وأبو حاتم [٧] ، والعجلي [٨] ، وابن عبد البر [٩] ، وابن حجر [١٠] .

وقال إسحاق بن راهويه عن ابن عيينة : كان من معادن الصدق ، ويجتمع إليه

---

(١) انظر ص ١٥٦ .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٣٨ ، (٩٠٨) ، وانظر التهذيب (٣/ ٦٠) .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

(٤) انظر ص ١٩٠ .

(٥) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ١٩٨ .

(٦) تاريخ الدارمي ص ٣٠٢ .

(٧) الجرح والتعديل (٨/ ٩٨) .

(٨) ترتيب الثقات ص ٤١٤ .

(٩) التمهيد (١٢/ ٢٢١) .

(١٠) تقريب التهذيب (٥٠٨) ، (٦٣٢٧) .

الصالحون ، ولم يدرك - ابن عيينة - أحداً أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال : قال رسول الله ﷺ ، منه [١] .

وقال الحميدي : حافظ [٢] .

ووصفه الفسوي بأنه غاية في الإتقان والحفظ والزهد ، وبأنه حجة [٣] .

وقال يعقوب بن شيبة : صحيح الحديث جداً [٤] .

وقال أبو جعفر الطبري : كان ثقة ، كثير الحديث ، أميناً على ما روى ونقل من أثر في الدين [٥] .

وترجم له ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من سادات القُرّاء [٦] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، متفق على توثيقه .

٥ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٧] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عروة ، عن عائشة .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

---

(١) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٠٨) .

(٢) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٠٨) .

(٣) المعرفة والتاريخ (١/ ٣٤٧) .

(٤) عن تهذيب التهذيب (٩/ ٤١٩) .

(٥) عن التمهيد (١٢/ ٢٢٢) .

(٦) الثقات (٥/ ٣٥٠) .

(٧) انظر ص ١٦٦ .

- عبد الرزاق بن همام : - من رواية أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد ابن حميد ، وغيرهم ، عنه . -

وعبد الرزاق ثقة حافظ ، وعُدّ من أثبت أصحاب معمر ، وقد تُكلّم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، وتغيّره آخر عمره [1] :

- عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي : ثقة [2] .

- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد : صدوق يخطيء ، وقد كان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فيه فقال : متروك ، قاله ابن حجر [3] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- عبد الرزاق بن همام : من رواية أحمد عنه ، وقد تقدم بيان حاله .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت ، وقد عُدَّ من أثبت أصحاب معمر [4] .

وأما روايته الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير إسماعيل بن عُلَيّة ، وهو ثقة حافظ [5] .

والذي يظهر أن روايته الثالثة - المرسلة - مرجوحة ، حيث لم أجد من رواها عنه غير إسماعيل بن علية ، وقد خالف الأكثر والأوثق في معمر ، ولعل الحمل في روايته هذه على من دونه في الإسناد ، فابن عليّة ثقة حافظ كما تقدم .

أما بالنسبة لروايتي معمر الأولى والثانية ، فيظهر أن منشأ الاختلاف من معمر نفسه إذ كان مرة يحدث بالحديث مرة بذكر « عبد الله بن أبي بكر » ومرة بحذفه ، وقد سمع عبد الرزاق منه كلتا الروايتين ، فهو خارج من عهدة هذا الاختلاف ، ويدل على ما تقدم رواية أحمد التي أخرجها في مسنده كما في التخريج .

وصنيع البخاري ومسلم يقتضي رجحان الرواية الثانية ، بذكر « عبد الله بن أبي بكر » ، ولذلك أخرجاها في صحيحيهما ، ولكن احتمال رجحان روايته

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) تقريب التهذيب ص ٣٦١ ، (٤١٦٠) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٣٩) .
(٤) انظر ص ٣٣٥ .
(٥) انظر ص ١٦٨ .

الأخرى قائم أيضاً ، حيث رواها عنه عبد الرزاق ، وعبد الأعلى ، وهما ثقتان ، وتابعهما عليها عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد وهو صدوق يخطيء .

وبناء عليه يمكن القول بأن رواية معمر التي معنا ، إحدى الروايتين المحفوظتين عنه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عروة ، عن عائشة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [١] .

٣ - ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعة الرأي) :

قال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث ، [وكانوا] يتَّقونه للرأي [٢] .

كما وثقه أحمد [٣] ، وأبو حاتم [٤] ، والنسائي [٥] ، والعجلي [٦] ، والخليلي وزاد : إمام [٧] ، وابن عبد البر [٨] ، وابن حجر [٩] .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .
(٢) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٣٢٤ .
(٣) العلل برواية المروذي ص ٢٤٨ .
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٧٥) .
(٥) عن تهذيب الكمال (٩/ ١٢٥) .
(٦) ترتيب الثقات ص ١٥٨ .
(٧) الإرشاد (١/ ٢٠٨) .
(٨) التمهيد (٣/ ٥) .
(٩) تقريب التهذيب ص ٢٠٧ ، (١٩١١) .

وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، أحد مفتي المدينة [1] .

وترجم له ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من فقهاء المدينة ، وعنه أخذ مالك الفقه [2] .

فخلاصة حاله أنه : ثقة ، متفق على توثيقه ، ونسبته للرأي لا تقدح بمجردها في روايته .

٤ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [3] .

٥ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [4] .

٦ - يعقوب بن عطاء بن أبي رباح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف الحديث ، ويُعتبر بحديثه من غير روايتي أبي إسماعيل المؤدب وزمعة بن صالح ، فروايته عنهما منكرة .

وروايته التي معنا كذلك ، فهي من رواية أبي قرة ، عن زمعة بن صالح ، عنه ، فلا يعتد بها .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري وهم كثر ، حيث بلغوا خمسة - بعد استبعاد رواية يعقوب بن عطاء - ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، مما يجعله أقرب الأوجه إلى الرجحان ، وقد رجحه الدارقطني والبيهقي كما تقدم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عروة ، عن عائشة)

---

(١) عن تهذيب الكمال (٩/ ١٢٥) .

(٢) الثقات (٤/ ٢٣٢) .

(٣) انظر ص ٥٠٨ .

(٤) انظر ص ١٥٧ .

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن أبي عتيق ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [1] ، غير أن روايته معلولة من جهة الراوي عنه سليمان بن بلال ، حيث اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن الزهري ، عن عبد الله ابن أبي بكر ، عن عروة ، عن عائشة .

(ب) ومرة يرويه عن محمد بن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن أبي عبد الله ابن أبي بكر ، عن عروة ، عن عائشة .

وسليمان بن بلال هذا : ثقة [2] ، ولم أتمكن من الجزم بأي روايتيه أرجح ، وذلك لعدم وقوفي على من أخرجهما ، لكن موافقة روايته الأولى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن لروايات الثقات من أصحاب الزهري يجعلها أقرب إلى الرجحان من روايته الأخرى التي لم أقف على من تابعه عليها ، ويؤيد ما ذكرت أني لم أقف على شيخ للزهري اسمه « أبو عبد الله بن أبي بكر » ، والظاهر أن أحد الرواة وهم في ذكر « أبي عبد الله » والصحيح أنه عبد الله بن أبي بكر ، والله أعلم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، من رواية ابن علية عنه ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم عدم رجحان الوجه الثالث ، لأنه رواية غير محفوظة عن سليمان بن بلال ، كما تقدم بيانه في موضعه .

وكذلك الوجه الرابع ، فهو غير راجح أيضاً ، لأنه رواية غير محفوظة عن معمر كما تقدم .

---

(١) انظر ص ٤٦٧ .

(٢) انظر ص ٤٤٠ .

وأما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عروة ، عن عائشة ، فقد تقدم أنه أقرب الأوجه إلى الرجحان ، لكثرة الرواة له من الثقات الأثبات ، وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، فلذلك رجحه الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

يبقي بعد ذلك الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن عروة ، عن عائشة - بدون ذكر عبدالله بن أبي بكر بن حزم - ويفهم من صنيع الشيخين ، وترجيح الدارقطني والبيهقي للوجه الثاني ، أن هذا الوجه غير راجح عندهم .

إلا أن الذي يظهر أن رجحانه أمر ممكن ، وذلك لرواية خمسة من أصحاب الزهري له ، معظمهم من الثقات ، وفيهم معمر بن راشد ، الذي روى كلا الوجهين - الثاني ، وهذا الذي معنا - عن الزهري ، وكلتا روايتيه محفوظتان عنه كما تقدم .

وقد قَبِل ابن حجر هذا الاحتمال وأن رجحانه ممكن حيث قال في الفتح (١٠/ ٤٢٧) : - بعد أن أورد رواية ابن المبارك عن معمر ، بذكر عبد الله بن أبي بكر - :

« وإدخال الزهري بينه وبين عروة رجلاً مما يؤذن بأنه قليل التدليس . وقد أخرجه الترمذي مختصراً من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن معمر ، بإسقاط عبد الله بن أبي بكر من السند ، فإن كان محفوظاً ، احتمل أن يكون الزهري سمعه من عروة مختصراً ، وسمعه منه مطولاً ، وإلا القول ما قال ابن المبارك » .

قلت : بل هو محفوظ أيضاً للأسباب التي تقدم ذكرها .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح .

فقد أخرج الشيخان الوجه الثاني ، ورجال الوجه الأول ثقات ، خاصة من رواية عبد الرزاق عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة، عن عائشة والله أعلم.

* * *

الحديث (٤٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال رجل [١] : يا رسول الله ! إن امرأتي ولدت غلاماً أسود ، فقال له النبي ﷺ : « **هل لك من إبل ؟** » قال : نعم ، قال : « **ما ألوانها ؟** » قال : حمر ، قال : « **ففيها أورق** [٢] **؟** » قال : نعم ، الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وابن أبي ذئب ، ومالك بن أنس، وابن عيينة ومعمر بن راشد ، وسليمان بن كثير ، والنعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورواه ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن ابن المسيب مرسلاً [٣] .

وخالفهم يونس بن يزيد عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ولم يتابع عليه ، والمحفوظ : حديث ابن المسيب [٤] .

وقيل : عن شعيب بن خالد ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة .

وكذلك قيل: عن البابُلُتِّي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عنهما [٥].

---

(١) هو ضمضم بن قتادة الفزاري (غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال المجلد الثاني/ ٢٨١).

(٢) الأوْرق : الأسمر . (النهاية ٥/ ١٧٥) .

(٣) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر « أبي هريرة » .

(٤) يعني : عن أبي هريرة موصولاً ، كما سيأتي بيانه .

(٥) العلل للدارقطني (٩/ ١٣٦) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي - ﷺ - مرسلاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٤) عن يزيد (بن هاورن) ، أنا ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن أعرابياً من بني فزارة صاح بالنبي ﷺ فقال : إن امرأتي ولدت غلاماً أسود ، وأحال باقي متنه على متن رواية معمر بقوله : فذكر معناه .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١١٣٧) كتاب اللعان (١٩/ - ١٥٠٠) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٠٣) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١١) كتاب اللعان ، باب : لا لعان ولا حدّ في التعريض .

ثلاثتهم من طريق ابن أبي ذئب .

(ب) وتابع مالك بن أنس ، ابن أبي ذئب، في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وقد أخرجها مالك في الموطأ - برواية محمد بن الحسن - ص ٢٠٤ ، باب الرجل يولد له فيغلب عليه الشبه (٦٠١) .

وبرواية أبي مصعب الزهري [1] (٢/ ٤٦٤) ، (٢٨٩٠) عن ابن شهاب، عن

---

(١) قال الدارقطني : أبو مصعب وحده في الموطأ ، وتابعه جماعة رووه في غير الموطأ . . . (أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم زيادة ونقصاً ص ١١) .
وقد رواه محمد بن الحسن في الموطأ متابعاً لأبي مصعب كما تقدم ، وذكر الغافقي أنه في الموطأ برواية معن بن عيسى كما سيأتي .

سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رجلاً من أهل البادية أتى رسول الله ﷺ فقال : إن امرأتي ولدت غلاماً أسود ، فقال رسول الله ﷺ : « **هل لك من إبل؟** » قال : نعم ، قال : « **وما ألوانها ؟** » قال حُمر ، قال : « **فهل فيها من أورق ؟** » قال : نعم ، قال : « **فبما كان ذلك ؟** » . قال : أراه نزعه عرق يا رسول الله ! قال : « **فلعل ابنك نزعه عرق** » .

وأخرجه الشافعي في الأم (٥/ ١١٨) باب اللعان .

وفي المسند - بترتيب السندي - (٢/ ٣١) ، (٩٦) عن مالك .

وأخرجه من طريق مالك :

أحمد في مسنده (٢/ ٤٠٩) .

والبخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٤٤٢) كتاب الطلاق ، باب إذا عرَّض بنفي الولد (٥٣٠٥) .

وفي (١٢/ ١٧٥) كتاب الحدود ، باب ما جاء في التعريض (٦٨٤٧) .

وحمزة الكناني في مجلس البطاقة ص ٥٠ ، حديث رقم (٨) ، وقال : وهذا حديث حسن صحيح ، رواه يونس بن يزيد الأيلي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ وكلاهما محفوظ ا هـ ، خلافاً لقول الدارقطني السابق .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٠٣) .

والدارقطني في العلل (٩/ ١٣٨) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٥٣) ، (١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠) وقال :

وليس هذا في الموطأ عند ابن وهب ، ولا ابن القاسم ، ولا القعنبي ، ولا ابن عفير ، ولا ابن بكير ، ويحيى بن يحيى الأندلسي ، وهو عند معن وأبي مصعب .

والبغوي في شرح السنة (٩/ ٢٧٣) كتاب الطلاق ، باب الشك في الولد (٢٣٧٧) .

والبيهقي في السنن الصغير (٣/ ١٤٨) كتاب الإيلاء ، باب اللعان (٢٧٦٣) .

وفي معرفة السنن والآثار (١١/ ١٦٩) كتاب اللعان ، باب التعريض بالقذف (١٥١٤٨) .

وفي السنن الكبرى (٧/ ٤١٠) كتاب اللعان ، باب : لا لعان ولا حد في التعريض .

وفي (٨/ ٢٥١) كتاب الحدود ، باب من قال : لا حد في القذف الصريح .

وفي (١٠/ ٢٦٥) كتاب الدعوى والبينات ، باب الدليل على أن لغلبة الأشباه تأثيراً في الأنساب .

وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني / ٢٨١) رقم الخبر (٧٩) .

(ج) وتابع سفيان بن عيينة ، ابن أبي ذئب ، ومالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الشافعي في الأم (٥/ ١١٨) باب اللعان .

وفى المسند - بترتيب السندي - (٢/ ٣١) ، (٩٧) .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٣٩) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤٦٤) ، (١٠٨٤) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية مالك .

وأخرجها من طريق سفيان :

مسلم في صحيحه (٢/ ١١٣٧) كتاب اللعان ، (١٨ - ١٥٠٠) .

وأبو داود في سننه (٢/ ٦٩٤) كتاب الطلاق ، باب إذا شك في الولد (٢٢٦٠) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٤٩٩) كتاب الولاء ، باب ما جاء في الرجل ينتفي من ولده (٢١٢٨) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٣٧٦) كتاب الطلاق ، باب إذا عرض بامرأته (١/ ٥٦٧٢) .

وفي المجتبى (٦/ ١٤٦) .

وابن ماجه في سننه (١/ ٦٤٥) كتاب النكاح ، باب الرجل يشك في ولده (٢٠٠٢) .

وابن الجارود في المنتقى ص ٢٨٨ ، باب جراح العمد (٨٤٨ ب) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٣) ، (٣٩١) .

وقال : وهذا الحديث لا نعلمه يُروى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٦٧) ، (٥٨٦٩) .

وفي (١٠/ ٢٩١) ، (٥٨٨٦) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٠٣) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١١/ ١٦٩) كتاب اللعان ، باب التعريض بالقذف (١٥١٤٩) .

وفي السنن الكبرى (٧/ ٤١١) كتاب اللعان ، باب لا لعان ولا حد في التعريض .

وفي (٨/ ٢٥٢) كتاب الحدود ، باب من قال : لا حد إلا في القذف الصريح .

(د) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٩٩) كتاب الطلاق ، باب الرجل ينتفي من ولده (١٢٣٧١) . عن معمر ، عن الزهري ، به بنحو رواية مالك .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٢/ ١١٣٧) كتاب اللعان (١٩ - ١٥٠٠) .

وأبو داود في سننه (٢/ ٦٩٥) كتاب الطلاق ، باب إذا شك في الولد (٢٢٦١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١١) كتاب اللعان ، باب لا لعان ولا حد في التعريض .

ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٣) عن عبد الأعلى .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٣٧٧) كتاب الطلاق ، باب إذا عرَّض بامرأته (٢/ ٥٦٧٣) .

وفي المجتبى (٦/ ١٤٦) ، من طريق يزيد بن زريع .

كلاهما تابعا عبد الرزاق في روايته عن معمر .

(هـ) (و) (ز) وذكر الدارقطني أن يحيى بن سعيد الأنصارى ، وسليمان بن كثير ، والنعمان بن راشد ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتهم بعد البحث والتقصي .

نعم ، وقفت على راويين آخرين ، تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما ، وهما :

(ح) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٣٧٧) كتاب الطلاق ، باب إذا عرض بامرأته (٣/ ٥٦٧٤) .

وفي المجتبى (٦/ ١٤٧) ، عن أحمد بن محمد بن المغيرة قال : حدثنا أبو حيوة ، شريح بن يزيد ، قال : حدثنا شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، بـــه ، بنحوه .

(ط) عبد الله بن العلاء بن زَبْر :

وأخرج روايته الدارقطني نفسه في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه ، عبد الرحمن الشريف - ص ٤٨٠) (٢١١) ، وقال : غريب من حديث أبي زبر عبد الله بن العلاء بن زبر ، عن الزهري (يعني عن سعيد ، عن أبي هريرة) ، تفرد به العباس الترفقي ، عن زيد بن يحيى ، عنه ، ولم نكتبه إلا عن شيخنا أبي محمد الحسن بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد المجيد البزار المقريء وليس هذا الحديث بالشام .

ومن طريق الدارقطني ، أخرجها ابن عساكر (الجزء الذي نشره مجمع اللغة العربية عن النسخة الخطية ص ٣٧٧) ترجمة عبد الله بن العلاء بن زبر .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي - ﷺ - مرسلاً)

فقد ذكر الدارقطني أن ابن إسحاق (هو محمد بن إسحاق بن يسار) رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٢٩٦) كتاب الاعتصام ، باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبيَّن . . . (٧٣١٤) عن أصبغ بن الفرج ، حدثني ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، فذكره بنحوه .

وأخرجه من طريق ابن وهب أيضاً .

مسلم في صحيحه (٢/ ١١٣٧) كتاب اللعان (٢٠ - ١٥٠٠) .

وأبو داود في سننه (٢/ ٦٩٥) كتاب الطلاق ، باب إذا شك في الولد (٢٢٦٢) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٠٣) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١١) كتاب اللعان ، باب لا لعان ولا حد في التعريض .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) (ب) فذكر الدارقطني أن شعيب بن خالد البجلي ، والأوزاعي - من رواية يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابُلتّي ، عنه - روياه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما بعد البحث والتقصي ، لكن أشار ابن حجر إلى رواية الأوزاعي في فتح الباري ، كما سيأتي .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته عند التعارض [١] .

٢ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري [٢] .

٣ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٣] .

٤ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، كذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

٥ - يحيى بن سعيد الأنصارى :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٥] .

٦ - سليمان بن كثير :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في غيره [٦] .

---

(١) انظر ص ٢٨٥ .
(٢) انظر ص ١٩٣ .
(٣) انظر ص ١٦٨ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ٣٣٨ .
(٦) انظر ص ٣٠٠ .

٧ - **النعمان بن راشد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

٨ - **شعيب بن أبي حمزة** :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٢] .

٩ - **عبد الله بن العلاء بن زَبْر الربعي** :

وثقه ابن سعد [٣] ، وابن معين [٤] ، وقال في موضع آخر : ليس به بأس [٥] ، ووثقه أبو داود [٦] ، ودحيم [٧] ، وهشام بن عمار [٨] ، والفسوي[٩] ، ومعاوية بن صالح [١٠] ، والعجلي [١١] ، وقال الدارقطني : ثقة يجمع حديثه [١٢] ، ووثقه ابن حجر أيضاً [١٣] .

وذكره ابن حبان في الثقات [١٤] ، وقال في المشاهير : من ثقات الدمشقيين ومتقنيهم [١٥] .

أما النسائي فقال : ليس به بأس [١٦] .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .
(٢) انظر ص ١٧٨ .
(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٧١) .
(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٢٠) .
(٥) تاريخ أبي سعيد الطبراني ص ١٦ .
(٦) سؤالات الآجري (٥/ ق ١٩) كما في الجامع في الجرح والتعديل (٢/ ٩) .
(٧) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٥٢) .
(٨) عن المرجع السابق (٢/ ٣٩٦) .
(٩) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٥٢) .
(١٠) عن تهذيب الكمال (١٥/ ٤٠٨) .
(١١) عن تهذيب التهذيب (٥/ ٣٠٧) .
(١٢) عن تهذيب الكمال (١٥/ ٤٠٩) .
(١٣) تقريب التهذيب ص ٣١٧ ، (٣٥٢١)
(١٤) الثقات (٧/ ٢٧) .
(١٥) مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٥ .
(١٦) عن تهذيب الكمال (١٥/ ٤٠٨) .

وقال الذهبي : صدوق ماعلمت به بأساً [1] .

أما أحمد فقال : مقارب الحديث [2] .

وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه [3] .

فخلاصة حاله : أنه ثقة كما قال الأكثرون .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثُر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم مالك بن أنس أوثق أصحابه عند الجمهور . وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم ، وصححه الكناني ، ورجحه الدارقطني كما تقدم .

وبناء عليه يمكن القول بأن هذا الوجه راجح .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث لذاته في غير ما شذ به أو دلّسه [4] .

وقد شذ في هذا الحديث ، فخالف الأكثرين من ثقات أصحاب الزهري ممن رووا الحديث موصولاً كما تقدم .

وبناء عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [5] .

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٣) .
(٢) عن تهذيب الكمال (١٥/ ٤٠٧) .
(٣) المرجع السابق (١٥/ ٤٠٩) .
(٤) انظر ص ١٧٢ .
(٥) انظر ص ١٦٤ .

وقواعد الترجيح تقتضي عدم رجحان هذا الوجه ، وذلك لأن يونس بن يزيد ، خالف الأكثر والأوثق من أصحاب الزهري ، الذين رووا عنه الوجه الأول بذكر سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة . وإلى هذا الرأي مال الدارقطني ، فرجح الوجه الأول فقط كما تقدم في كلامه عن الاختلاف ، لكن الكناني ذكر - كما تقدم - أن المحفوظ هو والوجه الأول .

ويبدو أن الجمع بين الوجهين والقول برجحان هذا الوجه الذي معنا أيضاً غير مدفوع ، وذلك لعدة أمور :

١ - إخراج الشيخين له في صحيحيهما كما تقدم في التخريج ، مما يدل على أن يونس حفظه من الزهري .

٢ - حكم حمزة الكناني على كلا الوجهين بأنهما محفوظان .

٣ - ما ذكره ابن حجر من أن عقيلاً روى الحديث عن الزهري فقال : بلغنا عن أبي هريرة ، فإن ذلك يشعر بأنه عنده عن غير واحد ، وإلا لو كان عن واحد فقط كسعيد مثلاً لاقتصر عليه . كما قال ابن حجر [١] .

قلت : ورواية عقيل هذه أخرجها مسلم في صحيحه [٢] ، مما يؤيد ما ذكره ابن حجر .

فهذه هي الأسباب التي يمكن التعويل عليها في الحكم برجحان هذا الوجه أيضاً ، وقد أضاف ابن حجر سبباً آخر غير ما ذكر ، وهو مجيء الحديث عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معاً ، بدليل رواية يحيى بن الضحاك ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عنهما جميعاً [٣] .

لكن ما قاله فيه نظر ، لضعف هذه الرواية كما سيأتي بيانه في الوجه الآتي .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

---

(١) فتح الباري (٩/ ٤٤٣) .
(٢) صحيح مسلم (٢/ ١١٣٨) كتاب اللعان (٢٠ - ١٥٠٠) .
(٣) فتح الباري (٩/ ٤٤٣) .

فرواه عنه :

١ - شعيب بن خالد البجلي :

قال ابن معين [١] ، والنسائي [٢] ، وابن حجر فيه [٣] : ليس به بأس .

وقال الذهبي : صدوق [٤] .

ووثقه العجلي [٥] ، وذكره ابن حبان في الثقات [٦] .

فخلاصة حاله أنه صدوق ، كما ذكر الأكثرون ، وأما توثيق العجلي ، فلم أجد من وافقه عليه .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عنه ، قدم غيره من الثقات عليه [٧] .

لكن روايته معلولة من جهة الراوي عنه ، يحيى بن عبد الله الضحاك البابُلُتِّي ، وهو ضعيف ، وقد طعنوا في سماعه من الأوزاعي [٨] .

وبناء على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، وأنه لا يصح عنه سماع الحديث من سعيد وأبي سلمة مجتمعين ، بل كل واحد على حدة ، وذلك لكون الراويين لهذا الوجه عنه ، لا يقويان على معارضة رواية الثقات الذين رووا الوجهين الراجحين ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ،

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٢٥٧) .
(٢) عن تهذيب الكمال (١٢/ ٥٢٢) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٢٦٧ ، (٢٧٩٩) .
(٤) الكاشف (٢/ ١٣) .
(٥) عن تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٨) .
(٦) الثقات (٦/ ٤٣٩) .
(٧) انظر ص ١٥٤ .
(٨) تقريب التهذيب ص ٥٩٣ ، (٧٥٨٥) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢١١) .

عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وقد أخرجه الشيخان ، ورجحه حمزة الكناني ، والدارقطني .

وكذلك الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فهو راجح أيضاً ، لكون الراوي له عنه يونس بن يزيد ، ثقة ، وقد أخرج روايته الشيخان أيضاً ، ورجحه الكناني أيضاً .

وأما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، فغير راجح ، لكون الراوي عنه محمد بن إسحاق ، ضعيف ، إذا خالف كما في روايته هذه .

وكذلك الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، غير راجح أيضاً ، لكون الراويين له عنه ، أحدهما صدوق ، والآخر ثقة إلا أن روايته معلولة من جهة الراوي عنه كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين صحيح ، فقد أخرجهما الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

* * *

الحديث (٤٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **من بات وفي يده ريح الغمر** [١] ، **فلا يلومن إلا نفسه** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله مرسلاً [٢] .

وكذلك قال الزبيدي : عن الزهري ، مرسلاً [٣] .

ورواه وهيب ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

قاله عفان ، واختلف عنه [٤] .

فقيل : عنه ، عن أبي سلمة [٥] .

ورواه رشدين [بن] سعد ، عن عقيل ، عن يونس [٦] ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة [٧] .

---

(١) الغمر : الدسم والزهومة من اللحم . (النهاية ٣/ ٣٨٥) .

(٢) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر الصحابي .

(٣) يعني : عن النبي ﷺ ، بدون ذكر الصحابي .

(٤) يعني : عن عفان .

(٥) يعني : عن وهيب ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، كما سيأتي في التخريج .

(٦) هكذا في النسختين المصرية والهندية ، ويظهر أن جملة ، « عن يونس » زائدة ، كما سيأتي في التخريج .

(٧) جاء في النسخة الهندية « عن سعيد عن أبي » ، بدلاً من « عن عروة ، عن عائشة» (٣/ ق ١٩٣ ب) .

وكذلك قال عمرو بن علي المقدسي : عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

والمحفوظ : حديث عبيد الله بن عبد الله المرسل [1] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه كما يتضح من كلام الدارقطني :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة عن عائشة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن النبي ، مرسلاً)

(أ) فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢٩٣) كتاب الأدب ، باب في الرجل يبيت وفي يده غمر (٢٦٢١٦) عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : « **من نام وفي يده ريح غمر ، فأصابه شيء ، فلا يلومن إلا نفسه** » .

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٧٠) باب في المطاعم والمشارب ، فصل في آداب الأكل والشرب . (٥٨١١) .

والذهبي في المعجم اللطيف - المطبوع ضمن ست رسائل - ص٢٧، (١٦).

كلاهما من طريق سعدان بن نصر ، عن ابن عيينة ، به ، بلفظ ، « من بات » .

وقال الذهبي : هذا حدث مرسل نظيف .

---

(١) العلل للدارقطني (٣/ ق ٢٠٣ أ) .

وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/٤٧٨) ترجمة عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة من طريق على بن حرب ، عن ابن عيينة [١] به ، بمثل رواية سعدان .

وقال : هذا مرسل ، قوي الإسناد .

وقد أخرج البزار ، والبيهقي في الآداب رواية ابن عيينة تعليقاً ، كما سيأتي .

(ب) وذكر الدارقطني أن محمد بن الوليد الزبيدي تابع ابن عيينة ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

لكن جاء في أطراف الأفراد والغرائب لابن القيسراني (ق ٣٤٤ أ) في باب الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن الدارقطني قال في الأفراد :

غريب من حديث الزهري ، عنه (يعني : عروة) ، عنها (يعني : عائشة) .

وغريب من حديث الزبيدي ، عنه (يعني : عن الزهري ، تفرد به بقية عنه .

والذي يظهر أن وضع رواية الزبيدي في مسند عائشة فيه نظر ، لأنه إنما يرويه عن الزهري ، عن عبيد الله مرسلاً ، كما يدل عليه كلام الدارقطني في كلامه السابق عن الاختلاف .

(ح) وقد تابع معمر بن راشد ، ابن عيينة ، والزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

---

(١) اقتصر الدارقطني على رواية سفيان بن عيينة لهذا الوجه عن الزهري ، وقد روى وجهاً آخر لم يشر الدارقطني إليه ، وذلك فيما أخرجه الطبراني في الأوسط (١/٣٠٦) ، (٥٠٢) من طريق الزبير بن بكار . وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٣٤٨) من طريقي عبد الوهاب ابن فليح ، ومحمد بن ميمون الخياط ، ثلاثتهم عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً .
والذي يظهر أنه وجه غير محفوظ عن ابن عيينة ، وأن الوجه المرسل الذي معنا أرجح منه : لأن معمراً والزبيدي - وهما ثقتان - تابعا ابن عيينة عليه في حين لم يتابعه على الوجه الموصول غير صالح بن أبي الأخضر ، وهو ضعيف وعبد الرحمن بن إسحاق ، وهو صدوق ، ولذلك رجح النسائي - كما سيأتي - والدارقطني - كما تقدم - الوجه المرسل .

وقد أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٨) كتاب الجامع ، باب ذكر الله في المضاجع (١٩٨٤٠) .

وفي (١١/ ٤٣٧) كتاب الجامع ، باب الغمر ، (٢٠٩٣٩) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها البيهقي في الآداب ص ١٦٤ ، باب ما جاء في غسل اليد قبل الطعام وبعده (٤٨٩) تعليقاً عن عبد الرزاق .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٣٤٤) عن عفان (بن مسلم) قال : أنا وهيب (بن خالد) ، قال معمر : ثنا الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، بمثله .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٢٠٣) كتاب الدعاء بعد الأكل ، باب التشديد فيمن بات وفي يده ريح غمر (٢/ ٦٩٠٦) . عن محمد بن يحيى الذهلي ، عن عفان .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٠٨) ، (٤٨٠) عن الفضل بن سهل عن عفان، ثم قال: وهذا الحديث رواه عبد الرحمن ابن إسحاق ، وصالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس .

ورواه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله مرسلاً .

ورواه سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٧٦) كتاب الصداق ، باب غسل اليد قبل الطعام وبعده .

وفي شعب الإيمان (٥/ ٧٠) باب في المطاعم والمشارب ، فصل في آداب الأكل والشرب (٥٨١٣) (٥٨١٤) ، من طريقي محمد بن إسحاق الصغاني ، وعباس الدوري ، عن عفان .

وقال : هكذا رواه وهيب ، عن معمر [1] مرسلاً ، دون ذكر أبي هريرة .

ورواه سفيان بن حسين عن الزهري ، واختلف عليه فيه .

فقيل : عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وقيل : عنه ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه [2] وليس بشيء .

كما أخرجه أيضاً من نفس الطريقين السابقين في الآداب ص ١٦٤ ، باب ما جاء في غسل اليد قبل الطعام وبعده (٤٨٩) . وقال :

خالفه عبد الرزاق ، عن معمر ، فرواه مرسلاً دون ذكر أبي هريرة فيه .

وروي عن عقيل ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي سعيد [3] .

وأرسله ابن عيينة ، عن الزهري ، فلم يذكر فيه أبا سعيد .

وروي عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٢٠٣) كتاب الدعاء بعد الأكل ، باب التشديد فيمن بات وفي يده ريح غمر . (٦٩٠٥/ ١) عن [الحسن] بن محمد ،

---

(١) هكذا في المطبوع ، ويظهر سقوط جملة في هذا الموضع هي « وخالفه عبد الرزاق ، فرواه عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً » .

(٢) لم أقف على هذا الوجه ولم يشر إليه الدارقطني ، وعلى أي حال فهو ليس بشيء كما قال البيهقي .

(٣) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه ، وقد أخرجه أبو علي الهروي في فوائده ، بانتخاب الدارقطني (٢/ ١/ ق ٧ أ) ، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٣٥) ، (٥٤٣٥) ، وأبو نعيم في الطب النبوي (ق ٢٦ ب و ٣١ أ) والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٧٠) (٥٨١٢) . أربعتهم من طريق نافع بن يزيد ، عن عقيل ، به .

والذي يظهر أن هذه الرواية محفوظة عن عقيل لأن نافع بن يزيد : ثقة (التقريب ٥٥٩/ ٧٠٨٤) . وأما روايته التي رواها رشدين بن سعد ، عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، فغير محفوظة عنه ، لضعف رشدين بن سعد كما سيأتي ، وستأتي الإشارة إلى ذلك في دراسة الوجه الرابع .

قال : ثنا عفان (بن مسلم) ، قال : ثنا وهيب (بن خالد) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة بمثله .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٣١٤ ب) وقال : تفرد به وهيب ، عن معمر ، عن الزهري ، عنه ، (يعني : عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة » .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة)

(أ) فرواه ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠١٠) ترجمة رشدين بن سعد ، عن الحسن بن شعبة الأنصاري ، ثنا أحمد بن فرج ، ثنا ضمرة (بن ربيعة) ، عن رشدين بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة بنحوه .

ثم وصف هذه الرواية بأنها غير محفوظة .

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٤/ ٣٤٠) ، ترجمة أحمد بن الفرج ، من طريق أحمد هذا .

والدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٣٤٤ أ) وقال : تفرد به ضمرة بن ربيعة ، عن رشدين ، عن عقيل ، عن الزهري ، عنه ، (يعني : عن عروة ، عن عائشة) .

(ب) وتابع سفيان بن حسين ، عقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/٢٠٣) كتاب الدعاء بعد الأكل ، باب التشديد فيمن بات وفي يده ريح غمر (٣/٦٩٠٧) . عن زكريا بن يحيى ، قال : حدثني يوسف بن واضح ، قال : ثنا عمر بن علي ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

وقال أبو عبد الرحمن (النسائي) :

الثلاثة أحاديث كلها خطأ [1] ، والصواب : الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، مرسل .

---

(١) يعني : روايتي معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، ومعمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة - وقد تقدمتا - إضافة إلى رواية سفيان بن حسين المذكورة .

وأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٣٢ ب) .

وفي المعجم الصغير (كما في الروض الداني ٢/ ٨٠) ، (٨١٦) .

وقال : لم يروه عن الزهري إلا سفيان بن حسين [١] .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أوثق أصحابه [٢] .

كما تقدم أن روايته لهذا الوجه محفوظة عنه .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعد من أوثق أصحابه [٣] .

والراوي لها عنه « بقية بن الوليد » وإن كان موصوفاً بكثرة التدليس عن الضعفاء [٤] ، لكن ابن عيينة ، ومعمراً ، تابعا الزبيدي على روايته هذه ، مما يرفع تأثير هذه العلة عليها .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة . وكذلك فيما حدث بالبصرة [٥] .

---

(١) كلامه فيه نظر ، إذ رواه عقيل بن خالد أيضاً كما تقدم .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٥٦ .

(٤) انظر ص ٦٤٤ .

(٥) انظر ص ١٦٦ .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة حافظ تكلم فيه من جانبين كما تقدم ، وهما غير منطبقين في روايته هذه ، وقد عد من أثبت أصحاب معمر [1] .

وأما روايتاه الثانية ، والثالثة ، فلم أجد من رواهما عنه غير وهيب بن خالد - وهو ثقة ثبت ، لكنه تغير بآخرة [2] - ، من رواية عفان بن مسلم عنه ، وهذا يعني أنه اختلف عن عفان أيضاً .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن عفان ، هي التي رواها عن وهيب ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، حيث رواها عن عفان خمسة من أصحابه ، فيهم الثقات الأثبات كأحمد بن حنبل ، والذهلي ، في حين أني لم أجد من روى عنه الرواية الأخرى بذكر « أبي سلمة » غير الحسن بن محمد الزعفراني ، وهو مع كونه ثقة [3] ، غير أن روايتهم ترجح على روايته .

فإذا تبين هذا أمكن القول بأن رواية وهيب بن خالد ، بذكر « سعيد بن المسيب » أرجح من روايته الأخرى بذكر « أبي سلمة » .

ويبقى بعد ذلك الكلام على أي الروايتين أرجح عن معمر ، رواية عبد الرزاق، أو رواية وهيب ؟ .

وكما هو واضح فإن رواية عبد الرزاق ترجح على رواية وهيب لعدة أمور :

١ - أن عبد الرزاق وصف بأنه من أثبت أصحاب معمر ، في حين لم يوصف وهيب بذلك .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٦٧ .

(٣) انظر ص ٦٤٢ .

٢ - أن وهيباً مع كونه ثقة ثبتا ، غير أنه وصف بالاختلاط ، وقد اختلف عنه في هذا الحديث كما تقدم ، في حين أنه لم يختلف عن عبد الرزاق ، وهذا مرجح آخر لروايته .

٣ - أن رواية معمر التي رواها عنه عبد الرزاق ، توبعت من أكثر من ثقة ، في حين أن الرواية الأخرى التي رواها عنه وهيب ، تفرد بها ، وهذا مرجح ثالث .

٤ - أن العلماء رجحوا الوجه المرسل على الوجه الموصول ، مما يشكل مرجحاً رابعاً وأخيراً لرواية معمر الأولى - المرسلة - والله أعلم .

وبعد عرض رواة هذا الوجه عن الزهري ، وبيان أنهم ثقات ، وأنه أكثر الأوجه من حيث الرواة عنه كما تقدم في التخريج ، يمكن القول برجحانه ، وأنه محفوظ عن الزهري .

وقد نص على ذلك غير واحد من العلماء كما تقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه . وأنها مرجوحة .

وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فما قيل في الوجه السابق يقال في هذا الوجه أيضاً .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة)

فرواه عنه راويان هما :

١ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحابه [١] .

غير أن روايته هذه معلولة من جهتين :

(أ) ضعف الراوي لها عنه رشدين بن سعد [٢] ، وقد عد هذا الحديث بهذا الوجه من مناكيره ، كما سبق في كلام ابن عدي .

(ب) أنه اختلف عن عقيل ، في رواية هذا الحديث ، وأرجح الروايتين عنه ، روايته عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي سعيد الخدري ، كما تقدم بيانه .

وبناء على ما تقدم ، فلا يعتد برواية عقيل بن خالد لهذا الوجه عن الزهري ، وهو وإن كان قد توبع من سفيان بن حسين عليها ، غير أنها متابعة لا تقويها لضعف سفيان في الزهري كما سيأتي .

٢ - سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٣] .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الأول ، الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وذلك لكثرة الرواة له ، وجميعهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، ولذلك رجحه غير واحد من العلماء كما تقدم .

أما بقية الأوجه الأخرى - الموصولة - فمرجوحة ، كما تقدم بيانه كُلّ في موضعه .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف ، لإرساله .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٠٩ ، (١٩٤٢) ، وانظر التهذيب (٣/ ٢٤٠) .

(٣) انظر ص ١٦٢ .

وقد جاء موصولاً من غير طريق الزهري ، عن أبي هريرة ، وذلك فيما أخرجه أبو داود في سننه [1] ، عن أحمد بن يونس ، حدثنا زهير (بن معاوية) حدثنا سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : « **من نام وفي يده غمر ، ولم يغسله ، فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه** » .

وقد حكم عليه ابن حجر بأن سنده صحيح على شرط مسلم [2] .

قلت : ويظهر أنه صحح إسناده بمجموع طرقه ، لأن في إسناده سهيل بن أبي صالح : وهو صدوق ، تغير حفظه بآخرة [3] .

وقد تابعه ابن أبي ذئب متابعة قاصرة ، وذلك فيما أخرجه الترمذي [4] من طريق يعقوب بن الوليد الأزدي عن ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

لكنه إسناد هالك من جهة يعقوب بن الوليد الأزدي [5] ، فلا يصلح لتقوية الرواية السابقة .

وأما رواية سهيل بن أبي صالح ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً ، التي أخرجها الترمذي أيضاً [6] .

فقد ضعفها أبو حاتم في العلل [7] ، فلا تصلح أيضاً للتقوية .

وبناء على ما تقدم ، يمكن القول بأن الحديث الذي معنا لا يتجاوز درجة الحسن لغيره ، وأن تصحيح ابن حجر له فيه نظر . والله أعلم .

* * *

---

(١) السنن (٤/ ١٨٨) كتاب الأطعمة ، باب غسل اليد من الطعام . (٣٨٥٢) .

(٢) فتح الباري (٩/ ٥٧٩) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٥٩ ، (٢٦٧٥) .

(٤) جامع الترمذي (٤/ ٢٨٩) كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده ريح غمر (١٨٥٩) و (١٨٦٠) . وقد حكم عليها بالغرابة .

(٥) انظر تقريب التهذيب ص ٦٠٩ ، (٧٨٣٥) .

(٦) جامع الترمذي (٤/ ٢٨٩) كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده ريح غمر (١٨٥٩) و (١٨٦٠) . وقد حكم عليها بالغرابة .

(٧) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٣٧) .

الحديث (٤٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ : « **أُرَاني في الجنة ، فبينما أنا فيها سمعت صوت رجل بالقرآن ، فقلت : من هذا ؟ قالوا : حارثة بن النعمان ، كذلك البر ، كذلك البر** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وقيل : عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة [١] ، عن أبي هريرة .

ولا يصح ذكر « أبي سلمة » فيه .

ورواه معمر[٢]، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها.

ورواه ابن أبي عتيق [٣] أيضاً، عن الزهري، عن عمرة مرسلاً[٤][٥].

---

(١) سقط من النسخة الهندية ذكر « أبي سلمة » والسياق يقتضيه كما في بقية الكلام بعده (العلل الهندية / ٣/ ق ٧٨ ب) .

(٢) قصّر الدارقطني في ذكر الروايات عن معمر ، إذ سيأتي أن له روايتين غير هذه .

(٣) هكذا عد الدارقطني ابن أبي عتيق ممن روى هذا الوجه، ثم أخرج روايته بعد عرض الاختلاف، من طريق البخاري في خلق أفعال العباد-كما سيأتي في التخريج-هكذا مرسلاً. وهذا فيه نظر ، لأن البخاري إنما أخرجه موصولاً بذكر « عائشة » كما سيأتي ، ويظهر أن ذكرها ساقط من النسخة التي وصلته من كتاب خلق أفعال العباد ، وقد سرت في التخريج والدراسة على كون الرواية موصولة . مع تخريج الرواية المرسلة من عند غير البخاري في خلق أفعال العباد .

(٤) يعني : بدون ذكر « عائشة » .

(٥) العلل للدارقطني (٩/ ١٥٥) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه كما تقدم في كلام الدارقطني :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد ، - وحده - ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عمرة ، عن عائشة رضي الله عنها .

٤ - ومرة يُروى عنه عن عمرة ، عن النبي ﷺ . مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد ، - وحده - عن أبي هريرة)

(أ) (ب) فرواه البخاري في خلق أفعال العباد ص ١٠٩ ، باب ما نقش النبي ﷺ في خاتمه ، عن إسماعيل (بن أبي أويس) حدثنا أخي (أبو بكر بن أبي أويس) ، عن سليمان (بن بلال) ، عن موسى بن عقبة ، وابن أبي عتيق ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « بينا أنا أمشي في الجنة ، سمعت صوت رجل بالقرآن ، فقلت : من هذا ؟ قالوا : حارثة بن النعمان ، كذلكم البر ، كذلكم البر » .

ومن طريق البخاري أخرجه الدارقطني في العلل (٩/١٥٦) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥/٦٥) ، كتاب المناقب ، باب مناقب حارثة بن النعمان (٨/٨٢٣٤) .

وانظر فضائل الصحابة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٣٠ ، (١٣٠) .

والطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٨١) .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن موسى بن عقبة ، وابن أبي عتيق ، إلا سليمان بن بلال ، تفرد به ابن أبي أويس .

والبيهقي في شعب الإيمان (٦/١٨٣) باب في بر الوالدين (٧٨٥٠) .

ثلاثتهم من طريق أبي بكر بن أبي أويس ، به .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فذكر الدارقطني أن عقيل بن خالد ، رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة)

(أ) فرواه إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/٤٣٨) ، (٤٦٢ - ١٠٠٥) .

وأحمد في مسنده (٦/ ١٥١ و ١٦٦) .

وفي فضائل الصحابة (٢/ ٨٢٧) فضائل حارثة بن النعمان (١٥٠٧) .

كلاهما عن عبد الرزاق [١] ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة ، بمثله ، وزاد في آخره : وكان من أبر الناس بأمه .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٦٥) كتاب المناقب ، باب مناقب حارثة بن النعمان (٣/٨٢٣٣) عن إسحاق بن راهويه ، ومحمد بن رافع .

وانظر فضائل الصحابة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٣٠ ، (١٢٩) .

---

(١) هذه إحدى الروايتين عن عبد الرزاق ، وقد أخرج الرواية الأخرى في المصنف (١١/ ١٣٢) ، (٢٠١١٩) . عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، به، ولم يشر إليها الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

ومن طريق إسحاق الدبري رواي المصنف عن عبد الرزاق أخرجها أبو نعيم في الحلية (١/ ٣٥٦) ، والبغوي في شرح السنة (١٣/ ٧) ، (٣٤١٩) ، وابن بشكوال في الغوامض (المجلد الثاني ص ٨٦٤) ، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٧/ ٢٥٣) وكما ترى فهي رواية غير محفوظة عن عبد الرزاق ، حيث لم يروها عنه غير إسحاق الدبري ، وهو لم يكن صاحب حديث ، وله مناكير (انظر ص ٢٤٧) ، وقد خالف الأكثر ، والأوثق - كأحمد وابن راهويه - الذين رووه عن عبد الرزاق ، بذكر « عمرة» بدلاً من « عروة » . ولذلك لم التفت إلى رواية عبد الرزاق المرجوحة في الدراسة .

وابن الجـــوزي فـــي البر والصـــلة ص ٧٣ ، باب ذكـــر ثواب بر الوالدين (٢ - ٧١) ، من طريق أحمد بن حنبل .

وأخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (ق ٢٩٩ أ) باب مختصر من كتاب بر الوالدين وما فيه من الفضل .

والبيهقي في البعث والنشور ص ١٥٠ ، باب ما يستدل به على النبي ﷺ رأى الجنة والنار (١٩٨) .

كلاهما من طريق أحمد بن منصور الرمادي ، وزاد ابن شاهين : وأبي الأزهر أحمد بن الأزهر .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ١٦) ، (١٩٦٠) ، عن سلمة (بن شبيب) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/ ٧٧) كتاب إخباره عن مناقب الصحابة (٦٩٧٩) من طريق ابن أبي السري .

والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ١٨٤) باب في بر الوالدين (٧٨٥١) من طريق أحمد بن يوسف السلمي .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثمانية ، رووه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة ، به .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها أحمد في مسنده . (٦/ ٣٦) .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٤٣٧) ، (٤٦١ - ١٠٠٤) .

والحميدي في مسنده (١/ ١٣٦) ، (٢٨٥) .

وابن وهب في الجامع (١/ ٢٢) ، (١٩) .

أربعتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، مختصراً .

كما أخرجها من طريق سفيان :

أبو يعلى في مسنده (٧/ ٣٩٩) ، (٤٤٢٥) .

وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق ص ٧٦ ، (٢٢٤) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ١٦) ، (١٩٥٩) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/ ٧٧) كتاب إخباره عن مناقب الصحابة ، (٦٩٧٥) .

والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٠٨) كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر مناقب حارثة بن النعمان .

وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

والأصبهاني في الحجة (١/ ٤٧٥) ، (٣٢١) .

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ٧) كتاب الاستئذان ، باب بر الوالدين (٣٤١٨) .

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦/ ١١٩٥) ، (٢٢٦٥) .

وابن الأثير في أسد الغابة (١/ ٤٢٩) ، ترجمة حارثة بن النعمان .

(ح) وتابع محمد بن أبي عتيق ، معمراً ، وابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وقد أشار الدارقطني إلى روايته ، لكنه جعلها مرسلة ، كما تقدم بيانه .

وقد أخرج روايته البخاري في خلق أفعال العباد ص ١٠٩ ، باب ما نقش النبي ﷺ في خاتمه ، عن إسماعيل (بن أبي أويس) ، حدثنا أخي (أبو بكر ابن أبي أويس) ، عن سليمان (بن بلال) ، عن محمد بن أبي عتيق - وحده - عن ابن شهاب ، أخبرتني عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، وكانت في حجرة عائشة زوج النبي ﷺ ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره بمثل رواية معمر .

ومن طريق البخاري ، أخرجها الدارقطني في العلل (٩/ ١٥٧) على الوجه الذي تقدم بيانه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ)

فقد رواه غير واحد من أصحاب الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(أ) معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبد الله بن المبارك في البر والصلة ص ١٢٨ ، (٣٩) عن معمر ، عن ابن شهاب ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن النبي ﷺ قال : بينا أنا نائم . . . فذكره بنحوه .

(ب) سفيان بن عيينة :

وأخرج روايته الحسين المروزي في زياداته على البر والصلة لابن المبارك ص١٢٨ ، (٤٠) ، عن سفيان ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ح) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته عبد الله بن وهب في الجامع (١/ ٢٠) ، (١٨) عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لدراسة الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه راويان ، وهما :

١ - موسي بن عقبة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [١] .

٢ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٢] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

---

(١) انظر ص ٦٨٩ .

(٢) انظر ص ٤٦٧ .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة .

وقد تقدم في التخريج ، أن البخاري روى كلتا روايتي محمد بن أبي عتيق ، عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن أخيه أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن محمد بن أبي عتيق ، بهما .

لكن الذي يظهر أن روايته الثانية أرجح من الأولى ، وذلك لأن معمراً ، وابن عيينة وهما من أوثق أصحاب الزهري ، تابعا ابن أبي عتيق عليها ، وروايتاهما محفوظتان عنهما ، في حين أني لم أجد من تابع ابن أبي عتيق على الرواية الأولى غير موسى بن عقبة ، ومع كونه ثقة ، غير أن معمراً ، وابن عيينة يرجحان عليه ، فتكون رواية ابن أبي عتيق لهذا الوجه غير محفوظة عنه ، وربما كان الحمل في ذلك على إسماعيل بن أبي أويس ، فهو صدوق ، أخطأ في أحاديث من حفظه [1] .

وسيأتى مزيد كلام عن مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير عقيل بن خالد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [2] .

ولم أتمكن من دراسة أحوال من دونه في الإسناد لعدم وقوفي على روايته ، لكن إعلال الدارقطني له . بأن ذكر « أبي سلمة » لا يصح في هذا الطريق من مسند أبي هريرة ، يدل على تضعيف رواية هذا الوجه ، ولعل الحمل على من دونه في الإسناد .

وعليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة)

---

(١) انظر ص ٢٧٤ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختلف عن معمر في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام - على الرواية الراجحة عنه كما تقدم - ، وهو ثقة ، حافظ ، تكلم فيه من جانبين كما تقدم ، - وهما غير منطبقين معنا في هذا الحديث - وقد عده الجمهور من أثبت أصحاب معمر [٢] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن المبارك ، وهو ثقة ، ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، أيضاً [٣] .

وعليه يمكن القول بأنهما روايتان محفوظتان عن معمر، لحال الراويين لهما عنه.

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب الزهري [٤] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً ، بمثل ما اختلف عن معمر .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وفيهم الثقات الأثبات ، كأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه [٥]، والحميدي [٦]، وعبد الله بن وهب [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) انظر ص ٣٣٥ .
(٤) انظر ص ١٦٨ .
(٥) انظر ص ٣٣٣ .
(٦) انظر ص ١٧١ .
(٧) انظر ص ١٦٦ .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير الحسين بن الحسن المروزي - راوية البر والصلة ، والزهد والرقائق عن ابن المبارك - ، وهو :صدوق[1]، وقد خالف الأكثر، والأوثق من أصحاب ابن عيينة، الذين رووا الحديث عنه موصولاً كما تقدم فروايته معلولة لذلك، والرواية الأولى عن ابن عيينة أرجح منها.

٣ - محمد بن أبي عتيق :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عمرة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - سفيان بن عيينة :

وقد تقدم بيان حاله . والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، من جهة الراوي لها عنه ، الحسين بن الحسن المروزي .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه [2] .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٦٦ ، (١٣١٥) ، وانظر التهذيب (٢/ ٢٨٩) .
(٢) انظر ص ١٦٤ .

(الخلاصة)

يضح مما سبق رجحان الوجه الثالث ، الذي رواه الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة ، وذلك لأنها رواية محفوظة عن الرواة له عنه ، وهم : معمر بن راشد ، وسفيان بن عيينة ، وابن أبي عتيق ، وقد عُدَّ سفيان ، ومعمر في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري الموصوفة بالإتقان والملازمة له . وتابعهما محمد بن أبي عتيق على الرواية المحفوظة عنه . وخلاصة حاله أنه صدوق .

أما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة ، فالظاهر أنه مرجوح ، حيث لم أجد من رواه عنه غير موسى بن عقبة ، وابن أبي عتيق وروايته هذه غير محفوظة عنه ، فتبقى بعد ذلك رواية موسى بن عقبة ، في مقابل روايتي معمر وسفيان ، وموسى مع كونه ثقة ، لكن روايته لا تقوى على معارضة روايتي معمر وسفيان ، لكونهما أكثر ، وأوثق .

وكذلك الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فهو مرجوح أيضاً حيث لم أجد من رواه عنه غير عقيل بن خالد ، وعلى فرض سلامة الإسناد دونه من العلة ، فلا يقوى لوحده على معارضة معمر وسفيان اللذين رويا الوجه الراجح ، ولذلك ضعفها الدارقطني كما تقدم بكون ذكر « أبي سلمة » لا يصح في هذا الحديث من مسند أبي هريرة .

يبقى بعد ذلك الكلام على الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن عمرة ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وقد تقدم أن معمراً ، وابن عيينة ، ويونس بن يزيد ، رووه عنه ، لكن رواية ابن عيينة لا يعتد بها ، لكونها غير محفوظة عنه كما تقدم ، فتبقى روايتا معمر ، ويونس لهذا الوجه الرابع ، في مقابل رواية معمر أيضاً ، وابن عيينة في الراجح عنه ، وابن أبي عتيق للوجه الثالث .

وقواعد الترجيح تقتضي عدَّ هذا الوجه الرابع مرجوحاً ، من جهةعدد الرواة ، لكن حال راوييه عن الزهري - هما معمر ويونس - يقويان الجمع بينهما وعده وجهاً محفوظاً أيضاً ، فيونس ممن عُدَّ في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري ، الموصوفة بالإتقان والملازمة .

وقد توبع على روايته هذه مع معمر في إحدى الروايتين المحفوظتين عنه ، مما يؤيد أنه لم يَهِم فيها ، وأنه حدث بها من كتابه .

والذي يظهر أن الزهري - رحمه الله - ربما نشط فوصل الحديث ، وربما لم ينشط تارة أخرى فأرسله . والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الثالث : صحيح الإسناد ، خاصة من روايتي سفيان ومعمر .

وأما من وجهه الرابع ، فهو ضعيف ، لإرساله ، وإن كان محفوظاً كما تقدم .

وقد صح المتن حيث أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ٣٠٤) كتاب المغازي . باب فضل من شهد بدراً ، (٣٩٨٢) من طريق حميد الطويل ، عن أنس قال : أصيب حارثة يوم بدر ، وهو غلام ، فجاءت أُمه إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! قد عرفت منزلة حارثة مني ، فإن يكن في الجنة ، أصبر وأحتسب ، وإن تكن أخرى ترى ما أصنع ، فقال : « **ويحك - أو هَبَلتِ - أو جنة واحدة هي؟ إنها جنان كثيرة ، وإنه في جنة الفردوس** » .

* * *

الحديث (٤٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يروى عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة . قال عمر : يا رسول الله ! أنعمل في شيء نأتنفه أم شيء قد فرغ منه ؟ قال : « **بل في شيء فرغ منه** » . قال : ففيم العمل ؟ قال: « **لا يُدْرَك ذلك إلا بالعمل** » قال : إذاً نجتهد .

فقال : يرويه الزهري واختلف عنه :

فرواه الأوزاعي ، واختلف عنه :

فقال أبو ضمرة أنس بن عياض : عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة (١) .

وغيره (٢) يرويه عن الأوزاعي ، ولا يذكر أبا هريرة (٣) .

وكذلك رواه أصحاب الزهري ، عن الزهري، وهو الصواب (٤).

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي هريرة عن عمر ، عن النبي ﷺ أنه سأله : أنعمل في شيء نأتنفه أم في شيء قد فرغ منه ؟ قال : «**بل في شيء قد فرغ منه** » .

فقال : يرويه أبو ضمرة بن عياض ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة [أن] عمر (٥) .

---

(١) يعني : مرفوعاً .

(٢) يعني : غير أنس بن عياض .

(٣) يعني : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً . كما سيأتي في التخريج .

(٤) العلل للدارقطني (٧/ ٢٨٨) .

(٥) في الأصل « عن عمر » بجعله من مسند عمر ، والصحيح أنه من مسند أبي هريرة ، كما ذكره الدارقطني نفسه في الموضع السابق ، وكما سيأتي في التخريج .

وخالفه [1] يحيى القطان ، رواه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب أن عمر . لم يذكر أبا هريرة [2] .

وكذلك رواه يونس بن يزيد ، عن الزهري .

ورواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر .

وخالفهم صالح بن أبي الأخضر ، رواه عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر .

ورواه عقيل عن الزهري مرسلاً ، عن عمر .

والمرسل [3] أصح [4] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن عمر ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

---

(١) يعني : خالف أبا ضمرة أنس بن عياض .

(٢) يعني : عن سعيد بن المسيب مرسلاً .

(٣) يعني بالمرسل هنا : رواية الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً بدون ذكر أبي هريرة، ولا عمر ، كما صرح بذلك في الموضع السابق ، وكما أيدته الدراسة .

(٤) العلل للدارقطني (٢/ ٩١) ، وإنما أخَّرته عن الموضع السابق ، لأنه صرح هناك بالاختلاف عن الزهري ، ولم يصرح هنا ، وإنما يفهم من سياقه أوجه الخلاف .

فرواه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٠٠)، (٤٦١) عن صدقة ابن الفضل العمي ، قال : نا أبو ضمرة أنس ابن عياض الليثي ، قال : نا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة، أن عمر بن الخطاب قال : يا رسول الله ، أرأيت ما نعمل أشيء فرغ منه أم شيء يستأنف ؟ قال : « **بل شيء قد فرغ منه** » قال : ففيم العمل ؟ قال : «**كل ميسر لما خلق له** » .

ثم قال البزار :

وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الزهري ، عن سعيد ، أن عمر .

ولا نعلم أحداً أسنده عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة . إلا أنس بن عياض .

ورواه صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن عمر .

وانظر كشف الأستار للهيثمي (٣/ ١٨) ، (٢١٣٧) .

ومختصر زوائد البزار لابن حجر (٢/ ١٥١) ، (١٦٠١) .

وقد عقَّب ابن حجر على كلام البزار ، فقال : والإسناد الأول أصح ، (يعني الزهري عن سعيد ، أن عمر قال . . .) .

وأخرجه الفريابي في القدر ص ١٤٠ ، (٣١) .

وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٧٢) ، (١٦٥) .

كلاهما عن هشام بن عمار ، قال : ثنا أنس بن عياض ، عن الأوزاعي ، به ، غير أن متنه فيه : فقال : ففيم العمل ؟ قال : « **يا عمر لا يُدْرَك ذاك إلا بالعمل** » قال : إذاً نجتهد يا رسول الله .

وأخرجه الآجري في الشريعة ص ١٧٠ ، عن الفريابي .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١٦٠) كتاب العلم ، باب الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها . (١٠٨) عن محمد بن الحسن بن خليل ، حدثنا هشام بن عمار ، به ، بمثله .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً)

(أ) فذكر الدارقطني أن يحيى القطان رواه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر ، لم يذكر أبا هريرة .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، الأوزاعي في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن وهب في القدر ص ١٠٩ ، باب كل ميسر لما خلق له ، (٢٠) .

والفريابي في القدر ص ١٤٠ ، (٣٠) من طريق أصبغ بن الفرج .

كلاهما عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، أن عمر رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ ، فذكره ، بنحو رواية هشام بن عمار .

(ح) وتابع معمر بن راشد ، الأوزاعي ، ويونس في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١١١) كتاب الجامع ، باب القدر (٢٠٠٦٣) عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قال . . . فذكره بنحوه .

وأخرجه من طريق عبد الرزاق : اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٨٣٨) ، (١٥٥٦) .

وابن بطة في كتاب القدر ، من كتابه الإبانة - رسالة دكتوراه - (١/ ٧١) ، (٥٠) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً)

(أ) فرواه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٧١) ، (١٦١) ، عن الحوطي ، واسمه عبد الوهاب بن نجدة ، ثنا بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن

سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب يرفعه ، بنحو حديث هشام بن عمار .

وأخرجه الفريابي في القدر ص ١٣٩ ، (٢٩) من طريق بقية بن الوليد ، به ، بنحوه .

وذكر ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ٦٣٣) أن أبا بكر الإسماعيلي أخرج الحديث من طريق الزبيدي هذه .

(ب) وتابع الأوزاعي - من رواية بقية بن الوليد عنه - ، الزبيدي في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته هذه .

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٧١) ، (١٦٢) عن عبد الوهاب الحوطي ، عن بقية بن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، وأحال متنه على الحديث من طريق الزبيدي ، بقوله : « مثل ذلك » .

وذكر ابن كثير في الموضع السابق أن أبا بكر الإسماعيلي أخرج رواية الأوزاعي هذه .

(ح) وتابع محمد بن ميسرة ، الأوزاعي ، والزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته إبراهيم بن طهمان في مشيخته ص ١٤٩ ، (٩١) عن محمد بن ميسرة ، عن محمد الزهري ، به ، بنحوه .

ومن طريق ابن طهمان أخرجها الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٣٥٢) .

وذكر ابن كثير في الموضع السابق أن أبا بكر الإسماعيلي أخرج رواية محمد ابن ميسرة هذه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر)

فأخرجه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة المراغي - ١/ ١٢٣) ، (١٢٩) وقال : تفرد به صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عنه (يعني عن سالم ، عن أبيه ، عن جده عمر بن الخطاب) .

كما أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٧٣) ، (١٦٦) تعليقاً فقال : رواه صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عمر بن الخطاب ، مرسلاً)

فذكر الدارقطني أن عقيل بن خالد رواه عن الزهري ، هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني وفي تخريج الحديث أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، من رواية أبي ضمرة أنس بن عياض الليثي عنه ، وقد تقدمت ترجمة الأوزاعي ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدم غيره من الثقات عليه [(١)] .

على أنه اختلف عنه في هذا الحديث من ثلاث روايات :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب . مرسلاً .

(ح) ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير أبي ضمرة ، أنس بن عياض ، وهو ثقة ، ربما يخطيء [(٢)] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ١١٥ ، (٥٦٤) ، وانظر التهذيب (١/ ٣٢٨) .

أما روايته الثانية : فرواها عنه يحيى بن سعيد القطان ، وهو ثقة ، متقن ، حافظ ، إمام [1] .

أما روايته الثالثة : فلم أجد من رواها عنه غير بقية بن الوليد ، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء [2] .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن الأوزاعي هي الثانية ، وذلك لأن الراوي عنه يحيى بن سعيد القطان ، وهو ثقة ، ثبت ، ولا يعارضه مثل أنس بن عياض ، أو بقية بن الوليد ، والله أعلم .

وعليه فإن هذا الوجه غير الذي معنا غير محفوظ عن الزهري ، لأنه رواية مرجوحة عن الأوزاعي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها المحفوظة عنه .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [3] .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [4] .

وقد تقدم ترجيح الدارقطني لهذا الوجه ، وموافقة ابن حجر له .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً)

---

(١) انظر ص ٨٣٨ .
(٢) انظر ص ٦٤٤ .
(٣) انظر ص ١٦٤ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها مرجوحة .

٣ - محمد بن ميسرة ، ابن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

وكما ترى فإن من رواة هذا الوجه عن الزهري ، ثقتين ، لكن رواية أحدهما مرجوحة لأنها غير محفوظة ، عنه ، ورواية الآخر مع كونها سالمة من العلة ، غير أن روايات الثقات الذين رووا الوجه السابق ترجح عليها ، لكثرتهم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن أبي الأخضر ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، وفي غيره [٣] ، وقد تفرد به ، كما نص على ذلك الدارقطني .

وعليه فهو لا يقوى على معارضة الثقات الذين رووا الوجه الراجح عن الزهري .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عمر بن الخطاب ، مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير عقيل بن خالد وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٤] .

---

(١) انظر ص ١٥٦ .
(٢) انظر ص ١٥٧ .
(٣) انظر ص ١٩٠ .
(٤) انظر ص ١٨٥ .

إلا أن رواة الوجه الثاني يرجحون عليه بالكثرة كما تقدم .

(الخلاصة)

مما تقدم ، يتضح رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً ، وذلك لرواية ثلاثة من الثقات من أصحابه ، له ، عنه في حين لم يتوافر مثل ذلك في بقية الأوجه الأخرى ، كما تقدم .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع حكم الدارقطني أن الصواب هو المرسل . وموافقة ابن حجر له كذلك ، كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف ، وذلك لإرساله [1] .

وللحديث شاهد أخرجه البخاري في صحيحه[2]، من طريق أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي رضي الله عنه ، مرفوعاً « **ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومن النار** » فقالوا : يا رسول الله ! أفلا نتكل ؟ .

فقال : « **اعملوا ، فكل ميسر** » .

وعليه يرتقي الحديث الذي معنا إلى درجة الصحيح لغيره .

* * *

---

(١) جاء الحديث موصولاً ، بنحو المتن الذي معنا ، لكن من غير طريق الزهري ، وذلك فيما أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٢٩) والضياء في المختارة (١/ ٣٠٤ ، ٣٠٥) ، (١٩٥) ، (١٩٦) وغيرهما جميعاً من طريق شعبة ، عن عاصم بن عبيد الله عن سالم، عن ابن عمر ، عن عمر ، أنه قال : أرأيت ما نعمل فيه ، أقد فرغ منه؟. . . غير أنه إسناد ضعيف ، لضعف عاصم بن عبيد الله العدوي (تقريب التهذيب ص٢٨٥ ، وانظر التهذيب ٥/ ٤٢) . وهو وإن كان يرقي الوجه الرابع ، الذي رواه صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر ، إلى الحسن لغيره . إلا أنه لا يفيد في جعله وجهاً راجحاً ، وذلك لمعارضته الوجه الراجح - المرسل - فإسناده صحيح إلى من أرسله ، وقد رواه الثقات من أصحاب الزهري عنه كما تقدم .

(٢) صحيح البخاري - مع الفتح - (٨/ ٧١٨) كتاب التفسير ، باب ﴿ **فأما من أعطى واتقى** ﴾ - سورة الليل آية (٥) (٤٩٤٥) .

الحديث (٥٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة : رأيت رسول الله ﷺ إذا أتى بباكورة [١] . الفاكهة وضعها على عينيه ثم على شفتيه ، ثم قال : « **اللّهم كما أريتنا أوله ، فأرنا آخره** » ، ثم يعطيه من يكون عنده من الصبيان .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه يونس ، عن الزهري ، واختلف عن يونس :

فرواه عبد الرحمن بن يحيى العذري ، عن يونس ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

وتابعه أبو ربيعة [٢] ، عن جرير بن حازم ، عن يونس .

وخالفه [٣] أبو عاصم ، فرواه عن جرير بن حازم ، عن يونس ، عن الزهري ، مرسلاً [٤] .

وكذلك قال حماد بن زيد ، عن جرير بن حازم ، عن يونس .

ورواه ابن أبي عجلان الموصلي ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك .

---

(١) باكورة الفاكهة : أولها ، وأول كل شيء باكورته (النهاية ١/١٤٨) .

(٢) سيأتي أن اسمه ، « زيد بن عوف » ومتابعته لعبد الرحمن العذري قاصرة ، لأنها في شيخ شيخه .

(٣) يعني : خالف أبا ربيعة .

(٤) يعني : عن النبي ﷺ . بدون واسطة بينهما .

وتابعه [1] سفيان بن محمد المصيصي ، عن ابن وهب ، عن يونس، عن الزهري ، كذلك أيضاً .

ورواه أيضاً صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

قال ذلك أبو لبابة عثمان بن فايد ، عنه [2] .

ورواه أبو كرز بن عبد الله بن عبد الملك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه عقيل بن خالد ، عن الزهري ، واختلف عنه :

فروراه [يحيى] بن عثمان ، عن أبيه ، عن ابن لهيعة ، عن عقيل، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها .

وكذلك قيل : عن يحيى بن يحيى ، عن ابن لهيعة .

ورواه قتيبة ، عن ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن الزهري، مرسلاً[3].

وهو المحفوظ ، ولا يصح مسنداً [4] ، عن واحد منهم [5] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

---

(١) سفيان : في طبقة أدنى من طبقة ابن أبي عجلان الموصلي ، فمتابعته له قاصرة .

(٢) يعني : عن صالح بن أبي الأخضر .

(٣) يعني : عن النبي ﷺ بلا واسطة بينهما .

(٤) يعني : من طريق الزهري ، إذ سيأتي أنه صح مسنداً من غير طريقه .

(٥) العلل للدارقطني (٩/ ١٢٢) .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك (مرفوعاً) .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٥ - ومرة يُروى عنه عن عروة ، عن عائشة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه ابن السني في عمل اليوم والليلة ص ١٣٩ ، باب ما يقول إذا أتى بباكورة الفاكهة (٢٨٠) والدارقطني في العلل (٩/ ١٢٤) قال ابن السني - واللفظ له - : حدثني أحمد بن محمود الواسطي ، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي ، ثنا عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد العذري ، ثنا يونس بن يزيد ،عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا أتي بباكورة الثمرة ، وضعها على عينيه ثم على شفتيه ، وقال : « **اللهم كما أريتنا أوله ، فأرنا آخره** » ، ثم يعطيه من يكون عنده من الصبيان .

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (ق ٢٠٤ أ) من طريق عبد الرحمن بن يحيى ابن سعيد العذري وأخرجه البيهقي في الدعوات الكبير ، (ق ٤١ ب) باب ما يقول إذا أتي بباكورة . من طريق ابن الأعرابي ، وضعف البيهقي هذا الإسناد .

كما أخرجه الآجرى تعليقاً ، في سؤالاته لأبي داود ، ص ٣٦١ فقال :

سألت أبا داود ، عن عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد [العذري] ؟ فقال : لا أعرفه ، قلت : حدث عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، حديث الباكورة .

قال : قد بان أمره في هذا الحديث ، هذا حديث عن الزهري مرسل .

وأخرجه تمام الرازي في فوائده (١/ ٢٦٤) ، (٦٤٤) عن خيثمة بن سليمان ، نا أبو قلابة قال : حدثني أبو ربيعة ، نا جرير بن حازم ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

وأخرجه أبو القاسم الحنائي في فوائده (الجزء الأول ، حديث رقم ٢٩) عن تمام الرازي ، ثم قال النخشبي - مُخرِّج الفوائد - : هذا حديث غريب من حديث أبي يزيد يونس بن يزيد الأيلي، عن أبي بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله

ابن شهاب الزهري ، عن سعيد بن المسيب بن حزن القرشي ، عن أبي هريرة ، ما نعرفه إلا من حديث أبي النضر جرير بن حازم البصري العتكي عنه ، وعند جرير ابن حازم عن المصريين أحاديث غرائب ، وعند المصريين أيضاً عنه غرائب .

وأبو ربيعة اسمه : زيد بن عوف ، ولقبه « فهد » وأبو قلابة هو عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي البصري ، والله أعلم .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٩/ ١٢٤) من طريق أبي قلابة ، به .

(ب) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، يونس بن يزيد ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٢١٣) ترجمة عثمان بن فائد القرشي ، عن أحمد بن إبراهيم البسري ، قال : حدثنا سليمان بن عبد الرحمن - الدمشقي - ، قال : حدثنا عثمان بن فائد ، أبو لبابة ، قال : حدثنا صالح ابن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

ثم ذكر أن الوجه المرسل أولى من هذا المسند .

وأخرجها من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي .

الدارقطني في العلل (٩/ ١٢٤) أيضاً .

وابن عدي في الكامل (٥/ ١٨٠٧) ترجمة عثمان بن فائد ، ثم قال :

وهكذا اختلف الضعفاء على الزهري على ألوان ، والأصل في هذا : مرسل : عن الزهري : كان النبي ﷺ إذا أتي بالباكورة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه أبو داود في المراسيل ص ٣٣١ ، باب ما جاء في الباكورة (٤٧٦) عن محمد بن يحيى بن فارس .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٢١٣) ترجمة عثمان بن فائد القرشي ، من طريق أبي غسان (مالك بن عبد الواحد المسمعي)

والدارقطني في العلل (٩/ ٢٤) عن إسماعيل بن أحمد الصفار ، ثنا عباس بن محمد .

ثلاثتهم عن أبي عاصم [1] (الضحاك بن مخلد) ، عن جرير بن حازم ، عن يونس ، عن الزهري قال : كان رسول الله ﷺ إذا أتي بالباكورة قبَّلها ووضعها على عينيه .

وتابع حماد بن زيد ، أبا عاصم في روايته هذه عن جرير بن حازم . كما ذكر الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم وقفت على متابع آخر ، تابع أبا عاصم في روايته عن جرير ، ولم يشر الدارقطني إليه ، وهو : سليمان بن حرب :

وأخرج روايته أبو داود في المراسيل (الموضع السابق) عن محمد بن يحيى بن فارس ، عن سليمان بن حرب ، عن جرير بن حازم ، به .

وتابع عبد الله بن وهب ، جرير بن حازم ، في روايته هذا الوجه عن يونس ابن يزيد ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها أبو داود في المراسيل ص ٣٣١ ، باب ما جاء في الباكورة ، (٤٧٥) عن ابن السرح (أحمد بن عمرو) ، حدثنا ابن وهب حدثنا يونس ، به .

(ب) وتابع عقيل بن خالد ، يونس بن يزيد في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ١٠٥) باب ذكر صلاة رسول الله ﷺ ، عن قتيبة بن سعيد قال : حدثنا ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٩/ ١٢٦) من طريق قتيبة .

وسيأتي أن الخطيب أخرج رواية قتيبة في تاريخه (١٤/ ٢١٨) تعليقاً .

وتابع موسى بن داود ، قتيبة بن سعيد ، في روايته هذه عن ابن لهيعة ، ولم يشر الدارقطني إليها .

---

(١) سقط من المطبوع من الضعفاء الكبير للعقيلي ذكر « أبي عاصم » ، وأبو غسان إنما يروي عن جرير بن حازم بواسطته .

وقد أخرجها ابن سعد في الموضع السابق ، عن موسى بن داود ، عن ابن لهيعة ، به .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أنس بن مالك)

فرواه الطبراني في الدعاء (٣/ ١٦٩٧) باب القول عند رؤية الباكورة من الفواكه (٢٠٠٥) عن محمد بن عبدة المصيصي ، ثنا سفيان بن محمد الفزاري (المصيصي) ، ثنا عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أنس ، بنحوه .

وذكر الدارقطني أن ابن عجلان الموصلي ، رواه عن يونس ، هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه الدارقطني في العلل (٩/ ١٢٥) عن إسماعيل بن محمد الصفار ، ثنا عباس بن محمد (الدوري) ، حدثنا عبد الصمد بن النعمان ، ثنا عبد الله بن عبد الملك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، به ، مختصراً .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة)

فرواه الطبراني في الدعاء (٣/ ١٦٩٧) باب القول عند رؤية الباكورة من الفواكه (٢٠٠٤) عن يحيى بن عثمان بن صالح (القرشي) ، حدثنا أبي ، ثنا ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، الحديث بتمامه .

ومن طريق يحيى بن عثمان ، أخرجه الدارقطني في العلل (٩/ ١٢٥) .

وتابع يحيى بن يحيى التميمي ، عثمان بن صالح القرشي ، في روايته عن ابن لهيعة .

وقد أخرجها الدارقطني في الموضع السابق ، من طريقي يحيى بن محمد النيسابوري ، وأبي علي القوهستاني ، كلاهما عن يحيى بن يحيى ، عن ابن لهيعة ، به .

وقال أبو علي القوهستاني :

سمعت يحيى بن يحيى يقول : في الحديث عن عروة ، عن عائشة . في كتابي بين السطرين [1] .

وأخرجها الخطيب البغدادي في تاريخه (١٤/٢١٧ ، ٢٨١) ترجمة يحيى بن محمد النيسابوري . عن البرقاني - راوي العلل عن الدارقطني ، وروى الحديث من طريقه .

ثم قال الخطيب معقباً على الرواية :

رواه قتيبة ، عن ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، لم يذكر فيه عائشة ، ولا عروة ، وذاك أصح .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه راويان هما :

١ - يونس بن يزيد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه [2] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث من ثلاثة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

---

(١) لعله يريد بذلك بيان أن الناسخ كتب الرواية أولاً مرسلاً ، بدون ذكر عروة عن عائشة، ثم ألحقت هذه الجملة بعد ذلك . وربما يكون في هذا إشارة إلى أنها زيادة لا تصح، كما سيظهر من النظر في الاختلاف .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الرحمن بن يحيى العذري : قال فيه ابن عدي : حدث عن الثقات بالمناكير [١] ، وقال العقيلي : مجهول ، لا يقيم الحديث من جهته [٢] ، وقال الأزدي : متروك لا يحتج بحديثه ، وقال الدارقطني : ليس بقوي ، وضعفه في موضع آخر [٣] ، وتقدم كلام أبي داود فيه ، فالخلاصة أنه ضعيف .

- جرير بن حازم : ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، وقد اختلط ، لكن لم يحدث في حال اختلاطه [٤] .

وقد اختلف عن جرير بن حازم ، فرُوِيَ عنه عن يونس ، الروايتين الأولى والثانية :

فأما روايته الأولى ، فرواها عن جرير : أبو ربيعة زيد بن عوف ، ولقبه : فهد ، وهو متروك الحديث [٥] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عن جرير :

- أبو عاصم الضحاك بن مخلد : ثقة ، ثبت [٦] .

- حماد بن زيد : ثقة ، ثبت [٧] .

- سليمان بن حرب : ثقة إمام ، حافظ [٨] .

---

(١) الكامل (٤/ ١٥٩٩) .

(٢) الضعفاء الكبير (٢/ ٣٥١) .

(٣) عن لسان الميزان (٣/ ٤٤٣ ، ٤٤٤) .

(٤) انظر ص ٣٦٦ .

(٥) انظر الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٠) ، وميزان الاعتدال (٢/ ١٠٥) .

(٦) انظر ص ٢٤٧ .

(٧) انظر ص ١٦٨ .

(٨) انظر ص ٣٩٧ .

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن رواية جرير لهذا الوجه الذي معنا عن يونس ابن يزيد مرجوحة ، حيث لم أجد من رواها عن جرير غير أبي ربيعة ، وهو متروك الحديث ، وقد خالف الثقات الأثبات المتقدم ذكرهم الذين رووا الحديث عن جرير ، عن يونس ، عن الزهري ، مرسلاً .

وأما رواية يونس الثانية : فرواها عنه :

- جرير بن حازم : وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها الراجحة عنه .

- عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ (١) .

وقد اختلف عن ابن وهب أيضاً في هذا الحديث ، فرُوِي عنه ، عن يونس ، الروايتين الثانية ، والثالثة :

فأما الرواية الثانية فرواها عن ابن وهب ، عن يونس : أحمد بن عمرو بن السرح : وهو ثقة (٢) .

وأما الرواية الثالثة ، فرواها عن ابن وهب ، عن يونس ، سفيان بن محمد الفزاري : وقد ضعفه أبو حاتم (٣) ، وقال الدارقطني : كان ضعيفاً ، سيء الحال في الحديث (٤) .

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن رواية عبد الله بن وهب ، للرواية الثانية عن يونس ، هي الراجحة لثقة الراوي لها عنه ، في حين أن راوي الرواية الأخرى عن ابن وهب ، عن يونس : ضعيف الحديث ، فتكون مرجوحة .

وأما رواية يونس الثالثة ، فرواها عنه :

- عبد الله بن وهب من رواية سفيان الفزاري عنه وقد تقدم أنها رواية مرجوحة من جهة سفيان .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٨٣ ، (٨٥) ، وانظر التهذيب (١/ ٥٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٢٣١) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٦٥) .

- ابن أبي عجلان الموصلي : ولم أقف على ترجمته ، كما أن الدارقطني لم يخرج الحديث من طريقه في العلل .

وبعد هذا العرض للروايات التي اختلف فيها عن يونس ، وعن بعض الرواة عنه . يمكن القول بأن أرجح الروايات عنه هي روايته الثانية التي رواها عن الزهري ، مرسلاً ، وذلك لكونها أرجح الروايات عن الراويين لها عنه وهما : جرير بن حازم ، وعبد الله بن وهب ، مع ما تقدم من كونهما ثقتين ، ولو فُرض أن ابن أبي عجلان الموصلي ثقة . فلا تقوى روايته على معارضة روايتيهما .

وبالتالي ، فإن رواية يونس لهذا الوجه الذي معنا ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرجوحة ، كما تقدم .

٢ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [١] .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، وقد تقدم تضعيف غير واحد من العلماء له ، كأبي داود ، وابن عدي ، والدارقطني ، والخطيب ، والنخشبي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

فرواه عنه راويان ، هما :

١ - يونس بن يزيد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها الراجحة .

٢ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعد من أوثق أصحابه [٢] .

---

(١) انظر ص ١٩٠ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

وقد اختلف عنه أيضاً في الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وقد روى عبد الله بن لهيعة كلتا الروايتين عن عقيل ، وهذا يعني أنه اختلف عن ابن لهيعة أيضاً ، وعبد الله بن لهيعة : ضعيف من جهة ضبطه ، واشتد ضعفه بعد احتراق كتبه (١) .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- قتيبة بن سعيد ، ثقة (٢) .

- موسى بن داود الضبي : ثقة ، قد يَهِم (٣) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- يحيى بن يحيى التميمي : ثقة ، ثبت ، إمام (٤) .

- عثمان بن صالح القرشي : صدوق (٥) .

والذي يظهر أن الحمل في هذا الاختلاف على ابن لهيعة نفسه لضعفه وكون الرواة لكلا الروايتين عنه فيهم من هو ثقة .

لكن مما يرجِّح روايته الأولى عن عقيل ، متابعة يونس بن يزيد لعقيل ، على هذه الرواية ، ولذلك رجحها غير واحد من العلماء ، كما تقدم في التخريج .

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن هذا الوجه أرجح الأوجه التى اختلف فيها عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أنس بن مالك)

---

(١) انظر ص ٢٩١ .

(٢) انظر ص ١٧١ .

(٣) انظر ص ٥٥٢ .

(٤) انظر ص ٣٣٧ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٣٨٤ ، (٤٤٨٠) ، وانظر التهذيب (٧/ ١١٣) .

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه . وأنها مرجوحة .

وعليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير أبي كرز ، عبد الله بن عبد الملك الفهري :

ضعفه أبو زرعة [١] ، والدارقطني [٢] .

وقال ابن حبان : كان ممن يأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل الاحتجاج به على قلة روايته [٣] .

وقال العقيلي : منكر الحديث [٤] .

وقال البزار : ليس به بأس ، وليس بالحافظ [٥] .

ونقل الخطيب عن الأزدي أنه قال : متروك [٦] .

فخلاصة حاله أنه ضعيف الحديث من جهة ضبطه ، كما يشير إليه كلام البزار ، وقد خالف في روايته هذه الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث عنه مرسلاً .

وعليه يمكن القول إنه وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عروة عن عائشة)

فلم أجد من رواه عنه غير عقيل بن خالد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها مرجوحة ، ولذلك ضعفها بعض العلماء .

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥) .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ق ٢٠٩) ، وانظر الحديث رقم (١٣٦) .

(٣) المجروحين (٢/ ١٧) .

(٤) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٧٥) .

(٥) عن كشف الأستار (٣/ ٣٨٥) .

(٦) تاريخ بغداد (١٠/ ٤٥) .

وعليه يمكن القول إنه وجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً ، وذلك لثقة راوييه عنه ، وكون روايتاهما هي المحفوظة عنهما .

في حين أن بقية الأوجه الأخرى - المسندة - مرجوحة ، كما تقدم بيانه تفصيلاً ، ولذلك ضُعِّفت من غير واحد من العلماء ، كما وُصِفَ هذا الحديث بأنه لا يصح مسنداً .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف لإرساله .

وقد أخرج مسلم في صحيحه حديثاً بمعناه ، عن قتيبة بن سعيد ، عن مالك ابن أنس ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أنه قال : كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاءوا به إلى النبي ﷺ ، فإذا أخذه رسول الله ﷺ قال : « **اللهم بارك لنا في ثمرنا ...** » .

قال أبو هريرة : ثم يدعو أصغر وليد له فيعطيه ذلك الثمر [1] .

وعليه يرتفي الحديث الذي معنا إلى درجة الصحيح لغيره .

* * *

(١) صحيح مسلم (٢/ ١٠٠٠) كتاب الحج ، باب فضل المدينة (٤٧٣ . ١٣٧٣) .

الحديث (٥١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، « **إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه مالك بن أنس عن الزهري ، واختلف عنه :

فرواه أصحاب الموطأ ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا** » .

ورواه جويرية بن أسماء ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

وكذلك قيل عن روح بن عبادة [١] .

ورواه إسحاق بن سليمان الرازي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة وقال فيه : « إذا قال الإمام : ﴿ **غير المغضوب عليهم ولا الضالين** ﴾ [٢] ، فقولوا : آمين » .

وذلك وهم ، وإنما روى مالك هذا اللفظ في الموطأ عن سُمَيّ ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

---

(١) يعني : فرواه عن محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة . كما صرح بذلك الدارقطني - وسيأتي كلامه - وقد اختلف عن روح ، فرواه عن ابن أبي حفصة بمثل رواية مالك في الموطأ - كما سيأتي ولعل الدارقطني عبر عن روايته التي معنا بصيغة التمريض ليشير إلى ضعفها .

(٢) سورة الفاتحة من آية (٧) .

ورواه يونس ، وعقيل ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وإسماعيل بن أمية ، وإسماعيل بن مسلم ، وابن سمعان [١] ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

واختلف عن الزبيدي في إسناده ومتنه :

فرواه عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب رفع صوته بآمين .

ورواه بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا** » .

واختلف عن محمد بن أبي حفصة :

فرواه إبراهيم بن طهمان ، عن محمد بن ميسرة - وهو ابن أبي حفصة - ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه أبو إسحاق الفزاري ، عن ابن أبي حفصة [٢] ، عن سعيد وحده [٣] .

وخالفه روح [٤] ، رواه عن ابن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

واختلف عن عبد العزيز بن الحصين :

---

(١) هو عبد الله بن زياد .

(٢) يعني : عن الزهري ، عن سعيد وحده .

(٣) يعني : عن أبي هريرة .

(٤) هو روح بن عبادة ، وقد أشار الدارقطني إلى روايته هذه كما تقدم .

فرواه هشام بن عمار ، عن عبد العزيز ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه عبد الملك بن عبد ربه الطائي ، وسويد بن سعيد ، عن عبد العزيز بن حصين ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

واختلف عن معمر :

فرواه عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفه يزيد بن زريع ، وابن علية ، وعبد الرزاق ، رووه عن معمر، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

وكلهم قال : عن معمر « إذا قال الإمام ﴿ **غير المغضوب عليهم ولا الضالين** ﴾ ، فقولوا : آمين » .

وذلك وهم [1] من معمر .

والمحفوظ عن الزهري : « **إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا** » .

وقال صالح بن أبي الأخضر : عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة، أو أحدهما ، عن أبي هريرة .

واختلف عن ابن عيينة :

فرواه الحميدي ، وأحمد بن حنبل ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، ومحمد بن يوسف الفريابي ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

---

(١) يعني : في المتن المذكور .

ورواه قتيبة بن سعيد ، وعبد الجبار بن العلاء ، ومحمد بن حسان الأزرق ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، على شكٍّ من ابن عيينة فيه .

ورواه أبو عبيد الله المخزومي ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

واختلف عن أبي أويس :

فرواه إسماعيل بن أبان ، عن أبي أويس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفه عصمة بن عبد الله ، فرواه عن أبي أويس ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وزكريا بن إسحاق ، ويعقوب بن زيد ، وسفيان بن حسين ، [وعمر] بن قيس ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

واختلف عن الأوزاعي :

فرواه الوليد بن مسلم ، واختلف عنه :

فرواه محمد بن الصباح الجرجرائي ، عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وخالفه دُحَيْم ، وعمرو بن عثمان ، روياه عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ،عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال محمد بن كثير : عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقال بشر بن بكر : عن الأوزاعي ، حدثني من سمع الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقال يزيد بن عبد الله بن رُزَيْق : عن الوليد ، عن الأوزاعي ، حدثني قُرَّة ابن عبد الرحمن بن حيوئيل ، عن الزهري ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة .

وكذلك قال الوليد بن مزيد ، وعمرو بن أبي سلمة أبو حفص التنيسى ، وأبو إسحاق الفزاري : عن الأوزاعي ، عن قُرَّة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال بحر السقاء :عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وأرسله (١) ابن أبي ذئب ، عن الزهري .

والحديث محفوظ عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة جميعاً ، عن أبي هريرة (٢) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عليه في إسناده من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه عن سعيد وأبي سلمة أو أحدهما ، عن أبي هريرة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، مرسلاً .

---

(١) لم أقف على مراده بالإرسال لعدم وقوفي على من أخرج روايته .

(٢) العلل للدارقطني (٨/ ٨٤ وما بعدها) .

كما اختلف عليه في متنه أيضاً كما أشار الدارقطني ، وسيأتي في التخريج تفصيله .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى الليثي (١/ ٨٧) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في التأمين خلف الإمام ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنهما أخبراه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الإمام ، غفر له ما تقدم من ذنبه** » .

قال ابن شهاب : كان رسول الله ﷺ يقول : **آمين** .

ورواه أيضاً في الموطأ ، برواية محمد بن الحسن ، ص ٦٥ ، كتاب الصلاة ، باب التأمين في الصلاة . (١٣٥) .

وبرواية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ص ٧١ ، (١٨) .

وبرواية القعنبي ص ١٤٠ ، باب التأمين خلف الإمام .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ٩٧) ، (٢٥٢) .

وأخرجه أبو داود في سننه (١/ ٥٧٦) كتاب الصلاة ، باب التأمين وراء الإمام (٩٣٦) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٧١ ب) باب الجهر بآمين ، من طريق محمد بن غالب ، كلاهما عن القعنبي .

وأخرجه البغوي في شرح السنة (٣/ ٦٠) كتاب الصلاة ، باب فضل التأمين (٥٨٧) .

والخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٧) ترجمة علي بن أحمد السامري .

كلاهما من طريق أبي مصعب الزهري ، ولم يذكر البغوي كلام ابن شهاب الأخير .

وأخرجه الشافعي في الأم (١/ ٩٤) باب التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن .

وفي (٧/ ١٨٧) باب الجهر بآمين .

وفي سننه (١/ ٢٧٣) ، (٦٣) ، ولم يذكر في هذا الموضع كلام ابن شهاب الأخير .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٨٢) ، (٢٢٩) .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه الدارقطني في العلل (٨/ ٩٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٥) كتاب الصلاة ، باب التأمين .

وفي معرفة السنن الآثار (٢/ ٣٨٨) كتاب الصلاة ، باب التأمين (٣١٥٢) .

وأخرجه عبد الله بن وهب في الجامع [١] (ق ٤٥ ب) كتاب الصلاة .

من طريق ابن وهب ، أخرجه ابن الجارود في المنتقى ص ١١٨ ، باب القراءة وراء الإمام (٣٢٢) .

وابن المنذر في الأوسط (٣/ ١٣٠) كتاب صفة الصلاة ، باب الجهر بآمين . (حديث ١٣٦٥) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٣٠) كتاب الصلاة ، باب الأخبار التي تبين أن الإمام والمأموم تجب عليهم قراءة الفاتحة .

والدارقطني في العلل (٨/ ٨٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٦) كتاب الصلاة ، باب جهر الإمام بالتأمين .

وفي الصغرى (١/ ١٥٦) كتاب الصلاة ، باب الإمام يجهر بالتأمين ، باب جهر الملائكة بالتأمين . (٧٨٠) عن عبد الله بن يوسف .

---

(١) رواية ابن وهب ، ومن أخرج الحديث من طريقه ممن تقدم ، لفظها مثل لفظ رواية يحيى بن يحيى التي تقدمت ، غير أن ابن حجر ذكر أنه وقف عليها في أمالي أبي عبد الله الجرجاني قال : ثنا أبو العباس الأصم ، ثنا بحر بن نصر . قال : قريء على عبد الله بن وهب ، به ، وفيها زيادة « وما تأخر » .
وحَمَل هذه الزيادة على بحر بن نصر ، وأنه تفرد بهذه الزيادة ، وهو ثقة ، لكن ابن الجارود أخرج الحديث من طريق بحر بن نصر ، بدون هذه الزيادة . انظر معرفة الخصال المكفرة للذنوب ص ٤٩ ، وما بعدها » .
وقد حكم الحافظ على هذه الزيادة بالشذوذ . (انظر الفتح ٢/ ٢٦٥) .

ومسلم في صحيحه (١/ ٣٠٧) كتاب الصلاة ، باب التسميع والتحميد والتأمين (٧٢ - ٤١٠) عن يحيى بن يحيى النيسابوري .

ومن طريق مسلم ، أخرجه ابن حزم في المحلى (٢٣/ ٢٦٢) مسألة (٣٦٩) .

وأخرجه الترمذي في جامعه (٢/ ٣٠) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فضل التأمين (٢٥٠) من طريق زيد بن حباب .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٢٢) كتاب افتتاح الصلاة ، باب جهر الإمام بآمين . (١٠٠٠/ ٤) .

وفي المجتبى (٢/ ١١١) . عن قتيبة بن سعيد .

وقد ذكر المزي في التحفة (١٠/ ٣٩) أن النسائي أخرجه في كتاب الملائكة من السنن الكبرى عن قتيبة أيضاً ، ولم أقف على هذا الكتاب في المطبوع من السنن الكبرى .

وعبد الله بن أحمد ، في زوائده على مسند أبيه (انظر المسند ٢/ ٤٥٩) . عن عبد الرحمن بن مهدي .

والسراج في حديثه (٢/ ق ٣٥ أ) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٩٠) .

كلاهما من طريق روح بن عبادة .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٨/ ٨٩ ، ٩٠) من طريقي عبد الله بن نافع الصائغ ، وإسحاق بن عيسى .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٧١ ب) باب الجهر بآمين . من طريق محرز بن سلمة .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ستة عشر راوياً ، تابعوا يحيى بن يحيى الليثي في روايته عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بمثله .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، مالكاً ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الله بن وهب في جامعه (ق ٤٥ ب) كتاب الصلاة ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره بنحو رواية مالك .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجها مسلم في صحيحه (١/٣٠٧) كتاب الصلاة ، باب التسميع والتحميد والتأمين (٧٢ - ٤١٠) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٣٠) باب الأخبار التي تبين أن الإمام والمأموم تجب عليهم قراءة الفاتحة .

وابن الجارود في المنتقى ص ١١٨ ، باب القراءة وراء الإمام . (٣٢٢) .

وابن المنذر في الأوسط (٣/ ١٣٠) كتاب صفة الصلاة ، باب الجهر بآمين . (حديث ١٣٦٥) .

وابن ماجه في سننه (١/٢٧٧) كتاب إقامة الصلاة ، باب الجهر بآمين . (٨٥٢) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٩١) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم . (ق ٧١ ب) باب الجهر بآمين .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٥٦) كتاب الصلاة ، باب جهر الإمام بالتأمين .

وفي الصغرى (١/١٥٦) كتاب الصلاة ، باب الإمام يجهر بالتأمين ، (٣٩٩) .

وأخرجها أبو عوانة في الموضع السابق .

والدارقطني في العلل (٨/ ٩٢) .

كلاهما من طريق شبيب بن سعيد .

وأخرجها البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٥١) ، (٣٤١) .

والدارقطني في العلل . (٨/ ٩١) .

كلاهما من طريق أيوب بن سويد .

وأخرجها الدارقطني في الموضع السابق ، من طريق القاسم بن مبرور .

ثلاثتهم تابعوا عبد الله بن وهب ، في روايته عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

كما أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٧١ أ ، وق ٢٧٥ ب) . من طريق سعيد بن عيسى ، ثنا مفضل بن فضالة ، نا يحيى بن أيوب عن يونس وعقيل . (هكذا مقروناً) عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

وقال : لم يرو هذا الحديث مقروناً عن يونس وعقيل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، إلا يحيى بن أيوب ، ولا عن يحيى إلا مفضل بن فضالة .

تفرد به سعيد بن عيسى .

(ج) وتابع عقيل بن خالد ، مالكاً ، ويونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته غير الطبراني ، مقروناً بيونس ، وقد تقدم تخريجهما وكلام الطبراني على روايتيهما .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٩٢) من طريق بشر بن شعيب ، عن أبيه ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية مالك .

(هـ) وتابع محمد بن أبي حفصة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، إذ ذكر الدارقطني أن إبراهيم بن طهمان رواها عن ابن أبي حفصة هكذا . ولم أقف على روايته ، ولكن وقفت على متابع له .

حيث أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٥٢) ، (٣٤٢) من طريق روح (هو ابن عبادة) ، عن محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

(و) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٩٢) من طريق محمد بن حسان الأزرق، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد - إن شاء الله - وأبي سلمة ، عن أبي هريرة بنحوه .

وذكر الدارقطني أن قتيبة بن سعيد ، وعبد الجبار بن العلاء [1] ، تابعا محمد ابن حسان في روايته عن ابن عيينة .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

(ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) وتابع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وإسماعيل بن أمية ، وإسماعيل بن مسلم ، وعبد الله بن زياد (ابن سمعان) ، وعبد العزيز بن الحصين - من روايتي عبد الملك بن عبد ربه الطائي ، وسويد بن سعيد عنه - ، وأبو أويس - من رواية إسماعيل بن أبان عنه - ، جميع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى رواياتهم في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف على من أخرجها .

(م) (ن) وتابع عبيد الله بن عمر العمري ، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم ، من تقدم ذكره في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما .

وقد أخرجهما الدارقطني نفسه في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه ، العلي - ص ٥١٣) (٢٢٧) وقال :

حديث : « **إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا ، الحديث** » .

تفرد به إبراهيم بن أبي يحيى ، عن عبيد الله ، وعن عبد الله بن أبي بكر ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، وسعيد (يعني عن أبي هريرة) .

وأخرجهما كذلك في موضع آخر (ق٢٩٤ أ) بمثله ، لكن قال : إذا أمَّن القاريء . . .

---

(١) هكذا عد الدارقطني عبد الجبار ممن روى هذا الوجه عن ابن عيينة .
وقد أخرج السراج وابن خزيمة الحديث عن عبد الجبار ، عن ابن عيينة ، لكن بدون ذكر أبي سلمة - كما سيأتي - ولعله اختلف عليه .

(س) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم في إسناده هذا الوجه عن الزهري ، لكن خالفهم في متنه :

وأخرج روايته الحاكم في المستدرك (١/ ٢٢٣) كتاب الصلاة ، باب : كان إذا فرغ من القرآن ، عن بكر بن محمد الصيرفي ، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم ، ثنا إسحاق بن إبراهم ، أخبرني عمرو بن الحارث ، عن عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، قال : أخبرني الزهري ، عن أبي سلمة وسعيد ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من أمِّ القرآن رفع صوته فقال : « **آمين** » .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ .

ووافقه الذهبي .

وأخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ٣٩٢) كتاب الصلاة ، باب التأمين (٣١٧٠) عن الحاكم .

وأخرجها من طريق إسحاق بن إبراهيم المتقدم ذكره :

الدارقطني في سننه (١/ ٣٣٥) كتاب الصلاة ، باب التأمين (٧) .

وقال : هذا إسناده حسن .

وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤) .

(ع) وتابع معمر بن راشد . من تقدم ذكرهم في إسناد هذا الوجه عن الزهري ، لكن خالفهم في متنه أيضاً .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٣) عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنهما حدثاه عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « إذا قال الإمام : ﴿ **غير المغضوب عليهم ولا الضالين** ﴾ **فقولوا : آمين ، فإن الملائكة يقولون : آمين ، وإن الإمام يقول : آمين ، فمن وافق تأمينه تأمين الإمام غفر له ما تقدم من ذنبه** » .

وأخرجها ابن ماجه في سننه (١/ ٢٧٧) كتاب إقامة الصلاة ، باب الجهر بآمين ، (٨٥٢) .

والدارمي في سننه (١/ ٣١٤) كتاب الصلاة ، باب في فضل التأمين (١٢٤٦) .

كلاهما من طريق عبد الأعلى المتقدم ذكره .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٢١) كتاب افتتاح الصلاة ، باب جهر الإمام بآمين (٩٩٧/ ١) .

وفي المجتبى (٢/ ١١٠) عن عمرو بن عثمان ، قال : حدثنا بقية ، عن الزبيدي ، قال : أخبرني الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **إذا أمَّن القاريء فأمِّنوا ، فإن الملائكة تؤمِّن ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه** » .

(ب) وتابع مالك بن أنس - من رواية جويرية بن أسماء عنه - الزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٩) تعليقاً مجزوماً عن جويرية .

ثم قال : والصواب ما في الموطأ : عن سعيد وأبي سلمة ، جميعاً عن أبي هريرة .

(ج) وتابع قُرَّة بن عبد الرحمن ، الزبيدي ، ومالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته السراج في حديثه (٢/ق ٣٥ ب) من طريق عمرو بن أبي سلمة .

والدارقطني في العلل (٨/ ٩٢) من طريق الوليد بن مزيد البيروتي .

كلاهما عن الأوزاعي ، عن قُرَّة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، بنحو رواية الزبيدي .

وذكر الدارقطني أن الوليد بن مسلم - من رواية يزيد بن عبد الله بن رُزَيْق عنه - وأبا إسحاق الفزاري ، تابعا عمرو بن أبي سلمة ، والوليد بن مزيد ، في روايتيهما عن الأوزاعي ، عن قُرَّة ، عن الزهري ، به .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

كما ذكر أن بشر بن بكر ، رواها عن الأوزاعي ، قال : حدثني من سمع الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وأحسب أن هذا المبهم هو قُرَّة بن عبد الرحمن ، كما وضحته رواية من تقدم ، من أصحاب الأوزاعي .

(د) وتابع بحر بن كنيز السقاء ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في سننه (١/ ٣٣٥) كتاب الصلاة ، باب التأمين في الصلاة (٦) ، من طريق الحارث بن منصور ، ثنا بحر السقاء ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

وقال : بحر السقاء : ضعيف .

(هـ) (و) (ز) (ح) وتابع محمد بن أبي حفصة - من رواية روح بن عبادة عنه - ، وعبد العزيز بن الحصين - من رواية هشام بن عمار ، عنه - ، وابن عيينة - من رواية أبي عبدالله المخزومي ، عنه - ، والأوزاعي - من روايتي محمد بن كثير ، ودحيم ، وعمرو بن عثمان ، عن الوليد بن مسلم ، كلاهما عن الأوزاعي - ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه ، عن الزهري ، به . بنحوه .

وقد أشار الدارقطني إلى رواياتهم .

ولم أقف عل من أخرجها .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه الحميدي في مسنده (٢/ ٤١٧) ، (٩٣٣) .

وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ١٨٧) كتاب الصلاة ، باب ما ذكروا في « آمين » . (٧٩٥٨) كلاهما عن سفيان بن عيينة ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **إذا أمَّن القاريء فأمِّنوا ، فإن الملائكة تؤمن ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه** » .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٣٠) باب الأخبار التي تبين أن الإمام والمأموم ، تجب عليهم قراءة الفاتحة ، من طريق الحميدي .

وابن ماجه في سننه (١/ ٢٧٧) كتاب إقامة الصلاة ، باب الجهر بآمين (٨٥١) عن ابن أبي شيبة .

وذكر الدارقطني أن أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، والفريابي ، تابعوا الحميدي ، وابن أبي شيبة ، في رواية هذا الوجه عن ابن عيينة ، ولم أقف على من أخرج روايتهم ، لكن وقفت على رواة آخرين لم يشر الدارقطني إلى روايتهم .

إذ أخرجه الشافعي في سننه (١/ ٢٧٢) ، (١٦٢) .

ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ٣٨٩) كتاب الصلاة ، باب التأمين (٣١٥٤) .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٢٢٠) كتاب الدعوات ، باب التأمين ، (٦٤٠٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٥) كتاب الصلاة ، باب التأمين ، من طريق إسماعيل بن إسحاق .

كلاهما عن علي بن المديني .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٢١) كتاب افتتاح الصلاة ، باب جهر الإمام بآمين (٢/٩٩٨) .

وفي المجتبى (٢/ ١١١) عن محمد بن منصور .

وابن ماجه في سننه (١/ ٢٧٧) كتاب إقامة الصلاة ، باب الجهر بآمين (٨٥١) عن هشام بن عمار .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٨٦) كتاب الصلاة ، باب الجهر بآمين (٥٦٩) .

والسراج في حديثه (٢/ ق ٣٥ أ) .

كلاهما عن عبدالجبار بن العلاء .

وأخرجه ابن خزيمة في الموضع السابق .

وابن الجارود في المنتقى ص ٧٤ ، باب صفة صلاة رسول الله ﷺ ، (١٩٠) كلاهما عن علي بن خشرم .

وأخرجه ابن خزيمة في الموضع السابق ، عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٧٧) ، (٥٨٧٤) ، عن عمرو بن الناقد .

وأخرجه البغوي في شرح السنة (٣/ ٦٠) كتاب الصلاة ، باب فضل التأمين (٥٨٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٥٥) كتاب الصلاة ، باب التأمين .

وابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ٣٠) .

ثلاثتهم من طريق عبد الرحيم بن منيب .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة ، تابعوا من ذكرهم الدارقطني في روايتهم عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، بنحو رواية الشافعي .

(ب) وتابع يحيى بن سعيد ، ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني -، من طريق أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ح) (د) (و) (ز) (ح) (ط) وتابع زكريا بن إسحاق ، ويعقوب بن زيد ، وسفيان بن حسين ، وعمر بن قيس ، وابن أبي حفصة ، - من رواية أبي إسحاق الفزاري عنه - ، وأبو أويس - من رواية عصمة بن عبد الله ، عنه - ، والأوزاعي - من رواية محمد بن الصباح الجرجرائي ، عن الوليد بن مسلم ، عنه - ، تابع هؤلاء من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ك) وتابع مالك بن أنس - من رواية بعض أصحابه عنه - ، من تقدم ذكرهم في إسناده هذا الوجه عن الزهري ، وخالفهم في متنه كما سيأتي .

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ، - رسالة دكتوراه العلي - ص ٥٣٣ (٢٣٧) .

وقال : حديث « إذا قال الإمام ﴿ **غير المغضوب عليهم** ﴾ » الحديث .

تفرد به إسحاق بن سليمان الرازي ، عن مالك ، عن الزهري ، بهذه الألفاظ .

وأورده ابن عبد البر في التمهيد (٨/٧) تعليقاً مجزوماً عن إسحاق بن سليمان .

ثم قال : ولم يتابع (يعني إسحاق بن سليمان) على هذا اللفظ ، وإنما هو لفظ حديث سُمَيّ .

كما أخرج رواية مالك :

الدارقطني في العلل (٨/ ٩٠) من طريق نصر بن أحمد المروزي ، ثنا حفص ابن عمر ، ثنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، بلفظ : كان رسول الله ﷺ يقول : « **آمين** » .

قال الدارقطني : تفرد به حفص ، ووهم ، والمحفوظ من قول ابن شهاب مرسلاً (١) .

كما أورده ابن عبد البر في التمهيد (٨/٧) تعليقاً مجزوماً عن حفص بن عمر.

وقال : ولم يتابع حفص على هذا اللفظ بهذا الإسناد .

(ل) وتابع معمر بن راشد - من رواية بعض أصحابه عنه - من تقدم ذكرهم ، في إسناد هذا الوجه عن الزهري ، وخالفهم في متنه أيضاً .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٩٧) كتاب الصلاة ، باب : آمين (٢٦٤٤) عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قال الإمام : ﴿ **غير المغضوب عليهم ولا الضالين** ﴾ ، فقولوا : آمين ، فإن الملائكة تقول : آمين ، وإن الإمام يقول : آمين ، فمن وافق تأمينه تآمين الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه » .

---

(١) يعني : كما في رواية مالك - عند أصحاب الموطأ - ومن تابعه ، وقد تقدمت .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٠) عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق .

ابن المنذر في الأوسط (٣/ ١٣١) كتاب صفة الصلاة ، باب الدليل على أن الإمام إذا جهل . . . (حديث ١٣٦٨) .

وفي (٤/ ١٩٣) كتاب الإمامة ، باب تأمين المأموم ، (حديث ٢٠١٦) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ١٤٦) كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة . (١٨٠١) .

والدارقطني في العلل . (٨/ ٩٢) .

والبغوي في شرح السنة (٣/ ٦١) كتاب الصلاة ، باب فضل التأمين . (٥٨٩) .

وقال : هذا حديث صحيح .

وفي معالم التنزيل (١/ ٣١) سورة الفاتحة ، آية (٧) .

والسراج في حديثه (٢/ ق ٣٥ أ) .

وأخرجها من طريق السراج ، ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ٣٤) .

وقال : هذا حديث صحيح .

وتابع يزيد بن زريع ، عبد الرزاق في روايته هذه عن معمر .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٢٢) كتاب افتتاح الصلاة ، باب جهر الإمام بآمين . (٩٩٩/ ٣) .

وفي المجتبى (٢/ ١١١) .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٢٨) كتاب الصلاة ، باب الدليل على أن الإمام إذا جهل . (٥٧٥) .

وتابع إسماعيل بن علية ، عبد الرزاق ، ويزيد بن زريع ، في روايتيهما عن معمر ، لهذا الوجه كما أشار إلى ذلك الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج رواية إسماعيل هذا .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، أو أحدهما ، عن أبي هريرة)

فقد ذكر الدارقطني أن صالح بن أبي الأخضر رواه عنه هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، مرسلاً)

فقد ذكر الدارقطني أن محمد بن أبي ذئب ، رواه عن الزهري ، هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته ، كما لم أقف على مراده بالإرسال هنا .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث ، في إسناده ومتنه :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « **إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا ... الحديث** » .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً ، بالمتن السابق .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً . بلفظ : « **إذا قال الإمام : ﴿ غير المغضوب عليهم ... ﴾** » .

(د) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، بلفظ : كان رسول الله ﷺ يقول : « **آمين** » .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وسأقتصر على ذكر الثقات مطلقاً ، أو مقيداً بتوثيقه في مالك ، وهم :

- محمد بن الحسن الشيباني : ليَّنه النسائي من قبل حفظه ، كان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [١] .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة عابد ، كان ابن معين ، وابن المديني ، لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً [٢] .

- محمد بن إدريس الشافعي : هو من هو .

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٣] .

- عبد الله بن يوسف التنيسي : ثقة متقن ، من أثبت الناس في الموطأ [٤] .

- يحيى بن يحيى النيسابوري : ثقة ثبت ، إمام [٥] .

- قتيبة بن سعيد : ثقة [٦] .

- عبد الرحمن بن مهدي : ثقة ثبت ، حافظ ، عالم بالحديث والرجال [٧] .

- روح بن عبادة : ثقة [٨] .

- عبد الله بن نافع الصائغ : ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين ، وهو ثبت في مالك [٩] .

وأما رواية مالك الثانية : فلم أجد من رواها عنه ، غير جويرية بن أسماء ، وهو صدوق [١٠] .

---

(١) انظر ص ٣٧٣ .
(٢) انظر ص ٣٣٧ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ٣٣٨ .
(٥) انظر ص ٣٣٧ .
(٦) انظر ص ١٧١ .
(٧) تقريب التهذيب ص ٣٥١ ، (٤٠١٨) ، وانظر التهذيب (٦/ ٢٥٠) .
(٨) انظر ص ٣٣٧ .
(٩) انظر ص ٤٤٠ .
(١٠) انظر ص ٤٩١ .

وأما روايته الثالثة : فلم أجد من رواها عنه غير إسحاق بن سليمان الرازي ، وهو ثقة [1] .

إلا أنه خالف من تقدم من أصحاب مالك ، في متنه أيضاً ، فجعل لفظ حديث مالك ، عن سمي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة [2] ، لحديث مالك ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة . ووهم فيه كما قال الدارقطني .

وأما روايته الرابعة ، فلم أجد من رواها عنه ، غير حفص بن عمر بن ميمون ، الملقب بالفرخ ، وهو ضعيف [3] .

وقد تقدم إعلال الدارقطني ، وابن عبد البر لرواية مالك هذه من جهة حفص هذا .

وبناء على ما تقدم ، فإن أرجح الروايات عن مالك ، هي الرواية الأولى ، لكثرة الرواة لها من أصحابه ، ومعظمهم من الثقات .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته : وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من حفظه [4] .

٣ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أوثق أصحاب الزهري [5] .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت خاصة في الزهري [6] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٠١ ، (٣٥٧) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٠٥) .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ٨٧) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في التأمين خلف الإمام . (٤٥) .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٧٣ ، (١٤٢٠) ، وانظر التهذيب (٢/ ٣٥٣) .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

(٥) انظر ص ١٨٥ .

(٦) انظر ص ١٧٨ .

٥ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [١] .

وقد اختلف عن محمد بن أبي حفصة في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى فرواها عنه :

- إبراهيم بن طهمان : ثقة ، يُغْرِب ، تكلم فيه للإرجاء ، ويقال رجع عنه [٢] .

- روح بن عبادة : ثقة [٣] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير روح بن عبادة ، وقد تقدم أنه ثقة ، وقد اختلف عنه كما ترى ، حيث روى رواية محمد بن أبي حفصة الأولى عنه .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين لروح بن عبادة ، هي الأولى . حيث توبع عليها كما تقدم في حين أني لم أجد من تابعه على هذه الرواية .

وهناك مرجح آخر لما ذكرت ، وهو تصدير الدارقطني لروايته هذه بصيغة التمريض ، مما يفيد أنه يرى ضعفها .

ثم إن العلة في رواية محمد بن أبي حفصة ، تُحْمَل عليه ، لا على روح ، إذ تقدم في حال ابن أبي حفصة أنه ضعيف من جهة ضبطه ، وغالباً ما جاء الوهم منه .

وأما رواية محمد بن أبي حفصة الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه ، غير أبي إسحاق الفزاري ، وهو ثقة حافظ [٤] .

---

(١) انظر ص ١٥٧ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٩٠ (١٨٩) ، وانظر التهذيب (١/ ١١٢) .

(٣) انظر ص ٣٣٧ .

(٤) تقريب التهذيب ص ٩٢ ، (٢٣٠) ، وانظر التهذيب (١/ ١٣١) .

وما قيل في الرواية السابقة من حمل العلة على محمد بن أبي حفصة ، يُقال أيضاً في روايته هذه .

وبناءً عليه ، تكون أرجح الروايات لمحمد بن أبي حفصة هي روايته الأولى ، التي وافق فيها الأكثرين من أصحاب الزهري ، ومعظمهم من الثقات .

٦ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

وقد اختلف عنه أيضاً في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الجبار بن العلاء لا بأس به [٢] .
- محمد بن حسان الأزرق : ثقة [٣] .
- قتيبة بن سعيد : تقدم قريباً أنه ثقة .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه أبو عبيد الله المخزومي ، وهو ثقة ، خاصة في ابن عيينة [٤] .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه ، غير واحد من أصحابه .

- الشافعي ، وهو من هو .
- أحمد بن حنبل ، وهو من هو .
- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة حافظ [٥] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ٣٤٦ .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر ص ٣٤٥ .
(٥) انظر ص ١٧١ .

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجلُّ أصحاب ابن عيينة [١] .

- علي بن المديني : ثقة ثبت إمام [٢] .

- إسحاق بن راهويه ، ثقة حافظ [٣] .

- محمد بن جعفر الفريابي : ثقة متقن [٤] .

- محمد بن منصور المكي : ثقة [٥] .

- هشام بن عمار : صدوق ، كبر ، فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح [٦] .

- علي بن خشرم : ثقة [٧] .

- أبو عبيد الله المخزومي ، واسمه سعيد ، تقدم أنه ثقة .

- عمرو الناقد : ثقة حافظ ، وَهِم في حديث [٨] .

- عبد الرحيم بن منيب الأسعردي صدوق [٩] .

- عبد الجبار بن العلاء : تقدم أنه لا بأس به .

وكما ترى ، فإن أرجح الروايات عن ابن عيينة ، هي روايته الثالثة ، ذلك لكثرة الرواة لها عنه ، ومعظمهم من الثقات .

٧ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، له بعض مناكير [١٠] .

---

(١) انظر ص ١٧١ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٠٣ ، (٤٧٦٠) ، وانظر التهذيب (٣٠٦/٧) .

(٣) انظر ص ٣٣٣ .

(٤) انظر سير أعلام النبلاء (٩٦/١٤) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٠٨ ، (٦٣٢٥) ، وانظر التهذيب (٤١٦/٩) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٥٧٣ ، (٧٣٠٣) ، وانظر التهذيب (٤٦/١١) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٤٠١ ، (٤٧٢٩) ، وانظر التهذيب (٢٧٨/٧) .

(٨) انظر ص ٢٩٩ .

(٩) انظر تاريخ الإسلام (وفيات ٢٥١ - ٢٦٠) ص ١٩٦ .

(١٠) انظر ص ٣٠٤ .

٨ - إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، متفق على توثيقه [١] .

٩ - إسماعيل بن مسلم المكي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف الحديث [٢] .

١٠ - عبد الله بن زياد بن سمعان :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث ، متهم [٣] .

١١ - عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان :

ضعفه ابن معين [٤] ، والدارقطني [٥] ، وقال ابن معين في موضع آخر : ليس بشيء [٦] .

وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، منكر الحديث [٧] .

وقال أبو زرعة : لا يكتب حديثه [٨] .

وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم [٩] ، وفي موضع آخر قال : سكتوا عنه [١٠] .

ووصفه مسلم بأنه ذاهب الحديث [١١] .

وقال النسائي : متروك الحديث [١٢] .

---

(١) انظر ص ٣٠٣ .
(٢) انظر ص ٣٧٨ .
(٣) انظر ص ٦٧٧ .
(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٦٥) .
(٥) السنن (١/ ١٦٤) .
(٦) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٩٩ .
(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٠) .
(٨) الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٠) .
(٩) الضعفاء الصغير ص ١٥٢ .
(١٠) التاريخ الصغير (٢/ ١٨٣) .
(١١) الكنى والأسماء ص ١٢٧ .
(١٢) الضعفاء والمتروكين ص ١٦٧ .

وقال ابن عدي : بيِّن الضعف فيما يرويه [1] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات ، والموضوعات عن الثقات ، وأشبه حديثه ما روى عن الزهري ، إلا الشيء بعد الشيء ، ولا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال [2] .

وذكره العقيلي في ضعفائه ، وأورد له حديثين ، أحدهما الحديث الذي معنا ، وقال : لا يتابع عليهما [3] .

فخلاصة حاله أنه ضعيف ، متفق على ضعفه .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير هشام بن عمار ، وقد تقدم قريباً ، أنه صدوق ، كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- عبد الملك بن عبد ربه الطائي : منكر الحديث [4] .

- سويد بن سعيد : صدوق في نفسه ، إلا أنه عمي ، فصار يتلقن ما ليس من حديثه [5] .

وكما ترى ، فإن كلتا الروايتين عن عبد العزيز بن الحصين ، استويتا في كون الراويين عنه - بعد استبعاد عبد الملك الطائي - صدوقين ، وقد اختلطا .

---

(١) الكامل (٥/ ١٩٢٦) .

(٢) المجروحين (٢/ ١٣٨) .

(٣) الضعفاء الكبير (٣/ ١٥) .

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٥٨) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٢٦٠ ، (٢٦٩٠) ، وانظر التهذيب (٤/ ٢٣٩) .

وتقدم أن عبد العزيز نفسه ضعيف متفق على ضعفه ، فلا يعتد بكلتا روايتيه .

١٢ - أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، أنه ضعيف من جهة ضبطه [١] .

وقد اختلف عنه أيضاً في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير إسماعيل بن أبان ، وهو ثقة تُكلِّم فيه للتشيع [٢] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواه عنه غير عصمة بن عبد الله ، ولم أقف على ترجمته بعد البحث والتقصي .

ولعل رواية ابن أويس الأولى أرجح الروايتين عنه ، وذلك لثقة الراوي عنه ، وكونها موافقة لرواية الأكثرين من أصحاب الزهري ومعظمهم من الثقات ، والله أعلم .

١٣ - عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٣] .

١٤ - عبد الله بن أبي بكر بن حزم :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة [٤] .

١٥ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [٥] .

---

(١) انظر ص ٢٣٧ .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠٥ ، (٤١٠) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٣٦) .

(٣) انظر ص ٢٤٣ .

(٤) انظر ص ٥٩٩ .

(٥) انظر ص ١٥٦ .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث سنداً ، ومتناً .

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً ، بلفظ « **أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب رفع صوته بآمين** » .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، بلفظ « **إذا أمَّن الإمام فأمِّنوا** » .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن سالم الأشعري ، وهو ثقة رمي بالنصب (١) .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير بقية بن الوليد ، وهو صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء (٢) .

والذي يظهر أن كلا الروايتين معلولتان وذلك لأن روايته الأولى خالفت في متنها ، رواية الثقات من أصحاب الزهري ، وتصحيح الحاكم لهذه الرواية ، وموافقة الذهبي له ، وكذلك تحسين الدارقطني للإسناد ، لعلهم نظروا إلى ظاهر إسناد الحديث ، دون مراعاة المخالفة في المتن .

وأما رواية الزبيدي الثانية فمعلولة ، لأن بقية بن الوليد وإن وافق في روايته رواية الثقات من أصحاب الزهري في المتن ، إلا أنه خالف في الإسناد من هو أوثق منه ، وهو عبد الله بن سالم .

١٦ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة (٣) .

وقد اختلف عنه أيضاً في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٠٤ ، (٣٣٣٥) ، وانظر التهذيب (٥/ ٢٠٠) .
(٢) انظر ص ٦٤٤ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً . بلفظ « **إذا قال الإمام : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ فقولوا : آمين ...** » في كلتا الروايتين .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وهو ثقة (١) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- عبد الرزاق بن همام : ثقة ، تكلم فيه من جانبين ، وليسا منطبقين في روايته هذه (٢) .

يزيد بن زريع : ثقة ، ثبت (٣) .

- إسماعيل بن علية : ثقة حافظ (٤) .

ويظهر أن أرجح الروايتين عن معمر ، هي الثانية ، وذلك لكثرة الرواة لها من الثقات ، كما تقدم .

على أنها مع رجحانها غير أنها تشترك مع الرواية الأولى : في كونهما معلولتين من جهة المتن ، حيث أتى معمر بألفاظ لم يروها الثقات من أصحاب الزهري .

وقد تقدم أن الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، قد حمل علة المتن على معمر .

وعليه فلا يعتد بكلتا روايتيه .

وبعد :

فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، ستة عشر راوياً ، فيهم

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) انظر ص ٤٨٩ .
(٤) انظر ص ١٦٨ .

سبعة بين ثقة ثبت ، وثقة ، ومن بينهم مالك بن أنس - على الرواية الراجحة عنه - الذي عده الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق ، فالمعول عليهم في ترجيح هذا الوجه عن الزهري .

والباقون بين ضعيف ، ومتروك ، وثقة ثبت لكن روايته لهذا الوجه غير محفوظة ، وثلاثة من الثقات ، روايتهم معلولة بعلة في المتن .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - محمد بن الوليد الزبيدي :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها معلولة .

٢ - مالك بن أنس :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٣ - قُرَّة بن عبد الرحمن بن حيوئيل :

اختلف العلماء في حاله ، فوثقه الفسوي [١] ، وابن عبد البر [٢] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٣] ، وأخرج له في صحيحه [٤] .

وقال الأوزاعي : ما أحداً أعلم بالزهري من قُرَّة بن عبد الرحمن [٥] .

وقال ابن عدي - بعد أن ذكر بعض مناكيره ، ومنها هذا الحديث - : ولِقُرَّة

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٦٠) .

(٢) عن جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ١١٧ ، ولم أقف على كلام ابن عبد البر في مظانه ، وأخشى أن يكون التبس بقرة بن خالد الذي وثقه ابن عبد البر في التمهيد (١/ ٣٢٦) .

(٣) الثقات (٧/ ٣٤٢) .

(٤) صحيح ابن حبان (الإحسان ١/ ٢٢٧) ، (٢٢٩) .

(٥) عن الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢) .

أحاديث صالحة ، يرويها عنه رشدين ، وسويد بن عبد العزيز ، وابن وهب ، والأوزاعي ، وغيرهم ، وجملة حديثه عند هؤلاء ، ولم أر في حديثه حديثاً منكراً جداً فأذكره ، وأرجو أنه لا بأس به [١] .

وقال ابن حجر : صدوق له مناكير [٢] .

وضعفه أحمد بن حنبل ، حيث نقل العقيلي ، والجوزجاني أنه قال فيه : منكر الحديث جداً [٣] .

وقال أبو حاتم : ليس بقوي [٤] .

وقال أبو زرعة : الأحاديث التي يرويها مناكير [٥] .

وقال العجلي : يكتب حديثه [٦] .

وقال الذهبي : صويلح الحديث ، روى له مسلم في الشواهد ، وضُعِّف [٧] .

أما ابن معين فتعدد قوله : إذ نقل ابن شاهين أنه قال : ليس به بأس عندي [٨] . وقال في موضع آخر : ليس بقوي الحديث [٩] .

ويظهر أن الراجح في حاله أنه صدوق له مناكير .

ويحمل توثيق من وثقه مطلقاً على جانب العدالة ، وتضعيف من ضعفه على المناكير التي رواها جمعاً بين الأقوال .

ثم إن ابن حبان تعقب من قال : إن قُرَّة أعلم الناس بالزهري فقال : وكيف

---

(١) الكامل (٦/ ٢٠٧٧) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٤٥٥ ، (٥٥٤١) .
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٨٥) ، وأحوال الرجال للجوزجاني ص ١٦٥ .
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢) .
(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢) .
(٦) ترتيب الثقات ص ٣٩٠ .
(٧) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٥٦ .
(٨) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٧٠ .
(٩) رواية الدقاق ص ٦٨٠ .

يكون قرة بن عبد الرحمن أعلم الناس بالزهري ، وكل شيء رُوي عنه لا يكون ستين حديثاً ، بل أتقن الناس في الزهري : مالك ، ومعمر ، والزبيدي ، ويونس ، وعقيل ، وابن عيينة ، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان ، والضبط والمذاكرة ، وبهم يُعتَبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضاً في شيء يرويه [1] .

أما ابن حجر فوجَّه كلام الأوزاعي بقوله : ويظهر أن مراد الأوزاعي أنه أعلم بحال الزهري من غيره ، لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث . وهذا هو اللائق [2] .

ثم إن عبد الرحمن الأوزاعي ، قد روى عن قُرَّة هذه الرواية التي معنا ، وسيأتي الكلام عن روايتي الأوزاعي ، والاختلاف الذي حصل عنه قريباً .

٤ - بحر بن كنيز السقاء :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [3] .

٥ - محمد بن أبي حفصة :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٦ - عبد العزيز بن الحصين :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنه لا يعتد بها .

٧ - سفيان بن عيينة :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٨ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عنه ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [4] .

---

(١) عن الثقات لابن حبان (٧/ ٣٤٢) .
(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٤) .
(٣) انظر ص ٣٩٩ .
(٤) انظر ص ١٥٤ .

وقد اختلف عن الأوزاعي ، في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن قُرَّة بن عبد الرحمن ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عمن سمع الزهري ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري - مباشرة - ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

(د) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- الوليد بن مزيد : ثقة ، ثبت ، وعد من أثبت أصحاب الأوزاعي [1] .

- عمرو بن أبي سلمة ، أبو حفص التنيسي : صدوق له أوهام [2] .

- أبو إسحاق الفزاري ، واسمه إبراهيم بن محمد : ثقة ، حافظ [3] .

- الوليد بن مسلم : ثقة كثير التدليس والتسوية [4] .

وقد اختلف عن الوليد بن مسلم أيضاً ، وسيأتي الكلام على هذا الاختلاف قريباً .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير بشر بن بكر ، وهو ثقة ، يغرب [5] .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه : محمد بن كثير الثقفي : صدوق كثير الغلط[6] .

---

(١) انظر ص ٧٦٣ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٢٢ ، (٥٠٤٣) ، وانظر التهذيب (٨/ ٣٩) .

(٣) انظر ص ٨٧٥ .

(٤) انظر ص ٢٧٢ .

(٥) انظر ص ٣٧٠ .

(٦) تقريب التهذيب ص ٥٠٤ ، (٦٢٥١) ، وانظر التهذيب (٩/ ٣٦٩) .

- الوليد بن مسلم الدمشقي : تقدم بيان حاله ، وقد اختلف عنه في هذا الحديث ، وسيأتي الكلام على هذا الاختلاف قريباً .

وأما رواية الأوزاعي الرابعة ، فلم أجد من رواها عنه غير الوليد بن مسلم الدمشقي ، وقد تقدم بيان حاله ، وقد اختلف عنه في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

(ح) ومرة يُروى عنه عن قُرَّة بن عبد الرحمن ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

أما رواية الوليد بن مسلم الأولى ، فلم أجد من رواها عنه ، غير محمد بن الصباح الجرجرائي ، وهو صدوق [1] .

وأما رواية الوليد بن مسلم الثانية ، فرواها عنه :

- دحيم ، عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي : ثقة ، حافظ ، متقن [2] .
- عمرو بن عثمان الحمصي : صدوق [3] .

وأما رواية الوليد بن مسلم الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير يزيد بن عبد الله بن رُزَيْق ، وهو مقبول [4] .

ويظهر أن أرجح الروايات عن الوليد بن مسلم ، هي الثانية التي رواها عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، حيث رواها عنه راويان ، أحدهما ثقة حافظ متقن ، في حين أن الروايتين الأخريين أولاهما قد رواها عنه من هو « صدوق » ، وثانيتهما رواها عنه من هو « ضعيف » . ومن ثَمَّ لا يقويان على معارضة الأكثر والأقوى .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٤٨٤ ، (٥٩٦٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٠٣) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٣٣٥ ، (٣٧٩٣) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٢٠) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٤٢٤ ، (٥٠٧٣) ، وانظر التهذيب (٨/ ٦٨) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٦٠٢ ، (٧٧٣٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٩٨) .

نعود بعد ذلك إلى الاختلاف الذي حصل عن الأوزاعي :

ومن تأمل أحوال رواة كل رواية ، والنظر في الاختلاف الذي حصل عن بعضهم ، نجد أن رواية الأوزاعي الأولى التي رواها عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، هي أرجح الروايات عنه وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، وفيهم ثقتان ثبتان ، وأحدهما عُدَّ من أثبت أصحابه .

ويظهر أن رواية الأوزاعي الثانية التي رواها عمن سمع الزهري ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة لا تعارض الرواية الراجحة ، غاية ما فيها أن هذا المبهم وضَّحته الرواية الراجحة ، وأنه « قُرَّة بن عبد الرحمن » .

وأما رواية الأوزاعي الثالثة ، التي رواها عن الزهري - بلا واسطة - عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، فمرجوحة ، حيث رواها عن الأوزاعي : محمد ابن كثير الثقفي ، وتقدم أنه صدوق كثير الغلط ، والوليد بن مسلم ، وهو مع كونه ثقة ، وروايته هذه محفوظة عنه كما تقدم ، غير أنه لا يقوى على معارضة الأكثر والأوثق الذين رووا الرواية الراجحة عن الأوزاعي .

وأما رواية الأوزاعي الرابعة ، التي رواها عن الزهري - بلا واسطة - عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، فمرجوحة ، أيضاً ، حيث لم أجد من رواها عنه غير الوليد بن مسلم ، وروايته هذه غير محفوظة عنه كما تقدم .

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن رواية الأوزاعي لهذا الوجه الذي معنا عن الزهري مباشرة بلا واسطة غير محفوظة عنه ، والله أعلم .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثمانية لكن لا تصفو رواية واحد منهم كما تقدم بيانه تفصيلاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت [١] .

٣ - زكريا بن إسحاق المكي :

قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث [٢] .

ووثقه أحمد [٣] ، وأبو داود [٤] ، ووكيع ، والبرقي ، والحاكم [٥] ، والذهبي [٦] ، وابن حجر [٧] وذكر أنه رمي بالقدر .

وذكره ابن حبان في الثقات [٨] .

ووثقه ابن معين مرة [٩] ، وقال مرة : ليس به بأس [١٠] .

وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة [١١] ، والنسائي [١٢] : ليس به بأس .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، كما ذهب إليه الأكثرون .

٤ - يعقوب بن زيد التيمي :

قال ابن سعد : كان قليل الحديث [١٣] .

ووثقه أبو زرعة [١٤] ، والنسائي [١٥] ، والذهبي [١٦] .

---

(١) انظر ص ٣٣٨ .
(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٦٢) .
(٣) العلل برواية عبد الله (٣/ ٢٦٠) .
(٤) عن تهذيب الكمال (٩/ ٣٥٧) .
(٥) عن تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٤) .
(٦) الكاشف (١/ ٣٢٣) .
(٧) تقريب التهذيب ص ٢١٥ ، (٢٠٢٠) .
(٨) الثقات (٦/ ٣٣٦) .
(٩) عن الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٣) .
(١٠) رواية ابن محرز (١/ ٩١) .
(١١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٣) .
(١٢) عن تهذيب الكمال (٩/ ٣٥٧) .
(١٣) الطبقات الكبرى القسم المتمم ص ٢٤٢ .
(١٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٧) .
(١٥) عن تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٢٤) .
(١٦) الكاشف (٣/ ٢٩١) .

وذكره ابن حبان في الثقات [١] .

وقال ابن المديني : شيخ معروف [٢] .

وقال أبو حاتم ، ليس به بأس ، شيخ لا يحتج به [٣] .

وقال ابن حجر : صدوق [٤] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، ويحمل كلام أبي حاتم على تشدده في الجرح .

٥ - سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٥] .

٦ - عمر بن قيس المكي :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك ، متهم [٦] .

٧ - محمد بن أبي حفصة :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها غير محفوظة له .

٨ - أبو أوس ، عبد الله بن عبد الله :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها غير محفوظة عنه .

٩ - عبد الرحمن الأوزاعي :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

١٠ - مالك بن أنس :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنه أورد تحت هذا الإسناد متنين مختلفين ، وكلاهما غير محفوظين عنه ، فلا يعتد بهما .

---

(١) الثقات (٧/ ٦٤٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٧) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٦٠٨ ، (٧٨١٦) .

(٥) انظر ص ١٦٠ .

(٦) انظر ص ١٩١ .

١١ - معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها معلولة من جهة المتن ، فلا يعتد بها .

وبعد :

فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، لا يصفو من رواية الثقات له عن الزهري ، إلا رواية أربعة فقط ، هم سفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وزكريا بن إسحاق ، ويعقوب بن زيد التيمي ، والباقون ، بين ثقات روايتهم غير محفوظة ، وضعفاء ، ومتروك .

وسيأتي الكلام عن مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، أو أحدهما ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن أبي الأخضر ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، وفي غيره [١] .

وعليه يمكن القول بعدم رجحان هذا الوجه لحال راويه عن الزهري .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن أبي ذئب ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً . غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته [٢] .

وعليه يمكن القول بعدم رجحان هذا الوجه أيضاً لحال راويه عن الزهري ، حيث عارضت روايته رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الوجه الراجح عنه ، مصرحين فيه بالسماع عنه .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، وفي أحوال الرواة ما يلي :

---

(١) انظر ص ١٩٠ .

(٢) انظر ص ٢٨٥ .

أولاً : رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له من أصحاب الزهري ، ومعظمهم من الثقات - الذين بلغوا ثمانية - وفيهم مالك بن أنس - على الرواية المحفوظة عنه - الذي عده الجمهور أثبت أصحابه على الإطلاق ، وقد أخرج الشيخان هذا الوجه في صحيحيهما ، ولذلك رجحه الدارقطني كما تقدم .

ثانياً : عدم رجحان كل من الأوجه الآتية :

الوجه الثاني : الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، حيث لم تصفُ رواية من رواه من الثقات له عن الزهري .

الوجه الرابع : الذي رواه الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، أو أحدهما ، عن أبي هريرة . وذلك لضعف الراوي عنه ، صالح بن أبي الأخضر ، ولم أجد من تابعه .

الوجه الخامس : الذي رواه الزهري ، مرسلاً ، حيث لم أجد من رواه عنه غير ابن أبي ذئب ، وقد تكلم في سماعه عن الزهري ، وقد عارضت روايته رواية الثقات الذين رووا الوجه الأول مصرحين بالسماع .

ثالثاً : يبقى بعد ذلك الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، وقد تقدم أنه لا يصفو من الثقات الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وسلمت رواياتهم من العلة ، غير أربعة فقط .

وقواعد الترجيح وإن كانت تقتضي ترجيح الوجه الأول على هذا الوجه الثالث لكثرة الرواة الثقات الذين بلغوا ثمانية ، فيهم مالك بن أنس الذي عُدّ أوثق أصحاب الزهري . إلا أن الذي يظهر أن هذا الوجه مسموع أيضاً عن الزهري ، وأنه يشترك مع الوجه الأول في الرجحان .

ويؤيد ما ذكرت إخراج البخاري له في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، كما تقدم . والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، حيث أخرج الشيخان الوجه الأول ، والبخاري وحده الوجه الثالث كما تقدم .

* * *

الحديث (٥٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبد الرحمن بن عمرو بن سهل العامري ، عن سعيد بن زيد ، عن النبي ﷺ قال : « **من ظَلَم من الأرض شبراً فإنه يُطوَّقه من سبع أرضين** » .

فقال : يرويه الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف [ابن] أخي عبد الرحمن بن عوف ، واختلف عن الزهري .

فرواه شعيب بن أبي حمزة ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وأبو أويس ، ويونس بن يزيد ، ومالك بن أنس ، ومعمر بن راشد ، عن الزهري، عن طلحة، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن سعيد بن زيد.

إلا أن مالكاً اختلف عنه في نسب عبد الرحمن (١) .

وأما معمر : فزاد في متنه ألفاظاً لم يأت بها غيره ، وهو قوله : «ومن تولى قوماً بغير إذنهم فعليه لعنة الله ، ومن اقتطع مال امريء مسلم بيمين ، فلا بارك الله له » (٢) .

ورواه عبد الرحمن السراج عن الزهري ، فاختلف عنه :

فرواه عبد الأعلى ، وعبد الوهاب الخفاف ، عن سعيد بن أبي عروبة، عن عبد الرحمن السراج ، عن الزهري ، عن طلحة ، عن سعيد بن زيد .

---

(١) يعني : مرة يقول : عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، ومرة يقول : عبد الرحمن ابن عمرو بن سهيل - مصغراً - كما سيأتي في التخريج .

(٢) لم أقف على هذه الألفاظ في رواية معمر لهذا الحديث كما سيأتي في التخريج .

ورواه سعيد بن عامر ، عن سعيد [1] ، عن عبد الرحمن [2] ، عن الزهري ، عن سعيد بن زيد . لم يذكر بينهما أحداً .

ورواه سفيان بن عيينة ، ومحمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن سعيد بن زيد ، إلا أن في حديث محمد بن إسحاق زيادة [3] « **ومن قتل دون ماله فهو شهيد** » .

ورواه سليمان بن كثير عن الزهري ، واختلف عنه :

فقال سعيد بن سليمان : عنه ، عن الزهري ، عن [طلحة] ، عن سعيد بن زيد .

وقال أبو جعفر الرازي : عن سليمان بن كثير ، عن الزهري ، عن سعيد بن زيد لم يذكر بينهما أحداً.

ورواه سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعيد ابن زيد .

قال ذلك : سويد بن عبد العزيز ، عن سفيان بن حسين ، ووهم في قوله : سعيد بن المسيب .

وقيل : عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عمن سمع سعيد بن زيد يحدِّث ، عن النبي ﷺ « **من قتل دون ماله فهو شهيد** » فقط .

قاله شعبة : عن محمد بن إسحاق .

---

(١) (٢) هما سعيد بن أبي عروبة ، وعبد الرحمن السراج .

(٣) هذه الزيادة لم ترد في رواية محمد بن إسحاق وحده ، بل في رواية ابن عيينة ، والسراج أيضاً .

وإنما الزيادة التي تفردت بها رواية ابن إسحاق ، هي قصة مخاصمة أروى بنت أنيس لسعيد بن زيد ، مما دعاه إلى التحديث بهذا الحديث .

وقال عطاء بن السائب : عن الزهري ، أن رسول الله ﷺ قال : «**من قتل دون ماله فهو شهيد** » . . .

. . . وأحبُّها إلى : من قال : عن الزهري ، عن طلحة ، عن عبد الرحمن ، عن سعيد بن زيد [1] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ستة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل أو سهيل ، عن سعيد بن زيد .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن طلحة بن عبد الله ، عن سعيد بن زيد ، بدون ذكر « عبد الرحمن بن عمرو » .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن زيد ، بلا واسطة بينهما .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعيد بن زيد .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عمن سمع سعيد بن زيد .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن رسول الله ﷺ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، عن سعيد بن زيد)

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٥/ ١٠٣) كتاب المظالم ، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض (٢٤٥٢) عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب (بن أبي حمزة) ، عن الزهري ، قال : حدثني طلحة بن عبد الله ، أن عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل أخبره ، أن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **من ظلم من الأرض شيئاً ، طُوِّقه من سبع أرضين** » .

---

(١) العلل للدارقطني (٤/ ٤٢٤ وما بعدها).

وأحمد في مسنده (١/ ١٨٩) .

والدارمي في سننه (٢/ ٣٤٦) كتاب البيوع ، باب من أخذ شبراً من الأرض (٢٦٠٦) .

وأبو علي الهروي في فوائده - انتخاب الدارقطني - (٢/ ٢/ ق ٢٤ ب) ، عن علي بن محمد الهروي .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٩٨) كتاب الغصب ، باب التشديد في غصب الأراضي .

وفي السنن الصغرى (٨/ ٣١٢) كتاب البيوع ، باب الغصب . (٢١٢٤) .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ٣٠٤) كتاب الصلح ، باب الغصب (١١٩٧٤)، من طريق عثمان بن سعيد الدارمي .

أربعتهم عن أبي اليمان ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، شعيباً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته : أحمد في مسنده (١/ ١٨٩) .

والطبري في تهذيب الآثار ، (مسند علي بن أبي طالب ص ١٧٦) ، (٢٧٤) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ١٢) ، (٥٦٦) وقال :

واختلف على الزهري ، في هذا الحديث :

فرواه الزبيدي ، ومعمر ، وشعيب ، ومالك ، ويونس ، وصالح بن أبي الأخضر ، وأبو أويس : عن الزهري ، عن طلحة [عن] عبد الرحمن . (يعني عن سعيد) .

ورواه سفيان بن عيينة ، ومحمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن طلحة ، عن سعيد .

ورواه عبد الأعلى ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن عبد الرحمن السراج ، عن الزهري ، عن طلحة [1] ، عن سعيد بن بن زيد .

ثلاثتهم من طريق بقية بن الوليد .

وأخرجها الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٢٤) ، ترجمة هارون بن سفيان ، من طريق محمد بن حرب .

كلاهما عن محمد بن الوليد الزبيدي ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ج) وتابع أبو أويس - عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس - شعيباً ، والزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو يعلى في مسنده (٢/ ٢٥٢) . (٩٥٦) .

والهيثم بن كليب في مسنده . (١/ ٢٥٩) ، (٢٢٩) .

كلاهما من طريق إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس .

والمزي في تهذيب الكمال (١٧/ ٣٠٠) من طريق منصور بن أبي مزاحم .

وأحمد في مسنده (١/ ١٨٩) عن إبراهيم بن أبي العباس .

ثلاثتهم عن أبي أويس ، عن الزهري ، به ، بمثله .

غير أن إبراهيم بن أبي العباس - شيخ الإمام أحمد - ذكره بالشك فقال : حدثنا يونس ، أو أبو أويس .

(د) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايته إلا في مسند أحمد ، في الموضع السابق .

(هـ) وتابع مالك بن أنس ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبري في تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب ص ١٧٥)

---

(١) في المطبوع : محمد بن طلحة ، ويظهر أنه خطأ ، والصحيح : عن طلحة كما في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث .

(٢٧٢) ، من طريق عبد الله بن وهب ، عن مالك ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وذكرها الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس (ق ١ ب) وقال :

روى مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن عبد الرحمن بن سهل ، عن سعيد بن زيد . . . وذكر الحديث بمثله .

ثم قال : وربما قال (يعني مالك) : عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهيل - بالتصغير - .

هكذا حدث به عبد الله بن وهب ، عن مالك ، وليس هو في الموطأ .

روى هذا الحديث : معمر ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعقيل بن خالد ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وأبو أويس ، وغيرهم ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف [1] ، [فقالوا : عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بسكون الهاء ، وسهل : هو ابن عمرو بن عبد شمس بن عبد ودّ بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي ، وجده سهل أخو سهيل بن عمرو صاحب القضية في الحديبية ، ومن نسب عبد الرحمن ، فقال : إن عمرو بن سهيل - يعني بالتصغير - فقد وهم] .

(و) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ١١٤) كتاب العقول ، باب من قتل دون ماله فهو شهيد . (١٨٥٦٤) . بنحوه ، وزاد : قال معمر : وبلغني عنه (يعني : عن الزهري) أنه قال : « **ومن قتل دون ماله فهو شهيد** » .

وأخرجها أحمد في مسنده (١/ ١٨٨) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٦٦) ، (١٠٥) .

---

(١) سقطت من المخطوطة الورقة التي تليها ، وما بين المعقوفين من التهذيب لابن حجر في ترجمة عبد الرحمن (٦/ ٢١٤) .

كلاهما عن عبد الرزاق ، به ، بمثله ، غير أن رواية عبد بن حميد ، بدون الزيادة في المتن .

وأخرجها الترمذي في جامعه (٤/٢٨) كتاب الديات ، باب ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد (١٤١٨) ، عن سلمة بن شبيب ، وحاتم بن سياه المروزي ، وغير واحد قالوا : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به بمثله ، ثم قال :

وزاد حاتم بن سياه المروزي في هذا الحديث : قال معمر : بلغني عن الزهري ، - ولم أسمع منه - زاد في هذا الحديث « **من قُتِل دون ماله فهو شهيد** » .

وهكذا [1] روى شعيب بن أبي حمزة هذا الحديث عن الزهري ، عن طلحة ابن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، عن سعيد بن زيد ، عن النبي ﷺ .

وروى سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن سعيد ابن زيد ، عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه سفيان : عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل .

وهذا حديث حسن صحيح .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٥/٧٩) كتاب الجنائز ، فصل في الشهيد (٣١٨٥) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، به ، بمثله ، ثم قال :

روى هذا الخبر أصحاب الزهري الثقات المتقنون : فاتفقوا كلهم على روايتهم هذا الخبر عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن سعيد بن زيد ، خلا معمر[2]، فإنه أدخل بين طلحة بن عبد الله، وبين سعيد بن زيد «عبد الرحمن ابن سهل » ، وأخاف أن يكون ذلك وهماً .

---

(١) يعني : الموافقة في الإسناد ، بذكر « عبد الرحمن بن عمرو » ، دون المتن ، لأن رواية شعيب بدون الزيادة كما تقدم .

(٢) هذا الكلام فيه نظر ، لأن معمراً لم يتفرد بذكر « عبد الرحمن بن عمرو بن سهل » بل وافقه غير واحد . كما ترى .

وقد قال معمر في هذا الخبر : بلغني عن الزهري ، فيشبه أن يكون سمعه من بعض أصحابه عن الزهري ، فالقلب إلى رواية أولئك أَمْيَلُ .

كما أخرجها ابن حبان أيضاً في (٧/ ٣٠٣) أول كتاب الغصب . (٥١٤١) من طريق عبد الرزاق ، بدون الزيادة ، وبدون كلامه على الحديث .

وأخرجها ابن الجارود في المنتقى ص ٣٣٩ ، باب ما جاء في الأحكام (١٠١٩) .

وابن المنذر في الإقناع (٢/ ٧٠٧) كتاب الغصب ، باب التغليظ على من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه . (٢٤١) .

والخرائطي في مساويء الأخلاق ص ٢٣٤ ، باب ما جاء فيمن يسترق من الأرض ظلماً من الوزر (٦٦٢) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ١٨٠) ، (٢٣٠) .

أربعتهم ، من طريق عبد الرزاق ، به ، بدون الزيادة .

وأخرجها ابن الأعرابي في معجمه (ق ٧٧ أ) .

وانظر القسم المطبوع (٢/ ١١٢) ، (٧٨٩) ، من طريق هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، بالزيادة المذكورة في متن الحديث .

فهؤلاء الرواة الذين أشار الدارقطني إلى أنهم رووا هذا الوجه عن الزهري

ثم إني وقفت على رواة آخرين تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وهم :

(ز) عبيد الله بن عمر :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ١٢٦) ، (٢٢٦٣) من طريق عبيد الله بن سعيد بن عفير ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثني المغيرة بن الحسين بن راشد الهاشمي ، قال : حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله ، قال : حدثني عبيد الله بن عمر ، قال : حدثني محمد بن مسلم بن شهاب ، به ، بمثله ، بدون الزيادة التي ذكرت في حديث معمر .

وقال الطبراني : لم يُرْوَ عن عبيد الله بن عمر ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبيد الله بن سعيد بن عفير .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ١/ ٣١٤) ، (٥٢٩) - رسالة دكتوراه ، المراغي - وقال :

تفرد به يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن الزهري ، عن طلحة بن عوف ، عن عبد الرحمن ، (يعني عن سعيد) .

(ح) سفيان بن حسين [1] .

وأخرج روايته الخرائطي في مساويء الأخلاق ص ٢٣٣ ، باب ما جاء فيمن يسترق من الأرض ظلماً من الوزر ، (٦٦٠) ، من طريق مروان بن معاوية ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، بدون الزيادة .

(ط) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

وأخرج روايته الخرائطي في الموضع السابق ص ٢٣٥ ، (٦٦٥) .

وأشار إليها المزي في تحفة الأشراف (٤/ ٨) .

(ي) إبراهيم بن سعد :

وأخرج روايته المزي في تهذيب الكمال (١٧/ ٣٠١) من طريق محمد بن خالد الواسطي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به ، بلفظ : « **من قتل دون ماله مظلوماً فهو شهيد** » . بدون الزيادة التي ذكرت في حديث معمر .

(ك) صالح بن أبي الأخضر :

وأخرج روايته البزار في مسنده (٤/ ٨٨) ، (١٢٥٩) من طريق روح بن عبادة ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به ، بمثل حديث إبراهيم بن سعد .

وقال : هكذا رواه صالح .

ورواه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن سعيد ابن زيد ، ولم يقل : عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل .

وقد تقدم أن أبا نعيم أشار إلى روايته في معرفة الصحابة .

---

(١) يظهر أنه اختلف عن سفيان بن حسين في رواية هذا الحديث ، إذ تقدم في كلام الدارقطني أنه رواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعيد بن زيد .
ولم يشر الدارقطني إلى روايته هذه .

(ل) **ثابت بن ثوبان** :

وأخرج روايته الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٨٣) ، (١١١) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي ، ثنا أبو خليد ، ثنا ابن ثوبان ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

كما ذكر ابن أبي حاتم الحديث من هذا الوجه في العلل (٢/ ٣٣٤) فقال :

وسئل أبو زرعة عن حديث رواه القواريري ، عن قزعة بن سويد ، عن يحيى ابن جرجة ، عن الزهري ، عن محمود بن لبيد ، عن شداد بن أوس مرفوعاً ، وذكره .

قال أبو زرعة : هذا خطأ ، إنما هو عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، عن سعيد بن زيد ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن سعيد بن زيد) .

(أ) فرواه الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٨٥٢) باب في الترهيب من الظلم (٢٠٨٢) من طريق عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عروبة، عن عبد الرحمن السراج ، عن الزهري ، عن طلحة ، عن سعيد بن زيد أن النبي ﷺ قال : «**من أخذ شبراً من الأرض ظلماً ، طُوِّقه من سبع أرضين** » .

وأخرجه أبو بكر الخلال في السنة ، ص ١٨٤ ، (١٩٢) .

والهيثم بن كليب في مسنده (١/ ٢٥٣) ، (٢٢٠) .

وابن الأعرابي في معجمه (ق ٢٢ ب) .

وانظر القسم المطبوع (١/ ١٨٩) ، (١٠١) .

ثلاثتهم من طريق عبد الوهاب بن عطاء ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن عبد الرحمن السراج ، عن الزهري ، به ، بزيادة « **ومن قاتل دون ماله فهو شهيد**» .

واقتصر الخلال على ذكر هذه الزيادة فقط دون قوله : « من أخذ شبراً . . . »

(ب) وتابع سفيان بن عيينة ، عبد الرحمن السراج في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الحميدي في مسنده (١/ ٤٤) ، (٨٣) ، عن سفيان ، عن الزهري ، به ، بزيادة « **من قتل دون ماله فهو شهيد** » ، ثم قال : قيل لسفيان : فإن معمراً يدخل بين طلحة ، وبين سعيد رجلاً . فقال سفيان : ما سمعت الزهري أدخل بينهما أحداً .

ومن طريق الحميدي ، أخرجها الهيثم بن كليب في مسنده (١/ ٢٤٣) ، (٢٠٢) .

وأخرجها أحمد بن حنبل في مسنده (١/ ١٨٧) عن سفيان .

وأخرجها أبو يعلى في مسنده (٢/ ٢٤٨) ، (٩٤٩) .

وفي (٢/ ٢٥٠) ، (٩٥٣) .

والطبري في تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب ص ١٧٦) ، (٢٧٣) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ١٤٠) كتاب السير ، باب الخروج ، وكيفية الجهاد ، (٤٧٧٠) .

والبغوي في شرح السنة (١٠/ ٢٤٨) كتاب قتال أهل البغي ، باب من قصد ماله رجل . (٢٥٦٤) .

والبزار في مسنده (٤/ ٨٩) ، (١٢٦٠) .

والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٧٦ .

والخطيب في تاريخ بغداد . (١٠/ ٨١) .

والخرائطي في مساويء الأخلاق ص ٢٣٤ ، باب ما جاء فيمن يسترق من الأرض ظلماً من الوزر (٦٦٤) .

وفي ص ٢٣٥ ، (٦٦٦) .

وقال في الموضع الأول :

قال أحمد بن منصور الرمادي ، قال علي (ابن المديني) : قيل لسفيان : فإن معمراً يقول في هذا الحديث : عن الزهري ، أنه قال : « **من قُتِل دون ماله فهو شهيد** » .

فقال سفيان : لكني سمعت الزهري يجمعهما ، يقول : أخبرني طلحة .

وأخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (القسم المطبوع من ترجمة أحمد بن عتبة إلى أحمد بن المؤمل) ص ١٩٢ ترجمة أحمد بن محمد بن بكار .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (١/ ١٢٦) وقال :

هذا حديث صالح الإسناد ، لكن فيه انقطاع ، لأن طلحة بن عبد الله بن عوف لم يسمعه من سعيد ، رواه مالك ، ويونس ، وجماعة ، عن الزهري ، فأدخلوا بين طلحة وسعيد ، عبد الرحمن بن عمرو بن سهل الأنصاري .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم عشرة ، من طريق سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بالزيادة المذكورة في حديث الحميدي .

كما أخرجها ابن الأعرابي في معجمه (ق ١٩٠ ب) من طريق سفيان ، به ، بنحوه .

ومن طريقه أخرجها الخطابي في غريب الحديث . (١/ ٢٥٦) بدون هذه الزيادة .

وأخرجها الشافعي في الأم (٤/ ١٣٤) كتاب قتال أهل البغي ، باب فيمن يجب قتاله .

وفي (٦/ ٢٦) كتاب جراح العمد ، باب منع الرجل نفسه .

وفي السنن (٢/ ٢٤٦) ، (٦٢٤) .

وفي المسند - بترتيب السندي - (٢/ ١٠١) ، (٣٣٦) عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به إلى قوله ﷺ : « **من قتل دون ماله فهو شهيد** » . فقط .

ومن طريق الشافعي ، أخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (٨/ ٣٠٣) كتاب الصلح ، باب الغصب ، (١١٩٧٣) ، وزاد « ومن ظلم من أرض شبراً طُوِّقه من سبع أرضين » .

وأخرجها عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ١١٤) كتاب العقول ، باب من قتل دون ماله فهو شهيد (١٨٥٦٥) عن ابن عيينة .

وأخرجها الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٢٩١ ، ١٠٩١) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٥/ ٧٩) كتاب الجنائز ، فصل في الشهيد . (٣١٨٤) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ٨٦١) كتاب الحدود ، باب من قتل دون ماله فهو شهيد (٢٥٨٠) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٣١٠) كتاب المحاربة ، باب من قتل دون ماله . . . (٧/ ٣٥٥٣) .

وفي المجتبى (٧/ ١٠٦) كتاب تحريم الدم ، باب من قتل دون ماله .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٦٦) كتاب صلاةالخوف ، باب من له أن يصلي صلاة الخوف وفي (٨/ ١٨٧) كتاب قتال أهل البغي ، باب من أريد ماله أو أهله .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة ، من طريق ابن عيينة ، عن الزهري ، به ، مقتصرين فيه على قوله ﷺ : « **من قتل دون ماله فهو شهيد** » فقط .

(ج) وتابع محمد بن إسحاق ، عبدالرحمن السراج ، وسفيان بن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ١٨٩) عن يزيد (هو ابن هارون [١]) أنبأنا محمد بن إسحاق (وذكر قصة تحديث سعيد بن زيد بهذا الحديث ، فقال :) عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، قال : أتتني أروى بنت أويس في نفر من قريش ، فيهم عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، فقالت : إن سعيد ابن زيد قد انتقص من أرضي إلى أرضه ما ليس له ، وقد أحببت أن تأتوه فتكلموه ، قال : فركبنا إليه وهو بأرضه بالعقيق [٢] ، فلما رآنا قال : قد عرفت الذي جاء بكم ، وسأحدثكم ما سمعت من رسول الله ﷺ ، سمعته يقول :

---

(١) هذا التقييد من تحفة الأشراف (٤/ ٨) ، وجامع المسانيد (٤٥١) .

(٢) العقيق : يظهر أن المراد به ، العقيق الذي فيه قصر عروة بن الزبير ، في طريق الذاهب من المدينة إلى مكة .

« **من أخذ من الأرض ما ليس له ، طُوِّقه إلى السابعة من الأرض يوم القيامة ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد** » .

وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه [1] (كما في تحفة الأشراف) (٤/٨) ، وفي جامع المسانيد لابن كثير (٣/ ٤٥١) من طريق يزيد بن هارون المتقدم ، ثم قال ابن خزيمة :

إن كان ابن إسحاق سمع هذا الخبر من الزهري ، ففيه دلالة واضحة على صحة رواية ابن عيينة عن الزهري ، عن طلحة ، عن سعيد بن زيد ، وهذا دال على أن طلحة قد سمع من سعيد بن زيد .

وأخرجها أبو يعلى في مسنده (٢/ ٢٤٩) ، (٩٥٠) ومن طريق أبي يعلى ، أخرجها الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٢٩٣) ، (١٠٩٤) .

وأخرجها الهيثم بن كليب في مسنده (١/ ٢٥٥) ، (٢٢٤) .

كلاهما من طريق يزيد بن زريع ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٣١٠) كتاب المحاربة ، باب من قتل دون ماله (٨/٣٥٥٤) .

وفي المجتبى (٧/ ١٠٦) كتاب تحريم الدم ، من طريق عبدة .

وأبو بكر الخلال في السنة ص ١٨٤ ، (١٩٣) من طريق أحمد بن خالد الوهبي .

كلاهما عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، واقتصرا فيه على قوله ﷺ : « **من قتل دون ماله فهو شهيد** » .

(د) وتابع سليمان بن كثير ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، أن سعيد بن سليمان ، روى هذه الرواية عن سليمان بن كثير .

---

(١) ليس في التحفة ، وجامع المسانيد ، التصريح بأنه أخرجها في صحيحه ، وإنما في فتح الباري لابن حجر (٥/ ١٠٤) .

ولم أقف على رواية سعيد هذه .

وقد وقفت على متابعينْ له ، حيث أخرجها أبو بكر الخلال في السنة ص١٨٥، (١٩٤) من طريق يحيى بن السكن .

وابن قانع في معجم الصحابة (ق ٥١ أ) ترجمة سعيد بن زيد ، من طريق أبي الوليد الطيالسي .

كلاهما تابعا سعيد بن سليمان في روايته عن سليمان بن كثير .

فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، والذين أشار الدارقطني إلى رواياتهم .

(هـ) ثم إني وقفت على راو آخر تابعهم على هذه الرواية ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته . مع أنه أخرجها في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ٣١٣/١) (٥٢٧) . رسالة دكتوراه ، المراغي - وقال الدارقطني :

تفرد به حسين بن سعيد بن أبي الجهم ، عن أبيه ، عن أبي أيوب الإفريقي ، واسمه عبد الله بن علي عن صفوان بن سُلَيْم ، عن الزهري ، عنه ، (يعني عن طلحة ، عن سعيد بن زيد) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن زيد ، مباشرة بدون واسطة)

فرواه عنه راويان من أصحابه - كما ذكر الدارقطني - وهما :

(أ) عبد الرحمن بن السراج - من رواية سعيد بن عامر ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عنه - :

وقد أخرج روايته أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٣٠٧/٢) ترجمة أسيد بن عاصم ، من طريق أسيد هذا ، عن سعيد بن عامر ، عن [سعيد] بن أبي عروبة ، عن عبد الرحمن السراج ، عن الزهري ، به ، مقتصراً فيه على الجزء المرفوع من الحديث .

(ب) سليمان بن كثير - من رواية أبي جعفر الرازي ، عنه -

وقد أشار الدارقطني إلى روايته .

ولم أقف عليها بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعيد بن زيد)

فقد ذكر الدارقطني أن سويد بن عبد العزيز ، رواه عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، به .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه ، بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عمن سمع سعيد بن زيد ، يحدث عن النبي ﷺ)

فذكر الدارقطني أن شعبة بن الحجاج ، رواه عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به .

ولم أقف على من أخرجه بعد البحث والتقصي .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن رسول الله ﷺ)

فذكر الدارقطني أن عطاء بن السائب ، رواه عن الزهري ، هكذا ، مرسلاً .

ولم أقف على من أخرجه بعد البحث والتقصي .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث ، من ستة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، عن سعيد بن زيد)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - **شعيب بن أبي حمزة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، خاصة في الزهري [١] .

٢ - **محمد بن الوليد الزبيدي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٢] .

٣ - **عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس ، أبو أويس** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٣] .

٤ - **يونس بن يزيد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٤] .

٥ - **مالك بن أنس** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعدُّه الجمهور أوثق أصحاب الزهري على الإطلاق [٥] ، غير أنه مرة يقول : عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، ومرة يقول : عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهيل - بالتصغير -

والصحيح الأول ، لموافقته رواية أصحاب الزهري الذين رووا الحديث ، ونسبوه إلى جده « سهل » .

وقد تقدم أن الدارقطني وهَّم من قال : « سهيل » بالتصغير .

٦ - **معمر بن راشد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، وهشام بن عروة ، والأعمش ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٦] .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) انظر ص ٢٣٧ .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

(٥) انظر ص ١٩٣ .

(٦) انظر ص ١٦٦ .

٧ - **عبيد الله بن عمر العمري** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت [١] .

٨ - **سفيان بن حسين** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٢] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، وستأتي دراسة هذا الاختلاف في الكلام عن الوجه الرابع .

٩ - **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير [٣] .

١٠ - **إبراهيم بن سعد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه ، فربما أخطأ [٤] .

١١ - **صالح بن أبي الأخضر** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٥] .

١٢ - **ثابت بن ثوبان الدمشقي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٦] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فإن أغلبهم من الثقات ، وفيهم من عُدَّ من أثبت أصحاب الزهري ، وقد وصف الدارقطني هذا الوجه ، بأنه أحب الأوجه إليه .

---

(١) انظر ص ٢٤٣ .
(٢) انظر ص ١٦٠ .
(٣) انظر ص ٣٠٤ .
(٤) انظر ص ٣٣٩ .
(٥) انظر ص ١٩٠ .
(٦) انظر ص ٣٤٣ .

أما ما ذكره ابن حبان من نسبة الوهم إلى معمر ، لأنه كان يقول : بلغني عن الزهري ، فغير مسلمة له ، وذلك لأن كلامه يفيد أن معمراً وحده هو الذي أدخل عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بين طلحة وبين سعيد بن زيد ، وأنت ترى أن أكثر من روى الحديث من أصحاب الزهري ، عنه ، وافقوا معمراً في رواية هذا الوجه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن طلحة بن عبد الله عن سعيد بن زيد)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عبد الرحمن بن عبد الله السراج :

وثقه أبو حاتم ، وابن معين (١) ، والنسائي (٢) ، وأحمد (٣) ، وابن حجر (٤) .

وذكره ابن حبان في الثقات (٥) .

وقال معمر بن راشد : كان قد وعى علماً (٦) .

وخلاصة حاله أنه ثقة ، حيث لم أقف على من ذكر فيه جرحاً .

غير أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن طلحة بن عبد الله ، عن سعيد بن زيد .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن زيد ، بدون ذكر طلحة .

وقد روى سعيد بن أبي عروبة ، عن عبد الرحمن السراج الروايتين كلتيهما ، وهو ثقة ، حافظ ، غير أنه كثير التدليس ، واختلط في آخر عمره ، ومن أثبت الناس في قتادة (٧) .

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٠٦) .
(٢) عن تهذيب الكمال (١٧/ ٢٤٦) .
(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٠١) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٣٤٥ ، (٣٩٢٨)
(٥) الثقات (٧/ ٩٠) .
(٦) عن الجرح والتعديل (٥/ ٣٠٦) .
(٧) انظر ص ٤٨٩ .

فأما راويا الرواية الأولى عنه ، عن عبد الرحمن السراج ، عن الزهري ، عن طلحة ، عن سعيد بن زيد ، فهما :

- عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، السامي : ثقة [١] ، وقد سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ، ولهذا قال ابن عدي : حدث بأصنافه عنه (يعني مصنفاته) ، أرواهم عنه : عبد الأعلى [السامي] ، والبعض منها : شعيب بن إسحاق ، وعبدة بن سليمان ، وعبد الوهاب الخفاف [٢] .

- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف : صدوق ، ربما أخطأ [٣] .

وقد سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط ، على أرجح الأقوال ، فابن عدي إضافة إلى كلامه السابق ، قال بعد ذلك : وروى الأصناف [كلها] عن سعيد بن أبي عروبة ، عبد الوهاب بن عطاء الخفاف .

وسأل عبد الله بن أحمد أباه : أيهما أحب إليك الخفاف ، أو أبو قطن في سعيد ؟ فقال : الخفاف أقدم سماعاً من أبي قطن [٤] .

وأما ما قاله محمد بن نمير : إن أصحاب الحديث يقولون : إن عبد الوهاب الخفاف سمع من سعيد بآخرة [٥] .

فغير مسلم ، لأن أبا داود قال: من قال هذا؟ سمعت أحمد يقول: عبد الوهاب أقدم [٦] ، بل إن ابن سعد قال : سمعت عبد الوهاب بن عطاء قال : جالست سعيد بن أبي عروبة سنة ست وثلاثين ومئة ، ومات (يعني سعيد) سنة سبع وخمسين ومئة ، وقال غيره : سنة ست وخمسين ومئة في خلافة أبي جعفر [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) الكامل (٣/ ١٢٣٣) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٣٦٨ ، (٤٢٦٢) .
(٤) العلل برواية عبد الله (٣/ ٣٠٢) .
(٥) عن شرح العلل لابن رجب (٢/ ٧٤٦) .
(٦) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٩) .
(٧) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٣٣) .

فهذا كلام صريح من عبد الوهاب ، يفيد أنه لقي سعيداً قبل وفاته بما يقرب من عشرين سنة ، وأكثر ما قيل في مدة اختلاط سعيد ، ثلاث عشرة سنة [1] .

فتبين أن سماعه منه كان قبل الاختلاط بيقين .

أما راوي الرواية الثانية ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن عبد الرحمن السراج ، يعني عن الزهري ، عن سعيد بن زيد ، فهو :

- سعيد بن عامر الضبعي : ثقة ، في حديثه بعض الغلط [2] .

ولم أقف على من بيَّن سماعه من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط أو بعده .

وعلى فرض التسليم بأن روايته عنه مستقيمة ، وأنها كانت قبل الاختلاط ، إلا أن روايتي عبد الأعلى السامي ، وعبد والوهاب الخفاف ، أرجح لأكثريتهما ، ولم أجد من تابع سعيد بن عامر على روايته هذه .

وعليه ، فإن رواية عبد الرحمن السراج هذه عن الزهري ، أرجح من روايته الأخرى ، والله أعلم .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [3] .

٣ - محمد بن إسحاق بن يسار :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذّ به أو دلّسه [4] .

غير أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن سعيد بن زيد .

---

(١) الكواكب النيرات ص ٢٠٦ .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٤٤) .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ١٧٢ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عمن سمع سعيد بن زيد .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- يزيد بن هارون : ثقة متقن [١] .

- يزيد بن زريع : ثقة ، ثبت [٢] .

- عبدة بن سليمان الكلابي : ثقة [٣] .

- أحمد بن خالد الوهبي : صدوق [٤] .

أما روايته الثانية : فرواها عنه ، شعبة بن الحجاج ، وهو ثقة ثبت متقن ، ووُصف بأنه أمير المؤمنين في الحديث [٥] .

والحق أنه لا تعارض بين الروايتين حيث يمكن الجمع بينهما بأن المبهم في رواية شعبة هو طلحة بن عبد الله ، ولعل محمد بن إسحاق أبهمه ، وهذا الجمع أولى من توهين رواية شعبة ، وهو من هو .

وعليه ، فإن كلا الروايتين محفوظتان عن محمد بن إسحاق ، والله أعلم .

٤ - سليمان بن كثير :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في غيره [٦] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن سعيد بن زيد .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن زيد ، بدون ذكر طلحة .

أما روايته الأولى : فرواها عنه ثلاثة من أصحابه وهم :

---

(١) انظر ص ١٧٤ .
(٢) انظر ص ٤٨٩ .
(٣) انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٥) .
(٤) انظر ص ١٧٤ .
(٥) انظر ص ٢٢٤ .
(٦) انظر ص ٣٠٠ .

- سعيد بن سليمان الواسطي ، الملقب بسعدويه : ثقة ، حافظ [١] .
- يحيى بن السكن : ليس بالقوي [٢] .
- أبو الوليد الطيالسي : ثقة ثبت [٣] .

أما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير أبي جعفر الرازي ، واسمه عيسى بن ماهان : صدوق ، سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة بن مقسم [٤] .

وعليه فإن رواية سليمان بن كثير الثانية مرجوحة ، لحال أبي جعفر الرازي ، وهو وإن توبع عليها من عبد الرحمن السراج ، وهو ثقة ، غير أنها لا تنفعه ، لأنها رواية غير محفوظة عن السراج ، كما تقدم قريباً ، وكما ستأتي الإشارة لذلك في دراسة الوجه الثالث .

أما رواية سليمان الأولى ، فهي الراجحة عنه ، لرواية ثلاثة من أصحابه لها ، عنه ، وفيهم ثقتان ثبتان ، ثم إنها متابعة برواية الثقات كابن عيينة وغيره .

٥ - صفوان بن سليم المدني :

قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، عابداً [٥] .

وذكر البخاري أن سفيان بن عيينة قال فيه : كان ثقة [٦] .

وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ، ثبت [٧] .

ووثقه ابن معين [٨] ، وأحمد [٩] ، وأبو حاتم [١٠] ، والنسائي [١١] ، والعجلي [١٢] ، وابن حجر [١٣] .

---

(١) تقريب التهذيب ، ص (٢٣٧) ، (٢٣٢٩) ، وانظر التهذيب (٤/ ٣٨) .
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٥٥) .
(٣) انظر ص ٥١٦ .
(٤) تقريب التهذيب ٦٢٩ ، (٨٠١٩) ، وانظر التهذيب (١٢/ ٥٩) .
(٥) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٣٢٤ .
(٦) التاريخ الكبير (٤/ ٣٠٨) .
(٧) عن تهذيب الكمال (١٣/ ١٨٧) .
(٨) رواية الدقاق ص (١٠٨) .
(٩) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٩٥) .
(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٤٢٤) .
(١١) عن تهذيب الكمال (١٣/ ١٨٧) .
(١٢) ترتيب الثقات ص ٢٢٨ .
(١٣) تقريب التهذيب ص ٢٧٦ ، (٢٩٣٣) .

وذكره ابن حبان في الثقات [1] .

وقال الذهبي : ثقة ، حجة [2] .

وكما ترى فهو ثقة ، متفق على توثيقه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم سفيان بن عيينة ، وهو ثقة ، ثبت ، وعد من أثبت أصحابه ، إضافة إلى ثقتين آخرين هما عبد الرحمن السراج - على الرواية المحفوظة عنه - ، وصفوان بن سليم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن زيد ، بدون واسطة بينهما)

فرواه عنه ، راويان من أصحابه ، هما :

١ - عبد الرحمن السراج - من رواية سعيد بن عامر ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عنه - :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الثاني ، وأنها غير محفوظة عن عبد الرحمن السراج .

٢ - سليمان بن كثير - من رواية أبي جعفر الرازي عنه - :

وقد تقدم الكلام عليه ، وعلى روايته هذه في دراسة الوجه السابق ، وأنها غير محفوظة عنه .

وبناء عليه فإنه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعيد بن زيد)

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن حسين - من رواية سويد بن عبد العزيز ، عنه -

---

(١) الثقات (٦/ ٤٦٨) .

(٢) الكاشف (٢/ ٢٩) .

وسفيان بن حسين ، تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه ضُعِّف في الزهري [1] .

ثم إنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، وقد أشرت إلى الاختلاف عنه في دراسة الوجه الأول ، وأنه رُويت عنه روايتان :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله، عن عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل ، عن سعيد بن زيد .

(ب) ومرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعيد بن زيد .

أما روايته الأولى : فرواها عنه ، مروان بن معاوية .

وخلاصة حاله أنه : ثقة ، حافظ إذا روى عن المعروفين ، ليس بشيء إذا روى عن المجهولين [2] ، وقد روى هذا الحديث عن سفيان بن حسين ، وهو من المعروفين .

أما رواية سفيان الثانية : فلم أجد من رواها عنه ، غير سويد بن عبد العزيز .

وخلاصة حاله أنه : ضعيف الحديث [3] .

وبناء على حال الراويين عنه ، يمكن القول إن الرواية الأولى أرجح الروايتين عنه ، ومما يؤيده أن الدارقطني نسب الوهم إلى سويد بن عبد العزيز - الذي روى الرواية الثانية عنه - في ذكره « سعيد بن المسيب » ، والصحيح رواية الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، موافقاً في ذلك رواية الثقات من أصحابه ، كما تقدم في التخريج .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عمن سمع سعيد بن زيد يحدث عن النبي ﷺ)

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن إسحاق، من رواية شعبة بن الحجاج عنه.

---

(١) انظر ص ١٦٠ .

(٢) انظر تهذيب التهذيب (١٠/٨٨) .

(٣) انظر ص ٢٢٤ .

وقد تحدثت عن الاختلاف الذي حصل على محمد بن إسحاق في دراسة الوجه الثاني ، وأن كلا الروايتين اللتين رويتا عنه ، محفوظتان ، وأن تلك الرواية توضح المبهم الذي في روايته هذه ، وأنه طلحة بن عبد الله ، والله أعلم .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن رسول الله ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير عطاء بن السائب . كما أشار إلى ذلك الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

وعطاء بن السائب ثقة في حديثه القديم ، لأنه ممن اختلط آخر حياته ، وقد قَبِل العلماء حديث من سمع منه قبل الاختلاط كسفيان الثوري ، وشعبة ، وزهير بن معاوية ، والحمادان ، ووهيب ، وأيوب ، وابن عيينة ، وهشام الدستوائي ، وزائدة بن قدامة [1] على خلاف بين العلماء في بعضهم .

وأما سماع غيرهم منه فغير صحيح لأنه كان بعد الاختلاط .

ثم إني لم أقف على من روى هذا الوجه عنه . لعدم وقوفي على من أخرج روايته ، على أن عدم وجود متابع له عليها - فيما وقفت عليه - يجعل القول بصحتها أمراً مستبعداً .

وعلى فرض صحتها فإنها لا تقف أمام روايات الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث مسنداً كما تقدم في التخريج . والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في دراسة الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، ما يلي :

١ - عدم رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن زيد مباشرة، لأنه من رواية عبد الرحمن السراج ، وسليمان بن كثير ، غير المحفوظتين عنهما .

---

(١) انظر الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٣ ، ٣٣٤) وثقات ابن حبان (٧/ ٢٥١) ، وترتيب ثقات العجلي ص ٣٣٢ ، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٨٩ وما بعدها) وتهذيب التهذيب (٧/ ١٨٣ وما بعدها) والكواكب النيرات لابن الكيال ص ٣١٩ وما بعدها .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الرابع الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب، عن سعيد بن زيد ، لأنه من رواية سفيان بن حسين ، غير المحفوظة عنه ، وقد أعلَّها الدارقطني بأنها وهم .

أما الوجه السادس الذي رواه الزهري ، عن النبي ﷺ ، فهو ضعيف . لأنه من رواية عطاء السائب ، عنه ، والأرجح أنها من تخاليطه ، لأنه لم يتابع عليها .

يبقى بعد ذلك الوجه الأول الذي رواه الزهري عن طلحة بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، عن سعيد بن زيد .

والوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن سعيد بن زيد .

والوجه الخامس الذي رواه الزهري ، عمن سمع سعيد بن زيد .

وقد تقدم الكلام على الوجه الخامس أنه داخل في الوجه الثاني ، غاية ما فيه أن طلحة بن عبد الله صُرِّح باسمه مرة ، ومرة أبْهِم ، فالكلام إذاً بين وجهين توافر فيهما مقومات الرجحان ، من حيث كثرة الرواة عن الزهري ، وفيهم الثقات من أصحابه . هما الوجه الأول . والثاني .

ويلاحظ أن كفة الوجه الأول أرجح ، لأن رواته عن الزهري أكثر ، حيث بلغوا أحد عشر راوياً ، معظمهم من الثقات ، وبينهم من عُدَّ من أثبت أصحاب الزهري ، ولذلك نجد الدارقطني وصفه بأنه أحب إليه من بقية الأوجه الأخرى .

في حين أن الوجه الثاني لم يروه عنه غير خمسة رواة ، فيهم راو واحد وصف بأنه ثقة ثبت ، وثقتان آخران .

على أن الجمع بين الوجهين ممكن ، بأن يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد ، وثبته فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، فلذلك كان ربما أدخله في السند ، وربما حذفه ، كما قال ابن حجر [1] .

والذي يؤيد ما ذهب إليه ابن حجر . رواية محمد بن إسحاق المحفوظة عنه ، التي ذكر فيها قصة تحديث سعيد بن زيد بهذا الحديث ، وفيها أن أروى بنت

---

(١) فتح الباري (٥/ ١٠٤) .

أويس أتت طلحة بن عبد الله ، وهو في نفر من أصحابه بينهم عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، فاشتكت إليهم سعيد بن زيد ، وطلبت منهم أن يذهبوا إليه بأرضه في العقيق وينتصفوا لها منه ، فذهبوا إليه ، فحدثهم بهذا الحديث .

فهذه الرواية التي أخرجها ابن خزيمة في صحيحه، تفيد أن طلحة، وعبد الرحمن سمعا الحديث من سعيد ، غير أن سعيداً مرة يحدث به عن سعيد مباشرة بدون واسطة ، ومرة يحدِّث عن عبد الرحمن ، عن سعيد بواسطة .

وكلما أمكن الجمع بوجه معتبر ، فهو أولى من الترجيح المقتضي لطرح رواية الثقات لوجه من الأوجه .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين صحيح ، حيث أخرج البخاري في صحيحه الوجه الأول ، كما أخرج الوجه الثاني ابن خزيمة ، وابن حبان ، والضياء المقدسي ، وهو صحيح الإسناد ، خاصة من رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة ، به .

أما إعلال الذهبي له بالانقطاع ، فيدفعه الجمع الذي قال به ابن حجر ، والذي تقدم قريباً . والله أعلم .

* * *

الحديث (٥٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب[١]، عن النبي ﷺ ، في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، ويونس بن يزيد ، وابن أبي ذئب ، وابن أخي الزهري ، ومعمر ، والنعمان بن راشد ، وسليمان بن كثير ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، وأبو سعيد الخلدي [٢] ، ومحمد بن أبي حفصة، ويزيد بن أبي حبيب ، وغيرهم ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب .

واختلف عن عقيل بن خالد :

فرواه سلامة بن روح ، ورشدين بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب .

ورواه الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن عطاء، عن أبي بن كعب.

والصواب : عن أبي أيوب .

ورواه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جارية الأنصاري ، عن أبي أيوب .

---

(١) اسمه خالد بن زيد الأنصاري ، وكان ممن شهد العقبة الثانية ، توفي بالقسطنطينية عام ٥٢ الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ٢/ ٤٩) .

(٢) لم أقف على ترجمته .

وقيل : عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن رجل ، عن أبي أيوب .

ورواه أيوب السختياني ، عن الزهري ، عن رجلين لم يسمِّهما ، عن أبي أيوب .

وأرسله نافع بن عمر الجمحي ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ .

والقول : قول ابن عيينة (١) ، ومن تابعه (٢) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ستة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي بن كعب .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري ، عن أبي أيوب .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن رجل ، عن أبي أيوب .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن رجلين لم يسمِّهما ، عن أبي أيوب .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ . مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب الأنصاري)

(أ) فرواه الشافعي في الرسالة ص ٨٢ ، (٨١١) .

وفي السنن (١/ ٢٢١) ، (١١٠) .

وفي اختلاف الحديث ص ١٦٣ .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٢٨) كتاب الطهارة ، باب في آداب الخلاء . (٦٣) عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ،

---

(١) يعني : عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب .

(٢) العلل للدارقطني (٦/ ٩٦ وما بعدها) .

عن أبي أيوب الأنصاري ، عن النبي ﷺ : أنه نهى أن تُستقبل القبلة بغائط أو بول ، وقال : « **شرقوا أو غربوا** » .

قال (أبو أيوب) : فقدمنا الشام ، فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة ، فننحرف قليلاً ، ونستغفر الله تعالى .

ومن طريق الشافعي ، أخرجها البغوي في شرح السنة (١/ ٣٥٨) كتاب الطهارة ، باب آداب الخلاء (١٧٤) .

والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٢٢٣) باب ترتيب استعمال الأدلة .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٣٣١) كتاب الطهارة ، باب الاستطابة (٨٠٠) (٨٠١) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٤٢١) .

والحميدي في مسنده (١/ ١٨٧) ، (٣٧٨) .

كلاهما عن سفيان ، به ، بنحوه .

وقال الحميدي : فقيل لسفيان : فإن نافع بن عمر الجمحي لا يسنده ، فقال : لكني أحفظه ، وأسنده كما قلت لك .

ثم قال : إن المكيين إنما أخذوا كتاباً جاء به حميد الأعرج من الشام ، قد كتب عن الزهري ، فوقع إلى [ابن جريج] (١) ، وكان المكيون يعرضون ذلك الكتاب على ابن شهاب ، فأما نحن ، فإنما كنا نسمع من فيه .

ومن طريق الحميدي ، أخرجه الخليلي في الإرشاد (١/ ٣٧١) ، (٨٢) .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٤٩٨) كتاب الصلاة ، باب قبلة أهل المدينة . (٣٩٤) .

ومسلم في صحيحه (١/ ٢٢٤) كتاب الطهارة ، باب الاستطابة . (٥٩ - ٢٦٤) .

---

(١) في الأصل (ابن صرحه) ، وعند الفسوي (٢/ ٧٣٤) : ابن كريمة ، وقال محقق مسند الحميدي: ولعل الصواب «ابن جريج» فقد ذكروا أن روايته عن الزهري، من كتاب ا،هـ. وما قاله محتمل جداً ، (انظر ترجمة ابن جريج ص ٨٧) والله أعلم .

ومن طريق مسلم أخرجه ابن حزم في المحلى (١/ ١٩٤) مسألة (١٤٦) .

وأخرجه أبو داود في سننه (١/ ١٩) كتاب الطهارة ، باب كراهية استقبال القبلة عند الحاجة . (٩) .

والترمذي في جامعه (١/ ١٣) كتاب الطهارة ، باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول . (٨) . وقال :

حديث أبي أيوب ، أحسن شيء في هذا الباب وأصح .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٦٧) كتاب الطهارة ، باب النهي عن استقبال القبلة . (١/ ٢٠) .

وفى المجتبى (١/ ٢٤) .

والدارمي في سننه (١/ ١٧٨) كتاب الطهارة ، باب النهي عن استقبال القبلة . (٦٦٥) .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٣٣) كتاب الطهارة ، باب النهي عن استقبال القبلة . (٥٧) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٩٩) كتاب الطهارات ، باب حظر استقبال القبلة . . .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٣٢) .

وابن الأعرابي في معجمه (ق ٦ ب) .

وانظر القسم المطبوع (١/ ١٥٩) ، (٧٥) .

والحربي في غريب الحديث (٢/ ٦٣٨) .

والطبراني في المعجم الكبير . (٤/ ١٤٢) ، (٣٩٣٧) .

وابن شاهين في ناسخ الحديث ص ٨٢ ، باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول . (٧٧) .

والحازمي في الاعتبار . ص ٦١ .

وابن عبد البر في التمهيد . (١/ ٣٠٤) .

والبيهقي في السنن (١/ ٩١) . كتاب الطهارة ، باب النهي عن استقبال القبلة واستدبارها . . .

والسلفي في معجم السفر ص ٣٦٠ ، (١٢٠٧) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ، ستة عشر ، من طريق سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، الحديث ، بنحوه ، وبعضهم لا يذكر كلام أبي أيوب عقب الحديث .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن ماجه في سننه (١/ ١١٥) كتاب الطهارة ، باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط أو البول . (٣١٨) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٩٩) كتاب الطهارات ، باب حظر استقبال القبلة واستدبارها بالغائط والبول .

والطحاوي في شرح معاني الآثار . (٤/ ٢٣٢) .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير . (٤/ ١٤٣) ، (٣٩٤٣) . من طريق رشدين بن سعد كلاهما عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، غير أنهما لم يذكرا كلام أبي أيوب عقب الحديث .

(ح) وتابع محمد بن أبي ذئب ، ابن عيينة ، ويونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٢٤٥) كتاب الوضوء ، باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول . . . (١٤٤) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ١٣٩) كتاب الطهارات ، باب في استقبال القبلة . . . (١٦٠١) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٩٩) كتاب الطهارات ، باب حظر استقبال القبلة .

والدارقطني في العلل (٦/ ٩٨) .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٢) (٣٩٣٨) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (المطبوع من ترجمة أحمد بن عتبة إلى أحمد بن المؤمل) ص ٢١٤ ، ترجمة أحمد بن محمد السحيمي .

ستتهم ، من طريق ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، بدون كلام أبي أيوب .

(د) وتابع ابن أخي الزهري ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن عمه الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٤) ، (٣٩٤٨) ، الحديث بنحوه .

(هـ) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٥/ ٤٢١) عن عبد الرزاق [١] .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٣٤٥) كتاب الطهارة ، باب الاستطابة (١٤١٣) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٩٩) كتاب الطهارات ، باب حظر استقبال القبلة . . .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤١) ، (٣٩٣٥) .

وابن المنذر في الأوسط (١/ ٣٢٥) كتاب آداب الوضوء ، باب ذكر النهي عن استقبال القبلة ، (٢٥٩) .

أربعتهم من طريق عبد الرزاق بن همام .

وأخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٤١٦) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٦٨) كتاب الطهارة ، باب النهي عن استقبال القبلة . (٢١/ ٢) .

---

(١) ليس في المطبوع من المصنف ، ولعله في الجزء الناقص في أول الكتاب . (انظر مقدمة المحقق ١/ ١) .

وفي المجتبى (١/ ٢٥) عن يعقوب بن إبراهيم .

كلاهما ، عن محمد بن جعفر (غندر) .

وأخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٤١٧) عن إسماعيل ، هو ابن علية .

وابن حبان في صحيحه (٢/ ٣٤٥) كتاب الطهارة ، باب الاستطابة (١٤١٤) من طريق وهيب هو ابن خالد .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٢) ، (٣٩٣٦) .

وفي المعجم الأوسط (٢/ ٢٠٤) ، (١٣٦٥) من طريق محمد بن عيسى ، عن روح بن القاسم . وقال : لم يروه عن روح ، إلا محمد بن عيسى .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة ، عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، به ، بنحوه . وبعضهم لا يذكر كلام أبي أيوب عقب الحديث .

(و) وتابع النعمان بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٣٤٥) كتاب الطهارة ، باب الاستطابة .(١٤١٤) .

والطبراني في المعجم الكبير ، (٤/ ١٤٤) ، (٣٩٤٧) .

كلاهما من طريق النعمان بن راشد ، عن الزهري ، به ، بنحوه ولم يذكر الطبراني كلام أبي أيوب .

(ز) وتابع سليمان بن كثير ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٦٨) ترجمة أحمد بن عبد الله بن سهل .

وابن المقريء في المعجم (٢/ ٥٩٧) ، (٤٠١) .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٢) ، (٣٩٣٩) .

كلاهما من طريق سليمان بن كثير ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، بدون كلام أبي أيوب .

(ح) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٣) ، (٣٩٤٦) ، بدون كلام أبي أيوب .

(ط) وتابع عقيل بن خالد - من رواية بعض أصحابه - من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٣) ، (٣٩٤١) ، (٣٩٤٢) ، (٣٩٤٣) من طريق حيوة بن شريح ، وسلامة بن روح ، ورشدين بن سعد ، ثلاثتهم عن عقيل بن خالد ، به ، بالجزء المرفوع فقط .

وأخرجها أيضاً في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٣٠١ أ) .

وأخرجها ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٠٧٧) في ترجمة قرة بن عبد الرحمن ، كلاهما من طريق رشدين بن سعد فقط . عنه .

(ي) (ك) (ل) وتابع أبو سعيد الخلدي ، ومحمد بن أبي حفصة ، ويزيد ابن أبي حبيب ، من تقدم ذكرهم في رواة هذا الوجه عن الزهري ، كما نص على ذلك الدارقطني .

ولم أقف على رواياتهم .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وهم :

(م) قرة بن عبد الرحمن :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٣) حديث (٣٩٤٣) .

وفي الأوسط (المجلد الأول / ق ٣٠١) وقال : لم يرو هذا الحديث عن قرة إلا رشدين بن سعد .

وأخرجها ابن عدي في الموضع السابق أيضاً .

(ن) سفيان بن حسين :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٤٣) ، (٣٩٤٥) .

(س) **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :**

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير . (٤/ ١٤٢) ، (٣٩٤٠) .

(ع) **محمد بن عمرو بن علقمة الليثي :**

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق١٨٠ ب ، عن محمد بن إسحاق ، ثنا أبي (هو إسحاق بن إبراهيم النهشلي الشيرازي الملقب بشاذان [١]) ثنا سعيد بن الصلت ، عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي ، عن الزهري ، به .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو إلا سعيد بن الصلت ، تفرد به شاذان .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي بن كعب)

فقد ذكر الدارقطني أن عقيل بن خالد رواه عن الزهري ، من رواية الليث بن سعد ، عنه .

ولم أقف على روايته .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري ، عن أبي أيوب)

فلم أجد من رواه عنه غير إبراهيم بن سعد .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير . (٤/ ١٣٨) ، (٣٩٢١) .

وابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٧) ترجمة إبراهيم بن سعد ، وقال : هكذا يروي إبراهيم بن سعد هذا الحديث : عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جارية ، عن أبي أيوب .

وأصحاب الزهري خالفوه ، فرووه عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي أيوب .

---

(١) انظر نزهة الألباب (١/ ٣٨٩) ، ومعجم شيوخ الطبراني الذي وضعه محقق كتاب الدعاء له (١/ ٥٧٤) .

كلاهما من طريق أبي مروان العثماني .

وأخرجها الطبراني في الموضع السابق ، من طريقي محمد بن خالد الواسطي ، وعبد الله بن عون الخراز .

والطحاوي في شرح معاني الآثار ، (٤/ ٢٣٢) من طريق أبي مصعب ، أحمد بن أبي بكر .

أربعتهم عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

كما أخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ق ٢٦٢ ب) وقال : تفرد به إبراهيم ، عن الزهري .

وابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٤) فقال :

سمعت أبي، وذكر حديثاً رواه إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جارية ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ : « **لا تستقبلوا القبلة ، ولا تستدبروها** » .

قال : [أنا هذا بايده [(١)]] ، وهو خطأ .

الصحيح : عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن رجل ، عن أبي أيوب)

فقد ذكر الدارقطني أن إبراهيم بن سعد رواه عن الزهري ، هكذا ، وصدَّر الدارقطني كلامه بصيغة التمريض : « قيل » .

ولم أقف على هذه الرواية .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن رجلين لم يسمِّهما ، عن أبي أيوب)

فقد ذكر الدارقطني أن أيوب السختياني ، رواه عن الزهري هكذا .

---

(١) هكذا في المطبوعة والمخطوطة ، ولم أتمكن من قراءتها على الوجه الصحيح .

ولم أقف على روايته هذه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فقد ذكر الدارقطني أن نافع بن عمر الجمحي رواه عن الزهري هكذا .

وقد تقدم في تخريج الوجه الأول أن الحميدي أشار إلى رواية نافع هذه ، وكذلك الخليلي ، الذي أخرج الحديث من طريق الحميدي .

كما أشار إلى روايته كذلك ، الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٣٤) ، الذي نقل كلام أبي بكر الحميدي . دون الرواية المرفوعة التي أخرجها .

(النظر في الاختلاف)

فبناء على ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، يتضح أنه اختلف عن الزهري ، في رواية هذا الحديث من ستة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [١] .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] .

٣ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته [٣] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ٢٨٥ .

٤ - **محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :**

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق ، له أوهام [١] .

٥ - **معمر بن راشد :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٢] .

٦ - **النعمان بن راشد :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٣] .

٧ - **سليمان بن كثير :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في غيره [٤] .

٨ - **عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) :**

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٥] .

٩ - **عقيل بن خالد :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٦] .

غير أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، وسيأتي الكلام عن هذا الاختلاف في دراسة الوجه الثاني .

١٠ - **أبو سعيد الخلدي :**

لم أقف على ترجمته .

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .
(٢) انظر ص ١٢٦ .
(٣) انظر ص ٣٤١ .
(٤) انظر ص ٣٠٠ .
(٥) انظر ص ٢٢٠ .
(٦) انظر ص ١٨٥ .

١١ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [١] .

١٢ - يزيد بن أبي حبيب :

متفق على توثيقه ، غير أنه لم يسمع من الزهري ، ولكن كاتَبَهُ .

فممن وثقه :

ابن سعد ، حيث قال : كان ثقة كثير الحديث [٢] .

ووصفه الذهبي بأنه إمام ، حجة ، ثم قال : وهو مجمع على الاحتجاج به [٣] .

كما وثقه أبو زرعة [٤] ، والعجلي [٥] ، وابن شاهين [٦] ، وابن حجر [٧] .

وقال ابن معين : كان رجلاً صالحاً ، ومن خيار الناس [٨] .

ومع إجماعهم على توثيقه ، إلا أنهم تكلموا في صحة سماعه من الزهري ، ولذلك نجد غير واحد من الأئمة لم يثبت له سماعاً منه ، فقال ابن معين : لم يسمع يزيد بن أبي حبيب من الزهري ، إنما يقول : كتب إلى الزهري [٩] .

وبمثله قال أحمد ، وزاد : . . . ويروي عن رجل عنه ، لم يسمع من الزهري شيئاً .

وقال مرة : يزيد بن أبي حبيب عن الزهري كتاب [١٠] .

---

(١) انظر ص ١٥٧ .
(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٢٠٢) .
(٣) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣١ ، ٣٢) .
(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٧) .
(٥) ترتيب الثقات ص ٤٧٨ .
(٦) تاريخ الثقات ص ٣٥٢ .
(٧) تقريب التهذيب ص ٦٠٠ ، (٧٧٠١) .
(٨) رواية ابن محرز (٢/ ٥١) .
(٩) المرجع السابق (١/ ١٢٦) .
(١٠) العلل برواية عبد الله (١/ ٥٣٨) .

وبنحو قولهما ، قال أبو عبد الرحمن المقري [١] ، وابن بكير [٢] ، وأبو داود[٣] ، وابن أبي حاتم [٤] .

وهو من رجال الكتب الستة [٥] .

ويتضح مما سبق أنه ثقة ، غير أنه لم يسمع من الزهري ، وإنما يروي عنه بواسطة ، كما قال أحمد : أو مباشرة بناء على مكاتبته له .

ثم إن روايته عن الزهري من كتاب ليست علة قادحة فيه ، ولا تعتبر جرحاً ، لأنها نوع من أنواع التحمل الذي قَبله العلماء [٦] ، ولذلك عقب العلائي على كلام ابن معين المتقدم بقوله : تقدم [٧] أن مثل ذلك متصل .

غير أن معرفتنا لأنواع تحمل الحديث تفيدنا في الترجيح بين الأوجه والأقوال ، باعتبار أن من تحمَّل عن طريق السماع ، أو القراءة على الشيخ يرجحان على الأنواع الأخرى التي دونها ، ومنها ، « المكاتبة » . والله أعلم .

١٣ - قرة بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له مناكير [٨] .

١٤ - سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٩] .

---

(١) عن جامع التحصيل للعلائي ص ٣٠٠ .
(٢) عن المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٣١) .
(٣) عن تهذيب الكمال (٣/ ١٥٣١) .
(٤) عن جامع التحصيل ص ٣٠١ .
(٥) انظر تقريب التهذيب ص ٦٠ ، (٧٧٠١) .
(٦) انظر الكلام على هذه المسألة في المقدمة لابن الصلاح ص ١٦٥ .
(٧) يعني بذلك ما ذكره في ص ١٠٠ متعقباً الحاكم الذي ذكر من أنواع التدليس : قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط فقال العلائي : قلت : وليس هذا من التدليس . . . فانظره.
(٨) انظر ص ٨٨٣ .
(٩) انظر ص ١٦٠ .

١٥ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير [١] .

١٦ - محمد بن عمرو بن علقمة الليثي :

وثقه ابن معين [٢] ، وقال في موضع آخر : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : وما علة ذلك ؟ قال كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه ، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة [٣] .

ووثقه النسائي أيضاً [٤] ، وقال في موضع آخر : ليس به بأس [٥] .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء [٦] .

وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به [٧] .

وقال الذهبي : شيخ مشهور ، حسن الحديث [٨] .

وقال يحيى القطان : رجل صالح ، ليس بأحفظ الناس للحديث [٩] .

وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، يكتب حديثه ، وهو شيخ [١٠] .

وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، يُستضعف [١١] .

فخلاصة حاله أنه : صدوق له أوهام كما قال ابن حجر [١٢] ، ويحمل توثيق من وثقه على جانب العدالة ، جمعاً بين الأقوال .

---

(١) انظر ص ٣٠٤ .
(٢) رواية الدقاق ص (٣٤) .
(٣) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٦) .
(٤) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٦) .
(٥) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٧) .
(٦) الثقات (٧/ ٣٧٧) .
(٧) الكامل (٦/ ٢٢٣٠) .
(٨) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٣) .
(٩) عن تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٦) .
(١٠) الجرح والتعديل (٨/ ٣١) .
(١١) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٣٦٣ .
(١٢) تقريب التهذيب ص ٤٩٩ ، (٦١٨٨) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي بن كعب)

فرواه عنه عقيل بن خالد ، كما ذكر الدارقطني ، وقد تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب .

(ب) ومرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ابن كعب .

أما روايته الأولى : فرواها عنه ثلاثة من أصحابه هم :

- حيوة بن شريح : ثقة [١] .

- سلامة بن روح : صدوق له أوهام ، وقيل : لم يسمع من عمه عقيل ، وإنما يحدث من كتبه [٢] .

- رشدين بن سعد : ضعيف [٣] .

أما روايته الثانية : فلم أجد من رواها عنه غير الليث بن سعد : وهو ثقة ، ثبت غير أنه في الزهري لا يصل مرتبة المتقنين من أصحابه [٤] .

غير أن الدارقطني صوب روايته عن الزهري الأولى ، مما يدل على أن روايته الثانية ضعيفة ، ولعل الوهم ممن دون الليث .

ومما يؤيد تصويب الدارقطني ، متابعة غير واحد من أصحاب الزهري لعقيل في روايته الأولى في حين أني لم أجد من تابعه على روايته الثانية .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، عن أبي أيوب)

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٨٥ ، (١٦٠١) ، وانظر التهذيب (٣/ ٦١) .

(٢) انظر ص ٢٣٥ .

(٣) انظر ص ٨١٩ .

(٤) انظر ص ٦١٤ .

فلم أجد من رواه عنه ، غير إبراهيم بن سعد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فربما يخطيء [1] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن أبي أيوب .

(ب) ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن رجل ، عن أبي أيوب .

أما روايته الأولى فقد رواها عنه أربعة من أصحابه هم :

- أبو مروان العثماني واسمه « محمد بن عثمان » : صدوق يخطيء [2] .
- محمد بن خالد الواسطي : ضعيف متهم [3] .
- عبد الله بن عون الخراز : ثقة [4] .
- أبو مصعب الزهري : صدوق [5] .

أما روايته الثانية : فلم أقف على من رواها عنه ، لكن الدارقطني صدَّر كلامه عنها بصيغة التمريض « قيل » مما يفيد ضعفها .

على أنه يمكن الجمع بين الروايتين بالقول : إنهما يرجعان في حقيقة الأمر إلى وجه واحد ، غاية ما فيه أن الواسطة بين الزهري وبين أبي أيوب صرح بها في الرواية الأولى ، وأبهمت في الرواية الثانية .

أما عن مدى رجاحة هذا الوجه بين الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فالظاهر أنه غير محفوظ عنه ، لأن إبراهيم بن سعد مع ثقته إذا حدث من حفظه ربما يخطيء . ولعل هذا الحديث مما أخطأ فيه ، بدليل اضطرابه في روايته ، فمرة يصرح بالواسطة ، ومرة يبهمها .

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٩٦ ، (٦١٢٨) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٩٩) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٤٧٦ ، (٥٨٤٦) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٢٣) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٣١٧ ، (٣٥٢٠) ، وانظر التهذيب (٥/ ٣٠٣) .

(٥) انظر ص ٣٣٧ .

ولذلك ضعّف العلماء روايته كما يفهم من ترجيح الدارقطني الوجه الأول ، وكما صرّح بذلك أبو حاتم حيث وصفه بأنه خطأ ، خاصة وأنه تفرد به ، كما قال الدارقطني ، والله أعلم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن رجل ، عن أبي أيوب)

تقدم الكلام عليه في الوجه السابق ، وأنه غير محفوظ عن الزهري أيضاً .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن رجلين مُبْهَمَيْن ، عن أبي أيوب)

فلم أجد من رواه عنه ، غير أيوب السختياني ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، متفق على توثيقه ، وقد وصف بأعلى درجات التوثيق [1] ، غير أن روايته هذه لم أجد من تابعه عليها ، ولعل الآفة ممن هو دون أيوب ، وإذ لم يُرو هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي أيوب بواسطتين بينهما - كما تقدم في التخريج - ولم أجد من قال بهذا غير أيوب ، وهذا مما يرجح أن العلة ممن هو دونه ، لأن المخالفة منه مستبعدة ، لعلو توثيقه وإتقانه ، والله أعلم .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير نافع بن عمر الجمحي :

قال عبد الرحمن بن مهدي : كان من أثبت الناس [2] .

ووثقه ابن معين [3] ، وأحمد [4] ، وأبو حاتم [5] ، والعجلي [6] .

---

(١) انظر ص ٣٦٥ .

(٢) عن تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٨٩) .

(٣) تاريخ الدارمي ص ٢٢٠ .

(٤) العلل برواية عبد الله (٣/ ١٠٤) .

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٤٥٦) .

(٦) ترتيب الثقات ص ٤٤٧ .

وقال ابن حبان : كان متقناً [١] .

ووصفه الذهبي بأنه الحافظ ، الإمام ، الثبت [٢] .

وقال ابن حجر : ثقة ثبت [٣] .

وخلاصة حاله أنه : ثقة ، ثبت .

أما وصف ابن سعد له بأنه : ثقة قليل الحديث ، فيه شيء [٤] .

فقد تعقبه الزهري بقوله : هذا نوع العنت [٥] .

إلا أنه مع كونه ثقة ثبتا ، فإن الظاهر في روايته هذه التي رواها عنه الزهري مرسلاً ، أنها غير محفوظة ، حيث لم أجد من تابعه عليها ، وقد خالف فيها الثقات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الحديث فأسندوه .

ولعل العلة ممن هو دون نافع ، والله أعلم .

(الخلاصة)

فبناء على ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف يمكن القول بأن الراجح من الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، هو الوجه الأول ، الذي رواه عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب ، وذلك لكثرة الرواة عنه ، وفيهم الثقات الأثبات ، ومنهم من عُدَّ أنه من أوثق أصحابه .

أما الوجه الثاني الذي رواه عن عطاء بن يزيد ، عن أبي بن كعب ، فمرجوح ، لأنه رواية غير محفوظة عن عقيل بن خالد

أما الوجه الثالث الذي رواه عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، عن أبي أيوب ، والرابع الذي رواه عن رجل ، عن أبي أيوب ، فهما يرجعان إلى وجه واحد ، وراويهما عنه إبراهيم بن سعد ، ومع كونه ثقة ، إلا أنه إذا حدث من

---

(١) مشاهير علماء الأمصار ص ١٤٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٣٣) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٥٨ (٧٠٨٠) .

(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٦٣) .

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤١) .

حفظه قد يخطيء ، وقد اضطرب في رواية هذا الحديث ، فروايته لا تعارض رواية الثقات الذين رووا الوجه الراجح .

أما الوجه الخامس الذي رواه عن رجلين مبهمين ، عن أبي أيوب ، فمع أن راويه عن الزهري ، ثقة ثبت حجة ، غير أنه لم يقل أحد في هذا الحديث بأن الزهري قد روى الحديث عن أبي أيوب بواسطتين .

وعليه فهو وجه مرجوح ، ولعل العلة مِمّن هو دون أيوب السختياني الذي روى هذا الوجه عن الزهري .

أما الوجه السادس فغير محفوظ أيضاً لأنه لا يصح عن الزهري ، مرسلاً ، عن النبي ﷺ وقد تفرد به نافع بن عمر الجمحي ، مخالفاً لرواية الثقات الذين أسندوا الحديث إلى النبي ﷺ .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول ، مع تصويب الدارقطني وأبي حاتم له .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم في التخريج .

* * *

الحديث (٥٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قرأ ﴿ مالك يوم الدين ﴾ (١) .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عبد العزيز بن الحصين ، وبحر السقاء ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة (٢) .

وقال هشيم : عن رجل ، عن الزهري ، عن سالم، عن أبيه (٣).

وقال أبو بكر بن عياش ، عن سليمان التيمي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب والبراء بن عازب (٤) .

وقيل عن أبي بكر بن عياش : عن سليمان ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن البراء (٥) .

وقال أيوب بن سويد الرملي : عن يونس، عن الزهري، عن أنس.

وكذلك قيل : عن عُقيل ، وعن أبي مطرّف ، عن الزهري (٦) .

---

(١) سورة الفاتحة ، آية ٤ .

(٢) يعني : مرفوعاً .

(٣) يعني مرفوعاً .

(٤) يعني : مرفوعاً .

(٥) يعني مرفوعاً .

(٦) يعني : عن الزهري ، عن أنس مرفوعاً ، لكن سيأتي في التخريج أن أبا مطرف رواه عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، بدون ذكر أنس .

ولا يصح عن الزهري ذلك [1] .

والمحفوظ عن الزهري : أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر، مرسل [2].

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ستة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب والبراء بن عازب .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن البراء بن عازب .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه ابن المقريء في معجمه (٣/ ١٠٤٤) ، (٧٦٩) عن أبي الحسن علي ابن جعفر الحصري ، عن محمد بن أيوب ، أنا الهيثم بن يمان ، أنا عبد العزيز ابن حصين (يعني ابن الترجمان) عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قرأ : ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ .

وأخرجه من طريق الهيثم بن يمان :

أبو عمر ، حفص الدوري ، في جزء فيه قراءات النبي ﷺ ص ٥٤ ، (٣) .

وابن عدي في الكامل (٥/ ١٩٢٥) ترجمة عبد العزيز بن الحصين .

وقال : وهذا بهذا الإسناد منكر ، وقد رُوي هذا الحديث عن الزهري ، عن أنس ، وليس ذاك أيضاً بمحفوظ .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ١٥) ترجمة عبد العزيز بن الحصين .

---

(١) يعني : كل الأوجه السابقة .

(٢) العلل للدارقطني (٨/ ٢٨) .

وذكر أنه لا يُتابع عليه ، وأن رواية الحديث من غير هذا الوجه مضطربة ، فيها لين .

(ب) وتابع بحر بن كنيز السقاء ، عبد العزيز بن حصين ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو بكر السجستاني في المصاحف ص ١٠٣ ، باب ما رُوي عن رسول الله ﷺ من القرآن . . . من طريق إبراهيم بن سليمان الزيات ، قال : حدثنا بحر ، عن الزهري ، به ، بلفظ : كان رسول الله ﷺ يقرأ : ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ .

والدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٣١٤ ب) .

وقال : تفرد به إبراهيم بن سليمان ، عن بحر السقاء ، عنه (يعني الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر)

فأخرجه أبو بكر السجستاني في المصاحف ص ١٠٢ باب ما روي عن رسول الله ﷺ من القرآن ، عن أحمد بن يونس ، حدثنا أبو الربيع (سليمان بن داود الزهراني) ، عن هشيم (هو ابن بشير) قال : أخبرنا مُخْبِر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان كانوا يقرءون : ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ .

وأخرجه كذلك عن محمد بن عوف ، حدثنا سعيد بن منصور ، قال : أخبرني مخبر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرأون ، « [ملك] [(١)] يوم الدين » .

قال أبو بكر : هذا عندنا وهم [(٢)] ، والصواب رواية أبي الربيع ، وغيره ،

---

(١) في المطبوع « **مالك** » ، والصحيح في هذه الرواية « **ملك** » كما يقتضيه السياق ، وكما دلّ عليه كلام الدارقطني في الأفراد .

(٢) يعني : ذكر مَلِك .

عن هشيم ، وكل من رواه عن الزهري متصلاً وغير متصل فـ « **مالك** » إلا رجل واحد [1] ، فإنه قال : « **ملك** » .

وأخرج كلتا الروايتين السابقتين عن هشيم ، الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ١٧٥ أ) فقال :

تفرد به هشيم ، عن مُخبر ، عن الزهري ، عنه (يعني عن سالم ، عن أبيه) هكذا :

رواه أبو الربيع عن هشيم .

ورواه سعيد بن منصور ، عن هشيم : أخبرني مخبر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرءون « **ملك يوم الدين** » .

تفرد به محمد بن عوف الطائي الحمصي ، عن سعيد .

قال ابن أبي داود : الصواب « **مالك** » .

هكذا فيما وقفت عليه من روايات لهذا الوجه عن الزهري ، بإبهام الراوي عنه ، وقد تقدم في كلام الدارقطني التعبير عنه بلفظ « رجل ، عن الزهري » .

وكان يمكن أن يكون المراد به سفيان بن عيينة ، إذ جاءت عنه رواية لهذا الحديث بالوجه الذي معنا ، لكنها معلولة ممن دونه .

وذلك فيما أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٣٠٤) ترجمة محمد بن عامر الرملي ، حيث قال أخبرنا يحيى بن محمد بن عمرو الذي يُقال له أبو عمروس بالفسطاط ، قال : حدثنا محمد بن عامر الرملي ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، كانوا يقرءون ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ .

قال ابن حبان : هذا هو المشهور من حديث أيوب بن سويد ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك ، وهو مما تفرد به أيوب بن سويد .

---

(١) لم يعيِّن أبو بكر من روى عن الزهري ، بلفظة « **ملك** » مرفوعة إلى النبي ﷺ ، ولم أقف عليه ، ولعله يقصد بحر بن كنيز ، بدليل سياق رواية بحر عقب كلامه هذا ، لكن يعكّر عليه ما ذكره الدارقطني في الأفراد من أن رواية بحر « **مالك** » لا «**ملك**» .

ومثل هذا الإسناد عند ابن عيينة وقال : رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة « ليس » يقرءون ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ والصحيح أن هذا الإسناد لمتن آخر .

كما أخرجها في الثقات (٩/ ٩٦) في ترجمة محمد بن عامر نفسه .

وقال : لم أر في حديثه مما في القلب منه شيء إلا حديثاً واحداً ، وهو هذا .

وذكر روايته ابن حجر في لسان الميزان (٥/ ٢١٣) معزوّة إلى ابن حبان .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، والبراء بن عازب [١])

فأخرج روايته أبو عمر ، حفص الدوري ، في جزء فيه قراءات النبي ﷺ ص٥١ ، (١) عن علي بن حمزة الكسائي ، عن أبي بكر بن عياش ، عن سليمان التيمي (يعني ابن طرخان ، والد المعتمر) عن ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب ، والبراء بن عازب قالا : قرأ النبي ﷺ وأبو بكر وعمر ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ :

وأخرجها أبو بكر السجستاني في المصاحف ص ١٠٤ ، باب ما روي عن رسول الله ﷺ من القرآن ، من طريق الدوري .

وقال : هذا عندنا وهم ، وإنما هو سليمان بن أرقم [٢] .

وأخرجها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٠) من طريق إسماعيل الصفار ، عن محمد بن الجهم النحوي ، عن ميمون بن حفص ، عن علي بن حمزة الكسائي ، عن أبي بكر بن عياش، عن سليمان التيمي، عن ابن شهاب، به.

---

(١) يعني : إن هذا الوجه غير متصل ، فروايته عن سعيد بن المسيب ، سقط منها الصحابي - وسيأتي ما يفيد أن معمراً روى عن الزهري ، عن سعيد وحده ، في الوجه السادس - ولم يشر الدارقطني إلى روايته .
وروايته عن البراء منقطعة في الغالب ، حيث لم أجد من أثبت سماعه منه ، (انظر ترجمة الزهري لابن عساكر ص ٣ ، وما بعدها ، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٤) ، والتقييد والإيضاح ص ٥٦) .

(٢) يعني : بدل التيمي .

قال الصفَّار : هكذا قال ابن الجهم في هذا الحديث : سليمان التيمي عن ابن شهاب .

كما أخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه ، خليل حمادة - (١/ ٢٦٢) ، (٦٩) وقال :

تفرد به أبو بكر بن عياش ، عن سليمان التيمي ، عن الزهري ، عنهما (يعني سعيد والبراء) .

قال ابن أبي داود : هذا عندنا وهم ، إنما هو سليمان بن أرقم ، عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن البراء بن عازب)

فقد تقدم في كلام الدارقطني أن أبا بكر بن عياش روى هذا الوجه عن سليمان هكذا مهملاً ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن البراء .

وصدّر هذا الوجه بصيغة التمريض « قيل » .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه ، ويُحتمل أن يكون هذا الوجه وسابقه وجهاً واحداً غاية ما فيه أنه تحرفت « واو » العطف إلى « عن » أو أنه وَهْم ممن دون الزهري كما سيأتي في دراسة هذا الوجه .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أنس بن مالك)

(أ) فرواه الترمذي في جامعه (٥/ ١٨٥) كتاب القراءات ، باب في فاتحة الكتاب (٢٩٢٨) عن أبي بكر محمد بن أبان ، حدثنا أيوب بن سويد الرملي ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أنس ، أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر ، وأراه قال : وعثمان ، كانوا يقرءون ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، لا نعرفه من حديث الزهري ، عن أنس بن مالك إلا من حديث هذا الشيخ أيوب بن سويد الرملي .

كما أخرجه من طريق أيوب بن سويد : حفص الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ ص ٥٣ ، (٢) .

وأبو بكر السجستاني في المصاحف ص ١٠٣ ، باب ما روي عن رسول الله ﷺ من القرآن .

والدارقطني في الأفراد (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه ، المراغي -) (٢/ ٥٦٢) (١٢١٨) وقال :

تفرد به أيوب بن سويد ، عن يونس ، عنه (يعني الزهري عن أنس) .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٧٤) فقال :

سألت أبي عن حديث رواه أيوب بن سويد الرملي ، عن يونس بن يزيد الأيلي ، عن الزهري ، عن أنس ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، وأحسبه قال : وعثمان ، كانوا يقرؤونها ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ .

قال أبي : هذا حديث منكر بهذا الإسناد .

(ب) وتابع عُقَيل بن خالد ، يونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٥٤) ترجمة محمد بن حماد ، من طريق عباد بن كثير ، عن عُقيل ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك مرفوعاً ، بزيادة : « وعلياً وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ ابن جبل ، وأبي بن كعب » - يعني : كانوا يقرؤون ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ .

ثم قال الزهري : وأول من قرأ ﴿ **ملك** ﴾ معاوية (يعني ابن سفيان) .

ثم إن الدارقطني ذكر في كلامه عن الاختلاف أن أبا مطرف تابع يونس بن يزيد ، وعُقيل بن خالد .

وسيأتي في تخريج الوجه السادس ، أن كل من روى الحديث من طريق أبي مطرف - فيما وقفت عليه - إنما يرويه بدون ذكر أنس بن مالك .

ثم إنه قد تقدم في تخريج الوجه الأول ، أن ابن عدي أورد هذا الوجه في الكامل (٥/ ١٩٢٥) تعليقاً وضعفه فقال : . . . وقد روي هذا الحديث عن الزهري ، عن أنس ، وليس ذلك أيضاً بمحفوظ .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فرواه أبو عمر ، حفص الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ ص ٥٦ ، (٦) عن عبد الوهاب بن عطار ، عن عدي بن الفضل ، وهارون (هو ابن موسى الأزدي) عن أبي مُطَرّف (واسمه طلحة بن عبيد الله بن كريز) ، عن ابن شهاب ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان قرؤا « **مالك** » .

وأخرجه أبو بكر السجستاني في المصاحف ص ١٠٤ ، باب ما رُوي عن رسول الله ﷺ في القرآن ، عن أبي عبد الرحمن الأزدي ، حدثنا عبد الوهاب ، عن عدي بن الفضل - وحده - عن أبي مطرّف ، عن ابن شهاب بلفظ : أنه بلغه أن النبي ﷺ وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، ومعاوية ، وابنه يزيد بن معاوية ، كانوا يقرؤون ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ .

قال ابن شهاب : وأول من أحدث « مَلِك » مروان .

وقد أورد ابن كثير في تفسيره (١/ ٢٤) سورة الفاتحة ، حديث أبي بكر السجستاني ، ووصفه بالغرابة ، (يعني : في ذكر معاوية ، وابنه يزيد ، ومعاوية إنما يقول : « **ملك** » كما ذكر ابن شهاب) .

ثم قال ابن كثير : مروان عنده علم بصحة ما قرأه ، لم يطّلع عليه ابن شهاب [١] .

وأخرجه الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ ص ٥٥ ، (٤) ، (٥) من طريقي عبد الوارث (هو ابن سعيد العنبري) ، ووهيب (هو ابن خالد) كلاهما عن أبي مُطَرّف بمثل رواية هارون بن موسى الأزدي .

وأخرجه أبو بكر السجستاني في المصاحف ص ١٠٤ ، باب ما رُوي عن رسول الله ﷺ من القرآن ، من طريق عمران القطان ، عن طلحة بن عبيد الله ابن كريز (وهو اسم أبي مطرف) عن الزهري ، بمثل رواية هارون بن موسى .

كما أخرجه في الموضع السابق .

---

(١) يعني : إنها قراءة متواترة ، قرأ بها عاصم والكسائي ، وقد توسع ابن زنجلة في ذكر حجج من قرأ بهذه القراءة . (انظر حجة القراءات ص ٧٧) .
وقد جاءت بها روايات من غير طريق الزهري ، (انظر المصاحف لأبي بكر السجستاني ص ١٠٥ ، وجزء قراءات النبي ﷺ للدوري ص ٥٨ ، وما بعدها) .

والصيداوي في معجم الشيوخ ص ٣٩٠ ، ترجمة ابن الربيع ، الحسن بن أحمد (٣٨٧) .

كلاهما من طريق عبَّاد [١] عن طلحة بن عبيد الله بن [كريز] ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ كان يقرأها « **مالك** » .

وهذا لفظ الصيداوي .

وزاد أبو بكر السجستاني : وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وطلحة ، والزبير ، وأبي بن كعب ، وابن مسعود ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، أبا مُطرِّف ، طلحة بن عبيد الله ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو بكر السجستاني في المصاحف ص ١٠٣ ، باب ما روي عن رسول الله ﷺ من القرآن ، عن عبد الله بن سعيد ، حدثنا ابن يمان (واسمه يحيى) ، عن معمر ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان قرأوا ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ ، وأول من قرأها « **ملك** » مروان .

وأخرجها أبو داود في سننه (٤/ ٢٩٣) كتاب الحروف والقراءات (٤٠٠٠) عن أحمد بن حنبل ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، قال معمر : وربما ذكر ابن المسيب ، قال : كان النبي ﷺ ، فذكره بمثلهْ .

وأخرج الترمذي رواية عبد الرزاق في جامعه (٥/ ١٨٥) كتاب القراءات ، باب في فاتحة الكتاب ، (٢٩٢٨) تعليقاً ، وقال : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أن النبي ﷺ . . . بمثله .

ولو ثبتت رواية معمر ، بذكر « سعيد بن المسيب » وحده ، لكان وجهاً سابعاً من أوجه الاختلاف عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ستة أوجه ؛ وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) هو ابن كثير - غالباً - الراوي عن عقيل .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

١ - عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف ، متفق على ضعفه [١] .

٢ - بحر بن كنيز السقاء :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [٢] .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما ساقطان لا يحتج بهما ، وقد تقدم عن ابن عدي ، والعقيلي ما يفيد ضعف هذه الرواية عن الزهري ، لضعف الراويين عنه خاصة عبد العزيز بن حصين ، حيث عُدَّ هذا الحديث من مناكيره .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ابن عمر)

فلم أجد من رواه عنه غير ذلك الراوي المبهم ، الذي عبَّر عنه الدارقطني بقوله : « رجل » وعبّر عنه من أخرجه بهذا الوجه بقوله : « عن مُخْبِر » فهو مجهول .

وقد تقدم في التخريج أن ابن حبان أخرج الحديث من هذا الوجه ، وفيه تعيين الراوي عن الزهري ، وأنه سفيان بن عيينة ، غير أن روايته هذه معلولة ، من جهة تلميذ ابن عيينة « محمد بن عامر الرملي » وقد انقلب عليه متن الحديث ، وأن الصحيح في الإسناد الذي أورده إنما هو لمتن حديث آخر هو أن النبي ﷺ كان وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة ، كما تقدم .

وعليه فلا تصلح روايته لرفع جهالة هذا « المُخبر » الذي روى هذا الوجه عن الزهري ، وبالتالي لا يكون وجهاً محفوظاً عن الزهري .

---

(١) انظر ص ٨٧٨ .

(٢) انظر ص ٣٩٩ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، والبراء بن عازب)

فكُلٌّ من روى هذا الوجه عن الزهري ذكر أن الراوي عنه هو سليمان بن طرخان التيمي ، والد المعتمر بن سليمان .

غير أن أبا بكر السجستاني ذكر أن هذا وهم ، وأن سليمان هذا ، هو ابن أرقم ، وليس التيمي ، ويُفهم من فعل الدارقطني في الأفراد حين أورد كلامه دون أن يعلق عليه ، موافقته في ذلك .

كما أن الخطيب البغدادي أورد ما يفيد أن إسماعيل الصفار لا يرى أنه سليمان التيمي [(١)] ، مما يفيد موافقته للسجستاني والدارقطني فيما ذهبا إليه .

ويؤيد ما ذهبوا إليه ، أني لم أقف - فيما بين يدي من مصادر ترجمت للزهري - على من ذكر أنه روى عن الزهري [(٢)] .

وسليمان بن أرقم : هو البصري ، أبو معاذ ، تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [(٣)] .

ولم أجد من تابعه في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وعليه يمكن القول بأنه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن البراء بن عازب)

فقد ذكر الدارقطني أن أبا بكر بن عياش رواه عن سليمان - مهملاً - عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن البراء بن عازب ، وغالب الظن أن سليمان هذا هو ابن أرقم راوي الوجه السابق عن الزهري ، وأن هذا الوجه

---

(١) انظر تخريج الوجه الثالث .

(٢) انظر - مثلاً - ترجمة سليمان بن طرخان في تهذيب الكمال (٦/١٢) ، وفي سير أعلام النبلاء (١٩٦/٦) .

وانظر من روى عن الزهري ، في ترجمته من تاريخ ابن عساكر المطبوعة مستقلة عنه ص٦ وما بعدها .

(٣) انظر ص ٣٨٥ .

وسابقه ، بمثابة وجه واحد ، وكل ما في الأمر أن سليمان بن أرقم - وقد تقدم أنه ضعيف - مرة يرويه : عن الزهري ، عن سعيد والبراء ، ومرة عن الزهري ، عن سعيد ، عن البراء .

ويحتمل أن يشترك معه في تحمل هذه العلّة الراوي عنه « أبو بكر بن عياش » إذ تقدم في كلام الدارقطني أنه روى كلا الوجهين عن سليمان ، فهو مع كونه قد وُثّق (١) ، غير أنه اختلط آخر عمره (٢) ، ولم أقف على روايته عن سليمان هل هي قبل الاختلاط أو بعده ، ولم أقف على روايته عن سليمان هل هي قبل الاختلاط أو بعده .

وهناك احتمال ثالث لا يمكن إغفاله ، وهو أن تصحيفاً أو تحريفاً حصل في رواية هذا الوجه ، وأن « واو العطف » أُبْدِلت بحرف الجر « عن » فصار كأن سعيد بن المسيب روى هذا الوجه عن البراء .

والذي يظهر أن هذا الاحتمال الثالث ، أرجحها وذلك لأمور :

١ - أن الدارقطني صدَّر هذا الوجه بصيغة التمريض « قيل » مما يدل على ضعف احتمال ثبوته .

٢ - أن ابن كثير لم يذكر هذه الرواية في مسند البراء بن عازب ، من كتابه « جامع المسانيد » (٣) . بل إنه لم يورد في باب « سعيد بن المسيب » ، عن البراء « غير حديث واحد ، مما يدل على أنه ضاقت عليه الأحاديث الثابتة التي يصح إيرادها في هذه الترجمة .

٣ - أن أبا بكر السجستاني في كتابه « المصاحف » ، والدوري في « جزء فيه قراءات النبي ﷺ » لم يوردا هذه الرواية مع اعتنائها بجمع طرق هذا الحديث

---

(١) تقريب التهذيب ص ٦٢٤ ، (٧٩٨٥) ، وانظر التهذيب (١٢/ ٣٧) .

(٢) الكواكب النيرات ص ٤٣٩ .

(٣) جمع ابن كثير في كتابه هذه الأحاديث من الكتب الستة ، ومسانيد أحمد ، والبزار ، وأبي يعلى ، والمعجم الكبير للطبراني ، وربما زاد عليها من غيرها ، وهذه الكتب العشرة تشتمل على أوفى من مائة ألف حديث بالمكرر . (انظر مقدمة جامع المسانيد ١/ ٦٠) ، وانظر باب سعيد بن المسيب ، عن البراء بن عازب (١/ ٣٧٠) .

حيث لم يَخْلُ كتاباهما أو أحدهما من الأوجه الأخرى التي اختُلف فيها عن الزهري - غير هذا الوجه طبعاً - كما تقدم في التخريج ، والله تعالى أعلم .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أنس بن مالك)

فرواه عنه :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيّد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [١] .

٢ - عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحاب الزهري [٢] .

وكان يمكن أن يكون هذا الوجه من الأوجه الراجحة ، لحال راوييه عن الزهري . غير أن روايتيهما لم تخلْ من العلة ، ممن دونهما :

أما رواية يونس : فتقدم إعلال غير واحد من العلماء لها ، كأبي حاتم الذي وصفها بأنها منكرة بهذا الإسناد ، والترمذي الذي وصفها بأنها غريبة من حديث الزهري عن أنس ، وذلك لتفرد أيوب بن سويد الرملي بروايتها عن يونس .

وأيوب هذا : خلاصة حاله أنه صدوق يخطيء ، وكان ابن عدي دقيقاً في وصفه حيث قال : ولأيوب بن سويد حديث صالح ، عن شيوخ معروفين ، منهم يونس بن يزيد الأيلي [بنسخة الزهري] ، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، والأوزاعي ، والثوري ، وغيرهم ، ويقع في حديثه ما لا [يوافق] الثقات عليه ، ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه ، ويُكتب حديثه في جملة الضعفاء [٣] .

وروايته هذه مما خالف فيه الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الراجح عنه ، وأما متابعة عقيل فلا تنفعه لأنها معلولة كما سيأتي .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٥٤ .

وأما رواية عُقَيْل بن خالد : فمعلولة من جانبين :

(أ) الراوي عن عُقيل : عباد بن كثير الثقفي : متروك ، وقد نُسب إلى الكذب [١] .

(ب) إضافة إلى علّة في المتن ، حيث لم يقتصر على ذكر النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعثمان ، في أنهم يقرءون ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ ، بل زاد إليهم : علي ابن أبي طالب ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب .

والثقات من أصحاب الزهري إنما يروونه عنه ، بدون زيادة هؤلاء .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن رواية هذا الوجه عن الزهري غير محفوظة عنه ، وقد تقدم في التخريج أن ابن عدي قال : وقد رُوي هذا الحديث عن الزهري ، عن أنس ، وليس ذاك أيضاً بمحفوظ .

ووافقه الدارقطني حيث وصفه بأنه لا يصح عن الزهري ، وكذلك الأوجه السابقة .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه :

١ - أبو مُطَرّف ، طلحة بن عبيد الله بن كريز :

وثقه أحمد [٢] ، والنسائي [٣] ، وابن عبد البر [٤] ، وابن حجر [٥] .

ووصفه الذهبي بقوله : وثقوه [٦] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٩٠ ، (٣١٣٩) ، وانظر التهذيب (٥/ ٨٧) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٢٩) .

(٣) عن تهذيب الكمال (١٣/ ٤٢٥) .

(٤) التمهيد (١/ ١١٥ ، ١١٦) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٢٨٣ ، (٣٠٢٨) .

(٦) الكاشف (٢/ ٤٤) .

وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في ثقاتيهما [١] .

وقال ابن سعد : كان قليل الحديث [٢] .

وقال ابن عساكر : كان شريفاً فاضلاً [٣] .

وروى له مسلم حديثاً واحداً في الدعاء [٤] .

فخلاصة حاله أنه : ثقة .

غير أنه اختُلف عنه في متن الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه بذكر النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان فقط .

(ب) ومرة يُروى عنه بزيادة : معاوية ، وابنه يزيد إلى من تقدم ذكرهم .

(ح) ومرة يُروى عنه بزيادة : طلحة ، والزبير ، وأبي بن كعب ، وابن مسعود ، ومعاذ بن جبل .

أما روايته الأولى : فرواها عنه :

- هارون بن موسى الأزدي : ثقة رُمي بالقدر [٥] .

- عبد الوارث بن سعيد العنبري : ثقة ، ثبت ، رُمي بالقدر ولم يثبت عنه [٦] .

- وهيب بن خالد : ثقة ، ثبت ، لكنه تغير بآخرة ، وقد توبع على روايته هذه [٧] .

- عمران القطان : صدوق يهم [٨] .

---

(١) الثقات لابن حبان (٤/ ٣٩٣) . وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ١٨١ .

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ١/ ١٦٦) .

(٣) تاريخ دمشق (٨/ ٥٧٧) .

(٤) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٩٤) كتاب الذكر والدعاء ، باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب (٨٦ - ٢٧٣٢) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٥٦٩ ، (٧٢٤٦) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٤) .

(٦) انظر ص ٣٧٥ .

(٧) انظر ص ١٦٧ .

(٨) تقريب التهذيب ص ٢٩ ، (٥١٥٤) ، وانظر التهذيب (٨/ ١١٦) .

أما روايته الثانية : فلم أجد من رواها عنه غير عدي بن الفضل ، وهو متروك [1] .

أما روايته الثالثة : فلم أجد من رواها عنه غير عباد بن كثير الثقفي ، وقد تقدمت ترجمته قريباً ، وأنه متروك ، وقد نُسب إلى الكذب .

وكما ترى فإن روايته للمتن الأول ، بالاقتصار على النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر وعثمان أرجح من الروايتين الأخريين ، بذكر الزيادة على هؤلاء ، وذلك لكثرة رواتهما عن أبي مطّرف ومعظمهم من الثقات .

في حين لم أجد من روى المتن الثاني عنه غير عدي بن الفضل ، وهو متروك ، وفيه علّة أخرى في متنه ، وهي أنه ذكر أن معاوية قرأ « **مالك** » وهو إنما كان يقرأ « ملك » كما صرّح بذلك ابن شهاب .

وكذلك الحال بالنسبة للمتن الثالث حيث لم أجد من رواه عنه غير عباد بن كثير ، وهو متروك ، منسوب إلى الكذب ، ولا تعرف هذه الزيادة إلا من طريقه ، حيث تقدم أنه روى الوجه الخامس عن عقيل بن خالد ، بذكر هذه الزيادة أيضاً ، وقد تقدم الكلام على إعلالها هناك .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [2] .

على أنه قد تقدم في تخريج هذا الوجه أن أبا داود أخرجه في سننه من طريق عبد الرزاق عن معمر ، عن الزهري ، وأن معمراً قال : وربما ذكر (يعني الزهري) ابن المسيب .

وهذا يعني أن الزهري تردد في رواية عبد الرزاق عن معمر ، عنه ، فمرة لا يذكر ابن المسيب ومرة يذكره .

والذي يظهر أن المعوّل على رواية عبد الرزاق ، بدون ذكر « ابن المسيب » ، وذلك لأمرين :

---

(١) انظر ص ١٦٧ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

أحدهما : أن يحيى بن اليمان ، تابع عبد الرزاق على روايته هذه ، وخلاصة القول في يحيى أنه ضعيف على قول الأكثرين ، خاصة إذا خولف [1] ، لكنه توبع في روايته هذه من ثقة كما ترى .

الآخر : أن رواية معمر هذه وافقت رواية أبي مطرف ، وهو ثقة ، ورواية أبي مطرف هذه سلمت من العلّة كما تقدم .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، محفوظ عنه وقد تقدم أن الدارقطني حكم عليها بهذا ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف رجحان الوجه السادس الذي رواه الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً ، وذلك لثقة الراويين اللذين روياه عنه ، وسلامة روايتيهما من العلّة .

في حين أن الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، غير راجح ، وذلك لضعف الراويين عن الزهري ، وإعلال غير واحد من العلماء له .

أما الوجه الثاني : الذي رواه الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، فمرجوح أيضاً لجهالة الراوي له عن الزهري ، والرواية التي جاء فيها تعيين الراوي عنه لم تسلم من العلة .

أما الوجه الثالث : الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب والبراء ، وكذلك الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن البراء ، فتقدم في الدراسة أنهما - غالباً - وجه واحد ، وأنهما معلولان بسليمان بن أرقم ، الراوي عن الزهري ، فهو متروك الحديث ، ولم يتابع على أي منهما .

أما الوجه الخامس : الذي رواه الزهري عن أنس ، فمع كون الراويان عنه ثقتين ، غير أن روايتيهما لم تسلم من العلّة أيضاً كما تقدم .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه السادس ، مع حكم الدارقطني بأنه المحفوظ عن الزهري .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٩٨ ، (٧٦٧٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٩٧) .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف ، وذلك لإرساله .

وله شاهد موصول أخرجه أبو داود [١] ، والترمذي [٢] من طريق ابن أبي مليكة ، عن أم سلمة بلفظ : كان رسول الله ﷺ يقطِّع قراءته يقول : الحمد الله رب العالمين ، ثم يقف ، الرحمن الرحيم ، ثم يقف ، وكان يقرؤها ملك يوم الدين » .

غير أن الترمذي أعلّه بالانقطاع ، لأن الليث بن سعد يرويه عن ابن أبي مليكة ، عن يعلى بن مملك ، عن أم سلمة .

ولم يوافقه الحاكم ، والذهبي [٣] ، وابن الجزري [٤] ، حيث صحّحوا إسناده .

ولعلهم رأوا أن لعبد الله بن أبي مليكة روايتين ، مرة عن أم سلمة بدون واسطة ، ومرة ، بالواسطة ، فهو معروف بالرواية عن أم سلمة ، وقد أدركها ما يقرب من ثلاثين سنة [٥] .

وعليه يمكن القول بأن الإرسال في الحديث الذي معنا ينجبر ، ويرتقي إلى درجة الصحيح لغيره ، والله أعلم .

* * *

---

(١) سنن أبي داود (٤/ ٢٩٤) كتاب الحروف والقراءات ، (٤٠٠١) .

(٢) جامع الترمذي (٥/ ١٨٥) كتاب القراءات باب في فاتحة الكتاب (٢٩٢٧) .

(٣) المستدرك (٢/ ٢٣٢) وبهامشه التلخيص للذهبي .

(٤) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٦) .

(٥) ذكر الذهبي في السير (٥/ ٩٠) بأنه مات سنة ١١٧ ، وكان من أبناء الثمانين ، أي أنه ولد في السنة ٢٧ من الهجرة ، تقريباً ، وقد توفيت أم المؤمنين أم سلمة سنة ٥٩ من الهجرة (انظر طبقات ابن سعد ٨/ ٦٧) .
ثم إن الذهبي نقل قوله : أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ ، (تاريخ الإسلام ١٠١ - ١٢٠ هـ) . ص٤٠٢ ، وغالباً ما تكون أم سلمة من بينهم .

الحديث (٥٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا يلدغ المؤمن من جُحر** [١] **مرتين** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عقيل ، ويونس ، وسعيد بن عبد العزيز ، وابن أخي الزهري، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ورواه أبو حريز ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقيل عنه [٢] : عن سعيد أو أبي سلمة .

وقال [٣] مرة : عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن أبي هريرة.

وكذلك قال معاوية بن يحيى الصدفي : عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

ورواه صالح بن أبي الأخضر ، وزمعة بن صالح ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر . ووهما [٤] فيه .

والصحيح : عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

---

(١) الجُحر : هو كل شيء تحفره الهوام والسباع في الأرض لأنفسها . (لسان العرب ٥٤٨/١) .

(٢) يعني : عن الزهري ، وسيأتي في التخريج أني لم أقف على من أخرج هذا الوجه.

(٣) يعني : أبا حريز ، وستأتي ترجمته في الدراسة .

(٤) يعني : زمعة وصالحاً .

وقال عبيد الله بن أبي زياد : عن الزهري، عن سعيد، مرسلاً[1][2].

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ستة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد أو أبي سلمة (بالشك) عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن ابن عمر .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٢٩) كتاب الأدب ، باب لا يلدغ المؤمن من جُحر مرتين (٦١٣٣) - واللفظ له .

ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٩٥) كتاب الزهد ، باب لا يلدغ المؤمن من جُحر مرتين (٦٣ - ٢٩٩٨) .

وأبو داود في سننه (٥/ ١٨٥) كتاب الأدب ، باب في الحذر من الناس (٤٨٦٢) .

وأحمد في مسنده (٢/ ٣٧٩) .

أربعتهم عن قتيبة (بن سعيد) ، حدثنا الليث ، عن عقيل (بن خالد) ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « **لا يلدغ المؤمن من جُحر واحد مرتين** » .

---

(١) يعني : بدون ذكر « أبي هريرة » .

(٢) العلل للدارقطني (٩/ ١٠٩) .

ومن طريق البخاري ، أخرجه البغوي في شرح السنة (٢/ ٨٧) كتاب الاستئذان، باب الحذر (٣٥٠٧) .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ١٩٧) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٢٩) كتاب آداب القاضي ، باب الاحتياط في قراءة الكتاب .

وفي الآداب ص ١٤٩ ، باب الحذر (٤٤٧) .

كلاهما [١] من طريق قتيبة بن سعيد .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ١٣١٨) كتاب الفتن ، باب العزلة ، (٣٩٨٢) .

والدارمي في سننه (٢/ ٤١١) كتاب الرقاق ، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين (٢٧٨١) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٠٥) ، (٤٧٢) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٨٧٧) باب ما جاء في شدة الحذر من أن ينكب المرء من سبب واحد نكبتين . (٩٨٢ - ٦٦٤) .

وأبو الشيخ في الأمثال ص ٤٤ ، (١٠) .

والدارقطني في العلل (٩/ ١١١) .

والخطيب البغدادي في تاريخه (٥/ ٢١٨) ترجمة أحمد بن يوسف التغلبي .

سبعتهم من طرق شتى عن الليث بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، به، بمثله.

وتابع سلامة بن روح ، الليث بن سعد ، في روايته عن عقيل .

وقد أخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ١٩٧) .

وأخرجه ابن راهويه في مسنده (مسند أبي هريرة ١/ ٣٩٦) ، (٤٣٣) تعليقاً مجزوماً عن عقيل .

---

(١) الراوي عن قتيبة ، عند الطحاوي والبيهقي ، هو النسائي ، ولم أقف على روايته ، كما لم يذكرها المزي في التحفة (١٠/ ٣٣) مما يدل على أنه لم يخرجها في سننه .

(ب) وتابع سعيد بن عبد العزيز ، عقيلاً، في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٨) كتاب الرقائق ، باب الخوف والتقوى ، (٦٦٠) - واللفظ له -

وفي المجروحين [١] (١/ ٤٠) باب ذكر بعض السبب الذي من أجله منع عمر ابن الخطاب الصحابة من إكثار الحديث .

والطبراني في مسند الشاميين (١/ ١٦١) ، (٢٦٦) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٦٠٩) باب ما جاء في السخاء والكرم (٦٥٠ - ٤٦٩) .

وفي (٢/ ٨٧٩) باب ما جاء في شدة الحذر أن يُنكب المرء من سبب واحد نكبتين (٧٧١ - ٩٨٤) .

وابن المقريء في معجمه (٢/ ٨٠٥) ، (٥٨٥) .

وأبو الشيخ في الأمثال ص ٤٣ ، (٩) .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ١٢٦) ترجمة سعيد بن عبد العزيز .

وأبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٢/ ٣٠٢) ، (٢٢١٦) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤٥٠) باب في الجود والسخاء ، (١٠٩٥٤) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق - ترجمة الإمام الزهري المطبوعة مستقلّة عن التاريخ - من عدة طرق ، (انظر الصفحات ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦) الأحاديث (٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠) .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٢٨) .

وقال : غريب ، تفرد به الوليد ، (يعني : ابن مسلم) .

---

(١) قال ابن حبان بعد أن أخرج الحديث : قد ذكرنا مناقب الزهري ، وأخباره وشمائله في كتاب « العلل » بما أرجو الغنية فيها لمن أراد الوقوف على معرفتها ، فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب . ا . هـ .
وهذا يؤيد أن لابن حبان كتاباً في علل الزهري .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم عشرة ، رووه من طريق الوليد بن مسلم ، عن سعيد بن عبد العزيز ، وأوردوا قصة سماع سعيد هذا الحديث من الزهري ، فقال : أن هشام بن عبد الملك أدّى عن الزهري سبعة آلاف دينار ، دَيْناً كان عليه ثم قال للزهري : لا تعودنّ تدَّان ، فقال الزهري : كيف يا أمير المؤمنين ، وقد حدثني سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **لا يُلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين** » .

(ج) وتابع محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري ، عُقَيْلاً ، وسعيد بن عبد العزيز في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٩٥) كتاب الزهد ، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين (٦٣ - ٢٩٩٨) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٠٥) ، (٤٧٣) وقال : ورواه زمعة عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه .

ورواه الوليد بن محمد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة [١] .

والحديث حديث أبي هريرة [٢] .

وأخرجها الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٦٠) باب الترغيب في الإيمان وفضله . (٦٩) .

ثلاثتهم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن ابن أخي الزهري عن الزهري ، به ، بنحوه .

(د) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٩٥) كتاب الزهد ، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ، (٦٣ - ٢٩٩٨) .

---

(١) هذا وجه آخر من أوجه الاختلاف عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليه ، ويظهر أنه ضعيف ، لحال الوليد بن محمد الموقري ، فهو متفق على ضعفه (انظر ص).

(٢) يعني من الطريق الذي أخرجه البزار (الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ١٩٧) .

كلاهما من طريق عبد الله بن وهب .

وأخرجها البخاري في الأدب المفرد ص ٢٧٢ ، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ، (١٣١٤) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٨٧٧) باب ما جاء في شدة الحذر من أن ينكب المرء من سبب واحد نكبتين ، (٩٨٢ - ٦٦٤) .

كلاهما من طريق الليث بن سعد .

وأخرجها الطحاوي في الموضع السابق من طريق أيوب بن سويد .

وابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٢٩٣) تعليقاً عن أيوب ، كما سيأتي .

ثلاثتهم عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً بنحوه .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم وهم :

(هـ) أسامة بن زيد الليثي :

وأخرج روايته الخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٨٧٦) باب ما جاء في شدة الحذر من أن ينكب المرء من سبب واحد نكبتين (٩٨١ - ٦٦٣) .

وابن المقريء في معجمه (٣/ ١٠٤٠) ، (٧٦٦) .

كلاهما من طريق عبيد الله بن موسى ، عن أسامة بن زيد ، عن الزهري ، به ، نحوه .

(و) بكر بن وائل :

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه، عبد الرحمن الشريف) ص٤٨٢، (٢١٢)[1] وقال:

---

(١) أخرج الدارقطني (كما في هذا الموضع) إسناداً آخر ، يفيد أن حيوة بن شريح ، تابع بكر بن وائل في رواية هذا الوجه عن الزهري ، فقال : =

تفرد به حماد بن محمد الواسطي ، عن عاصم بن علي ، عن قيس بن الربيع ، عن بكر بن وائل ، عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فقد ذكر الدارقطني ، أن أبا حريز - واسمه سهل ، مولى المغيرة بن أبي الغيث - رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه ، كما لم أجد من تابعه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فقد ذكر الدارقطني ، أن أبا حريز ، رواه أيضاً عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه ، كما لم أجد من تابعه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه ابن عدي في الكامل (٣/ ١٢٨١) ترجمة سهل مولى المغيرة ، أبي حريز ، عن حاجب بن مالك ، ثنا أبو قرة محمد بن حميد الرعيني ، ثنا حسان ، ثنا أبو حريز ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ب) وذكر الدارقطني أن معاوية بن يحيى الصدفي ، تابع أبا حريز في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ٧٤) ترجمة إسماعيل بن إبراهيم - تعليقاً - .

= غريب من حديث أبي زرعة حيوة بن شريح المصري [التجيبي] ، عن الزهري ، تفرد به أبو قتادة الحراني عنه . ا . هـ .

ورواية حيوة هذه لا يعتد بها ، لأنه لم يسمع الزهري ، فروايته عنه مرسلة كما صرّح بذلك أحمد بن حنبل (انظر العلل برواية عبد الله ٣/٢٥٣ ، ومراسيل ابن أبي حاتم ٤٦ ، وجامع التحصيل ص ١٧٠) .

ولم يشر الباحث إلى هذه العلّة .

وذكر أنهما خطأ ، وأن المحفوظ : عن سعيد ، عن أبي هريرة .

(ح) وتابع محمد بن أبي ذئب ، أبا حريز ، ومعاوية بن يحيى ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٣٢٠) كتاب قسم الفيء باب ما جاء في مَنِّ الإمام . . . من طريق علي بن الحسن السامي ، ثنا ابن أبي ذئب ، ثنا الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، - وذكر قصة أبي عزّة ، عمرو ابن عبد الله الجمحي - وأنه قال يوم بدر : يا رسول الله ، أنت أعرف الناس بفاقتي وعيالي ، وإني ذو بنات ، قال : فرقَّ له ، ومنَّ عليه ، وعفا عنه ، وخرج إلى مكة بلا فداء ، فلما أتى مكة ، هجا النبي ﷺ ، وحرّض المشركين على رسول الله ﷺ ، فأُسر يوم أحد ، أُتِي به رسول الله ﷺ ، قال (يعني : أبو هريرة) : وكان رسول الله ﷺ يقول : « **لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين** » .

وقال البيهقي : هذا إسناد فيه ضعف [1] .

وأخرجها كذلك الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق٣١٤ ب) وقال : تفرد به علي بن الحسن السامي ، عن ابن أبي ذئب، بهذا الإسناد (يعني : عن الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر)

(أ) فأخرجه ابن المقريء في معجمه (٣/ ٩٣٣) ، (٦٨١) .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٤٢) ، (١٣٧١) ، (١٣٧٢) .

كلاهما من طريق يونس بن خباب ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « **لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين** » وهذا لفظ تمام .

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٨٥) ترجمة زمعة بن صالح .

---

(١) يعني من جهة علي بن الحسن السامي كما سيأتي ، في أحوال الرواة .

وفي (٤/ ١٣٨٣) ترجمة صالح بن أبي الأخضر ، من طريق معافى بن عمران ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به .

ووصف ذكر « صالح بن أبي الأخضر » في الإسناد بالغرابة ، ثم قال : ومن رواية ابن أبي الأخضر لا أعرفه إلا من حديث معافى بن عمران عنه .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه (ترجمة الزهري المطبوعة مستقلة عنه ص١٦٦) ، (٢٧١) من طريق [صالح بن عمر] عن صالح بن أبي الأخضر به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٢٩٣) فقال :

سألت أبي عن حديث رواه وكيع ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سالم عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال : « **لا يُلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين** » .

ورواه أيوب بن سويد ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ؟

قلت لأبي : فأيهما أصح ؟

قال : الزهري عن سعيد بن المسيب أشبه .

وأخرجه أيضاً في (٢/ ٣٣١) فقال :

سئل أبو زرعة عن حديث رواه زكريا بن يحيى بن صبيح ، عن صالح بن عمر ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا يُلدغ المؤمن من مكان واحد مرتين** » ؟ .

قال أبو زرعة : إنما هو الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

(ب) وتابع زمعة بن صالح ، صالح بن أبي الأخضر ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٥٠ ، (١٨١٣) عن زمعة ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين** » .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ١١٥) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٢٤٠) ، (٧٣٥) .

كلاهما عن أبي نعيم الفضل بن دكين .

ومن طريق أبي نعيم الفضل بن دكين :

أخرجها الخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٨٧٦) باب ما جاء في شدة الحذر من أن ينكب المرء من سبب واحد نكبتين (٩٨٠ - ٦٦٢) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٢٨٧) ، (١٣١٣٨) .

وأبو نعيم الأصبهاني في تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين ص ٤٥ ، (١٨) .

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٣٤) ، (٨٢٧) ، (٨٢٨) من طريقين عن الفضل بن دكين .

وأخرجها ابن ماجه في سننه (٢/ ١٣١٨) كتاب الفتن ، باب العزلة ، (٣٩٨٣) من طريق أبي أحمد الزبيري .

وابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٨٥) ترجمة زمعة بن صالح .

وفي (٤/ ١٣٨٣) ترجمة صالح بن أبي الأخضر من طريق المعافى بن عمران في كلا الموضعين .

ثلاثتهم تابعوا أبا داود الطيالسي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ٧٤) ترجمة إسماعيل بن إبراهيم القرشي ، رواية زمعة تعليقاً ، ووصفها بأنها خطأ ، وأن المحفوظ رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .

(ح) وتابع إبراهيم التيمي ، صالح بن أبي الأخضر ، وزمعة في روايتيهما هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن المقرىء في معجمه (٣/ ٩٣٣) ، (٦٨١) .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٤٢) ، (١٣٧١) .

كلاهما من طريق يونس بن خباب ، عن إبراهيم التيمي ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فذكر الدارقطني أن عبيد الله بن أبي زياد ، رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على روايته ، وإنما وقفت على رواة آخرين ، تابعوا عبيد الله في روايته هذه ، وهم :

(ب) يونس بن يزيد الأيلي :

وأخرج روايته الخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٨٧٧) باب ما جاء في شدة الحذر من أن ينكب المرء من سبب واحد مرتين (٩٨١ ب) من طريق عثمان بن عمر بن فارس .

وإسحاق بن راهويه في مسنده [١] (مسند أبي هريرة ١/ ٣٩٥) ، (٣٢٩) عن عبد الرحمن بن عمرو .

والواقدي في المغازي (١/ ١١١) عن إسحاق بن حازم .

ثلاثتهم عن يونس [٢] بن يزيد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب قال : قال النبي ﷺ : « **لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين** » .

(ح) إسحاق بن راشد :

وأخرج روايته إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند أبي هريرة ١/ ٣٩٥) ، (٤٣١) عن عتاب بن بشير ، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ستة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) سقط من المطبوع ذكر « الزهري » ، ويونس إنما يرويه عنه .

(٢) في المطبوع من رواية الخرائطي تصحفت « يونس » إلى « يوسف » ، كما تصحفت في رواية الواقدي إلى « ربيعة » .

أما الوجه الأول :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

٢ - سعيد بن عبد العزيز التنوخي :

وصفه النسائي بأنه ثقة ثبت [٢] .

وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله [٣] .

ووثقه أبو حاتم [٤] ، والعجلي [٥] ، وابن حجر [٦] .

كما وثقه ابن معين مرة [٧] ، ووصفه مرة بأنه : حجة [٨] .

وقال أحمد : ليس بالشام رجل أصح حديثاً من سعيد بن عبد العزيز التنوخي [٩] .

وقال ابن حبان : كان من عباد أهل الشام ، وفقهائهم ، ومتقنيهم في الرواية [١٠] .

وقال الحاكم : هو لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم والفضل ، والفقه والأمانة [١١] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) عن تهذيب الكمال (١٠/ ٥٤٤) .

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٧١) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣).

(٥) ترتيب الثقات ص ١٨٦ .

(٦) تقريب التهذيب ص ٢٣٨ ، (٢٣٥٨) .

(٧) رواية ابن محرز (١/ ٩٥) .

(٨) عن تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٦١) .

(٩) العلل برواية عبد الله (٣/ ٥٣) .

(١٠) الثقات (٦/ ٣٦٩) .

(١١) عن تهذيب الكمال (١٠/ ٥٤٤) .

أما أبو داود [١] ، وأبو مسهر ، فوصفاه بأنه اختلط قبل موته ، وزاد أبو مسهر: وكان يعرض عليه قبل أن يموت ، وكان يقول : لا أجيزها [٢] .

وذهب الذهبي إلى توثيقه ، لكن قال : وليس هو في الزهري بذاك [٣] .

فخلاصة حاله أنه ثقة .

وأما وصفه بالاختلاط ، فيظهر أنه تحفّظ في الرواية حال اختلاطه كما يدل عليه كلام أبي مسهر المتقدم ، ويؤيده أن ابن الكيال ترجم له في الكواكب النيرات ، ولم يستطع أن يذكر من سمع منه قبل أو بعد الاختلاط كما هي عادته ، وقد علّق المحقّق بقوله : وقد بحثت كثيراً فما وجدت من أئمة هذا الشأن نصاً في المطلوب ، ثم ذكر أن شعبة والثوري - وهما تلامذته - توفيا قبله بسنوات ، مما يفيد أنهما سمعا منه قبل الاختلاط ، وأن حمزة الكناني ذكر أن عبد الملك بن محمد الصنعاني ، لعله سمع من سعيد بن عبد العزيز قبل الاختلاط [٤] .

وأما ما ذهب إليه الذهبي من تضعيفه في الزهري ، فلم أجد له سلفاً في ذلك ، كما تقدم في كلام الأئمة ، الذي سقته ، ويظهر أنه كان مجتهداً فيما ذهب إليه ، ثم تغيّر اجتهاده بعد ذلك ، بدليل أنه لم يترجم له في ديوان الضعفاء ، وفي ذيل الديوان ، إضافة إلى أنه ترجم له في السيِّر [٥] ، وتذكرة الحفاظ [٦] ، وتاريخ الإسلام [٧] والكاشف [٨] ، ولم يصفه بهذا الوصف .
ثم إن سعيد بن عبد العزيز ، روى الحديث الذي معنا عن الزهري ، ووافق الثقات من أصحاب الزهري في رواية الوجه المحفوظ ، مما يدل على أن روايته عنه مستقيمة .

---

(١) سؤالات الآجري (٥/ ق ٢٠) كما في الجامع في الجرح والتعديل (٢/ ٣٠٢) .
(٢) عن تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/ ٢٠٤) .
(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ١٤٩) والمغني (١/ ٢٦٣) .
(٤) الكواكب النيرات وحاشية المحقق ص ٢٢٠ .
(٥) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٢) .
(٦) تذكرة الحفاظ (١/ ٢١٩) .
(٧) الجزء الذي فيه وفيات (١٦١ - ١٧٠) ص ٢١٥ .
(٨) الكاشف (١/ ٣٦٦) .

٣ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [١] .

٤ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [٢] .

وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٣] .

- الليث بن سعد : ثقة ثبت ، غير أنه لا يصل في الزهري مرتبة المتقنين فيه كمالك وابن عيينة ، فلا يقدم على أحدهم عند المخالفة [٤] .

- أيوب بن سويد : صدوق يخطيء [٥] .

وأما روايته الثانية ، فرواه عنه :

- عثمان بن عمر بن فارس : ثقة [٦] .

- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي : ثقة في الزهري وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قدمت رواية الثقات عليها [٧] .

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ٦١٤ .
(٥) انظر ص ٣٣٦ .
(٦) انظر ص ١٦٦ .
(٧) انظر ص ١٥٤ .

- إسحاق بن حازم : صدوق ، تكلّم فيه للقدر [1] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن يونس ، هي الأولى ، لأن من رواتها عبد الله بن وهب ، والليث بن سعد ، وهما أقوى حالاً من عثمان بن عمر بن فارس ، والأوزاعي كما تقدم بيانه .

إضافة إلى أن رواية يونس الأولى ، وافقت رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا هذا الوجه وقد أخرجها مسلم في صحيحه ، كما تقدم في التخريج .

٥ - أسامة بن زيد الليثي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا حدَّث من كتابه ، ضعيف إذا حدَّث من حفظه [2] ، وقد توبع على روايته هذه من ثقات كما ترى .

٦ - بكر بن وائل :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [3] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ستة ، ومعظمهم من الثقات وقد رجحه الدارقطني ، والبزار ، والعقيلي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة كما تقدم في التخريج .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عن الزهري غير أبي حريز ، مولى المغيرة بن أبي الغيث واسمه سهل . ويُقال : إنه مولى الزهري لروايته عن الزهري المناكير [4] .

وأبو حريز هذا ، قال فيه ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق [5] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٠ ، (٣٤٨) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٠١) .

(٢) انظر ص ٢٨١ .

(٣) انظر ص ١٥٣ .

(٤) الكامل لابن عدي (٣/ ١٢٨٢) .

(٥) الكامل لابن عدي (٣/ ١٢٨١) .

وقال أبو زرعة الرازي : منكر الحديث جداً [١] .

وذكر ابن حبان أنه يروي عن الزهري العجائب ، وعن غيره من الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات ، ولا يجوز الاحتجاج به بحال [٢] .

وقد ترجم له الذهبي [٣] ، وابن حجر [٤] ، ونقلا قولي ابن عدي ، وابن حبان فيه ، دون تعقب منهما .

فخلاصة حاله أنه ضعيف جداً يروي عن الزهري المناكير .

ثم إنه اختُلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة - بالشك - عن أبي هريرة .

(ج) ومرة يرويه عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

ولم أتمكن من معرفة من روى الروايتين الأولتين عنه ، لعدم وقوفي على من أخرجهما .

أما روايته الثالثة ، فتقدم في التخريج أن حسان (بن غالب) رواها عنه ، وحسان ، هذا متروك الحديث كما قال ابن حجر [٥] .

والذي يظهر أن جميع الروايات المختلف فيها على أبي حريز ، ضعيفة ، من جهته ، حيث إنه يأتي عن الزهري بالمناكير ، ويشترك معه في تحمل علة الرواية الثالثة ، حسان بن غالب ، فهو متروك الحديث كما تقدم .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

---

(١) سؤالات البرذعي (٢/ ٣٢٢) .

(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٤٤) .

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤١) .

(٤) لسان الميزان (٣/ ١٢٣) .

(٥) لسان الميزان (٢/ ١٨٨) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه ، غير أبي حريز ، مولى المغيرة بن أبي الغيث ، وقد تقدم الكلام على حاله ، وأن روايته هذه ضعيفة من جهته ، لأنه يروي عن الزهري المناكير .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - أبو حريز مولى المغيرة بن أبي الغيث :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها ضعيفة من جهته ، وقد أخرجها ابن عدي في مناكيره كما تقدم في التخريج ، فلا يعتد بها .

٢ - معاوية بن يحيى ، هو الصدفي :

تكلم فيه العلماء :

فضعفه النسائي (١) ، وأبو داود (٢) ، وأبو علي النيسابوري (٣) .

وقال الساجي : ضعيف الحديث جداً (٤) .

وقال البزار : لين الحديث (٥) .

وقال ابن معين : ليس بشيء (٦) ، وزاد في موضع آخر : ضعيف (٧) .

---

(١) الضعفاء والمتروكين (٢٢٦) .

(٢) عن تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/١٩٨) .

(٣) عن تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/١٩٨) .

(٤) عن تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/١٩٨) .

(٥) عن تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/١٩٨) .

(٦) تاريخ الدارمي ٢٠٤ .

(٧) رواية الدقاق ص ١١٢ .

وذكره العقيلي في ضعفائه ، ونقل عن ابن معين أنه قال : هالك ، ليس بشيء[1] .

وذكره ابن شاهين في ضعفائه [2] .

ووصفه الجوزجاني بأنه : واهي الحديث [3] .

وساق ابن عدي بعض مناكيره ، ثم قال : وعامة رواياته فيها نظر [4] .

وفصَّل بعض العلماء القول فيه باعتبار الرواة عنه :

كالبخاري الذي قال : روى عنه هقل [يعني ابن زياد] أحاديث مستقيمة ، كأنها من كتاب ، وروى عنه عيسى بن يونس ، وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير ، كلها من حفظه [5] .

وبمثل قوله قال أبو حاتم ، وزاد : ضعيف الحديث ،في حديثه إنكار .

أما أبو زرعة فقال : ليس بقوي ، أحاديث كلها مقلوبة ، ما حدّث بالري ، والذي حدّث بالشام أحسن حالاً [6] .

وقال الدارقطني : يُكتب ما روى الهقل عنه ، يُتجنَّب ما سواه ، خاصة ما روى عنه إسحاق بن سليمان الرازي [7] .

وقال ابن حجر : ضعيف ، وما حدَّث بالشام أحسن مما حدّث بالري [8] .

وكان ابن حبان أكثرهم تفصيلاً في بيان حاله حيث وصفه بأنه : منكر الحديث جداً كان يشتري الكتب ويحدّث بها ، ثم تغيّر حفظه ، فكان يحدِّث بالوهم فيما سمع من الزهري ، وغيره ، فجاءت رواية الراوين عنه : إسحاق بن

---

(١) الضعفاء الكبير (٤/ ١٨٣) .

(٢) تاريخ أسماء الضعفاء ص ١٧٩ .

(٣) أحوال الرجال ص ١٦٧ .

(٤) الكامل (٦/ ٢٣٩٧) .

(٥) الضعفاء الصغير ص ٢٢٣ .

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٤) .

(٧) الضعفاء والمتروكين ص ٣٦٢.

(٨) تقريب التهذيب ص ٥٣٨ ، (٦٧٧٢) .

سليمان وذويه كأنها مقلوبة ، وفي رواية الشاميين (عنه) : الهقل بن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات [1] .

وخلاصة حاله أنه ضعيف في رواية غير الشاميين عنه ، أما رواية الشاميين عنه فهي مستقيمة ، وكذا ما حدَّث به من كتابه والله أعلم .

ولم أتمكن من معرفة من روى عنه هذه الرواية ، أهو شامي أم غير شامي ؟ وذلك لعدم وقوفي على من أخرجها .

وأيّاً كان الراوي عنه ، فقد تقدم في التخريج أن العقيلي خطّأ روايته هذه ، مما يشعر بأنها ضعيفة .

٣ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلِّم في سماعه من الزهري ، فترجح ، رواية من صرّح بالسماع على روايته [2] .

وقد تقدم في التخريج أنه صرَّح بسماعه هذا الحديث من الزهري .

غير أن روايته معلولة ، من جهة الراوي عنه : علي بن الحسن السامي ، إذ وصفه ابن عدي بأنه ضعيف جداً [3] ، وقال الذهبي : هو في عداد المتروكين [4] ، وقد تفرد بها . ولذلك ضعّف البيهقي هذه الرواية كما تقدم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم بين ثقة ، لكن روايته معلولة من جهة الراوي عنه ، وضعيف ، وضعيف جداً .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

---

(١) المجروحين (٣/٣) وقد ترجم ابن حبان له بقوله : معاوية بن يحيى الصدفي الأطرابلسي ، فزاد « الأطرابلسي » وهو شخص آخر غير الصدفي ، غير أن كلامه المتقدم منطبق على الصدفي ، لا الأطرابلسي .

(٢) انظر ص ٢٨٥ .

(٣) الكامل (٥/ ١٨٥٤) .

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٠) .

١ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [١] ، وقد عُدّ هذا الحديث من مناكيره وضعَّفه أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان كما تقدم .

٢ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

وقد عُدّ هذا الحديث من مناكيره ووصفها العقيلي بأنها خطأ ، كما تقدم .

٣ - إبراهيم التيمي :

روى عنه يونس بن خباب ، وهو يروى عن الزهري ، كما أفادته روايتا ابن المقريء وتمام ، ولم أقف على ترجمته بعد البحث والتقصي .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ضعيفان ، وعُدَّ هذا الحديث من مناكيرهما ، وعلى تقدير ثقة إبراهيم التيمي هذا ، فلا يقوى على معارضة الثقات الذين رووا الوجه الراجح .

وقد تقدم تضعيف غير واحد من الأئمة لهذا الوجه .

وعليه ، فهو غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

فرواه غير واحد من أصحاب الزهري عنه ، وهم :

١ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٣] .

٢ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٣ - إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري لأنه يَهِم فيه [٤] .

---

(١) انظر ص ١٩٠ .

(٢) انظر ص ٣٦٧ .

(٣) انظر ص ٥٠٨ .

(٤) انظر ص ٢١٤ .

وكما ترى ، فإن رواية عبيد الله بن أبي زياد فقط ، سلمت من العلّة ، غير أنه مع ثقته ، لا يقوى على معارضة الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الأول .

(الخلاصة)

فبناءً على ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة ، يتضح أن أرجح الأوجه ، هو الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، وقد رجحه غير واحد من الأئمة كما تقدم .

وأما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

والوجه الثالث الذي رواه الزهري عن سعيد أو أبي سلمة - بالشك - عن أبي هريرة فمرجوحان ، لأنهما من رواية أبي حريز عن الزهري ، وأبو حريز ضعيف جداً ، ولم أجد من تابعه عليهما .

وأما الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن أبي سلمة وحده، عن أبي هريرة، فمرجوح أيضاً لما تقدم من حال رواته، وقد ضعف البيهقي هذا الوجه كما تقدم.

وأما الوجه الخامس الذي رواه الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، فمرجوح أيضاً ، لضعف رواته عن الزهري ، وإبراهيم التيمي لم أقف على حاله ، وعلى فرض ثقته ، فلا يعارض الثقات الذين رووا الوجه الأول ، وقد تقدم تضعيف غير واحد من الأئمة لهذا الوجه .

وكذلك الوجه السادس الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، فهو مرجوح أيضاً لمخالفة راويه لعدد من الثقات الذين رووا الوجه الأول عن الزهري كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم في التخريج .

* * *

الحديث (٥٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، سئل رسول الله ﷺ عن فأرة وقعت في سمن ، فقال إن كان جامداً . . . الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وخالفه [١] أصحاب الزهري : فرووه عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس [٢] .

ومنهم من أسنده عن ميمونة [٣] .

وقال عبد الرزاق : أخبرني عبد الرحمن بن بوذويه ، أن معمراً كان يذكره أيضاً عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس [٤] .

وعن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة [٥] .

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن عباس ، عن ميمونة ، عن

---

(١) يعني : معمر بن راشد .

(٢) يعني : عن النبي ﷺ .

(٣) يعني بذلك : وجهين آخرين غير اللذين تقدما ، رواهما الزهري ، أحدهما : عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ ، والثاني : عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ ، كما ذكر في الموضع الآخر .

(٤) يعني : عن ميمونة عن النبي ﷺ ، كما سيتضح من التخريج .

(٥) العلل للدارقطني (٧/ ٢٨٥ وما بعدها) .

رسول الله ﷺ ، أن فأرة وقعت في سمن ، فقالت : سئل عنها ، فقال : « **ألقوها وما حولها ، وكلوها** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة.

ورواه الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ .

واختُلف عن مالك :

فرواه عبد الرحمن بن مهدي وإبراهيم [1] ، وعبد الله بن نافع ، وإسماعيل ابن أبي أويس ، وإسحاق بن عيسى ، ومعن بن عيسى ، جميعهم : عن مالك، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة .

ورواه القعنبي ، والشافعي ، ومحمد بن القاسم الأسدي : عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ، لم يذكروا ميمونة [2] .

ورواه ابن وهب ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله [3] ، لم يذكر فيه « ابن عباس » .

---

(١) هو ابن طهمان ، كما سيأتي في التخريج .

(٢) في المخطوط - بعد هذه الجملة - ما نصُّه : « ورواه ابن وهب ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، لم يذكروا « ميمونة ». ويلاحظ أنه لا يزيد عن الوجه السابق غير ذكر « ابن وهب » فلو كان المقصود ذكر روايته لكفى ذكر اسمه مع المذكورين من رواة هذا الوجه ، ولكني لم أجد روايته له أثناء التخريج ، فلعل ذكر هذه الجملة تكراراً وسهواً من الناسخ .

(٣) يعني : عن ميمونة ، كما سيأتي في التخريج .

ورواه عبد الملك بن الماجشون ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ ، وذلك وهم من راويه .

ورواه إسحاق الأنصاري ، عن يحيى [1] ، عن مالك ، عن الزهري، عن عبيد الله ، مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

ورواه يونس ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ،.قال [2] : بلغنا أن رسول الله ﷺ .

وكذلك رواه ابن جريج ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، مرسلاً .

ورواه عبد الجبار بن عمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، ووهم فيه .

والصحيح ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة [3] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من سبعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ .

---

(١) هو ابن بكير ، كما سيأتي في التخريج .

(٢) القائل هو الزهري كما سيأتي في التخريج ، وبالتالي فلا اختلاف بين رواية يونس، وبين روايتي مالك من طريق يحيى بن بكير ، وابن جريج .

(٣) العلل للدارقطني (٥/ ق ١٨٠ أ وما بعدها) .

٤ – ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ ، بدون ذكر « ابن عباس » .

٥ – ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ .

٦ – ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٧ – ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٨٤) كتاب الطهارة ، باب الفأرة تموت في الوَدَك [١] ، (٢٧٨) عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : سئل النبي ﷺ عن الفأرة تقع في السمن ؟ فقال : « **إذا كان جامداً ، فألقوه وما حولها ، وإن كان مائعاً ، فلا تقربوه** » .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٦٥) عن عبد الرزاق ، وقال [٢] :

أخبرني عبد الرحمن بن بوذويه أن معمراً كان يذكره بهذا الإسناد .

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/ ١٨١) كتاب الأطعمة ، باب الفأرة تقع في السمن ، (٣٢٨٤) عن أحمد بن صالح ، والحسن بن علي .

ومن طريق أبي داود أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٢١٣) باب بيان ما يدل على صحة العلَّة .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٣) كتاب الضحايا ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة .

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٨٤) كتاب الدباغ ، باب الميتة تقع في الزيت والسمن (حديث ٨٧١) .

---

(١) الوَدَك : هو دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه . (النهاية ٥/ ١٦٩) .

(٢) القائل : عبد الرزاق ، وسيتضح أكثر في تخريج الروايات الباقية .

وفي الإقناع (٢/٥٣٨) كتاب الدباغ، باب سقوط الميتة في الزيت والسمن، (١٨٣).

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٣٣٥) كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء (١٣٩١) عن عبد الله بن محمد الأزدي .

وابن حزم في المحلّى (١/ ١٤٠) من طريق ابن الأعرابي .

ثلاثتهم عن إسحاق بن إبراهيم الدبري .

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى ٢٩٤ ، باب ما جاء في الأطعمة (٨٧١) عن محمد بن يحيى الذهلي .

ومن طريق الذهلي ، أخرجه الدارقطني في العلل (٧/ ٢٨٧) ، وقال :

قال عبد الرزاق : أخبرني عبد الرحمن بن بوذويه أن معمراً كان يذكره بهذا الإسناد ، ويذكره عن عبيد الله [١] .

والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢/ ١٨٨) باب ما يفعله المفتي في فتواه .

والبغوي في شرح السنة (١١/ ٢٥٨) كتاب الصيد ، باب الفأرة تموت في السمن ، (٢٨١٢) .

وابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر (١/ ١٥٣) وقال :

هذا حديث غريب ، تفرّد به معمر ، عن الزهري ، وخالف أصحاب الزهري في إسناده .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٣٣٥) كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء ، (١٣٩٠) من طريق ابن أبي السري .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٧) من طريق أحمد بن خالد .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، رووه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به بمثله .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه (٥/ ١٢٨) كتاب العقيقة، باب ما قالوا في الفأرة تقع في السمن (٢٤٣٩٣) عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عن معمر ، به .

---

(١) يعني : عن ابن عباس ، عن ميمونة .

ومن طريق عبد الأعلى ، أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (٤٢٠) وقال :

وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة إلا معمر ، وقد خولف في إسناده ومتنه .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٩) تعليقاً عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، ولفظه : أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن ، فأمر بها أن تؤخذ ، وما حولها ، فتطرح - هكذا قال : لم يذكر حكم المائع بشيء .

ثم قال ابن عبد البر : وكل هؤلاء [١] ليس عنده عن معمر في هذا الحديث إلا هذا الإسناد : عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢١٣) ، (٥٨٤١) عن محمد بن المنهال .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٣) كتاب الضحايا ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة .

كلاهما من طريق مسدد بن مسرهد .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٤/ ١٢٦) كتاب الضحايا ، باب ما لا يحل أكله ، (١٩٣٦٠) من طريق محمد بن أبي بكر .

ثلاثتهم عن عبد الواحد بن زياد ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، ولفظه « **إن كان جامداً أخذت وما حولها ، وأُلقيت ، وإن كان ذائباً أو مائعاً لم يؤكل** » .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٨٤) ، (٤١٩) ، عن أحمد بن عبدة .

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٢٢٤) ، (٢٤٧٣) .

---

(١) يعني : عبد الرزاق ، وعبد الواحد بن زياد ، وعبد الأعلى ، فهؤلاء الثلاثة الذين ذكرهم ابن عبد البر ، وينضاف إليهم : يزيد بن زريع ، وغندر ، ومحمد بن دينار كما سيأتي قريباً .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ٣٨٠) كلاهما من طريق أبي عمرو الضرير .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، عن سعيد إلا معمر ، ولا رواه عن معمر إلا يزيد وعبد الواحد بن زياد [١] .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٧/ ٢٨٧) من طريقي عباس بن الوليد النرسي ، ومحمد بن عمرو بن أبي مذعور .

أربعتهم عن يزيد بن زريع ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، ولفظ البزار : « **تؤخذ وما حولها وتطرح - أحسبه قال - : ويؤكل الباقي** » .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٢) ، و (٢/ ٤٩٠) عن محمد بن جعفر ، عن معمر ، به بلفظ ، إن كان جامداً فخذوها وما حولها ثم كلوا الباقي ، وإن كان مائعاً فلا تأكلوه » .

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٨٧) ترجمة عبد الجبار بن عمر الأيلي ، تعليقاً مجزوماً عن معمر .

وقال : هكذا رواه عبد الرزاق ، وعبد الواحد بن زياد ، وعبد الأعلى السامي ، ويزيد بن زريع ، ومحمد بن دينار الطائي عن معمر .

وذكر أن محمد بن يحيى الذهلي صحّحه .

وأخرج الترمذي رواية معمر تعليقاً مجزوماً ، وحكم عليها بأنها غير محفوظة ، ونقل عن البخاري أنه خطّأ معمراً ، وسيأتي كلامهما في تخريج الوجه الثالث .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٨٤) ، كتاب الدباغ ، باب الميتة تقع في الزيت والسمن (٨٧٠) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢١٧) ، (٢٢٣ - ٦٨) ، وقال : وفي رواية يحيى بن يحيى الأندلسي : عن ابن عباس عن ميمونة زوج النبي ﷺ ، ورواه غيرهم مرسلاً ، ولم يذكروا ابن عباس .

---

(١) كلامه فيه نظر إذ رواه غيرهما عن معمر كما مر .

وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٧٩) .

ثلاثتهم من طريق القعنبي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً ، ولفظه عند ابن المنذر « خذوها وما حولها من السمن فاطرحوه » .

وأخرجه ابن أبي حاتم أيضاً في العلل (٢/ ٩) فقال :

سألت أبي ، وأبا زرعة عن حديث رواه القعنبي . . . فذكره .

قال أبو زرعة : هذا الحديث في الموطأ [١] : مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، أن النبي ﷺ ، مرسل .

وقال أبي : الصحيح من حديث الزهري : عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ .

وذكر الدارقطني أن الشافعي [٢] ، ومحمد بن القاسم الأسدي تابعا القعنبي في روايته هذا الوجه عن مالك .

ولم أقف على رواية أي منهما ، لكن وقفت على رواة آخرين غيرهما تابعوا القعنبي ، وهم :

- **خالد بن مخلد** :

وأخرج روايته الدارمي في سننه (٢/ ١٤٩) كتاب الأطعمة، باب الفأرة تقع في السمن فماتت (٢٠٨٥) عن خالد بن مخلد، ثنا مالك، عن الزهري، به، بنحوه.

- **محمد بن الحسن الشيباني** :

وأخرجه في موطأ مالك - من روايته عنه - ص ٣٤١ ، باب الفأرة تقع في السمن (٩٨٤) .

---

(١) يعني : من رواية يحيى بن بكير ، وأبي مصعب الزهري ، كما سيأتي في تخريج الوجه السادس .

(٢) هكذا عدَّ الدارقطني ، الشافعي فيمن روى هذا الوجه عن الزهري ، وسيأتي عدّه فيمن رووا الوجه الثالث كذلك عن الزهري ، ولعله اختلف عن الشافعي .
ولم أقف على أي من روايتيه .

وقد أشار ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٣) إلى روايتي خالد، ومحمد بن الحسن.

كما ذكر أن التنيسي ، وعثمان بن عمر ، ومعن بن عيسى [١] ، وإسحاق بن سليمان الرازي ، وأبو قرّة موسى بن طارق ، وإسحاق بن محمد الفروي ، كل هؤلاء رووه عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، لم يذكروا « ميمونة » .

ولم أقف على رواياتهم هذه .

ثم ذكر ابن عبد البر أيضاً أن يحيى القطان ، وجويرية ، روياه عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، أن ميمونة استفتت النبي ﷺ ، (يعني جعلاه من مسند ابن عباس ، ووافقا من تقدم ذكرهم) .

أما رواية جويرية ، فلم أقف عليها .

وأما رواية يحيى القطان فأخرجها الدارقطني في العلل (٥/ق ١٨٠ ب) من طريق بندار ، ثنا يحيى بن سعيد (يعني القطان) ، ثنا مالك ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ب) وذكر الدارقطني أن الأوزاعي ، روى هذا الوجه عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً ، كما أشار إلى ذلك ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٥) ، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٨٧) .

وهذا يعني أنه تابع مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه ، بل وقفت على رواية أخرى للأوزاعي ، رواها بذكر « ميمونة » وستأتي في تخريج الوجه الثالث .

ولعلّه اختُلف عنه في هذا الحديث .

(ح) كما ذكر ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٥) أن عبد الرحمن بن إسحاق ، روى هذا الوجه عن الزهري، كما أشار إلى ذلك العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٨٧) .

---

(١) هكذا عدّ ابن عبد البر ، معن بن عيسى « فيمن روى هذا الوجه عن مالك ، عن الزهري . وسيأتي في تخريج الوجه الثالث ، أن البخاري أخرج رواية لمعن ، بذكر ميمونة أيضاً ، ولعله اختلف عنه في هذا الحديث .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه ، بل وقفت على رواية أخرى ، رواها عبد الرحمن ، فذكر فيها « ميمونة » وستأتي في تخريج الوجه الثالث .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة مرفوعاً)

(أ) فرواه الحميدي في مسنده (١/١٤٩) ، (٣١٢) عن سفيان بن عيينة ، قال : ثنا الزهري ، قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله ، أنه سمع ابن عباس يحدّث عن ميمونة ، أن فأرة وقعت في سمن فماتت ، فسئل رسول الله ﷺ عنها ، فقال : « **ألقوها وما حولها ، وكلوه** » .

قال الحميدي : فقيل لسفيان : فإن معمراً يحدّثه عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ؟

قال سفيان : ما سمعت الزهري يحدثه إلا عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ ، ولقد سمعته منه مراراً .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/٦٦٧) كتاب الذبائح والصيد ، باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب (٥٥٣٨) عن الحميدي .

وأخرجه من طريق الحميدي : ابن المنذر في الأوسط (٢/٢٨٣) كتاب الدباغ ، باب الميتة تقع في الزيت والسمن (حديث ٨٦٩) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٤٢٩) ، (١٠٤٣) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/٣٥٣) كتاب الضحايا ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/٣٦) ولم يذكر تعليق الحميدي على الحديث .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/١٢٨) كتاب العقيقة ، باب ما قالوا في الفأرة تقع في السمن (٢٤٣٩٢) عن ابن عيينة ، به ، بمثل رواية الحميدي في الجزء المرفوع من الحديث .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/٤٣٤) ، (٣٠٩٩) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/١٥) (٢٥) ، عن عبيد بن غنام .

كلاهما عن ابن أبي شيبة .

وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٣٢٩) عن سفيان بن عيينة ، به .

كما أخرجه من طريق سفيان بن عيينة كل من :

أبي داود في سننه (٤/ ١٨٠) كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن (٣٨٤١) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٢٥٦) ، كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن (١٧٩٨) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وقد رُوي هذا الحديث عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل ، ولم يذكروا فيه « ميمونة » وحديث ابن عباس أصح .

وروى معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ نحوه ، وهو حديث غير محفوظ .

قال : وسمعت محمد بن إسماعيل (البخاري) يقول : . . . هذا خطأ ، أخطأ فيه معمر . والصحيح : حديث الزهري عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٨٧) كتاب الفرع والعتيرة ، باب الفأرة تقع في السمن ، (٤٥٨٤/ ١) .

وفي المجتبى (٧/ ١٥٧) .

وأبي يعلى في مسنده (١٢/ ٥٠٦) ، (٧٠٧٩) .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حجر في موافقة الخُبْر (١/ ١٥٤) .

كما أخرجه من طريق ابن عيينة أيضاً : ابن الجارود في المنتقى ص ٢٩٤ ، باب ما جاء في الأطعمة ، (٨٧٢) .

والدارمي في سننه (١/ ٢٠٤) كتاب الطهارة ، باب الفأرة تقع في السمن (٧٣٨) .

وفي (١٤٩/٢) كتاب الأطعمة ، باب الفأرة تقع في السمن فماتت (٢٠٨٤) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٣٠) ، (١٠٤٤) .

وابن عبد البر في التمهيد (٣٧/٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥٣/٩) كتاب الضحايا ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة .

وفي السنن الصغرى (٧٦/٤) كتاب الصيد ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة (٣٩٣٠) .

وفي معرفة السنن والآثار (١٢٥/١٤) كتاب الضحايا ، باب مالا يحل أكله ، (١٩٣٥٨) .

وابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر (١٥٣/١) من طريق يونس بن عبد الأعلى ، عن سفيان ، به .

ثم إن عبد الرزاق ذكر في مصنفه (٨٤/١) أن ابن عيينة ، حدَّثه بهذا الوجه ، كما سيأتي قريباً .

وجميع من ذكرت ممن أخرج الحديث من طريق سفيان بن عيينة ، رووه بنحو رواية الحميدي ، مقتصرين فيه على حكم السمن الجامد إذا وقعت فيه الفأرة .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣٣٥/٢) كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء (١٣٨٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم - بن راهويه - عن سفيان ، عن الزهري ، به .

وزاد في متنه : « وإن كان ذائباً فلا تقربوه » .

كما أخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٧٨/١١) ترجمة إسحاق بن راهويه ، تعليقاً عنه ، وأعلّه بقوله :

نعم ، ما علمنا استغربوا من حديث ابن راهويه على سعة علمه سوى حديث واحد ، فذكر هذا الحديث الذي معنا ، ثم قال : فزاد إسحاق في المتن من دون سائر أصحاب سفيان هذه الكلمة : « وإن كان ذائباً فلا تقربوه » .

قال الذهبي : ولعل الخطأ فيه من بعض المتأخرين ، أو من راويه ، عن إسحاق[1] .

(ب) وتابع مالك بن أنس - من رواية بعض أصحابه - ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج هذه الرواية في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٩٧١) كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن (٢٠) عن ابن شهاب ، به ، بلفظ ، « **انزعوها ، وما حولها ، فاطرحوه** » .

وبرواية علي بن زياد ص ١٨٣ ، باب ما تموت فيه الفأرة (١٠٦) .

وأخرجها إبراهيم بن طهمان في مشيخته ص ١٢٩ ، (٧١) .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٣٤٣) كتاب الوضوء باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء (٢٣٥) ، عن إسماعيل (ابن أبي أويس) .

ونقل الترمذي إسناد البخاري المتقدم في ترتيب العلل الكبير (٢/ ٧٥٨) حيث قال : سألت محمداً عن حديث الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، أن فأرة وقعت في سمن ؟ .

فقال : هو الصحيح ، أن معناً (ابن عيسى) قال : حدثنا به مالك بن أنس ثلاث مرات ، عن ميمونة .

وحدثنا به إسماعيل بن أبي أويس ، عن مالك، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس ، عن ميمونة .

قال محمد : وحديث معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، وهم فيه معمر ، ليس له أصل .

وأخرجها من طريق إسماعيل بن أبي أويس المتقدم ذكره : أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٧٩) .

---

(١) ذكر محقق مسند إسحاق بن راهويه ، أن الحديث أخرجه إسحاق في مسند ميمونة (ق ٢٣٣) بدون هذه الزيادة ووافق الذهبي فيما ذهب إليه من أن الخطأ ممن بعد إسحاق، (انظر قسم الدراسة للمحقق ص ٢٠٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٢) كتاب الضحايا ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٣٤٣) كتاب الوضوء ، باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء (٢٣٦) ، من طريق معن بن عيسى .

وتقدمت الإشارة إلى رواية معن هذه فيما نقله الترمذي عن البخاري كما تقدم .

كما أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٦٦٨) كتاب الذبائح والصيد ، باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد (٥٥٤٠) عن عبد العزيز بن عبد الله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٦/ ٣٣٥) .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٨٧) كتاب الفرع والعتيرة ، باب الفأرة تقع في السمن . . (٣/ ٤٥٨٥) .

وفي المجتبى (٧/ ١٥٧) عن يعقوب الدورقي ، ومحمد بن يحيى النيسابوري .

ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن مهدي .

وأخرجها الدارمي في سننه (٢/ ١٤٩) كتاب الأطعمة ، باب الفأرة تقع في السمن فماتت ، (٢٠٨٦) عن زيد بن يحيى الدمشقي .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٢٩) ، (١٠٤٢) من طريق سعيد بن داود الزبيري .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ١٩٤ ب) من طريق سعيد بن داود الزبيري ، وقال : لم يقل عن ميمونة ، غير الزبيري .

ومن طريق الطبراني أخرجها ابن نقطة في تكملة الإكمال (٣/ ٨٢) .

وأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٧) من طريقي أشهب بن عبد العزيز ، وسعيد بن أبي مريم .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أحد عشر راوياً ، رووه عن مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بنحو رواية يحيى بن يحيى الليثي ، غير أن إسماعيل بن أبي أويس زاد في متنه (وكلوا سمنكم) .

ثم إن ابن عبد البر ذكر في التمهيد (٩/ ٣٣) أن عبد الله بن نافع ، والشافعي، وزياد بن يونس ، ومطرف بن عبد الله ، وإسحاق بن عيسى الطباع، وعبيد بن حيان ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن مالك، عن ابن شهاب ، به .

ولم أقف على رواياتهم .

(ج) وتابع معمر بن راشد، ابن عيينة، ومالكاً، في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٨٤) كتاب الطهارة ، باب الفأرة تموت في الودك ، (٢٧٩) ، تعليقاً [١] حيث قال بعد أن أخرج الحديث بالوجه الأول - كما تقدم - : وقد كان معمر أيضاً يذكره عن الزهري ، عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن ميمونة .

ثم قال عبد الرزاق : وكذلك أخبرناه ابن عيينة .

وأخرجها أبو داود في سننه (٤/ ١٨١) ، كتاب الأطعمة ، باب الفأرة تقع في السمن (٣٨٤٢) .

ومن طريقه أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٣) كتاب الضحايا ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة .

وأخرجها ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٨٤) كتاب الدباغ ، باب الميتة تقع في الزيت والسمن . (حديث ٨٧١) .

وابن حزم في المحلّى (١/ ١٤١) .

ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق ، عن معمر به .

وقد وصل رواية عبد الرزاق هذه :

أبو داود في سننه (٤/ ١٨٢) كتاب الأطعمة ، باب الفأرة تقع في السمن (٣٨٤٣) عن أحمد بن صالح .

---

(١) يظهر أن عبد الرزاق علّق هذه الرواية ، ليشير إلى أنه روى الحديث معمر بن راشد، بواسطة عبد الرحمن بن بوذويه ، كما سيأتي .

ومن طريق أبي داود ، أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٣) كتاب الضحايا ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة .

ووصلها أيضاً النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٨٨) كتاب الفرع والعتيرة ،، باب الفأرة تقع في السمن ، (٣/ ٤٥٨٦) .

وفي المجتبى (٧/ ١٥٧) عن خُشَيْش بن أصرم .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤٣٤) ، (٣١٠٠) عن سلمة بن شبيب .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٣٠) ، (١٠٤٥) عن عبد الله بن أحمد ابن حنبل .

وفي (٢٤/ ١٥) ، (٢٦) عن أحمد بن محمد بن صدقة .

كلاهما عن سلمة بن شبيب .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٣٣٦) كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء (١٣٩١)، عن عبد الله بن محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم.

أربعتهم عن عبد الرزاق ، قال : أخبرني عبد الرحمن بن بوذويه ، عن معمر عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة رضي الله عنها ، ولفظ ابن أبي عصام : « إن كان جامداً فألقوه وما حوله ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه » .

(د) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٤٣٥) ، (٣١٠١) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ١٥) ، (٢٧) .

كلاهما من طريق خالد بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، وأحال ابن أبي عاصم متنه على رواية ابن عيينة ، وأحال الطبراني في رواية عبد الرحمن بن بوذويه ، عن معمر ، بقولهما : مثله .

(هـ) وتابع عبد الرحمن الأوزاعي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٣٣٠) عن محمد بن مصعب ، قال : ثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة زوج النبي ﷺ ولفظه « **ألقوها وما حولها ، وكلوا سمنكم** » .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن ميمونة ، مرفوعاً ، بدون ذكر « ابن عباس »)

فقد ذكر الدارقطني أن ابن وهب ، رواه عن مالك ، عن الزهري ، هكذا .

وقد أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٣) تعليقاً مجزوماً ، فقال : ورواه ابن وهب ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله ، عن ميمونة ، لم يذكر « ابن عباس » ، هكذا رواه عن ابن وهب : يونس بن عبد الأعلى ، وأبو الطاهر ، والحارث بن مسكين .

كما أخرجه تعليقاً : أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٧٩) .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الله بن مسعود ، مرفوعاً)

فرواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ٣٧٩) عن طريق عبد الملك بن الماجشون ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن مسعود مرفوعاً ، وأحال متنه على رواية إسماعيل بن أبي أويس ، عن مالك - التي تقدمت في الوجه الثالث - بقوله : « مثله » .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

(أ) فذكر الدارقطني أن إسحاق الأنصاري ، رواه عن يحيى ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

ويحيى هذا الغالب أنه ابن بكير ، كما أشار إلى ذلك ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٤) حيث ذكر أنه روى هذا الوجه عن مالك .

وتابع أبو مصعب الزهري ، ابن بكير في روايته هذه ، ولم يشر إليها الدارقطني ، وقد أخرجها مالك في الموطأ ، برواية أبي مصعب نفسه (٢/ ٣٩٧) كتاب البيوع ، باب جامع البيوع ، (٢٧١٤) عن مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن فماتت ، فقال : « **خذوها وما حولها من السمن فاطرحوه** » .

وقد تقدم أن أبا زرعة أشار إلى رواية مالك هذه ، كما نقل عنه ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٩) .

(**ب**) وتابع يونس بن يزيد ، مالكاً في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٦٦٨) كتاب الذبائح والصيد ، باب : إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب (٥٥٣٩) ، عن عبدان ، أخبرنا عبد الله (هو ابن المبارك) عن يونس ، عن الزهري : عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد ، الفأرة أو غيرها ؟ قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن ، فأمر بما قَرُب منها فطُرح ، ثم أكِل ، عن حديث عبيد الله بن عبد الله . (يعني عن النبي ﷺ كما تقدم)

قال ابن حجر معلقاً على قول البخاري « عن حديث عبيد الله بن عبد الله » : يعني بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أو لا ؟

ثم قال : وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد ، عن ابن المبارك (يعني عن يونس) فقال فيه : عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، فذكره مرسلاً .

(انظر الفتح ٩/ ٦٦٩)

(**ج**) وتابع ابن جريج ، مالكاً ، ويونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري كما ذكر الدارقطني ذلك .

ولم أقف على روايته هذه .

ويظهر أنه اختلف عن ابن جريج في هذا الحديث ، حيث روى الوجه السابع كذلك كما سيأتي .

(**د**) وتابع عُقَيْل بن خالد، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ،

ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، وقد أشار إليها العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٨٧) .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٥) .

والذهبي في تاريخ الإسلام (الجزء الذي فيه وفيات سنة ١٦١ ، ١٧٠) ص٣٠٨ .

ولم أقف على من أخرجها .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً)

(أ) فأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٩٣) عن علان بن المغيرة ، ثنا ابن أبي مريم ، عن ابن وهب [١] ، عن عبد الجبار بن عمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه أنه كان عند رسول الله ﷺ حين جاءه فسأله عن فأرة وقعت في سمن لهم ؟ فقال : « **أجامد ؟** » . قال : نعم ، قال : « **اطرحوها وما حولها ، وكلوا وَدْكه** » ، قالوا : يا رسول الله ، إنه مائع ، قال : **انتفعوا به ولا تأكلوه** » .

قال ابن المنذر : وليس يجوز أن يقابل هذا الخبر ، خبر الزهري ، عن [عبيد الله] ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، وعن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، لأن عبد الجبار هذا ضعيف واهي الحديث . . .

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ١٩٦١) ترجمة عبد الجبار بن عمر .

وقال : وهو بهذا الإسناد ، لا يرويه غير عبد الجبار هذا .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٤) كتاب الضحايا ، باب من أباح الاستصباح به .

وقال : عبد الجبار بن عمر غير محتج به .

---

(١) في المطبوع : عن علان بن المغيرة ، ثنا ابن أبي مريم ، عن ابن وهب . . . ويظهر أن ذكر « عن » خطأ ، والصحيح « وابن وهب » لأن ابن أبي مريم يرويه عن عبد الجبار مباشرة وكذلك يرويه ابن وهب ، كما في التخريج .

وفي معرفة السنن والآثار (١٤/١٢٦) كتاب الضحايا ، باب ما لا يحل أكله ، (١٩٣٦٤) .

كلاهما من طريق ابن وهب ، عن عبد الجبار بن عمر ، عن الزهري ، به، بنحوه .

وأخرجه ابن المنذر في الموضع السابق .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٨٧) ترجمة عبد الجبار بن عمر .

كلاهما من طريق ابن أبي مريم (واسمه سعيد) ، عن عبد الجبار بن عمر الأيلي ، عن ابن شهاب ، به ، بنحو رواية ابن وهب .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٢) فقال :

وسألته (يعني أبا حاتم) عن حديث رواه ابن أبي مريم ، عن عبد الجبار بن عمر الأيلي عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه . . . فذكره .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ؟

قال أبي : كلاهما وهم .

والصحيح : الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ .

وأخرجه الذهبي في تاريخ الإسلام (الجزء الذي فيه وفيات ١٦١ ، ١٧٠) ص ٣٠٧ تعليقاً مجزوماً عن سعيد بن أبي مريم ، به .

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول/ق ١٧٤) من طريق شعيب بن يحيى ، أنا عبد الجبار بن عمر [١] ، عن الزهري ، به بنحوه .

وقال : هكذا رواه عبد الجبار بن عمر [٢] ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

---

(١) (٢) في مخطوطة الطبراني : عن عبد الجبار بن عمر ، عن ابن جريج ، ويظهر أن ابن جريج زيادة ، فلا تصح ، بدليل رواية ابن حجر الذي دخل من طريق الطبراني ، ولم يذكر « ابن جريج » ، ويحتمل أن يكون ابن جريج معطوفاً على عبد الجبار .

ورواه أصحاب الزهري عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس .

ومن طريق الطبراني ، أخرجه ابن حجر في موافقة الخُبر الخبر (١/ ١٥٥) من طريق شعيب بن يحيى ، ثنا عبد الجبار بن عمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال : هذا حديث غريب .

كما أخرج رواية عبد الجبار هذه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ١٧٥ ب) وقال :

كذا رواه عبد الجبار بن عمر الأيلي ، عن الزهري ، عن سالم (يعني : عن ابن عمر) .

ثم وصفه الدارقطني بأنه وهم ، وأن الصحيح : عن عبيد الله ، عن ابن عباس (يعني عن ميمونة) .

وأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٦) تعليقاً ، وذكر أن محمد بن يحيى (الذهلي) .

قال : ورواه عبد الجبار بن عمر ، عن ابن شهاب . . . فذكره ، ثم قال :

وهذا الإسناد عندنا غير محفوظ ، وهو خطأ ، ولا يُعرف هذا الحديث من حديث سالم ، وعبد الجبار ضعيف جداً .

(ب) وتابع عبد الملك بن جريج ، عبد الجبار في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في سننه (٤/ ٢٩١) كتاب الأشربة وغيرها ، باب اتخاذ الخل من الخمر (٨٠) .

وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٨٠) وقال :

غريب من حديث الزهري ، لم يروه عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٥٤) كتاب الضحايا ، باب مَنْ أباح الإستصباح به ، ووصف الطريق إلى ابن جريج بأنه غير قوي ، وقال أيضاً : والصحيح عن ابن عمر من قوله ، موقوفاً عليه غير مرفوع .

وفي السنن الصغرى (٤/ ٧٧) كتاب الصيد ، باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة ، (٣٩٣٢) .

ثلاثتهم من طريق بكر بن سهل ، ثنا شعيب بن يحيى ، ثنا يحيى بن أيوب، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ١٧٥ ب) وحكم عليها بأنها وهم ، وأن الصحيح : عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، (يعني عن ميمونة) ، ثم قال : تفرد بحديث ابن جريج شبيب بن يحيى ، عن يحيى بن أيوب عنه .

وأخرجها ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٩٣) تعليقاً مجزوماً عن يحيى بن أيوب ثم قال :

وقال أحمد بن حنبل : في حديثه الوهم - يعني : يحيى بن أيوب - ، كان يحدِّث من حفظه .

قلت : وكأن ابن المنذر أراد توهين رواية ابن جريج هذه .

وأوردها عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الكبرى (كما في الوهم والإيهام لابن القطان ٢/ ٣٣ أ) ثم قال : يحيى هذا لا يُحتج به .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من سبعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [1] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

وقد اختُلف عن معمر في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- عبد الرزاق بن همام : ثقة ، حافظ ، وعُدَّ من أوثق أصحاب معمر [١] .

- عبد الأعلى بن عبد الأعلى : ثقة [٢] .

- عبد الواحد بن زياد : ثقة وفي حديثه عن الأعمش وحده مقال [٣] .

- يزيد بن زريع : ثقة ، ثبت [٤] .

- محمد بن جعفر الملقب بغندر : ثقة ، صحيح الكتاب ، في حديثه عن الأعمش وحده مقال [٥] .

- عبد الرحمن بن بوذويه الصنعاني : ذكره أحمد فأثنى عليه ، ووصفه عبد الرزاق عند الرواية عنه بأنه من المثبتين ، وهي تعني التوثيق ، لاسيما في معرض روايته عنه ، وقال ابن حجر : مقبول [٦] .

أما رواية معمر الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الرحمن بن بوذويه المتقدم ذكره ، من رواية عبد الرزاق عنه ، وهذا يعني أنه روى الوجهين عن معمر ، عن الزهري .

وكما ترى ، فإن تطبيق قواعد الترجيح يقتضي رجحان رواية معمر الأولى ، لكثرة الرواة عنه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) انظر ص ٣٣٤ .
(٤) انظر ص ٤٨٩ .
(٥) انظر ص ٦٧٤ .
(٦) تقريب التهذيب ص ٣٣٧ ، (٣٨١٨) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٣٥) .

في حين أني لم أجد من روى الرواية الثانية عنه غير عبد الرحمن بن بوذويه .

ولهذا لم يلتفت كثير من العلماء الذين تكلموا على علة الحديث إلى رواية معمر الثانية ، فأغفلوها ، وكان كلامهم منصباً على روايته الأولى ، فحكموا بضعفها ، وبأن معمراً أخطأ فيها ، وخالف أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الثالث عنه .

وممن ذهب إلى هذا القول : البخاري ، والترمذي ، وأبو حاتم ، كما تقدم في الترجيح ، ويظهر أن الدارقطني يوافقهم في ذلك ، كما يفهم من تصحيحه رواية الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة فقط .

أما الذهلي : فمال إلى تصحيح كلا الروايتين عن معمر ، مستنداً في ذلك علي أمرين هما :

١ - رواية عبد الرحمن بن بوذويه الوجهين معاً .

٢ - ورود رواية الزهري عن سعيد بن المسيب من طريق ثقة آخر ، غير طريق معمر .

إذ نقل ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٩) عن الذهلي أنه قال بعد ذكر الحديث من رواية معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة : وحدثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا عبد الرحمن بن بوذويه - وكان من مثبتيهم - أن معمراً كان يرويه أيضاً عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة .

ثم قال : ومما يصحح حديث معمر ، عن الزهري ، عن سعيد : أن عبد الله ابن صالح حدثني قال : حدثني الليث ، قال : حدثني خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن ابن شهاب ، قال : قال ابن المسيب : بلغنا أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن ؟

قال محمد بن يحيى - الذهلي - : فقد وجدنا ذكر سعيد بن المسيب في هذا الحديث من غير رواية معمر ، فالحديثان محفوظان .

وسعيد بن أبي هلال ، الأكثرون على توثيقه . ولم أجد من ضعفه غير ابن حزم .

قال ابن حجر : لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً ، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط [1] .

والذي يظهر أن رواية خالد بن يزيد عنه كانت قبل الاختلاط ، بدليل إخراج الشيخين روايته عنه ، في صحيحيهما [2] .

ثم إن الذهلي لم يتفرد بهذا الذي ذهب إليه ، بل وافقه ابن المنذر ، كما يفهم من كلامه في تضعيف رواية عبد الجبار بن عمر - الوجه السابع - عن الزهري ، حيث قال كما تقدم : وليس يجوز أن يقابل هذا الخبر - يعني رواية عبد الجبار - خبر الزهري عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، وعن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

فَعَطْفُه رواية الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، على رواية الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس عن ميمونة ، يفيد أنه يراهما جميعاً ، محفوظين .

ويبدو أن ما ذهبا إليه يمكن قبوله ، والتسليم به ، خاصة وأن عبد الرحمن بن بوذويه لم أجد من تكلم عليه بجرح ، وقد أثنى عليه أحمد ، والذهلي ، ووصفه عبد الرزاق بأنه من المثبتين كما تقدم .

وينضاف إلى ما ذكره الذهلي مرجح ثالث ، لصحة هذا الوجه عن الزهري ، وهو : أن عبد الرحمن بن بوذويه صنعاني ، فهو بلديٌّ معمر بن راشد ، ومعلوم أن الراوي أعلم برواية بلديِّه من غيره .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ أيضاً عن الزهري ، كما قال الذهلي ، ووافقه ابن المنذر والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

---

(١) ستأتي ترجمته في ص ١٩٧٢ .

(٢) تهذيب الكمال (١١/ ٩٦) .

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري [١] .

إلا أنه اختلف عنه في هذا الحديث من عدة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، مرفوعاً .

(ح) ومرة يُروى عنه، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ميمونة مرفوعاً.

(د) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عبد الله ابن مسعود مرفوعاً .

(هـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة ، عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدِّمان عليه في الموطأ أحداً [٢] .

- الإمام الشافعي : وهو من هو .

- محمد بن القاسم الأسدي : كذبوه [٣] .

- خالد بن مخلد ، صدوق له أفراد [٤] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ٣٣٧ .

(٣) تقريب التهذيب ١٢٣ . ص ٥١٢ ، (٦٢٢٩) ، وانظر التهذيب (٩/ ٣٦١) .

(٤) انظر ص ٢٩٠ .

- محمد بن الحسن الشيباني : لَيَّنه النسائي من قِبَل حفظه ، كان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [١] .

- عبد الله بن يوسف التنيسي : ثقة ، متقن ، من أثبت الناس في الموطأ [٢] .

- عثمان بن عمر بن فارس : ثقة [٣] .

- معن بن عيسى : ثقة ، ثبت ، وعُدَّ أثبت أصحاب مالك [٤] .

- إسحاق بن سليمان الرازي : ثقة [٥] .

- موسى بن طارق اليماني : ثقة ، يُغرب [٦] .

- إسحاق بن محمد الفروي : صدوق ، كُفَّ بصره ، فساء حفظه [٧] .

- يحيى القطان : ثقة ، متقن ، حافظ ، إمام [٨] .

- جويرية بن أسماء : صدوق [٩] .

أما رواية مالك الثانية : فرواها عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق ، له أوهام [١٠] .

- علي بن زياد : ثقة [١١] .

- إبراهيم بن طهمان : ثقة ، يغرب ، تُكُلِّم فيه للإرجاء ، ويقال : رجع عنه [١٢] .

---

(١) انظر ص ٣٧٣ .
(٢) انظر ص ٣٣٨ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ٢٨٩ .
(٥) انظر ص ٨٧٤ .
(٦) تقريب التهذيب ص ٥٥١ ، (٦٩٧٧) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٣١٢) .
(٧) تقريب التهذيب ص ١٠٢ ، (٣٨١) ، وانظر التهذيب (١/ ٢١٧) .
(٨) انظر ص ٨٣٨ .
(٩) انظر ص ٤٩١ .
(١٠) انظر ص ٣٣٧ .
(١١) انظر ص ٦٤٦ .
(١٢) انظر ص ٨٧٥ .

- إسماعيل بن أبي أويس : صدوق ، أخطأ في أحاديث من حفظه [١] .

- معن بن عيسى : تقدم بيان حاله .

- عبد العزيز بن عبد الله الأويسي : ثقة [٢] .

- عبد الرحمن بن مهدي : ثقة ، ثبت ، حافظ ، عالم بالحديث والرجال [٣] .

- زيد بن يحيى الدمشقي : ثقة [٤] .

- سعيد بن داود الزَّنبري : ضعيف ، خاصة في مالك [٥] .

- أشهب بن عبد العزيز : ثقة [٦] .

- سعيد بن أبي مريم : ثقة ، ثبت [٧] .

- عبد الله بن نافع الصائغ : ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين ، وهو ثبت في مالك [٨] .

- الشافعي : هو من هو .

- زياد بن يونس : ثقة [٩] .

- مطرف بن عبد الله المدني : ثقة ، لم يصب ابن عدي في تضعيفه [١٠] .

- إسحاق بن عيسى الطباع : صدوق [١١] .

---

(١) انظر ص ٢٧٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٥٧ ، (٤١٠٦) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٠٨) .

(٣) انظر ص ٨٧٣ .

(٤) انظر ص ٨٤٩ .

(٥) انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١) .

(٦) تقريب التهذيب ص ١١٣ ، (٥٣٣) ، وانظر التهذيب (١/ ٣١٤) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٢٣٤ ، (٢٢٨٦) ، وانظر التهذيب (٤/ ١٦) .

(٨) انظر ص ٤٤٠ .

(٩) تقريب التهذيب ص ٢٢١ ، (٢١٠٥) ، وانظر التهذيب (٣/ ٣٣٥) .

(١٠) انظر ص ٧٠٠ .

(١١) انظر ص ٤٢٩ .

- عبيد بن حيان : مستقيم الحديث [١] .

أما رواية مالك الثالثة :

فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ [٢] .

أما رواية مالك الرابعة :

فلم أجد من رواها عنه غير عبد الملك بن الماجشون ، وهو صدوق ، له أغلاط في الحديث [٣] .

أما رواية مالك الخامسة :

فرواها عنه اثنان من أصحابه ، هما :

- يحيى بن بكير : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك [٤] .
- أبو مصعب الزهري : صدوق [٥] .

وبعد :

فهذه الروايات الخمس التي اختلف فيها عن مالك ، وبالنظر إلى رواة كل رواية عنه ، وأحوالهم جرحاً وتعديلاً ، يتضح أن روايته الأولى ، التى رواها عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً ، وروايته الثانية التي رواها عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة مرفوعاً ، أقوى الروايات عنه .

إذ بلغ عدد رواة الرواية الأولى عنه : ثلاثة عشر راوياً ، ثمانية منهم بين ثقات أثبات ، وثقات .

أما رواة الرواية الثانية عنه : سبعة عشر راوياً ، اثنا عشر منهم بين ثقات أثبات، وثقات .

---

(١) انظر الثقات لابن حبان (٨/ ٤٣٣) .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) تقريب التهذيب ص ٣٦٤ ، (٤١٩٥) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٦١) .
(٤) انظر ص ٤٧١ .
(٥) انظر ص ٣٣٧ .

وعند تطبيق قواعد الترجيح ، تترجح الرواية الثانية ، على الأولى ، وذلك لكثرة رواتها عنه من الثقات ، كما سلف ، ولذلك رجحها غير واحد من الأئمة كالدارقطني وأبي حاتم ، والترمذي ، والبخاري ، وقد تقدم كلامهم في التخريج ، بل إن البخاري أخرج الرواية الثانية في صحيحه ، دون الرواية الأولى .

وأما كون الشافعي ، ومعن بن عيسى ، رويا كلا الروايتين عن مالك ، فلعله اختلاف عنهما ، ولعل الراجح من روايتيهما ما وافقا فيها الأكثرين ، وهي الرواية الثانية ، وقد تقدم أن البخاري قال : إن مَعْناً قال : حدثنا به (يعني الحديث من الرواية الثانية) مالك بن أنس ثلاث مرات ، عن ميمونة ، والله أعلم .

أما بالنسبة للروايات الثلاث الباقية ، عن مالك ، فهي مرجوحة ، حيث لم أجد من روى الرواية الثالثة عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ميمونة مرفوعاً ، غير عبد الله بن وهب .

والرواية الرابعة عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن مسعود مرفوعاً غير عبد الملك الماجشون .

والرواية الخامسة عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، غير يحيى بن بكير ، وأبي مصعب الزهري ، وقد تقدم بيان حالهم .

وعليه فإن رواياتهم لا تعارض الرواية الراجحة التي تقدمت الإشارة إليها .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(ب) ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة مرفوعاً .

أما روايته الأولى فلم أقف على من رواها عنه لعدم وقوفي على من أخرجها .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه محمد بن مصعب ، وهو صدوق ، كثير الغلط [1] .

ولا يمكن الجزم بأي الروايتين أرجح ، لما ذكرت بالنسبة للرواية الأولى ، غير أن رواية الأوزاعي الثانية هي التي وافقت رواية الأكثرين من الثقات من أصحاب الزهري كما سيأتي ، ومحمد بن مصعب وإن كان حاله كما تقدم ، غير أن احتمال الغلط في روايته هذه يمكن دفعه بالطرق الأخرى التي رواها الثقات من أصحاب الزهري . والله أعلم .

٣ - عبد الرحمن بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له مناكير [2] .

وقد اختلف عنه أيضاً بمثل ما اختلف عن سابقه « الأوزاعي » .

أما روايته الأولى : فلم أقف على من رواها عنه ، لعدم وقوفي على من أخرجها .

أما روايته الثانية : فرواها عنه : خالد بن عبد الله الطحان ، وهو ثقة ، ثبت [3] .

والذي يظهر أن روايته الثانية أرجح من روايته الأولى ، وذلك لما تقدم من حال خالد بن عبد الله ، وراوي الرواية الأولى عن الأوزاعي ، وإن كنت لم أقف عليه ، فلا يمكن أن يكون أوثق من خالد بن عبد الله ، فهو إما أن يكون أدنى منه درجة أو مساوياً له .

وهناك مرجح آخر ، وهو ما ذكرته في ترجيح رواية الأوزاعي الثانية ، من

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٠٧ ، (٦٣٠٢) ، وانظر التهذيب (٩/ ٤٠٤) .

(٢) انظر ص ٢٢٠ .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٨٩ ، (١٦٤٧) ، انظر التهذيب (٣/ ٨٧) .

موافقة الرواية الثانية ، لرواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري كما سيأتي بيانه .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، مرجوح ، لأنه رواية غير محفوظة عن أصحابه الذين رووه عنه كما تقدم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة مرفوعاً)

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [١] .

٢ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري ، كما تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عنه في هذا الحديث ، وأن روايته هذا الوجه عن الزهري ، أرجح الروايات عنه ، وذلك في دراسة الوجه السابق .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً ، وأن روايته هذا الوجه محفوظة أيضاً ، كما بينت في دراسة الوجه الأول .

٤ و ٥ - عبد الرحمن بن إسحاق ، وعبد الرحمن الأوزاعي :

وقد تقدم الكلام عليهما ، وعلى روايتيهما هذا الوجه ، في دراسة الوجه السابق .

وأن روايتيهما هذا الوجه أقرب إلى الرجحان من روايتيهما تلك .

كما تقدم قريباً ترجيح غير واحد من الأئمة لهذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، وعليه فهو من الأوجه المحفوظة .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ميمونة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس ، من رواية ابن وهب عنه ، وقد تقدم الكلام على رواية مالك هذه ، وأنها غير محفوظة عنه لمخالفتها رواية الثقات من أصحاب مالك الذين رووا الوجه الثالث ، وعليه فإن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري غير محفوظ أيضاً .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الله بن مسعود ، مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس ، من رواية عبد الملك الماجشون عنه ، وقد تقدم الكلام على رواية مالك هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، لمخالفتها رواية الثقات من أصحاب مالك الذين رووا الوجه الثالث عنه .

وعليه فإن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري غير محفوظ أيضاً .

وقد تقدم في كلام الدارقطني ، وصفه هذا الوجه بأنه وهم من راويه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس ، من روايتي يحيى بن بكير ، وأبي مصعب الزهري عنه .

وقد تقدم الكلام على رواية مالك هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، لمعارضتها رواية الثقات من أصحابه الذين رووا الوجه الثالث عنه .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه [١] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

٣ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [١] .

والذي يظهر أنه اختلف عن ابن جريج في هذا الحديث ، حيث روى كذلك الوجه السابع ، كما مر في التخريج .

ولا يمكن الجزم بالراجح من روايتيه لعدم وقوفي على من أخرج روايته هذا الوجه ، غير أنه تقدم في التخريج توهين غير واحد من العلماء روايته الوجه السابع ، وذلك لتفرد يحيى بن أيوب بروايتها عنه ، ويحيى بن أيوب هذا هو الغافقي : صدوق ربما أخطأ [٢] . وقد عُدَّ هذا الحديث من مناكيره [٣] .

ولعل في هذا ما يفيد ترجيح روايته هذا الوجه الذي معنا ، والله أعلم .

٤ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٤] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وأحوالهم تقتضي عَدَّه من الأوجه المحفوظة لولا أنَّ الوجه الثالث - الراجح - يرجح عليه بأكثرية رواته الثقات من أصحاب الزهري .

أما عن إخراج البخاري له في صحيحه ، فهو لم يجعله أصلاً في الباب ، وإنما أخرج قبله حديث سفيان بن عيينة الذي سبق الكلام عنه في الوجه الثالث - الراجح - وكأنه أراد الإشارة إلى أن ورود الحديث مرسلاً لا يعكر على صحة الحديث المتصل من طريق سفيان بن عيينة . والله أعلم .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً)

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .

(٢) انظر ص ٦٤٤ .

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤) .

(٤) انظر ص ١٨٥ .

فرواه عنه اثنان من أصحابه ، هما :

١ - عبد الجبار بن عمر الأيلي :

ضعفه ابن معين [١] ، وقال مرة : ليس بشيء [٢] .

وضعفه النسائي [٣] ، والجوزجاني [٤] ، وأبو داود [٥] ، وقال مرة : ليس بثقة [٦] ، والدارقطني [٧] ، وقال مرة : متروك [٨] .

وقال الترمذي : يُضعَّف [٩] .

وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً ، ليس محله الكذب [١٠] .

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، ليس بقوي [١١] .

وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم [١٢] .

وقال ابن المديني : لم يكن بشيء [١٣] .

وقال ابن عدي : عامة ما يرويه يخالَف في ذلك ، الضعف على رواياته بيِّن [١٤] .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٤٠) .
(٢) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٤٠) .
(٣) الضعفاء والمتروكين ص ١٦٩ .
(٤) أحوال الرجال ص ١٥١ .
(٥) سؤالات الآجري (٥/ ٢ و ١٤) كما في الجامع في الجرح والتعديل (٢/ ٥٠) .
(٦) سؤالات الآجري - المطبوع - ص ٢١٣ .
(٧) الضعفاء والمتروكين ص ٢٨٤ .
(٨) سؤالات البرقاني ص ٤٧ .
(٩) جامع الترمذي (٥/ ١٤١) ، (٢٨٥٤) .
(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٣١) .
(١١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٢) .
(١٢) الضعفاء الصغير ص ١٥٨ .
(١٣) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١٣٥ .
(١٤) الكامل (٥/ ١٩٦٢) .

وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ ، ممن يأتي بالمعضلات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات [1] .

أما ابن سعد فقال : كان ثقة [2] .

فخلاصة حاله أنه ضعيف الحديث ويحمل توثيق ابن سعد على جانب العدالة جمعاً بين الأقوال .

وقد تقدم في التخريج إعلال غير واحد من العلماء هذا الوجه ، وحمل العلة فيه على عبد الجبار هذا ، ووصفه بالوهم ، والخطأ فيه ، ولذلك ذكره ابن عدي والعقيلي في مناكيره .

٢ - عبد الملك بن جريج :

تقدم الكلام على حاله ، وعلى روايته هذه في دراسة الوجه السادس ، وأنها غير محفوظة عنه لتوهين غير واحد من العلماء روايته هذه .

ثم إن الإمام البيهقي أشار إلى علة هذا الوجه حيث قال : والصحيح عن ابن عمر من قوله ، موقوفاً عليه غير مرفوع ، ثم أخرج الحديث من مسند ابن عمر ، على الرواية الصحيحة عنه ، من طريق سفيان الثوري ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما في فأرة وقعت في زيت ، قال : استصبحوا به وادهنوا أُدُمَكُمْ [3] ، يعني من غير طريق الزهري .

وعليه يتضح عدم رجحان هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري كما تقدم .

(الخلاصة)

فبناءً على ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف وأحوال الرجال يتضح ، رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري ،

---

(١) المجروحين (٢/ ١٥٨) .

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٢٠٧) .

(٣) السنن الكبرى للبيقهي (٩/ ٣٥٤) كتاب الضحايا ، باب من أباح الاستصباح به .

عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة مرفوعاً ، وذلك لأنه الرواية المحفوظة عن مالك ، وهو أثبت أصحاب الزهري ، عند الجمهور ، ولمتابعة كل من سفيان بن عيينة ، ومعمر بن راشد له ، وكذلك متابعة عبد الرحمن بن إسحاق ، والأوزاعي ، على الرواية المحفوظة عنهما .

وقد تقدم ترجيح غير واحد من الأئمة لهذا الوجه .

وكذلك الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، هو راجح أيضاً ، استناداً إلى أنه رواية محفوظة عن معمر بن راشد ، وقد تقدم بيان ذلك تفصيلاً في دراسة الوجه الأول .

وقد رجحه - إضافة إلى الوجه الثالث - بعض العلماء كالذهلي ، وهو أعلم الناس بحديث الزهري .

ووافقه ابن المنذر .

أما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس مرفوعاً فغير محفوظ ، لأنه رواية غير راجحة عن مالك بن أنس ، والأوزاعي .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الرابع الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ميمونة مرفوعاً ، والوجه الخامس الذي رواه الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله ، عن ابن مسعود مرفوعاً ، فهما غير محفوظين ، لأنهما روايتان مرجوحتان عن مالك بن أنس .

أما بالنسبة للوجه السادس الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، فهو وإن كان رواته ثقات ، وبعضهم أثبات ، غير أن الوجه الثالث يرجح عليه بالأكثرية كما تقدم بيانه في دراسة هذا الوجه .

أما الوجه السابع الذي رواه الزهري عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً ، فغير محفوظ أيضاً لأمرين :

الأول : أنه من رواية عبد الجبار بن عمر الأيلي ، وهو ضعيف ، ولا تنفعه متابعة عبد الملك بن جريج لأنها ضعيفة أيضاً ، وقد وهَّنها غير واحد من العلماء .

الثاني : أن الصحيح من حديث ابن عمر قوله ، ولا يصح رفعه عن النبي ﷺ.

(الحكم على الحديث)

الحديث من الوجهين الراجحين : صحيح ، حيث أخرج البخاري الوجه الثالث في صحيحه ، وصحّح الذهلي الوجه الأول كما تقدم ، والله أعلم .

* * *

الحديث (٥٧)

سئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ، فإن فيهم الضعيف ، والسقيم ، وذا الحاجة** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عُقيل بن خالد ، والنعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وتابعهما الزبيدي ، واختُلف عنه :

فقال محمد بن حرب : عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقال عبد الله بن سالم : عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال معمر : عن الزهري ، عنهما [١] .

واختُلف عن يونس بن يزيد :

فرواه شبيب بن سعيد ، وعبد الله بن وهب ، وأبو زرعة ، وهب الله بن راشد ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

واختُلف عن الليث بن سعد :

---

(١) يعني : عن سعيد وأبي سلمة .

فرواه أبو صالح ، عن الليث ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفه[1] شعيب بن الليث، فرواه عن أبيه، عن يونس، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة.

ورُوي عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

قاله أيوب بن صالح ، عن مالك ، وليس بمحفوظ .

والمحفوظ : عن مالك ، عن أبي الزناد، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وقال شعيب : عن الزهري ، بلغنا أن رسول الله ﷺ قال .

وقيل : عن شعيب ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال .

وقال الوليد بن محمد بن الموقري : عن الزهري ، أخبرني سعيد بن المسيب ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وحميد بن عبد الرحمن ، والأعرج ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال [2] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من سبعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

---

(١) يعني : خالف أبا صالح .

(٢) العلل للدارقطني (٨/ ٧ وما بعدها) .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

٧ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، وحميد بن عبد الرحمن ، والأعرج ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه الدارقطني في العلل (٨/ ٩) عن النيسابوري ، أبي بكر - ، ثنا محمد بن عزيز ، ثنا سلامة ، عن عقيل ، ثنا ابن شهاب ، أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ، فإن فيهم الضعيف ، والسقيم ، وذا الحاجة** » .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، - من رواية محمد بن حرب عنه - عقيلاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في الموضع السابق ، من طريق يزيد بن عبد ربه ، عن محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ح) وتابع يونس بن يزيد ، عقيلاً ، والزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٣٤١) كتاب الصلاة ، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ، (١٨٥ - ٤٦٧) .

والسراج في حديثه (٢/ ق ٢٨ ب) .

والدارقطني في العلل (٨/ ١٠) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٢٨٨) كتاب الصلاة ، باب فرض متابعة الإمام ، (٢١٣٣) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٧٨ ب) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١١٥) كتاب الصلاة ، باب ما على الإمام من التخفيف .

ستَّتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به . بمثله .

وذكر الدارقطني أن شبيب بن سعيد ، وأبا زرعة وهب الله بن راشد ، والليث ابن سعد - من رواية أبي صالح - عنه ، تابعوا عبد الله بن وهب في رواية هذا الوجه عن يونس ، عن ابن شهاب .

ولم أقف على روايتهم .

(د) وتابع النعمان بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فذكر الدارقطني أن محمد بن الوليد الزبيدي - من رواية عبد الله بن سالم عنه - رواه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، الزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٣٦٢) كتاب الصلاة ، باب تخفيف الإمام (٣٧١٣) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب وأبي سلمة ، أو أحدهما ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً بمثله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧١) عن عبد الرزاق ، به ، بمثل ما في المصنف .

وأخرجها أبو داود في سننه (١/ ٥٠٢) كتاب الصلاة ، باب في تخفيف الصلاة ، (٧٩٥) ، عن الحسن بن علي .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٥٠) ، (٣٣٦) عن الحسين بن مهدي .

والسراج في حديثه (٢/ق ٢٨ ب) عن محمد بن يحيى ، هو الذهلي .

والدارقطني في العلل (٨/ ٩) من طريق الذهلي .

ثلاثتهم ، عن عبد الرزاق بن همام ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، ولم يذكروا « أو أحدهما » ، بمثله .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة)

فقد ذكر الدارقطني أن مالكاً رواه عن الزهري ، من رواية أيوب بن صالح ، عن مالك .

ولم أقف على رواية مالك هذه .

غير أن ابن حجر قال في اللسان (١/ ٤٨٢) في ترجمة أيوب بن صالح هذا : أورد له الدارقطني في ترجمة الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، حديثاً خولف في سنده .

ومثل هذه الترجمة ، غالباً ما يخرجها الدارقطني في كتابه الأفراد والغرائب .

ولم أقف عليه في الأطراف لابن القيسراني في ترجمة الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة [١] .

كما يظهر أنه لم يخرج هذا الحديث من هذا الوجه إلا الدارقطني في الأفراد ، بدليل أن ابن عبد البر في شرحه لهذا الحديث من طريق مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة ، في التمهيد (١٩/ ٥) لم يشر إلى رواية مالك ، عن ابن شهاب ، بهذا الوجه ، وإنما أشار إلى إسناد آخر ، حيث قال : وقد رواه عبد الملك بن بُدَيْل ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أنس ، فهو غريب من حديث مالك ، غير محفوظ له . . . والله أعلم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

---

(١) انظر أطراف الأفراد ، رسالة دكتوراه ، عبد الرحمن بن محمد شريف العلي ص ٤٣٦ إلى ص ٥٣٤ .

فأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٤١) كتاب الصلاة ، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (١٨٥ - ٤٦٧) عن عبدالملك بن شعيب بن الليث ، حدثني أبي ، حدثني الليث بن سعد ، حدثني يونس ، عن ابن شهاب ، حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن ، أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ ، بمثله ، غير أنه قال بدل « السقيم » « الكبير » .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١١٥) كتاب الصلاة ، باب ما على الإمام من التخفيف ، من طريق عبد الملك بن شعيب .

وأخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٧٨ ب) من طريق الليث بن سعد به ، بمثله .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فذكر الدارقطني أن شعيب بن أبي حمزة ، رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة)

فقد ذكر الدارقطني أن شعيب بن أبي حمزة ، رواه عن الزهري هكذا .

وهذا يعني أنه اختُلف عن شعيب أيضاً .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وحميد بن عبد الرحمن ، والأعرج ، عن أبي هريرة)

فقد ذكر الدارقطني أن الوليد بن محمد الْموَقِّري ، رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من سبعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [(١)] .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحابه [(٢)] .

وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عن الزبيدي ، غير محمد بن حرب الخولاني ، وهو ثقة . وكان كاتباً للزبيدي [(٣)] .

وأما روايته الثانية : فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن سالم الأشعري ، وخلاصة حاله أنه ثقة ، رُمي بالنصب ، كما قال ابن حجر [(٤)] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن الزبيدي ، هي الأولى ، لأنها وافقت رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، كعقيل بن خالد وغيره ممن سيأتي

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٤٧٣ ، (٥٨٠٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ٩٥) .

(٤) انظر ص ٨٨١ .

ذكرهم ، في حين أن روايته الثانية ، وإن كان قد تابعه عليها معمر بن راشد ، إلا أن في رواية معمر كلاماً كما سيأتي في دراسة الوجه الثاني .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث ، كما نص على ذلك الدارقطني :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- شبيب بن سعيد : لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب [٢] .

- عبد الله بن وهب ، ثقة حافظ [٣] .

- أبو زرعة وهب الله بن راشد : صدوق يخطيء [٤] .

- الليث بن سعد : تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري ، لا يصل في إتقانه مكانة مالك ومعمر ونحوهما ، فلا يُقدَّم على أحدهم عند المخالفة [٥] .

وقد اختُلف عن الليث بن سعد في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ٣٣٦ ، ولم أقف على من روى عنه هذا الحديث .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ٣٣٦ .
(٥) انظر ص ٦١٤ .

(ب) ومرة يُروى عنه، عن يونس، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة .

أما رواية الليث الأولى : فلم أجـد من رواها عنه غير كاتبه أبي صالح ، عبد الله بن صالح وهو صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة[1] .

وأما رواية الليث الثانية : - وهي الرواية الثانية عن يونس أيضاً - فلم أجد من رواها عنه غير ابنه شعيب بن الليث ، وهو : ثقة [2] .

والذي يظهر أن كلتا الروايتين محفوظتان عن الليث ، وروايته الأولى ، وإن كان قد رواها عنه كاتبه عبد الله بن صالح ، وهو موصوف بكثرة الغلط ، إلا أنها رويت من رواة آخرين تابعوا الليث عليها وبالتالي فإن الرواة عنهم يكونوا متابعين لعبد الله بن صالح متابعة قاصرة . مما يدل على أن عبد الله بن صالح حفظهما عن الليث ، ولعل الإمام مسلماً رأى ذلك فأخرج كلتا روايتي الليث في صحيحه كما تقدم في التخريج .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا الرواية الأولى عن يونس ، بلغوا أربعة ، وفيهم الليث بن سعد ، وقد اختلف عليه أيضاً ، وروايته هذه محفوظة عنه كما تقدم .

أما بالنسبة للرواية الثانية عن يونس : فلم أجد من رواها عنه غير الليث بن سعد ، من رواية ابنه شعيب عنه ، وقد تقدم الكلام عليها ، وأنها محفوظة أيضاً عن الليث .

وعليه يمكن القول بأن كلا الروايتين اللتين اختلف فيهما عن يونس محفوظتان عنه .

٤ - النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [3] .

فهؤلاء الرواة من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الأول عنه ، بلغوا أربعة ،

---

(١) انظر ص ٤٧٢ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٦٧ ، (٢٨٠٥) ، انظر التهذيب (٤/ ٣١١) .

(٣) انظر ص ٣٤١ .

هم عقيل بن خالد ، والزبيدي على الرواية الراجحة عنه ، ويونس بن يزيد ، وروايته هذه محفوظة عنه ، ورابعهم : النعمان بن راشد .

وتقدم الكلام على حالهم ، أما الأول والثاني ، فثقتان ثبتان ، وعُدَّا من أثبت أصحابه ، والثالث ثقة ، والرابع ضعيف ، وقد توبع منهم كما تقدم .

وهذا يرجح كون هذا الوجه من الأوجه الراجحة والمحفوظة عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواها عنه غير اثنين من أصحابه ، وهما :

١ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدم الكلام على حاله ، وأنه اختلف عنه في هذا الحديث ، وروايته هذه غير محفوظة عنه .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

كما تقدم في تخريج الحديث ، أني لم أجد غير عبد الرزاق بن همام روى عنه هذا الحديث ، غير أنه اختلف عليه :

(أ) فإسحاق الدبري - راوي المصنف عنه - ، وأحمد بن حنبل روياه عنه ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، أو أحدهما - هكذا بالشك - عن أبي هريرة .

(ب) وأما الحسن بن علي ، والحسين بن مهدي ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، فرووه عنه بدون عبارة الشك .

والذي يظهر أن عبد الرزاق تردد في هذا الحديث ، فمرة يجزم بأنه عن سعيد وأبي سلمة ، ومرة يشك في أن ابن شهاب سمع من أحدهما .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

وذلك لأن من رواة الوجه الأول عنه : أحمد بن حنبل ، وهو من هو ، وقد سمع منه قبل أن يختلط [1] .

ومن رواة الوجه الثاني عنه : الذهلي ، وهو ثقة ، حافظ [2] ، ولم يذكر أيضاً أنه روى عنه بعد اختلاطه .

ثم إن متابعة الزبيدي لرواية عبد الرزاق عن معمر الثانية ، لا ترجحها ، لأن رواية الزبيدي هذه غير محفوظة عن الزهري ، كما تقدم .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه ، غير مالك بن أنس ، من رواية أيوب بن صالح ، عنه .

وأيوب بن صالح : ضعفه ابن معين [3] .

وقال ابن عدي : روى عن مالك ما لم [يتابع] عليه [4] .

وقال ابن عبد البر : ليس بالمشهور بحمل العلم ، ولا ممن يحتج به [5] .

فالخلاصة أنه ضعيف .

وقد تقدم إعلال الدارقطني روايته هذه ، بأنها غير محفوظة عن مالك ، وأن المحفوظ عن مالك : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، وقد أخرجها مالك في الموطأ [6] .

---

(١) انظر الكواكب النيرات ص ٢٧٦ .

(٢) انظر ص ٣٣٣ .

(٣) انظر الكامل لابن عدي (١/ ٣٥٧) .

(٤) انظر الكامل لابن عدي (١/ ٣٥٧) .

(٥) التمهيد (٢٢/ ٣٢٧) .

(٦) انظر الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ١٣٤) ، كتاب صلاة الجماعة ، باب العمل في صلاة الجماعة (١٣) .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، من رواية شعيب بن الليث ، عن أبيه الليث بن سعد ، عن يونس .

وقد تقدم الكلام على حال يونس ، وعلى روايته هذه ، وأنه اختلف عن الليث بن سعد ، الذي روى عنه تلك الرواية ، وتقدم أن هذه الرواية محفوظة عن كل من يونس والليث ، وقد أخرجها مسلم في صحيحه .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه مسموع للزهري ، فهو محفوظ عنه .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير شعيب بن أبي حمزة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت خاصة في الزهري [1] .

غير أنه اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وقد تعذر عليَّ دراسة هذا الاختلاف ، والجزم بأي روايتيه أرجح ، وذلك لعدم وقوفي على من رواهما عنه .

على أن الدارقطني عبَّر عن رواية شعيب الأولى بعبارة تدل على الجزم ، حيث قال : وقال شعيب : عن الزهري ، بلغنا أن رسول الله ﷺ .

في حين أنه عبَّر عن الرواية الثانية ، بعبارة تدل على التضعيف ، حيث قال : وقيل : عن شعيب ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

ولعله أراد بذلك ترجيح الرواية الأولى، وتضعيف الرواية الثانيَّة، وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ من رواية شعيب بن أبي حمزة، غير أنه يعارض الأوجه الراجحة عن الزهري، والتي أشرت إلى أسباب رجحان كل منها في موضعه.

وإذا كانت الرواية المحفوظة عن شعيب ، مرجوحة ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فالرواية غيرالمحفوظة عنه (وهي الوجه الآتي) مرجوحة أيضاً من باب أولى وبذلك لا تصح للزهري رواية عن الأعرج في هذا الحديث ، وإنما الصحيح رواية أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، كما رواه الشيخان [1] .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه ، غير شعيب بن أبي حمزة ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأن الظاهر كونها غير محفوظة عن شعيب .

وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، وحميد بن عبد الرحمن ، والأعرج ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير الوليد بن محمد الموقري ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه متفق على ضعفه [2] .

فروايته هذه منكرة ، خالف فيها الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجهين الراجحين عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، أو عن أبي بكر بن عبد الرحمن وحده ، عن أبي هريرة .

أما رواية الموقري بجمع شيوخ الزهري ، عن أبي هريرة ، فلم يتابع عليها ، خاصة وأنه ليس لحميد بن عبد الرحمن ذكر في هذا الحديث إلا من طريق الموقري ، وقد تقدم أنه ضعيف . والله أعلم .

---

(١) سيأتي تخريجه قريباً .

(٢) انظر ص ١٨٣ .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، لكثرة رواته عنه ، وفيهم الثقات الأثبات الذين عدوا من أثبت أصحابه ، كعقيل بن خالد ، والزبيدي ، على الرواية المحفوظة عنه .

وكذلك الوجه الرابع الذي رواه الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة راجح أيضاً ، لأنه رواية محفوظة عن يونس بن يزيد ، وهو ثقة ، وقد أخرجها مسلم في صحيحه ، كما أخرج الوجه الأول .

أما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فمرجوح ، لأنه من رواية الزبيدي غير المحفوظة ، ولا تنفعه متابعة معمر بن راشد ، لأن الراوي عنه ، عبد الرزاق بن همام ، تردد في الحديث ، فمرة يرويه عن معمر ، عن الزهري ، هكذا ، ومرة يرويه عن معمر، عن الزهري ، بزيادة لفظة أو « أحدهما » وهذا الشك والتردد منه يجعل النفس لا تميل لترجيح أي من روايتيه .

أما الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، فمرجوح أيضاً ، لأنها رواية غير محفوظة عن مالك ، من جهة أيوب ابن صالح الراوي عنه ، وأن الصحيح من رواية مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الخامس الذي رواه الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً . فمرجوح كذلك ، ومع كون راويه عنه شعيب بن أبي حمزة ، وهو ثقة ، ثبت خاصة في الزهري ، إلا أني لم أجد من تابعه على هذه الرواية ، وقد عارض الرواة الوجهين الراجحين عن الزهري .

وما قيل في الوجه الخامس ، يقال في الوجه السادس ، الذي رواه الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، فهو مرجوح ، لأنها رواية غير محفوظة عن شعيب ، وأنه لا تصح للزهري رواية عن الأعرج في هذا الحديث ، وإنما الصحيح رواية أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة كما هي عند الشيخين [1] .

---

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (٢/ ١٩٩) ، كتاب الأذان ، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء . (٧٠٣) . وصحيح مسلم (١/ ٣٤١) كتاب الصلاة ، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام . (١٨٣ - ٤٦٧) .

أما الوجه السابع : الذي رواه الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، والأعرج وحميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، فمرجوح أيضاً لضعف الراوي عن الزهري ، الوليد بن محمد الموقري ، ولم أجد من تابعه عليه .

ثم إن الدارقطني ساق الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، ولم يبين الراجح منها ، والمرجوح باستثناء الوجه الثالث ، حيث ضعفه ، وذلك غير عادته .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، حيث أخرجهما مسلم في صحيحه .

وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما من طريق آخر ، من رواية أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، ولفظه عند البخاري ، « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فإن منهم الضعيف والسقيم ، والكبير ، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء » [1] .

* * *

(١) تقدم تخريجه .

الحديث (٥٨)

سئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **إذا قام أحدكم من الليل فلا يدخل يده في الإناء حتى ...** » الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه الأوزاعي ، واختلف عن الأوزاعي :

فرواه الوليد بن مسلم ، والوليد بن مزيد ، وعبد الحميد بن أبي العشرين ، وأبو المغيرة ، ومحمد بن كثير ، ومفضل بن صدقة ، وعمرو بن أبي سلمة ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهم بشر بن بكر ، وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة ، ومحمد ابن يوسف الفريابي ، ومحمد بن مصعب القرقساني ، رووه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

واختلف عن معمر :

فرواه الرمادي والجرجاني ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهم جماعة منهم : محمد بن يحيى ، وأبو الأزهر ، ومحمد ابن إسحاق شبويه - كان بمكة - رووه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

وقال حجاج الشاعر : عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة أو سعيد [1] بالشك .

وكذلك قال محمد بن يحيى : إن عبد الرزاق قال له مرة هذا القول[2].

وقال يزيد بن زريع وعبد الأعلى : عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

ورواه بكر بن وائل ، عن الزهري ، فقال : عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

قاله يعلى بن الحارث عنه [3] .

ورواه محمد بن إسحاق ، والموقري ، ويحيى بن يحيى الغساني ، والنعمان ابن راشد ، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة.

وقال ابن عيينة : عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

وقيل : عن محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

وعن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة مرسلاً ، لم يذكر [4] « أبا هريرة » .

---

(١) يعني : عن أبي هريرة .

(٢) يعني : عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(٣) يعني : عن بكر بن وائل .

(٤) يعني : عبد الرحمن بن خالد بن مسافر .

ورواه ابن لهيعة ، وجابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، ولا يثبت ذلك .

والمحفوظ: عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة[1].

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من سبعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد أو أبي سلمة - بالشك - عن أبي هريرة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن أبيه مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري ، عن أبي هريرة .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً بدون ذكر « أبي هريرة » .

٧ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه الترمذي في جامعه (١/ ٣٦) كتاب الطهارة ، باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه . . . (٢٤) واللفظ له .

وابن ماجه في سننه (١/ ١٣٨) كتاب الطهارة ، باب الرجل يستيقظ من منامه . . . (٣٩٣) .

كلاهما من طريق الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «**إذا**

---

(١) العلل للدارقطني (٨/ ٧٥ وما بعدها) .

استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عليها مرتين أو ثلاثاً ، فإنه لا يدري أين باتت يده » .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وأخرجه ابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر (١/ ٤٠٥) من طريق العباس بن الوليد بن مزيد ، عن أبيه الوليد بن مزيد ، عن الأوزاعي ، به ، بنحوه مختصراً .

وقال : هذا حديث صحيح .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٨/ ٧٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٤٤) كتاب الطهارة ، باب السنة في الغسل من سائر النجاسات ، كلاهما من طريق أبي المغيرة ، عبد القدوس بن الحجاج ، عن الأوزاعي ، به ، بنحوه .

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ١٩٧) ترجمة أحمد بن هارون المصيصي ، من طريق أحمد هذا [١] .

والدارقطني في العلل (٨/ ٨٠) من طريق جعفر بن هارون كلاهما عن محمد ابن كثير ، عن الأوزاعي ، به ، بنحوه .

وأخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ ص ٣٤١ ، ترجمة عثمان ابن أحمد (٣٢٣) من طريق عمرو بن أبي سلمة ، قال : حدثنا الأوزاعي ، به ، بنحوه .

ومن طريق ابن جميع أخرجه الخطيب في تاريخه (١١/ ٣٠٠) .

وتابع عبد الحميد بن أبي العشرين ، ومفضل بن صدقة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الأوزاعي ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني ، ولم أقف على روايتيهما .

---

(١) سيأتي أن ابن عدي أخرج الوجه الخامس أيضاً من طريق أحمد المصيصي ، وضعَّف تلك الرواية . مما يفيد أن روايته هذه أقوى منها .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، الأوزاعي ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/٧٩) من طريقي الجرجاني الحسن بن أبي الربيع ، والرمادي أحمد بن منصور ، كلاهما عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية الأوزاعي .

كما رواها عن عبد الرزاق أيضاً ، الحسين بن مهدي - ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها البزار في مسنده البحر الزخار رسالة دكتوراه اللحياني - ، (١/١٤٩) ، (٣٣٤) عن الحسين بن مهدي نفسه ، به ، بنحوه .

(ح) وذكر الدارقطني أن بكر بن وائل ، تابع الأوزاعي ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، من رواية يعلى بن الحارث عنه .

ولم أقف عليها .

(د) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وقد أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٨/٢٢٩) من طريق عمرو بن محمد ابن بكير الناقد ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(هـ) ثم إني وقفت على متابع آخر لمن تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر .

وأخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٢) من طريق الليث بن سعد ، قال : حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، قال : حدثني ابن شهاب به .

وقد تقدم في كلام الدارقطني عن الاختلاف أن عبد الرحمن بن خالد ، روى الوجه السادس عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته لهذا الوجه الذي معنا ، فلعله اختلف عن عبد الرحمن أيضاً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه البزار في مسنده البحر الزخار رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٩٩) ، (٤٥٩) .

والسلفي في معجم السفر ص ٤٠٤ ، (١٣٦٩) من طريق بشر بن بكر ، والنسائي في المجتبى (١/ ١٧٦) ، كتاب الغسل ، باب الأمر بالوضوء من النوم، من طريق إسماعيل بن عبد الله بن سماعة .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٢) من طريق الفريابي .

والدارقطني في العلل (٨/ ٧٨) من طريق محمد بن مصعب القرقساني .

أربعتهم عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بنحوه . .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، الأوزاعي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٧٩) من طريق كل من محمد بن يحيى الذهلي ، وأبي الأزهر واسمه أحمد بن الأزهر بن منيع ، ومحمد بن إسحاق ، شبويه السجزي .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٦٤) باب إيجاب غسل اليدين ، عن محمد بن إسحاق الصغاني - ولم يشر الدارقطني إلى روايته ولا إلى بقية الرواة الآتي ذكرهم -

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٦٥) و (٢/ ٢٨٤) .

ومسلم في صحيحه (١/ ٢٣٣) كتاب الطهارة ، باب كراهية غمس المتوضيء يده . . . (٨٧ - ٢٧٨) عن محمد بن رافع .

ومن طريق محمد بن رافع أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٤٤) كتاب الطهارة ، باب السنة في الغسل . . .

وأخرجها أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٥٨ أ) باب : إذا استيقظ أحدكم من نومه .

وابن حجر في موافقة الخبر الخبر . (١/ ٤٠١) .

كلاهما من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، رووه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب وحده ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

(ج) وتابع محمد بن إسحاق بن يسار الأوزاعي ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٥٠٠) عن يزيد (بن هارون) ثنا محمد يعني ابن إسحاق ، عن الزهري [١] ، بنحوه .

(د) (هـ) (و) وتابع الموقري ، ويحيى بن يحيى الغساني ، والنعمان بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما تقدم في كلام الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايتهم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه الشافعي في الأم (١/ ١٠) باب ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه [٢] .

وفي (١/ ٢٠) باب غسل اليدين قبل الوضوء .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٢٩) ، (٦٧) .

والحميدي في مسنده . (٢/ ٤٢٢) ، (٩٥١) .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤١) .

ثلاثتهم ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه :

أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٦٣) باب إيجاب غسل اليدين .

---

(١) في المطبوع : الزهري ، عن النبي ﷺ، ويظهر أنه سقط منه ذكر سعيد وأبي هريرة.

(٢) سقط من هذا الموضع ذكر « أبي سلمة » .

وابن واصل النيسابوري في الزيادات على مختصر المزني (١/ق ١٢٦ ب) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٥) كتاب الطهارة ، باب التكرار في غسل اليدين .

وفي معرفة السنن والآثار (١/ ٢٦٧) كتاب الطهارة ، باب سنة الوضوء وفرضه (٥٩٨) .

والبغوي في شرح السنة (١/ ٤٠٦) كتاب الطهارة ، باب غسل اليدين . . . (٢٠٨) .

والرافعي في التدوين (٣/ ١٩٩) ترجمة عبد القادر بن عبد الجليل .

وابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٩٦) ترجمة إسماعيل المزني .

وأخرجه من طريق الحميدي :

أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٦٣) باب إيجاب غسل اليدين .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٥٨ أ) باب إذا استيقظ أحدكم من نومه .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٢٦٧) كتاب الطهارة ، باب سنة الوضوء وفرضه (٥٩٩) .

وأخرجه من طريق أحمد :

البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٥) كتاب الطهارة ، باب التكرار في غسل اليدين .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٣٣) كتاب الطهارة ، باب كراهية غمس المتوضيء يده . . . (٨٧ - ٢٧٨) عن أبي بكر بن أبي شيبة .

ومن طريق ابن أبي شيبة . أخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٥٨ أ) .

وابن حزم في المحلّى (١/ ٢٠٧) مسألة ، (١٤٩) .

وأخرجه مسلم في الموضع السابق .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٣٧٢) ، (٥٩٦١) .

كلاهما عن أبي خيثمة زهير بن حرب .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه أبو نعيم في الموضع السابق .

وأخرجه مسلم في الموضع السابق ، عن عمرو الناقد .

والنسائي في الكبرى (١/ ٦٣) كتاب الطهارة ، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ، (١) .

وفي المجتبى (١/ ١٢) كتاب الطهارة ، باب تأويل قوله عز وجل : ﴿ **إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم** ﴾ [1] ، عن قتيبة بن سعيد .

والدارمي في سننه (١/ ٢١٦) كتاب الطهارة ، باب إذا استيقظ أحدكم من منامه . (٧٦٦) عن أبي نعيم (الفضل بن دكين) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٥٥) ، (٥٦١) ، عن أحمد بن عبدة .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٥٢) كتاب الوضوء ، باب النهي عن غمس المستيقظ من النوم يده...(٩٩) عن عبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي .

وابن الجارود في المنتقى ص ١٤ ، باب في الوضوء من النوم ، (٩) ، عن ابن المقريء ، وعبد الله بن هاشم ، ومحمود بن آدم .

وابن واصل النيسابوري في الزيادات على مختصر المزني (١/ ١٢٦ ب) ، عن سعدان بن نصر ، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم .

وعن النيسابوري ، أخرجه الدارقطني في العلل (٨/ ٨٠) .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٠٠) كتاب الطهارة ، باب ذكر سنن الوضوء ، (١٠٥٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم .

وابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ٢٣٣) من طريق حامد بن يحيى .

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٧/ ٢٨٢) ترجمة عفيف الحبشي ، من طريق هارون بن إسحاق الهمداني .

---

(١) سورة المائدة ، من آية (٦) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة عشر راوياً ، رووه عن سفيان بن عيينة، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، بنحو رواية الأوزاعي .

كما أخرج رواية سفيان هذه ، ابن عبد الهادي في شرح العلل (ق ٤٦ أ) تعليقاً مجزوماً عن الشافعي وأحمد .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (١/ ٩٧) كتاب الطهارة ، باب الأمر بالوضوء للنائم المضطجع ، (١٥٣) .

وفي المجتبى (١/ ٨٣) كتاب الطهارة ، باب الوضوء من النوم .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٧٥٨) باب إذا استيقظ أحدكم من نومه .

كلاهما من طريق يزيد بن زريع ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وتابع عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، يزيداً في روايته عن معمر .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٩٥) عن عبد الأعلى ، عن معمر ، به ، بنحوه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة بالشك ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٧٩) عن النيسابوري ، ثنا محمد بن يحيى ، هو الذهلي ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بنحوه .

وتابع حجاج الشاعر ، الذهلي ، في روايته هذه عن عبد الرزاق ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني ، ولم أقف على روايته .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبيه مسلم بن عبيد الله الزهري ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي .

وأخرج روايته ابن عدي في الكامل (١/ ١٩٧) ترجمة أحمد بن هارون ، ويُقال : حميد ، المصيصي ، عن عمر بن القاسم بن محمد بن شداد السباك ، ثنا حميد بن هارون المصيصي ، ثنا محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، حدثني أبي ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، بنحوه .

قال ابن عدي : وهذا الحديث ، لم يحدّث به غير أحمد بن هارون هذا ، وهو غير محفوظ ، ولم أر لأحمد هذا أشنع من هذين الحديثين [١] .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٨/ ٧٩) .

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/ ٩٤) ترجمة محمد بن إبراهيم الجرباذقاني، (٨٦٠) كلاهما من طريق جعفر [٢] بن هارون المصيصي ، - زاد أبو الشيخ: الفراء-، ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي، عن الزهري، به، بنحوه.

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً ، بدون ذكر أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، كما تقدم في كلام الدارقطني .

وقد تقدمت الإشارة في الوجه الأول ، إلى احتمال وجود اختلاف عن عبد الرحمن هذا ، حيث وقفت على رواية له أخرجها الطحاوي ، لكن ذُكر فيها « أبا هريرة » .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه)

---

(١) يقصد بالحديث الآخر ، حديث عائشة وزيد بن خالد مرفوعاً : من مس فرجه فليتوضأ، (الكامل ١/ ١٩٦) .

(٢) يظهر أنه شخص آخر غير أحمد بن هارون المصيصي ، ولذلك ترجم لهما الذهبي ، وابن حجر ، بترجمتين مختلفتين . (انظر الميزان ١/ ١٦٢ و ٤٢٠) (اللسان ١/ ٣١٩ و ٢/ ١٣١) ، وعليه فكلام ابن عدي بتفرد أحمد بن هارون فيه نظر .

(أ) فرواه ابن ماجه في سننه (١/ ١٣٩) كتاب الطهارة ، باب الرجل يستيقظ من منامه (٣٩٤) عن حرملة بن يحيى ، ثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني ابن لهيعة ، وجابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « **إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها** » .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ١٦٤) ، (١٦٣) : هذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٧٥) كتاب الطهارة ، باب كراهة معارضة خبر النبي ﷺ بالقياس والرأي (١٤٦) .

وقال : ابن لهيعة ، ليس ممن أُخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية ، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد [١] .

والدارقطني في سننه (١/ ٤٩) باب غسل اليدين لمن استيقظ من نومه ، (٣) عن أبي بكر النيسابوري .

وقال : إسناد حسن .

كلاهما عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، عن عمه عبد الله بن وهب ، به ، بمثله .

وأخرجه من طريق ابن خزيمة ، ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/ ٤٠٤) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

ثم ذكر فائدة أخرى ، وهي أن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب شيخ ابن خزيمة ، فيه مقال ، لكن قال ابن خزيمة أنه أخذ عنه قبل التغير .

---

(١) علَّق الألباني على كلام ابن خزيمة ، فقال : لكن التحقيق العلمي يقتضي أن ابن لهيعة صحيح الحديث إذا كان الراوي عنه أحد العبادلة ، ومنهم عبد الله بن وهب وهذا من روايته عنه كما ترى . . . (حاشية صحيح ابن خزيمة ١/ ٧٥) .

وتعقُّبه فيه نظر ، إذ الراجح في حال ابن لهيعة ، ضعفه مطلقاً ، واشتد ضعفه أواخر عمره بعد احتراق كتبه ، لكنه عموماً ينجبر بغيره (انظر الدراسة الوافية لحال ابن لهيعة ، لشيخنا د / أحمد معبد في حاشية النفح الشذي ٢/ ٧٩٢ وما بعدها) .

ويكون تصحيح ابن حجر للحديث باعتبار مجموع طريقيه ، حيث لم يوجه التصحيح للسند ، بل للمتن .

كما أخرجه من طريق الدارقطني ، البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٦) كتاب الطهارة ، باب التكرار في غسل اليدين .

وعلّق على تحسين الدارقطني للإسناد ، بما ذكر ابن خزيمة من وجود متابع لابن لهيعة .

وأخرجه من طريق ابن وهب أيضاً ، الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٢) ، لكن بذكر جابر بن إسماعيل وحده ، ولفظه : أن النبي ﷺ كان إذا قام من النوم أفرغ على يديه ثلاثاً .

(ب) ثم إن الترمذي أخرج الحديث بهذا الوجه في العلل الكبير - بترتيب أبي طالب - (١/ ١٠٧) عن سفيان بن وكيع ، حدثنا عبد الله بن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وقال : سألت محمداً (البخاري) عن هذا الحديث ؟ فقال :

وهم فيه (يعني سفيان) ، إنما رُوي عن ابن وهب هذا ، عن جابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

وأخرجه أيضاً ابن عدي في الكامل (٣/ ١٢٥٤) ترجمة سفيان بن وكيع ، من طريقه ، به . وقال :

وهذا قد زلَّ فيه سفيان بن وكيع ، أو لُقِّن ، أو تعمّد ، حيث قال : ثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، وكان هذا الطريق أسهل عليه .

وإنما يرويه ابن وهب [هنا] ، عن ابن لهيعة ، وجابر بن إسماعيل الحضرمي، عن عقيل ، عن الزهري .

(ح) وأخرج الحديث أيضاً بهذا الوجه ، ابن عدي في الكامل (٢/ ٧٤٤) ترجمة الحسن بن أبي الحسن المؤذن ، من طريقه ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال : وهذا الحديث عن ابن عيينة ، عن الزهري ، بهذا الإسناد ، غير محفوظ .

وإنما يروي هذا الحديث ، ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، وجابر بن إسماعيل الحضرمي ، عن عقيل ، عن الزهري .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من سبعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قُدّم غيره من الثقات عليه (١) .

وقد اختُلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- الوليد بن مسلم : ثقة ، كثير التدليس والتسوية (٢) .

- الوليد بن مزيد : ثقة ، ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحاب الأوزاعي (٣) .

- أبو المغيرة ، عبد القدوس بن الحجاج : ثقة (٤) .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) انظر ص ٢٧٢ .

(٣) انظر ص ٧٦٣ .

(٤) انظر ص ٣٧٠ .

- محمد بن كثير : سيأتي الكلام عليه قريباً .

- عمرو بن أبي سلمة : صدوق له أوهام [١] .

- عبد الحميد بن أبي العشرين : صدوق ربما أخطأ [٢] .

- مفضل بن صدقة : ضعيف [٣] .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- بشر بن بكر : ثقة ، يُغرِب [٤] .

- إسماعيل بن عبد الله بن سماعة : ثقة ، ومن أجلّ أصحاب الأوزاعي [٥] .

- محمد بن جعفر الفريابي : ثقة ، متقن [٦] .

- محمد بن مصعب القرقساني : صدوق ، كثير الغلط [٧] .

وأما روايته الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير محمد بن كثير الثقفي ، وهو صدوق كثير الغلط [٨] ، وقد اختُلف عليه ، إذ تقدم أنه روى الرواية الأولى .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن ابن كثير ، هي الرواية الأولى التي وافق فيها الثقات من أصحاب الأوزاعي ، أما هذه الرواية فلعلها مما غلط فيه ، خاصة وأني لم أجد من تابعه عليها .

ثم إن أحمد بن هارون المصيصي - الراوي عنه - يشترك معه في تحمل العلّة ، وإذ تقدم في تخريج الحديث أن ابن عدي ضعّف روايته هذه ، ووصفها بأنها غير محفوظة .

---

(١) انظر ص ٨٨٦ .

(٢) انظر ص ٢٧٢ .

(٣) انظر لسان الميزان (٦/ ٨٠) .

(٤) انظر ص ٣٧٠ .

(٥) انظر ص ٢٧٢ .

(٦) انظر ص ٨٧٧ .

(٧) انظر ص ١٠١٠ .

(٨) انظر ص ٨٨٦ .

ومع أن جعفر بن هارون المصيصي ، تابع أحمد ، على روايته الثانية عن محمد ابن كثير ، غير أنها متابعة لا تنفعه ، لأن ابن حجر وصف جعفراً برواية الموضوعات عن ابن كثير [1] .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول برجحان الروايتين الأولى والثانية ، عن الأوزاعي ، حيث استويتا في عدد الثقات الذين رووهما عنه ، وفي كل رواية ، من عُدّ أنه من أثبت أصحابه .

أما الرواية الثالثة ، فمرجوحة ، كما أسلفت .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [2] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث أيضاً .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

(ج) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده، عن أبي هريرة.

(د) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى :

فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام، من رواية بعض أصحابه عنه.

وقد تقدم ترجمة عبد الرزاق ، وأنه ثقة حافظ تُكلّم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت ، مع نسبته للتشيع ، وتغيّره آخر عمره ، وقد عدّه العلماء من أثبت أصحاب معمر [3] .

---

(١) لسان الميزان (٢/ ١٣١) .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

وأما روايته الثانية :

فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الرزاق بن همام ، من رواية بعض أصحابه عنه .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه :

- يزيد بن زريع : ثقة ، ثبت [١] .

- عبد الأعلى بن عبد الأعلى : ثقة [٢] .

أما روايته الرابعة :

فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام من رواية بعض أصحابه عنه .

وكما ترى ، فإنه اختلف عن عبد الرزاق أيضاً ، حيث روى عنه ثلاث من الروايات السابقة عن معمر ، وسأدرس الاختلاف عنه أولاً ، ثم أعقبه بدراسة الاختلاف عن معمر .

أما رواية عبد الرزاق الأولى ، فرواها عنه :

- الحسن بن أبي الربيع الجرجاني : صدوق [٣] .

- أحمد بن منصور الرمادي : ثقة ، حافظ ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف بخلق القرآن [٤] .

- الحسين بن مهدي : صدوق [٥] .

وأما رواية عبد الرزاق الثانية ، فرواها عنه :

- محمد بن يحيى الذهلي : ثقة حافظ [٦] .

---

(١) انظر ص ٤٨٩ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ٣٣٣ .

(٤) تقريب التهذيب ص ٨٥ ، (١١٣) ، وانظر التهذيب (١/ ٧٢) .

(٥) انظر ص ٣٣٣ .

(٦) انظر ص ٣٣٣ .

- أبو الأزهر أحمد بن منيع : صدوق ، كان يحفظ ، ثم كبر ، فصار كتابه أثبت من حفظه [1] .

- محمد بن إسحاق ، شبويه : صدوق [2] .

- محمد بن إسحاق الصاغاني : ثقة [3] .

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

- محمد بن رافع : ثقة ، عابد [4] .

- إسحاق بن إبراهيم الدبري : صدوق له مناكير [5]

وأما رواية عبد الرزاق الثالثة ، فرواها عنه :

- محمد بن يحيى الذهلي : تقدم أنه ثقة حافظ .

- حجاج بن يوسف ، ابن الشاعر : ثقة ، حافظ [6] .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن عبد الرزاق هي الثانية ، لكثرة الرواة لها عنه ، ومعظمهم من الثقات .

أما الرواية الثالثة فهي وإن كان راوياها عن عبد الرزاق ، ثقتين حافظين ، وأحدهما روى كلتا الروايتين عنه ، إلا أنها وردت بعبارة الشك « سعيد أو أبي سلمة » من جهة عبد الرزاق نفسه ، فلا تعارض روايته التي جاءت بصيغة الجزم .

وأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه من الثقات غير الرمادي ، واحتمال سماعه من عبد الرزاق بعد الاختلاط قائم [7] ، وعلى فرض صحة سماعه منه قبل الاختلاط فلا تعارض روايته رواية الأكثرين من الثقات الذين رووا الروايتين الثانية والثالثة .

---

(١) انظر ص ٢٤٨ .
(٢) انظر ص ٣٣٣ .
(٣) انظر تهذيب التهذيب (٩/ ٣٢) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٤٧٨ ، (٥٨٧٦) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٤١) .
(٥) انظر ص ٢٤٧ .
(٦) انظر ص ٣٣٣ .
(٧) انظر حاشية الكواكب النيرات لابن الكيال ص ٢٧٤ .

وعودة بعد ذلك إلى الاختلاف عن معمر ، وقد تبيّن أن روايته الثالثة التي رواها عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، رواها عنه اثنان من أصحابه ، أحدهما ثقة ثبت ، والآخر ثقة .

وأما الروايات الأخرى عنه ، فرواها عبد الرزاق كما تقدم ، وأن أرجح الروايات عنه الثانية التي رواها عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

والذي يظهر أن كلتا الروايتين محفوظتان عن معمر ، وأن رواية عبد الرزاق - الراجحة - وإن كان قد تفرد بها ، إلا أنه عُدّ من أثبت أصحاب معمر ، وقد أخرجها مسلم في صحيحه كما تقدم في التخريج .

وأما الروايتان الأولى ، والرابعة عن معمر ، فقد تقدم أنهما غير محفوظتين لعبد الرزاق الراوي لهما عنه ، وبالتالي فهما غير محفوظتين عن معمر أيضاً ، والله أعلم .

٣ - بكر بن وائل :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [١] .

٤ - سفيان بن عيينة :

سيأتي بيان حاله والكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الثالث ، وأنها محفوظة ، عنه .

٥ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير [٢] .

كما تقدم في التخريج الإشارة إلى احتمال حصول اختلاف عنه في رواية هذا الحديث ، لأن الدارقطني أفاد بأنه روى الوجه السادس « المرسل » ، في حين أن التخريج أفاد أنه روى الحديث متصلاً أيضاً .

ولم أتمكن من الجزم بأي روايتيه أرجح لعدم تمكني من دراسة الاختلاف ، حيث لم أقف على من أخرج الرواية المرسلة عنه .

---

(١) انظر ص ١٥٣ .

(٢) انظر ص ٣٠٤ .

والذي يظهر - على فرض حصول الاختلاف عنه - أن روايته هذه أرجح ، لأنها وافقت رواية غير واحد من الثقات من أصحاب الزهري الذين رووها عنه ، ولعل روايته الأخرى مما أنكُر عليه . في حين أني لم أقف على من تابعه على رواية الوجه المرسل ، والله أعلم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، جميعهم من الثقات ، غير أن رواية معمر ، غير محفوظة عنه .

وقد تقدم في كلام الدارقطني حكمه على هذا الوجه بأنه المحفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٣ - محمد بن إسحاق بن يسار :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذَّ به أو دلَّسه [(١)] .

٤ - الوليد بن محمد الموقِّري :

تقدمت ترجمته ، وأنه متفق على ضعفه [(٢)] .

٥ - يحيى بن يحيى الغساني :

يظهر أنه يحيى بن يحيى بن قيس الغساني الدمشقي ، لا يحيى بن يحيى الغساني الواسطي ، إذ الأول أكثر معاصرة للزهري حيث توفي سنة ١٣٣ من

---

(١) انظر ص ١٧٢ .

(٢) انظر ص ١٨٣ .

الهجرة وكان ممن صحب هشام بن عبد الملك حين تولّى المدينة [١] في حين أن الآخر توفي سنة ١٨٨ من الهجرة [٢] .

ولم أقف على من ذكر لهما رواية عن الزهري .

وقد وثّق ابنُ معين [٣] ، والفسوي [٤] ، والطبراني [٥] ، والمفضَّل بن غسان [٦] ، يحيى بن يحيى الدمشقي .

وذكره ابن حبان في الثقات [٧] ، وقال في المشاهير : من سادات الدمشقيين ، وجِلَّة الفقهاء في الدين [٨] .

فخلاصة حاله أنه ثقة .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا خمسة ، ثلاثة منهم ثقات . والرابع : صدوق توبع على روايته ، أما الخامس فلا يعتد بروايته لأنه مجمع على ضعفه .

وسيأتي الكلام على هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف ، وإمكان كونه أحد الأوجه الراجحة .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه :

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٩) .

(٢) المرجع السابق (٣١/ ٣١٥) .

(٣) عن الجرح والتعديل (٩/ ١٩٧) .

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٥٣) .

(٥) المعجم الصغير - كما في الروض الداني - (١/ ٢٧١) ، ترجمة خالد بن حمد الدمشقي .

(٦) عن تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٩) .

(٧) الثقات (٧/ ٦١٣) .

(٨) مشاهير علماء الأمصار ، ص ١٨٣ .

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

وقد تقدمت الإشارة إلى أنه اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه تسعة عشر راوياً من أصحابه ، كما تقدم في التخريج وسأقتصر على ذكر الثقات منهم ، ومن وصف بأنه من أثبت أصحابه :

- الإمام الشافعي .
- الإمام أحمد بن حنبل : - وهما من هما - .
- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وعُدّ أجلُّ أصحاب ابن عيينة [٢] .
- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة حافظ [٣] .
- أبو خيثمة ، زهير بن حرب : ثقة ثبت [٤] .
- عمرو الناقد : ثقة حافظ ، وَهمَ في حديث [٥] .
- قتيبة بن سعيد : ثقة [٦] .
- أبو نعيم الفضل بن دُكين : ثقة ثبت [٧] .
- أحمد بن عبدة : ثقة ، رُمي بالنصب [٨] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر ص ٢٩٩ .
(٥) انظر ص ٢٩٩ .
(٦) انظر ص ١٧١ .
(٧) انظر ص ٥٥٨ .
(٨) تقريب التهذيب ص ٨٢ ، (٧٤) ، وانظر التهذيب (١/ ٥١) .

- سعيد بن عبد الرحمن المخزومي : ثقة ، خاصة في ابن عيينة [1] .
- محمد بن عبد الله بن يزيد ، ابن المقريء : ثقة [2] .
- عبد الله بن هاشم بن حيان : ثقة [3] .
- عبد الرحمن بن بشر بن الحكم : ثقة [4] .
- إسحاق بن راهويه : ثقة حافظ [5] .
- حامد بن يحيى البلخي : ثقة حافظ ، ومن أعلم الناس بابن عيينة [6] .

وأما رواية ابن عيينة الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير عمرو الناقد ، وقد تقدم بيان حاله .

وأما روايته الثالثة : فلم أجد من رواها عنه غير الحسن بن أبي الحسن المؤذِّن ، وهو يروي المناكير عن الثقات [7] ، وقد عُدّ هذا الحديث من مناكيره كما تقدم في التخريج .

والذي يظهر مما تقدم رجحان الرواية الأولى عن ابن عيينة ، لكثرة رواتها عنه من الثقات الأثبات ، وتشترك الرواية الثانية كذلك مع سابقتها في الرجحان ، لأن عمرو الناقد ثقة حافظ ، وقد روى كلتا الروايتين عن ابن عيينة ، وليس هذا الحديث الذي وهم فيه [8] .

وأما روايته الثالثة ، فمرجوحة ، من جهة الراوي عنه كما أسلفت .

٢ - معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

---

(١) انظر ص ٣٤٥ .
(٢) تقريب التهذيب ص ٤٩٠ ، (٦٠٥٤) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٥٢) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٣٢٧ ، (٣٦٥٧) ، وانظر التهذيب (٦/ ٥٥) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٣٣٧ ، (٣٨١٠) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٣١) .
(٥) انظر ص ٣٣٣ .
(٦) انظر ص ٣٠٠ .
(٧) الكامل (٢/ ٧٤٤) .
(٨) انظر ص ٢٩٩ .

وبعد : فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، أحدهما ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه ، والآخر ثقة ، وروايته هذه محفوظة عنه .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه من الأوجه الراجحة ، خاصة وقد أخرجه - من رواية ابن عيينة - مسلم في صحيحه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة بالشك ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، من رواية عبد الرزاق عن معمر ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، وأن هذا الشك منشؤه من عبد الرزاق .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبيه مسلم بن عبيد الله الزهري ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، من رواية محمد بن كثير عنه وقد تقدم بيان حالهما والكلام على رواية الأوزاعي هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، من جهة الراويين عن محمد بن كثير ، كما تقدم إعلال بعض العلماء لها ، وأنها غير محفوظة عن الأوزاعي .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها - غالباً - غير محفوظة له .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عُقَيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحابه [1] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [١] .

غير أن روايته هذه معلولة ، ممن دونه في الإسناد ، سفيان بن وكيع : وقد كان صدوقاً ، إلا أنه ابتُلي بورّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنُصح ، فلم يقبل ، فسقط حديثه [٢] .

وقد تقدم في التخريج إعلال البخاري وابن عدي ، رواية يونس هذه . وحمل العلّة على سفيان بن وكيع .

٣ - سفيان بن عيينة :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، كما صرّح بذلك ابن عدي .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، ومع كونهم ثقات ، غير أنه لا يصفو من رواياتهم ، إلا رواية عقيل بن خالد ، لما أسلفت من إعلال روايتي يونس ، وابن عيينة .

ومع كون عقيل بن خالد ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري ، غير أني لم أجد من وافقه - من أصحاب الزهري الذين سلمت رواياتهم من العلّة - في رواية هذا الحديث من مسند ابن عمر ، وقد تقدم أن أكثر أصحابه إنما يروونه من مسند أبي هريرة .

ويُفهم من ترجيح الدارقطني لرواية الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أنه يرى عدم رجحان هذا الوجه عنه .

أما ابن حجر ، فذهب إلى الجمع بين روايتي الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وبين الرواية التي معنا ، فقال : ويظهر أن هذه الطريق (يعني سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) لا تعلّ الرواية الأخرى (يعني سالم ، عن

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٤٥ ، (٢٤٥٦) ، وانظر التهذيب (٤/١٠٩) .

أبيه) لاختلاف السياقين ، ولأن ابن شهاب من المكثرين ، فلا يُستبعد أن يكون عنده من طرق متعددة (١) .

وهذا الذي ذكره يمكن التسليم به ، لو سَلِمَتْ روايتا يونس بن يزيد ، وسفيان ابن عيينة لهذا الوجه من العلة وعضدتا روايةَ عقيل بن خالد في ذكر الحديث من مسند ابن عمر .

أما ولم تسلما من ذلك ، فإن القول بتعادل رواية عقيل وحده ، مع رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث من مسند أبي هريرة ، فيه نظر ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف وبيان أحوال الرواة ما يلي :

أولاً : عدم رجحان كل من الأوجه الآتية :

الرابع : الذي رواه الزهري عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، إذ لم أجد من رواه عنه غير معمر ، من رواية عبد الرزاق عنه ، والشك فيه من عبد الرزاق ، لأن الرواة عنه ثقات .

والخامس : الذي رواه الزهري عن أبيه مسلم بن عبيد الله الزهري ، عن أبي هريرة ، حيث لم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، من رواية محمد بن كثير عنه، والحمل فيه على من رواه عن محمد بن كثير أحمد بن هارون المصيصي ، وجعفر ابن هارون ، كما نص على ذلك غير واحد من العلماء .

والسادس : الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً ، حيث لم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وقد خالف الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث موصولاً .

والسابع : الذي رواه الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، حيث لم تصفُ إلا رواية عقيل بن خالد عنه ، وقد خالف الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث من مسند أبي هريرة .

ثانياً : رجحان الوجه الأول ، الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن

---

(١) موافقة الخبر الخبر (١/ ٤٠٥) .

أبي هريرة وذلك لكثرة الثقات الذين رووه عنه ، حيث بلغوا أربعة ، بعد استبعاد رواية معمر لأنها غير محفوظة عنه .

وقد تقدم حكم الدارقطني عليه بأنه المحفوظ عن الزهري .

ثالثاً: يبقى بعد ذلك الوجهان: الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد وحده، عن أبي هريرة، والثالث، الذي رواه الزهري عن أبي سلمة وحده، عن أبي هريرة.

وقواعد الترجيح تقتضي الحكم على كلٍّ منهما بعدم الرجحان ، وذلك لأن الثقات الذين رووا الوجه الثاني عن الزهري ، ثلاثة ، والذين رووا الوجه الثالث عنه اثنان ، فلا تقاوم روايتهم رواية الثقات الذين رووا الوجه الأول عنه ، حيث بلغوا أربعة كما تقدم .

ولذلك حكم الدارقطني بترجيح الوجه الأول عليهما .

ثم إن ابن عبد البر نحى منحى الجمع بين الأوجه الثلاثة ، والقول بأنها محفوظة عن الزهري أيضاً حيث قال - بعد أن أورد رواية الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وسعيد ، عن أبي هريرة : -

وقد حدَّث به معمر عن الزهري مرة ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، ومرة عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فدلّ على أن الحديث صحيح لهما عن أبي هريرة ، ولكل من ذكرنا من رواته في هذا الكتاب عن أبي هريرة ، وهو حديث مجتمع على صحته عند أهل النقل [1] .

وهذا الذي ذهب إليه أولى من القول بالترجيح ، وطرح أحد الأوجه ، خاصة وأن الدراسة أيَّدت ما ذهب إليه من كون روايتي معمر عن سعيد وحده ، وعن أبي سلمة مرة ، محفوظتين عنه . وأن التخريج أفاد إخراج مسلم لرواية كل من سعيد وحده ، وأبي سلمة وحده في صحيحه ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من الأوجه الراجحة : صحيح .

حيث أخرج مسلم الوجه الثاني والثالث في صحيحه ، وصحّح الترمذي وابن حجر الوجه الأول كما تقدم .

* * *

---

(١) التمهيد (١٨/ ٢٣٤) .

الحديث (٥٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ [قال] « **إن من الشعر حكمة** » .

فقال : يرويه الزهري ، وهشام بن عروة ، عن عائشة ، واختُلف عليهما .

وقد ذكرنا الاختلاف على هشام بن عروة ، في جملة حديث هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

فأما الزهري :

فرواه عبد الله بن عامر الأسلمي ، عن الزهري ، عن عروة [١] .

ورواه زمعة بن صالح ، واختُلف عنه :

فرواه أبو عامر العقدي ، عن زمعة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وأرسله يزيد بن أبي حكيم ، عن زمعة ، لم يذكر فيه عائشة .

ورواه ابن عيينة ، واختلف عنه :

فرواه الهيثم بن جميل ، ويحيى بن أبي بكر ، ونهشل بن كثير ، وطاهر بن الفضل ، وخالد بن نزار ، عن ابن عيينة عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة.

وأبي خالد بن نزار من جهم .

---

(١) يعني : عن عائشة مرفوعاً .

وعن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة بمثله [1] .

وقال الحميدي ، وبشر بن مطر : عن ابن عيينة ، عن الزهري ، وهشام بن عروة ، عن عروة ، أحدهما عن مروان ، عن النبي ﷺ .

وقال الحميدي[2]: وقال سفيان مرة: الزهري، عن عروة، عن مروان. وهشام ، عن أبيه ، ليس فيه مروان .

وقال معمر [3] : عن الزهري ، عن عروة ، عن مروان ، عن عبد الرحمن ابن الأسود بن عبد يغوث ، عن أبي بن كعب .

وقال إبراهيم بن سعد[4]: عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن مروان بن الحكم، عن عبد الله بن الأسود بن عبد يغوث.

وأرسله يونس [5] ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ قال .

والصحيح : عن الزهري ، عن عروة مرسل .

وعن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث [6] ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبي بن كعب [7] .

---

(١) هذا الإسناد موصول من رواية ابن عيينة عن هشام ، ولا صلة له برواية الزهري والاختلاف عنه ، ولذلك لم أتناوله في التخريج والدراسة .

(٢) يريد الحميدي بقوله هذا ، الإشارة إلى أن رواية الزهري هي التي فيها ذكر « مروان» لا رواية هشام .

(٣) هذه إحدى الروايتين عن معمر وسيأتي في التخريج أنه روى رواية أخرى غير التي ذكرها الدارقطني .

(٤) (٥) هذه إحدى الروايتين لكل واحد منهما ، وسيأتي في التخريج أن كلاً منهما روى رواية أخرى غير التي ذكرها الدارقطني .

(٦) هكذا في المخطوط ، ويظهر سقوط جملة « عن مروان بن الحكم » في هذا الموضع كما سيأتي في التخريج .

(٧) هذا الوجه هو أحد الوجهين الراجحين عن الزهري ، ولم يسقه الدارقطني في عرضه للاختلاف كما هي عادته، وقد جعلته في الترتيب رابع الأوجه لمناسبته لما قبله وما بعده.

وحديث أبي بن كعب يجيء في مسنده إن شاء الله [1] [2] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري وهشام بن عروة ، وقد اختلف على كل منهما ، كما أشار الدارقطني ولكن الذي يهمنا هو الخلاف عن الزهري ، وذلك من سبعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن مروان بن الحكم ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن مروان ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبي بن كعب .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبي بن كعب .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان ، عن عبد الله بن الأسود ، عن أبي بن كعب .

٧ - ومرة يُروى عنه ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة)

(أ) فرواه ابن عدي في الكامل (٤/١٤٧٣) ترجمة عبد الله بن عامر الأسلمي ، عن عمر بن الحسن بن نصر ، ثنا مؤمل بن إهاب [3] ، ثنا محمد بن بشير ،

---

(١) لم أقف على مسند أبي بن كعب في النسختين المصرية والهندية ، وانظر فهرس مسانيد الصحابة الذي أرفقه الدكتور محفوظ في آخر رسالته « الدكتوراه » ، ولم يرفقه عند طباعته لكتاب العلل .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ق ٣٣ ب) .

(٣) لم أقف عليه من هذا الطريق ، في جزئه المطبوع، لكن من طريق آخر سيأتي قريباً.

ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « **إن من الشعر حكمة** » .

(ب) وتابع زمعة بن صالح ، عبد الله بن عامر ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (كما في كشف الأستار ٣/٣)، (٢١٠٢).

والرافعي في التدوين (٢/٣٥٦) عن بكر بن محمد ، أبي الحسين .

كلاهما من طريق أبي عامر العقدي (واسمه عبد الملك) ، عن زمعة ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ج) وتابع سفيان بن عيينة ، عبد الله بن عامر ، وزمعة بن صالح ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (كما في كشف الأستار ٣/٣) ، (٢١٠١) ، عن نهشل بن كثير الباهلي ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وقال : لا نعلم أسنده عن ابن عيينة إلا نهشل بن كثير ، وخالد بن نزار [1] ، وهو عن زمعة معروف .

ومن طريق نهشل بن كثير ، أخرجها ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٢١) .

وقال : لم أر في حديثه شيئاً ينكر إلا حديثاً واحداً ، وقد وافقه عليه الهيثم بن جميل ، عن ابن عيينة .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٣٤٤ ب) وقال : تفرد خالد بن نزار ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، وهشام ، عن عروة ، (عن عائشة) .

وذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، أن الهيثم بن جميل ، ويحيى بن أبي بكر ، وطاهر بن الفضل ، تابعوا نهشل بن كثير ، وخالد بن نزار ، في روايتهما عن ابن عيينة .

---

(١) كلامه فيه نظر ، حيث تابعهما ثلاثة آخرون كما تقدم في كلام الدارقطني .

فأما رواية الهيثم بن جميل ، فقد علّقها ابن حبان في كتاب الثقات كما تقدم قريباً .

وأما روايتا يحيى بن أبي بكر ، وطاهر بن الفضل ، فلم أقف على من أخرجهما .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن يزيد بن أبي حكيم ، رواه عن زمعة بن صالح ، عن الزهري ، هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(ب) لكن وقفت على رواية أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢٧١) كتاب الأدب ، باب الرخصة في الشعر (٢٦٠٠٦) عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **من الشعر حكمة** » .

ولم يشر الدارقطني إليها في كلامه عن الاختلاف .

أما الوجه الثالث :

(الزهري، عن عروة ، عن مروان بن الحكم ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٢٣) عن أبي بكر الحميدي [(١)] ، قال : حدثنا سفيان ، وهشام بن عروة ، [عن عروة] [(٢)] ، أحدهما عن مروان بن الحكم ، أن النبي ﷺ قال : « **إن من الشعر حكمة** » .

قال سفيان مرة : الزهري عن عروة ، عن مروان .

وهشام ، عن عروة ، ليس فيه مروان [(٣)] .

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده .

(٢) هذه الجملة ساقطة من كتاب المعرفة والتاريخ - المطبوع - والأصل إثباتها كما في كلام الدارقطني .

(٣) كلام سفيان هذا ، يبين أن المراد من قوله في الرواية « أحدهما » ، هو « الزهري » ، وأنه الذي يذكر « مروان » وليس هشاماً .

وذكر الدارقطني أن بشر بن مطر ، تابع الحميدي ، في روايته عن ابن عيينة .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة ، عن مروان بن الحكم ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبي بن كعب)

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٦٣) كتاب الجامع ، باب الشعر والرجز، (٢٠٤٩٩) .

وفي الأمالي ص ٧٥ ، (١٠١) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن مروان بن الحكم ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبي بن كعب ، بمثله .

وأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٢٥) .

والمؤمل بن إهاب في جزئه ص ٥٩ ، (٨) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

وقال أحمد عَقِبَه : ووافقه (يعني : عبد الرزاق) ابن المبارك ، يعني اتفقا على عروة ، ولم يقولا : أبو بكر بن عبد الرحمن .

ومن طريقي أحمد ، والمؤمل ، أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٩/ ٨٧٤) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود .

وأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٢٥) من طريق ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية عبد الرزاق .

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٩/ ٨٧٤) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود .

وأخرج المزي روايتي عبد الرزاق ، وابن المبارك ، في تحفة الأشراف (١/ ٣٢) تعليقاً .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان ، عن عبد الرحمن ابن الأسود ، عن أبي بن كعب)

فلم يذكر الدارقطني من روى هذا الوجه عن الزهري ، وإنما اكتفى بالحكم عليه بالرجحان من رواية الزهري ، على غير عادته في كتابه .

وسأذكر من وقفت عليه من أصحاب الزهري ممن روى هذا الوجه عنه وهم :

(أ) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/٥٣٧) كتاب الأدب ، باب ما يجوز من الشعر . . . (٦١٤٥) .

وفي الأدب المفرد ص ١٨٤ ، باب : من الشعر حكمة ، (٨٨٢) ، عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري قال : أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ، أن مروان بن الحكم أخبره ، أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أخبره ، أن أبي بن كعب أخبره ، أن رسول الله ﷺ قال : « **إن من الشعر حكمة** » .

وأخرجها من طريق أبي اليمان :

ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/٤٢٨) ، (١٨٥٧) .

والبغوي في شرح السنة (١٢/٣٦٨) كتاب الاستئذان، باب الشعر والرجز، (٣٣٩٨).

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٦٨) كتاب الحج ، باب لا يضيق على واحد منهما أن يتكلم بما لا يأثم فيه .

وفي (١٠/٢٣٧) كتاب الشهادات ، باب شهادة الشعراء .

وقال في هذا الموضع : وكذلك رواه إسماعيل بن أمية ، وزياد بن سعد ، ومحمد بن أبي عتيق ، ويونس بن يزيد ، عن الزهري .

وأخرجها أيضاً في السنن الصغرى (٤/١٨٢) كتاب الشهادات ، باب من تجوز شهادته (٤٣٠٢) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/٨٧٣) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود .

(ب) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٢٧١) كتاب الأدب ، باب الرخصة في الشعر ، (٢٦٠٠٥) عن عبد الله بن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وأخرجها أبو داود في سننه (٥/ ٢٧٦) كتاب الأدب ، باب ما جاء في الشعر (٥٠١٠) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٣٥) كتاب الأدب ، باب الشعر (٣٧٥٥) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤٢٧) ، (١٨٥٤) .

وأحمد في مسنده (٥/ ١٢٥) .

وعبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه (٥/ ١٢٥) .

وعبد الغني المقدسي في جزء أحاديث الشعر ص ٥١ ، (١٢) .

وابن عساكر في تاريخ (٩/ ٨٧٢) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود .

سبعتهم من طريق ابن المبارك .

وأخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٩٧) من طريق عبد الله بن وهب .

وتمام الرازي في فوائده (١/ ٧٦) ، (١٦٧) من طريق الليث بن سعد .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة ، رووه عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ج) زياد بن سعد الخراساني :

وأخرج روايته عبد الملك بن جريج في جزئه ص ٦٢ ، (٥٤) فقال : أخبرني زياد بن سعد ، أن ابن شهاب أخبره . . . به ، بمثله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٥/ ١٢٥) .

والبخاري في الأدب المفرد ص ١٨٥ ، باب الشعر حسن كحسن الكلام ، ومنه قبيح (٨٨٨) [١] .

والدارمي في سننه (٢/ ٣٨٣) كتاب الاستئذان ، باب في أن من الشعر حكمة (٢٧٠٤) .

---

(١) سقط من المطبوع ذكر « مروان بن الحكم » وكذلك هو ساقط في فضل الله الصمد (٢/ ٣١٤) ، والصحيح إثباته ، كما في جزء ابن جريج وبقية المصادر الأخرى التي أخرجت الحديث من طريقه .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤٢٧) ، (١٨٥٥) .

والفاكهي في حديثه عن أبي يحيى بن مسرة عن شيوخه (٢/ق ٤٤ أ) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٨٧١ و ٨٧٢) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود ، من عدة طرق ستتهم من طريق عبد الملك بن جريج ، عن زياد بن سعد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

(د) إبراهيم بن سعد :

وقد أخرج روايته الطيالسي في مسنده ص ٧٦ ، (٥٥٦) عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به ، بمثله .

ومن طريق الطيالسي ، أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٣٧) كتاب الشهادات ، باب شهادة الشعراء .

وفي معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٤٠) كتاب الشهادات ، باب شهادة الشعراء ، (٢٠٢١٢) .

وأخرجها عبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه (٥/ ١٢٦) عن أبي معمر الهذلي .

وقال : هكذا حدثناه أبو معمر ، عن إبراهيم بن سعد، وقال فيه: عبد الرحمن ابن الأسود ، وخالف أبو معمر رواية من رواه عن إبراهيم بن سعد ، لأنه رواه عن إبراهيم بن سعد ، وقالوا فيه : عن عبد الله بن الأسود .

ومن طريق عبد الله بن أحمد ، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٨٧٤) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود .

وأخرجها ابن عساكر في الموضع السابق من طريق عبد الرحمن بن مهدي [(١)] ، وعبد العزيز بن عبد الله بن العمري وأبي عمر الحوضي [(٢)] .

أربعتهم تابعوا أبا داود الطيالسي في روايته عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به ، بمثله .

---

(١) (٢) سيأتي أنهما رويا عن إبراهيم بن سعد روايته الأخرى بذكر«عبد الله بن الأسود».

(هـ) **معمر بن راشد** :

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٥/ ١٢٥) عن إبراهيم بن خالد ، ثنا رباح (ابن زيد الصنعاني) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وقال : خالف رباح رواية ابن المبارك ، وعبد الرزاق ، لأنهما قالا : عن عروة ، وقال رباح : عن أبي بكر بن عبد الرحمن .

ومن طريق أحمد ، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٨٧٣) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود .

وأخرجها عبد الرزاق في الأمالي ص ٧٦ ، (١٠٢) وقال :

ثنا رباح ، وأخرج عن معمر كتابه ، فإذا هو : عن الزهري ، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن . . . وهو الصواب .

وأخرجها تعليقاً ، ابن حجر في النكت الظراف (بهامش تحفة الأشراف ١/ ٣٢) فقال :

ذكر عبد الرزاق أن رباح بن زيد قال : أخرج معمر كتابه ، فإذا فيه بدل ، « عن أبي بكر بن عبد الرحمن » لا « عروة » .

وكأن معمراً حدث به من حفظه فأبدل ، وكتابه أيقن .

(و) **إسماعيل بن أمية** :

وقد أخرج روايته ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤٢٧) ، (١٨٥٦) ، عن علي بن ميمون ، ثنا سعيد بن مسلمة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

والدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه ، المراغي - (١/ ٣٥٨) ، (٦١٢) وقال :

غريب من حديث عبد الملك بن الخطاب بن عبيد الله بن أبي بكرة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن الحارث ، عن مروان بن الحكم ، عن عبد الرحمن (بن الأسود ، عن أبيّ) تفرد به محمد بن عبد العزيز الرملي عن عبد الملك .

وأخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٨٧٣) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود ، من طريق سليمان بن بلال ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ز) عبيد الله بن أبي زياد :

وقد أخرج روايته عبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه (٥/ ١٢٦) عن عمرو الناقد ، عن الحجاج بن أبي منيع الرصافي ، ثنا جدي عبيد الله بن أبي زياد ، عن الزهري ، به ، بمثله .

ومن طريق عبد الله ، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٨٧٣) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود .

(ح) عقيل بن خالد :

وقد أخرج روايته ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٨٧٢) ترجمة عبد الرحمن ابن الأسود ، من طريق سلامة بن روح ، نا عقيل بن خالد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

(ط) محمد بن أبي عتيق :

وقد أخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٣٧) كتاب الشهادات ، باب شهادة الشعراء تعليقاً .

(ي) (ك) (ل) (م) محمد بن عبد الله ، ابن أخي الزهري ، وأسامة بن زيد ، وعبد الرحمن بن عبد العزيز ، وعبد الله بن عامر [1] .

وقد أخرج روايتهم ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤٢٨) تعليقاً ، وسيأتي كلامه في تخريج الوجه الآتي .

أما الوجه السادس :

(الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن مروان بن الحكم، عن عبد الله ابن الأسود ، عن أبي بن كعب)

فرواه أحمد في مسنده (٥/ ١٢٥) .

---

(١) يظهر أن هذه رواية ثانية له ، إذ تقدم أنه روى الوجه الأول عن الزهري .

وابن معين في التاريخ - برواية الدوري -(٣/ ٢٤٥) .

كلاهما عن يزيد بن هارون[١]، عن إبراهيم بن سعد، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام ، عن مروان بن الحكم ، عن عبد الله [٢] بن الأسود بن عبد يغوث ، عن أبي بن كعب ، بمثله .

وزاد ابن معين : إلا أن يونس ومعمراً ، والناس أجمعين قالوا : عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، وهو الصواب ، ولكن إبراهيم بن سعد قال كذا : عبد الله بن الأسود .

ومن طريق يزيد بن هارون أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٩٧) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٨٧٥) ترجمة عبد الرحمن بن الأسود .

وأخرجه أحمد ، وابن معين ، في الموضعين السابقين .

كلاهما عن أبي كامل (مظفر بن مدرك) عن إبراهيم بن سعد ، به .

وقال أبو عبد الرحمن (عبد الله بن أحمد بن حنبل) معلقاً على رواية أبيه : هكذا يقول إبراهيم بن سعد في حديثه : عبد الله بن الأسود ، وإنما هو عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث ، عن أبي بن كعب ، كذا يقول غير إبراهيم ابن سعد .

ومن طريقي أحمد وابن معين ، أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق .

وأخرجه ابن معين في الموضع السابق ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، به .

ومن طريقه ابن عساكر في الموضع السابق .

---

(١) ذكر المزي في التحفة (١/ ٣١) أن يزيد بن هارون رواه بإسقاط « مروان بن الحكم » ، وهذا وجه آخر عن الزهري لم يشر الدارقطني إليه ، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٢٥) من طريق يونس بن يزيد ، وعبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه (٥/ ١٢٦) من طريق الوليد الموقري ، كلاهما عن الزهري ، ولعل يزيداً روى عن إبراهيم بن سعد هذا الوجه أيضاً ، ولم ألتفت إليه في دراسة الاختلاف .

(٢) في المطبوع من مسند أحمد « عن ابن الأسود » مبهماً ، دون تقييد بعبد الله ، وهو عند ابن معين والطحاوي مقيداً به .

وأخرج أحمد في الموضع السابق ، عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن إبراهيم ابن سعد ، به .

ومن طريقه ابن عساكر في الموضع السابق .

وأخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (١/ ١٤٢) عن سليمان بن داود (الهاشمي) عن إبراهيم ، به .

ومن طريقه ابن عساكر في الموضع السابق .

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه (٥/ ١٢٥) ، عن منصور ابن بشير ، عن إبراهيم ، به .

ومن طريقه ابن عساكر في الموضع السابق .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤٢٨) ، (١٨٥٨) ، عن يعقوب بن حميد ، عن إبراهيم بن سعد ، به ، وقال :

ورواه ابن أخي الزهري ، عن الزهري .

وأسامة بن زيد ، وعبد الرحمن بن عبد العزيز ، وعبد الله بن عامر، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن مروان بن الحكم، عن عبد الرحمن ابن الأسود ، عن أبي بن كعب رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، ولا أعلم وافق إبراهيم بن سعد أحد على « عبد الله » .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٩٧) من طريق إبراهيم بن أبي الوزير ، عن إبراهيم بن سعد ، به .

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٨) ترجمة إبراهيم بن سعد .

وابن عساكر في الموضع السابق .

كلاهما من طريق عبد الله بن عمران العابدي ، عن إبراهيم بن سعد ، به .

وقال ابن عدي : سمعت محمد بن صالح بن توبة يقول : سمعت أبا زرعة الرازي يقول : لا يقول بهذا الإسناد « عبد الله بن الأسود » إلا إبراهيم بن سعد .

قال الشيخ (ابن عدي): وهذا الحديث قال فيه أصحاب الزهري:عن عبد الرحمن ابن الأسود ، وخالفهم إبراهيم بن سعد ، فقال : عن عبد الله بن الأسود .

وأخرجه الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٥) ترجمة أبي عمر الحوضي ، من طريقه ، عن إبراهيم بن سعد ، به .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فقد ذكر الدارقطني أن يونس بن يزيد ، رواه عنه هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الاختلاف من سبعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، عنه ، وهم :

١ - عبد الله بن عامر الأسلمي :

ضعّفه ابن سعد [١] ، وابن معين وقال مرة : ليس بشيء [٢] ، وأحمد [٣] ، وابن المديني [٤] ، وأبو داود [٥] ، والنسائي [٦] ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وزاد : ليس بالمتروك [٧] ، والدارقطني [٨] ، والجوزجاني [٩] ، والبيهقي [١٠] ، والذهبي [١١] ، وابن حجر [١٢] .

---

(١) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٤١٠ .
(٢) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣١٥) .
(٣ ، ٥) عن تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤١) .
(٤) سؤالات ابن أبي شيبة ص ١١٧ .
(٦) الضعفاء والمتروكين ص ١٤٦ .
(٧) الجرح والتعديل (٥/ ١٢٣) .
(٨) الضعفاء والمتروكين ص ٢٦١ .
(٩) أحوال الرجال ص ١٤٠ .
(١٠) السنن الكبرى (٢/ ٣٥) .
(١١) الكاشف (٢/ ١٠٠) .
(١٢) تقريب التهذيب ص ٣٠٩ ، (٣٤٠٦) .

وقال البخاري : يتكلمون في حفظه [١] .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد والمتون ، ويرفع المراسيل والموقوف [٢] .

وقال ابن عدي : هو عزيز الحديث ، ولا يتابع في بعض هذه الأخبار التي ذكرتها عنه - ومنها روايته لهذا الوجه - وهو ممن يُكتب حديثه [٣] .

فخلاصة حاله أنه ضعيف متفق على ضعفه .

وقد تقدم في التخريج أنه روى الوجه الخامس موافقاً في ذلك الثقات من أصحاب الزهري ، فيُعتد بروايته تلك ، لا بهذه التي معنا .

٢ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٤] .

وقد اختُلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يرويه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه : عبد الملك ، أبو عامر العقدي ، وهو ثقة [٥] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه : يزيد بن أبي حكيم العدني ، وهو صدوق [٦] .

والذي يظهر أن الحمل في هذا الاختلاف على زمعة نفسه ، لأنه ضعيف من جهة ضبطه ، والراويين لكلتا الروايتين عنه أقوى منه حالاً .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [٧] .

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ١٥٧) .

(٢) المجروحين (٢/ ٦) .

(٣) الكامل (٤/ ١٤٧٣) .

(٤) انظر ص ٣٦٧ .

(٥) انظر ص ٢٩٠ .

(٦) تقريب التهذيب ص ٦٠٠ ، (٧٧٠٣) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٨٠) .

(٧) انظر ص ١٦٨ .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن مروان بن الحكم ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- نهشل بن كثير : ترجم له ابن حبان في الثقات وقال : لم أر في حديثه شيئاً ينكر إلا هذا الحديث . . . ا . هـ [1] يعني : الذي معنا .

- خالد بن نزار : صدوق يخطيء [2] .

- الهيثم بن جميل : ثقة ، من أصحاب الحديث ، تغيَّر لما تُرك (يعني الرواية عنه) [3] .

- يحيى بن أبي بكر : لم أقف على ترجمته .

- طاهر بن الفضل : متهم بالوضع كما ذكر ابن حبان في المجروحين [4] ، وأما ذكره له في الثقات أيضاً [5] ، فقد تعقبه ابن حجر بأنه ليس له معنى ، لأنهما واحد [6] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير ابن أبي شيبة ، وهو : ثقة حافظ [7] .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه :

---

(١) الثقات (٩/ ٢٢١) ، وانظر لسان الميزان (٦/ ١٧٢) .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٩١ ، (١٦٨٢) ، وانظر التهذيب (٣/ ١٠٦) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٧٧ ، (٧٣٥٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ٨٠) .

(٤) المجروحين (١/ ٣٨٠) .

(٥) الثقات (٨/ ٢٣٨) .

(٦) لسان الميزان (٣/ ٢٠٨) .

(٧) انظر ص ١٧١ .

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجلُّ أصحاب ابن عيينة [1] .

- بشر بن مطر : صدوق [2] .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن سفيان بن عيينة ، هي الرواية الثانية التي رواها عنه ابن أبي شيبة حيث سلمت من العلّة .

وأما روايته الأولى فمرجوحة ، لحال رواتها عنه .

وأما روايته الثالثة ، فهي وإن كانت من رواية اثنين عنه ، أحدهما من أجلِّ أصحابه ، لكن ابن عيينة تردد فيها كما تقدم في التخريج ، فمرة جمع بين روايتي الزهري وهشام بن عروة ، ثم قال : أحدهما عن مروان بن الحكم ، ومرة ذكر بأن رواية الزهري هي التي فيها « مروان » ورواية هشام بدونه ، والله أعلم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما تقدم فهم عبارة عن ضعيفين ، وثقة روايته ليست محفوظة عنه ، مما يجعله وجهاً غير محفوظ عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١ - زمعة بن صالح :

وقد تقدم بيان حاله ، والاختلاف الذي حصل عليه في هذا الحديث ، ويظهر أن روايته لهذا الوجه أرجح الروايتين ، لموافقتها رواية ابن عيينة المحفوظة عنه .

٢ - سفيان بن عيينة :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها المحفوظة عنه .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فأحدهما ابن عيينة ، الذي عُدَّ من أثبت أصحاب الزهري ، ولذلك عدَّه الدارقطني أحد الوجهين

---

(١) انظر ص ١٧١ .

(٢) الجرح والتعديل (٢/٣٦٨) .

الراجحين عن الزهري ، خاصة وأنه وافق الوجه الراجح ، عن هشام بن عروة، عن أبيه ، مرسلاً ، وهي الرواية التي رجحها الدارقطني أثناء عرضه للاختلاف الذي حصل على هشام بن عروة [١] .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة ، عن مروان بن الحكم ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها غير محفوظة عنه .

وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة ، عن مروان بن الحكم ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيّ بن كعب)

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٢] .

وقد اختلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيّ بن كعب .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الرزاق بن همام : وهو ثقة حافظ ، تُكلِّم فيه من جانبين وهما غير منطبقين هنا ، وعدَّه الجمهور من أثبت أصحاب معمر [٣] .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر [٤] .

---

(١) انظر العلل للدارقطني (٤/ ٢٣٧) .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ١٦٨ .
(٤) انظر ص ٣٣٥ .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير رباح بن زيد الصنعاني ، وهو ثقة فاضل كان له علم بحديث معمر [1] .

وقواعد الترجيح ، وإن كانت تقتضي رجحان روايته الأولى ، لكثرة الرواة ، إلا أن العلماء ، حمَّلوا العلة في هذا الاختلاف على معمر نفسه كما تقدم في التخريج ، وأنه حدَّث بالرواية الأولى من حفظه فأخطأ في حين أن روايته الثانية حدَّث بها من كتابه فسلمت من الخطأ .

قلت : ويؤيده أن روايته الثانية هي التي وافقت رواية الأكثرين من أصحاب الزهري الثقات كما سيأتي في دراسة الوجه الآتي .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه الذي معنا غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان ، عن عبد الرحمن ابن الأسود ، عن أبي بن كعب)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت سيما في الزهري [2] .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [3] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وقد تقدم في التخريج أني لم أقف على من روى عنه الرواية الثانية لعدم

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٠٥ ، (١٨٧٣) ، وانظر التهذيب (٣/ ٢٠٣) .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

وقوفي على من أخرجها ، لكن الذي يظهر رجحان الرواية الأولى عليها ، وذلك لسببين :

(أ) أنها من رواية ثلاثة من الثقات الأثبات عن يونس ، وهم : عبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، والليث بن سعد .

(ب) أنها التي وافقت رواية الأكثرين من ثقات أصحاب الزهري ، والله أعلم .

٣ - زياد بن سعد الخراساني :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ومن أثبت أصحابه (١) .

٤ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدَّث من كتابه ، أما إن حدَّث من حفظه فربما أخطأ (٢) .

وقد اختُلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان ، عن عبد الله بن الأسود ، عن أبيّ بن كعب .

فأما روايته الأولى فرواها عنه :

- أبو داود الطيالسي : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث (٣) .
- أبو معمر الهذلي (إسماعيل بن إبراهيم) : ثقة مأمون (٤) .
- عبد الرحمن بن مهدي : ثقة ، ثبت ، حافظ ، عالم بالحديث والرجال (٥) .
- عبد العزيز العمري : لا بأس به (٦) .

---

(١) انظر ص ٣٧٧ .
(٢) انظر ص ٣٣٩ .
(٣) انظر ص ٢٢٤ .
(٤) تقريب التهذيب ص ١٠٥ ، (٤١٥) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٣٩) .
(٥) انظر ص ٨٧٣ .
(٦) انظر ص ٧٤٣ .

- أبو عمر الحوضي (واسمه حفص بن عمر) : ثقة ثبت ، عيب عليه أخذ الأجرة على الحديث [١] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- يزيد بن هارون : ثقة متقن [٢] .
- أبو كامل (مظفر بن مدرك) : ثقة متقن [٣] .
- يعقوب بن إبراهيم بن سعد : ثقة [٤] .
- عبد الرحمن بن مهدي : تقدم بيان حاله .
- سليمان بن داود الهاشمي : ثقة [٥] .
- منصور بن بشير (هو ابن أبي مزاحم) : ثقة [٦] .
- يعقوب بن حميد : صدوق ربما وهم [٧] .
- إبراهيم بن أبي الوزير : ثقة ربما وهم [٨] .
- عبد الله بن عمران العابدي : صدوق يخطيء [٩] .
- أبو عمر الحوضي : تقدم بيان حاله .

وكما يظهر من تأمل رواة كلا الوجهين عن إبراهيم بن سعد ، فإن الحمل في هذا الاختلاف على إبراهيم بن سعد نفسه ، وأنه وهم في روايته الثانية التي ذكر فيها « عبد الله بن الأسود » بدل « عبد الرحمن بن الأسود » ولعله حدث بها من حفظه ، خاصة وأنه لم يتابع عليها كما تقدم في التخريج ، ولذلك كانت العلة

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٧٢ ، (١٤١٢) ، وانظر التهذيب (٢/ ٣٤٩) .
(٢) انظر ص ١٧٤ .
(٣) انظر ص ٥٦٥ .
(٤) انظر ص ٥٦٥ .
(٥) تقريب التهذيب ص ٢٥١ ، (٢٥٥٢) ، وانظر التهذيب (٤/ ١٦٤) .
(٦) انظر ص ٧٤٣ .
(٧) تقريب التهذيب ص ٦٠٧ ، (٧٨١٥) ، وانظر التهذيب (١١/ ٣٣٦) .
(٨) انظر ص ٤٢٩ .
(٩) انظر التهذيب (٥/ ٣٠٠) .

من جهته ، وأما روايته الأولى ، فهي الراجحة ، لأنها وافقت رواية الثقات من أصحاب الزهري ، والله أعلم .

٥ - معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها المحفوظة عنه لأنه حدَّث بها من كتابه .

٦ - إسماعيل بن أمية :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، متفق على توثيقه [١] .

٧ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٢] .

٨ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [٣] .

٩ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٤] .

١٠ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٥] .

١١ - أسامة بن زيد الليثي :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة إذا حدث من كتابه ، ضعيف إذا حدَّث من حفظه [٦] .

---

(١) انظر ص ٣٠٣ .
(٢) انظر ص ٥٠٨ .
(٣) انظر ص ١٨٥ .
(٤) انظر ص ٤٦٧ .
(٥) انظر ص ٢٦٠ .
(٦) انظر ص ٢٨١ .

١٢ - عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري الأمامي :

اختلف العلماء فيه :

فوثقه يعقوب بن شيبة [١] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٢] .

وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، وكان عالماً بالسيرة وغيرها [٣] .

وذهب آخرون إلى تضعيفه :

فقال أبو حاتم : مضطرب الحديث [٤] .

وقال الأزدي : ليس بالقوي عندهم [٥] .

ووصفه الذهبي بأنه : صدوق ، قد لُيِّن [٦] ، وقال في موضع آخر : فيه شيء [٧] .

وضعفه ابن حجر مرة [٨] ، وقال في موضع آخر : صدوق يخطيء [٩] .

وذهب فريق إلى القول بجهالته :

كابن معين ، الذي قال فيه : شيخ مجهول [١٠] .

أما ابن عدي ، فلم يورد له إلا حديثاً واحداً ، ثم قال : ليس هو بذلك المعروف ، كما قال ابن معين [١١] .

ويظهر أن الراجح في حاله أنه : صدوق قد لُيِّن كما قال الذهبي .

---

(١) عن تهذيب الكمال (١٧/ ٢٥٤) .

(٢) الثقات (٧/ ٧٥) .

(٣) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٤٦٧ .

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٠) .

(٥) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٢٠٠) .

(٦) المغني في الضعفاء (٢/ ٣٨٣) .

(٧) ديوان الضعفاء ص ٢٤٣ .

(٨) فتح الباري (٣/ ٢١٠) .

(٩) تقريب التهذيب ص ٣٤٥ ، (٣٩٣٣) .

(١٠) تاريخ الدارمي ص ١٣٩ .

(١١) الكامل (٤/ ١٥٩٧) .

ويحمل توثيق يعقوب بن شيبة على العدالة ، وأما القول بجهالته ، فهو عند من حكم عليه بذلك ، لا أنه مجهول في حقيقة الأمر ، لأن من عرفه حجة على من لم يعرفه ، خاصة وأن ابن سعد قال فيه : كان كثير الحديث ، وكان عالماً بالسيرة وغيرها ، كما تقدم .

١٣ - عبد الله بن عامر الأسلمي :

تقدم بيان حاله ، وأنه ضعيف ، وقد روى الوجه الأول أيضاً لكنها رواية مرجوحة له ، لضعف متابعاته ، أو لكونها غير محفوظة ، وروايته هذه التي معنا أرجح ، لموافقتها روايات الثقات من أصحاب الزهري .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحاب الزهري ، مما يجعله أحد الوجهين الراجحين عنه وقد رجحه الدارقطني كما تقدم في كلامه عن الاختلاف .

أما الوجه السادس :

(الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن مروان بن الحكم، عن عبد الله ابن الأسود ، عن أبيّ بن كعب)

فلم أجد من رواه عنه غير إبراهيم بن سعد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها غير محفوظة له ، لأنه وهم في ذكر « عبد الله بن الأسود » والصحيح أنه « عبد الرحمن بن الأسود » ، ولم أقف له على أخ اسمه عبد الله ، ويظهر أنه اشتبه عليه بابن عمه عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث ، والله أعلم [١] .

وعليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها غير محفوظة عنه في الغالب .

وعليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٢٩ .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الخامس الذي رواه الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان بن الحكم ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبي بن كعب ، وذلك لكثرة الرواة له من أصحابه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه ، ورجحه الدارقطني .

وكذلك الوجه الثاني ، الذي رواه الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن النبي ﷺ مرسلاً فهو راجح أيضاً ، لأنه من الرواية المحفوظة عن سفيان بن عيينة ، وهو ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه ، وقد تابع الزهري ، عليه هشام بن عروة ، على الرواية المحفوظة عنه أيضاً ، ولذلك رجحه الدارقطني أيضاً .

أما باقي الأوجه الأخرى فهي مرجوحة كما تقدم بيانه كل في موضعه من الدراسة .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح - الموصول - صحيح ، فقد أخرجه البخاري في صحيحه كما أسلفت .

وأما من وجهه المرسل ، فهو ضعيف لأجل الإرسال ، لكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي - واللفظ له - من طريق أبي عوانة ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً « **إن من الشعر حكَماً** » .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح [1] .

وسماك بن حرب وإن كانت روايته عن عكرمة مضطربة [2] ، إلا أن الحديث بمجموع طرقه لا ينزل عن درجة الصحيح لغيره ، والله أعلم .

* * *

---

(١) سنن أبي داود (٥/ ٢٧٧) كتاب الأدب ، باب ما جاء في الشعر (٥٠١١) .
وجامع الترمذي (٥/ ١٣٨) كتاب الأدب ، باب ما جاء إن من الشعر حكمة (٢٨٤٥) .
(٢) انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٤) ترجمة سماك .

الحديث (٦٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ : « **الشفعة فيما يُقسم** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرُوي عن خارجة بن مصعب ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه [١] .

وخالفه عبد الواحد بن زياد ، فرواه عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر .

وكذلك قال يزيد بن زريع ، وعبد الرزاق .

واختُلف عن مالك :

فقيل : عنه ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وكذلك قيل : عن ابن جريج ، ومحمد بن إسحاق، عن الزهري.

وأخرجه مالك في الموطأ ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة مرسلاً .

وحديث [جابر] [٢] وأبي هريرة محفوظان .

---

(١) هو عبد الرحمن بن عوف .

(٢) ذكر محقق الكتاب ، أن هذه العبارة ساقطة من النسخ التي اعتمدها ، والسياق يقتضيه، ويؤيده ترجيحه حديث جابر في السؤال الآتي .

وأما حديث أبي سلمة ، عن أبيه فوهم من راويه [1] [2] .

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد [أو] [3] أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

قال ذلك يحيى بن آدم ، عن ابن إدريس ، عنه .

وخالفه الحسن بن الربيع: رواه عن ابن إدريس، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد، أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة.

ورواه أحمد بن مالك البالسي ، عن جعفر بن عون ، عن ابن جريج، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

واختُلف عن مالك .

فرواه أبو عاصم ، وعبد الملك بن عبد العزيز الماجشون ، ويحيى بن إبراهيم ابن أبي قتيلة ، وأبو يوسف القاضي ، عن مالك ، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وكذلك رُوي عن الزّنْبري ، ومطرَّف [4] .

---

(١) يعني : خارجة بن مصعب .

(٢) العلل للدارقطني (٤/ ٢٧٦ وما بعدها) .

(٣) في المطبوع « عن سعيد وأبي سلمة » ، والصحيح ما ذكرته ، كما سيأتي في تخريج الوجه السادس .

(٤) هما سعيد بن داود الزّنبري ، ومطرف بن عبد الله المدني ، كما صرّح بذلك ابن عبد البر (التمهيد ٧/ ٤٤) نقلاً عن الدارقطني .

ورواه [أصحابه] : معن ، وأبو مصعب ، والقعنبي ، والشافعي وابن وهب ، ووكيع ، والحَجَبي [1] ، والنفيلي [2] ، وسعيد بن منصور ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، مرسلاً [3] .

ورواه محمد بن الحسن ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، مرسلاً [4] .

ورواه أحمد بن يونس ، ومنجاب بن الحارث ، وعمرو بن مرزوق ، وأبو عامر العقدي ، وروح بن عُبادة ، وأبو أحمد الزبيري ، عن مالك، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، مرسلاً .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر .

قاله عبد الرزاق ، عنه .

وأرسله ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري [5] .

ورواه صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن [أبي سلمة] [6] عن جابر .

ورواه خارجة بن مصعب [عن معمر] [7] عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، ولا يصح هذا القول .

---

(١) (٢) هما : عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي ، وعبد الله بن محمد النفيلي .

(٣) يعني بدون ذكر « أبي هريرة » .

(٤) يعني بدون ذكر « أبي هريرة » .

(٥) لعله يقصد بذلك : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، بدون ذكر جابر ، ولا أبي هريرة، كما سيأتي في التخريج .

(٦) هذه العبارة ساقطة من المخطوط ، وصالح بن أبي الأخضر إنما يرويه هكذا ، كما سيأتي في التخريج . وقد استدركها المحقق .

(٧) هذه العبارة ساقطة من المطبوع والمخطوط وخارجة إنما يرويه عن معمر ، كما تقدم في كلام الدارقطني في الموضع الأول .

قال الشيخ أبو الحسن : والصواب في حديث مالك رحمه الله : المتصل عن أبي هريرة .

وقول من قال : عن أبي سلمة ، عن جابر، فهو محفوظ أيضاً[1].

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من تسعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن عبد الرحمن بن عوف .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن جابر .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد أو أبي سلمة أو عنهما جميعاً ، عن أبي هريرة .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٧ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

٨ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

٩ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف)

فذكر الدارقطني أنه رُوي عن خارجة بن مصعب ، عن معمر ، عن الزهري ، بهذا الإسناد ، وأعلَّه بأنه : وهم من راويه ، وقال مرة أخرى : ولا يصح هذا القول .

ولم أقف على من أخرج هذه الرواية .

---

(١) العلل للدارقطني (٩/ ٣٣٧ ، وما بعدها) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر)

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٧٩) كتاب البيوع ، باب إذا ضُربت الحدود فلا شفعة ، (١٤٣٩١) ، عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله قال : إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل ما لم يُقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصُرِّفت الطُرق ، فلا شفعة » .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٢٩٦) ، عن عبد الرزاق ، به ، بمثله .

وأبو داود في سننه (٣/ ٧٨٤) كتاب البيوع ، باب في الشفعة ، (٣٥١٤) ، عن أحمد .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٢) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم ، من طريق أبي داود المتقدم .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٤٠٧) كتاب البيوع ، باب بيع الشريك من شريكه ، (٢٢١٣) .

والترمذي في جامعه (٣/ ٦٥٢) كتاب الأحكام ، باب ما جاء إذا حُدّت الحدود ، (١٣٧٠) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وقد رواه بعضهم مرسلاً عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ .

وابن ماجه في سننه (٢/ ٨٣٥) كتاب الشفعة ، باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة (٢٤٩٩) .

وابن الجارود في المنتقى ص ٢١٦ ، باب ما جاء في الشفعة . (٦٤٣) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٣١٠) وفي (٧/ ٣١١) ، كتاب الشفعة (٥١٦١) (٥١٦٣) .

وأبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ ق ١٥٣ ب) .

والدارقطني في سننه (٤/ ٢٣٢) كتاب الأقضية والأحكام ، باب في المرأة تقتل إذا ارتدت ، (٩٩) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٢٣) كتاب الشفعة ، باب الشفعة بالجوار .

وابن المنذر في الإقناع (١/ ٢٦٧) كتاب البيوع ، باب الشفعة ، (٩٦) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٢) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يُقسم .

وفي السنن الصغرى (٢/ ٣١٤) كتاب البيوع ، باب الشفعة ، (٢١٣٤) .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ٣٠٨) كتاب الصلح ، باب الشفعة ، (١١٩٨٨) و (١١٩٩٠) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة ، من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، به ، بنحوه .

كما أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٤٠٨) كتاب البيوع ، باب بيع الأرض والدور (٢٢١٤) .

وفي (٤/ ٤٣٦) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم ، (٢٢٥٧) .

وفي (٥/ ١٣٤) كتاب الشركة ، باب إذا قسم الشركاءالدور . . . (٢٤٩٦) .

ومن طريق البخاري في الموضعين الآخرين ، أخرجه البغوي في شرح السنة (٨/ ٢٤٠) باب الشفعة ، (٢١٧١) .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٢٣) كتاب الشفعة ، باب الشفعة بالجوار .

وأحمد في مسنده (٣/ ٣٩٩) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٣١١) ، كتاب الشفعة ، (٥١٦٤) .

والبيهقي في سننه الكبرى (٦/ ١٠٢) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يُقسم .

خمستهم من طريق عبد الواحد بن زياد ، عن معمر ، به بنحوه .

كما أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٥/ ١٣٣) كتاب الشركة ، باب الشركة في الأرضين وغيرها . (٢٤٩٥) .

وفي (١٢/ ٣٤٥) كتاب الحيل ، باب في الهبة والشفعة ، (٦٩٧٦) ، من طريق هشام بن يوسف ، عن معمر به ، بنحوه .

وأخرجه الشافعي في مسنده - بترتيب السندي - (٢/ ١٦٥) كتاب الشفعة ، (٥٧٢) ، عن الثقة ، عن معمر به ، بنحوه .

ومن طريقه هذا ، أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٨/ ٣٠٨) كتاب الصلح ، باب الشفعة ، (١١٩٨٧) .

والثقة عن معمر ، عند الشافعي ، هو « مطرف بن مازن » [١] .

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٨/ ٣٠٩) كتاب الصلح، باب الشفعة (١١٩٩١) من طريق محمد بن عبد الرحمن الجندي، عن معمر، به، بنحوه.

(ب) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ورواه عن صالح ، أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٣٥ ، (١٦٩١) .

ومن طريق الطيالسي أخرجه أبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ ق ١٥٣ ب) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٣) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم .

كما أخرج رواية صالح ، أحمد في مسنده (٣/ ٣٧٢) .

وابن عدي في الكامل (٤/ ١٣٨٣) ترجمة صالح بن أبي الأخضر ، وقال : وهذا قد رواه عن الزهري غير صالح .

والخطيب البغدادي في الكفاية ، ص ٢٥٦ ، باب القول في المحدّث يجد في أصل كتابه كلمة من غريب اللغة غير مقيّدة .

والدولابي في الكنى والأسماء (٣/ ١٤٩) .

أربعتهم من طريق صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، بنحوه .

(ح) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، معمراً وصالحاً ، على روايتيهما هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) تعجيل المنفعة لابن حجر ص ٥٤٨ .

وأخرج روايته مسدّد بن مسرهد في مسنده الكبير (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٣/ ٢٦٤) عن بشر بن المفضل ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله ، بنحوه .

كما أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٤٠٨) كتاب البيوع ، باب بيع الأرض والدور . . . (٢٢١٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٣) كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم.

كلاهما تعليقاً مجزوماً إلى عبد الرحمن .

وأخرج ابن قتيبة هذا الوجه عن الزهري ، تعليقاً في تأويل مختلف الحديث ص ٢٧٠ ، (٢٤) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة)

فأخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ٨٣٤) كتاب الشفعة ، باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة ، (٢٤٩٧) عن محمد بن يحيى ، وعبد الرحمن بن عمر ، عن أبي عاصم ، الضحاك بن مخلد ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وأخرجه أيضاً في الموضع السابق ، عن محمد بن حماد الطَّهراني .

وأخرجه الخطيب البغدادي في الفصل (٢/ ٧٩٧) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٤) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم .

والحنائي في فوائده ، الجزء الثالث ، حديث (٢٠) .

ثلاثتهم من طريق محمد الطهراني ، وفيه : قال أبو عاصم : سعيد بن المسيب مرسل ، وأبو سلمة ، عن أبي هريرة متصل .

وأخرجه البزار في مسنده - رسالة اللحياني - (١/ ١٦٩) ، (٣٨٥) ، عن أبي السكن بن سعيد ، ثم قال : وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ ، عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة مرسلاً .

ورواه معمر ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن جابر .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٢١) كتاب الشفعة، باب الشفعة بالجوار.

وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٤١) من طريق مالك بن عيسى .

كلاهما عن إبراهيم بن مرزوق .

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (ق ٢١١ ب) عن عبد العزيز بن معاوية .

ومن طريق عبد العزيز بن معاوية أخرجه الخطيب في الفصل (٢/ ٧٩٦) .

وأخرجه الدارقطني في العلل(٩/ ٣٤٢) من طريق إبراهيم بن راشد .

والسهمي في تاريخ جرجان ص ٣٨١ ، ترجمة محمد بن الجنيد (٦٣٧) من طريق ابن الجنيد هذا .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٣) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم ، من طريق أبي قلابة ، عبد الملك الرقاشي .

وأبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ق ١٥٣ ب) من طريق محمد بن إبراهيم ومحمد بن إسحاق ، وبكار .

وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٤١) من طريق عبد الله بن محمد بن زياد ، ويزيد بن سنان ، وبكار بن قتيبة ، ومحمد بن إبراهيم بن مسلم ، ومحمد بن إسحاق الصاغاني .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم إثنا عشر راوياً تابعوا محمد بن يحيى ، وعبد الرحمن بن عمر في روايتيهما عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، الحديث بنحوه .

وتابع عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون ، أبا عاصم ، في رواية هذا الوجه عن مالك ، عن ابن شهاب .

وأخرج روايته البزار في مسنده - رسالة اللحياني - (١/ ١٦٩) ، (٣٨٤) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٢١) كتاب الشفعة ، باب الشفعة بالجوار .

وأبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ ق ١٥٣ ب) .

والدارقطني في العلل (٩/ ٣٤٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٣) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٣١٠) كتاب الشفعة (٥٢٦٢) ، وقال :

رفع هذا الخبر عن مالك أربعة [١] أنفس : الماجشون ، وأبو عاصم ، ويحيى ابن أبي قتيلة ، وأشهب بن عبد العزيز .

وأرسله عن مالك سائر أصحابه .

وهذه كانت عادة لمالك ، يرفع في الأحايين الأخبار ، ويوقفها مراراً ، ويرسلها مرة ، ويسندها أخرى على حسب نشاطه ، والحكم أبداً لمن رفع عنه وأسند ، بعد أن يكون ثقة ، متقناً ، على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب .

كما أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٣٧ وما بعدها) من عدة روايات .

ستّتهم ، من طريق عبد الملك الماجشون ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وتابع يحيى بن أبي قتيلة ، أبا عاصم ، والماجشون في روايتهما هذا الوجه عن مالك :

وأخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٢١) كتاب الشفعة ، باب الشفعة بالجوار .

والدارقطني في العلل (٢/ ٣٤٢) ، وفيه : محمد بن إبراهيم بن أبي قتيلة .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ٢٤٢) ، (١٦٣٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٣) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم .

وابن حزم في المحلّى (٩/ ١٠٤) مسألة (١٦١١) .

---

(١) هذا الاقتصار على أربعة ، غير مسلَّم ، حيث تابعهم أربعة غيرهم ، كما سيأتي .

وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٤٣) من عدة روايات .

ستتهم ، من طريق يحيى بن أبي قتيلة ، عن مالك ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وتابع عبد الله بن وهب [١] ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن مالك ، عن الزهري .

وأخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٤٣) من طريق عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي ، عن يونس بن عبد الأعلى ، عن ابن وهب ، عن مالك ، به ، بنحوه .

كما ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، أن أبا يوسف القاضي ، ومطرف بن عبد الله المدني ، وسعيد بن أبي داود الزَّنْبري ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن مالك .

وزاد ابن حبان - كما تقدم - راوياً آخر هو : أشهب بن عبد العزيز .

ولم أقف على من أخرج رواياتهم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

فرواه مالك في الموطأ - برواية يحيى بن يحيى - (٢/ ٧١٣) كتاب الشفعة ، باب ما تقع فيه الشفعة ، (١) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٢٦٩) كتاب الشفعة ، (٢٣٧١) ، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن النبي ﷺ . . .الحديث بنحوه.

ورواه عن مالك : الشافعيُ في مسنده - بترتيب السندي - (٢/ ١٦٤) كتاب الشفعة (١٥٧١) .

---

(١) اختلف على ابن وهب في رواية هذا الحديث ، كما نص على ذلك ابن عبد البر (التمهيد ٧/ ٣٦) .

ولم يشر الدارقطني إلى روايته هذه في العلل كما تقدم ، بل أشار إلى روايته الأخرى كما سيأتي في الوجه الرابع .

وأخرجه من طريق الشافعي : أبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ق ١٥٣ أ) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٠٣) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/٣٠٨) كتاب الصلح ، باب الشفعة ، (١١٩٨٦) .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/١٢١) كتاب الشفعة بالجوار .

وأبو بكر النيسابوري في الموضع السابق .

والحنائي في فوائده ، الجزء الثالث ، حديث (٢٠) من طريق أحمد بن جوصا .

ثلاثتهم عن يونس بن عبد الأعلى ، عن عبد الله بن وهب .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٥٢٠) كتاب البيوع ، باب من قال : إذا صرفت الطرق والحدود فلا شفعة . (٢٢٧٤٣) عن وكيع .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٠٣) كتاب الشفعة . باب الشفعة فيما لم يقسم ، من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي .

والحنائي في فوائده (الموضع السابق) ، من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، وقال :

هكذا رواه أصحاب الموطأ عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً ، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن .

ورواه أبو عاصم النبيل ، عن مالك ، فأرسل حديث سعيد ، وأوصل حديث أبي سلمة .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم أربعة ، عن مالك ، عن الزهري ، بمثل روايتي يحيى بن يحيى ، وأبي مصعب الزهري .

وقد ذكر الدارقطني أن معن (بن عيسى) ، وسعيد بن منصور ، والنفيلي : أبا جعفر ، والحَجَبي ، تابعوا من تقدم ، في روايتهم هذا الوجه عن مالك .

ولم أقف على رواياتهم .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سعيد ، أو أبي سلمة ، أو عنهما جميعاً ، عن أبي هريرة)

فقد ذكر الدارقطني أن الحسن بن الربيع ، رواه عن ابن إدريس - هو عبد الله - ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، به .

وأخرج هذه الرواية : أبو داود في سننه (٣/ ٧٨٥) كتاب البيوع ، باب في الشفعة ، (٣٥١٥) .

ومن طريق أبي داود ، أخرجها ابن حزم في المحلّى (٩/ ١٠٤) مسألة (١٦١١) .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٩/ ٣٤١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٤) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم .

ثلاثتهم من طريق الحسن بن الربيع ، عن عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج ، قال : عن الزهري ، به ، بنحوه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فقد ذكر الدارقطني ، أن يحيى بن آدم ، رواه عن عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به .

وأخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٤) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يقسم ، من طريق علي بن عبد الله (هو ابن المديني) ، عن يحيى بن آدم ، به .

ثم قال : فالذي يعرف بالاستدلال من هذه الروايات ، أن الزهري ما كان يشك في روايته عن أبي سلمة عن جابر ، عن النبي ﷺ ، كما رواه عنه : معمر ، وصالح بن أبي الأخضر ، وعبد الرحمن بن إسحاق .

ولا في روايته عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، كما رواه عنه يونس بن يزيد الأيلي .

وكأنه كان يشك في روايته عنهما - يعني سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فمرة أرسله عنهما ، ومرة وصله عنهما ، ومرة ذكره بالشك في ذلك ، والله أعلم .

ورواية عكرمة بن عمار ، عن يحيى بن كثير ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، تؤكد رواية من رواه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر .

وكذلك رواية أبي الزبير ، عن جابر .

كما أخرج البيهقي رواية ابن إسحاق تعليقاً ، في معرفة السنن والآثار (٨/ ٣١٠) كتاب الصلح ، باب الشفعة ، (١١٩٩٥) فقال :

ورواه ابن جريج ، وابن إسحاق ، عن الزهري ، فقالا : عن سعيد ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(ب) وتابع مالكُ بن أنس ، محمد بن إسحاق ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٤) كتاب الشفعة ، باب الشفعة فيما لم يُقسم ، عن طريق علي بن عبد الله (هو ابن المديني) عن الضحاك بن مخلد (أبي عاصم) ، ثنا مالك ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً ، بنحوه .

ثم قال البيهقي :

هكذا أتى به شاكاً في إسناده ، (يعني مالك) .

وكذلك رُوي عن ابن جريج ، ومحمد بن إسحاق بن يسار ، عن الزهري .

(ح) وتابع ابنُ جريج ، مالكاً ، ومحمد بن إسحاق : في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما يفهم ذلك من كلام الدارقطني ، والبيهقي .

ولم أقف على من أخرجها .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

فذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، أن أحمد بن مالك البالسي ، رواه عن جعفر بن عون ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

ولم أقف على رواية ابن جريج هذه ، بل على روايين آخرين ، تابعاه على روايته هذه هما :

(أ) مالك بن أنس :

وأخرج روايته الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (كما في لسان الميزان لابن حجر ٣/ ٣٣٥ ترجمة عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي) من طريق أحمد بن إبراهيم بن فيل ، ثنا عبد الله بن ربيعة ، حدثنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه في الشفعة .

والدارقطني في غرائب مالك (كما في المرجع السابق) من طريق ابن فيل كذلك ، ومن طريق يوسف بن سعيد بن مسلم ، عن عبد الله بن ربيعة ، وقال - الدارقطني - : هو في الموطأ مرسل ، وعبد الله بن ربيعة هذا : هو ابن محمد ابن ربيعة القدامي .

كما أخرج روايته ، ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٣٧) تعليقاً ، فقال :

ورواه عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد عن أبي هريرة . ولم يذكر أبا سلمة .

والقدامي : ضعيف ، منكر الحديث .

(ب) محمد بن إسحاق بن يسار :

وأخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٤١) من طريق على بن المدني ، عن يحيى بن آدم ، عن عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن إسحاق ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، بنحوه .

كما أشار إلى روايته مرة أخرى في (٧/ ٤٤) فقال :

وأما سائر أصحاب ابن شهاب ، عن مالك ، فإنهم اختلفوا فيه عليه أيضاً .

فرواه عنه محمد بن إسحاق - كما ذكرنا - عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، لم يذكر أبا سلمة .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، أن أحمد بن يونس ، ومنجاب بن الحارث ، وعمرو بن مرزوق ، وأبا عامر العقدي ، وروح بن عبادة ، وأبا أحمد الزبيدي ، رووه عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد وحده مرسلاً .

ولم أقف إلا على رواية أبي عامر العقدي :

أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/١٢١) كتاب الشفعة ، باب الشفعة بالجوار .

وتابعهم على هذه الرواية عن مالك :

عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وأخرج روايته الطحاوي في الموضع السابق .

وأبو عاصم ، الضحاك بن مخلد ، وأخرج روايته ابنُ عبد البر في التمهيد (٧/ ٤١) تعليقاً فقال - بعد أن أخرج الحديث من طريق يزيد بن سنان وغيره ، عن أبي عاصم ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً - :

زاد يزيد بن سنان : قال أبو عاصم : ثم لقيت مالكاً بعد ثلاث سنين ، فحدثناه فلم يذكر أبا سلمة ، ولم يذكر أبا هريرة ، وجعله عن سعيد ، أن رسول الله ﷺ .

وقال في (٧/ ٤٢) : ورواه إبراهيم بن هانيء ، عن أبي عاصم ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مسنداً .

ثم إني وقفت على متابعَيْن لمالك على روايته هذا الوجه وهما يونس بن يزيد ، وعبد الملك بن جريج :

أما رواية يونس ، فأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٦/١٠٣) كتاب الشفعة ،

باب الشفعة فيما لم يقسم ، من طريق عثمان بن عمر ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة . . .

وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٤٤) تعليقاً ، حيث قال : ورواه ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً ، ولم يذكر أبا سلمة .

وأما رواية ابن جريج ، فأخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٢٣) كتاب الشفعة ، باب الشفعة بالجوار ، من طريق ابن أبي داود ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن النبي ﷺ ، به .

كما أخرج البخاري هذا الوجه في التاريخ الكبير (١/ ١١٢) تعليقاً مجزوماً عن الزهري .

أما الوجه التاسع :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

(أ) فأخرجه مالك في الموطأ ، برواية محمد بن الحسن الشيباني ، ص ٣٠٥ ، باب الشفعة ، (٨٥٥) ، عن ابن شهاب ، به . بنحوه .

(ب) وذكر الدارقطني أن عبد الله بن المبارك رواه عن معمر ، عن ابن شهاب، يعني عن أبي سلمة مرسلاً .

ولم أقف على رواية ابن المبارك هذه .

وقد وقفت على رواية أخرى لمعمر ، بهذا الوجه ، أخرجها النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٦٢) كتاب البيوع ، باب ذكر الشفعة وأحكامها ، (٣٠٣/٦٣٠٣) .

وفي المجتبى (٧/ ٢٨٢) ، عن هلال بن بشر ، عن صفوان بن عيسى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، الحديث بنحوه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث ، أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من تسعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف)

فقد ذكر الدارقطني أن خارجة بن مصعب ، رواه عن معمر ، عن الزهري ، به ، كما تقدم في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف على من أخرج هذه الرواية .

ومعمر بن راشد ، تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [1] .

على أنه اختُلف عنه في رواية هذا الحديث ، من ثلاثة روايات

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر .

(ح) ومرة يُروى عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أما روايته الأولى ، فتقدم أن خارجة بن مصعب ، رواها عن معمر .

وخارجة هذا : متروك ، وكان يدلّس عن الكذابين [2] .

وقد أعلَّ الدارقطني روايته هذه في موضعين ، فقال في الأول إنها : وهم من راويه ، وقال في الآخر : ولا يصح هذا القول ، كما تقدم .

أما رواية معمر الثانية : فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- عبد الرزاق بن همام : تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، تكلّم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، وتغيُّره آخر عمره ، وهما غير منطبقين في الحديث الذي معنا .

ثم إنه عُدَّ من أثبت أصحاب معمر [3] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ٤٩٩ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

عبد الواحد بن زياد : ثقة ، وفي حديثه عن الأعمش وحده ، مقال [1] .

- هشام بن يوسف الصنعاني : ثقة [2] .

- مطرّف بن مازن : ضعيف الحديث ، كذبه ابن معين ، وتعقبه ابن حجر أن غاية ما في الأمر أنه ادعى سماع ما لم يسمع ، فينظر في صيغة تحمله الحديث [3] .

- محمد بن عبد الرحمن الجندي : ذكره البيهقي في شيوخ الشافعي [4] ، ولم أقف على من جرحه أو عدَّله .

وقد وصف أحمد بن حنبل ، رواية معمر هذه بأنها حسنة [5] .

كما وصفها الخليلي بأنها : محفوظة [6] .

وتقدم في تخريج الحديث أن البخاري أخرج رواية معمر هذه من طريق عبد الرزاق ، وعبد الواحد ، وهشام .

أما رواية معمر الثالثة : فرواها عنه اثنان من أصحابه هما :

- صفوان بن عيسى البصري : ثقة [7] .

- عبد الله بن المبارك - كما يُفهم من كلام الدارقطني - : وهو ثقة ثبت وعُدَّ من أوثق أصحاب معمر [8] .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن معمر : هي الرواية الثانية التي رواها عن الزهري ، عن أبي سلمة عن جابر . وذلك لكثرة الرواة عنه ، وأغلبهم من الثقات ، في حين أن روايته الأولى ضعيفة جداً ، من جهة خارجة بن مصعب ،

---

(١) انظر ص ٣٣٤ .

(٢) انظر ص ٥٢٨ .

(٣) انظر لسان الميزابن لابن حجر (٦/ ٤٧) .

وانظر قول ابن معين في تاريخ الدوري (٢/ ٥٧٠) .

(٤) مناقب الشافعي (٢/ ٣١٣) .

(٥) عن التمهيد لابن عبد البر (٧/ ٤٥) .

(٦) الإرشاد (١/ ١٦٥) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٢٧٧ ، (٢٩٤٠) ، وانظر التهذيب (٤/ ٣٧٧) .

(٨) انظر ص ٣٣٥ .

ولذلك أعلَّها الدارقطني ، أما روايته الثالثة ، فإن كان راوياها ثقتين ، غير أنهما لا يعارضان الأكثرين من الثقات الذين رووا الرواية الثانية عنه ، إضافة إلى ذلك أن رواية أبي سلمة الحديث - وحده - مرسلاً ، وقد رُوي عنه أيضاً خلافها ، وهي الرواية المتصلة .

فإذا تبيّن ذلك ، أمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، لما قدمته ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها المحفوظة عنه ، وقد رجَّحها غير واحد من العلماء .

ولا يعكِّر على روايته هذه ما ذكره أبو حاتم ، عندما سأله ابنه عن الحديث بهذا الإسناد (العلل ١/٤٧٨) ، فأجابه إن قوله : « **الشفعة فيما لم يقسم** » مرفوع من كلام النبي ﷺ ، أما بقية الحديث « **فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة** » مدرج من كلام جابر .

حيث تعقبه ابن حجر بقوله : وفيه نظر ، لأن الأصل أن كل ما ذُكر في الحديث فهو منه ، حتى يثبت الإدراج بدليل ، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه ، أنه رجّح رفعها (١) (٢) .

٢ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، وفي غيره (٣) .

---

(١) انظر مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح (٢/٢٨٢) ، (٨٩٠) .

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤/٤٣٧) .

(٣) انظر ص ١٩٠ .

٣ - عبد الرحمن بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، والذي يظهر أنه وجه محفوظ عنه ، ولذلك أخرجه البخاري من طريق معمر ، وقد رجحه غير واحد من العلماء كما تقدم ، ووافقهم الدارقطني ، حيث حكم عليه بأنه محفوظ ، في أكثر من موضع ، وابن حجر كذلك [٢] .

أما ضعف صالح بن أبي الأخضر ، فتقدم في ترجمته ، أنه ينجبر إذا توبع بمثله ، أو بمن هو أعلى منه ، لأن ضعفه من جهة اختلاطه ، وقد توبع هنا من عبد الرحمن كما ترى .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، متصلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس .

وقد تقدمت ترجمة مالك ، وأنه ثقة ، ثبت ، وأوثق أصحاب الزهري عند الجمهور [٣] .

على أنه اختُلف عنه في رواية هذا الحديث اختلافاً كثيراً ، حيث بلغت ست روايات :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة متصلاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

---

(١) انظر ص ٢٢٠ .

(٢) انظر فتح الباري (٤/ ٤٣٦) .

(٣) انظر ص ١٩٣ .

(ح) ومرة يُروى عنه ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، أو أبي سلمة (بالشك) ، عن أبي هريرة ، متصلاً .

(د) ومرة يُروى عنه ، عن ابن شهاب عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة متصلاً .

(هـ) ومرة يُروى عنه ، عن ابن شهاب ، عن سعيد وحده ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

(و) ومرة يُروى عنه ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة وحده ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

أما روايته الأولى (عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - أبو عاصم ، الضحاك بن مخلد الشيباني :

وهو ثقة ثبت [١] .

وقد اختُلف عليه أيضاً في رواية هذا الحديث :

- فمرة يرويه هكذا ، بهذا الوجه .

- ومرة يروي الرواية الثالثة ، يعني عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، بالشك .

- ومرة يروي الرواية الخامسة، يعني عن مالك عن ابن شهاب، عن سعيد، مرسلاً.

أما روايته الأولى : فرواها عنه أكثر أصحابه ، منهم :

- محمد بن يحيى الذهلي : ثقة ، حافظ [٢] .

- ومحمد بن إسحاق الصاغاني : ثقة [٣] .

---

(١) انظر ص ٢٤٧ .

(٢) انظر ص ٣٣٣ .

(٣) انظر ص ١٠٥٠ .

- ومحمد بن حماد الطهراني : ثقة ، حافظ ، لم يُصب من ضعّفه [1] .

- وعبد الرحمن بن عمر ، رسته : ثقة له غرائب [2] .

- ويزيد بن سنان : ثقة [3] .

أما روايته الثانية :

فلم أجد من رواها عن أبي عاصم ، غير علي بن المديني ، وهو : ثقة ، ثبت إمام [4] ، وقد تقدم أن البيهقي قال : هكذا أتى به شاكاً في إسناده ، (يعني مالك) .

أما روايته الثالثة : فرواها عن أبي عاصم ، اثنان من أصحابه ، هما :

- يزيد بن سنان : تقدم أنه ثقة .

- إبراهيم بن هانيء : ثقة ، صدوق [5] .

والذي يظهر أن الروايات الثلاثة محفوظة عن أبي عاصم ، وأنه سمعها هكذا ، من مالك ، يدل عليه كلام ابن حبان السابق في عادة مالك في تنويع الرواية ، وكذلك ما نقله ابن عبد البر ، أن علي بن المديني قال : قلت لأبي عاصم : من أين سمعت هذا من مالك ؟ يعني حديث الشفعة مسنداً ؟ فقال : سمعت منه بمنى أيام أبي جعفر .

فقيل له : إن الناس يخالفونك في مالك في حديث الشفعة ، فلا يذكرون فيه أبا هريرة ؟ فقال أبو عاصم : هاتوا من سمعه من مالك في الوقت الذي سمعته أنا فيه ، إنما كان قدم علينا أبو جعفر ، مكة ، فاجتمع الناس إليه ، وسألوه أن يأمر مالكاً أن يحدثهم ، فأمره ، فسمعته من مالك في ذلك الوقت . (التمهيد ٧/ ٤٠) .

---

(١) تقريب التهذيب ، ص ٤٧٥ ، (٥٨٢٩) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٠٩) .

(٢) تقريب التهذيب ، ص ٣٤٧ ، (٣٩٦٢) ، وانظر التهذيب (٦/ ٢١٣) .

(٣) تقريب التهذيب ، ص ٦٠١ ، (٧٧٢٦) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٩٢) .

(٤) انظر ص ٨٧٧ .

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤) .

هذا بالنسبة لروايته الأولى .

أما روايته الثانية (عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً) ، فإن يزيد بن سنان الذي روى الرواية السابقة عنه - وهو ثقة ، قال : قال أبو عاصم : ثم لقيت مالكاً بعد ثلاث سنين ، فلم يذكر أبا سلمة ، ولم يذكر أبا هريرة ، وجعله عن سعيد ، أن رسول الله ﷺ ، (التمهيد ٧/ ٤١) .

وبنحوه قال إبراهيم بن هانيء عن أبي عاصم (المرجع السابق) .

أما روايته الثالثة (يعني على الشك : سعيد بن المسيب أو أبي سلمة) فيفهم من كلام البيهقي أن أبا عاصم سمعه هكذا من مالك بالشك ، كما تقدم .

إلا أن محمد بن حماد الطهراني - وهو ثقة حافظ - ذكر أن أبا عاصم بعد أن روى الرواية الأولى (يعني عن سعيد وأبي سلمة) فرق بين روايتيهما ، فقال : سعيد بن المسيب مرسل . وأبو سلمة ، عن أبي هريرة متصل ، كما تقدم .

وعليه فلا تتعارض مع الرواية التي أفادت إرسال حديث سعيد بن المسيب .

تبقى بعد ذلك رواية الشك ، وقد قدمت أن الشك ليس منه وإنما من مالك وسيأتي الحديث عن الاختلاف على مالك قريباً .

٢ - **عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون** : صدوق له أغلاط [١] .

٣ - **يحيى بن أبي قتيلة** : واسمه يحيى بن إبراهيم بن عثمان بن داود السلمي : ثقة ، ربما وهم [٢] .

٤ - **عبد الله بن وهب** : ثقة ، حافظ [٣] .

واختلف عنه في هذا الحديث أيضاً .

فمرة يُروى عنه ، هكذا عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة متصلاً .

ومرة يُروى عنه ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

---

(١) انظر ص ١٠٠٨ .

(٢) انظر التهذيب (١١/ ١٥٣) .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

فأما روايته الأولى : فرواها عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي ، عن يونس بن عبد الأعلى عنه ، به .

وأما روايته الثانية : فرواها الطحاوي ، وأحمد بن جوصا ، كلاهما عن يونس بن عبد الأعلى ، عنه ، به .

ويظهر أن روايته الأولى مرجوحة ، من جهة عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي ، حيث لم أقف له على ترجمة ، ولم أجد من تابعه .

في حين أن روايته الثانية من رواية أحمد بن محمد الطحاوي ، وهو من الحفاظ [١] ، وتابعه عليها ، أحمد بن جوصا ، وهو : صدوق له غرائب [٢] . ولكن لم أجد من ذكر هذا الحديث في غرائبه ، والله أعلم .

٥ - **مطرف بن عبد الله المدني** : ثقة ، لم يصب ابن عدي في تضعيفه [٣] .

٦ - **سعيد بن داود الزنبري** : صدوق ، له مناكير عن مالك ، ويقال : اختلط عليه بعض حديثه ، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك [٤] .

٧ - **أبو يوسف القاضي** : صاحب أبي حنيفة ، مختلف فيه ، ولعل الراجح فيه قول ابن عدي : ... إذا روى عنه ثقة ، وروى هو عن ثقة ، فلا بأس به [٥] .

٨ - **أشهب بن عبد العزيز** : ثقة ، فقيه [٦] .

فهؤلاء الذين رووا هذه الرواية عن مالك (يعني عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) فيهم : أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، وهو ثقة ثبت ، وروايته هذه محفوظة عنه كما تقدم وأشهب بن عبد العزيز ، ومطرف المدني ، وكلاهما ثقتان أيضاً .

(ب) أما رواية مالك الثانية (يعني عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٢٧) .
(٢) لسان الميزان لابن حجر (١/ ٢٣٩) .
(٣) انظر ص ٧٠٠ .
(٤) انظر ص ١٠٠٧ .
(٥) انظر الكامل (٧/ ٢٦٠٤) .
(٦) انظر ص ١٠٠٧ .

فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - **يحيى بن يحيى الليثي** : صدوق ، فقيه ، قليل الحديث ، وله أوهام [١] .

٢ - **أبو مصعب الزهري** : صدوق [٢] .

٣ - **عبد الله بن مسلمة القعنبي** : ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً [٣] .

وقد اختلف عليه أيضاً كما سيأتي ، إلا أن روايته هذه محفوظة ، لأنه رواها عن مالك من كتابه ، وهو الموطأ .

٤ - **وكيع بن الجراح** : ثقة حافظ [٤] .

٥ - **الإمام الشافعي** : وهو أشهر من أن يذكر فيه توثيقاً .

٦ - **معن بن عيسى** : ثقة ثبت ، وهو أوثق أصحاب مالك ، كما ذكر أبو حاتم [٥] .

٧ - سعيد بن منصور : ثقة ، كان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به [٦] .

٨ - **أبو جعفر النفيلي** : واسمه عبد الله بن محمد ، ثقة حافظ [٧] .

٩ - **عبد الرحمن بن القاسم** : ثقة [٨] .

١٠ - **عبد الله بن وهب** : تقدم أنه ثقة حافظ ، وروايته هذه محفوظة عنه .

١١ - **عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي** : ثقة [٩] .

فهؤلاء الذين رووا هذه الرواية عن مالك ، معظمهم من الثقات ، وفيهم من عد من أوثق أصحابه .

---

(١) انظر ص ٣٣٧ .
(٢) انظر ص ٣٣٧ .
(٣) انظر ص ٣٣٧ .
(٤) انظر ص ٥٥٨ .
(٥) انظر ص ٢٨٩ .
(٦) انظر ص ١٧١ .
(٧) تقريب التهذيب ص ٣٢١ ، (٣٥٩٤) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٥) .
(٨) انظر ص ٣٧٣ .
(٩) تقريب التهذيب ص ٣١٢ ، (٣٤٤٩) ، وانظر التهذيب (٥/ ٢٦٦) .

(ح) أما رواية مالك الثالثة (يعني عن ابن شهاب ، عن سعيد ، أو أبي سلمة (بالشك) عن أبي هريرة : فلم أجد من رواها عنه ، غير أبي عاصم ، وقد تقدم الكلام عليها ، وأنها محفوظة عن أبي عاصم .

(د) أما رواية مالك الرابعة (يعني عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي :

قال ابن عدي : عامة حديثه غير محفوظة ، وهو ضعيف على ما تبيَّن لي من رواياته واضطرابه فيها ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره [1] .

وقال ابن حبان : كان تُقْلَب له الأخبار ، فيجيب فيها ، كان آفته ابنه ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار ، ولعله أُقْلِبَ له على مالك أكثر من مئة وخمسين حديثاً ، فحدث بها كلها [2] .

وقال ابن حجر : أحد الضعفاء ، أتى عن مالك بمصائب [3] ، وذكر منها هذه الرواية .

(هـ) أما رواية مالك الخامسة (عن ابن شهاب ، عن سعيد وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - **أبو عاصم الضحاك بن مخلد** : تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - **عبد الله بن مسلمة القعنبي** : تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عنه ، فروى الرواية الثانية عن مالك ، وأنها محفوظة عنه ، لأنه وافق رواة الموطأ فيها .

ولعل روايته هذه غير محفوظة عنه ، لأن الراوي عنه « إبراهيم بن مرزوق » مع كونه ثقة ، إلا أنه يخطيء ، وإذا بُيِّنَ له خطؤه لا يرجع عنه [4] .

---

(١) الكامل (٤/ ١٥٧١) .
(٢) المجروحين (٢/ ٣٩) .
(٣) لسان الميزان (٣/ ٣٣٥) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٩٤ ، (٢٤٨) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٦٤) .

٣ - **عبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي** : ثقة [١] ، وقد روى الحديث عنه ، إبراهيم بن مرزوق المتقدم .

٤ - **منجاب بن الحارث** : ثقة [٢] .

٥ - **عمرو بن مرزوق الباهلي** : ثقة ، له أوهام [٣] .

٦ - **روح بن عبادة** : ثقة [٤] .

٧ - **أبو أحمد الزبيري ، واسمه محمد بن عبد الله** : ثقة ثبت ، قد يخطيء في حديث الثوري [٥] .

٨ - **أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي** : ثقة ، حافظ [٦] .

أما رواية مالك السادسة (عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة وحده ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً)

فلم أجد من رواها عنه ، غير محمد بن الحسن الشيباني : ليَّنه النسائي وغيره من قبل حفظه ، وكان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [٧] .

وبعد :

فهذه الروايات الست ، التي اختلف فيها عن مالك ، ورواة كل رواية ، عنه ، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً .

ويتضح من دراسة هذه الروايات ما يلي :

أولاً : عدم رجحان الرواية الرابعة عن مالك، التي رواها عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة، وذلك لأن الراوي عن مالك: هو عبد الله القدامي، وقد ضُعِّف في مالك كما تقدم، ولم أجد من تابعه على ذلك.

---

(١) انظر ص ٢٩٠ .
(٢) تقريب التهذيب ص ٥٤٥ ، (٦٨٨٢) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٢٦٤) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٤٣٦ ، (٥١١٠) ، وانظر التهذيب (٨/ ٨٨) .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ٢٩٠ .
(٦) انظر ص ٧٣١ .
(٧) انظر ص ٣٧٣ .

ثانياً : عدم رجحان الرواية السادسة عن مالك ، التي رواها عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة وحده ، عن النبي ﷺ ، وذلك لأن الراوي عن مالك : هو محمد بن الحسن الشيباني ، مضعف أيضاً من جهة حفظه وهو وإن كان قوياً في مالك لكنه خالف رواة الموطأ الذين رووه عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

ثالثاً : تبقى بعد ذلك أقوى الروايات عنه ، وهي :

الرواية الأولى : (مالك عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

حيث رواها عنه ثمانية من أصحابه ، من بينهم راو وصف بأنه « ثقة ثبت » وآخران « ثقتان » .

الرواية الثانية : (مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

حيث رواها عنه جمهور رواة الموطأ ، وبلغوا أحد عشر راوياً ، من بينهم الشافعي ، وهو من هو ، وأربعة ، وصفوا بأنهم « ثقات أثبات » وأربعة آخرون من الثقات .

الرواية الثالثة : (مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، أو أبي سلمة - بالشك - ، عن أبي هريرة)

حيث رواها عنه أبو عاصم ، وروايته محفوظة عنه كما تقدم ، لأن أبا عاصم ثقة ، ثبت ، والراوي عنه علي بن المديني : ثقة ثبت أيضاً .

الرواية الخامسة : (مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

حيث رواها عنه ثمانية من أصحابه ، من بينهم ثلاثة وصفوا بأنهم « ثقات أثبات » . وثقتان ، وآخر : ثقة له أوهام .

وقد اختلف العلماء حول الراجح من هذه الروايات .

فذهب فريق إلى أن الرواية الأولى أرجحها .

وهو ما ذهب إليه ابن حبان ، كما يفهم من كلامه الذي ذكرته في التخريج ، حيث قال : رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس . . . وأرسله عن مالك سائر أصحابه ، وهذه كانت عادة لمالك ، يرفع في الأحايين الأخبار ، ويوقفها مراراً ، ويرسلها مرة ، ويسندها أخرى على حسب نشاطه .

والحكم أبدا لمن رفع عنه وأسند ، بعد أن يكون ثقة متقناً ، على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب (١) (٢) .

ويظهر أن الدارقطني يوافقه فيما ذهب إليه ، ولذلك حكم على الحديث بذكر « أبي هريرة » متصلاً ، أنه المحفوظ .

وخالفهما ابن معين ، حيث قال : رواية مالك أحب إلي ، وأصح في نفسي ، مرسلاً ، عن سعيد ، وأبي سلمة (٣) .

والبخاري ، إذ قال الترمذي : سألت محمداً عن حديث الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ؟ والزهري عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ : مرسل ؟ وحديث مالك ، عن الزهري ؟ .

فقال : الصحيح فيه (٤) ، مرسل (٥) .

---

(١) انظر ص ٨٨ ، وص ٨٦ من صحيح ابن حبان (الإحسان - في مقدمة الكتاب) ، وملخص كلامه أنه يرى ترجيح رواية من أسند على رواية من أرسل ، إذا كان المُسند أوثق وأثبت من المرسل ، فإن كانوا في الثقة والعدالة سواء ، واستوى عدد المسندين ، والمرسلين ، قُدِّمت رواية المسندين ، فإن كثر عدد المُرسلين على عدد المُسندين ، نُظِر هل وافق شيخ المسندين شيخ آخر ، وكذلك من فوقه ، فإن كان كذلك قدمت رواية المسندين . ا ، هـ .

وكما ترى في هذا الحديث ، فإن الشرط الذي اشترطه منطبق عليه لأن جابراً وافق أبا هريرة في رواية الحديث مسنداً ، ورواية جابر محفوظة ، ولذلك رجح ابن حبان رواية أبي هريرة المسندة .

(٢) انظر كلام ابن حبان المذكور في تخريج الحديث ص ٧٤١ .

(٣) عن التمهيد لابن عبد البر (٧/ ٤٥) .

(٤) يعني في حديث مالك، إذ ليس جوابه محمولاً على الإسنادين الآخرين، بدليل أنه أخرج حديث أبي سلمة عن جابر في صحيحه كما تقدم في التخريج، فالمعتمد عنده إذن: التصحيح.

(٥) يعني مالك عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ .

قلت : والظاهر أن ما ذهب إليه الفريق الثاني من رواية مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، هو أرجح الروايات عن مالك ، وذلك لكثرة الرواة عن مالك ، ومعظمهم بين ثقة ثبت ، وبين ثقة ، بل إن فيهم من وصف بأنه أوثق أصحاب مالك ، كمعن بن عيسى ، وفيهم أيضاً الإمام الشافعي وهو أجلُّ من روى عن مالك ، والله أعلم .

فإذا تبين هذا ، أمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ من رواية الزهري ، لما قدمته ، والله أعلم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه ، غير مالك بن أنس .

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عن مالك ، وبالتالي فهو وجه راجح عن الزهري .

وقد رجحه ابن معين ، والبخاري كما تقدم .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أو أبي سلمة ، أو عنهما جميعاً ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه هكذا ، غير عبد الملك بن جريج .

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك . لأنه من المشهورين بالتدليس [1] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث من عدة روايات :

(أ) فمرة يرويه هكذا عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أو أبي سلمة ، أو عنهما جميعاً ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يرويه ، عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .

(ح) ومرة يرويه عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

(د) ومرة يرويه عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما روايته الأولى : فرواها عنه : عبد الله بن إدريس الأودي ، وهو ثقة [١] .

أما روايته الثانية : فلم أقف على من رواها عنه .

أما روايته الثالثة : فرواها عنه : جعفر بن عون ، وهو ثقة [٢] .

أما روايته الرابعة : فرواها عنه : ابن أبي داود ، مجهول ، قال العيني : لا أعرفه [٣] .

والذي يظهر أن جميع روايات ابن جريج ، عن الزهري ، لهذا الحديث غير محفوظة عنه . وذلك لعدة أمور :

أولاً : تقدم في ترجمة ابن جريج ، أنه ثقة إذا صرح بالسماع ، أما إذا عنعن فروايته موصوفة بالضعف ، وقد روى الروايات الآنفة - التي وقفت عليها - عن الزهري ، بالعنعنة .

ثانياً : أن المحفوظ عن ابن جريج في حديث الشفعة ، روايته عن أبي الزبير ، عن جابر ، التي أخرجها مسلم في صحيحه عن أبي الطاهر ، عن ابن وهب عن ابن جريج ، أن أبا الزبير أخبره ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، وذكر الحديث[٤] .

ثالثاً : أن أقوى من روى روايته عن الزهري ، عبد الله بن إدريس ، وهو ثقة، غير أن الرواية التي أخرجها مسلم ، من رواية عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ كما تقدم .

رابعاً : أن رواية عبد الله بن إدريس هذه مرجوحة أيضاً ، حيث لم أجد من رواها عنه غير الحسن بن الربيع ، وهو مع كونه ثقة ، إلا أن مسلماً روى الحديث عن أبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وإسحاق بن

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٩٥ ، (٣٢٠٧) ، وانظر التهذيب (٥/ ١٢٦) .

(٢) انظر ص ٤٤٠ .

(٣) عن كشف الأستار ، تلخيص مغاني الأخيار ، للسندهي ص ١٣٥ .

(٤) صحيح مسلم (٣/ ١٢٢٩) كتاب المساقاة ، باب الشفعة ، (١٣٥ - ١٦٠٨) .

إبراهيم ، ثلاثتهم ، عن عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر [1] .

فهم إضافة إلى كونهم أكثر ، فهم ثقات حافظون [2] .

وبناء على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه عن الزهري ، غير محفوظ أيضاً ، والله أعلم .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - عبد الملك بن جريج :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة له .

٣ - محمد بن إسحاق بن يسار :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلّسه [3] .

على أنه اختلف عليه في رواية هذا الحديث ، كما نص على ذلك ابن عبد البر [4] .

(أ) فمرة يرويه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يرويه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

---

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٢٢٩) كتاب المساقاة ، باب الشفعة ، (١٣٤ - ١٦٠٨) .

(٢) انظر ترجمة ابن أبي شيبة ص وإسحاق بن راهويه ص ومحمد بن نمير في التقريب ٤٩٠ (٦٠٥٣) ، والتهذيب (٩/ ٢٥١) .

(٣) انظر ترجمته ص ١٧٢ .

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ٤٤) .

ويظهر أن علة الاختلاف من جهته ، وذلك لأن رجال كلا الإسنادين تحته ، ثقات ، حيث رواهما علي بن المديني ، عن يحيى بن آدم ، عن عبد الله بن إدريس [1] ، بكلا الإسنادين عنه .

وقد تقدم في ترجمة محمد بن إسحاق أنه موصوف بالخطأ والوهم في الشيء بعد الشيء . كما قال ابن عدي [2] .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه عن الزهري ، غير محفوظ عنه أيضاً .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - عبد الملك بن جريج :

تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة له .

٣ - محمد بن إسحاق بن يسار :

تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة له .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري أيضاً .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

---

(١) تقدمت ترجمتا ابن المديني ، وعبد الله بن إدريس ، أما يحيى بن آدم ، فانظره في ص٦٤٢ .

(٢) انظر ترجمته ص ١٧٢ .

٢ - **عبد الملك بن جريج** :

تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة له .

٣ - **يونس بن يزيد الأيلي** :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أن توثيقه في الزهري ، مقيد بما إذا حدث من كتابه [١] .

ويظهر أن روايته هذه محفوظة عنه ، حيث رواها عنه ، اثنان من أصحابه هما :

١ - **عبد الله بن وهب** : وهو ثقة حافظ كما تقدم .

٢ - **عثمان بن عمر العبدي** : ثقة [٢] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، أقواهم يونس بن يزيد ، حيث سلمت روايته من العلة ، لكنها لا تقف أمام الرواية المحفوظة عن مالك ومعمر كما سيأتي في الخلاصة .

ثم إن ابن حجر ذكر في الفتح (٤/٤٣٦) ما يفيد ترجيحه لهذا الوجه ، وأنه محفوظ عنه ، حيث قال :

اختلف على الزهري في هذا الإسناد ، فقال مالك : عنه ، عن أبي سلمة ، وابن المسيب مرسلاً ، كذا رواه الشافعي وغيره .

ورواه أبو عاصم ، والماجشون ، عنه ، فوصله بذكر أبي هريرة ، أخرجه البيهقي .

ورواه ابن جريج ، عن الزهري كذلك ؛ لكن قال : عنهما ، أو أحدهما [٣] . أخرجه أبو داود .

والمحفوظ : روايته عن أبي سلمة ، عن جابر موصولاً .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) يعني : سعيد وأبي سلمة .

وعن ابن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وما سوى ذلك : شذوذ ممن رواه .

ويقوي طريقه عن أبي سلمة ، عن جابر : متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلمة ، عن جابر ا . هـ .

وسيأتي توجيه كلامه هذا في الخلاصة النهائية .

أما الوجه التاسع :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً)

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١ - مالك بن أنس :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - معمر بن راشد :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الأول ، وأنها غير محفوظة عنه .

وعليه أمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

فعلى ضوء ما تقدم في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، توصلت إلى ما يلي :

١ - **عدم رجحان الوجه الأول** : الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه ، لأنها رواية غير محفوظة عن معمر ، من جهة خارجة بن مصعب - الراوي عنه - فهو متروك ، ولذلك وصفه الدارقطني بأنه لا يصح ، وأنه وهم من راويه .

٢ - **عدم رجحان الوجه الثالث** : الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لأنه رواية غير محفوظة عن مالك ، فمع كثرة رواته عن مالك ، وفيهم بعض الثقات إلا أنهم دون رواة الرواية المحفوظة عن مالك في العدد ، وفي التوثيق ، كما تقدم .

٣ - **عدم رجحان الوجه الخامس** : الذي رواه الزهري، عن سعيد أو أبي سلمة، أو عنهما جميعاً، وذلك لأنه رواية غير محفوظة لابن جريج، فجميع رواياته عن الزهري في هذا الحديث ضعيفة، حيث عنعنها، وهو ضعيف إذا لم يصرح بالسماع، وإنما المحفوظ عن ابن جريج في هذا الحديث، روايته عن أبي الزبير، عن جابر، التي أخرجها مسلم. وصرح فيها ابن جريج بسماعه من أبي الزبير.

٤ ، ٥ - **عدم رجحان الوجهين السادس** : الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

والسابع الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

لأنهما روايتان غير محفوظتين عن مالك ، وهما أيضاً غير محفوظتين لمحمد ابن إسحاق ، وعبد الملك بن جريج .

٦ - **عدم رجحان الوجه الثامن** : الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ ، وذلك لأنه من الرواية غير المحفوظة عن مالك ، وابن جريج ، وأقوى من روى هذا الوجه عن الزهري ، يونس بن يزيد ، إلا أن روايته لا تقف أمام الرواية المحفوظة عن مالك ، ومعمر ، فهما أوثق وأثبت منه .

٧ - **عدم رجحان الوجه التاسع** : الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً . لأنه من الرواية غير المحفوظة عن مالك ومعمر .

٨ - **أما بالنسبة للوجه الثاني** : الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، فهو وجه راجح عنه ، حيث رواه معمر بن راشد - على الرواية المحفوظة عنه - وتابعه عبد الرحمن بن إسحاق ، وهو صدوق ، وصالح بن أبي الأخضر ، وضعفه ينجبر بمتابعة من هو أعلى منه أو مثله ، وقد توافر ذلك هنا .

ولهذا فقد رجحه الدارقطني ، وحكم عليه بأنه محفوظ ، ووافقه أحمد ، والخليلي ، والبيهقي ، وابن حجر .

وأخرجه البخاري في صحيحه في أكثر من موضع ، والترمذي ، وحكم عليه بأنه حسن صحيح .

٩ - **وأما بالنسبة للوجه الرابع** : الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، فهو راجح كذلك ، لأنه من الرواية المحفوظة عن

مالك ، حيث رواه عنه أكثر أصحابه ، ومعظمهم بين ثقة ثبت ، وبين ثقة ، وفيهم من عُدَّ من أوثق أصحابه .

وقد رجحه ابن معين ، والبخاري كما تقدم .

أما مخالفة الدارقطني لهما ، بترجيحه الوجه الثالث : الذي رواه الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة متصلاً ، فلعل ذلك لأنه يرى أن الحكم لمن وصل على من أرسل ، ولكن تقدم في الدراسة أن هذه القاعدة لا تساعده هنا ، للأسباب التي تقدمت في ترجيح الوجه الرابع ، إذ لم يرو هذا الوجه عن الزهري غير مالك ، وروايته هذه غير محفوظة عنه ، كما تقدم .

وأما ما تقدم في دراسة الوجه الثامن الذي رواه الزهري ، عن سعيد وحده ، عن النبي ﷺ من ترجيح ابن حجر هذا الوجه ، فقال : والمحفوظ : روايته عن أبي سلمة ، عن جابر موصولاً ، وعن ابن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، ثم قال : وما سوى ذلك شذوذ ممن رواه ، ا . هـ .

فأخشى ما أخشاه أن يكون قد حصل سقط في المطبوع من فتح الباري ، وأن ابن حجر إنما أراد تصويب رواية الزهري ، عن أبي سلمة وابن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، لا رواية الزهري عن ابن المسيب وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، بدليل أنه عقب كلامه بقوله : وما سوى ذلك شذوذ ممن رواه ، ولا يعقل أن يصدر منه هذا الحكم ، وهو يعلم - في الغالب - أن البخاري ، وابن معين رجَّحا رواية سعيد وأبي سلمة المرسلة ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من الوجه الثاني - يعني الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر - الراجح : صحيح حيث أخرجه البخاري في صحيحه .

وقد تقدم أن مسلماً أخرج متابعاً لأبي سلمة في روايته عن جابر من طريق أبي الزبير ، عن جابر .

أما الوجه الرابع : يعني الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن النبي ﷺ - الراجح - فهو وإن كان مرسلاً إلا أنه يعتضد بالإسناد السابق الذي أخرجه مسلم فيرتقي إلى درجة الصحيح لغيره . والله أعلم .

* * *

مرويات الإمام الزهري المعلة

في كتاب العلل للدارقطني

تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها

تأليف

الدكتور/ عبد الله بن محمد حسن دمفو

الأستاذ المساعد رئيس قسم اللغة العربية
والدراسات الإسلامية - كلية التربية بالمدينة المنورة
جامعة الملك عبد العزيز

المجلد الثالث

مكتبة الرشد

الرياض

الباب الثالث

الأحاديث المعلّة بالاختلاف على الزهري

زيادة ونقصاً

الفصل الأول

الأحاديث المعلة بالاختلاف

فى الزيادة والنقص فقط

الحديث (٦١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث جابر بن عبد الله ، عن عمر ، عن النبي ﷺ : « **إن عشت لأخرجنّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب**» .

فقال : يرويه أبو الزبير ، ووهب بن منبه عن جابر .

واختُلف عن الزهري [١] :

فرواه إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمِّه موسى بن عقبة ، عن الزهري قال : حدثني ابن تدرس - وهو أبو الزبير - عن جابر : عن عمر .

وخالفه محمد بن فليح ، رواه عن موسى بن عقبة ، عن الزهري ، قال : قال جابر ، عن عمر ، مرسلاً [٢] ، [٣] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث - من طريق أبي الزبير - مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي الزبير بن تدرس ، عن جابر ، عن عمر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن جابر ، عن عمر . مرسلاً بدون ذكر أبي الزبير .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن عمر) :

فرواه البزار في مسنده البحر الزخار (١/ ٣٤٩) ، (٢٣٠) عن عبد الله بن

---

(١) يعني : في روايته طريق أبي الزبير ، لأنه لم يرو طريق وهب .
(٢) يعني : بدون ذكر أبي الزبير .
(٣) « العلل » للدارقطني (٢/ ٩٥) .

شبيب ، عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن محمد بن إسماعيل (هو ابن أبي فديك) ، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ، عن عمِّه موسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن عمر ، عن النبي ﷺ أنه قال : « **أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب** » .

والفاكهي في أخبار مكة (٣/٣٨) باب دخول أهل الذمة الحرم ، (١٧٤٩) عن أبي سعيد الربعي ، عن إسماعيل بن أبي أويس به ، بنحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن جابر ، عن عمر) :

فرواه الفاكهي في أخبار مكة (٣/٣٨) باب دخول أهل الذمة الحرم (١٧٥٠) عن هارون بن موسى الفروي ، عن محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهري ، به وأحال متنه على الحديث الذي سبقه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه غير موسى بن عقبة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [١] . غير أنه اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن جابر ، عن عمر - بدون أبي الزبير - .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه ابن أخيه : إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ، وخلاصة حاله أنه ثقة [٢] .

---

(١) انظر ص (٦٨٩) .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠٥ ، (٤١٤) ، وانظر التهذيب ((١/٢٣٨) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه : محمد بن فليح الأسلمي : وخلاصة حاله أنه صدوق يهم [1] ، وهو وإن كان من رجال البخاري ، إلا أن البخاري أخرج له بعض رواياته التي لم يَهِم فيها كما وضحه ابن حجر في هدي الساري [2] .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن أرجح الروايتين عن موسى بن عقبة هي : الأولى ، وذلك لثقة الراوي لها عنه ، في حين أن راوي الرواية الثانية عنه : صدوق يَهِم ، ولعل روايته هذه مما وهم فيها .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن جابر ، عن عمر - بدون أبي الزبير -) :

فلم أجد من رواها عنه غير موسى بن عقبة أيضاً ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

(الخلاصة)

بعد دراسة حال الراويين اللذين يتوقف عليهما معرفة الوجه الراجح عن الزهري .

وبعد أن تبيَّن أن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ، الذي روى الحديث من وجهه الأول ، عن موسى بن عقبة عن الزهري عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن عمر ، أوثق من محمد بن فليح ، الذي روى الحديث من وجهه الآخر ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن جابر عن عمر .

يمكن القول بأن الوجه الراجح هو الأول ، يعني الزهري ، عن أبي الزبير ، عن جابر عن عمر ، لحال راويه كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح (الزهري ، عن أبي الزبير - محمد بن مسلم بن تدرس - عن جابر ، عن عمر) حسن الإسناد ، لأن أبا الزبير : صدوق ، يدلّس [3] ، وقد رواه بالعنعنة .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٠٢ ، (٦٢٢٨) ، وانظر التهذيب (٩/ ٣٦٠) .
(٢) انظر الهدي ص ٤٤٢ .
(٣) تقريب التهذيب ص ٥٠٦ ، وانظر التهذيب (٩/ ٣٩٠) .

ولكن مسلماً أخرج الحديث بهذا الإسناد من طريق عبد الملك بن الزبير ، وسفيان الثوري ، ومعقل بن عبيد الله - ثلاثتهم عن أبي الزبير - عن جابر ، عن عمر [1] .

وأخرجه الترمذي أيضاً من طريق الثوري ، وابن جريج به ، وقال : هذا حديث حسن صحيح [2] .

وقد ذكر سبط ابن العجمي أن العلماء قبلوا رواية الليث عن أبي الزبير عن جابر ، لأن أبا الزبير أعلم الليث بأن الأحاديث التي دفعها إليه ، قد سمعها من جابر .

ثم قال سبط ابن العجمي : وفي صحيح مسلم عدة أحاديث ، مما قال فيها أبو الزبير : عن جابر ، وليست من طريق الليث ، وكأن مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه ، ولم يروها من طريقه . ا هـ [3] .

قلت : ولعل هذا الحديث الذي معنا ، منها ، فتنتفي بذلك علة التدليس .

ثم إن له شاهداً من حديث ابن عباس ، الذي أخرجه الشيخان [4] ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « ... **أخرجوا المشركين من جزيرة العرب** ... » الحديث .

مما يرقّي الحديث إلى درجة الصحيح لغيره ، والله أعلم .

* * *

---

(١) صحيح مسلم (٣/١٣٨٨) كتاب الجهاد ، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، (٦٣ - ١٧٦٧) .

(٢) جامع الترمذي (٤/١٥٦) كتاب السير ، باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (١٦٠٦) ، (١٦٠٧) .

(٣) التبيين لأسماء المدلسين ص ٥٤ .

(٤) انظر صحيح البخاري - مع الفتح - (٦/ ٢٧٠) كتاب الجزية ، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، (٣١٦٨) ، وصحيح مسلم (٣/١٢٥٧) كتاب الوصية ، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء (٢٠ - ١٦٣٧) .

الحديث (٦٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سُنَيْن - أبي جميلة - عن عمر ، أنه قال في المنبوذ الذي وجده : هو حر ، وعلينا نفقته ، ولك ولاؤه .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه محمد بن بشر ، وحفص بن غياث ، عن عبيد الله بن عمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي جميلة .

وكذلك قال حجاج بن أرطاة عن الزهري .

والصواب : ما رواه مالك بن أنس وغيره ، عن الزهري سمعت سُنيناً أبا جميلة ، يحدّث سعيد بن المسيب .

ورواه جويرية بن أسماء ، عن مالك ، وفي الحديث زيادة حسنة ، فقال : وذكر أبو جميلة أنه أدرك النبي ﷺ ، وحج معه حجة الوداع .

وهو الصحيح [١] ، [٢] .

---

(١) يريد الدارقطني الإشارة إلى الاختلاف في صحبة سنين أبي جميلة ، وأن بعض العلماء قالوا بعدم صحبته ، كالعجلي الذي قال : تابعي ثقة ، (ترتيب الثقات ص ٢٠٨) ، وابن سعد الذي ذكره في الطبقة الأولى من التابعين (الطبقات ٥/ ٤٥) ، وابن معين في رواية أبي مرثد الطبراني ص ٣٧ ، غير أن الراجح ثبوت صحبته لأمور :

(أ) ما نقله ابن عبد البر عن الزهري أنه قال : أدركت ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ، وذكر منهم سنيناً ، (الاستيعاب - بهامش الإصابة ٢/ ٣١٧) .

(ب) أن مالك بن أنس روى عن ابن شهاب قوله : أخبرني سنين أبو جميلة ، أنه أدرك النبي ﷺ ، عام الفتح (المرجع السابق) .

(جـ) أن ابن حجر ترجم له في الإصابة ، في القسم الأول ، وقال في التقريب : صحابي صغير ، (ص ٢٥٧) .

(د) أن البخاري أخرج حديثه هذا ، كما سيأتي في التخريج ، وفيه قال : وزعم أبو جميلة أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح .

(٢) العلل للدارقطني (٢/ ١٦٠) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سنين أبي جميلة ، عن عمر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن سنين أبي جميلة ، عن عمر .

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سُنين أبي جميلة ، عن عمر) :

(أ) فرواه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٧٣٨) كتاب الأقضية ، باب القضاء في المنبوذ ، (١٩) ، عن ابن شهاب ، عن سنين أبي جميلة ، رجل من بني سُلَيم ، أنه وجد منبوذاً [١] في زمان عمر بن الخطاب ، قال : فجئت به إلى عمر بن الخطاب ، فقال : ما حملك على أخذ هذه النّسمة ؟ فقال : وجدتها ضائعة فأخذتها .

فقال له عريفه [٢] : يا أمير المؤمنين ، إنه رجل صالح .

فقال له عمر : أكذلك ؟ قال : نعم ، فقال عمر بن الخطاب : اذهب ، فهو حر ، ولك ولاؤه ، وعلينا نفقته .

ورواه عن مالك : الشافعي في الأم (٣/ ٢٩٣) كتاب اللقيط ، باب : وترجم في اختلاف مالك ، والشافعي ، باب المنبوذ .

وفي (٧/ ٢١٥) كتاب العتق ، باب القضاء في المنبوذ .

كما أخرجه في المسند - بترتيب السندي - (٢/ ١٣٨) باب ما جاء في اللقيط ، (٤٥٦) .

وأخرجه البيهقي ، من طريق الشافعي المتقدم ، في السنن الكبرى (٦/ ٤٠١) كتاب اللقطة ، باب التقاط المنبوذ .

---

(١) المنبوذ : هو اللقيط ، (النهاية ٥/ ٦) .

(٢) العريف : هو القيّم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ، ويتعرف منهم الأمير على أحوالهم . (النهاية ٣/ ٢١٨) .

وفي معرفة السنن والآثار (٩/ ٩٠) كتاب إحياء الموات ، باب التقاط المنبوذ ، (١٢٤٦٢) .

وتابع عبدُ الرزاق ، الشافعيَ في روايته عن مالك ، في المصنف (٩/ ١٤) كتاب الولاء ، باب ولاء اللقيط (١٦١٨٢) به ، مختصراً .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٠٢) ، (٦٤٩٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٠١) ، كتاب اللقطة ، باب التقاط المنبوذ كلاهما من طريق عبد الرزاق المتقدم .

كما أخرج عبد الرزاق ، الحديث في الأمالي ، ص ٧٠ ، باب من أحكام اللقطة ، (٩٠) ، عن مالك ، غير أن فيه قول أبي جميلة : إن أهله التقطوا منبوذاً ، وفيه زيادة : فقال (يعني : أبو جميلة) يا أمير المؤمنين ، الله الذي لا إله إلا هو ، لسمعتَ هذا الحديث من رسول الله ﷺ ؟ قال : إي والله الذي لا إله إلا هو ، حتى استحلفه ثلاثاً ، وهو يحلف [1] .

وأخرجه البغوي في شرح السنة (٨/ ٣٢٢) كتاب العطايا والهدايا ، باب اللقيط (٢٢١٣) من طريق أبي مصعب الزهري ، عن مالك ، به ، بمثله .

والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٠٩) ترجمة أبي جميلة .

والتاريخ الصغير (١/ ٢٥٧) من طريق جويرية ، عن مالك عن ابن شهاب ، أن أبا جميلة أخبره ونحن مع سعيد بن المسيب ، به مختصراً ، وفيه الزيادة التي أشار إليها الدارقطني ، ووصفها بأنها حسنة ، وهي قوله : زعم أبو جميلة أنه أدرك النبي ﷺ ، وخرج معه عام الفتح .

---

(١) هكذا في المطبوع من الأمالي ، بذكرٍ هذه الزيادة ، وهي تفيد رفع عمر رضي الله عنه الحديث إلى الرسول ﷺ ، ولكني لم أقف على من أخرجه بهذا الزيادة .
وعند رجوعي إلى المخطوط (نسخة الظاهرية) لوحة . (١٠ أ) . وجدت الحديث على الجادة ، بدون هذه الزيادة .
ولعلها مذكورة في نسخة دار الكتب المصرية ، التي اعتمد عليها المحقق ، إضافة إلى نسخة الظاهرية ، ولو ثبت وجودها فيها ، فهي زيادة غير صحيحة لما تقدم .
ثم اطلعت على نسخة دار الكتب المصرية فوجدتها موافقة لما في نسخة الظاهرية ، انظر (ق ٢٦٠ أ) .

كما أخرجه من طريق جويرية : أبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الأول/ ق٣٠٩أ) .

وقد تقدم في كلام الدارقطني الإشارة إلى رواية مالك هذا الوجه ، وأجمل رواية من تابعه بقوله : « وغيره » ، وسأذكر من وقفت عليه ممن تابعه في رواية هذا الوجه عن الزهري .

(ب) معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٤٥٠) كتاب الطلاق ، باب اللقيط ، (١٣٨٤٠) عن معمر ، به ، بنحوه .

كما أخرجها في (٩/ ١٤) كتاب الولاء ، باب ولاء اللقيط (١٦١٨٣) ، وفي (٧/ ٤٤٩) كتاب الطلاق ، باب اللقيط (١٣٨٣٨) ، به ، بنحوه غير أنه أبهم سنيناً أبا جميلة ، في الموضعين الآخرين .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٠٢) ، (٦٤٩٨) من طريق عبد الرزاق على الإبهام .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/ ٢٢) كتاب المغازي ، باب رقم (٥٣) ، حديث (٤٣٠١) من طريق هشام (هو ابن يوسف الصنعاني) ، عن معمر ، عن الزهري ، بمثل روايته لطريق مالك في التاريخ الكبير التي تقدمت .

كما أخرج متنه تعليقاً في (٥/ ٢٧٤) كتاب الشهادات ، باب رقم (١٦) .

وأخرجها ابن الأثير في أسد الغابة (٢/ ٤٦٥) ترجمة سنين أبي جميلة ، من طريق البخاري في الموضع الأول .

(جـ) سفيان بن عيينة :

وأخرج روايته ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ٤٥) ترجمة سنين .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٤٣٨) كتاب البيوع والأقضية ، باب من قال : اللقيط حر ، (٢١٨٩٢) .

وعبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٤٥٠) كتاب الطلاق ، باب اللقيط (١٣٨٣٩) .

والخطيب البغدادي في الكفاية ص ٩٦ ، باب القول في العدد المقبول .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٩٨) كتاب الولاء ، باب من قال : له عليه الولاء .

كلاهما من طريق سعدان بن نصر .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري به ، مختصراً في المواضع الثلاثة الأولى .

(د) يحيى بن سعيد الأنصاري :

وأخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٦/٢٠٢) كتاب اللقطة ، باب التقاط المنبوذ ، من طريق أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن الزهري به ، الحديث بتمامه ، بالزيادة التي فيها زَعْم أبي جميلة أنه أدرك النبي ﷺ ، وخرج معه عام الفتح .

وأخرجها ابن حجر في تغليق التعليق (٣/ ٣٩٠) من طريق البيهقي المتقدم .

كما أخرجها الدارقطني في الغرائب والأفراد (كما في الأطراف لابن القيسراني ١٤٣ ب ، مسند سنين أبي جميلة) وقال :

تفرد به سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، ولم يروه عنه غير أبي بكر ابن أبي أويس .

يعني أنه تفرد نسبي من رواية يحيى بن سعيد ، لا أنه تفرد مطلق لما تقدم من الرواة الذين تابعهم يحيى بن سعيد .

(هـ) محمد بن إسحاق :

وأخرج روايته أبو عبيد في غريب الحديث [1] (٢/ ٦٥) عن يزيد بن هارون ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري به ، مختصراً .

---

(١) اعتمدت على طبعة دار الكتب العلمية - لبنان - في جزئين ، ويذكر محقق الكتاب الإسناد بالهامش ، وقد حقق الدكتور حسين شرف النسخة من هذا الكتاب ، ولكنه لم يتمه .

(و) عمرو بن دينار :

وأخرج روايته عبد الرزاق في المصنف (٧/ ٤٥٢) كتاب الطلاق ، باب اللقيط (١٣٨٤٨) و(٩/ ١٦) كتاب الولاء ، باب ولاء اللقيط ، (١٦١٩٠) عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن الزهري به مختصراً . غير أنه أبهم سنيناً .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٠٣) ، (٦٥٠١) من طريق عبد الرزاق المتقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سنين أبي جميلة ، عن عمر) :

فرواه عنه اثنان من أصحابه :

١ - عبيد الله بن عمر العمري :

وقد أشار الدارقطني إلى روايته ، وأن محمد بن بشر ، وحفص بن غياث روياه عنه . ولم أقف على روايته .

٢ - الحجاج بن أرطاة :

وقد أشار الدارقطني إلى روايته أيضاً ، ولم أقف عليها .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أن الاختلاف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سنين أبي جميلة ، عن عمر بن الخطاب) :

فرواه عنه ستة من أصحابه ، كما تقدم في التخريج ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وأوثق أصحاب الزهري على رأي جمهور العلماء [١] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في بعض الروايات ، عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [١] - وليس حديثنا منها .

واعتبره العلماء من أوثق أصحاب الزهري .

٣ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [٢] .

٤ - يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٣] .

٥ - محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث ، في غير ما شذ به أو دلّسه [٤] .

٦ - عمرو بن دينار المكي :

وثقه ابن عيينة بأعلى درجات التوثيق ، فقال فيه : كان ثقة ، ثقة ، ثقة ، وحديث أسمعه من عمرو أحب إلي من عشرين من غيره [٥] .

ووصفه ابن سعد [٦] ، وأبو حاتم [٧] ، والنسائي [٨] ، وابن حجر [٩] ، بأنه : ثقة ، ثبت .

وقال ابن حبان : من متقني التابعين ، وأهل الفضل والدين [١٠] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) انظر ص ٣٣٨ .
(٤) انظر ص ١٧٢ .
(٥) عن تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠) .
(٦) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٥٤) .
(٧) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١) .
(٨) عن تهذيب الكمال (٢٢/ ١١) .
(٩) تقريب التهذيب ص ٤٢١ ، (٥٠٢٤) .
(١٠) مشاهير علماء الأمصار ص ٨٤ .

وقال العجلي : تابعي ، ثقة [١] .

وبمثله قال أبو زرعة [٢] .

ووصفه الذهبي بأنه : الإمام الكبير الحافظ [٣] .

وخلاصة القول فيه أنه ثقة ثبت .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا الوجه الأول عن الزهري (يعني عن سنين أبي جميلة ، عن عمر) معظمهم من الثقات الأثبات ، وقد تقدم أن الدارقطني صوّبه ، ورجّحه على الوجه الآخر ، الذي فيه زيادة « سعيد بن المسيب » بين الزهري وأبي جميلة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سُنين أبي جميلة ، عن عمر) :

فرواه عنه راويان :

١ - عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت [٤] .

وقد روى عنه هذا الحديث راويان ، هما :

حفص بن غياث ، وخلاصة القول فيه أنه ثقة ، إذا حدّث من كتابه ، له أوهام إذا حدّث من حفظه [٥] . وثانيهما : محمد بن بشر العبدي ، وخلاصة القول فيه أنه ثقة ، ثبت ، إذا كان يحدث من كتابه [٦] ، كما وصفه عثمان بن أبي شيبة .

---

(١) ترتيب الثقات ص ٣٦٣ .

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٠٠) .

(٤) انظر ص ٢٤٣ .

(٥) تقريب التهذيب ص ١٧٣ ، (١٤٣٠) وانظر التهذيب (٢/ ٣٥٨) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٤٦٩ ، (٥٧٥٦) وانظر التهذيب (٩/ ٦٤) .

٢ - الحجاج بن أرطاة :

اختلف العلماء فيه :

فذكره المنذري في المختلف فيهم ، ونقل قول شعبة : اكتبوا عن الحجاج بن أرطاة ، وابن إسحاق ، فإنهما حافظان [١] .

وقال البزار : كان حافظاً مدلساً .

وذكر ابن خزيمة أنه يحتج به فيما قال : أنا ، وسمعت [٢] .

وقال أحمد : كان من الحفاظ [٣] .

وقال أبو زرعة : صدوق ، مدلس [٤] .

وقال أبو حاتم : صدوق ، يدلس عن الضعفاء ، يُكتب حديثه ، وإذا قال : حدثنا ، فهو صالح ، لا يرتاب في صدقه ، وحفظه إذا بيَّن السماع ، ولا يحتج بحديثه [٥] .

وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق ، وجزم بتوثيقه في صدر كلامه عن حاله [٦] ، وقال في موضع آخر : كانه من بحور العلم ، تُكلِّم فيه لبَأوٍ [٧] فيه، ولتدليسه ، ولنقص قليل في حفظه ، ولم يُترك [٨] .

أما ابن حجر فقال : صدوق ، كثير الخطأ والتدليس [٩] ، وقال في موضع آخر : لا يحتج به [١٠] .

---

(١) الترغيب والترهيب (٤/ ٢٨٢) .

(٢) عن تهذيب التهذيب (٢/ ١٧٤) .

(٣) عن الترغيب والترهيب للمنذري (٤/ ٢٨٢) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٦) .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٦) .

(٦) ص ٦٤ .

(٧) البَأو : الكبر والتعظم ، (النهاية ١/ ٩١) .

(٨) سير أعلام النبلاء (٧/ ٦٩) .

(٩) تقريب التهذيب ص ١٥٢ ،(١١١٩) .

(١٠) فتح الباري (١٠/ ٣٤١) .

وتعدد قول ابن معين فيه ، فمرة وصفه بأنه : ليس به بأس [١] . وقال في موضع آخر : صالح الحديث [٢] ، وسئل مرة : يُكتب حديثه ؟ فقال : نعم [٣].

وأطلق بعض العلماء القول بتضعيفه .

فقال ابن سعد : كان ضعيفاً في الحديث [٤] .

وقال النسائي : ليس بالقوي [٥] . وقال في موضع آخر : ضعيف ، ولا يحتج بحديثه [٦] .

وقال الدارقطني [٧] ، والحاكم [٨] : لا يحتج بحديثه .

وذكره البخاري [٩] والعقيلي [١٠] في ضعفائهما .

أما ابن عدي فقال : إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره وربما أخطأ في بعض الروايات ، فأما أن يتعمد الكذب فلا ، وهو من يُكتب حديثه [١١] .

وقال العجلي : جائز الحديث . . إلا أنه صاحب إرسال . . يرسل عن الزهري ، ولم يسمع منه شيئاً ، فإنما يعيب الناس منه التدليس [١٢] .

---

(١) معرفة الرجال برواية ابن محرز (١/ ٨٤) .

(٢) رواية الدقاق ٧٦ ، وتاريخ الدارمي ص ٥٠ .

(٣) رواية ابن محرز (١/ ٨٤) .

(٤) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٥٠) .

(٥) الضعفاء والمتروكين ص ٩٢ .

(٦) المجتبى (٤/ ٨٥) آخر كتاب قطع السارق.

(٧) سنن الدارقطني (١/ ٧٩) .

(٨) سؤالات مسعود السجزي ص ٩٠ .

(٩) الضعفاء الصغير ص ٦٧ .

(١٠) الضعفاء الكبير (١/ ٢٧٧) .

(١١) الكامل (٢/ ٦٤٦) .

(١٢) ترتيب الثقات ص ١٠٧ .

وقد صرّح بعض العلماء - غير من تقدم - بأنه لم يسمع من الزهري :

كابن معين [١] ، وأبي داود [٢] ، والذهلي [٣] ، والجوزجاني ، وزاد : فيتثبت في حديثه [٤] .

بل إن ابن حبان نقل عن ابن أبي زائدة قوله : سمعت الحجاج بن أرطاة يقول : مُرْ أن تُغلق الأبواب . وقال : لم أسمع من الزهري شيئاً [٥] .

وأن هشيماً قال : قال لي الحجاج بن أرطاة : صفْ لي الزهري [٦] يعني أنه لم يره .

هذه أقوال العلماء فيه ، ويظهر أن الراجح في حاله أنه : صدوق له أوهام .

وأما وصف شعبة وغيره بأنه : حافظ ، فيحمل على أنه واسع الحفظ ، لا أنه متقن فيه ، كما يدل عليه قول من وصفه بأنه يخطئ في أحاديثه .

وأما تضعيف من ضعفه ضعفاً مطلقاً ، فيحمل على الأحاديث التي أخطأ فيها ، والتي دلسها .

وأما قول ابن حجر بأنه : كثير الخطأ ، فلم أجد من وافقه على ذلك من المتقدمين ، بل إن ابن عدي الذي سبر مروياته وصفه بأنه : ربما يخطئ في بعض الروايات . والله أعلم .

وبعد :

فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، بزيادة « سعيد بن المسيب » بينه ، وبين سُنين ، وهما قد خالفا فيه الأكثر والأقوى ، من رواة الوجه الأول ، بدون تلك الزيادة .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ١٠٠) .
(٢) سؤالات الآجري ص ١٢٠ .
(٣) عن المجروحين لابن حبان (١/ ٢٢٦) .
(٤) أحوال الرجال ص ٧٨ .
(٥) عن المجروحين لابن حبان (١/ ٢٢٦) .
(٦) عن المجروحين لابن حبان (١/ ٢٢٦) .

(الخلاصة)

مما سبق من تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، يتضح أن الوجه الراجح هو الأول (الزهري ، عن سُنين أبي جميلة ، عن عمر) ، وذلك لكون رواته عن الزهري أكثر ، وغالبهم ثقات ، وفيهم من وُصف بأنه أثبت أصحاب الزهري ، كمعمر وسفيان بن عيينة ، بل وفيهم مالك بن أنس ، أثبتهم على الإطلاق عند جمهور العلماء .

أما الوجه الثاني (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سُنين أبي جميلة ، عن عمر) فإن رواته عنه : حجاج بن أرطاة ، تقدم أنه صدوق له أوهام ، وعبيد الله بن عمر العمري ، وهو وإن كان ثقة ثبتاً ، إلا أن من يروي عنه ، حفص بن غياث ، ومحمد ببن بشر العبدي ، مع كونهما ثقتين ، فلكل منهما أوهام ، إذا حدّثا من حفظهما كما تقدم ، ولعل هذا الحديث من أوهامهما .

ويفهم من تصويب الدارقطني الوجه الأول ، بدون زيادة « سعيد بن المسيب » ، أنه يرى أن هذا الوجه المشتمل على الزيادة غير محفوظ ، ويؤيده ما تقدم من حال راوييه .

(الحكم على الحديث)

إسناد الحديث من وجهه الراجح ، صحيح ، فقد أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم . غير أنه موقوف على عمر ، غير مرفوع إلى النبي ﷺ .

* * *

الحديث : (٦٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن عباس ، عن أبي طلحة [١] ، عن النبي ﷺ : « **لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ، ولا صورة** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه يونس ، ومعمر ، وابن أبي ذئب ، وشعيب ، والزبيدي ، والماجشون ، وابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة .

وخالفهم الأوزاعي ، فرواه عن الزهري [٢] ، عن عبيد الله ، عن أبي طلحة ، لم يذكر « ابن عباس » .

والقول قول من ذكر فيه ابن عباس .

ورواه سالم أبو النضر ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي طلحة ، نحو رواية الأوزاعي [٣] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة .

---

(١) هو زيد بن سهل بن الأسود ، كان ممن شهد العقبة الثانية ، مات سنة (٢٤) ، (الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٢/ ٦٤) .

(٢) يعني في روايتي الوليد بن مسلم ، وبشر بن بكر ، عنه . لأنه اختُلف عن الأوزاعي ، فرواه أيضاً من رواية هقل بن زياد عنه ، موافقاً لمن روى الوجه الأول عن الزهري .

(٣) العلل للدارقطني (٦/ ٨ وما بعدها) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي طلحة ، بدون ذكر « ابن عباس » .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة) :

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (٣/ ١٦٦٥) كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم صورة الحيوان (٨٤ - ٢١٠٦) ، عن أبي الطاهر ، وحرملة بن يحيى ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، أنه سمع ابن عباس يقول : سمعت أبا طلحة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة** » .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٥٠٠) كتاب الزينة ، باب التصاوير (٩٧٧٠/ ١٠) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٥٣٩) كتاب الحظر والإباحة ، باب الصورة والمصورين (٥٨٢٥) .

والبيقهي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦٨) كتاب الصداق ، باب المدعو يرى في الموضع الذي يُدعى فيه صوراً .

في السنن الصغرى (٣/ ٨٧) كتاب النكاح ، باب الامتناع عن الإجابة إذا كان فيها معصية (٢٥٨٧) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٤/ ٢٢١) .

أربعتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، به بمثله .

وتابع الليث بن سعد ، عبد الله بن وهب في الرواية عن يونس .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٣٨٠) كتاب اللباس ، باب التصاوير (٥٩٤٩) تعليقاً مجزوماً عن الليث [١] .

---

(١) قال ابن حجر : وفائدة هذا التعليق : تصريح الزهري ، وتصريح شيخه عبيد الله ، وكذا من فوقهما بالتحديث في جميع الإسناد .

ووصل روايته هذه الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٣) ، (٤٦٩٠) ، عن هارون بن كامل ، عن عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن يونس ، به بمثله .

وأخرجها أبو نعيم في المستخرج على صحيح البخاري (كما في تغليق التعليق لابن حجر (٥/ ٧٨) عن الطبراني .

كما أخرجها من طريق الطبراني ابن حجر في الموضع السابق .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، يونس بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٣٩٧) كتاب الجامع ، باب التماثيل (١٩٤٨٣) .

وأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ٢٨) عن عبد الرزاق .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٣/ ١٦٦٥) كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، (٨٤ - ٢١٠٦) .

والترمذي في جامعه (٥/ ١١٤) كتاب الأدب ، باب ما جاء في أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ، ولا كلب (٢٨٠٤) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح.

والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٣) ، (٤٦٨٦) .

والبغوي في شرح السنة (١٢/ ١٢٥) كتاب اللباس ، باب التصاوير (٣٢١٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦٨) كتاب الصداق ، باب المدعو يرى في الموضع الذي يُدعى فيه صوراً .

وفي السنن الصغرى (٣/ ٨٨) كتاب النكاح ، باب الامتناع عن الإجابة (٢٥٨٧) .

وفي شعب الإيمان (٥/ ١٨٧) باب في الملابس والأواني ، فصل في زينة البيوت (٦٣٠٨) .

خمستهم من طريق عبد الرزاق بن همام .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٣١٢) كتاب بدء الخلق ، باب الملائكة (٣٢٢٥) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ١٨٧) باب في الملابس والأواني ، فصل في زينة البيوت (٦٣٠٨) .

كلاهما من طريق عبد الله بن المبارك .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٧/ ٣١٥) كتاب المغازي ، باب رقم ١٢ ، (٤٠٠٢) من طريق هشام بن يوسف .

ومن طريق البخاري أخرجها الرافعي في التدوين (١/ ٤٩٠) ترجمة محمد بن عبد الفتاح .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٥٠٠) كتاب الزينة ، باب التصاوير (١١/٩٧٧٦) .

وفي المجتبى (٨/ ١٨٧) ، من طريق يزيد بن زريع .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٣) ، (٤٦٨٧) .

وفي المعجم الأوسط (٢/ ٢٠٤) ، (١٣٣٦) من طريق محمد بن عيسى بن سميع ، عن روح بن القاسم . ثم قال :

لم يروه عن روح ، إلا محمد بن عيسى .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم خمسة ، عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة ، الحديث ، بنحوه .

(جـ) وتابع محمد بن أبي ذئب ، يونس ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٣٨٠) كتاب اللباس ، باب التصاوير (٥٩٤٩) عن آدم بن أبي إياس .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٣) ، (٤٦٨٨) .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٧٩) ، (١٤٦٩) .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٩٤) .

والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (٢/ ٣٧١) ترجمة محمد بن محمد بن عبد المنعم (٨٣٢) .

أربعتهم من طريق أبي عاصم .

وأخرجها الطبراني ، وابن عبد البر ، في الموضعين السابقين من طريق يحيى ابن عبد الله البابُلتِّي .

ثلاثتهم عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة ، الحديث بنحوه .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى روايته في كلامه عن الاختلاف ، ولم أقف عليها .

(هـ) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤٤٦) ، (١٨٩٤) ، من طريق محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به ، وأحال متنه على الحديث من طريق سفيان .

(و) وتابع عبد العزيز الماجشون ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته على بن الجعد في مسنده (٢/ ٨٩٥) ، (٢٥٤٨) .

وفي (٢/ ١٠٣٠) ، (٢٩٨٥) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الأول / ق ٢٥٢ أ) .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٧٩) ، (١٤٧٠) .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٩٤) .

والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (١/ ٢٥٤) ترجمة زينب بنت عمر الكندية (٢٧٧) .

خمستهم من طريق عبد العزيز الماجشون ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ز) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته : علي بن الجعد في مسنده (٢/ ٨٩٥) ، (٢٥٤٨) .

والحميدي في مسنده (١/ ٢٠٦) ، (٤٣١) .

ومن طريق الحميدي ، أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٣) ، (٤٦٨٩) .

وأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ١٩٨) كتاب العقيقة ، باب الصور في البيت (٢٥١٩١) .

وعن ابن أبي شيبة أخرجها مسلم في صحيحه (٣/ ١٦٦٥) كتاب اللباس ، باب تحريم صورة الحيوان (٨٣ - ٢١٠٦) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٠٣) كتاب اللباس ، باب الصور في البيت (٢٦٤٩) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤٤٦) ، (١٨٩٣) .

وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٩) ، (١٤١٤) .

والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٣) ، (٤٦٨٩) ، عن عبيد بن غنام .

وأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ٢٩) .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٣٥٩) كتاب بدء الخلق ، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم . . . (٣٣٢٢) ، عن علي بن عبد الله .

ومسلم في صحيحه (٣/ ١٦٦٥) كتاب اللباس ، باب تحريم صورة الحيوان (٨٣ - ٢١٠٦) عن إسحاق بن راهوية .

ومن طريق مسلم أخرجها ابن حزم في المحلّى (٩/ ٢٥) ، مسألة (١٥٣٧) .

كما أخرجها مسلم في الموضع السابق ، عن يحيى بن يحيى ، وعمرو الناقد.

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ١٤٨) كتاب الصيد والذبائح ، باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب (٢/ ٤٧٩٣) .

وفي المجتبى (٧/ ١٦٤) عن قتيبة ، وإسحاق بن منصور .

وأخرجه في السنن الكبرى كذلك (٥/ ٥٠٠) كتاب الزينة ، باب التصاوير ، (٩/ ١٧٦٩) .

وفي المجتبى (٨/ ١٨٧) عن قتيبة وحده .

وأخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٨٢) عن يونس بن عبد الأعلى .

وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٢٠) ، (١٤٣٠) عن إسحاق بن أبي إسرائيل .

والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٣) ، (٤٦٨٩) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الأول / ق ٢٥٢ أ)

كلاهما من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٥١) كتاب الطهارة ، باب ذكر الأخبار التي يتفرق بها الكلب عن غيره .

وفي السنن الصغرى (٣/ ٨٧) كتاب النكاح ، باب الامتناع عن الإجابة ، إذا كان فيها معصية (٢٥٨٧) .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ١٧٥) كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الكلاب ، (١١٥٣٨) .

وفي الآداب ص ٢١٥ ، باب النهي عن تزيين البيوت بالتماثيل والصور (٦٥١) .

من طريق عبد الله بن هاشم .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة عشر راوياً ، رووه عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة ، الحديث بنحوه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، والذين أشار الدارقطني إلى رواياتهم ، وقد وقفت على رواة آخرين تابعوهم عليها ، وهم :

(حـ) محمد بن أبي عتيق :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٧/ ٣١٥) كتاب المغازي ، باب ١٢ ، (٤٠٠٢) ومن طريق البخاري ، أخرجها الرافعي في التدوين (١/ ٤٩٠) ترجمة عبد الفتاح بن أبي طلحة .

(طـ) زمعة بن صالح :

وأخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٧٠ ، (١٢٢٨) ، ومن طريقه أخرجها أبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الأول / ق ٢٥٢ أ) .

(ي) محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٤) ، (٤٦٩١) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ٢٨٦ ب) .

وأبو نعيم في الموضع السابق .

كلاهما من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن ابن أخي الزهري ، عن عمه ، به ، بنحوه .

(ك) موسى بن عقبة :

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب ، كما في الأطراف ص ١ ، حديث رقم (١) رسالة دكتوراه - عبد الرحمن العلي - وقال :

تفرد به داود بن عطاء ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن عبد الله بن عباس ، عن أبي طلحة .

(ل) الوليد بن كثير :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٤) ، (١/٤٦٩٤) من طريق أبي مريم ، عن الوليد بن كثير ، عن الزهري ، به بنحوه .

(م) عبيد الله بن أبي زياد :

وأخرج روايته تمام في فوائده (٢/ ١٣٣) ، (١٣٤٢) من طريق حجاج بن منيع ، عن جده ، عن عبد الله ، به ، بنحوه .

(ن) عبد الرحمن الأوزاعي - من رواية هقل بن زياد ، عنه - :

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٥٠٠) كتاب الزينة ، باب التصاوير (٨/٩٧٦٨) ، عن يزيد بن محمد ، عن هشام بن إسماعيل ، عن هقل ، وهو ابن زياد ، قال : ثنا الأوزاعي ، عن الزهري به ، بنحوه .

وقال : هذا هو الصواب ، وحديث الوليد [١] خطأ [٢] .

---

(١) يعني : ابن مسلم القرشي كما في الوجه الثاني .

(٢) هذا الكلام من تحفة الأشراف (٣/ ٢٥٠) وليس في المطبوع من السنن الكبرى .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي طلحة ، بدون ابن عباس) .

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن الأوزاعي خالف من تقدم ذكرهم . فرواه عن الزهري بهذا الوجه .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٥٠٠) كتاب الزينة ، باب التصاوير (٧/٩٧٦٧) عن محمد بن هاشم البعلبكي ، قال : ثنا الوليد [١] - يعني ابن مسلم القرشي - قال : ثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله قال : حدثني أبو طلحة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة** » .

وقد تقدم قريباً أن النسائي خطأ رواية الوليد هذه .

وقد وقفت على متابع للوليد بن مسلم ، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٩٤) من طريق بحر بن نصر ، قال : حدثنا بشر بن بكر ، قال حدثنا الأوزاعي ، أخبرني الزهري به ، بدون ذكر « ابن عباس » ، بنحوه .

ثم قال ابن عبد البر :

هذا عندهم خطأ من الأوزاعي ، وكان في حفظه شيء ، لم يكن بالحافظ .

وقد تابع ابن ذئب ، عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون ، ومعمرٌ ، (يعني في رواية الوجه الأول عن الزهري) .

(ب) كما وقفت على رواية لمالك بن أنس ، تابع فيها الأوزاعي في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٩٥) فقال : وقد روى

---

(١) أخرج الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٩٤) ، (٢/٤٦٩٢) الحديث من طريق الوليد ابن مسلم ، لكن زاد فيه « عن ابن عباس » .

والذي يظهر أن هذه الزيادة إما خطأ ، أو لعلها من الناسخ ، لأن الوليد يرويه عن الأوزاعي ، بدونها كما في رواية النسائي . أو هي رواية أخرى عن الأوزاعي ، فيكون قد اختُلف عليه في هذا الحديث ، ولم يشر الدارقطني إلى ذلك .

عبد العزيز بن عمران ، عن مالك بن أنس، وأبي النضر جميعاً عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي طلحة أن النبي ﷺ نهى عن التصاوير في البيوت .

ثم قال ابن عبد البر :

هو غريب لمالك عن الزهري خاصة ، تفرد به عنه ، عبد العزيز بن عمران ، رواه عنه يعقوب بن محمد الزهري .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة) :

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيّد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه(١).

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن الأعمش ، وثابت ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة (٢) .

٣ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تُكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرّح بالسماع ، على روايته (٣) .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، خاصة في الزهري (٤) .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٢٨٥ .

(٤) انظر ص ١٧٨ .

٥ - عبد العزيز بن عبد الله الماجشون :

قال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث ، وأهل العراق أروى عنه من أهل المدينة [١] .

وقال موسى بن هارون : كان ثبتاً ، متقناً [٢] .

ووثقه النسائي [٣] ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة [٤] ، وأبو داود [٥] ، وأحمد ابن صالح [٦] ، والبزار [٧] ، وابن حجر [٨] ، وقال الدارقطني : حافظ[٩] .

وقال العجلي : ثقة ، مأمون [١٠] .

وقال الذهبي : ثقة ، مشهور [١١] .

أما ابن معين ، فقال مرة : ليس به بأس [١٢] .

وسئل مرة : عبد العزيز الماجشون ، هو مثل ليث وإبراهيم بن سعد ؟

فقال : لا ، هو دونهما ، إنما كان رجلاً يقول بالقدر والكلام ، ثم تركه ، وأقبل إلى السنة ، ولم يكن من شأنه الحديث ، فلما قدم بغداد كتبوا عنه ، فكان بعد يقول : جعلني أهل بغداد محدثاً ، وكان صدوقاً ، ثقة [١٣] .

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٠٧) و(٧/ ٢/ ٦٨) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٧) .
(٣) عن تهذيب الكمال (١٨/ ١٥٦) .
(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٨) .
(٥) عن تهذيب الكمال (١٨/ ١٥٦) .
(٦) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٧) .
(٧) المرجع السابق .
(٨) تقريب التهذيب ص ٣٥٧ ، (٤١٠٤) .
(٩) التتبع ص ٣٤٢ .
(١٠) ترتيب الثقات ص ٣٠٥ .
(١١) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٢٩) .
(١٢) تاريخ الدارمي ص ٤٣ .
(١٣) عن تهذيب الكمال (١٨/ ١٥٦) .

وقال بشر بن السري : لم يسمع ابن أبي ذئب ، ولا الماجشون من الزهري [1] .

وخلاصة حاله : أنه ثقة ، غير أنه لا يصل في إتقانه إلى مرتبة الحفاظ الكبار كمالك ونحوه ، أما قول ابن معين : لم يكن شأنه الحديث . . . إلخ . فقد وجهه الذهبي بقوله : يعني : لم يكن من فرسان الحديث كما كان شعبة ومالك [2] .

وأما قول بشر بن السري المتقدم ، فقد وجهه أحمد بن سنان بأنه تحمّل من الزهري ، عرضاً [3] - يعني : لا سماعاً ، ويؤيد ذلك قرنه بابن أبي ذئب ، وقد تقدم في ترجمته أنه إنما تحمل من الزهري عرضاً [4] وهذا غير قادح .

٦ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [5] .

٧ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [6] .

٨ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [7] .

٩ - زمعة بن صالح :

تقدم ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [8] .

---

(١) عن الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٨) .
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣١٠) .
(٣) عن الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٨) .
(٤) انظر ص ٢٨٥ .
(٥) انظر ص ١٥٦ .
(٦) انظر ص ١٦٨ .
(٧) انظر ص ٤٦٧ .
(٨) انظر ص ٣٦٧ .

١٠ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه : صدوق ، له أوهام [١] .

١١ - موسى بن عقبة :

تقدمت ترجمته ، وأنه : ثقة [٢] .

١٢ - الوليد بن كثير المخزومي :

قال إبراهيم بن سعد : كان الوليد بن كثير ثقة ، متتبعاً للمغازي ، حريصاً على علمها [٣] .

ووثقه ابن معين مرة [٤] ، وقال مرة أخرى : ليس به بأس [٥] .

ووثقه أبو داود ، وعيسى بن يونس [٦] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٧] ، وقال في المشاهير : من خيار أهل المدينة ، كان إذا حفظ الشيء أتقنه [٨] .

وقال الساجي : قد كان ثقة ، ثبتاً ، يحتج بحديثه ، لم يضعفه أحد ، إنما عابوا عليه الرأي [٩] .

وذكر الفسوي أنه كان مثبتاً في الحديث [١٠] .

أما ابن سعد فقال : له أحاديث ، وليس بذاك [١١] .

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .

(٢) انظر ص ٦٨٩ .

(٣) عن الجرح والتعديل (٩/ ١٤) .

(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٦٣٣) .

(٥) رواية الدارمي ص ٢٢١ .

(٦) عن تهذيب الكمال (٣١/ ٧٤ ، ٧٥) .

(٧) الثقات (٧/ ٥٤٨) .

(٨) مشاهير علماء الأمصار ص ١٣٨ .

(٩) عن هدي الساري لابن حجر ص ٥٤ .

(١٠) المعرفة والتاريخ (١/ ٧٠١) .

(١١) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٣٩٩ .

وذكره العقيلي في الضعفاء ، ونقل أن سفيان بن عيينة قال : كان الوليد بن كثير أباضياً ، ولكنه كان صدوقاً [١] .

وقال الذهبي : ثقة ، صدوق [٢] .

وقال ابن حجر : صدوق ، عارف بالمغازي ، رُمي برأي الخوارج [٣] .

وخلاصة حاله أنه ثقة ، وإنما عابوا عليه الرأي - يعني كونه أباضياً - كما قال الساجي . وهذا غير قادح في روايته ، ما لم يَدْعُ إليه ، ولم أقف على من نسب إليه أنه كان يدعو إلى بدعته .

١٣ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٤] .

١٤ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدّم غيره من الثقات عليه [٥] .

غير أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي طلحة .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه ، غير هقل بن زياد ، وهو : ثقة ، ومن أثبت أصحاب الأوزاعي [٦] .

---

(١) الضعفاء الكبير (٤/ ٣٢٠) .

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٥) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٨٣ ، (٧٤٥٢) .

(٤) انظر ص ٥٠٨ .

(٥) انظر ص ١٥٤ .

(٦) تقريب التهذيب ص ٥٧٤ ، (٧٣١٤) ، وانظر التهذيب (١١/ ٥٧) .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه اثنان من أصحابه ، هما :

- الوليد بن مسلم الدمشقي : ثقة ، ولكنه كثير التدليس والتسوية [1] ، وقد ضعِّف في الأوزاعي ، حيث قال الدارقطني : يُرسل ، يروى عن الأوزاعي أحاديث الأوزاعي ، عن شيوخ ضعفاء ، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي ، مثل نافع ، وعطاء ، والزهري ، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي [2].

وقال الذهبي : إذا قال الوليد : عن ابن جريج ، أو عن الأوزاعي ، فليس بمعتمد ، لأنه يدلس عن كذابين ، فإذا قال : حدثنا ، فهو حجة [3] .

- بشر بن بكر : ثقة ، يُغرب [4] ، غير أن مسلمة بن قاسم قال : روى عن الأوزاعي أشياء انفرد بها [5] .

وكما ترى ، فإن الراجح من روايتي الأوزاعي ، هي الرواية الأولى التي وافق فيها الثقات من أصحاب الزهري ، الذين تقدم ذكرهم ، ثم إن راويها عنه : هقل بن زياد ، وقد عُدّ من أثبت أصحابه .

أما روايته الثانية : فهي وإن رواها عنه اثنان من أصحابه ، إلا أن كلاً منهما تُكلم في روايته عن الأوزاعي .

فالوليد بن مسلم ، وإن كان قد صرّح في هذه الرواية بأن الأوزاعي حدثه ، غير أنه ليس بحجة إذا خالف ، كما في هذه الرواية ، ولهذا ضعّفها النسائي .

أما بشر بن بكر ، فهو وإن توبع من الوليد بن مسلم ، غير إن متابعته لا تنفعه لما ذكرت من تضعيفه في الأوزاعي ، وعليه فإنه لا يصير مع المتابع ، أرجح من المخالفين .

أما ما ذكره ابن عبد البر من أن الحمل على الأوزاعي لأنه لم يكن بالحافظ فغير مسلّم ، وإلا لحمله النسائي الخطأ في رواية الوليد بن مسلم ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ٢٧٢ .

(٢) الضعفاء والمتروكين ص ٤١٥ .

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٣٤٨) .

(٤) انظر ص ٣٧٠ .

(٥) الضعفاء والمتروكين ص ٤١٥ .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، معظمهم من الثقات ، وفيهم من عُدّ من أثبت أصحابه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد بن عبد الله ، عن أبي طلحة) :

فلم أجد من رواه عنه غير راويين من أصحابه هما :

١ - **عبد الرحمن الأوزاعي** - من روايتي الوليد بن مسلم ، وبشر بن بكر - :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - **مالك بن أنس** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وأثبت أصحاب الزهري على الإطلاق عند الجمهور (١) .

غير أن ابن عبد البر حكم على روايته بالغرابة ، وأن عبد العزيز بن عمران تفرد بها عنه .

ويظهر أن آفته من عبد العزيز هذا ، حيث لخص ابن حجر القول فيه ، فقال : متروك احترقت كتبه ، فحدّث من حفظه ، فاشتد غلطه (٢) .

وعليه فإنه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في النظر في الاختلاف رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة ،على الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، بدون ذكر ابن عباس .

وذلك لكثرة الرواة له حيث بلغوا ثلاثة عشر راوياً ، معظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم من عُدّ من أثبت أصحاب الزهري .

في حين أنه لم يرو الرواية الثانية عنه غير راويين هما : عبد الرحمن الأوزاعي ،

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٥٨ ، (٤١١٤) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣١٣) .

وروايته غير محفوظة عنه ، ومالك بن أنس ، وآفة روايته من الراوي عنه ، عبد العزيز بن عمران متروك الحديث ، ومالك إنما يروي الحديث عن أبي النضر ، عن عبيد بن عبد الله ، عن أبي طلحة كما في الموطأ [1] .

ولهذا رجح الدارقطني رواية الزهري الوجه الأول ، ووافقه النسائي ، وكذلك ابن عبد البر ، كما يفهم من تخطئته رواية الأوزاعي الوجه الثاني .

ثم إن ابن حجر نحى منحىً آخر ، وهو الجمع بين الوجهين فقال : « وقد أخرجه مالك في الموطأ عن أبي النضر ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبي طلحة يعوده ، فذكر القصة ، وفيها المتن المذكور ، ثم قال : فلعل عبيد الله سمعه من ابن عباس ، عن أبي طلحة ، ثم لقي أبا طلحة لما دخل يعوده فسمعه منه ، ويؤيد ذلك زيادة القصة في رواية أبي النضر ، لكن قال ابن عبد البر [2] : الحديث لعبيد الله عن ابن عباس ، عن أبي طلحة ، فإن عبيد الله لم يدرك أبا طلحة ، ولا سهل بن حنيف ، كذا قال : وكأن مستنده في ذلك أن سهل بن حنيف مات في خلافة علي ، وعبيد الله لم يدرك علياً ، بل قال علي بن المديني : إنه لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه ، وزيد مات بعد سهل ابن حنيف بمدة ، ولكن روى الحديث المذكور محمد بن إسحاق ، عن أبي النضر ، فذكر القصة لعثمان بن حنيف ، لا لسهل ، أخرجه الطبراني [3] ، وعثمان تأخر بعد سهل بمدة ، وكذلك أبو طلحة ، فلا يبعد أن يكون عبيد الله أدركها [4] انتهى كلام ابن حجر .

قلت : والذي يظهر أن ما قاله ابن حجر : يمكن أن يُسلم به ، لو كان راويا الوجه الثاني عن الزهري غير مختلف عليهما في رواية الحديث ، أما وهما قد

---

(١) الموطأ برواية يحيى بن يحيى (٢/٩٦٦) ، وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/١٤٣) ، (٢٠٣٤) ، وبرواية ابن القاسم ، تلخيص القابسي ص ٤٤٠ ، (٤٢٧) .

(٢) ساقه ابن حجر بالمعنى . (انظر التمهيد ٢١/١٩٢ وما بعدها) .

(٣) انظر المعجم الكبير (٥/١٠٤) ، (٤٧٣١) .

(٤) فتح الباري (١٠/٣٨١) .

اختُلف عليهما ، فالجمع بين الوجهين فيه نظر ، لأن المحفوظ من رواية الأوزاعي: ما وافق الثقات من أصحاب الزهري ، وهي روايتهم الوجه الأول .

والمحفوظ من رواية مالك : ما رواه عنه جمهور الموطأ عن أبي النضر ، عن عبيد الله ، عن أبي طلحة .

كما يشكل على ما ذكره أمر آخر ، وهو أن الرواية التي ساقها عن الطبراني ، والتي ذكرت القصة لعثمان بن حنيف ، في إسنادها محمد بن إسحاق ، وقد عنعنها ، وهو منسوب إلى التدليس ، ولم أقف على ما يدفع احتمال التدليس في روايته هذه .

وعليه يبقى الوجه الأول على رجحانه ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم .

* * *

الحديث (٦٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي رُهم ، كلثوم بن حُصين ، عن النبي ﷺ قال : « **إن أعزَّ أهلي عليَّ أن يتخلّف عني المهاجرون من قريش ، والأنصار ، وغفار ، وأسلم** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن ابن أكيمة الليثي [١] ، عن ابن أخي أبي رُهم [٢] ، عن أبي رُهم .

وخالفه [٣] جماعة من أصحاب الزهري ، منهم يونس ، فرووه عن الزهري ، عن ابن أخي أبي رُهم [٤] ، ولم يذكروا فيه ابن أكيمة .

وهو الصحيح [٥] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن ابن أكيمة الليثي ، عن ابن أخي أبي رُهم ، عن أبي رُهم .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن ابن أخي أبي رُهم ، عن أبي رُهم ، بدون « ابن أكيمة » .

---

(١) هو عمارة بن أكيمة الليثي ، وفيه اختلاف في اسمه ، ثقة ، (تقريب التهذيب ص ٤٠٨) ، (٤٨٣٧) .

(٢) قال ابن حجر : غير مُسمّى ، (التهذيب ٨/٣٩٨) .

(٣) يعني : خالف ابن إسحاق .

(٤) يعني : عن أبي رهم .

(٥) العلل للدارقطني (٧/ ٣٦) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن ابن أخي أبي رُهم ، عن أبي رُهم) :

(أ) فرواه محمد بن إسحاق في المغازي (كما في السيرة النبوية لابن هشام ٤/ ١٨٤) ، وقال : وذكر ابن شهاب ، عن ابن أكيمة الليثي ، عن ابن أخي أبي رُهم الغفاري ، أنه سمع أبا رهم كلثوم بن حصين - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ الذين بايعوا تحت الشجرة - يقول : غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك ، فسرت ذات ليلة معه ، ونحن بالأخضر (١) ، قريباً من رسول الله ﷺ ، وألقى الله علينا النعاس ، فطفقت أستيقظ ، وقد دنت راحلتي من راحلة رسول الله ﷺ ، فيُفزعني دنوها منه ، مخافة أن أصيب رجله في الغَرْز (٢) ، فطفقت أحوز (٣) راحلتي عنه ، حتى غلبتني عيني في بعض الطريق ، ونحن في بعض الليل ، فزاحَمَتْ راحلتي راحلةَ رسول الله ﷺ ، ورجله في الغَرْز ، فما استيقظت إلا بقوله : « **حس** » فقلت : يا رسول الله ، استغفر لي ، فقال « **سر** » فجعل رسول الله ﷺ يسألني عمن تخلّف من بني غفار ، فأخبره به فقال وهو يسألني : « **ما فعل النفر الحمر ، الطوال الثطَاط** (٤) ؟ » فحدثته بتخلفهم ، قال : « **فما فعل النفر السود ، الجعَاد القصار** (٥) ؟ » قال : قلت : والله ما أعرف هؤلاء منا ، قال : « **بلى الذين لهم نعَمٌ بشبكة** (٦) **شدَخْ** » فتذكرتهم في بني غفار ، ولم أذكرهم حتى ذكرت إنهم رهط من أسلم ، كانوا حلفاء فينا ، فقلت : يا رسول الله ، أولئك رهط من أسلم ، كانوا حلفاء فينا .

فقال رسول الله ﷺ : « **ما منع أحد أولئك حين تخلف أن يحمل على بعير**

---

(١) منزل قرب تبوك ، بينه وبين وادي القرى . (معجم البلدان ١/ ١٢٣) .

(٢) الغَرْز : الركاب ، إذا كان من جلد أو خشب . (النهاية ٣/ ٣٥٩) .

(٣) من حاز يحوز : إذا قبضه وجمعه إليه . (النهاية ١/ ٤٥٩) .

(٤) جمع ثَطّ : وهو الذي عَرِي وجهه من الشعر ، إلا طاقات في أسفل حنكه . (النهاية ١/ ٢١١) .

(٥) جمع جَعْد : وهي صفة تطلق على الشعر إذا كان غير مبسوط . (النهاية ١/ ٢٧٥) .

(٦) شبكة شدخ : اسم ماء لأسلم من بني غفار ، (معجم البلدان ٣/ ٢٣٣) .

من إبله امرءاً ، نشيطاً في سبيل الله ، إن أعزّ أهلي عليّ أن يتخلف عني المهاجرون من قريش ، والأنصار ، وغفار ، وأسلم » .

ومن طريق ابن إسحاق ، أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٣٥٠) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ١٨٥) ، (٤١٨) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الثاني / ق ١٦٢ ب) .

وأخرجه الخطابي في غريب الحديث (١/ ٣٠٣) تعليقاً مجزوماً عن ابن إسحاق .

(ب) وتابع ابن أخي الزهري ، محمد بن إسحاق في روايته هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرجها البزار في مسنده (كما في كشف الأستار ٢/ ٣٥٥) حديث (١٨٤٢) .

وانظر مختصر الزوائد لابن حجر (٢/ ٥٠) ، من طريقي محمد بن عمران ، ويعقوب بن إبراهيم ، كلاهما عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، به ، بنحوه مختصراً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن ابن أخي أبي رهم ، عن أبي رهم) :

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن جماعة من أصحاب الزهري رووا عنه هذا الوجه ، منهم يونس بن يزيد . ولم أقف على رواية يونس هذه .

(ب) وتابع معمر بن راشد : يونس بن يزيد ، فروى هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٤٩) كتاب الجامع ، باب القبائل (١٩٨٨٢) .

وأخرجها عن عبد الرزاق ، أحمد في مسنده (٤/ ٣٤٩) .

وفي فضائل الصحابة (٢/ ٨٨٥) ، باب فضائل بني غفار وأسلم وغيرهم ، (١٦٧٤) .

ومن طريق أحمد أخرجها ابن الأثير في أسد الغابة (٦/ ١١٧) ترجمة أبي رهم الغفاري . وأخرجها من طريق عبد الرزاق :

ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٢٣٧) ، (٩٩١) .

وفي الجهاد (١/ ٣٢٠) باب من قال : إذا لم يتهيأ دفع سلاحه إلى غيره . . (١٠٦) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ١٨٣) ، (٤١٥) .

والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٩٤) وسكت عنه ، وكذلك الذهبي .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/ ١٨٩) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة باب فضل الصحابة والتابعين (٧٢١٣) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الثاني / ق ١٦٢ أ) وقال :

رواه [شعيب] ، والناس ، مثله .

(جـ) وتابع صالح بن كيسان ، يونس ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في الأدب المفرد ص ١٦٣ ، باب قول الرجل فلان جعد أسود ، (٧٧٥) ، وفي التاريخ الكبير (٧/ ٢٢٦) ترجمة كلثوم بن الحصين .

وأحمد في مسنده (٤/ ٣٤٩) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٢٣٨) ، (٩٩٢) .

وفي الجهاد (١/ ٣٢٢) ، باب من قال : إذا لم يتهيأ له ، دفع سلاحه إلى غيره (١٠٧) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ١٨٤) ، (٤١٦) .

أربعتهم من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري به، الحديث بتمامه عند البخاري في الأدب المفرد ، والطبراني ، وعند الباقين مختصراً .

(د) وتابع عبيد الله بن أبي زياد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٩٤) .

ومن طريق الفسوي ، أخرجها الخطيب البغدادي في الكفاية ص ٤٠ ، باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسئول عنه .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ١٨٤) ، (٤١٧) ، عن أبي أسامة الحلبي .

كلاهما عن حجاج بن أبي منيع ، عن جدِّه (عبيد الله بن أبي زياد) عن الزهري ، به الحديث بتمامه .

(هـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الفسوي في الموضع السابق ، عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

ومن طريقه الفسوي أخرجها الخطيب البغدادي في الموضع السابق .

وقد تقدم أن أبا نعيم أشار إلى رواية شعيب هذه في معرفة الصحابة (القسم الثاني / ق١٦٢ أ) .

(النظر في الاختلاف)

مما تقدم يتضح أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ابن أكيمة الليثي ، عن ابن أخي أبي رُهم ، عن أبي رُهم) :

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١ - محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذّ به أو دلسه [١] .

٢ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق ، له أوهام [٢] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن ابن أخي أبي رهم ، عن أبي رُهم) :

---

(١) انظر ص ١٧٢ .

(٢) انظر ص ٢٦٠ .

فرواه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيّد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدّث من كتابه [١] .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٢] .

٣ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس في الزهري [٣] .

٤ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٤] .

٥ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، خاصة في الزهري [٥] .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في النظر في الاختلاف ، وفي أحوال رواة كلا الوجهين عن الزهري ، أن الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن ابن أبي رُهم عن أبي رهم ، بدون ذكر « ابن أكيمة » أرجح من الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن ابن أخي رهم ، عن أبي رهم ، وذلك لكثرة رواته عنه ، وكلهم ثقات ، وفيهم من عُدّ أنه أوثق من أصحابه .

في حين أن راوي الوجه الأول عنه ، لم يصل إلى مرتبة الثقة .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع تصحيح الدارقطني له ، كما تقدم .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ٤٦٥ .
(٤) انظر ص ٥٠٨ .
(٥) انظر ص ١٧٨ .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه - ومنهما الراجح - فيه « ابن أخي أبي رهم » :

قال فيه الهيثمي : لم أعرفه [1] .

وقال الذهبي : لا يُعْرَف ، تفرد عنه الزهري [2] .

وقال ابن حجر : مقبول [3] .

والظاهر : أنه مجهول الحال ، لأن الزهري إمام ، ترتفع بروايته وحده جهالة العين [4] ، وعليه يمكن القول بأن الحديث ضعيف ، لجهالة حال ابن أخي أبي رُهم ، والله أعلم .

* * *

(١) مجمع الزوائد (٦/ ١٩٥) .

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٩٨) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٧٠٤ ، (٨٤٩٣) .

(٤) انظر كلام العلماء حول هذه المسألة في مبحث : رواية الثقة عن رجل هل ترفع جهالته؟ في شرح العلل لابن رجب (١/ ٣٧٦ وما بعدها) .

الحديث : (٦٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث المغيرة بن شعبة ، عن النبي ﷺ في المرأة يرثها بنوها ، وتَعْقِل عنها عصبتها .

فقال : يرويه الزهري ، عن المغيرة بن شعبة ، مرسلاً ، واختلف عنه[١] :

فرواه يحيى بن اليمان [٢] ، وابن المبارك ، عن معمر، عن الزهري، عن المغيرة بن شعبة . وقال غيرهما [٣] : ما لا يحضرني ذكره [٤] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن المغيرة بن شعبة مرسلاً ، بدون واسطة بين الزهري وبين المغيرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن المغيرة بن شعبة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن المغيرة بن شعبة) :

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٣٩٨) كتاب العقول ، باب ميراث الدية ،

---

(١) يعني : عن الزهري .

(٢) هكذا في العلل .

وقد ذكر أبو داود في المراسيل ص ٢١٦ ، أن يحيى بن اليمان ، إنما يرويه عن معمر، عن الزهري ، عن عروة ، عن المغيرة .

ولعل هذا هو الوجه الآخر من أوجه الاختلاف عن الزهري الذي وصفه الدارقطني بأنه لا يحضره ذكره . وعليه سوف أبني دراسة الاختلاف هنا .

(٣) يعني : غير يحيى بن اليمان - مع تحفظي السابق -وابن المبارك .

(٤) العلل للدارقطني (٧/ ١٤٠) .

(١٧٧٦٧) عن معمر ، عن الزهري ، عن المغيرة بن شعبة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **المرأة يعقلها عصبتها ويرثها بنوها** » .

وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢١٦ ، (٢٦٧) من طريق عبد الرزاق .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٤٠٣) كتاب الديات ، باب المرأة تجني الجناية (٢٧٤٠٩) عن عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، به بنحوه .

(ب) وتابع محمد بن أبي الذئب ، معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٥) كتاب أقضية رسول الله ﷺ (٢٩١٠٩) عن شبابة بن سوّار ، قال : حدثنا ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة - مهملاً - عن المغيرة بن شعبة) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر - من رواية يحيى بن اليمان عنه .

وأخرج روايته أبو داود في المراسيل ص ٢١٧ ، (٢٦٧) تعليقاً مجزوماً عن يحيى بن اليمان . ووصفه بأنه : خطأ .

وانظر تحفة الأشراف (٨/ ٤٩١) .

(النظر في الاختلاف)

مما سبق يتضح أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من مسند المغيرة ابن شعبة ، من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن المغيرة بن شعبة) :

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [١] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، هكذا ، عن الزهري ، عن المغيرة بن شعبة ، بدون واسطة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن المغيرة بن شعبة .

أما روايته الأولى : فرواها عنه :

عبد الرزاق بن همام : وهو ثقة حافظ وتُكلم فيه من جهة روايته أحاديث في فضائل أهل البيت ، وهو منسوب إلى التشيع ، واختلاطه آخر عمره ، وهذان الأمران ، غير منطبقين في هذا الحديث (١) .

عبد الله بن المبارك : وهو ثقة ، ثبت : وقد عُدّ هو وعبد الرزاق ، من أثبت أصحاب معمر (٢) .

أما روايته الثانية :

فلم أجد من رواه عنه غير يحيى بن اليمان ، وهو ضعيف إذا خولف (٣) ، كما في هذا الحديث .

وكما ترى ، فإن أرجح الروايتين عن معمر ، هي الرواية الأولى ، وذلك لأن اثنين من أصحابه روياها عنه ، وهما ثقتان ، وعُدّا من أثبت أصحابه .

في حين أن روايته الثانية رواها عنه يحيى بن اليمان العجلي ، وهو ضعيف إذا خولف ، ولم أجد من تابعه .

٢ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تُكلم في سماعه من الزهري (٤) فترجح رواية من صرّح بالسماع على روايته ، وقد توبع في رواية هذا الحديث ، من معمر بن راشد ، على الرواية الراجحة عنه .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ٣٣٥ .

(٣) انظر ص ٩٥٧ .

(٤) انظر ص ٢٨٥ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن المغيرة بن شعبة) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، من رواية يحيى بن اليمان عنه ، وقد تقدم الكلام عنها في دراسة الوجه السابق ، وأنها غير محفوظة عنه .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن المغيرة بن شعبة مباشرة ، وذلك لأن أكثر رواته ثقات ، بخلاف من روى الوجه الثاني عنه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول ، مع وصف أبي داود للوجه الثاني بأنه : خطأ ، كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ضعيف ، وذلك لانقطاعه حيث إن الزهري ليست له رواية عن المغيرة بن شعبة لأن المغيرة توفي سنة خمسين [1] ، والزهري ولد سنة إحدى وخمسين على الراجح [2] .

وللحديث شواهد أمثلها ما رواه الشيخان من حديث أبي هريرة مرفوعاً في جنين امرأة من بني لحيان ، حيث قضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها ، وأن العقل على عصبتها [3] .

وبالتالي فإن الحديث يرقى إلى الصحيح لغيره .

* * *

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٢) .

(٢) الإمام الزهري ، وأثره في السنة - د / حارث الضاري ص ٢٥ ، وانظر ص ٢٦ .

(٣) انظر صحيح البخاري - مع الفتح - (١٢/ ٢٤٦) كتاب الديات ، باب جنين المرأة ، (٦٩٠٤) ، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٠٩) كتاب القسامة ، باب دية الجنين (٢٤ - ١٦٨١) كلاهما من طريق ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

الحديث : (٦٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عياض بن مسافع، عن أبي بكرة[١] قال رسول الله ﷺ في مسيلمة : « **إنه كذاب ، ويخرج قبل الدجال ثلاثون ، وليس من بلد إلا يدخله الدجال غير المدينة ، على كل نقب منها ملكان** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه يونس بن يزيد ، وابن أخي الزهري ، وعُقَيل بن خالد - واختلف عنه [٢] - عن الزهري ، عن طلحة بن [عبد الله] بن عوف، عن عياض بن مُسافع ، عن أبي بكرة .

قال ذلك سلامة بن روح عن عقيل .

وخالفه [٣] نافع بن يزيد ، فرواه عُقيل ، عن الزهري ، عن طلحة، عن أبي بكرة ، ولم يذكر بينهما عياضاً .

وتابعه [٤] معمر ، من رواية عبد الأعلى عنه .

وكذلك قال ابن أخي الزهري ، عن الزهري .

والصحيح ما قال يونس بن يزيد ، ومن تابعه [٥] .

---

(١) هو نُفيع بن مسروح ، أخو زياد بن أبي سفيان لأمه ، توفي في خلافة معاوية (الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٨) .

(٢) يعني : عن عُقيل .

(٣) يعني : سلامة بن روح .

(٤) يعني : عُقيل بن خالد من رواية نافع بن يزيد .

(٥) العلل للدارقطني (٧/ ١٦٥) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه على وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن عياض بن مسافع ، عن أبي بكرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن طلحة بن عبد الله ، عن أبي بكرة ، بدون « عياض ابن مسافع » .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن عياض بن مسافع ، عن أبي بكرة) :

(أ) فرواه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٢٥) كتاب التاريخ ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أُمته من الفتن والحوادث (٦٦١٨) ، عن ابن قتيبة ، قال : حدثنا حرملة ، قال : حدثنا ابن وهب ، أخبرنا يونس ، عن الزهري قال : حدثني طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن عياض بن مسافع ، قال : قال أبو بكرة : أكثر الناس في شأن مسيلمة الكذاب قبل أن يقول فيه النبي ﷺ شيئاً ، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : « **أما بعد ، في شأن هذا الرجل الذي قد أكثرتم في شأنه ، فإنه كذاب من ثلاثين كذاباً ، يخرجون قبل الدجال ، وإنه ليس بلداً لا يدخله رعب المسيح إلا المدينة، على كل نقب من أنقابها ملكان يذبان عنها رعب المسيح** » .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٠٣) .

وابن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٥٧٦) .

والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٤١) كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر مسيلمة الكذاب .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري به ، بنحوه .

(ب) وتابع ابن أخي الزهري : يونس بن يزيد ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٥/ ٤٦) عن يعقوب ، ثنا ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، به مختصراً .

(جـ) وتابع عُقيل بن خالد - من رواية الليث عنه - يونس وابن أخي الزهري ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٥/ ٤٦) .

والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٤١) كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر مسيلمة الكذاب ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

كلاهما من طريق : الليث بن سعد ، عن الزهري ، به بنحوه .

وذكر الدارقطني أن سلامة بن روح روى الحديث عن عقيل ، بهذا الوجه .

ولم أقف على رواية سلامة هذه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن طلحة بن عبيد الله بن عوف ، عن أبي بكرة) :

(أ) فذكر الدارقطني أن عُقيل بن خالد رواه - من رواية نافع بن يزيد ، عنه- عن الزهري ، عن طلحة ، عن أبي بكرة .

ولم أقف على روايته .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، عقيلاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٥/ ٤٧) عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، وأحال بمتنه على حديث عقيل قائلاً : فذكر نحو حديث عُقيل .

كما أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٩٢) كتاب الجامع ، باب الدجال (٢٠٨٢٣) ، عن معمر ، به .

وأخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٤١) .

والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٤١) كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر مسيلمة الكذاب ، من طريق إسحاق بن إبراهيم ، وسيأتي كلام الحاكم عن الحديث .

كلاهما عن عبد الرزاق ، به .

(جـ) وتابع ابن أخي الزهري ، عقيلاً ومعمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى روايته في كلامه عن الاختلاف ، ولم أقف عليها .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الحاكم في المستدرك (٤/ ٥٤١) كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر مسيلمة الكذاب من طريق أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، ثم قال :

قد احتج مسلم بطلحة بن عبد الله بن عوف ، وقد أعضل [1] معمر ، وشعيب ابن أبي حمزة هذا الإسناد ، عن الزهري ، فإن طلحة بن عبد الله لم يسمعه من أبي بكرة ، إنما سمعه من عياض بن مسافع ، عن أبي بكرة ، هكذا رواه يونس ابن يزيد ، وعقيل بن خالد ، عن الزهري .

وقال الذهبي في التلخيص : لم يسمعه طلحة من أبي بكرة .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته ، كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن عياض بن مسافع ، عن أبي بكرة) :

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [2] .

---

(١) هكذا في المطبوع ، مع أن الساقط من روايتيهما شخص واحد : عياض بن مسافع ، والأولى أن يسميه انقطاعاً لا إعضالاً ، ولعله تعبير خاص بالحاكم .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

٢ - ابن أخي الزهري ، محمد بن عبد الله بن مسلم :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [١] .

ويظهر أنه اختُلف عنه في رواية هذا الحديث ، لأن الدارقطني عدَّه فيمن روى الوجهين معاً عن الزهري .

ولم أقف على من روى عنه الرواية الأخرى ، وبالتالي تعذّر عليّ دراسة الاختلاف عنه .

٣ - عُقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ومن أوثق أصحاب الزهري [٢] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن عياض بن مسافع ، عن أبي بكرة .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن أبي بكرة .

أما روايته الأولى : فرواها عنه راويان من أصحابه هما :

- الليث بن سعد : تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه درجة الأثبات فيه ، كمالك وابن عيينة فلا يُقدم على أحدهم عند التعارض [٣] .

- سلامة بن روح : صدوق له أوهام ، وقيل : لم يسمع من عمّه عُقيل ، وإنما يحدث من كتبه [٤] .

أما رواية عُقَيل الثانية : فلم أجد من رواها عنه غير نافع بن يزيد : ثقة [٥] .

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .
(٢) انظر ص ١٨٥ .
(٣) انظر ص ٦١٤ .
(٤) انظر ص ٢٣٥ .
(٥) تقريب التهذيب ص ٥٥٩ ، (٧٠٨٤) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٣٦٨) .

والذي يظهر أن روايته الأولى أرجح ، لرواية راويين عنه ، أحدهما ثقة ثبت، في حين أن راوي الرواية الثانية - مع ثقته - لم أجد من تابعه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن طلحة بن عبد الله ، عن أبي بكرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - عقيل بن خالد :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه قريباً ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [١] .

٣ - محمد بن عبد الله بن أخي الزهري :

تقدم بيان حاله .

ولم أتمكن من معرفة مدى رجحان هذه الرواية ، لعدم وقوفي على من أخرجها .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، خاصة في الزهري [٢] .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق تعادل كلا الوجهين من حيث الرواة لهما ، إذا اعتبرنا رواية عقيل بن خالد للوجه الأول ، هي المحفوظة عنه ، ومع إهمال روايتي ابن أخي الزهري ، لتعذر معرفة من أخرج روايته للوجه الثاني ، فتكون الروايات المعتدّ بها ، روايتي يونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد للوجه الأول ، وروايتي معمر بن

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

راشد ، وشعيب بن أبي حمزة للوجه الثاني ، وحينئذ نحتاج إلى مرجح خارجي لأحدهما على الآخر .

وإذا نظرنا إلى أقوال العلماء في الحكم على كلا الوجهين ، وجدنا أن كفة الوجه الأول راجحة ، إذ وصفها الدارقطني أنه : الصحيح .

ووافقه الحاكم ، كما يُفهم من تصحيحه رواية عُقيل الأولى ، ونقده - في المقابل - روايتي معمر وشعيب للوجه الثاني .

وعليه يمكن القول بأن أرجح الروايتين عن الزهري ، هي روايته للوجه الأول ، عن طلحة بن عبد الله ، عن عياض بن مسافع ، عن أبي بكرة ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ضعيف ، وذلك لجهالة عياض بن مسافع ، حيث ذكره ابن حبان في الثقات [1] وقال الحسيني [2] ، وابن حجر [3] : لا يُعرف .

وللحديث شواهد صحيحة أمثلها : ما رواه همام بن منبّه في صحيفته عن أبي هريرة ، ومن طريقه الشيخان في صحيحيهما ، أن رسول الله ﷺ قال : « **لا تقوم الساعة حتى ينبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين ، كلهم يزعم أنه رسول الله** » [4] .

فيرقى به إلى مرتبة الصحيح لغيره .

ولعل الحاكم ، وابن حبان اعتبرا هذه الشواهد ، فصححا الحديث باعتبارها كما تقدم .

---

(١) الثقات : (٥/٢٦٦) .

(٢) الإكمال ص ٣٢٩ .

(٣) تعجيل المنفعة ص ٣٢٧ .

(٤) انظر صحيفة همام بن منبه ، بتحقيق شيخنا الدكتور رفعت فوزي ص ٨١ .
وصحيح البخاري - مع الفتح (٦/٦١٦) كتاب المناقب، باب علامات النبوة (٣٦٠٩).
وصحيح مسلم (٤/ ٢٢٤٠) كتاب الفتن ، باب : لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل . . . (٨٤ - ١٥٧) .

الحديث (٦٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **خمس من الفطرة : الاختتان ، والاستحداد** [(١)] **، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه إبراهيم بن سعد ، ويونس ، وابن عيينة ، ومعمر ، وسفيان بن حسين ، وعبد الرحمن بن نمر اليَحْصبي ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وخالفهم محمد بن أبي حفصة : فرواه عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ولم يتابع عليه [(٢)] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٣٤٩) كتاب اللباس ، باب تقليم الأظفار (٥٨٩٠) عن أحمد بن يونس ، حدثنا إبراهيم بن سعد ،

---

(١) هو حلق العانة بالحديد . (النهاية ١/ ٣٥٣) .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ٢٨٢) .

حدثنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، سمعت النبي ﷺ يقول : « **الفطرة خمس : الختان ، والاستحداد ، وقص الشارب، وتقليم الأظفار ، ونتف الآباط** » .

وفي (١١/ ٨٨) كتاب الاستئذان ، باب الختان بعد الكبر (٦٢٩٧) .

وفي الأدب المفرد ص ٢٧٥ ، باب نتف الإبط (١٣٢٨) عن يحيى بن قزعة .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٩٠) كتاب الطهارة ، باب إيجاب حلق العانة ، من طريق أبي أيوب الهاشمي .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٥٧) من طريق سليمان بن داود [١] (الطيالسي) .

ثلاثتهم عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله ، غير أنه في الموضع الثاني من صحيح البخاري وفي الأدب المفرد ، بتقديم « نتف الإبط » على « قص الشارب » .

(ب) وتابع يونس بن يزيد : إبراهيم بن سعد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٢٢٢) كتاب الطهارة ، باب خصال الفطرة (٥٠ - ٢٥٧) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٦٥) كتاب الطهارة ، باب الأمر بإحفاء الشوارب ، وإعفاء اللحى (١/ ١٠) .

وفي المجتبى (١/ ١٧) كتاب الطهارة ، باب ذكر الفطرة والاختتان .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٩٠) كتاب الطهارة ، باب إيجاب حلق العانة .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤٠٩) كتاب الزينة (٥٤٥٦) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٩٦) .

وفي شرح معاني الآثار (٤/ ٢٢٩) .

وابن المنذر في الأوسط (١/ ٢٣٨) باب ذكر الوضوء من قص الأظفار (حديث ١٤٣) .

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده .

وتمام الرازي في فوائده (١/ ١١٥) ، (٢٦٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٤٤) كتاب الجمعة : باب السنة في التنظيف يوم الجمعة .

وفي (٨/ ٣٢٣) كتاب الأشربة والحد فيها ، باب السلطان يكره على الاختتان .

وفي السنن الصغرى (١/ ٤٤) كتاب الطهارة ، باب السواك وما في معناه (٨٤) .

وابن عساكر في تبيين الامتنان ص ٢٩ ، (١) ، (٢) .

وابن رشيد في ملء العيبة (٥/ ٣٢٦) قسم الحرمين الشريفين .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم عشرة ، من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

(جـ) وتابع ابن عيينة ، إبراهيم بن سعد ، ويونس بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته زكريا المروزي في جزء فيه حديث سفيان بن عيينة ، ص ٦٨ ، (١١) عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، وقال : « الفطرة خمس أو خمس من الفطرة » وقدّم ، و« نتف الإبط » على « قص الشارب » .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٩٠) كتاب الطهارة ، باب إيجاب حلق العانة ، عن زكريا المروزي .

وأخرجها البغوي في شرح السنة (١٢/ ١٠٦) كتاب اللباس ، باب الختان (٣١٩٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٤٩) كتاب الطهارة ، باب السنة في الأخذ من الأظفار .

وفي السنن الصغرى (٣/ ٣٤٣) كتاب الأشربة ، باب الختان (٣٣٩٧) .

وفي شعب الإيمان (٦/ ٣٩٤) باب في حقوق الأولاد والأهلين (٨٦٣٧) .

وفي معرفة السنن والآثار (١/ ٤٤١) كتاب الطهارة ، باب الأخذ من الشوارب ، (١٢٧٨) .

وفي الآداب ، ص ٢٢٨ ، باب الفطرة (٦٩٣) .

وأخرجها ابن عساكر في تبيين الامتنان ص ٣٠ ، (٣) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة من طريق زكريا المروزي المتقدم .

وأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ١٧٨) كتاب الطهارات ، باب في الفطرة (٢٠٤٧) ، عن سفيان بن عيينة ، به وقال : « **خمس من الفطرة** » بدون أداة الشك ، وجعل « **قص الشارب** » آخرها .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١/ ٢٢١) كتاب الطهارة ، باب خصال الفطرة (٤٩ - ٢٥٧) .

وابن حزم في المحلى (٢/ ٢١٩) مسألة (٢٧٠) من طريق مسلم .

وابن ماجه في سننه (١/ ١٠٧) كتاب الطهارة ، باب الفطرة ، (٢٩٢) .

كلاهما عن أبي بكر بن أبي شيبة .

وأخرجها الحميدي في مسنده (٢/ ٤١٨) ، (٩٣٦) عن سفيان ، به ، بمثل رواية المروزي .

ومن طريق الحميدي : أخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٩٠) كتاب الطهارة ، باب إيجاب حلق العانة .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٩) عن سفيان ، به ، بمثل رواية إبراهيم بن سعد .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٣٣٤) كتاب اللباس ، باب قص الشارب ، (٥٨٨٩) ، عن علي (هو ابن عبد الله بن المديني) .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١/ ٢٢١) كتاب الطهارة ، باب خصال الفطرة (٤٩ - ٢٥٧) .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٧٣) ، (٥٨٧٢) .

كلاهما عن عمرو الناقد .

وأخرجها مسلم في الموضع السابق ، عن زهير بن حرب .

وأخرجها أبو داود في سننه (٤/ ٤١٢) كتاب الترجل ، باب في أخذ الشارب (٤١٩٨) .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٥٧) من طريق بكر بن حماد .

كلاهما عن مسدد بن مسرهد .

وأخرجها النسائي في المجتبى (١/ ١٨) كتاب الطهارة ، باب نتف الإبط ، عن محمد بن عبد الله بن يزيد [١] .

وابن المنذر في الإقناع (١/ ٣٨٠) كتاب العقيقة ، باب ذكر الختان (١٢٩) من طريق إبراهيم بن الأشعث .

وابن حبان فى صحيحه (الإحسان ٧/ ٤٠٩) كتاب الزينة (٥٤٥٧) (٥٤٥٨) من طريقي إسحاق بن إبراهيم ، وسُريج بن يونس .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثمانية ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، ورواية البخاري ، وأبي داود ، وابن المنذر ، بلفظ : الفطرة خمس أو خمس من الفطرة .

(د) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٧٤) كتاب الجامع ، باب الفطرة والختان (٢٠٢٤٣) عن معمر ، عن الزهري ، به ، وقدم « نتف الإبط » على « تقليم الأظفار » .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٣) عن عبد الرزاق .

وأخرجها الترمذي في جامعه (٥/ ٩١) كتاب الأدب ، باب ما جاء في تقليم الأظفار (٢٧٥٦) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (٢/ ٣٤٢) ترجمة مُنْكَبْرس العزيزي .

كلاهما من طريق عبد الرزاق المتقدم .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٢٩) عن معتمر بن سليمان .

---

(١) ألحقه محقق السنن الكبرى ، به ، وليس من الكبرى (انظر ١/ ٦٥) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٦٥) كتاب الطهارة ، باب الأمر بإحفاء الشوارب (١١/ ٢) .

وفي المجتبى (١/ ١٧) كتاب الطهارة ، باب تقليم الأظفار .

وفي (٨/ ١٥٨) كتاب الزينة ، باب ذكر الفطرة [١] .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤٠٩) كتاب الزينة ، (٥٤٥٥) .

كلاهما من طريق معتمر بن سليمان ، عن معمر بن راشد ، به ، وجعل ذكر « الاستحداد » و« الختان » آخر الخمسة .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٤١٠) و(٢/ ٤٨٩) عن محمد بن جعفر ، عن معمر ، به بمثل رواية عبد الرزاق .

(هـ) (و) وذكر الدارقطني أن سفيان بن حسين ، وعبد الرحمن بن نمر اليحصبي ، تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايتيهما .

(ز) وقد وقفت على متابع آخر ، لمن سبق ، ولم يشر الدارقطني إليه ، وهو « زمعة بن صالح » .

وقد أخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٥٧) تعليقاً ، فقال عقب إخراجه الحديث من طريق ابن عيينة ، وإبراهيم بن سعد : وكذلك رواه أبو داود الطيالسي ، عن زمعة بن صالح ، عن الزهري بإسناده ، مثله .

ولم أقف عليه في المطبوع من مسند الطيالسي ، في مظانه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه البزار في مسنده - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٦٥) ، (٣٧٥) من طريق روح بن عبادة ، قال : نا محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولفظه « **خمس من الفطرة : الختان ، والاستحداد ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب** » .

---

(١) ألحقه محقق السنن الكبرى بكتاب الزينة (٥/ ٤٠٦) وليس من الكبرى .

كما أشار ابن حجر إلى رواية ابن أبي حفصة هذه في فتح الباري (١٠/٣٣٦) فقال : ووقع في رواية محمد أبي حفصة ، عن الزهري ، زيادة أبي سلمة مع سعيد بن المسيب في السند - أخرجه أبو الشيخ .

ولم أقف عليه فيما وقفت عليه من كتب أبي الشيخ المطبوعة [١] .

(النظر في الاختلاف)

مما تقدم ، يتضح أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، حجة ، إذا حدث من كتابه ، أما إن حدّث من حفظه فربما أخطأ [٢] .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [٣] .

٣ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [٤] .

٤ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٥] .

---

(١) يعني : في العظمة ، والتوبيخ والتنبيه ، والأمثال ، والفوائد ، وطبقات المحدثين بأصبهان ، وأخلاق النبي ﷺ .

(٢) انظر ص ٣٣٩ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

(٥) انظر ص ١٦٦ .

٥ - سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وضُعّف في الزهري [١] .

٦ - عبد الرحمن بن نمر اليحصبي الشامي :

قال ابن حبان : من ثقات أهل الشام ومتقنيهم [٢] .

ووثقه ابن البرقي [٣] ، والذهلي ، وزاد : لا تكاد تجد لابن نمر حديثاً عن الزهري إلا ودون الحديث مثله . يقول : سألت الزهري عن كذا ، فحدثني عن فلان وفلان ، فيأتي بالحديث على وجهه ، ولا أعلم روى عنه غير الوليد - يعني ابن مسلم [٤] .

وقال دُحَيمْ الشامي : صحيح الحديث عن الزهري ، ما أعلم أحداً روى عنه غير الوليد [٥] .

وقال أبو أحمد الحاكم : مستقيم الحديث [٦] .

وقال أبو زرعة الدمشقي : حديثه عن الزهري مستوي [٧] .

ووثقه ابن حجر [٨] ، وذكره في الهدي ، فيمن ضُعّف بأمر مردود ، وقال : ضُعّف بسبب تفرد الوليد بن مسلم عنه [٩] .

أما أبو داود فقال : ليس به بأس ، كان كاتباً ، حضر مع ابن هشام ، والزهري يُملي عليهم [١٠] .

---

(١) انظر ص ١٦٠ .

(٢) الثقات (٧/ ٨٢) .

(٣) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٨) .

(٤) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٨) .

(٥) عن تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٢٣٢) .

(٦) عن تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٢٣٢ ، ٢٣٣) .

(٧) عن تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٢٣٢) .

(٨) تقريب التهذيب ص ٥٣٢ ، (٤٠٣٠) .

(٩) هدي الساري ص ٤٦٠ مع ٤٦٢ .

(١٠) سؤالات الآجري (٥/ ق ٢٠) كما في الجامع في الجرح والتعديل (٢/ ٩٧) .

وقال الذهبي : صدوق ، ضعّفه ابن معين في الزهري [1] .

وكلام ابن معين هذا ، نقله عنه الدوري في التاريخ [2] ، وقال ابن الجنيد : سئل يحيى بن معين عن عبد الرحمن بن نمر عن الزهري ؟ فقال : شيخ من الدمشقيين ، ضعيف الحديث ، يُحدّث عنه الوليد بن مسلم [3] .

وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم ، وسليمان بن كثير ، وسفيان بن حسين أحب إليّ من ابن نمر ، وابن نمر أحب إليّ من مرزوق بن أبي الهذيل [4] .

وذكر ابن عدي له حديثين ، أحدهما ما رواه بإسناده من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا عبد الرحمن بن نمر اليحصبي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن الزبير أنه سمع مروان بن الحكم يقول : أخبرتني بسرة بنت صفوان الأسدية ، أنها سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الذكر ، والمرأة مثل ذلك .

قال : وهذا الحديث بهذه الزيادة التي ذكر في متنه « والمرأة مثل ذلك » لا يرويه عن الزهري ، غير ابن نمر هذا .

ثم قال ابن عدي : وعبد الرحمن بن نمر هذا ، له عن الزهري غير نسخة ، وهي أحاديث مستقيمة .

وقول ابن معين : هو ضعيف في الزهري ، ليس أنه أنكر عليه في أسانيد ما يرويه عن الزهري ، أو في متونها ، إلا ما ذكرت من قوله « والمرأة مثل ذلك » ، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء . أ هـ [5] .

والذي يظهر أن الراجح في حاله : التوثيق ، وذلك لأمور :

١ - أن دحيماً ، وصفه بأنه صحيح الحديث عن الزهري ، وبنحوه قال أبو زرعة : وهما شاميان ومعلوم أن بلدي الراوي ، أعلم به من غيره .

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق ص ١٢١ .
(٢) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٦١) .
(٣) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٠٧ .
(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٥) .
وقد تقدم في ترجمة مرزوق بأن أبا حاتم قال فيه : حديثه صالح . (انظر ص ٣٤٨).
(٥) الكامل (٤/ ١٦٠٢) .

٢ - توثيق الذهلي له ، وهو أعلم بحديث الزهري ، والرواة عنه من غيره لتخصصه فيه .

ويُحمل تضعيف من ضعّفه على الجرح المفسر الذي ذكره ابن عدي من زيادته في حديث الوضوء من مس الذكر ، على أن هذه الزيادة لو سلم بأنها مما أخطأ فيها عبد الرحمن ، فلا تقدح في توثيقه ولا في روايته عن الزهري ، وجل من لا يخطيء .

لكن عبد الرحمن لم يأت بهذه اللفظة من عنده ، وإنما هي مدرجة من كلام الزهري ، كما نص على ذلك البيهقي (١) ، ويؤيده ما رواه ابن عساكر من طريق الوليد بن مسلم قال : حدثني عبد الرحمن بن نمر اليحصبي قال : سألت الزهري ، عن الرجل يمس ذكره ، أو المرأة تمس فرجها ؟ فقال : حدثني عروة ابن الزبير . . . فذكر الحديث (٢) .

فروى الزهري حديث مس الذكر إجابة على الشق الأول من السؤال ، ثم أضاف الزهري من عنده قوله « والمرأة مثل ذلك » إجابة على الشق الثاني من السؤال ، من غير فصل بين كلامه ونص الحديث المرفوع ، فحفظه عبد الرحمن كما سمعه من الزهري ، والزهري مشهور بهذا ، ولذلك قال له موسى بن عقبة : ميّز قول رسول الله ﷺ (٣) ، (٤) .

وأما ما ذكره ابن حجر من حمل التضعيف على تفرد الوليد بن مسلم بالرواية عنه ، فإن هذا التفرد غير معتبر في التجريح ، بدليل أن الشيخين أخرجا له في صحيحيهما من رواية الوليد بن مسلم (٥) وليس له عندهما غير هذا الحديث . والله أعلم .

---

(١) انظر السنن الكبرى (١/ ١٣٢) .
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٢٣٢) .
(٣) انظر أعلام الحديث للخطابي (٢/ ١١٧١) .
(٤) انظر الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم للباحث صالح الرفاعي ص ٦٨ ، ٦٩ ، بتصرف .
(٥) صحيح البخاري - مع الفتح - (٢/ ٥٤٩) كتاب الكسوف ، باب الجهر بالقراءة في الكسوف (١٠٦٥) ، وصحيح مسلم (٢/ ٦٢٠) كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف (٥-١-٩٠١) .

٨ - **زمعة بن صالح** : تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [١] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن أبي حفصة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

وقدمت أن الدارقطني قال : ولم يُتابع عليه . وكأنه يريد تضعيف هذا الوجه .

(الخلاصة)

فعلى ضوء ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة ، يتضح أن أرجح الوجهين هو الأول ، الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة عنه ، وفيهم الثقات الأثبات من أصحابه .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الآخر عنه ، غير محمد بن أبي حفصة، وهو ضعيف من جهة ضبطه كما تقدم .

وقد تقدم ما يفيد أن الدارقطني يرى ترجيح الوجه الأول ، وتضعيف الوجه الآخر .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجه الراجح صحيح ، وقد اتفق الشيخان على إخراجه في صحيحيهما من طريق سفيان بن عيينة ، كما تقدم في التخريج .

* * *

---

(١) انظر ص ٣٦٧ .

(٢) انظر ص ١٥٧ .

الحديث (٦٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض، واتباع الجنازة ، وإجابة الدعوة ، وتشميت [١] العاطس** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

قال ذلك ابن أبي العشرين ، وبشر بن بكر ، والوليد بن مزيد ، واختُلف عن الوليد بن مسلم .

فرواه صفوان بن صالح ، عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وغيره [٢] يرويه عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد وحده [٣] .

وكذلك رواه يونس ، وعقيل ، وزمعة بن صالح ، والموقري ، عن الزهري .

وكذلك قال أبو حفص التِنِّيسي ، ومحمد بن مصعب ، عن الأوزاعي [٤] .

---

(١) التشميت : الدعاء بالخير والبركة . (النهاية ٢/٤٩٩) .

(٢) يعني : غير صفوان بن صالح .

(٣) يعني : عن أبي هريرة .

(٤) العلل للدارقطني (٧/ ٣٠٢) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب - وحده - عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه ابن السُّنِّي في عمل اليوم والليلة ص ١٠٧ ، باب ما يجب على الرَّجل من رد السلام (٢١٠) ، عن محمد بن خريم بن مروان ، حدثنا هشام ابن عمار الدمشقي ، ثنا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين ، ثنا الأوزاعي، أخبرني ابن شهاب ، أخبرني سعيد بن المسيب ، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **حق المسلم على المسلم : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنازة ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس** » .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٢٢) و(٤/ ١٥٠) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣) باب في الصلاة على من مات من أهل القبلة (٩٢٤٣) .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ٢١٩) كتاب الجنائز ، باب العمل في الجنائز (٧٣٢٣) .

كلاهما من طريق بشر بن بكر .

وأخرجه أبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه ص ٦٣ ، باب ما يلزم المسلم لأخيه من الخصال ، (٢٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٨٦) كتاب الجنائز ، باب وجوب العمل في الجنائز .

كلاهما من طريق الوليد بن مزيد .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ٢٣٠) كتاب الإيمان ، باب ما

جاء في صفات المؤمنين (٢٤١) من طريق عبد الرحيم بن إبراهيم ، حدثنا الوليد ابن مسلم .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ١١٢) كتاب الجنائز ، باب الأمر باتباع الجنائز ، (١٢٤٠) ، عن محمد هو الذهلي ، حدثنا عمرو بن أبي سلمة ، هو أبو حفص التنّيسي .

ومن طريقه ابن حزم في المحلّى (٥/ ١٧٢) مسألة (٦١٢) . و(٥/ ١٨٨) مسألة (٦٢٨) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٥٤٠) عن محمد بن مصعب .

ومن طريقه ابن الجوزي في البر والصلة ص ١٨٧ ، (١- ٣٠٤) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٦٤) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا عطس (١٠٠٤٩/ ١٠) من طريق بقية بن الوليد .

وانظر عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٨٦ ، (٢٢١) .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني (١/ ٢٠١) (٤٦٢) من طريق عباد بن جويرية العنزي .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، تابعوا ابن أبي العشرين في روايته عن الأوزاعي ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه ، وزادوا « خمس » .

وقال الوليد بن مسلم في روايته : حدثنا الأوزاعي .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، الأوزاعي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٠٤) كتاب السلام ، باب من حق المسلم للمسلم ، (٤ - ٢١٦٢) من طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع زمعة بن صالح : يونس والأوزاعي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٠٣ ، (٢٢٩٩) عن زمعة ، عن الزهري به ، بنحوه .

ومن طريق الطيالسي ، أخرجها أبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه ص ٥٦ ، باب ما يلزم المسلم لأخيه من الخصال . (٢٣) .

(د) وتابع عُقَيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه (٣/ ١١٢) كتاب الجنائز ، باب الأمر باتباع الجنائز (١٢٤٠) تعليقاً مجزوماً فقال : ورواه سلامة ، يعني ابن روح ، عن عُقَيل .

ولم أقف على وصل روايته هذه ، بل إن ابن حجر قال في الهدي ص ٣٣ : ورواية سلامة بن روح ، عن عقيل لم تقع لي بعد ، ثم قال في الفتح (٣/ ١١٣) وأظنها في الزهريات للذهلي .

(و) وذكر الدارقطني أن الوليد الموقري تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

(ز) ثم إني وقفت على متابع آخر لمن تقدم ذكرهم ، روى هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، وهو : معمر بن راشد :

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٠٤) كتاب السلام ، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام (٤ - ٢١٦٢) عن عبد بن حميد [١] ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **خمس تجب للمسلم على أخيه** ... فذكره » .

ثم قال : قال عبد الرزاق : كان معمر يرسل هذا الحديث عن الزهري [٢] ، وأسنده مرة عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

---

(١) لم أقف عليه في المنتخب من مسنده .

(٢) وهذا وجه آخر من أوجه الاختلاف عن الزهري لم يشر الدارقطني إليه ، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤٥٢) كتاب الجامع ، باب وجوب التشميت ، (١٩٦٧٩) عن معمر ، عن الزهري مرفوعاً .
ويظهر أنه وجه غير محفوظ ، لأن الثقات من أصحاب عبد الرزاق كعبد بن حميد رووه عنه مسنداً .

وأخرجها ابن الجارود في المنتقى ص ١٨٦ ، كتاب الجنائز (٥٢٥) عن محمد ابن يحيى هو الذهلي .

وأخرجها الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٨٥٧) باب في الترغيب في عيادة المريض (٢٠٩٢) .

والبغوي في شرح السنة (٥/ ٢٠٩) كتاب الجنائز ، باب عيادة المريض (١٤٠٤) .

وابن حجر في تغليق التعليق (٢/ ٤٥٥) .

ثلاثتهم من طريق محمد بن يحيى الذهلي .

وأخرجها أبو داود في سننه (٥/ ٢٨٨) كتاب الأدب ، باب في العطاس ، (٥٠٣٠) عن محمد بن داود بن سفيان ، وخُشيش بن أصرم .

ثلاثتهم ، تابعوا عبد بن حميد في رواية هذا الوجه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٧/ ٣٠٣) عن محمد بن إسماعيل الفارسي ، ثنا أحمد بن معلّى الدمشقي ، ثنا صفوان بن صالح ، قال : ثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، حدثني الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « **حق المسلم على المسلم خمس** » . فذكره به بنحوه .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره لكن إذا خولف في الزهري قدم غيره من الثقات عليه [١] ، وسيأتي الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الثاني .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيّد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [٢] .

٣ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٣] .

٤ - عُقَيْل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٤] .

٥ - الوليد الموقري :

تقدمت ترجمته ، وأنه مجمع على ضعفه [٥] .

٦ - معمر بن راشد - على الرواية الراجحة عنه - :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٦] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ٣٦٧ .
(٤) انظر ص ١٨٥ .
(٥) انظر ص ١٨٣ .
(٦) انظر ص ١٦٦ .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، عدد منهم ثقات ، وفيهم من عُد من أوثق أصحابه ، مما يرجح كون هذا الوجه محفوظاً عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي - من رواية بعض أصحابه عنه - وقد تقدم بيان حاله وأنه ثقة في الزهري وفي غيره .

وقد اختُلف عن الوليد بن مسلم ، الراوي عن الأوزاعي ، كما صرّح بذلك الدارقطني .

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما رواية الوليد بن مسلم الأولى : فرواها عنه عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي الملقب بـ « دُحَيْم » وهو ثقة ، حافظ ، متقن [1] .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه صفوان بن صالح الدمشقي ، وهو ثقة ، ووصفه أبو زرعة الدمشقي بأنه يدلس تدليس تسوية [2] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين هي الأولى ، وذلك لعدة أسباب :

١ - أن علّة الاختلاف يتحملها الوليد بن مسلم ، ذلك لأنه مع كونه ثقة إلا أنه كثير التدليس والتسوية ، خاصة في حديث الأوزاعي [3] ، وقد روى الرواية الأولى بصيغة التحديث كما أخرجها ابن حبان في صحيحه .

في حين أنه روى الرواية الثانية بالعنعنة ، كما أخرجها الدارقطني في العلل .

---

(١) انظر ص ٨٨٧ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٧٦ ، (٢٩٣٤) ، وانظر التهذيب (٤/ ٣٧٤) .

(٣) انظر ص ٢٧٢ .

٢ - أن رواية الوَليد بن مسلم الأولى عن الأوزاعي ، تابعه عليها غير واحد من أصحاب الأوزاعي ، كما تقدم في التخريج ، ومن بينهم الثقات ، ومن عُدّ من أثبت أصحابه وهم :

- عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين : صدوق ربما أخطأ [١] .
- بشر بن بكر : ثقة يُغرب [٢] .
- الوليد بن مزيد : ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحاب الأوزاعي [٣] .
- عمرو بن أبي سلمة ، أبو حفص التنيسي : صدوق له أوهام [٤] .
- محمد بن مصعب القرقساني : صدوق كثير الغلط [٥] .
- عباد بن جويرية العنزي : ليس بشيء ، متهم [٦] .

٣ - أن البخاري أخرج هذه الرواية للأوزاعي في صحيحه كما تقدم في التخريج .

٤ - أن رواية الأوزاعي هذه ، وافقت رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الأول عنه .

ثم إن الدارقطني سكت ولم يرجح أحد الوجهين كما هي عادته ، ولعل ذلك لوضوح رجحان الوجه الأول ، والله أعلم .

(الخلاصة)

مما تقدم في النظر في الاختلاف ، وفي أحوال رواته ، يتضح رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له من أصحابه ، وفيهم الثقات الذين عُدّوا من أثبت الناس فيه .

---

(١) انظر ص ٢٧٢ .
(٢) انظر ص ٣٧٠ .
(٣) انظر ص ٧٦٣ .
(٤) انظر ص ٨٨٦ .
(٥) انظر ص ١٠١٠ .
(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٧٨) .

كما أنها الرواية المحفوظة للوليد بن مسلم الذي رواه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، بهذا الوجه كما تقدم .

أما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فهو وجه مرجوح ، ذلك لأنه رواية غير محفوظة للوليد بن مسلم ،عن الأوزاعي ، عن الزهري ، ولم يتابع عليه كما تقدم ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم في التخريج .

* * *

الحديث (٦٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه يونس ، وإبراهيم بن سعد ، ومعمر ، وعقيل ، عن الزهري، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، والمحفوظ : حديث أبي سلمة [١] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (١/ ٦٨) كتاب الإيمان ، باب الحث على إكرام الجار والضيف . . . (٧٤ - ٤٧) عن حرملة بن يحيى ، أنبأنا ابن وهب قال : أخبرني يونس (يعني ابن يزيد) عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم والآخر فليكرم ضيفه** » .

---

(١) العلل للدارقطني (٨/ ٤٠) .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٣) باب بيان نفي الإيمان عن الذي يُحَرم هذه الأخلاق .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٢٢) .

والحربي في إكرام الضيف ص ٢٤ ، (٢) .

وابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان ص ٥٨٢ ، (٦٦٧) .

وابن منده في الإيمان (١/ ٤٤٤) ، (٩ - ٣٠٢) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٧٥) باب في إكرام الجار (٩٥٣٣) .

ستتهم من طريق ابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية مسلم عند أبي عوانة ، والباقون ذكروه مختصراً .

كما أخرج رواية يونس هذه ، الذهبي في حق الجار ص ١٢ ، (١) تعليقاً مجزوماً .

(ب) وتابع إبراهيم بن سعد : يونس بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/٣٠٨) كتاب الرقاق ، باب حفظ اللسان ، (٦٤٧٥) ، عن عبد العزيز بن عبد الله .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٣) . باب بيان نفي الإيمان . . . من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد .

والحربي في إكرام الضيف ص ٢٣ ، (١) عن سليمان بن داود الهاشمي .

والطبراني في مكارم الأخلاق ص ١٢٦ ، (٢٣٢) من طريق نعيم بن حماد .

أربعتهم عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية يونس ، وذكره الحربي والطبراني مختصراً كما أخرج رواية إبراهيم بن سعد ، الذهبي في حق الجار ، ص ١٢ (١) تعليقاً مجزوماً .

(جـ) وتابع معمر بن راشد ، يونس بن يزيد ، وإبراهيم بن سعد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٧/١١) كتاب الجامع ، باب الغناء والدُّف . (١٩٧٤٦) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثل حديث يونس ، بتمامه .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٧) .

وفي (٢/ ٢٦٩) بالجزء الأخير فقط .

ومن طريق أحمد ، أخرجه ابن الجوزي في البر والصلة ص ١٨٢ ، (٢- ٢٩٨) .

وأبو داود في سننه (٣٥٨/٥) كتاب الأدب ، باب في حق الجوار ، (٥١٥٤) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (٢٦٧/١) ، (٥٩٦) دون ذكر الجزء الأخير .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢٢٧/١) ، (٢١٤ - ١٦٧) .

وفي (٣٢٤/١) ، (٢١١ - ب) مختصراً .

وابن حبان في صحيحه [1] (الإحسان ٣٦٧/١) كتاب البر والإحسان ، باب الرحمة ، (٥١٧) ، الحديث بتمامه ، مع تقديم وتأخير في المتن .

وابن البنَّاء في الرسالة المُغنية في السكوت ص ٢٤ ، (٢) ، بالجزء الأول فقط .

والطبراني في مكارم الأخلاق ص ١٢٦ ، (٢٣٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٤/٨) كتاب قتال أهل البغي ، باب ما على الرَّجل من حفظ اللسان .

وفي شعب الإيمان (٧٥/٧) باب في إكرام الجار (٩٥٣٢) الحديث بتمامه ، مع تقديم وتأخير في متنه .

والبغوي في شرح السنة (٣١٢/١٤) كتاب الرقاق ، باب حفظ اللسان ، (٤١٢١) بمثل رواية البيهقي .

---

(١) في المطبوع « حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا معمر » ويظهر أنه سقط «عن عبد الرزاق » بينهما . لأن إسحاق ، هو الدبري ، راوي المصنف عنه .
وهناك خطأ آخر ، وهو أن لفظة « الزهري » تصحفت إلى « الزبيدي » وجاءت على الصواب في طبعة الأرناؤوط .

كما أخرج رواية معمر هذه ، عبد الله بن المبارك في الزهد ص ١٢٥ ، باب حفظ اللسان ، (٣٦٨) عن معمر ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه ، بنحو رواية يونس .

ومن طريق ابن المبارك ، أخرجها الترمذي في جامعه (٤/ ٦٥٩) كتاب صفة القيامة ، باب رقم (٥٠) ، حديث (٢٥٠٠) . مختصراً .

وقال : هذا حديث صحيح .

والنسائي في السنن الكبرى ، كتاب الرقائق (كما في تحفة الأشراف ١١/ ٥٤) [١] .

والحربي في إكرام الضيف ص ٢٤ ، (٣) ، مختصراً .

كما أخرج رواية معمر : البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٣٢) كتاب الأدب ، باب إكرام الضيف (٦١٣٨) من طريق هشام (هو ابن يوسف الصنعاني) عن معمر ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه ، غير أنه قال : « فليصل رَحِمَه » بدل « فلا يؤذين جاره » .

كما أخرج رواية معمر ، الذهبي في حق الجار ص ١٢ ، (١) تعليقاً مجزوماً .

(د) وذكر الدارقطني أن عُقَيْل بن خالد ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(هـ) ثم إني وقفت على متابع خامس لمن تقدم ذكرهم ، وهو عبد الرحمن ابن خالد بن مسافر ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الحربي في إكرام الضيف ص ٢٤ ، (٤) من طريق الليث بن سعد ، عن عبد الرحمن بن خالد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وأحال متنه على رواية معمر بقوله : مثله .

كما أخرجها الطبراني في مكارم الأخلاق ص ١٢٦ ، (٢٣٢) من نفس طريق الليث ، به مختصراً .

---

(١) لم أقف عليه المطبوع من السنن الكبرى ، حيث خلا من عدة كتب ، منها كتاب الرقائق (انظر مقدمة المحقق ١/ ٥) فقد أورد خمسة كتب ولم يذكر لها رقماً في السنن، ولا عدد أبواب كل كتاب ، كما فعل مع بقية الكتب الأخرى .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن سليمان بن داود (هو الخولاني) [1] ، روى هذا الوجه عن الزهري ، ولم أقف على روايته .

(ب) وقد أخرجه أبو داود الطيالسي ، سليمان بن داود ، عن زمعة (هو ابن صالح) ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ . . . وذكر الحديث بتمامه .

وأخرجه من طريق الطيالسي : الطبراني في مكارم الأخلاق ص ١٢٢ ، (٢١٧) مختصراً ، غير أنه سقط من إسناده « سعيد بن المسيب » ، والصحيح إثباته ، كما في رواية الطيالسي الذي دخل الطبراني من طريقه .

(النظر في الاختلاف)

مما تقدم يتضح أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيّد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [2] .

---

(١) هذا على ترجيح انتفاء السقط من كلام الدارقطني ، لأني لم أقف على من أخرج هذه الرواية غير أبي داود الطيالسي ، واسمه سليمان بن داود ، لكن رواه عن زمعة بن صالح عن الزهري ، فإن حصل سقط في كلام الدارقطني ، فمعنى هذا أنه لا يروي هذا الوجه عن الزهري غير زمعة .

وعلى كلا الاحتمالين فالوجه مرجوح كما سيأتي في النظر في الاختلاف .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

٢ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدّث من كتابه ، أما إن حدّث من حفظه فربما أخطأ [١] .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٢] .

٤ - عُقَيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٣] .

٥ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير [٤] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا خمسة ، كلهم من الثقات ، وقد تقدم في كلام الدارقطني أنه المحفوظ عن الزهري .

وقد رجحه أبو حاتم وأبو زرعة حيث سألهما ابن أبي حاتم عن حديث رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع ، عن الزهري ، عن أنس [٥] مرفوعاً « **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه** » الحديث .

فقالا : هذا خطأ ، إنما هو عن الزهري ،عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقال أبو حاتم : الخطأ من إبراهيم بن إسماعيل [٦] .

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١٨٥ .

(٤) انظر ص ٣٠٤ .

(٥) يظهر أنه وجه آخر اختلف فيه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليه .

(٦) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٧) .

وقد تقدمت في ترجمة إبراهيم هذا أنه ضعيف الحديث [1] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه :

١ - سليمان بن داود الخولاني :

وثقه ابن حبان ، وذكر أنه الذي روى عن الزهري حديث الصدقات [2] .

وقال في المجروحين ، في ترجمة سليمان بن داود اليمامي : . . . وسليمان ابن داود الخولاني الذي يروى عن الزهري حديث الصدقات ، فهو دمشقي صدوق ، مستقيم الحديث [3] .

وقال أبو حاتم : سليمان بن داود الدمشقي ، لا بأس به ، يُقال : إنه سليمان ابن أرقم [4] .

ونقل الحاكم عن أبي زرعة الرازي أنه قال : لا بأس به [5] .

وسأل عثمان الدارمي ، ابن معين عن سليمان بن داود الذي يروي حديث الزهري في الصدقات من هو ؟ فقال : ليس بشيء .

وتعقبه الدارمي بقوله : أرجو أنه ليس كما قال يحيى ، وقد روى عنه يحيى ابن حمزة أحاديث حساناً كأنها مستقيمة [6] .

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .

(٢) الثقات لابن حبان (٦/ ٣٨٧) . وحديث الصدقات أخرجه النسائي في المجتبى (٨/ ٥١) كتاب القسامة ، باب ذكر حديث عمرو بن حزم ، من طريق الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود (من غير أن ينسبه) عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً .

(٣) المجروحين (١/ ٣٣٠) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١١٠) .

(٥) المستدرك (١/ ٣٩٧) .

(٦) تاريخ الدارمي ص ١٢٣ .

وذكر الذهبي أن الدارقطني قال - في رواية عنه - : ليس به بأس [1] .

وقال ابن حجر : صدوق .

أما ابن المديني فقال : هو منكر الحديث ، وضعفه [2] .

وتقدم تضعيف ابن معين له .

وقال البخاري : فيه نظر [3] .

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين [4] .

وقال ابن خزيمة : لا يحتج به إذا انفرد [5] .

وترجم له ابن عدي في ضعفائه ، وأخرج له حديث الصدقات هذا ، وحديثاً آخر ، ثم قال : وحديث سليمان بن داود مجود الإسناد [6] .

كما ترجم له العقيلي في ضعفائه ، وذكر أن الذهلي قال في سليمان بن داود: مجهول [7] .

وجاءت رواية أخرى عن ابن معين بأنه قال فيها : مجهول [8] .

وبعد :

فهذه أقوال علماء الجرح والعديل في سليمان بن داود الخولاني ، واختلافهم فيه .

والذي يظهر أن مدار الجرح فيه يتعلق بروايته حديث الصدقات ، إذ تقدم أن الحكم بن موسى رواه عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، مرفوعاً .

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٢) .

(٢) عن تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٦١١) .

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ١٠) .

(٤) الضعفاء والمتروكين ص ٢٢٦ .

(٥) عن تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٦١١) .

(٦) الكامل (٣/ ١١٢٤) .

(٧) الضعفاء الكبير (٢/ ١٢٨) .

(٨) عن التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ٣٤١) .

والثقات من أصحاب الزهري ، يروونه عنه مرسلاً ، كيونس بن يزيد ، وشعيب بن أبي حمزة ، وسعيد بن عبد العزيز [١] .

والمرسل هو المحفوظ عن الزهري ، كما نص على ذلك أبو داود حيث قال : أُسند هذا ولا يصح [٢] ، وبنحوه قال الذهلي [٣] فلهذه المخالفة ، تكلّم من تكلّم في سليمان بن داود هذا .

غير أن الغالب من علماء الجرح والتعديل ، لم يثبتوا هذه الرواية لسليمان بن داود ، وأن الصحيح : سليمان بن أرقم ، وهو متروك [٤] ، فالمخالفة منه ، لا من سليمان بن داود ، وحمّلوا الوهم الحكم بن موسى ، وهذه أقوالهم في ذلك .

فأبو داود السجستاني في المراسيل بعد أن أخرج الحديث بذكر سليمان بن أرقم ، قال : الذي قال « سليمان بن داود » وهم فيه ، ثم نص على أن الذي وهم هو الحكم بن موسى [٥] .

والنسائي قال - بعد أن أخرج الحديث بذكر سليمان بن أرقم - : هذا أشبه بالصواب [٦] . (يعني ذكر سليمان بن داود) .

وقال ابن منده : رأيت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه : عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، وهو الصواب [٧] .

وكذلك قال عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بدُحيم [٨] ، ووافقهما صالح جزرة [٩] ، وقال أبو زرعة الدمشقي : الصواب : سليمان بن أرقم [١٠] .

وبنحوه قال أحمد [١١] .

---

(٢) انظر رواياتهم في المجتبى للنسائي (٨/ ٥٣) ، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٢٧) .
(٢) المراسيل ص ٢١٣ .
(٣) عن الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٢٨) .
(٤) انظر ترجمته ص .
(٥) المراسيل ص ٢١٣ .
(٦) المجتبى (٨/ ٥٣) .
(٧) عن تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٦٠٩) .
(٨) عن تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٦٠٩) .
(٩) عن تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٦٠٩) .
(١٠) عن تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٦) .
(١١) انظر الكامل لابن عدي (٣/ ١٢٣) .

وخالفهم ابن عدي فذكر أن الحكم بن موسى قد ضبط الحديث ، وأن الصحيح ذكر سليمان بن داود [١] ، ونقل عن أحمد قولاً آخر ، وهو أنه قال : أرجو أن يكون صحيحاً [٢] .

ولعل الراجح ما ذهب إليه الأكثرون من أن الصحيح من الرواية هو ذكر « سليمان بن أرقم » ، وأحمد قد اختلف قولاه ، فيؤخذ منهما ما وافق الأكثرين ، فلم يبق إلا قول ابن عدي ، ولعله اجتهد فيه ، فلم يوفق .

وإذا ثبت ذلك ، يمكن حمل تضعيف من ضعّف سليمان على الوهم الذي حصل في رواية حديث الصدقات ، وسليمان بن داود الخولاني بريء منه .

وبالتالي فإن خلاصة حاله أنه : صدوق .

ولذلك قال ابن حجر : لا ريب أنه صدوق ، لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم بن موسى غلط في اسم والد سليمان . . والله أعلم[٣] .

٢ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٤] .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما أقل عدداً ممن روى الوجه الأول ، وأدنى درجة .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، لكثرة الرواة عنه ، وكلهم ثقات .

---

(١) انظر الكامل لابن عدي (٣/ ١٢٤) .

(٢) انظر الكامل لابن عدي (٣/ ١٢٤) .

(٣) عن تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٦) .

(٤) انظر ص ٣٦٧ .

في حين لم أجد ممن روى الوجه الثاني عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة غير اثنين من أصحابه ، وكلاهما لا يرقيان إلى مرتبة الثقات .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول مع حكم الدارقطني له ، بأنه المحفوظ ، وموافقة أبي حاتم ، وأبي زرعة على ذلك .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح صحيح ، فقد أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم .

* * *

الحديث (٧٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عمرو بن أبان بن عثمان ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : « **أُري الليلة رجل صالح ، أن أبا بكر نيط**[١] **برسول الله ﷺ ، ونيط عمر بأبي بكر ، ونيط عثمان بعمر** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن عمرو بن أبان ، عن جابر .

ورواه يونس ، عن الزهري ، عن جابر ، مرسلاً [٢] .

ويشبه أن يكون الزبيدي حفظ إسناده [٣] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عمرو بن أبان ، عن جابر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن جابر مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عمرو بن أبان ، عن جابر) :

فرواه أبو داود في سننه (٥/ ٣٠) كتاب السنة ، باب في الخلفاء (٤٦٣٦) ، عن عمرو بن عثمان ، حدثنا محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن ابن شهاب ، عن عمرو بن أبان بن عثمان ، عن جابر بن عبد الله ، أنه كان يحدّث أن رسول الله ﷺ قال : « **أُري الليلة رجل صالح ، أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ ، ونيط عمر بأبي بكر ، ونيط عثمان بعمر** » .

---

(١) من النَّوط : وهو التعلُّق ، (النهاية ٥/ ١٤١) .

(٢) يعني : بدون ذكر « عمرو بن أبان » .

(٣) العلل للدارقطني (٤/ ق ١٢٧ ب) .

قال جابر : فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا : أما الرَّجل الصالح فرسول الله ﷺ ، وأما تنوط بعضهم ببعض ، فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه ﷺ .

قال أبو داود : ورواه يونس ، وشعيب ، لم يذكرا « عمرو بن أبان » .

ومن طريق أبي داود ، أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٣٤٨) ، باب ما جاء في الأخبار عن الولاة بعده .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٣٥٥) .

ومن طريق أحمد أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (ترجمة عثمان ، المطبوعة) ص ١٦٤ .

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٧١ ، ٧٢) ، وصحّح إسناده ، ووافقه الذهبي .

وعن الحاكم ، أخرجه البيهقي في الاعتقاد والهداية ، ص ٢٤٠ .

وأخرجه ابن أبي عاصم في السُّنة (٢/ ٥٣٧) ، (١١٣٤) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٣١٢) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (ترجمة عثمان بن عفان ، المطبوعة) ص ١٦٥ .

خمستهم من طريق محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري به ، بمثله.

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن جابر بن عبد الله ، مرسلاً) :

(أ) فرواه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٢٤٨) من طريق عبد الله بن وهب ، أخبرنا يونس [1] ، عن ابن شهاب ، قال : كان جابر بن عبد الله يحدث أن رسول الله ﷺ ، فذكره بمثله .

قال البيهقي : تابعه شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، هكذا .

---

(١) وقفت على رواية أخرى ليونس أخرجها نعيم بن حماد في الفتن (١/ ١١٠) عن ابن المبارك ، عن يونس عن الزهري ، حدثني من سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول . . . فذكره .

ومن طريق البيهقي ، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (ترجمة عثمان بن عفان - المطبوعة -) ص (١٦٤) .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة : يونس بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما أشار إلى ذلك أبو داود ، والبيهقي .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عمرو بن أبان ، عن جابر) :

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن الوليد الزبيدي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [(١)] .

وأما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن جابر بن عبد الله ، مرسلاً)

فرواه عنه راويان :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، أنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [(٢)] .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، خاصة في الزهري [(٣)] .

---

(١) وهذه الرواية أفادت وجهاً آخر من أوجه الاختلاف عن الزهري ، وذلك بإبهام الواسطة بين الزهري ، وجابر ، ولم يشر الدارقطني إليه .
والذي يظهر أنها رواية غير محفوظة ليونس ، حيث لم يتابع عليها ، في حين أن شعيب بن أبي حمزة تابعه على الرواية المرسلة التي معنا . ولعل يونس حدّث بهذه الرواية غير المحفوظة من حفظه ، وقد اعتمدت في الدراسة الرواية المحفوظة لنا .
وانظر ص ١٥٦ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ١٧٨ .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم ، رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن جابر بن عبد الله مرسلاً ، حيث أنه رواه عن الزهري راويان ، أحدهما ثقة ، والآخر ثقة ثبت، وعُدَّ من أثبت أصحابه .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول عنه ، غير محمد بن الوليد الزبيدي ، وهو مع كونه ثقة ثبتاً ، وعُدَّ من أصحاب الزهري أيضاً ، إلا أن يكون الثاني يرجح على الوجه الأول بالكثرة كما تقدم .

ثم إن حكم الدارقطني برجحان الوجه الأول ، الموصول ، فلعل ذلك مردَّه إلى أنه لم يقف على رواية شعيب بن أبي حمزة التي رجحت الوجه الثاني ، ولذلك لم يَسُقْها في كلامه عن الاختلاف ، فطبق قاعدة الحكم لمن وصل على من أرسل ، خاصة وأن الزبيدي ، أوثق من يونس بن يزيد .

لكن الحق أن القاعدة التي طبقها لا تساعده في ترجيحه ، وذلك لمتابعة شعيب ابن أبي حمزة ، وهو ثقة ثبت ، خاصة في الزهري ، ليونس ، فرجحت بذلك الوجه الثاني كما تقدم ، والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ضعيف ، وذلك لإرساله .

ويشهد له الأحاديث الدالة على فضل أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، هكذا على الترتيب ، ومنها حديث أبي ذر في تسبيح الحصى - وستأتي دراسته ، وأنه صحيح لغيره [1] .

فيكون الحديث الذي معنا هنا ، صحيحاً لغيره ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر الحديث رقم ٨٨ .

الحديث (٧١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **الرجل جُبَار** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه من رواية سفيان بن حسين عنه :

فرواه محمد بن يزيد الواسطي ، وعباد بن العوَام ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورواه أبو [أُمية] الطرسوسي ، عن بشر بن آدم ، عن عباد بن العوام ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة ، جمع بينهما .

وليس أبو [أمية بمحفوظ الحديث] (١) (٢) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

---

(١) جاء في المطبوع : « وليس أبو سلمة بمحفوظ [في هذا] الحديث » ، وقد علق المحقق بقوله : جاء في النسختين (وليس أبو سلمة بمحفوظ الحديث) وهذا خطأ بين ، لأن أبا سلمة هو ابن عبد الرحمن وهو ثقة ، فالزيادة لا بد منها . . .

قلت : الذي يظهر عدم وجود نقص في كلام المؤلف ، غاية ما فيه أن « أبا أمية » تصحفت إلى « أبي سلمة » ، والدارقطني إنما أراد إعلال هذا الوجه ، وحمل العلّة على أبي أُمية كما سيأتي بيانه .

(٢) العلل (٩/ ١٢٠) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فرواه أبو داود في سننه (٤/ ٧١٤) كتاب الديات ، باب في الدابة تنفح برجلها ، (٤٥٩٢) عن عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن يزيد ، حدثنا سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « **الرِّجل جبار** » .

قال أبو داود : الدابة تضرب برجلها وهو راكب .

ومن طريق أبي داود ، أخرجه الخطيب البغدادي في الفصل (٢/ ٦٧٤) .

وابن حزم في المحلى (١١/ ٢٠) مسألة (٢١١٨) .

وأخرجه الدارقطني في سننه (٣/ ١٥٢) كتاب الحدود والديات ، (٢٠٩) .

وفي (٣/ ١٧٩) كتاب الحدود . . . (٢٨٤) ، من طريق نعيم بن حماد ، نا محمد بن الواسطي ، عن سفيان ، به ، بمثله .

وقال في الموضع الأول :

لم يُتابع سفيان بن حسين ، على قوله « **الرِّجل جبار** » ، وهو وهم ، لأن الثقات خالفوه ولم يذكروا ذلك .

وكذلك رواه أبو صالح السمان ، وعبد الرحمن الأعرج ، ومحمد بن سيرين ، ومحمد بن زياد ، وغيرهم ، عن أبي هريرة ، ولم يذكروا فيه « **الرِّجل جُبار** » ، وهو المحفوظ عن أبي هريرة .

وقال في الموضع الثاني :

لم يروه غير سفيان بن حسين ، وخالفه الحفاظ عن الزهري ، منهم مالك ، وابن عيينة ، ويونس ، ومعمر ، وابن جريج ، والزبيدي ، وعقيل ، وليث بن سعد ، وغيرهم ، كلهم رووه عن الزهري ، فقالوا : « **العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار** » [1] ولم يذكروا « الرِّجل » ، وهو الصواب .

---

(١) هو حديث رواه الزهري واختلف عنه أيضاً ، وانظر دراسته في الحديث رقم (٩٩) .

وتابع عباد بن العوام ، محمد بن يزيد الواسطي ، في روايته عن سفيان بن حسين .

وقد أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى ، كتاب العارية (كما في تحفة الأشراف ١٠/ ١٠) [1] من طريق عبد الله بن الربيع .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٢٢) ، (٥٠٠) ، عن عبد الله بن عبد الله بن أسيد الباهلي .

وقال :

وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، إلا سفيان بن حسين .

ومن طريق البزار ، أخرجها ابن حزم في المحلى (١١/ ٢٠) مسألة (٢١١٨).

وأخرجها الداقطني في العلل (٩/ ١٢١) .

وفي السنن (٣/ ١٥٢) كتاب الحدود والديات . . . (٢٠٨) .

وفي (٣/ ١٧٩) كتاب الحدود والديات (٢٨٣) .

وابن عدي في الكامل (٣/ ١٢٥١) ترجمة سفيان بن حسين ، وقال : لم يأت به عن الزهري ، غير سفيان بن حسين فيما علمت .

كلاهما من طريق داود بن رشيد .

ومن طريق ابن عدي ، أخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣/ ٩٧) كتاب الأشربة باب الضمان على البهائم (١٧٥٨٨) .

وأخرجها الطبراني في المعجم الصغير - مع الروض الداني - (٢/ ٣٩) ، (٧٤٢) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٣٠٦ ب) ، من طريق بشار بن موسى الخفاف ، وقال في كلا الموضعين :

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من السنن الكبرى ، برواية ابن الأحمر ، عن النسائي ، وقد ألحقه المحقق به ، من تحفة الأشراف ، وذكر أنه في السنن الكبرى برواية ابن حيويه ، (انظر ٣/ ٤١٢) ، (٢/ ٥٧٨٨) .

لم يروه عن الزهري إلا سفيان بن حسين .

وأخرجها أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ١٥٢) ترجمة الفضل بن العباس بن مهران ، عن الطبراني .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣٤٣) كتاب الأشربة ، باب الدابة تنفح برجلها من طريق النفيلي وقال :

فقد قال الشافعي : وأما ما روي عن النبي ﷺ من « **الرِّجل جبار** » فهو غلط ، لأن الحفاظ لم يحفظوا هكذا .

ثم قال البيهقي :

وهذه الزيادة ينفرد بها سفيان بن حسين عن الزهري ، وقد رواه مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وابن جريج ، ومعمر ، وعقيل ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم ، عن الزهري ، لم يذكر أحد منهم فيه « الرِّجل » .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة ، رووه عن عباد بن العوام ، عن سفيان بن حسين ، به ، بمثله .

وتابع إبراهيم بن صدقة : محمد بن يزيد ، وعباد بن العوام ، في روايتيهما عن سفيان بن حسين ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها ابن أبي عاصم في الديات ، ص ٨٢ ، باب : الرِّجل جبار ، بمثله .

كما أخرج الحديث الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ، رسالة دكتوراة ، عبد الرحمن الشريف ص ٤٧٥ ، (٤٠٩) .

وقال : تفرد به سفيان بن حسين ، عن الزهري .

وخالفه أصحاب الزهري ، فلم يذكروا « الرِّجل » في الحديث .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فقد ذكر الدارقطني أن أبا أمية الطرسوسي ، واسمه محمد بن إبراهيم ، رواه هكذا عن بشر بن آدم ، عن عباد بن العوام ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن حسين الواسطي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، لكنه ضعيف في الزهري [(١)] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- محمد بن يزيد الواسطي : ثقة ، ثبت [(٢)] .
- إبراهيم بن صدقة : صدوق [(٣)] .
- عباد بن العوام : ثقة [(٤)] .

وأما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير عباد بن العوام ، وقد تقدم أنه ثقة .

لكن الذي يظهر أن أرجح الروايتين عن عباد بن العوام ، هي الأولى إذ تقدم

---

(١) انظر ص ١٦٠ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥١٤ ، (٦٤٠٣) ، وانظر التهذيب (٩/ ٤٦٥) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٩٠ ، (١٨٧) ، وانظر التهذيب (١/ ١١١) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٩٠ ، (٣١٣٨) ، وانظر التهذيب (٥/ ٨٧) .

في التخريج أنه رواها عنه خمسة من أصحابه ، وفيهم من هو ثقة ، كعبد الله ابن محمد بن الربيع [1] ، وداود بن رُشَيْد [2] .

في حين أني لم أجد من روى عنه الرواية الثانية غير بشر بن آدم الضرير ، وهو : صدوق [3] ، لكن الحمل في علة هذه الرواية ليست عليه ، وإنما على الراوي عنه : أبي أمية الطرسوسي - محمد بن إبراهيم - كما صرّح بذلك الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، ووصفه بأنه غير محفوظ الحديث .

قلت : وإنما كان الحمل عليه ، لأن غير واحد من العلماء وصفه بالوهم في الحديث مع رفعة قدره [4] ، وقد وهم في حديث آخر علته شبيهة بعلة هذا الحديث الذي معنا ، وذلك فيما روى عن أبي عاصم عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « ليس منّا من لم يتغنّ بالقرآن » والمحفوظ عن الزهري بدون ذكر « سعيد » [5] .

ثم إن مما يرجح رواية عباد بن العوام الأولى ، متابعة غير واحد من أصحاب سفيان بن حسين له عليها ، في حين أني لم أجد من تابعه على روايته الثانية .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن المحفوظ من روايتي سفيان بن حسين المختلف فيهما عنه هي هذه التي معنا ، وبالتالي فهذا الوجه أرجح الوجهين عن الزهري ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن حسين ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه وأنها غير محفوظة عنه ، وبالتالي فهو وجه مرجوح عن الزهري .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٢١ ، (٣٥٨٢) ، وانظر التهذيب (٦/ ٨) .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٩٨ ، (١٧٨٤) ، وانظر التهذيب (٣/ ١٥٩) .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٢٢ ، (٦٧٦) ، وانظر التهذيب (١/ ٣٨٧) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٦٦ ، (٥٧٠٠) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٤) .

(٥) انظر العلل للدارقطني (٩/ ٢٤٠) حيث ساق الاختلاف عن الزهري ، لكنه لم يصرح بأنه اختلف عنه فيه .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، لأنه من الرواية المحفوظة عن سفيان بن حسين كما تقدم بيانه تفصيلاً .

وأما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فمرجوح لأنه من الرواية غير المحفوظة عن سفيان ، والحمل فيه على من دونه في الإسناد : أبي أمية الطرسوسي .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : منكر .

وذلك لأن سفيان بن حسين تفرد بذكر هذا المتن « **الرِّجل جبار** » عن الزهري، والحفاظ الأثبات من أصحابه إنما يروونه بلفظ « **العجماء جرحها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس** » ، ولم يذكروا هذه اللفظة التي رواها سفيان بن حسين (١) .

وقد تقدم في التخريج إعلال غير واحد من العلماء رواية سفيان بن حسين هذه، كالشافعي ، والبزار ، وابن عدي ، والدارقطني ، والطبراني ، والبيهقي، ووافقهم كذلك البغوي ، الذي قال : هذا حديث غير محفوظ ، وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ (٢) .

وابن عبد البر ، الذي توسع في إعلال هذا المتن من رواية الزهري وغيره ، ولما لكلامه من فائدة ، أسوقه بطوله ، حيث قال :

وأما ما روي عن النبي ﷺ : من أن « **الرجل جبار** » ؛ فهذا خطأ لأن الحفاظ لم يحفظوه هكذا . . . وله إسنادان :

أحدهما : رواه الثوري وغيره عن أبي قيس الأودي ، عن هزيل بن شرحبيل، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « **البئر جبار ، والرجل جبار ، والعجماء جبار، وفي الركاز الخمس** » .

---

(١) انظر دراسة الاختلاف في هذه الحديث بهذا المتن في الحديث رقم (٩٩) .

(٢) شرح السنة (٨/ ٢٣٧) .

وهذا حديث مرسل ، هكذا رواه الثوري وغيره عن أبي قيس [1] هذا ، ورواه زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش ، عن أبي قيس ، عن هزيل بن شرحبيل، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ فوصله وأسنده ، وليس زياد البكائي ممن يحتج بحديثه إذا خالفه مثل الثوري ، وأبو قيس أيضاً ليس ممن يحتج به في حكم ينفرد به .

والإسناد الآخر : ما رواه سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **الرِّجل جبار** » .

وهذا حديث لا يوجد عن أحد من أصحاب الزهري إلا سفيان بن حسين ، وهو عندهم فيما ينفرد به ، لا تقوم به حجة . ا هـ [2] .

وكذلك وافق ابن حجر من سبق ذكرهم في إعلال هذا الحديث فقال :

وقد اتفق الحفاظ على تغليط سفيان بن حسين ، حيث روى عن الزهري في حديث الباب « **الرِّجل جبار** » وما ذلك إلا أن الزهري مكثر من الحديث والأصحاب ، فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ ، فعد منكراً [3] .

* * *

(١) انظر هذه الرواية في مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٤٠٠) كتاب الديات ، باب الدابة تضرب برجلها ، (٢٧٣٦٩) . مقتصراً فيه على قوله « الرِّجل جبار » .
(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ٢٤ ، ٢٥) .
(٣) فتح الباري (١٢/ ٢٥٦) .

الحديث (٧٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ : « **لا يُهلك للمؤمن ثلاثة من الولد فتمسه النار ، إلا تحلّة القسم** » [١] .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون ، وأبو أويس ، وابن عيينة، والأوزاعي ، ومحمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

واختلف عن زمعة بن صالح :

فرواه وكيع ، عن زمعة ، عن الزهري كذلك [٢] .

وقيل : عن يونس بن حبيب ، عن أبي داود ، عن زمعة ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ولا يثبت هذا إلا عن سعيد بن المسيب [٣] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد - وحده - عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة .

---

(١) يريد به ، قوله تعالى : ﴿ **وإن منكم إلا واردها** ﴾ سورة مريم ، آية (٧١) .

(٢) يعني : عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ١٤٣) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب - وحده - عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه علي بن الجعد في مسنده (٢/ ١٠٢٦) ، (٢٩٧٥) عن صالح بن مالك الخوارزمي ، حدثني عبد العزيز بن عبد الله (الماجشون) ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا يهلك لمؤمن ثلاثة من الولد ، فتمسه النار إلا تحلة القسم** » .

فقلت للزهري : يا أبا بكر ، أما في الحديث « فيحتسبهم » ؟ قال : لا .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٩/ ١٤٤) من طريق يزيد بن هارون ، عن عبد العزيز الماجشون ، به .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة : ابن الماجشون ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٩) - واللفظ له .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤٤٤) ، (١٠٢٠) .

وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٦) كتاب الجنائز ، باب في ثواب الولد يقدّمه الرجل . (١١٨٧٧) .

ثلاثتهم عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ « **لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فَيلِج النار إلا تحلة القسم** » .

وأخرجها من طريق سفيان أيضاً :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ١١٨) كتاب الجنائز ، باب فضل من مات له ولد فاحتسب ، (١٢٥١) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٢٨) كتاب البر ، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه . (١٥٠ - ٢٦٣٢) .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٩٤) ، كتاب التفسير ، سورة مريم ، آية (٧١) ، (١/١١٣٢٠) .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (٢/ ٣٥) ، و(٣٤٠) .

وابن ماجة في سننه (١/ ٥١٢) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده . (١٦٠٣) .

وابن الجارود في المنتقى ص ١٩٣ ، كتاب الجنائز (٥٥٤) .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٨٥) ، (٥٨٨٢) .

وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤١٥) ، (٨٦٢) .

والبغوي في شرح السنة (٥/ ٤٥١) كتاب الجنائز ، باب ثواب من مات له ولد فاحتسب (١٥٤٣) .

وفي معالم التنزيل (٣/ ٦٣٢) سورة مريم ، آية (٧١) .

والدمياطي في التسلي والاغتباط ص ٢٨ وما بعدها ، الأحاديث (٣) ، (٤) (٥) ، (٦) .

والذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٤) وفي (٣/ ١٠١٤) .

(جـ) وتابع محمد بن أبي حفصة : ابن الماجشون ، وسفيان في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو علي الهروى في فوائده - انتخاب الدارقطني - (٢/ ١/ ق١٤أ) . عن محمد بن عبد الرحمن الشامي ، ثنا خالد « بن الهيّاج » ، ثنا الهياج ، عن محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(د) وتابع زمعة بن صالح ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٤٧٩) عن وكيع ، قال : قال : ثنا زمعة ، عن الزهري به ، بنحوه .

(هـ) (و) وذكر الدارقطني أن أبا أويس ، والأوزاعي ، تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما بعد البحث والتقصي .

نعم ، وقفت على راويين ، تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما ، وهما :

(ز) مالك بن أنس :

وأخرج روايته في الموطأ - برواية يحيى بن يحيى - (١/ ٢٣٥) كتاب الجنائز ، باب الحسبة في المصيبة . (٣٨) .

وبرواية ابن القاسم - بتلخيص القابسي - ص ٦٨ ، (١٥) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٨٨) ، (٩٨٢) عن ابن شهاب، به، بمثله.

وأخرجها من طريق مالك :

أحمد في مسنده (٢/ ٤٧٣) .

والبخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٥٤١) كتاب الأيمان والنذور ، باب قوله تعالى : ﴿ **وأقسموا بالله جهد أيمانهم** ﴾ الأنعام ، ١٠٩ ، (٦٦٥٦) .

وفي الأدب المفرد ص ٤٢ ، باب فضل من مات له الولد (١٤٣) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٢٨) ، كتاب البر ، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه (١٥٠ - ٢٦٣٢) .

والترمذي في جامعه (٣/ ٣٧٤) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في ثواب من قدّم ولداً (١٠٦٠) .

قال : حديث حسن صحيح .

والنسائي في الكبرى (١/ ٦١٥) كتاب الجنائز ، باب ثواب من يُتوفّى له ثلاثة من الولد (٢٠٠٣/ ٣) .

وفي المجتبى (٤/ ٢١) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه اللحياني - (١/ ١٧٩) ، (٤٠٩) .

وابن مخلد في فوائده ص ٥٨ ، (٢) .

وابن حبان في صحيحه « الإحسان » ، (الإحسان ٤/ ٢٦٠) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصبر (٢٩٢١) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٤٩) ، (١٤٣ - ١٦) .

والسلفي في معجم السفر ص (٤٣٧) ، (١٤٨٧) .

والبغوي في شرح السنة (٥/ ٤٥٠) كتاب الجنائز ، باب ثواب من مات له ولد فاحتسب (١٥٤٢) .

وفي معالم التنزيل (١/ ٢٩٧) سورة البقرة ، آية (٢٢٣) .

والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٢٢) ترجمة أحمد بن إسماعيل .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٦٧) كتاب الجنائز ، باب ما يُرجى في المصيبة بالأولاد إذا احتسبهم .

وفي (٧/ ٧٨) كتاب النكاح ، باب الرغبة في النكاح .

وفي معرفة السنن والآثار (١٠/ ٢٠) كتاب النكاح ، باب الترغيب في النكاح (١٣٤٥٩) .

وابن الجوزي في الثبات عند الممات ص ٣٤ ، فصل في ثواب الصابر على فقد الأولاد .

والدمياطي في التسلي والاغتباط ص ٣١ ، (٧) ، (٨) .

(ط) معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٣٩) كتاب الجامع باب من مات له ولد (٢٠١٣٩) .

وفي التفسير (٢/ ١٠) سورة مريم ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٦) عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق :

مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٢٨) كتاب البر ، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه (١٥٠ ، ٢٦٣٢) .

والطبري في جامع البيان (١٦/ ١١٤) سورة مريم ، آية (٧١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٦٧) كتاب الجنائز ، باب ما يُرجى في المصيبة بالأولاد إذا احتسبهم .

وفي الآداب ص ٣٠٣ ، باب المصيبة بالأولاد ، (٩٢١) .

والدمياطي في التسلي والاغتباط ص ٣٢ ، (١٠) و(١١) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٠٤ ، (٢٣٠٤) عن زمعة (بن صالح) ، عن الزهري ، عن سعيد [وأبي سلمة] [١] ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكر الحديث بمثله .

وفي آخره : قال الزهري : كأنه يريد هذه الآية ﴿ **وإن منكم إلا واردها ...**﴾ الآية .

(ب) وتابع عمر بن قيس المكي : زمعة بن صالح ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/١٦٧) ، (٣٨٠) عن محمد بن يحيى ، قال : نا محمد بن بكر ، قال : نا عمر بن قيس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فذكره بمثله .

وقال البزار :

وهذا الحديث ، لا نعلم أحداً [٢] رواه عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة إلا عمر بن قيس .

---

(١) أحال الطيالسي إسناد هذا الحديث على إسناد قبله فيه : عن زمعة ، عن الزهري ، عن سعيد أو غيره ، عن أبي هريرة ، وانظر رسالة الشيخ عبد العزيز الماجد عند تحقيق هذا الموضع من مسند الطيالسي (٢/٣١٨) مما يدل على أنه هكذا في أصل المخطوط ، ويظهر أن قوله « أو غيره » مصحفة من « أبي سلمة » كما يدل عليه كلام الدارقطني ، ويؤيده متابعة عمر بن قيس لزمعة على هذا الوجه .

(٢) كلامه فيه نظر ، لمتابعة زمعة له ، ولعله لم تصله رواية زمعة .

ورواه مالك ، وابن عيينة ، وغيرهما ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة [1] .

(النظر في الاختلاف)

مما تقدم يتضح أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد - وحده - عن أبي هريرة) :

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عبد العزيز بن عبد الله الماجشون :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه لا يصل في إتقانه إلى مرتبة الحفاظ كمالك ونحوه [2] .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أوثق أصحابه [3] .

---

(١) لم أقف إلا على روايتي زمعة وعمر بن قيس لهذا الوجه عن الزهري صراحة .
وقد جاء في التسلي والاغتباط للدمياطي ص ٣٠ ، أن ياسين بن معاذ الزيات رواه عن الزهري، عن أبي سلمة - وحده - عن أبي هريرة. ولم يشر الدارقطني إلى روايته.
وقد ضعفها الدمياطي ، حيث قال : إن ياسين ضعيف .
فلو كانت رواية ياسين هكذا بذكر أبي سلمة - وحده - فهي تدل على أنه لا يصح لأبي سلمة ذكر في هذا الحديث .
ولو كانت أصل الرواية « سعيد وأبي سلمة » ، فيكون متابعاً لزمعة وعمر بن قيس ، لكنها لا تفيد في ترجيح روايتيهما لضعف ياسين كما تقدم ، وقد أغفلتُ روايته في الدراسة ، لهذا الذي ذكرته .

(٢) انظر ص ١١٥٣ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

٣ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [١] ، وقد توبع على روايته - كما ترى - من ثقات . .

٤ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

وقد اختُلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه : وكيع بن الجراح ، وهو ثقة حافظ [٣] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه : أبو داود الطيالسي ، وهو ثقة حافظ ، غلط في أحاديث [٤] .

والذي يظهر أن الحمل في هذا الاختلاف على زمعة نفسه ، لأنه ضعيف الضبط ، فيؤخذ من روايتيه ما وافق فيها الثقات ، وهي روايته الأولى ، وأما روايته الثانية فيظهر أنها غير محفوظة له ، وهو وإن كان قد توبع عليها من عمر ابن قيس المكي ، لكنها متابعة لا تفيده لضعف عمر هذا كما سيأتي في دراسة الوجه الثاني ، والله أعلم .

٥ - أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٥] ، وقد توبع من ثقات كما ترى .

---

(١) انظر ص ١٥٧ .

(٢) انظر ص ٣٦٧ .

(٣) انظر ص ٥٥٨ .

(٤) انظر ص ٢٢٤ .

(٥) انظر ص ٢٣٧ .

٦ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره لكنه إذا خولف في الزهري قُدم غيره من الثقات عليه [١] .

٧ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [٢] .

٨ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٣] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم مالك بن أنس ، أوثق أصحابه ، وقد أخرجه الشيخان ، ورجحه الدارقطني ، مما يجعله أرجح الوجهين عن الزهري.

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١ - زمعة بن صالح :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة له .

٢ - عمر بن قيس المكي :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك ، متهم بالكذب [٤] فلا يُعتدّ بروايته .

وكما ترى ، فإن روايتيهما لا تقويان على معارضة رواية الأكثرين من الثقات الأثبات الذين رووا الوجه الأول عن الزهري .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .
(٢) انظر ص ١٩٣ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ١٩١ .

فأما رواية عمر بن قيس المكي فلا يُعتد بها لكونه متهماً بالكذب ، وأما رواية زمعة فغير محفوظة عنه لأنه ضعيف من جهة ضبطه ، فيؤخذ من روايتيه ما وافق فيها الثقات ، وهي روايته للوجه الأول كما تقدم .

والذي يظهر أن منشأ العلّة في هذا الوجه الذي معنا ، جاء من كون الزهري مشهوراً بالرواية عن سعيد ، وأبي سلمة ، فهو من المكثرين عنهما كما تقدم في أحاديث عديدة ، وروايته عنهما محفوظة ، لكنه لا يصح في هذا الحديث الذي معنا ذكر لأبي سلمة ، لما قدمته من ضعف الراويين اللذين روياه عن الزهري ، بذكر أبي سلمة ، ومخالفتهما الأكثر والأوثق .

(الخلاصة)

يتضح جلياً مما تقدم ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، على الوجه الثاني الذي رواه عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك للأسباب التي تقدم ذكرها قريباً .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح صحيح ، فقد أخرجه الشيخان من عدة طرق كما تقدم .

* * *

الحديث (٧٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة، سأل رجل رسول الله ﷺ : أي الأعمال أفضل ؟ قال : « **إيمان بالله ، وجهاد في سبيل الله ، وحج مبرور** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه يزيد بن أبي حبيب ، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة .

وخالفه إبراهيم بن سعد ، ومعمر ، [فروياه] عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة (١) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد - وحده - عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه الدارقطني في العلل (٩/ ٣٣٤) عن محمد بن إسماعيل الفارسي ، ثنا جعفر بن إلياس بن صدقة - يُعرف بالكباش ، يعني : جعفراً - ثنا أبو الأسود ، قال : ثنا ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن ابن شهاب الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد المسيب ، أنهما سمعا أبا هريرة يقول : سأل

---

(١) العلل للدارقطني (٩/ ٣٣٣) .

رجل رسول الله ﷺ : أي الأعمال أفضل ؟ قال : « **إيمان بالله ، والجهاد في سبيل الله ، وحج مبرور** » .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد - وحده - عن أبي هريرة) :

(أ) فأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٤) عن أبي كامل ، ثنا إبراهيم (بن سعد)، ثنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، به ، بنحوه .

وأخرجه من طرق عدة ، عن إبراهيم بن سعد :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٧٧) كتاب الإيمان ، باب من قال : إن الإيمان هو العمل (٢٦) .

وفي (٣/ ٣٨١) كتاب الحج ، باب فضل الحج المبرور (١٥١٩) .

وأخرجه أيضاً في خلق أفعال العباد ص ٥٠ ، باب أفعال العباد .

ومسلم في صحيحه (١/ ٨٨) كتاب الإيمان ، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الإيمان (١٣٥ - ٨٣) .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٥٢٧) كتاب الإيمان ، باب ذكر أفضل الأعمال (١/ ١١٧١٦) .

وفي المجتبى (٨/ ٨٦) .

والدارمي في سننه (٢/ ٢٦٤) كتاب الجهاد ، باب أي الأعمال أفضل ، (٢٣٩٣) .

وابن أبي عاصم في الجهاد (١/ ١٧٠) ، (٢١) .

والفاكهي في أخبار مكة (١/ ٤٢٨) باب المغفرة للحجاج ، (٨٢٩) .

وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (ق ٣١١ ب) باب فضل الجهاد.

وأبو الحسن علي بن يحيى بن عبدكويه في ثلاثة مجالس من أماليه (ق١ب) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٦٢) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق١٧أ) باب أي العمل أفضل ؟

وابن مندة في الإيمان (١/ ٣٩٠) ، (٢ - ٢٢٨) .

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٨١٠ ، ٨١١) ، (١٤٩١) ، (١٤٩٢) وفي (٤/ ٨٣٦) ، (١٥٥٠) ، (١٥٥١) .

والبغوي في شرح السنة (٧/ ٣) كتاب الحج ، باب وجوب الحج وفضله ، (١٨٤٠) .

والجوزقاني في الأباطيل (١/ ٣٥) باب العمل (٣٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٥٧) كتاب السير ، باب في فضل الجهاد في سبيل الله .

وفي شعب الإيمان (٣/ ٤٧٠) باب في المناسك ، فضل الحج والعمرة . (٤٠٨٧) .

وابن عساكر في الأربعين في الحث على الجهاد ، ص ٥٠ ، الحديث (١) .

(ب) وتابع معمر بن راشد : إبراهيم بن سعد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقدْ أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٩٠) كتاب الجامع ، باب أي الأعمال أفضل ؟ (٢٠٢٩٦) ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، وزاد : « أو عمرة » .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٨) عن عبد الرزاق .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجها :

مسلم في صحيحه (١/ ٨٨) كتاب الإيمان ، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الإيمان ، (١٣٥ - ٨٣) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٣٢٠) كتاب الحج ، باب فضل الحج (١/ ٣٦٠٣) .

وفى (٣/ ١٤) كتاب الجهاد ، باب ما يعدل الجهاد في سبيل الله (٣/ ٤٣٣٨) .

وفي المجتبى (٥/ ٨٥) و(٦/ ١٧) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراة اللحياني - (١/ ١٨٨) ، (٤٢٨) .

وقال : وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وابن المنذر في الإقناع (٢/ ٤٣٢) كتاب الجهاد ، باب فضل الجهاد في سبيل الله (١٤٣) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٦٢) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٧ أ) باب أي العمل أفضل .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١٨٤) كتاب الإيمان ، باب فضل الإيمان (١٥٣) .

وابن منده في الإيمان (١/ ٣٩٠) ، (١- ٢٢٧) .

والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٤٤٣) ، (١٠٤٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٦٢) كتاب الحج ، باب فضل الحج والعمرة . ولم يذكر زيادة : « أو عمرة » ، غير ابن المنذر ، وأبي عوانة .

وتابع هشام بن يوسف ، عبد الرزاق ، في روايته عن معمر .

وأخرج روايته البخاري في خلق أفعال العباد ، ص ٥١ ، باب أفعال العباد ، عن عبد الله بن محمد ، حدثنا هشام ، أنبأنا معمر ، عن الزهري ، به . بمثله.

(جـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة : إبراهيم بن سعد ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها البخاري في خلق أفعال العباد ، ص ٥٠ ، باب أفعال العباد ، عن أبي اليمان ، أنبأ شعيب ، عن الزهري ، به ، بنحوه مختصراً .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير يزيد بن أبي حبيب ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، لكنه لم يسمع من الزهري ، وإنما يروي عنه بواسطة ، أو من كتاب [1] .

وروايته معلولة من جهة الراوي عنه : عبد الله بن لهيعة ، فهو ضعيف من جهة حفظه ، واشتد ضعفه بعد احتراق كتبه [2] ، فالحمل في هذه الرواية عليه ، ويظهر أنه تفرد بها ، حيث لم أقف على من تابعه عليها ، بل إني لم أقف على من أخرج هذا الوجه غير الدارقطني في العلل ، مما يدل على أن الدارقطني واسع الرواية ، وله أسانيد لم أجد من شاركه فيها .

ثم إن الذي يظهر أن منشأ العلة في هذا الوجه بزيادة « أبي سلمة » ، أن الزهري كثير الرواية عنه ، وعن سعيد بن المسيب ، فوهم ابن لهيعة وظن أن هذه الرواية كذلك ، مخالفاً في ذلك الثقات الذين رووا الحديث - بالوجه الثاني - بدون ذكر أبي سلمة .

وبناءً عليه يمكن القول إنه وجه غير محفوظ عن الزهري .

ولم يضعف الدارقطني هذا الوجه - كما هي عادته غالباً في الترجيح - وربما كان ذلك لوضوح عدم رجحان هذا الوجه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد - وحده - عن أبي هريرة) :

فرواه غير واحد من أصحاب الزهري ، عنه ، وهم :

١ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدّث من كتابه ، أما إذا حدّث من حفظه فربما أخطأ [3] .

وقد توبع على روايته هذه من ثقة ، مما يدل على أنها من كتابه ، يؤيده إخراج الشيخين لها .

---

(١) انظر ص ٩٣٣ .

(٢) انظر ص ٢٩١ .

(٣) انظر ص ٣٣٩ .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

٣ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٢] .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم أكثر ، وأوثق ممن روى الوجه السابق ، وقد أخرجه الشيخان ، مما يجعله أرجح الوجهين عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد - وحده - ، عن أبي هريرة على الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة ، وذلك للأسباب التي سلف ذكرها قريباً .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان كما تقدم .

* * *

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

الفصل الثاني

الأحاديث المعلّة بالاختلاف

في الزيادة والنقص

ووجه آخر من أوجه الاختلاف

الحديث : (٧٤)

وسئُل - الدارقطني - عن حديث قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي بكر الصديق ، قوله للجدة : « **مالك في كتاب الله شيء ، وسأسأل الناس ، فقام المغيرة بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة ...** » الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه في إسناده :

فقال مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة ، عن قبيصة بن ذؤيب [١] .

وتابعه أبو أويس عن الزهري .

وقال ابن عيينة : عن الزهري ، عن رجل - لم يُسمِّه - عن قبيصة بن ذؤيب [٢] .

فقوّى هذا قول مالك ، وأبي أويس .

ورواه يونس بن يزيد ، وعُقَيل بن خالد ، ومعمر ، والأوزاعي ، وأسامة بن زيد ، وأشعث (يعني ابن سوّار) ، وإبراهيم بن إسماعيل ابن مجمع ، وشعيب بن أبي حمزة ، وصالح بن كيسان ، ويزيد بن أبي حبيب ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب [٣] ، لم يذكروا بينهما أحداً .

ويشبه أن يكون الصواب ما قاله مالك ، وأبو أويس ، وأن الزهري

---

(١) ، (٢) يعني عن أبي بكر الصديق ، عن المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة .

(٣) يعني عن أبي بكر الصديق ، عن المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة .

لم يسمعه من قبيصة ، وإنما أخذه عن عثمان بن إسحاق بن خرشة ، عنه [1] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة ، عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي بكر ، عن المغيرة بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن رجل لم يسمِّه ، عن قبيصة ، عن أبي بكر عنهما.

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن قبيصة ، عن أبي بكر عنهما .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عثمان بن إسحاق ، عن قبيصة عن أبي بكر عن المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة) :

(أ) فرواه مالك في الموطأ - برواية يحيى بن يحيى - (٢/ ٥١٣) كتاب الفرائض ، باب ميراث الجدة . (٤) ، عن ابن شهاب ، عن عثمان بن إسحاق ابن خرشة ، عن قبيصة بن ذؤيب ، أنه قال : جاءت الجدة [2] إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً ، فارجعي حتى أسأل الناس .

فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟

فقام محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر الصديق .

ثم جاءت الجدة الأخرى [3] إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها ، فقال لها : مالك في كتاب الله شيء ، وما كان القضاء الذي قُضي به إلا لغيرك ، وما أنا

---

(١) العلل للدارقطني (١/ ٢٤٨ ، ٢٤٩) .

(٢) ، (٣) هما أم الأم ، وأم الأب ، ولم تحدد الروايات أيتهما السابقة .

بزائد في الفرائض شيئاً ، ولكنه ذلك السدس ، فإن اجتمعتما فهو بينكما ، وأيتكما خلت به فهو لها .

والبيهقي - من طريق يحيى بن يحيى ، به - في السنن الكبرى (٦/ ٢٣٤) كتاب الفرائض ، باب فرض الجدة والجدتين .

كما أخرجه مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن ص ٢٥٢ ، كتاب الفرائض، (٧٣٢) بمثله .

وأخرجه أبو داود في السنن (٣/ ٣١٦) كتاب الفرائض ، باب في الجدة (٢٨٩٤) عن القعنبي بمثله .

وأخرجه الغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢٦٧) ، (٢٧٢ - ١٠٤) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٤٣٨) ، (١٠٦٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٣٤) ، ثلاثتهم من طريق القعنبي ، بتمامه عند الغافقي فقط .

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٢١٢) ترجمة عثمان بن إسحاق .

والطبراني - في الموضع السابق - كلاهما من طريق عبد الله بن يوسف مختصراً .

وأخرجه الترمذي في الجامع (٤/ ٤٢٠) كتاب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة (٢١٠١) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٧٥) كتاب الفرائض ، باب ذكر اسم هذا الرجل الذي أدخله الزهري بينه وبين قبيصة . (٦٢٤٦/ ١) .

كلاهما من طريق معن بن عيسى ، بنحوه ، وليس في رواية النسائي ذكر الجدة التي جاءت إلى عمر .

وقال الترمذي بعد أن أخرجه :

وفي الباب عن بريدة ، وهذا أحسن ، وهو أصح من حديث ابن عيينة (يعني الذي أبهم فيه شيخ الزهري) .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (كما في الإحسان ٧/ ٦٠٩) كتاب الفرائض ، (٥٩٩٩) .

والبغوي في شرح السنة (٨/ ٣٤٦) كتاب الفرائض ، باب في ميراث الأم والجدة ، (٢٢٢١) كلاهما من طريق أبي مصعب الزهري بنحوه .

وقال البغوي : هذا حديث حسن .

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى ، ص ٣٢٠ ، باب ما جاء في المواريث ، (٩٥٩) .

والخطيب البغدادي في الكفاية ص ٢٦ ، باب ذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد . كلاهما من طريق بشر بن عمر . بنحوه .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ٩٠٩) كتاب الفرائض ، باب ميراث الجدة ، (٢٧٢٤) ، عن سويد بن سعيد ، بنحوه .

وأحمد في مسنده (٤/ ٢٢٥) عن إسحاق بن سليمان الرازي ، وإسحاق بن عيسى .

وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (الموضع السابق) عن مصعب الزبيري ، بنحوه مختصراً بقصة الجدة الأولى .

وأبو يعلى في مسنده (١/ ١١٠) ، (١١٩) من طريق عثمان بن عمر ، مختصراً .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٢٢٩) ، (٥١١) و (٢٠/ ٤٣٨) ، (١٠٦٨) من طريق عبد الله بن عبد الحكم ، بنحوه .

والعلائي في بغية الملتمس ص ١٩٩ ، من طريق أحمد بن إسماعيل ، بقصة الجدة الأولى .

جميعهم وعددهم اثنا عشر راوياً ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عثمان ابن إسحاق بن خرشة ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة .

(ب) وتابع أبو أويس (عبد الله بن عبد الله) مالكاً في رواية هذا الوجه .

وأخرج روايته محمد بن يحيى الذهلي - لعله في الزهريات - (كما في التمهيد لابن عبد البر : (١١/ ٩٥) .

وأشار إليها الدارقطني كما تقدم .

(جـ) وتابعهما عبد الرحمن بن خالد بن مسافر .

وأخرج روايته الذهلي (كما في التمهيد ١١/ ٩٥) ، ولفظه فيه : أن عمر بن الخطاب كان أول من ورّث الجدتين وجمع بينهما في الميراث .

وقال : - أي الذهلي - :

وهذا مختصر من حديث معمر ، ومالك ، وأبي أويس .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وقد تقدم أن الدارقطني قال فيه: ويشبه أن يكون الصواب .

كما صوبه الذهلي أيضاً فقال : والحديث حديث مالك وأبي أويس ، لإدخالهما بين الزهري ، وقبيصة : عثمان بن إسحاق بن خرشة [1] .

ووافقهما النسائي حيث قال : الصواب حديث مالك [2] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن رجل ، عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي بكر عن المغيرة بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة) :

فرواه الترمذي في الجامع (٤/ ٤٢٠) كتاب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة (٢١٠٠) عن ابن أبي عمر (محمد بن يحيى العدني) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٧٤) كتاب الفرائض ، باب الجدات ، (٦٣٤٥/ ١٣) ، عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ .

والمروزي في مسند أبي بكر ص ١٦٢ ، (١٢٩) من طريق ابن وكيع (سفيان) ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، مختصراً في الموضعين الأوليين .

وتقدم في كلام الدارقطني ذكر هذا الوجه ، وقال : فقوّى هذا موسى قول

---

(١) عن التمهيد لابن عبد البر (١١/ ٩٥) .

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٧٣) .

مالك ، وأبي أويس (يعني روايتهما الوجه الأول بذكر الواسطة بين الزهري ، وقبيصة ، وأنه عثمان بن خرشة) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي بكر ، عن المغيرة بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة) :

(أ) فرواه سعيد بن منصور في سننه (١/ ٣/ ٧٣) ، باب الجدات ، (٨٠) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢٦٨) كتاب الفرائض ، باب في الجدة مالها من الميراث (٣١٢٧٢) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٤٢٠) كتاب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة ، (٢١٠٠) ، عن ابن أبي عمر (محمد العدني) .

وأبو يعلى في مسنده (١/ ١١١) (١٢٠) ، عن القواريري (عبيد الله بن عمر).

والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٣٨) كتاب الفرائض ، باب قضاء أبي بكر في الجدة ، من طريق الحميدي ، والشافعي [١] ، والقعنبي .

جميعهم وعددهم سبعة ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي في التلخيص .

ورواية سفيان لم يُشر الدارقطني إليها ، مع كثرة الرواة لها كما ترى .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، سفيان بن عيينة في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٢٧٤) كتاب الفرائض ، باب فرض الجدات (١٩٠٨٣) .

ومن طريق عبد الرزاق أخرجها أحمد في مسنده (٤/ ٢٢٥) .

---

(١) لم أقف عليه في أي من الكتب المطبوعة للحميدي والشافعي .

والطبراني في معجمه الكبير (١٩/٢٢٨) ، (٥١٠) ، و(٢٠/٤٣٧) ، (١٠٦٧) .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/٩٦) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/٧٤) كتاب الفرائض ، باب الجدات ، (٦٣٤١/٩) ، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/٩٧) عن عبد الله بن المبارك - تعليقاً .

ثلاثتهم عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه في مصنف عبد الرزاق ومعجم الطبراني .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد ، ابن عيينة ، ومعمراً في رواية هذا الوجه .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/٧٤) كتاب الفرائض ، باب الجدات ، (٦٣٤٤/١٢) من طريق القاسم بن مبرور .

وابن ماجه في سننه (٢/٩٠٩) كتاب الفرائض ، باب ميراث الجدة (٢٧٢٤) .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/٩٧) ، تعليقاً ، من طريق عبد الله بن وهب (مقروناً) .

كلاهما ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

(د) وتابع أشعث بن سوّار ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في معجمه (١٩/ ٢٣٠) ، (٥١٢) من طريق جرير .

والدارمي في سننه (٢/٤٥٦) كتاب الفرائض ، باب قول أبي بكر في الجدات ، (٢٩٣٩) عن يزيد بن هارون .

كلاهما عن أشعث بن سوّار ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

(هـ) وتابع صالح بن كيسان ، من تقدم ذكرهم :

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/٧٣) كتاب الفرائض ، باب الجدات ، (٦٣٣٩/٧) ، عن سليمان الحراني ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

وقال : الصواب حديث مالك ، وحديث صالح خطأ ، لأنه قال : إن قبيصة أخبره (أي أخبر الزهري) والزهري لم يسمعه من قبيصة [1] .

(و) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم :

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٧٤) كتاب الفرائض ، باب الجدات ، (١١/٦٣٦٣) ، عن عمران بن بكار ، عن أبي اليمان ، عن شعيب، عن الزهري به ، مختصراً .

(ز) وتابع الأوزاعي ، من تقدم ذكرهم .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٧٣) كتاب الفرائض ، باب الجدات ، (٩/٦٣٤٠) ، عن محمود بن خالد ، عن عمر بن عبد الواحد .

والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٥ ، من طريق الوليد بن مزيد .

كلاهما عن الأوزاعي ، به بنحوه .

(حـ) وتابع إسحاق بن راشد ، من تقدم ذكرهم .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٧٤) كتاب الفرائض ، باب الجدات ، (١٠/٦٣٤٢) ، عن محمد بن جبلة ، عن عبد الله بن سليم ، عن عبيد الله الرقّي ، عن إسحاق ، عن الزهري ، به مختصراً .

وقال : الزهري لم يسمعه من قبيصة .

(ط) وتابع أسامة بن زيد ، من تقدم ذكرهم .

وأخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٩٧) تعليقاً ، من طريق ابن المبارك ، وابن وهب ، كلاهما عن أسامة ، عن الزهري ، به مختصراً ، غير أن رواية ابن وهب قُرن فيها أسامة بيونس بن يزيد .

(ي) (ك) كما تابع إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع ، ويزيد بن أبي حبيب ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى روايتيهما - كما تقدم - ولم أقف عليهما .

ثم إن عبد الحق الإشبيلي ذكر الحديث في الأحكام (كما في الوهم والإيهام

---

(١) وقول النسائي من تحفة الأشراف (٨/ ٣٦١) ، إذ ليس في المطبوع من السنن كلامه هذا .

لابن القطان لوحة ١٤٢ أ) وأعلّه بقوله : ليس هذا الحديث بمتصل السماع فيما أعلم .

وقال ابن القطان موضّحاً مراده : والذي ظنّ أبو محمد من عدم الاتصال ، إنما هو فيما بين قبيصة ، وأبي بكر وعمر ، وإنه ليقوى ما تخوّف ، ولكن قد أعرض عن ذلك ، لأن الترمذي قال فيه : حسن صحيح ، وهو لا يقول ذلك للمنقطع ، فهو عنده متصل .

قلت : وليس ما ذكره متعلقاً بالعلة التي ذكرها الدارقطني ، إذ هي في حلقة أخرى من حلقات الإسناد فوق الزهري كما تقدم ، ولكن لكلام ابن القطان فائدة في الحكم على الحديث - كما سيأتي - .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف على الزهري في رواية هذا الحديث من ثلاثة أوجه، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته فيما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي بكر ، عن المغيرة بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة) .

فرواه عنه ، ثلاثة من أصحابه هم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أثبت أصحاب الزهري [(١)] .

٢ - أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [(٢)] .

٣ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

وهو ثالث الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري مع مالك ، وأبي أويس، وقد تقدمت ترجمته ، وأن الراجح في حاله أنه ثقة ، وله بعض المناكير [(٣)] ، ولم أر من عدّ هذا الحديث من مناكيره .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ٢٣٧ .

(٣) انظر ص ٣٠٤ .

وبعد :

فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وعددهم ثلاثة ، فيهم مالك بن أنس الذي عُدّ من أوثق أصحاب الزهري ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر - ثقة - وثالثهم أبو أويس ، وهو وإن ضعّفه العلماء ، إلاّ أن ضعفه ناشيء من سوء حفظه ، وهي علّة يمكن أن تنجبر بالمتابعات ، وقد توبع في هذا الحديث .

وقد تقدم أن الدارقطني صوّب هذا الوجه عن الزهري ، ووافقه الذهلي ، والنسائي (١) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن رجل لم يُسَمَّ ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي بكر ، عن المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة) :

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة ، وهو ثقة حجة ، ومن أثبت أصحاب الزهري - كما تقدم في ترجمته - (٢) .

إلا أنه اختُلف عنه في رواية هذا الحديث :

إذ تقدم في التخريج أنه روى هذا الوجه عنه ثلاثة من أصحابه هم :

- محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ، ثقة (٣) .

- ومحمد بن يحيى العدني ، صدوق ، لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم: فيه غفلة (٤) .

- وسفيان بن وكيع بن الجراح ، كان صدوقاً ، إلا أنه ابتُلي بورّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح ، فلم يقبل ، فسقط حديثه (٥) .

---

(١) انظر ص ١٢٤١ وص ١٢٤٥ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٠٥٥ .

(٤) انظر ص ٣٤٥ .

(٥) انظر ص ١٠٥٧ .

كما أخرج أيضاً الوجه الثالث - الآتي - (الزهري ، عن قبيصة ، عن أبي بكر ، عن المغيرة ومحمد بن مسلمة) بدون الرجل المبهم .

ورواه عنه سبعة من أصحابه هم :

- عبد الله بن الزبير الحميدي ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، أجلّ أصحاب ابن عيينة (١) .

- الإمام محمد بن إدريس الشافعي .

- عبيد الله بن عمر القواريري ، ثقة (٢) .

- سعيد بن منصور الخراساني ، ثقة ، كان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به (٣) .

- أبو بكر بن أبي شيبة (عبد الله بن محمد) ، ثقة ، حافظ (٤) .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي ، ثقة (٥) .

- محمد بن يحيى العدني ، تقدم الكلام عليه .

والذي يظهر أن رواية ابن عيينة الوجه الثاني بزيادة الرجل المبهم - غير محفوظة عنه ، وذلك لكثرة رواة الوجه الآخر عنه ، بإسقاط الرجل المبهم - وكونهم أوثق ، بل وفيهم الحميدي الذي اعتُبر من أجلّ أصحاب ابن عيينة .

هذا بالنسبة للاختلاف على ابن عيينة .

أما ما يتعلق بموضوعنا ، وهو الاختلاف على الزهري في رواية هذا الحديث ، فقد تقدم أن الدارقطني وصف هذا الوجه (الزهري ، عن رجل ، عن قبيصة ، عن أبي بكر ، عن المغيرة ومحمد بن مسلمة) بأنه يقوي رواية مالك وأبي أويس ، يعني بإثبات الواسطة بين الزهري ، وبين قبيصة ، وهي وإن كانت مبهمة في

---

(١) انظر ص ١٧١ .

(٢) انظر التهذيب (٧/ ٣٦) .

(٣) انظر ص ١٧١ .

(٤) انظر ص ١٧١ .

(٥) انظر ص ٣٣٧ .

رواية ابن عيينة ، إلا أنها وُضِّحت في روايتي مالك وأبي أويس ، وأن الراوي الذي بينهما هو « عثمان بن إسحاق بن خرشة » كما تقدم .

وكأن الدارقطني يريد القول بأن رواية ابن عيينة هذه وإن كانت مرجوحة ، لكنه يُعتبر بها ، وأنها يمكن أن تقوّي رواية الزهري بإثبات الواسطة ، والله أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي بكر ، عن المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة) :

فرواه عنه ، أحد عشر راوياً من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

قد تقدم الكلام عليه ، وعلى روايته الحديث من الوجهين ، الثاني والثالث ، وأن روايته هذه هي المحفوظة عنه .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلاّ في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [١] .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدّث من كتابه [٢] .

٤ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٣] .

٥ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٤] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ٤٦٥ .
(٤) انظر ص ١٧٨ .

٦ - **أشعث بن سوّار الكندي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

٧ - **عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إن خولف في روايته عن الزهري ، قدمت رواية الثقات على روايته [٢] .

٨ - **إسحاق بن راشد الجزري** :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يهم فيه [٣] .

٩ - **أسامة بن زيد الليثي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا حدث من كتابه ، ضعيف إذا حدث من حفظه [٤] .

١٠ - **إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٥] .

١١ - **يزيد بن أبي حبيب** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، لكنه لم يسمع من الزهري ، وإنما يروي عنه بواسطة أو من كتاب [٦] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري (يعني : عن قبيصة ، عن أبي بكر، عن المغيرة ومحمد بن مسلمة - بدون عثمان بن إسحاق بن خرشة -) ، فيهم من وُصِف بأنه من أوثق أصحاب الزهري .

---

(١) انظر ص ١٦٢ .

(٢) انظر ص ١٥٤ .

(٣) انظر ص ٢١٤ .

(٤) انظر ص ٢٨١ .

(٥) انظر ص ٢٦٠ .

(٦) انظر ص ٩٣٣ .

ولكن العلماء أعلّوا هذا الوجه - كما تقدم في التخريج - لأن الزهري لم يسمع من قبيصة .

(الخلاصة)

بعد تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف وأحوال الرواة ، يتضح أن الوجه الأول (الزهري ، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي بكر ، عن المغيرة ومحمد بن مسلمة) الذي رواه مالك بن أنس ، ومن تابعه ، أرجح الوجوه الثلاثة ، وذلك لأن الوجه الثاني يلتقي معه في إثبات الواسطة ، لكنها جاءت فيه مبهمة .

أما الوجه الثالث : فإنه وإن كان رواته أكثر ممن روى الوجه الأول ، وفيهم من عدّ من أوثق أصحاب الزهري ، إلا أن مالكاً مقدم عليهم عند الاختلاف ، إذ تقدم في ترجمته اتفاق أكثر النقاد على أنه أثبت أصحاب الزهري ، كما أنه قد توبع من ثقة .

ولهذا رجح الدارقطني هذا الوجه ، ووافقه الذهلي - وهو أعلم بحديث الزهري - والترمذي ، والنسائي .

أما الوجه الثاني (الزهري ، عن رجل ، عن قبيصة ، عن أبي بكر ، عن المغيرة ومحمد بن مسلمة) فيلتقي مع الوجه الأول - الراجح - في إثبات الواسطة بين الزهري وقبيصة ، ولذلك قال الدارقطني : فقوىً هذا قول مالك وأبي أويس . والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

بعد أن انتهيت إلى رجحان الوجه الأول ، يمكن القول بأن الحديث من وجهه الراجح هذا صحيح ، وذلك :

(أ) لثقة رواته ، فعثمان بن إسحاق بن خرشة ، وثقه ابن معين [1] ، وذكره ابن حبان في الثقات [2] ، وقال ابن عبد البر : حسبك برواية ابن شهاب عنه [3] ، ولم أقف على من جرحه .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٩٢) .
(٢) الثقات (٧/ ١٩٠) .
(٣) التمهيد (١١/ ٩٠) .

أما قبيصة بن ذؤيب ، فلم يختلف كذلك في توثيقه ، وأكتفي بقول ابن سعد فيه : كان ثقة ، مأموناً ، كثير الحديث [1] ، وقد نقل ابن حجر عن بعض العلماء ذكرهم له في الصحابة [2] .

(ب) ولاتصال إسناده - على الراجح من كون قبيصة بن ذؤيب أدرك أبا بكر الصديق ، وله سن لا ينكر معها سماعه من أبي بكر [3] .

وقد تقدم في التخريج أن ابن القطان دفع قول من قال بالانقطاع بين قبيصة بن ذؤيب وأبي بكر ، بأن الترمذي حكم على الحديث بأنه حسن صحيح [4] ، وهو لا يقول ذلك للمنقطع ، فهو عنده متصل [5] . والله أعلم .

* * *

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ١٣١) .

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٣١١) .

(٣) انظر التمهيد لابن عبد البر (١١/ ٩١) .

(٤) في المطبوع من جامع الترمذي : وهذا أحسن ، وهو أصح من حديث ابن عيينة (٤/ ٤٢٠) يعني أن رواية مالك المتصلة ، أصح من رواية ابن عيينة المرسلة .
وهذا الاختلاف في اللفظ لا يؤثر في النتيجة التي توصل إليها ابن القطان .

(٥) انظر ص ١٢٤٩ .

الحديث (٧٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن ابن عبدٍ القاريء ، عن عمر : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : من أقرأك؟. الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، عن عروة ، واختلف عن الزهري :

فرواه معمر بن راشد ، من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى [١] ، عن الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة ، عن عمر .

وخالفه [٢] عبد الرزاق ، فرواه عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد القاريء ، عن عمر .

وتابعه شعيب بن أبي حمزة ، ويونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد ، وإسحاق بن يحيى الكلبي ، وغيرهم .

وخالفهم مالك بن أنس ، فرواه عن الزهري ، عن عروة ، عن عبد الرحمن ابن عبد القاريء وحده ، عن عمر .

وكلها صحاح ، محفوظة عن الزهري ، أخرجه البخاري ومسلم من حديث هؤلاء النفر على اختلافهم عن الزهري .

وروي عن يحيى بن بكير ، عن مالك ، عن هشام بن عروة .

---

(١) يعني عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري .

(٢) يعني خالف عبد الرزاق ، عبد الأعلى .

وقوله [1] « عن هشام » وهم ، والصحيح عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة [2] .

كذلك رواه جويرية ، ومعن ، والقعنبي ، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم [3] [4] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد القاريء ، عن عمر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، وعبد الرحمن بن عبد القاريء ، وحده ، عن عمر .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة وحده ، عن عمر .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد القاريء ، عن عمر) :

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٨٧) كتاب فضائل القرآن ، باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة كذا ، (٥٠٤١) ، عن أبي اليمان الحكم بن نافع ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري قال : أخبرني عروة ابن الزبير ، عن حديث المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد القاريء ، أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرؤها

---

(١) يعني قول « يحيى بن بكير » .

(٢) يعني عبد الرحمن بن عبد القاريء وحده عن عمر كما سيأتي في تخريجها .

(٣) يعني : عن مالك ، بمثل رواية يحيى بن بكير المحفوظة عنه بذكر « الزهري » بدلاً من « هشام بن عروة » .

(٤) العلل للدارقطني (٢/ ٢١٣) .

على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ ، فكدت أساوره [1] في الصلاة ، فانتظرته حتى سلم ، فلَبَّبته [2] ، فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله ﷺ لهو أقرأني هذه السورة التي سمعتك .

فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ أقوده ، فقلت : يا رسول الله ! إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، وإنك أقرأتني سورة الفرقان ، فقال : « **يا هشام اقرأها** » ، فقرأها القراءة التي سمعته ، فقال رسول الله ﷺ : « **هكذا أنزلت** » . ثم قال : « **اقرأ يا عمر** » ، فقرأتها التي أقرأنيها ، فقال رسول الله ﷺ : « **هكذا أنزلت** » .

ثم قال رسول الله ﷺ : « **إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرؤا ما تيسر منه** » .

وأخرجه أحمد في مسنده (١/ ٤٣) .

وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٠١ ، باب لغات القرآن (٢ - ٥٢) .

والحنائي في فوائده ص ٨ ، الجزء الأول ، حديث رقم (٨) من طريق أبي زرعة .

ثلاثتهم تابعوا البخاري في روايته الحديث عن الحكم بن نافع ، به .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، شعيباً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٥٦١) كتاب صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٢٧١ - ٨١٨) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٢٥) كتاب افتتاح الصلاة ، باب جامع ما جاء في القرآن (٦/ ١٠١٠) .

وأخرجها كذلك في المجتبى (٢/ ١١٦) .

والطبري في تهذيب الآثار في مسند عمر بن الخطاب (٢/ ٧٧٦) ، (٢٦) .

---

(١) أي أواثبه وأقاتله ، (النهاية ١/ ٤٢٠) .

(٢) لببتُ الرجل ، أي جعلت في عنقه ثوباً أو غيره وجررته به ، (النهاية ٤/ ٣٣٣) .

وفي جامع البيان (١/ ١٣) في خطبة الكتاب .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٨٨) .

أربعتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به، بنحوه .

كما أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٣٠٣) كتاب استتابة المرتدين ، باب ما جاء في المتأولين ، (٦٩٣٦) تعليقاً مجزوماً عن الليث بن سعد ، عن يونس به .

وقد وصلها الإسماعيلي في مستخرجه على كتاب البخاري ، كما ذكر ابن حجر في التغليق (٥/ ٢٥٩) حيث أخرج الحديث بسنده إلى الإسماعيلي قال : حدثني أبو عمران بن هانيء ، ثنا الرمادي ، ثنا عبد الله بن صالح ، ثنا الليث به .

(حـ) وتابع معمر بن راشد : شعيباً ، ويونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢١٨) كتاب الجامع ، باب على كم أنزل القرآن من حرف ؟ (٢٠٣٦٩) به ، بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (١/ ٤٠) ، (١/ ٤٢) عن عبد الرزاق في كلا الموضعين .

كما أخرجها مسلم في صحيحه (١/ ٥٦١) كتاب صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ، (٢٧١ - ٨١٨) .

والترمذي في جامعه (٥/ ١٩٣) كتاب القراءات ، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف (٢٩٤٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٥/ ٣٩٩) ترجمة هشام بن حكيم ، من طريق الترمذي .

كما أخرجها البزار في مسنده البحر الزخار (١/ ٤٢٥) حديث (٣٠٠) وقال: وهذا الحديث إسناده حسن [١] ، ولا نعلمه يُروى عن عمر إلا من هذا الوجه ،

---

(١) الحكم بالتحسين من البزار فيه توسع ، لأن رجال إسناده ثقات ، وهو مخرج في الصحيحين كما ترى .

وهذا الكلام قد روي عن أَبَيّ ، وعن حذيفة ، وعن أبي هريرة ، وعن غيرهم ، فذكرناه عن عمر لجلالة عمر ، وحسن إسناده (١) .

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/٤٢٣) ترجمة هشام بن حكيم (٥٩٨) .

والبغوي في شرح السنة (٤/٥٠٣) كتاب : فضائل القرآن ، باب قول النبي ﷺ : « **أنزل القرآن على سبعة أحرف** » ، (١٢٢٦) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٣٨٣) كتاب الصلاة ، باب وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة .

جميع من تقدم ذكرهم ، عددهم ستة ، من طريق عبد الرزاق المتقدم .

(د) وتابع عقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم ، من أصحاب الزهري الذين رووا هذا الوجه عنه .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/٢٣) كتاب فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٤٩٩٢) .

كما أخرجها في (١٣/ ٥٢٠) كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿**فاقرؤا ما تيسر منه**﴾ (٧٥٥٠) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/٨٨) .

كلاهما من طريق الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ، به ، بنحوه.

(هـ) وتابع إسحاق بن يحيى الكلبي من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٢ ب) تعليقاً مجزوماً .

فهؤلاء الذين صرح الدارقطني بأنهم رووا هذا الوجه عن الزهري ، وأجمل آخرين تابعوهم في ذلك بقوله « وغيرهم » .

وسأذكر ما وقفت عليه من هذه المتابعات .

---

(١) الحكم بالتحسين من البزار فيه توسع ، لأن رجال إسناده ثقات ، وهو مخرج في الصحيحين كما ترى .

(و) عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري :

وأخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٣٨) كتاب فضائل القرآن ، باب القرآن على كم حرفاً نزل ؟ . (٣٠١٢٥) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٨٨) .

كلاهما عن خالد بن مخلد القطواني ، عن عبد الرحمن بن عبد العزيز - وعند الطحاوي : عزيز - عن الزهري ، به ، مختصراً .

(ز) فليح بن سليمان الخزاعي :

وأخرج روايته الطيالسي في مسنده ص ٩ عنه ، قال : سمعت الزهري ، به الحديث بتمامه .

(حـ) محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري .

وأخرج روايته ابن الأعرابي في معجمه (ق ٩ أ)

وانظر القسم المطبوع منه (١/ ١٧٨) . (٨٣) ، عن محمد بن الجنيد ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري به [١] ، مختصراً .

وأخرجها الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٢ ب) .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٧٢) .

كلاهما تعليقاً مجزوماً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عبد الرحمن بن عبد القاريء وحده ، عن عمر) .

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس .

---

(١) في المخطوط عن عبد الله بن عبد القاريء ، وهو خطأ ، ولعله من الناسخ ، والصحيح عن عبد الرحمن بن عبد ، كما عند الدارقطني ، وابن عبد البر ، وجاء في هامش المطبوع : في الأصل عبد الله والمثبت من التهذيب ، وسائر الروايات .

وروايته في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى ، (١/ ٢٠١) كتاب القرآن باب ما جاء في القرآن ، (٥) ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

ورواية القعنبي ص ١٣٤ ، باب ما جاء في قراءة القرآن .

وأخرجها أبو داود في سننه (٢/ ١٥٨) كتاب الصلاة ، باب « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، (١٤٧٥) عن القعنبي .

وأخرجها من طريق القعنبي .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٨٧) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٩٢) ، (١٩١ - ٥٠) .

كما أخرجها الشافعي في الرسالة ص ٢٧٣ ، (٧٥٢) .

وفي المسند - بترتيب السندي - (٢/ ١٨٣) كتاب التفسير ، (٦٥٢) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٨٧) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/ ٦١) كتاب الصلاة ، باب التشهد (٣٦٩٣) .

كلاهما من طريق الشافعي المتقدم .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٥/ ٧٣) كتاب الخصومات ، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض . (٢٤١٩) ، عن عبد الله بن يوسف .

ومسلم في صحيحه (١/ ٥٦٠) كتاب صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ، (٢٧٠ - ٨١٨) عن يحيى بن يحيى الحنظلي .

وأخرجها أحمد في مسنده (١/ ٤٠) .

وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٠٠ ، باب لغات القرآن ، (١- ٥٢) كلاهما عن عبد الرحمن بن مهدي .

والطبري في تهذيب الآثار - مسند عمر بن الخطاب - (٢/ ٧٧٧) ، (٢٧) .

والآجري في الشريعة ص ٦٩ .

كلاهما من طريق عبد الرحمن بن مهدي المتقدم .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٦١) كتاب الرقائق : باب قراءة القرآن (٧٣٨) .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٥٠٢) كتاب فضائل القرآن ، باب قول النبي ﷺ « أنزل القرآن على سبعة أحرف » (١٢٢٦) .

كلاهما من طريق أبي مصعب الزهري .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٢٥) كتاب افتتاح الصلاة ، باب جامع ما جاء في القرآن (٩٠٠/ ٥) .

وفي المجتبى (٢/ ١١٦) .

كما أخرجها في السنن الكبرى (٥/ ٥) كتاب فضائل القرآن ، باب على كم نزل القرآن ؟ (٧٩٨٥/ ١) .

وانظر كتاب فضائل القرآن المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى ص ٥٤ ، (١٠) من طريق عبد الرحمن بن القاسم .

وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٨٧) من طريق عبد الله بن وهب ، وروح بن عبادة .

جميع من تقدم ذكرهم ، عددهم ثمانية ، عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

كما أخرج رواية مالك هذه ، الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٢ ب) وقال :

روى مالك في الموطأ ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عبد الرحمن بن عبد ، عن عمر ، سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها .

ثم قال : خالفه معمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، ويونس ، وعقيل ، وابن أخي الزهري ، وغيرهم ، وإسحاق بن يحيى الكلبي ، وعبيد الله بن أبي زياد ، رووه عن الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد ، عن عمر .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة ، عن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، ومن رواية عبد الأعلى بن عبدالأعلى ، عنه .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ٢٤) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٣٦٤) كتاب افتتاح الصلاة ، باب جامع ما جاء في القرآن (٨٠١٠/ ٤) .

وفي المجتبى (٢/ ١١٥) ، عن نصر بن علي .

والطبري في تهذيب الآثار - مسند عمر بن الخطاب - (٢/ ٧٧٧) ، (٢٨) عن سفيان بن وكيع .

ثلاثتهم عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(النظر في الاختلاف)

هذه الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، بلغت ثلاثة أوجه كما تقدم . وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاريء ، عن عمر) :

فرواه عنه أكثر أصحابه ، وهم :

١ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

٢ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وتوثيقه في الزهري مقيد بما إذا حدث من كتابه، وقد وافق الثقات في رواية هذا الحديث عن الزهري كما ترى ، مما يدل على أنه من صحاح حديثه ، ولذلك نجد مسلماً أخرج روايته هذا الحديث .

ثم إن العلماء قد عدوه من أكثر أصحاب الزهري ملازمة ، كما تقدم في ترجمته [٢] .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة ، وقد عده العلماء من أثبت أصحاب الزهري [١] .

ثم إنه اختلف عليه في هذا الحديث ، إذ روى كذلك الوجه الثالث (يعني الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة وحده ، عن عمر) ، وسيأتي الحديث عن هذا الاختلاف ، عند دراسة الوجه الثالث .

٤ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٢] .

٥ - إسحاق بن يحيى الكلبي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٣] .

٦ - عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق قد لُيِّن [٤] .

٧ - فليح بن سليمان الخزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٥] .

٨ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٦] .

وبعد :

فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الحديث من هذا الوجه عن الزهري ، (يعني عن عروة ، عن عبد الرحمن بن عبد القاريء ، والمسور بن مخرمة ، كلاهما

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ١٨٥ .
(٣) انظر ص ٣٤٨ .
(٤) انظر ص ١٠٨٢ .
(٥) انظر ص ٢٤٠ .
(٦) انظر ص ٢٦٠ .

عن عمر) . فيهم من وصف بأنه من أثبت أصحاب الزهري ، كشعيب بن أبي حمزة ، وعقيل بن خالد ، وغيرهما ، ومن نزل عن درجة الثقة ، فلخفة في ضبطه ، ويمكن جبر ذلك بالمتابعات .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عبد الرحمن بن عبد القاريء وحده ، عن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير مالك بن أنس ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وقد عدَّه جمهور العلماء أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [1] .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة ، وحده ، عن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري عنه .

وهذه الرواية الثانية لمعمر ، إذ تقدم أنه روى الوجه الأول أيضاً (يعني : عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد ، والمسور بن مخرمة ، كلاهما عن عمر) ، من رواية عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، عنه ، وهذا يعني أنه اختلف على معمر في رواية هذا الحديث .

فأما عبد الرزاق الصنعاني راوي الوجه الأول عنه ، فقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حافظ ، وعدَّه بعض العلماء من أثبت أصحاب معمر ، ومن تكلَّم فيه فلأمرين هما :

(أ) روايته أحاديث في فضائل علي رضي الله عنه ، وآل البيت ، مع نسبته للتشيع .

(ب) أنه عمي في آخر عمره فكان يُلقَّن ، ويحدث بما ليس في كتبه [2] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

وهما غير منطبقين على الحديث الذي معنا ، لأنه ليس في الفضائل ، ولا مما تفرد به ، إذ تابعه الثقات من أصحاب الزهري كما تقدم .

وأما عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري راوي الوجه الآخر عنه ، فقد تقدمت ترجمته أيضاً ، وأنه ثقة [1] .

وبعد أن تبين حال كل من الراويين عن معمر ، يمكن القول بأن الوجه الأول من رواية عبد الرزاق عنه (يعني عن الزهري ، عن عروة ، عن عبد الرحمن بن عبد ، والمسور بن مخرمة ، كلاهما عن عمر) أرجح من الوجه الآخر ، من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عنه (يعني عن الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة وحده عن عمر) وذلك لأمرين :

أولاً : أن عبد الأعلى بن عبد الأعلى بصري ، وقد تكلم العلماء فيما حدث به معمر بالبصرة وأن فيها شيئًا .

ثم إن عبد الأعلى وإن كان ثقة ، إلا أن عبد الرزاق يرجح عليه بكونه ثقة حافظاً ، وقد عدّ من أوثق أصحاب معمر .

ثانياً : أن رواية معمر الوجه الأول ، قد وافقه عليها الثقات من أصحاب الزهري ، أما روايته الأخرى فقد تفرد بها كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الأول (الزهري ، عن عروة ، عن عبد الرحمن بن عبد ، والمسور بن مخرمة ، عن عمر) لكثرة رواته من الثقات من أصحاب الزهري ، وأيضاً مع وجود متابعين لهم .

وكذلك رجحان الوجه الثاني (الزهري ، عن عروة ، عن عبد الرحمن بن عبد وحده ، عن عمر) وذلك لأن راويه عنه : مالك بن أنس ، والذي عد أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق .

أما الوجه الثالث (الزهري ، عن عروة ، عن المسور بن مخرمة وحده ، عن

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

عمر) فمرجوح ، لما تقدم من أنها إحدى الروايتين عن معمر بن راشد ، وهي مما حدث بها بالبصرة ، وقد تكلم العلماء على ما حدث بها ، فلا ترجح على روايته الأخرى التي هي من رواية بلديه عبد الرزاق ، الذي عُدَّ من أثبت أصحابه .

ثم إن هذا الترجيح للوجهين الأول والثاني لا يتعارض مع قول الدارقطني - بعد أن ساق الأوجه الثلاثة - : وكلها صحاح محفوظة عن الزهري ، أخرجه البخاري ومسلم من حديث هؤلاء النفر على اختلافهم ، عن الزهري .

وذلك بأن يحمل كلامه على الوجهين الأول والثاني فقط دون الثالث ، حيث استدل على صحة الأوجه الراجحة بإخراج الشيخين لها ، وقد تقدم في التخريج أنهما إنما أخرجا الوجهين الأول والثاني دون الثالث . والله أعلم .

(الحكم على الحديث)

بعد أن ترجح الوجهان الأول والثاني ، يمكن القول بأن الحديث من هذين الوجهين صحيح ، وذلك لكون البخاري ومسلم أخرجاه كما مر .

وللحديث شواهد عديدة ، من أمثلها حديث أبي بن كعب الذي أخرجه مسلم ، وفيه قول جبريل للنبي ﷺ : « **إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا** » [1] .

* * *

(١) صحيح مسلم (١/ ٥٦٢) كتاب صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٢٧٤ - ٨٢١) .

الحديث (٧٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **من حسن إسلام المرء ، تركه ما لا يعنيه** » .

فقال : يرويه الأوزاعي ، واختلف عنه :

فرواه محمد بن شعيب ، والوليد بن مزيد ، وعمارة بن بشر ، وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة ، وبشر بن بكر ، عن الأوزاعي ، عن قرة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهم عمر بن عبد الواحد ، وبقية بن الوليد ، وأبو المغيرة ، فرووه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة، ولم يذكروا فيه « قرة » .

ورواه مبشر بن إسماعيل الحلبي ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن أبي هريرة - قاله موسى بن هارون البردي ، وهو ثقة ، حدث عنه محمد بن يحيى ، وغيره ، عن مبشر .

ورواه عبد الرزاق بن عمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وروي عن إسماعيل بن عياش ، ومحمد بن كثير المصيصي : عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه عبد الله بن بديل ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه، عن النبي ﷺ .

والمحفوظ : حديث أبي هريرة [1] ، وحديث علي بن الحسين مرسلاً، وكذلك هو في الموطأ [2] .

وكذلك رواه خالد بن عبد الرحمن المخزومي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، عن أبيه ، وخالد : ليس بالقوي .

وروي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري - وهو ضعيف - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، ولا يصح عن سهيل .

والصحيح : حديث الزهري ، عن علي بن الحسين مرسلاً [3] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث في بعض طرقه مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه : عبد الله بن عمر .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه الترمذي في جامعه (٤/٥٥٨) كتاب الزهد ، باب رقم (١١) ، (٢٣١٧) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن سماعة ، عن الأوزاعي ، عن قُرَّة (هو ابن عبد الرحمن بن حيوئيل) ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه** » .

---

(١) يعني من طريق الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً، كما سيأتي توضيحه .

(٢) انظر تخريج الحديث رقم (٢٦) .

(٣) العلل للدارقطني (٨/ ٢٥) وما بعدها .

ثم قال الترمذي : هذا حديث غريب ، لا نعرفه من حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، إلا من هذا الوجه .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ١٨٩) من طريق إسماعيل بن سماعة المتقدم .

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٢/ ٣١٥) كتاب الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة ، (٣٩٧٦) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ٢٢٧) كتاب الإيمان ، باب ما جاء في صفات المؤمنين (٢٢٩) .

وأبو الشيخ الأصبهاني في الأمثال ص ٩١ . (٥٤) .

وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٠٧٧) ترجمة قرة بن عبد الرحمن .

والرافعي في التدوين (٣/ ١٥٢) ترجمة عبد الرحمن بن كاسوية .

خمستهم من طريق محمد بن شعيب بن شابور .

وأخرجه البيهقي في الآداب ص ٣٣٦ ، باب من اتقى الشبهات مخافة الوقوع في المحرمات (١٠١٢) .

وفي شعب الإيمان (٧/ ٢٥٥) باب في حفظ اللسان ، فصل في فضل السكوت عما لا يعنيه (٤٩٨٧) .

وفي الأربعين الصغرى ص ٥١ ، باب في ترك ما يشغل عن ذكر الله (١٩) .

والبغوي في شرح السنة (١٤/ ٣٢٠) كتاب الرقاق ، باب ترك الإنسان ما لا يعنيه . (٤١٣٢) .

والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٤٤) ، (١٩٢) .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ١٩٨) .

أربعتهم من طريق الوليد بن مزيد البيروتي .

كما أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٩) تعليقاً مجزوماً إلى العباس بن الوليد ، عن أبيه .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ١٩٨) من طريق علي بن محمد البغدادي .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة ، تابعوا إسماعيل بن عبد الله بن سماعة في رواية هذا الوجه عن الأوزاعي ، عن قرة ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ب) كما روى الأوزاعي هذا الوجه عن الزهري مباشرة ، دون أن يذكر « قرة بن عبد الرحمن » بينهما .

وأخرج روايته ابن بطة في الإبانة (١/ ٤١١) باب ترك السؤال عما لا يعني ، (٣٢٣) ، من طريق بقية بن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به بمثله .

ومن طريق ابن بطة ، أخرجها ابن البناء ، في جزء الرسالة المغنية في السكوت ولزوم البيوت ، ص ٤٩ ، باب الاشتغال بما يغني ، وترك الخوض فيما لا يعني ، (٣٥) .

وأخرجها العقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٩) تعليقاً مجزوماً إلى بقية بن الوليد ، به .

(جـ) وتابع عبد الرزاق بن عمر : قرة بن عبد الرحمن في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٢٣٤) ، (٣٦١) وقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي سلمة ، إلا عبد الرزاق بن عمر وقرة بن عبد الرحمن .

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٩) ترجمة أحمد بن علي الشعيري .

كلاهما من طريق عبد الغفار بن داود ، عن عبد الرزاق بن عمر به ، بمثله .

وأخرجها العقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٩) تعليقاً مجزوماً إلى عبد الرزاق .

(د) وتابع مالك بن أنس من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم يشر الدارقطني إلى هذه المتابعة .

وقد أخرجها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢/ ٦٤) ترجمة علي بن محمد بن حفص ، وقال : الصحيح عن مالك ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

وأخرج البخاري هذا الوجه في التاريخ الكبير (٤/ ٢٢٠) ترجمة شعيب بن خالد تعليقاً ، فقال : وقال بعضهم : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، ولا يصح إلا عن علي بن الحسين ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، من رواية موسى بن هارون البردي ، عن مبشر بن إسماعيل الحلبي ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به .

ولم أقف على روايته إلا في كلام الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

وكذلك في الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٩) حيث أخرجها تعليقاً مجزوماً فقال : ورواه مبشر بن إسماعيل ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بهذا .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه : عبد الله بن عمر) :

فقد ذكر الدارقطني أن عبد الله بن بديل (بن ورقاء المكي) رواه عن الزهري، عن سالم عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

ولم أقف على روايته .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من مسند أبي هريرة على وجهين ، وألحق بهما وجهاً ثالثاً من أوجه الاختلاف من مسند ابن عمر .

وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره ، لكن إذا خولف في الزهري قدم غيره من الثقات عليه [١] . على أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، من ثلاثة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن قرة بن عبد الرحمن ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه غير واحد من أصحابه هم :

- عمر بن عبد الواحد : ثقة [٢] ، وعدّ من أصح أصحاب الأوزاعي حديثاً عنه .

- بقية بن الوليد : صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء [٣] .

- أبو المغيرة : هو عبد القدوس الخولاني الحمصي : ثقة [٤] .

أما روايته الثانية ، فرواها كذلك غير واحد من أصحابه ، عنه : وهم :

- محمد بن شعيب بن شابور : صدوق ، صحيح الكتاب [٥] .

- الوليد بن مزيد : ثقة ثبت ، وعدّ من أثبت أصحاب الأوزاعي [٦] .

- عمارة بن بشر : مقبول [٧] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) انظر ص ٢٧٢ .

(٣) انظر ص ٦٤٤ .

(٤) انظر ص ٣٧٠ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٤٨٣ ، (٥٩٥٨) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٩٧) .

(٦) انظر ص ٧٦٣ .

(٧) تقريب التهذيب ص ٤٠٨ ، (٤٨٣٨) ، وانظر التهذيب (٧/ ٣٦٠) .

- إسماعيل بن عبد الله بن سماعة : ثقة ، ومن أجل أصحاب الأوزاعي[1] .

- بشر بن بكر التنيسي : ثقة ، يغرب [2] .

أما روايته الثالثة : فرواها عنه مبشر بن إسماعيل الحلبي ، وهو ثقة [3] .

ولم أقف على من تابعه على روايته هذه .

ويظهر أن أرجح الروايات عن الأوزاعي ، هي الرواية الثانية التي رواها عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، وأغلبهم من الثقات .

ولذلك صوبها بعض العلماء ، كابن عبد البر الذي قال : ولا يصح فيه عن الزهري ، إلا إسنادان ، وذكر منهما رواية الأوزاعي هذه [4] .

كما يفهم من كلام الطبراني - حيث قال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي سلمة ، إلا عبد الرزاق بن عمر وقرة بن عبد الرحمن - أنه يوافق ابن عبد البر فيما ذهب إليه .

٢ - قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل :

تقدمت ترجمته وأنه صدوق له مناكير [5] .

٣ - عبد الرزاق بن عمر الدمشقي :

قال البخاري : منكر الحديث [6] .

وقال النسائي : متروك الحديث [7] .

---

(١) انظر ص ٢٧٢ .
(٢) انظر ص ٣٧٠ .
(٣) انظر التهذيب (١٠/ ٢٩) .
(٤) التمهيد (٩/ ١٩٨) .
(٥) انظر ص ٨٨٣ .
(٦) التاريخ الكبير (٦/ ١٣١) .
(٧) الضعفاء والمتروكين ص ١٦٤ .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأخبار من سوء حفظه ، وكثرة وهمه ، فلما كثر ذلك في روايته استحق الترك [١] .

وقال أبو حاتم : هو ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، لا يكتب حديثه [٢] .

وقال ابن معين : ليس بشيء [٣] .

وقال ابن عدي : ولعبد الرزاق بن عمر عن الزهري ، غير حديث لا يتابع عليه [٤] .

وقال الجوزجاني : سمعت من يوهن حديثه [٥] .

وقال الدارقطني : ضعيف [٦] ، سأله البرقاني : من أي شيء ضعفه ؟ فقال: قيل إن كتابه عن الزهري ضاع ، فقيل : هو في معنى صالح بن أبي الأخضر ؟. فقال : ذاك فوق عبد الرزاق .

قال البرقاني : وسألت عنه مرة أخرى فقال : هو ضعيف يعتبر به [٧] .

وقال البرذعي : سألت أبا زرعة عن عبد الرزاق بن عمر الدمشقي ؟ فحرك رأسه وقال : يحدث عن الزهري أحاديث مقلوبة .

وسألته عنه مرة أخرى ؟ فقال : ضعيف الحديث .

قال البرذعي : وأحاديثه عن غير الزهري أشبه ، ليس فيها تلك المناكير ، إنما المناكير في حديثه عن الزهري [٨] .

وخلاصة حاله أنه : متروك الحديث عن الزهري ، ليِّن في غيره ، كما قال ابن حجر [٩] .

---

(١) المجروحين (٢/ ١٦٠) .
(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٩) .
(٣) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٦٢) .
(٤) الكامل (٥/ ١٩٤٧) .
(٥) أحوال الرجال ص ١٦٢ .
(٦) الضعفاء والمتروكين ص ٢٨٤ .
(٧) سؤالات البرقاني ص ٤٨ .
(٨) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (٢/ ٤٨٤) .
(٩) تقريب التهذيب ص ٣٥٤ ، (٤٠٦٢) .

٤ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وأثبت أصحاب الزهري ، عند الجمهور [١] إلا إن روايته هذه غير محفوظة عنه .

ولعل العلة ممن دونه ، وهو علي بن محمد بن حفص ، حيث أخرج الخطيب البغدادي هذا الحديث في ترجمته ، وقال : إن لم يكن هذا الجويباري ، فلا أعرفه [٢] .

ولو سلم بأنه الجويباري ، فهو غير ثقة ، إذ قال الذهبي فيه : شيخ نكرة ، حدث عنه محمد بن الحسن السراج بحديث باطل [٣] .

ولهذا عقب الخطيب على الحديث بعد أن أخرجه بقوله : الصحيح : عن مالك ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين مرسلاً عن النبي ﷺ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي .

وقد تقدم الكلام على روايته في دراسة الوجه الأول ، وأنها غير محفوظة عنه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير عبد الله بن بديل بن ورقاء المكي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٤] .

(الخلاصة)

فعلى ضوء ما تقدم في دراسة الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري في هذا الحديث ، يتضح أن الوجه الثالث (الزهري ، عن سالم ، عن أبيه) غير

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٦٤) .

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ١٥٤) .

(٤) انظر ص ١٧٧ .

محفوظ عنه ، وذلك لأنه من رواية عبد الله بن بديل ، عن الزهري ، وهو ممن يروي المناكير ، ولم أجد من تابعه في ذلك .

أما الوجه الثاني (الزهري ، عن أبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن أبي هريرة) ، فغير محفوظ عنه كذلك ، لأنه من رواية الأوزاعي عن الزهري ، وروايته هذه غير راجحة كما تقدم في دراسة الوجه الأول .

يبقى بعد ذلك الوجه الأول (الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) ، وقد تقدم أن أربعة من أصحاب الزهري رووه عنه ، وهم :

١ - مالك بن أنس : وروايته غير محفوظة عنه ، لجهالة راو في إسناده ، وهي مُخَالفة لرواية الثقات عن مالك ، الذين رووا الحديث عنه ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين ، مرسلاً [١] .

٢ - عبد الرزاق بن عمر الدمشقي : وروايته غير ثابتة ، لأنه متروك في الزهري .

٣ - عبد الرحمن الأوزاعي : وهو مع كونه ثقة ، إلا إن روايته هذه غير محفوظة ، لمخالفتها رواية الأكثرين عنه .

٤ - قرة بن عبد الرحمن : وروايته أقوى الروايات ، لأنها رواية الأوزاعي المحفوظة عن قرة .

وبرواية قرة هذه ، يترجح هذا الوجه على الوجهين الثاني ، والثالث .

على أنه لا يلزم من ترجيحه ، كونه صحيحاً ، وذلك لما تقدم من حال قرة ، وكون هذا الحديث من مناكيره ، ولعل هذا ما جعل بعض العلماء يرجحون رواية الزهري ، عن علي بن الحسين ، مرسلاً ، على رواية أبي هريرة هذه المسندة ، لكون رواة إسنادها ثقات [٢] .

أما حكم الدارقطني : والمحفوظ حديث أبي هريرة ، فلعل ذلك بالنسبة

---

(١) انظر دراسة الحديث رقم (٢٦) .

(٢) انظر دراسة الحديث رقم (٢٦) .

للاختلاف الذي حصل على الأوزاعي كما تقدم ، ولا يلزم من كون الحديث محفوظاً عنه ، أن يكون صحيحاً من رواية الزهري ، والله أعلم .

(الحكم علي الحديث)

يتضح مما تقدم ، أن الحديث من رواية الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، غير صحيح ، لأنه غير محفوظ عنه .

ثم إن الحديث جاء من طرق أخرى عن أبي هريرة ، في كل منها متروك ، فلا تصلح لتقوية الحديث [1] .

* * *

(١) انظر الصمت لابن أبي الدنيا ، حديث رقم (١٠٨) وحديث رقم (٧٥) ، وانظر حاشية الرسالة المغنية في السكوت لابن البناء ص ٤٩ وما بعدها .

الحديث (٧٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **يقول الله عز وجل : أنا الدهر ، والدهر بيدي ، أقلّب الليل والنهار** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه شعيب بن خالد ، ومحمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة.

ورواه عُمارة بن غزيّة ، وعُقَيْل ، وقُرّة ، ويونس ، ومعمر ، والأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة [١].

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه الدارقطني في العلل (٨/ ٨١) عن أبي بكر النيسابوري ، ثنا أبو الأزهر (أحمد بن منيع) ثنا رَوْح (هو ابن عُبادة) ، ثنا محمد بن أبي حفصة، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال :

---

(١) العلل للدارقطني (٨/ ٨٠) .

« **يقول الله عز وجل : يسبُّني ابن آدم ويسبُّ الدهر ، وأنا الدهر ، في يدي الليل والنهار أقلِّبهما** » .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (كما في حاشية العلل للدارقطني ٨/ ٨١) من طريق ابن أبي حفصة .

(ب) وذكر الدارقطني أن شعيب بن خالد (البجلي) تابع ابن أبي حفصة في رواية هذا الوجه عن الزهري . ولم أقف على روايته هذه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٨) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤٦٨) ، (١٠٩٦) .

كلاهما عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ ، بنحو رواية ابن أبي حفصة .

ومن طريق الحميدي ، أخرجه كل من :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/ ٥٧٤) كتاب التفسير ، باب تفسير سورة الجاثية ، (٤٨٢٦) ، وفي (١٣/ ٤٦٤) كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ **يريدون أن يبدلوا كلام الله** ﴾ [1] ، (٧٤٩١) .

والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٣٥٨) كتاب الاستئذان ، باب ما يكره من ألفاظ العادة . (٣٣٨٩) .

وفي معالم التنزيل (٤/ ٢١١) سورة النور ، آية (٤٤) .

والأصبهاني في الحجة (٢/ ٢١٠) ، (١٧٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٦٥) كتاب صلاة الاستسقاء ، باب ما جاء في سب الدهر .

وابن البناء في المختار ص ١٣٠ ، (١١٥) .

---

(١) سورة الفتح ، من الآية (١٥) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٦٢) كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها ، باب النهي عن سب الدهر (٢- ٢٢٤٦) ، عن إسحاق بن إبراهيم [١] .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤٨٨) كتاب الحظر والإباحة ، باب ما يُكره من الكلام (٥٦٨٥) .

والحاكم في مستدركه (٢/ ٤٥٣) كتاب التفسير ، سورة الجاثية .

وقال : قد اتفق الشيخان على إخراج حديث الزهري هذا بغير هذه السياقة [٢] ، وهو صحيح على شرطهما .

ووافقه الذهبي .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٦٥) كتاب صلاة الاستسقاء ، باب ما جاء في سب الدهر .

ثلاثتهم من طريق إسحاق بن إبراهيم ، عن سفيان بن عيينة - وزاد : أنه قال : كان أهل الجاهلية يقولون : إنما يهلكنا الليل والنهار هو الذي يهلكنا ، ويميتنا ، ويحيينا . قال الله : ﴿ **ما هي إلاّ حياتنا الدنيا** ﴾ [٣] الآية ، قال الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، فذكره ، بنحو رواية ابن أبي حفصة .

وأخرجه مسلم في الموضع السابق ، عن ابن أبي عمر .

وأبو داود في سننه (٥/ ٤٢٣) كتاب الأدب ، باب في الرجل يسب الدهر . (٥٢٧٤) عن محمد بن الصباح بن سفيان ، وأحمد بن السرح .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٤٥٧) كتاب التفسير ، سورة الجاثية ، آية ٢٤ ، (١١٤٨٧/ ١) عن محمد بن عبد الله بن يزيد .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (٢/ ٢٨٣) ، (٥٠٧) .

---

(١) قرن مسلم رواية إسحاق برواية ابن أبي عمر ، وساق لفظ ابن أبي عمر بدون الزيادة التي في رواية إسحاق ، ولهذا استدركه الحاكم في كتابه ، واستدراكه رحمه الله - فيه نظر ، لأن مسلماً أخرج رواية إسحاق ، وإن لم يسق لفظه .

(٢) انظر الهامش السابق .

(٣) الجاثية ، آية (٢٤) .

والطبري في جامع البيان (١٥٢/٢٥) سورة الجاثية ، آية (٢٤) عن أبي كريب ، وعن عمران بن بكار ، عن أبي روح .

والدارقطني في العلل (٨/ ٨١) من طريق أبي الأشعث .

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٧٩) باب لا تسبوا الدهر (٩٢١) من طريق بشر (لعله ابن الحكم النيسابوري) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أحد عشر راوياً ، رووه عن ابن عيينة ، به ، بنحو رواية ابن أبي حفصة ، وذكر أبو كريب ، وأبو الأشعث ، الزيادة التي في رواية إسحاق بن إبراهيم .

كما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٥٣/١٨) من طريق أبي داود السجستاني ، المتقدم ذكره ، وقال :

هكذا قال ابن عيينة : عن الزهري ، عن سعيد .

وقال يونس بن يزيد : عن الزهري ، عن أبي سلمة .

وهما جميعاً صحيحان .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (٤٣٦/١١) كتاب الجامع ، باب مثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن . (٢٠٩٣٨) عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، بلفظ : « **قال الله : يؤذيني ابن آدم، يقول : يا خيبة الدهر ، فلا يقولن أحدكم يا خيبة الدهر ، فإني أنا الدهر ، أقلبه ليله ونهاره ، فإن شئت قبضتهما** » .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٢) وفي (٢/ ٢٧٥) عن عبد الرزاق .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١٧٦٢/٤) كتاب الألفاظ من الأدب ، باب النهي عن سب الدهر (٢٢٤٦/٣) .

والحاكم في مستدركه (٤٥٣/٢) ، كتاب التفسير ، تفسير سورة الجاثية .

وقال : هذا حديث صحيح على شرطهما ، ولم يخرجاه هكذا [1] .

ووافقه الذهبي .

والخطابي في غريب الحديث (١/ ٤٩٠) .

ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق ، به ، بمثله .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه تمام الرازي في فوائده (٢/ ٣٢) ، (١٠٥٣) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٨٢) .

كلاهما من طريق نافع بن يزيد ، قال : أخبرني عُمارة بن غزية الأنصاري ، عن ابن شهاب ، أخبره عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، بلفظ : « **قال الله تبارك وتعالى : يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر بيدي الليل والنهار** » .

(ب) وتابع عُقَيل بن خالد ، عُمارة بن غَزِيّة ، فى رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٨٢) من طريق سلامة بن روح .

والذهلي في علل حديث الزهري (كما في التنبيه على الأوهام للجياني ص٣٢٥) [2] من طريق الليث .

وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٠٧٧) ترجمة قُرَّة بن عبد الرحمن . من طريق رشدين بن سعد .

---

(١) كلامه فيه نظر من جهة أن مسلماً أخرجه من نفس طريق الحاكم ، وبمثل متنه .

(٢) إنما أورده الجياني ، لأن البخاري رواه من طريق الليث ، عن يونس ، كما تقدم ، غير أن ابن السكن رواه عن البخاري ، بذكر عقيل بن خالد ، بدلاً من يونس ، وقد علق الجياني على رواية الذهلي بقوله :

وهذه الرواية تقوي ما في رواية ابن السكن ، إن كان حفظه .

قلت : بل جزم ابن حجر أن لليث شيخين في هذا الحديث . (الفتح ١٠/ ٥٦٥) .

ثلاثتهم ، عن عُقيل بن خالد ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية عمارة .

(جـ) وتابع قرة بن عبد الرحمن : عمارة ، وعقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن عدي في الموضع السابق ، وسكت عنه .

(د) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم ، فى رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٦٤) كتاب الأدب، باب لا تسبوا الدهر (٦١٨١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٦٥) كتاب صلاة الاستسقاء ، باب ما جاء في سب الدهر .

كلاهما من طريق الليث بن سعد ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، بنحو رواية معمر .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٦٢) كتاب الألفاظ من الأدب ، باب النهي عن سب الدهر (١/ ٢٢٤٦) .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٤٥٧) كتاب التفسير ، سورة الجاثية ، آية ٢٤ ، (٢/ ١١٤٨٦) .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (٢/ ٢٨٣) ، (٥٠٦) .

والطبري في جامع البيان (٢٥/ ١٥٢) سورة الجاثية ، آية (٢٤) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤٨٧) كتاب الحظر والإباحة ، باب ما يكره من الكلام وما لا يكره ، (٥٦٨٤) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٨٢) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ١٥٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٦٥) كتاب صلاة الاستسقاء ، باب ما جاء في سب الدهر .

وفي الآداب ، ص ١٤٨ ، باب النهي عن سب الدهر ، (٤٤٥) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(هـ) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكره ، فى رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٦٠) ، (٥٧٨) عن محمد بن المثنى ، قال : نا عبد الأعلى ، قال : نا معمر ، عن الزهري ، به ، بلفظ : « **لا تقولوا خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر** » .

وقال : وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وسيأتي في تخريج حديث أبي هريرة : « **لا تسموا العنب الكَرْم** » ، أن البخاري ، وأحمد ، أخرجا الحديث من طريق عبد الأعلى ، عن معمر ، وزادا في متنه : « **ولا تقولوا خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر** » [(١)] .

(و) وتابع الأوزاعي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه :

١ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [(٢)] .

---

(١) انظر الحديث رقم ١١٤ .

(٢) انظر ص ١٥٧ .

٢ - شعيب بن خالد البجلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، لم يبلغا مرتبة الثقة ، فلا تعارض روايتاهما رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجهين الآتيتين .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب الزهري [٢] .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلاّ في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [٣] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فرواها عنه عبد الرزاق بن همام ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حافظ ، وعُدّ من أثبت أصحاب معمر ، وقد تُكلم فيه من جانبين : روايته أحاديث فى فضائل أهل البيت ، مع نسبته للتشيّع ، وتغيّره آخر عمره [٤] .

وكلا الجانبين غير منطبقين في الحديث الذي معنا .

---

(١) انظر ص ٨٠٨ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

وأما روايته الثانية : فرواها عنه عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي ، وهو ثقة [١] .

والذي يظهر أن كلتا الروايتين محفوظتان عن معمر ، حيث استوى من روى كلتا الروايتين عنه فى العدد ، وفي التوثيق ، ويؤيده إخراج البخاري لروايته الثانية ، ومسلم لروايته الأولى كما تقدم في التخريج .

وبعد : فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى ، فأحدهما ثقة ثبت ، عُدَّ من أثبت أصحابه ، والآخر ثقة ، وسيأتي أن هذا الوجه محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه :

١ - عمارة بن غزيّة الأنصاري :

وثقه ابن سعد [٢] ، وأحمد [٣] ، وأبو زرعة الرازي [٤] ، والعجلي [٥] ، والدارقطني [٦] ، ووثقه الذهبي مرة [٧] ، وقال في موضع آخر : صدوق مشهور [٨] .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : شيخ [٩] ، قال في المشاهير : من حفاظ أهل المدينة ، كان يخطيء [١٠] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) الطبقات الكبرى ، القسم المتمم ص ٢٩٥ .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٧٤) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٨) .

(٥) ترتيب الثقات ص ٣٥٤ .

(٦) سؤالات البرقاني ص ٥٣ .

(٧) ذكر من تُكلم فيه وهو موثق ص ١٤٢ .

(٨) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٨) .

(٩) الثقات (٥/ ٢٤٤) .

(١٠) مشاهير علماء الأمصار ص ١٣٥ .

أما ابن معين فقال مرة : ليس به بأس [١] ، وقال مرة : صالح [٢] .

وقال أبو حاتم : ما بحديثه بأس ، كان صدوقاً [٣] .

وقال النسائي : ليس به بأس [٤] .

وقال ابن حجر : لا بأس به ، وروايته عن أنس مرسلة [٥] .

وترجم له العقيلي في ضعفائه ، ونقل قول ابن عيينة فيه : جالسته كم من مرة ، فلم أحفظ عنه شيئاً [٦] .

وقال ابن حزم : ضعيف [٧] .

وخلاصة حاله أنه ثقة له أخطاء .

أما تضعيف ابن حزم ، فتعقبه الذهبي بقوله : وما علمت أحداً ضعّفه سوى ابن حزم ، ثم قال : وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء ، وما قال فيه شيئاً يليِّنه أبداً سوى قول ابن عيينة ، ثم قال : فهذا تغفُّل من العقيلي إذ ظن أن هذه العبارة تُليِّن ، لا والله [٨] .

ولعل ابن حزم اعتمد ذكر العقيلي له في كتابه ، فضعفه .

٢ - عُقَيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحاب الزهري [٩] . وروايته عند ابن عدي وإن كانت من طريق رشدين بن سعد ، وهو ضعيف[١٠]،

---

(١) رواية الدارمي ص ١٦٤ .

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٨) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٨) .

(٤) عن تهذيب الكمال (٢١/ ٢٦١) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٤٠٩ ، (٤٨٥٨) .

(٦) الضعفاء الكبير (٣/ ٣١٥) .

(٧) المحلى (٥/ ٢١٣) .

(٨) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٨) .

(٩) انظر ص ١٨٥ .

(١٠) انظر ص ٨١٩ .

غير أن الليث بن سعد - وهو ثقة [1] - تابعه عليها ، وكذلك سلامة بن روح، مع كونه صدوقاً له أوهام [2] .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه[3] .

٤ - قُرّة بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له مناكير [4] .

وقد عُدّ هذا الحديث من مناكيره ، حيث أخرجه ابن عدي في ترجمة قرة ، كما تقدم ، فلا يعتد به .

٥ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٦ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكنه إذا خولف في الزهري ، قُدّم غيره من الثقات عليه [5] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، معظمهم من الثقات ، مما يجعله محفوظاً عن الزهري .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق في تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، وذلك

---

(١) انظر ص ٦١٤ .
(٢) انظر ص ٢٣٥ .
(٣) انظر ص ١٦٤ .
(٤) انظر ص ٨٨٣ .
(٥) انظر ص ١٥٤ .

لكثرة رواته ، ومعظمهم من الثقات ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما من رواية يونس بن يزيد .

وأما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، فإن قواعد الترجيح تقتضي أن يكون مرجوحاً ، حيث لم يروه عن الزهري غير ثقتين كما تقدم .

على أنه يمكن الجمع بينه وبين سابقه ، واعتباره وجهاً راجحاً أيضاً لعدة أمور :

١ - أن معمر بن راشد ، وهو ثقة - روى كلا الوجهين ، وكلتا روايتيه محفوظتان كما تقدم .

٢ - إخراج الشيخين لهذا الوجه في صحيحيهما ، خاصة من رواية ابن عيينة .

٣ - تصحيح غير واحد من الأئمة لهما ، كالنسائي الذي قال : كلاهما محفوظ ، وحديث أبي سلمة أشهرهما [١] .

وابن عبد البر ، الذي تقدم كلامه في تخريجه الوجه الثاني .

وأما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعاً ، عن أبي هريرة ، فيظهر أنه مرجوح ، وذلك لحال راوييه ، كما تقدم ، فلا تعارض روايتاهما رواية الثقات الذين رووا الوجهين السابقين .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، وقد تقدم إخراج الشيخين لهما في صحيحيهما .

* * *

(١) عن التنبيه على الأوهام ، للجياني ص ٣٢٦ ، ولم أقف على كلام النسائي في مظانه من كتبه المطبوعة .

الحديث (٧٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة : ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلاّ اختار أيسرهما ، ما لم يكن إثماً ، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه . . . الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه مالك ، ومعمر ، وعقيل ، ويونس ، ومنصور بن المعتمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

ورواه حماد بن زيد ، عن النعمان بن راشد ، ومعمر ، عن الزهري، عن عروة ، عن عائشة .

وعن أيوب [١] ، عن الزهري ، عن عائشة مرسلاً .

وزاد فيه ألفاظاً وهِمَ فى زيادتها في هذا الحديث ، [وهي] قوله : « وكان إذا كان حديث عهد بجبريل ، يدارسه القرآن ، كان أجود بالخير من الريح المرسلة » .

[وهذه] الألفاظ إنما يرويها الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس [٢] .

---

(١) يعني : ورواه حماد بن زيد عن أيوب ، عن الزهري ، عن عائشة مرسلاً ، بدون ذكر « عروة » .

(٢) **يشير بذلك إلى حديث « كان رسول الله ﷺ أجود الناس ، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن ، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة » .**

(انظر البخاري - مع الفتح ١/ ٣٠) ، (٦) .

وقال ابن عليّة : عن أيوب ، عن الزهري ، أن عائشة قالت - ولم يرفعه [1] .

وروى هذا الحديث عبد الله بن يوسف الخوارزمي ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن عروة ، عن عائشة ووهم فيه .

والصواب : عن الثوري ، عن منصور ، عن الزهري ، عن عروة . . [2] .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه في إسناده ومتنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ : **ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما** ... الحديث .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحو اللفظ السابق ، وزاد فيه : وكان إذا كان حديث عهد بجبريل يدارسه القرآن ، كان أجود بالخير من الريح المرسلة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عائشة مرسلاً ، بنحو متن الوجه الثاني .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بدون الزيادة المذكورة في الوجهين الثاني والثالث) :

(أ) فرواه مالك في الموطأ - برواية يحيى بن يحيى - (٢/ ٩٠٢) كتاب حسن الخلق ، باب ما جاء في حسن الخلق (٢) .

وبرواية ابن القاسم ، تلخيص القابسي ص ٩٧ ، (٤٣) .

---

(١) يظهر أن مراده : لم يذكره موصولاً ، بل مرسلاً ، كما في رواية حماد عن أيوب ، إذ لا يتأتى جعل الحديث موقوفاً على عائشة .

(٢) يعني : عن عائشة ، وهو وجه لا دخل له بأوجه الاختلاف عن الزهري .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٧٣) ، (١٨٨٢) ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : **ما خُيِّر رسول الله ﷺ في أمرين قط ، إلاّ أخذ أيسرهما ، ما لم يكن إثماً ، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه ، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه ، إلا أن تُنتهك حرمة الله ، فينتقم لله بها .**

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٥٦٦) كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ ، (٣٥٦٠) .

وفي (١٠/ ٢٥٤) كتاب الأداب ، باب قول النبي ﷺ : « يسِّروا ولا تعسِّروا » ، (٦١٢٦) .

وفي الأدب المفرد ص ٦٧ ، باب حسن الخلق ، (٢٧٧) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٨١٣) كتاب الفضائل ، باب مباعدته ﷺ للآثام ، (٧٧ - ٢٣٢٧) .

وأبو داود في سننه (٥/ ١٤٢) كتاب الأدب ، باب التجاوز في الأدب ، (٤٧٨٥) .

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ٩١) باب ذكر صفة أخلاق رسول الله ﷺ .

وأبو يعلى في مسنده (٧/ ٣٤٥) ، (٤٣٨٢) .

وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص ٣٤ ، باب ما رُوي من كرمه . . (٤٧) .

وأبو نعيم في دلائل النبوة (١/ ١٨٢) ، (١٢٢) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٩٠) ، (١٨٧ - ٤٨) .

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ٢٦٠) كتاب الفضائل : باب اختياره أيسر الأمرين . . . (٣٧٠٣) .

وفي الأنوار (١/ ١٧٢) باب في حلمه وعفوه ﷺ ، (٢٠٨) .

والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٥٩ .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤١) كتاب النكاح ، باب لم يكن له إذا سمع المنكر ترك النكير .

وفي دلائل النبوة (١/ ٣١٠) .

وفي شعب الإيمان (٦/ ٢٥٧) باب في حسن الخلق ، فصل في التجاوز والعفو . (٨٠٦٧) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (السيرة النبوية ، القسم الأول) ص ٣١٥ .

والعلائي في بغية الملتمس ص ١٨٨ .

جميع من تقدم وعددهم اثنا عشر ، رووه من طريق مالك ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٤٤٢) كتاب العقول ، باب ضرب النساء والخدم ، (١٧٩٤٢) ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية مالك ، وزاد في أوله : « **ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً له قط ، ولا امرأة ، ولا ضرب رسول الله ﷺ بيده شيئاً قط إلا أن يجاهد في سبيل الله ، ولا خُيِّر بين أمرين** ... الحديث .

وأخرجها أحمد في مسنده (٦/ ٢٣٢) .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٢٩٣) ، (٢٦٩ - ٨١٢) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٤٣٠) ، (١٤٨١) .

ثلاثتهم عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق :

الخرائطي في مكارم الاخلاق (١/ ٩٢) باب كرم السجية ... (٧٠ - ٦٣) .

والنسفي في القند ص ٣٦١ ، ترجمة عثمان بن إبراهيم الفضلي ... (٦٦٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (السيرة النبوية - القسم الأول) ص ٣١٤ .

والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٢٥٨) باب في حسن الخلق ، فصل في التجاوز والعفو ... (٨٠٦٨) لكنه اختصره .

وأخرج رواية معمر : ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ٩٢) باب ذكر صفة أخلاق الرسول ﷺ ، عن محمد بن حميد العبدي عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثله تاماً .

وأخرجها أبو داود في سننه (٥/ ١٤٢) كتاب الأدب ، باب التجاوز في الأمر، (٤٧٨٦) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ١٢٠) كتاب التاريخ ، باب : من صفته ﷺ وأخباره ، (٦٤١٠) .

كلاهما من طريق يزيد بن زريع ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

(جـ) وتابع عُقيل بن خالد ، مالكاً ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٨٦) كتاب الحدود ، باب إقامة الحدود . . . (٦٧٨٦) .

وأحمد في مسنده (٦/ ٢٢٣) .

كلاهما من طريق الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية مالك .

(د) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ١٧٦) كتاب الحدود، باب : كم التعزير ؟ (٦٨٥٣) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٨١٣) كتاب الفضائل ، باب مباعدته ﷺ للآثام ، (٧٧ - ٢٣٢٧) .

كلاهما من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، به مختصراً .

(هـ) وتابع منصور بن المعتمر ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرجها الحميدي في مسنده (١/ ١٢٥) ، (٢٥٨) عن الفضيل بن عياض، عن منصور بن المعتمر ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية مالك ، مع تقديم وتأخير فيها .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ١٨١٣) كتاب الفضائل ، باب مباعدته ﷺ للآثام ، (٧٧ - ٢٣٢٧) .

والترمذي في الشمائل ص ٢٧٥ ، باب ما جاء في خلق رسول الله ﷺ ، (٣٣٢) .

وأبو يعلى في مسنده (٧/ ٤٣١) ، (٤٤٥٢) .

وبحشل في تاريخ واسط ص ٢٥٣ ، ترجمة عبد الرحمن بن فهد الصيدلاني .

وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص ٣٤ ، باب ما روي من كرمه . . (٤٨) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٣٨١) باب في العفو والنصح (٣٧٨ - ٢٩٥) .

وابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان ص ٤٠١ ، (٣٢٢) .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨/ ١٢٦) .

وقال : ثابت ، صحيح ، من حديث الزهري ، رواه الثوري عن منصور .

والبغوي في الأنوار (١/ ١٧٣) باب في حلمه وعفوه ﷺ ، (٢٠٩) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (السيرة النبوية ، القسم الأول) ص ٣١٧ .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٤٨) من طريقين .

جميع من تقدم وعددهم عشرة ، رووها من طريق الفضيل بن عياض .

وأخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٢٩٤) ، (٢٧٠ - ٨١٣) عن جرير (بن عبد الحميد) عن منصور ، عن الزهري ، به .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ١٨١٣) كتاب الفضائل ، باب مباعدته ﷺ للآثام . (٧٧ - ١٣٢٧) عن إسحاق بن راهويه ، وزهير بن حرب كلاهما عن جرير .

كما أخرجها من طريق جرير : أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ، ص ٣٤ ، باب ما روي من كرمه . . . (٤٩) .

وتابع الثوري [١] : الفضيل بن عياض ، وجريراً ، في روايتهما عن منصور ابن المعتمر .

---

(١) تقدم تصويب الدارقطني لرواية الثوري هذه بذكر « الزهري » وأنها المحفوظة عنه .

وأخرج روايته : ابن الأعرابي في معجمه (١/ ٢٣٨) ، (١٥٩) ، عن محمد ابن عبد الصمد .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٤٩) من طريق مؤمل (بن إسماعيل) .

كلاهما عن الثوري ، عن منصور ، عن الزهري ، به ، بنحوه ،

(و) وتابع الأوزاعي من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ٩٢) باب ذكر صفة أخلاق رسول الله ﷺ .

وأحمد في مسنده (٦/ ٨٥) .

وابن الأعرابي في معجمه (٢/ ٣٦٧) (١١٨٤) عن إسحاق (هو الدبري) .

ثلاثتهم عن محمد بن مصعب القرقساني ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، واقتصروا في متنه على قوله ﷺ : « **ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما** » .

(ز) (حـ) وتابع محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما .

وقد أخرجهما النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣٧٠) كتاب عشرة النساء ، باب ضرب الرجل زوجته (١/٩١٦٣) .

وانظر كتاب عشرة النساء المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٦٣ ، (٢٨١) .

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ٩٢) باب صفة أخلاق رسول الله ﷺ .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٣٩٤) باب في العفو والصفح (٣٩٤ - ٣٠٦) .

وفي (١/ ٤١٧) باب ما يستحب من كف الأذى عن الناس (٤١٧ - ٣٢٦) مختصراً في هذا الموضع .

ثلاثتهم من طريق سليمان بن بلال ، عن محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية عبد الرزاق في المصنف ، عن معمر .

(طـ) وتابع محمد بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الخرائطي في مكارم الأخلاق (١/٣٠٨) باب في العفو والصفح ، (٣٧٧ - ٢٩٤) .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٤٩) .

كلاهما من طريق محمد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية مالك .

(ي) وتابع أبو أويس ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٦/ ١١٤) عن إبراهيم بن أبي العباس ، قال : ثنا أبو أويس ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية مالك .

(ك) وتابع إبراهيم بن مرة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٥٧ ب) من طريق عمرو بن أبي سلمة ، عن صدقة بن عبد الله ، عن إبراهيم بن مرة عن ابن شهاب ، به ، بنحو رواية مالك .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن مرة إلا صدقة بن عبد الله ، تفرد به عمرو بن أبي سلمة .

(ل) وتابع هشام بن عروة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الخطيب في الفصل (١/ ٣٨٠) .

وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ١١ أ) و(ق١٤٨ أ) - واللفظ له - من طريق أبي حفص عمرو بن علي ، ثنا يحيى بن سعيد ، قال : سمعت هشام بن عروة يقول : سمعت الزهري يحدث عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن فيه مأثم .

ثم قال أبو موسى :

هذا حديث صحيح ، رواه مالك عن الزهري ، ولم يروه من حديث هشام هكذا [1] إلا يحيى القطان .

---

(١) سيأتي الكلام على رواية هشام هذه تفصيلاً في الدراسة .

ورواه علي بن هاشم ، عن هشام ، عن بكر بن وائل ، عن الزهري ، عن عروة ، فيكون [بين] هشام ، وأبيه ، رجلان .

ولهشام عن الزهري ، عن غير عروة أحاديث .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحو لفظ الوجه السابق مع زيادة ألفاظ أخرى) :

(أ) (ب) فرواه أحمد في مسنده (٦/ ١٣٠) عن عفان بن مسلم .

وابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ٩٢) باب ذكر صفة أخلاق رسول الله ﷺ عن عفان بن مسلم وسعيد بن سليمان ، قال : ثنا حماد بن زيد ، حدثنا معمر بن راشد ونعمان (بن راشد) قال عفان : أو أحدهما ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : **ما لعن رسول الله ﷺ من لعنة تذكر ، ولا انتقم لنفسه شيئاً يؤتى إليه إلا أن تنتهك حرمات الله ، ولا ضرب بيده شيئاً قط إلا أن يضرب بها في سبيل الله ، ولا سئل شيئاً قط فمنعه إلا أن يسأل مأثماً ، فإنه كان أبعد الناس منه ، ولا خير بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما .**

وقالت : وكان إذا كان حديث عهد بجبريل يدارسه كان أجود بالخير من الريح المرسلة .

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢/ ٦١٣) كتاب التاريخ ، باب كان أجود الناس بالخير من الريح المرسلة ، من طريق غارم بن الفضل ، ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب [1] ، ومعمر ، والنعمان بن راشد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

ثم قال : هذا حديث صحيح ، على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذه السياقة .

ومن حديث أيوب السختياني غريب جداً ، فقد رواه سليمان بن حرب ، وغيره ، عن حماد ، ولم يذكروا « أيوب » ، وغارم ثقة مأمون .

ووافقه الذهبي .

كما أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، عبد الله شفيع-

---

(١) لا دخل لأيوب في هذا الوجه ، وإنما في الوجه الآتي ، وإنما لم أفرق بين الطرق ، لأن الكلام متصل ببعضه ، وستكون الإحالة على رواية أيوب هذه عند تخريج الوجه الآتي .

عن محمد بن عبد الملك القرشي قال : أخبرنا حماد بن زيد ، قال : أخبرنا أيوب [1] ، ومعمر ، عن الزهري ، عن عروة قال أحدهما : عن عائشة - مختصراً - قالت : **ما رأيت رسول الله ﷺ انتصر لنفسه من مظلمة ظلمها قط** .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عائشة مرفوعاً - بدون ذكر عروة - بنحو المتن السابق) :

فقد ذكر الدارقطني أن أيوب السختياني رواه عن الزهري هكذا ، من رواية حماد بن زيد ، وإسماعيل بن علية كلاهما عن أيوب .

فأما رواية ابن علية فلم أقف على من أخرجها .

وأما رواية حماد بن زيد ، فيظهر أنها التى أخرجها الحاكم والبزار كما تقدم ، كما يفهم ذلك من رواية البزار التي جاء في إسنادها : ... أخبرنا أيوب ومعمر، عن الزهري ، عن عروة ، قال أحدهما : عن عائشة قالت : ... الحديث .

فقوله « قال أحدهما ، عن عائشة » يعني : أنه رواه عن الزهري عن عائشة مباشرة بدون ذكر عروة .

وقد تبين من رواية الحاكم أن معمراً يرويه متصلاً بذكر عروة وعائشة ، وعليه فإن الرواية المرسلة هي رواية أيوب ، والله أعلم .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لكل وجه من حيث الرواة عنه ، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً ، وأقوال العلماء حول كل وجه ، للوصول إلى النتيجة النهائية للاختلاف بإذن الله تعالى .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بدون الزيادة التي تقدم ذكرها في تخريج الوجهين الثاني والثالث) :

---

(١) لا دخل لأيوب في هذا الوجه ، وإنما في الوجه الآتي ، وإنما لم أفرق بين الطرق ، لأن الكلام متصل ببعضه ، وستكون الإحالة على رواية أيوب هذه عند تخريج الوجه الآتي .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعدّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [١] .

٢ - معمر بن راشد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [٢] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة بزيادة الألفاظ التى تقدم ذكرها في تخريج الوجه الثاني .

فأما روايته الأولى ، فرواها عن معمر كل من :

- عبد الرزاق بن همام : ثقة ، حافظ ، وقد عدّ من أثبت أصحابه ، وتكلم فيه من جانبين ؛ روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [٣] ، وهما غير منطبقين هنا .

- محمد بن حميد العبدي : يظهر أنه المعمري ، لقب بذلك لارتحاله إلى معمر وملازمته له ، حتى قال ابن معين : إنه أحب إليه - في معمر - من عبد الرزاق ، وخلاصة حاله أنه ثقة [٤] .

- يزيد بن زريع : ثقة ثبت [٥] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير حماد بن زيد ، وهو ثقة ، ثبت [٦] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ١٦٨ .
(٤) تقريب التهذيب ص ٤٧٥ ، (٥٨٣٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ١١٥) .
(٥) انظر ص ٤٨٩ .
(٦) انظر ص ١٦٨ .

لكن يظهر أن حماداً وهم في روايته هذه كما قال الدارقطني ، فذكر هذه الألفاظ التى لم يذكرها الأكثرون من الثقات من أصحاب معمر ، الذين رووا الرواية الأولى عنه ، كما تقدم .

ولذلك فروايتهم تقدم على روايته بالكثرة ، ويكون عبد الرزاق ومحمد المعمري من أثبت الناس في معمر .

وبناء عليه يمكن القول بأن رواية معمر لهذا الوجه الذي معنا محفوظة عنه .

٣ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [١] .

وقد تقدم إخراج البخاري الحديث من طريقه .

٤ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدّث من كتابه [٢] .

وقد تقدم إخراج الشيخين الحديث من طريقه .

٥ - منصور بن المعتمر :

قال ابن سعد : كان ثقة ، مأموناً ، كثير الحديث ، رفيعاً ، عالياً [٣] .

ووثقه أبو حاتم [٤] .

وقال يحيى بن سعيد القطان [٥] ، وابن معين [٦] : كان من أثبت الناس .

وقال ابن مهدي : أثبت أهل الكوفة ، منصور بن المعتمر [٧] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٣٥) .

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٩) .

(٥) عن التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٤٦) .

(٦) عن الجرح والتعديل (٨/ ١٧٨) .

(٧) عن جامع الترمذي (٢/ ٤٦١) ، (٥٧١) .

وقال سفيان الثوري : ما خلفت بعدي بالكوفة آمن على الحديث من منصور ابن المعتمر [١] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٢] ، وقال في المشاهير : من عُباد أهل الكوفة وقرائهم وزهاد مشايخها وفقهائهم [٣] .

ووصفه العجلي بأنه : ثقة ، ثبت في الحديث ، كان أثبت أهل الكوفة [٤].

كما وصفه الذهبي بأنه : الحافظ ، الثبت ، القدوة [٥] .

وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، وكان لا يدلس [٦] .

ولم أرى من تكلم فيه بجرح ، إلا ما كان من الإمام أحمد حيث سأله ابنه صالح ، فقال : قلت لأبي : منصور أثبت في الزهري من مالك ؟ قال : وأي شيء روى منصور عن الزهري ، هؤلاء جهال ، منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب [٧] .

والذي يظهر أنه لا يريد التضعيف المطلق ، وإنما أنه لا يصل إلى مرتبة مالك في الزهري عن مقارنته به [٨] .

وعليه فإن خلاصة حاله أنه ثقة ثبت .

٦ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكنه إذا خولف في الزهري قدّم غيره من الثقات عليه [٩] .

---

(١) عن الإرشاد للخليلي (٢/ ٥٦١).

(٢) الثقات (٧/ ٤٧٣) .

(٣) مشاهير علماء الأمصار ص ١٦٦ .

(٤) ترتيب الثقات ص ٤٤١ .

(٥) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٠٢) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٥٤٧ ، (٦٩٠٨) .

(٧) عن الجرح والتعديل (٨/ ١٧٨) .

(٨) انظر طبقات الرواة عن الزهري (١/ ٢٣٦).

(٩) انظر ص ١٥٤ .

والراوي عنه : محمد بن مصعب القرقساني وإن كان صدوقاً كثير الغلط [1] ، لكن توبع متابعة قاصرة ، إضافة إلى أن رواية الأوزاعي هذه وافقت رواية الثقات ، فلا تعدّ معلولة .

٧ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [2] .

٨ - موسى بن عقبة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [3] .

٩ - محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث لذاته في غير ما شذَّ به أو دلّسه [4] .

١٠ - أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [5] ، وقد توبع على روايته هذه كما ترى .

١١ - إبراهيم بن مرة :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [6] .

والراوي عنه : صدقة بن عبد الله السمين وإن كان ضعيفاً [7] ، لكنه توبع متابعة قاصرة ، إضافة إلى أن رواية إبراهيم هذه وافقت رواية الأكثرين ومعظمهم من الثقات .

١٢ - هشام بن عروة :

قال ابن سعد : كان ثقة ، ثبتاً ، كثير الحديث ، حجة [8] .

---

(١) انظر ص ١٠١٠ .
(٢) انظر ص ٤٦٧ .
(٣) انظر ص ٦٨٩ .
(٤) انظر ص ١٧٢ .
(٥) انظر ص ٢٣٧ .
(٦) انظر ص ٣٣٩ .
(٧) تقريب التهذيب ص ٢٧٥ ، (٢٩١٣) ، وانظر التهذيب (٤/ ٣٦٥) .
(٨) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٦٧) .

وقال أبو حاتم : ثقة ، إمام في الحديث [1] .

ووثقه ابن معين [2] ، والعجلي [3] .

وقال ابن حبان : كان حافظاً متقناً [4] .

ووثقه الذهبي [5] ، وابن حجر ، وزاد : ربما دلّس [6] .

وأما يعقوب بن شيبة فقال : هشام بن عروة ثبت ، ثقة ، لم ينكر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق ، فإنه انبسط في الرواة ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده . . . ثم وضح ذلك بكونه كان يرسل عن أبيه عروة ما لم يسمعه منه [7] .

ويظهر أن ابن القطان ، أبا الحسن ، وصفه بالاختلاط لهذا الذي تقدم ذكره .

لكن تعقبه الذهبي بأنه لم يختلط أبداً ، وأنه حجة مطلقاً لكنه تناقص حفظه في الكبر فنسي بعض محفوظه أو وهم . . ثم قال : ولما قدم العراق في آخر عمره حدّث بجملة كثيرة من العلم ، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجوِّدها، ومثل ذلك يقع لمالك وشعبة . . . . [8] .

فخلاصة حاله أنه : ثقة ، ثبت مطلقاً ، إلا ما ثبت أنه دلّسه أو وهم فيه ، لكونه حدّث به آخر حياته بالعراق ، فيرد بخصوصه .

ثم إن بعض العلماء أراد أن ينفي عنه تهمة التدليس كالعلائي الذي ترجم له في جامع التحصيل وقال : لم يشتهر بالتدليس ، ولكن قال علي بن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يقول : كان هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : **ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، وما**

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٦٤) .

(٢) عن سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥) .

(٣) ترتيب الثقات ص ٤٥٩ .

(٤) الثقات (٥/ ٥٠٢) .

(٥) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٥) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٥٧٣ ، (٧٣٠٢) .

(٧) عن تاريخ بغداد (١٤/ ٤٠) .

(٨) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥) وانظر ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠١) .

ضرب بيده شيئاً ... الحديث ، فلما سألته ؟ قال : أخبرني أبي ، عن عائشة قالت : **ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين** - لم أسمع من أبي إلا هذا، والباقي لم أسمعه ، إنما هو عن الزهري [1] ، رواه الحاكم في علومه عن ابن المديني[2].

ثم قال العلائي : وفي جعل هشام بمجرد هذا مدلساً نظر ، ولم أر من وصفه به [3] .

والذي يظهر أن غير العلائي ، كالبرهان الحلبي [4] ، وابن حجر [5] ، قد اعتبرا ذلك تدليساً ، بدليل ترجمتهما له في كتابيهما ، ولكنه غير قادح في عنعنته ، ومن ثم ذكره ابن حجر في الطبقة الأولى الذين احتمل تدليسهم .

ثم إنه يشكل على كلام العلائي ، ما ذكره الخطيب البغدادي في الفصل - بعد أن أخرج رواية هشام السابقة - ، وكلام ابن المديني ، حيث قال : ونرى أن حديث الزهري (يعني : من قوله : وما ضرب بيده شيئاً . . . الحديث) لم يسمعه أيضاً منه . . . فقد رواه علي بن هاشم بن البريد ، عن هشام - بن عروة - عن بكر بن وائل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، وهو الأشبه بالصواب [6] .

---

(١) يعني : عن عروة ، عن عائشة .

(٢) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٠٤ .

(٣) جامع التحصيل ص ١١١ .

(٤) التبيين ص ٥٩ .

(٥) تعريف أهل التقديس ص ٩٤ .

(٦) الفصل للخطيب البغدادي (١/ ٣٨٠ ، ٣٨١) .

ورواية بكر بن وائل هذه أخرجها النسائي في الكبرى (٥/ ٣٧٠) ، (٢/٩١٦٤) ، وأبو يعلى في المسند (٧/ ٣٣٩) ، (٤٣٧٥) ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (ق١٥٦ب) ، والذهبي في السير (٢/ ١٩٥) ، وفي تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٧٢) ، كما أخرجها الطبراني في الصغير - مع الروض الداني - (٢/ ٧٨) ، (٨١٤) ، وفي الأوسط (المجلد الثاني / ق ٣٢ أ) وقال : لم يروه عن بكر بن وائل إلا هشام بن عروة ، تفرد به علي بن هاشم .

وأخرجها كذلك أبو نعيم في دلائل النبوة (١/ ١٨٣) ، (١٢٣) .

وإنما لم أذكرها في التخريج لأن ليس فيها قوله : ما خير رسول الله . . . متن الباب الذي أورده الدارقطني .

وبناء على ما تقدم فإن رواية هشام بن عروة لهذا الوجه لا يعتد بها .

تنبيه حول ما ورد في علل ابن أبي حاتم ، من أن الزهري دلّس هذا الحديث:

سأل ابن أبي حاتم كما في العلل (١/ ٣٢٤) أباه عن حديث رواه النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، **أن رسول الله ﷺ لم يضرب امرأة قط ، ولا خادماً ، إلا أن يجاهد في سبيل الله ؟** .

فقال : الصحيح : ما رواه عقيل ، عن الزهري ، عن علي بن حسين ، أن النبي ﷺ مرسل .

ثم قال : وقد رواه الثوري ، وعمرو بن أبي قيس ، عن منصور (بن المعتمر) عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .

ثم قال : حدّث الزهري بهذا الحديث ، [وأن] هشام بن عروة [رواه] عن أبيه ، عن عائشة .

فقال : الزهري لم يسمع من عروة هذا الحديث ، فلعله دلّسه ا . هـ

فكلام أبي حاتم فيه تصريح بنسبة التدليس إلى الزهري ، والذي يظهر أنه سبق قلم من الناسخ ، وأنه أراد أن هشاماً لم يسمع من عروة هذا الحديث فدلّسه ، كما تقدم بيانه قريباً ، فيكون الزهري بريئاً من هذه التهمة ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحوه ، بزيادة الألفاظ التي تقدم ذكرها في التخريج) :

فرواه عنه :

١ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، والعلة فيها من حماد بن زيد الذي وهم فيه فأدخل ألفاظاً لحديث آخر كما نص على ذلك الدارقطني .

٢ - النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

وقد رواه عنه حماد بن زيد أيضاً ، فالحمل عليهما معاً .

وبناء عليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عائشة مرفوعاً ، بدون ذكر عروة ، بنحو متن الوجه السابق) :

فلم أجد من رواه عنه غير أيوب السختياني .

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه متفق على توثيقه ، وقد وصف بأعلى درجات التوثيق [١] .

غير أن روايته معلولة ، إذ تقدم كلام الحاكم حولها ، وأن ذكر أيوب في هذا الحديث غريب جداً .

والذي يظهر أن غارم بن الفضل هو الذي يتحمل علة هذا الحديث ، فهو وإن وثقه الحاكم ، غير أني لم أجد من ترجم له ، فضلاً عن من وافق الحاكم في توثيقه .

ثم إنه على فرض كونه ثقة ، فروايته شاذة ، لأنه خالف سليمان بن حرب وغيره [٢] الذين رووا الحديث عن حماد ، بدون ذكر أيوب ، كما نص على ذلك الحاكم ، وسليمان بن حرب : ثقة ، إمام ، حافظ [٣] .

تبقى بعد ذلك متابعة إسماعيل بن علية لحماد ، في روايته هذا الحديث عن أيوب ، وإسماعيل : ثقة حافظ [٤] .

غير أني لم أتمكن من الوقوف على من دونه من رجال الإسناد ، لعدم وقوفي على من أخرج روايته هذه وعلى فرض كونها سالمة من العلة ، فإنها لا تقوى على معارضة رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الأول ، إضافة إلى كونها خالفت روايتهم في المتن ، كما تقدم في الوجه السابق .

وبناء عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، ودراسة أحوال الرواة : رجحان

---

(١) انظر ص ٣٦٥ .

(٢) لم أقف على رواية سليمان بن حرب هذه ، ويفهم من كلام الحاكم ، أنه يروي الحديث عن حماد بن زيد بالوجه السابق ، الذي تقدم بيان وهم حماد بن زيد فيه .

(٣) انظر ص ٣٩٧ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

الوجه الأول الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة ، بدون الألفاظ التي زيدت في الوجهين الثاني والثالث ، والتي هي لحديث آخر غير الذي معنا .

وإنما كان هذا الوجه راجحاً ، لكون رواته عن الزهري أكثر ، وأوثق ، باستثناء رواية هشام بن عروة التي تقدم بيان علتها .

في حين أن الوجهين الثاني والثالث مرجوحان لعلَّتي المتن والإسناد اللتين تقدمت الإشارة إليهما ، والله أعلم .

وأما بالنسبة لما ورد في علل ابن أبي حاتم من نسبة التدليس في هذا الحديث للزهري فقد تقدم الإجابة عنها في موضعه .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم في التخريج .

* * *

الحديث (٧٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث الزهري عن أنس ، قال رسول الله ﷺ : « **يطلع عليكم رجل من هذا الفج** [١] **من أهل الجنة** » فطلع رجل من الأنصار تَنْطِفُ [٢] لحيته من وضوئه ، قد علق نعليه في يده ، فلما كان الغد ، قال النبي ﷺ مثل ذلك ، فطلع ذلك الرجل ، فلما كان اليوم الثالث قال النبي ﷺ مثل ذلك ، فطلع ذلك الرجل ، فأتبعه عبد الله بن عمرو . . . الحديث .

فقال : اختلف فيه على الزهري :

فرواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : حدثنى أنس .

[وقال] ابن المبارك : عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس .

وكذلك قال إبراهيم بن زياد [القرشي] [٣] : عن الزهري ، عن أنس .

وهذا الحديث لم يسمعه الزهري من أنس [٤] .

ورواه شعيب بن أبي حمزة ، وعقيل ، عن الزهري قال : حدثني من لا أتهم ، عن أنس ، وهو الصواب [٥] .

---

(١) الفج : هو الطريق الواسع . (النهاية ٣/ ٤١٢) .

(٢) تنطف : أي تقطر . (النهاية ٥/ ٧٥) .

(٣) في المخطوط « العبسي » ، ولم أقف على من يروي عن الزهري بهذا الاسم إلا «القرشي » ولعله الصحيح .

(٤) يعني : إن الزهري دلسه ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في الدراسة .

(٥) العلل للدارقطني (٤/ ق٢٥ ب) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، أنه قال : حدثني أنس .

٢ - ومرة يُروى عنه ، أنه قال : عن أنس .

٣ - ومرة يُروى عنه ، أنه قال : حدثني من لا أتهم ، عن أنس .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، أنه قال : حدثني أنس) :

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٨٧) كتاب الجامع ، باب الرخص والشدائد ، (٢٠٥٥٩) . قال : أخبرنا معمر ، عن الزهري قال : أخبرني أنس ابن مالك ، قال : كنا يوماً جلوساً عند رسول الله ﷺ فقال : « **يطلع عليكم الآن من هذا الفج رجل من أهل الجنة** » ، قال : فطلع رجل من أهل الأنصار تَنْطفُ لحيته من وضوئه ، قد علق نعليه في يده الشمال ، فسلم ، فلما كان الغد ، قال النبي ﷺ مثل ذلك ، فطلع ذلك الرجل على مثل المرة الأولى ، فلما كان اليوم الثالث ، قال النبي ﷺ مثل مقالته أيضاً ، فطلع ذلك الرجل على مثل حاله الأول ، فلما قام النبي ﷺ تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص فقال: إني لا حيت [١] أبي فأقسم ألا أدخل عليه ثلاثاً ، فإن رأيت أن تؤويني إليك حتى تمضي الثلاث فعلت ، قال : نعم .

قال أنس : كان عبد الله يحدث أنه بات معه ثلاث ليال ، فلم يره يقوم من الليل شيئاً ، غير أنه إذا تعار [٢] ، انقلب على فراشه ، وذكر الله ، وكبَّر ، حتى يقوم لصلاة الفجر ، قال عبد الله : غير أني لم أسمعه يقول إلا خيراً ، فلما مضت الثلاث ، وكدت أحتقر عمله ، قلت : يا عبد الله لم يكن بيني وبين والدي هجرة ولا غضب ، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول ثلاث مرات : « **يطلع الآن عليكم رجل من أهل الجنة** » ، فاطلعت ثلاث مرات ، فأردت أن

---

(١) من الملاحاة : وهي الخصام والنزاع ، (النهاية ٤/ ٢٤٣) .

(٢) يعني : هبّ من نومه ، واستيقظ (النهاية ١/ ١٩٠) .

آوي إليك لأنظر ما عملك فأقتدي بك ، فلم أرك تعمل كبير عمل ، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله ﷺ ؟ .

قال : ما هو إلا ما رأيت .

قال : فانصرفت عنه ، فلما وليت دعاني فقال : ما هو إلاّ ما رأيت ، غير أني لا أجد في نفسي على أحد من المسلمين غشاً ولا حسداً على ما أعطاه الله إياه إليه .

فقال عبد الله : هذه التي بلغت بك ، وهي التي لا نطيق .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ١٦٦) .

وعبد بن حميد في مسنده (المنتخب ص ٣٥٠) ، (١١٥٩) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

وأخرجه البزار في مسنده (كما في كشف الأستار ٢/ ٤٠٩) ، (١٩٨١) .

والطبراني في مكارم الأخلاق ص ٦٦ ، باب فضل سلامة الصدر . (٧٢) .

والخرائطي في مساويء الأخلاق ص ٢٦٦ ، باب ما جاء في ذم الحسد . (٧٦٤) .

والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٤٦٦) ، باب الترهيب من الحسد . (١١٠٨) .

وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ١٢١) .

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ١١٢) كتاب الاستئذان ، باب ما لا يجوز من الظن . (٣٥٣٥) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٦٤) باب في الحث على ترك الغل والحسد . (٦٦٠٥) .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم سبعة ، من طريق عبد الرزاق ، به ، بمثله ، غير أن ابن عبد البر قال : عن أنس ، ولم يقل : أخبرني .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، أنه قال : عن أنس) :

(أ) فرواه ابن المبارك في مسنده ص ٣ ، (١) .

وفي الزهد ص ٢٤١ ، (٦٩٤) عن معمر بن راشد ، عن الزهرى ، عن أنس ، بمثله .

ومن طريق ابن المبارك أخرجه :

النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٢١٥) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا انتبه من منامه . (١٠٦٩٩/ ١١) .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٢٥٤ ، (٨٦٩) .

وابن السني في عمل اليوم والليلة ص ٣٥١ ، باب ما يقول إذا تعار من الليل . (٧٥٤) .

والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٩١٥) باب في الترهيب من الغل والغش . (٢٢٤٧) .

وفي (١/ ٤٦٦) باب في الترهيب من الحسد (١١٠٨) ، لكنه قال في الموضعين : أخبرنى أنس .

كما أخرج رواية ابن المبارك ، البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٦٤) تعليقاً .

(ب) وتابع إبراهيم بن زياد القرشي معمراً في روايته هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني .

ولم أقف على من أخرجها .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، أنه قال : حدثنى من لا أتهم ، عن أنس) :

(أ) فرواه البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٦٥) باب في الحث على ترك الغل والحسد . (٦٦٠٦) من طريق أبي اليمان ، أخبرني شعيب ، عن الزهري ، قال : حدثني من لا أتهم ، عن أنس . . . . فذكر الحديث بنحو رواية معمر ، مع زيادة ألفاظ يسيرة .

(ب) وتابع عقيل بن خالد ، شعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ١٥٥) ترجمة سعد بن أبي وقاص ، من طريق عبد الله بن وهب ، عن حيوة (بن شريح) ، عن عقيل [١] ، عن الزهري قال : حدثني من لا أتهم . عن أنس ، بنحوه .

وأخرجها البيهقي في الموضع السابق .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (١/ ١٠٩) .

كلاهما تعليقاً .

(جـ) وتابع معاوية بن يحيى الصدفي ، شعيباً ، وعقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الخرائطي في مساويء الأخلاق ص ٢٦٧ ، باب ما جاء في ذم الحسد . (٧٦٥) . من طريق الهقل بن زياد ، عن الصدفي ، حدثني الزهري ، حدثني من لا أتهم ، عن أنس ، بمثل حديث معمر .

(د) وتابع إسحاق بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد علق حمزة الكناني روايته كما في تحفة الأشراف (١/ ٣٩٥) ، فقال :

لم يسمعه الزهري من أنس ، رواه عن رجل ، عن أنس .

كذلك رواه عقيل ، وإسحاق بن راشد ، وغير واحد عن الزهري .

وهو الصواب .

---

(١) وقفت على رواية أخرى لعقيل ، تمثل وجهاً آخراً من أوجه الاختلاف عن الزهري، ولم يشر إليها الدارقطني ، وذلك فيما أخرجها البزار في مسنده (كما في كشف الأستار ٢/ ٤٠٩) ، (١٩٨١) من طريق ابن لهيعة ، عن عقيل ، أنه سمع الزهري يخبر عن أنس ابن مالك ، فذكره .

والذي يظهر أنها رواية غير محفوظة عن عقيل ، والحمل فيها على ابن لهيعة ، فهو ضعيف (انظر ص ١٢٤) فلا يقوى على معارضة حيوة بن شريح الذي روى الرواية التي معنا ، فحيوة ثقة . (انظر ص) .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، أنه قال : حدثني أنس) :

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدّث بالبصرة [1] . غير أنه اختلف عنه في هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، أنه قال : عن أنس .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة ، حافظ ، وقد تكلم فيه من أجل روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [2] ، وقد عدّه العلماء من أثبت أصحاب معمر .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الله بن المبارك ، وهو ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحاب معمر [3] .

وكما ترى فإن كلا روايتي معمر ، قد استويتا في ثقة الراويين لهما عنه ، وكونهما من أثبت أصحابه مما يرجح أن الروايتين محفوظتان عن معمر ، ولا يقال إن متابعة إبراهيم بن زياد القرشي له على الرواية الثانية ترجحها ، وذلك لضعف إبراهيم بن زياد .

لكن الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن شيخ غير متهم ، عن أنس ، يؤيد رواية معمر الثانية التى رواها عن الزهري ، عن أنس ، وأن الزهري إنما

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ٣٣٥ .

سمع الحديث بواسطة هذا الشيخ المبهم ، ولم يسمعه من أنس مباشرة ، وبالتالي فإنه دلّس الرواية التي رواها بالعنعنة .

وبناء عليه يتبين أن هذا الوجه الذي معنا الذي رواه الزهري عن أنس مصرحاً فيه بالسماع من أنس غير محفوظ عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، أنه قال : عن أنس) :

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١ - معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها تأيدت بالوجه الآتي ، فيعتدّ بها ، وتترك روايته للوجه السابق .

٢ - إبراهيم بن زياد القرشي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وقد تقدمت الإشارة إلى أنه وجه محفوظ عن الزهري ، مع أنه دلّسه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، أنه قال : حدثني من لا أتهم ، عن أنس)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحابه [٢] .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، لا سيما في الزهري [٣] .

---

(١) انظر ص ٥٦٥ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٧٨ .

٣ - معاوية بن يحيى الصدفي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في رواية غير الشاميين عنه ، وهو في رواية الشاميين عنه مستقيم الحديث [١] .

وراوي هذا الحديث عنه ، « الهقل بن زياد » ، شامي .

٤ - إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يهم فيه [٢] .

وقد توبع من غير ثقة كما تقدم

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ثقتان ثبتان ، وعُدا من أثبت أصحابه ، مما يجعله وجهاً محفوظاً عن الزهري أيضاً ، وقد رجحه الدارقطني .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن شيخ غير متهم، عن أنس ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، وفيهم ثقتان ثبتان ، عدا من أثبت أصحابه .

وكذلك الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن أنس - بالعنعنة - فهو راجح أيضاً لأنه تأيد بالوجه الثالث وتقدم أن الزهري دلّسه فأسقط الواسطة ، ورواه بالعنعنة .

وأما الوجه الأول الذي رواه الزهري مصرِّحاً فيه بالسماع من أنس ، فمرجوح ، لأنه وإن كانت رواية معمر له محفوظة عنه ، لكن خالفت رواية الثقات الذين أثبتوا الواسطة بينهما ، بل وخالفت رواية معمر الأخرى التي رواها بالعنعنة ، والتي تأيدت روايتهم كما تقدم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين ضعيف ، وذلك لعلة الانقطاع في الوجه الثاني،

---

(١) انظر ص ٩٧٥ .

(٢) انظر ص ٢١٤ .

ولوجود راو مبهم في الوجه الثالث ، ومع أن الزهري وثق هذا الراوي على الإبهام ، غير أنه توثيق غير معتد به على الراجح .

لكن للحديث شاهد أخرجه الحاكم من طريق الخصيب بن ناصح ، عن [عبيدة بنت نابل] عن عائشة بنت سعد ، عن أبيها ، أن النبي ﷺ جلس في المسجد ثلاث ليال يقول : « **اللّهم أدخل من هذا الباب عبداً يحبك وتحبه** » ، فدخل منه سعد (بن أبي وقاص) .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي [1] .

قلت : وما ذهبا إليه فيه نظر ، لأن عبيدة بنت نابل : مقبولة - كما قال ابن حجر [2] .

وبناء عليه يمكن القول بأن الحديث الذي معنا يرتقي بهذا الشاهد إلى مرتبة الحسن لغيره ، والله أعلم .

* * *

(١) المستدرك للحاكم وبهامشه التلخيص للذهبي (٣/ ٤٩٩) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٧٥٠ ، (٨٦٣٩) ، انظر التهذيب (١٢/ ٤٦٥) .

الحديث (٨٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث مُجمِّع بن جارية ، عن النبي ﷺ: « **يقتل ابنُ مريم ﷺ الدجالَ بباب لُد** » (١) .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة(٢) عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية . ضبط ذلك الحميدي عن ابن عيينة .

وقال نعيم بن يعقوب : عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه ، أسقط من الإسناد رجلاً (٣) .

وقال الحِمَّاني : عن ابن عيينة ، نحو قول الحميدي ، إلا أنه لم يضبط نسب ابن ثعلبة (٤) .

ورواه يونس ، والليث بن سعد ، وابن مسعود (٥) ، عن الزهري ، مثل قول الحميدي ، عن ابن عيينة .

---

(١) اللُّد : قرية قرب بيت المقدس من نواحي فلسطين . (معجم البلدان لياقوت الحموي ٥/١٥) .

(٢) هكذا جاء اسمه في معظم الروايات ، وقيل : عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة ، وقيل غير ذلك ، (انظر تهذيب الكمال ١٩/٦٦) ، وكلها أسماء لشخص واحد ، تفرد الزهري بالرواية عنه (انظر المنفردات والوحدان للإمام مسلم ص ١٢٢) .

(٣) يعني : عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة .

(٤) لم أقف على رواية الحماني هذه ، واسمه يحيى بن عبد الحميد ، ويظهر أن روايته لا تعارض رواية الحميدي ، فابن ثعلبة شخص واحد كما أشرت .

(٥) هكذا في المخطوط ، ولم أتمكن من تعيينه ، وسيأتي ذكر بعض الرواة الذين رووا هذا الوجه ، ولم يشر إليهم الدارقطني ، ولعله أحدهم .

وقال ابن جريج : عن الزهري ، عن عبد الله بن عبد الله بن ثعلبة ، وإنما أراد : عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة .

وقال : عن عبد الله بن يزيد الأنصاري ، وإنما أراد : عبد الرحمن .

وقال : عن مجمِّع بن حارثة (١) .

وقال معمر : عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن [زيد] (٢) .

وقال محمد بن إسحاق : عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، عن عمِّه مجمِّع ، أسقط من الإسناد « عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة » (٣) .

والقول : قول الحميدي ، عن ابن عيينة ، وقول يونس ، والليث ، ومن تابعهم (٤) ، (٥) .

(تخريج الحديث)

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة ، عن عبد الرحمن ابن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية .

---

(١) يعني : والصحيح : مجمع بن جارية .
وخلاصة كلام الدارقطني في رواية ابن جريج ، أنه طرأت عليها تصحيفات في اسم بعض الرواة ، لكنها لا تشكِّل وجهاً آخر من أوجه الاختلاف عن الزهري .

(٢) في المخطوط « يزيد » والصحيح ما أثبته ، كما يقتضيه السياق ، وكما سيأتى في التخريج .

(٣) يعني : فرواية ابن إسحاق هذه توافق رواية نعيم بن يعقوب عن ابن عيينة التي تقدمت .

(٤) يعني : الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية .

(٥) العلل للدارقطني (٥/ق ٥ ب) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية بدون ذكر « عبيد الله » .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن زيد ، عن مجمِّع بن جارية .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية) :

(أ) فرواه الحميدي في مسنده (٢/ ٣٦٥) ، (٨٢٨) ، واللفظ له .

ونعيم بن حماد في الفتن (٢/ ٥٦٠) ، (١٥٦٥) .

وأحمد في مسنده (٣/ ٤٢٠) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، قال : ثنا الزهري ، قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة ، أنه سمع عبد الرحمن بن يزيد [(١)] بن جارية ، قال : سمعت عمِّي مجمِّع بن جارية يقول : سمعت رسول الله ﷺ - وذكر الدجال- فقال : « **والذي نفسي بيده ليقتله ابن مريم بباب لدّ** » .

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٨٨) عن الحميدي .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤٤٣) ، (١٠٧٧) .

وابن قانع في معجم الصحابة (ق ١٧٦ ب) ترجمة مجمِّع بن جارية .

كلاهما من طريق الحميدي .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٠) ترجمة عيسى بن مريم عليه السلام .

---

(١) وقع في المطبوع من مسند أحمد « عبد الله بن يزيد » وهو تصحيف ، والصحيح : عبد الرحمن بن يزيد كما في رواية الحميدي ، وقد جاء في أطراف المسند لابن حجر (٥/ ٢٥٣) ، (٧٠٤٠) على الجادة ، ويؤيده أنه ليس ليزيد بن جارية ابن اسمه عبد الله ، (انظر تسمية من روي عنه من أولاد العشرة لابن المديني ص ١١٨ ، وتسمية الأخوة الذين روي عنهم الحديث لأبي داود ص ١٩٥) .

والمزي في تهذيب الكمال (١٩/ ٦٧) ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة .
كلاهما من طريق أحمد بن حنبل ، وجاء عند ابن عساكر « عبد الله بن يزيد » ، وقد تقدم أنه خطأ .

والصحيح : عبد الرحمن بن يزيد .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ١٤٤) ، (٢١٢٤) عن الشافعي .

والدارقطني في المؤتلف والمختلف (١/ ٤٣٨) من طريق علي بن حرب .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩٩) ترجمة عيسى بن مريم عليه السلام ، من طريق سعيد بن عبد الرحمن .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به بمثله .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، ابن عيينة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٠) ترجمة عيسى بن مريم عليه السلام ، من طريق عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وقد أشار إلى روايته الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١/ ٤٣٨) .

وابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤) تعليقاً .

(جـ) وتابع الليث بن سعد ، ابن عيينة ، ويونس في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الترمذي في جامعه (٤/ ٥١٥) كتاب الفتن ، باب ما جاء في قتل عيسى بن مريم الدجال ، (٢٢٤٤) عن قتيبة ، حدثنا الليث ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

كما أخرجها من طريق الليث :

أحمد في مسنده (٣/ ٤٢٠) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٨٦) كتاب التاريخ ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن (٦٧٧٢) .

وابن قانع في معجم الصحابة (ق ١٧٦ ب) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤٤٣) ، (١٠٧٥) .

ومن طريق الطبراني ، أخرجها المزي في تهذيب الكمال (١٩/ ٦٧) ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة .

وأخرجها أبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الثاني / ق ١٩٢ ب) .

والبغوي في شرح السنة (١٥/ ٦٤) كتاب الفتن ، باب الدجال (٤٢٦٧) .

والداني في السنن الواردة في الفتن (٢/ ١١٨١) ، باب ما جاء في نزول عيسى (٦٩٠) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩٩) ترجمة عيسى بن مريم .

تسعتهم من عدة طرق ، عن الليث بن سعد ، به ، وفي روايتي الترمذي ، والبغوي « عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة » ، وفي رواية الباقين « عبد الله بن ثعلبة » ، كما تصحف « عبد الرحمن بن يزيد » إلى « عبد الرحمن بن زيد » ، في رواية البغوي وحدها .

(د) وتابع ابن جريج ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، مع تصحيفات في روايته أشار إليها الدارقطني في كلامه عن الاختلاف (كما تقدم) .

ولم أقف على من أخرج رواية ابن جريج هذه ، غير أن الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١/ ٤٣٨) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩٩) ترجمة عيسى بن مريم عليه السلام .

وابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤) .

أوردوها تعليقاً عنه .

(هـ) وتابع عُقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها في كلامه عن الاختلاف .

وقد أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤٤٥) ، (١٠٨١) .

والدارقطني نفسه في المؤتلف والمختلف (١/ ٤٣٨) .

والدارمي في السنن الواردة في الفتن (٢/ ١١٨١) باب ما جاء في نزول عيسى (٦٨٩) .

ثلاثتهم من طريق سلامة بن روح ، عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، به بنحوه ، وجاء في روايتي الدارقطني والداني : عبد الله بن ثعلبة .

(و) وتابع زمعة بن صالح ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وقد أخرجها الطيالسي في مسنده ص ١٧٠ ، (١٢٢٧) عن زمعة ، عن الزهري ، به بنحوه .

ومن طريقه ، أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤٤٤) ، (١٠٧٩) .

(ز) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وقد أخرجها الطبراني في الموضع السابق ، حديث رقم (١٠٨٠) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، به بنحوه .

كما أوردها تعليقاً عنه ، ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩٩) ترجمة عيسى ابن مريم عليه السلام .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية ، بدون ذكر « عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة ») :

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن نعيم بن يعقوب ، رواه هكذا عن خاله سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، ولم أقف على روايته هذه بعد البحث والتقصي .

(ب) وتابع محمد بن إسحاق بن يسار : ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرجها ابن قانع في معجم الصحابة (ق ١٧٦ ب) من طريق سلمة بن الفضل الرازي ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن مجمِّع بن جارية ، بنحوه .

كما أخرجها عبد الغني المقدسي في أخبار الدجال ص ٢٩ (٢٨) من طريق عبد الرحمن بن شريك ، نا أبي (شريك بن عبد الله) ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال الذهبي مذيلاً عليه : ابن شريك متروك الحديث ، واهٍ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الله بن عبيد الله ، عن عبد الرحمن بن زيد بن جارية ، عن عمه مجمِّع بن جارية) :

فقد ذكر الداقطني في المؤتلف والمختلف (١/ ٤٣٩) ، وابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٤) أن معمر بن راشد ، والأوزاعي ، روياه هكذا عن الزهري بذكر « عبد الرحمن بن زيد » .

وهو وجه محتمل ، وذلك لأن العسكري ذكر في تصحيفات المحدثين (٢/ ٥٢١) أن لجارية ابناً اسمه « زيد » ، فقال :

« وجارية بن عامر بن مجمِّع ، وهو الذي بنى مسجد الضرار ، فكان رأس أهل المسجد ، وكان معه ولده : مجمِّع ، وزيد ، ويزيد . . . » .

فأما رواية معمر :

فأخرجها عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٩٨) كتاب الجامع ، باب الدجال (٢٠٨٣٥) عن معمر ، عن الزهري ، عن عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة الأنصاري ، عن عبد الله بن زيد الأنصاري ، عن مجمِّع بن جارية ، فذكره بنحوه .

هكذا جاءت الرواية في المطبوع من المصنف ، « بذكر عبد الله بن زيد » ، وقد علق المحقق بقوله : في « ت » ، عبد الرحمن بن يزيد .

قلت : لعل الذي في « ت » عبد الرحمن بن زيد هو الصحيح ، كما في كلام الدارقطني وابن ماكولا .

وقد أخرجها الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١/٤٣٩) من طريق عبد الرزاق ، بذكر « عبد الرحمن بن زيد » .

وأخرجها أحمد في مسنده (٣/ ٤٢٠) ، وفي (٤/٢٢٦) ، وفي (٤/ ٣٩٠) .

في جميع هذه المواضع عن عبد الرزاق ، عن معمر ، لكن قال في الموضع الأول « عبد الله بن يزيد » وفي الموضعين الأخيرين « عبد الله بن زيد » .

وأما ابن حجر ، فقد أحال رواية معمر ، على رواية سفيان بن عيينة التي تقدمت ، وفيها « عبد الرحمن بن يزيد » بقوله « بنحوه » (انظر أطراف المسند ٥/ ٢٥٣) .

وأخرجها نعيم بن حماد في الفتن (٢/ ٥٦١) ، (١٥٧٠) عن عبد الرزاق وفيها « عبد الله بن زيد » .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤٤٣) ، (١٠٧٦) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٠) ترجمة عيسى ابن مريم عليهما السلام .

كلاهما من طريق عبد الرزاق ، وفيهما : عبد الله بن يزيد ، لكن قال ابن عساكر معقباً : والصواب « ابن زيد » .

والذي يظهر أن منشأ هذا الاختلاف ، من اختلاف نسخ المصنف لعبد الرزاق، فجاءت في نسخة بذكر « عبد الرحمن بن زيد » ، وهي التي أشار إليها محقق المصنف بالرمز « ت » ، وهذه النسخة هي التي وقعت للدارقطني ، فاعتمدها .

وجاءت في نسخة أخرى بذكر « عبد الله بن زيد » وهي التي وقعت لمن تقدم ذكرهم ممن أخرج الحديث من طريق عبد الرزاق ، بهذا الاسم .

كما يظهر أن الصحيح من النسختين هي الأولى التي فيها ذكر « عبد الرحمن ابن زيد » وذلك لأمرين :

١ - أني لم أقف على من أخرج الحديث بذكر « عبد الله بن زيد » غير معمر، فهذا الاختلاف في روايته فقط ، ولم يوافقه على ذلك أحد من أصحاب الزهري ، كما تقدم في التخريج ، وأما ما جاء في تخريج رواية سفيان ، من أن أحمد أخرجه بذكر « عبد الله بن يزيد » فقد تقدم أنه خطأ طباعي ، في حين أنهم

وافقوه في ذكر « عبد الرحمن » ، ويبقى الخلاف في كونه عبد الرحمن بن يزيد، أو عبد الرحمن بن زيد .

٢ - أن ابن ماكولا ، حين تعرض للاختلاف في اسم ابن يزيد هذا ، ذكر أن اسمه عبد الرحمن بن يزيد ، وقيل : عبد الرحمن بن زيد ، ولم يشر إلى من اسمه عبد الله بن زيد ، ممن روى هذا الحديث ، من قريب ولا بعيد .

٣ - أنه سيأتي في تخريج رواية الأوزاعي التي قُرنت روايته برواية معمر ، ذكر عبد الرحمن بن زيد أو يزيد ولم تأت بذكر « عبد الله » .

وأما رواية الأوزاعي :

فأخرجها الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٤٣٩/١) من طريق الوليد بن مزيد ، عن الأوزاعي ، حدثني ابن شهاب ، عن عبد الله بن ثعلبة الأنصاري ، عن عبد الرحمن بن زيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية بنحوه .

وأخرجها ابن قانع في معجم الصحابة (ق١٧٦ ب) من طريق عباد بن جويرية ، عن الأوزاعي به ، وقال :

و« يزيد » هو الصحيح ، و« زيد » خطأ .

وأخرجها أحمد في مسنده (٣/ ٤٢٠) عن محمد بن مصعب .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤٤٤) ، (١٠٧٨) من طريق بهلول بن حكيم .

وابن الأعرابي في معجمه (ق ٢٢٥ ب) من طريق عقبة بن علقمة .

ثلاثتهم عن الأوزاعي ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن ثعلبة ، لكن قالوا في روايتهم : عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية .

ويظهر أنها مصحَّفة عندهم عن « عبد الرحمن بن زيد » كما في رواية الدارقطني ، وكما يفهم من كلام ابن قانع .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته ، كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية) :

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث من وجهين رئيسين :

١ - فمرة يُروى عنه هكذا .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية، بدون ذكر « عبيد الله » .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجل أصحاب ابن عيينة [٢] .

- أحمد بن حنبل ، وهو من هو .

- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .

- علي بن حرب الطائي : صدوق [٣] .

- سعيد بن عبد الرحمن المخزومي : ثقة ، خاصة في ابن عيينة [٤] .

أما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير ابن أخته نعيم بن يعقوب ، قال فيه العجلي : ثقة ، رجل صالح ، متعبد [٥] ، وذكره ابن حبان في الثقات [٦] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٧١ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٩٩ ، (٤٧٠٣) ، وانظر التهذيب (٧/ ٣٦٠) .

(٤) انظر ص ٣٤٥ .

(٥) ترتيب الثقات ص ٤٥٢ .

(٦) الثقات (٩/ ٢١٩) .

أما العقيلي فقال : لا يتابع على حديثه [1] ، ووافقه الذهبي [2] ، وابن حجر [3] .

وقال أبو حاتم : لا أعرفه [4] .

ويظهر أن اعتماد توثيقه ممكن ، والوصف بعدم المتابعة لا يقتضي الضعف ، وقول أبى حاتم : لا أعرفه ، غير مؤثِّر ، فقد عرفه غيره .

وكما ترى فإن الراجح من روايتي سفيان ، هي الأولى لكثرة الرواة عنه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحابه .

في حين أن رواية نعيم بن يعقوب عنه شاذة .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه [5] .

٣ - الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك وابن عيينة ونحوهما [6] .

٤ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [7] .

ولم أقف على روايته ، لتحديد طريقة تحمله هذا الحديث ، لكنه وافق فيها الثقات الأثبات من أصحاب الزهري .

---

(١) الضعفاء الكبير (٤/ ٢٩٥) .
(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٧١) .
(٣) لسان الميزان (٦/ ١٧١) .
(٤) علل الحديث (٢/ ٢١٢) .
(٥) انظر ص ١٦٤ .
(٦) انظر ص ٦١٤ .
(٧) انظر ص ٢٤٤ .

٥ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

٦ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] ، وقد توبع كما تقدم .

٧ - عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٣] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحاب الزهري ، مما يجعله أرجح وجوه الخلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية) :

فرواه عنه راويان هما :

١ - سفيان بن عيينة - من رواية نعيم بن يعقوب ، عنه - :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، وذلك من جهة الراوي عنه .

٢ - محمد بن إسحاق بن يسار :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث لذاته ، في غير ما شذَّ به أو دلَّسه [٤] .

وقد رواها بالعنعنة كما تقدم في التخريج ، كما أنها في حكم الشاذ ، وذلك لأن متابعة ابن عيينة لا تفيده ، لضعفها كما أسلفت .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .
(٢) انظر ص ٣٦٧ .
(٣) انظر ص ٢٢٠ .
(٤) انظر ص ١٧٢ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن زيد ، عن عمه مجمع بن جارية) :

فرواه عنه راويان أيضاً هما :

١ - معمر بن راشد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [(١)] .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [(٢)] .

وبعد : فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما ثقتان ، غير أن روايتيهما لا تقويان على معارضة رواية الأكثرين من الثقات الأثبات في أصحاب الزهري ، الذين رووا عنه الوجه الأول .

ولذلك ضعفها بعض العلماء كما تقدم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني وفي تخريج الحديث ، ودراسة الاختلاف، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمِّه مجمِّع بن جارية ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات .

وأما الوجهان الآخران ، فمرجوحان كما تقدم بيانه تفصيلاً كل في موضعه ، ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول مع حكم الدارقطني بأنه الصواب ، والله أعلم.

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٥٤ .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح ضعيف ، وذلك لجهالة عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة ، إذ قال فيه ابن حجر : شيخ للزهري لا يُعرف [1] ، وقد تقدم أنه لم يرو عنه غير الزهري .

لكن يشهد له حديث النواس بن سمعان الذي أخرجه مسلم في صحيحه بطوله ، وفيه أن عيسى بن مريم يطلب الدجال ، حتى يدركه بباب لُد ، فيقتله . . . [2] .

وعليه يرتقي الحديث الذي معنا إلى درجة الصحيح لغيره .

ويظهر أن الترمذي صححه بمراعاة شاهده أيضاً .

* * *

(١) تقريب التهذيب ص ٣٧٢ ، (٤٣٠٦) .

(٢) صحيح مسلم (٤/ ٢٢٥٠) كتاب الفتن ، باب ذكر الدجال ، (١١١ - ٢١٣٧) .

الحديث : (٨١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث مالك بن صعصعة ، عن النبي ﷺ في المعراج ؟

فقال : يرويه قتادة ، واختلف عنه : . . . . ثم قال :

وروى هذا الحديث ، الزهري ، عن أنس ، فخالف قتادة ، أسنده عن أنس، عن أبى ذر الغفاري ، واختلف عن الزهري :

فرواه عقيل ، ويونس ، عن الزهري ، عن أنس ، عن أبي ذر .

قال ذلك ابن وهب ، عن يونس .

وقال أبو ضمرة : عن يونس ، عن الزهري ، عن [أُبَيّ] (١) .

ووهم فيه ، وأحسبه سقط من كتابه [ذر] (٢) ، فظن أنه عن أُبيّ ابن كعب .

ورواه أبو صفوان عبد الله بن سعيد ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس ، لم يجاوز به (٣) .

وكذلك رُوى عن بكير بن الأشج ، عن الزهري ، عن أنس .

والمحفوظ : قول عقيل ، ويونس من رواية ابن وهب عنه .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، فرض الصلاة دون سائر الحديث ، وذلك صحيح عن الزهري .

---

(١) في المخطوط « أبى ذر » والصحيح ما أثبته ، وأيده التخريج .
(٢) في المخطوط « أنس » والصحيح ما أثبته ، وأيده التخريج .
(٣) يعني : مرفوعاً ، بدون ذكر أبي ذر ، ولا أبي بن كعب .

وقد نبَّه عقيل ويونس في روايتيهما عن الزهري ، أن أنساً رواه عن النبي ﷺ [1] ، [2] .

وسئل - الدارقطني - عن هذا الحديث مرة أخرى من مسند أبي ذر ؟

فقال : يرويه الزهري ، عن أنس .

حدث به عنه عقيل ، ويونس ، واختلف عن يونس .

فقال أبو ضمرة : عن يونس ، عن الزهري، عن أنس ، عن «أُبيّ».

وأحسبه سقط عليه « ذر » فجعله عن أبيّ بن كعب ، ووهم فيه .

وروى هذا الحديث قتادة ، عن أنس بن مالك ، عن مالك بن صعصعة ، وأتى به بطوله .

وروى بعضه شعبة ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبى ﷺ - قصة النهرين .

حدث به إبراهيم بن طهمان عن شعبة .

ويشبه أن تكون الأقاويل كلها [3] صحاحاً، لأن [رواتها] أثبات[4].

(تخريج الحديث)

هذا الحديث من رواية الزهري ، مداره عليه ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك ، عن أبي ذر الغفاري .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك ، عن أُبيّ بن كعب .

---

(١) يعني : لأنهما أوردا في آخر روايتيهما أن الزهري رواه عن أنس مرفوعاً بقصة الصلاة فقط ، كما سيأتي في التخريج .

(٢) العلل للدارقطني (٤/ق ١٢٤ ب) .

(٣) يعني : التي ساقها في هذا الموضع من مسند أبي ذر ، باستثناء رواية أبي ضمرة ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس ، عن أبي ، إذ تقدم ما يفيد الوهم فيها .

(٤) العلل للدارقطني (٦/ ٢٣٣) .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك ، بدون ذكر أبي ذر أو أُبيّ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن أبي ذر الغفاري) :

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (١١/١٤٨) كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ (٢٦٣ - ١٦٣) عن حرملة بن يحيى التجيبي ، أخبرنا ابن وهب قال : أخبرنا يونس ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك قال : كان أبو ذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال : « **فُرج سقف بيتي وأنا بمكة ، فنزل جبريل ، ففرج صدري ، ثم غسله من ماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب ممتليء حكمة وإيماناً ، فأفرغهما في صدري ، ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي ، فخرج بي إلى السماء ...**

وذكر الحديث بطوله في قصة معراجه إلى السماء ، وحكايته مع ملائكة السماوات السبع ، ومع الأنبياء ، ثم قال : قال ابن شهاب : وأخبرني ابن حزم، أن ابن عباس وأبا حبة الأنصاري كان يقولان : قال رسول الله ﷺ : « **ثم عُرج بي حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام** » .

قال ابن حزم وأنس بن مالك : قال رسول الله ﷺ : « **ففرض الله على أمتي خمسين صلاة ..** » ثم ذكر القصة بكاملها في فرض الصلاة ، وقال في آخرها : « **ثم أدخلت الجنة ، فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ ، وإذا ترابها المسك** » .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/ ١٤٠) كتاب الصلاة الأولى باب فرض الصلاة (٣١٤) من طريق ابن وهب به : الحديث بتمامه .

وقال في الحديث الذي قبله :

روى هذا الحديث الزهري - والزهري خالف قتادة في إسناده ومتنه .

فرواه ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس ، عن أبي ذر .

ورواه بعض أصحاب يونس ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس ، عن أُبي، وهو خطأ ، ويشبه أن يكون سقط من الكتاب « ذر » فصار « عن أبي » فظن أنه « أُبيّ » .

ورُوي هذا الحديث عن الزهري عن أنس .

ورواه ثابت ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، لم يذكر فيه « مالك بن صعصعة » ولا « أبا ذر » .

وأخرجه في المجتبى (١/ ١٨٠) أول كتاب الصلاة ، بالإسناد الأخير ، عن ابن شهاب ، عن ابن حزم ، وأنس بقصة فرض الصلاة فقط .

وأخرج الحديث بتمامه من طريق ابن وهب :

ابن مندة في الإيمان (٢/ ٧٢٠) ، (٣ - ٧١٤) .

وقال في آخره : رواه الليث ، وابن المبارك ، وعنبسة ، عن يونس .

ورواه عقيل ، عن الزهري .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٣٣) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/ ٢٤٧) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة باب وصف الجنة وأهلها (٧٣٦٣) .

والدارمي في الرد على الجهمية ص ٥٧ .

والأصبهاني في الحُجة في بيان المحجة (١/ ٤٩٥) ، (٣٣٩) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٣٣أ) باب ذكر ليلة أسري برسول الله ﷺ إلى السماء .

كما أخرجه في معرفة الصحابة (٣/ ٢٥١) ترجمة ثابت بن النعمان ، أبي حبة (١٣٥٠) .

وفي صفة الجنة (٢/ ٣) باب ذكر تربة الجنة (١٥٧) ، في كلا الموضعين مختصراً .

وأخرجه الفريابي في القدر ص ٤٠٨ ، (٤٤٢) مختصراً أيضاً .

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٣٧٩) .

والذهبي في تاريخ الإسلام (السيرة النبوية) ص ٢٥٨ ، باب ذكر معراج النبي ﷺ . كلاهما من طريق ابن وهب المذكور ، الحديث بتمامه .

وتابع غير واحد من أصحاب يونس ، ابن وهب في روايته الحديث بهذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

١ - الليث بن سعد :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٤٥٨) كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء (٣٤٩) عن يحيى بن بكير ، قال حدثنا الليث ، عن يونس عن ابن شهاب به الحديث بتمامه .

كما أخرجها من طريق الليث :

أبو يعلى في مسنده (٦/ ٢٩٦) ، (٣٦١٦) .

والدارمي في الرد على الجهيمة ص ٥٧ .

وابن مندة في الإيمان (٢/ ٧٢٢) ، (٣ - ٧١٤) .

والآجري في الشريعة ص ٤٨١ ، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٣٧٩) .

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ٣٤٥) كتاب الفضائل ، باب المعراج ، (٣٧٥٤) .

وفي معالم التنزيل (٣/ ٤٦٠) سورة الإسراء آية (١) .

وابن بلبان في المقاصد السنية ص ٦٥ ، الحديث (٢) .

٢ - عبد الله بن المبارك :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٤٩٢) كتاب الحج ، باب ما جاء في زمزم (١٦٣٦) فقال : وقال عبدان ، أخبرنا عبد الله (يعني المبارك) ، أخبرنا يونس ، عن الزهري ، به مختصراً .

قال ابن حجر : هكذا وقع في رواية أبي الوقت .

ورويناه من طريق أبي ذر (يعني : الهروي) بسنده إلى البخاري في أحاديث الأنبياء قال : قال لي عبدان .

وقال أبو بكر الجوزقي في مستخرجه : ثنا أبو العباس الدغولي ، ثنا محمد ابن الليث المروزي ، ثنا عبدان ، به [١] .

قلت : وهو في (٦/ ٣٧٤) كتاب أحاديث الأنبياء باب ذكر إدريس (٣٣٤٢) من رواية أبي الوقت ، بمثل ما ورد في الموضع السابق في كتاب الحج .

---

(١) تغليق التعليق (٣/ ٧٩) .

٣ - عنبسة بن خالد الأيلي ، ابن أخي يونس :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٣٧٤) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب ذكر إدريس (٣٣٤٢) عن أحمد بن صالح ، حدثنا عنبسة ، حدثنا يونس ، عن ابن شهاب ، به - الحديث بتمامه .

وأخرج ابن أبي حاتم رواية يونس لهذا الوجه في غير موضع من كتابه العلل، حيث قال في (١/ ١١٦) وفي (٢/ ٤٠٢) :

سألت أبي عن حديث رواه يونس ، عن الزهري ، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ في المعراج .

ورواه قتادة عن أنس ، عن مالك بن صعصعة ، عن النبي ﷺ .

فقيل لأبي : أيهما أشبه ؟

قال : أنا لا أعدل بالزهري أحداً من أهل عصره ، ثم قال : إني أرجو أن يكونا جميعاً صحيحين ، وقال مرة : حديث الزهري أصح . قلت لأبي : وقد اختلفوا على الزهري ؟

قال : نعم ، منهم من يقول : الزهري عن أنس ، عن أُبيّ بن كعب .

والزهري عن أنس ، عن أبي ذر أصح .

وأخرجه كذلك في (١/ ١١٧) وقال :

سئل أبو زرعة عن حديث الزهري ، عن أنس ، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ في المعراج ؟ ومن يقول : الزهري عن أنس ، عن أُبي بن كعب ، عن النبي ﷺ ؟

فقال : الزهري ، عن أنس ، عن أبي ذر ، أصح .

(ب) وتابع عقيل بن خالد ، يونس في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٣٥) .

والفريابي في القدر ص ٤١٠ ، (٤٤٣) .

والفاكهي في أخبار مكة (٢/ ٢٤) باب ما جاء في فضل زمزم . . (١٠٧١) .

ثلاثتهم عن محمد بن عزيز الأيلي ، قال : ثنا سلامة بن روح ، قال : حدثني عقيل ، عن ابن شهاب به بمثل رواية يونس .

وأخرجها ابن مندة في الإيمان تعليقاً كما تقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن أُبي بن كعب) :

فرواه أبو يعلى في مسنده (٦/ ٢٩٥) ، (٣٦١٤) .

وعبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أحمد (انظر المسند ٥/ ١٢٢) .

كلاهما عن محمد بن عباد المكي ، حدثنا أبو ضمرة أنس بن عياض ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس قال : كان أُبيّ يحدث أن النبي ﷺ قال : « **فرج سقف بيتي وأنا بمكة ، فنزل جبريل ففرج صدري ، ثم غسله من ماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب مملوء حكمة وإيماناً ، فأفرغهما في صدري ثم أطبقه** » .

وقد علق ابن حجر على رواية عبد الله بن أحمد فقال :

هكذا أورده ، وهو وهم نشأ عن تصحيف ، والمحفوظ : حديث الزهري ، عن أنس ، عن أبي ذر ، كأنها كانت كذلك ، فسقطت « ذر » والسياق ، فصُحِّفت « أبي » [(١)] .

وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٣٣٢ وما بعدها) ، (١١٢٧) و(١١٢٨) من طريقي أبي يعلى ، وعبد الله بن أحمد .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (السيرة النبوية ، ص ٣٧٤) من طريق عبد الله بن أحمد - وحده - وقال :

رواه غيره [(٢)] عن يونس ، فلم يذكر أبيّاً في إسناده .

كما أورد ابن كثير ، رواية عبد الله - وحده - في جامع المسانيد (١/ ٨١) (٢١) وقال : تفرد به [(٣)] .

---

(١) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي (١/ ١٨٣) ، (٤) .

(٢) يعني : رواه غير أبي ضمرة عن يونس فلم يذكر « أُبيًا » وإنما ذكر « أبا ذر » .

(٣) يعني : أبا ضمرة ، في رواية الحديث بتمامه لأنه قد توبع على جزء منه كما تقدم في رواية محمد بن العلاء .

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (انظر المسند ٥/ ١٤٣) عن محمد بن إسحاق بن محمد المسيبي ، ثنا أنس بن عياض ، به وذكر الحديث بتمامه .

ومن طريقه ، أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٣٢٩) ، (١١٢٦) .

والآجري في الشريعة ص ٤٨٣ [١] .

وأخرجه من طريق أبي ضمرة أيضاً : الهيثم بن كليب في مسنده (٣/ ٣٢٢) ، (١٤٢٩) مختصراً .

وأورده ابن كثير في الموضع السابق ، حديث رقم (٢٣) وقال : تفرد به [٢] .

وتابع محمد بن العلاء الأيلي ، أبا ضمرة أنس بن عياض ، في رواية هذا الوجه عن يونس ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الفاكهي في أخبار مكة (٢/ ١٤٤) باب تولية النبي ﷺ أبا محذورة (١٣٢٥) .

وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢٧٤) ترجمة محمد بن إبراهيم الشامي ، وقال:

وهذا الإسناد منكر ، لا أعلم يرويه [٣] عن يونس ، غير محمد بن العلاء ، وعنه محمد بن إبراهيم الشامي .

وابن أبي حاتم في العلل (١/ ١٤٩) وقال : قال أبي : هذا حديث منكر ، ومحمد بن العلاء مجهول .

والهيثم بن كليب في مسنده (٣/ ٣٢١) ، (١٤٢٨) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة رووه من طريق محمد بن إبراهيم الشامي ، عن محمد بن العلاء الأيلي ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ،

---

(١) تصحفت « محمد بن إسحاق بن محمد المسيبي » في المطبوع إلى « محمد بن إسحاق ، عن محمد بن المثني » .

(٢) يعني : أبا ضمرة ، في رواية الحديث بتمامه لأنه قد توبع على جزء منه كما تقدم في رواية محمد بن العلاء .

(٣) كلامه فيه نظر ، إذ توبع كما تقدم .

عن أنس ، عن أبي بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **دخلت الجنة ، فرأيت فيها جنابذ من لؤلؤ ، ترابها المسك** » وزاد : « قلت : لمن هذا يا جبريل ؟ قال : للمؤذنين والأئمة من أمتك » .

وأوردها ابن كثير في جامع المسانيد (١/ ٨٤) ، (٢٥) معزوة إلى أبي يعلى [١] عن محمد بن إبراهيم الشامي ، ثم قال : غريب جداً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ) :

فقد ذكر الدارقطني أن يونس بن يزيد من رواية أبي صفوان الأموي ، وبكير ابن الأشج ، روياه هكذا عن الزهري .

(أ) فأما رواية أبي صفوان عن يونس :

فأخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (السيرة النبوية ص ٣٧٤) .

وفي (الجزء الذي فيه من ترجمة عبد الله بن سالم إلى ترجمة عبد الله بن أبي عائشة ص ٥٤) ترجمة عبد الله بن سعيد الأموي ، من طريق محمد بن عباد ، عن أبي صفوان ، عن يونس ، عن الزهري ، به مختصراً .

وقال في الموضع الأول : رواه أبو ضمرة عن يونس ، فزاد في إسناده أبي ابن كعب .

وقد أخرج الفاكهي رواية يونس لهذا الوجه في أخبار مكة (٢/ ٢٦) باب ما جاء في فضل زمزم وتفسيره (١٠٧٤) من طريق أبي صالح ، عن الليث بن سعد ، قال : حدثني يونس عن الزهري ، عن أنس بن مالك قال : إن رسول الله ﷺ قال : « **فُرِج سقف بيتي بمكة ، ثم أتيت بطست فيه من ماء زمزم ، فشُق بطني فغُسل جوفي ، وحشي إيماناً وحكمة** » .

(ب) وأما رواية بكير بن الأشج ، فلم أقف على من أخرجها .

ثم إنه تقدم في كلام الدارقطني ، أن معمر بن راشد روى الحديث بهذا الوجه ، لكن اقتصر في متنه على قصة فرض الصلاة ، وروايته لا تعارض رواية من تقدم

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده ، ولعله في مسنده الكبير .

ذكرهم ، الذين رووا الحديث بقصة الإسراء من أولها ، وذلك لأنه لم يقع لمعمر إلا سماع هذا الجزء من الحديث .

وقد أخرج روايته : عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٥٢) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فرض الصلاة ، (١٧٦٨) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بقصة فرض الصلاة فقط كما تقدم .

وأخرجها أحمد في مسنده (٣/ ١٦١) عن عبد الرزاق .

وأخرجها الترمذي في جامعه (١/ ٤١٧) كتاب الصلاة ، باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات ؟ (٢١٣) .

وقال : حديث أنس ، حديث حسن غريب .

ثم قال : وفي الباب عن عبادة بن الصامت ، وطلحة بن عبيد الله ، وأبي ذر [1] ، وأبي قتادة ، ومالك بن صعصعة ، وأبي سعيد الخدري .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٣٥) .

كلاهما من طريق عبد الرزاق .

وقد صحح الدارقطني رواية معمر هذه اعتماداً على أن عقيلاً ويونس ذكرا في آخر روايتيهما للوجه الأول ، أن الزهري رواه عن أنس مرفوعاً كما تقدم في التخريج .

قلت : وقد أخرج ابن ماجه في سننه (١/ ٤٤٨) كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس (٨/ ١٣٩٩) رواية يونس ، بذكر قصة فرض الصلاة فقط .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن أبي ذر الغفاري) :

---

(١) لعل هذا ما يشير إلى كون رواية « أبي ذر » محفوظة ، لا رواية « أبي بن كعب » وإلا لذكرها .

فرواه عنه :

١ - يونس بن يزيد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه (١) .

واختلف عنه في هذا الحديث من ثلاثة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن أُبيّ بن كعب .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ (٢) .

- الليث بن سعد : ثقة ثبت ، غير أنه لا يصل في الزهري مرتبة الحفاظ من أصحابه كمالك (٣) .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت (٤) .

- عنبسة بن خالد الأيلي : صدوق ، وكانت أصول عمه يونس عنده ، أو نسخ منها (٥) .

وأما روايته الثانية فرواها عنه :

- أبو ضمرة ، أنس بن عياض : ثقة ربما يخطيء (٦) .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٦١٤ .

(٤) انظر ص ٣٣٥ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٤٣٢ ، (٥١٩٨) ، وانظر التهذيب (٨/ ١٣٧) .

(٦) انظر ص ٨٣٧ .

- محمد بن العلاء الأيلي : لم أقف على ترجمته ، وقد تقدم حكم أبي حاتم عليه بالجهالة .

وأما روايته الثالثة فرواها عنه الليث بن سعد وقد تقدم بيان حاله ، وأبو صفوان الأموي ، وهو ثقة [1] .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن يونس ، هي روايته الأولى ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه ، ويضاف إلى ذلك أنها من كتابه ، لأن ابن أخيه عنبسة ، يحدث عنه من كتابه .

وأما روايته الثانية فمرجوحة ، وذلك لأن غير واحد من العلماء أعلّها بالوهم، وذكروا أن منشأ الوهم سقط كلمة « ذر » من الإسناد ، فظن الراويان عن يونس، أنه « أبيّ بن كعب » ومما يؤيد الوهم ، كون هذين الراويين أحدهما مع ثقته قد وصف بأنه يخطىء ، والآخر مجهول ، والراوي عنه « محمد بن إبراهيم الشامي» منكر الحديث [2] .

وأما رواية يونس الثالثة ، فمرجوحة أيضاً ، وذلك لأنها رواية غير محفوظة عن الليث بن سعد ، والحمل فيها على الراوي عنه أبي صالح ، عبد الله بن صالح كاتب الليث ، فهو موصوف بكثرة الغلط [3] ، وقد تفرد بهذه الرواية عن الليث مخالفاً فيها يحيى بن بكير ، الذي روى الحديث عن الليث ، عن يونس، عن الزهري ، عن أنس ، عن أبي ذر ، وقد أخرج البخاري رواية يحيى بن بكير كما تقدم في التخريج .

فلم تبق إلا رواية أبي صفوان الأموي ، وروايته لا تقوى على رواية الأكثرين من أصحاب يونس الذين رووا عنه الرواية الأولى .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذه الرواية عن يونس ، لهذا الوجه هو المحفوظ عنه .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٠٦ ، (٣٣٥٧) وانظر التهذيب (٥/ ٢٠٩) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٤٦٦ ، (٥٦٩٨) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٣) .
(٣) انظر ص ٤٧٢ .

٢ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

وبعد : فهذان الراويان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما ثقتان ، وعُدا من أثبت أصحاب الزهري ، وقد أخرج البخاري ومسلم هذا الوجه من رواية يونس كما تقدم ، ورجحه غير واحد من العلماء ، ومنهم الدارقطني .

وعليه فهو أرجح الأوجه المختلف فيها عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أنس ، عن أبي بن كعب) :

فلم أجد من رواه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، من جهة الراويين لها عنه .

وقد أعلّها غير واحد من العلماء كأبي حاتم ، وأبي زرعة ، والنسائي ، وابن عدي ، وابن كثير ، وابن حجر ، وقد تقدمت أقوالهم .

ولم أجد من خالفهم في هذا ، إلا الضياء المقدسي الذي قال في المختارة (٣/ ٣٣٤) : وحديث أبي ذر يشبه حديث أبي بن كعب الذي أثبتناه ، فلذلك قال الدارقطني : أحسبه سقط عليه « ذر » غير أن قوله الأخير عندي أولى ، وهو قوله : ويشبه أن تكون الأقاويل كلها صحاحاً ، لأن رواتهم أثبات .

قلت : (أي الضياء) : وكون حديث أبيّ مثل حديث أبي ذر لا يؤثر فيه ثم الرواية فيها : عن أبي بن كعب ، فكيف يشتبه ابن كعب بذر ؟ وإذا كانت قد صحت الرواية عن أنس ، وروايته عن أبي ذر ، عنه ، وعن مالك بن صعصعة، فتصح روايته عن أبي بن كعب . ا هـ .

وهذا الذي قال فيه نظر من وجوه :

الأول :

أنه نقل كلام الدارقطني ، الذي أورده في مسند « أبي ذر » واعتمده ، ولو

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

وقف على كلامه في مسند « مالك بن صعصعة » الذي فيه الحكم على الرواية التي ذكر فيها « أبي ذر » أنها المحفوظة ، لتغير اجتهاده .

الثاني :

أن وصف الرواة عن الزهري ، لهذه الأوجه السابقة بأنهم أثبات ، صحيح ، لكن العلة التي في الرواية التي جاء فيها ذكر « أُبي » ليست من يونس بن يزيد تلميذ الزهري فهو ثقة ، لكن من الراويين عنه كما تقدم .

الثالث :

أنه لا يلزم من صحة روايتي أنس عن أبي ذر ، وعن مالك بن صعصعة ، صحتها عن أبي بن كعب ، وذلك لأنه حصل اختلاف على الراوي في هذه الأوجه ، والمعول عليه في الحكم بالصحة وعدمها في ذلك ، هو قواعد الترجيح ، وهي لا تؤيد ما ذكر كما أسلفت ، والله أعلم .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :.

(الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ) :

فرواه عنه :

١ - يونس بن يزيد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - بكير بن عبد الله الأشج :

وثقه ابن معين ، وأحمد ، والنسائي [١] ، وزاد ابن سعد : كثير الحديث[٢] ، كما وثقه أبو حاتم [٣] ، والعجلي [٤] ، وابن حجر [٥] .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من صلحاء الناس [٦] .

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٤/ ٢٤٥) .
(٢) الطبقات الكبرى ، القسم المتمم ص ٣٠٨ .
(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٤) .
(٤) ترتيب الثقات ص ٨٦ .
(٥) تقريب التهذيب ص ١٢٨ ، (٧٦٠) .
(٦) الثقات (٦/ ١٠٥) .

ووصفه الذهب بأنه ثبت إمام [1] .

فخلاصة حاله أنه متفق على توثيقه .

ولم أقف على من أخرج روايته حتى أحكم على الإسناد دونه ، لكن عدم ترجيح الدارقطني هذا الوجة مع كونه أشار إلى رواية بكير ، يجعل القلب غير مطمئن إلى نظافة الإسناد دونه ، ولو سلم بكون من دونه ثقات ، فإن روايته لا تقوى على معارضة روايتي عقيل ، ويونس ، للوجه الأول فهما أكثر ، وقد وصفا بأنهما من أثبت أصحاب الزهري .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

وأما ما تقدم من رواية معمر - الحديث بهذا الوجه - فلا يدخل معنا ، وذلك لأنه اقتصر فيه على جزء من المتن ، وهو الذي جاء فيه فرض الصلاة ، وهو صحيح عنه كما تقدم ، لكنه لم يقع له سماع الحديث من أوله ، وهو الجزء الذي دار عليه الاختلاف عن الزهري كما تقدم .

(الخلاصة)

يتضح مما سبق رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أنس بن مالك ، عن أبي ذر الغفاري ، وذلك لكون الراويين له عنه ، ثقتين ، ووصفا بأنهما من أثبت أصحابه ، وقد أخرجه البخاري ، ومسلم في صحيحيهما .

وأما الوجهان الثاني والثالث ، فمرجوحان كما تقدم بيانه تفصيلاً كلاً في موضعه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول مع حكم الدارقطني بأنه المحفوظ ، وموافقة غير واحد من العلماء له في ذلك ، كما يفهم من أقوالهم التي سلف ذكرها .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهه الراجح : صحيح فقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، والله أعلم .

* * *

---

(١) الكاشف (١/ ١٦٣) .

الحديث (٨٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث القاسم ، عن عائشة : « **كنت أفْتُل** [١] **قلائد هدي رسول الله ﷺ ، فيبعث بها ولا يدع شيئاً مما كان يصنع قبل ذلك** » .

فقال : يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري ، واختُلف عنه : . .

ثم قال في آخره: . . . وروى هذا الحديث الزهري ، واختُلف عنه:

فرواه أسامة بن زيد ، عن الزهري ، عن القاسم ، عن عائشة .

وخالفه أيوب بن موسى ، وابن أبى ذئب ، فروياه عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وقال يعقوب بن عطاء : عن الزهري ، عن عروة وعمرة ، عن عائشة .

ويشبه أن يصح جميعها ، والله أعلم [٢] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري وغيره ، وقد اختُلف فيه عن الزهري ، من ثلاثة أوجه :

١ - مرة يُروى عنه ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن عائشة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة - وحده - عن عائشة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة وعمرة ، عن عائشة .

---

(١) الفَتْل : ليّ الشيء ، والفتيل : حبل دقيق من خَزَم أو ليف أو عرق يُشَدُّ على العنان (لسان العرب مادة فتل ص ٣٣٤٣) .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ق ١٤٢ أ) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن عائشة) :

فرواه الدارقطني في الأفراد ، والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق١٣٣٥ أ) ، وقال : تفرد به أسامة بن زيد الليثي ، عن الزهري ، عنه ، (يعني : القاسم ، عن عائشة) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة) :

(أ) فرواه الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٤٠٧) ، (٧٠٨) عن إبراهيم بن محمد بن عرق ، ثنا يحيى بن عثمان ، ثنا أبو حيوة ، عن أرطاة بن المنذر ، عن المعلى بن إسماعيل ، عن أيوب بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : « **كان رسول الله ﷺ يهدي هديه من المدينة ، وأفتل قلائد هديه، ثم لا يمتنع من شيء مما يجتنبه المحرم ، غير أنه لا يحل وهو حرام حتى ينحر هديه**» .

(ب) وتابع محمد بن أبى ذئب ، أيوب بن موسى ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

فرواها علي بن الجعد في مسنده (٢/ ٩٩٤) ، (٢٨٧٩) عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به مختصراً .

وأخرجها أبو يعلى في مسنده (٨/ ٣٥٧) ، (٤٩٤٢) عن علي بن الجعد .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٦/ ١٢٨) كتاب الحج ، باب الهدي (٤٠٠١) عن أبى يعلى .

وقد وقفت على رواة آخرين ، تابعوا أيوب بن موسى ، وابن أبي ذئب ، في روايتهما هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(جـ) سفيان بن عيينة :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٣٦) .

والحميدي في مسنده (١/ ١٠٤) ، (٢٠٨) .

وإسحاق بن راهويه في مسند عائشة (٢/ ١٩٠) ، (١٤٩ - ٦٩٢) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به مختصراً .

وأخرجها من طريق سفيان :

مسلم في صحيحه (٢/ ٩٥٧) كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم (٣٦٠ - ١٣٢١) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٣٦٣) كتاب الحج ، باب هل يوجب تقليد الهدي إحراماً ؟ (٣/ ٣٧٧٦) ، وفى المجتبى (٥/ ١٣٧) .

وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ١٥٣) كتاب المناسك ، باب تقليد البدن وإشعارها عند السَّوْق (٢٥٧٣) .

وابن الجارود في المنتقى ص ١٥٠ ، باب المناسك (٤٢٣) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٤٨أ) باب في تقليد الهدي .

(د) عبد الملك بن جريج :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٢٠٠) عن محمد بن بكر ، قال : أنا ابن جريج ، قال حدثني ابن شهاب ، به مختصراً .

(هـ) معمر بن راشد :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٢٢٥) عن عبد الرزاق [1] قال : ثنا معمر عن الزهري ، به ، مختصراً .

وأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ٢٢٦) تعليقاً مجزوماً عن معمر .

(و) زمعة بن صالح :

وأخرج روايته الطيالسي في مسنده ص ٢٠٤ . (١٤٤١) عن زمعة ، عن الزهري ، به مختصراً .

(ز) برد بن سنان :

وأخرج روايته الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٢٠٧) ، (٣٦٥) من طريق حاتم بن وردان ، عن برد بن سنان ، عن الزهري ، به مختصراً .

---

(١) لم أقف على روايته فيما طبع من كتبه .

(حـ) **الليث بن سعد** :

وأخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٢٦٦) عن ربيع المؤذن قال : ثنا شعيب بن الليث ، قال ثنا الليث ، عن ابن شهاب ، به .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، وعمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة) :

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن يعقوب بن عطاء (ابن أبي رباح) رواه هكذا عن الزهري ، ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم ، وقفت على رواة آخرين ، تابعوا يعقوب في روايته هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(ب) **الليث بن سعد** :

وقد أخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/٥٤٣) كتاب الحج، باب فتل القلائد (١٦٩٨) عن عبد الله بن يوسف التنيسي ، حدثنا الليث حدثنا الزهري ، عن عروة ، وعن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن عائشة رضي الله عنها قالت : فذكر الحديث بنحوه مختصراً .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٢/٩٥٧) كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم (٣٥٩ - ١٣٢١) .

والنسائي في السنن الكبري (٢/ ٣٦٠) كتاب الحج ، باب فتل القلائد (١/٣٧٥٦) ، وفي (٢/٣٦٣) كتاب الحج ، باب هل يوجب تقليد الهدي إحراماً ؟ (٢/٣٧٧٥) ، وفي المجتبى (٥/ ١٣٣) .

كلاهما عن قتيبة بن سعيد .

ومن طريق قتيبة أخرجها أبو داود في سننه (٢/٣٦٦) كتاب المناسك ، باب من بعث بهديه وأقام (١٧٥٨) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٤٧ ب) باب في تقليد الهدي .

وأخرجها مسلم في الموضع السابق .

وابن ماجه في سننه (٢/١٠٣٣) كتاب المناسك ، باب تقليد البدن (٣٠٩٤) .

كلاهما عن محمد بن رمح .

وأخرجها مسلم في الموضع السابق ، عن يحيى بن يحيى النيسابوري .

وأخرجها أحمد في مسنده (٦/ ٨٢) عن هاشم .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ١٩١) ، (١٥٠ - ٦٩٣) عن عمر بن محمد .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٦٦) عن ربيع المؤذن ، عن ابن وهب .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٦/ ١٢٨) كتاب الحج ، باب الهدي (٣٩٩٨) .

وفي (٦/ ١٢٩) ، (٤٠٠٢) من طريق يزيد بن موهب .

سبعتهم تابعوا عبد الله بن يوسف التنيسي ، في روايته عن الليث بن سعد ، به .

(جـ) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٢/ ٩٥٧) كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم (٣٥٩ - ١٣٢١) ، عن حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، به بمثله .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجها أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢٤٧ ب) باب في تقليد الهدي .

(د) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته الدارمي في سننه (٢/ ١٠٠) كتاب المناسك ، باب في الذي يبعث هديه وهو مقيم في بلده (١٩٣٦) عن الحكم بن نافع ، أنا شعيب ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

ومن طريق الحكم بن نافع ، أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٣٤) كتاب الحج ، باب لا يصير الإنسان بتقليد الهدي وإشعاره وهو لا يريد الإحرام ، محرماً .

(هـ) أيوب بن موسى :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٢٤٣) ، (٣٧٩) عن أحمد بن

رشدين قال : حدثنا محمد بن عيسى بن جابر الصعيدي ، عن أبيه عيسى بن جابر ، عن أيوب بن موسى عن الزهري ، به ، بنحوه وقال :

لم يروه عن أيوب بن موسى إلا عيسى بن جابر الصعيدي .

تفرد بها ابنه عنه ، ولم يكتبها إلا ابن رشدين .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن عائشة) :

فلم أجد من رواه عنه غير أسامة بن زيد الليثي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا حدث من كتابه ، ضعيف إذا حدث من حفظه [1] .

وسيأتي الكلام على مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير - وحده - عن عائشة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - أيوب بن موسى الأشدق الأموي :

وثقه ابن سعد [2] وأحمد [3] ، وابن معين [4] ، وأبو زرعة الرازي [5] ، والنسائي [6] ، وأبو داود [7] ، وأحمد بن صالح [8] ، والعجلي [9] ، والدارقطني [10] ، وابن حجر [11] .

---

(١) انظر ص ٢٨١ .

(٢) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٢١٧ .

(٣) العلل برواية المروذي ص ١٧٠ ، وبرواية عبد الله (٢/ ٩٤) .

(٤) (٥) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٦) (٧) (٨) عن تهذيب التهذيب (١/ ٣٦١) .

(٩) ترتيب الثقات ص ٧٦ .

(١٠) عن تهذيب التهذيب (١/ ٣٦١) ، وفي الجامع في الجرح والتعديل (١/ ٩٢) أن البرقاني نقل توثيق الدارقطني السابق ، ولم أقف عليه في سؤالاته .

(١١) تقريب التهذيب ص ١١٩ ، (٦٢٥) .

وذكره ابن حبان في الثقات [١] .

ووصفه ابن عبد البر بأنه حافظ ثقة [٢] .

أما أبو حاتم ، فقال : صالح [٣] .

وقال الأزدي : لا يقوم إسناد حديثه [٤] .

وخلاصة حاله أنه ثقة ، متفق على توثيقه .

أما قول الأزدي ، فتعقبه الذهبي ، وابن حجر ، بأنه شذَّ فيه ، فلا عبرة بقوله [٥] .

ثم إنه اختُلف عن أيوب في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة وعمرة ، عن عائشة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه المعلى بن إسماعيل الحمصي ، قال فيه أبو حاتم : ليس بحديثه بأس صالح الحديث ، لم يرو عنه غير أرطاة [٦] (يعني ابن المنذر) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه عيسى بن جابر الصعيدي ، من رواية أحمد بن رشدين عن محمد بن عيسى بن جابر الصعيدي ، عن أبيه .

ولم أقف على ترجمتي محمد بن عيسى بن جابر ، وأبيه عيسى بن جابر .

وأما أحمد بن رشدين ، فهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد ، شيخ الطبراني قال فيه ابن عدي : صاحب حديث ، كثير الحديث ، أنكرت عليه أشياء مما رواه ، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه [٧] ، أي أن ضعفه ممكن الانجبار .

---

(١) الثقات (٦/ ٥٣) .

(٢) التمهيد (١٥/ ٢٠٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٨) .

(٤) عن ميزان الاعتدال (١/ ٢٩٤) .

(٥) انظر المرجع السابق ، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٦١) .

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٢) .

(٧) الكامل (١/ ٢٠١) .

وأما ما تقدم من جهالة محمد بن عيسى بن جابر ، وأبيه فالظاهر أنها غير مؤثرة ، لأن أيوب بن موسى توبع على روايته هذه من ثقات ، كما توبع على روايته الأولى من ثقات أيضاً .

وبناءً عليه يمكن القول بأن كلا الروايتين محفوظتان عن أيوب بن موسى .

٢ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته عند التعارض [١] .

٣ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [٢] .

٤ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [٣] . وقد صرح في روايته هذه بالسماع كما تقدم في التخريج .

٥ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

٦ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٥] ، وقد توبع على روايته هذه من ثقات كما ترى .

٧ - بُرد بن سنان :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٦] .

---

(١) انظر ص ٢٨٥ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) انظر ص ٢٤٤ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ٣٦٧ .
(٦) انظر ص ٣١١ .

٨ - الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه لا يصل في الزهري مرتبة المتقنين من أصحابه ، كمالك ، وابن عيينة [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة وعمرة ، عن عائشة .

أما روايته الأولى فرواها عنه شعيب بن الليث ، وهو ثقة [٢] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه ثمانية من أصحابه ، منهم الثقات كعبد الله بن يوسف التنيسي [٣] ، الذي أخرج روايته البخاري ، وقتيبة بن سعيد [٤] ، ومحمد بن رمح [٥] ، ويحيى بن يحيى النيسابوري [٦] ، الذين أخرج روايتهم مسلم .

وقواعد الترجيح وإن كانت تقتضي رجحان روايته الثانية لكثرة الرواة لها عنه ، ومعظمهم من الثقات كما تقدم ، غير أن الجمع بين الروايتين ، والقول برجحان روايته الأولى ممكن ، ويؤيده أن الطحاوي روى كلتا الروايتين عن شيخه الربيع ابن سليمان بن عبد الجبار المرادي المؤذن ، صاحب الشافعي ، وهو ثقة ، وشيخ الربيع في الرواية الأولى هو : شعيب بن الليث ، وفي الرواية الثانية : عبد الله ابن وهب [٧] ، وكلاهما ثقتان .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، وقد أخرجه مسلم في

---

(١) انظر ص ٦١٤ .
(٢) انظر ص ١٠٢٦ .
(٣) انظر ص ٣٣٨ .
(٤) انظر ص ١٧١ .
(٥) انظر ص ٦٧٦ .
(٦) انظر ص ٣٧٣ .
(٧) انظر ص ١٦٦ .

صحيحه مما يجعله أحد الوجهين الراجحين عن الزهري ، وقد رجحه الدارقطني كما تقدم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، وعمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - يعقوب بن عطاء بن أبي رباح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف ، وهو من رواية أبي إسماعيل المؤدب ، وزمعة ابن صالح : منكر الحديث [١] .

ولم أقف على من روى عنه هذا الحديث ، لعدم وقوفي على من أخرجه ، وعلى أي حال فليس المعول في ترجيح هذا الوجه - كما سيأتي - على روايته ، وإنما على رواية من تابعه من الثقات الأثبات ، الذين تقدم ذكرهم في التخريج.

ثم إن الدارقطني لم يذكر في كلامه عن الاختلاف ، ممن روى هذا الوجه عن الزهري غير يعقوب هذا ، ثم حكم عليه بأنه راجح مع بقية الأوجه الأخرى ، والمعوّل في ترجيح هذا الوجه على رواية من تابع يعقوب كما أشرت .

٢ - الليث بن سعد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

---

(١) انظر ص ٦٧٩ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ١٧٨ .

٥ - أيوب بن موسى الدمشقي :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا خمسة ومعظمهم من الثقات من أصحاب الزهري ، ومع أن عددهم أقل ممن روى الوجه الثاني ، غير أن الحكم برجحان هذا الوجه متعين ، لكون عدد من الثقات رووه عن الزهري ، وفيهم الليث بن سعد ، الذي روى كلا الوجهين عنه ، ويؤيده إخراج الشيخين له في صحيحيهما .

وقد رجحه الدارقطني كما تقدم .

(الخلاصة)

يتضح مما تقدم ، رجحان الوجهين الثاني ، والثالث ، وذلك لرواية غير واحد من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري لهما ، وقد أخرج مسلم وحده الوجه الثاني ، وأخرج كذلك مع البخاري الوجه الثالث ، ورجحهما الدارقطني .

يبقى بعد ذلك الوجه الأول ، الذي رواه الزهري عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، وقواعد الترجيح تقتضي عدم رجحان هذا الوجه ، وذلك لأني لم أجد من رواه عنه غير أسامة بن زيد الليثي ، وقد خالف الأكثرين من الثقات الذين رووا الحديث بذكر عروة وحده أو بزيادة عمرة بنت عبد الرحمن ، ولذلك لم يجزم الدارقطني برجحانه ، بل ألمح إلى إمكان ذلك ، فقال : ويشبه أن يصح جميعها . . . وما ألمح إليه فيه نظر لما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، حيث أخرج الشيخان الوجه الثالث ، ومسلم وحده الوجه الثاني ، والله أعلم .

* * *

الحديث (٨٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث رُوي عن عروة بن الزبير ، عن ابن عمر ، أنه قال له : إنا ندخل على الوالي فيقضي بالجَوْر [١] . فنقول : وفقك الله ، فقال : كُنّا نَعُدُّ ذلك نفاقاً .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه الأوزاعي ، واختُلف عنه :

فرواه عيسى بن يونس ، والمعافى بن عمران ، وبشر بن بكر ، والوليد بن مسلم ، وعمر بن عبد الواحد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن ابن عمر .

وكذلك قال الحكم بن موسى : عن هقل ، عن الأوزاعي [٢] .

وخالفه أبو مسهر، عن هقل ، فقال: عن الأوزاعي ، عن الزهري، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن عروة [٣] .

وخالفهم [٤] يونس بن يزيد ، رواه عن الزهري ، عن عبد الله بن خارجة بن زيد ، عن عروة [٥] .

وهو الصواب [٦] .

---

(١) الجَوْر : الظلم (النهاية ١/٣١٣) .

(٢) يعني : عن الزهري ، عن عروة ، عن ابن عمر .

(٣) ، (٤) يعني : عن ابن عمر .

(٥) هكذا في المخطوط ، ويقصد أنه خالف من تقدم من أصحاب الأوزاعي ، وهو تَجوُّز ، لأنهم في طبقة أدنى من طبقته .

(٦) العلل للدارقطني (٤/ق ٦٩ أ) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن ابن عمر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن عروة ، عن ابن عمر .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الله بن خارجة بن زيد ، عن عروة ، عن ابن عمر .

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن ابن عمر) :

فرواه الطبراني في تهذيب الآثار (مسند عبد الله بن عباس ٢/ ٦٤١) ، (٩٥٩) عن علي بن سهل الرملي ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا أبو عمرو (الأوزاعي) عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، إذ يقول لعبد الله بن عمر : الرجل منا يدخل على الإمام ، فيراه يقضي بالجَوْر فيسكت عليه ، وينظر إلى أحدنا فيثني عليه بذلك ؟

فقال عبد الله : أما نحن معشر أصحاب رسول الله ﷺ ، فإنا كنا نَعُدُّ هذا نفاقاً ، فلا أدري كيف تعدُّونه ؟

وأخرجه الفريابي في صفة المنافق ص ٦٥ ، (٦٥) من طريق عمر بن عبد الواحد .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٤٦) ، (٥٦٧٩) .

والحارث بن أبي أسامة في مسنده (كما في بغية الباحث للهيثمي ٢/ ٩٨٤) باب ما جاء في الرياء (١٠٩٥) .

كلاهما عن الحكم بن موسى السمار ، حدثنا هقل (بن زياد) .

كلاهما (يعني : عمر بن عبد الواحد ، وهقل بن زياد) تابعا الوليد بن مسلم في روايته عن الأوزاعي ، به بنحوه .

وقد ذكر الدارقطني أن عيسى بن يونس ، والمعافى بن عمران ، وبشر بن بكر ، ثلاثتهم تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية الحديث بهذا الوجه عن الأوزاعي .

ولم أقف على من أخرج روايتهم .

نعم ، وقفت على متابع آخر لمن تقدم ذكرهم ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته وهو : يحيى بن عبد الله البابلتي .

وقد أخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٣١) ، (١٣٢٦٤) عن أبي شعيب الحراني ، ثنا يحيى بن عبد الله البابلتي ، ثنا الأوزاعي ، حدثني الزهري، به بنحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن عروة ، عن ابن عمر) :

فقد ذكر الدارقطني أن أبا مسهر (عبد الأعلى بن مسهر) رواه عن الهقل بن زياد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الله بن خارجة بن زيد ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الله بن عمر) :

فرواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٧٦) عن إبراهيم بن المنذر - الحزامي - حدثني ابن وهب أخبرني يونس ، عن الزهري ، عن عبد الله بن خارجة بن زيد ، عن عروة بن الزبير ، أتيت عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فقلت له : يا أبا عبد الرحمن ، إنا نجلس إلى أئمتنا هؤلاء ، فيتكلمون بالكلام نحن نعلم أن الحق غيره ، فنصدِّقهم ، ويقضون بالجَوْر ، فنقوِّيه ونحسِّنه لهم ، فكيف ترى ذلك ؟

قال : يا ابن أخي ، كنا مع رسول الله ﷺ نعُدُّ هذا النفاق ، فلا أدري كيف هو عندكم ؟ .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٦٥) كتاب قتال أهل البغي ، باب ما على الرجل من حفظ اللسان عند السلطان وغيره ، من طريق الفسوي .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٣١) ، (١٣٢٦٥) عن أحمد بن زيد بن هارون القزاز المكي ، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي . . به .

وتابع أحمدُ بن عيسى ، إبراهيمَ بن المنذر في روايته هذه عن ابن وهب .

وقد أخرج روايته الفريابي في صفة المنافق ص ٦٥ ، (٦٤١) عن أحمد بن عيسى ، به .

كما أخرج الدارقطني رواية يونس هذه في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ق ١٨١ ب) .

وقال : قال أبو بكر النيسابوري : رواه يونس بن يزيد ، فأدخل بين الزهري وبين عروة ، عبد الله بن خارجة بن زيد .

قال الدارقطني : تفرد به يونس بن يزيد ، عن الزهري .

(النظر في الاختلاف)

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن ابن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكنه إذا خولف في روايته عن الزهري قُدِّم غيره من الثقات عليه [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن عروة ، عن ابن عمر .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- عيسى بن يونس : ثقة مأمون [٢] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٤١ ، (٥٣٤١) ، وانظر التهذيب (٨/ ٢١٢) .

- المعافى بن عمران : ثقة عابد [1] .

- بشر بن بكر : ثقة ، يُغرب [2] .

- الوليد بن مسلم : ثقة ، كثير التدليس والتسوية [3] .

- عمر بن عبد الواحد ، ثقة ، وعُدَّ من أصح أصحاب الأوزاعي حديثاً عنه [4] .

- يحيى بن عبد الله البابُلتي : ضعيف ، وقد طعنوا في سماعه من الأوزاعي [5] .

- الهقل بن زياد : ثقة ، ومن أثبت أصحاب الأوزاعي [6] .

وأما رواية الأوزاعي الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير الهقل بن زياد وقد تقدم أنه روى الرواية الأولى عنه ، وهذا يعني أنه اختُلف عن الهقل بن زياد أيضاً .

فأما راوي الرواية الأولى عن الهقل ، فهو الحكم بن موسى ، والراجح في حاله أنه ثقة [7] ، وأما راوي الرواية الثانية عنه ، فهو أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر ، وهو ثقة فاضل [8] .

وكما ترى فإن كلا روايتي الهقل بن زياد استويتا من حيث ثقة الراويين عنه ، لكن وجود متابعين ثقات له على روايته الأولى ، يمكن أن يُرجحها على روايته الثانية التي لم أجد من تابعه عليها .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن رواية الأوزاعي لهذا الوجه ، أرجح من روايته للوجه الآتي - الثاني - لما تقدم .

---

(١) انظر ص ٥٨٧ .
(٢) انظر ص ٣٧٠ .
(٣) انظر ص ٢٧٢ .
(٤) انظر ص ٢٧٢ .
(٥) انظر ص ٨٠٨ .
(٦) انظر ص ١١٥٦ .
(٧) انظر التهذيب (٢/ ٣٧٨) .
(٨) تقريب التهذيب ص ٣٣٢ ، (٣٧٣٨) ، وانظر التهذيب (٦/ ٩١) .

وأما عن مدى رجحان هذا الوجه ضمن الاختلاف العام عن الزهري فسيأتي الكلام عنه قريباً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن عروة ، عن ابن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، من رواية أبي مسهر ، عن الهقل بن زياد ، عنه ، وقد تقدم الكلام عنها ، وأنها غير محفوظة عن الأوزاعي ، وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الله بن خارجة بن زيد ، عن عروة ، عن ابن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [1] .

وقد تفرد بهذا الحديث من هذا الوجه ، كما نص على ذلك الدارقطني في الأفراد والغرائب .

أما عن مدى رجحان هذا الوجه ضمن الاختلاف العام عن الزهري ، فكما ترى أنه استوى مع الوجه الأول - المحفوظ عن الأوزاعي ، فكلاهما - يونس والأوزاعي - ثقتان ، لكن تقدم في كلام الدارقطني ترجيحه رواية يونس على رواية الأوزاعي ، وهو مصيب فيما ذهب إليه وذلك لأمرين :

١ - أن يونس بن يزيد في الزهري أرجح من الأوزاعي ، حيث عُدَّ في الطبقة الأولى في أصحاب الزهري الموصوفين بالثقة والإتقان ، إضافة إلى طول الملازمة كما تقدم في ترجمته ، في حين أن الأوزاعي معدود في الطبقة الثانية في أصحابه الذين لم يكن لهم طول الملازمة ، وقد تقدم في ترجمته : أنه إذا خولف في روايته عن الزهري قُدمت رواية الثقات - كيونس - عليه .

ولا يشكل على ما ذكرت أن يونس قد قُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه ، لأن الظاهر أن روايته هذه من كتابه ، بدليل ترجيح الدارقطني لها .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

٢ - أن يونس بن يزيد لم يُختلف عليه في رواية هذا الحديث ، في حين أن الأوزاعي قد اختلف عليه ، ولعل هذا من مرجحات روايته على رواية الأوزاعي، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما تقدم قريباً ، رجحان الوجه الثالث على كلا الوجهين الأول والثاني ، للأسباب التي سلف ذكرها .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح ضعيف ، وذلك لأن في إسناده عبد الله بن خارجة ابن زيد بن ثابت ، ترجم له البخاري (١) ، وابن أبي حاتم (٢) ، وابن حبان في الثقات (٣) ، والذهبي (٤) ، ولم يوردوا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، إذ روى عنه بكير بن الأشج وعقيل الأيلي، إضافة إلى الزهري(٥) .

لكن تابعه محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، في رواية هذا الحديث عن ابن عمر ، وقد أخرج هذه المتابعة البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ١٧٠) كتاب الأحكام ، باب ما يكره من الثناء على السلطان ، وإذا خرج قال غير ذلك (٧١٧٨) عن أبي نعيم - الفضل بن دكين - حدثنا عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، محمد بن زيد ، قال أناس لابن عمر : إنا ندخل على سلطاننا فنقول لهم بخلاف ما نتكلم إذا خرجنا من عندهم ، قال : كنا نَعُدُّها نفاقاً .

وعليه يرتقي الحديث الذي معنا إلى درجة الصحيح لغيره .

* * *

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٧٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٤٥) .

(٣) الثقات (٧/ ٣٢) .

(٤) تاريخ الإسلام (الجزء الذي فيه وفيات من سنة ١٢١ - ١٤٠ هـ) ص ١٤٦ .

(٥) انظر المراجع السابقة .

الحديث (٨٤)

سئل - الدارقطني - عن حديث عثمان بن عفان ، عن أبي بكر الصديق ، عن النبي ﷺ ، أنه سأله : ما نجاة هذا الأمر ؟

(فقال) : هو حديث رواه الزهري ، واختلف عنه في إسناده :

فرواه ابن أخي الزهري - من رواية الواقدي عنه - وعمر بن سعيد ابن سُرجة السُّرْجي ، وعيسى بن المطلب [1] ، أبو هارون المدني - وكلهم ضعفاء - فاتفقوا على قول واحد ، رووه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن عثمان ، عن أبي بكر الصديق .

ورواه عبد الله بن بشر الرَّقي - وليس بالحافظ - عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، عن أبي بكر ، أسقط من الإسناد «عبد الله بن عمرو » .

وكذلك رُوي عن مالك بن أنس ، وعن ابن أبي ذئب ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، عن أبي بكر .

حدث به محمد بن عبد الله بن الجَهِيد - وكان ضعيفاً - عن حماد ابن خالد ، عن مالك وعن أبي قطن ، عن ابن أبي ذئب .

ولا يصح عنهما ، وكل ذلك وهم .

---

(١) في المطبوع « وأبو هارون » وهو يوهم زيادة راوٍ رابع على من تقدم ذكرهم ، والصحيح حذف الواو ، وعيسى بن المطلب كنيته أبو هارون ، وهو من أهل المدينة (الثقات لابن حبان ٨/ ٤٩٠) .

والصواب : عن الزهري ، قال : حدثني رجال [1] من الأنصار - لم يسمِّهم - ، أن عثمان بن عفان دخل على أبي بكر ، كذلك [2] رواه أصحاب الزهري ، والحفاظ عنه ، جماعة منهم عُقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد ، وغيرهم [3] .

تخريج الحديث

مدار الحديث على الزهري ، واختُلف عليه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن عثمان ، عن أبي بكر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، عن أبي بكر . بدون ذكر عبد الله بن عمرو .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن شيخ غير متهم ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو ، عن عثمان ، عن أبي بكر) :

(أ) فأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٢/ ٨٤) باب ذكر الحزن على

---

(١) ليس فيما وقفت عليه من روايات ، من قال « عن رجال » بالجمع ، وكلهم قالوا «عن رجل » بالإفراد إلا ما جاء في تاريخ بغداد تعليقاً - كما سيأتي - .

(٢) يشير الدارقطني ، من هذا الموضع إلى آخر كلامه ، إلى الوجه الرابع (الزهري ، عن شيخ غير متهم ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر) وذلك لأن يونس بن يزيد ، إنما تابع عقيلاً على رواية هذا الوجه - كما سيأتي - وكأن الدارقطني أراد الجمع بين الوجهين الثالث والرابع ، وتصويبهما ، وقد وضحتهما روايتا ابن أبي حاتم كما سيأتي .

(٣) العلل للدارقطني (١/ ١٧١) .

رسول الله ﷺ ، عن محمد بن عمر الواقدي ، حدثني محمد بن عبد الله ، ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو ابن العاص ، قال : سمعت عثمان بن عفان يقول : توفي رسول الله ﷺ ، فحزن عليه رجال من أصحابه ، حتى كاد بعضهم أن يوسوس ، فكنت ممن حزن عليه، فبينما أنا جالس في أُطُم (١) من آطام المدينة ، وقد بويع أبو بكر ، إذ مر بي عمر، فلم أشعر به لما مر بي من الحزن ، فانطلق عمر حتى دخل على أبي بكر فقال : يا خليفة رسول الله ، ألا أعجبك ؟ مررتُ على عثمان ، فسلَّمت عليه ، فلم يرد عليَّ السلام .

فقام أبو بكر ، فأخذ بيد عمر ، فأقبلا جميعاً حتى أتياني ، فقال لي أبو بكر: يا عثمان جاءني أخوك ، فزعم أنه مر بك ، فسلَّم عليك ، فلم ترد عليه ، فما الذي حملك على ذلك ؟ .

فقلت : يا خليفة رسول الله ، ما فعلت ، فقال عمر : بلى والله ، ولكنها عُبِّيَتكم (٢) يا بني أُمية . فقلت : والله ما شعرتُ أنك مررت بي ، ولا سلمت عليّ . فقال أبو بكر : صدقت ، أُراك والله شغلت عن ذلك بأمر حدَّثت به نفسك ، قال : فقلت : أجل ، قال : فما هو ؟ فقلت : توفي رسول الله ﷺ ولم أسأله عن نجاة هذه الأمة ما هو ؟ وكنت أحدِّث نفسي ، وأعجب من تفريطي في ذلك .

فقال أبو بكر : قد سألته عن ذلك ، فأخبرني به ، فقال عثمان : ما هو ؟ فقال أبو بكر : سألته فقلت : يا رسول الله ، ما نجاة هذه الأُمة ؟

فقال : « **من قَبِل مني الكلمة التي عرضتها على عمِّي** (٣) **فردَّها علي ، فهي له نجاة** » .

---

(١) الأطُم : البناء المرتفع (النهاية ١/ ٥٤) .

(٢) من التعبية ، وهي الكِبْر ، لأن المتكبر ذو تكلُّف وتعبية ، خلاف من يسترسل على سجيته (النهاية ٣/ ١٦٩) .

(٣) هو عمه أبو طالب ، في القصة المشهورة عند وفاته (انظر البخاري - مع الفتح - ٨/ ٣٤١) رقم (٤٦٧٥) .

والكلمة التي عرضها على عمِّه : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله .

وأخرجه عن ابن سعد : البلاذري في أنساب الأشراف (ترجمة الشيخين أبي بكر وعمر ، المطبوعتين مستقلتين عن الأنساب) ص ٦٩ ، لكن تصحفت فيه جملة « ابن أخي الزهري » ، وسقط منه ذكر « سعيد بن المسيب » .

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (لوحة ٩٢ أ) ، وانظر المطبوع (المجلد الثاني ص ٢١٢) ، (٩٣٩) .

والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٣٥) ترجمة عبد الله بن بشر ، كلاهما من طريق الواقدي ، به مختصراً ، وقال العقيلي : هذه أسانيد متقاربة في الضعف ، خالفهم الثقات من أصحاب الزهري [١] .

والبزار في البحر الزخار (١/ ٥٨) ، (٥) تعليقاً عن الواقدي ، به ، وقال :

وهذا الحديث مما لم يُتابَع محمد بن عمر على روايته ، وإنما أردنا أن نذكره ليُعلم أنه قد رواه هكذا .

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١/ ٣٧٢) ترجمة محمد بن أحمد البلخي ، تعليقاً عن ابن أخي الزهري - مقروناً - وأعلَّه بالوهم ، ثم قال :

والصواب عن الزهري ، قال : حدثني رجال من الأنصار لم يسمهم أن عثمان دخل على أبي بكر ، رواه كذلك عن الزهري ، الحفاظ من أصحابه ، منهم : يونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد ، وغيرهما [٢] .

(ب) وتابع عُمر بن سعيد التنوخي ابن أخي الزهري على رواية هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) يريد بكلامه هذا تضعيف هذه الرواية ، ورواية عمر بن سعيد التنوخي ، وكذلك رواية عبد الله بن بشر (الوجه الثاني) ، وتصويب رواية صالح بن كيسان ، وشعيب ، ومعمر (الوجه الثالث) وكذلك رواية عقيل (الوجه الرابع) .

(٢) يظهر أن الخطيب اقتبس من كلام الدارقطني في العلل ، ولذلك يُقال في توجيه كلامه ما قيل في كلام الدارقطني ص ١٣٦٨ .

وأخرج روايته الطبراني في الأوسط (٣/ ٤٠١) ، (٢٨٦٠) وقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، إلا عمر بن سعيد .

وابن عدي في الكامل (٥/ ١٧١٧) ترجمة عمر بن سعيد ، وقال : وهذا الحديث لم يجوِّد إسناده عن الزهري ، غير عمر بن سعيد هذا ، وأتى في إسناده ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ ، بعضهم عن بعض ، وغيره يرويه عن الزهري ، ويسقط منه بعضهم (يعني عبد الله بن عمرو) .

كلاهما من طريق فضيل بن سليمان النمري ، عن عمر بن سعيد بن سُرْجة ، عن الزهري به مختصراً ، بدون قصة وسوسة عثمان .

وأخرجها الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٣/ ١٣٤٨) تعليقاً ، عن عمر بن سعيد به مختصراً .

والذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٢٠٠) ترجمة عمر بن سعيد .

وابن حجر في لسان الميزان (٤/ ٣٠٩) .

كلاهما في ترجمة عمر بن سعيد ، تعليقاً عن فضيل بن سليمان ، عن عمر، به مختصراً ، وذكرا قول ابن عدي : لم يجوِّد إسناده ، غير عمر بن سعيد هذا.

وعزا محقق علل الدارقطني (١/ ١٧١) إخراج الحديث من طريق عمر بن سعيد المتقدم ، إلى أبي علي الصواف في فوائده ، انتقاء الدارقطني ، الجزء الثالث . ولم أقف عليه في المطبوع من الفوائد !!

وأخرجها الخطيب البغدادي في تاريخه (١/ ٣٧٢) ترجمة محمد بن أحمد البلخي ، تعليقاً عن عمر بن سعيد - مقروناً - وأعلَّه بالوهم .

(جـ) كما تابع عيسى بن المطلب أبو هارون المدني ، ابن أخي الزهري ، وعمر بن سعيد في رواية هذا الوجه .

وأخرج روايته الخطيب البغدادي في الموضع السابق ، تعليقاً - مقروناً - وأعلَّه بالوهم أيضاً .

كما أشار إليها الدارقطني في كلامه عن وجوه الاختلاف ، وحكم على هذا الوجه بأنه وهم - وقد تقدم كلامه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان بن عفان ، عن أبي بكر ، بإسقاط عبد الله بن عمرو) :

(أ) فأخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٢٠) ، (٩) عن مسروق المرزبان ، عن عبد السلام بن حرب ، عن عبد الله بن بشر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وابن عدي في الكامل (٤/ ١٥٥٨) ترجمة عبد الله بن بشر .

والمروزي في مسند أبي بكر ، ص ٤٠ ، (٧) ، وص ٤١ (٨) .

والبزار في البحر الزخار (١/ ٥٨) ، (٥) وقال : ولا أحسب إلا أن عبد الله ابن بشر هو الذي أخطأ .

والحديث حديث معمر ، وصالح بن كيسان ، مع من تابعهما .

وأخرجه كذلك في (١/ ٢٠٩) ، (٥م) وقال : . . . وأخطأ فيه عبد الله بن بشر ، فذكره عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، (يعني عن عثمان ، عن أبي بكر) .

وإنما الصواب ما قال صالح : عن الزهري ، قال : حدثني رجل من الأنصار قال : سمعته يحدث سعيد بن المسيب ، (يعني عن عثمان ، عن أبي بكر) .

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٣٥) ترجمة عبد الله بن بشر ، وأعلَّه بالضعف كما تقدم .

والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١/ ١٨٧) .

وفي تاريخ بغداد (١/ ٣٧٢) ترجمة محمد بن أحمد البلخي ، وأعلَّ هذا الوجه بالوهم .

والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ١٠٧) باب في الإيمان بالله عز وجل (٩٢) (٩٣) .

والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ١٦٩) ترجمة محمد بن عبد الوهاب ، تعليقاً وقال : ولا يصح فيه « سعيد » .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم ثمانية ، من طريق عبد السلام بن حرب ،

عن عبد الله بن بشر ، عن الزهري ، به ، وبعضهم يذكر قصة وسوسة عثمان ، وبعضهم يقتصر على الجزء المرفوع .

(ب) وتابع مالكُ بن أنس : عبد الله بن بشر في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في غرائب مالك (كما في لسان الميزان لابن حجر ٥/ ٢٣٥) . ترجمة محمد بن عبد الله الجَهْدي ، عن الباغندي ، عن الجَهْدي ، عن حماد بن خالد ، عن مالك ، عن الزهري ، به مختصراً .

والخطيب البغدادي في تاريخه (١/ ٣٧٢) ترجمة محمد بن أحمد البلخي ، تعليقاً - مقروناً - وأعلَّه بالوهم .

(جـ) وتابع محمد بن أبي ذئب ، مالكاً ، وعبد الله بن بشر :

وأخرج روايته الدارقطني في غرائب مالك (كما في لسان الميزان ٥/ ٢٣٥) ترجمة محمد بن عبد الله الجَهْدي ، عن الباغندي ، عن الجهدي ، عن أبي قطن ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

والخطيب البغدادي في تاريخه (١/ ٣٧٢) ترجمة البلخي ، تعليقاً - مقروناً - ، وأعلَّه بالوهم .

وقد تقدم في كلام الدارقطني في العلل ذكر روايتي مالك ، وابن أبي ذئب ، وإعلالهما بالوهم ، وتضعيفه محمد بن عبد الله بن الجَهِيد ، وكأنه يحمِّله هذا الوهم .

كما حكم ابن حجر على الحديث - يعني بروايتي مالك وابن أبي ذئب - بأنه غير محفوظ [1] .

ثم إن العقيلي أخرج الحديث من هذا الوجه في الضعفاء (٢/ ٢٣٥) عن إبراهيم بن محمد ، حدثنا عمرو بن مالك الراسبي ، حدثنا فضيل بن سليمان النميري ، حدثنا عمر بن سعيد التنوخي ، أخبرني الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان بن عفان ، عن أبي بكر الصديق ، وذكره مختصراً .

مما يفيد أن عمر بن سعيد تابع عبد الله بن بشر ، ومالكاً ، وابن أبي ذئب في

---

(١) لسان الميزان (٥/ ٢٣٥) .

رواية هذا الوجه ، وهو غير صحيح ، لأن عمر بن سعيد إنما يروي الحديث بالوجه الأول ، بزيادة عبد الله بن عمرو ، بين ابن المسيب ، وعثمان - كما تقدم .

ولم أر من وافق العقيلي في روايته هذه ، ويظهر أن الرواية وصلته هكذا ، لأنه أخرج رواية عبد الله بن بشر - وقد تقدمت - ثم عقب عليها بقوله : وتابعه عمر بن سعيد التنوخي ، أخبرني الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ابن عفان ، عن أبي بكر ، والله أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر) :

(أ) فأخرجه البزار في البحر الزخار (١/ ٥٦) ، (٤) عن إبراهيم بن زياد الصائغ قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، قال : ثني أبي ، عن صالح بن كيسان ، عن ابن شهاب ، به الحديث بتمامه ، وقال : هكذا رواه معمر ، وصالح ، وقد تابعهما غير واحد على هذه الرواية عن الزهري ، عن رجل من الأنصار .

كما أخرجه كذلك في (١/ ٢٠٩) ، (٤ م) بإسناده ومتنه ، وقال : - وإنما الصواب ما قال صالح ، عن الزهري قال : حدثني رجل من الأنصار قال : سمعته يحدث سعيد بن المسيب .

وأبو يعلى في مسنده (١/ ٢١) ، (١٠) .

والمروزي في مسند أبي بكر ص ٤٦ ، (١٤) .

والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٣٦) ترجمة عبد الله بن بشر .

وأحمد في مسنده (١/ ٦) .

والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ١٦٩) ترجمة محمد بن عبد الوهاب .

جميعهم وعددهم ستة من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، به الحديث بتمامه ، غير أنه في الموضعين الأخيرين مختصراً .

كما أشـــار أبو زرعة إلى رواية صـــالح هذه ، وســـيأتي كلامه في الوجه الرابع [1] .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، صالحاً ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ٦) .

ومن طريقه أخرجها ابن السبكي في طبقات الشافعية (١/ ٩١) .

وكذلك الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٩) ولم أر في كتابه حديثاً مسنداً غير هذا ، وهو أول حديث فيه ، وإنما ذكره بسنده حتى لا يبتديء الكتاب بسند منقطع كما قال .

وأخرجها كذلك العقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٣٦) ترجمة عبد الله بن بشر .

كلاهما من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع ، عن شعيب ، به ، الحديث بتمامه في رواية أحمد وصرح بأن روايتي شعيب وصالح ، أولى من رواية عبد الله بن بشر ومن تابعه .

(جـ) وتابع معمرٌ : صالحاً وشعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في البحر الزخار (١/ ٥٦) حديث (٤) عن سلمة بن شبيب .

والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٣٦) ترجمة عبد الله بن بشر ، من طريق الحسن ابن علي ، وعيسى بن محمد الكسائي .

ثلاثتهم عن عبد الرزاق [2] عن معمر ، عن الزهري به ، وساق البزار الحديث بتمامه .

---

(١) انظر ص ١٣٧٧ .

(٢) اختلف على عبد الرزاق في هذا الحديث .

١ - فقد روى هذا الوجه عن معمر ، عن الزهري ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر ، ومن رواية ثلاثة من أصحابه هم : سلمة بن شبيب ، والحسن بن علي ، وعيسى الكسائي كما تقدم .

٢ - ورواه مرة أخرى عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي بكر مباشرة ، بإسقاط الأنصاري ، وعثمان . =

(د) وتابع عقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن أبي حاتم في العلل (٢/١٥٢) ، (١٩٥١) حيث سأل أباه عن هذا الحديث من رواية عبد الله بن بشر - التي تقدمت في الوجه الثاني .

فقال أبو حاتم : رواه عقيل ، عن الزهري ، قال : أخبرني رجل من الأنصار ، أن عثمان مرَّ على أبي بكر . ثم قال : فحديث عقيل أشبه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن شيخ غير متهم ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر) :

(أ) فرواه العقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٣٦) ترجمة عبد الله بن بشر ، من طريق أبي صالح كاتب الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، حدثني من لا أتهم ، عن

= وأخرج روايته إسحاق بن إبراهيم الدبري - راوي المصنف - (١١/ ٢٨٥) . كتاب الجامع ، باب الرخص والشدائد (٢٠٥٥٤) .

وفي التفسير لعبد الرزاق (١/ ٢/ ٢٨٩) سورة التوبة ، الحديث بتمامه .

والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٣٦) ترجمة عبد الله بن بشر ، عن إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به مختصراً ، وقال : رواية صالح بن كيسان، وشعيب ، وعقيل ، أولى من رواية عبد الله بن بشر ومن تابعه .

وتابع الرمادي : إسحاق بن إبراهيم في رواية هذا الوجه عن عبد الرزاق . وأخرج روايته ابن الأعرابي في المعجم (لوحة ٤٢ أ) .

وابن البناء في فضل التهليل ص ٧٩ ، (٤٨) .

كلاهما من طريق الرمادي ، مختصراً .

ولعل الراجح من روايتي عبد الرزاق الأولى : (الزهري ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر) وذلك لأمرين :

الأول : كثرة رواته .

الثاني : أن سلمة بن شبيب ثقة ، وروايته عن عبد الرزاق قبل الاختلاط ، فترجح على رواية إسحاق بن إبراهيم الدبري الذي سمع منه بعد الاختلاط ، كما ترجح أيضاً على رواية الرمادي ، لأنه أوثق منه ، بدليل إخراج مسلم وأصحاب السنن الأربعة له، بينما لم يخرج للرمادي من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجة .

رجل من الأنصار فذكره (أي : عن عثمان ، عن أبي بكر) مختصراً ، ووصفه بأنه أولى من رواية عبد الله بن بشر .

وابن أبي حاتم في العلل (٢/١٥٩) ، (١٩٧٠) حيث سأل أبا زرعة عن الحديث من طريق عبد الله بن بشر التي تقدمت ؟

فقال : هذا خطأ فيما سُمي سعيد بن المسيب .

والحديث حديث عقيل ، ويونس ، ومن تابعهما ، عن الزهري قال : أخبرني من لا أتهم ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، (يعني عن أبي بكر) .

وافقهم صالح بن كيسان ، إلا أنه ترك من الإسناد رجلاً (يعني الزهري ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر ، وقد تقدمت روايته في الوجه السابق) .

(ب) وتابع يونس بن يزيد : عقيلاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايته إلا في كلام أبي زرعة المتقدم ، وكلام الدارقطني الذي أشار إلى روايتي عقيل ويونس كما تقدم [١] .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو ، عن عثمان ، عن أبي بكر) :

فرواه عنه :

١ - محمد بن عبد الله بن مسلم (ابن أخي الزهري) :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٢] .

---

(١) انظر ص ١٣٦٧ .

(٢) انظر ص ٢٦٠ .

٢ - عمر بن سعيد بن سُرَيْج التنوخي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

٣ - عيسى بن عبد المطلب المدني :

ترجم له ابن أبي حاتم [٢] ، والبخاري [٣] ، والذهبي [٤] ، وابن حجر [٥] ، وسكتوا عنه ، وقد ضعفه الدارقطني كما تقدم ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يروي المقاطيع [٦] .

وقوله هذا يتفق مع تضعيف الدارقطني له ، فالخلاصة : أنه ضعيف .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا الوجه الأول عن الزهري ، ولا يرتقون إلى مرتبة الثقة ، وأقواهم ابن أخي الزهري ، صدوق له أوهام ، والباقون لا يخرجون عن دائرة الضعف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، عن أبي بكر ، بدون عبد الله ابن عمرو) :

فرواه عنه ثلاثة من أصحابه أيضاً ، وهم :

١ - عبد الله بن بشر الرَّقي :

اختلف العلماء في حاله :

فممن حكم عليه بأنه ثقة : ابن معين ، في روايتي الدوري [٧] ، وزاد من

---

(١) انظر ص ٢٠٤ .
(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩) .
(٣) التاريخ الكبير (٦/ ٣٩٨) .
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٣) .
(٥) لسان الميزان (٤/ ٤٠٦) .
(٦) الثقات (٨/ ٤٩٠) .
(٧) التاريخ (٢/ ٢٩٨) .

خيار المسلمين ، والدارمي [١] ، وزاد في رواية ابن محرز : صدوق مسلم [٢] أما في رواية الدقاق فقال : ثقة ، ليس به بأس [٣] .

وتفرد الساجي عن ابن معين بقوله : عبد الله بن بشر الذي يروي عنه معتمر ابن سليمان ، كذاب ، لم يبق حديث منكر رواه أحد من المسلمين ، إلا وقد رواه عن الأعمش [٤] .

أما ابن حبان فذكره في الثقات [٥] ثم ترجم له في المجروحين فقال : كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها - إذا كان الحديث صناعته - أنها مقلوبة [٦] .

وممن وافقهما في توثيقه ، ثم نقُل عنه التضعيف ، الذهبيُ ، الذي حكم عليه بأنه ثقة [٧] وقال في موضع آخر : فيه لين [٨] .

أما ابن شاهين فنقل قول ابن معين : ثقة [٩] ، ولم يترجم له في الضعفاء .

ووافقهم آخرون في تعديله ، إلا أنهم نزلوا به إلى درجة الحسن .

كابن عدي ، الذي وصف أحاديثه بأنها مستقيمة [١٠] .

وأبو زرعة حيث قال : لا بأس به [١١] ، وقال النسائي : ليس به بأس [١٢].

---

(١) تاريخ الدارمي ص ١٦٠ .
(٢) ص ٩٤ ، ١١١ ، وليس في الموضع الأول « مسلم » .
(٣) من كلام أبي زكريا للدقاق ص ٩١ .
(٤) عن تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٠) .
(٥) الثقات (٧/ ٥٦) .
(٦) المجروحين (٢/ ٣٢) .
(٧) الكاشف (٢/ ٧٥) .
(٨) المغني (١/ ٣٣٣) .
(٩) تاريخ أسماء الثقات ص ١٨٥ .
(١٠) الكامل (٤/ ١٥٥٩) .
(١١) الجرح والتعديل (٥/ ١٤) .
(١٢) عن تهذيب الكمال (١٤/ ٣٣٨) .

وذهب آخرون إلى تضعيفه .

إذ قال عثمان بن سعيد الدارمي : ليس بذاك [١] .

والحاكم النيسابوري : الذي قال : يحدث عن الأعمش بمناكير [٢] .

ونقل ابن حجر قول الدارقطني فيه : ليس بالحافظ ، كما ذكر أن ابن خلفون قال في الثقات : كان عابداً زاهداً إلا أنه ليس بالقوي في الزهري ، وأن أبا علي القشيري [٣] قال : حدث عن الزهري ، بحديث تفرد به عن سعيد بن المسيب، وذكر الحديث الذي معنا [٤] .

أما العقيلي فذكره في الضعفاء ، وأورد له هذا الحديث بطرقه المتعددة التي تقدمت في التخريج [٥] .

وحكى ابن حجر في التقريب الخلاف في حاله ، قائلاً : اختلف فيه قول ابن معين وابن حبان ، وقال أبو زرعة والنسائي : لا بأس به ، وحكى البزار أنه ضعيف في الزهري خاصة [٦] ولعله يراه في درجة الحسن لأنه مختلف فيه .

ويظهر أن الراجح في حاله أنه في مرتبة الحسن .

أما من وثقه : فابن حبان متساهل فيه ، وابن شاهين إنما تابع ابن معين في توثيقه .

يبقى بعد ذلك توثيق ابن معين ، وهو معارض بقوله الآخر بتضعيفه ، فيمكن حمل التوثيق على جانب العدالة ، خاصة وأنه وصفه بقوله : « من خيار المسلمين » ، وقال في الموضع الآخر : ثقة صدوق مسلم .

---

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين ص ١٦٠ .

(٢) سؤالات السجزي ص ١٢٣ .

(٣) الظاهر أنه محمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد إذ له أبناء ذكور بأسماء العشرة المبشرين بالجنة (انظر مقدمة محقق الاقتراح ص ١٠٤) .

(٤) عن تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٠) .

(٥) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٣٥) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٢٩٧ (٣٢٣١) .

وكذلك الحال بالنسبة لتوثيق الذهبي ، الذي كانت عبارته الأخرى « فيه لين » صريحة في تضعيفه ، وبيان حاله .

أما أقوال المضعفين ، فتحمل على المناكير التي رواها عن الزهري ، والأعمش .

أما ما نقله الساجي عن ابن معين من نسبة الكذب لعبد الله بن بشر ، فمعارَض أيضاً بالأقوال الأخرى لابن معين التي تقدمت ، ويمكن حمل وصفه بالكذب على روايته عن الأعمش خاصة ، وذلك لأن العلماء ذكروا أنه لا يصح سماعه من الأعمش ، وإنما كتب إليه أبو بكر بن عياش ، عن الأعمش [1] .

وهذا النوع هو ما يعرف بـ « إطلاق الكذب على ادعاء السماع » [2] غير أنه لا يصح وصفه بالكذب إلا عند التحديث بصيغة تفيد السماع كـ « سمعت » و«حدثنا » ونحوهما .

وقد حاولت الوقوف على رواية أداها عبد الله بن بشر بمثل هذه الصيغ ، فلم أوفق ، وما وقفت عليه من روايات إنما رواها بالعنعنة [3] .

بل إن الذين ألفوا في الضعفاء ، وترجموا له ، ذاكرين له بعض مناكيره - كابن عدي ، والعقيلي ، والذهبي في الميزان - لم يذكروا حديثاً صرح فيه بالسماع ، ولعل ابن معين وقف على إحداها ، فنسبه للكذب على الاعتبار المتقدم، وأما عن أحاديثه عن الزهري ، فتدخل ضمن أوهامه ، والله أعلم .

٢ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري على

---

(١) انظر المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٠٠ ، وجامع التحصيل للعلائي ص ٢٠٧ ، والكامل لابن عدي (٤/١٥٥٩) ، ومصباح الزجاجة للبوصيري في الصيام باب الحجامة للصائم . (٣/ ١٥) .

(٢) انظر الوضع في الحديث لشيخنا الدكتور عمر فلاته (١/ ١٣٤) .

(٣) انظر السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٢٥) حديث (٣١٧٦) ، وسنن ابن ماجه (١/ ٥٣٧) حديث (١٦٧٩) ، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٥٣٩) وتاريخ واسط لبحشل ص ٢٢٣ .

الإطلاق [1] . لكن روايته هذه معلولة من جهة محمد بن عبد الله بن الجَهِيد ، وهو ضعيف ، وقد حمل الدارقطني العلة عليه كما تقدم .

٣ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، لكن تُكلِّم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته [2] .

ثم إن علة هذه الرواية عند التحقيق لا ترجع إليه ، حيث نجد دونه من هو مضعَّف ، وقد حمل العلماء الوهم عليه ، وذلك لأن الراوي عنه أبو قطن ، عمرو بن الهيثم وهو بصري ، وقد ذكر الإمام مسلم أن رواية العراقيين عنه فيها وهم كثير [3] .

وكذلك إعلال الدارقطني لها بالوهم ، ونسبته إلى محمد بن الجهيد .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، ويتضح مما سبق أنه وجه مرجوح - كسابقه - وذلك لضعف عبد الله بن بشر في الزهري ، ولا تنفعه متابعتا مالك وابن أبي ذئب ، لكونهما معلولتين بالوهم الذي نشأ من محمد بن الجهيد ، ويضاف إلى رواية ابن أبي ذئب علة أُخرى : وهي أنها من رواية العراقيين عنه ، وفيها وهم كثير كما ذكر مسلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر) :

فرواه عنه أربعة من أصحابه :

١ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحابه [4] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ٢٨٥ .

(٣) التمييز للإمام مسلم ص ١٩١ ، وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٨٠) .

(٤) انظر ص ٤٦٥ .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، سيما في الزهري [١] .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٢] .

٤ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أثبت أصحاب الزهري [٣] .

وهذه هي الرواية الأولى له ، إذ سيأتي أنه روى الوجه الآتي أيضاً ، وتقدم في التخريج تصويب أبي حاتم روايته هذه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم ثقات ، ومن أثبت أصحاب الزهري ، ولهذا صوبه الدارقطني ، والبزار ، وأبو حاتم ، كما تقدم ، والعقيلي .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن شيخ غير متهم ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر) :

فرواه عنه راويان :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ومن أثبت أصحاب الزهري [٤] .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ١٨٥ .
(٤) انظر ص ١٦٤ .

٢ - عُقيل بن خالد :

تقدم الكلام عليه ، وهذه ثاني الروايات عنه ، وقد صوبها أبو زرعة ، كما مر معنا في التخريج .

فهذان اللذان رويا هذا ألوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما ثقتان ، ومن أثبت أصحابه ، وقد صوَّبه غير واحد من النقاد ، كالدارقطني ، والخطيب البغدادي ، وأبي زرعة ، والعقيلي .

الخلاصة

مما سبق في التخريج ، وفي النظر في أحوال الرواة واختلافهم ، يتضح ضعف الوجه الأول (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو، عن عثمان ، عن أبي بكر) ، لكون الرواة عنه غير ثقات ، وأقواهم ابن أخيه ، وهو صدوق له أوهام ، فلا تقوى روايتهم على معارضة الثقات الذين خالفوهم.

ثم إن الوجه الثاني (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، عن أبي بكر) يُعتبر ضعيفاً كذلك ، لأن عبد الله بن بشر ، الراوي عنه ضعيف فيه ، ومتابعتا مالك وابن أبي ذئب لا تنفعاه ، لأنهما مُعلَّتان بالوهم الذي نشأ من راوٍ دونهما هو محمد بن الجهيد ، وكون رواية ابن أبي ذئب من رواية العراقيين عنه، وروايتهم عنه فيها وهم كثير .

ولذلك أعل الدارقطني كلاً من الوجهين بأنهما وهم ، ووافقه غيره من النقاد كالعقيلي ، والبزار ، والخطيب البغدادي ، ويلتقي معهم في هذا كل من أبي زرعة وأبي حاتم في ترجيحهما رواية عقيل .

أما الوجهان : الثالث (الزهري ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر) .

والرابع : (الزهري عن شيخ غير متهم ، عن رجل من الأنصار ، عن عثمان ، عن أبي بكر) فمحفوظان ، وذلك لأن الرواة عن الزهري ثقات ، ووُصِفُوا جميعهم بأنهم من أثبت أصحابه ، ولذلك صوبهما الدارقطني ، ووافقه غيره ، كالبزار ، والعقيلي ، والخطيب البغدادي ، ومجموع قولي أبي زرعة وأبي حاتم في ترجيح رواية عقيل ومن تابعه ، ولا يقال : إن هذين الوجهين متعارضان ،

وذلك لأن الوجه الرابع ، من باب المزيد في متصل الأسانيد ، فمرة سمع الزهري الحديث بواسطة ، ومرة بدونها ويدل عليه رواية عُقيل بن خالد الوجهين معاً ، وهو ثقة ومن أثبت أصحابه ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

يتضح مما سبق ضعف هذا الحديث ، وذلك لجهالة الأنصاري الذي رُوي عنه الوجهان الراجحان ، بالإضافة إلى جهالة شيخ الزهري في الوجه الرابع وإن كان وثقه على الإبهام .

وقد أورد الدارقطني عقب كلامه على الحديث من رواية الزهري ، عدة روايات أوضحت اسم الراوي عن عثمان ، لكنها من غير طريق الزهري ، ومع ذلك لم تسلم من العلة ، لكن جاء متن الحديث من طرق أخرى - غير طريق الزهري - بإسناد صحيح ، أمثلها ما أخرجه مسلم في صحيحه ، من طريق حمران عن عثمان قال : قال رسول الله ﷺ : « **من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة** » (١) .

وعليه يرتقي الحديث الذي معنا إلى الصحيح لغيره .

* * *

(١) صحيح مسلم (١/ ٥٥) كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (٤٣ - ٢٦) .

الحديث (٨٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ «**الريح من روح الله**» ؟

فقال : هو حديث رواه علي بن معبد بن شداد المصري ، عن بشر ابن بكر ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن ثابت الزُّرَقي ، عن أبي هريرة ، عن عمر ، عن النبي ﷺ ،ووهم فيه .

والصواب : ما رواه الحفاظ عن الأوزاعي ، وأصحاب الزهري [١]، عن الزهري ، عن ثابت الزرقي ، عن أبي هريرة ، أن عمر سألهم عن الريح ؟ فقال أبو هريرة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **الريح من روح الله** » .

واختُلف عن الزهري فيه :

فقيل : عن الزهري ، عن عمرو بن سليم الزرقي ،عن أبي هريرة .

وهو وهم ، وقال لوين [٢] ، عن الحسن بن محمد بن أعين ، عن عمر بن سالم الأفطس ، عن أبيه ، عن الزهري ، ووهم فيه [٣] .

والصواب : ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

وقيل : عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة [٤] .

---

(١) سيأتي تفصيل من أجملهم هنا في تخريج هذا الوجه .

(٢) هو لقب لمحمد بن سليمان المصيصي ، وإنما لُقّب به لأنه كان يبيع الدواب ببغداد ، فيقول : هذا الفرس له لوين . . . (تاريخ بغداد ٥/ ٢٩٤) .

(٣) يعني : سالم الأفطس .

(٤) العلل للدارقطني (٢/ ٩٠) .

وسئل مرة أخرى ، كما في مسند أبي هريرة ، عن حديث رُوي عن ثابت بن قيس - أحد بني زريق - عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ في الريح ، أنه من روح الله فلا تسبوها . . . الحديث ؟

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه زياد بن [سعد] ، ويونس بن يزيد ، والأوزاعي ، والزبيدي، عن الزهري ، عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة .

وخالفهم سالم الأفطس ، رواه عن الزهري ، عن عمرو بن سليم الزُّرقي ، عن أبي هريرة . قال ذلك عمر بن سالم ، عن أبيه .

وقيل : عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

والصحيح : حديث الزهري ، عن ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن ثابت الزرقي ، عن أبي هريرة ، عن عمر بن الخطاب .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عمرو بن سليم الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) :

---

(١) العلل للدارقطني (٨/ ٢٧٦) .

(أ) فرواه أحمد بن حنبل في مسنده (٢/ ٤٠٩) عن محمد بن مصعب ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن ثابت الزرقي ، عن أبي هريرة ، قال : كنا مع عمر بن الخطاب بطريق مكة ، إذ هاجت ريح ، فقال لمن حوله : ما الريح ؟ قال : فلم يردوا عليه شيئاً .

قال : فبلغني الذي سأل عنه من ذلك ، فاستحثَثْتُ راحلتي حتى أدركته ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، بلغني أنك سألت عن الريح ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **الريح من روح الله فلا تسبّوها ، وسلوا خيرها ، واستعيذوا به من شرها** » .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٩٢٥) باب ما يستحب للرجل من القول إذا عصفت الريح (١٠٢٩ ب) من طريق محمد بن مصعب المتقدم ، مختصراً .

كما أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٥٠) ، و(٢/ ٤٣٧) .

والطبراني في الدعاء (٢/ ١٢٥٦) باب القول عند هبوب الرياح (٩٧٣) من طريق أحمد المتقدم .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٠٢) كتاب الأدب ، باب ما ينهى عنه الرجل أن يسبه (٢٦٣١١) . و(٦/ ٢٧) كتاب الدعاء ، باب ما يُدعى به للريح إذا هبت (٢٩٢١٨) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٢٨) كتاب الأدب ، باب النهي عن سب الريح (٣٧٢٧) ، من طريق ابن أبي شيبة المتقدم .

والبخاري في الأدب المفرد ص ١٥٥ ، باب لا تسبوا الريح (٧٤١) عن مسدد ابن مسرهد .

ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد القطان عن الأوزاعي ، به مختصراً ، بالجزء المرفوع من الحديث فقط .

كما أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ١٧٦) كتاب الرقائق ، باب الاستعاذة (١٠٠٣) .

وأبو الشيخ في العظمة (٤/ ١٣١٤) باب ذكر الرياح (٨١٢ - ١٦) .

وابن مندة في التوحيد (١/ ١٧٧) باب ذكر الفرق بين الريح والرياح (٥-٥٥) .

وقال : هذا حديث مشهور عن الأوزاعي ، عن الزهري ، رواه زياد بن سعد ، والزبيدي ، وابن جريج ، ومعمر ، وعقيل .

والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣١٥) باب في حفظ اللسان ، فصل في حفظ اللسان عند هبوب الريح (٥٢٣٣) .

أربعتهم من طريق الوليد بن مزيد ، عن الأوزاعي ، به بنحوه .

وأخرجه الطبراني في الدعاء (٢/ ١٢٥٦) باب القول عند هبوب الرياح (٩٧٤) . من طريق علي بن صالح المكي ، عن الأوزاعي ، به مختصراً .

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١١٤) ترجمة أحمد بن سليمان العقيلي ، من طريق الطبراني المتقدم .

كما أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٢٣١) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا هاجت الريح (١٠٧٦٨/ ٤) .

وانظر المطبوع من كتاب عمل اليوم والليلة مستقلاً عن السنن ص ٢٧٠ ، (٩٣٨) من طريق سفيان بن حبيب .

والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٨٥) كتاب الأدب ، باب الريح من روح الله ، من طريق شريك بن بكر .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

وقال الذهبي في التلخيص : صحيح .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٥٢٦) ، (٦١٤٢) من طريق مبشر (هو ابن إسماعيل الحلبي) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٣٩٩) عن يونس بن عبد الأعلى ، عن بشر ابن بكر .

والبيهقي في الدعوات الكبير (ق ٣٠ ب) .

وفي السنن الكبرى (٣/ ٣٦١) من طريق عمرو بن أبي سلمة .

أربعتهم عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، منهم من يذكره بتمامه ، ومنهم من يختصره .

(ب) وتابع معمر بن راشد . عبدَ الرحمن الأوزاعي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٨٩) كتاب الجامع ، باب الريح والغيث (٢٠٠٠٤) .

كما أخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٨) .

وفي المسائل برواية ابنه صالح (٢/ ٥٢) ، (٥٩٨) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٩٢٤) باب ما يستحب للرجل من القول إذا عصفت الريح (١٠٢٩ - ٦٩٧) من طريق أحمد المتقدم .

وانظر المنتقى من مكارم الأخلاق للخرائطي ، انتقاء أبى طاهر السلفي ص٢٩٩ ، باب ما يستحب للرجل من القول إذا عصفت الريح (٥٥١) .

وأخرجها ابن الكمال المقدسي في المنتقى من حديث الزهري للذهلي ق١٤٤ب .

وأبو داود في سننه (٥/ ٣٢٨) كتاب الأدب ، باب ما يقول إذا هاجت الريح (٥٠٩٧) .

والطبراني في الدعاء (٢/ ١٢٥٥) باب القول عند هبوب الرياح (٩٧١) .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٣٩٢) كتاب الصلاة ، باب الخوف من الريح (١١٥٣) .

جميعهم - وعددهم خمسة - من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ثابت الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً منهم من يسوقه بتمامه ، ومنهم من يختصره .

(ج) وتابع يونس بن يزيد ، الأوزاعي ، ومعمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في الأدب المفرد ص ١٩٣ - باب لا تسبوا الريح (٩٣١) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٣٩٩) .

وابن قتيبة في غريب الحديث (١/ ٨٤) .

والطبراني في الدعاء (٢/ ١٢٥٥) باب القول عند هبوب الرياح (٩٧٢) .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٨٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٦١) كتاب صلاة الاستسقاء باب ما كان يقول عند هبوب الريح من طريق الفسوي المتقدم .

جميعهم ، وعددهم خمسة ، من طريق الليث بن سعد ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن ثابت الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

(د) وتابع زياد بن سعد من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن جريج في جزئه ص ٦٢ ، (٥٥) عن زياد بن سعد ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

ومن طريق ابن جريج ، أخرجها : البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١٦٧) ترجمة ثابت بن قيس الزرقي (٢٠٨٢) ، والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٢٣١) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا هاجت الريح (١٠٧٦٧/ ٣) .

وانظر المطبوع من عمل اليوم والليلة ، مستقلاً عن السنن ص ٢٧٠ ، (٩٣٧) .

وأبو الشيخ في العظمة (٤/ ١٣١٣) باب ذكر الرياح (٨١١ - ١٥) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٣٩٩) [1] .

والطبراني في الدعاء (٢/ ١٢٥٧) باب القول عند هبوب الرياح (٩٧٦) .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٣٩٢) كتاب الصلاة ، باب الخوف من الريح (١١٥٣) .

(هـ) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٣٩٩) .

---

(١) في هذا الموضع من المطبوع ذكر الإسناد بعد الزهري هكذا : أخبرني ثابت بن قيس ، حدثني رزين ، أن أبا هريرة ، ولعل قوله « حدثني رزين » زائدة لأنه لم يذكر أن ثابتاً روى الحديث عن غير أبي هريرة (انظر تهذيب الكمال ٣/ ٣٧٢ ، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٢) ثم أني لم أقف على من اسمه رزين في التابعين . (انظر الطبقات لمسلم ، وخليفة ، وابن سعد) .

(و) وتابع عقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطحاوي في الموضع السابق ، عن محمد بن عزيز الأيلي ، عن سلامة بن روح ، عن عقيل ، عن الزهري به .

(ز) الثقة عن الزهري (سفيان بن عيينة) .

أخرج الشافعي في الأم (١/ ٢٢٤) كتاب الاستسقاء ، باب القول في الإنصات .

والمسند بترتيب السندي (١/ ١٧٥) باب في الدعاء (٥٠٤) ، الحديث عن الثقة ، عن الزهري [١] ، عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

كما أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥/ ١٩٠) كتاب الاستسقاء ، باب القول والإنصات عند السحاب ، والريح (٧٢٤٨) ، (٧٢٤٩) وقال : وهذا الحديث رواه يونس بن يزيد ، والأوزاعي ، ومعمر ، عن الزهري .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٣٩١) كتاب الصلاة ، باب الخوف من الريح (١١٥٣) ، كلاهما من طريق الشافعي به .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة ، عن عمر بن الخطاب) .

فلم أقف عليه إلا في كلام الدارقطني ، الذي قال :

هو حديث رواه علي بن معبد بن شداد المصري ، عن بشر بن بكر ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن ثابت الزرقي ، عن أبي هريرة ، عن عمر ، عن النبي ﷺ .

ثم قال الدارقطني : ووهم فيه [٢] . (يعني علي بن معبد) .

---

(١) ذكر ابن حجر أن مراده بالثقة عن الزهري ، سفيان بن عيينة (انظر تعجيل المنفعة ص ٥٤٨) .

(٢) انظر ص ١٣٨٦ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمرو بن سليم الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) :

فأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٢٣٠) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا هاجت الريح (١٠٧٦٦/ ٢) .

وانظر المطبوع من كتاب عمل اليوم والليلة مستقلاً عن السنن ص ٢٧٠، (٩٣٦).

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٢٧٢) من طريق النسائي المتقدم .

والطبراني في الدعاء (١٢٥٧/٢) باب القول عند هبوب الرياح (٩٧٥) ، وقال : وروى هذا الحديث سالم الأفطس ، عن الزهري فخالف الناس في إسناده .

ثلاثتهم من طريق عمر بن سالم الأفطس ، عن أبيه ، عن الزهري به ، بالجزء المرفوع من الحديث فقط .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٢٣٠) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا هاجت الريح (١٠٧٦٥/ ١) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن طلق بن السمح ، عن نافع بن يزيد ، عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، به بالجزء المرفوع من الحديث .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٢٧٠ (٩٣٥) .

وقد ذكر الحافظ المزي في تحفة الأشراف (١٠/ ٣٧) و(١٠/ ٢٩٠) أن حمزة الكناني [١] قال : هذا خطأ (يعني حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة وكذلك قال في حديث عمرو بن سليم الزرقي (يعني الوجه السابق) .

---

(١) هو أبو القاسم حمزة بن محمد الكناني ، محدِّث الديار المصرية ، وأحد تلاميذ النسائي الذين رووا عنه كتاب السنن ، وينقل المزي كثيراً من أقواله على الأحاديث في التحفة ، له الجزء الحديثي المعروف بـ « مجلس البطاقة » طبع بتحقيقي خالد العنبري ، وبدر العباد (انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ١٦/ ١٧٩) .

وقال : والصواب : حديث الزهري ، عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة (يعني الوجه الأول) .

النظر في الاختلاف

يتضح من التخريج أنه اختلف على الزهري في رواية هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) :

فرواه عنه سبعة من أصحابه وهم :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدم غيره من الثقات عليه [١] .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٢] .

٣ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٣] .

٤ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٤] .

٥ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٥] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ١٦٤ .
(٤) انظر ص ١٥٦ .
(٥) انظر ص ١٦٨ .

٦ - عقيل بن خالد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] ، وروايته هذا الوجه إحدى الروايتين اللتين رُويتا عنه ، إذ اختلف عليه في هذا الحديث أيضاً ، فقد تقدم في التخريج أنه روى الوجه الرابع (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) أيضاً .

وسيأتي الحديث عن الاختلاف عنه في دراسة الوجه الرابع .

٧ - زياد بن سعد الخراساني :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحابه [٢] .

وبعد :

فهؤلاء رواة هذا الوجه عن الزهري (يعني عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة مرفوعاً) كلهم ثقات متقنون ، وعد العلماء أكثرهم من أوثق أصحاب الزهري ، باستثناء الأوزاعي .

وتقدم في التخريج ترجيح الدارقطني ، وحمزة الكناني هذا الوجه على بقية الأوجه الأخرى .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة ، عن عمر) :

فقد ذكر الدارقطني أن علي بن معبد بن شداد المصري ، رواه عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به .

مما يفيد أنه اختُلف على بشر بن بكر في رواية هذا الحديث ، إذ تقدم في تخريج الوجه الأول (الزهري ، عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة مرفوعاً) أن يونس بن عبد الأعلى الصدفي ، رواه عن بشر بن بكر ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ٣٧٧ .

وعلي بن معبد ثقة [١] ، وكذلك يونس بن عبد الأعلى [٢] .

غير أن رواية يونس ترجُح على رواية علي بن معبد لأمرين :

الأول : إعلال الدارقطني هذا الوجه (الزهري ، عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة ، عن عمر) وحمله العلة على علي بن معبد ، وأنه وهم فيه .

الثاني : لم أجد متابعاً لعلي بن معبد في رواية هذا الوجه عن الأوزاعي ، في حين أن يونس بن عبد الأعلى تابع الأكثرين من أصحاب الأوزاعي ، الذين رووا الوجه الأول (يعني الأوزاعي ، عن الزهري ، عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة مرفوعاً) . وفيهم الثقات كيحيى بن سعيد القطان ، وسفيان بن حبيب .

الثالث : أن يونس بن عبد الأعلى أوثق من علي بن معبد ، لما تقدم من بيان حالهما .

وبذلك يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري (يعني عن ثابت ابن قيس ، عن أبي هريرة مرفوعاً) والله أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمرو بن سليم الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) :

فلم أجد من رواه عنه غير سالم بن عجلان الأفطس :

وقد اختلف أقوال العلماء فيه بين موثق ، ومضعف .

فممن وثقه - وهم الأكثر - :

ابن سعد ، إذ قال فيه : كان ثقة كثير الحديث [٣] .

وقال أحمد : ثقة في الحديث لكنه مرجيء [٤] ، وقال في موضع آخر : ما أصلح حديثه [٥] . ووثقه العجلي [٦] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٤٠٥ ، (٤٨٠١) وانظر التهذيب (٧/ ٣٣٦) .

(٢) انظر ص ١٧١ .

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٧٩) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٧٤) .

(٥) العلل برواية عبد الله (٢/ ٢٠٩) .

(٦) ترتيب الثقات ص ١٧٣ .

وقال الدارقطني : ثقة ، يُجمع حديثه [1] .

وقال ابن حجر : ثقة رُمي بالارجاء [2] ، ووثقه في موضع آخر توثيقاً مطلقاً [3] .

ونزل به آخرون إلى مرتبة الحسن :

كأبي حاتم ، الذي قال فيه : صدوق ، وكان مرجئاً ، نقي الحديث [4] .

وقال النسائي : ليس به بأس [5] .

أما الجوزجاني فقال : كان يخاصم في الإرجاء ، داعية ، وهو متماسك [6].

واختلف قول الذهبي فيه ، فمرة يوثقه [7] ، ومرة قال فيه : صدوق مشهور [8] .

أما المضعفون :

فلم أجد من ضعفه غير ابن حبان ، الذي ترجم له في المجروحين .

---

(١) سؤالات الحاكم النيسابوري ص ٢١٩ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٢٢٧ ، (٢١٨٣) .

(٣) فتح الباري (٥/ ٢٩٠) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٦) .

(٥) عن تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٧) .

(٦) أحوال الرجال ص ١٨١ .

وقد ذكر السخاوي ما يفيد أن هذه اللفظة في مرتبة الحسن ، وذلك حين قال : ثم صنفت الكتب ودُونت في الجرح والتعديل والعلل ، وبُيِّن من هو في الثقة والتثبت كالسارية ، ومن هو في الثقة كالشاب الصحيح الجسم ، ومن هو لين كمن يوجعه رأسه ، وهو متماسك يُعدّ من أهل العافية ، ومن صفته كمحموم يرجع إلى السلامة ، ومن صفته كمريض شبعان من المرض ، وآخر كمن سقطت قواه وأشرف على التلف، وهو الذي يسقط حديثه . (المتكلمون في الرجال - المطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث - ص٩٢) فهو قد جعله بعد مرتبة الثقة، وقبل مرتبة الضعيف ضعفاً محتملاً.

(٧) ديوان الضعفاء ص ١٥٢ .

(٨) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٨٢ .

وقال : كان ممن يرى الإرجاء ، ويقلب الأخبار ، وينفرد بالمعضلات عن الثقات ، اتهم بأمر فَقُتل صبراً [1] ، وسالم هذا من رجال البخاري [2] .

هذه أقوال العلماء فيه ، ويظهر أن الراجح في حاله : أنه ثقة ، كما ذهب إليه الأكثرون .

أما الذين نزلوا به إلى مرتبة الحسن ، فلعل ذلك راجع إلى ما رمي به في عقيدته ، وأنه قد يروي بعض الأحاديث التي ينافح بها عن بدعته .

أما تضعيف ابن حبان له فقد كفانا ابن حجر تعقبه ، حيث قال : فهذا الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتُهم به ، وهو كونه مالأ على قتل إبراهيم (يعني الإمام) [3] .

وأما ما وصفه به من قلب الأخبار ، وغير ذلك ، فمردود بتوثيق الأئمة له ، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً ، وليس له في البخاري سوى حديثين - وذكرهما [4] .

أما عن مدى رجاحة هذا الوجه : (الزهري ، عن عمرو بن سليم الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) بين الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فالظاهر أنه وجه غير محفوظ ، وذلك لأن سالماً الأفطس ، وإن كان ثقة إلا أن العلماء أعلوا روايته هذا الوجه عن الزهري ، وحمَّلوه العلة ، وتقدم أن الدارقطني قال : ووهم فيه (يعني سالماً في رواية هذا الوجه) [5] ، وقال في موضع آخر : وخالفهم سالم (يعني الثقات الذين رووا الوجه الأول عن الزهري) [6] .

وأن الطبراني قال : وروى هذا الحديث سالم الأفطس ، عن الزهري ، فخالف الناس في إسناده [7] .

---

(١) المجروحين (١/ ٣٣٨) .
(٢) رجال البخاري للكلاباذي (١/ ٣١٨) .
(٣) يريد القول : بأنه أمر لا يقدح في روايته .
(٤) هدي الساري ص ٤٠٤ .
(٥) انظر ص ١٣٨٦ .
(٦) انظر ص ١٣٨٧ .
(٧) انظر ص ١٣٩٣ .

أما حمزة الكناني فخطأ هذا الوجه - دون أن يشير إلى مصدر الخطأ [1] - ولكن يكفي بيان غيره له كما تقدم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير عُقيل بن خالد ، من رواية نافع بن يزيد ، عنه وقد تقدمت ترجمة عقيل ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحاب الزهري [2] .

وهذه ثاني الروايات عنه ، لأنه اختلف عليه في روايته هذا الحديث ، إذ تقدم أنه روى الوجه الأول عن الزهري (يعني عن ثابت الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) من رواية ابن أخيه سلامة بن روح الأيلي ، عنه [3] .

فأما نافع بن يزيد ، فهو الكلاعي : ثقة [4] .

وأما سلامة بن روح ، فهو صدوق له أوهام ، وقيل : لم يسمع من عمِّه عقيل ، وإنما يحدث من كتبه [5] .

أما بالنسبة للاختلاف على عُقيل في رواية هذا الوجه ، فالظاهر أن أرجح روايتيه : (عقيل ، عن الزهري ، عن ثابت بن قيس ، عن أبي هريرة مرفوعاً) أى الوجه الأول .

وسلامة بن روح راوي هذا الوجه عنه - وإن كان أدنى مرتبة من نافع بن يزيد - راوي الوجه الآخر عنه (يعني عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة) ، إلا أن رواية عُقيل من طريقه ، موافقة لرواية الثقات الذين رووا الوجه الأول عن الزهري ، ونافع بن يزيد مع كونه ثقة ، فقد خطأ العلماء الوجه الذي رواه عن عقيل (يعني عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً) كحمزة الكناني الذي صرح بخطأ هذا الوجه ، والدارقطني الذي أورده

---

(١) انظر ص ١٣٩٣ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٣٩٤ .

(٤) انظر ص ١١٧٦ .

(٥) انظر ص ٢٣٥ .

بصيغة التضعيف عند كلامه عن علة الحديث ، مما يجعلنا نقول بعدم رجحان هذا الوجه عن الزهري ، والله أعلم .

الخلاصة

وبعد أن استعرضت الأوجه التي اختُلف فيها على الزهري ، والرواة الذين رووها عنه ، وبينت حالهم جرحاً وتعديلاً ، ثم ذكرت أقوال العلماء حول كل وجه ، يمكن القول بأن أرجح هذه الأوجه عنه هو الوجه الأول : (يعني الزهري ، عن ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) وذلك لكثرة رواته من الثقات ، وكون أكثرهم من أثبت أصحاب الزهري .

أما الوجه الثاني : (الزهري عن ثابت الزرقي ، عن أبي هريرة ، عن عمر) فغير محفوظ من رواية بشر بن بكر عن الأوزاعي عنه ، للوهم الذي طرأ على علي بن معبد الراوي عن بشر .

أما الوجه الثالث : (الزهري ، عن عمرو بن سليم الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) فغير محفوظ عنه ، لأن الراوي عنه سالماً الأفطس مع ثقته ، قد خالف الثقات الذين رووا الوجه الأول عن الزهري .

أما الوجه الرابع : (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً) فحكمه حكم سابقيه ، لأنها رواية غير محفوظة عن عقيل بن خالد .

وقد تقدم ترجيح العلماء الوجه الأول ، وتوهين ما عداه ، كالدارقطني ، والطبراني ، وحمزة الكناني ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

بعد أن انتهيت إلى ترجيح الوجه الأول : (الزهري ، عن ثابت بن قيس الزرقي ، عن أبي هريرة مرفوعاً) يمكن الحكم على الحديث من هذا الوجه بأنه صحيح ، وقد تقدم أن الحاكم النيسابوري ، والذهبي ، حكما بصحته ، كما أخرجه ابن حبان في صحيحه .

ثم إنه لا تأثير للأوجه غير المحفوظة على صحة الحديث ، من هذا الطريق المحفوظ ، لسلامته ، مما أعلت به .

* * *

الحديث (٨٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث المسور بن مخرمة ، عن عمر قوله: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه جويرية ، وإبراهيم بن طهمان ، عن مالك .

وتابعهم الزبيري ، عن مالك ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن المسور .

وقال عباد بن عباد : عن جويرية، عن الزهري، عن رجل، عن المسور.

وقال سعيد بن عامر : عن جويرية ، عن الزهري ، عن المسور ، واختلف عنه (يعني سعيد بن عامر) .

فقال الكُزْبراني : عن سعيد بن عامر ، عن جويرية ، عن مالك ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن المسور بن مخرمة .

ولم يسمع الزهري من المسور شيئاً .

ورواه حماد بن زيد ، عن معمر، عن الزهري ، مرسلاً، عن عمر.

والأشبه بالصواب قول من قال : عن الزهري ، عن حميد ، عن المسور [1] ا . هـ

قلت : ولم أقف بعد البحث والتقصي على أي من الروايات التي أشار إليها الدارقطني رحمه الله .

وكذلك الحال بالنسبة لمحقق الكتاب ، الذي أشار في الحاشية إلى الفروق بين النسخ ، وعرَّف بالرجال الذين ورد ذكرهم في المتن ، ولم يورد تخريجاً .

---

(١) العلل للدارقطني (٢/ ٢١٢) .

الحديث (٨٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث حُمران في صفة وضوء النبي ﷺ؟

فقال : هو حديث يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه يونس ، ومعمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، وابن جريج ، وإبراهيم بن سعد ، ومعاوية بن يحيى ، عن الزهري ، عن عطاء [بن] يزيد الليثي ، عن حمران ، عن عثمان .

ورواه جعفر بن بُرقان ، عن الزهري ، عن حمران - أسقط من الإسناد عطاء ابن [يزيد] وكان جعفر بن برقان أميّاً ، في حفظه بعض الوهم ، وخاصة في أحاديثه عن الزهري .

والقول قول يونس ، ومن تابعه ، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد.

وقد روى الزهري ، هذا الحديث أيضاً عن عروة بن الزبير ، عن حمران ، بلفظ آخر غير لفظ عطاء بن يزيد .

وروى هذا الحديث يحيى بن يمان ، عن معمر ، عن الزهري ، فوهم فيه ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان .

والصواب: حديث عطاء بن يزيد، وحديث عروة، عن حمران..[1].

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن حمران ، عن عثمان بن عفان .

---

(١) العلل للدارقطني (٣/ ٢٠ وما بعدها) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن حمران ، عن عثمان .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن حمران ، عن عثمان ، بدون عطاء بن يزيد ، ولا عروة بن الزبير .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن حمران ، عن عثمان بن عفان) :

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٢٥٩) كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (١٥٩) عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسي ، قال : حدثني إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، أن عطاء بن يزيد أخبره ، أن حمران مولى عثمان أخبره ، أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء ، فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما ، ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ : « **من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدِّث فيهما نفسه ، غُفر له ما تقدم من ذنبه** » .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٠٥) كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء (٤- ٢٢٦) عن زهير بن حرب ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد .

وأحمد في مسنده (١/ ٥٩) عن إبراهيم بن نصر الترمذي ، وفي (١/ ٥٩) عن أبي كامل .

ومن طريق أحمد في الموضع الثاني ، أخرجه الجوزقاني في الأباطيل (١/ ٣٤٢) باب في الوضوء ، (٣٢٥) .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٣٩) كتاب الطهارة ، باب بيان وضوء النبي ﷺ . من طريق سليمان بن داود الهاشمي .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٢٩٥) كتاب الطهارة ، باب الوضوء مرة مرة . (٦٩٦) من طريق أحمد بن يونس .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة ، عن إبراهيم بن سعد ، به .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة : إبراهيم بن سعد في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٢٦٦) كتاب الوضوء، باب المضمضة في الوضوء ، (١٦٤) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٤٠) كتاب الطهارة ، باب بيان وضوء النبي ﷺ ، عن أبي أمية .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٨) كتاب الطهارة باب إدخال اليمين في الإناء من طريق عمران بن بكار .

ثلاثتهم عن أبي اليمان الحكم بن نافع ، عن شعيب بن أبي حمزة ، به ، بنحوه .

كما أخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/ ٨٢) كتاب الطهارة ، باب غسل الكفين قبل الوضوء (٩١) .

وفي المجتبى (١/ ٥٦) كتاب الطهارة ، باب بأي اليدين يتمضمض ؟ ، عن أحمد بن المغيرة .

وأبو عوانة في مستخرجه في الموضع السابق ، عن أبي بكر الجعفي .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ١٩٩) كتاب الطهارة ، باب ذكر سنن الوضوء (١٠٥٧) عن محمد الكلاعي .

ثلاثتهم عن عثمان بن سعيد الحمصي ، عن شعيب ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع معمر بن راشد ، إبراهيم بن سعد ، وشعيباً ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٤) كتاب الطهارة ، باب ما يكفر الوضوء والصلاة (١٣٩) عنه ، به بنحوه .

وأحمد في مسنده (١/ ٥٩) عن عبد الرزاق .

ومن طريقه : البكري في الأربعين ص ٦٤ ، (٣) .

وأخرجها البزار في مسنده البحر الزخار (٢/ ٨٠) ، (٤٣٠) عن أحمد بن منصور .

وابن المنذر في الإقناع (١/٥٨) كتاب الوضوء باب صفة الوضوء (٩) عن إسحاق بن إبراهيم .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٤٠) كتاب الطهارة ، باب بيان وضوء النبي ﷺ ، عن محمد بن إسحاق الصباح ، والسلمي .

وابن الجارود في المنتقى ص ٣٢ ، باب صفة وضوء رسول الله ﷺ (٦٧) عن محمد بن يحيى .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/٥٨) كتاب الطهارة ، باب المسح بالرأس من طريق محمد بن حماد .

وأبو داود في سننه (١/٧٨) كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي ﷺ (١٠٦) عن الحسن بن علي الحلواني .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم سبعة ، عن عبد الرزاق ، به .

وأخرجها من طريق أبي داود المتقدم ، البغوي في شرح السنة (١/ ٤٣٢) ، كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي ﷺ (تابع الحديث ٢٢١) .

وأخرجها كذلك في الأنوار (١/ ٣٦١) باب في صفة وضوئه وغسله (٤٨١) .

وأخرجها ابن عبد الهادي في شرح علل أبي حاتم (ق ٥٨ ب) تعليقاً مجزوماً إلى أبي داود .

كما أخرج رواية معمر :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/١٥٨) كتاب الصيام ، باب سواك الرطب واليابس للصائم (١٩٣٤) عن عبدان .

وأخرجها من طريق البخاري ، البغوي في شرح السنة (١/ ٤٣١) كتاب الطهارة ، باب صفة وضوئه ﷺ (٢٢١) .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١/٥٦) كتاب الطهارة ، باب التكرار في غسل اليدين من طريق محمد بن عمرو بن الموجه ، عن عبدان .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٨٥) كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء (١/ ١٠٢/ ٣) .

وفي المجتبى (١/٥٦) كتاب الطهارة ، باب المضمضة والاستنشاق ، عن سويد ابن نصر :

كلاهما عن عبد الله - هو ابن المبارك - عن معمر ، به .

وأخرجها البزار في مسنده البحر الزخار (٢/ ٧٩) ، (٤٢٩) عن محمد بن المثنى .

والدارمي في سننه (١/ ١٨٨) كتاب الطهارة ، باب الوضوء ثلاثاً (٦٩٣) عن نصر بن علي الجهضمي .

كلاهما عن عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى - عن معمر ، به .

(د) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٢٠٤) كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء وكماله (٣ - ٢٢٦) .

وأبو نعيم في المستخرج على كتاب مسلم (ق٥١ أ) باب ما ذكر في صفة الوضوء .

والنسائي في المجتبى (١/ ٦٨) كتاب الطهارة ، باب حد الغسل .

وابن المنذر في الأوسط (١/ ٣٨٧) كتاب صفة الوضوء ، باب البدء بالميامن (حديث ٣٧٣) .

والدارقطني في سننه (١/ ٨٣) باب وضوء رسول الله ﷺ (١٤) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٣٨) كتاب الطهارة ، باب وضوء النبي ﷺ .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٨١) كتاب الوضوء ، باب ذكر الدليل على أن الكعبين ، العظمان اللتان في جانبي القدم (١٥٨) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٦) كتاب الطهارة ، باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٩) كتاب الطهارة ، باب سنة التكرار في المضمضة والاستنشاق .

وفي (١/ ٦٨) كتاب الطهارة ، باب سنة التكرار في غسل الرجلين .

وفي معرفة السنن والآثار (١/ ٢٩٥) كتاب الطهارة ، باب الوضوء مرة مرة (٦٩٧) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة من طريق عبد الله بن وهب .

وأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢ أ) .

وفي المعجم الصغير - كما في الروض الداني (٢/٤٦) (٧٧٥) من طريق محمد بن مهدي الأخميمي ، عن يزيد بن يونس بن يزيد الأيلي .

وقال في الأوسط : لم يروه عن يزيد بن يونس : إلا محمد بن مهدي الأخميمي .

وأخرجها أبو عبيد في الطهور ص ٧١ ، (٧٦) من طريق الليث بن سعد .

ثلاثتهم عن يونس بن يزيد ، به بنحوه .

(هـ) وتابع عبد الملك بن جريج ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٥) كتاب الطهارة ، باب ما يكفر الوضوء والصلاة (١٤٠) عن ابن جريج ، به بنحوه .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق : ابن المنذر في الأوسط (١/ ٤١٢) .

وأخرجها أحمد في مسنده (١/ ٣٤٤) عن محمد بن بكر .

وأبو عبيد في الطهور ص (١) عن حجاج بن محمد .

وأخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٢٩٥) كتاب الطهارة ، باب الوضوء مرة مرة (٦٩٥) وفي بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ١٢٣ . من طريق حجاج بن محمد ، كلاهما عن ابن جريج ، به .

(و) وتابع معاوية بن يحيى ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى روايته كما تقدم ، ولم أقف عليها .

ثم إني وقفت على راويين آخرين تابعا من تقدموا في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وهما :

(ز) عُقيل بن خالد :

وأخرج روايته أبو عبيد في الطهور ص ٧١ ، (٧٦) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٨) كتاب الطهارة ، باب إدخال اليمين في الإناء .

كلاهما من طريق الليث بن سعد ، عن عقيل ، به ، بنحوه .

(ط) صالح بن كيسان :

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (٢/ ٨٠) (٤٣١) وقال : لا نعلم روى عطاء بن يزيد ، عن حمران ، عن عثمان ، إلا هذا الحديث .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٥١ ب) باب ما ذكر في صفة الوضوء .

كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن صالح بن كيسان [١] ، به بنحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن حمران ، عن عثمان) :

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن كيسان .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح (١/ ٢٦١) كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثاً ، (١٦٠) فقال [٢] وعن إبراهيم (يعني ابن سعد) قال :

---

(١) أخرجه أبو نعيم مرة أخرى في باب فضل من أحسن وضوءه (ق ٥١ ب) من هذا الطريق ولكن قال : . . . عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن عروة بنحوه ، ولم أقف على من تابعه في ذلك !! كما لم أقف على من ذكر أن لعطاء رواية عن عروة .

(٢) ذكر ابن حجر في تغليق التعليق (٢/ ١٠٣) أن مغلطاي زعم بأنه معلق ، متابعاً لأبي نعيم الذي قال : فلا أدري هو معقب بحديث إبراهيم بن سعد عن الزهري (يعني الذي رواه البخاري عن الأويسي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عطاء ابن يزيد) أو ذكره عن إبراهيم بلا سماع .

وتعقبها ابن حجر ، بأنه غير معلق ، بل هو [معطوف] على الإسناد الأول كما قال، ثم استدل لذلك بأمور ثلاثة :

١ - أن المزي جزم في الأطراف بأن البخاري روى عن الأويسي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح (انظر التحفة ٧/ ٢٥٠) .

٢ - أن مسلماً روى الحديث عن زهير بن حرب ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ،

قال صالح بن كيسان ، قال ابن شهاب : ولكن عروة يحدِّث عن حمران ، فلما توضأ عثمان قال : ألا أحدثكم حديثاً لولا آية ما حدثتمكوه ؟ سمعت النبي ﷺ يقول : « **لا يتوضأ رجل يحسن وضوءه ، ويصلي الصلاة ، إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصليها** » . قال عروة : الآية ﴿ **إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات** ﴾ (١) .

وزهير بن حرب - أبو خيثمة - في كتاب العلم ص ٢٩ ، (١٢٢) .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١/ ٢٠٦) كتاب الطهارة ، باب فضل الوضوء (٦ - ٢٢٧) عن زهير بن حرب .

والبزار في مسنده البحر الزخار (٢/ ٨٠) ، (٤٣١) عن إبراهيم بن زياد الصائغ .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٢٧) باب الوضوء بمقاعد المسجد ، عن محمد ابن يحيى ، وعن محمد بن النعمان بن بشير ، عن عبد العزيز الأويسي .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٢٩٧) كتاب الطهارة ، باب الوضوء مرة مرة (٧٠٠) من طريق فضل بن سهل ، وعبد الله بن سهل .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم ستة ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن صالح بن كيسان ، به ، بمثله .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حمران ، عن عثمان بن عفان ، بدون ذكر عطاء بن يزيد ، ولا عروة) :

= عن أبيه بالإسنادين (يعني عن الزهري عن عطاء) و(عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن عروة) وإذا كانا عند يعقوب عن أبيه بالإسنادين ، فلا مانع أن يكون عند الأويسي كذلك .

٣ - أن أبا عوانة أخرج في مستخرجه رواية الأويسي عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح ابن كيسان .

فدل هذا على أن الأويسي روى الإسنادين معاً ، وبالتالي قوى كون رواية البخاري محالة على الإسناد الأول ، وضعف احتمال تعليقها .

(١) من الآية ١٥٩ ، سورة البقرة .

فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٢٢) كتاب الطهارات ، باب في مسح الرأس كم مرة هو ؟ (١٣٤) عن حسين بن علي ، عن جعفر بن برقان ، عن الزهري ، عن حمران ، عن عثمان ، أن النبي ﷺ مسح مرة ، مقتصراً فيه على هذا الجزء من متن الحديث .

وأخرجه كذلك أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٤٠) كتاب الطهارة ، باب بيان وضوء النبي ﷺ ، من طريقي حسين الجعفي ، وكثير بن هشام ، كلاهما عن جعفر بن برقان به ، وأحال متنه على حديث إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عطاء الذي تقدم في الوجه الأول .

ولم أجد متابعاً لجعفر بن برقان في روايته هذه ، وقد أشار الدارقطني إليها مضعفاً لها ، إذ تقدم أنه قال : وكان جعفر بن برقان أمِّياً في حفظه بعض الوهم ، وخاصة في أحاديثه عن الزهري ، والقول قول يونس ، ومن تابعه عن الزهري ، عن عطاد بن يزيد (يعني الوجه الأول) .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان بن عفان) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، من رواية يحيى بن اليمان عنه.

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (٢/ ٣٣) ، (٣٧٨) عن الجراح ابن مخلد قال : حدثني حِبِّي [١] محمد بن حاتم ، قال : ثنا يحيى بن اليمان ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ،عن عثمان أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً .

ثم قال البزار : وهذا الحديث لم نسمعه إلا من الجراح ، عن حِبِّي ، وكان من خيار الناس .

والطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول ق ٢٢٥ ب) من طريق أبي حصين الرازي ، عن يحيى بن يمان ، به ، وقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا معمر ، ولا عن معمر إلا يحيى بن يمان ، تفرد به أبو حصين الرازي .

وأخرجها ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٧٠) فقال : سئل أبو زرعة عن حديث

---

(١) حِبِّي : هو لقب لمحمد بن حاتم الجرجرائي (نزهة الألباب لابن حجر ١/ ١٩٣) .

رواه الحسن بن حماد الضبي ، عن يحيى بن اليمان ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، [عن] عثمان بن عفان ، عن النبي ﷺ أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ؟

فقال أبو زرعة : وهم فيه يحيى بن يمان .

ورواه هشام بن يوسف ، ومحمد بن ثور ، وعبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن حمران ، عن عثمان ، عن النبي ﷺ .

وقد نقل ابن عبد الهادى في شرح العلل (ق ٥٨ ب ، ٥٩ أ) ما ذكره ابن أبي حاتم ، ثم عقب عليه بقوله : وحديث يحيى بن اليمان هذا ، غير مخرج في شيء من السنن ، ويحيى كثير الوهم والغلط .

وتقدم أن الدارقطني أشار إلى رواية يحيى هذه ، ونسبه أيضاً إلى الوهم .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختُلف عن الزهري ، في رواية هذا الحديث من أربعة أوجه وسأتحدث عن كل وجه من حيث الرواة عنه ، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً ، وكلام العلماء حول تلك الأوجه ، للوصول إلى النتيجة النهائية للاختلاف بإذن الله .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن حمران ، عن عثمان) :

فرواه عنه ثمانية من أصحابه هم :

١ - إبراهيم بن سعد الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فربما أخطأ [١] .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، سيما في الزهري [٢] .

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ،وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

كما تقدم في التخريج أنه روى أيضاً الوجه الرابع (الزهري عن سعيد بن المسيب ،عن عثمان) وسيأتى الكلام عليه في موضعه .

٤ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، أنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] .

٥ - عبد الملك بن جريج :

تقدم أنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك لأنه من المشهورين بالتدليس [٣] .

٦ - معاوية بن يحيى الصدفي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في رواية غير الشاميين عنه ، كإسحاق بن سليمان ، وعيسى بن يونس ، وهو في رواية الشاميين عنه كهقل بن زياد مستقيم الحديث [٤] ولم أقف على من روى عنه هذه الرواية كما تقدم .

٧- عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٥] .

٨ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحابه [٦] .

وبعد : فهؤلاء رواة الوجه الأول (الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن حمران ، عن عثمان) ونصفهم من ثقات أصحاب الزهري .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ٢٤٤ .
(٤) انظر ص ٩٧٥ .
(٥) انظر ص ١٨٥ .
(٦) انظر ص ٤٦٥ .

وقد تقدم أن الدارقطني صوَّبه حيث قال : والقول قول يونس ومن تابعه .

كما صوَّبه كذلك في موضع آخر ، وقد أخرجه الشيخان كما تقدم في التخريج .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ،عن حمران ، عن عثمان) :

فقد أشار إليه الدارقطني في معرض حديثه عن الاختلاف ، قائلاً : وقد روى الزهري هذا الحديث أيضاً عن عروة بن الزبير ، عن حمران ، بلفظ آخر غير لفظ عطاء بن يزيد ، ولم يذكر من روى هذا الوجه عن الزهري .

وتقدم في التخريج أني لم أجد من رواه عنه غير صالح بن كيسان ، الذي روى عن الزهري الوجه الأول أيضاً كما تقدم ، وهو ثقة حجة ، ومن أوثق أصحاب الزهري .

مما يدل على أن الوجهين محفوظان عن الزهري ، ولذلك صوَّبهما الدارقطني حيث قال : والصواب حديث عطاء بن يزيد ، وحديث عروة ، عن حمران .

والله تعالى أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري عن حمران ، عن عثمان ، بدون ذكر عطاء بن يزيد ولا عروة بن الزبير) :

ولم أجد من روى هذا الوجه عنه غير جعفر بن برقان ، وقد تقدمت ترجمته، وأنه ضعيف في الزهري [1] ، وقد صرح الدارقطني بذلك في حديثه عن الاختلاف ، حيث قال : وكان جعفر بن برقان أميّاً ، في حفظه بعض الوهم ، وخاصة في أحاديثه عن الزهري .

ثم قال : والقول قول يونس ومن تابعه عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد (يعني الوجه الأول) ، فكأنه أراد أن يشير إلى أن هذا الوجه غير محفوظ من جهة جعفر بن برقان ، خاصة وأنه لم يتابع عليه ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ٧١٤ .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان بن عفان) :

فلم أجد من رواه عن الزهري ، غير معمر بن راشد ، من رواية يحيى بن اليمان ، عنه .

وقد تقدم في دراسة الوجه الأول ، أن معمراً روى الوجه الأول عن الزهري أيضاً ، مما يفيد أنه اختلف عليه في هذا الحديث ، وسأدرس هذا الاختلاف للوصول إلى أرجح الروايتين عن معمر .

أما رواية الوجه الأول (يعني معمر ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن حمران ، عن عثمان) فتقدم في التخريج أن ثلاثة من أصحاب معمر رووه عنه وهم :

١ - عبد الرزاق بن همام :

وقد تقدم الكلام عليه ، وأنه ثقة حافظ ، وعُد من أثبت أصحاب معمر ، وتكلم فيه من جانبين ، وهما غير منطبقين على هذا الحديث [١] .

٢ - عبد الله بن المبارك :

وخلاصة القول فيه : أنه ثقة ثبت ، وعدَّه الدارقطني من أثبت أصحاب معمر [٢] .

٣ - عبد الأعلى بن عبد الأعلى :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٣] .

أما رواية الوجه الثاني عن معمر (يعني عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان) فهي من رواية يحيى بن اليمان العجلي ، عن معمر .

وقد تكلم فيه العلماء ، وخلاصة حاله أنه ضعيف ، خاصة إذا خولف [٤] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ٣٣٥ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ٩٥٧ .

ومما سبق يمكن القول برجحان الرواية الأولى لمعمر ، التي رواها عن الزهري عن عطاء بن يزيد ، عن حمران ، عن عثمان ، أما الرواية الأخرى التي رواها عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، فمرجوحة ، وذلك من جانبين :

أولاً : كثرة رواة الرواية الأولى عنه ، حيث بلغوا ثلاثة رواة ، وفيهم من عُد من أوثق أصحاب معمر ، كعبد الرزاق ، وعبد الله بن المبارك .

في حين أنه لم يرو الرواية الأخرى عنه غير يحيى بن اليمان ، وتقدم أنه موصوف بكثرة الخطأ ، وقد تفرد بها ، فلا تعارض رواية الأوثق والأكثر .

ثانياً : أن هذا الترجيح يلتقي مع أقوال العلماء الذين صوَّبوا الرواية الأولى لمعمر ، على الرواية الثانية ، ونسبوا الوهم والخطأ في الرواية الثانية ليحيى بن اليمان .

فقد تقدم أن الدارقطني قال : وروى هذا الحديث يحيى بن يمان ، عن معمر ، عن الزهري فوهم فيه ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان .

وأن أبا زرعة الرازي قال : وهم فيه يحيى بن يمان ، يعني في الرواية الثانية عن معمر .

وأن ابن عبد الهادي عقب على الحديث بقوله : وحديث يحيى بن اليمان هذا غير مخرج في شيء من السنن ، ويحيى كثير الوهم والغلط .

وإذا تبين عدم رجحان الرواية الثانية لمعمر ، التي رواها عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان ، اتضح أيضاً أن هذا الوجه الرابع من أوجه الاختلاف على الزهري ، غير محفوظ والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، وحال الرواة أن الراجح من الأوجه التي اختُلف فيها عن الزهري وجهان ، أحدهما الوجه الأول (الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن حمران ، عن عثمان) ، وذلك لكثرة

رواته عنه ، وفيهم من عُد من أوثق أصحابه ، كعقيل بن خالد ، وصالح بن كيسان ، وشعيب بن أبي حمزة .

وثانيهما : الوجه الثاني (الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن حمران ، عن عثمان) فهو وإن لم يروه عنه إلا صالح بن كيسان ، إلا أنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه وكلا الوجهين مسموعان له عن الزهري ، ولذلك صوَّبهما الدارقطني وقد أخرجه الشيخان كما تقدم .

أما الوجه الثالث (الزهري ، عن حمران ، عن عثمان) بدون ذكر عطاء بن يزيد ، أو عروة بن الزبير ، فمرجوح ، وذلك لأن الراوي له عنه ، جعفر بن برقان ، وقد ضعفه العلماء في الزهري ، إضافة إلى أنه لم يتابع عليه .

أما الوجه الرابع (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عثمان) فمرجوح كذلك ، وذلك لأنه من رواية يحيى بن اليمان ، عن معمر ، عنه ، والعلة فيه من يحيى بن اليمان الذي وصفه العلماء بكثرة الخطأ ، بل وصرح بعضهم بأنه أخطأ ووهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، والله تعالى أعلم .

(الحكم على الحديث)

الحديث من وجهيه الراجحين صحيح ، حيث أخرجه الشيخان من كلا الوجهين في صحيحيهما كما تقدم في التخريج .

* * *

الحديث (٨٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سويد بن يزيد السلمي ، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ : « **أن الحصى سبَّحن في يد رسول الله ﷺ ، ثم في يد أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذر .

وقال ذلك قُريش بن أنس ، عن صالح بن أبي الأخضر .

وخالفه [١] عنبسة بن عبد الواحد فقال: عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري ، عن أبي عروة الدَّيْلي [٢] ، عن سويد ، أو عن ابن سويد [٣] .

ورواه شعيب بن أبي حمزة ، وعبيد الله بن أبي زياد ، عن الزهري، عن الوليد بن سويد ، عن رجل ، عن أبي ذر .

وكذلك قال الوليد بن محمد الموقري ، عن الزهري [٤] .

وقال محمد بن أبي حميد : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي ذر .

---

(١) يعني : خالف قريشَ بن أنس .

(٢) اسمه : موسى بن ميسرة الديلي المدني .

(٣) يعني : عن أبي ذر .

(٤) يعني : عن الوليد بن سويد ، عن رجل ، عن أبي ذر .

والحديث مضطرب [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي عروة الديلي ، عن سويد ، أو عن ابن سويد، عن أبي ذر .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن الوليد بن سويد ، عن رجل ، عن أبي ذر .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي ذر .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذر) :

فرواه البزار في مسنده - كما في كشف الأستار - (٣/ ١٣٥) ، (٢٤١٣) عن إسحاق بن إبراهيم بن [حبيب] ومحمد بن معمر ، قالا : ثنا قريش بن أنس ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سويد بن يزيد ، قال : رأيت أبا ذر وحده جالساً في المسجد ، فاغتنمت ذلك ، فجلست إليه ، فذكرت له عثمان ، فقال : لا أقول لعثمان أبداً إلا خيراً ، لشيء رأيته عند رسول الله ﷺ؛ كنت أتبع خلوات رسول الله ﷺ ، وأتعلَّم منه ، فذهبت يوماً فإذا هو قد خرج، فاتبعته ، فجلس في موضع فجلست عنده .

فقال : « **يا أبا ذر ، ما جاء بك** » قال : قلت : الله ورسوله ، قال : فجاء أبو بكر فسلم ، وجلس عن يمين النبي ﷺ فقال له : « **ما جاء بك يا أبا بكر** » قال : الله ورسوله ، قال : فجاء عمر ، فجلس عن يمين أبي بكر ، فقال : « **يا عمر ما جاء بك** » قال : الله ورسوله ، ثم جاء عثمان ، فجلس عن يمين عمر فقال : « **يا عثمان ، ما جاء بك** » قال : الله ورسوله .

قال : فتناول النبي ﷺ سبع حَصَيَات ، أو سبع حُصيَّات ، فسبَّحن في يده ، حتى سمعت لهن حنيناً كحنين النحل ، ثم وضعهن فخَرسن ، ثم وضعهن في

---

(١) العلل للدارقطني (٦/ ٢٤٢ وما بعدها) .

يد أبي بكر فسبَّحن في يده ، حتى سمعت لهن حنيناً كحنين النحل ، فوضعهن فخرسن ، ثم تناولهن فوضعهن في يد عمر ، فسبَّحن في يده ، حتى سمعت لهن حنيناً كحنين النحل ، ثم وضعهن فخرسن ثم تناولهن فوضعهن في يد عثمان ، فسبَّحن في يده ، حتى سمعت حنيناً كحنين النحل ، ثم وضعهن فخرسن .

قال البزار : لا نعلمه يُروى إلا عن سويد ، عن أبي ذر ، ورواه جبير بن نفير [1] ، وزاد فيه كلاماً ، ولا رواه عن سويد إلا الزهري ، ولا عنه إلا صالح ، وصالح ليِّنَ الحديث ، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم .

وأخرجه خيثمة بن سليمان في فضائل الصحابة ، ص ١٠٥ ، باب ما جاء في تسبح الحصى في أيدي أصحاب رسول الله ﷺ ، عن محمد بن أحمد بن العوام .

ومن طريق خيثمة ، أخرجه ابن عساكر في تاريخه ص ١٠٨ ، ترجمة عثمان ابن عفان - المطبوعة - وقال : تابعه محمد بن بشار ، بندار ، عن قريش بن أنس ، عن صالح ، ولم يكن صالح بالحافظ .

والمحفوظ ما أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر . . . فذكر الحديث من طريق شعيب بن أبي حمزة .

وأخرجه الخلال في السنة (١/٢٨٨) ، (٣٥١) عن علي بن حرب .

وأخرجه الأصبهاني في دلائل النبوة ص ٤٧ ، فصل في تسبيح الحصى في يده (٢٤) .

وفي الحجة في بيان المحجة (٢/١٧٩) ، (١٣٣) .

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/٨٠٦) ، (١٤٨٥) .

كلاهما من طريق علي بن حرب ، وإسحاق بن إبراهيم - شاذان .

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٢٠٦) باب أحاديث تجمع فضل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، من طريق علي بن حرب وحده .

---

(١) لكن من غير طريق الزهري .

وأخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (٢/ ٤٣٢) ، (٣٣٩) من طريق أبي بكر بن أبي عاصم .

والأصبهاني في دلائل النبوة ص ٢١٥ ، (٢٩٦) من طريق أحمد بن عمرو .

كلاهما عن الفضل بن داود .

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٦٤) من طريق الكديمي ، وقال :

كذلك رواه محمد بن بشار ، عن قريش بن أنس ، عن صالح بن أبي الأخضر ، وصالح لم يكن حافظاً .

والمحفوظ : رواية شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، قال : ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً من بني سليم كبير السن كان ممن أدرك أبا ذر بالربذة ذكر له . . . فذكر هذا الحديث عن أبي ذر .

ومن طريق البيهقي ، أخرجه ابن عساكر في تاريخه ص ١٠٧ ، ترجمة عثمان ابن عفان - المطبوعة .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة عن قريش بن أنس ، عن الزهري ، به بنحوه ، وزاد البيهقي : فقال رسول الله ﷺ : « **وهذه خلافة النبوة** » .

وأخرجه الذهبي في تاريخ الإسلام - السيرة النبوية . ص ٣٥٢ ، فصل في معجزاته ﷺ ، تعليقاً مجزوماً عن قريش بن أنس ، قال :

صالح ، لم يكن حافظاً ، والمحفوظ رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري . . .

ثم قال : ويُروى مثله عن جبير بن نفير ، وعن عاصم بن حميد ، عن أبي ذر ، وجاء مثله عن أنس من وجهين منكرين .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي عروة الديلي ، عن سويد - أو عن ابن سويد - عن أبي ذر) :

فقد ذكر الدارقطني أن عنبسة بن عبد الواحد ، رواه عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به .

ولم أقف على من أخرج هذه الرواية .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن الوليد بن سويد عن رجل ، عن أبي ذر) :

(أ) فرواه الذهلي في الزهريات (كما في البداية والنهاية لابن كثير ٦/ ١٣٨) باب تسبيح الحصى في كفِّه عليه الصلاة والسلام ، عن أبي اليمان ، ثنا شعيب [ابن أبي حمزة] ، ثنا الزهري ، قال : ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً من بني سُليم كبير السن كان ممن أدرك أبا ذر بالربذة . . فروى الحديث عنه .

ومن طريق الذهلي أخرجه ابن عساكر في تاريخه ص ١٠٨ ، ترجمة عثمان ابن عفان - المطبوعة .

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (ق ٦١٨) عن أبي زرعة ، عن أبي اليمان، عن شعيب ، عن الزهري ، به بنحوه .

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في الموضع السابق .

وأخرجه الذهبي في تاريخ الإسلام - عهد الخلفاء الراشدين - ص ٤٧٣ ، تعليقاً مجزوماً عن شعيب .

(ب) (جـ) وتابع عبيدُ الله بن أبي زياد ، والوليد بن محمد الموقري ، شعيباً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف على روايتيهما .

وقد أشار ابن حجر إلى رواية عبيد الله بن أبي زياد في موافقة الخُبر الخبر (١/ ٢١٤) وعزاها إلى الدارقطني في العلل .

(د) وتابع محمد بن أبي عتيق ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ١٤٤) ترجمة الوليد بن سويد ، تعليقاً مجزوماً عن محمد بن أبي عتيق .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي ذر) :

فأخرجه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٢٦٨ ب) .

وقال : غريب من حديثه (يعني سعيد بن المسيب) ، ومن حديث الزهري عنه (يعني عن سعيد بن المسيب) .

تفرد به محمد بن أبي حميد المدني ، عن الزهري ، بهذا الإسناد ، وتفرد به عبد الله بن وهب ، عن أبي حميد .

وروى هذا الحديث جماعة عن الزهري ، يعني بهذا الإسناد ولم يذكروا فيه « علياً » غير محمد بن أبي حميد هذا .

ومن طريق الدارقطني ، أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٠٧) باب أحاديث تجمع فضل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، ونقل كلام الدارقطني من قوله : تفرد به محمد بن أبي حميد . . . .

ثم قال ابن الجوزي : قال أبو عبد الرحمن النسائي [١] : هذا حديث باطل منكر ، ومحمد بن أبي حميد ليس بشيء .

وأخرجه الطبراني في الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٤٦ أ) من طريق عبد الله ابن وهب ، عن محمد بن أبي حميد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي ذر ، وذكر الحديث وفيه : « **ثم أعطاهن علياً فسبّحن في يده** ثم قال : قال الزهري : هي الخلافة التي أعطاها الله أبا بكر وعمر وعثمان » .

وقال : لم يروه عن الزهري ، عن سعيد إلا محمد بن أبي حميد ولا عن ابن أبي حميد إلا ابن وهب ، تفرد به ابن وهب .

ومن طريق الطبراني ، أخرجه ابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر (١/ ٢١٣) وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه أخرجه الدارقطني في الأفراد من طريق ابن وهب ، وقال نحواً مما قال الطبراني .

---

(١) لم أقف على كلامه فيما طبع من كتبه .

ومحمد بن أبي حميد هذا مدني ، ضعيف الحديث ، وروايته هذه معدودة من نوع المقلوب ، لأن المحفوظ في هذا : عن الزهري ، عن غير سعيد بن المسيب [1] .

أخرجه البزار ، وابن أبي عاصم في [2] كتاب السنة ، وخيثمة بن سليمان في فضائل الصحابة ، وأبو نعيم ، والبيهقي في الدلائل ، كلهم من طريق قريش بن أنس ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذر .

قال (يعني ابن حجر) : وهو أيضاً من نوع المقلوب ، وصالح ضعيف ، وقد رواه أربعة من حفاظ [3] أصحاب الزهري ، منهم شعيب بن أبي حمزة ، ومحمد بن أبي عتيق ، وعبيد الله بن أبي زياد ، فقالوا : عن الزهري ، عن الوليد بن سويد ، عن رجل من بني سليم كبير السن ، عن أبي ذر .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذر) :

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن أبي الأخضر - من رواية قريش بن أنس عنه - وقد تقدمت ترجمة صالح ، وأنه ضعيف ، في الزهري وفي غيره [4] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

١ - فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذر .

---

(١) يعني : الوليد بن سويد ، عن رجل ، عن أبي ذر ، كما سيأتي في الخلاصة النهائية.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع في كتاب السنة - في مظانه - من هذا الطريق ، ولعله ساقط منه لأن أبا نعيم أخرج الحديث في الدلائل من طريقه كما تقدم .

(٣) كلامه هذا محمول على الغالب ، لأن رابعهم الوليد الموقري كما تقدم في التخريج، وهو ليس بحافظ .

(٤) انظر ص ١٩٠ .

٢ - ومرة يُروى عن الزهري ، عن أبي عروة الديلي ، عن سويد ، أو ابن سويد عن أبي ذر .

أما روايته الأولى : فرواها عنه قريش بن أنس ، والراجح في حاله أنه ثقة ، إلا أنه اختلط قبل موته بست سنين ، يعني سنة (٢٠٢) لأنه توفي سنة (٢٠٨) [١] .

أما روايته الثانية : فرواها عنه عنبسة بن عبد الواحد ، وهو ثقة [٢] .

والذي يظهر أن كلا الروايتين محفوظتان عن صالح بن الأخضر ، لثقة الراويين عنه ، وقريش بن أنس وإن كان قد تغير آخر عمره ، إلا أن روايته هذه كانت قبل أن يختلط ، بدليل أن من رواها عنه : إسحاق بن حبيب ، وهو من أقران علي بن المديني لأنهما من طبقة واحدة - العاشرة - [٣] ، وقد قال ابن حجر : إن سماع علي بن المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه [٤] .

وثمة قرينة تؤيد ما ذكرت : وهي أن أبا داود قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم ابن حبيب الشهيد يقول : إنه (يعني قريشاً) تغير [٥] . فيفهم من كلامه أن إبراهيم ممن ميز أحاديث قريش التي حدث بها قبل الاختلاط ، من التي كانت بعد الاختلاط ، مما يدل على أنه سمع منه قبل الاختلاط ، والله أعلم .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن الاضطراب الذي حصل في روايتي صالح ابن الأخضر يتحملها هو ، فهو ضعيف في الزهري ، وأن هذا الوجه غير محفوظ له ، وقد تقدم أن ابن حجر أعلَّ رواية قريش هذه ووصفها بأنها من نوع المقلوب ، وأن المحفوظ رواية شعيب ومن تابعه - كما سيأتي في الوجه الثالث .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي عروة الديلي ، عن سويد أو ابن سويد ، عن أبي ذر) :

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٥) ، والكواكب النيرات ص ٣٧٠ .
(٢) تقريب التهذيب ص ٤٣٣ ، (٥٢٠٧) وانظر التهذيب (٨/ ١٤٣) .
(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٩٨ ، ٤٠٣ .
(٤) فتح الباري (٩/ ٥٩٣) .
(٥) سؤالات الآجري (٥/ ق١٢) كما في الجامع في الجرح والتعديل (٢/ ٣٩٤) .

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن أبي الأخضر - من رواية عنبسة بن عبد الواحد عنه .

وقد تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الأول ، وأنها محفوظة عن صالح بن أبي الأخضر إلا أنه اضطرب فيها .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري أيضاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن الوليد بن سويد ، عن رجل ، عن أبي ذر) :

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه (١) .

٢ - عبد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح (٢) .

٣ - الوليد بن محمد الموقري :

تقدمت ترجمته ، وأنه متفق على ضعفه (٣) .

٤ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق (٤) .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وقد تقدم في التخريج أن البيهقي ، وابن عساكر ، والذهبي ، وابن حجر ، وصفوه بأنه المحفوظ عن الزهري .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ٦٧٧ .

(٣) انظر ص ١٨٣ .

(٤) انظر ص ٤٦٧ .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي ذر) .

فلم يروه عنه غير محمد بن أبي حميد المدني ، وقد تفرد به ، كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة كما تقدم .

ومحمد بن أبي حميد ، قال فيه البخاري : ويقال حماد بن أبي حميد [1] ، أبو إبراهيم الزُّرَقي ، منكر الحديث [2] ، وقال في موضع آخر : ضعيف ، ذاهب الحديث لا أروي عنه شيئاً [3] .

وقال أحمد : أحاديثه أحاديث مناكير [4] .

وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، ضعيف الحديث .. يروى عنه الثقات بالمناكير [5] .

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث [6] .

وقال الترمذي : ... ضعفه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه ، ويقال له : حماد بن أبي حميد ، ويقال : هو أبو إبراهيم الأنصاري ، وهو منكر الحديث [7] .

وتقدم أن النسائي قال فيه : ليس بشيء [8] ، وقال في موضع آخر : ليس بثقة [9] .

---

(١) هذا هو الراجح ، فهما شخص واحد ، أما ما نُقل عن ابن معين - في بعض الروايات - من أنهما شخصان مختلفان ، فقد وجهه شيخنا الدكتور أحمد نور سيف من أنه كان يراهما شخصين ، ثم رجع عن ذلك ، (انظر حاشية سؤالات ابن الجنيد ص٤٧٧ ، ٤٧٨) .

(٢) الضعفاء الصغير ص ٢٠٥ .

(٣) ترتيب علل الترمذي (٣/ ٦٦٣) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٠٥) .

(٥) ، (٦) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٤) .

(٧) جامع الترمذي (٢/ ٣٦٠) ، (٤٨٩) .

(٨) انظر ص ١٤٢٢ .

(٩) الضعفاء والمتروكين ص ٨٣ .

وقال ابن عدي : حديثه متقارب ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه [١] .

وقال الجوزجاني : واهي الحديث ، ضعيف [٢] ، وقال البزار : لم يكن بالحافظ [٣] .

وقال ابن حبان : كان كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يروي المناكير عن المشاهير ، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها ، لا يجوز الاحتجاج بخبره [٤] .

وقال ابن معين : ليس بشيء [٥] ، وقال في موضع آخر : ضعيف الحديث[٦] ، وقال في موضع ثالث : ليس بثقة [٧] .

ولم أقف على من وثقه غير أحمد بن صالح ، فيما نقله ابن شاهين عنه ، أنه قال : ثقة ، لا شك فيه ، حسن الحديث . . . [٨] .

وخلاصة حاله : أنه ضعيف الحديث .

أما توثيق أحمد بن صالح ، فقد شذ به ، إذ الألسنة كلها منطبقة على تضعيفه كما قال ابن حجر [٩] ويؤيده ما تقدم من الأقوال فيه ، المجملة ، والمفسرة .

وعليه : يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، لضعف محمد ابن أبي حميد ، وقد تفرد به كما قال الدارقطني والطبراني .

وتقدم أن النسائي أعلَّ هذا الوجه بأنه باطل منكر ، وأن ابن حجر أعلَّه بأنه نوع من المقلوب .

ثم إن للحديث من هذا الوجه علة أخرى في متنه زيادة على علة الإسناد

---

(١) الكامل (٦/ ٢٢٠٤) .
(٢) أحوال الرجال ص ١٣٠ .
(٣) عن كشف الأستار (٤/ ٢٢٨) .
(٤) المجروحين (١/ ٢٥٣) .
(٥) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٥١٢) .
(٦) رواية ابن محرز (١/ ٦٨) .
(٧) رواية الدقاق ص ١٢٠ .
(٨) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٢٩١ .
(٩) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٧) .

المتقدمة ، وهي ذكره علي بن أبي طالب فيمن سبح الحصى في يده ، والثقات من أصحاب الزهري يروونه عنه بدون هذه الزيادة فهي منكرة .

الخلاصة

يتضح مما سبق في تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، أن الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن الوليد بن سويد ، عن رجل ، عن أبي ذر ، أرجح الأوجه المتقدمة وذلك لكثرة رواته ، وفيهم ثقتان ، أحدهما عُد أنه أثبت أصحاب الزهري .

وقد رجحه غير واحد من العلماء كما تقدم في دراسة هذا الوجه .

أما الوجه الأول الذي رواه الزهري : عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذر ، والوجه الثاني الذي رواه الزهري : عن أبي عروة الديلي ، عن سويد أو ابن سويد، عن أبي ذر ، فكلاهما غير محفوظين عن الزهري ، لأنهما من رواية صالح بن أبي الأخضر ، عنه ، وهو ضعيف فيه كما تقدم في ترجمته .

أما الوجه الرابع الذي رواه الزهري : عن سعيد بن المسيب ، عن أبي ذر ، فغير محفوظة عنه ، وذلك لعلة الإسناد ، وهي تفرد محمد بن أبي حميد به ، وهو ضعيف ، ولعلة المتن ، وهي ذكر علي بن أبي طالب فيمن سبح الحصى في يده ، والثقات يروونه بدونه .

أما ما ذهب إليه الدارقطني من أن الحديث مضطرب ، ولذلك لم يرجح أحد الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، فلعل ذلك ما أداه إليه اجتهاده ، وقد خالفه غير واحد من العلماء كالبيهقي ، وابن عساكر ، والذهبي ، وابن حجر ، فرجحوا الوجه الثالث ، وحال رواته يؤيد ذلك كما تقدم ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : ضعيف ، وذلك من جانبين :

أحدهما : جهالة الوليد بن سويد حيث ذكره البخاري [1] ، وابن أبي حاتم [2] ، وسكتا عنه ، وذكره ابن حبان في الثقات على مذهبه فيه [3] .

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ١٤٤) .

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٦) .

(٣) الثقات (٧/ ٥٥٠) .

ثانيهما : أنه مرسل كما قال البخاري [1] . وذلك لوجود راوٍ لم يسم في إسناده .

على أن الحديث قد ورد من طريق آخر ، أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٤٢) حديث رقم (١٢٦٦) عن أحمد - ابن محمد بن صدقة - قال : حدثنا [المنذر] بن الوليد الجارودي ، قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا حميد ابن مهران ، عن داود بن أبي هند ، عن رجل من أهل الشام - يعني الوليد بن عبد الرحمن الجرشي ، عن جبير بن نفير المصري ، عن أبي ذر الغفاري ، قال: إني لشاهد عند النبي ﷺ في حلقة ، وفي يده حصى . . . فذكره بنحوه ، وليس فيه قول الزهري عن الخلافة .

وقد صحح الهيثمي إسناد هذا الحديث في مجمع الزوائد (٥/ ١٨٢) حيث قال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف [2] .

يعني بذلك الحديث من طريق الزهري الذي تقدم في تخريج الوجه الرابع) .

ثم قال : وله طريق أحسن من هذا في علامات النبوة ، وإسناده صحيح ، وليس فيها قول الزهري في الخلافة (يعني بذلك الحديث الذي معنا) . ا هـ .

ويؤيد ما ذكرت أن هذا القيد الذي ذكره « وليس فيها . . » منطبق على الحديث الذي معنا .

وهناك مؤيد آخر : وهو أن الهيثمي عزا إخراج الحديث إلى البزار ، وقال : رواه البزار بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات (مجمع الزوائد ٨/ ٣٠٢) .

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٤٤) .

(٢) علق محقق المعجم الأوسط (٢/ ١٤٣) على كلام الهيثمي بقوله : رحم الله الحافظ الهيثمي ، فقد وهم في قوله : وفيه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف ، فإن الذي في الإسناد هو « حميد بن مهران » . . . وهو ثقة . . . إلخ
والحق أن الحافظ الهيثمي لم يهم ، لأنه أراد بكلامه هذا ، الحديث من طريق محمد ابن أبي حميد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، الذي أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط كما مر في التخريج ، وكما بينت ذلك في الخلاصة .

والبزار إنما أخرج الحديث من طريقين :

أحدهما : من طريق قريش بن أنس ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذر .

الثاني : من طريق الوليد بن عبد الرحمن ، عن جبير بن نفير ، عن أبي ذر ، موافقاً لحديث الطبراني الذي معنا .

(انظر كشف الأستار ٣/ ١٣٥ ، ١٣٦) .

وقد تبين ضعف الطريق الأول ، كما تقدم في دراسة الوجه الأول ، فلم يبق إلا طريق جبير بن نفير ، وهو الذي وصفه الهيثمي بأن رجاله ثقات ، وصححه .

وهو كما قال [١] ، وداود بن أبي هند ، وإن كان قد وصفه ابن حبان بأنه مع إتقانه كان يَهم إذا حدث من حفظه [٢] ، لكن ورود الحديث من طريق الزهري المحفوظ مع ضعفه يدفع احتمال وهمه في هذا الحديث .

وأما قول أحمد : بأنه كثير الاضطراب والخلاف [٣] ، فيحمل على ما ذكره ابن حبان ، خاصة وأن ابنه عبد الله روى عنه قوله في داود : ثقة ثقة [٤] ، ولا يسأل عن مثله [٥] .

وإذا تبين هذا أمكن القول بأن المتابع من طريق جبير بن نفير ، عن أبي ذر يُرقِّي الحديث من وجهه الراجح إلى مرتبة الصحيح لغيره ، والله أعلم .

---

(١) انظر ترجمة أحمد بن محمد بن صدقة - شيخ الطبراني - في سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٨٣) .
والمنذر بن الوليد الجارودي في التقريب ص ٥٤٦ ، (٦٨٩٣) ، والتهذيب (١/ ٢٧٠).
والوليد بن عبد الرحمن الجارودي في التقريب ص ٥٨٢ ، (٧٤٣٤) ، والتهذيب (١١/ ١٢٣) .
وحميد بن مهران الخياط في التقريب ص ١٨٢ (١٥٦٠) والتهذيب (٣/ ٤٤) .
وداود بن أبي هند في التقريب ص ٢٠٠ ، (١٨١٧) ، والتهذيب (٣/ ١٧٧) .
والوليد بن عبد الرحمن الجرشي في التقريب ص ٥٨٢ ، (٧٤٣٦) والتهذيب (١١/ ١٢٣).
وجبير بن نفير في التقريب ص (١٣٨) ، (٩٠٤) ، والتهذيب (٢/ ٥٦) .

(٢) الثقات (٦/ ٢٧٨) .

(٣) عن تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٧) ، وعبارته في العلل برواية عبد الله : وداود ، يُختلف عنه (١/ ٣٢٩) .

(٤) ، (٥) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٧٥) ، (٢/ ٤١٦ بنحوه) .

الحديث (٨٩)

وسئل الشيخ - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ « **إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصتْ ، فقد لغوت** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه :

فرواه مالك ، ويونس ، وابن سمعان ، وابن أبي ذئب ، وابن جريج ، وعُقيل ، وأبو أويس ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ومحمد بن إسحاق ، وفليح ، وعبد الرزاق بن عمر، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورُوي عن عقيل ، وابن جريج : عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وعن سعيد بن المسيب، أنهما حدثاه ، عن أبي هريرة .

ورُوي عن صالح بن أبي الأخضر : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه إسحاق بن راشد ، وعمر بن قيس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

والمحفوظ : حديث الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

وحديث الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، غير مدفوع [١] ، [٢] .

---

(١) هكذا في المطبوع ، ويظهر أن الصحيح : غير محفوظ ، ويؤيده ما سيأتي في دراسة هذا الوجه .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ٢٦٦) وما بعدها .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وعن سعيد بن المسيب ، أنهما حدثاه ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه مالك في الموطأ برواية عبد الرحمن بن القاسم - تلخيص القابسي- ص ٦٦(١٣) عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة [١] أن رسول الله ﷺ قال : « **وإذا قلت لصاحبك والإمام يخطب : أنصت ، فقد لغوت** » .

وأخرجه عبد الله بن وهب في الجامع (ق ٢٥ ب) كتاب الصلاة ، عن مالك، به بمثله .

ومن طريق ابن وهب : أخرجه الطحاوي في شرح معاني الأثار (١/ ٣٦٧) .

والدارقطني في العلل (٧/ ٢٦٨) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٤٨) ، (١٤٢/ ١٥) .

وأخرجه الشافعي في الأم (١/ ١٨٠) كتاب صلاة العيدين ، باب الإنصات للخطبة .

---

(١) أكثر الروايات عن مالك تذكر « أبا هريرة » أما رواية أبي مصعب الزهري وحدها فمرسلة (انظر الموطأ برواية أبي مصعب ١/ ١٦٩ ، (٤٣٧) ، وقد صرح بذلك الغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٤٨) . حيث أخرج روايتي ابن وهب ، والقعنبي ، ثم قال : هذا في رواية ابن وهب ، وابن القاسم ، ومعن ، وابن عفير ، ويحيى بن يحيى الأندلسي ، وليس عند القعنبي إلا خارج الموطأ ، ولا هو عند ابن بكير ، وهو مرسل عند أبي مصعب . ا هـ .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ١٣٧) ، (٤٠٣) عن مالك ، به ، بمثله.

ومن طريق الشافعي : أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٧٦) كتاب الجمعة باب الإنصات للخطبة (٦٥١٣) .

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٢٣) كتاب الجمعة ، باب ما يقطع الجمعة (٥٤١٦) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٠) عن عبد الرزاق .

ومن طريق عبد الرزاق : أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٢٠٠) كتاب الصلاة باب صلاة الجمعة (٢٧٨٤) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٤٧٤) عن يحيى (هو ابن سعيد القطان) ، عن مالك ، به ، بمثله .

ومن طريق يحيى : أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٣٤) كتاب الجمعة ، باب الإنصات للخطبة (١٧٢٦/ ٣) .

وانظر كتاب الجمعة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٢٦ ، (٧٨) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني (١/ ١٧٦) ، (٣٩٨) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٣٠) .

وأخرجه أبو داود في سننه (١/ ٦٦٥) كتاب الصلاة ، باب الكلام والإمام يخطب (١١١٢) عن محمد بن مسلمة القعنبي ،

ومن طريق القعنبي : أخرجه الغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٤٨) ، (١٥/ ١٤٢) .

وأخرجه الدارمي في سننه (١/ ٤٣٨) كتاب الصلاة ، باب الاستماع يوم الجمعة - (١٥٤٩) عن خالد بن مخلد .

وأحمد في مسنده (٢/ ٥٣٢) عن حماد بن منعدة التميمي .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ٢٥١) ، (١٦٦٠) من طريق داود بن عبد الله بن أبي الكرام .

أربعتهم عن مالك بن أنس ، به بنحوه .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، مالكاً في رواية هذا عن الزهري .

وأخرج روايته ابن وهب في جامعه (ق ٢٥ ب) كتاب الصلاة .

ومن طريق ابن وهب : أخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٥٣) كتاب الجمعة ، باب الزجر عن إنصات الناس بالكلام يوم الجمعة (١٨٠٥) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٢٠٠) كتاب الصلاة ، باب صلاة الجمعة (٢٧٨٢) .

والدارقطني في العلل (٧/ ٢٦٨) .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٥١٨) عن عثمان بن عمر .

كلاهما عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع عبدُ الله بنُ زياد ، ابن السمعان : مالكاً ، ويونس في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن وهب في جامعه (ق ٢٥ ب) كتاب الصلاة ، عن ابن سمعان ، به بنحوه .

ومن طريق ابن وهب : أخرجها الدارقطني في العلل (٧/ ٢٦٨) .

(د) وتابع محمد بن أبي ذئب ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الشافعي في سننه (١/ ٥٦) ، (٤٥) عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك .

ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٧٧) كتاب الجمعة ، باب الإنصات للخطبة (٦٥١٤) .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٣٩٣) (عن حسين بن محمد التميمي) .

وفي (٢/ ٥٣٢) عن حماد بن مسعدة .

وابن ماجة في سننه (١/ ٣٥٢) كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الاستماع للخطبة (١١١٠) من طريق شبابة بن سوار .

وابن الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ص ٢٩ ، (٢٢) من طريق أبي عامر .

خمستهم عن محمد بن أبي ذئب ، عن الزهري ، به بنحوه .

(هـ) وتابع عبد الملك بن جريج من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٦٧) من طريق القاسم ابن معن ، عن ابن جريج عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(و) وتابع عُقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٢/ ٤١٤) كتاب الجمعة ، باب الإنصات يوم الجمعة ، والإمام يخطب (٣٩٤) .

ومن طريق البخاري ، أخرجها ابن حزم في المحلى (٥/ ٦٢) مسألة (٥٢٩) .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢١٨) كتاب الجمعة ، باب الإنصات للخطبة .

وفي شعب الإيمان (٣/ ١٠١) باب في الصلوات ، فضل الجمعة (٢٩٩٩) من طريق إبراهيم بن ملحان .

كلاهما عن يحيى بن بكير ، عن الليث بن سعد ، عن عُقيل ،عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٢/ ٥٨٣) كتاب الجمعة ، باب الإنصات يوم الجمعة في الخطبة (١١ - ٨٥١) ، عن قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن رمح .

وأخرجها الترمذي في جامعه (٢/ ٣٨٧) ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب (٥١٢) وقال :

حديث أبي هريرة ، حديث حسن صحيح .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٣٤) كتاب الجمعة ، باب الإنصات للخطبة (٥/ ١٧٢٨) .

وانظر كتاب الجمعة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٢٦ ، (٧٩) .

وفي المجتبى (٣/ ٨٤) .

ومن طريق النسائي : أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٣٠) .

وأخرجها السراج في حديثه (١/ق ١٥ ب) .

ومن طريق السراج ، أخرجها الجوزقاني في الأباطيل (٢/ ٤٣) ، (٤٢٩) .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢١٩) كتاب الجمعة ، باب الإنصات للخطبة ، من طريق أحمد بن سلمة .

أربعتهم عن قتيبة بن سعيد وحده ، عن الليث بن سعد ، عن عقيل ، به بنحوه .

وتابع سلامة بن روح ، الليث بن سعد في الرواية عن عقيل بن خالد ، بهذا الوجه .

وأخرج روايته : ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٥٣) كتاب الجمعة ، باب الزجر عن إنصات الناس بالكلام يوم الجمعة (١٨٠٥) .

(ز) وتابع أبو أويس : عبدالله بن عبد الله ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته : أحمد في مسنده (٢/ ٣٩٦) عن إبراهيم بن أبي العباس ، ثنا أبو أويس ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ح) وتابع عبد الرزاق بن عمر ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن عدي في الكامل (٥/ ١٩٤٧) ترجمة عبد الرزاق بن عمر ، من طريق الحكم بن موسى ، عن عبد الرزاق بن عمر ، عن الزهري ، به بنحوه .

(ط) (ي) (ك) وتابع يحيى بن سعيد الأنصاري ، ومحمد بن إسحاق ، وفليح بن سليمان من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى رواياتهم ، ولم أقف على أي منها .

ثم إني وقفت على راويين آخرين تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما ، وهما :

(ل) **محمد بن راشد** :

وأخرج روايته الدارمي في سننه (١/ ٤٣٨) كتاب الصلاة ، باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات . . . (١٥٥٠) من طريق وهيب بن خالد ، عن معمر ، عن الزهري ، به بنحوه .

(م) **ابن أخي الزهري** :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٨٦ ب) من طريق إبراهيم بن حمزة ، عن الدراوردي ، عن ابن أخي الزهري ، عن عمه ، به ، بنحوه ، وقال :

لم يروه عن ابن أخي الزهري إلا الدراوردي ، تفرد به إبراهيم بن حمزة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وعن سعيد بن المسيب ، كلاهما عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (٢/ ٥٨٣) كتاب الجمعة ، باب الإنصات يوم الجمعة في الخطبة (١١/ ٨٥١) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٣٤) كتاب الجمعة ، باب الإنصات للخطبة (٤/ ١٧٢٧) .

وانظر المطبوع من كتاب الجمعة ، مستقلاً عن السنن ص ١٢٧ ، (٨٠) .

وفي المجتبى (٣/ ٨٤) .

ومن طريق النسائي ، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٣١) .

وابن جماعة في مشيخته (١/ ٢٦٦) .

وأخرجه ابن الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ص ٣٨ ، وص ٣٩ ، (٢١) ، (٢٣) .

ومن طريقه : أخرجه المزي في تهذيب الكمال (١٤/ ٢٧٦) ترجمة عبد الله بن إبراهيم بن قارظ .

ثلاثتهم عن عبد الملك بن شعيب بن الليث ، حدثني أبي ، عن جدي (الليث

ابن سعد) ، وحدثني عُقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، وعن ابن المسيب أنهما حدثاه أن أبا هريرة قال . . . فذكره بنحوه .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٦٧) من طريق أبي صالح ، عبد الله بن صالح كاتب الليث ، عن الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ب) وتابع عبد الملك بن جريج ، عُقيلاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٢٣) كتاب الجمعة ، باب ما يقطع الجمعة (٥٤١٥) .

وفي الأمالي ص ٤٧ ، (٤٥) عن ابن جريج ، قال : حدثني ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة فذكره .

ثم قال ابن جريج : قال ابن شهاب ، وحدثني عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ [1] ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٢) وفي (٢/ ٢٨٠) .

وابن الكمال المقدسي في المنتقى من حديث الزهري للذهلي (ق ١٤٣ ب) .

كلاهما عن عبد الرزاق ، به .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق ، ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٥٣) كتاب الجمعة ، باب الزجر عن إنصات الناس بالكلام يوم الجمعة (١٨٠٥) .

وابن المنذر في الأوسط (٤/ ٦٥) كتاب الجمعة ، باب النهي عن إنصات الناس بالكلام (حديث ١٨٠٥) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٢٠٠) كتاب الصلاة ، باب صلاة الجمعة (٢٧٨٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢١٩) كتاب الجمعة ، باب الإنصات للخطبة.

---

(١) هكذا في رواية ابن جريج « عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ » ، بدل « عبد الله بن إبراهيم بن قارظ » .

وأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٣١) تعليقاً مجزوماً عن عبدالرزاق .

كما أخرج رواية ابن جريج هذه :

أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٢) عن محمد بن بكر البُرساني .

وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٥٣) كتاب الجمعة ، باب الزجر عن إنصات الناس بالكلام (١٨٠٥) ، وابن الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ص ٣٨، (٢٠) .

كلاهما عن محمد بن بكر .

وأخرجها أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٢٣) ، (٥٨٤٦) .

وفي (١١/ ٣٠١) ، (٦٤١٦) من طريق يحيى بن سعيد الأموي .

وفي (١٠/ ٢٤٣) ، (٥٨٥٩) من طريق روح بن عبادة .

ثلاثتهم عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فقد ذكر الدارقطني أن صالح بن أبي الأخضر ، رواه عن الزهري هكذا ، ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه عنه إسحاق بن راشد ، بهذا الوجه ، كما ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف على من أخرجه .

(ب) وتابع عمر بن قيس : إسحاق بن راشد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٧/ ٢٦٨) عن محمد بن هارون الحضرمي ،

ثنا محمد بن يحيى القطعي ، ثنا محمد بن بكر ، ثنا عمر بن قيس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة . . . . الحديث بمثله .

(جـ) ثم إني وقفت على راوٍ آخر ، تابع عمر بن قيس وإسحاق بن راشد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر إليه الدارقطني ، وهو يحيى بن سعيد الأنصاري .

وأخرج روايته البزار في مسنده - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/١٥٨) ، (٣٦١) من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري ، من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وأثبت أصحابه إطلاقاً عند الجمهور [١] .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ،وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] .

٣ - عبد الله بن زياد - ابن سمعان :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك ، متهم [٣] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ٦٧٧ .

٤ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، وقد تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته [١] .

٥ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك لأنه من المشهورين بالتدليس [٢] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث - وسيأتي الكلام على هذا الاختلاف في دراسة الوجه الثاني .

٦ - عُقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٣] .

وقد اختلف عنه أيضاً في هذا الحديث ، وسيأتي الكلام على هذا الاختلاف في دراسة الوجه الثاني .

٧ - أبو أويس - عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٤] .

٨ - عبد الرزاق بن عمر الدمشقي :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك في الزهري ، لين في غيره [٥] .

٩ - يحيى بن سعيد الأنصاري :

وتقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت [٦] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث كما سيأتي في دراسة الوجه الرابع .

---

(١) انظر ص ٢٨٥ .
(٢) انظر ص ٢٤٤ .
(٣) انظر ص ١٨٥ .
(٤) انظر ص ٢٣٧ .
(٥) انظر ص ١٢٧٥ .
(٦) انظر ص ٣٣٨ .

١٠ - محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث ، في غير ما شذ به أو دلسه [١] .

١١ - فُليح بن سليمان الخزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق ، له أوهام [٢] .

١٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [٣] .

١٣ - محمد بن عبد الله بن مسلم :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٤] .

وبعد : فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثر ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم بعض الأثبات من أصحابه ، الذين عدُّوا بأنهم أوثق أصحابه ، وعليه فإن هذا الوجه أقرب إلى الرجحان من غيره .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وعن سعيد بن المسيب ، أنهما حدثاه عن أبي هريرة) :

فرواه اثنان من أصحابه هما :

١ - عُقيل بن خالد الأيلي :

وقد تقدم بيان حاله ، وأنه اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وحده ، عن أبي هريرة .

---

(١) انظر ص ١٧٢ .

(٢) انظر ص ٢٤٠ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) انظر ص ٢٦٠ .

(ب) ومرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وعن سعيد بن المسيب ، كلاهما عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه الليث بن سعد ، من رواية غير واحد من أصحاب الليث عنه وهم :

- يحيى بن بكير : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك [١] .
- قتيبة بن سعيد : ثقة [٢] .
- محمد بن رمح : ثقة ثبت [٣] .

وتابع سلامة بن روح ، الليث بن سعد في هذه الرواية عن عقيل ، وسلامة : صدوق له أوهام ، وقيل لم يسمع من عمه عُقيل ، وإنما يحدث من كتبه [٤] .

أما رواية عقيل الثانية :

فرواها عنه الليث بن سعد من رواية اثنين من أصحابه هما :

- ابنه : شعيب بن الليث : ثقة [٥] .
- أبو صالح : عبد الله بن صالح ، كاتب الليث : صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة [٦] .

ومما سلف فإن قواعد الترجيح ، تقتضي رجحان رواية عقيل الأولى ، على روايته الثانية لأمرين :

الأول : أن رواية الليث ، عن عقيل ، الرواية الأولى ، أرجح من روايته عن عقيل الرواية الثانية ، وذلك لكثرة الرواة لها من أصحاب الليث ، وكونهم أوثق ، كما تقدم .

---

(١) انظر ص ٤٧١ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ٦٧٦ .
(٤) انظر ص ٢٣٥ .
(٥) انظر ص ١٠٢٦ .
(٦) انظر ص ٤٧٢ .

الثاني : أن سلامة بن روح ، تابع الليث في روايته الأولى عن عقيل ، في حين أني لم أجد من تابعه في روايته الثانية .

٢ - عبد الملك بن جريج :

وقد تقدم بيان حاله ، في دراسة الوجه الأول ، وأنه اختلف عنه في هذا الحديث ، بمثل ما اختُلف على عقيل .

أما روايته الأولى :

فلم أجد من رواها غير القاسم بن معن ، وهو ثقة فاضل [(١)] .

أما روايته الثانية : فرواها غير واحد من أصحابه هم :

- عبد الرزاق بن همام : تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حافظ ، تُكلم فيه من جانبين ، وهما غير منطبقين في هذا الحديث [(٢)] .

- محمد بن بكر البرساني : ثقة على الراجح [(٣)] .

- يحيى بن سعيد الأموي : صدوق ، يُغرب [(٤)] .

- روح بن عبادة : ثقة [(٥)] .

وكما ترى فإن قواعد الترجيح تقتضي رجحان روايته الثانية على الأولى ، وذلك لكثرة رواتها عنه ، ومعظمهم من الثقات ، فروايتهم ترجح على رواية القاسم بن معن الذي روى الرواية الأولى عنه .

أما بالنسبة لمدى رجاحة هذا الوجه ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فمما تقدم في بيان حال راوييه ، والاختلاف الحاصل عنهما ، يتضح أن المحفوظ منهما رواية عقيل بن خالد ، وهو ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحاب الزهري ، وقواعد الترجيح وإن كانت تقتضي رجحان الوجه الأول عليه من حيث كثرة الرواة ومعظمهم من الثقات ، إلا أن بعض العلماء جمع بين هذا

---

(١) تقريب التهذيب ص ٤٥٢ ، (٥٤٩٧) وانظر التهذيب (٨/ ٣٠٤) .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ٢٤٧ .

(٤) تقريب التهذيب ص ٥٩٠ ، (٧٥٥٤) ، وانظر التهذيب (١١/ ١٨٩) .

(٥) انظر ص ٣٣٧ .

الوجه وسابقه وقال بصحتهما ، وأنهما محفوظان عن الزهري ، وفي هذا يقول ابن حجر في تعليقه على الحديث الذى أخرجه البخاري من طريق الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة : هكذا رواه يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه فقال : عن عُقيل ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة ، أخرجه مسلم ، والنسائي ، والطريقان معاً صحيحان ، وقد رواه أبو صالح عن الليث بالإسنادين معاً ، أخرجه الطحاوي ، وكذا رواه ابن جريج وغيره عن الزهري بهما أخرجه عبد الرزاق وغيره [1] .

ويلاحظ أن ما استدل به ابن حجر على هذا الجمع ، أمرين :

١ - إخراج مسلم هذا الوجه في صحيحه .

٢ - ومتابعة غير ابن جريج لعقيل على روايته هذه ، وهو ما عبر عنه ابن حجر بقوله : « وكذا رواه ابن جريج وغيره » ، ولم أقف على من أبهمه بقوله « وغيره » .

أما متابعة ابن جريج فتقدم أنها رواية غير محفوظة عنه ، وأن الأرجح من روايته ما رواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

وأما رواية أبي صالح عن الليث عن عقيل بالإسنادين معاً ، فتقدم أنها رواية غير محفوظة عن عقيل ، فالذي يسلم فقط ، هما الأمران الأول والثاني ، والله أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن أبي الأخضر ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [2] .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

---

(١) فتح الباري (٢/ ٤١٤) .

(٢) انظر ص ١٩٠ .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة : وضُعف في الزهري لأنه يهم فيه [١] .

٢ - عمر بن قيس المكي :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك ومتهم [٢] .

٣ - يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدم بيان حاله في دراسة الوجه الأول ، وأنه اختُلف عنه في هذا الحديث حيث عده الدارقطني فيمن روى الوجه الأول عن الزهري .

كما روى هذا الوجه أيضاً من رواية سليمان بن بلال عنه ، كما تقدم في التخريج ، وسليمان : ثقة [٣] .

ثم إني لم أتمكن من دراسة الاختلاف عنه ، لعدم وقوفي على من روى عنه الوجه الأول .

أما عن مدى رجاحة هذا الوجه ضمن الاختلاف العام عن الزهري ، فيظهر أنه وجد غير محفوظ عنه ، فإسحاق بن راشد ضعيف في الزهري ، وعمر بن قيس متروك ومتهم ، أما يحيى بن سعيد ، فعلى فرض التسليم بأن روايته لهذا الوجه هي المحفوظة عنه ، فإنها لا تقوى على معارضة الأكثر ، والأوثق من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الأول عنه .

الخلاصة

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث والنظر في الاختلاف ، أن الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، هو أرجحها ، وذلك لكثرة الرواة عنه ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من الأثبات الذين عُدوا أوثق أصحابه .

---

(١) انظر ص ٢١٤ .

(٢) انظر ص ١٩١ .

(٣) انظر ص ٤٤٠ .

أما الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله ابن إبراهيم بن قارظ ، وعن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فأقوى من رواه عنه - فيما وقفت عليه - عقيل بن خالد ، وهو ثقة ثبت ، أما رواية ابن حريج له فغير محفوظة عنه كما تقدم .

ولعل هذا ما جعل الدارقطني يحكم عليه بأنه غير محفوظ .

ثم إن ابن حجر لم يوافقه في ذلك ، وذهب إلى الجمع بين هذا الوجهين ، والقول بصحتهما اعتماداً على حيثيات تقدم ذكرها ، غير أنه لا يسلم له منها إلا اثنتان هما .

١ - إخراج مسلم كلا الإسنادين في صحيحه .

٢ - متابعة بعض الرواة لعقيل بن خالد على روايته هذا الوجه ، ولم أقف عليهم تعييناً .

وعليه يظل الحكم على هذا الوجه بأنه غير محفوظ عن الزهري كما قال الدارقطني ، حتى تظهر هذه المتابعات التي أشار إليها ابن حجر ، وعلى ضوئها يتم الحكم على مدى رجحان هذا الوجه بشكل نهائي .

أما الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فغير محفوظ عنه ، لأنه من رواية صالح بن أبي الأخضر عنه ، وهو ضعيف فيه ، ولم أجد من تابعه .

أما الوجه الرابع الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فغير محفوظ أيضاً ، وذلك لأن أقوى رواته عنه يحيى بن سعيد الأنصاري - على فرض أن روايته هذه محفوظة عنه - وهو مع كونه ثقة ثبتاً ، غير أن رواية الأكثرين ومعظمهم من الثقات الذين رووا الوجه الأول ، أرجح من روايته هذه وباقي من روى هذا الوجه عن الزهري ، إما ضعيف فيه أو متروك .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول ، مع حكم الدارقطني عليه بأنه المحفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

الحديث (٩٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « **سيرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي يَخْتَلِجون [١] عن الحوض ، فأقول : رب أصحابي ، فيُقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول : سحقاً** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه شبيب بن سعيد ، عن يونس عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

وخالفه ابن وهب : فرواه عن يونس ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أصحاب النبي ﷺ .

وأرسله عقيل ، عن الزهري ، عن أبي هريرة [٢] .

ورواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة .

وقول يونس ، والزبيدي معروفان [٣] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختُلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

---

(١) يختلجون : أي يجتذبون ويقتطعون . (النهاية ٢/ ٥٩) .

(٢) يعني دون واسطة بين الزهري وبين أبي هريرة .

(٣) العلل للدارقطني (٧/ ٢٩٩) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أصحاب النبي ﷺ .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي هريرة ، بدون واسطة بينهما .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن محمد بن علي - أبي جعفر الباقر - عن عبيد الله ابن أبي رافع ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٤٦٤) كتاب الرقاق ، باب في الحوض (٦٥٨٥) قال : قال أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطي ، حدثنا أبي، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال : « **يرد عليَّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيُجْلون عن الحوض ، فأقول : يا رب أصحابي ، فيقول : إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك ، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى** » .

وقد وصل روايته هذه الإسماعيلي في مستخرجه (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٥/ ١٨٧) حيث قال : ثنا القاسم ، ثنا زهير ، ومربع ، ويحيى بن معلى.

وأخبرني أبو الحسين أحمد بن محمد بن معاوية ، ثنا أبو زرعة .

وأخبرني محمد بن محمد ، ثنا زهير بن محمد ، كلهم قالوا : ثنا أحمد بن شبيب ، ثنا أبي ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله .

ووصلها أيضاً أبو عوانة في مستخرجه (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٥/ ١٨٧) حيث قال : ثنا أبو زرعة الرازي ، وأبو الحسين الميموني ، قالا : ثنا أحمد بن شبيب ، ثنا أبي ، عن يونس ، عن الزهري ، به .

ووصلها أيضاً أبو نعيم في مستخرجه (كما في المرجع السابق) حيث قال : عن أبي إسحاق بن حمزة ، عن العباس بن الوليد ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن شبيب ، به .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أصحاب النبي ﷺ) :

فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٤٦٤) كتاب الرقاق ، باب في الحوض (٦٥٨٦) ، عن أحمد بن صالح ، حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي هريرة - بدون واسطة بينهما) :

(أ) فأخرجها البخاري في المرجع السابق ، تعليقاً مجزوماً .

ووصله الذهلي في الزهريات (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٥/ ١٨٨) عن يحيى بن بكير ، ثنا الليث ، عن عقيل به ، وذكر البخاري أن عقيلاً قال : فيُحْلئون [١] .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة : عقيلاً في رواية هذا الوجه عن ابن شهاب .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٤٦٤) تعليقاً مجزوماً .

ووصلها الذهلي في الزهريات (كما في المرجع السابق) عن أبي اليمان ، ثنا شعيب ، به وذكر البخاري أن شعيباً قال : فيَجْلون [٢] .

ولم يشر الدارقطني إلى متابعته هذه في كلامه عن الاختلاف ، مع أنه نفسه ذكرها في التتبع ص ١٢٢ .

ثم إن عبد الرزاق ، أخرج الحديث في مصنفه (١١/ ٤٠٦) كتاب الجامع ، باب الحوض (٢٠٨٥٤) عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **ليردن عليّ ناس من أصحابي ... فذكره بنحوه** » .

هكذا في المصنف المطبوع ، وكان يمكن أن يكون معمر ، متابعاً لعقيل ، وشعيب إلا أنه يعكر عليه ما ذكره الدارقطني في التتبع ص ١٢٢ ، حيث قال :

---

(١) يعني : بدل « فيختلجون » ، ومعنى « فيحلئون » : أي يصدون عنه ، ويمنعون من وروده (النهاية ١/ ٤٢١) ، ومعنى « فيجلون » أي ينفون ويطردون . (النهاية ١/ ٢٩١) .

(٢) انظر معناه في الحاشية السابقة .

. . وقد خالف يونس جماعة منهم معمر ، رواه عن الزهري ، عن رجل ، عن أبي هريرة ، ولو كان عن ابن المسيب ، لم يُكَنِّ عنه الزهري ولصرح به .

وكلامه هذا إن صح يفيد أمرين :

- سقوط هذا الرجل المبهم بين الزهري ، وأبي هريرة من نسخة المصنف المطبوعة .

- زيادة وجه خامس من أوجه الاختلاف عن الزهري ، لم يذكره الدارقطني هنا في العلل ، كما لم يشر إليه ابن حجر في الفتح (١١/ ٤٧٤) .

وسيأتي مزيد كلام على رواية معمر هذه في دراسة الوجه الأول .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن محمد بن علي ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبي هريرة) .

فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٤٦٤) كتاب الرقاق ، باب في الحوض (٦٥٨٦) تعليقاً مجزوماً عن الزبيدي ، عن ابن شهاب ، به .

وقد وصل روايته الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٦٠) عن إسحاق بن إبراهيم الزبيدي ، حدثنا عمرو بن الحارث ، حدثنا عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، به بنحوه .

وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٣٥٧) ، (٧٦٩) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ٧١٠) ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي .

كلاهما من طريق إسحاق بن إبراهيم الزبيدي ، به .

وأخرجها من طريق ابن عساكر : ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ١٨٨) .

ثم قال عقبَه : قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن سالم ، وهو حديث صحيح (١) .

---

(١) يعني بمجموع طرقه : إذ في إسناد هذا الوجه من تكلم فيه كما سيأتي في الدراسة .

وكلام الدارقطني هذا قاله في الأفراد ، كما يدل عليه كلام ابن حجر في الفتح (١١/ ٤٧٤) حيث قال : وطريق الزبيدي المشار إليها ، وصلها الدارقطني في الأفراد من رواية عبد الله بن سالم عنه كذلك .

ولم أقف عليه فى أطراف الأفراد لابن القيسراني .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني أنه اختُلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير يونس بن يزيد ، من رواية شبيب بن سعيد ، وقد تفرد به كما نص على ذلك الدارقطني في التتبع ص ١٢٣ فقال : ولم يُتابع يونس على سعيد .

وقد تقدمت ترجمة يونس ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

وقد اختُلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، بذكر أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أصحاب النبي ﷺ .

أما روايته الأولى : فرواها عنه شبيب بن سعيد ، وخلاصة حاله أنه لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب عنه [٢] .

وقد تقدم أن روايته هذه من طريق ابنه أحمد عنه يعني أنها مجوَّدة .

أما روايته الثانية : فرواها عنه عبد الله بن وهب ، وهو ثقة ، حافظ [٣] .

وبتطبيق قواعد الترجيح ، تترجح روايته الثانية ، وذلك لأن عبد الله بن وهب

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ٣٣٦ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

أقوى من شبيب بن سعيد ، الذي روى الرواية الأولى عن يونس ، وعلى هذه الرواية يحمل قول الدارقطني السابق بأن رواية يونس « معروفة » .

على أن ابن حجر نحا منحى آخر ، وهو الجمع بين الروايتين ، والقول بأنهما محفوظتان ، حيث قال في الفتح (١١/ ٤٧٤) : وحاصل الاختلاف أن ابن وهب ، وشبيب بن سعيد ، اتفقا فى روايتيهما عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب ، ثم اختلفا ، فقال ابن سعيد : « عن أبي هريرة » ، وقال ابن وهب : « عن أصحاب النبي ﷺ » ، وهذا لا يضر ، لأن في رواية ابن وهب زيادة على ما تقتضيه رواية ابن سعيد ، ثم قال : وأما رواية عقيل وشعيب ، فإنما تخالفتا في بعض اللفظ ، وخالف الجميع الزبيدي في السند ، فُيحمل على أنه كان عند الزهري بسندين ، فإنه حافظ وصاحب حديث ، ودلت رواية الزبيدي على أن شبيب بن سعيد حفظ فيه « أبا هريرة » [(١)] . انتهى .

وما ذهب إليه ابن حجر من الجمع بين روايتي يونس ، وجيه ، بدليل إخراج البخاري لهما في صحيحه ، كما تقدم في التخريج ، ولا يعكر عليه رواية البخاري عن أحمد بن شبيب تعليقاً ، وذلك لأنه صرح بسماعه منه في موضع آخر [(٢)] .

كما لا يعكر عليه إبهام الصحابة في رواية ابن وهب ، لأنهم عدول باتفاق علماء الأمة ، ولا شك أن أبا هريرة منهم ، كما وضحته رواية شبيب بن سعيد .

ثم إن الباجي أعلَّ ذكر « سعيد بن المسيب » في الحديث ووصفه بأنه « وهَم»، ولم يتابع عليه يونس بن يزيد ، واستدل لما ذهب إليه بأن جماعة رووه عن معمر ، عن الزهري ، عن رجل عن أبي هريرة ، ولو كان عن سعيد بن المسيب لم يُكَنِّ عنه [(٣)] .

ولعله اعتمد كلام الدارقطني الذي أشار إلى رواية معمر هذه في التتبع كما تقدم قريباً ، إلا أن ما ذهب إليه ، يمكن دفعه بعدة أمور :

---

(١) سيأتي في دراسة الوجه الرابع أن كلامه هذا فيه نظر ، لضعف الطريق إلى الزبيدي .

(٢) انظر صحيح البخاري - مع الفتح - (٧/ ٥٣) كتاب الفضائل ، باب مناقب عثمان (٣٦٩٦) حيث قال : حدثني أحمد بن شبيب .

(٣) التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٣٧) .

١ - بما تقدم من إخراج البخاري روايتي يونس في صحيحه .

٢ - أن الشك قائم في ثبوت رواية معمر ، عن الزهري ، عن رجل ، عن أبي هريرة ، حيث لم أقف على من أشار إليها غير الدارقطني في التتبع ، والباجي في كلامه المتقدم ، وقد تقدم أن الرواية المذكورة في المطبوع من مصنف عبد الرزاق ، عن معمر ، بدون ذكر المبهم .

٣ - أن الدارقطني نفسه قال في العلل : إن رواية يونس ، معروفة عنده ، كما تقدم .

٤ - أن تفرد يونس بذكر « سعيد بن المسيب » لا يُعلّ الحديث ، لأنه ثقة ، ورواية شبيب بن سعيد عنه من كتاب ، إذ ذكر أبو حاتم أن كتب يونس بن يزيد كانت عند شبيب (١) ، ولذلك أخرجها البخاري في صحيحه .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، محفوظ عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أصحاب رسول الله ﷺ) :

فلم أجد من رواه عنه إلا يونس بن يزيد ، من رواية ابن وهب عنه ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه أيضاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي هريرة مباشرة) . فرواه عنه :

١ - عُقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحابه (٢) .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري (٣) .

---

(١) الجرح والتعديل (٤/٣٥٩) .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٧٨ .

فهذان اللذان رويا عنه هذا الوجه ، وروايتاهما ثابتتان ، وإذا صح ما أخرجه عبد الرزاق في المطبوع من مصنفه ، فينضاف إليهما راو ثالث ، وهو معمر بن راشد ، وهو ثقة في الزهري [1] .

والحق أن هذا الوجه لا يمكن إغفال وجاهته ، بين الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، ولم أر من رجحه مع كون الرواة ثقاتاً أثباتاً ، ومن أثبت أصحاب الزهري ، أما الدارقطني فتردد فيه ، حيث يُفهم من فعله في العلل ، وقوله : « وقول يونس والزبيدي معروفان » أنه يرى عدم رجحان هذا الوجه ، بينما هو نفسه في التتبع ص ١٢٣ بعد أن ذكر الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، قال : « ولم يتابع يونس عن سعيد » ، يعني أن هذا الوجه الذي معنا يمكن أن يكون راجحاً .

ويظهر أن ابن حجر لا يرى ضعف هذا الوجه ، إذ تقدم في كلامه الذي سقته أنه لم يذكر اختلاف روايتي عقيل وشعيب ، إلا بالاختلاف في بعض ألفاظ المتن ، وهذا لا يقدح ، ولم يتطرق إلى وجود علة في السند .

فلعل القول بأن هذا الوجه محفوظ عن الزهري ، هو الصواب ، وأن عقيلاً وشعيباً سمعاه منه هكذا وأن الزهري حدَّث به على الوجهين ، فأحياناً يحدِّث بالحديث فيذكر الواسطة بينه وبين الصحابي ، وأحياناً يسقط الواسطة ، وربما كان ذلك لشهرة هذا الصحابي بذلك الراوي ، أو ليبين أن هذا الانقطاع لا يضر لوروده من أوجه أخرى موصولة ، والله أعلم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن محمد بن علي أبي جعفر الباقر ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن الوليد الزبيدي ، وهو ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري كما تقدم في ترجمته [2] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

على أن الإسناد قبله فيه مقال من جهة إسحاق بن إبراهيم الزبيدي المعروف بابن زبريق ، قال فيه أبو حاتم : شيخ لا بأس به ، ولكنهم يحسدونه ، سمعت ابن معين أثنى عليه [١] .

وقال أبو داود : ليس هو بشيء ، قال لي ابن عوف : ما أشك أن إسحاق بن إبراهيم ، ابن زبريق ، يكذب [٢] .

أما ابن حجر فقال فيه : صدوق ، يهم كثيراً [٣] .

أما النسائي فقال : ليس بثقة عن عمرو بن الحارث [٤] .

والذي يظهر أنه صدوق يهم ، لا سيما في روايته عن عمرو بن الحارث الحمصي ، كما فسر ذلك النسائي ، وروايته هذه عن عمرو بن الحارث ، ولم يتابع عليها ، وأما وصفه بالكذب ، فلم أجد من وافق ابن عوف عليه ، وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن رواية الزهري لهذا الوجه معلولة من جهة ابن زبريق هذا .

أما ما ذهب إليه الدارقطني من أن هذا الوجه « معروف » ، فالظاهر أنه لا يريد بذلك ترجيحه ، وإنما وروده من الطريق الذي روى به ، مع ما فيه من علة.

وما ذهب إليه ابن حجر من الجمع بين هذا الوجه ، والوجهين الأول والثاني، من أنه كان عند الزهري بسندين فغير مسلَّم له ، لما أسلفت من العلة التي في هذا الوجه ، والله أعلم .

الخلاصة

فبناءً على ما تقدم ، يتضح أن أرجح الأوجه عن الزهري ، هو الوجه الأول، الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، والوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أصحاب النبي ﷺ ، وذلك لأنهما روايتان

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٩) .
(٢) سؤالات الآجري (٥/ق ٢٣) كما في الجامع في الجرح والتعديل (١/ ٥٩) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٩٩ ، (٣٣٠) .
(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢/ ٧١٠) .

محفوظتان عن يونس بن يزيد ، وهو ثقة ، وروايتاه هاتان من كتاب ، وقد أخرجهما البخاري في صحيحه .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الثالث المرسل ، الذي رواه الزهري ، عن أبي هريرة مباشرة بدون واسطة ، لأن راوييه عنه عُقيل بن خالد ، وشعيب بن أبي حمزة ، وهما ثقتان ثبتان ، وعُدا من أوثق أصحابه .

أما الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن محمد بن علي ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبي هريرة فغير محفوظ عن الزهري ، وذلك لأن الطريق إليه فيه ضعف ، من جهة إسحاق بن إبراهيم الزبيدي كما تقدم في الدراسة ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من الأوجه الراجحة صحيح ، لما تقدم من إخراج البخاري للوجهين الأول والثاني في صحيحه ، وثقة رجال إسناد الوجه الثالث المرسل ، ثم إن كونه مرسلاً لا يؤثر في صحة الحديث ، لكونه صح عنه موصولاً ومرسلاً .

ثم إن حديث الحوض من الأحاديث المتواترة ، حيث ذكر ابن حجر أن ما يزيد عن الثلاثين من أصحاب النبي ﷺ رووه عنه ، منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين ، وفي غيرهما بقية ذلك مما صح نقله ، واشتهر رواجه [1] .

* * *

(١) فتح الباري (١١/ ٤٦٧) .

الحديث (٩١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال : « **التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه .

فرواه ابن عيينة ، والزبيدي ، وعبد الرحمن بن نمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

ورواه مالك ، وسفيان بن حسين ، وبحر السقاء ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

وقال يونس : عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة جميعاً ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري .

واختلف عن معمر :

فرواه إسحاق بن الضيف عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه محمد بن يحيى ، والرمادي ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده [١] . واختلف عن هشيم :

فرواه أسد بن موسى ، وسريج بن يونس . [عنه] [٢] ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

---

(١) يعني : عن أبي هريرة .

(٢) يعني : عن هشيم .

ورواه مسعود بن جويرية ، عن هشيم ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

قال ذلك داود بن رشيد [1] : عن هشيم عن الزهري ، إما عن سعيد ، وإما عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقال ابن عرفة ، وابن مُجَشَّر : عن هشيم ، عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة . وقيل : عن ابن عرفة [2] عن سعيد وأبي سلمة [3] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، جميعاً ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ١٢٥) كتاب الصلاة ، باب من قال : التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء (٧٢٥٣) .

والشافعي في سننه (١/ ٢٣٥) ، (١٢٩) .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ١١٧) ، (٣٤٨) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤٢٢) ، (٩٤٨) .

---

(١) هكذا في المطبوع ، ولعل الصحيح : وقال غير ذلك داود بن رشيد .

(٢) يعني : عن هشيم ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(٣) العلل للدارقطني (٨/ ٥٩ وما بعدها) .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤١) .

أربعتهم ، عن سفيان بن عيينة [١] ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء** » .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣١٨) كتاب الصلاة ، باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة (١٠٦ - ٤٢٢) .

وابن ماجه في سننه (١/ ٣٢٩) كتاب إقامة الصلاة ، باب التسبيح للرجال . (١٠٣٤) .

كلاهما عن أبي بكر بن أبي شيبة .

وأخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق/ ٧٤أ) باب التصفيق .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٠٧) .

كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة .

وأخرجه أبو نعيم في الموضع السابق ، من طريق الحميدي .

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ١٦٧) كتاب الصلاة ، باب التسبيح في الصلاة (٤١٥٠) (٤١٥١) .

وفي بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ١٦٢ وما بعدها . من طريق الشافعي [٢] .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢١٣) كتاب الصلاة ، باب إيجاب الصلاة ، عن سعدان بن نصر .

---

(١) سقط من مسند أحمد ، طبعة دار صادر ، ذكر « سفيان » ، وقد استدركه أحمد شاكر من المخطوط (١٣/ ٩) رقم (٧٢٨٣) وانظر أطراف المسند لابن حجر (٨/ ١٧١) .

(٢) إنما أخرج البيهقي هذا الحديث في كتابه هذا ، لأن الربيع رواه عنده عن الشافعي ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن أبي هريرة ، بدون ذكر ، « أبي سلمة » ، وغيره يرويه بذكره ، قال ابن الأثير : الذي جاء في المسند من طريق الربيع ، على اختلاف النسخ بذكر « أبي سلمة » ، ولعل البيهقي قد سقط من كتابه ذكر « أبي سلمة » (الشافي شرح مسند الشافعي ٢/ ٤٧ أ كما في حاشية السنن تحقيق د / خليل ملا خاطر ١/ ٢٣٦) .

ومن طريق سعدان بن نصر :

أخرجه البغوي في شرح السنة (٣/ ٢٧١) كتاب الصلاة ، باب التسبيح (٧٤٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٤) كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا نابه شيء في صلاته .

وفي بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ١٦٤ .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٣٨) ترجمة عبد الله بن رفاعة السعدي .

وابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ٢٩٩) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣١٨) كتاب الصلاة ، باب تسبيح الرجل . (١٠٦ - ٤٢٢) . عن زهير بن حرب .

ومن طريق زهير بن حرب ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق/ ٧٤ أ) باب التصفيق .

وأخرجه أبو داود في سننه (١/ ٥٧٨) ، كتاب الصلاة ، باب التصفيق في الصلاة (٩٣٩) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ١٩٣) كتاب السهو ، باب التصفيق في الصلاة (٥٣٤) .

وفي المجتبى (٣/ ١١) .

كلاهما عن قتيبة بن سعيد .

ومن طريق قتيبة ، أخرجه أبو نعيم في الموضع السابق .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٠٧) .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢١٣) كتاب الصلاة ، باب إيجاب الصلاة .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٤٧) .

كلاهما عن يونس بن عبد الأعلى .

ومن طريق يونس ، أخرجه ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ٢٢٩) .

كما أخرج الحديث ، البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٧٧) كتاب العمل في الصلاة ، باب التصفيق للنساء (١٢٠٣) عن علي بن عبد الله .

ومسلم في صحيحه (١/ ٣١٨) كتاب الصلاة ، باب تسبيح الرجل . . (١٠٦- ٤٢٢) عن عمرو الناقد .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ١٩٣) كتاب السهو ، باب التصفيق في الصلاة (٥٣٤) .

وفي المجتبى (٣/ ١١) عن محمد بن المثنى .

وابن ماجه في سننه (١/ ٣٢٩) كتاب إقامة الصلاة ، باب التسبيح للرجال . . (١٠٣٤) عن هشام بن عمار .

وابن الجارود في المنتقى ص ٨٢ ، باب الأفعال الجائزة في الصلاة . . (٢١٠) عن ابن المقرىء .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢١٣) عن شعيب بن عمرو .

والسراج في حديثه (٤/ ق ٦٢ أ) عن زياد بن أيوب .

والدارمي في سننه (١/ ٣٦٥) كتاب الصلاة ، باب التسبيح للرجال ، (١٣٦٣) عن يحيى بن حسان .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه اللحياني - (١/ ٢٥٨) ، (٥٧١) ، (٥٧٢) عن أحمد بن عبدة ، وخالد بن يوسف .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٥١) كتاب الصلاة ، باب أمر النساء بالتصفيق . . (٨٩٤) عن عبد الجبار بن العلاء ، وسعيد بن عبد الرحمن ، وعبد الله بن محمد الزهري ، وعلي بن خشرم .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق/ ٧٤ أ) باب التصفيق ، من طريقي محمد بن أبي بكر ، وعبد الأعلى هو ابن مسهر .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٠٧) من طريق حامد بن يحيى .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم واحد وعشرون راوياً ، تابعوا ابن أبي شيبة ، والشافعي ، والحميدي ، وأحمد ، في رواية هذا الوجه عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به بمثله ، وزاد بعضهم : في الصلاة .

فأصبح مجموع من روى هذا الوجه عن سفيان : خمسة وعشرين راوياً .

(ب) وتابع معمر بن راشد : سفيان بن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/٦٢) من طريق محمد بن يحيى الذهلي ، وأحمد بن منصور الرمادي .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٤٦) كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا نابه شيء في صلاته ، من طريق الرمادي وحده .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/١٦) كتاب الصلاة ، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره (٢٢٦٠) من طريق ابن أبي السري ، واسمه محمد بن المتوكل ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

ثلاثتهم عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية سفيان ، وقال الدارقطني والبيهقي : « في الصلاة » .

(جـ) (د) (هـ) وذكر الدارقطني أن محمد بن الوليد الزبيدي ، وعبد الرحمن ابن نمر ، وهشيم بن بشير - من رواية مسعود بن جويرية عنه - تابعوا ابن عيينة ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتهم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه ابن عدي في الكامل (٤/ ١٥٧٠) ترجمة عبد الله بن محمد القُدَامي .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦١) .

كلاهما من طريق عبد الله بن محمد القُدامي ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، بمثل رواية سفيان ، بدون لفظة « في الصلاة » .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ١٠١) تعليقاً مجزوماً عن عبد الله بن

محمد القُدامي ، وقال : انفرد به ، ولم يتابع عليه ، وحديث الزهري محفوظ عند جماعة من أصحابه ، وإن اختلفوا في إسناده .

(ب) وتابع سفيان بن حسين ، مالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٦١) من طريق يزيد بن هارون ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، به بمثله ، بزيادة لفظة « في الصلاة » .

(حـ) وتابع بحر بن كنيز السقاء : مالكاً ، وسفيان بن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر ذلك الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(د) ثم إني وقفت على متابع آخر لمن تقدم ذكرهم ، روى هذا الوجه عن الزهري ، وهو معمر بن راشد ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٤٥٦) كتاب الصلاة ، باب التسبيح للرجال . . (٤٠٦٨) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثله ، بزيادة لفظة « في الصلاة » ، وعليه فإن هذه الرواية عن عبد الرزاق ، من رواية إسحاق بن إبراهيم الدبري ، راوي المصنف عنه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، جميعاً عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (١/ ٣١٨) كتاب الصلاة ، باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة (١٠٦ - ٤٢٢) .

والنسائي في المجتبى (٣/ ١١) كتاب السهو ، باب التصفيق في الصلاة .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق/ ٧٤ أ) باب التصفيق في الصلاة .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٤٦) كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا نابه شيء في صلاته .

أربعتهم من طريق ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ، أنهما سمعا أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : **«التسبيح للرجال والتصفيق للنساء »** .

قال ابن شهاب : وقد رأيت رجالاً من أهل العلم يسبحون ويشيرون .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢١٤) كتاب الصلاة ، باب إيجاب الصلاة ، من طريق الليث بن سعد .

والسراج في حديثه (ق٦٢ أ) من طريق أيوب بن سويد .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦١) من طريق القاسم بن مبرور .

ثلاثتهم تابعوا ابن وهب في روايته عن يونس ، عن ابن شهاب ، به بمثله ، بدون كلام ابن شهاب الأخير .

(ب) وتابع محمد بن أبي حفصة ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٥٢٩) عن روح هو ابن عبادة ، عن محمد ابن أبي حفصة ، عن الزهري ، به بمثله .

ومن طريق روح بن عبادة ، أخرجها البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٥١٢) ، (٣٤٥) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦٢) .

(جـ) وتابع معمر بن راشد : يونس ، وابن أبي حفصة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

حيث ذكر الدارقطني أن إسحاق بن الضيف ، رواه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، وقد أخرج روايته الدارقطني نفسه في العلل (٨/ ٦٢) عن أحمد بن عبد الله الوكيل ، ثنا إسحاق بن الضيف ، قال : ثنا عبد الرزاق ، أنبأ معمر ، عن الزهري ، به بمثله ، بزيادة « في الصلاة » ، يعني في الإذن .

ثم إني وقفت على متابعين لإسحاق بن الضيف ، في روايته هذه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، إذ أخرجها السراج في حديثه (٤/ق ٦٢ أ) عن محمد ابن يحيى ، هو الذهلي ، والحسن بن علي الحلواني ، قالا : ثنا عبد الرزاق ، أنبأ معمر ، عن الزهري ، به بمثله ، بدون الزيادة التي في رواية إسحاق .

(د) وتابع هشيم بن بشير ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

إذ ذكر الدارقطني أن أسد بن موسى ، وسريج بن يونس ، والحسن بن عرفة على إحدى الروايتين عنه - رووه عن هشيم ، عن الزهري - هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايتهم .

(هـ) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٥٢) (٣٣٤) عن أحمد بن عبدة قال : أخبرنا سفيان ، عن الزهري ، به بمثله .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير هشيم بن بشير ، من رواية إبراهيم بن مُجَشِّر ، وداود بن رشيد ، والحسن بن عرفة - على الرواية الأخرى عنه .

أما رواية إبراهيم بن مُجَشّر ، فأخرجها الدارقطني في العلل (٨/ ٦٢) عن الحسين بن إسماعيل ، ثنا إبراهيم بن مَجشّر ثنا هشيم ، عن الزهري ، به بمثله .

أما روايتا داود بن رشيد ، والحسن بن عرفة ، فلم أقف على من أخرجهما .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، وعدَّ من أوثق أصحاب الزهري [١] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

غير أنه اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه أكثر أصحابه ، عنه ، وقد بلغوا واحداً وعشرين راوياً ، منهم تسعة ثقات أثبات وبعضهم موصوف بملازمته لابن عينية وهؤلاء التسعة هم :

- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة حافظ [١] .

- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة ، حافظ ، وهو أجل أصحاب ابن عيينة [٢] .

- علي بن عبد الله بن المديني : ثقة ، ثبت ، إمام . أعلم أهل عصره بالحديث وعلله [٣] .

- زهير بن حرب ، أبو خيثمة : ثقة ، ثبت [٤] .

- عمرو الناقد : ثقة ، حافظ وهِمَ في حديث واحد [٥] .

- سعيد بن عبد الرحمن المخزومي ، ثقة ، خاصة في ابن عيينة [٦] .

وينضاف إليهم أحمد بن عبدة ، إذ تقدم أنه روى الرواية الثانية ، عَن ابن عيينة [٧] .

---

(١) انظر ص ١٧١ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ٨٧٧ .
(٤) انظر ص ٢٩٩ .
(٥) انظر ص ٢٩٩ .
(٦) انظر ص ٣٤٥ .
(٧) انظر ص ١٠٥٤ .

أما رواية ابن عيينة الثانية :

فقد تقدم في التخريج أن أحمد بن عبدة رواها عنه هكذا ، ولم أقف على من تابعه عليها ، وتقدم أنه ثقة رمي بالنصب .

غير أنه قد روى أيضاً الوجه الأول ، فيؤخذ من روايتيه ما وافق فيها الثقات .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ من رواية ابن عيينة .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختلف عنه أيضاً في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقد تقدم في التخريج أن جميع روايات معمر ، رواها عنه عبد الرزاق بن همام .

أما الرواية الأولى ، فرواها عن عبد الرزاق :

- محمد بن يحيى الذهلي : ثقة حافظ [٢] .

- أحمد بن منصور الرمادي : ثقة حافظ ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في مسألة خلق القرآن [٣] .

- محمد بن المتوكل - ابن أبي السري : صدوق ، له أوهام كثيرة [٤] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ٣٣٣ .

(٣) انظر ص ١٠٤٩ .

(٤) انظر ص ٣٣٣ .

أما الرواية الثانية ، فرواها عن عبد الرزاق :

- إسحاق بن إبراهيم الدبري : صدوق ، له مناكير [١] .

أما الرواية الثالثة ، فرواها عن عبد الرزاق :

- إسحاق بن الضيف : صدوق يخطيء [٢] .

- محمد بن يحيى الذهلي : تقدم أنه ثقة حافظ .

- الحسن بن علي الحلواني : ثقة حافظ [٣] .

والذي يظهر أن الرواية الأولى والثالثة محفوظتان عن عبد الرزاق ، حيث استويا في عدد الرواة عنه وكذلك في حالهم ، خاصة وأن محمد بن يحيى الذهلي ، رواهما عنه ، وهو ثقة حافظ كما تقدم .

أما الرواية الثانية ، فغير محفوظة ، حيث لم يروها عنه غير إسحاق الدبري ، وهو صدوق له مناكير ، ولعل روايته هذه من مناكيره .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بإن هذا الوجه الأول محفوظ عن معمر أيضاً .

٣ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [٤] .

٤ - عبد الرحمن بن نمر اليحصبي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٥] .

٥ - هشيم بن بشير الواسطي :

قال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث ، ثبتاً ، يدلس كثيراً ، فما قال في حديثه « أخبرنا » فهو حجة ، وما لم يقل فيه « أخبرنا » فليس بشيء [٦] .

---

(١) انظر ص ٢٤٧ .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠١ ، (٣٦٢) ، وانظر التهذيب (١/٢٠٨) .

(٣) انظر ص ٧٥٣ .

(٤) انظر ص ١٥٦ .

(٥) انظر ص ١١٨٦ .

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٢/٦١) .

وقال العجلي : ثقة ، وكان يدلس ، وكان يُعدُّ من حفاظ الحديث [١] .

وذكره ابن حبان في الثقات ، ونسب إليه التدليس [٢] .

وقال في المشاهير : من متقني الواسطيين وجِلّة مشايخها ، ممن كثرت عنايته بالآثار ، وجمعه للأخبار ، حتى حفظ وصنف وذاكر وحدث ، ونشر وبث [٣] .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : ما رأيت أحفظ من هشيم ، كان هشيم يقوى من الحفظ على شيء لا يقوى عليه غيره [٤] .

ووثقه أبو حاتم ، ووصفه بأنه أحفظ من أبي عوانة [٥] .

وذكر أبو زرعة أنه أحفظ من جرير ، ويزيد بن هارون [٦] .

وقال إبراهيم الحربي : كان حفاظ الحديث أربعة ، هشيم شيخهم ، يحفظ هذه الأحاديث المقاطيع - يعني المقطوعة حفظاً عجباً [٧] .

وقال البخاري : هشيم ربما يهم في الإسناد ، وهو في المقطوعات أحفظ [٨] .

غير أنه تكلم في روايته عن الزهري :

فقال أحمد : لم يصح لهشيم عن الزهري إلا أربعة أحاديث [٩] .

وقد بينهـا في موضـع آخر ، وهي : حـديث الرجـم [١٠] ،

---

(١) ترتيب الثقات ص ٤٥٩ .

(٢) الثقات (٧/ ٥٨٧) .

(٣) مشاهير علماء الأمصار ص ١٧٧ .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١١٥) .

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١١٥) .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١١٦) .

(٧) عن تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٨٤) .

(٨) ترتيب علل الترمذي الكبير (١/ ١٣٦) .

(٩) رواية المروذي وغيره ص ٢٤٧ .

(١٠) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٥٧٢) ، (٤٤١٨) من طريق هشيم عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمر .

وحديث صفية [1] ، وحديث المجادلة [2] ، وحديث ابن عمر ما استيسر من الهدى [3] .

وما كان غير ذلك يقول : لا أدري من سفيان بن حسين سمعته أو الزهري .

قلت - القائل أبو طالب - : يقولون إن شعبة رضي بكتابه ؟ قال : لا ، ليس هذا بشيء إنما سمع بالموسم ، فنسي [4] .

وقال إبراهيم بن عبد الله الهروي : لم يرو عن الزهري سوى أربعة أحاديث سماعاً منها حديث السقيفة ، وحديث المضامين والملاقيح [5] ، وحديث ما استيسر من الهدي ، وحديث اعتكف فأتته صفية [6] .

وترجم له الخليلي ، فقال : حافظ متقن ، مخرج ، يعني حديثه في الصحيحين - تأخر موته ، أقل الرواية عن الزهري ، ضاعت صحيفته ، وقيل : إنه ذاكر شعبة ، وكان يسرد عن الزهري ، ولم يكن شعبة أدرك الزهري ، فتناول صحيفته ، فألقاها في الدجلة ، وكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه ، وكان يدلس [7] .

---

(١) يعني في اعتكاف النبي ﷺ ، وقد أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن هشيم ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين عن صفية (كما في فتح الباري ١٣/ ١٤٢) .

(٢) هكذا في المطبوع من المعرفة والتاريخ للفسوي ، وعلق المحقق بقوله : في الأصل «المجاملة » ، وأحسبه « المجادلة » والذي يظهر أن كليهما خطأ وأن المراد حديث «الملاقيح»، كما في سير أعلام النبلاء ، ولم أقف على رواية لحديث المجادلة من رواية الزهري . (انظر تفسير الطبري ١/ ٢٨ بعدها) .

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٢/ ٢١٨) سورة البقرة آية (١٩٦) من طريق هشيم ، قال الزهري : أخبرنا ، وسئل عن قول الله : ﴿ **فما استيسر من الهدي** ... ﴾ ؟ قال : قال ابن عمر : من الإبل والبقر .

(٤) عن المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٠١) .

(٥) لم أقف عليه من طريق هشيم ، وقد أخرجه الدارقطني في العلل ، وذكر فيه اختلافاً على الزهري كما سيأتي في حديث رقم (٦٠) .

(٦) عن سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/ ٢٩١) .

(٧) الإرشاد (١/ ١٩٦) .

ووصفه الذهبي بأنه لين في الزهري [1] .

وخلاصة القول فيه ما ذكره ابن حجر في الهدي ، حيث قال : متفق على توثيقه ، إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس ، وروايته عن الزهري خاصة ، لينة عندهم ، ثم قال : أما التدليس ، فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث ، واعتبرت أنا - يعني ابن حجر - هذا في حديثه ، فوجدته كذلك ، إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد أو صرح به من وجه آخر .

أما روايته عن الزهري ، فليس في الصحيحين منها شيء [2] .

ثم إنه اختلف عن هشيم في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه : مسعود بن جويرية : صدوق [3] .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- أسد بن موسى : الملقب بأسد السنة : ثقة ، يغرب [4] .
- سريج بن يونس : صدوق [5] .
- الحسن بن عرفة : صدوق [6] .

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٦) .

(٢) هدي الساري ص ٤٤٩ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٢٨ ، (٦٦٠٨) ، وانظر التهذيب (١٠/ ١٠٥) .

(٤) انظر التهذيب (١/ ٢٢٨) .

(٥) انظر التهذيب (٣/ ٣٩٧) .

(٦) تقريب التهذيب ص ١٦٣ ، (١٣٥٥) ، وانظر التهذيب (٣/ ٣٥٤) .

أما روايته الثالثة : فرواها عنه :

- إبراهيم بن مجشر : صويلح في نفسه ، وله أحاديث مناكير من قِبل الإسناد [1] .

- داود بن رشيد : ثقة [2] .

- الحسن بن عرفة : تقدم أنه صدوق .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا الروايات الثلاث عن هشيم بن بشير ، وكما ترى فإنهم لا ينزلون عن مرتبة صدوق ، إلا إبراهيم بن مجشر ، وقد توبع من ثقة ، وقواعد الترجيح تقتضي رجحان الروايتين الثانية والثالثة ، لكثرة الرواة عنه ، ومن بينهم عدد وصفوا بأنهم ثقات ، إلا أن الذي يظهر أن علة الاختلاف يتحملها هشيم بن بشير ، لأنه كما تقدم في حاله ، ضعيف في الزهري ، وكل الروايات مدارها عليه .

وبذلك فإن المعول على روايته التي وافق فيها الثقات من أصحاب الزهري ، وهما الثانية والثالثة كما أسلفت .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه الأول عن الزهري ، وعددهم خمسة ، أغلبهم من الثقات إضافة إلى هشيم بن بشير على إحدى الروايتين المحفوظتين عنه ، لموافقتها رواية الثقات وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه من أرجح الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري [3] .

غير أن روايته هذه معلولة ، من جهة الراوي عنه ، عبد الله بن محمد

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٥٥) .

(٢) انظر ص ١٢١٩ .

(٣) انظر ص ١٩٣ .

القدامي ، وقد تقدم بيان حاله ، وأنه ضعيف ، خاصة في مالك ، إذ روى عنه مناكير [1] ، ولذلك قال ابن عبد البر : انفرد به ، ولم يتابع عليه ، والمحفوظ عن مالك ، ما رواه رواة الموطأ عنه : عن أبي حازم سلمة بن دينار ، عن سهل ابن سعد مرفوعاً [2] .

٢ - سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه ضعيف في الزهري [3] .

٣ - بحر بن كنيز السقاء :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [4] .

٤ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على الاختلاف عنه ، وأن روايته لهذا الوجه غير محفوظة عنه ، لأنها رواية مرجوحة عن عبد الرزاق ، الراوي عنه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ثقتان ، روايتاهما غير محفوظة عنهما ، وضعيف ، ومتروك ، وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [5] .

---

(١) انظر ص ١١١١ .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ١٦٣) كتاب قصر الصلاة ، باب الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة (٦١) .

(٣) انظر ص ١٦٠ .

(٤) انظر ص ٣٩٩ .

(٥) انظر ص ١٦٤ .

٢ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [١] .

٣ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٤ - سفيان بن عيينة :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٥ - هشيم بن بشير :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه وقد وافق فيها غير واحد من الثقات من أصحاب الزهري .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، ثقتان ، سلمت روايتاهما من العلة ، وآخر روايته غير محفوظة عنه ، وضعيفان .

والذي يظهر أنه وإن كان دون الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة ، والذي رواه أربعة من الثقات ، فيهم محمد بن الوليد الزبيدي وهو ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب الزهري ، ولم يختلف عليه كما اختلف على سفيان بن عيينة ، ومعمر بن راشد ، إلا أنه يمكن اعتباره وجهاً راجحاً أيضاً ، خاصة وأن معمر بن راشد - وهو ثقة - روى كلا الوجهين عن الزهري ، ويؤيد ما ذكرت ، إخراج مسلم له في الصحيح كما تقدم في التخريج .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير هشيم بن بشير من رواية بعض أصحابه عنه ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، لأنه ضعيف في الزهري ، ولم يتابع عليها ، والثقات من أصحاب الزهري لا يروونه بالشك .

---

(١) انظر ص ١٥٧ .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة رجحان كل من : الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أبي سلمة وحده . عن أبي هريرة ، والوجه الثالث : الذي رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة لهما عنه ، وفيهم الثقات من أصحابه ، ومن بينهم معمر بن راشد الذي روى كلا الوجهين عنه ، كما يؤيده إخراج مسلم لهما في صحيحه .

وأما الوجه الثاني : الذي رواه الزهري عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، فمرجوح ، لأن رواته عنه ثقتان ، روايتاهما غير محفوظتين ، وضعيف ، ومتروك .

وكذلك الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فمرجوح أيضاً ، لأنه من رواية هشيم بن بشير غير المحفوظة عنه ، حيث تفرد بها ، وهو ضعيف في الزهري .

ثم إن الدارقطني سكت في هذا الحديث ، فلم يرجح أحد الأوجه ، أو يجمع بينها كما هي عادته غالباً .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين صحيح ، حيث أخرج الشيخان الوجه الأول ، وأخرج مسلم وحده الوجه الثالث مع الوجه الأول . والله أعلم .

* * *

الحديث (٩٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث فُرَيْعة بنت مالك بن سنان ، أخت أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ ، حين خرج زوجها في أعْبُدٍ له أبقُوا [١] ، فجاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله عن النُقْلة من مسكنها ؟

فقال : « **لا حتى يبلغ الكتاب أجله ، أربعة أشهر** » .

فقال : يرويه سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، واختلف عنه: . . . .

وقال في آخره :

. . . . وروى هذا الحديث الزهري ، واختلف عنه :

فرواه الجراح بن المنهال ، عن الزهري : أن سعد بن إسحاق أخبره، عن زينب ، عن فُرَيْعة .

والزهري لم يسمع من سعد .

ورواه يونس ، عن الزهري ، قال : حدثني مالك [٢] .

وخالفه [٣] ابن وهب ، فرواه عن يونس ، عن الزهري ، قال : حدثني من سمع سعد بن إسحاق - ولم يسمّه .

وقال معمر [٤] : عن الزهري ، بلغني عن سعد بن إسحاق .

---

(١) يعني : هربوا . (النهاية ١/ ١٥) .

(٢) يعني عن سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب ، عن الفُرَيْعة .

(٣) الضمير يعود إلى شبيب بن سعيد كما سيتضح من التخريج ، فهو الذي روى الرواية الأخرى عن يونس بذكر « مالك » .

(٤) سوف يأتي في التخريج أن معمراً لا يروي هذا الوجه ، وإنما وجهاً آخر لم يشر إليه الدارقطني ، ولصلته بالوجه الذي رواه الجراح بن منهال ألحقته به .

والصحيح : قول من قال : عن سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب، عن الفُرَيْعة ، عن النبي ﷺ [1] ، [2] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يروى عنه : أن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة أخبره ، عن عمته زينب ، عن الفُرَيْعة بنت مالك .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن مالك بن أنس ، عن سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب ، عن الفُرَيْعة بنت مالك .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن من سمع سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب ، عن الفُرَيْعة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، أنه قال : بلغني عن سعد بن إسحاق ، عن عمته ، عن الفُرَيْعة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، أن سعد بن إسحاق أخبره ، عن عمته زينب ، عن الفُرَيْعة بنت مالك) :

(أ) فذكر الدارقطني أن الجراح بن منهال ، رواه هكذا عن الزهري .
ولم أقف على من أخرج روايته .

(ب) (جـ) وتابع محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن الجراح بن منهال ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما .

وقد أخرج روايتيهما الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٤٤٠) ، (١٠٧٥) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٨٢ أ) ، عن طريق أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، قال : أخبرني محمد بن عبد الله بن أبي

---

(١) جاء في المخطوط بعد هذا ، كلام عن حديث آخر ليس له صلة بالذي معنا من غير فصل بينهما .
(٢) العلل (٥/ ق ٢٢٤ ب) .

عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن ابن شهاب ، أن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة أخبره ، عن عمته زينب بنت كعب ، عن فُرَيْعة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري ، أخبرتها أنها كانت تحت رجل من بني الحارث بن الخزرج ، فخرج في طلب أعْلاج له أبَّاق ، فأدركهم بطرف القدوم ، فَعَدوْا عليه فقتلوه ، فأتيت رسول الله ﷺ أستأذنه في الخروج من بيتي ، فقال : « **حتى يبلغ الكتاب أجله** » .

وقال في الأوسط : لم يروه عن ابن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، إلا سليمان بن بلال ، تفرد به أبو بكر بن أبي أويس .

وأخرجهما أبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الثاني / ق ٣٦٤ ب) ترجمة الفُرَيْعة بنت مالك من طريق ابن أبي أويس ، به .

وأخرجهما أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٣١ أ) تعليقاً .

ثم إني وقفت على روايتين يمكن أن تندرجا ضمن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري .

(د) أما أولاهما ، فقد ذُكِر فيها ابن كعب بن عجرة مبهماً ، ويظهر أن المراد به سعد بن إسحاق بن كعب ، إذ لم أقف على من روى الحديث غيره .

وأخرجها عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٣٣) كتاب الطلاق ، باب أين تعتد المتوفي عنها ؟ (١٢٠٧٣) عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن لكعب بن عجرة قال : حدثتني عمتي ، وكانت تحت أبي سعيد الخدري ، أن فُرَيْعة حدثتها . . . الحديث بنحوه .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق :

ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١١٢) ، (٣٣٣٠) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٤٣٩) ، (١٠٧٤) .

وابن حزم في المحلى (١٠/ ٣٠١) مسألة (٢٠٠٤) .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٢٨) .

(هـ) وأما ثانيتهما ، فقد سقط منها اسم ابن إسحاق بن كعب بن عجرة .

وذلك فيما أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١١٢) ، (٣٣٣١) ، عن يعقوب بن حميد ، عن المغيرة بن عبد الرحمن ، حدثني رجل ثقة ، عن الزهري ، أن (سعد) بن إسحاق بن كعب بن عجرة قال : أخبرتني زينب بنت كعب بن عجرة ، أن الفُرَيْعة بنت مالك . . فذكر نحوه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن مالك بن أنس ، عن سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب ، عن الفريعة) :

فرواه الخليلي في الإرشاد (١/ ٢٢١) ، (٢٢) من طريق أحمد بن شبيب بن سعيد ، حدثنا أبي ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، قال : سمعت ذاك الفتى مالك بن أنس ، يحدث عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة ، حدثتني زينب بنت كعب بن عجرة ، عن فُرَيْعة بنت مالك قالت : خرج زوجي . . . فذكرت الحديث بنحوه .

وأخرجه من هذا الطريق :

أبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الثاني / ق ٣٦٤) ترجمة فريعة بنت مالك .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٢٦) .

وقال : وأحمد بن شبيب يتكلمون فيه .

وابن مندة في معجم الصحابة (كما في الإصابة لابن حجر ١٣/ ٩٠) ترجمة الفريعة بنت مالك .

وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ٣١ أ) .

والتنوخي في الفوائد العوالي ، بتخريج أبي عبد الله الصوري ص ٧٩ .

وقال : هذا حديث غريب من حديث أبي بكر محمد بن مسلم الزهري ، عن أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي .

وغريب من حديث يونس بن يزيد الأيلي ، عن الزهري ، لا أعلم حدث به عن يونس غير شبيب بن سعيد ، ولا عن شبيب غير ابنه أحمد بن شبيب ، وما رأيناه إلا من هذا الوجه .

ثم قال :

. . . وهذا الحديث يدخل في رواية الكبار عن الصغار ، لأن الزهري رواه عن مالك وهو شيخه ، ومات مالك بعده بخمس وخمسين سنة . . . .

كما أخرجه أيضاً من نفس الطريق :

الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ١١٥ ، ١١٦) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن من سمع سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب ، عن الفُرَيْعة بنت مالك) :

فذكر الدارقطني أن ابن وهب ، رواه عن يونس بن يزيد ، عن الزهري هكذا بهذا الوجه .

وقد أخرجه أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٣١ أ) تعليقاً عن ابن وهب .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الثاني / ق ٣٦٤) ترجمة الفُرَيْعة . تعليقاً ، لكن ذكر أن الراوي له عن ابن وهب ، هو عمرو بن سواد .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، أنه قال : بلغني عن سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب ، عن الفُرَيْعة بنت مالك) :

فرواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨/ ٢٦٧) ترجمة الفريعة بنت مالك ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، قال : بلغني أن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة قال : إن عمته زينب بنت كعب بن عجرة ، أخبرته عن فُرَيْعة بنت مالك . . فذكرت الحديث بنحوه .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب ، عن الفريعة بنت مالك) :

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - الجراح بن منهال :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [١] .

٢ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٢] .

٣ - موسى بن عقبة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٣] .

٤ - معمر بن راشد - الذي أبهم سعد بن إسحاق في روايته :

وقد تقدمت ترجمة معمر ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

٥ - ويمكن أن ينضاف إليهم الثقة الذي أبهم في رواية ابن أبي عاصم كما تقدم في التخريج .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا أربعة بعد استبعاد الجراح بن منهال ، فهو متروك ، ومعظمهم من الثقات .

وقد تقدم حكم الدارقطني بأن هذا الوجه هو الصحيح ، ولعل ذلك لما ذكرت من رواية غير واحد من الثقات له عن الزهري ، ولست أدري لِمَ لَمْ يشر إلى رواياتهم في كلامه عن الاختلاف عن الزهري ، حيث اقتصر هناك على ذكر الجراح بن منهال فقط ، وهو لا يعتد به كما تقدم في حاله .

---

(١) انظر ص ٥٢٩ .

(٢) انظر ص ٤٦٧ .

(٣) انظر ص ٦٨٩ .

(٤) انظر ص ١٦٦ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن مالك بن أنس ، عن سعد بن إسحاق ، عن عمته زينب ، عن الفُرَيْعة) :

فلم أجد من رواه عنه ؛ غير يونس بن يزيد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [1] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، قال : حدثني من سمع سعد بن إسحاق ، عن سعد ، عن عمته زينب ، عن الفريعة .

فأما روايته الأولى ، فرواها أحمد بن شبيب بن سعيد ، عن أبيه ، عن يونس ، وأحمد بن شبيب : صدوق ، لكن ذكر ابن حجر في التهذيب ، أن روايته لهذا الحديث مما أنكر عليه [2] ، وقد سبقه في هذا ابن عبد البر ، الذي قال بعد أن أخرج روايته : وأحمد بن شبيب يتكلمون فيه ، يعني إن الحمل عليه في هذه الرواية .

وأما رواية يونس الثانية ، فرواها عمرو بن سواد ، عن ابن وهب ، عن يونس ، وعمرو بن سواد ثقة حافظ [3] .

وبناءً عليه فإن أرجح الروايتين عن يونس هي الثانية ، وأما روايته لهذا الوجه عن الزهري فمرجوحة لما تقدم ، مما يجعل هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

وقد تقدم حكم التنوخي عليه بأنه غريب من حديث الزهري ، ومن حديث يونس بن يزيد .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، أنه قال : حدثني من سمع سعد بن إسحاق ، عن عمته ، عن الفُرَيْعة) :

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٨٠ ، (٤٦) ، وانظر التهذيب (١/ ٣١) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٤٢٢ ، (٥٠٤٦) وانظر التهذيب (٨/ ٤١) .

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، من رواية ابن وهب عنه ، وقد تقدم الكلام عليها في دراسة الوجه السابق ، وأنها محفوظة عن يونس ، وهو مع كونه ثقة ، غير أن روايته هذه لا تقوى على معارضة الثقات الذين رووا الوجه الأول .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، أنه قال : بلغني عن سعد بن إسحاق ، عن عمته ، عن الفُرَيْعة) :

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن كيسان ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، حجة ، ومن أوثق الناس فيه (١) .

ولكن روايته لا تقوى على معارضة رواية الثقات الذين رووا الوجه الأول عن الزهري ، فهم يفوقونه بالكثرة ، وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

ثم إنه لا يتأتَّى القول بإن هذا الوجه وسابقه يمكن أن يكونا وجهاً واحداً ، وذلك لأن كلمة « بلغني » ، قد تعني أن الساقط واحد ، أو أكثر ، ولذلك أدرجها ابن الصلاح تحت قسم « المعضل » .. وهو ما سقط منه راويان فصاعدا (٢) والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما سبق في النظر في الاختلاف ، وفي كلام الدارقطني ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعد بن إسحاق ، عن زينب ، عن الفُرَيْعة ، وذلك لكثرة الرواة له ، ومعظمهم من الثقات .

في حين أن الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن مالك ، عن سعد بن إسحاق ، عن عمته ، عن الفُرَيْعة غير محفوظ عنه ، لأنه رواية مرجوحة عن يونس من جهة أحمد بن شبيب .

---

(١) انظر ص ٤٦٥ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - ص ٦٥ .

وأما الوجهان الثالث : الذي رواه الزهري عن من حدثه ، عن سعد ، عن عمته ، عن الفريعة ، والرابع : الذي رواه الزهري فقال : بلغني عن سعد ، عن عمته ، عن الفريعة ، فلم أجد من روى كل وجه ، غير راوٍ واحد فقط من أصحابه ، ومع كونهما ثقتين ، إلا أنهما لا يقويان على من روى الوجه الأول .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول ، مع حكم الدارقطني عليه أنه الصحيح .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح الإسناد ، خاصة من رواية معمر بن راشد، وهي وإن ذكر فيها ابن كعب بن عجرة مبهماً ، لكن تقدم الكلام على أن الروايات الأخرى بيَّنته ، وأنه سعد بن إسحاق بن كعب .

وسعد هذا ثقة [١] ، وكذلك عمته زينب بنت كعب بن عجرة كما سيأتي بيانه .

وأما حكم ابن حزم عليها بالجهالة [٢] فلعله اعتمد كلام ابن المديني الذي قال : ولم يرو عنها غير سعد بن إسحاق [٣] . لكن تعقبه المزي بأن سليمان بن محمد ابن كعب بن عجرة ، روى عنها حديثاً غير هذا [٤] ، وقد أخرجه أحمد في مسنده [٥] ، وقال ابن حجر في إسناده بأنه : جيد [٦] ، وبالتالي فإن جهالة عينها ارتفعت .

وأما جهالة الحال : فمرفوعة كذلك ، لأن الترمذي حكم على حديثها بأنه حسن صحيح [٧] ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه [٨] ، وترجم لها في كتابه الثقات [٩] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٣٠ ، (٢٢٢٩) ، وانظر التهذيب (٣/ ٤٠٥) .
(٢) المحلى (١٠/ ٣٠٢) .
(٣) عن تهذيب الكمال (٣٥/ ١٨٧) .
(٤) تهذيب الكمال (٣٥/ ١٨٧) .
(٥) مسند أحمد (١٣/ ٨٦) .
(٦) تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٥١) .
(٧) جامع الترمذي (٣/ ٥٠٩) ، (١٢٠٤) .
(٨) صحيح ابن حبان (الإحسان ٦/ ٢٤٧) ، (٤٢٧٨) .
(٩) الثقات (٤/ ٢٧١) .

وفي هذا يقول ابن القطان : الحديث صحيح ، فإن سعد بن إسحاق ثقة ، وممن وثقه النسائي ، وزينب كذلك ثقة ، وفي تصحيح الترمذي إياه توثيقها ، وتوثيق سعد بن إسحاق [1] .

وأما ما ذهب إليه الدارقطني في كلامه عن الاختلاف من أن الزهري لم يسمع الحديث من سعد ، فيظهر أنه اعتبر الروايات الأخرى التي أفادت وجود الواسطة بينه وبين سعد ، لكنها روايات معلولة ، لا تقاوم الوجه الراجح كما تقدم ، خاصة وأن الزهري نفسه صرح بسماعه الحديث من سعد كما في روايتي موسى ابن عقبة ، وابن أبي عتيق .

* * *

(١) الوهم والإيهام (٢/ق ١٥٤ ب) .

الحديث (٩٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عمرة ، عن عائشة : ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه [١] بالبقر .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه معمر ، وابن مسافر ، ويزيد بن أبي حبيب ، عن الزهري ، عن عمرة، عن عائشة .

ورواه يونس الأيلي ، واختلف عنه :

فقال ابن وهب : عن يونس ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة .

وقال شبيب بن سعيد : عن يونس ، عن الزهري ، أخبرني من لا أتهم ، عن عمرة ، عن عائشة .

وقال عثمان بن عمر : عن يونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وقال أحمد بن حنبل : عن عثمان بن عمر ، عن يونس ، عن الزهري ، قال عثمان في موضع : عن عروة ، وقال في موضع آخر : عن عمرة ، كلاهما قال عثمان .

وقال الليث : عن يونس عن الزهري ، بلغنا عن رسول الله ﷺ ، وكانت عمرة بنت عبد الرحمن تحدث بذلك عن عائشة .

---

(١) جاء في بعض الروايات : عن آل محمد ، ويظهر أنه اختلاف لا يعل الحديث لإمكان الجمع بإطلاق الآل على نساء الرجل ولذلك لم يتعرض له الدارقطني ولا غيره ممن تكلم على علة هذا الحديث .

وهذا يوافق قول شبيب بن سعيد [1] .

والصحيح : أن الزهري لم يسمعه من عمرة ، وإنما بلغه عنها [2] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عمرة ، عن عائشة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، أنه قال : أخبرني من لا أتهم ، عن عمرة ، عن عائشة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

٤ - ومرة يُروى عنه أنه قال : بلغنا عن رسول الله ﷺ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة) :

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٤٥٢) كتاب الحج ، باب النحر عن النساء (٥/ ٤١٣٠) عن محمد بن رافع ، قال : حدثنا عبد الرزاق [3] قال : حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : ما ذبح من آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٣٣) تعليقاً مجزوماً عن عبد الرزاق.

وذكر أن أكثر أصحاب الزهري ، يروونه عنه ، عن عمرة ، عن عائشة .

(ب) وتابع يونس بن يزيد : معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته أبو داود في سننه (٢/ ٣٦١) كتاب المناسك ، باب في هدي البقر (١٧٥٠) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٤٥٢) كتاب الحج ، باب النحر عن النساء (٢/ ٤١٢٧) .

---

(١) يعني : بإثبات الواسطة بين الزهري وبين عمرة من جهة أن البلاغ يفيد وجود واسطة .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ق ١٤٩ ب) .

(٣) لم أقف عليه في مظانه من المطبوع من كتبه .

وابن ماجة في سننه (٢/ ١٠٤٧) كتاب الأضاحي ، باب عن كم تجزيء البدنة والبقرة (٣١٣٥) .

ثلاثتهم من طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية معمر .

وأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٣٣) تعليقاً مجزوماً عن ابن وهب.

وتابع عثمان بن عمر ، ابن وهب ، في روايته هذه عن يونس .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٦/ ٢٤٨) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٤٥١) كتاب الحج ، باب النحر عن النساء (١/ ٤١٢٦) عن يعقوب بن إبراهيم .

كلاهما عن عثمان بن عمر ، قال : أنبأ يونس ، عن الزهري ، به ، غير أنه قال : نحر عن أزواجه بدل « آل محمد » .

ومن طريق النسائي ، أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٣٤) .

(جـ) (د) وذكر الدارقطني أن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، ويزيد بن أبي حبيب ، تابعا معمراً ، ويونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري.

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

(هـ) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٣٤) من طريق سليمان بن سلمة ، أبي أيوب ، قال حدثنا بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به لكن قال : إن النبي ﷺ ضحى عمن معه من أهل بيته من بني هاشم [1] ببقرة .

قال أبو أيوب : قلت لبقية : كم كانوا ؟ قال : عدد كثير .

---

(١) لم أقف على هذا القيد إلا في هذا الطريق ، ويظهر أنه لا يصح ، والحمل فيه على بقية بن الوليد ، فالرواية معلولة من جهته .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، أنه قال : أخبرني من لا أتهم ، عن عمرة ، عن عائشة) :

(أ) فذكر الدارقطني أن يونس بن يزيد رواه هكذا عن الزهري ، من رواية شبيب بن سعيد عن يونس .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(ب) وتابع ابن أخي الزهري ، يونس في روايته هذه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٣٣) تعليقاً مجزوماً عن ابن أخي الزهري ، ولفظه : ذبح رسول الله ﷺ عمن حج من أهله في حجة الوداع ، بقرة واحدة .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) :

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٦/ ٢٤٨) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٤٥١) كتاب الحج ، باب النحر عن النساء ، (١/ ٤١٢٦) عن يعقوب بن إبراهيم .

كلاهما عن عثمان بن عمر ، عن يونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه ببقرة ، في حجة الوداع .

ومن طريق النسائي أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٣٤) .

(ب) وتابع الأوزاعي ، يونس بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها ابن عبدالبر في التمهيد (١٢/ ١٣٥) من طريق هشام بن عمار ، قال : حدثنا عبد الملك بن محمد (الصنعاني) عن الأوزاعي ، عن الزهري ، قال : حدثني عروة ، عن عائشة قالت : ذبح رسول الله ﷺ عمن اعتمر من نسائه بقرة .

ثم قال ابن عبد البر :

هكذا حدث عبد الملك بن محمد الصنعاني ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، وغيره يقول : عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة.

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، أنه قال : بلغنا عن رسول الله ﷺ) :

(أ) فذكر الدارقطني أن يونس بن يزيد رواه هكذا عن الزهري ، من رواية الليث بن سعد عن يونس .

وقد أخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (١٢/١٣٣ ، ١٣٥) ، تعليقاً مجزوماً عن الليث ، عن الزهري قال : بلغني أن رسول الله ﷺ نحر عن آل محمد في حجة الوداع بقرة .

ثم قال : وكانت عمرة تحدِّث ذلك عن عائشة .

وقد وقفت على متابع لليث بن سعد ، ولم يشر إليه الدارقطني .

وذلك فيما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/٣٥٣) كتاب الحج ، باب القارن يهريق دماً ، من طريق العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي ، أنبأ عقبة بن علقمة ، ثنا يونس بن يزيد ، عن الزهري به بمثله .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [1] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

٢ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] . وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، أنه قال : أخبرني من لا أتهم ، عن عمرة ، عن عائشة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

(د) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، أنه قال : بلغنا عن رسول الله ﷺ .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الله بن وهب : ثقة ، حافظ [٢] .

- عثمان بن عمر بن فارس : ثقة [٣] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير شبيب بن سعيد ، وهو لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب [٤] ، ولم أقف على من رواها عنه ، لعدم وقوفي على من أخرج روايته ، لكن سيأتي أن رواية يونس الرابعة تؤيد روايته هذه .

وأما روايته الثالثة : فلم أجد من رواها عنه غير عثمان بن فارس ، وقد تقدم أنه ثقة ، وروى الرواية الأولى أيضاً عن يونس .

وأما روايته الرابعة ، فرواها عنه :

- الليث بن سعد : ثقة ثبت ، لكنه لا يصل في الزهري مكانة المتقنين من أصحابه ، كمالك وابن عيينة [٥] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) انظر ص ٣٣٦ .

(٥) انظر ص ٦١٤ .

- عقبة بن علقمة المعافري : صدوق ، في غير رواية ابنه محمد عنه ، لأنه يدخل عليه ما ليس من حديثه [1] .

وقد تقدم في التخريج أن الوليد بن مزيد روى عنه هذه الرواية .

وكما ترى فإن روايتي يونس الأولى والرابعة ، تعادلتا في عدد الرواة ، وفي كونهم ثقات ، وعقبة بن علقمة يحتج به هنا ، لأن الراوي عنه ليس ابنه محمد.

لكن الذي يظهر أن الرواية الرابعة تترجح على الرواية الأولى . من جهة أن رواية يونس الثانية التي رواها عنه شبيب بن سعيد ، توافقها في إثبات الواسطة بين الزهري وبين عمرة ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، إذ يفهم من قول الزهري عقب الرواية : « وكانت عمرة تحدث بذلك عن عائشة » ، وجود واسطة بين الزهري وبين عمرة ، وإلا لقال : حدثتني عمرة وعليه تكون رواية يونس الأولى مرجوحة .

تبقى بعد ذلك رواية يونس الثالثة بذكر « عروة » بدل « عمرة » ويظهر أنها غير محفوظة عن يونس ، حيث لم أجد من رواها عنه غير عثمان بن عمر بن فارس ، ومع كونه ثقة ، غير أنه اختلف عنه ، فمرة يذكر « عروة » ومرة يذكر « عمرة »، فيؤخذ من روايتيه بما وافق رواية الأكثرين من ثقات أصحاب الزهري ، والذين ذكروا « عمرة » .

ولذلك قال ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ١٣٤) بعد أن ساق روايتي عثمان : الحديث لعمرة .

٣ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة وله بعض المناكير [2] وقد توبع على روايته هذه كما ترى .

٤ - يزيد بن أبي حبيب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ولم يسمع من الزهري ، وإنما يروي عنه بواسطة ، أو من كتاب [3] ، وقد توبع على روايته هذه كما ترى .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٩٥ ، (٤٦٤٥) ، وانظر التهذيب (٧/ ٢١٩) .
(٢) انظر ص ٣٠٤ .
(٣) انظر ص ٩٣٣ .

٥ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [١] ، ولكن الراوي عنه ، بقية بن الوليد ، وهو صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء [٢] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم ثلاثة من الثقات ، بعد استبعاد روايتي يونس والزبيدي ، حيث لم تسلما من العلة .

لكن بعض العلماء أعلوا هذا الوجه من جهة أن الزهري دلسه ، إذ لم يسمع هذا الحديث من عمرة مباشرة وإنما بواسطة ، وقد تقدم كلام الدارقطني في ذلك ، ووافقه ابن عبد البر حيث قال : وظاهر حديث يونس يدل على أن الزهري لم يسمع من عمرة [٣] ، يعني : هذا الحديث ، بدليل قوله في موضع آخر : ورواية الليث عن يونس مع رواية ابن أخي الزهري ، تدل على أن الزهري لم يسمعه من عمرة [٤] .

ولم أجد من خالفهما في ذلك إلا ابن حجر ، حيث نقل في الفتح قول إسماعيل القاضي في رواية يونس ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة . بتفرد يونس بهذه الرواية ، ومخالفة غيره له ، ثم تعقبه ابن حجر بقوله : ورواية يونس أخرجها النسائي ، وأبو داود ، وغيرهم ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عن النسائي أيضاً [٥] .

فيفهم منه الإشارة إلى رجحان هذا الوجه ، بدون اثبات الواسطة بين الزهري وبين عمرة ، وبالتالي فإن الزهري لم يدلسه .

وما ذهب إليه فيه نظر ، لما تقدم من أن رواية يونس هذه غير محفوظة عنه ، وأن الزهري نفسه عقب على الرواية التي رواها بصيغة البلاغ ، عن النبي ﷺ ،

---

(١) انظر ص ١٥٦ .

(٢) انظر ص ٦٤٤ .

(٣) انظر التمهيد (١٢/ ١٣٥ ، ١٣٦).

(٤) فتح الباري (٣/ ٥٥١) .

(٥) فتح الباري (٣/ ٥٥١) .

فقال : « وكانت عمرة تحدِّث بذلك عن عائشة . . . » فلو كان سمعه منها لقال: حدثتني عائشة ، وأما رواية معمر فلا تؤيد ما ذكر ، لأنه إنما سمع الرواية هكذا من الزهري ، والحمل إنما هو على الزهري الذي دلسه ، لا على من دونه في الإسناد والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، أنه قال : أخبرني من لا أتهم ، عن عمرة ، عن عائشة) :

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١ - يونس بن يزيد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - محمد بن عبد الله بن مسلم - ابن أخي الزهري :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [١] وقد توبع على روايته هذه كما ترى .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما أقل عدداً ممن روى الوجه السابق ، وأدون درجة منهم .

وسيأتي بيان مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) :

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١ - يونس بن يزيد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [٢] . لكن روايته معلولة من جهة

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .

(٢) انظر ص ١٥٤ .

الراوي عنه : عبد الملك بن محمد الصنعاني - من صنعاء دمشق - لين الحديث [1] . فلا يعتد بها .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن الوجه غير محفوظ عن الزهري .

وقد تقدم ترجيح ابن عبد البر ذكر « عمرة » على ذكر « عروة » .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، أنه قال : بلغنا عن رسول الله ﷺ) :

فلم أجد من رواه عن الزهري غير يونس بن يزيد من رواية أصحابه عنه ، وقد تقدم الكلام على حاله ، وعلى روايته هذه وأنها محفوظة عنه ، حيث إنها تتفق مع روايته للوجه الثاني ، الذي فيه إثبات الواسطة بين الزهري وبين عمرة ، خاصة وأن الزهري عقب على هذا الوجه بقوله : وكانت عمرة تحدِّث ذلك عائشة . فلو سمعه منها مباشرة لصرح بالسماع .

وسيأتي الكلام على مدى رجحان هذا الوجه ضمناً ، عند الكلام على مدى رجحان الوجه الثاني في الخلاصة النهائية للاختلاف .

الخلاصة

يتضح مما تقدم عدم رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن عمرة ، عن عائشة ، مع كون غير واحد من ثقات أصحابه ، رواه عنه ، وذلك لأن الزهري لم يسمعه من عمرة مباشرة وإنما بواسطة ، فالحمل فيه عليه حيث دلَّسه .

وكذلك الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة ، غير راجح أيضاً ، حيث لم تسلم روايتا من رويا عنه من العلَّة كما تقدم .

وأما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عمن لا يتهم ، عن عمرة ، عن عائشة، فهو راجح ، وقد رواه عنه يونس بن يزيد - على الرواية المحفوظة عنه - وهو ثقة ، وتابعه ابن أخي الزهري عليه ، وقد رجَّحه غير واحد من العلماء كما تقدم .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٦٥ ، (٤٢١١) ، وانظر التهذيب (٦/ ٣٧٣) .

وأما الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن رسول الله ﷺ - بلاغاً - فقد تقدم أنه راجح أيضاً تبعاً للوجه الثاني ، الذي أثبت الواسطة بين الزهري وبين عمرة ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : ضعيف ، وذلك لجهالة شيخ الزهري في الوجه الثاني .

وكذلك باقي الإسناد فوقه في الوجه الرابع .

لكن أخرجه الشيخان من طريق يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة ، في حديث طويل ذكرا فيه أنها قالت : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت: ما هذا ؟ قال : نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه . . . الحديث [1] .

وعليه يرتقي الحديث الذي معنا إلى الصحيح لغيره .

* * *

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (٣/ ٥٥١) كتاب الحج ، باب ذبح الرجل عن نسائه (١٧٠٩) ، وصحيح مسلم (٢/ ٨٧٦) كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (١٢٥ - ١٢١١) .

الحديث (٩٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي سعيد : كان رسول الله ﷺ قسم قِسْماً ، إذ جاءه ابن أبي الخويصرة ، فقال : اعدل يا رسول الله ، قال : « **ويلك فمن يعدل إذا لم أعدل** » ؟ قال عمر : ائذن لي لأضرب عنقه . . الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه معمر ، ويونس ، وإسحاق بن راشد ، واختلف عنه [١] : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد .

قال ذلك عبيد الله بن عمرو : عن إسحاق بن راشد .

وقال يزيد بن عبد العزيز بن سياه : عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة والضحاك بن قيس ، عن أبي سعيد .

وهم [٢] في نسب الضحاك ، في قوله « ابن قيس » ، وإنما أراد الضحاك المشرقي ، قبيل من همدان .

ورواه الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، والضحاك [٣] ، عن أبي سعيد .

---

(١) يعني : عن إسحاق ، كما يفهم من السياق والتخريج ، وقد اختلف عن يونس أيضاً كما سيأتي في التخريج ، ولم يشر الدارقطني إلى ذلك .

(٢) سيأتي في الدراسة أن الواهم هو إسحاق بن راشد .

(٣) يعني : إما مهملاً هكذا ، أو مقيداً بالمشرقي الهمداني ، كما سيأتي في التخريج .

وقال الوليد بن مزيد : عن الأوزاعي، فيه : الضحاك بن مزاحم[1].

ووهم [2] في نسبه ، وإنما هو الضحاك المشرقي ، قبيل من همدان . وهو الصحيح [3] ، [4] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبى سعيد .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، والضحاك بن قيس ، عن أبي سعيد .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، والضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، والضحاك بن مزاحم ، عن أبي سعيد .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي سعيد) :

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ١٤٦) كتاب اللقطة ، باب ما جاء في الحرورية ، (١٨٦٤٩) .

وفي التفسير (١/ ٢/ ٢٧٧) سورة التوبة آية (٨٥) ، « ومنهم من يلمزك في الصدقات » .

وفي الأمالي ص ٨٥ ، (١٢٤) عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : بينا رسول الله ﷺ يقسم قسماً ،

---

(١) هذه إحدى الروايتين عن الوليد بن مزيد ، وسيأتي في التخريج أنه روى وجهاً آخر ، ولم يشر الدارقطني إلى ذلك .

(٢) لعل الواهم من دون الوليد بن مزيد ، وذلك لثقة كل من الوليد ، والأوزاعي .

(٣) يعني : الصحيح في نسب الضحاك ، وأنه المشرقي ، ويحتمل أن يريد صحة الوجه الذي ذكر فيه « الضحاك المشرقي » أيضاً ، خاصة وأنه قال في موضع آخر : وإنما رواه الزهري عن أبي سلمة والضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد الخدري وهو الصواب (انظر العلل ٩/ ١٩١) وانظر دراسة النص الآتي رقم (١٣٧) .

(٤) العلل للدارقطني (٤/ ق ٧ أ) .

إذ جاءه ابن ذي [1] الخويصرة التميمي ، فقال : اعدل يا رسول الله : فقال : « **ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل** » ؟ فقال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه ، فقال النبي ﷺ : « **دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميَّة ، فينظر في قُذذه [2] ، فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر في نَضيه [3] ، فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر في رَصَافه [4] فلا يوجد فيه شيء ، وقد سبق الفرث والدم ، آيتهم رجل أسود ، في إحدى يديه أو قال : ثدييه - مثل ثدي المرأة ، أو مثل البضعة - تُدَرْدِر [5] يخرجون على فترة من الناس** » .

فنزلت فيهم ﴿ **ومنهم من يلمزك في الصدقات** ﴾ الآية .

قال أبو سعيد : أشهد أني سمعت هذا من رسول الله ﷺ ، وأشهد أن علياً رضي الله عنه حين قتلهم وأنا معه ، جيء بالرجل على النعت الذي نعت رسول الله ﷺ .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/٥٦) عن عبد الرزاق .

وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/٦٤٦) عن أبيه .

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٤٥١) ، (٩٢٥) .

والواحدي في أسباب النزول ص ٢٨٥ ، سورة التوبة ، آية (٥٨) .

كلاهما من طريق عبد الرزاق مختصراً .

---

(١) صرحت رواية البخاري الآتية باسمه وأنه « عبد الله » ، وأما من ذكر أنه حرقوص ابن زهير أصل الخوارج فقد وهم ، لأن حرقوصاً ، اسم ذي الثدية (انظر فتح الباري ١٢/٢٩٢) .

(٢) القُذَذْ : ريش السهم (النهاية ٤/٢٨) .

(٣) قيل هو نصل السهم ، وقيل : هو ما بين الريش والنصل من السهم . (النهاية ٥/٧٣) .

(٤) رصاف السهم : هو عَقَبٌ يُلوى على مدخل النصل فيه (النهاية ٢/٢٢٧) .

(٥) أى : تُرَجْرِجْ . تجيء وتذهب (النهاية ٢/١١٢) .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٣٣٣) تعليقاً مجزوماً عن عبد الرزاق .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٢٩٠) كتاب استتابة المرتدين ، باب من ترك قتال الخوارج . (٦٩٣٣) . من طريق هشام بن يوسف الصنعاني .

ومن طريق البخاري ، أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني ص ٥٤٤) (١٨٢) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٣٥٥) سورة التوبة آية (٥٨) ، حديث (١١٢٢٠) .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (١/ ٥٤٥) ، (٢٤٠) .

والطبري في جامع البيان (١٠/ ١٥٧) سورة التوبة ، آية (٥٨) .

والفريابي في فضائل القرآن ص ٢٥٦ ، باب صفة الخوارج ، (١٩٠) .

ثلاثتهم من طريق محمد بن ثور .

وأخرجه العدني في الإيمان ص ١٣٧ ، باب في ذكر الخوارج وصفاتهم ، (٧٤) عن عبد الله بن معاذ ، وعن العدني ، أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٥١) ، (٩٢٥) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة ، تابعوا عبد الرزاق ، في روايته عن معمر [1] ، به بنحوه ، وجاء في رواية البخاري التصريح باسم ابن ذي الخويصرة وأنه عبد الله .

(ب) وتابع يونس بن يزيد : معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم ، في صحيحه (٢/ ٧٧٤) كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج ، (١٤٨ - ١٠٦٤) عن أبي الطاهر ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها من طريق مسلم : ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني ، ص ٥٤٤) (١٨٢) .

---

(١) سقط من المطبوع في فضائل القرآن للفريابي ذكر « معمر » .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٥٩) كتاب الخصائص ، باب ذكر ما خص به من قتال المارقين (٨٥٦٠/ ١) .

وانظر خصائص علي رضي الله عنه المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٨١ : (١٧٥) .

والفريابي في فضائل القرآن ص ٢٥٥ ، باب صفة الخوارج ، (١٨٩) .

كلاهما من طريق ابن وهب .

وأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٣٢٩) تعليقاً مجزوماً عن ابن وهب.

(جـ) وذكر الدارقطني أن إسحاق بن راشد ، تابع معمراً ، ويونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد رواها عن إسحاق : عبيد الله بن عمرو .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم ، وقفت على راويين تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما ، وهما :

(د) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٦١٧) كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام ، (٣٦١٠) عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري . به بنحوه .

ومن طريق البخاري ، أخرجها البغوي في شرح السنة (١٠/ ٢٢٤) كتاب قتال أهل البغي ، باب قتال الخوارج ، (٢٥٥٢) .

وفي معالم التنزيل (٣/ ٦٥) سورة التوبة ، آية (٥٨) .

وأخرجها الأصبهاني ، قوام السنة ، في دلائل النبوة ص ١١٦ ، (١٢١) .

والبيهقي في الكبرى (٧/ ١٧١) كتاب قتال أهل البغي ، باب ما جاء في قتال أهل البغي والخوارج .

كلاهما من طريق أبي اليمان .

وأخرجها البيهقي في دلائل النبوة (٥/ ١٨٧) من طريق بشر بن شعيب ، عن أبيه ، عن الزهري به .

(هـ) عقيل بن خالد :

وأخرج روايته الفريابي في فضائل القرآن ص ٢٥٧ ، باب صفة الخوارج ، (١٩١) عن محمد بن عزيز ، قال : حدثني سلامة ، عن عقيل ، حدثني ابن شهاب ، به مختصراً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، والضحاك بن قيس ، عن أبي سعيد) :

(أ) فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥٦٢) كتاب الجمل ، باب ما ذكر في الخوارج (٣٧٩٣٢) .

وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٤٩) ، (٩٢٣) .

كلاهما عن يحيى بن آدم ، قال : حدثنا يزيد بن عبد العزيز ، قال : حدثنا إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، والضحاك ابن قيس ، عن أبي سعيد الخدري ، الحديث بنحوه .

ومن طريق ابن أبي شيبة ، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٣٣٠) .

(ب) وتابع الأوزاعي : إسحاق بن راشد ، وفي رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته هذه .

وقد أخرجها ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٥٠) ، (٩٢٤) عن هشام بن عمار ، ثنا عبد الحميد بن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، والضحاك - المشرقي - عن أبي سعيد) :

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٣/ ٦٥) عن محمد بن مصعب ، ثنا الأوزاعي ،

عن الزهري ، عن أبي سلمة ، والضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد ، الحديث بنحوه .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٥٢) كتاب الأدب ، باب ما جاء في قول الرجل « ويلك » (٦١٦٣) من طريق الوليد ، هو ابن مسلم .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٥٩) كتاب الخصائص ، باب ذكر ما خص به من قتال المارقين (٨٥٦١) .

وانظر خصائص علي رضي الله عنه المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٨٣ ، (١٧٦) .

من طريق الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد ، وآخر مبهم .

وأخرجه الآجري في الشريعة ص ٢٤ ، من طريق يزيد بن يوسف .

والخطابي في غريب الحديث (١/ ٣٧٦) من طريق موسى بن أعين .

والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٤٢٧) من طريق الوليد بن مزيد .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ستة ، تابعوا محمد بن مصعب ، في روايته عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، وفي رواية الآجري « الضحاك الهمداني » ، والباقون ذكروه مهملاً واختصر الخطابي متنه ، والباقون ذكروه بتمامه .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، الأوزاعي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها مسلم في صحيحه (٢/ ٧٧٤) كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، (١٤٨ - ١٠٦٤) عن حرملة بن يحيى ، وأحمد بن عبد الرحمن الفهري ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، والضحاك الهمداني ، أن أبا سعيد الخدري قال فذكره بنحوه .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٦١) كتاب التاريخ ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث ، (٦٧٠٦) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٨٦ب) باب أصل الخوارج وصفاتهم .

والمزي في تهذيب الكمال (١٣/ ٢٦٤) ترجمة الضحاك المشرقي .

وابن جماعة في مشيخته (١/ ٢٧١) ترجمة عبد الله بن عبد الواحد الرزاز .

أربعتهم من طريق عبد الله بن وهب .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، والضحاك بن مزاحم ، عن أبي سعيد) :

فرواه الطبري [1] (كما في فتح الباري ١٢/ ٢٩٢) من طريق الوليد بن [مزيد] ، عن الأوزاعي في هذا الحديث ، فقال : حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، والضحاك بن مزاحم ، عن أبي سعيد .

قال الطبري : وهذا خطأ ، وإنما هو الضحاك المشرقي .

كما أشار ابن عبد البر إلى هذا الوجه في التمهيد (٢٣/ ٣٣١) حيث قال :

وذكر « الضحاك » في هذا الحديث ، طائفةٌ عن يونس ، وعن الأوزاعي ، عن ابن شهاب ، وطائفة تقول فيه : الضحاك المشرقي ، وطائفة تقول : الضحاك بن مزاحم ، ولم يذكره معمر .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي سعيد الخدري) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [2] .

---

(١) لم أقف على روايته هذه ، في المطبوع من كتبه .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة والضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد .

وقد روى كلتا الروايتين عنه عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ [٢] ، مما يجعلهما محفوظين عنه ، ويؤيده إخراج مسلم في صحيحه كما تقدم في التخريج .

٣ - إسحاق بن راشد الجزري :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يَهِم فيه [٣] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، والضحاك بن قيس ، عن أبي سعيد .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عبيد الله بن عمرو الرقي ، وهو ثقة ربما وهِمَ [٤] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير يزيد بن عبد العزيز ، وهو ثقة [٥] .

والذي يظهر أن إسحاق بن راشد هو الذي يتحمل علة هذا الاختلاف ، وذلك لثقة من روى عنه كلتا الروايتين ، وإذا كان كذلك ، فيؤخذ من روايتيه ما

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٢١٤ .

(٤) انظر ص ٢١٧ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٦٠٣ ، (٧٧٤٩) ، وانظر التهذيب (١١/ ٣٠٣) .

وافق فيها الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، وهي الرواية الأولى ، وأما روايته الثانية فهي مرجوحة ، وقد تقدم إعلال الدارقطني لها بالوهم في ذكر « الضحاك بن قيس » ، وإنما هو « الضحاك المشرقي الهمداني » ، كما في رواية الثقات من أصحابه .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [١] .

٥ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحابه [٢] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحابه ، وقد أخرجه الشيخان من عدة طرق كما تقدم ، مما يجعله وجهاً راجحاً ضمن أوجه الاختلاف عن الزهري .

والذي يفهم من ترجيح الدارقطني ، للوجه الثالث ، أنه لا يرى هذا الوجه راجحاً ، وما ذهب إليه فيه نظر ، لأن قواعد الترجيح لا تساعده ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، والضحاك بن قيس ، عن سعيد) :

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١ - إسحاق بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها مرجوحة ، من جهة إسحاق نفسه .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قُدِّم غيره من الثقات عليه [٣] ، وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٥٤ .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن الضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن الضحاك بن مزاحم ، عن أبي سعيد .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الحميد بن أبي العشرين ، وهو صدوق ربما أخطأ [١] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- محمد بن مصعب القرقساني : صدوق كثير الغلط [٢] .

- الوليد بن مسلم الدمشقي ، ثقة ، كثير التدليس والتسوية [٣] ، وقد أخرج البخاري روايته هذه .

- بقية بن الوليد : صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء [٤] .

- يزيد بن يوسف الرَّحْبي : ضعيف [٥] .

- موسى بن أعين : ثقة ، عابد [٦] .

- الوليد بن مزيد : ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب الأوزاعي [٧] .

وأما روايته الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير الوليد بن مزيد ، وتقدم بيان حاله .

والذي يظهر أن رواية الأوزاعي الأولى مرجوحة ، لحال الراوي لها عنه ، فهو

---

(١) انظر ص ٢٧٢ .

(٢) انظر ص ١٠١٠ .

(٣) انظر ص ٢٧٢ .

(٤) انظر ص ٦٤٤ .

(٥) انظر تقريب التهذيب ص ٦٠٦ (٧٧٩٤) ، وانظر (١١/٣٢٦) .

(٦) انظر ص ٥٢٨ .

(٧) انظر ص ٧٦٣ .

موصوف بأنه ربما أخطأ ، وقد خالف في روايته هذه الثقات من أصحاب الأوزاعي ، الذين رووا روايته الثانية ، ولعل هذه مما أخطأ فيها .

وكذلك روايته الثالثة مرجوحة أيضاً ، مع أن الراوي لها عنه ، ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحابه ، لكنها مخالفة لرواية الثقات الأثبات من أصحابه ، الذين رووا روايته الثانية ، بل إن الوليدَ بن مزيد ، ممن رواها عنه على الجادة ، وربما كانت العلة في هذه الرواية التي معنا ممن دونه في الإسناد ، خاصة وأن الدارقطني أعلّها بالوهم .

تبقى بعد ذلك روايته الثانية ، وهي أرجح الروايات عن الأوزاعي ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، ومعظمهم من الثقات ، وقد أخرجها البخاري في صحيحه كما تقدم .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، ضمن الأوجه التي اختلف فيها عنه ، وذلك لحال الراويين له عنه ، وقد نُسْبت روايتاهما إلى الوهم في ذكر الضحاك بن قيس ، وإنما هو الضحاك بن شراحيل المشرقي ، فهو المعروف برواية هذا الحديث ، كما في رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، كما تقدم .

وإنما كانت هذه الرواية وهماً ، لأن الضحاك بن قيس هو الفهري صحابي صغير ، وهو أخو فاطمة بنت قيس ، وليس للزهري رواية عنه ، وإنما بواسطة محمد بن سويد الفهري [1] . ويؤيده أنه لم يُذكر في الصحابة الذين ثبت سماع الزهري منهم [2] .

ولعل منشأ العلة في هذا الوجه ، كون الضحاك بن قيس هذا أشهر من المشرقي ، فتبادر إلى الذهن أنه هو ، مع خفة في ضبط من رواه هكذا كما تقدم ، والله أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة والضحاك المشرقي عن أبي سعيد) :

---

(١) الإصابة لابن حجر (٥/١٨٦) .

(٢) انظر ترجمة الزهري المطبوعة من تاريخ ابن عساكر ص ٣ ، ٤ ، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤٢٠ وما بعدها) .

فرواه عنه راويان من أصحابه ، وهما :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - يونس بن يزيد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه أيضاً .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما ثقتان ، وروايتاهما سلمتا من العلة ، وقد أخرج البخاري رواية الأوزاعي في صحيحه ، ومسلم رواية يونس بن يزيد ، وهو ما يرجِّح كونه وجهاً محفوظاً عن الزهري ، وقد رجحه الدارقطني كما تقدم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، والضحاك بن مزاحم ، عن أبي سعيد) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، من رواية الوليد بن مزيد عنه ، على إحدى الروايتين عن الوليد ، وقد تقدم بيان حاليهما ، والكلام على هذه الرواية ، وأنها غير محفوظة عن الوليد بن مزيد ، ولذلك أعلها الطبري والدارقطني بالوهم .

وإنما كانت هذه الرواية وهماً لأمور :

١ - أني لم أقف على من عدَّ الضحاك بن مزاحم الهلالي من شيوخ الزهري [١] .

٢ - أنه لا تصح له رواية عن أحد من الصحابة ، وفي هذا يقول ابن حبان : لقي جماعة من التابعين ، ولم يشافه أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، ومن زعم أنه لقي ابن عباس ، فقد وهم [٢] .

٣ - أن المشهور في هذا الحديث ذكر « الضحاك بن شراحيل المشرقي » كما في رواية الثقات من أصحاب الزهري التي تقدمت ، والله أعلم .

---

(١) انظر ترجمة الزهري من تاريخ ابن عساكر ص ٣ وما بعدها ، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤٢٠ وما بعدها) .

(٢) الثقات (٦/ ٤٨٠) .

الخلاصة

يتضح مما سبق عدم رجحان الوجهين : الثاني : بذكر « الضحاك بن قيس »، والرابع بذكر « الضحاك بن مزاحم » ، وذلك لحال رواة كل وجه ، وقد نُسب إليهم الوهم فيهما ، لأن الصحيح في نسب الضحاك هذا ، أنه ابن شراحيل المشرقي الهمداني ، كما في رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري .

يبقى بعد ذلك الوجه الأول : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة - وحده - عن أبي هريرة ، والوجه الثالث : الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة والضحاك المشرقي ، عن أبي هريرة ، وقد تقدم الكلام على رجحان كل منهما ، وذلك لثقة الرواة لهما عنه ، وإخراج الشيخين لهما في الصحيحين من عدة طرق .

فهذا يدل على أن الزهري مرة سمعه من أبي سلمة وحده ، ومرة من أبي سلمة والضحاك المشرقي .

وأما ما ذهب إليه الدارقطني من ترجيح الوجه الثالث فقط ، ففيه نظر ، لأن قواعد الترجيح لا تساعده ، والقول بالجمع أولى ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين ، صحيح حيث أخرجهما الشيخان كما تقدم .

* * *

الحديث (٩٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سالم ، عن أبيه (عبد الله بن عمر) ، عن عمر ، عن النبي ﷺ : « **إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه** ... الحديث » .

فقال : هو حديث يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه معمر ، عن الزهري ، واختلف عن معمر :

فقال سعيد بن أبي عروبة ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر - قاله مكي بن إبراهيم عنه (يعني عن سعيد) .

وخالفه غيره عَن سعيد ، فلم يذكر فيه « عمر » ، وكذلك قال عبد الرزاق ، عن معمر .

وكذلك قيل : عن عبدة بن سليمان ، عن عبيد الله بن عمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر ، وهو وهم ممن قاله.

والمحفوظ : عن عبدة ، عن عبيد الله ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن جده عبد الله بن عمر ، عن عمر .

وخالف عبدةَ ، أصحابُ عبيد الله ، فرووه عن عبيد الله ، عن الزهري ، ولم يذكروا فيه « عمر » ، والقول قول من لم يذكر فيه «عمر » .

وكذلك رواه مالك بن أنس ، ويونس ، عن الزهري ، وعن (أبي) بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ .

وقيل : إن أبا بكر بن عبيد الله اسمه القاسم ، ولم يسمع هذا من

ابن عمر ، لأن عمر بن محمد بن زيد ، رواه عن القاسم بن عبيد الله ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، وهو أصحُّها . والله أعلم .

ورواه عمر بن قيس المكي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، وذلك وهم .

ورواه النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قاله ابن جريج عنه [1] وذلك وهم من النعمان على الزهري [2] . انتهى .

وسئل مرة أخرى عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن جريج ، واختلف عنه :

فرواه هشام بن سليمان ، وأبو عاصم ، وروح ، عن ابن جريج ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

وحدَّث به الحَرَمِيُّ ، عن شيخ له ، عن حجاج ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، ولم يذكر بينهما « النعمان » .

وابن جريج إنما سمع هذا الحديث من النعمان بن راشد ، ولم يسمعه من الزهري ، ووهم فيه النعمان على الزهري .

---

(١) أي : عن النعمان ، كما سيتضح من جواب الدارقطني عن السؤال الثاني .
(٢) العلل للدارقطني (٢/ ٤٦ ، ٤٧) .

وإنما رواه الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عمر ، عن عمر ، عن النبي ﷺ .

وقيل : عن عبدة ، عن عبيد الله ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر ، وهو وهم .

والمحفوظ : عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .

و(أبو بكر) لم يسمع هذا من جدّه ابن عمر ، وإنما سمعه من عمّه سالم ، عن أبيه .

قال ذلك عمر بن محمد بن زيد ، عن القاسم بن عبيد الله ، وهو أبو بكر ابن عبيد الله [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن جدّه عبد الله بن عمر مرفوعاً .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن جدّه عبد الله بن عمر ، عن عمر مرفوعاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه عبد الله بن عمر مرفوعاً .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه عبد الله بن عمر عن عمر ، مرفوعاً .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

---

(١) العلل للدارقطني (٩/ ١٩٤) .

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن جده عبد الله بن عمر) :

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٩٢٢) كتاب صفة النبي ﷺ ، باب النهي عن الأكل بالشمال ، (٦) .

وبرواية محمد بن الحسن ، ص ٣١٤ ، باب الشرب والأكل باليمين . (٨٨٣) .

وبرواية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ص ١١٧ ، (٦٢) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٩٥) ، (١٩٣١) .

عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن عبد الله ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « **إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله ، ويشرب بشماله** » .

وأخرجه عبد الرزاق في الأمالي ، ص ٩٤ ، باب فضل النداء والصف الأول . (١٣٦) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٣٣) و(٢/ ١٤٦) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٧٢) كتاب آداب الأكل ، باب الأكل باليمين (٢/ ٧٦٤٦) عن إسحاق بن إبراهيم ، كلاهما عن عبد الرزاق .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٩٨) كتاب الأشربة باب آداب الطعام والشراب (١٠٥ - ٢٠٢٠) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٩٩) كتاب آداب الشرب ، باب الشرب باليمين (٢/ ٦٨٩٠) .

كلاهما عن قتيبة بن سعيد .

والبخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٦٥) ترجمة القاسم بن عبد الله ، عن إسماعيل .

والدارمي في سننه (٢/ ١٣٢) كتاب الأطعمة ، باب الأكل باليمين ، (٢٠٣٠) ، عن أبي محمد الحنفي .

وأبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٣٣٧) من طريق عبد الله بن وهب .

وأخرجه ابن المنذر في الإقناع (٢/ ٦٥٢) كتاب الأشربة ، باب آداب الشاربين (٢٢١) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢٥٢) ، (٢٦٣/ ٩٦) . كلاهما من طريق القعنبي .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١١) من طريق معمر بن راشد [١] .

جميعهم وعددهم سبعة ، عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبيد الله [٢] بن عبد الله ، عن ابن عمر بمثله .

وأخرج البيهقي رواية مالك هذه في السنن الكبرى (٧/ ٢٢٧) تعليقاً .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته المروزي (زكريا بن يحيى) في جزء حديث سفيان بن عيينة ، ص ٥٦ ، (٥) .

وأخرجها من طريق المروزي :

أبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٣٣٧) .

---

(١) سيأتي الكلام على رواية معمر هذه في ص ١٥٣١ .

(٢) هكذا بالتصغير في روايات الموطأ التي وقفت عليها ، وكذا في المواضع التي روت الحديث من طريق مالك ، غير أن ابن عبد البر قال : هكذا قال يحيى - يعني ابن يحيى - عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الله (مكبّراً) . ثم قال : وهو وهم وغلط لا شك عند أهل العلم والآثار ، والأنساب . . (التمهيد ١١/ ١٠٩) .
قلت : والظاهر أنها في نسخة ابن عبد البر هكذا ، على الوهم والخطأ في رواية يحيى ابن يحيى .
وقد ذكر ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٢٠) أن جويرية بن أسماء رواه عن مالك ، عن الزهري ، أن أبا بكر بن عبد الله . . على الرواية الخاطئة ، ثم ذكر أن أبا زرعة قال: جويرية يهم فيه ، وعلى هذا يكون ذكر عبد الله مكبراً وهماً من غير يحيى ، وهو جويرية، فذِكرُه في رواية يحيى لعله وقع خطأ في نسخة ابن عبد البر، دون نسخ غيره .

والبغوي في شرح السنة (١١/ ٢٨٤) كتاب الأطعمة ، باب النهي عن الأكل بالشمال ، (٢٨٣٦) . وفيه : يحيى بن زكريا بن يحيى المروزي ، وهو خطأ ، والصحيح : أبو يحيى بن يحيى .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٧٧) كتاب الصداق : باب الأكل والشرب باليمين .

وفي الآداب ص ٦٧ ، باب الذكر عند دخول بيته . . . (٤٩٥ م) .

وفي شعب الإيمان (٥/ ٦٧) باب في المطاعم والمشارب . . . (٥٨٣٨) .

والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (٢/ ٢١٩) ترجمة محمد بن عبد العزيز الدمياطي .

ونُسب فيه زكريا إلى جدّه أسد ، وأسقط اسم أبيه يحيى - ، ثم قال الذهبي: وقال معمر ، وعقيل : عن الزهري ، عن سالم ، بدل « أبي بكر » ، والأول أصح . (يعني ذكر أبي بكر) .

كما أخرج رواية سفيان ، ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ١٣٢) كتاب العقيقة ، باب في الأكل والشرب بالشمال ، (٣٤٤٣٨) .

وعنه مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٩٨) كتاب الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب (١٠٥ - ٢٠٢٠) مقروناً .

وأحمد في مسنده (٢/ ٨) .

وعنه أبو داود في سننه (٤/ ١٤٤) كتاب الأطعمة ، باب الأكل باليمين (٣٧٧٦) .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٣٣٧) .

والمزي في تهذيب الكمال (٣٣/ ١٢٠) ترجمة أبي بكر بن عبيد الله ، كلاهما من طريق أبي داود .

وأخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند أبي هريرة ١/ ٤٢٠) ، (٤٤٧) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٧٠) ، (٦٣٥) ، وقال : قال سفيان : وسمعت معمراً يحدّثه بعد ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، فقلت له : يا أبا

عروة ، إنما هو « عن أبي بكر » فقال معمر : إنا عرضناه وربما قال سفيان : هذا مما عرضناه [1] .

ومسلم في صحيحه (٣/١٥٩٨) كتاب الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب (١٠٥ - ٢٠٢٠) عن ابن أبي عمر ، مقروناً .

وتابع الترمذي مسلماً في العلل الكبير - بترتيب أبي طالب - (٢/ ٧٦١) باب ما جاء في النهي عن الأكل والشراب بالشمال ، غير أنه قال : أبو بكر بن عبد الله [2] (مكبراً) ، ثم قال الترمذي : كذا يقول ابن عيينة : عن أبي بكر ابن عبد الله ، وإنما هو أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله .

سألت محمداً (البخاري) عن هذا الحديث ؟

فقال : روى مالك ، وعبيد الله بن عمر ، وابن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي بكر ، وهو ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر .

وروى عقيل ، ومعمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه .

وروى سفيان الثوري ، وابن وهب ، عن عمر بن محمد ، عن القاسم بن عبيد الله ، عن سالم ، عن ابن عمر ، هذا الحديث ، وزعموا [3] أن القاسم ابن عبيد الله كنيته أبو بكر ، فإن كان هذا صحيحاً ، فإنه يصح حديث معمر ، وعقيل ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه [4] ، لأن أبا بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر لا يزعم في حديثه أنه سمعه من جده ابن عمر .

قلت له : فابن جريج روى هذا الحديث عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

قال : هذا ليس بمحفوظ .

وأخرج الحديث مسلم أيضاً ، في الموضع السابق ، عن زهير بن حرب أبي خيثمة ، مقروناً .

---

(١) لعل مرادهما : القراءة عرضاً على الزهري هكذا ، فأقرَّهما ، كما أشير إلى ذلك في روايتي ابن حبان والبيهقي الآتيتين ص ١٠٧٤ .

(٢) يعني أنه سقط « عبيد الله » بين « أبي بكر » و« عبد الله » .

(٣) أي الثوري ، وابن وهب .

(٤) يعني : ولا يصح حديث ابن عيينة .

وتابع أبو يعلى مسلماً ، في مسنده (٩/ ٤٣٣) ، (٥٥٨٤) .

وأخرج الحديث مسلم أيضاً في الموضع السابق ، عن محمد بن نمير ، مقروناً .

والدارمي في سننه (٢/ ١٣٢) كتاب الأطعمة ، باب الأكل باليمين ، (٢٠٣١) عن عمرو بن عون .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٧٢) كتاب آداب الأكل ، باب الأكل باليمين ، (٦٧٤٨/ ٤) عن قتيبة بن سعيد .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١٢) من طريق إسحاق بن إسماعيل الأيلي .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أحد عشر راوياً ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن جده عبد الله بن عمر ، بمثله .

وأخرجها البخاري في تاريخه الكبير (١٦٥٧) ترجمة القاسم بن عبيد الله ، تعليقاً عن ابن عيينة .

(جـ) وتابع عبيد الله بن عمر العمري : مالكاً ، وابن عيينة في رواية هذا الوجه :

وأخرج روايته الإمام مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٩٨) كتاب الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب (١٠٥ - ٢٠٢) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٢٥٧) كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال . (١٧٩٩) .

كلاهما من طريق عبد الله بن نمير .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وهكذا روى مالك وابن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر ، وروى معمر ، وعقيل ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر .

ورواية مالك وابن عيينة أصح .

كما أخرجها مسلم في الموضع السابق .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١٢) .

كلاهما من طريق يحيى بن سعيد القطان .

وأحمد في مسنده (٢/ ١٠٦) عن وكيع .

و(٢/ ١٤٦) عن عبد الرزاق .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٦٨) (٥٧٠٥) من طريق عبد الرحيم بن سليمان .

وأبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٣٣٧) ، من طريق محمد بن عبيد .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم ستة ، عن عبيد الله العمري ، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر ، بمثله وجاء في رواية عبد الرزاق مقروناً بمالك .

كما أخرج ابن أبي حاتم رواية عبيد الله (العمري) عن نافع ، عن ابن عمر ، وذكر أن أباه ، وأبا زرعة قالا في رواية نافع هذه : هذا خطأ ، إنما هو عن عبيد الله ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عمر .

(انظر العلل لابن أبي حاتم ٢/ ٦) و(٢/ ١٦) .

كما أشار ابن المديني في العلل ص ٧٥ ، إلى رواية ابن عيينة - وسيأتي قوله .

(د) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته :

وأخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١٢) من طريق مسدد ، عن بشر بن المفضل ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأشار ابن المديني في العلل ص ٧٥ ، إلى روايته - وسيأتي كلامه .

(هـ) وتابع صالح بن كيسان من تقدم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

ولم أقف على روايته إلا في كلام ابن المديني في العلل ص ٧٥ ، الذي استعرض علة الحديث ، فقال : رواه نعمان بن راشد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه .

ورواه ابن عيينة ، وصالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر .

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق ، كما رواه ابن عيينة .

ورواه جويرية ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن (عبد الله) ، عن ابن عمر .

كما رواه معمر ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله مرسل [1] .

وحديث النعمان منكر ، لم يتابعه عليه أحد ، وحديث مالك كحديث جويرية ، قديم ، وكان يسنده [2] .

وقد أشار ابن عدي إلى هذا الوجه عن الزهري ، وصوبه (الكامل ٢/١٦٦٦) حيث قال : الأصل في هذا الحديثُ الصحيح الذي رووه عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر ، وأخطأ معمر في هذا الحديث فقال : عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه .

كما أشار ابن عبد البر أيضاً في التمهيد (١١/ ١١٠) إلى الاختلاف عن الزهري ، ثم قال : والصحيح أنه لأبي بكر بن عبيد الله عن جدّه ، لأن أكثر أصحاب مالك يقولون ذلك ، وكذلك قال ابن عيينة ، وعبيد الله بن عمر ، وغير مستنكر أن يرويه أبو بكر هذا عن جدّه عبد الله بن عمر ، وقد روى عن عبد الله بن عمر من حفدته : محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن واقد ابن عبد الله بن عمر ، وروى عنه من دون هؤلاء في السن .

(و) وتابع إسحاق بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٩٦ ب) من طريق موسى بن أعين ، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، به بنحوه .

---

(١) يعني : عن جده ابن عمر .

(٢) يعني : بذكر سالم بين عبيد الله ، وبين ابن عمر .

وقال ، لم يروه عن إسحاق بن راشد إلا موسى بن أعين .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) :

فرواه أبو يعلى في مسنده (١/ ١٨٣) ، (٢٠٧) عن عبد الله بن [عمر] [١] ابن أبان الكوفي ، حدثنا عبدة بن سليمان ، عن عبيد الله بن عمر ، عن الزهري ، به مختصراً .

وأخرجه كذلك في (١٠/ ٦٨) (٥٧٠٤) بإسناده [٢] ومتنه .

وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة (١/ ٣٢٢) ، (٢١٨) من طريق أبي يعلى ، وقال : هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر .

وقد رُوي في الصحيحين نحو هذا ، ربما روى الحديث عن النبي ﷺ ، وربما رواه عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

ثم ساق أمثلة لما أراد تقريره من الجمع بين هذا الوجه وسابقه ، بذكر عدة روايات منها : حديث عمر بن الخطاب ، أنه رأى حُلة سيراء تباع بباب المسجد.

رواه مسلم من طريق نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر [٣] .

ورواه البخاري ومسلم من طريق الزهري ، عن سالم ، عن أبيه : وجد عمر حلة استبرق [٤] .

كما أخرج الضياء في المرجع السابق ، حديث (٢١٧) متابعاً لعبد الله بن عمر ابن أبان ، في روايته عن عبدة ، من رواية هناد بن السري ، عنه .

---

(١) نسب أبو يعلى « عبد الله بن عمر بن أبان » إلى جده في هذا الموضع ، فلم يذكر «عمر » ، أما في الموضع الآخر فقال « عبد الله بن عمر » ، بدون ذكر جدّه « أبان »، وقد ذكر الضياء الذي أخرج الحديث من طريقه اسم عبد الله كاملاً، بذكر أبيه وجده.

(٢) سقط في هذا الموضع ذكر « عمر » ، فجُعل كأنه من مسند « ابن عمر » ، والصحيح إثباته كما في الموضع الأول ، وكما أخرجه الضياء .

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٦٣٨) كتاب اللباس، باب تحريم استعمال إناء الذهب (٦-٢٠٦٨).

(٤) صحيح البخاري - مع الفتح - (٢/ ٤٣٩) كتاب العيدين ، باب في العيدين والتجمل فيه (٩٤٨) ، وصحيح مسلم (الموضع السابق) حديث (٨ - ٢٠٦٨) .

وقد أشار الدارقطني - كما تقدم - إلى رواية عبدة بن سليمان الذي اختلف عليه فيها ، فروى الوجه الرابع (الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر) وسيأتي الكلام عليه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر مرفوعاً) :

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤١٤) كتاب الجامع ، باب الأكل بيمينه (١٩٥٤١) عن معمر بن راشد ، عن الزهري به بمثله .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٤٦) عن عبد الرزاق .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق :

النسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٧٢) كتاب آداب الأكل ، باب الأكل باليمين (٣/ ٦٧٤٧) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٣٢٨) كتاب الأطعمة ، باب آداب الأكل (٥٢٠٣) وقال :

أصحاب الزهري كلهم [١] قالوا في هذا الخبر : عن الزهري ، عن أبي بكر [٢] ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

وخالفهم معمر ، فقال : عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه .

فقيل لمعمر : خالفت الناس . فقال : كان الزهري يسمع من جماعة ، فيحدّث مرة عن هذا ، ومرة عن هذا .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٧٧) كتاب الصداق ، باب الأكل والشرب باليمين ، وقال : قال عبد الرزاق : قال سفيان بن عيينة لمعمر : فإن الزهري حدثني به عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر ؟ فقال معمر : فإن الزهري كان يذكر الحديث عن النفر فلعله عنهما جميعاً .

---

(١) كلامه محمول على المبالغة ، لأن معمراً لم يتفرد برواية الوجه الآخر كما سيأتي .

(٢) الظاهر أنه سقط « عبيد الله » بين « أبي بكر » وبين « عبد الله بن عمر » .

قال الشيخ - يعني البيهقي - : هذا محتمل ، فقد رواه عمر بن محمد ، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن سالم ، عن أبيه .

كما أخرجه في الآداب ص ١٦٧ ، باب الذكر عند دخول بيته . . (٤٩٥) بدون كلامه على الحديث .

وأخرجه من طريق عبد الرزاق كذلك ، ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١١) [١] .

وسأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن هذا الحديث من هذا الطريق ؟

فقال أبو زرعة : هذا خطأ .

قال ابن أبي حاتم : قد تابع معمراً في هذا الحديث عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري ؟

فقال أبو زرعة : الناس يقولون : عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر ، وهذا الصحيح . (العلل ٢/ ٣٠٠ ، و٢/ ٣٣٣) .

كما أخرج الحديث أحمد في مسنده (٢/ ١٤٦) عن عبد الأعلى .

والترمذي في جامعه (٤/ ٢٥٨) ، كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب (١٨٠٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٩٩) كتاب آداب الشرب ، باب الشرب باليمين . (٦٨٨٩/ ١) ، من طريق يزيد بن زريع .

ثلاثتهم تابعوا عبد الرزاق في روايته عن معمر ، به .

كما أخرج رواية معمر تعليقاً :

البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٦٥) ترجمة القاسم بن عبيد الله ، مقروناً.

والبزار في مسنده ـ رسالة اللحياني (١/ ٢١٠) ، (٤٨٤) .

---

(١) سقط من المطبوع « عن الزهري » ، بدليل رواية النسائي المتقدمة ، الذي أخرجها عن إسحاق بن إبراهيم ، وهو نفس الطريق الذي دخل منه ابن عبد البر .

(ب) وتابع عقيل بن خالد ، معمراً في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٦٥) ترجمة القاسم بن عبيد الله تعليقاً ، وقرنه بمعمر بن راشد .

وأشار إليها الترمذي في العلل الكبير ، والجامع . كما تقدم .

كما أشار إليها الذهبي أيضاً كما تقدم .

(جـ) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، معمراً ، وعقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولكن لم أقف على روايته إلا في كلام ابن أبي حاتم الذي تقدم قريباً .

وكذلك في كلام ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١٠) .

(د) كما تابع صالح بن أبي الأخضر من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده (رسالة اللحياني ١/ ٢١٠) (٤٨٤) تعليقاً ، حيث قال بعد أن أخرج الحديث من طريق الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة : . . ورواه معمر ، فقال : عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، فأخطأ فيه (يعني معمر) ، وتابعه صالح بن أبي الأخضر .

(هـ) وتابع عمر بن قيس المكي ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايته إلا في كلام الدارقطني السابق ، حيث قال :

ورواه عمر بن قيس المكي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

ثم قال : وذلك وهم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه عبد الله بن عمر ، عن عمر) :

فرواه عنه راويان من أصحابه :

(أ) **عبيد الله بن عمر العمري** :

أخرج روايته أبو بكر الشافعي في فوائده (الغيلانيات) (١/ ٣٦٧) ، (٤٧٣) عن محمد بن سليمان بن الحارث ، ثنا أبو هريرة الجبلي ، ثنا عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر ، عن الزهري ، عن سالم ، به ، بنحوه .

وقد تقدم أن الدارقطني أشار إلى روايته هذه ، ثم قال : وهو وهم ممن قاله، والمحفوظ عن عبدة ، عن عبيد الله ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن جدّه عبد الله بن عمر ، عن عمر .

(ب) **معمر بن راشد** :

ولم أقف على روايته إلا في كلام الدارقطني ، حين ذكر أوجه الاختلاف عن الزهري كما تقدم .

فقال : رواه معمر ، عن الزهري ، واختلف عن معمر ، فقال سعيد بن أبي عروبة : عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر .

قاله مكي بن إبراهيم ، عنه (يعني عن سعيد بن أبي عروبة) .

وهذا يفيد أنه اختلف فيه على عبيد الله بن عمر ، وعلى معمر ، وسيأتي الكلام على روايتيهما تفصيلاً في النظر في الاختلاف .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فرواه إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند أبي هريرة ١/ ٤١٩) (٤٧٦) .

ومن طريقه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٧٢) كتاب آداب الأكل ، باب الأكل باليمين (٦٧٤٥/ ١) .

كما أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٣٤٩) و(٢/ ٣٢٥) .

والبزار في مسنده (رسالة دكتوراه ١/ ٢١٠) (٤٨٤) ، وقال :

وهذا الحديث رواه جماعة عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن جده ابن عمر .

ورواه معمر فقال : عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، فأخطأ فيه ، وتابعه عليه صالح بن أبي الأخضر .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٣٠٥) (٥٨٩٩) .

والفاكهي في حديثه عن أبي يحيى بن مسرة ، عن شيوخه (٢/ ق٤٣أ) .

جميعهم وعددهم خمسة ، من طريق عبد الملك بن جريج ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقد أشار إلى روايته الدارقطني ، وأعله بالوهم ، وحمله النعمان بن راشد ، ووافقه البخاري في إعلاله ، كما في العلل الكبير للترمذي ، بترتيب أبي طالب ، وحكم عليه بأنه : ليس بمحفوظ ، وابن المديني في العلل الذي قال : وحديث النعمان منكر ، لم يتابعه عليه أحد .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، خمسة أوجه وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن جده عبد الله بن عمر مرفوعاً) :

فرواه عنه خمسة من أصحابه :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، وذهب أغلب النقاد إلى أنه أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [١] .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أثبت أصحابه [٢] .

٣ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أثبت أصحابه [٣] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ٤٦٥ .

٤ - عبيد الله بن عمر العُمَري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [١] .

٥ - عبد الرحمن بن إسحاق ، عباد :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له مناكير [٢] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري (يعني عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن جدّه عبد الله بن عمر مرفوعاً) . وكما ترى فإن أكثرهم ثقات ، وفيهم من وُصف بأنه أثبت أصحاب الزهري كمالك بن أنس ، وابن عيينة ، وصالح بن كيسان .

وتقدم أيضاً في التخريج : أن الدارقطني صوَّبه ، ووصفه بأنه محفوظ ، ووافقه الترمذي ، وأبو زرعة ، وابن عدي ، وابن عبد البر ، والبزار ، والذهبي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير عبيد الله بن عمر العمري ، وهو ثاني الأوجه التي رواها عن الزهري ، إذ تقدمت روايته الوجه الأول (الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبيد الله بن عمر ، مرفوعاً) .

كما تقدم في التخريج أنه روى الوجه الرابع أيضاً : (الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر) .

وقد حصل اختلاف آخر في حلقة أخرى من الإسناد - دون الزهري - على عبدة بن سليمان ، الذي روى الوجه الذي معنا ، والوجه الرابع : عن عبيد الله ابن عمر العمري .

وسأتحدث عن الاختلاف على عبدة بن سليمان أولاً ، ثم عن الاختلاف على عبيد الله بن عمر العمري .

---

(١) انظر ص ٢٤٣ .

(٢) انظر ص ٢٢٠ .

أولاً : الاختلاف على عبدة بن سليمان :

تقدمت الإشارة إلى أن عبدة روى هذا الوجه : (عبيد الله بن عمر العمري ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) .

وقد رواه عنه اثنان من أصحابه :

١ - هناد بن السري ثقة [١] ، وهو من رجال مسلم [٢] .

٢ - عبد الله بن عمر الكوفي : مولى عثمان بن عفان ، الملقب بمشكدانه ، صدوق فيه تشيُّع [٣] . وهو من رجال مسلم أيضاً [٤] .

أما روايته الوجه الرابع (عبيد الله بن عمر العمري ، عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) .

فرواها عنه أبو هريرة الجبلي ، ولم أقف له على ترجمة .

ويتضح مما سبق أن الأرجح من روايتي عبدة بن سليمان : الرواية الأولى (عبيد الله بن عمر العمري ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) وذلك لثقة الرواة عنه ، وكونهم أكثر من الذين رووا الوجه الآخر عن عبدة .

ولذلك وصفه الدارقطني بأنه المحفوظ عن عبدة ، وأن روايته الأخرى (عبيد الله بن عمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) وهَمٌ .

ثانياً : الاختلاف على عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف على عبيد الله بن عمر العمري في هذا الحديث ، من ثلاثة أوجه :

فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٧٤ ، (٧٣٢٠) وانظر التهذيب (١١/ ٦٢) .
(٢) رجال مسلم لابن منجويه (٢/ ٣٢٨) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٣١٥ ، (٣٤٩٣) وانظر التهذيب (٥/ ٢٩٠) .
(٤) رجال مسلم لابن منجويه (١/ ٣٤٨) .

ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر .

ومرة يُروى عنه عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر.

وقد تبين عند دراسة الاختلاف على عبدة بن سليمان ، توهين الرواية الثالثة (الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) وإعلالها بالوهم .

تبقى بعد ذلك الروايتان الأخريتان : (الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً) .

و(الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر).

فأما الرواية الأولى فقد رواها عنه ستة من أصحابه هم :

- عبد الله بن نمير : ثقة صاحب حديث [١] .

- يحيى بن سعيد القطان : ثقة ، متقن حافظ ، إمام [٢] .

- وكيع الجراح : ثقة حافظ [٣] .

- عبد الرزاق بن همام : ثقة حافظ وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، تُكلِّم فيه من جانبين ، وهما غير منطبقين هنا [٤] .

- عبد الرحيم بن سليمان الكناني : ثقة [٥] .

- محمد بن عبيد الطنافسي : ثقة حافظ [٦] .

أما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير عبدة بن سليمان الكوفي وهو مع كونه ثقة [٧] ، إلا أن روايته لا ترجح على رواية الأكثرين من أصحاب

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٢٧ ، (٣٦٦٨) وانظر التهذيب (٦/ ٥٢) .

(٢) انظر ص ٨٣٨ .

(٣) انظر ص ٥٥٨ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٣٥٤ ، (٤٠٥٦) وانظر التهذيب (٦/ ٢٧٤) .

(٦) تقريب التهذيب ص ٤٩٥ ، (٦١١٤) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٩١) .

(٧) انظر ص ٩١٤ .

عبيد الله العمري ، الذين رووا الرواية الأولى عنه ، وفيهم من يقدم عليه في التوثيق عند التعارض ، كيحيى بن سعيد القطان .

ولذلك رجح الدارقطني روايتهم على روايته حيث قال : والقول قول من لم يذكر عمر ، يعني بذلك تصويب الرواية الأولى (عبيد الله العمري ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً) ، وهي الرواية التي وافق عبيد الله العمري الثقات من أصحاب الزهري ، كما تقدم في دراسة الوجه الأول ، والله أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً) :

فرواه عنه أربعة من أصحابه :

(أ) معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [1] .

غير أنه اختلف عليه في رواية هذا الحديث من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر مرفوعاً (الوجه الأول) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً . (الوجه الذي معنا) .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر (الوجه الآتي) .

أما الرواية الأولى (مالك ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر مرفوعاً) ، فأخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١١١) من طريق سلمة بن شبيب ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن مالك به .

أما الرواية الثانية - التي معنا - (الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

مرفوعاً) ، فرواها عن معمر ، عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وسعيد بن أبي عروبة - من رواية جعفر بن عون عنه - ويزيد بن زريع ، كما رواها كذلك عبد الرزاق من رواية أحمد بن حنبل ، وابن أبي السري ، وإسحاق بن إبراهيم ، وأحمد بن منصور الرمادي عنه .

أما الرواية الثالثة (الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) ، فرواها عن معمر : سعيد بن أبي عروبة ، من رواية مكي بن إبراهيم عنه .

وكما ترى فإنه اختلف أيضاً على اثنين من أصحاب معمر ، هما : عبد الرزاق ابن همام ، وسعيد بن أبي عروبة .

فعبد الرزاق روى الرواية عن معمر (يعني عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر مرفوعاً) .

وروى كذلك الرواية الثانية عن معمر (يعني عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً) ، ويظهر أن الرواية الثانية أرجح من الأولى لسببين :

أولاً : كثرة الرواة من الثقات عنه ، حيث رواها عن عبد الرزاق ، أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه ، وأحمد بن منصور الرمادي ، ومحمد ابن أبي السري .

أما الرواية الأولى فلم أجد من رواها عن عبد الرزاق إلا سلمة بن شبيب .

ثانياً : إن سلمة بن شبيب ، وإن كان ثقة [1] إلا أن رواة الوجه الثاني أكثر عدداً ، وفيهم من هو أوثق منه ، كأحمد بن حنبل ، وهو من هو ، وإسحاق ابن راهويه ، ثقة حافظ [2] ، وأحمد بن منصور الرمادي ، ثقة حافظ [3] .

وعليه فإن رواية معمر الأولى (يعني عن مالك) غير محفوظة ، ورواية مالك الأخرى ثابتة من غير طريق معمر ، كما تقدم في التخريج .

هذا بالنسبة للاختلاف على عبد الرزاق :

أما الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة :

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٤٧ ، (٢٤٩٤) ، وانظر التهذيب (٤/ ١٢٩) .
(٢) انظر ص ٣٣٣ .
(٣) انظر ص ١٠٤٩ .

فقد روى الرواية الثانية (معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً) من رواية جعفر بن عون ، عن سعيد ، عن معمر به .

كما روى الرواية الثالثة (معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر ، عن عمر) من رواية مكي بن إبراهيم ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن معمر ، به .

ويظهر أن أرجح الروايتين عن سعيد ، الرواية الثانية (معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، مرفوعاً) .

وذلك لأن سعيد بن أبي عروبة ، من الرواة الذين اختلطوا آخر حياتهم ، وطالت مدة اختلاطه [1] ، وقد توبع على روايته هذه من غير واحد من الثقات كعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، ويزيد بن زريع ، وعبد الرزاق على الرواية المحفوظة عنه .

وأما رواية سعيد الأخرى فلم أجد من تابعه عليها والله أعلم .

وبعد : فقد تبين مما سبق أن أرجح الروايات الثلاث عن معمر ، الرواية الثانية التي رواها عن الزهري ، عن سالم ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

أما الروايتان الأولى ، التي رواها عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر مرفوعاً ، والثالثة التي رواها عن الزهري ، عن سالم، عن ابن عمر ، عن عمر ، فغير محفوظتين .

(ب) عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق أصحاب الزهري [2] .

(جـ) عبد الرحمن بن إسحاق ، المعروف بعباد :

تقدمت ترجمته في دراسة الوجه الأول باعتباره من رواته (الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر مرفوعاً) ، وأن الراجح في حاله كونه صدوقاً [3] .

---

(١) انظر الكلام على اختلاطه في مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي ص ٣٩٧، والكواكب النيرات ص ١٩٠ وما بعدها .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ٢٢٠ .

وهذا يفيد أنه اختلف عليه أيضاً في رواية هذا الحديث ، فهو كما روى الوجه الأول ، روى هذا الوجه الذي معنا (الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً) .

وقد ذكرت في تخريج الحديث أني لم أقف على من روى هذا الوجه عنه ، وإنما أشار ابن أبي حاتم وابن عبد البر إلى روايته تعليقاً .

أما راوي الوجه الأول عنه ، فهو بشر بن المفضل : ثقة ثبت [١] .

(د) صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٢] .

(هـ) عمر بن قيس المكي :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [٣] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه الزهري ، فيهم من عُد من أوثق أصحابه كمعمر بن راشد ، على الرواية الراجحة عنه - وعقيل بن خالد .

وقد اختلفت أقوال العلماء حول رجحان هذا الوجه :

فذهب قوم إلى ترجيح رواية الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن جدّه ابن عمر مرفوعاً ، وضعفوا هذه الرواية ، يعني الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

وهم : أبو زرعة ، والترمذي ، وابن عدي ، والبزار ، والذهبي ، وقد تقدمت أقوالهم ، ويلتقي معهم ابن عبد البر ، الذي قال : وأخشى أن يكون خطأ من معمر [٤] ، لأنه لم يروه غيره [٥] ، ولا يُحفظ هذا الحديث من حديث

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٢٤ ، (٧٠٣) وانظر التهذيب (١/ ٤٠٢) .

(٢) انظر ص ١٩٠ .

(٣) انظر ص ١٩١ .

(٤) في المطبوع : عن معمر ، وقال المحقق في الحاشية إنها في نسخة « أ » كذلك ، أما في نسخ « ب » من معمر ويظهر أن ما في نسخة « ب » هو الصحيح ، موافقاً لابن عدي ، وابن حبان ، والبزار ، الذين حملوا الخطأ معمراً ، وقد تقدمت أقوالهم (انظر ص ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥) .

(٥) هذا الكلام محمول على المبالغة، لأنه لم يتفرد به، كما تقدم في تخريج الوجه الثالث .

الزهري ، عن سالم ، ولو كان عند الزهري ، عن سالم ، ما حدَّث به عن أبي بكر [1] .

ثم قال في موضع آخر : الصواب في إسناد هذا الحديث : الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن جده عبد الله بن عمر .

وإن صح حديث معمر ، عن الزهري ، عن سالم (يعني عن ابن عمر) فهو إسناد آخر [2] .

وكلامه هذا الأخير ، وإن كان يفيد أن احتمال الجمع بين الإسنادين قائم ، غير أنه احتمال مرجوح عنده ، ولذلك قدَّم الاحتمال الراجح ، وهو تصويب رواية أبي بكر بن عبيد الله .

أما البخاري ، فيفيد كلامه إمكان ترجيح رواية الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، على رواية الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر ، حيث قال :

.. وروى سفيان الثوري ، وابن وهب ، عن عمر بن محمد ، عن القاسم ابن عبيد الله ، عن سالم ، عن ابن عمر ، هذا الحديث ، وزعموا أن القاسم ابن عبيد الله كنيته : أبو بكر ، فإن كان هذا صحيحاً ، فإنه يصح حديث مغمر ، وعقيل ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه [3] ، لأن أبا بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، لا يزعم في حديثه ، أنه سمعه من جدّه ابن عمر [4] .

وذهب البيهقي إلى الجمع بين الروايتين ، وأن رواية معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، محفوظة أيضاً .

فهو بعد أن ذكر قول معمر : بأن الزهري كان يذكر الحديث عن النفر ، فلعله عنهما (يعني عن أبي بكر بن عبيد الله ، وسالم) جميعاً ، قال :

هذا محتمل ، فقد رواه عمر بن محمد ، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله ، عن سالم ، عن أبيه .

وكما ترى ، فإن البخاري ، والبيهقي ، اعتمدا فيما ذهبا إليه ، على أن

---

(١) (٢) التمهيد (١١/ ١١١) .

(٣) يعني : ولا يصح حديث أبي بكر بن عبيد الله .

(٤) انظر العلل الكبير للترمذي بترتيب أبي طالب (٢/ ٧٦١) .

القاسم بن عبيد الله ، الذي روى الحديث عن سالم ، عن ابن عمر ، هو نفسه أبو بكر بن عبيد الله الذي روى الحديث مباشرة عن جدِّه ابن عمر ، غير أنه ذُكر بكنيته .

إلا أن البخاري رأى أنه لا يروي الحديث عن جدّه مباشرة ، وإنما بذكر الواسطة بينهما « يعني سالم بن عمر » فرجّح رواية سالم ، عن ابن عمر ، لاتصالها ، وضعف رواية أبي بكر بن عبيد الله ، عن جده ابن عمر لانقطاعها ، خاصة وأنه لا يزعم أنه سمعها منه .

ورأى البيهقي أن روايته عن جدِّه محتملة ، فذهب إلى الجمع بين الروايتين وأنهما محفوظتان .

أما أصحاب الفريق الأول ، فرأوا أن القاسم ، وأبا بكر ، شخصان مختلفان ، فرجحوا رواية الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر ، على رواية الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، لكثرة رواة الرواية الأولى (يعني أبي بكر) عن الزهري ، وكونهم أوثق من رواة الرواية الأخرى (يعني سالم) عنه .

والذي يظهر أن ما اعتمد عليه البخاري ، والبيهقي ، من كون القاسم بن عبيد الله ، وأبي بكر بن عبيد الله شخصاً واحداً ، غير مسلَّم ، لأن الراجح ، أنهما شخصان مختلفان ، وذلك لعدة أسباب :

أولاً : تفريق جمع من العلماء بينهما ، وأنهما أخوان كعلي بن المديني [(١)] ، وأبي داود [(٢)] ، وابن سعد [(٣)] ، وأبي حاتم [(٤)] ، والمزي [(٥)] .

ومن ذهب إلى أنهما شخص واحد ، فهو إما عبَّر عن ذلك بصيغة غير جازمة ، كالبخاري الذي قال : وزعموا أن القاسم بن عبيد الله كنيته أبو بكر [(٦)] .

---

(١) تسمية من روى عنه من أولاد العشرة لابن المديني ، ص ٢٨ ، ٩٧ .
(٢) تسمية الأخوة الذين روي عنهم الحديث لأبي داود ، ص ١٧٩ ، وهما مطبوعان في كتاب واحد ، بعنوان : الرواة من الأخوة والأخوات ، بتحقيق د/ باسم الجوابرة .
(٣) الطبقات الكبرى - القسم المتمم - ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١١٢) و(٩/ ٣٤٠) .
(٥) تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٩٦) ، (٣٣/ ١١٩) .
(٦) انظر ص ١٥١٨ ، والتاريخ الكبير (الكنى ص ٩) .

وإما اختلف قوله فيه ، كالدارقطني ، الذي عبر عن ذلك مرة بصيغة التضعيف [١] ، ومرة بصيغة الجزم [٢] .

ثانياً : ذكر ابن سعد في طبقاته ، في ترجمتي القاسم ، وأبي بكر بن عبيد الله، أن أمهما مختلفتان ، فأم أبي بكر بن عبيد الله ، هي عائشة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق [٣] ، في حين أن أم القاسم هي ابنة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق [٤] ، فلو كانا شخصاً واحداً ، لكانت أمهما واحدة .

ثالثاً : إنني لم أجد من كنى القاسم « أبا بكر » وإنما كنيته عند العلماء « أبو محمد » [٥] .

رابعاً : إن أبا حاتم الرازي صرح بأن أبا بكر بن عبيد الله ، مشهور بهذه الكنية ، ووصفه بأنه : لا يُسمَّى [٦] فكيف نعتبره هو القاسم ، ونجعلهما شخصاً واحداً .

ثم إن هناك أمراً آخر يدعم هذه الأسباب المتقدمة ، وهو أن عبارة البخاري والبيهقي غير جازمة في أنهما شخصاً واحداً .

أما جزم الدارقطني بأنهما شخص واحد ، فيعكر عليه حكمه على الوجه الأول (يعني الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر) بأنه محفوظ ، موافقاً في ذلك أصحاب الفريق الأول الذين تقدم ذكرهم .

كما يعكر عليه أيضاً أنه عبر عن ذلك في موضع آخر بصيغة التضعيف ، فقال : وقيل : إن أبا بكر بن عبيد الله اسمه القاسم .

فإذا تبين ذلك ، سقط ما استدلَّ به من قال بترجيح رواية الزهري ، عن

---

(١) انظر ص ١٥١٢ .

(٢) انظر ص ١٥١٣ .

(٣) الطبقات الكبرى ، القسم المتمم ص ٢١٩ .

(٤) الطبقات الكبرى ، القسم المتمم ص ٢٢٠ .

(٥) انظر مقدمة صحيح مسلم (١/١٦) ، وتقريب التهذيب لابن حجر ص ٤٥١ ، والتحفة اللطيفة للسخاوي (٣/٤٠١) .

(٦) الجرح والتعديل (٩/٣٤١) .

سالم ، عن ابن عمر ، على رواية الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن جدّه ابن عمر .

وعليه فإنه يمكن القول بأن هذا الوجه الثالث (الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر) غير محفوظ ، وإن معمراً أخطأ فيه ، وهو وإن توبع من بعض الرواة الذين أقواهم عقيل بن خالد ، إلا أن الوجه الأول (الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر) أرجح منه كما سيأتي في الخلاصة النهائية للاختلاف.

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه غير اثنين من أصحابه هما :

١ - عبيد الله بن عمر العمري :

تقدم أنه اختلف عليه في هذا الحديث ، وخلصت من دراسة الاختلاف إلى أن هذا الوجه غير محفوظ عنه .

كما تقدم أن الدارقطني أعله بالوهم .

٢ - معمر بن راشد :

وقد اختلف عليه أيضاً ، وتقدم عند دراسة الاختلاف أن هذا الوجه غير محفوظ عنه .

وبالتالي فإنه لا يقاوم الوجه المحفوظ (يعني الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر) .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير النعمان بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف (١) .

كما تقدم في التخريج إعلال بعض العلماء هذا الوجه ، وحَمْلُهم العلة على النعمان بن راشد .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

فممن أعلّه ونص على أن الوهم من النعمان : الدارقطني في موضعين ، وابن المديني ، كما حكم البخاري عليه بأنه غير محفوظ .

ثم إن الدارقطني أشار في كلامه على علة هذا الحديث ، إلى أنه اختلف على عبد الملك بن جريج الراوي عن النعمان بن راشد .

فمرة يرويه عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ومرة يرويه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، بلا واسطة بينه وبين الزهري .

ثم قال الدارقطني : وابن جريج سمعه من النعمان بن راشد ، ولم يسمعه من الزهري .

ولم أقف بعد البحث على رواية ابن جريج ، عن الزهري مباشرة ، أما الرواية المحفوظة (يعني ابن جريج ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري به) فرواها ابن جريج عدد من أصحابه ، هم :

١ - عبد الله بن الحارث المخزومي : ثقة [١] .

٢ - روح بن عبادة : ثقة [٢] .

٣ - الضحاك بن مخلد ، أبو عاصم النبيل : ثقة ثبت [٣] .

فهم كما ترى ثقات ، مما يؤيد ما ذهب إليه الدارقطني في ترجيحه روايتهم عن ابن جريج ، على الرواية الأخرى ، يعني (عن الزهري) مباشرة بلا واسطة ، والله أعلم .

الخلاصة

بعد هذه الجولة مع الأوجه المختلف فيها على الزهري في هذا الحديث ، تخريجاً لرواياتها المختلفة ، ودراسة لأحوال رواتها ، وبعد النظر في الاختلاف،

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٩٩ ، (٣٢٦٣) ، وانظر التهذيب (٥/ ١٥٧) .

(٢) انظر ص ٣٣٧ .

(٣) انظر ص ٢٤٧ .

يتضح أن الوجه الأول (الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن جده عبد الله بن عمر مرفوعاً) أرجح الأوجه الخمسة ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، حيث بلغ عددهم خمسة ، أربعة منهم ثقات ، وفيهم مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وصالح بن كيسان ، وهم من أثبت أصحاب الزهري ، بل إن مالكاً أثبتهم على الإطلاق عند الجمهور ، ورابعهم عبيد الله بن عمر العمري ، أما الخامس عبد الرحمن بن إسحاق ، فلم ينزل عن مرتبة القبول ، لأن الراجح فيه أنه صدوق .

أما الوجه الثاني (الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر ، عن عمر) فلم يروه غير عبيد الله بن عمر العمري ، في ثاني الروايات عنه ، وتقدم الكلام عليها وأنها غير محفوظة .

أما الوجه الثالث (الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً) فهو وإن استوى مع الوجه الراجح في عدد من الرواة عن الزهري ، إذ بلغوا خمسة ، إلا أن عمر بن قيس المكي ، وصالح بن أبي الأخضر ، ضعيفان ، وثالثهما عبد الرحمن بن إسحاق - في ثاني الروايات عنه - وتقدم الكلام عليها ، وأنها غير محفوظة .

يبقى بعد ذلك معمر بن راشد ، وعقيل بن خالد ، وهما وإن كانا ثقتين ، ومن أوثق أصحاب الزهري ، إلا أن روايتيهما لا تعارضان رواية الثقات الذين رووا الوجه الراجح ، فهم أكثر ، وفيهم مالك بن أنس ، وهو أوثق منهما .

أما الوجه الرابع : (الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر) فلم يروه غير معمر بن راشد - في ثاني الراوايات عنه - وعبيد الله العمري في ثالث الروايات عنه ، وروايتاهما غير محفوظتين .

يبقى أخيراً الوجه الخامس (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) . التي رواها النعمان بن راشد ، عن الزهري ، به ، وروايته هذه منكرة كما تقدم .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول (الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر) مع أقوال العلماء الذين رجحوا هذا الوجه ، كالدارقطني ، والترمذي ، وأبي زرعة ، وابن عدي ، والبزار ، وابن عبد البر ، والذهبي ، وقد تقدم كلامهم أثناء تخريج الحديث ، والله تعالى أعلم .

الحكم على الحديث

بعد أن توصلنا إلى الوجه الراجح من الأوجه الخمسة (الزهري ، عن أبي بكر بن عبيد الله ، عن ابن عمر) يمكن القول بأن الحديث صحيح ، وذلك لأن مسلماً روى هذا الحديث من وجهه الراجح ، وكذلك الترمذي وحكم عليه بقوله : هذا حديث حسن صحيح .

أما ما ذكره الدارقطني من أن أبا بكر بن عبيد الله لم يسمع من جدّه ابن عمر، مما يوهم الانقطاع بينهما ، فهو مردود بعدة أمور :

أولاً : إخراج مسلم لهذه الرواية في صحيحه ، والانقطاع ينافي الصحة ، ولم أجد من انتقده في ذلك ، وكذلك حكم الترمذي عليه بأنه حسن صحيح ، وتقدم في دراسة الحديث رقم (٧٤) أنه لا يقول ذلك للمنقطع [١] .

ثانياً : أن من قال بالانقطاع ، اعتمد على دعوى أن أبا بكر « كنية القاسم بن عبيد الله » ، الذي روى الحديث عن سالم ، عن ابن عمر ، وقد استوفت الدراسة الحديث عن هذه المسألة تفصيلاً ، وتوصلت إلى أنهما شخصان مختلفان [٢] .

وإذا تهافت الدليل ، سقطت الدعوى المبنية عليه تبعاً له .

ثالثاً : أن بعض العلماء رد القول بالانقطاع بدليل عملي ، كابن عبد البر الذي قال : وغير مستنكر أن يرويه أبو بكر هذا عن جدّه عبد الله بن عمر ، وقد روى عن عبد الله بن عمر من حَفَدَته محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، وعبد الله ابن واقد بن عبد الله بن عمر ، وروى عنه مَنْ دون هؤلاء في السن [٣] .

والله أعلم .

ثم إنه لا تأثير لهذه العلة التي طرأت على الأوجه غير المحفوظة ، في الحكم على الوجه الراجح بالصحة ، لأنها أتت من طرق أخرى غير طريق الوجه الصحيح .

---

(١) انظر ص ١٢٥٥ .

(٢) انظر ص ١٥٣٦ وما بعدها .

(٣) التمهيد (١١/ ١١٠) .

الحديث (٩٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ربيعة بن دراج ، عن عمر ، عن النبي ﷺ في النهي عن التطوع بعد العصر .

فقال : رواه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه معمر ، وصالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن ربيعة ابن دراج [١] .

وقال يزيد بن أبي حبيب ، عن الزهري ، عن ابن محيريز ، عن ربيعة بن دراج [٢] ، قاله الليث عن يزيد .

وقيل : عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن الزهري ، عن مخبر أخبره ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر .

وقال عقيل : عن الزهري ، حدثني حزام بن دراج [٣] .

وقال يونس : عن الزهري ، حدثني دراج [٤] .

والله أعلم بالصواب ، ويشبه أن يكون القول قول من قال : ربيعة بن دراج [٥] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه .

١ - فمرة يُروى عنه ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر بن الخطاب .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) : يعني عن عمر مرفوعاً فيها كلها .

(٥) العلل للدارقطني (٢/ ١٤٩) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن ابن محيريز (هو عبد الله) ، عن ربيعة بن دراج، عن عمر .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن مخبر أخبره ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن حزام بن دراج ، عن عمر .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن دراج ، عن عمر .

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر) :

(أ) فرواه أحمد في مسنده (١/ ١٧) عن الحسن بن يحيى ، قال : أخبرنا ابن المبارك ، قال حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن ربيعة بن دراج ، أن علياً صلى بعد العصر ركعتين ، فتغيظ عليه عمر ، وقال : أما علمت أن رسول الله ﷺ كان ينهانا عنها .

ومن طريق أحمد ، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٢٠٩) ترجمة ربيعة ابن دراج .

وذكره ابن حجر في الإصابة (٣/ ٢٦١) ترجمة ربيعة بن دراج . تعليقاً مجزوماً عن ابن المبارك فقال : ورواه ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ربيعة ، ولم يقل حدثني [١] ، وهو الصواب ، فإن بينهما ابن محيريز .

كما أشار إلى رواية ابن المبارك في تعجيل المنفعة ص ١٢٧ ، ترجمة ربيعة بن دراج ، بدون كلامه الأخير .

(ب) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ١٧) عن سكن بن نافع الباهلي ، قال : حدثنا صالح ، عن الزهري قال : حدثني ربيعة بن دراج ، به بنحوه .

ومن طريق أحمد رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٢٠٩) ترجمة ربيعة بن دراج .

---

(١) يعني : لم يقل الزهري : حدثني ربيعة ، وإنما رواه معنعناً .

وذكره ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ١٩٤) وعزاه إلى أحمد في هذا الموضع ، ثم قال : غريب من هذا الوجه ، وربيعة بن دراج لا يُعرف إلا برواية الزهري عنه ، ولم يذكره (ابن أبي حاتم) [١] .

كما ذكره ابن حجر في الإصابة (٣/ ٢٦١) ، وفي تعجيل المنفعة ص ١٢٧ ، وعزاه إلى أحمد .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الله بن محيريز ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر) :

(أ) فرواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٢٠٩) ترجمة ربيعة بن دراج ، من طريقي محمد بن يحيى الذهلي ، وأبي زرعة (الدمشقي) ، كلاهما عن أبي صالح ، عن الليث ، عن يزيد بن حبيب ، أن الزهري كتب إليه يذكر أن ابن محيريز أخبره ، عن ربيعة بن دراج به ، بنحوه .

والبخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١١٦) ترجمة حزام بن دراج ، تعليقاً مجزوماً عن الليث .

وأبو زرعة الدمشقي (كما في الإصابة لابن حجر ٣/ ٢٦١ ، ترجمة ربيعة بن دراج) ، ولم أقف عليه في المطبوع من تاريخه .

والذهلي في الزهريات (كما في تعجيل المنفعة لابن حجر ص ١٢٧ ، ترجمة ربيعة بن دراج) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن مخبر أخبره ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر) :

فلم أقف عليه ، إلا في كلام الدارقطني الذي قال : وقيل : عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن الزهري ، به .

وهذا الوجه يلتقي مع سابقه في إثبات الواسطة بين الزهري ، وربيعة بن دراج ، غير أنه أبهمها .

---

(١) يعني : أنه لم يترجم له في كتابه الجرح والتعديل ، لكن أشار إليه في ترجمة حزام ابن دراج حيث قال : روى عنه - يعني عن حزام - ربيعة بن دراج (الجرح والتعديل ٣/ ٢٩٨) ، هكذا قال : وهو مخالف لما تقدم من الاختلاف .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن حزام [1] بن دراج ، عن عمر) :

فرواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٠٣) كتاب الصلاة ، باب الركعتين بعد العصر ، عن محمد بن عزيز الأيلي ، عن سلامة بن روح ، عن عقيل (هو ابن خالد) ، عن الزهري ، به بنحوه .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٢١٠) ترجمة ربيعة بن دراج ، من طريق ابن أخي عقيل ، عن عقيل ، به بنحوه .

والبخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١١٥ ، ١١٦) ترجمة حزام بن دراج ، من طريق سلامة بن روح ، وابن أخي عقيل ، كلاهما عن عقيل به ، تعليقاً مجزوماً .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن دراج ، عن عمر) :

فرواه البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١١٦) ترجمة حزام بن دراج ، وقال : قال أحمد بن صالح ، عن ابن وهب ، وعنبسة ، عن يونس ، عن الزهري به بنحوه .

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٢١٠) ترجمة ربيعة ابن دراج .

كما أخرجه ابن عساكر (٦/ ٢٠٩) من طريق حرملة بن يحيى ، عن ابن وهب وحده ، عن يونس ، به .

وقال في رواية ابن وهب هذه : وهو وهم - يعني في ذكر « دراج » بدل «ابن دراج » ، كما سيأتي في الرواية التالية .

ورورياه كذلك - البخاري ، وابن عساكر - في الموضعين السابقين ، من طريق الليث بن سعد ، عن يونس ، به ، ولكن قالا : « ابن دراج » بدل « دراج » .

---

(١) فيه ثلاثة أقوال : قيل حزام ، وقيل حرام ، وقيل ربيعة بن دراج ، (الإكمال لابن ماكولا ٢/ ٤١٣) .

النظر في الاختلاف

الذي يظهر من كلام الدارقطني ، ومن تخريج الحديث ، أن حقيقة الاختلاف الذي حصل على الزهري يتلخص في وجهين فقط مما تقدم ، وهما :

الزهري ، عن ابن دراج ، عن عمر .

والزهري ، عن ابن محيريز ، عن ابن دراج هذا ، عن عمر .

أما الرواية التي أبهمت الواسطة بين « الزهري » ، وبين « ابن دراج » ، فتحمل على أنه « ابن محيريز » كما سيأتي ، وأما بقية الأوجه الأخرى التي أشار إليها الدارقطني ، فتعود كلها إلى الوجه الأول من الوجهين السابقين ، غير أنه اختلف في اسم ابن دراج هذا هل هو ربيعة بن دراج ؟ أو حزام بن دراج ؟ أو حرام بن دراج ؟ أو أنها أسماء متعددة لشخص واحد ؟

فيرى بعض العلماء أنها أسماء متعددة لشخص واحد :

منهم الدارقطني الذي قال في المؤتلف والمختلف (٢/ ٥٧٤) في ترجمة حرام ابن دراج ، وقيل حزام بن دراج ، وقيل ربيعة بن دراج ، روى عن علي بن أبي طالب ، حدث عنه .

ثم قال في موضع آخر (٢/ ٥٧٨) : حزام بن دراج ، ويقال : حرام .

وقال في موضع ثالث (٢/ ٩٩١) : ربيعة بن دراج ، وحرام بن دراج ، روى عنه الزهري ، يروي عن علي بن أبي طالب .

ففعْلُه رحمه الله ، في المواضع المذكورة يفيد أنه يراها أسماء متعددة لشخص واحد ، وتابعه ابن ماكولا في ذلك ، حيث قال في الإكمال (٢/ ٤١٣) : حرام ابن دراج ، وقيل حزام ، وقيل ربيعة .

ويفهم من فعل البخاري موافقتهما على ذلك ، فهو وإن ترجم لحزام بن دراج (التاريخ الكبير ٣/ ١١٥) ولربيعة بن دراج (٣/ ٢٨٢) ، إلا أنه ساق تحتهما روايات الحديث الذي تعدد فيها اسم « ابن دراج » .

وكذلك فعل ابن حجر ، غير أنه اقتصر على ترجمة ربيعة بن دراج فقط .

ويلتقي مع هؤلاء من ذهب إلى إبهام اسم ابن دراج ، كما في أصح

الروايتين عن يونس بن يزيد ، الذي روى الحديث عن الزهري عن ابن دراج ، عن عمر .

أما الرواية التي أشار الدارقطني إليها ، وفيها أن يونس روى الحديث عن الزهري ، عن دراج ، فهي رواية مرجوحة عنه ، إذ تقدم في التخريج أن ابن عساكر حكم عليها بأنها وهم .

ثم إن أبا حاتم خالف من تقدم ، حيث نقل عنه ابنه في ترجمة حزام بن دراج (الجرح والتعديل ٣/٢٩٧) أنه قال : روى عن عمر وعلي رضي الله عنهما ، روى عنه ربيعة بن دراج ، فجعلها شخصين مختلفين .

ولم أر من وافقه على ذلك ، والراجح ما ذهب إليه الأكثر ، وهو الفريق الأول من أنها أسماء متعددة لشخص واحد .

فإذا تقرر ذلك ، بقي أن نعرف ، أي هذه الأسماء أرجح ؟

والذي يدل عليه كلام الدارقطني ، ترجيح من ذكر أن اسمه ربيعة بن دراج ، حيث تقدم أنه قال : ويشبه أن يكون القول قول من قال : ربيعة بن دراج .

ولعل ابن حبان ، وابن عساكر ، وابن حجر ، والحسيني ، يرون ذلك أيضاً ، حيث صدروا ترجمته بهذا الاسم [1] .

قلت : وهذا يوافق رواية الأكثرين من ثقات أصحاب الزهري ، الذين رووا الحديث ، وفيه تسميته « ربيعة بن دراج » ، كيزيد بن أبي حبيب الذي ذكر الواسطة بين ربيعة وبين الزهري ، ومعمر بن راشد ، وصالح بن أبي الأخضر ، اللذين لم يذكرا الواسطة .

كما أن رواية يونس بن يزيد التي أبهمت اسم ابن دراج لا تتعارض مع روايات من سبق ذكرهم ، لحمل المبهم فيها على ما فسره الأكثرون ، وهو « ابن محيريز » .

وإذ قد انتهيت إلى أن الراجح في اسمه « ربيعة بن دراج » ، نأتي بعد ذلك

---

(١) انظر الثقات لابن حبان (٤/٢٢٩) ، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٦/٢٠٩) ، والإصابة (٣/٢٦١) وتعجيل المنفعة ص ١٢٧ ، كلاهما لابن حجر ، والإكمال للحسيني ص١٤٠ .

إلى موضوع الدراسة - أعني الاختلاف عن الزهري في هذا الحديث - وقد تقدم الكلام على أنه منحصر في وجهين :

الوجه الأول : الزهري ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر .

الوجه الثاني : الزهري ، عن ابن محيريز ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر) :

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

١ - معمر بن راشد الصنعاني :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في رواية عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

غير أنه اختلف عليه في هذا الحديث ، إذ تقدم في التخريج أن الإمام أحمد روى هذا الوجه عن الحسن بن يحيى (هو المروزي) ، عن ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر .

وثاني الأوجه التي اختلف فيها عن معمر : ما رواه [٢] عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٤٣٠) ، كتاب الصلاة ، باب الساعة التي يكره فيها الصلاة (٣٩٦٧) من رواية إسحاق الدبري ، عنه ، عن معمر ، عن الزهري أن علياً سبح في سفر ، وذكر الحديث بنحوه ، غير أنه أرسله كما ترى .

ويظهر أن أرجح الروايتين عنه ، هي الرواية المرسلة التي رواها عبد الرزاق ، لأنه من أثبت أصحاب معمر [٣] ، أما إسحاق الدبري ، فهو وإن كان مُتكلَّماً فيه ، غير أن ابن حجر حمل المناكير التي تكلم فيه من أجلها ، على أحاديث في غير التصانيف ، ولذلك حكم عليه بأنه صدوق كما تقدم في ترجمته [٤] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه من الاختلاف .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ٢٤٧ .

وإنما كانت رواية ابن المبارك ، عن معمر مرجوحة ، مع أن ابن المبارك من أثبت أصحابه كذلك ، لأن العلة ليست منه ، ولعلها من الراوي عنه ، الحسن بن يحيى المروزي قال فيه الحسيني : فيه نظر [١] ، وذكر ابن حجر أن النجار ذكره في ذيل تاريخ بغداد ولم يذكر فيه جرحاً [٢] . ثم قال : ووقع في الطبقة الثالثة من الثقات لابن حبان [٣] : الحسن بن يحيى المروزي ، عن كثير بن زياد ، وعنه ابن المبارك ، فما أدرى هو هو ، انقلب ؟ أو هو آخر غيره ؟ .

فجهالة حاله التي أفادتها مقولة ابن حجر ، وغمز الحسيني له بقوله : فيه نظر ، تجعل روايته غير مقدمة على رواية إسحاق الدبري ، والله أعلم .

وقد تقدم في التخريج تصريح ابن حجر بأن هذه الرواية عن الزهري مرجوحة ، حين قال : ورواه ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ربيعة ، ولم يقل (أي الزهري) حدثني (يعني ربيعة) ، وهو الصواب ، فإن بينهما ابن محيريز .

٢ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، وفي غيره [٤] .

وقد تقدم أن ابن كثير حكم على روايته بالغرابة .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري - يعني عن ربيعة بن دراج، عن عمر - وقد تقدم في التخريج أن ابن حجر ضعفه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن ابن محيريز ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر) :

فلم أجد من رواه عنه متصلاً غير يزيد بن أبي حبيب ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة وروايته عن الزهري ، لأنه لم يسمع منه [٥] .

---

(١) الإكمال للحسيني ص ٩٦ .
(٢) تعجيل المنفعة لابن حجر ص ٩٦ ، وليس هو في المطبوع من الذيل .
(٣) انظر الثقات (٨/ ١٦٧) .
(٤) انظر ص ١٩٠ .
(٥) انظر ص ٩٣٣ .

وقد رجح ابن حجر هذا الوجه على سابقه ، فبعد أن ذكر في الإصابة (٣/ ٢٦١) أوجه الاختلاف عن الزهري قال : فهذا الاختلاف على الزهري من أصحابه ، وأرجحها رواية أبي صالح ، عن الليث ، (يعني عن يزيد بن حبيب ، بهذا الوجه) .

قلت : ويؤيد ترجيحه أمران :

الأول : متابعة عبادة بن نسي : الزهري في رواية هذا الحديث عن عبد الله بن محيريز : إذ أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٢١٠) ترجمة ربيعة بن دراج ، من طريق أبي الحسن بن جوصا ، عن عمرو بن عثمان (يعني أبي زرعة الدمشقي) ، عن بقية بن الوليد ، عن بسر بن عبد الله بن بشار ، عن عبادة بن نسي ، عن عبد الله بن محيريز ، عن عمٍّ له ، قال : صليت خلف عمر بن الخطاب . . . وذكر الحديث .

قال ابن جوصا : قال أبو زرعة : اسم عم ابن محيريز ، ربيعة بن دراج .

وأخرج هذه المتابعة أيضاً أن ابن حجر في تعجيل المنفعة ، وفي الإصابة [1] تعليقاً مجزوماً عن ابن جوصا .

الثاني : أن محمد بن الوليد الزبيدي ، تابع يزيد بن الوليد في الرواية عن الزهري ، عن ابن محيريز . إلا أن روايته مرسلة ، لأنه لم يذكر فيها ربيعة بن دراج ، وإنما رواها ابن محيريز عن عمر مباشرة .

وأخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١١٦) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٢١١) .

وابن حجر في الإصابة (٣/ ٢٦١) كلهم تعليقاً إلى الزبيدي .

ورواية الزبيدي مع كونها مرسلة ، إلا أنها تفيد أن الزهري إنما روى الحديث عن عبد الله بن محيريز ، عن ربيعة بن دراج ، لا عن ربيعة مباشرة ، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح من دراسة الوجهين السابقين أن الراجح منهما هو الثاني (يعني الزهري ،

---

(١) انظر تعجيل المنفعة ص ١٢٧ .

عن عبد الله بن محيريز ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر) وذلك لثقة الراوي عن الزهري ، يزيد بن حبيب ، وللمتابعات التي تقدمت ، والتي أفادت أن الزهري إنما يرويه عن ابن محيريز ، عن ربيعة بن دراج ، ولهذا رجح الحافظ ابن حجر هذا الوجه عن الزهري .

أما الوجه الآخر (الزهري ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر) فمع كون الرواة عنه أكثر من سابقه ، حيث رواه عنه معمر بن راشد ، وصالح بن أبي الأخضر ، ومعمر يُعدُّ من أثبت أصحابه ، غير إن رواية معمر هذه مرجوحة ، لأنه اختلف عليه كما تقدم ، وأن الرواية الراجحة عنه ، عن الزهري ، عن عمر ، مرسلاً ، ومتابعة صالح بن أبي الأخضر لا تفيده في تقوية روايته هذا الوجه ، وذلك لضعف صالح بن أبي الأخضر .

أما بقية الأوجه التي أشار إليها الدارقطني ، فكلها ترجع إلى هذا الوجه الأخير ، والاختلاف فيها هو في اسم « ابن دراج » ، وقد تقدم الكلام عليها ، وأن الراجح منها تسميته ربيعة بن دراج ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

بعد أن تبين أن الراجح من الأوجه التي اختلف فيها على الزهري ، هو الوجه الثاني (الزهري ، عن عبد الله بن محيريز ، عن ربيعة بن دراج ، عن عمر) ، يمكن القول بإن إسناد الحديث من هذا الوجه ضعيف ، وذلك من جهة أبي صالح كاتب الليث ، فهو صدوق كثير الغلط [1] ، ولم يتابع في روايته هذه عن الليث ، ثم إن هناك علة أخرى ، وهي الاختلاف في ربيعة بن دراج :

هل هو صحابي - من مسلمة الفتح ، عاش إلى خلافة عمر ، كما ذكر الواقدي ؟ أو هو صحابي قتل في عهد النبي ﷺ . كما ذكر الذهلي ؟ وعليه فإن الرواية لا تكون له ، بل لابنه .

أو هو تابعي من الطبقة العليا من التابعين ، كما ذكر أبو زرعة الدمشقي ، وابن سميع [2] .

---

(١) انظر ص ٤٧٢ .

(٢) انظر الإصابة لابن حجر (٣/ ٢٦١) .

وقد تعقب ابن عساكر ، الذهلي فيما ذهب إليه ، فقال : وأهل الشام أعرف برجالهم [1] ، وكأنه يرى ترجيح ما ذهب إليه أبو زرعة من أنه تابعي .

أما ابن حجر ، فأشكل عليه هذا الاختلاف ، فساقه كما هو ، دون أن يرجح أياً منها [2] ، على أنه يفهم من ترجمته لربيعة بن دراج في القسم الأول من كتاب الإصابة [3] ، ترجيحه لما ذهب إليه الواقدي من أنه صحابي من مسلمى الفتح ، وعاش إلى عهد عمر بن الخطاب .

وأيا كان القول الراجح فيه ، فتبقى العلة الأخرى التي من جهة أبي صالح ، والتي تقدم ذكرها ، فتحتاج إلى متابع لأبي صالح .

على أن متن الحديث ثابت من عدة روايات أخرى ، أقواها ما أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس أنه قال : شهد عندي رجال مرضيّون - وأرضاهم عندي عمر - أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب [4] .

وعليه يرتقي الحديث الذي معنا إلى الصحيح لغيره .

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦/ ٢١٠) .

(٢) انظر الإصابة لابن حجر (٣/ ٢٦١) .

(٣) ذكر ابن حجر أنه قسَّم كتابه الإصابة إلى أربعة أقسام : القسم الأول : فيمن وردت صحبته بطريق الرواية ، عنه أو عن غيره ، سواء أكانت الطريقة صحيحة ، أو حسنة، أو ضعيفة ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان .
والقسم الثاني : فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال ، الذي توفي عنهم رسول الله ﷺ وهم دون سن التمييز .
والقسم الثالث : فيمن ذكر في الكتب - التي سبقته في التأليف في الصحابة - من المخضرمين .
والقسم الرابع : فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط .
(انظر مقدمة الإصابة ١/ ٥ ، ٦) .

(٤) صحيح البخاري - مع الفتح - (٢/ ٥٨) كتاب مواقيت الصلاة ، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (٥٨١) واللفظ له .
وصحيح مسلم (١/ ٥٦٦) كتاب صلاة المسافرين ، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها. (٢٨٦ - ٨٢٦) .

الحديث (٩٧)

قيل للشيخ أبي الحسن - يعني الدارقطني - : فقد رُوِي هذا الحديث (يعني حديث المسح على الخفين) عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ في المسح [١] .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه مالك ، عن الزهري ، عن عبَّاد بن زياد - رجل من ولد المغيرة - عن المغيرة ، ووهم فيه [٢] رحمه الله ، وهذا مما يُعتدُّ به عليه، لأنه عبَّاد بن زياد بن أبي سفيان ، وهو يروي هذا الحديث عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه .

وروى هذا الحديث : إسحاق بن راهويه ، عن رَوح بن عُبادة ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عبَّاد بن زياد ، عن رجل من ولد المغيرة .

فإن كان روح حفظه عن مالك هكذا ، فقد أتى بالصواب ، عن الزهري .

وقد روى هذا الحديث يونس بن يزيد الأيلي ، وعمرو بن الحارث ، وابن جريج ، وابن إسحاق ، وصالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري، عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ، وهو الصحيح عن الزهري .

ورواه أسامة بن يزيد الليثي ، وبُرد بن سنان ، وابن سمعان ، عن الزهري ، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه ، لم يذكر في الإسناد «عباداً».

---

(١) ذكر الدارقطني روايات لهذا الحديث من غير طريق الزهري قبل أن يستهل كلامه هذا .

(٢) يعني : مالكاً رحمه الله .

ورواه جعفر بن بُرْقان ، فزاد « حمزة » عن الزهري ، عن عروة ، وحمزة ابني المغيرة ، عن أبيهما ، ولم يذكر عبَّاداً .

والصحيح : قول يونس ، وعمرو بن الحارث ، [وابن جريج] ، ومن تابعهم (١) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عباد بن زياد - رجل من ولد المغيرة - عن المغيرة ابن شعبة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عباد بن زياد ، عن رجل من ولد المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة ، عن المغيرة ابن شعبة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة بن المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، وحمزة ابني المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة.

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عباد بن زياد - رجل من ولد المغيرة - عن المغيرة) :

فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (١/ ٣٥) كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الخفين : عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد ، من ولد المغيرة بن شعبة ، عن أبيه [المغيرة] بن شعبة ، أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك ، قال المغيرة : فذهبت معه بماء ، فجاء رسول الله ﷺ ، فسكبت عليه الماء ، فغسل وجهه ، ثم ذهب يخرج يديه من كُمَّي جُبته ، فلم يستطع من ضيق كُمي الجبَّة ، فأخرجهما من تحت الجُبَّة ، فغسل يديه ، ومسح برأسه ، ومسح على الخفين .

---

(١) العلل للدارقطني (٧/ ١٠٦ وما بعدها) .

فجاء رسول الله ﷺ ، وعبد الرحمن بن عوف يؤمُّهم ، وقد صلى بهم ركعة ، فصلى رسول الله ﷺ الركعة التي بقيت ، ففزع الناس ، فلما قضى رسول الله ﷺ قال : « **أحسنتم** » .

ورواه أحمد في مسنده (٤/ ٢٤٧) فقال : قرأت على عبد الرحمن (يعني : ابن مهدي) عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ، عن أبيه [1] [المغيرة] بن شعبة . . به ، بمثل رواية يحيى بن يحيى .

ومن طريق أحمد ، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٢٢) وقال فيه : عن أبيه المغيرة بن شعبة .

وكان ابن عبد البر قد علق على رواية يحيى بن يحيى في (١١/ ١٢٠) فقال :

وزاد يحيى بن يحيى في ذلك أيضاً شيئاً لم يقله أحد من رواة الموطأ ، وذلك أنه قال فيه : « عن أبيه المغيرة بن شعبة » ولم يقل أحد فيما علمت في إسناد هذا الحديث « عن أبيه المغيرة » غير يحيى بن يحيى ، وسائر رواة الموطأ عن مالك يقولون : « عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد ، وهو من ولد المغيرة بن شعبة » ولا يقولون : « عن أبيه المغيرة » كما قال يحيى ، ولم يتابعه واحد منهم على ذلك .

ثم قال ابن عبد البر : كتبت هذا وأنا أظن أن يحيى بن يحيى وهم في قوله : « عن أبيه » ، حتى وجدته لعبد الرحمن بن مهدي ، عن مالك ، عن ابن

---

(١) في المطبوع من الموطأ برواية يحيى بن يحيى ، وكذلك في المطبوع من مسند أحمد . . عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ، عن أبيه ، عن المغيرة بن شعبة « بزيادة » عن الثانية ، والأصل حذفها كما في رواية أبي مصعب الزهري ، وكما عند ابن عبد البر في التمهيد الذي أورد رواية الموطأ ، وأخرج الحديث كذلك من طريق أحمد ، وليس في كلا الموضعين زيادة « عن » الثانية ، وكما يفهم من كلامه المذكور آنفاً .
ويؤيد عدم صحة ذكر « عن » الثانية قول ابن حجر في التهذيب (٥/ ٨١) من أن أحمد ابن خالد الأندلسي أورد رواية يحيى ثم قال : وهم فيه يحيى ، والصواب إسقاط لفظة : « عن أبيه » قال (يعني ابن حجر) : وهو كما قال ، والأصل إنما هو : عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن ابن المغيرة ، عن أبيه المغيرة » ا هـ .
قلت : وقد أورده في أطراف المسند (٥/ ٣٦٨) ، (٧٣٥٥) على الجادة .

شهاب ، عن عباد بن زياد ، من ولد المغيرة بن شعبة ، عن أبيه ، كما قال يحيى . ا هـ

وأخرج الحديث مالك في الموطأ من رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٩) ، (٨٧) وقال : « عن أبيه المغيرة بن شعبة » موافقاً في ذلك الصحيح من روايتي يحيى بن يحيى ، وعبد الرحمن بن مهدي .

ولم أقف على من قال : « عن أبيه المغيرة بن شعبة » من أصحاب مالك غير هؤلاء الثلاثة ، كما سيأتي في التخريج .

وأخرجه مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن ص ٤٣ ، باب المسح على الخفين ، (٤٧) بمثل رواية يحيى بن يحيى ، لكن لم يذكر « عن أبيه المغيرة بن شعبة » [١] .

ولم يشر الدارقطني إلى الاختلافين اللذين تقدما في رواية مالك ، وإنما أشار إلى غيرهما كما سيأتي .

وأخرجه الشافعي في مسنده - بترتيب السندي - (١/ ٤٢) ، (١٢٥) ، كما ذكر الدارقطني : عن مالك عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد - وهو من ولد المغيرة بن شعبة - عن المغيرة بن شعبة ، الحديث مختصراً .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٠٢) كتاب الطهارة . باب المسح على الخفين (١٩٦٠ - ١٩٦٢) ثم قال : قصّر مالك بإسناده فرواه مرسلاً ، (يعني : منقطعاً) ، وإنما رواه عباد بن زياد ، عن عروة ابن المغيرة ، عن المغيرة .

وأخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٢٤٧) عن مصعب بن عبد الله بن الزبير ، بمثل رواية الشافعي . ثم قال : قال مصعب : وأخطأ فيه مالك خطأ قبيحاً .

ومن طريق أحمد هذا ، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٢١) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٧ ، ترجمة عباد بن زياد ، وفسَّر كلام مصعب فقال : يعني في قوله « وهو من ولد المغيرة » وصوابه : عباد بن زياد ، عن رجل من ولد المغيرة ، وهو عروة .

---

(١) لعله أورد الإسناد مختصراً ، فحذف ذكر المغيرة ، لشهرة هذا الحديث به .

وأخرجه مسلم في التمييز ص ٢١٩ ، (١٠٣) ، عن يحيى بن يحيى (الحنظلي) بمثل رواية الشافعي ومصعب الزبيري ، ثم قال - بعد أن أخرج الحديث من رواية أبي أويس [١] وغيره : فالوهم من مالك في قوله : عباد بن زياد . من ولد المغيرة ، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان ، كما فسّره أبو أويس في روايته .

وأخرج النسائي رواية مالك هذه في المجتبى (١/ ٥٤) كتاب الصلاة ، باب صب الخادم الماء على الرجل للوضوء ، عن طريق عبد الله بن وهب ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجها ابن عساكر في تاريخه (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٩ ، ترجمة عباد بن زياد .

وأخرجها ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٦٩) فقال : سمعت أبي ، وذكر الحديث الذي رواه مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة . . فذكره .

ثم قال : فسمعت أبي يقول : وهم مالك في هذا الحديث في نسب عباد بن زياد ، وليس هو من ولد المغيرة ، ويقال له : عباد بن زياد بن أبي سفيان .

وإنما هو : عباد بن زياد ، عن عروة وحمزة [٢] ابني المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة ، عن النبي ﷺ .

وأخرجها الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (كما في شرح العلل لابن عبد الهادي ق ٥٦ ب ، ٥٧) فقال : روى مالك في الموطأ عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، من ولد المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعْبة ، أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك ، فذكر قصة وضوئه والمسح على الخفين .

---

(١) أخرجها مسلم في التمييز ، بسنده إلى أبي أويس أنه قال : أخبرني ابن شهاب أن عباد بن زياد بن سفيان أخبره ، أن المغيرة قال : كنا مع رسول الله ﷺ . . . فذكره ولم يشر الدارقطني إلى هذه الرواية لابن شهاب .

(٢) سوف يأتي أن المحفوظ عن الزهري ، روايته عن عباد ، عن عروة ، عن المغيرة ، وروايته عن إسماعيل بن محمد بن سعد ، عن حمزة ، عن المغيرة .

خالفه صالح بن كيسان ، ومعمر ، وابن جريج ، ويونس ، وعمرو بن الحارث ، وعقيل بن خالد ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وغيرهم ، فرووه عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه ، فزادوا في الإسناد « عروة بن الزبير » .

وبعضهم قال : عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد ، عن عروة ، وحمزة ابني المغيرة ، عن أبيهما . قال ذلك عقيل . وعبد الرحمن بن خالد ، ويونس ابن يزيد من رواية الليث عنه ، ولم ينسب أحد منهم عباداً ، إلى المغيرة بن شعبة ، وهو عباد بن زياد بن أبي سفيان ، قال ذلك مصعب الزبيري ، وقاله علي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وغيرهم ، ووهم مالك رحمه الله في إسناده في موضعين : أحدهما : قوله : « عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة » . والآخر: إسقاطه من الإسناد ، عروة ، وحمزة ابني المغيرة . . والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن رجل من ولد المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة) :

فلم أجد من رواه غير مالك بن أنس من رواية روح بن عبادة ، عنه ، كما ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، وقال : فإن كان روح حفظه عن مالك هكذا ، فقد أتى بالصواب عن الزهري .

ولم أقف على من أخرجها .

غير أن ابن عبد البر نقل كلام الدارقطني في التمهيد (١١/ ١٢١) ثم قال : وإسناد هذا الحديث من رواية مالك في الموطأ ، وغيره (يعني روايته هذا الوجه) إسناد ليس بالقائم ، لأنه إنما يرويه ابن شهاب عن عباد بن زياد ، عن عروة ، وحمزة ابني المغيرة بن شعبة ، عن [أبيهما] المغيرة بن شعبة .

وربما حدث به ابن شهاب عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه، ولا يذكر حمزة بن المغيرة .

وربما جمع حمزة وعروة ابني المغيرة في هذا الحديث ، عن أبيهما المغيرة .

ورواية مالك لهذا الحديث عن ابن شهاب ، عن عباد بن زياد ، عن المغيرة ، مقطوعة ، وعباد بن زياد لم ير المغيرة ، ولم يسمع منه شيئاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه) :

(أ) فرواه أبو داود في سننه (١/ ١٠٣) كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين (١٤٩) عن أحمد بن صالح ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس بن يزيد ، عن الزهري ، حدثني عباد بن زياد ، أن عروة بن المغيرة بن شعبة ، أخبره ، أنه سمع أباه المغيرة يقول . . فذكر الحديث بنحو حديث مالك .

ومن طريق أبي داود ، أخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم (٢/ ٧٩٣) .

وأخرجه النسائي في المجتبى (١/ ٥٤) كتاب الصلاة ، باب صب الخادم الماء على الرَّجُل للوضوء .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٣٢٠) كتاب الصلاة ، باب فرض متابعة الإمام ، (٢٢٢١) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٨ ترجمة عباد بن زياد . ثلاثتهم ، عن طريق ابن وهب ، عن يونس ، به بنحوه.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٢٣) كتاب الصلاة ، باب الصلاة بغير أمر الولي ، تعليقاً مجزوماً عن ابن وهب .

كما أخرج الفسوي الحديث في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٩٨) عن أبي صالح ، عن الليث ، حدثني يونس ، عن الزهري ، حدثني عباد بن زياد ، عن عروة وحمزة ابني المغيرة بن شعبة ، أنهما سمعا المغيرة بن شعبة . . فذكره ، هكذا رواه بزيادة « حمزة بن المغيرة » ولم يشر الدارقطني إلى هذه الرواية .

ومن طريق الفسوي ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٢٣) كتاب الصلاة ، باب الصلاة بغير أمر الوالي .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٧٧) ، (٨٨١) ، من طريق عبد الله ابن صالح ، عن الليث ، وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٢٣) من طريق سليمان بن بلال .

كلاهما عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، بمثل رواية الفسوي ، بزيادة حمزة ابن المغيرة .

(ب) وتابع عمرو بن الحارث : يونس بن يزيد ، في روايته هذا الوجه عن الزهري ، يعني بدون « ذكر حمزة » .

وأخرج روايته ابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٠٢) كتاب الوضوء ، باب الرخصة في استعانة المتوضيء . . (٢٠٣) .

والنسائي في المجتبى (١/ ٥٤) كتاب الصلاة ، باب صب الخادم الماء على الرجل للوضوء .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٩ ، ص ٦٠ ، ترجمة عباد بن زياد .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن الزهري، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع عبد الملك بن جريج ، يونس بن يزيد - في روايته الأولى - وعمرو بن الحارث ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ١٩٢) كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين (٧٤٨) عن ابن جريج قال : حدثني الزهري ، عن عباد بن زياد ، أن عروة بن المغيرة ، أخبره أن المغيرة بن شعبة ، فذكره بنحوه .

وأخرجها عبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب) ص ١٥٢ ، (٣٩٧) .

وأحمد في مسنده (٤/ ٢٥١) .

كلاهما عن عبد الرزاق ، وزاد أحمد : ومحمد بن بكر ، قالا : أخبرنا ابن جريج ، به .

ومن طريق أحمد ، أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٢٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٨، ترجمة عباد بن زياد .

والمزي في التهذيب (١٤/ ١٢١) ترجمة عباد بن زياد .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١/ ٣١٧) كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام (١٠٥ - ٢٧٤) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢١٥) كتاب الصلاة ، باب إجازة الصلاة من يأتم .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٧٦) ، (٨٨٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٧٤) كتاب الطهارة ، باب مسح النبي ﷺ على الخفين .

أربعتهم من طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة ، عن المغيرة بن شعبة ، الحديث ، بنحوه . وزاد أبو عوانة ، والطبراني في روايتهما : قال ابن جريج : قال ابن شهاب حدثني إسماعيل بن محمد بن سعد ، عن حمزة بن المغيرة [1] بمثل حديث عباد بن زياد .

وأخرج رواية ابن جريج هذه الشافعي في الأم (١/ ٢٨) .

وفي المسند - بترتيب السندي (١/ ٤٣) ، (١٢٦) ، عن مسلم (هو ابن خالد الزنجي) وعبد المجيد (هو ابن عبد العزيز بن أبي رواد) ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة ، بنحوه ، بدون الزيادة التي في روايتي أبي عوانة والطبراني .

---

(١) هذا وجه آخر لم يشر الدارقطني إليه .

وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ١٩٢) ، (٧٤٨) ، ورواه أحمد في مسنده (٤/ ٢٥١) عن عبد الرزاق ومن طريق عبد الرزاق : مسلم في صحيحه (١/ ٣١٨) ، وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٢٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٢٣) .

وقد أشار مسلم في التمييز ص ٢١٩ ، إلى أن المحفوظ من رواية عباد ذكر عروة بن الزبير ، ومن رواية إسماعيل بن محمد بن سعد : ذكر حمزة بن المغيرة ، حيث قال: والمحفوظ عندنا من رواية الزهري : رواية ابن جريج ، لاقتصاصه الحديث عن الزهري، عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه ، ثم فصل في آخر الحديث : زيادة الزهري عن حمزة بن المغيرة .

ومن طريق الشافعي ، أخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ١٠٠) كتاب الطهارة باب المسح على الخفين (١٩٥٣) .

والبغوي في شرح السنة (١/ ٤٥٥) كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين (٢٣٦) .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/ ١٠١) كتاب الطهارة ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر المغيرة بن شعبة . (٢/ ١٦٦) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢١٤) كتاب الصلاة ، باب إجازة الصلاة من يأتم .

كلاهما عن طريق حجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، به بنحوه .

(د) (هـ) وتابع محمد بن إسحاق ، وصالح بن أبي الأخضر ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري . وقد أشار الدارقطني إلى روايتيهما ، ولم أقف عليهما .

ثم إني وقفت على راو آخر ، تابع من تقدموا ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته وهو :

(ز) صالح بن كيسان :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٤/ ٢٤٩) عن سعد ويعقوب (ابني إبراهيم بن سعد) قالا : ثنا أبي ، عن صالح ، عن الزهري ، حدثني عباد بن زياد ، قال سعد : ابن أبي سفيان : عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه المغيرة بن شعبة ، فذكره بنحوه .

ومن طريق أحمد ، أخرجها ابن عبد البر في التمهيد [1] (١١/ ١٢٤) ، ووصف رواية صالح أنها متقنة .

---

(١) في المطبوع من التمهيد قال : . . . حدثني عباد بن زياد ، قال : حدثنا سعد بن أبي سفيان ، عن عروة ، وقوله : حدثنا سعد بن أبي سفيان ، وهم ، وأصل العبارة : قال سعد : ابنُ أبي سفيان - يريد بيان نسب عباد بن زياد ، وأنه من ولد ابن أبي سفيان، لا أنه راوٍ دخل بين عباد وعروة - وانظر روايتي أحمد وابن عساكر .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٧، ترجمة عباد بن زياد .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/ ١٠٠) كتاب الطهارة ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر المغيرة بن شعبة (١٦٥) .

ومن طريقه : الغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢٧٣) ، (٢٧٦) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٢١٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٧، ترجمة عباد بن زياد .

ثلاثتهم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن صالح بن كيسان ، به .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ، بدون عباد بن زياد) :

(أ) فذكره الدارقطني أن أسامة بن زيد الليثي رواه هكذا عن الزهري ، ولم أقف على روايته .

(ب) وتابع برد بن سنان : أسامة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٢٥١ أ) وقال : غريب من حديث برد بن سنان ، عن ابن شهاب .

(جـ) وتابع عبد الله بن زياد بن سمعان : أسامة ، وبرد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن وهب في موطئه (كما في التمهيد لابن عبد البر ١١/ ١٣٣) عن ابن سمعان ، عن ابن شهاب ، به .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٩ ، ترجمة عباد بن زياد .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عروة ، وحمزة ابني المغيرة ، عن أبيهما ، بدون عباد ابن زياد) .

فرواه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٣٢١) كتاب الصلاة ، باب فرض متابعة الإمام (٢٢٢٢) من طريق يونس بن بكير ، حدثنا جعفر بن برقان ، عن الزهري ، عن حمزة ، وعروة ابني المغيرة بن شعبة ، عن أبيهما المغيرة بن شعبة ، فذكره .

قال ابن حبان :

قصر جعفر بن بُرقان في سند هذا الخبر ، ولم يذكر عباد بن زياد فيه ، لأن الزهري سمع هذا الخبر من عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة بن شعبة ، وسمعه عن حمزة بن المغيرة ، عن أبيه .

النظر في الاختلاف

يتضح من كلام الدارقطني أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عباد بن زياد رجل من ولد المغيرة ، عن المغيرة) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير مالك بن أنس ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وأوثق أصحاب الزهري على الإطلاق ، عند جمهور العلماء [١] وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يُروى عنه ، هكذا ، عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، رجل من ولد المغيرة ، عن المغيرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن رجل من ولد المغيرة ، عن المغيرة .

أما روايته الأولى : فرواها جمهور رواة الموطأ ، وأكثر أصحابه ، عنه ، وهم :

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق قليل الحديث ، وله أوهام [٢] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ٣٣٧ .

- أبو مصعب الزهري : صدوق [1] .

- عبد الرحمن بن مهدي : ثقة ، ثبت ، حافظ ، عالم بالحديث والرجال [2] .

وقد تقدم أن هؤلاء الثلاثة ، رووها بزيادة « عن أبيه » المغيرة بن شعبة .

- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .

- محمد بن الحسن الشيباني : لينه النسائي وغيره من قبل حفظه ، كان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [3] .

- مصعب بن عبد الله بن الزبير : صدوق [4] .

- يحيى بن يحيى الحنظلي : ثقة ، ثبت ، إمام [5] .

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [6] .

أما روايته الثانية : فلم أجد من رواها عنه ، غير روح بن عبادة ، وهو ثقة [7] .

والذي يظهر أن أحفظ الروايتين عن مالك هي الأولى ، وذلك لكثرة أصحابه الذين رووها عنه ، وفيهم الثقات الأثبات ، في حين لم أجد من روى الرواية الثانية عنه غير روح بن عبادة ، وهو مع كونه ثقة ، غير أنه لم يتابع عليها ، وقد خولف .

أما عن مدى وجاهة هذا الوجه ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فهو مرجوح ، وذلك لأن غير واحد من العلماء ، نسب الوهم إلى مالك في قوله عن عباد بن زياد أنه من ولد المغيرة بن شعبة .

---

(١) انظر ص ٣٣٧ .
(٢) انظر ص ٨٧٣ .
(٣) انظر ص ٣٧٣ .
(٤) انظر ص ٤٢٩ .
(٥) انظر ص ٣٧٣ .
(٦) انظر ص ١٦٦ .
(٧) انظر ص ٣٣٧ .

وأن الصحيح أنه عباد بن زياد بن أبي سفيان كما تقدم في التخريج .

والحق أن النفس بين أخذ ورد في قبول نسبة الوهم لمالك ، في أمر قد لا يخفى على العامي ، فكيف بمالك وهو من هو ، وذلك أن عباد بن زياد بن أبي سفيان ليس شخصاً نكرة ، فهو الملقب بعباد بن زياد بن أبيه ، أخو عبيد الله بن زياد [١] . وأبوه هو المعروف بزياد بن أبي سفيان [٢] . وقد ولى معاويةُ عباداً هذا إمرة سجستان بعد عبيد الله بن أبي بكرة [٣] .

ولذلك حاول الإمام الشافعي دفع هذا الوهم ، بصرفه إلى وهم محتمل ، فقال - فيما رواه البيهقي عنه بسنده - وَهِم مالك رحمه الله ، فقال : عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ، وإنما هو مولى المغيرة [٤] ولعل أبا العباس الأصم اعتبر كلام الشافعي ، فروى الحديث وقال فيه : عن عباد بن زياد مولى المغيرة ابن شعبة ، فلم يُصحِّفه كما قال ابن عساكر [٥] .

وهذا الذي ذكره الشافعي ، وإن كان غير مقبول عند البعض [٦] ، إلا أنه تفسير وجيه للدافع الذي جعل مالكاً رحمه الله يَهِم فيه ، فالكلمتان متشابهتان في الحروف وفي المخرج اللفظي ، وإمكان الخطأ في التلفظ ، أو في السماع أمر محتمل جداً .

وإنما أنكر من أنكر على الشافعي توجيهه هذا : لما استقر في الذهن من أن عباد بن زياد هو ابن أبي سفيان - أمير سجستان - وهو إنكار يمكن التسليم به ، لو كان هناك اتفاق من العلماء على أن المراد به عباد هذا ، لكن يشكل عليه أمور :

١ - أن على بن المديني قال : روى ابن شهاب ، عن عباد بن زياد ، وهو

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٨١ - ١٠٠ هـ) ص ٩٦ .
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٥٦ ، ترجمة عباد ابن زياد .
(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٨١ - ١٠٠ هـ) ص ٣٩٧ .
(٤) معرفة السنن والآثار (٢/١٠٢) ، (١٩٦٣) .
(٥) انظر تاريخ دمشق لابن عساكر (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) (ص٥٩, ٦٠).
(٦) المرجع السابق ص ٦٢ ، حيث وهم ابن عساكر الشافعي فيما قاله من أنه مولى المغيرة.

مجهول ، لم يرو عنه غير الزهري [1] ، وابن المديني من أعلم الناس بالعلل والرجال .

٢ - أن ابن أبي حاتم قال في ترجمة عباد بن زياد : . . ووهم مالك في نسب عباد وليس من ولد المغيرة ، ويقال إنه من ولد زياد بن أبي سفيان [2] .

فلم يجزم بأنه عباد بن زياد الأمير ، وإنما عبر بصيغة التمريض .

٣ - أني لم أقف في كتب الأنساب ما يدل على صلة قرابة بين المغيرة بن شعبة ، وعباد ، حتى يعده مالك من ولد المغيرة .

والقول بأنه مولى للمغيرة يحل هذا الإشكال ، والله تعالى أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن رجل من ولد المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة) :

فلم أجد من رواه عنه هكذا ، بإبهام هذا الرجل من ولد المغيرة ، غير مالك ابن أنس من رواية روح بن عبادة ، عنه .

وقد تقدم الكلام عليها ، وأنها غير محفوظة عن مالك .

أما عن وجاهة هذا الوجه ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فيظهر أنه لا يتعارض مع الوجه الثالث ، لأنه يمكن حمل المُبْهَم هنا ، على المُسَمّى هناك ، وعليه فحكم الوجهين واحد ، وسيأتي بيانه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة ، عن المغيرة بن شعبة) :

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيِّد في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه [3] .

---

(١) المرجع السابق ص ٦٢ ، انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٨١) ترجمة عباد بن زياد .
(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٨٠) .
(٣) انظر ص ١٦٤ .

وقد اختلف عنه أيضاً :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة وحمزة ابني المغيرة ، عن المغيرة ، وهذا الوجه لم يشر إليه الدارقطني كما تقدم في التخريج .

أما الرواية الأولى ، رواها عن يونس : عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ كما تقدم .

أما الرواية الأخرى ، فرواها عنه : الليث بن سعد ، وهو ثقة ثبت غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانه ، ونحوه : مالك فلا يقدم عليهم عند التعارض (١) .

وسليمان بن بلال : وهو ثقة (٢) .

وقواعد الترجيح تقتضي ترجيح الرواية الثانية على الأولى ، حيث رواها عنه ثقتان في حين أني لم أجد من روى الرواية الأولى عن يونس غير عبد الله بن وهب .

إلا أنه يشكل على هذا الترجيح ما تقدم من كلام مسلم ، بأن المحفوظ عن عباد ذكر « عروة بن المغيرة » وحده ، وأن ذكر « حمزة بن المغيرة » إنما هو محفوظ من رواية إسماعيل بن محمد بن سعد .

إضافة إلى أن رواية يونس الأولى التي رواها بذكر عروة وحده ، وافقت رواية الثقات من أصحاب الزهري ، له .

في حين أني لم أجد من تابعه على روايته الثانية والله أعلم .

٢ - عمرو بن الحارث الأنصاري المصري :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة وله مناكير (٣) .

---

(١) انظر ص ٦١٤ .

(٢) انظر ص ٤٤٠ .

(٣) انظر ص ٤٥٥ .

٣ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [١] .

وقد صرح في هذا الحديث بالتحديث كما في التخريج .

٤ - محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذ به وما دلسّه [٢] .

٥ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٣] .

٦ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس في الزهري [٤] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ستة ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من عدّ أنه من أثبت أصحاب الزهري .

وسيأتي الكلام عليه ، وأنه أرجح الأوجه المختلف فيها عنه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ، بدون ذكر عباد بن زياد) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - أسامة بن زيد الليثي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا حدث من كتابه ، ضعيف إذا حدث من حفظه [٥] .

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .
(٢) انظر ص ١٧٢ .
(٣) انظر ص ١٩٠ .
(٤) انظر ص ٤٦٥ .
(٥) انظر ص ٢٨١ .

٢ - برد بن سنان :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [١] .

٣ - عبد الله بن زياد ، ابن سمعان :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث ، متهم [٢] .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، ليس فيهم من سلم من الجرح ، وأقواهم برد بن سنان : صدوق يخطيء ، ولم يقل أحد من الثقات إن الزهري يروي هذا الحديث عن عروة بن المغيرة بدون واسطة .

فالقول بعدم رجحان هذا الوجه لا يحتاج إلى إثبات .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عروة وحمزة ابني المغيرة ، عن أبيهما ، بدون ذكر عباد بن زياد) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير جعفر بن بُرقان ، وتقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، ثقة في ميمون بن مهران ، ويزيد الأصم صدوق فيما عداهم [٣] .

كما أن لهذا الوجه علة أخرى ، وهي أن الزهري إنما يروي الحديث عن عروة بواسطة عباد بن زياد ، ويرويه عن حمزة بواسطة إسماعيل بن محمد بن سعد ، فهذا هو المحفوظ عنه كما تقدم .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، للعلتين اللتين تقدم ذكرهما .

الخلاصة

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال الرواة ، أن أرجح الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، هو الوجه الثالث الذي رواه عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه المغيرة بن شعبة ، وذلك لكثرة رواته ، ومعظمهم من الثقات .

---

(١) انظر ص ٣١١ .

(٢) انظر ص ٦٧٧ .

(٣) انظر ص ٧١٤ .

ولذلك رجحه الدارقطني ، ووافقه غير واحد كما تقدم : مسلم ، والبيهقي، وابن عبد البر وغيرهم .

وكذلك الوجه الثاني لا يعارض الوجه الراجح ، لأنه إنما أُبهِم فيه ولد المغيرة ، لكن علَّته : أنه رواية غير محفوظة عن مالك بن أنس كما تقدم في دراسة الوجه الأول .

أما الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن عباد بن زياد رجل من ولد المغيرة ، عن المغيرة ، فلم أجد من رواه غير مالك بن أنس ، وهو مع كونه ثقة ثبتاً ، وأثبت أصحابه ، إلا أنه وهم في روايته هذه ، وقد تقدم أن أكثر العلماء نسبوا الوهم له ، لكونه جعله من ولد المغيرة .

وخالفهم الشافعي ، فذكر أن الصحيح في الرواية عباد بن زياد مولى المغيرة لا من ولد المغيرة ، وهذا محل الوهم في رواية مالك .

وقد وقر في نفسي ، ما ذهب إليه الشافعي ، لحيثيات تقدم ذكرها في دراسة الوجه الأول .

أما الوجه الرابع الذي رواه الزهري ، عن عروة بن المغيرة ، عن المغيرة بلا واسطة ، فمرجوح كذلك ، حيث رواه ثلاثة من أصحابه ، ولم يسلموا من الجرح ، أقواهم برد بن سنان ، وقد أعلّ الدارقطني روايته بالغرابة .

والثقات من أصحاب الزهري ، إنما يروونه بذكر الواسطة بين الزهري وعروة كما تقدم في الوجه الثالث .

أما الوجه الخامس الذي رواه الزهري ، عن عروة وحمزة ابني المغيرة ، عن أبيهما ، فمرجوح أيضاً ، حيث لم أجد من رواه عنه غير جعفر بن برقان ، وهو ضعيف في الزهري .

ثم إن الزهري لا يرويه عن عروة ، إلا بواسطة عباد ، ولا يرويه عن حمزة إلا بواسطة إسماعيل بن محمد بن سعد ، فهذا هو المحفوظ في روايته عنهما كما تقدم ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح ضعيف ، وذلك لجهالة عباد بن زياد ، حيث تقدم

أنه غير عباد بن زياد بن أبي سفيان ، أمير سجستان ، كما نص على جهالته ابن المديني .

وإنما أخرجه مسلم في صحيحه ، لأنه أخرج الرواية الأخرى لحديث المغيرة ، والتي رواها الزهري ، عن إسماعيل بن محمد بن سعد ، عن حمزة بن المغيرة، عن المغيرة ، بنحو حديث عباد والتي لم يتطرق الدارقطني لها .

فكأن مسلماً رأى أن الحديث بمجموع الطريقين يرقى إلى الصحيح لغيره .

ويؤيده أنه قال بنفسه في التمييز : والمحفوظ عندنا من رواية الزهري ، رواية ابن جريج لاقتصاصه الحديث عن الزهري ، عن عباد بن زياد ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ، ثم فصل في آخر الحديث زيادة الزهري عن حمزة بن المغيرة ، كما تقدم .

ثم إن أحاديث المسح على الخفين ، من الأحاديث التي بلغت حد التواتر ، وفي هذا قال ابن المنذر : روينا عن الحسن - البصري - أنه قال : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه مسح على الخفين [1] .

* * *

(١) الأوسط لابن المنذر (١/ ٤٣٠) ، وانظر الاستذكار لابن عبد البر (١/ ٢٧٣) .

الحديث (٩٨)

وسئل - الدارقطني -: عن حديث أبي سلمة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ « **لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عقيل ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

واختلف عن يونس :

فرواه ابن المبارك ، وابن وهب ، وعثمان بن عمر ، عن يونس ، عن الزهري، عن أبي سلمة [١] .

وقال أبو ضمرة : عن يونس ، عن الزهري ، قال : حدث أبو سلمة [٢] .

ورواه محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن سليمان ابن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

[[٣] ورواه زيد بن مسروق [٤] ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة] .

---

(١) يعني : عن عائشة ، موافقاً لرواية عقيل .

(٢) يعني : عن عائشة مرفوعاً ، بإسقاط الواسطة بين الزهري ، وأبي سلمة ، وسيأتي أن هذا الوجه جاء موقوفاً أيضاً ، ولم يشر إليه الدارقطني .

(٣) ما بين المعقوفين مستدرك من النسخة الهندية (٥/ ص ١٢٦) .

(٤) هكذا في المخطوط ، ولم أقف على من اسمه هكذا من رواة الحديث ، ولعلها مصحفة من زيد بن أبي أنيسة ، فهو مشهور بالرواية عن الزهري .

وقال الزبيدي : عن الزهري [1] ، عن القاسم ، عن عائشة .

وكذلك قال مروان بن بشير ، عن الأوزاعي ، عن الزهري .

والصحيح : حديث ابن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن الزهري[2] [3] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

٢ - ومرة يُروى عنه أنه قال : حدث أبو سلمة ، عن عائشة مرفوعاً .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن رجل ، عن القاسم ، عن عائشة .

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة) :

(أ) فذكر الدارقطني أن عقيل بن خالد ، رواه عن الزهري بهذا الوجه .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه إلا أبو موسى المديني في اللطائف (ق٢٨أ) وفي (ق ٣٧ ب) وفي (ق ٦٢ أ) إشارة ، عقب روايتي محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة - الآتيتين في الوجه الثالث - حيث قال :

وأرسله يونس بن يزيد ، وعقيل ، عن الزهري ، عن أبي سلمة .

---

(١) سيأتي في التخريج وجود راو مبهم بين الزهري والقاسم ، فلعله سقط من المخطوط هنا .

(٢) يعني : عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة، كما ذكره فيما سبق .

(٣) العلل للدارقطني (٥/ ق ٧٢ ب) .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، عقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته عبد الله بن المبارك في مسنده ص ١٠٥ ، (١٧٦) عن يونس ابن يزيد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين** » .

وأخرجها أبو داود في سننه (٣/ ٥٩٤) كتاب الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (٣٢٩٠) عن إسماعيل بن إبراهيم ، أبي معمر .

والنسائي في المجتبى (٧/ ٢٤) كتاب الأيمان ، باب كفارة النذر ، من طريق يحيى بن أدم .

وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٢١٦) ، (٤٧٨٣) عن عباد بن موسى .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣) من طريق عبد الله بن عثمان .

ومن طريق الفسوي أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦٩) كتاب الأيمان ، باب من جعل فيه كفارة يمين .

وأخرجها أبو نعيم في الحلية (٨/ ١٩٠) من طريق عبد الله بن عون .

وقال : غريب من حديث الزهري ، عن أبي سلمة ، بذكر الكفارة [1] ، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه .

جميع من تقدم ذكرهم - وعددهم خمسة - رووه عن عبد الله بن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري به .

وتابع عبد الله بن وهب : ابن المبارك في روايته هذه عن يونس .

وأخرج روايته أبو داود في سننه (٣/ ٥٩٥) كتاب الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، (٣٢٩١) .

والنسائي في المجتبى (٧/ ٢٤) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر .

---

(١) لعله يريد : غرابة ذكر الكفارة من هذا الطريق « الزهري عن أبي سلمة مباشرة بلا واسطة » وهي محفوظة في رواية الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة ، كما سيأتي في تخريج الوجه الثالث .

وابن ماجه في سننه (١/ ٦٨٦) كتاب الكفارات ، باب النذر في المعصية ، (٢١٢٥) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٤٢) .

أربعتهم بنحو رواية ابن المبارك السابقة .

كما أخرج أبو زرعة الدمشقي رواية ابن وهب هذه في تاريخه (١/ ٥٠٣ ، ٥٠٤) وأورد كلاماً طويلاً في إعلالها ، حيث قال :

. . . وقد ذاكرت أحمد بن صالح - مَقْدَمَه دمشق سنة سبعة عشرة ومائتين - بحديث الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ : « **لا نذر في معصية الله** » فأخبرني أحمد قال : حدثنا عنبسة ، عن يونس ، عن الزهري ، قال : حدث أبو سلمة [١] . قال أبو زرعة :

فحدثني علي بن الحارث قال : سمعت يحيى بن معين يقول : حدثني أحمد ابن شبويه ، قال كتبت بمصر من حديث ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال « **لا نذر في معصية** » .

قال - أبو زرعة - : فأعجبني هذا الحديث .

قال أحمد بن شبويه : فذكرته لأحمد بن صالح ، وقلت : أصل من أصول الدين ، فلم يقع عليه .

قال أبو زرعة :

ولما رأيت أحمد بن صالح - عند ذكري له هذا الحديث بدمشق - ذكر : عن عنبسة ، عن يونس ، عن الزهري قال : حدث أبو سلمة ، عن عائشة ، علمت أنه لا أصل للحديث عن أبي سلمة ، إذ فيه هذه العلة [٢] .

ورأيت أحمد بن صالح عند ذكر هذا الحديث يعتد بحديث مالك بن أنس ، عن طلحة بن عبد الملك الأيلي ، عن القاسم ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ : « **من نذر أن يعصي الله فلا يعصه** » [٣] .

---

(١) سيأتي تخريج هذه الرواية قريباً ، وأنها موقوفة على عائشة .

(٢) يعني : عدم سماع الزهري من أبي سلمة .

(٣) انظر الموطأ برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٤٧٦) كتاب النذور ، باب ما لا يجوز من =

قال أبو زرعة :

قال علي (يعني : ابن الحارث) : قال يحيى بن معين في حديثه : قال أحمد ابن شبويه : فقدمت المدينة ، فحدثني أيوب بن سليمان بن بلال ، عن أبي بكر إسماعيل بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن ابن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير - الذي يسكن اليمامة - عن أبي سلمة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ قال : « **من نذر أن يعصي الله فلا يعصه** » .

قال أبو زرعة : فإذا الحديث قد بطل . ا هـ .

وقد أورد ابن عساكر كلام أبي زرعة بتمامه في تاريخ دمشق (٧/ ٥٣٩) ترجمة سليمان بن أرقم .

وتابع عثمانُ بن عمر : ابنَ المبارك ، وابنَ وهب ، في رواية هذا الوجه عن يونس .

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٢٤٧) عن عثمان .

ومن طريق عثمان بن عمر ، أخرجها :

النسائي في المجتبى (٧/ ٢٤) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر .

وأبو القاسم البغوي في جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثاً من حديثه ، ص ٥٤ ، (٢٢) .

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥/ ١٢٧) .

والرافعي في التدوين (٣/ ٣٨) [١] .

= النذور في معصية الله (٨) . ويظهر أن هذا الحديث ساقط من رواية يحيى بن يحيى التي وقف عليها ابن عبد البر ، فقال : لم يَفُتْ يحيى بن يحيى في الموطأ حديثاً من أحاديث الأحكام مما رواه غيره في الموطأ إلا حديث طلحة . . (التمهيد ٦/ ١٠٠) .

(١) في المطبوع من جزء البغوي ، وتاريخ بغداد ، والتدوين : عثمان بن عمر بن صفوان، وهو خطأ . إذ الصحيح : عثمان بن عمر ، وأبو صفوان ، كما في تاريخ ابن عساكر.

وابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع من ترجمة عبد الله بن سالم ، إلى عبد الله بن أبي عائشة) ص ٥٥ ، ترجمة عبد الله بن سعيد بن عبد الله ، أبي صفوان الأموي .

وتابع أبو صفوان الأموي ، من تقدم ذكرهم من أصحاب يونس ، في رواية هذا الوجه عنه ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرج روايته الترمذي في جامعه (٤/ ١٠٣) كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن « **لا نذر في معصية** » (١٥٢٤) .

وقال : هذا حديث لا يصح ، لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة .

وفي العلل الكبير - بترتيب أبي طالب القاضي - (٢/ ٦٥١) ، (٢٦٨) .

وقال : سألت محمداً (يعني البخاري) عن هذا الحديث ؟

فقال : روى ابن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري قال : أخبرت عن أبي سلمة ، عن عائشة [١] .

وروى موسى بن عقبة ، وابن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

قال محمد : (يعني : البخاري) وسليمان بن أرقم متروك ، ذاهب الحديث.

وأخرج رواية أبي صفوان أيضاً :

النسائي في المجتبى (٧/ ٢٤) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذور .

وقال : وقد قيل : إن الزهري لم يسمع هذا من أبي سلمة .

وأبو القاسم البغوي في جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثاً ص ٥٤ (٢٢) .

والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ١٢٧) .

والرافعي في التدوين (٣/ ٣٨) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع من ترجمة عبد الله بن سالم -

---

(١) سوف يأتي تخريجه ، وأنه موقوف على عائشة .

إلى عبد الله بن أبي عائشة) ص ٥٥ ، ترجمة عبد الله بن سعيد ، أبي صفوان الأموي .

وتابع الليث بن سعد : من تقدم ذكرهم من أصحاب يونس ، في رواية هذا الوجه عنه ، ولم يشر إليها الدارقطني .

وأخرج روايته الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣) ، عن عبد الله بن صالح ، وابن بكير قالا : حدثنا الليث ، حدثني يونس ، عن الزهري ، به بنحوه .

ثم أعقبه بقوله : حدثنا أبو صالح (عبد الله بن صالح) في آخر كتاب يونس ، قال : حدثني الليث بن سعد ، فذكره .

وأخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢) ترجمة سليمان بن أرقم .

وفي التاريخ الصغير (٢/ ١٨١) تعليقاً مجزوماً عن عبد الله بن صالح .

كما علقها ابن عدي في الكامل (٣/ ١١٠٣) في ترجمة سليمان بن أرقم ، عن البخاري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، أنه قال : حدث أبو سلمة ، عن عائشة) :

فذكر الدارقطني أن أبا ضمرة (أنس بن عياض) ، رواه عن يونس ، عن الزهري ، به هكذا مرفوعاً .

ولم أقف على رواية أبي ضمرة هذه إلا عند النسائي في المجتبى ، حيث رواها عن هارون بن موسى الفروي ، قال : حدثنا أبو ضمرة ، عن يونس ، عن الزهري ، قال حدث أبو سلمة . . . به لكن جاء في الطبعة المصرية (الحلبي) [١] ، وفي الطبعة اللبنانية (دار إحياء التراث اللبناني) [٢] قوله : حدثنا أبو سلمة ، كما جاء في الطبعة اللبنانية (المحققة مؤخراً في مكتب تحقيق التراث الإسلامي) [٣] . قوله : ثنا أبو سلمة ، بصيغة التحديث الدالة على سماع

---

(١) (٧/ ٢٥) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر .

(٢) (٧/ ٢٧) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر .

(٣) (٧/ ٣٤) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر .

الزهري من أبي سلمة لهذا الحديث ، ولو كان التصريح بالسماع هنا ثابتاً ، لاقتضى ذلك ذكر هذه الرواية في تخريج الوجه السابق .

كما يشكل على ما ورد في هذه الطبعات الثلاث للمجتبى ، قول النسائي نفسه قبل رواية الحديث بعدم سماع الزهري للحديث من أبي سلمة ، وإن حكاه بصيغة « قيل » التي تشير إلى عدم جزمه بهذا القول ، وأيضاً جاء في تحفة الأشراف للمزي (١٢/ ٣٦٧) بصيغة : حدّث أبو سلمة ، موافقاً في ذلك الدارقطني ، ومرجّحاً لما ذهب إليه من أن رواية أبي ضمرة ليس فيها التصريح بالسماع ، وسيأتي مزيد كلام على هذه الرواية في دراسة الوجه الأول .

ثم إني لم أقف على من تابع أبا ضمرة في رواية هذا الوجه عن يونس ، عن الزهري به مرفوعاً ، ولكني وقفت على رواية أخرى ليونس - بهذا الإسناد - غير أنها موقوفة على عائشة ، ولم يشر إليها الدارقطني ، ولذلك لم أجعله وجهاً مستقلاً لكن سوف أخرّجه ، وأدخله في الدراسة لما له من أهمية في نتيجة الاختلاف الذي حصل عن يونس بن يزيد ، كما سيأتي بيانه .

وقد أخرج هذه الرواية الموقوفة :

الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣) فقال : حدثنا عبد الله بن عثمان في كتاب يونس في الأصل ، قال : ثنا عبد الله (ابن المبارك) ، قال : أخبرنا يونس ، عن الزهري (قال) : وبلغني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة قالت : لانذر في معصية الله عز وجل ، وكفارته كفارة يمين .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦٩) كتاب الأيمان ، باب من جعل فيه كفارة يمين .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٥٣٩) ترجمة سليمان بن أرقم .

كلاهما من طريق الفسوي .

وأخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢) ترجمة سليمان بن أرقم [١] .

---

(١) دخل في التاريخ الكبير ، إسناد في آخر ، وقد ذُكِرا مُفَرقين في الصغير ، فانظره ، وانظر كذلك تعليق محقق التاريخ الكبير .

وفي التاريخ الصغير (٢/ ١٨١) عن عبد الله بن عثمان ، به ، بمثل رواية الفسوي .

وأخرجها ابن عدي في الكامل (٣/ ١١٠٣) ترجمة سليمان بن أرقم ، وقال فيه : قال لنا عبد الله بن عثمان [عن ابن المبارك] .

وتابع عنبسة بن خالد : ابن المبارك ، في روايته الحديث عن يونس ، موقوفاً على عائشة .

وقد أخرج روايته الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٤) فقال : حدثني أبو محمد الأموي ، عن عنبسة بن خالد ، قال : حدثنا يونس ، عن الزهري قال : [حدَّث] [1] أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : « **لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين** » .

ومن طريقه أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٥٣٩) ترجمة سليمان بن أرقم .

كما أخرجها من طريق الفسوي أيضاً ، البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦٩) كتاب الأيمان ، باب من جعل فيه كفارة يمين .

وقال : هذا يدل على أنه - أي الزهري - لم يسمعه من أبي سلمة ، وإنما سمعه من سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة .

لكن وقع فيه زيادة « قال رسول الله ﷺ » ، مما يقتضي رفع الحديث ، والأصل أنه موقوف ، كما في روايتي الفسوي ، وابن عساكر .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة) :

(أ) (ب) فأخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٥٩٥) كتاب الأيمان والنذور ، باب

---

(١) في المطبوع من المعرفة والتاريخ : « أخبرني » وهو خطأ طباعي ، والصحيح «حدث» كما في تاريخ ابن عساكر ، وسنن البيهقي ، ويؤيده أن الرواية الموقوفة على عائشة لم ترد إلا هكذا ، بإفادة عدم السماع بين الزهري ، وأبي سلمة .

من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، (٣٢٩٢) ، عن أحمد بن محمد بن المروزي ، حدثنا أيوب بن سليمان ، عن أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان ابن بلال ، عن ابن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن الزهري ، عن سليمان ابن أرقم ، أن يحيى بن أبي كثير أخبره ، عن أبي سلمة ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « **لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين** » .

قال أحمد بن محمد المروزي : إنما الحديث حديث علي بن المبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن الزبير ، عن أبيه ، عن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ .

وعقَّب أبو داود على ذلك بقوله : أراد أن سليمان بن أرقم وهم فيه ، وحمله عنه الزهري ، وأرسله عن أبي سلمة ، عن عائشة رحمها الله .

قال أبو داود : روى بقية ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن محمد بن الزبير ، بإسناد علي بن المبارك ، مثله .

وأخرجه من طريق أيوب بن سليمان :

الترمذي في جامعه (٤/ ١٠٣) كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية (١٥٢٥) .

وقال : هذا حديث غريب ، وهو أصح من حديث أبي صفوان ، عن يونس، وأبو صفوان هو مكي ، واسمه عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد روى عنه الحميدي ، وغير واحد من جِلَّة أهل الحديث .

والنسائي في المجتبى (٧/ ٢٥) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر .

وقال : سليمان بن أرقم متروك الحديث ، والله أعلم ، خالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث [١] .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٣٠) .

وفي مشكل الآثار (٣/ ٤٢) .

---

(١) يعني : فرووه عن يحيى ، عن محمد بن الزبير ، عن أبيه ، عن عمران بن حصين مرفوعاً ، كما تقدم فيما نقله أبو داود عن المروذي ، وكما سيأتي في كلام البيهقي .

وقال : وسليمان بن أرقم ، فليس ممن يقبل أهل الإسناد حديثه ، ولو كان هذا الحديث صحيحاً ، لكان موافقاً لما قد ذكرناه من جنسه في الباب الذي قبل هذا الباب .

وابن عدي في الكامل (٣/ ١١٠٣) ترجمة سليمان بن أرقم .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ٢٧٢) ، (١٧١٩) .

والبغوي في شرح السنة (١٠/ ٣٣) كتاب الأيمان ، باب لا نذر في معصية (٢٤٤٧) .

وقال : وهذا حديث غريب .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦٩) كتاب الأيمان ، باب من جعل فيه كفارة يمين .

وقال : وهذا وهم من سليمان بن أرقم ، فيحيى بن أبي كثير إنما رواه عن محمد بن الزبير الحنظلي ، عن أبيه ، عن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ ، كذلك رواه ابن المبارك عن يحيى بن أبي كثير .

وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ٣٧ أ) وفي (ق٦٢أ) وقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري هكذا ، غير هذين الرجلين (يعني : ابن أبي عتيق وموسى ابن عقبة) .

وأرسله يونس بن يزيد ، وعقيل ، عن الزهري ، عن أبي سلمة .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٥٣٨) ترجمة سليمان بن أرقم .

وابن الصابوني في تكملة إكمال الإكمال ص ٧٠ .

وتابع إسماعيلُ بن أبي أويس ، أيوبَ بن سليمان في روايته عن أبي بكر بن أويس ، به .

وقد أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول ق/ ٢٨١ ب) .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، إلا ابن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، تفرد به ابن أبي أويس .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٦٩) كتاب الأيمان ، باب من جعل فيه كفارة يمين .

وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ٢٨ أ) .

وقال : هذا حديث غريب بهذا الإسناد ، لم يروه عن الزهري هكذا غير هذين الرجلين ، ورواه عقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد عن الزهري ، مرسلاً، عن أبي سلمة .

وأخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢) .

وفي التاريخ الصغير (٢/ ١٨٠) تعليقاً مجزوماً عن ابن أبي أويس .

ومن طريقه : أخرجها ابن عدي في الكامل (٣/ ١١٠٢) ترجمة سليمان بن أرقم .

وأخرجها الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ١٩٦) ترجمة سليمان بن أرقم ، تعليقاً مجزوماً عن سليمان بن بلال . . وقال : الحديث لا يكتب .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) :

(أ) فذكر الدارقطني أن زيد بن أبي أنيسة ، رواه هكذا عن الزهري ، ولم أقف على من أخرج روايته .

(ب) لكني وقفت على متابع له ، ولم يشر الدارقطني إليه ، وذلك فيما أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٢٤٧) قال : ثنا عثمان (هو ابن عمر) ، قال : ثنا يونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « **لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين** » .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن رجل ، عن القاسم ، عن عائشة) :

(أ) وأخرج روايته النسائي في المجتبى (٧/ ٢٤) كتاب الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر ، عن كثير بن عبيد ، قال : حدثنا محمد بن حرب ، عن الزبيدي، عن الزهري ، أنه بلغه عن القاسم ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « **لا نذر في معصية** » .

وأخرجها أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (١/ ٥٠٤) .

وقال : ونرى إذ احتج به أحمد بن صالح في هذا المجلس أنه عنده ثبت ، مقبول ، صحيح الأصل عن القاسم [١] .

---

(١) يريد به : رواية القاسم التي أخرجها مالك في الموطأ ، من مسند عمران بن حصين ، وقد تقدمت .

والفسوي [1] في المعرفة والتاريخ (٣/ ٥١) .

كلاهما من طريق محمد بن حرب ، قال : حدثنا الزبيدي ، عن الزهري ، به .

وأخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢) ترجمة سليمان بن أرقم .

وفي التاريخ الصغير [2] ، (٢/ ١٨١) .

تعليقاً مجزوماً عن حيوة ، عن محمد بن حرب ، عن الزهري ، به .

ومن طريق البخاري ، أخرجها ابن عدي في الكامل (٣/ ١١٠٣) ترجمة سليمان بن أرقم .

(ب) وذكر الدارقطني أن الأوزاعي ، تابع الزبيدي في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وقد رواه عن الأوزاعي مروان بن بشير .

ولم أقف على من أخرج روايته .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة) :

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١ - عقيل بن خالد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [3] .

---

(١) في المطبوع من المعرفة هكذا « حدثنا محمد بن حرب ، قال : حدثنا ... عن الزهري » وقد علق المحقق بقوله : الاسم رسمه « الرسلها » ولم أتبينه ، وقد أوضح التخريج أن المراد « الزبيدي » .

(٢) سقط من المطبوع ذكر الزهري والزبيدي .

(٣) انظر ص ١٨٥ .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] واختلف عن يونس في هذا الحديث من أربعة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا مرفوعاً .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري أنه قال : حدث أبو سلمة ، عن عائشة مرفوعاً .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري أنه قال : حدث أبو سلمة ، عن عائشة موقوفاً .

(د) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت [٢] .

- عبد الله بن وهب : ثقة ، حافظ [٣] .

- عثمان بن عمر بن فارس : ثقة [٤] .

- عبد الله بن سعيد : أبو صفوان الأموي : [٥] ثقة .

- الليث بن سعد : وهو ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك ومعمر ونحوهما فلا يقدم على أحدهم عند المخالفة [٦] .

وأما روايته الثانية : فلم أجد من رواها عنه غير أبي ضمرة ، أنس بن عياض، وهو ثقة ربما يخطئ [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ٣٣٥ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) انظر ص ١٦٦ .

(٥) انظر ص ١٣٤٥ .

(٦) انظر ص ٦١٤ .

(٧) انظر ص ٨٣٧ .

وأما روايته الثالثة : فروها عنه راويان من أصحابه ، هما :

- عبد الله بن المبارك : وقد تقدم أنه : ثقة ، ثبت .

- عنبسة بن خالد - ابن أخي يونس : صدوق ، وكانت أصول كتب عمّه عنده ، أو نسخ منها [1] .

وأما روايته الرابعة : فلم أجد من رواها عنه غير عثمان بن عمر بن فارس : وقد تقدم أنه ثقة .

والذي يظهر أن جميع الروايات السابقة مسموعة عن يونس ، ما عدا الرواية الثانية التي رواها عنه أبو ضمرة ، فغير محفوظة عن يونس ، وذلك لأن يونس لا يرويه عن الزهري بلفظ « حدث أبو سلمة » ، أو « بلغني عن أبي سلمة » إلا موقوفاً على عائشة كما في روايتي ابن المبارك ، وعنبسة عنه ، والعلة تُحمَل على أبي ضمرة ، فهو مع كونه ثقة إلا أن له أخطاء ، ولعل هذه الرواية منها ، وأما ما تقدم في التخريج من أن رواية أبي ضمرة عند النسائي بلفظ يفيد سماع الزهري ، من أبي سلمة ، فخطأ قديم في النسخ المخطوطة لمجتبى النسائي [2] ، والمعوَّل على ما جاء في كلام الدارقطني ، وما في تحفة الأشراف للمزي ، من أنه بلفظ « حدث » الذي لا يفيد السماع .

يبقى بعد ذلك الكلام على أي الروايات الثلاثة الباقية ، مسموعة عن يونس ؟

ومن النظر في أحوال الرواة ، ومن تأمل تخريج الروايات ، يتضح أن الرواية الثالثة مسموعة عنه ، وذلك لأنه حدث بها من كتابه ، كما أفادته رواية الفسوي، إضافة إلى أن عنبسة بن خالد كان يملك كتب عمِّه يونس ، ويحدث منها ، ويونس ثقة في الزهري إذا حدث من كتابه .

---

(١) انظر ص ١٣٤٤ .

(٢) بدليل أنها هكذا في النسخة التي عند الإمام السندي المتوفي سنة ١١٣٨ هـ ، وفي نسخة المطبعة النظامية بالهند سنة ١٢٩٠ هـ ، والتي قوبلت بالنسخة اليمنية التي قرأ فيها الإمام الشوكاني وعليها اسمه بخط يده ، وبالنسخة التي كانت عند الشيخ محمد إسحاق الدهلوي (انظر مقدمة النسخة المحققة من المجتبى ١/ ٢١ م وما بعدها) .

ومما يؤيد هذا الاحتمال ، ثقة من دونه من رجال الإسناد [1] .

ثم إن الرواية الأولى ليونس مسموعة عنه أيضاً ، إذ حدث بها من كتابه ، كما تقدم في تخريج رواية الليث عنه ، وتؤيده رواية الأكثرين من أصحابه لها عنه ، ومتابعة عقيل بن خالد .

وأما رواية يونس الرابعة : فيظهر أنها غير محفوظة ليونس ، وأنه ربما حدث بها من حفظه ، إذ لم أجد من رواها عنه غير عثمان بن عمر ، وهو مع كونه ثقة ، غير أنه لم يُتابع عليها .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن رواية يونس لهذا الوجه محفوظة عنه .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، عقيل بن خالد ، ويونس ابن يزيد ، وكما ترى فهما ثقتان ، وعُدّا من أثبت أصحابه .

أما عن مدى رجحانه ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فإن أكثر العلماء من المتقدمين ضعَّفوه وحمَّلوا الزهري علَّته ، وأن الصحيح في الرواية أنه لم يسمعه من أبي سلمة مباشرة ، وإنما بواسطة سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة .

وقد تقدم في التخريج إعلال غير واحد لها بهذه العلة كالبخاري ، والترمذي، وأبي داود ، وأبي زرعة الدمشقي ، والبيهقي .

كما وافقهم ابن عبد البر حيث وصفها بأنها : حديث منكر عند جماعة أهل العلم بالحديث (التمهيد ٦/ ٩٦) . وكذلك ابن القطان في الوهم والإيهام (١/ ٢٧٢ أ) ، وابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (مع عون المعبود ٩/ ١١٥)، وابن حجر حيث قال في الفتح (١١/ ٥٨٧) : رواته ثقات ، لكنه معلول ، فإن الزهري رواه عن أبي سلمة ، ثم بيَّن أنه حمله عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، فدلَّسه بإسقاط اثنين ، وحسَّن الظن بسليمان وهو عند غيره ضعيف باتفاقهم .

---

(١) يعني : عبد الله بن عثمان ، عبدان انظر ص ٦٥٦ ، وقد تقدم أن عبد الله بن المبارك ثقة ثبت .

وذهب بعض المتأخرين إلى نفي تهمة التدليس عن الزهري هنا ، والقول بأن الوجهين مسموعان له ، كالسندي ، الذي قال في حاشيته على المجتبى (٧/ ٣٤ - الطبعة المحققة . .) : وحديث عائشة في بعض إسناده : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وفي بعضها : حدثنا أبو سلمة ، وهذا يثبت سماع الزهري عن أبي سلمة ، وفي بعضها : عن سليمان بن أرقم ، أن يحيى بن أبي كثير حدثه أنه سمع أبا سلمة ، وهذا الاختلاف يمكن دفعه بإثبات سماع الزهري مرة عن سليمان ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، ومرة عن أبي سلمة نفسه .

والألباني ، الذي ردَّ على هذه التهمة في إرواء الغليل (٨/ ٢١٦ ، ٢١٧) أي : بأن الزهري إمام حافظ ، فليس بكثير عليه أن يكون له إسنادان . . . ويؤيد هذا أنه قد صرح بالتحديث في رواية له ، فقال النسائي - ثم ذكر رواية أبي ضمرة عن يونس .

الثاني : لم يتفرد سليمان بن أرقم بروايته عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن عائشة . ا هـ .

لكن ما استدلا به في نفي التهمة عن الزهري ، فيه نظر ، لأنهما اعتمدا على رواية النسائي التي فيها التصريح بالسماع ، وقد تقدم القول بأنها خطأ قديم في نسخ المجتبى ، وأن الصحيح عدم التصريح بالسماع ، كما أفاده كلام الدارقطني ، والمزي في التحفة .

والذي يظهر أن هذه العلة منتفية عن الزهري لا بما ذكراه ، ولكن بما أفاده السهارنفوري ، في بذل المجهود (١٤/ ٢٥٠ بتصرف) ، من أن الزهري متفق على جلالته وإتقانه في الحديث ، فلو سُلِّم أنه دلَّس فأسقط سليمان بن أرقم ، ويحيى ، فهذا لا يخلو من أمرين :

(أ) إما أن يكون قد ظن أن سليمان ثقة ، وهو أمر مستبعد ، وذلك لاتفاق العلماء على ضعفه ، فكيف يخفى حاله على من هو مثل الزهري ، وقد أدركه .

(ب) وإما أن يكون على علم بحاله ، لكنه أسقطه متعمداً ، وهذا النوع من التدليس هو شر أنواعه ، وهو ما يسمى بتدليس التسوية ، والزهري بريء منه

عند العلماء [1] ، وذلك لأن هذا النوع يقدح في الراوي وينزله عن درجة القبول ، وهما أمران لم يوصف بهما الزهري ، بدليل أن العلماء قبلوا قوله « عن » كما نص على ذلك الحلبي [2] .

قلت : ولعل النسائي نظر إلى هذا الاعتبار ، فلم يجزم بهذه العلة في الحديث، وعبَّر عنها بصيغة التمريض فقال : وقد قيل : إن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة .

ثم إن الذي يظهر أن معتمد العلماء في حكمهم على رواية الزهري بالتدليس، الروايات التي جاء فيها التصريح بوجود واسطة بين الزهري وأبي سلمة ، والتي عبَّر عنها بقوله : « حدث أبو سلمة » أو « بلغني عن أبي سلمة » ، ثم جاءت رواية سليمان بن أرقم ، فوضَّحت الواسطة ، فإن كان كذلك ، ففيما اعتمدوه نظر ، وذلك لأنه تقدم في التخريج أن تلك الروايات جاءت موقوفة على عائشة، لا مرفوعة ، والمرفوع منها « رواية أبي ضمرة عن يونس » لم تسلم من العلة كما تقدم .

ولعله قد صح عدم سماع الزهري من أبي سلمة للرواية الموقوفة ، لكن المرفوعة مسموعة له ، وإن كان قد عنعنها ، لأن عنعنته محمولة على الاتصال ، ما لم يرد نافٍ لذلك ، وهو هنا لم يوجد .

وبناءً عليه ، يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، إنه قال : حدَّث أبو سلمة ، عن عائشة مرفوعاً) :

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، من رواية أبي ضمرة عنه ، وقد تقدم الكلام عليها ، وأنها غير مسموعة ليونس ، وتُحمَل العلة فيها على أبي ضمرة ، حيث أخطأ فيها ، وعليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

---

(١) انظر الرواة الذين وصفوا بهذا النوع من التدليس ، وفي « التدليس في الحديث » للدكتور مسفر الدميني ص ٦٠ .

(٢) التبيين ص ٥٠ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة، عن عائشة) :

فلم أجد من رواه عنه غير راويين هما :

١ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

٢ - موسى بن عقبة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٢] .

كما تقدمت الإشارة إلى أن هذه الرواية عن الزهري هي التي اعتمدها من أعلَّ الوجه الأول بالانقطاع ، ونسب التدليس فيها إلى الزهري ، وهذه الرواية ضعيفة جداً من جهة سليمان بن أرقم ، فقد تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [٣] ، وقد انقلب عليه إسناد هذا الحديث ، وأن الصحيح رواية يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن الزبير الحنظلي ، عن أبيه ، عن عمران بن حصين[٤]، ولذلك أعلَّها غير واحد من العلماء كما تقدم في التخريج .

وكما ترى ، فإن هذه الرواية مع كونها مُعلَّة ، غير أنها محفوظة عن الزهري ، فقد سمعها هكذا من سليمان بن أرقم ، ورواها عنه ، بدليل أن موسى بن عقبة رواها عنه وهو ثقة ، وتابعه عليها ابن أبي عتيق .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) :

فلم أجد من رواه عنه غير راويين :

---

(١) انظر ص ٤٦٧ .

(٢) انظر ص ٦٨٩ .

(٣) انظر ص ٣٨٥ .

(٤) انظر طرق هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير : في المجتبى للنسائي (٧/ ٢٥ وما بعدها) كتاب الأيمان ، باب كفارة النذر .

١ - **زيد بن أبي أنيسة** - لو صحت الرواية عنه : -

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [١] .

٢ - **يونس بن يزيد** :

وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة له ، وأنه ربما وهم فيها ، حيث حدث بها من حفظه لا من كتابه .

والذي يظهر أن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، وذلك لكون رواية يونس معلولة .

وأما رواية زيد بن أبي أنيسة ، فما زال الشك في روايته هذه قائماً ، حيث لم أقف على من رواها ، وعلى فرض التسليم بكونها صحيحة ، فلا تعارض الوجه الأول الذي رواه اثنان من أوثق أصحابه عنه .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن رجل ، عن القاسم ، عن عائشة) :

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

١ - **محمد بن الوليد الزبيدي** :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [٢] .

٢ - **عبد الرحمن الأوزاعي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [٣] ، غير أن الراوي عنه : مروان بن بشير ، لم أقف على ترجمته في من اشتهر برواية الحديث [٤] .

ولعله مروان بن سالم الغفاري ، فهو المشهور بالرواية عن الأوزاعي [٥] ، لكنه متروك ، ومتهم بالوضع [٦] .

---

(١) انظر ص ٤٦٩ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) انظر ص ١٥٤ .

(٤) وقفت على ترجمة في تاريخ ابن عساكر (١٦/ ٣٣٦) لمروان بن بشير بن أبي سارة ، مولى الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، لكنه ليس هو الذي معنا في الرواية ، فذلك ليس من حملة هذا العلم .

(٥) انظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٩٣) ترجمة الأوزاعي .

(٦) تقريب التهذيب ص ٥٢٦ ، (٦٥٧٠) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٨٤) .

فإن كان كذلك فإن روايته لا يُعْتدّ بها .

والذي يظهر أن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، لما تقدم من الكلام حول رواية الأوزاعي ، وأما رواية الزبيدي فلا تقوى على معارضة روايتي من رويا الوجه الأول عن الزهري ، فهما أكثر .

وأما ما ذكره أبو زرعة الدمشقي ، من أن لرواية القاسم أصلاً في الموطأ ، فلا يُقوي هذا الوجه الذي معنا ، وذلك لوجود الرجل المبهم في إسناده ، والله أعلم .

الخلاصة

مما تقدم في النظر في الاختلاف ، يتضح عدم رجحان الأوجه : الثاني ، والرابع ، والخامس ، كما تقدم بيانه في موضعه .

أما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن عائشة فمحفوظ عنه ، لرواية اثنين من ثقات أصحابه له عنه ، وهما : عقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد، على إحدى الروايتين المحفوظتين عنه .

وكذلك الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، فمحفوظ عنه أيضاً ، وذلك لرواية اثنين من أصحابه له عنه ، أحدهما ثقة ، والآخر صدوق .

فمرة سمع الحديث من أبي سلمة مباشرة ، ومرة بواسطة .

وأما ما ذكره غير واحد من العلماء من نسبة التدليس للزهري في روايته الوجه الأول ، فقد تقدم الكلام عليها ، وأنه لم يدلِّسه ، على الراجح .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الأول : صحيح الإسناد خاصة من الرواية التي أوردها ابن المبارك في مسنده ، وأما من الوجه الثالث ، فهو معلول من جهة سليمان بن أرقم ، لكن جاء الحديث من طريق آخر إسناده صحيح ، وذلك فيما أخرجه الطيالسي في مسنده ص ٢٠٨ ، (١٤٨٤) حيث قال : حدثنا حرب بن شداد ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً : « **لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين** » .

وحرب بن شداد : ثقة [١] ، وكذلك ابن أبي كثير [٢] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٥٥ ، (١١٦٥) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٩٧) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٩٦ ، (٧٦٣٣) ، وانظر التهذيب (١٣/ ٢٣٥) .

الحديث (٩٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ : « **العَجْماء جرحها جُبَار ، والمعدن جُبَار ، وفي الركاز الخمس** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن جريج ، وليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده : عن أبي هريرة .

وقيل : [عنهم] (١) عن الزهري ، عن سعيد وحده .

ورواه مالك ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة .

وقيل : عن القعنبي (٢) ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، وكذلك قال مصعب (٣) .

وقال ابن وهب : عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده، عن أبي هريرة .

ورواه يزيد بن زريع ، عن معمر (٤) ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، وكذلك قال زمعة بن صالح ، والزبيدي .

واختلف عن يونس بن يزيد :

فرواه شبيب بن سعيد ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي

---

(١) في المطبوع « عنه » وقد أثبت التخريج أن ثلاثتهم رووا هذا الوجه أيضاً .

(٢) ، (٣) ، (٤) سيأتي في التخريج أن هؤلاء الثلاثة أيضاً لهم روايات أخرى غير التي أشار إليها الدارقطني .

سلمة ، عن أبي هريرة وخالفه ابن وهب [فرواه] عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة .

ورواه إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله وحده ، عن أبي هريرة .

والصحيح : عن الزهري ، وعن سعيد وأبي سلمة .

وحديثه عن عبيد الله [1] غير مدفوع ، لأنه قد اجتمع عليه اثنان[2] ، والله أعلم [3] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وعن أبي هريرة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله وحده ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٦٤) كتاب الزكاة ، باب إيجاب الخمس في الركاز ، (٢٣٢٦) ، عن عمرو بن علي ، حدثنا أبو عاصم ، حدثنا ابن

---

(١) يعني : وحده ، عن أبي هريرة ، لكن سيأتي في دراسة الاختلاف أنه وجه مرجوح .

(٢) يعني : إسحاق بن راشد ، والأوزاعي ، كما سيأتي في التخريج .

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ٣٨٧) .

جريج ، أخبرني الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **العجماء جبار ، والبئر جبار ، وفي الركاز الخمس** » .

(ب) وذكر الدارقطني ، أن الليث بن سعد ، تابع ابن جريج ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(جـ) وتابع سفيان بن عيينة ، ابن جريج ، والليث بن سعد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني- (١/ ٢٥٦) (٥٦٣) عن أحمد بن عبدة ، قال : أخبرنا سفيان ، عن الزهري ، به، بمثله ، غير أنه لم يذكر « البئر جبار » .

(د) وتابع مالك بن أنس ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد ذكر الدارقطني أن ابن وهب ، رواه هكذا عن مالك ، عن الزهري ، ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم وقفت على رواية تابع فيها مصعبُ الزبيري ، ابن وهب .

وقد أخرجها بيبي بنت عبد الصمد في جزئها المشهور ، ص ٧١ ، (٩٦) .

وأخرجها العلائي في بغية الملتمس ص ١٢٠ .

كلاهما من طريق مصعب الزبيري ، عن مالك ، عن الزهري ، به ، مقتصرين فيها على قوله : « **في الركاز الخمس** » .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٤٦) كتاب الزكاة ، باب إيجاب الخمس في الركاز ، (٢٣٢٦) ، عن عمرو بن علي ، عن أبي عاصم ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، به ، بمثله ، بدون ذكر « **المعدن جبار** » .

(ب) وتابع الليث بن سعد ، ابن جريج ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٤٢٤) كتاب الركاز ، باب ذكر الركاز (٥٨٣١ ، ٢/٥٨٣٢ ، ٣) عن قتيبة ، عن الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، « **العجماء جرحها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس** » .

(جـ) وتابع ابن عيينة ، ابن جريج ، والليث ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٤٣٧) كتاب الزكاة ، باب في الركاز يجده القوم (١٠٧٧٩) عن ابن عيينة ، عن الزهري ، به ، مقتصراً على قوله « **في الركاز الخمس** » .

وأخرجها ابن ماجه في سننه (٢/ ٨٩١) كتاب الديات ، باب الجُبَار ، (٢٦٧٣) عن ابن أبي شيبة ، به مقتصراً على قوله : « **العجماء جرحها جبار ، والمعدن جبار ، والبئر جبار** » ولم يذكر « الركاز » .

كما أخرجها من طريق سفيان :

الترمذي في جامعه (٣/ ٦٦١) كتاب الأحكام ، باب ما جاء في العجماء جرحها جبار ، (١٣٧٧) عن أحمد بن منيع وقال : حديث حسن صحيح .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٣) كتاب الزكاة ، باب المعدن ، (٢/ ٢٢٧٤) .

وفي المجتبى (٥/ ٣٣) ، عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي .

والحربي في غريب الحديث (١/ ٢٤٣) ، عن مسدد بن مسرهد .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢٠٣) كتاب الجنايات ، باب ما أصابت البهائم في الليل والنهار .

والدارقطني في سننه (٣/ ١٤٩) كتاب الحدود (٢٠٤) عن أبي بكر النيسابوري .

كلاهما عن يونس بن عبد الأعلى .

وأخرجها الذهبي في معجم الشيوخ الكبير (٢/ ٢٩٤) ترجمة محمد بن نصير (٨٦٠) من طريق عبد الرحيم بن [منيب] .

خمستهم تابعوا أبا بكر بن أبي شيبة ، في رواية هذا الوجه عن ابن عيينة ، وهو عند الحربي ، والذهبي مختصراً ، كما أن الطحاوي ، والدارقطني قالا في روايتهما :

فقال السائل : يا أبا محمد (هو سفيان بن عيينة) ، معه أبو سلمة ؟ فقال : إن كان معه فهو معه .

(د) وتابع مالك بن أنس ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد ذكر الدارقطني أن القعنبي ، ومصعب الزبيري روياه هكذا عن مالك ، فأما رواية القعنبي :

فقد أشار إليها ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٩) تعليقاً ، فقال :

رواه القعنبي ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، لم يذكر أبا سلمة ، هكذا ذكره إسماعيل القاضي ، عن القعنبي .

ثم قال : وهو عندنا في الموطأ للقعنبي ، من رواية علي بن عبد العزيز ، عن القعنبي [1] : مالك ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة جميعاً ، عن أبي هريرة ، مسنداً ، كما رواه يحيى وغيره في الموطأ ، هكذا ذكره القعنبي في كتاب الديات في الموطأ .

وذكره في كتاب الزكاة ، فقال فيه : مالك أنه بلغه أن رسول **الله** ﷺ قال : « **في الركاز الخمس** » اختصر إسناده ولفظه .

وأما رواية مصعب الزبيري :

فأخرجتها بيبي بنت عبد الصمد في جزئها ص ٧١ ، (٩٥) .

وأخرجها العلائي في بغية الملتمس ص ١٢٠ .

كلاهما من طريق مصعب ، عن مالك ، عن الزهري ، به ، مقتصرين فيها على قوله « **في الركاز الخمس** » .

---

(١) سيأتي تخريج رواية القعنبي هذه ، وأن الغافقي أخرجها في مسند الموطأ .

(هـ) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

فقد ذكر الدارقطني ، أن يزيد بن زريع ، رواه عن معمر هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(ز) وتابع زمعة بن صالح ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٠٤ ، (٢٣٠٥) لكنه أحال إسناده على إسناد حديث قبله فيه : عن زمعة ، عن الزهري ، عن سعيد أو غيره ، عن أبي هريرة ، وزمعة إنما يرويه بذكر سعيد وحده كما في رواية ابن عدي - الآتية - الذي دخل من طريق أبي داود الطيالسي ، ويؤيده كلام الدارقطني .

ومن طريق الطيالسي ، أخرجها ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٨٦) ترجمة زمعة بن صالح وقال : هذا غريب عن الزهري ، وإن كان قد رواه غير زمعة عنه .

(ط) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٩/ ٣٩٠) من طريق أبي عتبة ، أحمد بن الفرج .

وفي السنن (٣/ ١٥١) كتاب الحدود (٢٠٦) من طريق يزيد بن عبد ربه .

كلاهما عن بقية بن الوليد [١] ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

---

(١) في العلل هكذا : « ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج ، حدثني الزبيدي » بدون ذكر « بقية » والأصل إثباته ، لأن أحمد بن الفرج معروف بروايته عن بقية ، وليس له رواية عن محمد ابن الوليد الزبيدي ، (انظر ترجمته في تاريخ دمشق الجزء المطبوع من ترجمة أحمد بن عتبة إلى ترجمة محمد بن المؤمل) ص ١٣٤ .
ثم إن المزي أورد ترجمة أبي عتبة أحمد بن الفرج في قسم الكنى من تهذيب الكمال=

(ي) وتابع جعفر بن برقان ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري، ولم يشر الدارقطني إليه .

وقد أخرجه الدارقطني نفسه في السنن (٣٠/ ١٥١) في الحدود ، (٢٠٦) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٨٦٨) كتاب العقول ، باب جامع العقل (١٢) .

= (٣٤/ ٦٦) وقال : أبو عتبة ، أحمد بن الفرج ، الحجازي ، كذلك تقدم في الأسماء ، وقد وهم في ذلك ، لأنه لم يورده في الأسماء في موضعه ، (انظر تهذيب الكمال ١/ ٤٢٥) .

وعلق المحقق على هذا بأن الترجمة كانت موجودة في كتاب الكمال لعبد الغني المقدسي، ثم نقل - جزاه الله خيراً - الترجمة كاملة من « الكمال » ، وأعقبه بذكر كلام مغلطاي ، وأنه قال : « ولم يذكره المزي ولم ينبه لِمَ لَمْ يذكره كعادته فيما ينبه عليه من أوهام صاحب الكمال ، وقد أسلفنا قول ابن عساكر أن النسائي روى عنه ، وتبعه في ذلك الصريفيني (*) والله تعالى أعلم ا . هـ .

ثم قال المحقق : وأخذ الحافظ ابن حجر هذا القول ، فقال في التهذيب : روى عنه النسائي فيما ذكر ابن عساكر ، وعبد الغني ، وحذفه المزي ومن بعده ، لأنه لم يقف على روايته عنه (انظر التهذيب ١/ ٩٥) .

ثم تعقب مغلطاي ومن نقل عنه كابن حجر ، فقال : إن ابن عساكر لم يذكر هذا الرجل أصلاً في كتابه المعجم المشتمل - وعندي منه ثلاث نسخ - وبهذا نعيد النظر في قول مغلطاي ، ومن نقل عنه ، كابن حجر ، في أن ابن عساكر ذكر رواية النسائي عنه .

قلت : وتعقُّبه فيه نظر ، وذلك لأن ابن عساكر ذكر أن النسائي روى عن أحمد بن الفرج ، في تاريخه ، لا في المعجم المشتمل ، حيث قال : روى عنه أبو عبد الرحمن النسائي (انظر تاريخ ابن عساكر ص ١٣٥) .

ثم إن الضياء المقدسي لم يورد هذه الترجمة في جزء الأوهام في المشايخ النبل ، مع أنها على شرطه .

(*) يعني : في جزئه الذي استدركه على الضياء المقدسي . (انظر ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/ ٢٢٩) .

وبرواية محمد بن الحسن ص ٢٣٢ ، باب البئر جبار، (٦٧٧) .

وبرواية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ص ٧٢ ، (١٩) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٢٥٥) ، (٢٣٣٨) ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **جرح العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس** » .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٥٩٨) كتاب الجنايات ، باب القصاص ، (٥٩٧٣) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٥٧) ، (١٥٤/ ٢٣) .

والبغوي في شرح السنة (٦/ ٥٧) باب الركاز والمعدن ، (١٥٨٦) .

وأخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ٢٤٩) كتاب الزكاة ، باب زكاة الركاز (٩) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٥٥) ، (٦٥٤) مقتصراً فيه على ذكر الركاز فقط .

وأخرجه الشافعي في السنن (٢/ ٢٤٢) كتاب الديات ، باب جنايات البهائم (٦٢١) .

وفي المسند - بترتيب السندي - (٢١/ ١٠٧) كتاب الديات ، (٣٥٧) .

وفي اختلاف الحديث ص ٢٢٥ ، باب جرح العجماء جبار ، عن مالك ، به ، مقتصراً فيه على قوله « العجماء جرحها جبار » .

ومن طريق الشافعي أخرجه الدارقطني في العلل (٩/ ٣٩٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣٤٢) كتاب الأشربة ، باب جرح العجماء جبار .

وفي معرفة السنن والآثار (١٢/ ١٦٢) كتاب الديات ، باب من حفر بئراً في ملكه (١٦٣١٨) .

و(١٣/ ٩٣) كتاب الأشربة ، باب الضمان على البهائم ، (١٧٥٦٩) ، (١٧٥٧٠) .

وفي (٦/ ١٧١) كتاب الزكاة ، باب زكاة الركاز (٨٣٩١) و(٦/ ١٧٢) كتاب الزكاة باب : زكاة الركاز (٨٣٩٣) بذكر الركاز فقط في الموضعين الأخيرين .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ١٣٦٤) كتاب الزكاة ، باب في الركاز الخمس (١٤٩٩) عن عبد الله بن يوسف (التنيسي) ، عن مالك ، به ، الحديث بتمامه .

وأخرجه حميد بن زنجويه في الأموال (٢/ ٧٣٨) باب الخمس من المعادن والركاز (١٢٥٨) عن ابن أبي أويس ، وإسحاق بن عيسى كلاهما عن مالك به، بذكر الركاز فقط .

ومن طريق إسحاق ، أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٣٣٥) كتاب الحدود ، باب جرح العجماء . . . (٤٥ - ١٧١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣٤٢) كتاب الأشربة ، باب جرح العجماء جبار ، الحديث بتمامه .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٣) كتاب الزكاة ، باب المعدن (٤/ ٢٢٧٦) .

وفي (٣/ ٤٢٤) كتاب الركاز ، (٥٨٣٣ ، ٥٤/ ٥٨٣٤) .

وفي المجتبى - الطبعة اللبنانية - (٥/ ٤٥) كتاب الزكاة ، باب المعدن .

والطبعة المحققة مؤخراً - (٥/ ٤٨) ، (٢٤٩٦) [1] عن قتيبة بن سعيد ، عن مالك ، به ، الحديث بتمامه .

ومن طريق النسائي : أخرجه الجوزقاني في الأباطيل (٢/ ٩٧٣) كتاب الزكاة (٤٥٩) وقال : هذا حديث صحيح .

وأخرجه الدارمي في سننه (١/ ٤٨٣) كتاب الزكاة ، باب في الركاز (١٦٦٨) .

وفي (٢/ ٢٥٧) كتاب الديات ، باب العجماء جرحها جبار ، (٢٣٧٨) .

والدارقطني في العلل (٩/ ٣٩٠) من طريق محمد بن جوان .

كلاهما عن خالد بن مخلد ، عن مالك ، به ، الحديث بتمامه .

---

(١) الحديث من هذا الطريق ساقط من الطبعة المصرية التي طبعتها مطبعة الحلبي .

وأخرجه أبو عبيد في الأموال ص ٣٠٨ ، باب الخمس في المعادن والركاز ، (٨٥٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٥٥) كتاب الزكاة ، باب زكاة الركاز ، من طريق محمد بن إبراهيم العبدي .

كلاهما عن يحيى بن بكير ، عن مالك ، به ، واقتصر أبو عبيد على ذكر « الركاز » فقط .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢٠٣) .

والدارقطني في السنن (٣/ ١٥١) كتاب الحدود (٢٠٦) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٥٥) ، (١٥١/ ٢١) . ثلاثتهم من طريق ابن وهب ، عن مالك ، به ، مختصراً .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٥٦) ، (٥٦٤) من طريق بشر بن عمر .

وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٤٦) كتاب الزكاة ، باب إيجاب الخمس من الزكاة (٢٣٢٦) من طريق أبي عاصم .

وابن أبي عاصم في الديات ص ٨١ ، باب البئر جبار ، من طريق جويرية .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٥٥) (١٥٢ - ٢١) من طريق القعنبي .

وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ٣٥) من طريق مطرِّف .

خمستهم تابعوا من تقدم ذكرهم في الرواية عن مالك ، ولم يورد المتن بتمامه إلا ابن خزيمة ، والغافقي ، والباقون مختصراً .

(ب) وتابع يونس بن يزيد : مالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

فقد ذكر الدارقطني أن شبيب بن سعيد ، رواه عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم ، وقفت على رواة آخرين تابعوا مالكاً ويونس في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(جـ) **الليث بن سعد** :

وأخرج روايته : البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٢٥٤) كتاب الديات ، باب المعدن جبار (٦٩١٢) عن عبد الله بن يوسف .

ومسلم في صحيحه (٣/ ١٣٣٤) كتاب الحدود ، باب جرح العجماء - (٤٥-١٧١٠) .

والترمذي في جامعه (٣/ ٣٤) كتاب الزكاة ، باب ما جاء أن العجماء جرحها جبار (٦٤٢) .

وفي (١٣/ ٦٦١) كتاب الأحكام ، باب ما جاء في العجماء جرحها جبار ، (١٣٧٧) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والجوزقاني في الأباطيل (٢/ ٨٠) باب زكاة الركاز (٤٦٧) من طريق السراج. ثلاثتهم عن قتيبة بن سعيد .

وأخرجها مسلم في الموضع السابق عن يحيى بن يحيى ومحمد بن رمح .

ومن طريق يحيى فقط ، أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١١٠) كتاب الديات ، باب ما ورد في البئر جبار .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٥٩٨) كتاب الجنايات ، باب القصاص (٥٩٧٤) و(٥٩٧٥) من طريقي يزيد بن وهب ، وأبي الوليد .

وأخرجها الدارقطني في السنن (٣/ ١٥١) كتاب الحدود والديات (٢٠٦) .

وفي العلل (٩/ ٣٨٩) من طريق عبد الله بن عبد الحكم ، وشعيب بن الليث، وحجاج .

جميع من تقدم ذكرهم - وعددهم عشرة - رووه عن الليث بن سعد ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

(د) **سفيان بن عيينة** :

وأخرج روايته الحميدي في مسنده (٢/ ٤٦٢) ، (١٠٧٩) واللفظ له .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٤٠٠) كتاب الديات ، باب الفحل والدابة . . (٢٧٣٧٤) .

والشافعي في سننه (٢/ ٢٤٢) كتاب الديات ، باب جنايات البهائم (٦٢٠) .
وأحمد في مسنده (٢/ ٢٣٩) .

أربعتهم عن سفيان بن عيينة ، قال : ثنا الزهري ، وحدثني وليس معي ولا معه أحد ، قال : أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة ، عن أبي هريرة ، فذكر الحديث بتمامه .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٣/ ١٣٥٥) كتاب الحدود ، باب جرح العجماء (٤٥ - ١٧١٠) عن ابن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وعبد الأعلى بن حماد .

وأخرجها ابن أبي عاصم في الديات ص ٨٠ ، باب العجاء جرحها جبار .

وفي ص ٨١ ، باب المعدن جبار ، عن الشافعي .

وأخرجها الرامهرمزي في المحدِّث الفاصل ص ١٩٦ ، (٧٢) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣/ ٩٣) كتاب الأشربة ، باب الضمان على البهائم ، (١٧٥٧٠) . كلاهما من طريق الشافعي .

وأخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (٦/ ١٧٢) كتاب الزكاة ، باب زكاة الركاز (٨٣٩٢) من طريق الحميدي .

وأخرجها أبو داود في سننه (٤/ ٧١٥) كتاب الديات ، باب العجماء والمعدن والبئر جبار (٤٥٩٣) الحديث بتمامه .

وفي (٣/ ٤٦٢) كتاب الخراج ، باب ما جاء في الركاز (٣٠٨٥) .

والحربي في غريب الحديث (٢/ ٤١٦) .

كلاهما عن مسدد بن مسرهد ، مختصراً .

وأخرجها ابن ماجه في سننه (٢/ ٨٣٩) كتاب اللقطة ، باب من أصاب ركازاً، (٢٥٠٩) عن محمد بن ميمون المكي ، وهشام بن عمار ، مختصراً .

وابن الجارود في المنتقى ص ١٣٥ ، كتاب الزكاة (٣٧٢) ، عن ابن المقرىء .

وأخرجها الدارقطني في سننه (٣/ ١٥١) كتاب الحدود والديات (٢٠٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣٤٣) كتاب الأشربة ، باب جرح العجماء جبار .

كلاهما من طريق أحمد بن شيبان .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٥٥) كتاب الزكاة ، باب زكاة الركاز .

وفي السنن الصغرى (٢/ ٥٨) كتاب الزكاة ، باب زكاة المعدن والركاز (١٢١١) .

والبغوي في شرح السنة (٦/ ٥٧) كتاب الزكاة ، باب الركاز والمعدن (١٥٨٦) كلاهما من طريق عبد الرحيم بن منيب .

وأخرجها الرافعي في التدوين (٣/ ١٤٢) ، ترجمة عبد الرحمن بن أحمد الباغباني ، من طريق علي بن المديني .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة ، تابعوا الحميدي ، والشافعي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد ، في روايتهم عن سفيان ، عن الزهري ، بهذا الوجه.

(هـ) معمر بن راشد :

وأخرج روايته : عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٦٥) كتاب العقول ، باب العجماء (١٨٣٧٣) عن معمر ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٤) عن عبد الرزاق .

وأخرجه من طريق عبد الرزاق :

النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٣) كتاب الزكاة ، باب المعدن ، (٢/٢٧٧٤) .

وفي المجتبى (٥/ ٣٣) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٥٠) ، (٣٣٧) .

وابن المنذر في الإقناع (١/ ١٧٧) كتاب الزكاة ، باب الركاز (٥٥) مقتصراً فيه على ذكر الركاز .

والدارقطني في سننه (٣/ ١٥١) كتاب الحدود (٢٠٦) .

(و) عبد الملك بن جريج :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٦٥) كتاب العقول ، باب العجماء ، (١٨٣٧٣) عن ابن جريج ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٥٤) عن عبد الرزاق ، لكن قال ابن جريج: حدثني الزهري .

وأخرجها ابن المنذر في الإقناع (١/ ١٧٧) كتاب الزكاة ، باب ذكر الركاز (٥٥) من طريق عبد الرزاق ، مقتصراً فيه على ذكر الركاز .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٥) عن محمد بن بكر البرساني .

والدارقطني في سننه (٣/ ١٥١) كتاب الحدود ، (٢٠٦) من طريق حجاج المصيصي . كلاهما تابعا عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج .

(ز) عقيل بن خالد :

وأخرج روايته الدارقطني في سننه (٣/ ١٥١) كتاب الحدود ، (٢٠٦) من طريق سلامة ، عن عقيل ، عن الزهري ، به .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة) :

فرواه مسلم في صحيحه (٣/ ٣٣٥) كتاب الحدود ، باب جرح العجماء . . (٤٥ - ١٧١٠) عن أبي الطاهر ، وحرملة ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، بمثل رواية الليث .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٣) كتاب الزكاة ، باب المعدن (٣/ ٢٢٧٥) .

وفي المجتبى - الطبعة اللبنانية - (٥/ ٤٥) .

- والطبعة المحققة مؤخراً - (٥/ ٤٧) ، (٢٤٩٥) [1] .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢٠٤) .

والدارقطني في سننه (٣/ ١٥١) كتاب الحدود (٢٠٧) .

وفي العلل (٩/ ٣٩٠) .

أربعتهم من طريق ابن وهب .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ق ٢٩٤ ب)

---

(١) هذا الحديث بهذا الطريق ساقط من الطبعة المصرية (طبعة الحلبي) .

وقال : غريب من حديث الزهري عن سعيد وعبيد الله ، عنه (يعني : عن أبي هريرة) .

تفرد به يونس بن يزيد عنه ، بهذا الإسناد ، وليس فيه « الرجل جبار » .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فذكر الدارقطني أن إسحاق بن راشد رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(ب) نعم ، وقفت على رواية أخرجها ابن عدي في الكامل (١/ ٣٥٠) ترجمة أيوب بن خالد الجهني ، من طريق أيوب هذا ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، [عن] عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، فذكره ، وقال :

هذا الحديث بهذا الإسناد ، لا أعلم يرويه عن الأوزاعي غير أيوب بن خالد .

وأيوب هذا وهم في ذكر « ابن عباس » وإنما هو « أبو هريرة » ، ولذلك قال ابن حجر في الفتح (١٢/ ٢٥٤) بعد أن أورد رواية يونس للوجه السابق :

تابعه الأوزاعي عن الزهري ، في قوله ، « عن عبيد الله » لكن قال : « عن ابن عباس » بدل « أبي هريرة » ، وهو وهم من الراوي عنه [أيوب] بن خالد ، نبَّه عليه ابن عدي أ هـ .

قلت : وعَدُّ رواية الأوزاعي متابِعة لرواية يونس في بعض الإسناد فيه نظر ، لأنه اختلاف عن الزهري ، كما ترى .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عبد الملك بن جريج :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه أنه قال : أخبرني الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فأما روايتاه الأولى والثانية ، فرواهما عنه : أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، وهو ثقة ثبت [٢] .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه :

- عبد الرزاق بن همام : ثقة حافظ ، تكلم عليه من جانبين ، وهما غير منطبقين في روايته هذه [٣] .

- محمد بن بكر البرساني : ثقة [٤] .

- حجاج بن محمد المصيصي : ثقة ثبت ، لكنه اختلط آخر عمره [٥] ، وقد توبع على روايته هذه كما ترى .

والذي يظهر أن رواية ابن جريج الثانية ، مرجوحة ، وذلك من جهة ابن جريج نفسه ، لأنه لم يصرح فيها بالسماع كما تقدم في التخريج ، وهو ضعيف إذا لم يصرح بالسماع كما تبين في حاله .

تبقى بعد ذلك الروايتان اللتان صرح فيهما بالسماع ، وهما : الأولى ، والثالثة ، ومن النظر في الرواة لهما عنه وأحوالهم ، يتبين رجحان الرواية الثالثة ،

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .
(٢) انظر ص ٢٤٧ .
(٣) انظر ص ١٦٨ .
(٤) انظر ص ٢٤٧ .
(٥) انظر ص ٢٤٨ .

على الأولى ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه من الثقات ، في حين أن الرواية الأولى لم أجد من رواها عنه غير راو واحد فقط ، وهو مع كونه ثقة ثبتاً ، غير أنه لا يقوى على معارضة الأكثرين الذين رووا الرواية الثالثة عن ابن جريج .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذه الرواية التي معنا لابن جريج ، مرجوحة .

٢ - الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل إلى مرتبة المتقنين من أصحابه ، كمالك وابن عيينة ، فلا يُقدَّم على أحدهم عند المخالفة [١] .

وقد اختلف عنه أيضاً ، بمثل ما اختلف عن ابن جريج :

فأما روايته الأولى - التي معنا - فلم أتمكن من معرفة من رواها عنه ، لعدم وقوفي على من أخرجها .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه قتيبة بن سعيد وهو ثقة [٢] .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه :

- عبد الله بن يوسف التنيسي : ثقة ثبت ، ومن أثبت الناس في الموطأ [٣] .
- قتيبة بن سعيد : تقدم أنه ثقة .
- يحيى بن يحيى النيسابوري : ثقة ثبت إمام [٤] .
- محمد بن رمح : ثقة ثبت [٥] .
- حجاج بن محمد المصيصي : تقدم أنه ثقة ثبت ، اختلط آخر عمره ، وقد توبع على روايته هذه .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن الليث ، هي روايته الثالثة ، حيث رواها

---

(١) انظر ص ٦١٤ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ٣٣٨ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ٦٧٦ .

غير واحد من أصحابه عنه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وقد أخرجها الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

وأما روايته الثانية ، فمع أن راويها قتيبة بن سعيد ، وهو ثقة ، وقد روى الرواية الثالثة كذلك ، إلا أنه يؤخذ من روايته ما وافق فيها الثقات الأثبات ، وهي روايته للرواية الثالثة عن الليث .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذه الرواية التي معنا غير محفوظة عن الليث .

٣ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

وقد اختلف عنه أيضاً ، بمثل ما اختلف على ابن جريج ، والليث بن سعد .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير أحمد بن عبدة ، وهو ثقة ، رمي بالنصب [٢] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- أبو بكر بن أبي شيبة : ثقة حافظ [٣] .
- أحمد بن منيع : ثقة حافظ [٤] .
- إسحاق بن إبراهيم (ابن راهويه) : ثقة حافظ ، تغير قبل موته بيسير [٥] .
- مسدد بن مسرهد : ثقة حافظ [٦] .
- يونس بن عبد الأعلى : ثقة [٧] .
- عبد الرحيم بن منيب : صدوق [٨] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٠٥٤ .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر : تقريب التهذيب ص ٨٥ ، (١١٤) ، وانظر التهذيب (١/ ٧٢) .
(٥) انظر ص ٣٣٣ .
(٦) انظر ص ٣٤٥ .
(٧) انظر ص ١٧١ .
(٨) انظر ص ٨٧٧ .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه :

- أبو بكر بن أبي شيبة : تقدم أنه ثقة حافظ .
- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجل أصحاب ابن عيينة [1] .
- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .
- زهير بن حرب : ثقة ثبت [2] .
- عبد الأعلى بن حماد النرسي : ثقة [3] .
- مسدد بن مسرهد : تقدم أنه ثقة حافظ .
- محمد بن ميمون : صدوق ربما أخطأ [4] .
- هشام بن عمار : صدوق ، كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح [5] .
- ابن المقريء : محمد بن عبد الله بن يزيد : ثقة [6] .
- أحمد بن شيبان الرملي : صدوق ربما أخطأ [7] .
- عبد الرحيم بن منيب : تقدم أنه صدوق .
- علي بن المديني : ثقة ثبت إمام [8] .
- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

والذي يظهر أن رواية ابن عيينة الأولى - التي معنا - غير محفوظة عنه ، حيث لم أجد من رواها عنه غير أحمد بن عبدة ، وهو مع كونه ثقة ، إلا أنه خالف الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، الذين رووا عنه الرواية الثالثة .

---

(١) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر ص ٢٩٩ .
(٣) انظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦) .
(٤) تقريب التهذيب ص ٥١٠ ، (٦٣٤٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ٤٢٨) .
(٥) انظر ص ٨٧٧ .
(٦) انظر ص ٦٤٢ .
(٧) التهذيب (١/ ٣٤) وليست هذه الترجمة في التقريب ، ولا في تهذيب الكمال .
(٨) انظر ص ٨٧٧ .

ويظهر أن الرواية الثانية غير محفوظة عنه أيضاً ، وذلك لأنه مع كونها قد رواها عنه ستة من أصحابه ، معظمهم من الثقات الأثبات ، غير أن من روى الرواية الثالثة عنه أكثر حيث بلغوا ثلاثة عشر راوياً ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه كالشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، بل والحميدي ، الذي عُدّ من أجلّ أصحابه ، فروايتهم ترجح على من روى الرواية الثانية عنه .

ومع كون ابن أبي شيبة ، ومسدد بن مسرهد ، رويا كلتا الروايتين عن ابن عيينة ، وهما ثقتان حافظان ، إلا أنه يؤخذ من روايتيهما ما وافق رواية الأكثرين، وهي الرواية الثالثة .

وبناءً عليه يمكن القول بأن رواية ابن عيينة التي معنا ، ليست محفوظة عنه .

٤ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري [١] .

وقد اختلف عنه أيضاً . بمثل ما اختلف عن من سبقه .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٢] .

- مصعب بن عبد الله الزبيري : صدوق [٣] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة عابد كان ابن معين وابن المديني لا يُقَدِّمان عليه في الموطأ أحداً [٤] .

- مصعب بن عبد الله الزبيري : تقدم أنه صدوق .

وأما روايته الثالثة ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- يحيى بن يحيى الليثي : صدوق له أوهام [٥] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ٤٢٩ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ٣٣٧ .

- محمد بن الحسن الشيباني : لينه النسائي من قبل حفظه ، وكان من بحور العلم والفقه ، قوياً في مالك [1] .

- عبد الرحمن بن القاسم : ثقة [2] .

- أبو مصعب الزهري : صدوق [3] .

- محمد بن إدريس الشافعي : وهو من هو .

- عبد الله بن يوسف التنيسي : تقدم قريباً أنه ثقة ثبت ، ومن أثبت الناس في الموطأ .

- إسماعيل بن أبي أويس : صدوق ، أخطأ في أحاديث من حفظه [4] .

- إسحاق بن عيسى : صدوق [5] .

- قتيبة بن سعيد : تقدم قريباً أنه ثقة .

- خالد بن مخلد القطواني : صدوق له أفراد [6] .

- يحيى بن بكير : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك [7] .

- عبد الله بن وهب : تقدم أنه ثقة حافظ .

- بشر بن عمر الزهراني : ثقة [8] .

- أبو عاصم ، الضحاك بن مخلد ، تقدم قريباً أنه ثقة ثبت .

- جويرية بن أسماء : صدوق [9] .

- عبد الله بن مسلمة القعنبي : تقدم أنه ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً .

---

(١) إنظر ص ٣٧٣ .
(٢) انظر ص ٣٧٣ .
(٣) انظر ص ٣٣٧ .
(٤) انظر ص ٢٧٤ .
(٥) انظر ص ٤٢٩ .
(٦) انظر ص ٢٩٠ .
(٧) انظر ص ٤٧١ .
(٨) انظر ص ٣٣٧ .
(٩) انظر ص ٤٩١ .

وكما هو واضح ، فإن أرجح الروايات الثلاث عن مالك ، هي روايته الثالثة، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، ونصفهم يبلغ ثمانية من الثقات ، والثقات الأثبات ، وفيهم عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وعبد الله بن يوسف التنيسي ، وهما من أثبت الناس في الموطأ ، وقد تقدم إخراج الشيخين لها في صحيحيهما .

وأما روايه الأولى فغير محفوظة ، لأن عبد الله بن وهب ، مع كونه ثقة حافظاً ، إلا أنه روى الرواية الراجحة أيضاً التي وافق فيها الأكثرين من أصحاب مالك ، فهي أرجح الروايتين عنه ، ومصعب بن الزبيري وإن كان قد تابعه على هذه الرواية ، غير أنه صدوق ، فلا يقوى على معارضة الثقات الذين رووا الرواية الراجحة .

وأما روايته الثانية فغير محفوظة عن مالك أيضاً ، وذلك لأن عبد الله بن مسلمة القعنبي قد عدَّه العلماء من أثبت الناس في الموطأ ، وروايته هذه لم يروها في الموطأ ، فترجح عليها الرواية التي وافقت رواية الأكثرين من أصحاب مالك، فهي التي رواها في الموطأ كما تقدم في كلام ابن عبد البر .

وهو وإن تابعه مصعب الزبيري على روايته هذه ، غير أنه لا يقوى على معارضة الثقات الذين رووا الرواية الراجحة كما أسلفت .

وبناءً عليه ، فإن رواية مالك هذه التي معنا ، غير محفوظة عنه ، والله أعلم.

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا أربعة ، وهم مع ثقتهم غير أنه قد اختلف عن كل واحد منهم ، ورواياتهم غير محفوظة عنهم ، كما تقدم بيانه تفصيلاً وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ - عبد الملك بن جريج ، والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، ومالك بن أنس :

وقد تقدم بيان حالهم ، والكلام على روايتهم هذا الوجه ، وأنها غير محفوظة عنهم .

٥ - معمر بن راشد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختلف عن معمر أيضاً في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه : يزيد بن زريع ، وهو ثقة ثبت [٢] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة حافظ تكلم فيه من جانبين ، روايته أحاديث في فضائل أهل البيت ، مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره ، وهما غير منطبقين في روايته هذه ، وقد عده العلماء من أثبت أصحاب معمر [٣] . وهذا ما يرجح روايته على رواية يزيد بن زريع .

ومما يؤيده : أن رواية معمر الثانية ، هي التي وافقت رواية الأكثرين من أصحاب الزهري الثقات ، كما سيأتي بيانه في الوجه الآتي .

وعليه ، فإن رواية معمر التي معنا غير محفوظة عنه .

٦ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٤] .

٧ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٥] .

لكن روايته معلولة من جهة الراوي عنه ، بقية بن الوليد ، وهو صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء [٦] ولم أجد من تابعه على روايته هذه .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ٤٨٩ .
(٣) انظر ص ١٦٨ .
(٤) انظر ص ٣٦٧ .
(٥) انظر ص ١٥٦ .
(٦) انظر ص ٦٤٤ .

٨ - **جعفر بن برقان :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في ميمون بن مهران ، ثقة في يزيد بن الأصم ، صدوق في غير ما تقدم [١] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثمانية ، وكما ترى فلم تسلم روايتهم من العلة كما أسلفت .

وعليه يمكن القول بإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ - مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، ومعمر بن راشد ، وعبد الملك بن جريج .

وقد تقدم بيان حالهم ، والكلام على روايتهم لهذا الوجه ، وأنها محفوظة عنهم .

٦ - **يونس بن يزيد :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] .

وقد اختلف عنه أيضاً في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى فلم أجد من رواها عنه غير شبيب بن سعيد ، وهو لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد ، لا من رواية ابن وهب عنه [٣] ، ولم أقف على من رواها لعدم وقوفي على من أخرج روايته .

---

(١) انظر ص ٧١٤ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ٣٣٦ .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن وهب ، وقد تقدم أنه ثقة حافظ .

والذي يظهر أن رواية يونس الثانية أرجح من الأولى ، وذلك لثقة راويها عنه، وقد تقدم في التخريج إخراج مسلم لها في صحيحه .

وبناءً عليه ، فإن رواية يونس التي معنا ، غير محفوظة عنه .

٧ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [١] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، جميعهم من الثقات الأثبات في أصحاب الزهري ، ورواياتهم سالمة من العلة ، إلا ما تقدم في رواية يونس بن يزيد ، وأنها غير محفوظة عنه .

وقد أخرجه الشيخان من عدة طرق كما تقدم في التخريج ، وعدَّه الدارقطني في كلامه عن الاختلاف من الأوجه الراجحة ، وقواعد الترجيح تقتضي ذلك .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

وأما بالنسبة لمدى رجحان هذا الوجه ، فإن قواعد الترجيح تقتضي رجحان الوجه السابق عليه ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، من الثقات الأثبات ، في حين أن يونس تفرد برواية هذا الوجه ، كما صرح بذلك الدارقطني في الأفراد والغرائب .

لكن تقدم في التخريج أن مسلماً أخرج هذا الوجه في صحيحه ، مما يدل على أنه رآه راجحاً أيضاً ، خاصة وأن يونس ثقة ، وروايته هذه محفوظة عنه كما تقدم .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ أيضاً عن الزهري ، لما أسلفت .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله وحده ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه راويان من أصحابه ، وهما :

١ - إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يَهِم فيه [(١)] .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم الثقات عليه [(٢)] .

لكن تقدم في التخريج أن رواية الأوزاعي هذه لم تسلم من العلة ، وذلك لأن أيوب بن خالد الجهني - الراوي لها عن الأوزاعي - وهم فيها ، فجعلها من مسند ابن عباس ، والأصل أنها من مسند أبي هريرة ، كما نبَّه على ذلك ابن عدي .

وأيوب هذا حدَّث عن الأوزاعي بالمناكير ، وأخباره قلَّ ما يتابعه عليه أحد كما قال ابن عدي [(٣)] ، فالخلاصة أنه ضعيف .

ثم إن رواية إسحاق بن راشد لهذا الوجه لا تُقوِّي رواية الأوزاعي هذه ، لضعف حال إسحاق ، وروايتاهما قد خالفت رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الوجهين الراجحين عنه .

وأما ما ذكره ابن حجر ، من كون رواية الأوزاعي ، متابعة لرواية يونس - الذي روى الوجه السابق - في ذكر عبيد الله ، فقد تقدمت الإشارة إلى أنه لا يمكن التسليم بها ، لأنها من اختلاف الأوجه على الراوي « الزهري » .

وإذا تبين هذا ، فإن ما ذكره الدارقطني من أن رواية الزهري لهذا الوجه ،

---

(١) انظر ص ٢١٤ .

(٢) انظر ص ١٥٤ .

(٣) الكامل (١/ ٣٥٠ ، ٣٥١) .

بذكر « عبيد الله بن عبد الله » وحده غير مدفوعة ، وأنه يمكن رجحانها ، لأنه قد اجتمع عليها اثنان ، فيه نظر ، وذلك للعلل التي طرأت على روايتيهما كما أسلفت ، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما سبق رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له من الثقات الأثبات عن الزهري، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما .

وكذلك الوجه الرابع الذي رواه الزهري ،عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، راجح أيضاً ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه .

وأما بقية الأوجه ، فهي مرجوحة ، كما تقدم بيانه تفصيلاً في مواضعها .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، وذلك لإخراج الشيخين للوجه الثالث ، وإخراج مسلم وحده للوجه الرابع كما تقدم ، والله أعلم .

* * *

الحديث (١٠٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة بن الزبير ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ لحسان بن ثابت : « **أجب عني ، اللهم أيّده بروح القدس** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة [عن حسان بن ثابت] (١) ، وأبي هريرة .

ورواه شعيب بن أبي حمزة ، وصالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وحسان بن ثابت .

ورواه شعيب بن أبي حمزة ، وصالح بن أبي الأخضر (٢) ، عن الزهري ، عن [عبد الله] بن عتبة ، عن [أبي هريرة] وحسان .

ورواه إسماعيل بن أُمية ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب (٣) وحده ، عن النبي ﷺ .

---

(١) إنما جعله من مسند حسان أيضاً ، لأن حساناً استشهد بأبي هريرة كما تقدم ، فدل على أنه سمع الحديث أيضاً .

(٢) هكذا في النسختين المصرية والهندية ، وهو تكرار لكلام قبله ، وقد ذُكِر مكان راوي هذا الوجه عن الزهري وسيأتي بيانه في التخريج .

(٣) هكذا في النسختين ، ويظهر أنه سقط منه ذكر « عن حسان » كما يفهم من السياق، وكما سيأتي في التخريج .

وفي آخره قال ابن شهاب [1] : وقال حسان لأبي هريرة : أسمعت رسول الله ﷺ يقول : « **اللهم أيده بروح القدس** » ؟ قال : نعم . فصار : ابنُ شهاب [2] ، عن أبي هريرة ، مرسل .

وحديث عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عن معمر خطأ ، وهو محفوظ عن الزهري ، عن سعيد ، وعن أبي سلمة [3] عن أبي هريرة[4] ، [5] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن حسان وأبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن حسان وأبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن حسان وأبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن حسان وأبي هريرة .

---

(١) ، (٢) هكذا في كلام الدارقطني بجعل الإرسال بين الزهري وأبي هريرة ، والعلماء على خلاف هذا ، حيث جعلوا الإرسال بين سعيد وأبي هريرة ، لأن سعيداً لم يدرك زمن مرور عمر بن الخطاب على حسان وهو ينشد في المسجد وإنكاره عليه ، مما جعل حسان بن ثابت يستشهد بأبي هريرة .
ويؤيد ما ذكرت أن غير واحد من العلماء تابعوا إسماعيل بن أمية في رواية هذا الوجه عن الزهري - كما سيأتي في التخريج - وليس في روايتهم جعل الإرسال بين الزهري وأبي هريرة . نعم ، وقفت على رواية لزمعة بن صالح رواها عن الزهري ، عن أبي هريرة مرسلاً ، ولم أجد من تابعه عليها ، وسيأتي الكلام عليها في التخريج والنظر في الاختلاف .

(٣) يعني : كل واحد منهما منفرد بوجه مستقل ، لا أنهما مجموعان في سند واحد .

(٤) يعني : حسان بن ثابت .

(٥) العلل للدارقطني (٣/ ق/ ٢١٠ ب) .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي هريرة وحده ، مرسلاً [١] .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن حسان وأبي هريرة) :

فرواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٢٩٨) عن ابن أبي داود ، قال : ثنا المقُدَّمي قال : ثنا عبد الأعلى ، قال : ثنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة، أن حسان ، ثم أحال باقي الحديث على رواية يونس - الآتية في الوجه الرابع - بقوله : ثم ذكر مثله - غير قوله « قد كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خير منك » فإنه لم يذكره .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن حسان وأبي هريرة) :

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/٥٤٨) كتاب الصلاة ، باب الشعر في المسجد (٤٥٣) .

وفي (١٠/٥٤٦) كتاب الأدب ، باب هجاء المشركين (٦١٥٢) ، عن أبي اليمان الحكم بن نافع ، قال : أخبرنا شعيب ، عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة : أنشدك الله ، هل سمعت النبي ﷺ يقول : « **يا حسان ، أجب عن رسول الله ﷺ ، اللهم أيده بروح القدس** » ؟ قال أبو هريرة : نعم .

وأخرجه من طريق أبي اليمان :

مسلم في صحيحه (٤/١٩٣٣) كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل حسان ابن ثابت . (١٥٢ - ٢٤٨٥) .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٥١) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب تناشد الأشعار في المسجد (. . . . /٢) وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٧٢ ، (١٧٢) .

---

(١) أدخلتُ هذا الوجه في الدراسة ، لبيان أني لم أجد من روى الحديث بهذا الوجه غير زمعة بن صالح ، والباقون يثبتون الواسطة بين الزهري وأبي هريرة .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٤١١) ، (٦٠١٧) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٩٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٣٧) كتاب الشهادات ، باب شهادة الشعراء .

وعبد الغني المقدسي في جزء أحاديث الشعر ص ٣٩ ، (٢) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٣٥٨) ترجمة حسان بن ثابت .

وأخرج ابن سعد رواية شعيب في الطبقات الكبرى (٥/ ١١٦) ترجمة أبي سلمة بن عبد الرحمن ، لكنه علقها بقوله : أُخْبِرت عن شعيب .

(ب) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، شعيباً ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ٤١) ، (٣٥٨٧) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الأول / ق ١٨٤ ب) .

كلاهما من طريق إبراهيم بن حميد الطويل ، ثنا صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري به ، بمثله ، بزيادة : أن عمر أتى على حسان بن ثابت وهو ينشد في المسجد ، فقال : ها هنا ؟ قال : قد كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خير منك ، فولى عمر رضي الله عنه خشية أن يقول : رسول الله ﷺ ، وأقبل حسان على أبي هريرة . . . الحديث .

وقال أبو نعيم عقب الرواية : اختلف على الزهري فيه :

فرواه الزبيدي ، وابن أبي عتيق ، وصالح بن أبي الأخضر ، وعبيد الله بن أبي زياد عن الزهري .

. . . . عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة أن عمر مرَّ بحسان .

(جـ) وتابع محمد بن أبي عتيق ، شعيباً ، وصالحاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٤٦) كتاب الأدب ، باب هجاء المشركين (٦١٥٢) .

والطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٨٢ أ) .

كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن محمد ابن عبد الله بن أبي عتيق ، عن ابن شهاب ، به بمثل رواية شعيب .

وقال الطبراني عقب الحديث :

لم يروه عن محمد بن أبي عتيق إلا سليمان بن بلال ، تفرد به أبو بكر بن أبي أويس .

(د) وتابع إسحاق بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٣٨٥) ، (٦٧٢) من طريق عتاب بن بشير ، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، به بمثله .

وقال : لم يروه عن إسحاق إلا عتاب .

وأخرجها النسائي في عمل اليوم والليلة [١] (كما في تحفة الأشراف ٣/ ٦١) عن محمد بن جبلة الرافقي ، عن أحمد بن عبد الملك ، عن عتاب بن بشير ، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، به وعن محمد بن جبلة ، عن محمد بن موسى بن أعين قال : أصبت في كتاب أبي : عن إسحاق ابن راشد ، به .

(هـ) (و) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، وعبيد الله بن أبي زياد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما .

وقد أخرجهما أبو نعيم في معرفة الصحابة ، كما تقدم قريباً .

وابن منده في من عاش مائة وعشرين من الصحابة ص ٤٧ ، ترجمة حسان ابن ثابت ، (١٥) كلاهما تعليقاً عن الزبيدي ، وعبيد الله بن زياد .

---

(١) لم أقف عليه في السنن الكبرى ، ولا في كتاب عمل اليوم والليلة ، المطبوع مستقلاً عن السنن !!!

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن حسان وأبي هريرة) :

فأخرجه ابن منده في الموضع السابق تعليقاً ، عقب رواية معمر - الآتية في الوجه الثالث - فقال :

ورواه الحكم بن أيوب الأصبهاني ، عن ابن عيينة ،عن الزهري ، عن عبيد الله ابن عبد الله ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه مرَّ بحسان . (يعني : فذكر الحديث بنحو رواية معمر) .

كما أشار أبو نعيم إلى هذا الوجه في معرفة الصحابة ، كما تقدم قريباً ، لكني لم أتمكن من قراءة من روى هذا الوجه عن الزهري ، وذلك لطمس في المخطوط .

والأرجح أنه ابن عيينة من رواية الحكم عنه ، كما وضحه كلام ابن مندة .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن حسان وأبي هريرة) :

(أ) فذكر الدارقطني أن إسماعيل بن أمية ، رواه عن الزهري هكذا .

وقد أخرج روايته النسائي في عمل اليوم والليلة [1] (كما في تحفة الأشراف ٣/ ٦١) عن محمد بن علي بن حرب ، عن محرز بن الوضاح ، عن إسماعيل بن أمية ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن حسان بن ثابت (يعني وأبي هريرة) [2] .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة : إسماعيل بن أمية في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرج روايته الحميدي في مسنده (٢/ ٤٧٠) ، (١١٠٥) - واللفظ له .

وأحمد في مسنده (٥/ ٢٢٢) .

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من السنن الكبرى ، ولا في كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن !!!

(٢) مع كون بعض العلماء قد أعل رواية سعيد عن أبي هريرة بالإرسال كما سيأتي توضيحه في الدراسة .

كلاهما عن سفيان ، قال : ثنا الزهري ، وسمعناه منه ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب مر بحسان وهو ينشد في المسجد فلحظ إليه ، قال : قد كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خير منك ، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال : أنشدك الله ، أسمعت رسول الله ﷺ يقول : « **أجب عني اللهم أيده بروح القدس** » ؟ قال : اللهم نعم .

وأخرجها ابن المنذر في الأوسط (٥/ ١٢٧) كتاب فضائل المساجد ، باب ذكر الأمر بالدعاء على المتبايعين (حديث ٢٥١٧) ، من طريق الحميدي .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٣٠٤) كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة (٣٢١٢) عن علي بن عبد الله المديني .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٣٢) كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل حسان بن ثابت (١٥١ - ٢٤٨٥) .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٩٠) ، (٥٨٨٥) ، كلاهما عن عمرو الناقد .

وأخرجها البغوي في الأنوار [1] ، باب استماعه الشعر ﷺ (٣٤٧) من طريق مسلم .

وأخرجها ابن عساكر في تاريخه (٤/ ٣٥٨) ترجمة حسان بن ثابت من طريق أبي يعلى .

وأخرجها مسلم في الموضع السابق عن إسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر .

وأخرجها أبو داود في سننه (٥/ ٢٧٩) كتاب الأدب ، باب ما جاء في الشعر، (٥٠١٣) عن ابن أبي خلف ، وأحمد بن عبدة .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٢) كتاب المساجد ، باب الرخصة في إنشاد الشعر الحسن في المسجد (٧٩٥) ، وفي المجتبى (٤/ ٣٧) .

كما أخرجها في السنن الكبرى (٦/ ٥١) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب تناشد الأشعار في المسجد (٩٩٩٩/ ١) .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٧٢ ، (١٧١) .

---

(١) سقط في المطبوع ذكر سعيد بن المسيب .

في جميع هذه المواضع عن قتيبة بن سعيد .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة ، رووه عن سفيان ، عن الزهري ، به بمثله .

كما أخرجها من عدة طرق عن سفيان غير التي تقدمت ، كل من :

الطبري في تهذيب الآثار - مسند عمر بن الخطاب - (٢/ ٦٢٧) ، (٩٢٥) .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٢٧٥) كتاب الصلاة ، باب ذكر الخبر الدال على أن النبي ﷺ إنما نهى عن تناشد بعض الأشعار في المساجد (١٣٠٧) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٨٢) كتاب الصلاة ، باب المساجد (١٦٥١) .

وفي (٩/ ١٤٠) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة (٧١٠٥) .

وأخرجها أيضاً في المجروحين (١/ ١٠) ، باب ذكر خبر فيه الأمر بالجرح للضعفاء [١] .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ٤١) ، (٣٥٨٦) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٣٥٨) ترجمة حسان بن ثابت .

(جـ) وتابع معمر بن راشد ، إسماعيل بن أمية ، وابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٦٧) كتاب الجامع ، باب الشعر والرجز (٢٠٥١٠) عن معمر ، بقصة إنشاد حسان الشعر في المسجد ، وإنكار عمر بن الخطاب عليه .

وأخرجها أيضاً في (١١/ ٢٦٧) كتاب الجامع ، باب الشعر والرجز ، (٢٠٥٠٩) بقصة استشهاد حسان بأبي هريرة .

وأخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٢٢٢) ، وفي (٢/ ٢٦٩) عن عبد الرزاق ، بكلا القصتين مفرقتين .

---

(١) لم يورد ابن حبان الحديث في المجروحين لضعفه ، فهو صحيح كما ترى ، لكن للدلالة على الأمر بجرح الضعفاء ولذلك أطال في تعليقه على الحديث بما يؤدي مقصوده هذا . فانظره .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق :

مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٣٣) كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل حسان ابن ثابت (١٥١ - ٢٤٨٥) بقصة الاستشهاد فقط .

وأبو داود في سننه (٥/ ٢٧٩) كتاب الأدب ، باب ما جاء في الشعر (٥٠١٤) ، بقصة إنشاد حسان ، وإنكار عمر عليه فقط .

والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ٤١) ، (٣٥٨٥) .

وفي (٤/ ٤٠) ، (٣٥٨٤) بكلا القصتين .

والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٣٧٦) كتاب الاستئذان ، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر (٣٤٠٦) بقصة الاستشهاد فقط .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤٤٨) كتاب الصلاة ، باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد .

وفي (١٠/ ٢٣٧) كتاب الشهادات ، باب شهادة الشعراء ، بكلا القصتين .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق أيضاً ، ابن منده في من عاش مائة وعشرين من الصحابة ص ٤٧ ، ترجمة حسان بن ثابت (١٥) ، بقصة الاستشهاد فقط ، ثم قال :

اختلف على الزهري فيه :

فرواه الزبيدي ، وابن أبي عتيق ، وصالح بن أبي الأخضر ، وعبيد الله بن أبي زياد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة .

ورواه يونس ، وعقيل ، وإسماعيل بن أمية ، وابن جريج [1] ، وسفيان بن عيينة عن الزهري ، أن عمر مر بحسان .

ورواه الأوزاعي عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة [2] .

---

(١) لم أقف على روايته ، لكن على رواية أخرى رواها ابن جريج ، عن زياد بن سعد، وسيأتي بيانها .

(٢) يظهر أن رواية الأوزاعي فيها الاقتصار على الجزء المرفوع من مسند أبي هريرة فقط ، دون قصة حسان بن ثابت .

ورواه الحكم بن أيوب الأصبهاني ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن عمر رضي الله عنه مرَّ بحسان .

(د) وتابع إبراهيم بن سعد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٢٢٢) عن أبي كامل .

والنسائي في عمل اليوم والليلة [١] (كما في تحفة الأشراف ٣/ ٦١) ، من طريق سليمان بن أبي داود .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٣٥٨) ترجمة حسان بن ثابت ، من طريق عبد الله بن عمران العابدي .

ثلاثتهم عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به ، بقصة إنشاد حسان الشعر ، وإنكار عمر عليه فقط .

(هـ) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها النسائي في عمل اليوم والليلة [٢] . (كما في تحفة الأشراف ٣/ ١٦) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٩٨) .

كلاهما عن يونس بن عبد الأعلى ، عن ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه بكلا القصتين .

(و) وتابع زياد بن سعد الخراساني ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الفاكهي في جزء من حديثه عن أبي يحيى بن ميسرة ، عن شيوخه (٢/ ق ٤٤أ) .

---

(١) لم أقف عليها في السنن الكبرى ، ولا في عمل اليوم والليلة !!

(٢) لم أقف عليها في السنن الكبرى ، ولا في عمل اليوم والليلة !!

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٣٥٨) ترجمة حسان بن ثابت .

كلاهما من طريق ابن جريج ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه بالقصتين كلتيهما .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي هريرة ، مرسلاً) :

فلم أجد من رواه عنه غير زمعة بن صالح .

وقد أخرج روايته الطيالسي في مسنده ص٣٠٤ ، (٢٣٠٩) عن زمعة ، عن الزهري ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **يا حسان أجب عن رسول الله ، اللهم أيِّده بروح القدس** » .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن حسان وأبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن حسان وأبي هريرة .

فأما روايته الأولى فرواها عنه عبد الأعلى السامي البصري ، وهو ثقة [٢] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وهو

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

ثقة حافظ ، تُكلِّم فيه من جانبين ، وهما غير منطبقين في روايته هذه ، وقد عدَّه الجمهور من أثبت أصحاب معمر [1] .

والذي يظهر رجحان رواية معمر الثانية وذلك لأمور :

١ - أنها التي وافق فيها معمر غير واحد من الثقات من أصحاب الزهري كما تقدم في التخريج ، في حين أني لم أجد من تابعه على روايته الأولى .

٢ - أن راويها عنه ، عبد الرزاق بن همام ، يرجح على عبد الأعلى - راوي الرواية الأولى عنه - بكونه عُدَّ من أثبت أصحاب معمر .

٣ - أن مسلماً أخرج هذه الرواية في صحيحه ، مما يدل على سلامتها من العلة .

٤ - إعلال الدارقطني روايته الأولى ، ووصفها بأنها خطأ .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، ضمن الأوجه التي اختلف فيها عنه ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن حسان وأبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [2] .

٢ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [3] .

٣ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [4] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٧٨ .
(٣) انظر ص ١٩٠ .
(٤) انظر ص ٤٦٧ .

٤ - إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري لأنه يَهِم فيه [١] وقد توبع على روايته هذه من ثقة كما ترى .

٥ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٢] .

٦ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٣] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، مما يجعله أحد الوجهين الراجحين .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن حسان وأبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ،وعُدَّ من أثبت أصحابه [٤] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن حسان وأبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه الحكم بن أيوب الأصبهاني : ترجم له أبو نعيم في أخبار أصبهان ، وقال : روى عن الثوري ، وزُفَر ، وسعيد بن أبي عروبة ، وإسرائيل [بن يونس] ، وأورد له ثلاث روايات [٥] .

---

(١) انظر ص ٢١٤ .
(٢) انظر ص ١٥٦ .
(٣) انظر ص ٥٠٨ .
(٤) انظر ص ١٦٨ .
(٥) انظر أخبار أصبهان (١/ ٢٩٧) .

كما ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام ، وقال : من كبار أهل بلده ، روى عنه محمد بن المغيرة ، وغيره [١] .

فخلاصة حاله أنه صدوق ، كما يفهم من عبارة الذهبي هذه .

وأما رواية ابن عيينة الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، منهم :

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة حافظ ، وهو أجلّ أصحاب ابن عيينة [٢] .

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

- علي بن المديني : ثقة ، ثبت ، إمام ، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله [٣] .

- عمرو الناقد : ثقة حافظ ، وهَمَ في حديث [٤] ، وليس هو الحديث الذي معنا .

- إسحاق بن راهويه : ثقة حافظ ، تغير قبل موته بيسير [٥] .

- قتيبة بن سعيد : ثقة [٦] .

- أحمد بن عبدة الضبي : ثقة ، رمي بالنصب [٧] .

وكما ترى فإن روايته الثانية أرجح من الأولى ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، في حين أني لم أجد من روى الرواية الأولى عنه غير الحكم بن أيوب ، وهو صدوق كما تقدم .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن حسان وأبي هريرة) :

---

(١) انظر تاريخ الإسلام (وفيات ١٩١ - ٢٠٠) ص ١٥٧ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ٨٧٧ .
(٤) انظر ص ٢٩٩ .
(٥) انظر ص ٣٣٣ .
(٦) انظر ص ١٧١ .
(٧) انظر ص ١٠٥٤ .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - إسماعيل بن أمية :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، متفق على توثيقه [١] .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٣ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٤ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدَّث من كتابه ، أما إن حدِّث من حفظه فربما أخطأ [٢] .

٥ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٣] .

٦ - زياد بن سعد الخراساني :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [٤] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، وجميعهم بين ثقة ، وثقة ثبت عُدَّ من أثبت أصحابه ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، مما يجعله أحد الوجهين الراجحين عنه .

ثم إن رواية سعيد بن المسيب ، هذا الحديث بهذا الوجه فيها كلام ، خاصة ما يتعلق بقصة مرور عمر بن الخطاب على المسجد ، وسماعه إنشاد حسان الشعر فيه ، ومن ثَمَّ إنكاره عليه ، وذلك لأن سعيداً لم يدرك زمن المرور ، حيث ذكر

---

(١) انظر ص ٣٠٣ .
(٢) انظر ص ٣٣٩ .
(٣) انظر ص ١٦٤ .
(٤) انظر ص ٣٧٧ .

غير واحد من العلماء كيحيى بن معين ، وأبي حاتم ، أنه لا يصح لسعيد سماع من عمر ، لأنه ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ، وقد صرح أبو حاتم بأنه لم يسمع منه إلا ما كان من نعي عمر بن الخطاب : النعمانَ بن مقرن وهو على المنبر[1] .

ولذلك تعقب ابن حجر ، الدارقطني ، أنه لم يورد هذا الحديث من هذا الوجه في كتاب التتبع مع أنه على شرطه ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم [2] .

لكن ابن حجر حاول توجيه إخراج البخاري هذه الرواية في صحيحه ، وبالتالي دفع العلة عنها وذلك من خلال عدة أجوبة هي :

١ - أن سعيداً لم يدرك زمن المرور ، لكنه سمع ذلك من أبي هريرة أو من حسان بعد .

٢ - أنه وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى بمحضر من سعيد ، بدليل أن أبا سلمة سمع حسان يستشهد أبا هريرة ، وأبو سلمة لم يدرك زمن مرور عمر أيضاً فإنه أصغر من سعيد ، فدل على تعدد الاستشهاد .

٣ - يجوز أن يكون إلتفات حسان إلى أبي هريرة واستشهاده به إنما وقع متأخراً ، لأن « ثُمَّ » لا تدل على الفورية ، والأصل عدم التعدد ، وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المرور ، ثم سمع بعد ذلك استشهاد حسان بأبي هريرة ، وهو المقصود لأنه المرفوع ، وهو موصول بلا تردد [3] .

قلت : وهذه التوجيهات من ابن حجر لا تخلو من وجاهة ، لكن هذا في حالة ما إذا كان سعيد لم يدرك القصة فعلاً ، والذي يظهر أن إدراكه لها ممكن ، لأنه أدرك عمر بن الخطاب ثمانية أعوام ، وهي فترة كافية للسماع والتحمل ، وقد ذهب العلماء إلى أن أدنى سن يمكن قبوله في التحمل خمس سنين ،

---

(١) انظر المراسيل لابن أبي حاتم ص ٦٤ ، ٦٥ ، وجامع التحصيل للعلائي ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) فتح الباري (١/٥٤٨) .

(٣) انظر فتح الباري (١/٥٤٨) .

فإذا انضافت إلى ذلك قرائن أخرى تؤيد ما ذكرت من كون سعيد بن المسيب مدنياً ، وقد عاش بها إبان خلافة عمر ، بل وسمع منه نعيه النعمان بن مقرن ، فما المانع من كونه شهد قصة عمر وحسان أيضاً ، والله أعلم .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي هريرة مرسلاً) :

فلم أجد من رواه عنه غير زمعة بن صالح ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [1] ، ولم أقف على من تابعه عليها .

وأما ما ذكره الدارقطني من كون رواية إسماعيل بن أمية ، فيها ما يمكن أن يقوِّي رواية زمعة ، فقد تقدم توجيه ذلك ، والتعليق عليها .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف عدم رجحان الأوجه : الأول ، والثالث ، والخامس ، وذلك لأمور تقدم بيانها كل في موضعه .

يبقى بعد ذلك الوجهان : الثاني : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة وحسان .

والرابع : الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة وحسان ، فهما أرجح الأوجه ، وذلك لكثرة الرواة لهما من الثقات ، والثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، وقد أخرج كل منهما الشيخان في صحيحيهما ، ورجحهما الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

ثم إن هذا الاختلاف في شيخ الزهري لا يضر ، كما نص على ذلك ابن حجر ، لأن الزهري من أصحاب الحديث ، فالراجح أنه عنده عنهما معاً ، فكان يحدِّث به تارة عن هذا ، وتارة عن هذا [2] .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، لإخراج الشيخين لهما في كتابيهما .

---

(١) انظر ص ٣٦٧ .

(٢) انظر فتح الباري (١/٥٤٨) . =

الحديث (١٠١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبيد الله ، عن أبي هريرة ، أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : « **إني أرى الليلة ظُلَّة** (١) **يَنْطِفُ** (٢) **منها السمن والعسل ، كأن الناس يتكفَّفُون** (٣) **منها بأيديهم ، فالمستقلُّ والمستكثر** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه معمر ، واختلف عنه :

فرواه محمد بن يحيى ، عن عبد الرزاق ، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله ، عن ابن عباس (٤) ، عن النبي ﷺ .

وقيل : عنه (٥) ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة .

وقيل : عنه (٦) ، عن ابن عباس أو أبي هريرة بالشك .

= وقد قال ابن حجر بعد ذلك معقباً : وهذا من جنس الأحاديث التي يتعقبها الدارقطني على الشيخين ، لكنه لم يذكره ، فليستدرك عليه .

قلت : ولعله لم يرها علة قادحة كما تقدم بيانه .

(١) من الظِّل : وهو الفيء الحاصل من الحاجز بين الشمس وبين أي شيء كان (النهاية ٣/ ١٥٩) .

(٢) ينطف : أي يقطر (النهاية ٥/ ٧٥) .

(٣) أي : يمدون إليها أكفهم للحصول على أكبر نصيب منها .

(٤) سقط من هذا الموضع ذكر « أبي هريرة » لأن محمد بن يحيى يرويه هكذا ، عن ابن عباس عن أبي هريرة ، كما سيأتي في التخريج .

(٥) يعني : عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة .

(٦) يعني : عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس أو أبي هريرة بالشك .

ورواه سفيان بن حسين ، وسليمان بن كثير ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس .

وقيل : عن الزهري ، أن أبا هريرة كان يُحدِّث عن النبي ﷺ (١) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من خمسة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، بدون « ابن عباس » .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس أو أبي هريرة - بالشك .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس بدون « أبي هريرة » .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي هريرة ، « بدون عبيد الله بن عبد الله ، وابن عباس » .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي هريرة) .

فقد ذكر الدارقطني أن محمد بن يحيى - الذهلي - رواه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، هكذا .

وقد أخرج روايته أبو داود في سننه (٣/ ٥٧٨) كتاب الأيمان والنذور ، باب في القسم هل يكون يميناً ؟ (٣٢٦٨) وفي (٥/ ٢٧) كتاب السنة ، باب في الخلفاء (٤٦٣٢) - واللفظ له في هذا الموضع .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٩٠) كتاب تعبير الرؤيا ، باب تعبير الرؤيا (٣٩١٨) .

---

(١) العلل للدارقطني (٣/ ق ٢٠٢ ب) .

كلاهما عن محمد بن يحيى بن فارس ، حدثنا عبد الرزاق ، قال محمد : كتبته من كتابه ، قال : أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث أن رجلاً أتى إلى رسول الله ﷺ فقال : إني أرى الليلة ظُلَّة ينطف منها السمن والعسل ، فأرى الناس يتكففون بأيديهم ، فالمستكثر والمستقل ، وأرى سبباً واصلاً من السماء إلى الأرض ، فأراك يا رسول الله أخذت به فعلوت به ، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجلاً آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجلٌ آخر فانقطع ، ثم وُصِل فعلا به .

قال أبو بكر : بأبي وأمي لتدعني فلأعبرنها ، فقال : « **اعبرها** » . قال : أما الظلة فظلة الإسلام ، وأما ما ينطف من السمن والعسل ، فهو القرآن لينه وحلاوته ، وأما المستكثر والمستقل ، فهو المستكثر من القرآن والمستقل منه ، وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فهو الحق الذي أنت عليه ، تأخذ به فيعليك الله ، ثم يأخذ به بعدك رجل فيعلو به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيعلو به، ثم يأخذ به رجل آخر فينقطع ، ثم يُوصَل له فيعلو به ، أي يا رسول الله ، لتحدثني أصبت أم أخطأت ؟

فقال : « **أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً** » فقال : أقسمت يا رسول الله لتحدثني ما الذي أخطأت ، فقال النبي ﷺ : « **لا تقسم** » .

وأخرجها الترمذي في جامعه (٤/ ٥٤٢) كتاب الرؤيا ، باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ (٢٢٩٣) ، عن الحسين بن محمد .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وأخرجها البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٣٥) ، (٣٠٦) عن سلمة بن شبيب .

وقال : وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال : عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق ، عن معمر .

ورواه غير واحد عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ .

وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٩٠) من طريق سلمة بن شبيب .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٨) كتاب الأيمان ، باب ما جاء في قوله « أقسم » .

والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٢١٦) كتاب الرؤيا ، باب أقسام تأويل الرؤيا (٣٢٨٣) كلاهما من طريق أحمد بن منصور الرمادي .

ثلاثتهم تابعوا محمد بن يحيى الذهلي ، في روايته عن عبد الرزاق .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، بدون : ابن عباس)

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢١٤) كتاب الجامع ، باب الرؤيا (٢٠٣٦٠) عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ . . فذكره بنحوه .

وأخرجه البغوي في شرح السنة (١٢/ ٢١٦) كتاب الرؤيا ، باب أقسام تأويل الرؤيا (٣٢٨٣) .

وابن حجر في التغليق (٥/ ٢٧١) .

كلاهما من طريق إسحاق بن إبراهيم ، راوي المصنف عن عبد الرزاق ، به .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس أو أبي هريرة . . . بالشك) .

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٨) كتاب الرؤيا ، باب في تأويل الرؤيا (١٧ - ٢٢٦٩) - واللفظ له .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٣٨٧) كتاب التعبير ، باب السمن والعسل (٢/ ٧٦٤١) كلاهما عن محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس أو أبي هريرة . قال عبد الرزاق : كان معمر أحياناً يقول : عن ابن عباس ، وأحياناً يقول : عن أبي هريرة .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي : معمراً ، في رواية هذا الوجه ، عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٧) كتاب الرؤيا ، باب في تأويل الرؤيا (١٧/ ٢٢٦٩) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٨٩) .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٢٧٠) .

ثلاثتهم من طريق محمد بن حرب الأبرش ، حدثنا الزبيدي ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، أن ابن عباس أو أبا هريرة كان يحدِّث أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فذكره بنحوه .

وأخرجها البخاري في صحيحه مع الفتح (١٢/ ٣٩٠) كتاب التعبير ، باب رؤيا الليل (٧٠٠٠) تعليقاً مجزوماً عن الزبيدي .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس - بدون أبي هريرة) :

(أ) فرواه أحمد في مسنده (١/ ٢٣٦) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٧٦) كتاب الأيمان والرؤيا ، باب ما قالوا فيما يخبره النبي ﷺ من الرؤيا (٣٠٤٨١) .

كلاهما عن يزيد بن هارون ، أخبرنا سفيان [١] بن حسين ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس قال : رأى رجل رؤيا . . فذكره بنحوه .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٣٧) ، (٢٥٦٥) .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٢٧٠) .

كلاهما من طريق يزيد بن هارون .

(ب) وتابع سليمان بن كثير سفيان بن حسين ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارمي في سننه (٢/ ١٧٢) كتاب الرؤيا ، باب في القُمُص

---

(١) في المطبوع من مسند أحمد « أنا سفيان ، عن ابن حسين » والصحيح ما أثبته ، وكذلك هو في أطراف المسند (٣/ ١٥٩) ، (٣٥٣٥) ، وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر عليه في تحقيقه للمسند (٣/ ٣٥٧) .

والبئر ، واللبن ، والعسل (٢١٥٦) عن محمد بن كثير ، حدثنا سليمان - هو ابن كثير - عن الزهري ، به بنحوه .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١٧٧٨/٤) كتاب الرؤيا ، باب في تأويل الرؤيا ، (١٧ - ٢٢٦٩) عن الدارمي .

وأخرجها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٢٦٩) من طريق الدارمي .

وأخرجها أبو داود في سننه (٣/ ٥٧٩) كتاب الأيمان والنذور ، باب في القسم هل يكون يميناً ؟ (٣٢٦٩) .

وفي (٥/ ٢٩) كتاب السنة ، باب في الخلفاء (٤٦٣٣) عن محمد بن يحيى بن فارس ، عن محمد بن كثير ، به .

وقد أخرج البخاري روايتي سفيان بن حسين ، وسليمان بن كثير السابقتين في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٣٩٠) كتاب التعبير ، باب رؤيا الليل (٧٠٠٠) تعليقاً مجزوماً .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا سفيان بن حسين ، وسليمان بن كثير ، في روايتيهما لهذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(جـ) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٣٩٠) كتاب التعبير، باب رؤيا الليل ، (٧٠٠٠) .

وفي (١٢/ ٤٣١) كتاب التعبير ، باب من لم ير الرؤيا لأول عابر (٧٠٤٦) ، عن يحيى بن بكير ، حدثنا الليث ، عن يونس ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها الدارمي في سننه (٢/ ٢٤٣) كتاب النذور والأيمان ، باب القسم يمين (٢٣٤٤) من طريق الليث .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٧) كتاب الرؤيا ، باب في تأويل الرؤيا (١٧/ ٢٢٦٩) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٨٨) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١٦١) كتاب العلم ، باب الزجر عن كتبة المرء السنن (١١١) .

والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٣٩) .

وفي دلائل النبوة (٦/ ٣٤٦) .

ثلاثتهم من طريق ابن وهب .

وأخرجها الدولابي في الكنى والأسماء (٢/ ١٢٣) من طريق أبي معاذ بكير بن معروف .

كلاهما تابعا الليث بن سعد في روايته عن يونس ، به ، بنحوه ، وهو عند الدولابي مختصراً .

(د) سفيان بن عيينة :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ٢١٩) .

والحميدي في مسنده (١/ ٢٤٦) ، (٥٣٦) .

كلاهما عن سفيان بن عيينة ، قال : ثنا الزهري ، عن عبيد الله ، قال الحميدي : فلما كان في آخر زمان سفيان أثبت فيه « ابن عباس » قال : أتى النبي ﷺ رجل ، فذكره بنحوه ، وهو في مسند أحمد مختصراً .

وأخرجها أبو داود في سننه (٣/ ٥٧٨) كتاب الأيمان والنذور ، باب في القسم هل يكون يميناً ؟ (٣٢٦٧) ، عن أحمد بن حنبل .

كما أخرجها من طريق سفيان :

مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٨) كتاب الرؤيا ، باب في تأويل الرؤيا (١٧ - ٢٢٦٩) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٣٨٧ كتاب التعبير ، باب السمن والعسل . (٧٦٤٠/ ١) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٨٩) كتاب تعبير الرؤيا ، باب تعبير الرؤيا (٣٩/ ١٨) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٦٩) .

وفي مشكل الآثار (١/ ٢٨٨) [١] . وكذلك في (١/ ٢٩٠) .

والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢/ ١٣٤) باب إلقاء الفقيه المسائل على أصحابه .

(هـ) معمر بن راشد :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ٢٣٦) عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ ، فذكر معناه .

وأخرجها الذهلي [٢] ، (كما في تحفة الأشراف للمزي ١٠/ ١٣٨) فقال :

كان عبد الرزاق قد حدث به قوماً قبلنا ، قال : كان معمر ربما قال : عن ابن عباس ، وربما قال : عن أبي هريرة .

قال محمد بن يحيى - الذهلي - : وحدثني إسحاق بن إبراهيم - ابن راهويه - قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : أنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ .

قال عبد الرزاق : كان معمر يحدِّث عن الزهري قال : كان ابن عباس يحدِّث، حتى جاءه زمعة بن صالح بكتاب فيه : عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، فكان لا يشك بعد ذلك .

وقال الذهلي : المحفوظ عندنا ، قول من رواه أن ابن عباس أو أبا هريرة ، هكذا ، كما رواه الزبيدي - بشك - ولسنا نبعد أن يكون عن ابن عباس محفوظاً .

---

(١) في هذا الموضع ، والذي قبله : « ثنا سعيد بن أبي مريم قال : ثنا سفيان بن عيينة ، عن يونس بن يزيد . . » ويظهر أن قوله « عن يونس بن يزيد » زيادة على الرواية . لأن سفيان بن عيينة ليست له رواية عن يونس (انظر تهذيب الكمال ١١/ ١٨٣) ، واحتمال متابعة يونس لسفيان في هذا الإسناد غير وارد ، لأن سعيد بن أبي مريم لم يُذكر له رواية عن يونس بن يزيد (انظر تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩٢) .

(٢) صرح ابن حجر في الفتح أنه أخرجها في العلل (علل حديث الزهري) ، (انظر الفتح ١٢/ ٤٣٣) .

وأخرجها من طريق ابن راهويه ، ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٢٧١) .

(و) **محمد بن عبد الله بن مسلم** ، ابن أخي الزهري :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٣٩٠) كتاب التعبير باب رؤيا الليل (٧٠٠٠) تعليقاً مجزوماً .

وقد وصل روايته الذهلي في « الزهريات » (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٥/ ٢٧٠) فقال : ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن حمزة الزبيدي ، ثنا عبد العزيز بن محمد ، عن محمد بن أخي ابن شهاب به .

كما وصلها الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٨٩) فقال : حدثنا مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيري المدني ، حدثنا أبي ، حدثنا عبد العزيز بن محمد [عن محمد بن عبد الله بن مسلم ، عن ابن شهاب الزهري] [(١)] به بمثله .

(ز) **عقيل بن خالد** :

وقد أخرج روايته الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٨٩) عن محمد بن عزيز الأيلي ، ثنا سلامة بن روح ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، به .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي هريرة - بدون ابن عباس ، وعبيد الله بن عبد الله) :

(أ) (ب) فقد أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٣٦٠) كتاب التعبير ، باب رؤيا الليل (٧٠٠٠) تعليقاً ، فقال :

وقال شعيب ، وإسحاق بن يحيى ، عن الزهري ، كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ .

وقد وصل روايتيهما الذهلي (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٥/ ٢٧١) فقال ثنا أبو اليمان ، ثنا شعيب ، به .

وثنا يحيى بن صالح ، ثنا إسحاق بن يحيى ، به .

---

(١) في المطبوع : [عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري] ، والصحيح ما أثبته .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [1] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة - بدون ابن عباس .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس أو أبي هريرة - بالشك .

(د) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس بدون أبي هريرة .

ولم أجد من روى هذه الروايات الأربع عن معمر ، غير عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة ، وعُد من أثبت أصحاب معمر . تكلم فيه لروايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ولتغيره آخر عمره [2] .

وهذا يعني أنه اختلف عن عبد الرزاق أيضاً بمثل ما اختلف عن معمر :

فأما رواية عبد الرزاق للرواية الأولى ، فقد رواها عنه أربعة من أصحابه ، هم :

- محمد بن يحيى الذهلي : ثقة حافظ [3] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ٣٣٣ .

- الحسين بن محمد الجريري : مستور [1] .

- سلمة بن شبيب : ثقة [2] .

- أحمد بن منصور الرمادي : ثقة حافظ ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في خلق القرآن [3] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير إسحاق بن إبراهيم الدبري ، راوي المصنف عنه ، وهو : صدوق له مناكير [4] .

وأما روايته للرواية الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير محمد بن رافع ، وهو ثقة عابد [5] .

وأما روايته الرابعة ، فرواها عنه :

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

- إسحاق بن راهويه : ثقة حافظ ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير [6] .

والذي يظهر أن الحمل في علة هذه الروايات على معمر نفسه ، وذلك لثقة الرواة لها عن عبد الرزاق ، إلا ما كان من روايته الثانية ، فيكون الحمل أيضاً على إسحاق الدبري ، فهو صدوق له مناكير ، ولم يتابع عليها .

وقد تقدم في التخريج أن معمراً تردد في هذا الحديث ، فمرة يرويه عن ابن عباس ، عن أبي هريرة ومرة يرويه بالشك ، ومرة يرويه بذكر أحدهما فقط ، ولذلك يتعين النظر إلى من روى هذه الروايات غير معمر ، للوصول إلى أرجح هذه الروايات ، ولمعرفة هل تفرد بها معمر أو لا ؟

ومن خلال التخريج يتضح أنه تفرد بالرواية الأولى بذكر « ابن عباس عن أبي

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٦٨ ، (١٣٤٧) ، وانظر التهذيب (٢/ ٣١٦) .

(٢) انظر ص ١٣٧٦ .

(٣) انظر ص ١٠٤٩ .

(٤) انظر ص ٢٤٧ .

(٥) انظر ص ١٠٥٠ .

(٦) انظر ص ٣٣٣ .

هريرة » ، وكذلك بالرواية الثانية بذكر أبي هريرة فقط ، في حين أن الزبيدي تابعه في رواية الشك « عن ابن عباس أو أبي هريرة » كما تابعه غير واحد من الثقات على روايته الرابعة بذكر « ابن عباس » فقط .

فهاتان الروايتان الأخيرتان لمعمر أرجح الروايات المذكورة ، ولذلك رجحها الذهلي كما تقدم في التخريج ، ويظهر أن الإمام مسلماً ذهب إلى ذلك ، فأخرجهما في صحيحه .

وأما البخاري رحمه الله ، فصنيعه يقتضي رجحان الرواية الرابعة بذكر « ابن عباس » فقط ولذلك اقتصر على إخراجها فقط ، ولعل ذلك مرجعه ما تقدم من أن معمراً في آخر حياته ثبت على هذه الرواية ، خاصة بعد ما جاء زمعة بن صالح بكتاب فيه : عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، فكان لا يشك بعد ذلك .

وفي هذا يقول ابن حجر : . . وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه ، وقد جزم بذلك في الأيمان والنذور حيث قال : وقال ابن عباس : قال النبي ﷺ لأبي بكر : « **لا تقسم** » فجزم بأنه عن ابن عباس [1] .

وسيأتي مزيد من كلام على هاتين الروايتين قريباً .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، لأنه رواية غير راجحة لمعمر ، ولم أجد من تابعه عليها .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة - وحده) :

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها مرجوحة والحمل فيها عليه ، وعلى الدبري ، راوي المصنف عن عبد الرزاق ، وبالتالي فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس أو أبي هريرة - بالشك) :

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

---

(١) فتح الباري (١٢/ ٤٣٣) .

١ - **معمر بن راشد** :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - **محمد بن الوليد الزبيدي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عنه ، كما ترى فهما ثقتان ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم في التخريج ، وعدَّه الذهلي أحد الوجهين الراجحين ، ولا يُشْكِل عليه ما ذكر من أن معمر في آخر حياته استقر على القول بأنه عن ابن عباس فقط ، وذلك لأن هذا إن كان مؤثراً في رواية معمر ، فإنه لا يؤثر على رواية الزبيدي وكونها محفوظة عنه . فإن كان كذلك ، فإن هذا الشك ربما كان من الزهري ونقله الزبيدي عنه ، وعليه فهي محفوظة - عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس - وحده) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - **سفيان بن حسين** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٢] .

٢ - **سليمان بن كثير** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في غيره [٣] .

٣ - **يونس بن يزيد** :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، وقُيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٤] .

٤ - **سفيان بن عيينة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أوثق أصحابه [٥] .

---

(١) انظر ص ١٥٦ .

(٢) انظر ص ١٦٠ .

(٣) انظر ص ٣٠٠ .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

(٥) انظر ص ١٦٨ .

٥ - **معمر بن راشد** :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٦ - **محمد بن عبد الله بن مسلم** ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام (١) .

٧ - **عقيل بن خالد** :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه (٢) .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثْر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وقد أخرجه الشيخان ، مما يجعله أقرب الأوجه إلى الرجحان ، وقد سكت عنه الدارقطني ، ولعل ذلك لأنه لم يقف إلا على روايتي سفيان بن حسين ، وسليمان بن كثير ، دون من تابعهما ، حيث اقتصر عليهما فيمن روى هذا الوجه ، وهما لوحدهما لا يكفيان للحكم على هذا الوجه بالرجحان ، والله أعلم

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه راويان هما :

١ - **شعيب بن أبي حمزة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري (٣) .

٢ - **إسحاق بن يحيى العوصي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق (٤) .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، أقواهما شعيب بن أبي حمزة ،

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٧٨ .

(٤) انظر ص ٣٤٨ .

لكن روايته لا تقوى على معارضة رواية الأثبات الذين رووا الوجه السابق ، كما لا تقوى على معارضة روايتي معمر والزبيدي - وهما ثقتان - للوجه الثالث .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

الخلاصة

يتضح مما تقدم ، رجحان الوجهين : الثالث الذي رواه الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس أو أبي هريرة - بالشك - وذلك لثقة الراويين له عنه ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه .

والرابع : الذي رواه الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس - وحده - وذلك لكثرة الرواة له عنه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما .

أما بقية الأوجه الأخرى فغير راجحة ، كما تقدم بيانه كل في موضعه .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح .

حيث أخرج الشيخان الوجه الرابع ، ومسلم وحده الوجه الثالث .

ثم إن هذا الحديث سواءً أكان عن ابن عباس وحده أو عن ابن عباس أو أبي هريرة من مراسيل الصحابة ، وذلك لأن هذه القصة كانت عند انصراف الرسول ﷺ من غزوة أحد ، ولم يكن ابن عباس ولا أبو هريرة في ذلك الزمان بالمدينة ، لأن ابن عباس كان صغيراً مع أبويه بمكة ، فإن مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح ، وغزوة أحُد كانت في شوال في السنة الثالثة ، وأما أبو هريرة فإنما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع [1] .

لكن هذا غير مؤثر في صحة الحديث ، لأن مراسيل الصحابة مقبولة عند العلماء ، فهو في حكم الموصول المسند ، كما قال ابن الصلاح [2] .

* * *

(١) فتح الباري (١٢/ ٤٣٣) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - ص ٦٠ .

الحديث (١٠٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي الرداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف قال : قال رسول الله ﷺ : « **قال الله : أنا الرحمن ، خلقت الرحم** » الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، عن أبي سلمة ، واختلف عنه [١] :

فرواه محمد بن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أن أبا الرداد أخبره عن عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ .

وتابعه وهيب بن خالد ، عن معمر .

واختلف عن عبد الرزاق :

فقيل : عنه عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أن رداد الليثي حدثه عن عبد الرحمن .

وقال الحسن الخلال ، عن عبد الرزاق ، مثل قول وهيب ، عن معمر .

واختلف عن شعيب بن أبي حمزة :

فقال بشر بن شعيب ، عن أبيه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أن أبا رداد أخبره عن عبد الرحمن بن عوف ، كقول ابن أبي عتيق ، ووهيب .

وخالفه أبو اليمان ، رواه عن شعيب ، عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة ، أن أبا مالك الليثي أخبره ، عن عبد الرحمن بن عوف .

---

(١) يعني : عن الزهري .

واختلف عن ابن عيينة :

فرواه سعيد بن منصور ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، والقعنبي ، والحميدي ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة ، عن عبد الرحمن بن عوف ، ولم يجعلوا فيه رواية عن أبي الرداد .

وفي حديث الحميدي ، وسعيد بن منصور : اشتكى أبو الرداد ، فعاده عبد الرحمن ، فقال أبو الرداد : خيرهم ، وأوصلهم ، وأبرهم ، أبو محمد ، فقال عبد الرحمن : سمعت رسول الله ﷺ .

وقال حامد بن يحيى البلخي : عن ابن عيينة ، عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة ، قال : اشتكى الرداد ، فعاده عبد الرحمن .

ووهم فيه ، والصواب : أبو الرداد .

ورواه عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه محمد بن أبي حفصة ، وبحر السقاء ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف .

والصواب : حديث محمد بن أبي عتيق ، ومن تابعه [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره عن الزهري ، واختلف عنه من ستة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي الرداد الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف .

---

(١) العلل للدارقطني (٤/ ٢٦٢ وما بعدها) .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي مالك الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن ابن عوف مباشرة بدون واسطة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، بدل عبد الرحمن بن عوف .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي الرداد ، عن عبد الرحمن بن عوف):

(أ) فرواه البخاري في الأدب المفرد ص ٢٣ ، باب فضل صلة الرحم (٥٣) عن إسماعيل بن أبي أويس ، قال : حدثني أخي (أبو بكر) ، عن سليمان بن بلال ، عن محمد بن أبي عتيق ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا الرداد الليثي أخبره عن عبد الرحمن بن عوف ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « **قال الله عز وجل : أنا الرحمن وأنا خلقت الرحم ، واشتققت لها من اسمي ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها بتتُّه** » (١) .

وأخرجه الطبراني في الأوسط (المجلد الأول / ق٢٨١ ب) .

والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٨) كتاب البر والصلة ، باب صلة الرحم .

وصحح الحديث بجميع طرقه التي أخرجها - وسيأتي بعضها في التخريج - ووافقه الذهبي .

كلاهما من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، به .

وقال الطبراني : لم يروه عن ابن أبي عتيق إلا سليمان بن بلال ، تفرد به أبو بكر بن أبي أويس .

---

(١) من البت : وهو القطع (النهاية ١/ ٩٢) .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، محمد بن أبي عتيق ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ٣٠٨) ، (٩٩٣) من طريق المغيرة بن سلمة .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٢٧٦) باب ما جاء في الصدقة على ذي الرحم من الفضل (٢٦١ - ٢٠١) .

وانظر المنتقى من مكارم الأخلاق ، انتقاء السلفي ، ص ٦٥ (١٢٠) .

وأخرجها كذلك في مساويء الأخلاق ص ١٠٨ ، باب ما جاء في قطيعة الرحم من الكراهية والتغليظ (٢٦٤) . من طريق سهل بن بكار .

كلاهما عن وهيب بن خالد .

كما أخرجها أحمد بن حنبل في مسنده (١/ ١٩٤) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٢٧٦) باب ما جاء في الصدقة على ذي الرحم من الفضل (٢٦١ - ٢٠١) عن أحمد بن منصور الرمادي .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦) كتاب الصدقات ، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته وجيرانه ، من طريقي أحمد الرمادي ، وأحمد بن يوسف السلمي .

ثلاثتهم عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

كما أخرجها ابن المبارك في البر والصلة ، ص ١٤٥ ، باب صلة الرحم ، (١١٣) ، من رواية الحسين بن الحسن المروزي عنه .

جميع من تقدم وعددهم ثلاثة ، عن معمر ، عن الزهري ، به بنحوه .

(جـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة - من رواية ابنه بشر - ابن أبي عتيق ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٩٤) .

وأخرجها من طريق أحمد : الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٩٣) ، (٨٩٦).

كما أخرجها الحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٨) كتاب البر والصلة ، باب صلة الرحم من طريق محمد بن خالد بن خلي .

وأخرجها عن الحاكم : البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٢١٦) باب في صلة الأرحام ، (٧٩٤١) .

جميع من تقدم ذكرهما - وعددهما اثنان - عن بشر بن شعيب ، عن أبيه شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، به بنحوه .

ثم إني وقفت على راويين آخرين ، تابعا من سبق في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وهما :

(د) عبيد الله بن أبي زياد الرصافي :

وأخرج روايته الحسين المروزي ، في زياداته على البر والصلة لابن المبارك ص ١٤٥ ، باب صلة الرحم (١١٤) عن حجاج بن أبي منيع ، عن جده [عبيد الله ابن أبي زياد] عن الزهري ، به ، بنحوه .

(هـ) معاوية بن يحيى الصدفي :

وأخرج روايته الخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٢٧٨) باب ما جاء في الصدقة على ذي الرحم من الفضل (٢٦٢ - ب) من طريق الهقل بن زياد ، عن [الصدفي] عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقد أشار أبو أحمد العسكري إلى رواية معاوية الصدفي في تصحيفات المحدثين (٢/ ٧٠٢) ترجمة رداد الليثي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، من رواية غير واحد من أصحابه .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٧١) كتاب الجامع ، باب صلة الرحم (٢٠٢٣٤) .

والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٧) كتاب البر والصلة ، باب صلة الرحم ، وقال: هذا أبو رداد الليثي ، قد أضاف فيه سفيان بن عيينة ، ومحمد بن أبي عتيق ، وشعيب بن أبي حمزة ، وسفيان بن حسين .

والمزي في تهذيب الكمال (٩/ ١٧٤) ترجمة رداد الليثي .

والضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٩٢) ، (٨٩٥) .

ثلاثتهم من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري .

كما أخرجها أبو داود في سننه (٢/ ٣٢٣) كتاب الزكاة ، باب في صلة الرحم (١٦٩٥) عن محمد بن المتوكل العسقلاني .

وابن حبان في الثقات (٤/ ٢٤١) ترجمة رداد الليثي ، من طريق ابن أبي السري (هو محمد بن المتوكل) .

كلاهما عن عبد الرزاق بن همام ، عن معمر ، عن الزهري ، به .

وتابع عبد الله بن المبارك : عبد الرزاق في رواية هذا الوجه عن معمر .

وأخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ٣٣٤) كتاب البر والإحسان ، باب الرحمة (٤٤٤) من طريق حبان بن موسى .

وابن أبي الدنيا ، في مكارم الأخلاق ، ص ٧١ صلة الرحم (٢٠٤) عن ابن جميل (هو أحمد المروزي) كلاهما عن ابن المبارك ، به ، بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي مالك الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف) :

فلم أجد من رواه عنه غير شعيب بن أبي حمزة ، من رواية أبي اليمان ، عن شعيب .

وأخرج روايته الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (١/ ٢٧٢) ، (٢٣٩) ، وقال فيه : عن الليثي ، وأبو اليمان إنما يرويها عنه شعيب عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي مالك الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف ، كما ذكر الدارقطني .

والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٨) كتاب البر والصلة ، باب صلة الرحم .

كلاهما من طريق أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري به بمثله .

كما ذكر هذه الرواية المزي في تحفة الأشراف (٧/ ٢١٤) تعليقاً مجزوماً فقال :

ورواه علي بن محمد بن عيسى الجكّاني ، عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي مالك الليثي . (يعني : عن عبد الرحمن ابن عوف) .

وابن الأثير في أسد الغابة (٦/ ١٠٩) ترجمة أبي الرداد الليثي ، فقال : وروى أبو اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أن أبا مالك حدثه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف - بلا واسطة) :

(أ) فرواه أحمد في مسنده (١/ ١٩٤) .

والحميدي في مسنده (١/ ٣٥) ، (٦٥) .

وأخرجه من طريق الحميدي : الحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٨) كتاب البر والصلة ، باب صلة الرحم .

كما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢١٧) كتاب الأدب ، باب ما قالوا في البر وصلة الرحم (٢٥٣٨٧) .

وأخرجه عن ابن أبي شيبة : أبو داود في سننه (٢/ ٣٢٢) كتاب الزكاة ، باب في صلة الرحم (١٦٩٤) .

وأخرجه البغوي في شرح السنة (١٣/ ٢٢) كتاب الاستئذان ، باب ثواب صلة الرحم (٣٤٣٢) وقال : قال أبو عيسى (يعني الترمذي) :

حديث سفيان ، عن الزهري حديث صحيح ، وقال : اشتكى الرداد الليثي ، فعاده عبد الرحمن بن عوف قلت (يعني البغوي) : وهو الأصح .

وفي معالم التنزيل (٣/ ٣٤٩) سورة الرعد آية (٢١) بدون كلامه على الحديث ، من طريق ابن أبي شيبة .

كما أخرجه الحسين المروزي في زياداته على البر والصلة لابن المبارك ، ص ١٤٥ ، باب صلة الرحم (١١٥) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٣١٦) كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في صلة الرحم (١٩٠٧) عن ابن أبي عمر ، وسعيد بن عبد الرحمن .

وقال : حديث سفيان ، عن الزهري ، حديث صحيح .

وروى معمر هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف ، ومعمر كذا يقول :

قال محمد (يعني البخاري) : وحديث معمر خطأ .

ومن طريق الترمذي ، أخرجه ابن الأبار في معجم أصحاب الصدفي ص ١٧٨ ، ترجمة محمد بن يوسف بن سعادة (١٥٨) .

وأخرجها أبو يعلى في مسنده (٢/ ١٥٣) (٨٤٠) عن زهير - هو ابن حرب .

والبزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ٢٠٦) ، (٩٩٢) عن أحمد بن عبدة وقال :

وقد روى هذا الحديث سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه .

والصواب ما رواه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة (يعني عن عبد الرحمن بن عوف) .

وعثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي ص ١٢ ، عن مسدد بن مسرهد .

وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق ص ٧١ ، باب صلة الرحم (٢٠٣) عن علي بن الجعد وغيره ، ولم أقف عليه في المطبوع من مسنده .

والدولابي في الكنى والأسماء (١/ ١٠) ترجمة عبد الرحمن بن عوف ، عن محمد بن منصور ثم قال : سمعت صالح بن أحمد بن حنبل يقول : سمعت علي بن المديني يقول : رداد الليثي كنيته أبو مالك .

والخرائطي في مساويء الأخلاق ص ١٠٩ ، باب ما جاء في قطيعة الرحم من الكراهة والتغليظ (٢٦٥) ، عن علي بن حرب الطائي .

كما أخرجه كذلك في الموضع السابق ، حديث (٢٦٦) .

وفي مكارم الأخلاق (١/ ٢٧٧) باب ما جاء في الصدقة على ذي الرحم من الفضل (٢٦١ - ب) .

وانظر المنتقى من مكارم الأخلاق للسلفي ص ٦٥ (١٢١) من طريق سريج بن النعمان .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الثاني / ق٢٦٣ ب) من طريق إبراهيم ابن يسار .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦) كتاب الصدقات ، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته وجيرانه .

وفي الآداب ص ١١ ، باب في صلة الرحم . (١١) . من طريق الحسن الزعفراني .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم خمسة عشر راوياً ، رووه عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة قال : اشتكى أبو الرداد فعاده عبد الرحمن ابن عوف ، فقال : خيرهم وأوصلهم أبو محمد ، فقال عبد الرحمن : سمعت رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث بنحوه .

ومنهم من يذكره بدون قوله « اشتكى أبو الرداد » .

كما رواه ابن الأثير في أسد الغابة (٦/ ١٠٩) ترجمة أبي الرداد الليثي ، تعليقاً مجزوماً إلى سفيان بن عيينة .

وقد ذكر الدارقطني في معرض كلامه عن الاختلاف أن حامد بن يحيى البلخي، روى الحديث عن ابن عيينة ، عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة ، فقال: اشتكى الرداد (يعني : بدل أبي الرداد) فعاده عبد الرحمن .

ثم أعلَّ الدارقطني رواية حامد هذه بأنها وهم ، ونسب الوهم إليه ، ثم قال: والصواب أبو الرداد [1] .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا سفيان بن عيينة في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(ب) يونس بن يزيد الأيلي :

وأخرج روايته الخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٢٧٨) باب ما جاء في الصدقة على ذي الرحم من الفضل (٢٦٢ - ٢٠٢) .

---

(١) لم أفردها بوجه مستقل ، لأنها تشترك مع بقية الروايات عن سفيان ، في أن أبا سلمة إنما يرويها عن أبيه عبد الرحمن مباشرة .
وسيأتي الحديث عن الاختلاف في اسم الرداد في النتيجة النهائية إن شاء الله .

وفي مساويء الأخلاق ص ١٠٩ ، باب ما جاء في قطيعة الرحم من الكراهة والتغليظ (٢٦٧) من طريق الليث بن سعد ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

(جـ) سليمان بن كثير :

وأخرج روايته البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف (ق ١٧٩) .

(د) سفيان بن حسين [١] :

وأخرج روايته الحاكم النيسابوري في المستدرك (٤/ ١٥٨) كتاب البر والصلة ، باب الرحم ، من طريق يزيد بن هارون .

والبرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف (ق/ ١٧٩) .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن ابن عوف) :

(أ) فرواه البزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ٢٠٥) ، (٩٩١) ، عن أحمد ابن عبد الله السدوسي ، قال : نا روح بن عبادة ، قال : نا محمد بن أبي

---

(١) هذه الرواية عن سفيان بن حسين هي الرواية المحفوظة عنه ، إذ اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، ولم أتعرض لدراسة هذا الاختلاف لأن الدارقطني لم يشر إلى روايته الثانية مع أنه ذكرها في الأفراد والغرائب .

وقد رواها سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، وأخرج روايته هذه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ١/ ٣١٧) حديث (٥٣٦) . رسالة دكتوراه ، المراغي ثم قال :

تفرد سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عنه .

وأخرجها أيضاً الخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٢٧٤) ، (٢٦٠ - ٢٠٠) .

وفي مساويء الأخلاق ص ١٠٨ ، (٢٦٢) من طريق عمر بن علي المقدمي ، عن سفيان ابن حسين ، عنه ، به .

وهذه الرواية غير محفوظة عنه ، كما يفهم من قول البزار الذي تقدم في تخريج الوجه السابق ، والحمل فيها على سفيان نفسه لأنه ضعيف في الزهري ، ولم يتابع على روايته هذه ، وراويا الروايتين عنه : يزيد بن هارون ، وعمر المقدمي : ثقتان .

(انظر تقريب التهذيب ص ٦٠٦ وص ٤١٦) .

حفصة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف ، الحديث بنحوه .

(ب) وتابع بحر السقاء ، محمد بن أبي حفصة في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته : ابن الأعرابي في معجمه (ق ١٤٥ ب) عن الحسن بن علي الأفريقي ، نا محمد بن يحيى بن سلام ، نا أبي ، عن بحر السقاء ، عن الزهري ، به بنحوه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) :

فقد ذكر الدارقطني في معرض كلامه عن الاختلاف ، أن معمر بن راشد رواه عن الزهري ، من رواية عبد الأعلى ، عن معمر ، به .

ولم أقف على روايته بعد البحث والتتبع .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وتخريج الحديث أن الاختلاف عن الزهري ، من ستة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي الرداد ، عن عبد الرحمن بن عوف):

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه وهم :

١ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه : صدوق [١] .

٢ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٢] .

---

(١) انظر ص ٤٦٧ .

(٢) انظر ص ٥٠٨ .

٣ - معاوية بن يحيى الصدفي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من رواية غير الشاميين ، وهو من رواية الشاميين - كهقل بن زياد - مستقيم الحديث [١] .

وتقدم في التخريج أن روايته هذه ، رواها عنه ، هقل بن زياد ، وعليه فإنها مستقيمة .

٤ - شعيب بن أبي حمزة - من رواية ابنه بشر ،عنه :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، خاصة في الزهري [٢] .

على أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، وسيأتي الكلام عن هذا الاختلاف ، في دراسة الوجه الثالث .

٥ - معمر بن راشد - من رواية وهيب بن خالد ، وعبد الرزاق ، وابن المبارك ، عنه :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن هشام بن عروة ، وثابت ، والأعمش ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة ، وعدَّه العلماء من أثبت أصحاب الزهري [٣] .

على أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث من ثلاثة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، يعني عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي الرداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى :

فرواها ثلاثة من أصحابه هم :

- وهيب بن خالد البصري : ثقة ثبت ، لكنه تغير قليلاً بآخرة [٤] .

---

(١) انظر ص ٩٧٥ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) انظر ص ١٦٧ .

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني : - من رواية غير واحد من أصحابه - تقدمت ترجمته [1] ، وأنه ثقة حافظ ، ومن أثبت أصحاب معمر ، وتكلم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل آل البيت ، واختلاطه ، وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث كما قال الدارقطني :

- فمرة يُروى عنه ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي الرداد ، عن عبد الرحمن بن عوف .

- ومرة يُروى عنه ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف .

أما رواية عبد الرزاق الأولى :

فرواها عنه ثلاثة من أصحابه هم :

(أ) أحمد بن حنبل : وهو من هو ، وقد سمع من عبد الرزاق قبل أن يختلط ، كما قال العراقي [2] .

(ب) أحمد بن منصور الرمادي : ثقة حافظ [3] .

(جـ) أحمد بن يوسف السلمي : ثقة حافظ ، وكان ثبتاً في عبد الرزاق [4] . وقد ذكر العراقي أن مسلماً أخرج له عن عبد الرزاق [5] ، مما يشعر أن روايته عنه مستقيمة ، ولعلها قبل الاختلاط .

أما روايته الثانية :

فرواها عنه اثنان من أصحابه هما :

(أ) إسحاق بن إبراهيم الدبري : تقدمت ترجمته وأنه متكلم فيه ، روايته عن عبد الرزاق ، كانت بعد الاختلاط [6] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .
(٢) التقييد والإيضاح ص ٤٠٨ .
(٣) انظر ص ١٠٤٩ .
(٤) تقريب التهذيب ص ٨٦ ، (١٣٠) ، وانظر التهذيب (١/ ٨٠) .
(٥) التقييد والإيضاح ٤٠٨ .
(٦) انظر ص ٢٤٧ .

(ب) محمد بن المتوكل العسقلاني ، ابن أبي السري : صدوق ، له أوهام كثيرة [1] .

وكما ترى ، فإن أرجح الروايتين عن عبد الرزاق ، هي الأولى ، لثقة الرواة عنه وكثرتهم ، وفيهم من سمع منه قبل الاختلاط .

في حين أن راويي الرواية الثانية عنه ، لم يرقيا إلى مرتبة الثقة ، وفيهما من روى عنه بعد الاختلاط .

وعليه فيمكن القول بإن رواية عبد الرزاق عن معمر ، لهذا الوجه عن الزهري محفوظة عنه .

- عبد الله بن المبارك - من رواية الحسين بن الحسن المروزي عنه - :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعده الدارقطني من أثبت أصحاب معمر [2] .

على أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث .

- فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي الرداد ، عن عبد الرحمن بن عوف .

- ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف .

أما رواية ابن المبارك الأولى :

فلم أجد من رواها عنه ، غير الحسين بن الحسن المروزي وخلاصة حاله أنه : صدوق [3] .

أما روايته الثانية :

فرواها عنه اثنان من أصحابه :

(أ) حبان بن موسى المروزي : وهو ثقة [4] .

---

(١) انظر ص ٣٣٣ .
(٢) انظر ص ٣٣٥ .
(٣) انظر ص ٨٢٩ .
(٤) تقريب التهذيب ص ١٥٠ ، (١٠٧٧) ، وانظر التهذيب (٢/ ١٥٢) .

(ب) أحمد بن جميل المروزي : وهو صدوق وسماعه من ابن المبارك وهو صغير : إذ يقول : كنت أسمع منه وأنا انظر إلى العصافير [1] .

ويظهر أن أرجح الروايتين عنه ، هي الثانية لأن اثنين من أصحابه روياه عنه وأحدهما ثقة ، في حين أني لم أقف على متابع للحسين المروزي على روايته الأولى عن ابن المبارك ، وهو صدوق .

وعليه ، فيمكن القول بإن رواية ابن المبارك عن معمر هذا الوجه عن الزهري، غير محفوظة عنه ، والله أعلم .

وبعد :

فهؤلاء رواة الرواية الأولى عن معمر ، بلغوا ثلاثة من أصحابه .

وهيب بن خالد : ثقة ، ثبت .

عبد الرزاق بن همام : ثقة حافظ ومن أثبت أصحاب معمر ، وروايته هذه محفوظة عنه .

عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب معمر ، غير أن روايته هذه غير محفوظة عنه .

أما روايته الثانية عن معمر :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف)

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

- عبد الرزاق بن همام ، وقدتقدم الكلام على روايته هذه وأنها غير محفوظة عنه .

- عبد الله بن المبارك ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

أما الرواية الثالثة عن معمر :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أقف على من رواها عنه غير عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري تقدمت ترجمته وأنه ثقة [2] .

---

(١) تعجيل المنفعة ص ٢٣ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

خلاصة الكلام حول الاختلاف عن معمر :

يتضح مما سبق أن رواية معمر الثالثة (الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) غير محفوظة عنه ، لأن عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وإن كان ثقة إلا أنه بصري ، ومعمر مضعف فيما حدث بالبصرة ، ثم إني لم أجد من تابع عبد الأعلى على روايته هذه .

أما الروايتان الأولى (الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي الرداد ، عن عبد الرحمن ابن عوف) .

والثانية (الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف) .

فتقدم أن عبد الرزاق ، وابن المبارك ، رويا كلا الروايتين عن معمر وأن الرواية الأولى محفوظة عن عبد الرزاق ، وغير محفوظة عن ابن المبارك ، وأن الرواية الثانية محفوظة عن ابن المبارك ، غير محفوظة عن عبد الرزاق ، وحيث إنهما استويا في كونهما ثقتين حافظين ، ومن أثبت أصحاب معمر ، فيؤخذ من رواية كل منهما ، ما توبع عليها .

يتبقى بعد ذلك أمران :

الأول : أن وهيب بن خالد روى الرواية الأولى لمعمر - موافقاً في ذلك الرواية المحفوظة - عن عبد الرزاق - ووهيب : ثقة ثبت .

الثاني : أن البخاري خطأ رواية معمر الثانية ، إذ تقدم أن الترمذي قال : وروى معمر هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف ، ومعمر كذا يقول : قال محمد (يعني البخاري) : وحديث معمر خطأ .

ووافق ابن حبان : البخاري فيما ذهب إليه فقال : ما أحسب معمراً حفظه - يعني الرواية الثانية عنه .

وعليه فيمكن القول بأن الراجح من الروايات التي اختلف فيها عن معمر ، هي الرواية الأولى التي رواها عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف .

ويلتقي هذا الترجيح مع ما ذكر الدارقطني من أن الصواب حديث محمد بن أبي عتيق ومن تابعه وهو معمر بن راشد في الرواية الأولى عنه .

على أن هناك وجهاً يمكن به الجمع بين هاتين الروايتين عن معمر ، سيأتي الحديث عنه في النتيجة النهائية للاختلاف عن الزهري ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف)

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، من روايتي عبد الرزاق وابن المبارك ، عنه .

وقد استوفيت الكلام على رواية معمر هذه في دراسة الوجه الأول ، وأنها رواية غير محفوظة عنه ، كما نص على ذلك البخاري وابن حبان ، ويفهم أيضاً من ترجيح الدارقطني للوجه الأول .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي مالك الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف) :

فلم أجد من رواه عنه غير شعيب بن أبي حمزة ، من رواية أبي اليمان عنه وشعيب بن أبي حمزة ثقة ثبت ، خاصة في الزهري [1] .

على أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي الرداد الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي مالك الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف .

أما روايته الأولى :

فرواها عنه ابنه : بشر بن شعيب : ثقة ، من كبار العاشرة ، قال ابن حبان :

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

قال البخاري : تركناه ، فأخطأ ابن حبان ، وإنما قال البخاري : تركناه حياً سنة اثني عشرة [١] .

أما روايته الثانية :

فرواها عنه ، أبو اليمان ، الحكم بن نافع : وهو ثقة ثبت ، يقال أن أكثر حديثه عن شعيب مناولة [٢] .

ولكن رد ابن معين هذه المقولة ، حيث قال : سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة ؟ فقال : ليس هو مناولة ، المناولة لم أخرجها إلى أحد [٣] .

والذي يظهر أن كلا الروايتين محفوظتان عن شعيب ، فهو ثقة ثبت ورواياهما عنه ثقتان ، وأبو اليمان ، وإن كان قد تميز عن بشر بن شعيب بكونه أوثق منه ، غير أن بشراً تميز عليه بمتابعة الثقات من أصحاب الزهري لرواية شعيب التي رواها من طريقه .

على أن هناك وجهاً آخر يمكن الجمع به بين الروايتين ، سيأتي الحديث عنه في النتيجة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف بلا واسطة بينهما) :

فرواه غير واحد من أصحابه ، عنه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٤] .

٢ - يونس بن يزيد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٥] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٢٣ ، (٦٨٨) وانظر التهذيب (١/ ٣٩٥) .
(٢) تقريب التهذيب ص ١٧٦ ، (١٤٦٤) ، وانظر التهذيب (٢/ ٣٧٩) .
(٣) عن تهذيب الكمال (٧/ ١٥٠) .
(٤) انظر ص ١٦٨ .
(٥) انظر ص ١٦٤ .

٣ - سليمان بن كثير :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في غيره [١] .

٤ - سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري [٢] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، وروايته هذه هي المحفوظة عنه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم سفيان بن عيينة ، وهو ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه .

وقد تقدم تصحيح الترمذي الحديث من روايته ، وتصويب البزار لها في مقابل رواية سفيان بن حسين غير المحفوظة عنه .

غير أنه يشكل على هذا التصحيح ما ذهب إليه بعض العلماء من عدم صحة سماع أبي سلمة من أبيه عبد الرحمن بن عوف ، وبه قال البخاري ، وابن معين ، وغيرهما ، وهو الراجح كما تقدم في دراسة حديث « **الصائم في السفر كالمفطر في الحضر** » .

ولعل من صحح الحديث ، ذهب إلى صحة سماع أبي سلمة من أبيه ، وهو قول مرجوح كما تقدم في الموضع المذكور آنفاً [٣] .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن ابن عوف) :

فرواه عنه اثنان من أصحابه :

١ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٤] .

---

(١) انظر ص ٣٠٠ .

(٢) انظر ص ١٦٠ .

(٣) انظر دراسة الحديث رقم (١٠) .

(٤) انظر ص ١٥٧ .

٢ - بحر بن كنيز ، السقاء :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك [١] .

والذي يظهر أن هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، غير محفوظ ، وذلك لأن راوييه ضعيفان ، لا يحتج بهما كما تقدم ، وقد خالفا الثقات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الأوجه الراجحة ، والله أعلم .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه غير معمر بن راشد ، من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري عنه ، وقد تقدم الكلام على هذه الرواية في دراسة الوجه الأول ، وأنها غير محفوظة عن معمر .

وتقدم في التخريج أني لم أقف على من أخرج روايته هذه ، إلا في كلام الدارقطني عن الاختلاف .

قلت : ويظهر أن العلة في هذا الوجه ، ناشئة من كون أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف مشهوراً بالرواية عن أبيه عبد الرحمن ، وعن أبي هريرة ، فسبق القلم أو اللسان من أحدهما إلى الآخر [٢] ، إما من معمر الذي ضُعِّف فيما حدث به بالبصرة أو ممن دونه ، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما سبق في تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، أن كلاً من الوجهين الخامس (الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن عبد الرحمن بن عوف) ، والسادس (الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) غير محفوظين عنه ، وذلك لضعف راوي الوجه الخامس ، ولكون رواية معمر - الذي روى الوجه السادس - غير محفوظة عنه .

---

(١) انظر ص ٣٩٩ .

(٢) تكلم ابن حجر على هذا النوع من أنواع الوهم الذي يطرأ على الحديث فيعلَّه ، في جزء طرق حديث « لا تسبوا أصحابي » المطبوع مستقلاً عن « الجواهر والدرر للسخاوي» ص ٨٦ ، فانظره .

تبقى بعد ذلك الأوجه الأربعة الأخرى وهي :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي الرداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف) .

و(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف) .

و(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي مالك الليثي ، عن عبد الرحمن بن عوف) .

و(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الرحمن بن عوف بلا واسطة) .

وعند تطبيق قواعد العلماء في الترجيح عند التعارض ، يتضح أن أرجحها ، الوجه الأول ، وذلك لكثرة الرواة عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من وصف بأنه من أثبت أصحابه .

أما الوجه الثاني : فهو رواية غير راجحة عن معمر بن راشد ، كما تقدم .

أما الوجه الثالث : فهو وإن كان محفوظاً عن شعيب ، غير أني لم أجد من تابعه عليه .

أما الوجه الرابع : فالثقات الذين رووه عن الزهري أقل من الذين رووا الوجه الأول عنه .

وهناك مرجح آخر ، وهو أن رواية أبي سلمة عن أبيه بواسطة بينهما ، أرجح من روايته عن أبيه بدون واسطة ، لأنه لم يسمع من أبيه على الصحيح - كما تقدم .

ولذلك صوَّب الدارقطني الوجه الأول على بقية الأوجه الأخرى .

على أن الجمع بين الأوجه الثلاثة الأولى ممكن ، وذلك لما يلي :

١ - أن الاختلاف بين الأوجه الثلاثة الأولى ، اختلاف ظاهري ، فهي تعود عند التحقيق إلى وجه واحد ، وذلك لأن من العلماء من ذكر بأن أبا الرداد هو رداد الليثي [١] ، وذكر المزي أن إطلاق « أبي الرداد » عليه أشهر من « رداد » [٢] .

---

(١) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢٠) ، وتصحيفات المحدثين للعسكري (٢/ ٧٠٣) والكاشف للذهبي (١/ ٣٠٩) وتقريب التهذيب ص ٢٠٩ .

(٢) تهذيب الكمال (٩/ ١٧٤) .

٢ - أن الدولابي ذكر أن علي بن المديني قال : رداد الليثي : كنيته أبو مالك .

فتحصل من هذا أن رداد الليثي له كنيتان : أبو الرداد ، وأبو مالك ، والأولى أشهر ، وكلها لشخص واحد ، هو الذي سمع منه أبو سلمة الحديث ، غير أنه سمّاه مرة ، وكناه مرة بأبي الرداد ، ومرة بأبي مالك .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح لغيره ، ورداد الليثي ، وإن كان ابن حجر قال فيه : مقبول [١] ، إلا أن الراجح فيه أنه صدوق ، فقد ذكره ابن حبان في الثقات [٢] . وقال الذهبي : وثق [٣] . وصحح الحاكم حديثه ، ووافقه الذهبي كما تقدم .

ثم إن أبا يعلى أخرج متابعاً لرداد الليثي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، أن أباه حدثه ، أنه دخل على عبد الرحمن بن عوف يعوده ، فقال له عبد الرحمن : وَصِلَتُك رَحِمٌ ، سمعت رسول الله ﷺ . . وذكر الحديث بنحوه [٤] .

وإبراهيم بن عبد الله بن قارظ : صدوق [٥] .

وقد صحح ابن حجر إسناد هذا الحديث [٦] .

ثم إن للحديث شواهد في الصحيحين ، أمثلها ما رواه البخاري من طريق أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « **إن الرَّحِم شَجْنَةٌ** [٧] **من الرحمن ، فقال : من وصلك وصلته ، ومن قطعك قطعته** » [٨] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٠٩ ، (١٩٣١) .
(٢) الثقات (٤/ ٥٤١) .
(٣) الكاشف (١/ ٣٠٩) .
(٤) مسند أبي يعلى (٢/ ١٥٥) ، (٨٤١) .
(٥) تقريب التهذيب ص ٩١ ، (١٩٧) ، وانظر التهذيب (١/ ١١٧) .
(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٤) .
(٧) الشَّجنة : شعبة من غصون الشجرة ، والمراد بها : القرابة المشتبكة ، كاشتباك العروق (النهاية ٢/ ٤٤٧) .
(٨) صحيح البخاري - مع الفتح - (١٠/ ٤١٧) كتاب الأدب ، باب من وصل ، وصله الله (٥٩٨٨) .

الحديث (١٠٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : « **من يرد هوان قريش أهانه الله** » .

فقال : هو حديث يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن محمد ابن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد ، عن سعد .

واختلف عن إبراهيم :

فقيل : عنه [١] ، عن يوسف بن الحكم ، عن سعد .

والقولان عنه محفوظان .

وقالوا : إنه حدّث به بالمدينة ، فقال فيه : « عن محمد بن سعد » ثم ترك « محمد بن سعد » بعد ذلك .

ورواه معمر ، عن الزهري ، فقال : عن عمر بن سعد، عن سعد.

ووَهِم فيه معمر ، والصحيح حديث صالح بن كيسان [٢] .

وأرسله عقيل ، فقال : عن الزهري ، عن سعد ، لم يذكر بينهما أحداً .

وقال ابن أبي ذئب : عن الزهري ، أنه بلغه عن سعد .

وحديث صالح هو الصواب [٣] .

---

(١) يعني عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن سعد ، بدون محمد بن سعد .

(٢) ، (٣) يعني : بكلتا روايتيه ، التي ذكرت محمد بن سعد ، والتي لم تذكره .

ورواه سعد بن سليمان ، عن محمد بن عبد الرحمن المدني - شيخ له - عن الزهري ، عن عامر بن سعد [1] .

وهو وهم ، والصحيح : حديث الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان [2] ، [3] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ستة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد ، عن سعد .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن سعد ، بدون ذكر محمد بن سعد .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عمر بن سعد ، عن سعد .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عامر بن سعد ، عن سعد .

٥ - ومرة يُروى عنه ، أنه بلغه عن سعد .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن سعد مباشرة ، بدون ذكر واسطة بينهما .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد ابن سعد ، عن سعد بن أبي وقاص) .

فرواه البخاري في التاريخ الكبير (١/١٠٣) قال : قال لي سليمان بن داود الهاشمي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال : « **من يرد هوان قريش أهانه الله** » .

---

(١) يعني : عن سعد ، عن النبي ﷺ ، كما يظهر في التخريج .

(٢) يعني كما رواه صالح .

(٣) العلل للدارقطني (٤/٣٦) .

وأخرجه الترمذي في جامعه (٥/ ٧١٤) كتاب المناقب ، باب فضل الأنصار وقريش ، (٣٩٠٥) ثم قال :

هذا حديث غريب من هذا الوجه .

والحاكم في المستدرك (٤/ ٧٤) كتاب معرفة الصحابة ، باب من أهان قريشاً أهانه الله وقال :

وقد روى هذا الحديث : الليث بن سعد ، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي ، عن إبراهيم بن سعد [١] . وهو من غُرر الحديث فيما رواه الأكابر عن الأصاغر [٢] .

وأبو يعلى في مسنده (٢/ ١١٣) ، (٧٧٥) .

ومن طريق أبي يعلى : أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٣٧٧) ترجمة محمد بن أبي سفيان .

وأخرجه الخطيب البغدادي في الفصل (٢/ ٧٨٨ ، ٧٩٠) .

والداني في السنن الواردة في الفتن (١/ ٣٣٨) باب النهي عن الخروج على الأئمة (١٢٧) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٤٢١) ، (٥٤٢) .

والهيثم بن كليب في مسنده (١/ ١٧٧) ، (١٢٣) .

وتمام الرازي في مسند المقلين ص ١٦ ، (١) .

ومن طريق تمام : أخرجه ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٨/ ٨٢) ترجمة علي بن أحمد الأنصاري .

وأخرجه البغوي في شرح السنة (١٤/ ٦١) كتاب فضائل الصحابة باب مناقب قريش (٣٨٤٩) .

والمزي في تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٨٦) ترجمة محمد بن أبي سفيان .

جميع من تقدم ذكرهم - وعددهم عشرة - من طريق سليمان بن داود الهاشمي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن

---

(١) يعني بدون ذكر « محمد بن سعد » كما سيأتي في الوجه الثاني .

(٢) سيأتي بيان الجوزقاني لهذه العبارة .

محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد [1] ، عن أبيه بمثله .

وتابع يعقوب بن حميد : سليمان بن داود الهاشمي ، في رواية هذا الحديث عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، به .

فرواه ابن أبي عاصم في السنَّة (٢/ ٦٣٤) ، (١٥٠٣) .

وفي الآحاد والمثاني (١/ ١٧٠) (٢١٥) عن يعقوب بن حميد .

ومن طريق ابن أبي عاصم : أخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٢٣٧) ، (١٠٤٤) .

ومن طريق يعقوب : أخرجه الترمذي في الجامع (٥/ ٧١٤) كتاب المناقب ، باب فضل الأنصار وقريش (٣٩٠٥) .

والبزار في مسنده (ق ١٢٨ ب) وقال :

وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن محمد بن سعد ، عن أبيه ، إلا من هذا الوجه .

وتمام الرازي في مسند المقلين ص ١٨ ، (٢) .

والخطيب في الفصل (٢/ ٧٩٢) .

وتابع أبو كامل ، مظفر بن مدرك ، وسليمان بن داود ، ويعقوب بن حميد ، في رواية هذا الوجه ، عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، به .

ورواه عن أبي كامل : أحمد في مسنده (١/ ١٨٣) .

ومن طريقه أخرجه الخطيب في الفصل (٢/ ٧٩٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ق ٣٧٦) ترجمة محمد بن أبي سفيان ، ثم قال ابن عساكر : وهذا القول الثاني ، هو الصحيح [2] .

---

(١) في المطبوع من مسند المقلين لتمام الرازي : « عن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه » بدل «محمد بن سعد » ولعله خطأ طباعي ، لأن ابن النجار الذي دخل من طريق تمام ، رواه على الجادة بذكر محمد بن سعد .

(٢) يعني إن رواية أبي كامل هذه ، أصح من روايته الوجه الثاني الآتي بعد قليل .

وتابع إبراهيم بن حمزة الزبيري ، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد : من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن إبراهيم بن سعد .

فأما رواية إبراهيم : فأخرجها الخطيب في الفصل (٢/ ٧٩١ ، ٧٩٢) .

وأما رواية يعقوب : فأخرجها البزار في البحر الزخار (٤/ ١٦) ، (١١٧٥) وقال : وهذا الحديث لا نعلم يُروى عن محمد بن سعد ، عن أبيه إلا من هذا الوجه .

وقد أشار إلى هذا الوجه : الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٠١) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن سعد ابن أبي وقاص) :

فرواه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٦٣٤) ، (١٥٠٤) .

وفي الآحاد والمثاني (١/ ١٧٠) ، (٢١٦) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٤٠٢) كتاب الفضائل ، باب ما ذكر في فضل قريش (٣٢٣٩٢) .

والهيثم بن كليب في مسنده (١/ ١٧٩) ، (١٢٥) .

والحاكم في المستدرك (٤/ ٧٤) كتاب معرفة الصحابة ، باب من أهان قريشاً أهانه الله ، وسكت عنه ، وقال الذهبي في تلخيص المستدرك : صحيح .

والجوزقاني في الأباطيل (١/ ٢٨٤) باب في فضائل الشافعي (٢٦٧) ، وقال :

هذا حديث حسن ، وهو من رواية الكبار عن الصغار ، والليث أكبر من إبراهيم بن سعد ، وأقدم موتاً ، فكيف إذا روى عن ابن الهاد ، عن إبراهيم بن سعد .

والخطيب في الفصل (٢/ ٧٩٣) .

ستتهم من طريق الليث بن سعد ، عن يزيد بن الهاد ، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف ابن أبي عقيل ، عن سعد بن أبي وقاص ، الحديث بمثله .

ويوسف بن أبي عقيل ، هو يوسف بن الحكم ، وقد صرح بذلك الحاكم في تعليقه على الحديث في الموضع السابق ، فأبو عقيل : كنية الحكم .

كما روى الحديث من هذا الطريق : ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٣٦٦٥) فقال : سألت أبي ، عن حديث رواه ابن الهاد ، عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن أبي عقيل ، عن سعد بن أبي وقاص ، وذكره .

فقال أبي : يُخالف في هذا الإسناد ، واضطرب في هذا الحديث [١] .

وتابع يعقوب ، وسعد - ابنا إبراهيم بن سعد : يزيد بن الهاد ، في رواية هذا الوجه عن إبراهيم بن سعد .

وأخرج روايتيهما أحمد في مسنده (١/ ١٧١) .

ومن طريقه أخرجهما الخطيب في الفصل (٢/ ٧٩٣) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٣٧٦) ترجمة محمد بن أبي سفيان .

كما أخرج الحديث الهيثم بن كليب في مسنده (١/ ١٧٨) (١٢٤) .

والحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث ص ١٥٩ ، كلاهما من طريق يعقوب بن سعد - وحده - وقال الحاكم : لا نعلم لمحمد بن أبي سفيان ، وعمرو بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي ، راوياً غير الزهري .

وتابع أبو كامل - مظفر بن مدرك - من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن إبراهيم بن سعد ، به .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ١٨٣) .

ومن طريقه الخطيب في الفصل (٢/ ٧٩٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٣٦) ترجمة محمد بن أبي سفيان .

وتابع عبد الله بن صالح ، وسليمان بن داود الهاشمي ، ويحيى بن عباد ، ويونس بن محمد المؤدب من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن إبراهيم بن سعد :

---

(١) يعني إبراهيم بن سعد ، حيث تقدم أنه رواه بذكر محمد بن سعد .

فأما رواية عبد الله بن صالح ، فأخرجها الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٠١) ، ومن طريقه الخطيب في الفصل (٢/ ٧٩٤) .

وأخرجها كذلك الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول /ق١٨٢ أ) وقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا صالح ، تفرد به إبراهيم .

وأما رواية سليمان ، ويحيى ، ويونس ، فأخرجها الخطيب في الفصل (٢/ ٧٩٤ ، ٧٩٥) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمر بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٥٨) كتاب الجامع ، باب فضائل قريش (١٩٩٠٥) ، عن معمر ، عن ابن شهاب ، عن عمر بن سعد أو غيره (هكذا) أن سعد بن مالك (يعني ابن أبي وقاص) قال : . . وذكر الحديث بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (١/ ١٧٦) .

ومن طريق أحمد أخرجها الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٢٢٤) (١٠٢٩) .

كما أخرجها أيضاً في (٣/ ٢٢٥) ، (١٠٣٠) من طريق محمد بن يحيى .

وأخرجها ابن عدي في الكامل (٢/ ٧٤٦) ترجمة الحسن بن داود المنكدري ، من طريقه [1] .

ثلاثتهم عن عبد الرزاق به ، بنحوه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير محمد بن عبد الرحمن بن مجبِّر .

---

(١) في المطبوع من الكامل : عن عامر بن سعد ، بدل « عمر بن سعد » والراجح أنه خطأ، لأن عبد الرزاق إنما يرويه عن معمر ، عن الزهري ، عن عمر بن سعد ، كما في المصادر التي دخلت من طريقه .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٤٦) ، (٣٢٨) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٠٧ ب) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي ، عن محمد بن عبد الرحمن بن مجبر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وقال في الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا ابن مجبِّر ، ولا يُروى عن سعد إلا بهذا الإسناد .

والدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ١/ ٢٩٨) ، (٤٨٩) رسالة دكتوراه - المراغي) وقال :

تفرد به سعدويه - سعيد بن سليمان الواسطي - عن محمد بن عبد الرحمن المديني ، عن الزهري ، عنه (يعني عن عامر ، عن أبيه) .

وإنما رواه الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد ، عن سعد .

وهذا الطريق غريب من حديث ابن أخي الزهري [1] ، عن الزهري ، وصالح بن كيسان ، عن الزهري ، تفرد به إبراهيم بن سعد عنهما ، وتفرد به إبراهيم بن المنذر بهذا الإسناد .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، أنه بلغه عن سعد ، هذا الحديث) :

فقد ذكر الدارقطني ، أن ابن أبي ذئب ، رواه عن الزهري هكذا ، ولم أقف على روايته .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعد مباشرة ، بدون وسائط) :

فقد ذكر الدارقطني ، أن عقيل بن خالد رواه عن الزهري هكذا ، ولم أقف على روايته .

---

(١) ابن أخي الزهري ، لا يروي الحديث من مسند سعد ، وإنما من مسند عثمان ، ولم يذكره الدارقطني في هذا الموضع ضِمنِ الاختلاف عن الزهري ، وإنما في مسند عثمان (انظر العلل ٣/ ٤٥) ، وقال : ورُوِيَ عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن أبان ابن عثمان ، عن عثمان مرفوعاً . وَلا يصح عن الزهري .

النظر في الاختلاف

فعلى ضوء ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، يتضح أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من ستة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن محمد بن سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد ، عن سعد بن أبي وقاص) :

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن كيسان ، من رواية إبراهيم بن سعد ، عنه .

وقد تقدمت ترجمة صالح بن كيسان ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق الناس في الزهري [1] ، غير أنه اختلف عن إبراهيم بن سعد - الراوي عن صالح - في هذا الحديث ، كما ذكر الدارقطني ، وكما مر بنا في التخريج :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد ، عن سعد ابن أبي وقاص .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن محمد ابن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن سعد بن أبي وقاص ، بدون ذكر « محمد بن سعد » .

أما رواية إبراهيم بن سعد الأولى :

فرواها عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

- سليمان بن داود الهاشمي : ثقة [2] .
- يعقوب بن حميد بن كاسب : صدوق ، ربما وهم [3] .
- أبو كامل مظفر بن مدرك : ثقة متقن ، كان لا يحدِّث إلا عن ثقة [4] .

---

(١) انظر ص ٤٦٥ .
(٢) انظر ص ١٠٨٠ .
(٣) انظر ص ١٠٨٠ .
(٤) انظر ص ٥٦٥ .

- إبراهيم بن حمزة الزبيري : صدوق [١] .
- يعقوب بن إبراهيم بن سعد : ثقة [٢] .

وأما رواية إبراهيم بن سعد الثانية ، فرواها عنه :

- يزيد بن الهاد : ثقة [٣] .
- يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، تقدم أنه ثقة .
- سعد بن إبراهيم بن سعد : ثقة [٤] .
- مظهر بن مدرك : تقدم بيان حاله .
- عبد الله بن صالح : صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة [٥] .
- سليمان بن داود الهاشمي : تقدم أنه ثقة .
- يحيى بن عباد الضبعي : صدوق [٦] .
- يونس بن محمد المؤدب : ثقة ثبت [٧] .

وبعد ، فهؤلاء الذين رووا هاتين الروايتين عن إبراهيم بن سعد ، وقواعد الترجيح تقتضي ترجيح الرواية الثانية لكثرة الرواة لها عنه ، وفيهم ستة من الثقات ، في حين أن الرواية الأولى لم يروها عن إبراهيم بن سعد ، من الثقات ، غير ثلاثة .

لكن الدارقطني رأى أن الجمع بين الروايتين أولى ، فحكم عليهما بأنهما محفوظتان عنه مستنداً في ذلك إلى أن إبراهيم كان يحدث بالحديث أولاً بذكر « محمد بن سعد » ثم ترك ذكره بعد ذلك ، وإبراهيم ثقة حجة إذا حدث من كتابه كما تقدم في ترجمته [٨] .

---

(١) انظر ص ٥٦٥ .
(٢) انظر ص ٥٦٥ .
(٣) انظر ص ٢٣٦ .
(٤) تقريب التهذيب ص ٢٣٠ ، (٢٢٢٦) ، وانظر التهذيب (٣/ ٤٠٢) .
(٥) انظر ص ٤٧٢ .
(٦) تقريب التهذيب ص ٥٩٢ ، (٧٥٧٦) ، وانظر التهذيب (١١/ ٢٠٦) .
(٧) تقريب التهذيب ص ٦١٤ ، (٧٩٤) ، وانظر التهذيب (١١/ ٣٩٣) .
(٨) انظر ص ٣٣٩ .

ويؤيد هذا الجمع أن سليمان بن داود ، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد ، ومظفر ابن مدرك - وهم ثقات - رووا كلا الروايتين عن إبراهيم .

وأما ترجيح ابن عساكر للرواية الثانية كما تقدم ، فلعله سار على قواعد الترجيح التي أشرت إليها لكن طالما أمكن الجمع فهو أولى .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن سعد ابن أبي وقاص) :

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن كيسان ، من رواية إبراهيم بن سعد ، عنه ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الأول ، وأنها محفوظة عنه .

وعليه فإن هذا الوجه محفوظ عن الزهري أيضاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمر بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [1] ، وهذه الرواية محفوظة عن معمر ، لأنها من رواية عبد الرزاق عنه ، وهو من أوثق أصحاب معمر كما تقدم في ترجمته [2] .

لكن خولف هنا من الأكثرين ، ولعل هذا ما جعل الدارقطني يعلّ هذا الوجه بأنه وَهْمٌ من معمر كما تقدم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص) :

فلم أجد من رواه عنه ، غير محمد بن عبد الرحمن بن مُجَبِّر :

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٩٣ .

قال ابن معين : ليس بشيء [١] . وقال مرة : ليس بثقة [٢] .

وقال النسائي : متروك الحديث [٣] .

وقال أبو حاتم : ليس بقوي [٤] .

وقال أبو زرعة : واهي الحديث [٥] .

وقال ابن عدي : مع ضعفه ، يكتب حديثه [٦] .

وقال ابن حبان : ينفرد بالمعضلات عن الثقات ، ويأتي بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير ، لا يحتج به [٧] .

وذكره الفسوي فيمن يُرغب عن الرواية عنهم [٨] .

وخلاصة حاله : أنه ضعيف الحديث ، ومن وصفه بالترك ونحوه ، كابن معين والنسائي فمن تشددهما ، وفيمن رفعه عن ذلك ، غير واحد ممن عرف بالتشدد في الجرح ، وهما : أبو حاتم ، وابن حبان .

وقد أخرج الدارقطني روايته هذه في الأفراد والغرائب كما تقدم ، وقال :

وإنما رواه الزهري عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد ، عن سعد ، ويفهم من كلامه هذا ، ومن ترجيحه رواية محمد ابن أبي سفيان ، أنه يضعف هذا الوجه عن الزهري .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، أنه بلغه عن سعد هذا الحديث) :

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن أبي ذئب - وقد تقدمت ترجمته - وأنه

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٥٢٧) .
(٢) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٥٤ .
(٣) الضعفاء والمتروكين ص ٢١٥ .
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٠) .
(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٠) .
(٦) الكامل (٦/ ٢١٩٧) .
(٧) المجروحين (٢/ ٢٦٣) .
(٨) المعرفة والتاريخ (٣/ ٤٤) .

ثقة مطلقاً غير أنه تكلم في سماعه عن الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته عند التعارض [1] .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه أيضاً ، ويظهر أنه رواها بالعنعنة ، كما يفيده كلام الدارقطني .

ويظهر أن هذا الوجه - الذي أبهمت فيه الواسطة بين الزهري وسعد بن أبي وقاص - لا يتعارض مع الوجهين السابقين - اللذين صُرح فيهما بذكر الواسطة- وعليه فإنه يأخذ حكمهما ، في كونه غير محفوظ عن الزهري ، لما تقدم في الكلام عن الوجهين السابقين من أن الصحيح عن الزهري في هذا الحديث ، روايته عن محمد بن أبي سفيان .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد مرسلاً ، بدون واسطة بينهما) :

فلم أجد من رواه عنه غير عقيل بن خالد ، كما في كلام الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايته .

وعقيل تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [2] .

ويظهر أن هذا الوجه عن الزهري غير محفوظ أيضاً ، للأسباب التي تقدمت في الأوجه السابقة - عدا الوجهين المحفوظين - ولعل العلة ممن دون عقيل بن خالد فهو ثبت ثقة ، كما تقدم ، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف رجحان كل من الوجهين : الأول الذي رواه الزهري عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن محمد بن سعد ، عن سعد بن أبي وقاص .

والثاني الذي رواه الزهري ، عن محمد بن أبي سفيان ، عن يوسف بن الحكم ، عن سعد بن أبي وقاص لأنهما روايتان محفوظتان عن إبراهيم بن سعد ،

---

(١) انظر ص ٢٨٥ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

الذي وقع عليه الاختلاف في روايتيهما عن صالح بن كيسان عن الزهري ، بالوجهين معاً .

وهما روايتان غير متعارضتين ، كما قدمت ، ولذلك رجحهما الدارقطني على بقية الأوجه .

أما الوجه الثالث : الذي رواه الزهري عن عمر بن سعد ، عن أبيه ، فقد وهِمَ فيه معمر في روايته عن الزهري ، وبالتالي فهو غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع : الذي رواه الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه ، فراويه عن الزهري : هو محمد بن عبد الرحمن بن مجبر ، وهو ضعيف الحديث كما تقدم ، وأعله الدارقطني بالوهم في رواية هذا الوجه .

أما الوجه الخامس : الذي رواه الزهري ، عمّن بلّغه ، عن سعد بن أبي وقاص ، فلا يخرج عن الوجهين الثالث ، أو الرابع ، وغاية ما فيه أنه أبهمت فيه الواسطة ولذلك فهو يأخذ حكمهما .

أما الوجه السادس : الذي رواه الزهري عن سعد بن أبي وقاص بلا واسطة ، فهو وإن كان من رواية عقيل بن خالد وهو ثقة ثبت ، إلا أن الظاهر أن العلة ممن دونه ، ولا يمكن الجزم بذلك إلا إذا وقفنا على من أخرجها .

وعلى فرض أنها سليمة من العلة ، ففي ترجيح الدارقطني للوجهين الأول والثاني ما يدل على أنه عنده وجه غير محفوظ عن الزهري ، خاصة وأنه أرسله عن سعد بن أبي وقاص ، ولم يقل أحد برجحان هذا الوجه المرسل .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين ، في إسناده :

١ - يوسف بن الحكم : ذكره العجلي [١] ، وابن حبان [٢] ، في ثقاتيهما ، وحكم العراقي على إسناد هذا الحديث ، بأن رجاله ثقات [٣] . كما صحح له الحاكم ، والضياء المقدسي في المختارة ، ولم أجد من ذكره بجرح .

---

(١) ترتيب ثقات العجلي ص ٤٠٤ .

(٢) الثقات (٥/ ٥٥٢) .

(٣) محجة القرب في فضل العرب (ق/ ٢٠/ ١) كما في السلسلة الصحيحة (٣/ ١٧٣) .

فأقل أحواله أن يكون صدوقاً .

٢ - محمد بن أبي سفيان : ذكره ابن حبان في الثقات [١] . وحكم العراقي على إسناد هذا الحديث ، بأن رجاله ثقات ، كما صحح له الحاكم ، والضياء المقدسي في المختارة ، ولم أجد من ذكره بجرح .

وعليه فهو لا يخرج عن مرتبة « صدوق » .

وبناءً علي ذلك ، فإن الحديث الذي معنا : حسن .

أما حكم الترمذي ، بأنه غريب ، فلأجل التفرد ، حيث لم يعرف أنه رواه عن محمد بن أبي سفيان غير الزهري ، وعن يوسف بن الحكم غير محمد بن أبي سفيان [٢] .

ثم إن للحديث شواهد أخرى ، وهي وإن كانت لم تسلم من العلة [٣] ، فلعلّ من صحح الحديث كالذهبي نظر إلى وجودها ، والله أعلم .

* * *

(١) الثقات (٧/ ٤١٧) .

(٢) انظر كلام علي بن المديني في العلل ص ٩٧ .

(٣) انظر السلسلة الصحيحة للألباني (٣/ ١٧٣) .

الحديث (١٠٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد ، وأبي سلمة ، والأغر ، والأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **مثل المُهجّر** [١] **إلى الجمعة كالمُهدي بدنة ، ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ، ثم الذي يليه** . . . الحديث » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

وخالفه [٢] يزيد بن الهاد ، وإبراهيم بن مرة ، [وغيرهما] ، فرووه عن الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

وخالفهم يونس [٣] . ومعمر ، وابن أبي ذئب، والنعمان بن راشد، واختلف عنه [٤] . فرووه عن الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة .

قال ذلك : جرير بن حازم ، عن النعمان بن راشد .

وقال وهيب [٥] : عنه [٦] ، عن النعمان ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

---

(١) التهجير : التبكير إلى كل شيء والمبادرة إليه (النهاية ٥/٢٤٦) .

(٢) يعني : ابن عيينة .

(٣) يعني : من رواية بعض أصحابه ، فسيأتي أن له رواية أخرى .

(٤) يعني : عن النعمان .

(٥) هو : وهيب بن خالد .

(٦) هكذا بزيادة « عنه » في المطبوع والمخطوط ، والأصل حذفها ، حتى يستقيم الكلام، فالاختلاف عن النعمان ، لا عن جرير بن حازم .

ووهم في ذكر « الأعرج » .

واختلف عن إبراهيم بن سعد :

فقال يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، وسليمان بن داود الهاشمي : عن إبراهيم ، عن الزهري ، عن الأغر ، عن أبي هريرة .

وقال الوَرْكاني [1] ، عن إبراهيم ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وقال شعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن أبي حفصة، وإبراهيم بن أبي عبلة ، والموقّري: عن الزهري، عن أبي سلمة والأغر، عن أبي هريرة.

وكذلك قال أبو كامل مظفر بن مدرك ، وبشر بن الوليد : عن إبراهيم بن سعد .

وقال عبد العزيز بن الحصين : عن الزهري ، عن أبي سلمة والأعرج [2] .

وقال عقيل : عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج [3].

وقال يحيى بن سعيد الأنصاري : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة .

جمع بين الثلاثة ، وهو المحفوظ [4] ، لأن يحيى جمع بين الثلاثة في روايته عن الزهري ، وقول من قال : « الأعرج » ، فيه نظر [5] .

---

(١) اسمه : محمد بن جعفر .

(٢) اسمه : محمد بن جعفر .

(٣) يعني : أبي هريرة .

(٤) يعني : رواية الزهري عن الثلاثة جميعاً ، أو عن كل واحد منهم على حِدَة ، أو عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر كما سيأتي .

(٥) العلل للدارقطني (٨/ ٦٣ وما بعدها) .

تخريج الحديث

من كلام الدارقطني السابق ، يتضح أن مدار هذا الحديث على الزهري ، واختلف عنه من سبعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، والأغر ، عن أبي هريرة .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة .

٧ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) :

فأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٩) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤١٧) ، (٩٣٤) .

والشافعي في الأم (١/ ١٧٣) باب التبكير إلى الجمعة .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ١٣١) (٣٨٧ ، ٣٨٨) .

وفي السنن (١/ ٢٦٣) ، (٥٤) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة - ولفظ الحميدي - قال : سمعت الزهري وحفظته منه ، عن سعيد بن المسيب ، أنه أخبره ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **إذا كان يوم الجمعة ، كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم الأول فالأول ، فإذا خرج الإمام ، طُويت الصحف واستمعوا الخطبة** [(١)] . **فالمهجِّر إلى الجمعة كالمُهدي بدنة ، ثم**

---

(١) بعض الرواة يجعل الحديث إلى هنا متناً ، ومن قوله « فالمهجر ... ألخ » متناً آخر ، فيروي أحدهما فقط دون الآخر ، والبعض كسفيان بن عيينة يجمع بين المتنين .

الذي يليه كالمُهدي بقرة ، ثم الذي يليه كالمهُدي كبشاً ، حتى ذكر الدجاجة والبيضة» .

قال أبو بكر (الحميدي) : فقيل لسفيان : إنهم يقولون في هذا الحديث : عن الأغر ، عن أبي هريرة . قال سفيان : ما سمعت الزهري ذكر الأغر قط ، ما سمعته يقول إلا عن سعيد أنه أخبره عن أبي هريرة .

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٢٠) عن الحميدي ، به مختصراً [١] .

كما أخرجه من طريق الحميدي :

أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٣٩ أ) باب التعجيل إلى الجمعة .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٩٤) كتاب الجمعة ، باب التبكير إلى الجمعة (٦٥٨٣) .

وأخرجه من طريق الشافعي :

الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٤٨) .

وفي شرح معاني الآثار (٤/ ١٨٠) .

وابن واصل النيسابوري في الزيادات على مختصر المزني (١/ ق١٣٦ أ) .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٢٣٢) كتاب الجمعة ، باب التبكير إلى الجمعة (١٠٦١) .

وفي معالم التنزيل (٥/ ٣٨٣) سورة الجمعة ، آية ٩١ .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٩٣) كتاب الجمعة ، باب التبكير إلى الجمعة (٦٥٧٧) (٦٥٧٨) (٦٥٨٠) وذكر أن الشافعي قال في رواية حرملة ، والمزني :

قد خولف سفيان في إسناد هذا الحديث ، خالفه ابن أبي ذئب ، وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم قالا : حدثنا الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي

---

(١) تصحفت لفظه « سعيد » في المطبوع من المعرفة والتاريخ إلى « شعبة » .

هريرة . . واثنان [1] أولى بالحفظ من واحد ، إلا أن يكون الزهري رواه عنهما جميعاً .

كما أخرجه من طرق أخرى عن سفيان ، غير التي تقدمت :

مسلم في صحيحه (٢/ ٥٨٧) كتاب الجمعة ، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٢٤ - ٨٥٠) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٢٦) كتاب الجمعة ، باب التبكير إلى الجمعة (٢/ ١٦٩٤) .

وانظر كتاب الجمعة المطبوع مستقلاً عن السنن [2] ص ٨٦ ، (٤٣) .

وفي المجتبى (٣/ ٧٩) .

وابن ماجه في سننه (١١/ ٣٤٧) كتاب إقامة الصلاة ، باب في التهجير إلى الجمعة (١٠٩٢) .

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة [3] (١/ ٣٦٣) : هذا إسناد صحيح .

وابن الجارود في المنتقى ص ١٠٧ ، باب الجمعة (٢٨٦) .

وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٣٣) كتاب الجمعة ، باب ذكر جلوس الملائكة على أبواب المسجد (١٧٦٩) .

والمروزي في كتاب الجمعة وفضلها ، ص ٧٠ ، باب ما جاء في ثواب من بكَّر إلى الجمعة (٤٦) .

وابن واصل النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (١/ ق ١٣٦ أ) .

والخطابي في غريب الحديث (/ ٣٢٦) .

والحنائي في فوائده (الجزء السادس ، حديث رقم ١١) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦٥) .

---

(١) سيأتي أنه قد تابعهما غيرهما على هذه الرواية .

(٢) سقط في هذا الموضع منه ذكر « سفيان » .

(٣) إنما أورده البوصيري في الزوائد ، لزيادة في متنه حيث قال في آخر الحديث : فمن جاء بعد ذلك فإنما يجيء بحق إلى الصلاة ، وهي غير مذكورة عند مسلم والنسائي .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٣٩ أ) باب التعجيل إلى الجمعة .

والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٣٨٦) باب فضل الجمعة (٨٩٣) .

وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٢٤) .

وقال في آخره : فقيل لسفيان : يقولون هذا عن الأعرج [١] ، عن أبي هريرة .

قال : ما سمعت الزهري ذكر الأعرج قط ، ما سمعته يقول : إلا عن سعيد أنه أخبره عن أبي هريرة .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٢٥) كتاب الجمعة ، باب فضل التبكير إلى الجمعة .

وفي (١٠/ ٨٤) كتاب النذور ، باب من نذر هدياً لم يسمِّه .

وفي السنن الصغرى (١/ ٢٣٩) كتاب الصلاة ، باب الهيئة للجمعة والتبكير لها (٦١٨) .

وفي فضائل الأوقات ص ٤٩٣ ، فصل في هيئة الجمعة والتبكير إليها (٢٧٣).

وفي معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٩٥) كتاب الجمعة ، باب التبكير إلى الجمعة (٦٥٨٥) من طريق علي بن المديني ، عن سفيان ، في هذا الموضع فقط ، ثم قال :

قال علي : فقلت لسفيان : فإن معمراً يقول : حدثني الزهري عن الأغر ، عن أبي هريرة : فقال سفيان : حفظناه من الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

قال علي : قلت لسفيان ، فإن ابن مجمِّع [٢] رواه عن الأغر وسعيد بن المسيب - يعني : رواه عن الزهري عنهما [٣] .

---

(١) هكذا في المطبوع ، ولعلها تصحفت من « الأغر » على الصحيح ، كما في روايتي الحميدي ، والبيهقي .

(٢) هو إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، ولم يذكر الدارقطني هذا الوجه ، كما أني لم أقف عليه ، وإبراهيم تقدمت ترجمته ص ٢٦٠ ، وأنه ضعيف .

(٣) لعل عدم تعليق سفيان على ذلك ، إشارة إلى أن جوابه عن ذلك هو نفس الجواب المتقدم بأنه حفظه من الزهري بذكر « سعيد » فقط .

كما أخرج الحديث أيضاً من رواية سفيان : ابن فهد المكي في ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢١٩ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فرواه الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٤٨) .

وفي شرح معاني الآثار (٤١/ ١٨٠) .

والطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق٢٥٧ ب) .

كلاهما من طريق عبد الله بن صالح قال : حدثني الليث : عن يزيد بن عبد الله « هو ابن الهاد » ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة : عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بالمتن الثاني من قوله « ومثل المهجّر » .

(ب) وتابع إبراهيم بن مرة : ابن الهاد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٦٥) .

وأبو الشيخ في الأمثال ص ٣٦٤ ، (٣١٢) .

كلاهما من طريق عبد الله بن يزيد الدمشقي ، عن صدقة بن عبد الله السمين ، عن إبراهيم بن مرة ، عن الزهري ، به بمثله ، واقتصر أبو الشيخ على ذكر البدنة ، والدجاجة ، والبيضة فقط .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد ، ابن الهاد ، وإبراهيم بن مرة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل ، وأبو الشيخ في الأمثال ، في الموضعين السابقين بالإسناد والمتن السابقين ، حيث جمعا روايته إلى رواية إبراهيم بن مرة .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر وحده ، عن أبي هريرة) :

(أ) فأخرجه ابن وهب في جامعه (ق ٢٥ ب) كتاب الصلاة ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . بنحو حديث سفيان .

ومن طريق ابن وهب :

أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٥٨٧) كتاب الجمعة ، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٢٤ - ٨٥٠) .

وابن المنذر في الأوسط (٤/ ٥١) كتاب الجمعة باب تمثيل المهجِّرين إلى الجمعة . (حديث ١٧٨٥) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٣٤٨) .

وفي شرح معاني الآثار (٤/ ١٨٠) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ، (ق٣٩ أ) باب التعجيل إلى الجمعة .

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٢٩) كتاب الحج ، باب من نذر هدياً فسمّى شيئاً .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٠) من طريق عبد الله ، هو ابن المبارك .

وأبو يعلى في مسنده (١١/ ١٩) ، (٦١٥٨) من طريق أنس بن عياض .

كلاهما تابعا ابن وهب ، في روايته عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٢٥٧) كتاب الجمعة ، باب عِظَمِ يوم الجمعة (٥٥٦٢) عن معمر ، عن الزهري ، به بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٠) عن عبد الرزاق .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق أيضاً :

المروزي في كتاب الجمعة وفضلها ص ٦٩ ، باب ما جاء في ثواب من بكر إلى الجمعة (٤٤) .

وأخرجها أحمد في مسنده [1] (٢/ ٢٥٩) عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، بنحوه .

ومن طريق عبد الأعلى :

أخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٢٥) كتاب الجمعة ، باب التبكير إلى الجمعة (١٦٩٣/ ١) ، وانظر كتاب الجمعة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٨٦ ، (٤٢) .

وفي المجتبى (٣/ ٧٩) .

والدارمي في سننه (١/ ٤٣٦) كتاب الصلاة ، باب فضل التهجير إلى الجمعة (١٥٤٤) .

(جـ) وتابع ابن أبي ذئب ، معمراً ، ويونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطيالسي في مسنده ص ٣١٤ ، (٢٣٨٤) ، عن ابن أبي ذئب، عن محمد بن مسلم الزهري [2] ، عن الأغر ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ، بنحوه .

وأخرجها الشافعي في سننه (١/ ٢٦٤) (١٥٥) عن محمد بن إسماعيل ، هو ابن أبي فديك .

والبخاري في صحيحه - مع الفتح - (٢/ ٤٠٧) كتاب الجمعة ، باب الاستماع للخطبة (٩٢٩) عن آدم هو ابن أبي إياس .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٨٠) .

وفي (٢/ ٥٠٥) عن يزيد ، هو ابن هارون .

---

(١) سقط في المطبوع ذكر « أبي هريرة » ، والأصل إثباته كما في أطراف المسند (٧/ ٢٩٧)، (٩٦٠٢) .

(٢) في المطبوع : حدثنا ابن أبي ذئب ، عن الأغر أبي مسلم ،عن أبي هريرة ، ويظهر أنه حصل سقط وتقديم وتأخير ، وأن الصحيح : عن محمد بن مسلم الزهري ، عن الأغر ، عن أبي هريرة ، كما في بقية الروايات عن ابن أبي ذئب ، يؤيده أن كنية الأغر أبو عبد الله ، لا أبو مسلم (انظر تهذيب الكمال ١١/ ٢٥٨) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٤٧٨) كتاب الصلاة ، باب في التعجيل إلى الجمعة (٥٥١٩) عن يزيد بن هارون أيضاً .

ثلاثتهم عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، غير أن ابن أبي شيبة اقتصر على ذكر المتن الثاني فقط ، بنحوه وقال : طائراً ، ولم يقل دجاجة .

ومن طريق الشافعي :

أخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٤٨) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٩٤) كتاب الجمعة ، باب التبكير إلى الجمعة (٦٥٧٩) .

كما أخرجها البيهقي أيضاً في السنن الكبرى (٣/ ٢٢٦) كتاب الجمعة ، باب فضل التبكير إلى الجمعة من طريق يزيد بن هارون المتقدم ذكره .

(د) وتابع النعمان بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (ق ١٠٢ ب) من طريق جرير بن حازم ، قال :

سمعت النعمان (يعني ابن راشد) يحدّث عن الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر مولى جهينة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، وفرق بين المتنين ، وجعل لكل متن إسناداً مستقلاً ، ثم قال :

وهذان الحديثان لا نعلم رواهما عن الزهري ،عن الأغر ، إلا النعمان [1] ، ورواهما غير النعمان [2] ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

(هـ) وتابع إبراهيم بن سعد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

فقد ذكر الدارقطني أن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، وسليمان بن داود الهاشمي ، روياه عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ،عن الأغر ، عن أبي هريرة ، ولم أقف على روايتيهما .

---

(١) كلامه فيه نظر لما تقدم في كلام الدارقطني ، وأيده التخريج .

(٢) يعني : عن الزهري .

نعم وقفت على متابع لهما ، أخرجه المروزي في كتاب الجمعة وفضلها ص ٦٧ ، باب ما جاء في ثواب من بكر إلى الجمعة (٤٢) ، عن عبد العزيز بن أبي سلمة العمري ، حدثني إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به بالمتن الأول فقط .

كما أخرج رواية إبراهيم بن سعد هذه : ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٢٦) تعليقاً مجزوماً عنه وقال : . . نحو هذا الحديث مختصراً (يعني بالمتن الأول فقط) .

(و) وقد وقفت على مُتابع آخر ، لمن تقدم ذكرهم ، روى هذا الوجه عن الزهري ، وهو سعيد بن أبي هلال ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق٢٥٥ ب) عن المطلب بن شعيب ،عن عبد الله بن صالح ، حدثني الليث ، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال ، عن ابن شهاب ، عن الأغر ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، بالمتن الأول فقط .

وقال الطبراني : لم يروه عن سعيد بن أبي هلال إلا خالد ، تفرد به الليث .

ومن طريق الطبراني : أخرجها أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٦٦ ب) .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة) :

(أ) فأخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٢٤) كتاب الجمعة ، باب قعود الملائكة يوم الجمعة على باب المسجد (١٦٨٩/ ١) .

وانظر كتاب الجمعة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٨٣ ، (٣٦) عن عبد الملك ابن شعيب بن الليث بن سعد ، قال : حدثني أبي ، عن جدي قال : حدثني عقيل ، عن ابن شهاب ، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال . . الحديث بالمتن الأول فقط .

(ب) وذكر الدارقطني أن النعمان بن راشد - من رواية وهيب عنه - تابع عقيلاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(جـ) كما ذكر أن إبراهيم بن سعد - من رواية الوَرْكاني عنه - تابع عقيلاً والنعمان ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

وقد وقفت على رواة آخرين تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم وهم :

(د) عمرو بن الحارث :

وأخرج روايته النسائي في الموضع السابق ، من طريق إسحاق بن بكر بن مضر ، عن أبيه ، عن عمرو بن الحارث ، عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية عقيل .

(هـ) محمد بن أبي ذئب :

وأخرج روايته الخطابي في غريب الحديث (١/٣٢٦) من طريق عاصم بن علي .

وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٢٥) من طريق عبد الله بن روح ، عن يزيد ابن هارون .

كلاهما عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به ، بالمتن الثاني فقط .

(و) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (ق ١٥٦ ب) من طريق عبد الله ابن صالح ، عن الليث ، عن يونس ، عن الزهري ، به مختصراً .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة) :

(أ) وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٢٤) كتاب الجمعة ، باب قعود الملائكة يوم الجمعة على باب المسجد (٢/ ١٦٩٠) .

وانظر كتاب الجمعة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٨٣ ، (٣٧) من طريق بشر ابن شعيب ،عن أبيه شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، بالمتن الأول فقط .

كما أخرجها أيضاً في (١/ ٣٠١) كتاب الإمامة ، باب التهجير إلى الصلاة (٩٣٦) .

وفي المجتبى (٢/ ٨٩) من طريق عثمان ، هو ابن سعيد بن كثير ، عن شعيب ، عن الزهري ، به بالمتن الثاني فقط .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٨/ ٦٥) من طريق أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به ، وأحال متنه على متن إبراهيم بن مرة ، ويونس بن يزيد ، يعني : بالمتن الثاني فقط بقوله : بنحوه .

(ب) وتابع محمد بن أبي حفصة شعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٥١٢) عن روح - هو ابن عبادة - ثنا محمد بن أبي حفصة ، ثنا ابن شهاب ، به الحديث بتمامه بنحو رواية ابن عيينة .

ومن طريق روح ، أخرجها الدارقطني في العلل (٨/ ٦٦) مختصراً .

(جـ) وتابع إبراهيم بن أبي عبلة : شعيباً ، وابن أبي حفصة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق٢٠٩ ب) .

وفي مسند الشاميين (١/ ٦٥) ، (٧٤) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦٦) .

كلاهما من طريق : محمد بن حِمْيَر ، عن إبراهيم بن أبي عبلة ، عن ابن شهاب ، به ، بالمتن الثاني فقط .

(د) وتابع إبراهيم بن سعد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

حيث ذكر الدارقطني أن أبا كامل ، مظفر بن مدرك ، وبشر بن الوليد ، روياه عن إبراهيم بن سعد هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

لكن وقفت على متابع لهما لم يشر إليه الدارقطني ، وهو أحمد بن يونس .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٣٠٤) كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة (٣٢١١) عن أحمد بن يونس ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، حدثنا الزهري ، به بالمتن الأول فقط .

(هـ) وتابع الوليد الموقّري ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني ، ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة) :

فذكر الدارقطني أن عبد العزيز بن الحصين رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم ، وقفت على من أخرج هذه الرواية ، ولكن على سبيل الخطأ ، حيث قال الجياني بعد أن أورد رواية البخاري التي تقدمت قريباً بذكر « أبي سلمة والأغر » :

هكذا روى إسنادَ هذا الحديث : الزهريُ ، عن أبي سلمة ، والأغر .

وعند أبي ذر من طريق أبي الهيثم وحده « ابن شهاب ، عن أبي سلمة والأعرج ، عن أبي هريرة » هكذا عنده والأعرج « بجيم » بدل « الأغر » .

والصواب : ما روته الجماعة عن البخاري « أبي سلمة والأغر » والحديث مشهور بأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة .

ثم قال : ويُروى أيضاً من حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

قال ابن السكن : ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد ، وأبي عبد الله الأغر ، فصح بذلك كله أن الحديث حديث الأغر ، لا الأعرج [1] . ا هـ .

وتعقبه ابن حجر فقال : بل ورد من رواية الأعرج أيضاً : أخرجه النسائي . . [2] وسيأتي مزيد كلام على هذه الرواية في الخلاصة .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة) :

---

(١) التنبيه على الأوهام ص ٩٢ .

(٢) فتح الباري (٦/ ٣٠٩) .

فأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول /ق ٢٥٥ ب) .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا سليمان بن بلال ، تفرد به أبو بكر بن أبي أويس .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦٦) .

وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٢٥) .

ثلاثتهم من طريق أبي بكر بن أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن شهاب قال : حدثني أبو سلمة ، وسعيد بن المسيب ، وأبو عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، بالمتن الثاني فقط .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من سبعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) :

فلم أقف على من رواه عنه ، غير سفيان بن عيينة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحابه [١] .

وسيأتي الكلام عن رجاحة هذا الوجه أو عدمه ، في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يزيد بن عبد الله بن الهاد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٢] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ٢٣٦ .

٢ - إبراهيم بن مرة :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] . وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر وحده ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج وحده ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه ، غير صدقة بن عبد الله السمين ، وهو ضعيف [٣] .

أما روايته الثانية : فرواها عنه :

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٤] .
- عبد الله بن المبارك : ثقة ، ثبت [٥] .
- أنس بن عياض : ثقة ، ربما يخطيء [٦] .

أما روايته الثالثة : فلم أجد من رواها عنه غير الليث بن سعد ، من رواية أبي صالح - كاتبه - عنه وقد تقدمت ترجمة الليث ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك ونحوه ، فلا يقدَّم على أحدهم عند المخالفة .

---

(١) انظر ص ٥٠٧ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ١٣٠٥ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ٣٣٥ .
(٦) انظر ص ٨٣٧ .

والذي يظهر أن أرجح الروايات عن يونس ، هي الثانية ، لكثرة رواتها عنه ، وكلهم ثقات ، في حين أن روايته الأولى رواها عنه صدقة السمين ، وهو ضعيف ، ولم يتابع عليها ، أما الثالثة فهي وإن كان راويها عنه ثقة ثبت ، غير أن الظاهر أن العلة ممن دونه وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، فهو صدوق ، ثبت في كتابه ، إلا أن فيه غفلة [1] . ولعل روايته هذه مما غفل فيها ، خاصة وأني لم أجد من تابعه عليها ، والله أعلم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري : أولهم ثقة ، وثانيهم صدوق ، وثالثهم وإن كان ثقة غير أن روايته غير محفوظة عنه .

وسيأتي الكلام عن مدى رجحانه وعدمه في الخلاصة .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر وحده ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [2] .

٣ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته عند التعارض [3] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

---

(١) انظر ص ٤٧٢ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٢٨٥ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة :

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- أبو داود الطيالسي : ثقة ، حافظ ، غلط في أحاديث [١] .

- محمد بن إسماعيل بن أبي فديك : صدوق [٢] .

- آدم بن أبي إياس : ثقة [٣] .

- يزيد بن هارون : ثقة متقن [٤] .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- عاصم بن علي التيمي : صدوق ، ربما وهم [٥] .

- يزيد بن هارون : تقدم بيان حاله ، ويظهر أن روايته هذه مرجوحة ، إذ رواها عنه عبد الله بن روح المدائني ، قال الدارقطني : ليس به بأس [٦] ، وذكره ابن حبان في الثقات [٧] ، ووثقه الذهبي [٨] ، فخلاصة حاله أنه صدوق .

غير أنه مع حاله الذي تقدم ، فلا تعارض روايته رواية أحمد وابن أبي شيبة ، اللذين رويا الرواية الأولى ، عن يزيد بن هارون ، فروايتهما أرجح من روايته .

وعليه يمكن القول بأن رواية محمد بن أبي ذئب الأولى ، هي المحفوظة عنه .

٤ - النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٩] .

---

(١) انظر ص ٢٢٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٦٨ ، (٥٧٣٦) ، وانظر التهذيب (٩/ ٥٢) .

(٣) انظر ص ٢٢٤ .

(٤) انظر ص ١٧٤ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٢٨٦ ، (٣٠٦٧) ، وانظر التهذيب (٥/ ٤٤) .

(٦) سؤالات الحاكم ص ١٢٢ .

(٧) الثقات (٨/ ٣٦٦) .

(٨) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥) .

(٩) انظر ص ٣٤١ .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث ، كما صرح بذلك الدارقطني :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير جرير بن حازم ، وهو ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، وقد اختلط ، لكن لم يحدث في حال اختلاطه [١] .

أما روايته الثانية : فلم أجد من رواها عنه غير وهيب بن خالد ، وهو ثقة ثبت ، لكنه تغير بآخره [٢] .

ويظهر أن روايته هذه عن النعمان ، كانت بعد تغيُّره ، ولذلك نسب الدارقطني إليه الوهم فيها ، كما تقدم .

وعليه يمكن القول بأن أرجح الروايتين عن النعمان هي الأولى .

٥ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدَّث من حفظه فربما أخطأ [٣] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- يعقوب بن إبراهيم بن سعد : ثقة [٤] .
- سليمان بن داود الهاشمي : ثقة [٥] .
- عبد العزيز بن أبي سلمة العمري : لا بأس به [٦] .

---

(١) انظر ص ٣٦٦ .
(٢) انظر ص ١٦٧ .
(٣) انظر ص ٣٣٩ .
(٤) انظر ص ٥٦٥ .
(٥) انظر ص ١٠٨٠ .
(٦) انظر ص ٧٤٣ .

أما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير محمد بن جعفر الوركاني ، وهو ثقة [١] .

أما روايته الثالثة : فرواها عنه :

- أبو كامل ، مظفر بن مدرك : ثقة متقن [٢] .

- بشر بن الوليد : ثقة ، لكنه تغير بآخرة [٣] .

- أحمد بن يونس : وهو أحمد بن عبد الله بن يونس ، ثقة حافظ [٤] وقد أخرج البخاري روايته هذه كما تقدم .

ويظهر أن روايتيه الأولى والثالثة راجحتان ، لكثرة الرواة لهما من الثقات ، وقد أخرج البخاري روايته الثالثة كما سلف ، في حين أن روايته الثانية ، لم يروها غير الوركاني مع كونه ثقة .

٦ - سعيد بن أبي هلال :

ستأتي ترجمته ، وأنه ثقة ربما وهم [٥] . وقد توبع على روايته هذه كما مر .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، معظمهم من الثقات ، وروايتهم له تعتبر محفوظة عنهم وسيأتي الكلام عن مدى رجحانه وعدمه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحابه [٦] .

---

(١) انظر ص ٧٤٣ .
(٢) انظر ص ٥٦٥ .
(٣) انظر ص ٧٤٣ .
(٤) انظر ص ٧٣١ .
(٥) انظر ص ١٩٧٢ .
(٦) انظر ص ١٨٥ .

٢ - النعمان بن راشد :

تقدم بيان حاله والاختلاف عنه ، وأن روايته هذه غير محفوظة عنه ، حيث أعلها الدارقطني بكون النعمان وهِمَ فيها .

٣ - إبراهيم بن سعد .

تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه ، وأن روايته هذه غير محفوظة عنه .

٤ - عمرو بن الحارث :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، له مناكير [١] .

٥ - محمد بن أبي ذئب :

تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه ، وأن روايته هذه غير محفوظة عنه .

٦ - يونس بن يزيد :

تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه ، وأن روايته هذه غير محفوظة عنه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وهم مع كثرتهم وكون معظمهم ثقات ، غير أن رواية أغلبهم تعتبر معلولة ، لأنها غير محفوظة عنهم ، وعمرو بن الحارث وإن كان ثقة ، غير أن له مناكير ، ولعل روايته هذه منها ، وعليه فلا تصفو إلا رواية عقيل بن خالد ، حيث سلمت من العلة .

وسوف يتبين في الخلاصة ، أن روايته وحده ، لا تعارض رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الأوجه الراجحة عنه .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، خاصة في الزهري [٢] .

---

(١) انظر ص ٤٥٥ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

٢ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [١] .

٣ - إبراهيم بن أبي عبلة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٢] .

٤ - إبراهيم بن سعد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه ، وقد أخرجها البخاري في صحيحه .

٥ - الوليد الموقّري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف جداً ، باتفاق العلماء [٣] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ثلاثة من الثقات ، وضعيف من جهة ضبطه ، وقد توبع عليه ، وخامسهم ضعيف جداً فلا يعتد بروايته .

وسيأتي الكلام عن مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة النهائية .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن أبي سلمة وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير عبد العزيز بن الحصين الترجمان ، وقد تقدم أنه ضعيف ، متفق على ضعفه [٤] . وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، حيث لم يَقْرن أحد من الثقات أبا سلمة بالأعرج ، وإنما قُرِن بأبي عبد الله الأغر إما وحده ، أو مع سعيد بن المسيب .

---

(١) انظر ص ١٥٧ .

(٢) انظر ص ٣٤٧ .

(٣) انظر ص ١٨٣ .

(٤) انظر ص ٨٧٨ .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير يحيى بن سعيد الأنصاري ، وهو ثقة ثبت كما تقدم [1] .

وسيأتي الكلام عن مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة أيضاً .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في دراسة الاختلاف ، والنظر في أحوال الرواة ، وبيان حالهم جرحاً وتعديلاً ، وأقوال العلماء حول الأوجه المختلف فيها ما يلي :

أولاً : رجحان الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن أبي عبد الله الأغر وحده ، عن أبي هريرة . وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم ثقتان لم يختلف عنهما في رواية الحديث ، هما معمر بن راشد ، وسعيد ابن أبي هلال .

وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، وصححه الشافعي ، وابن المديني ، كما سيأتي .

ثانياً : رجحان الوجه الخامس الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة كذلك ، لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم .

ثالثاً : عدم رجحان الوجه السادس الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، وعبد الرحمن الأعرج جميعاً عن أبي هريرة ، حيث لم أجد من رواه عنه ، غير عبد العزيز بن الحصين ، وهو متفق على ضعفه .

رابعاً : أما بقية الأوجه الأخرى ، فالعلماء بين أخذ ورد ، في رجحانها وعدمه :

أما بالنسبة للوجه الأول ، الذي رواه الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده ،

---

(١) انظر ص ٣٣٨ .

عن أبي هريرة ، فتقدم أنه لم يروه عنه ، غير سفيان بن عيينة ، ولم يُتابع على روايته هذه ، ولذلك ذهب بعض العلماء إلى ترجيح الوجه الثالث عليه ، اعتماداً على كثرة الرواة الثقات له عن الزهري ، وفي هذا يقول الشافعي : حديث سفيان محفوظ كله (يعني في متنه) إلا إدخال سعيد بن المسيب بين ابن شهاب وأبي هريرة ، فإنه قد خولف فيه ، وابن أبي ذئب جعل مكان سعيد أبا عبد الله الأغر ، وروى ذلك ابن سعد بن إبراهيم ، وكان اثنان أولى بالحفظ من واحد ، إلا أن يكون ابن شهاب سمعه منهما معاً [(١)] .

وفهم البيهقي موافقة البخاري للشافعي فيما ذهب إليه ، ومخالفة مسلم لهما، فقال : وكأن البخاري رحمه الله ذهب إلى الترجيح بكثرة الرواة ، فأخرج حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري ، عن أبي سلمة ، والأغر ، عن أبي هريرة، وحديث ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن الأغر ، عن أبي هريرة ، ولم يخرج حديث سفيان بن عيينة ، وذهب مسلم بن الحجاج إلى الاحتمال بأن يكون الزهري رواه عن سعيد كما رواه الأغر [(٢)] . (يعني : فأخرج حديث سفيان) .

وخالفهما آخرون ، فذهبوا إلى الجمع بدل الترجيح ، ولذلك صححوا رواية ابن عيينة ، بناءً على تقدير سماع الزهري للحديث على الوجهين ، كابن المديني الذي قال في هذا الحديث : رواه معمر ، وأصحاب الزهري ، عن الأغر ، عن أبي هريرة إلا أن ابن عيينة رواه عن الزهري ، عن [سعيد] ، عن أبي هريرة ، وجميعاً صحيح [(٣)] . وصنيع مسلم بتخريج الوجهين يشير إلى أخذه بذلك كما أشار له البيهقي فيما تقدم .

والذي يظهر أن الحق فيما ذهب إليه هؤلاء ، والقول برجحان هذا الوجه أيضاً ، وخاصة وأن سفيان ، ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري ، وقد أخرج روايته مسلم ، وابن خزيمة ، وابن الجارود ، وغيرهم من الأئمة كما تقدم في التخريج .

---

(١) سنن الشافعي (١/ ٢٦٥) .

(٢) معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٩٤) .

(٣) العلل لابن المديني ص ٧٧ ، وانظر معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٩٥) .

ويؤيده أن عبارة الشافعي لا تفيد القطع بعدم رجحانه ، إذ احتمال الرجحان قائم عنده .

وعدم إخراج البخاري له في صحيحه لا يفيده أيضاً ، إذ أخرجه غيره ممن اشترط الصحة كما تقدم ، ولو سُلِّم بذلك فهو اجتهاد من البخاري رحمه الله .

أما بالنسبة للوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة : فمع أن الرواة عنه لهذا الوجه أقل ممن روى الوجهين الثالث والخامس ، ولا يصفو منهم إلا ثقة ، وصدوق ، إلا أني لم أجد من أعلّه من العلماء ، بل إن العلائي ، وابن حجر حكما عليه بأنه مسموع للزهري ، وأنه محفوظ عنه كما سيأتي .

ويؤيد ما ذهبا إليه ، ثبوت رواية الزهري عن أبي سلمة لهذا الحديث ، إذ تقدم إخراج البخاري لها مقرونة بأبي عبد الله الأغر ، كما في الوجه الخامس ، الراجح .

أما بالنسبة للوجه الرابع الذي رُوي عن الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج وحده ، عن أبي هريرة : فمع كثرة الرواة له عن الزهري ، إلا أنه لا يصفو منها إلا رواية عقيل بن خالد كما تقدم .

غير أن الدارقطني أعلَّ هذا الوجه فقال : وقول من قال « عن الأعرج » فيه نظر ، ولم يوافقه ابن حجر في هذا ، فذهب إلى أن رواية « الأعرج » محفوظة أيضاً ، اعتماداً على روايتي عقيل ، وعمرو بن الحارث ، لهذا الوجه عن الزهري [1] .

والذي يظهر أنه لا يصح ذكر « الأعرج » في هذا الحديث ، كل ما في الأمر أنها مصحَّفة من « الأغر » ، واحتمال اللبس بينهما وارد جداً ، وقد وقع فيه بعض رواة البخاري كما تقدم . ويؤيده أن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عندما جمع شيوخ الزهري الذين سمع منهم هذا الحديث ، لم يذكر من بينهم «الأعرج » بل ذكر « الأغر » ، ثم إن الوجه الآخر الذي ورد فيه ذكر « الأعرج » ضعيف

---

(١) فتح الباري (٦/ ٣٠٩) .

كما تقدم ، لأنه من رواية عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان ، وهو مجمع على ضعفه .

وعليه يمكن القول بعدم رجحان هذا الوجه عن الزهري .

أما بالنسبة للوجه السابع الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب ، وأبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة : فالظاهر أنه لا يعارض الأوجه التي تقدم بيان رجحانها ، وإنما يؤيدها ، خاصة وأن الراوي له ، عن الزهري ، يحيى بن سعيد الأنصاري ، وهو ثقة ثبت .

ولذلك قال العلائي - بعد أن ذكر الأوجه الراجحة الأول ، والثاني ، والثالث ، والخامس - : ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الزهري ، عن الثلاثة جميعاً : سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي عبد الله الأغر ، فثبت بذلك صحة كل الأقوال ، وأن الزهري كأنه سمعه من الثلاثة ، فتارة يجمع بينهم ، وتارة يرويه عن اثنين ، وآخر عن واحد فقط ، والكلّ [1] في الصحيح [2] .

وقد تقدم حكم الدارقطني عليهما بأنها المحفوظة عن الزهري .

الحكم على الحديث

الحديث من أوجهه الراجحة : صحيح .

إذ تقدم إخراج الشيخين الوجه الثالث ، والبخاري وحده الوجه الخامس ، ومسلم وحده الوجه الأول .

ويعتضد بها الوجه الثاني الذي لم يخرجاه أو أحدهما في الصحيح ، والله أعلم .

* * *

(١) تقدم في التخريج أن رواية الزهري عن أبي سلمة وحده ليست في الصحيح ، ولعل العلائي يقصد أصل رواية أبي سلمة ، التي أخرجها البخاري مقرونة برواية أبي عبد الله الأغر .

(٢) جزء في تصحيح حديث القلتين ص ٣٧ .

الحديث (١٠٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبد الله بن ثعلبة ، عن جابر في قتلى أحد ، أن النبي ﷺ [قال] : « **من جُرِح ، جاء يوم القيامة ، اللون لون دم ، والريح ريح مسك** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه النعمان بن راشد ، وأبو بكر الهذلي ، عن الزهـري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن جابر .

وخالفهم الليث بن سـعد ، وعبد الرحمن [١] بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان بن حنيف الأمامي من ولد أبي أمامة ، [روياه] عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر .

وخالفهما عبد ربه بن سعيد ، رواه الزهري ، عن ابن جابر ، عن جابر .

ورواه الأوزاعي ، واختلف عنه :

فرواه عباد بن [جويرية] ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن ابن جابر ، عن جابر .

---

(١) سوف يأتي في التخريج أن عبد الرحمن هذا ، لا يروي هذا الوجه متابعاً للّيث ، وإنما يروي وجهاً آخر فيه : عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، ولم يشر الدارقطني إليه كما ترى ، وقد اعتمدته ضمن الأوجه المختلف فيها لتعلق الترجيح به ، خاصة وأن الدارقطني أورد من روى هذا الوجه عن الزهري وهو عبد الرحمن الأمامي ممن روى الوجه الثاني .

ورواه محمد بن مصعب القرقساني ، عن الأوزاعي ، عن الزهري، عن جابر مرسلاً .

ورواه عقيل ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة، عن النبي ﷺ. لم يذكر فيه جابراً .

وقول الليث أشبه بالصواب [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من سبعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن جابر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن أبيه .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن ابن جابر ، عن جابر .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن بن جابر ، عن جابر .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن جابر مرسلاً .

٧ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن جابر) :

فذكر الدارقطني أن النعمان بن راشد وأبا بكر الهذلي ، روياه عن الزهري .

(أ) أما رواية النعمان ، فأخرجها ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٤٢) ، حيث قال :

وسمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه معمر [2] ، والنعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ في قتلى

---

(١) العلل للدارقطني (المجلد الرابع / ق ١٢٨ ب) .

(٢) لم يشر الدارقطني إلى روايته ، وسيأتي تخريجها قريباً .

أحُد « **زَمِّلوهم** [1] **بجراحهم ، فإنه من كُلِم** [2] **كَلَما في الله ، جاء يوم القيامة لونه لون الدم ، وريحه ريح المسك** » .

ورواه عقيل ، وعمرو بن الحارث ، ومحمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن النبي ﷺ ، لا يذكرون جابراً .

فقلت لأبي : فحديث معمر والنعمان بن راشد ، اللذين يرويان عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن جابر ، عن النبي ﷺ هو محفوظ ؟

قال : لا ، الصحيح : مرسل .

قلت : عبد الله بن ثعلبة أليس قد رأى النبي ﷺ ؟

قال : نعم ، وهو صغير .

(ب) وأما رواية أبي بكر الهذلي ، فلم أقف عليها بعد البحث والتقصي .

(جـ) وتابع معمر بن راشد : النعمان ، وأبا بكر الهذلي ، في روايتيهما هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٢٥٤) كتاب الجهاد ، باب فضل الجهاد ، (٩٥٣١) عن معمر ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « **من كُلِم في سبيل الله ، جاء يوم القيامة يَدْمَى ، ريحه ريح المسك ، ولونه لون الدم** » .

ومن طريقه بهذا المتن ، أخرجها ابن الأعرابي في معجمه (٢/ ٣٧٣) ، (١١٩٥) .

وأخرجها عبد الرزاق كذلك في (٣/ ٥٤٠) كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الشهيد وغسله (٦٦٣٣) .

وفي (٥/ ٢٧٢) كتاب الجهاد ، باب الصلاة على الشهيد وغسله (٩٥٨٠) بإسناده وقال فيه : لما كان يوم أُحُد ، أشرف النبي ﷺ على الشهداء الذين قُتلوا يومئذ فقال : « **إني قد شهدت على هؤلاء فَزَمِّلوهم بدمائهم** » فكان يدفن

---

(١) وردت في رواية لابن أبي شيبة تفسير هذه الكلمة ، وأن المراد بها : لُفُّوهم .

(٢) الكُلِم : المراد به : الجرح (النهاية ٤/ ١٩٩) .

الرجلين الثلاثة في القبر ، ويسألهم أيهم كان أقرأ للقرآن ؟ فيقدمونه ، قال جابر: فدفن أبي وعمي في قبر واحد يومئذ .

وأخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٤٣١) عن عبد الرزاق .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق أيضاً بهذا المتن الثاني :

أبو يعلى في مسنده (٣/ ٤٤٥) ، (١٩٥١) .

وفي (٤/ ١٣) ، (٢٠١٣) .

وابن الأعرابي في معجمه (٢/ ٣٧٢) ، (١١٩٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١١) كتاب الجنائز ، باب المسلمون يقتلهم المشركون في المعترك .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر) :

فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٢٠٩) كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الشهيد (١٣٤٣) ، عن عبد الله بن يوسف ، حدثنا الليث ، قال : حدثني ابن شهاب ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال : كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ، ثم يقول : « **أيهم أكثر أخذاً للقرآن** » ؟ فإذا أشير إلى أحدهما قَدّمه في اللحد ، وقال : « **أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة** » وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا ، ولم يصل عليهم .

كما أخرجه من عدة طرق عن الليث ، وذلك في :

(٣/ ٢١٢) كتاب الجنائز ، باب من يقدم في اللحد ؟ (١٣٤٧) .

و(٣/ ٢١٧) كتاب الجنائز ، باب اللحد والشق في القبر (١٣٥٣) .

و(٧/ ٣٧٤) كتاب المغازي ، باب من قتل من المسلمين يوم أحد ، (٤٠٧٩) بمثله .

وفي (٣/ ٢١١) كتاب الجنائز ، باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر (١٣٤٥) .

و(٣/ ٢١٢) كتاب الجنائز ، باب من لم ير غسل الشهداء (١٣٤٦) مختصراً .

وأخرجه من طريق الليث أيضاً :

أبو داود في سننه (٣/ ٥٠١) كتاب الجنائز ، باب في الشهيد يغسل (٣١٣٨) (٣١٣٩) .

والترمذي (٣/ ٣٥٤) ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد (١٠٣٦) وقال : حديث جابر حسن صحيح .

وقد رُوي هذا الحديث عن الزهري ، عن أنس ، عن النبي ﷺ (١) .

ورُوي عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ، عن النبي ﷺ ، ومنهم من ذكر جابراً .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٦٣٥) كتاب الجنائز ، باب ترك الصلاة على الشهداء (٢٠٨٢) وقال : وهذا أيضاً لا نعلم أحداً من ثقات أصحاب الزهري تابع الليث على هذه الرواية ، واختلف على الزهري فيه ، وقد بينا اختلافهم في غير هذا الموضع (٢) .

وفي المجتبى (٤/ ٥٠) كتاب الجنائز ، باب ترك الصلاة على الشهداء ، بدون كلامه آخر الحديث .

وابن ماجه في سننه (١/ ٤٨٥) كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء (١٥١٤) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٣٦٧) كتاب المغازي ، باب : هذا ما حفظ أبو بكر (بن أبي شيبة) في أُحُد (٣٦٧٥٣) .

وفي (٢/ ٤٥٨) كتاب الجنائز ، باب في الرجل يُقتل أو يستشهد (١١٠٩) .

وفي (٦/ ٤٤٧) كتاب الجهاد ، باب ما قالوا في الرجل يستشهد .. (٣٢٧١٥) مختصراً في الموضعين الأخيرين .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٣٣٦) ، (١١١٩) مختصراً .

---

(١) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه ومن ثَمَّ لم أعرض له ، لعدم تعلق الترجيح به .

(٢) هكذا قال ، ولم أقف على الموضع الذي أحال عليه ، وقد أخرج الحديث من الوجه السابع كما سيأتي (وانظر تحفة الأشراف ٢/ ٢١٦) .

وابن الجارود في المنتقى ص ١٩٣ ، كتاب الجنائز (٥٥٢) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٥٠١) مختصراً .

وابن الأعرابي في معجمه (ق ١٦٢ ب) .

وابن المنذر في الأوسط (٥/٣٤٦) كتاب الجنائز ، باب ذكر غسل الشهيد (حديث ٢٩٦٠) .

وابن حبان (الإحسان ٥/ ٦٠) كتاب الجنائز ، باب في الشهيد (٣١٨٧) .

والبغوي في شرح السنة (٥/ ٣٦٥) ، (١٥٠٠) .

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٢٢٩) .

وقال في (٢١/ ٢٣٠) : اختلف على الزهري في هذا الحديث اختلافاً كثيراً ، ورواية الليث عندهم بالصواب أولى .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٠) كتاب الجنائز ، باب المسلمون يقتلهم المشركون .

وفي السنن الصغرى (٢/ ٢٩) كتاب الجنائز ، باب الشهيد (١١٢٤) .

وفي معرفة السنن والآثار (٥/ ٢٥١) كتاب الجنائز ، باب الشهيد ، (٧٤١٨).

وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على مختصر المزني (١/ق١٣٨ ب) .

كما أخرج الحديث من هذا الوجه : الشافعي في المسند - بترتيب السندي - (١/ ٢٠٤) (٥٦٥) .

وفي الأم (١/ ٢٣٧) باب ما يفعل بالشهيد ، فقال : أخبرنا بعض أصحابنا [١] عن ابن شهاب [٢] ، به مختصراً .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥/ ٢٥١) كتاب الجنائز ، باب الشهيد (٧٤١٧) .

---

(١) ذكر البيهقي نقلاً عن الربيع بن سليمان : إذا قال الشافعي : بعض أصحابنا ، يريد به أهل الحجاز (مناقب الشافعي ٢/ ٣١٦) ، ولم أتمكن من معرفة المراد هنا بالتحديد ، لكنه إذا قال : الثقة عن الليث ، فهو يحيى بن حسان التنيسي (انظر تعجيل المنفعة ص٥٤٨) .

(٢) سقط من المطبوع من كتاب الأم « عن ابن شهاب » .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن أبيه) :

فأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٣٧٢) كتاب المغازي ، باب : هذا ما حفظ أبو بكر (بن أبي شيبة) في أُحد (٣٦٧٨٧) ، عن خالد بن مخلد ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن عبد العزيز ، قال : حدثنا الزهري عن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال يوم أحد : « **من رأى مقتل حمزة ؟** » فقال رجل أعزل : أنا رأيت مقتله .

قال : « فانطلق فأرِناه » .

فخرج حتى وقف على حمزة ، فرآه قد بُقر بطنه ، وقد مُثِّل به ، فقال : يا رسول الله ، مُثِّل به والله ، فكره رسول الله ﷺ أن ينظر إليه ، ووقف بين ظهراني القتلى ، فقال : « **أنا شهيد على هؤلاء القوم ، لفوهم في دمائهم ، فإنه ليس جريح يجرح إلا جرحه يَدْمى ، لونه لون الدم ، وريحه ريح المسك ، قدموا أكثر القوم قرآناً ، فاجعلوه في اللحد** » .

ومن طريق ابن أبي شيبة ، أخرجه :

الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٨٢) ، (١٦٧) .

وابن عدي في الكامل (٤/ ١٥٩٧) ترجمة عبد الرحمن بن عبد العزيز .

وقال : وعبد الرحمن بن عبد العزيز ، رأيت خالد بن مخلد يروي عنه هذا الحديث وغيره ، وليس هو بذلك المعروف كما قال ابن معين .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١١) كتاب الجنائز ، باب المسلمون يقتلهم المشركون ، من طريق أبي الأزهر عن خالد بن مخلد ، بمثله .

وقال : وفي هذا زيادات ليست في رواية الليث ، وفي رواية الليث زيادة ليست في هذه الرواية ، فيحتمل أن تكون روايته عنه ، عن جابر ، وعنه عن أبيه، صحيحتين وإن كانتا مختلفتين فالليث بن سعد رحمه الله إمام حافظ ، فروايته أولى .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن جابر - مبهماً - عن جابر) :

فأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٢٩٩) عن محمد بن جعفر ، ثنا شعبة ، سمعت [عبد ربه] [١] يحدث عن الزهري ، عن ابن جابر ، عن جابر بن عبد الله ، إن النبي ﷺ قال في قتلى أحد : « **لا تغسلوهم ، فإن كل جرح أو كَلْمٍ دمٍ ، يفوح مسكاً يوم القيامة** » ولم يصل عليهم .

وأخرجه علي بن الجعد في مسنده (٢/ ٦٨٠) ، (١٦٣٨) وقال (يعني : البغوي) : رأيت في كتاب أبي عبد الله أحمد بن حنبل : نا محمد بن جعفر . . . فذكره .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ١٥) من طريق أبي داود [٢] ، قال حدثنا أحمد بن حنبل فذكره .

ثم قال : قال أبو داود : الذي تفرد به من هذا الحديث قوله : « لا تغسلوهم » .

وأخرجه ابن حجر في موافقة الخبر لخبر (٢/ ٣٣٦) من طريق محمد بن الوليد، نا محمد بن جعفر ، به ثم قال :

هذا حديث حسن ، أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر ، فوقع لنا موافقة عالية ، ووقع في روايته « عبد رب » بغير إضافة ولا تسمية أب ، فلم يعرفه السبكي ، فجزم بأنه مجهول فأخطأ ، فإنه معروف ، وهو الأنصاري الذي هو أخو يحيى بن سعيد ، راوي حديث الأعمال وكل منهما من رجال الصحيح .

ثم قال : لكن ابن جابر لم يسمَّ ، ولجابر ثلاثة أولاد ممن روى الحديث : عبد الرحمن ، وعقيل ، ومحمد ، وأشهرهم عبد الرحمن ، وحديثه في الصحيحين لكن من روايته عن غير أبيه ، وحديث عقيل عن أبيه ، عند أبي داود [٣] .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن جابر ، عن جابر) :

---

(١) في المطبوع « عبد رب » وهو خطأ قديم كما دل عليه كلام ابن حجر المذكور ، وجاء كذلك في إطراف المسند (٢/ ١٧٤) ، وهو في مسند ابن الجعد ، والتمهيد « عبد ربه».

(٢) لم أقف عليه في سننه وليس في الكتب الستة رواية لابن جابر - مبهماً - عن أبيه (تحفة الأشراف ٢/ ٤٠١) وما بعدها) .

(٣) لكن ليس هو الذي معنا ، (سنن أبي داود ١/ ١٣٦) كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الدم (١٩٨) .

فذكر الدارقطني أن الأوزاعي - من رواية عباد بن جويرية عنه - رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن جابر مرسلاً) :

فذكر الدارقطني ، أن الأوزاعي - من رواية محمد بن مصعب القرقساني - رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على رواية محمد بن مصعب هذه .

لكني وقفت على من تابعه على هذه الرواية .

حيث أخرج ابن سعد الحديث في الطبقات الكبرى (٣/ ٢/ ١٠٥) ترجمة عبد الله بن عمرو بن حرام ، عن الوليد بن مسلم قال : حدثني الأوزاعي ، عن الزهري ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ لما خرج لدفن شهداء أحد قال : « **زملوهم بدمائهم** ... الحديث » بنحو رواية معمر السابقة .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٤) كتاب الجنائز ، باب دفن الاثنين والثلاثة في قبر عند الضرورة ، من طريق أبي بكر الإسماعيلي ، أخبرني الحسن ابن سفيان ، حدثنا حبان ، عن ابن المبارك قال : وأخبرنا الأوزاعي ، عن الزهري ، به مختصراً .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٢١٢) كتاب الجنائز ، باب من يقدَّم في اللحد (١٣٤٨) منقطعاً .

فهو بعد أن أخرج الحديث عن ابن مقاتل ، أخبرنا عبد الله (ابن المبارك) ، أخبرنا الليث بن سعد ، حدثني ابن شهاب ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر (يعني بالوجه الثاني كما تقدم) .

ثم قال : وأخبرنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن جابر ، فذكره مختصراً .

والقائل : أخبرنا الأوزاعي ، هو ابن المبارك ، لكن البخاري لم يبين من هو شيخه الذي روى عنه هذا الحديث .

ولم يبين ابن حجر من وصل رواية البخاري هذه ، لا في التغليق (٢/ ٤٨٥)، ولا في الهدي ص ٣٤ ، ولا في أثناء شرحه الحديث ، على غير عادته ، بل إنه عطف في التغليق رواية الأوزاعي على رواية الليث مع كون الروايتين مختلفتين في الإسناد ، ولعله سبق بصر منه رحمه الله .

والذي يظهر أن البخاري سمع الحديث من شيخه حبان بن موسى السلمي [(١)] ، كما تدل عليه رواية البيهقي السابقة ، ولعل أبا بكر الإسماعيلي - الذي دخل من طريقه البيهقي - روى الحديث في مستخرجه على صحيح البخاري ، وإنما سوغ لنفسه الاستخراج من طريق شيخ البخاري ، إما لأن البخاري رحمه الله علّقه ، أو لأنه ضاق عليه مخرج الحديث ، والله أعلم .

ثم إن ابن حجر علّل إخراج البخاري رواية الأوزاعي منقطعة ، لأن الزهري لم يسمع من جابر [(٢)] .

وأخرج الذهبي الحديث في سير أعلام النبلاء (١/ ٣٢٦) تعليقاً مجزوماً عن الأوزاعي .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن النبي ﷺ) :

(أ) فذكر الدارقطني ، أن عقيل بن خالد ، رواه هكذا عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته إلا ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٣٤٢) كما تقدم في تخريج الوجه الأول .

وقد تابع عقيلاً ، غير واحد من أصحاب الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

---

(١) انظر رواية له عن حبان ، عن ابن المبارك . . في الصحيح - مع الفتح - (٨/ ١٣١)، (٤٤٣٩) ثم إن ابن مندة فاته أن يذكر حبان بن موسى هذا في كتابه أسامي مشايخ البخاري .

(٢) الفتح (٣/ ٢١٣) .

(ب) **معمر بن راشد** :

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (١/ ٦٤٧) كتاب الجنائز ، باب مواراة الشهيد بدمه (٢١٢٩) .

وفي المجتبى (٤/ ٦٤) .

كما أخرجها في الكبرى (٣/ ٢) كتاب الجهاد ، باب ثواب من كلم في سبيل الله ، (٢/ ٤٣٥٦) .

وفي المجتبى (٦/ ٢٥) .

في جميع هذه المواضع عن هناد بن السري ، عن ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة قال : قال رسول الله ﷺ : « **زملوهم بدمائهم فإنه ليس كلمٌ يكلم في سبيل الله إلا يأتي يوم القيامة ، لونه لون الدم ، وريحه ريح المسك** » .

ويظهر أن ابن عيينة تابع ابن المبارك في رواية هذا الوجه ، كما يفهم من قوله في روايته الآتية : وثبتنيه معمر .

(جـ) **سفيان بن عيينة** :

وأخرج روايته الشافعي في الأم (١/ ٢٣٧) باب ما يفعل بالشهيد .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٢٠٤) ، (٥٦٧) .

وأحمد في مسنده (٥/ ٤٣١) ، واللفظ له .

وسعيد بن منصور في سننه (٢/ ٣/ ٢٦٥) باب ما جاء في العمل في الدفن (٢٥٨٣) ثلاثتهم عن سفيان ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ، وثبتنيه معمر [١] ، أن النبي ﷺ أشرف على قتلى أحد فقال : « **إني أشهد على هؤلاء زمِّلوهم بكلومهم ودمائهم** » .

وأخرجها من طريق سفيان :

---

(١) القائل : « هو سفيان » إذ جاء في رواية سعيد بن منصور قول سفيان : ولم أتقنه، كما جاء في رواية البيهقي : قال سفيان : وثبتني في هذا الحديث معمر .

الخطيب البغدادي في الكفاية ص ٢١٨ ، باب ذكر بعض الروايات عمن قال: ثنا فلان ، وثبتني فلان .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١١) كتاب الجنائز ، باب المسلمون يقتلهم المشركون .

وفي معرفة السنن والآثار (٥/ ٢٥٣) ، كتاب الجنائز ، باب الشهيد (٧٤٢٥).

وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٢٢٩) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع من ترجمة عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ترجمة عبد الله بن ثعلبة ، من عدة طرق عن سفيان .

(د) عمرو بن الحارث :

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في الجهاد (٢/ ٤٧٥) باب الجرح والكلم في سبيل الله (١٧٦) عن يعقوب بن حميد ، قال : حدثنا عبد الله بن وهب ، قال أخبرنا عمرو بن الحارث ، عن ابن شهاب به بمثل رواية معمر .

وأخرجها من طريق ابن وهب :

الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٩٩) .

وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على مختصر المزني (١/ ق ١٣٨ ب) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع فيه ترجمة عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب) ص ٤٧٣ ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

(هـ) محمد بن إسحاق :

وأخرج روايته سعيد بن منصور في سننه (٢/ ٣/ ٢٦٥) باب ما جاء في العمل في الدفن (٢٥٨٤) .

وأحمد في مسنده (٥/ ٤٣١) .

كلاهما عن هشيم بن بشير .

ومن طريق أحمد ، أخرجها ابن قانع في معجم الصحابة (ق ٨٨ ب) ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

وأخرجها أحمد في مسنده (٥/ ٤٣١) عن يزيد بن هارون .

كما أخرجها في (٥/ ٤٣٢) من طريق إبراهيم بن سعد .

وأخرجها الطبري في تهذيب الآثار (مسند عمر بن الخطاب ٢/ ٥٢٨) ، (٥٧٦) من طريق سلمة (بن الفضل الرازي) .

وأخرجها الضياء المقدسي في المختارة (٥٥ : ق١١٦ أ) كما في حاشية محقق كتاب الجهاد لابن أبي عاصم ٢/ ٤٨٦) من طريق علي بن مسهر .

وأخرجها البيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٢٩٠) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (المطبوع من ترجمة عبادة بن أوفى - عبد الله ابن ثوب) ص ٤٧٣ ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

كلاهما من طريق يونس بن بكير .

وأخرج الذهبي رواية يونس ، في تاريخ الإسلام (المغازي ص ٢١١) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ستة ، رووه عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري في رواية يونس : حدثني الزهري ، به ، بنحو رواية معمر في روايتي يزيد بن هارون ، ويونس بن بكير ، والباقون رووه مختصراً .

(و) عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) :

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في الجهاد (٢/ ٤٨٧) باب الجرح والكلم في سبيل الله ، (١٧٨) من طريق خالد (ابن عبد الله الواسطي) .

وأبو بكر الشافعي في فوائده (١/ ٥٠٣) ، (٧٢٤) من طريق إبراهيم (بن طهمان) . .

كلاهما عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة [١] . الحديث بنحو رواية معمر .

---

(١) في المطبوع من الجهاد : ثعلبة بن عبد الله بن صعير ، وعلق المحقق بقوله : في الأصل : ثعلبة ، عن عبد الله بن صعير ، وكتب بالهامش : ثعلبة بن عبد الله بن صعير، قلت (المحقق) : وهو الصحيح . ا هـ . ، وكما ترى فإن تقديماً وتأخيراً حصل في اسم عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، والصحيح هو هذا الأخير الذي ذكرته .

ومن طريق أبي بكر الشافعي : أخرجها ابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ١٩١) ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

وأخرجها الطبراني أيضاً (كما في الفتح ٣/ ٢١٠) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق .

(ز) صالح بن كيسان :

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٦٨) ، (٢٦٠٨) .

وفي الجهاد (٢/ ٤٨٦) باب الجرح والكلم في سبيل الله (١٧٧) ، من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان [١] ، عن ابن شهاب قال : حدثني عبد الله بن ثعلبة ، وذكر الحديث بتمامه في الموضع الأول ، مع زيادة ألفاظ ليست في رواية معمر .

(ط) إسحاق بن راشد :

وأخرج روايته أبو يعلى في مسنده (٥/ ٤٠) ، (٢٦٢٩) من طريق أبي يوسف، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية معمر .

(ي) زياد بن سعد :

وأخرج روايته أبو بكر النيسابوري في الزيادات على مختصر المزني (١/ ق٢٣٨ب) من طريق حجاج بن محمد ، عن ابن جريج [٢] ، وقال : أخبرني زياد ، أن ابن شهاب أخبره ، قال : أخبرني عبد الله بن ثعلبة فذكره بنحوه .

---

(١) في المطبوع من الآحاد والمثاني : صالح بن يزيد بن كيسان ، والصحيح صالح بن كيسان ، كما في الجهاد .

(٢) أخرج أبو بكر النيسابوري بعد هذا الحديث ، إسناداً آخر عن الحسن بن يحيى ، ثنا عبد الرزاق ، أنا ابن جريج قال : قال ابن شهاب : أخبرني عبد الله بن ثعلبة ، فذكر نحوه ، ثم قال : لم يذكر عبد الرزاق في حديثه « زياد بن سعد » وذكره حجاج .
قلت : فهذا كما ترى اختلاف على ابن جريج ، والراجح روايته التي ذُكر فيها « زياد ابن سعد » ، لأنه صرح فيها بالسماع في حين لم يصرح بذلك في الأخرى ، وقد تقدم في ترجمته ص أنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك .

(ك) أبو أيوب الإفريقي :

وأخرج روايته ابن قانع في معجم الصحابة (ق ٨٨ ب) ترجمة عبد الله بن ثعلبة .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الأول /ق ٣٤٥) ترجمة عبد الله بن ثعلبة كلاهما من طريق عبد الرحيم بن سليمان ، عن أبي أيوب الإفريقي ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية معمر [١] .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من سبعة أوجه ، وسأتعرض لكل وجه للوصول إلى النتيجة النهائية للاختلاف بإذن الله تعالى .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن جابر) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٢] .

---

(١) هؤلاء الذين وقفت عليهم ممن تابعوا عقيلاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .
وأما ما ذكره محقق الجهاد لابن أبي عاصم (٢/٤٧٦) من أن شعيب بن أبي حمزة ممن رواه عنه كذلك مختصراً ففيه نظر .
وذلك لأنه أخرج روايته من بعض المصادر منها المعرفة للفسوي (١/٢٥٣) ، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/٤١٦) والحديث فيهما بلفظ : حدثني عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، وكان رسول الله ﷺ قد مسح وجهه عام الفتح ، وشعيب ، إنما ذكر هذا اللفظ في حديث رواه عبد الله بن ثعلبة أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركعة واحدة بعد صلاة العشاء .
ويؤيد ما ذكرت : أن أحمد أخرج رواية شعيب لهذا الحديث في مسنده (٥/٤٣٢) تاماً فانظره ، ويظهر أن الذي أوقعه فيما ذكرت أن بعض الروايات التي روت الحديث الذي معنا أوردت قصة مسح النبي ﷺ وجه عبد الله بن ثعلبة عام الفتح ، كرواية عمرو بن الحارث في الجهاد لابن أبي عاصم (٢/٤٧٥) والله أعلم .

(٢) انظر ص ٣٤١ .

٢ - **أبو بكر الهذلي** - واسمه سُلْمى بن عبد الله :

ستأتي ترجمته ، وأنه ضعيف جداً [١] .

٣ - **معمر بن راشد** :

تقدمت ترجمته - وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٢] .

وقد اختلف عن معمر في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة مرفوعاً ، بدون ذكر جابر .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة حافظ ، تكلم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [٣] ، وقد عُد من أثبت أصحاب معمر .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحاب معمر [٤] .

والذي يظهر رجحان رواية معمر الثانية ، على هذه التي معنا ، وذلك لأمور:

١ - أن من روى كلا الوجهين عنه : ابن المبارك ، وعبد الرزاق ، وهما وإن كانا قد وصفا بأنهما من أثبت أصحاب معمر ، إلا أن ابن المبارك يتميز عن عبد الرزاق بكونه لم يوصف بالاختلاط ، ولعل رواية عبد الرزاق ، مما حدَّث بها بعد اختلاطه ، فإن سماع الدبري راوي المصنف منه متأخر جداً [٥] .

٢ - متابعة غير واحد من ثقات أصحاب الزهري ، لرواية معمر هذه - كما

---

(١) انظر ص ١٧٧٥ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ٣٣٥ .

(٥) الكواكب النيرات ص ٢٧٣ .

سيأتي في دراسة الوجه السابع - في حين أن من تابع معمراً على روايته التي معنا إما ضعيف ، أو ضعيف جداً .

٣ - تضعيف أبي حاتم لروايته الأولى كما تقدم في التخريج .

٤ - أن قول سفيان بن عيينة : وثبتني معمر (على الرواية الثانية له) يدل على أنها المحفوظة عنه .

وإذا تبين أن رواية معمر التي معنا غير محفوظة عنه ، والحمل فيها على عبد الرزاق ، ومن تابع معمراً لا يخرجان عن دائرة الضعف ، أمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر) :

فلم أجد من رواه عنه غير الليث بن سعد ، وقد تقدم قول النسائي أنه لا يعلم أحداً من ثقات أصحاب الزهري تابع الليث على هذه الرواية ، بل إن ابن عبد البر صرح بتفرده في روايته هذه [١] .

وقد تقدمت ترجمة الليث بن سعد ، وأنه ثقة ، ثبت ، غير أنه لا يصل في إتقانه في الزهري مكانة مالك وابن عيينة ونحوهما ، فلا يُقدَّم على أحدهم عند المخالفة [٢] .

وقد رجح هذا الوجه الدارقطني في كلامه على الاختلاف ، ووافقه في ذلك غير واحد من العلماء كابن عبد البر ، والبيهقي كما تقدم في التخريج ، وابن حجر حيث قال عقب إيراد أوجه الاختلاف : ولا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قررنا [٣] ، وتقدم أيضاً أن البخاري أخرجه في صحيحه من عدة طرق عن الليث .

وسيأتي مزيد كلام على تحديد الراجح في الخلاصة النهائية للاختلاف .

---

(١) انظر التمهيد (٢٤/ ٢٤١) .

(٢) انظر ص ٦١٤ .

(٣) هدي الساري ص ٣٥٦ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب ، عن أبيه) :

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري ، الأمامي ، من ولد أبي أمامة وهو صدوق ، قد لُيِّن ، كما تقدم في ترجمته [1] .

وكما ترى فإنه خالف الليث بن سعد الذي روى الوجه السابق عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر ، والليث أثبت منه وأوثق ، فلا تقوى رواية عبد الرحمن على معارضتها .

وأما ما تقدم في تخريج هذا الوجه من كلام للبيهقي حول احتمال رجحان كلا الروايتين عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وأنهما محفوظتان عن الزهري ، ففيه نظر ، وذلك لأن رواية عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري منكرة ، بدليل إخراج ابن عدي لها في ترجمته في كتابه عن الضعفاء ، بل إن ابن حجر نص على أنها خطأ ، وحمل العلة على عبد الرحمن الأنصاري هذا كما تقدم .

قلت : والذي يظهر أن منشأ العلة في هذا الوجه ، شهرة عبد الرحمن بن كعب بن مالك بالرواية عن أبيه ، في حين أنه قليل الرواية عن جابر [2] . فسبق إلى ذهن عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري ذلك وقت تحديثه بهذا الحديث، أو إلى قلمه إذا كان كتبه [3] ، فجعل الحديث من مسند كعب بن مالك ، والصحيح أنه من مسند جابر ، والله أعلم .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

---

(١) انظر ص ١٠٨٢ .

(٢) انظر تحفة الأشراف للمزي في الجزء الثاني ، مسند جابر ، حيث لم يخرج أصحاب الكتب الستة له رواية عن جابر ، وقارن بالجزء (٨/ ٣١٩) وما بعدها ، للوقوف على الأحاديث التي رواها عن أبيه عندهم .

(٣) انظر كلام ابن حجر حول هذه المسألة في جزء طرق حديث لا تسبوا أصحابي ص ٨٦ .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن ابن جابر - مبهماً - عن جابر) :

فلم أجد من رواه عنه غير عبد ربه بن سعيد الأنصاري ، أخي يحيى بن سعيد المشهور برواية حديث : « **إنما الأعمال بالنيات** » .

وعبد ربه هذا ، قال فيه ابن سعد : ثقة ، كثير الحديث ، دون أخيه يحيى بن سعيد [١] ووثقه ابن معين [٢] ، وأحمد [٣] ، والنسائي [٤] ، والعجلي [٥] ، وذكره ابن حبان في الثقات [٦] .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : عبد ربه بن سعيد لا بأس به ، قلت يحتج بحديثه ؟ قال : هو حسن الحديث ، ثقة [٧] .

وقال الذهبي : حجة [٨] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، وما قاله أبو حاتم : أنه حسن الحديث ، فيبدو أنه لا يقصد الحسن الاصطلاحي ، بدليل توثيقه له ، إلا أنه مع كونه ثقة ، فقد خالف الليث بن سعد الذي روى الحديث بذكر عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر ، بدلاً من « ابن جابر المبهم » ، والليث ثقة ثبت ، فيقدّم عليه عند التعارض .

ثم إن مما يضعف رواية سعيد هذه : إبهام ابن جابر ، وذلك لأن له ابنين ، ممن لهما رواية عنه : عبد الرحمن ، ومحمد [٩] .

---

(١) الطبقات الكبرى - القسم المتمم ص ٢٣٨ .

(٢) عن الجرح والتعديل (٦/ ٤١) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٩٨) .

(٤) السنن الكبرى (١/ ١٤١) (٣١٦).

(٥) ترتيب الثقات ص ٢٨٦ .

(٦) الثقات (٧/ ١٥٣) .

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ٤١) .

(٨) الكاشف (٢/ ١٥٣) .

(٩) تسمية الأخوة الذين روي عنهم الحديث لأبي داود ص ١٩١ .

فأما عبد الرحمن ، فثقة ، ولم يصب ابن سعد في تضعيفه كما قال ابن حجر[1] .

وأما محمد : فالراجح أنه ضعيف[2] .

ولا يُدرى أيهما المعنى في هذه الرواية ، واحتمال كونه محمداً قائم .

ولذلك توقف الألباني في الحكم على الحديث حيث قال : « وإسناده صحيح إن كان ابن جابر هو عبد الرحمن ، وأما إذا كان هو [محمد أخو] عبد الرحمن ، فإنه ضعيف ، ولم يترجح عندي أيهما المراد هنا[3] .

ولا يقال إن من أبهم في هذا الوجه، وضحه الوجه الآتي، وأنه عبد الرحمن، إذ سيأتي ضعف هذا الوجه .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عبد الرحمن بن جابر ، عن جابر) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، وقد تقدمت ترجمته وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدّم غيره من الثقات عليه[4] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث من وجهين :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن جابر ، مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير عباد بن جويرية ، وهو ليس بشيء متهم[5] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣٣٧ ، (٣٨٢٥) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٣٩) .

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٧١ ، (٥٧٧٨) ، وانظر التهذيب (٩/ ٧٩) .

(٣) أحكام الجنائز ص ٧٣ ويظهر أنه تغير اجتهاده في إرواء الغليل (٣/ ١٦٤) حيث حكم على سند الحديث بالصحة ، وأنه على شرط الشيخين .

(٤) انظر ص ١٥٤ .

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٧٨) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- محمد بن مصعب القرقساني : صدوق ، كثير الغلط [1] .

- عبد الله بن المبارك : تقدم أنه ثقة ثبت .

- الوليد بن مسلم : ثقة كثير التدليس والتسوية [2] .

وكما هو واضح ، فإن أرجح الروايتين عن الأوزاعي ، هي الثانية ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، وكونهم أقوى ممن روى الرواية الأولى عنه .

وبناءً عليه فإن هذا الوجه الذي معنا غير محفوظ عن الزهري ، وإذا تبين هذا فإن حكم الألباني السابق على هذا الإسناد بالصحة ، على احتمال أن المبهم عبد الرحمن فيه نظر ، والله أعلم .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن جابر مرسلاً) :

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، من رواية بعض أصحابه عنه ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه السابق ، وأنها محفوظة عن الأوزاعي .

أما عن مدى رجحان هذا الوجه باعتبار الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري، فيظهر أنه مرجوح ، وذلك لأن الأوزاعي خالف الليث بن سعد الذي أثبت الواسطة بين الزهري وجابر ، والليث أثبت من الأوزاعي وأوثق ، ولذلك قال ابن حجر : . . وأما إبهام شيخ الزهري وحذف الأوزاعي ، فلا يؤثر ذلك في رواية من سمّاه ، لأن الحجة لمن ضبط وزاد إذا كان ثقة ، لا سيما إذا كان حافظاً [3] .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة ، عن النبي ﷺ) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

---

(١) انظر ص ١٠١٠ .

(٢) انظر ص ٢٧٢ .

(٣) فتح الباري (٣/ ٢١٣) .

١ - عقيل بن خالد :

وقد تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [١] .

٢ - معمر بن راشد :

وقد تقدم الكلام عليه والاختلاف الذي حصل عنه ، وأن هذه الرواية محفوظة عنه .

٣ - سفيان بن عيينة :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [٢] .

ولا يعكر على روايته ما جاء في بعض الروايات من أنه لم يتقنها ، لأنه ذكر أن معمر بن راشد - على الرواية المحفوظة عنه - ثبته في هذه الرواية .

٤ - عمرو بن الحارث المصري :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، له مناكير [٣] .

٥ - محمد بن إسحاق :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذ به ، أو دلسه [٤] .

وكما ترى فهو لم يشذ بروايته هذه ، كما أنه لم يدلسها ، حيث جاء في التخريج - من رواية يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق - التصريح بالسماع من الزهري ، فروايته هذه سالمة من العلة [٥] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ٤٥٥ .

(٤) انظر ص ١٧٢ .

(٥) ثم إني وقفت على رواية أخرى لابن إسحاق ، أدخل فيها بين الزهري ، وبين عبد الله بن ثعلبة رجلاً ، ولم يُشر إليها الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .
وقد أخرجها ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ٤٥٣) ترجمة عبد الله بن ثعلبة (٦٣٠) من طريق عبد الرحمن بن بشير .
كما أخرجها أبو نعيم في معرفة الصحابة (المجلد الأول/ ق ٣٤٥ أ) تعليقاً مجزوماً =

٦ - صالح بن كيسان :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق الناس فيه [١] .

٧ - عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٢] .

٨ - إسحاق بن راشد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يَهِم فيه [٣] .

= عن عبد الرحمن بن بشير ، قال : نا محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عبد الله ابن الحارث بن زهرة ، عن عبد الله بن ثعلبة فذكر الحديث .

قال ابن أبي عاصم : ورواه عن الزهري بضعة عشر نفساً ، لم يضبطه إلا محمد بن إسحاق (هكذا) أدخل بين الزهري وبين عبد الله رجلاً ، وقد سمع الزهري من عبد الله بن ثعلبة ، وحفظه ، وروى عنه . ا هـ .

قلت : وهذا يعني أنه اختلف عن ابن إسحاق في هذا الحديث ، إلا أن الذي يظهر أن روايته التي معنا أرجح ، وذلك لأمور :

(أ) أن ستة من أصحاب ابن إسحاق رووها عنه - كما تقدم في التخريج - وفيهم من هو ثقة ، متقن ، كيزيد بن هارون (التقريب ٦٠٦/٧٧٨٩) ، في حين أني لم أجد من روى الرواية الأخرى عنه غير عبد الرحمن بن بشير ، وقد قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث ، يروى عن ابن إسحاق غير حديث منكر (الجرح ٥/ ٢١٥) .

(ب) أن ابن إسحاق وافق في روايته التي معنا ، الثقات من أصحاب الزهري كما تقدم.

(جـ) أنه صرح بسماعها من الزهري كما في رواية يونس بن بكير عنه ، في حين أنه عنعن الرواية الأخرى التى رواها عنه عبد الرحمن بن بشير .

وأما ما تقدم من كلام لابن أبي عاصم على الحديث ، فإن في النفس منه شيئاً والظاهر حصول سقط وخطأ فيه : فأما السقط فتقديره : « ورواه عن الزهري (عن عبد الله بن ثعلبة) بضعة عشر نفساً » يؤيده آخر كلامه ، وأما الخطأ ففي زيادة أداة الاستثناء «إلا» والصحيح حذفها ، فيكون الكلام : « لم يضبطه محمد بن إسحاق أدخل بين الزهري وبين عبد الله رجلاً » . والله أعلم .

(١) انظر ص ٤٦٥ .

(٢) انظر ص ٢٢٠ .

(٣) انظر ص ٢١٤ .

٩ - **زياد بن سعد الخراساني** :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه أوثق أصحابه [١] .

١٠ - **عبد الله بن علي الأزرق** ، أبو أيوب الأفريقي :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق يخطيء [٢] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، وفيهم الثقات الأثبات من أصحابه ، مما يجعل الحكم برجحانه أمراً ممكناً كما سيأتي في الخلاصة النهائية .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، ودراسة أحوال الرجال ما يلي :

١ - عدم رجحان الأوجه : الأول ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس كما تقدم بيان ذلك تفصيلياً كل في موضعه .

٢ - رجحان الوجه الثاني ، الذي رواه الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر ، وذلك لأن الليث بن سعد رواه عنه ، وهو ثقة ثبت ، وروايته سالمة من العلة ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه من عدة طرق عن الليث ، ورجحه غير واحد من العلماء كما تقدم .

٣ - يبقى بعد ذلك الوجه السابع ، الذي رواه الزهري عن عبد الله بن ثعلبة مرفوعاً ، والذي يفهم من كلام غير واحد من العلماء على الحديث ، أنهم لا يرونه راجحاً ، وإنما الراجح هو الوجه الثاني فقط .

لكن قواعد الترجيح تقتضي رجحانه ، وذلك لرواية الأكثرين من أصحاب الزهري له ، ومعظمهم من الثقات الأثبات كما تقدم ، ومن الصعب إغفال رواياتهم عنه ، فهي لا تقل عن رواية الليث قوة ، إن لم تكن أقوى منها .

والذي يظهر أن الذي أشكل عليهم ، فلم يرجحوا هذا الوجه : رواية الزهري الحديث عن عبد الله بن ثعلبة ، عن جابر - كما في الوجه الأول - موصولاً ،

---

(١) انظر ص ٣٧٧ .

(٢) انظر ص ٧٠٩ .

والحديث له أصل صحيح من رواية جابر - كما في الوجه الثاني - فلما جاءت رواية الزهري ، عن عبد الله بن ثعلبة مرفوعاً ، مرسلاً [1] ، رجحوا الوجه المتصل على المرسل .

وهذا الذي ذهبوا إليه ، يمكن التسليم به لو كانت قواعد الترجيح تؤيده ، لكن تقدم أنها تخالف ما ذهبوا إليه .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه السابع راجح أيضاً ، لكنه مرسل صحابي ، من حيث الرواية ، وهو مقبول عند العلماء حيث يقول ابن حجر في مرسل الصحابي : وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم ، فلا يعتد بمخالفته [2] .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الثاني : صحيح ، فقد أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم ، وكذلك هو من وجهه السابع : صحيح الإسناد ، خاصة من رواية الشافعي عن ابن عيينة ، عن عبد الله بن ثعلبة .

ما قيل حول اضطراب الزهري في هذا الحديث :

ذكر ابن حجر في الفتح (٣/٢١٣) أن الدارقطني قال في التتبع : اضطرب فيه - يعني : في هذا الحديث - الزهري ولم أقف على من وافقه من نسبة الاضطراب إلى الزهري .

ومن مراجعة كلام الدارقطني في التتبع ص ٣٦٧ ، حديث (٢٠٦) ، وجدته أعلَّ الحديث بالاضطراب دون التصريح بحمله على الزهري ، ويستحسن أن أنقل كلامه بتمامه ، حيث قال : وأخرج البخاري حديث الليث عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب ، عن جابر ، كان يجمع بين قتلى أحد ، ويقدم أقرأهم.

---

(١) وذلك لأن عبد الله بن ثعلبة معدود فيمن له رؤية من الصحابة ، إذ روى البخاري في صحيحه أن النبي ﷺ مسح وجهه عام الفتح (الصحيح مع الفتح ١١/ ١٥١) ، (٦٣٥٦) وتوفي النبي ﷺ وهو ابن أربع سنين ، وقيل غير ذلك (انظر جامع التحصيل ص ٢٠٧) (والإصابة ٦/ ٣٠) .

(٢) هدي الساري ص ٣٧٨ .

قال : رواه ابن المبارك ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، مرسلاً عن جابر .

وقال سليمان بن كثير : عن الزهري ، حدثني من سمع جابراً [1] .

وقال معمر : عن الزهري ، عن ابن أبي صعير ، عن جابر ، وهو مضطرب . ا هـ

ثم إني وجدت ابن حجر نفسه قال في الهدي ص ٣٥٥ : أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب . . فلم يحمل ابنُ حجر ، الزهري علة الاضطراب في هذا الموضع .

وعلى أي حال ، فإن الحافظ رحمه الله تعقب الدارقطني فيما ذهب إليه ، فقال في الموضع السابق - والكلام موصول بما سبق .

. . . مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن :

(أ) يفسِّر المبهم الذي في رواية سليمان ، بالمسمّى الذي في رواية الليث .

(ب) وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين .

(جـ) وأما رواية الأوزاعي المرسلة ، فقصر فيها بحذف الواسطة ، فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه . ثم قال : وقد سابق البخاري ذكر الخلاف فيه، وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها ، لأن الحديث عنده عن عبد الله بن المبارك ، عن الليث والأوزاعي جميعاً ، عن الزهري ، فأسقط الأوزاعيُ عبدَ الرحمن بن كعب ، وأثبته الليث ، وهما في الزهري سواء ، وقد صرحا جميعاً بسماعهما له منه ، فقبلت زيادة الليث لثقته ، ثم قال - يعني البخاري - بعد ذلك : ورواه سليمان بن كثير ، عن الزهري عمن سمع جابراً ، وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري ، وبين جابر فيه في الجملة ، وتأكيد رواية الليث بذلك ، ولم يرها علة توجب اضطراباً .

وأما رواية معمر ، فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة ، فرواه عن الزهري ، عن ابن أبي صعير ، وقال : ثبَّتني فيه معمر ، فرجعت روايته إلى رواية معمر .

---

(١) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه في كلامه عن أوجه الاختلاف في العلل مع أنه أورده في التتبع كما ترى ، وهذا يدل على أنه لم يستوعب جميع الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، وهو وجه مرجوح لضعف سليمان بن كثير انظر ترجمته ص .

ثم قال ابن حجر :

وعن الزهري فيه اختلاف لم يذكره الدارقطني :

فقيل : عن أسامة بن زيد ، عن الزهري ، عن أنس .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود والترمذي ، ونقل في العلل عن البخاري أنه قال : حديث أسامة خطأ ، غلط فيه [1] يعني : أن الصواب حديث الليث ، ووهم الحاكم فأخرج حديث أنس في مستدركه [2] .

وعن الزهري فيه اختلاف آخر ، رواه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن أبيه، وهو خطأ أيضاً ، وعبد الرحمن هذا ضعيف [3] .

ثم قال ابن حجر :

ولا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قررناه ، وأن البخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف .

انتهى كلامه ، وإنما ذكرته بطوله للفوائد التي فيه .

ويمكن أن يضاف أمر آخر حول عدم التسليم بدعوى الاضطراب، وذلك أن الحديث لا يوصف بالاضطراب إلا إذا تساوت الأوجه في القوة، وتعذر الترجيح أو الجمع[4].

وقد تقدم واضحاً في دراسة الاختلاف أن الأوجه المرجوحة ، لا تقوى على معارضة الوجهين الراجحين ، والحمل فيها على من دون الزهري ، كما أمكن الجمع بين الوجهين الراجحين والقول بسماع الزهري الحديث مرة من كعب بن مالك ، عن جابر ، ومرة عن عبد الله بن ثعلبة . خاصة وأنه صرح بسماعه من عبد الله بن ثعلبة في رواية صالح بن كيسان .

وبناءً عليه فإن ما قاله الدارقطني إذ وصف الحديث بالاضطراب فيه نظر ، خاصة وأنه نفسه رجح رواية الليث في العلل كما تقدم .

ثم إن هذا الذي ذكره لا يعل الحديث من وجهيه الراجحين ، ولا يؤثر في الحكم بالصحة ، والله أعلم .

---

(١) انظر العلل الكبير بترتيب أبي طالب (١/ ٤١١) (١٥١) .

(٢) المستدرك (١/ ٣٦٥) كتاب الجنائز ، باب الصلاة على شهداء أحد .

(٣) تقدم الكلام على هذا الوجه في دراسة الوجه الثالث .

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - ص ١٠٣ .

الحديث (١٠٦)

سئل - الدارقطني - عن حديث عمر ، عن [١] أبي بكر ، عن النبي ﷺ : « **أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله** » الحديث ؟

فقال :

هو حديث يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فممن رواه على الصواب : شعيب بن أبي حمزة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وعقيل ، وعبد الرحمن ابن خالد بن مسافر ، والنعمان بن راشد ، وسفيان بن حسين ، وسليمان بن كثير ، ومحمد ابن إسحاق ، وجعفر بن برقان ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم .

فرووه عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة ، قال : قال عمر لأبي بكر .

واختلف عن سفيان بن حسين :

فأسنده عنه محمد بن يزيد الواسطي ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة [٢] .

وأرسله يزيد بن هارون ، فأسقط منه « أبا هريرة » [٣] .

---

(١) هكذا في المطبوع ، وعمر لا يرويه عن أبي بكر ، وإنما يستقل بروايته عن النبي ﷺ .

(٢) يعني : مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

(٣) يعني : عن عبيد الله ، عن عمر ، بدون أبي هريرة .

ورواه معمر بن راشد ، واختلف عنه :

فأسنده رباح بن زيد ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة بمتابعة من تقدم حديثه .

وأرسله عبد الرزاق ؛ عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله لم يذكر أبا هريرة .

ورواه عمران القطان عن معمر ، وقال : عن الزهري ، عن أنس بن مالك عن أبي بكر ، ووهم فيه على معمر .

ورواه يحيى بن أبي أنيسة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، ووهم أيضاً في ذكر سعيد .

ورواه صالح بن أبي الأخضر ، فقال : عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه الوليد بن مسلم ، عن شعيب ، ومرزوق بن أبي الهذيل ، وسفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ووهم فيه على شعيب ، وعلى ابن عيينة ، لأن شعيباً يرويه عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة [1] .

وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلاً لا يذكر فوقه [2] أحداً [3] .

انتهى ما قاله الدارقطني في مسند أبي بكر .

ثم سئل مرة أخرى عن هذا الحديث في مسند أبي هريرة . فقال :

يرويه الزهري ، واختلف عنه :

---

(١) يعني : عمر مرفوعاً كما تقدم .

(٢) أي : فوق الزهري ، بإسقاط عبيد الله ، وأبي هريرة ، وجعله من مسند عمر .

(٣) العلل للدارقطني (١/ ١٦٢ وما بعدها) .

فرواه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وابن أبي عتيق ، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والوليد ابن محمد الموقري ، وأبو بكر الهذلي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة [١] .

ورواه محمد بن أبي حفصة ، وسفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة [٢] .

ورواه سليمان بن أبي داود الحراني ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عمير ، عن أبي هريرة .

وحديث سعيد بن المسيب هو الصحيح .

وحديث عبيد الله بن عبد الله أيضاً [٣] .

وحدث به النضر بن شميل ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة [٤] انتهى كلام الدارقطني .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عليه من ثمانية أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، عن عمر .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عمر بدون أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة - بدون عمر .

---

(١) يعني مرفوعاً .

(٢) يعني مرفوعاً .

(٣) يعني : سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، عن عمر مرفوعاً .

(٤) العلل للدارقطني (٩/ ١٥٢) .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أنس بن مالك ، عن أبي بكر .

٥ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٦ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٧ - ومرة يُروى عنه ، عن عمر بن الخطاب - لا يذكر بينه وبينه أحداً .

٨ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد بن عمير ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، عن عمر) :

(أ) فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٢٥٠) كتاب الاعتصام ، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٤) و(٧٢٨٥) عن قتيبة بن سعيد ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، عن أبي هريرة قال : لما توفي رسول الله ﷺ ، واستخُلف أبو بكر بعده ، وكفر من كفر من العرب ، قال عمر لأبي بكر : كيف تقاتل الناس ، وقد قال رسول الله ﷺ : « **أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ، ونفسه ، إلا بحقه وحسابه على الله** » ؟ .

فقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه .

فقال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق .

وأخرجه ابن بلبان في تحفة الصديق ، ص ١٩ ، الحديث التاسع ، من طريق البخاري في هذا الموضع .

ومسلم في صحيحه (١/ ٥١) كتاب الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (٣٢ - ٢٠) .

ومن طريقه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٦) .

وأبو داود في سننه (٢/ ١٩٨) في أول كتاب الزكاة (١٥٥٦) .

وقال : رواه رباح بن زيد ، ورواه عبد الرزاق [1] ، عن معمر ، عن الزهري بإسناده ، وقال بعضهم « عقالاً » .

ورواه ابن وهب ، عن يونس قال : « عناقاً » .

وقال أبو داود أيضاً : قال شعيب بن أبي حمزة ، ومعمر ، والزبيدي ، عن الزهري ، في هذا الحديث « لو منعوني عناقاً » .

وروى عنبسة عن يونس ، عن الزهري في هذا الحديث قال : « عناقاً » .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٠٤) كتاب الزكاة ، باب الأمهات تموت .

وابن جماعة في مشيخته (٢/ ٥٥٨) ترجمة يحيى بن أبي منصور .

كلاهما من طريق أبي داود المتقدم .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٨) كتاب الزكاة ، باب قتال مانعي الزكاة (١/ ٢٢٢٣) .

والمجتبى (٥/ ١٠) كتاب الزكاة باب مانع الزكاة .

وأخرجه كذلك في السنن الكبرى (٢/ ٢٨٠) كتاب المحاربة (باب) تحريم الدم (٥/ ٣٤٣٢) .

والمجتبى (٧/ ٧١) أول كتاب تحريم الدم .

والترمذي في جامعه (٥/ ٣) كتاب الإيمان ، باب ما جاء « أمرت أن أقاتل الناس » (٢٦٠٧) وقال : هذا حديث حسن صحيح ثم قال : هكذا روى شعيب ابن أبي حمزة عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة .

---

(١) جملة « ورواه عبد الرزاق » مثبتة في بعض النسخ ، كما قال السبكي (المنهل العذب المورود ٩/ ١٢١) والراجح عدم إثباتها لأمرين :

(أ) أن البيهقي - الذي روى الحديث من طريق أبي داود - لم يثبتها ، وإنما أشار إلى رواية رباح فقط (السنن الكبرى ٤/ ١٠٤) .

كما لم يثبتها صاحبا بذل المجهود (٨/ ٦) والمنهل العذب المورود (٩/ ١٢١) .

(ب) أن عبد الرزاق إنما رواه مرسلاً بإسقاط أبي هريرة (انظر تخريج الوجه الثاني ص ١٢٥٢) .

وروى عمران القطان هذا الحديث عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن أبي بكر ، وهو حديث خطأ ، وقد خولف عمران في روايته عن معمر .

جميعهم تابعوا البخاري في رواية الحديث عن قتيبة .

كما أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ٢١٩) كتاب الإيمان ، باب فرض الإيمان (٢١٧) .

وابن منده في الإيمان (١/ ١٦٤) ، (٢٤) وقال :

هذا إسناده مجمع على صحته من حديث الزهري ، وعنه مشهور ، رواه يحيى ابن سعيد الأنصاري ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، ومحمد بن (أبي حفصة) [1] .

وسليمان بن كثير ، ومحمد بن إسحاق ، وكل هؤلاء مقبولة على رسمهم .

والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٧٠) باب القول في العموم والخصوص .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤) كتاب الصدقات ، باب لا يسع الولاء تركه لأهل الأموال .

و(٨/ ١٧٦) كتاب قتال أهل البغي ، باب ما جاء في قتال الضرب الثاني من أهل الردة .

و(٩/ ١٨٢) كتاب الجزية ، باب من لا تؤخذ منه الجزية .

كما أخرجه في السنن الصغرى (٣/ ٢٧١) كتاب أهل البغي ، باب ما جاء في قتال أهل البغي (٣١٤٧) .

جميعهم من طريق قتيبة ، به ، بمثله ، إلا أن بعضهم يذكره بتمامه ، والبعض الآخر يختصره .

---

(١) قال المحقق في الحاشية : في الأصل غير واضح وفي (ن) أبي حضر ا . هـ . قلت : الصحيح ما أثبته ، إذ أخرج ابن منده نفسه روايته تعليقاً (١/ ٣٨٢) ، وكذلك أحمد في مسنده (٢/ ٢٥٩) وستأتي .

وتابع الليث بن سعد ، قتيبة في روايته الحديث عن عقيل .

وقد أخرج هذه المتابعة البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٢/ ٢٧٥) كتاب استتابة المرتدين ، باب قتل من أبى قبول الفرائض (٦٩٢٤) و(٦٩٢٥) .

وأبو عبيد في الأموال ، ص ٢٣ ، كتاب الفيء باب الجزية (٤٥) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٩/ ٣١٢) كتاب قسم الصدقات ، باب قسم الصدقات ، (١٣٢٦٤) وفي السنن الكبرى (٤/ ١١٤) كتاب الزكاة ، باب الوالي يأخذ منه زكاة أمواله .

و(٧/ ٣) كتاب الصدقات ، باب لا يسع الولاة تركه . من طريق عبيد بن عبد الواحد .

ثلاثتهم عن يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن عقيل به بنحوه ، إلا أن أبا عبيدة اختصره .

وأخرجه حميد بن زنجويه في الأموال (١/ ١١٦) كتاب الفيء (٩٢) عن عبد الله بن صالح [١] . عن الليث به مختصراً .

وعلق البخاري هاتين الروايتين لكل من (يحيى، وعبد الله) عقب إخراجه حديث قتيبة المتقدم ، وقال : قال ابن بكير ، وعبد الله ، عن الليث ، « عناقاً » وهو أصح (يعني من رواية « عقالاً » ورواية الإبهام « كذا وكذا » دون تحديد) [٢] .

كما أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٨٣٣) ، (١٥٤٣) من طريق ابن أبي مريم ، عن الليث به ، بتمامه .

وذكر ابن المديني الحديث ، وأشار إلى رواية عقيل هذه في العلل ص ٨٠ (٥) فقال : رواه صالح ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورواه عقيل ، فخالفه صالح في إسناده ، فرواه عن عبيد الله بن عبد الله [٣] عن أبي هريرة ، عن عمر بن الخطاب .

---

(١) عزاه ابن حجر في التغليق (٥/ ٣٢١) إلى الأموال لأبي عبيد ، ولم أقف عليه ، ولعله سبق قلم منه رحمه الله .

(٢) انظر الفتح (٣/ ٢٥٨) وإنما كان راجحاً ، لأن أكثر الرواة عن الزهري - بعد استبعاد من روى الروايتين : عناقاً وعقالاً - رووا روايته « عناقاً » .

(٣) في المطبوع « وعن أبي هريرة » ويظهر أن الواو زائدة .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن عبد الله مرسلاً .

ورواه سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة .

ورواه عمران القطان ، فخالفهم جميعاً ، فرواه عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس ، عن أبي بكر .

والحديث حديث عبيد الله (يعني عن أبي هريرة ، عن عمر مرفوعاً) .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، عقيلاً في روايته الحديث من هذا الوجه.

وهي عند البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٢٦٢) كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة (١٣٩٩) و(١٤٠٠) .

وفي (٣/ ٣٢١) كتاب الزكاة ، باب أخذ العناق (١٤٥٦) و(١٤٥٧) (مجموعاً) .

والبغوي في شرح السنة (٥/ ٤٨٨) كتاب الزكاة ، باب القتال مع مانع الزكاة (١٥٦٧) من طريق البخاري المتقدم .

وأبو عبيد في الأموال ص ٢٣ ، كتاب الفيء باب الجزية (٤٤) .

وأحمد في مسنده (١/ ١٩) .

ومن طريقه : أخرجها ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٧٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٠٤) كتاب الزكاة ، باب الأمهات تموت .

والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٦٠٢) باب الترهيب من منع الزكاة (١٤٤٣) .

وابن مندة في الإيمان (١/ ٣٨٠) ، (٢١٥) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ٢١٩) كتاب الإيمان ، باب فرض الإيمان (٢١٦) .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٥) كتاب الجهاد ، باب وجوب الجهاد ، (٩/ ٤٣٠٠) .

والمجتبى (٦/ ٥) أول كتاب الجهاد .

كما أخرجها في الكبرى (٢/ ٢٨١) كتاب المحاربة (باب) تحريم الدم ، (٨/ ٣٤٣٥) وفي المجتبى (٧/ ٧٢) أول كتاب تحريم الدم .

جميعهم من طريق شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، به بتمامه ، إلا أبا عبيد فإنه اختصره .

(جـ) كما تابع محمد بن الوليد الزبيدي عقيلاً وشعيباً ، في روايته الحديث من هذا الوجه .

وأخرج هذه المتابعة : النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٤) كتاب الجهاد ، باب وجوب الجهاد (٨/ ٤٢٩٩) .

والمجتبى (٦/ ٥) أول كتاب الجهاد .

وابن مندة في الإيمان (١/ ٣٨٢) ، (٢١٦) .

كلاهما من طريق محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، بنحوه .

وقال ابن منده :

هذا إسناد مجمع على صحته ، رواه ابن سالم عن الزبيدي .

وروى هذا الحديث عن الزهري : يحيى بن سعيد ، ويونس بن يزيد الأيلي ، وسليمان بن كثير ، ومحمد بن أبي حفصة .

(د) كما تابعهم معمر بن راشد أيضاً :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ٤٧) عن إبراهيم بن خالد ، عن رباح ابن زيد .

والبزار في مسنده (١/ ٣٣٤) باب : ومما روى أبو هريرة عن عمر ، عن النبي ﷺ (٢١٦) عن سلمة بن شبيب ، عن عبد الرزاق .

والشافعي في الأم (٤/ ٩٥) كتاب الجزية ، باب الأصل فيمن تؤخذ الجزية .

والمسند - بترتيب السندي - (١/ ١٤) عن الثقة [١] .

---

(١) قال البيهقي : وقد قال الشافعي : أخبرنا الثقة ، عن معمر ، والمراد به : إسماعيل ابن عُلَيَّة لتسميته إياه في موضع آخر (مناقب الشافعي ٢/ ٣١٦) . =

ثلاثتهم عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، بنحوه وهي عند الشافعي باختصار .

(هـ) وتابعهم أيضاً يونس بن يزيد الأيلي :

وأخرج روايته أبو داود في سننه (٢/ ٢٠٠) ، أول كتاب الزكاة (١٥٥٧) عن ابن السرح (هو أحمد بن عمرو) ، وسليمان بن داود ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن الزهري وأحال إسناده ومتنه على حديث عقيل .

(و) كما تابعهم النعمان بن راشد :

وأخرج روايته البزار في البحر الزخار (١/ ٣٣٤) ، (٢١٧) ، وقال : وهذا الحديث رواه عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة : معمر والنعمان ، ومحمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن سعد ، وغيرهم ، فاجْتَزَينْا بمعمر ، وقال صالح بن أبي الأخضر : عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة [١] ، عن النبي ﷺ .

(ز) كما تابعهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٣٢١) كتاب الزكاة ، باب أخذ العناق في الصدقة (١٤٥٦) (١٤٥٧) تعليقاً ، وجمعها مع رواية شعيب .

وذكر ابن حجر أن الذهلي وصلها في كتابه « الزهريات » عن عبد الله بن صالح ، ثنا الليث ، به [٢] . (أي عن عبد الرحمن بن خالد) .

(ح) وتابعهم سليمان بن كثير :

وأخرج روايته أبو علي الطوسي في مختصر الأحكام (ق ١٧٥ أ) كتاب الإيمان باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس [٣] .

= أما ابن حجر فقال : وعن الثقة ، عن معمر ، هو مطرف بن مازن (تعجيل المنفعة ص ٥٤٨ ، ترجمة ١٥٧٠) ويمكن الجمع بين قوليهما أن مراد البيهقي خاص بحديث بعينه كما يُفهم من كلامه ، أما قول ابن حجر : فعام فيما إذا أطلق هذا اللفظ .

(١) في المطبوع زيادة « عن عمر » وسيأتي الحديث من رواية صالح ، بدون هذه الزيادة.

(٢) تغليق التعليق (٣/ ٢٠) .

(٣) ذكر محقق العلل (١/ ١٦٣) أن الطوسي قال عقب الحديث : هذا حديث حسن =

(ط) ، (ي) ، (ك) ، (ل) ، (م) كما تابع من سبق ، الرواة الذين ذكرهم الدارقطني ولم أقف على رواياتهم ، وهم يحيى بن سعيد ، ومحمد بن إسحاق، وسفيان بن حسين ، وجعفر بن برقان ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم .

ثم إني وقفت على راويين تابعا من سبق ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ولم يشر الدارقطني إليهما وهما :

(ن) إبراهيم بن مرة :

وأخرج روايته الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٣٧٢) (٦٤٥) .

وفي المعجم الأوسط (١/ ٥١٢) (١٩٤٥) ، عن أحمد بن مسعود ، عن عمرو بن أبي سلمة ، عن صدقة بن عبد الله ، عن إبراهيم بن مرة ، عن الزهري به بنحوه ، وقال : لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلا صدقة .

(س) الثقة عن ابن شهاب (سفيان بن عيينة) [1] :

وأخرج روايته الشافعي في مسنده - بترتيب السندي (١/ ١٤) عن الثقة عن ابن شهاب ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، أن عمر قال . . . وذكره مختصراً .

ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣/ ١٤٧) كتاب السير ، باب جامع السير (١٧٧١٩) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن عمر بدون ذكر أبي هريرة) :

(أ) فرواه معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبد الرزاق في المصنف (٦/ ٦٧) كتاب أهل الكتاب ، باب أقاتلهم حتى يقولوا لا إله إلا الله (١٠٠٢٢) .

وأخرجها مرة أخرى في (٤/ ٤٣) كتاب الزكاة ، باب موضع الصدقة (٦٩١٦) من رواية إسحاق الدبري ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، به بنحوه .

= صحيح . ا . هـ والذي يظهر أن هذا كلام الترمذي ، إذ كتاب الطوسي مستخرج على كتاب الترمذي ، وكثيراً ما ينقل حكمه على الحديث في ثناياه .

(١) ذكر ابن حجر أن الشافعي إذا قال : الثقة عن الزهري ، فهو سفيان بن عيينة (تعجيل المنفعة ص ٥٤٨) .

وأخرجها أحمد في مسنده ، عن عبد الرزاق (١/ ٣٥) .

وأشار إليها ابن المديني في العلل ص ٨٠ كما تقدم .

(ب) وتابع سفيان بن حسين - من رواية يزيد بن هارون عنه - معمراً :

وأخرج روايته ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٥٥٨) كتاب الحدود ، باب ما يحقن به الدم (٢٨٩٤٥) .

وأبو عبيد في الأموال ص ٢٣ ، كتاب الفيء - باب الجزية (٤٦) ، كلاهما عن يزيد به ، بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً) :

(أ) فرواه سفيان بن حسين - من رواية محمد بن يزيد ، عنه - :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ١١) و(٢/ ٤٢٣) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٨٠) كتاب المحاربة ، (باب) تحريم الدم (٣٤٣٣/ ٦) .

والمجتبى (٧/ ١٧) أول كتاب تحريم الدم ، وقال : سفيان في الزهري ليس بالقوي وهو سفيان بن حسين .

كلاهما ، عن محمد بن يزيد ، عن سفيان بن حسين ، به ، بنحوه .

(ب) وتابع محمد بن أبي حفصة ، سفيان بن حسين :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٥٢٩) .

كما أشار إليها ابن المديني في العلل كما تقدم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أنس بن مالك ، عن أبي بكر) :

فلم يروه إلا معمر بن راشد - فيما وقفت عليه - من رواية عمران بن دَاوَر القطان أبي العوام عنه :

وهي عند النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٥) كتاب الجهاد ، باب وجوب الجهاد (٤٣٠٢/ ١١) .

والمجتبى (٦/٦) أول كتاب الجهاد ، وقال :

عمران بن القطان ليس بالقوي في الحديث ، وهذا الحديث خطأ ، والذي قبله الصواب ، حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة [١] .

وأخرجها كذلك في السنن الكبرى (٢/ ٢٨٠) كتاب المحاربة (باب) تحريم الدم (٣٤٣١/ ٤) .

والمجتبى (٧/ ٧٠) أول كتاب تحريم الدم .

بدون كلام النسائي فيهما .

وابن خزيمة في صحيحه (٤/٧) كتاب الزكاة ، جماع أبواب التغليظ في منع الزكاة ، (٢٧٤) .

والحاكم في مستدركه (١/ ٣٨٦) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، غير أن الشيخين لم يخرجا عمران القطان ، وليس لهما حجة في تركه ، فإنه مستقيم الحديث .

ووافقه الذهبي في تلخيصه .

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٩٠) ، (٦) .

وأبو يعلى في مسنده (١/ ٦٩) (٦٨) .

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٠٩) ترجمة معمر ابن راشد ، وقال كذا قال عن الزهري .

ورواه غيره عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة ، وهو الصواب .

---

(١) هكذا في المجتبى بطبعتيه (الحلبي ودار إحياء التراث العربي) ، أما في السنن الكبرى فنصه : . . وهذا الحديث خطأ ، والذي قبله ، والصواب حديث الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة .
والظاهر أن هذه الواو في « والصواب » زائدة وجملة « حديث الزهري عن عبيد الله » تفسير لقوله « والذي قبله » وإنما فسَّره النسائي لأنه فصل بين حديث عبد الله والحديث الذي معنا بحديث آخر .

وأبو بكر المروزي في مسند أبي بكر الصديق ص ١٢٠ ، (٧٧) ، وص١٧٣ ، (٤٠) .

والدارقطني في سننه (٢/ ٨٩) أول كتاب الزكاة .

وقال الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني ص ١٩٦ ، (٤٦٢) : وهم عمران في إسناده ، والصواب : عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة .

كما أخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني (ق ١٣ أ) وقال : تفرد به عمران القطان ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس ، عنه وتفرد عنه عمرو بن عاصم .

والبزار في مسنده (١/ ٩٨) (٣٨) وقال :

وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أنس ، عن أبي بكر إلا من هذا الوجه ، وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده ، لأن الحديث رواه معمر ، وإبراهيم بن سعد ، وابن إسحاق ، والنعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، أن عمر قال لأبي بكر . . . ثم ساق الحديث وقال في آخره :

فقلب عمران إسناد هذا الحديث فجعله عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس عن أبي بكر [١] .

وأخرجها كذلك في (١/ ١٠٤) ، (٤٢) [٢] .

والطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ١٠٨ أ) .

---

(١) ورد في المطبوع بعد هذا الحديث إسناد آخر ، قال فيه البزار : حدثنا محمد بن المثنى نا محمد بن عبد الله الأنصاري عن ثمامة ، عن أنس .

وعلق المحقق بقوله : هكذا وقع في النسختين ، فقد ذكر الإسناد دون المتن ، ولعله خطأ لأن المؤلف ساق حديث الصدقات بهذا الإسناد . انتهى .

قلت : والحق أنه حصل تقديم وتأخير ، فمحل الإسناد الذي ذكره بعد الحديث (٤١)، أما الحديث (٤٢) فمحله الصحيح بعد الحديث الذي معنا .

(٢) جُعِل هذا الحديث في المطبوع من مسند أنس ، والصحيح أنه من مسند أبي بكر ، موافقاً للموضع الأول ولبقية من أخرج الحديث .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن معمر إلا عمران القطان ، تفرد به عمرو بن عاصم .

وأخرجها كذلك من هذا الوجه ، البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٧٧) كتاب قتال أهل البغي ، باب ما جاء في قتال الضرب الثاني من أهل الردة .

وفي السنن الصغرى (٣/ ٢٧٢) كتاب قتال أهل البغي باب ما جاء في قتال أهل البغي . (٣١٣٨) .

جميعهم من طريق عمرو بن عاصم الكلابي ، عن عمران أبي العوام ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس ، عن أبي بكر ، بنحوه ، بتمامه ، ومنهم من اختصره .

كما أخرجها ابن أبي حاتم في العلل من هذا الطريق في ثلاث مواضع .

فمرة قال أبو حاتم ، وأبو زرعة : هذا خطأ ، إنما هو الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة ، أن عمر قال لأبي بكر القصة .

قلت لأبي زرعة : الوهم ممن هو ؟ قال : هو من عمران (٢/ ١٤٧) ، (١٩٣٧) .

ومرة قال أبو زرعة (وحده) : هذا خطأ ، إنما هو الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (٢/ ١٥٢) ، (١٩٥٢) .

ومرة قال : هذا وهم ، إنما هو الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة (٢/ ١٥٩) ، (١٩٧١) .

وأشار إليها ابن المديني في العلل ص ٨٠ ، وتقدم كلامه .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فرواه عنه أكثر من راو :

(أ) إذ أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٥٢) كتاب الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (٣٣/ ٢١) عن أبي الطاهر ، وحرملة بن يحيى ، وأحمد بن عيسى ، كلهم عن ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، به بنحوه .

والدارقطني في العلل (٩/ ١٥٤) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢١٣) .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٤) كتاب الجهاد ، باب وجوب الجهاد ، (٧/ ٤٢٩٨) .

والمجتبى (٦/ ٥) أول كتاب الجهاد .

وأخرجه كذلك في الكبرى (٢/ ٢٨١) كتاب المحاربة (باب) تحريم الدم ، (٧/ ٣٤٣٤) .

والمجتبى (٧/ ٧٢) أول كتاب تحريم الدم .

والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٣٦) كتاب القسامة ، باب قبول توبة الساحر .

و(٩/ ١٨٢) كتاب الجزية ، باب من لا تؤخذ منه الجزية .

والأصبهاني في الحجة (١/ ٩٦) ، (١٠) .

وابن منده في الإيمان (١/ ١٦٢) ، (٢٣) وقال :

هذا حديث غريب من حديث الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، رواه جماعة عنه غير يونس فيهم مقال ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه مشهوراً عن ابن وهب .

ورواه إسماعيل بن أبي أويس ، عن أخيه ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى ابن سعيد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة [١] ، عن أبي هريرة .

وكذلك رواه شعيب بن أبي حمزة ، وابن مسافر ، وعبد الله بن سالم عن الزبيدي [٢] ، وسليمان بن عبد الرحمن عن الوليد بن مسلم ، عن شعيب بن أبي حمزة ، ومرزوق بن أبي الهذيل ، وابن عيينة [٣] .

---

(١) هكذا في المطبوع ، وهو خطأ ، والصحيح : عن سعيد بن المسيب ، كما أخرجه ابن منده نفسه في (١/ ٣٦٠) وستأتي .

(٢) هكذا في المطبوع ، والظاهر أنه : « الزهري » أو أن « عن » زائدة فتكون الجملة : عبد الله بن سالم الزبيدي .

(٣) الكلام غير مستقيم ويحتاج إلى تتبع لمعرفة هل روى الزبيدي، وسليمان بن عبد الرحمن الحديث عن الزهري ؟؟ .
أما رواية ابن مسلم عن هؤلاء الثلاثة فثابتة ، أخرجها النسائي - وستأتي - غير أنه أبهم مرزوقاً .

وأخرجه ابن منده كذلك في التوحيد (٢/ ٣٠) ، (٣ - ١٦٤) .

وابن المنذر في الإقناع (٢/ ٤٤٨) كتاب الجهاد ، باب فرض الجهاد (١٤٩) .

جميعهم من طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، يونس بن يزيد في روايته الحديث من هذا الوجه .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٦) كتاب الجهاد ، باب وجوب الجهاد .

والمجتبى (٦/ ٧) أول كتاب الجهاد .

وكذلك في الكبرى (٢/ ٢٨١) كتاب المحاربة ، (باب) تحريم الدم ، (٩/ ٣٤٣٦) ، والمجتبى (٦/ ٧) أول كتاب تحريم الدم .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ٢٢٠) كتاب الإيمان ، باب فرض الإيمان (٢١٨) .

وابن الجارود في المنتقى ص ٣٤٣ ، باب فيما أمر رسول الله ﷺ بالدعاء إلى توحيد الله عز وجل (١٠٣٢) .

وابن مندة في الإيمان (١/ ٣٥٩) ، (١٩٩) أربعتهم من طريق عثمان بن سعيد ابن كثير .

وابن مندة في الموضع السابق .

والدارقطني في العلل (٩/ ١٥٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٤٩) كتاب السير ، باب السيرة في المشركين .

وفي شعب الإيمان (١/ ١٠٦) باب في الإيمان بالله (٩٠) .

والحنائي في فوائده (الجزء الأول ، حديث رقم ٩) . أربعتهم من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٥) كتاب الجهاد ، باب وجوب الجهاد ، (١٠/ ٤٣٠١) .

والمجتبى (٦/ ٦) أول كتاب الجهاد .

وكذلك في الكبرى (٢/ ٢٨١) كتاب المحاربة ، (باب) تحريم الدم ، (٣٤٣٧/ ١٠) .

والمجتبى (٧/ ٧٣) أول كتاب تحريم الدم .

من طريق الوليد بن مسلم .

ثلاثتهم عن شعيب بن أبي حمزة (غير أن الوليد قرنه باثنين أخرين) عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

وقد تقدم في كلام الدارقطني ، إعلاله رواية الوليد بن مسلم ، بأنه وهِمَ فيها وأن الصحيح : عن شعيب ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة .

(جـ) كما تابع يحيى بن سعيد : يونس بن يزيد في روايته الحديث من هذا الوجه .

وأخرج روايته : ابن مندة في الإيمان (١/ ٣٦٠) . (٢٠٠) .

والطبري في جامع البيان (٢٦/ ١١٠٤) سورة الفتح ، آية ٢٦ .

والبزار في مسنده (رسالة دكتوراه ، اللحياني) (١/ ١٨١) حديث (٤١٢) مسند أبي هريرة .

ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، عن أخيه [١] ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، بنحوه ، غير أن في متنه زيادة حكم عليها ابن منده أنها من قول الزهري .

(د) كما تابع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر : يونس بن يزيد في روايته الحديث من هذا الوجه .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٩/ ١٥٥) عن النيسابوري ، ثنا أحمد بن عبد الرحمن ، ثنا عمي [٢] .

---

(١) هو أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس ، ورواية أخيه عنه في الصحيحين .

(٢) عمه هو عبد الله بن وهب المصري .

وابن أبي حاتم (كما ذكر ابن كثير في تفسير سورة الفتح ٤/ ١٩٤) عن أحمد ابن منصور الرمادي عن عبد الله بن صالح .

كلاهما عن الليث ، عن عبد الرحمن بن خالد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة بنحوه .

وعند ابن كثير زيادة في متنه حكم عليها بأنها مدرجة من قول الزهري .

(هـ) كما أخرج النسائي متابعاً آخر لمن سبق .

إذ رواه في السنن الكبرى (٣/ ٥) كتاب الجهاد ، باب وجوب الجهاد (١٠/ ٤٣٠١) .

والمجتبى (٦/ ٦) أول كتاب الجهاد .

وكذلك في الكبرى (٢/ ٢٨١) كتاب المحاربة ، (باب) تحريم الدم ، (١٠/ ٣٤٣٧) .

والمجتبى (٧/ ٧٣) أول كتاب تحريم الدم .

من طريق الوليد بن مسلم ، عن سفيان بن عيينة (مقروناً) ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

وأعلَّه الدارقطني بالوهم على الوليد ، لأن ابن عيينة إنما يرويه عن الزهري مرسلاً ، لا يذكر فوقه أحداً [١] .

(و) كما أخرج النسائي في الموضع السابق متابعاً آخر ، وقرنه بشعيب بن أبي حمزة ، وسفيان ، وأبهم هذا الثالث .

وكلام الدارقطني يفيد أنه مرزوق بن الهذيل ، كما يفيده كلام ابن مندة الذي أورده تعليقاً [٢] .

(ز) وأشار الدارقطني في كلامه ، أن يحيى بن أبي أنيسة رواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، ولم أقف على روايته .

وكلامه هذا يفيد زيادة متابع لمن سبق ، في رواية هذا الوجه ، غير أنه أعلَّها بقوله : ووهم - يعني - يحيى - في ذكر سعيد [٣] .

---

(١) انظر ص ١٧٤٥ .

(٢) انظر كلام الدارقطني ص ١٧٤٥ ، وابن منده ص ١٧٥٨ .

(٣) انظر ص ١٧٤٤ .

(ح) ويضاف إلى من سبق من رواة هذا الوجه : صالح بن أبي الأخضر :

ولم أقف على روايته إلا في كلام ابن المديني الذي قال : رواه صالح ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

وما يفهم من كلام الدارقطني حيث قال : وحدث به النضر بن شميل ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ثم قال : ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة .

(ط) ، (ي) ، (ك) كما روى هذا الوجه : الوليد بن محمد الموقري ، وأبو بكر الهذلي ، وابن أبي عتيق وقد أشار الدارقطني إلى روايتهم ، ولم أقف عليها .

ثم إني وقفت على راويين ، تابعا من سبق ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليهما .

(ل) معمر بن راشد ، من رواية محمد بن عمر الواقدي :

وأخرج روايته ابن سعد في الطبقات (١/ ١٢٨) باب ذكر مبعث رسول الله ﷺ ، عن محمد بن عمر ، به ، بنحوه .

وتمثل هذه الرواية ، وجهاً رابعاً من أوجه الاختلاف عن معمر ، غير الأوجه الثلاثة التي أشار إليها الدارقطني .

(م) زكريا بن عيسى الشعبي :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٥٨) ، (١٢٩٤) ، عن أحمد ، عن أبي القاسم العدوي ، عن عمر الموصلي ، عن زكريا الشعبي ، به ، بنحوه .

وقال : لم يروه عن زكريا إلا عمر : تفرد بها أبو القاسم العدوي .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

لم أجد من رواه عنه ، غير صالح بن أبي الأخضر .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٩/ ١٥٥) .

وابن الأعرابي في معجمه (ق ٩ ب) ، وانظر المطبوع (١/ ١٨٢) ، (٩٠) .

والبزار في مسنده - رسالة دكتوراه اللحياني - (١/ ١٦٨) ، (٣٨١) وقال :

وهذا الحديث قد قال بعضهم عن أبي هريرة عن عمر ، وقال بعضهم عن أبي هريرة ، ورواه غير واحد عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، وأشار إليها ابن المديني في العلل كما تقدم .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن عمر مرسلاً) .

فلم أجد من رواها عنه غير سفيان بن عيينة .

وأخرج روايته الشافعي في الأم (٤/ ٩٤) كتاب الجزية ، باب الأصل فيمن تؤخذ الجزية .

والمسند - بترتيب السندي - (١/ ١٤) عن سفيان به .

ومن طريقه البيهقي في المعرفة (١٣/ ٣٥٨) كتاب الجزية ، باب الأصل فيمن تؤخذ (١٨٤٦٧) .

وأخرجها سعيد بن منصور في سننه (٣/ ٢/ ٣٧٣) ، (٢٩٠١) ، عن سفيان ، به ، غير أنه لم يصرح بإسم راوي الحديث ، وإنما أبهمه بقوله : عمن حدثه .

وتقدم أن الدارقطني أشار إلى هذه الرواية عند تضعيفه رواية سفيان عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة فقال : . . . وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلاً ، لا يذكر فوقه أحداً .

كما أشار إليها ابن المديني في العلل ص ٨٠ ، حيث قال : ورواه ابن عيينة ، عن [الزهري] [1] . مرسلاً .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن عبيد بن عمير ، عن أبي هريرة) :

فأشار إليه الدارقطني في معرض كلامه عن الاختلاف ، وذكر أن سليمان بن أبي داود الحراني رواه عن الزهري ، به .

ولم أقف على من أخرجه ، كما لم يشر إليه أحد من العلماء الذين تكلموا على علة الحديث .

---

(١) في المطبوع « أبي هريرة » والصواب ما أثبته ، والظاهر أنها تصحيف .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثمانية أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، عن عمر) :

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحابه [١] .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] .

٣ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

٤ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

٥ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحابه [٥] .

٦ - يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٦] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ١٥٦ .
(٦) انظر ص ٣٣٨ .

٧ - **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض مناكير [١] .

٨ - **النعمان بن راشد :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٢] .

٩ - **محمد بن إسحاق بن يسار :**

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلسه [٣] .

١٠ - **إبراهيم بن مرة الشامي :**

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٤] .

١١ - **سفيان بن حسين الواسطي :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة لكنه ضعيف في الزهري [٥] .

١٢ - **جعفر بن برقان :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، ثقة في ميمون بن مهران ، ويزيد الأصم ، صدوق في غير من تقدم [٦] .

١٣ - **سليمان بن كثير العبدي :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري حسن في غيره [٧] .

١٤ - **سفيان بن عيينة :**

تقدم في التخريج أن الشافعي روى هذا الوجه عن الثقة ، عن الزهري ، به، وأن بعض العلماء بين أن المراد بالثقة : سفيان بن عيينة .

---

(١) انظر ص ٣٠٤ .
(٢) انظر ص ٣٤١ .
(٣) انظر ص ١٧٢ .
(٤) انظر ص ٥٠٧ .
(٥) انظر ص ١٦٠ .
(٦) انظر ص ٧١٤ .
(٧) انظر ص ٣٠٠ .

كما تقدم أن سفيان روى الوجه الخامس (الزهري عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة) ، والسابع (الزهري ، عن عمر ، مرسلاً) وسيأتي الكلام على سفيان، والاختلاف الذي حصل عنه في دراسة الوجه السابع .

١٥ - عبد الرحمن بن يزيد بن تميم :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [١] .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا أربعة عشر راوياً ، فيهم الثقات الذين وصفوا بأنهم من أثبت أصحاب الزهري : كمحمد بن الوليد ، وعقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد ، وشعيب بن أبي حمزة ، ومعمر بن راشد.

ويمكن القول بأن هذا الوجه من أرجح الأوجه وأحفظها ، لرواية هؤلاء الثقات من أصحاب الزهري ، وكثرتهم ، ولرواية من تابعهم ممن نزل عن درجتهم .

ولهذا صوب الإمام الدارقطني هذا الوجه ، ووافقه عدد من النقاد ، تقدم ذكرهم وهم :

علي بن المديني ، والنسائي ، والخطيب البغدادي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان ، وأبو محمد الغساني .

كما ألمح إلى صوابه كل من : الترمذي ، وابن منده ، والبزار ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله ، عن عمر بدون أبي هريرة) :

فرواه عن الزهري راويان هما معمر بن راشد ، وسفيان بن حسين .

١ - أما رواية معمر :

فهذا الوجه ثاني الأوجه التي رواها في الحديث ، إذ تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عليه [٢] ، وأنه روى الوجه السابق [٣] .

---

(١) انظر ص ٣١٣ .

(٢) انظر ص ١٧٦٢ .

(٣) انظر ص ١٧٦٢ .

وقد روى هذا الوجه عنه : أحمد بن حنبل ، وعبد الرزاق بن همام - من رواية إسحاق الدبري - عنه .

ورواية عبد الرزاق هذه لا يعتد بها ، وذلك لأنه اختلف عليه في هذا الحديث إذ تقدم أنه روى الوجه السابق عن معمر ، ولكن من رواية سلمة بن شبيب عنه، وهو أرجح من الرواية التي معنا لأمرين :

(أ) أن سلمة بن شبيب ثقة [1] .

أما إسحاق الدبري فلم يكن صاحب حديث ، وله مناكير ، وقد ذكر ابن حجر أن مناكيره في حديثه في غير التصانيف [2] .

(ب) أن الحافظ العراقي صرح بأن رواية سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق قبل الاختلاط ، وروايته عنه أخرجها الإمام مسلم .

ورواية إسحاق عنه كانت بعد الاختلاط [3] .

أما رواية أحمد بن حنبل ، عن معمر :

فتعارضها رواية ثلاثة من أصحاب معمر ، رووا عنه الوجه الأول ، وهم : رباح بن زيد ، وعبد الرزاق - من رواية سلمة بن شبيب التي تقدم رجحانها - ومطرف بن مازن (الثقة عند الشافعي) .

ورباح بن زيد ، وثقه أكثر من واحد ، ووصفه الواقدي بأنه صاحب علم بمعمر [4] .

---

(١) انظر ص ١٣٧٦ .

(٢) انظر ص ٢٤٧ .

(٣) التقييد والإيضاح ص ٤٠٨ .

وفيه أن إسحاق الدبري إنما سمع من عبد الرزاق سنة عشر ومائتين ، وهو غير مسلم لأن عبد الرزاق توفى سنة أحد عشر ومائتين (تقريب التهذيب ص ٣٥٤) .

والصحيح ما نقله ابن الصلاح وابن رجب عن إبراهيم الحربي من أن عبد الرزاق مات، وللدبري ستة أو سبع سنين (علوم الحديث لابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - ص ٤٠٨) و(شرح علل الترمذي ٢/ ٧٥٤) .

(٤) انظر ص ١٠٧٨ .

وعبد الرزاق ثقة حافظ أيضاً عند العلماء ، ومن تكلم فيه إنما تكلم عليه من جانبين :

(أ) روايته أحاديث في فضائل علي - رضي الله عنه - وآل البيت ، ومن أجلها وصف بالتشيع .

(ب) أنه عمي في آخر عمره ، فكان يُلقَّن ، ويحدّث بما ليس في كتبه . وفيما عداهما ، فهو ثقة حافظ ، حتى إن بعض العلماء عدَّه من أثبت أصحاب معمر [(١)] . وروايته هذه لا تدخل ضمن ما تكلم فيه لأجله ، فهي ليست في الفضائل - التي من أجلها نسب للبدعة ، ولا من روايته بعد الاختلاط ، لأن الحافظ العراقي نص على أن رواية سلمة عنه قبل الاختلاط .

ومطرف بن مازن ثقة عند الشافعي ، ولابن حجر كلام واف في الرد على من طعن فيه [(٢)] .

وبالتالي فإن روايتهم ترجح على رواية أحمد .

والظاهر أن الإمام أحمد أخرج الحديث من هذا الوجه للتنبيه على علته ، وذلك لأنه أخرج الرواية المحفوظة لمعمر ، عن رباح بن يزيد ، عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، عن عمر [(٣)] . والله أعلم .

٢ - أما رواية سفيان بن حسين هذا الوجه عن الزهري :

فهي غير محفوظة ، إذ الراوي عنه يزيد بن هارون الواسطي ، قال فيه ابن حجر ثقة متقن [(٤)] . وحَمْل العلة على سفيان ، إذ تقدم الحكم عليه بأنه ضعيف في الزهري [(٥)] . كما تقدم أنه روى الحديث على الجادة في الوجه السابق .

وبناءً على ما تقدم من ضعف روايتي معمر ، وسفيان ، يتضح عدم رجحان هذا الوجه عن الزهري ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) تعجيل المنفعة ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٣) انظر ص ١٧٥٣ .

(٤) انظر ص ١٧٤ .

(٥) انظر ص ١٦٨ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة مرفوعاً) :

فرواه عنه راويان من أصحابه :

١ - سفيان بن حسين : من رواية محمد بن يزيد الواسطي عنه :

وقد تقدم بيان حاله ، وأنه ضعيف في الزهري :

والذي يظهر أن روايته لهذا الوجه غير محفوظة ، والحمل عليه ، لأن الراوي عنه محمد بن يزيد الواسطي [١] . ثقة ثبت ، إضافة إلى أنه روى الحديث بالوجه الأول على الجادة كما تقدم .

٢ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

وبناءً على ما تقدم من ضعف الراويين لهذا الوجه عن الزهري ، يمكن القول بأنه غير محفوظ عنه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أنس ، عن أبي بكر) :

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد من رواية عمران بن دَاوَر ، أبي العوام ، عنه وقد تقدمت ترجمة معمر ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة .

لكن الذي يظهر أنه وجه مرجوح ، من جهة عمران بن دَاوَر ، فخلاصة حاله أنه صدوق يهم [٣] . وقد خالف الأكثر والأوثق ، ولذلك أعل غير واحد من العلماء هذا الوجه ، وحملوا العلة على عمران هذا ، كما تقدم في التخريج .

---

(١) انظر ص ١٢١٨ .

(٢) انظر ص ١٥٧ .

(٣) انظر ص ٩٥٥ .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) :

فرواه أكثر من واحد من أصحابه عنه :

١ - **يونس بن يزيد** - من رواية عبد الله بن وهب عنه - :

وقد تقدم الكلام على يونس ، وأن خلاصة الكلام فيه أنه ثقة ، يهم في روايته عن الزهري ، قليلاً : وهو أثبت الناس فيه إذا حدث من كتابه [١] .

ثم إن ابن مندة - بعد أن أخرج الحديث ، قال : هذا حديث غريب من حديث الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة ، رواه جماعة غير يونس ، فيهم مقال ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه [٢] .

والظاهر أنه لا يريد به الغرابة المطلقة ، وإنما هي غرابة نسبية لعبد الله بن وهب حيث لم أقف على من رواه عن يونس غيره ، وهو ثقة حافظ ، كما وصفه ابن حجر [٣] . أما قوله فيمن تابع يونس : فيهم مقال فغير مسلم . كما سنرى .

٢ - **شعيب بن أبي حمزة** - من رواية عثمان بن سعيد ، وأبي اليمان ، والوليد بن مسلم :

وتقدم الكلام على شعيب أيضاً في الوجه الأول وأنه ثقة ومن أثبت الناس في الزهري [٤] . إلا أن الدارقطني أعل رواية الوليد بن مسلم : ونسب إليه الوهم في روايته هذا الوجه عن شعيب ، وعلل ذلك بقوله : لأن شعيباً يرويه عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة (يقصد الوجه الأول) ، وكأنه يضعف رواية شعيب من هذا الوجه . وكلامه فيه نظر لأمرين :

الأول : أن الوليد بن مسلم : لم ينفرد به ، إذ تابعه أبو اليمان الحكم بن نافع وهو ثقة [٥] ، وله نسخة يرويها عن شعيب ، عن الزهري قال فيها الخليلي : أن

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٧٥٨ .

(٣) انظر الإيمان لابن منده (١/ ١٦٢) .

(٤) انظر ص ١٧٨ .

(٥) انظر ص ١٦٧٠ .

الأئمة كلهم رووها عن أبي اليمان في الصحاح [1] ، وقال في موضع آخر : أخرج البخاري نسخته كلها عن الزهري ، رواها عن أبي اليمان ، عن شعيب [2] .

قلت : ومقولته الأولى أدق ، لأن البخاري لم يرو الحديث من هذا الطريق ، ثم إن المتابعة لم تقتصر على أبي اليمان فقط ، بل شاركه عثمان بن سعيد بن كثير في إخراج الحديث ، وهو ثقة عابد كما وصفه ابن حجر [3] .

الثاني : أن الدارقطني نفسه بعد أن ذكر رواة هذا الوجه عن الزهري ، وعَدَّ منهم شعيباً ، قال : وحديث سعيد بن المسيب هو الصحيح .

ولعله - رحمه الله - أراد تأكيد ما نسبه إلى الوليد من الوهم في رواية الحديث من هذا الطريق ، فكان مقصوده الأصلي ، ثم سها عن التعليل الذي في الموضع الأول وجل من لا يسهو .

٣ - يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدم أنه ثقة [4] ، كما تقدم أنه روى الوجه الأول .

ويظهر أن روايتيه محفوظتان ، أما الوجه الأول ، فاعتماداً على كلام الدارقطني ، - إذ لم أقف على إسناده - ثم على متابعته الثقات .

أما هذا الوجه : فلأن رواة الإسناد تحته ثقات ، سليمان بن بلال [5] ، وعبد الحميد بن أبي أويس [6] الراوي عن سليمان ، أما إسماعيل بن أبي أويس الذي روى عن أخيه عبد الحميد ، فهو وإن كان صدوقاً ، أخطأ في أحاديث من حفظه - كما وصفه ابن حجر [7] ، إلا أن روايته عن أخيه صحيحة ، بدليل

---

(١) الإرشاد (١/ ٤٥٤) .

(٢) الإرشاد (١/ ١٩٩) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٨٣ ، (٤٤٧٢) وانظر التهذيب (٧/ ١٠٩) .

(٤) انظر ص ٣٣٨ .

(٥) انظر ص ٤٤٠ .

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٣٣ ، (٣٧٦٧) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٠٧) .

(٧) انظر ص ٢٧٤ .

إخراج الشيخين لها في كتابيهما [1] . ولعل ضعفه في روايته عن غير أخيه عبد الحميد ، والله أعلم .

٤ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدم الكلام على حاله ، وأن الراجح فيه التوثيق وله بعض المناكير [2] ، وأنه روى الوجه الأول أيضاً متابعاً الثقات من أصحاب الزهري ، وروايته عند البخاري ، ويظهر أن روايتيه محفوظتان كذلك .

وذلك لأن ابن أبي حاتم روى هذا الوجه عن أحمد بن منصور - الرمادي - وهو ثقة [3] . عن عبد الله بن صالح ، عن الليث - وهو ثقة ثبت [4] . وعبد الله بن صالح صدوق كثير الغلط ، وفيه غفلة ، إلا أنه ثبت في كتابه [5] ويظهر أن روايته هذه من كتابه لأمرين :

(أ) أن عبد الله بن وهب تابع الليث في الرواية عن الزهري ، وروايته عند الدارقطني في العلل ، وعبد الله بن وهب من الثقات [6] .

(ب) أن عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وروايته هذه عنه ، وهذه قرينة ترجح احتمال أنه روى الحديث من كتابه ، والله أعلم .

٥ - سفيان بن عيينة :

تقدم في تخريج الحديث أن النسائي أخرج الحديث من هذا الوجه ، من طريق الوليد بن مسلم ، عن ثلاثة من شيوخه : هم شعيب بن أبي حمزة -

---

(١) انظر صحيح البخاري - مع الفتح - (٥/٣٠٧) كتاب الصلح باب هل يشير الإمام بالصلح ؟ (٢٧٠٥) .
وصحيح مسلم (٣/١١٩١) كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدين (١٩/١٥٥٧).
(٢) انظر ص ٣٠٤ .
(٣) انظر ص ١٠٤٩ .
(٤) انظر ص ٦١٤ .
(٥) انظر ص ٤٧٢ .
(٦) انظر ص ١٦٦ .

تقدم الكلام عليه قريباً - وسفيان بن عيينة ، وأبهم الثالث - وسيأتي الحديث عن هذا المبهم قريباً .

وتقدم أيضاً أن الدارقطني أعل رواية سفيان هذه بالوهم على الوليد ، لأن ابن عيينة إنما يرويه عن الزهري ، مرسلاً .

وهذا يفيد أنه اختلف على سفيان :

فمرة يرويه الشافعي عنه ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، عن عمر .

ومرة يرويه الوليد عنه ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومرة يرويه الشافعي ، وسعيد بن منصور ، عنه ، عن الزهري ، عن عمر مرسلاً .

ويظهر أن رواية سفيان لهذا الوجه ، غير محفوظة ، والحمل على الوليد ، وسيأتي الكلام عليها تفصيلاً عند دراسة الوجه السابع .

٦ - مرزوق بن الهذيل :

أشرت في تخريج الحديث ، وفي دراسة حال الراوي السابق ، أنه روى الحديث من هذا الوجه ، وأخرج النسائي روايته من طريق الوليد بن مسلم عنه (مبهماً) وقرنه بسفيان وشعيب ، ويفهم من فعل الدارقطني سلامة رواية مرزوق من العلة ، حيث أعل روايتي شعيب وسفيان ، وترك الثالثة - رواية مرزوق - بدون إعلال .

ومرزوق هذا ، تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف سيء الحفظ [١] .

٧ - يحيى بن أبي أنيسة :

تقدمت الإشارة إلى روايته لهذا الوجه ، وأن الدارقطني أعلها بقوله : ووهم - يعني يحيى في ذكر سعيد ، ويظهر أن روايته هذه غير محفوظة ، لأمرين :

(أ) تضعيف الدارقطني لها ، ووصفها بالوهم .

---

(١) انظر ص ٥٧٩ .

(ب) اتفاق العلماء على ضعف يحيى بن أبي أنيسة ، بل نسبه بعضهم للكذب .

فذكره العقيلي في ضعفائه ، ونقل قول أخيه زيد بن أنيسة : لا تكتبوا عنه فإنه يكذب [١] .

ولم يترجم له البرهان الحلبي في الكشف الحثيث ، مع أنه على شرطه .

أما ابن معين ، فتعددت أقواله فيه ، وكلها تدل على الضعف الشديد إذ قال : ليس بثقة [٢] ، وقال مرة : ليس بشيء [٣] .

ووصفه الجوزجاني بمثل عبارة ابن معين الأولى [٤] .

وقال البخاري : ليس بذاك [٥] .

وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة : ليس بالقوي ، وزاد أبو حاتم : هو ضعيف الحديث [٦] .

كما ضعفه ابن حجر كذلك [٧] .

أما النسائي فقال فيه : متروك الحديث [٨] .

وبمثل عبارته وصفه الفسوي ، وقال في موضع آخر : ضعيف ، لا يكتب حديثه (إلا) للمعرفة [٩] .

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، حتى إذا سمعها المبتديء في الصناعة لم يشك أنها معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال [١٠]

---

(١) الضعفاء الكبير (٤/ ٣٩٢) .

(٢) من كلام أبي زكريا للدقاق ص ٤٣ .

(٣) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٦٤٠) وتاريخ الدارمي ص ٢٢٦ .

(٤) أحوال الرجال ص ١٧٧ .

(٥) الضعفاء الصغير ص ٢٤٩ .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٠) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٥٨٨ ، (٧٥٠٨).

(٨) الضعفاء ص ٢٥٢ .

(٩) المعرفة (٣/ ٤٣) ، (٢/ ٤٥٢) .

(١٠) المجروحين (٣/ ١١٠) .

وقال ابن سعد : كان ضعيفاً ، وأصحاب الحديث لا يكتبون حديثه [١] .

وخالفه ابن عدي حين وصفه بأنه يقع في رواياته ما يتابع عليه وما لا يتابع ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه [٢] .

ثم إن الدارقطني أشار إلى آخرين ممن رووا الحديث من هذا الوجه عن الزهري ، ولم أقف على رواياتهم ، ولذلك فإني أكتفي بذكر أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم للوصول إلى الحكم على رواياتهم .

٨ - **ابن أبي عتيق** (واسمه محمد بن عبد الله التيمي) :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٣] .

٩ - **أبو بكر الهذلي** (واسمه سُلمي بن عبد الله) :

متفق على ضعفه ، بل إن ابن معين بعد أن قال فيه : ليس بشيء ، وقال أيضاً : لم يكن بثقة ، نقل قول غندر فيه : كان أبو بكر الهذلي كذاباً [٤] . ولم يذكره البرهان الحلبي في الكشف الحثيث ، مع أنه على شرطه .

وقال البخاري : ليس بالحافظ عندهم [٥] . وبمثله وصفه الساجي [٦] .

وقال ابن المديني : ضعيف ليس بشيء ، وقال مرة : ضعيف جداً ، وقال مرة : ضعيف ضعيف [٧] .

ووصفه ابن حبان بأنه يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات [٨] .

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٨٢) وقد تصحفت في المطبوع ، يحيى إلى بجير ، وتابعاه مفهرسا أعلام الكتاب على هذا التصحيف .

(٢) الكامل (٧/ ٢٦٤٩) .

(٣) انظر ص ٤٦٧ .

(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٦٩٧) .

(٥) الضعفاء الصغير ص ١١٦ .

(٦) عن تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٨) .

(٧) عن تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٨) .

(٨) المجروحين (١/ ٥٣٩) .

وقال النسائي : متروك الحديث [١] . وبمثله الدارقطني وزاد : منكر الحديث [٢] .

وكذلك وصفه ابن حجر بقوله : متروك الحديث [٣] .

وقال الجوزجاني : يُضعَّف حديثه [٤] .

وضعفه الفسوي ، وقال : ليس حديثه بشيء [٥] .

ووصفه الذهبي بأنه لين الحديث [٦] .

أما ابن عدي فقال : عامة ما يرويه عمن يرويه لا يتابع عليه ، على أنه قد حدث عنه الثقات من الناس ، وعامة ما يحدّث به قد شورك فيه ، ويُحتمل ما يرويه ، وفي حديثه ما لا يُحتمل ، ولا يتابع عليه [٧] .

وذكر المروزي أن أحمد ضعفه مرة [٨] .

وضعفه أبو زرعة ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، لين الحديث ، يُكتب حديثه ولا يحتج به [٩] .

ويتبين مما سبق من أقوالهم أنه ضعيف ، والأغلبية على تضعيفه جداً ، وبالتالي فإن ضعفه لا ينجبر ، وهذا يوهن روايته فلا تنفعه متابعات الثقات ، والحديث من هذا الوجه ثابت من طريقهم ، وهي تغني عن روايته ، والله أعلم .

١٠ - الوليد بن محمد الموقري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف جداً ، وقد اتفق على ضعفه [١٠] .

---

(١) الضعفاء والمتروكين ص ١١٦ .
(٢) عن تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٨) .
(٣) تقريب التهذيب ص ٦٢٥ ، (٨٠٠٢) .
(٤) أحوال الرجال ص ١٢٢ .
(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٢١) .
(٦) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٧) .
(٧) الكامل (٣/ ١١٧٢) .
(٨) علل أحمد برواية المروذي ص ٧٧ .
(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٣١٣) .
(١٠) انظر ص ١٨٣ .

١١ - صالح بن أبي الأخضر :

وهو من الرواة الذي اختلف عليه في هذا الحديث إذ روى هذا الوجه ، والوجه السادس (الآتي) وسيأتي فيه الكلام عنه ، وعن روايتيه . وبعد :

فهؤلاء الرواة الذين ذكرهم الدارقطني ، وعزا إليهم إخراج هذا الوجه عن الزهري ، وقد استدركت في التخريج راويين آخرين - تقدمت الإشارة إليهما - وهما :

١٢ - معمر بن راشد - من رواية محمد بن عمر الواقدي :

ومعمر من الرواة الذين حصل عليهم اختلاف في رواية هذا الحديث وقد ذكر الدارقطني ثلاثة منها كما تقدم ، وهذه الرواية الرابعة .

وروايته هذه غير محفوظة ، لتفرد الواقدي بها والحمل فيها عليه ، والواقدي ضعيف عند أهل الحديث ، بل إن بعضهم نسبه للكذب ، مع سعة علمه وحفظه خاصة فيما يتعلق بالسير والمغازي . . . إلخ [١] .

١٣ - زكريا بن عيسى الشعبي :

لم أجد من تكلم في حاله إلا أبا حاتم الذي وصفه بأنه : منكر الحديث [٢]، وترجم له الذهبي [٣] ، وابن حجر [٤] ، ونقلا كلام أبي حاتم المتقدم .

وتقدم في التخريج ، أن الطبراني قال في روايته : لم يروه عن زكريا إلا عمر، تفرد بها أبو القاسم العدوي .

ويظهر أنه من المقلين في الرواية ، وما يرويه يتفرد به ، فإذا كان هذا حاله ويعل بأنه منكر الحديث ، فإن النفس لا تطمئن إليه مما يجعلنا نحكم على روايته بالنكارة ، والحديث ثابت من رواية الثقات .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٤٩٨ ، (٦١٧٥) وانظر التهذيب (٩/ ٣٢٣) .

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٧) .

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٧٤) .

(٤) لسان الميزان (٢/ ٤٨٢) .

وبعد :

فهؤلاء الرواة الذين رووا الحديث من هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثلاثة عشر راوياً ، فيهم الثقات الذين وصفوا بأنهم من أثبت أصحاب الزهري ، غير أن الحديث محفوظ من رواية بعضهم وهم : يونس بن يزيد ، وشعيب بن أبي حمزة ، وكذلك من تابعهم من الثقات ، أو من نزل عن درجتهم ، ولذلك صوبه الدارقطني ، أما روايتا معمر ، وابن عيينة فغير محفوظتين - مع كونهما من أثبت أصحابه - لأن البلاء ممن دونهما كما تقدم ، والله أعلم .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) :

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن أبي الأخضر ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، وفي غيره [1] .

والذي يظهر أن روايته للوجه الخامس ، عن الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة هي المحفوظة عنه ، حيث توبع من الثقات ، وهو ما لم يحصل في روايته لهذا الوجه الذي معنا ، فتكون غير محفوظة عنه ، ولذلك أعله الدارقطني بقوله : ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن عمر مرسلاً) :

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة ، وقد تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، وعدّ من أثبت أصحابه [2] . وقد تقدم أنه روى أيضاً وجهين آخرين غير الذي معنا .

أما بالنسبة للاختلاف عليه في هذا الحديث ، فيظهر أن الراجح منها الرواية المرسلة وذلك لأمرين :

١ - توهين الدارقطني روايته الوجه الخامس (الزهري ، عن سعيد بن

---

(١) انظر ص ١٩٠ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً) خاصة وأنها من رواية الوليد بن مسلم عنه ، وهو مع ثقته وصف بكثرة التدليس والتسوية (١) فلا تقاوم روايته رواية الشافعي، وسعيد بن منصور ، وهما من هما ، اللذين رويا الرواية المرسلة عن سفيان .

أما بالنسبة لروايته الوجه الأول (الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، عن عمر مرفوعاً) فالظاهر أنها مرجوحة أيضاً ، وذلك أنها وإن كانت من رواية الشافعي أيضاً إلا أنه لم يتابع عليها ، فترجح الرواية المرسلة عليها بالأكثرية .

قلت : ولعل عدم رجحانها ، هو ما جعل الشافعي يعدل عن التصريح باسمه إلى وصفه بلفظ « الثقة » والله أعلم .

هذا بالنسبة للاختلاف على ابن عيينة .

أما عن مدى رجاحة هذا الوجه (الزهري ، عن عمر مرسلاً) بين الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فهو وجه مرجوح ، وذلك لعدة أمور :

١ - أن سفيان - مع إمامته وثقته - خولف بمن روى الوجه الأول ، والخامس ، وهم أكثر ، وبعضهم وصف بما وصف سفيان ، بأنهم من أثبت أصحاب الزهري فرجحت الكثرة .

٢ - أن العلماء الذين تكلموا على أوجه الاختلاف صوبوا الوجه الأول ، والخامس ، وكأنهم يضعفون ما سواها ، ومنها هذا الوجه .

٣ - وأخيراً فلعل هذا الحديث من الأحاديث العشرين التي أشار الإمام أحمد إلى أنه أخطأ فيها ، خاصة وأنه تفرد به كما ترى ، والله أعلم .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن عبيد بن عمير ، عن أبي هريرة مرفوعاً) :

فلم أقف عليه إلا في كلام الدارقطني .

ويظهر أنه وجه مرجوح أيضاً ، وذلك لأن الراوي عن الزهري ، هو سليمان ابن أبي داود الحراني ، متفق على ضعفه .

إذ قال البخاري : منكر الحديث (١) .

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ١١) .

وضعفه الدارقطني [١] ، والذهبي [٢] .

ووصفه أبو زرعة بأنه لين الحديث [٣] ، وضعفه بعضهم ضعفاً شديداً .

كأبي حاتم الذي قال فيه : ضعيف الحديث جداً [٤] .

وابن حبان الذي وصفه بأنه : منكر الحديث جداً ، ثم قال : يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به ، إلا ما وافق الأثبات من رواية ابنه عنه [٥] .

وإذا كان هذا حاله ، فلا يقوى على معارضة الثقات الذين رووا الأوجه المحفوظة عن الزهري والله أعلم .

الخلاصة

بعد هذه الجولة مع روايات الحديث ، والأوجه التي اختلف فيها ، ودراسة الاختلاف في كل وجه ، وتتبع العلة لمعرفة مصدرها :

نخلص إلى رجحان كلٍ من الوجه الأول (الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، عن عمر مرفوعاً) .

والوجه الخامس (الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

وذلك لأن الوجه الأول محفوظ برواية الكثرة من الثقات ، الذين وصف أغلبهم بأنهم من أثبت أصحاب الزهري ، وهم محمد بن الوليد الزبيدي ، وعقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد ، وشعيب بن أبي حمزة ، ومعمر بن راشد، وكذلك برواية من تابعهم من الثقات أو من نزل عن درجتهم .

وأما الوجه الخامس : فمحفوظ كذلك برواية بعض الثقات الذين رووا الوجه الأول ، وهم : شعيب بن أبي حمزة ، ويونس بن يزيد ، وينضاف إليها رواية من تابعهم من الثقات أو نزل عن درجتهم .

---

(١) سؤالات البرقاني ص ٣٣ .
(٢) ديوان الضعفاء ص ١٧٣ .
(٣) الجرح والتعديل (٤/١١٦) .
(٤) الجرح والتعديل (٤/١١٦) .
(٥) المجروحين (٣/٧٧) .

ولذلك صوبهما الدارقطني بقوله : وحديث سعيد بن المسيب هو الصحيح (يعني الوجه الخامس) ، وحديث عبيد الله بن عبد الله أيضاً (يعني الوجه الأول) .

كما وافقه على تصويب الوجه الأول عدد من النقاد هم :

علي بن المديني ، والنسائي ، والخطيب البغدادي ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان ، وأبو محمد الغساني ، والترمذي ، وابن مندة ، والبزار .

ثم إنه لا تعارض بين هذين الوجهين ، إذ دفعه ابن حجر بالجمع بينهما فقال: وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ ، وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقصها كما هي ، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طرق . . . فذكرها (١) .

قلت : أمثل هذه الطرق التي أشار إليها الحافظ ، ما أخرجه مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، ومن طريق أبي ذكوان صالح . كلاهما عن أبي هريرة (٢) .

أما بقية الأوجه الستة فغير محفوظة لما بيَّنا في النظر في الاختلاف .

الحكم على الحديث

مما سبق في تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، يمكن الحكم على الحديث بأنه صحيح من وجهيه المتقدمين - وذلك من طرق الثقات .

أما العلة التي طرأت على بقية الأوجه الستة ، فلا تأثير لها ، وذلك لأنها جاءت من طرق أخرى لا تلتقي مع الطرق المحفوظة التي جاء منها الوجهان المحفوظان ، والله أعلم .

* * *

(١) فتح الباري (١٢/ ٢٧٦) .

(٢) انظر هذين الطريقين في صحيح مسلم (١/ ٥٢) كتاب الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (٣٤ - ٢١) و(٣٥ - ٢١) .

مرويات الإمام الزهري المعلة

في كتاب العلل للدارقطني

تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها

تأليف

الدكتور/ عبد الله بن محمد حسن دمفو

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية
والدراسات الإسلامية - كلية التربية بالمدينة المنورة
جامعة الملك عبد العزيز

المجلد الرابع

مكتبة الرشد

الرياض

الباب الرابع

الأحاديث المعلّة بالاختلاف على الزهري

فى إبدال راوٍ أو أكثر بغيره



الفصل الأول

الأحاديث المعلّة بالاختلاف فى إبدال الإسناد دون الصحابى

الحديث (١٠٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن سعد ، أن النبي ﷺ ردّ على عثمان بن مظعون التبتّل [١] .

فقال : هو حديث رواه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه معمر ، ويونس ، وإبراهيم بن سعد ، والنعمان بن راشد ، وعثمان بن عمر بن موسى ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد .

وخالفهم عقيل - من رواية رشدين بن سعد - فقال : عن الزهري، عن عامر بن سعد ، عن أبيه .

وكذلك قيل : عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع ، عن الزهري ، عن عامر ابن سعد [٢] وذلك وهم .

وقال عقيل من رواية ليث بن سعد ، عنه : مثل قول معمر ، ومن تابعه . وهو الصواب [٣] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبي وقاص .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص .

---

(١) التبتل : الانقطاع عن النساء ، وترك النكاح . (النهاية ١/ ٩٤) .

(٢) يعني : عن سعد بن أبي وقاص .

(٣) العلل للدارقطني (٤/ ٣٦٨ وما بعدها) .

أما الوجه الأول :

(الزهري، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبي وقاص)

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٦/ ١٦٨) كتاب النكاح ، باب وجوب النكاح وفضله ، (١٠٣٧٥) ، عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، أخبرني ابن المسيب ، قال : سمعت سعد بن أبي وقاص يقول : لقد ردّ - يعني رسول الله ﷺ - على عثمان بن مظعون التبتّل ، ولو أحله له ، لاختصينا .

وأخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٧٦) ، عن عبد الوزاق .

والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٣) ، (٨٣١٣) .

والترمذي في جامعه (٣/ ٣٩٤) كتاب النكاح ، باب ما جاء في النهي عن التبتل (١٠٨٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

كلاهما من طريق عبد الرزاق .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٥٣) كتاب النكاح ، باب في التزويج (١٥٩٠٥) .

وعن ابن أبي شيبة ، أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١٠٢٠) كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (٦-١٤٠٢) .

وأخرجه مسلم في الموضع السابق ، عن أبي كريب محمد بن العلاء .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٢٦٣) ، باب النهي عن التبتل (٣/٥٢٢٣) .

وفي المجتبى (٦/ ٤٨) عن محمد بن عبيد .

ثلاثتهم ، عن عبد الله بن المبارك ، عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن الجارود في المنتقى ، ص ٢٢٦ ، كتاب النكاح ، (٦٧٤) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٦/ ١٣٤) كتاب النكاح ، (٤٠١٦) .

والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٣) ، (٨٣١٤) .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع إبراهيم بن سعد ، معمراً ويونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده ص٣٠ ، (٢١٩) ، عن إبراهيم ابن سعد .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٢٨٧) ترجمة عثمان بن مظعون .

والدورقي في مسند سعد بن أبي وقاص ص ١٨٢ ، (١٠٧) .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٩٢) من طريق يونس بن حبيب .

ومن طريق الطيالسي ، أخرجه ابن الجوزي في تلبيس إبليس ص ٣٥٧ ، باب ذكر تلبيس إبليس على الصوفية .

ثلاثتهم ، عن أبي داود الطيالسي .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ١١٧) كتاب النكاح ، باب ما يكره من التبتل والخصاء (٥٠٧٣) .

ومن طريق البخاري ، أخرجه البغوي في شرح السنة (٩/ ٥) كتاب النكاح ، باب الترغيب في النكاح (٢٢٣٧) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١٠٢٠) كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (٧-١٤٠٢) .

وابن ماجه في سننه (١/ ٥٩٣) كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل (١٨٤٨) .

وأحمد في مسنده (٢/ ١٢٠) ، (٧٧٨) .

وأبو يعلى في مسنده (٢/ ١٢٠) ، (٧٨٨) . وفي (٢/ ١٢٨) ، (٨٠٢) .

والبزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ٢٧٩) ، (١٠٧٠) وقال :

ولا نعلم يروى هذا الكلام عن سعد إلا من حديث الزهري ، عن سعيد ، عن سعد .

والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (٢/ ٢٩) ترجمة محمد بن إبراهيم بن القواس .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، من طريق إبراهيم بن سعد ، عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن سعد ، الحديث بنحوه .

(د) وتابع النعمان بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ٢٧٩) ، (١٠٦٩) .

والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٤) ، (٨٣١٥) .

وخيثمة بن سليمان القرشي في حديثه ص ١٨٦ .

ثلاثتهم من طريق وهب بن جرير ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد ، الحديث ، بنحوه .

(هـ) وتابع عثمان بن عمر بن موسى ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، ولم أقف على روايته .

(و) وتابع عقيل بن خالد - من رواية الليث بن سعد - من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٢/ ١٠٢٠) كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (٨-١٤٠٢) .

وأحمد في مسنده (١/ ١٧٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٧٩) كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل والإخصاء .

ثلاثتهم من طريق الليث بن سعد ، عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد ، الحديث ، بنحوه .

فهؤلاء الرواة الذين ذكر الدارقطني أنهم رووا هذا الوجه عن الزهري ، ثم إني وقفت على راويين آخرين تابعاً من تقدم ذكرهم ، وهما .

(ز) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ١١٧) كتاب النكاح ، باب ما يكره من التبتل والخصاء (٥٠٧٤) .

والدارمي في سننه (٢/١٧٨) كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل (٢١٦٧) .

والهيثم بن كليب في مسنده (١/١٩٨) ، (١٥٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/٧٩) كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل والإخصاء .

أربعتهم من طريق شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد ، الحديث بنحوه .

(حـ) عبيد الله بن أبي زياد :

وأخرج روايته ، تمام الرازي في فوائده (٢/١٣٣) ، (١٣٤٣) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن سعد بن أبي وقاص)

فرواه عنه راويان من أصحابه ، كما ذكر الدارقطني . . وهما :

(أ) عقيل بن خالد - من رواية رشدين بن سعد ، عنه . .

(ب) إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع .

ولم أقف على أي من روايتيهما - بعد البحث والتقصي - إلا في كلام الدارقطني عن الاختلاف .

النظر في الاختلاف

مما تقدم ، يتضح أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من وجهين وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبي وقاص) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدَّث بالبصرة [١] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

٢ - **يونس بن يزيد** :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٣ - **إبراهيم بن سعد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فربما أخطأ [٢] .

٤ - **النعمان بن راشد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٣] .

٥ - **عثمان بن عمر بن موسى التيمي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٤] .

٦ - **عقيل بن خالد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [٥] .

غير أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، وروايته هذا الوجه محفوظة عنه ، كما سيأتي بيانه في دراسة الوجه الثاني .

٧ - **شعيب بن أبي حمزة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، سيما في الزهري [٦] .

عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٧]

وبعد :

فهؤلاء رواة هذا الوجه ، وعددهم ثمانية ، معظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم من وصف بأنه من أوثق أصحاب الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن سعد بن أبي وقاص)

فلم أجد غير راويين من أصحاب الزهري ، رويا عنه هذا الوجه ، وهما :

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ٣٩٩ .
(٣) انظر ص ٣٤١ .
(٤) انظر ص ٥٣٠ .
(٥) انظر ص ١٨٥
(٦) انظر ص ١٧٨ .
(٧) انظر ص ٥٠٨ .

١ - عقيل بن خالد - من رواية رشدين بن سعد ، عنه - :

وتقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عن عقيل في رواية هذا الحديث .

أ - فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد .

ب - ومرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن سعد .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عنه ، هي الرواية الأولى ، وذلك لأن الراوي عنه هو الليث بن سعد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت . (١) .

في حين أن راوي هذا الوجه عنه : رشدين بن سعد ، وخلاصة حاله أنه ضعيف ، وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين ، فخلط في الحديث(٢) .

ثم إن هناك مرجحاً آخر لرواية عقيل الأولى ، وهو متابعة الثقات الأثبات له في روايته تلك ، في حين أن روايته هذا الوجه ، لم يتابعه عليها ثقة كما سيأتي .

٢ - إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف الحديث (٣)

الخلاصة

على ضوء ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، يترجح الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن سعد ، على الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن سعد .

وذلك لكثرة رواته ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم من عدّ من أثبت أصحابه ، في حين أنه لم يرو الوجه الثاني عن الزهري ، غير عقيل بن خالد ، وروايته هذه مرجوحة ، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع ، وهو ضعيف .

وبالتالي فإنهما لا يقارعان رواة الوجه الأول الذين تقدم وصفهم .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول . مع تصويب الدارقطني له ، ونسبة الوهم للوجه الثاني ، كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، حيث أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، وقال الترمذي فيه : هذا حديث حسن صحيح ، والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر ص ٦١٤ . (٢) انظر ص ٨١٩ . (٣) انظر ص ٢٦٠ .

الحديث (١٠٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث المسور بن مخرمة ، عن معاوية ، قال [١] .

له : مِسْوَر ، مالَكَ ذنوب تخاف إن لم يغفر الله عز وجل لك ، يعذبك عليها ؟ قلت : بلى والله ، فقال معاوية : فما جعلك [أرجى] للمغفرة مني ، مع الذي [ألي] [٢] من أمر المسلمين ، والجهاد ، والحج ، وكذا وكذا ، إني لفي دين يتجاوز الله عن المسيء ، ويقبل عن المحسن ، وما كنت لأُخيَّر بين الله وبين ما سواه ، إلا اخترت الله عز وجل على ما سواه .

قال المسور : « فخصمني » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه .

فرواه معمر ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن المسور بن مخرمة .

وخالفه عقيل : فرواه عن الزهري ، عن عروة ، عن المسور .

وكلاهما محفوظ [٣] .

---

(١) العبارة توهم أن القائل هو المسور ، وهو غير صحيح ، لأن القائل هو معاوية كما دلت عليه رواية عبد الرزاق الآتية ، وعليه فإما أن يكون الصحيح : وقال المسور ، أو على تقدير حرف نداء محذوف ، أي : يا مسور .

(٢) من الولاية ، والمراد : مع ما هو موكل إليّ من أمر المسلمين (النهاية ٥/ ٢٣٠) .

(٣) العلل للدارقطني (٧/ ٥٣) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن المسور بن مخرمة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة بن الزبير ، عن المسور بن مخرمة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن المسور بن مخرمة)

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٤٤) كتاب الجامع ، باب من أذلّ السلطان (٢٠٧١٧) عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن قال : حدثني المسور بن مخرمة ، أنه وفد على معاوية ، قال : فلما دخلت عليه حسبت أنه قال : سلّمت عليه ، ثم قال : ما فعل طعنك على الأئمة يا مسور ؟ قال : قلت : ارفضنا من هذا ، أو : أحسْن فيما قدمنا له ، قال : لتكلّمنّ بذات نفسك ، قال : فلم أدع شيئاً أعيبه به إلا أخبرته به ، قال : لا أبرأ من الذنوب ، فهل لك ذنوب تخاف أن تُهْلَك إن لم يغفر الله لك ؟ قال : قلت : نعم . قال : فما يجعلك أحق بأن ترجو المغفرة مني ؟ فوالله لما ألي من الإصلاح بين الناس ، وإقامة الحدود ، والجهاد في سبيل الله ، والأمور العظام التي تحصيها ، أكثر مما تلي ، وإني لعلى دين يقبل الله فيه الحسنات ، ويعفو فيه عن السيئات ، والله مع ذلك ما كنت لأخيّر بين الله وغيره ، إلا اخترت الله على ما سواه .

قال : ففكرت حين قال لي ما قال ، فوجدته قد خصمني .

فكان إذا ذكره بعد ذلك دعا له بخير .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ٣٧٨) ، (٥١٢) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/ ٧٢٤) ترجمة معاوية بن أبي سفيان .

كلاهما من طريق عبد الرزاق ، به غير أنه عند ابن أبي عاصم مختصراً .

وأخرجه ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٣٦) تعليقاً مجزوماً عن عبد الرزاق .

كما أشار الذهبي إلى رواية معمر في سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٠) وجَمَعه مع

عقيل بن خالد ، وذكر الحديث بالوجه الثاني ، ومعمر إنما يرويه بهذا الوجه كما تقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن المسور بن مخرمة) .

(أ) فرواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦) ترجمة المسور بن مخرمة ، من طريقين عن عبد الله بن وهب ، عن حيوة بن شريح ، حدثني عقيل - هو ابن خالد - عن ابن شهاب ، حدثني عروة بن الزبير أن المسور أخبره ..... وذكر الحديث بطوله . بنحو حديث معمر .

وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٠) ، و (٣/ ٣٩١) تعليقاً مجزوماً عن عقيل .

(ب) وتابع شعيبُ بن أبي حمزة ، عقيلاً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرجها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١/ ٢٠٨) عن أبي بكر أحمد بن الحسن الحرشي قال : نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ، قال : نا محمد ابن خالد بن خَلِيّ الحمصي ، قال : نا بشر بن شعيب ، عن أبيه ، عن الزهري ، به الحديث بطوله .

ومن طريق الخطيب ، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/ ٧٢٤) ترجمة معاوية بن أبي سفيان .

وأوردها ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٣٦) تعليقاً .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن المسور بن مخرمة) .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [1] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن المسور بن مخرمة) .

فرواه عنه ، راويان من أصحابه هما :

١ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [2] .

شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [3] .

الخلاصة

فعلى ضوء ما تقدم في النظر في الاختلاف ، وفي بيان أحوال رواة كل وجه وعند تطبيق قواعد الترجيح ، يتضح رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن المسور بن مخرمة ، وذلك لكثرة رواته ، في حين أني لم أجد غير معمر بن راشد ، روى الوجه الأول عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن المسور بن مخرمة .

وقد ذهب الدارقطني إلى الجمع بينهما ، والقول بأن كلا الوجهين محفوظان عن الزهري ، ولعل حكمه هذا مبني على أنه لم يرو الوجه الثاني عن الزهري ، غير عقيل بن خالد ، كما يفهم من كلامه ، حيث قال : . . وخالفه عقيل بن خالد فرواه عن الزهري . . » فلم يذكر متابعة شعيب بن أبي حمزة ، ولعله لم يقف عليها .

ولكن بوجودها يكون الراجح هو الوجه الثاني لما قدمت ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٧٨ .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : حسن الإسناد ، ففي طريق شعيب بن أبي حمزة : محمد بن خالد بن خَلِيّ الحمصي : صدوق [1] .

وفي طريق عقيل : أحمد بن عبد الرحمن بن وهب : صدوق [2] ، تغير بآخرة .

* * *

(١) تقريب التهذيب ص ٤٧٦ ، (٥٨٤٤) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٢٣) .

(٢) انظر ص ١٤١ .

الحديث (١٠٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث القاسم ، عن معاوية ، قال : ما رأيت أحداً بعد رسول الله ﷺ ، أبلغ من عائشة .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

قال معمر : عن الزهري ، عن القاسم [١] .

وقال النعمان بن راشد : عن الزهري ، عن ذكوان مولى عائشة ، عن عائشة [٢] .

وهو الصواب [٣] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن معاوية .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن ذكوان مولى عائشة ، عن معاوية .

---

(١) يعني : عن معاوية .

(٢) هكذا في العلل ، ويظهر أن جعل الحديث من مسند عائشة فيه نظر ، إذ لو كان كذلك، لكانت عائشة رضي الله عنها مادحة لنفسها ، وهو أمر يتعارض مع ما كان عليه الصحابة فضلاً عن أمهات المؤمنين من الصفات الفاضلة ، وأبرزها التواضع ، إضافة إلى أن المتن في قوله : « ما رأيت » يعارض أيضاً جعل الحديث من مسند عائشة .

ولعل الصحيح « عن ذكوان مولى عائشة ، عن معاوية » وأن الخطأ من سبق القلم الذي قد يقع فيه النساخ ، وعلى جعل الحديث بكلا الوجهين من مسند معاوية سوف تكون الدراسة ، ويؤيد ما ذكرت أن أبا بكر الشافعي قال في فوائده : . . فلما قام معاوية اتكأ على ذكوان ، قال : والله ما سمعت خطيباً - ليس رسول الله ﷺ - أبلغ من عائشة » . فدل على أن ذكوان كان ممن شهد القصة .

(٣) العلل للدارقطني (٧/ ٦٥) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن معاوية) .

(أ) فرواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٣٩٨) ، (٣٠٢٦) عن محمد ابن أبي عمر ، نا عبد الرزاق[١] ، عن معمر ، عن الزهري ، عن القاسم بن محمد قال : قال معاوية :تالله ما رأيت خطيباً أبلغ ولا أفضل من عائشة رضي الله عنها .

ثم إني وقفت على رواة آخرين تابعوا معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى رواياتهم ، وهم :

(ب) صالح بن كيسان :

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في الموضع السابق ، حديث رقم (٣٠٢٧) من طريق يعقوب بن إبراهيم .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ١٨٣) عن ابن الجارود ، عن محمد بن يحيى النيسابوري ، كلاهما عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، به بنحوه .

(جـ) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته أبو بكر الشافعي في فوائده - الغيلانيات - (١/ ٥١٥) ، (٧٤٣) - رسالة دكتوراه من طريق بشر بن شعيب ، عن أبيه ، عن الزهري ، به مطولاً .

ومن طريق أبي بكر الشافعي ، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/ ٧٢٠) ترجمة معاوية بن أبي سفيان .

وأخرجها الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ١٤٧) تعليقاً مجزوماً عن شعيب .

(د) عثمان بن عمر التيمي :

وأخرج روايته الديرعاقولي في جزئه (ق ٣٩) - كما في ذيل حديث الإفك للمقدسي ، ص ٤٦ - .

---

(١) لم أقف عليه في مظانه فيما طبع من مصنفاته (المصنف ، والتفسير ، والأمالي) .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/ ١٨٣) .

كلاهما من طريق عمر بن عثمان التيمي ، عن أبيه [١] ، قال : قال ابن شهاب ، به بنحوه .

كما أخرج الحديث من هذا الوجه :

ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٣٤) ترجمة معاويه .

والذهبي في تاريخ الإسلام (عهد معاوية بن أبي سفيان) ص ٢٤٨ . كلاهما تعليقاً مجزوماً عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن ذكوان مولى عائشة ، عن معاوية) .

فقد ذكر الدارقطني أن النعمان بن راشد رواه عن الزهري هكذا ولم أقف على من أخرج هذه الرواية بعد البحث والتقصي .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري ، في رواية هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن معاوية) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة[٢] .

---

(١) في المطبوع من السير ، سقطت ، عن أبيه « وهي ثابتة في رواية الديرعاقولي .
ثم إن الذي يرويه عن الزهري ، « عثمان بن عمر » الأب - ، وليس « عمر بن عثمان» الابن (انظر تهذيب الكمال ١٩/ ٤٦٥) .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

٢ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس في الزهري [١] .

٣ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٢] .

٤ - عثمان بن عمر التيمي :

تقدمت ترجمته ، وأنه : صدوق [٣] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن ذكوان مولى عائشة ، عن معاوية) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير النعمان بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٤] . وقد تقدم أن الدارقطني صوّب هذا الوجه . ورجحه على الأول .

والحق أن هذا التصويب ، لو صحت نسبته إلى الدارقطني ، فغير مسلّم له ، وذلك لأمرين .

(أ) أن رواة الوجه الأول أكثر ، حيث بلغوا أربعة ، في حين أني لم أجد من روى الوجه الثاني عنه ، غير النعمان بن راشد .

(ب) وأنهم من حيث الثقة أغلبهم ثقات ، وفيهم من عُدّ أنه من أثبت أصحاب الزهري ، في حين أن النعمان بن راشد : ضعيف .

الخلاصة

يتضح مما تقدم ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن القاسم بن محمد ، عن معاوية للأسباب التي سلف ذكرها .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح الإسناد ، خاصة من رواية ابن أبي عاصم التي رواها عن الحسن بن على الحلواني[٥] ، عن يعقوب بن إبراهيم بن

---

(١) انظر ص ٤٦٥ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

(٣) انظر ص ٥٣٠ .

(٤) انظر ص ٣٤١ .

(٥) انظر ص ٧٥٣ .

سعد [1] ، عن أبيه [2] ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن القاسم ابن محمد [3] ، عن معاوية .

أما ما ذكره الهيثمي من أن رجال الحديث من رواية الطبراني ، من رجال الصحيح [4] ، ففيه نظر ، من جهة شيخ الطبراني ، ابن الجارود ، فهو ليس من رجال الكتب الستة [5] .

* * *

(١) انظر ص ٥٦٥ .

(٢) انظر ص ٣٣٩ .

(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٤٥١ ، (٥٤٨٩) ، والتهذيب (٨/ ٢٩٩) .

(٤) مجمع الزوائد (٩/ ٢٤٦) .

(٥) انظر تقريب التهذيب فيمن اسمه عبد الله بن علي (ص ٣١٤) .

الحديث (١١٠)

وسئل - الدارقطني ـ عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قَبَّلَ ابني[١] ابنته، وقال : « **من لا يَرحم ، لا يُرحم** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عباس البحراني ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

وخالفه [٢] أصحاب الزهري ، فرووه عن الزهري ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة [٣] . وهو المحفوظ [٤] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري . واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

---

(١) يعني الحسن والحسين رضي الله عنهما .

(٢) يعني : ابن عيينة من رواية عباس البحراني عنه ، لأن ابن عيينة روى الوجه الآخر من رواية غير واحد من أصحابه ، كما سيأتي في التخريج ، ولم يشر الدارقطني إلى هذا الاختلاف على ابن عيينة .

(٣) يعني : عن النبي ﷺ .

(٤) العلل للدارقطني (٧/ ٢٧٠) .

(أ) فرواه عنه ابن عيينة ، من رواية عباس البحراني عنه ، كما ذكر الدارقطني ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

(ب) لكن وقفت على متابع لابن عيينة في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر إليه الدارقطني .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في الأوسط (المجلد الثاني /ق ٢٠٤ أ) من طريق عبد الواحد بن زياد ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً « **من لا يَرحم لا يُرحم** » . قال الطبراني : لا يروي هذا الحديث عن الزهري ، عن سعيد إلا معمر[1] تفرد به عبد الواحد بن زياد .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٤١) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤٧١) ، (١١٠٦) ، كلاهما عن سفيان بن عيينة قال : ثنا الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : أبصر الأقرعُ بن حابس رسول الله ﷺ وهو يقبّل الحسن والحسين رضي الله عنهما ، فقال : إن لي عشرة من الولد ، ما قبّلت أحداً منهم قط ، فقال النبي ﷺ : « **إنه لا يُرحم ، من لا يَرحم** » ولم يذكر أحمد في حديثه « أو الحسين » .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٠٨) كتاب الفضائل ، باب رحمته ﷺ (٦٥ - ٢٣١٨) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٣١٨) كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في رحمة الولد (١٩١١) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

كلاهما عن ابن أبي عمر ، محمد بن يحيى العدني .

وأخرجه مسلم في الموضع السابق ، عن عمرو الناقد .

والترمذي في الموضع السابق ، عن سعيد بن عبد الرحمن .

---

(١) كلامه فيه نظر لرواية ابن عيينة هذا الوجه أيضاً عن الزهري .

ومن طريق الترمذي أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (١/ ١٣٠) ترجمة الأقرع ابن حابس .

وأخرجه أبو داود في سننه (٥/ ٣٩١) كتاب الأدب ، باب في قُبلة الرجل ولده (٥٢١٨) عن مسدد بن مسرهد .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه اللحياني - (١/ ٢٥٣) ، (٥٥٦) عن أحمد بن عبدة .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ٣٤١) كتاب البر والإحسان ، باب الرحمة (٤٥٨) من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي .

وابن أبي الدنيا في العيال (١/ ٣٤٠) باب الرأفة على الولدان (١٧٨) .

وفي (١/ ٣٨٨) باب حمل الولدان وشمِّهم وتقبيلهم (٢٢٣) .

وفي (١/ ٤١٩) [1] ، باب حمل الولدان وشمهم وتقبيلهم (٢٥٠) عن إسحاق بن إسماعيل الطالقاني .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري به بنحوه منهم من ذكر الحسين ، ومنهم من ذكر الحسن ، ومنهم من ذكرهما معاً .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، سفيان بن عيينة في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٤٢٦) كتاب الأدب ، باب رحمة الولد وتقبيله (٥٩٩٧) .

---

(١) في المطبوع في هذا الموضع قال : حدثنا إسحاق بن إسماعيل ، حدثنا عمر بن سفيان، عن الزهري ، ولعلها : حدثنا إسحاق بن إسماعيل ، حدثنا سفيان ، عن الزهري ، كما في الموضعين الآخرين .
وقد علق المحقق على قوله « حدثنا عمر بن سفيان » فقال : قال ابن حجر : صوابه (عمرو بن سفيان ، وهو الثقفي ، مقبول ولم أقف على من ذكر له رواية عن الزهري، انظر تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٣) والتهذيب (٨/ ٣٦) .

وفي الأدب المفرد ص ٣١ ، باب قبلة الصبيان (٩١) عن أبي اليمان ، عن شعيب به ، بنحوه . مقتصراً على ذكر الحسن بن علي .

ومن طريق البخاري ، أخرجها البغوي في شرح السنة (١٣/ ٣٤) باب رحمة الولد وتقبيله (٣٤٤٦) .

وفي الأنوار (١/ ٢٠٨) با ب في رحمته وشفقته ﷺ (٢٥٢) .

وأخرجها من طريق أبي اليمان ، تمام الرازي في فوائده (١/ ٢٢٩) ، (٥٥٦) .

(جـ) وتابع معمر بن راشد ، شعيباً ، وابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٩٨) كتاب الجامع ، باب رحمة الناس (٢٠٥٨٩) عن معمر ، عن الزهري ، به وذكر فيه « الحسن بن علي » .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٦٩) عن عبد الرزاق .

وأخرجه من طريق عبد الرزاق : مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٠٩) كتاب الفضائل ، باب رحمته ﷺ (٦٥/ ٢٣١٨) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤٤٥) كتاب الحظر والإباحة (٥٥٦٧) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٠٠) كتاب النكاح ، باب ما جاء في قُبلة الرجل ولده .

وفي الآداب ص ١٠ ، باب في رحمة الأولاد (١٤) .

(د) وتابع محمد بن أبي حفصة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٥١٤) عن محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري به بنحو حديث معمر .

(هـ) وتابع سليمان بن كثير [1] ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) أخرج أبو نعيم روايته من طريق نصر بن طريف ، عن سليمان بن كثير عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن الأقرع بن حابس وأبي هريرة ، فذكر الحديث (معرفة الصحابة ٢/ ٤٠٨) ، (١٠٣٤) ترجمة الأقرع بن حابس .

وهذا يعني أنه اختلف عن سليمان بن كثير ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته الثانية ، والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن سليمان بن كثير ، هي التي عن أبي هريرة وحده، لموافقتها رواية الثقات ، أما روايته الأخرى بذكر الأقرع مع أبي هريرة - فمرجوحة ، لأن في إسنادها نصر بن طريف : وهو متفق على ضعفه كما ذكر ابن عدي (الكامل ٧/ ٢٥٠٠) .

أخرج روايته الخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة ص ٤٠١ ، (١٩٣) من طريق محمد بن كثير ، قال : حدثنا سليمان بن كثير ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن الأقرع بن حابس رأى رسول الله ﷺ يقبِّل حسناً . . فذكره بنحوه .

(و) وتابع هشيم بن بشير ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، لكن ذكر القصة لعيينة بن حصن ، بدل الأقرع بن حابس .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/٢٢٨) عن هشيم ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : دخل عيينة بن حصن على رسول الله ﷺ ، فرآه يقبل حسناً أو حسيناً فقال له : لا تقبِّله يا رسول الله ، لقد ولد لي عشرة ما قبلت أحدًا منهم ، فقال رسول الله ﷺ : « **إن من لا يَرحم لا يُرحم** » .

وأخرجها أبو يعلى في مسنده (١٠/٢٩٦) ، (٥٨٩٢) .

وفي (١٠/ ٣٨٥) ، (٥٩٨٣) .

وفي (١٠/ ٥٠٠) ، (٦١١٣) من طريق هشيم بن بشير ، به .

النظر في الاختلاف

مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، يتضح أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه راويان من أصحابه ، وهما :

١ - سفيان بن عيينة ، من رواية عباس بن يزيد البحراني عنه ، وقد تقدمت ترجمة سفيان ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري[١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فتقدم أن عباس بن يزيد البحراني رواها عنه ، وخلاصة القول في عباس ، أنه صدوق يخطيء[1] .

أما رواية ابن عيينة الثانية : فرواها غير واحد من أصحابه ، وهم :

- أحمد بن حنبل : وهو من هو .

- عبد الله بن الزبير الحميدي : ثقة ، حافظ ، وعدّه العلماء أجلَّ أصحاب ابن عيينة[2] .

- محمد بن يحيى العدني ، ابن أبي عمر : صدوق ، لازم ابن عيينة ، ووصفه أبو حاتم بأن فيه غفله . [3] .

- عمرو بن محمد الناقد : ثقة حافظ ، وهم في حديث[4] . [5] .

- سعيد بن عبد الرحمن المخزومي : ثقة ، سيما في ابن عيينة [6] .

- مسدد بن مسرهد : ثقة ، حافظ [7] .

- أحمد بن عبدة الضبي : ثقة رمي بالنصب [8] .

- إسحاق بن إبراهيم الحنظلي : ثقة حافظ ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بخمسة أشهر [9] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٩٤ ، (٣١٩٤) ، وانظر التهذيب (١١٧/٥) .

(٢) انظر ص ١٧١ .

(٣) انظر ص ٣٤٥ .

(٤) يظهر أنه الحديث الذي ساقه ابن حجر في ترجمته في التهذيب حيث قال : « أنكر على ابن المديني عليه روايته عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أبي معمر ، عن ابن مسعود ، أن ثقفياً وقرشياً ، وأنصارياً عند أستار الكعبة . . » .

(٥) انظر ص ٢٩٩ .

(٦) انظر ص ٣٤٥ .

(٧) انظر ص ٣٤٥ .

(٨) انظر ص ١٠٥٤ .

(٩) انظر ص ٣٣٣ .

- إسحاق بن إسماعيل الطالقاني : ثقة ، تكلم في سماعه من جرير وحده [1] .

وكما ترى فإن أرجح الروايتين عن ابن عيينة ، هي الرواية الثانية ، لكثرة رواتها عنه ومعظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم من وصف بأنه أثبت أصحابه .

في حين لم أجد من روى الرواية الأولى عنه غير عباس البحراني ، وهو صدوق يخطيء ، ولعل هذا الحديث مما أخطأ فيه ، ولم أجد من تابعه في روايته عن ابن عيينة .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [2] .

وقد اختلف عنه في روايته هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عن معمر ، غير عبد الواحد بن زياد ، وهو ثقة وفي حديثه عن الأعمش وحده مقال [3] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق بن همام ، وقد تقدم أنه ثقة ، حافظ ، وقد عُدَّ من أثبت أصحاب معمر ، تُكلِّم فيه من جانبين ، وهما غير منطبقين في روايته هذه [4] .

والذي يظهر أن روايته ترجح على رواية عبد الواحد بن زياد ، من جهة أنه أثبت في معمر من عبد الواحد ، إضافة إلى أن الأكثرين من أصحاب الزهري ، تابعوا معمراً على روايته الثانية ، في حين أني لم أجد من تابعه على الرواية الأولى غير سفيان بن عيينة ، لكن روايته معلولة كما تقدم قريباً .

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٠ ، (٣٤١) ، وانظر التهذيب (١/ ١٩٨) .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٣٣٤ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

وبناءً عليه يمكن القول إن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة)

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

وقد تقدم الكلام على روايته ، وأنها المحفوظة عنه .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [١] .

٣ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٤ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

٥ - سليمان بن كثير - على الرواية المحفوظة عنه كما تقدم - :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، حسن في غيره [٣] .

٦ - هشيم بن بشير الواسطي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه مشهور بالتدليس ، وقد لُيِّن في الزهري [٤] .

والذي يظهر أن هشيماً وهم في متن هذا الحديث ، فجعل القصة لعيينة بن حصن ، بدل الأقرع بن حابس ، ولم يوافقه على ذلك أحد من ثقات أصحاب الزهري كما تقدم في التخريج .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .
(٢) انظر ص ١٥٧ .
(٣) انظر ص ٣٠٠ .
(٤) انظر ص ٤٠١ .

وهشيم وإن تابع من تقدم ذكرهم في إسناد هذا الوجه ، لكن خالفهم في متنه كما أشرت ، وعليه يكون جعله القصة لعيينة بن حصن معلولاً ، بوهمه فيه .

الخلاصة

فعلى ضوء ما تقدم ، يتضح رجحان الوجه الثاني ، الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة الذين رووه عنه ، ومعظمهم من الثقات ، وقد وافقهم سفيان بن عيينة عليها في الوجه المحفوظ عنه .

أما الوجه الأول فغير راجح ، وذلك لأنه من الرواية غير المحفوظة عن الراويين له عن الزهري ، وهما سفيان بن عيينة ، ومعمر بن راشد وقد تقدم بيان ذلك في الدراسة .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع حكم الدارقطني عليه بأنه المحفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه الشيخان من عدة طرق كما تقدم في تخريج الحديث .

وأما ما تقدم في التخريج من أن بعض الروايات ذكرت أنه قبَّل الحسن فقط ، وبعضها ذكرت أنه قبَّل الحسين فقط فيظهر أنه اختلاف غير قادح ، ويُحمل على تعدد الواقعة .

* * *

الحديث (١١١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يرويه سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة : استأذنا رسول الله ﷺ في الاختصاء ، فقال : « **اختص أو ذَرْ** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه مُرَاجم بن العوام [١] . وعبد الله بن عبد الملك [٢] . عن الأوزاعي ، عن الزهري عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وكذلك رُوي عن خالد بن خداش ، عن ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

والصحيح [٣] : عن ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وكذلك رواه معاوية بن يحيى الصدفي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة [٤] .

---

(١) هو مراجم بن العوام بن مراجم ، بالراء المهملة ، ووهم من جعلها بالمعجمة ، كما سيأتي في ترجمته .

(٢) قال محقق العلل : يبحث عن ترجمته .
قلت : هو عبد الله بن عبد الملك ، أبو العباس القرشي الجمحي ، ترجم له ابن عساكر في تاريخه (٩/ ٥٠٩) وهو لا يروي هذا المتن ، وإنما متناً آخر ، في حين أن مراجم بن العوام روى المتنين معاً ، كما سيأتي في التخريج .

(٣) يعني عن خالد بن خداش ، عن ابن وهب ، كما سيأتي في التخريج أنه روى الحديث بذكر « أبي سلمة » أيضاً .

(٤) العلل للدارقطني (٧/ ٢٨٥) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

(أ) - فقد ذكر الدارقطني أن مراجم بن العوام ، وعبد الله بن عبد الملك الجمحي ، روياه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

أما رواية مراجم :

فأخرجها ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٥٠) ، (١٠٩) .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٨١) ، (١٤٧٤) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع من ترجمة أحمد بن عتبة إلى أحمد بن المؤمل) ص٣ ترجمة أحمد بن عثمان بن سعيد .

ثلاثتهم من طريق إبراهيم بن الحجاج ، وقال ابن أبي عاصم : ثنا ابن زيد ، ثم اتفقوا : ثنا مراجم [١] بن العوام ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قلت : يا رسول الله - في غزوة حنين ، والخيل تمرغ بنا في أدبار القوم - أكان سَيْرُنا هذا في الكتاب السابق ؟ قال : « نعم »

وقلت : يا رسول الله . إني شاب ، وليس لي طَوْل أتزوج به النساء أو أنكح به النساء ، وأنا أخاف العنت ، فسكت عني ، ثم قلت له الثانية ، فسكت عني ، ثم قلت له الثالثة ، فأقبل على بوجهه ثم قال : « يا أبا هريرة ، أو يا أبا هر ، جف القلم بما أنت لاق ، فاختص على ذلك أو دع » .

---

(١) في المطبوع من السنة لابن أبي عاصم « مزاحم بن العوام » وهو خطأ كما سيأتي .

وهذا لفظ ابن عساكر ، وهو عند ابن أبي عاصم ، وتمَّام مختصراً ، ولم يذكرا المتن الأول (١) .

أما رواية عبد الله بن عبد الملك الجمحي :

فلم أقف عليها بهذا المتن الذي معنا ، ولكن بالمتن الأول الذي تقدم ذكره في رواية مراجم عند ابن عساكر .

وأخرج روايته ابن عساكر في تاريخه (٩/ ٥٠٩) ترجمة عبد الله بن عبد الملك الجمحي من طريق الحسين بن منصور الطويل ، ثنا عبد الله بن عبد الملك ، ثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة فذكره إلى قوله ﷺ « **نعم** » .

(ب) وذكر الدارقطني أنه رُوي عن خالد بن خداش ، عن ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ولم أقف على رواية يونس هذه .

وسيأتي في تخريج الوجه الثاني ، أن خالد بن خداش نفسه ، رواه عن ابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب ، بذكر « أبي سلمة » بدل « سعيد بن المسيب » .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه ابن وهب في القدر ص ٩٩ ، (٩١٦) عن يونس بن يزيد ، عن

---

(١) أفرد الدارقطني في العلل كل متن على حدة ، فكما تقدم كلامه على هذا المتن الذي نحن بصدد دراسته ، تكلم على المتن الأول والعلة التي طرأت عليها (انظر العلل ٧/ ٢٨٧) فقال : يرويه الأوزاعي واختلف عنه : فرواه مراجم بن العوام ، وعبد الله ابن عبد الملك الشامي ، واختلف عنهما : فقيل : عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال ذلك إبراهيم بن الحجاج الشامي ، وعبد الملك ابن بشير ، عن مراجم . . وقال عمرو بن عاصم : عن مراجم ، وعبد الله بن عبدالملك ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . . الخ ، ولعل عبدالله بن عبد الملك لم يرو المتن الذي معنا عن الأوزاعي ، بل المتن الأول ، فاشتبه ذلك على الدارقطني ، بدليل أن ابن عساكر لم يذكر في ترجمة عبد الله إلا الحديث بالمتن الأول ، والله أعلم .

ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إني رجل شاب ، وإني أخاف على نفسي العنت . . فذكره بنحوه .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ١١٧) كتاب النكاح ، باب ما يكره من التبتل والخصاء (٥٠٧٦) تعليقاً مجزوماً فقال : قال أصبغ (يعني ابن الفرج) أخبرني ابن وهب ، به .

وقد وصل روايته الفريابي في القدر ص ٤٠٦ ، (٤٣٩) عن محمد بن إسحاق ، قال : أخبرني أصبغ بن الفرج . . فذكره .

وأخرجه الآجري في الشريعة ص ٢٤٩ .

وابن بطة في كتاب القدر من كتاب الإبانة - رسالة دكتوراه - (٢/ ٤١٦) ، (٧٣٧) .

كلاهما عن الفريابي .

كما وصل رواية أصبغ ، أبو بكر الجوزقي في الجمع بين الصحيحين (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٤/ ٣٩٦) عن أبي حامد الشرقي ، ومكي بن عبدان ، قالا : ثنا محمد بن يحيى (يعني الذهلي) ثنا أصبغ بن الفرج ، به .

ووصلها كذلك الإسماعيلي في مستخرجه (كما في المرجع السابق) عن القاسم ، عن الرمادي ، عن أصبغ ، به .

وأخرجها ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٥١) ، (١١٠) من طريق أحمد بن صالح .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٧٩) كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل والإخصاء ، من طريق حرملة بن يحيى .

وفي القدر (١/ ١٢٩) ، (١٦٥) من طريق خالد بن خداش .

وأخرجها القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣٥٣) ، (٦٠٤) من طريق يونس ابن عبد الأعلى .

وأخرجها الطبراني في الأوسط (المجلد الثاني / ق ١٢٦ ب) من طريق

العباس بن الوليد الخلال ، عن عبد الله بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن يونس ، به .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي ، عن يونس ، إلا عبد الله بن كثير ، تفرد به العباس بن الوليد الخلال .

وأخرجها الأصبهاني في الحجة (٢/ ٤٥) ، (٣٠) من طريقي عبد الله بن كثير عن الأوزاعي ، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، رووه عن ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه ، وهو عند القضاعي مختصراً .

كما أخرج الحديث من هذا الوجه ، الفريابي في القدر ص ٣٩٢ ، (٤٢٠) من طريق بقية بن الوليد ، عن أبي عمرو (يعني الأوزاعي) قال : حدثني من سمع ابن شهاب ، يحدث عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . . فذكره بنحوه .

وأحسب أن هذا الدي أبهمه ، هو يونس بن يزيد ، كما وضحته روايتا الطبراني والأصبهاني اللتان أخرجهما من طريق الأوزاعي ، عن يونس .

ثم إن الأوزاعي روى الحديث عن الزهري بدون واسطة كما سيأتي قريباً .

(ب) وتابع معاوية بن يحيى الصدفي ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري كما ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف على روايته هذه .

(جـ) وتابع الأوزاعي ، يونس ، ومعاوية ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في المجتبى [1] . (٦/ ٤٩) كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل ، من طريق أنس بن عياض عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به بنحوه .

وقال : الأوزاعي لم يسمع هذا الحديث من الزهري ، وهذا حديث صحيح قد رواه يونس ، عن الزهري .

---

(١) ضم محقق السنن الكبرى للنسائي هذا الحديث إلى رواية الكبرى ، وليس منها (٣/ ٢٦٤) .

وأخرجها القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣٥٣) ، (٦٠٣) من طريق الوليد ابن مسلم .

والأصبهاني في الحجة (٢/ ٤٦) ، (٣٠) من طريق عبد الله بن المبارك .

كلاهما عن الأوزاعي - وفي رواية القضاعي - : عن الزهري أنه أخبرهم ، وفي رواية الأصبهاني ، صرح الأوزاعي بتحديث الزهري له ، فقال : حدثني الزهري ، به ، مختصراً .

النظر في الاختلاف

مما تقدم ، يتضح أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه اثنان من أصحابه ، وهما :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [١] .وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث من ثلاثة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة بلا واسطة .

أما روايته الأولى فرواها عنه :

مراجم بن العوام بن مراجم : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يروي عن

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

الأوزاعي ، روى عنه عمرو بن عاصم ، وإبراهيم بن الحجاج [1] ، وذكر الدارقطني أن حديثه عند البصريين [2] ، ولم أقف على من جرحه أو عدَّله ، وعليه فهو مستور .

وأما رواية الأوزاعي الثانية ، فرواها عنه .

- عبد الله بن كثير الطويل : صدوق يغرب [3] .

- بقية بن الوليد : صدوق كثير التدليس عن الضعفاء [4] .

وأما رواية الأوزاعي الثالثة ، فرواها عنه :

- أنس بن عياض : ثقة ربما يخطيء [5] .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت [6] .

- الوليد بن مسلم الدمشقي : ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية [7] .

والذي يظهر أن رواية الأوزاعي الأولى التي رواها عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة مرجوحة ، وذلك لأن الراوي عنه : مستور ولم أجد من تابعه عليها .

أما بالنسبة للروايتين الأخرتين ، اللتين رواهما الأوزاعي مرة عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ومرة عن الزهري مباشرة ، فيظهر أنهما محفوظتان عنه ، والنسائي وإن كان قد أعل روايته عن الزهري مباشرة بأنه

---

(١) الثقات (٩/١٨٨) وفي المطبوع : مزاحم بن العوام بن مزاحم ، والصحيح بالراء المهملة، انظر المؤتلف والمختلف للأزدي ص ١٢٠ ، وللدارقطني (٤/٢٠٧٧) ، والإكمال لابن ماكولا ، والمشتبه للذهبي ص ٥٨٣ ، وتبصير المنتبه لابن حجر (٤/١٢٧٩) ، ثم إن محقق الثقات ، والألباني في ظلال الجنة (١/٥١) ذكر أنهما لم يجدا له ترجمة ، وما ذلك إلا للخطأ الذي في اسمه كما تقدم .

(٢) المؤتلف والمختلف (٤/٢٠٧٨) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣١٨ ، (٣٥٥١) ، وانظر التهذيب (٥/٣٢٢) .

(٤) انظر ص ٦٤٤ .

(٥) انظر ص ٨٣٧ .

(٦) انظر ص ٣٣٥ .

(٧) انظر ص ٢٧٢ .

لم يسمعهما منه كما تقدم ، إلا أن الظاهر أنها من باب المزيد في متصل الأسانيد ، خاصة وأن الأوزاعي صرح بالسماع من الزهري ، كما في رواية عبد الله بن المبارك التي تقدمت في التخريج ، والله أعلم .

٢ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدَّث من كتابه [١] .

وقد اختلف عنه أيضاً :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى : فرواها خالد بن خداش ، عن ابن وهب ، عن يونس به .

وخالد بن خداش : صدوق يخطيء[٢] . ولم أجد من تابعه على روايته هذه ، عن ابن وهب ، غير يونس .

أما روايته الثانية : فرواها غير واحد من أصحاب ابن وهب عنه ، وهم :

- أصبغ بن الفرج : ثقة ، وكان من أجل أصحاب ابن وهب [٣] .

- أحمد بن صالح المصري : ثقة حافظ ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة ، وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه ، ونقل عن ابن معين تكذيبه ، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي [٤] .

- حرملة بن يحيى : صدوق ، وأعلم الناس بابن وهب [٥] .

- يونس بن عبد الأعلى : ثقة [٦] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) تقريب التهذيب ص ١٨٧ ، (١٦٢٣) ، وانظر التهذيب (٣/ ٧٤) .

(٣) تقريب التهذيب ص ١١٣ ، (٥٣٦) ، وانظر التهذيب (١/ ٣١٥) .

(٤) انظر ص ٧٢٩ .

(٥) انظر ص ١٦٦ .

(٦) انظر ص ١٧١ .

- عبد الرحمن الأوزاعي : تقدم بيان حاله ، وأن هذه الرواية محفوظة عنه .

- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب : صدوق ، تغير بآخرة ، وقد روى عن عمه مناكير[1] .

بل إن خالد بن خداش روى هذه الرواية عن ابن وهب ، موافقاً الثقات من أصحابه الذين تقدم ذكرهم .

وكما ترى فإن أرجح الروايتين عن يونس هي روايته الثانية ، وذلك لكثرة الرواة عن ابن وهب ، عنه ، ومعظمهم من الثقات .

في حين لم يرو الرواية الأولى عن ابن وهب ، عن يونس ، غير خالد بن خداش ، وهو صدوق يخطيء ، ولم أقف على من تابعه ، ولعل هذه الرواية مما أخطأ فيها .

ولذلك أعلها الدارقطني حيث قال : والصحيح : عن ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - معاوية بن يحيى الصدفي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في رواية غير الشاميين عنه كإسحاق بن سليمان ، وعيسى بن يونس ، وهو في رواية الشاميين عنه كهقل بن زياد ، مستقيم الحديث [2] .

ولم أتمكن من الحكم على روايته هذه ، لعدم وقوفي على من رواها عنه ،

---

(١) انظر ص ١٤١ .

(٢) انظر ص ٩٧٥ .

غير أن موافقته للثقات الذين رووا هذا الوجه عن الزهري على الرواية المحفوظة عنهم ، تدل على أن روايته هذه محفوظة أيضاً .

٣ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه أيضاً .

الخلاصة

فعلى ضوء ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، وبيان أحوال رواته ، يتضح أن الراجح ، الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة رواته ، وفيهم يونس بن يزيد ، والأوزاعي - على الرواية المحفوظة عنهما - وهما ثقتان .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول عنه غيرهما ، وهي رواية غير محفوظة عنهما كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم ، وهو وإن كان قد رواه تعليقاً ، غير أنه قد وُصِل بأسانيد صحيحة .

كما تقدم أن النسائي حكم عليه بأنه صحيح من رواية يونس .

* * *

الحديث (١١٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث رُوي عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ يقول : « **قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له إلا الصوم** » وفيه « **لخلوف** [١] **فم الصائم** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وقال شعيب وغيره : عن الزهري ، أخبرني رجال من أهل العلم عن أبي هريرة .

وكلاهما صحيح [٢] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن رجال من أهل العلم ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٠٦) كتاب الصيام ، باب فضل الصيام . (١٦١-١١٥١) عن حرملة بن يحيى التجيبي ، أخبرنا يونس ، عن ابن شهاب ،

---

(١) الخَلْفَة : بالكسر ، تغير رائحة الفم ، وأصلها في النبات : أن ينبت الشيء بعد الشَيء ، لأنها رائحة حدثت بعد الرائحة الأولى (النهاية ٢/ ٦٧) والمراد : ما يخلفه من رائحة في الفم .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ٢٩٢) .

أخبرني سعيد بن المسيب ، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له إلا الصيام ، هو لي، وأنا أجزي به ، فوالذي نفس محمد بيده ، لخَلْفةُ فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك** » .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٩١) كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على أبي صالح في هذا الحديث (٦/٢٥٢٨) .

وفي المجتبى (٤/ ١٣٦) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١١٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٠٤) كتاب الصيام ، باب في فضل شهر رمضان .

أربعتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس ، به ، بمثله ، غير أن الطحاوي ذكره مختصراً إلى قوله : « فإنه لي » .

وتابع أيوب بن سويد ، ابن وهب في روايته عن يونس ، وأخرج متابعته البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٠٢) ، (٤٦٦) بنحوه .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى رواية معمر هذه .

وقد أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٣٠٦) كتاب الصيام ، باب فضل الصيام (٧٨٩١) عن معمر ، عن الزهري ، به بمثل رواية يونس .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٨١) عن عبد الرزاق .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٤١) كتاب الصيام ، باب خلوف الصائم (١/ ٣٢٦١) .

والبغوي في شرح السنة (٦/ ٢٢٣) كتاب الصيام ، باب فضل الصيام (١٧١١) كلاهما من طريق عبد الرزاق ، به بمثله .

كما أخرجها أحمد في الموضع السابق .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٨٥) (٤٢٢) ، عن نصر بن علي ، كلاهما عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عن معمر ، به بمثله .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٣٦٩) كتاب اللباس ، باب مايذكر في المسك (٥٩٢٧) من طريق هشام ، هو ابن عبد الملك الطيالسي ، عن معمر ، به بمثله .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن رجال من أهل العلم ، عن أبي هريرة) .

فذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، أن شعيباً - هو ابن أبي حمزة - ، وغيره رووا هذا الوجه عنه .

ولم أقف على هذا الوجه لا من رواية شعيب ، ولا من رواية أحد غيره ، بعد البحث والتقصي [١] .

---

(١) وقفت على إسنادين آخرين للزهري في هذا الحديث، ولعلهما غير ما قصده الدارقطني وهما :
(أ) ما أخرجه تمام الرازي في فوائده (١/ ١٢٦) ، (١٩١) من طريق يحيى بن غيلان، نا عبد الله بن بزيع ، ثنا روح بن القاسم ، حدثني مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً « **خلوف فم الصائم أطيب عند الله عز وجل من ريح المسك** » .
إلا أنه معلول من جهتين :
- عبد الله بن بزيع : قال ابن عدي : ليس هو ممن يحتج به ، وقال ابن حجر : روى عنه يحيى بن غيلان مناكير (انظر الكامل لابن عدي ٤/ ١٥٦٧) ، و (لسان الميزان لابن حجر ٣/ ٢٦٣) .
- أن المحفوظ من رواية مالك ما رواه أصحابه الثقات ، وفيهم رواة الموطأ ، عنه ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، ومن طريقه أخرجه البخاري ، فلا يصح لمالك من رواية الزهري (انظر الموطأ برواية يحيى ١/ ٣١٠) وصحيح البخاري مع الفتح (٤/ ١٠٣) .
(ب) ما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٣٠٠) ، (٣٥٩٣) تعليقاً حيث قال : ورواه منصور بن عمار ، عن سهل مولى المغيرة بن أبي الصلت ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **الصيام لا رياء فيه ، قال الله : هو لي ، وأنا أجزي به** » . =

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، أنه اختلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من وجهين وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة)

فرواه عنه اثنان من أصحابه وهما :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [٢] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن رجال من أهل العلم ، عن أبي هريرة) .

فقد ذكر الدارقطني أن شعيب بن أبي حمزة رواه عن الزهري ، وقد تقدمت ترجمة شعيب ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] ، لكني لم أجد الحديث من روايته كما تقدم .

ثم إن الدارقطني أشار إلى وجود متابع أو أكثر لشعيب ، في روايته هذه عن الزهري ، حيث أشار إليهم بقوله « وغيره » ، ولم أقف أيضاً على رواية أحد لهذا الوجه ، فتعذر عليّ معرفة حالهم ، ويظهر أنهم ثقات كما يفيده تصحيح الدارقطني لهذا الوجه .

= غير أن إسناده ضعيف كما قال ابن حجر (الفتح ٤/١٠٧) وذلك من جهة سهل ، مولى المغيرة يكنى أبا حريز ، قال ابن عدي : هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق (الكامل ٣/ ١٢٨١) .

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١٧٨ .

ثم إنه يفهم من تصحيحه هذا الوجه أنه يراه محفوظاً أيضاً كسابقه ، وإن كان هذا لا يستلزم صحته اصطلاحاً ، لوجود المبهمين في سنده ، فيكون المقصود بالصحة : ثبوته هكذا من طريق الثقات .

الخلاصة

يتضح مما سبق رجحان كلا الوجهين ، لثقة الرواة عنه ، ولعل هذا ما جعل الدارقطني يقول : وكلاهما صحيح .

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الأول : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان كما تقدم .

وهو من الوجه الثاني : ضعيف ، وذلك لوجود المبهمين في إسناده لكن جاء الحديث من غير طريق الزهري عند مالك والبخاري كما تقدم ، والله أعلم .

* * *

الحديث (١١٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة : « **إذا قام أحدكم يصلي جاءه الشيطان فلبَّس عليه حتى لا يدري كم صلى ، فإذا وجد ذلك ، فليسجد سجدتين وهو جالس** » .

فقال : اختلف فيه على الزهري :

فرواه مالك بن أنس ، وشعيب بن أبي حمزة ، ويونس بن يزيد ، ومعمر ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والليث بن سعد ، وابن جريج ، وأيوب بن موسى ، وعمرو بن الحارث ، والأوزاعي ، وابن أبي ذئب ، وابن عيينة ، ومحمد بن إسحاق ، وابن أخي الزهري ، وأبو أويس ، والنعمان بن راشد ، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي ، والوليد بن محمد الموقري : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهم زمعة بن صالح ، وياسين الزيات ، فروياه عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال بقية : عن الزبيدي ، والأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

والصواب : قول من قال : عن الزهري عن أبي سلمة [١] [٢] .

---

(١) يعني : عن أبي هريرة .

(٢) العلل للدارقطني (٨/ ١٣) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي (١/ ١٠٠) كتاب السهو ، باب العمل في السهو (١) ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان ، فلبّس عليه حتى لا يدري كم صلى ؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس** » .

وبرواية محمد بن الحسن ص٦٥ ، كتاب الصلاة ، باب السهو في الصلاة (١٣٦) .

وبرواية ابن القاسم ، تلخيص القابسي ، ص ٧٦ ، (٢٤) .

وبرواية القعنبي ص ١٧٨ ، باب العمل في السهو .

وأخرجه أبو داود في سننه (١/ ٦٢٤) كتاب الصلاة ، باب من قال : يتم على أكبر ظنه (١٠٣٠) عن القعنبي .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٩١) كتاب الصلاة ، باب بيان إيجاب سجدتي السهو .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٦٠) . (١٥٧/ ٢٥) .

كلاهما عن القعنبي .

كما رواه مالك في الموطأ ، برواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٤) ، (٤٧٩) و (١/ ١٨٩) ، (٤٨٨) .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه البغوي في شرح السنة (٣/ ٢٨٠) كتاب الصلاة ، باب سجود السهو (٧٥٣) .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٣١) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٩١) .

والدارقطني في العلل (٨/ ١٤) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٦٠) ، (١٥٧/ ٢٥) .

أربعتهم من طريق عبد الله بن وهب .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ١٠٤) كتاب السهو ، باب السهو في الفرض والتطوع (١٢٣٢) عن عبد الله بن يوسف ، هو التنيسي .

ومسلم في صحيحه (١/ ٣٩٨) كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة (٨٢-٣٨٩) عن يحيى بن يحيى الحنظلي .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٢٠٧) كتاب السهو ، باب ما يفعل إذا كثر عليه ذلك (٥٩٢) .

وفي المجتبى (٣/ ٢٦) كتاب السهو ، باب التحري ، عن قتيبة ، هو ابن سعيد .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ١٦٠) كتاب الصلاة باب قضاء الفرائض (٢٦٧٣) من طريق جويرية بن أسماء جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة ، تابعوا يحيى بن يحيى الليثي ، في روايته عن مالك ، به ، بنحوه .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٩٢) كتاب الصلاة ، باب بيان إيجاب سجدتي السهو .

وأبو على الهروي في فوائده ، انتخاب الدارقطني (٢/ ١/ ق ٩ ب) كلاهما من طريق أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد ، مالكاً ، وشعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٣٧٣) ، (٥٩٦٤) من طريق أنس بن عياض .

والدارقطني في العلل (٨/ ١٤) من طريق عبد الله بن وهب .

كلاهما ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(د) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٣٠٥) كتاب الصلاة ، باب السهو في الصلاة (٣٤٦٥) .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٣/ ٢٧٩) كتاب الصلاة ، أول أبواب السهو (حديث ١٦٥١) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٣) من طريق رباح ، هو ابن زيد .

كلاهما ، عن معمر ، عن الزهري ، به بنحوه .

(هـ) وتابع عبد الرحمن بن خالد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ١٥) من طريق الليث بن سعد ، عن عبد الرحمن بن خالد ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

(و) وتابع الليث بن سعد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وهذا يعني أنه مرة يرويه عن الزهري مباشرة ، ومرة بواسطة عبد الرحمن بن خالد .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٣٩٨) كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة (٨٢-٣٨٩) عن قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن رمح .

والترمذي في جامعه (٢/ ٢٤٤) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك . . . (٣٩٧) عن قتيبة وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٩٢) كتاب الصلاة ، باب بيان إيجاب سجدتي السهو ، من طريق الحسن بن موسى .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٣٩) كتاب الصلاة ، باب من قال : يسجدهما قبل السلام ، من طريق يحيى بن بكير .

أربعتهم ، عن الليث بن سعد ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

(ز) وتابع عبد الملك بن جريج ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٣٠٤) كتاب الصلاة ، باب السهو في الصلاة (٣٤٦٤) عن ابن جريج ، أخبرني ابن شهاب ، به بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٣) عن عبد الرزاق ، وابن بكر ، واسمه محمد بن بكر البرساني .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٠٩) كتاب الصلاة باب ذكر المصلي ، يشك في صلاته (١٠٢٠) من طريق أبي عاصم ، الضحاك بن مخلد .

ثلاثتهم ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، به بنحوه .

(حـ) وتابع عمرو بن الحارث ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٣١) من طريق بكر بن مضر ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن ابن شهاب ، وأحال بقية الإسناد والمتن على حديث قبله بقوله ، فذكر بإسناده مثله .

(طـ) وتابع عبد الرحمن الأوزاعي ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (١/ ٢٠٦) كتاب السهو ، باب ذكر الاختلاف على الأوزاعي (٥٩١/ ٤) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن سماعة .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٣٧) ، (١٣٥٨) من طريق عمرو بن أبي سلمة .

كلاهما عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به بنحوه .

(ى) وتابع محمد بن أبي ذئب ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٠٩) كتاب الصلاة ، باب ذكر المصلي يشك في صلاته (١٠٢٠) من طريقي عثمان بن عمر ، وابن أبي فديك .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٩٢) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد

ثلاثتهم عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ك) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الحميدي في مسنده (٢/ ٤٢٢) ، (٩٤٧) .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤١) .

ومسلم في صحيحه (١/ ٣٩٨) كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة (٨٢-٣٨٩) عن عمرو الناقد ، وزهير بن حرب .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٠٩) كتاب الصلاة ، باب ذكر المصلي يشك في صلاته (١٠٢٠) عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي ، وعلى بن خشرم .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٣٦٧) عن أبي خيثمة ، زهير بن حرب ، والمقدّمي ، محمد بن أبي بكر .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٥٣) ، (٥٥٤) عن أحمد بن عبدة .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم ثمانية ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ل) وتابع محمد بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو داود في سننه (١/ ٦٢٥) كتاب الصلاة ، باب من قال : يتم على أكبر ظنه (١٠٣٢) من طريق إبراهيم بن سعد .

ومن طريق أبي داود ، أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٣٩) كتاب الصلاة ، باب من قال : يسجدهما قبل السلام .

وأخرجها ابن ماجه في سننه (١/ ٣٨٤) كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في سجدتي السهو قبل السلام (١٢١٦) من طريق يونس بن بكير .

والبيهقي في الموضع السابق ، من طريق يزيد بن هارون .

ثلاثتهم ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، ثبت ، سيما في الزهري [١] .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٢] .

٤ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، خاصة في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٣] .

٥ - الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك وابن عيينة ، فلا يُقدَّم عليهم عند المخالفة [٤] .

٦ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير [٥] .

٧ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك لأنه من المشهورين بالتدليس [٦] .

٨ - عمرو بن الحارث :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله مناكير [٧] .

٩ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [٨] . وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

---

(١) انظر ص ١٧٨ .
(٢) انظر ص ١٦٤ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ٦١٤ .
(٥) انظر ص ٣٠٤ .
(٦) انظر ص ٢٤٤ .
(٧) انظر ص ٤٥٥ .
(٨) انظر ص ١٥٤ .

(أ) فمرة يُروى عنه بهذا الوجه .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى فرواها عنه :

- إسماعيل بن عبد الله بن سماعه : ثقة ، ومن أجلِّ أصحاب الأوزاعي [١] .

- عمرو بن أبي سلمة التنيسي : صدوق له أوهام [٢] .

أما روايته الثانية ، فرواها عنه بقية بن الوليد ، وهو صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء [٣] .

وكما هو واضح فإن رواية الأوزاعي الأولى راجحة ، لرواية اثنين من أصحابه لها ، عنه ، أحدهما إسماعيل بن سماعة ، ثقة ، وعُد من أجلِّ أصحابه .

١٠ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع ، على روايته عند التعارض [٤] .

١١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحاب الزهري [٥] .

١٢ - محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذَّ به أو دلّسه [٦] .

١٣ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٧] .

---

(١) انظر ص ٢٧٢ .

(٢) انظر ص ٨٨٦ .

(٣) انظر ص ٦٤٤ .

(٤) انظر ص ٢٨٥ .

(٥) انظر ص ١٦٨ .

(٦) انظر ص ١٧٢ .

(٧) انظر ص ٢٦٠ .

١٤ - أيوب بن موسى الأشدق الأموي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، متفق على توثيقه [١] .

١٥ - أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

١٦ - النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٣] .

١٧ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٤] .

١٨ - الوليد بن محمد الموقري :

تقدمت ترجمته ، وأنه متفق على ضعفه [٥] .

صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، حجة ، ومن أوثق الناس فيه [٦] .

٢٠ - عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٧] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، معظمهم من الثقات الأثبات ، وفيهم من عُد أنه أوثق الناس فيه .

وقد تقدم أن الدارقطني رجحه .

---

(١) انظر ص ١٣٥٤ .
(٢) انظر ص ٢٣٧ .
(٣) انظر ص ٣٤١ .
(٤) انظر ص ٥٠٨ .
(٥) انظر ص ١٨٣ .
(٦) انظر ص ٤٦٥ .
(٧) انظر ص ٢٤٣ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة من جهة ضبطه [١] .

٢ - ياسين بن معاذ الزيات :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٢] .

٣ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أوثق أصحابه [٣] .

٤ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدم بيان حاله في الوجه السابق ، وأنه اختلف عنه في هذا الحديث ، وروايته هذه غير محفوظة عنه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ضعيفان ، وثقة ، روايته غير محفوظة عنه ، والرابع مع كونه ثقة ثبتاً ، إلا أن الآفة ليست منه ، بل من الراوي عنه : بقية بن الوليد وقد تقدم أنه صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء .

الخلاصة

مما سلف، يتضح جلياً رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، على الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة.

وقد تقدم ترجيح الدارقطني للوجه السابق .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

* * *

---

(١) انظر ص ٣٦٧ .

(٢) انظر ص ٧٠٩ .

(٣) انظر ص ١٧١ .

الحديث (١١٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **لا تسموا العنب الكَرْم** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فقال الأوزاعي : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقال عبدة بن سليمان ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

وحديث الأوزاعي أثبت [١] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

(أ) (ب) فقد ذكر الدارقطني أن الأوزاعي رواه مباشرة عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ولم أقف على من أخرج رواية الأوزاعي هذه ، وإنما على رواية أخرى ، رواها عن الزهري ، بواسطة بينهما .

حيث أخرج العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٤٣) ترجمة محمد بن جابر الحلبي ، الحديث عن الفضل بن جعفر ، حدثنا عبيد بن عبد الواحد ، حدثنا زكريا بن يحيى الأرسوفي ، حدثنا محمد بن جابر الحلبي ، عن الأوزاعي ، عن

---

(١) العلل للدارقطني (٨/ ٤٥) .

قرة بن عبد الرحمن ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً « **لا تقولوا الكرم ، فإن الكرم الرجل المسلم** » .

قال العقيلي : وهذا يُروى من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا .

قلت : لكنه لم يسق الوجه الذي إسناده أصلح .

وعلى ما ذكره العقيلي ، فإن احتمال السقط في كلام الدارقطني وارد ، أو يكون الأوزاعي روى الروايتين معاً ، ولعله الأرجح .

ثم إن الدارقطني عزف عن الروايات التي أخرجها الشيخان في صحيحيهما - كما سيأتي في تخريج كلا الوجهين - وذكر روايات أخرى مخرجها ضيق .

(جـ) وأيضاً ، قد أخرج معمر بن راشد هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٥٩) .

والبخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٦٤) كتاب الأدب ، باب لا تسبوا الدهر (٦١٨٢) عن عياش بن الوليد .

كلاهما عن عبد الأعلى (هو السامي) عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « **لا تسموا العنب الكرم ، ولا تقولوا : خيبة الدهر . فإن الله هو الدهر** [1] » . وهذا لفظ البخاري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فذكر الدارقطني أن عبدة بن سليمان رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الزهري ، به .

وقد أخرج هذه الرواية ، ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٥٣٢) كتاب الحظر والإباحة ، باب الأسماء والكنى (٥٨٠٤) عن حاجب بن أركين ، عن أبي سعيد الأشج ، عن عبدة بن سليمان ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن

---

(١) روى معمر هذا المتن الثاني من قوله « لا تقولوا خيبة الدهر » مستقلاً عن متن الحديث الذي معنا وهو حديث اختلف فيه عن الزهري أيضاً وقد تقدمت دراسته برقم « ٧٧ » .

الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً « **لا يقولن أحدكم الكرم ، فإن الكرم قلب المؤمن** » .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة ، يحيى بن سعيد الأنصاري ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الحميدي في مسنده (٢/ ٤٦٩) (١٠٩٩) ، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٣٩) :

كلاهما عن سفيان بن عيينة .

وأخرجها من طريق سفيان بن عيينة كل من :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٦٦) كتاب الأدب ، باب قول النبي ﷺ « **إنما الكرم قلب المؤمن** » (٦١٨٣) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٦٣) كتاب الألفاظ من الأدب ، باب كراهية تسمية العنب كرماً (٧-٢٢٤٧) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٥٣٢) كتاب الحظر والإباحة ، باب الأسماء والكنى (٥٨٠٣) .

والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٣٥٥) كتاب الاستئذان ، باب ما يكره من ألفاظ العادة (٣٣٨٦) .

كما أخرج رواية سفيان ، البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني (١/ ١٦٥) ، (٣٧٦) تعليقاً ، عقب إخراجه الحديث من طريق محمد ابن أبي حفصة [1] ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً « لا تقولوا الكرم ، فإن الكرم قلب المؤمن » .

---

(١) لم يذكر الدارقطني هذا الوجه ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، مع تعلقه الوثيق بالوجهين اللذين ذكرهما .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [(١)] .

على أن التخريج قد دل على احتمال وقوع اختلاف عنه في رواية هذا الحديث ، حيث أفاد كلام الدارقطني روايته عن الزهري مباشرة ، في حين أفاد التخريج روايته عن الزهري بواسطة قرة بن عبد الرحمن .

ولا يمكن الجزم بأي روايتيه أرجح ، لعدم وقوفي على من أخرج روايته الأولى ، على أن في إسناد الرواية الثانية التي رواها عن قرة بن عبد الرحمن : محمد بن جابر الحلبي ، لم أقف على من تكلم في حاله جرحاً أو تعديلاً من المتقدمين غير العقيلي ، فقد أخرج له هذا الحديث ، قال : لا يتابَع عليه [(٢)] .

وأورد الذهبي في ترجمة تمام بن نجيح حديثاً غير هذا وقال : لعل البلاء منه (يعني من محمد بن جابر هذا) [(٣)] .

وترجم له البرهان الحلبي في الكشف الحثيث ، ونقل قوليهما [(٤)] ، فخلاصة حاله أنه ضعيف .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) الضعفاء الكبير (٤/ ٤٣) .

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٣٥٩) .

(٤) الكشف الحثيث ص ٣٥٦ .

وإذا كان إسناد رواية قرة كذلك ، فلا يعتد بها ، وتبقى رواية الأوزاعي عن الزهري قابلة للاعتداد بها وعدمه ، حتى نقف على من رواها .

٢ - قرة بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له مناكير [١] .

على أن روايته هذه ضعيفة ، والعلة ممن دونه في الإسناد كما تقدم ، فلا يُعوّل عليها .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك ما حدث به في البصرة [٢] .

ورواية معمر هي المعوَّل عليها في هذا الوجه ، وقد تقدم إخراج البخاري لها في صحيحه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه اثنان من أصحابه ، هما :

١ - يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٣] .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحاب الزهري [٤] . كما تقدم إخراج الشيخين لروايته في صحيحيهما .

---

(١) انظر ص ٨٨٣ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ٣٣٨ .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

الخلاصة

مما تقدم في بيان أحوال رواة كل وجه ، فإن قواعد الترجيح تقتضي ترجيح الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، لأن راوييه ثقتان وأحدهما عُد من أثبت أصحابه .

في حين أن الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، لم أجده إلا من رواية اثنين : أحدهما قرة ، وروايته غير معتد بها كما تقدم ، وثانيهما : معمر بن راشد وهو مع كونه ثقة ، إلا أنه دونهما في التوثيق ، وحتى لو سلّمنا بأن رواية الأوزاعي لهذا الوجه محفوظة عنه ، إلا أنه لا يصل إلى درجة راوي الوجه الثاني ، أما رواية قرة فغير معتد بها لما تقدم .

لكن يمكن الجمع بين كلا الوجهين ، والقول بأنهما محفوظان ومسموعان عن الزهري ، بدليل إخراج البخاري لهما في صحيحه .

وطالما أمكن الجمع بين الوجهين بدليل معتبر ، فهو أولى من الترجيح .

وإذا تبين هذا ، فإن ما ذهب إليه الدارقطني من أن رواية الأوزاعي (يعني للوجه الأول) أثبت ، لا يسلم به ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين صحيح ، حيث أخرجهما الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

* * *

الحديث (١١٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد ، وأبي سلمة ، والأعرج ، عن أبي هريرة : استب رجل من المسلمين ، ورجل من اليهود ، فقال المسلم : والذي اصطفى محمداً على العالمين . في قَسَم يقسم به ، وقال اليهودي : والذي اصطفى موسى على العالمين ، فرفع المسلم يده فلطم اليهودي . . . الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه شعيب بن أبي حمزة ، وعقيل ، ومحمد بن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهم إبراهيم بن سعد ، فرواه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة .

والقولان صحيحان [١] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة .

---

(١) العلل للدارقطني (٨/ ٦٧ ، ٦٨) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٤٤١) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب وفاة موسى (٣٤٠٨) عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري ، قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : استب رجل من المسلمين ورجل من اليهود ، فقال المسلم : والذي اصطفى محمداً ﷺ على العالمين - في قَسَم يقسم به - فقال له اليهودي : والذي اصطفى موسى على العالمين ، فرفع المسلم عند ذلك يده ، فلطم اليهودي ، فذهب اليهودي إلى النبي ﷺ ، فأخبره الذي كان من أمره وأمر المسلم ، فقال « **لا تُخيِّروني على موسى ، فإن الناس يصعقون ، فأكون أول من يفيق ، فإذا موسى باطش بجانب العرش ، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي ، أو كان ممن استثنى الله** » .

وأخرجه من طريق أبي اليمان :

مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٤٤) كتاب الفضائل ، باب من فضائل موسى عليه السلام (١٦١-٢٣٧٣) وأحال متنه على رواية إبراهيم بن سعد - وستأتي - بقوله : بمثل حديث إبراهيم .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٦٨)، (٣٨٢) وقال : وهذا الحديث لا نعلم أحداً [١] رواه عن سعيد وأبي سلمة ، إلا شعيب .

ورواه النعمان بن راشد ، وغيره ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ [٢] . (ثم ذكره بإسناده) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦٨) .

وابن منده في التوحيد (٣/ ٢٥٩) ، (٨١١) .

والبيهقي في دلائل النبوة (٥/ ٤٩١) باب ما جاء في التخيير بين الأنبياء .

---

(١) كلامه فيه نظر ، إذ تابعه عقيل، وابن أبي عتيق كما ذكر الدارقطني، وأيّده التخريج .

(٢) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه ، وقد أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٤٤٥) وهو وجه ضعيف، لضعف النعمان بن راشد كما تقدم في ترجمته ص ٣٤١.

وفي الأسماء والصفات (١/ ٢٤٧) .

وفي جزء ماورد في حياة الأنبياء بعد وفاتهم ، ص ٤٧ ، (١٩) .

وأخرجه الذهبي في العلو للعلي الغفار ص ٦٩ تعليقاً مجزوماً عن شعيب .

(ب) وتابع عقيل بن خالد ، شعيباً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٦٨) من طريق سلامة بن روح ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، به ، وأحال متنه على متن رواية شعيب .

(جـ) وتابع محمد بن أبي عتيق ، شعيباً ، وعقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٤٤٧) كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة (٧٤٧٢) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٦٨) .

كلاهما من طريق سليمان ، هو ابن بلال ، عن محمد بن أبي عتيق ، عن ابن شهاب ، به بمثل رواية شعيب .

(د) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر إليه الدارقطني . وقد أخرج روايته ابن منده في التوحيد (٣/ ٢٥٩) ، (٨١١) تعليقاً ، حيث قال : رواه ابن سالم (يعني : عبد الله) ، عن الزبيدي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة)

فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح (٥/ ٧٠) كتاب الخصومات ، باب ما يذكر في الأشخاص (٢٤١١) .

وفي(١٣/ ٤٤٧) كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة (٧٤٧٢) عن يحيى ابن قزعة .

وفي (١١/ ٣٦٧) كتاب الرقاق ، باب نفخ الصور ، (٦٥١٧) عن عبد العزيز ابن عبد الله .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٨٤) كتاب الفضائل ، باب من فضائل موسى عليه السلام (١٦٠-٢٣٧٣) .

وأبو داود في سننه (٥/ ٥٣) كتاب السنة ، باب في التخيير بين الأنبياء (٤٦٧١) ، وابن منده في التوحيد (٣/ ٢٦٠) ، (٨١١) ، والدارقطني في العلل (٨/ ٦٩) .

والبغوي في شرح السنة (١٥/ ١٠٦) كتاب الفتن ، باب النفخ في الصور (٤٣٠٢) خمستهم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤١٨) كتاب النعوت ، باب المعافاة والعقوبة (٧/ ٧٧٥٨) .

وفي (٦/ ٤٤٨) كتاب التفسير ، سورة الزمر ، آية (٦٨) ، (١/ ١١٤٥٧) .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (٢/ ٢٤٥) ، (٤٤٧) من طريق يونس بن محمد .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٤) عن أبي كامل .

وابن مندة في التوحيد (٣/ ٢٦٠) ، (٨١٢) من طريق أبي مروان .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ستة ، رووه عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، بنحو رواية شعيب .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ٣١٤ أ) وقال : تفرد به إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عنه (يعني : أبا سلمة) ، وعن عبد الرحمن الأعرج .

وأخرجه الذهبي في العلو للعلى الغفار ص ٦٩ ، تعليقاً مجزوماً عن إبراهيم ابن سعد .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [١] .

٢ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحابه [٢] .

٣ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٣] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة)

فلم أجد من رواه عنه غير إبراهيم بن سعد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فربما أخطأ [٤] .

ويظهر أن روايته هذه مما حدث بها من كتابه لإخراج الشيخين لها في صحيحيهما .

الخلاصة

يتضح مما تقدم ، تميُّز الوجه الأول على الوجه الثاني بكثرة الرواة عن الزهري ، حيث بلغوا ثلاثة فيهم ثقتان ثبتان ، في حين لم يرو الوجه الثاني غير ثقة حجة ، وقواعد الترجيح تقتضي رجحان الوجه الأول على الثاني لما ذكرت .

غير أن الدارقطني حكم على الوجهين بأنهما صحيحان كما تقدم ووافقه ابن حجر حيث قال : والحديث محفوظ للزهري على الوجهين .

وما ذهبا إليه ، يؤيده إخراج الشيخين للوجهين .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين ، صحيح ، وقد أخرجهما الشيخان كما تقدم .

* * *

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ٤٦٧ .

(٤) انظر ص ٣٣٩ .

الحديث (١١٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « **يقبض الله تعالى الأرض يوم القيامة ، ويطوي السماء بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه يونس بن يزيد ، وشعيب بن أبي حمزة (١) ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

[وخالفهما] عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وعبيد الله بن أبي زياد ، روياه عن الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

والقولان محفوظان عن الزهري (٢) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه عبد الله بن المبارك في مسنده ص ٥٦ ، (٩٢) ، عن يونس بن يزيد ،

---

(١) سيأتي في التخريج ، أنه روى الوجه الآخر أيضاً، ولم يشر الدارقطني إلى الاختلاف عنه .

(٢) العلل للدارقطني (٨/ ٨٢) .

عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : **« يقبض الله الأرض يوم القيامة ، ويطوي السماء بيمينه ، ثم قال يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض »** ؟

ومن طريق ابن المبارك ، أخرجه كل من :

البخاري في صحيحه - مع الفتح [1] - (١١/ ٣٧٢) كتاب الرقاق ، باب : يقبض الله الأرض (٦٥١٩) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤٠١) كتاب النعوت ، باب الملك (١/٧٦٩٢).

وأحمد في مسنده (٢/ ٣٧٤) .

وأبو يعلى في مسنده (١٥/ ٢٣٢) ، (٥٨٥٠) .

---

(١) في المطبوع : يونس ، عن أبي سلمة ، عن سعيد بن المسيب . . بذكر « أبي سلمة » بدل « الزهري » ، وقال ابن حجر في الفتح : كذا قال يونس ، وخالفه عبد الرحمن ابن خالد ، فقال : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، كما تقدم في سورة الزمر ، وهذا الاختلاف لم يتعرض له الدارقطني في العلل .ا .هـ .

قلت : والذي يظهر أن هذا الخطأ في نسخة الحافظ التي شرح عليها « فتح الباري » ويؤيده ما يلي :

أن الصحيح في رواية البخاري ذكر « الزهري » بدل « أبي سلمة » . كما في مسند ابن المبارك الذي دخل البخاري من طريقه ، وكما في صحيح البخاري بحاشية السندي (٤/ ١٣٢) ، وفي تحفة الأشراف للمزي (١٠/ ٦٢) ، وكما في الصحيح المطبوع مع عمدة القاري للعيني (١٩/ ٦٢) ، بل إن البيهقي أخرج الحديث في الأسماء والصفات (٢/ ٥٤) من طريق محمد بن مقاتل ، شيخ البخاري في هذا الموضع ، وفيه ذكر «الزهري » .

إن رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر التي أخرجها البخاري في تفسير سورة الزمر ، ذكرت أن شيخ الزهري أبو سلمة ، لا سعيد بن المسيب - وستأتي في تخريج الوجه الثاني- .

وقد صُحّح هذا الخطأ في نسخة فتح الباري التي طبعتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ثم إن ما ذكره ابن حجر من عدم تعرض الدارقطني لرواية الزهري ، عن سعيد ،عن أبي هريرة ، فيه نظر ، إذ أورده الدارقطني في كلامه عن الاختلاف كما تقدم .

وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية ص ١٤٣ ، (٣٠١) .

وفي الرد على بشر المريسي ص ٣٢ .

وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٦٩) ، (٤-٩٤) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٩٧) ، (٤٥٢) .

وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٤٦٠) ، (١٤٢-٢٦) .

والآجري في الشريعة ص ٣٢٠ .

وابن أبي الدنيا في الأهوال ص ٩١ ، (٥٧) .

والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٥٤) باب ما ذكر في اليمين والكف .

والبغوي في شرح السنة (١٥/ ١١٠) كتاب الفتن ، باب قول الله عز وجل (**والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة**) (٤٣٠٣) .

وفي معالم التنزيل (٥/ ٢٧) سورة الزمر ، آية (٦٧) .

وابن منده في الرد على الجهمية ص ٧٥ ، (٣/ ٤٧) .

وفي التوحيد (٣/ ٩٨) ، (٤٩٣) .

ومن طريق ابن منده ، أخرجه ابن بلبان في المقاصد السنية ص ١٣٦ ، (١٤) .

وتابع عبد الله بن وهب ، ابن المبارك في روايته عن يونس .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٣٦٧) كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ﴿ **ملك الناس** ﴾ [1] ، (٧٣٨٢) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤٨) كتاب صفات المنافقين ، أول صفة القيامة (٢٣-٢٧٨٧) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤٠١) كتاب النعوت ، باب الملك (١/ ٧٦٩٢) .

وفي (٦/ ٤٤٧) كتاب التفسير ، سورة الزمر ، آية ٦٧ ، (١/ ١١٤٥٥) .

---

(١) سورة الناس ، آية ٢ .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (٢/ ٢٤٣) ، (٤٧٥) .

وابن ماجه في سننه (١/ ٦٨) في المقدمة ، باب فيما أنكرت الجهمية (١٩٢) .

وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٦٦) ، (١-٩٢) .

وابن منده في التوحيد (٣/ ٩٨) ، (٤٩٣) .

وابن البنّاء في المختار ص ١٣٣ ، (١٢١) .

والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦٤) أبواب ذكر الأسماء التي تتبع إثبات الإبداع .

والذهبي في السير (١١/ ٣٩١) ترجمة حرملة التجيبى .

وابن بلبان في المقاصد السنية ص ١٣٦ ، (١٤) .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، يونس بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبري في جامع البيان (٢٤/ ٢٧) سورة الزمر ، آية (٦٧) من طريق بشر بن شعيب ، قال : أخبرني أبي . قال : ثنا محمد بن مسلم بن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً بمثله .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

(أ) فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٨/ ٥٥١) كتاب التفسير ، سورة الزمر ، باب (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة . .الآية) (٤٨١٢) .

وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٦٨) ، (٣-٩٤) .

والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٧٢) باب ما ذكر في الأصابع .

ثلاثتهم من طريق الليث بن سعد ، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، بمثله .

(ب) وتابع عبيد الله بن أبي زياد ، ابن مسافر ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٤١) ، (٥٤٨) من طريق حجاج ابن أبي منيع ، عن جده (هو عبيد الله بن أبي زياد) عن الزهري ، به ، بمثله .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا ابن مسافر ، وابن أبي زياد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(جـ) شعيب بن أبي حمزة ، في الرواية الأخرى عنه :

وقد أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٣٩٣) كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ﴿ **لما خلقت بيدي** ﴾ [1] . (٧٤١٣) تعليقاً مجزوماً ، فقال : وقال أبو اليمان : أخبرنا شعيب ، عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « **يقبض الله الأرض** » .

وقد وصل رواية أبي اليمان :

الدارمي في سننه (٢/ ٤١٨) كتاب الرقاق ، باب في شأن الساعة (٢٧٩٩) .

وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٦٧) ، (٣-٩٣) عن محمد بن يحيى .

وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٤٣) ، (٥٤٩) عن عبيد الله بن فضالة .

وابن مندة في التوحيد (٣/ ٩٩) ، (٤٩٦) ، من طريق أبي زرعة الدمشقي .

أربعتهم قالوا : حدثنا أبو اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به ، بمثله .

ومن طريق الدارمي ، أخرجها الآجري في الشريعة ص ٣٢٠ .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣٤٣) .

(د) محمد بن الوليد الزبيدي :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٣٦٧) كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ﴿ **ملك الناس** ﴾ (٧٣٨٢) تعليقاً مجزوماً عن الزبيدي .

وقد وصل روايته ابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٦٩) ، (٣-٩٤) فقال : وثنا محمد (يعني ابن يحيى الذهلي) قال : ثنا إسحاق بن إبراهيم بن العلاء ، قال : ثنا عمرو بن الحارث ، قال : حدثني عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، قال : أخبرني الزهري ، به ، بمثله .

---

(١) سورة ص ، من آية (٧٥) .

ثم قال : قال لنا محمد بن يحيى : الحديثان محفوظان - يعني عن سعيد ، وأبي سلمة - .

كما وصلها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣٣٦) فأخرجه بإسناده إلى عبدالله ابن سالم [عن] الزبيدي .

(هـ) إسحاق بن يحيى العوصي :

وأخرج روايته البخاري في الموضع السابق ، تعليقاً مجزوماً عن إسحاق ابن يحيى .

وقد وصل روايته الذهلي في الزهريات (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٥/ ٣٣٧) فقال حدثنا يحيى بن صالح ، ثنا إسحاق بن يحيى ، به (يعني عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

(و) إسحاق بن راشد الجزري :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٣٨٥) ، (٦٧١) عن معلل قال : حدثنا عتاب بن بشير ، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، به ، بمثله ، وقال : لم يروه عن إسحاق إلا عتاب .

(طـ) معاوية بن يحيى الصدفي :

وقد أشار إلى روايته ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٦٧) وعزاه إلى ابن أبي حاتم .

فقال : وأخرجه ابن أبي حاتم ، من طريق الصدفي ، عن الزهري كذلك .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، سيما في الزهري [٢] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

أ - فمرة يُروى عنه هكذا .

ب - ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه ، غير ابنه بشر بن شعيب ، وهو ثقة [٣] .

وقد أخطأ ابن حبان حين نقل عن البخاري أنه قال : تركناه [٤] . . وإنما قال البخاري : تركناه حياً سنة اثنتي عشرة [٥] .

أما رواية شعيب الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير أبي اليمان الحكم بن نافع ، وهو ثقة ، ويقال إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة .

والذي يظهر أن كلا الروايتين عن شعيب ، محفوظتان ، حيث استويتا في عدد الرواة عنه ، وفي كونهما ثقتين .

وسيأتي الكلام عن مدى رجحان هذا الوجه في الخلاصة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة) .

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٢٣ ، (٦٨٨) وانظر التهذيب (١/ ٣٩٥) .

(٤) عن ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٣١٨) وعزاه للضعفاء لابن حبان ، ولم أقف عليه في المطبوع من المجروحين .

(٥) التاريخ الصغير (٣/ ٣٩٦) .

١ - **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، له بعض المناكير [١] .

٢ - **عبيد الله بن أبي زياد :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٢] .

٣ - **شعيب بن أبي حمزة :**

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها محفوظة عنه .

٤ - **محمد بن الوليد الزبيدي :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [٣] .

٥ - **إسحاق بن يحيى العوصي :**

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٤] .

٦ - **إسحاق بن راشد الجزري :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يَهِم فيه [٥] .

٧ - **معاوية بن يحيى الصدفي :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من رواية غير الشاميين عنه ، أما من رواية الشاميين فهو مستقيم الحديث [٦] .

ولم أتمكن من تحديد من روى عنه هل هو شامي أو لا ؟ لعدم وقوفي على من أخرج روايته ، وقد توبع من ثقات كما تقدم .

الخلاصة

فبناءً على ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، فإن قواعد الترجيح تقتضي رجحان الوجه الثاني، الذي رواه

---

(١) انظر ص ٣٠٤ .
(٢) انظر ص ٥٠٨ .
(٣) انظر ص ١٥٦ .
(٤) انظر ص ٣٤٨ .
(٥) انظر ص ٢١٤ .
(٦) انظر ص ٩٧٥ .

الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات .

غير أنه يمكن الجمع بين الوجهين ، والقول بأن الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة راجح أيضاً ، فكلاهما مسموعان للزهري ومحفوظان عنه ، وذلك لعدة أمور .

١ - أن شعيب بن أبي حمزة ، وهو ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه ، رواهما عنه وروايتاه محفوظتان عن شعيب كما تقدم .

٢ - إخراج البخاري لهما في صحيحه كما تقدم في التخريج ، وفي هذا يقول ابن حجر بعد أن نقل كلام الذهلي في أن الطريقين محفوظان : وصنيع البخاري يقتضي ذلك ، وإن كان الذي تقتضيه القواعد ترجيح رواية شعيب (يعني في روايته الثانية) لكثرة من تابعه ، لكن يونس كان من خواص الزهري الملازمين له [١] [٢] .

٣ - تصحيح غير واحد من العلماء لكلا الوجهين عن الزهري ، كالدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، والذهلي كما تقدم ، والبيهقي حيث قال : وكأنه (يعني الزهري) سمعه منهما (يعني سعيداً وأبا سلمة) جميعاً [٣] .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين صحيح ، وقد تقدم إخراج الشيخين للوجه الأول ، والبخاري وحده للوجه الثاني .

* * *

---

(١) ليس المعول في ترجيح رواية يونس ، على كونه من الملازمين له فقط ، لأنه كما تقدم في بيان حاله - مع ثقته ، قُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه - بل انضاف إلى هذا المرجح متابعة شعيب على إحدى الروايتين المحفوظتين عنه . وإخراج الشيخين لروايته في صحيحيهما .

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٦٧) .

(٣) الأسماء والصفات (٢/ ٥٤) .

الحديث (١١٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **يتقارب الزمان ، ويقبض العلم ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج** » قيل : ما الهرج ؟ قال : « **القتل** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة.

وخالفه يونس بن يزيد ، وإسحاق بن يحيى ، فروياه عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال عبد الرحمن بن يزيد بن جابر : عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة .

والمحفوظ : حديث حميد [١] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٣) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٦٦) كتاب الفتن ، باب من كره الخروج في الفتنة (٣٧٢٧٨) .

---

(٢) العلل للدارقطني (٩/ ١٨١) .

كلاهما عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **يتقارب الزمان ، وينقص العلم ، ويُلقى الشح ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج** » قالوا : يا رسول الله ما الهرج ؟ : قال : « القتل » .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٥٧) كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه ، (١٢-١٥٧) [١] .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٣٤٥) كتاب الفتن ، باب ذهاب القرآن بالعلم (٤٠٥٢) .

كلاهما عن ابن أبي شيبة .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ١٣) كتاب الفتن ، باب ظهور الفتن (٧٠٦١) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٨٣) ، (٤١٨) .

كلاهما من طريق عبد الأعلى .

وقال البزار :

وهذا الحديث لا نحفظه إلا عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، وقد خولف معمر فيه .

وذكر الدارقطني في التتبع ص ١٢١ ، أن حماد بن زيد تابع عبد الأعلى في روايته عن معمر ، ولم أقف عليها .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٥٢٥) عن وهب (بن جرير بن حازم) ، ثنا أبي ، قال : سمعت يونس يحدث ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ،

---

(١) وهم الحافظ المزي رحمه الله - في التحفة (٩/ ٣٣١) فوضع هذا الحديث من هذا الطريق من رواية مسلم في باب « حميد ، عن أبي هريرة » وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في النكت الظراف - بحاشية المرجع السابق .

أن أبا هريرة قال : فذكره بمثله ، غير أنه قال : « **ويفيض المال** » بدل « **ويقبض العلم** » .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٥٧) كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه (١١-١٥٧) .

وأبو داود في سننه (٤/ ٤٥٤) كتاب الفتن ، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٥٥) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٥١) كتاب التاريخ ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٦٦٧٦) .

وفي (٨/ ٢٥٣) ، (٦٦٨٢) .

وأخرجه كذلك في المجروحين (١/ ١٢) باب ذكر السنة في الأمر بجرح الضعفاء .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٢٧٦) .

أربعتهم من طريق يونس ، به ، بقوله « ويقبض العلم » .

وأخرج البخاري رواية يونس تعليقاً في الموضع السابق .

(**ب**) وتابع عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، يونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن فيل في جزئه (ق ١٢ ب) من طريق عمر بن عبدالواحد ، ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، حدثني الزهري ، به ، بمثل رواية معمر .

(**جـ**) وذكر الدارقطني أن إسحاق بن يحيى (العوصي) ، تابع يونس وعبدالرحمن بن يزيد في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم ، وقفت على رواة آخرين تابعوهم على هذا الوجه ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم وهم :

(**د**) **شعيب بن أبي حمزة** :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٤٥٦) كتاب الأدب ، باب حسن الخلق (٦٠٣٧) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٥٧) كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه (١١-١٥٧) .

والبزار في مسنده ، البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٣٥١) ، ٧٨٧٠) ثلاثتهم من طريق أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به بمثله .

وقال البزار :

وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري ، عن حميد ، إلا شعيب [١] .

ورواه معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

(هـ) محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

وأخرج روايته الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٣٦١) ،(٦٢٣) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ٢٧٦ أ) ، من طريق هشام بن عمار ، عن صدقة بن خالد ، قال : ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : حدثني ابن أخي الزهري ، قال : حدثني الزهري ، به بمثله .

وقال في الأوسط :

ولم يرو عن ابن جابر إلا صدقة بن خالد ، تفرد به هشام بن عمار .

ومن طريق الطبراني ، أخرجها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٢٧٧) .

وأخرج البخاري رواية ابن أخي الزهري تعليقاً في صحيحه - مع الفتح (١٣/ ١٣) كتاب الفتن ، باب ظهور الفتن (٧٠٦١) .

(و) الليث بن سعد :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٥٠ أ) من طريق عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن الزهري ، به بمثله .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، عن حميد ، إلا الليث ، وابن أخي الزهري [٢] .

---

(١) كلامه فيه نظر ، حيث تابعه غير واحد كما تقدم ولعله لم تصل البزار إلا رواية شعيب فقط .

(٢) كلامه فيه نظر ، حيث تابعه غير واحد كما تقدم .

ومن طريق الطبراني ، أخرجها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٢٧٦) .

كما أخرجها البخاري تعليقاً في الموضع السابق .

النظر في الاختلاف

تقدم فيما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد رواه عن معمر ، عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي ، وهو ثقة [٢] ، وأخرج روايته الشيخان كما تقدم .

وتابع حماد بن زيد ، عبد الأعلى على هذه الرواية ، وحماد : ثقة ، ثبت [٣] .

لكن الدارقطني أعل رواية معمر هذه بأنها غير محفوظة كما تقدم في كلامه عن الاختلاف ، وذلك لأنه خالف غير واحد من الثقات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الوجه الآتي بذكر « حميد بن عبد الرحمن » ، بدل « سعيد بن المسيب » .

بل إنه أورد هذا الحديث ضمن الأحاديث التى تتبع فيها الشيخين وانتقدهما في إخراجها ، وحمل العلة فيه على معمر وأنه وهم فيه ، وفي هذا يقول :

وقد تابع حماد بن زيد عبد الأعلى ، وقد خالفهما عبد الرزاق ، فلم يذكر أبا هريرة وأرسله ، ويقال : إن معمراً حدث به بالبصرة من حفظه ضمن أحاديث وهم في بعضها ، وقد خالفه فيه شعيب ، ويونس ، والليث بن سعد ، وابن أخي الزهري ، رووه عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

وقد أخرجا حديث حميد أيضاً [1] .

ووافق محقق كتاب التتبع ، الدارقطني في الحكم على رواية معمر بالشذوذ ، وذكر أن معمراً لم يضبط إسناد الحديث ، فتارة يرويه ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، وتارة يرويه عن همام ، عن أبي هريرة [2] ، وتارة يرسله [3] .

قلت : والذي يظهر أن ما ذهبا إليه فيه نظر ، وذلك لأن قواعد الترجيح ، وإن كانت تؤيد ما ذهبا إليه ، إلا أن ذلك يؤدي إلى الحكم على رواية أخرجها الشيخان بالشذوذ ، وهو أمر جد خطير ، خاصة وأنه يمكن الجمع بين الوجهين ، والقول بأن كلاهما محفوظان عن الزهري ، فهو مكثر ، وصاحب حديث ، فليس بغريب أن يكون قد سمع الحديث مرة بذكر حميد ، ومرة بذكر سعيد .

ثم إن لي سلفاً فيما ذهبت إليه ، حيث ذكر العلائي في جزء في تصحيح حديث القلتين ص ٢٦ الاختلاف المذكور عن الزهري ، ثم قال : وأخرجاه - يعني : الشيخين - من الطريقين ، ولم يؤثر ذلك في صحته ، ومثله كثير لا يُحصى .

ووافقه ابن حجر في ذلك ، حيث قال في الفتح (١٣/ ١٥) :

وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقين صحيحان ، فإنه وصل طريق معمر هنا ، ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب ، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدح ، لأن الزهري صاحب حديث ، فيكون الحديث عنده عن شيخين ، ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه ، إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح ، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة لما ذكرته أ هـ .

وأما ما ذهب إليه محقق كتاب التتبع من الاضطراب الذي وقع فيه معمر ،

---

(١) التتبع للدارقطني ص ١٢١ .

(٢) انظر صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة ص ٧٧ ، وأخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٥٨) عن محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام بن منبه ، عن أبي هريرة .

(٣) مصنف عبد الرزاق (١١/ ٣٦٤) كتاب الجامع ، باب الفتن (٢٠٧٥١) .

فأقول : إن هذا صورته صورة الاختلاف عن معمر ، وهو يتطلب دراسته للوصول إلى أي الأوجه راجحة عنه .

وتتلخص الأوجه المختلف فيها عن معمر في ثلاثة أوجه :

(أ) فمرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن همام بن منبه ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فتقدم أنه من روايتي عبد الأعلى - ثقة - وحماد بن زيد - ثقة ثبت .

وأما روايتاه الثانية والثالثة ، فلم أجد من روياهما عنه غير عبد الرزاق ، وقد تقدم في ترجمته أنه ثقة ، وعُد من أثبت أصحاب معمر ، وقد تكلم عنه من جانبين ، روايته أحاديث في فضائل أهل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [1] .

وهذا يعد اختلافاً داخلياً عن عبد الرزاق .

لكن الذي يظهر أن رواية عبد الرزاق الموصولة التي رواها عن معمر عن همام ، عن أبي هريرة أرجح من الرواية المرسلة ، وذلك لأن الرواية الموصولة رواها عنه : محمد بن رافع - كما في صحيح مسلم - وهو ثقة عابد [2] ، وأحمد بن يوسف النيسابوري ، راوي الصحيفة عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن همام ابن منبه ، عن أبي هريرة ، وهو ثقة حافظ ، وكان ثبتاً في عبد الرزاق [3] .

في حين أن رواية عبد الرزاق المرسلة ، لم يروها عنه غير إسحاق بن إبراهيم الدبري وهو صدوق له مناكير [4] ، فلا يقوى على مقاومة محمد بن رافع ، وأحمد بن يوسف .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٠٥٠ .

(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٨٦ ، (١٠٣) ، وانظر التهذيب (١/ ٨٠) .

(٤) انظر ص ٢٤٧ .

وإذا تبين عدم رجحان رواية عبد الرزاق المرسلة ، أمكن القول بأنه وجه غير محفوظ عن معمر أيضاً ، فلا يبقى بعد ذلك إلا الوجهين الآخرين عن معمر ، وهما : معمر ، عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، ومعمر عن همام ، عن أبي هريرة .

وهما وجهان محفوظان عن معمر ، حيث روى الوجه الأول عنه راويان ثقتان ، وقد أخرجه الشيخان ، وروى الوجه الثاني عبد الرزاق بن همام - على الرواية الراجحة عنه - وهو ثقة ، وعد من أثبت أصحاب معمر ، وقد أخرجها في صحيحه كما أسلفت .

وبناءً على ما تقدم يمكن دفع الاضطراب الذي ادّعاه محقق كتاب التتبع ، وتصفو رواية معمر التي معنا لهذا الوجه ، وبالتالي يمكن الحكم عليه بأنه محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢ - عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي :

وثقه ابن سعد [٢] ، وابن معين [٣] ، وأحمد [٤] ، وأبو داود [٥] ، والنسائي [٦] ، والعجلي [٧] ، والفسوي [٨] . وذكره ابن حبان في الثقات [٩] .

وقال أبو حاتم ، صدوق لا بأس به [١٠] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٦٩) .
(٣) تاريخ الدوري (٢/ ٣٦٢) .
(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٧) .
(٥) سؤالات الآجري (٥/ ق ٢٢) كما في الجامع في الجرح والتعديل (٢/ ١٠١) .
(٦) عن تهذيب الكمال (١٨/ ٨) .
(٧) ترتيب الثقات ص ٣٠٠ .
(٨) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٥٣) .
(٩) الثقات (٧/ ٨١) .
(١٠) الجرح والتعديل (٥/ ٣٠٠) .

وقال البخاري : أهل الكوفة يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر مناكير ، وإنما أرادوا عندي : عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وهو منكر الحديث [1] .

يعني : أن من ضعفه وهم فيه ، وإنما أراد ابن تميم ، وابن جابر ثقة .

فخلاصة حاله أنه ثقة .

ويظهر أنه روى الحديث مرتين عن الزهري ، مرة عنه مباشرة ، بلا واسطة ، ومرة بواسطة محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري ، حيث صرح بسماعه من الزهري ، ومن ابن أخيه كما تقدم في التخريج .

٣ - إسحاق بن يحيى العوصي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [2] .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [3] .

٥ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [4] .

٦ - الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك وابن عيينة ونحوهما [5] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، مما يجعله أحد الوجهين الراجحين عنه .

---

(١) ترتيب علل الترمذي (٢/ ٩٧٤) ، وانظر كلاماً لأبي حاتم بنحوه في العلل (١/ ١٩٧) .
(٢) انظر ص ٣٤٨ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) انظر ص ٢٦٠ .
(٥) انظر ص ٦١٤ .

الخلاصة

يتضح مما تقدم جلياً ، رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة لما أسلفت ، وقد رجحه الدارقطني كما تقدم في كلامه عن الاختلاف .

وكذلك الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فهو راجح أيضاً للأسباب التي قدمتها في دراسة هذا الوجه ، والله أعلم.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، فقد أخرجهما الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

* * *

الحديث (١١٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال لها : « **يا عائش ، هذا جبريل ، وهو يقرأ عليك السلام** . . . . الحديث » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه يونس ، وشعيب ، والنعمان بن راشد ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

وخالفهم معمر [١] ، فرواه عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

والصحيح : حديث أبي سلمة [٢] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين .

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح (٧/ ١٠٦) كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل عائشة رضي الله عنها (٣٧٦٨) ، عن يحيى بن بكير ، حدثنا الليث ،

---

(١) يعني : في إحدى الروايتين عنه ، إذ سيأتي في التخريج أنه وافق الذين رووا الوجه الآخر أيضاً .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ق ٧٣ ب) .

عن يونس ، عن ابن شهاب (قال) : قال أبو سلمة : إن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ يوماً : « **يا عائش ، هذا جبريل يقرئك السلام قلت** : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ، ترى مالا أرى - تريد رسول الله ﷺ - .

ومن طريقه في هذا الموضع ، أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٧/ ٩٠) ترجمة عائشة رضي الله عنها .

وأخرجه البخاري أيضاً في الأدب المفرد ص ٢٢٢ ، باب كيف رد السلام (١٠٦٨) .

وأحمد في مسنده (٦/ ١١٧) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٣٦)،(٨٩) .

ثلاثتهم من عدة طرق عن يونس .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، يونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٨١) كتاب الأدب ، باب من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً (٦٢٠١) .

وفي الأدب المفرد ص ١٧٨ ، (٨٥٠) .

وأحمد في مسنده (٦/ ٨٨) .

والدارمي في سننه (٢/ ٣٥٩) كتاب الاستئذان ، باب إذا أقرىء على الرجل السلام (٢٦٣٨) .

ثلاثتهم عن أبي اليمان - الحكم بن نافع - عن شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، به بنحوه .

وأخرجها من طريق أبي اليمان :

مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٩٦) كتاب فضائل الصحابة ، باب في فضل عائشة (٩١-٢٤٤٧) .

والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٢٨٥) كتاب عشرة النساء ، باب حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض (٢/ ٨٩٠/ ١١) .

وانظر كتاب عشرة النساء المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٣٣ ، (١٦) .

وفي المجتبى (٧/ ٦٥) .

وقال : هذا الصواب ، والذي قبله خطأ (يعني رواية معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة . وستأتي) .

وأخرجها أيضاً في الكبرى (٦/ ١٠٢) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا قيل له : إن فلاناً يقرأ عليك السلام (٩٠٢٠/ ٥) .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٢٩ ، (٣٧٩) .

وأخرجها أيضاً البغوي في شرح السنة (١٤/ ١٦٢) كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عائشة (٣٩٦١) .

وابن بلبان في المقاصد السنية ص ٣٨٥ ، (٧٤) .

كما أخرجها الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/ ١٤٦) تعليقاً عن شعيب .

(جـ) وتابع النعمان بن راشد ، يونس وشعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ٣٩٥) ، (٣٠١٨) .

والطبراني في المعجم الكبير ٢٣٠/ ٣٥) ، (٨٦) [١] .

وابن حجر في التغليق (٥/ ١٢٤) .

ثلاثتهم من طريق وهب بن جرير بن حازم ، ثنا أبي ، قال : سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٣٣) كتاب الاستئذان ، باب تسليم الرجال على النساء (٦٢٤٩) تعليقاً .

(د) وتابع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في كتاب عشرة النساء - المطبوع مستقلاً عن السنن

---

(١) سقط من المطبوع ذكر « الزهري » .

الكبرى - ص ٣٤ ، باب حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض (تابع حديث رقم ١٦) ، عن أحمد بن يحيى بن الوزير بن سليمان ، عن سعيد بن عفير ، عن الليث ، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عن الزهري ، عن [أبي سلمة] عن عائشة .

لكن جاء في المطبوع « عن عروة » والصحيح ما أثبته ، بدليل أن المزي أورد هذه الرواية في تحفة الأشراف (١٢/ ٣٦٤) بذكر : « أبي سلمة » .

وليس هذا الحديث في السنن الكبرى المطبوع ، ويظهر أنه ساقط منه الأصول الخطية له ، ولذلك لم يعزه محقق التحفة إلى عشرة النساء ، كما هي عادته .

ويدل على كونه ساقطاً ، أنه جاء فيه عقب رواية معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة - وستأتي - قول النسائي : وهذا الصواب لمتابعة شعيب ، وابن مسافر إياه على ذلك (انظر السنن الكبرى ٦/ ١٠٢) .

كما أخرج رواية ابن مسافر ، الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٣٦) ، (٨٨) من طريق الليث بن سعد ، بنحوه .

(هـ) وتابع معمر بن راشد - من رواية بعض أصحابه - من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وقد أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٣٣) كتاب الاستئذان ، باب تسليم الرجال على النساء (٦٢٤٩)

والترمذي في جامعه (٥/ ٧٠٥) كتاب المناقب ، باب فضل عائشة رضي الله عنها (٣٨٨١) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٠١) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا قيل له : إن فلاناً يقرأ عليك السلام (١٠٢٠٨/ ٤) وقال : هذا الصواب لمتابعة شعيب ، وابن مسافر إياه على ذلك .

وانظر عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٢٩ ، (٣٧٨) .

وأخرجها أيضاً في كتاب عشرة النساء المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٣٤ ، (تابع حديث رقم ١٦) لكن جاء في هذا الموضع ذكر « عروة » بدل « أبي سلمة » وهو

خطأ كما تقدم ، وليس هو في كتاب السنن الكبرى المطبوع ، وقد أورده المزي في تحفة الأشراف (١٢/ ٣٦٤) بذكر « أبي سلمة » .

وأخرجها ابن بلبان في المقاصد السنية ص ٣٨٦ ، حديث (٧٤) .

أربعتهم عن طريق عبد الله بن المبارك ، قال : أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، به ، بنحوه .

وتابع هشام بن يوسف ، ابن المبارك ، في روايته هذه عن معمر . وقد أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٣٠٥) كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة . (٣٢١٧) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٩/ ١١٢) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة (٧٠٥٦) . كلاهما عن طريق هشام بن يوسف ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وتابع محمد بن عمر الواقدي ، ابن المبارك وهشاماً ، في روايتيهما عن معمر ، وقد أخرج روايته ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨/ ٥٥) عن محمد بن عمر ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(و) وتابع زكريا بن عيسى الشعبي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق ١٨٩ ب) من طريق عمر بن أبي بكر الموصلي ، عن زكريا بن عيسى ، عن ابن شهاب ، به بنحوه ، وقال :

لم يرو هذا الحديث عن زكريا إلا عمر بن أبي بكر .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٤٢٩) كتاب الجامع . باب أزواج النبي ﷺ . (٢٠٩١٧) عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال لها : « **هذا جبريل ، وهو يقرأ عليك السلام** » فقالت : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ، ترى مالا نرى .

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٣٣١) ، (٣١٣-٨٥٦) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٤٣٠) ، (١٤٨٠) .

وأحمد في مسنده (٦/ ١٥٠) .

وفي فضائل الصحابة (٢/ ٨٦٩) باب فضائل عائشة أم المؤمنين ، (١٦٢٧) ، ثلاثتهم عن عبد الرزاق .

وأخرجه من طريق عبد الرزاق :

النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٢٨٥) كتاب عشرة النساء ، باب حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض (١٠/ ٨٩٠١) .

وانظر كتاب عشرة النساء المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٣٣ ، (١٥) .

وفي المجتبى (٧/ ٦٥) .

وأخرجه أيضاً في الكبرى (٦/ ١٠١) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا قيل له : إن فلاناً يقرأ عليك السلام (٣/ ١٠٢٠٧) .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٢٩ ، (٣٧٧) .

وأخرجه أيضاً ابن السني في عمل اليوم والليلة ص ١٢٠ ، باب كيف يرد السلام إلى من بلغه السلام (٢٣٩) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٣٦) ، (٨٧) .

والجوزقاني في الأباطيل (٢/ ٢٦٩) باب التسليم ، (٦٧٢) .

وقال : هذا حديث صحيح [١] ، اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيحين من حديث الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

النظر في الاختلاف

مما تقدم يتضح أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) يعني : بالإسناد الذي ساقه بعده لأن الإسناد الأول الذي أورده معلول كما تقدم في كلام الدارقطني .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه (١) .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري (٢) .

٣ - النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف (٣) .

٤ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير (٤) .

٥ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة (٥) .

وقد اختلف عن معمر في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

(٣) انظر ص ٣٤١ .

(٤) انظر ص ٣٠٤ .

(٥) انظر ص ١٦٦ .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر [١] .

- هشام بن يوسف الصنعاني : ثقة [٢] .

- محمد بن عمر الواقدي : متروك الحديث مع سعة علمه [٣] ، فلا يعوَّل على روايته هذه .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير عبد الرزاق ، وقد تقدمت ترجمته وأنه ثقة حافظ تكلم فيه من جانبين ، روايته أحاديث في فضائل أهل البيت ، مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [٤] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن معمر ، هي روايته الأولى ، حيث رواها عنه ابن المبارك ، وهشام بن يوسف ، وهما ثقتان ، فترجح روايتاهما على رواية عبد الرازق ، ولذلك أخرجها البخاري في صحيحه كما تقدم .

كما يظهر أن الحمل في رواية معمر الثانية على عبد الرزاق ، لأن الرواة لها عنه ثقات أثبات ، كأحمد بن حنبل ، وابن راهويه ، ولعله وهم في روايته هذه ، وربما كان منشأ الوهم من كون عروة بن الزبير ، مشهوراً بالرواية عن خالته عائشة ، أكثر من أبي سلمة فسبق ذلك إلى ذهنه ، فحدث بالحديث بذكر « عروة » مع أن الصحيح أنه من رواية أبي سلمة ، والله أعلم .

٦ - زكريا بن عيسى الشعبي :

تقدمت ترجمته ، وأنه منكر الحديث ، ضعيف [٥] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، وقد صوبه النسائي والدارقطني ، وأخرجه الشيخان في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم في التخريج ، مما يجعله أرجح الوجهين عن الزهري .

---

(١) انظر ص ٣٣٥ .
(٢) انظر ص ٥٢٨ .
(٣) تقريب التهذيب ص ٤٩٨ ، (٦١٧٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ٣٢٣) .
(٤) انظر ص ١٦٨ .
(٥) انظر ص ١٧٧٧ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد - من رواية عبد الرزاق عنه - وقد تقدم بيان حالهما ، والكلام على هذا الوجه قريباً ، وأنه وجه غير محفوظ عن معمر ، والحمل فيه على عبد الرزاق .

وبالتالي فإنه وجه مرجوح عن الزهري .

الخلاصة

يتضح مما تقدم قريباً ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة على الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة ، وذلك لما أسلفت .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما من عدة طرق .

* * *

الحديث (١١٩)

وسئل الدارقطني عن حديث حميد ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **ليس الشديد بالصُّرعة** » قالوا : ما الشديد ؟ قال : « **الذي يملك نفسه عند الغضب** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه يونس ، [والزبيدي] ، وشعيب ، ومعمر ، والجراح بن المنهال ، عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة .

وخالفهم مالك ، وأبو أويس ، روياه عن الزهري ، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة .

وأرجو أن يكون القولان محفوظين (١) (٢) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

(أ) فذكر الدارقطني أن يونس بن يزيد رواه هكذا عن الزهري . .

---

(١) جزم الدارقطني في هذا الموضع بكون الوجهين محفوظان ، مع أنه نفسه توقف في الحكم على أيهما الراجح في موضع آخر ، وسيأتي بيانه في التخريج .

(٢) العلل للدارقطني (٣/ق ١٧٠ أ) (١٠/ ٢٤٩) .

وقد أورد روايته الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٤ أ) .

وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٢١) .

والبيهقي في الأدب ص ٥٤ ، باب كظم الغيظ ، (١٥٤) .

ثلاثتهم تعليقاً .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، يونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠١٤) كتاب البر والصلة ، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب (١٠٨-٢٦٠٩) عن حاجب بن الوليد ، حدثنا محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري أخبرني حميد بن عبدالرحمن ، أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **ليس الشديد بالصُّرعة** » قال : فالشديد أيُّمَ هو يا رسول الله ؟ قال : « **الذي يملك نفسه عند الغضب** » .

وأوردها الدارقطني ، وابن عبد البر ، والبيهقي في المواضع السابقة ، تعليقاً .

(جـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠١٥) كتاب البر والصلة ، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب (١٠٨-٢٦٠٩) .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٥) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب من الشديد ؟ (٢/ ١٠٢٢٧) ، وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٣٣ ، (٣٩٧) .

والطبراني في مكارم الأخلاق ص ٥٣ ، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب (٣٦) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣٠٥) باب في حسن الخلق ، فصل في التواضع . (٨٢٦٨) أربعتهم من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع أخبرنا شعيب ، عن ابن شهاب ، به بمثله .

(د) وتابع معمر بن راشد من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٨٨) كتاب الجامع ، باب الغضب والغيظ . (٢٠٢٨٧) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٨) عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق :

مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠١٥) كتاب البر والصلة ، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب (١٠٨-٢٦٠٩) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٣٤٨) ، (٧٨٠) ، وقال :

وهذا الحديث قد روي عن أبي هريرة من غير وجه ، وهذا الإسناد أصح إسناد يُروى عن أبي هريرة في ذلك [١] .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٣٥) كتاب الشهادات ، باب شهادة أهل العصبية .

وفي الآداب ص ٥٤ ، باب كظم الغيظ (١٥٤) .

وفي شعب الإيمان (٦/ ٣٠٥) باب في حسن الخلق ، فصل في ترك الغضب (٨٢٦٧) .

وتابع عبد الأعلى ، عبد الرزاق ، في روايته هذه ، عن معمر .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٨) عن عبد الأعلى .

كما أخرجها من طريق عبد الأعلى :

النسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٥) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب من الشديد ؟ (٣/ ١٠٢٢٨) وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص٣٣ . (٣٩٨) .

والآجري في أدب النفوس ص ١٥ . (٣) .

---

(١) يظهر أنه يريد ترجيح هذا الوجه على الآخر .

(هـ) وذكر الدارقطني أن الجراح بن المنهال ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم أقف على من أخرج روايته .

(و) نعم ، وقفت على رواية لمالك ، تابع فيها من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وقد أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٢١) حيث قال - بعد أن أورد رواية الموطأ - :

هكذا هو في الموطأ عند جماعة رواته فيما علمت .

ورواه شيخ يسمى حاتم بن منصور ، عن مطرف ، عن مالك ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، فأخطأ على مالك ، وإنما رواية مالك فيه : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

قلت : وأخرج الطحاوي من هذا الوجه في مشكل الآثار (٢/ ٢٥٤) بإسناد قال فيه :

حدثنا أبو أمية أحمد بن صالح الوحاظي ، ثنا يحيى بن يحيى ، ثنا الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن فذكر الحديث بمثله .

ويحيى بن يحيى هذا الغالب أنه التميمي ، فهو من رجال الطحاوي [1] ، لكنه لا يروي عن الزهري مباشرة ، وإنما بواسطة مالك .

ويظهر أنه حصل سقط في المطبوع ، ودخل إسناد في آخر ، وذلك لأن مسلماً روى الحديث عن يحيى بن يحيى هذا ، عن مالك ، عن الزهري ، بذكر « سعيد ابن المسيب » لا « حميد بن عبد الرحمن » .

(ز) وتابع عقيل بن خالد أيضاً ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، مع أنه أشار إليها في موضع آخر .

وقد أوردها الدارقطني نفسه في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٤ أ) .

وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٢١) .

---

(١) انظر كشف الأستار - عن رجال معاني الآثار للسندي - ص ١١٥ .

كلاهما تعليقاً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ - برواية يحيى بن يحيى - (٢/ ٩٠٦) كتاب حسن الخلق ، باب ما جاء في الغضب (١٢) .

وبرواية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ص ٧٠ ، (١٧) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٧٧) ، (١٨٩٢) ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **ليس الشديد بالصرعة ، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب ؟**

ومن طريق مالك أخرجه :

أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٦) و (٢/ ٥١٧) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢١٦) كتاب الأدب ، باب ما ذكر في الغضب (٢٥٣٨٥) .

والبخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥١٨) كتاب الأدب ، باب الحذر من الغضب (٦١١٤) .

وفي الأدب المفرد ص ٢٧٩ ، باب الغضب (١٣٥٤) .

ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠١٤) كتاب البر والصلة ، باب من يملك نفسه عند الغضب (١٠٧-٢٦٠٩) .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٥) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب من الشديد ؟ (١/ ١٠٢٢٦) وانظر عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٣٣ ، (٣٩٦) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٧٥) ، (٣٩٦) وقال : وهذا الحديث قد رواه غير مالك عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

وقال مالك : عن الزهري ، عن سعيد .

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٢٥٤) .

وابن قتيبة في عيون الأخبار (١/ ٢٨٢) باب الحلم والغضب .

والآجري في أدب النفوس ص ١٥ ، (٤) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٥١) ، (١٤٦-١٨) .

والقضاعي في مسند الشهاب (٣/ ٣١٣) ، (١٣١٣) .

والسهمي في تاريخ جرجان ص ٤٥١ ، ترجمة ، أبي عبد الله محمد بن الحسين الفارسي .

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ١٥٩) كتاب الاستئذان ، باب ما يحذر من الغضب (٣٥٨١) .

وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٢٢) .

والعلائي في بغية الملتمس ص ١٧٢ .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٤١) كتاب الشهادات ، باب الشاعر يكثر الوقيعة في الناس .

وفي الآداب ص ٥٥ ، باب كظم الغيظ (١٥٥) .

وفي شعب الإيمان (٦/ ٣٠٦) باب في حسن الخلق ، فصل في ترك الغضب (٨٢٧٠) (٨٢٢٧١) (٨٢٧٢) .

وفي الأربعين الصغرى ص ١٦٤ ، (١١٠) .

وسبط ابن الجوزي في الجليس الصالح ص ٢٥ .

كما أخرج رواية مالك هذه ، الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٣ أ) وقال :

روى مالك في الموطأ عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « ليس الشديد بالصُّرعة » .

وتابعه أبو أويس .

وقال ابن المديني : سماعهما في كتاب واحد .

ورواه يونس ، وعقيل ، ومعمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، والزبيدي ، وغيرهم عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبي هريرة .

والله أعلم بالصواب .

(ب) وتابع أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله ، مالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته أبو داود السجستاني في مسند مالك (كما في النكت الظراف لابن حجر بحاشية تحفة الأشراف (١٠/ ٤١) .

كما أوردها الدارقطني في الموضع السابق كما تقدم .

وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٢١) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣٠٦) .

وفي الآداب ص ٥٥ ، (١٥٥) .

ثلاثتهم تعليقاً .

وقال البيهقي في الآداب : وكأنه (يعني : الزهري) سمع منهما (يعني : سعيداً وحميداً) .

(جـ) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، مالكاً ، وأبا أويس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أوردها حمزة بن محمد الكناني (كما في تحفة الأشراف ١٠/ ٤١) فقال : لا أعلم أحداً رواه غير مالك ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري - يعني عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ورواه أكثر الناس عن الزهري ، عن حميد .

وكلاهما محفوظ .

وقد تعقبه ابن حجر في النكت الظراف بمتابعة أبي أويس ، كما تقدم .

كما أوردها ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣٢١) تعليقاً .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحابه [٢] .

شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

٥ - الجراح بن المنهال :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [٥] ، فلا يعتد بروايته هذه .

٦ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحابه على الإطلاق [٦] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ٥٢٩ .
(٦) انظر ص ١٩٣ .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه ، هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه صراحة غير مطرِّف بن عبد الله المدني ابن أخت مالك ، وهو ثقة ، ولم يصب ابن عدي في تضعيفه [١] ، لكن روايته معلولة من جهة الراوي عنه ، حاتم بن منصور ، حيث وصفه ابن عبد البر بأنه أخطأ في هذا الحديث ، ولم أقف له على ترجمة فيما توفر لي من كتب الرجال ، وقد خالف في روايته الأكثرين من أصحاب مالك الذين رووا الوجه الآخر عنه ، ومنهم رواة الموطأ كما تقدم ، وفيهم الثقات الأثبات ، كعبد الله بن يوسف التنيسي [٢] . الذي دخل البخاري من طريقه ، ويحيى بن يحيى التميمي النيسابوري [٣] الذي دخل من طريقه مسلم .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن رواية مالك لهذا الوجه غير محفوظة عنه .

٧ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحابه [٤] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، باستثناء رواية مالك لكونها غير محفوظة عنه ، ورواية الجراح بن المنهال لأنه متروك ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه ، مما يجعله أحد الوجهين الراجحين عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

---

(١) انظر ص ٧٠٠ .

(٢) انظر ص ٣٣٨ .

(٣) انظر ص ٣٣٧ .

(٤) انظر ص ١٨٥ .

١ - **مالك بن أنس** :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها المحفوظة عنه .

٢ - **أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهةضبطه [١] . وقد تابعه مالك عليه .

٣ - **عبد الرحمن بن إسحاق ، عباد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٢] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثلاثة ، أقواهم مالك بن أنس ، وقواعد الترجيح تقتضي رجحان الوجه الأول على هذا الوجه ، وذلك لكثرة الرواة له ومعظمهم من الثقات الأثبات ، لكن رواية مالك لهذا الوجه الذي معنا وهو من هو في جلالته وثقته ، إضافة إلى كونه أثبت أصحاب الزهري عند الجمهور ، جعلت كفة هذا الوجه مساوية لكفة الوجه الأول ، ولذلك أخرج الشيخان رواية مالك ، وحكم غير واحد من الأئمة كحمزة الكناني ، والبيهقي ، إضافة إلى الدارقطني برجحان الوجهين ، وأنهما محفوظان عن الزهري ، وهو الصحيح .

الخلاصة

يتضح مما تقدم رجحان الوجهين اللذين اختلف فيهما عن الزهري ، وذلك للأسباب التي تقدم ذكرها قريباً ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، حيث أخرج الشيخان في صحيحيهما الوجه الثاني وأخرج مسلم وحده الوجه الأول .

* * *

---

(١) انظر ص ٢٣٧ .

(٢) انظر ص ٢٢٠ .

الحديث (١٢٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة ، **أن النبى ﷺ كان يغتسل في إناء هو الفَرَق** [١] **، وكنت أغتسل أنا وهو من إناء واحد** .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، ومعمر ، والأوزاعي ، وجعفر بن برقان ، وبحر السقاء ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وخالفهم إبراهيم بن سعد ، فرواه عن الزهري ، عن القاسم بن محمد ، [عن] عائشة .

والقول قول من قال : عروة [٢] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

---

(١) الفَرَقَ : بالتحريك ، مكيال يسع ستة عشر رطلاً ، وهي اثنا عشر مداً أو ثلاثة آصع عند أهل الحجاز ، وقيل : الفَرَق خمسة أقساط ، والقسط نصف صاع ، فأما الفَرَق بالسكون فمائة وعشرون رطلاً (النهاية ٣/ ٤٣٧) .

وسيأتي في التخريج تفسير الزهري للفَرَق بأنه خمسة أقساط ، وأن القسط أربعة أرطال ، فيكون الفَرَق عشرين رطلاً .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ق ٢٤ ب) .

(أ) فرواه إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٩٢) ، (١٣-٥٥٧) .

والحميدي في مسنده (١/ ٨٦) ، (١٥٩) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٦٦) كتاب الطهارة ، باب في الجنب كم يكفيه . . ؟ (٧٠٧) .

وأحمد في مسنده (٦/ ٣٧) .

أربعتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة عن عائشة : كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وكان يغتسل من القدح ، وهو الفَرَقَ .

ولم يذكر ابن أبي شيبة قولها « **كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد** » .

كما أخرجه من طريق سفيان :

مسلم في صحيحه (١/ ٢٥٥) كتاب الحيض ، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (٤١-٣١٩) .

وابن ماجه في سننه (١/ ١٣٣) كتاب الطهارة ، باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد (٣٧٦) .

وابن الجارود في المنتقى ص ٢٩ (٥٧) .

وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٣٧) ، (٤٥٤٦) .

والحربي في غريب الحديث (٢/ ٢٤٦) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٤٩٢) كتاب الطهارة ، باب فضل الجنب (١٤٧٢) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٠٠٨) .

ستتهم من طريق سفيان به . بمثله ، وهو عند ابن ماجه ، والحربي ، مختصراً .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، سفيان بن عيينة، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٢٦٧) كتاب الطهارة ، باب الجنبان يشرعان جميعاً (١٠٣٧) عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : **كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ في إناء واحد قدر الفَرَق** .

وأخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ١٤٥) ، (٩١-٦٣٤) .

وأحمد في مسنده (٦/ ١٩٩) .

وابن الكمال المقدسي في المنتقى من حديث الزهري (ق ١٤٣ ب) .

ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق :

النسائي في السنن الكبرى (١/ ١٦) كتاب الطهارة ، باب اغتسال الرجل والمرأة (٢/ ٢٣٥) .

وفي المجتبى (١/ ١٠٦) .

وابن المنذر في الأوسط (١/ ٢٩٦) كتاب المياه ، باب تطهر كل واحد من الرجل والمرأة بفضل طهور صاحبه (حديث ٢٠٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٩٤) كتاب الطهارة ، باب لا وقت فيما يتطهر به المتوضىء والمغتسل .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٠١) .

(جـ) وتابع الأوزاعي ابنَ عيينة ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته الدارمي في سننه (١/ ٢٠٩) كتاب الطهارة ، باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد (٧٤٩) ، عن محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية معمر .

(د) وتابع جعفر بن برقان ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته الدارمي في الموضع السابق ، حديث رقم (٧٥٠) عن جعفر ابن عون ، أنبأنا جعفر بن برقان ، عن الزهري ، به بنحو رواية معمر .

ومن طريق جعفر بن برقان ، أخرجها :

الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٨) .

وتمام الرازي في فوائده (٢/ ٢٧٥) ، (١٧٢٩) .

(هـ) وتابع بحر السقاء من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني/ ق١٨١ب) من طريق الحارث بن مسلم ، عن بحر السقاء به بزيادة : كان رسول الله ﷺ يضاجعني وأنا حائض ، وقال الطبراني : لم يروه عن بحر السقاء إلا الحارث بن مسلم .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(و) محمد بن أبي ذئب :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٣٦٣) كتاب الغسل ، باب غسل الرجل مع امرأته (٢٥٠) .

والطيالسي في مسنده ص ٢٠٣ ، ١٤٣٨٠) .

كلاهما عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به بنحو رواية معمر .

وأخرجها من طريق ابن أبي ذئب :

الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٩٣) كتاب الطهارة ، باب لا وقت فيما يتطهر به المتوضىء والمغتسل .

والبغوي في شرح السنة (٢/ ٢٢) كتاب الطهارة ، باب غسل الرجل مع المرأة (٢٥٥) .

وفي الأنوار (٢/ ٦٥٨) باب في قَدَحه وصحفته [١] ، (١٠٢٩) .

(ز) مالك بن أنس :

وأخرج روايته في الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ٤٤) كتاب الطهارة ، باب العمل في غسل الجنابة (٦٨) .

وبرواية القعنبي ص ٥٤ . باب العمل في الغسل من الجنابة .

---

(١) الصَّحفة : إناء كالقصعة المبسوطة ونحوها ، وجمعها صحاف (النهاية ٣/ ١٣) .

ومن طريق القعنبي ، أخرجها الغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٨٤) ، (١٨١/ ٤٢) .

وبراوية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ص ٨٦ ، (٣٤) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ٥٠) ، (١٢١) ، عن ابن شهاب ، به بنحو رواية معمر .

وأخرجها من طريق مالك :

مسلم في صحيحه (١/ ٢٥٥) كتاب الحيض ، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (٤٠/ ٣١٩) .

وأبو داود في سننه (١/ ١٦٥) كتاب الطهارة ، باب في مقدار الماء الذي يجزىء في الغسل (٢٣٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١١/ ١٩٤) كتاب الطهارة ، باب لا وقت فيما يتطهر به المتوضىء والمغتسل .

والرافعي في التدوين (١/ ٤٨٦) ترجمة محمد بن عيسى بن حربويه .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٧) ترجمة جعفر بن محمد بن الحسين .

(حـ) الليث بن سعد :

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٢٥٥) كتاب الحيض ، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (٤١-٣١٩) عن قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن رمح ، كلاهما عن الليث ، عن الزهري ، به بلفظ : **كان رسول الله ﷺ يغتسل في القَدَح ، وهو الفَرَقَ ، وكنت أغتسل أنا وهو في الإناء الواحد .**

كما أخرجها من طريق الليث :

النسائي في السنن الكبرى (١/ ١١٥) كتاب الطهارة ، باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للغسل (٢/ ٢٣١) بالجزء الأول من المتن .

وفي (١/ ٧٨) كتاب الطهارة ، باب الطهارة بفضل الجنب (٧٣) .

وفي المجتبى (١/ ٥٠) كتاب الطهارة ، باب فضل الجنب .

وفي (١/ ١٤٦) كتاب المياه باب الرخصة في فضل الجنب ، في جميع هذه المواضع بالجزء الثاني من المتن .

كما أخرجها في المجتبى (١/ ١٠٥) كتاب الطهارة ، باب ذكر القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للغسل الحديث بتمامه .

وأخرجها من طريق الليث أيضاً .

ابن ماجه في سننه (١/ ١٣٣) كتاب الطهارة ، باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد (٣٧٦) بالجزء الثاني من المتن .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٩١٩٣ كتاب الطهارة ، باب لا وقت فيما يتطهر به المتوضىء والمغتسل .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٠١) الحديث بتمامه .

(ط) عبد الملك بن جريج :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٢٦٧) كتاب الطهارة ، باب الجنبان يشرعان جميعاً (١٠٣٧) عن ابن جريج ، عن الزهري ، به ، بالجزء الثاني من المتن .

وأخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ١٤٥) ، (٩١-٦٣٤) .

وأحمد في مسنده (٦/ ١٩٩) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق :

النسائي في السنن الكبرى (١/ ١١٦) كتاب الطهارة ، باب اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من الإناء الواحد (٢/ ٢٣٥) .

وفي المجتبى (١/ ١٠٦) كتاب الطهارة ، باب ذكر الدلالة على أنه لا وقت لذلك .

وابن المنذر في الأوسط (١/ ٢٩٦) كتاب المياه ، باب تطهر كل واحد من الرجل والمرأة بفضل طهور صاحبه (حديث ٢٠٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٩٤) كتاب الطهارة ، باب لا وقت فيما يتطهر به المتوضىء والمغتسل .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٠١) .

(ي) أيوب بن موسى الأموي :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٢٤٣) (٣٧٨) عن أحمد بن رشدين ، قال : حدثنا محمد بن عيسى بن جابر الصعيدي ، عن أبيه عيسى بن جابر ، عن أيوب بن موسى ، عن الزهري ، به الحديث بتمامه .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن موسى إلا عيسى بن جابر الصعيدي ، تفرد به ابنه عنه ، ولم يكتبها إلا ابن رشدين .

(ك) صالح بن أبي الأخضر :

وأخرج روايته إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٩٣) ، (١٤-٥٥٨) عن النضر (بن شميل) ، نا صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به ، بالجزء الثاني من المتن .

(ل) إسحاق بن راشد :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٠٣) ، (١٢٠٠) من طريق عبيد الله بن معمر ، عن إسحاق بن راشد ، به ، بنحوه ، وسكت عنه .

(م) محمد بن أبي حفصة :

وأخرج روايته أبو علي الهروي في فوائده - انتخاب الدارقطني - (٢/ ١/ ق ١٨ أ) .

كما أخرج هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٦١) فقال :

سئل أبو زرعة عن حديث رواه مالك وابن عيينة ، وغيرهما ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة **أن رسول الله ﷺ كان يغتسل من إناء هو الفَرَق** .

ورواه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ هذا الحديث ؟

فقال أبو زرعة : الحديث عندي حديث عروة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة) .

فرواه النسائي في المجتبى (١/ ١٦٥) كتاب الغسل والتيمم ، باب الدليل على أنه لا توقيت في الماء الذي يغتسل فيه ، عن القاسم بن زكريا بن دينار ، قال : حدثني إسحاق بن منصور ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن القاسم ابن محمد ، عن عائشة قالت : **كان رسول الله ﷺ يغتسل من إناء واحد وهو الفَرقُ ، وكنت أغتسل أنا وهو من إناء واحد .**

كما أخرجها من طريق إبراهيم بن سعد :

أبو يعلى في مسنده (٧/ ٣٨٤) ، (٤٤١٢) ، وقال في آخره :

قال إبراهيم : قال الزهري : وأظن الفَرَق يومئذ نحواً من خمسة أقساط .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٤٠٥) ، (٤١٦-٩٥٩) و(٣/ ٩٨٣) ،(١١٦٣-١٧٠٥) .

وابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٧) ترجمة إبراهيم بن سعد ، وقال :

وهذا الحديث أيضاً يرويه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن القاسم ، عن عائشة ، وأصحاب الزهري خالفوه ، فرووه عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

وأبو بكر الشافعي في فوائده (١/ ٤١٢, ٤١٣) ، (٥٧٢, ٥٧٣, ٥٧٤) من عدة طرق عن إبراهيم بن سعد .

والطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ١٩٩) ، (٢٤١٢) وقال :

لم يرو هذا الحديث عن الزهري ، عن القاسم ، إلا إبراهيم .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٩٤) كتاب الطهارة ، باب : لا وقت فيما يتطهر به المتوضىء والمغتسل .

ونقل في آخره قول الزهري في تحديد الفَرقِ ، وذكر أن القسط أربعة أرطال .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٠١) .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٧١) ترجمة إبراهيم الحربي .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

فأما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحابه [١] .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [٢] .

٣ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قُدّم غيره من الثقات عليه [٣] .

٤ - جعفر بن برقان :

تقدمت ترجمته وأنه ضعيف في الزهري ، ثقة في ميمون بن مهران ويزيد الأصم ، صدوق فيما عداهم [٤] .

٥ - بحر السقاء :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك [٥] .

٦ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته عند التعارض [٦] .

٧ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أوثق أصحابه على الإطلاق [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٦٦ .
(٣) انظر ص ١٥٤ .
(٤) انظر ص ٧١٤ .
(٥) انظر ص ٣٩٩ .
(٦) انظر ص ٢٨٥ .
(٧) انظر ص ١٩٣ .

٨ - **الليث بن سعد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك وابن عيينة فلا يقدم عليه أحدهم عند المخالفة [١] .

٩ - **عبد الملك بن جريج** :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [٢] .

١٠ - **أيوب بن موسى الأموي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، متفق على توثيقه [٣] .

١١ - **صالح بن أبي الأخضر** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، وفي غيره [٤] .

١٢ - **إسحاق بن راشد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يهم فيه [٥] .

١٣ - **محمد بن أبي حفصة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٦] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات وفيهم من عُد أوثق أصحابه على الإطلاق وهو مالك بن أنس ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، وقد رجحه غير واحد من العلماء ، ووافقهم الدارقطني في ذلك .

فكل القرائن تجعله أقرب الوجهين المختلف فيهما عن الزهري ، إلى الرجحان .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة) .

---

(١) انظر ص ٦١٤ .
(٢) انظر ص ٢٤٤ .
(٣) انظر ص ١٣٥٤ .
(٤) انظر ص ١٩٠ .
(٥) انظر ص ٢١٤ .
(٦) انظر ص ١٥٧ .

فلم أجد من رواه عنه غير إبراهيم بن سعد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقةحجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فربما أخطأ [1] .

والذي يظهر - والله أعلم - أنه حدث بهذا الحديث من حفظه فأخطأ ، وخالف الأكثر والأوثق من أصحاب الزهري ، الذين رووا الحديث عنه بذكر « عروة » بدل « القاسم بن محمد » والدارقطني وإن كان قد اقتصر على ذكر خمسة من أصحاب الزهري الذين رووا الأول - الراجح - عنه ، والثقات من هؤلاء الخمسة ثلاثة فقط ، غير أن التخريج زاد خمسة من الثقات تابعوهم على رواية هذا الوجه ، وفيهم مالك بن أنس الذي عُد أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق .

وهذا يؤيد ما ذهب إليه العلماء من الحكم برجحان الوجه السابق ، وشذوذ رواية إبراهيم بن سعد لهذا الوجه ، ولم أجد من خالفهم في ذلك غير ابن حجر الذي قال :

ويحتمل أن يكون الزهري له فيه شيخان ، فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى [2] .

قلت : وهو احتمال غير وارد لأمور :

١ - أن قواعد الترجيح لا تساعده في ذلك ، خاصة وأن القرائن التي سبق ذكرها في ترجيح الوجه السابق قوية الدلالة على أن هذا الوجه الذي معنا غير محفوظ من رواية الزهري .

٢ - أن إبراهيم بن سعد لم يوثَّق توثيقاً مطلقاً ، بل قيد توثيقه بما إذا حدث من كتابه ، لأنه قد يهم ويخطىء إذا حدث من حفظه ، وهذا واضح في روايته التي معنا ، ولذلك أخرجها ابن عدي في ترجمته كما تقدم .

٣ - أني لم أجد لابن حجر سلفاً فيما ذهب إليه ، بل إن من سبقوه قد أعلوا الحديث بذكر « القاسم بن محمد » من رواية الزهري عنه ، ومنهم أبو زرعة الذي تقدم كلامه في هذا الشأن ، ويظهر أن مسلماً تابعه في ذلك فلم

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .

(٢) فتح الباري (١/ ٣٦٣) .

يخرج رواية الزهري هذه في صحيحه لكونها معلولة ، حيث عرض كتابه على أبي زرعة فأشار عليه ، بتنقيته من الأحاديث المعلولة [1] . ولعل رواية إبراهيم ابن سعد التي معنا منها .

وبناءً على ما تقدم يمكن الحكم على هذا الوجه بأنه غير محفوظ عن الزهري ، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة ، على الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، وذلك للأسباب التي تقدم ذكرها قريباً ، وقد رجحه الدارقطني وغيره من العلماء .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما مر في التخريج .

* * *

(١) عن شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥) .

الحديث (١٢١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « **ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه الليث بن سعد ، وابن جريج ، والأوزاعي ، وابن عيينة ، ومعمر ، وصالح بن كيسان ، وعباد بن إسحاق ، ونصر مولى الزهري، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورواه محمد بن إسحاق ، عن الزهري عن حنظلة بن علي الأسلمي، عن أبي هريرة .

قاله محمد بن سلمة ، عن ابن إسحاق ، وقال فيه : « وليسلكن فج الروحاء (١) ، حاجاً أو معتمراً ، أو [لَيُثْنِيَنَّهما] (٢) . (٣) .

---

(١) مكان بين مكة والمدينة ، كان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وعام الحج (معجم البلدان ٤/ ٢٣٦) .

(٢) أي : يجمع بين الإثنين ، الحج والعمرة .

(٣) يظهر أن هذا المتن تكملة للمتن السابق ، بدليل العطف في قوله « .. وليسلكن فج الروحاء ، » وقد جاء سفيان بن حسين بالحديث بتمامه بكلا المتنين - كما سيأتي في التخريج - وكذلك يونس بن يزيد ، لكنه أورده مختصراً ، وعليه فالاختلاف في السند لا في المتن ، وغاية ما فيه أن كل فريق اقتصر على بعض المتن سوى من ذكرت.

ورواه عن الزهري بهذا الإسناد [1] : الأوزاعي أيضاً ، والليث بن سعد ، وعبد العزيز بن عبد الله [بن] أبي سلمة . والقولان صحيحان، فإن الليث بن سعد والأوزاعي [2] ، أتيا بالقولين معاً [3] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه في سنده من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن حنظلة بن علي الأسلمي ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٤١٤) كتاب البيوع ، باب قتل الخنزير (٢٢٢٢) - واللفظ له - .

ومسلم في صحيحه (١/ ١٣٥) كتاب الإيمان ، باب نزول عيسى بن مريم (٢٤٢-١٥٥) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٥٠٦) كتاب الفتن ، باب ما جاء في نزول عيسى عليه السلام (٢٢٣٣) ثلاثتهم عن قتيبة بن سعيد ، حدثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : « **والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد** » .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وأخرجه من طريق قتيبة بن سعيد :

ابن منده في الإيمان (١/ ٥١٢) (١١-٤٠٧) .

---

(١) يعنى : بالمتن الثاني فقط كما سيأتي في التخريج .

(٢) بل وتابعهما على ذلك أربعة آخرون كما سيأتي في التخريج .

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ١٨٩) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢٩أ) باب ذكر قوله : ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم .

والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ٢٤٤) كتاب الطهارة ، باب الدليل على أن الخنزير أسوأ حالاً من الكلب .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩١) ترجمة عيسى عليه السلام .

وابن الأبار في معجم أصحاب الصدفي ص ١١٢ ، ترجمة محمد بن عبد العزيز الكلابي (١٠٠) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ١٣٥) كتاب الإيمان ، باب نزول عيسى عليه السلام (٢٤٢-١٥٥) عن محمد بن رمح .

وأبو نعيم في المرجع السابق ، من طريق محمد بن رمح .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٥٣٨) عن هاشم (بن القاسم) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٨٨) كتاب التاريخ ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٦٧٧٩) من طريق يزيد بن موهب .

وابن منده في الإيمان (١/ ٥١٢) ، (١-٤٠٧) من طريقي شعيب بن الليث ، وأحمد بن يونس اليربوعي .

وأخرجه أبو نعيم في الموضع السابق .

والبيهقي في السنن الكبرى (١١/ ٢٤٤) كتاب الطهارة ، باب الدليل على أن الخنزير أسوأ حالاً من الكلب .

كلاهما من طريق يحيى بن بكير .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ستة ، تابعوا قتيبة بن سعيد ، في روايته عن الليث بن سعد ، به .

(ب) وتابع عبد الملك بن جريج ، الليث بن سعد ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٠٤) .

وابن منده في الإيمان (١/ ٥١٣) ،(٤-٤١٠) .

كلاهما من طريق مكي (ابن إبراهيم البلخي) ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(جـ) وتابع الأوزاعي ، الليث وابن جريج ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٠٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩١) ترجمة عيسى عليه السلام .

كلاهما من طريق الوليد بن مزيد .

وأخرجها أبو عوانة في الموضع السابق ، من طريق بشر بن بكر .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٧) من طريق الفريابي .

وابن الأعرابي في معجمه (ق٢٢٥ب) من طريق الحارث بن سليمان ، عن عقبة بن علقمة .

أربعتهم عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(د) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٤٠) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٩٤) كتاب الفتن ، باب من كره الخروج في الفتنة (٣٧٤٩٥) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤٦٨) ، (١٠٩٧) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١/ ١٣٥) كتاب الإيمان ، باب نزول عيسى عليه السلام (٢٤٢-١٥٥) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٣٦٣) كتاب الفتن ، باب خروج المهدي (٤٠٧٨) .

كلاهما عن أبي بكر بن أبي شيبة .

وأخرجها ابن منده في الإيمان (١/ ٥١٢) ، (٢-٤٠٨) من طريق ابن أبي شيبة .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٠٥) .

وابن منده في الموضع السابق .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢٩أ) .

ثلاثتهم من طريق الحميدي .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٥/ ١٢١) كتاب المظالم ، باب كسر الصليب (٢٤٧٦) عن علي بن عبد الله (ابن المديني) .

وأخرجها مسلم في صحيحه (١/ ١٣٥) ، كتاب الإيمان ، باب نزول عيسى عليه السلام (٢٤٢-١٥٥) عن عبد الأعلى بن حماد النرسي .

ومن طريق عبد الأعلى بن حماد ، أخرجها :

ابن منده في الإيمان (١/ ٥١٢) (٢-٤٠٨) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢٩أ) باب ذكر قوله : ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم .

وأخرجها مسلم في الموضع السابق ، عن زهير بن حرب .

وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٧٩) ، (٥٨٧٧) عن عمرو الناقد .

والآجري في الشريعة ص ٣٨٠ من طريق ابن أبي عمر .

وأبو نعيم في الموضع السابق من طريق إبراهيم بن بشار .

والدارقطني في العلل (٩/ ١٩٠) من طريق بشر بن مطر .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٠٥) عن علي بن حرب .

وابن جماعة في مشيخته (٢/ ٥٤٠) ترجمة مكي بن المسلم ، من طريق علي ابن حرب .

وأخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩١) ترجمة عيسى عليه السلام ، من طريق هارون بن سعيد الأيلي .

والرافعي في التدوين (٣/ ٣٢٣) ترجمة علي بن إبراهيم الجرجاني ، من طريق عبد الجبار بن علاء العطار .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة عشر راوياً ، رووه عن سفيان بن عيينة، عن الزهري به ، بنحوه .

(هـ) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٩٩) كتاب الجامع ، باب نزول عيسى بن مريم عليهما السلام (٢٠٨٤٠) عن معمر ، عن الزهري به ، بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٢) .

ونعيم بن حماد في الفتن (٢/ ٥٧٤) ، (١٦٠٤) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

وأخرجها ابن منده في الإيمان (١/ ٥١٣) ، (٣-٤٠٩) من طريق عبد الرزاق .

(و) وتابع صالح بن كيسان ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٤٩٠) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب نزول عيسى بن مريم عليهما السلام (٣٤٤٨) .

ومسلم في صحيحه (١/ ١٣٦) كتاب الإيمان ، باب نزول عيسى عليه السلام (١٥٥ ٠ ٢٤٢) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٠٥) .

وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (ق٢٩أ) باب ذكر قوله : ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٨٠) كتاب السير ، باب إظهار دين النبي ﷺ على الأديان .

خمستهم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن صالح بن كيسان ، عن ابن شهاب به . بنحوه ، وزاد في آخره : حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها ثم يقول أبو هريرة : « واقرؤا إن شئتم ﴿ **وإن**

من أهل الكتاب إلا ليؤمنّ به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً ﴾ « النساء ، آية (١٥٩) .

(ز) وتابع نصر مولى الزهري ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته الدارقطني في العلل (١٩٠٩) من طريق محمد بن يزيد بن سنان ، ثنا نصر ، مولى الزهري ، ثنا الزهري ، به ، بنحوه ، بدون الزيادة التي في حديث صالح .

وقال الدارقطني : هذا حديث صحيح ، ونصر مولى الزهري : عزيز الحديث .

(حـ) وذكر الدارقطني أن عباد بن إسحاق ، تابع من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على روايته بعد البحث والتقصي .

نعم ، وقفت على رواة آخرين ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، هم :

(طـ) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ١٣٥) كتاب الإيمان ، باب نزول عيسى عليه السلام . (٢٤٢-١٥٥) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٩ أ) باب ذكر قوله : ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم .

وابن منده في الإيمان (١/ ٥١٤) (٥-٤١١) .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(ي) عبد العزيز بن عبد الله الماجشون :

وأخرج روايته علي بن الجعد في مسنده (٢/ ١٠٢٥) ، (٢٩٧٣) عن عبدالعزيز ابن عبد الله ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

وأخرجها البغوي في شرح السنة (١٥/ ٨٠) كتاب الفتن ، باب نزول عيسى ابن مريم (٤٢٧٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٩١) ترجمة عيسى ابن مريم عليهما السلام .

كلاهما عن طريق ابن الجعد .

وأخرجها الداني في السنن الواردة في الفتن (٢/ ١١٧٦) باب ما جاء في نزول عيسى (٦٨٥) من طريق شبابة ، قال : حدثنا عبد العزيز ، عن ابن شهاب ، به .

(ك) محمد بن أبي ذئب :

وأخرج روايته الطيالسي في مسنده ص ٣٠٣ . (٢٢٩٧) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٨) من طريق أبي بكر الحنفي .

كلاهما عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري به ، بنحوه .

(ل) ثابت بن ثوبان :

وأخرج روايته الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٨٤) (١١٣) من طريق أبي خليد ، ثنا ابن ثوبان ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

(م) محمد بن ميسرة - هو ابن أبي حفصة :

وأخرج روايته ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩٢) ترجمة عيسى عليه السلام ، من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن محمد بن ميسرة ، عن الزهري ، به بنحو رواية صالح بن كيسان .

أما الوجه الثاني :

(الزهري عن حنظلة بن علي الأسلمي ، عن أبي هريرة) .

(أ) فذكر الدارقطني أن محمد بن سلمة ، رواه عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن حنظلة بن علي الأسلمي ، عن أبي هريرة ، فذكره ، ثم قال : « **وليسلكن فج الروحاء حاجاً أو معتمراً أو لَيُثَنِّيَنَّهما** » .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

(ب) وتابع الأوزاعي ، محمد بن إسحاق ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٥٤٠) عن محمد بن مصعب .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٤) ترجمة عيسى عليه السلام ، من طريق عمر بن عبد الواحد ، والوليد بن مزيد .

ثلاثتهم عن الأوزاعي ، به ، بقوله « **والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم بفج الروحاء حاجاً أو معتمراً ، أو ليثنينهما** » .

(جـ) وتابع الليث بن سعد ، ابن إسحاق ، والأوزاعي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته مسلم في صحيحه (٢/ ٩١٥) كتاب الحج ، باب إهلال النبي ﷺ وهديه (٢١٦-١٢٥٢) عن قتيبة بن سعيد .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢٣٦ب) باب كيف يحرم من مكة ، من طريقي قتيبة بن سعيد ، ويحيى بن بكير .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٠٥) عن أبي صالح ، ويحيى بن بكير ، ومحمد بن خلاد .

ومن طريق الفسوي ، البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢) كتاب الحج ، باب الخيار بين أن يفرد أو يقرن أو يتمتع .

أربعتهم عن الليث بن سعد ، عن ابن شهاب ، به بمثل رواية الأوزاعي .

(د) وتابع عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته علي بن الجعد في مسنده (٢/ ١٠٣٢) (٢٩٩٥) عن صالح بن مالك الخوارزمي ، عن عبد العزيز ، أخبرني الزهري ، به بمثل رواية الأوزاعي .

ومن طريق ابن الجعد ، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٤) ترجمة عيسى عليه السلام .

وقد وقفت على رواة آخرين تابعوا من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وهم :

(هـ) سفيان بن عيينة :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٤٠) .

وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٩٤) كتاب الفتن ، باب من كره الخروج في الفتنة (٣٧٤٩٦) [١] .

والحميدي في مسنده (٢/ ٤٤٠) ، (٥٠٠) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به بمثله .

ومن طريق أحمد ، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٤) ترجمة عيسى عليه السلام .

ومن طريق الحميدي ، أخرجها أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق/ ٢٣٦ب) باب كيف يحرم من مكة .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٢/ ٩١٥) كتاب الحج ، باب إهلال النبي ﷺ وهديه (٢١٦-١٢٥٢) ، عن سعيد بن منصور ، وعمرو الناقد ، وزهير بن حرب (أبي خيثمة) .

وأخرجها أبو نعيم في الموضع السابق ، من طريقي القعنبي ، وأبي خيثمة .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٤) من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثمانية ، رووه عن ابن عيينة ، عن الزهري ، به ، بمثله .

(و) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٢/ ٩١٥) كتاب الحج ، باب إهلال النبي ﷺ وهديه (٢١٦-١٢٥٢) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٣٦) باب كيف يحرم من مكة .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٤) .

---

(١) سقط في المطبوع : عن النبي ﷺ .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، به ، ومتنه في المستخرج ، قال رسول الله ﷺ : « **والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم عيسى ابن مريم** » هكذا مختصراً ، لكنه أفاد أنه جاء بالحديث بتمامه .

(ز) معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبدالرزاق في مصنفه (١١/ ٤٠٠) كتاب الجامع ، باب نزول عيسى ابن مريم عليهما السلام (٢٠٨٤٢) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية الأوزاعي .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٢) .

ونعيم بن حماد في الفتن (٢/ ٥٧٥) ، (١٦٠٦) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق :

ابن منده في الإيمان (١/ ٥١٧) ، (١٣-٤١٩) .

والبغوي في شرح السنة (١٥/ ٨٣) كتاب الفتن ، باب نزول عيسى ابن مريم (٤٢٧٨) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤٤٠) باب في المناسك ، حديث الكعبة والمسجد الحرام (٤٠٠٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٠٤) ترجمة عيسى ابن مريم عليه السلام .

(ح) عبيد الله بن عمر العمري :

وأخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٨٩) كتاب التاريخ ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٦٧٨١) من طريق عبد الوهاب قال : حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن الزهري ، به بمثل رواية الأوزاعي .

كما أخرجها الدارقطني نفسه في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه عبد الرحمن الشريف - ص ٤٢٠ ، ١٨٥٠) وقال : رواه عبد الأعلى، عن عبيد الله ، عن الزهري ، عنه (يعني : حنظلة ، عن أبي هريرة) .

وتابعه إبراهيم بن طهمان ، عن عبيد الله .

(ط) محمد بن أبي حفصة :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٥١٣) عن روح بن عبادة ، ثنا محمد بن أبي حفصة عن ابن شهاب ، به ، بمثل رواية الأوزاعي .

(ي) سفيان بن حسين :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٩٠) عن يزيد (بن هارون) ، ثنا سفيان ، عن الزهري ، به ، وقال فيه : قال رسول الله ﷺ : « **ينزل عيسى فيقتل الخنزير ، ويمحو الصليب ، وتُجمع له الصلاة ، ويُعطى المال حتى لا يقبل ، ويضع الخراج، وينزل الروحاء أو يجمعهما** » .

قال [١] : وتلا أبو هريرة : ﴿ **وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ، ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً** ﴾ .

فزعم حنظلة ، أن أبا هريرة قال : يؤمن به قبل موته ، عيسى .

فلا أدري هذا كله حديث النبي ﷺ أو شيء قاله أبو هريرة .

ومن طريق أحمد أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٩٣) ترجمة عيسى عليه السلام ، لكنه سقط منه ذكر « يزيد » وزاد فيه : سفيان : يعني ابن حسين .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

---

(١) الظاهر أن القائل هو الزهري .

١ - الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مرتبة مالك ومعمر ، وابن عيينة ، فلا يقدَّم عليهم عند المخالفة (١) .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث فرُوي عنه كلا الوجهين عن الزهري ، والذي يظهر أن كلا الروايتين محفوظتان عنه ، لأن قتيبة بن سعيد ، ويحيى بن بكير ، روياهما عنه ، وقتيبة ثقة (٢) . ويحي ثقة في الليث ، وتكلموا فى سماعه من مالك (٣) .

ومما يؤيد ما ذكرت ، إخراج مسلم لكلتا روايتيه في صحيحه كما تقدم في التخريج .

٢ - عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس (٤) .

وروايته هذه لم تسلم من تهمة التدليس ، حيث رواها بالعنعنة كما تقدم في التخريج .

عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه (٥) .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

---

(١) انظر ص ٦١٤ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ٤٧١ .
(٤) انظر ص ٢٤٤ .
(٥) انظر ص ١٥٤ .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن حنظلة الأسلمي ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- الوليد بن مزيد : ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الأوزاعي [١] .

- بشر بن بكر : ثقة يغرب [٢] .

- محمد بن يوسف الفريابي : ثقة فاضل ، يقال إنه أخطأ في شيء من حديث الثوري ، وهو مُقدَّم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق [٣] .

- عقبة بن علقمة : صدوق ، من غير رواية ابنه محمد عنه ، لأنه يدخل عليه ما ليس من حديثه [٤] . وقد روى الحارث بن سليمان عنه هذه الرواية كما تقدم .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- الوليد بن مزيد : تقدم بيان حاله .

- محمد بن مصعب القرقساني : صدوق كثير الغلط [٥] .

- عمر بن عبد الواحد : ثقة ، وعُدَّ من أصح أصحاب الأوزاعي حديثاً عنه [٦] .

وقواعد الترجيح ، وإن كانت تقتضي رجحان الرواية الأولى ، حيث رواها ثلاثة من الثقات عن الأوزاعي ، في حين أن روايته الثانية لم يروها عنه إلا ثقتان ، غير أن الجمع بين الروايتين والقول بأنهما محفوظتان عن الأوزاعي ممكن ، خاصة وأن الوليد بن مزيد ، وهو ثقة وعُد من أثبت أصحابه ، قد روى كلتا الروايتين عنه ، إضافة إلى أن من رواة الرواية الثانية عمر بن عبد الواحد ، وقد وصف بأنه من أصح أصحاب الأوزاعي حديثاً عنه ، فلا يمكن إغفال روايته ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ٧٦٣ .
(٢) انظر ص ٣٧٠ .
(٣) انظر ص ١٨٠ .
(٤) انظر ص ١٤٩٣ .
(٥) انظر ص ١٠١٠ .
(٦) انظر ص ٢٧٢ .

٤ - **سفيان بن عيينة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحابه [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً ، فرُوي عنه كلا الوجهين ، ويظهر أن كلتا الروايتين محفوظتان عنه ، حيث رواهما عنه ثلاثة من الثقات الأثبات ، وهم أحمد بن حنبل ، وأبو بكر بن أبي شيبة [٢] ، وعبد الله بن الزبير الحميدي ، الذي عُد من أثبت أصحابه [٣] ، ويؤيد ما ذكرت إخراج مسلم لكلتا روايتيه في صحيحه كما تقدم في التخريج .

٥ - **معمر بن راشد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً ، فرُوى عنه كلا الوجهين ، ويظهر أن كلتا روايتيه محفوظتان ، حيث رواهما عنه عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة حافظ وقد عُد من أثبت أصحابه وهو وإن كان قد تُكلّم فيه من جهة روايته أحاديث في فضائل أهل البيت ، مع نسبته للتشيع وتغيره آخر عمره [٥] . إلا أنهما غير منطبقين في روايتيه المذكورتين .

٦ - **صالح بن كيسان** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس فيه [٦] .

٧ - **نصر ، مولى الزهري** :

لم أقف على ترجمته ، لكن قال الدارقطني فيه : عزيز الحديث ، وصحح الحديث من طريقه كما تقدم .

٨ - **عبد الرحمن بن إسحاق (عباد)** :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر ص ١٧١ .
(٣) انظر ص ١٧١ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ١٦٨ .
(٦) انظر ص ٤٦٥ .
(٧) انظر ص ٢٢٠ .

٩ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث ، فرُوي عنه كلا الوجهين ، والذي يظهر أن كلتا روايتيه محفوظتان عنه ، حيث رواهما عنه عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ [٢] . ويؤيد ما ذكرت إخراج مسلم لهما في صحيحه .

١٠ - عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه لا يصل في إتقانه مرتبة الحفاظ كمالك وابن عيينه [٣] .

وقد اختلف عنه أيضاً ، فروى عنه كلا الوجهين :

فأما روايته للوجه الأول ، فرواها عنه :

- علي بن الجعد : ثقة ثبت ، رمي بالتشيع [٤] .

- شبابة بن سَوَّار : ثقة تكلم فيه لقوله بالإرجاء ، وقد ذكر أبو زرعة الرازي أنه رجع عنه [٥] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير علي بن الجعد .

وقواعد الترجيح وإن كانت تقتضي رجحان روايته الأولى إلا أن الجمع بين الروايتين ، والقول بأنهما محفوظتان عن الماجشون ممكن ، ويؤيده أن علي بن الجعد وهو ثقة ثبت ، رواهما عنه .

١١ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته عند التعارض [٦] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١١٥٣ .

(٤) انظر ص ٥٥٨ .

(٥) انظر سؤلات البرذغي (٢/ ٤٠٧) ، والتهذيب (٤/ ٥) .

(٦) انظر ص ٢٨٥ .

١٢- ثابت بن ثوبان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [١] .

١٣ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، فروى كلا الوجهين عن الزهري ، ويظهر أن الحمل في هذا الاختلاف على محمد بن أبي حفصة ، لأن إبراهيم بن طهمان روى عنه الوجه الأول ، وإبراهيم [٣] ثقة ، وروح بن عبادة روى عنه الوجه الثاني ، وروح : ثقة [٤] أيضاً .

لكن الظاهر أنه اختلاف غير مؤثر ، لأن غير واحد من ثقات أصحاب الزهري تابعوا محمد بن أبي حفصة على كلتا روايتيه ، والله أعلم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ثلاثة عشر راوياً ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، مما يجعله أحد الوجهين الراجحين عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حنظلة بن علي الأسلمي ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - محمد بن إسحاق بن يسار :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث لذاته ، في غير ماشذ به أو دلسه [٥] .

ولم أقف على من أخرج روايته ، لكن الذي يظهر أن روايته سالمة من العلة ، وأما ما ذكره الدارقطني من كونه جاء بزيادة في متن الحديث ، فلم يتفرد به ، إذ تابعه عليها يونس بن يزيد ، وسفيان بن حسين كما تقدم في التخريج .

---

(١) انظر ص ٣٤٣ .
(٢) انظر ص ١٥٧ .
(٣) انظر ص ٨٧٥ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ١٧٢ .

(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) عبد الرحمن الأوزاعي ، والليث بن سعد ، وعبد العزيز الماجشون ، وسفيان بن عيينة ، ويونس بن يزيد ، ومعمر بن راشد ، ومحمد بن أبي حفصة .

وقد تقدم بيان أحوال هؤلاء الرواة ، والكلام على روايتهم لهذا الوجه ، وأنها محفوظة عنهم .

٩- عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [١] .

١٠- سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٢] .

لكن توبع على روايته من أكثر من ثقة كما تقدم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه ، وهم وإن كانوا أقل ممن روى الوجه الأول عنه ، غير أن الجمع بين الوجهين والقول بأنهما محفوظان عن الزهري ، غير مدفوع ، خاصة وأن غير واحد من أصحاب الزهري رووا كلا الوجهين عنه ، والدارقطني وإن كان قد اقتصر في كلامه عن الاختلاف على ذكر اثنين منهم ، غير أن التخريج زاد أربعة آخرين فيكون مجموعهم ستة ، وهم من الثقات الأثبات ، باستثناء محمد بن أبي حفصة .

ومما يؤكد كون هذا الوجه راجحاً أيضاً ، إخراج مسلم له في صحيحه من عدة طرق كما تقدم .

الخلاصة

يتضح جلياً مما تقدم رجحان كلا الوجهين عن الزهري ، للأسباب التي تقدم ذكرها قريباً وقد رجحهما الدارقطني في كلامه عن الاختلاف .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح فقد أخرج الشيخان الوجه الأول ، ومسلم وحده الوجه الثاني .

* * *

---

(١) انظر ص ٢٤٣ .

(٢) انظر ص ١٦٠ .

الحديث (١٢٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث يُروى عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **احتج موسى وآدم ، قال موسى : أنت آدم .. الحديث** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه .

فرواه الزبيدي ، وشعيب بن أبي حمزة [١] ، [وغيرهما] عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورواه صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال عباد بن جويرية ، عن الأوزاعي ، عن الزهري [٢] .

ورواه عثمان بن عمر بن موسى ، عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة .

والمحفوظ : حديث الزهري عن سعيد [٣] .

وحديثه عن أبي سلمة ، ليس بمحفوظ عن الزهري .

ورواه يحيى بن أبي كثير ، ومحمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

---

(١) يظهر أنه اختلف عن شعيب بن أبي حمزة ، حيث رواه أيضاً عن الزهري ، عن حميد، عن أبي هريرة كما سيأتي في التخريج ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته هذه .

(٢) يعني : عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

(٣) يعنى : عن أبي هريرة .

وحديث الزهري ، عن حميد [1] . فما علمت أحداً وافق [2] عثمان ابن عمر عليه [3] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه أبو علي الهروي في فوائده ، انتخاب الدارقطني (٢/ ١/ ق١٦ب) عن سليمان بن الفضل النهرواني ، ثنا سليمان بن عبد الرحمن ، وعبد الرحمن ابن يحيى بن إسماعيل ، قال : ثنا الجراح بن مليح النهرواني ، عن محمد بن الوليد الزبيدي ، عن الزهري ، عن ابن المسيب عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « **تحاج آدم وموسى** » ، فذكره ، قال النبي ﷺ : « **فحج آدم موسى** » .

(ب) وذكر الدارقطني أن شعيب بن أبي حمزة وغيره ، تابعوا الزبيدي في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على رواية شعيب هذه ، ولا على رواية غيره ، بعد البحث والتقصي ، وقد تقدمت الإشارة إلى أن لشعيب رواية أخرى سيأتي الحديث عنها .

كما أشار البزار في مسنده - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٥٣٠) (٧٨٦) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ١٣) إلى رواية ابن المسيب هذه ولم يذكرا من رواها عن الزهري .

---

(١) يعني : عن أبي هريرة .

(٢) سوف يأتي في تخريج هذا الوجه ، أنه توبع من أكثر من واحد .

(٣) العلل للدارقطني (٧/ ٢٨٤) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٦٧) (١٤٧) عن العباس بن الوليد النرسي ، ثنا معتمر بن سليمان ، قال : سمعت صالح بن أبي الأخضر يحدث عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، « احتج آدم وموسى » ، واقتصر على هذا الجزء من متن الحديث .

(ب) وتابع الأوزاعي ، صالحاً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، من رواية عباد بن جويرية ، عن الأوزاعي به كما ذكر الدارقطني .

ولم أقف على رواية عباد هذه ، بل على متابع له هو « علي بن ربيعة البيروتي » .

وأخرج روايته تمام الرازي في فوائده (٢/ ١٣٧) ، (١٣٥٧) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (الجزء المطبوع من ترجمة أحمد بن عتبة إلى أحمد بن المؤمل) ص ٧٤ ترجمة أحمد بن عمر بن أبان .

كلاهما من طريق علي بن ربيعة البيروتي ، عن أبي عمرو الأوزاعي . عن الزهري ، به ، وذكر ابن عساكر المتن كاملاً بلفظ : « **التقى موسى وآدم ، قال : فقال موسى لآدم أنت أبو الناس الذي أغويتهم ، وأخرجتهم من الجنة ؟ قال : فقال: آدم : أنت موسى الذي اصطفاك برسالته وبكلامه ، وألقى عليك محبة منه ؟ فذكر هذا ونحوه مما فضّله الله به ، قال موسى : نعم . قال آدم : فلِمَ تلومني على عمل قد كتبه الله عليّ أن أعمله قبل أن أُخْلق ؟**

قال - يعني رسول الله ﷺ - « فحج آدم موسى » .

(جـ) وتابع معمر بن راشد صالحاً والأوزاعي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١١٢) كتاب الجامع ، باب القدر (٢٠٠٦٧) عن معمر ، عن الزهري ، به بنحوه مختصراً .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٨) ، عن عبد الرزاق .

وعبد الله بن أحمد ، في السنة (١/ ٢٨٨) ، (٥٥٠) عن أبيه أحمد بن حنبل ، به .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق ، كل من ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٦٨)، (١٤٨) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٦٤) ، (٥٨٩) وقال : وهذا الحديث قد اختلف فيه عن الزهري .

فرواه الزهري عن أبي سلمة ، ورواه الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، ورواه الزهري عن عبد الرحمن الأعرج [١] .

وابن بطة في كتاب القدر من كتاب الإبانة - رسالة دكتوراه - (٢/ ١١٤) ، (١٠٦) .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

(أ) فذكر الدارقطني أن عثمان بن عمر بن موسى ، رواه عن الزهري ، ثم قال : فما علمت أحداً وافق عثمان بن عمر عليه .

ولم أقف على رواية عثمان هذه ، لكن وقفت على رواة آخرين تابعوه في رواية هذا الوجه عن الزهري وهم :

(ب) إبراهيم بن سعد :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٤٤١) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب وفاة موسى (٣٤٠٩) عن عبد العزيز بن عبد الله .

ومسلم في صحيحه (٤/ ٣٠٤٤) كتاب القدر ، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (١٥-٢٦٥٢) عن زهير بن حرب ، وابن حاتم .

وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٦٧) ، (١٤٦) ، ثلاثتهم عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد .

---

(١) يعني : ثلاثتهم عن أبي هريرة ، وهذا الوجه الأخير لم يشر إليه الدارقطني ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٦٩) ، (١٥٣) ، والكامل لابن عدي (٥/ ١٧١٨) ترجمة عمر بن سعيد ، والذهبي في الميزان (٣/ ٢٠٠) وابن حجر في اللسان (٤/ ٣٠٩) ، كلهم من طريق عمر بن سعيد ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٤) عن أبي كامل .

وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٢٨٨) ، (٥٥٢) عن أبي معمر .

والفريابي في القدر ص ١٩٧ ، (١٠٧) عن محمد بن عثمان بن خالد .

والبزار في البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٣٥٠) ، (٧٨٥) من طريق أبي داود [١] .

والبيهقي في القدر (١/ ١٣) ، (١٦) من طريق عاصم بن علي .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم تسعة ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري، به بنحو رواية الأوزاعي التي تقدم ذكرها .

(جـ) عقيل بن خالد :

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٤٧٧) كتاب التوحيد ، باب ما جاء في قوله عز وجل ﴿ **وكلم الله موسى تكليما** ﴾ [٢] (٧٥١٥) .

والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٣١٢) .

كلاهما من طريق الليث بن سعد .

والفريابي في القدر ص ١٩٨ ، (١٠٨) من طريق سلامة بن روح .

كلاهما عن عقيل بن خالد ، عن الزهري ، به بنحوه .

(د) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ١٦٤) عن أبي اليمان .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٣٥٠) (٧٨٦) .

والفريابي في القدر ص ١٩٨ (١٠٩) .

وابن منده في التوحيد (٣/ ١٤٣) ، (٥٧٥) .

ثلاثتهم من طريق أبي اليمان ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، به بنحوه .

---

(١) لعله أخرجها في كتاب القدر ، إذ لم أقف عليها فيما طبع من كتبه .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٦٤ .

وأحال أحمد متنه على رواية إبراهيم بن سعد ، بقوله : فذكر الحديث .

(هـ) يونس بن يزيد :

وأخرج روايته عبد الله بن وهب في القدر ص ٥٦ ، (٥) عن يونس ، عن ابن شهاب ، به وأحال متنه على إسناد آخر من غير طريق ابن شهاب ، بقوله : بنحو ذلك .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجها ابن منده في الرد على الجهمية ص ٦٩ . (٣٩٠٢) .

واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٥٨٢) ، (١٠٣٣) وذكرا الحديث بتمامه بزيادة ألفاظ لم ترد في الطرق التي تقدم ذكرها .

وابن منده في التوحيد (٣/ ١٤٣) ، (٥٧٦) .

النظر في الاختلاف

مما تقدم في كلام الدارقطني ، يتضح أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه راويان من أصحابه ، هما :

١ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٢] .

وقد تقدمت الإشارة إلى أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث ، فمرة يرويه هكذا ومرة يرويه عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

---

(١) انظر ص ١٥٦ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

ولم أعرف من روى هذا الوجه عن شعيب ، لعدم وقوفي على من أخرج روايته .

ولعل كلا الوجهين محفوظان عنه ، كما سيأتي بيانه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

كما تقدم في كلام الدارقطني ما يشير إلى أنهما لم ينفردا برواية هذا الوجه عن الزهري ، حيث قال : فرواه الزبيدي ، وشعيب بن أبي حمزة وغيرهما .

ولكني لم أقف على المقصود بقوله « وغيرهما » .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [١] .

٢ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قُدّم عليه غيره من الثقات عليه [٢] .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٣] .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه :

---

(١) انظر ص ١٩٠ .

(٢) انظر ص ١٥٤ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

١ - **عثمان بن عمر التيمي :**

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

٢ - **إبراهيم بن سعد الزهري :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فربما أخطأ [٢] .

٣ - **عقيل بن خالد :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٣] .

٤ - **شعيب بن أبي حمزة :**

تقدم بيان حاله في دراسة الوجه الأول ، والكلام على روايته هذه .

٥ - **يونس بن يزيد :**

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٤] .

الخلاصة

فعلى ضوء ما تقدم في النظر في الاختلاف ، وفي بيان أحوال الرواة وبتطبيق قواعد الترجيح يتضح أن أقرب الأوجه إلى الرجحان ، الوجه الثالث ، الذي رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة رواته عنه ، ومعظمهم من الثقات .

على أن الجمع بين هذه الأوجه الثلاثة السابقة ، والقول بأنها جميعها محفوظة عن الزهري ممكن ، وذلك لعدة أمور :

١ - أن شعيب بن أبي حمزة ، روى الوجه الأول عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، كما روى الوجه الثالث ، وهو ثقة ثبت في الزهري ، وهو وإن اختلف عنه في رواية هذا الحديث إلا أن كلا الروايتين محفوظتان عنه ، كما

---

(١) انظر ص ٥٣٠ .

(٢) انظر ص ٣٣٩ .

(٣) انظر ص ١٨٥ .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

يظهر ، خاصة وأنه توبع في رواية الوجه الأول من محمد بن الوليد الزبيدي ، وهو ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحاب الزهري .

فروايتاهما هذا الوجه عن الزهري ، له وجاهة من هذا الجانب ، لا يمكن إغفالها .

٢ - أما بالنسبة للوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، فتقدم أن ممن رواه عنه ، الأوزاعي ، ومعمر بن راشد ، وكلاهما ثقتان ، فإذا انضاف إلى ذلك أن يحيى بن أبي كثير ، ومحمد بن عمرو ، تابعا الزهري في رواية هذا الحديث عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ورواية يحيى بن أبي كثير ، اتفق الشيخان على إخراجها [١] فتبين بذلك أن هذا الوجه يمكن أن يكون محفوظاً عن الزهري أيضاً .

٣ - أن ابن عبد البر ذكر في التمهيد (١٨/ ١٣) أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث ثم ساق الأوجه المختلف فيها عنه ، وأعقبها بقوله : وكلهم يرفعه ، وهي كلها صحاح للقاء الزهري جماعة من أصحاب أبي هريرة ، والله تعالى أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من الأوجه التي تقدمت : صحيح ، وقد أخرجها الشيخان في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم .

* * *

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - كتاب التفسير ، باب ﴿ **فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى** ﴾ . سورة طه آية ١١٧-(٤٨٣٨) ،صحيح مسلم (٤/ ٢٠٤٤) كتاب القدر ، باب حجاج آدم وموسى (١٥-٢٦٥٢) .

الحديث (١٢٣)

وسئل الدارقطني - عن حديث [عامر] بن سعد ، عن أبي سعيد[١] ، عن النبي ﷺ في النهي عن الملامسة والمنابذة [٢] .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه صالح بن كيسان ، ويونس ، [وعقيل] ، وابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن عامر بن سعد ، عن أبي سعيد .

وقيل : عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبي سعيد ، ولا يصح .

والصحيح : حديث عامر بن سعد [٣] .

ورواه معمر ، وابن عيينة ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد .

ويشبه أن يكونا [٤] صحيحين [٥] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه كما تقدم في كلام الدارقطني :

---

(١) هو الخدري .

(٢) سيأتي تفسيرهما في التخريج .

(٣) يعني : عن أبي سعيد .

(٤) يعني : الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبي سعيد .
والزهري عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد .

(٥) العلل للدارقطني (٣/ق٢٤٠) .

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عامر بن سعد ، عن أبي سعيد الخدري .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبي سعيد .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبي سعيد الخدري) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/٢٧٨) كتاب اللباس ، باب اشتمال الصماء (٥٨٢٠) عن يحيى بن بكير ، حدثنا الليث ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عامر بن سعد ، أن أبا سعيد الخدري قال : **نهى رسول الله ﷺ عن لبستين ، وعن بيعتين ، نهى عن الملامسة ، والمنابذة في البيع ، والملامسة : لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو النهار ، ولا يقلّبه إلا بذاك ، والمنابذة : أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ، ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراض .**

واللبستان : اشتمال الصماء ، والصماء : أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه ، فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب ، واللبسة الأخرى : احتباؤه بثوبه وهو جالس ، ليس على فرجه منه شيء [١] .

وأخرجه من طريق الليث أيضاً :

البخاري في الأدب المفرد ص ٢٥٠ ، باب الاحتباء في الثوب (١٢١٠) .

والمروزي في السنة ص ٦٤ ، (٢٢٩) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٣/ ١٠) .

والبغوي في شرح السنة (٨/ ١٣٤) كتاب البيوع ، باب النهي عن الملامسة والمنابذة (٢١٠٥) .

---

(١) الجزء المرفوع من الحديث هو النهي عن اللبستين والبيعتين ، وأما التفسير فهو مدرج من قول الصحابي على الراجح ، (انظر المدرج إلى المدرج للسيوطي ص ٣٩ ، (٤٦)) .
ثم إني اقتصرت في التخريج على من أخرج الحديث بتمامه ، أو اقتصر على ذكر البيعتين فقط ، دون من اقتصر على ذكر اللبستين .

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٤١) كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الملامسة والمنابذة .

وفي شعب الإيمان (٦/ ١٥٣) باب الحياء ، فصل في ستر العورة (٧٧٥٩) .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ١٥٣) كتاب البيوع ، باب الملامسة والمنابذة (١١٤٦٧) .

وفي الآداب ص ٢٣٦ ، باب في اشتمال الصماء (٧٢٠) .

وهو في الموضعين الأخيرين مختصراً .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١٥٢) كتاب البيوع ، باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة (٣-١٥١٢) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٥) كتاب البيوع ، باب بيع المنابذة ، (١/٦١٠٢) .

وفي المجتبى (٢٢٨٧) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٦٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٤٢) كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الملامسة والمنابذة .

أربعتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه ، ولم يذكروا تفسير اللبستين وأخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٦٧٥) كتاب البيوع ، باب في بيع الغرر ، (٣٣٦٩) من طريق عنبسة بن خالد ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به ، مختصراً .

(ب) وتابع عقيل بن خالد ، يونس في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٣٥٨) كتاب البيوع ، باب بيع الملامسة (٢١٤٤) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٥) كتاب البيوع ، باب تفسير ذلك (بيع الملامسة) ، (١/٦١٠١) . وفي المجتبى (٧/ ٢٢٨) .

والمروزي في السنة (ص ٦٤) ، (٢٢٨) .

ثلاثتهم من طريق الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ، به ، بنحو رواية يونس ، غير أنه لم يذكر اللبستين .

(جـ) وتابع صالح بن كيسان ، يونس وعقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٣/ ٩٥) عن يعقوب (بن إبراهيم بن سعد) ، ثنا أبي ، عن صالح ، وحدث الزهري عن عامر بن سعد أخبره ، أن أبا سعيد قال . . فذكره بدون ذكر « اللبستين » .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٣/ ١١٥٢) كتاب البيوع ، باب إبطال الملامسة والمنابذة (٣ - ١٥١٢) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٦) ، كتاب البيوع ، باب تفسير ذلك (بيع المنابذة) ، (٦١٠٥/ ٢) .

كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد .

(د) وذكر الدارقطني أن ابن جريج [1] ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم أقف على من أخرج روايته ، لكن ذكرها ابن حجر في الفتح (٤/ ٣٦٠) تعليقاً ، ولعله اعتمد كلام الدارقطني .

(هـ) وتابع يزيد بن عياض من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وأخرج روايته أبو علي الهروي في فوائده ، انتخاب الدارقطني (٢/ ١/ ق١٧أ) من طريق محمد بن إسماعيل ، أخبرني يزيد بن عياض ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه بذكر البيعتين فقط .

---

(١) وقفت على رواية لابن جريج غير اللتين ذكرهما الدارقطني ، رواها عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي سعيد ، لكن بذكر اللبستين فقط ، وقد أخرجها البخاري في صحيحه مع الفتح (١٠/ ٢٧٩) ، (٥٨٢٢) وقد عدّه ابن حجر ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، (الفتح ٤/ ٣٦٠) .

(و) (ز) وتابع مالك ابن أنس ، وزياد [1] بن سعد الخراساني ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما .

وقد أخرجهما ابن عبد البر في التمهيد (٨/١٣) من طريق عثمان بن صالح السهمي ، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي ، أخبرنا مالك بن أنس ، وزياد ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، بذكر البيعتين فقط ، ووصف ابن عبد البر هذا الإسناد من حديث الزهري بأنه محفوظ ، وإن كان غير معروف لمالك .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبي سعيد الخدري) .

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٢٢٧) كتاب البيوع ، باب بيع المنابذة والملامسة (١٤٩٩٠) عن ابن جريج ، أخبرني ابن شهاب ، عن [عمر] [2] بن سعد بن أبي وقاص ، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : **نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنابذة** .

والملامسة : لمس الثوب لا ينظر إليه ، والمنابذة : هو أن يطرح الثوب ، الرجل إلى الرجل بالبيع قبل أن يقلبه وينظر إليه .

وفي (٤/ ٣٠٤) كتاب الصوم ، باب ما يكره الصائم (٧٨٨٤) ، مختصراً .

وأخرجه أحمد في مسنده [3] (٣/ ٩٥) عن عبد الرزاق .

---

(١) ذكر ابن عبد البر ، أن الدارقطني أخرج روايتيهما لكن قال « وابن زياد » ، وقال : هو عبد الله بن زياد ابن سمعان ، متروك الحديث . ولم أقف على رواية الدارقطني هذه .
ثم تعقبه ابن عبد البر : بأن ما قاله وهم وغلط ، وظن لا يغنى من الحق شيئاً ، وليس ذكر ابن زياد في هذا الحديث له وجه ، وإنما هو زياد ، لا ابن زياد ، وهو زياد بن سعد الخراساني .

(٢) (٣) في المطبوع : عن عمرو بن سعد ، والصحيح ما أثبته ، إذ ليس لسعد بن أبي وقاص ولد اسمه عمرو ، (انظر تسمية من روى عنه من أولاد العشرة لابن المديني ، المطبوع باسم : الرواة من الأخوة والأخوات ص ٤١) .
ثم إن محقق المصنف علق بقوله : كذا في (ص) والصواب عندي : عامر بن سعد كما في الصحيحين . وما قاله فيه نظر ، لأن الصحيح في رواية عبد الرزاق ، عن ابن جريج ذكر « عمر بن سعد » لا « عامر بن سعد » وقد جاء في أطراف المسند (٦/ ٢٦٠) (٨٢٦٣) على الجادة بذكر « عمر بن سعد » .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد) .

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٤/٣٠٣) كتاب الصوم ، باب ما يكره للصائم (٧٨٨٢) عن معمر ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، قال : **نهى رسول الله ﷺ عن لبستين ، وعن بيعتين** ، فذكره بنحو رواية يونس .

وفي (٨/ ٢٢٦) كتاب البيوع ، باب بيع المنابذة والملامسة (١٤٩٨٧) وفيه زيادة في آخره .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٩٥) عن عبد الرزاق .

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه :

أبو داود في سننه (٣/ ٦٧٤) كتاب البيوع ، باب في بيع الغرر (٣٣٧٨) .

والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٦) كتاب البيوع ، باب تفسير ذلك - بيع المنابذة - (٦١٠٦/ ٣) .

وفي المجتبى (٧/ ٢٢٩) .

والمروزي في السنة ص ٦٤ ، (٢٢٧) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٢٢٦) كتاب البيوع ، باب البيع المنهي عنه (٤٩٥٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٤٢) كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الملامسة والمنابذة .

وتابع عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عبد الرزاق في روايته هذه عن معمر .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٣/ ٦٦) .

والبخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ٣٥٩) كتاب البيوع ، باب بيع المنابذة (٢١٤٧) عن عياش بن الوليد .

كلاهما عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، به بلفظ : نهى النبي ﷺ عن لبستين وعن بيعتين : الملامسة والمنابذة .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة ، معمراً ، في روايته هذه عن الزهري .

وأخرج روايته الحميدي في مسنده (٢/ ٣٢٠) ، (٧٣٠) .

والشافعي في سننه (١/ ٣٢٨) ، (٢٣٤) .

وأحمد في مسنده (٣/ ٦) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٤٧٦) كتاب البيوع والأقضية ، باب : من كان ينهى عن الملامسة والمنابذة (٢٢٢٧٤) .

أربعتهم عن سفيان بن عيينة ، قال : ثنا الزهري ، قال : أخبرني عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد قال : فذكره بنحوه ، وهو عند ابن أبي شيبة مختصراً .

وأخرجها من طريق سفيان :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١١/ ٧٩) كتاب الاستئذان ، باب الجلوس كيفما تيسر (٦٢٨٤) .

وأبو داود في سننه (٣/ ٦٧٣) كتاب البيوع ، باب في بيع الغرر (٣٣٧٧) .

والنسائي في الكبرى (٤/ ١٥) كتاب البيوع ، باب بيع المنابذة (٣/ ٦١٠٣/ ٢) .

وفي المجتبى (٧/ ٢٢٨) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ٧٣٣) كتاب التجارات ، باب ما جاء في النهي عن المنابذة والملامسة (٢١٧٠) .

والدارمي في سننه (٢/ ٣٣٠) كتاب البيوع ، باب في النهي عن المنابذة والملامسة (٢٥٦٢) .

وابن الجارود في المنتقى ص٢٠٣ ، باب المبايعات المنهي عنها (٥٩٢) .

والمروزي في السنة ص ٦٤ ، (٢٢٦) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٦٠) .

وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٢٦٥) ، (٩٧٦) .

وفي (٢/ ٣٦٢) ، (١١١٦) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٤٢) كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الملامسة والمنابذة .

وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ١٥٢) كتاب البيوع ، باب الملامسة والمنابذة (١١٤٦٣) وهو عند النسائي ، والمروزي مختصراً .

(جـ) وتابع محمد بن أبي حفصة ، معمراً ، وابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح (١١/ ٧٩) كتاب الاستئذان ، باب الجلوس كيفما تيسر ، (٦٢٨٤) تعليقاً مجزوماً .

وقد وصلها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ١٣١) عن محمد بن أحمد البزار عن يونس بن أبي إسحاق ، عن علي بن الحسين ، عن أبي الكرم الشهرزوري ، عن إسماعيل بن مسعدة ، عن حمزة بن يوسف ، عن أبي أحمد بن عدي ، عن ظاهر بن علي النيسابوري ، عن أحمد بن حفص بن عبد الله عن أبيه ، عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، به .

(د) وتابع عبد الله بن بديل ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وأخرج روايته البخاري في الموضع السابق ، تعليقاً مجزوماً .

ولم أقف على من وصلها ، غير أن ابن حجر قال في الفتح (١١/ ٧٩) : وأظنها في الزهريات ، جمع الذهلي .

ولم أجدها في المنتقى من حديث الزهري له .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبي سعيد الخدري) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - **يونس بن يزيد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢ - **عقيل بن خالد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحابه [٢] .

٣ - **صالح بن كيسان** :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس فيه [٣] .

٤ - **عبد الملك بن جريج** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [٤] .

ويظهر أنه اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري، عن عمر بن سعد، عن أبي سعيد الخدري.

وقد تعذر عليَّ دراسة هذا الاختلاف ، وذلك لعدم وقوفي على من أخرج رواية ابن جريج الأولى ، فلم أقف على من روى عنه هذه الرواية .

وأما روايته الثانية فقد رواها عنه عبد الرزاق ، وفيها تصريح ابن جريج بسماعه الحديث من الزهري ، مما يدل على أنه خرج من عهدة إعلال الحديث من جهته ، لكن الذي يظهر أن رواية ابن جريج الأولى أرجح من الثانية ، وذلك لأمور :

١ - أنها وافقت رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا هذا الوجه عنه كما تقدم .

٢ - أن الحمل في رواية ابن جريج الثانية على عبد الرزاق ، وذلك لأنه روى الحديث من وجهه الثالث كما تقدم ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عطاء بن

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ١٨٥ .
(٣) انظر ص ٤٦٥ .
(٤) انظر ص ٢٤٤ .

يزيد ، عن أبي سعيد ، وهي الرواية المشهورة عن عبد الرزاق ، والتي رواها من طريقه غير واحد من أصحاب الكتب الحديثية ، كأبي داود ، والنسائي ، وابن حبان ، وغيرهم ، وتابعه عليها عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، الذي أخرج روايته البخاري في صحيحه .

في حين أني لم أجد من تابع عبد الرزاق على روايته هذه عن ابن جريج .

٣ - أن الدارقطني صدر كلامه على رواية ابن جريج الثانية ، بصيغة التمريض ، ثم ضعفها .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول ، بأن هذه الرواية التي معنا لابن جريج ، هي المحفوظة عنه .

٥ - يزيد بن عياض :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث (١) .

وعليه فلا يعتد بروايته ، ولعل هذا هو السبب في كون الدارقطني لم يشر إلى روايته في كلامه عن الاختلاف .

٦ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق (٢) .

٧ - زياد بن سعد الخراساني :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ومن أثبت أصحابه (٣) .

ثم إنه لا يؤثر كون الراوي عن مالك وزياد، مسلم بن خالد الزنجي ، وهو صدوق كثير الأوهام (٤) ، وذلك لأنهما توبعا على روايتيهما من أكثر من ثقة كما تقدم .

ولعل هذا ما جعل ابن عبد البر يحكم على إسناد رواية مالك بأنه محفوظ من حديث الزهري ، وإن كان غير معروف لمالك .

---

(١) انظر ص ٢٨٤ .
(٢) انظر ص ١٩٣ .
(٣) انظر ص ٣٧٧ .
(٤) انظر تقريب التهذيب ص ٥٢٩ ، (٦٦٢٥) وانظر التهذيب (١٠/ ١١٥) .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات من أصحاب الزهري « باستثناء يزيد بن عياض ، فهو متروك كما تقدم » .

وسيأتي بيان أنه وجه محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عمر بن سعد ، عن أبي سعيد الخدري) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير ابن جريج ، من رواية عبد الرزاق عنه ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه ، والحمل فيها على عبد الرزاق الذي وهم في ذكر : عمر بن سعد « وأن المحفوظ عن عبد الرزاق ، ذكر عطاء بن يزيد » كما في الوجه الثالث .

وبناءً عليه ، يمكن القول بأنه وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد تقدم في التخريج أن البخاري أخرج روايته ، من طريق عبد الأعلى ، عنه ، وأما رواية عبد الرزاق ، فتقدم أنها محفوظة عنه .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [٢] .

٣- محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٣] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٥٧ .

وقد توبع من ثقتين كما تقدم .

٤ - عبد الله بن بديل :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [١] .

وقد توبع كذلك ممن تقدم ذكرهم .

وكما ترى فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، فيهم ثقتان ، وعُدا في الطبقة الأولى في أصحاب الزهري ، وقد أخرج البخاري روايتيهما في صحيحه كما تقدم .

وقواعد الترجيح ، وإن كانت تقتضي رجحان الوجه الأول بكثرة الرواة له عن الزهري ، وفيهم الثقات الأثبات من أصحابه ، إلا أن هذا الوجه الذي معنا راجح أيضاً للسببين اللذين تقدم ذكرهما .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، رجحان كل من :

الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبي سعيد .

والوجه الثالث الذي رواه الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد .

وذلك لرواية غير واحد من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري لهما ، وقد أخرج البخاري كلا الوجهين ، ومسلم الوجه الأول فقط .

وأما الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عمر بن سعد ، عن أبي سعيد ، فهو مرجوح ، وذلك لأنه رواية غير محفوظة عن ابن جريج ، من جهة الراوي عنه ، عبد الرزاق بن همام ، الذي وهم فيه كما تقدم بيانه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجهين الأول والثالث ، مع تصحيح الدارقطني لهما .

كما صححهما ابن حجر في الفتح (١/ ٤٧٧) ، وصحح معهما وجهاً آخر من أوجه الاختلاف عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليه ، وهو ما أخرجه البخاري من طريق الليث ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي سعيد الخدري ، لكن بذكر اللبستين فقط [٢] .

---

(١) انظر ص ١٧٧ .

(٢) صحيح البخاري - مع الفتح (١/ ٤٧٦) كتاب الصلاة ، باب ما يستر من العورة =

فقال ابن حجر : والطرق الثلاثة صحيحة ، والزهري ، سمع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه ، فحدث به عن كل منهم بمفرده .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، إذ أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم بيانه تفصيلاً .

* * *

= (٣٦٧) ولعل الدارقطني لم يذكره لكونه مختصراً بذكر اللبستين فقط .
إلا أنه فاته وجه آخر فيه ذكر البيعتين ، وهو ما أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٦/٤) ، (٤/٦١٠٧) . من طريق جعفر بن برقان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ابن عمر ، وقد خطّأ النسائي ابن برقان في روايته هذه .

الحديث (١٢٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد، عن ابن عمر قال : « **إن الله بعث إلينا محمداً ، ولا نعلم شيئاً ، فإنما نفعل كما رأينا رسول الله ﷺ يفعل** » يعني : القصر في السفر .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه الليث بن سعد ، وعبد الرحمن بن إسحاق - وهو عباد - وفليح بن سليمان ، عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث ابن هشام ، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد ، عن ابن عمر .

وكذلك قال محمد بن عبد الله بن المهاجر الشعيثي ، عن الزهري .

وسمعه الشعيثي من عبد الله بن أبي بكر أيضاً [١] .

وقال صالح بن كيسان : عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله .

وقال أمية : عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر [٢] .

وكذلك قال شعيب بن أبي حمزة ، وعبيد الله بن أبي زياد ، عن الزهري .

واختلف عن يونس الأيلي :

---

(١) يعني : مرة يرويه عن عبد الله بن أبي بكر بدون واسطة ، ومرة بواسطة الزهري .

(٢) هكذا في المحفوظ ، والكلام غير مستقيم ، ولم أقف على رواية الحديث على الجادة =

فرواه ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد ، عن ابن عمر .

وقال أحمد بن شبيب : عن أبيه ، عن يونس ، عن الزهري ، عن عبد الله ابن أبي بكر عن أمية بن عبد الله على الصواب .

وكذلك رواه الليث ، عن يونس ، عن الزهري - وإن كان الليث رواه عن الزهري - (١) .

وكذلك رواه عنبسة ، عن يونس ، عن الزهري (٢) .

ورواه مالك ، عن الزهري ، فلم يُقِمْ إسناده (٣) ، وقال : عن الزهري ، عن رجل (٤) من آل خالد بن أسيد ، عن ابن عمر .

ولم يذكر عبد الله بن أبي بكر .

والصواب : قول الليث ومن تابعه ، عن الزهري (٥) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية بن خالد ، عن ابن عمر .

= بدليل أن الدارقطني نفسه قال في غرائب مالك : خالفه جماعة من أصحاب الزهري منهم يونس ، وعقيل ، ومعمر ، والليث بن سعد ، وفليح بن سليمان ، وغيرهم ، فرووه عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، على الجادة .

ويظهر أن صالحاً ، وشعيباً ، وابن أبي زياد ، مندرجون تحت قوله ، « وغيرهم » .

(١) يعني بدون واسطة يونس ، كما تقدم ، وكما سيأتي في التخريج .

(٢) يعني : متابعاً لشبيب بن سعيد ، والليث ، في الرواية عن يونس .

(٣) يعني فأبهم الراوي عن ابن عمر ، وأسقط ، « عبد الله بن أبي بكر » .

(٤) يعني : عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أمية بن عبد الله ، عن ابن عمر .

(٥) العلل للدارقطني . (٤/ق ٧٥ ب) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية ابن عبد الله بن خالد ، عن ابن عمر .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن رجل من آل خالد بن أسيد ، عن ابن عمر .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أمية بن عبد الله بن خالد ، عن ابن عمر) .

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٨٣) كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب تقصير الصلاة في السفر (١٨٩٢/ ٢) .

وفي المجتبى (٣/ ٩٦) عن قتيبة بن سعيد قال : نا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية بن عبد الله بن خالد ، أنه قال لعبد الله بن عمر : إنا نجد صلاة الحضر ، وصلاة الخوف في القرآن ، ولا نجد صلاة السفر في القرآن .

فقال له ابن عمر : ابن أخي ، إن الله بعث إلينا محمداً ﷺ ، ولا نعلم شيئاً ، فإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٣٣٩) كتاب إقامة الصلاة ، باب تقصير الصلاة في السفر (١٠٦٦) .

وأحمد في مسنده (٢/ ٩٤) [١] .

وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٧٢) كتاب الصلاة ، باب ذكر الدليل على أن الله عز وجل ولّى نبيه ﷺ في تبيان عدد الصلاة في السفر (٩٤٦) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٦) كتاب الصلاة ، باب فرض الصلاة (١٤٤٨) [٢] .

---

(١) في المطبوع : عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الرحمن ، والصحيح : ابن عبد الرحمن ، كما في أطراف المُسْنَد (٣/ ٣٣٢) ، (٤٠٤٣) .

(٢) في هذا الموضع من المطبوع ، ذُكِرَ « عبد الملك بن أبي بكر » بدل « عبد الله بن أبي بكر » وقد علق الأرناؤوط في طبعته (٤/ ٣٠١) بقوله : تحرفت في التقاسيم ١/ لوحة ٣٦٣ =

وفي (٤/ ٧٩) كتاب الصلاة ، فصل في صلاة السفر (٢٧٢٤) .

وابن المنذر في الأوسط (٤/ ٣٤١) كتاب السفر ، باب خبر دل على بيان صلاة المسافر (حديث ٢٢٤٧) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢٧٩) ، (٢٨٠) .

والحاكم في المستدرك (١/ ٢٥٨) كتاب الصلاة ، باب : إن الله بعث إلينا محمداً ﷺ (١) .

وقال : هذا حديث رواته مدنيون ، ثقات ، ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي في التلخيص .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٦٣) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٢٦) ترجمة أمية بن عبد الله ، من عدة طرق .

والمزي في تهذيب الكمال (٣/ ٣٣٦) ترجمة أمية بن عبد الله .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أحد عشر ، رووه من طريق الليث بن سعد ، عن ابن شهاب ، به .

(ب) وذكر الدارقطني أن عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) ، تابع الليث بن سعد ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(جـ) وتابع فليح بن سليمان ، الليث بن سعد ، وعبادا ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته الهروي في ذم الكلام (٢/ ٤٠٩) من طريق الحسن بن سفيان حدثنا أبو الربيع الزهراني ، حدثنا فليح بن سليمان ، عن الزهري ، به بنحوه .

= ، والإحسان إلى عبد الملك إلا أن ناسخ الإحسان أثبت فوق « الملك » « الله » قلت : وهو الصحيح ، على الجادة ، يؤيده الموضع الآخر عند ابن حبان ، إذ ذكر فيه ، «عبدالله ابن أبي بكر » .

(١) في المطبوع : « عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أمية » بزيادة « عن أبيه » وهي زيادة غير صحيحة ، بدليل أن الذهبي لم يذكرها في تلخيصه، وليس لأبي بكر بن عبد الرحمن رواية عن أمية (انظر تهذيب الكمال للمزي ٣/ ٣٣٤) .

وأخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٥٥) ترجمة عبد الله بن أبي بكر .

والدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق ٤ ب) .

كلاهما تعليقاً مجزوماً .

(د) وذكر الدارقطني أن محمد بن عبد الله بن المهاجر الشعيثي ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وأنه سمعه أيضاً من عبد الله بن أبي بكر ، بدون واسطة « الزهري » .

ويظهر أنه بنى كلامه على الرواية التي أخرجها النسائي في المجتبى (١/ ١٨٣) كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة ؟ عن يوسف بن سعيد ، عن حجاج بن محمد ، عن محمد بن عبد الله الشعيثي عن عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام ، عن أمية ، به بنحوه .

وقال في آخره :

قال الشعيثي : وكان الزهري يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر .

لكن ليس في الرواية دلالة على أن الشعيثي سمع الحديث من الزهري ، وإنما قصد التنبيه إلى رواية الزهري لهذا الحديث ، ولذلك لم يعد المزيُ ، الزهري من شيوخ الشعيثي ، مع وجود هذه الرواية في المجتبى [1] .

(هـ) (و) (ز) وتابع صالح بن كيسان ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبيد الله ابن أبي زياد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما تقدم في كلام الدارقطني .

ولم أقف على من أخرج روايتهم .

(ط) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، من رواية شبيب بن سعيد ، والليث بن سعد وعنبسة بن خالد ، عن يونس ، كما في كلام الدارقطني :

فأما روايتا شبيب بن سعيد ، والليث بن سعد :

فأخرجهما ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٦٣ , ١٦٤) من طريق أحمد بن شبيب ، عن أبيه ، وعبد الله بن صالح ، عن الليث ، كلاهما عن يونس ، به .

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٦٠) .

وأخرج البخاري رواية الليث بن سعد - وحده - تعليقاً ، في التاريخ الكبير (٥/ ٥٥) ترجمة عبد الله بن أبي بكر .

وأما رواية عنبسة بن خالد : فأخرجها الهروي في ذم الكلام (٢/ ٤٠٩) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٢٧) ترجمة أمية بن عبد الله .

كلاهما من طريق أحمد بن صالح ، عن عنبسة .

وتابع حسان بن إبراهيم ، شبيباً ، والليث ، وعنبسة ، في روايتهم عن يونس ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وقد أخرجها البخاري في الموضع السابق ، تعليقاً مجزوماً .

ثم إني وقفت على راويين آخرين ، تابعا من تقدم ذكرهم من أصحاب الزهري ، في رواية هذا الوجه عنه ولم يشر الدارقطني إليهما في كلامه عن الاختلاف ، وهما :

(ي) معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٥١٧) كتاب الصلاة ، باب الصلاة في السفر (٤٢٧٦) عن معمر ، عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبدالرحمن ، عن أمية بن عبد الله أنه قال لابن عمر : نجد صلاة الخوف . . فذكره بنحوه .

هكذا في المطبوع من المصنف : « عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية ، وقد علق المحقق بقوله : في ص : « ا بن » يعني : ابن أمية .

وقد نبه ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٦٢) إلى هذا الخطأ ، فقال :

هكذا في كتاب عبد الرزاق : عبد الله بن أبي بكر [بن] عبد الرحمن بن أمية ، وإنما هو عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية بن عبد الله ، وهو غلط من الكاتب ، وإنما قلنا إن ذلك في كتاب عبد الرزاق ، لأنا وجدناه في كتاب الدبري وغيره ، عنه كذلك ، وكذلك ذكره الذهلي محمد بن يحيى ، وقال : لا أدري هذا الوهم أمِنْ معمر جاء أم من عبد الرزاق ؟

قال أبو عمر : هو عندي من كتاب عبد الرزاق .

والذي يظهر أن الدبري هو الذي يتحمل علة هذا الوهم ، وذلك لأن الهروي ،

أخرج الحديث من طريق الحلواني ، الحسن بن علي الحافظ ، عن عبد الرزاق ، على الجادة ، سليماً من الوهم المذكور .

وقد أورد البخاري رواية معمر تعليقاً في التاريخ الكبير (٥/ ٥٥) بالوهم المذكور ، وقال : ولا يصح .

كما أورده أيضاً الدارقطني نفسه في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق٤ب) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٢٦) ترجمة أمية بن عبد الله بن خالد .

كلاهما تعليقاً ، ولم يسوقا إسناده .

(ك) عقيل بن خالد :

وقد أورد الدارقطني ، وابن عساكر ، روايته تعليقاً في الموضعين السابقين .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية بن عبدالله ابن خالد ، عن ابن عمر) .

(أ) فرواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٧٢) عن الأصبغ ، أخبرني ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد ، أنه سأل ابن عمر . . فذكره بنحوه .

ومن طريق الفسوي ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٣٦) كتاب الصلاة ، باب رخصة القصر في كل سفر .

وأخرجه الغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢٨٠) ، (٢٨١) .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٢٧) ترجمة أمية بن عبد الله كلاهما من طريق ابن وهب ، به .

وأورده البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٥٥) تعليقاً ، ووصفه بأنه لا يصح .

كما أورده ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٦٢) تعليقاً ، فقال :

وقال ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن عبد الملك بن أبي بكر ،

عن أمية بن عبد الله بن خالد فجعل موضع عبد الله بن أبي بكر ، عبد الملك بن أبي بكر ، فغلط ووهم (يعني ابن وهب) .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، يونس في روايته هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أوردها البخاري في الموضع السابق ، تعليقاً .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن رجل من آل خالد بن أسيد ، عن ابن عمر) .

فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (١/ ١٤٥) كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب قصر الصلاة في السفر (٧) واللفظ له .

وبرواية القعنبي ص ١٨٨ ، باب فعل الصلاة في السفر .

ومن طريقه الغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢٧٧) ، (٢٧٩/ ١٠٩) .

وبرواية ابن القاسم ، تلخيص القابسي ص ١٣٧ ، (٨٤) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٤٨) (٣٧٥) : عن ابن شهاب ، عن رجل من آل خالد بن أسيد أنه سأل عبد الله بن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن ، إنا نجد صلاة الخوف . . فذكره بنحوه .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٦٥) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٢٧) ترجمة أمية بن عبد الله بن خالد .

كلاهما من طريق مالك ، به .

وقال ابن عساكر : رواه مالك عن ابن شهاب ، فأفسده ، أسقط عبد الله ، ولم يسم أمية .

وأخرجه الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ق٤ب) وقال :

روى مالك في الموطأ ، عن الزهري ، عن رجل من آل خالد بن أسيد ، أنه سأل عبد الله بن عمر .

قال : إنا لا نجد صلاة السفر في القرآن . . الحديث . خالفه جماعة من

أصحاب الزهري ، منهم يونس ، وعقيل ، ومعمر ، والليث بن سعد وفليح بن سليمان ، وغيرهم ، فرووه عن الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد ، أنه سأل ابن عمر ، وهو الصواب .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أمية بن عبد الله بن خالد ، عن ابن عمر) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - الليث بن سعد :

وقد تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك وابن عيينة ، ونحوهما فلا يقدّم على أحدهم عند المخالفة [١] .

كما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي التخريج ، أنه روى الحديث مباشرة عن الزهري تارة وبواسطة يونس بن يزيد عن الزهري ، تارة أخرى .

٢ - عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٢] .

٣ - فليح بن سليمان الخزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٣] .

٤ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق الناس في الزهري [٤] .

---

(١) انظر ص ٦١٤ .

(٢) انظر ص ٢٢٠ .

(٣) انظر ص ٢٤٠ .

(٤) انظر ص ٤٦٥ .

٥ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، سيما في الزهري [١] .

٦ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٢] .

٧ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٣] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث من وجهين :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أمية ابن عبد الله ، عن ابن عمر .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- شبيب بن سعيد : لا بأس به من رواية ابنه عنه ، لا من رواية ابن وهب [٤] وقد تقدم في التخريج ، أنها من رواية ابنه أحمد عنه .

- الليث بن سعد : تقدم أنه ثقة ثبت .

- عنبسة بن خالد : صدوق ، وكانت أصول كتب عمه يونس بن يزيد عنده ، أو نسخ منها [٥] .

- حسان بن إبراهيم الكرماني : صدوق يخطيء [٦] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الله بن وهب ، وقد تقدم أنه ثقة ، حافظ [٧] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن يونس ، هي الأولى ، وذلك لكثرة الرواة لها عنه ، وفيهم الليث بن سعد ، وهو ثقة ثبت كما تقدم .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ٥٠٨ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

(٤) انظر ص ٣٣٦ .

(٥) انظر ص ١٣٤٤ .

(٦) انظر : تقريب التهذيب ص ١٥٧ ، (١١٩٤) ، وانظر التهذيب (٢/ ٢١٤) .

(٧) انظر ص ١٦٦ .

وأما روايته الثانية فهي وإن كانت من رواية عبد الله بن وهب عن يونس ، وابن وهب ثقة حافظ ، غير أني لم أجد من تابعه عليها ، فهي رواية شاذة ، وقد تقدم في التخريج إعلال غير واحد من العلماء لها ، وحملهم العلة على بن وهب .

٨ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

٩ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٢] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحاب الزهري ، مما يجعله أرجح الأوجه عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أمية بن عبدالله ابن خالد ، عن ابن عمر)

فرواه عنه راويان هما :

١ - يونس بن يزيد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٣] .

غير أن روايته هذه عارضت رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الوجه الأول عنه ، فترجح روايتهم على روايته .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه غير راجح ، ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، وقد تقدم تضعيف غير واحد من العلماء له .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ١٨٥ .
(٣) انظر ص ١٥٦ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن رجل من آل خالد بن أسيد ، عن ابن عمر) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير مالك بن أنس ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحابه على الإطلاق (١) .

غير أن روايته هذه خالفت رواية الأكثرين من أصحاب الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات الذين رووا الحديث بإثبات الواسطة بين الزهري ، وبين أمية ابن عبد الله بن خالد بن أسيد ، وأنه عبد الله بن أبي بكر ، كما أنهم صرحوا باسم هذا الذي أبهمه مالك ، وأنه أمية كما تقدم .

ولذلك قال الدارقطني في رواية مالك هذه ، بأنه لم يقم إسنادها .

وقال ابن عساكر بأن مالكاً أفسد إسناد هذا الحديث .

وعليه فهي رواية شاذة ، وبالتالي فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري لما تقدم .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أمية بن عبد الله ، عن ابن عمر ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحابه ، وقد صححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم كما تقدم .

وأما الوجه الثاني الذي انقلب فيه اسم عبد الله بن أبي بكر إلى عبد الملك بن أبي بكر فغير راجح ، وذلك لأني لم أجد من رواه عن الزهري غير يونس بن يزيد ، وروايته هذه غير محفوظة عنه ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، مع كونه ثقة ثبتاً إلا أن روايته لا تقوى على معارضة رواية الأكثر الذين رووا الوجه الأول كما أسلفت .

وأما الوجه الثالث الذي سقطت فيه الواسطة بين الزهري وبين أمية بن عبد الله ، وأُبهم فيه اسم أمية ، فهو وإن كان من رواية مالك بن أنس ، وهو ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق ، إلا أن روايته هذه شاذة كما أسلفت .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول مع حكم الدارقطني عليه بأنه الصواب وتصحيح عدد من الأئمة له ، ويفهم من تضعيف البخاري ، وابن عبد البر ، وابن عساكر ، للوجهين الآخرين ، موافقتهم للدارقطني فيما ذهب إليه .

الحكم على الحديث

إسناد الحديث من وجهه الراجح : حسن ، وذلك لأن مداره على عبد الله بن أبي بكر . وهو صدوق (١) .

وتصحيح ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم له ، لأن الحسن عندهم نوع من الصحيح .

ويشهد له الأحاديث التي دلت على مشروعية القصر في السفر ، ومنها ما أخرجه الشيخان من طريق يحيى بن أبي إسحاق ، عن أنس قال : خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة ، فكان يصلي ركعتين ركعتين ، حتى رجعنا إلى المدينة . . (٢) .

وعليه يرتقي الحديث الذي معنا إلى درجة الصحيح لغيره .

* * *

(١) تقريب التهذيب ص ٢٩٧ ، (٣٢٣٧) ، وانظر التهذيب (٥/ ١٤٣) .

(٢) صحيح البخاري - مع الفتح (٢/ ٥٦١) كتاب تقصير الصلاة ، باب ما جاء في التقصير (١٠٨١) .

وصحيح مسلم (١/ ٤٨١) كتاب صلاة المسافرين ، باب صلاة المسافرين وقصرها ، (١٥-٦٩٣) .

الحديث (١٢٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **كل مولود يولد على الفطرة ....** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه الأوزاعي ، ومعاوية بن سلام ، وزيد بن [أبي أنيسة] [(١)] عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة .

ورواه معمر ، والزبيدي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة .

ورواه يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ويشبه أن تصح الأقاويل [(٢)] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

---

(١) في المطبوع : زيد بن المسور : وقد علق المحقق بقوله : يبحث عن ترجمته .
قلت : ولم أقف على من اسمه « زيد بن المسور » من حملة العلم ، ويظهر أنه تصحيف من « زيد بن أبي أنيسة » فهو مشهور بالرواية عن الزهري .

(٢) العلل للدارقطني (٨/ ٢٨٨) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه أبو يعلى في مسنده (١١/ ٢٨٢) ، (٦٣٩٤) عن أحمد بن إبراهيم ، حدثنا مبشر (بن إسماعيل) ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، قال : حدثني حميد بن عبد الرحمن قال : حدثني أبو هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « **كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهوّدانه ، وينصّرانه ، ويمجّسانه** » .

وأخرجه من طريق الأوزاعي أيضاً :

البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٣٤٩) ، (٧٨٣) وقال : وهذا الحديث قد رواه معمر عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولا نعلم أحداً قال : عن الزهري ، عن حميد ، عن أبي هريرة ، إلا محمد بن يوسف [1] عن الأوزاعي ، عن الزهري .

وابن حبان في صحيحه (**الإحسان ١/ ١٦٩**) **كتاب الإيمان ، باب الفطرة** ، (١٢٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٠٣) كتاب اللقطة ، باب الولد يتبع أبويه في الكفر .

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٥٦٣) و (٩٩٥) و (٩٩٦) .

(ب) وتابع معاوية بن سلام ، الأوزاعي في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/ ٢٥) ترجمة معمر بن يعمر ، من طريق معمر هذا ، عن معاوية ، عن الزهري ، به بمثله .

(جـ) وتابع زيد بن أبي أنيسة ، الأوزاعي ومعاوية ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

---

(١) هو القرقساني ، الراوي عن الأوزاعي في مسند البزار ، وكلامه فيه نظر ، لأنه رواه عن الأوزاعي غيره ، كمبشر بن إسماعيل الحلبي في رواية أبي يعلى .

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١١٩) كتاب الجامع - باب القدر (٢٠٠٨٧) .

وفي التفسير (٢/ ١٠٢) تفسير سورة الروم - بدون قول معمر الآتي آخر الحديث - عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، الحديث بمثله بزيادة « **كما تنتج البهيمة ، هل تحسون فيها من جدعاء** » .

قال : ثم يقول أبو هريرة : واقرؤا إن شئتم ﴿ **فطرة الله التي فطر الناس عليها** ﴾ [1] .

قال معمر : فقلت للزهري : كيف تحدث بهذا وأنت على غيره [2] .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٥) عن عبد الرزاق .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق :

مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٤٧) كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٢٢-٢٦٥٨) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١٧٠) كتاب الإيمان ، باب الفطرة (١٣٠) .

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٥٦٢) ، (٩٩٤) .

جميعهم بدون قول معمر الذي أورده عبد الرزاق في مصنفه .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٣) عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

---

(١) سورة الروم من الآية ٣٠ .

(٢) قول معمر هذا يناقض ما ذهب إليه الزهري موافقاً أهل السنة والجماعة من أن المولود يولد على الفطرة ، فقد أخرج البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٢١٩) أن الزهري قال : يُصلَّى على كل مولود متوفًّى وإن كان لِغَيَّة (لزنا) من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام ، يدعي أبواه الإسلام .
والذي أخشاه أن هذا القول في هذا الحديث بطريق الخطأ ، بدليل أن كل من أخرج الحديث من طريق عبد الرزاق لم يذكره ، بل إن عبد الرزاق نفسه لم يذكره في تفسيره كما تقدم في التخريج .

بدون قول أبي هريرة ، ومعمر .

وأخرجه من طريق عبد الأعلى .

مسلم في الموضع السابق .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه اللحياني - (١/ ١٨٧) ، (٤٢٧) .

(ب) وتابع الزبيدي ، معمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري : وقد أخرج روايته مسلم في صحيحه في الموضع السابق .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٠٢) كتاب اللقطة ، باب الولد يتبع أبويه في الكفر .

وفي القدر (١/ ٣٣٣) باب معنى قوله : خلقت عبادي حنفاء ، وقول النبي ﷺ : « **كل مولود يولد على الفطرة** » (٥٥٦) .

ثلاثتهم من طريق محمد بن حرب ، قال : حدثني الزبيدي ، عن الزهري ، به بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

(أ) فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٢١٩) كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ؟ (١٣٥٩) .

وفي (٨/ ٥١٢) كتاب التفسير ، سورة الروم ، باب لا تبديل لخلق الله (٤٧٧٥) ، عن عبدان ، أخبرنا عبد الله (بن المبارك) ، أخبرنا يونس ، عن الزهري ، به بنحوه .

كما أخرجه من طريق يونس بن يزيد :

مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٤٧) كتاب القدر ، باب معنى : كل مولود يولد على الفطرة (٢٢-٢٦٥٨) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ١٦٢) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ٦٥) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٠٣) كتاب اللقطة ، باب الولد يتبع أبويه في الكفر .

وفي القدر (١/ ٣٣٢) باب معنى قوله « خلقت عبادي حنفاء » وقول النبي ﷺ : « **كل مولود يولد على الفطرة** » (٥٥٥) .

(ب) وتابع محمد بن أبي ذئب ، يونس في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرج روايته الطيالسي في مسنده ص ٣١١ ، (٢٣٥٩) عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، الحديث بنحوه .

كما أخرجه من طريق بن أبي ذئب :

أحمد في مسنده (٢/ ٣٩٣) .

والبخاري في صحيحه - مع الفتح (٣/ ٢٤٥) كتاب الجنائز ، باب ما قيل في أولاد المشركين (١٣٨٥) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ١٦٢) .

وابن بطة في كتاب القدر من كتاب الإبانة - رسالة دكتوراه - (٢/ ١٧٤) ، (٢٠٦) .

والبيهقي في القدر (١١/ ٣٣٢) باب معنى قوله « خلقت عبادي حنفاء » وقول النبي ﷺ : « **كل مولود يولد على الفطرة** » (٥٥٤) .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدم غيره من الثقات عليه [١] .

٢ - معاوية بن سلام الدمشقي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٢] .

٣ - زيد بن أبي أنيسة :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة [٣] .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكلهم ثقات ، وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه راويان من أصحابه ، وهما :

١ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحابه [٥] .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه راويان من أصحابه وهما :

---

(١) انظر ص ١٥٤ .
(٢) انظر ص ٧٦٤ .
(٣) انظر ص ٤٦٩ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ١٥٦ .

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٢ - محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه عن الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته عند التعارض [٢] .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما ثقتان ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية .

الخلاصة

بعد عرض الأوجه المختلف فيها عن الزهري في هذا الحديث ، يتبين أن كل وجه من الأوجه الثلاثة تميز بما يمكن أن يجعله راجحاً ، فالوجه الأول تميز بكونه من رواية ثلاثة من أصحاب الزهري الثقات ، وهم أكثر ممن روى كلاً من الوجهين الآخرين عنه ، أما الوجه الثاني فتميز بإخراج مسلم له في صحيحه ، كما تميز الوجه الثالث بإخراج البخاري له في صحيحه مع ثقة رواة كل وجه عنه .

ولأن الجمع بين هذه الأوجه ، والقول برجحانها أمر ممكن ، فالمصير إليه أولى ، ولذلك قال به الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، وسبقه في هذا الذهلي [٣] ، - وهو من أعرف الناس بحديث الزهري - ويظهر أن ابن عبد البر يوافقهم في ذلك ، حيث قال : وزعم محمد بن يحيى الذهلي أن هذه الطرق كلها صحاح عن الزهري ، محفوظة [٤] . ولم يعلق عليه .

ولا يعكر على هذا الجمع ما قاله ابن حجر من أن : صنيع البخاري يقتضي ترجيح طريق أبي سلمة ، وصنيع مسلم يقتضي تصحيح القولين (يعني : أبي

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ٢٨٥ .

(٣) انظر فتح الباري (٣/٢٤٨) .

(٤) التمهيد (١٨/٥٨) .

سلمة وسعيد) عن الزهري [1] ، لأن تركهما إخراج بعض الأوجه المذكورة لا يعني بالضرورة إعلالها ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من الأوجه الثلاثة : صحيح .

فقد أخرج البخاري الوجه الثالث ، ومسلم الوجه الثاني ، وهو من وجهه الأول صحيح الإسناد خاصة من رواية أبي يعلى ، فشيخه أحمد بن إبراهيم هو الدورقي : ثقة حافظ [2] .

وشيخه : مبشر بن إسماعيل الحلبي ، وثقه غير واحد ، وهو من رجال الصحيحين [3] . قال فيه الذهلي : تكلِّم فيه بلا حجة [4] .

* * *

(١) انظر فتح الباري (٣/ ٢٤٨) .
(٢) تقريب التهذيب ص ٧٧ ، (٣) وانظر التهذيب (١/ ٩) .
(٣) انظر ص ١٢٧٥ .
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٣٣) .

الحديث (١٢٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث حميد بن عبد الرحمن ، عن معاوية ، عن النبي ﷺ في يوم عاشوراء : « **لم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فمن شاء صام ، ومن شاء أفطر** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه مالك بن أنس ، وصالح بن كيسان ، وموسى بن عقبة ، ومحمد بن أبي عتيق وسفيان بن عيينة ، وشعيب بن أبي حمزة ، ومعمر، وعقيل ، ويونس ، والأوزاعي ، وابن أخي الزهري ، وأبو أويس ، وسفيان بن حسين ، والنعمان بن راشد ، ولم يختلفوا ، عن الزهري، عن حميد [١] .

ورواه أبو العطوف [٢] ، عن الزهري ، فقال : عن عبد الرحمن التيمي ، عن معاوية .

ورواه عبد الجبار بن عمر الأيلي ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن معاوية .

ورواه النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن معاوية .

---

(١) يعني : عن معاوية مرفوعاً .

(٢) اسمه الجراح بن منهال ، وسيأتي بيان حاله في دراسة الوجه الثاني .

والصحيح : حديث الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن [1] [2] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن معاوية .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبد الرحمن التيمي ، عن معاوية .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن معاوية .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن السائب بن يزيد ، عن معاوية .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن معاوية) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ٢٩٩) كتاب الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء (٣٤) عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء عام حج ، وهو على المنبر يقول : يا أهل المدينة ، أين علماؤكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم : « **هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فمن شاء فليصم ، ومن شاء فليفطر** » .

---

(١) يعني : عن معاوية مرفوعاً .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ٥٧ وما بعدها) .

تنبيه : ذكر الدارقطني بعد هذا ، حديثاً من طريق الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن معاوية مرفوعاً : « عُذبت أمّة من بني إسرائيل لأن نساءهم اتخذوا مثل هذا » يعني : قُصَّة شَعَر .

وهو متن لحديث آخر غير الحديث الذي معنا .

ويظهر أن معاوية حدث بالحديثين في وقت واحد ، فنقله الرواة عنه ، إلا أن بعضهم يفرد كل رواية على حدة ، وبعضهم يجمعهما كما في رواية الحميدي الآتية في التخريج - ولذا اقتصرت على الرواية المفردة .

وبرواية محمد بن الحسن ص ١٣١ ، كتاب الصيام ، باب صوم عاشوراء (٣٧٤) .

وبرواية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ص ٧٩ (٢٧) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٢٤) (٨٤٣) .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه البغوي في شرح السنة (٦/ ٣٣٦) كتاب الصيام ، باب صوم عاشوراء (١٧٩٥) .

وأخرجه مالك أيضاً في الموطأ برواية القعنبي ص ٢٢٣ ، باب صيام يوم عاشوراء .

ومن طريق القعنبي ، أخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح (٤/ ٢٤٤) كتاب الصوم ، باب صيام يوم عاشوراء (٢٠٠٣) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٢٧) (٧٥٤٩) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٧٩) ، (١٧٦/ ٣٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٩٠) كتاب الصيام ، باب ما يستدل به على أنه لم يكن واجباً قط .

وفي فضائل الأوقات ص ٤٤٤ ، باب تخصيص يوم عاشوراء بالذكر (٢٣٩) .

وأخرجه الشافعي في سننه (٢/ ٨) . (٣٣٦) .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٢٦٥) (٧٠٢) عن مالك .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٩٠) كتاب الصيام ، باب ما يستدل به على أنه لم يكن واجباً قط .

وفي معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٥٥) كتاب الصيام ، باب الاختلاف في صوم يوم عاشوراء (٨٩٨٢) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٧٩٥) كتاب الصيام ، باب صوم يوم عاشوراء (١٢٦-١١٢٩) .

من طريق عبد الله بن وهب .

وأحمد في مسنده (٤/ ٩٥) عن روح بن عبادة .

ومن طريق روح بن عبادة ، أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٧) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الثاني / ق١٨٤ ب) ، وقال :

رواه صالح بن كيسان ، ومعمر ، وسفيان بن عيينة ، وابن مسافر ، وعبدالرحمن بن إسحاق في آخرين ، عن الزهري .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٢٧) ، (٧٥٤٩) من طريقي عبدالله بن يوسف التنيسي ، وعبد الله بن عبد الحكم ، أربعتهم عن مالك ، به بمثله.

(ب) وتابع صالح بن كيسان ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٦١) كتاب الصيام ، باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء (٨/ ٢٨٥٧) . وقال النسائي : هذا الصواب .

وفي تحفة الأشراف (٨/ ٤٣٧) : وقال النسائي :

رُوي عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن معاوية [1] .

ورُوي عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد .

وكلا الحديثين خطأ ، والصواب : حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٢٨) (٧٥٣) .

كلاهما من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، به بنحوه .

---

(١) هذا وجه آخر من الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليه .
وقد أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٦١) حديث (٦/ ٢٨٥٥) ثم قال : وهذا خطأ ولا نعلم أحداً من أصحاب الزهري قال في هذا الحديث : عن أبي سلمة غير هذا (يعني الأوزاعي) ، والصواب : حميد بن عبد الرحمن .

(جـ) وتابع سفيان بن عيينة مالكاً ، وصالح بن كيسان ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٤/ ٩٧) . والشافعي في سننه (٢/ ٦) (٣٣٤) .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٢٦٤) ، (٧٠١) .

ومن طريق الشافعي ، أخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٣٥) كتاب الصيام ، باب الاختلاف في صوم عاشوراء (٨٩٨١) .

وأخرجه الحميدي في مسنده (٢/ ٢٧٣) (٦٠١) .

ومن طريق الحميدي ، أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٢٨) (٧٥٥٠) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به ، بنحوه ، وزاد أحمد ، والشافعي في روايتيهما : « وأخرج معاوية قصة شعر من كُمِّه » ، فقال : « **إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذتها نساؤهم** » .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٢/ ٧٩٥) كتاب الصيام ، باب صوم يوم عاشوراء (١٢٦-١١٢٩) عن ابن أبي عمر .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٦١) كتاب الصيام ، باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء (٢٨٥٤/ ٥) .

والمجتبى (٤/ ١٧٤) كتاب الصيام ، باب صوم النبي ﷺ ، عن قتيبة بن سعيد .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٢٨) ، (٧٥٥٠) من طريق القعنبي .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، به بنحوه ، بدون الزيادة التي في روايتي أحمد والشافعي .

كما أخرج الحديث النسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٦٠) ، (٢٨٥٣/ ٤) عن محمد بن منصور عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به بنحوه وزاد في متنه : « وأرسل إلى أهل العوالي فقال : **من أكل فلا يأكل ، ومن لم يكن أكل فليتم صومه** » .

قال النسائي : هكذا الكلام خطأ ، لا نعلم أحداً من أصحاب الزهري تابعه[1] عليه .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٢٨٦) كتاب الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء (٧٨٣٤) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ٩٥) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٢٧) ،(٧٤٨) ، عن إسحاق بن إبراهيم الدبري .

كلاهما عن عبد الرزاق به ، بنحوه .

(و) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٢/ ٧٩٥) كتاب الصيام ، باب صوم يوم عاشوراء (١٢٦-١١٢٩) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٥/ ٢٥٥) كتاب الصوم ، باب صوم التطوع ، (٣٦١٧) من طريق عبد الله بن وهب .

وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٢٨٦) كتاب الصوم ، باب الدليل على أن أمر النبي ﷺ بصيام عاشوراء لم يكن بأمر فرض (٢٠٨٥) من طريق عثمان بن عمر .

كلاهما عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به بنحوه .

(ز) وتابع الأوزاعي [2] من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وقد أخرج الطبراني روايته في مسند الشاميين (١/ ١٦٤) ، (٢٧٢) .

---

(١) يعني : تابع سفيان بن عيينة .

(٢) يظهر أنه اختلف عن الأوزاعي ، حيث تقدم أنه روى الحديث بذكر « أبي سلمة » بدل « حميد » وقد خطّأها النسائي كما مر .

(حـ) (طـ) (ي) (ك) (ل) (م) (ن) وتابع موسى بن عقبة ، ومحمد ابن أبي عتيق ، وعقيل بن خالد ، وابن أخي الزهري ، وأبو أويس ، وسفيان ابن حسين ، والنعمان بن راشد ، ومجموعهم سبعة من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني ، ولم أقف على رواياتهم .

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه ، ولم يشر الدارقطني إليهم ، وهم :

(س) محمد بن أبي حفصة :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٤/ ٩٥) .

والطبراني في الكبير (١٩/ ٣٢٩) . (٧٥٤) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الثاني / ق١٨٤ب) .

(ع) عبيد الله بن أبي زياد :

وأخرج روايته الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٦٧) عن الحجاج - هو ابن أبي منيع - عن جده - عبيد الله بن أبي زياد - .

(ف) (ص) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وعبد الرحمن بن إسحاق :

وأخرج روايتيهما الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٢٨) ، (٧٥١) ، (٧٥٢) .

(ت) سعيد بن أبي هلال :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق٢٥٥ب) من طريق الليث بن سعد ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن ابن شهاب ، به .

وقال : لم يروه عن سعيد بن أبي هلال إلا خالد ، تفرد به الليث .

ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (ق٦٦ب) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الرحمن التيمي ، عن معاوية) .

فذكر الدارقطني أن أبا العطوف - الجراح بن منهال - رواه عن الزهري ، به ، ولم أقف على روايته هذه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن معاوية) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير عبد الجبار بن عمر .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٤٧) ، (٨٠٦) من طريق شعيب بن يحيى .

والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٣٢٢) من طريق عبدالله ابن وهب .

كلاهما عن عبد الجبار بن عمر ، عن الزهري ، به بنحوه ، وزاد الخطيب : ثم قال : « من أكل فليتم صيامه » .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن معاوية) .

فلم أجد من رواه عنه غير النعمان بن راشد .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٦١) كتاب الصيام ، باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء (٧/ ٢٨٥٦) وقال : وهذا أيضاً خطأ ، والنعمان ابن راشد كثير الخطأ عن الزهري ، ونظيره في الزهري [زمعة] بن صالح .

والطبراني في الكبير (١٩/ ٣١٦) ، (٧١٦) .

كلاهما من طريق جرير بن حازم ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، به بنحوه .

النظر في الاختلاف

مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، يتضح أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن معاوية) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحابه على الإطلاق [١] .

٢ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، حجة ، ومن أوثق الناس فيه [٢] .

٣ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أثبت أصحابه [٣] .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٤] .

٥ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٥] .

٦ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ، وقيد توثيقه بما إذا حدث من كتابه [٦] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ٤٦٥ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ١٧٨ .

(٥) انظر ص ١٦٦ .

(٦) انظر ص ١٦٤ .

٧ - **موسى بن عقبة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [١] .

٨ - **محمد بن أبي عتيق** :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٢] .

٩ - **عقيل بن خالد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٣] .

١٠ - **عبد الرحمن الأوزاعي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدم غيره من الثقات عليه [٤] .

١١ - **محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري** :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٥] .

١٢ - **أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٦] .

١٣ - **سفيان بن حسين** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٧] .

١٤ - **النعمان بن راشد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٨] .

١٥ - **محمد بن أبي حفصة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٩] .

---

(١) انظر ص ٦٨٩ .
(٢) انظر ص ٤٦٧ .
(٣) انظر ص ١٨٥ .
(٤) انظر ص ١٥٤ .
(٥) انظر ص ٢٦٠ .
(٦) انظر ص ٢٣٧ .
(٧) انظر ص ١٦٠ .
(٨) انظر ص ٣٤١ .
(٩) انظر ص ١٥٧ .

١٦ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [١] .

١٧ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة وله بعض المناكير [٢] .

١٨ - عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٣] .

١٩ - سعيد بن أبي هلال :

وثقه ابن سعد [٤] ، والعجلي [٥] والدارقطني [٦] ، والذهبي [٧] ، ونقل ابن حجر : أن ابن خزيمة ، والخطيب البغدادي ، وابن عبد البر ، والبيهقي وثقوه كذلك [٨] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٩] ، وقال في المشاهير : كان أحد المتقنين ، وأهل الفضل في الدين [١٠] .

أما أبو حاتم الرازي فقال : لا بأس به [١١] .

وقال أبو زرعة : صدوق ، وربما وقع في قلبي من حسن حديثه [١٢] .

---

(١) انظر ص ٥٠٨ .

(٢) انظر ص ٣٠٤ .

(٣) انظر ص ٢٢٠ .

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٢٠٣) .

(٥) ترتيب الثقات ص ١٨٩ .

(٦) سنن الدارقطني (١/ ٣٠٥) حديث (١٤) .

(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ١٦٢) .

(٨) عن تهذيب التهذيب (٤/ ٨٤) .

(٩) الثقات (٦/ ٣٧٤) .

(١٠) مشاهير علماء الأمصار ص ١٩٠ .

(١١) الجرح والتعديل (٤/ ٧١) .

(١٢) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٦١) .

وذكر ابن حجر أن الساجي قال فيه : صدوق ، كان أحمد يقول : ما أدري أي شيء يخلط [١] في الأحاديث [٢] .

وقال في التقريب : صدوق ، حكى الساجي عن أحمد أنه اختلط [٣] .

أما ابن حزم فقال : ليس بالقوي [٤] .

وخلاصة حاله أنه ثقة ، ربما وهَم .

أما قول ابن حزم ، فتعقبه ابن حجر بقوله : لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً [٥] ، وما ذكره الساجي عن أحمد من الوصف بالاختلاط ، فلم أجد من تابعه عليه .

وبعد :

فهؤلاء الرواة الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا تسعة عشر راوياً ، معظمهم من الثقات ، وفيهم الأثبات من أصحابه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبد الرحمن التيمي ، عن معاوية) .

فلم أجد من رواه عنه غير أبي العطوف ، الجراح بن منهال ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [٦] .

وعليه فإن روايته هذا الوجه ضعيفة جداً ، ولم أجد من تابعه عليها وبالتالي فهي غير محفوظة عن الزهري .

---

(١) فهم ابن حجر من كلام أحمد أنه اختلط كما ذكر في التقريب ، وعبارة التهذيب لا تدل عليه ولهذا لم يُترجم له في كتب المختلطين .

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٨٤) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٤٢ ، (٢٤١٠) .

(٤) المحلى (٢/ ٢٦٩) .

(٥) تقريب التهذيب ص ٢٤٢ .

(٦) انظر ص ٥٢٩ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن معاوية) .

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الجبار بن عمر الأيلي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف الحديث [1] .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، وذلك لحال عبد الجبار الأيلي ، ولم أجد من تابعه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن معاوية) .

فلم أجد من رواه عنه غير النعمان بن راشد ، وقد تقدم الكلام على حاله ، وأنه ضعيف ، وقد اختلف عليه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يرويه عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن معاوية .

(ب) ومرة يرويه هكذا ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن معاوية .

ولم أقف على من روى الرواية الأولى عنه .

أما الرواية الثانية ، فهي من رواية جرير بن حازم ، عنه ، وجرير ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، وقد اختلط ، لكن لم يحدّث في حال اختلاطه [2] .

والذي يظهر أن الحمل في هذا الاختلاف على النعمان بن راشد نفسه ، لضعفه المطلق ، فيؤخذ من حديثه ما وافق فيه الثقات ، وهي روايته الأولى .

أما روايته هذا الوجه عن الزهري ، فضعيفة، لأني لم أجد من تابعه عليها ، وقد تقدم أن النسائي وصفها بأنها : خطأ .

وبناءً عليه فهذا الوجه غير محفوظ عن الزهري أيضاً .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في النظر في الاختلاف ، وبيان حال رواة كل وجه، رجحان

---

(١) انظر ص ١٠١٤ .

(٢) انظر ص ٣٦٦ .

الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن معاوية ، وذلك لكثرة الذين رووه عنه من أصحابه ، حيث بلغوا تسعة عشر راوياً ، معظمهم من الثقات ، وفيهم الأثبات الذين عدوا أوثق أصحابه .

أما الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عبد الرحمن التيمي ، عن معاوية ، فغير محفوظ عنه لأن الراوي عنه الجراح بن المنهال ، متروك ، ولم أجد من تابعه .

وكذلك الحال بالنسبة للوجه الثالث الذي رواه الزهري عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن معاوية ، فالراوي عنه : عبد الجبار الأيلي ، ضعيف الحديث ، ولم أجد من تابعه .

أما الوجه الرابع ، الذي رواه الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن معاوية ، فغير محفوظ عنه أيضاً ، لأنها رواية غير راجحة عن النعمان بن راشد ، وهو ضعيف الحديث ، ولم أجد من تابعه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول مع تصحيح الدارقطني له ، وموافقة النسائي كذلك كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم والله أعلم .

* * *

الحديث (١٢٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **لكل نبي دعوة ، وأريد أن أخبيء دعوتي شفاعة لأمتي** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه مالك - في غير الموطأ - وأبو أويس ، وابن أخي الزهري ، وشعيب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهم يونس بن يزيد الأيلي : قال : أخبرني عمر [١] بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي ، عن أبي هريرة .

وقيل : عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، مثله [٢] . وكذلك رواه عقيل ، عن الزهري [٣] .

وخالفهم معمر : رواه عن الزهري ، عن القاسم بن محمد، عن أبي هريرة .

وحديث أبي سلمة : محفوظ ، وكذلك حديث عمر بن أبي سفيان.

وأما حديث معمر ، فليس بمحفوظ ، يشبه أن يكون معمر وهم في قوله : القاسم بن محمد ، والله أعلم .

ورواه عبد الله بن أبي بكر ، عن الزهري ، فقال : عن أبي سفيان ابن العلاء بن جارية ، عن أبي هريرة ، وأتى بقصة إبراهيم عليه السلام في ذبح إسحاق .

---

(١) ويقال : عمرو ، وهو الأصح كما قال المزي : (تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٥) .

(٢) ، (٣) يعني : عن عمر بن أبي سفيان ، عن أبي هريرة .

وقال عبد الرزاق : عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هـــريرة ، وعـن الزهري ، عن القاســـم بن محمد ، عن أبي هريرة [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن [عمرو] بن أبي سفيان ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سفيان بن العلاء بن جارية ، عن أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (١/ ١٨٨) كتاب الإيمان ، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته (٣٣٤-١٩٨) ، عن يونس بن عبد الأعلى ، عن عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « **لكل نبي دعوة يدعوها ، فأريد أن أختبيء دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة** » .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٩٠) باب دعوة النبي شفاعة لأمته .

وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٦٢٨) باب شدة شفقة النبي ﷺ (٩-٣٧٠) .

وابن منده في الإيمان (٢/ ٨٥٧) باب وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل (١٠٢-٨٩٢) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ١٦٣) ، (٢٨/ ١٦١) .

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٣٤) ،(١٠٤٥).

---

(١) العلل للدارقطني (٨/ ٥٥ وما بعدها) .

واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦/١٠٩٨) باب الشفاعة (٢٠٠٣٩) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٤٧ أ) باب قوله عليه السلام « لكل نبي دعوة » .

وابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٦٢) .

سبعتهم من طريق عبد الله بن وهب المتقدم ذكره ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، به بمثله .

كما أخرجه ابن عبد البر في الموضع السابق ، من طريق أيوب بن سويد ، عن مالك عن ابن شهاب ، به بمثل رواية ابن وهب .

وقال : وهما إسنادان صحيحان لمالك ، أحدهما [١] في الموطأ وهو حديث أبي الزناد [٢] .

(ب) وتابع أبو أويس عبد الله بن عبد الله ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٣٩٦) ، عن إبراهيم بن أبي العباس .

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٣٣) ، (١٠٤٠٢) من طريق منصور .

كلاهما عن أبي أويس ، عن الزهري ، به بمثل رواية مالك .

(جـ) وتابع ابن أخي الزهري ، مالكاً ، وأبا أويس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ١٨٩) كتاب الإيمان ، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته ، (٣٣٥-١٩٨) .

وابن منده في الإيمان (٢/ ٨٥٨) ، باب وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل (١٠٥-٨٩٥) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٤٧أ) باب قوله عليه السلام : « لكل نبي دعوة » .

---

(١) يعني : والثاني رواية مالك عن الزهري ، التي معنا ، والتي لم يخرجها في الموطأ .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ٢١٢) كتاب القرآن ، باب ما جاء في الدعاء (٢٦) .

ثلاثتهم من طريق يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن أخي ابن شهاب ، عن عمه ، به بنحوه .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٤٤٧) كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة (٧٤٧٤) .

والدارمي في سننه (٢/ ٤٢٢) كتاب الرقائق ، باب : إن لكل نبي دعوة (٢٨٠٥) كلاهما عن أبي اليمان - هو الحكم بن نافع - عن شعيب ، عن الزهري ، به بمثل رواية مالك .

كما أخرجها من طريق أبي اليمان : أبو علي الهروي في فوائده - انتخاب الدارقطني - (٢/ ١/ ق ١٠أ) .

وابن منده في الإيمان (٢/ ٨٥٨, ٨٥٩) باب وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل (١٠٤-٨٩٤) والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٣٢) ، (١٠٣٩) .

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١١/ ١٤١) ترجمة عبد بن أحمد الهروي .

والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٧٣) باب ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن .

والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٧) ترجمة عمرو بن أبي سفيان الثقفي .

(هـ) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، حيث ذكر الدارقطني أن عبد الرزاق ، رواه عن معمر هكذا .

وأخرج رواية عبد الرزاق هذه : ابن منده في الإيمان (٢/ ٩٨٥٨) باب وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل (١٠٣-٨٩٣) ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦/ ١٠٨٩) باب الشفاعة (٢٠٤٠) و(٢٠٤١) .

وتابع هشام بن يوسف ، عبد الرزاق ، في روايته هذه ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٣٨١) عن علي بن بحر ، عن هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن الزهري ، به بمثل رواية مالك .

(و) ثم إني وقفت على راوٍ سادس ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، وهو عبيد الله بن أبي زياد .

وأخرج روايته الحسين المروزي في زياداته على الزهد لابن المبارك ص ٥٦٤ ، (١٦٢٣) عن الحجاج بن أبي منيع الرصافي ، عن جده (عبيد الله بن أبي زياد) ، عن الزهري ، بمثل رواية مالك .

ومن طريق المروزي أخرجها الآجري في الشريعة ص ٣٤١ .

كما أخرج هذا الوجه ، ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٣٧٢) (٧٩٩) تعليقاً مجزوما عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (١/ ١٨٩) كتاب الإيمان ، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته (٣٣٧-١٩٨) عن حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس (يعني ابن يزيد) عن ابن شهاب ، أن عمرو بن سفيان بن أسيد ابن جارية الثقفي أخبره ، أن أبا هريرة قال لكعب الأحبار [1] : إن نبي الله ﷺ قال : « **لكل نبي دعوة يدعوها ، فأنا أريد إن شاء الله أن أختبيء دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة** » .

قال كعب لأبي هريرة : أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال أبو هريرة : نعم .

وأخرجه الآجري في الشريعة ص ٣٤١ .

وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٦٢٤) باب شدة شفقة النبي ﷺ (٤/ ٣٦٧) .

---

(١) مناسبة ذكر كعب الأحبار في الرواية ، أنه اجتمع مع أبي هريرة ، فحدثه أبو هريرة بهذا الحديث وهو الجزء المرفوع من الحديث ، وحدثه كعب عن قصة الذبيح ، وأبيه إبراهيم عليهما السلام ، فمنهم من يروي الجزء المرفوع فقط ، ومنهم من يروي قصة الذبيح فقط ، ومنهم من يجمع بينهما كما سيأتي في رواية معمر في الوجه الثالث .

وابن منده في الإيمان (٢/ ٨٦١) باب وجوب رؤية الله عز وجل (١٠٩-٨٩٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٩٠) كتاب الشهادات ، باب من تجوز شهادته .

وفي فضائل الأوقات ص ٣٨٥ ، (٢٠٢) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٤٧ أ) باب قوله عليه السلام : لكل نبي دعوة .

ومن طريق أبي نعيم ، أخرجه المزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٦) ترجمة عمرو بن أبي سفيان .

ستتهم من طريق عبد الله بن وهب ، المتقدم ذكره ، به ، بمثله ، ولم يذكر الآجري وابن خزيمة محاورة كعب ، وأبي هريرة ، عقب الجزء المرفوع .

وأخرجه الطبري في جامع البيان (٢٣/ ٨٢) سورة الصافات ، آية (١١١) .

وفي تاريخ الأمم والملوك (١/ ١٥٩) باب ذكر أمر بناء البيت .

والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٥٧) كتاب التاريخ ، باب من قال : إن الذبيح إسحاق [١] .

وقال الحاكم : سياقة هذا الحديث من كلام كعب بن ماتع الأحبار ، ولو ظهر فيه سند [٢] ، لحكمت بالصحة على شرط الشيخين ، فإن هذا إسناد [٣] صحيح لا غبار عليه .

وقال الذهبي في التلخيص : صحيح لا غبار عليه .

والبيهقي في فضائل الأوقات ص ٣٨٥ ، (٢٠٣) عن الحاكم النيسابوري .

---

(١) اختلف العلماء حول الذبيح ، هل هو إسحاق ، أو إسماعيل ، ورجح الأكثرون أنه إسماعيل (انظر جامع البيان للطبري ، وكذلك تاريخ الأمم ، في الموضعين السابقين، وكذلك البداية والنهاية لابن كثير ١/ ١٤٧ وما بعدها) .

(٢) يعني : حديث كعب بقصة الذبيح .

(٣) يعني : إسناد حديث أبي هريرة الذي رواه مرفوعاً .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب ، به ، غير أنهم لم يذكروا الجزء المرفوع من حديث أبي هريرة ، واقتصروا على ذكر رواية كعب ، بقصة الذبيح .

وأخرج رواية يونس أيضاً :

ابن منده في الإيمان (٢/ ٨٦٠) باب وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل (١٠٧-٨٩٧) .

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٣٣) ، (١٠٤٠) .

كلاهما من طريق الليث بن سعد ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به بحديث أبي هريرة المرفوع فقط .

وأخرجها من طريق الليث بن سعد ، أبو عبيد القاسم بن سلام في الخطب والمواعظ ص ١١١ (٢١) بقصة الذبيح ، ولم يذكر الجزء المرفوع .

وأخرجها ابن منده في الإيمان (٢/ ٨٦٠) ، (١٠٧-٨٩٧) و (١٠٨-٨٩٨) من طريقي عبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن سعيد بن صفوان ، كلاهما عن يونس ابن يزيد ، عن ابن شهاب ، به بالجزء المرفوع فقط .

(ب) وتابع ابن أخي الزهري ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ١٨٩) كتاب الإيمان ، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته (٣٣٦-١٩٨) .

وابن منده في الإيمان (٢/ ٨٥٩) باب وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل (١٠٥-٨٩٥) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٤٧أ) باب قوله عليه السلام : لكل نبي دعوة .

ثلاثتهم من طريق يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا ابن أخي ابن شهاب ، عن عمه، به .

وأحالوا متنه على رواية ابن أخي ابن شهاب نفسه الوجه الأول .

(جـ) وتابع عقيل بن خالد ، يونس بن يزيد ، وابن أخي الزهري ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٢٢٦) باب شدة شفقة النبي ﷺ (٦-٣٦٨) عن محمد بن عزيز الأيلي ، قال : ثنا سلامة ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، به ، وأحال بمتنه على رواية ابن وهب بقوله : فذكر بمثل حديث ابن وهب سواء ، وزاد : فقال كعب لأبي هريرة : أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو هريرة : نعم .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ولم يشر الدارقطني ، وأخرج روايته الدارمي (٢/ ٤٢٢) كتاب الرقائق ، باب : إن لكل نبي دعوة (٢٨٠٦) .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٠٠) ترجمة عمرو بن أبي سفيان .

كلاهما عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية ابن وهب عند الفسوي ، وأحال الدارمي بمتنه على رواية شعيب نفسه الوجه الأول بقوله : مثل ذلك .

كما أخرجها ابن منده في الإيمان (٢/ ٨٥٩) باب وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل . (١٠٦-٨٩٦) .

والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٧) ترجمة عمرو بن أبي سفيان .

وأحالا إسناده ومتنه على رواية شعيب نفسه الوجه الأول . ولفظ المزي : وبه عن الزهري قال : أخبرني عمرو بن أبي سفيان مثل ذلك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وزاد ابن منده قصة الذبيح .

كما أخرج ابن أبي عاصم هذا الوجه في السنة (٢/ ٣٧٢) ، (٧٩٩) تعليقاً مجزوماً عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن أبي هريرة) .

فرواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١٥٠) سورة الصافات ، آية (١١١) ، عن

معمر ، عن الزهري ، في قوله (إني أرى في المنام أني أذبحك) قال : أخبرني القاسم بن محمد ، أنه اجتمع أبو هريرة وكعب ، فجعل أبو هريرة يحدث كعباً عن النبي ﷺ ، وجعل كعب يحدث أبا هريرة عن الكتب .

فقال أبو هريرة قال النبي ﷺ : « **إن لكل نبي دعوة مستجابة ، وإني خبأت دعوتي شفاعة لأُمتي يوم القيامة** » فقال له كعب : أأنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم .

قال كعب : فداه أبي وأمي ، أو فدى له أبي وأمي ، أفلا أخبرك عن إبراهيم ، إنه لما رأى ذبح ابنه إسحاق ، قال الشيطان : إن لم أفتن هؤلاء عند هذه ، لم أفتنهم أبداً ، فخرج إبراهيم بابنه ليذبحه ، فذهب الشيطان ، فدخل على سارة ، فقال : أين ذهب إبراهيم بابنك ؟ قالت : غدا به لبعض حاجته . فقال : إنه لم يَغْدُ به لحاجة . إنما ذهب به ليذبحه . قالت : ولم يذبحه ؟ قال : يزعم أن ربه أمره بذلك قالت : فقد أحسن أن يطيع ربه . فخرج الشيطان في أثرهما . فقال للغلام : أين يذهب بك أبوك ؟ قال : لحاجته . قال إنما يذهب بك ليذبحك . قال : لِمَ يذبحني ؟ قال : يزعم أن ربه أمره بذلك . قال فوالله لئن كان الله أمره بذلك ليفعلن . قال فتركه ولحق بإبراهيم ، فقال : أين غدوت بابنك ؟ فقال : لحاجة ، قال : فإنَّكَ لم تَغْدُ به لحاجة ، وإنما غدوت به لتذبحه ، قال : ولِمَ أذبحه ؟ قال : إن ربك أمرك بذلك . قال : فوالله لئن كان الله أمرني بذلك لأفعلن قال : فتركه ، ويئس أن يطاع » .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٥) ، وابن الكمال المقدسي في المنتقى من حديث الزهري (ق١٤٢ب) ،

كلاهما عن عبد الرزاق ، به ، مختصراً بحديث أبي هريرة فقط .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق : البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٣٣٨) ، (٧٥٩) بالجزء المرفوع ، وذكر قصة إبراهيم في الذبح .

وقال : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن القاسم إلا الزهري .

وابن منده في الإيمان (٢/ ٨٦١) باب وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل (١١٠-٩٠٠)مختصراً .

والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٧٦) باب في القرابين (٧٣٢٨) بمثل رواية عبد الرزاق وزيادة .

كما أخرج ابن معين الحديث في تاريخه برواية الدوري (٣/ ١١٠) فقال : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن القاسم ، عن كعب قال : الذبيح إسحاق .

قال يحيى : وقد خالفه الناس ، قالوا : عن الزهري ، عن عمر بن أسيد بن جارية .

ثم إن ابن منده ، ذكر في الموضع السابق : أن عبد الله بن المبارك ، ومحمد ابن ثور ، تابعا عبد الرزاق في روايته هذه ، ولم أقف على روايتيهما .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي ، عن أبي هريرة) .

فقد ذكر الدارقطني أن عبد الله بن أبي بكر رواه عن الزهري هكذا ، وأتى بقصة إبراهيم في ذبح إسحاق ، وروايته هذه ، أخرجها الطبري في تاريخ الأمم والملوك (١/ ١٥٩) باب ذكر أمر بناء البيت عن ابن حميد ، قال : حدثنا سلمة ، قال : حدثني محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن محمد بن مسلم الزهري ، عن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي حليف بني زهرة ، عن أبي هريرة ، عن كعب الأحبار ، أن الذي أمر بذبحه إبراهيم من بنيه إسحاق .

كما أخرجها في نفس الموضع .

وفي جامع البيان (٢٣/ ٨١) سورة الصافات ، آية (١٠٧) من طريق محمد بن إسحاق ، لكن قال : عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، بدلاً من : عبد الله ، به بمثل الرواية السابقة .

ولم أقف على من أخرج القصة كاملة كما ذكر الدارقطني .

النظر في الاختلاف

مما تقدم يتضح أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحابه (١) .

٢ - أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه (٢) .

٣ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام (٣) .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن عمرو بن أبي سفيان ، عن أبي هريرة .

والذي يظهر أن كلا الروايتين محفوظتان عنه ، لرواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد لهما ، عن ابن أخي الزهري به ، وقد أخرجهما مسلم في صحيحه ، وكذلك ابن منده وأبو نعيم .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري (٤) .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ٢٣٧ .

(٣) انظر ص ٢٦٠ .

(٤) انظر ص ١٧٨ .

وقد اختلف عنه أيضاً في هذا الحديث ، بمثل ما اختلف على ابن أخي الزهري ، فما قيل هناك ، يقال هنا . خاصة وأن أبا اليمان روى كلتا الروايتين عن شعيب ، وقد أخرج البخاري وابن منده ، والمزي وغيرهم رواية أبي اليمان الأولى ، كما أخرج ابن منده ، والمزي وغيرهما روايته الثانية .

٥ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختلف عليه أيضاً في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى فرواها عنه :

- عبد الرزاق بن همام : وهو ثقة حافظ ، وعُد من أثبت أصحاب معمر ، وقد تكلم فيه من جانبين :

روايته أحاديث في فضائل آل البيت مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [٢].

وهما ليسا موجودين في روايته هذه .

وأما رواية معمر الثانية فرواها عنه :

- هشام بن يوسف الصنعاني :ثقة [٣] .

- عبد الرزاق بن همام : تقدم بيان حاله ، وعليه فقد روى كلتا روايتي معمر ، ولم يختلف عنه .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ، ثبت وعُدّ من أثبت أصحاب معمر [٤] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ٥٢٨ .

(٤) انظر ص ٣٣٥ .

- محمد بن ثور الصنعاني ثقة [1] .

كما ترى فإن رواة كلا الروايتين عن معمر ، ثقات ، وفيهم عبد الرزاق بن همام ، الذي عُد من أوثق أصحابه ، وقد رواهما عنه ، مما يدل على أنهما مسموعان عن معمر .

لكن رواية معمر الثانية مرجوحة ، حيث أعلّها الدارقطني بالوهم ، ونسب الوهم إلى معمر ، كما تقدم .

وما ذكره الدارقطني صحيح ، يؤيده تخريج الحديث ، حيث لم أجد من تابع معمراً على روايته هذه عن الزهري ، بذكر القاسم بن محمد .

في حين أن روايته الأولى التي رواها عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، توبع عليها من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، كما تقدم ، وعليه فيؤخذ من روايتيه ما وافق فيها الثقات ، وهي روايته هذا الوجه عن الزهري .

٦ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [2] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا ستة ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري .

وقد تقدم حكم الدارقطني بأنه محفوظ عنه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عمرو بن أبي سفيان ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [3] .

---

(١) انظر ص ٦٢٦ .

(٢) انظر ص ٥٠٨ .

(٣س) انظر ص ١٦٤ .

٢ - محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه في رواية هذا الحديث ، وأنه مسموع له عن الزهري .

٣ - عقيل بن خالد الأيلي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه (١) .

٤ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدم بيان حاله ، والاختلاف عنه في رواية هذا الحديث ، وأنه مسموع له عن الزهري .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فإنهم بلغوا أربعة ، معظمهم من الثقات ، وفيهم من عُد أنه أثبت أصحاب الزهري .

وقد تقدم حكم الدارقطني أنه محفوظ عن الزهري أيضاً كسابقه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على الاختلاف الذي حصل عليه في هذا الحديث ، وأن روايته هذا الوجه غير محفوظة له ، حيث وهم في ذكر القاسم بن محمد .

وعليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي ، عن أبي هريرة) .

فقد ذكر الدارقطني أن عبد الله بن أبي بكر رواه عن الزهري هكذا ، ولم أجد من تابعه عليه ، وهو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة (٢) .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ٥٩٩ .

لكن رواية الزهري لهذا الوجه معلولة بأكثر من علة وهي :

١ - أن هذه الرواية اقتصرت فقط على ذكر قصة أن الذبيح إسحاق ، دون الجزء المرفوع الذي أسنده أبو هريرة عن النبي ﷺ ، وهذه القصة إنما رواها كعب الأحبار دون أن يسندها ، وعليه فهي منقطعة كما أشار إلى ذلك الحاكم الذي تقدم قوله في تخريج الوجه الثاني .

٢ - أن الراوي عن عبد الله بن أبي بكر : محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد تقدمت ترجمته وأنه حسن الحديث لذاته في غير ما شذ به أو دلسه ، وقد خالف في روايته هذه ، الرواة عن الزهري الذين رووا الحديث بالوجه الثاني ، بذكر « عمرو بن أبي سفيان بن جارية » ولم يقل أحد منهم : أبي سفيان بن العلاء بن جارية .

ويظهر أنه وهم في ذلك .

٣ - أن ابن إسحاق اضطرب في هذا الحديث ، فمرة يقول : عن عبد الله بن أبي بكر ، ومرة عن عبد الرحمن بن أبي بكر كما تقدم في التخريج .

فعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن هذا وجه غير محفوظ عن الزهري .

الخلاصة

مما سبق في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، يتضح رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وكذلك الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة لهما عنه ومعظمهم من الثقات ، ومنهم من روى كلا الوجهين عن الزهري ، كشعيب بن أبي حمزة ، وهو ثقة ثبت ، ووافقه في ذلك ابن أخي الزهري ، ولذلك أخرج البخاري الوجه الأول في صحيحه كما أخرج مسلم كلا الوجهين .

أما الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن القاسم بن محمد ، عن أبي هريرة فمرجوح ، وذلك لأني لم أقف على من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وروايته هذه غير محفوظة له ، لوهمه في ذكر القاسم بن محمد .

أما الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي ،

عن أبي هريرة فحكمه حكم سابقه في عدم الرجحان ، وذلك لأن الراوي عن الزهري ، مع كونه ثقة ، إلا أن هذا الوجه معلول بأكثر من علة ، تقدم بيانها في الدراسة .

ويلتقي هذا الترجيح للوجهين الأول والثاني ، مع حكم الدارقطني عليهما بأنهما محفوظان عن الزهري كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح ، فقد تقدم إخراج البخاري ومسلم للوجه الأول ، ومسلم وحده للوجه الثاني مع الأول والله أعلم .

* * *

الحديث (١٢٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث الطفيل بن الحارث [أخي][1] عائشة [من] [2] أمها أم رومان ، عن عائشة ، حين حلفت : لا كَلَّمتْ عبد الله بن الزبير ، فناشدوها قول رسول الله ﷺ : « **لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث** » : فكفّرت بأربعين ، وفيه « أعْتَقْتهم وكلّمَتْه » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه الأوزاعي ، عن الزهري ، عن [الطفيل بن] [3] الحارث ، أخي عائشة [4] .

وخالفه ابن أبي عتيق ، و [ابن] مسافر ، فروياه عن الزهري ، عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، ابن أخي عائشة ، عن عائشة .

وقال شعيب : عن الزهري ، حدثني عوف بن مالك [5] بن الطفيل، ابن أخي عائشة [6] .

وقال النعمان بن راشد : عن الزهري ، عن عروة [7] .

---

(١) (٢) في المخطوط : « عن عائشة ، عن أمها أم رومان ، عن عائشة » والصحيح ما أثبته ، ويؤيده التخريج .

(٣) ما بين القوسين ساقط من المخطوط ، والسياق أول السؤال يقتضيه ، وكذلك التخريج .

(٤) يعني : عن عائشة .

(٥) في المخطوط زيادة « بن الحارث » ، وهي غير صحيحة كما سيأتي في التخريج .

(٦) يعني : عن عائشة .

(٧) يعني عن عائشة كذلك ، حيث أبدل شيخ الزهري فقط ، وأما ما ذكره ابن حجر في الفتح (١٠/٤٩٣) من أن رواية عروة عن المسور فيظهر أنه سبق قلم ، بدليل أن ابن حجر نفسه ذكر بعد ذلك أن النعمان قلب في روايته شيخ الزهري فقط .

وأشبهها : قول ابن أبي عتيق ، وابن مسافر [1] [2] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن الطفيل بن الحارث ، أخي عائشة لأمها ، عن عائشة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، ابن أخي عائشة ، عن عائشة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن عوف بن مالك بن الطفيل ، عن عائشة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن الطفيل بن الحارث ، عن عائشة) .

فرواه أحمد في مسنده (٤/ ٣٢٨) عن الوليد بن مسلم ، ثنا الأوزاعي ، ثنا الزهري ، عن الطفيل بن الحارث ، وكان رجلاً من أزد شنوءة ، وكان أخاً لعائشة لأمها أم رومان . . فذكر الحديث ، فاستعان [3] عليها بالمسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث ، فاستأذنا عليها ، فأذنت لهما ، فكلماها ، وناشداها الله والقرابة ، وقول رسول الله ﷺ : « **لا يحل لامرىء مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث** » .

وأخرجه الإسماعيلي - يعني في مستخرجه على صحيح البخاري - وإبراهيم الحربي في كتاب « النهي عن الهجران » (كما في فتح الباري ١٠/ ٤٩٢) كلاهما من طريق الأوزاعي به .

---

(١) يعني : عن الزهري ، عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، عن عائشة .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ق٨١أ) .

(٣) الضمير يرجع إلى عبد الله بن الزبير ، وسيأتي الحديث بتمامه قريباً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، عن عائشة) .

(أ) فرواه البخاري في الأدب المفرد ص ١٩ ، باب هجرة الرجل ، (٤٠٢) ، عن عبد الله بن صالح ، قال : حدثني الليث ، قال : حدثني عبد الرحمن بن خالد (يعني : ابن مسافر) . عن ابن شهاب ، عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، وهو ابن أخي عائشة لأمها ، أن عائشة رضي الله عنها حُدثت ، أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته عائشة : والله لَتَنْتَهِيَنَّ عائشة أو لأَحْجُرَنَّ عليها .

فقالت : أهو قال هذا ؟ قالوا : نعم ، قالت عائشة : هو لله علي نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبداً .

فاستشفع ابن الزبير بالمهاجرين حيث طالت هجرتها إياه ، فقالت : والله لا أشفع فيه أحداً أبداً ، ولا أتحنث في نذري ، فلما طال ذلك على ابن الزبير ، كلّم المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث ، وهما من بني زهرة ، فقال لهما : أنشدكما بالله لما أدخلتماني على عائشة ، فإنها لا يحل لها أن تنذر قطيعتي . فأقبل به المسور وعبد الرحمن مشتملَيْن عليه بأرديتهما ، حتى استأذنا على عائشة ، فقالا : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، أندخل ؟ فقالت عائشة : ادخلوا . قالا : كلنا يا أم المؤمنين ؟ قالت : نعم ادخلوا كلكم ، ولا تعلم أن معهما ابن الزبير ، فلما دخلوا ، دخل ابن الزبير الحجاب ، فاعتنق عائشة وطفق يناشدها ، يبكي ، وطفق المسور وعبد الرحمن يناشدانها إلا ما كلّمته وقبلت منه ، ويقولان : إن النبي ﷺ نهى عما قد علمت من الهجرة ، فإنه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال .

قال : فلما أكثروا على عائشة من التذكرة والتحريج ، طفقت تذكرهما وتبكي ، وتقول : إني قد نذرت ، والنذر شديد ، فلم يزالا بها حتى كلّمت ابن الزبير ، وأعتقت في نذرها أربعين رقبة ، وكانت تذكر نذرها بعد ذلك ، فتبكي حتى تبل دموعُها خمارهَا » .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٢٢)، (٢٥) من طريق عبد الله بن صالح .

وأخرجه إبرهيم الحربي في كتاب « النهي عن الهجران » من طريق عبد الرحمن ابن خالد بن مسافر (كما في فتح الباري ١٠/ ٤٩٢) .

(ب) وتابع محمدُ بن أبي عتيق ، ابن مسافر ، في روايته هذا الوجه عن الزهري ، كما ذكر الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم ، وقفت على رواة آخرين ، تابعوهما على هذا الوجه ، ولم يشر الدارقطني إليهم ، وهم :

(جـ) معمر بن راشد :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٤٤٤) كتاب الأيمان والنذور ، باب لا نذر في معصية الله (١٥٨٥١) عن معمر ، عن الزهري ، به الحديث بتمامه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ٣٢٧) ، عن عبد الرزاق .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٢٩/ ٢١) ، (٢٤) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان / ٤٦٨) كتاب الحظر والإباحة ، باب ما جاء في التباغض (٥٦٣٣) .

كلاهما من طريق عبد الرزاق .

وأخرجها الإسماعيلي في مستخرجه ، والحربي في « النهي عن الهجران » (كما في فتح الباري) (١٠/ ٤٩٢) كلاهما من طريق معمر .

(د) عبيد الله بن أبي زياد :

وأخرج روايته الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٠٢) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٢٣) ، (٢٧) عن أبي أسامة عبد الله بن محمد الحلبي .

كلاهما عن حجاج بن أبي منيع ، عن جدّه (عبيد الله بن أبي زياد) ، عن الزهري ، به ، الحديث بتمامه .

ومن طريق الفسوي ، أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٦١) كتاب الحجر ، باب الحجر على البالغين .

(هـ) عبد الرحمن الأوزاعي :

وأخرج روايته هذه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٢٣) ، (٢٦) من طريقي محمد بن كثير الصنعاني ، وعبد الله بن كثير القاري ، كلاهما عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به ، مختصراً .

وقد ذكر ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٤٩٢) - بعد أن أشار إلى أنه اختلف عن الأوزاعي في هذا الحديث - أن الإسماعيلي أخرج روايته هذه من طريق ابن كثير - هكذا مهملاً - عن الأوزاعي ، على وفق روايتي معمر وابن خالد بن مسافر .

كما أخرجها ابن قتيبة في غريب الحديث (٢/ ١٧٣) تعليقاً عن محمد بن كثير ، لكن فيه « عن الطفيل بن الحارث » ويظهر أنه سقط منه ذكر « عوف » .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عوف بن مالك بن الطفيل ، عن عائشة) .

فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٤٩١) كتاب الأدب ، باب الهجرة (٦٠٧٣) ، (٦٠٧٤) ، (٦٠٧٥) [١] . واللفظ له .

وأحمد في مسنده (٤/ ٣٢٨) .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٠٢) .

ثلاثتهم عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني عوف بن مالك بن الطفيل ، هو ابن الحارث ، وهو ابن أخي عائشة زوج النبي ﷺ لأمها ، أن عائشة حُدِّثت ، فذكره بنحوه ، وهو عند أحمد مختصراً .

وأخرجه الحربي في كتاب النهي عن الهجران (كما في فتح الباري ١٠/ ٤٩٢) من طريق شعيب .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

فأخرجه إبراهيم الحربي في كتاب « النهي عن الهجران » (كما في فتح الباري

---

(١) يظهر أن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ، وضع ثلاثة أرقام لهذا الحديث ، =

١٠/ ٤٩٢) من طريق النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، وقال - أي الحربي - : هذا وهم .

كما حكم عليها ابن حجر في المرجع السابق بالشذوذ [١] ، لأن النعمان قلب شيخ الزهري فجعله عروة ، والمحفوظ رواية الجماعة (يعني : الوجه الأول) .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن الطفيل بن الحارث ، أخي عائشة لأمها ، عن عائشة) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير الأوزاعي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدّم غيره من الثقات عليه [٢] .

غير أنه اختلف عنه في هذا الحديث من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه هكذا .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، ابن أخي عائشة ، عن عائشة .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه غير الوليد بن مسلم الدمشقي ، وهو ثقة كثير التدليس والتسوية [٣] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- محمد بن كثير الصنعاني : صدوق كثير الغلط [٤] .

= على اعتبار أنه يصح جعله في مسند عائشة ، والمسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن الأسود ، فهم الذين رفعوا الحديث كما تقدم .

(١) الأصل أن تكون منكرة ، لأن النعمان ضعيف ، وقد خالف الثقات .

(٢) انظر ص ١٥٤ .

(٣) انظر ص ٢٧٢ .

(٤) انظر ص ٨٨٦ .

- عبد الله بن كثير القاري الدمشقي : صدوق [1] .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن الأوزاعي ، هي روايته الأولى ، وذلك لثقة الراوي لها عنه ، الوليد بن مسلم الدمشقي ، وهو مع كونه موصوفاً بكثرة التدليس والتسوية ، غير أنه صرح في روايته هذه بالسماع من الأوزاعي ، كما تقدم في التخريج .

وأما رواية الأوزاعي الثانية ، فمع كونها من رواية اثنين عنه ، إلا أنهما لم يرقيا إلى مرتبة « الثقة » ، فلا يُقدَّمان على الوليد .

ثم إن رواية الأوزاعي لهذا الوجه ، مع كونها محفوظة عنه ، غير أنه وجه مرجوح بالنسبة للأوجه التي اختلف فيها عن الزهري وذلك لأن الأوزاعي خالف فيها الثقات من أصحاب الزهري ، الذين ذكروا في روايتهم أن شيخ الزهري ، الذي سمع الحديث من عائشة هو ابن أخيها لأمها - كما تقدم في تخريج الوجهين الثاني والثالث لا أخوها لأمها .

ولذلك قال إبراهيم الحربي : وَهِم الأوزاعي في قوله « الطفيل بن الحارث » [2] . والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، عن عائشة) .

فرواه غير واحد من أصحابه ، عنه ، وهم :

١ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير [3] وقد توبع على روايته هذه أكثر من ثقة ، مما يدل على أنها ليست من مناكيره .

٢ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [4] .

---

(١) تقريب التهذيب ص ٣١٨ ، (٣٥٥١) . وانظر التهذيب (٥/ ٣٢٢) .

(٢) فتح الباري (١٠/ ٤٩٢) .

(٣) انظر ص ٣٠٤ .

(٤) انظر ص ٤٦٧ .

٣ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

٤ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٢] .

٥ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري وكما ترى فهم كُثْر - باستثناء رواية الأوزاعي - ومعظمهم من الثقات ، مما يجعله أرجح الأوجه المختلف فيها ، وقد رجحه الدارقطني كما تقدم في كلامه عن الاختلاف .

ثم إن بعض العلماء أورد كلاماً يفهم منه ضعف هذا الوجه ، وأنه انقلب على الرواة له ، اسم ابن أخي عائشة لأمها ، فهو « عوف بن الطفيل بن الحارث » لا « عوف بن الحارث بن الطفيل » كما في هذا الوجه - وستأتي أقوالهم - ، ومرد ذلك إلى الاختلاف في نسب ابن أخيها :

فابن المديني - بعد أن أورد رواية الأوزاعي بذكر « الطفيل بن الحارث » ، ورواية صالح بن كيسان بذكر « عوف بن الطفيل بن الحارث » [٣] ، ورواية معمر بذكر « عوف بن الحارث بن الطفيل » قال : هكذا اختلفوا ، والصواب عندي ، وهو المعروف : عوف بن الحارث بن سخبرة ، قال : والطفيل أبوه [٤] ، يعني : أبا عوف ، ولذلك قال ابن حجر : وجزم ابن المديني بأنه عوف بن الطفيل بن الحارث بن سخبرة [٥] .

وكلام ابن المديني يفيد ترجيح رواية صالح بن كيسان على غيرها .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ٦٧٧ .

(٣) لم يذكر الدارقطني هذا الوجه الذي أفادته رواية صالح ، في كلامه عن الاختلاف .

(٤) فتح الباري (١٠/٤٩٢) .

(٥) تهذيب التهذيب (٨/١٤٩) .

وقد سبقه ابن سعد ، حيث ترجم له في الطبقات فقال : عوف بن الطفيل بن الحارث بن سخبرة [١] . وكذلك الواقدي [٢] .

وأما إبراهيم الحربي ، فيرى أنه « عوف بن الحارث بن الطفيل : » ولذلك وهم روايتي الأوزاعي ، وصالح بن كيسان ، ثم قال : وأصاب معمر ، وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر في قولهما : عوف بن الحارث بن الطفيل .

لكنه عندما ذكر الدليل على ما ذهب إليه قال :

الذي عندي ، أن الحارث بن سخبرة الأزدي قدم مكة ، ومعه امرأته أم رومان بنت عامر الكنانية ، فحالف أبا بكر الصديق ، ثم مات ، [فخلفه] أبو بكر على أم رومان ، فولدت له عبد الرحمن وعائشة ، وكان لها من الحارث : الطفيل بن الحارث ، فهو أخو عائشة لأمها ، وولد الطفيل عوفاً [٣] .

لكن كلامه هذا يرجِّح رواية صالح ، لا روايتي معمر ، وابن مسافر ، ولذلك تعقبه ابن حجر فقال : فعلى هذا يكون الذي أصاب في تسميته ونسبه ، صالح ابن كيسان ، وأما معمر وعبد الرحمن بن خالد فقلباه [٤] .

ثم إن الأكثرين ممن ترجموا لعوف ، وافقوا الحربي فيما ذهب إليه ، كخليفة ابن خياط [٥] والبخاري [٦] ، وابن أبي حاتم [٧] ، وابن حبان [٨] ، والكلاباذي [٩] ، والدارقطني [١٠] ، والمزي [١١] وغيرهم .

---

(١) عن تهذيب الكمال (١٣/ ٣٩٠) .
(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ١٨٦) .
(٣ ، ٤) انظر فتح الباري (١٠/ ٤٩٢) .
(٥) الطبقات ص ٢٦٥ .
(٦) التاريخ الكبير (٧/ ٥٧) .
(٧) الجرح والتعديل (٧/ ١٤) .
(٨) الثقات (٥/ ٢٧٥) ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٤ .
(٩) رجال البخاري (٢/ ٥٨٧) .
(١٠) ذكر أسماء التابعين (١/ ٢٨٣) .
(١١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٤١) .

وأما ابن الأثير ، فيرى أنه : عوف بن مالك بن الطفيل ، ولذلك قال : هو عوف بن مالك بن الطفيل بن عبد الله بن الحارث بن سخبرة ، والطفيل أخو عائشة لأمها [1] .

ويظهر أنه بنى كلامه على رواية شعيب بن أبي حمزة التي جاء فيها نسب عوف هكذا ، وقد أخرجها البخاري وحده من أصحاب الكتب الستة كما تقدم ، وليس فيها رواية غير روايته .

قلت : والذي يظهر أن منشأ الخلاف من وجود شخصين من ولد الطفيل ، وكلاهما يدعى « عوفاً » لكن الأول هو ابن الطفيل ، والآخر : عوف بن الحارث بن الطفيل ، حفيده ، كما نص على ذلك المزي [2] .

مع الاتفاق على أن أخي عائشة هو الطفيل نفسه ، وأنه قد يُسمَّى الطفيل بن عبد الله بن سخبرة ، أو الطفيل بن الحارث بن سخبرة .

وجاء الإشكال من وصف عوف هذا أنه ابن أخي عائشة فرأى الفريق الأول أنه ابن الطفيل حقيقة ، فقالوا : إنه عوف بن الطفيل بن الحارث .

ورأى الفريق الثاني أنه ابن الطفيل تجوُّزاً مع كونه حفيده ، فقالوا : إنه عوف ابن الحارث بن الطفيل بن الحارث .

تبقى بعد ذلك ، معرفة أي العَوْفين روى هذا الحديث عن عائشة ؟

والذي يظهر أن قواعد الترجيح تقتضي رجحان القول الثاني ، وأنه عوف بن الحارث بن الطفيل ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري هكذا ، ومعظمهم من الثقات ، ويؤيده ما ذكرت من أن الأكثرين ترجموا له في كتبهم بهذه الترجمة .

وإذا اتضح ذلك أمكن القول بأن ما ذهب إليه الفريق الثالث من أنه « عوف ابن مالك بن الطفيل » مرجوح أيضاً ، وأن الصحيح : عوف بن الحارث بن الطفيل ، وغاية ما فيه أنه انقلب على الراوي في اسم « الحارث » فجعل مكانه « مالكاً » .

---

(١) جامع الأصول - التتمة - (١٤/ ٧٩٩) .

(٢) تهذيب الكمال (١٣/ ٣٨٩) ترجمة الطفيل بن سخبرة .

ولا يعكر على ما ذكرت إخراج البخاري لهذا الوجه في صحيحه ، وذلك لأنه إنما جاء هكذا في رواية واحدة من الروايات التي عند البخاري ، أما في رواية النسفي ، وأبي ذر ، وغيرهما ، فجاءت هكذا : عوف بن الطفيل ، بنسبته إلى جده ، وقد حكم عليها ابن حجر بأنها الصواب (١) . والله أعلم .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عوف بن مالك بن الطفيل ، عن عائشة) .

فلم أجد من رواه عنه غير شعيب بن أبي حمزة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت سيما في الزهري (٢) .

لكن تقدمت الإشارة إلى أنه انقلب عليه اسم والد عوف ، والصحيح أنه عوف بن الحارث بن الطفيل .

كما تقدمت الإشارة إلى أن البخاري وإن كان قد أخرجها في صحيحه ، لكن بإسقاط اسم والده ، ونسبته إلى جده الطفيل في أغلب روايات الصحيح ، ولذلك قال ابن حجر : وأما شعيب ، في رواية أحمد ، فقلب « الحارث » أيضاً فسماه مالكاً ، وحذفه البخاري في رواية أبي ذر (٣) ، فأصاب . . ثم قال : وإذا تحرر ذلك ظهر أن الذي جزم به ابن الأثير في « جامع الأصول » من أنه عوف بن مالك بن الطفيل ليس بجيد (٤) .

وعليه فإن المعول عليه في رواية البخاري ، هو الذي في أغلب الروايات عنه ، يؤيده أن البخاري نفسه عندما ترجم له في التاريخ الكبير ، نَسَبه على القول الراجح ، كما تقدم ، وهذا يفسر إعلال ابن حجر رواية شعيب التي أخرجها أحمد في مسنده بأنها مقلوبة دون رواية البخاري .

ومما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري بالنسبة للأوجه التي اختلف فيها عنه .

---

(١) انظر فتح الباري (١٠/ ٤٩٢, ٤٩٣) .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

(٣) ذكر ابن حجر في موضع آخر أنه هكذا في رواية النسفي وغيره كما تقدم .

(٤) فتح الباري (١٠/ ٤٩٢, ٤٩٣) .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

فلم أجد من رواه عنه غير النعمان بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف (١) .

فروايته هذه منكرة ، لأنه خالف فيها الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الراجح .

وقد تقدم في التخريج أن الحربي ، نسب الوهم فيها إلى النعمان ، كما وصفها ابن حجر بالشذوذ ، لأن النعمان قلب شيخ الزهري ، فجعله عروة ، والمحفوظ : عوف بن الحارث بن الطفيل ، كما في رواية الثقات .

الخلاصة

يتضح مما سبق ، رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، عن عائشة ، وذلك لكثرة الرواة له عنه ، ومعظمهم من الثقات ، إضافة إلى ما تقدم من أن هذا هو الراجح في نسب عوف هذا .

وأما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن الطفيل ، عن عائشة ، فمرجوح ، وذلك لأنه لا تصح رواية الطفيل أخي عائشة ، عنها وقد تفرد بها الأوزاعي ، فلا تقوى على معارضة رواية الثقات الذين رووا الوجه الراجح .

وأما الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن عوف بن مالك بن الطفيل ، عن عائشة ، فمرجوح أيضاً ، لأنه انقلب فيه نسب الراوي ، على شعيب بن أبي حمزة ، ولم أجد من تابعه عليه ، وأما إخراج البخاري روايته في صحيحه ، فتقدم أن معظم روايات الصحيح لم تذكر هذه الرواية المقلوبة ، وإنما حُذِف منها اسم والد عوف .

وأما الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة ، فهي رواية منكرة ، إذ تفرد بها النعمان بن راشد ، عنه ، والنعمان ضعيف ، وقد خالف في روايته هذه الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الراجح .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع حكم الدارقطني عليه بأنه أشبه الأوجه بالصواب .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح مداره على عوف بن الحارث بن الطفيل ، ذكره ابن حبان في الثقات [١] . وقال في المشاهير : من جِلَّة أهل المدينة [٢] ، ولذلك قال الذهبي فيه : وثق [٣] ، أما ابن حجر فقال فيه : مقبول [٤] . وهو كما قال .

وعليه فالحديث ضعيف ، وقد وصفه ابن حجر بأن فيه علة ، مع عزوه للبخاري في الصحيح ، دون تنبيه على كونه في إحدى روايات الصحيح عن البخاري ، لا كلهًا [٥] .

ويشهد للجزء المرفوع منه أحاديث عديدة في الصحيحين ، منها ما أخرجاه من طريق عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي أيوب مرفوعاً : « **لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث** .. » [٦] .

فيرتقي الحديث الذي معنا به إلى درجة الصحيح لغيره ، والله أعلم .

* * *

---

(١) الثقات (٥/ ٢٧٥) .

(٢) مشاهير علماء الأمصار ص ٧٤ .

(٣) الكاشف (٢/ ٣٥٦) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٣٣ ، (٥٢١٦) .

(٥) النكت الظراف على تحفة الأشراف (٨/ ٣٨٥) .

(٦) صحيح البخاري - مع الفتح (١٠/ ٤٩٢) كتاب الأدب - باب الهجرة (٦٠٧٧) ، وصحيح مسلم (٤/ ١٩٨٤) كتاب البر والصلة ، باب تحريم الهجر (٢٥-٢٥٦٠) .

الفصل الثاني

الأحاديث المعلّة بالاختلاف في إبدال الإسناد كاملاً فوق الزهري

الحديث (١٢٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ : « **إذا سمع أحدكم المؤذن يتشهد ، فليقل مثل قوله** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وخالفه مالك ، ومعمر ، وغيرهما ، فرووه عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد [١] .

وهو الصحيح [٢] .

وسئل - الدارقطني ، في موضع آخر - عن حديث عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد ، قال رسول الله ﷺ : « **إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن** » .

فقال : حدث به إسحاق بن إبراهيم بن إبراهيم الحنيني ، عن مالك، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد .

ووهم فيه مالك [٣] .

---

(١) يعني : الخدري كما سيأتي في التخريج .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ٢٧١) .

(٣) لم أتعرض لهذا الوجه بالتخريج والدراسة لكونه من غير طريق الزهري .

والصحيح : عن مالك ، عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد .

وكذلك رواه يونس ، ومعمر ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد .

وخالفهم [1] عبد الرحمن بن إسحاق ، وهو عباد ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ولا يصح فيه « سعيد » [2] والصحيح ما ذكرنا [3] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٣) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا سمع المؤذن يتشهد (١/ ٩٨٦١) عن محمد بن عبد الله بن بزيع ، قال : حدثنا بشر بن بكر ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال: « **إذا سمع أحدكم المؤذن يتشهد فقولوا مثل قوله** » .

ثم قال النسائي : خالفه (يعني عبد الرحمن بن إسحاق) ، مالك بن أنس : رواه عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٣٠ ، (٣٣) .

---

(١) يعني : خالف مالكاً ، ويونس ومعمراً .

(٢) يعني : لا يصح إسناد سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة كاملاً، لا ذكر « سعيد » فقط.

(٣) العلل للدارقطني (٣/ ق٢٣٥أ) .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٤٤) .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢١٣) ، (٤٨٨) .

وقال : وهذا الحديث رواه جماعة غير عبد الرحمن بن إسحاق ، فقالوا : عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد ، وهو الصواب .

وابن عدي في الكامل (٤/ ١٦١١) ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق .

وقال : هكذا رواه عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن ابن المسيب عن أبي هريرة ، ولم يضبط إسناده .

ورواه أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٣٣١) ، وقال : وأصحاب الزهري يقولون : عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ ، بنحوه ، وهذه الرواية أولى .

والطبراني في الدعاء (٢/ ١٠٠٦) باب القول عند الأذان (٤٤٨) ، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٧٩) [1] .

وابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ١٤٠) .

وابن نقطة في التقييد (٢/ ٤٦٨) ترجمة مسدد بن مسرهد .

تسعتهم من طريق بشر بن بكر ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، به بمثله .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٢٣٨) كتاب الأذان ، باب ما يقال إذا أذن المؤذن (٧١٨) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٤٤) .

---

(١) في المطبوع من الحلية : عن محمد بن إسحاق ، ولعله خطأ طباعي ، لأن بشر بن بكر إنما يرويه عن عبد الرحمن بن إسحاق ، كما هو عند من أخرج الحديث من طريقه .
ثم إن أبا نعيم ذكر من الاختلاف على الزهري ، أكثر مما ذكره الدارقطني فانظره .

كلاهما من طريق عبد الله بن رجاء المكي ، عن عباد بن إسحاق ، عن الزهري ، به بنحوه .

و« عباد » لقب لعبد الرحمن بن إسحاق [1] . وقد تقدمت إشارة الدارقطني إلى : أنهما شخص واحد .

وذكر البوصيري الحديث ، من هذا الطريق في مصباح الزجاجة (١/ ٢٥٤) وقال : هذا إسناد معلول ، والمحفوظ : عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري ، كما أخرجه الأئمة الستة .

وأخرج الحديث بهذا الوجه ، ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٨١) فقال :

سألت أبي عن حديث رواه عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، قال النبي ﷺ : « **إذا قال المؤذن ، فقولوا مثل ما يقول** » ؟ .

فقال : رواه جماعة عن مالك ، وغيره ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ، وهو أشبه .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (المطبوع - المجلد الأربعون ، ص ١٥٧) ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق ، تعليقاً مجزوماً عن عبد الرحمن .

وقال : وهذا مستفيض عن مالك ، ويونس ، ومعمر ، وغيرهم ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد الخدري) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى الليثي ، عن ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال : « **إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن** » .

وبرواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٥٤ ، باب الأذان والتثويب ، (٩١) .

وبرواية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ص ١٣١ ، (٧٧) .

---

(١) نزهة الألباب لابن حجر (٢/ ١١) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧١) باب ما جاء في النداء ، (١٨٠) .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه البغوي في شرح السنة (٢/ ٢٨٣) كتاب الصلاة ، باب إجابة المؤذن (٤١٩) ، وابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ٣٥١) .

وأخرجه مالك كذلك في الموطأ برواية القعنبي ص ٨٤ ، باب جامع النداء .

وأبو داود في سننه (١/ ٣٥٩) كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا سمع النداء (٥٢٢) عن القعنبي .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ٩٨) كتاب الصلاة ، باب الأذان (١٦٨٥) .

والطبراني في الدعاء (٢/ ١٠٠٥) باب القول عند الأذان (٤٤٦) .

والغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢٢) ، (٢٣٣/ ٧٦) .

ثلاثتهم من طريق القعنبي .

وأخرجه الشافعي في الأم (١/ ٧٦) باب في القول مثل ما يقول المؤذن .

وفي السنن (١/ ١٥٠) ، (٣٩) .

ومن طريق الشافعي ، أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٣/ ٣٤) كتاب الأذان ، باب ذكر الأمر بأن يقال ما يقوله المؤذن . . (حديث ١١٨٨) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٣٧) .

والبيهقي في بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ، ص ٣٢٤ .

وفي معرفة السنن والآثار (٢/ ٢٤٥) كتاب الصلاة ، باب القول إذا سمع الأذان (٢/ ١٨٤) .

ومن طريق عبد الرازق ، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٣٧) .

والطبراني في الدعاء (٢/ ١٠٠٥) باب القول عند الأذان (٤٤٦) .

والبيهقي في بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ، ص ٣٢٤ .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٢/ ٩٠) كتاب الأذان باب ما يقول إذا سمع المنادي (٦١١) .

وفي التاريخ الكبير (١/ ٢٩٤) ترجمة إبراهيم بن صالح الباهلي ، عن عبدالله ابن يوسف (التنيسي) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٨٨) كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن (١٠/ ٣٨٣) .

وابن الجوزي في مشيخته ص ١٠٩ ، ترجمة إسماعيل النيسابوري ، من طريق إبراهيم بن علي الترمذي .

كلاهما عن يحيى بن يحيى الحنظلي .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٠٩) كتاب الأذان ، باب القول بمثل ما يقول المؤذن (١٦٣٧) .

وفي المجتبى (٢/ ٢٠) .

وأخرجه الترمذي في جامعه (١/ ٤٠٧) كتاب الصلاة ، باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن (٢٠٨) .

وقال : حديث أبي سعيد ، حديث حسن صحيح .

وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهري ، مثل حديث مالك .

وروى عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري ، هذا الحديث ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

ورواية مالك أصح .

والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٣٣٥) من طريق إبراهيم بن ثمامة الحنفي .

ثلاثتهم عن قتيبة بن سعيد .

وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة ص ٤٦ - باب ما يقول إذا سمع المؤذن (٩٠) .

ومن طريقه السلفي في معجم السفر ص ١٧٨ ، (٥٦٦) .

والبكري في الأربعين حديثاً ص ١٤٧ ، (٣٤) .

وأخرجه ابن جماعة في مشيخته (١/ ٣٨٥) من طريق الحسن بن رشيق العسكري .

كلاهما عن النسائي [1] ، عن قتيبة بن سعيد ، وعتبة بن عبد الله المروزي .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٥٣) عن يحيى (بن سعيد القطان) .

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢١٥) كتاب الصلاة ، باب الأمر بأن يُقال ما يقوله المؤذن (٤١١) .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٤) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول إذا سمع المؤذن يتشهد (٢/ ٩٨٦٢) .

وقال : الصواب حديث مالك ، وحديث عبد الرحمن بن إسحاق خطأ ، وعبد الرحمن هذا يقال له : عباد بن إسحاق ، وهو لا بأس به [2] ، وعبدالرحمن بن إسحاق يروي عنه جماعة من أهل الكوفة ، وهو ضعيف الحديث .

وانظر المطبوع مستقلاً عن السنن من كتاب عمل اليوم والليلة ص ٣٠ ، (٣٤) .

كلاهما من طريق يحيى بن سعيد القطان ، المتقدم ذكره .

وأخرجه ابن خزيمة في الموضع السابق .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٣٧) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٤٣) .

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٦) و (٣/ ٥٣) عن عبد الرحمن بن مهدي .

وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٤٠٦) ، (١١٨٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٠٨) كتاب الصلاة ، باب القول مثل ما يقول المؤذن .

كلاهما من طريق ابن مهدي ، المتقدم ذكره .

---

(١) لم أقف على رواية النسائي عن قتيبة بن سعيد مقروناً بعتبة ، بل منفرداً كما تقدم قريباً .

(٢) لعل المراد : أبوه إسحاق ، كما يدل عليه الكلام الذي بعده .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٢٠٥) كتاب الأذان ، باب ما يقول الرجل إذا سمع الأذان (٢٣٥٨) عن زيد بن الحباب .

أخرجه ابن ماجه في سننه (١٠/ ٢٣٨) باب ما يقال إذا أذن المؤذن (٧٢٠) عن ابن أبي شيبة .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٩٠) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٤٣) عن ابن مرزوق .

كلاهما عن عثمان بن عمر .

وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٧٨) عن محمد بن جعفر [١] ، غُنْدَر .

ومن طريق أحمد ، أخرجه القطيعي في جزء الألف دينار ص ٤٣ ، (٢٥) .

وأخرجه الطبراني في الدعاء (٢/ ١٠٠٥) باب القول عند الأذان (٤٤٦) .

وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٧٨) .

والذهبي في معجم الشيوخ الكبير (١/ ٣٣٢) ، (٣٦٧) .

ثلاثتهم من طريق الضحاك بن مخلد ، أبي عاصم النبيل .

وأخرجه الترمذي في جامعه (١/ ٤٠٧) كتاب الصلاة ، باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن (٢٠٨) من طريق معن (بن عيسى القزاز) .

وأخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند (انظر المسند ٣/ ٦) .

عن عبد الله بن عون الخراز ، ومصعب الزبيري .

جميع من تقدم ذكره من أصحاب مالك ، وعددهم واحد وعشرون راوياً ، رووه عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي

---

(١) في المطبوع : عن محمد بن جعفر ، ثنا غندر ، والصحيح ما أثبته ، فغُنْدر لقب لمحمد ابن جعفر (نزهة الألباب لابن حجر ٢/ ٥٨) ويؤيد ما ذكرته أن القطيعي الذي دخل من طريق أحمد رواه بدون كلمة « ثنا » بين محمد بن جعفر وغندر ، وانظر أطراف المسند لابن حجر (٦/ ٢٨٢) .

سعيد الخدري بنحو رواية يحيى بن يحيى اللبثي ، التي تقدم ذكرها في بداية هذا الوجه .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٧٨) كتاب الصلاة ، باب القول إذا سمع الإمام (١٨٤٢) عن معمر بن راشد ، عن ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد ، بنحو حديث مالك .

ومن طريق عبد الرزاق ، أخرجها الطبراني في الدعاء (٢/ ١٠٠٥) باب القول عند الأذان (٤٤٦) .

والبيهقي في بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ٣٢٦ .

وقد أخرج أبو عوانة في مستخرجه الحديث من هذا الوجه (١/ ٣٣٧) فقال : حدثنا الربيع ، قال : أنبأ الشافعي ، قال : أنبأ مالك ومعمر ، عن ابن شهاب ، عن عطاء الليثي ، عن أبي سعيد ، وذكره .

وهو يفيد أن الشافعي تابع عبد الرزاق في رواية هذا الوجه عن معمر ، لكن تعقب البيهقي هذه الرواية فقال :

وهذا الكتاب فيما أجاز لي أبو نعيم الاسفراييني روايته عنه ، عن أبي عوانة ، وهذا خطأ وقع من الكاتب ، على أبي عوانة ، فإنه أحفظ من أن يشتبه عليه مثل هذا . . .

والصواب في هذا الحديث : عن عبد الرزاق ، عن مالك ومعمر ، وعن الشافعي ، عن مالك وحده [1] .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد ، مالكاً ومعمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن وهب في الجامع (ق ٥٢ ب) كتاب الصلاة ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري ، فذكره بمثل رواية مالك .

---

(١) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص ٣٢٥ .

ومن طريق ابن وهب أخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٣٧) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٤٣) .

وأخرجها أحمد في مسنده (٣/ ٩٠) .

والدارمي في سننه (١/ ٢٩٣) كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الأذان (١٢٠١) .

كلاهما عن عثمان بن عمر بن فارس .

ومن طريق أحمد ، أخرجها ابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ٣٥٤) [١] .

وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢١٥) كتاب الصلاة ، باب الأمر بأن يقال ما يقوله المؤذن (٤١١) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٣٣٧) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٠/ ١٤٣) .

ثلاثتهم من طريق عثمان بن عمر بن فارس المتقدم ذكره .

وأخرجها أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٩٤ ، (٢٢١٤) عن عبد الله بن المبارك .

والطبراني في الدعاء (٢/ ١٠٠٦) باب القول عند الأذان (٤٤٧) من طريق عبد الله بن عمر النميري .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثلاثة تابعوا عبد الله بن وهب في رواية هذا الوجه عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، به بنحوه .

(د) وتابع الليث بن سعد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ولم يشر إليها الدارقطني .

وقد أشار إلى روايته المزي في تحفة الأشراف (٣/ ٣٩٩) ، وابن حجر في النكت الظراف ، ولم أقف على من أخرجها .

---

(١) سقط في المطبوع ذكر « أحمد بن حنبل » فأوهم أن الحديث من زيادات عبد الله وليس كذلك (انظر أطراف المسند ٦/ ٢٨٢) .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخرج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن بن إسحاق ، الملقب بعباد ، وقد تقدمت ترجمته وأنه : صدوق [(١)] .

وقد خطأه غير واحد من العلماء في روايته هذه كما تقدم ، ووصفه ابن عدي بقوله : لم يضبط إسناد هذا الحديث .

وعليه يمكن القول بأنه وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي سعيد الخدري) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت وعده الجمهور أثبت أصحابه على الإطلاق [(٢)] .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، وهشام بن عروة ، والأعمش ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [(٣)] .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [(٤)] .

---

(١) انظر ص ٢٢٠ .
(٢) انظر ص ١٩٣ .
(٣) انظر ص ١٦٦ .
(٤) انظر ص ١٦٤ .

٤ - الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك ، ومعمر ، وابن عيينة ، فلا يقدم على أحدهم عند المخالفة [١] .

وبعد فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم ثقات ، وفيهم الأثبات الذين عُدّوا من أوثق أصحابه وقد تقدم في التخريج تصويب غير واحد من العلماء لهذا الوجه ، وعليه يمكن القول بأنه وجه محفوظ عن الزهري .

الخلاصة

فعلى ضوء ما سلف في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، يتضح رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري ، وذلك لكثرة رواته عنه ، وجميعهم ثقات ، وفيهم مالك بن أنس الذي عُد أثبت أصحابه إطلاقاً .

في حين لم أجد من روى الوجه الأول عنه (يعني عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) غير عبد الرحمن بن إسحاق ، وهو صدوق ، وقد خطّأ العلماء روايته هذه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع تصويب الدارقطني له ، في أكثر من موضع ، وموافقة غير واحد من العلماء لما ذهب إليه ، كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم .

وقد وصف ابن حجر هذا الاختلاف عن الزهري بأنه : لا يقدح في صحته [٢] ، وذلك لكون الوجه المخالف ضعيفاً غير محفوظ ، ويريد بهذا الإشارة إلى أن الوجه غير المحفوظ لا يعكر على الوجه المحفوظ ، فهما إسنادان مختلفان فوق الزهري ، والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر ص ٦١٤ .

(٢) فتح الباري (٢/ ٩١) .

الحديث (١٣٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ « **ليس الكذاب من أصلح بين الناس ، فقال خيراً ونَمَى خيراً** » [١] .

فقال : يرويه الزهري واختلف عنه :

فرواه عمرو بن فائد الأسواري ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ووهم [٢] فيه على معمر .

والصواب عن معمر ، وغيره [٣] : عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن ، عن أمه أم كلثوم [٤] بنت عقبة [٥] [٦] .

---

(١) نَمَى بالتخفيف : تبليغ الخبر على وجه الإصلاح وطلب الخير ، ونَمَّى بالتشديد : تبليغ الخبر على وجه الإفساد والنميمة (النهاية ٥/ ١٢١) .

(٢) يعني : عمرو بن فائد .

(٣) سيأتي أن هؤلاء الذين تابعوا معمراً على رواية هذا الوجه ، والذين أجملهم الدارقطني بقوله « وغيره » بلغوا سبعة عشر راوياً فيما وقفت عليهم .

(٤) أورد الدارقطني هذا الحديث مرة أخرى في مسند أم كلثوم هذه (المجلد الخامس من العلل / ق ١٢١٠أ) وذكر فيه أنه اختلف عن الزهري في روايته من مسند أم كلثوم فقط، سنداً ومتناً، فمرة يُروى عنه موصولاً كرواية معمر الثانية، ومرة بدون ذكر حميد بن عبدالرحمن ومرة بذكر إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بدل « حميد » . ورجّح الدارقطني هذا الوجه الثاني الذي صوّبه هنا ، وذكر أيضاً أنه اختلف في متنه ، حيث إن بعض الرواة عن الزهري لم يقتصروا على هذا الجزء المرفوع ، بل زادوا فيه ألفاظاً أخرى ، فمنهم من رفع هذه الزيادة ، ومنهم من جعلها مدرجة من كلام الزهري ، ومنهم من جعلها من كلام أم كلثوم . ولأن دراسة هذه الأوجه التي أشار إليها في هذا الموضع ، ولما كان هذا الاختلاف محله مسند أم كلثوم ، فسأقتصر في دراسة الحديث الذي معنا - في مسند أبي هريرة - على ما ذكره الرواة الذين تابعوا معمراً في إيراد ما اتُّفق عليه من متن الحديث ، وهو المذكور بعاليه ، دون الرواة الذين أوردوا تلك الزيادة المشار إليها .

(٥) يعني مرفوعاً .

(٦) العلل للدارقطني (٧/ ٣٠٣) .

تخريج الحديث

هذا الحديث - كما تقدم في كلام الدارقطني هنا - مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أمه أم كلثوم بنت عقبة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فذكر الدارقطني أن معمر بن راشد من رواية عمرو بن فائد الأسواري عنه ، رواه عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته هذه .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة) .

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/١٥٨) كتاب الجامع ، باب الكذب والصدق (٢٠١٩٦) عن معمر ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أمه أم كلثوم ابنة عقبة ، وكانت من المهاجرات الأوَلْ ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **ليس بالكاذب من أصلح بين الناس ، فقال خيراً ، أو نمى خيراً** » .

وأخرجه أحمد في مسنده (٦/٤٠٣) ، و (٦/٤٠٤) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٤٦١) (١٥٩٢) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق : أبو داود في سننه (٥/٢١٨) كتاب الأدب ، باب في إصلاح ذات البين (٤٩٢٠) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/٧٥) ، (١٨٤) .

والخرائطي في مساوىء الأخلاق ص ٧٨ ، باب ما يُرخّص فيه من الكذب (١٨٠) .

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ١١٧) كتاب الاستئذان ، باب إصلاح ذات البين (٣٥٣٩) .

وفي معالم التنزيل (٢/ ١٥٦) سورة النساء آية (١١٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٩٧) كتاب الشهادات ، باب من يُظّن به الكذب .

وفي الآداب ص ٥٢ ، باب في الإصلاح بين الناس (١١٨) .

وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني / ٦٧٩) ، (٢٣٨٠) ترجمة أم كلثوم .

وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٤٠٤) عن إسماعيل بن علية ، عن معمر ، به بمثله .

ومن طريق ابن علية أخرجه : مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠١٢) كتاب البر والصلة ، باب تحريم الكذب وبيان المباح فيه (١٠١-٢٦٠٥) .

وأبو داود في سننه (٥/ ٢١٨) كتاب الأدب ، باب في إصلاح ذات البين (٤٩٢٠) .

والطبري في تهذيب الآثار - مسند علي بن أبي طالب - ص ١٣٢ - (٢١٧) .

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦/ ١٠٨٦) ، (٢٠٣٥) .

والترمذي في جامعه (٤/ ٢٣١) كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في إصلاح ذات البين (١٩٣٨) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

ومن طريق الترمذي ، أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٧/ ٣٨٦) .

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٣٠ ، (١٦٥٦) عن عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، به ، بنحو حديث عبد الرزاق .

ومن طريق الطيالسي ، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤٩٠) باب في الإصلاح بين الناس (١١٠٩٥) .

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار - مسند علي بن أبي طالب - ص ١٣٣ ، (٢١٩) من طريق ابن المبارك .

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٨٧) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٨) ، (١٩٥) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق٢٠٩أ) .

والخرائطي في مساوىء الأخلاق ص ٧٨ ، باب ما يرخّص فيه من الكذب (١٧٨) .

والدولابي في الكنى والأسماء (٢/ ٧٧) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الثاني / ق ٣٨٧٦) ترجمة أم كلثوم .

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٢١١) ، (١٢٠٦) .

ستتهم ، من طريق وهيب بن خالد ، عن معمر ، به بمثل رواية عبد الرزاق، وقد تصحفت « وهيب » في مشكل الآثار إلى « شعيب » .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٥) . (١٨٥) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق٢٨أ) .

والخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٨٠ ، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تخفيف حرف ثقيل .

كلاهما من طريق حماد بن زيد ، عن معمر ، به بمثل رواية عبد الرزاق ، عند الخطيب وقال : قال حماد : سمعت هذا الحديث من رجلين ، فقال أحدهما ، نَمَى خيراً خفيفة ، وقال الآخر : نَمَّى خيراً مثقلة .

أما الطبراني فذكره مختصراً إلى قوله « الناس » .

(ب) وتابع مالك بن أنس ، معمر بن راشد ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٦) ، (١٨٨) .

وفي المعجم الأ وسط (المجلد الثاني /ق٢٤٨أ) من طريق الليث بن سعد ، عن يحيى بن أيوب ، عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، به ، بنحو رواية عبد الرزاق عن معمر .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا يحيى بن أيوب ، تفرد به الليث بن سعد .

ومن طريق الطبراني ، أخرجها أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٤٩ أ) و (ق ٦٤ أ) .

كما أخرج رواية مالك من طريق الليث : تمام الرازي في فوائده (١/ ٣٥) ، (٣١٠) .

والخرائطي في مساوىء الأخلاق ص ٧٩ ، باب ما يرخّص فيه من الكذب (١٨٢) .

والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٨٦) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤٩٤) كتاب الحظر والإباحة ، باب الكذب (٣, ٥٧) .

(جـ) وتابع أيوب السختياني ، معمراً ومالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٨) ، (١٩٥) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الأول ق١٧٠أ) (والمجلد الثاني /ق٢٠٩أ) .

وفي المعجم الصغير (كما في الروض الداني ١/ ١٧٨) (٣٨٢) من طريق وهيب بن خالد عن أيوب ، به بنحو رواية عبد الرزاق عن معمر .

وقال في الموضع الثاني من الأوسط ، وفي الصغير : لم يروه عن أيوب إلا وهيب .

ومن طريق الطبراني ، أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (٦/ ٣٨٣) .

كما أخرج رواية أيوب ، من طريق وهيب بن خالد : القطيعي في جزء الألف دينار ص ٤٨٠ ، (٣٢٨) .

والدولابي في الكنى والأسماء (٢/ ٧٧) .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (القسم الثاني /ق٣٨٦) وقال : تفرد به وهيب عن أيوب .

والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٢١١) ، (١٢٠٦) .

(د) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري :

وأخرج روايته أبو داود في سننه (٥/ ٢١٨) كتاب الأدب ، باب إصلاح ذات البين (٤٩٢٠) .

وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (ق٣١٨) باب فضل الإصلاح بين الرجلين المسلمين .

كلاهما من طريق نصر بن علي ، عن سفيان ، عن الزهري ، به واللفظ كما في الترغيب « لم يكذب من قال بين اثنين ، فينمي خيراً ليصلح بينهما ، أو كما قال » .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٩) ، (٢٠٠) من طريق الحميدي (ولم أقف عليه في المطبوع من مسنده) عن سفيان ، عن الزهري ، عن حميد ابن عبد الرحمن ، وأحال على حديث قبله بقوله « بإسناده نحوه » .

(هـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٨٦) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ٢٤٨) .

وفي الاستيعاب بهامش الإصابة (١٣/ ٢٧٧) .

كلاهما من طريق الحكم بن نافع ، أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به ، بنحوه رواية عبد الرزاق عن معمر .

ومن طريق ابن عبد البر في الاستيعاب ، أخرجها ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني / ٦٨٠) ، (٢٣٨) .

وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٥) ، ١٨٦٠) من طريق بشر بن شعيب ، عن أبيه عن الزهري ، لكن قال فيه : عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أم كلثوم وذكره .

والأرجح أن لفظة « عن أبيه » خطأ مطبعي ، فإن أحداً من أصحاب الزهري لم يقل فيه : « عن أبيه » وإنما يروونه عن الزهري ، على الجادة ، ومما يؤيد ذلك ، أنه لا تعرف لعبد الرحمن بن عوف رواية عن زوجته أم كلثوم [1] .

(و) وتابع سفيان بن حسين ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٢٧) كتاب الأدب ، باب ما رخص من الكذب (٢٦٥٦٤) عن يزيد بن هارون ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، به بنحو رواية عبد الرزاق عن معمر .

ومن طريق ابن أبي شيبة ، أخرجها ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني / ٦٧٩) (٢٣٨) .

وأخرجها من طريق يزيد بن هارون المتقدم ذكره : الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٥) ، (١٨٣) .

وابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/ ٢٥) باب الكذب والقِحَّة .

(ز) وتابع يحيى بن عتيق ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٩) ، (٢٠١) .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق ٢٨ أ) .

---

(١) انظر تهذيب الكمال للمزي (٣٥/ ٣٨٢) .

والخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٨٠، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تخفيف حرف ثقيل .

كلاهما من طريق يونس بن محمد ، عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن عتيق ، عن الزهري ، به بمثل رواية عبد الرزاق عن معمر . وقال الطبراني في الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن عتيق ، إلا حماد بن زيد ، ولا رواه عن حماد ابن زيد إلا يونس بن محمد .

(ح) وتابع عقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/٧٦) ، (١٨٩) من طريق سلامة بن روح ، عن ابن شهاب ، به بمثل رواية عبد الرزاق عن معمر .

(ط) وتابع عبيد الله بن أبي زياد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/٧٦) ، (١٨٧) و (٢٥/٧٩) ، (١٩٩) من طريق حجاج بن أبي منيع الرصافي ، عن جده عبيد الله بن أبي زياد ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية عبد الرزاق عن معمر .

(ي) وتابع محمد بن أبي حفصة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/٧٧) ، (١٩١) من طريق روح ابن عبادة ، عن محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، به بمثل رواية عبد الرزاق عن معمر .

(ك) وتابع جعفر بن برقان ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٤٩ ب) من طريق كثير بن هشام ، عن جعفر بن برقان ، عن الزهري ، به بمثل رواية عبد الرزاق عن معمر .

(ل) (م) وتابع محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايتيهما ، الخرائطي في مساوىء الأخلاق ص ٧٨ ، باب ما يرخص فيه من الكذب (١٧٩) من طريق سليمان بن بلال ، عن محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، عن ابن شهاب ، به وأحال متنهما على متن حديث قبله لفظه مثل لفظ رواية عبد الرزاق ، بقوله « مثل ذلك » .

(ن) (س) وتابع برد بن سنان ، والأوزاعي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايتيهما الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٧٩) ، (١٩٨) من طريق يحيى بن حمزة ، عن برد بن سنان ، والأوزاعي ، عن الزهري ، به بمثل رواية عبد الرزاق ، غير أنه اختصره .

(ع) وتابع يونس بن يزيد من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري :

وقد أخرج روايته ابن أبي الدنيا في العيال (٢/ ٧٧٤) باب ملاعبة الرجل أهله (٥٧٤) من طريق ابن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري ، به بتمامه .

(ف) وتابع يعقوب بن عطاء ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق٢٨٩ب) من طريق أبي قرة عن زمعة بن صالح ، عن يعقوب بن عطاء ، عن الزهري ، به بتمامه .

وقال : لم يروه عن يعقوب بن عطاء إلا زمعة ، تفرد به أبو قرة .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلى :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، من رواية عمرو بن فائد الأسواري عنه ، وقد تقدمت ترجمة معمر ، أنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختلف عن معمر في رواية هذا الحديث من وجهين :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة .

أما روايته الأولى : فلم أجد من رواها عنه غير عمرو بن فائد الأسواري البصري ، وقد ضعفه ابن المديني [٢] ، وقال ابن عدي : منكر الحديث [٣] ، وقال العقيلي : كان يذهب إلى القدر والاعتزال ، ولا يقيم الحديث [٤] ، وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين [٥] .

أما روايته الثانية ، فهي الوجه الثاني عن الزهري .

وقد رواها عنه غير واحد من أصحاب معمر عنه ، وهم :

- عبد الرزاق بن همام : تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حافظ ، تكلم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل آل البيت مع نسبته إلى التشيع ، واختلاطه آخر عمره ، وهما غير منطبقين في هذا الحديث [٦] .

- إسماعيل بن علية : ثقة حافظ [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) سؤالات ابن أبي شيبة ص ٦٨ .
(٣) الكامل (٥/ ١٧٩٧) .
(٤) الضعفاء الكبير (٣/ ٣٩٠) .
(٥) الضعفاء والمتروكون ص ٣٠٧ .
(٦) انظر ص ١٦٨ .
(٧) انظر ص ١٦٨ .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ، ثبت [1] .

- وهيب بن خالد : ثقة ، ثبت لكنه تغير بآخرة [2] .

- حماد بن زيد : ثقة ثبت [3] .

وكما ترى فإن أرجح الروايتين عن معمر هي الرواية الثانية ، وذلك لأسباب :

(أ) أن رواتها عنه ، أكثر ، وهم ثقات أثبات ، وفيهم من عُد من أثبت أصحاب معمر كعبد الرزاق ، وابن المبارك ، في حين لم أجد من روى الرواية الأولى عنه غير عمرو بن فائد الأسواري البصري ، وهو ضعيف كما تقدم ، فروايته هذه منكرة .

(ب) أن عمرو بن فائد الأسواري بصري ، ومعمر مضّعف في رواية البصريين عنه كما تقدم في بيان حاله .

(جـ) أن رواية معمر الثانية ، وافقت رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، الذين رووا الوجه الثاني عنه كما سيأتي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة) .

فرواه غير واحد من أصحابه ، عنه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الأول ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري [4] .

---

(١) انظر ص ٣٣٥ .

(٢) انظر ص ١٦٧ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ١٩٣ .

٣ - أيوب السختياني :

تقدمت ترجمته ، وأنه متفق على توثيقه ، ووصف بأعلى درجات التوثيق [١] .

٤ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [٢] .

٥ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

٦ - سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري [٤] .

٧ - يحيى بن عتيق :

وثقه ابن سعد [٥] . وأحمد [٦] ، وابن معين [٧] ، وأبو حاتم [٨] ، والذهبي [٩] ، وابن حجر [١٠] .

وقال ابن حبان : كان متقناً ورعاً ، وكان أيوب السختياني يقول : لقد هدَّني موت يحيى بن عتيق [١١] ، وقال في المشاهير : من حفاظ أهل البصرة ومتقنيهم ، مع لزوم الورع الخفي [١٢] . وخلاصة حاله : أنه ثقة ، متفق على توثيقه .

٨ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحاب الزهري [١٣] .

---

(١) انظر ص ٣٦٥ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) انظر ص ١٦٠ .
(٥) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٩) .
(٦) العلل برواية عبد الله (١/ ٤١٧) .
(٧) تاريخ الدارمي ص ٢٣٣ .
(٨) الجرح والتعديل (٩/ ١٧٦) .
(٩) الكاشف (٣/ ٢٦٣) .
(١٠) تقريب التهذيب ص ٥٩٤ ، (٧٦٠٣) .
(١١) الثقات (٧/ ٥٩٤) .
(١٢) مشاهير علماء الأمصار ص ١٥٥ .
(١٣) انظر ص ١٨٥ .

٩ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [١] .

١٠ - محمد بن أبي حفصة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه[٢] .

١١ - جعفر بن برقان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، ثقة في ميمون بن مهران ويزيد ابن الأصم ، أما في غيرهم فحسن الحديث [٣] .

١٢ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٤] .

١٣ - موسى بن عقبة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٥] .

١٤ - برد بن سنان :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٦] .

١٥ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [٧] .

١٦ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه [٨] .

---

(١) انظر ص ٥٠٨ .
(٢) انظر ص ١٥٧ .
(٣) انظر ص ٧١٤ .
(٤) انظر ص ٤٦٧ .
(٥) انظر ص ٦٨٩ .
(٦) انظر ص ٣١١ .
(٧) انظر ص ١٥٤ .
(٨) انظر ص ١٦٤ .

١٧ - يعقوب بن عطاء بن أبي رباح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف ، يعتبر بحديثه من غير رواية أبي سلمة المؤدب وزمعة بن صالح (١) .

وقد تقدم في التخريج أنها من رواية زمعة عنه ، فلا يعتد بها .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، من أصحابه ، ممن لم يختلف عنهم في متن الحديث ، بلغوا سبعة عشر راوياً ، معظمهم من الثقات الأثبات ، والثقات ، وفيهم من عُد من أثبت أصحابه .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الثاني ، الذي رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أمه أم كلثوم بنت عقبة ، لكثرة الرواة له عن الزهري ، وفيهم الثقات الأثبات من أصحابه ، ومن بينهم معمر بن راشد على الرواية الراجحة عنه .

أما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فمرجوح ، وذلك لأنه رواية غير محفوظة عن معمر بن راشد ، من جهة الراوي عنه عمرو بن فائد الأسواري فهو ضعيف ، وروايته هذه منكرة لمخالفتها رواية الثقات الأثبات من أصحاب معمر ، الذين رووا الوجه الثاني عنه ، إضافة إلى أنه بصري ، ورواية البصريين عن معمر ضعيفة .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع تصويب الدارقطني له .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح : فقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم في التخريج .

* * *

---

(١) انظر ص ٦٧٩ .

الحديث (١٣١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، في رجل يعظ أخاه في الحياء ، فقال : « **دعه ، فإن الحياء من الإيمان** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه سلمة بن كلثوم - وهو شامي يهم كثيراً - عن الأوزاعي ، عن قرة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ووهم فيه (١) .

والصحيح : عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه (٢) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين ، كما ذكر الدارقطني في هذا الموضع (٣) .

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر .

---

(١) يعني : سلمة بن كلثوم .

(٢) العلل للدارقطني (٨/ ٢٣) .

(٣) أورد الدارقطني الحديث في مسند عبد الله بن عمر (العلل المجلد الرابع /ق٥٥ب) وذكر أنه اختلف عن الزهري ، ثم ذكر أوجهاً أخرى ، كلها لا تخرج عن مسند ابن عمر ، ولم ألحقها هنا ، لأن موضع دراستها هناك ، حيث لم يشر فيه إلى هذا الوجه الذي معنا من مسند أبي هريرة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/٥٦٥) في ترجمة عبد الواحد بن شعيب الجبلي ، من طريق عبد الواحد هذا ، نا سلامة بن عبد العزيز اللخمي ، ناسلمة بن كلثوم ، عن الأوزاعي ، عن قرة بن عبد الرحمن ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : مر رسول الله ﷺ برجل من الأنصار ، وهو يعظ أخاه في الحياء فقال له رسول الله ﷺ : « **دعه فإن الحياء من الإيمان** » .

قال ابن عساكر : المحفوظ : حديث الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

وقد أخرج الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول /ق٣٠٦ب) ، وفي المعجم الصغير (كما في الروض الداني ٢/ ٤٠) ، (٧٤٤) هذا الحديث من الطريق الذي أخرجه ابن عساكر نفسه ، يعني : من طريق عبد الواحد ، عن سلامة بن عبد العزيز اللخمي ، عن سلمة بن كلثوم ، عن الأوزاعي ، عن قرة ابن عبد الرحمن ، عن الزهري ، لكن فيه : عن سالم ، عن ابن عمر ، بدل : أبي سلمة عن أبي هريرة .

ثم قال الطبراني : لم يروه عن الأوزاعي إلا سلمة ، ولا عن سلمة ، إلا سلامة تفرد به عبد الواحد .

وهذا الإسناد المذكور في معجمي الطبراني خطأ ، فسلمة بن كلثوم إنما يرويه بذكر : « أبي سلمة » عن أبي هريرة كما يدل عليه كلام الدارقطني في العلل ، وكما تدل عليه أيضاً رواية ابن عساكر التي تقدم ذكرها .

والذي يظهر أنه سبق قلم من الناسخ ، وأن الخطأ في أصل المخطوط [1] ، والذي أوقعه فيه شهرة الحديث من رواية سالم ، عن ابن عمر ، كما هو واضح في تخريج الوجه الثاني ، والله أعلم .

---

(١) كما تقدم في التخريج بالنسبة للمعجم الأوسط ، وقد ذكر محقق المعجم الصغير في مقدمة الروض الداني أنه اعتمد في تحقيقه على مخطوطة المكتبة السعيدية بحيدر آباد ، وقابلها بالنسخة المطبوعة قديماً بالهند ، ونشرته المكتبة السلفية (انظر ١/ ٧) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (٢/ ٩٠٥) كتاب حسن الخلق ، باب ما جاء في الحياء (١٠) عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً ، بلفظ « دعه ، فإن الحياء من الإيمان » .

وبرواية أبي مصعب الزهري (٢/ ٧٦) ، (١٨٩٠) .

ومن طريق أبي مصعب ، أخرجه ابن الجوزي في مشيخته ص ١٦٠ ، ترجمة الشيخ الحادي والستين .

والعلائي في بغية الملتمس ص ١٦٨ .

وابن الأبار في معجم أصحاب الصدفي ، ص ٣٢ ، (٢٠) .

والسلفي في معجم السفر ص ٣٦٤ ، (١٣٣٣) .

وص ٤١٠ ، (١٣٩١) .

والذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٣) .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح (١/ ٧٤) كتاب الإيمان ، باب الحياء من الإيمان (٢٤) عن عبد الله بن يوسف ، هو التنيسي .

وابن منده في الإيمان (١/ ٣٣٦) ، (٨ - ١٧٦) .

والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٢٤) ، (١٥٥) .

كلاهما من طريق التنيسي .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٥٦) عن يحيى بن سعيد ، هو القطان .

وعن أحمد ، ابنه عبد الله في كتاب السنة (١/ ٣٦٢) ، (٧٧٩) .

كما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٣٣) من طريق يحيى بن سعيد ، المتقدم ذكره .

وأخرجه الآجري في الشريعة ص ١١٥ .

وابن منده في الإيمان (١/ ٣٣٦) . (٨/ ١٧٦) .

كلاهما من طريق قتيبة بن سعيد .

وأخرجه ابن مندة في الموضع السابق .

والبيهقي في الآداب ص ٦٠ ، باب في الحياء (١٧٥) .

وفي الأربعين الصغرى ص ٦٣ ، باب في الحياء من الله عز وجل (٢٥) .

كلاهما من طريق عبد الرحمن بن مهدي .

وأخرجه أبو داود في سننه (٥/ ١٤٧) كتاب الأدب ، باب في الحياء (٤٧٩٥) عن القعنبي .

والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٥٣٧) كتاب الإيمان ، باب الحياء (١١٧٦٤/ ١) .

وفي المجتبى (٨/ ١٠٦) من طريقي معمر بن عيسى ، وعبد الرحمن بن القاسم [1] .

والبخاري في الأدب المفرد ص ١٣٢ ، باب الحياء (٦١٦) عن إسماعيل ، هو ابن أبي أويس .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٣٣٣) من طريق سعيد بن أبي مريم .

والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ١٣١) باب الحياء (٧٧٠١) من طريق إسحاق ابن سليمان الرازي .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أحد عشر راويا ، تابعوا يحيى بن يحيى في الرواية عن مالك ، عن ابن شهاب به ، بمثله .

(ب) وتابع سفيان بن عيينة ، مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٩) .

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من رواية ابن القاسم بتلخيص القابسي ، مع أنه على شرطه في الاقتصار على المرفوعات .

وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢١٢) كتاب الأدب ، باب ما ذكر في الحياء (٢٥٣٤٠) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٢٨١) ، (٦٢٥) .

والعدني في الإيمان ص ١١٠ ، باب الحياء من الإيمان (٤٤) .

وهناد في الزهد (٢/ ٦٢٦) باب الحياء (١٣٥٠) .

خمستهم ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به بنحو رواية مالك .

كما أخرج الحديث من رواية سفيان بن عيينة ، ومن طرق مختلفة ، كل من :

مسلم في صحيحه (١/ ٦٣) كتاب الإيمان ، باب بيان عدد شعب الإيمان (٥٩/ ٣٦) .

والترمذي في جامعه (٥/ ١١) كتاب الإيمان ، باب ما جاء أن الحياء من الإيمان (٢٦١٥) .

وابن ماجه في سننه (١/ ٢٢) في المقدمة ، باب في الإيمان (٥٨) .

وأبو يعلى في مسنده (٩/ ٣٠٢) ، (٥٤٢٤) .

وفي (٩/ ٣٦٩) ، (٥٤٨٧) .

وفي (٩/ ٣٩٩) ، (٥٥٣٦) .

وعلي بن الجعد في مسنده (٢/ ١٠٢٨) ، (٢٩٧٩) .

وابن منده في الإيمان (١/ ٣٣٥) ، (٦-١٧٤) .

وأبو عبد الرحمن السلمي في أدب الصحبة ، ص ٤٩ ، (٢٣) .

وعبد الله بن محمد البغوي في جزء من حديثه (ق١ب) .

واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٥/ ٩١٥, ٩١٦) ، (١٦٤٩) و (١٦٥٠) .

والأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٤٦٠) باب الترغيب في الحياء (١٠٩٢) .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٣٣) .

وابن نقطة في التقييد (١/ ٢٥٣) ترجمة إسماعيل بن محمد الأصبهاني .

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٧/ ٢٣٨) .

والذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٦٢) .

والحسيني في ذيل تذكرة الحفاظ ص ٤٦ .

(جـ) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً ، وابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ١٤٢) كتاب الجامع ، باب الحياء والفحش (٢٠١٤٦) عن معمر ، عن الزهري ، به بمثل رواية مالك .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ١٤٧) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٢٣٨) ، (٧٢٥) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق : مسلم في صحيحه (١/ ٦٣) ، كتاب الإيمان ، باب بيان عدد شعب الإيمان (٥٩-٣٦) .

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٤٣٦) ، (٤٤٤) .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٢٨٢) ، باب فضيلة الحياء وجسيم خطره (٢٦٦-٢٠٦) .

وانظر المنتقى منه للسلفي ص ٦٦ ، (١٢٢) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٤) كتاب الرقائق ، باب الحياء (٦٠٩) .

وابن منده في الإيمان (١/ ٣٣٥) ، (٧-١٧٥) .

والعلائي في بغية الملتمس ص ١٦٩ .

وابن المستوفي في تاريخ إربل (١/ ٢٠٣) ترجمة محمد بن القاسم الشهرزوري.

(د) وتابع عبد العزيز بن عبد الله الماجشون من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته علي بن الجعد في مسنده (٢/ ١٠٢٨) ، (٢٩٧٨) عن عبد العزيز

الماجشون ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً ، بنحو رواية مالك .

وأخرجها ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق ص ٣٥ ، باب ذكر الحياء (٧٣) . والبغوي ، في جزء من حديثه (ق ١ ب) كلاهما عن ابن الجعد .

ومن طريق ابن الجعد أخرجها الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٤٦١) باب الترغيب في الحياء (١٠٩٣) .

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ١٧١) كتاب الاستئذان ، باب الحياء (٣٥٩٤) .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٠/ ٥٢١) كتاب الأدب ، باب الحياء (٦١١٨) عن أحمد بن يونس .

وابن منده في الإيمان (١/ ٣٣٦) ، (٨-١٧٦) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ١٣١) باب الحياء (٧٧٠٢) .

كلاهما من طريق أحمد بن يونس المتقدم .

وأخرجها البخاري في الأدب المفرد ص ١٣٢ ، باب الحياء (٦١٧) عن عبدالله، هو ابن صالح المقرىء .

وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٣٤) من طريق بشر بن الوليد .

ثلاثتهم تابعوا علي بن الجعد في رواية هذا الحديث عن عبد العزيز الماجشون ، به بنحو حديث مالك .

(هـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن منده في الإيمان (١/ ٣٣٦) ، (٨-١٧٦) ، من طريق بشر ابن شعيب ، عن أبيه عن الزهري ، ثم أحال ببقية الإسناد والمتن على حديث قبله بقوله : بإسناده ، نحوه .

(و) وتابع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن منده في المرجع السابق ، من طريق الليث بن سعد ، عن عبد الرحمن بن خالد ، عن الزهري ، كما فعل في رواية شعيب .

(ز) وتابع عبيد الله بن عمر ، هو العمري ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن المقرىء في معجمه (٢/ ٣٩٩) ، (٢٣٤) من طريق خارجة ابن مصعب ، عن عبيد الله بن عمر ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية مالك .

(ح) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الحنائي في فوائده (الجزء الأول حديث رقم ٦) من طريق ابن المبارك ، عنه به ، بمثل رواية مالك وقال النخشبي - مخرج الفوائد - : هذا حديث صحيح من حديث أبي بكر محمد بن مسلم .

(ط) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق من تقدم ذكرهم في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٤٣٧) ، (٤٤٥) من طريق بشر بن المفضل ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، به بمثل رواية مالك .

(ي) وتابع عبد الله بن بديل ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٢٣٠) ترجمة أبان بن مخلد البزاز ، من طريق أبي داود - هو الطيالسي - ولم أقف عليه في المطبوع من مسنده ، عن عبد الله بن بديل ، عن الزهري ، به بمثل رواية مالك .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق في كلام الدارقطني أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من مسند أبي هريرة على وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير : قرة بن عبد الرحمن ، من رواية سلمة بن كلثوم ، عن الأوزاعي عنه .

وقد تقدمت ترجمة قرة ، وأنه صدوق له مناكير [١] .

ثم إن الدارقطني يرى أن سلمة بن كلثوم هو الذي يتحمل علة هذا الحديث ، حيث وصفه في معرض الرواية أنه يهم كثيراً .

وسلمة هذا قال فيه أبو زرعة الدمشقي : قلت لأبي اليمان : ما تقول في سلمة بن كلثوم . فقال : ثقة ، كان يقاس بالأوزاعي [٢] ، كما وثقه الذهبي [٣] ، أما ابن حجر فقال فيه : صدوق [٤] .

والذي يظهر في خلاصة حاله أنه صدوق له أوهام من جهة ضبطه ، جمعاً بين الأقوال ، ويحمل توثيق من وثقه مطلقاً على العدالة ، يؤيده أن أبا توبة الربيع ابن نافع - وقد روى عن سلمة - قال كان من العابدين - ولم يكن في أصحاب الأوزاعي أهيأ [٥] منه [٦] .

وسلمة - كما ترى - لا يقوى بهذا على معارضة الوجه الثاني ، بما تقدم من كثرة طرقه ، وثقة رواته ، وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

وقد تقدم تضعيف الدارقطني له ، وإعلاله بوهم سلمة ، كما تقدم أن ابن عساكر حكم عليه بأنه غير محفوظ عن الزهري .

---

(١) انظر ص ٨٨٣ .

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٤٦) .

(٣) الكاشف (١/ ٣٨٦) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٤٨ ، (٢٥٠٧) .

(٥) الهيئة : صورة الشيء وشكله وحالته (النهاية ٥/ ٢٨٥) ، والمراد أنه لم يكن في أصحاب الأوزاعي أحسن هيئة وسَمْتاً منه .

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٥٠٨) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري [١] .

٢ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٢] .

٤ - عبد العزيز بن عبد الله الماجشون :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه لا يصل في إتقانه إلى مرتبة الحفاظ كمالك ونحوه [٣] .

٥ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٤] .

٦ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وله بعض المناكير [٥] .

٧ - عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٦] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١١٥٣ .

(٤) انظر ص ١٧٨ .

(٥) انظر ص ٣٠٤ .

(٦) انظر ص ٢٤٣ .

٨ - **يونس بن يزيد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة وقيد في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٩ - **عبد الرحمن بن إسحاق** :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٢] .

١٠ - **عبد الله بن بديل** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٣] .

وكما ترى ، فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، بلغوا عشرة ، معظمهم من الثقات الأثبات الذين عُدّوا من أثبت أصحابه .

وقد تقدم تصحيح الدارقطني وغيره لهذا الوجه ، وذكر ابن عساكر أنه المحفوظ عن الزهري .

الخلاصة

مما تقدم ، يتضح رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن سالم ، عن ابن عمر ، لكثرة الرواة له عنه ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه .

في حين لم أجد من روى الوجه الأول عنه بذكر أبي سلمة ، عن أبي هريرة غير قرة بن عبد الرحمن ، وروايته هذه معلولة ممن دونه في الإسناد « سلمة بن كلثوم » . فهو صدوق له أوهام كما تقدم ، فتُحمل العلّة عليه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني مع ترجيح غير واحد من العلماء له ، ومنهم الدارقطني ، كما أسلفت .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، إذ تقدم إخراج الشيخين له في صحيحيهما .

* * *

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ٢٢٠ .

(٣) انظر ص ١٧٧ .

الحديث (١٣٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة : **خرج النبي ﷺ يستسقي ، فصلّى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ، ثم خطبنا وحوّل رداءه** . . الحديث .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة .

ووهَمِ [١] فيه .

وخالفه أصحاب الزهري ، منهم : يونس ، ومعمر ، وابن أبي ذئب ، رووه عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه [٢] .

وهو الصواب [٣] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عباد بن تميم ، عن عمه عبد الله بن زيد .

---

(١) يعني : النعمان بن راشد .

(٢) هو : عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري ، اختلف في شهوده بدراً ، وهو غير عبدالله بن زيد بن ثعلبة ، الذي أُري الأذان ، (انظر الإصابة لابن حجر ٦/ ٩٠, ٩١).

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ٩٤) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٣٢٦) عن وهب بن جرير ، قال : ثنا أبي ، قال : سمعت النعمان يحدِّث عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أنه قال : **خرج نبي الله ﷺ يوماً يستسقي ، فصلى بنا ركعتين ، بلا أذان ولا إقامة ، ثم خطبنا ، ودعا الله ، وحوَّل وجهه نحو القبلة رافعاً يده ، ثم قلب رداءه ، فجعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن** .

ومن طريق أحمد ، أخرجه الطبراني في الدعاء (٣/ ١٧٨٨) باب السنة في تحويل الرداء عند الاستسقاء (٢٢٠١) .

وفي (٣/ ١٧٩١) باب من قال : كان يخطب في الاستسقاء بعد الصلاة (٢٢٠٨) مختصراً في كلا الموضعين .

كما أخرجه من طريق وهب بن جرير - شيخ أحمد - كل من :

ابن ماجه في سننه (١/ ٤٠٣) كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (١٣٦٨) .

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٤١٦) :

هذا إسناد صحيح رجاله ثقات [١] - ثم ذكر أن ابن خزيمة ، والحاكم ، والبيهقي أخرجوه [٢] .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٣٣٢) كتاب الصلاة ، باب ترك الأذان والإقامة لصلاة الاستسقاء (١٤٠٩) مختصراً .

وفي (٢/ ٣٣٨) كتاب الصلاة ، باب إعادة الخطبة ثانية بعد صلاة الاستسقاء

---

(١) كلامه فيه نظر ، لضعف النعمان بن راشد .

(٢) ابن خزيمة لم يسكت على هذه الرواية ، وإنما ضعفها كما تقدم ، وأما رواية الحاكم ، فلم أقف عليها في مظانها في المستدرك ، وكذلك ما طبع من كتبه كالمعرفة ، والمدخل إلى الصحيحين ، والمدخل إلى الإكليل .

(١٤٢٢) الحديث بتمامه وقال : وفي القلب من النعمان بن راشد ، فإن في حديثه عن الزهري تخليطاً كثيراً .

والبزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٣٥٢) ، (٧٨٩) مختصراً وقال : وهذا الحديث أخطأ فيه النعمان ، ولم يتابعه على هذه الرواية أحد عن الزهري ، لأن الثقات يروونه عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٢٥) .

وابن المنذر في الأوسط (٤/ ٣١٦) كتاب الاستسقاء ، باب ترك الأذان ، والإقامة لصلاة الاستسقاء (حديث ٢٢١٩) مختصراً .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٤٧) كتاب صلاة الاستسقاء ، باب الدليل على أن السنة في صلاة الاستسقاء ، السنةُ في صلاة العيدين ، وقال :

تفرد به النعمان بن راشد ، عن الزهري .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٦٨) تعليقاً مجزوماً عن النعمان ، مختصراً ، ثم قال : فأخطأ النعمان - في إسناده ، ولم يذكر فيه الصلاة [١] . ولم يتابع على إسناده هذا .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه عبد الله بن زيد) .

(أ) فرواه ابن وهب في جامعه (ق ٢٤ أ) كتاب الصلاة ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب قال : أخبرني عباد بن تميم المازني ، أنه سمع عمه - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - يقول : « **خرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي ، فحول إلى الناس ظهره يدعو الله ، واستقبل القبلة ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين** » .

قال ابن وهب : يريد الجهر .

ومن طريق ابن وهب أخرجه كل من :

---

(١) لعل الرواية التي وصلته ليس فيها ذكر الصلاة ، وقد جاء ذكرها عند من أخرج الحديث بتمامه كما تقدم .

مسلم في صحيحه (٢/ ٦١١) أول كتاب الاستسقاء (٤-٨٩٤) .

وأبو داود في سننه (١/ ٦٨٧) كتاب الصلاة ، جماع أبواب صلاة الاستسقاء (١١٦٢) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٥٦) كتاب الاستسقاء باب تحويل الإمام ظهره إلى الناس (١٨١٠) .

وفي المجتبى (٣/ ١٣٢) كتاب الاستسقاء ، باب الصلاة بعد الدعاء .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٢٣٠) كتاب الصلاة ، باب الاستسقاء (٢٨٥٥) .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٤٠٠) كتاب الصلاة ، باب الاستسقاء (١١٥٩) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق/ ٤٥أ) باب الخروج إلى المصلى في صلاة الاستسقاء .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٤٨) كتاب الاستسقاء ، باب ذكر الأخبار التي تدل على أنه دعا أو خطب قبل الصلاة .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، يونس في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٨٣) كتاب الصلاة ، باب الاستسقاء (٤٨٨٩) عن معمر ، عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه قال : خرج رسول الله ﷺ يستسقي ، فصلى بهم ركعتين [١] ، جهراً بالقراءة فيهما ، وحول رداءه ، واستقبل القبلة .

---

(١) جاءت بعض الروايات تفيد أنه صلى بعد الخطبة والدعاء - كما تقدم في رواية يونس - كما جاءت روايات أخرى - كرواية معمر - تفيد أنه صلى قبل الخطبة والدعاء ، وقد استوفى ابن حجر الكلام على هذا الاختلاف في الفتح (٢/ ٥٠٠) ثم قال : ويمكن الجمع بأنه بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ، ثم خطب ، فاقتصر بعض الرواة على شيء، وبعضهم على شيء ، وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة، فلذلك وقع الاختلاف . كما علق الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله على هذه المسألة ، في حاشية المرجع السابق، وذكر وجهاً آخر للجمع ، هو جواز الأمرين وقد سبقه في الإشارة إليه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٣٣٨) وعليه فلا يعل الاختلاف صحة الحديث .

وأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ٣٩) عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق ، كل من :

أبي داود في سننه (١/ ٦٨٦) كتاب الصلاة ، جماع أبواب صلاة الاستسقاء (١١٦١) .

والترمذي في جامعه (٢/ ٤٤٢) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٥٥٦) .

وقال : حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح .

وابن الجارود في المنتقى ص ٩٨ ، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٢٥٥) .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٣٣٣) كتاب الصلاة ، باب ترك الأذان والإقامة لصلاة الاستسقاء (١٤١٠) .

وابن المنذر في الأوسط (٤/ ٣١٩) كتاب الاستسقاء ، باب خروج الإمام بالناس . . (حديث ٢٢٢٢) .

وفي الإقناع (١/ ١٢٥) كتاب الصلاة ، باب ذكر صلاة الاستسقاء (٢٨) .

وأبي بكر النيسابوري في الزيادات على مختصر المزني (١/ ق١٣٧أ) .

والطبراني في الدعاء (٣/ ١٧٩٠) باب الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء (٢٢٠٦) .

والدارقطني في سننه (٢/ ٦٧) كتاب الاستسقاء (٥) .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٣٩٩) كتاب الصلاة ، باب الاستسقاء (١١٥٨) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٧١) وقال :

أحسن الناس سياقة لهذا الحديث : معمر ، عن الزهري .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٤٧) كتاب صلاة الاستسقاء ، باب الدليل على أن السنة في صلاة الاستسقاء ، السنة في صلاة العيدين .

وفي السنن الصغرى (١/ ٢٦٧) كتاب الصلاة ، باب صلاة الاستسقاء (٧٢١) ، (٧٢٢) .

وفي معرفة السنن والآثار (٥/ ١٧٠) كتاب الاستسقاء ، باب السنة في الاستسقاء (٧١٨٢) .

(جـ) وتابع ابن أبي ذئب ، يونس ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٤٨ ، (١١٠٠) .

وعبد الله بن وهب في جامعه (ق/ ٢٤أ) كتاب الصلاة .

كلاهما عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به بنحو رواية يونس .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجها كل من :

أبي داود في سننه (١/ ٦٨٧) كتاب الصلاة ، جماع أبواب صلاة الاستسقاء (١١٦٢) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٥٦) كتاب الاستسقاء ، باب تحويل ظهره إلى الناس (١٨١٠) .

وفي المجتبى (٣/ ١٣٢) كتاب الاستسقاء ، باب الصلاة بعد الدعاء .

وأبي نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق/ ٤٥أ) باب الخروج إلى المصلى في صلاة الاستسقاء .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٤٨) كتاب صلاة الاستسقاء ، باب الأ خبار التي تدل على أنه دعا أو خطب قبل الصلاة .

وأخرجها من طرق أخرى عن ابن أبي ذئب ، كل من :

البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٢/ ٥١٤) كتاب الاستسقاء ، باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء (١٠٢٤) و (١٠٢٥) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٥٥٧) كتاب الاستسقاء ، باب تحويل الإمام الرداء (١٨١٢/ ١) .

وفي (١/ ٥٦١) كتاب الاستسقاء ، باب الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء (١٨٢٧) .

كما أخرجها في المجتبى (٣/ ١٢٧) كتاب الاستسقاء ، باب تحويل الإمام ظهره إلى الناس .

وفي (٣/ ١٣٣) كتاب الاستسقاء ، باب الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء .

وأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ٣٩) من طريقين عن ابن أبي ذئب .

وفي (٤/ ٤١) .

وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٢١) كتاب الصلاة ، باب من كان يصلي صلاة الاستسقاء (٨٣٤٠) .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٣٣٧) كتاب الصلاة ، باب الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء (١٤٢٠) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ٢٢٩) كتاب الصلاة باب صلاة الاستسقاء (٢٨٥٣) ، (٢٨٥٤) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٢٥, ٣٢٥) من طريقين أيضاً عن ابن أبي ذئب .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح (٢/ ٥١٣) كتاب الاستسقاء ، باب الدعاء في الاستسقاء قائماً (١٠٢٣) .

والدارمي في سننه (١/ ٤٣٣) كتاب الصلاة ، باب صلاة الاستسقاء (١٥٣٤) .

وأحمد في مسنده (٤/ ٤٠) .

ثلاثتهم عن أبي اليمان الحكم بن نافع ، عن شعيب ، عن الزهري ، به بنحو رواية يونس ، غير أنه لم يذكر « الصلاة » .

وأخرجها من طريق أبي اليمان ، كل من :

الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٢٣) .

والدارقطني في سننه (٢/ ٦٧) كتاب الاستسقاء (٦) .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٤٠٠) كتاب الصلاة ، باب الاستسقاء (١١٦٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٤٩) كتاب الاستسقاء ، باب الدعاء في الاستسقاء قائماً .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/٥٥٨) كتاب الاستسقاء ، باب رفع اليدين (١/١٨١٦) .

وفي المجتبى (٣/١٢٨) كتاب الاستسقاء ، باب رفع الإمام يده ، من طريق بقية (بن الوليد) عن شعيب ، عن الزهري ، به مختصراً .

(هـ) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها أبو داود في سننه (١/٦٨٨) كتاب الصلاة ، جماع أبواب صلاة الاستسقاء (١١٦٣) من طريق عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، عن محمد بن مسلم ، وأحال على رواية ابن أبي ذئب بقوله : بهذا الحديث بإسناده ، ولم يذكر الصلاة ، وقال : **وحول رداءه فجعل عطَافه [1] الأيمن على عاتقه الأيسر ، وجعل الأيسر على عاتقه الأيمن ، ثم دعا الله عزَ وجل** .

ومن طريق أبي داود ، أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٥٠) كتاب الاستسقاء ، باب كيفية تحويل الرداء .

(و) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها أحمد في مسنده (٤/٤١) عن سكن بن نافع ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري به ، بنحو رواية يونس .

(ز) وتابع يحيى بن سعيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها تمام الرازي في فوائده (١/١٥٩) ، (٣٦١) من طريق الثوري ، عن يحيى بن سعيد ، عن الزهري [2] ، به ، بنحو رواية يونس .

« النظر فى الاختلاف »

يتضح مما تقدم ، أنه اختُلف عن الزهري في رواية هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) العطاف : هو الرداء (النهاية ٣/٢٥٧) .

(٢) سقط من المطبوع ذكر « الزهري » وهو مثبت في الروض البسام (٢/٧٣) ، (٤٦٧) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير النعمان بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف (١) .

وقد تفرد به . كما قال البيهقي وغيره مخالفاً في ذلك الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا عنه الوجه الثاني كما تقدم .

ولذلك ضعفه الدارقطني ، وغير واحد من الأئمة كالبزار ، وابن عبد البر ، وما يفهم من كلام ابن خزيمة .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمِّه عبد الله بن زيد) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه وهم :

١- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقُيِّد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه (٢) .

٢- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة (٣) .

٣- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تُكلِّم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته (٤) .

وقد أخرج روايته البخاري في صحيحه كما تقدم في التخريج .

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

(٤) انظر ص ٢٨٥ .

٤ - **شعيب بن أبي حمزة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [١] .

٥ - **محمد بن الوليد الزبيدي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٢] .

٦ - **صالح بن أبي الأخضر** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٣] .

٧ - **يحيى بن سعيد الأنصاري** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٤] .

الخلاصة

فبناءً على ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، وفي بيان أحوال الرواة ، يمكن القول برجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن عباد ابن تميم ، عن عمه عبد الله بن زيد ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم إما ثقة ، ثبت ، أو ثقة .

في حين لم أجد من روى الوجه الأول عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة غير النعمان بن راشد ، وهو ضعيف ، ولم يتابع على روايته هذه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع تصويب الدارقطني له ، وموافقة غير واحد من الأئمة له ، حيث ضعفوا الوجه الأول كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم في التخريج .

* * *

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) انظر ص ١٩٠ .

(٤) انظر ص ٣٣٨ .

الحديث (١٣٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ « **لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالاً ... الحديث** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه وهيب [١] ، عن النعمان بن راشد ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

والصحيح : عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه [٢] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه بحشل في تاريخ واسط ص ٢٣٨ ، ترجمة زيد بن الحسن بن تميم ، عن محمد بن إدريس الرازي قال : ثنا محمد بن موسى الواسطي ، قال : ثنا وهيب بن خالد ، عن النعمان بن راشد عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : « لا حسد إلا في اثنتين ، رجل آتاه الله مالاً ، فهو ينفق منه سراً آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله الكتاب ، فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار » .

---

(١) هو : ابن خالد ، كما سيأتي في التخريج .

(٢) العلل للدارقطني (٩/ ١٢٦) .

ومن طريق محمد بن أبي نعيم (هو ابن موسى الواسطي) .

وفي الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني - رسالة دكتوراه ، عبد الرحمن الشريف - ص ٤٨٦ ، ٢١٤) وقال :

تفرد به النعمان بن راشد ، عن الزهري .

وتفرد به محمد بن أبي نعيم ، عن وهيب ، عن النعمان .

وغيره يرويه عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر) .

(أ) فرواه الحميدي في مسنده (٢/٢٧٨) ، وأحمد في مسنده (٢/٨) ، (٦١٧) واللفظ له ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/١٥٣) كتاب فضائل القرآن ، باب من قال : الحسد في قراءة القرآن (٣٠٢٨١) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، قال : ثنا الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال : « **لا حسد إلا في اثنين ، رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله مالاً ، فهو ينفق منه آناء الليل وآناء النهار** » .

وأخرجه من طرق متعددة عن سفيان بن عيينة ، كل من :

البخاري [1] في صحيحه - مع الفتح (١٣/٥٠٢) كتاب التوحيد ، باب قول النبي ﷺ : رجل آتاه الله القرآن (٧٥٢٩) .

وفي خلق أفعال العباد ص ١١٩ ، باب قول الله تعالى ﴿ **فأتوا بالتوراة فاتلوها** ﴾ [2] .

ومسلم في صحيحه (١/٥٥٨) كتاب صلاة المسافرين ، باب فضل من يقوم بالقرآن (٢٢٦-٨١٥) .

---

(١) رواية البخاري فيها ، « قال الزهري » ، ثم قال ابن المديني كما في الفتح (١٣/٥٠٢): سمعت من سفيان مراراً ، ولم أسمعه يذكر الخبر (يعني صيغة التحديث) وهو من صحيح حديثه .

(٢) سورة آل عمران « آية (٩٣) » .

والترمذي في جامعه (٤/ ٣٣٠) كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في الحسد (١٩٣٦) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٢٧) كتاب فضائل القرآن ، باب اغتباط صاحب القرآن (١٨٠٧٢) .

وانظر فضائل القرآن المطبوع مستقلاً عن السنن ص ١٠٦ ، (٩٧) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٤٠٨) كتاب الزهد ، باب الحسد (٤٢٠٩) .

وأبي يعلى في مسنده (٩/ ٤٠١) ، (٥٥٤٣) .

و(٩/ ٣٦٥) ، (٥٤٧٨) .

و (٩/ ٢٩١) ، (٥٤١٧) .

والفريابي في فضائل القرآن ص ١٩٥ و ١٩٦ ، باب ما روي، أن النبي ﷺ قال : لا حسد إلا في اثنتين (٩٧) ، (٩٨) .

والخرائطي في مساوىء الأخلاق ص ٢٦٨ ، باب ما جاء فيما يُرخص من الحسد (٧٧٠) .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٩٦) .

والمروزي في قيام الليل (كما في المختصر للمقريزي) ص ٤٢ ، باب ذكر من قال : التجافي عن المضاجع هي صلاة العشاء .

والإسماعيلي في مستخرجه على صحيح البخاري (كما في فتح الباري ١٣/ ٥٠٣) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١٦٧) كتاب العلم ، باب الزجر عن كتابة المرء السنن (١٢٥) .

وابن منده في التوحيد (٣/ ١٧٦) ، (٦٣٣) .

والسهمي في تاريخ جرجان ص ٣١٢ ترجمة علي بن الخليل (٥٤٤) .

والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٤٣٢) ترجمة محمد بن يحيى الطائي .

وفي (٧/ ٨٥) ترجمة بشر بن مطر الواسطي .

وأبي نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق١٣٢ب) باب : لا حسد إلا في اثنتين ، من عدة طرق عن سفيان .

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ١١٥) كتاب الاستئذان ، باب ما يجوز من الاغتباط في الخبر (٣٥٣٧) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٨٨) كتاب الزكاة ، باب وجوه الصدقة ، من طريقين عن سفيان .

وفي السنن الصغرى (٤/ ١٢٣) كتاب آداب القاضي ، باب أدب القاضي وفضله (٤١٠٣) .

وابن الجوزي في مشيخته ص ١٣٢ ، ترجمة الشيخ الرابع والثلاثين .

وشيخ الإسلام ابن تيمية في الأربعين ص ١٠٨ ، (٣٥) .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، ابن عيينة ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٧٣) كتاب فضائل القرآن ، باب اغتباط صاحب القرآن (٥٠٢٥) عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري ، به بنحو رواية ابن عيينة .

ومن طريق أبي اليمان ، أخرجها الفريابي في فضائل القرآن ص ١٩٧ ، باب ما روي أن النبي ﷺ قال : **لا حسد إلا في اثنتين** (١٠٠) .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد ابن عيينة ، وشعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٥٥٩) كتاب صلاة المسافرين ، باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلّمه (٢٦٧-٨١٥) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ١٩٠) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١/ ١٦٨) كتاب العلم ، باب الزجر عن كتابة المرء السنن (١٢٦) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٣٣ أ) باب : لا حسد إلا في اثنتين .

أربعتهم من طريق عبد الله بن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، به بنحو رواية ابن عيينة .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ١٥٢) عن عثمان بن عمر بن فارس .

وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ١٩١) .

والخطيب البغدادي في منتخب الفوائد الصحاح العوالي (٤/ ق ٨ ب) .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ١٩٥) وقال : هذا حديث صحيح .

وفي المستخرج على صحيح مسلم (ق ١٣٣ أ) باب : لا حسد إلا في اثنتين .

أربعتهم من طريق عثمان بن عمر بن فارس ، عن يونس ، عن الزهري ، به بنحوه .

(د) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الله بن المبارك في مسنده ص ٣٤ ، (٥٨) .

وفي الزهد والرقائق ص ٤٢٣ ، (١٢٠٣) .

وعبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٣٦٠) كتاب فضائل القرآن ، باب تعاهد القرآن ونسيانه (٥٩٧٤) .

وفي التفسير (٢/ ٧١) سورة الفرقان ، آية (٦٢) .

كلاهما عن معمر ، عن الزهري ، به بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٣٦) وفي (٢/ ٨٨) ، عن عبد الرزاق .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٢٣٩) ، (٧٢٩) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

وأخرجها من طريق عبد الرزاق أيضاً :

الخرائطي في مساوىء الأخلاق ص ٢٦٩ ، باب ما جاء فيما يرخّص من الحسد - (٧٧١) .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٤٣٢) كتاب فضائل القرآن ، باب فضل تلاوة القرآن (١١٧٦) .

وفي معالم التنزيل (٥/ ٦٥٨) سورة الناس ، آية (٦) .

وابن منده في التوحيد (٣/ ١٧٦) (٦٣٣) .

وفي معالم التنزيل (٥/ ٦٥٨) سورة الناس ، آية (٦) .

وابن منده في التوحيد (٣/ ١٧٦) (٦٣٣) .

وتابع عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، ابن المبارك ، وعبد الرزاق ، في روايتهما عن معمر .

وقد أخرجها الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٤٦٩) باب الترهيب من الحسد (١١١٧) .

(هـ) وتابع عقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الفريابي في فضائل القرآن ص ١٩٦ ، باب ما روي أن النبي ﷺ قال : « **لا حسد إلا في اثنتين** » (٩٩) من طريق [سلامة] بن روح ، عن عقيل قال : قال ابن شهاب . . به بنحوه .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق ، أنه اختلف عن الزهري ، في رواية هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير النعمان بن راشد وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [1] ،

---

(١) انظر ص ٣٤١ .

وقد تفرد به ، كما تقدم ، مخالفاً في ذلك الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الآخر عنه .

وقد تقدم تضعيف الدارقطني لهذا الوجه .

وبناءً عليه يمكن القول بأنه وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عبد الله بن عمر) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحاب الزهري [١] .

٢ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، سيما في الزهري [٢] .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٣].

٤ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

٥ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحابه [٥] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٧٨ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

(٤) انظر ص ١٦٦ .

(٥) انظر ص ١٨٥ .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم خمسة ، بين ثقة ، وثقة ثبت ، مما يجعله محفوظاً عن الزهري ، وقد صححه الدارقطني كما تقدم .

الخلاصة

فبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن أرجح الوجهين عن الزهري ، هو الثاني الذي رواه عن سالم ، عن ابن عمر ، وذلك لكثرة الرواة له ، وكلهم بين ثقة ثبت ، وثقة ، ولذلك رجحه الدارقطني .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة غير النعمان بن راشد ، وهو ضعيف ، وقد تفرد به ، فلا يقوى على معارضة من روى الوجه الثاني كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم في التخريج .

* * *

الحديث (١٣٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « **لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز ، تضيء أعناق الإبل ببُصْرَى** » (١) .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، ويونس بن يزيد ، وعقيل ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبيد الله بن أبي زياد ، عن الزهري، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورواه عباس [بن طالب ، أبو عمرو] عن الليث ، عن عقيل ، عن الزهري، عن عروة عن عائشة رضي الله عنها .

والمحفوظ : حديث سعيد بن المسيب (٢) (٣) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

---

(١) مدينة من مدن الشام ، من أعمال دمشق (معجم البلدان لياقوت الحموي ١/ ٤٤١) .

(٢) يعني : الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ١٩٢) .

(أ) (ب) فرواه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول /ق٢٥٥أ) عن عباس بن الفضل الأسفاطي قال : نا إسماعيل بن أبي أويس ، قال : حدثني أخي (عبد الحميد) ، عن سليمان بن بلال ، عن ابن أبي عتيق (محمد) ، وموسى بن عقبة ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : « **تخرج نار من أرض الحجاز تضيء لها أعناق الإبل ببُصْرى** » .

وقال : لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، إلا سليمان بن بلال ، تفرد به أبو بكر ابن أبي أويس .

وأخرجه ابن المقرىء في معجمه (٢/ ٥٩٠) ، (٣٩٥) .

وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٤٧) ترجمة أحمد بن موسى .

كلاهما من طريق ابن أبي أويس .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد ، محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٢٧) كتاب الفتن ، باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز (٤٢-٢٩٠٢) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٨/ ٢٩٦) كتاب التاريخ ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٦٨٠٠) .

كلاهما من طريق ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، به بمثله .

وتابع الليث بن سعد ، ابن وهب في روايته عن يونس .

وقد أخرجها البخاري في التاريخ الكبير (الكنى ص ١٠) ترجمة أبي بكر بن محمد بن حزم (٥٨) .

(د) وتابع عقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في الموضع السابق .

والحاكم في مستدركه (٤/ ٤٤٣) كتاب الفتن ، باب حبس سيل تخرج منه نار . وسكت عنه ، وكذلك الذهبي .

كلاهما من طريق شعيب بن الليث أيضاً .

وأخرجها البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٠٤) ، (٤٧١) من طريق عبد الله بن صالح .

كلاهما عن الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ، به بمثله .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري ، عن سعيد إلا عقيل ، وقد خولف عقيل في روايته عن الزهري [١] .

وتابع سلامة بن روح ، الليث في روايته هذه عن عقيل .

وقد أخرجها الدارقطني في العلل (٩/ ١٩٣) .

(هـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١٣/ ٧٨) كتاب الفتن ، باب خروج النار (٧١١٨) عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري ، به بمثله .

ومن طريق البخاري ، أخرجها الداني في السنن الواردة في الفتن (٢/ ٩٣٨) باب ما جاء في خروج النار (٥٣٢) .

والبغوي في شرح السنة (١٥/ ٤٦) كتاب الفتن ، باب ما يكون من العلامات بين يدي الساعة (٤٢٥١) .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٩/ ١٩٢) من طريق محمد بن يحيى ، ثنا أبو اليمان ، ثنا شعيب ، عن الزهري ، به بمثله .

ثم قال محمد بن يحيى : وثنا أبو اليمان مرة فلم يذكر أبا هريرة [٢] .

---

(١) كلامه فيه نظر ، لأن عقيلاً توبع من غير واحد كما تقدم .
وكلام البزار هذا ينطبق على روايته الوجه الثاني عن الزهري ، فلعل سقطاً حصل في النسخة التي وصلتنا من مسنده .

(٢) يعني : الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً .
ثم إن الدارقطني لم يورد هذا الوجه ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، مع أنه أورده في سياق رواية أبي اليمان الأولى ، في كتابه العلل كما نقلته في التخريج .

(و) وذكر الدارقطني أن عبيد الله بن أبي زياد تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

فلم أجد من رواه عنه غير عقيل بن خالد ، من رواية عباس بن طالب ، عن الليث ، عن عقيل عنه .

وقد أخرجه الدارقطني نفسه في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق٣٤٤ب) وقال : تفرد به عباس بن طالب ، عن الليث ، عن عقيل عنه (يعني عن الزهري ، عن عروة عن عائشة) .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري ، في رواية هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم .

١ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [١] .

٢ - موسى بن عقبة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [٢] .

٣ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [٣] .

---

(١) انظر ص ٤٦٧ .

(٢) انظر ص ٦٨٩ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

٤ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [١] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- سلامة بن روح : وهو صدوق له أوهام ، وقيل لم يسمع من عمّه عقيل ، وإنما يحدث من كتبه [٢] .

- الليث بن سعد : وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك ومعمر وابن عيينة فلا يُقَدَّم على أحدهم عند المخالفة [٣] .

وقد اختلف عن الليث أيضاً :

فرواه شعيب بن الليث ، وعبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة (يعني بهذا الوجه الذي معنا) .

ورواه عباس بن طالب ، عن الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن الليث هي الرواية الأولى ، حيث رواها عنه راويان من أصحابه هما :

- شعيب بن الليث : وهو ثقة [٤] .

- وعبد الله بن صالح : وهو صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة [٥] ، لكنه توبع من ثقة وهو شعيب كما تقدم، فلعل روايته هذه من كتابه .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ٢٣٥ .

(٣) انظر ص ٦١٤ .

(٤) انظر ص ١٠٢٦ .

(٥) انظر ص ٤٧٢ .

في حين أني لم أجد من روى الرواية الثانية عن الليث غير عباس بن طالب البصري ، قال فيه أبو زرعة : ليس بذلك [١] . وذكر ابن حجر بعض مناكيره ، واتهمه بسرقة الحديث [٢] .

وعودة بعد ذلك إلى الاختلاف الذي حصل عن عقيل بن خالد ، وإلى الرواية الثانية عنه ، التي لم أجد من رواها غير الليث بن سعد ، من رواية عباس بن طالب عن الليث ، وقد تقدم الكلام عليها ، وأنها ضعيفة من جهة عباس هذا .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن أرجح الروايتين عن عقيل بن خالد ، هي روايته الأولى التي رواها عن الزهري ، عن سعيد عن أبي هريرة ، حيث رواها عنه اثنان من أصحابه هما سلامة بن روح ، والليث بن سعد على الرواية المحفوظة عنه .

وأما روايته الثانية ، فمرجوحة ، لأنها رواية غير محفوظة عن الليث بن سعد - الراوي لها عن عقيل ، ويتحمل عباس بن طالب علتّها كما أسلفت .

٥ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

٦ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٤] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحاب الزهري ، مما يجعله أرجح الوجهين عنه ، وقد تقدم حكم الدارقطني عليه أنه المحفوظ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير عقيل بن خالد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام

---

(١) سؤالات البرذعي (٢/ ٥٣٧) .
(٢) لسان الميزان (٣/ ٢٤٠) .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) انظر ص ٥٠٨ .

على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه من جهة عباس بن طالب لضعفه كما أسلفت .

الخلاصة

فمن كلام الدارقطني ، والنظر في الاختلاف وبيان أحوال الرواة ، يترجح الوجه الأول الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، على الوجه الثاني الذي رواه الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، للأسباب التي تقدم ذكرها قريباً .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، حيث أخرجه الشيخان في صحيحيهما كما تقدم في التخريج .

* * *

الحديث (١٣٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي صالح ، عن أبي هريرة : «**نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب : النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والصُّرَدْ**» [١] .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه شيخ يعرف بسهل بن يحيى بن سبأ الحداد ، عن الحسن بن علي الحلواني عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي صالح [٢] عن أبي هريرة .

ووهم فيه [٣] .

وإنما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس [٤] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس .

---

(١) الصُّرَدْ: طائر ضخم الرأس والمنقار ، له ريش عظيم ، نصفه أبيض وأسود (النهاية ٣/ ٢١) .

(٢) هو ذكوان السمان .

(٣) يعني : سهل بن يحيى بن سبأ .

(٤) العلل للدارقطني (٣/ ق ١٤٥ أ) .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة) .

فرواه الخطيب البغدادي في تاريخه (٩/ ١١٩) ترجمة سهل بن يحيى الحداد ، من طريق سهل هذا ، قال : حدثنا الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : « **نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب : النحلة ، والنملة ، والهدهد ، والصُّرَدْ** » .

ثم قال الخطيب : أخبرنا البرقاني ، أخبرنا أبو الحسن الدارقطني : وسئل عن حديث أبي صالح عن أبي هريرة : نهى رسول الله ﷺ .. وذكر كلام الدارقطني المتقدم بتمامه [1] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس) .

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٥١) عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والصُّرَدْ

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص ٢١٧) ، (٦٥٠) .

وأحمد في مسنده (١/ ٣٣٢) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

وأخرجه أبو داود في سننه (٥/ ٤١٨) كتاب الأدب ، باب في قتل الذر ، (٥٢٦٧) ، عن أحمد بن حنبل .

كما أخرجه من طريق عبد الرزاق ، كل من :

ابن ماجه في سننه (٤/ ١٠٧٤) كتاب الصيد ، باب ما ينهى عن قتله ، (٣٢٢٤) .

---

(١) كلام الدارقطني فيه دلالة أن البرقاني هو الراوي لهذه الأسئلة ولأجوبتها عن الدارقطني في كتاب العلل .

والدارمي في سننه (٢/ ١٢١) كتاب الأضاحي ، باب النهي عن قتل الضفادع والنحلة (١٩٩٩) .

والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٣٧١) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣١٧) كتاب الضحايا ، باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب .

وفي (٥/ ٢١٤) كتاب الحج ، باب كراهية قتل النملة .

وفي معرفة السنن والآثار (٧/ ٤٨١) كتاب المناسك ، باب قتل النملة (١٠٧٧٦) .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٣٠١ وما بعدها) فقال :

سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ نهى عن قتل النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والصُّرد ؟ ثم قال : قلت لأ بي زرعة فما وجه هذا الحديث عندك ؟

قال : أخطأ فيه عبد الرزاق ، والصحيح من حديث معمر : عن الزهري ، أن النبي ﷺ مرسل [1] .

(ب) وتابع عبد الله بن أبي لبيد ، معمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (١/ ٣٤٧) عن يحيى (بن سعيد القطان) ، عن ابن جريج قال : حُدِّثت عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، فذكره بمثله .

قال يحيى : رأيت في كتاب سفيان (الثوري) عن ابن جريج ، عن ابن أبي لبيد ، عن الزهري .

---

(١) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، ولم أقف على من أخرج رواية معمر هذه ، لكن ذكر أبو زرعة (كما في العلل لابن أبي حاتم ٢/ ٣٠١) أن رباح بن زيد الصنعاني رواه عن معمر هكذا ، ولن أتعرض لهذا الوجه في الدراسة إلا بقدر الحاجة إليه عند الكلام على روايتي معمر للوجهين اللذين ذكرهما الدارقطني .

ومن طريق أحمد ، أخرجها القطيعي في جزء الألف دينار ص ٨١ ، (٥٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣١٧) كتاب الضحايا ، باب ما يحرم من جهة ما لا تأكله العرب .

وأخرجها أبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/ ١٥) ترجمة أحمد بن محمد بن موسى (٧٨٨) من طريق عبد الله بن هاشم ، قال : ثنا يحيى (بن سعيد) عن ابن جريج ، قال : حُدِّثت عن الزهري ، فذكره بمثله .

وأخرجها ابن عدي في الكامل (٤/ ١٥٥٥) من طريق أحمد بن داود الضبي ، عن يحيى بن سعيد ، به بنحوه .

وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٣٧٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (الموضع السابق) .

كلاهما من طريق ابن وهب ، قال : سمعت ابن جريج يحدث عمن حدثه عن ابن شهاب به بمثله ، بدون كلام يحيى الذي في آخر الحديث .

غير أن الطحاوي علّق بقوله : فاحتجنا بطلب الرجل الذي بين ابن جريج ، وبين ابن شهاب من هو ؟ ليقوم لنا إسناده من حديث ابن جريج ، كما قام لنا من حديث معمر . . ثم أخرج رواية ابن سعيد [1] وكلامه آخر الحديث . . ثم قال الطحاوي : فوقفت بذلك على أن الرجل المسكوت عن اسمه في هذا الحديث من رواية ابن وهب عن ابن جريج ، الذي ذكرناه في هذا الباب هو ابن أبي لبيد .

كما أشار أبو حاتم ، وأبو زرعة ، إلى رواية ابن أبي لبيد ، في معرض جوابهما عن السؤال الذي تقدم قريباً من ابن أبي حاتم لهما ، فقالا :

رواه ابن جريج ، عن عبد الله بن أبي لبيد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس وقال : سمعنا علي بن المديني ، يذكر عن يحيى بن سعيد ، عن الثوري قال : اطَّلعت في كتاب ابن جريج فوجدت فيه : عن عبدالله بن أبي لبيد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس .

---

(١) في المطبوع من مشكل الآثار (يحيى بن معين) ويظهر أن « ابن معين » مصحفة من «ابن سعيد » .

قال أبو زرعة : وهو أصح .

ورواه أيوب بن سويد ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن سليمان بن يسار ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس [1] ، وأخطأ فيه ، ولم يسمع ابن جريج من الزهري ، هذا الحديث ، وقد روى بعضهم عن ابن جريج هذا الحديث فقال : حُدِّثت عن الزهري . . . ثم قال أبو زرعة بعد ذلك :

وأما نفس الحديث ، فالصحيح عندنا : ما روي في كتاب ابن جريج ، عن عبد الله بن أبي لبيد عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ .

قلت (يعني ابن أبي حاتم) : أليس هشام ، وأبان العطار ، رويا عن عبدالرحمن بن إسحاق عن الزهري أن النبي ﷺ [2] .

قال : بلى ، ولكن زيادة الحافظ على الحافظ تقبل .

(جـ) وتابع إبراهيم بن سعد معمراً ، وعبد الله بن أبي لبيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الخطابي في غريب الحديث (٢/ ١٤٢) من طريق الحارث بن عبد الله الهمداني .

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣١٧) كتاب الضحايا ، باب ما يحرم من جهة ما لا تأكله العرب ، من طريق محمد بن عبيد الله .

كلاهما عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به بمثله .

وقد ضعف أبو زرعة رواية الحارث الهمداني ، في معرض جوابه على السؤال الذي تقدم قريباً من ابن أبي حاتم ، فقال :

وروى هذا الحديث ، حارث الخازن شيخ بهمذان ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ .

---

(١) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، وهو ضعيف كما يفهم من كلام أبي زرعة .

(٢) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، ويفهم من كلام أبي زرعة أنه يراه راجحاً ، وسيأتي الكلام عليه في الدراسة .

وأخطأ فيه الشيخ ، يشبه أن يكون دخل له حديث في حديث ، وليس هذا الحديث من حديث إبراهيم بن سعد .

قلت (يعني : ابن أبي حاتم) لأبي زرعة : ما حال هذا الشيخ الهمذاني ؟

قال : كان شيخنا ، لم يبلغني عنه أنه حدث بحديث منكر إلا هذا ، وقد كان كتب عن أبي معمر حديثاً كثيراً .

(د) وتابع عقيل بن خالد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤٦٣) كتاب الحظر والإباحة ، باب قتل الحيوان (٥٦١٧) من طريق بشر بن الوليد الكندي ، قال : حدثنا حبان بن علي العنزي ، عن عقيل [١] ، عن الزهري ، به بنحوه .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش، وهشام بن عروة، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٢] .

وقد روى هذه الرواية عنه ، عبد الرزاق بن همام ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حافظ ، وعُد من أثبت أصحاب معمر ، وتكلم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت ، مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [٣] .

---

(١) قرن ابن حبان رواية عقيل هذه برواية ابن جريج ، وابن جريج لم يرو الحديث عن الزهري ، مباشرة ، وإنما بواسطة عبد الله بن أبي لبيد كما تقدم ولذلك لم ألتفت إلى روايته هذه .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

ثم إنه اختلف عن عبد الرزاق في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه عن معمر هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس .

أما روايته الأولى : فقد رواها عنه سهل بن يحيى بن سبأ الحداد ، عن الحسن ابن علي الحلواني عنه .

ويظهر أن رواية عبد الرزاق هذه معلولة ، من جهة سهل بن يحيى ، فالحسن الحلواني ثقة ثبت [1] وقد تقدم تضعيف أبي زرعة لسهل هذا ، وعدُّه الحديث من مناكيره ، ووافقه الدارقطني حيث نسب الوهم إليه كما تقدم .

وأما رواية عبد الرزاق الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، منهم أحمد بن حنبل ، وهو من هو ، وعبد بن حميد ، وهو ثقة حافظ [2] .

وكما هو واضح فإن هذه الرواية أرجح من رواية عبد الرزاق الأولى ، لكثرة الرواة الثقات لها عنه ، فلا تقوى الرواية الأولى على معارضتها إذ هي معلولة من جهة سهل بن يحيى كما أسلفت .

وأما ما ذكره أبو زرعة من أن عبد الرزاق ، أخطأ في روايته - الراجحة - عن معمر لأن رباح بن زياد ، رواه عن معمر ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، فيظهر أنه اعتمد على كون رباح هذا ثقة ، وله علم بحديث معمر .

لكن ما ذهب إليه فيه نظر لأمرين :

١ - أن العلماء عدّوا عبد الرزاق من أثبت أصحاب معمر ، وروايته الراجحة كانت قبل الاختلاط ، بدليل أن أحمد بن حنبل رواها عنه ، وأحمد سمع منه قبل الاختلاط [3] .

٢ - أن معمر بن راشد توبع على روايته الموصولة من أكثر من ثقة ، في حين

---

(١) انظر ص ٧٥٣ .

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٦٨ ، (٤٢٦٦) وانظر التهذيب (٦/ ٤٠٢) .

(٣) الكواكب النيرات ، لابن الكيال ص ٢٧٦ .

أني لم أجد من تابعه على روايته المرسلة غير عبد الرحمن بن إسحاق ، وهو صدوق [1] .

وبناءً على ما تقدم تظل الرواية التي رواها معمر ، عن الزهري ، عن عبيدالله بن عبد الله عن ابن عباس ، هي الراجحة .

وقد تقدم ترجيح الدارقطني لهذا الوجه عموماً على غيره من الأوجه المختلف فيها ، والله أعلم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس) .

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - عبد الله بن أبي لبيد :

قال ابن سعد : كان قليل الحديث [2] .

ووثقه ابن معين مرة [3] ، وقال مرة : ليس به بأس [4] .

كما وثقه العجلي [5] ، والذهبي [6] ، وابن حجر [7] .

وذكره ابن حبان في الثقات [8] ، وقال في المشاهير : من عباد أهل المدينة [9] .

---

(١) انظر ترجمته ص ٢٢٠ .

(٢) الطبقات الكبرى - القسم المتمم ص ٣٣١ .

(٣) تاريخ الدارمي ص ١٤٣ .

(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٢٧) .

(٥) ترتيب الثقات ص ٢٧٤ .

(٦) الكاشف (٢/ ١٢٢) .

(٧) تقريب التهذيب ص ٣١٩ ، (٣٥٦٠) .

(٨) الثقات (٥/ ٤٦) .

(٩) مشاهير علماء الأمصار ص ١٣٧ .

ووصفه أحمد [١] ، والنسائي [٢] ، وابن عدي [٣] ، بأنه لا بأس به .

ووصفه أبو حاتم [٤] ، والساجي [٥] ، بأنه صدوق ، وقال البخاري : مُحْتَمَل [٦] .

أما العقيلي فقال : يخالف في بعض حديثه [٧] .

وقد رُمي بالقدر ، ولم يصح عنه [٨] ، ويظهر أن الراجح في حاله : أنه ثقة قد يخالف .

وابن عدي ، وإن كان أخرج الحديث الذي معنا في كتابه ، غير أنه أراد إعلال رواية ابن جريج عن الزهري ، مباشرة بلا واسطة ، لا أن رواية عبد الله منكرة ، بدليل أنه لم يسق في ترجمته إلا هذا الحديث ، وحديثاً آخر سكت عنه ، كما أنه لم ينقل كلاماً للأئمة يفيد تضعيفه ، بل أورد توثيق ابن معين فقط ، ومسألة رميه بالقدر .

٣ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه أما إن حدث من حفظه فربما أخطأ [٩] ، وقد توبع على روايته هذه .

وأما ما ذكره أبو زرعة من إعلال روايته هذه من جهة الحارث الهمذاني - وهو ضعيف - الذي روى الحديث عن إبراهيم بن سعد ، ففيه نظر ، وذلك لأن محمد بن عبيد الله المدني تابع الحارث ، فروى الحديث عن إبراهيم ، عند البيهقي كما تقدم في التخريج ، ومحمد هذا ثقة [١٠] .

وعليه فإن رواية إبراهيم صحيحة ، ولا غبار عليها .

---

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٤٠٣) .
(٢) عن تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٦) .
(٣) الكامل (٤/ ١٥٥٥) .
(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٨) .
(٥) عن تهذيب التهذيب (٥/ ٣٣٦) .
(٦) الضعفاء الصغير ص ١٣٤ .
(٧) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٢) .
(٨) تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات١٢١-١٤٠) ص ٤٥٦ .
(٩) انظر ص ٣٣٩ .
(١٠) تقريب التهذيب ص ٤٩٤ (٦١١٠) ، وانظر التهذيب (٩/ ٢٨٨) .

٤ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

وروايته وإن كانت معلولة من جهة الراوي عنه ، حبان بن علي العنزي ، لضعفه [٢] ، إلا أنها علة يمكن أن تنجبر بتعدد الطرق .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، جميعهم من الثقات ، وقد تقدم الكلام على رواياتهم ، وما طرأ على بعضها من علل ، والرد عليها ، وبمجموع رواياتهم ، يمكن القول بأن هذا الوجه هو أرجح الوجهين عن الزهري .

وقد تقدم ترجيح الدارقطني له في كلامه عن الاختلاف .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، وذلك للأسباب التي تقدم ذكرها قريباً .

أما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، فغير راجح ، لأنه من الرواية غير المحفوظة عن معمر ، ويتحمل علّتها سهل بن يحيى ابن سبأ كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح الإسناد ، خاصة من رواية عبد الرزاق التي رواها في مصنفه ، إذ تقدم حال بعض رجالها وأنهم ثقات ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، ثقة ثبت [٣] .

وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه كما تقدم .

وقال ابن دقيق العيد معلّقاً على رواية أبي داود : أخرجه أبو داود عن رجال الصحيحين [٤] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ٢٣٥ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٣٧٢ . (٤٣٠٩) ، وانظر التهذيب (٧/ ٢٢) .

(٤) الإلمام ص ٣٠٨ ، كتاب الحج ، باب الأطعمة (٧٨٢/ ١٤) .

الحديث (١٣٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن بسرة بنت صفوان ، أن النبي ﷺ أُتِيَ بكتف شاة وسكين ، فأقيمت الصلاة ، وهو يأكل ، فقام إلى صلاته ولم يتوضأ .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه أبو كُرز ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن بسرة . ووهم فيه .

والصحيح : عن الزهري ، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري ، عن أبيه .

سألته عن أبي كُرز هذا ؟

قال : هو قاضي الموصل ، عبد الله بن عبد الملك الفهري [1] .

قلت : ثقة ؟

---

(١) هكذا نسب الدارقطني أبا كرز ، وفرَّق بينه وبين عبد الله بن كرز ، حيث حكم على هذا الأخير بأنه مجهول (سؤالات البرقاني ص ٣٩) .

وسبقه إلى هذا ابن حبان ، والعقيلي ، ووافقهم الذهبي ، حيث ترجموا لكل منهما ترجمة مستقلة (انظر المجروحين ٢/ ١٧ ، والضعفاء الكبير ٣/ ٢٧٦ ، و ٢٩٢ ، والميزان ٢/ ٤٥٧ و ٤٧٤) .

وقد تعقب الخطيب البغدادي ، الدارقطني ، فقال : ونرى قوله هذا وهماً ، والصواب ما ذكرناه من أن أبا كرز هو عبد الله بن كرز ، لا ابن عبد الملك ، وكذلك رأيت حديثاً للمعافى بن سليمان عنه قد نسبه فيه فقال : حدثنا أبو كرز بن كرز ، عن الزهري (تاريخ بغداد ١٠/ ٤٥) .

والذي يظهر أنهما شخص واحد ، وأن اسمه عبد الله بن عبد الملك بن كرز ، فمنهم من ينسبه إلى أبيه ، ومنهم من ينسبه إلى جده وإلى هذا القول ذهب ابن حجر (لسان الميزان ٣/ ٣١١) .

قال : لا ، ولا كرامة [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن بسرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري ، عن أبيه .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن بسرة) .

فرواه أبو زكريا الأزدي في تاريخ الموصل ص ٢٤٤ ، عن سليمان بن المعافى الحراني قال : حدثنا أبو كرز - من أهل الموصل - وروى الحديث عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن بسرة بنت صفوان ، أنها رأت رسول الله ﷺ وبيده كتف شاة ، وسكين ، وهو يحزّ [2] ، ويأكل ، ثم أقيمت الصلاة ، فألقى السكين ، والكتف ، ولم يتوضأ .

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/١٨) ترجمة عبد الله بن كرز ، من طريق سليمان بن المعافى قال : حدثنا أبو كرز ، عن الزهري ، به بنحوه ، وزاد : وهو متكىء وقال ابن حبان :

وهذا خبر باطل [3] ، فليس عند بسرة ، عن النبي ﷺ غير إيجاب الوضوء من مس الذكر ، وليس عن الزهري ذاك عن سعيد بن المسيب ، وأما هذا المتن الذي أتى به عن الزهري ، عن سعيد ، عن بسرة ، فإنما هو عند الزهري : عن ابن عمر ، وابن أمية الضمري ، عن أبيه .

ثم أشار ابن حبان إلى علة في متنه ، فقال :

---

(١) العلل للدارقطني (٥/ق ٢٠٩ ب) .

(٢) الحَزّ : هو القطع (النهاية ١/ ٣٧٧) .

(٣) ويندرج تحت هذا الحكم الحديث الذي أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ١٨٠) من طريق سليمان بن داود الرقي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن بسرة ، عن النبي ﷺ قال: « توضئوا مما مست النار » ثم أعله ابن عدي بسليمان بن داود ، وأنه لا يعرف .

على أنه أتى في هذا الخبر أيضاً بلفظه قال : « وفي يده كتف شاة ، وهو متكىء » فهذه اللفظة ليست بمحفوظة ، إذ النبي ﷺ قال : « **أما أنا فلا آكل متكئاً** » .

أخبرناه أبو خليفة قال : حدثنا محمد بن كثير ، قال : أخبرنا سفيان ، عن علي بن الأقمر ، عن أبي جحيفة (١) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري ، عن أبيه) .

(أ) فرواه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٧٧ ، (١٢٥٥) عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري ، عن أبيه قال : « **رأيت رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة ، فصلى ولم يتوضأ** » .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح (٦/ ١٠٢) كتاب الجهاد ، باب ما يذكر في السكين (٢٩٢٣) .

ومسلم في صحيحه (١/ ٢٧٣) كتاب الحيض ، باب نسخ الوضوء مما مست النار (٩٢-٣٥٥) .

وأحمد في مسنده (٤/ ١٣٩و١٧٩) .

وفي (٥/ ٢٨٨) .

وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ٣٠٠) (٦٨٧٨) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٧٠) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٦٧ أ) باب في نسخ الوضوء مما مست النار .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم ستة ، رووه من طريق إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به بمثله .

(ب) وتابع صالح بن كيسان ، إبراهيم بن سعد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٥٤٠) كتاب الأطعمة ، باب الأكل متكئاً (٣٩٨) عن أبي نعيم ، عن مسعد ، عن علي بن الأقمر ، به بنحوه .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٢/ ١٦٢) كتاب الأذان ، باب إذا دُعي الإمام إلى الصلاة (٦٧٥) عن عبد العزيز بن عبد الله ، قال : حدثنا إبراهيم (هو ابن سعد) [١] . عن صالح (هو ابن كيسان) عن ابن شهاب ، به بنحوه وزاد « فطرح السكين » .

وأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ١٣٩) .

وفي (٥/ ٢٨٨) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٦٦) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٦٦) .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم ثلاثة ، من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

(جـ) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، إبراهيم بن سعد ، وصالح بن كيسان ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٥٤٧) كتاب الأطعمة ، باب قطع اللحم بالسكين (٥٤٠٨) .

وفي (٩/ ٥٨٤) كتاب الأطعمة ، باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه (٥٤٦٢) .

وفي (٦/ ١٠٢) كتاب الجهاد ، باب ما يذكر في السكين (٢٩٢٣) عن أبي اليمان ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، به بنحو رواية صالح بن كيسان .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٧٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥٧) كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مست النار .

---

(١) يعني : أن لإبراهيم روايتين في هذا الحديث ، مرة عن الزهري مباشرة بلا واسطة ومرة بواسطة صالح بن كيسان ، ويظهر أن كلا روايتيه محفوظتان ، حيث أخرجهما البخاري كما تقدم .

كلاهما من طريق أبي اليمان .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (كما في تحفة الأشراف ٨/ ١٣٦) كتاب الوليمة [١] ، من طريق عثمان بن سعيد ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري به .

(د) وتابع عقيل بن خالد من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (١/ ٣١١) كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق (٢٠٨) عن يحيى بن بكير ، قال : حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، به بنحو رواية صالح .

وأخرجها الدارمي في سننه (١/ ٢٠٠) كتاب الطهارة ، باب الرخصة في ترك الوضوء مما مست النار (٧٢٧) .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥٣) كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مست النار .

كلاهما من طريق الليث بن سعد .

(هـ) وتابع معمر بن راشد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه [٢] (١/ ١٦٣) كتاب الطهارة ، باب من قال : لا يتوضأ مما مست النار (٦٣٤) عن معمر ، عن الزهري ، عن [جعفر ابن] [٣] عمرو بن أمية الضمري ، عن أبيه ، به ، بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ١٧٩) عن عبد الرزاق .

---

(١) لم أقف في المطبوع من رواية أبي بكر بن الأحمر ، ويظهر أن ذلك من اختلاف روايات السنن الكبرى ، لأن محقق التحفة علق على هذا الحديث بأنه في رواية ابن حيويه .

(٢) أخرج عبد الرزاق الحديث مرة أخرى في (١/ ١٦٤) ، (٦٣٦) ولكن قال : عن رجل من الأنصار ، عن أبيه ، ويظهر أن المبهم في هذا الطريق ، هو جعفر ، كما في الرواية التي معنا .

(٣) سقط من المطبوع ذكر [جعفر بن] والصحيح إثباته ، فكل من روى الحديث من طريق عبد الرزاق أثبته .

وأخرجه الترمذي في جامعه (٤/ ٢٧٦) كتاب الأطعمة ، باب ما جاء عن النبي ﷺ من الرخصة في قطع اللحم بالسكين (١٨٣٦) من طريق عبد الرزاق وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وتابع عبد الله بن المبارك ، عبد الرزاق ، في روايته هذه عن معمر .

وقد أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٥٥٢) كتاب الأطعمة ، باب شاة مسموطة (٥٤٢٢) .

(و) وتابع عمرو بن الحارث ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (١/ ٢٧٤) كتاب الحيض ، باب نسخ الوضوء مما مست النار (٩٣-٣٥٥) عن أحمد بن عيسى ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٣٢) كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء (١١٣٨) .

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٧٠) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٦٧ أ) باب في نسخ الوضوء مما مست النار .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥٤) كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مست النار .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة ، رووه من طريق ابن وهب .

(ز) وتابع الأوزاعي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وأخرج روايته ابن ماجه في سننه (١/ ١٦٥) كتاب الطهارة ، باب الرخصة في الوضوء مما غيرت النار (٤٩٠) .

وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه (١/ ٦١٥) .

كلاهما عن عبد الرحمن بن إبراهيم ، ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا الأوزاعي ، ثنا الزهري قال : حضرت عشاء الوليد [بن] عبد الملك ، فلما حضرت الصلاة

قمت لأتوضأ ، فقال جعفر بن عمرو بن أمية ، أشهد على أبي أنه شهد على رسول الله ﷺ ، أنه أكل طعاماً مما غيرت النار ثم صلى ، ولم يتوضأ .

(ح) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الشافعي في الأم (١/ ٧١) باب لا وضوء مما يطعم أحد - واللفظ له - .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٣٦) ، (٩٦) .

والحميدي في مسنده (٢/ ٣٩٩) (٨٩٨) .

كلاهما عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن رجلين [١] . أحدهما جعفر ابن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه بنحو رواية صالح بن كيسان ، مختصراً .

وأخرجها الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٣٣) عن الحميدي .

كما أخرجها من طريق الشافعي : أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٧١) .

والحازمي في الاعتبار ص ٨١ ، باب ذكر ما يدل على النسخ .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٤٤٤) كتاب الطهارة باب : لا وضوء مما يطعم أحد (١٢٨٦) .

(ط) وتابع إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٥٢) كتاب الطهارة ، باب من كان لا يتوضأ مما مست النار (٥٣٠) .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٩٦) ، كلاهما عن أبي نعيم الفضل بن دكين ، عن إبراهيم بن إسماعيل ، عن الزهري ، به بنحوه ، مختصراً .

(ي) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

---

(١) الرجل الآخر هو : علي بن عبد الله بن عباس كما وضحته بعض الروايات - كرواية الحميدي - وهو يروي الحديث عن أبيه .

وأخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٥٨٤) كتاب الأطعمة ، ياب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه (٢/ ٥٤٦) تعليقاً مجزوماً فقال : قال الليث ، حدثني يونس ، عن ابن شهاب ، به بنحو رواية صالح .

وقد وصل روايته هذه الذهلي في الزهريات (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٤/ ٤٩٦) عن أبي صالح ، عن الليث ، به .

(ك) وتابع فليح بن سليمان من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٤/ ١٣٩) و (٥/ ٢٨٧) عن أبي عامر ، عن فليح عن الزهري ، به بنحوه مختصراً [١] .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن بسرة) .

فم أجد من رواه عنه غير أبي كرز ، عبد الله بن عبد الملك بن كرز الفهري ، وقد تقدمت ترجمته وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

وقد تقدم في تخريج الحديث أن ابن حبان أورد هذا الحديث في مناكيره ، وأنه أشار إلى علة أخرى في متن الحديث ، وهي أنه ذكر في روايته أن النبي ﷺ أكل وهو متكىء ، وهذا يناقض الحديث الذي قال فيه النبي ﷺ : « **أما أنا فلا آكل متكئاً** » .

---

(١) تابع هشام بن عروة من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، لكن أبهم «جعفراً » فقال : عن فلان بن عمرو بن أمية ، عن أبيه ، فذكره .
ولم أتعرض بالدراسة لهذا الإبهام ، وفيمن ذكرتهم ممن روى هذا الوجه عن الزهري كفاية وقد أخرج رواية هشام أحمد في مسنده (٤/ ١٧٩) ، وابن الجارود في المنتقى ص ١٨ ، باب ما جاء في ترك الوضوء مما مست النار (٢٣) .

(٢) انظر ص ٨٥٢ .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري ، عن أبيه) .

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١ - إبراهيم بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فربما أخطأ [١] .

وقد أخرج الشيخان روايته هذه في صحيحيهما كما تقدم .

٢ - صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أثبت الناس فيه [٢] .

٣ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

٤ - عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحابه [٤] .

٥ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٥] .

٦ - عمرو بن الحارث المصري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، له مناكير [٦] وقد أخرج الإمام مسلم روايته هذه كما تقدم ، ومتابعاته السابقة تفيد أن الحديث ليس من مناكيره .

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .
(٢) انظر ص ٤٦٥ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) انظر ص ١٨٥ .
(٥) انظر ص ١٦٦ .
(٦) انظر ص ٤٥٥ .

٧ - **عبد الرحمن الأوزاعي** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه [١] .

٨ - **سفيان بن عيينة** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [٢] .

٩ - **إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٣] .

١٠ - **يونس بن يزيد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٤] .

١١ - **فليح بن سليمان** :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٥] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري من أصحابه ، وكما ترى فهم كُثْر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات ، ولذلك أخرجه الشيخان من عدة طرق كما تقدم .

وقد رجحه الدارقطني ، وابن حبان كما تقدم .

وبناءً عليه يمكن القول بأنه أرجح الوجهين عن الزهري .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري ، عن أبيه ، للأسباب التي تقدم ذكرها قريباً ، من كثرة الرواة ، وكون معظمهم ثقات أثباتاً ، وقد رجحه الدارقطني وابن حبان .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ٢٦٠ .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

(٥) انظر ص ٢٤٠ .

بسرة ، غير عبد الله بن كرز ، وهو ضعيف كما تقدم ، وقد عُدّ هذا الحديث من مناكيره .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم .

* * *

الحديث (١٣٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة : جاء رجل [١] إلى رسول الله ﷺ مضموم الشعر ، بين عينيه سجدة كثَفْنة[٢] البعير ، ورسول الله ﷺ يقسم قَسَماً ، فقال : يا رسول الله أعط واعدل ، فقال : « **ويحك ومن يعدل بعدي .. الحديث في قتل الخوارج** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه الهذيل بن ميمون ، عن يحيى بن أبي أنيسة ، عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

ووهم فيه [٣] .

وإنما رواه الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، والضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد الخدري وهو الصواب [٤] .

تخريج الحديث

هذا الحديث من مسند أبي هريرة ، مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

---

(١) هو ابن أبي الخويصرة التميمي كما تقدم في دراسة الحديث رقم (٩٤) .

(٢) الثفنة : ما يحصل من غلظة في ركبتي البهائم من أثر البروك على الأرض (عن النهاية بتصرف ١/ ٢١٥) .

(٣) يعني : يحيى بن أبى أنيسة .

(٤) العلل للدارقطني (٩/ ١٩١) .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة والضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد الخدري .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فقد ذكر الدارقطني أن الهذيل بن ميمون ، رواه عن يحيى بن أبي أنيسة ، عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته بعد البحث والتقصي .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة والضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد الخدري) .

فلم يذكر الدارقطني في هذا الموضع ، من روى هذا الوجه عن الزهري .

وقد تقدم في دراسة النص رقم (٩٤) أن الأوزاعي ، ويونس بن يزيد روياه عنه .

فأما رواية الأوزاعي ، فأخرجها أحمد في مسنده ، والبخاري في صحيحه ، والنسائي في الكبرى ، والآجري في الشريعة ، والخطابي في غريب الحديث ، والبيهقي في دلائل النبوة ، ستتهم من طرق متعددة عن الأوزاعي ، وقد تقدم بيانها تفصيلاً (١) .

وأما رواية يونس ، فأخرجها مسلم ، وابن حبان في صحيحيهما ، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم ، والمزي في تهذيب الكمال ، وابن جماعة في مشيخته .

خمستهم من طريق ابن وهب ، عن يونس به كما تقدم بيانه تفصيلاً (٢) .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من مسند أبي هريرة ، من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) انظر ص ١٥٠٣ .

(٢) انظر ص ١٥٠٤ .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير يحيى بن أبي أنيسة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف جداً ، واتهم بالكذب [١] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، والضحاك المشرقي ، عن أبي سعيد الخدري) .

فرواه عنه راويان :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قُدِّم غيره من الثقات عليه [٢] .

٢ - يونس بن يزيد :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٣] .

وقد تقدم أن روايتيهما محفوظتان عنهما [٤] .

الخلاصة

يتضح جلياً مما سبق رجحان الوجه الثاني ، وذلك لثقة الراويين له عن الزهري ، في حين أني لم أجد من روى الوجه الأول غير يحيى بن أبي أنيسة ، وهو ضعيف جداً ، متهم ، فروايته منكرة .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الثاني ، مع حكم الدارقطني عليه بأنه الصواب وقد تقدم في دراسة الاختلاف عن الزهري في مسند أبي سعيد الخدري ، أنه وجه راجح آخر غير هذا أخرجه الشيخان أيضاً ، وهو ما رواه الزهري عن أبي سلمة وحده عن أبي سعيد الخدري ، إذ رواه عنه خمسة من أصحابه ، فيهم معمر ويونس وشعيب بن أبي حمزة وعقيل بن خالد، وقد عُدّوا من أثبت أصحابه .

---

(١) انظر ص ١٧٧٣ .
(٢) انظر ص ١٥٤ .
(٣) انظر ص ١٦٤ .
(٤) انظر ص ١٥١٠ .

وكون الدارقطني لم يشر إليه هنا في هذا الموضع في مسند أبي هريرة ، يؤيد ما ذكرت من أن الدارقطني يراه غير راجح ، مع أنه من حيث القوة أقوى من الوجه الذي ساقه هنا بذكر أبي سلمة ، والضحاك المشرقي .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح - صحيح ، فقد أخرجه الشيخان كما تقدم .

* * *

الحديث (١٣٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث حميد بن عبد الرحمن ، عن أمه أم كلثوم ، قال رسول الله ﷺ : « **أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح** » (١) .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه ابن عيينة ، واختلف عنه :

فقال الحميدي : عن ابن عيينة ، أخبروني عن الزهري .

وتابعه إبراهيم بن بشار الرمادي ، عن ابن عيينة (٢) .

ورواه محمد بن الصباح ، ومحمد بن ميمون الخياط ، عن ابن عيينة، عن الزهري (٣) .

ورواه حجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، فقال مرة : عن حكيم [بن بشير] ، عن أبي أيوب الأنصاري .

وقال مرة : عن أيوب ، عن [حكيم] بن حزام .

وكلاهما غير محفوظ (٤) (٥) .

---

(١) الكاشح : أي العدو ، كما سيأتي في تفسير الحميدي لهذه اللفظة .

(٢) يعني : بقوله : أخبروني عن الزهري .

(٣) يظهر أن هذه الرواية الثانية لسفيان بن عيينة ، وهي روايته الحديث عن الزهري مباشرة بلا واسطة ، كما سيأتي في التخريج .
وقد سرت في الدراسة على اعتبار هذه الرواية الثانية له .

(٤) يعني : روايتي الحجاج بن أرطاة بجعل الحديث من مسند أبي أيوب أو حكيم بن حزام، يؤيده أن الدارقطني نفسه ضعف روايتي الحجاج في موضع آخر في كتاب العلل كما سيأتي قريباً .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ق٢١٠ب) . =

تخريج الحديث

هذا الحديث من مسند أم كلثوم مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه كما في كلام الدارقطني عن الاختلاف :

١ - فمرة يُروى ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب الأنصاري .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة) .

(أ) فرواه الحميدي في مسنده (١/ ١٥٧) ، (٣٢٨) قال : ثنا سفيان ، قال : أخبروني عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أمه أم كلثوم بنت عقبة ابن أبي معيط قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح** » .

قال سفيان : ولم أسمعه من الزهري .

= وسئل الدارقطني - في موضع آخر ، عن حديث حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب عن النبي ﷺ : « **أفضل الأعمال الصدقة على ذي الرحم الكاشح** » .

فقال : يرويه حجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، واختلف عنه :

فقال ابن نمير : عن حجاج عن الزهري ، عن أيوب بن بشير عن حكيم بن حزام قال ذلك يوسف القطان عنه .

وقال أبو معاوية : عن حجاج ، عن الزهري ، عن حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب.

وقال علي بن حرب : عن أبي معاوية وابن نمير ، جميعاً عن حجاج ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن أبي أيوب .

وأفرده عن أبي معاوية وحده فقال : حجاج ، عن الزهري ، عن ابن بشير ، عن أبي أيوب .

ولم يروه عن الزهري غير حجاج ، ولا يثبت .

(انظر العلل للدارقطني ٦/ ١١٨) .

قال أبو بكر - الحميدي - الكاشح : العدو .

ومن طريق الحميدي ، أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٠٦) كتاب الزكاة ، باب أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح .

وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وليس في روايته « أخبروني » بل « عن » فلعله تصحيف .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٧) كتاب الصدقات ، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته ، عن الحاكم النيسابوري .

وذكر الدارقطني أن إبراهيم بن بشار الرمادي ، تابع الحميدي في روايته عن ابن عيينة ، ولم أقف على من أخرج روايته .

وذكر الدارقطني أيضاً أن محمد بن الصباح ، ومحمد بن ميمون الخياط ، روياه عن ابن عيينة ، لكن لم يذكرا قوله « أخبروني » بل روايته عن الزهري مباشرة بلا واسطة ، ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

نعم وقفت على رواة آخرين ، رووا هذه الرواية عن ابن عيينة ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتهم ، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٧٨) كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح (٢٣٨٦) عن أحمد ابن عبدة .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٨٠) ، (٢٠٤) من طريق محمد بن أبي عمر العدني .

والخرائطي في مكارم الأخلاق (١/ ٢٨٠) باب ما جاء في الصدقة على ذي الرحم من الفضل (٢٦٤-٢٠٤) من طريق عبد الرحمن بن يونس .

ثلاثتهم ، عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به بمثله .

وقال الخرائطي : قال عبد الرحمن بن يونس : ولم يسمعه سفيان من الزهري .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، ابن عيينة ، في روايته هذا الوجه مباشرة عن الزهري .

وقد أخرج روايته الحاكم في المستدرك (١/ ٤٠٦) كتاب الزكاة ، باب أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ، عن أبي عبد الله محمد بن علي الصنعاني ، نا إسحاق بن إبراهيم الصنعاني ، أنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، به بمثله .

وأخرجها البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٢٣٩) باب في الزكاة ، فصل في الاختيار في صدقة التطوع (٢٤٢٧) .

وفي السنن الكبرى (٧/ ٢٧) كتاب الصدقات ، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته ، عن الحاكم النيسابوري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب الأنصاري) .

فأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٤١٦) عن أبي معاوية (محمد بن خازم الضرير) ، ثنا الحجاج (بن أرطاة) عن الزهري ، عن حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : « **إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح** » .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٣٨) ، (٣٩٢٣) .

وفي (٤/ ١٧٣) ، (٤٠٥١) عن بكر بن سهل الدمياطي ثنا عبد الله بن يوسف .

وأخرجه أيضاً في الموضع الأول ، عن عبيد بن غنام ، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة .

كلاهما عن أبي معاوية ، عن الحجاج ، عن الزهري ، به .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام) .

(أ) فرواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٢) ، (٣١٢٦) عن بكر بن سهل الدمياطي ، ثنا عبد الله بن يوسف ، ثنا أبو معاوية ح ، وحدثنا الحسين بن

إسحاق التستري ، ثنا عثمان بن أبي شيبة ، ثنا عبد الله بن نمير ، قالا : ثنا حجاج بن أرطاة ، عن ابن شهاب ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام، بنحوه .

وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١٢) ترجمة علي بن سعيد العسكري ، من طريق عبد الله بن نمير - وحده به ، بنحوه .

وتابع أبو خالد الأحمر ، أبا معاوية ، وابن نمير ، في روايتيهما عن حجاج عن الزهري لهذا الوجه .

وقد أشار ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٢٣) إلى رواية أبي خالد الأحمر ، فقال : وسئل أبو زرعة ، عن حديث رواه أبو معاوية ، عن حجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن أبي أيوب [١] ، قال : سئل النبي ﷺ : أي الصدقة أفضل ؟ قال : « **على ذي الرحم الكاشح** » .

[وخالفه] أبو خالد الأحمر ، فروى عن حجاج ، عن الزهري ، عن أيوب ابن بشير عن حكيم بن حزام ، عن النبي ﷺ .

وروى الزبيدي ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير الأنصاري ، عن النبي ﷺ [٢] .

وروى الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ [٣] .

قال أبو زرعة : حديث الزبيدي أصح [٤] .

---

(١) لم أقف على من أخرج هذا الوجه غير الدارقطني في مسند حكيم بن حزام .

(٢) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (كما في بغية الباحث للهيثمي ١/ ٣٩٦) ، (٣٠١) .

(٣) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال ص ٣٢٣ ، كتاب الصدقة ، باب فضائل الصدقة (٩١٥) وقد أخرج أبو عبيد في هذا الموضع وجهاً آخر ، لم يشر إليه ابن أبي حاتم - من طريق إبراهيم بن يزيد المكي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، به .ولن أتعرض لهذه الأوجه السابقة بالدراسة ، لكون الدارقطني لم يذكرها في مسند أم كلثوم ، خاصة وأن الظاهر كونها أوجهاً مرجوحة عن الزهري ، فالوجه الراجح - الذي سيأتي بيانه ، أقوى من حيث كثرة الرواة الثقات له .

(٤) ترجيح أبي زرعة لهذا الوجه بالنسبة للأوجه التي ذكرها ، وليس فيها رواية الزهري عن حميد ، عن أم كلثوم ، فلا يعكر على ترجيح الدارقطني له .

(ب) وتابع سفيان بن حسين الحجاج بن أرطاة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته :

وقد أخرجها الدارمي في سننه (١/ ٤٨٧) كتاب الزكاة ، باب الصدقة على القرابة (١٦٧٩) .

وأحمد في مسنده (٣/ ٤٠٢) .

كلاهما عن سعيد بن سليمان ، عن عباد بن العوام ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام ، بمثله .

(جـ) وتابع بحر السقاء ، سفيان بن حسين ، والحجاج بن أرطاة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته في كلامه عن الاختلاف .

وقد أخرجها الدارقطني نفسه في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ق٢٦٢ب) فقال : تفرد به يحي بن عنبسة ، عن بحر السقاء ، عن الزهري [1] .

وإنما يُعرف هذا من رواية الحجاج بن أرطاة .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ونتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة) .

قرواه عنه راويان :

١ - سفيان بن عيينة :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [2] .

---

(١) جاء هذا الحديث في مخطوطة الأطراف ، في ترجمة الحكم بن بشير ، عن حكيم ابن حزام ، والظاهر أن أيوب بن بشير تصحفت إلى حكيم بن بشير لأن الحكم بن بشير لم تُذكر له رواية عن حكيم بن حزام (تهذيب الكمال ٧/ ٨٩) ويؤيد ما ذكرت قول الدارقطني : وإنما يُعرف هذا من رواية الحجاج ، والحجاج إنما يرويه بذكر « أيوب بن بشير » .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

وقد اختلف عن سفيان في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا ، عن الزهري ، مباشرة بلا واسطة .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عمن أخبره ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- محمد بن الصباح (يظهر أنه الدولابي) : ثقة ، مأمون [١] .
- محمد بن ميمون الخياط : صدوق ربما أخطأ [٢] .
- أحمد بن عبدة : ثقة رمي بالنصب [٣] .
- محمد بن أبي عمر العدني : صدوق ، لازم ابن عيينة ، وكانت به غفلة [٤] .
- أحمد بن يونس هو أحمد بن عبد الله بن يونس : ثقة ، حافظ [٥] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- عبد الله بن الزبير الحميدي : وهو ثقة حافظ ، أجل أصحاب ابن عيينة [٦] .
- إبراهيم بن بشار الرمادي : صدوق له أوهام [٧] .

والذي يظهر أن كلا الروايتين محفوظتان عن ابن عيينة ، فروايته الأولى ، تتميز بكثرة الرواة لها عنه ، ومعظمهم من الثقات ، وروايته الثانية تتميز بكون أحد راوييها من أجلِّ أصحابه .

ولا يعكر على ما ذكرت ، قول سفيان في رواية الحميدي : ولم أسمعه من الزهري ، إذ يمكن حمل ذلك على تعدد السماع ، وأنه سمع الحديث في أول

---

(١) انظر ص ٣٧٢ .
(٢) انظر ص ١٦١٢ .
(٣) انظر ص ١٠٥٤ .
(٤) انظر ص ٣٤٥ .
(٥) انظر ص ٧٣١ .
(٦) انظر ص ١٧١ .
(٧) انظر ص ٣٤٦ .

الأمر عن الزهري بواسطة ، ثم سمعه منه مباشرة ، وعلى هذا يحمل أيضاً كلام أحمد بن يونس .

وسفيان بن عيينة ، وإن كان لم يصرح بسماعه الحديث من الزهري مباشرة ، وإنما رواها بالعنعنة ، إلا أن هناك قرينتان تؤيدان سماعه ، وهما :

١ - متابعة معمر بن راشد ، وهو ثقة - له على هذه الرواية التي رواها عن الزهري بلا واسطة .

٢ - تضعيف الدارقطني روايتي الحجاج بن أرطاة للوجهين الآخرين ، وسكوته عن روايتي ابن عيينة ، والله أعلم .

٢ - معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وبعد :

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهما ثقتان ، وعُدا في الطبقة الأولى في أصحاب الزهري ، فيرجحان هذا الوجه على بقية الأوجه ، سواء التي ذكرها الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، أو التي لم يذكرها .

وقد رجحه الدارقطني كما يفهم من تضعيف الوجهين الآخرين ، وحكم الألباني عليه بأنه محفوظ عن الزهري [٢] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب الأنصاري) .

فلم أجد من رواه عنه غير الحجاج بن أرطاة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٣] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) إرواء الغليل (٣/ ٤٠٦) .

(٣) انظر ص ١١٣٩ .

وقد اختلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه هكذا .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها غير أبي معاوية الضرير ، وهو ثقة في الأعمش ، وقد يهم في غيره (١) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- أبو معاوية الضرير ، وقد تقدم بيان حاله .

- عبد الله بن نمير : ثقة ، صاحب حديث (٢) .

- سليمان بن حبان ، أبو خالد الأحمر : صدوق يخطىء (٣) .

وكما ترى فإن أرجح روايتي الحجاج بن أرطاة ، هي الرواية الثانية ، لكثرة الرواة لها عنه وفيهم ثقة .

في حين أن روايته الأولى لم أجد من رواها عنه غير أبي معاوية الضرير ، وهو قد يهم في غير الأعمش ، فالحمل عليه وعلى الحجاج بن أرطاة .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، وقد حكم عليه الدارقطني بذلك كما تقدم في كلامه عن الاختلاف .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام) .

فرواه عنه راويان :

١ - الحجاج بن أرطأة :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة له .

٢ - سفيان بن حسين :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ضعيف في الزهري (٤) .

---

(١) انظر ص ٢٩٠ .

(٢) انظر ص ١٥٣٠ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٥٠ ، (٢٥٤٧) ، وانظر التهذيب (٤/ ١٥٩) .

(٤) انظر ص ١٦٠ .

٣ - بحر السقاء :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [١] فلا يعتد بروايته .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم أدْوَن حالاً ممن روى الوجه الأول عنه ، فلا يرجح عليه ، وقد تقدم في التخريج تضعيف أبي زرعة والدارقطني له .

وبناءً عليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري .

الخلاصة

يتضح مما سبق رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم ، وذلك لرواية راويين ثقتين من أصحاب الزهري له . ولذلك رجحه الدارقطني كما تقدمت الإشارة لذلك ، وكذلك الألباني .

في حين أن الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب ، مرجوح ، حيث لم أجد من رواه عنه غير الحجاج بن أرطاة ، والحمل فيه عليه ، وعلى الراوي عنه أبي معاوية الضرير ، فهما لم يسلما من تهمة الوهم .

وكذلك الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام ، مرجوح أيضاً ، لأن الرواة عنه أدون حالاً ممن روى الوجه الراجح كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح الإسناد ، خاصة من رواية سفيان التي أخرجها الحميدي ، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي .

وأما ما قيل من عدم سماع سفيان له عن الزهري ، فقد تقدمت الإجابة عليه في دراسة هذا الوجه والله أعلم . .

* * *

---

(١) انظر ص ٣٩٩ .

الفصل الثالث

الأحاديث المعلّة بإبدال الإسناد ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف

الحديث (١٣٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان ، دعواهما واحدة** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه شعيب بن أبي حمزة ، وعبيد الله بن أبي زياد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورُوي عن ابن أبي عتيق [١] . عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه .

وهو وهم .

وقال [غير] [٢] ابن شبيب : عن ابن أبي أويس - في هذا الحديث، عن أخيه ، عن سليمان بن بلال ، عن ابن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وهو المحفوظ [٣] .

وسئل - الدارقطني في موضع آخر - عن حديث أبي سلمة ، عن

---

(١) يعني : من رواية عبد الله بن شبيب عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن أخيه ، عن سليمان بن بلال ، عن ابن أبي عتيق به . . كما سيأتي في التخريج .

(٢) في المطبوع : وقال ابن شبيب ، ولعل الصحيح ما أثبته كما يؤيده التخريج الآتي ، ولأن ابن شبيب إنما يرويه بذكر « أبي سلمة ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف ، بدلاً من أبي هريرة ، كما تقدم .

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ٢٥٢) .

أبيه ، عن النبي ﷺ : « **لا تقوم الساعة حتى يقتتل فئتان ، دعواهما واحدة** » .

فقال : يرويه ابن أبي عتيق ، عن الزهري .

كذلك قاله سليمان بن بلال : عن محمد بن أبي عتيق ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبيه .

والصحيح : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٦/ ٦١٥) كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٦٠٨) ، عن الحكم بن نافع ، حدثنا شعيب ، عن الزهري قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا تقوم الساعة حتى يقتتل فئتان دعواهما واحدة** » .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ٢٦٧) (٥٩٧) .

والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٤١٨) .

كلاهما من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع ، به بمثله .

---

(١) العلل للدارقطني (٤/ ٢٧٩) وإنما أخرته عن الموضع السابق ، لأنه لم يصرح هنا بالاختلاف عن الزهري .

(ب) وذكر الدارقطني أن عبيد الله بن أبي زياد ، تابع شعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(جـ) وذكر الدارقطني أن ابن أبي عتيق - في إحدى الروايتين عنه - تابع شعيباً وابن أبي زياد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته البزار في مسنده البحر الزخار (٣/٢٤٢) ، (١٠٣١) تعليقاً ، عقب رواية عبد الله بن شبيب الآتية فقال : وهذا الحديث قد حدثنا به غير ابن شبيب ، عن ابن أبي أويس ، عن أخيه ، عن سليمان بن بلال ، عن ابن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

وانظر كشف الأستار للهيثمي (٤/ ٩١) .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه) .

فلم أجد من رواه غير البزار في مسنده البحر الزخار (٣/ ٢٤٢) ، (١٠٣١) فقال : حدثنا عبد الله بن شبيب ، قال : نا إسماعيل بن أبي أويس ، عن أخيه ، عن سليمان بن بلال ، عن ابن أبي عتيق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن أبيه ، فذكره بمثله .

وانظر كشف الأستار للهيثمي (٤/ ٩١) .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلى :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [1] .

٢ - عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [2] .

٣ - محمد بن أبي عتيق :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [3] .

غير أنه اختلف عنه في هذا الحديث من وجهين :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه .

والذي يتبين من كلام الدارقطني ، والبزار أن منشأ العلة ممن دون ابن أبي عتيق ، حيث ذكرا أن عبد الله بن شبيب روى الحديث عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن أخيه عبد الحميد بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن ابن أبي عتيق عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه (يعني : الرواية الثانية عن ابن أبي عتيق) .

وأن غير عبد الله بن شبيب رواه عن إسماعيل بن أبي أويس ، بالإسناد السابق ، لكن بذكر « أبي هريرة » بدل « عبد الرحمن بن عوف » والد أبي سلمة (يعني : بالرواية الأولى) ، وصنيعهما هذا يفيد إعلال الرواية الثانية والحمل فيها على عبد الله بن شبيب ، وهو إخباري علامة ، لكنه واهي الحديث [4] .

وما ذهبا إليه هو الراجح ، بدليل أني لم أجد من تابع عبد الله بن شبيب على روايته هذه ، ومع أني لم أقف على المراد من المبهم في عبارة « وغير عبد الله بن شبيب يرويه عن ابن أبي أويس » يعني بالرواية الأولى ، إلا أن موافقة الثقات من أصحاب الزهري لابن أبي عتيق في رواية هذا الوجه عن الزهري ، مما يرجح روايته على رواية عبد الله بن شبيب ، خاصة وأنه وجه أخرجه البخاري في صحيحه كما تقدم .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .

(٢) انظر ص ٥٠٨ .

(٣) انظر ص ٤٦٧ .

(٤) انظر لسان الميزان لابن حجر (٣/ ٢٩٩) .

وبناءً عليه يمكن القول بأن رواية ابن أبي عتيق التي معنا ، هي المحفوظة عنه ، وبالتالي فإن هذا الوجه محفوظ عن الزهري أيضاً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف) .

فلم أجد من رواه عنه غير ابن أبي عتيق ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

ثم إن الذي يظهر في حدوث هذه العلة ، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن ، مشهور بالرواية عن أبيه ، فسبق إلى ذهن عبد الله بن شبيب أو قلمه ، أنها رواية عنه ، لا عن أبي هريرة ، فحدّث بها على ما استقر في ذهنه ، وقد تقدم لهذا الذي ذكر نظائر في أحاديث سبق دراستها ، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح جلياً مما سبق رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ،عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له ، ومعظمهم من الثقات ، كما أخرجه البخاري في صحيحه ، ورجحه الدارقطني ، في حين أني لم أجد من روى الوجه الثاني عنه عن أبي سلمة ، عن أبيه ، غير ابن أبي عتيق على الرواية غير المحفوظة عنه كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، فقد أخرجه البخاري كما أسلفت .

* * *

الحديث (١٤٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة : « **لا تُنكح المرأة إلا بولي** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه عمر بن قيس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ووهم في إسناده ومتنه .

وإنما روى الزهري هذا الحديث عن عروة ، عن عائشة .

وقد بيّناه في حديث عائشة (١) (٢) (٣) .

---

(١) يعني في كتاب العلل (٥/ق١١١ب وما بعدها) ولكنه لم يصرح بالاختلاف عن الزهري كما أنه لم يشر إلى رواية أبي هريرة التي معنا ، مما يدل على أنه اختلاف مستقل في مسند عائشة ، ولذلك لم أضمه مع كلامه في هذا الموضع ، ولكن سأذكر الجزء الذي بيّن فيه من روى الحديث من أصحاب الزهري ، عنه ، عن عروة ، عن عائشة ، على الجادة ، فقط :

وفيه : وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ « **أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل** » .

فقال : يرويه الزهري ، وأبو حازم ، وثابت بن قيس أبو الغصن ، وهشام بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة .

فأما الزهري :

فرواه عنه جماعة منهم : سليمان بن موسى ، وجعفر بن ربيعة ، وقرة بن عبد الرحمن ابن حيوئيل ، وعثمان الوقاصي ، ومحمد بن أبي قيس ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ويونس الأيلى ، ومحمد بن إسحاق ، وحجاج بن أرطاة رووه عن الزهري ، عن عروة عن عائشة . .

(٢) في المخطوطة بعد هذا الموضع قال : ورُوي عن سعيد بن المسيب ، « **تستأمر اليتيمة في نفسها ، وصموتها إقرارها** » ، واختلف عنه في اتصاله . .

ويظهر أنه سؤال مستقل ، لا دخل له بالذي معنا .

(٣) العلل للدارقطني (٩/ ١٩٨) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه في إسناده من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة .

كما اختلف عنه في متنه ، كما صرح بذلك الدارقطني ، وسيأتي بيان ذلك من خلال التخريج .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني /ق٣٠١ب) عن هارون بن محمد بن المنخل : ثنا الفضل بن أبي طالب ، نا الحارث بن منصور ، نا عمر بن قيس ، عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا تنكح المرأة إلا بإذن ولي** » .

قال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري [1] ، إلا عمر بن قيس ، تفرد به الحارث بن منصور .

وانظر مجمع البحرين للهيثمي (٤/ ١٦٢) كتاب النكاح ، باب الولي والشهود (٢٢٥٩) .

(ب) وتابع سليمان بن أرقم ، عمر بن قيس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليها .

وقد أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني /ق ٩٤ ب) عن محمد بن عمرو ، ثنا أبي ، حدثنا محمد بن سلمة ، عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « **لا نكاح إلا بولي ، وشاهدي عدل** » .

وقال الطبراني : لم يروه عن الزهري إلا سليمان بن أرقم ، تفرد به محمد ابن سلمة .

---

(١) كلامه فيه نظر ، إذ ستأتي رواية سليمان بن أرقم موافقة لرواية عمر بن قيس .

وانظر مجمع البحرين للهيثمي (٤/ ١٦٥) كتاب النكاح ، باب الولي والشهود (٢٢٦٦) .

وأخرجها الخطيب البغدادي في تاريخه (٤/ ٢٢٤) .

وابن عدي في الكامل (٣/ ١١٠١) ترجمة سليمان بن أرقم .

كلاهما من طريق محمد بن سلمة ، عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، به بمثله بزيادة : « والسلطان ولي من لا ولي له » .

وعلق ابن عدي على الحديث فقال : وهذه الأحاديث عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، يرويها عنه سليمان بن أرقم ، فإن روى بعض هذه الأحاديث غيره عن الزهري ، فيكون أشد منه [1] ، فحديث « **لا نكاح** » رواه عمر بن قيس [سندل] ، عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة).

(أ) فرواه ابن وهب في الجامع (ق٢٧ب) كتاب النكاح .

وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ١٩٧) كتاب النكاح بغير ولي (١٠٤٧٢) - واللفظ له - عن ابن جريج ، قال : أخبرني سليمان بن موسى ، أن ابن شهاب أخبره ، أن عروة بن الزبير أخبره ، أن عائشة أخبرته ، أن رسول الله ﷺ قال : « **أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، ولها مهرها بما أصاب منها ، فإن اشتجروا ، فالسلطان ولي من لا ولي له** » .

ومن طريق ابن وهب أخرجه :

أبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ ق١٦٣ب) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٧) .

والخطيب البغدادي في الفصل (٢/ ٦٥٤) .

---

(١) يفهم من كلامه : أن رواية عمر بن قيس أشد ضعفاً من رواية سليمان بن أرقم ، وبالتالي لا تقويها .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٠٥) كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي .

وفي السنن الصغرى (٣/١٦) كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي (٢٣٦٦) .

وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ٩٧ ب) .

وأخرج الحديث ، أحمد في مسنده (٦/ ١٦٥) .

وإسحاق بن راهويه في مسنده - مسند عائشة - (٢/ ١٩٥) ، (١٥٦-٦٩٩) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى ص ٢٣٤ ، كتاب النكاح (٧٠٠) .

والدارقطني في سننه (٣/ ٢٢١) كتاب النكاح (١٠) .

والحاكم في المستدرك (٢/ ١٦٨) كتاب النكاح ، باب أيما امرأة نكحت . .

وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي .

والبيهقي في السنن الكبري (٧/ ١٠٥) كتاب النكاح ، باب : لا نكاح إلا بولي .

وابن حجر في موافقة الخبر الخبر (٢/ ٢٠٥) .

خمستهم من طريق عبد الرزاق به ، بمثله .

كما أخرج الحديث :

الشافعي في الأم (٥/ ١١) باب لا نكاح إلا بولي .

وفي (٥/ ١٤٩) باب نكاح الولاة .

وفي (٧/ ٢٠٦) باب النكاح بولي .

وأخرجه في المسند - بترتيب السندي - (٢/ ١١) كتاب النكاح باب فيما جاء في الولي (١٨) (١٩) .

وأخرجه الطيالسي في مسنده ص ٢٠٦ ، (١٤٦٣) .

والحميدي في مسنده (١/ ١١٢) ، (٢٢٨) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٥٤) كتاب النكاح ، باب من قال : لا نكاح إلا بولي أو سلطان (١٥٩١٩) .

وسعيد بن منصور في سننه (٣/ ١/ ١٧٥) باب من قال : لا نكاح إلا بولي (٥٢٨) ، (٥٢٩) .

وإسحاق بن راهويه في مسنده - مسند عائشة - (٢/ ١٩٤) (١٥٥-٦٩٨) .

وأبو يعلى في مسنده (٨/ ١٩١) ، (٤٧٥٠) .

وابن الأعرابي في معجمه (٢/ ٣٠) ، (٦٦٤) .

والدارمي في سننه (٢/ ١٨٥) كتاب النكاح ، باب النهي عن النكاح بغير ولي (٢١٨٤) .

وأبو داود في سننه (٢/ ٥٦٦) كتاب النكاح ، باب في الولي (٢٠٨٣) .

والترمذي في جامعه (٣/ ٤٠٧ وما بعدها) كتاب النكاح ، باب ما جاء : لا نكاح إلا بولي (١١٠٢) .

وقال : هذا حديث حسن .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٢٨٥) كتاب النكاح ، باب الثيب تجعل أمرها لغير وليها (٥٣٩٤/ ٢) .

وابن ماجه في سننه (١/ ٦٠٥) كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي (١٨٧٩) .

وأبو بكر النيسابوري في زياداته على مختصر المزني (٢/ ١٦٨) كتاب النكاح ، باب أيما امرأة نكحت . . من عدة طرق عن ابن جريج .

وقد تقدم كلامه على الحديث .

والدارقطني في العلل (٥/ق١١٢ب وما بعدها) من عدة طرق عن ابن جريج .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٦/ ١٥١) كتاب النكاح ، باب الولي (٤٠٦٢) .

والبغوي في شرح السنة (٩/ ٣٩) كتاب النكاح ، باب رد النكاح بغير ولي (٢٢٦٢) .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٨٨) .

والسهمي في تاريخ جرجان ص ٣١٦ ، ترجمة علي بن محمد الصانع .

وابن حجر في موافقة الخبر الخبر (٢/ ٢٠٥) .

وقال : هذا حديث حسن .

جميع من تقدم ذكرهم وعددهم واحد وعشرون ، رووه من طرق عدة ، عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن ابن شهاب ، به بنحو رواية عبد الرزاق .

وقد روى الإمام أحمد في مسنده (٦/ ٤٧) الحديث من هذا الوجه ، عن إسماعيل (هو ابن علية) ، ثنا ابن جريج ، قال : أخبرني سليمان بن موسى ، عن الزهري ، به بنحوه ، ثم قال .

قال ابن جريج : فلقيت الزهري ، فسألته عن هذا الحديث ، فلم يعرفه [1] .

كما روى الدارقطني الحديث في سننه (٣/ ٢٢٥) كتاب النكاح (٢٣) .

وفي العلل (٥/ ق١١٢ب) من طريق عيسى بن يونس .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٦/ ١٥٢) كتاب النكاح ، باب الولي (٤٠٦٣) من طريق حفص بن غياث .

---

(١) ضعّف بعض العلماء هذا الحديث ، وأعلوه بالانقطاع اعتماداً على رواية إسماعيل بن علية هذه ، التي جاء فيها كلام ابن جريج المذكور آخر الحديث .

إلا أن جمهور المحدثين خالفوهم ، وذهبوا إلى القول باتصال الحديث ، ذلك لأن معظم الذين رووا الحديث عن ابن جريج من أصحابه ، ولم يذكروا ما ذكره اسماعيل ابن علية ، ولذلك فإنهم يوردون هذا الحديث مثالاً للحافظ المتقن ، كالزهري ، الذي يحدث بالحديث ثم ينساه ، وأن هذا لا يضعف روايته تلك (انظر أقوالهم حول هذه المسألة في جامع الترمذي ٣/ ٤٠٧) ، (١١٠٢) وصحيح ابن حبان (الإحسان ٦/ ١٥١) (٤٠٦٢) ، والمستدرك للحاكم ، وتلخيصه للذهبي (٢/ ١٦٨) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٠٥) . وتذكرة المؤتسي للسيوطي ص ٢١ .

قلت : ولم أقف على من تابع إسماعيل بن علية في ذكر كلام ابن جريج ، إلا فيما رواه ابن عدي في الكامل (٣/ ١١١٥) من طريق بشر بن المفضل ، عن ابن جريج ، فذكره ، لكن ضعف ابن عدي رواية بشر ، وأن القصة معروفة بابن علية .

كلاهما عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، به ، بنحوه لكن زاد في متنه « وشاهدي عدل » .

وذكر ابن حبان في الموضع السابق أن خالد بن الحارث ، تابعهما في ذكر هذه الزيادة ثم قال ابن حبان : ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر [1] .

(ب) وتابع الحجاج بن أرطأة ، سليمان بن موسى ، في روايته التي رواها عن الزهري على الجادة .

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٢٦٠) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٤٥) كتاب النكاح ، باب من قال : لا نكاح إلا بولي (١٥٩٣٣) .

كلاهما عن أبي خالد الأحمر ، ثنا حجاج ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « **لا نكاح إلا بولي والسلطان ولي من لا ولي له** » .

وأخرجها ابن ماجه في سننه (١/ ٦٠٥) كتاب النكاح ، باب : لا نكاح إلا بولي (١٨٨٠) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٧) .

وأبو يعلى في مسنده - من عدة طرق - في (٤/ ٣٨٦) ، (٢٥٠٧) .

وفي (٨/ ١٤٧) ، (٤٦٩٢) ، وفي (٨/ ٣٠٨) ، (٤٩٠٦) .

وابن فيل في جزئه (ق ٨ أ) .

والدارقطني في العلل (٥/ ١١٦أ) من عدة طرق .

---

(١) وافق العلائي في جامع التحصيل ص ٩٣ ابن حبان ، في أن هذا الإسناد أجود ما روي في ذكر الشاهدين ، لكن قال معقباً : ومع هذا فهو غريب ، لأن الأكثرين رووه عن ابن جريج بدون ذكر الشاهدين ، فإن صح فهو مثال للمرسل إذا أسند ا . هـ .
ثم إني سرت في دراسة الاختلاف على رواية سليمان بن موسى التي رواها معظم أصحابه على الجادة ، وأعرضت عن روايته هذه التي فيها ذكر الشاهدين في المتن ، وعن الرواية التي سبقتها ، وفيها زيادة كلام ابن جريج حول نسيان الزهري هذا الحديث ، لغرابتهما من رواية ابن جريج ، عن سليمان بن موسى كما تقدم .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/١٠٦) كتاب النكاح ، باب : لا نكاح إلا بولي .

والسلفي في معجم السفر ص ١٣٤ ، (٢٣) .

سبعتهم من عدة طرق ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، به بمثل روايتي أحمد وابن أبي شيبة .

(جـ) وتابع جعفر بن ربيعة ، سليمان بن موسى ، والحجاج بن أرطاة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/٦٦) عن حسن (بن الأشهب) عن ابن لهيعة ، عن جعفر بن ربيعة ، عن ابن شهاب ، به ، بنحوه .

ومن طريق ابن لهيعة ، أخرجها أبو داود في سننه (٢/٥٦٨) كتاب النكاح ، باب في الولي ، (٢٠٨٤) .

وقال : جعفر لم يسمع من الزهري ، كتب إليه .

وأخرجها أيضاً من طريق ابن لهيعة ، أبو يعلى في مسنده (٨/ ٢٥١) (٤٨٣٧) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٧) .

والدارقطني في العلل (٥/ق١١٥ب) .

والرافعي في التدوين (٢/ ٦٧) ترجمة محمد بن عبد العزيز القراثي - مختصراً .

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/١٠٦) كتاب النكاح ، باب : لا نكاح إلا بولي .

(د) وتابع قرة بن حيوئيل ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٥/ق١١٥ب) من طريق ابن أبي مريم ، ثنا رشدين بن سعد ، عن قرة بن حيوئيل ، عن الزهري ، به بنحوه .

(هـ) وتابع عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني /ق٢٩٥أ) من

طريق المعافى بن سليمان ، عن عيسى بن يونس ، عن عثمان بن عبد الرحمن ، عن الزهري ، به مختصراً بزيادة ، « وشاهدي عدل » .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن عثمان بن عبد الرحمن إلا عيسى بن يونس .

وانظر مجمع البحرين للهيثمي (٤/ ١٦٦) كتاب النكاح ، باب في الولي والشهود (٢٢٦٨) .

(و) وتابع محمد بن أبي قيس (واسمه محمد بن سعيد المصلوب) ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٣٤٧) ترجمة محمد بن سعيد المصلوب ، من طريق مروان (بن معاوية) عن محمد هذا ، عن الزهري ، عنه بلفظ « لا نكاح إلا بولي ، من أنكح بغير وليه فنكاحه باطل » .

(ز) وتابع إبراهيم بن أبي عبلة من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٥/ق١١٥ب) من طريق يحيى بن أبي الحصيب عن هانىء بن عبد الرحمن بن أبي عبلة ، قال : حدثني عمي إبراهيم ابن أبي عبلة ، عن الزهري به ، بنحو رواية سليمان بن موسى .

(ط) وتابع يونس بن يزيد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٥/ق١١٥ب) من طريق محمد بن القاسم البحراني يعرف بشحيم ، ثنا طلحة ، عن يزيد ، عن يونس ، عن الزهري ، به مختصراً ، بزيادة « وشاهدي عدل » .

(ي) وتابع محمد بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٥/ق١١٥ب) من طريق عبد الله بن يزيد الدمشقي ، عن صدقة بن عبد الله ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، به بنحو رواية سليمان بن موسى مختصراً [١] .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه ، اختلف عن الزهري في هذا الحديث في إسناده من وجهين ، كما اختلف عنه في متنه أيضاً ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه راويان من أصحابه ، وهما :

١ - عمر بن قيس المكي :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه متروك ، متهم بالكذب [٢] .

وقد وهَّم الدارقطني روايته سنداً ، ومتناً كما تقدم .

فأما سنداً ، فلذكره سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، والصحيح : عروة عن عائشة .

وأما متناً ، فيبدو أن الدارقطني يقصد أنه خالف في المتن رواية الأقوى والأكثر ، وهي رواية سليمان بن موسى ، ومن تابعه كذلك ، إذ المتن الذي ساقه عمر بن قيس ، قريب من متن بعض من تابع سليمان بن موسى ، كالحجاج بن أرطاة ،

---

(١) هؤلاء الرواة الذين ذكر الدارقطني روايتهم لهذا الوجه عن الزهري في كلامه عن الاختلاف (٥/ق١١١ب) وقد اقتصرت عليهم ، مع أن الدارقطني ذكر رواة آخرين في أثناء سوقه روايات الحديث في العلل (٥/ق١١١ب وما بعدها) ولم يلحقهم بهؤلاء ولعل ذلك لوهم في اسم الراوي ، كرواية أيوب بن موسى إذ ذكر الدارقطني أن الأصل فيها : سليمان ابن موسى ، أو لسقط في الإسناد ، كرواية ابن جريج عن الزهري مباشرة ، والأصل روايته عن سليمان بن موسى ، عن الزهري .

(٢) انظر ص ١٩١ .

غير أن الحجاج زاد على رواية عمر ، قوله ﷺ : « **والسلطان ولي من لا ولي له** » .

أو يكون قصد الدارقطني بوهم عمر بن قيس في المتن ، عدم ذكره هذه الزيادة ، والله أعلم .

٢ - سليمان بن أرقم :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [١] .

وقد ضعف ابن عدي روايته كما تقدم .

إضافة إلى وجود علة في متنه ، وهي زيادة « وشاهدي عدل » وهي غير مشهورة من هذا الوجه ، بل تقدم في التخريج أن أجود الأسانيد في ذكر هذه الزيادة ، رواية عيسى بن يونس ، وحفص بن غياث ، وخالد بن الحارث ، ثلاثتهم عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، كما نص على ذلك ابن حبان ، والعلائي .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه من حيث الإسناد ، والمتن ، غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

فرواه عنه ، غير واحد ، من أصحابه ، وهم :

١ - سليمان بن موسى الأشدق :

قال فيه الزهري : إن مكحولاً يأتينا وسليمان بن موسى ، وأيم الله ، لسليمان أحفظ الرجلين [٢] .

وقال ابن سعد : كان ثقة [٣] . وكذلك وثقه دحيم [٤] .

---

(١) انظر ص ٣٨٥ .

(٢) عن الجرح والتعديل (٤/ ١٤١) .

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٦٣) .

(٤) عن تهذيب الكمال (١٢/ ٩٥) .

وسئل ابن معين عن حال سليمان بن موسى في الزهري ؟ فقال : ثقة [١] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٢] ، وقال في المشاهير : من فقهاء أهل الشام ، ومتورعي الدمشقيين ، وجلة أتباع التابعين ، وهو من قدماء مشايخهم [٣] .

ووثقه الدارقطني [٤] .

وقال ابن عبد البر : هو فقيه ، ثقة ، إمام [٥] .

وأما البخاري ، فوصفه بأنه عنده مناكير [٦] .

وقال في موضع آخر : منكر الحديث ، أنا لا أروي عنه شيئاً ، روى أحاديث عامتها مناكير [٧] .

وقال النسائي : أحد الفقهاء ، ليس بالقوي في الحديث [٨] .

وقال في موضع آخر : في حديثه شيء [٩] .

وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وفي حديثه بعض الاضطراب ، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ، ولا أثبت منه [١٠] .

وقال ابن عدي : هو فقيه ، راوٍ حدَّث عنه الثقات من الناس ، وهو أحد علماء أهل الشام ، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره ، وهو عندي : ثبت صدوق [١١] .

---

(١) تاريخ الدارمي ص ٤٦ .
(٢) الثقات (٦/ ٣٧٩) .
(٣) مشاهير علماء الأمصار ص ١٧٩ .
(٤) عن تهذيب التهذيب (٤/ ١٩٨) .
(٥) التمهيد (١٩/ ٨٦) .
(٦) التاريخ الكبير (٤/ ٣٩) .
(٧) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب (٢/ ٦٦٦) .
(٨) الضعفاء والمتروكين ص ١٢٢ .
(٩) عن تهذيب الكمال (١٢/ ٩٧) .
(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ١٤٢) .
(١١) الكامل (٣/ ١١١٩) .

وقال الذهبي : صدوق [1] ، وقال : هذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أنه حفظها [2] . وقال ابن حجر : صدوق فقيه ، في حديثه بعض لين ، وخلط قبل موته بقليل [3] .

وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام .

ويحمل توثيق من وثقه على العدالة ، كما يدل عليه كلام ابن حبان ، وتضعيف من ضعَّفه مطلقاً على المناكير التي رواها ، جمعاً بين الأقوال .

وأما بالنسبة لروايته هذا الحديث خاصة ، فهي محفوظة عنه من غير رواية ابن عليَّة ، عن ابن جريج عنه ، التي جاء فيها أن ابن جريج سأل الزهري عن هذا الحديث ، فلم يعرفه ، والتي من أجلها ضعَّف بعض العلماء رواية سليمان بن موسى هذه .

وقد تقدمت الإشارة إلى أن هؤلاء البعض ، تضعيفهم مخالف للجمهور الذين قبلوا الحديث ، ما بين مصحح له كالحاكم ، وبين محسِّن كالترمذي .

٢ - الحجاج بن أرطاة :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [4] ، وقد توبع على روايته هذه .

بل إن ابن عدي قوَّى روايته هذه ، حيث قال :

وقد حدث بحديث « **لا نكاح إلا بولي** » عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، مع سليمان بن موسى : حجاج بن أرطاة ، ويزيد بن أبي حبيب ، وقرة ابن حيوئيل ، وأيوب بن موسى وابن عيينة ، وإبراهيم بن سعد [5] .

وكل هؤلاء طرقهم طرق غريبة ، إلا حديث حجاج بن أرطاة ، فإنه مشهور ، رواه عنه جماعة .

---

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٩٤ .

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٦) .

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٥٥ ، (١٦١٦) .

(٤) انظر ص ١١٣٩ .

(٥) تقدم تخريج روايتي حجاج بن أرطاة ، وقرة ، ولم أخرِّج رواية الباقين ، حيث لم يذكرها الدارقطني ، إضافة إلى كونها طرق غريبة كما قال ابن عدي .

٣ - جعفر بن ربيعة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه يروي عن الزهري ، مكاتبة لا سماعاً [١] . وهذه غير قادحة إلا عند معارضة رواية بالسماع لها ، لكن روايته هنا معلولة : من جهة الراوي عنه ، عبد الله بن لهيعة ، وهو ضعيف من جهة حفظه واشتد ضعفه بعد احتراق كتبه [٢] . ولم أجد من تابعه .

٤ - قرة بن حيوئيل :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له مناكير [٣] .

كما تقدم وصف ابن عدي لها بالغرابة ، ثم إن الراوي عنه : رشدين بن سعد، وهو ضعيف الحديث [٤] .

٥ - عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي :

قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال مرة : ضعيف [٥] .

وقال ابن الجنيد : سألت يحيى بن معين عن الوقاصي ؟ قال : لا تكتب حديثه ، كان يكذب [٦] .

وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، ذاهب الحديث ، كذاب [٧] .

وتركه البخاري [٨] ، والنسائي [٩] ، والدارقطني [١٠] ، وابن حجر [١١] .

---

(١) انظر ص ٧٥١ .

(٢) انظر ص ٢٩١ .

(٣) انظر ص ٨٨٣ .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٠٩ ، (١٩٤٢) وانظر التهذيب (٣/ ٢٤٠) .

(٥) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٩٤) .

(٦) سؤالات ابن الجنيد ص ٣٣٤ .

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ١٥٧) .

(٨) الضعفاء الصغير ص ١٦٤ .

(٩) الضعفاء والمتروكين ص ١٧٥ .

(١٠) سنن الدارقطني (٢/ ١٥٠) .

(١١) تقريب التهذيب ص ٣٨٥ ، (٤٤٩٣) .

وقال ابن المديني : ضعيف جداً [١] .

وقال أبو داود : ليس بشيء [٢] .

وقال الترمذي : ليس عند أهل الحديث بالقوي [٣] .

وقال ابن عدي : عامة أحاديثه مناكير : إما إسناده ، أو متنه منكراً [٤] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات ، لا يجوز الاحتجاج به [٥] .

فخلاصة حاله : أنه متفق على تركه .

٦ - محمد بن أبي قيس هو محمد بن سعيد المصلوب :

وقيل : إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى ، وهو الذي قال أحمد بن صالح فيه : وضع أربعة آلاف حديث ، وقد قُتِل على الزندقة ، وصُلب [٦] .

كذبه الثوري [٧] ، وأبو مسهر [٨] ، وابن نمير [٩] ، وأحمد في رواية عنه [١٠] ، وابن الجوزي [١١] ، والذهبي [١٢] .

وذكر النسائي [١٣] ، وأبو أحمد الحاكم [١٤] ،

---

(١) عن تهذيب الكمال (١٩/ ٤٢٦) .
(٢) عن تهذيب الكمال (١٩/ ٤٢٧) .
(٣) جامع الترمذي (٤/ ٥٤١) ، (٢٢٨٨) .
(٤) الكامل (٥/ ١٨٠٩) .
(٥) المجروحين (٢/ ٩٨) .
(٦) عن تقريب التهذيب ص ٤٨٠ ، (٥٩٠٧) .
(٧) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٧١) .
(٨) عن تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٤) .
(٩) عن تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٤) .
(١٠) عن تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٥٤) .
(١١) الضعفاء والمتروكين (٣/ ٦٥) .
(١٢) ديوان الضعفاء ص ٣٥٣ .
(١٣) أسئلة للنسائي في الرجال ، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث ص ٧٦ .
(١٤) عن تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٤) .

وأحمد في رواية عنه [١] ، والفلاس [٢] : بأنه كان يضع الحديث .

وتركه البخاري [٣] ، وأبو زرعة وأبو حاتم [٤] ، وأحمد في رواية عنه [٥] ، والنسائي في موضع آخر [٦] . والدارقطني [٧] . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه [٨] .

وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات ، ويروي عن الأثبات ما لا أصل له ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ، ولا الرواية عنه بحال من الأحوال [٩] .

وقال أبو نعيم : كان يروي المعضلات عن الأثبات ، ساقط بلا خلاف بين أهل النقل [١٠] .

وترجم له سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث [١١] ، وعدَّه الحازمي [١٢] ، وابن رجب [١٣] في الطبقة الخامسة .

فخلاصة حاله أنه كذاب ، وضاع .

وبناءً على هذا فلا يعتد بروايته هذه .

---

(١) عن الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٧٢) .
(٢) عن الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٣) .
(٣) الضعفاء الصغير ص ٣٠٨ .
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٣) .
(٥) رواية المروذي ص ١٠٦ .
(٦) الضعفاء والمتروكين ص ٢١٣ .
(٧) سنن الدارقطني (١/ ٢٢٣) .
(٨) الكامل (٦/ ٢١٥) .
(٩) المجروحين (٣/ ٣٤٨) .
(١٠) الضعفاء ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
(١١) الكشف الحثيث ص ٣٧٤ .
(١٢) شروط الأئمة الخمسة ص ٦١ .
(١٣) شرح علل الترمذي (٢/ ١٦٥) .

٧ - إبراهيم بن أبي عبلة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [١] .

والراوي عنه ، ابن أخيه هانيء بن عبد الرحمن بن أبي عبلة ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أغرب [٢] .

٨ - يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٣] .

ويظهر أن روايته معلولة من جهة الراوي عنه ، يزيد بن محمد الأيلي ، قال فيه أبو حاتم :

هذا شيخ أدركته ولم أسمع منه ، وأتاه قوم قبلي فسألوه التحديث ، فأخبرهم أنه [ذهبت] كتبه عن يونس بن يزيد [٤] .

فكلام أبي حاتم يفيد أنه كان يحدث عن يونس من كتاب ، فذهبت كتبه عنه ، وروايته عن يونس من حفظه غير موثوق فيها ، ولعل هذا هو السبب في ضيق مخرج الحديث من رواية يونس ، حيث لم أقف على من أخرجها غير الدارقطني في العلل كما تقدم ، مع كونه من أشهر أصحاب الزهري رواية كما هو معروف ، والله أعلم .

٩ - محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث لذاته في غير ما شذ به أو دلسه [٥] .

وروايته معلولة من جهة الراوي عنه : صدقة بن عبد الله السمين ، فهو ضعيف الحديث [٦] .

---

(١) انظر ص ٣٤٧ .

(٢) الثقات (٧/ ٥٨٤) .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٩) .

(٥) انظر ص ١٧٢ .

(٦) انظر ص ١٣٠٥ .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، غير أن رواية بعضهم معلولة كما أسلفت وأقواهم حالاً : سليمان بن موسى الأشدق ، وحجاج بن أرطاة ، فهما صدوقان لهما أوهام ، لكن تقوِّي رواية كل واحد منهما الأخرى ، ولعل هذا ما جعل الترمذي ، وابن حجر يُحسِّنا الحديث من هذا الوجه ، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة ، وذلك لرواية غير واحد من أصحاب الزهري له ، وفيهم اثنان محتج بهما في الجملة كما تقدم وهما : سليمان بن موسى ، والحجاج بن أرطاة .

في حين أن راويى الوجه الأول عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عمر بن قيس ، وسليمان بن أرقم ، وهما متروكان ، وأحدهما متهم بالكذب ، فأقل ما توصف به روايتهما هذه أنها وهم منهما في إسناد الحديث وفي متنه كما تقدم في الدارسة .

وعليه فهو وجه متروك عن الزهري ، وقد ضعفه ابن عدي والدارقطني كما مر .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : حسن ، وقد حسنه الترمذي وابن حجر كما تقدم وأما تصحيح الحاكم فلعله لشواهده ، حيث روى الحديث ثلاثة عشر صحابياً ، وأقوى هذه الشواهد حديث أبي موسى الأشعري الذي رواه الترمذي في جامعه من طريق إسرائيل بن يونس وأبي عوانة اليشكري ، وغيرهما عن أبي إسحاق السبيعي ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى قال : قال رسول الله ﷺ « **لا نكاح إلا بولي** » [1] فإسناده صحيح ، وإسرائيل بن يونس ثقة ثبت في أبي إسحاق كما قال الترمذي [2] .

---

(١) جامع الترمذي (٣/ ٤٠٧) كتاب النكاح باب : ما جاء لا نكاح إلا بولي (١١٠١) .
(٢) المرجع السابق (٣/ ٤٠٩) .

وحديث أبي موسى ، وإن كان قد اختلف في وصله وإرساله ، غير أن الراجح وصله ، وإليه ذهب البخاري فقال : الزيادة من الثقة مقبولة ، وإسرائيل بن يونس ثقة ، وإن كان شعبة ، والثوري أرسلاه ، فإن ذلك لا يضر الحديث [1] .

وقد وافق الترمذي والدارقطني البخاري ، فرجحا وصله أيضاً [2] .

وبناءً عليه فإن الحديث الذي معنا يرتقي بمجموع شواهده إلى مرتبة الصحيح لغيره .

* * *

(٣) علل الترمذي الكبير - بترتيب أبي طالب - (١/ ٤٢٩) .

(٤) جامع الترمذي (٣/ ٤٠٩) ، والعلل للدارقطني (٧/ ٢١١) . وانظر الدراسة الوافية لطرق وشواهد هذا الحديث ، في كتاب التحقيق الجلي لمفلح الرشيدي .

الحديث (١٤١)

وسئل - الدارقطني - عن حديث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم بضالته** » .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، واختلف عنه :

فرواه لُوَيْن (٥) ، وعبد الله بن عمران العابدي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

وخالفهما أبو داود الطيالسي : فرواه عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

وكذلك رواه بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ورواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، عن الزهري ، عن [أبي عبد الله] الأغر ، عن أبي هريرة .

ورواه بقية أيضاً عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، وأتى بلفظ آخر : أن النبي ﷺ قال : « **إن الله أفرح بتوبة عبده المؤمن من الضال الواجد ، ومن الظمآن الوارد ، ومن العقيم الوالد ، ومن تاب إلى الله عز وجل توبة نصوحاً أنسى الله حافظيه ، وبقاع أرضه ، خطاياه ، وذنوبه** » .

---

(١) هو محمد بن سليمان بن حبيب المصيصي ، ولوين لقبه (نزهة الألباب لابن حجر ٢/ ١٤٠) .

تفرد به عنه ابنه عطية بن بقية . .[1]

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من أربعة أوجه :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ - ومرة يُروى عنه ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة .

٤ - ومرة يُروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، مع اختلاف في متنه .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه الدارقطني في العلل (٧/ ٢٧٠) عن ابن صاعد - هو يحيى - قال : ثنا عبد الله بن عمران العابدي ، ثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **إن الله لأفرح بتوبة عبده من أحدكم بضالته يجدها بأرض مهلكة ، يخاف يقتله العطش** » .

وأخرجه الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٣٢٩) باب في الترغيب في التوبة (٧٥٤) .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٠٨) ترجمة إبراهيم بن سعد ، وقال : هذا حديث جيد الإسناد ، ومتنه في الصحيح من وجه آخر .

وفي تذكرة الحفاظ (١/ ٢٥٣) .

كلاهما من طريق يحيى بن صاعد المتقدم .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٧/ ٢٧٠) .

والقدوري في جزئه ، عن شيوخه (ق ٥ أ) .

---

(١) العلل للدارقطني (٧/ ٢٦٩) .

كلاهما من طريق محمد بن سليمان - لُوَين - عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به بمثله .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (٦/٤٥٣) كتاب التفسير ، باب قوله تعالى ﴿ **وهو الذي يقبل التوبة عن عباده** ﴾ [١] . حديث رقم (١/١١٤٧٥) .

وانظر كتاب التفسير المطبوع مستقلاً عن السنن (٢/٢٦٨) عن إسحاق بن منصور ، عن أبي داود (هو الطيالسي) [٢] .

قال : حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، الحديث بنحوه .

(ب) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، إبراهيم بن سعد ، في روايته هذا الوجه عن الزهري - من رواية بقية بن الوليد ، عنه - .

ولكن لم أقف على من أخرج روايته هذه ، حتى أعرف راويه عن بقية .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة) .

فأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (ق١٠١ب) من طريق عبيد الله بن موسى ، قال : نا إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، قال : حدثني ابن شهاب ، به بنحوه ، ثم قال : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن شهاب ، عن الأغر ، إلا إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، ولم يتابع ابن مجمِّع على هذا الإسناد .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، مع اختلاف في المتن) .

فأخرجه ابن الخطاب الرازي في مشيخته ، بانتقاء السلفي ص ١١٥ (٢٤) من طريق عطية بن بقية .

---

(١) سورة الشعراء آية (٢٥) .

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده .

وأخرجه الخلال في الأمالي ص ٧٨ ، (٨٦) من طريق عطية بن بقية بن الوليد ، ثنا أبي ، عن الزبيدي - وهو محمد بن الوليد - ، عن الزهري - وهو محمد ابن شهاب - ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رحمه الله قال : قال رسول الله ﷺ : « **إن الله عز وجل أفرح بتوبة عبده المؤمن من الضال الواجد ، ومن [الظمآن] الوارد ، ومن العقيم الوالد ، فمن تاب لله تعالى توبة نصوحاً ، أنسى الله حافظيه ، وبقاع أرضه ، خطاياه ، وذنوبه** » .

وقد تقدم أن الدارقطني قال : تفرد به عنه ابنه عطية بن بقية .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من أربعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه بهذا الإسناد ، والمتن غير إبراهيم بن سعد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة إذا حدث من كتابه ، أما إن حدث من حفظه فربما أخطأ [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يُروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يُروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- عبد الله بن عمران العابدي : صدوق ، قد يخطىء [٢] .

- محمد بن سليمان ، لوين : ثقة [٣] .

---

(١) انظر ص ٣٣٩ .

(٢) انظر ص ١٠٨٠ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٤٨١ ، (٥٩٢٥) ، وانظر التهذيب (٩/ ١٧٦) .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه ، غير أبي داود الطيالسي ، وهو : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث [1] .

والذي يظهر أن رواية إبراهيم بن سعد الثانية أرجح الروايتين عنه ، فمع أن الرواية الأولى رواها عنه اثنان من أصحابه ، وأحدهما ثقة ، غير أن الرواية الثانية رواها عنه أبو داود الطيالسي ، وهو يرجح عليهما بكونه ثقة حافظ ، ولم أر من ذكر الحديث فيما أخطأ فيه .

كما أن إبراهيم قد توبع على تلك الرواية الراجحة كما مر في التخريج .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، لأنه من الرواية المرجوحة عن إبراهيم بن سعد .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه اثنان من أصحابه هما :

١ - إبراهيم بن سعد :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢ - محمد بن الوليد الزبيدي :

إذ تقدم في التخريج أنه تابع إبراهيم ، في روايته هذا الوجه عن الزهري ، بإسناده ومتنه وقد تقدمت ترجمة الزبيدي ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أثبت أصحاب الزهري [2] .

ومع أن الراوي عنه بقية وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء [3] ، إلا أنه توبع على روايته متابعة قاصرة من الطيالسي كما تقدم .

وعليه يمكن القول بأن هذا الوجه هو المحفوظ عن الزهري .

---

(١) انظر ص ٢٢٤ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) انظر ص ٦٤٤ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [1] . كما تقدم في التخريج أن البزار قال : لا نعلم رواه عن ابن شهاب ، عن الأغر ، إلا إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ، ولم يتابع ابن مجمِّع على هذا الإسناد .

ويفهم من كلامه ، إعلال هذا الوجه ، من جهة ابن مجمِّع هذا .

وعليه يمكن القول بأنه وجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، مع اختلاف في المتن) .

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن الوليد الزبيدي ، من رواية عطية بن بقية ابن الوليد ، عن أبيه ، عن الزبيدي .

وعطية هذا : يخطىء ، ويغرب ، يُعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلَّسة [2] .

وقد تقدم في التخريج أن أباه بقية ، قد رواه عن الزهري ، بالعنعنة ، ولم أجد من تابعه بذكر هذه الألفاظ في المتن ، إذ الثقات من أصحاب الزهري ، يروون الحديث بدونها .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه معلول بعلة المتن هذه ، ويتحملها بقية ابن الوليد وابنه عطية ، ويخرج الزبيدي من عهدتها ، ولذلك لم يصرح الدارقطني بأنه اختلف على الزبيدي كما فعل مع إبراهيم بن سعد ، لأنه رأى أن علة الوجه ممن دون الزبيدي ، والله أعلم .

الخلاصة

فعلى ضوء ما تقدم في تخريج الحديث ، وفي النظر في الاختلاف ، يتضح

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .

(٢) الثقات لابن حبان (٨/ ٥٢٧) .

رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لأنه من الرواية المحفوظة عن إبراهيم بن سعد ، وتابعه عليها الزبيدي ، وهما ثقتان ثبتان .

وأما الوجه الأول ، الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فمرجوح ، وذلك لأنه من الرواية غير المحفوظة عن إبراهيم بن سعد .

وأما الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، فمرجوح كذلك ، لأن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع رواه عنه ، وهو ضعيف كما تقدم ، ولم يتابع على روايته هذه كما نص على ذلك البزار .

وكذلك الوجه الرابع الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، مع اختلاف في متنه ، وذلك لتفرد عطية بن بقية بن الوليد ، بروايتها عن أبيه ، فهو معلول من جهتهما كما تقدم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح الإسناد ، خاصة من رواية إبراهيم بن سعد ، التي رواها النسائي . فشيخه هو إسحاق بن منصور ، ثقة ثبت ، وقد روى عنه الجماعة سوى أبي داود [1] . وقد تقدم بيان حال الطيالسي وإبراهيم ابن سعد .

وقد تابع همام بن منبه ، أبا سلمة في رواية هذا الحديث عن أبي هريرة [2] . ومن طريق همام أخرجها مسلم في صحيحه [3] .

* * *

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٣ (٣٨٤) ، وانظر التهذيب (١/٢١٨) .

(٢) صحيفة همام بن منبه ص ٣٤٨ ، (٨٠) .

(٣) صحيح مسلم (٤/٢١٠٢) كتاب التوبة ، باب في الحض على التوبة (٢-٢٦٧٥) .

الحديث (١٤٢)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ قال : « **صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ..**» .

فقال يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه شيخ يُعرف بأبي هشام محبوب بن مسعود ، عن عمار بن عطية ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

ووهم [١] في إسناده ومتنه :

فأما وهمه في الإسناد ، فقوله : عن عروة ، عن عائشة .

ووهمه في المتن قوله : صلاة الليل والنهار .

والصحيح من ذلك : ما رواه ابن عيينة ، وشعيب بن أبي حمزة ، [والزبيدي] ، والأوزاعي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : « **صلاة الليل مثنى مثنى** » دون ذكر « النهار » .

ورواه عقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، [عن ابن عمر] ، عن النبي ﷺ .

وهو صحيح عن حميد ، لأن عمرو بن الحارث ، ومحمد بن أخي الزهري[٢] . روياه عن الزهري ، عن سالم وحميد ، عن ابن عمر .

---

(١) يعني : أبا هشام محبوب بن مسعود .

(٢) هكذا عده الدارقطني فيمن روى هذا الوجه ، وفيه نظر ، لأن ابن أخي الزهري ، إنما وافق عقيلاً في روايته ، عن الزهري ، عن حميد ، عن ابن عمر ، بدون ذكر سالم كما سيأتي في التخريج ، واحتمال الاختلاف على ابن أخي الزهري بعيد ، خاصة =

وهو صحيح عنهما (١) (٢) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه في إسناده من أربعة أوجه كما اختلف عنه في متنه أيضاً :

١- فمرة يروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً « **صلاة الليل والنهار مثنى مثنى** » .

٢- ومرة يروى عنه ، عن سالم ، عن أبيه .

٣- ومرة يروى عنه ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن ابن عمر .

٤- ومرة يروى عنه ، عن سالم وحميد ، عن ابن عمر .

ولم يذكر في الأوجه الثلاثة قوله « النهار » .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً « **صلاة الليل والنهار مثنى مثنى** ») .

فرواه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٣١٨) ترجمة محبوب بن مسعود من طريق مسعود بن يزيد ، أبي أحمد ، ثنا محبوب بن مسعود ، أبو هاشم البصري الجلي ، ثنا عمار بن عطية ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « **صلاة الليل والنهار مثنى مثنى** » .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، مرفوعاً بدون قوله « والنهار ») .

= وأن الدارقطني صحح روايته بذكر « سالم » ، وروايته صحيحة ، لكن بدون ذكر « سالم » .

وسيأتي في التخريج أن الدارقطني نفسه أورد رواية ابن أخي الزهري في الأفراد ، بدون ذكر « سالم » .

(١) يعني : عن سالم وحميد .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ق ١١٨ أ) .

(أ) فرواه الحميدي في مسنده (٢/ ٢٨٢) ، (٦٢٨) - واللفظ له .

والشافعي في مسنده - بترتيب السندي - (١/ ١٩٢) ، (٥٤٣) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٧٤) كتاب الصلاة ، باب من قال : صلاة الليل مثنى مثنى (٦٦٢٤) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، قال : سمعت الزهري ، وحدثنا عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة** » .

كما أخرجه من طرق عدة ، عن سفيان :

مسلم في صحيحه (١/ ٥١٦) كتاب صلاة المسافرين ، باب صلاة الليل مثنى مثنى (١٤٦-٧٤٩) .

والنسائي في السنن الكبرى [١] (١/ ٤٣٤) كتاب قيام الليل ، باب كيف صلاة الليل ؟ (١/ ١٣٨٠) .

وابن ماجه في سننه (١/ ٤١٨) كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في صلاة الليل ركعتين (١٣٥) .

وأبو يعلى في مسنده (٩/ ٣١٧) ، (٥٤٣١) ، وفي (٩/ ٣٧١) ، (٥٤٩٤) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٣٣٠) باب الخبر المبين أن النبي ﷺ ، أمر المصلي بالليل أن يصلي مثنى مثنى .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٣٩) كتاب الصلاة ، باب ذكر الأخبار المنصوصة عن النبي ﷺ أن الوتر بركعة (١٠٧٢) .

والمروزي في قيام الليل (كما في المختصر للمقريزي ص١٢٦) باب اختيار النبي ﷺ ، لأنه يصلي من الليل مثنى مثنى .

والبغوي في شرح السنة (٤/ ٧٣) كتاب الصلاة ، باب صلاة الليل مثنى مثنى (٩٥٥) .

---

(١) في المطبوع : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أنا شعيب ، قال : أنا سفيان ، والجملة من قوله « قال : أنا شعيب » ، زائدة (انظر التحفة ٥/ ٣٧٣) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٣/ ٢٥٦) .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٢٨) كتاب الصلاة ، باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، (٥٣٧٣) .

وفي السنن الكبرى (٣/ ٢٢) كتاب الصلاة ، باب الوتر بركعة .

(ب) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، ابن عيينة ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته في صحيحه - مع الفتح - (٣/ ٢٠) كتاب التهجد ، باب : كيف صلاة النبي ﷺ ؟ (١١٣٧) عن أبي اليمان ، قال : أخبرنا شعيب ، عن الزهري به ، وفيه : أن رجلاً [١] قال : يا رسول الله ، كيف صلاة الليل ؟ فذكره بنحوه .

ومن طريق أبي اليمان ، أخرجها أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٣٣١) باب الخبر المبين أن النبي ﷺ أمر المصلي بالليل أن يصلي مثنى مثنى .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٢) كتاب الصلاة ، باب الوتر بركعة .

وأخرجها النسائي في المجتبى (٣/ ١٨٦) كتاب قيام الليل ، باب كيف صلاة النبي ؟ من طريق عثمان (ابن سعيد الحمصي) ، عن شعيب ، به بنحوه .

(جـ) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، ابن عيينة ، وشعيباً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في المجتبى (٣/ ١٨٩) كتاب قيام الليل ، باب كيف صلاة الليل ؟ من طريق محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به بنحو رواية ابن عيينة .

(د) وتابع الأوزاعي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روابته أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٣٣١) باب الخبر المبين أن النبي ﷺ

---

(١) قال ابن حجر : لم أقف على اسمه ، ثم ذكر بعض الروايات التي وضحته لكنه ضعفها (فتح الباري ٢/ ٤٧٨) .

أمر المصلي بالليل أن يصلي مثنى مثنى ، من طريق الفريابي ، قال : ثنا الأوزاعي ، عن الزهري به بنحوه .

ثم إني وقفت على راويين آخرين ، تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما في كلامه عن الاختلاف ، وهما .

(هـ) معمربن راشد :

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٩) كتاب الصلاة ، باب آخر صلاة الليل (٤٦٧٨) و (٤٦٨١) عن معمر ، عن الزهري ، به بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ١٤٨) عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق :

أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٣٣٠) .

وابن المنذر في الأوسط (٥/ ١٧٥) كتاب الوتر ، باب ذكر الأخبار المثبتة على أن الوتر ركعة (حديث ٢٦٣) .

(و) إبراهيم بن مرة :

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ١٧٦ أ) وقال : غريب من حديث إبراهيم بن مرة ، عن الزهري [١] .

وهو صحيح عنه (يعني : عن الزهري) تفرد به صدقة بن عبد الله ، أبو معاوية السمين .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن ، عن ابن عمر مرفوعاً ، بدون قوله « والنهار ») .

(أ) فذكر الدارقطني أن عقيل بن خالد ، رواه عن الزهري هكذا ، ولم أقف على من أخرج روايته .

---

(١) يعني : عن سالم ، عن أبيه .

(ب) وقد تابعه ابن أخي الزهري ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يعده الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، ضمن من روى هذا الوجه ، وإنما ضمن من روى الوجه الآتي عن الزهري ، وما ذكره فيه نظر كما تقدم .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ١٣٤) عن يعقوب (هو ابن إبراهيم) ثنا ابن أخي ابن شهاب ، عن عمه ، أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أن عبد الله بن عمر أخبره أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل ؟ فذكره بمثل حديث ابن عيينة .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/ ٤٣٤) كتاب الليل ، باب كيف صلاة الليل ؟ (٢/ ١٣٨١) .

وفي المجتبى (٣/ ١٨٧) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٣٣١) باب الخبر المبين أن النبي ﷺ أمر المصلي بالليل ، كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم .

كما أخرجها الدارقطني نفسه في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق ١٧٣ أ) وقال :

تفرد به يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن أخي الزهري ، عن عمه ، عنه (يعني : عن سالم عن ابن عمر) .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، وحميد بن عبد الرحمن بن عوف ، عن ابن عمر مرفوعاً بدون قوله « والنهار ») .

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (١/ ٥١٦) كتاب صلاة المسافرين ، باب صلاة الليل مثنى مثنى (١٤٧-٧٤٩) عن حرملة بن يحيى ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو (هو ابن الحارث) أن ابن شهاب حدثه ، أن سالم بن عبد الله بن عمر وحميد بن عبد الرحمن بن عوف ، حدثاه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أنه قال : قام رجل فقال : يا رسول الله ، كيف صلاة الليل ؟ فذكره بنحوه .

وأخرجه النسائي في المجتبى (٣/ ١٨٧) كتاب قيام الليل ، باب كيف صلاة الليل ؟ .

وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٣٣١) باب الخبر المبين أن النبي ﷺ أمر المصلي بالليل أن يصلي مثنى مثنى .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٧٨) .

ثلاثتهم من طريق ابن وهب المتقدم ذكره .

(ب) ويظهر أن عبد الملك بن جريج ، تابع عمرو بن الحارث ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٨) كتاب الصلاة ، باب آخر صلاة الليل (٤٦٧٧) عن ابن جريج ، قال : حدثني الزهري ، عن سالم بن عبد الله [وحميد بن عبد الرحمن ، عن ابن عمر] (١) ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل ؟ . . فذكره بنحوه .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في إسناد هذا الحديث من أربعة أوجه ، كما اختلف عنه في متنه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهـــري ، عن عروة ، عن عائشـــة ، مرفوعاً « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى) .

فلم أجد من رواه عنه غير عمار بن عطية :

ويظهر أنه : الكوفي ، الوراق ، ترجم له الخطيب في تاريخه ، وأورد قول ابن معين فيه : قد رأيته ، وكان كذاباً (٢) .

---

(١) في المطبوع : عن حميد بن عبد الرحمن أن رجلاً . . « ويظهر أن حرف العطف الواو تصحفت إلى « عن » لأن حميداً يتابع سالماً في رواية الحديث عن ابن عمر ، كما صرحت به رواية عمرو بن الحارث » .

كما يظهر أن جملة « عن ابن عمر » ساقطة ، لأن سالماً وحميداً إنما يرويان الحديث عنه والله أعلم .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٥٤) .

كما ترجم له الذهبي [1] ، وابن حجر [2] ، وأوردا كلام ابن معين السابق .

ولم أقف - بعد البحث والتحري - على من اسمه عمار بن عطية ، غير هذا .

ثم إنه قد تقدم في كلام الدارقطني ، ما يفيد حمل العلة على أبي هشام ، محبوب بن مسعود ، وأنه وهم في إسناد الحديث ، ومتنه .

ومحبوب هذا لم أقف على من ترجم له ، ولم أر من ذكره إلا أبا نعيم في أخبار أصبهان كما تقدم ، وأخرج حديثه هذا ، والدارقطني في كلامه على الاختلاف ، لكن جهالته ووهمه أخف كثيراً من تكذيب ابن معين لشيخه عمار ، هذا بالنسبة لعلة الإسناد .

أما بالنسبة لعلة المتن ، فهي في زيادة لفظة ، « والنهار » ، وهي وإن جاءت في طرق أخرى عن ابن عمر - غير طريق الزهري - إلا أن أكثر العلماء على تضعيفها [3] ، ولذلك قال ابن حجر : أكثر أئمة الحديث أعلّوا هذه الزيادة ، وهي قوله : « والنهار » بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه ، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها [4] .

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري ، لا سنداً ، ولا متنًا .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم عن ابن عمر ، مرفوعاً بدون قوله « والنهار »)

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١ - سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [5] .

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٥) .

(٢) لسان الميزان (٤/ ٢٧٢) .

(٣) انظر جامع الترمذي (٢/ ٤٩١) ، (٥٩٧) ، والمجتبى (٣/ ١٨٦) ، والتمهيد (١٣/ ١٨٥ وما بعدها) ، والتلخيص الحبير (٢/ ٢٢) .

(٤) فتح الباري (٢/ ٤٧٩) .

(٥) انظر ص ١٦٨ .

٢- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [١] .

٣- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٢] .

٤- عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قدم غيره من الثقات عليه [٣] .

٥- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٤] .

٦- إبراهيم بن مرة :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٥] .

وروايته هذه معلولة من جهة الراوي عنه صدقة بن عبد الله السمين ، فهو ضعيف [٦] .

لكنها توبعت من أكثر من ثقة كما تقدم .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحاب الزهري ، مما يجعله أقوى الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري .

---

(١) انظر ص ١٧٨ .
(٢) انظر ص ١٥٦ .
(٣) انظر ص ١٥٤ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ٥٠٧ .
(٦) انظر ص ١٣٠٥ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن وحده ، عن ابن عمر مرفوعاً ، بمثل متن الوجه السابق) .

فرواه عن الزهري راويان هما :

١- عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحابه [١] .

٢- محمد بن عبد الله ، ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام [٢] .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وهما وإن كانا أقل عدداً ممن روى الوجه السابق عنه ، وقواعد الترجيح تقتضي الحكم بعدم رجحانه لذلك ، إلا أن الدارقطني صحح رواية حميد هذه اعتماداً على خلوها من زيادة المتن السابق وإعلاله لها ، وعلى أن ذكر « حميد » محفوظ في هذا الحديث ، إذ رواه عمرو بن الحارث وغيره عن الزهري ، عن سالم وحميد جميعاً ، عن ابن عمر ، ورواية عمرو أخرجها مسلم في صحيحه كما تقدم في التخريج .

وبهذا يتجه تصحيح الدارقطني له ، وبناءً عليه فإن هذا الوجه راجح أيضاً .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، وسالم بن عبد الله ، جميعاً عن ابن عمر بمثل متن الوجهين السابقين) .

فرواه عنه راويان ، هما :

١- عمرو بن الحارث المصري :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة له مناكير [٣] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ٢٦٠ .

(٣) انظر ص ٤٥٥ .

٢- عبد الملك بن جريج :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [١] .

وقد صرح بسماعه هذا الحديث من الزهري كما تقدم في التخريج .

وبعد : فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وقواعد الترجيح وإن كانت تقتضي عدم رجحانه ، لكون رواته عن الزهري أقل عدداً ممن روى الوجه الثاني ، غير أن متابعة كل منهما للآخر ، وإخراج مسلم له في صحيحه يؤيد كونه محفوظاً عنه أيضاً .

الخلاصة

يتضح مما تقدم عدم رجحان الوجه الأول الذي روي عن الزهري عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً « **صلاة الليل والنهار مثنى مثنى** » وذلك لعلتي إسناده ومتنه ، أما علة الإسناد فلكون الراوي عن الزهري ، عمار بن عطية كذبه ابن معين ، ومن دونه محبوب ابن مسعود .

وأما علة المتن فلكونها جاءت بزيادة « والنهار » وهي زيادة غير محفوظة في حديث ابن عمر لا من طريق الزهري ، ولا من طريق غيره كما تقدم .

في حين أن بقية الأوجه الأخرى راجحة ، كما تقدم بيانه تفصيلاً كل في موضعه ، وقد رجحها الدارقطني جميعها ، كما يفهم من كلامه في الاختلاف .

الحكم على الحديث

الحديث من الأوجه الراجحة : صحيح ، حيث أخرج الشيخان الوجه الثاني ، وأخرج مسلم وحده الوجه الرابع ، ويظهر أن الوجه الثالث - من رواية عقيل ابن خالد - صحيح الإسناد أيضاً والله أعلم .

* * *

(١) انظر ص ٢٤٤ .

الحديث (١٤٣)

وسئل - الدارقطني - عن حديث ابن أكيمة الليثي ، عن أبي هريرة ، في القراءة خلف الإمام .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه :

فرواه مالك ، ومعمر ، ويونس ، والزبيدي ، وابن جريج ، وعبد الرحمن ابن إسحاق ، والليث بن سعد ، وابن أبي ذئب ، وابن عيينة ، عن الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة .

وخالفهم الأوزاعي : [فرواه] عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ووهم فيه [١] ، وإنما هو : عن الزهري قال : سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

كذلك قال يونس : وابن عيينة : عن الزهري في حديثيهما [٢] .

وكذلك روي عن النعمان بن راشد [٣] . عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ورواه عمر بن محمد بن صهبان ، عن الزهري ، ووهم فيه وهماً قبيحاً ، فقال : عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس .

---

(١) يعني : الأوزاعي ، كما سيأتي في التخريج ، وفي النظر في الاختلاف .

(٢) يعني : قول الزهري : سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

(٣) يعني : تابع الأوزاعي في ذكر « سعيد بن المسيب » وسيأتي أن للنعمان رواية أخرى غير هذه ، ولم يشر إليها الدارقطني .

وعمر متروك [1] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من ثلاثة أوجه :

١- فمرة يروى عنه ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة .

٢- ومرة يروى عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٣- ومرة يروى عنه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ابن أكيمة الليثي ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى (١/ ٨٦) كتاب الصلاة ، باب ترك القراءة خلف الإمام (٤٤) .

وبرواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٥٩ . باب القراءة في الصلاة خلف الإمام (١١١) .

وبرواية القعنبي ص ١٣٦ . باب ترك القراءة خلف الإمام .

ومن طريقه ، الغافقي في مسند الموطأ (١/ ٢٦١) ، (٢٦٨/ ١٠١) .

وبرواية ابن القاسم - تلخيص القابسي - ص١٣٤ - (٨٠) .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ٩٦) ، (٢٥٠) : عن ابن شهاب ، عن ابن أكيمة الليثي ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال : « **هل قرأ معي منكم أحد آنفاً** » ؟ فقال رجل : نعم ، أنا يا رسول الله ، قال : فقال رسول الله ﷺ : « **إني أقول مالي أنازع القرآن** » .

فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه رسول الله ﷺ بالقراءة ، حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ .

وأخرجه من طريق مالك :

أحمد في مسنده (٢/ ٣٠١) .

---

(١) العلل للدارقطني (٩/ ٥٥) .

وأبو داود في سننه (١/ ٥١٦) كتاب الصلاة ، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب (٨٢٦) وقال :روى حديث ابن أكيمة هذا ، معمر ، ويونس ، وأسامة ابن زيد ، عن الزهري على معنى مالك .

والترمذي في جامعه (٢/ ١١٨) كتاب الصلاة ، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام (٣١٢) .

وقال : هذا حديث حسن .

وابن أكيمة اسمه « عمارة » ويقال : « عمرو بن أكيمة » .

وروى بعض أصحاب الزهري هذا الحديث ، وذكروا هذا الحرف « قال : قال الزهري فانتهى الناس عن القراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ » (١) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٣١٩) كتاب افتتاح الصلاة ، باب ترك القراءة خلف الإمام (٩٩١) .

وفي المجتبى (٢/ ١٠٨) .

والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام ص٤٨ ، باب هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب . . ؟ (٩٥) .

وفي ص٨٩ ، باب من نازع الإمام القراءة فيما جهر (٢٦٢) .

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٩٤) .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢١٦) .

---

(١) يريد الترمذي بيان أن هذا الكلام مدرج من قول الزهري ، وقد ذهب الشيخ أحمد شاكر إلى أنه في أصل الحديث ، ورد دعوى الإدراج ، وخطأ البيهقي الذي أورد ما يؤيد الإدراج (انظر تعليقه على المسند ١٢/ ٢٦١ وما بعدها) .
قلت : وما ذهب إليه فيه نظر ، فالصحيح أنه مدرج من كلام الزهري ، وقد نص على ذلك البخاري في جزء القراءة خلف الإمام ص٤٩ ، (٩٦) وفي التاريخ الصغير (١/ ٢٠٦) ، والخطيب في الفصل (١/ ١٨٠) .
والسيوطي في المدرج إلى المدرج ص٢١ ، (٦) ، وهو إدراج لا يعل الحديث لأنه لا يلتبس بالمرفوع منه .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ١٦٢) كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة (١٨٤٦) .

وقال : اسم ابن أكيمة عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمة [١] ، وهما أخوان عمرو بن مسلم ، وعمر بن مسلم ، فأما عمرو بن مسلم فهو تابعي سمع أبا هريرة ، وسمع منه الزهري ، وأما عمر بن مسلم ، فهو من أتباع التابعين ، سمع سعيد بن المسيب ، وروى عنه مالك ، ومحمد بن عمرو ، وهما ثقتان .

والبغوي في شرح السنة (٣/ ٨٣) كتاب الصلاة ، باب القراءة خلف الإمام (٦٠٧) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٥٧) كتاب الصلاة ، باب من قال : يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الإمام .

وفي جزء القراءة خلف الإمام ص ١٣٩ ، باب الخبر الذي ورد فيه الأمر بالإنصات لقراءة الإمام (٣١٧) .

وقال : هذا حديث رواه مالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ويونس بن يزيد الأيلي ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، والنعمان بن راشد [٢] ، ومعمر بن راشد [من روايتي] عبد الرزاق ، ويزيد بن زريع ، عنه ، عن الزهري هكذا .

ورواه الليث بن سعد ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، عن الزهري إلى قوله « **مالي أنازع القرآن** » لم يزيدا عليه .

والخطيب في الفصل (١/ ١٧٨) ، (٢٤) .

---

(١) لم أقف على من جزم بأن ابن أكيمة هو عمرو بن مسلم ، إلا ابن حبان ، إذ الاختلاف في اسمه هل هو عمار أو عمارة ، جد عمرو بن مسلم هذا ، وقد قال المزي في التهذيب (٢٢/ ٢٤١) : والمحفوظ أن الزهري يروي عن جده عمارة صاحب أبي هريرة ، وقد تقدم ما يفيد تضعيف الترمذي لمن سماه عمرو بن أكيمة .

(٢) هذا يدل على أنه اختلف عن النعمان بن راشد ، إذ روى الحديث على الجادة أيضاً، ولم يشر الدراقطني إلى روايته هذه ، وإنما إلى روايته الأخرى التي وافق فيها الأوزاعي ، وسيأتي الكلام عليهما في الدراسة .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أحد عشر راوياً ، رووه من طريق مالك ، بمثل رواية الموطأ بذكر « ابن أكيمة » ، ولم يذكر البخاري كلام الزهري المدرج آخر الحديث .

وقد أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٢٣) من طريق أبي الحسن بن محمد الزعفراني ، عن عبد الوهاب الخفاف ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عباد بن أكيمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بنحوه .

قال أبو الحسن : لا أعلم أحداً سماه في حديث مالك ، ولا في حديث ابن شهاب إلا في هذه الرواية .

ورواه جماعة أصحاب ابن شهاب عنه ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ١٣٥) كتاب الصلاة ، باب القراءة خلف الإمام (٢٧٩٥) عن معمر ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية مالك .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٤) عن عبد الرزاق .

وأخرجها ابن ماجه في سننه (١/ ٢٧٧) كتاب إقامة الصلاة ، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا (٨٤٩) من طريق عبد الأعلى .

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٧/ ٨٦) ترجمة بشر بن حيان .

وفي تلخيص المتشابه (١/ ٢٢٩) من طريق يزيد بين زريع .

كلاهما تابعا عبد الرزاق في روايته عن معمر ، وليس في رواية يزيد ، كلام الزهري المدرج .

وأخرجها من طريق يزيد بن زريع أيضاً ، الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني / ق٢٩ ب)

وقال : قال يزيد بن زريع : قدم علينا أيوب السختياني قبيل الطاعون بالبصرة

فحدثنا هذا الحديث عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ نحوه [1] ، ثم سمعته من معمر .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد مالكاً ومعمراً في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرجها البخاري في جزء القراءة خلف الإمام ص٤٩ باب : هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب خلف الإمام ؟ (٩٦) .

وفي التاريخ الصغير (١/ ٢٠٦) من طريق الليث بن سعد ، قال : حدثني يونس ، عن ابن شهاب به ، بنحو رواية مالك ، وذكر في روايته أن هذه الصلاة كانت صلاة الفجر .

ثم قال البخاري : وقوله « فانتهى الناس » من كلام الزهري ، وقد بينه لي الحسن بن صباح ، قال : حدثنا مبشر ، عن الأوزاعي ، قال الزهري : فاتعظ المسلمون بذلك ، فلم يكونوا يقرؤن فيما جهر .

وقد أورد أبو داود ، والبيهقي رواية يونس ، تعليقاً كما تقدم قريباً ، وأوردها أيضاً ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٢٦) .

(د) وتابع محمد بن الوليد الزبيدي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أوردها البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام ، تعليقاً كما تقدم قريباً .

(هـ) وتابع عبد الملك بن جريج ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الرجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ١٣٥) كتاب الصلاة ، باب القراءة خلف الإمام (٢٧٩٦) عن ابن جريج ، قال : أخبرني الزهري ، فذكره ، بمثل رواية مالك بدون الجزء المدرج .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٥) .

والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام ص١٤٠ ، باب الخبر الذي ورد في الأمر بالإنصات لقراءة الإمام (٣٢٠) عن محمد بن يحيى .

---

(١) هذا يدل على أن أيوب السختياني تابع من روى هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدراقطني إلى روايته .

وكلاهما عن محمد بن بكر البرساني ، عن ابن جريج .

وأوردها ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٢٦) تعليقاً مجزوماً عن ابن جريج .

(و) وتابع عبد الرحمن بن إسحاق ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٤٨٧) ، عن إسماعيل (بن علية) ، أنا عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، به بمثل رواية مالك ، لكن لم يذكر الجزء المدرج آخر الحديث .

وأوردها أبو داود في سننه (١/ ٥١٨) كتاب الصلاة ، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب (٨٢٧) تعليقاً مجزوماً عن عبد الرحمن .

(ز) وتابع الليث بن سعد ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته البخاري ، في جزء القراءة خلف الإمام ص٤٩ ، باب هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب خلف الإمام (٩٨) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان / ١٥٩) كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة (١٨٤٠) .

والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام ص١٤٠ ، باب الخبر الذي ورد في الأمر بالإنصات لقراءة الإمام (٣١٨) (٣١٩) .

والخطيب البغدادي في الفصل (١/ ١٧٩) وفي (١/ ١٨٠) .

أربعتهم من طريق الليث بن سعد ، عن ابن شهاب ، به بنحو رواية مالك ، ولم يذكر الجزء المدرج منه آخر الحديث غير الخطيب في الموضع الأول فقط ، وقال : الصحيح أنه كلام ابن شهاب .

(ح) وتابع سفيان بن عيينة ،من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الحميدي في مسنده (٢/ ٤٢٣) ، (٩٥٣) واللفظ له .

وابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٣٣٠) كتاب الصلوات ، باب من كره القراءة خلف الإمام (٣٧٧٦) .

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤٠) .

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة ، قال : ثنا الزهري ، قال : سمعت ابن أكيمة الليثي يحدث سعيد بن المسيب [١] قال : سمعت أبا هريرة يقول : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح ، فلما قضى النبي (عليه السلام) الصلاةَ قال : « **هل قرأ معي منكم أحد** ؟ فقال رجل : نعم ، أنا ، فقال النبي ﷺ : « **إني أقول مابالي أنازع القرآن** » .

قال سفيان : ثم قال الزهري شيئاً لم أفهمه ، فقال لي معمر : بعد أنه قال : فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر به رسول الله ﷺ [٢] .

قال أبو بكر - الحميدي - : وكان سفيان يقول في هذا الحديث : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة أظنها صلاة الصبح زماناً من دهره ، ثم قال لنا سفيان : نظرت في كتابي ، فإذا فيه عندي : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح .

وأخرجها المزي في تهذيب الكمال (٢١/ ٢٢٩) ترجمة عمارة بن أكيمة الليثي ، من طريق أحمد .

وأخرجها أبو داود [٣] في سننه (١/ ٥١٧) كتاب الصلاة ، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب (٨٢٧) عن مسدد ، وأحمد بن محمد المروزي ، ومحمد ابن أحمد بن أبي خلف ، وعبد الله بن محمد الزهري ، وابن السرح ، خمستهم عن سفيان ، به .

---

(١) في المطبوع من مسند أحمد « يحدث عن سعيد بن المسيب » بزيادة « عن » والأصل حذفها كما في رواية المزي التي رواها من طريق أحمد ، وقد ذكره ابن حجر ابن أكيمة ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، ثم قال : كذا وقع ، وينبغي أن يحرر ، فإن الجماعة رووه عن ابن شهاب أنه سمع ابن أكيمة ، عن أبي هريرة ، فالظاهر أن رواية سفيان كذلك (أطراف المسند ٧/ ٢٧٦) ، (٩٥٢٧) .

(٢) يعني : إن سفيان لم يسمع هذا الكلام المدرج من الزهري مباشرة ، وإنما بواسطة معمر .

(٣) في المطبوع من السنن « سمعت ابن أكيمة يحدث عن سعيد » بزيادة « عن » والأصل حذفها ، كما في تحفة الأشراف (١٠/ ٢٨٧) وكما في الروايات التي دخلت من طريق أبي داود ، وكما في عون المعبود (٣/ ٥٤) وبذل المجهود (٥/ ٦٤) .

لكن جاء في رواية ابن السرح وحده : قال معمر : عن الزهري ، قال أبو هريرة : فانتهى الناس .

ثم أورد أبو داود ما يفيد أنها رواية مرجوحة ، وأن الراجح أنه مدرج من كلام الزهري .

ومن طريق أبي داود ، أخرجها :

الخطيب البغدادي في الفصل (١/ ١٨٢ وما بعدها) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٥٧, ١٥٨) .

وفي جزء القراءة خلف الإمام ، باب الخبر الذي ورد في الإنصات لقراءة الإمام (٣٢١) .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٢٥) .

وأخرجها من طرق أخرى عن سفيان ، غير التي تقدمت .

ابن ماجه في سننه (١/ ٢٧٦) كتاب إقامة الصلاة ، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا (٨٤٨) .

والخطيب في الفصل (١/ ١٨١ وما بعدها) .

وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٢٤) .

(طـ) وذكر الدارقطني أن ابن أبي ذئب ، تابع من تقدم ذكرهم ،في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم ، وقفت على رواة آخرين ، لم يشر الدارقطني إليهم ، وقد تابعوهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، وهم :

(ي) أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

وقد أخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٢٦) من طريق إبراهيم بن أبي العباس ، قال : حدثنا أبو أويس ، عن الزهري ، به ، بمثل رواية مالك .

قال ابن عبد البر :

يقولون : إن سماع أبي أويس ، ومالك بن أنس ، من الزهري كان واحداً ، بعرض واحد ، كذلك قال محمد بن يحيى النيسابوري وغيره .

(ك) (ل) يحيى بن سعيد الأنصاري ، والنعمان بن راشد :

وقد أخرج روايتيهما البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام ص١٣٩ ، تعليقاً كما تقدم .

(م) أسامة بن زيد الليثي :

وقد أخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٥٧) كتاب الصلاة ، باب من قال : يترك المأموم القراءة . . تعليقاً .

(ن) أيوب السختياني :

وقدتقدمت الإشارة إلى روايته قريباً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني - (١/ ١٩٩) ، (٤٦٠) .

والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص١٤٢ ، باب الخبر الذي ورد في الأمر بالإنصات لقراءة الإمام (٣٢٤) .

كلاهما من طريق بشر بن بكر التنيسي .

وقال البزار :

وهذا الحديث رواه ابن عيينة ، ومعمر ، وجماعة من أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة ، وهو الصواب .

وقال بعض أصحاب الزهري : عن الزهري قال : سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب ، وأخطأ في إسناده الأوزاعي ، فقال : عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ورواه ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن الأعرج ، عن ابن بحينة ، عن النبي ﷺ ، فأخطأ في إسناده [1] .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢١٧) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ١٦٢) كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة (١٨٤٧) .

والخطيب في الفصل (١/ ١٨٦) .

ثلاثتهم من طريق جعفر بن محمد الفريابي .

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/ ٣٢٠) .

والخطيب في الفصل (١/ ١٨٧) .

كلاهما من طريق أبي إسحاق الفزاري .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٥٢) ، (٥٨٦١) من طريق مبشر (بن إسماعيل الحلبي) .

وأخرجه البيهقي قي السنن الكبرى (٢/ ١٥٨) كتاب الصلاة ، باب من قال : يترك المأموم القراءة .

وفي جزء القراءة خلف الإمام ص١٤١ ، ١٤٢ ، (٣٢٢) من طريق الوليد بن مزيد .

وقال في الموضع الأخير :

وكذلك رواه كافة أصحاب الأوزاعي ، عن الأوزاعي ، وإنما جاء الوهم للأوزاعي في إسناده، أن الزهري قال : سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب ، فنسي الأوزاعي رحمه الله قول الزهري :

---

(١) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه من أوجه الاختلاف عن الزهري ، وقد ضعفه الفسوي (٢/ ٢١٥) وابن معين (رواية الدوري ٣/ ١٥٤) ، والطبراني (المعجم الأوسط ٢/ ق١٥٦أ) وحملوا العلة على ابن أخي الزهري ، وهو صدوق له أوهام كما مر في ترجمته .

سمعت ابن أكيمة ، وحسب أنه عن سعيد بن المسيب ، لأن الزهري ذكر ابن المسيب في حديث ابن أكيمة .

وأخرجه الخطيب في الفصل (١/ ١٨٥ وما بعدها) من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني ، ويحيى بن عبد الله البابلتي ، وعبد الحميد ابن أبي العشرين ، والمفضل بن يونس (فرقهم) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم تسعة ، رووه عن الأوزاعي ، عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قرأنا مع رسول الله ﷺ في صلاة جهر فيها بالقراءة فقال : هل قرأ أحد آنفاً ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : **إني لأقول مالي أنازع القرآن** » .

وقال الزهري : فاتعظ المسلمون بذلك ، ولم يكونوا يقرؤون القرآن .

غير أن المفضل بن يونس ذكر في روايته : فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه النبي ﷺ ، وأدرجه في الحديث ولم يبين أنه من كلام الزهري .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ١٧٢) فقال :

سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فذكره .

قال أبي : هذا خطأ ، خالف الأوزاعي أصحاب الزهري في هذا الحديث ، وإنما رواه الناس عن الزهري قال : سمعت ابن أبي أكيمة يحدث سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٢٤) تعليقاً ، فقال :

وقد رواه بعض أصحاب الأوزاعي ، عن الأوزاعي ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، جعل في موضع ابن أكيمة « سعيد بن المسيب » ، وذلك وهم وغلط عند أهل العلم بالحديث ، والحديث محفوظ لابن أكيمة .

وإنما دخل الوهم فيه عليه ، لأن ابن شهاب كان يقول في هذا الحديث : سمعت ابن أكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فتوهم أنه

لابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ولا يختلف أهل العلم بالحديث ، أن هذا الحديث : ابن شهاب عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة ، وأن « سعيد ابن المسيب » في إسناد هذا الحديث خطأ لا شك عندهم فيه ، وإنما ذلك عندهم لأنه كان في مجلس سعيد بن المسيب .

فهذا وجه ذكر « سعيد بن المسيب » ، لأنه في الإسناد .

وقد روى الوليد بن مسلم الحديث عن الأوزاعي ، لكن أبهم شيخ الزهري .

وقد أخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣/ ١٦٣) كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة (١٨٤٨) من طريق الوليد ، قال : حدثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عمن سمع أبا هريرة ، بنحوه ، قال ابن حبان معلقاً على هذه الرواية :

هذا خبر مشهور للزهري ، من رواية أصحابه عنه ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة ، ووهم الأوزاعي ، إذ الجواد يعثر ، فقال : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، فعلم الوليد بن مسلم أنه وهم ، فقال : عمن سمع أبا هريرة ولم يذكر سعيداً .

وكلام ابن حبان هذا يدل على أن رواية الوليد بن مسلم لا تعارض رواية باقي أصحاب الأوزاعي ، وأنه ليس وجهاً مستقلاً من أوجه الاختلاف عن الزهري .

وربما لم يذكره الدارقطني لهذا الذي ذكرت .

(ب) وتابع النعمان بن راشد ، الأوزاعي في روايته لهذا الوجه عن الزهري .

وقد ذكر الدارقطني هذه المتابعة ، وصدرها بصيغة التمريض « روي » ولم أقف على من أخرج روايته .

وقد تقدمت الإشارة إلى ما يفيد أن للنعمان رواية أخرى في هذا الحديث ، وسيأتي الكلام على روايتيه في النظر في الاختلاف .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس) .

فقد ذكر البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام ص١٤٣ ، أن الإمام أحمد بن حنبل قال : ورواه عمر بن صهبان ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ .

ولم أقف على رواية أحمد هذه المعلقة في مظنتها من كتبه .

ثم أخرج البيهقي الحديث بإسناده إلى عمر بن صهبان ، وعلق عليه بقوله :

هذا خطأ ، وعمر بن صهبان ضعيف بمرة ، والحديث حديث الجماعة عن الزهري ، عن ابن أكيمة عن أبي هريرة .

وابن أكيمة يقال له عمار ، ويقال له : عمارة وهو مجهول ، لم يرو عنه غير الزهري .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم ، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثلاثة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق (١) .

٢- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة (٢) .

٣- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه (٣) .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .

(٢) انظر ص ١٦٦ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

٤- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [١] .

٥- عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك لأنه من المشهورين بالتدليس [٢] .

وقد صرح بالسماع في روايته هذه ، كما تقدم في التخريج .

٦- عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٣] .

٧- الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مرتبة مالك ومعمر وابن عيينة [٤] .

٨- سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحابه [٥] .

٩- محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته [٦] .

١٠- أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٧] . وقد توبع على روايته هذه كما ترى .

---

(١) انظر ص ١٥٦ .
(٢) انظر ص ٢٤٤ .
(٣) انظر ص ٢٢٠ .
(٤) انظر ص ٦١٤ .
(٥) انظر ص ١٦٨ .
(٦) انظر ص ٢٨٥ .
(٧) انظر ص ٢٣٧ .

١١- يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [١] .

١٢- النعمان بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٢] .

وقد اختلف عليه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ولم أقف على أي من روايتيه ، حتى أتمكن من النظر في إسنادهما ، وعلى أية حال ، فالظاهر أن روايته لهذا الوجه هي الراجحة ، وذلك لأمرين :

١- أنها وافقت رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري .

٢- أن الدارقطني صدر روايته الثانية بصيغة التمريض ، مما يفيد إعلالها ، والله أعلم .

١٣- أسامة بن زيد الليثي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا حـــدث من كتابه ، ضعيف إذا حدث من حفظه [٣] . ويظهر أن روايته هذه من كتابه ، حيث وافقت رواية الثقات من أصحاب الزهري .

١٤- أيوب السختياني :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة متفق على توثيقه ، وقد وصف بأعلى درجات التوثيق [٤] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ،

---

(١) انظر ص ٣٣٨ .

(٢) انظر ص ٣٤١ .

(٣) انظر ص ٢٨١ .

(٤) انظر ص ٣٦٥ .

ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، مما يجعله أرجح الأوجه المختلف فيها عن الزهري ، وقد تقدم ترجيح غير واحد من الأئمة له .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

١- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدم غيره من الثقات عليه [١] .

غير أن روايته هذه شاذة ، حيث خالف فيها الأكثرين من أصحاب الزهري ممن تقدم ذكرهم ، وفيهم من هو أوثق منه وأثبت كمالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهما .

ولهذا أعلها غير واحد من العلماء ، كما تقدم ، ونسب الوهم فيها للأوزاعي فالحمل فيها عليه ، إذ إن تسعة من أصحابه ، رووها عنه هكذا ، ومعظمهم من الثقات كبشر بن بكر [٢] ، وعبد القدوس الخولاني [٣] ، والفريابي [٤] ، وأبي إسحاق الفزاري [٥] إضافة إلى الوليد بن مزيد الذي عد من أثبت أصحاب الأوزاعي [٦] .

فهؤلاء كلهم رووها عن الأوزاعي هكذا ، ورحم الله ابن حبان الذي وصف الأوزاعي في روايته هذه بالجواد الذي قد يعثر .

ثم إنه تقدم أن منشأ الوهم في هذه الرواية ليس من سوء الحفظ ، ولكنه من اللَّبس الذي حصل من كون سعيد بن المسيب كان حاضراً مجلس سماع الزهري

---

(١) انظر ص ١٥٤ .
(٢) انظر ص ٣٧٠ .
(٣) انظر ص ٣٧٠ .
(٤) انظر ص ٨٧٧ .
(٥) انظر ص ٨٧٥ .
(٦) انظر ص ٧٦٣ .

من ابن أكيمة ، وأن ابن أكيمة كان يحدث سعيداً هذا الحديث ، فسمعه كذلك الزهري ، فظن الأوزاعي أن الزهري ، إنما سمعه من سعيد ، وهو مشهور جداً بالرواية عنه ، فوقع في الوهم .

وهو كما ترى أمر لا ينقص من جلالة الأوزاعي وقدره في العلم ، فالخطأ والنسيان دائماً ما يعرضان للإنسان .

٢- النعمان بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة له على الأرجح ، ومتابعة الأوزاعي لا تفيد في تقويتها ، لكونها شاذة كما تقدم .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس) .

فلم أجد من رواه عنه غير عمر بن صهبان ، واسم أبيه محمد ، الأسلمي :

قال فيه ابن معين : لا يسوي فلساً [١] ، وقال في موضع آخر : ليس بثقة [٢] .

وقال البخاري [٣] ، والنسائي [٤] : متروك الحديث .

وزاد أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث [٥] .

وضعفه أبو زرعة [٦] وابن حجر [٧] .

وقال ابن المديني : كان ضعيفاً ، لا يكتب حديثه ، وليس بشيء [٨] .

---

(١) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٤٣٠) .

(٢) سؤالات ابن الجنيد ص٤١٨ .

(٣) الضعفاء الصغير ص١٦٢ .

(٤) الضعفاء والمتروكين ص١٩٠ .

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ١١٦) .

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١١٦) .

(٧) تقريب التهذيب ص٤١٤ ، (٤٩٢٣) .

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة ص١٤٢ .

وقال الفسوي : منكر الحديث ضعيف [1] .

وقال ابن عدي : عامة أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه ، والغلبة على حديثه المناكير [2] .

وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ، التي إذا سمعها من الحديث صناعته ، لم يشك أنها معمولة [3] .

وأما أحمد بن صالح فقال : ما علمت [فيه] إلا خيراً ، ثقة ، ما رأيت أحداً يتكلم فيه [4] .

فخلاصة حاله أنه : متروك الحديث .

وأما ما قاله أحمد بن صالح ، فإن النفس لا تطمئن إلى أنه يقصد به هذا الراوي ، إذ من غير المعقول أنه لم يقف على كلام الأئمة ممن سبقوه فيه ، ولعله أراد شخصاً آخر فالتبس على من سمعه أو نقل عنه . والله أعلم .

وبناءًا على ما تقدم ، يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

الخلاصة

يتضح جلياً مما تقدم ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن ابن أكيمة ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه ، وقد رجحه غير واحد من العلماء كما تقدم ، ووافقهم الدارقطني كما يفهم من إعلاله الوجهين الآخرين .

وأما الوجه الثاني : الذي رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة فمرجوح ، وذلك لأن الراويين له عن الزهري ، أحدهما ثقة ، وقد وهم في روايته هذه ، والآخر ضعيف ، وروايته هذه غير محفوظة له كما تقدم بيانه تفصيلاً .

وكذلك الوجه الثالث : الذي رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٨) .

(٢) الكامل (٥/ ١٦٧٤) .

(٣) المجروحين (٢/ ٨١) .

(٤) عن تاريخ الثقات لابن شاهين ص٢٠١.

ابن عباس ، فحكمه حكم سابقه في عدم الرجحان ، وذلك لضعف الراوي له عن الزهري ، ولم أجد من تابعه عليه .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح ، في إسناده ابن أكيمة الليثي ، وقد اختلف في اسمه ، وفي حاله :

أما الاختلاف في اسمه ، فقد تقدم في التخريج بعض ذلك ، وأن منهم من يسميه عُمارة ، ومنهم من يسميه عَمّار ، فالأكثرون على تسميته بهذين الاسمين ، ومن ذهب إلى القول الأول : البخاري (١) ، والخطيب (٢) ، والترمذي كما تقدم ، والمزي في التهذيب (٣) ، وكذلك من حذا حذوه ، وممن ذهب إلى القول الثاني : البيهقي كما تقدم ، والذهلي (٤) .

ويظهر أنه الراجح في اسمه أنه « عُمَارة » وعلى أية حال فهو اختلاف غير مؤثر ، وذلك لأن المقصود هو ذلك الراوي الذي جاء في الروايات مكنًّى غير مسمًّى ، والذي تفرد الزهري بالرواية عنه (٥) ، فاحتمال اللَّبس فيه غير وارد ، وأما الاختلاف في حاله :

فقد حكم عليه الحميدي (٦) ، وابن خزيمة (٧) ، بالجهالة ، وتابعهما البيهقي في ذلك كما تقدم ، وأما يحيى بن سعيد (٨) ، وابن حجر (٩) فوثقاه .

وقال أبو حاتم : هو صحيح الحديث ، حديثه مقبول (١٠) .

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٤٩٨) .

(٢) الفصل (١/ ١٨٥) .

(٣) تهذيب الكمال (٢١/ ٢٢٨) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المنفردات والوحدان لمسلم ص١٢٣ ، والبيهقي كما تقدم في التخريج ، وانظر تهذيب الكمال (٢١/ ٢٢٨) .

(٦) (٧) عن القراءة خلف الإمام للبيهقي ص١٤٣ .

(٨) عن تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦٠) .

(٩) تقريب التهذيب ص٤٠٨ ، (٤٨٣٧) .

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٢) .

وقال أبو يعقوب بن شيبة : من مشاهير التابعين بالمدينة [1] .

وقال ابن معين : كفاك قول الزهري : سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب [2] .

ووثقه ابن عبد البر أيضاً ، وأطال في إثبات ذلك فقال :

الدليل على جلالته أنه كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب ، وسعيد يُصغي إلى حديثه عن أبي هريرة ، وسعيد أجل أصحاب أبي هريرة ، وذلك موجود في حديثه هذا من رواية ابن عيينة وغيره ، وإلى حديثه ذهب سعيد بن المسيب ، في القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه ، وبه قال ابن شهاب ، وذلك كله دليل واضح على جلالته عندهم وثقته [3] .

والذي يظهر أنه لا تعارض بين ما ذهب إليه الفريقان ، فمن حكم عليه بالجهالة ، اعتمد على أنه لم يرو عنه غير واحد ، ومن وثقه اعتمد جلالة وإمامة من روى عنه وهو الزهري .

لكن القول بثقته هو الأولى ، خاصة وأن الأكثرين على ذلك .

وإذا تبين ذلك ، أمكن القول بأن إسناد الحديث الذي معنا من وجهه الراجح : صحيح خاصة من رواية مالك وابن عيينة .

* * *

---

(١) التحفة للسخاوي (٣/ ٢٨١) وقد جاء في التهذيب (٧/ ٣٦٠) : يعقوب بن سفيان ، وهو خطأ .

(٢) عن التهذيب (٧/ ٣٦٠) .

(٣) التمهيد (١١/ ٢٢) .

الحديث (١٤٤)

وسئل - الدارقطني - عن حديث أبي سلمة ، عن عائشة ، « **كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصلاة ، ثم يقبلني ولا يتوضأ** » .

وروي [١] : كان يقبل وهو صائم .

فقال : يرويه الزهري ، ويحيى بن أبي كثير ، وأبو بكر بن المنكدر ، وأبو إسحاق .

وأما الزهري ، فاختلف عنه في لفظه وفي إسناده :

فرواه منصور بن زاذان ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة : كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصلاة ، ثم يقبلني ، ولا يتوضأ .

تفرد به سعيد بن بشير ، عن منصور بن زاذان ، عن الزهري .

وخالفه [٢] عقيل بن خالد ، وابن أبي ذئب [٣] . ويزيد بن عياض ، ومعمر ابن راشد : فرووه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة « **أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم** » ولم يذكر الوضوء .

واختلف عن معمر :

فرواه إسماعيل ، ابن بنت السدي [٤] ، عن عيسى بن يونس عن

---

(١) هذا هو المتن المحفوظ في رواية الزهري كما سيأتي ، ويظهر أن الدارقطني تجوز في التعبير عنه بصيغة التمريض .

(٢) يعني : منصور بن زاذان .

(٣) يعني : على إحدي الروايتين عن عقيل ، وابن أبي ذئب كما سيأتي في التخريج .

(٤) اختلف فيه ، فمنهم من قال إنه نسيب السدي و ليس ابن ابنته ، ويظهر أن الدارقطني ارتضى كونه ابن ابنته (انظر التهذيب ١/ ٢٩٢) .

معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة عن عروة ، عن عائشة « **أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم ثم يصلي ولا يتوضأ** » .

ووهم [1] في إسناده ومتنه :

فأما وهمه في إسناده : فقوله « عن أبي سلمة ، عن عروة » ، وإنما رواه عبد الرزاق عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

وأما قوله في متنه : « ولا يتوضأ » فهو وهم أيضاً ، والمحفوظ : أنه كان يقبل وهو صائم .

ورواه إسماعيل بن مسلم المكي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة ، **أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم** .

ووهم في قوله « عن أم سلمة » .

وروي هذا الحديث عن أسامة بن زيد [2] والأوزاعي ، وابن عيينة ، ومعمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم [3] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري وعلى غيره ، وقد اختلف عن الزهري، في إسناده من خمسة أوجه ، كما اختلف عنه في متنه أيضاً :

١- فمرة يروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن عائشة بلفظ : **كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصلاة ، ثم يقبلني ولا يتوضأ** .

٢- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن عائشة بلفظ : **أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم** .

---

(١) يعني : إسماعيل بن موسى الفزاري ، ابن بنت السدي .

(٢) يعني : على إحدى الروايتين عنه ، إذ سيأتي أنه روى الوجه الثاني أيضاً .

(٣) العلل للدارقطني (٥/ ق ١٤٧ ب وما بعدها) .

٣- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن عروة ، عن عائشة بلفظ : **أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم ، ثم يصلي ولا يتوضأ** .

٤- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة عن أم سلمة بلفظ : **أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم** .

٥- ومرة يروى عنه عن عروة ، عن عائشة ، بمثل متن الوجه السابق .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة بلفظ : كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصلاة ، ثم يقبلني ولا يتوضأ) .

فرواه ابن عدي في الكامل (٣/ ١٢١٢) ترجمة سعيد بن بشير ، عن أحمد بن هارون بن روح البرديجي ، قال : حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد ، ثنا محمد ابن شعيب ، عن سعيد بن بشير ، عن منصور بن زاذان ، عن الزهري، عن أبي سلمة ، عن عائشة قالت : **كان رسول الله ﷺ يقبلني ثم يخرج إلى الصلاة ولا يحدث وظوءاً** .

قال ابن عدي : وهذا أيضاً لا أعلم رواه عن منصور ، غير سعيد بن بشير .

كما أخرجه من طريق سعيد بن بشير :

الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الأول / ق٢٦٥ ب) و(ق٢٨٨ب) وقال : لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا سعيد بن بشير ، ولم يروه عن الزهري ، إلا منصور .

والدارقطني في السنن (١/ ١٣٥) باب صفة ما ينقض الوضوء (٦) (٧) . ، ثم قال :

تفرد به سعيد بن بشير ، عن منصور ، عن الزهري ، ولم يتابع عليه ، وليس بقوي في الحديث .

والمحفوظ : عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، **أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم** .

وكذلك رواه الحفاظ الثقات عن الزهري ، منهم ، معمر ، وعقيل ، وابن أبي ذئب .

وقال مالك : عن الزهري : في القبلة الوضوء .

ولو كان ما رواه سعيد بن بشير ، عن منصور ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة صحيحاً لما كان الزهري يفتي بخلافه .

وانظر تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني للغساني ص٤١ ، (٩٦) و (٩٧) .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٧) فقال :

سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن بشير ، عن منصور بن زاذان ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة : **كان النبي ﷺ يقبل إذا خرج إلى الصلاة ولا يتوضأ ؟**

فقال أبي : هذا حديث منكر ، لا أصل له من حديث الزهري ، ولا أعلم منصور بن زاذان سمع من الزهري ولا روى عنه .

وحفظي عن أبي رحمه الله أنه قال : إنما أراد : الزهري عن أبي سلمة ، عن عائشة ، **أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم** ، قلت لأبي : ممن الوهم ؟

قال : من سعيد بن بشير .

وقد أورد ابن عبد الهادي في شرح العلل (ق٩٤ أ،ب) كلام ابن عدي ، وابن أبي حاتم ، ثم قال : وهذا الذي قاله أبو حاتم من أن الحديث وهم : وأنه إنما أراد حديث التقبيل وهو صائم ، قول صحيح ، وقد روى النسائي حديث الزهري عن أبي سلمة ، عن عائشة في التقبيل وهو صائم . . . فذكر روايتي عقيل ومعمر ، ثم قال : وقد روى هذا الحديث عن عائشة : عروة ، والقاسم ، وغير واحد .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، بلفظ : **أن رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم**) .

(أ) فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٢٣) عن حجاج ، ثنا ليث ، قال : حدثنا عقيل ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، بالمتن المذكور .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٠٠) كتاب الصيام ، باب الاختلاف على عقيل بن خالد في حديث الزهري (٢/ ٣٠٥٧) من طريق حجاج المذكور.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٩١) من طريق عبد الله بن صالح ، عن الليث .

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٥١) فقال :

سألت أبي عن حديث رواه عقيل ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أن عائشة أخبرته **أن رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم ؟**

قال أبي : روى يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة **أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم** (١) .

وروى معاوية بن سلام ، وشيبان ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عمر بن عبد العزيز عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ (٢) .

قال أبي : حديث يحيى بن أبي كثير أشبه من حديث عقيل .

قال أبي : كان الزهري أضبط من أن يخفى عليه مثل هذا ، ولكن أخاف أن يكون لم يضبط عقيل عنه (٣) .

(ب) وتابع محمد بن أبي ذئب عقيلاً ، في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرجها الطيالسي في مسنده ص٢٠٧ ، (١٤٧٦) عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به بنحوه .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٢٣) عن حسين (هو ابن المروزي) .

وفى (٢/ ٢٥٦) عن حماد بن خالد .

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٣٤٦) ، (٨٠٧) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٧٧٨) ، (٦٩-١١٠٦) .

(٣) ما ذهب إليه أبو حاتم من توهين رواية عقيل عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، فيه نظر ، لأن عقيلاً من أثبت أصحاب الزهري ، وقد تابعه عليه غير واحد كمعمر وابن أبي ذئب ، وهما من ثقات أصحابه أيضاً .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٤٨٢) ، (٥١٨-١٠٦١) عن عثمان بن عمر .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٠٠) كتاب الصيام ، باب الاختلاف عن ابن أبي ذئب (١/ ٣٠٥٩) من طريق ابن وهب .

ثلاثتهم عن محمد بن أبي ذئب .

وقد علق مسلم هذه الرواية في صحيحه في المقدمة (١/ ٣٢) باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن .

(جـ) وتابع معمر بن راشد ، عقيلاً ، وابن أبي ذئب ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ١٨٣) كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم (٨٤٠٨) عن معمر ، [عن الزهري] (١) ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٢) .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٤٨٣) ، (٥١٩-١٠٦٢) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

كما أخرجها من طريق عبد الرزاق ، ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٥/ ٢٢٣) كتاب الصوم ، باب قبلة الصائم (٣٥٣٧) .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٠٠) كتاب الصيام ، باب الاختلاف على عقيل بن خالد في حديث الزهري ، (٣/ ٣٠٥٨) من طريق يزيد (هو ابن زريع) عن معمر ، به بنحوه .

(د) وذكر الدارقطني ، أن يزيد بن عياض ، تابع من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

---

(١) يظهر أنه سقط من المطبوع ذكر « الزهري » والصحيح إثباته بدليل الروايات التي دخلت من طريق عبد الرزاق نفسه ، كما عند أحمد وإسحاق .

ثم إني وقفت على راويين آخرين تابعا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ولم يشر الدارقطني إلى روايتيهما ، وهما :

(هـ) عبد الملك بن جريج :

وأخرج روايته عبد الرزاق في الموضع السابق ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، به بنحوه .

(و) أسامة بن زيد الليثي :

وأخرج روايته أبو موسى المديني في اللطائف (ق٦٥ب) من طريق الوليد بن صالح ، عن الليث ابن سعد [1] ، عن عقيل ، عن [أسامة بن زيد - هو الليثي] عن الزهري ، به بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحو متن الوجه السابق) .

فأخرجه الدارقطني في سننه (١/ ١٤٢) باب ما ينقض الوضوء (٣٠) من طريق إسماعيل بن موسى ، نا عيسى بن يونس ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحوه .

وقال الدارقطني : هذا خطأ من وجوه :

وهذه الوجوه التي أشار إليها قد فصلها في كلامه عن الاختلاف كما تقدم .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة مرفوعاً ، بنحو متن الوجه السابق).

فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٢٦٢) ، (٥٥١) .

---

(١) يظهر أن الليث بن سعد روايتين في هذا الحديث ، فمرة عن عقيل عن الزهري مباشرة ، ومرة بواسطة أسامة بن زيد بن عقيل وبين الزهري .
ولذلك أورد أبو موسى المديني هذا الحديث مثالاً على أن الليث أحياناً ينزل في رواية الحديث ، مع أنه عنده بسند عال (انظر اللطائف ق٦٥أ وما بعدها) وسيأتي مزيد كلام على روايتي الليث في الدراسة .

وفي المعجم الأوسط (المجلد الأول /ق٢٩٠ب) من طريق عبد الرحيم بن سليمان [١] عن إسماعيل بن مسلم ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة ، بنحوه .

وقال في الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا إسماعيل بن مسلم ، تفرد به عبد الرحيم بن سليمان .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عروة عن عائشة ، بنحو متن الوجه السابق) .

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٠٠) كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث (١/٣٠٥٥) عن الربيع بن سليمان قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني أسامة بن زيد ، أن ابن شهاب ، حدثه عن عروة ، أن عائشة أخبرته . . فذكره بنحوه ، وزاد : قالت : عائشة : وأيكم كان أملك لإربه من رسول الله ﷺ .

ومن طريق النسائي ، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٦٤, ٢٦٥) .

(ب) (جـ) (د) وذكر الدارقطني أن الأوزاعي ، وابن عيينة ، ومعمر ، تابعوا أسامة بن زيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري [٢] .

ولم أقف على من أخرج رواياتهم .

وقد وقفت على رواة آخرين تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى رواياتهم ، وهم :

(هـ) عقيل بن خالد :

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٠٠) كتاب الصيام ، باب الاختلاف على عقيل بن خالد في حديث الزهري (١/٣٠٥٦) ، عن أحمد بن عمرو بن السرح [٣] ، قال : في كتاب خالي (هوعبد الرحمن بن عبد الحميد

---

(١) سقطت في المطبوع من المعجم الكبير جملة « سليمان ، عن » وما أثبته من الأوسط .

(٢) أشار الدارقطني إلى رواياتهم ، وإلى رواية ابن أبي ذئب الآتية لهذا الوجه في موضع آخر من العلل (٥/ق ١٢٦ب)

(٣) ثقة : انظر التقريب ص٨٣ ، (٨٥) ، والتهذيب (١/ ٥٥) .

المهري) [1] عن عقيل ، أن الزهري أخبره ، عن عروة ، عن عائشة . . فذكره بنحوه .

(و) محمد بن أبي ذئب :

وأخرج روايته ابن الأعرابي في معجمه (٢/ ٢٤١) ، (٩٩٠) .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ١٦١) .

كلاهما من طريق سلمة بن شبيب ، نا أبو داود [2] (هو الطيالسي) ، ثنا شعبة ، عن ابن أبي ذئب عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحوه .

وقال أبو نعيم :

غريب من حديث شعبة ، عن ابن أبي ذئب ، تفرد به أبو داود ، ولم نكتبه إلا من حديث سلمة .

(ز) صالح بن أبي الأخضر :

وأخرج روايته إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ١٦٤) ، (١١٩-٦٦٢) عن النضر (بن شميل) نا صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحوه .

وزاد : فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال : لا يقبلن أحدكم وهو صائم ، فإنه ليس لأحد منكم من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ .

(ح) حميد بن قيس الأعرج :

وأخرج روايته الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف ق٣٤٥ب) وقال : غريب من حديث حميد بن قيس الأعرج ، عن الزهري (يعني عن عروة عن عائشة) ، تفرد به يزيد بن عطاء عنه [3] .

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١/ ٤١٥) .

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده .

(٣) أخرج الدارقطني في سننه (١/ ١٣٥) رواية لابن أخي الزهري ، تابع في إسنادها رواة هذا الوجه عن الزهري لكن خالفهم في متنها .

وقد أعلها البيهقي في الخلافيات (كما في نصب الراية ١/ ٧٤) بأن أكثر رواتها إلى ابن أخي الزهري مجهولون ، ولذلك أعرضت عنها .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري ، في إسناد هذا الحديث من عدة أوجه ، كما اختلف عنه في متنه أيضاً ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، بلفظ كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصلاة ثم يقبلني ولا يتوضأ) .

فلم أجد من رواه عنه غير منصور بن زاذان :

قال ابن سعد : كان ثقة ، ثبتاً (١) .

وقال الفسوي : ثقة (٢) .

ووثقه أبو حاتم ، وابن معين (٣) ، وأحمد (٤) ، والنسائي (٥) .

ووصفه الدارقطني بأنه من الثقات الحفاظ (٦) وقال العجلي : رجل صالح متعبد (٧) .

وقال ابن حبان : كان من المتقشفين المتجردين للدين (٨) ، وقال الذهبي : ثقة كبير الشأن (٩) .

وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، عابد (١٠) . فخلاصة حاله أنه ثقة ، ثبت :

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٦٠)

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٧٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٢) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٨٦) .

(٥) عن تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٢٥)

(٦) العلل (٢/ ٢٣٧) .

(٧) ترتيب الثقات ص٤٤٠ .

(٨) الثقات (٧/ ٤٧٤) .

(٩) الكاشف (٣/ ١٧٥) .

(١٠) تقريب التهذيب ص٥٤٦ ،(٦٨٩٨) .

لكن روايته هذه معلولة من جوانب هي :

١- أنها مرسلة ، لأن منصور بن زاذان ، لم يسمع من الزهري ، ولم يرو عنه كما نص على ذلك أبو حاتم ، وقد تقدم كلامه في التخريج .

٢- أنها منكرة ، لأن الراوي لها عن منصور ، وهو سعيد بن بشير الأزدي ، ضعيف الحديث [١] ، وقد عد هذا الحديث من مناكيره ، وحمله غير واحد من العلماء الوهم في متنه .

٣- أنه تقدم في التخريج تضعيف الدارقطني لهذه الرواية ، من جهة أنها تخالف فتوى الزهري في الوضوء من القبلة ، ولو صحت عنه ، لما أفتى بخلافها .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، بلفظ : أن رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم) :

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٢] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن أسامة بن زيد ، عن الزهري ، بهذا الوجه الذي معنا .

(جـ) ومرة يروى عنه عن الزهري ، عن عروة عن عائشة ، بهذا المتن .

فأما روايته الأولى :

فرواها حجاج بن محمد المصيصي ، وهو ثقة ثبت ، لكنه اختلط آخر

---

(١) تقريب التهذيب ص٢٣٤ ، (٢٢٧٦) ، وانظر التهذيب (٨/٤) .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

عمره [1] . . . وعبد الله بن صالح ، وهو صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه [2] . كلاهما عن الليث بن سعد ، عن عقيل به .

وأما روايته الثانية :

فرواها الوليد بن صالح النحاس ، وهو ثقة [3] ، عن الليث بن سعد ، عن عقيل به .

وأما روايته الثالثة :

فرواها عن عقيل : عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري ، وهو ثقة ، غير أنه عمى آخر حياته ، فكان يحدث حفظاً ، فاختلط [4] . والذي يظهر أن جميع الروايات الثلاث محفوظة عن عقيل .

أما الأولى والثانية ، فيظهر أنهما روايتان محفوظتان عن الليث بن سعد ، فروايتا حجاج وأبي صالح تعضدان بعضهما ، وراوي الرواية الثانية ، الوليد بن صالح تقدم أنه ثقة .

وأما الرواية الثالثة عن عقيل ، فمع أن راويها عنه ، اختلط آخر عمره لأنه عمي، فكان يحدث من حفظه ، إلا أن روايته هذه سليمة من العلة لأنها من كتابه كما تقدم في التخريج .

ولا يعكر على ما ذكرت توهين أبي حاتم رواية عقيل لهذا الوجه الذي معنا ، إذ تقدم أن غير واحد من ثقات أصحاب الزهري تابعه على هذه الرواية .

٢- محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواية من صرح بالسماع على روايته [5] ، وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

---

(١) انظر ص ٢٤٨ .

(٢) انظر ص ٤٧٢ .

(٣) انظر ص ٤٧١ .

(٤) انظر تقريب التهذيب ص٣٤٥ ، (٣٩٣١) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٩٨) .

(٥) انظر ص ٢٨٥ .

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

أما روايته الأولى فرواها عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

- **أبو داود الطيالسي** : وهو ثقة حافظ ، غلط في أحاديث [١] .
- **حسين بن محمد المروزي** : وهو ثقة [٢] .
- **حماد بن خالد الخياط** : وهو ثقة [٣] .
- **عثمان بن عمر بن فارس** : وهو ثقة [٤] .
- **عبد الله بن وهب** : وهو ثقة ، حافظ [٥] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير شعبة بن الحجاج ، وهو ثقة حافظ متقن ، أمير المؤمنين في الحديث [٦] .

ويظهر مما تقدم أن قواعد الترجيح تقتضي رجحان رواية ابن أبي ذئب الأولى لكثرة الرواة لها من الثقات .

إلا أن الرواية الثانية لا يمكن إغفالها ، فراويها كما تقدم موصوف بأعلى درجات التوثيق ، والإسناد دونه سليم من العلة ، وشعبة ، وإن كان قد تفرد بها ، إلا أن التفرد من مثله مقبول .

وبناءً عليه ، يمكن القول بأن كلا الوجهين عن ابن أبي ذئب محفوظان ، والله أعلم .

٣- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [٧] .

---

(١) انظر ص ٢٢٤ .
(٢) انظر تقريب التهذيب ص١٦٨ ، (١٣٤٥) ، وانظر التهذيب (٢/ ٣١٦) .
(٣) انظر ٢٩٠ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ١٦٦ .
(٦) انظر ص ٢٢٤ .
(٧) انظر ص ١٦٦ .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عروة ، عن عائشة بزيادة في لفظه .

(جـ) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة بمثل المتن الذي معنا .

أما روايته الأولى فرواها عنه :

- **عبد الرزاق بن همام** :

وهو ثقة حافظ وعد من أثبت أصحابه ، قد تكلم عليه من جانبين ، وهما غير منطبقين هنا [1] .

- **يزيد بن زريع** :

وهو ثقة ثبت [2] .

وأما روايته الثانية : فرواها عنه :

- **عيسى بن يونس** :

وهو ثقة مأمون [3] .

وأما روايته الثالثة ، فلم أتمكن من معرفة من رواها عنه ، لعدم وقوفي على من أخرجها .

والذي يظهر أن رواية معمر الأولى راجحة ، وذلك لثقة راوييها عنه ، وأحدهما عد من أثبت أصحابه

أما روايته الثانية ، فيظهر أنها مرجوحة ، والعلة فيها من إسماعيل بن موسى ، ابن بنت السدي فهو : صدوق يخطىء ، رمي بالرفض [4] .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ٤٨٩ .

(٣) انظر ص ١٣٦٣ .

(٤) تقريب التهذيب ص١١٠ ، (٤٩٢) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٩٢) .

وقد نسب الدارقطني إليه الوهم في إسناده ، حيث جمع بين أبي سلمة ، وعروة في إسناد واحد ، وكل واحد منهما إنما روى الحديث ، وحده .

كما وهم في متنه ، حيث زاد قوله « ولا يتوضأ » ، وهي زيادة لا تصح في رواية الحديث من طريق الزهري .

وأما رواية معمر الثالثة ، فمع أني لم أقف على من رواها عنه ، إلا أن متابعة غير واحد من ثقات أصحاب الزهري - كما سيأتي - يجعل رجحانها أمراً ممكناً والله أعلم .

٤- يزيد بن عياض :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث [١] .

وعليه فلا يعتد بروايته هذه .

٥- عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [٢] .

٦- أسامة بن زيد الليثي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا حدث من كتابه ، ضعيف إذا حدث من حفظه [٣] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث ، وسيأتي الكلام عن هذا الاختلاف في دراسة الوجه الخامس .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم عقيل بن خالد الذي عد من أوثق أصحاب الزهري ، مما يجعله وجهاً راجحاً .

---

(١) انظر ص ٢٨٤ .

(٢) انظر ص ٢٤٤ .

(٣) انظر ص ٢٨١ .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحو متن الوجه السابق) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير معمر بن راشد من رواية إسماعيل بن موسى ، عن عيسى بن يونس عنه

وقد تقدم الكلام على روايته ، وأنها غير محفوظة عن معمر ، وبالتالي فهذا الوجه مرجوح ، ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير إسماعيل بن مسلم المكي :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف الحديث [1] ، وقد تفرد به كما قال الطبراني ، كما أن الدارقطني نسب إليه الوهم في ذكر « أم سلمة » والمحفوظ أنه من حديث عائشة كما هو واضح من التخريج .

وبناءً عليه ، فهذا الوجه مرجوح أيضاً .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بنحو متن الوجه السابق) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١ - أسامة بن زيد الليثي :

وقد تقدم أنه ثقة إذا حدث من كتابه ، ضعيف إذا حدث من حفظه .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

(ب) ومرة يروى عنه هكذا ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

أما روايته الأولى :

---

(١) انظر ص ٣٧٨ .

فرواها عنه عقيل بن خالد ، وتقدم أنه ثقة ثبت .

وأما روايته الثانية :

فرواها عنه عبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ [١] .

والذي يظهر أن كلا الروايتين محفوظتان عن أسامة ، لتعادل الرواة لهما عنه في العدد والتوثيق .

كما يظهر أنه ، حدث بكلا الروايتين من كتابه حيث وافق فيهما الثقات من أصحاب الزهري كما تقدم .

٢- عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدم غيره من الثقات عليه [٢] .

٣- سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحاب الزهري [٣] .

٤- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، والكلام على روايته هذه ، وأن كونها محفوظة عنه ممكن جداً .

٥- عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٦- محمد بن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٧- صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٤] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٥٤ .

(٣) انظر ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ١٩٠ .

٨- حميد بن قيس الأعرج :

شيخ مالك ، وقد نقل الخليلي عن ابن المديني ، أن مالكاً وثقه [١] .

وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث [٢] .

ووثقه البخاري [٣] ، وابن معين [٤] ، وأبو زرعة الرازي [٥] ، وأبو داود [٦] . وأبو زرعة الدمشقي [٧] ، والفسوي [٨] ، والعجلي [٩] ، والذهبي [١٠] ، وابن خراش ، وزاد : صدوق [١١] ، كما وثقه ابن عبد البر [١٢] ، وذكره ابن حبان في الثقات [١٣] ، وقال في المشاهير : كان متيقظاً [١٤] .

ووثقه أحمد [١٥] . وقال في موضع آخر : ليس بقوي في الحديث [١٦] ، وقال أبو حاتم : ليس به بأس [١٧] وقال في موضع آخر: ليس بالحافظ [١٨] .

---

(١) الإرشاد (١/ ٣٣٢) .

(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٥٧) .

(٣) عن جامع الترمذي (٤/ ٢٢٥) ، (١٧٣٤) .

(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ١٣٠٨) . وانظر سؤالات ابن الجنيد ص٤٨١ .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٢٢٨) .

(٦) عن تهذيب الكمال (٧/ ٣٨٧) .

(٧) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٥١٣) .

(٨) المعرفة والتاريخ (٣/ ٤١) .

(٩) عن تهذيب التهذيب (٣/ ٤٢) .

(١٠) الكاشف (١/ ٢٥٧) .

(١١) عن تهذيب الكمال (٧/ ٣٨٨) .

(١٢) التمهيد (٢/ ٢٣٢) .

(١٣) الثقات (٦/ ١٨٩) .

(١٤) مشاهير علماء الأمصار ص١٤٤ .

(١٥) عن الجرح والتعديل (٣/ ٢٢٦) .

(١٦) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٩٨) .

(١٧) الجرح والتعديل (٣/ ٢٢٨) .

(١٨) العلل (١/ ٤٧٣) .

وقال ابن عدي بعد أن أورد له ثلاثة أحاديث : لا بأس بحديثه ، وإنما يؤتى ما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه ، وقد روى عنه مالك ، وناهيك به صدوقاً إذا روى عنه مثل مالك ، فإن أحمد ويحيى قالا : لا نبالي أن لا نسأل عن من روى عنه مالك [1] .

وقال النسائي في التمييز : ليس به بأس [2] .

وكذلك قال ابن حجر [3] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، ويحمل قول من نزل به عن هذه المرتبة ، على الأحاديث التي رواها جمعاً بين الأقوال .

لكن تقدم دفاع ابن عدي عنه ، وأن الحمل في هذه الأحاديث ليس عليه وإنما على الرواة عنه .

وبعد :

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من عد من أثبت أصحاب الزهري ، مما يجعله وجهاً راجحاً أيضاً .

ثم إنه قد تقدم في دراسة الوجه الثاني ، أنه راجح أيضاً ، مع كون رواته أقل ممن روى هذا الوجه إلا أن الذي يجعل الحكم برجحان كلا الوجهين ، هو رواية غير واحد من أصحاب الزهري لهما كعقيل بن خالد ومعمر بن راشد ، وابن أبي ذئب ، وأسامة بن زيد ، وهم ثقات ، وفيهم من عد من أوثق أصحابه كما تقدم والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما تقدم رجحان كل من : الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن عائشة بلفظ : **أن رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم** .

---

(١) الكامل (٢/٦٨٧) .

(٢) عن شيوخ مالك لابن خلفون ص٧٥ .

(٣) تقريب التهذيب ص١٨٢ ، (١٥٥٦) .

والوجه الخامس : الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة بمثله .

وذلك لكثرة الرواة لهما عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، وفيهم من عد من أثبت أصحابه ، وقد تقدم أن أربعة منهم رووا كلا الوجهين عنه .

أما الوجه الأول الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، بلفظ : « **كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصلاة ثم يقبلني ولا يتوضأ** » فمرجوح ، وذلك للعلل التي طرأت عليه من كون متنه منكراً ، والحمل فيه على سعيد بن بشير الذي رواه عن منصور بن زاذان ، عن الزهري ، وكونه مرسلاً لأن منصور لم يسمع الزهري ولم يرو عنه ، إضافة إلى كونها تخالف المذهب الفقهي للزهري الذي يفتي به في الوضوء من القبلة .

وأما الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن عروة ، عن عائشة فمرجوح أيضاً ، وذلك من جهة إسماعيل بن موسى الذي رواه عن عيسى بن يونس ، عن معمر ، فوهم في إسناده ومتنه كما تقدم بيانه في الدراسة .

وكذلك الوجه الرابع الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة مرجوح أيضاً ، إذ لا يصح في الحديث من طريق الزهري ذكر « أم سلمة » ، والحمل فيه على إسماعيل بن مسلم المكي ، فهو ضعيف الحديث ، وقد تفرد به والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهيه الراجحين : صحيح الإسناد خاصة من رواية عقيل بن خالد لكلا الوجهين فرجالهما ثقات .

وقد أخرج الشيخان [1] حديث عائشة من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه عنها ولفظ البخاري : « **إن كان رسول الله ﷺ يقبل بعض أزواجه وهو صائم ، ثم ضحكت** » .

* * *

(١) صحيح البخاري مع الفتح (٤/١٥٢) كتاب الصوم ، باب القبلة للصائم (١٩٢٨) وصحيح مسلم (٢/٧٧٦) كتاب الصيام ، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة (٦٢ - ١١٠٦) .

الحديث (١٤٥)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **توضوا مما مست النار** » .

فقال : يرويه عمر بن عبد العزيز ، عنه [١] ، حدث به الزهري عن عمر بن عبد العزيز واختلف عنه [٢] .

فرواه عقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد ، وعمرو بن الحارث ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والوليد الموقري ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وبكر بن سوادة ، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي ، وهبار بن عقيل ، عن الزهري ، عن عمر ابن عبد العزيز ، وقالوا : عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة .

ورواه الزبيدي ، وابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن قارظ ولم يقولا : بن إبراهيم .

واختلف عن ابن جريج :

فرواه عبد الرزاق [٣] ، وحجاج بن محمد ، ومحمد بن بكر البرساني ، عن بن جريج ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن إبراهيم .

---

(١) يعني : عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ .

(٢) يعني : عن الزهري .

(٣) سيأتي في التخريج أن عبد الرزاق يرويه تارة عن ابن جريج بذكر « إبراهيم بن عبد الله ابن قارظ » وتارة بذكر « عبد الله بن إبراهيم » كما في كلام الدارقطني .

وخالفهم أبو عاصم ، ومخلد بن يزيد ، عن ابن جريج ، فقالا : عن إبراهيم بن عبد الله ابن قارظ .

وكذلك رواه معمر ، ومحمد بن إسحاق ، وزمعة بن صالح ، وعبد الرحمن ابن عبد العزيز الأُمامي ، عن الزهري [1] .

وقال عبد العزيز الماجشون : عن الزهري ،عن عمر ، يعني : بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، نسبه إلى جده .

ورواه إسماعيل بن أبي حكيم [2] عن عمر بن عبد العزيز ، فقال : عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ .

وافق قول عقيل ، ويونس ، ومن تابعهما عن الزهري .

ورواه أبو أمامة بن سهل بن حنيف ، عن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة .

قاله عثمان بن حكيم ، عنه ، حديثاً آخر [3] .

وهذا القول يقوي قول من قال فيه : عبد الله بن إبراهيم بن قارظ .

---

(١) يعني : أنهم قلبوا اسم عبدالله بن إبراهيم بن قارظ : إلى إبراهيم بن عبدالله بن قارظ.

(٢) يعني : تابع الزهري في ذكر : عبد الله بن إبراهيم بن قارظ .

(٣) يريد الدارقطني بهذه الرواية ، ترجيح الوجه الأول الذي فيه ذكر « عبد الله بن إبراهيم ابن قارظ » وذلك عن طريق إسناد لحديث آخر غير الذي معنا ، ذكر فيه « عبد الله ابن قارظ » وهذا الحديث الآخر هو حديث أبي هريرة « صلاة في مسجدي هذا » ، وقد أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٤٠) ترجمة عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، تعليقاً مجزوماً عن عثمان بن حكيم .
قلت : وقد تقدمت دراسة هذا الحديث برقم (١١) ، وأن الدارقطني أعله بالاختلاف عن الزهري ، وجاء في كلامه عن الاختلاف قوله : ورواه الزبيدي عن الزهري . . وفي آخره أن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أسنده عن أبي هريرة .
ورواية الزبيدي أخرجها مسلم في صحيحه ، فالاستشهاد بها هنا أولى من رواية عثمان ابن حكيم .

ورواه إبراهيم بن أبي عبلة ، عن الزهري ، عن غير واحد من أهل العلم ، عن رجال من أصحاب النبي ﷺ ونساء من أزواجه ، لم يسم منهم أحداً [1] .

وعند الزهري في هذا الحديث أسانيد : عنده ما ذكرناه ، عن عمر ابن عبد العزيز .

وعنده : عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن خارجة بن زيد ، عن أبيه [2] .

وعنده : عن سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها [3] .

وعنده : عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي سفيان بن سعيد ابن الأخنس ، عن أم حبيبة [4] .

كلهم عن النبي ﷺ في الأمر بالوضوء مما مست النار .

---

(١) يعني : أن ابن أبي عبلة جمع شواهد حديث أبي هريرة في رواية واحدة ، وأبهمهم .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٧٢) ، (٣٥٢) ، والنسائي في الكبرى (١/ ١٠٥) ، (٧/ ١٨٥) ، وفي المجتبى (١/ ٨٩) ، وأحمد في المسند (٥/ ١٨٤، ١٨٩) ، وفي العلل برواية عبد الله (٢/ ٢٢٠) ، (٢٠٧٢) ، والدارمي(١/ ٢٠٠) ، (٧٢٦) ، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٦٢) والطبراني في الكبير (٥/ ١٢٧ وما بعدها) والخطيب في تاريخه (٦/ ٣٧٥) ، وفي الفقيه والمتفقه ص١٢٧ ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٥٥) سبعتهم من طرق مختلفة عن الزهري .

(٣) تقدم تخريجه في حديث رقم (١٢) .

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (١/ ١٠٥) ، (٨/ ١٨٦) ، وفي المجتبى (١/ ٨٩) ، وأحمد في مسنده (٦/ ٣٢٧) ، وأبو يعلى في مسنده (١٣/ ٦٦) ، (٧١٤٥) ، والطبراني في الكبير (٢٣/ ٢٣٨, ٢٣٩) ، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٦٣) ، خمستهم من طرق عدة عن الزهري .

ورواه فليح بن سليمان ، عن الزهري ، فلم يقم إسناده ، وخلط فيه [1] .

وكل ما ذكرناه محفوظ عن الزهري ، صحيح عنه [2] .

وقال [برد بن سنان] [3] : عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها .

قاله قدامة بن شهاب ، عنه .

حدثنا ابن أبي داود ، ثنا يوسف بن واضح ، ثنا قدامة بن شهاب [4].

تخريج الحديث

هذا الحديث - من مسند أبي هريرة - مداره على الزهري ، واختلف عنه في اسم الراوي عن أبي هريرة من خمسة أوجه :

١- فمرة يروى عنه ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة .

٢- ومرة يروى عنه ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة .

٣- ومرة يروى عنه ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة .

---

(١) لم أقف على روايته بعد البحث والتقصي ، وعلى أية حال ، فهي ضعيفة كما يفهم من كلام الدارقطني .

(٢) وصف الدارقطني في موضع آخر من العلل (٦/ ١٣) روايات أم حبيبة ، وعائشة ، وأبي هريرة التي تقدمت بأنها محفوظة عن الزهري ، وقد حكم على رواية زيد بن ثابت هنا بأنها محفوظة أيضاً .

(٣) في المطبوع من العلل « زيد بن شيبان » وقد علق المحقق بقوله : يبحث عن ترجمته ، والصحيح ما أثبته ، كما تقدم في كلام الدارقطني على الحديث رقم (١٢) ، وقد تقدم هناك أيضاً ضعف هذا الوجه .

(٤) العلل للدارقطني (٨/ ٣٠٠ وما بعدها) .

٤- ومرة يروى عنه ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة .

٥- ومرة يروى عنه ، عن غير واحد من أهل العلم ، عن رجال من أصحاب النبي ﷺ ، ونساء من أزواجه .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه مسلم في صحيحه (١/ ٢٧٢) كتاب الحيض ، باب الوضوء مما مست النار (٩٠ - ٣٥٢) . عن عبد الملك بن شعيب بن الليث ، قال : حدثني أبي ، عن جدي ، حدثني عقيل بن خالد ، قال : قال ابن شهاب : أخبرني عمر بن عبد العزيز ، أن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، أخبره ، أنه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد ، فقال : « **إنما أتوضأ من أثوار أقطٍ أكلتها ، لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول : توضؤا مما مست النار** » .

وأخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٦٦ب) باب الوضوء مما مست النار .

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥٥) كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مست النار .

وابن حجر في موافقة الخبر الخبر (٢/ ٢٧١) .

ثلاثتهم من طريق الليث بن سعد ، به .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٣) من طريق سلامة (هو ابن روح) ، عن عقيل به .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، عقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٣٤) كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء (١١٤٤) عن ابن قتيبة ، عن حرملة بن يحيى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرنا يونس ، عن الزهري ، به بنحو رواية عقيل .

قال ابن حبان : هكذا أخبرنا ابن قتيبة ، وقال : عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، وإنما هو إبراهيم بن عبد الله بن قارظ .

وأخرجها الدراقطني في العلل (٨/ ٣٠٤) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، عن عمه عبد الله بن وهب .

(جـ) وتابع عمرو بن الحارث ، عقيلاً ، ويونس ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته ابن حبان في الموضع السابق من طريق ابن وهب .

والدارقطني في الموضع السابق أيضاً من طريق رشدين بن سعد .

كلاهما عن عمرو بن الحارث ، عن الزهري ، به بمثله .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٦) من طريق أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، به بمثله .

وأخرجها ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٧١) تعليقاً مجزوماً عن شعيب ، لكن قال فيه : عن الزهري ، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

وقد ذكر ابن عبد الهادي في شرح العلل أن قوله « عن أبيه » زائدة على أصل الرواية (ق٦١ب).

(هـ) وتابع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٦) من طريق أبي صالح عبد الله ابن صالح ، قال حدثني الليث ، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عن ابن شهاب ، أخبرني عمر بن عبدالعزيز ، أن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، فذكره بمثله .

وأخرجها أيضاً الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٦٣) من طريق عبد الله ابن صالح قال : حدثني الليث ، قال : حدثني عبد الرحمن بن خالد ، عن

ابن شهاب ، وأحال بقية إسناده على رواية بكر بن سوادة - الآتية - بقوله : فذكر مثله بإسناده .

قلت : لكن رواية بكر بن سوادة التي ذكرت في المطبوع من شرح معاني الآثار - فيها : إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وهو خطأ ، لأن بكراً لا يرويه إلا بذكر عبد الله بن إبراهيم بن قارظ كما سيأتي .

(و) وتابع بكر بن سوادة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في المجتبى (١/ ٨٧) كتاب الطهارة ،باب الوضوء مما غيرت النار .

والطحاوي في الموضع السابق .

كلاهما من طريق الربيع بن سليمان الجيزي ، قال : حدثنا إسحاق بن بكر ابن مضر ، قال : حدثنا أبي ، عن جعفر بن ربيعة ، عن بكر بن سوادة ، عن محمد بن مسلم ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، به ، بمثله .

وقد تقدمت الإشارة إلى الخطأ الذي وقع في شرح معاني الآثار .

وأخرجها ابن الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ص٤١ ، (٢٨) ، وفي ص٩٣ ، (٨٦) .

والطبراني في المعجم الأوسط (١/ ١٤٠) ، (١٦٨) .

كلاهما من طريق بكر بن مضر ، به بمثله ، وقال الطبراني :

لم يرو هذا الحديث عن بكر بن سوادة ، إلا جعفر بن ربيعة .

(ز) وتابع عبد الملك بن جريج من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٧١) عن عبد الرزاق [١] ، أنا ابن جريج ، حدثني الزهري ، به بنحوه .

---

(١) لم أقف عليه فيما طبع من مصنفاته هكذا ، بذكر هذا الوجه ، وسيأتي إخراجه الوجه الثالث ، بذكر إبراهيم بن عبد الله بن قارظ .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٧) من طريق عبد الرزاق .

(ح) وتابع حجاج بن محمد المصيصي ، عبد الرزاق في روايته هذه عن ابن جريج .

وقد أخرج روايته الدارقطني في الموضع السابق .

كما ذكر الدارقطني أن محمد بن بكر البرساني ، تابع المصيصي ، وعبد الرزاق ولم أقف على من أخرج روايته .

(طـ) (ي) (ك) (ل) وذكر الدارقطني أن الوليد الموقري، وعبد الرحمن ابن يزيد بن تميم ، وعبيد الله بن أبي زياد ، وهبار بن عقيل ، تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتهم بعد البحث والتقصي .

نعم ، وقفت على رواة آخرين تابعوا من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إليهم ، وهم :

(م) محمد بن الوليد الزبيدي :

وقد أخرج روايته ابن الباغندي في مسند عمر بن عبدالعزيز ص٤٠ ، (٢٤) عن هشام بن عبد الملك ، عن محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، به بمثله .

(ن) معمر بن راشد :

وقد أخرج روايته ابن الباغندي في الموضع السابق ، حديث رقم (٢٥) عن زهير بن محمد ، عن عبد الرزاق .

والحازمي في الاعتبار ص٧٨ ، باب الوضوء مما مست النار ، من طريق إسماعيل بن إبراهيم .

كلاهما عن معمر بن راشد ، عن الزهري ، به بمثله .

(س) صالح بن كيسان :

وقد أخرج روايته الدارقطني نفسه في العلل (٨/ ٣٠٥) من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري ، به بمثله .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبدالله بن قارظ ، عن أبي هريرة)

(أ) فرواه النسائي في السنن الكبرى (١/ ١٠٤) كتاب الطهارة ، باب الأمر بالوضوء مما مست النار (١/ ١٧٩) .

وفي المجتبى (١/ ٨٧) عن هشام بن عبد الملك قال : حدثنا محمد ، يعني ابن حرب ، قال : حدثني الزبيدي ، عن الزهري ، أن عمر بن عبد العزيز أخبره ، أن عبد الله بن قارظ أخبره ، أن أبا هريرة قال : فذكره بمثله .

(ب) وتابع ابن أبي ذئب ، الزبيدي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ص٤٠ ، (٢٦) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ١٧٣) كتاب الطهارة ، باب ما جاء فيما مست النار من الشدة (٦٦٨) عن ابن جريج ، قال : حدثني الزهري ، قال : أخبرني عمر بن عبدالعزيز ، أن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، أخبره ، أنه وجد أبا هريرة يتوضأ ، فذكر بمثله .

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٦٨) .

وابن المنذر في الأوسط (١/ ٢١٦) ، باب الوضوء مما مست النار (حديث ١١١) .

كلاهما من طريق عبد الرزاق .

وقد تقدمت الإشارة إلى أن الدارقطني لم يشر إلى رواية عبد الرزاق هذه .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٨) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد ، ومخلد بن يزيد وحده .

كلاهما تابعا عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج .

(ب) وتابع معمر بن راشد ، ابن جريج في روايته هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١/ ١٧٢) كتاب الطهارة باب ما جاء فيما مست النار من الشدة (٦٦٧) عن معمر ، عن الزهري ، به بمثله .

وأخرجها أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٥) عن عبد الرزاق .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/ ١٠٤) كتاب الطهارة ، باب الأمر بالوضوء مما مست النار (١٨٠/ ٢) .

وفي المجتبى (١/ ٨٧) كتاب الطهارة ، باب الوضوء مما غيرت النار .

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥/ ٣٦٢) .

وقال : صحيح ، ثابت ، رواه ابن علية ، ويزيد بن زريع ، وعبد الواحد بن زياد ، عن معمر بمثله .

ورواه عن الزهري صالح بن كيسان ، وابن جريج ، وابن مسافر ، وشعيب ، ويونس ، ومحمد بن خليد ، ومحمد بن إسحاق في آخرين [1] .

والدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٩) .

ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق .

وتابع إسماعيل بن علية ، عبد الرزاق ، في روايته هذه عن معمر .

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٤٢٧) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٥٣) كتاب الطهارة ، باب من كان يرى الوضوء مما غيرت النار (٥٤٩) .

كلاهما عن إسماعيل بن علية .

وأخرجها النسائي في الكبرى (١/ ١٠٤) كتاب الطهارة ، باب الأمر بالوضوء مما مست النار (١٨٠/ ٢) .

---

(١) كلامه الأخير فيه نظر ، وذلك لأن بعض من ذكرهم من أصحاب الزهري ، كصالح ابن كيسان ، وابن مسافر ، وشعيب ، ويونس ، إنما يروونه بذكر « عبد الله بن إبراهيم بن قارظ » كما تقدم .

وفي المجتبى (١/ ٨٧) كتاب الطهارة ، باب الوضوء مما غيرت النار .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٢/ ٢٣٣) كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء (١١٤٣) .

والدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٩) .

ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن علية .

وتابع يزيد بن زريع ، ابن علية ، وعبد الرزاق ، في روايتهما عن معمر .

وقد أخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٣٠٩) .

وتقدم قريباً أن أبا نعيم أورد روايته تعليقاً .

كما أورد متابعاً رابعاً لمن تقدم ذكرهم ، هو عبد الواحد بن زياد ، ولم أقف على من أخرج رواية عبد الواحد بن زياد .

(جـ) وتابع محمد بن إسحاق ، ابن جريج ، ومعمراً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته الدارقطني في العلل (٨/ ٣١٠) من طريق إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحاق ، قال : حدثني الزهري ، به بنحوه .

وتقدم قريباً إيراد أبي نعيم رواية ابن إسحاق تعليقاً .

(د) (هـ) وتابع زمعة بن صالح ، وعبد الرحمن بن عبد العزيز الأمامي ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايتيهما .

نعم وقفت على متابع آخر ، لم يشر الدارقطني إليه ، هو ابن أبي ذئب .

(و) وقد أخرج روايته الطيالسي في مسنده ص٣١٣ ، (٢٣٧٦) ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، به بنحوه .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة)

(أ) فذكر الدارقطني أن عبد العزيز الماجشون رواه هكذا عن الزهري ، فنسب إبراهيم إلى جده .

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٤٧٨) عن وكيع ، قال : ثنا عبد العزيز ، يعني ابن عبد الله بن أبي سلمة ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، فذكره بنحوه .

وأخرجها الدارقطني في العلل (٨/ ٣١٠) من طريق وكيع ، لكن جاء فيه ابن قارظ مهملاً .

(ب) وتابع ابن أبي ذئب ، عبدالعزيز الماجشون ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته ، مع أنه أخرجها في العلل (٨/ ٣٠٦) من طريق أبي هشام الرفاعي ، قال : ثنا أبو عامر العقدي ، عن ابن أبي ذئب عن الزهري ، به بنحوه .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن غير واحد من أهل العلم ، عن رجال من أصحاب النبي ﷺ ، ونساء من أزواجه) .

فرواه الدارقطني في العلل (٨/ ٣١١) من طريق عبد الله بن هانيء بن أبي عبلة عن أبيه ، عن عمه إبراهيم بن أبي عبلة ، عن الزهري ، قال : حدثني غير واحد من أهل العلم ، عن رجال من أصحاب النبي ﷺ ونساء من أزواجه أن النبي ﷺ قال : « **توضؤوا مما مست النار** » .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من مسند أبي هريرة من خمسة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أوثق أصحابه [١] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

٢- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

٣- عمرو بن الحارث المصري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، له مناكير [٢] .

٤- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

٥- عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة وله بعض المناكير [٤] .

٦- بكر بن سوادة الجذامي :

وثقه ابن سعد [٥] ، وابن معين [٦] ، والنسائي [٧] ، والذهبي [٨] ، وابن حجر [٩] .

وقال أبو حاتم : لا بأس به [١٠] .

وذكره ابن حبان في الثقات [١١] ، وزاد في موضع آخر : يخطىء [١٢] .

وقال في المشاهير : من ثقات أهل مصر [١٣] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ٩٥٥ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) انظر ص ٣٠٤ .
(٥) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٢٠٢) .
(٦) تاريخ الدارمي ص٧٩ .
(٧) عن تهذيب الكمال (٤/ ٢١٥) .
(٨) الكاشف (١/ ١٦٢) .
(٩) تقريب التهذيب ص١٢٦ ، (٧٤٢) .
(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٦) .
(١١) الثقات (٤/ ٧٦) .
(١٢) الثقات (٦/ ١٠٣) .
(١٣) مشاهير علماء الأمصار ص١٢٠ .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، وما ذكره ابن حبان من كونه يخطىء ، فلعل ذلك في أحاديث يسيرة لا تؤثر في توثيقه ، بدليل كلامه في المشاهير .

٧- عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث من وجهين :

(أ) فمرة يروى عنه عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- **عبد الرزاق بن همام** : وقد تقدم أنه ثقة حافظ ، تكلم فيه من جانبين ، وهما غير منطبقين هنا ، وقد عده الجمهور من أثبت أصحاب معمر [٢] .

- **حجاج بن محمد المصيصي** : ثقة ثبت ، لكنه اختلط آخر عمره [٣] ، وقد توبع على روايته هذه كما ترى .

- **محمد بن بكر البرساني** : ثقة [٤] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- **عبد الرزاق بن همام** : وقد تقدم بيان حاله .

- **أبو عاصم الضحاك بن مخلد** : ثقة ثبت [٥] .

- **مخلد بن يزيد الحراني** : صدوق ، له أوهام [٦] .

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .
(٢) انظر ص ١٦٨ .
(٣) انظر ص ٢٤٨ .
(٤) انظر ص ٢٤٧ .
(٥) انظر ص ٢٤٧ .
(٦) انظر ص ٧٣٤ .

والذي يظهر من عرض أحوال الرواة ، رجحان روايته الأولى ، وذلك لثقة الرواة عنه ، في حين أن من رواة الرواية الثانية من هو صدوق له أوهام .

وأما ما تقدم في حال ابن جريج من أنه ضعيف إذا لم يصرح بالسماع ، فغير وارد في كلتا روايتيه ، إذ تقدم في التخريج تصريحه بسماعهما من الزهري ، فيخرج من عهدة هذا الاختلاف ، والله أعلم .

٨- الوليد الموقري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف جداً بالاتفاق [١] .

٩- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف [٢] .

١٠- عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٣] .

١١- هبار بن عقيل :

وهو هبار بن عقيل بن هبيرة الحضرمي .

ذكره ابن حبان في الثقات [٤] .

وترجم له الدارقطني [٥] ، وابن ماكولا [٦] ، وابن حجر [٧] وذكروا أنه يروي عن الزهري روى عنه عبد الملك بن خصاف بن عبد الرحمن ، ابن أخي خصيف بن عبد الرحمن [٨] . ولم أقف على من روى عنه غير

---

(١) انظر ص ١٨٣ .

(٢) انظر ص ٣١٣ .

(٣) انظر ص ٥٠٨ .

(٤) الثقات (٧/ ٥٨٩) .

(٥) المؤتلف والمختلف (٣/ ١٥٨٠) ، (٤/ ٢٣٠٣) .

(٦) الإكمال (٧/ ٤٠٣) .

(٧) تبصير المنتبه (٤/ ١٤٤٨) .

(٨) خصيف هذا من رجال الستة ، وقد قال فيه ابن حجر صدوق سيء الحفظ ، خلط بآخره ، ورمي بالإرجاء (تقريب التهذيب ص١٩٣) ، (١٧١٨) .

عبد الملك هذا ، وقد ذكر الدارقطني ، أن روايته عن هبار ، عن الزهري ، نسخة [1] .

وعليه فهو مجهول .

١٢- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [2] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث من وجهين :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبدالله ابن قارظ ، عن أبي هريرة .

والذي يظهر أن كلا الروايتين محفوظتان عن الزبيدي ، وذلك لأنهما قد رويا عنه بسند واحد حيث رواهما هشام بن عبد الملك الحمصي ، عن محمد بن حرب ، عن الزبيدي .

ومحمد بن حرب هو الأبرش ثقة [3] ، وهشام بن عبد الملك ، الراجح في حاله التوثيق [4] . ويؤيد ما ذكرت ، أنه يمكن الجمع بين كلا الوجهين ، ودفع التعارض الظاهري بينهما ، بأن هذا الوجه ذكر فيه اسم عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، كاملاً ، في حين أنه نسب إلى جده في الوجه الآخر ، والله أعلم .

١٣- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [5] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث من وجهين :

---

(١) المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٣٠٣) .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

(٣) انظر ص ١٠٢٤ .

(٤) انظر تهذيب التهذيب (١١/ ٤١) .

(٥) انظر ص١٦٦ .

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم ابن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة .

أما روايته الأولى ، فرواها عنه .

- **عبد الرزاق بن همام** : وقد تقدم بيان حاله ، وأنه ثقة حافظ .

- **إسماعيل بن علية** : ثقة ، حافظ [1] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- **عبد الرزاق بن همام** .

- **إسماعيل بن علية** : وقد تقدم بيان حالهما .

- **يزيد بن زريع** : ثقة ثبت [2] .

- **عبد الواحد بن زياد** : ثقة ، وفي حديثه عن الأعمش وحده مقال [3] .

ويتضح مما تقدم أن قواعد الترجيح تقتضي رجحان الرواية الثانية على الأولى ، وذلك لكثرة الرواة الثقات لها ، لكن يمكن الجمع بين الروايتين ، والقول بأنهما محفوظتان عن معمر ، وذلك لرواية عبد الرزاق ، وابن علية لهما عنه ، وهما ثقتان كما تقدم .

١٤- صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس فيه [4] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري، وكما ترى فهم كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه .

وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ٤٨٩ .

(٣) انظر ص ٣٣٤ .

(٤) انظر ص ٤٦٥ .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه :

١- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

٢- محمد بن عبد الرحمن ، ابن أبي ذئب :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة مطلقاً ، غير أنه تكلم في سماعه من الزهري ، فترجح رواة من صرح بالسماع على روايته (١) .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة .

(جـ) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، وهو صدوق (٢) .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه أبو داود الطيالسي ، وهو ثقة ، غلط في أحاديث (٣) .

وأما روايته الثالثة فرواها عنه أبو عامر العقدي ، واسمه عبد الملك بن عمرو ، وهو ثقة (٤) .

---

(١) انظر ص ٢٨٥ .

(٢) انظر ص ١٧٠٧ .

(٣) انظر ص ٢٢٤ .

(٤) انظر ص ٢٩٠ .

ويظهر أن روايتي الطيالسي ، والعقدي ، ترجحان على رواية ابن أبي فديك ، كما يظهر أن روايته الثالثة لا تعارض روايته الثانية ، غاية ما فيها أن إبراهيم بن قارظ نسب إلى جده .

وعليه فإن رواية ابن أبي ذئب التي معنا غير محفوظة عنه ، أما عن مدى رجحان هذا الوجه ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري ، فسيأتي الكلام عنه في الخلاصة النهائية .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- عبد الملك بن جريج :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه .

٢- معمر بن راشد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها محفوظة عنه .

٣- محمد بن إسحاق بن يسار :

تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث في غير ما شذ به أو دلسه [١] . وهما غير واردين في روايته هذه .

٤- زمعة بن صالح :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

٥- عبد الرحمن بن عبد العزيز الأمامي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق ، قد لين [٣] .

---

(١) انظر ص ١٧٢ .

(٢) انظر ص ٣٦٧ .

(٣) انظر ص ١٠٨٢ .

٦- محمد بن أبي ذئب :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وقد تقدم أنه لا يصفو من رواياتهم إلا رواية ثقتين ، وصدوقين ، وضعيف .

وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه :

١- عبد العزيز الماجشون :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه لا يصل في إتقانه إلى مرتبة الحفاظ كمالك وغيره (١) .

٢- محمد بن أبي ذئب :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها محفوظة عنه .

فهذان اللذان رويا هذا الوجه عن الزهري ، وسيأتي الكلام على مدى رجحانه في الخلاصة النهائية للاختلاف .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن غير واحد من أهل العلم ، عن رجال من أصحاب النبي ﷺ ، ونساء من أزواجه) .

فلم أجد من رواه عنه غير إبراهيم بن أبي عبلة ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة (٢) .

ويظهر أن روايته معلولة من جهة الراوي ، هانيء بن عبد الرحمن بن أبي عبلة ابن أخي إبراهيم فقد ترجم له ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أغرب (٣) .

---

(١) انظر ص ١١٥٣ .

(٢) انظر ص ٣٤٧ .

(٣) الثقات (٧/ ٥٨٤) .

قلت : وقد أغرب في روايته هذه حيث جمع شواهد هذا الحديث ، التي رواها الزهري عن شيوخ عدة ، في سياق سند واحد ، وهو أمر قد يسلم له لو كانت جميع تلك الشواهد سالمة من العلة ، لكن في بعضها كلام ، كروايته عن عروة عن عائشة ، إذ تقدمت الإشارة إلى ضعفها ، وكذلك رواية فليح بن سليمان ، التي أعلها الدارقطني كما تقدم ، وكذلك رواية الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً [1] ، التي أعلها أبو حاتم في العلل (١/ ٧١) بأنها خطأ وأن الصحيح وقفها ، ووافقه البزار (كما في كشف الأستار ١/ ١٥٠) .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

الخلاصة

يتضح مما تقدم ، عدم رجحان الوجه الخامس الذي رواه الزهري عن غير واحد من أهل العلم ، عن رجال من أصحاب النبي ﷺ ونساء من أزواجه ، للأسباب التي أشرت إليها قريباً .

تبقى بعد ذلك الأوجه الأربعة الأخرى ، والذي يظهر أن مردها إلى وجهين أساسيين هما :

الأول : الذي رواه الزهري بذكر : عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، والثالث الذي رواه الزهري بذكر إبراهيم بن عبد الله بن قارظ .

وذلك لأن كلا من الوجهين الثاني ، والرابع يندرجان تحتهما غاية ما فيه أن عبد الله بن قارظ ، نسب إلى جده في الوجه الثاني ، وكذلك إبراهيم بن قارظ في الوجه الرابع .

أما عن أي الوجهين أرجح ؟

فيحسن قبل الإجابة على هذا السؤال ، ذكر اختلاف العلماء في « عبد الله بن إبراهيم بن قارظ » هل هو نفسه « إبراهيم بن عبد الله بن قارظ » أو هما شخصان مختلفان ؟ .

---

(١) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه في كلامه عن الاختلاف ، وذلك لأنه قصر الكلام على الاختلاف في مسند أبي هريرة ، والأسانيد المحفوظة من رواية الزهري لهذا الحديث .

فذهب غير واحد من العلماء إلى أنهما شخصان مختلفان ، ولذلك ترجموا لكل واحد منهما ترجمة مستقلة كابن أبي حاتم (١) ، وابن حبان (٢) ، والحاكم (٣) .

وجزم آخرون بأنهما شخص واحد ، كابن حجر الذي قال : والحق أنهما واحد ثم قال : والاختلاف فيه على الزهري وغيره ، ثم ذكر أن ابن معين قال : كان الزهري يغلط فيه (٤) .

وتردد آخرون ، حيث أفردوا لهما ترجمتين لكن دون جزم بذلك ، فذكروا أن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، يقال أنه « عبد الله بن إبراهيم بن قارظ » كابن منجويه (٥) ، وابن القيسراني (٦) ، والمزي (٧) ، والسخاوي (٨) .

والذي يظهر أنهما شخصان مختلفان ، وما ذكر من أن الزهري كان يغلط فيه فغير مسلم لأمور :

أولاً :

أن الزهري مدني ، وكذلك عبد الله وإبراهيم ابني قارظ مدنيان ، ومعلوم أن الراوي أعلم ببلديه من غيره ، فإذا انضاف إلى ذلك كون الزهري من أعلم الناس بالأنساب ، تبين صحة ما ذكرته .

ثانياً :

أن النسائي أخرج حديثاً في النهي عن كسب الحجام ، من رواية يحيى بن أبي

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٩) ، (٥/ ٢) .
(٢) الثقات (٤/ ٧) ، (٥/ ١١) .
(٣) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم ص٦٥ ، وص١٥٤ ، والمدخل إلى الصحيحين ص٢٢٦ ، وص٣٣٧
(٤) التهذيب (١/ ١١٧) .
(٥) رجال مسلم (١/ ٤١، ٣٥٦) .
(٦) الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٢٢, ٢٧١) .
(٧) تهذيب الكمال (٢/ ١٢٦) وتحفة الأشراف (١٠/ ١٣٠) .
(٨) التحفة اللطيفة (١/ ١٢٦) ، (٢/ ٢٩٠) .

كثير ، لكن تارة يقول :عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وتارة يقول : عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ [1] .

وهذا يلتقي مع صنيع الزهري مما يدل على أنه لم يغلط في نسبه ، وإنما هما شخصان مختلفان .

ثالثاً :

بالرجوع إلى ترجمة كل من عبد الله ، وإبراهيم ابني قارظ ، في معظم المراجع السابقة تجد المغايرة في بعض الشيوخ والتلاميذ ، مما يؤيد ما ذكرت ، والله أعلم .

فإذا تبين ذلك ، يبقى الترجيح بين الوجهين الأول والثالث .

وبالنظر إلى تخريج الحديث وأحوال الرواة ، يمكن القول برجحان الأول الذي رواه الزهري عن عمر بن عبدالعزيز ، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة من أصحابه ، إذ بلغوا خمسة عشر راوياً ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه .

ويظهر أن هذا الترجيح للوجه الأول ، هو ما ذهب إليه الدارقطني ، حيث أورد طريقين للحديث من غير رواية الزهري كما تقدم تقويان هذا الرجحان ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح ، حيث أخرجه مسلم كما تقدم في التخريج ا .

* * *

(١) السنن الكبرى (٣/ ١١٢ ,١١٣) أول كتاب المزارعة .

الحديث (١٤٦)

وسئل - الدارقطني - عن حديث مالك بن أبي عامر الأصبحي ، ويكنى « أبا أنس » عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « **إذا دخل رمضان صُفّدت الشياطين وفُتحت أبواب الرحمة ، وغُلقت أبواب الجحيم** » .

فقال : يرويه عنه ، ابنه أبوسهيل نافع بن أبي أنس ، واختلف عنه :

فرواه الزهري ، عن أبي سهيل ، نافع بن أبي أنس ، واختلف عن الزهري :

فرواه عقيل ، وصالح بن كيسان ، ويونس ، ومعمر [١] ، وابن جريج ، وشعيب بن أبي حمزة ، والموقري ، وعثمان بن عمر بن موسى ، وابن عيينة ، عن الزهري ، فاتفقوا على قول واحد ، وقالوا : عن الزهري ، عن ابن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

واختلف عن معمر :

فرواه ابن المبارك ، عن معمر [٢] على الصواب .

وخالفه عبد الرزاق ، فقال : عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن أبي أنيس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

وقال صالح بن أبي الأخضر وعبد الرزاق بن عمر : عن الزهري ، قال : حدثني أنس مولى التيميين ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

---

(١) (٢) سيأتي في التخريج بيان أن عد معمر فيمن روى هذا الوجه فيه نظر ، لأن ابن المبارك إنما يرويه عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي هريرة ، مرسلاً .

ووهما [1] في هذا القول .

وقال أبو أويس : عن الزهري ، عن عمران بن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قاله سليمان بن أبي هوذة ، عن أبي أويس .

ووهم في قوله « عمران » وإنما هو : نافع بن أبي أنس .

وقال ابن إسحاق : عن الزهري ، حدثني ابن أبي أنس أنه سمع أبا هريرة ، ولم يقل : « عن أبيه » ووهم في ذلك .

وذكر ابن إسحاق فيه إسناداً آخر : عن الزهري ، عن أويس بن مالك بن أبي عامر ، عن أنس بن مالك .

وأويس هذا : هو أخو أبي سهيل [نافع بن مالك] ، وهو جد ابن أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك .

ولم يتابع ابن إسحاق على هذا القول .

وقال ابن لهيعة : عن عقيل [2] ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

ووهم في هذا القول .

والصحيح : عن الزهري عن أبي سهيل نافع بن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

ورواه أيضاً مع الزهري ، عن أبي سهيل ، جماعة منهم : محمد بن جعفر ابن أبي كثير ، وأخوه إسماعيل بن جعفر ، والدراوردي ، رووه عن أبي سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، ورفعوه إلى النبي ﷺ [3] .

---

(١) يعني : صالحاً وعبد الرزاق بن عمر الدمشقي .

(٢) هكذا في المخطوط ، بجعل عقيلاً هو راوي هذا الوجه عن الزهري ، وفيه نظر ، لأن الذي رواه إنما هو يونس ، وليس عقيلاً ، كما سيأتي بيانه في التخريج .

(٣) العلل للدارقطني (٣/ ق١٣٦أ وما بعدها) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه من سبعة أوجه :

١- فمرة يروى عنه ، عن ابن أبي أنيس ، واسمه نافع بن مالك بن أبي عامر ، أبو سهيل ، عن أبيه أبي أنس ، واسمه مالك ، عن أبي هريرة .

٢- ومرة يروى عنه عن ابن أبي أنيس - بالتصغير - عن أبيه ، عن أبي هريرة.

٣- ومرة يروى عنه ، عن أنس مولى التيميين ، عن أبيه ، واسمه مالك بن أبي عامر ، عن أبي هريرة .

٤- ومرة يروى عنه ، عن عمران بن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

٥- ومرة يروى عنه ، عن ابن أبي أنس ، عن أبي هريرة ، بدون ذكر « أبيه »

٦- ومرة يروى عنه ، عن أويس بن مالك بن أبي عامر ، عن أنس بن مالك .

٧- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ابن أبي أنس ، واسمه نافع ، أبو سهيل ، عن أبيه أبي أنس ، واسمه مالك بن أبي عامر بن أبي هريرة) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٤/ ١١٢) كتاب الصوم ، باب : هل يقال رمضان أو شهر رمضان (١٨٩٩) .

وفي (٦/ ٣٣٦) كتاب بدء الخلق ، باب صفة إبليس وجنوده (٣٢٧٧) عن يحيى بن بكير ، قال : حدثني الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب قال : أخبرني ابن أبي أنس مولى التيميين ، أن أباه حدثه ، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : « **إذا دخل شهر رمضان ، فتحت أبواب السماء ، وغلقت أبواب جهنم ، وسلسلت الشياطين** » .

وأخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص١٧٧ .

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٣١) .

والدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧أ) [١] .

ثلاثتهم من طريق يحيى بن بكير شيخ البخاري .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٦٤) كتاب الصيام ، باب فضل شهر رمضان (٢٤٠٨/ ٢) .

وفي المجتبى (٤/ ١٠١) .

والصيداوي في معجم الشيوخ ص٢٤٧ ، (٢٠٦) .

وابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ١٥١) .

ثلاثتهم من طريق نافع بن يزيد .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧أ) من طريق الليث بن سعد .

كلاهما تابعا يحيى بن بكير في روايته عن عقيل بن خالد ، عن ابن شهاب ، به بمثله .

(ب) وتابع صالح بن كيسان ، عقيلاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٢٨١) عن يعقوب (بن إبراهيم بن سعد) ثنا أبي ، عن صالح ، قال ابن شهاب : حدثني [ابن أبي أنس] أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة . . . فذكره بمثله .

ومن طريق يعقوب بن إبراهيم ، أخرجها :

مسلم في صحيحه (٢/ ٧٥٨) ، كتاب الصيام ، باب فضل شهر رمضان (٢-١٠٧٩) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٦٥) كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على الزهري فيه (٢٤٠٩/ ١) .

وفي المجتبى (٤/ ١٠٢) .

---

(١) جمع الدارقطني رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث ، مع رواية يحيى بن بكير المذكورة ، كلاهما عن الليث ، وبين أن عبد الله بن صالح أخطأ في إسناد هذا الحديث فقال : « أخبرني أبي بن أنس » بدلاً من « ابن أبي أنس » ولم يذكرها الدارقطني في كلامه عن الاختلاف ، ولذلك لم أتعرض لها في التخريج أو الدراسة .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق١٨٩ب) باب ذكر فضل شهر رمضان .

والخطيب البغدادي في موضِّح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٣٢) .

والدارقطني في العلل (٣/ق١٣٧أ) .

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/ ٥٠٧) ترجمة نافع بن مالك .

وجاء في رواية هؤلاء الستة التصريح باسم ابن أبي أنس ، وأن المراد به نافع ابن أبي أنس .

(جـ) وتابع يونس بن يزيد ، عقيلاً ، وصالحاً ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته مسلم في صحيحه (٢/ ٧٥٨) كتاب الصيام ، باب فضل شهر رمضان (٢/ ١٠٧٩) عن حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن الزهري ، عن ابن أبي أنس ، أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة . . فذكره بمثله .

وأخرجها أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق١٨٩أ) باب ذكر فضل شهر رمضان .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٥/ ١٨٣) كتاب الصوم ، باب فضل رمضان (٣٤٢٥) .

كلاهما من طريق حرملة بن يحيى [1] .

---

(١) في رواية ابن حبان : « أنس بن أبي أنس » وعلق على الحديث فقال : أنس بن أبي أنس هذا والد مالك بن أنس ، واسم أبي أنس : مالك بن أبي عامر ، من ثقات أهل المدينة .

وهذا الذي ذكره فيه نظر لأن ابن أبي أنس الذي يروي الحديث بهذا الوجه ، هو أبو سهيل ، نافع بن مالك ، كما صرحت به رواية صالح بن كيسان ، وكما نص على ذلك الدارقطني كما تقدم ، وعد يونساً ممن روى هذا الوجه .

ويظهر أن تقييد ابن حبان « ابن أبي أنس » بأنه أنس اجتهاد منه ، له عليه أجر واحد ، فمسلم وأبو نعيم اللذان رويا الحديث من طريق حرملة أهملاه ، ولم يقيداه ، والله أعلم .

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٦٥) كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على الزهري فيه (٢/ ٢٤١٠) .

وفي المجتبى (٤/ ١٠٣) عن الربيع بن سليمان ، عن ابن وهب ، به .

ومن طريق الربيع ، أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٠٣) كتاب الصيام ، باب في فضل شهر رمضان .

وفي السنن الصغرى (٢/ ١١٢) كتاب الصيام ، باب فضل شهر رمضان (١٣٩٤) .

وفي فضائل الأوقات ص١٣٨ ، باب ما جاء في شهر رمضان (٣٢) .

وتابع عبد الله بن المبارك ، ابن وهب ، في رواية هذا الحديث عن يونس .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٢/ ٤٠١) عن إبراهيم بن إسحاق .

وفي (٢/ ٢٨١) عن عتاب (هو ابن زياد الخراساني) [١] .

والدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧ب) .

وابن شاهين في فضائل شهر رمضان ، ص٤٥ ، (٢٣) .

كلاهما من طريق نعيم بن حماد .

ثلاثتهم رووه عن عبد الله بن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري ، به بنحوه .

(د) وتابع شعيب بن أبي حمزة ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٦٦) كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على الزهري فيه (٢/ ٢٤١٣/ ٥) .

وفي المجتبى (٤/ ١٠٢) .

---

(١) أحيلت هذه الرواية على رواية قبلها ، وذلك بقوله : حدثنا ابن أبي [أنس] فذكره وهي إحالة فيها نظر لأن الإسناد قبلها من رواية إسحاق التي لم يذكر فيها « عن أبيه » وستأتي (انظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على هذه الرواية في تحقيقه للمسند (١٤/ ١٩٦) ، ولم يورد ابن حجر هذا الإسناد في الأطراف (٨/ ٢٢٧) .

كما أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ١٥٢) تعليقاً .

(هـ) وتابع عبد الملك بن جريج ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧أ) من طريق حجاج (المصيصي) قال : ابن جريج : عن ابن شهاب ، عن ابن أبي أنس مولى التيميين (عن أبيه) [١] ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ نحوه .

(و) وتابع الوليد بن محمد الموقرى ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧أ) من طريق عتبة بن سعيد ، قال : ثنا الوليد بن محمد ، عن الزهري ، به بنحوه .

(ز) وتابع عثمان بن عمر التيمي ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧أ) من طريق عمر بن عثمان بن عمر ، عن أبيه عن ابن شهاب ، به بنحوه .

(ط) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٨أ) من طريق سليمان بن أبي هوذة ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، به بنحوه .

كما أخرجها في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق٣١٠ب) وقال :

تفرد به سليمان بن أبي هوذة ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن ابن أبي [أنس] عنه « يعني : عن أبيه ، عن أبي هريرة » .

---

(١) سقطت هذه الجملة من المخطوط ، والأصل إثباتها لأن الدارقطني نفسه عد ابن جريج فيمن روى هذا الوجه في كلامه عن الاختلاف ، إضافة إلى أنه لم يرو الحديث بدون ذكر « أبيه » غير ابن إسحاق على إحدى الروايتين عنه ، كما تقدم - وستأتي - .

(ي) وتابع عبيد الله بن أبي زياد ، جد الحجاج بن منيع ، من تقدم ذكرهم ، في رواية هذا الوجه عن الزهري ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٠٦) عن حجاج ، عن جده ، عن الزهري ، به بنحوه .

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري .

ثم إن الدارقطني عد معمر بن راشد ، ممن روى هذا الوجه عنه أيضاً ، وذلك من رواية عبد الله بن المبارك عن معمر كما تقدم في كلامه عن الاختلاف .

وما قاله فيه نظر ، وذلك لأن ابن المبارك ، إنما يرويه عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي هريرة ، مباشرة مرسلاً بلا واسطة بينهما ، ولم يذكر الدارقطني هذا الوجه ، ضمن الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري .

وقد أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٦٦) كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على معمر [1] فيه (٢٤١٥) .

وفي المجتبى (٤/ ١٠٤) عن محمد بن حاتم : قال أنبأنا حبان بن موسى قال : أنبأنا عبد الله (ابن المبارك) عن معمر ، عن الزهري ، به .

ويظهر أن ابن حجر عنى هذه الرواية لمعمر ، حين قال في الفتح (٤/ ١١٣) .

وروى هذا الحديث معمر ، عن الزهري ، فأرسله ، حذف مَنْ بينه وبين أبي هريرة .

وإذا تبين هذا ، أمكن القول بأن الرواية التي أخرجها الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧ب) .

وابن شاهين في فضائل شهر رمضان ص٤٥ ، (٢٣) .

---

(١) هناك وجه آخر من أوجه الاختلاف عن معمر ، غير هذه الرواية ، ورواية عبد الرزاق التي أشار إليها الدارقطني ، حيث أخرج ابن أبي شيبة الحديث في مصنفه (٢/ ٢٧٠) كتاب الصيام باب ما ذكر في فضل رمضان (٨٨٦٩) ، ومن طريقه النسائي في الكبرى (٢/ ٦٦) ، (٢/ ٢٤١٤) ، وفي المجتبى (٤/ ١٠٣) عن عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة به بزيادة في متنه ، كما أشار إلى هذه الرواية ابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ١٥١) ، ولم يشر إليها الدارقطني كما ترى .

كلاهما من طريق نعيم بن حماد ، عن ابن المبارك ، عن معمر ويونس (مقروناً) عن الزهري ، عن ابن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

المقصود من هذه الرواية الموصولة ، رواية يونس فقط التي تقدم تخريجها .

أما رواية معمر ، من حديث ابن المبارك عنه ، فهي مرسلة كما أسلفت .

أما الوجه الثاني :

(الزهري عن ابن أبي أنيس - بالتصغير ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٤/١٧٦) كتاب الصيام ، باب سلسلة الشياطين وفضل رمضان (٧٣٨٤) عن معمر ، عن الزهري ، عن [ابن أبي أنيس] [(١)] عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الرحمة ، وغلقت أبواب جهنم ، وسلسلت الشياطين** » .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٨١) [(٢)] .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص٤٢٠) ، (١٤٣٩) .

كلاهما عن عبد الرزاق .

وأخرجه ابن شاهين في فضائل شهر رمضان ص٤٤ ، (٢٢) .

---

(١) في المطبوع : ابن أبي أنس ، وقد علق المحقق بقـــوله في (ص) و (ز) ابن أنيس (هكذا) .

قلت : وما فيهما هو الصواب ، غير أنه سقطت كلمة « أبي » كما ترى .

(٢) قال الشيخ شاكر معلقاً على جملة « ابن أبي أنيس » .

هكذا ثبت في الأصول الثلاثة بالتصغير ، ولا يوجد راو بهذا الاسم فيما أعلم ، وأنا أرجح أن الخطأ وقع من القطيعي أو من بعده من رواة المسند عنه ، فإنه خطأ قديم، أثبته ابن كثير في جامع المسانيد في هذا الإسناد ، والأسانيد الثلاثة بعده (يعني: رواية صالح ويونس وقد تقدمتا ، ثم رواية ابن إسحاق بدون ذكر « أبيه » وستأتي) وجعله في أواخر مسند أبي هريرة . . ولم يذكر هذه الأسانيد في موضعها الصحيح في رواية مالك بن أبي عامر الأصبحي ، وما أظن ابن كثير عجز عن تحقيق هذا الإسناد ، وتحقيق اسم الراوي على صوابه ، ولكن هكذا وجده في نسخ المسند كما وجدناه. اهـ .

قلت : وما ذكره صحيح بالنسبة لرواية صالح ، ويونس ، وابن إسحاق ، إذ جاء فيها « ابن أبي أنس » كما هو واضح في التخريج ، لكنه غير صحيح بالنسبة لرواية =

والدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧ب) .

كلاهما عن أبي بكر النيسابوري وآخرين ، عن عبد الرزاق .

وفي آخره : قال أبو بكر : قول عبد الرزاق : « ابن أبي أنيس » أراد تصغيره ، إنما هو ابن أبي أنس .

(ب) ويظهر أن إبراهيم بن أبي عبلة ، تابع معمراً - من رواية عبد الرزاق عنه - في رواية هذا الوجه عن الزهري .

حيث أخرج الطبراني روايته في مسند الشاميين (١/ ٦٨) ، (٨٢) من طريق هانيء بن عبد الرحمن ابن أبي عبلة ، ثنا إبراهيم بن أبي عبلة ، عن الزهري ، حدثني ابن أبي أنيس ، أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة . . فذكره بنحوه .

ثم قال الطبراني ، هكذا قال الزهري ، ووهم [1] في اسمه واسم أبيه ، وإنما هو أبو [سهيل] بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، عم مالك بن أنس ، واسمه نافع .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أنس مولى التيميين ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧ب) .

والجوزقاني في الأباطيل (٢/ ٩٠) باب هل يقال رمضان ؟ (٤٧٦) .

كلاهما من طريق الحكم بن موسى ، قال : حدثنا عبد الرزاق بن عمر

= عبد الرزاق عن معمر ، لأن عبد الرزاق إنما يرويه بالتصغير « ابن أبي أنيس » ، يدل عليه ما تقدم في كلام الدارقطني ، وما أثبته التخريج .

أما ابن حجر فقال في الأطراف (٢٢٦٨) : ابن أبي أنس أو أنيس .

(١) نسبة الوهم إلى الزهري في هذه الرواية فيه نظر ، وذلك لأن الثقات من أصحاب الزهري رووه عنه على الجادة مكبراً (ابن أبي أنس) فالأولى حمل الوهم على من دونه كما سيأتي بيانه في الدراسة ، وعليه فإن ما ذكره المحقق في الحاشية من أن قوله « حدثني ابن أبي أنيس » خطأ ، غير مسلم .

الدمشقي ، عن الزهري ، أخبرني أنس [1] . ابن أبي أنس مولى التيميين ، أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة . . فذكره بنحوه .

وقال الجوزقاني : هذا حديث صحيح [2] ، أخرجه البخاري في صحيحه عن يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن عقيل ، عن الزهري .

(ب) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، عبد الرزاق الدمشقي ، في رواية هذا الوجه عن الزهري . .

وأخرج روايته الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٧ب) عن النيسابوري ، قال : ثنا العباس بن محمد وآخرين ، قالوا : ثنا روح ، ثنا صالح بن أبي الأخضر ، ثنا ابن شهاب ، حدثني أنس مولى التيميين ، أن أباه حدثه ، به فذكره بنحوه ، قال النيسابوري : أخطأ فيه صالح بن أبي الأخضر .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عمران بن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) .

فرواه الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٨أ) من طريق سليمان بن أبي هوذة ،ثنا أبو أويس ، عن الزهري ، عن عمران بن أبي أنس ، أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة فذكره بمثله .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن ابن أبي أنس ، عن أبي هريرة ، بدون ذكر « أبيه ») .

فرواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٨١) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثني أبي ، عن ابن إسحاق قال : ذكر أن ابن شهاب قال : حدثني [ابن أبي أنس] أنه سمع أبا هريرة ، ولم يقل : عن أبيه ، فذكر الحديث .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٨أ) عن النيسابوري ، وغيره

---

(١) تصحفت في المطبوع من الأباطيل إلى « أحمد » .

(٢) يظهر أنه أراد بالصحة : أصل الحديث ، ومن الطريق الذي ذكره لأنه من رواية عبد الرزاق الدمشقي فيه علة خفية ، وهي أنه لا يصح ذكر : أنس بن أبي أنس وسيأتي مزيد كلام في الدراسة .

بأسانيدهم إلى يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، ثنا أبي ، عن محمد بن إسحاق . . به .

قال النيسابوري : أصحاب الحديث يقولون : ابن إسحاق لم يسمع هذا الحديث من الزهري .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن أويس بن مالك بن أبي عامر ، عن أنس بن مالك) .

فرواه أحمد في مسنده (٣/ ٢٣٦) عن يعقوب (بن إبراهيم بن سعد) ، عن أبيه ، عن ابن إسحاق قال : ذكر الزهري ، عن أويس بن مالك بن أبي عامر ، عديد بني تميم ، عن أنس بن مالك الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ قال : « **هذا رمضان قد جاء ، تفتح فيه أبواب الجنة ، وتغلق فيه أبواب النار ، وتسلسل فيه الشياطين** » .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٦٥) كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على الزهري فيه (٤/ ٢٤١٢) .

وفي المجتبى (٤/ ١٠٣) .

ثم قال : هذا الحديث خطأ ، وزاد في الكبرى : ولم يسمعه ابن إسحاق من الزهري ، والصواب ما تقدم ذكرنا له (يعني : من رواية صالح وشعيب ويونس للوجه الأول) .

وأخرجه الدارقطني في العلل (٣/ ق١٣٨ أ) .

كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد المذكور .

كما أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٢٤٠) وقال :

سألت أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن أويس بن مالك بن أبي عامر عديد بني تميم ، عن أنس بن مالك ، فذكره ؟ .

قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو : عن الزهري ، عن ابن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

قلت : فإنه روى ابن إسحاق على أثر هذا الحديث : عن الزهري ، قال : حدثني ابن أبي أنس ، أنه سمع أبا هريرة [1] يحدث عن النبي ﷺ بنحوه ؟ [2] .

قال أبي : وهذا أيضاً خطأ ، إنما هو ابن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة) .

فرواه الطبراني في المعجم الأوسط (المجلد الثاني /ق٢١٤ أ) عن موسى بن هارون ، نا كامل بن طلحة الجحدري نا ابن لهيعة ، نا يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « **إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنان كلها ، فلم يُغلق منها باب إلى آخر الشهر ، وسلسلت مردة الشياطين ، ولله عتقاء عند وقت كل فطر يعتقهم من النار** » .

ثم قال : لم يرو هذا الحديث عن الزهري [هكذا إلا يونس ، ورواه الناس عن الزهري] [3] عن ابن أبي أنس ، عن أبي هريرة .

وانظر مجمع البحرين للهيثمي (٣/ ٩١) كتاب الصيام ، باب في فضل رمضان (١٤٧٩) .

النظر في الاختلاف

يتضح مما سبق أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من سبعة أوجه ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن ابن أبي أنس ، نافع بن مالك بن أبي عامر ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

---

(١) يعني : الوجه السابق بدون ذكر « أبيه » .

(٢) هذه الجملة من قوله : « قلت . . . » تكررت في المطبوع من العلل .

(٣) هذه الجملة ساقطة من مخطوطة المعجم الأوسط ، وقد أكملتها من مجمع البحرين .

١- عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحاب الزهري [١] .

٢- صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق الناس فيه [٢] .

٣- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٣] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة .

فأما روايته الأولى : فرواها عنه :

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٤] .

- عبد الله بن المبارك : ثقة ثبت [٥] .

وأما روايته الثانية فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن لهيعة ، وهو ضعيف من جهة حفظه ، واشتد ضعفه بعد احتراق كتبه [٦] .

وقد تقدم نسبة الدارقطني الوهم في هذه الرواية لابن لهيعة ، كما تقدم تضعيف الدارقطني لهذا الوجه .

وبناء عليه يمكن القول برجحان الرواية الأولى عن يونس ، لكون الراويين لها عنه ثقتين ثبتين ، في حين أنه لم يرو عنه الرواية الثانية غير ابن لهيعة ، وهو ضعيف كما تقدم ، ووهم في إسنادها .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .

(٢) انظر ص ٤٦٥ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

(٤) انظر ص ١٦٦ .

(٥) انظر ص ٣٣٥ .

(٦) انظر ص ٢٩١ .

٤- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [١] .

٥- عبد الملك بن جريج :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك لأنه من المشهورين بالتدليس [٢] .

ومع أنه لم يصرح في هذه الرواية بالسماع ، إلا أنه توبع من أكثر من ثقة كما تقدم .

٦ - الوليد بن محمد الموقري :

تقدمت ترجمته ، وأنه متفق على ضعفه [٣] . وعليه فلا يعتد بروايته هذه .

٧- عثمان بن عمر التيمي :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [٤] .

٨- سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحابه [٥] .

والراوي عنه : سليمان بن أبي هوذة ، قال فيه أبو زرعة : صدوق لا بأس به [٦] .

٩- عبيد الله بن أبي زياد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وكتابه عن الزهري صحيح [٧] .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري ، وكما ترى فهم كثر ،

---

(١) انظر ص ١٧٨ .
(٢) انظر ص ٢٤٤ .
(٣) انظر ص ١٨٣ .
(٤) انظر ص ٥٣٠ .
(٥) انظر ص ١٦٨ .
(٦) الجرح والتعديل (٤/١٤٨) .
(٧) انظر ص ٥٠٨ .

ومعظمهم من الثقات الأثبات في أصحابه ، مما يجعله أرجح الأوجه عنه ، وقد رجحه الدارقطني ، والنسائي ، وأبو حاتم ، والطبراني كما تقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن ابن أبي أنيس - بالتصغير ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه راويان هما :

١- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختلف عنه في رواية هذا الحديث .

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي هريرة مرسلاً [٢] .

(جـ) ومرة يروى عنه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة [٣] .

فأما روايته الأولى فلم أجد من رواها عنه ، غير عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة حافظ ، تكلم فيه من جانبين : روايته أحاديث في فضائل أهل البيت ، مع نسبته للتشيع ، واختلاطه آخر عمره [٤] ، وقد عد من أثبت أصحاب معمر .

وأما روايته الثانية : فلم أجد من رواها عنه غير عبد الله بن المبارك ، وهو ثقة ثبت وعد من أثبت أصحاب معمر [٥] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه والذي يليه وإنما إلى رواية عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، على اعتبار أنها موصولة وقد درسته لمعرفة الراجح عن معمر مما سبق .

(٣) لم يشر الدارقطني إلى هذا الوجه ، والذي قبله ، وإنما إلى رواية عبد الله بن المبارك على اعتبار أنها موصولة وقد درسته لمعرفة الراجح عن معمر ما سبق .

(٤) انظر ص ١٦٨ .

(٥) انظر ص ٣٣٥ .

وأما روايته الثالثة : فلم أجد من رواها عنه غير عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي ، وهو ثقة [1] .

والذي يظهر رجحان رواية معمر الثانية التي رواها عنه عبد الله بن المبارك ، فهو أوثق من عبد الأعلى الذي روى الرواية الثالثة عنه كما تقدم .

أما بالنسبة للرواية الأولى التي رواها عنه عبد الرزاق ، فهو وإن كان من أثبت أصحاب معمر ، غير أنه موصوف بالاختلاط آخر عمره ، وقد روى عنه هذه الرواية إسحاق الدبري ، راوية المصنف عنه ، وسماعه من عبد الرزاق متأخر جداً ، حيث سمع منه بعد الاختلاط [2] ، ولم يتابع على روايته هذه كما لم يتابع عبد الرزاق أيضاً في روايته عن معمر ، وعليه فالحمل على عبد الرزاق .

وقد نحى أبو بكر النيسابوري منحى آخر ، حيث اعتذر عن رواية عبد الرزاق بنفي الوهم عنه ، وأنه إنما أراد تصغير ابن أبي أنس ، لا أنه راوٍ آخر غيره ، وهذا الذي ذهب إليه وإن كان يدفع عن عبد الرزاق نسبة الوهم إليه ، إلا أنه يثير تساؤلات حول الدافع لتصغير اسم هذا الراوي ، فهو أمر غير معهود عند الرواة إلا إن كان اسم الراوي نفسه مصغراً من أصله .

ولهذا فإنه توجيه غير متعين ، وتبقى نسبة الوهم إلى عبد الرزاق قائمة ، خاصة وأنه وصف بالاختلاط آخر عمره كما تقدم ، ورواية الدبري عنه إنما كانت في تلك الفترة ، والله أعلم .

٢- إبراهيم بن أبي عبلة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [3] .

والراوي عنه هو هانيء بن عبد الرحمن بن أبي عبلة ، ابن أخي إبراهيم ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أغرب [4] .

ولعل الحمل عليه في هذه الرواية .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .
(٢) انظر الكواكب النيرات ص٢٧٣ .
(٣) انظر ص ٣٤٧ .
(٤) انظر ص ٢٢٠٩ .

وبناءً على ما تقدم في حال راوي هذا الحديث عن الزهري ، يمكن القول بأنه وجه غير محفوظ عنه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن أنس مولى التيميين ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) .

فرواه عنه راويان هما :

١- عبد الرزاق بن عمر الدمشقي :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك في الزهري ، لين في غيره [١] .

٢- صالح بن أبي الأخضر :

تقدت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري ، وفي غيره [٢] .

وقد تقدمت نسبة الدارقطني الوهم إليهما ، وذلك في كونهما قيدا ابن أبي أنس بأنه أنس ، مخالفين في ذلك الثقات الذين رووا الوجه الأول ، وفيه أنه نافع لا أنس .

كما تقدم أن أبا بكر النيسابوري خطأ رواية صالح بن أبي الأخضر .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن عمران بن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة) .

فلم أجد من رواه عنه غير أبي أويس ، عبد الله بن عبد الله ، من رواية سليمان بن أبي هوذة عنه .

وأبو أويس هذا تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٣] .

ولم أجد من تابعه على هذه الرواية ، كما أني لم أقف على من اسمه عمران ، من ولد أبي أنس مالك بن أبي عامر الأصبحي [٤] .

---

(١) انظر ص ١٢٧٥ .

(٢) انظر ص ١٩٠ .

(٣) انظر ص ٢٣٧ .

(٤) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص٤٣٦ .

وعليه فهو وجه غير محفوظ عن الزهري ، والحمل فيه على أبي أويس ، إذ خالف الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الوجه الأول عنه ، ولذلك نسب إليه الدارقطني ، الوهم في ذكره « عمران » كما تقدم .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي أنس ، عن أبي هريرة بدون ذكر « أبي أنس ») .

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن إسحاق ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه حسن الحديث لذاته في غير ما شذ به أو دلسه (١) .

وقد اختلف عليه في رواية هذا الحديث :

(أ) فمرة يرويه عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يرويه عن الزهري ، عن أويس بن مالك بن أبي عامر ، عن أنس ابن مالك .

والذي يظهر أن الحمل في كلا الروايتين على ابن إسحاق نفسه ، وذلك لعدة أمور :

١- أن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، روى كلتا الروايتين عن أبي إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحاق ، ويعقوب وأبوه ثقتان (٢) .

٢- أنه تقدم في التخريج عدم تصريح ابن إسحاق بالسماع لكلا الروايتين من الزهري ، وقد تقدم أنه ضعيف إذا لم يصرح بالسماع ، ولذلك أعلتا بالانقطاع في الإسناد ، وأن ابن إسحاق لم يسمعهما من الزهري كما تقدم .

٣- حمل غير واحد من الأئمة كالدارقطني ، وأبي حاتم ، العلة في كلتا الروايتين على ابن إسحاق نفسه كما تقدم .

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن أويس بن مالك بن أبي عامر ، عن أنس بن مالك) .

---

(١) انظر ص ١٧٢ .

(٢) انظر ص ٥٦٥ ، وص ٣٣٩ .

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن إسحاق ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه في دراسة الوجه السابق ، وأنها معلولة من جهته .

وعليه فهو وجه غير محفوظ أيضاً عن الزهري .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة) .

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ،- من رواية بن لهيعة عنه - وقد تقدم الكلام على روايته هذه في دراسة الوجه الأول ، وأنها معلولة من جهة ابن لهيعة .

وبناءً عليه فهو وجه غير محفوظ أيضاً عن الزهري .

الخلاصة

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف ، رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن ابن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وذلك لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات .

أما الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن ابن أبي أنيس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة فمرجوح ، وذلك لأنها رواية غير محفوظة عن معمر ، وعن إبراهيم بن أبي عبلة .

وكذلك الوجه الثالث الذي رواه الزهري عن أنس مولى التيميين ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، مرجوح أيضاً لضعف الراويين له ، عن الزهري ، وقد نسب الدارقطني الوهم إليهما فيه . وكذلك الوجه الرابع الذي رواه الزهري عن عمران بن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، فهو مرجوح أيضاً ، لضعف الراوي له عن الزهري ، إضافة إلى أني لم أقف على من اسمه عمران من ولد أبي أنس .

أما الوجه الخامس الذي رواه الزهري عن ابن أبي أنس ، عن أبي هريرة ، بدون ذكر « أبي أنس » ، والسادس الذي رواه الزهري عن أويس بن مالك بن أبي عامر ، عن أنس بن مالك ، فمرجوحان كذلك ، والحمل فيهماعلى محمد ابن إسحاق الراوي لهما عن الزهري ، كما تقدم بيانه في الدراسة .

وكذلك الوجه السابع الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، عن عائشة ، فهو مرجوح أيضاً لأنه رواية غير محفوظة عن يونس بن يزيد ، وذلك من جهة الراوي عنه ، عن عبد الله بن لهيعة .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول ، مع حكم الدارقطني بأنه الصحيح موافقاً في ذلك غير واحد من الأئمة ، كالنسائي ، وأبي حاتم ، والطبراني .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، حيث أخرجه الشيخان في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم ، والله أعلم .

* * *

الباب الخامس

الأحاديث المعلّة بالاختلاف على الزهري فى غير الصور السابقة

الحديث (١٤٧)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة ، **أن رسول الله ﷺ كان ينفث** (١) **في الرُّقْية** (٢) .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه في لفظه ، واختلف عنه :(٣)

فرواه وكيع بن الجراح ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، **أن النبي ﷺ كان ينفث في الرُّقية** .

ولم يتابع على هذا اللفظ .

وقيل فيه (٤) : عن وكيع ، عن مالك بن مِغْول (٥) ، عن الزهري .

وهو وهم من راويه ، وإنما هو « مالك بن أنس » (٦) .

---

(١) النَّفث : هو شبيه النفخ ، وهو أقل من التَّفل ، لأن التفل لا يكون إلا ومعه شيء من الريق (النهاية ٥/ ٨٨) .

(٢) الرقَّية : هي العوذة التي يرقي بها صاحب الآفة (النهاية ٢/ ٢٥٤) .

(٣) هكذا في المخطوط ، ويظهر أنها زيادة من الناسخ ، أو سقطت جملة تدل على أنه اختلف عن وكيع في سنده ، ولعله هو الظاهر كما يفيد السياق ، ويؤيده قول الدارقطني في مواضع أخرى : اختلف عليه في لفظه ولم يختلف عليه في إسناده (انظر الحديث الآتي رقم ١٤٨) .

(٤) هكذا في المخطوط ، ولعلها سبق قلم من الناسخ ، أو أن المراد : وقيل في هذا الإسناد أيضاً .

(٥) في النسخة الهندية (٥/ق٥٢) « عن مالك بن أنس ، مقول الزهري » وما أثبته من النسخة المصرية .

(٦) هذا الاختلاف عن وكيع ، وليس عن الزهري ، ولذلك لم ألتفت إليه في الدراسة كما يلاحظ أن الدارقطني قد أعله بوهم راويه .

والصحيح : عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، « **أن النبي ﷺ كان يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث** » [1] كذلك هو في الموطأ [2] .

---

(١) هذا الفعل منه ﷺ كان عند وجعه - كما في التخريج - وقد جاءت روايات تفيد أنه كان يفعل ذلك عند النوم أيضاً ، ولا تعارض ، لأن الراجح أنهما حديثان عن الزهري بسند واحد كما قال ابن حجر (الفتح ٩/ ٦٢) وقد سرت في التخريج على رواية ما كان يفعله عند الوجع ، لكونه المقصود هنا .

ثم إنه جاءت روايات فيها ذكر سورة الإخلاص مع المعوذتين ، ولا تعارض أيضاً ، لأن المراد بالمعوذات هذه السور الثلاث ، وأُطلق ذلك عليها تغليباً ، فهذا هو المعتمد في توجيه الاختلاف بين هذين اللفظين كما قال ابن حجر (الفتح ٨/ ٣١) ، وقد اقتصرت في التخريج على الرواية التي ذكرها الدارقطني .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ق ٣٠ أ) .

ثم إن الدارقطني أورد الحديث في موضع آخر من العلل (٥/ق ٢٩ ب) ولم يذكر فيه اختلافاً عن الزهري ، حيث سئل عن حديث عروة عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ على نفسه إذا اشتكى بالمعوذات ونفث ؟

فقال : يرويه مالك ، عن الزهري في الموطأ بهذا اللفظ .

وروي عن عيسى بن يونس ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يقرأ على نفسه بقل هو الله أحد والمعوذتين .

ولم يقل هذا غيره .

واختلف عن يونس بن يزيد :

فرواه سليمان بن بلال ، عن يونس ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

وغيره يرويه عن يونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة وهو المحفوظ .

واختلف عن معمر :

فرواه معتمر عن رباح بن زيد ، عن معمر ، عن الزهري مرسلاً .

وغيره يرويه متصلاً .

وقال ابن جريج : عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .ا هـ .

وقد سرت في التخريج على تخريج الروايات الراجحة لكل من عيسى بن يونس عن مالك ، ومعمر بن راشد ، ويونس بن يزيد ، وذلك لأمرين :

١- أن الدارقطني لم يُعلّ الحديث في هذا الموضع بالاختلاف عن الزهري وإنما عمن دونه . =

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه في متنه من وجهين :

١ - فمرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ **أن رسول الله ﷺ كان ينفث في الرقية** .

٢ - ومرة يُروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ : **أن النبي ﷺ كان يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث** .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بالمتن الأول) .

فرواه إسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٢٨٣) ، (٢٥٣ - ٧٩٦)

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٤٥) كتاب الطب ، باب من رخص في النفث في الرُّقى (٢٣٥٦٤) .

كلاهما عن وكيع (بن الجراح) ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أن النبي ﷺ كان ينفث في الرقية .

وأخرجه النسائي في السنن الكبري (٤/ ٣٦٨) كتاب الطب ، باب النفث في الرقية (٧٥٤٨/ ١) عن إسحاق بن راهويه .

كما أخرجه من طريق إسحاق ، ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٣٢) .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ١١٦٦) كتاب الطب ، باب النفث في الرقية (٣٥٢٨) ، عن أبي بكر بن أبي شيبة .

كما أخرجه من طريق ابن أبي شيبة ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٣٢) .

وعلق عليه بقوله : رواه وكيع عن مالك فاختصره ، وكان كثيراً ما يختصر الأحاديث .

= ٢ -أن الغرض من ذكري له التعرف على الرواة الذين رووا عن الزهري الوجه الراجح، حيث لم يصرح بذكرهم في الحديث الذي معنا كما تقدم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة بالمتن الثاني) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى الليثي (٢/ ٩٤٢) كتاب العين ، باب التعوذ والرقية من المرض (١٠) عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة **أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث** .

قالت : فلما اشتد وجعه كنت أنا أقرأ عليه وأمسح عليه بيمينه رجاء بركتها .

وفي الموطأ برواية أبي مصعب الزهري (٢/ ١٢٠) ، (١٩٨١) .

وبرواية القاسم بتلخيص القابسي ص ٩٦ ، (٤٢) .

وأخرجه من طريق ابن القاسم ، النسائي في السنن الكبري (٤/ ٣٦٧) كتاب الطب ، باب قراءة المريض على نفسه (٧٥٤٤/ ١) .

وأخرجه من طريق أبي مصعب الزهري ، البغوي في شرح السنة (٥/ ٢٢٥) كتاب الجنائز ، باب ما يقول العائذ للمريض (١٤١٥) .

وفي معالم التنزيل (٥/ ٦٥٨) سورة الناس ، آية (٦) .

وفي الأنوار (٢/ ٤٦٨) باب في فعله ﷺ بمن مرض ، من العيادة ، والدعاء (٦٦٥) .

وأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح - (٩/ ٦٢) كتاب فضائل القرآن ، باب فضل المعوذات (٥٠١٦) عن عبد الله بن يوسف .

ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٢٣) كتاب السلام ، باب رقية المريض (٥١-٢١٩٢) عن يحيى بن يحيى النيسابوري .

ومن طريق يحيى بن يحيى النيسابوري ، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥١٤) باب في تعظيم القرآن ، فصل في فضائل السور (٢٥٦٩) [١] .

وأخرجه النسائي في السنن الكبري (٤/ ٣٦٨) كتاب الطب ، باب النفث في الرقية (٧٥٤٩/ ٢) .

---

(١) سقط في هذا الموضع ذكر الزهري .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٣٠) .

كلاهما من طريق عيسى بن يونس .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٢/ ١٤) باب ذكر ما كان رسول الله ﷺ يعوذ به ، عن معن بن عيسى القزاز .

ومن طريق معن ، أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ١١٦٦) كتاب الطب ، باب النفث في الرقية (٣٥٢٩) .

وأخرجه النسائي في السنن الكبري (٦/ ٢٥٠) كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ذكر ما كان النبي ﷺ يقرأ على نفسه إذا اشتكى (١٠٨٤٧) عن قتيبة بن سعيد .

وانظر كتاب عمل اليوم والليلة المطبوع مستقلاً عن السنن ص ٢٩٢ ، (١٠١٧) .

وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ١٨١) وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٣١ ، باب الاسترقاء بالقرآن (٥/ ٦٠) كلاهما عن عبد الرحمن بن مهدي .

ومن طريق عبد الرحمن ، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٣٢) .

والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥١٣) باب في تعظيم القرآن ، فصل في فضائل الآيات والسور (٢٥٦٨) .

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٢٤) كتاب الطب ، باب كيف الرقى ؟ (٣٩٠٢) عن القعنبي .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١١٦٦) كتاب الطب ، باب النفث في الرقية (٣٥٢٩) ، من طريق بشر بن عمر .

وأحمد في مسنده (٦/ ١٠٤) عن أبي سلمة الخزاعي .

وفي (٦/ ٢٥٦) عن حماد بن خالد .

وفي (٦/ ٢٦٣)عن إسحاق بن عيسى .

وأخرجه ابن أبي الدنيا في المرض والكفارات ص ١٤٩ ، (١٨٨) عن أحمد ابن حاتم الطويل .

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ١١٣) .

وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ١٣٠) .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٧١) .

وابن نقطة في تكملة الإكمال (٤/ ٥٧١) .

أربعتهم من طريق أحمد بن حاتم الطويل .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم أربعة عشر راوياً ، تابعوا يحيى بن يحيى الليثي في روايته عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، بهذا اللفظ ، ولم يذكر عيسى ين يونس ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حاتم الطويل قول عائشة ، « فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح عليه بيمينه رجاء بركتها » .

(ب) وتابع يونس بن يزيد ، مالكاً في رواية هذا الحديث بهذا المتن ، عند الزهري .

وأخرج روايته عبد الله بن وهب في الجامع (١/ ١١٩) فقرة (١٠٦) عن يونس ابن يزيد ، أن ابن شهاب أخبره ، به بمثله وذكر قول عائشة آخر الحديث .

ومن طريق ابن وهب ، أخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٢٣) كتاب السلام ، باب رقية المريض بالمعوذات (٥١-٢١٩٢) .

وأخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح (٨/ ١٣١) كتاب المغازي ، باب مرض النبي ﷺ ووفاته (٤٤٣٩) ، من طريق عبد الله (بن المبارك) ، عن يونس ، عن ابن شهاب به ، بنحو رواية ابن وهب .

(جـ) وتابع معمر بن راشد ، مالكاً ، ويونس في رواية الحديث بهذا المتن عن الزهري .

وأخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٠) كتاب الجامع ، باب الرُّقى والعين والنفث (١٩٧٨٥) : عن معمر ، عن الزهري ، به ، ولفظه : **كان رسول الله ﷺ ينفث على نفسه في المرض الذي قُبض فيه بالمعوذات** .

قال معمر : فسألت الزهري : كيف كان ينفث ؟

فقال: كان ينفث على يديه ، ويمسح بهما وجهه .

قالت عائشة : فلما ثقل ، جعلت أنفل عليه بهن ، وأمسحه بيد نفسه .

وأخرجها ابن الكمال المقدسي في المنتقى من حديث الزهري للذهلي (ق١٤٣أ) .

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٢٨٢) ، (٢٥٢/ ٧٩٥) .

وأحمد في مسنده (٦/ ١٦٦) .

وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ص٤٢٩) ، (١٤٧٤) .

أربعتهم عن عبد الرزاق ، ورواية أحمد مختصرة .

وأخرجها مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٢٣) كتاب السلام ، باب رقية المريض بالمعوذات (٥١-٢١٩٢) عن عبد بن حميد .

وأخرجها أحمد في مسنده (٦/ ١٢٤) .

وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٢/ ١٤) باب ذكر ما كان رسول الله ﷺ يعوذ به كلاهما عن عفان بن مسلم ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا معمر ، عن الزهري ، به بنحو رواية عبد الرزاق .

(د) وتابع زياد بن سعد ، من تقدم ذكرهم ، في رواية الحديث بهذا المتن عن الزهري : وأخرج روايته مسلم في الموضع السابق .

وعلي بن المفضل في الأربعين في فضل الدعاء ص١٨٨ ، كلاهما من طريق ابن جريج ، قال : أخبرني زياد بن سعد ، عن ابن شهاب ، به بنحوه .

وأشار الدارقطني إلى روايته في العلل (٥/ ق٢٩ب)كما تقدم .

(هـ) وتابع عبيد الله بن عمر ، من تقدم ذكرهم في رواية الحديث بهذا المتن عن الزهري .

وأخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٤/ ٢٥٥) كتاب الوفاة ، باب ذكر ما كان رسول الله ﷺ يقرأ على نفسه إذا اشتكى (١/ ٧٠٨٦) من طريق عبد الوهاب (الثقفي) .

وانظر كتاب الوفاة المطبوع مستقلاً عن السنن ص٣١ ، (١٠) .

وأخرجها الدارقطني في الأفراد (كما في الأطراف ق٣٤٤ ب) وقال : تفرد

به عبد الوهاب الثقفي ،عن عبيد الله بن عمر ، عن ابن شهاب عنه (يعني : عن عروة ، عن عائشة) .

وقول الدارقطني فيه نظر ، حيث تابع عبد الله بن نمير ، عبد الوهاب الثقفي في روايته عن عبيد الله بن عمر ورواية ابن نمير أخرجها السلفي في معجم السفر ص٢١٦ ، (٦٩٨) .

(و) وتابع أبو أويس عبد الله بن عبدالله ، من تقدم ذكرهم في رواية الحديث بهذا المتن عن الزهري .

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ١١٤) عن إبراهيم بن أبي العباس ، قال : ثنا أبو أويس عن الزهري ، به بنحوه .

(ز) وتابع سفيان بن عيينة ، من تقدم ذكرهم في رواية الحديث بهذا المتن عن الزهري .

وأخرج روايته أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ١١١) ترجمة عبد الرحمن ابن زياد من طريق عبد الرحمن هذا ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، به بمثله ، ولم يذكر كلام عائشة آخر الحديث .

(ط) وتابع عبد الله بن زياد ، ابن سمعان ، من تقدم ذكهم في رواية الحديث بهذا المتن عن الزهري .

وأخرج روايته ابن وهب في الجامع (١/ ١١٩) فقرة (١٠٦) عن ابن سمعان ، به بتمامه .

النظر في الإختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري ، في متن هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الإختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ : أن رسول الله ﷺ كان ينفث في الرقية) .

فلم أجد من رواه عنه ، غير مالك بن أنس ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة

ثبت ، وعده الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [1] ، غير أنه اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا ، بهذا المتن .

(ب) ومرة يروى عنه عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بالمتن الثاني بلفظ : أن رسول الله ﷺ كان يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث .

فأما روايته الأولى ، فلم أجد من رواها عنه ، غير وكيع بن الجراح ، وهو ثقة حافظ [2] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عن مالك ، غير واحد من أصحابه ، وسأقتصر على ذكر الثقات منهم وهم :

- معن بن عيسى القزاز : ثقة ثبت ، وهو أثبت أصحاب مالك [3] .
- عبد الرحمن بن مهدي : ثقة ، ثبت ، حافظ [4] .
- عبد الله ين يوسف التنيسي : ثقة متقن ، من أثبت الناس في الموطأ [5] .
- عبد الله بن مسلمة القعنبي : ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً [6] .
- يحيى بن يحيى النيسابوري :ثقة ثبت ، إمام [7] .
- أبو سلمة الخزاعي ، واسمه منصور : ثقة ، ثبت [8] .
- قتيبة بن سعيد : ثقة [9] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .
(٢) انظر ص ٥٥٨ .
(٣) انظر ص ٢٨٩ .
(٤) انظر ص ٨٧٣ .
(٥) انظر ص ٣٣٨ .
(٦) انظر ص ٣٣٧ .
(٧) انظر ص ٣٣٧ .
(٨) تقريب التهذيب ص٥٤٧ ، (٦٩٠١) ، وانظر التهذيب (١٠/ ٢٧٣) .
(٩) انظر ص ١٧١ .

- عبد الرحمن بن القاسم : ثقة [1] .

- بشر بن عمر الزهراني : ثقة [2] .

- حماد بن خالد الخياط : ثقة [3] .

وكما هو واضح ، فإن أرجح الروايتين عن مالك هي الرواية الثانية ، لكثرة الرواة لها ومعظمهم من الثقات ، وفيهم معن بن عيسى ، أثبت أصحاب مالك ، فلا تقوى رواية وكيع بن الجراح للرواية الأولى مع كونه ثقة حافظ ، على معارضة روايتهم .

وقد تقدم في كلام ابن عبد البر أن العلة من وكيع ، لأنه اختصر الحديث ، وكان كثيراً ما يختصر الأحاديث ، ولذلك قال الدارقطني : ولم يتابع (يعني : وكيعا) . على هذا المتن ، كما لم يخرجها الشيخان أو أحدهما في صحيحيهما ، وأخرجا الحديث بالمتن الآخر .

وبناءً عليه يمكن القول بأن هذا الحديث بهذا المتن ، غير محفوظ عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ : أن رسول الله ﷺ كان يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث) .

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١- مالك بن أنس :

تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته ، وأنها المحفوظة عنه .

٢- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [4] .

٣ - معمر بن راشد :

---

(١) انظر ص ٣٧٣ .

(٢) انظر ص ٣٣٧ .

(٣) انظر ص ٢٩٠ .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

٤- زياد بن سعد الخراساني :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، ومن أثبت أصحاب الزهري [٢] .

٥- عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٣] .

٦- أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٤] .

٧- سفيان ين عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحاب الزهري [٥] .

٨- عبد الله بن زياد ، بن سمعان :

تقدمت ترجمته ، وأنه متروك الحديث ، متهم [٦] .

فلا يعتد بروايته هذه .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا هذا الحديث بهذا المتن عن الزهري ، وكما ترى فهم كُثر ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحاب الزهري ، مما جعله أرجح الوجهين عنه .

الخلاصة

فبناء على ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الاختلاف وفي أحوال الرواة ، يتضح رجحان الوجه الثاني الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة

---

(١) انظر ص ١٦٦ .
(٢) انظر ص ٣٧٧ .
(٣) انظر ص ٢٤٣ .
(٤) انظر ص ٢٣٧ .
(٥) انظر ص ١٦٨ .
(٦) انظر ص ٦٧٧ .

بلفظ : « **أن رسول الله ﷺ كان يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث** » ، لكثرة الرواة له عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات من أصحابه .

وأما الوجه الأول الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة بلفظ :« أن رسول الله ﷺ كان ينفث في الرقية » ، فمرجوح لأنه غير محفوظة عن مالك ، ويتحمل علته الراوي عنه « وكيع بن الجراح » مع كونه ثقة حافظاً ، لأنه خالف الأكثر والأوثق من أصحاب مالك الذين رووا الحديث عنه بالمتن الراجح ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، حيث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من عدة طرق كما تقدم في التخريج .

* * *

الحديث (١٤٨)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة : **طَّيبت رسول الله ﷺ لُحْرمه [١] ولحلّه ، بأطيب ما أقدر عليه .**

فقال : يرويه هشام بن عروة ، وعثمان بن عروة ، وعمر بن عبد الله ابن عروة والزهري .

فأما هشام ، فاختلف عنه :

وساق الدارقطني الإختلاف عن هشام ، ثم قال في آخره :

. . . وأما الزهري فاختلف عنه في متنه ، ولم يختلف عنه في إسناده :

فرواه ابن عيينة ، ويونس ، والزبيدي ، وإسحاق بن راشد ، رووه عن الزهري ، عن عروة عن عائشة بلفظ من تقدم [٢] .

وخالفهم [٣] . في لفظه ضمرة بن ربيعة ، [فرواه] عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، وزاد فيه : طَّيبته بطيب لا يشبه طيبكم هذا : يعني ليس له بقاء .

تفرد بهذه الألفاظ ضمرة ، وليست بمحفوظة [٤] .

---

(١) يعني : لإحرامه كما جاء في بعض الروايات .

(٢) يعني : بنحو اللفظ الذي صدر به السؤال ، وسيأتي لفظه بتمامه في التخريج .

(٣) يريد الدارقطني حمل المخالفة على ضمرة ، لا على شيخه هنا وهو الأوزاعي ، كما سيصرح بذلك في آخر كلامه .

(٤) العلل للدارقطني (٥/ ١٢٤ أ) .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، وعلى غيره كما تقدم ، وقد اختلف عن الزهري في متنه عل وجهين :

١- فمرة يروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ : **طَيَّبت رسول الله ﷺ لُحْرِمِه ولحلِّه بأطيب ما أقدر عليه** .

٢- ومرة يروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة بلفظ : **طيبت النبي ﷺ لإحلاله ، وطيبته لإحرامه طيبا لا يشبه طيبكم هذا** ، تعني : ليس له بقاء .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة بالمتن الأول)

(أ) فرواه الحميدي في مسنده (١/ ١٠٥) ، (٢١١) واللفظ له .

والشافعي في الأم (٢/ ١٧٢) باب الطيب للإحرام .

وفي المسند - بترتيب السندي - (١/ ٢٩٧) ، (٧٧٤) .

كلاهما عن سفيان بن عيينة ، قال : سمعت الزهري يحدث عن عروة ، عن عائشة قالت : **طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين لحرمه حين أحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت** .

قال الحميدي - وحده - وهذا مما لم يكن يحدّث به سفيان قديماً عن الزهري ، فوقفناه عليه فقال : قد سمعته من الزهري .

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٢٢) عن الحميدي ،

وأخرجه من طريق الحميدي أيضاً :

أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢١٨ ب) باب في الطيب للمحرم قبل أن يحرم .

والبيهقي في السنن الكبري (٥/ ٣٤) كتاب الحج ، باب الطيب للإحرام .

وابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٢٩٨) .

وأخرجه من طريق الشافعي :

أبو بكر بن أبي داود السجستاني في مسند عائشة ص٥٩ ، (٢٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٤) كتاب الحج ، باب الطيب للإحرام .

وفي معرفة السنن والآثار [١] (٧/ ١١٠) كتاب المناسك ، باب الطيب للإحرام (٩٤٦٨).

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٤٦) كتاب الحج ، باب الطيب عند الإحرام (٣١-١١٨٩) عن محمد بن عباد .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٣٣٨) كتاب الحج ، باب إباحة الطيب عند الإحرام (٣٦٦٧/ ٤) .

وفي المجتبى (٥/ ١٠٥) من طريق أبي عبيد الله المكي .

كلاهما تابعا الحميدي ، والشافعي ، في رواية الحديث بهذا المتن ، عن سفيان ، عن الزهري ، به .

(ب) (ج) (د) وذكر الدارقطني أن يونس بن يزيد ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وإسحاق بن راشد ، تابعوا سفيان بن عيينة ، في رواية الحديث عن الزهري ، بهذا المتن .

ولم أقف على من أخرج روايتهم .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة عن عائشة ، بالمتن الثاني ، بزيادة ألفاظ ليست في المتن السابق) .

فرواه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٣٣٨) كتاب الحج ، باب إباحة الطيب عند الإحرام (٣٦٦٨/ ٥) .

---

(١) في المطبوع : حدثنا أبو العباس ، قال : أخبرنا الشافعي ، بدون واسطة بينهما ، ويظهر أنه سقط من الإسناد بينهما الربيع بن سليمان ، فهو مثبت في السنن الكبرى، وأبو العباس إنما يروي عن الشافعي بواسطة الربيع .

وفي المجتبي (٥/١٠٦) عن عيسى بن محمد (الرملي) .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٧/٣٥٣) ، (٤٣٩١) عن هارون بن معروف .

كلاهما عن ضمرة بن ربيعة ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قال ، : **طيبت النبي ﷺ لإحلاله ، وطيبته لإحرامه طيبًا لا يشبه طيبكم هذا** .

تعني : ليس له بقاء .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق٣٤٣ ب) وقال : تفرد به ضمرة ، عن الأوزاعي ، وعن الزهري ، (يعني : عن عروة عن عائشة) .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/٢٣) ترجمة عيسى بن محمد الرملي .

والذهبي في سير أعلام النبلاء (٩/٣٢٧) ترجمة ضمرة بن ربيعة .

كلاهما من طريق أبي بكر [١] . عبد الله بن سليمان بن الأشعث ، عن عيسى بن محمد ، وعيسى بن يونس الرمليان قالا : حدثنا ضمرة ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به بمثله .

قال ابن يونس في حديثه : يعني ليس له بقاء .

وذكر ابن عساكر أن أبا بكر بن أبي داود قال : لم يرو عن الأوزاعي إلا ضمرة .

وقال الذهبي : تفرد به ضمرة .

وأخرجه ابن عبد بالبر في التمهيد (١٩/٢٩٩) تعليقاً مجزوماً عن عيسى بن يونس .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري ، في متن هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من مسند عائشة له .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ ، **طيبت رسول الله ﷺ لحُرمِه ولحلّه بأطيب ما أقدر عليه**) .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُد من أوثق أصحاب الزهري (١) .

٢- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه (٢) .

٣- محمد بن الوليد الزبيدي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أوثق أصحاب الزهري (٣) .

٤- إسحاق بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في غير الزهري ، لأنه يهم فيه (٤) .

فهؤلاء الذين رووا الحديث بهذا المتن عن الزهري ، وكما ترى فمعظمهم ثقات أثبات ، وثقات ، وفيهم من عد أنه أوثق أصحابه ، مما يرجح هذا الوجه على الوجه الآخر كما سيتضح قريباً .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة عن عائشة ، بلفظ : **طيبت النبي ﷺ لإحلاله وطيبته لإحرامه طيباً لا يشبه طيبكم هذا**) .

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري ، قُدِّم غيره من الثقات عليه (٥) .

---

(١) انظر ص ١٦٨ .

(٢) انظر ص ١٦٤ .

(٣) انظر ص ١٥٦ .

(٤) انظر ص ٢١٤ .

(٥) انظر ص ١٥٤ .

ويبدو أن العلة من الراوي عنه : ضمرة بن ربيعة الفلسطيني ، وهو صدوق يهم قليلاً [1] ، وقد تفرد به كما نص على ذلك غير واحد من العلماء - وقد تقدم كلامهم - كما تقدم أيضاً قول الدارقطني في زيادة هذه الألفاظ في المتن ، وأنها غير محفوظة عن الزهري .

وعليه فإن الحديث من هذا الوجه بهذا المتن مرجوح .

الخلاصة

فبناء على ما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي النظر في الإختلاف وفي أحوال الرواة ، يمكن القول بأن الحديث من الوجه الأول ، بدون زيادة الألفاظ التي ذكرت في الوجه الثاني هو الراجح ، وذلك لكثرة الرواة له من أصحاب الزهري ، ومعظمهم من الثقات ، والثقات الأثبات ، في حين لم أجد من روى الحديث بالوجه الثاني ، بزيادة الألفاظ التي تقدم ذكرها غير الأوزاعي ، ولكن لا يتحمل علته ، لثقته ، وإنما تحمل العلة على الراوي عنه وهو ضمرة بن ربيعة ، لما تقدم في بيان حاله من كونه صدوقاً يهم قليلاً ، فيعد هذا الحديث مما وهم فيه .

وقد تقدم ترجيح الدارقطني للوجه الأول ، وحكمه على زيادة الألفاظ في الوجه الثاني أنها غير محفوظة .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، حيث أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم .

وقد تابع القاسم بن محمد ، عروة في رواية هذا الحديث عن عائشة ، وأخرج متابعته الشيخان في صحيحيهما [2] ، من طريق مالك ، عن عبدالرحمن ابن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « **كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت** » ، واللفظ للبخاري .

* * *

---

(١) تقريب التهذيب ص٢٨٠ ، (٢٩٨٨) ، وانظر التهذيب (٤/ ٢٠٣).

(٢) صحيح البخاري - مع الفتح (٣/ ٣٩٦) كتاب الحج ، باب الطيب عند الإحرام (١٥٣٩) ، وصحيح مسلم (٢/ ٨٤٦) كتاب الحج ، باب الطيب للمحرم (٣٣-١١٨٩) .

الحديث (١٤٩)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عروة ، عن عائشة ، سمَّى رسول الله ﷺ الوزغ [١] فُوَيسْقة .

فقال : يرويه الزهري ، واختلف عنه [٢] .

فرواه مالك ، ويونس ، ومعمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق ، واختلف عنه [٣] .

فرواه خالد الواسطي ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري .

وخالفه [٤] إبراهيم ين طهمان [٥] ، فرواه عن عباد بن إسحاق ، وهو عبد الرحمن - عن عمر بن سعيد ، عن الزهري .

---

(١) هي التي يقال لها : سامٌّ أبرص . (النهاية ٥/ ١٨١) .

(٢) يعني : في متنه ، كما سيأتي بيانه .

(٣) يعني : في سنده ومتنه كما سيأتي في خلال التخريج .

(٤) يعني : خالد الواسطي حيث زاد « عمر بن سعيد » بين عبد الرحمن بن إسحاق ، وبين الزهري ، وهو اختلاف دون الزهري ، فيخرج من عهدته .

(٥) يبدو أن ذكر رواية إبراهيم بن طهمان ، في هذا الموضع في مسند عائشة فيه نظر ، وذلك لأن ابن طهمان إنما يرويه عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن عمر بن سعيد ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً « اقتلوا الفويسق » (انظر مشيخة ابن طهمان ص١٠١ حديث ٤٨).

ولعل ذلك يرجع إلى أن خالد الواسطي يروي الحديث مرة عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، ومرة عن عبد الرحمن ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه ، وابن طهمان إنما خالفه في الإسناد الثاني فقط.

=

وقال ابن مُنْيَة [1] : قال رسول الله ﷺ : « **اقتلوا الفويسق** » يعني الوزغ .

وكذلك قال في حديث خالد الواسطي ، عن عبد الرحمن بن إسحاق .

وذلك [2] وهم من عبد الرحمن بن إسحاق .

والصحيح بهذا الإسناد [3] : أن النبي ﷺ قال : « **الوزع فويسق** » .

قالت عائشة : ولم أسمع النبي ﷺ أمر بقتله [4] .

تخريج الحديث

هذا الحديث روايته من مسند عائشة ، مداره على الزهري ، واختلف عنه في متنه من وجهين :

١- فمرة يروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « **الوزغ : الفويسق** » .

= ويؤيد ما ذكرت ، أن الدارقطني أورد الحديث في العلل (٤/ ٣٤٠) في مسند سعد ، فقال : يحدث به عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه ، قاله خالد الواسطي عنه .

وخالفه إبراهيم بن طهمان ، فرواه عنه ، عن عمر بن سعيد ، عن الزهري . ا هـ.

فكلامه هذا يفيد أن رواية ابن طهمان دخلت في مسند عائشة بطريق الخطأ أو السهو .

(١) هكذا في النسختين المصرية والهندية ، وقد بحثت في مسند يعلى بن أمية ، المشهور بابن منية ، فلم أجد له رواية لهذا الحديث في مظانه مثل (مسند أحمد ٤/ ٢٢٢ وما بعدها والمعجم الكبير للطبراني ٢٢/ ٢٤٩ ، وغيرهما) .

ويظهر أنه سبق قلم أو تصحيف ، وأن مراده « سعد بن أبي وقاص » لأنه الذي روى الحديث بهذا المتن .

(٢) يعني : رواية هذا المتن من مسند عائشة ، لا من مسند سعد ، كما سيأتي بيانه .

(٣) يعني : الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

(٤) العلل للدارقطني (٥/ ٢٨ب) .

٢- ومرة يروى عنه ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً : « **اقتلوا الفويسق** » .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً « **الوزغ : الفويسق** »).

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح (٦/ ٣٥١) كتاب بدء الخلق ، باب : خير مال المسلم ، غنم يتبع بها شعف الجبال ، (٣٣٠٦) عن سعيد بن عفير ، عن ابن وهب ، قال : حدثني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، يحدث عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ قال للوزغ : « **الفويسق ، ولم أسمعه يأمر بقتله** » .

وزعم [١] سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ أمر بقتله .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٥٨) كتاب السلام ، باب استحباب قتل الوزغ (١٤٥-٢٢٣٩) .

والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٣٨٧) كتاب الحج ، باب قتل الوزغ (٣/ ٣٨٦٩) .

وفي المجتبي (٥/ ١٦٤) .

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٠٧٦) كتاب الصيد ، باب قتل الوزغ (٣٢٣٠) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٦/ ١١٠) كتاب الحج ، باب ما يباح للمحرم ومالا يباح (٣٩٥٢) .

---

(١) رجح ابن حجر أن هذا من قول الزهري ، اعتماداً على رواية الدارقطني للحديث في الغرائب ، من طريق ابن وهب المتقدم ذكره ، وفي آخره : وعن ابن شهاب ، عن سعد بن أبي وقاص (فتح الباري ٦/ ٣٥٤) .

قلت : ولم أقف عليه في أطراف الأفراد لابن القيسراني من هذا الطريق الذي ذكره ابن حجر (انظر ق٣٤٣ أ وما بعدها) .

لكن أخرجها العقيلي موصولة من طريق مالك ، عن الزهري ، عن سعد به - كما سيأتي -

وأما الرواية التي جاء فيها قول عائشة : سمعت سعد بن أبي وقاص مرفوعاً ، فهي ضعيفة - وستأتي - .

وفي (٧/ ٤٦٠) كتاب الحظر ، والإباحة ، باب قتل الحيوان (٥٦٠٧) .

وقال : وهذا غريب .

وابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١١١) ترجمة بحر بن نصر الخولاني .

ستتهم من طريق عبد الله بن وهب ، به وليس في روايتهم - غير البخاري ومسلم - قولها : ولم أسمعه أمر بقتله ، وجميعهم عدا البخاري لم يذكروا : وزعم سعد بن أبي وقاص .

(ب) وتابع مالك بن أنس ، يونس بن يزيد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري.

وأخرج روايته النسائي ، وابن حبان ، وابن السبكي ، في المواضع التي تقدم ذكرها ، من طريق ابن وهب ، عن مالك ، عن الزهري ، به .

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢١٠) كتاب الحج ، باب : ما للمحرم قتله من دواب البر .

وابن عبد البر في التمهيد (١٥/ ١٨٧) .

كلاهما من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، قال : حدثنا مالك ، عن ابن شهاب ، به ، بمثله ، وفي آخره ؛ ولم أسمعه أمر بقتله فقط .

(جـ) وذكر الدارقطني أن معمراً ، تابع مالكاً ، ويونس في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وما ذكره فيه نظر ، وذلك لأن رواية معمر أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٤٦) كتاب المناسك ، باب ما يقتل في الحرم ، (٨٣٩٢) عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة بلفظ : أن النبي ﷺ قال : « **كانت الضفدع تطفيء النار عن إبراهيم ، وكان الوزغ ينفخ فيه ، فنهى عن قتل هذا ، وأمر بقتل هذا** » - يعني الوزغ - .

وعليه فإن رواية معمر الحديث من مسند عائشة [1] . خالف في متنها روايتي مالك ويونس ، إذ فيها الأمر بقتل الوزغ ، فلا يعتد بها .

---

(١) روى معمر الحديث في مسند سعد بن أبي وقاص : واختلف على معمر ، كما نص =

ثم إني وقفت على رواة آخرين ، تابعوا يونس ، ومالكا في رواية هذا الوجه عن الزهري بهذا المتن الذي معنا ، ولم يشر الدارقطني إلى رواياتهم ، وهم :

(د) عقيل بن خالد :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ١٥٥) عن حجاج ، ثنا ليث ، حدثني عقيل ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته ، أن رسول الله ﷺ قال للوزغ : « **فويسق** » ولم أسمعه أمر بقتله .

(هـ) أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٢٧١) عن يعقوب ، ثنا أبو أويس ، عن الزهري ، به بمثل رواية عقيل .

(و) شعيب بن أبي حمزة :

وأخرج روايته أحمد في مسنده (٦/ ٨٧) عن بشر بن شعيب ، قال : أخبرني أبي ، قال محمد (هو الزهري)، أخبرني عروة ، به بنحوه .

(ز) محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري :

وأخرج روايته ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه ص٤٨٠ ، (٦٤٣) من طريق الدراوردي ، عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، به بنحوه .

(ط) عبيد الله بن عمر العمري :

وأخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ١٦) ، (٢٢٦٢) من طريق أبي القاسم عبيد الله بن سعيد بن عفير ، قال حدثني أبي قال : حدثني خالي

= على ذلك الدارقطني في العلل (٤/ ٣٤٠) فقال : واختلف عن معمر : فرواه عبد الرزاق، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه .
ورواه عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعد ، ولم يذكر بينهما أحداً .
قلت : ورواية عبد الرزاق هذه هي أصح الروايات عن معمر ، وقد أخرجها في مصنفه (٤/ ٤٤٥) ، (٨٣٩٠) ، وأخرجها من طريقه مسلم (٤/ ١٧٥٨) (٢٢٣٨) ، وأبو داود (٥/ ٤١٦) (٥٢٦٢) ، وابن حبان (الإحسان ٧/ ٤٥٩) (٥٦٠٦) ، والبزار (٣/ ٢٩٥) (١٠٨٦) ، وابن شاهين في الناسخ ص٤٨٠ ، (٦٤٤) ، والخطيب في الكفاية ص٤١٩ ، وغيرهم .

المغيرة بن الحسن بن راشد الهاشمي قال : حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم ، قال : حدثني عبيد الله بن عمر ، عن ابن شهاب ، به بنحوه ، ولم يذكر قولها: « ولم أسمعه أمر بقتله » .

قال الطبراني : لم يرو عن عبيد الله بن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبيد الله بن سعيد بن عفير .

كما أخرجها الدارقطني في الأفراد والغرائب (كما في الأطراف لابن القيسراني ق٣٤٤ أ) .

وقال : تفرد به يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عبيد الله ، عنه (يعني عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) .

(ي) يحيى بن أبي أنيسة :

وأخرج روايته ابن الأعرابي في معجمه (ق٢٠٢ أ) .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٣٩٣) ترجمة يحيى بن أبي أنيسة .

كلاهما من طريق عبد الله بن بكر السهمي ، نا يحيى بن أبي أنيسة ، عن الزهري به بمثله وزاد العقيلي قولها : ولم أسمعه يأمر بقتله .

وزاد أيضاً : قالت عائشة : وسمعت سعد بن أبي وقاص يقول : أمر رسول الله ﷺ بقتله .

ثم أخرج العقيلي الأمر بقتل الوزغ فقط من طريق مالك ، عن الزهري ، عن سعد بن أبي وقاص . .

وعلق عليه بقوله . . . وهذا أولى [1] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، مرفوعاً « **اقتلوا الفويسق** » يعني الوزغ) .

---

(١) يظهر أنه أراد تضعيف رواية يحيى بن أبي أنيسة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، عن سعد بن أبي وقاص ، بذكر الأمر بقتل الوزغ فقط ، إذ خطّأها بعض العلماء كالبزار (البحر الزخار ٣/ ٢٩٥) ، والدارقطني (العلل ٤/ ٣٤١) ، وسيأتي أن رواية يحيى التي معنا وإن كانت محفوظة عنه ، غير أنه لا يعتد بها لحال يحيى هذا .

فرواه أبو يعلى في مسنده (٢/ ١٤٣) ، (٨٣١) عن وهب بن بقية ، حدثنا خالد (هو الواسطي) ،عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « **اقتلوا الفويسق** » يعني الوزغ.

كما أخرجه الدورقي في مسند سعد بن أبي وقاص ص٤٥ ، (١٤) عن وهب ابن بقية به بمثله .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في متن هذا الحديث من وجهين ،وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، مرفوعاً ، « **الوزغ الفويسق** ») .

فرواه عنه ، غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [١] .

وقد أخرج الشيخان روايته كما تقدم .

٢- مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وعدَّه الجمهور أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق [٢] .

٣- معمر بن راشد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [٣] .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

(٢) انظر ص ١٩٣ .

(٣) انظر ص ١٦٦ .

غير أن روايته هذه لا يعتد بها ، لما تقدم في التخريج من أنه لا تصح لمعمر رواية لهذا الحديث في مسند عائشة بهذا المتن ، وإنما بمتن آخر ، فيه الأمر بقتل الوزغ .

وعليه فإن عدَّ الدارقطني معمراً فيمن روى هذا الوجه عن الزهري فيه نظر .

عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحاب الزهري [١] .

٤- أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف من جهة ضبطه [٢] .

٥- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [٣] .

وأما كونه لم يصرح بالسماع من الزهري ، فغير مؤثِّر في صحة الرواية ، فهو من أشهر وأوثق أصحاب الزهري ، ولم يوصف بالتدليس ولا الإرسال ، إضافة إلى موافقة روايته لرواية عدد من الثقات من أصحاب الزهري .

٦- عبيد الله بن عمر العمري :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت [٤] .

٧- محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري :

تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق له أوهام[٥] .

٨- يحيى بن أبي أنيسة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف جداً ، واتهم بالكذب [٦] .

---

(١) انظر ص ١٨٥ .
(٢) انظر ص ٢٣٧ .
(٣) انظر ص ١٧٨ .
(٤) انظر ص ٢٤٣ .
(٥) انظر ص ٢٦٠ .
(٦) انظر ص ١٧٧٣ .

وبناء عليه فروايته هذه لا يعتد بها .

وبعد : فهؤلاء الذين رووا الحديث بهذا المتن عن الزهري ، وهم - بعد استبعاد روايتي معمر ، ويحيى بن أبي أنيسة - كثر ، ومعظمهم من الثقات الأثبات سيما في الزهري ، فهذا مما يجعله أرجح من المتن الآخر ، وهو الأمر بقتل الوزغ من مسند عائشة .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، مرفوعاً « **اقتلوا الفويسق** ») .

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه صدوق [1] ، وقد وهم في متن هذا الحديث ، فخالف الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث بالمتن الآخر .

ويظهر أن منشأ الوهم من كون عبد الرحمن هذا روى الحديث أيضاً عن الزهري ، من مسند سعد بن أبي وقاص ، والمحفوظ في متن رواية سعد قوله ﷺ : « **اقتلوا الفويسق** » ، فجعل متن حديث سعد لمسند عائشة ، وهي إنما سمعت الرسول ﷺ يسمي الوزغ فويسقاً ، ولم تسمعه يأمر بقتله ، كما صرحت بذلك في الروايات الصحيحة التي تقدمت في التخريج .

وبناء عليه يمكن القول بأن هذا الحديث بهذا المتن غير محفوظ في مسند عائشة ، والله أعلم .

الخلاصة

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الأول الذي رواه الزهري عن عروة ، عن عائشة ، بلفظ « إن رسول الله ﷺ قال للوزغ فويسق » وذلك لكثرة الرواة له ، عن الزهري ، ومعظمهم من الثقات الأثبات .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الثاني عن الزهري ، عن عروة عن

---

(١) انظر ص ٢٢٠ .

عائشة ، مرفوعاً « اقتلوا الفويسق » غير عبد الرحمن بن إسحاق ، وقد وهم في متنه فجعل متن حديث سعد بن أبي وقاص لسند حديث عائشة كما تقدم بيانه .

ويلتقي هذا الترجيح للوجه الأول ، مع تضعيف الدارقطني للوجه الثاني ، حيث وهَّم رواية عبد الرحمن بن إسحاق .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، حيث أخرجه الشيخان من رواية يونس ابن يزيد كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

* * *

الحديث (١٥٠)

وسئل - الدارقطني - عن حديث عبد الله بن عمر ، عن بلال ، عن النبي ﷺ « **أنه صلى في الكعبة** » .

فقال : يرويه سالم بن عبد الله واختلف عنه ، ونافع واختلف عنه أيضاً ، ومجاهد واختلف عنه ، وابن أبي مليكة واختلف عنه ، ويحيى ابن جعدة واختلف عنه . . .

فأما حديث سالم بن عبد الله والخلاف عليه :

فإن الزهري رواه ، واختلف عنه :

فرواه الليث بن سعد ، وعقيل بن خالد ، وصالح بن أبي الأخضر [رووه] عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال .

ورواه يونس ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : أخبرني بلال ، أو عثمان بن طلحة ، بالشك [١] اهـ .

قلت : ولم يشر الدارقطني إلى الراجح من هذين الوجهين اللذين اختلف فيهما عن الزهري [٢] .

تخريج الحديث

هذا الحديث من طريق سالم بن عبد الله ، مداره على الزهري ، واختلف عنه من وجهين :

---

(١) العلل للدارقطني (٧/ ١٨٣) .

(٢) أما قول الدارقطني في (٧/ ١٩٢) : . . . والصحيح قول من ذكر بلالا . فيرجع إلى رواية سماك بن الوليد الحنفي ، ومن تابعه ، عن ابن عمر ، بدون ذكر بلال ولا غيره من الصحابة (انظر ٧/ ١٩١, ١٩٢) .

١- فمرة يروى عنه ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال .

٢- ومرة يروى عنه ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال أو عثمان بن طلحة ، بالشك .

الوجه الأول :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال) .

(أ) فرواه البخاري في صحيحه - مع الفتح (٣/ ٤٦٣) كتاب الحج ، باب إغلاق البيت (١٥٩٨) عن قتيبة بن سعيد ، حدثنا الليث ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أنه قال : دخل رسول الله ﷺ البيت ، هو وأسامة بن زيد ، وبلال ، وعثمان بن طلحة ، فأغلقوا عليهم ، فلما فتحوا كنت أول من ولج ، فلقيت بلالا فسألته :هل صلى رسول الله ﷺ ؟

قال : نعم ، بين العمودين اليمانيين .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٩٦٧) كتاب الحج ، باب استحباب دخول الكعبة (٣٩٣-١٣٢٩) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/ ٢٥٦) كتاب المساجد ، باب الصلاة في الكعبة (٧٧١) .

وفي المجتبى (٢/ ٢٧) .

كلاهما عن قتيبة بن سعيد ، به بنحوه .

وأخرجه من طريق قتيبة المتقدم :

أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق ٢٥٠ أ) باب الصلاة في البيت ، وأين يقوم الرجل في صلاته ؟ .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٢٧) كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الكعبة.

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١١/ ١٠٧) ترجمة عثمان بن طلحة .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٩٦٧) كتاب الحج ، باب استحباب دخول الكعبة (٣٩٣-١٣٢٩) .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢٥٠ أ) باب الصلاة في البيت. من طريق محمد بن زياد .

كلاهما عن محمد بن رمح .

وأخرجه الزعفراني في مسند بلال بن رباح ص ١٥ .

وابن أبي عاصم في الأوائل ص٥٣ ، (٩٠) .

كلاهما عن شبابة بن سوار .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٢٠) عن إسحاق (بن يوسف) وهاشم (بن القاسم).

وأخرجه الدارمي في سننه (٢/ ٧٦) كتاب المناسك ، باب الصلاة في الكعبة (١٨٦٧) عن أحمد بن عبد الله بن يونس .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٨٩) من طريق موسى بن داود .

والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٣٤٩) (١٠٥٥) من طريق عبد الله بن صالح .

وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢٥٠أ) من طريق يحيى بن بكير .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم ثمانية ، تابعوا قتيبة بن سعيد ، في رواية هذا الوجه عن الليث بن سعد عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال ، بنحوه .

(ب) وتابع عقيل بن خالد ، الليث بن سعد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وأخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٩٠) .

(جـ) وتابع صالح بن أبي الأخضر ، عقيلاً والليث بن سعد ، في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أشار الدارقطني إلى روايته في كلامه عن الاختلاف .

ولم أقف عليها .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال أو عثمان بن طلحة بالشك) .

فرواه مسلم في صحيحه (٢/ ٩٦٧) كتاب الحج ، باب استحباب دخول الكعبة (٣٩٤-١٣٢٩) عن حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن الزهري ، أخبرني سالم بن عبد الله ، عن أبيه قال :رأيت رسول الله ﷺ دخل الكعبة ، هو وأسامة بن زيد ، وبلال ، وعثمان بن طلحة ، ولم يدخلها معهم أحد ، ثم أغلقت عليهم .

قال عبد الله بن عمر : فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة ، أن رسول الله ﷺ صلَّى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين .

وأخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (ق٢٥٠أ) باب الصلاة في البيت وأين يقوم الرجل في صلاته ، من طريق حرملة بن يحيى شيخ الإمام مسلم ، به بمثله .

غير أنه قال : قال عبد الله بن عمر : أخبرني بلال ، وعثمان بن طلحة ، هكذا بدون أداة الشك « أو » ، ولعله خطأ من الناسخ ، لأن حرملة يرويه بالشك كما في صحيح مسلم .

ومن طريق أبي نعيم ، أخرجه ابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر (١/ ٥١١) به بمثل رواية المستخرج ، بدون أداة الشك .

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٢٩) كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر عثمان بن طلحة ، من طريق بحر بن نصر ، عن عبد الله بن وهب ، عن يونس، عن الزهري ، به .

غير أنه قال : فأخبرني بلال أنه سأل عثمان بن طلحة (هكذا) [1] أين صلى النبي ﷺ ؟ .

النظر في الإختلاف

يتضح مما تقدم في كلام الدارقطني ، وفي تخريج الحديث ، أنه اختلف عن الزهري ، في هذا الحديث من وجهين ، وسأتعرض لهذا الاختلاف ، وبيان نتيجته كما يلي :

---

(١) لم أجد عند غير الحاكم ، ما ورد في روايته من أن بلالاً سأل عثمان بن طلحة ، لأن بلالا ممن دخل الكعبة مع رسول الله ﷺ ، واطلع على فعله بداخلها .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال) .

فرواه غير واحد من أصحابه عنه ، وهم :

١- الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مكانة مالك ومعمر ، وابن عيينة ، فلا يقدم على أحدهم عند مخالفته لهم [١] .

٢- عقيل بن خالد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، ومن أوثق أصحابه [٢] .

٣- صالح بن أبي الأخضر :

تقدمت ترجمته ، وأنه ضعيف في الزهري وفي غيره [٣] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال أو عثمان بن طلحة بالشك) .

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه [٤] .

الخلاصة

يتضح مما سبق ، رجحان الوجه الأول ، وهو الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال ،على الوجه الثاني ، وهو : الزهري عن سالم ، عن ابن عمر ، عن بلال أو عثمان بن طلحة ، بالشك ، وذلك لكثرة رواة الوجه الأول عن الزهري ، وفيهم ثقتان ، أحدهما وصف بأنه من أثبت أصحابه .

---

(١) انظر ص ٦١٤ .

(٢) انظر ص ١٨٥ .

(٣) انظر ص ١٩٠ .

(٤) انظر ص ١٦٤ .

في حين أني لم أجد من روى الوجه الثاني عنه غير يونس بن يزيد ، وهو مع ثقته ، فإن رواة الوجه الأول أكثر ، وفيهم من هو أوثق منه ، إضافة إلى أن توثيق يونس في الزهري مقيد بما إذا حدث من كتابه ، وليس في روايته هنا ما يوضح أنها من كتابه .

وإلى ما ذكرته من ترجيح الوجه الأول ، ذهب ابن حجر حيث قال : ووقع في رواية يونس ، عن ابن شهاب ، عند مسلم « فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة بالشك » ، والمحفوظ أنه (يعني ابن عمر) سأل بلالا (يعني وحده) كما في رواية الجمهور [1] .

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح : صحيح ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما.

أما إخراج مسلم الوجه غير المحفوظ في صحيحه ، فلعل ذلك ليشير إلى أنه لا يؤثر على الوجه المحفوظ الذي أخرجه مسلم أيضاً ، موافقاً للبخاري ، والجمهور .

* * *

(١) فتح الباري (٣/ ٤٦٥) .

أحاديث نسب فيها الوهم إلى الزهري

وقفت أثناء البحث على حديثين فيهما كلام للعلماء حول وهم الزهري فيهما ، وسأتعرض لهما بالدراسة للوقوف على حقيقة هذا الأمر .

أولاً : حديث أنس في طرحه صلى الله عليه وسلم خاتم فضة :

هذا الحديث رواه عن الزهري غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- يونس بن يزيد الأيلي :

وقد أخرج روايته البخاري في صحيحه - مع الفتح (١٠/٣١٨) كتاب اللباس ، باب خاتم الفضة (٥٨٦٨) عن يحيى بن بكير ، حدثنا الليث ، عن الزهري ، قال : حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من وَرِق يوماً واحداً ، ثم إن الناس اصطنعوا الخواتيم من ورق ، فلبسوها ، فطرح رسول الله ﷺ خاتمه ، فطرح الناس خواتيمهم .

وأخرجها البيهقي في الجامع في الخاتم ص ٢٦ ، (٢) من طريق يحيى ابن بكير.

٢- إبراهيم ين سعد :

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٣/ ٢٢٣) عن هاشم(بن القاسم) .

وفي (٣/ ١٦٠) عن أبي كامل (مظفر بن مدرك) .

ومسلم في صحيحه (٣/١٦٥٧) كتاب اللباس ، باب في طرح الخواتم (٥٩-٢٠٩٣) عن أبي عمران محمد بن جعفر بن زياد .

وأخرجها أبو داود في سننه (٤/٤٢٦) كتاب الخاتم ، باب ما جاء في ترك الخاتم (٤٢٢١) .

والنسائي في السنن الكبرى (٥/٤٥٦) كتاب الزينة ، باب طرح الخاتم (٢/٩٥٤٤) .

كلاهما عن محمد بن سليمان - لوين - .

وأخرجها أبو يعلى في مسنده (٦/ ٢٤٣) ، (٣٥٣٨) عن عبد العزيز بن أبي سلمة .

وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٤٨٨ ،٤٨٩) من طريق أسد بن موسى ، ومحمد بن خالد بن عثمة ، وداود بن منصور ، وعلي بن الجعد .

وأخرجها ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤١٢) أول كتاب الزينة (٥٤٦٦) .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٦٨) .

كلاهما من طريق بشر بن الوليد الكندي .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم عشرة ، رووه عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به بمثله .

٣- زياد بن سعد :

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٣/ ٢٠٦) .

ومسلم في صحيحه (٣/ ١٦٥٨) كتاب اللباس ، باب في طرح الخواتم (٦٠-٢٠٩٣) .

وأبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٤٩٠) .

وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص١٣٩ ، باب ذكر خاتمه (٣٦٦) .

وفي مستخرجه على صحيح مسلم (كما في تغليق التعليق لابن حجر ٥/ ٦٨).

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٧/ ٤١٢) أول كتاب الزينة (٥٤٦٨) .

والبغوي في الأنوار (٢/ ٥٤١) باب في خاتمه ﷺ (٨٠٤) .

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٦٨) ، (٥/ ٦٩) .

جميع من تقدم ذكرهم ، وعددهم سبعة ، رووه من طريق عبد الملك بن جريج ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، به بمثله .

٤- شعيب بن أبي حمزة :

وقد أخرج روايته أحمد في مسنده (٣/ ٢٢٥) عن بشر بن شعيب ، قال :

أخبرني أبي قال محمد ، يعني : الزهري ، أخبرني أنس بن مالك ، فذكره ، بمثله .

وأخرجها ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٦٩) من طريق بشر بن شعيب ، وفيه حدثني أبي ، ثنا الزهري .

محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري :

وقد أخرج روايته أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص١٣٨ ، (٣٦٥) ، من طريق عبد العزيز (الدراوردي) ، عن ابن أخي ابن شهاب ، عن عمه ، به بمثله .

٦- عقيل بن خالد :

وقد أخرج روايته أبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٤٩٠) من طريق سلامة بن روح ، عن عقيل ، عن الزهري ، به بمثله .

٧- عبد الرحمن بن خالد بن مسافر :

وقد أخرج روايته ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٧٠) من طريق الليث بن سعد ، عن ابن مسافر عن الزهري ، به بنحوه .

٨ و٩- موسى بن عقبة ، ومحمد بن أبي عتيق :

وقد أخرج روايتيهما ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٠٠) تعليقاً .

فهذه هي الروايات التي وقفت عليها لهذا الحديث .

لكن بعض العلماء أعل متن هذا الحديث من جهتين :

أولاً : أنه يخالف حديث ابن عمر ، الذي أخرجه الشيخان وغيرهما ، وفيه : أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب ، فاتخذه الناس ، فرمى به ، واتخذ خاتماً من ورق [1] .

---

(١) صحيح البخاري - مع الفتح (١٠/ ٣١٥) كتاب اللباس ، باب خواتيم الذهب (٥٨٦٥) وانظر أطرافه في هذا الموضع .
وصحيح مسلم (٣/ ١٦٥٥) كتاب اللباس ، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (٥٣-٢٠٩٠).

فهذا يدل على أن الذي طرحه خاتم الذهب ، لا خاتم الفضة .

ثانياً : أن الأكثرين من أصحاب أنس كقتادة [١] ، وثابت [٢] ، وعبد العزيز ابن صهيب [٣] ، رووا حديث الخاتم عن أنس الذي يفيد اتخاذه ﷺ خاتماً من ورق يختم به حتى مات ، وليس فيه أنه طرحه .

ويظهر أنه الخاتم الذي كان أبو بكر ، وعمر ، وعثمان يختمون به .

وقد حمَّل غير واحد من العلماء علة هذا الحديث على الزهري لأمرين :

١- أنه تفرد به ، فلم يوافقه على ذلك أحد .

٢- أن غير واحد من أصحابه الثقات نقلوه عنه هكذا ، كيونس ، وإبراهيم ابن سعد ، وزياد بن سعد ، وشعيب بن أبي حمزة ، وعبد الرحمن بن خالد ابن مسافر ، وتابعهم غيرهم كما تقدم في التخريج .

ومن هؤلاء العلماء :

البيهقي الذي قال : ويشبه أن يكون ذكر الورق في هذا الحديث وهماً سبق إليه لسان الزهري ، فحملوه عنه على الوهم [٤] .

وابن عبد البر الذي أورد رواية الزهري ثم قال : وهذا غلط عند أهل العلم ، والمعروف أنه إنما نبذ خاتماً من ذهب ، لا من الورق [٥] .

وابن بطال الذي قال : خالف ابن شهاب رواية قتادة ، وثابت ، وعبد العزيز ابن صهيب في كون الخاتم الفضة استقر في يد النبي ﷺ يختم به الخلفاء بعده ، فوجب الحكم للجماعة ، وأن وهم الزهري فيه . [٦] .

---

(١) صحيح البخاري - مع الفتح - (١٠/٣٢٣) ، كتاب اللباس ، باب نقش الخاتم (٥٨٧٢) .

(٢) صحيح مسلم (٣/١٦٥٩) كتاب اللباس ، باب في لبس الخاتم في الخنصر (٦٣-٢٠٩٥) .

(٣) صحيح البخاري - مع الفتح (١٠/ ٣٢٤) كتاب اللباس ، باب الخاتم في الخنصر (٥٨٧٤) .

(٤) انظر الجامع في الخاتم للبيهقي ص٢٨ ، والسنن الكبرى (٤/١٤٣).

(٥) التمهيد (١٧/ ١٠٠) .

(٦) عن فتح الباري (١٠/ ٣٢٠) .

بل إن القاضي عياض ورد عنه ما يفيد إجماع العلماء على نسبة الوهم للزهري فقال : قال جميع أهل الحديث : هذا وهم من الزهري ، فوهم من خاتم الذهب إلى خاتم الورق ، والمعروف من روايات أنس من غير طريق الزهري ، اتخاذه ﷺ خاتم فضة ، ولم يطرحه ، وإنما طرح خاتم الذهب [1] . اهـ .

ولم أر من وافقه على هذا التعميم .

ثم إن فريقاً من العلماء لم ير نسبة الوهم في هذا الحديث للزهري ، وارتضوا طريق الجمع بين الأحاديث ، ودفع التعارض الظاهري ، بعدة أجوبة هي :

أولاً : ما ذهب إليه الإسماعيلي ، من أن هذا الخبر - إن كان محفوظاً - فينبغي أن يكون تأويله أنه اتخذ خاتماً من ورق على لون من الألوان ، وكره أن يَتّخذ غيره مثله ، فلما اتخذوه رمى به ، حتى رموا به ، ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذه ، ونقش عليه ما نقش ليختم به [2] .

ثانياً : أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتم الورق زينة ، فلما تبعه الناس رمى به ، فلما احتاج إلى الختم اتخذه ليختم به .

وهو قول المحب الطبري ، وقد أشار إليه الإسماعيلي أيضاً [3] .

ثالثاً : أنه ﷺ اتخذ خاتم الذهب وفعل الناس مثله ، فلما أراد أن يطرحه اصطنع خاتم الفضة ، فلما لبسه أراد الناس أن يصطنعوا مثله ، فطرح عند ذلك خاتم الذهب ، فطرح الناس خواتيم الذهب .

وعلى هذا يكون مرجع الضمير في الحديث « فطرح خاتمه فطرح الناس خواتيمهم » إلى خاتم الذهب .

وقد ارتضى هذا التأويل النووي وقال : وهذا التأويل هو الصحيح ، وليس في الحديث ما يمنعه [4] .

---

(١) نقلاً عن شرح مسلم للنووي (١٤/ ٧٠) .
وانظر هذا المذهب في أحكام الخواتم لابن رجب ص٥٦ ، وفتح الباري (١٠/ ٣٢٠) والمواهب للقسطلاني (٢/ ٤٥٢) .

(٢) عن فتح الباري (١٠/ ٣٢٠) .

(٣) انظر فتح الباري (١٠/ ٣٢٠) .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٧٠) .

وأيده الكرماني بأنه ليس في الحديث أن الخاتم المطروح كان من ورق بل هو مطلق ، فيحمل على خاتم الذهب ، أو على ما نقش عليه نقش خاتمه ، ثم قال: ومهما أمكن الجمع لا يجوز توهين الراوي [١] .

لكن ابن حجر لم يرتض هذا الجواب الأخير ، وذكر بأن الأول الذي قاله الإسماعيلي أقرب ، لكنه يعكرعليه أنه يستلزم اتخاذ خاتم الورق مرتين [٢] .

ثم ذكر وجهاً رابعاً ، ووصفه بأنه ليس فيه تغيير ولا زيادة اتخاذ ، وهو :

رابعاً : أنه اتخذ خاتم الذهب للزينة ، فلما تتابع الناس فيه ، وافق وقوع تحريمه فطرحه ، ولذلك قال : « لا ألبسه أبداً » [٣] وطرح الناس خواتيمهم تبعاً له ، وصرح بالنهي عن لُبْس خاتم الذهب كما تقدم ، ثم احتاج إلى الخاتم لأجل الختم به ، فاتخذه من فضة ونقش فيه اسمه الكريم ، فتبعه الناس أيضاً في ذلك ، فرمى به حتى رمى الناس تلك الخواتيم المنقوشة على اسمه ، فلما عدمت خواتيمهم برميها رجع إلى خاتمه الخاص به ، فصار يختم به ، ويشير إلى ذلك قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس « إنا اتخذنا خاتماً ، ونقشنا فيه نقشاً ، فلا ينقش عليه أحداً » ،[٤] فلعل بعض من لم يبلغه النهي ، أوبعض من بلغه ممن لم يرسخ في قلبه الإيمان من منافق ونحوه ، اتخذوا ونقشوا ، فوقع ما وقع ، ويكون طرحه له غضباً ممن تشبه به في ذلك النقش ، وقد أشار إلى ذلك الكرماني مختصراً جداً ، والله أعلم ا هـ .

ثم أجاب على بعض الاعتراضات التي يمكن أن يُعترض بها عليه [٥] .

وهناك أجوبة أخرى غير التي تقدمت ، تعرض لها ابن رجب ، والقسطلاني [٦] ، لكن الذي يظهر أن أوجهها ما ذكره ابن حجر ، خاصة وأن الأدلة التي ساقها لتأكيد قوله مقبولة جداً .

---

(١) (٢) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٢٠) .

(٣) جزء من رواية ابن عمر لهذا الحديث ، وقد تقدم تخريجه .

(٤) تقدم تخريجه .

(٥) فتح الباري (١٠/ ٣٢٠ ، ٣٢١) .

(٦) أحكام الخواتم لابن رجب ص٥٦ وما بعدها ، والمواهب اللدنية للقسطلاني (٢/ ٤٥٢) .

وأيا ما كان الأمر ، فإن الجزم بوهم الزهري في هذا الحديث أمر غير وارد ، فإن أوجه الجمع المتقدمة لا تخلو من وجاهة ، بل هي لا تقل عن وجاهة من ذهب إلى عدم إمكان الجمع ، وتوهيم الزهري ، إن لم تكن أقوى منها .

قلت : والذي يؤيد ما ذكرت ، إخراج البخاري ومسلم لرواية الزهري هذه في صحيحيهما كما تقدم في التخريج ، في أصول كتابيهما لا متابعة ، وكأنهما لم يريا أنه وهم وخالف في روايته هذه ، كما لم يريا أن رواية ابن عمر التي أخرجها تُعِلُّ رواية الزهري هذه .

وأما القول بمخالفة الزهري للأكثر من أصحاب أنس ، الذين رووا الحديث باتخاذه ﷺ خاتم ورق ، دون ذكر قصة النبذ والطرح لهذا الخاتم ، فغير مسلم أيضا ، لأن رواية الزهري فيها زيادة ثقة غير منافية ، يؤيده أن مسلما أخرج رواية لابن شهاب عن أنس [1] ، وافق فيها من تقدم ذكرهم من أصحاب أنس ، كما أنها ليست من باب الاختلاف على الزهري ، وهذا يفسر عدم تعرض الدارقطني ، وابن أبي حاتم ، وغيرهما ممن اهتم بهذا النوع من العلة في كتبهم والله أعلم .

* * *

(١) صحيح مسلم (١٦٥٨/٣) كتاب اللباس ، باب في خاتم الورق قصة حبشي (٢٠٩٤) .

ثانياً : حديث ذي اليدين

حديث ذي اليدين أورده الدارقطني في علله ، وصدر كلامه بأنه اختلف فيه عن الأوزاعي - كما سيأتي - لكن البيهقي نص على أنه اختلاف على الزهري [1] ، وقال غيره : إن الزهري قد وهم فيه .

وسأذكر كلام الدارقطني ، ثم أخرج الحديث ، وأدرس الاختلاف لمعرفة هل وهم الزهري في هذا الحديث أو لا ؟ .

سئل - الدارقطني - عن حديث سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : سلم رسول الله ﷺ في ركعتين ، فقام ذو الشمالين فقال : أقصرت الصلاة أم نسيت . . الحديث .

فقال : يرويه الأوزاعي ، واختلف عنه .

فرواه محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة .

وخالفه عمر بن عبد الواحد ، والفريابي ، وابن أبي العشرين ، فرووه عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن الثلاثة مرسلاً [2] .

ورواه عبد الرحمن بن نمر ، وإبراهيم ، عن الزهري ، عن هؤلاء الثلاثة [3] عن أبي هريرة .

وخالفه يونس ، فرواه عن الزهري ، عن هؤلاء الثلاثة [4] ، وعن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال عبد الواحد بن أبي عون ، عن الزهري ، مثل قول يونس .

ورواه معمر ، واختلف عليه [و] على عبد الرزاق .

---

(١) انظر السنن الكبرى (٢/٣٥٨) ، ومعرفة السنن والآثار (٢/ ١ ٣٠١) .

(٢) (٣) يعني عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ .

(٤) هم المذكورون في الوجه السابق : سعيد ، وأبو سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله .

فقال عباس البحراني : عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

وخالفه [1] أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعباس العنبري ، وغيرهم ، فقالوا : عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة .

ورواه الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر ابن عبد الرحمن ، [وأبي بكر ابن] سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة .

وقال علي بن داود القنطري : عن أبي صالح ، عن الليث ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة وعبيد الله بن عبد الله ، وأبي بكر بن [محمد بن] عمرو بن حزم [2] .

وقال أبو ضمرة : عن يونس ، عن الزهري، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة .

وكذلك قال محمد بن إسحاق ، عن الزهري [3] ، إلا أنه وقفه ، وقال : عن أبي هريرة أنه كان يأمر بسجدتي السهو قبل السلام .

ورواه ابن جريج ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة وأبي سلمة ، عمن يقنعان [4] بحديثه ، عن النبي ﷺ .

ورواه الزبيدي ، وعبد العزيز الماجشون ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة مرسلاً [5] .

قال ذلك شبابة ، عن الماجشون .

وقال عبد الله بن رجاء ، عن الماجشون ، عن الزهري ، قال : بلغني أن النبي ﷺ لم يجاوز به .

---

(١) يعني : خالف عباس البحراني .
(٢) يعني : عن أبي هريرة مرفوعاً .
(٣) يعني بذكر أبي سلمة بينه ، وبين أبي هريرة ، لكنه وقفه .
(٤) يعني : يرضيان بحديثه ، وسيأتي أنه أبو هريرة .
(٥) يعني : بدون ذكر أبي هريرة .

وكذلك قال مطرف بن مازن ، عن معمر .

واختلف عن مالك .

فرواه عبد الحميد بن سليمان - أخو فليح - عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وقال القعنبي ، ومعن ، وأصحاب الموطأ : عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة [1] مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

وكذلك قال عقيل : عن الزهري ، عن هؤلاء الثلاثة [2] ، عن النبي ﷺ .

والصواب من ذلك : حديث سعيد ، وأبي سلمة [3] [4] .

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري ، واختلف عنه في إسناده من أربعة عشر وجهاً ، كما تقدم في كلام الدارقطني :

١- فمرة يروى عنه ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٢- ومرة يروى عنه ، عن سعيد ،وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

٣- ومرة يروى عنه ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٤- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

---

(١) (٢) سيأتي في التخريج أن روايتهم فيها : أنه بلغهم عن النبي ﷺ ، وبالتالي فليس المراد بالإرسال هنا سقوط الواسطة ، وإنما إبهامها .

(٣) هكذا في المخطوط ، ولو سلم من السقط : ففيه نظر ، لأنهما لم يرويا وجهاً مستقلاً ، وإنما بزيادة رواة آخرين معهما ، كما سيأتي أن الراجح عدة أوجه لا وجهاً واحداً .

(٤) العلل للدارقطني (٩/ ٣٧٥ وما بعدها) .

٥- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٦- ومرة يروى عنه ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن عبدالرحمن ، وأبي سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة مرفوعا .

٧- ومرة يروى عنه ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، وأبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٨- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

٩- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة وحده ، عن هريرة موقوفاً .

١٠- ومرة يروى عنه ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان ، عمن يقنعان بحديثه مرفوعاً .

١١- ومرة يروى عنه ، عن أبي بكر بن سليمان ، وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

١٢- ومرة يروى عنه أنه قال : بلغني عن النبي ﷺ .

١٣- ومرة يروى عنه ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

١٤- ومرة يروى عنه ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة) .

(أ) فرواه أبو داود في سننه (١/٦١٦) كتاب الصلاة ، باب السهو في السجدتين (١٠١٢) .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/١٢٤) كتاب الصلاة ، باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين (١٠٤٠) واللفظ له كلاهما عن محمد بن يحيى، نا محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة قال : سلم رسول الله ﷺ عن ركعتين ،

فقال له ذو الشمالين من خزاعة ، حليف لبني زهرة ، أقَصرْت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال :« كل لم يكن » ، فأقبل رسول الله ﷺ فقال « **أصدق ذو اليدين ؟** » قالوا : نعم .

فأتم ما بقي من صلاته ولم يسجد سجدتي السهو حين يقّنه الناس .

وتابع مبشر بن إسماعيل ، محمد بن كثير ، في روايته هذه عن الأوزاعي ، ولم يشر الدارقطني إلى روايته .

وقد أخرجها أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٢٤٤) ، (٥٨٦٠) عن أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا مبشر ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به بنحوه ، ونسب ذا الشمالين ، وأنه ابن عمر وبن نضلة ، وزاد : قال ذو الشمالين : قد كان بعض ذلك يا رسول الله .

(ب) وتابع عبد الرحمن بن نمر اليحصبي ، الأوزاعي في رواية هذا الوجه عن الزهري .

وقد أخرج روايته ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٢٥) كتاب الصلاة ، باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين . . (١٠٤٤) من طريق الوليد بن مسلم ، نا عبد الرحمن بن [نمر] [1] . قال : سألت الزهري ، عن رجل سها في صلاته فتكلم ، فقال : أخبرني سعيد . . . فذكر الحديث به بنحوه .

(جـ) وتابع إبراهيم - هكذا مهملاً ، كما ذكره الدارقطني - ولم أقف على المراد به لعدم وقوفي على من أخرج روايته - الأوزاعي ، وعبد الرحمن بن نمر ، في روايتهما هذا الوجه عن الزهري .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

---

(١) في المطبوع « عبد الرحمن بن عمرو » وقد علق المحقق بقوله : في الأصل : عبد الرحمن بن عمر ، ولعل الصواب ما أثبتنا قلت : الصواب هو ما في الأصل ، وأنه عبد الرحمن بن نمر ، لا عبد الرحمن بن عمر ، ويظهر أن المحقق ظنه الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو .

فأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٢٤) كتاب الصلاة ، باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين (١٠٤١) عن محمد بن يحيى ، نا محمد ين يوسف (هو الفريابي) [١] ، نا الأوزاعي ، حدثني الزهري ، حدثني سعيد بن المسيب ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، بهذه القصة ولم يذكر : « أبا هريرة » وانتهى حديثه عند قوله ، فأتم ما بقي من صلاته ».

وذكر الدارقطني أن عمر بن عبد الواحد ، وعبد الحميد بن أبي العشرين ، تابعاً الفريابي في روايته لهذا الوجه عن الأوزاعي .

ولم أقف على من أخرج روايتهما .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي هريرة مرفوعاً) .

(أ) فرواه الدارمي في سننه (١/ ٤٢٠) عن عبد الله بن صالح ، حدثني الليث ، حدثني يونس ، عن ابن شهاب أخبرني ابن المسيب ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبوبكر بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، به بنحوه .

وزاد في آخره : ولم يحدثني أحد منهم أن رسول الله ﷺ سجد سجدتين وهو جالس في تلك الصلاة ، وذلك فيما نرى - والله أعلم - من أجل أن الناس يقنوا رسول الله ﷺ حتى استيقن .

ومن طريق أبي صالح عبد الله بن صالح ، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٢٥) كتاب الصلاة باب ذكر خبر روي في قصة ذي الدين (١٠٤٢) .

وأخرجه البزار في مسنده البحر الزخار - رسالة دكتوراه ، اللحياني (١/ ١٥٤) ، (٣٥٠) .

والدارقطني في العلل (٩/ ٣٧٩) .

---

(١) في المطبوع زيادة « نا يوسف » وهي لا تصح ، فالراوي لهذا الوجه عن الأوزاعي ، هو محمد بن يوسف الفريابي كما يدل عليه كلام الدارقطني ، يؤيده أني لم أقف على تلميذ للأوزاعي اسمه يوسف (انظر تهذيب الكمال ١٧/ ٣١١) .

كلاهما من طريق أيوب بن سويد ، عن يونس ، عن الزهري ، به بمثل رواية الليث [1] .

وقال البزار :

وهذا الحديث لا نعلم أحداً جمع هؤلاء الجماعةفيه ، عن الزهري ، إلا يونس .

وقد رواه الأوزاعي ، عن الزهري ، عن ثلاثة من هؤلاء ، عن أبي هريرة .

وأخرجه ابن خزيمة في الموضع السابق ، حديث (١٠٤٣) .

وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ١٦٠) كتاب الصلاة ، باب قضاء الفوائت (٢٦٧٤) .

كلاهما من طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، به بمثله ، بدون كلام الزهري آخر الحديث .

(ب) وذكر الدارقطني أن عبد الواحد بن أبي عون ، تابع يونس في روايته هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

(جـ) ويظهر أن صالح بن كيسان ، تابع يونس ، وعبد الواحد بن أبي عون ، في روايتهما هذا الوجه عن الزهري .

فهو بعد أن روى عن ابن شهاب ، أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة أخبره ، أنه بلغه أن النبي ﷺ صلى ركعتين . . الحديث .

قال : قال ابن شهاب : وأخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، فذكر الحديث .

وقد أخرج رواية صالح هذه .

---

(١) وقع في متن البزار : . .فأتم الصلاة ، وسجد سجدتين ، وهو جالس « ويظهر حصول سقط فيه ، في الكلام المذكور آخر الحديث كما في رواية الليث ، وهو مثبت بتمامه في علل الدارقطني ، يؤيده أن الزهري لم يذكر في روايات الحديث أنه سجد سجدتين.

مسلم في كتاب التمييز ص١٨٢ .

وأبو داود في سننه (١/٦١٦) كتاب الصلاة ، باب السهو في السجدتين (١٠١٣) .

والنسائي في السنن الكبرى (١/٢٠١) كتاب السهو ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في قصة ذي اليدين (٨/٥٦٦) .

وفي المجتبي (٣/٢١) .

وابن خزيمة في صحيحه (٢/١٢٧) كتاب الصلاة باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين (١٠٥١) وقال : سمعت محمد بن يحيى (الذهلي) يقول :

وهذه الأسانيد عندنا محفوظة عن أبي هريرة ، إلا حديث أبي بكر بن سليمان ابن أبي حثمة ، فإنه يتخالج في النفس منه أن يكون مرسلاً ، لرواية مالك ، وشعيب ، وصالح بن كيسان ، وقد عارضهم معمر فذكر في الحديث « أبا هريرة» .

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٣٥٨) كتاب الصلاة ، باب الكلام في الصلاة على وجه السهو وقال :

هذا حديث مختلف فيه على الزهري .

فرواه صالح بن كيسان هكذا ، وهو أصح الروايات فيما نرى : حديثه عن ابن أبي حثمة مرسل وحديثه عن الباقين موصول .

وأرسله مالك بن أنس ، عنه ، عن ابن أبي حثمة ، وابن المسيب ، وأبي سلمة .

وأسنده يونس بن يزيد ، عنه عن جماعتهم ، دون روايته عن ابن أبي حثمة .

وأسنده معمر عنه ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فقد ذكر الدارقطني أن عباس البحراني ، رواه عن عبد الرازق ، عن معمر ، عن الزهري هكذا .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٢٩٦) كتاب الصلاة ، باب صلاة النبي ﷺ (٣٤٤١) عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي بكر ابن سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة . . الحديث بنحوه ، وقال في آخره :

قال الزهري : وكان ذلك (يعني : قصة ذي اليدين) قبل بدر ، ثم استحكمت الأمور بعد .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٧١)عن عبد الرزاق ، بدون كلام الزهري .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان ٤/ ١٦١) كتاب الصلاة ، باب قضاء الفوائت (٢٦٧٥) ، من طريق إسحاق بن إبراهيم (بن راهويه) عن عبدالرزاق ، به الحديث بتمامه .

وقد ذكر الدارقطني أن عباس العنبري ، وغيره ، تابع أحمد وابن راهويه في روايتهما عن عبد الرزاق .

أما رواية عباس ، فلم أقف عليها ، لكن وقفت على رواة آخرين رووا عن عبد الرزاق هذا الوجه وهم :

١- إسحاق بن إبراهيم الدبري :

راوي المصنف عن عبد الرزاق وقد تقدمت روايته .

٢- محمد بن رافع :

وقد أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (١/ ٢٠١) كتاب السهو ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة (٦/ ٥٦٥) .

وفي المجتبي (٣/ ٢٠) عن محمد بن رافع ، عن عبد الرزاق به .

٣- محمد بن يحيى الذهلي :

وقد أخرج روايته ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٢٦) كتاب الصلاة ، باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين (١٠٤٦) عن الذهلي ، عن عبد الرزاق ، به .

٤- أحمد بن منصور الرمادي :

وقد أخرج روايته البيهقي في السنن الكبرى (٢/٣٥٨) كتاب الصلاة ، باب الكلام في الصلاة على وجه السهو ، من طريق الرمادي ، عن عبد الرزاق به .

ولم يذكر قول الزهري المتقدم ، وإنما قال :

قال الزهري : ثم سجد سجدتين بعدما تفرغ [١] . قال البيهقي : وهذا يدل على أنه لم يسمعهم ذكروا له سجدتين ، وقد سجدهما ، حتى أخبر به عن نفسه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وأبي بكر ابن أبي سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

(أ) فرواه ابن خزيمة في صحيحه (٢/١٢٦) كتاب الصلاة ، باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين (١٠٤٥) عن محمد بن يحيى ، نا أبو صالح ، عن الليث ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ، وأبي بكر بن عبدالرحمن ، وابن أبي حثمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لم يسجد يوم ذي اليدين، واقتصر فقط على هذا الجزء من الحديث .

(ب) وتابع عقيل بن خالد ، الليث بن سعد ، في روايته هذه عن الزهري ، ولم يشر الداراقطني إليها .

وقد أخرجها النسائي في السنن الكبرى (١/٢٠١) كتاب السهو ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في قصة ذي اليدين (٩/٥٦٨) .

وفي المجتبى (٣/٢١) عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن شعيب ، قال : أنبأ الليث ، عن عقيل قال : حدثني الزهري ، به بلفظ : لم يسجد رسول الله ﷺ يومئذ قبل السلام ولا بعده .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله وأبي بكر بن حزم ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

---

(١) سيأتي عند الكلام على علة المتن أن هذه الزيادة تحملها الزهري ، عن غير شيوخه الذين روى عنهم هذا الحديث .

فذكر الدارقطني أن علي بن داود القنطري ، رواه عن أبي صالح ، عن الليث ، عن الزهري ، به ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فرواه النسائي في السنن الكبرى (١/ ٢٠٠) كتاب السهو ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في قصة ذي اليدين (٥٦٤/ ٥) .

وفي المجتبى (٣/ ٢٠) عن هارون بن موسى قال : حدثنا أبو ضمرة ، عن يونس ، عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو سلمة ، عن أبي هريرة ، فذكر الحديث ، إلى قوله : فقام رسول الله ﷺ وأتم الصلاة ، ولم يذكر قول الزهري آخر الحديث .

أما الوجه التاسع :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة موقوفاً) .

فرواه ابن المنذر في الأوسط (٣/ ٣٠٨) كتاب صفة الصلاة باب ذكر اختلاف أهل العلم في سجدتي السهو (أثر١٦٩٥) ، من طريق جرير (بن حازم) ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أنه كان يأمر بسجدتي السهو قبل أن يسلم .

أما الوجه العاشر :

(الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عمن يقنعان بحديثه مرفوعاً) .

فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٢٩٧) كتاب الصلاة ، باب صلاة النبي ﷺ (٣٤٤٢) عن ابن جريج قال : أخبرني ابن شهاب ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن [عمن] (١) يقنعان بحديثه ، أن النبي ﷺ صلى ركعتين ، فذكره بنحوه .

---

(١) جملة « عمن » ساقطة من المصنف ، والأصل إثباتها كما في كلام الدارقطني ، وكما في التمهيد ، ومعنى يقنعان بحديثه : يرضيان بحديثه ، ويظهر أن المراد به أبو هريرة إذ الاختلاف دائر في مسنده ، وعليه فهذا الوجه يوافق الوجه الخامس الذي تقدم .

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١/ ٣٦٥) تعليقاً عن ابن جريج .

أما الوجه الحادي عشر :

(الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة وحده ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

(أ) فقد ذكر الدارقطني أن الزبيدي رواه عن الزهري هكذا .

وأخرج روايته أبو داود في سننه (١/ ٦١٦) كتاب الصلاة ، باب السهو في السجدتين (١٠١٣) تعليقاً فقال :

ورواه الزبيدي عن الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، عن النبي ﷺ قال فيه : ولم يسجد سجدتي السهو .

(ب) كما ذكر الدارقطني أن عبد العزيز الماجشون - من رواية شبابة عنه - تابع الزبيدي في رواية هذا الوجه عن الزهري .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم وقفت على راوٍ آخر تابعهما على هذه الرواية ، ولم يشر الدارقطني إليه وهو .

(جـ) شعيب بن أبي حمزة :

وقد أخرج روايته ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٢٦) كتاب الصلاة ، باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين (١٠٤٩) عن محمد بن يحيى ، ثنا أبو اليمان ، قال : أنا شعيب ، عن الزهري ، أخبرني أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، أن النبي ﷺ سها في صلاته .

أما الوجه الثاني عشر :

(الزهري ، أنه قال : بلغني عن النبي ﷺ) .

(أ) (ب) فقد ذكر الدارقطني أن عبد العزيز الماجشون (من رواية عبد الله ابن رجاء ، عنه) رواه هكذا عن الزهري .

وتابعه معمر بن راشد (من رواية مطرف بن مازن عنه) .

ولم أقف على من أخرج روايتهما .

أما الوجه الثالث عشر :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وحده عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فذكر الدارقطني أن عبد الحميد بن سليمان رواه هكذا عن مالك ، عن الزهري، به .

ولم أقف على من أخرج روايته .

أما الوجه الرابع عشر :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، أنهم بلغهم عن النبي ﷺ) .

(أ) فرواه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى (١/ ٩٤ ، ٩٥) كتاب الصلاة ، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً (٦٠ ، ٦١) عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، وسعيد بن المسيب ، وأبي سلمة (مفرَّقاً) أنهم قالوا : بلغنا أن رسول الله ﷺ ، الحديث بتمامه .

وبرواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٢ ، ١٨٣) ، (٤٧٢) ، (٤٧٣) .

ومن طريق يحيى بن يحيى ، أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (المجلد الثاني / ٨٦٥) ، (٣١٨) .

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/ ٣٠١) كتاب الصلاة ، باب الكلام في الصلاة (٤٦٤٧) من طريق القعنبي ، عن مالك .

وذكر الدارقطني أن معن بن عيسى ، تابع القعنبي وأصحاب الموطأ في روايتهم عن مالك .

ولم أقف على من أخرج روايته .

نعم وقفت على رواة آخرين رووه كذلك ، عن مالك ، وهم :

- مطرف بن عبد الله ، وعبد الله بن نافع الصائغ :

وأخرج روايتيهما ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٢٦) كتاب الصلاة ، باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين (١٠٤٧) و (١٠٥٠) مفرقاً .

- **يحيى بن بكير ، والإمام الشافعي** :

وأخرج روايتيهما البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/ ٣٠١) ، (٤٦٤٦) ، (٤٦٤٨) و (٤٦٤٩) .

(ب) وذكر الدارقطني أن عقيل بن خالد ، تابع مالكاً في رواية هذا الوجه عن الزهري ، ولم أقف على من أخرج روايته .

وقد تقدمت الإشارة إلى أن صالح بن كيسان روى الحديث عن الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة وحده ، أنه بلغه عن النبي ﷺ .

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث من أربعة عشر وجهاً ، وسأتعرض لهذا الاختلاف وبيان نتيجته كما يلي :

أما الوجه الأول :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه :

١ - عبد الرحمن الأوزاعي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة في الزهري ، وفي غيره ، لكن إذا خولف في روايته عن الزهري قدم غيره من الثقات عليه [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

أ - فمرة يرويه عن الزهري هكذا .

ب - ومرة يرويه عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه :

- محمد بن كثير الثقفي : صدوق كثير الغلط [٢] .

---

(١) انظر ص ١٥٤ .

(٢) انظر ص ٨٨٦ .

- مبشر بن إسماعيل : ثقة [1] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه :

- محمد بن يوسف الفريابي : ثقة فاضل ، يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان الثوري ، ومع ذلك فهو مقدم عندهم على عبد الرزاق [2] .

- عمر بن عبد الواحد : ثقة ، وعد من أصح أصحاب الأوزاعي حديثاً عنه[3] .

- عبد الحميد بن أبي العشرين : صدوق ، ربما أخطأ [4] .

وقواعد الترجيح تقتضي رجحان رواية الأوزاعي الثانية على روايته الأولى ، لكثرة الرواة لها عنه ، وكونهم أوثق ، وفيهم من عد من أثبت أصحابه .

لكن القول بكون الرواية الأولى محفوظة عن الأوزاعي ممكن ، خاصة وأن أحد الراويين لها عنه ثقة ، وقد توبع الأوزاعي عليها من ثقة كما سيأتي .

٢- عبد الرحمن بن نمر اليحصبي :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة [5] .

٣- إبراهيم (هكذا مهملاً) :

ولم أتمكن من تقييده ، لعدم وقوفي على من أخرج روايته ، وعلى أية حال فالوجه مسموع من الزهري برواية الثقات كما تقدم [6] .

أما الوجه الثاني :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

---

(١) انظر ص ١٢٧٥ .

(٢) انظر ص ١٨٠ .

(٣) انظر ص ٢٧٢ .

(٤) انظر ص ٢٧٢ .

(٥) انظر ص ١١٨٦ .

(٦) سوف أؤجل الكلام على مدى رجحان هذه الأوجه ، إلى الخلاصة النهائية ، وذلك لأن الزهري متهم بالاضطراب في هذا الحديث .

فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، وقد تقدم أنها رواية محفوظة عنه .

أما الوجه الثالث :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه ، وهم :

١- يونس بن يزيد :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ، وقيد توثيقه في الزهري ، بما إذا حدث من كتابه [١] .

وقد اختلف عنه :

(أ) فمرة يروى عنه ، عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً.

فأما روايته الأولي فرواها عنه :

- الليث بن سعد : ثقة ثبت ، غير أنه في الزهري لا يصل في إتقانه مرتبة مالك ، وابن عيينة [٢] .

- أيوب بن سويد : صدوق يخطيء [٣] .

- عبد الله بن وهب : ثقة حافظ [٤] .

وأما روايته الثانية ، فلم أجد من رواها عنه غير أبي ضمرة أنس بن عياض ، وهو ثقة ربما يخطيء [٥] .

ويظهر مما تقدم أن أرجح الروايتين عن يونس هي الأولي ، لكثرة الرواة لها

---

(١) انظر ص ١٦٤ .
(٢) انظر ص ٦١٤ .
(٣) انظر ص ٣٣٦ .
(٤) انظر ص ١٦٦ .
(٥) انظر ص ٨٣٧ .

عنه ، وكونهم أوثق ، أما الرواية الثانية فمرجوحة ، والحمل فيها على أبي ضمرة ، وربما كانت هذه من أخطائه ، خاصة وأن يونس لم يتابع عليها ، في حين أنه توبع على روايته التي معنا .

٢- عبد الواحد بن أبي عون :

وثقة ابن معين [١] والبزار [٢] والدارقطني [٣] والذهبي [٤] .

وقال أبو حاتم : من ثقات أصحاب الزهري ممن يجمع حديثه [٥] .

وترجم له ابن حبان في الثقات وقال : يخطئ [٦] .

وأما النسائي فقال : ليس به بأس [٧] .

وقال ابن حجر : صدوق يخطيء [٨] .

فخلاصة حاله أنه ثقة ، ربما أخطأ ، جمعاً بين الأقوال .

وقد تابعه يونس على روايته هذه كما تقدم .

٣- صالح بن كيسان :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة حجة ، ومن أوثق الناس فيه [٩] .

أما الوجه الرابع :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، من رواية عبد الرزاق عنه ، وقد

---

(١) عن الجرح والتعديل (٦/ ٢٣) .

(٢) عن تهذيب التهذيب (٦/ ٣٨٨) .

(٣) سؤالات البرقاني ص٤٦ .

(٤) الكاشف (٢/ ٣١٨) .

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣) .

(٦) الثقات (٧/ ١٢٣) .

(٧) عن تهذيب الكمال (١٨/ ٤٦٤) .

(٨) تقريب التهذيب ص٣٦٧ ، (٤٢٤٦).

(٩) انظر ص ٤٦٥ .

تقدمت ترجمة معمر ، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام ابن عروة ، وكذلك فيما حدث بالبصرة [١] .

وقد اختلف عن معمر في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه عن الزهري هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان ابن أبي حثمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

(جـ) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، قال : بلغني عن النبي ﷺ .

فأما روايتاه الأولى والثانية ، فرواهما عنه عبد الرزاق بن همام ، وهو ثقة حافظ تكلم فيه من جانبين ، وهما ليسا منطبقين في هذا الحديث ، وقد عده الجمهور من أثبت أصحاب معمر [٢] .

وكما ترى فقد اختلف عن عبد الرزاق أيضاً .

فأما روايته الأولى فلم أجد من رواها عنه غير : عباس البحراني : وهو صدوق يخطيء[٣] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عن عبد الرزاق .

- **أحمد بن حنبل : وهو من هو :**

- **إسحاق بن راهويه** : ثقة حافظ ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بقليل [٤] .

- **عباس العنبري** : ثقة حافظ [٥] .

- **إسحاق الدبري** : صدوق له مناكير [٦] .

- **محمد بن رافع** : ثقة عابد [٧] .

---

(١) انظر ص ١٦٦ .

(٢) انظر ص ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٨٠٩ .

(٤) انظر ص ٣٣٣ .

(٥) تقريب التهذيب ص٣٩٢ ، (٣١٧٦) ، وانظر التهذيب (٥/١٠٧) .

(٦) انظر ص ٢٤٧ .

(٧) انظر ص ١٠٥٠ .

- **محمد بن يحيى الذهلي** : ثقة حافظ [1] .

- **أحمد بن منصور الرمادي** : ثقة حافظ ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في التوقف خلق القرآن [2] .

وكما هو واضح فإن رواية عبد الرزاق الثانية أرجح لكثرة الرواة لها عنه ، وكونهم من أوثق من روى الرواية الأولى عنه .

وأما رواية معمر الثالثة ، فلم أجد من رواها عنه غير مطرف بن مازن ، وقد ضعفه غير واحد ، وكذبه ابن معين ، لكن ابن حجر تعقبه بأن غاية ما في الأمر أنه ادعى سماع ما لم يسمع ، فينظر في صيغة أدائه الحديث [3] .

وكما ترى فإن أرجح الروايات عن معمر هي الرواية الثانية ، لأنها رواية محفوظة عن عبد الرزاق ، وأما روايته الأولى فمرجوحة ، لكونها رواية غير محفوظة عن عبد الرزاق ، وكذلك روايته الثالثة مرجوحة أيضاً لحال الراوي لها عنه ، وقد خالف من هو أوثق في معمر وهو عبد الرزاق كما أسلفت .

أما الوجه الخامس :

(الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً).

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها محفوظة عنه .

أما الوجه السادس :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وأبي بكر ابن سليمان بن أبي حثمة عن أبي هريرة مرفوعاً).

فرواه عنه راويان من أصحابه هما :

---

(١) انظر ص ٣٣٣ .

(٢) انظر ص ١٠٤٩ .

(٣) انظر لسان الميزان (٦/ ٤٧) .

١- **الليث بن سعد** :

وقد تقدم بيان حاله ، وأنه ثقة ثبت ، لا يصل في الزهري مرتبة المتقنين من أصحابه كمالك وابن عيينة .

وقد اختلف عن الليث في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله ابن عبد الله ، وأبي بكر بن حزم عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقد روى كلتا الروايتين عنه كاتبه أبو صالح عبد الله بن صالح ، وهو صدوق كثير الغلط ، وكانت فيه غفلة ، لكنه ثبت في كتابه (١) .

والذي يظهر أن أرجح الروايتين عن الليث هي الأولى ، لأن عقيلاً روى هذا الوجه من رواية شعيب بن الليث ، عن أبيه ، عن عقيل ، مما يدل على أن أبا صالح حفظه عن الليث .

وأما روايته الثانية فهي مرجوحة ، حيث لم يتابع الليث عليها ، والحمل فيها على أبي صالح ، الذي يظهر أنه خلط فيها فذكر أبا بكر بن حزم ، وهو لا ذكر له في هذا الحديث إطلاقًا ، وليست له رواية عن أبي هريرة (٢) .

وأبدل « عبيد الله بن عبد الله » بأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث .

٣- **عقيل بن خالد** :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعد من أثبت أصحاب الزهري (٣) .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث أيضاً :

أ- فمرة يروى عنه هكذا .

---

(١) انظر ص ٤٧٢ وقد تقدمت رواية ثالثة لأبي صالح ، عن الليث ، عن يونس ، ويظهر أنه حفظها أيضًا ، لأنها قد توبعت كما تقدم .

(٢) تهذيب الكمال (٣٣/ ١٣٧) .

(٣) انظر ص ١٨٥ .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، أنهم بلغهم عن النبي ﷺ .

ولم أقف على من روى الرواية الثانية عنه ، وأما روايته الثانية فرواها عنه الليث بن سعد ، وقد تقدم حاله ، ويظهر أنه مرة روى هذا الوجه عن الزهري ، مباشرة بلا واسطة ، ومرة بواسطة عقيل .

والذي يظهر أن كلتا الروايتين محفوظتان عن عقيل ، لأن مالكاً تابعه على الرواية الثانية كما سيأتي في دراسة الوجه الرابع عشر .

أما الوجه السابع :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، وأبي بكر بن حزم ، عن أبي هريرة مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير الليث بن سعد ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه من جهة الراوي عنه أبي صالح .

أما الوجه الثامن :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً)

فلم أجد من رواه عنه غير يونس بن يزيد ، من رواية أبي ضمرة عنه ، وقد تقدم الكلام على روايته هذه ، وأنها غير محفوظة عنه من جهة أبي ضمرة ، وأن الغالب أنه أخطأ فيها .

أما الوجه التاسع :

(الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة موقوفاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد تقدمت ترجمته، وأنه حسن الحديث لذاته في غير ما شذ به أو دلسه [1] .

قد جمع في روايته هذه بين الشذوذ والتدليس .

فأما الأولى ، فلأني لم أجد من روى الحديث موقوفاً غيره ، مخالفاً في ذلك الثقات من أصحاب الزهري الذين رووه مرفوعاً ، كما أنه خالفهم كذلك في متن

---

(١) انظر ص ١٧٢ .

الحديث ، فذكر فيه الأمر بسجدتي السهو ، وروايات الثقات عن الزهري ، ليس فيها ذلك .

وأما التدليس فلأنه عنعن الرواية كما تقدم في التخريج .

ولذلك فالرواية ضعيفة من جهته .

أما الوجه العاشر :

(الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، وأبي سلمة ، عمن يقنعان بحديثه مرفوعاً) .

فلم أجد من رواه عنه غير عبد الملك بن جريج ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة إذا صرح بالسماع ، ضعيف فيما عدا ذلك ، لأنه من المشهورين بالتدليس (١) .

وقد صرّح بالسماع في روايته هذه كما تقدم في التخريج .

والذي يظهر أن هذا الوجه قد يتفق مع الوجه الخامس الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة ، مرفوعا ، الذي رواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، عن الزهري ، فهذا الذي أبهم في هذا الوجه ، هو أبو هريرة الذي وضح هناك ، فالحديث من رواية الزهري لا يخرج عن مسنده .

أما الوجه الحادي عشر :

(الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة - وحده - ، عن النبي ﷺ مرسلاً) .

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم :

١- محمد بن الوليد الزبيدي :

وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعُدّ من أثبت أصحابه (٢) .

٢- عبد العزيز الماجشون :

---

(١) انظر ص ٢٤٤ .

(٢) انظر ص ١٥٦ .

تقدَّمت ترجمته ، وأنه ثقة ، غير أنه لا يصل في إتقانه مرتبة الحفاظ كمالك ونحوه [1] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري أنه قال : بلغني عن النبي ﷺ .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه شبابة بن سوار : وهو ثقة ، تكلم فيه لأنه كان يقول بالإرجاء ، وحكى أبو زرعة الرازي أنه رجع عنه [2] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه عبد الله بن رجاء الغداني ، وهو صدوق ، يهم قليلاً [3] .

والذي يظهر رجحان روايته الأولى لكون الراوي لها عنه أوثق ، إضافة إلى أنها وافقت رواية الثقات من أصحاب الزهري .

وأما روايته الثانية ، فهي وإن كانت قد توبعت من رواية مطرف بن مازن عن معمر ، إلا أنها رواية غير محفوظة عن معمر ، كما تقدم بيانه في دراسة الاختلاف عن معمر في هذا الحديث .

٣- شعيب بن أبي حمزة :

تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، سيما في الزهري [4] .

أما الوجه الثاني عشر :

(الزهري ، أنه قال : بلغني عن النبي ﷺ) .

١ ، ٢- فقد تقدم أنه رواه عنه راويان من أصحابه هما : عبد العزيز الماجشون من رواية عبد الله بن رجاء عنه، ومعمر من رواية مطرف بن مازن عنه كما تقدم الكلام على روايتيهما ، وأنهما غير محفوظتين عنهما .

---

(١) انظر ص ١١٥٣ .

(٢) انظر ص ١٩١٦ .

(٣) تقريب التهذيب ص٣٠٢ ، (٣٣١٢) وانظر التهذيب (٥/ ١٨٥).

(٤) انظر ص ١٧٨ .

أما الوجه الثالث عشر :

(الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحده عن أبي هريرة مرفوعاً).

فلم أجد من رواه عنه غير مالك بن أنس ، وقد تقدمت ترجمته ، وأنه ثقة ثبت ، وعدّه الجمهور أوثق أصحاب الزهري على الإطلاق [١] .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

(أ) فمرة يروى عنه هكذا .

(ب) ومرة يروى عنه ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر ابن سليمان بن أبي حثمة ، أنه بلغهم عن النبي ﷺ .

فأما روايته الأولى ، فرواها عنه ، عبد الحميد بن سليمان بن الخزاعي أخو فليح : ضعيف [٢] .

وأما روايته الثانية ، فرواها عنه غير واحد من أصحابه وهم :

- **يحيى بن يحيى الليثي** : صدوق له أوهام [٣] .

- **أبو مصعب الزهري** : صدوق [٤] .

- **عبد الله بن مسلمة القعنبي** : ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً [٥] .

- **معن بن عيسى** : ثقة ثبت ، وهو أثبت أصحاب مالك [٦] .

- **عبد الله بن نافع الصائغ** : ثقة صحيح الكتاب ، وفي حفظه لين ، وهو ثبت في مالك [٧] .

---

(١) انظر ص ١٩٣ .
(٢) تقريب التهذيب ٣٣٣ ، (٣٧٦٤) ، وانظر التهذيب (٦/ ١٠٥) .
(٣) انظر ص ٣٣٧ .
(٤) انظر ص ٣٣٧ .
(٥) انظر ص ٣٣٧ .
(٦) انظر ص ٢٨٩ .
(٧) انظر ص ٤٤٠ .

- **يحيى بن بكير** : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك [1] .

- **الإمام الشافعي** : وهو من هو .

وكما ترى فإن أرجح الروايتين عن مالك هي روايته الثانية لكثرة الرواة لها عنه وكونهم ثقات في حين أني لم أجد من روى الرواية الأولى عنه ، غير عبد الحميد بن سليمان الخزاعي ، وهو ضعيف كما تقدم .

أما الوجه الرابع عشر :

(الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان ، أنهم بلغهم عن النبي ﷺ) .

فرواه عنه :

١- مالك بن أنس :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه ، وأنها المحفوظة عنه .

٢- عقيل بن خالد :

وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها محفوظة عنه ، على الراجح .

الخلاصة

وبعد هذه الجولة مع الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري في إسناد هذا الحديث ، ودراسة أحوال الرواة لكل وجه عنه جرحا وتعديلاً ، يمكن تلخيص هذه الأوجه وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

أوجه مرجوحة ، وذلك لضعف الإسناد ممن دون الزهري ، أو لكونهم ثقات لكنها روايات غير محفوظة عنهم ، فالحمل عليهم متعين ، ويمكن إجمال هذه الأوجه فيما يلي :

١- **الوجه الرابع** : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن

---

(١) انظر ص ٤٧١ .

عبد الرحمن ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وذلك لكونه غير محفوظ عن عبدالرزاق الذي رواه عن معمر ، عن الزهري .

٢- **الوجه السابع** : الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، وأبي بكر بن حزم ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وذلك لكونه غير محفوظ عن الليث ، وفيه ذكر لأبي بكر بن حزم وهو خطأ . لأنه لم تصح له رواية عن أبي هريرة ، ولم يرد إلا في هذا الوجه فقط .

٣- **الوجه الثامن** : الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، لكونه غير محفوظ عن يونس ، من جهة الراوي عنه أبي ضمرة الذي أخطأ فيه .

٤- **الوجه التاسع** : الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، عن أبي هريرة موقوفاً ، لكونه من رواية محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد شذ به ، ودلسه .

٥- **الوجه الثاني عشر** : الذي رواه الزهري ، أنه قال : بلغني عن النبي ﷺ لكونه رواية غير محفوظة عن عبد العزيز الماجشون ، ومعمر .

٦- **الوجه الثالث عشر** : الذي رواه الزهري ، عن سعيد وحده ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، لكونه رواية غير محفوظة عن مالك .

القسم الثاني : أوجه راجحة ، ورجحانها قوي ، وذلك لكونها من رواية غير واحد من ثقات أصحاب الزهري ، وباقي رجال الأسانيد ثقات ، وهذه الأوجه هي :

١- **الوجه الثالث** : الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، لكونه من رواية يونس بن يزيد ، وصالح بن كيسان ، وهما روايتان محفوظتان عنهما - وعبد الواحد بن أبي عون .

٢- **الوجه الحادي عشر** : الذي رواه الزهري ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، وحده عن النبي ﷺ مرسلاً ، لكونه من رواية الزبيدي ، وشعيب

ابن أبي حمزة ، إضافة إلى عبد العزيز الماجشون ، وصالح بن كيسان - وروايتاهما محفوظتان عنهما - .

٣- **الوجه الأول** : الذي رواه الزهري عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله ابن عبد الله ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، لكونه من رواية الأوزاعي ، وروايته محفوظة عنه ، وعبد الرحمن بن نمر ، وإبراهيم .

٤- **الوجه الرابع عشر** : الذي رواه الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، أنهم بلغهم عن النبي ﷺ لكونه من روايتي مالك وعقيل بن خالد - وروايتاهما محفوظتان عنهما - .

٥- **الوجه السادس** : الذي رواه الزهري عن سعيد ، وأبي سلمة ، وأبي بكر ابن عبد الرحمن ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، لكونه من روايتي الليث وعقيل ، وروايتاهما محفوظتان عنهما .

القسم الثالث : أوجه راجحة ، لكنها دون القسم السابق في القوة ، وذلك لكونها لم يروها عن الزهرى ، غير راوٍ واحد من أصحابه ، وهي :

١- **الوجه الثاني** : الذي رواه الزهري عن سعيد ، وأبي سلمة ، وعبيد الله ابن عبدالله ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، فلم أجد من رواه عنه غير الأوزاعي ، وروايته محفوظة عنه .

٢- **الوجه الخامس** :الذي رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، حيث لم أجد من رواه عنه غير معمر ، وروايته محفوظة عنه .

الوجه العاشر : الذي رواه الزهري عن أبي سلمة ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، عمن يقنعان بحديثه ، عن النبي ﷺ ، حيث لم أجد من رواه غير ابن جريج ، وقد تقدمت الإشارة إلى أن هذا الوجه قد يتفق مع سابقه (الوجه الخامس) .

● موقف العلماء من هذا الاختلاف في إسناد الحديث :

من تتبعي لموقف العلماء أمام هذا الاختلاف في إسناد حديث الزهري ، وجدتهم على ثلاث فرق :

١- فريق أعل الحديث بالاضطراب ، وحمله على الزهري ، وإليه ذهب ابن عبد البر حيث قال فى الاستذكار :

. . . وقد اضطرب الزهري في إسناد حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين اضطرابا كثيراً ، وقد ذكرناه في التمهيد [١] .

وتبعه في ذلك العلائي الذي ساق بعض الروايات المتقدمة ثم قال : فهذه الروايات كلها تدل على اضطراب عظيم من الزهري ، في هذا الحديث ، وعلى أنه لم يتقن حفظه [٢] .

٢- وفريق ذهب إلى الترجيح ، وبالتالي أخرج الزهري من عهدة هذا الاختلاف ، وحمله على من دونه في الإسناد .

٣- وفريق ذهب إلى الترجيح ، وبالتالي أخرج الزهري من عهدة هذا الاختلاف ، وحمله على من دونه في الإسناد .

وإليه ذهب الذهلي ، فيما حكاه عنه ابن خزيمة ، الذي قال بعد أن أخرج الوجهين الثالث والحادي عشر : سمعت محمد بن يحيى يقول : وهذه الأسانيد عندنا محفوظة عن أبي هريرة ، إلا حديث أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة ، فإنه يتخالج في النفس منه أن يكون مرسلاً ، لرواية مالك [٣] ، وشعيب ، وصالح بن كيسان ، وقد عارضهم معمر ، فذكر في الحديث أبا هريرة [٤] .

كما حكاه البيهقي أيضاً عن الذهلي فقال : ورواه عنه (يعني : عن الزهري) صالح بن كيسان ، فأرسل حديثه عن أبي بكر بن أبي حثمة ، وأسند حديثه عن الباقين ، وكان محمد بن يحيى الذهلي يميل إلى تصحيح هذه الرواية [٥] .

بل إن البيهقي نفسه صرح في موضع آخر بموافقته للذهلي ، حيث قال :

---

(١) الاستذكار (٢/ ٢٣٣) ، وانظر التمهيد (١/ ٣٦٤) .

(٢) نظم الفرائد ص٢١٢ .

(٣) رواية مالك تختلف عن روايتي شعيب وصالح ، فهو يقول : عن ابن أبي حثمة أنه بلغه عن النبي ﷺ ، وهما يقولان : عن ابن أبي حثمة عن النبي ﷺ .

(٤) صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٢٧) .

(٥) معرفة السنن والآثار (٣/ ٣٠١) .

هذا حديث مختلف فيه على الزهري ، فرواه صالح بن كيسان هكذا ، وهو أصح الروايات فيما نرى :

حديثه عن ابن أبي حثمة مرسل ، وحديثه عن الباقين موصول [1] .

والذي يظهر أن الدارقطني من هذا الفريق الذي ذهب إلى الترجيح ، لكنه خالف من تقدم ، حيث قال في كلامه عن الإختلاف : والصواب من ذلك حديث سعيد ، وأبي سلمة .

وما قاله - لو سلمت عبارته من السقط - فيه نظر ، لأن سعيداً وأبا سلمة لم يرويا وجهاً مستقلاً ، فيتجه إليه كلام الدارقطني ، والقول بأنه يريد ترجيح كل وجه فيه ذكر لهما أو لأحدهما ، بعيد ، لأن من هذه الأوجه ما لا يستقيم ترجيحه له لضعفه ، كالوجه السابع الذي ذكر فيه معهما « أبا بكر بن حزم » ، وذكره لا يصح في أي طريق من طرق الحديث والله أعلم .

٣- أما الفريق الثالث - وهو الأكثر - فهم الذين سكتوا عن هذا الاختلاف في إسناد الحديث ، وتكلموا على متنه والعلل التي طرأت عليه - كما سيأتي بيانه - ومنهم الإمام مسلم وغيره .

وموقفهم هذا يمكن حمله على أمرين :

- أنهم رأوا أن علة الحديث في المتن لا في الإسناد ، وعلى هذا الاعتبار فهم يوافقون الفريق الثاني .

- أو أنهم رأوا أن علة المتن أشد من علة الاختلاف في السند ، ولذلك أعرضوا عن الكلام فيه .

قلت : والذي يظهر أن ما قاله الذهلي ، والبيهقي ، هو أقرب الأقوال إلى الصواب ، خاصة وأن الذهلي من أعلم الناس بحديث الزهري ، وقد روى عنه ابن خزيمة معظم روايات الحديث من طريق الزهري ، فحكمه عن تبصر ودراية بهذا الاختلاف في إسناد الحديث .

ثم إن القول بأن الزهري اضطرب في إسناد هذا الحديث ، أمر يتنافي مع ما

---

(١) السنن الكبرى (٢/ ٣٥٨) .

عرف عن الزهري من سعة علمه وقوة حفظه ، ولو كان الإضطراب في وجهين أو ثلاثة لأمكن قبوله ، لا فى أربعة عشر وجهاً .

ولذلك كان المعول في قبول روايته لهذا الحديث أو عدمه ، على علة المتن التي سيأتي الكلام عنها قريباً ، لاعلى هذا الاختلاف في الإسناد ، والله أعلم .

علة المتن

تقدم الكلام على أقوال العلماء حول إعلال سند الحديث من رواية الزهري بالاضطراب ، وأنه بالإمكان دفع هذه العلة .

وقد تكلم العلماء أيضاً في متن هذا الحديث من رواية الزهري ، وأعلوه من جهتين :

أولاً : في ذكره « ذي الشمالين » وسائر الروايات لاتذكره .

ثانياً : في ذكره أن النبي ﷺ لم يسجد سجدتي السهو ، وسائر الروايات تفيد أنه سجدهما .

وسأتعرض لهاتين العلتين وأقوال العلماء حولهما للوصول إلى الصواب في ذلك .

أما العلة الأولى :

فقد ذهب فريق من العلماء [(١)] ، إلى أن الزهري وهم وغلط في ذكر « ذي الشمالين » وإنما هو « ذو اليدين » ، لأن ذا الشمالين خزاعي ، واسمه عمير بن عمرو بن نضلة ، استشهد في بدر [(٢)] ، وأما ذو اليدين فسلمي ، وقيل اسمه : الخرباق : عمِّر طويلاً ، حتى روى عنه المتأخرون من التابعين [(٣)] ، وحكى الزيلعي أنه مات في خلافة معاوية [(٤)] .

وعُلِّلَ الوهم في ذكر ذي الشمالين ، بأن أبا هريرة - راوي الحديث - إنما

---

(١) كابن عبد البر والبيهقي ، والعلائي (انظر الاستذكار (٢/ ٢٣٣) والتمهيد (١/ ٣٦٤) وكلاهما لابن عبد البر ، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (٣/ ٣٠٣) ، ونظم الفرائد للعلائي ص٢٠٩ .

(٢) (٣) انظر أسد الغابة (٢/ ١٧٤ و ١٧٩) والإصابة (٣/ ٢١٧و ٢٢٢) .

(٤) نصب الراية (٢/ ٧٣) .

أسلم بعد بدر بما يقرب من خمس سنين ، وهو يقول في بعض الروايات : صلى بنا ، وهذا يعني أنه حضر قصة ذي اليدين ، فكيف يمكن الجمع بين هذا ، وبين ما تقدم من أن ذا الشمالين استشهد في بدر ؟ ولذلك فإن الأكثرين ممن روى الحديث من الثقات عن أبي هريرة [١] ، وكذلك معظم من رواه من الصحابة غير أبي هريرة [٢] ، لا يذكرون « ذا الشمالين » بل « ذا اليدين ».

وذهب فريق آخر إلى دفع الوهم عن الزهري بجعلهما واقعتين :

الأولى : وكانت قبل بدر ، والمتكلم فيها « ذو الشمالين » وهذه الواقعة لم يشهدها أبو هريرة ، وإنما أرسل روايتها .

والثانية : وكانت بعد بدر ، والمتكلم فيها « ذو اليدين » وقد حضرها أبو هريرة .

وقد حكى هذا القول القاضي عياض ، واختاره لما فيه من نفي الغلط والوهم عن مثل الزهري [٣] .

وجاء عن ابن حجر ما يفيد قبوله حيث قال: وقد جوز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لكل من ذي الشمالين ، وذي اليدين ، وأن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل إحداهما ، وهي قصة ذي الشمالين ، وشاهد الأخرى ، وهي قصة ذي اليدين ، وهذا محتمل من طريق الجمع [٤] .

ويظهر أنهم استدلوا على ذلك بأن الزهري لم ينفرد بذكر « ذي الشمالين » ، بل تابعه في ذلك غيره .

فقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر أو العصر ، فسلم في ركعتين ثم انصرف ، فخرج سرعان الناس ، فقالوا :أخُفِّفت عنا الصلاة ؟ قال ذو الشمالين : يا رسول الله ، أخُفِّفت الصلاة ؟ . . [٥] .

---

(١) (٢) انظر تخريج العلائي لطرق رواية أبي هريرة في نظم الفرائد ص٢٢١ وما بعدها، وكذلك شواهدها في المرجع السابق ص٢٢٨ ، وما بعدها .

(٣) عن نظم الفرائد ص٢١٦ .

(٤) فتح الباري (٣/ ٩٧) .

(٥) مصنف عبد الرزاق (٢/ ٢٩٩) ، (٣٤٤٧) .

كما أخرج النسائي الحديث من طريق يزيد بن أبي حبيب ، عن عمران بن أبي أنس ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ صلى يوماً ، فسلم في ركعتين ، ثم انصرف فأدركه ذو الشمالين [1] .

وجاء في كلتا الروايتين السابقتين قوله ﷺ : أصدق ذو اليدين ؟ .

ثم إن البزار أخرج الحديث في مسنده من حديث سفيان بن حسين ، عن ابن سيرين (يعنى : عن أبي هريرة) ، بنحوه لكن قال : « أصدق ذو الشمالين » [2] .

كما جاء ذكر ذي الشمالين ، في رواية لابن عباس ، أخرجها البزار في مسنده ، والطبراني في الكبير .

من طريقي عبد الرحمن بن الأصبهاني ، وجابر الجعفي ، كلاهما عن عكرمة ، عن ابن عباس ، بنحو روايتي عبد الرزاق والنسائي [3] .

وأجاب هذا الفريق على قول أبي هريرة في حديث ذي الشمالين ، « صلى بنا رسول الله أي صلى بالمسلمين ، لا أنه كان حاضراً القصة ، وهذا جائز في اللغة [4] .

لكن الفريق الأول لم يرتضوا هذه الأدلة السابقة ، لكونها عارضت رواية الثقات من أصحاب أبي هريرة وشواهدها عن غيره من الصحابة ، وفي هذا يقول العلائي :

قلت : هذه الروايات وهم والله أعلم ، لكثرة الرواة الحفاظ الذين رووا هذا الحديث من طرق متعددة ، وكلهم يقول فيه « ذو اليدين » ، وكان معمراً اشتبه عليه رواية أيوب برواية الزهري ، لأنه روى الحديث عنهما جميعاً ، وفي حديث الزهري ذو الشمالين كما تقدم ، فحمل معمر عليها رواية أيوب ، وأما رواية سفيان بن حسين فإنه كثير الغلط والوهم ، لا يعتد بخلافه .

ومما يدل على ذلك أن في كل واحدة من هاتين الروايتين ، أعني حديث معمر عن أيوب ، وحديث عمران بن أبي أنس ، عن أبي سلمة ، فقال النبي ﷺ

---

(١) السنن الكبرى (١/ ٢٠٠) ، (٢/٥٦١) ، والمجتبى (٣/ ٢٠) .

(٢) عن نظم الفرائد ص٢١٤ .

(٣) انظر كشف الأستار (١/ ٢٧٨, ٢٧٩) ، ومختصر زوائد البزار لابن حجر (١/ ٢٧٩).

(٤) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٤٥١) .

« أصدق ذو اليدين » ؟ فعاد إلى الصواب تسميته في الحديث نفسه ، والله سبحانه وتعالى أعلم [1] .

وأما رواية ابن عباس فضعيفة ، لأن في إسناد طريق عبد الرحمن بن الأصبهاني : إسماعيل بن أبان الغنوي ، وهو متروك [2] ، وفي الإسناد الآخر: جابر الجعفي ، ضعيف الحديث [3] .

وأما جوابهم عن قول أبي هريرة بالمجاز ، فيشكل عليه ما جاء في رواية لمسلم ، أخرجها من طريق يحيى (ابن أبي كثير) عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : بينما أنا أصلي مع النبي ﷺ [4] ،فجاءت قاطعة في شهود أبي هريرة القصة .

ومن هنا يتبين أن ما قاله الفريق الأول ، من وهم الزهري في ذكر ذي الشمالين ، أقوى مما ذهب إليه الفريق الثاني من جعل قصة السهو واقعتين وإن كان ما ذهبوا إليه فيه بعض الوجاهة ، ولذلك لم يجزم ابن حجر بضعفه كما تقدم ، والله أعلم .

أما العلة الثانية :

فهي أن رواية الزهري لم يرد فيها أنه ﷺ سجد سجدتي السهو في قصة ذي اليدين ، وبقية الروايات من غير طريقه ، أفادت أنه سجدهما .

ولهذا وهم غير واحد من العلماء الزهري في عدم ذكره لهما ، ومن هؤلاء الإمام مسلم الذي قال في التمييز :

وخبر الزهري هذا في قصة ذي اليدين وهم غير محفوظ ، لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا .

حدثنا عمرو الناقد ، ثنا سفيان ، ثنا أيوب ، سمعت ابن سيرين يقول : سمعت أبا هريرة ، وساقه في هذا .

---

(١) نظم الفرائد ص٢١٥ .

(٢) تقريب التهذيب ص١٠٥ ، (٤١١) ، وانظر التهذيب (١/ ٢٣٧) .

(٣) تقريب التهذيب ص١٣٧ ، (٨٧٨) وانظر التهذيب (٢/ ٤١) .

(٤) صحيح مسلم (١/ ٤٠٤) ، (١٠٠-٥٧٣) .

حدثنا أبو كريب ، ثنا أبو أسامة ، ثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر .

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن عمران .

كل هؤلاء ذكروا في حديثهم أن رسول الله ﷺ حين سها في صلاته يوم ذي اليدين ، سجد سجدتين بعد أن أتم الصلاة ، فقد صح بهذه الروايات المشهورة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين ، أن الزهري واهم في روايته ، إذ نفى ذلك في خبره من فعل النبي ﷺ (١) .

كما حمل ابن عبد البر ، والعلائي ، الزهري ، علة المتن هذه (٢) .

والذي يظهر أن ما ذهبوا إليه من الحمل على الزهري فيه نظر ، وذلك لأنه خارج من عهدة هذه العلة ، بدليل أن الزهري نفسه صرح في رواية يونس للوجه الثالث - الراجح كما تقدم بيانه في دراسة علة الإسناد - بأن الرواية وصلته هكذا، فقال : ولم يحدثني أحد منهم (يعنى من شيوخه الأربعة : ابن المسيب، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله) أن رسول الله ﷺ سجد سجدتين وهو جالس في تلك الصلاة ، وذلك فيما نرى والله أعلم من أجل أن الناس يقنوا رسول الله ﷺ حتى استيقن (٣) .

فكلامه هذا فيه تصريح بأن الرواية وصلته هكذا بدون ذكر السجدتين ، ولذلك قال ابن خزيمة : والزهري إنما قال : لم يسجد النبي ﷺ يومئذ ، إنه لم يحدثه أحد منهم أن النبي ﷺ سجد يومئذ ، لا أنهم حدثوه عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ لم يسجد يومئذ ، وقد تواترت الأخبار عن أبي هريرة من الطرق التي لا يدفعها عالم بالأخبار ، أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو يوم ذي اليدين (٤) .

ثم إنه قد بلغه سجود النبي ﷺ من طريق آخر ، غير الطرق التي ذكرها ، فصرح في رواية لمعمر (٥) ، عنه ، أنه قال : ثم سجد سجدتين بعدما فرغ .

---

(١) التمييز للإمام مسلم ص١٨٣ .

(٢) انظر الاستذكار (٢/ ٢٣٣) ، ونظم الفرائد ص٢٢٥ .

(٣) انظر التخريج ص ٢٢٨٣ .

(٤) صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٢٧) .

(٥) لم أقف على رواية معمر هذه في مظانها .

وفي هذا يقول البيهقي : وكان الزهري لا يحفظهما في حديثهم ، وكان قد بلغه ذلك من وجه آخر روى عنه معمر هذا الحديث ثم قال في آخره : قال الزهري ، ثم سجد سجدتين بعدما فرغ [1] .

وقال في موضع آخر :وهذا يدل على أنه لم يسمعهم ذكروا له سجدتين ، وقد سجدهما حتى أخبر به عن نفسه [2] .

وبناء على ما تقدم ، فإنه يمكن القول بأن الحكم بوهم الزهري في عدم ذكره سجدتي السهو غير مسلم ، لأنه حدث بما سمعه كما تقتضيه الأمانة العلمية ، فيخرج من عهدة هذه العلة ، والله أعلم .

الحكم على الحديث

بعد هذه الجولة مع أقوال العلماء حول رواية الزهري لحديث ذي اليدين ، يمكن القول بضعفها ، وذلك من جهة وهمه في متن الحديث ، بذكر ذي الشمالين ، مخالفاً في ذلك الأكثر من الثقات الذين رووا الحديث ولم يذكروه فيه .

وأما إعلال الحديث من جهة الاضطراب في إسناده ، ومن جهة متنه في كونه لم يذكر سجدتي السهو في حديثه ، ففيهما نظر لما تقدم بيانه ، والله أعلم .

* * *

(١) معرفة السنن والآثار (٣/ ٣٠٢) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣٥٨) .

الخـــاتمة

بعد معايشة هذا البحث عدة سنوات ، توصلت إلى نتائج يمكن أن تكون جديرة بالاهتمام ، من أهمها :

١- مراسيل الإمام الزهري يمكن قبولها ، فليست هي من شر المراسيل ، ولا من أشدها ضعفاً كما وصفها بعض العلماء ، وقد بلغت أحاديث الدراسة في باب الإختلاف في الوصل والإرسال ، أربعين حديثاً ، منها اثنان فقط ظلاً على ضعفهما لعلة الإرسال .

٢- ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في عد الزهري في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين فيه نظر ، لأنه نفسه وصفه في موضع آخر بأنه قليل التدليس .

وقد بلغت الأحاديث التي نسب إليه التدليس فيها - من أحاديث الدراسة - خمسة ، منها اثنان فقط يمكن التسليم بهما .

٣- بلغت الأحاديث التي نسب الوهم أو الاضطراب فيها إلى الزهري تسعة ، منها اثنان فقط يمكن التسليم بهما .

٤- ذكر سزكين أن الزهري له سبع مؤلفات ، وقد توصل البحث إلى أن ستة كتب منها لا تصح نسبتها له .

٥- يُعَد الإمام الدارقطني ، من أعلم الناس في علم العلل ، كما يعتبر كتابه أجل كتاب أُلف في هذا الفن ، لكنه لم يسلم من الوهم أو الخطأ في بعض المواضع التي تقدم بيانها في الدراسة ، ولا تَغُضُّ هذه المواضع من المكانة العالية له ، ولكتابه .

٦- من أكثر الأسباب التي جعلتني أخالف الدارقطني - رحمه الله - في حكمه على نتيجة الاختلاف ، وقوفي على روايات لم ترد في كلامه عن الاختلاف ، وربما لو وقف عليها لم تكن هناك مخالفة .

٧- يعتبر علم « العلل » من أدق علوم الحديث ، وأغمضها ، ولا يمكن للمشتغل فيه أن يتوصل إلى نتائج هي أقرب إلى الصواب ، إلا باستفراغ الوسع في جمع الطرق ، من مصادرها المختلفة ، والوقوف على أقوال العلماء ، والتبصر في أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً ، والتنبه إلى بعض الأمور التي قد

تخفى ، كأن يكون الراوي ثقة في بعض الشيوخ ، أو من أكثرهم ملازمة له .... الخ .

٨- مبحث العلة الخفية ، قائم - في الغالب - على مبحث الاختلاف على الراوي ، وعليه بنى الإمام الدارقطني كتابه العلل .

٩- أكثر أنواع الأحاديث المعلة بالاختلاف ، أربعة هي :

(أ) الاختلاف في الوقف والرفع ، وكانت أحاديث هذا الباب في الدراسة ستة عشر حديثاً .

(ب) الاختلاف في الوصل والإرسال ، وكانت أحاديث هذا الباب في الدراسة أربعة وأربعين حديثاً .

(جـ) الاختلاف في الزيادة والنقصان ، وكانت أحاديث هذا الباب في الدراسة ستة وأربعين حديثاً .

(د) الاختلاف في إبدال الراوي بغيره في الإسناد ، وكانت أحاديث هذا الباب في الدراسة أربعين حديثاً .

١٠- أقل الأوجه التي وقع فيها الاختلاف في الحديث الواحد ، اثنان ، وأكثرها ثلاثة عشر وجهاً ، وذلك من خلال الأحاديث التي درستها والتي نص الدارقطني بالاختلاف فيها عن الزهري .

١١- من أهم قواعد الترجيح عند الاختلاف : الترجيح بالأقوى ، فإن استوى الرواة في ذلك ، فبالأكثر ، فإن استووا فبقرائن أخرى كأن تكون الرواية في الصحيحين ، أو بالأكثر ملازمة ، أو بمراعاة بلدي الراوي ، ونحوها .

١٢- بلغت عدد أحاديث الدراسة خمسين ومئة حديث ، إضافة إلى حديثي الخاتم وذي اليدين ، وهذا إحصاء بها من حيث درجتها :

(أ) الصحيح لذاته	١٠٧
(ب) الصحيح لغيره	٢٢

الفهرس

فهرس الآيات القرآنية على ترتيب المصحف

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾	٤	الفاتحة	٩٤١
﴿ . . . غَيرِ الْمغضوبِ عَلَيهِمْ ولا الضَّالِّين ﴾	٧	الفاتحة	٨٥٤
﴿ إنَّ الذينَ يكْتُمُونَ مَا أنْزَلنَا منَ البيِّنات . . ﴾	١٥٩	البقرة	١٤٠٩
﴿ . . رَبِّ أرِني كَيفَ تُحْي المَوتَى . . ﴾	٢٦٠	البقرة	٥٩١
﴿ . . فَأْتُوا بِالتَّوراَة فَاْتلُوهَا . . ﴾	٩٣	آل عمران	٢٠٥٥
﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمنُونَ حَتَّى يُحكِّمُوكَ فيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُم . . . ﴾	٦٥	النساء	٧١٨
﴿ . . . وكَلَّمَ اللهُ مُوسى تكْليمَا ﴾	١٦٤	النساء	١٩٢٣
﴿ . . إذَا قُمْتُم إلى الصَّلاة فَاغسلُوا وُجُوهكُمْ ﴾	٦	المائدة	١٠٤١
﴿ ونَبِّئْهُم عَنْ ضَيفِ إبْرَاهِيم ﴾	٥١	الحجر	٥٩٣
﴿ وقرآن الفجر إن قرآن . . . ﴾	٧٨	الإسراء	٣١٧
﴿ . . وكانَ الإنْسَانُ أكْثَرَ شَيءٍ جَدَلاً ﴾	٥٤	الكهف	٤٥٨
﴿ وإن منْكُم إلا وَارِدُها . . ﴾	٧١	مريم	١٢٢٢
﴿ . . وأَقِمْ الصَّلاةَ لِذكْرِي ﴾	١٤	طه	٤٧٩
﴿ وهو الذي يقبل التوبة . . . ﴾	٢٥	الشعراء	٢١٣٣
﴿ . . فطْرَةَ اللهَ الَّتي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيها . . ﴾	٣٠	الروم	١٩٥٦
﴿ . . لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ . . ﴾	٧٥	ص	١٨٥٥
﴿ . . والأرضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يومَ القيَامَة . . ﴾	٦٧	الزمر	١٨٥٣
﴿ وَهُوَ الَّذي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عبَاده . . ﴾	٢٥	الشورى	٢١٣٣
﴿ . . ما هِيَ إلا حَيَاتُنا الدُّنْيَا . . ﴾	٢٤	الجاثية	١٢٨٢
﴿ . . يُرِيْدُونَ أنْ يُبَدِّلُوا كَلامَ الله . . ﴾	١٥	الفتح	١٢٨١
﴿ مَلِكِ النَّاس ﴾	٢	الناس	١٨٥٣

فهرس الأحاديث والآثار على الأطراف

طرف الحديث	الراوى	الصفحة
« أتِي رسول الله ﷺ بقدحين من خمر ولبن . . »	أبو هريرة	٥٦٨
« أجب عني ، اللهم أيده بروح القدس »	أبو هريرة / حسان ابن ثابت	١٦٢١
« اجتنبوا أم الخبائث . . . »	عثمان	١٩٩
« احتج موسى وآدم . . . »	أبو هريرة	١٩١٩
« اختص أو ذر . . . »	سعيد بن المسيب	١٨١٣
« أحسنتم » (حديث المسح على الخفين)	المغيرة بن شعبة	١٥٥٤
« أدّوا صاع قمح ، عن الصغير والكبير . . » (في صدقة الفطر)	أبو سعيد / أبو هريرة/ زيد بن ثابت	٣٨٢
« إذا أكل أحدكم ، فليأكل بيمينه . . »	عمر / ابن عمر / أبو هريرة	١٥١٢
« إذا أمّن الإمام فأمِّنوا . . »	أبو هريرة	٨٥٤
« إذا دخل رمضان ، صُفِّدت الشياطين . . »	أبو هريرة / أنس / عائشة	٢٢١٣
« إذا سمع أحدكم المؤذن يتشهد ، فليقل مثل قوله . . »	أبو هريرة/ أبو سعيد	٢٠٠٧
« إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه . . » (الطاعون)	عبد الرحمن بن عوف .	٤٠٨
« إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف . . »	أبو هريرة	١٠١٨

« إذا قام أحدكم من الليل ، فلا يدخل يده في الإناء . . »	أبو هريرة / عبد الله ابن عمر	١٠٣٣
« إذا قام أحدكم يصلي ، جاءه الشيطان فلبس عليه . . »	أبو هريرة	١٨٢٨
« إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت ، فقد لغوت »	أبو هريرة	١٤٣١
« أراني في الجنة ، فبينما أنا فيها ، سمعت صوت رجل بالقرآن . . »	أبو هريرة / عائشة	٧٢١
« أري الليلة رجل صالح ، أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ . . »	جابر	١٢١٠
« أصدق ذو اليدين »	أبو هريرة	٢٢٨٢
« أغلاها ثمناً ، وأنْفَسَهَا عند أهلها »	عائشة / أبو ذر	٥٣٤
« أفضل الصدقة ، على ذي الرحم الكاشح »	أم كلثوم بنت عقبة / أبو أيوب / حكيم بن حزام	٢٠٩٤
« اقتلوا الفويسقة »	عائشة	٢٢٥٥
« اكلأ لنا الليل »	أبو هريرة	٤٧٩
« ألا أخذوا إهابها فدبغوه . . »	ميمونة بنت الحارث / عبد الله بن عباس	٦٢٩
« ألا تصلون ؟ »	علي بن أبي طالب	٤٥٨
« اللهم كما أريتنا أوله ، فأرنا آخره »	أبو هريرة / أنس ابن مالك / عائشة	٨٤١
« أما علمت أن رسول الله ﷺ كان ينهانا عنها » (التطوع بعد العصر)	عمر	١٥٤٢

« أما والله لقد علمت أنك حجر . . . » (في تقبيل الحجر الأسود)	عمر بن الخطاب	٤٥٣
« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . . »	أبو بكر / عمر / أبو هريرة	١٧٤٣
إن أستخلف ، فقد استخلف من هو خير مني	عمر	١٤٠١
« إن عشت ، لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب »	عمر	١١٢٧
« إن كان جامداً فألقوه وما حولها . . »	أبو هريرة / عبد الله ابن عباس / ميمونة بنت الحارث / عبد الله بن مسعود/ عبد الله بن عمر	٩٨٠
« إن أعز أهلي عليَّ ، أن يتخلف عني المهاجرون من قريش »	أبو رهم / كلثوم بن حصين	١١٦١
« أن الحصى سبَّحن في يد رسول الله ﷺ . . . »	أبو ذر	١٤١٨
« أن رسول الله ﷺ تزوج أم حبيبة وهي بأرض الحبشة . . »	أم حبيبة / عائشة	٦٥١
« أن رسول الله ﷺ كان ينفث في الرقية »	عائشة	٢٢٣٧
أن علي بن أبي طالب كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر	علي بن أبي طالب	٢٠٨
إن الله بعث إلينا محمداً ، ولا نعلم شيئاً (حديث القصر في السفر)	ابن عمر	١٩٤١
« إن من الشعر حكمة »	عائشة / أبي بن كعب	١٠٦٠

« أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من وَرِق . . »	أنس	٢٢٧١
« أن النبي ﷺ أتِيَ بكتف شاة وسكين . . »	بسرة بنت صفوان / عمرو بن أمية الضمري	٢٠٧٩
« أن النبي ﷺ رد على عثمان بن مظعون التبتل . . »	سعد بن أبي وقاص	١٧٨٧
« أن النبي ﷺ صلى في الكعبة »	بلال / بلال أو عثمان ابن طلحة	٢٢٦٥
« أن النبي ﷺ قرأ ﴿ مَالِكِ يَومِ الدِّيْن ﴾ »	أبو هريرة / عبد الله ابن عمر / البراء بن عازب / أنس بن مالك	٩٤١
« أن النبي ﷺ كان يقبِّل وهو صائم . . »	عائشة / أم سلمة	٢١٧٤
« أن النبي ﷺ كان يغتسل في إناء هو الفَرَق . . . »	عائشة	١٨٨٩
« أن النبي ﷺ كان يقرأ على نفسه بالمعوذات ، وينفث »	عائشة	٢٢٣٨
« إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف . . »	عمر	١٢٥٨
إنا ندخل على الوالي ، فيقضي بالجَوْر	ابن عمر	١٣٦٠
« إنه كذاب (مسيلمة) ويخرج قبل الدجال ثلاثون . . »	أبو بكر ، نفيع بن مسروح	١١٧٢
« إني أرى الليلة ظُلّة يَنْطِفُ منها السمن والعسل . . »	أبو هريرة / ابن عباس	١٦٣٨
« إيمان بالله ، وجهاد في سبيل الله . . »	أبو هريرة	١٢٣٢

« أيما رجل وجد متاعه بعينه عند مفلس . . »	أبو هريرة	٦٨٢
« بئس الطعام طعام الوليمة . . »	أبو هريرة	٣٥١
« بل في شيء فُرغ منه »	أبو هريرة / عمر	٨٣٢
« التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء »	أبو هريرة	١٤٥٨
« تفضل صلاة الجميع على صلاته وحده . . »	أبو هريرة	٣١٧
« توضئوا مما مست النار »	عائشة	٣٠٦
« توضئوا مما مست النار »	أبو هريرة / رجال من أصحاب النبي ﷺ ، ونساء من أزواجه	٢٢٠١
«حق المسلم على المسلم خمس . . »	أبو هريرة	١١٩٠
«خرج النبي ﷺ يستسقي ، فصلى بنا ركعتين . . »	أبو هريرة / عبد الله ابن زيد	٢٠٤٤
« خمس من الفطرة ، الاختتان . . »	أبو هريرة	١١٧٩
« دعه ، فإن الحياء من الإيمان »	أبو هريرة / ابن عمر	٢٠٣٣
« ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقر »	عائشة	١٤٨٧
« رأيتني على قليب ، فنزعت منها ما شاء الله . . »	أبو هريرة	٥٠١
« الرِّجْل جبار »	أبو هريرة	١٢١٤
« الريح من روح الله . . »	أبو هريرة / عمر	١٣٨٦
« زملوهم بدمائهم . . » (في قتلي أحد)	جابر / كعب بن مالك / عبد الله بن ثعلبة	١٧١٨
« سمى رسول الله ﷺ الوزغ ، فويسقة »	عائشة	٢٢٥٥

« سيرد عليَّ يوم القيامة رهط من أصحابي . . »	أبو هريرة / أصحاب النبي ﷺ	١٤٤٨
« الشفعة فيما يقسم . . »	عبد الرحمن بن عوف / جابر / أبو هريرة	١٠٨٥
« الصائم في السفر ، كالمفطر في الحضر »	عبد الرحمن بن عوف / عائشة	٢٧٥، ١٦٧١
الصلاة أحسن ما يعمل الناس	عثمان	٧٠٤
« صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة . . »	أبو هريرة	٢٩٤
« صلاة الليل والنهار ، مثنى مثنى »	عائشة / ابن عمر	٢١٣٨
« ضرس الكافر يوم القيامة ، أعظم من أحُد »	أبو هريرة	١٨٢
« طيبت رسول الله ﷺ بطيب لا يشبه طيبكم هذا »	عائشة	٢٢٥٠
« طيبت رسول الله ﷺ لحِرمه وحلَّه . . »	عائشة	٢٢٤٩
« العجماء جرحها جبار . . »	أبو هريرة	١٥٩٤
« علام تَدْغرن أولادكن بهذا الإعلاق . . »	أم قيس بنت محصن	٦٦٠
« على رسلكما ، إنها صفية . . »	صفية بنت جيي	٥١٩
« فُرِج سقف بيتي وأنا بمكة . . »	أبو ذر / أبي بن كعب	١٣٣٤
« فضل العالم على العابد سبعون درجة . . »	أبو هريرة	٤٩٤
« قاتل الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »	أبو هريرة	٢٢٧
« قال الله عز وجل : أنا الرحمن ، خلقت الرحم . . »	عبد الرحمن بن عوف / أبو هريرة	١٦٥٣

« قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له إلا الصوم . . »	أبو هريرة	١٨٢٣
« قل هو الله أحد ، تعدل ثلث القرآن »	أبو هريرة / أم كلثوم	٢٥٢
« قم ، إن أدري لعله خير منك » (في فضل من اقتصر على النوافل)	أبو الطفيل عامر بن واثلة / أنس بن مالك	٥٦٢
« كان أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ الحلو البارد »	عائشة / أبو هريرة	٦١٩
« كان رسول الله ﷺ يخرج إلى الصلاة ، ثم يقبلني ولا يتوضأ »	عائشة	٢١٧٠
« كل مولود يولد على الفطرة . . »	أبو هريرة	١٩٥٤
« كنت أفتل قلائد هدي رسول الله ﷺ . . »	عائشة	١٣٤٩
« لا تخيروني على موسى . . »	أبو هريرة	١٨٤٧
« لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ، ولا صورة . . »	أبو طلحة	١١٤٣
« لا تسموا العنب الكَرْم . . »	أبو هريرة	١٨٤٠
« لا تغضب »	أبو هريرة/ رجل من أصحاب النبي ﷺ	٦٩٦
« لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز . . »	أبو هريرة / عائشة	٢٠٦٢
« لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان ، دعواهما واحدة »	أبو هريرة/ عبد الرحمن ابن عوف	٢١٠٧
« لا تنكح المرأة إلا بولي »	أبو هريرة / عائشة	٢١١٢

« لا ، حتى يبلغ الكتاب أجله »	فريعة بنت سنان	١٤٧٧
« لا حسد إلا في اثنتين . . »	أبوهريرة / ابن عمر	٢٠٥٤
« لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين »	عائشة	١٥٧٣
« لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث . . »	عائشة	١٩٩٢
« لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين »	أبو هريرة / عبد الله بن عمر	٩٥٩
« لا يهلك للمؤمن ثلاثة من الولد ، فتمسه النار . . »	أبو هربرة	١٢٢٢
« لتَنْتَقُنَّ كما يُنتقى التمر من حثالة . . »	أبو هريرة	٢٦٧
« لقد أوتي مزماراً من مزامير آل داود »	أبو موسى الأشعري / عبد الرحمن بن كعب بن مالك	٦٠٩
« لكل نبي دعوة ، وأريد أن أختبىء دعوتي شفاعة لأمتي »	أبو هريرة	١٩٧٦
« لله أفرح بتوبة عبده ، من أحدكم بضالته . . »	أبو هريرة	٢١٣١
« ليس الشديد بالصُّرْعة . . »	أبو هريرة	١٨٧٩
« ليس الكذاب من أصلح بين الناس ، فقال خيراً أو نمى خيراً . . »	أبو هريرة / أم كلثوم بنت عقبة	٢٠١٩
« ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً . . »	أبو هريرة	١٩٠١
« ما أرانا إلا قد أوجعناك وأغرمناك »	أبو ثعلبة الخشني / أنس بن مالك / أبو إدريس الخولاني	٧٣٧
« ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين ، إلا اختار أيسرهما . . »	عائشة	١٢٩٢

« ما رأيت أحداً بعد رسول الله ﷺ ، أبلغ من عائشة »	معاوية	١٧٩٩
« مالك في كتاب الله شيء . . » (في الجدَّة)	أبو بكر الصديق / المغيرة بن شعبة / محمد بن مسلمة	١٢٤١
« ما من نبي ولا ولي ، إلا وله بطانتان . . »	أبو هريرة / أبو سعيد الخدري	٧٥٤
« ما نفعني مال ، ما نفعني مال أبي بكر »	عائشة	٥١١
« مثل المؤمن ، مثل الزرع ، لا تزال الريح تميله . . »	أبو هريرة	٤٧٥
« مثل المهجِّر إلى الجمعة كالمهدي بدنة . . »	أبو هريرة	١٦٩٠
« المرأة يرثها بنوها ، وتعقل عنها عصبتها »	المغيرة بن شعبة	١١٦٨
مسْوَرْ ، مالك ذنوب تخاف إن لم يغفر اللهَ لك ، يعذبك عليها	معاوية	١٧٩٤
« من ابتلي بشيء من البنات أو الأخوات ، فأحسن صحبتهن . . »	عائشة	٧٨٢
« من احتجم يوم السبت ويوم الأربعاء ، فلا يلومن إلا نفسه »	أبو هريرة	٧٧١
« من أكل من هذه الشجرة ، فلا يؤذينا في مسجدنا »	أبو هريرة	٦٠٢
« من بات وفي يده ريح الغَمْر ، فلا يلومن إلا نفسه »	أبو هريرة / عائشة	٨١٠
« من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدِّث فيهما نفسه . . »	عثمان	١٤٠٣
« من حسن إسلام المرء ، تركه ما لا يعنيه »	علي بن أبي طالب / الحسين بن علي	٥٤٣

« من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه »	أبو هريرة / ابن عمر	١٢٦٩
« من ظلم من الأرض شبراً ، فإنه يطوقه من سبع أرضين »	سعيد بن زيد	٨٩٣
« من قَبِل مني الكلمة التي عرضتها على عمِّي ، فردها عليَّ ، فهي له نجاة »	أبو بكر	١٣٦٩
« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت »	أبو هريرة	١١٩٩
« من لا يَرْحم ، لا يُرْحم »	أبو هريرة	١٨٠٤
« من يرد هوان قريش ، أهانه الله »	سعد بن أبي وقاص	١٦٧٥
« نحن أحق بالشك من إبراهيم »	أبو هريرة	٥٩١
« نعطيكم نصف التمر على أن تعملوها . . »	أبو هريرة	٥٨٣
« نهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبلة بغائط أو بول »	أبو أيوب / أبي بن كعب	٩٢١
« نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب . . »	أبو هريرة / ابن عباس	٢٠٦٩
« نهى رسول الله ﷺ عن الملاقيح والمضامين . . »	أبو هريرة	١٨٧
« نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة ، والمنابذة »	أبو سعيد	١٩٢٨
« هذا يوم عاشوراء ، ولم يُكتب عليكم صيامه . . »	معاوية	١٩٦٣
« هل قرأ معي منكم أحد آنفاً ؟ »	أبو هريرة / ابن عباس	٢١٥٠
« هل لك من إبل ؟ »	أبو هريرة	٧٩٧

هو حر ، وعلينا نفقته ، ولك ولاؤه (في المنبوذ)	عمر	١١٣١
« الوتر حق على كل مسلم »	أبو أيوب	١٤١
« ويحك ، ومن يعدل بعدي . . »	أبو هريرة / أبو سعيد	٢٠٩٠
« ويلك ، فمن يعدل إذا لم أعدل »	أبو سعيد	١٤٩٨
« يا أبا هريرة ، جفّ القَلَم بما أنت لاق . . »	أبو هريرة	١٨١٣
« يا ابن حذافة ، لا تُسمعني ، وأسمع ربك »	أبو هريرة / عبدالله ابن حذافة	٧٤٦
« يا زبير ، اسق ، ثم أرسل الماء إلى جارك . . » (حديث شراج الحرة)	الزبير بن العوام / عبد الله بن الزبير	٧١٨
« يا عائش ، هذا جبريل ، وهو يقرأ عليك السلام »	عائشة	١٨٧٠
« يتقارب الزمان ، ويُقبض العلم . . »	أبو هريرة	١٨٦٠
« يطلع عليكم رجل من هذا الفج من أهل الجنة »	أنس	١٣١١
« يقبض الله تعالى الأرض يوم القيامة . . »	أبو هريرة	١٨٥١
« يَقْتل ابنُ مريم ، الدجالَ ، بباب لُدّ »	مجمِّع بن جارية	١٣٢٠
« يقول الله عز وجل : أنا الدهر . . »	أبو هريرة	١٢٨٠
« يوشك أن يكون أقصى مسالح المسلمين عند خيبر »	أبو هريرة	٢٦١

فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم

الاســـم	رقم الصفحة
- آدم بن أبي اياس	٢٢٤
-أبان بن يزيد العطار	٤٨٨
* إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع	٢٦٠
- إبراهيم بن بشار	٣٤٦
* إبراهيم التيمي	٩٧٨
- إبراهيم بن الحجاج	١٨١٩
- إبراهيم بن الحسن الصيرفي	١٠٩
- إبراهيم بن حمزة الزبيري	٥٦٥
* إبراهيم بن زياد القرشي	٥٦٥
* إبراهيم بن سعد الزهري	٣٣٩
- إبراهيم بن صدقة	١٢١٨
- إبراهيم بن طهمان	٨٧٥
- إبراهيم بن قارظ	١٦٧٤
* إبراهيم بن أبي عبلة (شمر)	٣٤٧
- إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير	٤٢٩
- إبراهيم بن مُجَشِّر	١٤٧٣
- إبراهيم بن محمد الشافعي	١٧١
- إبراهيم بن محمد ، أبو إسحاق الفزاري	٨٧٥
* إبراهيم بن مرة	٥٠٧
- إبراهيم بن مرزوق	١١١١

* ما كان مسبوقًا بنجمة (*) فهو ممَّن روى عن الزهري .

- إبراهيم بن هاني ١١٠٧
- أحمد بن إبراهيم الدورقي..... ١٩٦١
- أحمد بن أبي بكر ، أبو مصعب الزهري ٣٣٧
- أحمد بن الأزهر بن منيع ٢٤٨
- أحمد بن جميل المروزي..... ١٦٦٧
- أحمد بن جوصا..... ١١٠٩
- أحمد بن خالد الوهبي ١٧٤
- أحمد بن شبيب بن سعيد ١٤٨٣
- أحمد بن شيبان الرملي ١٦١٢
- أحمد بن صالح ٧٢٩
- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ١٤١
- أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي ٧٣١
- أحمد بن عبدة الضبي..... ١٠٥٤
- أحمد بن علي الجرجاني ٣٢٨
- أحمد بن عمرو بن السرح ٨٤٩
- أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين ١٣٥٥
- أحمد بن محمد الخوارزمي ١٠٩
- أحمد بن محمد بن صدقة ١٤٣٠
- أحمد بن محمد الطحاوي ١١٠٩
- أحمد بن محمد القطان ٧٥
- أحمد بن محمد المكي ٧٥
- أحمد بن منصور الرمادي ١٠٤٩
- أحمد بن منيع ١٦١١
- أحمد بن نصر بن سندويه ٧٥
- أحمد بن يوسف النيسابوري ١٦٦٥

- أحمد بن يونس ٦٧٦
* أسامة بن زيد الليثي ٢٨١
- إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه) ٣٣٣
- إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني ٢٥٠
- إسحاق بن إبراهيم الدبري ٢٤٧
- إسحاق بن إبراهيم الزبيدي ١٤٥٦
- إسحاق بن أبي إسرائيل ٣٩٧
- إسحاق بن إسماعيل الطالقاني ١٨١٠
- إسحاق بن إسماعيل الطباع ٤٢٩
- إسحاق بن حازم البزار ٩٧٣
* إسحاق بن راشد الجزري ٢١٤
- إسحاق بن سليمان الرازي ٨٧٤
- إسحاق بن الضيف ١٤٦٩
- إسحاق بن عيسى الطباع ٤٢٩
- إسحاق بن محمد الفروي ١٠٠٦
- إسحاق بن منصور الكوسج ٢١٣٧
* إسحاق بن يحيى الكلبي العوصي ٣٤٨
- أسد بن موسى ١٤٧٢
- إسماعيل بن أبان الغنوي ٢٣١٠
- إسماعيل بن أبان الوراق ٨٨٠
- إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ١١٢٨
- إسماعيل بن إبراهيم ، أبو معمر الهذلي ١٠٧٩
- إسماعيل بن أبي أويس ٢٧٤
- إسماعيل بن إسحاق القاضي ٣٤٥
* إسماعيل بن أمية بن العاص ٣٠٣

- إسماعيل بن عبد الله بن سماعة ٢٧٢
- إسماعيل بن علية ..... ١٦٨، ٨٨٢
- إسماعيل بن عياش الحمصي ٣٧٠
* إسماعيل بن مسلم المكي ٣٧٨
- إسماعيل بن مسلمة القعنبي ٣٧٣
- إسماعيل بن موسى ابن بنت السدي ٢١٨٣
- الأسود بن عامر - شاذان ٢٢٥
- أصحمة بن أبجر ، النجاشي ٦٥١
* أشعث بن سوار ١٦٢
- أشهب بن عبد العزيز ١٠٠٧
- أصبغ بن الفرج ١٨٢٠
- أم قيس بنت محصن ٦٦٠
- أنس بن عياض ٨٣٧
- أيوب بن خالد الجهني ١٦١٩
* أيوب السختياني ٣٦٥
- أيوب بن سويد الرملي ٣٣٦
- أيوب بن صالح ١٠٢٨
* أيوب بن موسى الدمشقي الأموي ١٣٥٤
* بحر بن كنيز السقاء ٣٩٩
* برد بن سنان ٣١١
- بشر بن آدم الضرير ١٢١٩
- بشر بن بكر ٣٧٠
- بشر بن شعيب بن أبي حمزة ١٦٦٩
- بشر بن عمر الزهراني ٣٣٧
- بشر بن مطر ١٠٧٦

- بشر بن المفضل ١٥٣٤
- بشر بن الوليد ٧٤٣
- بقية بن الوليد ٦٤٤
* بكر بن سوادة الجذامي ٢٢٠٢
* بكير بن عبد الله بن الأشج ١٣٤٧
* بكر بن وائل ١٥٣
* ثابت بن ثوبان الدمشقي ٣٤٣
- ثعلبة بن صعير ٣٨٢
- جابر الجعفي ٢٣١٠
- جبير بن نفير ١٤٣٠
- الجراح بن مليح الحمصي ٧٩٠
* الجراح بن منهال ٥٢٩
- جرير بن حازم ٣٦٦
- جرهم بن ناشم ٧٣٧
* جعفر بن برقان ٧١٤
* جعفر بن ربيعة الكندي ٧٥١
- جعفر بن الفضل ٧٨
* جعفر بن محمد الصادق ٢١٧
- جعفر بن عون المخزومي ٤٤٠
- جويرية بن أسماء ٤٩١
- حاتم بن منصور ١٨٨٧
- الحارث بن مسكين ١٧١
- حامد بن يحيى البلخي ٣٠٠
- حبان بن علي العنزي ٢٣٥
- حبان بن موسى المروزي ١٦٦٦

* الحجاج بن أرطأة ١١٣٩
- حجاج بن محمد المصيصي ٢٤٨
- الحجاج بن المنهال ٣٠٠
- حجاج بن أبي يعقوب الثقفي ٦٥٩
- حجاج بن الشاعر ٣٣٣
- حجين بن المثنى ٤٧٢
- حرب بن شداد ١٥٩٣
- حرملة بن يحيى التجيبي ١٦٦
- الحسن بن أبي الحسن المؤذن ١٠٤٥
- الحسن بن أبي الربيع الجرجاني ٣٣٣
- الحسن بن سوار ٤٣٩
- الحسن بن عرفة ١٤٧٢
-الحسن بن علي الحلواني ٧٥٣
* الحسن بن عمارة ٢٠٥
- الحسن بن محمد الزعفراني ٦٤٢
- الحسن بن يحيى المروزي ١٥٤٩
- حسان بن إبراهيم الكرماني ١٩٥٠
- حسان بن غالب ٩٧٤
- الحسين بن الحسن المروزي - راوية ابن المبارك ٨٢٩
- الحسين بن محمد الماسرجسي ٤٤
- الحسين بن محمد المروزي ٢١٨٢
- الحسين بن محمد الجريري البلخي ١٦٤٨
- الحسين بن مهدي ٣٣٣
- حفص بن راشد الجعفي ٢٢٥
- حفص بن عمر بن ميمون - الفرخ ٨٧٤

- حفص بن عمر - أبو عمر الحوضي ١٠٨٠
- حفص بن غياث ١١٣٨
* حفص بن غيلان أبو معيد ١٧٦
* حفص بن الوليد الحضرمي ٦٤٨
- الحكم بن أسلم أبو مروان ٢١٤
- الحكم بن أيوب الأصبهاني ١٦٣٣
- الحكم بن موسى ١٣٦٤
- أبو اليمان الحكم بن نافع ١٦٧٠
* حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف ٤٦٨
- حماد بن خالد الخياط ٢٩٠
- حماد بن زيد ١٦٨
- حماد بن سلمة ٣٦٧
- حمزة بن محمد الكناني ١٣٩٣
* حميد بن قيس المكي الأعرج ، أخو سندل عمر بن قيس ٢١٨٧
- حميد بن مهران ١٤٢٩
- حنيفة بن مرزوق ٤٧١
* حيوة بن شريح ٩٣٦
- خارجة بن مصعب بالسرخسي ٤٩٩
- خالد بن خداش ١٨٢٠
- خالد بن عبد الرحمن الخراساني ٥٥٦
- خالد بن عبد الله الطحان ١٠١٠
- خالد بن مخلد القطواني ٢٩٠
- خالد بن نزار ١٠٧٥
- خصيف بن عبد الرحمن ٢٢٠٤
- خلف بن أيوب ٤٨٨

- داود بن جميل ٥٠٠
- داود بن رُشَيْد ١٢١٩
- داود بن الزبرقان الرقاشي ٧٧٨
- داود بن عبد الرحمن العطار ٢٨٥
- داود بن عبد الله بن أبي الكرام ٤٢٩
- داود بن عطاء المزني ٧٧٧
- داود بن أبي هند ١٤٣٠
* دويد بن نافع الأموي ١٧٥
- رباح بن زيد الصنعاني ١٠٧٨
- ربيعة بن دراج ١٥٤٦
* ربيعة بن عبد الرحمن (ربيعة الرأي) ٧٩٣
- رداد الليثي ١٦٧٣
- رشدين بن سعد ٨١٩
- الرضراض بن أسعد ١١٠
- رملة بنت أبي سفيان ، أم حبيبة ٦٥١
- روح بن عبادة ٣٣٧
* روح بن غطيف الجزري ٦٢٦
- روح بن القاسم ٣٧٣
* زكريا بن إسحاق المكي ٨٨٩
* زكريا بن عيسى الشعبي ١٧٧٧
* زمعة بن صالح ٣٦٧
- أبو خيثمة ، زهير بن حرب ٢٩٩
- زهير بن محمد المروزي ٣٣٣
- زيد بن سهل ، أبو طلحة ١١٤٣
* زياد بن سعد الخراساني ٣٧٧

- زياد بن يونس ١٠٠٧
* زيد بن أبي أنيسة ٤٦٩
- زيد بن عوف ، فهد ، أبو ربيعة ٨٤٨
- زيد بن يحيى الدمشقي ١٠٠٧
- سالم بن عبد الله بن عمر ٢٦٦
* سالم بن عجلان الأفطس ١٣٩٦
- سحيم ، يروي عن رويفع بن ثابت ، روى عنه بكر بن سوادة . ٢٧٤
- سُرَيْج بن يونس ١٤٧٢
- سعد بن إبراهيم بن سعد ١٦٨٤
- سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة ١٤٨٥
* سعيد بن عبد العزيز التنوخي ٩٧٠
* سعيد بن أبي هلال ١٩٧٢
- سعيد بن يحيى ، سعدان اللخمي ٢٦٥
- سعيد بن بشير الأزدي ٢١٨٠
- سعيد بن الحكم بن أبي مريم ١٠٠٧
- سعيد بن داود الزَّنبري ١٠٠٧
- سعيد بن سفيان الجحدري ٥٨٧
- سعيد بن سليمان الواسطي (سعدويه) ٩١٥
- سعيد بن عامر الضبعي ٩١٣
- سعيد بن عبد الرحمن المخزومي ، أبو عبيد الله ٣٤٥
- سعيد بن أبي عروبة ٤٨٩
- سعيد بن كثير بن عفير ٦٥٧
- سعيد بن منصور ١٧١
- سفيان الثوري ٧٦٦
* سفيان بن حسين الواسطي ١٦٠

* سفيان بن عيينة ١٦٨
- سفيان بن محمد الفزاري ٨٤٩
- سفيان بن وكيع ١٠٥٧
- سلامة بن روح ٢٣٥
* سُلْمى بن عبد الله - أبو بكر الهذلي ١٧٧٥
- سلمة بن شبيب ١٣٧٦
- سلمة بن كلثوم ٢٠٤١
* سليمان بن أرقم ٣٨٥
- سليمان بن بلال ٤٤٠
- سليمان بن حرب ٣٩٧
- سليمان بن حبان ، أبو خالد الأحمر ٢١٠٢
* سليمان بن أبي داود الحراني ١٧٦٣
* سليمان بن داود الخولاني ١٢٠٥
- أبو داود الطيالسي - سليمان بن داود ٢٢٤
- سليمان بن داود العتكي ٣٩٧
- سليمان بن داود الهاشمي ١٠٨٠
* سليمان بن كثير العبدي ٣٠٠
- سليمان بن أبي هوذة ٢٢٢٧
* سليمان بن موسى الأشدق ٢١٢٢
- سنين ، أبو جميلة ١١٣١
* سهل ، أبو حريز ، مولى المغيرة بن أبي الغيث ٩٧٣
- سهيل بن أبي صالح ٨٢٠
- سويد بن سعيد الحدثاني ٨٧٩
- سويد بن عبد العزيز السلمي ٢٢٤
- شبابة بن سوار ١٩١٦

- شبيب بن سعيد الحبطي ٣٣٦
- شرحبيل بن حسنة ٦٥٢
- شعبة بن الحجاج ٢٢٤
* شعيب بن أبي حمزة ١٧٨
- شعيب بن خالد البجلي ٨٠٨
- شعيب بن الليث ١٠٢٦
- شعيب بن يحيى المصري ٦٧٦
* صالح بن أبي الأخضر ١٩٠
* صالح بن كيسان ٤٦٥
- صدقة بن عبد الله السمين ١٣٠٥
* صفوان بن سليم المدني ٩١٥
- صفوان بن صالح الثقفي الدمشقي ١١٩٦
- صفوان بن عيسى البصري ١١٠٣
- الضحاك بن مخلد ، أبو عاصم ٢٤٧
- ضمرة بن ربيعة الفلسطيني ٢٢٥٤
* طلحة بن عبدالله بن كريز ، أبو مطرف ٩٥٤
- طاهر بن الفضل ١٠٧٥
- طلحة بن يحيى الزرقي الأنصاري ٢٧٤
- عاصم بن عبيد الله العدوي ٨٤٠
- عاصم بن علي التيمي ١٧٠٧
- عباد بن جويرية العنزي ١١٩٧
- عباد بن زكريا الصريمي ٤٠٥
- عباد بن زياد ١٥٦٧
- عباد بن العوام ١٢١٨
- عباد بن كثير الثقفي ٩٥٤

- عباس بن طالب البصري ٢٠٦٧
- عباس العنبري ٢٢٩٥
- عباس بن يزيد البحراني ١٨٠٩
- عبد بن حميد ٢٠٧٥
- عبد ربه بن سعيد ١٧٣٤
- عبد الأعلى بن حماد النرسي ١٦١٢
- عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي ١٦٨
- عبد الأعلى بن مسهر ، أبو مسهر ١٣٦٤
- عبدة بن سليمان الكلابي ٩١٤
- عبد الجبار بن العلاء العطار ٣٤٦
* عبد الجبار بن عمر الأيلي ١٠١٤
- عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين ٢٧٢
- عبد الحميد بن سليمان الخزاعي ٢٣٠١
- عبدالحميد بن أبي أويس ١٧٦٠
* عبد ربه بن سعيد الأنصاري ١٧٣٤
- عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي (دحيم) ٨٨٧
* عبد الرحمن بن إسحاق (عباد) ٢٢٠
- عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي ١١٠٩
- عبد الرحمن بن بشر بن الحكم ١٠٥٥
- عبد الرحمن بن بشير ١٧٣٨
- عبد الرحمن بن بوذويه ١٠٠٢
- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ٣٤٤
- عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ٣٠٤
* عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ٣٠٤
- عبد الرحمن بن زياد الرهاصي ٢١٤

- عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري ٢١٨١
* عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري الأمامي ١٠٨٢
* عبد الرحمن بن عبد الله السراج ٩١١
- عبد الرحمن بن عمر ، رسته ١١٠٧
* عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ١٥٤
- عبد الرحمن بن القاسم ٣٧٣
- عبد الرحمن بن محمد البغدادي ١١١
- عبد الرحمن بن محمد المدني ، أبو سبرة ٧٠٠
- عبد الرحمن بن المهدي ٨٧٣
* عبد الرحمن بن نمر اليحصبي ١١٨٦
- عبد الرحمن بن يحيى العذري ٨٤٨
* عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ٣١٣
* عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ١٨٦٧
- عبد الرحيم بن سليمان الكناني ١٥٣٠
- عبد الرحيم بن منيب الأسعردي ٨٧٧
* عبد الرزاق بن عمر الدمشقي ١٢٧٥
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني ..... ١٦٨ ، ٨٨٢
- عبد الصمد الطستي ٧٥
- عبد الصمد بن النعمان ٢٢٥
* عبد العزيز بن الحصين الترجمان ٨٧٨
- عبد العزيز بن أبي سلمة العمري ٧٤٣
- عبد العزيز بن عبد الله الأويسي ١٠٠٧
- عبد العزيز بن عمران ١١٥٩
* عبد العزيز الماجشون ١١٥٣
- عبد القدوس بن الحجاج الخولاني ٣٧٠

- عبد الله بن أحمد الشنتريني ٥٣٠
- عبد الله بن أحمد بن عتاب ٧٥
- عبد الله بن إدريس الأودي ١١١٦
* عبد الله بن بديل المكي ١٧٧
- عبد الله بن بزيع ١٨٢٥
* عبد الله بن بشر الرَقِّي ١٣٧٨
- عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ١٩٥٣
* عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ٥٩٩
- عبد الله بن الحارث المخزومي ١٥٣٩
- عبد الله بن خارجة بن زيد ١٣٦٦
- عبد الله بن ربيعة القدامي ٤٩٠
- عبد الله بن رجاء الغُدَاني ٢٣٠٠
- عبد الله بن روح المدائني ١٧٠٧
- عبد الله بن الزبير الحميدي ..... ١٧١، ٨٧٧
- عبد الله بن زيد الأنصاري ٢٠٤٤
* عبد الله بن زياد (ابن سمعان) ٦٧٧
- عبد الله بن سالم الأشعري ٨٨١
- عبد الله بن سعيد أبو صفوان الأموي ١٣٤٥
- عبد الله بن شبيب ٢١١٠
- عبد الله بن الصائغ ٤٤٠
- عبد الله بن عصمة ٧٨٠
- أبو صالح عبد الله كاتب الليث ٤٧٢
* عبد الله بن عامر الأسلمي ١٠٧٣
- عبد الله بن عبد الحكم المصري ٤٣٠
* أبو أويس ، عبد الله بن عبد الله ٢٣٧

- عبد الله بن عبد الملك الجمحي ١٢٩٧
* عبد الله بن عبد الملك بن كرز ، أبو كرز ٨٥٢
- عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي ١١١٠
- عبد الله بن عثمان (عبدان) ٦٥٦
* عبد الله بن العلاء بن زبر ، أبو زبر ٨٠٥
* عبد الله بن علي الأزرق (أبو أيوب الأفريقي) ٧٠٩
* عبد الله بن عمر العمري ٥٥٦
- عبد الله بن عمر الكوفي ، مولى عثمان..... ١٥٢٩
- عبد الله بن عمران العابدي ١٠٨٠
- عبد الله بن عون الخراز ٩٣٧
- عبد الله بن كثير القارئ الدمشقي ١٩٩٨
- عبد الله بن كثير الطويل ١٨١٩
* عبد الله بن أبي لبيد ٢٠٧٦
- عبد الله بن لهيعة ٢٩١
- عبد الله بن المبارك ٣٣٥
* عبد الله بن محرّر الجزري ٤٩٦
- ابن المسور الزهري ، عبد الله بن محمد ٣٠٠
- عبد الله بن محمد بن الربيع ١٢١٩
- عبد الله بن محمد القدامي ١١١١
- عبد الله بن محمد المسندي ٣٣٣
- عبد الله بن محمد بن علي ، أبو جعفر النفيلي ١١١٠
- عبد الله بن مسلمة القعنبي ..... ٣٣٧، ٥٥٨
- عبد الله بن نافع الصائغ ..... ٤٤٠، ٨٧٣
- عبد الله بن نمير ١٥٣٠
- عبد الله بن هاشم بن حيان ١٠٥٥

- عبد الله بن واقد الحراني ٢٨٩
- عبد الله بن وهب ١٦٦
- عبد الله بن يزيد المقريء ٣٩٨
- عبد الله بن يوسف التنيسي ..... ٣٣٨، ٨٧٣
- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ٧٩٢
- عبد الملك بن زياد النصيبي ٣٣٨
* عبد الملك بن جريج ٢٤٤
- عبد الملك بن عبد ربه الطائي ٨٧٩
- أبو عامر العقدي ، عبد الملك بن عمرو القيسي ٢٩٠
- عبد الملك بن الماجشون ١٠٠٨
- عبد الملك بن محمد الصنعاني ١٤٩٦
- عبد الواحد بن زياد ٣٣٤
* عبد الواحد بن أبي عون ٢٢٩٤
- عبد الوارث بن سعيد العنبري التميمي ٣٧٥
* عبد الوهاب بن رفيع ، ابن أبي بكر ٥٧٧
- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف ٩١٢
- عبيد بن حيان الجبيلي ١٠٠٨
- عبيدة بنت نابل ١٣١٩
- عبيد الله بن جحش ٦٥١
* عبيد الله بن أبي زياد (جد الحجاج بن أبي منيع) ٥٠٨
- عبيد الله بن سعيد السرخسي ٣٧٢
- عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة الأنصاري ١٣٣٣
- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ٢٠٧٨
* عبيد الله بن عمر العمري ٢٤٣
- عبيد الله بن عمر القواريري ١٢٥١

- عبيد الله بن عمرو الرقي ٢١٧
- عثمان بن إسحاق بن خرشة ١٢٥٤
- عثمان بن سعيد بن كثير ١٧٧١
- عثمان بن صالح السهمي القرشي ٨٥١
* عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ٢١٢٥
- عثمان بن عمر بن فارس ١٦٦
* عثمان بن عمر بن موسى التيمي ٥٣٠
- عثمان بن محمد بن أبي شيبة ٦٤١
- عدي بن الفضل ١٦٧
* عطاء بن السائب ٩١٨
- عطاء بن يزيد الليثي ١٨١
- عطاف بن خالد المخزومي ٧٨١
- عطية بن بقية بن الوليد ٢١٣٦
- عفان بن مسلم ٣٩٧
- عقبة بن علقمة المعافري البيروتي ١٤٩٣
* عقيل بن خالد الأيلي ١٨٥
- علي بن إسحاق المروزي ٦٥٦
- علي بن الجعد ٥٥٨
- علي بن حرب الطائي ١٣٢٩
- علي بن الحسن السامي ٩٧٧
- علي بن الحسن بن شقيق ٦٥٦
- علي بن الحسين بن الجنيد ٤٧
- علي بن حفص المدائني ٢٢٥
- علي بن خشرم ٨٧٧
- علي بن زياد العبسي ٦٤٦

- علي بن عمرو الأنصاري ٣٧٢
- علي بن محمد بن حفص ١٢٧٧
- علي بن محمد الضرير ٧٦
- علي بن المديني ٨٧٧
- علي بن مسلم الطوسي ٣٤٥
- علي بن معبد ١٣٩٦
* عمار بن عطية ٢١٤٤
- عمارة بن أكيمة الليثي ١١٦١
- عمارة بن بشر ١٢٧٤
* عمارة بن غزية الأنصاري ١٢٨٨
- عمر بن إبراهيم الكتاني ٦٨
* عمر بن سعيد بن سُرَيْج التنوخي ٢٠٤
* عمر بن قيس المكي ١٩١
- عمر بن عبد الواحد الدمشقي ٢٧٢
* عمر بن محمد بن صهبان ٢١٦٦
- عمران بن بكار ٧٦
- عمران بن داود القطان ٩٥٥
* عمرو بن الحارث المصري ٤٥٥
- عمرو بن سفيان الثقفي ١٨٠٦
- عمرو بن أبي سلمة أبو حفص التنيسي ٨٨٦
- عمرو بن سواد ١٤٨٣
- عمرو بن عثمان الحمصي ٨٨٧
* عمرو بن دينار المكي ١١٣٧
- عمرو بن علي الفلاس ٢٢٠
- عمرو بن فائد الأسواري ٢٠٢٨

- عمرو بن محمد الناقد ٢٩٩
- عمرو بن مرزوق الباهلي ١١١٢
- عنبسة بن خالد ١٣٤٤
- عتبة بن عبد الواحد ١٤٢٤
- عوف بن الحارث بن الطفيل ٢٠٠٤
* عون مولى أم حكيم ٧٧٩
- عياض بن مسافع ١١٧٨
* عيسى بن عبد المطلب المدني ١٣٧٨
- أبو جعفر الرازي ، عيسى بن ماهان ٩١٥
- عيسى بن يونس السبيعي ١٣٦٣
- أبو نعيم والفضل بن دكين ٥٥٨
* فليح بن سليمان الخزاعي ٢٤٠
- القاسم بن مبرور ٢٦٤
- القاسم بن محمد ١٨٠٣
- القاسم بن معن ١٤٤٤
- قبيصة بن ذؤيب ١٢٥٥
- قتيبة بن سعيد ١٧١
* قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل ٨٨٣
- قريش بن أنس ١٤٢٤
- قزعة بن سويد ٥٥٢
- كثير بن قيس ٥٠٠
* الليث بن سعد المصري ٦١٤
* مالك بن أنس ١٩٣
- المؤمل بن إسماعيل البصري ٧٦٥
- مبشر بن إسماعيل الحلبي ١٢٧٥

- مجالد بن سعيد ٢١٩
- محبوب بن مسعود البصري ٢١٤٥
- محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي ١٣٤٥
- محمد بن إبراهيم أبو أمية الطرسوسي ١٢١٩
- محمد بن أحمد بن أبي خلف ٦٤٢
- محمد بن إسحاق شبويه ٣٣٣
- محمد بن إسحاق الصاغاني ١٠٥٠
* محمد بن إسحاق بن يسار ١٧٢
- محمد بن إسماعيل الإسماعيلي ٤٧
- محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ١٧٠٧
- محمد بن بشر العبدي ١١٣٨
- محمد بن بكر البرساني ٢٤٧
- محمد بن ثور الصنعاني ٦٢٦
- محمد بن جابر الحلبي ١٨٤٣
- محمد بن جابر بن عبد الله ١٧٣٤
- محمد بن جعفر ، غُنْدَر ٦٧٤
- محمد بن جعفر الفريابي ٨٧٧
- محمد بن جعفر الوركاني ٧٤٣
- محمد بن حرب الخولاني ١٠٢٤
- محمد بن الحسن الشيباني ٣٧٣
- محمد بن حسان الأزرق ١٧١
* محمد بن أبي حفصة ١٥٧
* محمد بن حماد الطهراني ١١٠٧
- محمد بن حميد العبدي (المعمري) ١٣٠٢
* محمد بن أبي حميد المدني ١٤٢٦

- محمد بن خازم ، أبو معاوية الضرير ٢٩٠
- محمد بن خالد بن خلي ١٧٩٨
- محمد بن خالد الواسطي ٩٣٧
- محمد بن رافع ١٠٥٠
- محمد بن رمح ٦٧٦
* محمد بن سعيد المصلوب ، أبو قيس ٢١٢٦
- محمد بن أبي سفيان ١٦٨٩
- محمد بن سليمان لُوَيْن ..... ١٣٨٦ ، ٢١٣٤
- محمد بن شعيب بن شابور ١٢٧٤
- محمد بن الصباح الجرجرائي ٨٨٧
- محمد بن الصباح الدولابي ٣٧٢
- محمد بن طالب ٧٦
- محمد بن عباد المكي ٥١٦
* محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ٢٨٥
- محمد بن عبد الرحمن الجندي ١١٠٣
- محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ٣٦٥
* محمد بن عبد الرحمن بن مجبر ١٦٨٥
- محمد بن عبد الرحيم المقدسي ٤٤
- محمد بن عبد الكريم بن خشيش ٩٢
- محمد بن عبد الله الأصبهاني الصفار ٤٥
* محمد بن عبد الله التيمي (ابن أبي عتيق) ٤٦٧
- أبو أحمد الزبيري محمد بن عبد الله ٢٩٠
- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ٢٦٦
- محمد بن عبد الله أبي عبد الرحمن المقرىء ٦٤٢

* محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري ٢٦٠
* محمد بن عبد الله بن المهاجر الشعيثي ١٩٤٥
- محمد بن عبد الله بن نمير ١١١٦
- محمد بن عبد الله بن يزيد ١٠٥٥
* محمد بن عبد الملك الأنصاري ٤٩٧
- محمد بن عبد الملك بن زنجويه ٢٤٧
- محمد بن عبيد الله المدني ٢٠٧٧
- محمد بن عبيد الطنافسي ١٥٣٠
- محمد بن عثمان ، أبو مروان العثماني ٩٣٧
- محمد بن علي الأيلي ٧٦
- محمد بن عمر الواقدي ١٨٧٧
* محمد بن عمرو بن علقمة الليثي ٩٣٥
- محمد بن العلاء الأيلي ١٣٤٥
- محمد بن فليح الأسلمي ١١٢٩
- محمد بن القاسم الأسدي ١٠٠٥
- محمد بن كثير الثقفي الصنعاني ٨٨٦
- محمد بن المتوكل ، ابن أبي السري ٣٣٣
- محمد بن محبب القرشي ، أبو همام الدلال ٥٥١
- محمد بن محمود الواسطي ٧٦
- محمد بن مسلم بن تدرس ، أبو الزبير ١١٢٩
- محمد بن مصعب القرقساني ١٠١٠
- محمد بن المظفر البغدادي ٤٧
- محمد بن منصور المكي ٨٧٧
* محمد بن المنكدر ٧٩٠
- محمد بن ميمون المكي ١٦١٢

- محمد بن هشام السدوسي ٣٧٢
* محمد بن الوليد الزبيدي ١٥٦
-محمد بن يحيى الذهلي ٣٣٣
- محمد بن يحيى العدني ٣٤٥
- محمد بن يزيد الواسطي ١٢١٨
- محمد بن يوسف الفريابي ..... ١٨٠، ٣٧٠
- مخلد بن يزيد الحراني ٧٣٤
- مراجم بن العوام بن مراجم ١٨١٩
- مروان بن سالم الغفاري ١٥٩٢
* مرزوق بن أبي الهذيل ٥٧٩
- مروان بن معاوية ٩١٧
- مسدد بن مسرهد ٣٤٥
- مسعود بن جويرية ١٤٧٢
- مسلم بن خالد الزنجي ١٩٣٧
- مصعب بن عبد الله بن الزبير ٤٢٩
- مطرف بن عبد الله المدني ٧٠٠
- مطرف بن مازن الصنعاني ١١٠٣
- مظفر بن مدرك ٥٦٥/١٦٨٣
- معاذ بن المثنى ٣٤٥
- المعافى بن عمران الموصلي ٥٨٧
* معاوية بن سلام الدمشقي ٧٦٤
* معاوية بن يحيى الصدفي ٩٧٥
* معقل بن عبيد الله الجزري ٢٢٢
- المعلّى بن إسماعيل الحمصي ١٣٥٥
- معلى بن منصور الرازي ٦٥٦

* معمر بن أبان بن حمران ٤٧٠
* معمر بن راشد الأزدي ١٦٦
- مُعَمَّر بن يعمر ٧٦٥
- معن بن عيسى ٢٨٩
- مفضل بن صدقة ١٠٤٧
- مفضل بن يونس الجعفي ٧٦٤
- منجاب بن الحارث ١١١٢
- المنذر بن الوليد الجارودي ١٤٣٠
- منصور بن بشير بن أبي مزاحم ٧٤٣
* منصور بن زاذان ٢١٧٩
- منصور بن سلمة ، أبو سلمة الخزاعي ٢٢٤٥
* منصور بن المعتمر ١٣٠٣
- موسى بن إسماعيل المنقري ٣٩٨
- موسى بن أعين ٥٢٨
- موسى بن داود الضبي ٥٥٢
- موسى بن طارق اليماني ، أبو قرة ١٠٠٦
* موسى بن عقبة الأسدي ٦٨٩
* نافع بن عمر الجمحي ٩٣٨
- نافع بن يزيد ١١٧٦
* نصر ، مولى الزهري ١٩١٥
- نصر بن طريف ١٨٠٧
- النضر بن شميل ٥٨٧
* النعمان بن راشد ٣٤١
- نعيم بن يعقوب ١٣٢٩
- نفيع بن مسروح ، أبو بكرة ١١٧٢

- نهشل بن كثير ١٠٧٥
- هارون بن موسى الأزدي ٩٥٥
- هاشم بن القاسم ، أبو النضر ٧٣١
- هاني بن عبد الرحمن بن أبي عبلة ٢١٢٨
* هبار بن عقيل ٢٢٠٤
- هشام بن إسماعيل المخزومي ٤٠
* هشام بن سعد المدني ٤٣٨
- هشام بن سليمان المخزومي ٤٧٥
- هشام بن عبد الملك الحمصي ٢٢٠٥
- هشام بن عبد الملك ، أبو الوليد الطيالسي ٥١٦
* هشام بن عروة ١٣٠٥
- هشام بن عمار ٨٧٧
- هشام بن يوسف الصنعاني ٥٢٨
* هشيم بن بشير الواسطي ٤٠١
- الهقل بن زياد ، كاتب الأوزاعي ١١٥٦
- همام بن يحيى ٤٧٥
- هناد بن السري ١٥٢٩
- الهيثم بن جميل ١٠٧٥
- الوضاح اليشكري ، أبو عوانة ٣٠٢
- وكيع بن الجراح ٥٥٨
- الوليد بن سويد ١٤٢٨
- الوليد بن صالح النخاس ٤٧١
- الوليد بن عبد الرحمن الجارودي ١٤٣٠
- الوليد بن عبد الرحمن الجرشي ١٤٣٠
* الوليد بن كثير المخزومي ١١٥٥

* الوليد بن محمد الموقري ١٨٣
- الوليد بن مزيد ٧٦٣
- الوليد بن مسلم الدمشقي ..... ٢٧٢، ٣٧٠
- وهب بن بيان ٦٤١
- وهب الله بن راشد ٣٣٦
- وهيب بن خالد ١٦٧
* ياسين بن معاذ الزيات ٧٠٩
- يحيى بن آدم ٦٤٢
- يحيى بن أبي قتيلة (إبراهيم بن عثمان السلمي) ١١٠٨
- يحيى بن أبي كثير ١٥٩٣
- يحيى بن أبي بكر ١٠٧٥
- يحيى بن إسحاق السَّيْلحيني ٧٣٢
* يحيى بن أبي أنيسة ١٧٧٣
- يحيى بن أيوب الغافقي ٦٤٤
* يحيى بن جرجة ٤٠٠
- يحيى بن حسان التنيسي ٦٤٢
- يحيى بن سعيد الأموي ١٤٤٤
* يحيى بن سعيد الأنصاري ٣٣٨
- يحيى بن سعيد القطان ٨٣٨
- يحيى بن السكن ٩١٥
- يحيى بن عباد الضبعي ١٦٨٤
- يحيى بن عبد الله بن بكير ٤٧١
- يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابُلُتِّي ٨٠٨
* يحيى بن عتيق الطفاوي ٢٠٣٠
- يحيى بن محمد بن عباد ٣٣٨

- يحيى بن معين ٥١٦
- يحيى بن يحيى الحنظلي ٣٧٣
* يحيى بن يحيى بن قيس الغساني الدمشقي ١٠٥٢
- يحيى بن يحيى الليثي ٣٣٧
- يحيى بن اليمان العجلي ٩٥٧
* يزيد بن أبي حبيب ٩٣٣
- يزيد بن أبي حكيم المدني ١٠٧٤
- يزيد بن خالد الرملي ٧٣٢
- يزيد بن زريع ٤٨٩
- يزيد بن سنان ١١٠٧
- يزيد بن عبد العزيز بن سياه ١٥٠٦
- يزيد بن عبد الله بن رُزَيْق ٨٨٧
* يزيد بن عبد الله ، ابن الهاد ٢٣٦
* يزيد بن عياض الليثي ٢٨٤
- يزيد بن محمد الأيلي ٢١٢٨
- يزيد بن هارون السلمي ١٧٤
- يزيد بن يوسف الرحبي ١٥٠٨
- يسرة بن صفوان اللخمي ٥٠٥
- يعقوب بن إبراهيم بن سعد ٥٦٥
- يعقوب بن حميد ..... ١٠٨٠، ١٦٨٣
* يعقوب بن زيد التيمي ٨٨٩
* يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ٦٧٩
- يعقوب بن الوليد الأزدي ٨٢٠
-- اليمان بن عدي ٦٨٦

- يوسف بن الحكم ١٦٨٨
- يوسف بن سعيد بن مسلم ٢٤٩
- يونس بن عبد الأعلى ١٧١
- يونس بن محمد بن المؤدب ١٦٨٤
* يونس بن يزيد ١٦٤
- أبي اسحق الفزاري ٨٧٥
- أبو بكر بن أبي شيبة ١٧١
- أبو بكر بن عياش ٩٥٢
- أبو حميد مولى مسافع ٢٦٩
* أبو سعيد الخلدي ٩٣٢
- أبو سلمة بن عبد الرحمن ٢٩٢
- أبو صفوان الأموي ١٣٤٥
- أبو العباس النيسابوري ٢٦٦
- أبو هريرة الجبلي - يروي عن عبدة بن سليمان ١٥٢٩
- أبو يوسف القاضي، صاحب أبي حنيفة ١١٠٩
- ابن أبي داود ، يروي عن ابن جريج ١١١٦
- ابن أخي رهم الغفاري ١١٦٧

* * *

فهرس : المصادر والمراجع.

أ - فهرس المخطوطات

١- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس ، للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) .

عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، مجموع ٦٣ (ق٢٥٥-٢٦٧) ، صورتها من مكتبة الدكتور / حمد أبو بكر الملا .

٢- أطراف الأفراد والغرائب ، للحافظ محمد بن طاهر القيسراني (ت٥٠٧) .عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية ، برقم ٦٩٧ ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د/ أحمد معبد .

٣- بيان بالوهم والإيهام ، الواقعين في كتاب الأحكام ، لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان (ت٦٢٨) . عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية ، صورتها من مكتبة الشيخ / خالد العنبري .

٤- تاريخ دمشق ، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت٥٧١) .نسخة ملفقة من عدة أصول ، نشرتها مكتبة الدار بالمدينة ١٤٠٧ هـ.

٥-تاريخ دمشق ، لابن عساكر ، (من ترجمة عبد الله بن عمران - إلى ترجمة عبد الله بن قيس الأشعري) ، وقد نشر هذه القطعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٨ هـ ، وجميع تراجمها ساقطة من نسخة مكتبة الدار .

وقد طبعت مؤخراً (١٤١٤هـ) ، بتحقيق سكينة الشهابي ، مؤسسة الرسالة .

٦- الترغيب في فضائل الأعمال ، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥) . عن الأصل المحفوظ بالمكتبة المحمودية - الملحقة حالياً بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة - مجموع ٢٧٠٤ ، (ق٢٥٨-٣٢٨)، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د/ أحمد معبد عبد الكريم .

٧-التهجد وقيام الليل ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت٢٨١) . عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، مجموع ١٣٢(ق٣٠-٦١) ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د/ محمود ميرة .

٨- ثلاثة مجالس من أمالي أبي الحسن علي بن يحيى بن عبد كويه (ت٤٢٢) .عن الأصل المحفوظ بالظاهرية (٢١٧-٢٢٤) ، وصورتها بمكتبة جامعة الإمام ، برقم (٢٠٩٩) .

٩- الجامع ، لأبي محمد عبد الله بن وهب المصري (ت١٩٧) . نمخة تقع في ٦٠ ورقة ، وكتب على غلافها « لعله الموطأ لابن وهب » صورتها من مكتبة الشيخ خالد العنبري .

١٠- جزء فيه حديث أبي محمد إسماعيل بن محمد الصفّار ، عن شيوخه (ت٣٤١) . عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، مجموع ٣١ (ق٢١٥-٢٢٢) ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د/ محمود ميرة .

١١- جزء فيه من حديث أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري (ت٤٢٨) . عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، مجموع ١٨ (ق٢٥٥-٢٥٩) ، صورتها من مكتبة الشيخ خالد العنبري .

١٢- جزء فيه من حديث أبي طاهر الحسن بن أحمد البالسي ، المشهور بابن فيل (ت٣١٠تقريباً) .

في ١٦ ورقة ، صورتها من مكتبة الشيخ خالد العنبري .

١٣- جزء فيه من حديث أبي بكر محمد بن عمر الكاغدي ، المشهور بابن زنبور (ت٣٩٦). عن البغوي ، وابن صاعد ، وابن عبد الصمد الهاشمي ، عن الأصل المحفوظ بالظاهرية . مجموع ١١١ (ق١٥٩-١٦١) ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د/ محمود ميرة .

١٤- حديث أبي محمد عبد الله بن محمد الفاكهي (ت٣٥٣) . عن الأصل المحفوظ بالظاهرية .

برقم ٣٥٧، صورتها من مكتبة الشيخ خالد العنبري .

١٥- حديث السراج ، أبي العباس محمد بن إسحاق (ت٣١٣). عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، رقم ٨٤ ، صورتها من مكتبة الشيخ خالد الدريس .

١٦- الدعوات الكبير ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) . عن الأصل المحفوظ بالآصفية ، حيدر آباد ، برقم ٣١٦٣، صورتها من مؤسسة

الملك فيصل الخيرية بالرياض ، وقد طبع نصفه عام ١٤٠٩هـ ، وعلمت أنه اكتمل تحقيقه مؤخراً ، لكن لم يصلنا بعد .

١٧- الزيادات على مختصر المزني ، لأبي بكر عبد الله بن محمد النيسابوري (ت٣٢٤) . عن الأصل المحفوظ بألمانيا الشرقية ، ليبزج ، برقم ٣٢٠، صورتها من مكتبة الشيخ خالد العنبري .

١٨- شرح علل ابن أبي حاتم الرازي ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد ، ابن عبد الهادي (ت٧٤٤) . عن الأصل المحفوظ بالمكتبة المحمودية ،صورتها من مكتبة الحرم المكي (المكتبة الصديقية) برقم ٩٥١) .

١٩- الطب النبوي لأبي نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) . عن الأصل المحفوظ بالاسكوريال ، صورتها من مكتبة الشيخ سمير العمران .

٢٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) . عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية برقم (٣٩٤) ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د /عمر حسن فلاتة .

٢١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدارقطني ، عن الأصل المحفوظ بالآصفية ، حيدر آباد برقم ١١٤ ،١١٥، المجلدان الثالث والخامس ، صورتهما من مكتبة الدكتور الفاضل /عبد الصمد بكر عابد .

٢٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدارقطني ، عن الأصل المحفوظ بالناصرية ، لكنو ، الهند ، المجلد الثالث فقط ، صورتها من الجامعة الإسلامية بالمدينة برقم ١٤٤ .

٢٣- فوائد أبي علي ، حامد بن محمد الهروي (ت٣٥٦) . بانتخاب الدارقطني ، عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، مجموع ٤٥ (ق٢ - ٣٢) ، صورتها من مكتبة الشيخ خالد العنبري .

٢٤- فوائد أبي القاسم الحسين بن محمد الحنائي (ت٤٥٩) . تخريج الحافظ عبد العزيز النخشبي (ت٤٥٦) . نشرها أبو عبد الله محمود الحداد ، دار تيسير السنة، القاهرة ١٤١١هـ .

٢٥- اللطائف عن دقائق المعارف ، للحافظ محمد بن أبي بكر الأصبهاني ،

أبي موسى المديني (ت٥٨١) . عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د/ أحمد معبد عبد الكريم .

٢٦- مختصر الأحكام ، لأبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت٣١٢) . وهو مستخرج على جامع الترمذي ، عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، برقم ٢٩٣، صورتها من مكتبة الدكتور الفاضل / عبد الصمد بكر عابد .

٢٧- المستخرج على صحيح مسلم ، لأبي نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) . عن الأصل المحفوظ بتركيا ، صورتها من مؤسسة الملك فيصل الخيرية بالرياض ، برقم ١٥ .

٢٨- مسند البزار - البحر الزخار - ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢).

عن الأصل المحفوظ بالخزانة الملكية بالرباط برقم ٢٤٣، وصورتها بمكتبة جامعة الإمام برقم ٩٩٤٣ . وهو السفر الأول من مسند أبي بكر الصديق ، إلى مسند أبي أسيد .

٢٩- مسند البزار ، عن الأصل المحفوظ بكوبريلي ، تركيا ، برقم ٤٢٦ ، صورتها من مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

٣٠- مسند عبد الرحمن بن عوف ، لأحمد بن محمد البرتي (ت٢٨٨) ، عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، مجموع ٧٦ (ق٢٠٧ - ٢١٤) ، صورتها من مكتبة الشيخ خالد العنبري .

٣١- المعجم ، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت٣٤١) . عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، برقم ٢٨٠ ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د/ محمود ميرة ، وقد حقق نصف الكتاب ، وطبع بدار الكوثر ١٤١٢هـ .

٣٢- المعجم الأوسط ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). عن الأصل المحفوظ بتركيا ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د / محمود ميرة .

وقد طبع بعضه كما سيأتي في فهرس المطبوعات .

٣٣- معجم الصحابة ، لعبد الباقي بن قانع الأموي (ت٣٥١) . عن الأصل المحفوظ بكوبريلي تركيا ، صورتها من مكتبة الشيخ خالد العنبري .

٣٤- معرفة الصحابة ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) . عن الأصل المحفوظ بمكتبة طوبقبو بتركيا ، برقم ١/٤٩٧، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د / محمود ميرة .

وقد طبع بعضه كما سيأتي في فهرس المطبوعات .

٣٥- منتخب الفوائد الصحاح العوالي ، تخريج أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣) ، على أبي محمد السراج (ت٥٠٠) ، عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، مجموع ٢٧ (ق٩١-٢٥) ، صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د / محمود ميرة .

٣٦- منتقى من حديث الزهري للذهلي (ت٢٥٨) ، انتقاء محمد بن عبد الرحيم المقدسي (ت٦٨٨) ، عن الأصل المحفوظ بالظاهرية ، مجموع ٨٣ (ق١٣٩-١٤٨) . صورتها من مكتبة شيخنا الفاضل د/ أحمد معبد .

ب- فهرس الرسائل الجامعية

١- الأسامي والكنى ، لأبي أحمد الحاكم الكبير ، واسمه محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (ت٣٧٨) ، حقق بعضه الباحث / يوسف بن محمد الدخيل ، وحصل به على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة ، عام ١٤١٠هـ .

٢- أطراف الأفراد والغرائب ، للحافظ محمد بن طاهر القيسراني (ت٥٠٧) ، حقق قطعة منه الباحث / محمد نور المراغي ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٩هـ .

٣- أطراف الأفراد والغرائب ، لابن القيسراني ، حقق قطعة منه الباحث / خليل حسن حمادة وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٠هـ .

٤- أطراف الأفراد والغرائب لابن القيسراني ، حقق قطعة منه الباحث / عبد الله ناصر الشقاري ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٩هـ .

٥- أطراف الأفراد والغرائب لابن القيسراني ، حقق قطعة منه الباحث / عبد الرحمن محمد شريف العلي ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٠هـ .

٦- الإمام الزهري وفقهه ، حصل به الباحث / آدم سنكري على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية ، عام ١٤٠٩هـ .

٧- تفسير ابن شهاب الزهري - من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم - حصل به الباحث / محمد بن فوزان العمر ، على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٤هـ .

٨- ذم الكلام وأهله ، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (ت٤٨١) ، حقق بعضه الباحث /عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل ، وحصل به على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة ، عام ١٤٠٩هـ .

٩- السنن الواردة في الفتن ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بالداني (ت٤٤٤) ، حققه الباحث / رضا محمد إدريس ، وحصل به على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة ، عام ١٤٠٨هـ .

١٠- طبقات الرواة عن الزهري ، حصل به الباحث / فاروق بن يوسف البحريني، على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة ، عام ١٤١٠هـ .

١١- علل ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧) ، حقق قسماً منه الأخ الباحث / عبد الله بن عبد المحسن التويجري ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام ١٤١٤هـ .

١٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) ، حقق قسماً منه الباحث /محفوظ الرحمن زين الله السلفي وحصل به على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية ، عام ١٤٠٣هـ .

١٣- العلل الواقعة في أسانيد مسلم ، وهو الجزء السابع من تقييد المهمل ، وتمييز المشكل لأبي علي الحسين بن محمد الجياني (ت ٤٩٨) ، حققه الباحث/ إبراهيم الناصر ، بحثاً مكملاً لمتطلبات الماجستير ، بجامعة الملك سعود بالرياض ، عام ١٤٠٤ هـ .

الفَصْل ، للوصل المدرج في النقل ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣) ، حققه بعضه الباحث/محمد بن مطر الزهراني ، وحصل به على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية ، عام ١٤٠٥هـ .

١٥- فوائد أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي (ت ٣٥٤) - الغيلانيات - ، حققه الباحث /حلمي كامل أسعد ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة ، عام ١٤٠٣هـ .

١٦- القدر ، لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت٣٠١) ، حققه الباحث/جمال حمدي الذهبي ، وحصل به على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام ١٤٠٤هـ .

١٧- القدر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) ، حققه الباحث /أحمد بن صالح الصمعاني ، وحصل به على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٧هـ .

١٨- كتاب القدر : من كتاب الإبانة ، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة (ت٣٨٧) .

حققه الباحث /عثمان بن عبد الله بالأثيوبي ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة ، عام ١٤٠٧هـ .

١٩- الكتاب اللطيف ، لشرح مذاهب أهل السنة ، لأبي حفص عمر بن أحمد ابن شاهين (ت٣٨٥) ، حققه الباحث /عبد الله بن محمد البصيري ، وحصل به على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية ، عام١٤٠٥هـ .

٢٠- المدخل إلى معرفة الصحيحين ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت٤٠٥) ، حققه الباحث /إبراهيم بن علي الكليب ، وحصل به على درجة الماجستير ، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام ١٤٠٣هـ .

وقد طبع قطعة منه كما سيأتي في قائمة المطبوعات .

٢١- مسند أبي داود الطيالسي ، سليمان بن داود (ت٢٠٤) ، حقق قطعة منه الأخ الباحث /عبد العزيز الماجد ، وحصل به على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام ١٤١٠هـ .

٢٢- مسند البزار - البحر الزخار - ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت٢٩٢) ، حقق قسماً منه الباحث /عبد الله محمد شفيع ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة ، عام ١٤١٢هـ .

٢٣- مسند البزار ، حقق قسماً منه الباحث /عبد الله بن سعاف اللحياني ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة ، عام ١٤٠٩هـ .

٢٤- مسند الموطأ ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي (ت٣٨١) ، حققه الأخ الباحث /حمد أحمد أبو بكر ، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى ، عام ١٤١٣هـ .

٢٥- المعجم ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم المقرىء (ت٣٨١) ، حققه الباحث / محمد بن صالح الفلاح، وحصل به على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية ، بالمدينة ، عام ١٤٠٥هـ .

جـ- فهرس المصادر والمراجع المطبوعة

١- القرآن الكريم .

٢- الآحاد والمثاني ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧) . تحقيق : د /باسم الجوابرة ، الناشر : دار الراية ، الرياض ،ط . الأولى ١٤١١هـ .

٣- الآداب ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) . تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٦هـ .

٤- آداب الشافعي ومناقبه ، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧) . تحقيق : الشيخ عبد الغني عبد الخالق ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت .

٥- آداب الصحبة ، لأبي عبد الرحمن السُّلمي (ت٤١٢) . تحقيق :مجدي فتحي السيد ، الناشر : دار الصحابة للتراث ، طنطا ، ط الأولى ١٤١٠هـ .

٦- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم

الجورقاني الهمذاني (ت٥٤٣) ، تحقيق : د/ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، الناشر : المطبعة السلفية ، الهند ، ط ، الأولى ١٤٠٤هـ .

٧- الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري (ت٣٨٧) ، تحقيق : رضا بن نعسان معطي ، الناشر : دار الراية ، الرياض ، ط . الأولى ١٤٠٩هـ .

٨- أبو زرعة الرازي (عبيد الله بن عبد الكريم ، ت٢٦٤) ، وجهوده في السنة النبوية ، مع تحقيق كتابه الضعفاء ، وأجوبته على أسئلة البرذعي ، تحقيق : د / سعدي الهاشمي ، الناشر : دار الوفاء ، المنصورة ، ومكتبة ابن القيم ، المدينة ، ط الثانية ١٤٠٩هـ .

٩- إتحاف ذوي الرسوخ ، بمن رمي بالتدليس من الشيوخ ، للشيخ : حماد بن محمد الأنصاري الناشر : مكتبة المعلا ، الكويت ، ط . الأولى ١٤٠٦هـ .

١٠- إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) تحقيق : المكتب السلفي لتحقيق التراث ، الناشر : مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .

١١- أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة ، جمع : يوسف بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت٧٨٩) ، تحقيق : مشهور حسن سلمان ، الناشر : دار ابن حزم ، بيروت ، ط . الأولى ١٤١٢هـ .

١٢- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ترتيب : الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩) ، قدم له وضبط نصه : كمال يوسف الحوت ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ط ، الأولى ١٤٠٧هـ .

١٣- الإحسان تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ هـ .

١٤- أحكام الجنائز وبدعها ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض ، ط . الأولى ١٤١٢هـ

١٥- أحكام الخواتم وما يتعلق بها ، لأبي الفرج أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥) . تحقيق : د/ عبد الله الطريقي ، الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض ، ط . الأولى ١٤١٢هـ .

١٦- أحوال الرجال ، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٧٩٥) . تحقيق : السيد صبحي السامرائي . الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٥هـ .

١٧- أخبار أصبهان ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي .

١٨- أخبار الدجال ، للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠) ، تذييل الحافظ الذهبي (ت٧٤٨) . تحقيق : قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث ، طنطا ، ط ، الأولى ١٤١٣هـ .

١٩- أخبار القضاة ، لوكيع محمد بن خلف بن حبان (ت٣٠٦) ، الناشر : عالم الكتب ، بيروت .

٢٠- أخبار مدينة الرسول ﷺ - المعروف بالدرة الثمينة - للحافظ محمد بن محمود النجار (ت٦٤٣) . تحقيق : صالح محمد جمال . الناشر : مكتبة الثقافة ، مكة ، ط . الثالثة ١٤٠١هـ .

٢١- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي (ت ما بين ٢٧٢و٢٧٩) . تحقيق : د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش . الناشر : مكتبة النهضة الحديثة ، مكة ، ط . الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٢- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي (ت٢٥٠تقريباً) . تحقيق : رشدي ملحس ، الناشر : دار الثقافة ، مكة، ط الثانية ١٣٨٥هـ .

٢٣- اختصار علوم الحديث ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤) تحقيق : الشيخ أحمد محمد شاكر ، الناشر : مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط . الثالثة ١٣٩٩هـ .

٢٤- اختلاف المواطآت ، أو أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصاً لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) . تصحيح : محمد زاهر الكوثري ، الناشر : مكتبة الثقافة الإسلامية .

٢٥- أخلاق العلماء ، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٢٦- أخلاق النبي ﷺ وآدابه ، لأبي محمد عبد الله بن حيان الأصبهاني ، المعروف بأبي الشيخ (ت٣٦٩) . تحقيق : د/ السيد الجميلي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، طـ . الثانية ١٤٠٦هـ .

٢٧- الأدب المفرد ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦). الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٨- أدب النفوس ، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠) . تحقيق : عبد العزيز بن محمد المكي ، الناشر : مكتبة لينة ، دمنهور . طـ ، الأولى ١٤١٢هـ .

٢٩- الأربعون ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨) - وهو مستل عن الفتاوى - تحقيق : حسن أمين آل مندورة . الناشر : دار الريان ، القاهرة .

٣٠- الأربعون الصغرى المخرجة في أحوال عباد الله - تعالى - وأخلاقهم ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) . تحقيق : محمد سعيد زغلول ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤٠٧هـ .

٣١- الأربعون حديثاً ، لأبي علي الحسن بن محمد البكري (ت٦٥٦) . تحقيق : محمد محفوظ . الناشر : دار الغرب ، بيروت ١٤٠٠هـ .

٣٢- الأربعون في الحث على الجهاد ، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (ت٥٧١) .تحقيق : عبد الله بن يوسف . الناشر : دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، طـ . الأولى ١٤٠٤ هـ .

٣٣- الأربعين في فضل الدعاء والداعين ، لأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي (ت٦١١) .

٣٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله القزويني (ت٤٤٦) . تحقيق : د/ محمد سعيد إدريس ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٣٥- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ، الأولى ١٣٩٩هـ .

٣٦- أسامي مشايخ البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥) . تحقيق : نظر محمد الفاريابي ، الناشر : مكتبة الكوثر ، الرياض، ط الأولى ١٤١٢هـ .

٣٧- أسئلة للنسائي (أحمد بن شعيب ٣٠٣) - المطبوعة مع مجموعة رسائل في علوم الحديث له - تقديم : جميل علي حسن . الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٥هـ .

٣٨- أسباب النزول ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨) .تحقيق : أحمد صقر ، الناشر : دار القبلة ، جدة ، وعلوم القرآن ، بيروت ، ط . الثالثة ١٤٠٧هـ .

٣٩- الإستذكار ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣) . تحقيق: علي النجدي ناصف . الناشر : المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ، القاهرة .

٤٠- الإستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ، لأبي عمر يوسف ابن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣) . تحقيق : د/ عبد الله مرحول السوالمة ، الناشر : دار ابن تيمية ، الرياض ، ط ، الأولى ١٤٠٥هـ .

٤١- الإستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر - انظر الإصابة - .

٤٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت٦٣٠) ، الناشر : دار الشعب ، مصر .

٤٣- أسماء شيوخ مالك ، لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦) . تحقيق :د/محمد زينهم عزب ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

٤٤- أسماء المدلسين ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١) . تحقيق: د/محمد زينهم عزب ، الناشر : دار الصحوة ، القاهرة ، ط ، الأولى ١٤٠٧هـ .

٤٥- الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) .

تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٦- الأشربة ، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت٢٤١) . تحقيق : صبحي جاسم ، الناشر : وزارة الأوقاف ، العراق .

٤٧- الإصابة في تمييز الصحابة ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) ، وبذيله الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ، تحقيق : د/ طه محمد الزيني ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط الأولى ١٣٩٦هـ .

٤٨- إطراف المسند المعتلي ، بأطراف المسند الحنبلي ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) . تحقيق : د . زهير الناصر ، الناشر : دار ابن كثير ، بيروت ، ط . الأولى ١٤١٤هـ .

٤٩- الإعتبار ، في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي(ت٥٨٤) . تحقيق : د/عبد المعطي قلعجي ، الناشر : دار الوعي ، حلب ، ط . الأولى ١٤٠٣هـ .

٥٠- الإعتقاد والهداية للبيهقي ، صححه كمال الحوت . عالم الكتب ١٤٠٣ هـ .

٥١- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢) ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، الناشر : مكتبة ابن سينا ، القاهرة .

٥٢- الإغتباط بمن رُمي بالاختلاط ، لأبي إسحاق إبراهيم سبط ابن العجمي (ت٨٤١) ، ومعه نهاية الإغتباط ، لعلاء الدين علي رضا ، الناشر : دار الحديث ، القاهرة ، ط ، الأولى ١٤٠٨هـ .

٥٣- الإقتراح ، في بيان الإصطلاح ، لأبي الفتح محمد بن علي القشيري « ابن دقيق العيد » .(ت ٧٠٢) ، تحقيق : د قحطان عبد الرحمن الدوري ، الناشر : وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٤٠٢هـ .

٥٤- الإقناع ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت٣١٨) . تحقيق : د/عبد الله الجبرين ط . الأولى ١٤٠٨هـ.

٥٥- إكرام الضيف ، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥) . تحقيق : عبد الله العزازي ، الناشر : مكتبة الصحابة ، طنطا ، ط الأولى ١٤٠٧هـ .

٥٦- الإكمال ، في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال ، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت٧٦٥) . تحقيق : د/ عبد المعطي قلعجي ، الناشر : دار الوفاء، المنصورة، ط . الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٧- الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، لابن ماكولا علي بن هبة الله بن جعفر الأمير (ت٤٧٥) ، تعليق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، الناشر : مطبعة الفاروق الحديثة ، القاهرة .

٥٨- الإلمام ، بأحاديث الأحكام ، لأبي الفتح محمد بن علي القشيري « ابن دقيق العيد » . تحقيق : محمد سعيد المولوي ، الناشر : دار ابن القيم ، الدمام ، ط الثانية ١٤٠٦هـ .

٥٩- الأمالي ، للحسن بن محمد الخلال (ت٤٣٩) ، تحقيق : مجدي فتحي السيد ، الناشر : دار الصحابة للتراث ، طنطا ، ط . الأولى ١٤١١هـ .

٦٠- الأمالي ، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦) . - وهو المستخرج على المستدرك للحاكم - تحقيق : محمد عبد المنعم رشاد ، الناشر : مكتبة السنة ، القاهرة ، ط الأولى ١٤١٠هـ .

٦١- الأمالي في آثار الصحابة ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢٢٠) . تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، الناشر : مكتبة الساعي ، الرياض .

٦٢- الأمثال في الحديث النبوي ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن حبان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩) . تحقيق : د/ عبد العلي عبد الحميد حامد ، الناشر : الدار السلفية ، الهند ، ط ، الثانية ١٤٠٨هـ .

٦٣- الإمام الزهري ، عالم الحجاز والشام - سلسلة أعلام المسلمين رقم ٤٤ - لمحمد محمد شراب ، الناشر : دار القلم ، دمشق ، ط . الأولى ١٤١٣هـ .

٦٤- الإمام الزهري ، وأثره في السنة ، للدكتور حارث سليمان الضاري ، الناشر : مكتبة بسام ، الموصل ، ١٤٠٥هـ .

٦٥- الإمام علي بن المديني ، ومنهجه في نقد الرجال ، لإكرام الله إمداد الحق . الناشر : دار البشائر ، بيروت ، طـ .الأولى ١٤١٣هـ .

٦٦- الأم ، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤) ، وبهامشه مختصر إسماعيل بن يحيى المزني (ت٢٦٤) ، الناشر : دار الشعب ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ .

٦٧- الأموال ، لأبي أحمد حميد بن زنجويه (ت٢٥١) ، تحقيق : د/ شاكر ذيب فياض ، الناشر : مركز الملك فيصل للبحوث ، الرياض ، طـ. الأولى ١٤٠٦هـ.

٦٨- الأموال ، لأبي عبيد القاسم ين سلام (ت٢٢٤) . تحقيق : محمد خليل هراس ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠١هـ .

٦٩- الأنساب ، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢) .تعليق : عبد الله عمر البارودي ، الناشر : دار الجنان ،بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٧٠- أنساب الأشراف ، لأحمد بن يحيى البلاذري (ت٢٧٩) - ترجمة الشيخين أبي بكر وعمر المطبوعتين مستقلتين - تحقيق : د/ إحسان صدقي العمر ، الناشر : مؤسسة الشراع العربي ، الكويت ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٧١- الأنوار في شمائل النبي المختار ، للحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦) . تحقيق : إبراهيم اليعقوبي ، الناشر : دار الضياء ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٧٢- الأهوال ، لأبي بكر عبد الله بن محمد ، ابن أبي الدنيا (ت٢٨١) ، تحقيق : مجدي فتحي السيد ، الناشر : مكتبة آل ياسر ، القاهرة ، طـ الأولى ١٤١٣هـ .

٧٣- الأوائل ، لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم النبيل (ت ٢٨٧) . تحـقيق : عبد الله الجبوري ، الناشر : المكتب الإسلامي، بيروت، طـ الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٤- الأوائل ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠) .

تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٧٥- الأوسط في السنن والإجماع والإختلاف ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت٣١٨) . حققه : د/أبو حماد صغير أحمد حنيف ، الناشر : دار طيبة ، الرياض ، طـ . الأولى ١٤٠٥هـ .

٧٦- الإيمان ، لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني (ت٢٤٣) . تحقيق : حمد الجابري ، الناشر : الدار السلفية ، الكويت ، طـ . الأولى ١٤٠٧هـ .

٧٧- الإيمان ، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥) . تحقيق : د/علي بن محمد الفقيهي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ . الثانية ١٤٠٦هـ .

٧٨-البحر الزخار المعروف بمسند البزار ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢) . تحقيق : د/ محفوظ الرحمن زين الله ، الناشر : مؤسسةعلوم القرآن ، سوريا طـ . الأولى ١٤٠٩هـ .

٧٩- البداية والنهاية ، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤) ، الناشر : مكتبة المعارف ، بيروت ، طـ . الثانية ١٣٩٧هـ .

٨٠- بذل الماعون ، في فضل الطاعون ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) . تحقيق : أحمد عصام الكاتب ، الناشر : دار العاصمة ، الرياض ، طـ ، الأولى ١٤١١هـ .

٨١- بذل المجهود ، في حل أبي داود ، للشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت١٣٤٦) . الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٢- البر والصلة ، للإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١) . تحقيق : د/ مصطفى عثمان محمد الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤١١هـ .

٨٣- البر والصلة ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧) . تحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، الناشر : المكتبة التجارية ، مكة ، طـ الأولى ١٤١٣هـ .

٨٤- البعث والنشور ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨) . تحقيق : عامر أحمد حيدر ، الناشر : مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٨٥- بغية الباحث ، في زوائد مسند الحارث ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧) ، تحقيق : د/ حسين أحمد الباكري ، الناشر : مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة ، طـ الأولى ١٤١٣هـ .

٨٦- بغية الطلب في تاريخ حلب ، لابن العديم عمر بن أحمد بن أبي جرادة ، تحقيق : د/ سهيل زكار ، الناشر : دار الفكر ، بيروت .

٨٧- بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس ، لأبي سعيد خليل كيكلدي العلائي (ت٧٦١) . تحقيق : حمدي السلفي ، الناشر : عالم الكتب ، بيروت ، طـ ، الأولى ١٤٠٥هـ .

٨٨- بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) . تحقيق : د/ نايف الدعيس ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، طـ ، الأولى ١٤٠٣هـ .

٨٩- التاريخ ، لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣) . برواية العباس بن محمد الدوري (ت٢٧١) ، تحقيق شيخنا : د/ أحمد نور سيف ، الناشر : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ، طـ ، الأولى ١٣٩٩ .

٩٠- تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، نقله إلى العربية د/ عبد الحليم النجار ، الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، طـ . الخامسة .

٩١- تاريخ أربل ، لأبي البركات المبارك بن أحمد الأربلي « ابن المستوفي» (ت٦٣٧) . تحقيق : سامي الصقار ، الناشر : وزارة الثقافة ، العراق ، ١٩٨٠م .

٩٢- تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت٢٨١) . تحقيق : شكر الله قوجاني ، الناشر : مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٩٣- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم ، لأبي حفص عمر بن أحمد بن

شاهين (ت٣٨٥؟) . تحقيق : د/ عبد المعطي قلعجي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ ،

٩٤- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥) . تحقيق : د/عبد الرحيم القشقري ، طـ . الأولى ١٤١٩هـ .

٩٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (ت٧٤٨) . تحقيق : د/ عمر عبد السلام تدمري ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .

٩٦- تاريخ الأمم والملوك ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠) . الناشر : دار الكتب العلمية ، طـ .الثانية ١٤٠٨هـ .

٩٧- تاريخ بعداد ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣) ومعه ذيل تاريخ بغداد لمحمد بن محمود بن النجار (ت٦٤٣) . الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٨-تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين ، الناشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٤٠٣هـ .

٩٩- تاريخ الثقات ، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١) ، بترتيب الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧) . تحقيق : د / عبد المعطي قلعجي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤٠٥هـ .

١٠٠- تاريخ جرجان ، للسهمي حمزة بن يوسف القرشي الجرجاني (ت٤٣٧)، مراقبة : د/محمد عبد المعيد خان ، الناشر : عالم الكتب ، بيروت ، طـ . الثالثة ١٤٠١هـ .

١٠١- تاريخ الخلفاء ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١) ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة التجارية ، القاهرة ، طـ . الرابعة ١٣٨٩هـ .

١٠٢- تاريخ خليفة بن خياط العصفري (ت٢٤٠تقريباً) . تحقيق : د/أكرم ضياء العمري ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ ، الثانية ١٣٩٧هـ .

١٠٣- تاريخ دمشق ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت٥٧١) ،

بعض الأجزاء المطبوعة عن مجمع اللغة العربية ، دمشق ، تحقيق : مجموعة من الباحثين .

١٠٤- تاريخ أبي سعيد الطبراني (ت٢٧٨) . عن يحيى بن معين (ت٢٣٣) . تحقيق : نظر الفاريابي ، ط . الأولى ١٤١٠هـ .

١٠٥- التاريخ الصغير ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦). تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .

١٠٦- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠) . عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣) ، في تجريح الرواة وتعديلهم . تحقيق : د/ أحمد محمد نور سيف، الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة .

١٠٧- التاريخ الكبير للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦) ، ومعه : الكنى ، للمؤلف نفسه ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

١٠٨- تاريخ المدينة المنورة ، لأبي زيد عمر بن شَبّة النميري البصري (ت٢٦٢). تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

١٠٩- تاريخ الموصل ، لأبي زكريا يزيد بن محمد الأزدي (ت ٣٣٤). تحقيق : د/ علي حبيبة ، الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ .

١١٠- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ، لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن زبر (ت٣٧٩) . تحقيق : محمد المصري ، الناشر : مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، ط . الأولى ١٤١٠هـ .

١١١- تاريخ واسط ، لأسلم بن سهل الرزاز المعروف ببحشل (ت٢٩٢) . تحقيق : كوركيس عواد ، الناشر : عالم الكتب ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .

١١٢- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المقدَّمي

(ت٣٠١) . تحقيق : إبراهيم صالح ، الناشر : دار العروبة ، الكويت ،ط الأولى ١٤١٣هـ .

١١٣- تأويل مختلف الحديث ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦) تحقيق : محمد محيي الدين الأصفر ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٩هـ .

١١٤- تبصير المنتبه ، بتحرير المشتبه ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) . تحقيق : علي محمد البجاوي ، مراجعة : محمد علي النجار ، الناشر : المكتبة العلمية ، بيروت .

١١٥- تلبيس إبليس ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧) . تحقيق : د/ السيد الجميلي . الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط . الرابعة ١٤١٠هـ .

١١٦- تبيين الإمتنان ، بالأمر بالإختتان ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت٥٧١) . تحقيق : مجدي فتحي السيد ، الناشر : دار الصحابة ، طنطا ، ط الأولى ١٤١٠هـ .

١١٧- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت٥٧١) . الناشر : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٩هـ .

١١٨- التبيين ، لأسماء المدلسين ، لأبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل «سبط ابن العجمي » (ت٨٤١) . تحقيق : يحيى شفيق ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٦ .

١١٩- التتبع ، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) ، المطبوع مع الإلزامات له ، تحقيق : مقبل بن هادي الوادعي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . الثانية ١٤٠٥هـ .

١٢٠- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢). ومعه : النكت الظراف على الأطراف ، للحافظ ابن حجر ، تعليق : عبد الصمد شرف الدين ، الناشر : الدار القيمة ، الهند ، ١٣٨٤هـ .

١٢١- تحفة الصديق ، في فضائل أبي بكر الصديق ، لأبي القاسم علي بن بلبان

المقدسي (ت ٦٨٤) . تحقيق : محيي الدين مستو ، الناشر : دار ابن كثير ، دمشق ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

١٢٢- التحفة اللطيفة ، في تاريخ المدينة الشريفة ، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢) . نشره أسعد طرابزوني ، الناشر : مكتبة ابن الجوزي ، الدمام .

١٢٣- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ، لأبي محمد عبد الله بن يحيى الغساني (ت٦٨٢) . اعتنى به : أشرف عبد المقصود ، الناشر : دار عالم الكتب ، الرياض ، ط . الأولى ١٤١١هـ .

١٢٤- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١) ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، الناشر : دار الكتب الحديثة ، مصر ١٣٨٦هـ .

١٢٥- التدليس في الحديث ، د/ مسفر بن غرم الله الدميني ، ط ، الأولى ١٤١٢هـ .

١٢٦- التدوين في أخبار قزوين ، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣) . تحقيق : عزيز الله العطاردي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

١٢٧- تذكرة الحفاظ ، لأبي عبد الله محمد الذهبي (ت٧٤٨) ، ومعه : ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني (ت٧٦٥) ، ولمحمد بن فهد المكي (ت٨٣٢) .

١٢٨- تذكرة المؤتسي .. للسيوطي ، تحقيق : صبحي السامرائي ، الدار السلفية ١٤٠٤ هـ .

١٢٩- ترجمة الزهري ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت٥٧١) ، المطبوعة مستقلة عن تاريخ دمشق ، تحقيق : شكر الله قوجاني ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٢هـ .

١٣٠- الترجيح لحديث صلاة التسبيح ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القيسي « ابن ناصر الدين » (ت٨٤٢) ، تحقيق : محمود سعيد ممدوح ، الناشر : دار البشائر ، ط الثانية ١٤٠٩هـ .

١٣١- الترغيب والترهيب ، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (ت٥٣٥) ، تخريج : محمد السعيد بسيوني زغلول ، الناشر : مؤسسة الخدمات الطباعية ، بيروت .

١٣٢- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦) ، ضبط أحاديثه وعلق عليه : مصطفى محمد عمارة ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، طـ . الثالثة ١٣٨٨هـ .

١٣٣- تركة النبي والسبل التي وجهها فيه ، لحماد بن إسحاق (ت٢٦٧) . تحقيق : د/ أكرم ضياء العمري ، طـ . الأولى ١٤٠٤هـ .

١٣٤- التسلي والإغتباط ، بثواب من تقدم من الإفراط ، لعبد المؤمن بن خلف ، ابن الدمياطي (ت٧٠٥) ، تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، الناشر : مكتبة القرآن ، القاهرة .

١٣٥- تسمية الأخوة الذين روي عنهم الحديث ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥) ، المطبوع مع تسمية من روي عنه من أولاد العشرة للإمام علي بن المديني (ت٢٣٤) ، بعنوان : الرواة من الأخوة والأخوات ، تحقيق : د/ باسم فيصل الجوابرة ، الناشر : دار الراية ، الرياض ، طـ . الأولى ١٤٠٨هـ .

١٣٦- تسمية من روي عنه من أولاد العشرة (ابن المديني) (انظر المرجع السابق) .

١٣٧- تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين (ت٢١٩) ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) ، تحقيق : عبد الله يوسف الجديع ، الناشر : دار العاصمة ، الرياض ، طـ ، الأولى ١٤٠٩هـ .

١٣٨- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد ، للنسائي (انظر أسئلة للنسائي في الرجال) .

١٣٩- تصحيفات المحدثين ، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٨٢)، دراسة وتحقيق : د/ محمود أحمد ميرة ، الناشر : المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، طـ الأولى ١٤٠٢هـ .

١٤٠- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) . الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .

١٤١- التعديل والتجريح ، لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤) . تحقيق : الدكتور . أبو لبابة حسين ، الناشر : دار اللواء الرياض ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

١٤٢- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، لأبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر (ت٨٥٢) . تحقيق : د/ أحمد علي سير المباركي ، طـ الأولى ١٤١٣هـ .

١٤٣- تعظيم قدر الصلاة ، للإمام محمد بن نصر المروزي (ت ٣٩٤) ، تحقيق : د/ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، الناشر : مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، طـ . الأولى ١٤٠٦هـ .

١٤٤- تغليق التعليق علي صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) ، دراسة وتحقيق : د/ سعيد القزقي ، الناشر : المكتب الإسلامي ودار عمار ، طـ . الأولى ١٤٠٥هـ .

١٤٥- تفسير القرآن ، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١) ، تحقيق : د/ مصطفى مسلم محمد ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، طـ . الأولى ١٤١٠هـ .

١٤٦- تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤) ، قدم له : د/يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، طـ . الثالثة ١٤٠٩هـ .

١٤٧- تفسير النسائي - المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى - تحقيق : صبري عبد الخالق وسيد الجليمي ، مكتبة السنة ، طـ . الأولى ١٤١٠هـ .

١٤٨- تقريب التهذيب ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، قدم له وقابله : محمد عوامة ، الناشر : دار الرشيد ، حلب ، طـ . الثالثة ١٤١١هـ .

١٤٩- التقريب والتيسير ، لمعرفة سنن البشير النذير ، لأبي زكريا يحيى بن شرف

النووي (ت٦٧٦) ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، الناشر : دار الجنان ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤٠٦هـ .

١٥٠- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ، لعبد الرحيم ابن الحسين العراقي (ت٨٠٦) ، المطبوع مع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

١٥١- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد ، لأبي بكر محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة (ت٦٢٩) ، الناشر : دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، طـ الأولى ١٤٠٣هـ .

١٥٢- تكملة الإكمال ، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادى « ابن نقطة » (ت٦٢٩) . تحقيق : د/ عبد القيوم عبد رب النبي ، الناشر : مركز البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، طـ . الأولى ١٤٠٨هـ .

١٥٣- تكملة إكمال الإكمال ، لأبي حامد جمال الدين محمد « ابن الصابوني » (ت٥٩٨) . الناشر : دار عالم الكتب ، طـ . الأولى ١٤٠٦هـ .

١٥٤- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لأبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) . تحقيق : د/ شعبان محمد إسماعيل ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .

١٥٥- تلخيص المتشابه في الرسم ، لأبي بكر أحمد بن علي « الخطيب البغدادي » (ت٤٦٣) ، تحقيق : سكينة الشهابي ، الناشر : دار طلاس ، دمشق ، طـ الأولى ١٩٨٥م .

١٥٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر (ت٤٦٣) ، تحقيق : مجموعة من الباحثين ، الناشر : وزارة الأوقاف المغربية ، ابتداءً من سنة ١٣٨٧هـ .

١٥٧- التمهيد والبيان ، في مقتل الشهيد عثمان ، لمحمد بن يحيى المالقي الأندلسي (ت٧٤١) ، تحقيق : د/ محمود زايد ، الناشر : دار الثقافة ، الدوحة، طـ الأولى ١٤٠٥هـ .

١٥٨- التمييز ، للإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١) ، تحقيق : د/ محمد مصطفى الأعظمي ، ومعه منهج النقد عند المحدثين للمحقق ، الناشر : مكتبة الكوثر ، الرياض، طـ ، الثالثة ١٤١٠هـ .

١٥٩ - تنبيه الغافلين ، لأبي الليث نصر بن أحمد السمرقندي (ت ٣٧٥) ، تحقيق : عبد العزيز الوكيل ، الناشر : دار الشروق ، جده ، ط . الرابعة ١٤١٠ هـ .

١٦٠- التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين « قسم البخاري » لأبي علي الحسين بن محمد الجياني (ت٤٩٨) . تحقيق : محمد صادق آيدن ، الناشر : دار اللواء ، الرياض ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

١٦١- تنقيح الأنظار ، لمحمد بن إبراهيم « ابن الوزير اليمني » (ت٨٤٠) . ومعه : شرحه توضيح الأفكار . لمحمد بن إسماعيل « الأمير الصنعاني » (ت١١٨٢) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار الفكر ، بيروت .

١٦٢- تنقيح التحقيق ، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت٧٤٤) . تحقيق : د/ عامر حسن صبري ، الناشر : المكتبة الحديثة ، العين ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

١٦٣- تهذيب الآثار ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠) . تخريج : محمود محمد شاكر ، الناشر : مطبعة المدني ، القاهرة .

١٦٤- تهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦). الناشر : دار الكتب العلمية .

١٦٥- تهذيب التهذيب ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، الناشر : دار الفكر ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤٠٤هـ .

١٦٦- تهذيب سنن أبي داود ، لأبي بكر محمد بن قيم الجوزية (ت٧٥١) ، المطبوع بحاشية عون المعبود ، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، الناشر : المكتبة السلفية ، المدينة ، طـ ، الثانية ١٣٨٨هـ .

١٦٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢) تحقيق : د/ بشار عواد معروف ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، طـ الثانية ١٤٠٣هـ .

١٦٨- توالي التأسيس لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الأولى ١٤٠٦ هـ .

١٦٩-التوبيخ والتنبيه ، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان (ت٣٦٩) . تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، الناشر : مكتبة القرآن ، القاهرة .

١٧٠- التوحيد ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١) . تحقيق : د/ عبد العزيز الشهوان ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، طـ ، الأولى ١٤٠٨هـ .

١٧١-التوحيد ، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥) . تحقيق : د/ علي الفقيهي .

١٧٢- توضيح الأفكار (انظر تنقيح الأفكار) .

١٧٣- توضيح المشبته ، لشمس الدين محمد بن عبد الله القيسي « ابن ناصر الدين » (ت٨٤٢) . تحقيق : محمد العرقسوسي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ الثانية ١٤١٤هـ .

١٧٤- الثبات عند الممات ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧) . تحقيق : خالد علي محمد ، الناشر : دار الأندلس ، جدة .

١٧٥- الثقات ، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي (ت٣٥٤) ، مراقبة : محمد عبد المعيد خان ، الناشر : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، الهند ، طـ الأولى ١٣٩٣هـ .

١٧٦- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ، صالح حامد الرفاعي ، الناشر: مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، بالمدينة ١٤١٣هـ .

١٧٧- الجامع، لابن وهب عبد الله بن وهب المصري (ت١٩٧) ، تعليق : ديفيد ويل ، الناشر : مطبعة المعهد الفرنسي لعلم الآثار الشرقية ، ١٩٣٩م .

١٧٨- الجامع ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٩٧) . تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وآخرين ، الناشر : دار الحديث ، الأزهر ، القاهرة .

١٧٩- الجامع الصحيح ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، المطبوع مع شرحه : فتح الباري ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

(ت٨٥٢) ، تحقيق الشيخ : عبد العزيز بن باز ، الناشر : المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٠هـ .

١٨٠- الجامع الصحيح للبخاري ، مع شرحه فتح الباري ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

١٨١- الجامع الصحيح للبخاري ، بحاشية محمد بن عبد الهادي السندي (ت١١٣٨) . الناشر : مكتبة الحلبي ، القاهرة .

١٨٢- الجامع الصحيح للبخاري ، مع شرحه عمدة القاري لأبي محمد محمود ابن أحمد العيني (ت٨٥٥) . الناشر : مكتبة الحلبي ، القاهرة ، طـ الأولى ١٣٩٢هـ .

١٨٣- الجامع الصحيح ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١) . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي .

١٨٤- الجامع في الجرح والتعديل ، جمع عدة باحثين ، الناشر : دار عالم الكتب ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

١٨٥- الجامع في الخاتم ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) ، تحقيق : عمرو علي عمر ، الناشر : الدار السلفية ، الهند ، طـ ، الأولى ١٤٠٧هـ .

١٨٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣) . تحقيق : د/ محمود الطحان ، الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٣هـ .

١٨٧- جامع الأصول ، لأبي السعادات المبارك بن محمد ، ابن الأثير الجزري (٦٠٦). تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، الناشر : عدة مكتبات ، ١٣٨٩هـ .

١٨٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠)، الناشر : دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

١٨٩-جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١) . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر : عالم الكتب ، بيروت طـ الثانية ١٤٠٧هـ .

١٩٠- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥) ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

١٩١- جامع المسانيد و السنن الهادي لأقوم سنن ، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤) . تحقيق : الدكتور عبد الملك بن دهيش ، الناشر : مطبعة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

١٩٢- الجرح والتعديل ، لعبد الرحمن بن المنذر الرازي (ت٣٢٧) ، الناشر : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، الهند ، طـ ، الأولى .

١٩٣- جزء أحاديث الشعر ، للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠) تحقيق : إحسان الجبالي ، الناشر : المكتبة الإسلامية ، عمان ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

١٩٤-جزء الأوهام في المشايخ النبل ، لمحمد بن عبد الواحد « الضياء المقدسي » (ت٦٤٣) . تحقيق : بدر العماش ، الناشر : دار البخاري ، بريدة ، طـ ، الأولى ١٤١٣هـ .

١٩٥- جزء ابن جريج « عبد الملك بن عبد العزيز الأموي » (ت١٥٠) ، اعتنى به : عبد الله بن إبراهيم الرشيد ، الناشر : مكتبة الكوثر ، الرياض ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

١٩٦- جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثاً ، من حديث أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت٣١٧) . تخريج أبي طالب محمد العشاري (ت٤٥١) ، تحقيق : محمد ياسين إدريس ، الناشر : مكتبة ابن الجوزي ، الدمام ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

١٩٧- جزء فيه من أحاديث أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت٣٦٩) . انتقاء أبي بكر أحمد بن مردويه (ت٤٩٨) ، تحقيق : بدر البدر ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، طـ . الأولى ١٤١٤هـ .

١٩٨- جزء فيه تصحيح حديث القلتين ، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي

العلائي (ت٧٦١) ، حققه : أبو إسحاق الحويني ، الناشر : مكتبة التربية الإسلامية ، القاهرة ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

١٩٩- جزء في حديث سفيان بن عيينة (ت١٩٨) . تحقيق : أحمد بن عبد الرحمن الصويان ، الناشر : مكتبة دار المنار، الخرج، طـ الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٠٠- جزء فيه قراءات النبي ﷺ ، لأبي عمر حفص الدوري (٢٤٦) ، تحقيق : حكمت بشير ياسين ، الناشر : مكتبة الدار ، المدينة ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٠١- جزء فيه مسند أهل البيت ، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت٢٤١) ، تحقيق : عبد الله الليثي ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٠٢- جزء في طرق حديث « لا تسبوا أصحابي » ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢) ، المطبوع مستقلاً من الجواهر والدرر للسخاوي ، تحقيق :مشهور حسن سلمان ، الناشر : دار عمار ، عمان ، طـ ، الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٠٣- جزء المؤمل بن إيهاب (ت٢٥٤) . تحقيق : عماد بن فرة ، الناشر : دار البخاري ، بريدة ، طـ . الأولى ١٤١٣هـ .

٢٠٤- الجليس الصالح ، والأنيس الناصح ، لأبي الفضل يوسف بن قزغلي « سبط ابن الجوزي » (ت٦٥٤) ، تحقيق : أحمد العيسوي ، الناشر : دار الصحابة ، طنطا ، طـ الأولى ١٤١١هـ .

٢٠٥- الجمع بين رجال الصحيحين ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي « ابن القيسراني » (ت٥٠٧) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الثانية ١٤٠٥هـ .

٢٠٦- الجمعة للنسائي ، المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى ، حققه : محمد السعيد زغلول ، الناشر : مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .

٢٠٧- الجمعة وفضلها ، لأبي بكر أحمد بن علي المروزي (ت٢٩٢) ، تحقيق : سمير الزهيري ، الناشر : دار عمار ، عمان ، طـ . الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٠٨- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٨٢) ،

دراسة : د/ أحمد عبد السلام ، ومحمد سعيد زغلول ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٠٩- جمهرة أنساب العرب ، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت٤٥٦) ، تحقيق : لجنة من العلماء ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ، الأولى ١٤٠٣هـ .

٢١٠- جمهرة النسب ، لأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي (ت٢٠٤) ، تحقيق: د/ ناجي حسن ، الناشر : عالم الكتب ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٧هـ .

٢١١- جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب ، لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (ت٦٢٢) . حققه : أبو إسحاق الحويني ، الناشر : دار الكتاب العربي ط ، الأولى ١٤٠٧هـ .

٢١٢- الجهاد ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧) ، تحقيق : أبي عبد الرحمن مساعد بن سليمان الحميد ، الناشر : دار القلم ، دمشق ، ط ، الأولى ١٤٠٩هـ .

٢١٣- الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث ، للدكتور : محمود الطحان ، الناشر : دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ، الأولى ١٤٠١هـ .

٢١٤- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ، لأبي القاسم إسماعيل ابن محمد الأصبهاني (ت٥٣٥) . تحقيق : محمد بن ربيع المدخلي ، ومحمد بن محمود أبو رحيم ، الناشر : دار الراية ، الرياض ، ط . الأولى ١٤١١هـ .

٢١٥- حديث الإفك ، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠) . تحقيق : هشام السقا ، الناشر : دار عالم الكتب ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٢١٦- الحديث المعلل ، للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر ، الناشر : دار الوفاء ، جدة ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .

٢١٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) ، الناشر : دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط الخامسة ١٤٠٧هـ .

٢١٨- الخراج ، ليحيى بن آدم القرشي (ت٢٠٣) . تحقيق : أحمد محمد شاكر الناشر : مكتبة دار التراث ، القاهرة ، طـ الثانية .

٢١٩- خصائص علي رضي الله عنه للنسائي - المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى - تحقيق : أحمد ميرين البلوشي ، الناشر : مكتب المعلا ، الكويت ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٢٠- الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها ، ليوسف العش ، الناشر : المكتبة العربية دمشق ، ١٣٦٤هـ .

٢٢١- خَلْق أفعال العباد للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦) . تحقيق: د/ عبد الرحمن عميرة ، الناشر : دار عكاظ ، جدة ، طـ الثانية .

٢٢٢- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري (ت٩٢٣) . الناشر مكتبة ابن الجوزي ، الإحساء ، المملكة العربية السعودية .

٢٢٣- الدعاء ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠) . دراسة وتحقيق : د/ محمد سعيد البخاري ، الناشر : دار البشائر الإسلامية ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٢٤- الدعوات الكبير ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨) . تحقيق : د/ بدر البدر ، الناشر : مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، الكويت ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٢٢٥- دلائل النبوة ، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني « قوام السنة » (ت٥٣٥). إعداد : محمد الحداد ، الناشر : دار طيبة ، الرياض ، طـ. الأولى ١٤٠٩هـ .

٢٢٦- دلائل النبوة ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) . الناشر: عالم الكتب ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤٠٩هـ .

٢٢٧- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) تحقيق : د/عبد المعطي قلعجي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ. الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٢٨- الديات ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧) . ومعه الومضات في تخريج أحاديث الديات ، للدكتور خالد الجميلي ، الناشر : دار الحرية ، بغداد ١٤٠٣ هـ .

٢٢٩- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين ، للإمام أبي عبد الله محمد الذهبي (ت٧٤٨) . تحقيق : حماد بن محمد الأنصاري ، الناشر : مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة .

٢٣٠- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم ، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) . تحقيق : بوران الضناوي ، وكمال الحوت ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٣١- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨) تحقيق : محمد شكور المياديني ، الناشر : مكتبة المنار ، الأردن ط . الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٣٢- ذم الدنيا ، لأبي بكر بن أبي الدنيا (ت٢٨١) تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، الناشر : مكتبة القرآن ، القاهرة .

٢٣٣- ذم المسكر ، لابن أبي الدنيا ، تحقيق : د/ نجم عبد الرحمن خلف ، الناشر : دار الراية الرياض ، ط . الأولى ١٤٠٩هـ .

٢٣٤- ذيل تاريخ بغداد ، لابن النجار (انظر تاريخ بغداد) .

٢٣٥- ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (انظر تذكرة الحفاظ).

٢٣٦- ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد (انظر تذكرة الحفاظ) .

٢٣٧- ذيل التقييد لابن فهد محمد بن أحمد المكي (ت٨٣٢) . تحقيق : كمال يوسف الحوت ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . الأولى ١٤١٠هـ

٢٣٨- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ، عبد الرحمن بن شهاب البغدادي (ت٧٩٥) . الناشر : دار المعرفة ، بيروت .

٢٣٩- الرؤية ، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) . تحقيق :

إبراهيم العلي وأحمد الرفاعي ، الناشر : مكتبة المنارة ، الأردن ، طـ الأولى ١٤١١هـ .

٢٤٠- الرباعي في الحديث ، للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩) ، تحقيق : علي حسن عبد الحميد ، الناشر : دار عمار ، عمان ، طـ ، الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٤١- رجال صحيح البخاري ، المسمى « الهداية والإرشاد » ، لأبي نصر أحمد ابن محمد الكلاباذي (ت٣٩٨) . تحقيق : عبد الله الليثي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٤٢- رجال صحيح مسلم ، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه (ت ٤٢٨) . تحقيق : عبد الله الليثي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، طـ ، الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٤٣- الرد على بشر المريسي ، للإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠) . تحقيق : محمد حامد الفقي ، الناشر : حديث أكادمي ، باكستان ، ١٤٠٢هـ .

٢٤٤- الرد على الجهمية ، للإمام عثمان سعيد الدارمي (ت٢٨٠) . تحقيق : بدر البدر ، الناشر : الدار السلفية ، الكويت ، طـ . الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٤٥- الرد على الجهمية ، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥) . تحقيق : د/ علي الفقيهي ، ط. الثانية ١٤٠٢هـ .

٢٤٦- الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤) . بشرح : أحمد محمد شاكر ، الناشر : دار الشعب ، مصر .

٢٤٧- الرسالة المستطرفة ، لمحمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥ي) . تقديم : محمد المنتصر الكتاني ، الناشر : دار البشائر ، بيروت ، طـ الخامسة ١٤١٤هـ .

٢٤٨- الرسالة المغنية في السكوت ولزوم البيوت لابن البناء الحسن بن أحمد (ت٤٧١) تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع ، الناشر : دار العاصمة ، الرياض، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٢٤٩-الزهد والرقائق ،لعبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١) ومعه زوائد نعيم بن

حماد والحسين المروزي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٥٠- الزهد ، لهناد بن السَّري الكوفي (ت٢٤٣) تحقيق : د/ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، الناشر : دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٥١- الزهد ، لوكيع بن الجراح (ت١٩٧) ، تحقيق : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، الناشر : مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، طـ ، الأولى ١٤٠٤هـ .

٢٥٢- زيادات الحسين المروزي على البر والصلة (انظر البر والصلة لابن المبارك)

٢٥٣- زيادات الحسين المروزي على الزهد (انظر الزهد لابن المبارك) .

٢٥٤- زيادات عبد الله بن أحمد على المسند (انظر مسند أحمد) .

٢٥٥- زيادات عبد الله على فضائل الصحابة (انظر فضائل الصحابة لأحمد) .

٢٥٦- سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل، تحقيق : محمد العمري الناشر : المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، طـ، الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٥٧- سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، تحقيق : د/عبد الرحيم القشقري ، الناشر : مطبعة لاهور كتب خانة ، طـ ، الأولى١٤٠٤هـ

٢٥٨- سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره ، لأبي الحسن الدارقطني ، تحقيق : علي حسن عبد الحميد ، الناشر : دار عمار ، عمان ، طـ . الأولى ١٤٠٨هـ

٢٥٩- سؤالات ابن الجنيد ، لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣) . تحقيق : د/ أحمد محمد نور سيف ، الناشر : مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، طـ ، الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٦٠- سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل ، دراسة وتحقيق : موفق ابن عبد الله بن عبد القادر ، الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض ، طـ الأولى١٤٠٤هـ .

٢٦١- سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي ، للدارقطني في الجرح والتعديل ، تحقيق : أ . د/ سليمان آتش ، الناشر : دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٨هـ .

٢٦٢- سؤالات محمد بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل ، تحقيق : موفق عبد القادر ، الناشر : مكتبة المعارف ، طـ الأولى ١٤٠٤هـ .

٢٦٣- سؤالات مسعود السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥) . دراسة وتحقيق : د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الناشر : دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٦٤-السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣) تحقيق : محمد بن مطر الزهراني ، الناشر : دار طيبة ، الرياض ، طـ . الأولى ١٤٠٢هـ .

٢٦٥ - سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء فى الأمة ، لمحمد بن ناصر الدين الألبانى . الناشر : المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط. الأولى ١٣٩٩ هـ .

٢٦٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، لمحمد بن ناصر الدين الألباني ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، طـ ، الأولى ١٣٩٢هـ

٢٦٧-السنة ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧) . ومعه ظلال الجنة للألباني ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، طـ ، الأولى ١٤٠٠هـ

٢٦٨- السنة ، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت٣١١) ، تحقيق : د/ عطية الزهراني ، الناشر : دار الراية ، الرياض ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

٢٦٩- السنة ، للإمام محمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤) . تحقيق : سالم بن أحمد السلفي ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، طـ ، الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٧٠- السنة ومكانتها في التشريع ، للدكتور مصطفى السباعي ، الناشر : المكتب الإسلامي بيروت ، ط ـ الرابعة ١٤٠٥هـ .

٢٧١- السنن ، لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥) ، تعليق : عزت عبيد دعاس ، وعادل السيد ، الناشر : دار الحديث ، بيروت ، طـ الأولى ١٣٨٨هـ.

٢٧٢- السنن للدارقطني علي بن عمر (ت٣٨٥) ، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب الآبادي ، تصحيح وتعليق : عبد الله هاشم اليماني ، الناشر : دار المحاسن ، القاهرة .

٢٧٣- السنن ، للدارمي عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي (ت٢٥٥) . تحقيق : فؤاد أحمد ، وخالد السبع ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٧٤- السنن ، سعيد بن منصور الخراساني (ت٢٢٧) . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر : الدار السلفية ، الهند ، طـ الأولى ١٤٠٣هـ .

٢٧٥- سنن الشافعي محمد بن إدريس (ت٢٠٤) تحقيق : د خليل ملا خاطر . الناشر : دار القبلة جدة ، طـ ، الأولى ١٤٠٩هـ .

٢٧٦-السنن ، لابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥) ، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : المكتبة العلمية ، بيروت .

٢٧٧- السنن الصغرى للبيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨). تحقيق: د/ عبد المعطي قلعجي ، طـ . الأولى ١٤١٠هـ .

٢٧٨- السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) ، وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني (ت٧٤٥) ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت .

٢٧٩- السنن الكبرى ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣) . تحقيق : د/ عبد الغفار سليمان وسيد حسن ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١١هـ .

٢٨٠- سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرون ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ ، الرابعة ١٤٠٦هـ .

٢٨١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩) . الناشر : دار المسيرة ، بيروت .

٢٨٢- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت٤١٨) . تحقيق : د/ أحمد سعد حمدان ، الناشر : دار طيبة ، الرياض .

٢٨٣- شرح السنة ، للحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦) . تحقيق : زهير

الشاويش ، وشعيب الأرناؤوط ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، طـ الثانية ١٤٠٣هـ .

٢٨٤- شرح علل الترمذي ، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥) تحقيق : د/ همام سعيد ، الناشر : مكتبة المنار ، الأردن ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٨٥- شرح معاني الآثار للطحاوي ، أحمد بن محمد بن سلامة (ت٣٢١) تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، الناشر : مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

٢٨٦- شروط الأئمة الخمسة للحازمي ، محمد بن موسى (ت٥٨٤) ، المطبوع مع شروط الأئمة الستة للمقدسي ، تعليق : محمد زاهد الكوثري ، الناشر : مكتبة عاطف ، القاهرة .

٢٨٧- الشريعة ، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠) . تحقيق : محمد حامد الفقي ، الناشر : أنصار السنة المحمدية ، لاهور .

٢٨٨- شعب الإيمان ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) . تحقيق : محمد بسيوني زغلول ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

٢٨٩-الشفا في الطب للتيفاشي ، أحمد بن يوسف (ت٦٥١) . تحقيق : د/ عبد المعطي قلعجي ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٩٠- الشمائل المحمدية ، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت٢٧٩) . تعليق : محمد عفيف الزعبي ، الناشر : دار العلم ، جدة ، طـ الأولى ١٤٠٣هـ .

٢٩١- صحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق النيسابورى (ت٣١١) . تحقيق وتعليق : د/ محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، طـ الأولى ١٣٩٥هـ .

٢٩٢- صحيح ابن حبان (انظر الإحسان) .

٢٩٣- صحيفة همام بن منبه (ت١٣٢) تحقيق : رفعت فوزي ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٩٤- الصفات للدارقطني ، علي بن عمر (ت٣٨٥) . المطبوع مع كتاب النزول له أيضاً ، تحقيق : د/ علي الفقيهي ، ط الأولى ١٤٠٣هـ .

٢٩٥- صفة المنافق ، لجعفر بن محمد الفريابي (ت٣٠١) . تحقيق : بدر البدر ، الناشر : دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، ط الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٩٦- صلة الخلف بموصول السلف ، لمحمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤) . تحقيق : د/ محمد حجي ، الناشر : دار الغرب ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٩٧- الصمت وآداب اللسان ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت٢٨١) تحقيق : د/ نجم خلف ، الناشر : دار الغرب ، ط الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٩٨-الصيام للفريابي ، جعفر بن محمد (ت٣٠١) . تحقيق : عبد الوكيل الندوي ، الناشر : الدار السلفية ، الهند ، ط الأولى ١٤١٢هـ .

٢٩٩- الضعفاء ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) ، تحقيق : د/ فاروق حمادة ، الناشر : دار الثقافة ، المغرب ، ط الأولى ١٤٠٥هـ .

٣٠٠- الضعفاء الصغير للبخاري ، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦) . تحقيق : بوران الضناوي ، الناشر : عالم الكتب ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٠١- الضعفاء الكبير ، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢) ، تحقيق :د/ عبد المعطي أمين قلعجي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٠٢- الضعفاء والمتروكين ، لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) تحقيق : موفق عبد القادر ، الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض ، ط الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٠٣- الضعفاء والمتروكون ، لأحمد بن شعيب النسائي ، (ت٣٠٣) ، تحقيق : مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط الثانية ١٤٠٧هـ .

٣٠٤- الطبقات لخليفة بن خياط العصفرى (ت٢٤٠) . تحقيق : د/ أكرم ضياء العمري ، الناشر : دار طيبة ، طـ الثانية ١٤٠٢هـ .

٣٠٤- الطبقات ، لمسلم بن حجاج النيسابوري (ت٢٦١) ، تحقيق : مشهور حسن سلمان ، الناشر : دار الهجرة ، الدمام ، طـ الأولى ١٤١١هـ .

٣٠٦- طبقات الحفاظ ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١) تحقيق : علي محمد عمر ، الناشر : مطبعة الإستقلال الكبرى ، طـ الأولى ١٣٩٣هـ .

٣٠٧- طبقات الفقهاء الشافعية ، لابن الصلاح عثمان بن عمرو (ت٦٤٣) . تحقيق محيى الدين علي نجيب ، الناشر : دار البشائر ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١٣هـ .

٣٠٨- طبقات الشافعية الكبرى ، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي (ت٧٧١) . تحقيق : محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، طـ ، الأولى ١٣٨٣هـ.

٣٠٩- طبقات علماء الحديث ، لابن عبد الهادي ، محمد بن أحمد الدمشقي (ت٧٤٤) ، تحقيق : أكرم البوشي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٣١٠- الطبقات الكبرى ، لمحمد بن سعد الهاشمي (ت٢٣٠) تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ ، الأولى ١٤١٠هـ ، طبعة دار التحرير ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ .

٣١١- الطبقات الكبرى - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة - لابن سعد ، تحقيق : زياد منصور ، الناشر : المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة ، طـ الأولى ١٤٠٣هـ .

٣١٢- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩) ، دراسة وتحقيق : عبد الغفور البلوشي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٣١٣- الطهور ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤) تحقيق : د/ صالح الفهد ط الأولى ١٤١٤هـ .

٣١٤- ظلال الجنة في تخريج السنة ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، انظر السنة لابن أبي عاصم .

٣١٥- العزلة لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨) ، الناشر : مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .

٣١٦- عشرة النساء للنسائي - المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى - الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٩هـ .

٣١٧- العظمة ، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني (ت٣٦٩) . تحقيق : رضا الله بن محمد المباركفوري ، الناشر : دار العاصمة ، الرياض ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٣١٨- العلل ، لعلي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت٢٣٤) . تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط الثانية .

٣١٩- علل الترمذي الكبير ، ترتيب أبي طالب القاضي تحقيق : حمزة ديب مصطفى الناشر : مكتبة الأقصى ، عمان ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٢٠- علل الحديث ، لأبي محمد عبد الرحمن الرازي (ت٣٢٧) . الناشر : دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٥هـ .

٣٢١- علل الحديث ، للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١) - رواية المروذي وغيره - تحقيق : د/ وصي الله بن محمد عباس ، الناشر : الدار السلفية الهند ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٢٢- العلل في الحديث ، للدكتور همام سعيد ، الناشر : دار العدوي ، الأردن ، ط الأولى ١٤٠٠هـ .

٣٢٣- العلل ومعرفة الرجال ، للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١) . تحقيق : وصي الله عباس ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٢٤- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، لأبى الحسن علي بن عمر الدارقطني

(ت٣٨٥) . تحقيق : د / محفوظ الرحمن السلفي ، الناشر : دار طيبة ، الرياض ، طـ . الأولى - ابتداء من ١٤٠٥هـ .

٣٢٥- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧) . تحقيق : الشيخ خليل الميس ، الناشر : دار الكتب العلمية طـ الأولى ١٤٠٣هـ .

٣٢٦- العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨) . مراجعة : عبد الرحمن محمد عثمان ، الناشر : دار الفكر ، بيروت ، طـ الثانية ١٣٨٨هـ .

٣٢٧- علوم الحديث ، لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣) ، انظر التقييد والإيضاح .

٣٢٨- عمل اليوم والليلة ، لأحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السُّنِّي (ت٣٦٤) . تحقيق : بشير عيون ، الناشر : دار البيان ، دمشق ، طـ الثانية ١٤١٠هـ .

٣٢٩- عمل اليوم والليلة ، لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣) -المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى - الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٣٠-عوالي مسلم ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢) تحقيق : كمال يوسف الحوت ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٥هـ .

٣٣١- عون المعبود (انظر تهذيب سنن أبي داود) .

٣٣٢- العيال لابن أبي الدنيا ، عبد الله بن محمد (ت٢٨١) تحقيق : د/ نجم خلف ، الناشر : دار ابن القيم ، الدمام ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

٣٣٣- عيون الأثر ، لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس (ت٧٣٤) تحقيق : محمد الخطراوي ومحيى الدين مستو ، الناشر : مكتبة دار التراث ، المدينة ، طـ الأولى ١٤١٣هـ .

٣٣٤- عيون الأخبار ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦) . الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٣٥- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤) ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٣٦- غريب الحديث ، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥) . تحقيق : د/ سليمان بن إبراهيم العايد ، الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، طـ الأولى ١٤٠٥هـ .

٣٣٧- غريب الحديث ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨) . تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، الناشر : دار الفكر ، دمشق ١٤٠٢هـ.

٣٣٨- غريب الحديث ، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦) . تحقيق : نعيم زرزور ، الناشر : دار الكتب العلمية ، طـ ، الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٣٩- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة ، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت٥٧٨) ، تحقيق : عز الدين علي السيد ، ومحمد كمال الدين ، الناشر : عالم الكتب ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٣٤٠- الفائق في غريب الحديث ،لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨) تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر ، طـ الثانية .

٣٤١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - انظر صحيح البخاري - .

٣٤٢-فتح المغيث ، لأبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢) تحقيق : علي حسين علي ، الناشر : دار الإمام الطبري ، طـ الثانية ١٤١٢هـ .

٣٤٣- الفتن ، لأبي عبد الله نعيم بن حماد المروزي (ت٢٨٨) . تحقيق : سمير ابن أمين الزهيري ، الناشر : مكتبة التوحيد القاهرة ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٣٤٤- فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب ، لشيرويه بن شهردار الديلمي (ت٥٠٩) ، ومعه : زهر الفردوس للحافظ ابن حجر

العسقلاني ، تحقيق : محمد السعيد بسيوني ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٤٥- فضائل الأوقات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن القيسي ، الناشر : مكتبة المنارة ، مكة المكرمة ، ط . الأولى ١٤١٠هـ .

٣٤٦- فضائل شهر رمضان ، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥) . تحقيق : سمير الزهيري ، الناشر : مكتبة المنار ، الأردن ، ط الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٤٧- فضائل الصحابة ، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١) . تحقيق : وصي الله بن محمد عباس ، الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط الأولى ١٤٠٣هـ .

٣٤٨- فضائل الصحابة للنسائي - المطبوع مستقلاً عن السنن الكبرى - تحقيق : د/ فاروق حمادة ، الناشر : دار الثقافة : الدار البيضاء ، ط ، الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٤٩- فضائل القرآن ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤) ، تحقيق : وهبي سليمان غاوجي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ، الأولى ١٤١١هـ .

٣٥٠- فضائل القرآن لابن الضريس ، محمد بن أيوب (ت٢٩٥) . تحقيق : د/ مسفر الغامدي ، الناشر : دار حافظ ، ط ، الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٥١- فضائل القرآن وما جاء فيه من الفضل وفي كم يقرأ والسنة في ذلك ، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت٣٠١) . تحقيق : يوسف عثمان فضل الله ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، ط . الأولى ١٤٠٩هـ .

٣٥٢- فضائل المدينة للجندي ، المفضل بن محمد (ت٣٠٨) ، تحقيق : محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير ، دار الفكر سوريا ، ط. الأولى ١٤٠٧ هـ .

٣٥٣- فضل التهليل وثوابه الجزيل ، لأبى علي الحسن بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن البنا (ت٤٧١) . تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع ، الناشر : دار العاصمة ، الرياض ، ط الأولى ١٤٠٩هـ .

٣٥٤- فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد ، لفضل الله الجيلاني ، الناشر : المكتبة السلفية ، القاهرة ، طـ الثالثة ١٤٠٧هـ .

٣٥٥- الفقيه والمتفقه ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت٤٦٣) تعليق : الشيخ إسماعيل الأنصاري ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ . الثانية ١٤٠٠هـ .

٣٥٦- فنون العجائب ، لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النَقّاش الحنبلي (ت٤١٤) تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

٣٥٧- فهرسة ما رواه ابن خير الأشبيلي محمد بن خير (ت٥٧٥) . تحقيق : فرنسشكه قداره الناشر : عدة مكتبات ، طـ الثانية ١٣٨٢هـ .

٣٥٨- الفوائد ، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي (ت٤١٤) تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٣٥٩- فوائد العراقيين ، لأبي سعيد النقاش الحنبلي (ت٤١٤) تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، الناشر : مكتبة القرآن ، مصر .

٣٦٠- فوائد ابن مخلد ، محمد بن مخلد العطار (ت٣٣٠) . تحقيق : صلاح الشلاحي ، الكويت .

٣٦١- فيما ورد عن شفيع الخلق يوم القيامة ، أنه احتجم وأمر بالحجامة ، لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠) . تحقيق : محمد الحمود ، الناشر : الدار السلفية ، الكويت ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٣٦٢- القدر ، لعبد الله بن وهب المصري (ت١٩٧) . تحقيق : د/ عبد العزيز العثيم ، الناشر : دار السلطان ، الرياض ، طـ . الأولى١٤٠٦هـ .

٣٦٣- القراءة خلف الإمام للبخاري ، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦) . تحقيق : سعيد زغلول ، الناشر : دار الحديث ، القاهرة .

٣٦٤- القراءة خلف الإمام ،للبيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨) .تحقيق : محمد السعيد بسيوني ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ . الأولى ١٤٠٥هـ .

٣٦٥- قصيدة في المدلسين ، للمقدسي أحمد بن محمد (ت٧٦٥) . تحقيق وشرح : د/ عاصم القريوتي ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٣٦٦- القند في ذكر علماء سمرقند ، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي (ت٥٣٧) . الناشر : مكتبة الكوثر ، الريا ض ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٣٦٧- قيام الليل ، لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤) . ومعه قيام رمضان ، وكتاب الوتر للمروزي نفسه ، وجميعها باختصار أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥) ، الناشر : حديث أكاديمي ، باكستان ، طـ . الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٦٨- قيام رمضان للمروزي (انظر المرجع السابق) .

٣٦٩- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨) . الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٣هـ .

٣٧٠-الكامل في ضعفاء الرَجال ، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥) . الناشر : دار الفكر ، بيروت ، طـ الثالثة ١٤٠٩هـ .

٣٧١- كشف الأستار عن رجال معاني الآثار ، لأبي التراب رشد الله السندي ، الناشر : مكتبة الدار ، المدينة .

٣٧٢- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧) تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ . الأولى ابتداء في طبعه ١٣٩٩هـ .

٣٧٣- الكشف الحثيث ، للبرهان الحلبي إبراهيم بن محمد المعروف بـ « سبط ابن العجمي » (ت٨٤١) . تحقيق : صبحي السامرائي ،الناشر : وزارة الأوقاف ، العراق .

٣٧٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة (ت١٠٦٧) . الناشر : دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٣٧٥- الكفاية في علم الرواية ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت٤٦٣) . الناشر : المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

٣٧٦- الكنى والأسماء ، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١) . تقديم : مطاع الطرابيشي . الناشر : دار الفكر ، طـ ، الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٧٧-الكنى والأسماء ، لأبي بكر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت٣١٠) الناشر : المكتبة الأثرية ، باكستان ، طـ ، الثانية .

٣٧٨- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، لأبي البركات محمد بن أحمد بن الكيال (ت٩٣٩) . تحقيق ودراسة : عبد القيوم عبد رب النبي ، الناشر : دار المأمون للتراث ، دمشق ، طـ الأولى ١٤٠١هـ .

٣٧٩- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١) ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، طـ . الثالثة ١٤٠١هـ .

٣٨٠-لسان العرب ، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١) . الناشر : دار صادر ، بيروت ١٣٨٨هـ .

٣٨١- لسان الميزان ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) الناشر : دار الفكر ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٣٨٢- ما ورد في حياة الأنبياء بعد وفاتهم ، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) تحقيق : عامر أحمد حيدر ، الناشر : مؤسسة نادر ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٠هـ .

٣٨٣- المؤتلف والمختلف ، لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) . تحقيق : د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الناشر : دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٨٤- المؤتلف والمختلف ، للأزدي عبد الغني بن سعيد (ت٤٠٩) . اعتنى به : محمد محيي الدين الجعفري طبعة الهند ، الطبعة الأولى .

٣٨٥-المجتبى ، لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣) ، بشرح السيوطي ، وحاشية الإمام السندي ، اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، طـ الثالثة١٤٠٩هـ .

٣٨٦- المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، لمحمد بن حبان بن أبي

حاتم (ت٣٥٤) . تحقيق : محمود إبراهيم ، الناشر : دار الوعي ، حلب ،طـ الثانية .

٣٨٧- مجلس البطاقة أو جزء البطاقة ، لأبي القاسم حمزة بن محمد الكناني (ت٣٥٧) . تحقيق : عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد ، الناشر : مكتبة دار السلام ، الرياض ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٣٨٨- مجلس من أمالي الأذكار في صلاة التسبيح - المطبوع مستقلاً عن نتائج الأفكار - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢) . تحقيق : كيلاني محمد خليفة ، الناشر : مؤسسة قرطبة ، طـ ، الأولى ١٤١٣هـ .

٣٨٩-مجمع البحرين في زوائد المعجمين ، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧) . تحقيق : عبد القدوس نذير ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض طـ الأولى ١٤١٣هـ .

٣٩٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧) الناشر : دار الريان للتراث ، مصر ١٤٠٧هـ .

٣٩١- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ، لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني (ت٥٨١) تحقيق : عبد الكريم العزباوي ، الناشر : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٩٢- محاسن الإصطلاح ، لعمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥) . المطبوع بحاشية مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق : د/ عائشة عبد الرحمن ، الناشر : دار الكتب المصرية ، ١٩٧٤م .

٣٩٣- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠) تحقيق : د/ محمد عجاج الخطيب ، الناشر : دار الفكر، بيروت ، طـ الثالثة ١٤٠٤هـ .

٣٩٤- المحلى ، لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد (ت٤٥٦) . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الناشر : مكتبة دار التراث ، القاهرة .

٣٩٥- المختار ، لابن البناء ، الحسن بن أحمد البغدادي (ت٤٧١) تحقيق :

عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد ، الناشر : مكتبة العلوم والحكم ، بالمدينة ، طـ الأولى ١٤١٣هـ .

٣٩٦- المختارة ، لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣) . تحقيق : د/ عبد الملك ابن دهيش ، الناشر : مكتبة النهضة ، مكة ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

٣٩٧- مختصر استدراك الذهبي على الحاكم ، لعمر بن علي « ابن الملقن » (ت٨٠٤) . تحقيق : عبد الله اللحيدان وسعد الحميد ، الناشر : دار العاصمة ، الرياض ، طـ الأولى ١٤١١هـ .

٣٩٨- مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) . تحقيق : صبري عبد الخالق ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٣٩٩- المدخل إلى الصحيح ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥) . تحقيق : د/ ربيع بن هادي المدخلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٤هـ .

٤٠٠- المدرج إلى المدرج للسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١) ، المطبوع مع تسهيله لعبد العزيز الغماري ، الناشر : دار البصائر ، دمشق ، طـ الأولى ١٤٠٣هـ .

٤٠١- مرآة الجنان ، لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨) ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، طـ الثانية ١٤١٣هـ .

٤٠٢- المراسيل ، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧) . بعناية : شكر الله القوجاني ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، طـ الثانية ١٤٠٢هـ .

٤٠٣- المراسيل ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥) تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٠٤- المرض والكفارات ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت٢٨١) تحقيق : عبد الوكيل الندوي ، الناشر : الدار السلفية ، الهند ، طـ الأولى ١٤١١هـ .

٤٠٥- مسائل الإمام أحمد ، رواية أبي الفضل صالح بن أحمد (ت٢٦٦) تحقيق : د/ فضل الرحمن دين محمد ، الناشر : الدار العلمية ، الهند ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٠٦- مسائل الإمام أحمد ، رواية إسحاق بن هانىء النيسابوري (ت٢٧٥) . تحقيق : زهير الشاويش ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، طـ الأولى ١٣٩٤هـ .

٤٠٧- مسائل الإمام أحمد ، لأبي داود سليمان السجستاني (ت٢٧٥) ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

٤٠٨- مساوىء الأخلاق للخرائطي ، محمد بن جعفر (ت ٣٢٧) ، تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، مكتبة الساعي ، الرياض .

٤٠٩- مستخرج أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦) . المطبوع باسم « مسند أبي عوانة » ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت .

٤١٠- المستخرج من مصنفات النسائي في الجرح والتعديل ، تأليف : فالح الشبلي ، دار فواز بالإحساء ، ط. الأولى ١٤١٢ هـ .

٤١١- المستدرك على الصحيحين في الحديث ، للحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله (ت٤٠٥) ، وفي ذيله تلخيص المستدرك للإمام الذهبي ، الناشر : دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ .

٤١٢-مسند أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - لأحمد بن علي المروزي (ت٢٩٢) . تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت طـ الثالثة ١٣٩٩هـ .

٤١٣- المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١) . وبهامشه : منتخب كنز العمال للمتقي الهندي ، وفي أوله فهرس رواة المسند من الصحابة للألباني ، تصوير المكتب الإسلامي عن طبعة بولاق ، بيروت ، طـ الخامسة ١٤٠٥هـ .

٤١٤- المسند ، لإسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت٢٣٨) ، تحقيق ودراسة : د/ عبدالغفور عبد الحق البلوشي ، الناشر : مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٤١٥- مسند بلال بن رباح ، للزعفراني ، الحسن بن محمد (ت٢٦٠) تحقيق :

أبي عبد الرحمن بن عقيل ، الناشر : مكتب السلف الصالح ، القاهرة ، طـ الثانية ١٤٠٩هـ .

٤١٦- المسند ، للحميدي ، عبد الله بن الزبير (ت٢١٩) . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر : عالم الكتب العلمية ، بيروت .

٤١٧- المسند ، لأبي داود الطيالسي ، سليمان بن داود الفارسي (ت٢٠٤) ، الناشر : دار المعرفة ، بيروت .

٤١٨- مسند سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - لأبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي (ت٢٤٦) . تحقيق : عامر حسن صبري ، الناشر : دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٤١٩- مسند الشاميين ، لأبي القاسم ، سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠) . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٤٢٠- مسند الشهاب ، لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت٤٥٤) . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، طـ الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٢١- مسند عائشة لأبي بكر عبد الله السجستاني (ت٣١٦) تحقيق : عبد الغفور البلوشي ، دار الأقصى بالكويت ، ط. الأولى ١٤٠٥ هـ .

٤٢٢- المسند ، لعبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١) . تحقيق : صبحي السامرائي ، الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٤٢٣- مسند عمر بن عبد العزيز ، لمحمد بن محمد الأزدي ، ابن الباغندي (ت٣١٢) . تحقيق : محمد السعيد بسيوني ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٤٢٤- مسند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأبي يعقوب بن شيبة بن الصلت (ت٢٦٢) . تحقيق : كمال يوسف الحوت ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٢٥- مسند الفاروق ، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤) . تحقيق: د/ عبدالمعطي قلعجي ، الناشر : دار الوفاء مصر ،طـ الأولى ١٤١١هـ.

٤٢٦- مسند المقلين ، لتمام الرازي (ت٤١٤) تحقيق : مجدي فتحي السيد ، الناشر : دار الصحابة ، طنطا ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

٤٢٧- المسند ، للشاشي ، الهيثم بن كليب (ت ٣٣٥) تحقيق وتخريج : د/ محفوظ الرحمن زين الله ، الناشر : مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

٤٢٨- المسند ، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى (ت٣٠٧) . تحقيق : حسين سليم أسد ، الناشر : دار المأمون للتراث ، دمشق ، طـ الأولى ١٤٠٤هـ .

٤٢٩- مشاهير علماء الأمصار ، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤) ، تصحيح : م/ فلايشهمر ، الناشر : مكتبة ابن الجوزي ، الدمام .

٤٣٠- المشتبه ، للذهبي ، محمد بن أحمد (ت٧٤٨) تحقيق : علي البجاوي ، الناشر : مكتبة الحلبي ، القاهرة ،طـ الأولى ١٩٦٢م .

٤٣١- مشكل الآثار ، لأبي جعفر الطحاوي ؛ أحمد بن محمد بن سلامة (ت٣٢١) . الناشر : مطبعة مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ١٣٣٣هـ .

٤٣٢- مشيخة إبراهيم بن طهمان (ت١٦٣) تحقيق : د/ محمد طاهر مالك ، الناشر : مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠٣هـ .

٤٣٣- مشيخة ابن جماعة ، بدر الدين بن محمد بن إبراهيم (ت٧٣٣) تخريج : علم الدين البرزالي (ت٧٣٩) . تحقيق : موفق عبد القادر ، الناشر : دار الغرب ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٣٤- مشيخة ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧) . تحقيق : محمد محفوظ ، الناشر : دار الغرب ، بيروت ، طـ الثانية ١٤٠٠هـ .

٤٣٥- المصاحف ، لأبي بكر ، عبد الله بن سليمان السجستاني (ت٣١٦) الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٣٦- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، لأحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠) . تحقيق : موسى محمد علي ، ود/ عزت عطية ، الناشر : دار الكتب الإسلامية ، القاهرة .

٤٣٧- المصنف في الأحاديث والآثار ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥) تحقيق : كمال يوسف الحوت ، الناشر : مكتبة العلوم والحكم ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٤٣٨- المصنف ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١) . ومعه : كتاب الجامع لمعمر بن راشد ، حققه وخرج أحاديثه : حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر : المكتب الإسلامي بيروت ، طـ الثانية ١٤٠٣هـ .

٤٣٩- معالم التنزيل في التفسير والتأويل ، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٠) الناشر : دار الفكر ، بيروت ١٤٠٥هـ .

٤٤٠- المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ، لمحمد بن عبد الله القضاعي ، ابن الأبار (ت٦٥٨) طبع في مدينة مجريط بمطبعة روخس ، ١٨٨٥م .

٤٤١- المعجم ، لأبي بكر الإسماعيلي ، أحمد بن إبراهيم (ت٣٧١) ، رواية البرقاني عنه ، دراسة وتحقيق : د/ زياد محمد منصور ، الناشر :مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، طـ الأولى ١٤١٠هـ .

٤٤٢- المعجم ، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي ، (ت٣٤١) تحقيق : د/أحمد البلوشي ، الناشر : مكتبة الكوثر ، الرياض ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٤٤٣- المعجم الأوسط ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠) . تحقيق : د/محمود الطحان ، الناشر : مكتبة المعارف ، الرياض ، طـ الأولى ١٤٠٧هـ .

٤٤٤- معجم البلدان ، لأبي عبد الله ، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت٦٢٦) . الناشر : دار صادر ، بيروت .

٤٤٥- معجم السفر ، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (ت٥٧٦) تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، الناشر : المكتبة التجارية ، مكة ،

٤٤٦- معجم الشيوخ ، للصيداوي ، محمد بن أحمد بن جميع (ت٤٠٢) وبذيله المنتقى من المعجم وحديث السكن بن جميع ، دراسة وتحقيق : د/ عمر

عبد السلام تدمري ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، ودار الإيمان ، لبنان ، ط الثانية ١٤٠٧هـ .

٤٤٧- معجم الشيوخ الكبير ، للذهبي محمد بن أحمد (ت٧٤٨) تحقيق : د/ محمد الحبيب الهيلة ، الناشر : مكتبة الصديق ، الطائف ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٤٨- المعجم الصغير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠) . المطبوع مع الروض الداني ، تحقيق : محمد شكور أمرير الناشر : المكتب الإسلامي ، ط الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٤٩- المعجم الكبير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠) . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي : ط الثانية .

٤٥٠- المعجم اللطيف ، للذهبي - المطبوع ضمن ست رسائل للذهبي - تحقيق: جاسم الدوسري الناشر : الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٨هـ .

٤٥١- معجم المؤلفين ، لعمر كحالة ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط الأولى ١٤١٤هـ .

٤٥٢- المعجم المختص بالمحدثين ، للذهبي ، تحقيق : د/ محمد الحبيب الهيلة الناشر : مكتبة الصديق ، الطائف ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٥٣- معجم مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥) . تحقيق : عبد السلام هارون ، الناشر : مكتبة الحلبي ، القاهرة ، ط الثانية ١٣٨٩هـ .

٤٥٤- معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ، لمشهور حسن سلمان ، ورائد صبري ، الناشر : دار الهجرة ، الثقبة ، ط الأولى ١٤١٢هـ .

٤٥٥- معرفة الخصال المكفرة ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢) تحقيق : جاسم الفهيد ، الناشر: دار البشائر ، ط الأولى ١٤١٠هـ .

٤٥٦- معرفة الرجال ، ليحيى بن معين (ت٢٣٣) . رواية ابن محرز وآخرين ، تحقيق : محمد كامل القصار وغيره ، الناشر : مجمع اللغة العربية ، دمشق ،١٤٠٥هـ .

٤٥٧- معرفة السنن والآثار ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) . تحقيق : د/عبد المعطي أمين قلعجي ، الناشر : مجموعة من دور النشر ، ط ١٤١٢هـ .

٤٥٨- معرفة الصحابة ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠) ، تحقيق : د/ محمد راضي بن حاج عثمان ، الناشر : مكتبة الدار ، المدينة المنورة ومكتبة الحرمين ، الرياض ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٥٩- معرفة علوم الحديث ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت٤٠٥) اعتنى بنشره والتعليق عليه : د/ معظم حسين ، الناشر : دار الكتب العلمية المدينة المنورة ، ط الثانية ١٣٩٧هـ .

٤٦٠- معرفة القراء الكبار ، للذهبي ، محمد بن أحمد (ت٧٤٨) تحقيق : بشار عواد وآخرين ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٤هـ .

٤٦١- المعرفة والتاريخ ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ، (ت٢٧٧) . رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي ، تحقيق : د/أكرم ضياء العمري ، الناشر : مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط الأولى ١٤١٠هـ .

٤٦٢- المغازي النبوية (المنسوبة للزهري) تحقيق : د/سهيل زكار ، الناشر : دار الفكر ١٤١٠هـ .

٤٦٣- المغني في الضعفاء ، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨) . تحقيق : نور الدين عتر .

٤٦٤- المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية ، لأبي القاسم علي بن بلبان (ت٦٨٤) . تحقيق : محيي الدين مستو ، ود/ محمد الخطراوي ، الناشر : مكتبة دار التراث ، المدينة ، ط الثانية ١٤٠٨هـ .

٤٦٥- المقتنى في سرد الكنى ، لمحمد بن أحمد الذهبي ، (ت٧٤٨) تحقيق : محمد صالح المراد ، الناشر : الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٦٦-المقنع ،لابن الملقن ، عمر بن علي الأنصاري (ت٨٠٤) تحقيق : عبد الله الجديع ، الناشر : دار فواز ، الإحساء ، ط الأولى ١٤١٣هـ .

٤٦٧- مكارم الأخلاق ، للخرائطي ، محمد بن جعفر (ت٣٢٧) ، تحقيق : د/ سعاد الخندقاوي ، طـ الأولى ١٤١١هـ .

٤٦٨- مكارم الأخلاق ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠) تحقيق : د/ فاروق حمادة ، الناشر : دار الثقافة ، المغرب ، طـ الثالثة .

٤٦٩- ملء العيبة - قسم الحرمين - ، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد (ت٧٢١) . تحقيق : د/ محمد الحبيب الخوجة ، الناشر : دار الغرب ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٧٠- مناقب الشافعي ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨) . تحقيق : السيد أحمد صقر ، الناشر : دار النصر القاهرة ، طـ الأولى ١٣٩١هـ .

٤٧١- المنتخب من مخطوطات الحديث بالظاهرية ، لمحمد ناصر الدين الألباني الناشر : مجمع اللغة العربية ، دمشق ، طـ ١٣٩٠هـ .

٤٧٢- المنتخب ، للحافظ عبد بن حميد (ت٢٤٩) . تحقيق : صبحي السامرائي ، ومحمود الصعيدي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٧٣- المنتظم ، في تاريخ الأمم والملوك ، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧) تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٤٧٤- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ ، لأبي محمد عبد الله بن الجارود (ت٣٠٧) تحقيق : عبد الله اليماني ، مطبعة الفجالة ، ١٣٨٢هـ .

٤٧٥- المنتقى من مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها ، لأبي بكر محمد ابن جعفر الخرائطي (ت٣٢٧) انتقاء : أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني (ت٥٧٦) تحقيق : محمد مطيع ، وغزوة بدير ، الناشر : دار الفكر، دمشق ، طـ الأولى ١٤٠٦هـ .

٤٧٦- من حديث خيثمة بن سليمان الطرابلسي (ت٣٤٣) تحقيق : د/ عمر تدمري ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٤٧٧-منظومة الذهبي في التدليس - المطبوعة مع شرحها التأنيس - لعبد العزيز الغماري ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، طـ الأولى ١٤٠٤هـ .

٤٧٨- من عاش مائة وعشرين سنة من الصحابة ، للإمام يحيى بن عبد الوهاب ابن منده (ت٥١١) . تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، الناشر : مكتبة القرآن ، مصر .

٤٧٩- المنفردات والوحدان، للإمام مسلم بن الحجاج (ت٢٦١) تحقيق : د/ عبد الغفار البنداري ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، طـ الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٨٠- من فضائل سورة الإخلاص ، لأبي محمد الحسن الخلال (ت٤٣٩) تحقيق : محمد طرهوني ، الناشر : مكتبة لينة ، دمنهور طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٤٨١- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣) في الرجال ، تحقيق : د/ أحمد نور سيف ، الناشر : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

٤٨٢- المنهل العذب المورود ، لمحمود محمد خطاب السبكي ، الناشر : مطبعة الإستقامة ، طـ الأولى ١٣٥١هـ .

٤٨٣- المنهاج ، شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، ليحيى بن شرف النووي (٦٧٦). طبعة دار الفكر ، بيروت .

٤٨٤- المواهب اللدنية ، لأحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣) تحقيق : صالح الشامي ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١٢هـ .

٤٨٥- موضح أوهام الجمع والتفريق ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣) . الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

٤٨٦- الموضوعات ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧) . تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، طـ الثانية ١٤٠٧هـ .

٤٨٧- الموطأ للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩) ، برواية عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١) تحقيق : عبد الحفيظ منصور ، الناشر : الدار التونسية .

٤٨٨- الموطأ ، برواية علي بن زياد (ت١٨٣) . تحقيق : محمد الشاذلي النيفر ، الناشر : دا رالغرب ، بيروت ، طـ ، الخامسة (١٩٨٤م) .

٤٨٩- الموطأ ، برواية القاسم ، عبد الرحمن بن القاسم (ت١٩١) . بتلخيص

أبي الحسن علي بن القابسي(ت٤٠٣) ، تحقيق : محمد علوي المالكي ، الناشر : دار الشروق ، جدة ، ط الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٩٠- الموطأ ، برواية محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .

٤٩١- الموطأ ، برواية أبي مصعب الزهري ، أحمد بن أبي بكر (ت٢٤٢) تحقيق : د/بشار عواد ، ومحمود خليل ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ط الأولى ١٤١٢هـ .

٤٩٢- الموطأ ، برواية يحيى بن يحيى الليثي (ت٢٣٣) . تصحيح وتخريج : فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٤٩٣- موافقة الخُبر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، وصبحي السامرائي ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، ط الأولى ١٤١٢هـ .

٤٩٤- ميزان الإعتدال في نقد الرجال ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨) . تحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر : دار الفكر ، بيروت .

٤٩٥- ناسخ الحديث ومنسوخه ، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥) . تحقيق : سمير الزهيري ، الناشر : مكتبة المنار ، الأردن ، ط الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٩٦- ناسخ القرآن ومنسوخه ، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧) . تحقيق : حسين سليم أسد ، الناشر : دار الثقافة العربية ، دمشق ، ط الأولى ١٤١١هـ .

٤٩٧- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤) . تحقيق : محمد بن صالح المديفر ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، ط الأولى ١٤١١هـ .

٤٩٨- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر : مكتبة العلم ، جدة ، ومكتبة ابن تيمية القاهرة ، ط الأولى ١٤١١هـ .

٤٩٩- نزهة الألباب ، لابن حجر أحمد بن علي (ت٨٥٢) تحقيق : عبد العزيز السديري ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٥٠٠- النزول للدارقطني (انظر الصفات) .

٥٠١- نسب قريش ، لأبي عبد الله مصعب بن عبد الله الزبيري (ت٢٣٦) . تحقيق : إ. ليفي بروفينسال ، الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، طـ الثالثة .

٥٠٢- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي (ت٨٣٣) تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٠٣- نصب الراية لأحاديث الهداية ، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢) الناشر : دار المأمون ، القاهرة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ .

٥٠٤- نظم الفرائد ، للحافظ خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦٣) . تحقيق : كامل الراوي ، الناشر : وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٤٠٦هـ .

٥٠٥- النفخ الشذي في شرح جامع الترمذي ، لأبي الفتح محمد بن سيد الناس اليعمري (ت٧٣٤) . دراسة وتحقيق : فضيلة الدكتور أحمد بن معبد عبد الكريم ، الناشر : دار العاصمة الرياض ، طـ الأولى ١٤٠٩هـ .

٥٠٦- النكت الظراف ، لابن حجر (انظر تحفة الأشراف) .

٥٠٧- النكت على ابن الصلاح ، لابن حجر أحمد بن علي (ت٨٥٢) تحقيق : د/ ربيع بن هادي ، الناشر : دار الراية ، الرياض ، طـ الثانية ١٤٠٨هـ .

٥٠٨- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ، ابن الأثير (ت ٦٠٦) تحقيق : محمود الطناحي ، وطاهر الزاوي ، الناشر : المكتبة العلمية ، بيروت .

٥٠٩- هدي الساري ، مقدمة فتح الباري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) .تحقيق : سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، الناشر : المكتبة السلفية ، مصر .

٥١٠- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادي ، الناشر : دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٥١١- الوجيز ، في ذكر المجاز والمجيز ، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (٥٧٦) . تعليق : محمد البقاعي ، الناشر : دار الغرب ، بيروت ، طـ الأولى ١٤١١هـ .

٥١٢- الوضع في الحديث ، للدكتور عمر حسن فلاتة ، الناشر : مكتبة الغزالي ، دمشق ، ١٤٠١هـ .

د- المجلات

١- مجلة العرب ، دار اليمامة ، الرياض ، الجزء الأول والثاني ، السنة الرابعة عشر ، رجب ، شعبان ١٣٩٩هـ .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
- المقدمة	٧
-التمهيد	١٣
المبحث الأول : التعريف بالإمام الزهري	١٥
المطلب الأول : حياته الشخصية :	
-اسمه ، نسبه ، لقبه ، كنيته	١٧
- مولده	١٩
-صفاته	٢٢
- وفاته	٢٢
المطلب الثاني : حياته العلمية :	
- طلبه العلم ، ومنهجه فيه	٢٣
- رحلاته	٢٥
- شيوخه	٢٧
- تلاميذه	٣١
- آثاره	٣٥
المطلب الثالث : رواياته :	
- نبذة عن رواياته	٤٠
- المؤلفات حولها	٤٣
- الإنتقادات التي وجهت إليه من جهة رواياته	٤٨

الموضوع الصفحة

المبحث الثاني : التعريف بالإمام الدارقطني :

المطلب الأول : حياته الشخصية :

- اسمه ، نسبه ، لقبه ، كنيته ، ولادته ، صفاته ، وفاته ٦٥

المطلب الثاني : حياته العلمية :

- طلبه العلم ٦٨

- رحلاته ٦٩

- شيوخه ٧٤

- تلاميذه ٧٦

المطلب الثالث : الانتقادات على الدارقطني :

- نسبته للتشيع ٧٧

- تقربه للوزير ابن حنزابة ٧٨

المطلب الرابع : آثاره ٧٩

المبحث الثالث : التعريف بالعلة

- تعريف العلة لغة واصطلاحاً ٨٩

- أجناس العلة ٩٣

- أقسام العلة ٩٩

- المؤلفات في العلل ١٠١

المبحث الرابع : التعريف بكتاب العلل للدارقطني

- وصف الكتاب ١٠٧

- قيمته العلمية ١٠٩

- سبب تأليفه ١٠٩

أحاديث الدراسة :

الموضوع الصفحة

الباب الأول : الأحاديث المعلة بالاختلاف على الزهري وقفاً ورفعاً

الفصل الأول : الأحاديث المعلة بالاختلاف في الوقف والرفع فقط . . ١٣٩

(١) ، (٢) ، (٣) .

الفصل الثاني : الأحاديث المعلة بالاختلاف في الوقف والرفع ، ووجه آخر من أوجه الإختلاف ١٩٧

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) .

الباب الثاني :

الأحاديث المعلة بالاختلاف على الزهري وصلاً وإرسالاً

الفصل الأول :

الأحاديث المعلة بالإختلاف في الوصل والإرسال فقط ٤٥١

(١٧) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢٠) ، (٢١) ، (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤)

الفصل الثاني :

الأحاديث المعلة بالإختلاف في الوصل والإرسال ، ووجه آخر من أوجه الإختلاف ٥٣٤

(٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٨) ، (٢٩) ، (٣٠) ، (٣١) ، (٣٢) (٣٣) ، (٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) ، (٣٧) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٠) (٤١) ، (٤٢) ، (٤٣) ، (٤٤) ، (٤٥) ، (٤٦) ، (٤٧) ، (٤٨) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٥١) ، (٥٢) ، (٥٣) ، (٥٤) ، (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٧) ، (٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠) .

الباب الثالث :

الأحاديث المعلة بالإختلاف على الزهري زيادة ونقصاً

الفصل الأول :

الموضوع الصفحة

الأحاديث المعلة بالإختلاف في الزيادة والنقص فقط ١١٢٥

(٦١) ، (٦٢) ، (٦٣) ، (٦٤) ، (٦٥) ، (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨) (٦٩) ، (٧٠) ، (٧١) ، (٧٢) ، (٧٣) .

الفصل الثاني :

الأحاديث المعلة بالاختلاف في الزيادة والنقص ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف ١٢٣٩

(٧٤) ، (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧) ، (٧٨) ، (٧٩) ، (٨٠) ، (٨١) (٨٢) ، (٨٣) ، (٨٤) ، (٨٥) ، (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٢) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) .

الباب الرابع :

الأحاديث المعلة بالاختلاف على الزهري في إبدال راوٍ أو أكثر بغيره ..

الفصل الأول :

الأحاديث المعلة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي ١٧٨٥

(١٠٧) ، (١٠٨) ، (١٠٩) ، (١١٠) ، (١١١) ، (١١٢) ، (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) ، (١١٧) ، (١١٨) ، (١١٩) (١٢٠) ، (١٢١) ، (١٢٢) ، (١٢٣) ، (١٢٤) ، (١٢٥) ، (١٢٦) (١٢٧) ، (١٢٨) .

الفصل الثاني :

الأحاديث المعلة بالإختلاف في إبدال الإسناد كاملاً فوق الزهري ٢٠٠٥

(١٢٩) ، (١٣٠) ، (١٣١) ، (١٣٢) ، (١٣٣) ، (١٣٤) ، (١٣٥) ، (١٣٦) ، (١٣٧) ، (١٣٨) .

الفصل الثالث :

الموضوع الصفحة

الأحاديث المعلة بالاختلاف في إبدال الإسناد ، ووجه آخر من أوجه الاختلاف ٢١٠٥

(١٣٩) ، (١٤٠) ، (١٤١) ، (١٤٢) ، (١٤٣) ، (١٤٤) ، (١٤٥) ، (١٤٦) .

الباب الخامس :

الأحاديث المعلة بالاختلاف على الزهري في غير الصور السابقة ٢٢٣٥

(١٤٧) ، (١٤٨) ، (١٤٩) ، (١٥٠) .

*** أحاديث نسب فيها الوهم للزهري :**

- حديث الخاتم ٢٢٧١

- حديث ذي اليدين ٢٢٧٨

- **الخاتمة** ٢٣١٣

- **الفهارس** ٢٣١٧

* فهرس الآيات ٢٣١٩

* فهرس الأحاديث ٢٣٢٠

* فهرس الأعلام ٢٣٣١

* فهرس المصادر والمراجع ٢٣٥٩

* فهرس عام للرسالة ٢٤١٨

* * *